الكواكب الدرية

شرح متممة الآجرومية

للشيخ محمد بن محمد الرعيني المالكي المعروف بـ «الحطاب»
(ت ٩٥٤ هـ)

تأليف

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل اليمني
(ت ١٢٩٨ هـ)

ضبطه وعلق عليه وأعرب شواهده الشعرية
وخرج مسائله المتنية

نسيم بلعيد الجزائري

المجلد الأول

جميع الحقوق محفوظة

دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع

دار تحقيق الكتاب

الكتاب: الكواكب الدُّريّة شرح متمّمة الآجرومية.
المؤلف: محمد بن محمد المشهور بـ«الحَطاب»، محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل.
تحقيق: نسيم بلعيد الجزائري.
الناشر: دار تحقيق الكتاب
عدد الصفحات: (المجلد الأول) 616
سنة الطباعة: 2023
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى (لونان، ورق شاموا)

Title: al-Kawākib al-durrīyah sharḥ Mutammimat al-Ājurrūmīya
Autor: Muhammad Ibn-Muhammad al-Mašhūr " al-Ḥaṭṭāb",Muḥammad ibn Aḥmad Ahdal
Editor: Nasim Bal'id
Publisher: Dar Tahkik Al Kitab
Pages: 616(vol.1)
Year: 2023
Printed in: Lebanon
Edition: 1

©Yayın Hakları DAR TAHKIK AL KITAB 'a Aittir.
Bu kitabın her türlü yayın hakları Fikir ve Sanat Eserleri Yasası gereğince Dar Tahkik Al Kitab'a aittir. Dar Tahkik Al Kitab'ın yazılı izni olmadan bu kitabın hiçbir bölümü kopyalanamaz ya da yeniden üretim sistemine dâhil edilemez(elektronik, fotokopi vd.).

All Rights Reserved. Published by DAR TAHKIK AL KITAB
No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission of the publisher.

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لـ دار تحقيق الكتاب
يمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزّأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الحاسب أو نسخه على اسطوانات ليزرية إلا بموافقة الناشر خطيًّا.

مؤسسة محمد نوري ناص
MEHMET NURI NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS
1948

ISBN 978-9933-638-14-6
9 789933 638146

DAR TAHKIK AL KITAB
Büyük Reşit Paşa Caddesi Yümni İş Merkezi
No:16/B D:8 Vezneciler/Fatih/İstanbul/Turkey ✆: +9 (0212)5190979
Merkez :1.Cadde No:66 MİDYAT/MARDİN ✆ : +9 (0482)4622775
www. tahkikalkitab.com : info@tahkikalkitab.com

Dar Tahkik Al Kitab, Nursabah Yayıncılık Matbaacılık Ltd.Şti'nin Tescilli Markasıdır
دار تحقيق الكتاب هي دار تابعة لمؤسسة دار نور الصباح

الكواكب الدرية
شرح متممة الآجرومية

للشيخ محمد بن محمد الرعيني المالكي المعروف بـ« الحطاب »
(ت: ٩٥٤ هـ)

تأليف
الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل اليمني
(ت: ١٢٩٨هـ)

ضبطه وعلق عليه وأعرب شواهده الشعرية
وشجر مسائل الآجرومية
نسيم بلعيد الجزائري

المجلد الأول

دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع

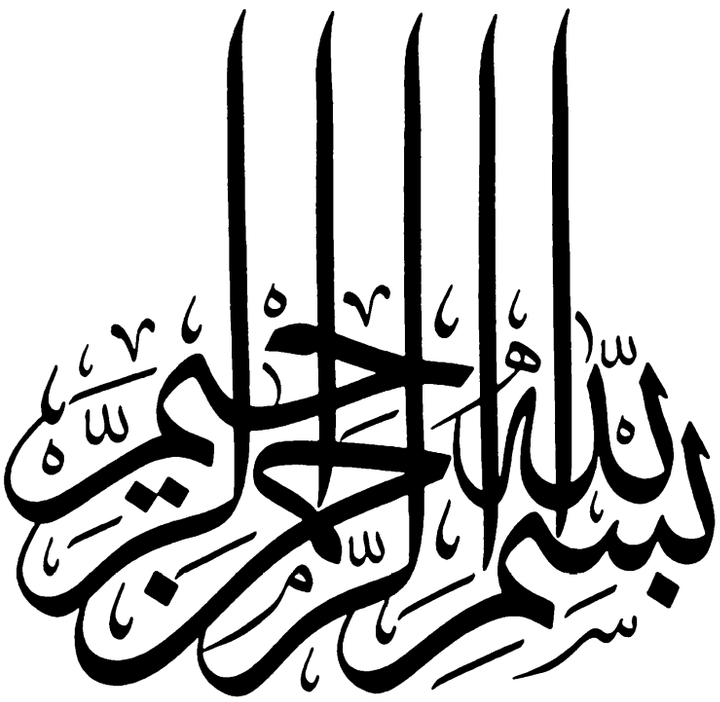
بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة المحقِّق

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله رَبِّ العالَمِين، والصَّلاةُ والسلامُ على أشرَفِ المرسَلِين، وعلى آلِه وصَحبِهِ ومَن تَبِعَهُ بإحسانٍ إلى يَومِ الدِّين. أمَّا بعدُ:

فهذَا كتابُ «الكَواكِب الدُّريَّة» لِلشَّيخِ الأهدَلِ رحمه الله تَعالى، بَذَلتُ فيه ما اسطَعتُ اقتِطاعَه مِن جُهدٍ ووقتٍ لإخراجِه في هَذِه الحُلَّة البَدِيعة، كما بذَلتُهما قبلُ فيما حقَّقتُه وصحَّحتُه من كُتُب، وداعِي النَّفسِ قد كان ـ وما يَزالُ ـ يَدعُوني كُلَّما شرَعتُ في أحَدِها إلى استِعجالِ إخراجِه، واغتِنامِ ثَلاثةِ أرباع ما هيَّأتُه له من مُدَّةٍ لإنجازِه في إنجازِ غيرِه، ويُغرِيني بِثَنيِ عِنانِ التَّعلِيقِ الذي أطلَقتُه، وقَبضِ يَدِ التَّدقيقِ التي اعتَدتُ إرسالَها، وأنا أُدافِعُ ذلك شَفَقةً مِنِّي على الطَّلَبة، وطَمَعاً في تَذليلِ ما قد يَستَعصِي على أفهامِهم، وإنْ عاد ذلك علَيَّ بالضَّرَرِ العظيمِ في وَقتي ومالِي وأغلَبِ شُؤُونِي؛ وها أنَا ذا أرجُو مِن الله عزَّ وجلَّ القَبُولَ لِعَمَلي والنَّفعَ به، وأحتَسِبُ عِنده تَعالى ما أصابَني ويُصِيبُني مِن جرَّاء ذلك في زمنٍ نَدَر فيه المُعِينُ، وتَنكَّر فيه الصاحبُ، وكَثُرَ فيه بَيعُ الكلامِ الذي لا حقيقةَ مِن ورائِه، اللَّهُمَّ إلا ثُلَّةً من الأحبابِ أحفَظُ بهم ـ على قِلَّةِ ما في أيدِيهِم ـ ماءَ الوجهِ بينَ الفَيْنةِ والأُخرَى، والله المُستَعان، وعليه التُّكلانُ، لا إلهَ إلَّا هو مُغيِّرُ الأحوال، ومُيَسِّرُ الأَهوال.

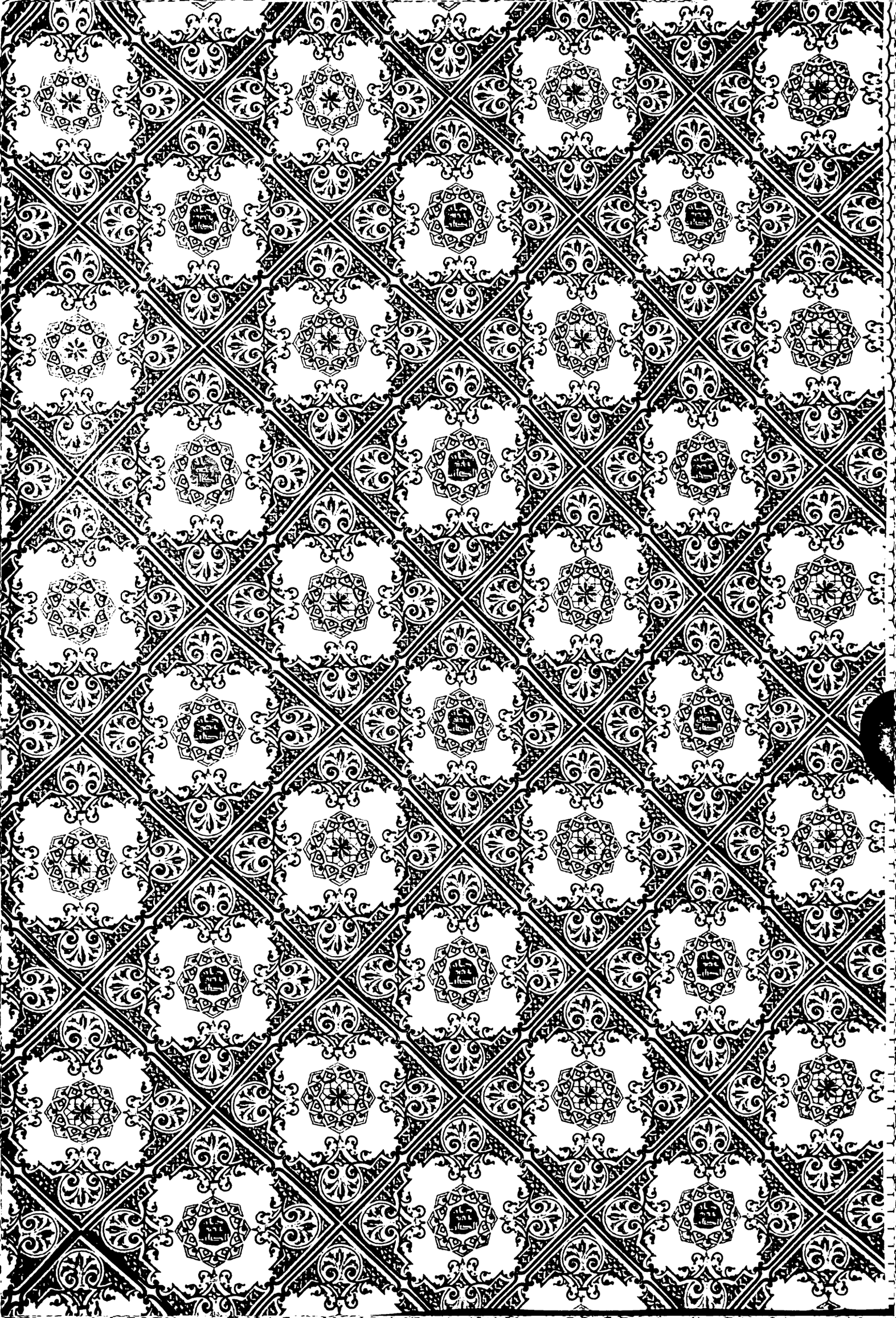

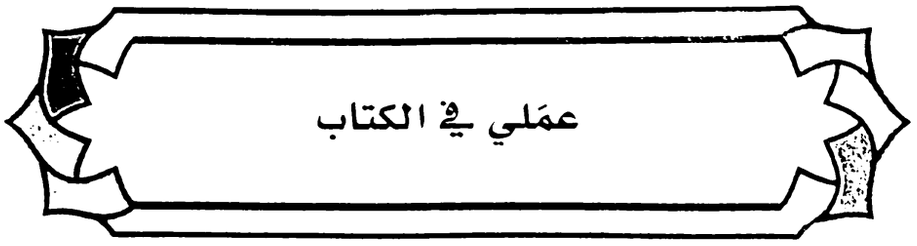

١- تَرجمتُ بِاختصارٍ لِصاحِبَي المتن والشَّرح علَيهِما رحمةُ الله تعالى، وقبل ذلكَ لِصاحب أصلِ «**المتمِّمة**»، أعنِي «**الآجرُّوميَّة**».

٢- وَضَعتُ «**متنَ المُتمِّمة**» مُستَقِلًّا ضمنَ المقدِّمات لِمَن أراد الرجوعَ إلى مَسائلِهِ سريعاً، أو أحَبَّ حِفظَه.

٣- قابَلتُ «**الكواكبَ الدُّرِّيَّة**» على الطَّبَعات الحَجَريَّة المُتاحة وهي ثلاثةٌ: طبعة المَطبعة البَهيَّة (١٣٠٢هـ)، وطبعتَا مصطفى البابي الحلَبي وأولاده (١٣٥١هـ) و(١٣٥٦هـ)، مع الرُّجوع إلى مَخطوطاتٍ لِلمَتن وإلى شرحِ الفاكهيِّ في المواضِع المُشكِلة، ولا سيَّما عندَ التِباس ألفاظِ المتن بألفاظِ الشرحِ أو العكسِ.

٤- ضبَطتُ ما تَيسَّر من الشَّرح، ولا سيَّما ما أَحوَجَ إلى ذلكَ لِبَيانِ المَعنى، مع الاعتِناء بِعَلامات الترقيمِ ونحوِها.

٥- خرَّجتُ الآياتِ، وجعَلتُ تخريجَ كلِّ آية في إثرِها مُباشرةً تَيسيراً على القارِئ.

٦- خرَّجتُ غالبَ القراءات والأحاديثِ الوارِدة في الكتابِ، وتكلَّمتُ بِاختِصار على الأمثالِ السائرةِ ونحوِ ذلك.

٧- سمَّيتُ البُحورَ الشعريَّة، وتكلَّمتُ على الأبياتِ الوارِدةِ على سبيلِ الاستِشهاد في الشَّرح؛ من جِهة القائل واللغةِ والمعنى والإعراب ووجهِ الاستِشهاد، وأمَّا أبياتُ المتنِ فقد كَفانا الشارحُ ذلك غالباً.

٨- وَضعتُ في آخِر كلٍّ من الجُزأينِ رُسوماً تَشجيريَّةً لأهمِّ مَسائلِ الكتابِ.

٩- تتبَّعتُ نُقولَ الشارحِ غالباً، ووَثَّقتُ منها بعضَها ـ كالتي عن الفاكِهيِّ والرَّضيِّ وابنِ مالك وابنِ هشام ـ بإحالتِها إلى مَواضِعِها، وما سِوى ذلك ـ كالنُّقول عن ابنِ عنقاء وابن هُطَيل ـ اكتَفَيتُ فيه بالتَّنبيهِ على ما وَقع في خِلالِه من خَلَلٍ أو اختِصار أو نحوِهما.

١٠- علَّقتُ على مَواضعَ كثيرةٍ من الكتاب تَعليقاتٍ مُختصَرةً في الغالِب؛ بنحوِ شرحِ غريبٍ، أو توجيهِ تركيبٍ، أو تَصحيحِ خطأ، أو إشارةٍ إلى تَصحيفٍ، أو تَقييدِ مُطلَقٍ وهكَذا، مع مُراعاةِ الاقتِصار على ما تَدعُو إليه الحاجة ويَحتملُه المَقام، ورُبَّما تَرَكتُ أشياءَ فلم أُدقِّق فيها ولم أُعلِّق عليها خَشيةَ الإطالة، وأغلَبُها يُدرِكُه الناظرُ بأدنى تأمُّل، كقَول الشارحِ في باب المخفُوضات: ومُذْ ومُنْذُ بضمِّ الميمَينِ، قال ابنُ مالك: وكَسرُها لغةُ بَني سُلَيم. اهـ أي: وكسرُ الميم، أو الأصلُ: (وكسرُهُما). ومثلُه قولُه في بابِ المُستثنى عند الكَلامِ على «سِوَى»: كان إعرابُها مُقدَّراً على الألف منَع مِن ظهورِها التعذُّرُ. اهـ أي: مِن ظُهور حركةِ الإعراب، أو الصوابُ: (منَع مِن ظُهورِه) أي: الإعرابِ المذكور، وهكَذا.

هذا، والله مِن وراءِ القَصد

نسيم بلعيد

منطقة القبائل الكُبرى ـ الجزائر

رمضان ١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢٢م

بين يدَي الكتاب

بَنى **الشيخُ الأهدَلُ** رحمَه الله تعالى كتابَه هذا على كتاب الفاكهيِّ المُسمَّى «الفَواكِه الجَنيَّة على مُتمِّمة الجروميَّة»، إلا أنَّه توسَّع فزادَ عليه أشياءَ كثيرةً من نقلٍ لِخلافٍ أو تعدادٍ لأفرادٍ أو تعليلٍ لأحكامٍ، نقلاً من كُتبِ جَماعةٍ من النُّحاةِ كابنِ مالكٍ وابن هشامٍ والرضيِّ وخالِد الأزهريِّ والدَّماميني، ومِن كلامِ ثُلَّةٍ آخَرِينَ كابنِ هُطَيل ـ ورُبَّما سمَّاه هُطَيلاً تَساهُلاً ـ والخَبيصيِّ والعِصاميِّ، ونَقل كثيراً من «الحدائق النَّديَّة في شرح الفوائد الصَّمَديَّة» وإن لم يُسمِّ الكتابَ ولا صاحبَه، وهو صدرُ الدين علي خان المدنيُّ الشِّيرازي الشَّهير بابنِ مَعصُوم، المُتوفَّى سنةَ (١١١٩هـ)، وهو صاحبُ كتاب (سُلافة العصر) في التراجِم، ونقَل الشارحُ أيضاً مِن «شرح الجامِع الصَّغير لابنِ هشام» لِلعَلَوي الزَّبِيديِّ واسمُه «السراج المُنِير»، وبالَغ في النَّقل عنِ ابن عَنقاء اليَمَنيِّ المكِّي المتوفَّى سنةَ (١٠٥٣هـ)، فنَقل عن كتابِه الواسِعِ المُسَمَّى «غُرَر الدُّرَر الوَسيطيَّة بِشَرح المنظومةِ العِمريطيَّة» ـ وهي نَظمٌ لمتن الآجرُّوميَّة ـ فُصولاً كاملةً ومسائلَ لا تُحصى مع التَّصريحِ باسمِه في كثيرٍ منها، ومِن غير تصريحٍ بالقائلِ في كثير منها أيضاً، وبعضُ ما نقَلَه منه لا يُحتاج إليه في هذا العِلم أو لا يُناسبُ اختِصارَ هذا الكتابِ، كتَقسيم كُلٍّ من الشَّهر والسَّنةِ إلى قَمَري وشَمسيٍّ وعَدَدِي.

ومِمَّا نَقل عنه الشارحُ من غير كُتب النُّحاة كُتُبُ التَّفسير كـ«الكشَّاف» لِلزَّمخشَري، و«المُجيد» لِلسفاقسي، و«الجَلالَين» لِلمَحلِّي والسُّيوطي، ونَقَل من حواشي الكَرخي والجَمَل عليه أيضاً، ونَقَل عن الخازِن والبَيضاوي والخَطيبِ الشربِيني وأبي السُّعود، وعن أبي البَقاء العُكبريِّ والسَّمينِ الحَلَبي في إعرابِ القرآن، ونَقَل في اللُّغة عن «الصِّحاحِ» للجَوهَري، وأكثرَ من النَّقلِ عن «القامُوس» لمجدِ الدِّين، إلا أنَّه قد يَتساهَل فلا يَأتي بعِبارتِه على وَجهِها، كقَولِه في مُسوِّغات الابتِداء بِالنَّكرة (١/ ٣٩٢):

وفي «القامُوس»: و«لُدُنْ» ـ بِضَمَّتينِ ـ و«لُدُ» و«لَدَا»: ظرفٌ زمانيٌّ ومكانيٌّ كـ(عندَ). اهـ مع أنَّ الذي في «القاموس» إحدَى عشرةَ لغةً كاملةً، فلا وجهَ لِصنيعِهِ المُوهِم أنَّ المحكيَّ ثلاثةٌ منها فقط.

كما نَقل عن جماعةٍ من الفُقَهاء والمُحدِّثين والأُصوليِّين والمتكلِّمين وغَيرِهم، كالفَخرِ الرازي، والراغِب الأصفهاني، والقَرافي، والماوَردي، والعِزِّ ابن عبد السَّلام، والمُناوي، وابنِ حجَر الهيتمي، والبَغَوي، وابن علَّان، وحَسنٍ الفَناري، وغيرِهم.

ثُمَّ إنَّ أبرَزَ ما زادَه الشارحُ على كتاب الفاكهيِّ إعرابُ شواهدِ الأَصل؛ فإنه أعرَب غالبَ ما جاء في «المتمِّمة» مِن أمثلةٍ وَضعيَّة وآياتٍ، كما أعربَ الأبياتِ الشعريَّةَ المُستشهدَ بها وتكلَّم عليها لغةً ومعنًى، وذكَر قائلَها إن عَرَفه، وبيَّن وجهَ الشاهِدِ فيها باختِصار، وقد تميَّز عمَلُه المذكورُ في الإعراب بأُمور في الغالِب:

منها: أنَّ أعارِيبَه لِلأمثِلَة قد تتكرَّر وإن كانَت واضحةً لا تَخفى على المتعلِّم، ومثالُه تكرارُ إعراب ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ و﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ في بابِ الفاعل.

ومِن ذلك أنه يُتمُّ الآياتِ الناقصةَ مِن عِنده، فرُبَّما حَمَل إحداهُنَّ على أنَّها مِن سُورةٍ بعَينِها وإنِ احتَمَلت غيرَ ذلك، ومِثالُه قولُه في باب مَعرفة علامات الإعراب عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ (١/ ١٧٠): الواو عاطفةٌ لجملة فعلية على جملة اسمية وهي جملة: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ﴾. اهـ فجعلَها من سورة (الأنعام) مع وُجودِ قَوله تعالى في (الأنبياء): ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾، وقولِه في (العنكبوت): ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّى مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٦﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾.

ومثلُ ذلك قولُ الشارحِ في الفَصل المعقودِ لـ«إنَّ» وأخَواتِها عند إعراب: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (١/ ٤٨٤): الفاء: رابطةٌ لجواب الشرطِ مِن قولِه تعالى: ﴿فَإِن فَآءُو﴾. اهـ فجعلَها بعضاً من الآية (٢٢٦) من البقرة، مع أن الجوابَ المذكورَ مُكرَّرٌ في سبعِ آيات أُخرَى، فلو لم يُعيِّن بعضَها أو حَمَله على أول مَوضِع ذُكِرَ فيه وهو ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٢] لَكان أَولى.

ومِثلُهما قولُه في باب عطف النَّسق (٢/ ٣٣٥): وجوابُ الشرطِ ـ الذي هو ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ ـ ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾. اهـ مع أن قبلَها في التنزيل: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾، ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾، وبعدَها فيه: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَمَن يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

ومنها: أنه يقولُ كثيراً: (مَرفوعٌ وهو مَرفوعٌ) و(مَنصوبٌ وهو مَنصوبٌ) و(مَجرورٌ وهو مَجرورٌ) و(مجزُومٌ وهو مَجزومٌ)، كقَولِه في (١/ ١٦٠): «أُولاتُ»: مبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتِداءِ، وهو مَرفوعٌ. اهـ وقوله في (١/ ١٦١): ﴿نَرْفَعُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ. اهـ وقوله في (١/ ١٨٣): ﴿أَبْلُغَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمرةً وجوباً، وهو مَنصوبٌ. اهـ وفي (١/ ٣١٥): ﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾: اسمُها مَنصوبٌ بها، وهو مَنصوبٌ. اهـ وقولِه في (١/ ١٨١): و(أُولاتِ): مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ. اهـ وفي (١/ ١٨٦): ﴿أَحْسَنِ﴾: مَجرورٌ بـ﴿في﴾، وهو مَجرورٌ. اهـ وقَولِه في (١/ ١٨٩): ﴿نَنُوٓاْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«إنْ»، وهو مَجزومٌ. اهـ وفي (٢/ ٢٧٤): (نَبكِ): فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ في جوابِ الطَّلبِ، وهو مَجزومٌ. اهـ ولا يَخفى ما في جميعِ ذلك.

ومنها: أنه يُطلِق كثيراً على الصِّفات المَأخوذةِ من الفعل اللازِمِ أنها تَنصِب المَفعول، كقَوله في اسمِ الفاعل (١/ ٣٢٣): و(مختلفونَ): اسمُ فاعلٍ يَعملُ عمَلَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ. اهـ ومثلُه في إعراب (أقائمٌ الزَّيدانِ؟): و(قائمٌ): اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عمَلَ فعلِهِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ. اهـ؛ وفي اسم المَفعول (١/ ٣١٥): ﴿ٱلْمَرْفُوعِ﴾: نعتٌ، وهو اسمُ مَفعولٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ. اهـ ومثلُه قَولُه في إعراب ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (١/ ٣٧٦): فـ(مَغضوبٌ): اسمُ مَفعولٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبَ المَفعولَ. اهـ؛ وفي الصِّفة المُشبَّهة (١/ ٢٧١): و﴿قَدِيرٌ﴾: خبرٌ، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ

يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرْفَعُ الفاعلَ ويَنصبُ المَفعولَ. اهـ ومثلُه: و(حَسَنٌ) صفةٌ مشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ تَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ، تَرفَعُ الفاعلَ وتَنصِبُ المَفعولَ. اهـ؛ وفي اسم التَّفضيل في إعراب مِثال الكُحل (٢/ ٤٣٨): (أحسنَ): نعتٌ لـ(رجلاً)، وهو اسمُ تَفضيلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ. اهـ ومثلُه: و(أَحبُّ): أفعلُ تَفضيلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ. اهـ وهو كثيرٌ جدًّا في كتابِه، وليس بِصَحيح؛ إذ مَقصودُهم بعملِها عملَ فعلِها أن تُحمَلَ عليهِ في نوعِ عملِه بالذات من غير أن تَتَجاوَزَه، كما قال الجاميُّ: (ويَعملُ) أي: اسمُ الفاعلِ (عَمَلَ فِعلِهِ)؛ فإنْ كان فِعلُه لازماً يكون هو أيضاً لازماً؛ ويَعمَل عملَ فِعلِه اللازم، وإنْ كان مُتعدياً إلى مفعول واحد يكونُ هو أيضاً مُتعدياً إلى مفعولٍ واحد؛ وإنْ كان مُتعدياً إلى اثنَينِ كان هو أيضاً، وكما أنَّ فِعلَه يَتعدَّى إلى الظرفَين والحال والمَصدر والمَفعولِ له والمفعولِ معه وسائرِ الفَضَلات، كذلك يَتعدَّى هو إليها. اهـ ولا يَخفى أنَّ نحوَ: (قائم) و(مُختَلِف) و(حَسَن) أفعالُها لازمةٌ، نَعم (أحبُّ) المذكورُ أَخيراً مأخوذٌ من الفِعل المُتعدِّي، ولكنَّ اسمَ التفضيلِ لا يَنصِب المَفعولَ بالاتِّفاق، فالدَّعوَى فيه كالدَّعوى في الأمثلةِ قبلَه، ولو أمعَن النظرَ رحمه الله في عبارتِه التي كرَّرها مِراراً لَعَلِم أنها مُتهافِتةٌ؛ إذ كيف تعملُ الصفةُ عملَ فِعلِها ـ وهو رفعُ الفاعل أو نائبِه ونَصبُ المفعول ـ والفعلُ في ذلك لازمٌ أصلاً ولا مفعولَ له؟!

ومنها: أنه لا يَعتَني غالباً بِتَعليق الجارِّ والمجرور، ولا بِبَيانِ مَوضع المصدَر المُنسبِك، مثالُ الأول عدمُ تَعليقِ شِبه الجُملة في قَوله تَعالى: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ﴾ (١/ ١٦٧)، وقَولِه: ﴿قُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ﴾ (١/ ١٨١)، وقَولِه: ﴿أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (١/ ٣١١)، وقَولِه: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ﴾ (٢/ ١٣٢)، وقَولِه تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ (٢/ ٢٢٥)، وقَولِه: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ﴾ (٢/ ٢٣١)، وقَول الشاعر: «قَطَعتُ بعد مَهمَهِ» (٢/ ١٨٦)، وقولِ الآخَر: «رُبما ضَربَةٍ بِسَيفٍ» (٢/ ١٩٩)، وقَولِ الثالثِ: «يُقدِّر اللهُ نجاحاً في غابرِ الأزمانِ» (٢/ ٢٩١)؛ ومثالُ الثاني تَرْكُ إعراب المصدرِ في قَوله تَعالى: ﴿أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (١/ ١٦١)، وقَولِه: ﴿حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ (١/ ١٨٣)، وقَولِه:

﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ (١/ ٤٣٣)، وقولِ الراجز: «غيرَ ما أنْ يَنكبَا» (٢/ ١٧٦)، وفاتَه فيه أيضاً فاعلُ (ينكَبَ)، وقَولِ امرئِ القَيس: «بِأنواع الهمومِ ليبتَلِي» (٢/ ١٨٣)، وقَولِه أيضاً: «وأنَّكِ مهمَا تَأمُرِي» (٢/ ٢٨١) أي: وكونُكِ مَهما... إلخ.

على أنه رُبما عَلَّق شيئاً من المجرُورات بغير ما يَنبغي، كقَولِه في ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ﴾ (١/ ١٨٥): ﴿له﴾ في محل نصب على الحالِ من الواو. اهـ وسَكت عن تَعليقِ ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾، والصوابُ أن الأول مُتعلِّقٌ بـ﴿يَعْمَلُونَ﴾، وأمَّا الثاني فمُتعلِّقٌ بمحذوفٍ حال من مفعولِ ﴿يَشَآءُ﴾ المحذوفِ، على القاعدة في (مِن) البَيانيَّة؛ وقَولِه في ﴿أَفْرِغْ عَلَيْهِ﴾ (٢/ ٤٥١): إنَّ ﴿عَلَيْهِ﴾ في محل نَصبٍ على الحال من الضَّمير. اهـ وقَولِه في إعراب: «تَأهَّبْتُ لِلسَّفرِ» (٢/ ٧٢): جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن ضميرِ المتكلِّم. اهـ والصحيحُ فيهما أنهما متعلِّقان بالفعل، وقَولِه في إعراب: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ (٢/ ٢٧٩): ﴿مِّنْ خَيْرٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿تَفْعَلُوا۟﴾. اهـ والصحيحُ أنه مُتعلِّقٌ بِمَحذوف صفة لاسمِ الشرط، أو هو في مَوضِع نَصب على الحالِ، أو على التَّمييز والمميَّز (ما).

ومنها: أنه يَترُكُ إعراب الجُمَل كثيراً؛ سواءٌ أكانَ لها محلٌّ أم لا، مِثالُ الأول جُملةُ الصِّلة في قَوله تعالى: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟﴾ (١/ ١٨٠)، وقَولِه: ﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ (١/ ٣٢٣)، وقَولِه: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (١/ ٥٨٧)، وقَولِه: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ (٢/ ١٧١)، وقَولِه: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾ (٢/ ٢٥٦)، وقولِ القائل: «مرَرتُ بزيدٍ الذي قامَ» (٢/ ٣٠٤)؛ والجُملةُ الاعتراضيَّة في قولِ الشاعِر:

وكلُّ نَعيمٍ ـ لا محالةَ ـ زائلُ

(٢/ ١٤٢)، وجُملةُ جوابِ القَسَم في قَولِه تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ (٢/ ١٧٧)؛ وجُملةُ جواب الشَّرط غيرِ الجازم في قَوله تَعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ (١/ ١٨٥). ومثالُ الثاني جملةُ الخَبَر في قَولِه تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ (١/ ٣١٠)، وفي قَولهم: «السَّمنُ مَنَوان بِدِرهم» (١/ ٣٩٠)، والجُملةُ الواقعةُ مُضافاً إليهِ في قَوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾ (١/ ٣٧٢)، وفي قَولِ الشاعر:

حينَ قالَ الوُشاةُ: هندٌ غَضوبُ

(١/ ٤٨٢)، وفيه أيضاً جُملةُ مَقُول القول، وفي قَول الآخَرِ: «إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلًا» (١/ ٥٥٧)، وجُملةُ خبرِ «إنَّ» المَكسورةِ في ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾ (١/ ٥٥٧)، ومِثلُها: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ (١/ ٥٦٣)، ومِثلُهما: «إنَّها أخَذَتْ علَيَّ مَواثقاً» (٢/ ٣٦٦)، وجُملةُ خبرِ «أنَّ» المفتوحةِ في: «وأنَّكِ مهمَا تَأمُرِي القَلبَ» (٢/ ٢٨١)؛ وفاتَه أيضاً غيرُ ذلك ممَّا يحتَمِلُ أكثرَ من وجهٍ، كـ«أرخَى سُدُولَه» في بيتِ امرئِ القَيس (٢/ ١٨٣)، يَحتملُ الخبريَّة والوَصفيَّةَ، ومِثلُه في الوَجهَين قولُه الآخَرُ: «حُبلَى قد طَرَقتُ» (٢/ ١٨٥)، ومِثلُهما قولُ الآخَرِ: «قطَعتُ بعدَ مَهمَهٍ» (٢/ ١٨٦)، وكـ(يُضرَبُ) في قَوله:

كالثَّورِ يُضرَبُ لَمَّا عافَتِ البقرُ

(٢/ ٢٤٣) فإنه مُحتمِلٌ لِلحاليَّة والوَصفيَّة.

وقد يترُكُ إعرابَ المفرَدات أيضاً؛ كالفاعِل في (١/ ٥٦٢) و(٢/ ١٧٦، ١٨٤)، والمبتَدأ في (٢/ ١٧٨، ١٨٦)، والمفعولِ به في (٢/ ٢٥٧)، والمضافِ إلَيه في (١/ ٣٩٦).

واعلَم أنَّ الشارحَ مع تَحرِّيه أصَحَّ الأقوال وأحسنَ العباراتِ وَقع في كلامِه أشياءُ على غير الصواب، نبَّهنا على ما حَضَرَنا مِن ذلك في مَظانِّه، ومِن ذلك قولُه في أقسامِ التَّنوين (١/ ١٢٢): وتَنوينُ الترنُّم وهو اللاحقُ لِلقوافي المُطلَقة أي: التي آخرُها ألفُ الإطلاقِ. اهـ والصحيحُ: التي آخِرُها حرفُ مَدٍّ؛ لِيَشمَلَ الواو والياءَ كما في قَولِه:

لَمَّا تزُل بِرِحالِنا وكأنْ قَدِنْ

وقولُه عندَ الكلامِ على أنواعِ الكلمةِ (١/ ١٢٧): والماضي: ما دلَّ على حَدَثٍ وُجِد في الزمان الماضي وَضعاً، احتَرَزُوا بهذا عمَّا قد يَعرِضُ له ممَّا يَصْرِفُهُ لِلحالِ، كصِيَغِ العُقُودِ نَحوُ: «بِعْتُ، وَوَهَبْتُ» ونَحوِهما؛ والنَّفي بـ«ليس» و «ما». اهـ وما ذكَرَه آخِراً غيرُ صَحيح؛ لأنَّ النفيَ بـ«ليس» و«ما» إنَّما يُخلِّص لِلحال المضارِعَ لا الماضيَ.

وقولُه في بيانِ جمعِ التَّكسيرِ من باب مَعرِفة علامات الإعراب (١/ ١٥٦): وهو ما تَغيَّرَ فيه بناءُ مُفردِهِ بزيادةٍ كـ«رَجُلٍ، ورِجالٍ»، أو نَقصٍ نحوُ: «كتابٍ، وكُتُبٍ»، أو تَبديلِ شكلٍ كـ«أَسَدٍ، وأُسْدٍ». اهـ فإنَّ في الأولِ والثاني تبديلَ الشكلِ أيضاً، فلا يَصلُحانِ لِمُقابَلةِ الثالث، والصَّحيحُ التَّمثيلُ لِلزيادة بـ«صِنْوٍ وصِنْوانٍ»، ولِلنَّقصِ بـ«تُخَمةٍ وتُخَمٍ».

وقولُه في الباب نَفسِه عند إعرابِ: ﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ (١/ ١٨٣): ﴿حَتَّىٰٓ﴾: حرفُ غايةٍ ونَصْبٍ، ﴿أَبۡلُغَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ(أنْ) مُضمَرةً وُجوباً. اهـ والصوابُ: أنَّ (حتَّى) حرفُ غايةٍ وجرٍّ، بدليلِ تَصريحِهِ بكونِ الناصب (أنْ) المُضمَرَةَ. وقد تكرَّر منه هذا في إعرابِ قَولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ (١/ ٤٣٢).

وذَكَر في بابِ «ظَنَّ وأخواتِها» (١/ ٥٧٣-٥٧٤) أنَّه يَجوزُ في الأَفعالِ القَلبِيَّةِ المُتصَرِّفةِ و(رأى) الحُلُميَّةِ والبَصَرِيَّةِ أنْ يَكونَ فاعلُها ومَفعولُها ضَميرَينِ متَّصِلَينِ متَّحِدَينِ، نحوُ: «عَلِمْتُني مُنطَلقاً»... إلخ كلامِه الذي مَثَّل فيه بأربعِ آياتٍ، آخِرُهُنَّ قولُه تعالى حكايةً عن يُوسفَ عليهِ السلامُ: ﴿رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾، والصحيحُ أنَّ الآيةَ ليسَت منه؛ إذ أوَّلُ الضَّميرَين لِلمُتكلِّم وثانِيهِما للغائب، وهذا ظاهرٌ بَيِّنٌ.

وقال بعد إنشادِ قَول الشاعِر:

أَلَا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيَّ على البِلَا

(١/ ٤٢٥): «اسلَمِي»: فعلُ أمرٍ مِنَ السَّلامةِ، وهي البَراءةُ مِن العُيوبِ، ويُقرَأ بِدَرجِ الهمزةِ لِلوزنِ. اهـ والصحيحُ أنَّ الهمزةَ ساقِطةٌ ولو قُدِّر وُقوعُ هذا الحرفِ الذي هي فيهِ نَثراً؛ لأنَها همزةُ وصلٍ، فهي إنَّما جاءَت على أصلِها المَقِيسِ فيها من غيرِ التِفاتٍ إلى وَزنٍ أو غيرِه.

وقال عندَ إعرابِ قَولِه تَعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾ (١/ ١٨٠): ﴿هُدٗى﴾: مَجرورٌ بـ﴿عَلَىٰ﴾، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ المَحذوفةِ المُعوَّضِ عنها التَّنوينُ. اهـ والصحيحُ أن حذفَ الألف لالتِقاء الساكنَين كما هو مَعلُومٌ، ولا تَعويضَ في الكلمةِ. وكرَّر مسألةَ التَّعويض عند إعرابِ (باقٍ) مِن قَولِهِ تعالى: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖۗ﴾ (١/ ٣٢٤)، وقال في أوَّلِ الكتابِ أيضاً عِند الكلامِ على الماضي مِن أقسامِ الكَلِمة (١/ ١٢٧): أصلُهُ: «ماضِيٌ»، حُذِفَتْ منه الياءُ وعُوِّضَ عنها التَّنوينُ. اهـ ولا تَعوِيضَ فيه أيضاً، بَل الصحيحُ ما قالَه فيه الفاكهيُّ وهو: استُثقِلَت الضمةُ على الياء فحُذِفت، ثم الياءُ لالتِقاءِ الساكنَينِ. اهـ

ومِمَّا خالَف فيه أيضاً كلامَ الفاكهيِّ قَولُه في أنواع المُعرَباتِ (١/ ٢١٥): فالأصلُ في كُلِّ فعل مُضارعٍ صحيحٍ أن يكونَ جَزمُه بِسُكونِ آخرِه. اهـ والصوابُ إسقاطُ قَيدِ الصحَّة والإطلاقُ كما فعَل الفاكهيُّ، نَظِيرَ قولِ الشارحِ نَفسِه في الرَّفع مَثلاً: فالأصلُ في كُلِّ مَرفوعٍ مِن اسمٍ أو فعلٍ أنْ يكونَ رَفعُه بالضَّمَّةِ. اهـ فلَم يُقيِّد بِالصحَّة كما ترَى، وهو الصحيحُ، كيف ولو قيَّد لَخرَج نحوُ: «أبُوك» و«يَرمِي» فلم يَصِحَّ استِثناؤُهُما بعدُ؟

ومِن أوهامِهِ في الإعراب: قَولُه في واوِ ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ (١/ ١٨٦): إنها حرفُ عَطف. اهـ والصَّواب أنَّها لِلحال، أي: ولا تُباشِرُوهنَّ حالةَ كونِكُم عاكِفِين في المساجِد، أي: ناوِينَ الاعتِكافَ فيها.

وقولُه في إعراب «رُبَّه فتًى...» (٢/ ١٨١): (رُبَّ): حرفُ تَقليلٍ وجرٍّ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في مَحلِّ جرٍّ بالباءِ. اهـ والصواب: بـ(رُبَّ). وسَكَت في هذا البيتِ عن أشياءَ منها بيانُ مَوضِع تلكَ الهاء وهو الابتِداء، وبَيانُ خبرِها على القَولَينِ بحذفِه أو ذِكْرِه.

وقَولُه في النَّواصب عند إعرابِ ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ (٢/ ٢٢٩): ﴿تَكُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ(أنْ)، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، مُتصَرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ بمَعنَى: تَحصُلُ. اهـ والصواب: مِن «كانَ» التامَّةِ بِالمعنى المذكور.

وقولُه في إعرابِ ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ (٢/ ٢٧٨): «ما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ في مَحلِّ رفعٍ مُبتدأٌ. اهـ والصحيحُ أنها مَفعولُ ﴿تَفْعَلُواْ﴾ مُقدَّم كما يُؤخَذ من كلامِه على طريقةِ إعرابِ أسماءِ الشَّرطِ.

ومِثلُ ذلك مِن بابِ الجوازم أيضاً (٢/ ٢٨١) جَعلُه «مهما» مِن قولِ امرئِ القيس: «وأنَّك مَهما تأمُري القلبَ...» اسمَ شرطٍ في محلِّ رَفع مبتدأ، والصحيحُ أنها مفعولٌ مُطلَقٌ مَنصُوب بـ(تَأمُري)، أي: أيَّ أمرٍ تأمُرِي القلبَ يَفعَلْ.

وقَولُه في إعراب ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾ في بابِ العدد (٢/ ٤٦٨): و﴿لَيَالٍ﴾: مُضافٌ إليهِ، وعلامةُ جَرِّهِ كسرَةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ المَحذوفةِ المُعوَّضِ عنها التَّنوينُ، منعَ مِن ظُهورِ الحركةِ فيه الاستِثقالُ. اهـ والصَّحيحُ أنَّ علامتَه فتحةٌ مُقدَّرةٌ؛ لأنه ممنوعٌ من الصَّرفِ لِصيغةِ مُنتَهى الجُمُوع.

هذا وقد وَقَعت له أشياءُ خالَفَ فيها الجماعةَ، ولستُ أَدري إن كان عثَرَ على خلافٍ في تلك المسائِل فبَنى عليه، أو إنه خالَفَهم سَهواً أو خطأً، ومِن ذلك عَدُّه عِلمَ البَديع في مُقدِّمةِ كتابِه من عُلُوم العربيَّة الاثنَي عشرَ، مع أنَّ السيدَ الجرجاني وغيرَه حَكَوا أنهم قد جَعلُوهُ ذَيلاً لِعِلمَي البلاغة لا قِسماً مُستقِلًّا، وهكَذا عَدُّهُ لِعِلم قوانين القراءةِ منها، والمعروفُ عندَهم عَدُّ الاشتقاق وقَرض الشِّعر بدلَ هذَينِ.

ومِن ذلك أيضاً أنه جعَل الظَّرْف الذي بمعنَى الظَّرافة بِالتَّحرِيك في بابِ «لا» النافِيَة لِلجنس، وكرَّر ذلك في باب الصِّفة المُشبَّهة فقال: والظَّرَفُ بفتحِ الظَّاءِ والراء. اهـ مع أنه نَقَل في الموضعَين نقلاً مُطوَّلاً من «القامُوس» ولم يَتنبَّه لِضَبط المجدِ له وأنه بالفتحِ.

وقال في تَفسير قَول امرئِ القيس: «بين الدَّخُول فحَومَلِ» (٢/ ٢٧٤): و(الدَّخولُ) بدالٍ مُهمَلةٍ مَفتوحةٍ أو مَضمومةٍ، فحاءٍ مُهمَلةٍ أو مُعجمةٍ، فلامٍ. اهـ والمعروفُ فيه فتحُ الدال والخاءُ لا غيرُ.

وبقيَ بعد هذا الإشارةُ إلى أُمورٍ:

أحدُها: أنَّ الكتابَ كثيرُ التَّصحِيفات والتَّحريفات جدًّا، ولا سِيَّما في أسماء النُّحاة كهِشام وابنِ هِشام، والزَّجاج والزجَّاجي، والعِصام والعِصاميِّ.

ثانِيها: أنَّ المُتتبِّعَ لِنُسخِ المتنِ الخطيَّة مُنفرِداً أو مع شرح الفاكهيِّ الممزوجِ يَرَى خلافاً بينَها وبينَ ما في المتنِ الممزوجِ بالشَّرح مِن هذا الكتاب، وقد نبَّهنا على مواضعَ ترجَّح فيها لدَينا خلافُ ما في نُسَخ «الكواكب» الثَّلاثة المطبوعةِ، وسَكَتنا عن مواضعَ أخرى أكثرَ منها تَفادِياً مِن الإطالةِ ودفعاً للسآمة، إلا أنَّا جَعلنا المتن الذي في أعلَى الصَّفحات والمتنَ الذي في أوَّلِ الكتاب على ما وافقَ أكثرَ النُّسَخ، فإذا رأَى الطالبُ شيئاً من المخالَفةِ في ذلك فلْيَعلَم أنَّا تَعَمَّدناها لِعُمُوم الفائدةِ.

ثالثُها: أنه قد وقَع في نُسَخ الشَّرحِ بَياضٌ في ثلاثةِ مواضعَ: في آخر بابِ «كان» وأخواتِها عند تَخريج حديثٍ استَشهَد به، وفي بابِ المفعول المطلَق عند التَّمثيل لِمُوافِقِ عاملِه لفظاً، وفي آخرِ باب الجوازمِ عِند ذِكر مَن وافق ابنَ الحاجب على أحَدِ أقوالِه.

رابعُها: أنَّ الشارحَ قد يَتساهَلُ في تعابيرِه، كقَولِه في مَعرفة علامات الإعراب (١/ ١٧٥): ﴿كُنَّ﴾: فعل وفاعل. اهـ مع قَوله بعد ذلك: (كان): ناقصة، ونون النِّسوة: ضميرٌ مُتصل في محل رفع اسمها. اهـ وكرَّر ذلك في باب المبتدأ والخبر (١/ ٤٠٨) عند إعراب ﴿لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾، وفي باب «كان» (١/ ٤٢٠) عند إعراب ﴿لِيَسُوٓاْ سَوَآءً﴾، وفي بابِ المخفوضات (٢/ ١٨٧) في إعراب (كِدتُ)، وفي غيرِ ذلك. وكقَوله في بابِ عطفِ البيان في إعراب «نَقَبٍ ولا دَبَر» (٢/ ٣٢٥): (لا): نافية. اهـ والأصحُّ: زائدةٌ لتأكيد النفي. وقَولِه في باب الأسماء العاملة (٢/ ٤٢٨): «ولم يقولوا: مُحزَن ولا مُحْمَم ولا مُجنَن». اهـ والصحيح الإدغامُ فيهما وجوباً. وقولِه في باب «ظنَّ» (١/ ٥٦٠): تمثيلُ المصنِّفِ بالآيةِ المَذكورةِ لـ(جَعَلَ) بمعنَى (اعتقَدَ) تَبِعَ فيه ابنَ هشامٍ في «الشُّذورِ». اهـ والصحيح: في «شَرح الشذور»، ومثلُه قولُه في فصلِ المخفوض بالإضافة (٢/ ٢١٥): وفي إعرابِ نحوِ: «لا أبَا له، ولا أخَا له» مذاهبُ، أَحسَنُها ما أشارَ إليه ابنُ هشامٍ في «الشُّذورِ». اهـ وقال في باب «ظن» أيضاً (١/ ٥٧٧): وقيلَ: هما ـ أي: الإلغاءُ والتعليقُ ـ في التَّوسُّطِ سَواءٌ، وجزمَ به في «شَرحِ القَطر». اهـ والصواب: في «القَطر».

خامسُها: أنه رُبَّما غَيَّر إعرابَ شيءٍ من المتن، كقَوله في الإضافة: (وإنما تفيدُ) هذه الإضافةُ اللفظيةُ أمراً لفظيًّا وهو (التخفيفُ). اهـ مع أنَّ عبارةَ المصنِّف: وإنَّما تُفيدُ التَّخفيفَ.

سادسُها: أنه نَقَل مَسألتَين عن الحَريريِّ؛ إحداهُما عن «شرح المُلحة» في باب «كان» وأخواتِها، والأُخرى عن «شرح مجيب النِّداء» في باب الحُرُوف المشبَّهة بـ(ليس)، ولم أرَهُما في كلامِ الحَريريِّ، وإنما النَّقلُ الأولُ منهما في «شرح المُلحة» للفاكهيِّ، والثاني في «مُجيب النِّدَا» له أيضاً.

سابِعُها: أنه قد وَقع في كتابِه عِدَّةُ أبياتٍ مَكسورةٍ بسَبب تحريفٍ في ألفاظها أو سَقطٍ منها أو زيادةٍ فيها، وقد نبَّهنا عليها في مَواضِعها.

تنبيه:

جاءتِ الآياتُ في مَتنِ «المتمِّمة» على قِراءة أبي عَمرِو بن العَلَاء؛ لِما ذكَرناه في غير هذا الكتابِ من أنَّها القراءة التي كانَت مُنتَشِرةً في الحِجاز وغيرِه من الأقاليم مُنذُ القَرن السادس الهجريِّ، ومِن ثَمَّ يُطلِق المصنِّف إذا أراد التَّمثيلَ أو الاستِشهادَ بِشيءٍ من التَّنزيل على وَفقِ قِراءتِه، كقَولِه في بابِ النِّداء: الثَّانيةُ: إثباتُ الياءِ ساكِنةً نحوُ: ﴿يَٰعِبَادِى﴾. اهـ وقولِه في باب المُستثنى: والمُرادُ بِشِبهِ النَّفيِ النَّهيُ نَحوُ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾. اهـ

وأمَّا التي في الشَّرحِ فهي على رِوايةِ قالونَ عن نافِع؛ لأنَّها القراءةُ التي كانَت سائدةً في اليَمَن ـ عدَا حضرَموتَ ـ في زَمَنِ الشارِح، نصَّ على ذلك جماعةٌ منهم المَنصُوري في كتابِه المُسمَّى «عِلم القراءات في اليَمن»[1]، وذكَر مِن أهلِ اليَمَن الذين التَزَمُوا هذه الروايةَ في تَفاسِيرِهم الشَّوكاني المتوفَّى سنةَ (١٢٥٠هـ) في تَفسيرِه «فتح القَدير»، وسيَأتي في ترجمةِ الشارح من هذا الكتابِ أنَّه قرَأ القُرآن صغيراً بِرِواية قالونَ، ومِن ثَمَّ تَراه في هذا الكتاب يَحمِلُ آياتِ المَتن عليها وإن لم يكُن في كلامِ المصنِّف دليلٌ على ذلك، ومِن أمثِلَتِه أنَّ المُصنِّفَ استَشهَد في باب «ظنَّ» وأخواتها بقَوله تَعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ فأعربَه الشارح جميعاً إلا أنه قال: ﴿عِندَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾: مُضافٌ إليه، والظَّرفُ شبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعٍ خبرٌ. اهـ فأتى بالآيةِ على قراءةِ نافعٍ كما ترَى، ومِثلُه قولُ المصنِّف في باب مَعرِفة عَلامات الإعراب: وفي الفِعلِ المُضارِعِ الَّذي لَم يَتَّصل

---

(١) ذكَر في (ص٢٠١) منه جماعةً منهم ألَّفوا في قراءة نافع، مِنهم: المفضَّل (من عُلماء القرن التاسع)، واسم كتابِه «العقد الفريد والدُّر النضيد في قراءة قالون بالتجويد»، وقال في مُقدِّمَته: وإني استخرتُ الله تعالى في جمع كتاب في تحقيق قراءة قالُون عن نافِع؛ لأني رأيتُ معظَمَ أهل بَلدِنا على ذلك. اهـ وذكَر أن الأكوعَ المتوفَّى سنة (١٤٠٦هـ) له مَنظومة اسمُها «اللؤلؤ المكنون في روايةِ قالون» جارَى بها مَنظومة الشاطبي، ونَقل منها أبياتاً تذكُر انتشارَ المطابع على حرف حفص، وتَدعُو إلى العَودةِ لِقراءة قالون.
وذكَر غيرُه من المصنَّفات: «المُحرَّر النافع في قِراءة نافِع» لابن المُهلَّا اليَمني (ت١٠٨١)، و«الجوهَر المَصُون في رواية قالُون» لِلسَّقاف (١٣٢٩هـ).

بِآخِره شيءٌ نحوُ: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾. اهـ قال الشارح في إعرابها: ﴿دَرَجَٰتٍ﴾: مفعول به... و﴿مَن﴾: اسم مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ. اهـ

وهكَذا يَفعَلُ أيضاً إذا أتَى بالآية زيادةً على كلامِ المصنِّف؛ كقَولِه في أنواع المُعرَبات: وأمَّا نحوُ: ﴿أَتُحَٰٓجُّونِّي فِي ٱللَّهِ﴾ فأصلُه: أتحاجُّونَنِي بنونَين... إلخ كلامِه؛ فإنَّ قراءةَ النُّون الواحدة من تَفرُّدات نافعٍ دُون غيرِه من السَّبعة، ومِثلُه قولُه في بابِ أفعالِ المقاربة: وقد تُكسَرُ سينُ «عَسَى» إذا اتَّصلَ بها ضميرٌ... نحوُ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾. اهـ أي: على قراءةِ نافع دونَ غيرِه؛ فإنهم قرَؤُوا بالفتحِ.

فإن قُلتَ: هل يَصِحُّ الأوَّلُ، أعني حَمْلَ آيات المتن على القراءةِ النافِعيَّة؟ قُلتُ: لا مانعَ منه ما دامَ وجهُ الاستشهادِ لم يَتغيَّرْ ولم تُؤثِّر القراءةُ المُعيَّنةُ فيه، لكنْ إذا أثَّرت فيه امتَنَع هذا الحملُ إذا لم يدُلَّ عليه دليلٌ؛ لِذا اعتَرَضتُ فيما يأتي على قولِ الشارح في آخِرِ باب «كان» وأخواتِها: وقد أشارَ المصنِّفُ بهذه الآيةِ ـ وهي ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ﴾ ـ إلى أنَّه لا يَختَصُّ الحذفُ بـ«كانَ» النَّاقصةِ، بل التَّامَّةُ كذَلكَ. اهـ إذ إنَّ كلامَه مَبنيٌّ على قراءة نافعٍ من السَّبعةِ وهي رفعُ ﴿حَسَنَةٌ﴾، وليسَت هي قراءةَ المصنِّف ـ ولِذا لم يَفهمِ الفاكهيُّ ما فَهِمَه الشارحُ ـ ولا دليلَ في كلامِه على أنَّها هي المرادةُ دُون قراءة الجُمهور، ولو أرادها لَقَيَّد كلامَه كما فعَل حينَ قال في مَوانِع الصَّرف: ويَجوزُ صَرفُ غيرِ المُنصرِف لِلتَّناسُبِ، كقراءةِ نافعٍ: ﴿سَلَٰسِلَا﴾ و﴿قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا﴾. اهـ

والمقصودُ أنَّ مَدارَ الآياتِ في كلامِ الشارح على القِراءة المذكورةِ، فمِن ثَمَّ يُطلِق في الآيات التي يأتي بها في كلامِه إذا وافَقَتها، ولا يَلجَأُ لِلتَّقييدِ بِها ـ بأن يقولَ: «وقرَأ نافعٌ» أو نحوَ ذلك ـ إلَّا إذا كانَت في مُقابَلة القِراءةِ المُستشهدِ بها لِلجُمهورِ كانَت أو لِغَيرِهم؛ ثُم إنَّه رُبَّما خَصَّ نافعاً في بَعضِ ذلك فنَسَب إليهِ فقَط دُون غيرِه قِراءةَ أربَعةٍ من السَّبعةِ إذا كان مِنهُم؛ إمَّا اقتِصاراً عليه وعَدَمَ اعتِدادٍ بغيرِه لَكَون قراءتِه هي المتداوَلَةَ، وإمَّا لِعَدمِ الاطِّلاعِ على أنَّهم قرَؤُوا بذلك مِثلَه، ومِن أَمثِلتِهِ قولُه في الفصلِ المعقُودِ لـ«ظنَّ» وأخواتِها: ومِن مَجيءِ «ظنَّ» بمعنَى: (اتَّهم) قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] بالظَّاءِ المُشالةِ في قِراءةِ الأكثَرِ، أي: بمُتَّهَمٍ، وقَرأَها نافعٌ:

﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضَّادِ السَّاقطةِ، أي: بخيلٍ. اهـ فنَسب القراءةَ الثانيةَ لنافعٍ فقط مع أنها قراءةُ ابن عامرٍ وحمزةَ وعاصمٍ أيضاً، وجَعل القراءةَ الأُولى قراءةَ الجُمهور مع أنها قراءةُ الثلاثةِ الباقِين فقط، وكذلك الشأنُ بالنظر لِبَقيَّة القُرَّاء من العشرِ، أعني أن جُمهورَهم على الضادِ خلافاً لما في كلامِ الشارحِ.

هذا، والله تعالى أعلَم.

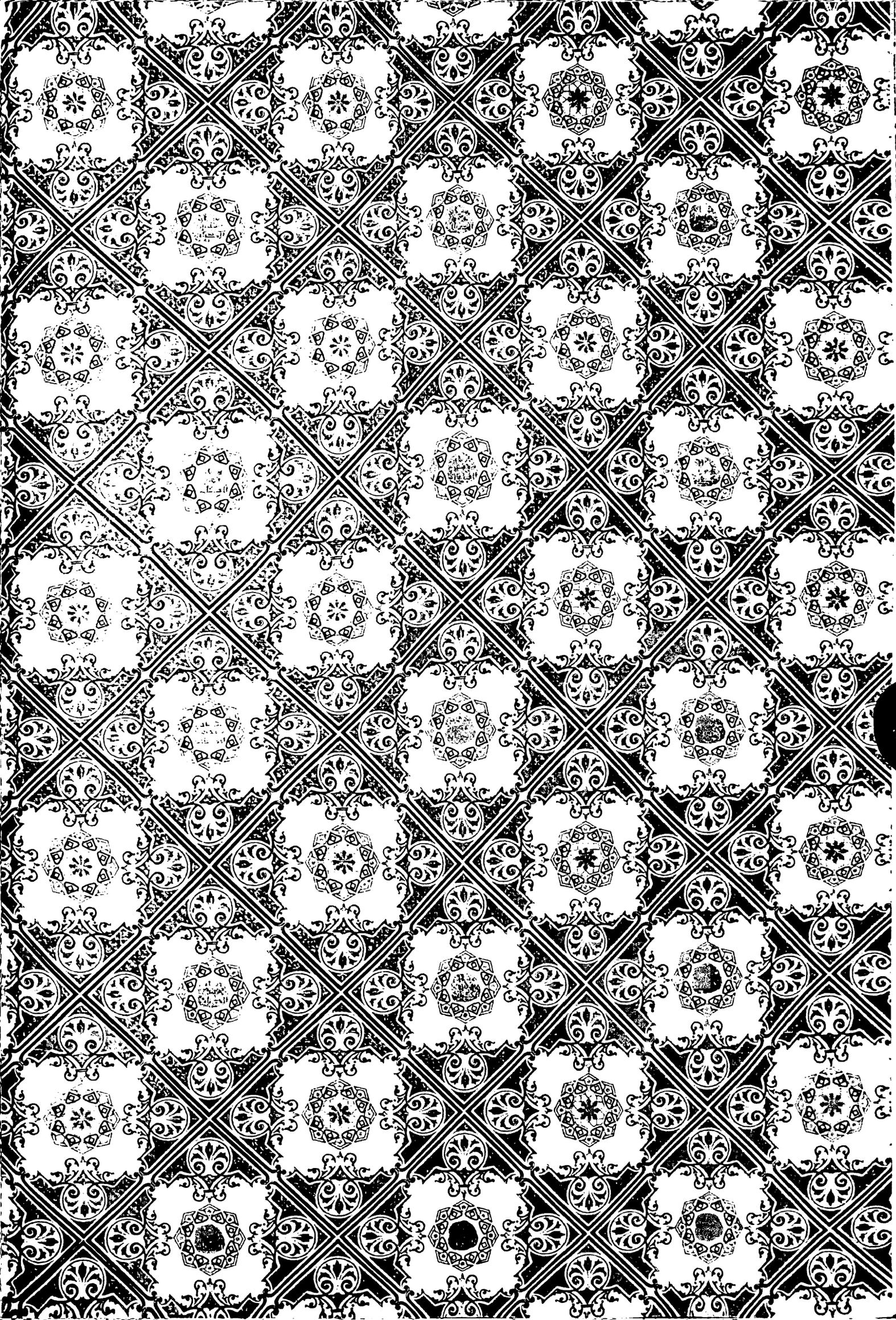

تَرجمة صاحب «الآجرُّومية»

قال الحافظ السُّيوطي رحمه الله في تَرجمتِه:[١]

مُحمَّد بنُ محمَّدِ بن داوُدَ الصَّنهاجِيُّ[٢]، أبو عبد الله النَّحوي المشهورُ بابنِ آجُرُّوم، ومَعناه بِلُغة البَرْبَر: الفَقير الصُّوفي، صاحبُ المقدِّمة المشهُورة بـ«الآجرُّومية»، وَصَفه شُرَّاح مُقدِّمته كالمَكودي[٣] والراعِي[٤] وغيرِهما بالإمامةِ في النَّحو، والبَركةِ والصَّلاحِ[٥]، ويَشهَد بِصَلاحه عُمُومُ نَفعِ المبتدئِين بِمُقدِّمتِه[٦].

ولم أَقِف له على ترجمةٍ[٧]، .... إلَّا أنَّا استَفدنا مِن مُقدِّمته أنه كان على مَذهبِ الكوفيِّين في النحو؛ لأنه عبَّر بـ«الخفض»، وهو عِبارتُهم، وقال: «الأمرُ مَجزُوم»،

---

(١) «بُغية الوعاة» (١/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٢) نِسبة إلى صنهاجة، قيل: هي بَلدةٌ، وقيل: هي قبيلةٌ مَغربيَّة، وهو الصحيحُ، وصادُها مفتوحةٌ على المشهور.

(٣) هو عبدُ الرحمن بن عليِّ بن صالِح المَكُّودي، أبو زَيد، عالمٌ بِالعربية، نِسبتُه إلى بَني مَكود (قَبيلة قُربَ فاس)، ومَولِدُه ووَفاتُه بفاس. له «شرح ألفيَّة ابن مالك» و«شرح مُقدمة ابن آجرُّوم» في النحو، و«البَسط والتَّعريف في علم التَّصريف» مَنظومة، و«شَرح المقصور والممدُود لابنِ مالك». تُوفي سنةَ (٨٠٧هـ). «الأعلام» (٣/ ٣١٨).

(٤) هو محمَّد بن محمد الأندلسيُّ، ثم القاهري، شمس الدين، أبو عبد الله، المعروف بالرَّاعي، نحويٌّ، وُلد وعاش بِغرناطة، واشتَغل بالفقه والأصول والعربية، ومَهر فيها، واشتهر بها، له كُتب منها «شرح الألفية» و«النوازل النحوية» و«الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية» و«شرح الآجرومية». توفي سنة ٨٥٣ هـ. انظر: «الأعلام» (٧/ ٤٧) و«بغية الوعاة» (١/ ٢٣٣).

(٥) قال ابنُ الحاج: يَدلُّك على صلاحِه أن الله جعل الإقبالَ على كتابِه، فصار غالبُ الناس أولَ ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة، فيَحصل له النفعُ في أقرب مُدَّة. اهـ

(٦) يقول السيوطيُّ هذا وهو الذي تُوفي رحمه الله سنة (٩١١هـ)، فكيف لو عاش إلى عامِنا هذا وهو (١٤٤٣هـ) ورأى ما استجدَّ من انتِفاع الناسِ بها في هذه القُرون الخَمسة الأخيرةِ؟!

(٧) قال الكَتاني في كتابه «سَلْوة الأنفاس ومُحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بِفاس» (٢/ ١٢٧): وأوجب له ما ذَكر مِن عدم وُقوفه على ترجمته بُعدُ الأقطار بينهما، وإلَّا فقد ذكرُوا أنَّه رَحل إلى المشرق، وحجَّ وزارَ ولقي الشَّيخ أبا حيَّانَ ورَوى عنه، واستَجازه فأجازه، وصنَّف مقدِّمته المذكورةَ تجاهَ بيت الله الحرام. اهـ

وهو ظاهرٌ في أنه مُعرَب، وهو رأيُهم؛ وذَكر في الجوازم «كيفما» والجزمُ بها رأيُهم، وأَنكرَه البَصريون، فتَفطَّن!

وذَكر الراعِي أنَّه ألَّف مُقدِّمته تُجاهَ الكعبة الشريفةِ[١].

ثم رأيتُ بخطِّ ابن مَكتوم[٢] في «تَذكرَته» فقال: محمَّد بن محمَّد الصَّنهاجيُّ أبو عبدِ الله، مِن أهل فاس، يُعرَف بِأكروم، نحويٌّ مُقرئ وله مَعلومات مِن فرائضَ وحِساب، وأدبٍ بارعٍ، وله مُصنَّفات وأراجيزُ في القِراءات وغيرِها[٣]، وهو مُقيم بفاس، يُفيدُ أهلها مِن معلوماته المذكورة؛ والغالب عليه معرفة النحو والقراءات؛ وهو إلى الآن حيٌّ؛ وذلك في سنةِ تسعَ عشرةَ وسَبعِمائة. انتهى.

قال الحُلاوي[٤] في «شَرحه لِلجروميَّة»: وكان مَولدُ مؤلِّف «الجرُّومية» عامَ اثنتَين وسَبعِين وسِتِّمائة[٥]، وكانت وفاتُه سنةَ ثلاثٍ وعِشرين وسَبعمائة (٧٢٣) في شهرِ صَفَر الخير[٦]، ودُفِن داخلَ باب الجديد[٧] بِمَدينة فاس بِبلاد المغرب. انتهى كلام السُّيوطي.

---

(١) عِبارة الراعي في شَرحه المسمَّى: «المستقِل بالمفهومية في حَل ألفاظ الجرومية»: حُكي أنه صنَّف هذه الجرومية بالحرم الشريف بجانبِ بيتِ الله الحرام.

(٢) هو أحمدُ بن عبد القادر ابن مكتوم القَيْسي، أبو محمد، تاج الدين، عالم بالتراجم، مِصري، له مَعرفة بالتفسير، مِن كُتبه «الدُّر اللَّقيط من البَحر المحيط» في التفسير، و«التذكِرة» تَشتمل على فوائد، و«الجمع المتَناه في أخبار النُّحاه» قال ابن حَجر العَسقلاني: رأيتُ منه الكثيرَ بخطه، وقلَّما وَقفتُ على كتابٍ مِن الكُتب الأدبية مِن شعر وتاريخٍ إلا وعليه ترجمةُ مُصنف الكتاب بِخَط ابنِ مَكتوم هذا. تُوفي سنةَ (٧٤٩هـ). «الأعلام» (١/ ١٥٣).

(٣) ذكر الأخ محمد تبركان منها: «**فرائِد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التَّهاني**» وهو كما يظهر من اسمه شَرح للشاطبية في القِراءات، وقد حُقِّق في رسالة دكتوراه وطُبع في ثلاثة أجزاء، و«**أرجوزة البارع في أصل مقرأ الإمام نافع**»، و«**الاستدراك على نهاية المُرتاب**» (نظم)، و«**التبصير في نظم التيسير**» (نظم لكتاب «التيسير» لأبي عمرٍو الداني)، و«**ألفات الوصل**» (نظم)، و«**رَوض المنافع**».

(٤) هو محمَّد بن محمد، أبُو العزم شَمس الدين الحُلاوِي، نَحوي من أهل بيت المقدِس، تُوفي بمكة سنةَ (٨٨٣هـ). له «شرح الأجرومية». «الأعلام» (٧/ ٥٠).

(٥) وهي السنة التي تُوفي فيها ابن مالك رحمه الله.

(٦) فيكون قد عاش ٥١ سنةً.

(٧) كذا وَقع بالجيم في المطبوع، وهو أحدُ أبواب مدينة فاس بالمَملكة المغربيَّة، ووقع في بعض الكُتب: «باب =

ترجمة الحطَّاب
صاحب «مُتمِّمة الآجرُّوميَّة»

هو شمسُ الدِّين أبو عبد الله مُحمَّد بن محمَّد بن عبد الرَّحمن، المَغربيُّ الأصلِ، المَكيُّ المَولِد والقَرار، المشهورُ بِالحَطاب، الفَقيه العَلَّامة الحافِظ، الثِّقة الوَرِع الصالِح، كان مِن ساداتِ العُلَماء وسَراتهم، جامعاً فُنُونَ العلم، مُتقِناً، عارفًا بالتفسير ووُجُوهِه، مُحقِّقاً في الفقه وأصولِه، عارفاً بِمَسائِله، مُقتَدِراً على استِنباطِه والقِياسِ على مَنصوصِه، حافظاً لِلحَديث وعُلُومِه، مُحِيطاً بِاللُّغة وغريبِها، عالماً بِالنَّحو والتصريف، فرَضيًّا حِسابيًّا، لَه الإمامةُ في كثيرٍ من الفُنُون، وبِالجُملة فهو آخِرُ الأئمَّة المتصرِّفِين في الفُنُونِ التَّصريفَ التام بِالحِجاز، وآخِرُ أئمَّةِ المالِكيَّة بِها.

وُلِد ليلةَ الأحد ثامن عشرَ رمضانَ من سنةِ اثنَتَين وتِسعِمائة، ونَشأ في بيت عِلم وصلاحٍ، فحَفظ القرآن وهو ابنُ سبعِ سنينَ، ودَأب على الاستِقامةِ والوَرَع والزُّهد، وطَلَب العِلمَ فأخَذ عن جماعةٍ وأجازُوه، منهم والِدُه الحَطَّاب الكَبير[1]، وابن عراق الدِّمشقي، وأحمدُ بن عبد الغفَّار، والمُحبُّ النُّوَيْرِي والبُرهان القَلْقَشَنْدِي تِلميذَا الحافِظِ ابن حَجر، وقاضي المَدينة محمَّد بن أحمد السَّخاوي، وعبدُ الحقِّ السُّنْباطي.

لَه تآلِيفُ تَدُلُّ على حُسنِ اطِّلاعِه وسَعة حِفظه وعِلمِه، وجَودةِ نَظرِه وسيَلانِ ذِهنِه وقُوَّة إدراكِه، استَدرك فيها على أعلامٍ مِن أئمَّة الفِقه والحَديث، كابن عَرفةَ وابنِ عبد السلام وخليلٍ والسَّخاوي وابنِ حَجر والسُّيوطي.

= الحديد» بالحاء المهملة، وهو أحدُ أهمِّ أبواب سُور فاس التاريخية، ويقع قريباً من باب الجديد من جِهة الغرب، ورجَّح صاحبُ «سَلوة الأنفاس» (٢/ ١٢٧) أنَّه دُفن بباب الجِيزين، وباب الجِيزين ذَكر غيرُ واحد من المؤرِّخين أنَّها المعروفة اليومَ بباب الحمراء، عن يَمين باب الفتوح، والله أعلَم.

(١) هو أبو عَبد الله محمَّد بن عبد الرَّحمن الرُّعَيني الأندَلُسِي الأصلِ، الطَّرابُلسي المولِد، المَكي الدار والقَرار، الإمامُ العُمْدة العالم، والشَّهير القُدوة الصالح، تَفقَّه بِطَرابلس، ثم تحوَّل مع بَقيَّة أهلِه وسِنُّه ١٦ عاماً إلى مَكَّة، فأخذ العِلم عن شُيوخِها كالشمس السَّخاوي والإمام أحمد زروق، ثم جَلَس لِلإقراء والإفادة، ووَهَبه أمير مكَّةَ مِنحة مكَّنته من التفرُّغ للعلمِ. تُوفي في شَعبان سنةَ (٩٤٥هـ) في مدينة تاجوراء بطَرابلس الغرب (ليبيا).

منها: «شَرح المختَصر»، واسمُه: «مَواهِب الجَلِيل في شرح مُختَصر الشيخِ خَليل»، مات عنه مُسوَّدةً فبَيَّضه وَلدُه الشيخ يحيى في أربعةِ أسفارٍ كِبار، لم يُؤلَّف عليه مِثلُه بِالنسبة لأوائلِه في الجمع والتَّحصِيل.

ومنها: مَناسك سَمَّاه «هِداية السالِك المُحتاج لِبَيان فِعل المُعتَمِر والحاج». ومنها: «القَول المَتين بأن الطاعون لا يَدخل البَلد الأَمين»، و«عُمْدة الراوِين في أحكام الطَّواعِين». ومنها: «تَفريج القُلوب بِالخِصال المكفِّرة لِما تَقدَّم وتَأخَّر مِن الذُّنوب»، جمَع فيه تأليفَي ابنِ حَجر والسُّيُوطي مع زِيادة. ومنها: «قُرَّة العَين بِشَرح ورَقات إمام الحرَمَين» في أُصول الفِقه. ومنها: «تَحرير الكلام في مَسائل الالتِزام» أي: إلزامِ الرجل نفسَه معروفاً، حسنٌ في نَوعِه لم يُسبَق إلى مِثلِه. ومنها: «تحرير المَقالة في شرح نظمِ نظائر الرسالة» شَرَح به نَظْمَ ابنِ غازي لِنَظائرِ «رِسالة ابن أبي زَيدٍ». ومنها: «ثلاثُ رَسائلَ في استِخراج أوقاتِ الصَّلاة بالأعمال الفَلَكيَّة بلا آلةٍ من الآلات». ومنها: «مُختَصَر إعراب الألفيَّة للأزهَرِي» مع زيادة يَسِيرة.

وله عِدَّةُ تَآليفَ لم تَكمُل، منها: «تَفسير القرآن» وَصَل فيه لِسُورة الأعراف، و«حاشية على تفسير البَيضاوِي»، و«حاشية على الإحياء» نحو ثلاثةِ أرباع الكتاب، و«شرح قَواعد عِياض» وَصل فيه إلى أثناء القاعِدة الثانيَة، و«حاشيَة على توضيح النحو وشرحِ الشيخ خالِد عليه»، وتَعليق جَمَع المواضِع التي غلَّط فيها صاحبُ «القاموس» صاحبَ «الصحاح».

تُوفِّيَ رحمه الله تعالى يومَ الأحد تاسع رَبيع الثاني سنةَ أربَع وخَمسِين وتِسعمائةٍ بِطَرابلس، وضَريحُه بداخل الثَّغر مَشهور مُعظَّم مَزُور، وقال بعضُهم: تُوفي بمكةَ[1].

(١) انظُر للاستزادة:

«دُرة الحِجال» لابن القاضي (٢/ ١٨٨-١٨٩)، و«نَيل الابتِهاج» لأحمد بابا التنبكتي (ص٥٩٢-٥٩٤)، و«المنهل العذب» لأحمد بك النائب الأنصاري (ص١٩٤-١٩٧)، و«شجَرة النور الزَّكية» لمحمد مخلوف (١/ ٣٨٩-٣٩٠)، و«الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي» للحجوي الفاسي (٢/ ٣١٩).

ترجمةُ الأهدَل صاحب «الكَواكب»

هو أبو الفَيض مُحمَّد بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الباري الأهدَلُ[١] الحُسَيني التِّهامي، وُلِدَ بالمَراوِعة[٢] في ذي القَعدة سنة (١٢٤١هـ)، فنَشأ في حِجرِ والدَيهِ إلى سِنِّ التمييز، وقرأَ القرآن برواية قالونَ عن نافع على شيخِ والدِه وأعمامِه أحمدَ الفلاحي وغيرِه، فحَفِظه وأتقنَ رسمَه، ثم أخَذ في فُنون العِلم مِن فقهٍ وتفسيرٍ ونحوٍ وأُصُول وحَديثٍ وغيرها عن عمَّيه عبدِ الله والحَسن، وعن أخِيه عبد الباري بن أحمدَ، وغيرِهم، وحجَّ في سنة (١٢٦٠) مع عمِّه العلَّامةِ عبدِ الله، فاجتَمَع بكثيرٍ من العُلَماء والفُضلاء بمكةَ كالشيخ عُثمان الدمياطي (١٢٦٢هـ)، والشيخِ عبد الله سِرَاج الحنفي (١٢٦٤هـ)، والشيخ أحمدَ الدِّمياطيِّ (١٢٧٠هـ)، فأخَذ عنهم واستجازَ بعضَهُم، كما أجازَه شُيُوخُه من المراوِعة وغيرُهم، فصار إماماً راسخاً في العُلوم، وطَوداً باذخاً لا يبلُغُه إلا أربابُ الفُهُوم، وأكثرُ انتِفاعِه كان بعمِّه الحسَن وعنه تخرَّج وبه شُهِر.

---

(١) (الأهدَل) لقبُ الشيخِ علي بن عمرَ الجدِّ الجامعِ للأهادِلة كافَّةً، وهو مِن نَسلِ الحُسينِ بن عليٍّ (عنهما)، وقد كان أُمِّيًّا لكنْ رَفع الله قدرَه بالزُّهد والعبادة والصدق والإخلاص، وتُوفي ولم يبلُغ الأربعِينَ سنةَ سبعٍ وستِّ مائةٍ تقريباً. وقد بارك الله في ذرِّيَّتِه فوُجِد فيها ما لا يُحصى من العُلماء الذين انتَشروا وتفرَّقُوا في كثير من الأقطار كالشام ومصر والهندِ وأندونِيسيا، ولَهم في تلك النَّواحي الآثار الحَسنة في نشر الدين الإسلاميِّ، ولا سيَّما الفِقه الشافعي وتَدريس «الصحيحَين».

وقد أُلِّفت في ترجمة الشيخِ عليٍّ استقلالاً أو مع أعلامٍ من ذُرِّيَّتِه كُتُب، منها: «نِظام عِقد الجَواهر النَّقيَّة في بَيان أنسابِ العِصابة الأهدَليَّة»، و«نَفحة المَندَل في تَرجمة الشيخِ علي الأهدَل والخَواصِّ من أولادِه الكُمَّل»، و«المنهَج الأعدَل في ترجمةِ الشيخِ عليٍّ الأهدَل» لِصاحب «الكواكِب الدرية» أعني كتابَنا الذي نحنُ بصدَدِه، و«القَولُ الأعدَل في تَراجِم بَني الأهدل».

هذا، و(الأهدَلُ) مَعناه لغةً: الأدنى والأقرَب، يقال: هَدَل الغُصنُ وتهدَّل: إذا دنَا وقرُب لِكَثرةِ ثَمَرِه، وقال بعضُهم: أصلُ تسميةِ الشيخِ عليٍّ به أنه منحوتٌ من قولِهم: «عليٌّ على الله دلَّ»، استُثقلت فخُفِّفت فقيل: عليٌّ الأهدَل.

(٢) هي مَسقطُ رأسِ جدِّه المذكور وأكثرِ الأهادلةِ، وهي بَلدة عامرةٌ بتِهامة اليَمن، تَبعُد عن مدينة الحُدَيدة شرقاً بنحو ٢٠ كم.

وكان رحمه الله حسَنَ الخطِّ سريعَه، بحيث يَكتُبُ في كلِّ يومٍ كراريسَ، مع أنه لا فراغَ للكتابةِ عنده إلَّا ضَحوةَ النهار فقط؛ لاشتِغالِه بمُعامَلةِ الخلقِ والخالِق، وصنَّف مُؤلَّفاتٍ عديدةً تَنُوف على المائةِ، وألقَى الله القبولَ عليها فأقبَل الناسُ عليها في حياتِه وبعد مَماتِه، وقُصد لِلفَتوى والتَّدريس من البِلاد الشاسِعة، ورَحَل إليه الطلبةُ وانتَفَعوا به انتِفاعاً عظيماً.

مِن مؤلَّفاتِه تِلك: شَرحان على «الآجرُّوميَّة»: «النَّفحة العِطريَّة على المقدِّمة الآجرُّومية» و«خُلاصة المَرسُوم على مُقدِّمة ابن آجُرُّوم»، ومنها: «تَحذير الإخوان المُسلمِين من تَصديق الكُهَّان والعرَّافين والمُنجِّمين»، و«بُغيَة أهل الأثَر فِيمن اتَّفق له ولأبيه صُحبةُ سيِّد البَشر»، و«إفادة السادَة العُمَد بتَقرير مَعاني نَظم الزُّبَد» في الفِقه، و«سُلَّم القاري» حاشيَة على «صحيح البُخاري»، و«تَسديد البَيان لِلمُشتغلين بِحكمة اليُونان»، و«إعانة المُحتاج» حواشٍ على «المنهاج» وَصل فيه إلى كتابِ الطلاق في ثلاث مُجلَّدات، و«الخَصائص النبويَّة» المُسمَّاة «فَتح الكريم القريب شرح أُنموذَج اللَّبيب في خَصائص الحَبِيب»، و«فَتح الفتَّاح العليم بِشرح بِسم الله الرحمن الرحيم» تكلَّم فيه على البَسملة من نحوِ عشرين فنًّا.

تُوفيَ رحمه الله تعالى في شَهر المحرَّم من سنةِ (١٢٩٨هـ) بمَدينةِ أسلافِه المَراوِعة، ودُفن في مَقبرةِ جدِّه الشيخ علي بن عمر الأهدَل بجِوار أسلافِه، ووصل خبرُ وفاتِه إلى مكةَ المكرَّمة في أيامِ مُفتي الشافعيَّة وشيخِ عُلماء الحجاز أحمد دَحلان (١٣٠٤هـ)، فصلَّى عليه في المَسجد الحرام صلاةَ الغائب رحمه الله تعالى[1].

---

(١) انظر لِلاستزادة:

«نيل الوَطَر من تراجِم رجال اليمَن في القرن الثالث عشر» لمحمد بن محمد زبارة الصنعاني (٢/ ٢٢٤-٢٢٥)، ومُقدِّمة تحقيق «النَّفحة العطرية» لعبد الله بن محمَّد الأهدل (ص١٦-٢٠)، ومُقدِّمة «إفادة السادة العُمَد» (ص٦٥-٦٨) ففيها ترجمةُ الشيخ بقلَم أحمد حمود شميلة الأهدل، ومُقدِّمةَ «الخصائص النبويَّة» ـ ط: مكتبة جدة ـ (ص٥-١٣)، وفيها أوسعُ تَراجم الشيخ رحمه الله.

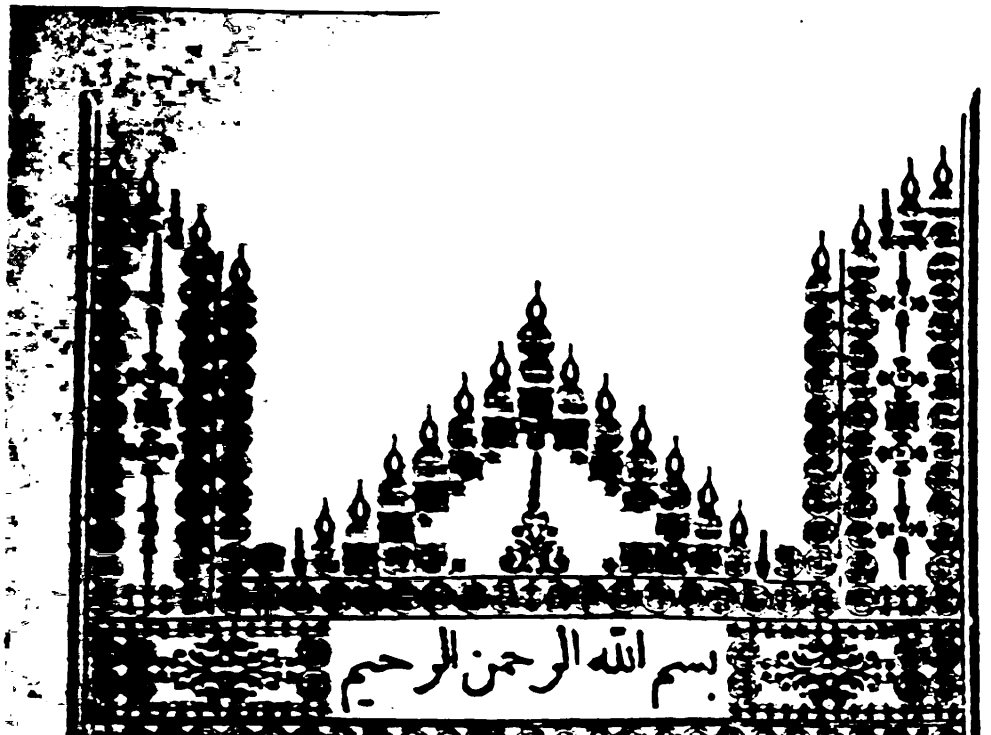

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ومقيم شواهد الاعتبار لمن اقتضى لكبريائه فسبحانه على جزيل نعمه ونشكره على فواضل قسمه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة منصف أداء واجب العبودية ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي فتح الله به أعينا عمياء وآذانا صما وجعله رحمة لكل البرية اللهم صل وسلم على سيدنا محمد المتمم لمكارم الأخلاق وحبه الذين هم الهداة بالاتفاق ﴿وبعد﴾ فلما سألني بعض حذاق الطلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية تأليف الشيخ العلامة الزاهد محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب شرحا كفلا بحل المعاني وتصحيح المباني بعرض مشكلها وفتح مقفلها مجتنبا فيه الاكثار سالكا به سبيل الاختصار فأجبت عن اجابته واحتسبته على شرح العلامة عفيف الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي المسمى بالفواكه البدرية لاني لم أعلم ان أحدا شرح الكتاب المذكور سواه ولا نظم أحسن المتأخرين نثره فلما رأيت الحاجة داعية الى الكشف عن أغاريب ألفاظ الكتاب المذكور والشواهد بادرت للاشتغال بشرح عليه ينتفع به المبتدي ولا يستغني عنه المنتهي وان لم يكن مشتملا على كثير فوائد وزوائد ﴿وسميته الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية﴾ لعل الله أن ينفع به في الدنيا والآخرة انه ذو المنة العظيمة والقدرة الباهرة وروايتي لهذا الكتاب بالاجازة العامة عن شيخي شرف الاسلام الحسن بن عبد الباري الاهدل عافاه الله تعالى عن شيخه السيد العلامة مفتي الانام وشيخ الاسلام عبد الرحمن بن سليمان عن والده السيد العلامة نفيس الاسلام سليمان بن يحيى بن عمر عن شيخه السيد العلامة ولي الله تعالى أحمد بن محمد شريف مقبول عن شيخه، وخاله السيد العلامة عماد الاسلام خاتمة المحدثين يحيى بن عمر مقبول الاهدل عن السيد العلامة أبي بكر بن علي البطاح الاهدل عن عمه السيد العلامة يوسف البطاح الاهدل عن السيد العلامة ذي المؤلفات العديدة أبو بكر بن أبي القاسم الاهدل عن الشيخ العلامة المحقق

بحمد الله تعالى فانها لكثير من الاسفار عند الحاليه عما حواه من الاحكام والاشعار لسائل الله تعالى ان ينفع به من قصده ونحاه وان يبلغه في الدارين اعلى مناه وان يرحمني ويغفر لي ولوالدي ومشايخي في الدين واتباعي وجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات (وفرغ) من تسويده ثالث ليلة الجمعة الميلتين خلتا من شهر جمادى الآخرة من شهور سنة ١٢٨٨ الف ومائتين وثمانية وثمانين والحمد لله رب العالمين حمدا يوافي نعمه ويدافع نقمه ويكافئ مزيده يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحانك لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فلك الحمد بعد الرضا ولك الحمد اذا رضيت عنا دائما أبدا يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

الحمد لربنا المنعم في الابتدا والانتها والصلاة والسلام على نبينا العربي ذي البها وعلى آله الراقين رتبة من انتصب لفعل الاوامر والنهي وأصحابه السالمين من الخبن في الاقوال أولي المنهى (أما بعد) فيقول المرتجي شفاعة النبي العربي الفقير اليه تعالى أحمد المكتبي قد تم طبع كتاب الكواكب الدريه شرح متممة الآجروميه للعالم العلامه القدوة الفهامه البدر الساري الاكمل الشيخ محمد بن أحمد عبد الباري الاهدل وبهامشه المتن المستطاب للامام المحقق الحطاب رحمه الله وذلك بالمطبعة البهيه بجوار القطب الدردير بمصر المحميه ادارة حضرة محمد أفندي مصطفى وشريكه حضرة الشيخ أحمد الحلبي البابي ذي الوفا على ذمة ذي القدر العلي الحاج أبي طالب المبني وذي الشان الامجد الحاج فدا محمد في شهر رجب المعظم سنة ١٣٠٢ هجرية على صاحبها أفضل صلاة وأزكى تحيه آمين

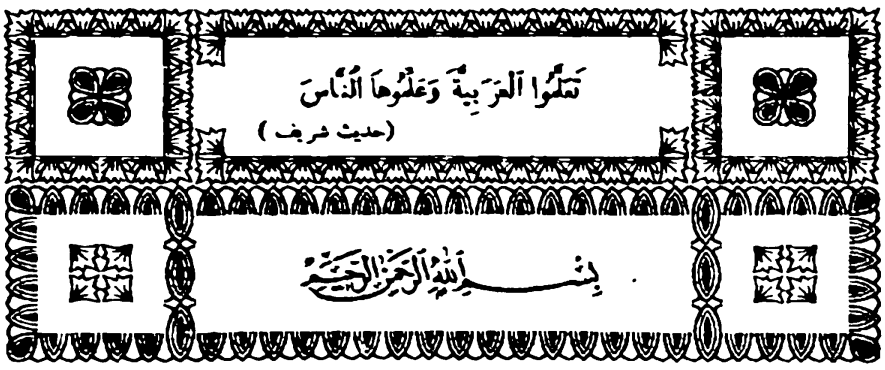

الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ، ومقيم شواهد الاعتبار لمن انخفض لكبريائه ، نحمده على جزيل نعمه ، ونشكره على فواضل قسمه ، ونشهد أن لا إله الا الله وحده لاشريك له ، شهادة منتصب لأداء واجب العبودية ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله ، الذى فتح الله به أعينا عميا وآذانا صما ، وجعله رحمة لكل البرية ، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد المتمم لمكارم الأخلاق ، وصحبه الذين هم الهداة بالاتفاق .

﴿ وبعد ﴾ فانه سألنى بعض حذاق الطلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية تأليف الشيخ العلامة الزاهد « محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب » شرحا كافلا بحل المعانى ، وتصحيح المبانى ، يعرب مشكلها ، ويفتح مقفلها ، مجانبا فيه الالغاز ، سالكا فيه سبيل الايجاز ، فتأخرت عن اجابته وأحلته على شرح العلامة عفيف الدين عبدالله بن أحمد الفاكهى المسمى « بالفواكه الجنية » لأنى لم أعلم أن أحدا شرح الكتاب المذكور سواه ، ولا أظهر أحد من المتأخرين غيره مخباه .

فلما رأيت الحاجة داعية الى الكشف عن أعاريب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد ، بادرت للاشتغال بشرح عليه ينتفع به المبتدي ولايستغنى عنه المنتهى ، وان لم يكن مشتملا على كثير فوائد زوائد .

وسميته ﴿ الكواكب الدريه : شرح متممة الآجروميه ﴾ أسال الله أن ينفع به فى الدنيا والآخرة ، انه ذو المنة العظيمة والقدرة الباهرة .

وروايتى لهذا الكتاب بالاجازة العامة عن شيخى شرف الاسلام الحسن بن عبدالبارى الأهدل عافاه الله تعالى ، عن شيخه السيد العلامة مفتى الأنام وشيخ الاسلام عبدالرحمن بن سليمان ، عن والده السيد العلامة نفيس الاسلام سليمان بن يحيى بن عمر ، عن شيخه السيد العلامة ولى الله تعالى أحمد بن محمد شريف مقبول ، عن شيخه وخاله السيد العلامة عماد الاسلام خاتمه المحدثين يحيى بن عمر مقبول الأهدل ، عن السيد العلامة أبى بكر بن على البطاح الأهدل ، عن عمه السيد العلامة يوسف البطاح الاهدل ، عن السيد العلامة ذى المؤلفات العديدة أبى بكر بن أبى القاسم الأهدل ، عن الشيخ العلامه الزين بن الصديق المزجاجى ، عن الشيخ العلامة يحيى بن محمد الحطاب : بالحاء المهملة ، عن والده الشيخ المؤلف محمد بن محمد الحطاب رحمه الله تعالى .

بسم

جاء بحمد الله تعالى فائقا لكثير من الأسفار مغنيا طالبيه بما حواه من الاحكام والأشعار. وأسأل الله تعالى أن ينفع به من قصده ونحاه، وأن يبلغه فى الدارين أعلى ماتمناه، وأن يرحمنى ويغفرلى ولوالدى ومشايخى فى الدين وأتباعى وجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات (وفرغ) من تسويده ثلث ليلة الجمعة الليلتين خلتا من شهر جمادى الآخرة من شهور سنة ١٢٨٨ ألف ومائتين وثمانية وثمانين والحمد لله رب العالمين حمدا يوافى نعمه ويدافع نقمه ويكافئ مزيده يارب لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحانك لانحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فلك الحمد بعد الرضا ولك الحمد إذا رضيت عنا دائما أبدا يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

صحح بمعرفة لجنة من علماء الأزهر الشريف برئاسة الاستاذ الشيخ أحمد سعد على

***

وكان تمام طبعه بشركة ـ مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر : يوم الاثنين ٢٨ شعبان سنة ١٣٥١ هـ [٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ م] ؟

مدير المطبعة

رستم مصطفى البابى

فهرس

الجزء الثانى من : الكواكب الدرية فى شرح متممة الآجرومية

صحيفة		صحيفة	
٢	باب المنصوبات من الاسماء	٧٨	فصل فى الثانى من المخفوضات
٣	باب المفعول به	٨٥	باب إعراب الأفعال
٦	باب الاشتغال	١١٦	باب النعت
١٦	باب المفعول المطلق	١٢٦	باب العطف
٢٠	باب المفعول فيه	١٤٣	باب التوكيد
٢٧	باب المفعول من أجله	١٥٢	باب البدل
٣٠	باب المفعول معه	١٥٩	باب الأسماء العاملة عمل الفعل
٣٤	باب الحال	١٧٥	باب [illegible] العمل
٤٢	باب التمييز	١٧٩	باب [illegible]
٤٧	باب المستثنى	١٨١	باب [illegible]
٦١	باب المخفوضات من الأسماء	١٨٤	باب الوقف

[illegible] Institute of the Arabic Manuscripts

﴿ تمت والحمد لله ﴾

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوهَا النَّاسَ

(حديث شريف)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ، ومقيم شواهد الاعتبار لمن انخفض لكبريائه نحمده على جزيل نعمه ، ونشكره على فواضل قسمه ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة منتصب لأداء واجب العبودية ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذى فتح الله به أعينا عميا وآذانا صما وجعله رحمة لكل البرية . اللهم صل وسلم على سيدنا محمد المتمم لمكارم الأخلاق ، وصحبه الذين هم الهداة بالاتفاق .

و بعد : فانه سألنى بعض حذاق الطلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية تأليف الشيخ العلامة الزاهد ﴿محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب﴾ شرحا كافلا بحل المعانى وتصحيح المبانى يعرب مشكلها و يفتح مقفلها مجانبا فيه الألغاز سالكا فيه سبيل الايجاز ، فتأخرت عن إجابته وأحلته على شرح العلامة عفيف الدين عبد الله بن أحمد الفاكهى المسمى «بالفواكه الجنية» لأنى لم أعلم أن أحدا شرح الكتاب المذكور سواه ، ولا أظهر أحد من المتأخرين غيره مخباه ، فلما رأيت الحاجة داعية إلى الكشف عن أعاريب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد ، بادرت للاشتغال بشرح عليه ينتفع به المبتدى ولا يستغنى عنه المنتهى ، وإن لم يكن مشتملا على كثير من فوائد زوائد ، وسميته :

الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية

أسأل الله أن ينفع به فى الدنيا والآخرة إنه ذو المنة العظيمة والقدرة الباهرة ، وروايتى لهذا الكتاب بالاجازة العامة عن شيخى شرف الاسلام الحسن بن عبد البارى الأهدل عافاه الله تعالى عن شيخه السيد العلامة مفتى الأنام وشيخ الاسلام الشيخ عبد الرحمن بن سليمان عن والده السيد العلامة نفيس الاسلام سليمان بن يحيى بن عمر عن شيخه السيد العلامة ولى الله تعالى أحمد بن محمد شريف مقبول عن شيخه وخاله السيد العلامة عماد الاسلام وخاتمة المحدثين يحيى بن عمر مقبول الأهدل عن السيد العلامة أبى بكر بن على البطاح الأهدل عن عمه السيد العلامة يوسف البطاح الأهدل عن السيد العلامة ذى المؤلفات العديدة أبى بكر بن أبى القاسم الأهدل عن الشيخ العلامة الزين بن الصديق المزجاجى عن الشيخ العلامة يحيى بن محمد الحطاب بالحاء المهملة عن والده الشيخ المؤلف محمد بن محمد الحطاب رحمه الله تعالى . قال فى العقيق اليمانى : و بنو الحطاب بحاء مهملة أهل بيت شهير بمكة المشرفة أهل عبادة وزهادة ومعارف وصلاح رحمهم الله الى .

وهذا أوان الشروع فى المقصود مستعينا بالله ذى الكرم والجود .

وما كان كذلك يجوز فيه التأنيث والتذكير عند أهل اللغة ، وإنما كانت الرحمة قريبة من المحسنين لأن الانسان فى كل ساعة من الساعات فى إدبار عن الدنيا وإقبال على الآخرة وإذا كان كذلك كان الموت أقرب إليه من الحياة ، وليس بينه وبين رحمة الله تعالى التى هى الثواب فى الآخرة إلا الموت فهو قريب من الاحسان .

قال المؤلف ـ نفع الله به وأعاد علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته ـ : هذا آخر ما يسره الله تعالى من الفوائد المضيئة على متممة المقدمة الآجرومية ، وقد بذلت جهدى فى تسهيل العبارة ، وسلكت طريق التصريح لتوضيح الاشارة ، مقتطفا من الفواكه اليانع ، وطاويا فى غضون مباحثه المفصل والجامع ، فجاء بحمد الله تعالى فائقا لكثير من الأسفار ، مغنيا طالبيه بما حواه من الأحكام والأشعار . وأسأل الله تعالى أن ينفع به من قصده ونحاه ، وأن يبلغه فى الدارين أعلى ما تمناه ، وأن يرحمنى وينفر لى ولوالدى ومشايخى فى الدين ، وأتباعى وجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات .

وفرغ من تسويده ثلث ليلة الجمعة لليلتين خلتا من شهر جمادى الآخرة من شهور سنة ١٢٨٨ ألف ومائتين وثمانية وثمانين .

والحمد لله رب العالمين حمدا يوافى نعمه ويدافع نقمه ويكافئ مزيده ، يارب لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، سبحانك لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، فلك الحمد بعد الرضا ، ولك الحمد إذ رضيت عنا دائما أبدا يارب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

تم بحمد الله تعالى ـ طبع كتاب « الكواكب الدرية » شرح الشيخ محمد بن أحمد ابن عبد البارى الأهدل على « متممة الآجرومية » تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعينى الشهير بالحطاب مصححا بمعرفتى ؟

أحمد سعد على

من علماء الأزهر الشريف ورئيس لجنة التصحيح

(القاهرة فى يوم السبت ٢٧ ذوالقعدة سنة ١٣٥٦ هـ ـ الموافق ٢٩ يناير سنة ١٩٣٨ م)

ملاحظ المطبعة

محمد أمين عمران

مدير المطبعة

رسثم مصطفى الحلبى

فهرس

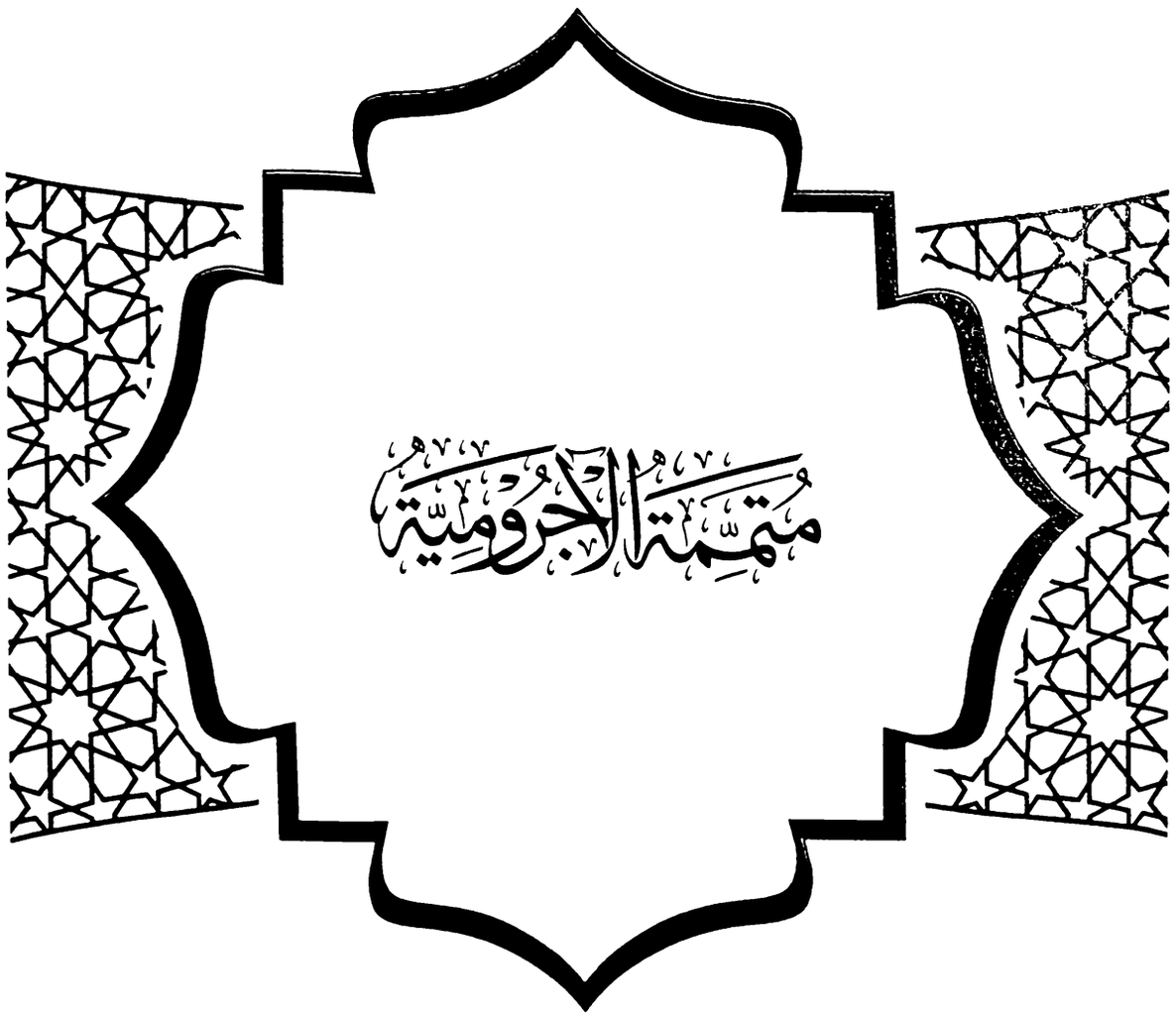
متممة الآجرومية

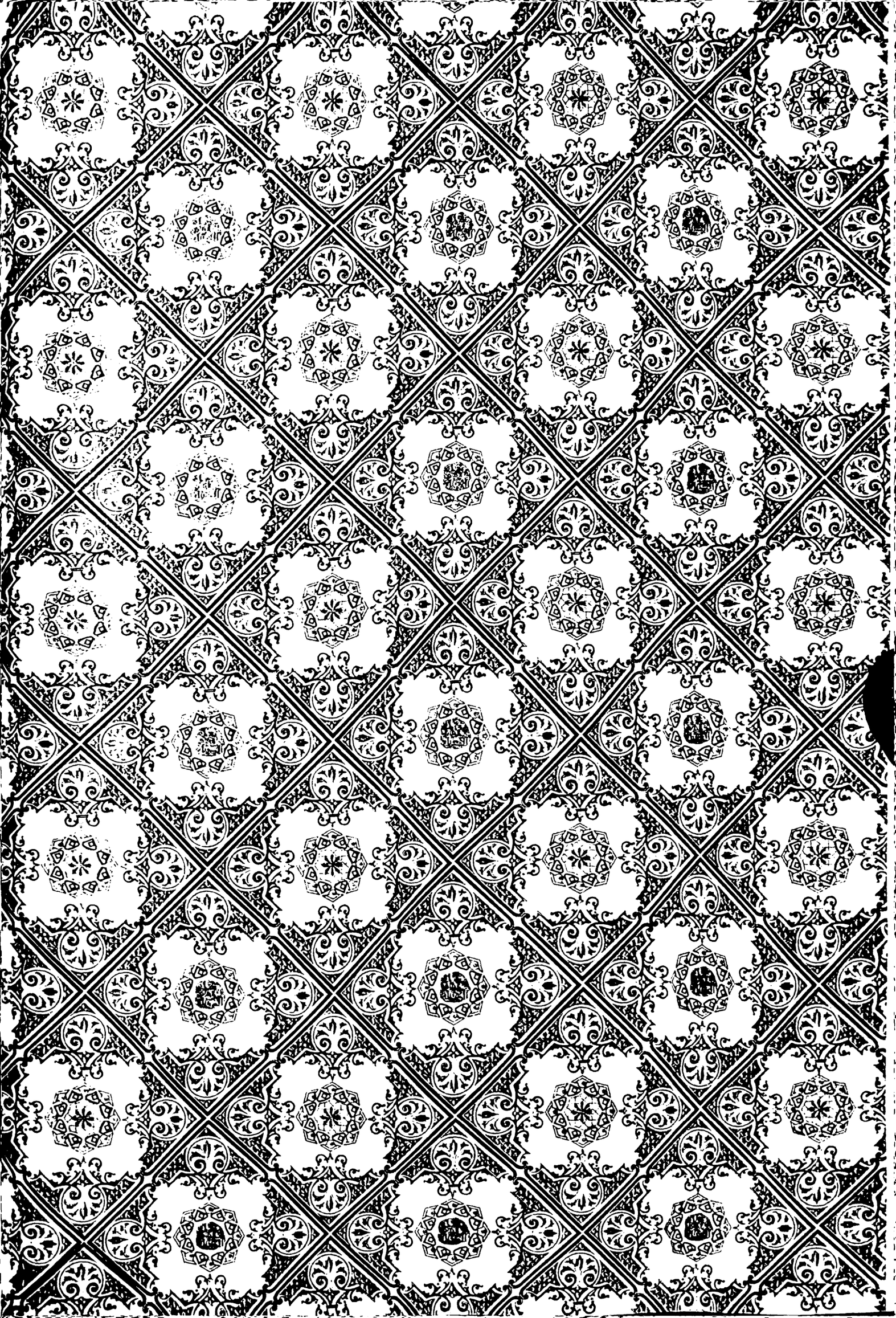

مَتن «مُتمِّمة الآجرُّوميَّة»

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ، وعلَى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وبَعدُ؛

فهَذِهِ مُقَدِّمةٌ في عِلْمِ العَرَبِيَّةِ، مُتَمِّمَةٌ لِمَسائِلِ «الجَرُّومِيَّةِ»، تَكُونُ واسِطةً بَينَها وبَينَ غَيرِها مِنَ المُطَوَّلاتِ، نَفَعَ الله بِها كَما نَفَعَ بِأَصْلِها في الحَياةِ وبَعْدَ المَماتِ! إنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبُ الدَّعَواتِ.

الكَلامُ هُوَ: اللَّفظُ المُرَكَّبُ، المُفِيدُ بِالوَضْعِ.

وأَقَلُّ ما يَتَأَلَّفُ مِن اسْمَينِ، نَحوُ: «زَيدٌ قائِمٌ»، أو مِن فِعلٍ واسْمٍ، نَحوُ: «قامَ زَيدٌ».

والكَلِمةُ: قَولٌ مُفرَدٌ، وهِيَ اسمٌ، وفِعلٌ، وحَرفٌ جاءَ لِمَعْنًى.

فالِاسْمُ: يُعرَفُ بِالإسْنادِ إلَيهِ، وبِالخَفضِ، وبِالتَّنْوِينِ، وبِدُخُولِ الأَلِفِ واللَّامِ، وحُرُوفِ الخَفْضِ.

والفِعلُ: يُعرَفُ بـ«قَدْ»، والسِّينِ و«سَوفَ»، وتاءِ التَّأنِيثِ السَّاكِنَةِ، وهُوَ ثَلاثةُ أَنواعٍ:

ماضٍ: ويُعرَفُ بِتاءِ التَّأنِيثِ السَّاكِنَةِ، نَحوُ: «قامَتْ، وقَعَدَتْ»، ومِنهُ: «نِعْمَ، وبِئْسَ، ولَيسَ، وعَسَى» على الأَصَحِّ.

ومُضارِعٌ: ويُعرَفُ بِدُخُولِ «لَم» عَلَيهِ، نَحوُ: «لم يَقُمْ»، ولا بُدَّ في أَوَّلِهِ مِن إحدَى الزَّوائِدِ الأَربَعِ، وهيَ: الهَمزةُ، والنُّونُ، والياءُ، والتَّاءُ، يَجمَعُها قَوْلُكَ: «نَأَيْتُ».

ويُضَمُّ أَوَّلُهُ إنْ كانَ ماضِيهِ على أَربَعةِ أَحرُفٍ، كـ«دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، وأَكْرَمَ يُكْرِمُ، وفَرَّجَ يُفَرِّجُ، وقاتَلَ يُقاتِلُ»، ويُفتَحُ فِيما سِوَى ذَلِكَ، نَحوُ: «نَصَرَ يَنْصُرُ، وانطَلَقَ يَنطَلِقُ، واسْتَخْرَجَ يَستَخْرِجُ».

وأَمرٌ: ويُعرَفُ بِدَلالَتِهِ على الطَّلَبِ، وقَبُولِهِ ياءَ المُخاطَبةِ، نَحوُ: «قُومِي، واضْرِبِي»، ومِنهُ «هاتِ، وتَعالَ» على الأَصَحِّ.

والحَرفُ: ما لا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسمِ ولا دَلِيلُ الفِعلِ، كـ«هَلْ، وفِي، ولَمْ».

بابُ الإعرابِ والبِناءِ

الإعرابُ: تَغْيِيرُ أَواخِرِ الكَلِمِ لِاختِلافِ العَوامِلِ الدَّاخِلَةِ علَيها؛ لَفظاً أو تَقدِيراً، وأَقسامُهُ أَربَعةٌ: رَفعٌ، ونَصْبٌ، وخَفْضٌ، وجَزمٌ.

فَلِلأَسماءِ مِن ذَلِكَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ والخَفضُ، ولا جَزْمَ فِيها؛ ولِلأَفعالِ مِن ذَلِكَ الرَّفعُ والنَّصْبُ والجَزْمُ، ولا خَفْضَ فِيها.

والبِناءُ: لُزُومُ آخِرِ الكَلِمةِ حَرَكةً أَو سُكُوناً، وأَنْواعُهُ أربَعةٌ: ضَمٌّ، وفَتحٌ، وكَسرٌ، وسُكُونٌ.

والِاسمُ ضَرْبانِ: مُعرَبٌ وهُوَ الأَصْلُ، وهُوَ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوامِلِ الدَّاخِلَةِ علَيهِ؛ إمَّا لَفظاً كـ«زَيدٌ، وعَمْرٌو»، وإمَّا تَقدِيراً نَحوُ: «مُوسَى، والفَتَى»، ومَبْنِيٌّ وهُوَ الفَرعُ، وهُوَ ما لا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيهِ، كالمُضْمَراتِ، وأَسْماءِ الشَّرطِ، وأَسماءِ الاسْتِفهامِ، وأَسماءِ الإشارةِ، وأَسماءِ الأَفعالِ، وأَسماءِ المَوْصُولاتِ.

فمِنهُ ما يُبْنَى علَى السُّكُونِ، نَحوُ: «كَمْ»؛ ومِنهُ ما يُبْنَى علَى الفَتحِ كـ«أَيْنَ»؛ ومِنهُ ما يُبْنَى على الكَسْرِ كـ«أَمْسِ»؛ ومِنهُ ما يُبنَى على الضَّمِّ كـ«حَيْثُ».

والأَصْلُ في المَبْنِيِّ أَنْ يُبْنَى علَى السُّكُونِ.

والفِعلُ ضَربانِ: مَبْنِيٌّ وهُوَ الأَصلُ، ومُعرَبٌ وهُوَ الفَرْعُ، والمَبْنِيُّ نَوعانِ:

أَحَدُهُما: الماضِي، وبِناؤُهُ على الفَتحِ، إلَّا إذَا اتَّصَلَ بِهِ واوُ الجَماعةِ فيُضَمُّ، نَحوُ: «ضَرَبُوا»، أوِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ رَفعٍ مُتَحَرِّكٌ فَيُسَكَّنُ، نَحوُ: «ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا».

والثَّاني: الأَمْرُ، وبِناؤُهُ على السُّكُونِ، نَحوُ: «اضْرِبْ، واضْرِبْنَ»، إلَّا إذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ أَو ضَمِيرُ جَمعٍ، أو ضَمِيرُ المُؤَنَّثةِ المُخاطَبَةِ، فَعلى حَذفِ النُّونِ، نَحوُ:

«اضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبِي»، وإلَّا المُعْتَلَّ فَعَلى حَذفِ حَرْفِ العِلَّةِ، نَحوُ: «اخْشَ، واغْزُ، وارْمِ».

والمُعرَبُ مِنَ الأَفعالِ المُضارِعُ، بِشَرْطِ أَنْ لا يَتَّصِلَ بِهِ نُونُ الإناثِ، ولا نُونُ التَّوكِيدِ المُباشِرَةُ، نَحوُ: «يَضْرِبُ، ويَخْشَى»؛ فإنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الإناثِ بُنِيَ على السُّكُونِ، نَحوُ: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وإنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوكِيدِ المُباشِرةُ بُنِيَ علَى الفَتحِ، نَحوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢].

وإنَّما أُعرِبَ المُضارِعُ لِمُشابَهَتِهِ لِلاسمِ.

وأمَّا الحُرُوفُ فمَبْنِيَّةٌ كُلُّها.

بابُ مَعرِفة عَلاماتِ الإعرابِ

لِلرَّفعِ أَربَعُ عَلاماتٍ: الضَّمَّةُ وهيَ الأَصلُ، والواوُ والأَلِفُ والنُّونُ، وهيَ نائِبَةٌ عنِ الضَّمَّةِ.

فأَمَّا الضَّمَّةُ فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في أَربَعةِ مَواضِعَ: في الِاسْمِ المُفرَدِ؛ مُنصَرِفاً كانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥٤]، وفي جَمْعِ التَّكسِيرِ مُنصَرِفاً كانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحوُ: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ [الشعراء: ٦١]، ﴿وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ﴾ [التوبة: ٢٤]، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وفي جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤]، وفي الفِعلِ المُضارِعِ الَّذي لَم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ، نَحوُ: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣]، ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥].

وأَمَّا الواوُ فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في مَوضِعَينِ: في جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، و﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وفي الأَسماءِ السِّتَّةِ، وهِيَ: «أَبُوكَ، وأَخُوكَ، وحَمُوكِ، وفُوكَ، وهَنُوكَ، وذُو مالٍ»، نَحوُ: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤]، ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا﴾ [يوسف: ٨]، و«جاءَ حَمُوكِ»، و«هذَا فُوكَ وهَنُوكَ»، ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلْمٍ﴾ [يوسف: ٦٨].

وأمَّا **الألِفُ** فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في المُثَنَّى، وما حُمِلَ علَيهِ، نَحوُ: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، و﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠].

وأمَّا **النُّونُ** فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في الفِعْلِ المُضارِعِ إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، نَحوُ: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]، أو ضَمِيرُ جَمعٍ، نَحوُ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أو ضَمِيرُ المُؤنَّثةِ المُخاطَبةِ، نَحوُ: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٧٣].

ولِلنَّصْبِ **خَمْسُ عَلاماتٍ**: الفَتْحةُ وهيَ الأَصلُ، والأَلِفُ والكَسرةُ والياءُ وحَذفُ النُّونِ، وهيَ نائِبةٌ عنِ الفَتْحةِ.

فأَمَّا **الفَتْحةُ** فتَكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في ثَلاثةِ مَواضِعَ: في الِاسمِ المُفرَدِ مُنصَرِفاً كانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحوُ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الأنعام: ٨٤]، ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٥١]، وفي جَمعِ التَّكسِيرِ مُنصَرِفاً كانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحوُ: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾ [النمل: ٨٨]، ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ﴾ [الفتح: ٢٠]، ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ﴾ [النور: ٣٢]، وفي الفِعلِ المُضارِعِ إذَا دَخَلَ عَلَيهِ ناصِبٌ ولَم يتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ، نَحوُ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧].

وأمَّا **الألِفُ** فتَكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في الأَسماءِ السِّتَّةِ، نَحوُ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾ [يوسف: ٦٥]، و«رَأَيتُ حَماكِ، وهَناكِ»، ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤].

وأمَّا **الكَسْرةُ** فتَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ في جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، ﴿وَإِن كُنَّ أُو۟لَـٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

وأمَّا **الياءُ** فتَكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في المُثَنَّى، وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، وفي الجَمْعِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

وأمَّا **حَذفُ النُّونِ** فَيَكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ في الأَفعالِ الَّتي رَفعُها بِثُبُوتِ النُّونِ، نَحوُ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعراف: ٢٠]، ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، و«لَنْ تَقُومِي».

و**لِلخَفضِ ثَلاثُ عَلاماتٍ**: الكَسْرةُ، وهيَ الأَصْلُ، والياءُ والفَتْحةُ، وهُما نائِبَتانِ عنِ الكَسْرةِ.

فَأَمَّا الكَسْرةُ فَتَكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ في ثَلاثَةِ مَواضِعَ: في الِاسْمِ المُفرَدِ المُنْصَرِفِ، نَحوُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ [البقرة: ٥]، وفي جَمعِ التَّكسِيرِ المُنصَرِفِ، نَحوُ: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ [النساء: ٧]، وفي جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النور: ٣١]، و«مَرَرْتُ بِأُولاتِ الأَحمالِ».

وأمَّا **الياءُ** فتَكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ في ثَلاثةِ مَواضِعَ، في الأَسْماءِ السِّتَّةِ، نَحوُ: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١]، ﴿كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤]، و«مَرَرتُ بِحَمِيكِ، وفِيكَ، وهَنِيكَ»، ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦]، وفي المُثَنَّى وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠]، و«مَرَرْتُ بِاثْنَينِ واثْنَتَينِ»، وفي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ وما حُمِلَ علَيهِ، نَحوُ: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣٠]، ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤].

وأمَّا **الفَتحةُ** فَتَكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ في الِاسْمِ الَّذِي لا يَنصَرِفُ، مُفرَداً كانَ نَحوُ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [النساء: ١٦٣]، ﴿فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، أو جَمعَ تَكْسِيرٍ نَحوُ: ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾ [سبا: ١٣]، إلَّا إذَا أُضِيفَ نَحوُ: ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، أو دَخَلَتْ عَلَيهِ «أَلْ» نَحوُ: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

و**لِلجَزْمِ عَلامَتانِ**: السُّكُونُ وهُوَ الأَصْلُ، والحَذْفُ وهُوَ نائِبٌ عَنهُ.

فأَمَّا السُّكُونُ فيَكُونُ عَلامةً لِلجَزْمِ في الفِعْلِ المُضارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ الَّذِي لم يَتَّصِلْ بِآخِرِه شَيءٌ، نَحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤].

وأَمَّا **الحَذْفُ** فيَكُونُ عَلامةً لِلجَزْمِ في الفِعلِ المُضارِعِ المُعتَلِّ الآخِرِ، وهُوَ ما آخِرُهُ حَرفُ عِلَّةٍ، وحُرُوفُ العِلَّةِ الأَلِفُ والواوُ والياءُ، نَحوُ: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٧٨]، وفي الأَفعالِ الَّتِي رَفعُها بِثَباتِ النُّونِ، نَحوُ: ﴿إِن تَتُوبَآ﴾ [التحريم: ٤]، ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، ﴿وَلَا تَخَافِي﴾ [القصص: ٧].

فصلٌ

جَمِيعُ ما تقَدَّمَ مِنَ المُعرَباتِ قِسْمانِ: قِسْمٌ يُعرَبُ بِالحَرَكاتِ، وقِسْمٌ يُعرَبُ بِالحُرُوفِ.

فالَّذِي يُعرَبُ بِالحَرَكاتِ أَربَعةُ أَنواعٍ: الِاسْمُ المُفرَدُ، وجَمْعُ التَّكسِيرِ، وجَمعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ، والفِعلُ المُضارِعُ الَّذِي لم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ. وكُلُّها تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وتُنصَبُ بِالفَتحةِ، وتُخفَضُ بِالكَسْرةِ، وتُجزَمُ بِالسُّكُونِ؛ وخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلاثةُ أَشياءَ:

الِاسْمُ الَّذِي لا يَنصَرِفُ مُفرَداً كانَ أو جَمْعَ تَكسِيرٍ؛ فإِنَّهُ يُخفَضُ بِالفَتْحةِ، ما لم يُضَفْ أَو تَدْخُلْ عَلَيهِ «أَلْ»، وجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ وما حُمِلَ عَلَيهِ؛ فإِنَّهُ يُنصَبُ بِالكَسْرةِ، والفِعلُ المُضارِعُ المُعتَلُّ الآخِرِ؛ فإِنَّهُ يُجزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ. وتَقَدَّمَتْ أَمْثِلةُ ذَلِكَ.

والَّذِي يُعرَبُ بِالحُرُوفِ أربَعةُ أَنواعٍ: المُثَنَّى وما حُمِلَ عَلَيهِ، وجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ وما حُمِلَ عَلَيهِ، والأَسماءُ السِّتَّةُ، والأَمْثِلةُ الخَمْسَةُ.

فأَمَّا **المُثَنَّى** فَيُرفَعُ بِالأَلِفِ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بِالياءِ المَفتُوحِ ما قَبْلَها، المَكسُورِ ما بَعدَها، وأُلْحِقَ بِهِ «اثْنانِ، واثْنَتانِ، وثِنْتانِ» مُطْلَقاً، و«كِلَا، وكِلْتَا» بِشَرْطِ إِضافَتِهِما إِلى الضَّمِيرِ، نَحوُ: «جاءَنِي كِلاهُما وكِلْتاهُما، ورَأَيتُ كِلَيْهِما وكِلْتَيهِما، ومَرَرتُ بِكِلَيهِما وكِلْتَيهِما». فَإِن أُضِيفَا إِلى الظَّاهِرِ كانَا بِالأَلِفِ في الأَحوالِ الثَّلاثةِ، وكانَ إِعرابُهُما بِحَرَكةٍ مُقَدَّرةٍ في تِلْكَ الأَلِفِ؛ نَحوُ: «جاءَنِي كِلَا الرَّجُلَينِ وكِلتَا المَرأَتَينِ، ورَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَينِ وكِلْتَا المَرأَتَينِ، ومَرَرتُ بِكِلَا الرَّجُلَينِ وكِلْتَا المَرأَتَينِ».

وأمَّا **جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ** فيُرفَعُ بِالواوِ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بِالياءِ المَكسُورِ ما قَبْلَها، المَفتُوحِ ما بَعدَها، وأُلحِقَ بِهِ «أُولُو، وعالَمُونَ»، و«عِشْرُونَ» وما بَعْدَهُ مِنَ العُقُودِ إلى «تِسْعِينَ»، و«أَرَضُونَ»، و«سِنُونَ» وبابُهُ، و«أَهْلُونَ، وعِلِّيُّونَ»، نَحوُ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١] ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]، ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٢]، ﴿لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨-١٩].

وأمَّا **الأَسْماءُ السِّتَّةُ** فتُرفَعُ بِالواوِ، وتُنصَبُ بِالأَلِفِ، وتُجَرُّ بِالياءِ، بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ مُضافَةً، فإنْ أُفرِدَتْ عَنِ الإضافةِ أُعرِبَتْ بِالحَرَكاتِ الظَّاهِرَةِ، نَحوُ: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢]، ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣]؛ وأَنْ تَكُونَ إضافَتُها لِغَيرِ ياءِ المُتَكَلِّمِ، فإنْ أُضِيفَتْ لِلياءِ أُعرِبَتْ بِحَرَكاتٍ مُقَدَّرةٍ على ما قَبْلَ الياءِ، نَحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ [ص: ٢٣]؛ وأَنْ تَكُونَ مُكَبَّرةً، فإنْ صُغِّرَتْ أُعرِبَتْ بِالحَرَكاتِ الظَّاهِرَةِ، نَحوُ: «هذَا أُبَيُّكَ»؛ وأَنْ تَكُونَ مُفرَدَةً، فإنْ ثُنِّيَتْ أَو جُمِعَتْ أُعرِبَتْ إعرابَ المُثَنَّى والمَجمُوعِ.

والأَفصَحُ في «الهَنِ» النَّقصُ - أي: حَذْفُ آخِرِهِ - والإعرابُ بِالحَرَكاتِ على النُّونِ، نَحوُ: «هذَا هَنُكَ، ورَأَيتُ هَنَكَ، ومَرَرتُ بِهَنِكَ»، ولِهَذَا لَم يَعُدَّهُ صاحِبُ «الجَرُّومِيَّةِ» ولا غَيرُهُ في هَذِهِ الأَسْماءِ، وجَعَلُوها خَمْسَةً.

وأَمَّا **الأَمْثِلَةُ الخَمْسةُ** فَهِيَ كُلُّ فِعلٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيةٍ، نَحوُ: «يَفعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ»، أو ضَمِيرُ جَمْعٍ، نَحوُ: «يَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ»، أو ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخاطَبةِ، نَحوُ: «تَفْعَلِينَ»؛ فإنَّها تُرفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وتُنصَبُ وتُجزَمُ بِحَذْفِ النُّونِ.

تَنبِيه: عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ عَلاماتِ الإعرابِ أَربَعَ عَشْرَةَ: أَربَعُ أُصُولٍ: الضَّمَّةُ لِلرَّفعِ، والفَتحةُ لِلنَّصْبِ، والكَسْرةُ لِلجَرِّ، والسُّكُونُ لِلجَزْمِ. وعَشْرُ فُرُوعٍ نائِبةٌ عَن هَذِهِ الأُصُولِ: ثَلاثٌ تَنُوبُ عَنِ الضَّمَّةِ، وأَربَعٌ عَنِ الفَتحةِ، واثْنانِ عَنِ الكَسْرةِ، وواحِدةٌ عَنِ السُّكُونِ.

وأنَّ النِّيابةَ واقِعَةٌ في سَبْعةِ أبوابٍ: الأَوَّلُ: بابُ ما لا يَنصَرِفُ. الثانِي: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ. الثالِثُ: الفِعلُ المُضارِعُ المُعتَلُّ الآخِرِ. الرَّابعُ: المُثَنَّى. الخامِسُ: جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، السَّادِسُ: الأَسماءُ السِّتَّةُ. السَّابعُ: الأَمْثِلةُ الخَمْسةُ.

فَصلٌ

تُقَدَّرُ الحَرَكاتُ الثَّلاثُ في الِاسْمِ المُضافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّم، نَحوُ: «غُلامِي، وابْنِي»، وفي الِاسْمِ المُعرَبِ الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ لازِمةٌ، نَحوُ: «الفَتَى، والمُصْطَفَى، ومُوسَى، وحُبْلَى»، ويُسَمَّى مَقصُوراً.

وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والكَسْرةُ في الِاسْمِ المُعرَبِ الَّذِي آخِرُهُ ياءٌ لازِمةٌ مَكسُورٌ ما قَبْلَها، نَحوُ: «القاضِي، والدَّاعِي، والمُرتَقِي»، ويُسَمَّى مَنقُوصاً، نَحوُ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِى﴾ [القمر: ٦] ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِى﴾ [القمر: ٨]، وتَظْهَرُ فيهِ الفَتْحةُ لِخِفَّتِها، نَحوُ: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والفَتْحةُ في الفِعلِ المُعتَلِّ بِالأَلِفِ، نَحوُ: «يَخْشَى»، و«لَنْ يَخْشَى».

وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ فَقَطْ في الفِعلِ المُعتَلِّ بِالواوِ أو الياءِ، نَحوُ: «يَدْعُو، ويَرمِي»، وتَظْهَرُ الفَتْحةُ نَحوُ: «لَن يَدْعُوَ، ولَن يَرْمِيَ».

والجَزْمُ في الثَّلاثةِ بِالحَذْفِ كَما تَقَدَّمَ.

فصلٌ

الِاسْمُ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ ما فِيهِ عِلَّتانِ مِن عِلَلٍ تِسْعٍ، أو واحِدةٌ تَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ. والعِلَلُ التِّسْعُ هِيَ: الجَمْعُ، ووَزْنُ الفِعلِ، والعَدْلُ، والتَّأنِيثُ، والتَّعرِيفُ، والتَّركِيبُ، والأَلِفُ والنُّونُ الزَّائِدَتانِ، والعُجْمةُ، والصِّفَةُ، يَجمَعُها قَولُ الشَّاعِرِ:

اِجْمَعْ، وزِنْ عادِلاً، أَنِّثْ بِمَعرِفةٍ ... رَكِّبْ، وزِدْ عُجْمةً، فالوَصْفُ، قَدْ كَمُلا

فالجَمْعُ شَرطُهُ أَنْ يَكُونَ على صِيغَةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ، وهِيَ صِيغةُ «مَفاعِلَ»، نَحوُ: «مَساجِدَ، ودَراهِمَ، وغَنائِمَ»، أو «مَفاعِيلَ»، نَحوُ: «مَصابِيحَ، ومَحارِيبَ، ودَنانِيرَ».

وهذِهِ العِلَّةُ هِيَ العِلَّةُ الأُولَى مِنَ العِلَّتَينِ اللَّتَينِ كُلُّ واحِدةٍ مِنْهُما تَمْنَعُ الصَّرْفَ وَحدَها، وتَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ.

وأمَّا **وَزْنُ الفِعلِ** فالمُرادُ بِهِ أنْ يَكُونَ الِاسْمُ على وَزْنٍ خاصٍّ بِالفِعلِ، كـ«شَمَّرَ» بِتَشْدِيدِ المِيمِ، و«ضُرِبَ» بِالبِناءِ لِلمَفعُولِ، و«انطَلَقَ» ونَحوِهِ مِنَ الأَفعالِ الماضِيَةِ المَبْدُوءةِ بِهَمْزةِ الوَصْلِ، إذَا سُمِّيَ بِشَيءٍ مِن ذَلِكَ، أو يَكُونَ في أَوَّلِهِ زِيادةٌ كَزِيادَةِ الفِعلِ وهُوَ مُشارِكٌ لِلفِعلِ في وَزْنِهِ، كـ«أَحمَدَ، ويَزِيدَ، وتَغْلِبَ».

وأَمَّا **العَدْلُ** فَهُوَ خُرُوجُ الِاسْمِ عَن صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ: إمَّا تَحقِيقاً، كَـ«أُحَادَ ومَوْحَدَ، وثُنَاءَ ومَثْنَى، وثُلاثَ ومَثْلَثَ، ورُباعَ ومَرْبَعَ» وهكَذَا إلى العَشَرةِ؛ فإنَّها مَعدُولةٌ عَن أَلفاظِ العَدَدِ الأُصُولِ مُكَرَّرَةً، فأَصْلُ «جاءَ القَوْمُ أُحادَ»: جاؤُوا واحِداً واحِداً، وكذَا أصلُ «مَوْحَدَ»، وأَصْلُ «جاؤُوا مَثْنَى»: جاؤُوا اثْنَينِ اثْنَينِ، وكَذَا الباقِي؛ وإمَّا تَقدِيراً، كالأَعلامِ الَّتِي على وَزْنِ «فُعَلَ»، كـ«عُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ»؛ فإنَّها لَمَّا سُمِعَتْ مَمْنُوعةً مِنَ الصَّرْفِ ولَيسَ فِيها عِلَّةٌ ظاهِرةٌ غَيرُ العَلَمِيَّةِ، قَدَّرُوا فِيها العَدْلَ، وأَنَّها مَعدُولَةٌ عَن «عامِرٍ، وزافِرٍ، وزاحِلٍ».

وأَمَّا **التَّأنِيثُ** فَهُوَ على ثَلاثةِ أقسامٍ: تَأنِيثٌ بِالأَلِفِ، وتَأنِيثٌ بِالتَّاءِ، وتَأنِيثٌ بِالمَعنَى.

فالتَّأنِيثُ بِالأَلِفِ يَمْنَعُ الصَّرفَ مُطْلَقاً: سَواءٌ كانَتْ مَقصُورَةً، كَـ«حُبْلَى، ومَرْضَى، وذِكرَى»، أو مَمْدُودةً، كـ«صَحْراءَ، وحَمْراءَ، وزَكَرِيَّاءَ، وأَشْياءَ»، وهَذِهِ العِلَّةُ هِيَ العِلَّةُ الثَّانِيَةُ مِنَ العِلَّتَينِ اللَّتَينِ كُلُّ واحِدةٍ مِنهُما تَمْنَعُ الصَّرفَ وَحدَها، وتَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ.

وأَمَّا **التَّأنِيثُ بِالتَّاءِ** فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ العَلَمِيَّةِ؛ سَواءٌ كانَ عَلَماً لِمُذَكَّرٍ، كَـ«طَلْحَةَ»، أو لِمُؤَنَّثٍ كَـ«فاطِمَةَ».

وأَمَّا **التَّأنِيثُ المَعنَوِيُّ** فَهُوَ كالتَّأنِيثِ بِالتَّاءِ، فَيَمْنَعُ مَعَ العَلَمِيَّةِ، لَكِنْ بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ الِاسْمُ زائِداً على ثَلاثةِ أَحرُفٍ، كـ«سُعادَ»، أو ثُلاثِيًّا مُحَرَّكَ الوَسَطِ، كَـ«سَقَرَ»، أو أَعجَمِيًّا، كـ«جُورَ»، أو مَنقُولاً مِنَ المُذَكَّرِ إلى المُؤَنَّثِ، كَما إذَا سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِـ«زَيْدَ»، فَإنْ لم يَكُنْ شَيءٌ مِن ذَلِكَ كـ«هِنْدٍ، ودَعْدٍ» جازَ الصَّرْفُ، وتَركُهُ، وهُوَ الأَحسَنُ.

وأمَّا **التَّعريفُ** فالمُرادُ بِهِ العَلَمِيَّةُ، وتَمْنَعُ الصَّرفَ مَعَ وزْنِ الفِعلِ، ومَعَ العَدْلِ، ومَعَ التَّأنِيثِ كما تَقَدَّمَ، ومَعَ التَّركِيبِ المَزْجِيِّ، ومَعَ الأَلِفِ والنُّونِ، ومَعَ العُجْمةِ كما سيَأْتِي.

وأمَّا **التَّركِيبُ** فالمُرادُ بِهِ التَّركِيبُ المَزْجِيُّ المَختُومُ بِغَيرِ «وَيْهِ»، كـ«بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوْتَ»، ولا يَمْنَعُ الصَّرْفَ إلَّا مَعَ العَلَمِيَّةِ.

وأمَّا **الأَلِفُ والنُّونُ** الزَّائِدَتانِ فَيَمْنَعانِ الصَّرفَ مَعَ العَلَمِيَّةِ، كـ«عِمْرانَ، وعُثْمانَ»، ومَعَ الصِّفةِ كَـ«سَكْرانَ».

وأمَّا **العُجْمةُ** فالمُرادُ بِها أنْ تَكُونَ الكَلِمةُ مِن أَوْضاعِ العَجَمِيَّةِ، كـ«إبْرَاهِيمَ، وإسْماعِيلَ، وإسْحاقَ».

وجَمِيعُ أَسْماءِ الأَنْبِياءِ أَعْجَمِيَّةٌ، إلَّا أَربَعةً: «مُحَمَّدٌ، وصالِحٌ، وشُعَيْبٌ، وهُودٌ»؛ صَلَّى الله عَلَيهِمْ وسَلَّمَ أَجمَعِينَ.

ويُشْتَرَطُ فِيها أَنْ يَكُونَ الِاسْمُ عَلَماً في العَجَمِيَّةِ؛ ولِذَلِك صُرِفَ «لِجَامٌ» ونَحوُهُ، وأَنْ يَكُونَ زائِداً على الثَّلاثِ، فلِذَلِكَ صُرِفَ «نُوحٌ، ولُوطٌ».

وأمَّا **الصِّفةُ** فَتَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ ثَلاثةِ أَشْياءَ: مَعَ العَدْلِ كَما تَقَدَّمَ في «مَثْنَى، وثُلاثَ»، ومَعَ الأَلِفِ والنُّونِ بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ الصِّفةُ على وَزْنِ «فَعْلانَ» بِفَتحِ الفاءِ، ولا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ على وَزْنِ «فَعْلانَةَ»، نَحوُ: «سَكْرانَ»؛ فإنَّ مُؤَنَّثَهُ «سَكْرَى»، ونَحوُ: «نَدْمانَ» مُنْصَرِفٌ؛ لِأنَّ مُؤَنَّثَهُ «نَدْمانةٌ» إذَا كانَ مِنَ المُنادَمةِ؛ ومَعَ وَزْنِ الفِعلِ بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ على وَزْنِ «أَفْعَلَ»، وأَنْ لا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ بِالتَّاءِ، نَحوُ: «أَحمَرَ»؛ فإنَّ مُؤَنَّثَهُ «حَمْراءُ»، ونَحوُ: «أَرمَلٍ» مُنْصَرِفٌ؛ لأنَّ مُؤَنَّثَهُ «أَرْمَلةٌ».

ويَجُوزُ صَرْفُ غَيرِ المُنصَرِفِ لِلتَّناسُبِ، كَقِراءةِ نافِعٍ: ﴿سَلَسِلَا﴾ [الإنسان: ٤]، و﴿قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٥-١٦]، ولِضَرُورةِ الشِّعرِ.

بابُ النَّكِرةِ والـمَعرِفة

الِاسْمُ ضَربانِ:

أَحَدُهُما: النَّكِرةُ، وهِيَ الأَصْلُ، وهِيَ كُلُّ اسْمٍ شائِعٍ في جِنسِهِ لا يَختَصُّ بِهِ واحِدٌ دُونَ آخَرَ، كـ«رَجُلٍ، وفَرَسٍ، وكِتابٍ»، وتَقرِيبُها إلى الفَهْمِ أنْ يُقالَ: النَّكِرةُ كُلُّ ما صَلَحَ دُخُولُ الأَلِفِ واللَّامِ عَلَيهِ، كـ«رَجُلٍ، وامْرَأةٍ، وثَوْبٍ»؛ أَو وَقَعَ مَوقِعَ ما يَصْلُحُ دُخُولُ الأَلِفِ واللَّامِ عَلَيهِ، كـ«ذِي» بِمَعنَى صاحِبٍ.

والضَّرْبُ الثَّانِي: المَعْرِفةُ، وهِيَ سِتَّةُ أنواعٍ: المُضْمَرُ، وهُوَ أَعْرَفُها، ثُمَّ العَلَمُ، ثُمَّ اسمُ الإشارةِ، ثُمَّ المَوصُولُ، ثُمَّ المُعَرَّف بِالأَداةِ، والسَّادِسُ: ما أُضِيفَ إلى واحِدٍ مِنْها؛ وهُوَ في رُتْبَةِ ما أُضِيفَ إلَيهِ، إلَّا المُضافَ إلى الضَّمِيرِ فإنَّهُ في رُتْبَةِ العَلَمِ.

ويُسْتَثْنَى مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ الله تَعالَى؛ فإنَّهُ عَلَمٌ، وهُوَ أَعرَفُ المَعارِفِ بِالإجماعِ.

فصلٌ

المُضْمَرُ والضَّمِيرُ اسْمانِ لِما وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ، كـ«أَنَا»، أو مُخاطَبٍ كـ«أَنتَ»، أو غائِبٍ كـ«هُوَ». ويَنقَسِمُ إلى مُسْتَتِرٍ وبارِزٍ.

فالمُسْتَتِرُ: ما لَيسَ لَهُ صُورَةٌ في اللَّفْظِ، وهُوَ إمَّا: مُسْتَتِرٌ وُجُوباً، كالمُقدَّرِ في فِعلِ أَمْرِ الواحِدِ المُذَكَّرِ، كـ«اضْرِبْ، وقُمْ»، وفي المُضارِعِ المَبْدُوءِ بِتاءِ خِطابِ الواحِدِ المُذَكَّرِ، كـ«تَقُومُ، وتَضْرِبُ»؛ وفي المُضارِعِ المَبْدُوءِ بِالهَمْزةِ، كـ«أَقُومُ، وأَضْرِبُ»، أو بِالنُّونِ كـ«نَقُومُ، ونَضْرِبُ»؛ وإمَّا مُسْتَتِرٌ جَوازاً، كالمُقَدَّرِ في نَحوِ: «زَيدٌ يَقُومُ». ولا يَكُونُ المُسْتَتِرُ إلا ضَمِيرَ رَفعٍ؛ إمَّا فاعِلاً أو نائِبَ الفاعِلِ.

والبارِزُ: ما لَهُ صُورَةٌ في اللَّفظِ، ويَنقَسِمُ إلى مُتَّصِلٍ ومُنفَصِلٍ؛ **فالمُتَّصِلُ** هُوَ: الَّذِي لا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ، ولا يَقَعُ بَعدَ «إلَّا»، كَتاءِ «قُمْتُ»، وكافِ «أَكْرَمَكَ»، **والمُنفَصِلُ** هو: ما يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ ويَقَعُ بَعدَ «إلَّا»، نَحوُ: «أنَا»، تَقُولُ: «أنَا مُؤْمِنٌ»، و«ما قامَ إلَّا أنَا».

ويَنقَسِمُ المُتَّصِلُ إلى مَرْفُوعٍ، ومَنصُوبٍ، ومَجرُورٍ.

فالمَرفُوعُ نَحوُ: «ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْتُما، وضَرَبْتُمْ، وضَرَبْتُنَّ، وضَرَبَ، وضَرَبَا، وضَرَبُوا، وضَرَبَتْ، وضَرَبَتَا، وضَرَبْنَ».

والمَنصُوبُ نَحوُ: «أَكْرَمَنِي، وأَكْرَمَنَا، وأَكْرَمَكَ، وأَكْرَمَكِ، وأَكْرَمَكُما، وأَكْرَمَكُمْ، وأَكْرَمَكُنَّ، وأَكْرَمَهُ، وأَكْرَمَها، وأَكرَمَهُما، وأَكْرَمَهُمْ، وأَكْرَمَهُنَّ».

والمَجرُورُ كالمَنصُوبِ، إلَّا أنَّهُ دَخَلَ عَلَيهِ عامِلُ الجَرِّ، نَحوُ: «مُرَّ بِي، ومُرَّ بِنَا...» إلى آخِرِهِ.

ويَنقَسِمُ المُنفَصِلُ إلى مَرفُوعٍ ومَنصُوبٍ:

فالمَرفُوعُ: اثْنَتا عَشْرَةَ كَلِمةً، وهِيَ: «أنَا، ونَحْنُ، وأَنْتَ، وأَنتِ، وأَنتُما، وأَنْتُمْ، وأَنتُنَّ، وهُوَ، وهِيَ، وهُما، وهُمْ، وهُنَّ»، فَكُلُّ واحِدٍ مِن هَذِهِ الضَّمائِرِ إذَا وَقَعَ في ابْتِداءِ الكَلامِ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ، نَحوُ: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ﴾ [النازعات: ٢٤]، ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣]، ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠].

والمَنصُوبُ: اثْنَتا عَشْرَةَ كَلِمةً، وهيَ: «إيَّايَ، وإيَّانَا، وإيَّاكَ، وإيَّاكِ، وإيَّاكُما، وإيَّاكُمْ، وإيَّاكُنَّ، وإيَّاهُ، وإيَّاها، وإيَّاهُما، وإيَّاهُمْ، وإيَّاهُنَّ»؛ فهَذِهِ الضَّمائِرُ لا تَكُونُ إلَّا مَفعُولاً بِهِ، نَحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠].

ومَتَى أمْكَنَ أَنْ يُؤْتَى بِالضَّمِيرِ مُتَّصِلاً فلَا يَجُوزُ أنْ يُؤْتَى بِهِ مُنفَصِلاً، فَلا يُقالُ في «قُمْتُ»: «قامَ أنَا»، ولا في «أَكْرَمَكَ»: «أَكْرَمَ إيَّاكَ»، إلَّا في نَحوِ: «سَلْنِيهِ، وكُنْتَهُ»، فَيَجُوزُ الفَصْلُ أيضاً، نَحوُ: «سَلْنِي إيَّاهُ»، و«كُنْتَ إيَّاهُ».

وأَلفاظُ الضَّمائِرِ كُلُّها مَبْنِيَّةٌ لا يَظْهَرُ فِيها إعرابٌ.

فصلٌ

العَلَمُ نَوعانِ:

شَخصِيٌّ: وهُوَ ما وُضِعَ لِشَيءٍ بِعَينِهِ لا يَتَناوَلُ غَيرَهُ، كـ«زَيدٍ، وفاطِمَةَ، ومَكَّةَ، وشَدْقَمٍ، وقَرَنٍ».

وجِنسِيٌّ: وهُوَ ما وُضِعَ لِجِنسٍ مِنَ الأَجْناسِ، كـ«أُسامةَ» لِلأَسَدِ، و«ثُعالةَ» لِلثَّعلَبِ،

و«ذُؤالةَ» لِلذِّئْبِ، وهُوَ في المَعنَى كالنَّكِرَةِ؛ لأنَّهُ شائِعٌ في جِنْسِهِ، فَتَقُولُ لِكُلِّ أَسَدٍ رَأَيتَهُ: «هذَا أُسامةُ مُقْبِلاً».

ويَنقَسِمُ العَلَمُ أَيضاً إلى اسْمٍ، وكُنْيةٍ، ولَقَبٍ.

فالِاسْمُ: كَما مَثَّلْنا، كـ«زَيدٍ، وأُسامةَ». **والكُنْيَةُ**: ما صُدِّرَ بِـ«أَبٍ» أو «أُمٍّ»، كـ«أَبِي بَكرٍ، وأُمِّ كُلْثُومٍ»، و«أَبِي الحارِثِ» لِلأَسَدِ، و«أُمِّ عِرْيَطٍ» لِلعَقرَبِ. **واللَّقَبُ**: ما أَشْعَرَ بِرِفْعةِ مُسَمَّاهُ، كـ«زَينِ العابِدِينَ»، أَو ضَعَتِهِ، كـ«بَطَّةَ، وأَنْفِ النَّاقةِ».

وإذَا اجتَمَعَ الاسْمُ واللَّقَبُ، وَجَبَ تَأخِيرُ اللَّقَبِ في الأَفصَحِ، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ زَينُ العابِدِينَ»، ويَكُونُ اللَّقَبُ تابِعاً لِلِاسْمِ في إعرابِهِ، إلَّا إذَا كانَا مُفرَدَينِ، فَيجِبُ إضافةُ الِاسْمِ لِلَّقَبِ، نَحوُ: «سَعِيدُ كُرْزٍ».

ولا تَرتِيبَ بَينَ الكُنْيةِ والِاسْمِ، ولا بَينَ الكُنيَةِ واللَّقَبِ.

ويَنقَسِمُ العَلَمُ أيضاً إلى مُفرَدٍ ومُرَكَّبٍ.

فالمُفرَدُ: كـ«زَيدٍ، وهِندٍ»، **والمُرَكَّبُ**: ثَلاثةُ أَقسامٍ: مُرَكَّبٌ إضافِيٌّ كـ«عَبْدِ اللهِ، وعَبْدِ الرَّحمَنِ» وجَمِيعِ الكُنَى، ومُرَكَّبٌ مَزْجِيٌّ كـ«بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوْتَ، وسِيبَوَيهِ»، ومُرَكَّبٌ إسْنادِيٌّ كـ«بَرَقَ نَحرُهُ، وشابَ قَرْناهَا».

فصلٌ

اسْمُ الإشارةِ: ما وُضِعَ لِمُشارٍ إلَيهِ، وهُوَ «ذَا» لِلمُفرَدِ المُذَكَّرِ، و«ذِي، وذِهِ، وتِي، وتِهِ، وتَا» لِلمُفرَدةِ المُؤَنَّثةِ، و«ذَانِ» لِلمُثَنَّى المُذَكَّرِ في حالةِ الرَّفعِ، و«ذَيْنِ» في حالَةِ النَّصْبِ والجَرِّ، و«تانِ» لِلمُثَنَّى المُؤَنَّثِ في حالةِ الرَّفعِ، و«تَيْنِ» في حالَةِ النَّصْبِ والجَرِّ، ولِلجَمْعِ مُذَكَّراً كانَ أو مُؤَنَّثاً «أُولَاءِ» بِالمَدِّ عِندَ الحِجازِيِّينَ، وبِالقَصْرِ عِندَ التَّمِيمِيِّينَ.

ويَجُوزُ دُخُولُ «ها» التَّنْبِيهِ على أَسْماءِ الإشارةِ، نَحوُ: «هذَا، وهَذِهِ، وهَذانِ، وهَذَيْنِ، وهاتَانِ، وهاتَيْنِ، وهَؤُلاءِ».

وإذَا كانَ المُشارُ إلَيهِ بَعِيداً لَحِقَتِ اسْمَ الإشارةِ كافٌ حَرفِيَّةٌ، تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ

الكافِ الاسْمِيَّةِ بِحَسَبِ المُخاطَبِ، نَحوُ: «ذاكَ، وذَاكِ، وذاكُما، وذاكُمْ، وذاكُنَّ».
ويَجُوزُ أنْ تَزِيدَ قَبْلَها لاماً، نَحوُ: «ذَلِكَ، وذَلِكِ، وذلِكُما، وذلِكُمْ، وذَلِكُنَّ».

ولا تَدْخُلُ اللَّامُ في المُثَنَّى، ولا في الجَمْعِ في لُغةِ مَن مَدَّهُ، وإنَّما تَدْخُلُ فِيهِما حالةَ البُعدِ الكافُ، نَحوُ: «ذانِكُما، وتانِكُما، وأُولئِكَ»، وكذَلِكَ على المُفرَدِ إذَا تَقَدَّمَتْهُ «ها» التَّنْبِيهِ، نَحوُ: «هَذَا»، فَيُقالُ فِيهِ حالةَ البُعدِ: «هَذَاكَ».

ويُشارُ إلى المَكانِ القَرِيبِ بِـ«هُنَا» أو «هَهُنا»، نَحوُ: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، وإلى المَكانِ البَعِيدِ بِـ«هُناكَ»، أو «هاهُنَاكَ»، أو «هُنَالِكَ»، أو «هَنَّا» أو «هِنَّا»، أو «ثَمَّ» نَحوُ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠].

فصلٌ

الِاسمُ المَوصُولُ: ما افتَقَرَ إلى صِلَةٍ وعائِدٍ، وهُوَ ضَرْبانِ: نَصٌّ، ومُشتَرَكٌ.

فالنَّصُّ: ثَمانِيةُ أَلْفاظٍ: «الَّذِي» لِلمُفرَدِ المُذَكَّرِ، و«الَّتِي» لِلمُفرَدةِ المُؤَنَّثةِ، و«اللَّذَانِ» لِلمُثَنَّى المُذَكَّرِ، و«اللَّتَانِ» لِلمُثَنَّى المُؤَنَّثِ في حالةِ الرَّفعِ، و«اللَّذَيْنِ، واللَّتَينِ» في حالَةِ النَّصْبِ والجَرِّ، و«الأُلى، والَّذِينَ» بِالياءِ مُطْلَقاً لِجَمْعِ المُذَكَّرِ، وقَدْ يُقالُ: «اللَّذُونَ» بِالواوِ في حالَةِ الرَّفعِ، و«اللَّائِي، واللَّاتِي» ويُقالُ: «اللَّواتِي» لِجَمْعِ المُؤَنَّثِ، وقَدْ تُحذَفُ ياؤُها؛ نَحوُ: ﴿ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]، ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [الحشر: ١٠]، ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَٱلَّتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥].

والمُشْتَرَكُ: سِتَّةُ أَلفاظٍ: «مَنْ، وما، وأَيٌّ، وأَلْ، وذُو، وذَا»، فَهذِهِ السِّتَّةُ تُطْلَقُ على المُفرَدِ والمُثَنَّى والمَجمُوعِ، المُذَكَّرِ مِن ذَلِكَ كُلِّهِ والمُؤَنَّثِ.

وتُسْتَعمَلُ «مَن» لِلعاقِلِ، و«ما» لِغَيرِ العاقِلِ، تَقُولُ في «مَنْ»: «يُعجِبُني مَنْ جاءَكَ، ومَن جاءَتْكَ»، و«مَنْ جاءَاكَ، ومَن جاءَتاكَ»، و«مَنْ جاؤُوكَ، ومَنْ جِئْنَكَ»؛ وتَقُولُ في «ما» جَواباً لِمَن قالَ لَكَ: اشْتَرَيتُ حِماراً أَو أتاناً، أو حِمارَينِ أَو أتانَيْنِ، أَو حُمُراً أَو أُتُناً: «يُعجِبُنِي ما اشْتَرَيْتَهُ، وما اشْتَرَيتَها»، و«ما اشْتَرَيتَهُما، وما اشْتَرَيتَهُمْ، وما اشْتَرَيْتَهُنَّ».

وقَدْ يُعكَسُ ذلِكَ فَتُسْتَعمَلُ «مَنْ» لِغَيرِ العاقِلِ، نَحوُ: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥]، وتُسْتَعمَلُ «ما» لِلعاقِلِ، نَحوُ: ﴿أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥].

والأَربَعةُ الباقِيَةُ تُسْتَعمَلُ لِلعاقِلِ وغَيرِهِ. تَقُولُ في «أَيٍّ»: «يُعجِبُني أَيٌّ قامَ، وأَيٌّ قامَتْ، وأَيٌّ قامَا، وأَيٌّ قامَتَا، وأَيٌّ قامُوا، وأَيٌّ قُمْنَ»؛ سَواءٌ كانَ القائِمُ عاقِلاً أو حَيواناً.

وَأَمَّا «أَلْ» فَإِنَّما تَكُونُ اسْماً مَوصُولاً إذا دَخَلَتْ على اسْمِ الفاعِلِ أَو علَى اسْمِ المَفعُولِ، كـ«الضَّارِبِ والمَضْرُوبِ»، أي: الَّذِي ضَرَبَ والَّذِي ضُرِبَ، ونَحْوُهُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨]، وقَولُه تَعالَى: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝٥ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٥-٦].

وأَمَّا «ذُو» فَخاصَّةٌ بِلُغةِ طَيِّئٍ، تَقُولُ: «جاءَنِي ذُو قامَ، وذُو قامَتْ»، و«ذُو قَامَا، وذُو قامَتَا»، و«ذُو قامُوا، وذُو قُمْنَ».

وأَمَّا «ذَا» فَشَرْطُ كَونِها مَوصُولاً أَنْ يتَقَدَّمَ عَلَيْها «ما» الاسْتِفهامِيَّةُ، نَحوُ: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، أو «مَنْ» الِاسْتِفهامِيَّةُ نَحوُ: «مَنْ ذَا جاءَكَ؟». وأَنْ لا تَكُونَ مُلْغاةً؛ بِأَنْ يُقَدَّرَ تَركِيبُها مَعَ «ما»، نَحوُ: «ماذَا صَنَعْتَ؟» إذَا قَدَّرتَ «ماذَا» اسْماً واحِداً مُرَكَّباً.

وتَفتَقِرُ المَوْصُولَاتُ كُلُّها إلى صِلَةٍ مُتَأَخِّرةٍ عَنْها، وعائِدٍ؛ والصِّلةُ جُمْلةٌ أو شِبْهُها، فالجُمْلَةُ ما تَرَكَّبَ مِنْ فِعْلٍ وفاعِلٍ، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي قامَ أَبُوهُ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]؛ أو مِن مُبْتَدإٍ وخَبَرٍ، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي أَبُوهُ قائِمٌ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ [النبأ: ٣].

وشِبْهُ الجُمْلةِ ثَلاثةُ أَشْياءَ:

أَحَدُها: الظَّرْفُ، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي عِنْدَكَ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦].

والثَّانِي: الجارُّ والمَجرُورُ، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي في الدَّارِ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾ [الانشقاق: ٤]. ويَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ والجارُّ والمَجرُورُ إذَا وقَعَا صِلةً بِفِعلٍ مَحذُوفٍ وُجُوباً، تَقدِيرُهُ: اسْتَقَرَّ.

والثَّالِثُ: **الصِّفةُ الصَّرِيحةُ**، والمُرادُ بِها اسْمُ الفاعِلِ واسْمُ المَفعُولِ. وتَختَصُّ بِالأَلِفِ واللَّامِ كَما تَقَدَّمَ.

والعائِدُ ضَمِيرٌ مُطابِقٌ لِلمَوصُولِ في الإفرادِ والتَّثْنِيةِ والجَمْعِ، والتَّذْكِيرِ والتَّأنِيثِ، كَما تَقَدَّمَ في الأَمْثِلةِ المَذْكُورةِ، وقَدْ يُحْذَفُ، نَحوُ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] أيْ: الَّذِي هُوَ أَشَدُّ، و﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ١٩] أي: الَّذِي تُسِرُّونَهُ والَّذِي تُعلِنُونَهُ، ونَحوُ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: الَّذِي تَشْرَبُونَ مِنْهُ.

فصلٌ

وأَمَّا **المُعَرَّفُ بِالأَداةِ** فَهُوَ المُعَرَّفُ بِالأَلِفِ واللَّامِ، وهِيَ قِسْمانِ: عَهْدِيَّةٌ، وجِنْسِيَّةٌ. **والعَهْدِيَّةُ** إمَّا لِلعَهْدِ الذِّكْرِيِّ، نَحوُ: ﴿فِي زُجَاجَةٍ ۖ الزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥]، أو لِلعَهْدِ الذِّهْنِيِّ، نَحوُ: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أَو لِلعَهْدِ الحُضُورِيِّ، نَحوُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. **والجِنسِيَّةُ** إمَّا لِتَعرِيفِ الماهِيَّةِ، نَحوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وإمَّا لِاسْتِغْراقِ الأَفْرادِ، نَحوُ: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أَو لِاسْتِغْراقِ خَصائِصِ الأَفرادِ، نَحوُ: «أَنتَ الرَّجُلُ عِلْماً».

وتُبْدَلُ لامُ «أَلْ» مِيماً في لُغةِ حِمْيَرَ.

فصلٌ

وَأَمَّا **المُضافُ إلى واحِدٍ** مِن هَذِهِ الخَمْسةِ فَنَحوُ: «غُلامِي، وغُلامُكَ، وغُلامُهُ، وغُلامُ زَيدٍ، وغُلامُ هذَا، وغُلامُ الَّذي قامَ أَبُوهُ، وغُلامُ الرَّجُلِ».

بابُ المَرفُوعاتِ من الأسماءِ

المَرفُوعاتُ عَشَرَةٌ، وهِيَ: الفاعِلُ، والمَفعُولُ الَّذِي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، والمُبْتَدأُ وخَبَرُهُ، واسْمُ «كانَ» وأَخَواتِها، واسْمُ أَفْعالِ المُقارَبةِ، واسْمُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«لَيْسَ»، وخَبَرُ «إنَّ» وأَخَواتِها، وخَبَرُ «لا» الَّتي لِنَفيِ الجِنْسِ، والتَّابِعُ لِلمَرفُوعِ، وهُوَ أَربَعةُ أَشْياءَ: النَّعْتُ، والعَطْفُ، والتَّوكِيدُ، والبَدَلُ.

بابُ الفاعِل

الفاعِلُ: هُوَ الاسمُ المَرفُوعُ المَذكُورُ قَبْلَهُ فِعلٌ، أو ما هُوَ في تَأوِيلِ الفِعلِ.

وَهُوَ على قِسْمَينِ: ظاهِرٌ، ومُضْمَرٌ. **فالظَّاهِرُ** نَحوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾ [المطففين: ٦]، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤]. **والمُضْمَرُ** نَحوُ قَولِكَ: «ضَرَبْتُ» و«ضَرَبْنَا»... إلى آخِرِهِ، كَما تَقَدَّمَ في فَصلِ المُضْمَرِ.

والَّذِي في تَأوِيلِ الفِعلِ نَحوُ: «أَقائِمٌ الزَّيْدانِ؟»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩].

ولِلفاعِلِ أَحكامٌ:

مِنها: أَنَّهُ لا يَجُوزُ حَذْفُهُ لأَنَّهُ عُمْدةٌ، فَإِنْ ظَهَرَ في اللَّفْظِ ـ نَحوُ: «قامَ زَيدٌ» و«الزَّيدانِ قامَا» ـ فذَاكَ، وإِلَّا فهُوَ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ، نَحوُ: «زَيدٌ قامَ».

ومِنها: أَنَّهُ لا يَجُوزُ تَقدِيمُهُ على الفِعلِ، فَإِنْ وُجِدَ ما ظاهِرُهُ أَنَّهُ فاعِلٌ مُقَدَّمٌ وَجَبَ تَقدِيرُ الفاعِلِ ضَمِيراً مُستَتِراً، ويَكُونُ المُقَدَّمُ إِمَّا مُبْتَدأً نَحوُ: «زَيدٌ قامَ»، وإِمَّا فاعِلاً بِفِعلٍ مَحذُوفٍ نَحوُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]؛ لِأَنَّ أداةَ الشَّرطِ لا تَدْخُلُ علَى المُبْتَدأ.

ومِنها: أَنَّ فِعلَهُ يُوَحَّدُ مَع تَثنِيَتِهِ وجَمْعِهِ كما يُوَحَّدُ مع إِفرادِهِ، فتَقُولُ: «قامَ الزَّيدَانِ، وقامَ الزَّيدُونَ»، كَما تَقُولُ: «قامَ زَيدٌ»، قالَ الله تَعالَى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومِنَ العَرَبِ مَن يُلحِقُ الفِعلَ عَلامَةَ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ إِذَا كانَ الفاعِلُ مُثَنًّى أو جَمْعاً، فتَقُولُ: «قامَا الزَّيدانِ، وقامُوا الزَّيدُونَ، وقُمْنَ الهِندَاتُ»، وتُسَمَّى لُغةَ: «أَكَلُونِي البَراغِيثُ»؛ لأَنَّ هذَا اللَّفظَ سُمِعَ مِن بَعضِهِمْ، ومِنهُ الحَدِيثُ: «**يَتعاقَبُونَ فِيكُم مَلائِكةٌ بِاللَّيلِ ومَلائِكةٌ بِالنَّهارِ**».

والصَّحِيحُ أَنَّ الأَلِفَ والواوَ والنُّونَ أَحرُفٌ دالَّةٌ على التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ، وأَنَّ الفاعِلَ ما بَعْدَها.

ومِنها: أنَّهُ يَجِبُ تَأنِيثُ الفِعلِ بِتاءٍ ساكِنةٍ في آخِرِ الماضِي، وبِتاءِ المُضارَعةِ في أَوَّلِ المُضارِعِ، إذا كانَ الفاعِلُ مُؤَنَّثاً، نَحوُ: «قامَتْ هِندٌ»، و«تَقُومُ هِندٌ»، ويَجُوزُ تَرْكُ التَّاءِ إنْ كانَ الفاعِلُ مَجازِيَّ التَّأنِيثِ نَحوُ: «طَلَعَ الشَّمْسُ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾ [الأنفال: ٣٥].

وحُكْمُ المُثَنَّى والمَجْمُوعِ جَمْعَ تَصْحِيحٍ حُكْمُ المُفرَدِ، فتَقُولُ: «قامَ الزَّيدَانِ»، و«قامَ الزَّيدُونَ»، و«قامَتِ المُسْلِمَتانِ»، و«قامَتِ المُسْلِماتُ». وأمَّا جَمْعُ التَّكسِيرِ فَحُكمُهُ حُكْمُ المَجازِيِّ التَّأنِيثِ، تَقُولُ: «قامَ الرِّجالُ، وقامَتِ الرِّجالُ»، و«قامَ الهُنُودُ، وقامَتِ الهُنُودُ».

ومِنها: أنَّ الأَصْلَ فِيهِ أنْ يَلِيَ فِعلَهُ، ثُمَّ يُذْكَرَ المَفعُولُ، نَحوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]. وقَد يَتَأَخَّرُ الفاعِلُ ويَتَقَدَّمُ المَفعُولُ؛ جَوازاً نَحوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، ووُجُوباً نَحوُ: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وقَدْ يتَقَدَّمُ المَفعُولُ على الفِعلِ والفاعِلِ؛ جَوازاً نَحوُ: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠]، ووُجُوباً نَحوُ: ﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]؛ لِأَنَّ اسْمَ الاستِفْهامِ لَهُ صَدْرُ الكَلامِ.

بابُ المَفعولِ الذِي لم يُسَمَّ فاعِلُه

وهُوَ: الاسْمُ المَرفُوعُ الَّذِي لَم يُذْكَرْ مَعَهُ فاعِلُهُ، وأُقِيمَ هُوَ مُقامَهُ، فَصارَ مَرْفُوعاً بَعدَ أنْ كانَ مَنْصُوباً، وعُمْدَةً بَعدَ أَنْ كانَ فَضْلةً.

فلا يَجُوزُ حَذْفُهُ ولا تَقْدِيمُهُ على الفِعلِ، ويَجِبُ تَأنِيثُ الفِعلِ إنْ كانَ مُؤَنَّثاً، نَحوُ: «ضُرِبَتْ هِندٌ»، ونَحوُ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١].

ويَجِبُ أنْ لا يَلْحَقَ الفِعْلَ عَلامةُ تَثْنِيَةٍ أَو جَمْعٍ إنْ كانَ مُثَنَّى أو مَجمُوعاً، نَحوُ: «ضُرِبَ الزَّيدانِ»، و«ضُرِبَ الزَّيدُونَ».

ويُسَمَّى أَيضاً «النَّائِبَ عَنِ الفاعِلِ»، وهَذِهِ العِبارَةُ أَحْسَنُ وأَخْصَرُ، ويُسَمَّى فِعلُهُ الفِعلَ المَبْنِيَّ لِلمَفْعُولِ، والفِعلَ المَجهُولَ، والفِعلَ الَّذِي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

فإنْ كانَ الفِعلُ ماضِياً ضُمَّ أَوَّلُهُ وكُسِرَ ما قَبْلَ آخِرِهِ، وإنْ كانَ مُضارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ وفُتِحَ ما قَبْلَ آخِرِهِ، نَحوُ: «ضُرِبَ زَيدٌ»، و«يُضْرَبُ زَيدٌ».

فَإنْ كانَ الماضِي مَبْدُوءاً بِتاءٍ زائِدةٍ، ضُمَّ أَوَّلُهُ وثانِيهِ، نَحوُ: «تُعُلِّمَ، وتُضُورِبَ»، وإنْ كانَ مَبْدُوءاً بِهَمْزَةِ وَصْلٍ، ضُمَّ أَوَّلُهُ وثالِثُهُ، نَحوُ: «ٱنْطُلِقَ، وٱسْتُخرِجَ»، وإنْ كانَ الماضِي مُعْتَلَّ العَينِ فَلَكَ كَسْرُ فائِهِ، فَتَصِيرُ عَينُهُ ياءً، نَحوُ: «قِيلَ، وبِيعَ»، ولَكَ إشْمامُ الكَسْرَةِ الضَّمَّةَ، وهُوَ خَلْطُ الكَسْرةِ بِشَيءٍ مِن صَوتِ الضَّمَّةِ، ولَكَ ضَمُّ الفاءِ فَتَصِيرُ عَينُهُ واواً ساكِنةً، نَحوُ: «قُوْلَ، وبُوْعَ».

والنَّائِبُ عَنِ الفاعِلِ على قِسْمَينِ: ظاهِرٌ، ومُضْمَرٌ.

فالظَّاهِرُ نَحوُ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [يوسف: ٤١]، ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠]، ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الرحمن: ٤١].

والمُضْمَرُ نَحوُ: «ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وضُرِبْتَ...» إلى آخِرِ ما تَقَدَّمَ، لَكِنْ يُبْنَى الفِعلُ لِلمَفعُولِ ويَنُوبُ عَنِ الفاعِلِ واحِدٌ مِنْ أَربَعةٍ:

الأَوَّلُ: المَفعُولُ بِهِ كَما تَقَدَّمَ.

الثَّانِي: الظَّرفُ، نَحوُ: «جُلِسَ أَمامُكَ»، و«صِيمَ رَمَضانُ».

الثَّالِثُ: الجارُّ والمَجرُورُ، نَحوُ: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩].

الرَّابِعُ: المَصْدَرُ، نَحوُ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

ولا يَنُوبُ غَيرُ المَفعُولِ بِهِ مَعَ وُجُودِهِ غالِباً.

وإذا كانَ الفِعْلُ مُتَعَدِّياً لِاثْنَينِ جُعِلَ أَحَدُهُما نائِباً عَنِ الفاعِلِ، ويُنصَبُ الثَّانِي، نَحوُ: «أُعطِيَ زيدٌ دِرْهَماً».

بابُ المُبتَدإِ والخبَر

المُبْتَدأُ: هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ العارِي عَنِ العَوامِلِ اللَّفظِيَّةِ، وهُوَ قِسْمانِ: ظاهِرٌ، ومُضْمَرٌ.

فالمُضْمَرُ: «أَنا» وأَخَواتُهُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ في فَصْلِ المُضْمَرِ.

والظَّاهِرُ قِسْمانِ: مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ، ومُبْتَدَأٌ لَهُ مَرفُوعٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ، **فالأَوَّلُ**: نَحوُ: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الشورى: ١٥]، و﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ **والثَّانِي**: هُوَ اسْمُ الفاعِلِ واسْمُ المَفعُولِ إذَا تَقَدَّمَ عَلَيهِما نَفيٌ، أوِ اسْتِفهامٌ، نَحوُ: «أقائِمٌ زَيدٌ؟»، و«ما قائِمٌ الزَّيدانِ»، و«هَل مَضْرُوبٌ العَمْرانِ؟»، و«ما مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ».

ولا يَكُونُ المُبْتَدَأُ نكِرةً إلَّا بِمُسَوِّغٍ، والمُسَوِّغاتُ كَثِيرَةٌ:

مِنها: أنْ يتَقَدَّمَ على النَّكِرَةِ نَفيٌ أوِ اسْتِفهامٌ، نَحوُ: «ما رَجُلٌ قائِمٌ»، و«هَل رَجُلٌ جالِسٌ؟»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠].

ومِنها: أنْ تَكُونَ مَوْصُوفةً، نَحوُ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢١].

ومِنها: أَنْ تَكُونَ مُضافَةً، نَحوُ: «**خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ**».

ومِنها: أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ ظَرْفاً أو جارًّا ومَجرُوراً مُقَدَّمَينِ على النَّكِرَةِ، نَحوُ: «عِنْدَكَ رَجُلٌ»، و«في الدَّارِ امْرَأةٌ»، ونَحوُ قَولِه تَعالَى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧].

وقَدْ يَكُونُ المُبْتَدَأُ مَصْدَراً مُؤَوَّلاً مِن «أنْ» والفِعْلِ، نَحوُ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: صَومُكُمْ خَيرٌ لَكُمْ.

والخَبَرُ: هُوَ الجُزءُ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ الفائِدَةُ معَ مُبْتَدَأ، وهُوَ قِسْمانِ: مُفرَدٌ، وغَيرُ مُفرَدٍ.

فالمُفرَدُ: نَحوُ: «زَيدٌ قائِمٌ»، و«الزَّيْدانِ قائِمانِ»، و«الزَّيدُونَ قائِمُونَ»، و«زَيْدٌ أَخُوكَ».

وغَيرُ المُفْرَدِ إمَّا جُمْلةٌ اسمِيَّةٌ نَحوُ: «زَيدٌ جارِيَتُهُ ذاهِبَةٌ»، وقَولِه تَعالَى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وإمَّا جُمْلَةٌ فِعلِيَّةٌ نَحوُ: «زَيدٌ قامَ أَبُوهُ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [القصص: ٦٨]، ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]، وإمَّا شِبْهُ جُملَةٍ وهُوَ: الظَّرفُ والجارُّ والمَجرُورُ؛ فالظَّرفُ نَحوُ: «زَيدٌ عِندَكَ»، و«السَّفَرُ غَداً»، وقَولِه تَعالَى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، والجارُّ والمَجرُورُ نَحوُ: «زَيدٌ في الدَّارِ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

ويَتعَلَّقُ الظَّرْفُ والجارُّ والمَجرُورُ إذَا وَقَعَا خَبَراً بِمَحذُوفٍ وُجُوباً، تَقدِيرُهُ: كائِنٌ أو مُسْتَقِرٌّ.

ولا يُخبَرُ بِظَرفِ الزَّمانِ عنِ الذَّاتِ، فَلا يُقالُ: «زَيدٌ اليَوْمَ»، وإنَّما يُخبَرُ بِهِ عنِ المَعانِي، نَحوُ: «الصَّومُ اليَوْمَ»، و«السَّفَرُ غَداً»؛ وقَولُهُم: «اللَّيلَةَ الهِلالُ» مُؤَوَّلٌ.

ويَجُوزُ تَعَدُّدُ الخَبَرِ؛ نَحوُ: «زَيدٌ كاتِبٌ شاعِرٌ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦].

وقَدْ يتَقَدَّمُ على المُبْتَدَإِ جَوازاً نَحوُ: «في الدَّارِ زَيدٌ»، ووُجُوباً نَحوُ: «أَينَ زَيدٌ؟»، و«إنَّما عِندَكَ زَيدٌ»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] و«في الدَّارِ رَجُلٌ».

وقَد يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ المُبْتَدَإِ والخَبَرِ جَوازاً، نَحوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي: سَلامٌ عَلَيكُمْ أَنتُمْ قَومٌ مُنْكَرُونَ.

ويَجِبُ حَذْفُ الخَبَرِ بَعدَ «لَولَا»، نَحوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] أي: لَولَا أَنْتُمْ مَوجُودُونَ، وبَعدَ القَسَمِ الصَّرِيحِ، نَحوُ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ﴾ [الحجر: ٧٢] أي: لَعَمرُكَ قَسَمِي، وبَعدَ واوِ المَعِيَّةِ، نَحوُ: «كُلُّ صانِعٍ وما صَنَعَ» أي: مَقرُونَانِ، وقَبْلَ الحالِ الَّتِي لا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَراً، نَحوُ: «ضَرْبِي زَيداً قائِماً» أي: إذَا كانَ قائِماً.

بابُ العوامِلِ الدَّاخِلةِ على المُبتدَإِ والخبَر

وتُسَمَّى النَّواسِخَ، ونَواسِخَ الابْتِدَاءِ، وهِيَ ثَلاثَةُ أَنواعٍ:

الأَوَّلُ: ما يَرفَعُ المُبْتَدَأَ ويَنصِبُ الخَبَرَ، وهُوَ «كانَ» وأَخَواتُها، والحُرُوفُ المُشَبَّهةُ بِـ«لَيسَ»، وأَفعَالُ المُقارَبةِ.

والثَّاني: ما يَنصِبُ المُبْتَدَأَ ويَرفَعُ الخَبَرَ، وهُوَ «إنَّ» وأَخَواتُها، و«لا» الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ.

والثَّالِثُ: ما يَنصِبُ المُبْتَدَأَ والخَبَرَ جَمِيعاً، وهُوَ «ظَنَّ» وأَخَواتُها.

فصلٌ

فأَمَّا «كانَ» وأَخواتُها فإنَّها تَرْفَعُ المُبْتَدأَ تَشْبِيهاً بِالفاعِلِ، ويُسَمَّى اسْمَها، وتَنصِبُ الخَبَرَ تَشْبِيهاً بِالمَفْعُولِ، ويُسَمَّى خَبَرَها، وهذِهِ الأَفعالُ على ثَلاثةِ أَقسامٍ:

أَحَدُها: ما يَعمَلُ هذَا العَمَلَ مِن غَيرِ شَرْطٍ، وهُوَ: «كانَ، وأَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وظَلَّ، وباتَ، وصارَ، ولَيْسَ»، نَحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

والثَّانِي: ما يَعمَلُ هذَا العَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَهُ نَفيٌ أَو نَهْيٌ أَو دُعاءٌ، وهُوَ أَربعةٌ: «زَالَ، وفَتِئَ، وبَرِحَ، وانْفَكَّ»، نَحوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ونَحوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وقَولِ الشَّاعِرِ:

صَاحِ شَمِّرْ، ولا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ

وقَولِهِ:

ولا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ

والثَّالِثُ: ما يَعمَلُ هَذَا العَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يتَقَدَّمَهُ «ما» المَصْدَرِيَّةُ الظَّرفِيَّةُ، وهُوَ «دَامَ»، نَحوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]. وسُمِّيَتْ «ما» هَذِهِ مَصْدَرِيَّةً لِأَنَّها تُقَدَّرُ بِالمَصْدَرِ وهُوَ الدَّوَامُ، وسُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً لِنِيابَتِها عَنِ الظَّرفِ، وهُوَ المُدَّةُ.

ويَجُوزُ في خَبَرِ هَذِهِ الأَفْعالِ أنْ يَتوسَّطَ بَينَها وبَينَ اسْمِها، نَحوُ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقَولِ الشَّاعِرِ:

فَلَيسَ سَواءً عالِمٌ وجَهُولُ

ويَجُوزُ أنْ تَتَقَدَّمَ أَخْبَارُهُنَّ عَلَيْهِنَّ، إلَّا «لَيسَ، ودَامَ»، كقَولِكَ: «عالِماً كانَ زَيدٌ».

ولِتَصارِيفِ هَذِهِ الأَفعالِ مِنَ المُضارِعِ والأَمرِ والمَصْدَرِ واسمِ الفاعِلِ ما لِلماضِي مِنَ العَمَلِ، نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿كُونُوا۟ حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠].

وتُستعمَلُ هَذِهِ الأَفْعالُ تامَّةً، أي: مُسْتَغنِيَةً عنِ الخَبَرِ، نَحوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أيْ: وإنْ حَصَلَ، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] أي: حِينَ تَدْخُلُونَ في الصَّباحِ وحِينَ تَدْخُلُونَ في المَساءِ، إلَّا «زَالَ، وفَتِئَ، ولَيسَ»؛ فإنَّها مُلازِمَةٌ لِلنَّقصِ.

وتَختَصُّ «كانَ» بِجَوازِ زِيادَتِها، بِشَرْطِ أنْ تَكُونَ بِلَفْظِ الماضِي، وأَنْ تَكُونَ في حَشْوِ الكَلامِ، نَحوُ: «ما كانَ أَحْسَنَ زَيداً!».

وتَختَصُّ أَيْضاً بِجَوازِ حَذْفِها مَع اسْمِها وإِبْقاءِ خَبَرِها، وذَلِكَ كَثِيرٌ بَعدَ «لَوْ، وإنْ» الشَّرْطِيَّتَينِ، كقَولِهِ عَلَيهِ السَّلامُ: «**الْتَمِسْ ولَو خاتِماً مِن حَدِيدٍ**»، وقَولِهِم: «النَّاسُ مَجزِيُّونَ بِأَعْمالِهِمْ؛ إنْ خَيراً فخَيرٌ، وإنْ شَرًّا فشَرٌّ».

وتَختَصُّ أَيْضاً بِجَوازِ حَذْفِ نُونِ مُضارِعِها المَجزُومِ إنْ لم يَلْقَها ساكِنٌ ولا ضَمِيرُ نَصْبٍ، نَحوُ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ [النحل: ١٢٧]، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠].

فصل

وأمَّا الحُرُوفُ المُشَبَّهةُ بِـ«ليسَ» فأَربَعةٌ: «**ما، ولا، وإنْ، ولاتَ**».

أمَّا «ما» فتَعمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» عِندَ الحِجازِيِّينَ بِشَرْطِ أنْ لا تَقْتَرِنَ بِـ«إنْ»، وأَنْ لا يَقتَرِنَ خَبَرُها بِـ«إلَّا»، وأَنْ لا يَتَقَدَّمَ خَبَرُها على اسْمِها، ولا مَعمُولُ خَبَرِها على اسمِها، إلَّا إذَا كانَ المَعمُولُ ظَرفاً أو جارًّا ومَجرُوراً.

فالمُستَوفِيَةُ لِلشُّرُوطِ نَحوُ: «ما زَيدٌ ذاهِباً»، [و]كقَولِهِ تَعالَى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

فإنِ اقتَرَنَتْ بِـ«إنْ» بَطَلَ عَمَلُها، نَحوُ: «ما إنْ زَيدٌ قائِمٌ»، وكذَلِكَ إنِ اقْتَرَنَ خَبَرُها بِـ«إلَّا»، نَحوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وكَذَا إنْ تَقَدَّمَ خَبَرُها على اسْمِها، نَحوُ: «ما قائِمٌ زَيدٌ»، أَو تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الخَبَرِ ولَيسَ ظَرْفاً، نَحوُ: «ما طَعامَكَ زَيدٌ آكِلٌ».

فإنْ كانَ ظَرْفاً نَحوُ: «ما عِندَكَ زَيدٌ جالِساً»، أو جارًّا ومَجرُوراً نَحوُ: «ما في الدَّارِ زَيدٌ جالِساً»، لم يَبْطُلْ عَمَلُها.

وبَنُو تَمِيمٍ لا يُعمِلُونَها وإنِ اسْتَوفَتِ الشُّرُوطَ.

وأمَّا «لا» فتَعمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» أَيضاً عِندَ الحِجازِيِّينَ فَقَطْ، بِالشُّرُوطِ المُتَقَدِّمةِ في «ما»، وتَزِيدُ بِشَرْطٍ آخَرَ، وهو أنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها نَكِرَتَينِ، نَحوُ: «لا رَجُلٌ أَفضَلَ مِنكَ». وأَكثَرُ عَمَلِها في الشِّعرِ.

وأمَّا «إنْ» فتَعْمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» في لُغةِ العَالِيَةِ، بِالشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ في «ما»؛ سَواءٌ كانَ اسْمُها مَعْرِفةً أو نَكِرةً، نَحوُ: «إنْ زَيدٌ قائِماً»، وسُمِعَ مِن كَلامِهِمْ: «إنْ أَحَدٌ خَيراً مِن أَحَدٍ إلَّا بِالعافِيَةِ».

وأمَّا «لاتَ» فتَعمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها لَفْظَ الحِينِ، وبِأَنْ يُحذَفَ اسْمُها أو خَبَرُها، والغالِبُ حَذْفُ الاسْمِ، نَحوُ: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] أي: لَيسَ الحِينُ حِينَ فِرارٍ، وقُرِئَ: ﴿وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ على أنَّ الخَبَرَ مَحذُوفٌ، أي: لَيسَ حِينُ فِرارٍ حِيناً لَهُم.

فصلٌ

وأمَّا **أَفعالُ المُقارَبَةِ** فهِيَ ثَلاثَةُ أَقسامٍ: ما وُضِعَ لِلدَّلالَةِ على **قُرْبِ الخَبَرِ**، وهُوَ: «كَادَ، وكَرِبَ» - بِفَتحِ الرَّاءِ وكَسْرِها، والفَتْحُ أَفْصَحُ - و«أَوْشَكَ»؛ وما وُضِعَ لِلدَّلالَةِ على **رَجاءِ الخَبَرِ**، وهُوَ: «عَسَى، وحَرَى، واخْلَولَقَ»؛ وما وُضِعَ لِلدَّلالَةِ على **الشُّرُوعِ**، وهُوَ كَثِيرٌ، نَحوُ: «طَفِقَ، وعَلِقَ، وأَنْشَأَ، وأَخَذَ، وجَعَلَ».

وهذِهِ الأفعالُ تَعمَلُ عَمَلَ «كانَ»، فتَرفَعُ المُبْتَدَأَ وتَنْصِبُ الخَبَرَ، إلَّا أنَّ خَبَرَها يَجِبُ أنْ يَكُونَ فِعلاً مُضارِعاً مُؤَخَّراً عَنْها، رافِعاً لِضَمِيرِ اسْمِها غالِباً.

ويَجِبُ اقْتِرانُهُ بِـ«أَنْ» إنْ كانَ الفِعْلُ «حَرَى، واخْلَولَقَ»، نَحوُ: «حَرَى زَيدٌ أنْ يَقُومَ، واخْلَولَقَتِ السَّماءُ أَنْ تُمْطِرَ».

ويَجِبُ تَجَرُّدُهُ مِن «أنْ» بَعدَ أَفعالِ الشُّرُوعِ، نَحوُ: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٢].

والأَكثَرُ في خَبَرِ «عَسَى، وأَوْشَكَ» الاقْتِرانُ بِـ«أنْ»، نَحوُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقَولِهِ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «يُوشِكُ أنْ يَقَعَ فِيهِ»، والأَكثَرُ في خَبَرِ «كادَ، وكَرَبَ» تَجَرُّدُهُ مِن «أنْ»، نَحوُ: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقَولِ الشَّاعِرِ:

كَرَبَ القَلْبُ مِن جَوَاهُ يَذُوبُ ... حِينَ قالَ الوُشَاةُ: هِندٌ غَضُوبُ

فصلٌ

وأَمَّا «إنَّ» وأَخَواتُها فتَنْصِبُ المُبْتَدَأَ ويُسَمَّى اسْمَها، وتَرفَعُ الخَبَرَ ويُسَمَّى خَبَرَها، وهِيَ سِتَّةُ أَحرُفٍ: «إنَّ، وأنَّ»، وهُمَا لِتَوكِيدِ النِّسْبَةِ ونَفيِ الشَّكِّ عَنْها، نَحوُ قَولِه تَعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٢]، وقَولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]، و«كَأَنَّ» لِلتَّشْبِيهِ المُؤَكَّد، نَحوُ قَولِكَ: «كَأَنَّ زَيداً أَسَدٌ»، و«لَكِنَّ» لِلاسْتِدْراكِ، نَحوُ: «زَيدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ»، و«لَيْتَ» لِلتَّمَنِّي، نَحوُ: «لَيْتَ الشَّبَابَ عائِدٌ»، و«لَعَلَّ» لِلتَّرَجِّي، نَحوُ: «لَعَلَّ زَيداً قادِمٌ»، ولِلتَّوَقُّعِ نَحوُ: «لَعَلَّ عَمْراً هالِكٌ».

ولا يَتَقَدَّمُ خَبَرُ هَذِهِ الأَحرُفِ عَلَيْها، ولا يَتَوَسَّطُ بَينَها وبَينَ اسْمِها إلَّا إذَا كانَ ظَرفاً أو جارًّا ومَجرُوراً، نَحوُ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣].

وتَتَعَيَّنُ «إنَّ» المَكسُورَةُ في الابتِداءِ، نَحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، وبَعدَ «ألَا» الَّتِي يُسْتَفْتَحُ بِها الكَلامُ، نَحوُ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢]، وبَعدَ «حَيْثُ»، نَحوُ: «جَلَسْتُ حَيثُ إنَّ زَيداً جالِسٌ»، وبَعدَ القَسَمِ نَحوُ: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ٢-٣]، وبَعدَ القَولِ نَحوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، وإذَا دخَلَتِ اللَّامُ في خَبَرِها، نَحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وتَتَعَيَّنُ «أنَّ» المَفتُوحةُ إذَا حَلَّتْ مَحَلَّ الفاعِلِ، نَحوُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أو مَحَلَّ نائِبِ الفاعِلِ، نَحوُ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾

[الجن: ١]، أو مَحَلَّ المَفعُولِ، نَحوُ: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١]، أو مَحَلَّ المُبتَدَإِ، نَحوُ: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَـٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩]، أو دَخَلَ عَلَيها حَرفُ الجَرِّ، نَحوُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

ويَجُوزُ الأَمْرانِ بَعدَ فاءِ الجَزاءِ، نَحوُ: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا. . .﴾ إلى قَولِهِ: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وبَعدَ «إذَا» الفُجائِيَّةِ، نَحوُ: «خَرَجْتُ فَإذَا أنَّ زَيداً قائِمٌ»، وإذَا وَقَعَتْ في مَوْضِعِ التَّعلِيلِ، نَحوُ: ﴿نَدْعُوهُ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، «لَبَّيْكَ إنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لَكَ».

وتَدْخُلُ لامُ الابْتِداءِ بَعدَ «إنَّ» المَكسُورَةِ فَقَطْ على أَربَعةِ أَشْياءَ: **على خَبَرِها** بِشَرطِ كَوْنِهِ مُؤَخَّراً مُثْبَتاً، نَحوُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، **وعلَى اسْمِها** بِشَرْطِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الخَبَرِ، نَحوُ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، **وعلَى ضَمِيرِ الفَصْلِ** نَحوُ: ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، **وعلَى مَعمُولِ الخَبَرِ** بِشَرْطِ تَقَدُّمِهِ على الخَبَرِ، نَحوُ: «إنَّ زَيداً لَعَمْراً ضارِبٌ».

وتَتَّصِلُ «ما» الزَّائِدةُ بِهَذِهِ الأَحرُفِ فَيَبْطُلُ عَمَلُها، نَحوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، و«كَأَنَّما زَيدٌ قائِمٌ»، و«لَكِنَّما زَيدٌ قائِمٌ»، و«لَعَلَّما زَيدٌ قائِمٌ»، إلَّا «لَيْتَ» فَيَجُوزُ فِيها الإعْمالُ والإهْمالُ، نَحوُ: «لَيتَما زَيداً قائِمٌ» بِنَصْبِ «زَيدٍ» ورَفعِهِ.

وتُخَفَّفُ «إنَّ» المَكسُورةُ فَيكثُرُ إهْمالُها، نَحوُ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، ويَقِلُّ إعمالُها، نَحوُ: ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] في قِراءةِ مَن خَفَّفَ «إنَّ» و«لَمَّا» في الآيَتَينِ. وتَلْزَمُ اللامُ في خَبَرِها إذَا أُهْمِلَتْ.

وإذَا خُفِّفَتْ «أنَّ» المَفْتُوحةُ بَقِيَ إعمالُها، ولَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمُها ضَمِيرَ الشَّأنِ، وأنْ يَكُونَ مَحذُوفاً، ويَجِبُ أنْ يَكُونَ خَبَرُها جُمْلةً، نَحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وإذَا خُفِّفَتْ «كَأنَّ» بَقِيَ إعمالُها، ويَجُوزُ حَذْفُ اسْمِها وذِكْرُهُ، كَقَولِهِ:

كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

وإذَا خُفِّفَتْ «لَكِنَّ» وَجَبَ إهْمالُها.

فصلٌ

وأَمَّا «لا» **الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ** فَهِيَ الَّتِي يُرادُ بِها نَفيُ جَمِيعِ الجِنْسِ على سَبِيلِ التَّنصِيصِ، وتَعمَلُ عَمَلَ «إنَّ» فتَنصِبُ الاسْمَ وتَرفَعُ الخَبَرَ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها نَكِرَتَينِ، وأَنْ يَكُونَ اسْمُها مُتَّصِلاً بِها.

فإنْ كانَ اسْمُها **مُضافاً أَو مُشَبَّهاً بِالمُضافِ**، فهُوَ مُعْرَبٌ مَنصُوبٌ، نَحوُ: «لا صاحِبَ عِلمٍ مَمْقُوتٌ»، و«لا طالِعاً جَبَلاً حاضِرٌ»، والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ هُوَ: ما اتَّصَلَ بِهِ شَيءٌ مِنْ تَمامِ مَعناهُ.

وإنْ كانَ اسْمُها **مُفرَداً** بُنِيَ على ما يُنصَبُ بِهِ لَو كانَ مُعرَباً، ونَعْنِي بِالمُفرَدِ هُنا وفي بابِ النِّداءِ: ما لَيْسَ مُضافاً ولا شَبِيهاً بِالمُضافِ وإنْ كانَ مُثَنًّى أَو مَجمُوعاً.

فإنْ كانَ مُفْرَداً أَو جَمْعَ تكسِيرٍ بُنِيَ علَى الفَتحِ، نَحوُ: «لا رَجُلَ حاضِرٌ، ولا رِجالَ حاضِرُونَ»، وإنْ كانَ مُثَنًّى أو جَمْعَ مُذَكَّرٍ سالِماً بُنِيَ على الياءِ، نَحوُ: «لا رَجُلَينِ في الدَّارِ، ولا قائِمِينَ في السُّوقِ»، وإنْ كانَ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سالِماً بُنِيَ على الكَسْرِ، نَحوُ: «لا مُسْلِماتِ حاضِراتٌ»، وقَد يُبْنَى على الفَتحِ.

وإذَا تَكَرَّرَتْ «لا» نَحوُ: «لا حَولَ ولا قُوَّةَ» جازَ في النَّكِرَةِ الأُولى الفَتحُ والرَّفعُ؛ فإنْ فَتَحتَها جازَ في الثَّانِيَةِ ثَلاثَةُ أَوجُهٍ: الفَتحُ، والنَّصْبُ، والرَّفعُ، وإنْ رَفَعتَ الأُولَى جازَ لَكَ في الثَّانِيَةِ وَجهانِ: الرَّفعُ، والفَتحُ.

وإنْ عَطَفْتَ ولم تُكَرِّرْ «لا» وَجَبَ فَتحُ النَّكِرةِ الأُولَى، وجازَ في الثَّانِيَةِ الرَّفعُ والنَّصْبُ، نَحوُ: «لا حَوْلَ وقُوَّةٌ، وقُوَّةً».

وإذا نُعِتَ اسْمُ «لا» بِنَعتٍ مُفرَدٍ ولم يَفْصِلْ بَينَ النَّعْتِ والمَنعُوتِ فاصِلٌ، نَحوُ: «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ جالِسٌ»، جازَ في النَّعْتِ الفَتحُ والنَّصْبُ والرَّفعُ، فإنْ فَصَلَ بَينَ النَّعْتِ والمَنعُوتِ فاصِلٌ، أو كانَ النَّعْتُ غَيرَ مُفرَدٍ، جازَ الرَّفعُ والنَّصْبُ فَقَطْ، نَحوُ: «لا رَجُلَ جالِسٌ ظَرِيفٌ وظَرِيفاً»، و«لا رَجُلَ طالِعاً وطالِعٌ جَبَلاً حاضِرٌ».

وإذَا جُهِلَ خَبَرُ «لا» وَجَبَ ذِكرُهُ كَما مَثَّلْنَا، وكَقَولِهِ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ**»؛ وإذا عُلِمَ فَالأَكثَرُ حَذْفُهُ، نَحوُ: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي: لَهُمْ، و﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: عَلَينا، ونَحوُ: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ» أي: لَنا.

فإنْ دَخَلَتْ «لا» على مَعْرِفةٍ أَو فُصِلَ بَينَها وبَينَ اسْمِها؛ وَجَبَ إهْمالُها، ورَفْعُ ما بَعدَها علَى أَنَّهُ مُبْتَدأٌ وخَبَرٌ، ووَجَبَ تَكْرارُها، نَحوُ: «لا زَيدٌ في الدَّارِ ولا عَمْرٌو»، و«لا في الدَّارِ رَجُلٌ ولا امْرَأَةٌ».

فصلٌ

وأمَّا «**ظَنَّ**» **وأَخواتُها** فإنَّها تَدْخُلُ بَعدَ اسْتِيفاءِ فاعِلِها على المُبْتَدَإِ والخَبَرِ، فتَنصِبُهُما علَى أَنَّهُما مَفعُولانِ لَها، وهيَ نَوْعانِ:

أَحَدُهما: أَفعالُ القُلُوبِ، وهِيَ: «ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، ورَأَيْتُ، وعَلِمْتُ، وزَعَمتُ، وجَعَلْتُ، وحَجَوْتُ، وعَدَدْتُ، وهَبْ، ووَجَدْتُ، وأَلفَيْتُ، ودَرَيْتُ، وتَعَلَّمْ» بِمَعنَى اعلَمْ؛ نَحوُ: «ظَننتُ زَيداً قائِماً»، وقَولِ الشَّاعِرِ:

حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيرَ تِجارَةٍ

و«خِلْتُ عَمْراً شاخِصاً»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وقَولِ الشَّاعِرِ:

زَعَمَتْنِي شَيْخاً ولَسْتُ بِشَيخٍ

وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، وقَولِ الشَّاعِرِ:

قَد كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمرٍو أَخَا ثِقَةٍ

وقَولِ الآخَرِ:

فَلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ في الغِنَى

وقَولِهِ:

وإلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هالِكَا

وقَولِهِ تَعالَى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ [الصافات: ٦٩]، وقَولِكَ: «دَرَيْتُ زَيداً قائِماً»، وقَولِ الشَّاعِرِ:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

وإذا كانَتْ «ظَنَّ» بِمَعنَى اتَّهَمَ، و«رَأَى» بِمَعنَى أَبْصَرَ، و«عَلِمَ» بِمَعنَى عَرَفَ، لم تَتَعَدَّ إلَّا إلى مَفعُولٍ واحِدٍ، نَحوُ: «ظَنَنْتُ زَيداً» بِمَعنَى: اتَّهَمْتُهُ، و«رَأَيتُ زَيداً» بِمَعنَى: أَبْصَرتُهُ، و«عَلِمْتُ المَسْأَلَةَ» بِمَعنَى: عَرَفتُها.

النَّوعُ الثَّانِي: أَفعالُ التَّصْيِيرِ، نَحوُ: «جَعَلَ، ورَدَّ، واتَّخَذَ، وصَيَّرَ، ووَهَبَ»، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقالَ: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقالَ تَعالَى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، ونَحوُ: «صَيَّرتُ الطِّينَ خَزَفاً»، وقالُوا: «وَهَبَنِي اللهُ فِداءَكَ».

واعلَمْ أنَّ لِأَفعالِ هذَا البابِ ثَلاثَةَ أَحْكامٍ:

الأَوَّلُ: الإعمالُ، وهُوَ الأَصْلُ، وهُوَ واقِعٌ في الجَمِيعِ.

الثَّانِي: الإلغاءُ، وهُوَ إبْطالُ العَمَلِ لَفظاً ومَحَلًّا لِضَعْفِ العامِلِ بِتَوَسُّطِهِ أو تَأَخُّرِهِ، نَحوُ: «زَيدٌ ظَنَنْتُ قائِمٌ»، و«زَيدٌ قائِمٌ ظَنَنْتُ»، وهُوَ جائِزٌ لا واجِبٌ.

وإلغاءُ المُتأَخِّرِ أَقْوَى مِنْ إعمالِهِ، والمُتَوَسِّطُ بِالعَكْسِ. ولا يَجُوزُ إلغاءُ العامِلِ المُتَقَدِّمِ نَحوُ: «ظَنَنْتُ زَيداً قائِماً»؛ خِلافاً لِلكُوفِيِّينَ.

الثالِثُ: التَّعلِيقُ، وهُوَ إبْطالُ العَمَلِ لَفْظاً لا مَحَلًّا؛ لِمَجِيءِ ما لَهُ صَدْرُ الكَلامِ بَعْدَهُ، وهُوَ: لامُ الابْتِداءِ، نَحوُ: «ظَنَنْتُ لَزَيدٌ قائِمٌ»، و«ما» النَّافِيَةُ، كقَولِهِ تَعالَى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، و«لا» النَّافِيَةُ، نَحوُ: «عَلِمْتُ لا زَيدٌ قائِمٌ ولا عَمْرٌو»، و«إنْ» النَّافِيَةُ، نَحوُ: «عَلِمْتُ إنْ زَيدٌ قائِمٌ»، وهَمْزَةُ الاسْتِفهامِ، نَحوُ: «عَلِمْتُ أَزَيدٌ قائِمٌ أَمْ عَمرٌو»، وكَوْنُ أَحَدِ المَفعُولَينِ اسْمَ اسْتِفهامٍ، نَحوُ: «عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ»، فالتَّعلِيقُ واجِبٌ إذا وُجِدَ شَيءٌ مِنْ هَذِهِ المُعَلِّقاتِ.

ولا يَدْخُلُ التَّعلِيقُ ولا الإلغاءُ في شَيءٍ مِنْ أَفعالِ التَّصْيِيرِ، ولا في قَلْبِيٍّ جامِدٍ، وهُوَ اثْنانِ: «هَبْ، وتَعَلَّمْ»؛ فإنَّهُما مُلازِمانِ صِيغَةَ الأَمرِ، وما عَدَاهُما مِن أَفعالِ البابِ

مُتَصَرِّفٌ، يَأْتِي مِنهُ المُضارِعُ والأَمْرُ وغَيرُهُما، إلَّا «وَهَبَ» مِن أَفْعالِ التَّصْيِيرِ؛ فإنَّهُ مُلازِمٌ لِصِيغةِ الماضِي.

ولِتَصارِيفِهِنَّ ما لَهُنَّ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الأَحْكامِ، وتَقَدَّمَتْ بَعضُ أَمْثِلةِ ذَلِكَ.

ويَجُوزُ حَذْفُ المَفعُولَينِ أو أَحَدِهِما لِدَلِيلٍ، نَحوُ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] أي: تَزْعُمُونَهمُ شُرَكائِي، وإذا قِيلَ لَكَ: «مَنْ ظَنَنتَهُ قائِماً؟» فتَقُولُ: «ظَنَنْتُ زَيداً» أي: ظَنَنْتُ زَيداً قائِماً.

وعَدَّ صاحِبُ «الجَرُّومِيَّةِ» مِن هَذِهِ الأَفعالِ «سَمِعْتُ» تَبَعاً لِلأَخفَشِ ومَنْ وافَقَهُ، ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَفعُولُها الثَّانِي جُمْلةً مِمَّا يُسْمَعُ، نَحوُ: «سَمِعْتُ زَيداً يَقُولُ كَذَا»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، ومَذْهَبُ الجُمهُورِ أَنَّها فِعلٌ مُتَعَدٍّ إلى واحِدٍ؛ فإنْ كانَ مَعرِفةً ـ كالمِثالِ الأَوَّلِ ـ فالجُمْلةُ الَّتِي بَعدَهُ حالٌ، وإنْ كانَ نَكِرَةً ـ كَما في الآيَةِ ـ فالجُمْلةُ صِفةٌ، واللهُ أَعلَمُ.

بابُ المَنصوبات مِنَ الأَسماءِ

المَنْصوباتُ خَمسَةَ عَشَرَ، وهِيَ: المَفعُولُ بِهِ، ومِنهُ المُنادَى كَما سيَأتِي بَيانُهُ، والمَصْدَرُ، ويُسَمَّى المَفعُولَ المُطْلَقَ، وظَرفُ الزَّمانِ وظَرفُ المَكانِ، ويُسَمَّى مَفعُولاً فِيهِ، والمَفعُولُ لِأَجلِهِ، والمَفعُولُ مَعَهُ، والمُشَبَّهُ بِالمَفعُولِ بِهِ، والحالُ، والتَّمْيِيزُ، والمُسْتَثنَى، وخَبَرُ «كانَ» وأَخَواتِها، وخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«لَيسَ»، وخَبَرُ أَفعالِ المُقارَبةِ، واسْمُ «إنَّ» وأَخَواتِها، واسْمُ «لا» الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ، والتَّابِعُ لِلمَنصُوبِ، وهُوَ أَربَعةُ أَشياءَ كَما تَقَدَّمَ.

باب المفعُول بِه

وهُوَ: الِاسْمُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيهِ الفِعلُ، نَحوُ: «ضَرَبْتُ زَيداً، ورَكِبْتُ الفَرَسَ»، و﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، و﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المائدة: ٥٥]، وهُوَ على قِسْمَينِ: ظاهِرٍ ومُضْمَرٍ؛ فالظَّاهِرُ ما تَقَدَّمَ ذِكرُهُ، والمُضْمَرُ قِسْمانِ: مُتَّصِلٌ نَحوُ: «أَكْرَمَنِي» وأَخَواتِهِ، ومُنفَصِلٌ نَحوُ: «إيَّايَ» وأَخَواتِهِ، وقَد تَقَدَّمَ ذلِكَ في فَصلِ المُضْمَرِ.

والأَصلُ فِيهِ أنْ يَتَأَخَّرَ عنِ الفاعِلِ، نَحوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]. وقَد يتَقَدَّمُ على الفاعِلِ جَوازاً ووُجُوباً، وقَدْ يتَقَدَّمُ على الفِعلِ والفاعِلِ كَما تَقَدَّمَ في بابِ الفاعِلِ.

ومِنهُ ما أُضْمِرَ عامِلُهُ جَوازاً، نَحوُ: ﴿قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، ووُجُوباً في مَواضِعَ، مِنْها:

بابُ الاشتِغال

وحَقِيقَتُهُ: أنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ ويَتَأَخَّرَ عَنهُ فِعلٌ أَو وَصْفٌ، مُشْتَغِلٌ بِالعَمَلِ في ضَمِيرِ الاسْمِ السَّابِقِ، أَو في مُلابِسِهِ، عَنِ العَمَلِ في الِاسْمِ السَّابِقِ، نَحوُ: «زَيداً اضْرِبْهُ»، و«زَيداً أَنَا ضارِبُهُ الآنَ أو غَداً»، و«زَيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣].

فالنَّصْبُ في ذَلِكَ كُلِّهِ بِمَحذُوفٍ وُجُوباً يُفَسِّرُهُ ما بَعدَهُ، والتَّقدِيرُ: اضْرِبْ زَيداً اضْرِبْهُ، وأَنَا ضارِبٌ زَيداً أَنَا ضارِبُهُ، وأَهَنْتُ زَيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ، وأَلزَمْنا كُلَّ إنسانٍ أَلزَمْناهُ.

ومِنها: **المُنادَى** نَحوُ: «يا عَبْدَ اللهِ»؛ فَإنَّ أَصلَهُ: أَدْعُو عَبْدَ اللهِ، فحُذِفَ الفِعْلُ وأُنِيبَ «يا» عَنهُ.

والمُنادَى خَمْسَةُ أَنواعٍ: المُفرَدُ العَلَمُ، والنَّكِرةُ المَقصُودةُ، والنَّكِرَةُ غَيرُ المَقصُودةِ، والمُضافُ، والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ.

فأَمَّا المُفرَدُ العَلَمُ والنَّكِرةُ المَقْصُودةُ فَيُبْنَيانِ على ما يُرفَعانِ بِهِ في حالِ الإعرابِ، فَيُبْنَيانِ على الضَّمِّ إنْ كانَا مُفرَدَينِ نَحوُ: «يا زَيدُ، ويا رَجُلُ»، أو جَمعَ تَكسِيرٍ نَحوُ: «يا زُيُودُ، ويا رِجالُ»، أو جَمعَ مُؤَنَّثٍ سالِماً نَحوُ: «يا مُسْلِماتُ»، أو مُرَكَّباً مَزْجِيًّا نَحوُ: «يا مَعْدِيكَرِبُ»، ويُبْنَيانِ على الأَلِفِ في التَّثْنِيَةِ نَحوُ: «يا زَيدانِ، ويا رَجُلَانِ»، وعلى الواوِ في الجَمْعِ نَحوُ: «يا زَيدُونَ».

والثَّلاثَةُ الباقِيَةُ مَنصُوبةٌ لا غَيرُ، وهِيَ النَّكِرةُ غَيرُ المَقصُودةِ كَقَولِ الأَعمَى: «يا رَجُلاً

خُذْ بِيَدِي»، والمُضافُ نَحوُ: «يا عَبْدَ اللهِ»، والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ نَحوُ: «يا حَسَناً وَجهُهُ، ويا طالِعاً جَبَلاً، ويا رَحِيماً بِالعِبادِ».

وتَقَدَّمَ في بابِ «لا» الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ بَيانُ المُشَبَّهِ بِالمُضافِ، وبَيانُ المُرادِ بِالمُفرَدِ في هذَا البابِ، واللهُ أَعلَمُ.

فصلٌ

إِذَا كانَ المُنادَى مُضافاً إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ جازَ فِيهِ سِتُّ لُغاتٍ:

إِحْداها: حَذْفُ الياءِ والاجتِزاءُ بِالكَسْرةِ، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِ﴾ [الزمر: ١٠]، و﴿يَٰقَوْمِ﴾ [البقرة: ٥٤]، وهِيَ الأَكثَرُ.

الثَّانِيةُ: إِثْباتُ الياءِ ساكِنةً، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِى﴾ [الزخرف: ٦٨].

الثَّالِثةُ: إِثْباتُ الياءِ مَفتُوحةً، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ [الزمر: ٥٣].

الرَّابِعةُ: قَلبُ الكَسْرةِ فَتحةً وقَلبُ الياءِ أَلِفاً، نَحوُ: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦].

الخامِسةُ: حَذْفُ الأَلِفِ والاجتِزاءُ بِالفَتْحةِ، نَحوُ: «يا غُلامَ».

السَّادِسةُ: حَذْفُ الأَلِفِ وضَمُّ الحَرفِ الَّذِي كانَ مَكسُوراً، كقَولِ بَعضِهِمْ: «يا أُمُّ لا تَفعَلِي» بِضَمِّ المِيمِ، وقُرِئَ: ﴿رَبُّ ٱلسِّجْنُ﴾ [يوسف: ٣٣] بِضَمِّ الباءِ، وهِيَ ضَعِيفةٌ.

فإِنْ كانَ المُنادَى المُضافُ إلى الياءِ «أباً» أو «أُمًّا» جازَ فِيهِ مَع هَذِهِ اللُّغاتِ أَربَعُ لُغاتٍ أُخَرَ:

إِحْداها: إِبْدالُ الياءِ تاءً مَكسُورَةً، نَحوُ: «يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ»، وبِها قَرَأَ السَّبْعةُ غَيرَ ابْنِ عامِرٍ في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [يوسف: ٤].

الثانِيةُ: فَتحُ التَّاءِ، وبِها قَرَأَ ابنُ عامِرٍ.

الثَّالِثةُ: «يا أَبَتَا» بِالتَّاءِ والأَلِفِ، وبِها قُرِئَ شاذًّا.

الرَّابِعةُ: «يا أَبَتِي» بِالياءِ.

وإِذا كانَ المُنادَى مُضافاً إلى مُضافٍ إلى الياءِ مِثْلُ: «يا غُلامَ غُلامِي»، لم يَجُزْ فِيهِ إِلَّا إِثْباتُ الياءِ مَفتُوحةً أو ساكِنةً، إِلَّا إِذَا كانَ «ابْنَ عَمٍّ» أوِ «ابْنَ أُمٍّ»، فيَجُوزُ فِيهِما أَربَعُ

لُغاتٍ: حَذْفُ الياءِ مَعَ كَسْرِ المِيمِ وفَتحِها، وبِهِما قُرِئَ في السَّبْعةِ في قَولِهِ تَعالى: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]، وإثْباتُ الياءِ كقَولِ الشَّاعِرِ:

يـا ابْـنَ أُمِّـي ويـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي

وقَلبُ الياءِ أَلِفاً، كقَولِهِ:

يـا ابْـنـةَ عَـمَّـا لا تَـلُـومِـي واهْـجَـعِـي

بابُ المَفعول المُطلَق

وهُوَ: المَصْدَرُ الفَضْلةُ المُؤَكِّدُ لِعامِلِهِ، أَوِ المُبَيِّنُ لِنَوعِهِ، أَو عَدَدِهِ.

فالمُؤَكِّدُ لِعامِلِهِ نَحوُ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقَولِكَ: «ضَرَبْتُ ضَرْباً».

والمُبَيِّنُ لِنَوعِ عامِلِه نَحوُ: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، وقَولِكَ: «ضَرَبْتُ زَيداً ضَرْبَ الأَمِيرِ».

والمُبَيِّنُ لِعَدَدِ عامِلِهِ نَحوُ: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، وقَولِكَ: «ضَرَبْتُ زَيداً ضَرْبَتَينِ».

وهُوَ قِسْمانِ: **لَفظِيٌّ، ومَعنَوِيٌّ**. فإنْ وافَقَ لَفظَ فِعلِهِ فَهُوَ لَفظِيٌّ كَما تَقَدَّمَ، وإنْ وافَقَ مَعنَى فِعلِهِ فَهُوَ مَعنَوِيٌّ، نَحوُ: «جَلَسْتُ قُعُوداً، وقُمْتُ وُقُوفاً».

والمَصْدَرُ: اسْمُ الحَدَثِ الصَّادِرِ مِنَ الفاعِلِ، وتَقرِيبُهُ أَنْ يُقالَ: هُوَ الَّذِي يَجِيءُ ثالِثاً في تَصْرِيفِ الفِعلِ، نَحوُ: «ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً».

وقَدْ تُنصَبُ أَشْياءُ على المَفعُولِ المُطْلَقِ وإنْ لم تَكُنْ مَصْدَراً، وذَلِكَ على سَبِيلِ النِّيابةِ عنِ المَصْدَرِ، نَحوُ: «كُلٌّ، وبَعْضٌ» مُضافَينِ لِلمَصْدَرِ، نَحوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، وكَالعَدَدِ نَحوُ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فـ﴿ثَمَٰنِينَ﴾ مَفعُولٌ مُطلَقٌ، و﴿جَلْدَةً﴾ تَمييزٌ؛ وكأَسماءِ الآلاتِ نَحوُ: «ضَرَبْتُهُ سَوطاً، أو عَصاً، أو مِقْرَعةً».

بابُ المَفعولِ فيه

وهُوَ المُسَمَّى ظَرْفَ الزَّمانِ، وظَرفَ المَكانِ.

فظَرْفُ الزَّمانِ هُوَ اسْمُ الزَّمانِ المَنصُوبُ بِتَقْدِيرِ «في»، نَحوُ: «اليَومَ، واللَّيلةَ، وغُدْوَةً، وبُكْرَةً، وسَحَراً، وغَداً، وعَتَمَةً، وصَباحاً، ومَساءً، وأَبَداً، وأَمَداً، وحِيناً، وعاماً، وشَهْراً، وأُسْبُوعاً، وساعةً»، **وظَرْفُ المَكانِ** هُوَ اسْمُ المَكانِ المَنصُوبُ بِتَقدِيرِ «في»، نَحوُ: «أَمامَ، وخَلْفَ، وقُدَّامَ، ووَراءَ، وفَوْقَ، وتَحتَ، وعِندَ، ومَعَ، وإزاءَ، وحِذاءَ، وتِلْقاءَ» ـ وهَذِهِ الثَّلاثَةُ مَعناهَا واحِدٌ ـ و«ثَمَّ، وهُنَا».

وجَمِيعُ أَسماءِ الزَّمانِ تَقبَلُ النَّصْبَ على الظَّرفِيَّةِ، لا فَرْقَ في ذَلِكَ بَينَ المُختَصِّ مِنْها والمَعدُودِ والمُبْهَمِ.

ونَعنِي **بِالمُختَصِّ**: ما يَقَعُ جَواباً لِـ«مَتَى»، نَحوُ: «يَومَ الخَمِيسِ»، تَقُولُ: «صُمْتُ يَومَ الخَمِيسِ»؛ **وبِالمَعدُودِ**: ما يَقَعُ جَواباً لِـ«كَمْ»، كـ«الأُسْبُوعِ، والشَّهْرِ»، تَقُولُ: «اعتَكَفْتُ أُسْبُوعاً»؛ **وبِالمُبْهَمِ**: ما لا يَقَعُ جَواباً لِشَيءٍ، كـ«الحِينِ، والوَقْتِ»، تَقُولُ: «جَلَسْتُ حِيناً».

وأَمَّا أَسماءُ المَكانِ فَلا يُنصَبُ مِنْها على الظَّرفِيَّةِ إلا ثَلاثةُ أَنْواعٍ:

الأَوَّلُ: المُبْهَمُ كأَسْماءِ الجِهاتِ السِّتِّ، وهِيَ: «فَوقَ، وتَحتَ، ويَمِينَ، وشِمالَ، وأَمامَ، وخَلْفَ»، وما أَشْبَهَها.

والثَّانِي: أَسْماءُ المَقادِيرِ كـ«المِيلِ، والفَرْسَخِ، والبَرِيدِ»، نَحوُ: «سِرْتُ مِيلاً».

والثَّالِثُ: ما كانَ مُشْتَقًّا مِن مَصْدَرِ عامِلِهِ، نَحوُ: «جَلَسْتُ مَجلِسَ زَيدٍ»، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَـٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

وما عَدَا هَذِهِ الثَّلاثةَ الأَنواعِ مِنْ أَسْماءِ المَكانِ لا يَجُوزُ انتِصابُهُ على الظَّرفِيَّةِ، فَلا تَقُولُ: «جَلَسْتُ البَيتَ»، ولا «صَلَّيتُ المَسْجِدَ»، ولا «قُمْتُ الطَّرِيقَ»، ولَكِنْ تَجُرُّهُ بِـ«فِي»؛ وقَولُهُمْ: «دَخَلتُ المَسْجِدَ، وسَكَنْتُ البَيتَ» مَنصُوبٌ على التَّوَسُّعِ بِإِسْقاطِ الخافِضِ.

بابُ المَفعولِ مِن أَجلِه

ويُسَمَّى المَفعُولَ لِأَجلِهِ، والمَفعُولَ لَهُ، وهُوَ: الِاسْمُ المَنصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَياناً لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعلِ، نَحوُ: «قامَ زَيدٌ إِجلَالاً لِعَمْرٍو، وقَصَدْتُكَ ابْتِغاءَ مَعرُوفِكَ».

وَيُشْتَرَطُ كَونُهُ مَصْدَراً، واتِّحادُ زَمانِهِ وزَمانِ عامِلِهِ، واتِّحادُ فاعِلِهِما كَما تَقَدَّمَ في المِثالَينِ، وكَقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]؛ ولا يَجُوزُ «تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ» لِعَدَمِ اتِّحادِ الزَّمانِ، ولا «جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إِيَّايَ» لِعَدَمِ اتِّحادِ الفاعِلِ، بَل يَجِبُ جَرُّهُ بِاللامِ، تَقُولُ: «تَأَهَّبْتُ لِلسَّفَرِ، وجِئْتُكَ لِمَحَبَّتِكَ إِيَّايَ».

باب المَفعُول معَه

وهُوَ: الِاسْمُ المَنصُوبُ الَّذِي يُذكَرُ بَعدَ واوٍ بِمَعْنَى «مَعَ»؛ لِبَيانِ مَن فُعِلَ مَعَهُ الفِعلُ، مَسْبُوقاً بِجُمْلةٍ فِيها فِعلٌ، أوِ اسْمٌ فِيهِ مَعنَى الفِعلِ وحُرُوفُهُ، نَحوُ: «جاءَ الأَمِيرُ والجَيشَ، واسْتَوَى الماءُ والخَشَبةَ، وأَنا سائِرٌ والنِّيلَ».

وقَد يَجِبُ النَّصْبُ على المَفعُولِيَّةِ نَحوُ المِثالَينِ الأَخِيرَينِ، ونَحوُ: «لا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وإِتْيانَهُ»، و«ماتَ زَيدٌ وطُلُوعَ الشَّمْسِ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١].

وقَد يَتَرَجَّحُ على العَطْفِ، نَحوُ: «قُمْتُ وزَيداً»؛ وقَد يَتَرَجَّحُ العَطفُ عَلَيهِ نَحوُ المِثالِ الأَوَّلِ، ونَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وعَمرٌو»؛ فالعَطْفُ فِيهِما وفِيما أَشْبَهَهُما أَرجَحُ لِأَنَّهُ الأَصْلُ.

فصلٌ

وأَمَّا **المُشَبَّهُ بِالمَفعُولِ بِهِ** فَنَحوُ: «زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» بِنَصْبِ الوَجهِ، وسَيَأتِي.

بابُ الحال

هُوَ: الِاسْمُ المَنصُوبُ المُفَسِّرُ لِما انْبَهَمَ مِنَ الهَيئاتِ؛ إِمَّا مِنَ الفاعِلِ نَحوُ: «جاءَ

زَيدٌ راكِباً»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القصص: ٢١]، أو مِنَ المَفعُولِ نَحوُ: «رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجاً»، وقَولِه تَعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، أو مِنهُما نَحوُ: «لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ راكِبَينِ».

ولا يَكُونُ الحالُ إلَّا نَكِرةً، فَإنْ وَقَعَ بِلَفظِ المَعْرِفةِ أُوِّلَ بِنَكِرَةٍ، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وَحدَهُ» أيْ: مُنفَرِداً.

والغالِبُ كَونُهُ مُشْتَقًّا، وقَدْ يَقَعُ جامِداً مُؤَوَّلاً بِمُشْتَقٍّ، نَحوُ: «بَدَتِ الجارِيَةُ قَمَراً» أيْ: مُضِيئةً، و«بِعتُهُ يَداً بِيَدٍ» أي: مُتَقابِضَينِ، و«ادْخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً» أي: مُتَرَتِّبِينَ.

ولا يَكُونُ إلَّا بَعدَ تَمامِ الكَلامِ، أي: بَعدَ جُمْلةٍ تامَّةٍ، بِمَعنَى أنَّهُ لَيسَ أَحَدَ جُزْأَيِ الجُمْلةِ، ولَيسَ المُرادُ أَنْ يَكُونَ الكَلامُ مُسْتَغْنِياً عَنهُ، بِدَلِيلِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

ولا يَكُونُ صاحِبُ الحالِ إلَّا مَعرِفةً كَما تَقَدَّمَ في الأَمْثِلَةِ، أَو نَكِرةً بِمُسَوِّغٍ، نَحوُ: «في الدَّارِ جالِساً رَجُلٌ»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾ [فصلت: ١٠]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وقِراءةِ بَعضِهِمْ: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٨٩] بِالنَّصْبِ.

وتَقَعُ الحالُ ظَرْفاً، نَحوُ: «رَأَيتُ الهِلالَ بَينَ السَّحابِ»، وجارًّا ومَجرُوراً نَحوُ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]، ويَتَعَلَّقانِ بِـ«مُسْتَقِرٌّ» أَوِ «اسْتَقَرَّ» مَحذُوفَينِ وُجُوباً.

ويَقَعُ جُملةً خَبَرِيَّةً مُرتَبِطةً بِالواوِ والضَّمِيرِ، نَحوُ: ﴿خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أو بِالضَّمِيرِ فَقَطْ، نَحوُ: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، أو بِالواوِ نَحوُ: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

بابُ التَّمييز

هو: الِاسْمُ المَنصُوبُ المُفَسِّرُ لِما انْبَهَمَ مِنَ الذَّواتِ، أوِ النِّسَبِ.

والذَّاتُ المُبْهَمةُ أَربَعةُ أَنواعٍ:

أَحَدُها: العَدَدُ، نَحوُ: «اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلاماً»، و«مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعجةً».

والثَّانِي: المِقْدارُ، كَقَولِكَ: «اشْتَرَيتُ قَفِيزاً بُرًّا، ومَناً سَمْناً، وشِبْراً أَرضاً».

والثَّالِثُ: شِبْهُ المِقدارِ، نَحوُ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧]، فـ﴿خَيْرًا﴾ تَمييزٌ لِـ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾.

والرَّابعُ: ما كانَ فَرعاً لِلتَّمْيِيزِ، نَحوُ: «هذا خاتَمٌ حَدِيداً»، و«بابٌ ساجاً»، و«جُبَّةٌ خَزًّا».

والمُبَيِّنُ لإبْهامِ النِّسْبةِ **إمَّا مُحَوَّلٌ** عنِ الفاعِلِ، نَحوُ: «تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقاً، وتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْماً، وطابَ مُحَمَّدٌ نَفْساً»، ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]؛ وإمَّا مُحَوَّلٌ عنِ المَفعُولِ، نَحوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]؛ أو عَنْ غَيرِهِما، نَحوُ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]، و«زَيدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَباً، وأجمَلُ مِنكَ وَجهاً»؛ **أَو غَيرُ مُحَوَّلٍ** نَحوُ: «امْتَلأَ الإناءُ ماءً، ولِلَّهِ دَرُّهُ فارِساً!».

ولا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إلَّا نَكِرةً، ولا يَكُونُ إلَّا بَعدَ تَمامِ الكَلامِ بِالمَعْنَى المُتَقَدِّمِ في الحالِ.

والنَّاصِبُ لِتَمْيِيزِ الذَّاتِ المُبْهَمَةِ تِلْكَ الذَّاتُ، ولِتَمْيِيزِ النِّسْبةِ الفِعلُ المُسْنَدُ.

ولا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ على عامِلِهِ مُطْلَقاً، واللهُ أَعلَمُ.

بابُ المُستَثنَى

وأَدَواتُ الاسْتِثناءِ ثَمانِيَةٌ: حَرْفٌ بِاتِّفاقٍ، وهُوَ «إلَّا»، واسْمانِ بِاتِّفاقٍ وهُما «غَيرٌ»، و«سِوًى» بِلُغاتِها، فإنَّهُ يُقالُ فِيها: «سِوًى» كَـ«رِضًى»، و«سُوًى» كَـ«هُدًى»، و«سَواءٌ» كَـ«سَماءٍ»، و«سِواءٌ» كَـ«بِناءٍ»، وفِعْلانِ بِاتِّفاقٍ، وهُما «لَيْسَ» و«لا يَكُونُ»؛ ومُتَرَدِّدٌ بَينَ الفِعلِيَّةِ والحَرفِيَّةِ وهُوَ «خَلَا، وعَدَا، وحاشَا»، ويُقالُ فِيها: «حاشَ، وحَشَى».

فَالمُسْتَثنَى بِـ«إلَّا» يُنصَبُ إذَا كانَ الكَلامُ تامًّا مُوجَباً، والتَّامُّ هُوَ ما ذُكِرَ فِيهِ المُسْتَثنَى مِنهُ، والمُوجَبُ هُوَ الَّذِي لم يَتَقَدَّمْ عَلَيهِ نَفْيٌ ولا شِبْهُهُ، نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وكقَولِكَ: «قامَ القَومُ إلَّا زَيداً»، و«خَرَجَ النَّاسُ إلَّا عَمراً»؛ سَواءٌ كانَ الاسْتِثناءُ مُتَّصِلاً كَما مَثَّلْنَا، أو مُنقَطِعاً نَحوُ: «قامَ القَومُ إلَّا حِماراً».

وإنْ كانَ الكَلامُ تامًّا غَيرَ مُوجَبٍ جازَ في المُسْتَثنَى البَدَلُ والنَّصْبُ على الاسْتِثناءِ، والأَرجَحُ في المُتَّصِلِ البَدَلُ، أي: يُجعَلُ المُسْتَثنَى بَدَلاً مِن المُسْتَثنَى مِنهُ، فَيَتْبَعُهُ في إعرابِهِ، نَحوُ قَولِه تَعالَى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

والمُرادُ بِشِبْهِ النَّفيِ النَّهْيُ، نَحوُ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]، والاسْتِفهامُ نَحوُ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

والنَّصْبُ في المُتَّصِلِ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ، وقَد قُرِئَ بِهِ في السَّبْعِ في ﴿قَلِيلٌ﴾ و﴿ٱمْرَأَتَكَ﴾.

وإنْ كانَ الاسْتِثناءُ مُنقَطِعاً فالحِجازِيُّونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ، نَحوُ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وتَمِيمٌ يُرَجِّحُونَهُ ويُجِيزُونَ الإِتباعَ، نَحوُ: «ما قامَ القَومُ إلَّا حِماراً، وإلَّا حِمارٌ».

وإنْ كانَ الكَلامُ ناقِصاً - وهُوَ الَّذِي لم يُذْكَرْ فِيهِ المُسْتَثْنَى مِنهُ، ويُسَمَّى اسْتِثناءً مُفَرَّغاً - كانَ المُسْتَثنَى على حَسَبِ العَوامِلِ، فيُعْطَى ما يَسْتَحِقُّهُ لَو لم تُوجَدْ «إلَّا»، وشَرْطُهُ كَونُ الكَلامِ غَيرَ إيجابٍ، نَحوُ: «ما قامَ إلَّا زَيدٌ، وما رَأَيتُ إلَّا زَيداً، وما مَرَرْتُ إلَّا بِزَيدٍ»، وكقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

والمُسْتَثنَى بِـ«غَيرٍ» و«سِوًى» بِلُغاتِها مَجرُورٌ بِالإِضافةِ، وتُعرَبُ «غَيرٌ، وسِوًى» بِما يَسْتَحِقُّهُ المُسْتَثنَى بِـ«إلَّا»؛ فيَجِبُ نَصْبُهُما في نَحوِ: «قامُوا غَيرَ زَيدٍ، أو: سِوَى زَيدٍ»، ويَجُوزُ الإِتباعُ والنَّصْبُ في نَحوِ: «ما قامُوا غَيرُ زَيدٍ، أو: سِوَى زيدٍ»، ويُعرَبَانِ بِحَسَبِ العَوامِلِ في نَحوِ: «ما قامَ غَيرُ زَيدٍ، وسِوَى زَيْدٍ»، و«ما رَأَيتُ غَيرَ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ»، و«ما مَرَرْتُ بِغَيرِ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ».

وإذَا مُدَّتْ «سِوًى» كانَ إعرابُها ظاهِراً، فَإذا قُصِرَتْ كانَ إعرابُها مُقَدَّراً على الأَلِفِ.

والمُسْتَثنَى بِـ«لَيسَ» و«لا يَكُونُ» مَنصُوبٌ لا غَيرُ لأَنَّه خَبَرُهُما، نَحوُ: «قامَ القَومُ لَيسَ زَيداً، ولا يَكُونُ زَيداً».

والمُسْتَثنَى بِـ«خَلَا، وعَدَا، وحاشَا» يَجُوزُ جَرُّهُ ونَصْبُهُ بِها، نَحوُ: «قامَ القَومُ خَلَا زَيداً، وخَلَا زَيدٍ» بِالجَرِّ، و«عَدَا زَيداً، وعَدَا زَيدٍ»، و«حاشَا زَيداً، وحاشَا زَيدٍ»، فإنْ جَرَرْتَ فَهِيَ حُرُوفُ جَرٍّ، وإنْ نَصَبْتَ فَهِيَ أَفْعالٌ، إلَّا أنَّ سِيبَوَيهِ لم يَسْمَعْ في المُسْتَثنَى بِـ«حاشَا» إلَّا الجَرَّ.

وتَتَّصِلُ «ما» بِـ«عَدَا، وخَلَا» فيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ، ولا تَتَّصِلُ بِـ«حاشَا»، تَقُولُ: «قامَ القَومُ ما عَدَا زَيداً»، وقالَ لَبِيدٌ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلَا اللهَ باطِلُ

وأَمَّا خَبَرُ «كانَ» وأَخَواتِها، وخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«لَيسَ»، وخَبَرُ أَفعالِ المُقارَبةِ، واسْمُ «إنَّ» وأَخَواتِها، واسْمُ «لا» الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ، فتَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَيها في المَرْفُوعاتِ.

وأَمَّا **التَّوابِعُ** فَسَيَأْتِي الكَلامُ عَلَيها إنْ شاءَ اللهُ تَعالى.

بابُ المَخفُوضات مِن الأسماءِ

المَخفُوضاتُ **ثَلاثةٌ**: مَخفُوضٌ بِالحَرفِ، ومَخفُوضٌ بِالإضافةِ، وتابِعٌ لِلمَخفُوضِ.

فالمَخْفُوضُ بِالحَرفِ هُوَ ما يُخفَضُ بِـ«مِنْ، وإلى، وعَنْ، وعلَى، وفي»، والباءِ، واللامِ، والكافِ، و«حَتَّى»، والواوِ، والتَّاءِ، و«رُبَّ، ومُذْ، ومُنذُ».

فالسَّبْعةُ الأُولى تَجُرُّ الظَّاهِرَ والمُضْمَرَ، نَحوُ: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [يونس: ٤]، ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، ﴿ءَامِنُوا۟ بِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ١١٦].

والسَّبْعةُ الأَخِيرَةُ تَختَصُّ بِالظَّاهِرِ، ولا تَدْخُلُ علَى المُضْمَرِ.

فَمِنها: ما لا يَختَصُّ بِظاهِرٍ بِعَيْنِهِ، وهُوَ الكافُ، و«حَتَّى»، والواوُ، نَحوُ: ﴿وَرَدَةً

كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]، و«زَيدٌ كَالأَسَدِ»، وقَد تَدْخُلُ على الضَّمِيرِ في ضَرُورَةِ الشِّعرِ، ونَحوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وقَولِهِم: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِها» بِالجَرِّ، ونَحوُ: «واللهِ»، «والرَّحمَنِ».

ومِنها: ما يَختَصُّ بِـ«اللهِ، ورَبِّ» مُضافاً لِلكَعْبَةِ، أو لِياءِ المُتَكَلِّمِ، وهُوَ التَّاءُ، نَحوُ: «تَاللهِ، وتَرَبِّ الكَعْبَةِ، وتَرَبِّي»، ونَدَرَ «تَالرَّحمَنِ»، و«تَحَيَاتِكَ».

ومِنها: ما يَختَصُّ بِالزَّمانِ، وهُوَ «مُنْذُ، ومُذْ»، نَحوُ: «ما رَأَيتُهُ مُنذُ يَومِ الجُمُعَةِ، أو مُذْ يَومَينِ».

ومِنها: ما يَختَصُّ بِالنَّكِراتِ، وهُوَ «رُبَّ»، نَحوُ: «رُبَّ رَجُلٍ في الدَّارِ»، وقَد تَدْخُلُ على ضَمِيرِ غائِبٍ مُلازِمٍ لِلإفْرادِ والتَّذكِيرِ، والتَّفسِيرِ بِتَمْيِيزٍ بَعْدَهُ مُطابِقٍ لِلمَعنَى، نَحوُ:

رُبَّــهُ فِــتْــيَــةً .....

وقَد تُحذَفُ «رُبَّ» ويَبْقَى عَمَلُها بَعدَ الواوِ، كقَولِهِ:

ولَــيْــلٍ كَــمَــوْجِ الــبَــحْــرِ أَرْخَــى سُــدُولَــهُ

وبَعدَ الفاءِ كَثِيراً، كقَولِهِ:

فَــمِــثْــلِــكِ حُــبْــلَــى قَــدْ طَــرَقْــتُ ومُــرْضِــعٍ

وبَعدَ «بَل» قَلِيلاً، كقَولِهِ:

بَــل مَــهْــمَــهٍ قَــطَــعْــتُ بَــعْــدَ مَــهْــمَــهِ

وبِدُونِهِنَّ أَقَلَّ، كقَولِهِ:

رَسْــمِ دارٍ وَقَــفْــتُ فــي طَــلَــلِــهْ

وتُزادُ «ما» بَعْدَ «مِنْ، وعَنْ» والباءِ، فَلا تَكُفُّهُنَّ عَن عَمَلِ الجَرِّ، نَحوُ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥]، وتُزادُ بَعدَ الكافِ و«رُبَّ»، فالغالِبُ أَنْ تَكُفَّهُما عنِ العَمَلِ، فيَدْخُلانِ حِينَئِذٍ على الجُمَلِ، كقَولِهِ:

أَخٌ ماجِدٌ لم يُخْزِنِي يومَ مَشْهَدٍ كَما سَيْفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

وقَولِهِ:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ

وقَد لا تَكُفُّهُما، كقَولِهِ:

رُبَّما ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلِ

وقَولِهِ:

ونَنْصُرُ مَوْلَانا ونَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وجارِمُ

فصلٌ

وأَمَّا **المَخفُوضُ بِالإضافةِ** فَنَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ». ويَجِبُ تَجرِيدُ المُضافِ مِنَ التَّنوِينِ كما في «غُلامُ زَيدٍ»، ومِن نُونَي التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ نَحوُ: «غُلامَا زَيدٍ، وكاتِبُو عَمرٍو».

والإضافةُ على ثَلاثةِ أَقسامٍ؛ مِنها ما يُقَدَّرُ **بِاللامِ** وهُوَ الأَكثَرُ، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ، وثَوبُ بَكرٍ» وما أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ ومِنها ما يُقَدَّرُ بِـ«مِن»، وذَلِك كَثِيرٌ، نَحوُ: «ثَوبُ خَزٍّ، وبابُ ساجٍ، وخاتَمُ حَدِيدٍ»، ويَجُوزُ في هَذَا النَّوعِ نَصْبُ المُضافِ إلَيهِ على التَّمييزِ كما تَقَدَّمَ في بابِهِ، ويَجُوزُ رَفعُهُ على أَنَّهُ تابِعٌ لِلمُضافِ؛ ومِنها ما يُقَدَّرُ بِـ«في»، ولَكِنَّهُ قَلِيلٌ، نَحوُ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، و﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩].

والإضافةُ نَوْعانِ: لَفظِيَّةٌ، ومَعنَوِيَّةٌ.

فاللَّفظِيَّةُ: ضابِطُها أَمْرانِ: أَنْ يَكُونَ المُضافُ صِفةً، وأَنْ يَكُونَ المُضافُ إلَيهِ مَعْمُولاً لِتِلكَ الصِّفَةِ. والمُرادُ بِالصِّفةِ اسْمُ الفاعِلِ نحوُ: «ضارِبُ زَيدٍ»، واسْمُ المَفعُولِ نَحوُ: «مَضْرُوبُ العَبْدِ»، والصِّفةُ المُشَبَّهةُ نَحوُ: «حَسَنُ الوَجهِ».

والمَعنَوِيَّةُ: ما انْتَفَى فِيها الأَمْرانِ، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ»، أو الأَوَّلُ نَحوُ: «إكْرامُ زَيدٍ»، أوِ الثَّانِي فَقَطْ نَحوُ: «كاتِبُ القاضِي»، وتُسَمَّى هَذِهِ الإضافةُ مَحْضةً، وتُفِيدُ تَعرِيفَ المُضافِ بِالمُضافِ إلَيهِ إنْ كانَ المُضافُ إلَيهِ مَعْرِفةً، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ»، وتَخصِيصَ المُضافِ إنْ كانَ المُضافُ إلَيهِ نَكِرةً، نَحوُ: «غُلامُ رَجُلٍ».

وأمَّا الإضافةُ اللَّفظِيَّةُ فلَا تُفِيدُ تَعرِيفاً ولا تَخصِيصاً، وإنَّما تُفِيدُ التَّخْفِيفَ في اللَّفظِ، وتُسَمَّى غَيرَ مَحْضةٍ.

والصَّحِيحُ أنَّ المُضافَ إلَيهِ مَجرُورٌ بِالمُضافِ لا بِالإِضافةِ.

وتابِعُ المَخفُوضِ يَأْتِي في التَّوابِعِ.

بابُ إعرابِ الأفعالِ

تَقَدَّمَ أنَّ الفِعلَ ثَلاثَةُ أَنواعٍ: ماضٍ، وأَمْرٌ، ومُضارِعٌ؛ وأنَّ الماضِيَ والأَمرَ مَبْنِيَّانِ، وأنَّ المُعرَبَ مِنَ الأَفعالِ هُوَ المُضارِعُ إذَا لَم يَتَّصِلْ بِنُونِ الإناثِ، ولا بِنُونِ التَّوكِيدِ المُباشِرَةِ لَهُ؛ وأنَّ الفِعلَ يَدْخُلُهُ مِنْ أَنواعِ الإِعرابِ ثَلاثةٌ: الرَّفعُ، والنَّصْبُ، والجَزْمُ.

إذَا عُلِمَ ذَلِكَ فالإِعرابُ خاصٌّ بِالمُضارِعِ، وهُوَ مَرفُوعٌ أَبَداً حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيهِ ناصِبٌ فَينصِبَهُ، أَو جازِمٌ فيَجزِمَهُ، نَحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

والنَّواصِبُ الَّتِي تَنصِبُهُ قِسْمانِ: قِسْمٌ يَنصِبُ بِنَفْسِهِ، وقِسمٌ يَنصِبُ بِـ«أَنْ» مُضْمَرَةً بَعدَهُ.

فالأَوَّلُ أَربَعةٌ:

أَحَدُها: «أَنْ» إنْ لم تُسْبَقْ بِعِلمٍ، ولا ظَنٍّ، نَحوُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

فإنْ سُبِقَتْ بِعِلْمٍ نَحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، فهيَ مُخَفَّفَةٌ مِن «أَنَّ» الثَّقِيلةِ، واسْمُها ضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحذُوفٌ، والفِعْلُ مَرفُوعٌ، وهُوَ وفاعِلُهُ خَبَرُها كما تَقَدَّمَ في بابِ النَّواسِخِ.

فإنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهانِ، نَحوُ: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]؛ قُرِئَ في السَّبْعةِ بِالنَّصْبِ والرَّفعِ.

والثَّانِي: «لَنْ»، نَحوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١].

والثَّالِثُ: «كَيْ» المَصْدَرِيَّةُ، وهيَ المَسْبُوقةُ بِاللَّامِ: لَفْظاً نَحوُ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟﴾ [الحديد: ٢٣]، أو تَقدِيراً نَحوُ: «جِئْتُكَ كَيْ تُكرِمَنِي».

فإنْ لم تُقَدَّرِ اللَّامُ فَـ«كَيْ» جارَّةٌ، والفِعلُ مَنصُوبٌ بِـ«أنْ» مُضْمَرَةً بَعدَها وُجُوباً.

والرَّابعُ: «إذَنْ» إنْ صُدِّرَتْ في أَوَّلِ الكَلامِ، وكانَ الفِعلُ بَعدَها مُسْتَقبَلاً؛ مُتَّصِلاً بِها، أَو مُنفَصِلاً عَنها بِالقَسَمِ، أو بِـ«لَا» النَّافِيَةِ، نَحوُ: «إذَنْ أُكرِمَكَ، وإذَنْ واللهِ أُكرِمَكَ، وإذَنْ لا أَجِيئَكَ» جَواباً لِمَنْ قالَ: أنَا آتِيكَ. وتُسَمَّى حَرْفَ جَوابٍ وجَزاءٍ.

والثَّانِي ـ وهُوَ ما يَنصِبُ المُضارِعَ بِإضْمارِ «أنْ» بَعدَهُ ـ: قِسْمانِ: ما تُضْمَرُ «أنْ» بَعدَهُ جَوازاً، وما تُضْمَرُ «أَنْ» بَعدَهُ وُجُوباً.

فالأوَّلُ: خَمْسَةٌ، وهِيَ: لامُ «كَيْ» نَحوُ: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، والواوُ والفاءُ و«ثُمَّ، وأَوْ» العاطِفَاتُ على اسْمٍ خالِصٍ، أي: ليسَ في تَأوِيلِ الفِعْلِ، نَحوُ قَولِهِ:

ولُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي

وقَولِهِ:

لَولَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ

وقَولِهِ:

إنِّي وقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ

وقَولِهِ تَعالَى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١].

والثَّانِي ـ وهوَ ما تُضْمَرُ «أنْ» بَعْدَهُ وُجُوباً ـ سِتَّةٌ: «كَيْ» الجارَّةُ كَما تَقَدَّمَ، ولامُ الجُحُودِ نَحوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، و«حَتَّى» إنْ كانَ الفِعلُ مُسْتَقبَلاً، نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، و«أَو» بِمَعنَى «إلَى» أَو بِمَعنَى «إلَّا»، كقَولِهِ:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ المُنَى فَما انْقادَتِ الآمالُ إلَّا لِصابِرِ

وقَولِهِ:

كَسَرْتُ كُعُوبَها أو تَسْتَقِيمَا

وفاءُ السَّبَبِيَّةِ وواوُ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَينِ بِنَفيٍ مَحْضٍ، أو طَلَبٍ بِالفِعلِ، نَحوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ

عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١]، «لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ».

والجَوازِمُ ثَمانِيَةَ عَشَرَ، وهِيَ نَوْعانِ: جازِمٌ لِفِعلٍ واحِدٍ، وجازِمٌ لِفِعلَينِ.

فالأوَّلُ سَبْعةٌ، وهيَ: «لَم» نَحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، و«لَمَّا» نَحوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، و«أَلَمْ» نَحوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، و«أَلَمَّا» كقَولِهِ:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا ... وقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ؟

ولامُ الأَمْرِ والدُّعاءِ، نَحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، و«لا» في النَّهْيِ وفي الدُّعاءِ، نَحوُ: ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والطَّلَبُ إِذَا سَقَطَتِ الفاءُ مِنَ المُضارِعِ بَعْدَهُ وقُصِدَ بِهِ الجَزاءُ، نَحوُ: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقَولِهِ:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ

والثَّانِي - وهُوَ ما يَجْزِمُ فِعلَينِ - أَحَدَ عَشَرَ، وهو: «إنْ» نَحوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، و«ما» نَحوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و«مَنْ» نَحوُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، و«مَهْمَا» كقَولِهِ:

وأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ

و«إِذْما» نَحوُ: «إِذْمَا تَقُمْ أَقُمْ»، و«أَيٌّ» نَحوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، و«مَتَى» كقَولِهِ:

مَتَى أَضَعِ العِمامَةَ تَعرِفُونِي

و«أَيَّانَ» كقَولِهِ:

فأَيَّانَ ما تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ

و«أَيْنَ» نَحوُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، و«أَنَّى» كقَولِهِ:

فأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَسْتَجِرْ بِها

و«حَيْثُما» كقَولِهِ:

حَيثُما تَستَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّهُ نَجاحاً .....

وهَذِهِ الأَدَواتُ الأَحَدَ عَشَرَ كُلُّها أَسْماءٌ، إلَّا «إنْ، وإذْما» فإنَّهُما حَرفانِ.

ويُسَمَّى الفِعلُ الأَوَّلُ شَرْطاً، ويُسَمَّى الثَّاني جَواباً وجَزاءً.

وإذَا لم يَصْلُحِ الجَوابُ أَنْ يُجعَلَ شَرطاً وَجَبَ اقتِرانُهُ بِالفاءِ، نَحوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] أو بِـ«إذَا» الفُجائِيَّةِ، نَحوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

وذَكَرَ صاحِبُ «الآجُرُّومِيَّةِ» في الجَوازِمِ «كَيْفَما»، نَحوُ: «كَيفَما تَفعَلْ أَفعَلْ»، والجَزْمُ بِها مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ، ولم نَقِفْ لَها على شاهِدٍ في كَلامِ العَرَبِ.

وقَد يُجزَمُ بـ«إذَا» في ضَرُورةِ الشِّعرِ، كقَولِهِ:

وإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

بابُ النَّعت

النَّعْتُ: هُوَ التَّابِعُ المُشْتَقُّ، أَوِ المُؤَوَّلُ بِهِ، المُباينُ لِلَفظِ مَتْبُوعِهِ.

والمُرادُ بِالمُشْتَقِّ اسْمُ الفاعِلِ كـ«ضارِبٍ»، واسْمُ المَفعُولِ كـ«مَضْرُوبٍ»، والصِّفةُ المُشَبَّهةُ كـ«حَسَنٍ»، واسْمُ التَّفْضِيلِ كـ«أَعْلَمَ».

والمُرادُ بِالمُؤَوَّلِ بِالمُشْتَقِّ اسْمُ الإشارةِ نَحوُ: «مَرَرْتُ بِزَيدٍ هذَا»، واسْمُ المَوصُولِ نَحوُ: «مَرَرتُ بِزَيدٍ الَّذِي قامَ»، و«ذُو» بِمَعنَى صاحِبٍ نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ ذِي مالٍ»، وأَسْماءُ النَّسَبِ نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ».

ومِن ذَلِكَ الجُمْلَةُ، وشَرْطُ المَنْعُوتِ بِها أَنْ يَكُونَ نَكِرةً، نَحوُ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]؛ وكَذَلِكَ المَصْدَرُ، ويَلزَمُ إفرادُهُ وتَذْكِيرُهُ، تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وبِامْرأَةٍ عَدْلٍ»، و«بِرَجُلَينِ عَدْلٍ»، و«بِرِجالٍ عَدْلٍ».

والنَّعتُ يَتْبَعُ المَنعُوتَ في رَفعِهِ ونَصْبِهِ وخَفضِهِ، وتَعرِيفِهِ وتَنكِيرِهِ.

ثُمَّ إنْ رَفَعَ ضَمِيرَ المَنعُوتِ المُستَتِرَ فِيهِ تَبِعَهُ أيضاً في تَذكِيرِهِ وتَأنِيثِهِ، وفي إفرادِهِ وتَثنِيَتِهِ وجَمعِهِ؛ تَقُولُ: «قامَ زَيدٌ العاقِلُ، ورَأَيتُ زَيداً العاقِلَ، ومَرَرْتُ بِزَيدٍ العاقِلِ»، و«جاءَت هِنْدٌ العاقِلةُ، ورَأَيْتُ هِنداً العاقِلةَ، ومَرَرْتُ بِهِندٍ العاقِلةِ»، و«جاءَ رَجُلٌ عاقِلٌ، ورَأَيتُ رَجُلاً عاقِلاً، ومَرَرتُ بِرَجُلٍ عاقِلٍ»، و«جاءَ الزَّيدانِ العاقِلانِ، ورَأَيتُ الزَّيدَينِ العاقِلَينِ، ومَرَرْتُ بِالزَّيدَينِ العاقِلَينِ»، و«جاءَ الزَّيدُونَ العاقِلُونَ، ورَأَيْتُ الزَّيدِينَ العاقِلِينَ، ومَرَرتُ بِالزَّيدِينَ العاقِلِينَ»، و«جاءَتِ الهِنْدانِ العاقِلَتانِ، ورَأَيْتُ الهِنْدَينِ العاقِلَتَينِ، ومَرَرْتُ بِالهِنْدَينِ العاقِلَتَينِ»، و«جاءَتِ الهِنْداتُ العاقِلاتُ، ورَأَيتُ الهِنْداتِ العاقِلاتِ، ومَرَرتُ بِالهِنْداتِ العاقِلَاتِ».

وإِنْ رَفَعَ النَّعْتُ الِاسْمَ الظَّاهِرَ أوِ الضَّمِيرَ البارِزَ، لم يُعتَبَرْ حالُ المَنعُوتِ في التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ والإفرادِ والتَّثْنِيَةِ والجَمعِ، بَل يُعْطَى النَّعتُ حُكْمَ الفِعلِ؛ فإِنْ كانَ فاعِلُهُ مُؤَنَّثاً أُنِّثَ وإِنْ كانَ المَنعُوتُ بِهِ مُذَكَّراً، وإِنْ كانَ فاعِلُهُ مُذَكَّراً ذُكِّرَ وإِنْ كانَ المَنعُوتُ بِهِ مُؤَنَّثاً؛ ويُستَعمَلُ بِلَفظِ الإفرادِ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ.

تَقُولُ: «جاءَ زَيدٌ القائِمَةُ أُمُّهُ، وجاءَتْ هِنْدٌ القائِمُ أَبُوهَا»، وتَقُولُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ قائِمَةٍ أُمُّهُ، وبِامْرَأَةٍ قائِمٍ أَبُوها»، وتَقُولُ: «مَرَرتُ بِرَجُلَينِ قائِمٍ أَبُوهُما»، و«مَرَرْتُ بِرِجالٍ قائِمٍ آباؤُهُمْ»؛ إِلَّا أنَّ سِيبَوَيهِ قالَ فِيما إذَا كانَ الِاسْمُ المَرفُوعُ بِالنَّعتِ جَمْعاً كالمِثالِ الأَخِيرِ: فالأَحسَنُ في النَّعتِ أَنْ يُجمَعَ جَمعَ تَكسِيرٍ، فيُقالُ: «مَرَرتُ بِرِجالٍ قِيامٍ آباؤُهُمْ، ومَرَرتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمانُهُ»، فَهُوَ أَفصَحُ مِنْ «قائِمٍ آباؤُهُمْ، وقاعِدٍ غِلْمانُهُ» بِالإفرادِ، والإفرادُ كما تَقَدَّمَ أَفصَحُ مِن جَمعِ التَّصْحِيحِ، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرِجالٍ قائِمِينَ آباؤُهُم، وبِرَجُلٍ قاعِدِينَ غِلْمانُهُ».

هَذِهِ أَمثِلةُ النَّعتِ الرَّافِعِ لِلِاسْمِ الظَّاهِرِ.

ومِثالُ الرَّافِعِ لِلضَّمِيرِ البارِزِ قَولُكَ: «جاءَنِي غُلامُ امْرَأَةٍ ضارِبَتُه هِيَ»، و«جاءَتْنِي أَمَةُ رَجُلٍ ضارِبُها هُوَ»، و«جاءَنِي غُلَامُ رِجالٍ ضارِبُهُ هُمْ».

وفائِدَتُهُ تَخصِيصُ المَنْعُوتِ إِنْ كانَ نَكِرةً، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ»، وتَوضِيحُهُ إِنْ كانَ مَعرِفةً، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ العالِمُ». وقَد يَكُونُ لِمُجَرَّدِ المَدْحِ، نَحوُ: «بِسْمِ اللهِ

الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ»، أو لِمُجَرَّدِ الذَّمِّ نَحوُ: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ»، أَوِ التَّرَحُّمِ نَحوُ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المِسْكِينَ!»، أَو لِلتَّأْكِيدِ نحوُ: ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وإذَا كانَ المَنْعُوتُ مَعلُوماً بِدُونِ النَّعتِ، جازَ في النَّعتِ الإِتباعُ والقَطْعُ. ومَعنَى القَطْعِ أَنْ تَرْفَعَ النَّعْتَ علَى أَنَّهُ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحذُوفٍ، أو تَنْصِبَهُ بِفِعلٍ مَحذُوفٍ؛ نَحوُ: «الحَمْدُ للهِ الحَمِيدْ»؛ أَجازَ فِيهِ سِيبَوَيهِ الجَرَّ على الإِتباعِ، والرَّفْعَ بِتَقدِيرِ: هو، والنَّصْبَ بِتَقدِيرِ: أَمْدَحُ.

وإذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ لِواحِدٍ؛ فإِنْ كانَ المَنعُوتُ مَعلُوماً بِدُونِها جازَ إِتباعُها كُلِّها، وقَطْعُها، وإِتباعُ البَعضِ وقَطْعُ البَعضِ، بِشَرْطِ تَقدِيمِ المُتْبَعِ؛ وإِن لم يُعرَفْ إِلَّا بِمَجمُوعِها وَجَبَ إِتباعُها كُلِّها، وإِنْ تَعَيَّنَ بِبَعضِها جازَ فِيما عَدَا ذَلِكَ البَعضَ الأَوْجُهُ الثَّلاثةُ.

بابُ العَطف

والعَطْفُ نَوْعانِ: عَطْفُ بَيانٍ، وعَطْفُ نَسَقٍ.

فعَطفُ البَيانِ هُوَ: التَّابِعُ المُشْبِهُ لِلنَّعتِ في تَوضِيحِ مَتبُوعِهِ إِنْ كانَ مَعرِفةً، نَحوُ:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

وتَخصِيصِهِ إِنْ كانَ نَكِرةً، نَحوُ: «هذَا خاتَمٌ حَدِيدٌ» بِالرَّفعِ.

ويُفارِقُ النَّعتَ في كَونِهِ جامِداً غَيرَ مُؤَوَّلٍ بِمُشتَقٍّ، والنَّعتُ مُشْتَقٌّ أو مُؤَوَّلٌ بِمُشْتَقٍّ.

ويُوافِقُ مَتبُوعَهُ في أَربَعةٍ مِنْ عَشَرَةٍ: في واحِدٍ مِنْ أَوجُهِ الإِعرابِ الثَّلاثةِ، وفي واحِدٍ مِنَ التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ، وفي واحِدٍ مِنَ التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ، وفي واحِدٍ مِنَ الإِفرادِ والتَّثنِيَةِ والجَمعِ.

ويَصِحُّ في عَطْفِ البَيانِ أَن يُعرَبَ بَدَلَ كُلٍّ في الغالِبِ.

وأَمَّا **عَطْفُ النَّسَقِ** فَهُوَ: التَّابِعُ الَّذِي يَتَوَسَّطُ بَينَهُ وبَينَ مَتبُوعِهِ حَرْفٌ مِن هَذِهِ الحُرُوفِ العَشَرةِ، وهِيَ: الواوُ، والفاءُ، و«ثُمَّ، وحَتَّى، وأَمْ، وأَو، وإِمَّا، وبَلْ، ولا، ولَكِنْ».

فالسَّبْعَةُ الأُوَلُ تَقتَضِي التَّشْرِيكَ في الإعرابِ والمَعْنَى، والثَّلاثةُ الباقِيَةُ تَقتَضِي التَّشْرِيكَ في الإعرابِ فَقَطْ.

فَإِنْ عَطَفْتَ بِها على مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَو على مَنصُوبٍ نَصَبْتَ، أو على مَخفُوضٍ خَفَضْتَ، أو على مَجزُومٍ جَزَمْتَ، نَحوُ: ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء: ١٣]، ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، ونَحوُ: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦].

والواوُ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وعَمْرٌو قَبْلَهُ، أَو مَعَهُ، أو بَعدَهُ».

والفاءُ لِلتَّرتِيبِ والتَّعقِيبِ، نَحوُ: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١].

و«ثُمَّ» لِلتَّرتِيبِ والتَّراخِي، نَحوُ: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢].

والعَطْفُ بِـ«حَتَّى» قَلِيلٌ، ويُشْتَرَطُ فِيهِ أنْ يَكُونَ المَعطُوفُ بِها اسْماً ظاهِراً، بَعْضاً مِنَ المَعطُوفِ عَلَيهِ، وغايَةً لَهُ، نَحوُ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَها» بِالنَّصْبِ، ويَجُوزُ الجَرُّ لَهُ على أَنَّ «حَتَّى» جارَّةٌ كَما تَقَدَّمَ في المَخفُوضاتِ، ويَجُوزُ الرَّفْعُ على أَنَّ «حَتَّى» ابتِدائِيَّةٌ و«رَأْسُها» مُبْتَدَأٌ والخَبَرُ مَحذُوفٌ، أي: حَتَّى رَأْسُها مَأكُولٌ.

و«أَمْ» لِطَلَبِ التَّعيِينِ إنْ كانَتْ بَعدَ هَمزةٍ داخِلَةٍ على أَحَدِ المُسْتَوِيَينِ.

و«أَو» لِلتَّخيِيرِ أوِ الإباحةِ بَعدَ الطَّلَبِ، نَحوُ: «تَزَوَّجْ هِنْداً أَو أُخْتَها»، و«جالِسِ العُلَماءَ أوِ الزُّهَّادَ»، ولِلشَّكِّ أَوِ الإبْهامِ أَوِ التَّفصِيلِ بَعدَ الخَبَرِ، نَحوُ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ [سبأ: ٢٤]، ﴿كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥].

و«إِمَّا» بِكَسْرِ الهَمْزةِ مِثْلُ «أَو» بَعدَ الطَّلَبِ والخَبَرِ، نَحوُ: «تَزَوَّجْ إِمَّا هِنْداً وإِمَّا أُختَها»، وبَقِيَّةُ الأَمْثِلةِ واضِحةٌ؛ وقِيلَ: إنَّ العَطْفَ إِنَّما هو بِالواوِ، وإنَّ «إِمَّا» حَرْفُ تَفصِيلٍ كالأُولَى، فَإِنَّها حَرفُ تَفصِيلٍ.

و«بَلْ» لِلإضْرابِ غالِباً، نَحوُ: «قامَ زَيدٌ بَل عَمْرٌو».

و«لَكِنْ» لِلاسْتِدْراكِ، نَحوُ: «ما مَرَرتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ لَكِنْ طالِحٍ».

و«لا» لِنَفيِ الحُكمِ عَمَّا بَعدَها، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ لا عَمرٌو».

بابُ التَّوكيد

والتَّوكِيدُ ضَرْبانِ: لَفظِيٌّ، ومَعنَوِيٌّ.

فاللَّفظِيُّ: إعادةُ اللَّفظِ الأَوَّلِ بِعَيْنِهِ؛ سَواءٌ كانَ اسْماً نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ زَيدٌ»، أو فِعلاً نَحوُ:

أَتاكَ أتاكَ اللَّاحِقُونَ، احبِسِ احْبِسِ

أَو حَرفاً نَحوُ:

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ؛ إِنَّها أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقاً وعُهُودَا

أَو جُمْلةً نَحوُ: «ضَرَبْتُ زَيداً، ضَرَبْتُ زَيداً».

والمَعنَوِيُّ: لَهُ أَلفاظٌ مَعلُومَةٌ، وهِيَ «النَّفْسُ، والعَيْنُ، وكُلٌّ، وجَمِيعٌ، وعامَّةٌ، وكِلَا، وكِلْتَا». ويَجِبُ اتِّصالُها بِضَمِيرٍ مُطابِقٍ لِلمُؤَكَّدِ، نَحوُ: «جاءَ الخَلِيفةُ نَفسُهُ أَو عَينُهُ».

ولَكَ أَنْ تَجْمَعَ بَينَهُما بِشَرطِ أن تُقَدِّمَ النَّفْسَ.

ويَجِبُ إفرادُ النَّفْسِ والعَينِ مَع المُفرَدِ، وجَمْعُهُما على «أَفعُلَ» مَعَ المُثَنَّى والجَمعِ، تَقُولُ: «جاءَ الزَيْدانِ أَنفُسُهُما أَو أَعيُنُهُما»، و«جاءَ الزَّيدُونَ أَنفُسُهُمْ أَو أَعيُنُهُمْ».

و«كُلٌّ، وجَمِيعٌ، وعامَّةٌ» يُؤَكَّدُ بِها المُفرَدُ والجَمْعُ، ولا يُؤَكَّدُ بِها المُثَنَّى، تَقُولُ: «جاءَ الجَيشُ كُلُّهُ، أَو جَمِيعُهُ، أَو عامَّتُهُ»، و«جاءَتِ القَبِيلةُ كُلُّها، أَو جَمِيعُها، أَو عامَّتُها»، و«جاءَ الرِّجالُ كُلُّهُمْ، أَو جَمِيعُهُم، أَو عامَّتُهُمْ»، و«جاءَتِ النِّساءُ كُلُّهُنَّ، أَو جَمِيعُهُنَّ، أَو عامَّتُهُنَّ».

و«كِلَا، وكِلْتا» يُؤَكَّدُ بِهِما المُثَنَّى، نَحوُ: «جاءَ الزَّيدانِ كِلَاهُما، وجاءَتِ الهِندانِ كِلْتاهُما».

وإِذَا أُرِيدَ تَقْوِيَةُ التَّأكِيدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بَعْدَ «كُلِّهِ» بِـ«أَجمَعَ»، وبَعدَ «كُلِّها» بِـ«جَمْعاءَ»، وبَعدَ «كُلِّهِمْ» بِـ«أَجمَعِينَ»، وبَعدَ «كُلِّهِنَّ» بِـ«جُمَعَ»، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وتَقُولُ: «جاءَ الجَيشُ كُلُّهُ أَجمَعُ، والقَبِيلةُ كُلُّها جَمْعاءُ، والنِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ».

وقَد يُؤَكَّدُ بِـ«أَجمَعَ، وجَمْعاءَ، وأَجمَعِينَ، وجُمَعَ» بِدُونِ «كُلٍّ»، نَحوُ: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

وقَد يُؤْتَى بَعدَ «أَجمَعَ» بِتَوابِعِهِ، وهِيَ: «أَكتَعُ، وأَبْصَعُ، وأَبْتَعُ»، نَحوُ: «جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ أَجمَعُونَ، أَكتَعُونَ، أَبْصَعُونَ، أَبْتَعُونَ». وهِيَ بِمَعنًى واحِدٍ، ولِذَلِكَ لا يُعطَفُ بَعضُها علَى بَعضٍ؛ لأَنَّ الشَّيءَ الواحِدَ لا يُعطَفُ على نَفْسِهِ.

والتَّوكِيدُ تابِعٌ لِلمُؤَكَّدِ في رَفعِهِ ونَصْبِهِ وخَفضِهِ، وتَعرِيفِهِ. ولا يَجُوزُ تَوكِيدُ النَّكِرةِ عِندَ البَصرِيِّينَ.

باب البدل

هُوَ: التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلا واسِطَةٍ.

وإِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ أَو فِعلٌ مِن فِعلٍ، تَبِعَهُ في جَمِيعِ إِعرابِهِ.

والبَدَلُ على أَربَعةِ أَقسامٍ:

الأَوَّلُ: بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ، ويُقالُ لَهُ: بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ أَخُوكَ»، قالَ اللهُ تَعالَى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، وقالَ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢] في قِراءةِ الجَرِّ.

الثَّاني: بَدَلُ البَعضِ مِنَ الكُلِّ؛ سَواءٌ كانَ ذلِكَ البَعضُ قَلِيلاً أَو كَثِيراً، نَحوُ: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، أَو نِصْفَهُ، أو ثُلُثَيْهِ». ولا بُدَّ مِنِ اتِّصالِهِ بِضَمِيرٍ يَرجِعُ لِلمُبْدَلِ مِنهُ، إِمَّا مَذكُورٍ كالأَمْثِلةِ، أو مُقَدَّرٍ كقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي: مِنهُمْ.

الثَّالِثُ: بَدَلُ الاشتِمالِ، نَحوُ: «أَعْجَبَنِي زَيدٌ عِلمُهُ»، ولا بُدَّ مِنِ اتِّصالِهِ بِضَمِيرٍ، إِمَّا مَذكُورٍ كالمِثالِ، أو مُقَدَّرٍ كقَولِهِ تَعالَى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤-٥] أي: فِيهِ.

الرَّابِعُ: البَدَلُ المُباينُ، وهُوَ ثَلاثةُ أَقسامٍ: بَدَلُ الغَلَطِ، وبَدَلُ النِّسْيانِ، وبَدَلُ الإِضْرابِ، نَحوُ: «رَأَيْتُ زَيداً الفَرَسَ»؛ لِأَنَّكَ إِنْ أَرَدتَ أَن تَقُولَ: «رَأَيتُ الفَرَسَ»

فَغلِطْتَ فَقُلتَ: «زَيداً»، فَهَذا بَدَلُ الغَلَطِ؛ وإن قُلْتَ: «رَأَيتُ زَيداً» ثُمَّ لَمَّا نَطَقتَ بِهِ تَذَكَّرتَ أَنَّكَ إنَّما رَأَيتَ فَرَساً، فأَبْدَلْتَهُ مِنهُ، فهَذا بَدَلُ النِّسْيانِ؛ وإنْ أَرَدتَ الإِخبارَ أَوَّلاً بِأَنَّكَ رَأَيتَ زَيداً، ثُم بَدَا لَكَ أَنْ تُخبِرَ بِأَنَّكَ رَأَيتَ الفَرَسَ، فهَذا بَدَلُ الإِضرابِ.

ومِثالُ الفِعلِ قَولُهُ تَعالَى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

ويَجُوزُ إبْدالُ النَّكِرةِ مِنَ المَعرِفةِ، نَحوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

باب الأسماءِ العامِلة عملَ الفعل

اعلَمْ أَنَّ أَصْلَ العَمَلِ لِلأَفعالِ، ويَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ مِنَ الأَسماءِ سَبْعةٌ:

الأَوَّلُ: المَصْدَرُ، بِشَرطِ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ فِعلٌ مَعَ «أَنْ» أو معَ «ما»، نَحوُ: «يُعجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيداً» أي: أَنْ تَضْرِبَ زَيداً، ونَحو: «يُعجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيداً» أي: ما تَضْرِبُهُ.

وهو ثَلاثةُ أَقسامٍ: مُضافٌ، ومُنَوَّنٌ، ومَقرُونٌ بـ«أَلْ». فَإعمالُهُ مُضافاً أكثَرُ مِن إعمالِ القِسمَينِ، كالمِثالَينِ، وكقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وعَمَلُهُ مُنَوَّناً أَقيَسُ، نَحوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]، وعَمَلُهُ مَقرُوناً بـ«أَلْ» شاذٌّ، كقَولِهِ:

ضَعِيفُ النِّكايَةِ أَعداءَهُ

الثَّانِي: اسمُ الفاعِلِ، كـ«ضارِبٍ، ومُكْرِمٍ». فإنْ كانَ مَقرُوناً بِـ«أَلْ» عَمِلَ مُطْلَقاً، نَحوُ: «هذَا الضَّارِبُ زَيداً أَمْسِ، أَوِ الآنَ، أو غَداً»، وإنْ كانَ مُجَرَّداً مِن «أَلْ» عَمِلَ بِشَرطَينِ: كَونُهُ لِلحالِ أو الاسْتِقبالِ، واعتِمادُهُ على نَفيٍ، أوِ اسْتِفهامٍ، أَو مُخبَرٍ عَنهُ، أَو مَوْصُوفٍ، نَحوُ: «ما ضارِبٌ زَيدٌ عَمراً»، و«أَضارِبٌ زَيدٌ عَمراً؟»، و«زَيدٌ ضارِبٌ عَمراً»، و«مَرَرتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ عَمراً».

الثَّالِثُ: أَمثِلةُ المُبالَغةِ، وهِي ما كانَ على وَزنِ «فَعَّالٍ»، أَو «فَعُولٍ»، أَو «مِفْعالٍ»، أَو «فَعِيلٍ»، أَو «فَعِلٍ».

وهِيَ كاسمِ الفاعِلِ؛ فَما كانَ صِلةً لِـ«أَلْ» عَمِلَ مُطْلَقاً، نَحوُ: «جاءَ الضَّرَّابُ زَيداً»، وإنْ كانَ مُجَرَّداً مِنها عَمِلَ بِالشَّرْطَينِ، نَحوُ: «ما ضَرَّابٌ زَيدٌ عَمراً».

الرَّابِعُ: اسمُ المَفعُولِ، نَحوُ: «مَضْرُوبٍ، ومُكرَمٍ». ويَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ المَبْنِيِّ لِلمَفعُولِ، وشَرْطُ عَمَلِهِ كاسْمِ الفاعِلِ، نَحوُ: «جاءَ المَضْرُوبُ عَبْدُهُ»، و«زَيدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»؛ فـ«عَبْدُهُ» نائِبٌ عنِ الفاعِلِ في المِثالَينِ.

الخامِسُ: الصِّفَةُ المُشَبَّهةُ بِاسْمِ الفاعِلِ المُتَعَدِّي إلى واحِدٍ، كـ«حَسَنٍ، وظَرِيفٍ»، ولِمَعمُولِها ثَلاثُ حالَاتٍ: الرَّفعُ على الفاعِلِيَّةِ نَحوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ، وظَرِيفٍ لَفْظُهُ»؛ والنَّصْبُ على التَّشبِيهِ بِالمَفعُولِ بِهِ إنْ كانَ مَعرِفةً، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجهَ، أَو حَسَنٍ وَجهَهُ»، أَو علَى التَّمْيِيزِ إنْ كانَ نَكِرةً، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهاً»؛ والجَرُّ على الإضافةِ نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجهِ».

ولا يَتَقَدَّمُ مَعمُولُ الصِّفةِ عَلَيها، ولا بُدَّ مِنِ اتِّصالِهِ بِضَمِيرِ المَوصُوفِ؛ إمَّا لَفظاً كَما في: «زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»، أَو مَعنًى نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ».

السَّادِسُ: اسْمُ التَّفضِيلِ، نَحوُ: «أَكْرَمُ، وأَفضَلُ»، ولا يَنصِبُ المَفعُولَ بِهِ اتِّفاقاً، ولا يَرفَعُ الظَّاهِرَ إلَّا في مَسْأَلةِ الكُحْلِ، وضابِطُها: أنْ يَكُونَ في الكَلامِ نَفيٌ وبَعدَهُ اسْمُ جِنسٍ مَوصُوفٌ بِاسمِ التَّفضِيلِ، وبَعْدَهُ اسمٌ مُفَضَّلٌ على نَفسِهِ بِاعتِبارَينِ، نَحوُ: «ما رَأَيتُ رَجُلاً أَحسَنَ في عَينِهِ الكُحْلُ مِنهُ في عَينِ زَيدٍ».

ويَعمَلُ في التَّمْيِيزِ، نَحوُ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]، وفي الجارِّ والمَجرُورِ والظَّرفِ، نَحوُ: «زَيدٌ أَفضَلُ مِنكَ اليَومَ».

السَّابِعُ: اسْمُ الفِعلِ، وهُوَ ثَلاثةُ أَنواعٍ: ما هُوَ بِمَعنَى الأَمْرِ، وهُوَ الغالِبُ، كـ«صَهْ» بِمَعنَى اسْكُتْ، و«مَهْ» بِمَعنَى انْكَفِفْ، و«آمِينَ» بِمَعنَى اسْتَجِبْ، و«عَلَيْكَ زَيداً» بِمَعنَى الْزَمْ، و«دُونَكَهُ» بِمَعنَى خُذْهُ. وما هُوَ بِمَعنَى الماضِي، كـ«هَيْهاتَ» بِمَعنَى بَعُدَ، و«شَتَّانَ» بِمَعنَى افتَرَقَ. وما هُوَ بِمَعنَى المُضارِعِ، نَحوُ: «أَوَّهْ» بِمَعنَى أَتَوَجَّعُ، و«أُفٍّ» بِمَعنَى أَتَضَجَّرُ.

ويَعمَلُ اسمُ الفِعلِ عَمَلَ الفِعلِ الَّذِي هُوَ بِمَعناهُ؛ فَلا يُضافُ، ولا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيهِ.

وما نُوِّنَ مِنهُ فَنكِرةٌ، وما لَم يُنَوَّنْ فمَعرِفَةٌ.

باب التَّنازُع في العمَل

وحَقِيقَتُهُ: أن يَتَقَدَّمَ عامِلَانِ أَو أَكثَرُ، ويَتَأَخَّرَ مَعمُولٌ فأَكثَرُ، ويَكُونَ كُلُّ واحِدٍ مِنَ العَوامِلِ الـمُتقَدِّمةِ يَطْلُبُ ذَلِكَ الـمُتَأَخِّرَ، نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، وقَولِكَ: «ضَرَبَنِي وأَكرَمْتُ زَيداً»، ونَحوُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ وبارِكْ على مُحَمَّدٍ».

ولا خِلافَ في جَوازِ إعمالِ أَيِّ العامِلَينِ أوِ العَوامِلِ شِئْتَ، وإنَّما الخِلافُ في الأَولَى؛ فاخْتارَ البَصرِيُّونَ إعمالَ الثَّانِي لِقُربِهِ، واختارَ الكُوفِيُّونَ إعمالَ الأَوَّلِ لِسَبْقِهِ.

فإنْ أَعمَلْتَ الأَوَّلَ أعمَلتَ الثَّانِيَ في ضَمِيرِ ذَلِكَ الاسمِ المُتَنازَعِ فِيهِ، فتَقُولُ: «قامَ وقَعَدَا أَخَواكَ»، و«ضَرَبَنِي وأَكرَمْتُهُ زَيدٌ»، و«ضَرَبَنِي وأَكرَمْتُهُما أَخَواكَ»، و«مَرَّ بِي ومَرَرتُ بِهِما أَخَواكَ»، و«اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ عَلَيهِ وبارِكْ عَلَيهِ على مُحَمَّدٍ».

وإنْ أَعمَلْتَ الثَّانِيَ؛ فَإنِ احْتاجَ الأَوَّلُ إلى مَرفُوعٍ أَضْمَرتَهُ، تَقُولُ: «قَامَا وقَعَدَ أَخَواكَ»، وإنِ احتاجَ إلى مَنصُوبٍ أو مَجرُورٍ حَذَفتَهُ، كالآيةِ، وكَقَولِكَ: «ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي أَخَواكَ»، و«مَرَرتُ ومَرَّ بِي أَخَواكَ».

بابُ التَّعَجُّب

ولَهُ صِيغَتانِ:

إحداهُما: «**ما أَفْعَلَ زَيداً**»، نَحوُ: «ما أَحْسَنَ زَيداً، وما أَفضَلَهُ، وما أَعْلَمَهُ!»، فَـ«ما» مُبتَدَأٌ بِمَعنَى: شَيءٌ عَظِيمٌ، و«أَفعَلَ» فِعلٌ ماضٍ، وفاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فِيهِ وُجُوباً يَعُودُ إلى «مَا»، والِاسمُ المَنصُوبُ المُتَعَجَّبُ مِنهُ مَفعُولٌ بِهِ، والجُمْلَةُ خَبَرُ «ما».

والصِّيغةُ الثَّانِيَةُ: «أَفعِلْ بِزَيدٍ»، نَحوُ: «أَحْسِنْ بِزَيدٍ، وأَكْرِمْ بِهِ!»، فَـ«أَفعِلْ» فِعْلٌ لَفظُهُ لَفظُ الأَمْرِ، ومَعْناهُ التَّعَجُّبُ، ولَيسَ فِيهِ ضَمِيرٌ، و«بِزَيدٍ»: فاعِلُهُ.

وأَصْلُ قَولِكَ: «أَحْسِنْ بِزَيدٍ»: أَحْسَنَ زَيدٌ أي: صارَ ذَا حُسْنٍ، نَحوُ: «أَوْرَقَ الشَّجَرُ»، ثُمَّ غُيِّرَتْ صِيغَتُهُ إلى صِيغَةِ الأَمْرِ، فقَبُحَ إِسْنادُهُ إلى الظَّاهِرِ، فزِيدَتِ الباءُ في الفاعِلِ.

بابُ العَدد

اعلَمْ أنَّ أَلفاظَ العَدَدِ على ثَلاثةِ أَقسامٍ:

الأَوَّلُ: ما يَجرِي علَى القِياسِ، فيُذَكَّرُ معَ المُذَكَّرِ ويُؤَنَّثُ معَ المُؤَنَّثِ، وهُوَ «الواحِدُ والاثْنانِ»، وما كانَ على صِيغةِ «فاعِلٍ»؛ تَقُولُ في المُذَكَّرِ: «واحِدٌ واثْنانِ»، و«ثانٍ وثالِثٌ... إلَى عاشِرٍ»، وفي المُؤَنَّثِ: «واحِدَةٌ، واثْنَتانِ، أَوْ ثِنْتانِ»، و«ثانِيَةٌ، وثالِثَةٌ... إلى عاشِرَةٍ».

وكَذَا إذَا رُكِّبَتْ مع «العَشَرةِ» أو غَيْرِها، إلَّا أَنَّكَ تَأْتِي بِـ«أَحَدٍ وإحدَى، وحادِي وحادِيَةٍ»؛ فتَقُولُ في المُذَكَّرِ: «أَحَدَ عَشَرَ واثْنَا عَشَرَ، وحادِي عَشَرَ وثانِي عَشَرَ، وثالِثَ عَشَرَ... إلى تاسِعَ عَشَرَ»، وفي المُؤَنَّثِ: «إحدَى عَشْرةَ واثْنَتَا عَشْرَةَ، وحادِيَةَ عَشْرةَ وثانِيَةَ عَشْرةَ، وثالِثةَ عَشْرةَ... إلى تاسِعَةَ عَشْرةَ»، وتَقُولُ: «أَحَدٌ وعِشرُونَ واثْنانِ وعِشْرُونَ، والحادِي والعِشْرُونَ، والثَّانِي والعِشرُونَ... إلى التَّاسِعِ والتِّسْعِينَ»، و«إحدَى وعِشْرُونَ، واثْنَتانِ وعِشْرُونَ»، و«الحادِيَةُ والعِشْرُونَ، والثَّانِيَةُ والعِشْرُونَ... إلى التَّاسِعَةِ والتِّسْعِينَ».

والثَّاني: ما يَجرِي على عَكْسِ القِياسِ، فَيُؤَنَّثُ معَ المُذَكَّرِ ويُذَكَّرُ معَ المُؤَنَّثِ، وهو «الثَّلاثةُ» و«التِّسْعةُ» وما بَينَهُما؛ سَواءٌ أُفرِدَتْ نَحوُ: «ثَلاثةُ رِجالٍ، وثَلاثُ نِسْوَةٍ»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، أَو رُكِّبَتْ مع العَشَرةِ نَحوُ: «ثَلاثَةَ عَشَرَ وأَربَعةَ عَشَرَ... إلى تِسْعةَ عَشَرَ رَجُلاً»، و«ثَلاثَ عَشْرَةَ وأَربَعَ عَشْرةَ... إلى تِسْعَ عَشْرةَ امْرَأةً»؛ أو رُكِّبَتْ مَعَ «العِشْرِينَ» وما بَعدَهُ، نَحوُ: «ثَلاثةٌ وعِشْرونَ... إلَى تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ»، و«ثَلاثٌ وعِشْرُونَ... إلى تِسْعٍ وتِسْعِينَ».

والثَّالِثُ: ما لَهُ حالَتانِ، وهُوَ «العَشَرَةُ»؛ إنْ رُكِّبَتْ جَرَتْ على القِياسِ، نَحوُ: «أَحَدَ عَشَرَ، واثْنَا عَشَرَ، وثَلاثةَ عَشَرَ... إلى تِسْعَةَ عَشَرَ»، و«إِحْدَى عَشْرَةَ، واثْنَتَا عَشْرةَ، وثَلاثَ عَشْرَةَ... إلى تِسْعَ عَشْرَةَ»، وإنْ أُفرِدَتْ جَرَتْ على خِلافِ القِياسِ، نَحوُ: «عَشَرةُ رِجالٍ، وعَشْرُ نِسْوَةٍ».

بابُ الوَقف

يُوقَفُ على **المُنَوَّنِ** المَرفُوعِ والمَجرُورِ بِحَذْفِ الحَرَكةِ والتَّنوِينِ، نَحوُ: «جاءَ زَيْدْ، ومَرَرْتُ بِزَيْدْ»، وعلى المُنَوَّنِ المَنصُوبِ بِإِبْدالِ التَّنوِينِ أَلِفاً، نَحوُ: «رَأَيتُ زَيدَا».

وكَذَلِكَ تُبْدَلُ نُونُ «إذاً» أَلِفاً في الوَقْفِ، وكَذَلِكَ نُونُ التَّوكِيدِ الخَفِيفةُ، نَحوُ: ﴿لَنَسْفَعًۢا﴾ [العلق: ١٥].

ويُكْتَبْنَ كَذَلِكَ.

ويُوقَفُ **على المَنقُوصِ** المُنَوَّنِ في الرَّفْعِ والجَرِّ بِحَذْفِ يائِهِ، نَحوُ: «جاءَ قاضْ، ومَرَرْتُ بِقاضْ»، ويَجُوزُ إثباتُها؛ وفي النَّصْبِ بِإِبْدالِ التَّنوِينِ أَلِفاً، نَحوُ: «رَأَيتُ قاضِيَا».

وإنْ كانَ غَيرَ مُنَوَّنٍ فَالأَفصَحُ في الرَّفعِ والجَرِّ الوَقفُ عَلَيهِ بِإثباتِ الياءِ، نَحوُ: «جاءَ القاضِي، ومَرَرْتُ بِالقاضِي»، ويَجُوزُ حَذْفُها.

وإنْ كانَ مَنصُوباً فبِالإثباتِ لا غَيرُ.

وإذَا وُقِفَ **على ما فِيهِ تَاءُ التَّأنِيثِ**؛ فإنْ كانَتْ ساكِنةً لم تُغَيَّرْ نَحوُ: «قامَتْ»؛ وإنْ كانَتْ مُتَحَرِّكةً: فإنْ كانَتْ في جَمعٍ نَحوُ: «المُسْلِماتُ» فالأَفصَحُ الوَقفُ بِالتَّاءِ، وبَعضُهُمْ يَقِفُ بِالهاءِ، وإنْ كانَتْ في مُفرَدٍ فَالأَفصَحُ الوَقْفُ بِالهاءِ، نَحوُ: «رَحْمَه، وشَجَرَه»، وبَعضُهُمْ يَقِفُ بِالتَّاءِ، وقَد قَرَأَ بِهِ بَعْضُ السَّبْعةِ في قَولِهِ تَعالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

❁ ❁ ❁

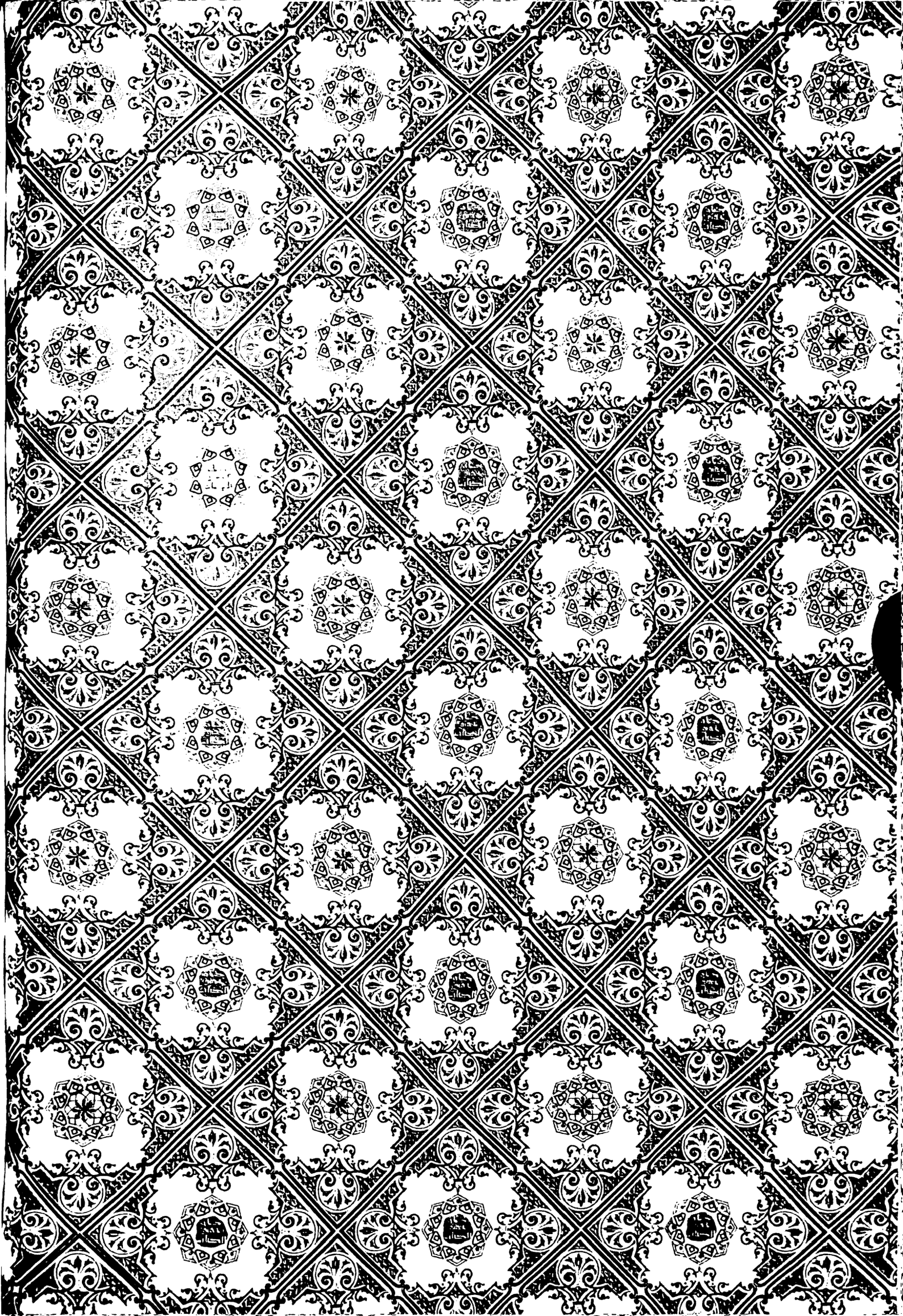

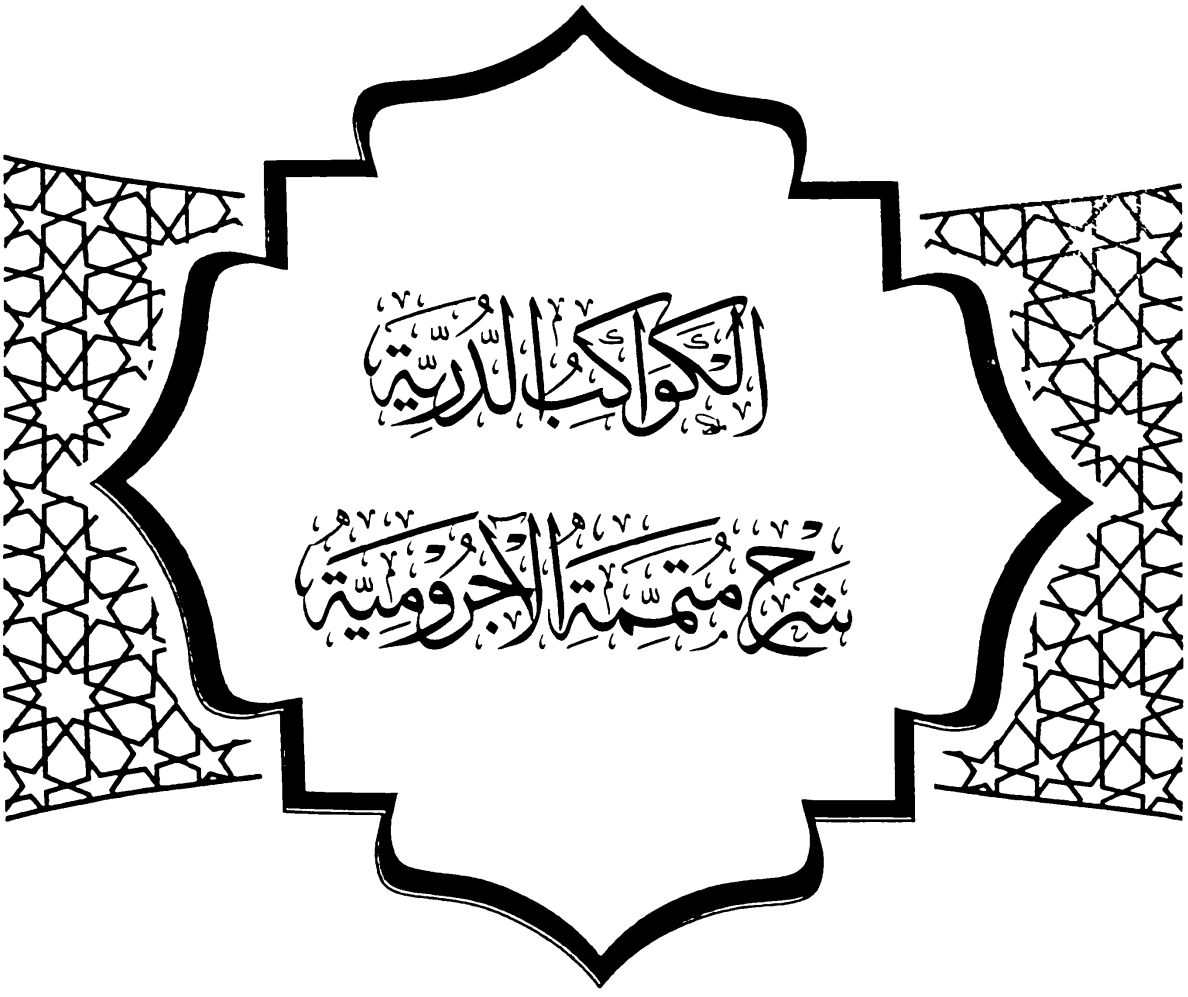
الكواكب الدرية
شرح متممة الآجرومية

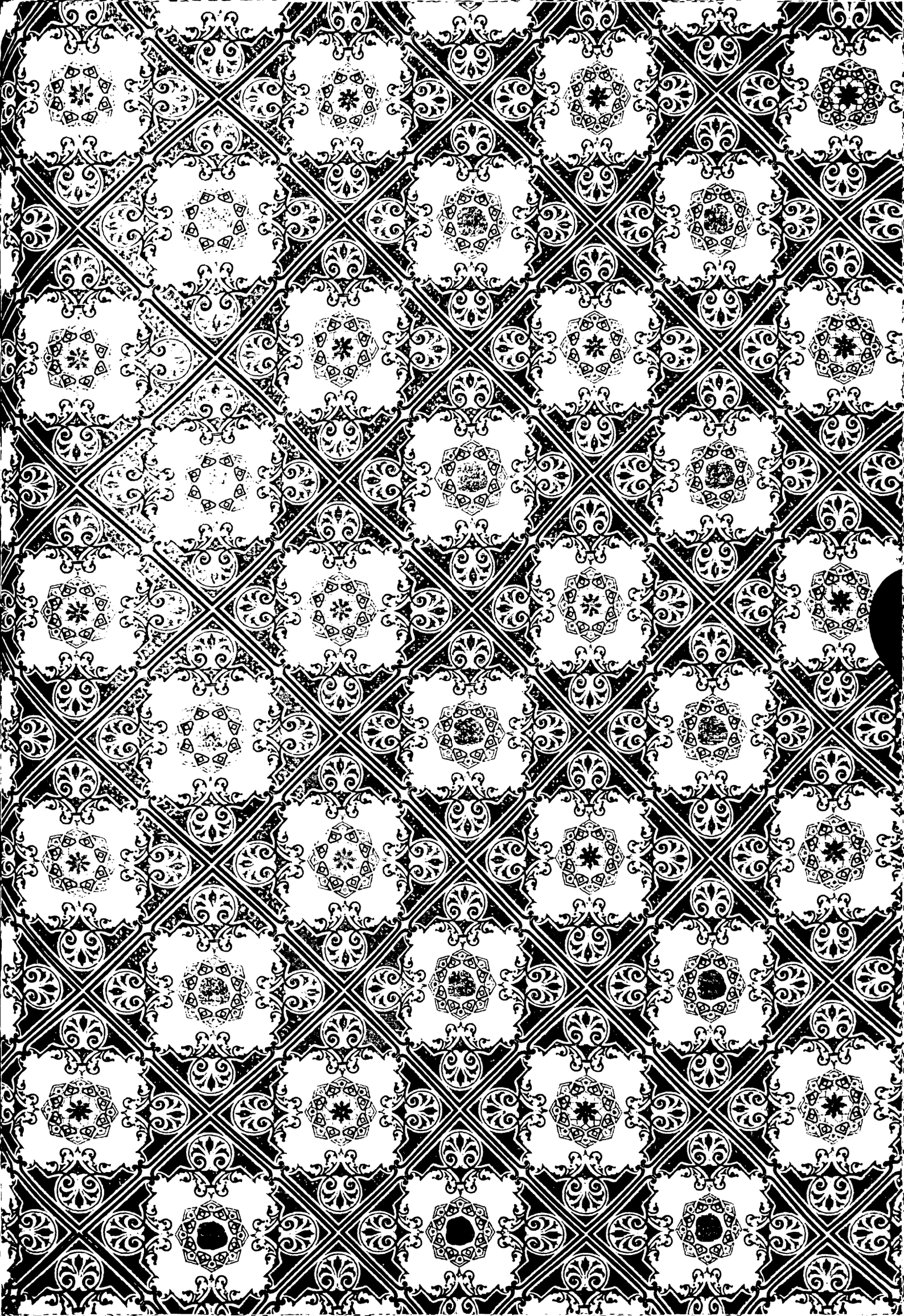

[مقدمة متممة الآجرومية]

[مقدمة «الكواكب الدرية»]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمدُ لله رافِعِ حُجُبِ الغَفلةِ عن قُلُوبِ أَولِيائِه، ومُقِيمِ شَواهِدِ الاعتبار لِمَن انخَفَض لِكِبرِيائِه؛ نَحمَدُه على جَزِيلِ نِعَمِه، ونَشكُرُه على فَواضِلِ قِسَمِه[١]، ونَشهَد أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وَحدَه لا شَريكَ له، شَهادةَ مُنتَصِبٍ لأداءِ واجبِ العُبودِيَّة، ونَشهَد أنَّ مُحمَّداً عبدُه ورَسُولُه الذي فتَح اللهُ به أعيُناً عُمياً وآذاناً صُمًّا، وجَعَله رَحمةً لِكلِّ البَريَّة، اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّم على سيِّدِنا مُحمد المُتمِّم لِمَكارمِ الأخلاقِ، وصَحبِه الذين هُمُ الهُداةُ بِالاتِّفاق.

وبعدُ؛ فقَد سَأَلني بَعضُ حُذَّاق الطُّلَّاب أن أشرَحَ لَهُم «**مُتمِّمةَ الآجُرُّومية**»، تأليفَ الشَّيخ العلَّامة الزاهِد **مُحمَّد بن مُحمد الرُّعَيني الشَّهيرِ بِـ«الحَطَّاب»** شَرحاً كافِلاً بِحَلِّ المَعاني، وتَصحيحِ المَباني، يُعرِب مُثُلَها[٢]، ويَفتَح مُقفَلَها، مُجَانِباً فيه الإلغاز[٣]، سالِكاً فيه سَبِيلَ الإيجاز، فتَأَخَّرتُ عن إجابَتِه، وأَحَلتُه على شَرح العلَّامة عَفِيفِ الدِّين[٤] عبدِ الله بنِ أحمدَ الفاكِهيِّ المُسمَّى بـ«الفَواكه الجَنِيَّة[٥]»؛ لأني لم أعلَم أنَّ أحداً شرَح الكتابَ المَذكورَ سِواه، ولا أظهَرَ أحدٌ مِن المُتأخِّرين غيرُه مُخَبَّاه[٦]، فلَمَّا رأَيتُ الحاجةَ داعِيَةً إلى الكَشف عن أعارِيبِ أَمثِلة الكِتاب المذكورِ والشَّواهِد، بادَرتُ لِلاشتِغال بِشَرحٍ عليه يَنتَفع به المبتَدِي ولا يَستَغنِي عنه المُنتَهِي، وإن لم يَكُن مُشتَمِلاً على كَثيرِ فَوائدَ[٧] زَوائدَ، وسمَّيتُه:

---

(١) جمعُ (قِسْمة)، والفَواضلُ: جمعُ (فاضلة)، وهو اسمٌ لِلنعمة الكبيرةِ العظيمةِ التي تَفضُل على العطاء الأصليِّ وتتَجاوز إلى الخَلق، ويَجوز أن يكون مصدراً بمعنى فَضْل أو إفضال، كالعافِيَة، والمَصادرُ تُجمَع إذا اختَلَفَت. وعلى الأولِ فالظاهرُ أنَّ الإضافة من باب إضافةِ الصفةِ لِلموصوف.

(٢) جمعُ (مِثال)، وأراد به ما يَشمَلُ الشاهدَ.

(٣) مصدرُ (أَلغزَ)، وهذا أحسَنُ من فتح هَمزتِه على أنه جمعُ (لُغز).

(٤) المشهورُ في لقبِه: (جمال الدين)، ويقال أيضاً: (شِهاب الدين)، وهو مُستبعَدٌ لأنَّه لقبُ والِدِه، وأمَّا (عَفيفُ الدين) فمَحلُّ نظر.

(٥) أي: المَجنِيَّة، يقال: ثمرٌ جَنيٌّ: إذا جُني من ساعتِه، ومنه قوله تعالى: ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾.

(٦) بتسهيل الهمزةِ لِيُناسبَ ما قبلَه.

(٧) أي: فوائدَ كثيرةٍ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الكواكب الدرية

«الكَواكبُ الدُّرِّيةُ: شَرح مُتَمِّمةِ الآجُرُّوميَّة»

أسألُ الله أن يَنفَعَ بِه في الدُّنيا والآخِرة؛ إنَّه ذُو المِنَّةِ العَظيمة، والقُدرةِ الباهِرَة.

ورِوايَتي لِهذا الكتاب بِالإجازة العامَّة عن شَيخِي شَرفِ الإسلام الحسَنِ بنِ عَبد الباري الأهدَل عافاه الله تَعالى، عن شَيخِه السيِّد العلَّامةِ مُفتي الأَنام وشَيخِ الإسلامِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ سُليمانَ، عن والِدِهِ السيِّدِ العلَّامةِ نَفيس الإسلامِ سُليمانَ بنِ يَحيى بن عُمرَ، عن شَيخِه السيِّد العلَّامةِ وَليِّ الله تعالى أحمدَ بن مُحمد شَريف مَقبول، عن شَيخِه وخالِهِ السيِّد العلَّامةِ عِماد الإسلامِ خاتِمةِ المُحدِّثِين يَحيى بن عُمرَ مَقبول الأهدَل، عن السيِّد العلَّامة أبي بكر بن علي البَطَّاح الأهدَل، عن عَمِّه السيِّد العلَّامة يوسفَ البَطاح الأهدَل، عن السيِّد العلَّامة ذِي المُؤلَّفات العَديدة أبي بَكر بنِ أبي القاسِم الأهدَل، عن الشَّيخِ العلَّامة الزَّينِ بن الصِّدِّيق المِزْجاجيِّ، عن الشيخِ العلَّامةِ يَحيى بن محمد الحَطَّاب بِالحاء المُهمَلة، عن والِدِه الشَّيخ المُؤلِّف مُحمَّد بن محمَّد الحَطَّاب رحمه الله تَعالى؛ قال في «العَقيق اليَماني»[1]: وبَنُو الحَطَّاب ـ بِحاء مُهملة ـ أهلُ بَيت شَهِير بِمَكَّةَ المُشرَّفة، أهلُ عِبادةٍ وزَهادةٍ ومَعارِفَ وصَلاحٍ، رَحِمَهم الله تعالى.

وهذَا أَوانُ الشُّروعِ في المَقصُود، مُستَعِيناً بِالله ذِي الكَرَم والجُود.

❁ ❁ ❁

(**بِسم الله الرَّحمَنِ الرَّحيمِ**) افتتحَ المصنِّفُ بها كتابَهُ اقتِداءً بِالكتابِ العزيزِ الذي هو القرآنُ، بل وجميعُ الكتبِ السَّماويَّةِ افتُتِحَتْ بـ«بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ» كما يَدلُّ عليه خبرُ جبريلَ: «(**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**) **فاتِحَةُ كُلِّ كِتابٍ**»[2]، وعملاً بخبرِ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بالٍ لا**

---

(١) الظاهر أنه يُريد كتاب «العَقيق اليَماني في حَوادث ووَفَيات المِخلاف السُّلَيماني» لِعَبد الله بن علي الضمدي المتوفَّى بعدَ سنة (١٠٦٨هـ)، وهو تاريخٌ جعلَه كالذَّيل لِكتاب «غِربال الزَّمان في وَفيات الأعيان» ليَحيى بن أبي بكر العامِري الحَرَضي اليَمني المتوفَّى سنةَ (٨٩٣هـ).

(٢) في «الجامع الصغير» لِلسيُوطي: «بِسم الله الرحمن الرَّحيم مِفتاحُ كُلِّ كِتابٍ» الخَطيب في «الجامِع ـ أي: لآداب الراوي والسامع» ـ عن أبي جَعفر مُعضَلاً. اهـ، قال صاحبُ «فيض القدير»: أي: لفظُ البسملة قد افتُتح به كلُّ=

. . . . . .

الكواكب الدرية

يُبْدَأُ فِيهِ بِـ(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فَهُوَ أَقْطَعُ»[١]، أي: ناقصٌ غيرُ تامٍّ، فيكونُ قليلَ البركةِ.

وقد أغفَلَ الفاكهيُّ[٢] مِن شَرحِهِ البَسملةَ، وابتدأَ المتنَ بِالحَمدلةِ، فإنْ كان المصنِّفُ أغفَلَها مِن المتنِ، فلَعلَّه اكتَفى عنها[٣] بالحَمدلةِ؛ لأنَّ الابتداءَ يَحصلُ بكلٍّ منهما، بل وبكلِّ ذِكْرٍ سِواهُما، كالشَّهادتَينِ، والصَّلاةِ والسَّلامِ على سَيِّدِنا محمَّدٍ، إلَّا أنَّه قال بَعضُهم: يَنْبَغِي لكلِّ شارعٍ في تَصنيفٍ أنْ يَذْكُرَ ثمانيةَ أشياءَ: البَسملةَ، والحَمدلةَ، والصَّلاةَ والسَّلامَ على رسولِ الله ﷺ[٤]، والشَّهادتَينِ، وتَسمِيةَ نفسِهِ، وتَسميةَ الكتابِ، والإتيانَ بما يَدُلُّ على المَقصودِ، ولفظَ «أمَّا بعدُ».

والظَّنُّ بالمصنِّفِ ـ رَحمه الله تعالى ـ أنَّه لم يُغْفِلِ البَسملةَ؛ لأنَّ نُسَخَ أصلِهِ الَّذي هو «الآجُروميَّة» ثَبتتِ البَسملةُ في جَميعِها، فلا يَليقُ بالمصنِّفِ حِينئذٍ حذفُها.

قال بَعضُهم: واعلَمْ أنَّ صاحبَ الأصلِ لم يَبْدَأْ بالحَمدلةِ بعدَ البَسملةِ، وكذلك العلَّامةُ ابنُ هشامٍ في «القَطْرِ» و«الشُّذُورِ» و«الجامِع»[٥]؛ قال العلَّامة العَلَويُّ[٦] في «شَرح الجامِع»: إنَّما لم يَذْكُرِ المصنِّفُ بعد البَسملةِ الحَمدلةَ:

= كتاب من الكُتُب السماوية المُنزَلة على الأنبياء عليهم السلام، ويَحتمل أنَّ المراد أنَّ حقَّها أن تكونَ في مُفتَتَحِ كل كتاب استِعانةً وتَيمُّناً بها... إلخ.

(١) أخرجه الخطيب والرُّهاوي في «الأربعين» عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، وسندُه ضعيف جدًّا، ويُروَى: «لا يُبدأ بالحَمد» وسيأتي ذِكرُه.

(٢) هو عبدُ الله بن أحمدَ الفاكهي المَكيُّ، جمال الدِّين، عالم بالعربية، من فُقهاء الشافعية، مَولده ووفاتُه بمَكَّة، وقد أقام بمِصر مُدَّة. مِن كُتبه «الفَواكه الجَنيَّة على مُتمِّمة الآجُرُّومية» و«مُجِيب النِّدا إلى شرح قطر النَّدى» و«كَشف النِّقاب عن مُخدَّرات مُلحة الإعراب». توفي سنة (٩٧٢هـ).

(٣) أي: اكتفى مُستغنِياً عنها.

(٤) هما شيءٌ واحد من الثَّمانية لا اثنانِ؛ لِعدم انفِكاكِهما.

(٥) هو كتابُ «الجامِع الصغير في النحو»، متن شَبيه بـ«القطر» و«الشذور» إلا أنه أوسعُ منهما مباحثَ وأغزرُ شواهدَ، طُبع منذ بضعة عُقود بأكثرَ من تحقيق، إلا أنه لم يَنَل ما يَستحقُّه من الشهرة بخلاف صِنْوَيه.

(٦) هو شرفُ الدين أبو الفِداء إسماعيل بن البُرهان أبي النجباء إبراهيم العَلَوي المَكي الزَّبيدي الحَنفي، له «السراج المُنير شرح الجامع الصَّغير في النَّحو لابن هشام»، كبيرٌ جدًّا، فَرغ منه سنةَ (٩٣٢هـ).

الحَمْدُ للهِ .....

الكواكب الدرية

إمَّا لِكَونه ذَكَرَها لفظاً حالةَ الابتداءِ كما هو الظَّنُّ بِه، واكتفاءً[١] في مَقامِ الاختِصارِ بِحصُولها معنًى في البَسمَلة؛ إذ الحمدُ هو الوصفُ بِالجَميلِ على جهةِ التَّبجيلِ، وناهِيك بما اشتَملَتْ عليه البَسملةُ مِن ذلك[٢]، لا خُصوصُ «حاءْ مِيمْ دالْ»، كما صرَّحَ بذلك غيرُ واحدٍ، وتَدلُّ عليه روايةُ «ذِكْرِ اللهِ» في الحَديثِ: «**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بالٍ**».

أو هَضْماً لِنفسِهِ بتَخيُّلِ[٣] أنَّ كتابَهُ هذا - مِن حيثُ إنَّه كتابٌ[٤] - ليس ككُتُبِ السَّلفِ حتَّى يَبْتَدِئَ به على سَنَنِها[٥]، وليس ذا بالٍ حتَّى يكونَ بِتَركِ الحمدِ أجذمَ، وهذا الوجهُ أشارَ إليه الهِنديُّ[٦] في حَواشِيه[٧]، وليس بِذاك. اهـ[٨] وبِمثلِه يُعْتَذَرُ عن صاحبِ «الآجرُّوميَّة».

(**الحَمدُ لله**) أتَى به لِحديثِ أبي داودَ[٩] - وحسَّنهُ ابنُ الصَّلاحِ[١٠] -: «**كُلُّ أَمرٍ ذِي بالٍ لا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمدِ اللهِ، فهو أَقْطَعُ**»، وفي روايةٍ: «**أَجْذَمُ**»، أي: ناقصُ البركةِ، أو ذاهبُها.

---

(١) كذا في الأصل، والوجهُ: (أو اكتفاءً) - كما في كلام العلَوي - إذ هذا وجهٌ آخَر غيرُ الأول.

(٢) أي: يَكفيكَ ما اشتَملت عليه.

(٣) الأولى: (بتخييل) كما هي عِبارة العَلوي في الكتاب المذكور والجامي في «الفوائد الضِّيائية» تبعاً لِلهندي، وغيرِهما.

(٤) هكَذا في الأصل، والذي في كلام العلوي: من حيث إنه كتابه، وما هنا إنما يصحُّ على جعل قولِه: (ليس ككتب السلف) صفةً لـ(كتاب)، لكن يُحتاج حينئذٍ لجواب (إنَّ)، فافهَم!.

(٥) بفتح السين على المشهور بمعنى: النَّهج والجهة، ويجوز ضمُّها أيضاً بهذا المعنى أو على أنه جمعُ سُنَّة وهي السيرة والطريقة، إلا أنَّ المعنى الأولَ أولى.

(٦) هو القاضي شِهاب الدين أحمد بن عُمر الزاولي الدولة أبادي الهِندي، عالم مبرِّز في الفقه والأصول والعربية، لقَّبه بعضُهم بمَلك العلماء، مِن مصنَّفاتِه: «الإرشاد» في النَّحو، و«شرح البُردة»، و«شرح الكافية» - وليس حاشية كما قال الشارح -، و«شَرح البزدوي» في أصُول الفقه. تُوفي سنة (٨٤٩هـ).

(٧) أي: شَرحِه على «الكافية» مُعتذِراً عن ابن الحاجب، وتَبِعه عليه المُلا الجامي.

(٨) الظاهرُ أن هذا إشارة إلى نهاية النَّقل من كلام العَلوي، مع أني رجعتُ لنُسخة من كتابه فلَم أرَ فيها قوله: وهذا الوجه ... إلخ.

(٩) وغيرِه كالنسائي وابن ماجه وابن حبَّان في «صَحيحه».

(١٠) والنوويُّ والعراقيُّ وغيرُهما.

رَبِّ العالَمِينَ، .....

الكواكب الدرية

وهذا أوَّلُ ما تمَّمَ به المصنِّفُ «الآجرُّوميَّة»؛ فإنَّه لم يَذكُرْ فيها الحمدَ والصَّلاةَ والسَّلامَ.

والحَمدُ لُغةً: الثَّناءُ باللِّسانِ على الجَمِيلِ الاختياريِّ؛ سواءٌ كان في مُقابَلةِ نِعمةٍ، أم لا، بِخلافِ الشُّكْرِ لغةً والحَمدِ عُرْفاً؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما فعلٌ يُنبِئُ عن تَعظيمِ المنعِمِ مِن حيثُ إنَّه مُنعِمٌ[1]، فكلٌّ مِنهما ثَناءٌ بغير لِسانٍ في مُقابَلة الإحسانِ.

وأمَّا الشُّكرُ عُرفاً: فهو صَرفُ العبدِ جميعَ ما أنعَمَ اللهُ به عليه مِن السَّمعِ والبَصرِ وغيرِهما إلى ما خُلِقَ لأجلِه، أي: يَستَعمِلُ العبدُ أعضاءَه ومَعانِيَهُ فِيما طلبَ الشَّارعُ منه استِعمالَها فيه، مِن صَلاةٍ وصيامٍ وسماعِ نحوِ عِلمٍ.

وأمَّا المدحُ فهو لُغةً: الثَّناءُ بِاللِّسانِ على الجَميلِ غيرِ الاختِياريِّ[2]، كـ: حُسْنِ اللُّؤلُؤةِ، وطُولِ القَدِّ، وصَفاءِ اللَّونِ، على جِهةِ التَّعظيمِ.

وعُرْفاً: ما يَدلُّ على اختِصاصِ الممدوحِ بِنَوعٍ مِن الفَضائلِ، كـ«مَدَحتُ زيداً على رَشاقةِ قَدِّه، وحُسْنِ مَبسِمِهِ[3]».

ثمَّ جملةُ **الحَمدِ** خبريَّةٌ لفظاً إنشائيَّةٌ معنًى؛ إذ المرادُ بها إيجادُ الحمدِ، أي: الثَّناءُ على الله تعالى بأنَّه مالكٌ لِجَميع الحمدِ مِن جَميع الخَلقِ، المتضمِّنُ ذلك لِلثَّناءِ عليه بأنَّه المتَّصفُ بكلِّ كمالٍ، والمنزَّهُ عن كلِّ نقصٍ. وكذَا قولُهُ فيما بعدُ: «والصَّلاةُ والسَّلامُ»، بل وكذا جملةُ البَسملةِ، فإنَّها خبريَّةٌ لفظاً إنشائيَّةٌ معنًى؛ لأنَّ القَصْدَ الثَّناءُ على الله بِمَضمُونِها مِن أنَّه لا يُبْتَدَأُ إلَّا باسمِهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ.

(رَبِّ) أي: مالكِ (العالَمِينَ) أي: جَميعِ الخلقِ مِن الإنسِ والجنِّ والملائكةِ وغَيرِهم، فكلٌّ منها يُطلَقُ عليه: «عالَم»، وغُلِّبَ في جَمعِهِ بالياءِ والنُّونِ[4] أُولو العلمِ على غَيرِهم؛ لأنَّ

---

(١) أي: على الحامِد أو غيرِه.

(٢) عبارةُ غيره: (على الجميل مُطلقاً)، ومِن ثَمَّ جعلُوا المدحَ أعمَّ من الحمد. وبعضُهم كالزمخشريِّ قال بترادُفهما بِتَوارُدهما على الاختِياري فقط.

(٣) على وزن (مَقعَد) وهو التبسُّم، أو (مَنزِل) وهو الثَّغرُ لأنه مَوضعُه.

(٤) عِبارة الفاكهي: (بالواو والنون)، ولا تعارُض بين العبارَتَين؛ إذ هو ناظر للأصل والأشرف، والشارحُ هنا ناظر لكلام المصنِّف بِخُصوصه، مع أن الأولَ أولى.

والصَّلاةُ والسَّلامُ على سَيِّدِنا .....

الكواكب الدرية

المختارَ عند الجَماهيرِ ـ كما قال النَّوويُّ في «شَرح مسلم» ـ (أنَّ العالَمَ اسمٌ لِلمَخلوقاتِ كلِّها)، فهو اسمٌ لما سِوى اللهِ تعالى، والعالَمينَ خاصٌّ بالعُقَلاءِ، وهم الإنسُ والجنُّ والملائكةُ.

(والصَّلاةُ) أي: الرَّحمةُ المقرُونةُ بِالتَّعظيمِ (والسَّلامُ) أي: التَّحيَّةُ، كائنانِ (على سَيِّدِنا) أي: مَعاشرِ المخلُوقينَ مِن إنسٍ وجنٍّ ومَلَكٍ: إجماعاً، ولِقَوله ﷺ: «**أَنا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَلا فَخْرَ**»(١)، وإذا سادَ ولدَ آدمَ سادَ غيرَهم بِالأَولى.

والسَّيِّدُ: مَن(٢) سادَ قومَهُ، أي: فضُلَ عليهم بِعِلمٍ أو شَرفٍ أو رِياسةٍ، وأصلُهُ: سَيْوِد بِفتح السِّينِ وسكونِ الياءِ، اجتَمعتِ الواوُ والياءُ وسَبَقتْ إحداهما بالسُّكون، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتْ في(٣) الياءِ.

وإطلاقُه على غيرِ اللهِ جائزٌ بِلا كراهةٍ؛ سواءٌ كان مُعَرَّفاً أو مُنَكَّراً؛ لِقَوله تعالى في حقِّ يحيى: ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾ [آل عمران: ٣٩]، وفي الحَديثِ الصَّحيحِ: «**إنَّ ابنِي هذا سَيِّدٌ**»(٤)، والإتيانُ به في الصَّلاةِ على محمَّدٍ ﷺ أفضَلُ مِن حذفِهِ؛ لِما فيه مِن التَّنويه(٥) بِعُلوِّ قَدرِه ﷺ على سائر العَوالمِ، ولا يَنبغي حذفُ ذلك مُراعاةً لِخلافِ القائلِ بأنَّ لفظَ السَّيِّدِ لا يُطْلَقُ إلَّا على الله تَعالى؛ لأنَّ الخلافَ إذا خالَفَ سُنَّةً صَحيحةً لا يُراعَى(٦).

---

(١) أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ولِمُسلم من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه: «أنا سيِّد وَلد آدم يومَ القِيامة».

(٢) بالفتح على أنها مَوصولة، ويجوز أن تكونَ بالكسر على أنها جارَّةٌ لبَيان الاشتقاق.

(٣) الأولى: (وأُدغمت فيها)؛ لأن المُدغمةَ هي الأُولى المنقلبةُ لا الثانية.

(٤) تمامُه: «ولعلَّ الله أن يُصلِحَ به بين فئتَين من المسلِمين»، قاله في الحسَن بن عليٍّ رضي الله عنهما، وقد كان ذلك في عام الجماعة. والحديث أخرَجه البخاري (٧١٠٩) عن أبي بَكرة رضي الله عنه.

(٥) أي: التَّعريفِ والتَّشهيرِ والتقويةِ.

(٦) فيه أن بعضَهم إنما يَحذفه في التشهد اتِّباعاً لِلسُّنة الواردة فيه، اللهمَّ إلا أن يكونَ كلامُه في غير الصلاة الشرعيَّة.

مُحمَّدٍ، .....

الكواكب الدرية

تَنبيهٌ: أَشَرْتُ بِقَولي: (كائِنانِ) إلى أنَّ «الصَّلاةُ» مبتدأٌ، و«السَّلامُ» عطفٌ عليها، و«على سيِّدنا» خبرُ المبتدإِ متعلِّقٌ بـ«كائِنٌ»، فقولُ الفاكهيِّ: (و«على سيِّدنا» متعلِّقٌ بـ«السَّلام»، وهو مطلوبٌ للأوَّلِ معنًى، ولا يجوزُ تَعلُّقُه به) وهمٌ؛ لأنَّه جعلَها[١] مِن بابِ التَّنازُعِ، وليس كذلك؛ لأنَّ الذي مِن بابِ التَّنازُعِ إنَّما هو نحوُ قولِ القائلِ: «أمَّا بعدَ حمدِ اللهِ، والصَّلاةِ والسَّلامِ على سيِّدنا» كما في خُطبةِ «قَواعدِ ابنِ هشامٍ»[٢]، وصرَّحَ به الشَّيخُ خالدٌ الأزهَريُّ[٣] في شَرحِه على القَواعدِ المَذكورةِ[٤].

(مُحَمَّدٍ) بالجرِّ عطفُ بيانٍ، أو بَدلٌ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ نعتاً؛ لأنَّه عَلَمٌ، والعَلَمُ لا يُنْعَتُ به. وهو عَلَمٌ مَنقولٌ مِن اسمِ مَفعولِ الفعلِ المضعَّفِ لِلمُبالغةِ، سُمِّيَ به نبيُّنا ﷺ لِكثرةِ خِصالِهِ الحَميدةِ، وهذا هو اسمُه في الأَرضِ، واسمُهُ المَشهورُ في السَّماءِ «أحمَدُ».

وعِدَّةُ مَن تَسمَّى بِاسمِ «محمَّدٍ» قَبْلَ ولادتِهِ ﷺ خَمسةَ عشرَ[٥]، ولم يَتَسَمَّ بـ«أحمدَ» أحدٌ قبلَهُ ﷺ.

ويَنبغي التَّسميةُ باسمٍ مِن أَسمائِه ﷺ لِلحَديثِ القُدسيِّ الذي أخرَجه أبو نُعَيمٍ: «قال الله تعالى: وعِزَّتِي وَجَلالي لا أُعَذِّبُ أَحَداً تَسَمَّى بِاسمِكَ بالنَّارِ»[٦]، وفي رِوايةٍ: «قال تعالى:

---

(١) أي: العبارةَ مثلاً.

(٢) هو كتابُه المُسمَّى «الإعراب عن قواعد الإعراب».

(٣) زينُ الدين خالدُ بن عبد الله بنِ أبي بكر المِصريُّ الأزهرِيُّ، المعروفُ بـ(الوَقَّاد)، وُلد بِجَرْجَا من صَعيد مصر، وتحوَّل وهو طِفل مع أبوَيه إلى القاهرة، من كُتبه «الأزهريَّة»، و«التَّصريح بمضمُون التوضيح»، و«تَمرين الطلاب» ـ وقد طَبعناه طبعةً أنيقةً شكلاً ومَضموناً على ما يَليقُ به ـ، و«مُوصِل النَّبيل» على «تَسهيل ابن مالك». تُوفي سنةَ (٩٠٥هـ).

(٤) واسمُه «مُوصِل الطلاب» وهو مَشهور مُتداوَل.

(٥) روى ابنُ سعد عن سعيد بن المسيِّب قال: «كانَت العرب تسمَعُ من أهل الكتاب ومِن الكُهَّان أن نبيًّا يُبعث من العرب اسمه مُحمد، فسمَّى مَن بلَغه ذلك مِن العرب ولَده محمداً طمَعاً في النُّبوة.

(٦) ذكَره ابن عراق في «تَنزيه الشَّريعة المرفوعة عن الأخبار الشَّنيعة الموضوعة» وحكَم عليه بالوضع، وكذلك فعَل السيُوطي في «الزيادات على الموضُوعات».

وعلَى آلِهِ وصَحْبِهِ .....

الكواكب الدرية

إنِّي آلَيْتُ على نَفسِي أن لا يَدخُلَ النَّارَ مَن اسمُه أحمَدُ أو محمَّدٌ»[١]، ولا يُنافي ما ذكَرتُهُ قولُ بَعضِهم[٢]: لم يَصِحَّ في فَضلِ التَّسميةِ به ﷺ حديثٌ؛ لأنَّه إذا لم يَصِحَّ كلُّ ما وردَ في ذَلك بِانفرادِه، فمَجموعُ ما وردَ في ذلك يَصلُحُ مُستَنَداً لاستِحبابِ التَّسميةِ به؛ لاعتِضادِهِ حِينئذٍ بمَجيئِهِ مِن طُرُقٍ شتَّى بِأَلفاظٍ مختَلفةٍ.

(وعلَى آلِهِ) وهم: أقاربُهُ المؤمنونَ مِن بَني هاشمٍ وبني المطَّلبِ ابْنَي عبدِ منافٍ، وهو: اسمُ جمعٍ لا واحدَ له مِن لَفظِهِ، وأصلُه: «أَهل»، ولكنْ قُلِبَتِ الهاءُ همزةً، ثمَّ الهمزةُ ألفاً[٣]، فصار «آلٌ»، ولا يُستعمَلُ لفظُ «الآلِ» إلَّا في الأَشرافِ، فلا يُقالُ: «آلُ الإسكافِ[٤]»، بخلافِ «أهل» فإنَّه يُستعمَلُ في الأَشرافِ وغيرِهم، وإنَّما قيل: «آلُ فرعونَ» لِتَصوُّرِهِ بِصُورةِ الأشرافِ.

(وصَحْبِهِ) ويُقالُ فيه: «أَصْحابُه، وصِحابُهُ»، وكلٌّ منها[٥] اسمُ جمعٍ لـ«صاحبٍ» بمعنَى الصَّحابيِّ، وهو: مَن لقيَ النَّبيَّ ﷺ بعدَ نُبوَّتِهِ في حياتِهِ مؤمناً، وماتَ على ذلك، ولو أعمَى،

---

(١) رَواه الدَّيلمي في «الفِردوس»، قال الشَّوكاني في «الفوائد المجمُوعة»: هو مَوضوع، كما قال ابنُ الجَوزي. اهـ وحَكم عليه بالوضع أيضاً ابنُ القيِّم في «المنار المنيف» والمُلَّا علي القاري في «الأسرار المرفُوعة» وغيرُهما.

(٢) ممن قال ذلك الأبي كما نقَله عنه ابن عراق في «تَنزيه الشريعة»، ثم قال: بل قال الحافظ أبو العبَّاس تَقيُّ الدين الحَرَّاني: كلُّ ما وَرد فيه فهو مَوضوع. اهـ قلتُ (نسيم): وقد ثبَت في «الصحيحَين» من حديث أبي هريرَة أن النبيَّ ﷺ قال: «تَسمَّوا بِاسمي ولَا تكنَّوا بِكُنيَتي»، فمَن سمَّى ابنَه بذلك حبًّا في رسول الله ﷺ، أو تبركاً بالاسمِ الكريم، أو إرغاماً لأعداء الله أو نحوَ ذلك، مأجورٌ بإذن الله تعالى، ولا يحتاج بعد إذن حَبِيبنا ﷺ في ذلك لحديث أو أثر يُخبرُه بفَضلِ ذلك.

(٣) والقلبُ الأول شاذ سهَّله الثاني، ولم يَقولُوا بقلب الهاء ألفاً مباشَرة لِفقدِ النَّظير.

(٤) كذا في طبعةٍ، وفي أُخرَيَين: (آل الإسكافي)، والصواب الأول كما في كُتب اللغةِ والنحو، والإسكافُ عند العرب كل صانِع بيَده كالنجَّار ونحوِه، واشتَهر إطلاقُه على مَن يُصلِح النِّعال.

(٥) أي: من الثلاثة، وفي طبعة: (منهُما)، والظاهر أنَّ الأول هو الصحيح؛ إذ يتعذَّر إرجاع الكلام على اثنَين لا على التعيين دُون الثالث. على أنَّ كلامَه مَبني على ما نُسِب إلى سيبَويه من أن (أصحاباً) اسمُ جمع، قيل: والتحقيق أنه جَمعٌ عِنده وعند الأخفش جميعاً، وأنَّ الخلافَ إنما هو في (صَحْب) فقط. ويَرِد على الشارح أيضاً أن (صِحاباً) جمع صاحِب كـ(جِياع وجائع) و(نِيام ونائم).

أَجْمَعِينَ، وبَعدُ؛

الكواكب الدرية

أو غيرَ مميِّزٍ، أو مَلَكاً، أو جِنِّيًّا على الأصحِّ كما شَملتْهُ «مَن»، وهم أفضَلُ مِن آلٍ لا صُحْبةَ لهم.

وإنَّما قُدِّمَ الآلُ لأنَّ الصَّلاةَ ورَدَتْ عليهم بِالنَّصِّ[1]، وأمَّا الصَّلاةُ على الصَّحْبِ فبِالقِياسِ.

(أَجمَعِينَ) أتى به تَأكيداً؛ لِيُفِيدَ الإحاطةَ والشُّمولَ لجميعِ الآلِ والصَّحبِ مِن دونِ استِثناءٍ، ففيه إشارةٌ إلى أنَّ الصَّحابةَ كُلَّهم عُدُولٌ، وأنَّ طعنَ الطَّاعنِ في بَعضِهم غيرُ مَرضيٍّ ولا مَقبولٍ، وأنَّ آلَهُ ﷺ مُستَحِقُّون للصَّلاةِ عليهم تبَعاً له ﷺ كما علَّمَناه في حَديث: كيف نُصَلِّي عليكَ؟ قال: «**قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ**»[2]، ولم يَقُلْ: «آلِ محمَّدٍ الأتقِياءِ، أو السَّالمينَ مِن المَعاصي والتَّبِعاتِ[3]»، أو نحوَ ذلك، فدلَّ على أنَّ ذلك حقٌّ لهم كيفَما كانُوا، ولله دَرُّ الإمامِ الشَّافعيِّ حيث يَقولُ: [البسيط]

يا أَهلَ بَيْتِ رَسُولِ اللهِ حُبُّكُمُ ... فَرْضٌ مِنَ اللهِ فِي القُرْآنِ أَنْزَلَهُ

يَكْفِيكُمُ مِن عَظِيمِ القَدْرِ أَنَّكُمُ ... مَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْكُمْ لا صَلاةَ لَهُ[4]

فظهرَ بهذا أنَّ تاركَ الصَّلاةِ على الآلِ تاركٌ لِفَضيلةٍ عظيمةٍ، وسُنَّةٍ جَسِيمةٍ.

(وَبَعْدُ): هي كلمةٌ يُؤتَى بها للانتِقالِ مِن أُسلُوبٍ في الكلامِ إلى أُسلوبٍ آخَرَ، والواوُ

---

(١) أي: في مثل الصلاة الإبراهيميَّة في التشهُّد.

(٢) البُخاري (٤٧٩٧) ومسلم (٩٠٩) من حديث كَعب بن عجرة رضي الله عنه.

(٣) جمعُ (تَبِعةٍ)، وتَبِعةُ الأمر: ما يَلحَقُ صاحبَه من مُؤاخَذة على فِعله.

(٤) بَناه على قَوله بأنه يَجب على المُصلِّي أن يُصلِّيَ على رسول الله ﷺ وعلى آلِه في التشهُّد الأخير، فإن ترَكه لم تَصحَّ صلاتُه، وهذا مذهبُه القديم، قال صاحبُ «إعانة الطالبين» عِند قول «فتح المعين»: (وسُنَّ في) تَشهد (أخير) وقيل: يجب (صلاةٌ على آلِه): قَوله: (وقيل: يَجب) أي: الإتيان بالصلاة على الآلِ فيه، وهو على القَول القَديم لإمامنا رضي الله عنه، واستدلَّ له بِقَوله ﷺ في الحديث السابق: «قُولُوا: اللهمَّ صلِّ على مُحمد وآلِه» والأمرُ يَقتضي الوجوب، . . . . ثم أنشد البيتَين، قال: فقوله: (لا صلاة له) يَحتمل أن المرادَ: صَحيحة، فيكون مُوافقاً لِلقول القديم بوجوب الصَّلاة على الآل، ويَحتمل أنَّ المراد: لا صلاةَ كاملة، فيُوافق أظهَرَ قولَيه، وهو الجَديدُ. اهـ

فهَذِهِ مُقَدِّمةٌ في عِلْمِ العَرَبِيَّةِ، .....

الكواكب الدرية

في أوَّلها نائبةٌ عن «أمَّا» الشَّرطيَّةِ، فلِذا لَزمتِ الفاءُ بعدَها، وقد يُقالُ فيها: «أمَّا بعدُ»[١]، فتكونُ «أمَّا» نائبةً عن «مَهما» الشَّرطيَّةِ وفِعلِهِ[٢].

و«بعدُ»: ظرفٌ مُلازمٌ للإضافةِ، لكنَّه لمَّا حُذِفَ المُضافُ إليه ونُوِيَ معناه، بُنِيَتْ على الضَّمِّ، أي: (وبعدَ ما ذُكِرَ مِنَ الصَّلاةِ[٣] والسَّلامِ).

(فهَذِهِ) إشارةٌ إلى مَحسوسٍ إنْ تأخَّرتِ الخُطبةُ عن فَراغِ «المقدِّمةِ»[٤]، أو إلى مَعقولٍ إنْ تَقدَّمتْ عليه، (مُقَدِّمةٌ) - بِكسر الدَّال - بِصِيغة اسمِ الفاعل[٥]؛ لأنَّ معرفتَها تَجعَلُ الشَّارعَ في علمِ النَّحوِ على بَصيرةٍ، فهي تُقَدِّمُهُ على أَقرانِهِ.

وبِفتحِ الدَّالِ في لغةٍ قَليلةٍ؛ لأنَّها قُدِّمَتْ أمامَ المَقصودِ؛ لتُسَهِّلَ لِلقاصدِ إليه المطالبَ، ولتُهَيِّئَ له ما يَحتاجُ إليه مِن الفنِّ في المآرِبِ[٦]، شُبِّهَتْ بمُقدَّمةِ الجيشِ التي تَتَقَدَّمُ أمامَهُ لتُهَيِّئَ له في المحلِّ الذي يَنزِلُهُ ما يَحتاجُ إليه، وهذه «المقدِّمةُ» كذلك، المشتغِلُ بها قد يَتَوَصَّلُ بها إلى مُطوَّلاتِ كُتُبِ الأَعاريب، ويُدْرِكُ بها مِن مُصطَلحِ علمِ النَّحوِ ما يُرْشِدُهُ إلى إعرابِ مُشكِلٍ، وإيضاحِ معنًى غريبٍ.

(في عِلْمِ العَرَبِيَّةِ) أي: في علمِ اللُّغةِ العَربيَّةِ. وعُلومُ العربيَّةِ اثنَا عشرَ عِلْماً: عِلمُ اللُّغةِ، وعِلمُ التَّصريفِ، وعِلمُ النَّحوِ، وعِلمُ المَعاني، وعِلمُ البَيانِ، وعِلمُ البَديعِ[٧]، وعِلمُ العَرُوضِ، وعِلمُ القَوافي، وعِلمُ قَوانينِ الكتابةِ، وعِلمُ قَوانينِ القِراءةِ[٨]، وعِلمُ إنشاءِ الرَّسائلِ

---

(١) هذا هو الأصل.

(٢) أي: فعلِ الشرط، لا فعلِ (مهما).

(٣) عبارة الفاكهي: مِن الحمد والصلاة.

(٤) أي: التي هي هذا المتنُ، لا المُقدمة التي تَسبق الدُّخول في المقصود.

(٥) أي: مِن (قَدَّم) المتعدي.

(٦) كذا جاءت العبارة في الأصل، ويَنبغي أن تكون: ما يَحتاجُ إليه في الفنِّ من المآرِبِ. تأمَّل!

(٧) المعروف عدُّ عِلم الاشتقاق بَدَله، قال السيد الشريف والصبان وغيرُهما: وجعلوا البديع ذَيلاً لا قِسماً بِرَأسه.

(٨) المعروف عِندهم عَدُّ عِلم قَرض الشعر بدَل هذا، وانظُر إن شئتَ: «القسطاس في العَروض» للزمخشري، و«مِعيار النظَّار للزنجاني»، و«شرح المفتاح» لِلشريف الجرجاني.

. . . . . .

والخُطَبِ، وعِلمُ المحاضَراتِ، ومنه التَّواريخُ.

والمرادُ بِعلمِ العربيَّةِ هنا عِلمُ النَّحوِ فقَطْ؛ إذ هذا الكتابُ لا يَشتَمِلُ إلَّا عليه فقط، وهو أنفَعُ العُلومِ العربيَّةِ؛ إذ به تُدْرَكُ جَميعاً، ومِن ثَمَّ قال السُّيوطيُّ: إنَّ العلومَ كلَّها مُفتَقِرةٌ إليه[١].

وعرَّفوه بأنَّه لُغةً: القَصْدُ، واصطِلاحاً: **عِلمٌ بِأُصولٍ يُعرَفُ بها أَحوالُ أواخرِ الكَلِمِ إِعْراباً وبِناءً**.

والمرادُ بالأُصولِ المَذكورةِ: الاسمُ والفعلُ والحرفُ[٢]، وأنواعُ الإعرابِ، والعواملُ، والتَّوابعُ، ونحوُ ذلك.

وفائِدةُ هذا العِلمِ: مَعرفةُ صَوابِ الكلامِ مِن خَطئِهِ؛ لِيُحْتَرَزَ به عن الخَطإِ في اللِّسان.

وغايتُهُ: الاستِعانةُ على فَهْمِ مَعاني كلامِ اللهِ ورَسولِهِ، المُوصلِ إلى خَيرَيِ الدُّنيا والآخرةِ، فلِهَذا وجَبَتْ معرفتُهُ لِيُتَوَصَّلَ به إلى مَعرفتِهِما.

والأَوْلَى تَقديمُهُ في الطَّلبِ على سائرِ العُلُوم؛ لأنَّ الكلامَ بدونِ النَّحوِ لا يُفْهَمُ حقَّ الفَهْمِ، وقد لا يُفْهَمُ أَصْلاً إلَّا به.

وسببُ تَسميةِ هذا العلمِ بالنَّحوِ: ما رُوي أنَّ عليًّا رضي الله عنه لَمَّا أشارَ على أَبي الأسوَدِ الدُّؤَلِيِّ[٣] أنْ يَضَعَهُ، قال لهُ بعدَ أنْ علَّمهُ الاسمَ والفعلَ والحرفَ: (الاسمُ ما أَنبأَ عن المسمَّى، والفِعلُ ما أَنبأَ عن حركةِ المسمَّى، والحرفُ ما أَنبأَ عن معنًى في غيرِهِ[٤]، والرَّفعُ

---

(١) انظُر إن شئتَ تفصيلَه في ذلك في مُقدمة كتابِه «المَطالع السعيدة».

(٢) الصحيحُ أنَّ المراد بالأصول المذكورة الأمور الكُلية التي تَنطبِق على الجُزئيَّات، وأما ما ذكَره الشارح فمقدِّمات لتِلك الأصول.

(٣) مِن أصحابِ أمير المؤمِنين عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وأحدُ عُمَّاله وشِيعَتِه، وكان مِن ساداتِ التَّابعين، ومِن أكمَلِ الرِّجال رَأياً، وأَسَدِّهم عقلاً، وهو مَعدودٌ في التابِعين، والفُقهاء، والمُحدِّثين، والشُّعراء، والأَشراف، والفُرسان، والأُمراء، والدُّهاة، والنُّحاة، والأَشراف، وغيرِ ذلك. اختُلف في اسمه ونَسبِه اختلافاً كثيراً، والمشهور أنَّ اسمَه ظالمُ بن عَمرو. تُوفي سنةَ (٦٩هـ).

(٤) عبارة غيره: والحرف ما أنبأ عن معنًى ليس بِاسم ولا فعل.

مُتَمِّمَةٌ لِمَسائِلِ «الجَرُّومِيَّةِ»، .....

الكواكب الدرية

للفاعلِ وما اشتَبه به، والنَّصبُ للمَفعولِ وما حُملَ عليه، والجرُّ للمُضافِ وما يُناسبُهُ: ٱنْحُ هذا النَّحوَ يا أبا الأَسوَدِ)، فسُمِّيَ بِذَلك تَبرُّكاً بلفظِ الواضعِ له.

(مُتَمِّمَةٌ) أي: هَذه المقدِّمةُ (لِمَسائلِ «الآجُرُّومِيَّةِ») نِسبةً للشَّيخِ العلَّامةِ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ داودَ الصَّنهاجيِّ، ويُقالُ له: ابنُ آجرُّومَ - بفتحِ الهمزةِ ممدودةً، والجيمِ المُخفَّفةِ[١]، وضمِّ الرَّاءِ المشدَّدةِ -، معناه بِلُغة البَرْبَرِ: الفَقيرُ المتصوِّفُ، كذا نَقلَ بعضُهم ضَبْطَهُ عن خطِّ الجَمال المطيب[٢].

وقال ابنُ عنقاءَ[٣]: إنَّه بفتح همزةٍ ممدودةٍ، فضمِّ جيمٍ، وراءٍ مُشدَّدةٍ، فسكونِ واوٍ، فميمٍ، وقد كثُرَ حَذفُ همزتِهِ، فلا أَدري أهي لُغةٌ، أم هو مِن تَلعُّبِ[٤] النَّاس؟ وهي كلمةٌ أعجَميَّةٌ بلغةِ البَرْبَرِ مَعناها الفَقيرُ الصُّوفيُّ على ما قيل، لكنِّي لم أَجِدِ البَرابِرةَ يَعْرِفُونَ ذلك، ولا حذْفَ همزتِها، وإنَّما في قَبيلةِ البَربرِ قبيلةٌ تُسَمَّى بني آجرُّوم. اهـ

وعلى ما قالَه فقَولُ المصنِّفِ هنا: «الجُروميَّة[٥]» تُقْرَأُ بضمِّ الجيمِ، وعلى ضبطِ المطيِّب تُقْرَأُ بالفتحِ. وفي بعضِ النُّسخِ: (لمسائلِ الآجرُّوميَّة)، فيُقرَأُ بفتحِ الهمزةِ ممدودةً، وبضمِّ

---

(١) ظاهرُه أنه بفتح الجيم أيضاً، وبذلك يُخالفُ القولَ الآتي عن ابن عنقاء، بل سيأتي التصريح به في كلامه، فاصبِر!

(٢) الظاهر أنه أراد به الشيخَ الفقيهَ جمالَ الدين محمداً ابنَ القاضي موفَّق الدين عليِّ بن عُثمان، المعروف بالمطيب الحنفي، خَلَف والدَه باليَمن في جَودة الفِقه، وانتَهت إليه بعده رِياسةُ الحَنَفيَّة بزَبِيد، تُوفي بزَبيد في رمضانَ من سنةِ (٨٤٢هـ).

(٣) هو مُحمد الخالص بن رميثة بن علي بن عنقاء بن حمزة الشريف الحُسَيني المَكي المُتوفى سنةَ (١٠٥٣هـ)، فقيه نَحوي أديب، لُقِّب بسيبوَيه اليمن، وكان شيخَ الشافعية بها، له كُتب منها: «تَشنيف السَّمع بشرح شُروط التثنية والجمع»، و«الألواح في مُستقَرِّ الأرواح»، و«غُرر الدُّرَر الوَسيطيَّة بشَرح المَنظومة العمريطيَّة» في شَرح نظم الآجروميَّة، ومنه يَنقل الشارح في هذا الكِتاب كما ذكَرناه في المقدِّمة.

(٤) يقال: تلاعَب وتَلعَّب: ضدُّ جدَّ كـ(لَعِب).

(٥) كُتب عليها في هامش إحدَى الطَّبَعاتِ الثلاثِ: هكَذا بالنُّسخة التي معنا ولتُنظر. اهـ مُصحِّحه. قُلتُ: وهي كذلك في الطَّبعتَين الأُخرَيَين.

تَكُونُ واسِطةً بَينَها وبَينَ غَيرِها مِنَ المُطَوَّلاتِ، .....

الكواكب الدرية

الجيم، وبتشديدِ الرَّاءِ. والجاري على الألسنةِ فتحُ الهمزةِ، وإسكانُ الجيمِ، وضمُّ الرَّاءِ مُخفَّفاً.

والكلُّ واسعٌ؛ لأنَّ الاسمَ الأعجميَّ قد يَتَعَسَّرُ النُّطقُ به، فيُتَوَسَّعُ فيه ما لا يُتَوَسَّعُ في الاسمِ العربيِّ.

وُلِدَ صاحبُ «الآجرُّوميَّةِ» سنةَ اثنَتَينِ[١] وسَبعينَ وستِّمائةٍ[٢]، وتُوُفِّيَ بصَفَر سنةَ ثلاثٍ وعشرينَ وسَبعِمائةٍ بمدينةِ فاسٍ مِن بِلادِ المغربِ.

(تَكُونُ) أي: المتمِّمةُ[٣] (وَاسِطةً بينَها) أي: بين «الآجرُّوميَّةِ» (وبينَ غيرِها مِن المُطوَّلاتِ) مِن كُتبِ النَّحوِ؛ لاشتِمالِها على ما يَشتَمِلُ[٤] عليه أصلُها مِن الفوائدِ، فهي وإنْ قصَّرَتْ عن المطوَّلاتِ بِصِغَرِ حَجْمِها، ولكنَّها تُبارِيها بِغَزارةِ عِلْمِها.

ومُطوَّلاتُ علمِ النَّحوِ غيرُ مَحصُورة، ومَن تَتَبَّعَ طبَقاتِ النُّحاةِ وجدَ شيئاً كثيراً منها في الطُّرُوسِ[٥] مَسطُورَة، ومِن أنفَعِها شروحُ «الألفيَّةِ»، و«التَّسهيلِ»[٦]، وشُروحُ «كافيةِ ابنِ مالكٍ»[٧]، .....

(١) في طبعة: اثنين.

(٢) وهي السنة التي تُوفي فيها ابنُ مالك رحمه الله.

(٣) كذا في النُّسخ، والصواب: (تكون أي: المقدمة)؛ إذ الكلامُ إنما هو فيها، وقولُه: (مُتممة) مجردُ وصفٍ لها. إلا أن يقالَ: إنه أراد: (تكون تلك المقدِّمة المتمِّمةُ)، فأسقطَ الموصوفَ واكتَفى بِصِفتِه.

(٤) الذي في «الفاكهي»: (ما لم يشتمل)، وهو الوجهُ، وبه يَظهر معنى كونِها واسطةً؛ إذ الوسط أعلى من الطَّرَف الأدنى.

(٥) جمعُ (طِرْس)، وهو الكِتاب المَمحُوُّ الذي يُستطاع أن يُعادَ عليه الكتابة. ولعلَّه أراد بها هنا الكُتُبَ مطلقاً.

(٦) بالجر عطفاً على «الألفيَّة»، أي: ومِن أنفعِها أيضاً شُروح «التسهيل» كـ«التَّذييل والتكميل» لأبي حيان و«المُساعد» لتلميذِه ابنِ عقيل؛ ويجوز ـ على نوعِ بُعد فيه ـ أن يكونَ بالرفع على أن المراد به المتنُ نفسُه، وجَعَله من المطوَّلات بالنظر لبقيَّة المُتون المتداوَلة، كـ«القطر» و«الكافية»، وباعتبار جمعِه لِلفروع الكثيرةِ والمسائل الغزيرة.

(٧) المشهورُ المتداوَل من شروح «كافية ابن مالكٍ» شرحُ الناظمِ نفسِه فقط، لكنَّه جمع في قَوله: (شروح) لِعطف «كافية ابن الحاجب» عليها؛ إذ شروحُها كثيرةٌ جدًّا، فلا اعتراضَ.

نَفَعَ الله بِها كَما نَفَعَ بِأَصْلِها في الحَياةِ وبَعْدَ المَماتِ! إنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبُ الدَّعَواتِ.

الكواكب الدرية

و«كافيةِ[١] ابنِ الحاجبِ». ومِن أَحسَنِها وَضعاً وأَغزَرِها عِلْماً «مُغني اللَّبيبِ» لابن هِشام.

(نَفَعَ اللهُ) تَعالى[٢] (بِها) أي: بهذه المقدِّمةِ الطَّالبَ لها، ومعنَى النَّفعِ في حَقِّه سيَأتي، ونَفعَ بها أيضاً مُؤلِّفَها، ومعنى النَّفعِ في حقِّه في الدُّنيا اشتِغالُ النَّاسِ بها، وفي الآخرةِ أنْ تكونَ سبباً لِحُلولِهِ في دارِ النَّعيم، (كما نَفَعَ) - بفتحِ الفاءِ - (بِأَصلِها) يَعني بِه: «الآجرُّوميَّةَ»؛ فإنَّ النَّفْعَ بها مُشاهَدٌ؛ إذ قلَّما شرعَ طالبٌ في النَّحوِ إلَّا ويَبْتَدِئُ بها، وتَعودُ بَركتُها عليه، فيَسْهُلُ عليه بعدَ ذلك الأخذُ في غَيرها، (في الحَياةِ): متعلِّقٌ بِقَوله: «نفَعَ اللهُ بها[٣]»، ومعنى نَفْعِ الطَّالبِ بها في الحَياة هو أنْ يُلْهِمَهُ اللهُ الاعتِناءَ بها، ويَمُنَّ عليه بإدراكِ عِلمِ العربيَّةِ بِسَببِها، (وبَعدَ المَماتِ) بِالفَوزِ بِدارِ السَّلام.

(إنَّه) أي: اللهَ (قَرِيبٌ) أي: بِعلمِهِ ممَّن سألَهُ ودَعاهُ؛ لِقَولِه تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، أمَّا القُربُ بالذَّاتِ فمُحالٌ في حقِّهِ تعالى.

(مُجِيبُ الدَّعَواتِ) أي: دَعواتِ الدَّاعي، قال ﷺ: «**ما مِن رَجلٍ يدعُو بِدُعاءٍ إلَّا استُجِيبَ له، فإمَّا أنْ يُعَجِّلَ له في الدُّنيا، وإمَّا أن يُؤخِّرَ له في الآخِرةِ، وإمَّا أنْ يُكفِّرَ عنه مِن ذُنُوبِه بِمِقدارِ ما دَعا، ما لم يَدعُ بِإثمٍ أو قَطِيعةِ رَحمٍ أو استَعجَل**»، قالُوا: يا رسولَ اللهِ! وكيف يَستَعجِلُ؟ قال: «**يقولُ: دَعَوتُ، فما اسْتَجابَ**». أخرَجهُ التِّرمذيُّ وقال: حَديثٌ غريبٌ[٤].

❁ ❁ ❁

(١) بالجرِّ لما ذكَرناه في التعليقَين السابقَين.

(٢) الأظهَر أن هذا الحرف من كلام الشارح.

(٣) فيه تَساهلٌ؛ والمقصود أنه مُتعلق بـ(نَفَع) فقط؛ إذ هو العامل لا غيرُه اشتراكاً ولا استِقلالاً.

(٤) ولِمُسلم نحوُه.

[الكلام والكلمة]

الكَلامُ هُوَ: .....

الكواكب الدرية

[الكلام والكلمة]

(الكلامُ) أي: المصطَلحُ علَيه في عُرفِ النُّحاةِ، فـ«أل» فيه لِلعَهْدِ، وهي عِوَضٌ عن مُضافٍ إليه مَحذوفٍ، تَقدِيرُه: كلامُ النَّحويِّينَ، كما قال ابنُ مالكٍ رَحمه الله في «الخُلاصةِ الألفيَّةِ»: [الرجز]

كَـلامُـنـا لَـفْـظٌ مُـفِـيـدٌ كـ«اسْـتَـقِـمْ»

وقال العِمْرِيطيُّ[1] رَحمه الله تعالى: [الرجَز]

كـلامُـهُـمْ[2] لَـفْـظٌ مُـفِـيـدٌ مُـسْـنَـدُ[3]

(هو) أي[4]: الكلامُ يُطلَقُ في اللُّغةِ على الكلامِ النَّفسيِّ الخالي عن الحَرْفِ والصَّوتِ، كقَولِ الأخطَل[5]: [الكامل]

---

(١) هو يَحيى بن نُور الدين أبي الخير بن مُوسى العِمريطي الشافعيُّ الأنصارِي الأزهريُّ، شَرف الدين، نَحويٌّ له عِدَّة مَنظُومات، منها: «الدُّرة البَهية في نَظم الآجرُّومية»، و«نِهاية التَّدريب في نَظم غاية التَّقريب» في فِقه الشافعيَّة، و«تَسهيل الطُّرُقات في نَظم الورَقات» في أُصول الفقه، وهي مَشهورة مُتداوَلة بين الطَّلبة. تُوفي بعد (٩٨٩هـ). انظر: «الأعلام» (٨/ ١٧٤).

(٢) أي: النُّحاةِ، وهو نظيرُ قول ابن مالك: (كلامُنا)؛ إلا أن ابنَ مالك أدخل نفسَه فيهم تحدُّثاً بنعمة الله وبياناً للواقع، بل هو من رؤُوسهم ومجتهِديهم، والعمريطي أخرج نفسَه تواضُعاً وأدباً، رحمة الله عليهما.

(٣) انظر: «الدرَّة البَهية».

(٤) لا يَخفى أن ما سيَذكره من المعاني اللُّغويَّة زائد على المتن ولا شيءَ يدلُّ عليه، فالإتيان بـ«أي» المفسِّرة ليس على ما يَنبغي.

(٥) ذكَره قبل الشارح ابنُ هشام في «شَرح الشذور»، وأنشد البيتَ الآتي، فكتَب عليه العدويُّ (١/ ٦٩) ما نصُّه: الأخطَل لقبه . . . وهو من الطبقة الأُولى من شُعراء الإسلام، وكان نصرانيًّا، ولا يَقدح في الاستدلال بِقوله؛ لأنَّا نُريد أن يثبتَ ذلك لغة، واللغةُ تثبت بقول الكُفار من العرب إجماعاً. وإنما قُلتُ ذلك لأن بعضَهم شنَّع في بعض الدرُوس وقال: كيف يَستدل أهلُ السنة على مسألةٍ مِن مسائل الدين ومسائلِ الاعتقاد بِقولِ نَصراني؟ اهـ شنواني. اهـ وكتبتُ عليه يومئذٍ ما نصُّه: ليتَ الأمرَ كان بهذه السهولة واليُسر؛ فإن الخلاف بين القائلِين =

. . . . . .

الكواكب الدرية

إنَّ الكلامَ لَفِي الفُؤادِ وَإِنَّما جُعِلَ اللِّسانُ عَلَى الفُؤادِ دَلِيلَا[1]

وعلى اللَّفظِ[2] مُطلَقاً، أي: أَفادَ أو لم يُفِدْ، ولو مُهمَلاً لا مَعنَى له[3].

= بالكلام النفسي المستدلِّين بهذا البيت وبين القائلِين بالصوت والحرف خلافٌ عَقديٌّ حقيقيٌّ، ولا تعلُّقَ له بإثبات اللغة على ما هي العادةُ في خِلاف أهل العربيَّة، قال ابنُ أبي العِز في «شرح الطحاوية» (١/ ١٩٩-٢٠٠): أما مَن قال: إن الكلامَ معنًى واحد، واستَدلَّ عليه بقول الأخطل: إنَّ الكلام . . . البيتَ فاستدلال فاسدٌ، ولو استدَلَّ مُستدِلٌّ بحديث في «الصحيحَين» لَقالوا: هذا خبرُ واحد! ويكون مِما اتفق العلماء على تَصديقه وتَلَقِّيه بالقَبول والعمل به، فكيف وهذا البيت قد قيل: إنه موضوع مَنسوبٌ إلى الأخطل، وليس هو في «ديوانه»؟! وقيل: إنما قال: إنَّ البيانَ لَفي الفؤاد، وهذا أَقربُ إلى الصِّحة، وعلى تقدير صِحَّتِه عنه فلا يَجوز الاستدلالُ به؛ فإنَّ النصارى قد ضَلُّوا في معنَى الكلام، وزعمُوا أن عيسى عليه السلام نفسُ كَلمة الله واتِّحد اللاهوتُ بِالناسوت، أي: شيءٌ مِن الإله بشيءٍ مِن الناس، أفيُستدَلُّ بقول نصرانيٍّ قد ضَلَّ في معنى الكلام على معنَى الكلام، ويُترَك ما يُعلَم مِن مَعنى الكلام في لغة العرب؟! وأيضاً: فمَعناه غيرُ صحيح؛ إذ لازمُه أنَّ الأخرَسَ يُسمَّى متكلِّماً لِقيام الكلام بِقَلبه وإنْ لم يَنطِق به ولم يُسمَعْ منه، والكلام على ذلك مبسوطٌ في مَوضعه. اهـ وهو مأخوذ من مُصنَّفات الشيخ ابن تيميَّة. انظر مثلاً: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٢٩٥) و(٧/ ١٣٨) فما بعدَهما.

(١) **البيت**: للأخطَل كما قال الشارح، وهو تَغلبي نَصراني واسمُه: غِياث بن غَوث، والمَعروف أنه لُقب الأخطل لِبَذاءته وسَلاطةِ لِسانه.

اللغة: (الفؤاد): القَلب، وجَمعه أفئِدة.

المعنى: أنَّ الكلامَ الحقيقيَّ إنَّما هو الذي في القلب، واللسانُ إنما هو ناقلٌ له وتَرجُمانٌ لا أكثرُ؛ لتعذُّر الاطلاعِ على ما في القلب من غير واسِطة.

الإعراب: «إنَّ»: حرف توكيد ونصب. «الكلام»: اسمُها. اللام: مُزحلقة، «في الفؤاد»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (إنَّ). الواو: لِلاستئناف، «إنما»: أداة حَصر، وأصلُها: (إنَّ) المُشبَّهة بالفعل كفَّتها عن العمل (ما). «جُعل»: ماضٍ مَبني للمجهول. «اللسانُ»: نائب فاعله وهو المفعول الأول. «على الفؤاد»: جار ومجرور متعلق بـ(دليلاً) الآتي. «دليلَا»: مفعول بِه ثانٍ لـ(جُعل).

وجه الاستشهاد: أنَّ لفظَ (الكلام) تُطلِقه العرب على المَعاني القائمة في نَفس المتكلم قبل أن يُعبِّرَ عنها بكلمات وحُروف.

(٢) أي: المركَّب.

(٣) ذكَره صاحبُ «غُرَر الدُّرر».

اللَّفظُ المُرَكَّبُ، المُفِيدُ بِالوَضْعِ.

الكواكب الدرية

وعَلى الخطِّ، والإشارةِ، ولسانِ الحالِ، وكلِّ ما أَفْهَمَ المَقصودَ كالعَقْدِ[١] والنَّصْب.

وهو حَقيقةٌ لُغويَّةٌ فيها جَميعاً على الأظْهَرِ.

وفي اصطِلاحِ النُّحاةِ: ما جَمَعَ قُيُوداً أربعةً، وهي التي أشارَ إليها المصنِّفُ بِقَولِه:

(اللَّفظُ) أي: الصَّوتُ المشتَمِلُ على بعضِ الحُروفِ الهجائيَّةِ التي أوَّلُها الألفُ، وآخِرُها الياءُ، حقيقةً كان الاشتِمالُ كـ«زيدٍ»، أو حُكْماً كالمضمَرِ المُستترِ في فعلِ أمرِ الواحدِ نحوُ: «قُمْ»، فإنَّه في حكمِ الملفوظِ حقيقةً، وهذا هو معنَى اللَّفظِ اصطلاحاً.

وأمَّا في اللُّغةِ، فهو: الطَّرحُ والرَّميُ[٢]، كقَولهم: «أكلتُ التَّمْرةَ ولَفظتُ بالنَّواةِ[٣]».

(المُركَّبُ) مِن كلمتَينِ فأكثرَ تركيباً إسناديًّا.

(المُفِيدُ) أي: المفهِمُ معنًى يَحْسُنُ سُكُوتُ المتكلِّمِ عليه[٤]، بحيثُ لا يَبْقَى للسَّامعِ انتِظارٌ مُقيَّدٌ[٥] به[٦]، فلا يَضُرُّ احتياجُه إلى المتعلَّقاتِ مِن المفاعِيلِ ونحوِها.

(بِالوَضْعِ) أي: المُفيدِ بِالقَصْدِ، وهو: أنْ يَقْصِدَ المتكَلِّمُ بما يَلفظُ به إفادةَ السَّامعِ.

فهَذه قُيودٌ أربعةٌ متى وُجِدَتْ وُجِدَ الكلامُ النَّحويُّ، وحيثُ انتَفتْ أو انتفَى واحدٌ منها، انتَفى الكلامُ النَّحويُّ.

فخَرجَ بِالقيدِ الأوَّلِ ـ وهو اللَّفظُ ـ: الخطُّ والإشارةُ ونحوُهما ممَّا سبَقَ في الكلامِ اللُّغويِّ ممَّا ليس بِلَفظٍ وهو مُفِيدٌ.

وخَرجَ بِالقيدِ الثَّاني ـ وهو المُركَّبُ ـ: المُفردُ كـ«زيدٌ»، والمُركَّبُ غيرُ الإسنادِيِّ كالمُركَّبِ

---

(١) بالفتح فيه وفي الذي يَلِيه على إرادة المصدر منهما؛ لِيُوافقا ما قبلهما، وضبطُهما على غيرِ ذلك لا يَخلو من تكلُّف وقُبح.

(٢) أي: مُطلقاً، أو مقيَّداً بالفم، وقيل: أصلُه الإطلاق ثم قُيِّد بما ذُكر.

(٣) يُقال: لفظتُ النَّواةَ، ولفَظتُ بها.

(٤) وقيل: سُكوت المخاطَب، والأول أصحُّ.

(٥) كذَا في الأصل، والظاهرُ أنه تصحيفٌ عن (معتد)؛ إذ عِبارة الفاكهي (ص٦٨): انتظارٌ يُعتَدُّ به.

(٦) أي: كما يكون مع المُسنَد دون المُسنَد إليه وبِالعكس.

وأَقَلُّ ما يَتَأَلَّفُ مِن اسْمَينِ، نَحوُ: «زَيدٌ قائِمٌ»، أو مِن فِعلٍ واسْمٍ، نَحوُ: «قامَ زَيدٌ».

الكواكب الدرية

الإضافيِّ نحوُ: «عبدُ الله»، والمَزْجِيِّ كـ«بَعلبَكَّ»، والإسناديِّ المسمَّى به كـ«تَأَبَّطَ شَرًّا» لَقب لِرجلٍ.

وخَرجَ بِالقيدِ الثَّالثِ - وهو المُفيدُ -: ما لا يُفْهِمُ معنًى يَحْسُنُ سكوتُ المتكلِّمِ عليه، كجُملةِ الصِّلةِ، والصِّفةِ، والحالِ، والخبرِ، وجُملةِ الشَّرطِ والقَسَمِ وحدَها، وجُملةِ الجوابِ وحدَها؛ لأنَّ الفائدةَ إنَّما تَحصُلُ بمَجمُوعِ الجُملتَينِ، فنحوُ: «إنْ قامَ زيدٌ» لا يُسمَّى كلاماً؛ لِعَدمِ حُصولِ الفائدةِ، ويُسمَّى كَلِماً - بفتحِ الكافِ وكسرِ اللَّامِ - كما سيَأتي.

وخرجَ بالقيدِ الرَّابعِ - وهو الوضعُ أي: القَصْدُ -: اللَّفظُ غيرُ المَقصُودِ، كالصَّادرِ مِن النَّائمِ والسَّاهي والسَّكرانِ.

فالخارجُ بالقُيودِ المَذكورةِ لا يُسمَّى كلاماً في اصطِلاحِ النُّحاةِ.

ودخلَ في الحدِّ: المَعلومُ بالضَّرورةِ، كـ«السَّماءُ فوقَنَا»، و«الأرضُ تحتَنَا»، و«النَّارُ حارَّةٌ».

(**وأَقَلُّ ما يَتَأَلَّفُ**) أي: يَتَرَكَّبُ الكلامُ (**مِنِ اسمَينِ؛ نَحوُ: «زيدٌ قائمٌ»**)، فإنَّهما اسمانِ: الأوَّلُ مبتدأٌ، والثَّاني خبرٌ.

وقد يُقالُ: في «قائمٌ» ضميرٌ مُستترٌ فاعلٌ به؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ، فيَصِيرُ المثالُ ممَّا تركَّبَ فيه الكلامُ مِن ثلاثةِ أسماءٍ، فكيف جعلَهُ المصنِّفُ مثالاً لما يَتركَّبُ مِن اسمَين؟

ويُجابُ: بأنَّ الوصفَ - كاسمَيِ الفاعلِ والمَفعولِ والصِّفةِ المشبَّهةِ - مع مَرفوعِهِ المُستَترِ كالاسمِ المُفردِ، ولهذا لا يَبْرُزُ[1] في التَّثنيةِ والجَمعِ، بِخلافِ نحوِ: «قُمْ، وتَقُومُ[2]»، فإنَّ الضَّميرَ فيه كلمةٌ برأسِهَا، بِدَليلِ أنَّه يَبْرُزُ في التَّثنيةِ والجَمعِ.

(**أو مِنْ فِعلٍ واسمٍ**) ظاهرَينِ (**نَحوُ: «قامَ زَيدٌ»**)، أو مُقدَّرَينِ، كالمقدَّر[3] بعدَ نحوِ:

---

(١) أي: ذلك المرفوعُ المستترُ.

(٢) بالتاء، ويَجوز بالياء؛ إذ كلاهُما يَبرزُ معه الضمير عند التَّثنية والجمع. ووقع في الأصل: (ونقوم) بالنون، وهو تحريف.

(٣) أي: كالشيء المقدَّر مثلاً، فلا يُنافي أنَّ كلامَه في مقدَّرين اثنَين.

والكَلِمةُ: .....

الكواكب الدرية

«نَعَمْ» جواباً لمَن قالَ: «هل قامَ زيدٌ؟» أي: «نَعَمْ قامَ زيدٌ»، أو مقدَّراً أحدُهما فقَطْ، نحوُ: «قُمْ».

وإنَّما لم يَتَأَلَّفْ مِن فِعْلَينِ، ولا مِن حَرْفَينِ، ولا مِن حرفٍ واسمٍ، ولا مِن فعلٍ وحرفٍ؛ لأنَّ الكلامَ لا يَتَحَقَّقُ بدونِ الإسنادِ ـ وهو: نِسبةُ حُكمٍ إلى اسمٍ إيجاباً أو سَلباً، كـ«قامَ زيدٌ، وما زيدٌ قائماً» ـ، والإسنادُ يَقتضِي مُسنَداً ومُسنَداً إليه؛ لِكَونه نِسبةً بَينهما، وهما لا يَكونانِ إلَّا اسمَينِ، أو اسماً وفِعْلاً.

وقد أَشارَ المصنِّفُ بِقَوله: (وأقلُّ ما يتألَّفُ... إلخ) إلى نَفيِ ائتِلافِ الكلامِ مِن أقلَّ ممَّا ذُكِرَ، مع فَهْمِ جوازِ تَحصيلِهِ بأكثرَ بِطريقِ الأَولى، فقد يتألَّفُ مِن فعلٍ واسمَينِ نحوُ: «كان زيدٌ قائماً»، ومِن فعلٍ وثلاثةِ أسماءٍ نحوُ: «ظنَنتُ زيداً قائماً»، ومِن فِعلٍ وأربعةِ أسماء نحوُ: «أعلَمتُ زيداً عَمْراً قائماً»، ومِن فِعلِ القَسمِ[1] وجَوابِهِ نحوُ: «أُقْسِمُ باللهِ إنَّ زيداً قائمٌ»، أو الشَّرطِ وجوابِهِ[2] نحوُ: «إنْ قامَ زيدٌ قُمتُ».

فإنْ قِيل: المُنادَى في نحوِ: «يا زيدُ» تَحصُلُ بِه الفائدةُ ولم يتألَّفْ[3] ممَّا ذُكِرَ، بل هو مؤلَّفٌ مِن حرفٍ واسمٍ.

أُجِيبَ: بأنَّه مؤلَّفٌ مِن فِعلٍ واسمَين؛ لأنَّ تَقديرَهُ: «أُنادِي زيداً»، فـ«يا» نائبةٌ مَنابَ الفِعلِ[4]؛ لِغَرضِ الإنشاءِ.

(والكَلِمَةُ) بِفتحِ الكافِ وكسرِ اللَّام، هذا هو الأفصَحُ، ويَجوزُ فيها: فتحُ الكافِ وكسرُها، مع سُكونِ اللَّام فِيهما، وتُطْلَقُ لُغةً: على الكلامِ المُفيدِ، كقَوله ﷺ: **«أَصْدَقُ كلمةٍ قالَها العربُ كلمةُ لَبِيدٍ:** [الطويل]

---

(١) أي: جملةِ القَسَم كما في «التَّصريح» وغيرِه.

(٢) أي: جملتَي الشرط وجوابِه.

(٣) أي: الكلامُ المشتملُ عليه، أو المقصودُ بِالمنادى النداء.

(٤) أي: الذي هو (أُنادي) أو (أدعو)، لكنْ لا يَخفى أن في كلٍّ منهما ضميراً مستتراً وجوباً هو فاعلُه، فالنِّيابةُ في الحقيقةِ إنما هي عن الفعل وفاعِلِه، ولو قال: (نائبةٌ مناب أدعو) كما يَقول كثيرُون لَما وَرد عليه شيءٌ.

قَولٌ مُفرَدٌ، وهِيَ اسمٌ، وفِعلٌ، وحَرفٌ .....

الكواكب الدرية

أَلَا كُلُّ شَيءٍ ما خَلَا اللهَ باطِلُ[١]»[٢]

وعلى كُلِّ ما دَلَّ على معنًى وليس بِلَفظٍ[٣].

وفي الاصطِلاحِ: (قَولٌ) وهو: اللَّفظُ الدَّالُّ على معنًى كـ«زيدٍ»، فما لم يَدُلَّ على معنًى ـ كاللَّفظ المهمَل نحوُ: «دَيْزٍ» ـ فإنَّه لا يُسمَّى قولاً، وبهذا يُعلَمُ أنَّ اللَّفظَ أعمُّ مِن القَولِ، (مُفرَدٌ) وهو: ما لا يَدُلُّ جُزْؤُهُ على جُزْءِ مَعناه، كـ«رجلٍ»، فإنَّ كُلًّا مِن أجزائِهِ ـ أي: حروفِهِ الثَّلاثةِ ـ إذا أُفرِدَ لا يَدلُّ على شيءٍ ممَّا دلَّتْ عليه جُملتُهُ.

فخَرجَ المُركَّبُ، وهو: ما يَدلُّ كلُّ واحدٍ مِن جُزْأَيهِ على بعضِ مَعناه، نحوُ: «غُلامُ زيدٍ»، فإنَّك لو فَكَكْتَهُ لَكان كلُّ واحدٍ مِن جُزْأَيهِ دَالًّا على جُزْءِ المعنى الذي دلَّتْ عليه جُملةُ[٤] «غُلامُ زيدٍ»، وذلك لأنَّ «غُلامُ زيدٍ» دالٌّ على مَنسوبٍ ومَنسوبٍ إليه، فإذا فَكَكتَهُ دلَّ «غُلام» على المنسوبِ، ودلَّ «زيد» على المنسُوبِ إليه.

(وهيَ) ـ أي: الكلمةُ ـ ثلاثةُ أنواعٍ: (اسمٌ، وفِعلٌ، وحَرفٌ) لا رابعَ لها، فهي مُنحَصرةٌ فيها كما يُفِيدُه سُكوتُهم على ذلكَ في مَقامِ البَيانِ، ولو كان ثَمَّ نوعٌ رابعٌ، لَعثرَ عليه أئمَّةُ هذا الشَّأنِ.

والاسمُ: كلمةٌ دلَّتْ على معنًى في نَفسِهَا غيرَ مُقترنٍ بِأحدِ الأزمِنةِ الثَّلاثةِ.

سُمِّيَ بِذلك لِسُمُوِّهِ ـ أي: عُلُوِّهِ ـ على أَخَوَيهِ؛ لاستِغنائِهِ عنهما وافتِقارِهما إليه، ومِن ثَمَّةَ قُدِّمَ عليهما. وقِيل: مِن الوَسْمِ ـ وهو العَلامةُ ـ؛ لأنَّه عَلامةٌ على مُسمَّاه.

---

(١) عجزُ البيت:

وكُلُّ نَعيمٍ لا مَحالةَ زائِلُ

وسيَتكلَّم عليه الشارحُ معنًى وإعراباً في باب الاستِثناء. ووجهُ الاستِشهاد به ههُنا: إطلاقُ الكلمة لغةً على الكلامِ.

(٢) تمامُ الحَديث: «وكاد أُميَّةُ بن أبي الصَّلت أن يُسلِم». أخرجه البُخاري (٣٨٤١) ومسلم (٥٨٨٩) من حديث أبي هُريرة رضي الله عنه.

(٣) المعرُوف أن هذا معنى الكلام لغةً لا الكلمة، فليُنظَر!

(٤) أي: مجموعُ، فالمرادُ بالجملة معناها اللغويُّ لا الاصطِلاحيُّ.

جاءَ لِمَعْنًى.

الكواكب الدرية

والفعلُ: كلمةٌ دلَّتْ على مَعنًى في نَفسِهَا، واقترَنَتْ بِأحدِ الأزمِنةِ الثَّلاثةِ، وهي: الحالُ نحوُ: «يَقُومُ»، والاستِقبالُ نحوُ: «قُمْ»، والماضي نحوُ: «قامَ».

سُمِّيَ بِذلك لِدَلالتِهِ على التَّضمُّنِ بِالفعلِ اللُّغويِّ[1] ـ وهو الحَدَثُ ـ لِمُشابَهتِهِ[2] له؛ فإنَّ له مَصْدَراً ـ وهو المصدرُ الاصطِلاحيُّ ـ كما أنَّ لِلحَدَثِ مَصدَراً وهو الفاعلُ.

والحَرفُ: كلمةٌ لم تَدُلَّ على معنًى في نَفسِهَا، بل في غيرِها، ولم تَقْتَرِنْ بِزَمنٍ.

سُمِّيَ بِذَلك لِوُقوعِهِ حَرْفاً ـ أي: طَرَفاً ـ مِن حيث إنَّه لا يَدُلُّ على معنًى في نَفسِهِ، وإنَّه لا يَقعُ عُمدةً في الكلامِ، بِخلافِهما فِيهما.

وكلٌّ مِن الثَّلاثةِ يَصِحُّ إطلاقُ اسمِ الكلمةِ عليه، وواوُ العطفِ وإنْ كانتْ لمُطلَقِ الجمعِ إلَّا أنَّها لا تَقْتَضِي أنْ تكونَ الكلمةُ مَجموعَ الثَّلاثةِ؛ لأنَّه ليس مُرادُهم بأنَّها لِلجَمعِ: أنَّ المَعطوفَ والمَعطوفَ عليه يَجتمعانِ معاً في حالٍ واحدٍ، بلِ المرادُ أنَّهما يَجتَمِعَانِ في كونِهما مَحكوماً عليهما بالنِّسبةِ التي تَضَمَّنَتْها الجملةُ التي قَبلَ المَعطوفِ عليه.

وقولُه: (جاءَ لِمَعنًى) قَيَّدَ به الحَرْفَ لإخراجِ حُرُوفِ التَّهجِّي، فليس كلٌّ واحدٍ منها كلمةً؛ لِعدمِ دَلالتِهِ على معنًى.

وقد عدلَ المصنِّفُ عن عبارةِ أصلِهِ، فَجَعَلَ الثَّلاثةَ أقساماً لِلكلمةِ لا لِلكلامِ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ جعلُها أقساماً له؛ لأنَّ التَّقسيمَ إمَّا قِسْمةُ الكُلِّيِّ إلى جُزئيَّاتِهِ، بأنْ كانتْ ماهيَّةُ المقسومِ قد تُوجَدُ مِن جميعِ أَقسامِهِ، وقد تُوجَدُ مِن بَعضِها، فيَصِحُّ إطلاقُ اسمِ المقسومِ على كلِّ واحدٍ مِن أقسامِهِ، بأنْ يُجْعَلَ كلُّ قسمٍ منها مُبتدأً مخبراً عنه بِالمقسومِ، كقَولِك: «الاسمُ كلمةٌ، والفعلُ كلمةٌ، والحرفُ كلمةٌ»؛ وإمَّا قِسمةُ الكلِّ إلى أَجزائِهِ، بأنْ كانَتْ ماهيَّةُ المقسومِ لا تُوجَدُ إلَّا بِوُجودِ جميعِ أقسامِهِ معاً، فلا يَصِحُّ فيه إطلاقُ اسمِ المَقسومِ على كلِّ واحدٍ

(١) كذا في الأصل، والصواب: لِدلالته بالتَّضمن على الفِعل اللُّغوي؛ إذ (ضَرَبَ) مثلاً يدلُّ على شيئَين: الحدَث الذي هو الضَّرب، والزمن الماضي، فمِن ثَمَّ كانت دلالتُه على الحدَث بالتضمُّن.

(٢) كذا في الأصل، والذي يَظهر أنه أراد: (ولمشابهتِه)؛ إذ ما ذكَره أولاً من معنى التضمُّن كافٍ في التسميةِ ولا يَحتاج لِلمشابهةِ الآتية، بل الظاهر أنه وجهٌ آخرُ مؤيِّدٌ لِتلك التسميةِ، فتأمَّل!

فالِاسْمُ: يُعرَفُ .....

الكواكب الدرية

مِن أقسامِهِ، كقَولك: «السَّكَنْجَبِينُ[١]: عسلٌ وخَلٌّ وماءٌ»، فإنَّه لا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: «العَسلُ سَكنجَبين، والماءُ سَكنجبِين»؛ لأنَّ ماهيةَ السَّكنجَبِين لا تَقُومُ إلَّا بالثَّلاثةِ معاً، بحيث إنَّه إذا انتفَى واحدٌ منها انتَفى كونُه سَكنجَبِيناً.

وعلى كِلا القِسمَينِ لا يَصِحُّ جعلُ هذه الثَّلاثةِ أقساماً لِلكلامِ:

أمَّا على قِسمةِ الكلِّ إلى جُزئيَّاتِهِ، فإنَّه لا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: «الاسمُ كلامٌ»، أو: «الفعلُ كلامٌ»، أو: «الحرفُ كلامٌ».

وأمَّا على قِسمةِ الكلِّ إلى أجزائِهِ، فإنَّه يَقتَضي أنَّ نحوَ: «قامَ زيدٌ» و«زيدٌ قائمٌ» ليس بكلامٍ؛ لانتِفاءِ الحرفِ في الأوَّلِ، والحرفِ والفِعلِ في الثَّاني، وأنَّه ليس الكلامُ إلَّا نحوَ: «قد قامَ زيدٌ»؛ لاشتِمالِهِ على اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، وليس كذَلك؛ فإنَّ ماهيَّةَ الكلامِ تُوجَدُ مِن الأسماءِ فقَطْ، ومنها ومِن الأَفعال كما تَقدَّمَ.

تَنبيهٌ: ذكرَ المصنِّفُ حدَّ الكلامِ والكلمةِ، ولم يَذْكُرْ حَدَّ الكَلِمِ، وقد ذكَرَهُ ابنُ مالكٍ بِقَوله: [الرجَز]

واسْــمٌ وَفِــعْــلٌ ثُــمَّ حَــرْفٌ الــكَــلِــمْ

قال ابنُ عَنقاءَ: فهذا حدُّه في الاصطِلاحِ، والصَّحيحُ أنَّه اسمُ جِنسٍ جَمعيٌّ لِلكلمةِ، لا جمعٌ لها، وأنَّه يُطْلَقُ على الثَّلاثةِ فصاعداً وإنْ لم يُفْهِمْ معنًى يَحْسُنُ السُّكوتُ عليه؛ فبَينَه وبَين الكلامِ عُمومٌ وخُصوصٌ مِن وجهٍ، فنَحوُ: «قامَ زيدٌ» كلامٌ فقَطْ، ونحوُ: «إنْ قامَ زيدٌ» كَلِمٌ فقطْ، ونحوُ: «قد قامَ زيدٌ» كلامٌ وكَلِمٌ[٢].

ثمَّ شرعَ المصنِّفُ في ذكرِ ما يُمَيِّزُ به كلُّ واحدٍ مِن الثَّلاثةِ عن قَسِيمَيهِ، فقال:

(فالِاسمُ يُعرَفُ) أي: يُمَيَّزُ عن الفِعلِ والحرفِ بِعلاماتٍ كثيرةٍ، أَوْصَلَها بعضُهم[٣] إلى ثَلاثينَ علامةً، وذكرَ المصنِّفُ منها خمسَ عَلاماتٍ:

---

(١) فارسية معربة للحُلو الحامض.

(٢) هنا ينتهي كلامُ ابن عنقاء.

(٣) كالسيُوطي الذي قال في «الأشباه والنَّظائر»: تَتبَّعنا جميعَ ما ذكَره الناس من علامات الاسم فوَجَدناها فوق ثلاثين عَلامة... وراح يَسرُدُها.

بِالإسْنادِ إلَيهِ، .....

الكواكب الدرية

(بِالإسنادِ إلَيهِ) أي: إسنادِ شيءٍ إليه، قال ابنُ هشامٍ في «شرح الشُّذور»: وهو أنْ يُنْسَبَ[١] إليه ما تتمُّ به الفائدةُ، سواءٌ كان المنسوبُ: فِعلاً كـ«قام زيدٌ»، فـ«قامَ» فعلٌ مُسندٌ، و«زيدٌ» مُسندٌ إليه؛ أو اسماً نحوُ: «زيدٌ أخُوك»، فـ«الأخُ» اسمٌ مُسندٌ، و«زيدٌ» مُسندٌ إليه؛ أو جُملةً نحوُ: «أنا قُمتُ»، فـ«قامَ» فعلٌ مُسنَدٌ إلى التَّاءِ، و«قامَ» والتَّاءُ جملةٌ مُسندَةٌ إلى «أنا»[٢].

وقال ابنُ عَنقاء: الإسنادُ أنْ يُنسَبَ إليه بعضُ الأحكامِ، كنِسبةِ البيعِ والتَّزويجِ إلى تاءِ «بِعْتُك [العبدَ][٣]» و«زوَّجْتُكَ فُلانة»، والإيمانِ إلى «أنا»، نحوُ: «أنا مُؤمنٌ».

وهذه العَلامةُ أنفعُ علاماتِ الاسمِ، وبه[٤] استُدِلَّ على اسميَّةِ التَّاء مِن قولِكَ: «ضَرَبْتُ» بضمِّ التَّاءِ أو فَتحِها أو كسرِها، وعلى اسميَّةِ «ما» في قَوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ١٦]؛ لِنسبةِ النَّفادِ والبقاءِ إليها، وعلى اسميَّةِ «حتَّى» و«قال» في نحوِ قَولك: («حتَّى»: حرفُ جرٍّ، و«قال»: فِعلٌ ماض)؛ لِنسبةِ الحرفيَّةِ إلى الأوَّلِ، والفِعليَّةِ إلى الثَّاني.

وإنَّما يكونُ الأوَّلُ حرفاً والثَّاني فِعلاً إذا استُعمِلَ كلٌّ منهما فيما وُضِعَ له، نحوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، و﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، وأمَّا في نحوِ: («حتَّى»: حرفُ جرٍّ)، و(«قالَ»: فعلٌ ماضٍ) فإنَّهما اسمانِ مُعرَبانِ إعراباً تقديريًّا منعَ مِن ظُهورِ الحركةِ فيهما اشتغالُ آخِرِهما بِحركةِ الحكايةِ[٥]، خِلافاً لابن الحاجبِ، فإنَّه يَجعلُهما مَبنيَّينِ.

ومِثلُهما نَظائرُهما، نحوُ قولِك: («رُبَّ»: حرفُ جرٍّ)، و(«أنْ»: حرفُ مصدرٍ[٦] ونَصبٍ)، ونحوَ[٧] ذلك.

---

(١) عبارة ابن هشام: أن يُسند، قال العدوي: الأَولى: (أن يُضمَّ) لِيَسلمَ من الدَّور. اهـ فكأن الشارح غيَّرها هنا لِذلك.

(٢) «شرح الشُّذور» لابن هشام (ص٧١).

(٣) زيادةٌ من كتاب ابن عنقاء.

(٤) أي: بالإسناد إليه المذكور، ولو قال: (وبها) لعادَ الضمير على العلامة.

(٥) أي: في الثاني، وأما في الأول فالمانع سُكون الحكايةِ لا حركتُها كما لا يَخفى.

(٦) في بعضِ الطَّبَعات: (حرف مصدري)، ولا يُناسبُه ما عُطف عليه حِينئذٍ.

(٧) بِالنصب عطفاً على مَقول القول، وهو أحسنُ فيما يَظهر من رفعِه أو جرِّه.

وبِالخَفضِ، وبالتَّنْوِينِ، .....

الكواكب الدرية

وإنَّما خُصَّ الإسنادُ إليه بِالاسمِ لأنَّ الفعلَ وُضِعَ لِيَكونَ مُسنَداً فقَطْ، ولا يَرِدُ نحوُ قولِهم: «تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِن أنْ تَرَاهُ»[١]؛ لأنَّه على حذفِ «أنْ» المَصدريَّةِ، فـ«خيرٌ» خبرٌ عن المَصدرِ المُنْسَبِكِ مِن «أنْ» المَحذوفةِ والفِعلِ، أو إنَّ الفعلَ المَذكورَ نُزِّلَ مَنزلةَ المصدرِ - وهو «سماعُك» -، فأُخبرَ عنه كما يُخبَرُ عن المَصدَرِ.

(وبِالخَفضِ) ويُعَبِّرُ البَصريُّون عنه بالجرِّ، وهو: ما يُحْدِثُهُ عاملُ الخَفضِ في آخرِ الكلمةِ مِن كسرةٍ أو ما نابَ عنها، كالفَتحةِ فيما لا يَنْصَرِفُ، والياءِ في الجَمْعِ الصَّحيحِ والمثنَّى والأَسماءِ الخمسةِ.

واختَصَّ بالاسمِ لِكَونه عَلامةً للمُضافِ إليهِ، والمُضافُ إليه لا يَكونُ إلَّا اسماً؛ لأنَّه في المعنى محكومٌ عليه، والمحكومُ عليه لا يَكونُ إلَّا اسماً، ولأنَّ الأصلَ في الإعرابِ هو الاسمُ، وإنَّما أُعْرِبَ المُضارعُ لِشَبهِهِ به، فأَرادُوا تَمْيِيزَ الأصلِ - وهو الاسمُ - بِالجرِّ؛ لئلَّا يَتَساوَى الأصلُ والفَرْعُ.

(وبِالتَّنوينِ) وهو: نونٌ زائدةٌ ساكنةٌ تَتْبَعُ آخرَ الاسمِ لَفظاً، وتُفارِقُهُ خَطًّا، وهو عَشرَةُ أَقسامٍ[٢]: تَنوينُ تمكينٍ، وتَنوينُ تَنكيرٍ، وتَنوينُ عِوَضٍ، وتَنوينُ مُقابَلةٍ، وتَنوينُ ضَرورةٍ، وتَنوينُ زيادةٍ، وتَنوينُ تَكثيرٍ[٣] - وسمَّاه بَعضُهم: تَنوينَ الهَمزِ[٤] -، وتَنوينُ حِكايةٍ، وتَنوينُ تَرَنُّمٍ، وتَنوينُ غُلُوٍّ.

---

(١) هذا مَثَلٌ من أمثالِ العرب، يُضرَب لِمَن خَبره خيرٌ من مَرآه. قال المفضَّل: أولُ مَن قال ذلك المنذِر بنُ ماءِ السماء . . . إلخ. «مَجمَع الأمثال» لِلميداني (١/ ١٢٩).
و(المُعَيدِيُّ): تَصغير (مَعَدِّيّ)، مَنسوب إلى مَعَدِّ بن عَدنان، وإنما خُففت الدال استثقالاً لِلجمع بين التَّشديدَين وياء التصغير. أفاده الصبَّان.

(٢) جمَعها مَن قال:

أَقْسامُ تَنوِينِهِم عَشْرٌ عَليكَ بِها ... فإنَّ تَقْسِيمَها مِن خَيرِ ما حُرِزَا
مَكِّنْ وعَوِّضْ وقابِلْ والمُنَكِّرَ زِدْ ... رَنِّمْ أو احْكِ اضْطرِرْ غالٍ وما هُمِزَا

(٣) ويُسمَّى تنوينَ الشُّذُوذ والتنوينَ الشاذَّ.

(٤) في طبعتَين: تنوين الهَمزة.

. . . . . .

الكواكب الدرية

فأمَّا الثَّمانِيَةُ[١]، فاختِصاصُها بِالاسمِ ظاهرٌ؛ لِما أنَّ واحداً منها لا يَكونُ في الفعلِ، وأمَّا الأَخيرانِ فتَسمِيَتُهما تَنويناً مجازٌ كما جَزمَ به الفاكِهيُّ[٢] تَبَعاً لجمعِ مُحقِّقينَ[٣]؛ لِعَدمِ اختِصاصِهما بِالاسمِ، ولِثُبوتِهما خطًّا.

ثمَّ **تَنوينُ التَّمكينِ** ويُسمَّى تَنوينَ الصَّرْفِ، وهو: اللَّاحقُ لِلأسماءِ المُعرَبةِ المُنصرِفةِ، سُمِّيَ بِذَلك لأنَّه يَدُلُّ على مَكانةِ الاسمِ ورُسُوخِ قَدَمِهِ في الاسميَّةِ والإعرابِ، فلَم يُشبِهِ الحرفَ فيُبْنَى، ولا الفِعلَ فيُمْنَعَ مِن الصَّرفِ.

و**تَنوينُ التَّنكيرِ**: وهو: اللَّاحقُ لِبَعضِ الأَسماءِ المبنيَّةِ؛ لِلفَرقِ بين مَعرِفتِها ونَكرتِها، نحوُ: «مرَرتُ بِسِيبويهِ»، فإنْ كسرتَ الهاءَ مِن غيرِ تَنوينٍ كان مَعرفةً عَلَماً على الإمامِ المَشهورِ في العربيَّةِ، وإنْ نَوَّنْتَهُ كان نَكرةً، وكان المرادُ حينئذٍ شَخصاً ممَّن يُسمَّى بهذا الاسمِ، وكذَلك نحوُ: «صَه، ومَه» ونَحوِهما مِن أَسماءِ الأَفعالِ والأصواتِ؛ فإنَّها تُنَوَّنُ لِلفَرقِ بين المبهَمِ منها والمُعَيَّنِ.

و**تَنوينُ العِوَضِ**: وهو: اللَّاحقُ لآخِرِ الاسمِ المُضافِ؛ عِوَضاً عن المُضافِ إليه؛ سَواءٌ كان المُضافُ إليه حَرفاً نحوُ: «جَوارٍ، وغَواشٍ»، أو اسماً كـ«كلٌّ» و«بعضٌ»، أو جملةً نحوُ: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، أي: حينَ إذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ الحُلْقُومَ، ويومَ إذ زُلْزِلَتِ الأرضُ وأَخْرجَتْ أَثْقالَها.

و**تَنوينُ المُقابلةِ**: وهو: اللَّاحقُ لجمعِ المُؤنَّثِ السَّالمِ في مُقابَلةِ نُونِ جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ.

و**تَنوينُ الضَّرورةِ**: وهو: اللَّاحقُ لِلمُنادى المبنيِّ[٤]؛ سَواءٌ كان باقِياً على ضَمِّه، كقَول الشَّاعرِ: [الوافر]

---

(١) لعلَّ الأصلَ: (فأما الثمانيةُ الأُولى) فسَقط النعتُ.

(٢) أي: في «مجيب النِّدا» و«شرح الحُدود».

(٣) كذا في الأصل. ويَجوز فيه تنوينُ الأول على أنه مَوصوف بالثاني.

(٤) هذا أحدُ مَواضع دُخولِه، ومنها أيضاً نحوُ:

=

. . . . . .

الكواكب الدرية

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[1]

أو مَنصوباً، كقَول الشَّاعرِ: [الخفيف]

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[2]

= ولَمَّا دخَلتُ الخِدرَ خِدرَ عُنَيزَةٍ

فالتقييدُ لا عِبرةَ به، والصحيحُ الإطلاقُ.

فإن قُلتَ: فهذا ابنُ الخباز قد جعَل تنوين المنادى المذكور قِسماً مستقلًّا في «شَرح الجزوليَّة» ولم يُدرِج فيه تنوينَ ما لا يَنصرِف؟ قُلتُ: لكنَّه جعلَ تنوينَ غيرِ المنصرِف قِسماً مستقلًّا أيضاً، فلا تَثريبَ عليه، بخِلاف الشارحِ ههنا فإنَّ التقييدَ في كلامِه يُضيع التَّنوين المذكورَ لِعدم ذِكرِه لا منفرِداً ولا مع غيرِه.

فإن قُلتَ: كيف يكون ضائعاً وسيأتي في كلامِه أن مِن الأقسام تنوينَ الزيادةِ، وهو اللاحقُ لغيرِ المنصرِف؟ قُلتُ: تَسميتُه أيضاً في كلام الشارح بِتَنوين المناسَبةَ تَمنع من إدخال تنوينِ نحوِ: (عُنيزةٍ) فيه؛ إذ لا مُناسبةَ ههنا، وإنما المناسبةُ في الآيةِ الآتيَة.

والحاصلُ أن تنوينَ نحو: (عنيزةٍ) إمَّا أن يُلحقَ بتنوينِ (يا مطرٌ) ويُسمَّى الاثنان بتَنوين الضرورة ويُقابلُهما تنوينُ المناسبة، وهذا أولى لاختصاص الأوَّلين بالشعر ومُناسبةِ التسمية في الثالث، وإمَّا أن يُلحَقَ بتنوين ﴿سَلَـٰسِلَا﴾ ويُسمَّى الاثنان تنوينَ الزيادة أو تَنوينَ ما لا يَنصرف ـ لا المناسبة ـ ويُقابلُهما تنوينُ المُنادى، فافهَم!

(١) **البيت:** لِلأحوَص الأنصاري مِن شُعراء الدولة الأمويَّة، وكان يَهوى امرأة ويُشبِّب بها ولا يُفصح عنها، فتزوَّجها رجل اسمُه مَطر، فغَلب الأحوصَ الوجدُ والعِشق فقال ما سَبق.

الإعراب: «**سلامُ**»: مُبتدأ مضاف. «**الله**»: لفظ الجلالة مُضاف إليه. «**يا**»: حرف نداء. «**مطرٌ**»: منادى مبني على الضم في محل نَصب، ونُوِّن لِلضرورة. وجملةُ النداء لا محلَّ لها معترِضة بين المبتدأ وخبرِه. «**عليها**»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (سَلام). الواو: عاطفة. «**ليس**»: فعل ماض ناقص. «**عليك**»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (ليس) مُقدم. «**يا**»: حرف نداء. «**مطرُ**»: منادى كالأولِ لكنَّه غيرُ منوَّن هنا. والجملةُ الندائيَّةُ معترضة أيضاً. «**السلامُ**»: اسم (ليس) مُؤخر مرفوع.

وجه الاستِشهاد: تنوينُ (مطرٌ) لِلضَّرورة الشعرية مع إبقائِه على الضمِّ، مع أنَّه مُنادى مُفرد عَلَم، فحقُّه الضمُّ من غير تَنوين.

(٢) صَدرُه:

ضَرَبَت صَدرَها إليَّ وقالَت:

وقائلُه: مُهلهِل بن رَبيعة أخو كُلَيب بن رَبيعة، وقيل: هو لأخيه عَديٍّ يَرثيه، وقيل: مُهلهِل هو عَديّ، سُمي مهلهِلاً لأنه هَلْهَلَ الشعرَ أي: أرَقَّه، وهو خالُ امرئ القَيس بن حُجر صاحبِ المعلَّقة. =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وتَنوينُ الزِّيادةِ: ويُسَمَّى تَنوينَ المُناسَبةِ، وهو: اللَّاحقُ لِغَيرِ المُنصرِفِ، كقِراءة نافِعٍ[١]: ﴿سَلَـٰسِلَا وَأَغْلَـٰلَا﴾ [الإنسان: ٤] بِتَنوينِ ﴿سَلَـٰسِلَا﴾[٢] مع أنَّه على صِيغةِ مُنتَهى الجمُوعِ، فهو في حالِ تَنوينِهِ على صُورةِ المُنصرِفِ، وليس بمُنصرِفٍ حَقيقةً؛ لأنَّه باقٍ على مَنعِ صَرفِهِ[٣].

وتَنوينُ التَّكثيرِ: المسمَّى أيضاً بِتَنوينِ الهمزِ: وهو اللَّاحقُ لِبعضِ الأَسماءِ المبنيَّةِ لِقَصد التَّكثيرِ[٤]، نحوُ: «هَؤلاءِ قَومُك» بتنوينِ همزةِ آخِرِه[٥].

وتَنوينُ الحِكايةِ: وهو: اللَّاحقُ لِبَعضِ الأمثِلةِ الموزُونِ بها، كقَولِك: «مِضرابٌ وزنُ مِفعالٌ، وضارِبَةٌ وزنُ فاعِلةٌ»، فـ«مِفْعالٌ وفاعِلَةٌ» مَمنوعانِ مِن الصَّرفِ لِعَلَمِيَّةِ الجِنْسِ والتَّأنيثِ[٦]، فحقُّهما أنْ لا يُنَوَّنَا، وإنَّما نُوِّنَا لمُجرَّدِ حِكايةِ مَوزُونِهما.

= **اللغة:** (وَقَتك): حَفِظتك. (الأَواقي): جمع واقِيَة، أي: حافِظة.

المعنى: أنها ضرَبت صدرها مُتعجبةً مِن نَجاتي مع ما لَقِيتُ من الحروب، فـ(إليَّ) بمعنى (مِني)، وعادةُ النساء الضربُ على صُدُورهن عند رُؤيةِ مَهُول. الصبان.

الإعراب: «**ضربَتْ**»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث. والفاعل: مستتر جوازاً تقديره: هي. «**صدرها**»: مفعولٌ به، ومضاف إليه. «**إليَّ**»: جار ومجرور متعلق بـ(ضرَب). الواو: حرف عطف. «**قالَت**»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث. والفاعل: هي. «**يا**»: حرف نداء. «**عديًّا**»: منادى منصوب. «**لقد**»: اللام: للابتِداء أو داخلةٌ في جواب قَسَم مقدَّر. (قد): حرف تَحقيق. «**وقَتك**»: فعل ماضٍ، والتاء: لِلتأنيث، والكاف: مفعول به. «**الأواقي**»: فاعل مَرفوع بضمَّة مُقدرة لِلثِّقل. وجملة (يا عديًّا. . . إلخ) في مَوضع نَصب مَقول القول.

وجه الاستشهاد: تنوين (عديًّا) ونصبُه مع أنه مفردٌ عَلَم، فكان حقُّه أن يُبنى على الضم فيقال: يا عَدِيُّ، ولكنَّ الشاعرَ نَصبه وعامَله مُعاملة النَّكرة غير المقصُودة حين اضطُرَّ لتنوينِه.

(١) أي: وغيرِه من السبعةِ، كالكسائي.

(٢) أي: لمناسبةِ (أغلالاً وسعيراً) بعدَه.

(٣) أي: لأنَّ علةَ المنع ما زالت فيه ولم تُفارِقه.

(٤) أي: لِلَّفظ كما قال الصبان وغيرُه، وانظُر ما المانعُ أن يكُون التكثيرُ فيه لِلمعنى؟

(٥) أي: آخِر (هؤلاء) لا آخِرِ ما بعده.

(٦) أما الثاني فظاهر، وأمَّا الأول ففيه نظرٌ؛ إذ يَجوز أن يُعتقَد فيه التذكير بِجَعله بناءً ووزناً، وحينئذٍ يُنوَّن من غير إشكالٍ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وتَنوينُ التَّرَنُّمِ: وهو: اللَّاحقُ لِلقَوافي المُطلَقةِ ـ أي: التي آخِرُها أَلفُ الإطلاقِ[١] ـ، نحوُ قولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ وقُولِي إنْ أَصَبْتُ: لَقَدْ أَصابَنْ[٢]

أصلُهُ: «العِتابَا» و«أَصابَا» بألفِ الإطلاقِ.

وتَنوينُ الغُلُوِّ: وهو: اللَّاحقُ لِلقَوافي المقيَّدةِ التي آخِرُها حرفٌ صَحيحٌ ساكنٌ، كقَول الشَّاعرِ: [الرجَز]

---

(١) التقييدُ بالألف في غير مَحلِّه، بل الصحيح تَفسيرُ القوافي المطلَقة بالتي آخِرُها حرفُ مد ـ كما هي عِبارة غيرِه ـ لِيَشملَ الواوَ والياء.

(٢) **البيت:** مَطلعُ قصيدةٍ لجرير بن عطيَّةَ بن الخطَفى، وهو أحدُ أشهَرِ ثلاثة شُعراءَ في العصر الأموي.

اللغة: (أَقلِّي): فعلُ أمر من الإقلالِ، والمقصودُ به هنا الترك. (اللَّوم): التوبيخ. (عاذل): مُرخَّم عاذِلة، مِن (عَذَل يَعذل) مِن بابَي (ضرَب وقتَل) بمعنى: لامَ. (العِتاب): اللَّوم، وهو مصدرُ (عاتَبَ) كالمُعاتبَةِ. (أصبتُ) بضمِّ التاء: وافقتُ الصوابَ، وقيل: يجوز كسرُها، أي: نطقتِ بالصواب فيما تَقُولِينه.

المعنى: اترُكي أيَّتُها العاذلةُ هذا اللَّومَ والتَّعنيف، فإني غيرُ مُستَمِع ولا ملتفِتٍ لِما تَطلُبين مني مِن الكفِّ عمَّا آتِي مِن الأُمور ـ أو في حُبِّي لها ـ، وخيرٌ لَك أن تُقرِّي بِصَواب ما أفعَل حين أُصيبُ.

الإعراب: «أقلِّي»: فعلُ أمر مبني على حذف النُّون، والياء: فاعل. «اللومَ»: مفعولُه. «عاذلَ»: مُنادى مُرخم بحرف نداءٍ محذوف، مَبني على الضمِّ على الحرف المحذوف للترخيم في محلِّ نصب على لغةِ مَن يَنتظر، أو على الضمِّ على الحرف المذكور في محلِّ نصبٍ أيضاً على لغة مَن لا يَنتظرُ. وجملةُ النداء معترِضة بين المتعاطفَين لا محلَّ لها. الواو: عاطِفة، «العتابَن»: معطوفٌ على (اللومَ) مَنصوب مثله، والنون: بدلٌ من ألف الإطلاق. الواو: عاطفة للجُمَل. «قُولي»: فعل أمر مبني على حذف النون، والياءُ: فاعل. «إنْ»: حرف شرط جازم. «أصبْتُ»: فعل ماض في محل جزم فعل الشَّرط، والتاء: فاعله. «لقد»: اللام: ابتدائية أو داخلةٌ في جواب قَسَم مُقدَّر، (قد): حرف تَحقيق. «أصابَنْ»: فعل ماض، فاعله مستتر جوازاً تقديره: هو، والنون: بدلٌ من ألف الإطلاق. وجملةُ (لقد أصابَن) مَقُول القَول في محلِّ نصب، وعلى تَقدير القَسم لا محلَّ لها جوابُه، وجُملةُ القَسَم والجوابِ هي مَقُول القول. وجوابُ الشَّرط مَحذوف لِدلالة جملةِ القولِ عليه. وجملة الشرط وجوابِه اعتِراضية بين القولِ ومَقولِه.

والشاهد: في قَوله: (العتابَن) و(أصابَن)؛ حيثُ دخَلت نونُ التنوين المُسمَّى بِالترنم على القافيةِ المطلقةِ بالألف هُنا، وليس هذا بالتنوين المعهود، بدليلِ أنَّ الثانيَ فعلٌ وتنوينُ التمكين يختصُّ بالأسماء.

وبِدُخُولِ الأَلِفِ واللامِ، .....

الكواكب الدرية

وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ[١]

وسُمِّيَ غالياً لِمُجاوزتِهِ الحدَّ بِكسرِ وزنِ الشِّعرِ.

وقد استَوفَيتُ أقسامَ التَّنوينِ بِأَمثلتِها تَكمِيلاً للفائدةِ، وإلَّا فالفاكهيُّ اقتَصرَ في «شَرحِه» على ذِكْرِ الأربَعةِ الأُوَلِ منها، وكذَا محمَّدُ بنُ أبي بكرٍ الخَبِيصيُّ الكِرمانيُّ[٢] اقتصرَ على الأربعةِ الأُوَلِ؛ لِلاتِّفاقِ على أنَّها هي المختَصَّةُ بِالاسمِ دُون ما عدَاها مِن بقيَّةِ الأقسامِ؛ فإنَّه مختلَفٌ في اختِصاصِ الاسمِ به، ولَكنَّ الأصحَّ اختِصاصُ ما عدَا الأَخِيرَينِ كما مرَّ.

(وبِدُخولِ الألفِ واللَّامِ) أي: بقَبولِ دُخولِهما عليه مِن أوَّلِهِ؛ سواءٌ كانَتْ[٣] مُعرِّفةً، كالدَّاخلةِ على نكرةٍ كـ«الرَّجلِ، والغُلام»، أم زائِدةً كقَوله: [الطَّويل]

---

(١) الرجز لِرُؤبةَ بن العَجَّاج، وبعده:

مُشتَبِهِ الأَعلامِ لَمَّاعِ الخَفَقْ

اللغة: (وقاتم): أي: ومكانٍ قاتم، أي: مُظلِم مُغبَرٌّ، مِن القَتام وهو الغُبار، والقُتمة: لونٌ فيه غبرة تضربُ للسَّواد. (الأَعماق): جمعُ عُمْق، وهو ما بَعُد من أطراف المَفاوِز، وعُمقُ كلِّ شيء: آخِرُه ومُنتَهاه. (الخاوي): الخالي. (المختَرَق): المَمَرُّ الواسع الذي تتخلَّله الرِّياح؛ لأنَّ المارَّ يَخترِقه.

المعنى: كثيرٌ من الأمكنة المظلمةِ في أطراف الصحراء البعيدةِ الخالية المُضلَّة قَطعتُها. يُريد أنه شُجاعٌ خبيرٌ بالطُّرُق.

الإعراب: الواو: واو (رُبَّ). «قاتِم»: مبتدأ مَنع من ظُهور علامةِ رفعِه اشتغال مِيمِه بحركة حرف الجرِّ الزائد، وهو مضاف. «الأعماقِ»: مضاف إليه مجرور. «خاوِي»: نعت لـ(قاتم) مرفوع بضمة مقدرةٍ لِلثقل، وهو مضاف. «المختَرَقِ»: مضاف إليه مجرورٌ بِالكسرة الظاهرة، أو بكسرة مقدَّرة للسكون العارض لِلوقف، وكُسِر بعدُ لالتقاءِ الساكنَين، وخبرُ المبتدأ هو (تَنشَّطتُه) في بيتٍ لاحِق، أي: تجاوزتُه بنشاطٍ، ومَن لم يطَّلِع عليه قال: الخبرُ محذوف تقديرُه: قَطَعتُه.

وجهُ الاستشهاد: لحوق التَّنوين كلمتَي (المختَرق) و(الخَفَق) مع أنهما اسمان، وهذا التنوين يُسمى تنوينَ الغُلوّ لِتَجاوُزِه الحدَّ بكسر البيت الذي يَدخُل فيه كما قال الشارح.

(٢) هو شَمس الدين أبو بكر مُحمد بن أبي بَكر بن محمد (أو محرز) الخَبيصي ـ نسبةً إلى خَبِيص قرية بكِرمانَ ـ المُتوفى سنةَ (٧٣١هـ)، له شرحُ «كافية ابن الحاجب» المسمَّى «المُوشَّح».

(٣) أي: اللامُ، واقتَصَر عليها بِناءً على القول بأنها المعرِّف وَحدَها والهمزة زائدةٌ لا مدخلَ لها في التعريف، وهو مَنسوب لسيبَويه؛ أو المراد: «أل» أي: هذه الكلمةُ؛ بناءً على أنَّ التعبيرَ بالألف واللام خلافُ الأصل ارتُكب تَساهُلاً فقط.

. . . . . .

الكواكب الدرية

رَأَيتُ الوَلِيدَ بْنَ اليَزِيدِ مُبارَكاً[١]

أم مَوصولةً كـ«الضَّاربِ، والمَضرُوبِ»، ولا تَدْخُلُ المَوصولةُ على الفِعلِ إلَّا في ضَرورةِ الشِّعرِ، خِلافاً لابنِ مالكٍ، قالهُ الفاكهيُّ[٢]، وخالَفَه ابنُ عَنقاء قال: (مِن علاماتِ الاسمِ «أل» بِأقسامِها الآتيةِ، إلَّا المَوصولةَ على الأَصحِّ)، واختَصَّتْ بالأسماءِ لِكَونها لِتَعيينِ المحكومِ عليه، وذلك إنَّما هو الاسمُ لا غَيرُ.

ومِثلُ الألفِ واللَّام ما نابَ عنها، وهو «أَمْ» في لُغةِ بعضِ العربِ، كقَول الشَّاعر: [المنسرح]

ذاكَ حَبِيبِي وذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْقَوْسِ وامْسَلِمَهْ[٣]

---

(١) عجُزه:

شَدِيداً بِأَعباءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ

وهو لابنِ مَيَّادة ـ واسمُه: الرَّمَّاح بن يَزيد ـ يَمدح به الوليدَ بن يزيد بن عبدِ الملك بن مروان أحدَ خُلفاء بني أُميَّة.

اللغة: (أعباء): جمع عِبء، وهو كالحِمْل وزناً ومعنًى، ويُروى: (بِأحناء) جمعُ حِنْو، وهو الجانب والناحية، كنَّى به عن أُمور الخلافة الشاقَّة. (كاهِله): ما بين كَتفَيه، ويُعبر بشِدة الكاهل عن القُوة.

المعنى: يَمدَح الوَليد بن يزيدَ بأنه مُبارَك مَيمونُ النَّقِيبة، قويٌّ على تحمل مَهامِّ الخلافة، عظيمُ الاضطِلاع بأهوالها، كثيرُ الالتِفات إلى نَواحيها المختَلِفة، يُدبِّرها ويُهَيْمِن عليها. محمد محيي الدين.

الإعراب: «رأيتُ»: فعل ماض وفاعِله. «الوليدَ»: مفعول به منصوب. «ابنَ»: نعتٌ لـ(الوليد) منصوب مِثله، وهو مضاف. «اليَزيدِ»: مضاف إليه. «مباركاً»: مفعولٌ ثانٍ لـ(رأى) العِلمية، أو حالٌ مِن (الوَليد) إذا جُعِلت بَصريةً. «شديداً»: مفعولٌ بعد مفعول، أو حالٌ ثانية، وقيل: مَعطوف على (مباركاً) بِعاطُف مَحذوف. «بأعباء»: جار ومجرور متعلق بـ(شديداً). «الخِلافة»: مُضاف إليه. «كاهلُه»: فاعلُ (شديداً)، والهاء: مضاف إليه، وسُكنت لِلوزن.

والشاهد: في قَوله: (اليَزيد)، حيث دخَلت (أل) على (يَزيد) مع أنه علَم، ومِن ثَمَّ كانت زائدةً دُخولها كخُروجِها.

(٢) «الفواكه» (ص٧٤).

(٣) البيت: لِيُجَير بن غَنمة الطائي، قيل: والصوابُ في إنشاده:

وإنَّ مَولايَ ذُو يُعاتِبُنِي لا إِحْنَةٌ عِندَه ولا جَرِمَهْ

يَنصُرُنِي مِنك غَيرَ مُعتَذِرٍ يَرمِي وَرائِي بِامسَهْمِ وامْسَلِمَه

ويُروى: ذاك خَليلي، ويُروى أيضاً: ذُو يُعاتبني. =

وحُرُوفِ الخَفْضِ.

الكواكب الدرية

ثمَّ اعلَمْ أنَّ التَّعبيرَ بـ«أَلْ» و«أمْ» هو الذي يَنبغِي؛ لأنَّ اللَّفظَ الثُّنائيَّ فأكثرَ يجبُ فيه ذلك، فلا يُقالُ في «هَلْ»: (الهاءُ واللَّامُ)، ولكنْ لمَّا كثرَ الخلافُ في أداةِ التَّعريفِ ما هي؟ ـ فقيل: «أَلْ»، وهمزتُها قطعٌ وُصِلَتْ لِلتَّخفيفِ، وعليه الخليلُ؛ وقيل: «أَلْ»، وهمزتُها وصلٌ، وعليه سِيبويهِ؛ وقيل: هي اللَّامُ وحدَها، والهمزةُ زائدةٌ، وعليه الجُمهورُ؛ وقيل: الهمزةُ وحدَها، وعليه المبرِّد ـ ساغَ[1] لِلمصنِّفِ التَّعبيرُ عنها بِـ«الألفِ واللَّام»، ولا يجوزُ ذلك في غَيرها؛ كراهيةَ الإطالةِ، قال ابنُ هشامٍ في «المغني»: قولُهم: «أَلْ» أقيَسُ مِن قولِهم: «الألفُ واللَّامُ»، وقد استَعْمَلَ التَّعبِيرَ بِهما الخليلُ وسِيبَويهِ. انتهى، وكذَا قال المراديُّ[2] في «الجَنَى الدَّاني».

(وحُرُوفِ الخَفْضِ) أي: ويُعرَفُ الاسمُ أيضاً بِدخولِ حرفٍ مِن حُروفِ الخفضِ عليه مِن أوَّلِهِ، نحوُ: «مِن البَيتِ إلى المسجِدِ»، ونحوُ: «عَجِبتُ مِن أنْ قُمتَ»، فـ«أنْ قُمْتَ» وإنْ كان في الظَّاهرِ ليس بِاسمٍ، لكنَّه في التَّقديرِ اسمٌ؛ لأنَّه في معنَى «قِيامِكَ».

= **اللغة:** (الخَليل): الصَّديق. (ذُو): اسم موصول بمعنى الذي. و(المُواصَلة): ضِدُّ المقاطَعة. و(السَّهم): واحدُ النَّبْل. و(السَّلِمة): الحَجَر، والجمعُ: سِلام. و(الإحنة): الحِقد. و(الجَرِمة): الجَريمة.

المعنى: ذاكَ الرجلُ المَمدوح صَديقي، والذي يُواسيني بِماله، يَحميني من العَدوِّ، ويَرميهم مِن وَرائي بِالسَّهم والحجارة، وقيل: يحتملُ أن يكونَ ذمًّا، أي: ذاك الرجلُ الذي هو صَديقي ويُواصِلني ظاهراً، يَقصِد إيذائي بأنواع الأذَى باطناً، ويَسعى في ذلك؛ فقَوله: (يرمي ورائي . . . إلخ) كنايةٌ عن قَصدِه وسَعيِه في أذاه.

الإعراب: «ذاكَ»: (ذا): اسمُ إشارة مبتدأ، والكاف: حرفُ خِطاب. «حَبِيبي»: خبر مرفوع بضمة مُقدرة على ما قبل الياء لِلمُناسبة، والياء: مُضافٌ إليه. الواو: عاطفة. «ذُو»: موصولٌ معطوف على (حَبيبي). «يُواصلني»: مضارع مرفوع ومفعولٌ به، والنون: لِلوقاية، والفاعل: تقديره: هو. والجملةُ صلةُ الموصول. «يَرمي»: مضارع مرفوع بضمة مُقدرة لِلثقل، وفاعلُه: تقديره: هو. «ورائِي»: مفعول فيه ومُضاف إليه مُتعلق بـ(يَرمي). «بِامسَهم»: جار ومجرور متعلق بـ(يَرمي). الواو: للعَطف، «امسَلِمه»: معطوف على (امسهم) وسُكن لِلوقف. وجملة (يرمي. . . إلخ) خبرٌ ثانٍ أو في محل نَصب حال.

والشاهد فيه: مَجيء الميم مكانَ لام التَّعريف في المَوضعَين، وهي لُغة حِميَر.

(١) جواب (لَمَّا).

(٢) الحَسن بن قاسم المعروف بابن أُمِّ قاسم، من تلاميذِ أبي حيان، له «شرح الخُلاصة» و«شرح التَّسهيل» و«الجَنى الداني» ـ وعليه بنَى ابنُ هشام «المغني» ـ وغيرُ ذلك. تُوفي سنةَ (٧٤٩هـ).

والفِعلُ: يُعرَفُ بـ«قَدْ»، والسِّينِ و«سَوفَ»، وتاءِ التَّأنيثِ السَّاكِنَةِ، .....

الكواكب الدرية

وإنَّما اختَصَّتْ حروفُ الخفضِ بالاسم؛ لأنَّها وُضِعَتْ لِتَجُرَّ إلى الأَسماءِ معانيَ الأفعالِ التي لا تَتَعَدَّى بِنفسِها، فامتَنعَ أنْ تَدخُلَ إلَّا على الاسمِ بعد مجيءِ فعلٍ لَفظاً، نحوُ: «مرَرتُ بزيدٍ»، أو تقديراً، نحوُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أي: أَبْتدِئُ.

(والفِعلُ يُعرَفُ) أي: يُمَيَّزُ عن قَسِيمَيهِ بِعلاماتٍ كثيرةٍ، ذَكرَ المصنِّفُ تَبَعاً لأصلِهِ منها ثلاثاً، وليس في الثَّلاثِ المَذكُورةِ ما هو عَلامةٌ لفِعلِ الأمرِ؛ جَرياً على طريقةِ الكوفيِّينَ مِن أنَّ الفعلَ قِسمانِ: ماضٍ ومُضارعٌ، وأنَّ الأمرَ داخلٌ في المُضارعِ؛ لأنَّه مُقتطَعٌ منه، بِدليل أنَّه يُبْنَى على ما يُعرَبُ به مُضارعُهُ[1].

(بِـ«قَد») وهي علامةٌ مُشترَكَةٌ: تارَةً تَدخُلُ على الماضي؛ لإفادةِ تَقريبِهِ مِن الحالِ نحوُ: «قد قامَتِ الصَّلاةُ»، أو تَحقيقِهِ نحوُ: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]؛ وتارةً على المُضارعِ؛ لإفادة التَّحقيقِ نحوُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٦٣]، أو التَّقليلِ نحوُ: «إنَّ الكَذُوبَ قد يَصْدُقُ».

ووَجهُ اختِصاصِهَا بِالأفعالِ أنَّ هذه المعانيَ مُختصَّةٌ بِالأفعالِ، فلا يُتَصَوَّرُ وُجُودُها في غيرِها.

(والسِّينِ، وسَوْفَ) ويَختَصَّانِ بالمُضارعِ لِتَخليصِهِ لِلاستِقبالِ، نحوُ: «سيَقومُ، وسَوف يَقومُ»، وإنَّما اختَصَّا به لأنَّهما وُضِعَا لِتأخيرِ معنَى الفِعلِ مِن الحالِ إلى الاستِقبالِ، قال الفاكِهيُّ[2]: (وفي «سَوف» زيادةُ تَأخيرٍ وتَنْفِيسٍ؛ لأنَّ كثرةَ الحروفِ تَدلُّ على زِيادةِ المعنى)[3]، وقال ابنُ عَنقاء: ليس التَّنْفِيسُ بِالسِّينِ كالتَّنْفِيسِ بـ«سَوْفَ»، بل أقَلُّ، خِلافاً لابن هِشام[4].

(وتاءِ التَّأنيثِ السَّاكنةِ) وَضْعاً، وهذه خاصَّةٌ بالماضي؛ لِدَلالتِهَا على تَأنيثِ الفاعلِ، نحوُ: «قامَتْ هندٌ»، وقد تُكسَرُ لالتِقاءِ السَّاكنَينِ، كـ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١].

---

(١) أي: المجزومُ.

(٢) أي: بعد أن قال ما سَبق.

(٣) «الفَواكه الجَنية» (ص٧٥).

(٤) في «مُغني اللبيب».

وهُوَ ثَلاثةُ أَنواعٍ: ـ ماضٍ: .....

الكواكب الدرية

واحترزَ بالسَّاكنةِ عن المتحرِّكةِ أصالةً؛ فإنَّها تَلْحَقُ الأسماءَ كـ«قائِمة، وفاطِمة».

وقد تَدخُلُ تاءُ التَّأنيثِ في بَعضِ الحُروفِ نحوُ: «رُبَّتَ، وثُمَّتَ، ولَاتَ»، وهي فيها لمُجرَّدِ تَأنيثِ اللَّفظِ. ثمَّ التي تَدخُلُ على «لَاتَ» تكونُ مَفتوحةً، والتي تَدخُلُ على «رُبَّ، وثُمَّ» يَجوزُ فَتحُها وإسكانُها.

(وهو) أي: الفعلُ (ثَلاثةُ أَنواعٍ) عند البَصريِّينَ، ونَوعانِ عند الكُوفيِّينَ بإسقاطِ الأمرِ كما سبقَ قريباً، وإنَّما كانتِ الأفعالُ ثلاثةً لأنَّ الفعلَ الذي هو الحَدَثُ: إمَّا متقدِّمٌ عن زمنِ الإخبارِ، أو مُقارِنٌ له، أو مُتأخِّرٌ عنه.

فالأَوَّلُ: هو الماضِي، والثَّاني: هو المُضارعُ، والثَّالثُ: هو الأمرُ.

(ماضٍ) أصلُهُ: «ماضِيٌ»، حُذِفَتْ منه الياءُ، وعُوِّضَ عنها التَّنوينُ[1]، وهو: ما دلَّ على حَدَثٍ وُجِدَ في الزَّمانِ الماضي وَضْعاً.

احترزُوا بِهذا[2] عمَّا قد يَعرِضُ له ممَّا يَصْرِفُهُ لِلحالِ، كصِيَغِ العُقُودِ نحوُ: «بِعْتُ، وَوَهَبْتُ» ونَحوِهما؛ والنَّفي بـ«ليس» و«ما»[3].

وقدَّمَهُ لِمجيئِهِ على الأصلِ ـ وهو البِناءُ ـ إجماعاً، ولم يُتْبِعْهُ بالأمرِ[4] مُراعاةً لقولِ الكوفيِّينَ: (إنَّ أصلَهُ المُضارعُ)، والأصلُ مُقدَّمٌ على الفَرْعِ[5].

---

(١) ليس كذلك، بل استُثقلت الضمةُ على الياء فحُذفت، فالتَقى ساكنان: الياء والتنوين، فحُذفت الياءُ لِدَلالة الكسرةِ قبلها عليها، فصار إلى ما تَرى، ولا تعويضَ فيه حينئذٍ خلافاً لكلامِه. وعبارة الفاكهي هنا: استُثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم الياءُ لالتقاء الساكنَين. اهـ فعُدُول الشارح عنها غريبٌ.

(٢) أي: بقولهم: (وضعاً). وعبارة الفاكهي: (دلالةً وضعيةً).

(٣) كذا قال، ولا يصحُّ؛ إذ النفي بِما ذُكر إنما يُخلِّصُ للحال المضارعَ لا الماضيَ، فكأن الشارحَ التبَس عليه النوعان. نعم بقيَت أشياءُ تخلِّص الماضيَ لِلاستقبال يصحُّ الاحترازُ عنها، نحو أن يَقتضِيَ طلباً، أو يُنفى بـ(لا)؛ نحو: (غفَر اللهُ لَك)، وقَولِ الشاعر:

رِدُوا فـــوَاللهِ لا ذُدنـــاكُـــمُ أبَـــداً

(٤) أي: وإن كان مَبنيًّا مثلَه.

(٥) ويَحتمل أنه رتَّب الثلاثةَ بِاعتبار الزمان مِن غيرِ نَظر إلى بِناءٍ أو إعراب، وهذا أقرَبُ؛ إذ الكلامُ ههنا في المقدِّمات لا غيرُ، وبابُ الإعراب والبناء لمَّا يأتِ، ولا حاجةَ لمُراعاتِه ولا سيَّما عند المبتدِئين.

ويُعرَفُ بِتاءِ التَّأنيثِ السَّاكِنَةِ، نَحوُ: «قامَتْ، وقَعَدَتْ»، ومِنهُ: «نِعْمَ، وبِئْسَ، ...

الكواكب الدرية

(ويُعْرَفُ) أي: يُمَيَّزُ عن المُضارعِ والأمرِ (بِتاءِ التَّأنيثِ السَّاكنةِ) الدَّالَّةِ على تأنيثِ ما أُسْنِدَ إليه الفِعلُ، وهي أنفَعُ عَلاماتِهِ؛ لأنَّها تَلْحَقُ المتصرِّفَ منه (نَحوُ: «قامَتْ، وقعَدَتْ»)، مثَّلَ بِذلك لِصُورةِ الفعلِ بعدَ دُخولِها عليه، وهو أَولى[1] مِن أنْ يَقولَ: «نحوُ: قامَ وقَعدَ»؛ وتَلْحَقُ الفعلَ الجامدَ، وهو المَذكورُ في قَوله:

(ومِنهُ) أي: ومِن الفِعلِ الماضي («نِعْمَ، وبِئْسَ»)؛ لِقَبولهما التَّاءَ المَذكورةَ، نحوُ: «نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ، وبِئْسَتِ المرأةُ حمَّالةُ الحَطبِ»، ولاتِّصالِ ضميرِ الرَّفعِ بهما في لُغةٍ حَكاها الكسائيُّ عن بعضِ العَربِ[2]، كـ«نِعْمَا رَجلَينِ، ونِعْمُوا رِجَالاً، ونَعِمْنَ نِسَاءً».

و«نِعْمَ» مَوضوعٌ لِلمَدحِ، و«بِئسَ» مَوضوعٌ للذَّمِّ.

وقد يُقال في «نِعْمَ»: «نِعِمَّا[3]» ـ بكسرِ النُّونِ والعَينِ ـ كقَوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، وفي «بِئْسَ»: «بِيسَ» ـ بسكونِ الياءِ[4] وفتحِ السِّينِ ـ.

وهما فِعْلانِ على الأصحِّ، ولِضَعفِهِمَا لم يَتصرَّفَا تَصرُّفَ الأفعالِ، فلا يَأتي منهما المُضارعُ ولا الأمرُ؛ لأنَّهما أُزيلَا عن مَوضوعِهما، وذلك لأنَّ «نِعْمَ» مَنقولٌ مِن قولِك: «نَعِمَ الرَّجُلُ»: إذا أصابَ نَعمةً، و«بِئْسَ» مَنقولٌ مِن قَولك: «بَئِسَ الرَّجُلُ»: إذا أصابَ بُؤْساً، فنُقِلَا إلى الثَّناءِ والذَّمِّ، فشابَهَا الحُروفَ، فلم يَتَصَرَّفَا.

ولا يَعْمَلَانِ في المعارفِ إلَّا فِيما عُرِّفَ بالألفِ واللَّامِ، وما أُضِيفَ إلى المعرَّفِ بهما، وتُنْصَبُ النَّكرةُ معهُما على التَّمييزِ.

تَقولُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ»، وإعرابُه: «نِعْمَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المدحِ، «الرَّجلُ»: فاعلٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ الرَّفعِ فيه ضمُّ آخِرِهِ، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ الرَّفعِ خبرٌ مقدَّمٌ،

(١) فيه تعريضٌ وإشارةٌ إلى رَدِّ قول الفاكِهي: (ولو قال: نحو: قام وقعد لَكان أَولى؛ لأنه الذي يقبل التاء فيُميز بها).

(٢) والأخفشُ عن بعضِ بَني أسَد.

(٣) كذا في الأصل، وفيه ما لا يَخفى، والصواب أن يقال: وقد يُقال في نِعْم: نِعِم بكسرتَين... إلخ.

(٤) أي: المخفَّفةِ من الهمزةِ، وهو قياسٌ في أمثالِه.

. . . . . .

الكواكب الدرية

و«زيدٌ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ مَخصوصٌ بالمدحِ، وإنْ شئتَ جَعلتَ «زيدٌ» خبرَ مبتدإٍ مَحذوفٍ وجوباً تَقديرُه: هو زيدٌ.

وتَقولُ: «بِئْسَ الرَّجُلُ زيدٌ»، وإعرابُه: «بئسَ»: فِعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ الذَّمِّ، «الرَّجلُ»: فاعلٌ، وجملةُ الفِعلِ والفاعلِ خبرٌ مُقدَّمٌ، و«زيدٌ»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ مَخصوصٌ بالذَّمِّ، وإنْ شِئتَ أعربتَ «زيدٌ» خبرَ مبتدإٍ مَحذوفٍ وجوباً تَقديرُه: هو زَيدٌ.

وتَقولُ في إعرابِ ما دخَلتْ عليه تاءُ التَّأنيثِ مثلَ ما قُلتَ في إعرابِ المثالَينِ المَذكُورَينِ، غيرَ أنَّك تَقولُ: «نِعْمَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ علامةُ التَّأنيثِ.

فإنْ قدَّمْتَ المَخصوصَ بالذَّمِّ أو المَدحِ بأنْ قُلتَ: «زيدٌ بِئسَ الرَّجلُ»، أو: «زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ»، فتَرْفَعُ «زيدٌ» بِالابتداءِ، وجملةُ «نِعْمَ الرَّجلُ» خبرُهُ، و«الرَّجلُ» حينئذٍ في موضعِ المضمَرِ العائدِ على زَيد، ولكنَّه جاءَ مُظْهَراً.

فإنْ جاء بعدَهما نَكرةٌ قُلتَ: «نِعْمَ رجلاً زيدٌ»، و«بِئْسَ رجلاً زيدٌ»، بِنَصبِ النَّكرةِ على التَّمييزِ، وفي «نِعْمَ» و«بِئْسَ» ضميرٌ مَرفوعٌ فاعلٌ بـ«نِعْمَ» وبـ«بِئْسَ»، وهو عائدٌ على «رجلاً» المَنصوبِ، والتَّقديرُ: نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً زيدٌ.

وإذا كان فاعِلُهما مُؤنَّثاً، فإنْ شِئتَ أَلحقتَ بهما تاءَ التَّأنيثِ، نحوُ: «نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ»، و«بِئْسَتِ المرأةُ حمَّالةُ الحَطَبِ»، ومِنه قولُ الشَّاعرِ: [الرَّجَز]

نِعْمَتْ جَزَاءُ المُتَّقِينَ الجَنَّهْ ... دَارُ الأَمَانِي والمُنَى والمِنَّه[1]

---

(١) **البيت:** لم يُنسب إلى قائل معين.

اللغة: (الأماني): جمع أُمنيَّة، وهي ما يَتمناه الإنسان، والأصلُ فيها تشديد الياء كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ﴾. (المنى): جمعُ مُنْية، وهي بمعنَى الأُمنية. (المنَّة): العطيَّة. والمعنى: واضح.

الإعراب: «نِعمَت»: فعل ماض لإنشاء المدح. والتاء: لِلتأنيث. «جزاءُ»: فاعلُ (نِعم) مضاف. «المتقين»: مُضاف إليه مجرور بالياء. والجملة الفعليَّة في محل رفع خبر مُقدَّم. «الجنه»: مبتدأ مُؤخر سُكن لِلوقف. «دارُ»: بدلٌ من (الجنة) مَرفوع مثلُه، أو هو خبرُ مبتدأ محذوف، والتقدير: هي دارُ الأماني. وهو مضافٌ على الحالَين. «الأماني»: مضاف إليه. «والمُنى والمنه»: مَعطوفان على (الأماني).

والشاهد: في قَوله: (نِعمَت)، حيثُ جاءَ بالتاء مع الفِعل (نِعمَ) لتأنيثِ الفاعل، وهو جائزٌ فيه وفي (بِئس) إلا أنه =

ولَيسَ، وعَسى» على الأَصَحِّ.

الكواكب الدرية

وإنْ شِئتَ حَذَفتَهما[١]؛ لأنَّهما لَمَّا لم يَتصرَّفا أجازُوا فِيهما التَّذكيرَ والتَّأنيثَ، قال[٢] ابنُ مالكٍ في «الخُلاصة الألفيَّة» [الرجز]:

والحَذْفَ في «نِعْمَ الْفَتاةُ» استَحْسَنُوا ... لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

وقد سُمعَ مِن بعضِ العربِ دُخولُ حرفِ الجرِّ عليهما، كقَولِ بعضِهم وقد بُشِّرَ بِبِنتٍ: «واللهِ ما هيَ بِنِعْمَ الولدُ»، وقَولِ الآخَر[٣]: «نِعْمَ السَّيرُ على بِئسَ العَيْرُ[٤]».

وأُجِيبَ عنه بأنَّ حرفَ الجرِّ في الحقيقةِ إنَّما دَخلَ على اسمٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: «ما هي بِوَلدٍ مَقُولٍ فيه: نِعمَ الوَلدُ»، و«نِعمَ السَّيرُ على عَيرٍ مَقُولٍ فيه: بِئسَ العَيْرُ».

(و«ليسَ، وعَسَى») أي: ومِن الفِعلِ الماضي أيضاً «عَسَى، ولَيسَ» (على الأَصحِّ)؛ لِقَبولهما التَّاءَ السَّاكنةَ أيضاً، نحوُ: «عَسَتْ هندٌ أنْ تُفْلِحَ»، و«ليسَتْ مُفلِحةً»، ولاتِّصالهما بِضميرِ الرَّفعِ، نحوُ: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿لَسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢].

وهما فِعلانِ غيرُ مُتصرِّفَينِ كـ«نِعمَ» و«بِئسَ»، ولِذا تَوَقَّفَتْ إفادةُ مَعناهما على خَبرِهما[٥].

وإعرابُ المثالِ الأوَّلِ: «عَسَى»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المُقارَبةِ تَعملُ عملَ «كانَ»، تَرفعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «هِندٌ»: اسمُها، وعلامةُ رَفعِهِ ضمَّةٌ ظاهرةٌ[٦]

= غيرُ لازِم فيهما؛ لِما سيَأتي عن ابنِ مالك. ثم إنَّ المرادَ بتَأنيث الفاعل ههنا إنما هو في التقدير فقَط، وإلَّا فهو مذكَّر، وهو قولُه: (جزاءُ المتقينَ)، لكنْ لمَّا كان المَخصُوصُ بِالمدح ـ وهو قَولُه: (الجَنَّة) ـ مُؤنَّثاً حُمل عليهِ، فتنبَّه!

(١) أي: التاءَين، وجعلَهُما اثنَتَين لاختلاف مَدخولِهما، فكأنَّ تاءَ (نِعمَت) غيرُ تاء (بِئسَت). ويَحتملُ أن يكونَ الأصلُ: (حذفتَها) أي: تاءَ التأنيث؛ لأنها نوعٌ واحدٌ وإن تَعدَّد مَدخولُها، فالتثنيةُ تصحيفٌ لا غيرُ.

(٢) أتى به مِن غير واو على أنه تأييدٌ أو توضيحٌ لِلتعليل السابق، وفيه نظر؛ إذ هذا الآتي غيرُ الأول، كما أن الأولَ منقوضٌ بنحو: (ليس).

(٣) أي: وهو يَسيرُ إلى مَحبوبتِه على حمارٍ بطيء.

(٤) بفتح العين: الحمارُ؛ وحشيًّا أو إنسيًّا.

(٥) أي: كما تَوقفت عليها في بَقية أفعال بابَيهما. أو مُرادُه: ناقصان ولِذا... إلخ.

(٦) الأَولى: الضَّمةُ الظاهرة.

. . . . . .

الكواكب الدرية

في آخِرِهِ، «أنْ» حرفُ مَصدرٍ ونصبٍ، «تُفلِحَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نَصْبِهِ فَتحُ آخِرِهِ، والمصدَرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَنصوبٌ على أنَّه خبرُ «عَسَى»، وعِبارةُ الخَبِيصيِّ في «شرح الكافيَة» في الكلامِ على «عسَى زيدٌ أنْ يَقومَ»: «زيدٌ» هنا اسمُها، و«أنْ» مع المُضارعِ في محلِّ النَّصبِ بِخبريَّتها، وهي ههُنا بمعنى: «قارَبَ»، أي: قارَبَ زيدٌ القِيامَ. انتَهى.

وعلى هذا فقولُ بَعضِهم: يَلزمُ مِن دُخولِ «أنْ» على نحوِ: «عسَى» و«حَرَى» كونُ الحَدَثِ خبراً عن الذَّاتِ؛ لأنَّ «أنْ» مع الفِعلِ في تَأويلِ مصدرٍ، فيَصِيرُ التَّقديرُ: «عسى زيدٌ القِيامَ»، والحَدثُ لا يكونُ خبراً عن الذَّاتِ؛ إذ لا يُقالُ: «زيدٌ القِيامُ»؛ ويُقالُ[1] في الجوابِ عنه: إنَّ «عَسَى» حِينئذٍ بمعنى «قارَبَ»، والتَّقديرُ: قارَبَ زيدٌ القيامَ.

وهذا الجوابُ أحسَنُ مِن قَولِ مَن قال: («أنْ» هنا زائدةٌ لا مَصدريَّةٌ)؛ لأنَّه فاسدٌ مِن حيث إنَّها نَصبتِ الفعلَ؛ ومِن قَولِ ابنِ هشامٍ في «المُغني»: (فرقٌ بين المصدرِ وما يُؤَوَّلُ به، أي: فالمصدرُ لا يُخبَرُ به عن الذَّاتِ، وأمَّا المؤوَّلُ بالمصدرِ كخبر «عَسَى»، فإنَّه يُخبَرُ به عن الذَّات)؛ لأنَّ في ذلك بُعْداً مِن حيث إنَّهم لم يُفرِّقُوا بينهما في مَواطنَ، وإنْ كان قد ارتَضَى ما قاله ابنُ هشامٍ الشَّريفُ الجُرجانيُّ[2]، والمُلَّا[3] عِصامُ الدِّينِ[4]؛ ومِن قَولِ ابنِ هشامٍ أيضاً

---

(١) كذا في الأصلِ، ويَنبغي أن يكون من غيرِ واوٍ؛ إذ الظاهر أنه خبر المبتدأ الذي هو (فقولُ بعضهم).

(٢) الشَّريفُ الجرجاني، عليُّ بن محمدِ بن علي الحَنفي، قال العيني في «تاريخه»: عالِمُ بِلاد الشرق؛ كان علَّامة دَهرِه، وكانت بينه وبين الشيخ سَعد الدين التفتازاني مُباحثات ومحاوراتٌ في مجلس تَيمورلنك؛ وله تصانيفُ مُفيدة، منها: «التَّعريفات»، و«شرح المواقِف لِلعَضُد»، و«حاشية المطوَّل»، و«حاشية الكشَّاف» لم تتمَّ. تُوفي بشيراز سنة (٨١٦هـ).

(٣) في بَعضِ الطَّبعات: (والمنلا) بالنون، وكلاهُما صحيح، ومَعناها: الأستاذ أو الشيخ، وأكثر استعماله في العراق وبلاد العَجم كإيران وتركيا وباكستان، قيل: أصلُها: مَولى، وقيل: مُلَّاء من الإملاء، ورجَّح بعضُهم كونَ أصلها: مَن لا يَجهل، وعلى الأخير فمِيمُه مفتوحة.

(٤) هو إبراهيم بن مُحمد بن عرب شاه الأسفَرايِيني، عِصام الدين، صاحبُ «الأطوَل في شرح تَلخيص المفتاح لِلقزويني»، وُلد في أسفرايين (مِن قُرى خراسان) وكان أبوه قاضِيَها، فتعلَّم واشتَهر وألَّف كُتبَه فيها، له تصانيفُ غيرُ «الأطوَل» منها: «حاشيَة على تفسير البَيضاوي»، و«شرح رسالة الوضع للإيجي»، و«حاشية على الفَوائد الضيائية لِلجامي»، وشروحٌ وحواشٍ في المنطِق والتوحيد والنحو. تُوفي سنَةَ (٩٤٥هـ).

ـ ومُضارِعٌ: .....

الكواكب الدرية

في «شَرح اللُّمحة»: وألطَفُ ما يُقالُ في الجواب ما رَأيتُه بخطِّ بعضِ طَلبةِ ابنِ مالكٍ، ونَقَله عنه، وهو: أنْ يُقدَّرَ الإخبارُ بالفعلِ مُجرَّداً عن «أنْ»، ثمَّ لَمَّا صحَّ الإخبارُ به جِيءَ بـ«أنْ» لِتُفيدَ التَّرجِّي[1]، لا لِتُفِيدَ السَّبْكَ[2]. انتَهى؛ لأنَّ هذا خِلافُ ما عُرِفَ مِن حالِها؛ ومِن قولِ بعضِ المحقِّقينَ في ذلك: (إنَّ تقديرَ المصدرِ على تقديرِ مُضافٍ، أي: قبلَ الاسمِ، أي: «عسَى أمرُ زيدٍ القيامَ»، أو قبلَ الخبرِ، أي: «عسَى زيدٌ صاحِبَ القِيام»، كقَوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: ولكنَّ صاحبَ البِرِّ، أو: لكنَّ البِرَّ بِرُّ مَن آمنَ). اهـ؛ لأنَّ الدَّماميني اعترضَهُ بأنَّ فيه تَكَلُّفاً، فهو بعيدٌ؛ ومِن قولِ المُنلا عصامِ الدِّينِ: (المصدرُ الحاصلُ في تأويلِ الوصفِ، فإذا أَوَّلْنَا: «عَسَى زيدٌ أنْ يقومَ» بِقَولنا: «عسى زيدٌ القِيامَ»، فهو في معنَى «عَسَى زيدٌ قائماً»)، قال: (ويُرجِّحُهُ ما جاءَ مِن قَولِهم: «عَسِيت صائماً[3]»، ويكونُ مِن بابِ «زيدٌ عدلٌ»، ومثلُه قَولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]). اهـ لأنَّ الإخبارَ بالمصدرِ الذي هو في تأويلِ الوصفِ: الأصحُّ أنه سماعِيٌّ.

(ومُضارِعٌ) وهو: ما دلَّ على معنًى مُقترِنٍ بأحدِ زَمَنَي: الحالِ نحوُ: «يَقومُ»، والاستِقبالِ نحوُ: «سَيَقومُ»، ولا يَتَعَيَّنُ لأحدِهما إلَّا بقرينةٍ، فعِندَ التَّجرُّدِ عنها يكونُ محتمِلاً لهما.

فيَتعيَّنُ لِلاستِقبالِ إذا دخَلَتْ عليه السِّينُ، أو «سَوف»، أو «لا» النَّافيةُ، أو أَدواتُ الشَّرطِ، أو أدواتُ النَّصبِ، أو التَّرجِّي، أو «لو» المصدَريَّة.

ويَتعيَّنُ لِلحال إذا اقترَنَ بِنَحوِ: «الآنَ»، أو «السَّاعةَ»، أو «آنِفاً[4]»، أو بِلامِ الابتِداءِ نحوُ: «لَيَقُومُ زيدٌ»، أو بِالنَّفي بِـ«ليس» أو «إنْ» أو «ما».

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: (لتفيد التَّراخي) كما في «شَرح اللمحة» المذكورِ.

(٢) «شَرح اللمحة» (٢/ ٢٦).

(٣) قِطعةٌ من بيت ـ نسَبه بعضُهم لرؤبةَ ـ هو قَوله:

أَكْثَرْتَ في العَذلِ مُلِحًّا دائِمَا ... لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صائِمَا

(٤) مِمَّن ذكَر هذا الرضيُّ في «شَرح الكافية» وأبو حيَّانَ في «الارتشاف»، ومثَّل له الثاني بقَولِه: تقُول: يَخرُج الآنَ أو الساعةَ أو الحينَ أو آنِفاً. اهـ وقد نصَّ أهلُ العربيَّة على أنه بمعنى: مُذ ساعة، أو في أوَّل وقت يَقرُب مِنَّا، وجاء في التنزيل: ﴿قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا﴾؛ فقال المُفسِّرون: إنه اسمُ فاعل على غير القِياس =

ويُعرَفُ بِدُخُولِ «لَم» عَلَيهِ، نَحوُ: «لم يَقُمْ»، ولا بُدَّ في أَوَّلِهِ مِن إِحدَى الزَّوائِدِ الأَربَعِ، وهيَ: الهَمزةُ، والنُّونُ، .....

الكواكب الدرية

وقد يكونُ مَعناهُ ماضياً، وذلك مع «لم» و«لَمَّا» و«لولَا» الامتِناعيَّةِ.

سُمِّيَ مُضارعاً لِمُضارَعتِه - أي: مُشابهتِهِ - الاسمَ مِن حيثُ إنَّ كُلًّا مِنهما تَعرِضُ له مَعانٍ يَفتقِرُ في التَّمييزِ بَينها إلى الإعرابِ.

(ويُعرَفُ) أي: يُميَّزُ عن الماضي والأمرِ (بِدُخولِ «لم» علَيه)؛ بأنْ يَقعَ بعدَها مِن غيرِ فَصلٍ، (نَحوُ: «لم يَقُمْ»[1])، وهذه العلامةُ أَنفَعُ العلاماتِ لِلفعل المُضارعِ، فلِذا اقتصرَ عليها، وقد مرَّ أنَّه يُميَّزُ أيضاً بدخولِ حرفِ التَّنفيسِ عليه، فإنْ دلَّتِ الكلمةُ على معنَى المُضارعِ ولم تَقبَلْ «لم» فهي اسمٌ: إمَّا لِوصفٍ كـ«ضارِبٍ»، وإمَّا لِفعلٍ كـ«أَوَّه» بمعنَى: أتوجَّعُ، أو «أُفٍّ» بمعنى أَتضجَّرُ.

(ولا بُدَّ في أوَّلِهِ مِن إحدَى الزَّوائدِ الأربعِ) سُمِّيتْ بِذلك لأنَّها مَزيدةٌ على الماضي الذي هو الأصلُ، وقد صارَ هذا الاسمُ عَلَماً بِالغَلبةِ عليها، فلا يَنصرِفُ عند الإطلاقِ إلَّا إليها.

وتُسمَّى بأحرُفِ المُضارعةِ، أي: المشابَهةِ؛ لأنَّ بِزيادتِها على الفعل الماضي يَكتسِبُ شَبَهاً مِن الاسمِ فيُعرَبُ؛ لأنَّه بها يُوازِنُ اسمَ الفاعل، كـ«يَضرِبُ» فإنَّه مُوازِنٌ لـ«ضارِبٍ»، و«يَخرُجُ» فإنَّه مُوازِنٌ لـ«خارِجٍ» مِن حيثُ الحرَكاتُ والسَّكناتُ.

(وهي: الهمزةُ) الدَّالَّةُ على المتكلِّمِ وَحدَه كـ«أَقُومُ».

(والنُّونُ) الدَّالَّةُ على المتكلِّمِ المُحدِّثِ عن نَفسِهِ وغيرِه معاً، أو المُعظِّمِ نفسَهُ كـ«نَقُومُ».

= أو بِتَجريد فِعله من الزوائد، وهو اسمٌ لِلساعة التي قبل ساعَتِك التي أنتَ فيها، وهو مُستعارٌ مِن الجارحة لِتَقدُّمها على الوقت الحاضِر، وعلى هذا استِعمالُه في الأحاديث أيضاً، ففي «البُخاري»: «فإنَّها ألهتني آنفاً عن صَلاتي»، وفيه أيضاً: «أين السائلُ آنفاً؟»، وفيه أيضاً: «خبَّرَني بِهنَّ آنفاً جِبريل»، وفيه أيضاً: «عُرِضَت عليَّ الجنة والنارُ آنفاً»، وقيل: هو بمعنَى زَمانِ الحال، ولستُ على ثِقةٍ من جواز أن يُقالَ: أفعَلُه آنفاً، ولا أذكُر أني رأيتُه في شيءٍ من عِبارات المصنِّفين، وإنَّما يستعمِلُونه مع الماضي كما أشَرنا إليه آنِفاً. والله أعلَم.

(١) في «الفاكهي»: (ولو قال: نحو: يقوم لكان أولى؛ لأنه الذي يقبل لم). اهـ ويُجاب عنه بمثل ما مرَّ في كلام الشارح.

والياءُ، والتَّاءُ، يَجمَعُها قَوْلُكَ: «نَأَيْتُ».

ويُضَمُّ أَوَّلُهُ إنْ كانَ ماضِيهِ على أَربَعةِ أَحرُفٍ، كـ«دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، وأَكْرَمَ يُكْرِمُ، وفَرَّجَ يُفَرِّجُ، وقاتَلَ يُقاتِلُ»، .....

الكواكب الدرية

(والياءُ) المثنَّاةُ مِن تحتُ الدَّالَّةُ على المُذكَّرِ الغائبِ مُطلَقاً كـ«يَقُومُ، ويَقُومانِ، ويَقُومونَ»، وعلى الإناثِ نحوُ: «يَقُمْنَ».

(والتَّاءُ) المثنَّاةُ مِن فوقُ الدَّالةُ على المخاطَبِ مُطلَقاً كـ«تَقُومُ، وتَقُومانِ، وتَقُومُونَ، وتَقُمْنَ»، وعلى الغائبةِ كـ«هندٌ تَقُومُ»، والغائِبتَينِ كـ«الهِندانِ تَقُومانِ».

(يَجمَعُها) أي: يَجمعُ تِلك الزَّوائدَ الأربعَ (قَولُكَ: «نَأَيْتُ») بمعنى: بَعُدْتُ، أو «أَنَيْتُ» بمعنى: أدركتُ، أو «أَتَيْنَ»، أو «نَأْتِي»، فكلُّ كلمةٍ مِن هذه تَجمَعُ الحروفَ الزَّوائدَ.

وإنَّما زادُوها فَرْقاً بينَه وبين الماضي، فلا تَحصُلُ صيغةُ المُضارعِ بِدُونها. ولم يَجعلِ المصنِّفُ هذه الحروفَ علامةً للمُضارع لأنَّها قد تُوجَدُ في أوَّلِ الماضي كـ«أكرَمتُ زيداً»، و«تَعلَّمتُ المسألةَ»، و«نَرْجَسْتُ الدَّوَاءَ»: إذا وضعتُ فيه نَرجِساً، و«يَرْنَأْتُ الشَّيبَ»: إذا خَضَبتُهُ باليُرَنَّإِ ـ وهو الحِنَّاءُ ـ، وإنَّما ذكَرَها تَمهيداً لِقَوله:

(ويُضَمُّ أَوَّلُهُ) أي: المُضارعِ إجماعاً، أي: يُنطَقُ بحرفِ المُضارعةِ منه مَضموماً، (إنْ كان ماضِيهِ على أَربَعةِ أَحْرُفٍ)، ولا فرقَ في ذلك بين ما حُرُوفُ ماضِيهِ كلُّها أصولٌ (كدَحْرَجَ)؛ فإنَّه ماضٍ أصليُّ الحُروفِ، ووزنُهُ: «فَعْلَلَ»، فتَقولُ في مضارعِه: (يُدَحْرِجُ) بِضَمِّ أوَّلِهِ، وفي «القامُوس»: تَدَحْرَجَ، أي: تَتَابَعَ في حُدُورٍ، والمُدَحرَجُ: المُدوَّرُ. انتهى، أو بَعضُها أصليٌّ وبَعضُها زائدٌ، (و) ذلك نحوُ: (أَكْرَمَ)؛ فإنَّ الهمزةَ فيه زائدةٌ، بِدليلِ أنَّها تُحْذَفُ في المُضارعِ، فتَقولُ فيه: (يُكْرِمُ) بِضَمِّ أوَّلِهِ، ولو جاءَ على الأصلِ لَقِيلَ فيه: «يُؤَكْرِمُ».

(و) ممَّا بعضُ حُروفِهِ زائدٌ نحوُ: (فَرَّجَ) ـ بتشديدِ الرَّاءِ بعدَها جيمٌ[1] ـ، فتقولُ في مُضارِعه: (يُفَرِّجُ) بضمِّ أوَّلِهِ؛ لِزيادةِ تكريرِ عينِ الكلمةِ ـ أي: الرَّاءِ ـ في ماضِيه. (و) نحوُ: (قَاتَلَ) ـ مَفتوحَ التَّاءِ ـ، فإنَّك تقولُ في مُضارِعه: (يُقَاتِلُ) ـ بضمِّ أوَّلِهِ ـ لِزيادةِ الألفِ في ماضِيه.

(١) ويَجوز أن تكونَ حاءً، بل هو أولى لكثرة تمثيلِهم به بخلاف (فرَّج) بالجيم.

ويُفتَحُ فِيما سِوَى ذلِكَ، نَحوُ: «نَصَرَ يَنْصُرُ، وانطَلَقَ يَنطَلِقُ، واسْتَخْرَجَ يَستَخْرِجُ».

ـ وأَمرٌ: ويُعرَفُ بِدَلالَتِهِ على الطَّلَبِ، وقَبُولِهِ ياءَ المُخاطَبةِ، نَحوُ: «قُومِي، واضْرِبِي»، .....

الكواكب الدرية

(**ويُفْتَحُ**) أي: أوَّلُ المُضارعِ وُجوباً على الأَصلِ؛ للخِفَّةِ. والضَّمُّ في الرُّباعيِّ لِلالتِباسِ بغيرِهِ، وتخصيصُهُ لِتُعادِلَ قِلَّةُ الرُّباعيِّ ثِقَلَ الضَّمَّةِ، وكثرةُ غيرِهِ خِفَّةَ الفَتحةِ، (**فِيما سِوَى ذَلك**) أي: فِيما سِوى المُضارعِ الذي ماضيه رُباعيٌّ، بأنْ كان ثُلاثيًّا (**نَحوُ: نَصَرَ**)، فتَقولُ في مُضارعِهِ: (**يَنْصُرُ**) بفتحِ أوَّلِهِ؛ أو خُماسيًّا، (و) ذلك نحوُ: (**اِنْطَلَقَ**)، فتَقولُ في مُضارعِهِ: (**يَنْطَلِقُ**) بفتح أوَّلِهِ أيضاً؛ أو سُداسيًّا، (و) ذلك نحوُ: (**اِسْتَخْرَجَ**)، فتقولُ في مُضارعِهِ: (**يَسْتَخْرِجُ**) بفتح أوَّلِهِ أيضاً.

ثمَّ ما ذكرَه المصنِّفُ مِن بيانِ حركةِ حرفِ المُضارعةِ هو كالتَّتِمَّةِ لِتعريفِ المُضارعِ؛ لأنَّه يتَّضِحُ به كمالَ الاتِّضاحِ، والاعتِذارُ بمثلِ هذا عن النَّحويِّينَ أَولى مِن قَولِ بَعضِهم: هذهِ المسألةُ مِن التَّصريفِ، لا مِن النَّحوِ، ذُكِرَتْ فيه اسْتِطْراداً.

(**وأَمْرٌ**) وهو: فِعلٌ مُقترِنٌ بِزمنٍ مُستقبَلٍ أبداً[1]؛ لأنَّ المطلوبَ به حُصولُ ما لم يَحصُلْ نحوُ: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [المدثر: ٢]، أو دَوامُ ما حصَلَ نحوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١].

سُمِّيَ به لِاستِعمالِهِ غالِباً في الأمرِ الذي هو طَلَبُ المتكلِّمِ لِلفعلِ مِن المخاطَبِ على سَبيلِ الاستِعلاءِ غالباً[2]، كقَول السَّيِّدِ لِعَبدِه: «اسْقِنِي».

(**ويُعْرَفُ**) أي: يُمَيَّزُ عن الماضي والمُضارعِ (**بِدَلالتِهِ**) وَضْعاً، فخرجَ به نحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، ونحوُ: «يا زيدُ»؛ فإنَّ دلالتَهُ على الطَّلبِ غيرُ وَضعيَّةٍ، بل بواسِطةٍ، (**على الطَّلبِ**) أي: طَلبِ المتكلِّمِ لِلفعلِ مِن المخاطَبِ، (**وقَبُولِهِ ياءَ المُخاطَبَةِ**)، وهي ضميرٌ على الأصحِّ[3] محلُّها رَفعٌ على الفاعِليَّةِ، وتَختصُّ بِالفعلِ غيرِ الماضِي (نَحوُ: «**قُومِي، واضْرِبِي**»)؛ فإنَّ الأوَّلَ منهما دالٌّ على طَلبِ القيامِ، والثَّانيَ دالٌّ على طلبِ الضَّربِ من المخاطَبةِ، وقَبِلَ كلٌّ منهما ياءَ المخاطَبةِ.

---

(١) عبارة الفاكهي: وهو ما دلَّ على طلبِ حدث مُقترنٍ بِزمن الاستقبال.

(٢) قيدٌ للاستِعلاء، فكأنه ليس بشَرطٍ عندَه، وأمَّا (غالباً) الأول فقيدٌ للاستِعمال، فلا تكرارَ.

(٣) خالَف في ذلك الأخفَشُ والمازِنيُّ، فزَعما أنها حرفٌ دالٌّ على التأنيث.

ومِنهُ «هاتِ، وتَعالَ» على الأَصَحِّ.

والحَرفُ: ما لا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسمِ ولا دَلِيلُ الفِعلِ، .....

الكواكب الدرية

فتَقولُ في إعرابِ الأوَّلِ مِنهما: «قُومِي»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذْفِ النُّونِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبَةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

وتَقولُ في إعرابِ الثَّاني مثلَ ما قُلتَ في إعرابِ الأوَّلِ.

فلو دلَّتِ الكلمةُ على الطَّلبِ ولم تَقْبَلِ الياءَ، فهي: اسمُ فِعلٍ، كـ«نَزَالِ» بمعنى: انْزِلْ، و«صَه» بِمعنى: اسْكُتْ، أو مَصدراً[1] كـ«ضَرْباً زيداً» بمعنَى: اضْرِبْ زيداً؛ أو قَبلتِ الياءَ ولم تَدُلَّ على الطَّلبِ، فهي فِعلٌ مُضارعٌ نحوُ: «أَنتِ يا هِندُ تَقُومِينَ».

(ومِنه) أي: مِن الأَمرِ، لا مِن غيرِه: **(«هاتِ»)** بِكسرِ التَّاء، إلَّا إذا اتَّصَلتْ به واوُ الجماعةِ فيُضَمُّ، كقَولِه تعالى: ﴿هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١].

(و«تَعالَ») بفتحِ اللَّامِ مُطلقاً **(على الأَصَحِّ)** فِيهما؛ لِدَلالتِهما على الطَّلبِ، وقَبُولِهما ياءَ المخاطَبةِ.

ثمَّ إنْ أمَرتَ بهما مُذكَّراً نحوُ: «هاتِ يا زيدُ» و«تَعالَ يا عَمْرُو»، قُلتَ: «هَاتِ»: فعلُ أمرٍ، وكذا «تَعالَ» تَقولُ فيه: فعلُ أمرٍ، وتَقولُ في كلٍّ منهما: مَبنيٌّ على حذفِ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِه، فالمَحذوفُ مِن «هاتِ» الياءُ كما في «ارْمِ»، ومِن «تَعالَ» الألفُ كما في «اخْشَ».

وإنْ أَمَرْتَ بهما مُؤنَّثاً قُلتَ: «هاتِي يا هندُ»، و«تَعالَيْ يا هندُ»، ثمَّ تقولُ في إعرابهما: «هاتِي»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وكذا تقولُ في إعرابِ «تَعالَيْ يا هندُ»؛ لأنَّ الأمرَ يُبْنَى على ما يُجْزَمُ به مُضارِعُهُ.

وزَعمَ جَماعةٌ مِن النَّحويِّينَ أنَّ «هاتِ، وتَعالَ» اسمَا فِعلَينِ: الأوَّلُ منهما اسمٌ لـ«ناوِلْ» - بِكسر الواوِ -، والثَّاني اسمٌ لـ«أَقْبِلْ».

(والحَرفُ) وهو: كلمةٌ دلَّتْ على مَعنًى في غَيرِها فقَطْ، فعلامتُهُ المميِّزةُ له عدَميَّةٌ، ذكَرها المصنِّفُ في قَولِه: **(ما لا يَصْلُحُ معه دَليلُ الاسمِ)** أي: واحدٌ مِن علَاماتِهِ، **(ولا دَليلُ الفِعلِ)**

(١) كذا في الأصل، ولعلَّه توهَّم أن ما قبلَه: (كانت اسمَ فعل).

كـ«هَل، وفِي، ولَمْ».

الكواكب الدرية

أي: واحدٌ مِن عَلاماتِهِ؛ لأنَّه في نفسِهِ علامةٌ لِلأسماءِ ولِلأفعالِ، فكانَ تركُ العلامةِ له علامةً.

فإذا ورَدَتْ عليك كلمةٌ، فاعرِضْ عليها علاماتِ الأَسماءِ أوَّلاً، فإنْ قَبِلتْ شيئاً منها، فهي اسمٌ، فإنْ لم تَقْبَلْها، فاعْرِضْ عليها علاماتِ الأفعالِ، فإنْ قَبِلتْ منها شيئاً، فهي فعلٌ، فإنْ لم تَقْبَلْها فاحْكُمْ بحرْفِيَّتِها.

(كـ«هلْ، وفي، ولَم»)، أشارَ بِالتَّمثيلِ بالثَّلاثةِ إلى أنَّ الحروفَ ثلاثةُ أنواعٍ: ما لا يَختصُّ بالاسمِ ولا بِالفعلِ كـ«هل»، وما يَختصُّ بِالاسمِ كـ«في»، وما يَختصُّ بِالفعل كـ«لم».

فإنْ قِيل: قد ذكرَ النُّحاةُ في بابِ الاشتِغالِ أنَّ «هلْ» تَختَصُّ بِالأفعال، **قُلتُ**: مَحلُّ ما ذكَرُوه حيثُ كان في حيِّزِها فِعلٌ، فلا يَجوزُ «هل زيدٌ قامَ؟»، بل تقولُ: «هل قام زيدٌ؟»؛ لأنَّ أصلَها أنْ تكونَ بمعنَى «قد» نحوُ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]، و«قَدْ» مختصَّةٌ بِالفعلِ، فكذا «هلْ»، لكنَّها لمَّا كانَتْ بمعنى همزةِ الاستِفهامِ لم تَختَصَّ بِالفعلِ إلَّا إذا كان الفِعلُ في حَيِّزِها[1].

❁ ❁ ❁

(١) أي: إنها لما كانت بمعنى الهمزة ـ والهمزةُ تدخلُ على الفعل وعلى الاسم ـ أُعطيَت حكمَها من الدخول على القَبيلَين، فجاز نحو: «هل زيدٌ قائمٌ؟»؛ لأنها إذَا لم ترَ الفِعلَ في حيِّزِها تَسَلَّت عنه ذاهِلةً، فإن رأته في حيِّزِها حنَّت إليه لِسابِق الأُلفة، فلم تَرضَ حِينئذٍ إلا بِمُعانَقَتِه.

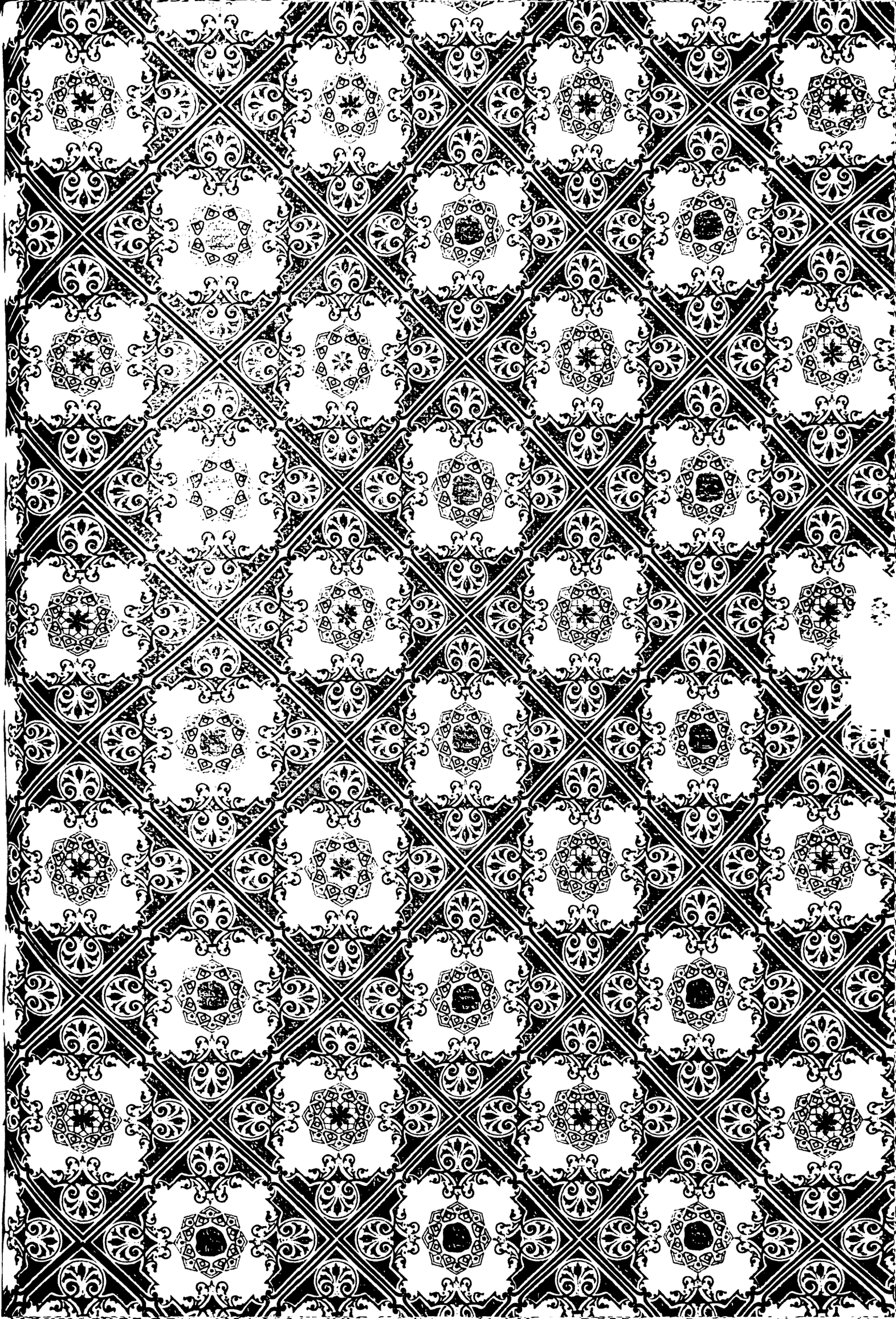

بابُ الإعرابِ والبِناء

الإعرابُ: تَغْيِيرُ أَواخِرِ الكَلِمِ لِاختِلافِ العَوامِلِ .....

الكواكب الدرية

بابُ الإعرابِ والبِناءِ

اللَّذينِ لا يخلُو آخِرُ الكلمةِ عن أَحدِهما.

(الإعرابُ) قدَّمَهُ على البِناءِ لأَصالتِهِ، ولِشَرفِهِ بِاندِفاع الخطإِ في اللَّفظِ به، وشَرفِ محلِّهِ الذي هو الاسمُ.

وهو يُطلَقُ في اللُّغةِ على مَعانٍ كثيرةٍ:

منها: الإبانةُ، يُقالُ: «أَعْرَبَ فلانٌ عمَّا في نَفسِهِ»: إذا أبانَ عنه.

ومنها: التَّحسينُ، يُقالُ: «أَعْرَبْتُ الشَّيءَ» أي: حَسَّنْتُهُ.

ومنها: التَّغييرُ، يُقالُ: «أَعْرَبَ اللهُ المَعدةَ» أي: غيَّرَها.

قال في «الهَمع»: والمُناسبُ منها لِلمَعنى الاصطِلاحيِّ هو الأوَّلُ؛ إذ القَصدُ به إبانةُ المعاني المختَلفةِ. انتَهى. وقال الفاكِهيُّ[1]: وهذا المعنَى ـ أي: التَّغييرُ ـ أَنسَبُ بِالمعنى الاصطِلاحيِّ المشارِ إليه بِقَولِهِ:

(تَغيِيرُ أَواخِرِ الكَلِمِ) أي: الكَلِمِ المُعرَبةِ التي هي: أنواعُ الاسمِ المتمَكِّنِ ـ أي: المُعرَبِ ـ والفعلُ المُضارِعُ الخالي مِن نُونَي النِّسْوةِ والتَّوكِيدِ.

وتَغييرُ الأَواخرِ هو: صَيرُورتُها مَرفوعةً أو مَنصوبةً أو مَجرورةً أو مَجزومةً؛ سَواءٌ أكان التَّغيِيرُ حَقيقةً كالدَّالِ مِن «زيدٌ»، أم حُكماً كالميم مِن «دمٌ، وفَمٌ»؛ فإنَّ أصلَهما: «دَمَيٌ»، و«فَمَوٌ، أو فَمَيٌ».

(لِاختِلافِ العَواملِ) أي: التَّغيِيرُ المَذكورُ شَرطُهُ أنْ يكونَ بِسَببِ اختلافِ ـ أي: تَعاقُبِ ـ العَواملِ على الكَلِمِ، واحداً بعدَ واحدٍ.

---

(١) «الفَواكه» (ص٨٣).

الدَّاخِلةِ علَيها؛ لَفظاً أو تَقدِيراً، .....

الكواكب الدرية

والعَواملُ: جمعُ عاملٍ، وهو: ما أَوجبَ كونَ آخرِ الكلمةِ على وَجهٍ مَخصوصٍ[١]، مِن رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ أو جزمٍ، نحوُ: «ضربَ زيدٌ عمراً»؛ فإنَّ «ضربَ» مُوجِبٌ لاتِّصافِ «زيدٌ» بالرَّفعِ؛ لأنَّه فاعلُهُ، و«عَمراً» بالنَّصبِ؛ لأنَّه مَفعولُهُ، وكذلك «مررتُ بزيدٍ»؛ فإنَّ الموجبَ لاتِّصافِ «زيدٍ» بالجرِّ هو الباءُ، وفي قَولك: «لم أَضْرِبْ زيداً» الموجِبُ لاتِّصافِ «أَضْرِبْ» بِالجزمِ هو «لم».

ولا فرقَ بين أنْ يكونَ العاملُ لَفظيًّا كهذِهِ الأَمثِلةِ، أو مَعنويًّا كالابتِداءِ؛ فإنَّه الرَّافعُ لِلمُبتدأ، والتَّجرُّدِ عن النَّاصبِ والجازمِ، فإنَّهُ الرَّافعُ للمُضارعِ.

(الدَّاخلةِ علَيها) أي: على الكَلِمِ؛ سواءٌ أكانَ التَّغييرُ المَذكورُ (لَفظاً) وهو: ما يَظْهَرُ أثرُه في آخِرِ الكلمةِ، كما في آخرِ «زيدٍ» مِن نَحوِ: «جاءَ زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومرَرتُ بزيدٍ»، وآخرِ «يَذهبُ» مِن نحوِ: «زيدٌ يَذهبُ، ولنْ يَذهبَ، ولم يَذهبْ».

(أو تَقدِيراً) وهو: ما لا يَظْهَرُ أثرُه في الآخِرِ، بل يُنْوَى ويُقَدَّرُ، كالحركاتِ المقدَّرةِ في آخرِ «الفَتَى» مِن نحوِ: «جاءَ الفَتَى، ورأيتُ الفَتَى، ومرَرتُ بالفَتَى»، وآخرِ «يَرضى» مِن نحوِ: «زيدٌ يَرضَى، ولن يَرضَى»، والسُّكونِ المقدَّرِ في نحوِ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البيِّنة: ١]؛ فإنَّ علامةَ الجزمِ في ﴿يَكُنِ﴾ سُكونٌ مقدَّرٌ في النُّونِ المَكسورةِ لالتِقاءِ السَّاكنَينِ.

فخرجَ بـ(التَّغيير): لُزومُ آخرِ الكَلِمِ حالاً واحداً، فإنَّه يُسمَّى بِناءً.

وبـ(تَغييرِ الأواخرِ): غيرُه، كتَغيِيرِ الأَوائلِ أو الوَسَطِ، للتَّكسِيرِ كـ«رِجال» في جمعِ «رَجُلٍ»، أو للتَّصغيرِ كـ«فُلَيْسٍ» في تصغيرِ «فَلْسٍ».

وبِـ(اختلافِ العَواملِ): تَغييرُه بغيرِ ذَلك، كحَركةِ النَّقلِ، كقِراءةِ وَرْشٍ[٢]: ﴿قَدَ ٱفْلَحَ ٱلْمُومِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] بِفَتحِ الدَّالِ لِنَقلِ حركةِ الهمزةِ إليها، فإنَّه لا يُسمَّى إعراباً؛ لأنَّه لم يَنْشَأْ عن عاملٍ.

---

(١) «التَّعريفات» (ص١٤٥). وقيَّده بعضُهم فقال: ما أوجب بواسطةِ كونَ... إلخ؛ احترازاً من ياء المتكلم في مثل: غُلامِي.

(٢) هو عُثمان بن سَعيد المِصري، مِن كِبَار القُرَّاء، وروايتُه هي المعتمَدة عِندنا في الجزائر اليوم، أصلُه من القيروان، ومَولده ووفاته بمصر، وقد غَلَب عليه لقبُ (وَرش) لِشِدَّة بَياضه. تُوفي سنة (١٩٧هـ).

وأَقسامُهُ أَربَعةٌ: رَفعٌ، ونَصْبٌ، وخَفضٌ، وجَزمٌ.

فَلِلأَسماءِ مِن ذَلِكَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ والخَفضُ، ولا جَزْمَ فِيها؛ ولِلأَفعالِ مِن ذَلِكَ الرَّفعُ والنَّصْبُ والجَزْمُ، ولا خَفْضَ فِيها.

والبِناءُ: لُزُومُ آخِرِ الكَلِمةِ حَرَكةً .....

الكواكب الدرية

ثمَّ الحدُّ المَذكورُ لِلإعرابِ يُفيدُ أنَّ الإعرابَ مَعنويٌّ، وهو الذي عليه كَثيرُون، وعُزِيَ لِظاهرِ كلامِ سيبويهِ، واختاره أبُو حيَّان، وعليه فتكونُ الحركاتُ علاماتٍ لِلإعرابِ لا نَفسَهُ؛ ومَذهبُ الجُمهورِ أنَّ الإعرابَ لَفظيٌّ، ونُسِبَ إلى المحقِّقينَ، قال المراديُّ: وهو أقرَبُ إلى الصَّوابِ؛ لِقَولِ المحقِّقينَ: أنواعُهُ: رَفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجَزمٌ.

وعليه فيُقالُ في حَدِّه: الإعرابُ أثرٌ ظاهرٌ، أو مُقدَّرٌ، يَجلِبُهُ العاملُ في آخرِ الكلمةِ.

(وأَقسامُهُ) أي: الإعرابِ، أي: أَنواعُه (أَربَعةٌ) لا زائدَ عليها إجماعاً:

(رَفعٌ) بحركةٍ أو حرفٍ، وقَدَّمَهُ لأنَّ الكلامَ لا يَستغني عنه.

(ونَصبٌ) بحركةٍ، أو حرفٍ، أو حَذفٍ.

(وخَفضٌ) بحركةٍ، أو حرفٍ.

(وجَزمٌ) بسكونٍ، أو حذفٍ.

(فَلِلأَسماءِ) السَّالمةِ مِن مُشابهةِ الحرفِ (مِن ذَلك) أي: مِن تِلك الأربعةِ: (الرَّفعُ) لفظاً أو تَقديراً، (والنَّصبُ) كذَلك، (والخَفْضُ) كذَلك، (ولا جَزمَ فِيها) أي: في الأَسماءِ.

(ولِلأَفعالِ) المُضارِعةِ والخاليةِ ممَّا يُوجبُ بِناءَها: (الرَّفعُ) لفظاً كـ«يَذهبُ»، أو تقديراً كـ«يَرْضَى»، (والنَّصبُ) لفظاً نحوُ: «لنْ يذهَبَ»، أو تقديراً نحوُ: «لنْ يَرضَى»، (والجَزمُ) لفظاً نحوُ: «لم يَذهَبْ»، أو تقديراً نحوُ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البيِّنة: ١]، (ولا خَفضَ فِيها) أي: في الأَفعالِ. وإنَّما اختصَّ الخَفضُ بالاسمِ والجزمُ بالفعلِ؛ قَصداً للتَّعادلِ؛ فإنَّ الجرَّ ثقيلٌ يَجْبُرُ خِفَّةَ الاسمِ، والجزمَ خفيفٌ يَجْبُرُ ثِقَلَ الفعلِ.

(والبِناءُ) وهو لغةً: وضعُ شَيءٍ على شيءٍ على صفةٍ يُرادُ بها الثُّبوتُ، واصطِلاحاً: ضدُّ الإعرابِ، وهو كما قال المصنِّفُ: (لُزُومُ آخِرِ الكَلمةِ) حالاً واحداً، (حَركةً) نحوُ:

أَو سُكُوناً، وأَنْواعُهُ أَربَعةٌ: ضَمٌّ، وفَتحٌ، وكَسرٌ، وسُكُونٌ.

الكواكب الدرية

«هَؤلاءِ»، فإنَّ آخِرَه مَكسورٌ في جَميع أحوالِهِ، (أو سُكوناً نَحوُ: «مَنْ، وكَمْ»)، فإنَّ النُّونَ في الأوَّلِ والميمَ في الثَّاني ساكنةٌ في الأَحوالِ كلِّها.

وهذا التَّعريفُ لِلبناءِ مُناسِبٌ للقولِ بأنَّ البناءَ مَعنويٌّ، وأمَّا المُناسبُ لِما قالَه ابنُ مالكٍ وغيرُه مِن أنَّ البناءَ لفظيٌّ، فهو أنْ يُقالَ في تعريفِهِ: البناءُ أثرٌ ظاهرٌ، أو مُقدَّرٌ، لازمٌ لآخرِ الكلمةِ بكلِّ حالٍ.

(وأَنواعُهُ) أي: البِناءِ، ويُعَبَّرُ عنها وعن أَنواعِ الإعرابِ أيضاً بِالأَلقابِ، قال بَعضُ المحقِّقينَ: والتَّعبيرُ بِالأنواعِ أَولى مِن التَّعبيرِ بِالألقابِ والمرادُ بها الأَسماءُ؛ لأنَّ حقَّ الأَلقابِ أنْ يُطْلَقَ كلٌّ منها على ما يُطْلَقُ عليه الآخَرُ، كأنْ يُقالَ: «الرَّفعُ نَصبٌ، والضَّمُّ فتحٌ»، وهذا مُمتنِعٌ؛ لأنَّ فيه إطلاقَ الشَّيءِ على مُباينِهِ، وهو باطِلٌ[1]، (أَربعةٌ) لا خامِسَ لها:

(ضمٌّ) كـ«حيثُ، وقبلُ، وبعدُ».

(وفَتحٌ) كـ«أينَ، وقامَ».

(وكَسرٌ) كـ«أمسِ».

(وسُكونٌ) كـ«منْ، وكمْ»، ويُسمَّى وَقْفاً.

فهَذه الأنواعُ الأربعةُ مُختصَّةٌ بالمبنيَّاتِ كما أنَّ أنواعَ الإعرابِ السَّابقةَ مختصَّةٌ بالمُعرَبَاتِ، وهذا مَذهبُ البَصريِّينَ، وأمَّا الكُوفيُّون فيُجَوِّزُونَ كُلًّا مِنهما لِكلٍّ مِن المَعْنَيَينِ، فعلى قولِ البَصريِّينَ لا تقولُ في نحوِ: «حيثُ»: (مَرفوعٌ)، بل تَقولُ: (مَبنيٌّ على الضَّمِّ) كما سيَأتي.

---

(١) أجاب المُعبِّر بالألقاب بأن المُراد: ألقابُ أنواعِ البناء، وألقابُ أنواع الإعراب. وبعضُهم فرَّق بين القِسمَين؛ فعبَّر عن الحَركات البِنائية بالألقاب دُون الأنواع كما في الإعراب لِعَدم اختِلاف آثارِها. وتَفصيلُه في حواشي «الجامي».

والِاسمُ ضَرْبانِ: مُعرَبٌ وهُوَ الأَصْلُ، وهُوَ ما تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوامِلِ الدَّاخِلةِ علَيهِ؛ إمَّا لَفظاً كـ«زَيدٍ، وعَمرٍو»، وإمَّا تَقدِيراً نَحوُ: «مُوسَى، والفَتَى»، ومَبْنِيٌّ وهُوَ الفَرعُ، وهُوَ ما لا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ العَوامِلِ الدَّاخِلةِ عَليهِ، .....

الكواكب الدرية

(والاسمُ) بعدَ التَّركيبِ مع العَواملِ (ضَربانِ) أي: قِسمانِ:

الأوَّلُ مِنهُما: (مُعرَبٌ، وهو الأَصلُ) أي: الغالبُ في الأسماءِ، ولِهذا قدَّمَهُ، (وهو) أي: المُعرَبُ: (ما) أي: الَّذي (تَغيَّرَ آخِرُه) بأنْ يَتَّصِفَ الحرفُ الذي هو آخِرُ المُعرَبِ بِصفةٍ أُخْرى، (بِسَببِ) اختلافِ (العوامِلِ الدَّاخلةِ علَيه) بِأنْ يَعملَ الواحدُ منها خِلافَ ما يَعْمَلُ الآخَرُ: (إمَّا) أنْ يكونَ تَغيُّراً (لَفظاً كـ«زَيدٍ، وعَمْرٍو»)، فإنَّ كلًّا منهما إذا رُكِّبَ مع عاملِهِ يَتَغَيَّرُ آخِرُه لفظاً، كما في: «جاءَ زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومرَرتُ بزَيدٍ»، (وإمَّا) تَغَيُّراً (تَقدِيراً)، وذلك (نَحوُ: «مُوسَى، والفَتَى») مِن كلِّ اسمٍ مُعْرَبٍ يَتَعَذَّرُ ظُهورُ الإعرابِ في آخِره، فإنَّ كلًّا منهما إذا رُكِّبَ مع عاملِهِ يُقدَّرُ أنَّ آخِرَه قد تَغيَّرَ وإنْ لم يُوجَدْ تَغيُّرٌ في اللَّفظِ؛ لمانعٍ يَمنعُ مِن ظُهُورِه لفظاً، ككونِ الألفِ لازمةً للسُّكونِ لا تَقبلُ الحركةَ.

(و) الثَّاني: (مَبنِيٌّ) ـ ولا واسِطةَ بينَه وبين المُعرَبِ ـ، (وهو الفَرْعُ) أي: غيرُ الغالبِ على الأسماءِ، ومِن ثَمَّ لا يُبنَى الاسمُ إلَّا إذا أشبَهَ الحرفَ شَبَهاً قويًّا:

إمَّا في الوضعِ كتاءِ «قُمْتُ»؛ فإنَّها تُشبِهُ باءَ الجرِّ، و«نَا» مِن «قُمْنَا»؛ فإنَّها شَبيهةٌ بنَحوِ: «قَدْ».

أو في المعنى كـ«هُنَا»؛ فإنَّه اسمُ إشارةٍ للمكانِ، وهو مِن المعاني التي حقُّها أنْ تُؤَدَّى بالحرفِ كالخطابِ؛ فإنَّهم وَضعُوا له كافَ الخطابِ، والتَّنبيهِ[1]؛ فإنَّهم وضعُوا له «هَا» التَّنبيه.

أو في الاستِعمالِ كـ«هَيهاتَ»، فإنَّه اسمُ فعلٍ نائِبٌ عن «بَعُدَ»، ولا يَدْخُلُ عليها عاملٌ، فأشبَهَ «ليتَ» النَّائبةَ عن التَّمنِّي، ولا يَدخلُ عليها عامِلٌ.

(وهو) أي: المبنيُّ: (ما لا يَتغيَّرُ آخِرُه بِسَببِ العَواملِ الدَّاخِلةِ علَيه)، أي: لا يَتَأَثَّرُ آخِرُه باختلافِ العواملِ، بل يَلزَمُ طَريقةً واحدةً؛ لأنَّه ضِدُّ الإعرابِ، والضِّدَّانِ لا يجتمعانِ.

(١) تحرَّفت في الأصل إلى: (والتشبيه).

كالمُضْمَراتِ، وأَسْماءِ الشَّرطِ، وأَسماءِ الاسْتِفهامِ، وأَسماءِ الإشارةِ، وأَسماءِ الأَفعالِ، .....

الكواكب الدرية

قال بَعضُهم: التَّعبيرُ بالضِّدِّ يُشعِرُ بِثُبوتِ واسِطةٍ بينَهما؛ لأنَّ الضِّدَّينِ يَجوزُ ارتفاعُهما ويَخلُفُهما آخرُ، كـ«القِيامِ، والقُعودِ»، فإنَّهما قد يَرتفعانِ ويَخلُفُهُما الاستِلقاءُ؛ وأُجيب: بأنَّه لا مَحذورَ في هذا الإشعارِ؛ لأنَّه قد حُكِيَ خِلافٌ في الأسماءِ قبلَ التَّركيبِ:

فقِيل: إنَّها مَبنِيَّةٌ، وعليه ابنُ الحاجب.

وقيل: مُعرَبةٌ، وعليه الزَّمخشريُّ.

وقيل: إنَّها واسِطةٌ؛ لِفَقدِ مُوجِبِ الإعرابِ والبناءِ[1]؛ ولِسُكونِ آخِرِها وصلاً بعد ساكنٍ، نحوُ: «قافْ سينْ»، وليس في المَبنيَّاتِ ما يكونُ كذَلك[2]، وعليه أبو حيَّان. قال بَعضُ المحقِّقينَ: وهو المُختارُ.

ثمَّ ذكرَ المصنِّفُ أنواعَ المبنيَّاتِ مِن الأَسماءِ في قَولِه:

(كالمُضْمَراتِ)؛ فإنَّها مبنيَّةٌ كلُّها: مُتَّصِلُها ومُنفَصِلُها؛ لِشَبهِهَا بالحروفِ؛ لأنَّ منها ما هو على حرفٍ واحدٍ، والحرفُ الواحدُ لا يَصلُحُ فيه الإعرابُ، ولِتَضمُّنِهَا معانيَ حقُّها أنْ تُؤدَّى بالحرفِ، كالتَّكلُّمِ في «أنَا»، والخطابِ في «أنتَ»، والغَيبةِ في «هو».

(وأَسماءِ الشَّرطِ)؛ فإنَّها مَبنيَّةٌ لِشَبهِهَا بالحرفِ الذي هو «إنْ» الشَّرطيَّةُ في المَعنى.

(وأَسماءِ الاستِفهامِ) كـ«مَنْ، ومَا، وأَيْنَ»، فإنَّها مبنيَّةٌ لِشَبهِهَا بالحَرف الذي هو هَمزةُ الاستِفهامِ.

(وأَسماءِ الإشارةِ) كـ«ذَا، وذِي، وهَؤلاءِ»، فإنَّها مبنيَّةٌ لِشَبهِهَا بالحرفِ في المَعنى؛ لأنَّها ضُمِّنَتْ معنَى حقُّه أنْ يُؤَدَّى بِالحرفِ.

(وأَسماءِ الأَفعالِ) كـ«صَهْ، ومَه، وهَيهاتَ»، فإنَّها مبنيَّةٌ لِشَبهِهَا بالحرفِ في الاستِعمالِ؛

---

(١) وهو التركيبُ في الأول، وشَبهُ الحَرف في الثاني، وفيه أن الشبه الإهماليَّ واردٌ على الثاني، فالأَولى ما في «التذييل والتكميلِ» وغيرِه من جَعلِ سُكون الوصلِ الآتي علَّةً لامتناع البناء كما جُعِل عدمُ التركيب علَّةً لامتناع الإعراب.

(٢) أُجيب عن ذلك بطَلب الفَرق بين ما بُنيَ لِقِيام المانِع وبين ما بُنِيَ لِعَدم المُقتضي.

وأَسماءِ المَوْصُولاتِ.

فمِنهُ ما يُبْنَى على السُّكُونِ، نَحوُ: «كَمْ»؛ .....

الكواكب الدرية

لأنَّها استُعمِلَتِ استِعمالَ الحُروفِ مِن حيثُ إنَّها نائبةٌ عن فعلٍ، ولا يَدخلُ عليها عاملٌ كـ«ليتَ، ولَعلَّ».

(وأَسماءِ المَوصُولاتِ[1]) كـ«الَّذي، والَّتي، واللَّذَينِ، واللَّاتي»؛ فإنَّها مَبنيَّةٌ لِشَبهِهَا بالحرفِ مِن حيثُ إنَّها مُفتَقِرةٌ إلى ما يُتَمِّمُ مَعناها ـ وهو الصِّلةُ ـ، فأشبَهتِ الحروفَ في افتقارِها في إفادةِ مَعناها إلى ذِكْرِ مُتعلَّقِها.

ويُستَثْنَى مِن الموصُولاتِ «أَيٌّ» المَوصولةُ[2]؛ فإنَّها مُعرَبةٌ إلَّا إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدرُ صِلَتِهَا، كما سيَأتي في الموصُولاتِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

ثمَّ إنَّ المبنيَّ يَنقسِمُ إلى أربعةِ أقسامٍ كما يُستفَادُ مِن قَولِهِ:

(فمِنهُ ما يُبنَى علَى السُّكُونِ)، وقدَّمهُ على ما بعدَه لأصالتِهِ، (نحوُ: «كَمْ») استِفهاميَّةً كانتْ نحوُ: «كمْ مَالُكَ؟»، أو خَبريَّةً نحوُ: «كَمْ عبداً ملَكتُ».

وبُنِيَتِ الاستِفهاميَّةُ لِتَضمُّنِها معنَى هَمزةِ الاستِفهامِ، والخبريَّةُ لِمُشابهتِهَا لأُختِهَا.

وإعرابُ المثالِ الأوَّلِ: «كَمْ»: اسمُ استِفهامٍ مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «مالُ»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والكافُ: مُضافٌ إليه.

وإعرابُ الثَّاني: «كَمْ»: خبريَّةٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ مقدَّمٌ، مَبنيَّةٌ على السُّكونِ، «عبداً»: تمييزٌ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «مَلَكْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «مَلَكَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

---

(١) كذا في الطَّبعات الثلاثِ، وسيَتكرَّر التعبير بالإضافة في مثلِ ذلك، وهو كثير في كُتب النحو، وفيه نظرٌ عندي؛ لأنَّ الوجهَ أن يقال: (الاسم الموصول) بالنعتِ، أي: الذي يُوصَل بجملةٍ أو نحوِها بعدَه، والإضافةُ يلزَم منها إضافةُ الشيء لِنَفسِه، وعلى مَن يُجيزُه ـ على أنه من إضافة العام للخاص مثلاً ـ أن يُجيزَ نحو: اسمُ المضمَر، واسمُ الموصوفِ، واسمُ العَلَم وغيرَ ذلك، وكفَى به قُبحاً.

ويَجري هذا الذي ذكَرناه ههنا في قولِ كثيرٍ من النحويِّين والمُعرِبين: فاءُ الفصيحة، والقِياس أن يقال: الفاءُ الفَصيحة، أو فاءُ الفَصاحة.

(٢) الأَولى إسقاطُه.

ومِنهُ ما يُبْنَى على الفَتحِ كـ«أَينَ»؛ ومِنهُ ما يُبْنَى على الكَسْرِ كـ«أَمْسِ»؛ ومِنهُ ما يُبنَى على الضَّمِّ كـ«حَيثُ».

الكواكب الدرية

(ومِنهُ ما يُبْنَى على الفَتحِ كـ«أَينَ»)، وهي اسمٌ يُسألُ به عنِ المكانِ، وإنَّما بُنِيَ على الفتحِ لِتَضمُّنِهِ حرفَ الاستِفهامِ إنْ كانتِ استِفهاميَّةً نحوُ: «أينَ زيدٌ؟». وإعرابُه: «أينَ»: اسمُ استِفهامٍ مبتدأٌ مبنيٌّ على الفتحِ، و«زيدٌ»: خبرُه؛ وإنْ كانتْ شَرطيَّةً، فلِتَضمُّنِها حرفَ الشَّرطِ، نحوُ: «أينَما تَجْلِسْ أَجْلِسْ».

(ومِنهُ ما يُبْنَى على الكَسرِ كـ«أَمْسِ»)، وهو اسمٌ لِليومِ الذي قبلَ يَومِكَ، وإنَّما بُنِيَ لِتضمُّنِهِ معنَى لامِ التَّعريفِ، ولِذا صحَّ وَصفُه بِالمعرفةِ نحوُ: «صُمْتُ أمسِ الدَّابرَ».

وإعرابُه: «صُمتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «صامَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «أمسِ»: ظرفُ زمانٍ مبنيٌّ على الكسرِ، ومحلُّه النَّصبُ، «الدَّابرَ»: صفةٌ، والصِّفةُ تَتْبَعُ المَوصوفَ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في نصبِهِ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

(ومِنهُ ما يُبْنَى على الضَّمِّ كـ«حَيثُ»)، وهو ظرفٌ لِلمكانِ، وقد يُبنَى على الفتحِ لِلخِفَّةِ، وقد يُبْنَى على الكسرِ، وقد يُقالُ فيه: «حَوْثُ» ـ بالواوِ بدلَ الياءِ ـ، وإنَّما بُنِيَتْ لِلزومِ افتقارِها إلى جملةٍ تُضافُ إليها، وهذا هو الأكثَرُ مِن أحوالِها، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَٱمْضُواْ حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥].

وإعرابُه: «امْضُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، ﴿حَيْثُ﴾: ظرفُ مكانٍ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ومحلُّه النَّصبُ، وهو مُضافٌ، وجُملةُ ﴿تُؤْمَرُونَ﴾ بعدُ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

وشذَّ إضافتُها إلى المُفردِ، كقَول الشَّاعرِ: [الرَّجَز]

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيلٍ طَالِعَا نَجْماً يُضِيءُ كَالهِلَالِ سَاطِعَا؟(١)

---

(١) البيت: مجهول القائل، ويُروى: (كالشِّهاب لامعًا).

اللغة: (سُهَيل): نَجم عِند طُلوعه تَنضج الفواكه ويَنقضي القَيظ. و(الشِّهاب): الشُّعلة من النار. (ساطعة) أي: مُرتَفِعة.

الإعراب: «أمَا»: الهمزة: حرف استِفهام يُفيد التقريرَ، و(ما): نافية. «ترَى»: مضارع مرفوع، وفاعلُه: مُستتر وجوباً تقديرُه: أنتَ. «حيثُ»: قيل: ظرفُ مكان مَبنيٌّ على الضم في محل نَصب، وهو جائزٌ على تَعليقه =

والأَصْلُ في المَبنِيِّ أَنْ يُبْنَى على السُّكُونِ.

والفِعلُ ضَربانِ: مَبْنِيٌّ وهُوَ الأَصلُ، ومُعرَبٌ وهُوَ الفَرعُ، والمَبنِيُّ نَوعانِ:

أَحَدُهُما: الماضِي، وبِناؤُهُ على الفَتحِ، .....

الكواكب الدرية

فأضافَ «حيثُ» إلى «سُهيلٍ»، ومِنهم مَن يَروِي: «سُهَيلٌ» بالرَّفعِ على أنَّه مبتدأٌ، وخبرُه مَحذوفٌ تَقدِيرُه: «حاصلٌ»[1].

(والأَصلُ في المَبنِيِّ) اسماً أو غيرَه (أَنْ يُبْنَى على السُّكونِ) لخفَّتِهِ، ولأنَّ الأصلَ عَدمُ الحركةِ، فلا يُعدَلُ عنه إلَّا لِسببٍ يَقتضِي العُدُولَ.

(والفِعلُ ضَرْبانِ: مَبنِيٌّ، وهو الأَصلُ) في الأفعالِ؛ لأنَّها لم تَعْتَورْهَا مَعانٍ مختلِفةٌ تَفْتَقِرُ في تمييزِها إلى إعرابٍ؛ لاختِلافِ صِيَغِها باختِلافِ مَعانِيها، وإنْ حَصلَ لَبْسٌ[2] في بعضِ المواضعِ أمكَنَ إزالتُهُ بِإظهارِ النَّاصبِ والجازمِ.

(ومُعرَبٌ، وهو الفَرْعُ)؛ لِجَريانِهِ على خِلافِ الأصلِ.

(والمَبنِيُّ) مِن الأفعالِ (نَوعانِ: أَحدُهُما) الفعلُ (الماضِي)، وقدَّمَهُ لِلاتِّفاقِ على بنائِهِ.

(وبِناؤُه على الفَتحِ) ثُلاثيًّا كانَ كـ«ضَرَبَ»، أو رُباعيًّا كـ«دَحْرَجَ»، أو خُماسيًّا كـ«انْطَلَقَ»، أو سُداسِيًّا كـ«استَخْرَجَ»، ولا يَزِيدُ على ذلك.

وإنَّما بُنيَ على حركةٍ لأنَّه يُشْبِهُ المُضارعَ، مِن حيثُ إنَّه يَقَعُ شَرطاً وصِلةً وصِفةً وخَبراً وحالاً؛ وكانَتْ فَتحةً لِثقلِ الضَّمِّ والكسرِ، وثِقلِ الفِعلِ، فعَدَلُوا إلى الفتحِ لِخفَّتِهِ؛ سواءٌ

= بـ(طالعاً)، وأمَّا على تعليقه بـ(ترى) ففاسدٌ، والأظهَرُ أنه مفعولٌ به لـ(ترَى)، وعلى الأولِ مفعُولُه محذوفٌ. «سُهيلٍ»: مضاف إليه. «طالعًا»: حال من (سُهيل). وفي الشطرِ غيرُ هذا مِن الأوجُه. «نجماً»: منصوبٌ على المدح بفعل محذوف. «يُضيء»: مضارع مرفوع، وفاعله: تقديره: هو. وجُملة (يُضيء) في محل نصب نَعت لـ(نجماً). «كالهلال»: مُتعلق بمحذوف حال من الضمير المستَتر في (يُضيء). «ساطعًا»: حالٌ ثانية منه، أو نعتٌ لـ(نجماً).

وجه الاستشهاد: إضافةُ (حيث) إلى الاسم المُفرد، وهو شاذٌّ عند الجُمهور، والقياسُ إضافتُها إلى الجملة.

(١) فتكونُ (حيث) مَبنيةً مُضافة إلى الجُملة.

(٢) بفتحِ اللام بمعنى الالتباس، وأمَّا اللُّبس بضمِّها فمِن اللِّباس.

إلَّا إذا اتَّصَلَ بِهِ واوُ الجَماعةِ فيُضَمُّ، نَحوُ: «ضَرَبُوا»، أوِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ رَفعٍ مُتَحَرِّكٌ فَيُسَكَّنُ، نَحوُ: «ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا».

والثَّاني: الأَمْرُ، وبِناؤُهُ على السُّكُونِ، نَحوُ: «اضْرِبْ، واضْرِبْنَ»، .....

الكواكب الدرية

أكانتِ الفتحةُ ظاهِرةً كالأَمثلةِ المَذكورةِ، أو مُقدَّرةً نحوُ: «عَفَا، ورَمَى»؛ فإنَّ سكونَ آخِرِهما عارِضٌ، والفَتحةَ فِيهما مُقدَّرةٌ، (**إلَّا إذا اتَّصلَ به**) أي: الماضي (**واوُ الجَماعةِ، فيُضَمُّ**) آخِرُه، (**نَحوُ**: «ضَرَبُوا»)، فالباءُ هي آخرُ الفعلِ، وحقُّها أنْ تُبْنَى على الفتحِ، ولكنْ ضُمَّتْ لمُناسبةِ الواوِ، وأمَّا نحوُ: «اِشْتَرَوا» فالأصلُ فيه: «اِشْتَرَيُوا» بياءٍ مَضمومةٍ قبلَ الواوِ، ولكنَّها قُلِبَتْ ألفاً، ثُمَّ حُذِفَتِ الألفُ لالتقائِهَا ساكنةً مع الواوِ، (**أو اتَّصَلَ بِه ضَمِيرُ رَفعٍ مُتَحرِّكٌ**) ذلك الضَّمير، (**فيُسَكَّنُ**) آخِرُه تَسْكِينَ بناءٍ على الأصحِّ؛ لأنَّه الأصلُ في البناءِ، وقال ابنُ هشامٍ في «الأوضَح»: السُّكونُ فيه عارضٌ أوجبَهُ كراهةُ العربِ تَوالي أربعِ حركاتٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ، (**نَحوُ**: «ضَرَبْتُ») مثلَّثَ التَّاءِ، (و«ضَرَبْنَا») بإسكانِ الباءِ، ومِثلُهُ «النِّسوةُ ضَرَبْنَ»؛ فإنَّ «ضَرَبْنَ» فعلٌ ماضٍ مَبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِهِ بنونِ النِّسوةِ، ونُونُ النِّسوةِ فاعلٌ.

فخرجَ بضميرِ الرَّفعِ: ضميرُ النَّصبِ، كـ«ضَرَبَكَ»، وبِالمتحرِّكِ: ضميرُ الرَّفعِ السَّاكنُ نحوُ: «ضَرَبَا»، ففي هاتَين الحالتَينِ بُنِيَ على الفتحِ الذي هو الأَصلُ فيه.

(**والثَّاني: الأَمرُ**) فإنَّه مَبنيٌّ على الأصحِّ عند جُمهورِ البَصريِّينَ، (**وبِناؤُه على السُّكُونِ**) إذا كان صَحيحَ الآخِرِ.(**نَحوُ**: «اضْرِبْ»). **وإعرابُه**: «اضْرِبْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تقديرُه: أنتَ.

(و) نحوُ: («اضْرِبْنَ) يا هِنداتُ»، مِن كلِّ فعلٍ اتَّصَلَتْ به نونُ النِّسوةِ. **وإعرابُه**: «اِضْرِبْنَ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِهِ بِنُونِ النِّسوةِ، ونونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

وإنَّما بُنِيَ الأمرُ على السُّكونِ في الحالتَينِ المَذكورتَينِ؛ لأنَّ مُضارعَهُ يُجْزَمُ فِيهما بِالسُّكونِ[1]، نحوُ: «لم تَضْرِبْ»، والقاعِدةُ: أنَّه يُبْنَى على ما يُجْزَمُ به مُضارعُهُ المبدوءُ بتاءٍ

(١) أما الأول فظاهِر، ومثالُه في الشرح، وأما الثاني وهو نحو: (يَضرِبْن) ففيه نظر لأنه مبنيٌّ على السكون وليس مَجزوماً، فإما أن يكونَ تساهَل في العبارة، أو بَناه على القول بأن المضارعَ المذكورَ حينئذٍ مبنيٌّ في محلِّ جزم كما هو مذهَب بعضِهم.

إلَّا إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيةٍ أو ضَمِيرُ جَمعٍ، أو ضَمِيرُ المُؤَنَّثةِ المُخاطَبةِ، فَعلى حَذفِ النُّونِ، نَحوُ: «اضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبِي»، وإلَّا المُعتَلَّ فَعَلى حَذفِ حَرفِ العِلَّةِ، نَحوُ: «اخْشَ، واغْزُ، وارْمِ».

والمُعرَبُ مِنَ الأَفعالِ المُضارِعُ، بِشَرطِ أَنْ لا يَتَّصِلَ بِهِ نُونُ الإناثِ، .....

الكواكب الدرية

الخطابِ، (إلَّا إذَا اتَّصَلَ بِه ضَميرُ تَثنِيَةٍ، أو ضَمِيرُ جَمعٍ مُذكَّرٍ[1]، أو ضَمِيرُ المُؤنَّثةِ المُخاطَبةِ، فعلَى حَذفِ النُّونِ) يَكونُ بِناؤُه؛ لأنَّ مُضارعَهُ بِحَذْفِ النُّونِ؛ ثُمَّ مثَّلَ للثَّلاثةِ مُبتدِئاً بأوَّلها، فقالَ: (نَحوُ: «اضْرِبَا»)، مثالٌ لما اتَّصلَ به ضَميرُ تَثْنيةٍ. وإعرابُه: «اضْرِبَا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

(و«اضْرِبُوا»)، مثالٌ لما اتَّصلَ به ضميرُ جمعٍ مُذكَّرٍ. وإعرابُه: «اضْرِبُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

(و«اضْرِبِي»)، مثالٌ لما اتَّصلَ به ضميرُ المُؤنَّثةِ المخاطبةِ. وإعرابُه: «اضْرِبِي:» فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

(وإلَّا المُعتَلَّ) مِن فعلِ الأمرِ ـ وهو: ما آخِرُه حرفٌ مِن حروفِ العلَّةِ الثَّلاثةِ، وهي: الواوُ والألفُ والياءُ ـ (فعَلى حَذفِ حَرفِ العِلَّةِ) يكونُ بناؤُه؛ لأنَّ مُضارِعَهُ يُجْزَمُ بحذفِ حَرفِ العلَّةِ، (نَحوُ: «اخْشَ»)، وإعرابُه: «اِخْشَ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ ـ وهو الألفُ ـ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ، (و«اغْزُ»)، وإعرابُه: «اُغْزُ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِه ـ وهو الواوُ ـ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ، (و«ارْمِ»)، وإعرابُه: «اِرْمِ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حَذفِ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِه ـ وهو الياءُ ـ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجُوباً تقديرُه: أنتَ.

(والمُعرَبُ مِنَ الأَفعالِ: المُضارِعُ)، وإعرابُه على خلافِ الأصلِ، لكنْ لا يُعْرَبُ مُطلقاً، بل (بِشَرطِ أَنْ لا يَتَّصلَ بِه نُونُ الإناثِ)، ويُعَبَّرُ عنها بـ(نُونِ النِّسوةِ)[2]، فلا فرقَ بَينهما، غيرَ

(١) الذي يَظهر من تَتبُّع نُسخ المتن وشرح الفاكهي أن هذا الحرف من كلام الشارح.

(٢) والأول أحسَنُ؛ لِشُمولِه غيرَ العاقل.

ولا نُونُ التَّوكِيدِ المُباشِرةُ، نَحوُ: «يَضْرِبُ، ويَخْشَى»؛ فإنِ اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الإناثِ بُنِيَ على السُّكُونِ، نَحوُ: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وإنِ اتَّصَلتْ بِهِ نُونُ التَّوكِيدِ المُباشِرةُ بُنِيَ علَى الفَتحِ، نَحوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ .....

الكواكب الدرية

أنَّها إنِ اتَّصَلتْ بِالأفعالِ كانَتِ اسماً مُضمراً مَرفوعاً على الفاعِلِيَّةِ، وإنِ اتَّصلتْ بِالأسماءِ كانَتْ حَرْفاً لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، نحوُ: «هُنَّ، وإيَّاكنَّ».

(ولا نُونُ التَّوكيدِ)، وهي: نُونٌ خَفِيفةٌ ساكنةٌ أو مُشدَّدةٌ مَفتُوحةٌ[1] يُؤْتَى بها لِتَوكيدِ الفعلِ.

وتَختَصُّ بِالفعلِ المستقبَلِ الطَّلبيِّ أمراً أو نهياً أو استِفهاماً؛ إذ لا يُؤَكَّدُ ما لم يَكُنْ مَطلُوباً، ولَزِمَتْ في مُثبَتِ القَسَمِ[2] - أي: في جوابِهِ - نحوُ: «واللهِ إنَّ زَيداً لَيَقُومَنَّ».

(المُباشِرةُ) أي: المُتَّصلةُ بِآخرِ الفعلِ مِن غيرِ فاصلٍ بينَهُما لفظاً، ولا تَقْدِيراً.

ثُمَّ مثَّلَ المصنِّفُ لِلمُضارعِ الخالي مِن النُّونَينِ، فقالَ: (نَحوُ: «يَضْرِبُ») مِن كلِّ فعلٍ مُضارعٍ صَحيحِ الآخِرِ، فإنَّه يُرْفَعُ بضمَّةٍ ظاهرةٍ في آخِرِهِ، (و) نحوُ: («يَخْشَى») مِن كلِّ مُضارعٍ مُعتلِّ الآخِرِ، فإنَّه يُرْفَعُ بِضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على حرفِ العلَّةِ.

(فإنِ اتَّصَلتْ به نُونُ الإناثِ بُنِيَ) مَعها لِضَعفِ شَبَهِهِ بِالاسمِ حينئذٍ؛ لأنَّ هذه النُّونَ لا تَتَّصِلُ إلَّا بالفعلِ، فلمَّا اتَّصلتْ به رُدَّ إلى ما هو الأصلُ في الأَفعالِ - وهو البناءُ -، فيُبْنَى (على السُّكونِ) كما بُنِيَ الماضي معها على السُّكونِ، (نَحوُ: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «الوالِداتُ»: مبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿يُرْضِعْنَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِهِ بِنُونِ النِّسوةِ، ونونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وجملةُ الفِعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرُ المبتَدأ.

(فإنِ اتَّصلَتْ بِه نُونُ التَّوكيدِ المُباشِرةُ) لَه لَفظاً وتقديراً (بُنِيَ) معها (على الفَتحِ): ثقيلةً كانَتْ (نَحوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾)، وإعرابُه: اللَّامُ: داخلةٌ في جوابِ قَسَمٍ مُقدَّرٍ تقديرُه: واللهِ، «يُسْجَنَنَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مُغَيَّرُ الصِّيغةِ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ، ونائبُ

(١) أي: غالباً أو في الأصل، وإلا فهي مَكسورة مع المثنَّى وجماعة الإناث.

(٢) أي: بشُروط.

﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢].

وإنَّما أُعرِبَ المُضارِعُ لِمُشابَهَتِهِ لِلاسمِ.

الكواكب الدرية

الفاعلِ مُستَتِرٌ فيه جوازاً، تقديرُه: هو، أو خَفيفةً نحوُ: (﴿وَلَيَكُونًا﴾)، وإعرابُه: اللَّامُ داخلةٌ في جوابِ قَسَمٍ مُقدَّرٍ، تقديرُه: واللهِ، «يكوناً»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، وهو مُتَصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقِصةِ تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وخبرُها جُملةُ ﴿مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾.

وإنَّما بُنيَ الفِعلُ معها على الفَتحِ لأنَّه معها كالمُركَّبِ تركيبَ «خمسةَ عشَرَ»، ولهذا لو فَصَلَ بينَ الفعلِ والنُّونِ ألفُ الاثنَينِ أو واوُ الجَمعِ أو ياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبةِ، لم يُحْكَمْ بِبنائِهِ؛ لأنَّهم لا يُرَكِّبُونَ ثَلاثةَ أشياءَ.

واحتَرزَ المصنِّفُ بِالمباشِرةِ عن غيرِ المباشرةِ لفظاً أو تَقديراً، نحوُ: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، فإنَّ الواوَ في الأوَّلِ والألفَ في الثَّاني والياءَ في الثَّالثِ[1]: فاصِلةٌ بينَ آخِرِ الفعلِ والنُّونِ، فهو مُعرَبٌ لا مَبنيٌّ.

وهذه أمثِلةُ غيرِ المباشِرةِ لَفظاً، وأمَّا غيرُ المباشرةِ تَقديراً فنَحوُ: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: ٨٧] بضمِّ الدَّالِ، فإنَّ نونَ التَّوكيدِ وإنْ باشَرَتْ آخِرَ الفعلِ الذي هو الدَّالُ لفظاً، لكنَّها مُنفَصِلةٌ عنه تَقديراً؛ لأنَّ أصلَهُ: «يَصُدُّونَكَ» بواوِ الجماعةِ، فلمَّا حُذفتِ النُّونُ لِلجازمِ، ثمَّ أُكِّدَ بنونِ التَّوكيدِ، التَقَى ساكنانِ: نونُ التَّوكيدِ، وواوُ الجَماعةِ، فحُذِفَتْ واوُ الجماعةِ لِدَلالةِ ضمَّةِ الدَّالِ عليها حِينئذٍ[2].

(وإنَّما أُعرِبَ المُضارِعُ) على خِلافِ الأصلِ؛ (لِمُشابَهَتِهِ لِلاسمِ) مِن حيثُ إنَّ كُلًّا منهما تَعْرِضُ له مَعانٍ مُختلِفةٌ يَفتَقِرُ في التَّمييزِ بَينها إلى الإعرابِ، نحوُ: «لا تَأكُلِ السَّمَكَ، وتَشرَبِ اللَّبنَ»؛ فإنَّه لا يُعرَفُ أنَّ القصدَ النَّهيُ عن كلٍّ مِنهما على انفِرادِهِ، أو عن الجَمعِ بينهما، أو عن الأوَّلِ فقط، إلَّا بِالحركةِ، فإذا جزَمتَ «تَشرَبْ» عُرِفَ أنَّ المرادَ النَّهيُ عن كلٍّ مِنهما،

---

(١) والثلاثةُ فاعلٌ، ومِن ثَمَّ لم تُحذَف، وأمَّا لامُ الفعل في الأول والثالث فمحذوفةٌ لالتقاءِ الساكنَين بعد قلبها ألفاً لتحرك الواو أو الياء وانفتاحِ ما قبلَها.

(٢) أي: والمحذوف لعلَّة كالثابت، لِذا كانت في التقدير فاصلةً بين آخرِ الفعل والنون.

وأمَّا الحُرُوفُ فَمَبنِيَّةٌ كُلُّها.

الكواكب الدرية

وإنْ نصبتَهُ عُرِفَ أنَّ المرادَ النَّهيُ عن الجَمعِ بَينهما، وإنْ رفعتَهُ عُرِفَ أنَّ المرادَ النَّهيُ عن الأوَّلِ، وإباحةُ الثَّاني.

(**وأمَّا الحُرُوفُ فمَبنِيَّةٌ كلُّها**) لا حظَّ لشيءٍ منها في الإعرابِ لفظاً، ولا تَقديراً، ولا مَحلًّا؛ لأنَّها ليس فيها مُقتضٍ للإعرابِ؛ إذ لا تَتَصَرَّفُ، ولا يَتَعاقَبُ عليها مِن المعاني ما يُحْتاجُ معهُ إلى الإعرابِ.

بابُ مَعرفة علاماتِ الإعراب

لِلرَّفعِ أَربَعُ عَلاماتٍ: الضَّمَّةُ وهيَ الأَصلُ، والواوُ والألِفُ والنُّونُ، وهيَ نائِبةٌ عنِ الضَّمَّةِ.

فأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في أَربَعةِ مَواضِعَ: في الاسْمِ المُفرَدِ؛ .....

الكواكب الدرية

بابُ مَعرفةِ عَلاماتِ الإعرابِ

أصالةً ونِيابةً، والمرادُ بِالعلاماتِ: الحرَكاتُ الثَّلاثُ والسُّكونُ، وما نابَ عن ذَلك.

وإنَّما تَكونُ علاماتٍ إذا قُلنا: (الإعرابُ مَعنويٌّ)، وهو الذي مَشَى عليه المصنِّفُ، وإلَّا فهي الإعرابُ نَفسُه.

(**لِلرَّفعِ**) وهو: ما يُحدِثُهُ عاملُهُ في آخرِ الكلمةِ، وبَدَأَ بِعلاماتِهِ لأنَّ الكلامَ لا يَسْتَغْنِي عنِ المَرفوعِ؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ كلامٌ لا مَرفوعَ فيه، ولهذا يُسَمَّى المَرفوعُ عُمْدةً، وغيرُه فَضلةً، (**أربَعُ عَلاماتٍ**) تَدلُّ عليه:

(**الضَّمَّةُ، وهي الأَصلُ**) ولهذا لا يَقُومُ غيرُها مَقامَهَا، إلَّا عندَ تَعذُّرِها، (**والواوُ والأَلفُ والنُّونُ، وهي**) فرعٌ؛ لأنَّها (**نائِبةٌ عنِ الضَّمَّةِ**):

أمَّا الواوُ فلِكَونها مُتوَلِّدةً عنها.

وأمَّا الألفُ فلِكونها أُختَ الواوِ[1] أُعْطِيَتْ حُكْمَها في القيامِ مَقامَ الضَّمَّةِ.

وأمَّا النُّونُ فلأنَّها تُقارِبُ الواوَ في المخرجِ[2]، فقامَتْ مَقامَ الضَّمَّةِ كالواوِ.

ثُمَّ أشارَ إلى مَواضعِ كلِّ واحدةٍ مِن العلاماتِ المَذكورةِ، مبتدِئاً بالأصلِ فقالَ:

(**فأَمَّا الضَّمَّةُ، فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ**) ظاهراً ومُقدَّراً (**في أَربَعةِ مَواضعَ**) لا زائدَ علَيها:

(**في الاسمِ المُفرَدِ**)، وهو هنا: ما ليسَ مثنًّى ولا مَجمُوعاً ولا مِن الأَسماءِ السِّتَّةِ،

---

(١) إذ هُما من أحرُف المدِّ واللين.

(٢) ولِهذا أُدغِمت فيها.

مُنصَرِفاً كانَ أو غيرَ مُنصَرِفٍ، نَحوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥]، .....

الكواكب الدرية

(مُنصَرِفاً كانَ) ـ وهو: ما دخَلهُ الصَّرفُ الَّذي هو التَّنوينُ، والجرُّ[١] بالكَسرةِ ـ (أو غيرَ مُنصَرِفٍ) ـ وهو: ما لا يدخُلُهُ الصَّرفُ بسببِ وُجُودِ عِلَّتَينِ مِن عِلَلِ تسعٍ، أو واحدةٍ منها تَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ كما سيأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى ـ، (نَحوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾)، هذا مثالٌ لِلمُنصرِفِ، وإعرابُه: ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو اسمٌ مُفرَدٌ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، ولا يُصَغَّرُ، ولا يُؤَنَّثُ.

واعْلَمْ أنَّ المُصنِّفَ ـ رحمه اللهُ تعالى ـ كثيراً ما يُمَثِّلُ بالآياتِ القُرآنيَّةِ، ولعلَّ غرضَهُ بذلك التَّبرُّكُ بالقُرآنِ، وقد قال السُّيوطيُّ ـ رَحمه اللهُ تعالى ـ: كلُّ ما وردَ أنَّه قُرِئَ به، جازَ الاحتِجاجُ به في العربيَّةِ؛ سواءٌ أكانَ مُتواتِراً كالقِراءاتِ السَّبْعِ المَشهورةِ، أم آحاداً كقراءةِ الثَّلاثةِ الَّذينَ هم تمامُ العَشَرَةِ، أم شاذًّا، وهي ما وراءَ العَشرةِ[٢]. انتَهى.

فإنْ لم يَجِدْ مثالاً لما يُمَثِّلُ لهُ مِن القرآنِ، عَدلَ إلى كلامِ العربِ؛ لأنَّ ما يَثْبُتُ منه عن

---

(١) يحتملُ أنه معطوفٌ على (التنوين)، فيكون داخلاً في حقيقةِ الصرفِ، وأنه مَعطوفٌ على (الصرف)، فيكونُ خارجاً عنه، وهذا الثاني هو مَذهبُ المحقِّقين.

(٢) أصلُ هذا الكلام لِلسيوطيِّ في «الاقتراح» غيرَ أن عبارتَه فيه: أمَّا القرآنُ فكلُّ ما وَرد أنه قُرئ به جازَ الاحتجاجُ بِه في العربية؛ سواءٌ كان متواتراً أم آحاداً أم شاذًّا. اهـ ولم يُبيِّن فيه المقصودَ بالأنواع الثلاثة، ولعلَّ الشارح أخذ تعيينَها من بعضِ كُتبه الأُخرى، لكن الذي استقرَّ عليه السيوطيُّ في «الإتقان» أنَّ العشر كُلَّها مُتواترةٌ، ونَقل في ذلك كلامَ السُّبكي ومنه: إنَّما قُلنا في «جمع الجوامع»: (والسَّبع مُتواترة) ثم قُلنا في الشاذ والصحيح: (إنه ما وراء العَشرة) ولم نَقُل: (والعشر متواترة) لأن السبع لم يُختَلف في تَواترها، فذَكرنا أولاً مَوضع الإجماع ثم عَطفنا عليه مَوضع الخلاف، قال: على أن القول بأنَّ القِراءاتِ الثلاثَ غير مُتواترة في غايةِ السُّقوط، ولا يَصحُّ القولُ بِه عمَّن يُعتبَر قَولُه في الدِّين... إلخ؛ وقال السيوطي قبل ذلك تحت الأنواع (٢٢-٢٧): أتقَن الإمامُ ابنُ الجزري هذا الفصلَ جدًّا، وقد تَحرَّر لي منه أن القِراءات أنواع: الأول: المُتواتر، وهو ما نقَله جمع لا يُمكِن تَواطؤهم على الكذب عن مِثلِهم إلى مُنتَهاه، وغالِبُ القراءات كذَلك؛ الثاني: المَشهور، وهو ما صَحَّ سَنَدُه ولم يَبلُغ درجةَ التواتُر ووافَق العربيَّة والرَّسم، واشتَهر عن القُرَّاء، فلم يَعُدُّوه من الغلط ولا مِن الشُّذُوذ؛ الثالث: الآحاد، وهو ما صَحَّ سَندُه وخالَف الرسم أو العربيَّةَ، أو لم يَشتهر الاشتِهارَ المذكورَ؛ الرابع: الشاذ، وهو ما لم يصحَّ سندُه؛ الخامس: الموضوع، كالقراءات المنسوبة لِلخزاعي. اهـ باختصار تبعاً لما نقَله صاحبُ «فَيض نشر الانشِراح» (١/ ٤١٩).

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥٤]، .....

الكواكب الدرية

الفُصحاءِ الموثوقِ بِعَرَبِيَّتِهِمْ محتجٌّ به إجماعاً، وإنَّما لم يُمَثِّلْ بكلامِهِ ﷺ الواردِ في السُّنَّةِ؛ لأنَّ غالبَ الأحاديثِ مَرويٌّ بالمعنى، وقد تَداوَلَتها الأعاجمُ والمُوَلَّدُونَ قبْلَ تَدْوِينِهَا في الكُتبِ، فَرَوَوْهَا بما أدَّتْ إليه عِبارتُهم، فبدَّلُوا الألفاظَ بألفاظٍ، ومِن ثَمَّ أنكرَ جماعةٌ مِن المحقِّقينَ على البَدْرِ بنِ مالكٍ[١] إثباتَ القَواعدِ النَّحويَّةِ بِالألفاظِ الواردةِ في الحَديثِ، مع أنَّ الواضِعِينَ لعِلْمِ النَّحوِ المستقرِئينَ لأحكامِهِ مِن لسانِ العربِ كأبي عَمرِو بنِ العلاءِ وعِيسى بنِ عُمَرَ والخَلِيلِ بنِ أحمدَ وسيبويهِ مِن أئمَّةِ البصريِّينَ، والكسَائيِّ والفرَّاء والأحمَر[٢] وهشامِ الضَّريرِ مِن أئمَّةِ الكوفيِّينَ لم يَفعلُوا ذلك، وكذا مَن بعدَهُم مِن المتأخِّرينَ[٣].

(﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾) هذا مِثالٌ لغيرِ المُنصَرِفِ، وإعرابُه: «إذْ»: ظرفٌ لِما مضى مِن الزَّمانِ[٤]، ﴿قَالَ﴾: فِعلٌ ماضٍ، ﴿إِبْرَٰهِيمُ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ[٥].

(﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾) هذا مِثالٌ لِغير المُنصَرِف، أتى به المصنِّفُ لِلإشارةِ إلى أنَّه لا فرقَ بين كونِ الضَّمَّةِ ظاهِرةً كالمثالَينِ، أو مقدَّرةً كهذا المثالِ. وإعرابُه: ﴿إِذْ﴾: ظرفٌ لما مَضَى مِن الزَّمانِ، ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿مُوسَىٰ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ.

---

(١) أصلُ هذا الكلام في «الاقتراح» أيضاً، إلا أنَّ عِبارة السيُوطي فيه: (ومِن ثَمَّ أُنكر على ابنِ مالك... إلخ)، والمقصودُ بابن مالك والدُ بَدر الدين الجمالُ محمد صاحِبُ «الألفيَّة» و«التسهيل» وغيرِهما، بِدليل بَقيَّة كلام السيوطي وكلام غيرِه من المعترِضين عليه أو المدافِعين عنه كأبي حيانَ والدمامِيني، فذِكرُ البدر ابن مالِك ههنا من الغرائب.

(٢) هو عليُّ بن مُبارك الأحمر، أحدُ مَن اشتهر بالتقدُّم في النَّحو واتِّساع الحفظ، وكان رجلاً مِن الجُند من رجال النَّوبة على بابِ الرشيد، محبًّا للعربية، لازم الكسائيَّ حتى قوي وتمكن. توفي سنة (١٩٤هـ).

(٣) أي: بصريِّين وكوفيِّين كانوا أو غيرَهم من نُحاة الأقاليم كنُحاة بغدادَ والأندلس.

(٤) الصحيحُ أنه اسمٌ بمعنى (حين) في محل نَصب مَفعول به لِفعل مَحذوف تقديرُه: اذكُر، هذا هو الغالِب على (إذ) المَذكورة في أوائل القَصص في القرآن، واختارَه الزَّمخشري وابنُ عَطيَّة وغيرُهما من المُعرِبين. فاستَحضِرْه فيما يأتي! وانظر التعليقَ في (١/ ٣٦٢) من هذا الكتاب وُجوباً.

(٥) وجملةُ ﴿قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾ في موضع جر بإضافة الظرف إليها.

وفي جَمْعِ التَّكسِيرِ .....

الكواكب الدرية

(وجَمعِ التَّكسِيرِ)، وهو: ما تغيَّرَ فيه بناءُ مُفردِهِ بزيادةٍ، كـ«رَجُلٍ، ورِجالٍ»[١]، أو نَقصٍ نحوُ: «كِتابٍ، وكُتُبٍ»[٢]، أو تَبديلِ شكلٍ[٣] كـ«أَسَدٍ، وأُسْدٍ» بفتحِ السِّينِ في الأوَّلِ، وضمِّها في الثَّاني؛ سواءٌ أكان التَّغييرُ تحقيقيًّا كالأمثلةِ المَذكورةِ، أو تَقديريًّا كـ«فُلْكٍ»؛ فإنَّه يَستَوي مُفرَدُه وجمعُه لفظاً، تقولُ: «هذا[٤] فُلْكٌ ماخِرٌ»، و«هذه فُلْكٌ مَواخرُ».

وممَّا يُحتَاجُ إليه الفَرْقُ بينَ الجمعِ واسمِ الجمعِ واسمِ الجِنْسِ الجمعيِّ، ولا بُدَّ مِن ذكرِ شيءٍ هنا يكونُ وُصلةً[٥] للطَّالبِ إلى التَّمييزِ بين الثَّلاثةِ، فأَقولُ ـ واللهُ أعلمُ ـ: إنَّ اللَّفظَ الدَّالَّ على ثلاثةٍ[٦] فصاعِداً ثلاثةُ أقسامٍ:

الأوَّلُ: ما يَدلُّ على الآحادِ المجتَمِعةِ دلالةَ الأفرادِ المتَعاطِفةِ على ما ذُكر، وهو المسمَّى بِالجَمعِ، صحيحاً كان كـ«مُسلِمِينَ»، أو مكسَّراً كـ«رِجالٍ»، فإنَّه دالٌّ على مُسلِمٍ ومسلمٍ ومُسلمٍ، ورَجُلٍ ورجلٍ ورجلٍ؛ وهذا لا يَعودُ الضَّميرُ إليه مُفرَداً، ولا يُوصَفُ إلَّا بوصفِ الجمعِ، ولا يَقَعُ تمييزاً لـ«أحدَ عشرَ» فصاعداً على الصَّحيحِ.

الثَّاني: ما يَدلُّ على الآحادِ المجتَمعةِ الغيرِ المتَعاطفةِ بِاعتِبار الكمِّيَّةِ، وهو المسمَّى باسمِ الجمعِ، وهذا يُخبَرُ عنه إخبارَ الواحدِ، ويُوصَفُ بوصفِ المُفردِ، ويَصِحُّ عطفُ مِثلِهِ عليه، ويَقعُ تمييزاً لـ«أحدَ عشرَ» وأخواتِهِ، وهو نَوعان:

---

(١) فإنَّ الجمع زيدَ فيه الألف على مُفرده، ويَرِدُ عليه التغيير بالشكل أيضاً وهو قَسيمٌ للتغيير بِالزيادة والنقصِ كما سيَأتي، فالمثالُ الصحيح: «صِنوٌ» لِلمفرد و«صِنْوانٌ» لِجَمعه.

(٢) فيه مثلُ ما مرَّ في الذي قبلَه، فالمثالُ الصحيح نحو: «تُخَمة» بضمِّ التاء وفتحِ الخاء المعجمة لِلمُفرد، و«تُخَم» لِجَمعه.

(٣) هذا ثالث أنواع التغيير التي ذكَرها، ولم يَزد عليها، وقد علمتَ مما كَتبناه في التعليقَين السابقَين أن الأنواع أكثرُ من ذلك، فلو قال: (ما تغيَّر فيه بناءُ مُفردِه بمثلِ زيادة... إلخ) أو (بواحدٍ أو أكثرَ من الزيادة والنَّقص والتبديل) لَكان أقربَ من الصواب.

(٤) ويجوز (هذه) بالتأنيث أيضاً؛ فكأنه يُذهب بها إذا كانَت واحِدةً إلى المَركَب فتُذكَّر، وإلى السَّفينة فتُؤنَّث.

(٥) أي: رابطاً يَصِل بين الشيئَين.

(٦) أي: لا اثنَين، على الراجِح في أقلِّ الجمعِ لغةً.

. . . . . .

الكواكب الدرية

فمِنه: ما لا واحدَ له مِن لَفظِهِ كـ«قَومٍ، ورَهْطٍ، ونَفَرٍ، ومَعشَرٍ، وعِصابةٍ، وزُمرةٍ، وإبلٍ، وذَوْدٍ، وجماعةٍ، وفَريقٍ، وناسٍ، وقَطيعٍ».

ومنه: ما له واحدٌ مِن لَفظِهِ[١] كـ«صَحْبٍ، ورَكْبٍ، وسَفْرٍ، وطَيْرٍ، وخَدَمٍ، وأَدَمٍ، وغَيبٍ، وأَهَبٍ» في جمعِ «صاحِبٍ، وراكبٍ، وسافرٍ، وطائرٍ، وخادمٍ، وأَديمٍ[٢]، وغائبٍ، وإهابٍ[٣]».

الثَّالثُ: ما يَدُلُّ على الآحادِ بِاعتبارِ إطلاقِهِ على الماهيَّةِ المُعَرَّاةِ عن المشخِّصاتِ، لا بِاعتبارِ الكمِّيَّةِ، ولا بِاعتبارِ التَّعاطُفِ، ولا بِاعتبارِهما، وهو المسمَّى بِاسمِ الجِنسِ الجَمعيِّ، وهذا يَصلُحُ وُقوعُه على القَليلِ والكثيرِ، وقيل: لا يَقَعُ على أقَلَّ مِن ثلاثةٍ، وهو الأصَحُّ، ومتى نُفِيَ لَزِمَ انتِفاءُ مُفرَدِهِ، ويَقَعُ تمييزاً لـ«أحدَ عشرَ» وأخَواتِهِ، ولَكَ وَصْفُهُ والإخبارُ عنه كالمُفرَدِ، وهو أنواعٌ:

فمِنه: ما يَمتازُ عنه واحِدُه بتاءِ التَّأنيثِ، وهو الأكثَرُ، كـ«نَخْل ونَخْلة»، و«رُطَب ورُطَبة»، و«تَمْر وتَمْرة»، و«كَرْم[٤] وكَرْمة»، و«عِنَب وعِنَبة»، و«زَبيب وزَبيبة»، و«سَحاب وسَحابة»، و«غَمَام وغَمامة»، و«كَلِم وكَلِمة»، وهذا قد سُمِعَ تَكسيرُه، فيُحفَظُ ولا يُقاسُ كـ«رُطَب وأَرْطاب»؛ ويَجوزُ تَذكِيرُه وتأنِيثُه[٥] كـ«هَذه نَخلةٌ[٦] باسِقةٌ، وهذَا نَخلٌ بَواسِقُ[٧]»، قال بَعضُهم: والغالبُ عليه التَّذكيرُ، وقال غيرُه: تَذكِيرُه وتَأنيثُه سَواءٌ في الاستِعمالِ.

---

(١) أي: وليس على أوزان الجُموع المعروفةِ.

(٢) هو الجِلد الذي قد تَمَّ دِباغُه وتَناهى.

(٣) هو ما لم يُدبَغ من جِلد البقر ونحوِه.

(٤) هو العِنَب.

(٥) في «التسهيل» أن الحِجازِيِّين يُؤنِّثونَه، والتَّميميِّين والنَّجدِيِّين يُذكِّرُونه، ونُوقش في ذلك.

(٦) كذا في الأصل، والصواب: (نخلٌ)؛ إذ مَقصُوده بالذي يُذكَّر ويؤنَّث ههنا اسمُ الجنس الخالي من التاء، وفي التَّنزيل: ﴿نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ بِالتذكير، وفي مَوضعٍ آخر: ﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ بِالتأنيث، وأمَّا (نَخلة) بالتاء فتأنيثُها واضحٌ ولا كلامَ فيه، وفي «المُفصَّل» مثلاً: ونحوُ: (النَّخل والتَّمر) مِمَّا بينه وبين واحِدِه التاءُ يُذكَّر ويُؤنث. اهـ فافهَم!

(٧) لعلَّه: (باسق) فتصحَّف، وإلَّا فالمُفرَد المُذكر لا يُوصَف بِالجَمع، إلا أن يُقال: إن ذلك جاءَ على المَعنى؛ لأنَّ مَعنَى الجِنس العُمومُ والكثرةُ، والحملُ على المَعنى كَثير.

مُنصَرِفاً كانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحوُ: ﴿قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ [الشعراء: ٦١]، ﴿وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ﴾ [التوبة: ٢٤]، .....

الكواكب الدرية

ومِنه: ما يَمْتازُ عن واحِدِه بالتَّاءِ، عكسَ ما قبلَهُ، وهو الأقَلُّ، كـ«كَمْأةٍ» ـ بالتَّاءِ لاسمِ الجِنْسِ ـ واحِدُها: «كَمْءٌ» بدُون تاء، ومثلُ هذا يَضْعُفُ تَذكِيرُه، ولا يَمتنِعُ.

ومنه: ما يَمتازُ واحدُه عنه بِياءِ النَّسب، وهو كثيرٌ، كـ«عَربٍ وعَرَبيٍّ، وعَجَمٍ وعَجَميٍّ، ورُومٍ ورُوميٍّ، ويَهود ويَهوديٍّ»، خلافاً لابنِ مالكٍ، فإنَّه عدَّهُ في اسمِ الجمعِ[1]، قال الفَارِسِيُّ: (وقياسُ هذا أنْ يَجْرِيَ فيه التَّذكيرُ على معنَى الجمعِ، والتَّأنيثُ على معنَى الجماعةِ)، ونظرَ فيه أبو حيَّانَ وغيرُه بأنَّ الرُّومَ والزِّنْجَ وما أشبَهَهُما أُمَمٌ عُقَلاءُ، فهُم كـ«رِجالٍ وعَبِيدٍ»، فتَقولُ: «ذَلَّ أو ذَلَّتِ اليهودُ»، أو: «اليَهودُ ذَلَّتْ أو ذَلُّوا» دُونَ «ذلَّ» بِالتَّذكيرِ، كما تَقولُ: «قامَ الرِّجالُ وقامَتِ الرِّجالُ» أو: «الرِّجالُ قامَتْ أو قامُوا»، ولا تَقولُ: «الرِّجالُ قامَ»، وتَقولُ: «الرُّومُ كثيرٌ، أو كَثيرةٌ، أو كثِيرونَ، أو كثُرَتْ، أو كثُرُوا»، ولا تَقولُ: «الرُّومُ كَثُرَ».

هذا حاصِلُ ما ذَكَرُوه في الفَرْقِ بين الجَمْعِ واسْمِ الجَمْعِ واسمِ الجِنْسِ الجَمْعيِّ.

ثمَّ كلُّ جَمعٍ مُكسَّرٍ يُرْفَعُ بالضَّمَّةِ؛ (**مُنصَرِفاً كانَ، أو غَيرَ مُنصَرِفٍ**)؛ فالمُنصرِفُ (**نَحوُ: ﴿قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾**)، وإعرابُه: ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿أَصۡحَٰبُ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وهو جمعُ تكسيرٍ مُفردُه «صاحبٌ»[2]، وهو مُضافٌ، و﴿مُوسَىٰٓ﴾: مُضافٌ إليه مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ.

وغيرُ المُنصرِفِ نحوُ قولِهِ تعالى: (﴿وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ

---

(١) جاء في «التسهيل» بعد كلامٍ له: (أو يَتميَّز مِن واحِده بنَزعِ ياء النسب، أو تاءِ التأنيث مع غَلَبة التذكير؛ فإن كانَ كذلك فهو اسمُ جمعٍ، أو اسمُ جِنس، لا جمعٌ) قال ابنُ عَقيل: فاسمُ الجمع هو غيرُ المُميَّز بما سَبَق ذِكره، واسمُ الجنس هو المُميَّزُ المذكور؛ وسَقَط مِن بَعض النُّسَخ (أو اسم جنس) وقيل على هذا التَّقدير: إنه اندَرج في اسم الجمع مِثلُ (بُسر وسَفِين)، وغيرُ المُصنِّف يُسمي هذا اسمَ جنس. انتَهى، ويَندرج أيضاً على هذا التقدير (رُومٌ) ونَحوُه، وغيرُه يُسمِّيه اسمَ جنس أيضاً. اهـ

(٢) وقيل غيرُ ذلك.

﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وفي جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالمِ .....

الكواكب الدرية

على قَوله تعالى: ﴿ءَابَآؤُكُمْ﴾ الذي هو اسمُ ﴿كَانَ﴾ مِن قولِهِ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ . . .﴾ إلى آخِره، و«مساكنُ»: مَعطوفٌ على ما قبله، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وهو جمعُ تكسيرٍ مُفردُه «مَسكَنٌ»، ولم يُنَوَّنْ لأنَّه على صيغةِ مُنْتَهَى الجموعِ، «تَرْضَوْنَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ[1]، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والهاءُ[2]: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نَصْبٍ مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ«مَساكنُ».

(﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ[3]﴾) أتى به لِلإشارةِ إلى أنَّه لا فرقَ في رفعِهِ بالضَّمَّةِ بين أنْ يكونَ الإعرابُ فيه ظاهراً كالمثالَينِ السَّابقَينِ، أو مقدَّراً كهذا المثال. **وإعرابُه**: الواوُ: ابتدائيَّةٌ، «مِن آياتِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «مِن»: حرفُ جرٍّ، «آياتِ»: مَجرورٌ بـ«مِن»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وجملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، «**الجَوَارِي**»: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الياءِ[4] مَنَعَ مِن ظُهُورِهَا الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ منقوصٌ، وهو جمعُ تكسيرٍ مُفردُه «جاريَةٌ»، والمرادُ بها في الآياتِ: السُّفُنُ التي تَجري في البحرِ.

(**وفي جَمعِ المُؤنَّثِ السَّالمِ**)، وهو: ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مَزيدتَينِ؛ سالماً كانَ نحوُ: «مُؤمِناتٍ» جمعَ «مُؤمنةٍ»، أو مُكسَّراً كـ«بَناتٍ» جمعَ «بِنْتٍ»، و«أخَواتٍ» جمعَ «أُخْتٍ»، فوَصفُ المصنِّفِ الجمعَ المَذكورَ بالسَّالمِ لأنَّه قد صارَ في عُرْفِ النُّحاةِ هذا اللَّفظُ ـ أعنِي:

---

(١) الأولى إسقاطُه والاكتفاء بما بَعده؛ لِتقدُّم الحكم بالرفع في قوله: (فعل مضارع مرفوع). وقد تكرَّر منه هذا عشراتِ المرَّات، وهو مما شانَ كتابَه رحمه الله.

(٢) الصحيح: و(ها).

(٣) بالياء على قراءةِ نافعٍ وأبي عمرو، وقَرأ بإثباتِها أيضاً ابنُ كثير، غيرَ أنه يُثبِتُها وقفاً ووصلاً، والأَوَّلان يُثبِتانِها وصلاً فقط.

(٤) أي: الظاهرةِ على قراءةِ نافعٍ وأبي عَمرو وابنِ كثير، والأُولى هي المُرادةُ هنا كما تقدَّم، والمَحذوفةِ تخفيفاً على قراءةِ غيرِهم.

وما حُمِلَ عَليهِ، نَحوُ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾ [الطلاق: ٤]،

الكواكب الدرية

قولَهم: (جمعُ المُؤنَّثِ السَّالمُ) ـ كالعَلَمِ على ما جُمِعَ بالألفِ والتَّاءِ وإنِ اختَلفَتْ[١] أفرادُهُ؛ تَسميةً لِلشَّيءِ باسمِ جُزْئِهِ الأكثرِ[٢]، (و) في (ما حُمِلَ علَيهِ) مِن اسمِ جمعٍ، أو جَمْعٍ مُسَمًّى به.

فمِثالُ الجمعِ المُؤنَّثِ (نَحوُ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾)، وإعرابُه: ﴿إِذَا﴾: ظرفٌ لما يُسْتَقْبَلُ مِن الزمانِ، «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وهو جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ، ولا يَقدَحُ فيه[٣] سُقوطُ تاءِ «مُؤمِنة»؛ لأنَّها ليسَتْ مِن بِنْيةِ الكلمةِ؛ لأنَّ أصلَهُ: «مُؤْمِنٌ»[٤].

وكذَا لا يَقْدَحُ في جَمْعِ «بَناتٍ» و«أخَواتٍ» حذفُ تائِهِمَا؛ لأنَّها ليسَتْ مِن بِنيةِ الكلمةِ؛ لأنَّ أصلَهما: «بَنَوَةٌ، وأَخَوَة» بهاءِ تأنيثٍ[٥]، ثمَّ حُذِفَتْ منها الواوُ[٦]، فظَهرتِ التَّاءُ وقيل: «بِنتٌ، وأُختٌ»، فلمَّا جُمِعَا حُذِفَتْ تاؤُهما كما حُذِفَتْ تاءُ «مُسلِمةٍ، ومُؤمِنةٍ»، على أنَّ قاعِدةَ الجمعِ المُؤنَّثِ: أنَّ تاءَ المُفردِ تحُذَفُ عند الجَمْعِ.

ومِثالُ المَحمُولِ على الجَمعِ المُؤنَّثِ: (﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾) فـ«أُولاتُ»: اسمُ جمعٍ لا واحدَ له مِن لفظِهِ، وإعرابُه: «أُولاتُ»: مبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتِداءِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلْأَحْمَالِ﴾: مُضافٌ إليه، وخبرُ المبتدإِ الجملةُ الاسميَّةُ بعدَه، وهي قولُهُ تعالى: ﴿أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، فـ«أَجَلُ»: مبتدأٌ مُضافٌ إلى الهاءِ، والنُّونُ: علامةُ جَمْعِ الإناثِ، و﴿أَنْ﴾: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿يَضَعْنَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ

---

(١) أي: وإن لم تَسلَم.

(٢) ومثله يقال في مجيء بعضِ أفراده مذكرةً كما في «حمَّامات، وسُرادِقات».

(٣) أي: في اشتراطِ سلامةِ مفرَدِه.

(٤) إذ المذكَّرُ أصلٌ للمؤنث، فزِيدت العلامةُ في الفَرع للتفريق بينهما.

(٥) أي: وبالتَّحريك، بدَليل مُذكرَيهما وبدليل النَّسب إليهما، ثم نُقِلا إلى فِعْل كـ(جِذْع) وفُعْل كـ(قُفْل). ويَحتمِلُ أنه أراد: (بِنْوَة وأُخْوَة)، بدليل أنه لم يتعرَّض للنقلِ المذكور، وحينَئذٍ يكون قد طَوى ذِكرَ الأصل.

(٦) هذا وما بعدَه مخالفٌ لما قاله سِيبويه والنُّحاةُ فيهما؛ فإنهم نصُّوا على أن الواو انقلبَت تاءً، وليسَت التاء فِيهما على الحَقيقة لِلتأنيث لِسُكونِ ما قبلها.

وفي الفِعلِ المُضارعِ الَّذي لَم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ، نَحوُ: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣]، ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥].

الكواكب الدرية

على السُّكونِ؛ لاتِّصالِهِ بنُونِ النِّسوةِ في محلِّ نصبٍ بـ«أنْ» المصدريَّةِ[١]، ونونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، و﴿حَمْلَهُنَّ﴾: مَفعولٌ بِهِ.

(وفي الفِعلِ المُضارعِ)؛ سواءٌ أكان صحيحَ الآخِرِ، أم مُعتلَّهُ، (الذي لَم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ) ممَّا يُوجِبُ بِناءَهُ، أو يَنْقُلُ إعرابَهُ، (نَحوُ: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ[٢] مَّن نَّشَآءُ﴾) هذا مثالُ المُضارعِ الصَّحيحِ الآخرِ. وإعرابُه: ﴿نَرْفَعُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُهُ مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: نحنُ، ﴿دَرَجَٰتٍ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصْبِهِ الكسرةُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ، و﴿مَن﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿نَّشَآءُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُهُ مُستترٌ فيه وُجُوباً تَقديرُه: نحنُ، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ صِلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ مَحذوفٌ تَقديرُه: نَشَاؤُهُ[٣].

(﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾) هذا مثالُ المُضارعِ المعتلِّ الآخِرِ، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «اللهُ»: مبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، ﴿يَدْعُواْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ؛ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الواوِ مَنَعَ مِن ظهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالواوِ، وفاعلُهُ مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، و﴿إِلَىٰ دَارِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وهو[٤] مُضافٌ، و﴿ٱلسَّلَٰمِ﴾: مُضافٌ إليه، والجارُّ والمَجرورُ متعلِّقٌ بـ﴿يَدْعُواْ﴾، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ وما تَعَلَّقَ به في محلِّ رفعِ خبرٌ.

فإنِ اتَّصَلَ بآخِرِ المُضارعِ نُونُ التَّوكيدِ أو نُونُ النِّسْوَةِ، كان مَبنيًّا كما سبقَ.

---

(١) والمصدر المنسبك من (أنْ) والفعل خبرُ المبتدأ الثاني الذي هو ﴿أَجَلُهُنَّ﴾.

(٢) من غيرِ تنوين على قِراءة جماعة من السبعةِ، مِنهم أبو عمرِو بن العلاء، وقراءتُه هي التي كانت مُنتشرةً في القُرُون المتأخِّرة في كثير من البُلدان، ونافعٌ وهي قِراءة أهل اليَمن في زمانِ الشارح كما ذكَرناه سابقاً.

(٣) وعلى القِراءة المشهورة في زَماننا وهي: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾: ﴿دَرَجَٰتٍ﴾ مفعول فيه، و﴿مَن نَّشَآءُ﴾ مفعولُ ﴿نَرْفَعُ﴾.

(٤) أي: المجرور لا الكلُّ.

وأَمَّا الواوُ فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في مَوضِعَينِ: في جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، و﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، .....

الكواكب الدرية

وإنِ اتَّصَلَ به ضميرُ تَثنيةٍ، أو ضميرُ جمعٍ [أو ضَميرُ][1] المُؤنَّثةِ المخاطَبَةِ، كان علامةُ رفعِهِ ثُبوتَ النُّونِ كما سيأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

(وأَمَّا الواوُ، فتَكونُ عَلامةً لِلرَّفعِ) نِيابةً عن الضَّمَّةِ (في مَوضِعَينِ) لا ثالثَ لهما:

(في جَمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ)، وهو: كلُّ ما دلَّ على أكثرَ مِن اثنَينِ مع سَلامةِ بناءِ واحِدِهِ مِن التَّكسيرِ، وكان له مُفرَدٌ مِن لفظِهِ[2]؛ سواءٌ أكانَ واحدُه عَلَماً لِمُذكَّرٍ عاقلٍ كـ«زَيْدُونَ»، أو صفةً لِمُذكَّرٍ عاقلٍ كـ«قائِمونَ».

(و) في (ما حُمِلَ علَيهِ) ممَّا فُقِدَ فيه ما اعتُبِرَ مِن الشُّروطِ في الجَمْعِ المُذكَّرِ السَّالمِ[3]؛ وجُملةُ ما ذَكَرُوا له مِن الشُّروطِ عشَرةٌ.

فالجَمعُ (نَحوُ: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾) وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «يومَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه متعلِّقٌ بـ﴿يَفْرَحُ﴾، وقُدِّمَ الظَّرفُ لِلاهتمامِ به، وهو مُضافٌ، و«إذْ» ظرفٌ لما مَضَى مِن الزَّمانِ في محلِّ جرٍّ بِالإضافةِ، والتَّنوينُ فيه عِوَضٌ عن الجُملةِ المَحذوفةِ كما مرَّ، ﴿يَفْرَحُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

(و﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾) هذا مِثالُ المَحمولِ على الجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ[4]. وإعرابُه: ﴿إِن﴾: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجْزِمُ فِعْلَينِ: الأَوَّلُ فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني جوابُه،

---

(١) زيادةٌ من «الفواكه الجنيَّة» لا بدَّ منها، والظاهر أن سُقوطَها من المطبوع سهوٌ.

(٢) قوله: (وكان له مفرد من لفظِه) زائدٌ على كلام الفاكهي، والصحيحُ عدمُ الحاجةِ إليه؛ لِقوله قبل ذلك: (مع سلامةِ بناءِ واحِده)؛ إذ لا يُعقل اشتراطُ السلامةِ في شيءٍ إلا بعد ثُبوتِه.

(٣) عبارة الفاكهي: (في الجمع المذكور) وهي أحسَنُ.

(٤) ذكَر مثلَه الفاكهيُّ، وفيه أن ﴿صَٰبِرُونَ﴾ مثالٌ للجمعِ كسابِقه، فقصرُ التمثيل على ﴿عِشْرُونَ﴾ فقط ليس على ما يَنبغي.

وفي الأَسماءِ السِّتَّةِ، وهِيَ: «أَبُوكَ، وأَخُوكَ، وحَمُوكِ، وفُوكَ، وهَنُوكَ، وذُو مالٍ»، نَحوُ: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤]، .....

الكواكب الدرية

﴿يَكُنْ﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، و﴿يَكُن﴾: متصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخبرَ، ﴿مِنكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ خبرُها مُقدَّمٌ[١]، و﴿عِشْرُونَ﴾: اسمُها مؤخَّرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وإنَّما لم يَكُنْ جَمْعاً مع أنَّه على صورتِهِ لأنَّه لا مُفردَ له مِن لفظِهِ، وليس مُفرَدُه «عَشرةٌ» كما سيَأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى، و﴿صَٰبِرُونَ﴾: نعتٌ لـ﴿عِشْرُونَ﴾، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وجوابُ الشَّرطِ قولُهُ تعالى: ﴿يَغْلِبُوا۟ مِاْئَتَيْنِ﴾.

(وفي الأَسماءِ السِّتَّةِ) المُضافةِ لغيرِ ياءِ المتكلِّمِ، (وهيَ: «أَبُوكَ، وأَخُوكَ، وحَمُوكِ») بكسرِ الكافِ لا غيرُ[٢]؛ لأنَّ «الحَمَ» قَريبُ زوجِ المرأةِ، وأمَّا «الخَتَنُ» فهو قَريبُ المرأةِ[٣]، و«الصِّهْرُ» يَجمَعُهما، (و«فُوكَ») أي: فَمُكَ، (و«هَنُوكَ») بفتحِ الهاءِ، و«الهنُ»: اسمٌ يُكْنَى به عمَّا يُسْتَقْبَحُ التَّصريحُ بِذكرِهِ كالفَرْجِ، (و«ذُو مالٍ»[٤]) أي: صاحبُهُ، وكلٌّ مِنها[٥] يُرفَعُ بالواوِ نِيابةً عن الضَّمَّةِ بالشُّروطِ الآتيةِ في الفَصْلِ الذي بعدَ هذا، (نَحوُ: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾) وإعرابُه:

---

(١) ويجوز أن تكونَ ﴿يَكُنْ﴾ تامَّة، فاعلُها ﴿عِشْرُونَ﴾، و﴿مِنكُمْ﴾ حينئذٍ حال.

(٢) الأَولى حينئذٍ أن يكسرَ ما قبلَها وما بعدَها أيضاً؛ لِيَكون الخطابُ كلُّه للأُنثى، مع أنه يَجوز فتحُهما ـ وعليه يدلُّ كلامُهم ـ على أنَّ المخاطَبَ اثنانِ: ذَكرٌ وأُنثى، والخطابُ متردِّدٌ بينَهما تارةً لهذا وتارةً لتلك، ولا يَخفى أن التعبير بالغيبةِ بأن يُقالَ: (وحَمُوها) أحسَنُ من الاثنَين السابقَين؛ لِبَقاء الخطابِ حينَئذٍ لواحدٍ وهو قارئُ الكتابِ دُونَ غيرِه.

(٣) هكذا عِند العرب، وأمَّا عند العامة فخَتن الرجل: زَوجُ ابنتِه. «الصحاح».

(٤) سامَح الله النُّحاةَ، يُرغِّبون في طَلب العِلم ثمَّ يُمثِّلون بـ«ذُو مال» بدلَ «ذُو عِلم»، مع أنَّ جُيوبَ بعضِنا فارغةٌ منه منذ أيامٍ.

(٥) في الأصل: (منهما) وهو تصحيفٌ، والذي أثبَتناه هو ما في كلامِ الفاكهي، ولا وجهَ للتثنيةِ ـ على أن يكونَ المراد بِالضَّمير جمعَ المذكر السالم والأسماءَ الستة ـ لأن النوعَ الأولَ قد انقضى الكلامُ فيه بدليل التَّمثيل له سابقاً، ولأن قوله الآتي: (بالشروط الآتية... إلخ) إنما هو متعلِّق بالأسماء السِّتة فقط، فافهَم!

﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا﴾ [يوسف: ٨]، و«جاءَ حَمُوكِ، وهذا فُوكَ وهَنُوكَ»، .....

الكواكب الدرية

﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، «أبُو»: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ علامةُ الجمعِ، ونحوُ: (﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾) وإعرابُه: اللَّامُ: لامُ الابتِداءِ، «يُوسفُ»: مبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «أخُو»: مَعطوفٌ على «يوسفُ»، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و﴿أَحَبُّ﴾: خبرُ المبتَدأ، وعَلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و﴿أَحَبُّ﴾ أفعلُ تَفضيلٍ يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ يَرْفَعُ نائبَ الفاعلِ؛ لأنَّه مَصوغٌ مِن الفعلِ المبنيِّ للمَفعولِ، ونائبُ الفاعلِ مُستَترٌ فيه جوازاً[1] تَقديرُه: هو، ﴿إِلَىٰٓ أَبِينَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «إلى»: حرفُ جرٍّ، «أبي»: مَجرورٌ بـ«إلى»، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بِالإضافةِ متعلِّقٌ بـ﴿أَحَبُّ﴾، وهو[2] [بِـ]معنَى[3] الفاعلِ؛ لأنَّ أَفْعَلَ التَّفضيلِ إذَا بُنِيَ مِن مادَّةِ الحُبِّ والبُغضِ تعدَّى للفاعلِ المعنويِّ بـ«إلى»، والآيةُ الكريمةُ جاءَتْ على هذا؛ فإنَّ الأبَ هو فاعلُ المحبَّةِ، و﴿مِنَّا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «مِنْ»: حرفُ جرٍّ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بـ«مِن» متعلِّقٌ بـ﴿أَحَبُّ﴾ أيضاً، (و«جاءَ حَمُوكِ») ـ بكسرِ الكافِ ـ، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «حَمُو»: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (و«هَذا فُوكَ، وهَنُوكَ»)، وإعرابُه: «ها»: لِلتَّنبيهِ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ، «فُو»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ

---

(١) الصحيح: وُجوباً؛ لأن أفعل التفضيل لا يَرفع الظاهر في غيرِ مسألةِ الكُحل، ولو قيل هنا: (أحبُّ هو) لَكان الضمير توكيداً للنائب لا إيَّاه.

(٢) أي: الجارُّ والمجرور.

(٣) الزيادةُ مِني.

﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٍ﴾ [يوسف: ٦٨].

وأمَّا الألِفُ فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في المُثَنَّى، وما حُمِلَ علَيهِ، نَحوُ: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، و﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، .....

الكواكب الدرية

بالإضافةِ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، و«هَنُوكَ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٍ﴾) وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونَصْبٍ تَنْصِبُ الاسمَ وتَرْفَعُ الخبرَ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها، واللَّامُ: داخلةٌ في خبرِ المبتَدأ[1]، ويُقالُ لها: لامُ الابتِداءِ[2]، و«ذُو»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و﴿عِلۡمٍ﴾: مُضافٌ إليه.

(**وأمَّا الألفُ، فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ**) نِيابةً عن الضَّمَّةِ (**في المُثَنَّى**[3])، وهو: كلُّ اسمٍ دلَّ على اثنَينِ وأَغْنَى عن المتعاطِفَينِ، وكان له مُفرَدٌ مِن لَفظِهِ[4]. ولا فرقَ بين أنْ يكونَ مُؤنَّثاً أو مُذكَّراً، ولا بين كونِهِ مَعرِفةً أو نكرةً، (و) في (**ما حُمِلَ علَيه**) ممَّا فُقِدَ فيه شَرْطٌ مِن شُروطِ المثنَّى.

فالمثنَّى (**نَحوُ**: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾) فـ﴿رَجُلَانِ﴾: فاعلُ ﴿قَالَ﴾، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مثنًّى.

(**و**) المَحمولُ عليه نَحوُ قَولِه تعالى: (﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرًا﴾)؛ ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرْفَعُ الخبرَ، و﴿عِدَّةَ﴾: اسمُها مُضافٌ، و﴿ٱلشُّهُورِ﴾: مُضافٌ إليه، و﴿عِندَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحُ آخِرِهِ،

(١) كذا في الأصل، والصَّحيح: داخلةٌ في خبرِ (إنَّ).

(٢) واللام المُزحلَقَة.

(٣) عبارة «الآجروميَّة»: (في تثنية الأسماء خاصَّةً). اهـ قال الفاكهي: وعَدل ـ أي: المتمِّم ـ عن عبارة الأصل لِما فيها من التجوُّز. اهـ

(٤) عبارةُ الفاكهي: وأغنى عن متعاطفَين من لَفظِه.

﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾ [البقرة: ٦٠].

الكواكب الدرية

متعلِّقٌ بـ﴿عِدَّةَ﴾؛ لأنَّه مَصدرٌ كما قاله أبو البَقاءِ[١]، ولَفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، و﴿ٱثۡنَا﴾: خبرُ ﴿إنَّ﴾، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى؛ لأنَّه لا مُفردَ له مِن لَفظِهِ، فلا يُقالُ: «اِثْنٌ» و«اِثْنَةٌ»، و﴿عَشَرَ﴾: نائبٌ مَنَابَ النُّونِ؛ لأنَّ أصلَهُ: «اثنانِ وعَشرٌ» - ومِثلُهُ «اثْنَتَا عَشْرَةَ» أصلُهُ: «اثنَتانِ وعَشرَةٌ» -، فحُذِفَتْ نُونُ المثنَّى وواوُ العطفِ، وصارَ: «اثْنَا عَشَرَ»، فأُعرِبَ: «اثْنَا» إعرابَ المثنَّى، وأُقِيمَ «عَشَرَ» مُقَامَ النُّونِ، وبُنِيَ على الفتحِ لِتَضَمُّنِهِ واوَ العطفِ، ولا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: (إنَّه مُضافٌ إليه) كما قاله الخُضَرِيُّ[٢] وابنُ مالكٍ والرَّضيُّ وابنُ هُطَيل[٣] في «شَرحِ المفصَّلِ»[٤] وغَيرُهم، و﴿شَهۡرًا﴾: تَمييزٌ[٥]، ونحوُ قولِهِ تعالى: (﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾) الفاءُ: حرفُ عطفٍ على جملةٍ مَحذوفةٍ، والتَّقديرُ: فَضَرَبَ فَانْفَجَرَتْ، «انفجرَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيث، ﴿مِنۡهُ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ«انفجرَ»، ﴿ٱثۡنَتَا﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى؛ إذ لا واحدَ له مِن لَفظِهِ أيضاً، و﴿عَشۡرَةَ﴾: نائبٌ منابَ النُّونِ، و﴿عَيۡنٗا﴾: تمييزٌ.

---

(١) هو عبدُ الله بن الحُسَين العُكبريُّ البَغدادي، أبُو البقاء، مُحبُّ الدين، عالمٌ بالأدب واللُّغة والفَرائض والحِساب، مِن كُتبه: «اللُّباب في عِلَل البِناء والإعراب»، و«شرح اللُّمَع لابنِ جني»، و«التِّبيان في إعرابِ القُرآن». تُوفي سنةَ (٦١٦هـ).

(٢) عبارتُه في باب العدد من «حاشية ابن عقيل»: ففي: (جاء اثنَا عشَر رجلاً): (اثنا) مرفوع بالألف لأنه مُلحق بالمثنى، و(عشر) مَبني على الفتح لتضمُّنه معنى العطف كما مرَّ، لا محلَّ له من الإعراب لِوُقوعه مَوقعَ نُون المثنى، ولا يصحُّ أن يُقالَ: إنه مُضاف إليه. اهـ فعُلِم أن الأربعةَ المَذكورِين في كلام الشارح يَمنعون القولَ بالإضافة، لا أنهم قالُوا بها كما قد يَتبادَر من سِياق كلامِه، ولو قال: نصَّ على ذلك الخُضري... إلخ لكان أحسنَ.

(٣) هو جمالُ الدين عليُّ بن محمَّد المَعروفُ بابن هُطَيْل النَّجري اليَماني الزَّيدِي، نَشأ وتَعلَّم في مدينة حُوث، وسَكن صنعاءَ وتُوفي بها سنةَ (٨١٢هـ)، كان مُديماً لِمطالعة «شَرح الرضي على كافية ابن الحاجب» لا يُفارِقه في غالِب أوقاته، مِن تَصانيفه «شرح المُفصَّل»، و«عُمدة ذَوي الهِمَم على المُحسِبة في عِلمَي اللِّسان والقَلم»، و«شرح جُمَل الزجاجي»، و«مَعُونة الطالِب على كافيةِ ابن الحاجب».

(٤) اسمُه: «التاج المُكلَّل بِجواهر الآداب على كتاب المُفصَّل في صَنعةِ الإعراب».

(٥) أي: لِلعدد، وهو العاملُ فيه.

وأمَّا النُّونُ فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في الفِعلِ المُضارِعِ إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيةٍ، نَحوُ: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]، أو ضَمِيرُ جَمعٍ، .....

الكواكب الدرية

(وأمَّا النُّونُ، فتَكونُ عَلامةً لِلرَّفعِ) نِيابةً عن الضَّمَّةِ (في الفِعلِ المُضارِعِ إذَا اتَّصَلَ بِه ضَمِيرُ تَثنيةٍ)؛ حاضِراً كانَ نحوُ: «أَنتُما قائِمانِ»، أو غائباً (نَحوُ: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾) وإعرابُه: الواوُ: ابتِدائيَّةٌ[١]، «النَّجمُ»: مبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتِداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«الشَّجرُ»: مَعطوفٌ عليه، ﴿يَسْجُدَانِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ؛ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلُهُ، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرُ المبتدأ، والمرادُ بالنَّجم: النَّباتُ الذي لا ساقَ له كالبِطِّيخِ[٢]، مأخوذٌ مِن «نَجمَ»: إذا ظهرَ، والشَّجرُ: ما له ساقٌ يَقُومُ عليه كالنَّخل؛ والمرادُ بالسُّجودِ في حَقِّهما: الخُضُوعُ والانقيادُ له تعالى بما يُرِيدُه مِنهما انقِيادَ السَّاجدِ مِن المكلَّفينَ[٣].

(أو) اتَّصلَ به (ضَميرُ جَمعٍ)؛ حاضراً كانَ (نَحوُ: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾[٤]) وإعرابُه: الهمزةُ: للاستِفهامِ، وهو استِفهامُ تقريعٍ وتَوبيخٍ، ومحلُّ التَّوبيخِ جملةُ ﴿تَعْبَثُونَ﴾، و«تَبْنُونَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ؛ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعة: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿بِكُلِّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[٥]، وهو مُضافٌ، و﴿رِيعٍ﴾: مُضافٌ إليه،

(١) الأظهَر أنها عاطفةٌ.

(٢) وقيل: المقصودُ به نجمُ السماء.

(٣) وفي «الطبري» وغيرِه أن المقصودَ به سُجود ظِلِّهما، كما قال جلَّ ثناؤه: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾.

(٤) الذي أحسَبُه أن هذه الآيةَ من زيادات الفاكهي على الشرح، وقد تَبِعه الشارح ههنا، وقصدُهما بذلك تنويعُ الضمير إلى حاضرٍ وغائب، والذي يؤيِّده قول الشارح الآتي في النوع الثاني: (أو غائباً وهو مَذكورٌ في قولِهِ...)، فكأنه يقول: إن صاحبَ المتن لم يذكُر الأول. ولولا إدخالُ الشارح الواو قبل التمثيلِ له لجعلتُ الآيةَ السابقةَ من كلامِه.

(٥) متعلق بـ(تَبنون).

. . . . . .

الكواكب الدرية

﴿ءَايَةً﴾: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿تَعْبَثُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، قال أبو البَقاء: (وجملةُ ﴿تَعْبَثُونَ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ في «تَبْنونَ»)، ﴿وَتَتَّخِذُونَ﴾: إعرابُه كإعرابِ «تَبْنُون»[1]، ﴿مَصَانِعَ﴾: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿لَعَلَّكُمْ﴾: «لعلَّ»: حرفُ تَرَجٍّ ونَصْبٍ تَنْصِبُ الاسمَ وتَرْفَعُ الخبرَ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها[2]، وجملةُ ﴿تَخْلُدُونَ﴾ مِن الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ[3].

والآيتانِ المَذكورتانِ خطابٌ مِن نبيِّ اللهِ هودٍ لقومِهِ مُوبِّخاً لهم على الأمورِ المَذكورةِ، يقولُ لهم: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ﴾ أي: محلٍّ مُرتفعٍ كجبلٍ ونحوِه، وقال أبو عُبَيدة[4]: هو الطَّريقُ[5]، ﴿ءَايَةً﴾ أي: بناءً كالعَلَمِ لِتَهْتَدِيَ به المارَّةُ، ولا حاجةَ لكم إليه ولكنْ ﴿تَعْبَثُونَ﴾، أي: تَعملونَ ما لا فائدةَ فيه؛ لأنَّهم كانُوا يَهتدُونَ بالنُّجومِ في أَسفارِهم، أو تَتَّخِذُونَهَا على الطَّريقِ تجتَمعونَ بها وتَعْبَثُونَ، أي: تَسْخَرُونَ بمَنْ يَمُرُّ بكم، ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ﴾ أي: بِرَكاً وحِياضاً للماءِ تحتَ الأرضِ يَجتمِعُ فيها ماءُ المطرِ، وتُسَمَّى بالصَّهاريجِ، تَفعَلُونَ ذلك ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ أي: راجِينَ الخُلودَ في الدُّنيا؛ لإنكارِكُمُ البعثَ، فـ«لَعَلَّ» على بابِها.

---

(١) وهو معطوفٌ عليه.

(٢) والمِيم علامة الجمع.

(٣) وجُملة الرجاء في محل نصبٍ على الحال، أي: راجِين ومُؤمِّلين أن تَخلُدوا في الدنيا. وسيأتي في كلامه الإشارة إلى هذا.

(٤) مَعْمَرُ بنُ المُثَنَّى التَّيمي بالولاء، البَصري، أبو عُبَيدة النَّحوي، مِن أئمَّة العِلم بالأدب واللُّغة، قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أعلَمُ بِجميع العُلوم منه. له نحو ٢٠٠ مؤلف، منها: «نقائض جرير والفرزدق» و«مَجاز القرآن» و«معاني القرآن» و«ما تَلحن فيه العامة». تُوفي سنة (٢٠٩هـ)، وقيل: إنه لم يَحضر جنازتَه أحدٌ لِشِدة نَقدِه مُعاصِريه.

(٥) عِبارته في «مجاز القرآن» (٢/ ٨٨): وهو الارتِفاع مِن الأرض والطَّريق. اهـ فاقتِصار أبي حيانِ وغيرِه على نِسبة الثاني فقط له ليست على ما يَنبغي.

نَحوُ: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، أو ضَمِيرُ المُؤنَّثةِ المُخاطَبةِ، نَحوُ: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٧٣].

ولِلنَّصْبِ خَمْسُ عَلاماتٍ: الفَتْحةُ وهيَ الأَصلُ، والأَلِفُ والكَسرةُ والياءُ وحَذفُ النُّونِ، وهيَ نائِبةٌ عنِ الفَتْحةِ.

الكواكب الدرية

أو غائباً، وهو مَذكورٌ في قولِهِ: (و) نحوُ: (﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾) أي: بما غابَ عنهم مِن أمورِ الآخرةِ، كالبعثِ وما بعدَهُ. **وإعرابُه**: ﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ صفةٌ للمتَّقينَ مِن قولِهِ تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ؛ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: الضَّميرُ، و﴿بِٱلْغَيْبِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ﴿يُؤْمِنُونَ﴾.

(أو) اتَّصلَ به (**ضَمِيرُ المُؤنَّثةِ المُخاطَبةِ، نَحوُ**: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾) أي: قُدرتِهِ[1]، **وإعرابُه**: الهمزةُ: لِلاستِفهامِ الإنكاريِّ، «تَعجَبينَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثُبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿مِنْ أَمْرِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وهو مُضافٌ، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، والجارُّ والمَجرورُ متعلِّقٌ بـ«تَعجَبينَ».

(**ولِلنَّصبِ**) وهو ما يُحدِثُهُ عاملُه؛ سواءٌ كان اسماً[2] نحوُ: «هذا ضارِبٌ زيداً»، أو فعلاً نحوُ: «رأيتُ زيداً»، أو حرفاً نحوُ: «إنَّ زيداً قائمٌ»، (**خَمسُ عَلاماتٍ**):

(**الفَتحةُ ـ وهي الأَصلُ**) لما مرَّ في علاماتِ الرَّفعِ ـ (**والأَلِفُ، والكَسرةُ، والياءُ، وحَذْفُ النُّونِ، وهيَ**) فُروعٌ عن الفتحةِ؛ لأنَّ كلًّا مِنها علامةٌ (**نائِبةٌ عنِ الفَتحةِ**).

أمَّا الألفُ فلأنَّها تَنشأُ عنها، فقامَتْ مَقامَها، وأمَّا الياءُ فلأنَّها أُختُ الألفِ، فقامَتْ مَقامَ الفتحةِ كأُخْتِها، وأمَّا الكسرةُ فلأنَّها أصلُ الياءِ، فأُقيمَتْ مُقامَ الفتحةِ إلحاقاً لها بحُكمِ فَرعِها،

(١) كذا في «الجلالَين»، وزاد في «الكشَّاف»: وحكمته، وزاد في «رُوح المعاني»: أو تكوينه وشَأنه سُبحانه.

(٢) الأَولى تقديمُ الفعل ههنا كما فعَل الفاكهي حين عدَّد العوامل الثلاثَ.

فأَمَّا الفَتحةُ فَتكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في ثَلاثةِ مَواضِعَ: في الِاسمِ المُفرَدِ مُنصَرِفاً كانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، نَحوُ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ﴾ [الأنعام: ٨٤]،

الكواكب الدرية

وأمَّا حذفُ النُّونِ فلأنَّ ثُبوتَها لَمَّا كان علامةً للرَّفعِ، لم يَبْقَ إلَّا أنْ يكونَ حذفُها علامةً للنَّصبِ.

(فأَمَّا الفَتحةُ، فتَكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ في ثَلاثةِ مَواضعَ) لا زائدَ عليها:

(في الِاسمِ المُفرَدِ) المتقدِّمِ تَعريفُه؛ (مُنصَرِفاً كانَ، أو غَيرَ مُنصَرِفٍ):

والأَوَّلُ مِنهما مَذكورٌ في قَولِهِ: (نَحوُ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾)، فـ«اتَّقُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ولفظُ الجلالةِ: مَنصوبٌ على التَّعظيمِ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وإنَّما كانَ لفظُ الجلالةِ مُنصرِفاً لأنَّه ليس فيه ما يَمنعُ الصَّرفَ مِن العِلَلِ التِّسْعِ، وأصلُهُ: «إِلهٌ» بِالتَّنوينِ، فدَخَلَتْ عليه الألفُ واللَّامُ، وهي إنَّما تَدْخُلُ على غيرِ المُنصرِفِ[1].

والثَّاني نَحوُ: (﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾) الواوُ: حرفُ عطفٍ لجملةٍ فعليَّةٍ على جملةٍ اسميَّةٍ، وهي جملةُ ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ﴾[2]، «وَهَبْنَا»: فعلٌ وفاعلٌ، «وَهَبَ»: فعلٌ ماضٍ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿لَهُۥ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ«وَهَبَ»، ﴿إِسْحَٰقَ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿وَيَعْقُوبَ﴾: عاطفٌ ومَعطوفٌ، وعلامةُ النَّصبِ فيه فتحُ آخِرِهِ، ولم يُنَوَّنَا لِلعَلميَّةِ والعُجْمَةِ فيهما، فكانَا غيرَ مُنصَرِفَينِ.

---

(١) لعلَّه يَقصد بـ(هي) العِلَلَ التسعَ، فيكونُ تقديرُ كلامِه: والعِلَلُ التسعُ إنما تدخُل على غير المنصرِف، أي: إنما تكون فيه، وإلا فإعادةُ الضمير المذكورِ على الألف واللامِ مُفسدٌ للكلام. على أن المَحمَل الأول ليس بِالقوي أيضاً، إلا أنه لا يَحضُرُني الساعةَ توجيهٌ غيرُه.

(٢) أي: على أنَّ المذكور جزءٌ من آيةِ (الأنعام)، وليس بمتعيِّن؛ إذ في (الأنبياء): ﴿وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾، وفي (العنكبوت): ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّى مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٦﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾.
ثمَّ ما ذكَره من العطف في آية (الأنعام) هو اختيارُ السَّمين، قال: وفيها وجهٌ ثانٍ أجازَه ابنُ عطيَّة، وهو أن يكونَ نَسَقاً على ﴿ءَاتَيْنَٰهَآ﴾، ورَدَّهُ الشيخ... إلخ كلامِه.

﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٥١]، وفي جَمعِ التَّكسِيرِ مُنصَرِفاً كانَ أو غَيرَ مُنصَرِفٍ، .....

الكواكب الدرية

تنبيهٌ: ما ذكَرتُه مِن كونِ ﴿لَهُ﴾ متعلِّقاً بـ«وَهَبَ» تَبِعتُ فيه الفاكهيَّ، وهو الصَّوابُ، ولا يُقالُ: إنَّه متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ؛ لأنَّ[1] محلَّهُ نصبٌ على الحالِ مِن الضَّميرِ كما هو القاعِدةُ أنَّ الجارَّ والمَجرورَ بعدَ المعارفِ مَحلُّهُ نصبٌ على الحالِ، والتَّقديرُ: وَهَبْنَا حالَ كونِ الموهوبِ له إسحاقَ... إلى آخِرِه؛ لأنَّ الجارَّ والمَجرورَ مَفعولٌ ثانٍ لـ«وَهَبَ»؛ لأنَّها بمعنى «أَعْطَى»، وإنَّما تَعدَّتْ للمَفعولِ الثَّاني باللَّامِ لأنَّ «وَهَبَ» لا تَنْصِبُ مَفعولَينِ إلَّا إذا كانَتْ بمعنى «صَيَّرَ»، نحوُ: «وهَبَني اللهُ فِدَاءَكَ»، أي: صَيَّرَني، نَعم في «القامُوس»: «وَهَبَهُ له»، ولا تَقُلْ: «وَهَبَكَهُ»، وحكاهُ[2] أبو عَمرٍو[3] عن أعرابيٍّ. اهـ فعلى ما حكاهُ أبو عَمرٍو تَنْصِبُ مَفعولَينِ لفظاً.

(﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾) أتَى به المصنِّفُ لِلإشارةِ إلى أنَّه لا فرقَ بين كونِ الفَتحةِ ظاهرةً كالمِثالَينِ الأوَّلَينِ، أو مُقدَّرةً كهذا المِثال. وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «إذْ»: ظرفٌ لما مَضَى مِن الزَّمانِ، ﴿وَٰعَدْنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «واعَدَ»: فعلٌ ماضٍ تَنصِبُ مَفعولَينِ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿مُوسَىٰٓ﴾: مَفعولُها الأوَّلُ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، والمَفعولُ الثَّاني لـ﴿وَٰعَدْنَا﴾ قولُه تعالى: ﴿أَرْبَعِينَ﴾ على تقديرِ: تَمامَ أربعِين، أو على أنَّها الموعودةُ نفسُها، وليس ظرفاً؛ لأنَّ المواعَدَةَ لم تَقَعْ في الأربَعينَ. قاله في «المُجيد»[4].

(وفي جَمعِ التَّكسِيرِ) المتقدِّمِ تَعريفُه (مُنصَرِفاً كانَ، أو غيرَ مُنصَرِفٍ)، أَتَى بهذا هنا وفيما قبلَهُ؛ لما سيَأتي في علاماتِ الخفضِ مِن التَّفريقِ فيها بين المُنصَرِفِ وغيرِه.

---

(١) تعليلٌ للتعلُّق المذكور، وتعليلُ عدم القول سيأتي.

(٢) الصوابُ كما في «القامُوس»: أو حكَاه.

(٣) ذكَر الزَّبيديُّ في «شَرحه» مُعتمِداً على ما جاء في «اللِّسان» أن صوابَ العبارة: أو حَكاه أبو سَعيد عن عَمرٍو، أي: السيرافي عن سيبَويه، والله أعلَم.

(٤) هو كتاب «المُجيد في إعراب القرآن المَجيد» لبرهان الدين أبي إسحقَ إبراهيمَ بن محمد السفاقسي المتوفَّى سنةَ (٧٤٢هـ). انظر: سورة الفاتحة والجزء الأول من البقرة منه بتحقيق موسى محمد زنين (ص٢٤٥).

نَحوُ: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾ [النمل: ٨٨]، ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ﴾ [الفتح: ٢٠]، ﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ﴾ [النور: ٣٢]، وفي الفِعلِ المُضارِعِ إذا دَخَلَ عَلَيهِ ناصِبٌ ولَم يتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ، نَحوُ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧].

الكواكب الدرية

فالأوَّلُ (نَحوُ: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾) وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «تَرَى»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظُهُورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فِعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخرِ بالألفِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجُوباً، تَقدِيرُه: أنتَ، ﴿ٱلْجِبَالَ﴾: مَفعولٌ بِه، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِه، وهو جمعُ تكسيرٍ مُنصرِفٌ

والثَّاني نحوُ: (﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ﴾) وإعرابُه: «وَعدَ»: فعلٌ ماضٍ، تَنصبُ مَفعولَينِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ أوَّلُ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿مَغَانِمَ﴾: مَفعولٌ ثانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو جمعُ تكسيرٍ غيرُ مُنصرِفٍ، ولِذا لم يُنَوَّنْ.

(﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيَـٰمَىٰ﴾) أتَى به لِيُفِيدَ أنَّه لا فرقَ بين كونِ الفتحةِ ظَاهرةً كالمثالَينِ الأوَّلَينِ، أو مُقدَّرةً كهذا المثالِ. وإعرابُه: «أَنْكِحُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿ٱلْأَيَـٰمَىٰ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، وهو جمعُ تكسيرٍ مُفردُه: «أَيِّمٌ»، وهي: التي لا زوجَ لها بِكْراً كانتْ أو ثَيِّباً.

(وفي الفِعلِ المُضارِعِ)؛ سَواءٌ كان صحيحَ الآخرِ كالمثالِ الذي ذكَرَه المصنِّفُ، أم مُعتَلَّهُ نحوُ: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ لأنَّ الألفَ فيه حرفُ علَّةٍ، والفعلُ مَنصوبٌ بـ«لنْ»، وعلامةُ النَّصبِ فيه فَتحةٌ مقدَّرةٌ على الألف؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ معتلُّ الآخرِ بالألفِ، (إذَا دَخَلَ علَيه ناصِبٌ) مِن نَواصبِ الفعلِ المَذكورةِ في بابِهِ، (ولَم يَتَّصِلْ بِآخِرِه شَيءٌ) ممَّا يُوجِبُ بِناءَهُ، أو يَنْقُلُ إعرابَهُ، (نَحوُ: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾) وإعرابُه: ﴿لَن﴾: حرفُ نفيٍ ونصبٍ[1]، ﴿يَنَالَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ﴿لَن﴾، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿ٱللَّهَ﴾: مَنصوبٌ على التَّعظيمِ[2]، «لحومُ»: فاعلٌ، وهو مُضافٌ، والهاءُ[3]: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ

(١) واستِقبال.

(٢) قُدِّم من تأخير.

(٣) الصواب: و(ها) كما قرَّرناه سابقاً.

وأمَّا الألِفُ فتكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في الأَسماءِ السِّتَّةِ، نَحوُ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾ [يوسف: ٦٥]، و«رَأَيتُ حَماكِ، وهَناكَ»،

الكواكب الدرية

جرٌّ بالإضافةِ، ﴿وَلَا دِمَآؤُهَا﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لا»: نافيةٌ[١]، «دِماءُ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والهاءُ[٢]: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٌّ بالإضافةِ.

(وأمَّا الأَلفُ، فتَكونُ عَلامةً لِلنَّصبِ في الأَسماءِ السِّتَّةِ) المتقدِّم ذِكرُها في علاماتِ الرَّفعِ، (نَحوُ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾) وإعرابُه: ﴿مَا﴾: نافيةٌ، ﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، ﴿مُحَمَّدٌ﴾: اسمُها مَرفوعٌ بها، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿أَبَا﴾: خبرُها مَنصوبٌ بها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأَسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و﴿أَحَدٍ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿مِّن رِّجَالِكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿مِن﴾: حرفُ جرٌّ، و«رجالِ»: مجرورٌ بـ﴿مِن﴾، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٌّ بالإضافةِ، وجملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ جرٌّ صفةٌ لـ﴿أَحَدٍ﴾، فهو متعلِّقٌ بمَحذوفٍ وجوباً تَقديرُه: «كائنٍ».

(﴿وَنَحْفَظُ أَخَانَا﴾)، وإعرابُه: «نَحفَظُ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تَقديرُه: نحنُ، «أَخَا»: مَفعولٌ به وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأَسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٌّ بالإضافةِ.

(و) تَقولُ في التَّمثيلِ لِبَقيَّةِ الأسماءِ السِّتَّةِ: («رَأَيتُ حَمَاكِ») - بكسرِ الكافِ لِما تَقدَّمَ -، وإعرابُه: «رَأَيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «حَمَا»: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٌّ بالإضافةِ، ومِثلُه تَقولُ في «رأَيتُ فاكَ (وهَناكَ)» بفتحِ الهاءِ، وسقطَ مِن النُّسَخِ ذكرُ «فَاكَ»، ولا بُدَّ مِن ذكرِهِ؛ لتَتِمَّ أمثلةُ الأسماءِ السِّتَّةِ في حالةِ النَّصبِ، .....

(١) أراد أنها لتأكيد النفي المُستفاد مما قبلها.

(٢) الصواب: و(ها)، كالذي قبله.

﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤].

وأمَّا الكَسْرةُ فتَكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِم، وما حُمِلَ عَلَيهِ،

الكواكب الدرية

(﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾) قرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وأبو بكرٍ[١] بهمزتَينِ[٢]: الأُولى مِنهما: همزةُ الاستِفهامِ التَّوبيخيِّ، والثَّانيةُ: همزةُ «أنْ» المصدريَّةُ، وقَرأ الباقونَ بهمزةٍ واحِدةٍ. **وإعرابُه** حينئذٍ على قِراءة الباقِين: ﴿أَن﴾: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخبرَ في محلِّ نصبٍ بـ﴿أَن﴾ المصدريَّةِ، واسمُها مُستترٌ فيها جوازاً تَقْدِيرُه: هو، ﴿ذَا﴾: خبرُها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و﴿مَالٍ﴾: مُضافٌ إليه، والمصدرُ المُنْسَبِكُ مِن ﴿أَن﴾ وما بعدَها مَجرورٌ بلامِ جرٍّ مَحذوفةٍ، والتَّقديرُ: كفرَ أو كذَّبَ لِأَنْ كان ـ أي: لِكونِهِ ـ ذا مالٍ وبَنينَ، أي: لا يَنبغي ولا يَلِيقُ منه ذلك؛ لأنَّ المالَ والبنينَ مِن النِّعَمِ، فكان يَنبغي له مُقابَلتُهما بالشُّكرِ والتَّصديقِ، لا بالكفرِ والتَّكذيبِ.

(**وأمَّا الكَسْرةُ، فتَكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ**) نِيابةً عن الفتحةِ (**في جَمعِ المُؤنَّثِ السَّالِمِ**)، والمرادُ به: ما جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ مَزيدتَينِ؛ سواءٌ أكان جَمْعاً لمُؤنَّثٍ كـ«مُسلِماتٍ»، أم لمُذكَّرٍ كـ«حمَّاماتٍ»؛ سَلِمَتْ فيه بِنيةُ الواحدِ كالمثالَينِ المَذكورَينِ، أم تكسَّرتْ كـ«سَجَدَاتٍ» بفتحِ الجيمِ؛ فإنَّ مُفردَهُ «سَجْدةٌ» بِسُكونها. (و) في (**ما حُمِلَ عليه**) أي: أُلْحِقَ بِهِ ممَّا كان على صُورتِهِ وليس بِجَمعٍ[٣].

وضابِطُ ما يُعرَفُ به الجمعُ القياسيُّ مِن غيرِه أنَّ الذي يُجْمَعُ بِالألفِ والتَّاءِ قياساً خمسةُ أنواعٍ:

أحدُها: ما فيه تاءُ التَّأنيثِ مُطلَقاً؛ سواءٌ أكانَ عَلَماً لمُؤنَّثٍ كـ«فاطِمةَ»، أم لمُذكَّرٍ كـ«طَلحةَ»، أم اسمَ جِنسٍ كـ«تَمْرةٍ»، أم صفةً كـ«نَسَّابة».

الثَّاني: عَلَمُ المُؤنَّثِ مُطلقاً؛ سواءٌ أكانَ فيه التَّاءُ كـ«فاطمةَ»[٤]، أم لا كـ«زَينبَ»؛ لعاقلٍ، أم لِغَيرِه.

---

(١) أي: شُعبةُ عن عاصم.

(٢) وكلٌّ على أصلِه؛ فحقَّق الهمزتَين حمزةُ وشعبة، وسهَّل الثانيةَ ابن عامِر.

(٣) سَكت هنا عن الجمعِ المُسمَّى به على خلافِ ما فَعل في علامةِ الرفع، وسيَذكُره لاحقاً.

(٤) هذا داخلٌ فيما قبلَه أيضاً، ومِن ثمَّ قيَّد بعضُهم هذا النوع بقولِه: (عَلَم المُؤنث الذي لا عَلامةَ فيه)، ثمَّ أطلَق في جِهة الألف لِيَشمل نحو: (سَلمَى)، فلم تَتداخلِ الأنواعُ.

نَحوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

الكواكب الدرية

الثَّالثُ: صفةُ المُذكَّرِ الذي لا يَعْقِلُ، كـ«جبالٍ راسياتٍ، وأيَّامٍ مَعدُوداتٍ»، بِخلافِ صفةِ المُؤنَّثِ[١] كـ«حائِض»[٢]، وصفةِ العاقلِ كـ«عالِم»، فإنَّها لا تُجْمَعُ هذا الجَمْعَ.

الرَّابعُ: مُصغَّرُ المُذكَّرِ غيرِ العاقلِ كـ«دُرَيْهِماتٍ».

الخامسُ: الجِنسُ المُؤنَّثُ بالألفِ[٣]؛ سواءٌ أكانَ اسماً كـ«بُهْمَى[٤]»، وصَحراء»، أو صفةً كـ«حُبْلَى، وحُلَّةٌ سِيَراءُ[٥]»، وما عدَا هذه الأنواعَ المَذكورةَ شاذٌّ مَقصورٌ على السَّماعِ.

ثمَّ مثَّلَ المصنِّفُ لجمعِ المُؤنَّثِ بِقَولِهِ: (نَحوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿خَلَقَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، و﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: مَفعولٌ بهِ، وقيل: مَفعولٌ مُطلقٌ، قال ابنُ هشامٍ في «المغني»: (وهو الصَّوابُ) واعتُرِض، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الكسرةُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ، حَملُوا نصْبَهُ على جرِّه كما فَعلُوا في أصلِه الذي هو جمعُ المُذكَّرِ؛ لئلَّا يكونَ لِلفرعِ مزيَّةٌ على أصلِهِ.

ومِثالُ المَحمُولِ على الجمعِ المُؤنَّثِ نَحوُ قولِهِ تعالى: (﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾)، **وإعرابُه**: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ يَجْزِمُ فعلَينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، ﴿كُنَّ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، وهو متصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخَبَرَ، ونُونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، وأصلُ «كُنَّ»: «كَوُنَّ» ـ بفَتْحِ الكافِ وضمِّ الواوِ[٦] ـ، فاستُثقِلَتِ الضَّمَّةُ على الواوِ، فنُقِلَتْ إلى الكافِ، ثمَّ حُذِفَتِ الواوُ؛ لالتقائِها ساكِنةً مع نُونِ النِّسوةِ المدغَمِ فيها نُونُ «كُنَّ»، ﴿أُوْلَٰتِ﴾: خبرُها

(١) أي: التي لا تاءَ فيها، بدليل تمثيلِه الآتي، وبدليل أن ما فيه التاء مرَّ أولاً.

(٢) أي: لأنَّه يُقال في جمعِ (حائضة): (حائِضات)، فلو قِيل في جمع (حائِض) أيضاً: (حائِضات) لزم الالتباس.

(٣) انظر التعليقَ الذي قبل الأخِيرَين.

(٤) اسمُ نبتٍ له شَوك.

(٥) بإضافة الأول إلى الثاني، وعَدمِها على أن الثاني عَطفُ بيانٍ أو نعتٌ، وهو بُرْدٌ فيه خُطوطٌ صُفر، وقال ابنُ الأثير: هو نوعٌ مِن البُرُود يُخالطه حَرير كالسُّيُور.

(٦) هذا أصلُه الثاني، وأمَّا الأول فهو: (كَوَنَّ) بالفتح كما يقالُ: ضَرَبْنَ ونَصَرْنَ.

وأمَّا الياءُ فتكُونُ عَلامةً لِلنَّصْبِ في المُثَنَّى، وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، .....

الكواكب الدرية

مَنصوبٌ بها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الكسرةُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه ملحَقٌ بجمعِ المُؤنَّثِ السَّالمِ؛ لأنَّه اسمُ جَمعٍ لا واحدَ له مِن لَفظِهِ، بل مَعناه ـ وهو «ذات» بمعنى: صاحِبة ـ، وكُتِبَتِ الواوُ بعدَ ألفِهِ حملاً على مُذكَّرِهِ ـ وهو «أُولو» ـ، وهو مُضافٌ، و﴿حَمْلِ﴾: مُضافٌ إليه.

وممَّا أُلْحِقَ بجمعِ المُؤنَّثِ فيما ذُكِرَ: ما سُمِّيَ بهِ كـ«عَرَفَاتٍ».

وخرجَ بِقولنا: (بألفٍ وتاءٍ مزيدتَينِ) ما إذا كانتِ الألفُ أصليَّةً، نحوُ: «قُضَاةٍ وغُزَاةٍ»؛ فإنَّ ألفَهما أصليَّةٌ؛ لأنَّها مُنقلبةٌ عن ياءٍ في الأوَّلِ، وعن واوٍ في الثَّاني؛ إذ الأصلُ: «قُضَيَةٌ، وغُزَوَةٌ».

وكذا إذا كانتِ التَّاءُ أصليَّةً، نحوُ: «أَبياتٍ، وأَمْوَاتٍ»، كان نَصبُه بالفتحةِ نحوُ: «سَكَنْتُ أَبْياتاً، وحَضَرْتُ أَمْواتاً».

(وأمَّا الياءُ، فتكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ) نِيابةً عن الفتحةِ (في مَوضِعَينِ) لا ثالثَ لهما:

(في المُثَنَّى) المتقدِّمِ ذِكرُه في علاماتِ الرَّفعِ، (و) في (ما حُمِلَ عليهِ) ممَّا هو على صُورتِهِ وقد فَقَدَ شرطاً مِن شُروطِهِ.

فمِثالُ المثنَّى (نَحوُ: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾) وإعرابُه: «رَبَّ»: مُنادًى مُضافٌ، وحُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ، تقديرُه: «يا ربَّ»، وهو مُضافٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿وَٱجْعَلْنَا﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ على الجملةِ قبلَهَا، «اجعَلْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ، و«نَا»: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نَصْبٍ مَفعولُها الأوَّلُ، و﴿مُسْلِمَيْنِ﴾: مَفعولُها الثَّاني، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مثنًّى، حَملُوا نَصبَهُ على جرِّه؛ لأنَّ كلًّا منهما فَضْلةٌ مُستَغنًى عنها، والنُّونُ زِيدَتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، و﴿لَكَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ﴿مُسْلِمَيْنِ﴾؛ لأنَّه بمعنَى مُنقادَينِ، أو مُخلِصَينِ، قال أبو البقاء: ويجوزُ أنْ يكونَ نعتاً لـ﴿مُسْلِمَيْنِ﴾، وعلى هذا فهو مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ تَقديرُه: «كائنَينِ».

﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١]، وفي الجَمْعِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]، .....

الكواكب الدرية

ومثالُ ما حُملَ على المثنَّى: نحوُ: (﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾)، وإعرابُه: ﴿إِذْ﴾: ظرفٌ لما مَضَى مِن الزَّمانِ، ﴿أَرْسَلْنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «أَرْسَلَ»: فعلٌ ماضٍ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿إِلَيْهِمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «إلى»: حرفُ جرٍّ، والهاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بـ«إلى»، والميم: علامةُ الجمعِ، ﴿ٱثْنَيْنِ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى.

(﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾) هذا مثالٌ آخَرُ لِلمُلحَقِ بالمثنَّى. وإعرابُه: «رَبَّ»: مُنادًى مُضافٌ حُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ، وهو مُضافٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بِالإضافةِ، «أَمَتَّ»: فعلٌ وفاعلٌ، «أماتَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ المُدغمةُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿ٱثْنَتَيْنِ﴾: صفةٌ لمصدَرٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: (إماتتَينِ اثنتَينِ)، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، ومثلُه ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾، قال في «تَفسيرِ الجلالينِ»: ﴿أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ إماتتَينِ، ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ إحياءَتينِ؛ لأنَّهم كانُوا نُطَفاً أمواتاً، فأُحيُوا ثمَّ أُمِيتُوا، ثمَّ أُحيُوا للبَعثِ. اهـ وأطلَقَ الإماتةَ على ما قبلَ نَفْخِ الرُّوحِ؛ لأنَّ المرادَ مِن ذلك جعلُ الشَّيءِ عَادِمَ الحياةِ ابتداءً، قال[1] في «حَواشي الجَمَل»: قولُه: «إِحْيَاءَتَينِ»: عبارةُ غيرِه: «أَمَتَّنَا مَوتَتَينِ، وأَحْيَيْتَنَا حَيَاتَينِ»، وهي أوضَحُ. اهـ

(وفي جَمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ) المتقدِّمِ ذكرُه في عَلاماتِ الرَّفعِ، (و) في (ما حُمِلَ عليه).

مثالُ الجَمْعِ (نَحوُ: ﴿نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾) وإعرابُه: ﴿نُنجِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعَلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مقدَّرةٌ على الياءِ مَنَعَ مِن ظُهُورِهَا الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخرِ بالياءِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجُوباً تَقدِيرُه: نحنُ، ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفَتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ: زيدَتْ عوضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ.

---

(١) أي: صاحبُ الحاشية على «تفسير الجَلالَين» المُسمَّاة «الفُتُوحات الإلهيَّة»، وهو سُلَيمان بن عمرُ الأزهريُّ، المَعروف بِالجَمل، المتوفَّى سنةَ (١٢٠٤هـ).

﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

وأمَّا حَذفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ في الأَفعالِ الَّتي رَفعُها بِثُبُوتِ النُّونِ، نَحوُ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعراف: ٢٠]، .....

الكواكب الدرية

ومثالُ ما حُمِلَ على الجَمعِ نحوُ: (﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾) وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، ﴿وَٰعَدْنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «وَاعَدَ»: فعلٌ ماضٍ تَنْصِبُ مَفعولَينِ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿مُوسَىٰ﴾: مَفعولٌ أوَّلُ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّهُ اسمٌ مقصورٌ، ﴿ثَلَٰثِينَ﴾: مَفعولٌ ثانٍ على تقديرِ مُضافٍ مَحذوفٍ، أي: انقضاءَ، أو تمامَ ثلاثينَ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جَمعِ المُذكَّرِ السَّالم؛ إذ لا مُفردَ له مِن لَفظِهِ، والنُّونُ زِيدَتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذَينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ[1]، ﴿لَيْلَةً﴾: تمييزٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

(وأمَّا حَذفُ النُّونِ، فيَكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ) نِيابةً عن الفَتحةِ (في الأَفعالِ) المُضارِعَةِ (الَّتي رَفْعُهَا بِثُبُوتِ النُّونِ) إذا دخلَ عليها ناصبٌ، وتُسمَّى بِالأمثلةِ الخمسةِ كما سيَأتي، (نَحوُ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾) وإعرابُه: ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حصرٍ؛ لتَقَدُّمِ النَّفيِ عليها في قولِهِ تعالى: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ﴾، وهو استِثناءٌ مُفرَّغٌ؛ لأنَّ ما بعدَ «إلَّا» مَعمولٌ لما قبلَها، ﴿أَنْ﴾: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿تَكُونَا﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ﴿أَنْ﴾، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، مُتَصَرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخبرَ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، و﴿مَلَكَيْنِ﴾: خبرُها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مثنًّى، والنُّونُ: زِيدَتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذَينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَجرورٌ بالإضافةِ لمقدَّرٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: ما نَهاكُما ربُّكما عن هذه الشَّجرةِ لشيءٍ إلَّا كراهةَ كونِكُما مَلكَينِ، والمقدَّرُ المَحذوفُ مَنصوبٌ على أنَّه مَفعولٌ لأجلِهِ، والعاملُ فيه ﴿نَهَىٰكُمَا﴾ كما يُفيدُه قولُ «المُجيدِ»: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا﴾: استِثناءٌ مفرَّغٌ مِن المَفعولِ مِن أجلِهِ، أي: مَا نَهاكُمَا لشَيءٍ إلَّا كراهةَ أنْ تكونَا ملكَينِ. اهـ

(١) فيه أن نحوَ: (ثلاثين) لا مفرَدَ له، اللهمَّ إلا أن يُقالَ: المراد المُفرد ولو تقديراً، أو إنه لمَّا أُلحق بنَحو: (مُسلِمينَ) مما له مُفرَدٌ حقيقةً أُعطِيَ حُكمَه وعُومِل معاملَتَه تجوُّزاً.

﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، و«لَنْ تَقُومِي».

ولِلخَفضِ ثَلاثُ عَلاماتٍ: الكَسْرةُ، وهيَ الأَصلُ، والياءُ والفَتْحةُ، وهُما نائِبَتانِ عنِ الكَسْرةِ.

فَأَمَّا الكَسْرةُ فَتَكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ في ثَلاثةِ مَواضِعَ: في الِاسْمِ المُفرَدِ المُنْصَرِفِ، نَحوُ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، .....

الكواكب الدرية

(﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾) **إعرابُه**: «أنْ»: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿تَصُومُواْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمْسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والمصدرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مُبتدأٌ، والتَّقديرُ: صَومُكُم، و﴿خَيْرٌ﴾: خبرُ المبتَدأ، و﴿لَّكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ﴿خَيْرٌ﴾، (و«لَنْ تَقُومِي»)، **وإعرابُه**: «لنْ»: حرفُ نفيٍ ونصبٍ، «تَقُومِي»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«لنْ»، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

(**ولِلخَفضِ**) المتقدِّمِ بَيانُه في عَلاماتِ الاسمِ (**ثَلاثُ عَلاماتٍ**) أَصالةً ونِيابةً، لا زائدَ عليها:

(**الكَسرَةُ، وهي الأَصلُ**) في الخَفضِ، فلا يَنُوبُ عنها غيرُها مع إمكانِها، ولهذَا قدَّمَهَا، (**والفَتحةُ والياءُ**[1]، **وهُما**) فَرعانِ؛ لأنَّهما (**نَائِبَتانِ عن الكَسرَةِ**). أمَّا الياءُ فلأنَّها تَنْشَأُ عنها، فقامَتْ مَقامَها، وأمَّا الفَتحةُ فلأنَّ الكسرةَ نابَتْ عنها في الجمعِ المُؤنَّثِ، فتَعَاوَضَتا[2] في نِيابةِ كلٍّ عن الأُخرَى.

(**فأمَّا الكَسرةُ، فتَكونُ عَلامةً لِلخَفضِ**) أصالةً (**في ثَلاثةِ مَواضعَ**) لا زائدَ عليها:

(**في الاسمِ المُفرَدِ**) المتقدِّمِ تَعريفُه، (**المُنصَرِفِ**) وهو: ما دخلَهُ تَنوينُ الصَّرفِ؛ سواءٌ أكان الخفضُ بِالحرفِ أو بالإضافةِ أو بِالتَّبَعِيَّةِ، ويَجمعُ الثَّلاثةَ (**نَحوُ**: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾) **وإعرابُه**: ﴿بِسْمِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، الباءُ: حرفُ جرٍّ، و«اسمِ»: مَجرورٌ

(١) كذا في الأصل، والذي في «الآجروميَّة» و«الفواكه» ونُسَخ المتن: (والياء والفتحة)، وهو الموافق لتقديم الياء في بَقيَّة كلامِه.

(٢) بالواو من العِوَض، أي: وَقعت كلٌّ منهما عِوَضَ الأخرى، والأولى: فتقارَضتَا.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ [البقرة: ٥]، وفي جَمعِ التَّكسِيرِ المُنصَرِفِ، نَحوُ: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ [النساء: ٧]، .....

الكواكب الدرية

بالباءِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، مُتعلِّقٌ بفعلٍ مَحذوفٍ وُجوباً كما قال ابنُ عنقاءَ، وعَلَّلَ ذلك بأنَّ البَسملةَ جاريةٌ مَجْرَى المَثَلِ، ومِن قَواعدِ النُّحاةِ أنَّ الجاريَ مَجْرَى المَثَلِ يُحْذَفُ مُتَعَلَّقُهُ وُجوباً، وهو مُضافٌ، ولفظُ الجَلالةِ: مُضافٌ إليه، والإضافةُ فيه مُقدَّرةٌ باللَّام، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: صِفَتانِ للهِ، والصِّفةُ تَتْبَعُ المَوصوفَ في إعرابِهِ، تَبِعاهُ في جَرِّهِ، وعلامةُ الجرِّ فيهما كسرُ آخِرِهما. ويجوزُ أنْ يُعْرَبَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾: بدلاً مِن لفظِ الجَلالةِ، و﴿ٱلرَّحِيمِ﴾: نَعتاً لـ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾؛ لأنَّه[1] في الأصلِ عَلَمٌ استُعْمِلَ استِعمالَ الصِّفاتِ لِغَلبةِ الوَصفيَّةِ عليه.

ولا فرقَ بين أنْ يكونَ الإعرابُ فيه[2] ظاهِراً كهذا المثالِ، أو مُقدَّراً نحوُ: (﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾) وإعرابُه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾: اسمُ إشارةٍ في مَحلِّ رفعٍ مبتدأٌ، ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿عَلَىٰ﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿هُدًى﴾: مَجرورٌ بـ﴿عَلَىٰ﴾، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ المَحذوفةِ المعوَّضِ عنها التَّنوينُ[3]، مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، وجملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتَدأ.

(**وفي جَمعِ التَّكسِيرِ**) المتقدِّمِ بَيانُه، (**المُنصَرِفِ**) أي: الذي دَخلَهُ الصَّرفُ، وهو التَّنوينُ والجرُّ بالكسرةِ؛ مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً؛ (**نَحوُ**: ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ﴾، **وإعرابُه**: ﴿لِّلرِّجَالِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ الجرِّ فيه كسرُ آخِرِه؛ لأنَّه جمعُ تكسيرٍ مُنصرِفٌ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿نَصِيبٌ﴾: مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وجملةُ ﴿مِّمَّا ٱكْتَسَبُواْ﴾: في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ﴿نَصِيبٌ﴾[4].

وقيَّدَ المصنِّفُ المُفردَ وجمعَ التَّكسيرِ بِكَونهما مُنصرِفَينِ لِيَخْرُجَ غيرُ المُنصرِفِ؛ فإنَّ جرَّه بِالفتحةِ نِيابةً عن الكَسرةِ.

---

(١) أي: الرحمنَ.

(٢) أي: في هذا النوع، أو في الاسم المفرَد المنصرِف.

(٣) الصحيح أنها حُذفت لِملاقاتِها التنوينَ الساكنَ؛ إذ الأصل: هُدَيٍ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً، فحُذفت لِما ذُكر، ولا تعويضَ في الكلمة أصلاً.

(٤) وجملةُ ﴿ٱكْتَسَبُواْ﴾ صِلة الموصول لا محلَّ لها.

وفي جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النور: ٣١]، و«مَرَرتُ بِأُولاتِ الأَحمالِ».

وأَمَّا الياءُ فتَكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ في ثَلاثةِ مَواضِعَ، في الأَسْماءِ السِّتَّةِ، نَحوُ: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١]، .....

الكواكب الدرية

(وفي جَمعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ) المتقدِّمِ بَيانُه، ولا يكونُ إلَّا مُنصَرِفاً وإنْ لم يَدْخُلْهُ تَنوينُ الصَّرفِ[١]، (و) في (ما حُمِلَ عليه).

مِثالُ الجَمعِ (نَحوُ: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾)، وإعرابُه: «قُلْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ، ﴿لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[٢]، اللام: حرفُ جرٍّ، و«المؤمِناتِ»: مَجرورٌ باللَّامِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو جمعُ «مُؤمنةٍ».

(و) مِثالُ ما حُمِلَ على الجَمعِ نحوُ: («مَرَرتُ بِأُولاتِ الأَحمالِ»)، وإعرابُه: «مَرَرْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «مرَّ» فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «بأُولاتِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، و«أُولاتِ»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِه؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُؤنَّثِ؛ إذ لا واحدَ له مِن لَفظِهِ[٣].

(وأَمَّا الياءُ، فتَكونُ عَلامةً لِلخَفضِ) نِيابةً عن الكَسرةِ (في ثَلاثةِ مَواضعَ) لا رابعَ لها:

(في الأَسماءِ السِّتَّةِ) التي تَقدَّمَ ذِكرُها، وسيَأتي شُروطُ إعرابِها بِالحروفِ، (نَحوُ: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾) وإعرابُه: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿إِلَىٰ﴾: حرفُ جرٍّ، «أبي»: مَجرورٌ بـ﴿إِلَىٰ﴾، وعلامةُ جرِّه الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ.

---

(١) أي: فلا يحتاج لِلتقييد بالمنصرِف كما فَعل فيما قبله. نعم قيَّد بعضُهم ذلك بقوله: (إذا لم يكُن عَلَماً)؛ فإنه حينئذٍ يجوز فيه الصرفُ وعدمُه، وأُجيب بأنه لا ضرورةَ له؛ لأن العَلَم يَصير مفرداً والكلام في الجمعِ.

(٢) مُتعلق بـ(قُل). ومثلُه ما أشبَهه مما سيأتي، نحو: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٣) أي: كما تقدَّم تفصيلُه في كلامِ الشارح نفسِه. ثم إنَّه ههنا مضافٌ و(الأحمالِ): مضاف إليه، والجار والمجرور مُتعلق بالفعل.

﴿كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤]، و«مَرَرتُ بِحَمِيكِ، وفِيكَ، وهَنِيكَ»، ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦]، .....

الكواكب الدرية

(﴿كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾) وإعرابُه: الكافُ: حرفُ تشبيهٍ وجرٍّ، «ما»: مصدريَّةٌ تَسْبِكُ الفعلَ بعدَها بمصدرٍ، ﴿أَمِنتُكُمْ﴾: فِعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، «أَمِنَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، والميمُ: علامةُ الجمعِ، والمصدرُ المُنْسَبِكُ مِن «ما» وما بعدها: مَجرورٌ بالكافِ، والتَّقديرُ: كَأَمْنِي لَكُمْ[1] على أَخِيهِ، والجارُّ والمَجرورُ في موضعِ نصبٍ على أنَّه نعتُ مصدرٍ مَحذوفٍ، أو على الحالِ منه، والتَّقديرُ: إلَّا أَمْناً كأَمْنِي إيَّاكم على أخيهِ، أو: إلَّا ائتِمَاناً كائْتِمَانِي[2] لكم على أَخِيهِ، شبَّهَ ائتمانَهُ لهم على هذا بِائتمانِهِ لهم على ذاك، و﴿عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿عَلَىٰٓ﴾: حرفُ جرٍّ، و«أخي»: مَجرورٌ بـ﴿عَلَىٰٓ﴾، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: مُضافٌ إليه، متعلِّقٌ بـ﴿أَمِنتُكُمْ﴾، وقولُه: ﴿مِن قَبْلُ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ومحلُّه النَّصبُ متعلِّقٌ بـ﴿أَمِنتُكُمْ﴾، والمُضافُ إليهِ مَحذوفٌ، أي: قبلَ هذا الزَّمانِ.

(و«مَرَرْتُ بِحَمِيكِ») ـ بكسرِ الكافِ ـ، وإعرابُه: «مَررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بِحَمِيكِ»: الباءُ: حرفُ جرٍّ، و«حَمِي»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ وعلامةُ جرِّه الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، («وفِيكِ، وهَنِيكِ») مَعطوفانِ على «حَمِيكِ»[3]، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَاهُ في جرِّهِ، وعلامةُ الجرِّ فِيهما الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّهما مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، والكافُ فيهما في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾) الواوُ: حرفُ عطفٍ على قولِهِ تعالى:

---

(١) أو: إيَّاكم.

(٢) هذا التقديرُ نظيرُ الأول؛ إذ إنَّ (أَمِنَه) و(ائتَمنَه) بمعنى، ولِذا اقتَصر عليه صاحبُ «الدُّر المصون»، وليس المقصود بالتقديرَين أنَّ الأول لِلنعت والثاني للحال. وفي «حاشية الصاوي على الجلالَين» أنَّ: الكاف بمعنى (مِثل) صفة لمصدر محذوف، والتقدير: إلا ائتماناً مثلَ ائتماني لَكم على أخيه... إلخ. وعلى كلٍّ فلم يَظهر لي وجهُ الحاليةِ المذكورة في كلام السَّمين.

(٣) ومِن ثَمَّ كسَرنا الكافَ فيهما لئلَّا يَختلفَ المخاطَبُ.

وفي المُثَنَّى وما حُمِلَ عَلَيهِ، نَحوُ: ﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ [الكهف: ٦٠]، و«مَرَرْتُ بِاثْنَينِ .....

الكواكب الدرية

﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا﴾[1]، و«الجارِ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليهِ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّهِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرُ آخِرِهِ، ﴿ذِي﴾: صفةٌ، والصِّفةُ تَتْبَعُ المَوصوفَ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّه، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ.

(وفي المُثَنَّى، وما حُمِلَ عليهِ) ممَّا تَقدَّمَ بيانُه.

فمِثالُ المثنَّى (نَحوُ: ﴿حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾) وإعرابُه: ﴿حَتَّىٰٓ﴾: حرفُ غايةٍ ونَصْبٍ[2]، ﴿أَبۡلُغَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمرةً وجوباً، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُهُ مستترٌ فيه وُجُوباً تقديرُهُ: أنا[3]، ﴿مَجۡمَعَ﴾: مفعولٌ به، وهو منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخرِهِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مثنًّى، والنُّونُ: زِيدَتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذَينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ.

(و) مثالُ الَّذي حُمِلَ على المثنَّى: (مَرَرتُ بِاثنَينِ) أي: رَجُلَينِ، وإعرابُه: «مررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بِاثنينِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، «اثنينِ»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، والنُّونُ: زيدَتْ عِوَضاً

(١) الصحيح أنه ـ كالاسمَين قبلَه ـ معطوف على (ذي القربى) من قوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾.

(٢) كذا في النُّسخ، وهو خطأ، والصحيح أنها حرفُ غاية وجرٍّ، وأمَّا ناصبُ الفعل بعدها فـ(أنْ) المُضمرة وجوباً كما سيُصرِّح به قريباً. نعم الكوفيُّون يجعلُون (حتى) هي الناصبةَ، إلا أنَّ إجراءَ هذا القول ههنا وحملَ كلام الشارح عليه غيرُ ممكِن؛ لتَصريحِه بِخلافِه كما علمتَ.

(٣) والمصدر المنسبك مِن (أنْ) والفعل بعدها مَجرور بـ﴿حَتَّىٰ﴾ وتعلُّقهما بـ﴿أَبۡرَحَ﴾ أو بخبرِه المحذوف، أي: لا أبرَحُ ما أنا عليه أو لا أبرح سائراً حتى بُلُوغي.

واثْنَتَينِ»، وفي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ وما حُمِلَ علَيهِ، نَحوُ: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣٠]، ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤].

وأمَّا الفَتحةُ فَتَكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ في الاسْمِ الَّذِي لا يَنصَرِفُ، .....

الكواكب الدرية

عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذَينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ[1]، (واثْنَتَينِ) أي: امرأتَينِ، وهو مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، وعلامةُ جرِّه الياءُ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى.

(وفي جَمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ وما حُمِلَ علَيه) ممَّا تَقدَّمَ بَيانُه.

مِثالُ الجمعِ (نَحوُ: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾) وإعرابُه: ﴿قُل﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تَقديرُه: أنتَ، ﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، اللَّامُ: حرفُ جرٍّ، «المؤمنينَ»: مَجرورٌ باللَّامِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ: زِيدتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ.

ومِثالُ الذي حُمِلَ على الجَمعِ: (﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾) وإعرابُه: الفاءُ: داخلةٌ في جوابِ الشَّرطِ مِن قَولِهِ تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ﴾، و«إطعامُ»: مبتدأٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وخبرُهُ مَحذوفٌ تقديرُه: فعليه إطعامُ ستِّينَ[2]، و«إطعامُ»: مصدرٌ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، ومَفعولُه ﴿سِتِّينَ﴾ مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، والنُّونُ: زِيدتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذَينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، وفاعلُ المصدرِ ضميرٌ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: فإطعامُهُ ستِّينَ، ولا يُقالُ في المصدَر: (وفاعلُه مُستترٌ)؛ لأنَّه لا يَسْتَتِرُ فيه الضَّميرُ، بل يُحْذَفُ.

ويجوزُ أنْ يُعْرَبَ قولُه: ﴿فَإِطْعَامُ﴾: مُبتدأً، وخبرُه مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: فإطعامُهُ ستِّينَ واجبٌ، و﴿مِسْكِينًا﴾: تمييزٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

(وأمَّا الفَتحةُ، فتَكونُ عَلامةً لِلخَفضِ) نِيابةً عن الكسرةِ (في الاسمِ الَّذِي لا يَنْصَرِفُ)؛

---

(١) أي: ولو تقديراً؛ إذ لا مفرَد حقيقيٌّ لـ(اثنَين). ثم الصحيحُ أن النونَ ههنا ـ أي: في المضاف ـ إنما هي عوضٌ من التنوين فقط دون الحركة، وسيأتي شيءٌ مِن هذه المسألةِ.

(٢) ويَجوز أن يكون خبراً لِمبتدأ محذوف تقديرُه: فالواجبُ أو فجزاؤُه.

مُفرَداً كانَ نَحوُ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [النساء: ١٦٣]، ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، أو جَمعَ تكْسِيرٍ نَحوُ: ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾ [سبأ: ١٣]، .....

الكواكب الدرية

حملاً لِلخَفضِ على النَّصبِ، (مُفرَداً كانَ) ذلك الاسمُ الذي لا يَنْصَرِفُ (نَحوُ: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «أَوْحَيْنَا»: فعلٌ وفاعلٌ، «أَوْحَى»: فعلٌ ماضٍ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿إِلَى﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾: مَجرورٌ بـ﴿إِلَى﴾، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ علَّتانِ فَرْعِيَّتانِ مِن عللٍ تسعٍ، وهي: العَلميَّةُ والعُجْمةُ، ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ﴾: الواو: حرفُ عطفٍ، «إسماعيلَ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّهِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ لِلعَلميَّةِ والعُجمةِ.

(﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾) وإعرابُه: الفاء: رابطةٌ لجوابِ «إذا» مِن قَوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ﴾، «حَيُّوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿بِأَحْسَنَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، و«أحسنَ»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ عِلَّتَانِ فَرْعِيَّتانِ مِن عللٍ تِسْعٍ، وهي: الوصفُ، ووَزْنُ الفِعلِ. و«أَحْسَنُ»: أفعلُ تفضيلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُه مُستَترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هي؛ لأنَّ التَّقديرَ: فحَيُّوا بِتَحِيَّةٍ أحسنَ منها، و﴿مِنْهَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ«أَحْسَنَ»[1].

(**أو جَمعَ تَكسِيرٍ نَحوُ**: ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾) مِن قَولِه تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾، وإعرابُه: ﴿يَعْمَلُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ، والواو: فاعلٌ، و﴿لَهُۥ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن الواو[2]، و﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وجملةُ ﴿يَشَآءُ﴾: صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: ما يَشاؤُهُ، ﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾: جارٌّ

(١) وجملةُ (حيُّوا) لا محل لها لأنها جواب شرط غيرِ جازم.

(٢) الصحيح أنه مُتعلق بـ﴿يَعْمَلُونَ﴾.

إِلَّا إِذَا أُضِيفَ نَحوُ: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ [التين: ٤]، أو دَخَلَتْ عَلَيهِ «أَلْ» نَحوُ: ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾ [البقرة: ١٨٧].

الكواكب الدرية

ومَجرورٌ، ﴿مِن﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿مَّحَٰرِيبَ﴾: مَجرورٌ بـ﴿مِن﴾، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ علَّةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَينِ، وهي: صيغةُ مُنتهى الجُموعِ[1]، ﴿وَتَمَٰثِيلَ﴾: عاطفٌ ومَعطوفٌ، وعلامةُ الجرِّ فيه الفتحةُ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنْصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ صيغةُ مُنتهى الجُموعِ.

ثمَّ الضَّميرُ المَرفوعُ في ﴿يَعۡمَلُونَ﴾ عائدٌ على الجنِّ المسخَّرةِ لِسُليمانَ، والضَّميرُ المَجرورُ في ﴿له﴾ عائدٌ على سُليمانَ، و«المحاريبُ»: أَبْنِيَةٌ مُرتفعةٌ يُصْعَدُ إليها بِدَرَجٍ، و«التَّماثيلُ»: جمعُ تِمْثَالٍ، وهي الصُّوَرُ مِن نُحاسٍ وزُجاجٍ ورُخامٍ، ولم يَكُنِ اتِّخاذُ الصُّوَرِ حراماً في شريعتِهِ.

ثُمَّ الجرُّ بِالفتحةِ حُكمٌ مُستمِرٌّ فيما لا يَنصَرِفُ: (**إِلَّا إِذَا أُضِيفَ**) إلى ما بعدَه، فإنَّه يُجرُّ بالكسرةِ على الأصلِ؛ لِبُعْدِهِ حِينئذٍ عن شَبَهِ الفِعلِ، (**نَحوُ**: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾) و**إعرابُه**: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿فِي﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿أَحۡسَنِ﴾: مَجرورٌ بـ﴿فِي﴾، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و﴿تَقۡوِيمٖ﴾: مُضافٌ إليه.

(**أو دَخَلَتْ علَيه «أَلْ»**) مُعَرِّفَةً كانَتْ، أو مَوصولةً، أو زائِدةً، (**نَحوُ**: ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾) و**إعرابُه**: الواو: حرفُ عطفٍ[2]، «أنتُم»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ، ﴿عَٰكِفُونَ﴾: خبرُه، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و﴿عَٰكِفُونَ﴾: اسمُ فاعلٍ يَعْمَلُ عملَ الفعلِ يَرْفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: أنتُم، ﴿فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿فِي﴾: حرفُ جرٍّ، و﴿ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾: مَجرورٌ بـ﴿فِي﴾، وعلامةُ جرِّه كسرُ آخِرِهِ، مُتعلِّقٌ بـ«عاكِف».

---

(١) و﴿مِن مَّحَٰرِيبَ﴾ بيانٌ لـ﴿ما﴾ في مَوضع الحال من مَفعول ﴿يَشَآءُ﴾ المحذوف أي: يَشاؤُه، على القاعدة في (مِن) البَيانيَّة.

(٢) الصواب أنها واو الحال، والجملةُ بعدها في موضع الحال من فاعل المباشَرة، والتقدير: ولا تُباشِروهن حالةَ كونِكم عاكِفين.

وللجَزْمِ عَلامَتانِ: السُّكونُ وهُوَ الأَصْلُ، والحَذْفُ وهُوَ نائِبٌ عَنهُ.

فأَمَّا السُّكُونُ فيَكُونُ عَلامةً لِلجَزْمِ في الفِعلِ المُضارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ الَّذِي لم يَتَّصِلْ بِآخِرِه شيءٌ، نَحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣-٤].

الكواكب الدرية

(وللجَزمِ عَلامَتانِ) أصالةً ونِيابةً، ولا ثالثَ لهما:

(السُّكونُ) وهو: حَذفُ الحركةِ، (وهو الأَصلُ) في بابِه، ولهذا قدَّمَهُ.

(والحَذفُ) وهو: سُقوطُ حرفِ العلَّةِ أو نُونِ الرَّفعِ لِلجازمِ، (وهو نائِبٌ عَنهُ)، فيكونُ فرعاً عن السُّكون.

(فأَمَّا السُّكُونُ، فيَكونُ عَلامةً لِلجَزمِ في الفِعلِ المُضارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ) - بكسرِ الخاءِ -، وهو: ما ليس آخِرُه حرفَ علَّةٍ، (الَّذي لم يَتَّصِلْ بِآخِرِه شيءٌ) ممَّا يُوجِبُ بناءَه، أو يَنْقُلُ إعرابَهُ، (نَحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾)، وإعرابُه: ﴿لَمْ﴾: حرفُ نفيٍ وجزمٍ[1]، ﴿يَلِدْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾: «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يُولَدْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مغيَّرُ الصِّيغةِ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، ﴿وَلَمْ يَكُن﴾: «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يَكُن﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، متصرِّفٌ مِن «كان» النَّاقصةِ تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخَبَرَ، ﴿لَّهُۥ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ﴿كُفُوًا﴾[2] كما قاله جُمهورُ المُعربينَ، وأجازَ أبو البَقاء أنْ يكونَ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن ﴿كُفُوًا﴾، مُتعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تقديرُه: كائناً؛ لأنَّه في الأصلِ صفةٌ لـ﴿كُفُوًا﴾، فلمَّا قُدِّمَ عليه نُصِبَ على الحالِ، ﴿كُفُوًا﴾: خبرُها مقدَّمٌ، ﴿أَحَدٌۢ﴾: اسمُها مؤخَّرٌ[3].

---

(١) وقَلبٍ. ومثلُه ما بعده.

(٢) أي: لأنه بمعنى: مُكافئ.

(٣) وحسَّنه وُقوعُه فاصلةً.

وأَمَّا الحَذْفُ فيَكُونُ عَلامةً لِلجَزْمِ في الفِعلِ المُضارِعِ المُعتَلِّ الآخِرِ، وهُوَ ما آخِرُهُ حَرفُ عِلَّةٍ، وحُرُوفُ العِلَّةِ الأَلِفُ والواوُ والياءُ، نَحوُ: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨]، ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، .....

الكواكب الدرية

وأجازَ بعضُهم أنْ يُعرَبَ[١]: ﴿لَهُۥ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ خبرُ «كانَ»، و﴿كُفُوًا﴾: حالٌ من ﴿أَحَدٌ﴾؛ لِتقدُّمِهِ عليه، و﴿أَحَدٌ﴾: اسمُها، واعْتَرَضَهُ أبو حيَّان بأنَّ ﴿لَهُۥ﴾: ظرفٌ ناقصٌ، فلا يَصِحُّ جعلُه خبراً لـ«كانَ»، بل هو متعلِّقٌ بـ﴿كُفُوًا﴾، وقُدِّمَ عليه لِلاهتمامِ بهِ؛ إذ فيه ضميرُ الباري سُبْحانه.

(وأَمَّا الحَذفُ فيَكونُ عَلامةً لِلجَزمِ) نِيابةً عن الكسرةِ[٢] (في الفِعلِ المُضارِعِ المُعتَلِّ الآخِرِ) الذي[٣] اعتلَّ آخِرُه، فـ«معتلٌّ» اسمُ فاعلٍ مِن «اعتلَّ»: إذا مَرِضَ، وإضافتُه إلى «الآخِرِ» لَفظيَّةٌ، (وهو: ما آخِرُه حَرفُ عِلَّةٍ)، وهذا في اصطِلاحِ النُّحاةِ، وأمَّا أهلُ التَّصريفِ فهو عِندَهم: ما أحدُ أصولِهِ حرفُ علَّةٍ، نحو: «وَعَدَ، وقَالَ»؛ (وحُرُوفُ العِلَّةِ) ثَلاثةٌ: (الأَلِفُ والواوُ والياءُ)، سُمِّيَتْ بِذلك لأنَّ مِن شأنِها أنْ يَنْقَلِبَ بعضُها إلى بعضٍ، وحقيقةُ العِلَّةِ: تَغَيُّرُ الشَّيءِ عن حالِهِ، وتُسمَّى أيضاً: حروفَ المدِّ واللِّينِ إذا كان حَركةُ ما قبلَها مِن جِنسِها[٤]، فإنْ لم تَكُنْ مِن جِنسِها سُمِّيَتْ: حروفَ لِينٍ[٥]، والتَّفصيلُ المَذكورُ إنَّما هو في الواو والياءِ، وأمَّا الألفُ فحرفُ مدٍّ أبَداً[٦].

(نَحوُ: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾) «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يَخْشَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِه، وهو الألفُ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حصرٍ، ﴿ٱللَّهَ﴾: مَنصوبٌ على التَّعظيمِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ﴾) وإعرابُه: الواو: ابتدائيَّةٌ، «مَنْ»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجْزِمُ فِعْلَينِ: الأوَّلُ:

(١) أي: هذا الإعرابَ، وإلَّا لقال فيما يأتي: (جارًّا ومجروراً) بالنصب.

(٢) كذا في الطبَعات الثلاثِ، والصواب: (نيابة عن السكون).

(٣) لعل الأصل: (أي: الذي)، فسقَط حرفُ التفسير عند الطبع.

(٤) أي: وكانَت هي ساكنةً.

(٥) أي: فقَط. وهذا غيرُ اصطِلاح القُرَّاء فتنبَّه للفَرق.

(٦) أي: لأن ما قبلها لا يكونُ إلا مفتوحاً، والفتحةُ من جِنسِ الألف.

﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٧٨]، وفي الأَفعالِ الَّتِي رَفعُها بِثَباتِ النُّونِ، نَحوُ: ﴿إِن نَتُوبَآ﴾ [التحريم: ٤]، .....

الكواكب الدرية

فِعْلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ، ﴿يَدْعُ﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ من آخِرِه، وهو الواوُ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ «مَنْ»، ﴿مَعَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه متعلِّقٌ بـ﴿يَدْعُ﴾، وهو مُضافٌ، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، وجوابُ الشَّرطِ قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾، (﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ﴾ [الإسراء: ٩٧]) **وإعرابُه**: «مَنْ»: اسمُ شرطٍ جازمٌ في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ، ﴿يَهْدِ﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِه، وهو الياءُ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وجملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ، وجوابُ الشَّرطِ قولُه تَعالى: ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾[1].

فإنْ قيل: جاءَ في بعضِ القِراءاتِ وأَشعارِ العربِ إثباتُ حَرفِ العلَّةِ مع الجازمِ[2].

قُلتُ: أجابُوا عنه: بأنَّ حرفَ العلَّةِ فيه تَوَلَّدَ مِن إشباعِ الحركةِ التي قَبْلَهُ، أو أنَّه عُوملَ المعتَلُّ فيه مُعامَلةَ الصَّحيحِ في جَزْمِهِ بحذفِ الحركةِ، لكنَّها في الصَّحيحِ حركةٌ مَلفوظةٌ، وفي المُعتلِّ حركةٌ مُقدَّرةٌ.

(وفي الأَفعالِ التي رَفعُها بِثُبُوتِ النُّونِ) ـ ويُقالُ لها: الأفعالُ الخَمسةُ ـ فإنَّ جَزْمَها إذا دخَلَ عليها الجازمُ يكونُ بحذفِ النُّونِ، **(نَحوُ: ﴿إِن نَتُوبَآ﴾) وإعرابُه**: ﴿إِن﴾: حرفُ شرطٍ جازمٌ، ﴿نَتُوبَآ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ﴿إِن﴾، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛

---

(١) أي: على أنَّ الآية من سُورة (الإسراء)، وإلَّا فالجواب قولُه تعالى في سُورة (الزُّمَر): ﴿فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّ﴾. ثمَّ إن ﴿ٱلْمُهْتَدِى﴾ كُتِبَت في الطَّبَعات الثَّلاثةِ بالياء، وهي قراءة قالون، وبها يقرأ الشارح، وكذلك قرأ في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ في الأعراف والكهف، إلا أن أول الآيتين هناك (مَن) من غير واو، وهو الذي رأيتُه في هذا الموضع مِن نُسخ المتن المخطوطة وفي «الفواكه»، ويحتملهما تمثيلُ الشارح بجعل الواو من كلامِه للعطف، إلا أنَّ إسقاطها أولى كما في نظيرها من الآيات.

(٢) مثالُه من الأول قراءةُ قنبل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، ومثالُه من الثاني قولُ الشاعر:

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُم جِئتَ مُعتَذِراً ... مِن هَجوِ زبَّانَ، لم تَهجُو ولم تَدَعِ

﴿وَإِنْ تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، ﴿وَلَا تَخَافِ﴾ [القصص: ٧].

الكواكب الدرية

لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وجوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ تقديرُه: إنْ تَتُوبَا إلى اللهِ تُقْبَلَا، أو يَتُبِ اللهُ عليكما، وليس هو قولَه تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ كما قد يَتَوَهَّمُهُ بَعضُ المُعربينَ[1]، (﴿وَإِنْ تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾) وإعرابُه: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، ﴿تَصْبِرُواْ﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، ﴿وَتَتَّقُواْ﴾: مَعطوفٌ على ﴿تَصْبِرُواْ﴾، وعلامةُ الجزمِ فيه حذفُ النُّونِ، وجوابُ الشَّرطِ جملةُ قولِه تعالى: ﴿فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾، (﴿وَلَا تَخَافِ﴾) وإعرابُه: «لا»: ناهيةٌ[2]، ﴿تَخَافِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطبةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

❁ ❁ ❁

(١) ممَّن جعَله جوابَه الزمخشريُّ والبَيضاوي، قال السمينُ: في جوابِ ﴿إِن تَتُوبَآ﴾ وَجهان، أحدُهما: هو قولُه: ﴿فَقَدْ صَغَتْ﴾، والمعنى: إن تَتُوبَا فقد وُجِدَ منكم ما يُوجِبُ التوبةَ، وهو مَيلُ قُلوبِكما عن الواجبِ في مُخالَقةِ ـ بالقاف ـ رَسولِ الله ﷺ في حُبِّ ما يُحِبُّه وكراهةِ ما يَكرَهُه، و﴿صَغَتْ﴾: مالَتْ، ويَدُلُّ له قراءةُ ابنِ مَسعودٍ: ﴿فقد زاغت﴾، والثاني: أن الجوابَ محذوفٌ... وكأنَّ أبا البَقاء زَعَمَ أنَّ مَيلَ القلبِ ذنبٌ فكيفَ يَحْسُنُ أنْ يكونَ جواباً؟ وغَفلَ عن المعنى الذي ذكَرْتُه في صِحَّةِ كَونِه جواباً. اهـ باختِصار.

(٢) أي: وجازمةٌ.

فصلٌ

جَمِيعُ ما تقَدَّمَ مِنَ الـمُعرَباتِ قِسْمانِ: قِسْمٌ يُعرَبُ بِالحَرَكاتِ، وقِسْمٌ يُعرَبُ بِالحُرُوفِ.

فالَّذِي يُعرَبُ بِالحَرَكاتِ أَربعةُ أنواعٍ: الِاسْمُ الـمُفرَدُ، وجَمْعُ التَّكسِيرِ، وجَمعُ الـمُؤَنَّثِ السَّالِمُ، والفِعلُ الـمُضارِعُ الَّذِي لم يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شيءٌ. وكُلُّها .....

الكواكب الدرية

فَصلٌ

في بيانِ حاصلِ الفصلِ المتقدِّمِ؛ على عادةِ المتقدِّمينَ بذكرِ الشَّيءِ تَفصيلاً ثمَّ إجمالاً؛ اعتِناءً بشأنِ ما يَشتَمِلُ عليه هذا الفَصلُ؛ لأنَّه أساسُ العَربيَّةِ.

(جَميعُ ما تَقدَّمَ) ذِكْرُه (مِن الـمُعرَباتِ) ـ جمعُ مُعْرَبٍ، وهو شَيئانِ: الاسمُ الذي لا يُشبِهُ مَبنيَّ الأصلِ، والفِعلُ الـمُضارِعُ الذي لم يَتَّصِلْ به نُونَا التَّوكيدِ، ولا نونُ الإناثِ ـ (قِسمانِ) لا زائدَ عليهِما بِدَليلِ الاستِقراءِ:

(قِسمٌ يُعرَبُ بِالحَركاتِ) الثَّلاثِ: الضَّمَّةِ والفَتحةِ والكسرةِ، وبِالسُّكونِ؛ لأنَّه حذفُ الحركةِ.

(وقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ) الأربعةِ: الواوِ والألفِ والياءِ والنُّونِ، أو بِالحذفِ لها.

(فالَّذي يُعْرَبُ بِالحَركاتِ) إجمالاً (أربَعةُ أَنواعٍ)، ثلاثةٌ منها تَختصُّ بِالأسماءِ:

(الاسمُ الـمُفرَدُ) كـ«زيدٌ، وأحمدُ، ويَحيَى»، (وجَمعُ التَّكسِيرِ) كـ«أعبُدٌ، ومَساجدُ، وأُسارَى»، (وجَمعُ الـمُؤنَّثِ السَّالِمُ) ـ ويُقالُ له: الجمعُ بِالألفِ والتَّاءِ ـ، كـ«مُسلماتٌ، وفُضْلياتٌ».

(و) نوعٌ يَختصُّ بِالفعلِ، وهو: (الفِعلُ الـمُضارِعُ الذي لم يَتَّصِلْ بِآخِرِه شَيءٌ) نحوُ: «يَذهبُ، ويَأتي، ويَرضَى، ويَدعُو»، فإنِ اتَّصلَ به شيءٌ يُوجِبُ بناءَه، أو يَنقُلُ إعرابَه كالضَّمائرِ البارزةِ، لم يكُنْ حُكمُه كذَلك.

(وكُلُّها) أي: الـمَذكُوراتِ، أي: مَجموعُها لا جَميعُها؛ لِتَخلُّفِ بعضِ الأحكامِ

تُرفَعُ بِالضَّمَّةِ، وتُنصَبُ بِالفَتحةِ، وتُخفَضُ بِالكَسْرةِ، وتُجزَمُ بِالسُّكُونِ؛ وخَرَجَ عَن ذلِكَ ثَلاثةُ أَشياءَ:

الِاسْمُ الَّذِي لا يَنصَرِفُ مُفرَداً كانَ أو جَمْعَ تَكسِيرٍ؛ فإنَّهُ يُخفَضُ بِالفَتْحةِ، ما لم يُضَفْ أَو تَدْخُلْ علَيهِ «أل»، وجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ وما حُمِل علَيه؛ فإنَّهُ يُنصَبُ بِالكَسْرةِ، .....

الكواكب الدرية

في بَعضِها[1]، (**تُرفَعُ بِالضَّمَّةِ**) نحوُ: «يَضرِبُ زيدٌ، ورِجالٌ، ومُسلِماتٌ»، (**وتُنصَبُ بِالفَتحةِ**) نحوُ: «لنْ أَضْرِبَ زيداً، ورجالاً»، (**وتُخفَضُ بِالكَسرةِ**) كـ«مرَرتُ بزيدٍ، ورجالٍ، ومُسلماتٍ»، (**وتُجزَمُ بِالسُّكونِ**) نحوُ: «لم يَضرِبْ زيدٌ»[2].

(**وخَرَجَ عَن ذَلك**) أي: عمَّا أُعرِبَ في حالةِ النَّصبِ بالفتحةِ، وفي حالةِ الجرِّ بالكسرةِ، وفي حالةِ الجزمِ بالسُّكونِ، (**ثَلاثةُ أَشياءَ**):

(**الِاسمُ الَّذي لا يَنصَرِفُ، مُفرداً كانَ**) كـ«أحمدَ»، (**أو جَمعَ تكسِيرٍ**) كـ«مساجدَ، ومَصابيحَ»؛ (**فإنَّه يُخفَضُ بِالفَتحةِ**) الظَّاهرةِ كالأمثلةِ المَذكورةِ، أو المُقدَّرةِ كـ«مرَرتُ بأُساري، ومُوسى»، وإنَّما يُجرُّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ (**ما لَم يُضَفْ**) نحوُ: «مرَرتُ بِأَفضَلِكم»، (**أو**) لم (**تَدْخُلْ علَيه «أَلْ»**) نحوُ: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، و«مرَرتُ بالأُساري»، فإنَّه حينئِذٍ يُجَرُّ بالكسرةِ كما عُلِمَ ممَّا تقدَّمَ.

(**وجَمعُ المُؤنَّثِ السَّالمُ**) وما حُملَ عليه، (**فإنَّه يُنصَبُ بِالكَسرةِ**) نِيابةً عن الفتحةِ لُزوماً مُطلَقاً عند البَصريِّينَ، كـ«رأَيتُ الهنداتِ»، وأجاز أكثرُ الكُوفيِّينَ فَتحَهُ[3] مُطلقاً[4].

---

(١) فيه أنه قد ذكَر بعدُ الخارجَ عن ذلك، فهو في قُوَّة الاستثناء، فحينئذٍ لا مانعَ من حملِ كلامِه على الجَميع، بل هو أَولى.

(٢) قال الفاكهي: وقد تبع المؤلِّف الأصلَ فيما عبَّر به، فأوهم دخولَ الخفض في الفعل والجزمِ في الاسم، لكن هذا الوهم يُدفع بما قرَّره أولاً من أن الجر مختصٌّ بالأسماء والجزم بالأفعال. اهـ

(٣) أي: نصبَه بالفتحةِ.

(٤) عِبارة «الهمع»: وأجاز الكوفية نصبَ هذا الجمع بالفتحة مُطلقاً، وأجازَه هِشام منهم في المُعتَلِّ خاصَّةً كـ(لُغة وثُبة)، وحَكى: (سَمِعتُ لُغاتَهم). اهـ فظهَر مُقابل قول الشارح: (مطلقاً).

والفِعلُ المُضارِعُ المُعتَلُّ الآخِرِ؛ فإنَّهُ يُجزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ. وتَقَدَّمَتْ أَمْثِلَةُ ذَلِكَ.

والَّذِي يُعرَبُ بِالحُرُوفِ أربعةُ أَنواعٍ: المُثَنَّى وما حُمِلَ علَيهِ، وجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ وما حُمِلَ عَليهِ، والأَسماءُ السِّتَّةُ، والأَمْثِلَةُ الخَمْسَةُ.

فأَمَّا المُثَنَّى فَيُرفَعُ بِالأَلِفِ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بِالياءِ المَفتُوحِ ما قَبْلَها، المَكسُورِ ما بَعدَها، .....

الكواكب الدرية

(**والفِعلُ المُضارِعُ المُعتَلُّ الآخِرِ، فإنَّه يُجزَمُ بِحَذفِ آخِرِهِ**) نيابةً عن السُّكونِ، نحوُ: «لم يَدْعُ، ولم يَخْشَ، ولم يَرْمِ»، (**وتَقَدَّمَتْ أَمثِلَةُ ذَلِكَ**) أي: فلا حاجةَ إلى إعادتِها.

(**والَّذي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ**) نِيابةً عنِ الحركةِ (**أربَعةُ أَنواعٍ**) أيضاً:

ثلاثةٌ منها خاصَّةٌ بالأسماءِ، (**وهيَ: المُثَنَّى**) كـ«الزَّيدانِ، والمسلمانِ»، (**وما حُمِلَ علَيهِ**) كـ«اثنانِ، واثْنَتانِ»، (**وجَمعُ المُذكَّرِ السَّالمُ**) كـ«الزَّيدُون، والمسلِمُون»، (**وما حُمِل علَيه**) كـ«أُولُو، وعِشرُون»، (**والأَسماءُ السِّتَّةُ**) وهي: «أبوكَ، وأخوكَ، وحَمُوكِ، وفُوكَ، وهَنُوكَ، وذُو مالٍ»، وهذا اللَّفظُ عَلَمٌ عليها بالغَلَبَةِ كلَفظِ «العَشَرَة» بالنِّسبةِ إلى الصَّحابةِ ﷺ، (**والأَمثِلةُ الخَمْسةُ**[1])، وهي: «تَفْعَلَانِ، ويَفْعَلَانِ، وتَفْعَلُونَ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ»، وتُسمَّى: الأفعالَ الخَمسةَ، وكِلا الاسمينِ عَلَمانِ عليها بِالغَلبةِ، والتَّعبيرُ بـ(الأمثلةِ الخمسةِ) أَولى مِن (الأفعالِ الخمسةِ)؛ لما سيَأتي إنْ شاء اللهُ تعالى.

(**فأَمَّا المُثَنَّى**) وهو: كلُّ اسمٍ دلَّ على اثنينِ، وأَغْنَى عنِ المتعاطفَينِ بشروطٍ تِسعةٍ مَنصوصةٍ، وزِيادةٍ في آخِرِهِ مَخصوصةٍ: إمَّا ألفٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ، ورُبما يُسمَّى بـ(التَّثنيةِ) إطلاقاً لِلمَصدرِ على اسمِ مَفعولِهِ مجازاً، (**فيُرفَعُ بِالأَلفِ**) نِيابةً عن الضَّمَّةِ كـ«جاءَ الزَّيدانِ»، (**ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بِالياءِ المَفتُوحِ ما قَبلَهَا المَكسُورِ ما بَعدَها**) نيابةً عن الفتحةِ والكسرةِ، كـ«رأيتُ الزَّيدَينِ، ومرَرتُ بِالزَّيدينِ».

وفيه لُغةٌ أُخْرَى، وهي لُزومُ الألفِ في الأحوالِ الثَّلاثةِ، وتُسمَّى: «لُغةَ بَلْحارِث[2]»،

(١) أي: والرابع خاصٌّ بالفعل وهو الأمثِلةُ الخمسةُ.

(٢) أي: بَني الحارث.

وأُلحِقَ بِهِ .....

الكواكب الدرية

وعليها جاءَتْ قراءةُ(١): ﴿إِنَّ(٢) هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣].

وأشار بِقَوله: (المَكسورِ ما بعدَها) إلى أنَّ النُّونَ في المثنَّى مَكسُورةٌ، وهو الأشهَرُ، وفَتحُها لُغةٌ، وقَدْ تُضَمُّ(٣).

(وأُلْحِقَ بِهِ) ـ أي: بالمثنَّى، أي: حُمِلَ عليه في إعرابِهِ بالألفِ رفعاً، وبالياءِ نَصْباً وجَرًّا ـ ألفاظٌ كثيرةٌ، ذكرَ المصنِّفُ منها خَمسةً، وذكرَ غيرُه أكثرَ مِن ذلك، وضابطُ ذلك: أنَّ كلَّ اسمٍ مُعرَبٍ اختلَّ فيه شيءٌ مِن شروطِ المثنَّى وكانَ بِصُورتِهِ، فهو مُلحَقٌ به.

فدخلَ في ذلك أشياءُ:

منها: ما أُريدَ به التَّكثيرُ(٤) لا حَقيقةُ التَّثنيةِ، نَحو: «لبَّيكَ وسَعْدَيْكَ، وحَنانَيْكَ، ودَوالَيْكَ(٥)» مِن المصادرِ الملازمةِ لِلنَّصبِ المُضافةِ لمَفعولها، ونحوُ: «القومُ حَوالَيْكَ، وحَنانَيْكَ(٦)» مِن الظُّروفِ الدَّالَّةِ على الإحاطةِ والشُّمولِ، ونحوُ قَولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] أي: كرَّاتٍ كثيرةً(٧).

ومنها: ما اختَلفَ لفظُه كـ«القَمرَينِ» للشَّمسِ والقَمر، و«العُمَرَينِ» لأبي بكرٍ وعُمَرَ؛ أو اختَلفَ مَعناه كقَولهم: «القَلمُ أحدُ اللِّسانينِ»؛ إذ اللِّسانُ حقيقةٌ في العُضوِ المعروفِ، مَجازٌ في القَلمِ.

---

(١) عدَل عن قول الفاكهي: وهي أحسَنُ ما يُخرج عليه قراءة... إلخ.

(٢) بتشديد (إنَّ) على الأصل، ورفعِ ما بعدَها، وهي قراءةُ ابن عامر ونافعٍ وحمزةَ والكسائيِّ وأبي بكر عن عاصِم.

(٣) منه ما حكى الشَّيباني: هُما خَليلانُ.

(٤) تصحَّف في طبعة إلى: التكسير.

(٥) (لبَّيك) بمعنى: إقامةً على إجابتك بعد إقامةٍ، و(سَعديك) بمعنى: إسعاداً لَك بعد إسعادٍ؛ ولا تُستعمل إلا بعد (لبَّيك)، و(حنانَيك) بمعنى: تَحنُّناً عليك بعد تَحنُّن، و(دَوالَيك) بمعنى: تداولاً بعد تَداوُل. اهـ من «أوضح المسالك».

(٦) تقدم ذِكر هذا الحرف في النَّوع الذي قبله وهو المصدر، وهو ما علَيه النُّحاة، وفسَّروه بما نَقلناه في التعليق السابق، فجعلُه ههنا ظرفاً نظير (حوالَيك) محلُّ نظر.

(٧) وهذا النوعُ لا إضافةَ فيه كما ترى، ومِن ثَمَّ فارَق ما قبلَه.

«اثْنانِ، واثْنَتانِ، وثِنْتانِ» مُطْلَقاً، و«كِلَا، وكِلْتَا» .....

الكواكب الدرية

ومنها: ما لا يُسْتَعْمَلُ إلَّا مثنًّى كـ«هو بين ظَهْرَانَيهِم[١]» أي: وسَطهم.

ومنها: ما سُمِّيَ به نحوُ: «عَبْدان» لرجلٍ، و«السَّبُعان» لِمَوضعٍ[٢].

ومِنها: («اثْنَانِ») لِلمُذكَّرين، (و«اثْنَتَانِ») ـ بالألفِ قبلَ المثلَّثةِ، وهي لغةُ أهلِ الحجازِ ـ لِلمُؤنَّثتَينِ، (و«ثِنْتَانِ») ـ بحذفِ الألفِ مِن أوَّلِهِ على لُغةِ بني تميم ـ لِلمُؤنَّثتَينِ أيضاً، (مُطلَقاً) أي: سواءٌ أُضِيفَا إلى ظاهرٍ أم إلى مُضمَرٍ، أم لم يُضَافا، وذلك لأنَّ وضعَهما موضعَ[٣] المثنَّى لفظاً ومعنًى وإنْ لم يَكُونَا مُثَنَّيَينِ حقيقةً؛ إذ لم يَثبُتْ لهما مُفرَدٌ؛ إذ لا يُقالُ: «اِثْنٌ» ولا «اِثْنَةٌ» ولا «ثِنْتٌ».

ولم يَذكرِ المصنِّفُ مِثالَ «الاثنَينِ» و«الاثنتَينِ» اكتِفاءً بِالأمثلةِ السَّابقةِ.

فائدةٌ: لا يُضافُ «اثنانِ، واثْنَتَانِ» إلى ضميرٍ مثنًّى[٤]، فلا يُقالُ: «اِثْنَاهُمَا»، ويُضَافَانِ إلى ضميرِ المُفردِ والجَمعِ كما قاله ابنُ هشامٍ في «شرحِ الألفيَّة»[٥].

(و«كِلَا») لِلمُذكَّرين، ولا يُنَوَّنُ لِعَدمِ ذكرِه مِن غيرِ إضافةٍ، (و«كِلْتَا») لِلمُؤنَّثتَينِ؛ وهما مُفرَدانِ لفظاً مُثنَّيانِ معنًى، وألفُ «كِلَا» مِن أصلِ الكلمةِ، وألفُ «كِلْتَا» للتَّأنيثِ كـ«حُبْلَى»[٦]، وتاؤُها بدلٌ مِن الواوِ المبدَلةِ ألفاً في «كِلَا»، والأكثَرُ مُراعاةُ لفظِهما في الإفرادِ، وقد يُرَاعَى مَعناهما، وتَجبُ إضافتُهما إلى كلمةٍ مَعرفةٍ[٧] دالَّةٍ على اثنينِ، كقَوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣].

---

(١) بفتح النون؛ إذ هي زائدة مع الألف للتأكيد وليسَت نونَ المثنَّى.

(٢) هو الذي يقول فيه ابنُ أحمر:

أَلَا يَا دِيَارَ الحَيِّ بِالسَّبُعَانِ ... أَمَلَّ عَلَيها بِالبِلَى المَلَوَانِ

(٣) الوجهُ: (وضعُ) كما هي عبارةُ الفاكهي.

(٤) بالإضافة وعدمِها.

(٥) لم أرَ ذلك فيه وإن نسَبه إليه السُّيوطيُّ في «النُّكت»، وفي «التَّصريح» بعد أن ذَكر المسألة: لأن ضمير التثنية نصٌّ في الاثنَين، فإضافة الاثنَين إليه من إضافةِ الشيء إلى نفسِه. قاله المُوضِّح في «شرح اللمحة». اهـ وأجاز بعضُهم الإضافةَ المذكورة إذا تغايَر المضاف والمضاف إليه.

(٦) الأولى: (كذِكرى) كما في «توضيح المقاصد» وغيرِه.

(٧) أي: خلافاً للكوفيِّين.

بِشَرْطِ إضافَتِهِما إلى الضَّمِيرِ، نَحوُ: «جاءَنِي كِلاهُما وكِلْتاهُما، ورَأَيتُ كِلَيهِما وكِلْتَيهِما، ومَرَرتُ بِكِلَيهِما وكِلْتَيهِما». فَإن أُضِيفَا إلى الظَّاهِرِ كانَا بِالأَلِفِ في الأَحوالِ الثَّلاثةِ، وكانَ إعرابُهُما بِحَرَكةٍ مُقَدَّرةٍ في تِلكَ الأَلِفِ؛ نَحوُ: «جاءَنِي كِلَا الرَّجُلَينِ وكِلتَا المَرأَتَينِ، .....

الكواكب الدرية

وإنَّما يُعْرَبَانِ إعرابَ المثنَّى (**بِشَرطِ إضافَتِهما إلىَ الضَّمِيرِ، نَحوُ: «جاءَني كِلاهُما، وكِلتَاهُما»**)، **وإعرابُه**: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والنُّون: للوقايةِ، والياء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «كِلَا»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِه الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، والهاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ والألفُ: حرفانِ دالَّانِ على التَّثنيةِ، و«كِلتاهما» مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، وعلامةُ الرَّفعِ فيه الألفُ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، (**و«رَأَيتُ كِلَيهِما، وكِلْتَيهِما»**)، **وإعرابُه**: «رأيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «كِلَيهما»: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، وهو مُضافٌ، والهاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بِالإضافةِ، والميمُ والألفُ: حرفانِ دالَّانِ على التَّثنيةِ، و«كِلْتَيهِما»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، وعلامةُ النَّصبِ فيه الياءُ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، (**و«مَرَرتُ بِكِلَيهِما، وكِلْتَيهِما»**)، **وإعرابُه**: «مرَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «مرَّ»: فعلٌ ماضٍ، والتاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «بِكِليهما»: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، و«كِليهِما»: مَجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، والهاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ والألفُ: حرفانِ دالَّانِ على التَّثنيةِ، «وكِلتَيهِما»: عاطفٌ ومَعطوفٌ.

(**فإنْ أُضِيفَا إلى الظَّاهِرِ كانَا بِالأَلفِ في الأَحوالِ الثَّلاثةِ**) أي: في حالِ الرَّفعِ والنَّصْبِ والجَرِّ، (**وكانَ إعرابُهُما كالمَقصُورِ بِحَركةٍ مُقَدَّرةٍ في تِلكَ الأَلفِ**)؛ مُراعاةً لجانبِ لَفظِهما الَّذي هو الأصلُ، وأُعْرِبَا في حالةِ الإضافةِ إلى الضَّميرِ بِالحروفِ مُراعاةً لِمَعناهُما، (**نَحوُ: «جاءَني كِلَا الرَّجُلَينِ، وكِلْتَا المَرأَتَينِ»**)، **إعرابُه**: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والنون: لِلوقايةِ، والياء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، و«كِلَا» و«كِلْتَا»: فاعلانِ مَرفوعانِ، وعلامةُ رفعِهما ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّ كُلًّا منهما اسمٌ مَقصورٌ،

ورَأَيتُ كِلَا الرَّجُلَينِ وكِلْتَا المَرأَتَينِ، ومَرَرتُ بِكِلَا الرَّجُلَينِ وكِلْتَا المَرأَتَينِ».

وأمَّا جَمعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ فيُرفَعُ بِالواوِ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بِالياءِ المَكسُورِ ما قَبْلَها، المَفتُوحِ ما بَعدَها، .....

الكواكب الدرية

وما بعدَهما مُضافٌ إليه، (و«رَأَيتُ كِلَا الرَّجُلَينِ، وكِلْتَا المَرأَتَينِ»)، وإعرابُه: «رأيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، و«كِلَا» و«كِلْتَا»: مَفعولانِ مَنصوبانِ، وعلامةُ نصبِهما فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّ كلًّا منهما اسمٌ مقصورٌ، وما بعدَهما مُضافٌ إليه، (و«مَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَينِ، وكِلْتَا المَرأَتَينِ»)، وإعرابُه: «مرَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، والباء: حرفُ جرٍّ، و«كِلَا، وكِلْتَا»: مَجرورانِ بالباءِ، وعلامةُ الجرِّ فيهما كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّ كلًّا مِنهما اسمٌ مقصورٌ، وما بَعدهما مُضافٌ إليه.

(وأمَّا جَمعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ) وهو: كلُّ اسمٍ دلَّ على أكثرَ مِن اثنَينِ، وكان اختصاراً لِلمُتعاطفاتِ لزيادةٍ[١] في آخِرِهِ: إمَّا واوٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ، وشرطُه أنْ يكونَ مُفرَدُه: إمَّا عَلَماً لمُذكَّرٍ عاقلٍ خالٍ[٢] مِن تاءِ التَّأنيثِ ومِن التَّركيبِ، وإمَّا صفةً لمُذكَّرٍ عاقلٍ خاليةً مِن التَّاءِ قابِلةً لها، أو دالَّةً على التَّفضيلِ. ثمَّ الأصَحُّ أنَّ أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ، وقيل: أقلُّه اثنانِ، وهو رأيٌ لِلقاضي أبي بَكرٍ الباقِلَّانيِّ[٣] وجماعةٍ، (فيُرفَعُ بِالواوِ) نِيابةً عن الضَّمَّةِ، كـ«جاءَ الزَّيدُونَ، والمسلِمُونَ»، (ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بِالياءِ المَكسُورِ ما قَبلَهَا المَفتُوحِ ما بَعدَها) نِيابةً عن الفتحةِ والكسرةِ، نحوُ: «رأيتُ الزَّيدِينَ، والمسلِمِينَ»، و«مرَرتُ بِالزَّيدِينَ، والمسلِمِينَ».

وإنما فتحُوا ما قبلَ ياءِ المثنَّى، وكسرُوا ما قبلَ ياءِ الجمعِ؛ لأنَّ المثنَّى أكثرُ دَوراناً في الكلامِ مِن الجَمعِ[٤]، فخُصَّ بِالفتحةِ لخفَّتِها، بِخلافِ الجَمعِ.

---

(١) الظاهر: بزيادة.

(٢) كذا في الأصل، والصواب: (خالياً) لأنه نعتٌ لـ(عَلماً).

(٣) المُتكلم الأُصولي الفَقيه صاحب «إعجاز القرآن» وغيرِه، المُتوفى سنةَ (٤٠٣هـ).

(٤) الأَولى التَّعليل بأُلفة الفَتح مع الألف في نحو: (مُسلمَان)؛ إذ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، فاستُصحبَ مع الياء، وكُسر ما قبل ياء الجمعِ للفرق. وإنما قُلنا: (هذا أولى) لأن الأكثريَّة المزعومةَ غيرُ ظاهرة، بل الأظهَرُ أنَّ الجمع أكثرُ.

. . . . . .

وأشارَ بقَوله: (المَفتوحِ ما بعدَها) إلى أنَّ النُّونَ في جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ مَفتوحةٌ، وهو الأشهَرُ، وقد تُكْسَرُ لِضَرورةِ الشِّعرِ[١].

وإنْ كانَ آخِرُ مُفرَدِهِ ياءً قبلَهَا كسرةٌ كـ«قاضٍ ومُصْطَفٍ» ـ اسْمَي فاعلٍ ـ: حُذِفَتِ الياءُ في الجمعِ[٢]، فتقولُ: «قَاضُونَ، ومُصْطَفُونَ» رَفعاً، و«قَاضِينَ، ومُصطَفِينَ» نصباً وجرًّا.

وإنْ كان مُفرَدُه مَقصوراً: حُذِفَتِ الألفُ في الجمعِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ، وبقيَ ما قَبلَها مَفتوحاً كـ«مُصطفًى» اسمَ مَفعولٍ، و«حُبلَى» اسمَ رجلٍ، فتقولُ: «مُصْطَفَونَ، وحُبلَونَ» رفعاً، و«مُصْطَفَينَ، وحُبلَينَ» نصباً وجرًّا.

تنبيهٌ: ممَّا يَجرِي على أَلسِنةِ المُعربِينَ قولُهم في نُونَي المثنَّى والمَجموعِ: (والنُّونُ زِيدَتْ عِوضاً عن التَّنوينِ)، وبَعضُهم يَقولُ: (عنِ الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ)، وقد أفادَ الخبيصيُّ في «شَرح الحاجبيَّة» أنَّ النُّونَ عِوَضٌ عن الحركةِ والتَّنوينِ في نحوِ: «رَجُلينِ»، وعن الحركةِ وحدَها في «الرَّجلَينِ»، وعنِ التَّنوينِ وَحدَه في نحوِ: «غُلامَي زيدٍ»؛ إذ هو السَّاقطُ في الإضافةِ دُونَ الحركةِ[٣]، وقال ابنُ عَنقاء في «تَشنِيف السَّمع»[٤]:

---

(١) وقال ابنُ مالك وغيرُه: هي لغة.

(٢) أي: مع ضمِّ ما قبل الواو وكسرِ ما قبل الياء.

(٣) استَشكلتُه حينَ تأملتُه لِمُساواةِ (غلامَيْ زيدٍ) لِلنوعِ الأولِ، فرَجعتُ إلى نُسخةٍ خطيَّة من «الموشَّح» للخَبيصي فإذا فيها على هامش المسألةِ ما نَصُّه: الصوابُ أن يقالَ: (عصَوَينِ)، وإلَّا فالنونُ عوضُ الساقطِ في (غُلامَي زَيدٍ) مِن الحركة والتنوينِ في (غُلامٍ)، والحاصلُ: أنه لا فرقَ بين (غُلامَيْ زيدٍ) وبين (رَجُلَينِ)؛ لأنَّ التنوين والحركةَ كانا في مفرَدَيهما فلا تكونُ النونُ عوضاً في نحو: (غُلامَي زيد) عن التَّنوين فقَط، فلو قال: (في نحو: عَصَوَينِ وقاضِيَينِ ورَحَيَينِ) لَكان أصوَبَ. اهـ ثم رأيتُ في كلام محرم أفندِي على الجامي (٢/ ٢٦٠) ما نصُّه: فإنَّ الجمعَ المُذكَّرَ على ثَلاثةِ أنواعٍ: أحدُها: المُعرَّف بِاللام، نحو: (الضارِبين)، والنُّونُ فيه عِوَضٌ عن الحركةِ فقط؛ إذ لا تَنوينَ في مُفرَدِه الَّذي هو (الضارِب)، وثانِيها: المُضافُ إلى ياءِ المُتكلِّم نَحوُ: (ضارِبيَّ)؛ إذ لا حركةَ في مُفرَدِه لِكَونِه مُضافاً إلى ياء المُتكلِّم، بل هي عِوَضٌ عن التَّنوين فقَط دُونَ الحَركة، وثالِثُها نَحوُ: (ضارِبِينَ) يَعني بِغَير اللام؛ فإنَّها عِوَضٌ عنهُما في مِثلِه؛ لأنَّ مُفرَدَه (ضارِبٌ) بِالحركة والتَّنوين. اهـ فتأمَّل!

(٤) هو كتابُ «تَشنيف السَّمع بشَرح شروط المثنَّى والجمع»، وقد مرَّت ترجمةُ صاحِبِه.

وأُلحِقَ بِهِ «أُولُو، وعالَمُونَ»، .....

الكواكب الدرية

وفي نُونِهما أقوالٌ: الأَوَّلُ لسِيبَوَيهِ: زائدةٌ لِيَظْهَرَ فيها حُكمُ الحركةِ الَّتي تُستَعمَلُ لهما تارةً[١]، وحكمُ التَّنوينِ أُخرى، وليسَتْ عِوَضاً البتَّةَ. الثَّاني لِثَعلبٍ: بدلٌ مِن تَنْوِينَي المثنَّى، ومِن تَنوِيناتِ الجمعِ[٢]. وثالثُها للزَّجَّاجِ: بدلٌ مِن حركةِ المُفردِ. والرَّابعُ لابنِ كيسانَ: بدلٌ مِن تَنوينِهِ، والخامسُ للفارسيِّ وابنِ وَلَّاد[٣] ونُسِبَ إلى سيبويهِ أيضاً: بدلٌ مِنهما. انتهى مُلخَّصاً[٤].

(وأُلْحِقَ بهِ) أي: بِالجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ في الإعرابِ بالواوِ والياءِ كلُّ ما هو على صُورةِ الجمعِ ولم يَسْتَوْفِ شُروطَ الجمعِ، وهو أَربعةُ أنواعٍ:

أحدُها: أسماءُ جموعٍ لا واحدَ لها مِن لفظِها:

منها: («أُولُو») وهو: اسمُ جمعٍ لـ«ذُو»، بِمعنَى «أَصْحَاب»، لا واحدَ له مِن لَفظِهِ، بل مِن مَعناه، وهو «ذُو» بمعنَى «صاحِب». ويُكْتَبُ «أُولُو» بواوٍ بعدَ الهمزةِ؛ حملاً لها على «أُولِي»، وكُتِبَتْ «أُولِي» بها لئلَّا تَلْتَبِسَ بـ«إلى» الجارَّةِ.

(و«عالَمُون») بفَتحِ اللَّامِ، وهو: اسمُ جمعٍ لـ«عالَم»، وهو ما سِوى اللهِ تعالى مِن الأجناسِ، وإنَّما لم يَكُنْ جمعاً لـ«عالَم» لأنَّه لا واحدَ له مِن لَفظِهِ[٥]؛ إذ «عالَمُون» خاصٌّ بمَنْ يَعقِلُ، و«العالَمُ» عامٌّ فيهِ وفي غيرِه، والجَمعُ لا يكونُ أخصَّ مِن مُفرَدِهِ. وذهبَ كثيرون إلى أنَّه جمعُ «عالَم»، ووجهُ كونِهِ حينئذٍ مُلحَقاً بالجمعِ[٦] أنَّه ليس بعَلَمٍ ولا صِفةٍ.

---

(١) عبارةُ «الارتِشاف»: التي كانَت يَنبغي أن تكونَ في التَّثنية والجَمع تارةً.

(٢) أي: إنه عوضٌ من التَّنوينَين في فردَي المُثنى، ومن التَّنوينات في أفراد الجمع، فالعبرةُ عنده بالآحاد.

(٣) هو أحمَد بن محمد بن ولَّاد التَّمِيمي، أبو العباس: نَحوي مصري كان شيخُه الزجاج يُثني عليه، له كُتب منها «المَقصور والممدود»، و«انتصار سيبَويه على المبرِّد». تُوفي سنة (٣٣٢هـ).

(٤) قال أبو حيانَ: وهذَا الخلاف الذي في هَذه الحُروف وهذه النون ليس تحتَه طائلٌ، ولا يَنبني عليه حكم.

(٥) لا يَخفى ما في الجملة من الخَلل، والصواب أن يقول: (وإنما لم يكن جمعاً لأنه لا واحدَ له من لفظه)، أو: (وإنما لم يكُن جمعاً لعالَم لأنه أخصُّ منه).

(٦) أي: السالمِ وليس منه حقيقةً.

و«عِشْرُونَ» وما بَعدَهُ مِنَ العُقُودِ إلى «تِسْعِينَ»، و«أَرَضُونَ»، و«سِنُونَ» وبابُهُ، .....

الكواكب الدرية

(و«عِشرُونَ»، وما بَعدَه مِن العُقُودِ) كـ«الثَّلاثينَ، والأربعينَ، والخمسينَ، والسِّتِّينَ»، وهكَذا (إلى «التِّسْعِينَ») بإدخالِ الغايةِ، أي: فالتِّسعِين[1] مِن جُملتِها؛ إذ كلُّها أسماءُ جُموعٍ، وليس «عِشرونَ» جمعاً لِعشرةٍ، ولا «ثَلاثونَ» جمعاً لِثلاثةٍ، وهكَذا، وإلَّا لَصحَّ إطلاقُ «عِشرينَ» على ثلاثينَ؛ لأنَّها ثلاثةُ مَقاديرِ العَشرةِ، وإطلاقُ «ثَلاثينَ» على تِسعةٍ؛ لأنَّها ثلاثةُ مقاديرِ الثَّلاثةِ، وهذا لا يَقُولُ به أحدٌ؛ ولأنَّ هذه الكَلماتِ تَدُلُّ على مَعانٍ مُعيَّنةٍ[2]، ولا تَعيينَ في مَعاني الجُموعِ.

تَنبيهٌ: مِن هذا النَّوعِ - أعني: أسماءَ الجُموعِ التي لا واحدَ لها مِن لَفظِها -: «أَجْمَعُونَ» وتَوابِعُهُ في التَّوكيدِ، فتُعْرِبُها إعرابَ الملحَقِ بجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ كما قاله ابنُ عَنقاء.

(و) **النَّوعُ الثَّاني**: جموعُ تكسيرٍ:

مِنها: («أَرَضُونَ») بفتحِ الرَّاء، وهو: جمعُ تَكسيرٍ لمُؤنَّثٍ لا يَعقِلُ؛ لأنَّ مُفردَه «أَرْضٌ» بِالسُّكون، وهي مُؤنَّثٌ لا يَعقلُ.

(و«سِنُونَ») بكَسرِ السِّينِ، وهو: جمعُ تَكسيرٍ أيضاً لِمُؤنَّثٍ لا يَعقِلُ؛ لأنَّ مُفردَهُ «سَنَة» بفتحِ السِّينِ، وأصلُها: «سَنَوٌ» أو «سَنَه» بالواو أو بالهاء، بِدَليلِ جمعِها على «سَنَوات، وسَنَهات[3]»، والجَمعُ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصولِها. (وبابُه) أي: بابُ «سِنينَ»، وهو: كلُّ ما كان جَمْعاً لِثلاثيٍّ حُذِفَتْ لامُهُ، وعُوِّضَ عنها هاءُ التَّأنيثِ، ولم يُكَسَّر[4]، ولا مُذكَّرَ له[5]، يُجْمَعُ بالواوِ والنُّونِ، قال بَعضُ المحقِّقينَ: ومَعرفةُ ما كانَ بالصِّفةِ المَذكورةِ مَوقوفةٌ على السَّماعِ

(١) الأَولى: (فالتسعونَ).

(٢) أي: أعدادٍ معيَّنة.

(٣) معطوفٌ بالواو على ما قبلَه؛ لأن (أو) في قولِه السابق: (سَنَو أو سَنه) للتخيير لا للشك.

(٤) خرج بالشُّروط نحو: (تَمرة، وعِدَة، ويَد، واسم، وشاة).

(٥) الأكثرُون على عدم اشتراط هذا الشرط، ومَن زاده وقيَّد به قصَد به إخراجَ نَحو: (هَنَة)؛ فإن مُذكره وهو (هَنٌ) جُمع به، فلو جُمع هو أيضاً به التَبس المُؤنث بِالمُذكر.

و«أَهْلُونَ، .....

الكواكب الدرية

لا محالةَ، وذلك نحوُ: «عِضَةٍ وعِضِينَ، وعِزَة وعِزِينَ، وثُبَة وثُبِين»، فالعِضةُ والعِزَة والثُّبَة: الجَماعةُ مِن النَّاس[١].

تنبيهٌ: مِن هذا النَّوعِ: «بَنُونَ»؛ لأنَّ قياسَه «ابنُونَ» جمعَ «ابنٍ»، فلمَّا كُسِّرَ قيلَ فيه: «بَنُونَ» بحذفِ الألفِ؛ و«ذَوُو مالٍ» ونحوُ: ﴿ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فإنَّه جمعُ تَكسيرٍ على الأصَحِّ.

(و) النَّوعُ الثَّالثُ: جُموعُ تَصحيحٍ لم تَستَوفِ الشُّروطَ:

مِنها: («أَهْلُونَ») جمعَ «أَهْلٍ»، وليس بِعَلَمٍ ولا صفةٍ، وأمَّا قَولُهم في وصفِ اللهِ تعالى: «الحمدُ للهِ أهلِ الحمدِ»، فـ«أهلٌ» فيه بمعنَى المستحِقِّ، وهو خِلافُ المَجموعِ بالواوِ والنُّونِ؛ لأنَّه بمعنَى القَرابةِ.

(و«وَابِلُونَ»)[٢] جمعَ «وابِلٍ»، وهو المَطَرُ الغزيرُ، وليس بِعَلَمٍ ولا صفةٍ. ومِن هذا النَّوعِ: ﴿ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ و﴿ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ و﴿ٱلْمُجِيبُونَ﴾ في صِفاتِه تَعالى، و﴿سَٰجِدِينَ﴾ و﴿طَآئِعِينَ﴾ و«ماضِين»[٣] في صفاتِ غيرِ العاقلِ[٤]، وكـ«أبُون[٥]، وأخُون، وحَمُون[٦]، وهَنُون» مِن الأسماءِ السِّتَّةِ؛ إذ لا يُجْمَعُ مِنها هذا الجمعَ إلَّا هي و«ذُو»، فيُقالُ فيه: «ذَوُون[٧]».

---

(١) راجعٌ للثلاثة، وتُطلق العِضة بمعنى القِطعة من الشيء وبمعنى الكَذب، وبهما تُفسَّر غالباً في كُتب النَّحو، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾.

(٢) تَبِعتُ في جعلِه من المتن ههنا الطَّبعاتِ الثلاث، والأظهَرُ أنه من زِيادات الشارح، ولِذا لم يُوجَد في نُسَخ المتن الخطيَّة، وهو أيضاً من زيادات الفاكهي على ما في نُسخ كتابِه الخطيَّة والمطبوعةِ.

(٣) كذا في الأصل، وأظنُّه تحريفاً عن ﴿خَٰضِعِينَ﴾، والإشارةُ به إلى قولِه تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾.

(٤) الصحيحُ أن هذا جمعُ مذكر سالم بتنزيل غير العاقل منزلةَ العاقل، قال الخُضَري: وليس ذلك مُلحَقاً بالجمع كما قيل؛ لأنها لَمَّا وُصِفت بِصفات العُقَلاء من الطاعة والسُّجود جُمِعَت جَمعَهُم. اهـ

(٥) لم يتقدَّم ما تُعطف عليه الكاف، إلا أن تُجعلَ اسماً بمعنى (مِثل).

(٦) قال ابن مالك: ولو قيل في (حَمٍ): (حَمُون) لم يَمتنع، لكن لا أعلَم أنه سُمِع، وقال أبو حيانَ: يَنبغي أن يَمتنعَ؛ لأنَّ القياس يَأباه. قاله الشَّنواني.

(٧) فيه تساهُل؛ إذ هو ملازمٌ للإضافة فلا يُتلفَّظ به بالنون، ومِن ثمَّ أسقطها صاحبُ «التسهيل» وغيرُه وقالوا: (ذَوُو).

وعِلِّيُّونَ»، نَحوُ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢]، ...

الكواكب الدرية

(و) **النَّوعُ الرَّابعُ**: ما يُسمَّى به مِن هذا الجمعِ، كـ«زَيدُون، والماجِشُون» مِن أعلامِ العاقِل، و«فِلَسطُون، وديرُون، وماطِرُون» مِن أسماءِ البُلدانِ[١]، ونحوُ: («عِلِّيُّونَ»)، فإنَّه في الأصلِ جمعُ «عِلِّيّ» ـ بكسرِ العَينِ واللَّامِ المشدَّدةِ والياء، فنُقِلَ وسُمِّيَ به أعلى الجنَّةِ، وهو: مكانٌ في السَّماءِ السَّابعةِ تحتَ العرشِ، وقيل[٢]: هو دِيوانُ الخيرِ الَّذي دُوِّنَ فيه كلُّ ما عَمِلَتْهُ الملائكةُ وصُلَحاءُ الثَّقَلَينِ.

(نَحوُ: ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾) أي: لا يَحلِفْ (﴿أُوْلُواْ﴾) أي: أصحابُ (﴿ٱلْفَضْلِ﴾) أي: الدِّينِ (﴿مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ﴾) هي ضِدُّ الضِّيقِ، والمرادُ بها هنا: اليَسَارُ والغِنَى، (﴿أَن يُؤْتُوٓاْ﴾) أي: أنْ لا يُؤتُوا (﴿أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾) أي: أصحابَ القَرابةِ، نزَلَتْ في أبي بكرٍ حينَ حلفَ أنْ لا يُنْفِقَ على مِسْطَحِ بنِ أُثَاثَةَ ـ وهو ابنُ خَالتِهِ[٣] ـ حينَ خاضَ في الإفكِ مع الَّذين خَاضُوا في عائشةَ رضي الله عنها. **وإعرابُه**: «لا»: ناهيةٌ، ﴿يَأْتَلِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، ﴿أُوْلُواْ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلْفَضْلِ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿مِنكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مُتعلِّقٌ بـ«كائِن»[٤]، ﴿وَٱلسَّعَةِ﴾: الواو: حرفُ عطفٍ، و«السَّعَةِ»: مَعطوفٌ على ﴿ٱلْفَضْلِ﴾، ﴿أَن﴾: حرفُ مصدرٍ ونَصبٍ، ﴿يُؤْتُوٓاْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ﴿أَن﴾، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأَفعالِ الخمسةِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والمصدرُ المنسبكُ مِن ﴿أَن﴾ وما بعدَها مَجرورٌ بحرفِ جرٍّ مَحذوفٍ تَقدِيرُهُ: على أنْ لا يُؤْتُوا،

---

(١) الأُولى مَعروفة، والأعرَف فيها اليوم (فِلَسطِين) بالياء، وهي: ما بين الأُردُن ودِيار مِصر، وأُمُّ بِلادها بيتُ المَقدس، ردَّ الله ما ندَّ منها على أهل التوحيد، والثانيةُ قرية بحماةَ فرَّج الله عن أهلِها وأهل الشام جميعاً، والثالثة مَوضعٌ قُرب دمشقَ.

(٢) كما في «الكشاف».

(٣) في «الإصابة» أنَّ أُمَّ مِسطح بِنتُ خالةِ أبي بَكر رضي الله عنه.

(٤) أي: كائنين منكم، أي: حالةَ كونِهم منكم.

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر: ٢١]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]، .....

الكواكب الدرية

أي: على عدمِ إيتائِهم أُولي القُربى، و﴿أُوْلِي﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلْقُرْبَىٰ﴾: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ.

(﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾) **وإعرابُه**: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصبُ الاسمَ وتَرفعُ الخبرَ، ﴿فِي ذَٰلِكَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرُها مقدَّمٌ، واللام: لامُ الابتداءِ، «ذِكْرَى»: اسمُها مؤخَّرٌ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّر؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، ﴿لِأُولِي﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[1]، وعلامةُ جرِّه الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلْأَلْبَٰبِ﴾: مُضافٌ إليه.

(﴿وَٱلْحَمْدُ[2] لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]) **وإعرابُه**: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾: مُبتدأٌ، و﴿لِلَّهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ، ﴿رَبِّ﴾: نعتٌ لله، وعلامةُ جرِّه كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ.

(﴿وَلَبِثُوا۟ فِي كَهْفِهِمْ[3] ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾) **وإعرابُه**: «لَبِثُوا»: فعلٌ وفاعلٌ، «لَبِثَ»: فعلٌ ماضٍ، والواو: فاعلٌ، ﴿فِي كَهْفِهِمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«لَبِثُوا»، ﴿ثَلَٰثَ﴾: ظرفُ زمانٍ، وهو مُضافٌ، و﴿مِاْئَةٍ﴾: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، و﴿سِنِينَ﴾: بدلٌ مِن ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ﴾ أو عطفُ بيانٍ عليها إنْ نُوِّنَتْ ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ﴾،

---

(١) أي: مُتعلقان بمحذوف صفة لـ(ذكرى).

(٢) في غيرِ الطَّبعات الثلاث: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾، وهي حينئذٍ آيةٌ من غير الأنعام كالفاتحة والصافات مثلاً.

(٣) قولُه تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِي كَهْفِهِمْ﴾ ليس في نُسخ المتن، وهو من زيادات الفاكهي في شَرحه، ومثلُه قَولُه تعالى الآتي: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾، فليُتنبَّه لِذَلك؛ فإنَّا لم نُسقِطه في الأعلى سَهواً.

﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩]، .....

وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وقُرِئَ[1] بإضافةِ ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ﴾ إلى ﴿سِنِينَ﴾، وهو حينئذٍ تمييزٌ مَجرورٌ، والأكثرُ في تمييزِ «المائةِ» الإفرادُ، وكونُ تمييزِها مَجموعاً قليلٌ، قال في «الألفيَّة»: [الرجز]

ومِـائـةً والألْـفَ لِـلـفَـردِ أَضِـفْ ومِـائـةٌ بِـالـجَـمـعِ نَـزْراً قـد رُدِفْ

(﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾) وإعرابُه: ﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ صفةٌ لـ﴿ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ مِن قولِهِ تعالى: ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾ [الحجر: ٩٠]، قيل: هم اليهودُ والنَّصارى، وقيل: قَومٌ مِن مُشركِي العربِ اقتَسمُوا طُرُقَ مكَّةَ يَصُدُّونَ النَّاسَ عن الإسلامِ، وقال بعضُهم في القرآنِ: سِحرٌ، وبَعضُهم: شِعرٌ، ﴿جَعَلُوا۟﴾: فعلٌ وفاعلٌ، والجُملةُ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ الواوُ مِن ﴿جَعَلُوا۟﴾، ﴿ٱلْقُرْءَانَ﴾: مَفعولٌ أوَّلُ لـ﴿جَعَلُوا۟﴾؛ لأنَّها بمعنَى «صيَّرُوا»، و﴿عِضِينَ﴾: مَفعولُها الثَّاني، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، أي: جعلُوا القرآنَ أجزاءً؛ حيثُ آمنُوا ببَعضٍ وكفرُوا ببَعضٍ.

(﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾) وإعرابُه: ﴿شَغَلَتْنَآ﴾: فعلٌ ومَفعولٌ، «شَغَلَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ علامةُ التَّأنيثِ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «أَموالُ»: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿وَأَهْلُونَا﴾: الواوُ: عاطفةٌ، «أَهْلُو»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وهو مُضافٌ، و«نَا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾) وإعرابُه: ﴿مِنْ أَوْسَطِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿إِطْعَامُ﴾

---

(١) أي: في السَّبع كالقراءة الأُولى.

﴿إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ﴾ [الفتح: ١٢]، ﴿لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨-١٩].

الكواكب الدرية

مِن قولِهِ تعالى: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ على أنَّه المَفعولُ الثَّاني[١]، والمَفعولُ الأوَّلُ ﴿عَشَرَةِ﴾ والمُضافُ إليه، وهو مِن إضافةِ المصدرِ إلى مَفعولِهِ، وقال الفاكهيُّ: ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ﴾: نعتٌ لمَفعولٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: قُوتاً مِن أَوْسَطِ[٢]، ولا يُخَالِفُ في المعنى ما قُلناه[٣]، و﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الَّذي» في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿تُطۡعِمُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ، والواوُ: فاعلٌ، و﴿أَهۡلِيكُمۡ﴾: مَفعولٌ به، وعلامةُ نَصْبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: تُطْعِمُونَهُ أَهلِيكم.

(﴿إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ﴾) وإعرابُه: ﴿إِلَىٰ﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿أَهۡلِيهِمۡ﴾: مَجرورٌ بـ﴿إِلَىٰ﴾ وعلامةُ جرِّه الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، وهو مُضافٌ، والهاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميم: علامةُ الجمعِ، والجارُّ والمَجرورُ مُتعلِّقٌ بـ﴿يَنقَلِبَ﴾ مِن قولِهِ تعالى: ﴿بَلۡ ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهۡلِيهِمۡ﴾.

(﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾) وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنْصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿كِتَٰبَ﴾: اسمُها، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلۡأَبۡرَارِ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿لَفِي﴾: اللام: لامُ الابتداءِ، «في»: حرفُ جرٍّ، ﴿عِلِّيِّينَ﴾: مَجرورٌ بـ«في»، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، والجارُّ والمَجرورُ في محلِّ رفعٍ خبرُ ﴿إِنَّ﴾ متعلِّقٌ بواجبِ الحذْفِ تَقديرُه: «كائن».

(﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾) وإعرابُه: «ما»: اسمُ استِفهامٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «أَدْرَى»: فعلٌ

---

(١) أراد أن المصدر تعدَّى إلى المفعول الثاني بحرف الجر؛ لأنه يقال: أطعَمتُ الرجل الشيءَ وأطعَمتُه منه. ويجوز ـ كما سيَنقله قريباً ـ أن يكونَ نعتاً لِمَفعول ثانٍ محذوف، أي: قوتاً كائناً من أوسطِ... إلخ. وعلَّقه بعض المُعربين المعاصِرين بمحذوف صِفة لـ﴿عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ وهو وَهم.

(٢) «الفواكه الجنية» (ص١٢٣).

(٣) أي: وأما في الإعراب فيَختلفان؛ لاختلافِ المُتعلَّق وتعدِّي المَصدر كما علمتَ.

وأمَّا الأَسْماءُ السِّتَّةُ فتُرفَعُ بِالواوِ، وتُنصَبُ بالأَلِفِ، وتُجَرُّ بِالياءِ، بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ مُضافَةً، .....

الكواكب الدرية

ماضٍ تَنْصِبُ مَفعُولينِ[1]، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هو، والكاف: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ أوَّلُ، ﴿مَا﴾: اسمُ استِفهامٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿عِلِّيُّونَ﴾: خبرُه، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، والنُّونُ زِيدَتْ عِوضاً عنِ الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ ثانٍ لـ«أَدْرَى»[2]، وجُملةُ «أدرَى» وفاعلُها ومَفعولاها في محلِّ رفعٍ خبرٌ.

(وأمَّا الأَسماءُ السِّتَّةُ) وهي: «أبوكَ، وأخوكَ، وحَمُوكِ، وفُوكَ، وهَنُوكَ، وذُو مالٍ»، (فتُرْفَعُ بِالواوِ) نيابةً عن الضَّمَّةِ، (وتُنْصَبُ بِالأَلفِ) نِيابةً عن الفتحةِ، (وتُجَرُّ بِالياءِ) نيابةً عن الكسرةِ، وإنَّما تُعرَبُ كذَلك (بِشَرطِ) اجتماعِ أُمورٍ أربَعةٍ:

أحدُها: (أنْ تكُونَ مُضافةً) لِما بَعدَها؛ سَواءٌ كانَتْ إضافتُها مَلفوظةً نحوُ: «هذا أَخُوكَ»، أو مَنْوِيَّةً كما قال ابنُ مالكٍ تَبعاً لِلكُوفيِّينَ، كقَولِه: [مشطور الرَّجَز]

صَهْبَاءَ خُرْطُوماً عُقَاراً قَرْقَفَا خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وفَا[3]

---

(١) سنَنقلُ من كلامِه ما يُفيد أنها تنصِب ثلاثة.

(٢) لعلَّه يقصِد أنها في مَوضع نَصب بعد إسقاط حرف الجر كما قال أبو حيانَ وغيرُه، فإن (أدرَى) يَتعدَّى إلى المفعول الثاني بالباء نحو قَوله تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾، وقد يَتعدى إلى ثلاثة مفاعيلَ صريحاً، فيقال في إعراب الآيةِ حينئذٍ: والجُملة الاسمية في محل نَصب سدَّت مسدَّ مفعولَي ﴿أَدۡرَىٰكُم﴾ الثاني والثالِث؛ لكَونِه معلَّقاً عن العمل بالاستِفهام، وعلى هذا مشَى الشارح في آخر باب (ظنَّ) الآتي حين قال: وأُلحِقَ بـ(أَعلمَ وأَرَى): (أنبأَ)... و(أَدْرَى) على الأَصحِّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾، لَكنَّها عُلِّقتْ عن الأَخيرَينِ. اهـ فتأمل!

(٣) **البيت**: للعَجَّاج.

اللغة: (صهباء): هي الخَمر، سُمِّيَت بذلك لِلَونها، أو هي المَعصُورة من عِنَب أبيض. (خُرطوماً): هي الخمر التي سالت مِن غيرِ عَصر. (عُقاراً): هي الخمرُ أيضاً، سُمِّيت بذلك لِمُعاقرَتها ـ أي: مُلازمَتِها ـ الدَّنَّ، أو لأنَّ أصحابَها يُعاقِرُونها، أو لأنَّها تَعقر العقلَ. (قَرقفاً): هي الخَمر أيضاً، قيل: سُميت بذلك لأنها تُرعِد شاربَها. (خَياشيم): جمع خَيْشوم وهو أقصى الأنف.

المعنى: يَصف الشاعر خمراً ويُبالغُ في حُسنِ نكهتِها وجودةِ ريحِها وطَعمِها، فكأنها خالَطت أنفَ سلمى وفاها فطابَت بذلك.

=

فإنْ أُفرِدَتْ عَنِ الإضافةِ أُعرِبَتْ بِالحَرَكاتِ الظَّاهِرةِ، نَحوُ: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢]، ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣]؛ .....

الكواكب الدرية

إذِ التَّقديرُ: خَيَاشِيمَها وفاهَا، وقال البَصريُّون: إنَّه ضَرورةٌ.

وهذا الشَّرطُ مُعتبرٌ فيما عدَا «ذَا»؛ فإنَّها ملازمةٌ للإضافةِ إلى اسمِ جِنسٍ ظاهرٍ[(١)].

(فإنْ أُفْرِدَتْ) أي: الأسماءُ السِّتَّةُ (عَن الإضافةِ أُعْرِبَتْ بِالحَرَكَاتِ الظَّاهرةِ)؛ لانتفاءِ الشَّرطِ، (نَحوُ): «هذا أبٌ، وأخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفُوهٌ[(٢)] ـ كـ(مُوقٌ) ـ»، ونحوُ: (﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾) وإعرابُه: «له»: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿أَخٌ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، (و) نحوُ: (﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾) وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿لَهُ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرُها مقدَّمٌ، ﴿أَبًا﴾: اسمُها مؤخَّرٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (و) نحوُ[(٣)]: (﴿بَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾) وإعرابُه: الواو: حرفُ عطفٍ على ﴿أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[(٤)] مِن

= الإعراب: «صَهباءَ»: مفعولُ (استَودف) بمعنى: استقطَر من قولِه في البيتِ قبلَه:

فغمَّها حولَينِ ثم استَودَفا

«خُرطوماً عقاراً قَرقفَا»: نعوتٌ لـ(صهباءَ) مَنصوبة مثلُها. «خالَط»: فعل ماضٍ، وفاعِله: هو. «مِن سَلمى»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(خالَط) أو بحالٍ من (خَياشيمَ). «خياشيمَ»: مفعولٌ به. «وفَا»: عاطف ومَعطوف على (خياشيمَ) منصوبٌ بالألف.

والشاهد: في قَوله: (وفا)؛ حيثُ نُصب بالألف لأنه من الأسماءِ الستة واستوفى شُروطَ إعرابِه بالحرُوف، التي منها كونُه مضافاً ولو نيَّةً كما هنا؛ إذ التقديرُ: وفاها.

(١) قولُه: (وهذا الشرط مُعتبر... إلخ) وَقع في هذا الموضع من الشرح تبعاً للفاكهي، ومعناه أنَّ (ذا) مُستثنًى من هذا الشرط؛ لأنه لازمٌ للإضافة لِما ذُكر، فلا داعيَ لاشتراط الإضافة فيه بخلاف أخواتِه الخمسة، وبَعضُهم ـ بل أكثرُهم ـ يُؤخِّره إلى ما بعد الشرط الثاني وهو الإضافة لغير الياء؛ لِما ذكَروه من أنها كلَّها تُضاف للياء إلا (ذُو)، فإنها لا تُضاف لِمُضمَر، والحقُّ أن هذا الثاني أصحُّ؛ لأنَّ الأولَ إنما نبَّه على وُقوع الإضافةِ في (ذُو) لُزُوماً من غيرِ اشتراط إلا أنه لم يُنبِّه على عدمِ تناوُل الشرط الثاني له أصلاً، بخلاف الثاني.

(٢) ويُقال فيه: (فَمٌ) أيضاً.

(٣) كذا في الأصل، أعني بإدراج الشارح لفظَ (نحو) في هذا الموضع، مع أن الآية الآتية بالواو، بدليل تصريحِه بذلك في إعرابِها.

(٤) يحتمل أن يكون ههنا سَقطٌ، والأصل: (الواو: حرفُ عطفٍ، و(بناتُ) معطوفٌ على ﴿أُمَّهَٰتُكُمْ﴾)، ويصحُّ =

وأَنْ تَكُونَ إضافَتُها لِغَيرِ ياءِ المُتَكَلِّم، فإنْ أُضِيفَتْ لِلياءِ أُعرِبَتْ بِحَرَكاتٍ مُقَدَّرةٍ على ما قَبْلَ الياءِ، نَحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ [ص: ٢٣]؛ .....

الكواكب الدرية

قولِهِ تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾، والمَعطوفُ يَتْبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلْأَخِ﴾: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ.

(و) ثاني شروطِ إعرابِها بما ذُكِرَ: **(أنْ تَكونَ إضافَتُها لِغَيرِ ياءِ المُتكلِّمِ)**، بأنْ تُضافَ إلى ظاهرٍ نحوُ: «أخُو زيدٍ»، أو ضميرِ مخاطَبٍ نحوُ: «أخُوك»، أو غائبٍ نحوُ: «أخُوه»، أو متكلِّمٍ غيرِ الياءِ نحوُ: «أخُونَا».

(فإنْ أُضِيفَتْ إلى الياءِ) أي: ياءِ المتكلِّمِ، قال ابنُ هشامٍ في بعضِ كُتبِهِ: تَقييدُها بياءِ المتكلِّمِ حشوٌ؛ إذ ليس لنا ياءٌ يُضافُ إليها سِواها، **(أُعْرِبَتْ بِحَركاتٍ مُقدَّرةٍ)** في الأحوالِ الثَّلاثةِ **(على ما قبلَ الياءِ)**، كغيرِها ممَّا يُضافُ إلى الياءِ **(نَحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾)**، **وإعرابُه**: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، والهاء: لِلتَّنبيه[1]، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبٍ اسمُها، ﴿أَخِى﴾: خبرُها، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ، مَنعَ مِن ظُهورِهَا اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، والياء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ويجوزُ أنْ يُعرَبَ ﴿أَخِى﴾: بدلاً مِن اسمِ الإشارةِ، وجُملةُ ﴿لَهُۥ تِسْعٌ . . .﴾ مُبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ رفعِ خبرُ ﴿إِنَّ﴾.

= إبقاءُ الكلام على ما هو عليه من غيرِ تقدير ـ وإن كان على خِلاف عادة الشارح ـ، ويكونُ قوله الآتي: (والمعطوفُ) مُراداً به المضاف المذكورُ وهو (بناتُ)، واكتفى بذلك وبقوله بعدُ: (وهو مضاف) عن التصريح بلفظِه.

(١) في «حاشية السُّجاعي على شرح القطر» عند قَول المصنِّف: (ومقروناً بـ«ها» التَّنبيه) ما نصُّه: قال الدَّماميني: (ها) المَذكورُ ليس بعد ألِفه همزة، وإنَّما هو عَلَم على الكلمة المُركبة من هاءٍ فألف، ثم نُكِّر وأُضيف إلى (التَّنبيه) لِيَتَّضحَ المراد به؛ كقَوله:

عــلَا زَيــدُنــا يــومَ الــنَّــقَــا رَأسَ زَيــدِكُــم

ولا يَصحُّ أن يُضبَطَ بِهمزة بعد الألف؛ إذ ليس لَنا هاءٌ تَكون لِلتنبيه أصلاً. اهـ ياسين والشَّنواني. اهـ كلام السُّجاعي، وكتَبتُ عليه في طبعتِنا: قد جوَّزه الرضي وتَبِعه عليه كثير من المُحَشين المتأخرين، والأَولى اجتِنابُه.

وأَنْ تَكُونَ مُكَبَّرةً، فإنْ صُغِّرَتْ أُعرِبَتْ بِالحَرَكاتِ الظَّاهِرةِ، نَحوُ: «هذَا أُبَيُّكَ»؛ وأَنْ تَكُونَ مُفرَدةً، فإنْ ثُنِّيَتْ أَو جُمِعَتْ أُعرِبَتْ إِعرابَ المُثَنَّى والمَجمُوعِ.

الكواكب الدرية

(و) ثالِثُ الشُّروطِ: (أنْ تَكونَ) أي: الأسماءُ السِّتَّةُ (مُكبَّرَةً) لا مُصغَّرةً، (فإنْ صُغِّرَتْ أُعرِبَتْ بِالحَركاتِ الظَّاهرةِ) في الأَحوالِ الثَّلاثةِ؛ (نَحوُ: «هذَا أُبَيُّكَ») بضمِّ الهمزةِ وفتحِ الباءِ الموحَّدةِ وتَشديدِ الياءِ، ومثلُه: «أُخَيُّكَ، وحُمَيُّكِ، وهُنَيُّكَ، وذُوَيُّ مالٍ»، وتقولُ في تَصغير «فُوه[1]»: «فُوَيْهُكَ» بردِّ الهاءِ فيه؛ لأنَّ التَّصغيرَ يردُّ الأشياءَ إلى أُصولِها، وإعرابُ المثالِ المَذكورِ: الهاء: للتَّنبيهِ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «أبيُّ»: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكاف: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(و) رابعُ الشُّروطِ: (أنْ تَكونَ مُفرَدةً، فإنْ ثُنِّيَتْ أو جُمِعَتْ: أُعْرِبَتْ إعرابَ المُثنَّى) بالألفِ رفعاً، وبالياءِ جرًّا ونصباً، نحوُ: «جاءَني أَبوانِ، وأَخَوانِ، وحَمَوانِ، وهَنانِ[2]، وفَمانِ، وذَوَا مالٍ»، فـ«أبوانِ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مثنًّى، وما بعدَه عطفٌ عليه، وعلامةُ الرَّفعِ في كلٍّ منها الألفُ؛ لأنَّه مثنًّى، (و) أُعْرِبَتْ إعرابَ (المَجمُوعِ) الَّذي هي على صُورتِهِ:

فإنْ كانَ[3] جمعَ تكسيرٍ أُعرِبَتْ بالحركاتِ على الأصلِ، كـ«جاءني آباؤُك، وإخوانُك».

أو جمعَ تصحيحٍ أُعربَتْ بالواوِ رفعاً، وبالياءِ جرًّا ونصباً، كـ«جاءني أَبُونَ، وأَخُونَ، وحَمُونَ، وهَنُونَ، وذَوُو مالٍ».

وبَقيَ على المصنِّفِ شرطٌ خامسٌ، وهو: أنْ تكونَ غيرَ مَنسوبةٍ لِلياءِ[4]، فلو نَسَبْتَها فقُلتَ: «هذا أَبَوِيٌّ، وأَخَوِيٌّ» أُعربَتْ بالحركاتِ الظَّاهرةِ على ياءِ النِّسبةِ، وإنَّما لم يَذْكُرْهُ المصنِّفُ كأكثرِ النَّحويِّينَ لأنَّ شرطَ الإضافةِ مُغْنٍ عنه.

---

(١) الأَولى: (فُوك)؛ لِيُوافق ما بعده.

(٢) أي: عند مَن قال: (هذا هَنُك)، وأما مَن قال: (هذا هَنُوك) فتَثنيتُه عِندَه: هَنَوان. ومثلُه: (فَمانِ) بعدَه.

(٣) أي: جمعُها.

(٤) كذا في الأصل، ولعلَّه أراد: غيرَ منسوبةٍ بالياء، أي: بِواسطتِها.

والأَفصَحُ في «الهَنِ» النَّقصُ ـ أي: حَذْفُ آخِرِهِ ـ والإعرابُ بِالحَرَكاتِ على النُّونِ، نَحوُ: «هذا هَنُكَ، ورَأَيتُ هَنَكَ، ومَرَرتُ بِهَنِكَ»، .....

الكواكب الدرية

(والأَفصَحُ في الهَنِ) إذا استُعمِلَ مُضافاً لغيرِ الياءِ: (النَّقصُ) بالمعنَى اللُّغويِّ، وهو المفسَّرُ بقَوله: (أي: حَذفُ آخِرِهِ) أي: الواوِ والألفِ والياءِ[1]؛ لأنَّ كلًّا منها هو لامُ الكلمةِ، فإذا حُذِفَ صارتِ الكلمةُ ناقصةً، وبعدَ الحذفِ يُجْعَلُ ما قبلَ المَحذوفِ كأنَّه هو آخرُ الكلمةِ، (و) يكونُ (الإعرابُ) لـ«الهَنِ» (بِالحَرَكاتِ) الظَّاهرةِ (على النُّونِ) التي هي في الأصلِ عينُ الكلمةِ، كـ«غدٍ» ونحوِه ممَّا حُذِفَ آخِرُه وجُعِلَ الإعرابُ على ما قبلَهُ، (نَحوُ: «هَذا هَنُكَ»)، وإعرابُه: الهاء: لِلتَّنبيه، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «هَنُ»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والكاف: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (و«رأَيتُ هَنَكَ»)، وإعرابُه: «رأيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «رأى»: فعلٌ ماضٍ، والتاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «هَنَ»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والكاف: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (و«مَرَرتُ بِهَنِكَ»)، وإعرابُه: «مررتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «مرَّ»: فعلٌ ماضٍ، والتاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «بهنِك»: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، و«هَنِ»: مَجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، والكاف: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

وإنَّما حَسُنَ النَّقصُ فيه لأنَّه في حالِ الإفرادِ مَنقوصٌ عند جميعِ العربِ، والأصلُ فيما نقصَ في حالةِ الإفرادِ أنْ يبقَى على نَقصِهِ في حالِ الإضافةِ، ولأنَّه المَشهورُ في لِسانِ العربِ.

وإعرابُه بِالحُروفِ قَليلٌ كما أشارَ إلى ذلك المصنِّفُ بقَوله: (والأفصَحُ... إلخ)، حتَّى إنَّ الفرَّاءَ والزَّجَّاجيَّ وجماعةً مِن النَّحويِّينَ لم يَطَّلعُوا علَيه، فأنكرُوه وعَدُّوا أسماءَ هذا البابِ

(١) أي: التي في الرفع والنَّصب والجر، أعني الواوَ في (هذا هَنُوك)، فيُقال فيه: (هذا هَنُك)، والألف والياء في (رأيتُ هناكَ، ومرَرتُ بهَنِيك)، هذا ما ظَهر لي في توجِيه كلامِه، وفيه أن عادَتَهم في مثلِ ذلك أن يُريدُوا بآخر الكلمة لامَها الأصليَّة التي هي بعضُ مادَّة الاشتقاق، وعليه قولُ «التصريح» مثلاً: والأفصَح في (الهَنِ) إذا استُعمل مُضافاً النَّقصُ، أي: حذفُ اللامِ منه، وهي الواوُ. اهـ فنحوُ: (رأيتُ هنَك) نُطق به ابتداءً هكذا بحذفِ لامِه، لا أن أصلَه (هَنَاك) فحُذف منه، فافهَم!

ولِهَذا لم يَعُدَّهُ صاحِبُ «الجرُّومِيَّةِ» ولا غَيرُهُ في هذِهِ الأَسْماءِ، وجَعَلُوها خَمْسَةً.

الكواكب الدرية

خمسةً، (ولِهَذا لَم يَعُدَّهُ صاحِبُ «الجَرُّوميَّةِ») ـ وقد مرَّتْ ترجمتُه ـ (ولا غَيرُه) أي: كبَعضِ مَن ألَّف في النَّحوِ (مِن هَذه الأسماءِ، وجَعَلُوها خَمسَةً).

ويَجوزُ النَّقصُ أيضاً في «الأبِ، والأَخِ، والحَمِ» نحوُ: «هذا أبُكَ، وأَخُكَ، وحَمُكِ»، و«رأيتُ أَبَكَ، وأَخَكَ، وحَمَكِ»، و«مرَرتُ بأَبِكَ، وأَخِكَ، وحَمِكِ»، ومنه قولُ الشَّاعر: [الرجَز]

بِـأَبِـهِ اقْـتَـدَى عَـدِيٌّ فـي الـكَـرَمْ ... ومَـنْ يُـشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمـا ظَـلَـمْ[1]

وقَصْرُهُنَّ ـ أي: إعرابُهنَّ إعرابَ المقصورِ ـ أولَى، كقَوله: [الرجَز]

إنَّ أَبَـاهَـا وأَبَـا أَبَـاهَـا ... قَـدْ بَـلَـغَـا فِـي الـمَـجْـدِ غـايَـتَـاهـا[2]

---

(١) **البيت:** لرُؤبة بن العجَّاج في «ديوانِه»، يَمدح به عَديَّ بن حاتم الطائي.

اللُّغة والمعنى: (اقتَدى): جعَله قُدوةً وأُسوة. (فما ظلم): يُريد أنه لم يَظلم أمه؛ لأنه جاء على مِثال أبيه الذي يُنسَب إليه، ولو خالَفه في السِّمت أو الصِّفات الخَلقيَّة لاتُّهمت أُمُّه به؛ وفي «التصريح»: وهذا البيت مُقتبَس من المَثَل السائر: «مَن أشبَه أباه فمَا ظَلَم»، واختُلف في معنى نفيِ الظُّلم في المَثل؛ فقيل: فما ظلَم في وَضع الشبه في مَوضِعِه، وقيل: فما ظَلَم أبُوه حين وَضع زَرعه حيثُ أدَّى إليه الشَّبَه... إلخ كلامِه.

الإعراب: «بأبِه»: جار ومجرور، والهاء: مُضاف إليه، وهو مُتعلِّق بـ(اقتَدى) بعده، وقُدِّم لِلحصر. «اقتَدى»: فعل ماض مبني على فتح مُقدَّر لِلتعذر. «عَديٌّ»: فاعله. «في الكرَم»: جار ومجرور متعلق بـ(اقتدى)، وسُكن لِلوقف. الواو: استِئنافية، «مَن»: اسم شرط جازم في محل رفع مُبتدأ. «يُشابِه»: فعل الشرط مَجزوم، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هو. «أبَهُ»: مفعول به ومُضاف إليه. «فما»: فاء الجزاء و(ما) النافية. «ظَلَم»: فعل ماضٍ سُكن لِلوقف، وفاعله تقديره: هو. وجُملة (ما ظَلم) في محل جَزم جواب الشَّرط. وأمَّا خبرُ المبتدأ ففيه أقوال: قِيل: فِعلُ الشَّرط، وقِيل: جَوابُه، وقيلَ: مَجمُوعُهما.

والشاهد فيه: مجيءُ لفظ (الأب) في الموضعَين بِحَذف اللام معرباً بِالحركات، وهو لغةٌ لبعض العرب في بعض الأسماء الستة، وتُسمَّى لغةَ النَّقص.

(٢) **البيت:** يُنسبُ لرؤبةَ ولأبي النَّجم العِجلي، ولبَعض أهل اليَمن من غير تعيين.

اللغة والمعنى: (غايَتاها): غايةُ الشيء: مُنتهاه، والمراد بالغايَتَين هنا الطَّرفان وهما المَبدأ والمُنتَهى، وقيل: غايتَا المَجد في النسَب وفي الحسَب، والضَّمير على كلٍّ عائدٌ إلى المجد، وأنَّثه باعتبار الصِّفة أو الرُّتبة، وقيل: الألف بعد التاء لِلإشباع لا لِلتَّثنية. أفاده الصَّبان، وفي «الخزانة»: المُراد بالغايَتَين الطَّرَفان من شَرَفِ الأبوَينِ، كما يُقال: أَصِيلُ الطَّرَفَين. =

وأَمَّا الأَمْثِلَةُ الخَمْسةُ فَهِيَ كُلُّ فِعلٍ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيةٍ، .....

الكواكب الدرية

وعلى القَصرِ[١] تُخَرَّجُ لغةُ أهلِ حَضْرَمَوتَ في قَولهم: «بافُلان»، فيُقالُ: «قال بامَخرَمة، ورأيتُ بامَخرَمة، ومرَرتُ بِبامَخرَمة»، ومِثلُه: «بافَضل[٢] وباوَهاب»، ونحوُ ذلك مِن الكُنى الجاريةِ بينَهم.

(**وأَمَّا الأَمْثِلَةُ الخَمسَةُ**) سُمِّيتْ بذلك لأنَّها ليستْ أفعالاً بأعيانِها، كما أنَّ الأسماءَ السِّتَّةَ أسماءٌ بأعيانِها، وإنَّما هي أمثِلةٌ يُكْنَى بها عنْ كلِّ فعلٍ كانَ بِمَنزلتِها، فإنَّ «تَفْعَلَانِ[٣]» كِنايةٌ عن نحوِ: «يَذْهَبانِ، ويَنْطَلِقَانِ، ويَسْتَخْرِجانِ»، وغيرِ ذلك، وكذا البَواقي، وسمَّوها خَمسةً نَظراً إلى لَفظِهَا[٤]، (**فهيَ: كُلُّ فِعلٍ**) مُضارعٍ (**اتَّصَلَ به ضَمِيرُ تَثنيةٍ**)، أُسْنِدَ ذلك الفِعلُ إليه

= **الإعراب: «إنَّ»**: حَرف مُشبه بالفعل. **«أبَا»**: اسمها منصوب بِفَتحة مُقدرة على الألف لِلتعذر، و**«ها»**: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. الواو: عاطفة، **«أبَا»**: معطوف على (أبَا) الأول منصوب مثلُه، وهو مضافٌ. **«أبَاها»**: إعرابُه كإعراب (أبَاها) الأول. **«قد»**: حرف تَحقيق. **«بلغَا»**: فعل ماضٍ وفاعله، والجملةُ في محل رفع خبر (إنَّ). **«في المجد»**: جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(بلَغ). **«غايتَا»**: مفعولٌ به مَنصوب وعلامة نصبه فَتحة مُقدَّرة على الألف لِلتَّعذر، و**«ها»**: ضمير مُتصل مبني في محل جر بِالإضافة.

والشاهد: في (أبَا) الثالث؛ فإنه مضافٌ إليه ولم يَجِئ بالياء على اللغة المشهورة في الأسماء الستة، بل جاءَ على لُغة القَصر، فأمَّا الأَولان فمَنصوبان، فكان الظاهرُ ـ لولا مَجيءُ الثالث بِالألف ـ أن الألفَ فيهما علامةُ النَّصب؛ إلا أنَّا جعلناهُما كالثالث في الإعراب لاستبعاد تلفيقِ الراجز بين اللغتَين، قال الصبان: فالشاهد في الأوَّلَين بِقَرينة الثالث، ومَن قال: الشاهدُ في الثالث فقط أرادَ الشاهدَ صَراحة. اهـ باختصار، فافهَم!

وفي البيت شاهدٌ آخرُ على استِعمال المُثنى بالألف مُطلَقاً في قَوله: (بلغَا غايَتاها).

(١) أي: وحذفِ الهمزة.

(٢) مِن ذلك اسمُ صاحبِ كتاب «مَسائل التعليم» المشهورِ بـ«المقدِّمة الحضرميَّة» في الفقه الشافعي، وهو عبد الله بن عبد الرَّحمن بافَضل الحضرَميُّ المتوفى سنةَ (٩١٨هـ). ومِن شُروح الكتاب المَذكور «بُشرى الكريم» لِسَعيد بن محمد باعَلي باعِشن الحَضرَمي.

(٣) هكَذا بالتاء في الأصل، وهو غيرُ مُوافقٍ لما بعدَه من الأمثِلَةِ، فإمَّا أن يُجعل ما هُنا بالياء التحتانيَّة، وإما أن تُجعَل الأمثلة الثلاثةُ الآتيةُ بالتاء الفَوقانيَّة، والأول أولى؛ لأنه الواقعُ في «شرح اللنمحة» لابن هشامٍ وغيرِها، ولأن ادِّعاءَ التَّصحيف في واحدٍ أسهَلُ منه في ثلاثة.

(٤) أي: وإلَّا فهي أكثرُ من ذلك؛ بدليل ما سيَأتي في كلامِه من كونِ (تَفعلان) مثلاً صالحاً لِلمُخاطبَين والمخاطبتَين والغائبتَين.

نَحوُ: «يَفعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ»، أو ضَمِيرُ جَمْعٍ، نَحوُ: «يَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ»، أو ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخاطَبةِ، نَحوُ: «تَفْعَلِينَ»؛ فإنَّها تُرفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وتُنصَبُ وتُجزَمُ بِحَذْفِ النُّونِ.

الكواكب الدرية

على أنَّه فاعلٌ به[1]، (نَحوُ: «يَفْعَلَانِ») ـ بالياءِ المثنَّاةِ تحتُ ـ لِلاثنَينِ الغَائبَينِ، نحوُ: «الزَّيدانِ يَفْعَلَانِ»، (و«تَفْعَلَانِ») ـ بالتَّاءِ المثنَّاةِ الفَوقيَّةِ ـ لِلاثنَينِ المخاطَبَينِ، والثِّنْتَينِ المخاطَبَتَينِ، نحوُ: «أنتُما تَفْعَلَانِ»؛ ولِلغائبَتَينِ نحوُ: «الهندانِ تَفْعَلَانِ».

(أو) اتَّصلَ به (ضَمِيرُ جَمعٍ) أُسْنِدَ ذلك الفِعلُ إليه، (نَحوُ: «يَفْعَلُونَ») ـ بالياءِ المثنَّاةِ التَّحتيَّةِ ـ لجماعةِ الذُّكورِ الغَائبينَ، نحوُ: «الزَّيدُونَ يَفْعَلُونَ»، (و«تَفْعَلُونَ») ـ بالمثنَّاةِ الفَوقيَّةِ ـ لجماعةِ الذُّكورِ المخاطَبِينَ، نحوُ: «أنتُم تَفْعَلُونَ».

(أو) اتَّصلَ به (ضَمِيرُ المُؤنَّثةِ المُخاطَبَةِ) أُسْنِدَ[2] ذلك الفِعلُ إليه، (نَحوُ: «تَفْعَلِينَ») ـ بالمثنَّاةِ فوقُ ـ لِلواحدةِ المخاطَبَةِ لا غيرُ، نحوُ: «أنتِ تَفْعَلِينَ»، (فإنَّها) أي: المَذكوراتِ (تُرْفَعُ بِثُبوتِ النُّونِ) المَكسورةِ مع الألفِ غالباً، المَفتوحةِ مع أُخْتَيْها؛ نِيابةً عن الضَّمَّةِ، (وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بِحَذفِ النُّونِ[3]) نِيابةً عن الفتحةِ والسُّكونِ، نحوُ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]، حَملُوا النَّصبَ على الجزمِ كما حَملُوه على الجرِّ في المثنَّى وجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ؛ لأنَّ الجزمَ نظيرُ الجرِّ في الاختِصاصِ، و«تَفْعَلَان» كـ«الزَّيدانِ»، و«تَفْعَلُونَ» كـ«الزَّيدُونَ»، و«تَفْعَلِينَ» كـ«الزَّيدِينَ».

وأمَّا نحوُ: ﴿أَتُحَٰٓجُّونِّى[4] فِى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠]، فأصلُه: «أَتُحَاجُّونَنِي» بِنُونينِ: إحداهما: نونُ الرَّفعِ، والأُخرى: نونُ الوقايةِ، فحُذِفَتْ إحداهُما حالةَ الرَّفعِ تخفيفاً، والَّذي عليه أكثرُ المتأخِّرينَ ـ وفاقاً للأخفش ـ أنَّ المَحذوفةَ نونُ الوقايةِ، فالفعلُ على هذا مَرفوعٌ بثبوتِ النُّونِ، والياء: مَفعولٌ به.

---

(١) أي: أو نائبٌ عنه، ولو قال: (على أنه مرفوع به) لشمل النوعَين.

(٢) الأَولى هنا: (وأُسند) أو (وقد أُسنِد).

(٣) الأَولى: بحذفها. الفاكهي.

(٤) أي: عند مَن قرأ بِنُون واحدة، وهو نافعٌ من السبعة. وأطلق من غير تقييد لِما مرَّ أول الكتاب.

تَنبيه: عُلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ عَلاماتِ الإعرابِ أَربَعَ عَشْرةَ: أَربَعُ أُصُولٍ: الضَّمَّةُ لِلرَّفعِ، والفَتحةُ لِلنَّصْبِ، والكَسْرةُ لِلجَرِّ، .....

الكواكب الدرية

وقال ابنُ مالكٍ تَبَعاً لِسيبَويهِ: (المَحذوفةُ نونُ الرَّفعِ)، وصحَّحهُ في «المغني»[1] و«التَّوضيحِ»؛ وعليه فيُقالُ: «تُحَاجُّونِي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ بثبوتِ النُّونِ المَحذوفةِ؛ تخفيفاً، والنونُ المَوجودةُ: نونُ الوقايةِ، والياءُ: مَفعولٌ به، قال ابنُ مالكٍ: (سُمِّيَتْ نُونَ الوقايةِ لأنَّها تَقِي الفعلَ مِن التِباسِهِ بالاسمِ المُضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ[2]، ومِنِ التباسِ أمرِ مُذكَّرٍ بأَمْرِ مُؤنَّثٍ في نحوِ: «أَكْرِمِي» بدلَ «أَكْرِمْنِي»؛ إذ لو حُذِفَتْ لم يُفْهَمِ المرادُ)، وقال غيرُه: (سُمِّيَتْ بِذلك لأنَّ الغَرَضَ منها وقايةُ ما لحقَتْهُ مِن الكسرِ الَّذي هو أخو الجرِّ).

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، فالفِعلُ فيه مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لاتِّصالِهِ بنونِ النِّسوةِ، ونُونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وليس هو كـ«يَفْعَلُونَ»؛ لأنَّ وَزْنَهُ: «يَفْعُلْنَ»، كقَولك: «النِّساءُ يَخْرُجْنَ»، والواو فيه ليسَتْ واوَ الجماعةِ، بل هي لامُ الكلمةِ.

(تَنبيهٌ) هو لُغةً: الإيقاظُ للشَّيءِ، واصطِلاحاً: الإعلامُ بتفصيلِ ما عُلِمَ إجمالاً ممَّا قبلَهُ: (عُلِمَ ممَّا تَقدَّمَ) في البابِ السَّابقِ (أنَّ عَلاماتِ الإعرابِ) بِحَسَبِ مَواضعِها - وهي: المَرفُوعاتُ والمَنصوباتُ والمَخفُوضاتُ - (أَربعَ عَشْرَةَ): لِلرَّفعِ أربعُ علاماتٍ، ولِلنَّصبِ خمسُ علاماتٍ، ولِلخَفضِ ثلاثُ علاماتٍ، وللجزمِ علامتانِ.

ثمَّ المَذكوراتُ منها (أربعُ أُصُولٍ)، وهي: (الضَّمَّةُ لِلرَّفعِ)، فالأصلُ في كلِّ مَرفوعٍ مِن اسمٍ أو فعلٍ أنْ يكونَ رَفعُه بالضَّمَّةِ، (والفَتحَةُ لِلنَّصبِ)، فالأصلُ في كلِّ مَنصوبٍ مِن اسمٍ أو فعلٍ أنْ يكونَ نَصبُهُ بِالفتحةِ، (والكَسرَةُ لِلجرِّ)، فالأصلُ في كلِّ اسمٍ أنْ يكونَ جَرُّه بالكسرةِ، .....

(١) أي: عِند كلامه على حرف النون، مع أنه قال بعد ذلك في باب الحذفِ: إذا دار الأمرُ بين كون المَحذوف أوَّلاً أو ثانياً، فكونُه ثانياً أولى، وفيه مسائلُ: إحداها: نُون الوِقاية في نحوِ: ﴿أَتُحَٰٓجُّونِي﴾ و﴿تَأۡمُرُونِيٓ﴾ فيمَن قَرأ بنون واحدة ... إلخ.

(٢) إذ لو قيل مثلاً في (ضربَني): ضَرَبِي لالتبس بالضَّرَب، وهو العسل الأبيَض الغليظ.

والسُّكُونُ لِلجَزْمِ. وعَشْرُ فُرُوعٍ نائِبةٌ عَن هذِهِ الأُصُولِ: ثَلاثٌ تَنُوبُ عَنِ الضَّمَّةِ، وأَربَعٌ عَنِ الفَتحةِ، واثْنانِ عَنِ الكَسْرةِ، وواحِدةٌ عَنِ السُّكُونِ.

وأنَّ النِّيابةَ واقِعةٌ في سَبْعةِ أَبوابٍ: الأَوَّلُ: بابُ ما لا يَنصَرِفُ. الثاني: جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ. .....

الكواكب الدرية

(والجَزمُ لِلسُّكونِ[١])، فالأصلُ في كلِّ فعلٍ مُضارِعٍ صَحيحٍ[٢] أنْ يكونَ جزمُه بسكونِ آخِرِهِ، (و) مِن تِلكَ العَلاماتِ الأربعَ عَشْرةَ (عَشرٌ فُرُوعٌ نائِبةٌ عن هَذِه الأُصولِ) الأربَعةِ، وهي أربَعةُ أقسامٍ:

(ثَلاثٌ) منها (تَنُوبُ عن الضَّمَّةِ)، وهي: الواوُ والألفُ والنُّونُ، (وأربَعٌ) منها تَنوبُ (عن الفَتحةِ)، وهي: الألفُ والكسرةُ والياءُ وحذفُ النُّونِ، (واثْنانِ) منها يَنُوبَانِ (عنِ الكَسرةِ)، وهما: الياءُ والفَتحةُ، (وواحِدَةٌ) منها تَنوبُ (عنِ السُّكونِ)، وهي: الحذفُ.

وكَونُها عشراً إنَّما هو بحَسَبِ مَواضعِ نِيابتِها، وأمَّا بحَسَبِ ذَواتِها فهي سبعٌ: الواوُ، والألفُ، والياءُ، والنُّونُ، والفتحُ، والكسرُ[٣]، وحذفُ الحرفِ.

(و) عُلِمَ أيضاً ممَّا تَقدَّمَ (أنَّ النِّيابةَ) عن[٤] تِلك الأصولِ (واقِعةٌ في سَبعةِ أَبوابٍ) تُسمَّى أبوابَ النِّيابةِ؛ لأنَّ الإعرابَ الواقعَ فيها نائبٌ عن الأَصلِ:

(الأَوَّلُ) منها: بابُ (ما لا يَنْصَرِفُ)؛ فإنَّه يُجَرُّ بالفتحةِ، إلَّا إذا أُضيفَ أو كانَ مَقرُوناً بـ«أل».

(الثَّاني): بابُ (جَمعِ المُؤنَّث السَّالِم) والملحَقِ به، فإنَّه يُنصَبُ بالكسرةِ مُطلَقاً،

---

(١) كذا وَقع في الطبعاتِ الثلاثةِ، والصوابُ كما في المتن الذي في الأعلى: (والسكونُ للجزم). وهَكذا وَقع عند الفاكهي.

(٢) التَّقييدُ بالصحَّة زائدٌ على كلام الفاكهي، والصحيح إسقاطُه؛ لأن الكلامَ في الأصل مطلقاً، وقد يَخرج عن ذلك أفرادٌ أو أبوابٌ كاملةٌ ولا مانعَ منه، كما خَرج الممنوعُ من الصرف والمثنى والجمع من حُكم الأسماء، ومع ذلك لم يُقيَّد الاسم بشيءٍ من أضدادِ تِلك الأنواع؛ بل إنه لا يَصحُّ إخراجُ الأبوابِ السبعةِ من حُكم الأصلِ إلا بعد دُخولِها فيه، فافهَم!

(٣) الأولى: (والفتحة والكسرة) كما هي عبارةُ الفاكهي.

(٤) في طبعتَين: (عند)، وهو تَحريف.

الثالثُ: الفِعلُ المُضارعُ المُعتَلُّ الآخِرِ. الرَّابعُ: المُثَنَّى. الخامِسُ: جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، .....

الكواكب الدرية

إلَّا في حالةِ الاضطِرارِ، وهذا هو مَذهبُ البصريِّينَ، وقال الكوفيُّون: يَجوزُ نَصبُه بالفتحةِ مُطلَقاً[١] على الأصلِ.

(الثَّالِثُ): بابُ (الفِعلِ المُضارعِ[٢] المُعتَلِّ الآخِرِ)، فإنَّه يُجْزَمُ بحذفِ آخِرِهِ على المَشهور، وعليه عامَّةُ المُعرِبينَ تبَعاً لابنِ السَّرَّاج في زَعمِهِ أنَّ الحركاتِ الإعرابيَّةَ لا تُقَدَّرُ فيه حالَتَيِ الرَّفعِ والنَّصبِ، فعِنده لمَّا دخلَ الجازمُ حَذَفَ الحرفَ نَفسَهُ[٣]، والصَّحيحُ الذي عليه سيبويهِ والجمهورُ أنَّ إعرابَهُ بالحركاتِ[٤]، فتُقَدَّرُ فيه الضَّمَّةُ في نحوِ: «يَدْعُو»، والفتحةُ في نحوِ: «يَخْشَى»، كما يُقَدَّرَانِ في نحوِ: «مُوسى، والقاضي»، وعلى هذا فجَزمُه بحذفِ الحركةِ المُقدَّرةِ فقَطْ، وإنَّما حُذِفَ حرفُ العلَّةِ لئلَّا تَلْتَبِسَ صورةُ المَجزومِ بِصورةِ المَرفوعِ، فكأنَّ القصدَ مِن حذفِ حرفِ العلَّةِ الفرقُ بينَهما.

(الرابعُ): بابُ (المثنَّى) وما حُمِلَ عليه؛ فإنَّه يُرفَعُ بالألفِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياءِ.

(الخامِسُ): بابُ (جَمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ) وما حُمِلَ عليه؛ فإنَّه يُرْفَعُ بالواوِ، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياءِ. وعلى ما ذُكِرَ مِن كونِ المثنَّى والمَجموعِ مُعرَبَينِ بالأحرُفِ الثَّلاثةِ، تكونُ الأحرفُ الثَّلاثةُ هي نَفسَ الإعرابِ، وهذا هو مَذهبُ جماعةٍ مِن البَصريِّينَ، وجَرَى عليه جمعٌ مُتأخِّرون كأبي حيَّان[٥]، وتِلميذِهِ ابنِ عَقيلٍ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ؛ وقيل: إنَّهما مُعرَبانِ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ في الأحرُفِ، فهي أنفسُها مَحالُّ الإعرابِ، كالدَّالِ مِن «زيدٍ»، والرَّاءِ مِن «بكرٍ»، وهذا هو الذي ذَهبَ إليه الخليلُ وسِيبويهِ وجُمهورُ البَصريِّينَ، وهو الأقوَى والأصَحُّ عندَ المحقِّقينَ[٦].

---

(١) تقدَّم المقصودُ بالإطلاق في كلامِه.

(٢) تقييدُه الفعل بالمضارع لِبَيان الواقع لا للاحتراز؛ إذ لا يُعرَب من الأفعال سِواه. الفاكهي.

(٣) لأنه عاقَب الضَّمة، فأُجرِيَ في الحذف مُجرَى ما عاقبَه.

(٤) أي: لأنَّ الجازم لا يَحذِف إلا ما كانَ علامةً لِلرفع، وهذه الحُرُوف ليست علامةً بل العلامة ضَمَّة مُقدَّرة، ولأنَّ الإعرابَ زائد على ماهيَّة الكلمة، وهذه الحروف منها لأنها أصليَّةٌ أو مُنقلبة عن أصل.

(٥) ونسَبه لِلكوفيِّين وقُطرب والزَّجاج والزَّجاجي.

(٦) لِيُنظر في هذه الدَّعوى؛ فإنَّ المعروفَ خلافُها.

السَّادِسُ: الأَسماءُ السِّتَّةُ. السَّابعُ: الأَمْثِلةُ الخَمْسةُ.

الكواكب الدرية

(السَّادسُ): بابُ (الأَسماءِ السِّتَّةِ)؛ فإنَّهُ يُرْفَعُ بالواوِ، ويُنْصَبُ بالألفِ، ويُجَرُّ بالياءِ، وهذا هو المَشهورُ في إعرابِها[1]، والذي عليه الجُمهورُ - وهو الأصحُّ - أنَّ إعرابَها بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على حروفِ العلَّةِ الثَّلاثةِ.

(السَّابعُ): بابُ (الأَمثِلةِ الخَمسةِ)، فإنَّها تُرْفَعُ بِثُبوتِ النُّونِ، وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بحذفِها.

واعلَمْ أنَّ ما ذكرَه المصنِّفُ مِن كونِ النِّيابةِ واقِعةً في سبعةِ أبوابٍ مَبنيٌّ على المذهبِ المَشهورِ أنَّ المثنَّى والمَجموعَ والأسماءَ السِّتَّةَ مُعرَبةٌ بالحروفِ، لا بالحركاتِ المُقدَّرةِ، وأنَّ الجزمَ في المُعتلِّ بحذفِ الحرفِ، لا بحذفِ الحركةِ، وأمَّا على المذهبِ الصَّحيحِ الذي مَشَى عليه سيبويهِ والجمهورُ، فأبوابُ النِّيابةِ ثلاثةٌ فقَطْ: بابانِ مِن الأسماءِ، وهو ما جُمعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتَينِ، والثَّاني: ما لا يَنْصَرِفُ، وبابٌ مِن الأفعالِ، وهو الأمثِلةُ الخَمسةُ؛ لأنَّ الإعرابَ بالحرُوفِ لا مَدخَلَ له عِندَه في الأَسماءِ البَتَّةَ.

❁ ❁ ❁

(١) أي: من اثنَي عشر قولاً فيها، قال ابنُ مالك: وهذا أسهَل المذاهِب وأبعَدُها عن التكلُّف.

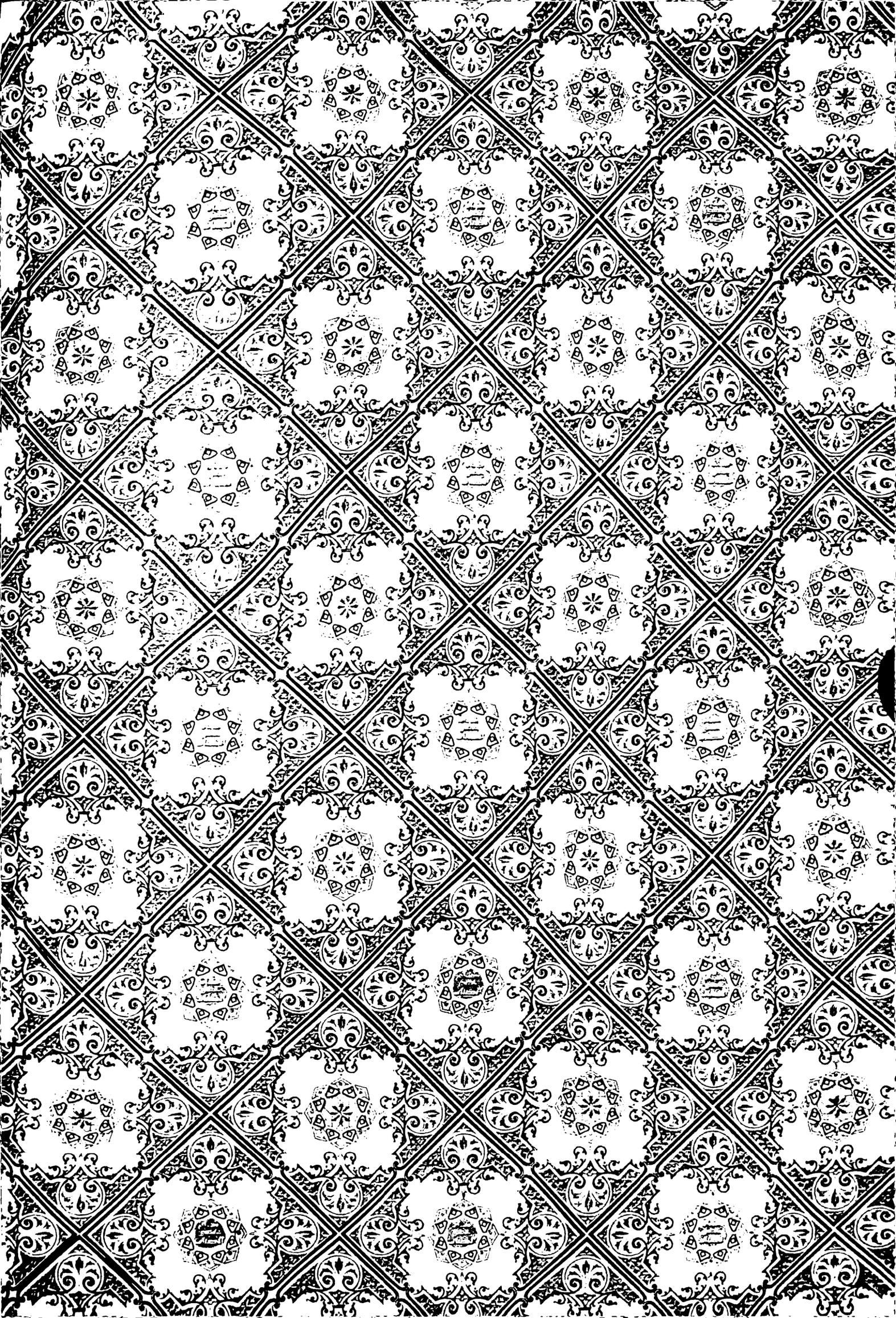

فَصل

تُقَدَّرُ الحَرَكاتُ الثَّلاثُ في الِاسْمِ المُضافِ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ، نَحوُ: «غُلامِي، وابْنِي»، .....

الكواكب الدرية

(فَصلٌ) في بَيانِ ما إعرابُه تَقْدِيرِيٌّ

(تُقَدَّرُ الحَرَكاتُ الثَّلاثُ) وهي: الضَّمَّةُ والفَتحةُ والكسرةُ، (في الاسمِ) الَّذي ليس مَقصوراً، ولا مَنقُوصاً، ولا مُثنًّى، ولا مَجموعاً جمعَ مُذكَّرٍ سالماً، (المُضافِ) المَكسورِ آخِرُه لِيُناسبَ الياءَ (إلى ياءِ المُتَكلِّمِ)؛ سَواءٌ كانَتْ مَفتوحةً - وهو الأصلُ فيها ككُلِّ ما كانَ على حرفٍ واحدٍ -، أم ساكِنةً لِلتَّخفيفِ، وذلك (نَحوُ: «غُلامِي، وابْنِي»)، فتَقولُ في إعرابِ نحوِ: «جاءَ غُلامِي وابنِي»: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «غُلامِي»: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ، منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، والياء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «وابنِي»: مَعطوفٌ عليه.

وتَقولُ في نحوِ: «رأيتُ غُلامِي وابنِي»: «غُلامِي»: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ ... إلى آخِرِ ما ذكَرنا في الَّذي قبلَهُ.

وتَقولُ في نحوِ: «مرَرتُ بغُلامِي وابنِي»: «غُلامِي»: مَجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ، منعَ مِن ظُهورِها ... إلخ.

وإنَّما قُدِّرتِ الحركةُ فيه[1] لأنَّ ياءَ المتكلِّمِ تَستَدْعِي انكِسارَ ما قبلَها؛ لأجلِ المُناسبةِ، والمحلُّ الواحدُ لا يَقبَلُ حرَكتَينِ[2].

---

(١) المرادُ بالحركةِ الثلاثةُ الماضيةُ، مع أنَّ الأَولى أن يُحملَ على الكسرةِ فقط؛ لأنه ذكَر فيما مَضى أن الياءَ لا يُناسبُها إلا كسرُ ما قبلَها، فلَا يَحتَاج لإعادتِه، وإنما يَحتاج لِلتَّنبيه على الكسر بأن يُريدَ هنا: وإنما قُدِّرت الكسرة فيه مع أنَّ آخرَه - وهو ما قبلَ الياء - مَكسورٌ... إلخ.

(٢) أي: فإعطاؤُها - في الجرِّ - للسابِق وجعلُها لِلمناسبةِ يَمنع من جعلِها علامةً للإعراب في الوقت ذاتِه.

وفي الاسْمِ المُعرَبِ الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ لازِمةٌ، نَحوُ: «الفَتَى، والمُصْطَفَى، ومُوسَى، وحُبْلَى»، .....

الكواكب الدرية

وقَيَّدْتُ الاسمَ المُضافَ بِكَونه ليس مَقصوراً... إلخ؛ احترازاً[١] عمَّا إذا كان مَقصوراً، فإنَّه تَثْبُتُ ألفُه، ويَبقَى إعرابُه بِحركاتٍ مُقدَّرةٍ عليها لِلتَّعذُّرِ[٢]؛ وعمَّا إذا كان مَنقوصاً، فإنَّ ياءَه تُدْغَمُ في ياءِ المتكلِّمِ وتُشَدَّدُ نحوُ: «جاءَني قاضِيَّ، ورأيتُ قاضِيَّ، ومرَرتُ بِقاضِيَّ»، ويَبقى إعرابُه بِحركاتٍ مُقدَّرةٍ على الياءِ لِلاستِثقال[٣]؛ وعمَّا إذا كان مثنًّى، فإنَّه في حالةِ الرَّفعِ يَبقى ألفُه، ويَكونُ رفعُه بها نِيابةً عن الضَّمَّةِ نحوُ: «جاءَني مُسْلِمَايَ»، وفي حالةِ النَّصبِ والجرِّ تُدْغَمُ ياؤُه[٤] في ياءِ المتكلِّمِ نحوُ: «رأيتُ غُلامَيَّ، ومرَرتُ بغُلامَيَّ»؛ وعمَّا إذا كانَ جمعَ مُذكَّرٍ سالماً، فإنَّه في حالةِ الرَّفعِ تُقْلَبُ واوُه ياءً، وتُدْغَمُ في ياءِ المتكلِّمِ، ويكونُ رفعُه بالواوِ المنقَلبةِ ياءً مُدغَمةً، وهو مُضافٌ، وياءُ المتكلِّمِ مُضافٌ إليه نحوُ: «جاءَني مُسلِمِيَّ»، أصلُه: «مُسلمُونَ لي»، فلمَّا أُضيفَ إلى الياءِ[٥] حُذِفَتِ النُّونُ لأجلِ الإضافةِ، والواوُ قُلِبَتْ ياءً وأُدْغِمَتْ، وفي حالتَيِ النَّصبِ والجرِّ تُدْغَمُ ياؤُه في ياءِ المتكلِّمِ على نحوِ ما تقدَّمَ في المثنَّى نحوُ: «رأيتُ مُسلِمِيَّ، ومرَرتُ بمسلِمِيَّ»، فعلامةُ نصبِهِ وجرِّهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ والكسرةِ، وهو مُضافٌ، والياء: مُضافٌ إليه.

(و) تُقَدَّرُ أيضاً جميعُ الحركاتِ (**في الاسمِ المُعرَبِ الَّذي آخِرُه ألِفٌ لازِمةٌ**)؛ لِتَعذُّرِ تحريكِ الألفِ مع بقاءِ كونِها ألفاً، فخَرجَ بـ(الألف) ما آخِرُه ياءٌ، وخرجَ بـ(اللَّازمةِ) الأسماءُ السِّتَّةُ حالةَ النَّصبِ.

ولا فرقَ فيه بينَ أنْ يكونَ مَعرفةً (**نَحوُ: «الفَتَى، والمُصطَفَى، ومُوسَى**[٦]»)، أو نكرةً كـ«رَحًى، وعَصاً، (**وحُبلَى**»)، فإنَّك تقولُ في كلٍّ منها حالةَ الرَّفعِ: (وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ

---

(١) فيه كلامٌ أشَرنا إليه عند التَّعليق على «شرح الشُّذور»، فارجِع إليه إن شئتَ.

(٢) ومثالُه: (جاءَني فَتايَ، ورأيتُ فَتايَ، ومرَرتُ بِفَتايَ).

(٣) أي: لا لِسكون الإدغام؛ لأن التسكينَ لِلاستثقال حاصلٌ في الكلمة قبل إضافتِها للياء المَذكورة والاحتياجِ للإدغام.

(٤) أي: التي هي علامةُ إعرابِه.

(٥) أي: بعد حذف اللام تخفيفاً استغناءً عنها بِنِيَّتِها.

(٦) أي: عَلماً لرجل.

ويُسَمَّى مَقصُوراً.

الكواكب الدرية

رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّهُ اسمٌ مقصورٌ)، وفي حالةِ النَّصبِ: (وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ، منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ)، وفي حالةِ الجرِّ: (وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ، منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ).

واعلَمْ أنَّ محلَّ تقديرِ الحركاتِ الثَّلاثِ فيه إذا كان مُنصرِفاً نحوُ: «الفَتَى، ورَحًى».

فأمَّا غيرُ المُنصرِفِ كـ«مُوسَى، وحُبلَى»، فالمقدَّرُ فيه الضَّمَّةُ حالةَ الرَّفعِ، والفتحةُ في حالتَي النَّصْبِ والجرِّ، ولا تُقَدَّرُ فيه الكسرةُ لعدمِ دُخولِها فيه. وقِيل[1] بِتَقديرِها أيضاً؛ لأنَّها إنَّما استُثقِلَتْ[2] فيما لا يَنصرِفُ كـ«أَحمدَ» لِلثِّقلِ، ولا ثِقلَ مع التَّقديرِ، ولعلَّ المؤلِّفَ جرَى على ذلك؛ فإنَّه مثَّلَ بـ«مُوسى، وحُبلى». قاله الفاكهيُّ[3].

(ويُسَمَّى) أي: الاسمُ الذي آخِرُه ألفٌ لازمةٌ: (مَقصُوراً)؛ لأنَّه ضدُّ الممدودِ، أو لأنَّه مقصورٌ - أي: مَمنوعٌ - مِن ظُهورِ الحركاتِ فيه، ولله درُّ القائلِ[4]: [الكامل]

سَلِّمْ عَلَى المَولَى البَهاءِ وصِفْ لَهُ ... شَوقِي إِلَيهِ وأَنَّنِي مَمْلُوكُهُ

أَبَداً يُحَرِّكُنِي إِلَيهِ تَشَوُّقِي ... جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مَنْهُوكُهُ

ولَقَدْ نَحُلْتُ لِبُعْدِهِ فكَأَنَّنِي ... أَلِفٌ، فلَيسَ بِمُمْكِنٍ تَحرِيكُهُ[5]

---

(١) قائلُه ابنُ فَلاح اليَمني كما في «الهمع».

(٢) الأَولى: (إنما امتنَعت) كما هي عبارةُ الفاكهي والسُّيوطي.

(٣) «الفواكه» (ص١٣٢).

(٤) هو مُحمد بن رضوان بنِ إبراهيمَ بن عبد الرحمن، المَعروف بابن الرعاد، كَتب بها إلى الشيخ النَّحوي بَهاء الدين بن النَّحاس الحلبي يَذكرُ فيها أنه قد بَرَاه الشَّوقُ إليه وأضعَفه، حتى صار إلى حالة لا يَتمكن معها مِن الحركة.

(٥) المشطورُ: البَيت الذي حُذف شَطره أي: نِصفُه، والمنهُوك: البيت الذي حُذف ثُلثاه وبقي ثُلثه، استُعير لِلضعيف، والثاني أشدُّ.

و(أنَّ) في قَوله: (وأنني مَملوكُه) مفتوحةٌ، وهي وما دخَلت عليه مصدرٌ مَسبوك معطوفٌ على (شوقي)، أي: صِف له شَوقي إليه ومَملوكيَّتي له؛ أو مكسورةٌ على أنها واقعةٌ في ابتداء جُملة تَقعُ في محل نصب حال، أي: =

وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والكَسْرةُ في الاسْمِ المُعرَبِ الَّذِي آخِرُهُ ياءٌ لازِمةٌ مَكسُورٌ ما قَبْلَها، نَحوُ: «القاضِي، والدَّاعِي، والمُرتَقِي»، ويُسَمَّى مَنقُوصاً، .....

الكواكب الدرية

وقد يَلْحَقُ المقصورَ التَّنوينُ، فتَسقُطُ ألفُهُ في اللَّفظِ، وذلك نحوُ: «هَذه عصاً[١]، ورحًى، وفتًى»، و«رَأيتُ عصاً، ورحًى، وفتًى»، و«مرَرتُ بعَصاً، ورحًى، وفتًى».

والمقصورُ والممدودُ على ضربَينِ: ضربٌ منه يُدْرَكُ بِالقياسِ، وضربٌ منه يُدْرَكُ بالسَّماعِ.

وقد جاءَتْ ألفاظٌ ممدودةٌ ومَقصورةٌ[٢]، وجميعُ ذلك يُعرَفُ مِن بابِ المقصورِ والممدودِ في مبسُوطاتِ علمِ النَّحوِ[٣].

(**وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والكَسرةُ**) دونَ الفتحةِ (**في الاسمِ الَّذي آخِرُه ياءٌ لازمةٌ مَكسُورٌ ما قَبلَها**)؛ مَقروناً بـ«أل» (**نَحوُ: «القاضِي، والدَّاعِي، والمُرتَقِي»**)، أو لا كـ«قاضٍ، وداعٍ، ومُرتقٍ»، وإنَّما قُدِّرَتَا لاستِثقالِهما على الياءِ.

فتقولُ في نحوِ: «جاءَ القاضِي»: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، و«القاضِي»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ منقوصٌ.

وفي نَحوِ: «مرَرتُ بِالقاضِي»: «بِالقاضي»: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، و«القاضي»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ منقوصٌ.

(**ويُسمَّى**) أي: الاسمُ المَذكورُ (**مَنقُوصاً**)؛ لأنَّه نَقصَ[٤] منه بَعضُ الحركاتِ، ولأنَّ لامَهُ

= صِف له شَوقي المذكورَ حالةَ كوني مَملوكاً له. وقولُه: (نَحلتُ) مثلَّث الحاء، وهو من الأفعال رُباعيَّة الأبواب؛ إذ جاءَ كـ(مَنَع، وعَلِم، ونَصَر، وكَرُم).

(١) ويُقال في إعرابِه حينئذٍ: مرفوع، وعلامة رفعه ضَمة مُقدرة للتعذُّر على آخِره وهو الألفُ المحذوفةُ لالتِقاء الساكنين.

(٢) أي: في آنٍ واحد، نَحو: (الهَيْجاء والهَيجا).

(٣) أمَّا ما هو قياسيٌّ وسَماعي فمحلُّه كُتبُ النَّحو كما قال، وأمَّا ما يُقصر ويُمدُّ معاً فمحلُّه كُتبُ اللغة.

(٤) بِالبناء للفاعِل أو للمفعول.

نَحوُ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِى﴾ [القمر: ٦] ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِى﴾ [القمر: ٨]، .....

الكواكب الدرية

ـ وهي الياءُ ـ تُحْذَفُ إذا نُوِّنَ كـ«قاضٍ»؛ فِراراً مِن التِقاءِ السَّاكنينِ، (نَحوُ: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾) وإعرابُه: ﴿يَوْمَ﴾: ظرفُ زمانٍ مُتعلِّقٌ بـ«اذكُرْ» مُضمراً، أو بقَولِهِ تعالى بعدَه: ﴿يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وقيل غيرُ ذلك، ﴿يَدْعُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوع، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ المَحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكنينِ منعَ مِن ظُهورِهَا الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالواوِ، و﴿ٱلدَّاعِ﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ المَحذوفةِ تخفيفاً، مَنَعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ مَنقوصٌ. والمرادُ بالدَّاعي: إسرافيلُ، وقَولُه: ﴿إِلَىٰ شَىْءٍ نُّكُرٍ﴾ أي: مُنكرٍ تُنْكِرُهُ النُّفوسُ لِشدَّتِهِ، وهو الحِسابُ.

وحُذِفَتِ الواوُ مِن ﴿يَدْعُ﴾ في الرَّسمِ تَبعاً لِلنُّطقِ، والياءُ مِن ﴿ٱلدَّاعِ﴾ تَخفيفاً؛ إجراءً لـ«أل» مُجرَى التَّنوينِ المُعاقِبِ لها، فكما تُحْذَفُ الياءُ مع التَّنوينِ تُحْذَفُ مع «أَل».

(﴿مُّهْطِعِينَ﴾) أي: مُسرعِينَ مادِّي أَعْنَاقِهِم (﴿إِلَى ٱلدَّاعِى[1]﴾) وهو إسرافيلُ. وإعرابُه: ﴿مُّهْطِعِينَ﴾: حالٌ مِن الواوِ في ﴿يَخْرُجُونَ﴾، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ: زِيدَتْ عِوضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانا في الاسمِ المُفردِ، و﴿مُّهْطِعِينَ﴾: اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصبُ المَفعولَ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هُم، ﴿إِلَى ٱلدَّاعِى﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿إِلَىٰ﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿ٱلدَّاعِى﴾: مَجرورٌ بـ﴿إِلَىٰ﴾، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ[2] منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ منقوصٌ.

---

(١) كُتِبَت في الأصل بلا ياء، وآثَرنا كتابتَها على ما تَراه مُوافقةً لنُسخ المتن الخَطية ونُسخ «الفواكه» المخطوطةِ أيضاً، ولأنها قراءة الشارح، ولِذا لم يتعرض في إعرابها الآتي لحذف الياء كما فعَل في الآية قبلها. على أن الصحيح في الآية الأولى إثباتُ الياء أيضاً على قراءة أبي عمرٍو وصلاً.

(٢) كُتب عليه في هامِش إحدى الطَّبَعات: أي: المحذوفةِ تخفيفاً؛ لأن لفظَ القرآن كذلك. اهـ مُصحِّحه. وهذا غيرُ صَحيح على إطلاقه؛ لأن قالونَ وأبا عمرٍو وبَعضَ السبعةِ قرؤُوا بالياء وصلاً فقَط أو وصلاً وَوقفاً، وقد تقدَّم أنَّ الأُولى هي قراءةُ الشارح المقصُودة، ومرَّت نظائرُ لِذلك.

وتَظْهَرُ فيهِ الفَتْحةُ لِخِفَّتِها، نَحوُ: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والفَتْحةُ في الفِعلِ المُعتَلِّ بالأَلِفِ، .....

الكواكب الدرية

(**وتَظْهَرُ فِيه الفَتحةُ**) حالةَ النَّصبِ ما لم يُضَفْ لِياءِ المتكلِّمِ كما مرَّ، وإنَّما ظَهَرَتْ فيه الفتحةُ (**لِخفَّتِهَا**) عليه، (**نَحوُ: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾**) وهو محمَّدٌ ﷺ. **وإعرابُه: ﴿أَجِيبُواْ﴾**: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، **﴿دَاعِيَ﴾**: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، ولفظُ الجلالةِ مُضافٌ إليه.

تنبيهٌ: محلُّ ما ذُكِرَ في الاسمِ المنقوصِ ما لم يَكُنْ على صيغةِ مُنتهَى الجموعِ، وما لم يَكُنْ أوَّلَ جُزأينِ جُعلَ مَجموعُهما اسماً واحداً:

فإنْ كان على صِيغةِ مُنتهى الجُموعِ، فالمقدَّرُ فيه الضَّمَّةُ والفَتحةُ، وذلك نحوُ: «جَوارٍ، وغَوَاشٍ»، فتَقولُ: «هذه جَوَارٍ، ومرَرتُ بجوارٍ»، **وإعرابُه**: الهاء: للتَّنبيهِ، و«ذِهِ»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «جَوَارٍ»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رَفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرَةٌ على الياءِ المَحذُوفةِ المعوَّضِ عنها التَّنوينُ، منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ لأنَّه اسمٌ مَنقوصٌ، و«مرَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بِجَوارٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ المَحذوفةِ المعوَّضِ عنها التَّنوينُ، منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ[1]؛ لأنَّه اسمٌ مَنقوصٌ.

وأمَّا في حالةِ النَّصبِ، فتَظهرُ فيه الفتحةُ نحوُ: «رَأيتُ جَوَارِيَ».

وإنْ كان المنقوصُ أوَّلَ جُزْأينِ جُعِلَ مَجمُوعُهما اسماً واحداً، ورُكِّبَا تَركيباً إضافيًّا، وآخِرُ أوَّلِهما ياءٌ[2] نحوُ: «رأيتُ مَعدِيكَرِبَ»، فإنَّه يُقدَّرُ في آخرِ الجزءِ الأوَّلِ مِنهما الفتحةُ في حالةِ النَّصبِ بِلا خِلافٍ؛ إذ لم يُسْمَعْ فيه الفَتحُ في حالةِ النَّصبِ.

(**وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ والفَتحةُ**) دُونَ الكسرةِ (**في الفِعلِ المُضارِعِ المُعتَلِّ**) آخِرُهُ (**بالألفِ**)[3]؛

---

(١) وجهُ استثقالِها أنها نابَت عن مُستثقلٍ وهو الكسرةُ، فلا يُقال: كيف قُدِّرَت الفتحةُ فيه مع خفَّتِها بدليل ظُهورِها في (رأيتُ جَوارِيَ)؟

(٢) يُغني عنه قولُه أولاً: (وإن كان المنقوص أولَ جزأين).

(٣) قولُه: (بالألف)، وقولهُ بعدَه: (نحو: يخشى ولن يَخشى) قد جُعِلا من الشرح في الطبعات الثلاثِ، والصحيحُ أنه من المتن بدَليل ما في النُّسخ الأُخرى، ويُؤيِّدُه تمثيلُ المصنِّف الآتي لِلنوعِ بعدَه؛ إذ يَبعُد التفريقُ بينَ النَّوعَين.

نَحوُ: «يَخْشَى، ولَن يَخْشَى».

وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ فَقَطْ في الفِعلِ المُعتَلِّ بِالواوِ أو الياءِ، نَحوُ: «يَدْعُو، ويَرمِي»، وتَظْهَرُ الفَتحةُ نَحوُ: «لَن يَدْعُوَ، ولَن يَرمِيَ».

الكواكب الدرية

لِتَعَذُّرِ تَحريكِها كما مرَّ، بخلافِ السُّكونِ، فلا يُقَدَّرُ فيه لِنيابةِ حذفِ الألفِ عنه على ما مرَّ، وذلك (نَحوُ): «زيدٌ (يخشَى، ولَن يَخشَى)»، فـ«يخشَى» في الأوَّلِ مَرفوعٌ، وفي الثَّاني مَنصوبٌ بـ«لَن»، وعلامةُ رفعِهِ في الأوَّلِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالألفِ، وعلامةُ نصبِهِ في الثَّاني فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتَلُّ الآخِرِ بالألفِ.

(وتُقَدَّرُ الضَّمَّةُ فقَطْ) أي: دونَ الفتحةِ (في الفِعلِ المُضارعِ المُعتَلِّ) آخِرُهُ (بِالواوِ، وبِالياءِ):

فالأوَّلُ (نَحوُ): «زيدٌ (يَدعُو)»، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «يَدعُو»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالواوِ[1]، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرٌ، (و) نحوُ[2]: «زيدٌ (يَرمِي)»، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «يَرمِي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالياءِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرٌ.

(وتَظهرُ الفَتْحةُ) في آخِرِهِ إذا دخلَ عليه ناصبٌ؛ لخفَّتِها (نَحوُ: «لنْ يَدعُوَ، ولنْ يَرمِيَ»)، وإعرابُه: «لنْ»: حرفُ نفيٍ ونصبٍ، «يَدْعُوَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«لنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ومثلُه: «لنْ يَرمِيَ».

(١) وفاعلُه ضمير مُستتر جوازاً تقديرُه: هو، وهو الرابطُ بين الخبر والمُبتدأ. ومثلُه يقال في الأمثلة الآتية.

(٢) الوجهُ: والثاني نحو... إلخ.

والجَزْمُ في الثَّلاثةِ بِالحَذْفِ كَما تَقَدَّمَ.

الكواكب الدرية

(والجَزمُ في الثَّلاثةِ) أي: في الأفعالِ الثَّلاثةِ المُعتلَّةِ إذا دخلَ عليها جازمٌ (بِالحَذفِ) لأَواخِرِهِنَّ (كما تَقَدَّمَ) بيانُ ذلك، نحوُ: «لم يَغْزُ، ولم يَخْشَ، ولم يَرْمِ»؛ لأنَّ أحرُفَ العلَّةِ لِضَعْفِهَا بسكونِها قريبةٌ مِن الحركاتِ، فتَسَلَّطَ عليها العاملُ كما تَسَلَّطَ على الحركاتِ، فحَذَفَها كما تُحْذَفُ[1] الحركاتُ.

ومحلُّ حذفِ الحرفِ لِلجازمِ[2] إذا كانَ أصليًّا، فإنْ كانَ بدلاً مِن أصلٍ فلا يُحْذَفُ[3]، نحوُ: «يَقرَا» بفتحِ أوَّلِهِ مُضارعَ «قَرَأَ»، فإنَّكَ تقولُ فيه: «لم يَقْرَا» بِالألف، ويَمتنِعُ حذفُها لاستِيفاءِ الجازمِ مُقتَضاهُ، وهو حذفُ الحركةِ، وهي الهَمزةُ التي كانَتْ مَوجُودةً قبلَ الإبدالِ ألفاً[4].

❁ ❁ ❁

(١) الأَحسَنُ: (كما يَحذِف).

(٢) أي: لأجلِ الجازم.

(٣) الصحيحُ أن تحتَ ذلك تفصيلاً بِالنظر إلى السابِق من الإبدال ودُخول الجازم، وإن كان الحُكم دائراً بين عدمِ الحذفِ لُزوماً أو غَلبةً.

(٤) أي: لأن الجازمَ إنما دَخل قبل الإبدال؛ بناءً على أن الإبدالَ القياسيَّ إنما يكون من الهمزة الساكنةِ لا المتحرِّكة.

فصل

الاسْمُ الَّذِي لا يَنصَرِفُ ما فِيهِ عِلَّتانِ مِن عِلَلٍ تِسْعٍ، أو واحِدةٌ تَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ. والعِلَلُ التِّسْعُ هِيَ: الجَمْعُ، ووَزْنُ الفِعلِ، والعَدْلُ، .....

الكواكب الدرية

(فَصلٌ) في مَوانعِ الصَّرفِ

(الاسمُ الَّذي لا يَنْصَرِفُ) أي: لا يَدْخُلُهُ الصَّرفُ؛ مُفرداً كان أو غيرَه:

(ما فِيه عِلَّتَانِ) فَرْعِيَّتانِ، مَرجِعُ إحداهُما للَّفظِ، والأُخرى لِلمعنَى، والعِلَّتَانِ المَذكورَتانِ (مِن عِلَلٍ تِسْعٍ) لا عاشرَ لها، بدليلِ الاستِقراءِ، نحوُ: «مرَرتُ بفاطمةَ، وإبراهيمَ»، فكلٌّ منهما فيه علَّتَانِ فَرعِيَّتانِ مِن عللٍ تِسْعٍ، الأوَّلُ فيه العَلميَّةُ والتَّأنيثُ، والثَّاني فيه العَلميَّةُ والعُجمةُ.

(أو) فيه عِلَّةٌ (واحِدةٌ) مِن العِلَّتَينِ[1] (تَقُومُ) في الاستِقلالِ بمنعِ الصَّرفِ (مَقامَ العِلَّتَينِ[2]) نحوُ: «مرَرتُ بصحراءَ، وحُبلَى، ومَساجدَ»، فكلٌّ مِن الثَّلاثةِ مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ لِعِلَّةٍ فرعيَّةٍ قائمةٍ مقامَ العِلَّتَينِ، الأوَّلُ لألفِ التَّأنيثِ المقصورةِ، والثَّاني لألفِ التَّأنيثِ الممدُودةِ، والثَّالثُ لصيغةِ منتهَى الجُموعِ.

(والعِلَلُ التِّسْعُ) على سَبيلِ الإجمالِ والتَّعدادِ (هي:

الجَمعُ) وهو فرعٌ عن الواحدِ.

(وَوَزْنُ الفِعلِ) وهو فرعٌ عن وزنِ الاسمِ؛ لأنَّ الأصلَ في كلِّ نوعٍ أنْ لا يكونَ فيه الوزنُ المختصُّ بِنَوعٍ آخَرَ، فإذا كانَ فيه ذلك الوزنُ كان فرعاً لوزنِهِ.

(والعَدْلُ) وهو فرعٌ عن المَعدولِ عنه؛ لأنَّ الأصلَ بقاءُ الاسمِ على حالِهِ.

---

(١) كذا قال، والصواب: (أو فيه علَّةٌ واحدةٌ منها) كما قال الفاكهي وقبلَه ابنُ الحاجب وغيرُه، أو: (مِن تلك العِلَل)؛ أو: (تلك التِّسع)؛ إذ لا وجهَ للتثنية لا مع التَّنكير ولا مع التَّعريف.
أما مع التَّنكير فلإيهام أنهما غيرُ التِّسع، وأمَّا مع التَّعريف فلأنَّ المقامَ مقامُ تَعليم من يَجهلُ الحُكمَ، فالتعريف ضائعٌ، وإلَّا فهو يُوهمُ أنَّ المرادَ بالعلَّتين الثِّنتان السابِقَتان في قوله: (ما فيه عِلَّتان)، وهو مُشكِلٌ عند التأمُّل.

(٢) الأولى: (مَقامَهما). الفاكهي.

والتَّأنِيثُ، والتَّعرِيفُ، والتَّركِيبُ، والأَلِفُ والنُّونُ الزَّائِدَتانِ، والعُجْمةُ، والصِّفةُ، يَجمَعُها قَولُ الشَّاعِر:

الكواكب الدرية

(والتَّأنِيثُ) وهو فرعٌ عن التَّذْكِيرِ؛ لأنَّكَ تقولُ: «قائمٌ»، ثمَّ تقولُ: «قائمةٌ».

(والتَّعرِيفُ) وهو فرعٌ عن التَّنكيرِ؛ لأنَّك تقولُ: «رجلٌ»، ثمَّ تقولُ: «الرَّجلُ».

(والتَّركِيبُ) وهو فرعٌ عن الإفرادِ.

(والأَلفُ والنُّونُ الزَّائدَتَانِ) وزِيادتُهما فرعُ المزيدِ عليه[1].

(والعُجْمَةُ) وهي في لسانِ العربِ فرعُ العربيَّةِ؛ إذِ الأصلُ في كلِّ لسانٍ أنْ لا يُخالِطَهُ لسانٌ آخرُ.

(والصِّفَةُ) وهي فرعُ المَوصوفِ[2].

وهَذه التِّسعُ (يَجْمَعُهَا) على التَّرتيبِ المَذكورِ (قولُ الشَّاعرِ) - وهو الإمامُ العلَّامةُ النَّحويُّ بهاءُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ النَّحاسِ الحلَبيُّ[3] رحمه الله تعالى -: [البسيط]

---

(١) وقيل: فرعُ ألفَي التأنيث.

(٢) يَعني أنها تابعةٌ له لوقوعِها وصفاً له؛ لأن الوصف عارضٌ، والأصلُ في العَوارض أن تكون فُرُوعاً لِمَعرُوضاتِها.

(٣) جاء في «قَطر الندى» لابن هِشام: بابٌ: موانِعُ صرفِ الاسم تِسعة يَجمَعها:

وَزنُ الـمُـركَّـب عُـجْـمـةٌ تَـعـريـفُـهـا ... عَـدلٌ ووَصـفُ الـجَـمـعِ زِدْ تَـأنِـيـثَـا

انتَهى كلامُه، وقال في «شَرحه»: وقد جَمَعَ العِللَ التسعَ في بيتٍ واحد مَن قال:

اجـمَـعْ وزِنْ عـادِلاً أنِّـث بِـمَـعـرفـةٍ ... رَكِّـب وزِدْ عُـجـمـةً فـالـوَصـفُ قـد كَـمـلَا

وهذا البيتُ أحسَنُ مِن البيت الذي أَثْبَتُّه في المُقدِّمة، وهو لابن النَّحَّاس. اهـ وكتَبتُ عليه في تَحقيق الكِتاب ما نصُّه: قوله: (وهو) أي: البيتُ الأول الذي في المُقدمة، لا الثاني المُنشَد هنا، وقد انعَكس المقصود على بَعضهم بِسبب استعمال المُصنِّف لهذا الضمير، فظنَّ أن البيتَ الذي في الشرح هو بيتُ ابن النَّحاس، ومِن هؤلاء المُصرِّح والمُحقق الشيخ مُحيي الدين في تعليقه على «شَرح الشذور»، والصوابُ ما ذكَرناه، قال السيوطي: ونقَلتُ من خطِّ الإمام أبي حيانَ قال: أنشَدنا شيخُنا الإمام بهاءُ الدين بن النحاس في موانِع الصَّرف لِنَفسه: وزنُ المركب عُجمة ... البيت، وكان قد قال قبلَ ذلك: وقال بعضُهم: اجمَع وزِن عادلاً ... البيتَ. انظر: «الأشباه والنظائر» في النَّحو (٣/ ٦١). اهـ

وأزِيد هنا فأقولُ: مما يُؤيِّدُ أن الوهمَ لِلمُصرِّح وغيرِه لا لابنِ هشام، أن الأخيرَ أنشَد البيتَ المذكورَ في «شَرح =

اجْـمَـعْ، وزِنْ عـادِلاً، أَنِّـثْ بِـمَـعـرِفـةٍ رَكِّبْ، وزِدْ عُـجْمةً، فالوَصْفُ قَدْ كَمُلَا

فالجَمْعُ شَرطُهُ أَنْ يَكُونَ على صِيغةِ مُنتَهَى الجُمُوعِ، .....

الكواكب الدرية

(اِجْـمَـعْ وَزِنْ عَـادِلاً أَنِّـثْ بِـمَـعْـرِفَـةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفَ قَدْ كَمُلَا[1])

بِتَثْلِيثِ ميمِ «كَمُلَا»، وأَلفُه لِلإطلاقِ[2].

ثمَّ مِنها ما هو مَذكورٌ بصريحِ الاسمِ، ومنها ما هو مَذكورٌ بِطريقِ الاشتِقاقِ.

فإذا اجتَمعَ في الاسمِ عِلَّتَانِ[3] مِن هذه التِّسْعِ، أو واحدةٌ تقومُ مَقامَهما، صار حينئِذٍ مُشابهاً لِلفعلِ مِن جهةِ أنَّ في الفعلِ فَرْعِيَّتَينِ عن الاسمِ، إحداهما: مِن جِهةِ اللَّفظِ، وهي: الاشتقاقُ؛ فإنَّ الفعلَ مشتقٌّ مِن المصدرِ[4]، وثانيتُهما: مِن جهةِ المعنَى، وهي: الإفادةُ؛ فإنَّ الفعلَ لا بُدَّ له مِن فاعلٍ، والفاعلُ لا يكونُ إلَّا اسماً، فإذا أشبَهَه الاسمُ في ذلك، كان مِثلَه في امتناعِ ما يَمْتَنِعُ فيه مِن الجرِّ والتَّنوينِ.

ثمَّ التَّعريفُ والوصفُ عِلَّتانِ مَعنويَّتانِ، وبقيَّةُ العللِ التِّسعِ لفظيَّةٌ.

(**فالجَمعُ شَرطُهُ**) في كونِهِ يَمْنَعُ الصَّرْفَ[5]: (**أنْ يَكونَ على صِيغةِ مُنتَهى الجُمُوعِ**)، أي: على صيغةٍ تَنْتَهِي الجموعُ في الكلماتِ العربيَّةِ إليها؛ لأنَّ جمعَ التَّكسيرِ قد يُجْمَعُ، فإذَا انتَهَى إلى هذه الصِّيغةِ لم يَجُزْ جمعُه جمعَ تكسيرٍ بحالٍ، وذلك نحوُ: «كَلبٌ»، مُفردٌ وجمعُه: «أَكْلُبٌ»، وجمعُ «أَكْلُبٍ»: «أَكَالِبُ» بوزنِ «مَفَاعِلَ»، ولا يجوزُ أنْ يُجمَعَ مرَّةً أُخرى، وكـ«اسمٍ»، جمعُه: «أَسماءٌ»، وجمعُ «أَسْمَاءٍ»: «أَسَامِيُّ» - بِتشديد الياءِ - بوزن «مَفَاعِيلَ»؛

= الشُّذور» وفي «الجامع الصغير» وفي «شَرح اللَّمحة» مِن غير أن يَنسبَه لابن النَّحاس، ولو كان له لَفَعَل ولو مرَّة واحدةً صَريحاً.

(١) أنشَد بعضُهم بيتاً قبلَه وهو:

مَـوانـعُ الـصَّـرف تِـسـعٌ إنْ أَرَدتَ بِـهـا عَـونـاً لِـتَـبـلُـغَ فـي إعـرابِـكَ الأَمَـلَا

(٢) ثم الظاهرُ أنَّ قولَه: (فالوصف) منصوبٌ عطفاً على (عُجمةً) الواقعِ مفعولَ (زِدْ)، ويَجوز بالرفع كما ضبَطه بعضُهم. على أنَّ الذي في «أشباه السُّيوطي»: (بِالوصف قد كمُلا)، وهو أظهَرُ.

(٣) تَسميةُ كلٍّ منهما علَّةً مجاز لا حقيقة؛ إذ مَجمُوع الاثنتَين هو العلَّة كما لا يَخفى.

(٤) أي: على الأَصح.

(٥) أي: في استِقلالِه بذلك.

وهِيَ صِيغةُ «مَفاعِلَ»، نَحوُ: «مَساجِدَ، ودَراهِمَ، وغَنائِمَ»، أو «مَفاعِيلَ»، نَحوُ: «مَصابِيحَ، ومَحارِيبَ، ودَنانِيرَ».

وهذِهِ العِلَّةُ هِيَ العِلَّةُ الأُولى مِنَ العِلَّتَينِ اللَّتَينِ كُلُّ واحِدةٍ مِنْهُما تَمْنَعُ الصَّرفَ

الكواكب الدرية

إذ الحرفُ المشدَّدُ يَقومُ مَقامَ حَرفَينِ. (وهيَ) أي: الصِّيغةُ التي تَنتَهِي إليها جُموعُ جمعِ التَّكسيرِ:

(صِيغةُ «مَفَاعِلَ») مِن كلِّ جمعٍ أَوَّلُهُ مَفتوحٌ، وثالثُه ألفٌ بعدَها حرفانِ أوَّلُهما مَكسورٌ لفظاً، (نَحوُ: «مَساجِدَ، ودَراهِمَ، وغَنائمَ»)، أو تقديراً نحوُ: «دَوابَّ»، أصلُه: «دَوَابِبُ».

(أو) صيغةُ («مَفَاعِيلَ») مِن كلِّ جمعٍ أَوَّلُهُ مَفتوحٌ، وثالثُه ألفٌ بعدَها ثلاثةُ أحرفٍ أَوَّلُها مَكسورٌ، وثانِيها ساكنٌ، (نَحوُ: «مَصابِيحَ، ومَحارِيبَ»[1]).

وقد أَفْهَمَ تَمثِيلُهُ أنَّه لا يُشْتَرَطُ في الصِّيغةِ أنْ يكونَ أوَّلُها ميماً، وهو كذَلك؛ لأنَّ المعتَبَرَ مُوافقةُ «مَفاعِلَ ومَفاعِيلَ» في الهيئةِ والزِّنَةِ، لا في الحُروفِ.

وقد يُقالُ لهذا الجَمعِ: «الجمعُ المُتناهي»، و«الجَمعُ الذي لا نَظيرَ له في الآحادِ»، أي: لا مُفردَ عربيًّا على وَزْنِهِ.

وإذا سُمِّيَ بهذا الجَمعِ كـ«حَضاجِرَ» عَلَماً[2] لِلضَّبُعِ، و«هَوازِنَ» لِقَبيلةٍ: امتَنعَ صرفُهُ نَظراً إلى الأصلِ[3]. وأمَّا «سَراوِيل» فقيل: مُنصَرِفٌ، والأصَحُّ: منعُ صَرفِهِ، فقال سيبويهِ: أَعجميٌّ حُمِلَ على مُوازِنه في العربيَّةِ، وهو «مَصابِيح»، وقال المبرِّد: هو عَربيٌّ جَمعُ «سِروالة» تقديراً، لا تحقيقاً؛ لأنَّ مَدلولَ «سِروالة» مَدلولُ «سَراوِيل»؛ لأنَّ كلًّا منهما اسمُ جِنسٍ. وأمَّا نحوُ: «مَلائكةٍ» ممَّا كانَتْ فيه الهاءُ زائدةً، فمُنصَرِفٌ.

(وهَذِه العِلَّةُ) ـ يعني: الجمعَ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ ـ (هي العِلَّةُ الأُولى مِن العِلَّتَينِ اللَّتَينِ كلُّ واحِدةٍ مِنهُما تَمْنَعُ الصَّرفَ .....

(١) في «الفاكهي» وغيرِه زيادة: (ودنانير).

(٢) أي: جِنسيًّا.

(٣) وأصلُ حَضاجرَ جمعُ (حِضَجْرٍ) بِمعنى عَظيم البَطن، سُميت به الضَّبُع مُبالغةً في عِظَم بَطنها، كأنَّ كلَّ فَرد منها جماعةٌ مِن هذا الجِنس. وأصل هَوازِن جمعُ (هَوْزَن) وهو ضَربٌ من الطَّير.

وَحدَها، وتَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ.

وأمَّا **وَزْنُ الفِعلِ** فالمُرادُ بِهِ أنْ يَكُونَ الاسْمُ على وَزْنٍ خاصٍّ بِالفِعلِ، كـ«شَمَّرَ» بِتَشْدِيدِ المِيمِ، و«ضُرِبَ» بِالبِناءِ لِلمَفعُولِ، و«انطَلَقَ» ونَحوِهِ مِنَ الأَفعالِ الماضِيَةِ المَبْدُوءةِ بِهَمْزةِ الوَصْلِ، إذا سُمِّيَ بِشَيءٍ .....

الكواكب الدرية

وَحدَها)، أي: فلا يُحتاجُ معها إلى علَّةٍ أُخرى، بل تَستَقِلُّ بمنعِ الصَّرفِ، (وتَقومُ مَقامَ العِلَّتَينِ[1])، وإنَّما قامَ الجمعُ مَقامَهما لأنَّ كونَهُ جَمعاً بمنزلةِ عِلَّةٍ واحدةٍ، وهي راجعةٌ إلى المعنَى، وكونَه على صيغةٍ لا نظيرَ لها في الآحادِ بمنزلةِ علَّةٍ أُخْرَى، وهي راجِعةٌ إلى اللَّفظِ، ولهذا لو لحقَتْهُ الهاءُ[2] انصرفَ لِشبهِهِ بالمُفردِ حينئذٍ[3].

(وأمَّا وَزنُ الفِعلِ) أي: الوزنُ الذي يَكونُ لِلفعلِ الماضي، أو المُضارِعِ، أو الأمرِ، (فالمُرادُ به: إمَّا أنْ يَكونَ الاسمُ على وَزنٍ خاصٍّ بِالفعلِ) بحيثُ لا يُوجَدُ في اللُّغةِ العربيَّةِ اسمٌ على ذلك الوزنِ، إلَّا مَنقولاً مِن الفعلِ مُجرَّداً مِن فاعلِهِ، وذلك (كـ«شَمَّرَ» ـ بِتَشدِيدِ المِيمِ ـ)، فإنَّه عَلَمٌ لفرسٍ للحَجَّاجِ بنِ يوسفَ مَنقولٌ مِن «شَمَّرَ يُشَمِّرُ تَشْمِيراً»: إذا أَسْرَعَ في المشيِ[4]، و«فَعَّلَ» ـ بتَضعيفِ العينِ ـ مختصٌّ بالفعلِ، فهو غيرُ مُنصرِفٍ لِلعَلميَّةِ ووَزنِ الفعلِ، (وَ«ضُرِبَ») ـ بِالتَّخفيف والتَّشديدِ كما قاله الخبيصيُّ ـ (بِالبِناءِ لِلمَفعُولِ) إذا جُعلَ عَلماً لشيءٍ، فإنَّه مَنقولٌ مِن الفعلِ الَّذي هو: «ضُرِبَ يُضْرَبُ ضَرْباً[5]»، فهو غيرُ مُنصرِفٍ لِلعَلميَّةِ ووزنِ الفعلِ.

واحترزَ بقَولِهِ: (بالبناءِ للمَفعول) عمَّا هو بصيغةِ المَعلومِ؛ فإنَّه غيرُ مختصٍّ بِالفعلِ.

(و«انْطَلَقَ» ونَحوِهِ مِن الأَفعالِ الماضِيَةِ المَبدُوءةِ بِهَمزةِ الوَصلِ)؛ فإنَّه (إذَا سُمِّيَ بِشَيءٍ

---

(١) قال الفاكهي: (الأولى عِلَّتين). اهـ أي: لأنه ليس المُراد علَّتَين بِخُصُوصِهما، بل إنَّ إحدَى العلَّتَين المنفرِدَتين تقومُ مقامَ أيِّ علَّتين من العِلَل التِّسع مانِعَتين باجتِماعِهما.

(٢) نحو: (مَلائكة، وصَياقِلة)

(٣) نحو: (كَراهيَة، وطَواعيَة).

(٤) فسَّر بعضُهم التشميرَ بالجِدِّ في الشيء والاجتهاد فيه، وأصلُه من تَشمير الثوب وهو رفعُه؛ لأن المُجِدَّ في الشيء يحتاج لِرفع ثوبِه لئلَّا يُعيقَه. وتفسيرُ الشارح مبنيٌّ على التساهُل.

(٥) أي: أو مِن (ضُرِّب يُضرَّب تضريباً)، ومن معانيه الإغراء. ويجوز فيهما البناءُ للفاعل، والأول أولى.

مِن ذلكَ، أَو يَكُونَ في أوَّلِهِ زِيادةٌ كَزِيادَةِ الفِعلِ وهُوَ مُشارِكٌ لِلفِعلِ في وَزْنِهِ، كـ«أَحمَدَ،

الكواكب الدرية

مِن ذَلكَ) كانَ غيرَ مُنصرِفٍ لِلعَلميَّةِ ووزنِ الفعلِ؛ لأنَّ هذا الوزنَ لا يُوجَدُ في غيرِ الفعلِ. ومثلُه ما كانَ مبدوءاً بتاءِ المطاوعةِ نحوُ: «تَقاتَلَ، وتَصالَحَ»، فإنَّه غيرُ مُنصرِفٍ لِلعَلميَّةِ ووزنِ الفعلِ.

قال الأزهَريُّ: وحُكمُ همزةِ الوصلِ في الفعلِ المسمَّى به: القَطعُ[1].

واحترزَ المصنِّفُ بِقَوله: (على وزنٍ خاصٍّ بالفعلِ) عمَّا إذا كانَ على وزنٍ لا يختصُّ بِالفعلِ؛ فإنْ كانَ الاسمُ به أَولى لِكونِهِ غالباً فيهِ كالَّذي على وزنِ «فاعِلٍ» كـ«كاهلٍ» عَلَماً، أو كانَ مُستعمَلاً في الاسمِ والفعلِ على السَّواءِ، كالَّذي على وِزَانِ «فَعَلٍ» ـ بفتحِ العينِ ـ كـ«ضَرَبَ، وشَجَرٍ»، أو وِزانِ «فَعْلَلٍ» نحوُ: «جَعْفَرٍ، ودَحْرَجَ»، فإنَّه مُنصرِفٌ.

وإنْ كانَ الفعلُ به أَوْلَى بأنْ يكونَ غالباً فيه كـ«إِثْمِد» ـ بكسرِ الهمزةِ والميمِ، وسكونِ المثلَّثةِ بينهما، وبالدَّالِ المهملةِ ـ وهو عَلَمٌ جُعِلَ عَلَى حجرِ الكُحلِ، فهو مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ؛ لأنَّه مُوازنٌ لـ«اِضْرِبْ» أَمرٌ مِن الضَّربِ.

(أو يَكونَ) الاسمُ (في أوَّلِهِ زِيادةٌ كزِيادةِ الفعلِ) المُضارعِ، أي: بأنْ يكونَ في أوَّلِهِ حرفٌ مِن حروفِ «نَأَيْتُ»؛ فإنَّ الفعلَ أَوْلَى بهذه الزِّيادة مِن الاسم؛ لأنَّها في الفعلِ تَدلُّ على معنًى، وفي الاسمِ لا تَدلُّ على شيءٍ، وذلك نحوُ: «أَفْكَل» ـ بفتحِ الهمزةِ والكافِ، وسكونِ الفاءِ بينهما ـ، وهي الرِّعْدَةُ، يُقالُ: «أَخَذَتْهُ الأَفْكَلُ»: إذا أصابَتْهُ رِعدةٌ، فإنَّ الهمزةَ فيه لا تدلُّ على معنًى، وهي في مُوازنِهِ مِن الفعلِ نحوُ: «أَذْهَبُ» دالَّة على المتكلِّمِ، فلِذا كانَ المفتَتَحُ بهذه الزِّيادةِ مِن الأفعالِ أصلاً لِلمُفتتَحِ بها مِن الأسماءِ.

(وهو) أي: الاسمُ مع تِلك الزِّيادةِ (مُشارِكٌ لِلفِعلِ في وَزنِهِ) بشرطِ كونِ الوزنِ لازماً باقياً في اللَّفظِ على حالتِهِ الأصليَّةِ غيرَ مُخالف لِطَريقةِ الفعلِ، وذلك (كـ«أَحمَدَ») مَبدوءاً بالهمزةِ،

(١) قال: لأنَّ المنقولَ مِن فعل بَعُد عن أصلِه، فالتَحق بِنَظائره من الأسماء، فحُكِم فيه بقَطع الهمزة، بِخِلاف المَنقول من اسم كـ(اقتِدار)؛ فإن الهمزة تَبقى على وَصلِها بعد التسمية؛ لأن المَنقولَ من اسم لم يَبعُد عن أصلِه، فلم يَستحِقَّ الخُرُوج عمَّا هو له. اهـ من «التصريح»، وبه يُعلَم ما في كلامِ كثير من المتأخِّرين القائلِين بقَطعِها في المنقول من الاسم.

ويَزِيدَ، وتَغْلِبَ».

الكواكب الدرية

(و«يَزِيدَ») مبدوءاً بالياءِ، عَلَمينِ على شَخصَينِ، (و«تَغلِبَ») مَبدوءاً بالتَّاءِ عَلَماً على قَبيلةٍ، (و«نَرْجِسَ») مَبدوءاً بالنُّونِ عَلَماً على نَبتٍ[1]، فكلٌّ من هذه الأربَعةِ غيرُ مُنصَرِفٍ لِلعلميَّةِ ووَزْنِ الفعلِ.

فإنْ لم يَكنِ الوزنُ لازماً نحوُ: «اِمرئ» عَلَماً، فإنَّه مُنصرِفٌ؛ لأنَّه في الرفعِ نظيرُ «أُكْتُبْ»، وفي النَّصبِ نظيرُ «اِذْهَبْ»، وفي الجرِّ نظيرُ «اِضْرِبْ»، فلم يَلزمْ وزناً واحداً في الأحوالِ الثَّلاثة.

وإنْ لم يَكنِ الوزنُ باقياً على حالتِهِ الأصليَّةِ، فهو مُنصرِفٌ أيضاً، نحوُ: «رُدَّ، وقِيلَ، وبِيعَ» مَبنيَّاتٍ لِلمَفعولِ؛ لأنَّها لم تَبْقَ على حالتِها الأصليَّةِ؛ فإنَّ أصلَها «فُعِلَ» ـ بضمِّ الفاءِ وكسرِ العَينِ ـ، ثمَّ دَخلَها الإدغامُ والإعلالُ، فصارَتْ صيغةُ «رُدَّ» بمنزلةِ «قُفْلٍ»، وصيغةُ «قِيلَ» و«بِيعَ» بمنزلةِ «دِيكٍ»، فوجبَ صرفُها لِذلك.

و«النَّرجِسُ» قال الفاكِهيُّ: هو بِفتحِ أوَّلِهِ وكسرِ ما قبلَ آخِرِهِ. اهـ وقال في «القامُوس»: والنَّرجسُ ـ بِكسرِ النُّون وفتحِها[2] ـ: نافعٌ شَمُّه للزُّكامِ[3] والصُّداعِ الباردَينِ، وأصلُه ـ يَعني: عُروقَهُ ـ مَنقوعاً في الحليبِ لَيلتَينِ يُطلَى به ذَكرُ العِنِّين، فيُقِيمُه، ويَفعلُ فعلاً عجيباً. اهـ[4]

---

(١) كذا في الأصل؛ ولعلَّه تَصحيف عن (بِنت) بتقديم الباء على النون؛ لأن النرجسَ اسمُ جنس من النبات وليس عَلماً قبل نَقلِه وتسميةِ الفتاةِ به. لكن يَرد عليه أن المنع حينئذٍ إنما هو لِلعلَميَّة والتأنيث، فالصواب أن يقال: (ونرجس علماً لرجلٍ)؛ إذ المنعُ حينئذٍ إنما يكونُ للعلميَّة والوزنِ لا غير. على أن هذا المثالَ ساقطٌ أصلاً من نُسَخ المتن الخطيَّة ومِن «شرح الفاكهي»، فلعلَّه من زيادات الشارح ولم يتنبَّه لما فيه.

(٢) لكنْ على لغةِ الكسر لا يُشبه الفعل، فمَن قال ذلك صرَفه إذا سَمَّى به.

(٣) قولُه: (نافعٌ شمُّه للزكام... إلخ) وأمثالُه من جُملةِ ما انتقَدَه عليه صاحبُ «الجاسُوس» حين قال: النَّقدُ الرابعَ عشرَ: فِيما ذِكرُه مِن قَبِيل الفُضُول والحَشوِ والمُبالَغة واللَّغو... إلى أن قال: ومِمَّا ذَكَرَه مِن خَواصِّ الأَشياءِ ومَنافِعِ النَّبات مِمَّا لا تَعلُّقَ لَه باللُّغة أصلاً... إلخ كلامِه وأمثِلَتِه، ثم قال: وقال العَلَّامة المُحشِّي عِند وَصف المُصنِّف عِنَب الثَّعلب: إنَّ التَّعرُّضَ لِخَواصِّ النَّبات ومَنافِعه في الدَّواوِين اللُّغويَّة إنَّما هو مِن الفُضُول الزائِدةِ على الأَبواب والفُصُول، ولِذا عَدَّ العُلماءُ هذا مِن تَخلِيطات صاحِب «القامُوس» وخُرُوجِه عن المُرادِ كما نَبَّه عليه العامِلي في «الكَشكُول». اهـ

(٤) في «الجاسُوس على القاموس» بعد نَقلِه من مادَّة (ر ج س): فإذَا كان هذا شَأنُه فكيف يُشتَقُّ من الرِّجسِ؟!

وأَمَّا العَدْلُ فَهُوَ خُرُوجُ الِاسْمِ عَن صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ: إمَّا تَحقِيقاً، .....

الكواكب الدرية

(وأمَّا العَدْلُ) الذي يَمنَعُ الصَّرفَ، (فهو خُرُوجُ الاسمِ) أي: تحويلُه (عن صِيغَتِهِ الأَصلِيَّةِ) أي: صيغتِهِ الَّتي كانَ يَنبغي أنْ يكونَ عليها، إلى صِيغةٍ أُخرى، مع اتِّحادِ المعنى والمادَّةِ[1].

والخُروجُ عن الصِّيغةِ الأصليَّةِ (إمَّا تَحقِيقاً)؛ بأنْ يَدُلَّ دليلٌ غيرُ منعِ الصَّرفِ على خُروجِهِ عن صيغتِهِ الأصليَّةِ إلى صيغةٍ أُخرى، وذلك في أنواعٍ:

منها: «أُخَرُ» ـ بضمِّ الهمزةِ، وفتحِ الخاءِ ـ في نحوِ: «مَرَرتُ بِنِسوةٍ أُخَرَ»، فـ«أُخَرَ»: صفةٌ لـ«نِسوةٍ»، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ لِلعدلِ والصِّفةِ، وذلك لأنَّه جمعٌ لـ«أُخْرَى» أُنثى «آخَرَ» ـ بفتح الخاءِ ـ بمعنى: مُغايِر، فكانَ حقُّ جمعِ المُؤنَّثِ أنْ يُقالَ فيه: «الأُخَر» بالألفِ واللَّامِ[2].

وأمَّا «آخَرُ» ـ بمدِّ الهمزةِ، وفتحِ الخاءِ ـ فلا عَدلَ فيه، ولكنَّه مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ لِلوصفِ ووَزنِ الفعلِ.

ومِنها: «فُعَلُ» في التَّوكيدِ، وهي: «جُمَعُ، وكُتَعُ، وبُصَعُ، وبُتَعُ»، فإنَّها مَمنوعةٌ مِن الصَّرفِ لِلعَلميَّةِ والعدلِ؛ لأنَّها معارفُ بِنِيَّةِ الإضافةِ إلى ضميرِ المؤكَّد.

ومِنها: «سَحَرُ» إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعَينِهِ، وكان مُجرَّداً مِن «أل» والإضافةِ، نحوُ: «اِعتكِفْ في يَومِ الجُمعةِ سَحَرَ»، فهو مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ لِلعَلميَّةِ[3] والعَدلِ؛ لأنَّها مَعرفةٌ مَعدُولةٌ عن «السَّحَرِ».

---

(١) أي: فلا يردُ لزومُ كونِ (ضارِب) غيرَ منصرفٍ للعَدل والصفة. الفاكهي.

(٢) فيه أنَّ (أُخرَ) في المِثال المذكور نَكرة، فكيف يُعدَل عن المَعرفة مع أنه ليس بِمعناه؟ والتحقيق ما ذكَره ابنُ مالك واختاره المراديُّ وابنُ هشام وغيرُهما أنه معدُول عن (آخَرَ)، وعبارةُ الأخير في «شرح الشُّذور»: لأن (أُخَرَ) جمعُ (أُخرَى)، و(أُخرى) أُنثى (آخَرَ) بالفتح، وقِياس (فُعلَى أفعلَ) أن لا تُستعملَ إلَّا مُضافةً إلى مَعرفةٍ أو مَقرونةً بلام التعريف، فأمَّا ما لا إضافةَ فيه ولا لامَ فقِياسُه (أفعَلُ) كأفضَل، تقولُ: (هندٌ أفضَلُ) و(الهِنداتُ أفضَلُ). اهـ

(٣) أي: على هذا الوقت، وقيل: لِشبه العَلَمية؛ لأنه تَعرَّف بغير أداة ظاهرةٍ كالعَلَم.

. . . . . .

الكواكب الدرية

ومِنها: «فَعَالُ» - بفتحِ الفاءِ - عَلماً لمُؤنَّثٍ كـ«حَذَامَ، وقَطَامَ» في لغةِ تميمٍ[١]، فإنَّهم يمنَعُونَ صرفَهُ، قال سيبويهِ: (لِلعَلميَّةِ والعدلِ عن فاعِلة)، وقال المبرّد: (لِلعلميَّةِ والتَّأنيثِ المعنويِّ كـ«زينبَ»)، وأهلُ الحجازِ يَبنُونَه على الكسرِ[٢]، وعلى ذلك قولُ الشَّاعرِ: [الوافر]

إذا قالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوها ... فَإنَّ القَولَ ما قالَتْ حَذامِ[٣]

ومِنها: «أَمْسُ» إذا أُرِيدَ به اليومُ الَّذي قبلَ يَومِك، فإنَّ بني تَميمٍ[٤] يَمنَعُونه أيضاً

---

(١) أي: بعضِهم، وأكثرُهم يُفرِّقون بين أن يكونَ مختوماً بالراء فيُبنى على الكسر، وغيرَ مختومٍ بها فيُمنعَ الصرف.

(٢) لِشبهِه بـ(نَزالِ).

(٣) **البيت:** للُجَيم بن صَعب، وحَذامِ التي يَذكرها في البيت امرأتُه. وقِيل: البيتُ لِدَيسَم بن طارق. ويُروى: (فأنصتُوها)، يقال: أنصَت له وأنصَتَه، كنصَح له ونَصَحه.

وقبلَ البيتِ قولُه:

فلَولَا المُزعِجاتُ مِنَ اللَّيالِي ... لَمَا تَرَكَ القَطَا طِيبَ المَنامِ

وبَعضُهم يُنشِدُه مع بيتِ الشاهدِ ليُعلَمَ به كسرُ الرَّويِّ. وسَببُ قولِهما أنَّ العَدُوَّ تَبع قومَ حَذام، فانتَبه القَطا من وَقعِ الدَّوابِّ، فمَرَّ على قومِ حَذامٍ قِطَعاً قِطعاً، فخرَجت إلَيهِم وقالت:

ألَا يا قَومَنَا ارتَحِلُوا وسِيرُوا ... فلَو تُرِكَ القَطا لَيلاً لَنَامَا

فأنشَد زَوجُها البَيتَين، فارتَحَلُوا واعتَصمُوا بِالجبل، فيَئِس مِنهم عَدوُّهم ولم يَصِل إلَيهم.

والمعنى: إذا قالَت حَذامِ قولاً فصَدِّقوها فيه؛ لأن القولَ المُعتَدَّ به قولُها، أو الذي قالَته؛ إذ هي لا تُخطِئ في قول تَقُوله، ولِهذا صار البيت مثلاً لِمَن يُقدِّمُ قَولَه على غَيره.

الإعراب: «إذَا»: ظرف مُستقبَل، خافضٌ لِشَرطه مَنصوبٌ بِجَوابه، «قالَت»: فعل ماض، والتاءُ: للتأنيث. «حذامِ»: فاعلُه مبني على الكسر في محلِّ رفع. والجملةُ الفِعلية في محلِّ جر بإضافة (إذَا) إليها. الفاء: واقعة في جوابِ (إذَا)، «صَدِّقوها»: فعل أمر مبني على حذفِ النون، والواو: فاعله، والهاءُ: مفعوله. والجملةُ لا محلَّ لها جوابُ (إذَا). الفاء: تَعليليَّة، «إنَّ»: حرف مُشبه بالفعل. «القولَ»: اسمُها. «ما»: مَوصولة في محل رفعٍ خبرُها. «قالَت حذامِ»: إعرابُه كإعراب نظيرِه أولَ البيت؛ والجُملةُ الفِعلية لا محلَّ لها من الإعراب صِلةُ الموصول، والعائد: ضمير محذوف، والتقدير: ما قالَته. ويَجوز أن تكونَ (ما) حرفاً مصدريًّا تُؤوَّل مع الفِعل بعدَها بِمَصدر في مَوضعِ رفعِ خبر (إنَّ) على ما أشَرنا إليه في معنَى البيت.

والشاهد: في قَوله: (حذامِ)؛ فإنه فاعلٌ في الموضعَين، وحَقُّه الرفع، ولكنَّه بُني على الكسر تشبيهاً له بـ(نَزالِ)، وهو مَذهبُ أهل الحِجاز.

(٤) أي: بعضَهم أيضاً، وجُمهورهم على لغةٍ ثالثةٍ فيه.

كـ«أُحَادَ ومَوْحَدَ، وثُنَاءَ ومَثْنَى، وثُلاثَ ومَثْلَثَ، ورُباعَ ومَرْبَعَ» وهكَذا إلى العَشَرةِ؛ فإنَّها مَعدُولةٌ عَن أَلفاظِ العَدَدِ الأُصُولِ مُكَرَّرةً، فأَصْلُ «جاءَ القَوْمُ أُحادَ»: .....

الكواكب الدرية

مِن الصَّرفِ لِلعَلميَّةِ والعدلِ؛ لأنَّه مَعدولٌ عن «الأَمسِ»، والحِجازيُّون يَبنُونهُ على الكسرِ مُطلقاً[1].

ومنها: مُوازِنُ «فُعَالٍ»[2] بضمِّ الفاءِ، و«مَفْعَلٍ» بفتحِ الميمِ والعينِ، (كـ«أُحَادَ») بضمِّ الهمزةِ، (و«مَوحَدَ») بفتحِ أوَّلِهِ وثالثِهِ، (و«ثُناءَ») بضمِّ أوَّلِهِ، (و«مَثنَى») بفتحِ أوَّلِهِ، (و«ثُلاثَ») بضمِّ أوَّلِهِ، (و«مَثْلَثَ») بفتحِ أوَّلِهِ وثالثِهِ وسكونِ ثانيهِ، (و«رُباعَ») بضمِّ أوَّلِهِ، (و«مَرْبَعَ») بوزنِ «مَثْلَث».

والأربعةُ مَسمُوعةٌ بِاتِّفاقٍ، وما زادَ عليها كـالخَمسةِ (وهَكذَا إلى العَشرَةِ) ـ أي: مع العَشرة ـ على الأصحِّ، وقولُ البُخاريِّ في «صَحيحِهِ»[3] وأبي عُبَيدةَ: (إنَّ العربَ لا تَتجاوزُ الأربعةَ) اعتَرضوه بأنَّ غيرَهما سمعَ ما لم يَسمَعا؛ (فإنَّها) ـ أي: الأمثلةَ المَذكورةَ ـ (مَعدُولةٌ عن أَلفاظِ العَددِ الأُصولِ) مِن واحدٍ إلى العشرةِ حالَ كونِها (مُكرَّرةً)، فـ«أُحَاد، ومَوحَد» مَعدُولانِ عن «واحدٍ واحدٍ»، و«ثُناءُ، ومَثنى» مَعدولانِ عن «اثنَين اثنَين»، وهَكذا، والدَّليلُ على أنَّ أصلَها ذلك أنَّ معناها يُكَرَّرُ دون لفظِها، والأصلُ فيما إذا كان المعنى مُكرَّراً أنْ يكونَ اللَّفظُ أيضاً مكرَّراً[4]، فعُلِمَ أنَّ أصلَها لفظٌ مكرَّرٌ «واحِدٌ واحدٌ»، و«اثنانِ اثنان»، و«ثَلاثة ثلاثة»، وهكذَا.

(فأَصلُ: «جاءَ القَومُ أُحَادَ») ـ وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «القومُ»: فاعلٌ، «أُحَادَ»: حالٌ مِن «القومُ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ولم يُنوَّنْ لأنَّه مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ لِلصِّفةِ والعدلِ ـ:

---

(١) أي: في حالات إعرابِه الثلاث؛ خلافاً لجمهور التَّميميِّين في تفصيلِهم، فالإطلاقُ إنما هو في مقابِل تَقييدِهم.

(٢) بالتنوينِ فيه وفي (مَفعَلٍ) بعدَه؛ لأن المنعَ إنما هو في المَوزون لا الوزنِ، اللهمَّ إلَّا أن يُمنَعَ للحكايةِ كما يُفعلُ في ضِدِّه حينَ يُنوَّن لِلحكاية، فتأمَّل!

(٣) أي: نقلاً عن أبي عُبيدةَ من غير التَّصريح باسمِه.

(٤) لِيُوافقَ الدالُّ المدلولَ.

جاؤُوا واحِداً واحداً، وكذَا أصلُ «مَوْحَدَ»، وأَصْلُ «جاؤُوا مَثْنَى»: جاؤُوا اثْنَينِ اثْنَينِ، وكَذَا الباقِي؛ وإمَّا تَقدِيراً، كالأَعلامِ الَّتِي على وَزْنِ «فُعَلَ»، كـ«عُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ»؛ فإنَّها لَمَّا .....

الكواكب الدرية

(جاؤُوا واحِداً واحِداً) أي: مُتفَرِّقينَ، فعُدلَ عن «واحدٍ»[١] إلى «أُحَادَ» تخفيفاً للَّفظ.

(وأَصلُ[٢]: «جاءَ القَومُ مَثنَى») ـ وإعرابُه كإعرابِ الذي قبلَه، غيرَ أنَّ النَّصبَ في «مَثنى» بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ ـ: (جاؤُوا اثنَينِ اثنَينِ. وكذَا في الباقِي)، فأصلُ: «جاؤُوا ثُلاثَ»: «جاؤُوا ثلاثةً ثلاثةً»، وهكَذا.

(وإمَّا) أنْ يكونَ الخُروجُ عن الأصلِ (تَقدِيراً) بأنْ لا يَدُلَّ دليلٌ غيرُ منعِ الصَّرفِ على وُجودِ العدلِ في ذلك الاسمِ، إلَّا أنَّه لمَّا وُجد غيرَ مُنصرِفٍ ولم يَكُنْ فيه إلَّا العَلميَّةُ، قدَّرُوا فيه العدلَ؛ حِفظاً لِقاعدَتِهم عن الانخِرامِ[٣]، وذلك (كالأَعلامِ الَّتي على وَزنِ «فُعَلَ») ـ بضمِّ أوَّله وفَتحِ ثانِيه ـ (كـ«عُمَرَ») ونَحوِه[٤] ممَّا ليس بِصِفةٍ في الأصلِ، (و«زُفَرَ») عَلَمٌ على الإمامِ أبي خالدٍ[٥] زُفَرَ بن[٦] هُذَيل الكوفيِّ صاحبِ أبي حَنيفةَ، ماتَ رحمه الله سنةَ خمسينَ ومائةٍ[٧]، (و«زُحَلَ») عَلَمٌ على كوكبٍ في السَّماءِ السَّابعةِ، سُمِّيَ بذلك لأنَّه زحَل

(١) كذا في الأصل، وعبارة «التَّصريح»: فعُدل عن: (واحداً واحِداً). اهـ وتقدَّم قولُ الشارح: فـ(أُحَاد ومَوحَدُ) مَعدولانِ عن (واحدٍ واحدٍ).

(٢) قبله في المتن: (وكذا أصلُ موحَد)، وهو عِند الفاكهي أيضاً وعبارتُه: (وكذا أصلُ مَوحَد) في قَولك: جاءَ القومُ مَوحَدَ: جاؤوا واحداً واحداً.

(٣) بالراء، وأصلُه من الخَرْم وهو القطع.

(٤) عبارةُ «التَّصريح»: نحو عُمرَ مما ليس... إلخ، وزيادةُ الشارح ههنا قولَه: (ونحوه) يَجعلُ ما بعدَ (عمرَ) من المثالَينِ وهما (زُفر وزُحلُ) نوعاً آخَر غير الأول، وليس كذلك.

(٥) المعروفُ أن كُنيتَه: أبو الهُذيل. ثم الصوابُ أن يقولَ: وزُفر عَلم على جماعة مِنهم ـ أو أشهرُهم ـ الإمام أبو خالد... إلخ.

(٦) في الأصل: (من)، وهو تصحيف.

(٧) المعروفُ أنه مات سنةَ (١٥٨)، وأما السنةُ التي ذكَرها الشارح فمات فيها الإمام أبُو حنيفةَ رحمه الله.

سُمِعَتْ مَمْنُوعةً مِنَ الصَّرْفِ ولَيسَ فِيها عِلَّةٌ ظاهِرةٌ غَيرُ العَلَمِيَّةِ، قَدَّرُوا فِيها العَدْلَ، وأَنَّها مَعدُولةٌ عَن «عامِرٍ، وزافِرٍ، وزاحِلٍ».

الكواكب الدرية

أي: بَعُدَ؛ (فإنَّها لمَّا سُمِعَتْ) أي: الأعلامُ المَذكورةُ ونحوُها ممَّا جاء مِن الأعلامِ على وزنِها[١] كـ«جُمَح، وقُزَحَ، وجُشَمَ» (مَمنُوعةً مِن الصَّرفِ)، وجُملةُ ما سُمِعَ مِن العَربِ مِن الأعلامِ المَعدُولةِ تقديراً أربعةَ عشرَ[٢]: الثَّلاثةُ المَذكورةُ، و«جُمَحُ، وقُزَح، وجُشَم، ومُضَر، وعُصَم، ومُجَأ[٣]، ودُلَف، وهُبَل، وبُلَغ[٤]، وقُثَم، وثُعَل»، وكلُّها مَعدُولةٌ عن «فاعِل»، إلَّا الأخيرَ فإنَّه مَعدُولٌ عن «أفعَل».

فهَذه الأسماءُ الَّتي سُمِعَتْ ـ أي: نَطَقَتْ بها العربُ ـ غيرَ مُنصرِفةٍ، (وليسَ فِيها عِلَّةٌ ظاهِرةٌ غَيرُ العَلَميَّةِ)، وهي لا تَستقِلُّ بمنعِ الصَّرفِ، وأَمْكنَ العدلُ دون غيرِه، (قَدَّرُوا فِيها العَدلَ)؛ لأنَّ الغالبَ في الأعلامِ النَّقلُ، مع أنَّ صيغةَ «فُعَلَ» قد كثُرَ فيها العدلُ؛ كـ«غُدَرَ» مَعدولٌ عن «غادِر»، و«فُسَق» مَعدولٌ عن «فاسِق»، (وأَنَّها مَعدُولةٌ) عن «فاعِلٍ» غالباً؛ فـ«عُمَرُ» (عن عامِرٍ[٥])، (و) «زُفَرُ» (عن زافِرٍ[٦])، (و) «زُحَلُ» (عن زاحِلٍ)؛ لأنَّ «عامِراً، وزافِراً، وزاحِلاً» ثابتةٌ في الآحادِ النَّكراتِ، بخلافِ «عُمَرَ، وزُفَرَ، وزُحَلَ».

---

(١) لو قال: (أي: الأعلام التي على الوزنِ المذكور) لاستَغنى عن هذه الإطالة على ما فيها من رَكاكة، إذ في كلام المَتن كافان لِلتمثيل، إحداهُما داخلةٌ على الأعلام الثلاثة، فلا يَرِد الحصرُ فيها أو يُتوهَّم.

(٢) فاتَته ألفاظٌ ذكَر بعضاً منها السُّيوطي في «المزهِر»، ومنها (طُوَى)، قال: ذَكر الأخفش في كِتاب «الواحد والجَمع في القرآن» أنَّ (طُوى) في قِراءة مَن لم يَصرفه على وزن (فُعَل) مَعدول مِثل عُمَر. اهـ وفي «الدُّر المصون» تَوجيهاتٌ أخرى لمنعِه.

ومَن تتبَّع الدواوينَ وَجدَ غيرَها كـ(حُرَب، وحُرَث، وعُدَس، ورُبَث، وغُبَر) وغيرِ ذلك.

(٣) كذا في الأصل، والظاهرُ أنه تصحيفٌ عن (جُحَا)، من (جَحا يَجحُو): إذا خَطَا. وانظر مثلاً: «المطالع السَّعيدة» للسيوطي (١/ ١٦٥).

(٤) هكذا وَقع بالمعجمة، والصواب: (وبُلَع) بالعين المهملة، وهو بُطَين من قُضاعة.

(٥) أي: العَلَم، وهكذا يُقال فيما بعده.

(٦) اسمُ فاعل من (زَفَر الحِملَ): إذا حَمَله، وفي «الاشتقاق» لابن دُريد أنه من: ازدفَر بِحِمله: إذا استقلَّ به وقَوِيَ عليه.

وأَمَّا التَّأنِيثُ فَهُوَ على ثَلاثةِ أقسامٍ: تَأنِيثٌ بِالأَلِفِ، وتَأنِيثٌ بِالتَّاءِ، وتَأنِيثٌ بِالمَعنَى.

فالتَّأنِيثُ بالأَلفِ يَمْنَعُ الصَّرفَ مُطْلَقاً: سَواءٌ كانَت مَقصُورَةً، كَـ«حُبْلَى، ومَرْضَى، وذِكرَى»، أَو مَمْدُودةً، كـ«صَحْراءَ، وحَمْراءَ، وزَكَرِيَّاءَ، .....

الكواكب الدرية

(وأمَّا التَّأنِيثُ) المانعُ مِن الصَّرفِ، (فهو على ثَلاثةِ أَقسامٍ):

الأوَّلُ: (تَأنِيثٌ بِالأَلفِ)؛ أي: المقصُورةِ نحوُ: «حُبْلَى»، أو الممدُودةِ نحوُ: «صَحراءَ».

(و) الثَّاني: (تَأنِيثٌ بِالتَّاءِ) المثنَّاةِ مِن فوقُ نحوُ: «حَمزةَ، وطَلحةَ».

(و) الثَّالثُ: (تَأنِيثٌ بِالمَعنَى) نحوُ: «زَينبَ، وسُعادَ»، وقد يَجتمِعُ التَّأنيثُ باللَّفظِ والمعنى في كلمةٍ واحدةٍ نحوُ: «فاطمةَ».

(فالتَّأنِيثُ بِالأَلفِ يَمنَعُ الصَّرفَ) أي: يَستَقِلُّ بمنعِ صرفِ ما هي[1] فيه (مُطلَقاً)؛ أي: سواءٌ كان نكرةً أم مَعرفةً؛ مُفرداً أم جمعاً؛ اسماً أم صفةً؛ (سَواءٌ كانَتِ الألفُ[2] مَقصُورةً كـ«حُبلَى، ومَرْضَى، وذِكرَى») ـ بلا همزٍ بعد الألفِ[3] ـ، فتقولُ في إعرابِ نحوِ: «مرَرتُ بحُبلى»: «بحُبلى»: جارٌّ ومَجرورٌ، و«حُبلى»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ[4] نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ علَّةٌ تَقومُ مَقامَ عِلَّتينِ، وهي: ألفُ التَّأنيثِ المقصُورةُ، (أو كانَتْ مَمدُودةً كـ«صَحْراءَ، وحَمراءَ، وزَكرِيَّاءَ») ـ بهمزةٍ بعد الألفِ ـ، فتقولُ في إعرابِ نحوِ: «مرَرتُ بِصحراءَ»[5]: جارٌّ ومَجرورٌ، الباء: حرفُ جرٍّ، «صحراءَ»: مَجرورٌ بالباءِ، وهو مَجرورٌ وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ علَّةٌ تقومُ مَقامَ العِلَّتينِ، وهي: ألفُ التَّأنيثِ الممدُودةُ.

---

(١) أي: تلكَ الألفُ.

(٢) هذا الحرف مِن كلامِ الفاكهي، وهو ساقطٌ في نُسَخ المتن. ومثلُه: (كانت) الآتي قريباً.

(٣) أي: في الثَّلاثة.

(٤) أي: المُقدرةُ لِلتعذر على الألف.

(٥) أي: في إعرابِ نحوِ: (بصحراء) من (مررتُ بصحراء)، وأهمَل إعرابَ الفعل لوضوحِه.

وأَشْياءَ»، وهذِهِ العِلَّةُ هِيَ العِلَّةُ الثَّانِيةُ مِنَ العِلَّتَينِ اللَّتَينِ كُلُّ واحِدةٍ مِنهُما تَمْنَعُ الصَّرفَ وَحدَها، وتَقُومُ مَقامَ العِلَّتَينِ.

الكواكب الدرية

وإنَّما مثَّلَ المصنِّفُ لِلتَّأنيثِ بالألفِ بِأمثِلةٍ مُتعدِّدةٍ؛ للإشارةِ إلى أنَّها تمنعُ صرفَ ما هي فيه؛ نَكرةً كان كـ«ذِكرَى، وصَحراءَ»، أو مَعرفةً كـ«زكريَّاء»، أم[1] مُفرداً كهَذه الأمثِلةِ، أو جمعاً كـ«مَرضى»؛ اسماً كما تَقدَّمَ[2]، أو صفةً كـ«حُبلَى».

ومِن المُؤنَّثِ بِالألف المقصورةِ «رَضْوَى» - بتَثليثِ الرَّاءِ[3] -: جَبلٌ بالمدينةِ الشَّريفةِ، وبِالألفِ الممدُودةِ «أَسماءُ»؛ لأنَّ أصلَهُ كما قال سيبويهِ: «وَسماء» بِالواو[4]، وزَعمَ الفرَّاءُ أنَّه جمعُ «اسم»، فمَنعُه[5] إذا كان عَلَماً لمُؤنَّثٍ لِلعَلميَّةِ والتَّأنيثِ المعنَويِّ، وإنْ كان عَلَماً لِمُذكَّر لِلعَلميَّةِ والتَّأنيثِ الأصليِّ؛ نظراً لِكَونه مَنقولاً عنه.

ومِن ذلك ما ذكَره المصنِّفُ بِقَوله: (و«أَشياءَ»)، وإنَّما أخَّرها عمَّا قبلَها لِلخلافِ فيها، وما ذكَره مِن إلحاقها بالمُؤنَّثِ بالألفِ هو مذهبُ سيبويهِ؛ لأنَّ أصلَها «شَيْئاءُ» كـ«حَمراءَ»، كَرِهُوا اجتماعَ همزتينِ بَينهما ألفٌ، فنَقلُوا اللَّامَ - وهي الهمزةُ الأُولى - إلى محلِّ الفاء، فقالُوا: «أَشياءُ» بزنةِ «لَفْعاءَ».

(وهَذه العِلَّةُ) - يعني بِذلك: التَّأنيثَ بالألفِ المقصورةِ، أو الممدُودةِ - (هي العِلَّةُ الثَّانِيةُ مِن العِلَّتينِ اللَّتَينِ كُلُّ واحِدةٍ مِنهُما تَمنَعُ الصَّرفَ وَحدَها)، فلا تحتاجُ معها إلى علَّةٍ أخرى، بل تَستقلُّ بمنعِ الصَّرفِ، (فتَقُومُ مَقامَ العِلَّتينِ)، وذلك لأنَّها في نفسِها علَّةٌ لفظيَّةٌ، ولُزومُها لِما هي فيه بحيث لا يصحُّ حذفُها منه بحالٍ[6]، بمنزلةِ علَّةٍ أُخرى معنويَّةٍ، بخلافِ تاء التَّأنيثِ فإنَّها مُعرَّضةٌ للزَّوال؛ لأنَّها لم تُوضَعْ إلَّا لِلفرقِ بين المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، ولهذا اشتُرط لمنعِ الصَّرفِ معها العَلميَّةُ لأجلِ أنْ تَلزمَ.

---

(١) الأَولى إسقاطُ هذا الحرف كما أسقطَه في تَفصيلِه الآتي.

(٢) في مرجِع الاسم الموصول إشكالٌ لا يَخفى؛ فإن النَّوعين تقدَّما معاً.

(٣) المعروفُ أنه بفتح الراء.

(٤) أي: (فَعْلاء) من الوَسامةِ.

(٥) أي: على القول الأخيرِ.

(٦) أي: فلا يُقال في حُبلى: حُبْل، ولا في حمراءَ: حَمْر، وهكذا.

وأمَّا التَّأنِيثُ بِالتَّاءِ فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ العَلَمِيَّةِ؛ سَواءٌ كانَ عَلَماً لِمُذَكَّرٍ، كَـ«طَلْحةَ»، أو لِمُؤَنَّثٍ كَـ«فاطِمةَ».

وأَمَّا التَّأنِيثُ المَعنَوِيُّ فَهُوَ كالتَّأنِيثِ بِالتَّاءِ، فيَمْنَعُ مَعَ العَلَمِيَّةِ، لَكِنْ بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ الِاسْمُ زائِداً على ثَلاثةِ أَحرُفٍ، كـ«سُعادَ»، أو ثُلاثيًّا مُحَرَّكَ الوَسَطِ، كَـ«سَقَرَ»، .....

الكواكب الدرية

(وأمَّا التَّأنِيثُ بِالتَّاء) ويُقالُ له[1]: التَّأنيثُ اللَّفظيُّ، (فيَمنَعُ الصَّرفَ) لِمَا هي فيه (مَع العَلَميَّةِ)، أي: إذا كان الاسمُ الذي دخَلَتْ عليه عَلماً؛ لِيَصيرَ التَّأنيثُ حينئِذٍ لازماً؛ لأنَّه بِدُون العَلميَّةِ في مَعرضِ الزَّوال، فلا يَقوَى على منعِ الصَّرفِ، فاشتُرط العَلَميَّةُ فيه لِتحصينِهِ عن الزَّوال، حتَّى لو سُمِّي به مُذكَّرٌ لم تَزُلِ التَّاءُ نحوُ: «حَمزَة»، و«قائمةٌ» في قَولك: «مرَرتُ بامرأةٍ قائمةٍ» مُنصرِفٌ وإنْ كان فيه الصِّفةُ والتَّأنيثُ؛ لأنَّ تأنيثَه مُعرَّضٌ للزَّوال؛ لأنَّك لو وصفتَ به مُذكَّراً تقولُ: «مررتُ برجلٍ قائمٍ»؛ (سَواءٌ كان) أي: ما هو مُؤنَّثٌ بالتَّاءِ (عَلَماً لِمُذكَّرٍ كـ«طَلحةَ»، أو لِمُؤنَّثٍ كـ«فاطِمةَ»)؛ [و]سواءٌ كان مُتحرِّكَ الوسَطِ، أم ساكنَه، زائداً على ثلاثةِ أحرُفٍ، أو غيرَ زائدٍ عليها.

(وأمَّا التَّأنِيثُ المَعنَوِيُّ) وهو كونُ الاسمِ مَوضوعاً لمُؤنَّثٍ خالياً عن إحدَى علاماتِ التَّأنيثِ الثَّلاثِ، وهي: التَّاءُ، وألفُ التَّأنيثِ الممدودةُ، وألفُ التَّأنيثِ المقصورةُ (فهو كالتَّأنيثِ بِالتَّاءِ) في اشتراطِ العَلميَّةِ فيه، ولهذا قال: (فيَمنَعُ) ـ بفتح الياءِ، أي: يَمنع الاسمَ الصَّرفَ (مع العَلَميَّةِ)؛ لأنَّها تُحصِّنُ تأنيثَه عن الزَّوال، (لَكنْ) لا يَصيرُ منعُ صرفِه واجباً إلَّا (بِشَرطِ:

أنْ يَكُونَ الِاسمُ زائِداً على ثَلاثةِ أَحرُفٍ كـ«سُعادَ») ـ بضمِّ أوَّلِهِ ـ عَلَماً لامرأةٍ، ومثلُه «زَينَبُ، ومَريمُ»؛ لِقيامِ الحرفِ الرَّابعِ مقامَ التَّاءِ.

(أو ثُلاثيًّا مُحرَّكَ الوَسَطِ كـ«سَقَرَ») عَلَماً لِطَبقةٍ مِن طِبَاق جهنَّمَ، واشتِقاقُه مِن (السَّاقُورِ) وهو الحَرُّ، ومثلُها «لَظَى»، فإنَّه مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ لِلعَلميَّةِ والتَّأنيثِ المَعنويِّ؛ لأنَّ تَحرُّكَ الوسطِ قائمٌ مَقامَ الحرفِ الرَّابعِ، فثَقُلَ الاسمُ، فوجبَ منعُ صرفِهِ، بخلافِ ساكنِ الوسَطِ كـ«هِنْد»، فإنَّ سكونَهُ يُوجِبُ الخِفَّةَ، فيزولُ بذلك أحدُ السَّببَينِ، فلِذلك لم يَجِبْ منعُ صرفِهِ.

(١) أي: وللتأنيث بالألف.

أو أَعجَمِيًّا كـ«جُورَ»، أو مَنقُولاً مِنَ المُذَكَّرِ إلى المُؤَنَّثِ، كَما إذا سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِـ«زَيْد»، فَإنْ لم يَكُنْ شَيءٌ مِن ذَلِكَ كـ«هِنْدٍ، ودَعْدٍ» جازَ الصَّرفُ، وتَركُهُ، وهُوَ الأَحسَنُ.

وأمَّا **التَّعرِيفُ** فالمُرادُ بِهِ العَلَمِيَّةُ، .....

الكواكب الدرية

(أو) ثُلاثيًّا ساكنَ الوسطِ (أَعجَميًّا كـ«جُور») ـ بضمِّ الجيمِ وسُكونِ الواوِ ـ اسمُ بلدٍ بِفارس[1]؛ لحصولِ الثِّقلِ بالعُجْمة في لِسان العرب.

(أو) ثلاثيًّا ساكنَ الوسَطِ (مَنقُولاً مِن المُذكَّرِ إلى المُؤنَّثِ، كما إذَا سُمِّيَتِ امرَأةٌ بـ«زَيد»)، فإنَّه بنقلِهِ إلى المُؤنَّثِ حصلَ له ثقلٌ عادلَ خفَّةَ اللَّفظِ، فمُنِعَ مِن الصَّرفِ.

(فإنْ لم يَكُنْ شَيءٌ مِن ذَلِك) بأنْ كان مُؤنَّثاً معنويًّا ثلاثيًّا ساكنَ الوسطِ غيرَ أعجَميٍّ، ولا مَنقولاً[2] مِن المُذكَّر بأنْ كان في الأصلِ مُؤنَّثاً (كـ«هِنْد، ودَعد»؛ جازَ الصَّرفُ) نظراً إلى خِفَّةِ اللَّفظِ بالسُّكون، فقاوَمَ ثِقلَ إحدى العِلَّتينِ، (و) جازَ (تَركُه)؛ نظراً لِوجود العِلَّتينِ: العَلميَّةِ والتَّأنيثِ، (وهو) أي: تَركُ الصَّرفِ (الأَحسَنُ) عند الجُمهورِ؛ تحاشياً عن إلغاءِ العِلَّتينِ.

وإنْ كانَ المُؤنَّثُ المعنويُّ ثنائيًّا كـ«يَد» عَلَماً: جازَ فيه الوَجهانِ أيضاً، والمنعُ أرجَحُ.

وإذا سُمِّيَ مُذكَّرٌ بمُؤنَّثِ الأصلِ، فإنْ كان ثلاثيًّا صُرِفَ؛ سواءٌ كان ساكنَ الوسطِ، أم مُتَحركَه، كـ«عَيْن، وقَدَم» عَلَمينِ مَنقولَينِ مِن اسمِ الجارحتَينِ؛ وإنْ كان زائداً على الثَّلاثةِ كـ«زَينَب» مُنِعَ.

وأمَّا أسماءُ القَبائلِ والبُلدانِ الَّتي لا يَظهرُ فيها سببٌ سِوى العَلَميَّةِ: فمِنها ما سُمِعَ عدمُ انصرافِهِ، ومنها ما سُمِعَ انصرافُه، ومنها ما سُمعَ فيه الأَمرانِ، ومنها ما لم يُسمَعْ فيه شيءٌ؛ فعدمُ الانصِرافِ بِاعتبارِ أنَّها اسمُ القَبيلةِ أو القَريةِ أو البُقعةِ، والانصرافُ باعتبارِ أنَّها اسمُ الحيِّ أو المكانِ.

(وأمَّا التَّعرِيفُ) المعتبَرُ في منعِ الصَّرفِ، (فالمُرادُ بِه) هنا (العَلَميَّةُ)؛ لأنَّ تعريفَ

---

(١) وإليه يُنسب الوَرد الجُوري.

(٢) الصواب: (ولا منقولٍ)؛ بالجرِّ عطفاً على (أعجَميٍّ)، أي: غيرَ أعجميٍّ وغيرَ منقولٍ... إلخ.

وتَمْنَعُ الصَّرفَ مَعَ وزْنِ الفِعلِ، ومَعَ العَدْلِ، ومَعَ التَّأنِيثِ كما تَقَدَّمَ، ومَعَ التَّركِيبِ المَزْجِيِّ، ومَعَ الأَلِفِ والنُّونِ، ومَعَ العُجْمةِ كَما سَيَأْتِي.

وأمَّا التَّركِيبُ فالمُرادُ بِهِ التَّركِيبُ المَزْجِيُّ .....

الكواكب الدرية

المضمَراتِ وأسماءِ الإشارةِ والمَوصولاتِ لا يُوجدُ إلَّا في المبنيَّاتِ، ومنعُ الصَّرفِ مِن أحكامِ المُعرَباتِ؛ والتَّعريفَ بـ«أل» والإضافةِ يجعلُ غيرَ المُنصرِفِ مُنصرِفاً، أو في حكمِهِ، فلا يُتَصَوَّرُ حينئِذٍ كونُهما سبباً لمنعِ الصَّرفِ، فلم يَبقَ إلَّا التَّعريفُ بِالعَلميَّةِ.

(وتَمنَعُ) أي: العَلميَّةُ (الصَّرفَ) إذا اجتَمعَتْ في اسمٍ (مَع وَزنِ الفِعلِ كـ«أَحْمدَ، ويَزيدَ»[1])، فكلٌّ منهما في نحوِ: «مرَرتُ بأحمدَ، ويَزيدَ» مَجرورٌ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ عِلَّتانِ فَرعيَّتانِ، وهما: العَلميَّةُ ووَزنُ الفعلِ.

(ومَع العَدلِ كـ«عُمَرَ، وزُفَرَ»)، فكلٌّ منهما في نحوِ: «مرَرتُ بعُمَرَ، وزُفَرَ» مَجرورٌ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرفُ لِلعَلَميَّةِ والعدلِ.

(ومع التَّأنيثِ) بغيرِ الألفِ كما تَقدَّمَ بيانُ ذلك.

(ومع التَّركيبِ المَزْجيِّ)، بل تَتعيَّنُ معه كما سيَأتي.

(ومع الأَلفِ والنُّونِ كـ«عُثمانَ»)، فتَقولُ في نحوِ: «مرَرتُ بِعُثْمانَ»: «عثمانَ»: مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ لِلعَلميَّةِ وزِيادةِ الألفِ والنُّونِ.

(ومَع العُجْمةِ)، بل تَتعيَّنُ معها (كما سيَأتِي) بيانُ ذلك.

وأمَّا الصِّفةُ، فلا تمنعُ العَلميَّةُ الصَّرفَ معها؛ لأنَّهما لا يَجتمعانِ؛ لِما بينهما مِن التَّضادِّ؛ لأنَّ الصِّفةَ لا تكونُ إلَّا نكرةً[2] كـ«أحمَر، وسَكران».

(وأمَّا التَّركِيبُ) المعتبرُ في منعِ الصَّرفِ، (فالمُرادُ بِه التَّركِيبُ المَزجِيُّ)، وهو جَعلُ اسمينِ اسماً واحداً مُنزَّلٌ ثانيهما منزلةَ تاءِ التَّأنيثِ، فخرجَ:

---

(١) جاءت عبارةُ المتنِ في هذا الموضِعِ من النُّسَخ الخطيَّة وفي «الفواكه» هكذَا: (وتَمنعُ الصرفَ مع وزنِ الفعل ومع العَدل ومع التأنيثِ كما تقدَّم، ومع التَّركيب المزجِيِّ ومع الألفِ والنونِ ومع العُجمةِ كما سيَأتي). اهـ والظاهرُ أنَّ الأمثلةَ الزائدةَ عليه مِن كلامِ الفاكهي، وقد مشَينا على ذلك في أعلَى الصَّفحةِ ههنا لِيُتنبَّه له.

(٢) عبارةُ الفاكهي: إذ إن العَلَمية تقتضي الخصوصَ، والوصفيَّةَ تقتضي العمومَ، وبينهما مُنافاة.

المَختُومُ بِغَيرِ «وَيهِ»، كـ«بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوتَ»، .....

الكواكب الدرية

التَّركيبُ الإضافيُّ كـ«امرِئ القَيس، وعبدِ اللهِ» ونحوِهما؛ لأنَّ الإضافةَ تجعلُ غيرَ المُنصرِفِ مُنصرِفاً، فلا تَصلحُ سبباً لمنعِ الصَّرفِ.

والتَّركيبُ الإسناديُّ كـ«تأبَّطَ شرًّا، وشابَ قَرناها»؛ لأنَّ الأعلامَ المشتمِلةَ على الإسنادِ مِن قَبيلِ المبنيَّاتِ على الأصحِّ، ولهذا يُحكى اللَّفظُ على ما كان عليه قبلَ العَلميَّةِ.

ثمَّ قيَّدَ المصنِّفُ التَّركيبَ المزجيَّ الذي يَصلُحُ أنْ يكونَ علَّةً لمنعِ الصَّرفِ بِقوله: (المَختُومُ بِغَيرِ «وَيهِ»)، وذلك (كـ«بَعْلَبَكَّ») عَلَماً على بلدةٍ مُركَّبٌ مِن «بَعْل» ـ وهو صنمٌ ـ، و«بَكّ» اسمُ صاحبِ هذه البَلدةِ، ثمَّ جُعِلا اسماً واحداً مَمنوعاً مِن الصَّرفِ للعَلَميَّةِ والتَّركيبِ المزجيِّ، (و«حَضْرَمَوتَ»)، وهو عَلَمٌ لِقُطْرٍ مِن اليَمنِ مُركَّبٌ مِن «حَضْر» و«مَوْت»، ثمَّ جُعِلا اسماً واحداً مَمنوعاً مِن الصَّرفِ لِلعلميَّةِ والتَّركيبِ، ويكونُ الإعرابُ على الجُزءِ الأَخيرِ منه، وأمَّا الجزءُ الأوَّلُ فيُفتَحُ آخِرُه[1] إذا لم يكُنْ مُعتلًّا، ولا نُوناً كالمثالَينِ المَذكورَينِ، فإنْ كان آخِرُه مُعتلًّا كـ«مَعْدِيكَرِب»، أو نُوناً كـ«باذِنْجانة»، فيُسَكَّن فِيهِما.

وقد سُمِعَ في المُركَّبِ المزجيِّ الغيرِ المختُومِ بـ«وَيهِ» لُغتانِ أُخرَيانِ: بِناءُ الجزأينِ على الفتحِ، وإضافةُ الأوَّلِ لِلثَّاني[2]، فيُعرَبُ الأوَّلُ بحسَبِ العواملِ، ويُجرُّ الثَّاني بالإضافةِ مَصروفاً ما لم يكُنْ فيه مانِعٌ آخَرُ، كالعُجمةِ في «رامَ هُرمُزَ»، فيَمتنِعُ.

وأمَّا المُركَّبُ المزجيُّ المختومُ بـ«وَيهِ» كـ«سِيبويهِ»، فإنَّه مبنيٌّ على الكَسرِ على الأشهَرِ، ويجوزُ مَنعُ صرفِهِ؛ لأنَّه قد سُمِعَ. ويجوزُ إضافةُ الجزءِ الأوَّلِ منه للثَّاني، فيُعرَبُ الأوَّلُ بحسَبِ العواملِ، ويُبنى الثَّاني؛ لأنَّه اسمُ صوتٍ.

والمُحَدِّثُون يَقولُون في[3] «حَمَّوَيْه، ونَفْطَوَيهِ، ودُرُستُوَيه، وحَضْرَوَيه» بِسُكونِ الواوِ وضمِّ

---

(١) أي: بِناءً.

(٢) تشبيهاً بـ(عبد الله).

(٣) لعلَّ هذا الحرف زائدٌ على كلام الشارح، وحينئذٍ يُضبط ما بعدَه من الأمثلة على ما سيَنُصُّ عليه وهو: (حَمُّوْيَه، ونَفْطُوْيَه، ودُرُستُوْيَه، وحَضْرُوْيَه).

ولا يَمْنَعُ الصَّرْفَ إلَّا مَعَ العَلَمِيَّةِ.

وأمَّا **الأَلِفُ والنُّونُ** الزَّائِدَتانِ فَيَمْنَعانِ الصَّرفَ مَعَ العَلَمِيَّةِ، .....

الكواكب الدرية

ما قبلَها وفتحِ ما بعدَها[١]، وبالتَّاء مَمنوعاً مِن الصَّرفِ[٢]، وهو الموافقُ لِلُّغةِ الفارسيَّةِ[٣].

تنبيهٌ: أَلحقَ الفاكهيُّ بالمختومِ بـ«وَيه» ما رُكِّبَ مِن الأعدادِ كـ«خمسةَ عشرَ»، والظُّروفِ نَحوُ: «هو يَأتِينا صَباحَ مساءَ»، والأحوالِ نحوُ: «جارِي[٤] بَيتَ بيتَ»، فإنَّ ذلك كُلَّه مِن قَبِيل المبنيَّاتِ أيضاً، أي: فإنْ سُمِّيَ بِشَيءٍ مِن ذلك بقيَ على حالِهِ مَبنِيًّا[٥]، قال ابنُ عَنقاء: إذا سُمِّيَ بشيءٍ مِن ذلك، فإنَّه يَلزمُ عند سيبويهِ فَكُّه، وإعرابُه إعرابَ المتضايِفَينِ، وأجازَ غيرُه بَقاءَه على تركيبِهِ مَبنيًّا، قيل: وهو أحسَنُ، وقيل: بل واجبٌ، وأجازَ بعضُهم منعَ صَرفِهِ. انتَهى. (ولا يَمنَعُ) أي: التَّركيبُ المَذكورُ (**الصَّرفَ إلَّا مَع العَلَميَّةِ**)؛ لأنَّه معها لازمٌ، فيَقوَى على منعِ الصَّرفِ، بِخلاف ما إذا لم يكُنْ معها، فهو في مَعرضِ الزَّوال، فلا يكونُ مُعتبراً.

(**وأمَّا الأَلفُ والنُّونُ الزَّائدَتانِ**) لِزيادتِهما على أصلِ بِنيةِ الكلمةِ، وقيل: لِكَونهما مِن حُروفِ الزِّيادةِ، (فيَمنَعانِ) الاسمَ (**الصَّرفَ مَع العَلَميَّةِ**)؛ لِتَحقُّقِ شَبَهِهما حينئِذٍ بأَلِفَي التَّأنيثِ مِن حَيثُ امتِناعُ دُخولِ تاءِ التَّأنيثِ عليهما، بِخلاف ما إذا لم يَكُنِ الاسمُ عَلَماً، نحوُ: «سَعْدانٍ» ـ اسمٌ لِنَبتٍ[٦] ـ، و«مَرْجانٍ» ـ اسمٌ لِصغارِ اللُّؤلؤ كما في «القامُوس» ـ، فإنَّه لا يَمتنِعُ دخولُ التَّاءِ عليه، فيُقالُ فيه: «سَعدانَة، ومَرْجانة»، وإذَا دَخلَت مُؤنِّثاً التَّاءُ بَعَّدَتْه عن شَبَه الفعلِ، فيَنصَرِفُ.

---

(١) لأنهم يَكرهُون النُّطق بـ(وَيْه)؛ قال الحافظ ابنُ حَجر: ولهم في ذلك سَلف، رويناه في كِتاب «مُعاشرة الأهلين» عن أبي عمرٍو عن إبراهيم النَّخعي أن (وَيه) اسمُ شَيطان. اهـ وقيل: لأن (وَيه) لِلتَّندبة.

(٢) قال السُّيوطي في «تَدريب الراوِي»: وفي «فوائد رِحلة ابن رشيد»: مَذهب النُّحاة في هذا وفي نَظائره فتحُ الواو وما قبلها وسكونُ الياء ثم هاءٌ، والمُحدِّثون يَنحَون به نحوَ الفارسيَّة فيَقولُون: هو بضم ما قبل الواو وسُكونها وفتحِ الياء وإسكانِ الهاء، فهي هاءٌ على كُلِّ حالٍ، والتاءُ خطأ. اهـ فما في كلام الشارح مُعتَرض من جهتَين: التاءِ ومنعِ الصرف.

(٣) أي: التي أُخذت منها هذه الأسماء ولا سيَّما في العَصر العباسي.

(٤) أي: هو جارِي.

(٥) انظر: «الفواكه الجنية» (ص١٤٦).

(٦) وفي المثَل: مَرعًى ولا كالسَّعدان.

كـ«عِمْرانَ، وعُثْمانَ»، ومَعَ الصِّفةِ كَـ«سَكْرانَ».

وأمَّا **العُجْمةُ** فالمُرادُ بِها .....

الكواكب الدرية

ثمَّ مثَّل لِما لا يَنصرِفُ مِن ذلك بِقَوله: (كـ«عِمرانَ، وعُثمانَ»)، أشارَ بِالمثالينِ المَذكورَينِ إلى أنَّ زيادةَ الألفِ والنُّونِ في الأعلامِ لا تختصُّ بِوزن «فَعلانَ» ـ بفتحِ الفاءِ ـ، بل تكونُ فيها وفي غيرِها ممَّا هو مَضمومُ الأوَّلِ، أو مَكسورُه، بخلافِ الصِّفةِ فإنَّ زيادةَ الألفِ والنُّونِ تَختصُّ منها بما هو بِوَزنِ «فَعلانَ» ـ بفتح الفاءِ ـ كما سيَأتي، وحينئِذٍ فيكونُ نحوُ: «عِمرانَ وعُثمانَ» مَمنوعَينِ مِن الصَّرفِ لِلعَلميَّةِ وزيادةِ الألفِ والنُّونِ، وعلامةُ زيادتِهما أنْ يكونَ قبلَهما أكثرُ مِن حرفَينِ، كهَذه الأمثِلَةِ الثَّلاثةِ[1].

فإنْ كان قبلَهما حرفانِ ثانِيهما مُضعَّفٌ، فلَك اعتِباران[2]: إنْ قدَّرتَ أصالةَ التَّضعيفِ فزائدَتانِ، والاسمُ المضعَّفُ مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ؛ أو زِيادتَهُ، فالنُّونُ أصليَّةٌ، والاسمُ المضعَّف مُنصَرِفٌ؛ وذَلك كـ«حسَّان»: إنْ جَعَلتَهُ مِن الحَسِّ[3] فوَزنُه «فَعْلان»، فلا يَنصَرِفُ، وإنْ جَعلتَهُ مِن الحُسْنِ فوَزنُه «فعَّال»، فيَنصَرِفُ، وكذَا «حيَّان»: إنْ جعَلتَهُ مِن الحَياةِ فلا يَنصرفُ، أو مِن الحَينِ ـ أي: مِن الهَلاك ـ انصَرَفَ.

(و) يَمْنَعانِ الصَّرفَ (مع الصِّفةِ) بِشرطِ أنْ يكونَ[4] بوزنِ «فَعلانَ» ـ بفتح الفاءِ ـ، وأنْ لا تَقبلَ تاءَ التَّأنيثِ، إمَّا لأنَّه لا مُؤنَّثَ له كـ«رَحمن» لاسمِه تَعالى، أو لأنَّ مُؤنَّثَهُ «فَعْلَى»، (كـ«سَكْرانَ) وعَطْشانَ»، فإنَّ مُؤنَّثَهُ «سَكْرَى، وعَطْشى». وبَنو أسَدٍ تُؤَنِّثُ بابَ «سَكرانَ» بالتَّاءِ، فيَقُولونَ: «سَكرانةٌ، وعَطشانةٌ»، فيَنصرِفُ، وهو قَبيحٌ.

(وأمَّا **العُجمةُ**) المانعةُ مِن الصَّرفِ، (فالمُرادُ بِها:

---

(١) لم يَظهَر لي المثالُ الثالث لا مِن كلامِه ولا مِن كلام المصنِّف؛ فإن المذكور قبلُ مِثالانِ فقط وهما: عِمران وعُثمان. اللهمَّ إلا أن يكون مَقصودُه بالأمثِلة الثلاثةِ الأحرُفَ الثلاثةَ التي قبل الألف والنون في (عِمران وعُثمان)، والله أعلَم.

(٢) أي: إن احتَملتهُما الكلمة ولم يتعيَّن فيها وجهٌ واحد فقط.

(٣) بفتح الحاء، يقال ـ كما في «الاشتقاق» لابن دُريد ـ: حَسَّ القومَ يَحُسُّهم حَسًّا: إذا قتَلهم قتلاً ذَريعاً.

(٤) أي: الوصفُ.

أنْ تَكُونَ الكَلِمةُ مِن أَوْضاعِ العَجَمِيَّةِ، كـ«إبْرَاهِيمَ، وإسْماعِيلَ، وإسْحاقَ».

وجَمِيعُ أَسْماءِ الأَنْبِياءِ أَعْجَمِيَّةٌ، .....

الكواكب الدرية

أنْ تَكونَ الكَلمةُ مِن أَوضاعِ) غيرِ العربِ، بأنْ تكونَ مِن الأَوضاعِ (العَجَميَّةِ)؛ سواءٌ كانتْ مِن أوضاعِ الفُرسِ، أو الرُّومِ، أو الهندِ، أو الإفرَنجِ، أو الحَبَشةِ، أو البَربَر، أو غيرِ ذلك.

وتُعرَفُ عُجمةُ الكلمةِ بِنَقلِ الأئمَّةِ لها، وبخُروجِها عن أوزانِ الأسماءِ العربيَّةِ، نحوُ: «أَبرِيسَم»[1]؛ فإنَّ مثلَ هذَا الوزنِ غيرُ مُستَعمَلٍ في اللِّسانِ العربيِّ؛ وبِأنْ يَجتمِعَ فيها مِن الحرُوفِ ما لا يَجتمِعُ في كلامِ العربِ، كالجيمِ والصَّادِ نحوُ: «صَولَجان»، أو الجيمِ والقافِ نحوُ: «مَنجَنِيق»، أو الجيمِ والكافِ نحوُ: «سُكُرُّجَة[2]»، أو تكونَ فيه السِّينُ والذَّالُ نحوُ: «ساذِج[3]، وأُستاذ»، أو يكونَ في أوَّلِهِ نونٌ بعدها راءٌ نحوُ: «نَرجس»، أو آخِرِه زايٌ قبلَها دالٌ نحوُ: «مُهندِز[4]»؛ لأنَّ ذلك لا يكونُ في كلمةٍ عربيَّةٍ.

أو بأنْ يكونَ عارياً مِن حُروفِ الذَّلاقةِ وهو خُماسيٌّ أو رباعيٌّ[5]، وحُروفُ الذَّلاقةِ ستَّةٌ، وهي: الفاءُ، والرَّاءُ، والميمُ، والنُّونُ، واللَّامُ، والباءُ، يَجمَعُها قولُك: «مُرْ بِنَفَل»، (كـ«إبراهيمَ، وإسماعِيلَ، وإسحاقَ»)، فإنَّها مَمنوعةٌ مِن الصَّرفِ لِلعَلميَّةِ والعُجمةِ.

(وجَمِيعُ) - بالرَّفعِ مُبتدأٌ[6] - (أَسماءِ الأَنبِياءِ) - صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم أَجمعِين - (أَعجَميَّةٌ) بالرَّفعِ خبرُ المُبتدأ، وإنَّما كانَتْ جميعُ أسماءِ الأنبياءِ أعجميَّةً لأنَّها مِن أوضاعِ غيرِ

---

(١) هو الحريرُ، ومِنهم من يخصُّه بالخام. وفيه أكثرُ من لُغة.

(٢) هي القَصعة الصَّغيرة المَدهُونة، وقيل: إنَّ العرب كانت تَستعمِلُها في الكَوامخ وأَشباهِها على المَوائد حول الأَطعِمَة لِلتَّشهي والهضم.

(٣) بفتحِ الذال وكسرِها، يقال: (ثوبٌ ساذج) أي: على لونٍ واحد لم يُخالِطه غيرُه، و(حُجَّة ساذجة) أي: غيرُ بالِغة، فمدارُ الكلمة على السُّهولةِ واليُسر، فمِن ثَمَّ اشتهر استعمالُها اليومَ في المغفَّل قليل الفِطنة والمَكر.

(٤) في «الصحاح»: المُهَندِز: الذي يُقدِّر مَجاريَ القُنيّ والأبنِية، مُعرَّب، وصيَّرُوا زايَه سيناً فقالُوا: (مُهندِس) لأنه ليس في كلامِ العرب زايٌ قبلها دال.

(٥) وشذَّ نحو: (عَسْجَد)؛ فإنه عربيٌّ مع خُلوِّه مما ذُكر.

(٦) احتراز عن جرِّها على توهُّم أنها معطوفةٌ على أسماء الأنبياء قبلها.

إلَّا أَربَعةً: «مُحَمَّدٌ، وصالِحٌ، وشُعَيْبٌ، وهُودٌ»؛ صَلَّى الله عَلَيهِمْ وسَلَّمَ أَجمَعِينَ.

الكواكب الدرية

العربِ، (إلَّا أَربعَةً) منها، وهُم[١]: (مُحمَّدٌ، وصالِحٌ، وشُعَيبٌ، وهُودٌ صلَّى اللهُ وسلَّمَ[٢] علَيهِم أَجمَعِينَ)، فإنَّ هذه الأربَعةَ عربيَّةٌ، ولهذا صُرِفَتْ[٣]، وأُلْحِقَ بهذَا[٤] في الصَّرفِ: «نُوحٌ، ولُوطٌ، وشيثٌ»؛ لخفَّتِها كما سيأتي، ويَجمُعها قولُك: «صُنْ شَملَهُ»، ونَظَمَها مَن قال: [الطَّويل]

أَلَا إِنَّ أَسْمـاءَ الـنَّـبِـيِّـيـنَ سَـبْـعَـةٌ ... لَـهَا الصَّرْفُ في إِعْرَابِ مَنْ يَتَنَشَّدُ[٥]

فـشِـيـثٌ ونُـوحٌ ثُـمَّ هُـودٌ وصـالِـحٌ ... شُـعَـيْـبٌ ولُـوطٌ والـنَّـبِـيُّ مُـحَـمَّـدُ

وشملَ قولُه: (وجميعُ أسماءِ الأنبياءِ أعجميَّةٌ) «مُوسى»، فيكونُ مَمنوعاً مِن الصَّرفِ لِلعَلميَّةِ والعُجمةِ، و«آدمَ»، فيكونُ أعجميًّا كـ«آزَرَ» على وزنِ «فاعَل» كـ«خاتَم»، وبه جزمَ الزَّمخشريُّ في «الكشَّاف»، وذهَب في «المفصَّل» إلى أنَّه عربيٌّ على وزنِ «أَفْعَلَ»، والمانعُ له مِن الصَّرفِ العَلميَّةُ ووزنُ الفِعلِ، واختُلفَ في «عُزَير»، فقال في «الكشَّاف» في الكلامِ على قولِهِ تعالى: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]: (مَن لم يُنَوِّنْهُ جعلَهُ غيرَ مُنصرِفٍ لِلعَلميَّةِ والعُجمةِ، ومَن صَرَفَهُ جعلَهُ عربيًّا)، وحكَى السَّمين في «اليَسع» قَولَينِ: على أنَّه[٦] عَلَمٌ مَنقولٌ مِن فِعلٍ مُضارِعٍ، والثَّاني أنَّه اسمٌ أعجَميٌّ[٧]، و«أَلْ» فيه زائدةٌ[٨].

وذكرَ بَعضُهم أنَّ أسماءَ الملائكةِ مُمتنِعةٌ مِن الصَّرفِ، إلَّا أربعةً: «مالِك، ورِضْوان، ومُنكَر، ونَكِير».

---

(١) الأولى: (وهي)؛ لأنَّ الكلام في الأسماءِ لا في المُسمَّيات.

(٢) قولُه: (وسلَّم) من الشرحِ في طبعتَين، ومِن المتن ـ على ما ترَى ـ في الثالِثة، وهو أيضاً من المَتن في النُّسخ الخَطيَّة و«شَرح الفاكهي» إلا أنَّ مَوضِعَه فيهما بعدَ الظرفِ.

(٣) وأما (إسماعيلُ) فاسمٌ أعجميٌّ وإن كان صاحبُه عربيًّا لِنَشأتِه في قبيلة جُرهُم.

(٤) في «الفواكه»: وأُلحق بِها.

(٥) في «أساس البَلاغة» لِلزمخشريِّ أنَّ من المجاز: تَنشَّدتَ الأخبارَ: إذا كُنتَ تُرِيغ ـ أي: تُريد ـ أن تَعلَمها من حيثُ لا يَعلَمُها الناس. اهـ فليس من الإنشاد والنَّشِيد.

(٦) كذَا في الأصل.

(٧) أي: لا اشتقاقَ له، قال: لأن اليَسع يُقال له: يُوشَع بن نُون فتى مُوسى.

(٨) أي: على القولَين، وجَوَّز أن تكون مُعرِّفةً عليهما أيضاً خلافاً لما يُوهمه كلام الشارح.

ويُشْتَرَطُ فِيها أَنْ يَكُونَ الِاسْمُ عَلَماً في العَجَمِيَّةِ؛ ولِذَلِك صُرِفَ «لِجامٌ» ونَحوُهُ،

الكواكب الدرية

ومِن الأَعلامِ العَجَميَّةِ «فِرعونُ، وقَارُونُ، وهَامَانُ»، و﴿يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ﴾ على قراءةِ مَن قرأَهما بِغَيرِ همزٍ، وهو مَن عدَا عاصِماً مِن القُرَّاءِ السَّبعةِ، وعلى قراءةِ عاصمٍ بالهمزِ يكونانِ عَربيَّينِ[١]؛ لاشتِقاقِهما حينئِذٍ من «أَوْج الحَر»[٢]، وهو تَوقُّدُه وشِدَّتُه، ولكنَّهما غيرُ مُنصرِفَينِ أيضاً في قراءتِهِ لِلعَلميَّةِ والتَّأنيثِ؛ لأنَّهما جُعِلَا اسمينِ للقَبيلتَينِ.

(**ويُشتَرَطُ فِيها**) ـ أي: في كونِ العُجمةِ مُؤثِّرةً في منعِ الصَّرفِ ـ أَمرانِ:

أحدُهما: (**أَنْ يَكُونَ الاسمُ**) الَّذي فيه العُجمةُ (**عَلَماً في العَجَميَّةِ**)، أي: بأَنْ تكونَ العُجمةُ مُتحقِّقةً في ضمنِ العَلَمِ في لُغةِ العَجَمِ: إمَّا حقيقةً كـ«إبراهيمَ»، أو حُكماً بأنْ نَقَلَتْهُ العربُ مِن لغةِ العَجمِ إلى العَلميَّةِ مِن غيرِ تَصرُّفٍ فيه قبلَ النَّقلِ كـ«قالُون»، فإنَّه كان في لغةِ الرُّومِ اسمَ جِنسٍ بمعنى «الجيِّد»[٣]، سُمِّيَ به نافعٌ راويةُ عيسَى[٤] لجودةِ قراءَتِهِ قبلَ أنْ تَتصرَّفَ فيه العربُ، فكأنَّه كان عَلَماً في اللُّغةِ العَجميَّةِ، (**ولِذَلك**) أي: لاشتراطِ كونِ الاسمِ الأعجميِّ عَلَماً في العَجميَّةِ (**صُرِفَ «لِجام»**) ـ وهو اسمٌ لآلةٍ تُجعلُ في فمِ الفَرَسِ ـ (**ونَحوُهُ**) ممَّا هو اسمُ جِنسٍ أعجميٍّ؛ لأنَّه لِعدمِ علميَّتِهِ في العجميَّةِ تصرَّفتْ فيه العربُ بالإضافةِ والتَّعريفِ بـ«أَلْ»، حتَّى لو جُعِلَ عَلماً لِشخصٍ لكانَ مُنصرِفاً لعدمِ عَلميَّتِهِ في العَجميَّةِ، واستَعملَتْهُ العربُ غيرَ عَلمٍ في ابتداءِ النَّقلِ، فَعَلَمِيَّتُهُ طارئةٌ بعد النَّقلِ.

---

(١) الصحيح أنه لا يلزمُ ذلك؛ بل قيل: إنهما أعجميَّان مع الهمز، وعربيَّان مع الألف، وانظر «الدر المَصون» إن شئتَ.

(٢) عبارة غيرِه: (من أَجِيج النار)، وهي الصواب، لتكرر الجيم فيهما، فوَزنهما على هذا: يَفعُول ومَفعُول، وما ذكَره الشارح لا يَعدُو أن يكون تصحيفاً.

(٣) وفي «تاريخ ابن عَساكر» في تَرجمة عبد الله بن عمرَ ﷺ: أنه اشتَرى جاريةً رُوميَّة، فأحبَّها حُبًّا شديداً، فوَقعت يوماً عن بَغلة كانت عليها، فجَعل يَمسَح الترابَ عنها ويُفدِّيها، قال: فكانت تَقُول له: أنتَ قالُون، أي: رجلٌ صالح، فهرَبت منه، فقال ابن عمرَ:

قد كُنتُ أَحسِبُني قالُونَ فانطَلَقَت ... فاليَومَ أَعلَمُ أنِّي غيرُ قالُونِ

وغمَز هذه القِصةَ بعضُهم.

(٤) كذا في الأصل، والظاهرُ أن في العبارة قلباً، والصواب: سُمي به عيسى ـ وهو ابنُ مينا بن وَردان ـ راويةُ نافعٍ، إذ صاحبُ القراءة هو نافع، وراواه أحدهما قالون هذا، والآخَر وَرش.

وأَنْ يَكُونَ زائِداً على الثَّلاثِ، فلِذَلِكَ صُرِفَ «نُوحٌ، ولُوطٌ».

الكواكب الدرية

وممَّا ذكَرتُه يُعلَمُ أنَّ شرطَ تأثيرِ العُجْمةِ في منعِ الصَّرفِ أنْ تَستعمِلَهُ العربُ مِن ابتداءِ نَقلِهِ إلى لُغتِها عَلَماً وإنْ كان غيرَ عَلَمٍ في العَجميَّةِ، وهذا هو الذي مشَى عليه الشَّلَوبِين[١] وأصحابُه، ونسَبَه بعضُهم إلى الجُمهورِ، ورجَّحَهُ الفاكهيُّ وابنُ عَنقاء.

وكلامُ المصنِّف يُومِئُ إلى اشتراطِ أنْ تكونَ العَجمُ استَعملَتْهُ عَلَماً، فنَقلَتْهُ العربُ كذلك إلى كلامِها بلا تَصرُّفٍ، وقد قيل: إنَّه ظاهرُ كلامِ سيبويهِ، وعليه فـ«قالُون، وبُندار» مَصروفانِ؛ لأنَّهما اسمَا جِنسٍ في لغةِ العَجَمِ[٢]، وعلى الأوَّلِ مَمنوعانِ؛ لأنَّ العَرَبَ لم تَسْتَعمِلْهُما إلَّا عَلَمَينِ.

(و) ثانِيهما: (أنْ يَكُونَ زائداً على الثَّلاثةِ) أي: على ثَلاثةِ أحرفٍ كـ«إبراهيمَ»؛ لأنَّ الاسمَ يَصيرُ حينئِذٍ ثقيلاً، فلو لم يَكُنْ زائداً على ذلك لم يُمْنَعْ؛ لأنَّ خِفَّتَهُ حينئِذٍ تُعارضُ أحدَ السَّببينِ، (ولِذَلكَ صُرِفَ «نُوحٌ، ولُوطٌ») مع أنَّ كلًّا منهما اسمٌ أعجَميٌّ[٣] استعمَلتْهُ العربُ بعدَ نَقلِهِ إلى لُغتِها عَلَماً، وإنَّما وجبَ صرفُهما لأنَّ العُجمةَ سببٌ ضعيفٌ غيرُ محقَّقةِ الوجودِ في الاسمِ، فلم يَجُزِ اعتِبارُها مع خِفَّةِ الاسمِ.

وكالزَّائدِ على الثَّلاثةِ الثُّلاثيُّ المحرَّكُ الوسَط عند ابنِ الحاجبِ كـ«شَتَر» عَلَمُ حِصن في ديارِ بَكر[٤]، وكلامُ أكثرِ النُّحاةِ يَأباه؛ لأنَّ العُجمةَ سببٌ ضعيفٌ، فلا تُؤثِّرُ في الثُّلاثيِّ مُطلقاً؛ لأنَّ[٥] الثُّلاثيَّ خَفيفٌ، ووضعُ كلامِ العَجم على الطُّول.

---

(١) هو الأستاذُ أبو عَليٍّ عمرُ بن مُحمَّد الإشبِيليُّ المعروف بِالشَّلَوبِين، من كِبار العُلماء بالنحو واللغة، مَولدُه ووفاته بإشبيلية، أقرأ نحوَ سِتين سنةً وعَلا صِيتُه، وقلَّما تأدَّب بالأندلُس أحدٌ من أهل وقته إلا وقرأ عليه. صنَّف تعليقاً على «كتاب سيبويه»، وشَرحَين على «الجزُولية»، وكتاباً في النحو سمَّاه «التَّوطئة»، وغير ذلك. تُوفي سنة (٦٤٥هـ).

(٢) أما قالُون فقد مرَّ بيانُه، وأما بُندار فهو التاجر الذي يُخزِّن البضائع للغَلاء، أو يَبيع المعادِن.

(٣) أراد أن كلًّا منهما عَلَمٌ.

(٤) بتُركيا.

(٥) في «الفواكه»: (ولأن).

وأمَّا **الصِّفةُ** فَتَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ ثَلاثةِ أَشْياءَ: مَعَ العَدْلِ كَما تَقَدَّم في «مَثْنَى، وثُلاثَ»، ومَعَ الأَلِفِ والنُّونِ بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ الصِّفةُ على وَزْنِ «فَعْلانَ» بِفَتحِ الفاءِ، ولا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ على وزْنِ «فَعْلانةَ»، نَحوُ: «سَكْرانَ»؛ فإنَّ مُؤَنَّثَهُ «سَكْرَى»، .....

الكواكب الدرية

(وأمَّا الصِّفةُ) المعتبَرةُ في منعِ الصَّرفِ، وهي كونُ الاسمِ دالًّا على ذاتٍ مُبهَمةٍ بِاعتبارِ معنًى مُعيَّنٍ هو المَقصودُ كـ«أحمَر»، فإنَّه دالٌّ على ذاتٍ باعتبارِ المعنى المَقصُودِ منها، وهو الحُمرةُ، وشَرطُها في مَنعِ الصَّرفِ أنْ تكونَ أصليَّةً فيما هي فيه، بأَنْ لم تُستَعمَلْ إلَّا وصفاً كـ«مَثنى وثُلاث»، أو تكونَ ثابتةً له في أصلِ الوضعِ؛ سواءٌ كانَتْ باقيةً فيه كـ«أفضَلَ، وسَكرانَ»، أم لا كـ«أدهَم، وأَسوَد، وأبطَح، وأجرَع»، فإنَّها في الأصلِ صِفاتٌ لكلِّ ما فيه دُهْمةٌ، أو سَوادٌ، أو انبِطاحٌ ـ وهو الاتِّساعُ ـ، أو جَرَعٌ ـ وهو الاستِواء ـ، ثمَّ اختَصَّتْ بالقَيدِ، والحيَّةِ، والمكانِ المتَّسِعِ، والمكانِ المستَوِي ذي الرَّملِ الذي لا يُنْبِتُ شيئاً، وغلَبَتْ عليها الاسمِيَّةُ، فيجبُ منعُها وإنْ كانتِ اسماً نظراً إلى أَصلِها، بِخلاف ما وُضعَ اسماً وعَرَضَتْ فيه الوصفيَّةُ كـ«رَجلٍ أَرنَبٍ» أي: ذَليلٍ، و«مرَرتُ بِنِسوةٍ أربَعٍ»، فيَجبُ صَرفُهُ، (فتَمْنَعُ[1]) أي: الصِّفةُ (الصَّرْفَ مع ثَلاثةِ أشياءَ):

الأوَّلُ: مع[2] (العَدلِ كما تَقدَّمَ في «مَثنَى») المَعدولِ عن «اثنَينِ اثنَينِ» (و«ثُلاثَ») المَعدولِ عن «ثَلاثة ثلاثة»، فهما مَمنوعانِ مِن الصَّرفِ لِلعدلِ عن العددِ المكرَّرِ والصِّفةِ الأصليَّة؛ لأنَّ هذا المكرَّرَ لم يُستعمَلْ إلَّا وصفاً، فالوصفيَّةُ لازمةٌ له.

(و) **الثَّاني**: (مع الأَلفِ والنُّونِ) الزَّائدتَينِ، (بِشَرطِ أنْ تكونَ الصِّفةُ على وزنِ «فَعْلانَ» بِفَتحِ الفاءِ)؛ لأنَّ مَضمومَ الفاءِ مِن الصِّفاتِ كـ«عُرْيان» مُؤنَّثُه «عُرْيانة» بدخولِ التَّاء، فيكونُ مُنصرِفاً قَطْعاً، ومَكسورَ الفاءِ لم يُوجَدْ في الصِّفاتِ، (ولا يكونَ مُؤنَّثُهُ) ـ أي: «فَعْلانَ» ـ (على وَزنِ «فَعْلانةَ»)؛ لِتحقُّقِ مشابهةِ الألفِ والنُّونِ لأَلِفَيِ التَّأنيثِ حينئِذٍ؛ سواءٌ كان مُؤنَّثُه على «فَعلى»، (نَحوُ: «سَكْرانَ»، فإنَّ مُؤنَّثَهُ «سَكْرَى») لا «سَكْرَانَة»، أو لم يَكُنْ له مُؤنَّثٌ

(١) بالبناء للفاعلِ لما تقدَّم من أنَّ المرادَ بالصفة المعنَى المصدَريُّ لا الكلمةُ الواقعةُ صفةً، والبناءُ للمفعول إنما يُؤتى به مع الثانية؛ لأنها حينئذٍ مَمنوعةٌ لا مانِعة.

(٢) مَجيئُه بـ(مع) في النَّوعَين الآتيَين المقابِلَين له يُؤيِّد كونَ هذا الحرفِ مِن المَتن.

ونَحوُ: «نَدْمانَ» مُنصَرِفٌ؛ لِأنَّ مُؤَنَّثَهُ «نَدْمانةٌ» إذَا كانَ مِنَ المُنادَمةِ؛ ومَعَ وزْنِ الفِعلِ بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ على وَزْنِ «أَفْعَلَ»، وأَنْ لا يَكُونَ مُؤَنَّثُهُ بِالتَّاءِ، نَحوُ: «أَحمَرَ»؛ فإنَّ مُؤَنَّثَهُ «حَمْراءُ»، ونَحوُ: «أَرمَلٍ» مُنْصَرِفٌ؛ لأنَّ مُؤَنَّثَهُ «أَرْمَلةٌ».

ويَجُوزُ صَرْفُ غَيرِ المُنصَرِفِ .....

الكواكب الدرية

أصلاً نحوُ: «رَحمن»، فإنَّه مَمنوعٌ مِن الصَّرفِ للصِّفةِ وزيادةِ الألفِ والنُّونِ وإنْ لم يكُنْ له مُؤنَّثٌ على «فَعْلَى»؛ لأنَّ وجودَ «فَعْلى» ليس شرطاً بالذَّاتِ، بل لِكونه مُستلزِماً لانتفاءِ «فَعلانة» الَّذي هو شرطٌ بالذَّاتِ، (ونَحوُ: «نَدمانٍ» مُنصَرِفٌ) بلا خِلافٍ[1]؛ (لأنَّ مُؤَنَّثَهُ «نَدْمانةٌ») ـ بالتَّاء ـ (إنْ كانَ) «نَدمانٌ» بمعنى «نَدِيم» (مِن المُنادَمةِ) في الشَّرابِ، وفي «القامُوس»: (نَادَمَهُ مُنادَمةً ونِداماً: جالسَهُ على الشَّرابِ)، وأمَّا إذا كان بمعنَى «النَّادمِ» مِن النَّدمِ، فغيرُ مُنصرِفٍ اتِّفاقاً لِوجود الشَّرطِ؛ لأنَّ مُؤَنَّثَهُ حينئِذٍ «نَدْمَى»، لا «نَدمَانة».

(و) الثَّالثُ: (مع وَزنِ الفِعلِ بِشَرطِ أنْ تَكُونَ) الصِّفةُ (على وَزنِ «أَفْعَلَ») غالباً كـ«أَفْضَل، وأَبْطَح، وأَعْمى»، أو بوزنِ «أُفَيعِل» قليلاً كـ«أُفَيضِل، وأُجَيمِل» مُصغَّرانِ، فإنَّهما بوزنِ «أُبَيْطِرُ» مُضارعَ «بَيْطَرَ».

(وأنْ لا يكونَ مُؤَنَّثُه بِالتَّاء) إمَّا لأنَّه لا مُؤنَّثَ له أصلاً كـ«أكمَرَ» لِعظيم الكَمَرة، وهي رأسُ الذَّكر، و«آدَر» لمَن بِخِصيتِهِ انتِفاخٌ؛ أو له مُؤنَّثٌ على «فُعلَى» ـ بضمِّ أوَّلِهِ ـ نحوُ: «أفضَل»، فإنَّ مُؤنَّثَهُ «فُضلَى»، أو على «فَعلاءَ» ـ بفَتحِ أوَّلِهِ ـ (نَحوُ: «أحمَرَ»)؛ فإنَّه غيرُ مُنصرِفٍ للصِّفةِ ووزنِ الفعلِ، (فإنَّ مُؤنَّثَهُ «حَمْراءُ») بهمزةٍ مَمدودةٍ.

(ونَحوُ: «أَرمَلٍ» مُنصَرِفٌ) خِلافاً للأخفشِ؛ (لأنَّ مُؤنَّثَهُ) يَقبَلُ تاءَ التَّأنيثِ، فيُقالُ فيه: (أرمَلةٌ)، وهي: مَن لا زوجَ لها، وقد تُطْلَقُ على المحتاجةِ كما يُفيدُه قولُ «القامُوس»: ورجلٌ أرمَل، وامرأةٌ أرمَلةٌ: مُحتاجةٌ، أو مِسكينةٌ. انتهى.

(ويَجُوزُ صَرْفُ غَيرِ المُنصَرِفِ) أي: جَعلُه في حُكمِ المُنصرِفِ بإدخالِ الكسرةِ والتَّنوينِ عليه، لا جعلُه مُنصرِفاً حَقيقةً؛ لأنَّ ما لا يَنصرِفُ هو ما فيه عِلَّتان، أو واحدةٌ تقومُ مَقامَهما،

(١) أي: بين المذهَبين؛ لتحقُّق الشرطَين معاً، أعني وُجودَ نَدمانة وانتِفاء نَدمَى.

لِلتَّناسُبِ، كَقِراءةِ نافِعٍ: ﴿سَلَـٰسِلَا﴾ [الإنسان: ٤]، و﴿قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٥-١٦]، ولِضَرُورةِ الشِّعرِ.

الكواكب الدرية

وبإدخالِ الكسرةِ والتَّنوينِ لا يَلزمُ خُلوُّ الاسمِ عنهما، (لِلتَّناسُبِ) أي: لِتحصُلَ المُناسبةُ بينه وبين المُنصرِفِ عند اجتِماعِهما، فإنَّ رعايةَ المُناسَبةِ في الكلماتِ أمرٌ مُهِمٌّ عِندهم، (كقِراءةِ نافعٍ[1]: ﴿سَلَـٰسِلَا﴾) بالتَّنوينِ؛ لِمُصاحبتِهِ للمُنصرِفِ الذي هو ﴿وَأَغْلَـٰلًا وَسَعِيرًا﴾، (و﴿قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا﴾) بِتَنوينِهما، صُرِفَ الثَّاني مِنهما لِمُصاحبتِه للأوَّلِ، وصُرِفَ الأوَّلُ لأنَّه آخِرُ الآيةِ، فصُرِفَ لِيُوقَفَ عليه بقلبِ تَنوينِه ألفاً كما في آخِرِ سائرِ الآياتِ، وأجاز أبو البَقاءِ في نصبِ الأوَّلِ وجهَين: أحدُهما: أنْ يكونَ خبراً لـ«كان»، والثَّاني: أنْ يكونَ حالاً، فـ«كانَ» تامَّةٌ.

(ولِلضَّرُورةِ) أي: لِضرورةِ وزنِ الشِّعرِ: إمَّا بأنْ لا يَستقيمَ الوزنُ إلَّا بالتَّنوينِ، كما في قولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

ويَومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزةٍ فقالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي[2]

---

(١) أي: وغيرِه من السبعةِ.

(٢) **البيت:** لامرئِ القَيس بن حُجر الكِنديِّ، مِن مُعلَّقته المشهُورة التي مَطلَعها:

قِفا نَبكِ مِن ذِكرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوى بَينَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ

اللغة: (الخِدر): الهودَج، وهو من مَراكب النساء، وقد يُستعارُ لغيرِه، ومنه قَولُهم: جارِية مُخَدَّرة أي: مَقصُورةٌ في خِدرِها لا تَبرُز منه. و(عُنَيزة): اسم امرَأة، قيل: هو لقب فاطمةَ ابنةِ عمِّه. (الوَيلات): جمعُ وَيْلة، وهو دُعاء عليه، أو له على حدٍّ: قاتَله الله ما أشعَره!. (مُرجلي): اسمُ فاعل من (أرجَله): إذا صيَّره راجِلاً.

المعنى: يقولُ: ويومَ دَخلتُ هَودجَ عُنيزةَ فدَعَت عليَّ أو دعَت لي في مَعرض الدُّعاء عليَّ، وقالَت: إنك تُصيِّرُني راجِلةً لِعَقرِك ظَهرَ بَعِيري، يُريد أنَّ هذا اليوم كان مِن مَحاسِن الأيام الصالِحة التي نالَها مِنهُنَّ أيضاً. الزَّوزني.

الإعراب: الواو: لِلعَطف، «يومَ»: مَعطوف على (يومَ) في بيت سابقٍ، «دخلتُ»: فعل ماض وفاعِله. «الخدرَ»: مفعول به مَنصوب، وقيل: ظرفُ مكان. «خِدرَ»: بدلٌ من (الخدرَ) مُضاف. «عُنيزةٍ»: مُضاف إليه. وجُملة (دخَلت الخدرَ) في محل جَر بإضافة (يومَ) إليها. الفاء: عاطفة، «قالَت»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث، وفاعلُه تقديرُه: هي. «لكَ»: مُتعلق بمحذوف خبر مُقدَّم. «الوَيلاتُ»: مبتدأ مؤخر. وجُملة (لَك الويلاتُ) مَقُول القول في محل نَصب. «إنك»: (إنَّ) واسمُها. «مُرجِلي»: خبرها مرفوع، والمانع من ظهور ضمَّته كسرةُ المناسبة للياء الواقعةِ مضافاً إليه.

والشاهد: في قَوله: (عُنَيزة)، حيث صرَفه الشاعرُ مع أنه غير مُنصَرِف لِلعَلَمية والتأنيثِ، وذلك لأجلِ الضَّرورة.

. . . . . .

الكواكب الدرية

أو يَستَقيمَ لكنْ يَحصلُ بمنعِهِ زِحافٌ(١) يُخرِجُ(٢) عن السَّلامةِ، كقَوله: [الطَّويل]

أَعِدْ ذِكرَ نَعمانٍ لَنا إنَّ ذِكْرَهُ هُوَ المِسْكُ ما كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ(٣)

---

(١) الزِّحاف: تَغييرٌ بحذفٍ ونحوِه يَلحقُ ثوانيَ الأسباب في الجزء من البَيت الشِّعري، ومنه الحَسنُ والقَبيحُ.

(٢) أي: الكلامَ أو البيتَ، وفي «الفواكه»: (يُخرجه) والضمير لِلوزن.

(٣) **البيت:** لا يُعرَف قائِله.

اللغة: (نَعمان): بفتح النون: اسم وادٍ مَعروف وراء عرَفة، ونَعمانُ أيضاً: جبلٌ بين مكةَ والطائف. (يَتضوَّع): تَنتشر رائحتُه، قال الراعي في زَينبَ أُختِ الحَجَّاج:

تَضوَّعَ مِسكاً بَطنُ نَعمانَ إذ مَشَتْ بِهِ زَينَبٌ في نِسوةٍ عَطِراتِ

فائدة: قال بعضُ شُرَّاح الدَّواوين بعد تفسير (نَعمانَ) بِالوادي: فإن قُلتَ: قد وَرد أن الإمام الشافعيَّ رضي الله عنه سمِع رجلاً يَذكر مَحاسِنَ أوصافِ الإمام الأعظَم أبي حنيفةَ النُّعمانِ رضي الله عنه فقال: أَعِد ذكرَ نَعمانٍ لنا... البيت، والإمامُ بضمِّ النون، فكيف جاز أن يتمثَّل بفتح النون في مَضمُومِها؟ قُلتُ: يَقع مثلُ هذا كثيراً، والمتمثِّلُ يُغيِّرُ بعض حركات الحروف إلى ما يُريد، فالإمامُ لَمَّا تمثل بالبيت ضمَّ نونَه لِيوافقَ اسمَ الإمام الأعظم، وأعجَبُ من ذلك أنهم جوَّزُوا زيادةَ ألف الإطلاق في ألفاظ القرآن العَظيم إذا أُتي بها على سَبِيل الاقتباس كما في قَولِه:

كانَ الذي خِفْتُ أن يَكُونَا إنَّا إلى الله راجِعُونَا

فإذا كان التغييرُ اليَسيرُ جائزاً في تضمين ألفاظِ القرآن، أفلا يَجُوز في التَّمثيل بِبَعض الأبيات من باب أَولى؟! اهـ

المعنى: كَرِّر على أسماعِنا ذِكر المكان المُسمَّى نَعمان وأوصافَه ولا تَمَلَّ من ذلك؛ فإنَّنا نَتَلذَّذ به ونَستَمتِع بسَماعِ اسمِه؛ فإنَّ ذكرَه هو المِسكُ الذي كُلَّما كرَّرتَه انتشَرَت رائحتُه الطيِّبةُ وفاحَت ومَلأت الدُّنيا بَهجةً.

الإعراب: «أَعِد»: فِعل أمر مبني على السكون، وفاعلُه: مُستتر فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ. «ذِكرَ»: مفعولٌ به وهو مضاف. «نَعمانٍ»: مُضاف إليه، «لنا»: متعلق بـ(أَعِد)، أي: لأجلِنا. «إنَّ»: مُشبَّهة بالفعل. «ذكرَه»: اسمُها ومُضاف إليه. «هو»: ضمير فَصل لا محل له من الإعراب، أو مُبتدأ. «المسكُ»: خبر (إنَّ) على الأول، وخبر المبتدأ على الثاني والجُملة حينئذٍ هي خبر (إنَّ). «ما»: مَصدرية ظرفيَّة. «كرَّرتَه»: فعل ماض وفاعِله ومَفعوله. «يتضوَّع»: فعل مضارع، وفاعله: مُستتر فيه جوازاً تقديرُه: هو، و(ما) المصدرية وما بعدها مُؤوَّل بظَرف متعلِّق بـ(يَتضوَّع)، والتقدير: يتضوَّع مُدَّةَ تكريرِك له، وجملةُ (يَتضوع) في محل نصب حال مِن (المِسك)، أو رفعِ خبرٌ ثانٍ لـ(إنَّ).

والشاهد: في صَرفِ نَعمان بإدخال الكسرةِ والتنوين عليه لِلضرورة، مع أنَّ تركَه لا يكسِر الوزن، ولكن يُؤدِّي إلى زِحاف غير مَرغوبٍ فيه.

. . . . . .

الكواكب الدرية

فإنَّ «نَعمانَ» لو فُتِحَتْ نونُه مِن غيرِ تنوينٍ لاستقامَ الوزنُ، لكنْ يَحصلُ به زِحافٌ[١].

تتمَّةٌ: يَجوزُ للضَّرورةِ منعُ المصروفِ على الأصحِّ، أي: جَعلُه بِصُورةِ المَمنوعِ في حذفِ التَّنوينِ ونَحوِه، لا مَنعُه حقيقةً؛ لانتفاءِ المانعِ، وأجازَ قومٌ منعَ المصروفِ مُطلقاً[٢]، قال الأخفَشُ: وكأنَّها لغةُ الشُّعراءِ؛ لأنَّهم اضطُرُّوا إليه في الشِّعرِ، فجرَتْ ألسِنَتُهم عليه.

❁ ❁ ❁

(١) أي: قبيحٌ عند بعضِهم كالخليل، وهو كفُّ (مَفاعيلن) في الطويل؛ كما قال بعضُهم:

كفَفتَ عن الوِصالِ طَويلَ شَوقِي ... إليكَ وأنتَ لِلرُّوح الخليلُ

وكفُّك لِلطويل - فدَتْك نَفسِي - ... قَبيحٌ ليس يَرضاهُ الخَليلُ

وإلَّا فليس كلُّ زحاف كذَلك، بل بَعضُه في الذَّوق أطيبُ مِن الأصل.

(٢) أي: في الضَّرورة وغيرِها.

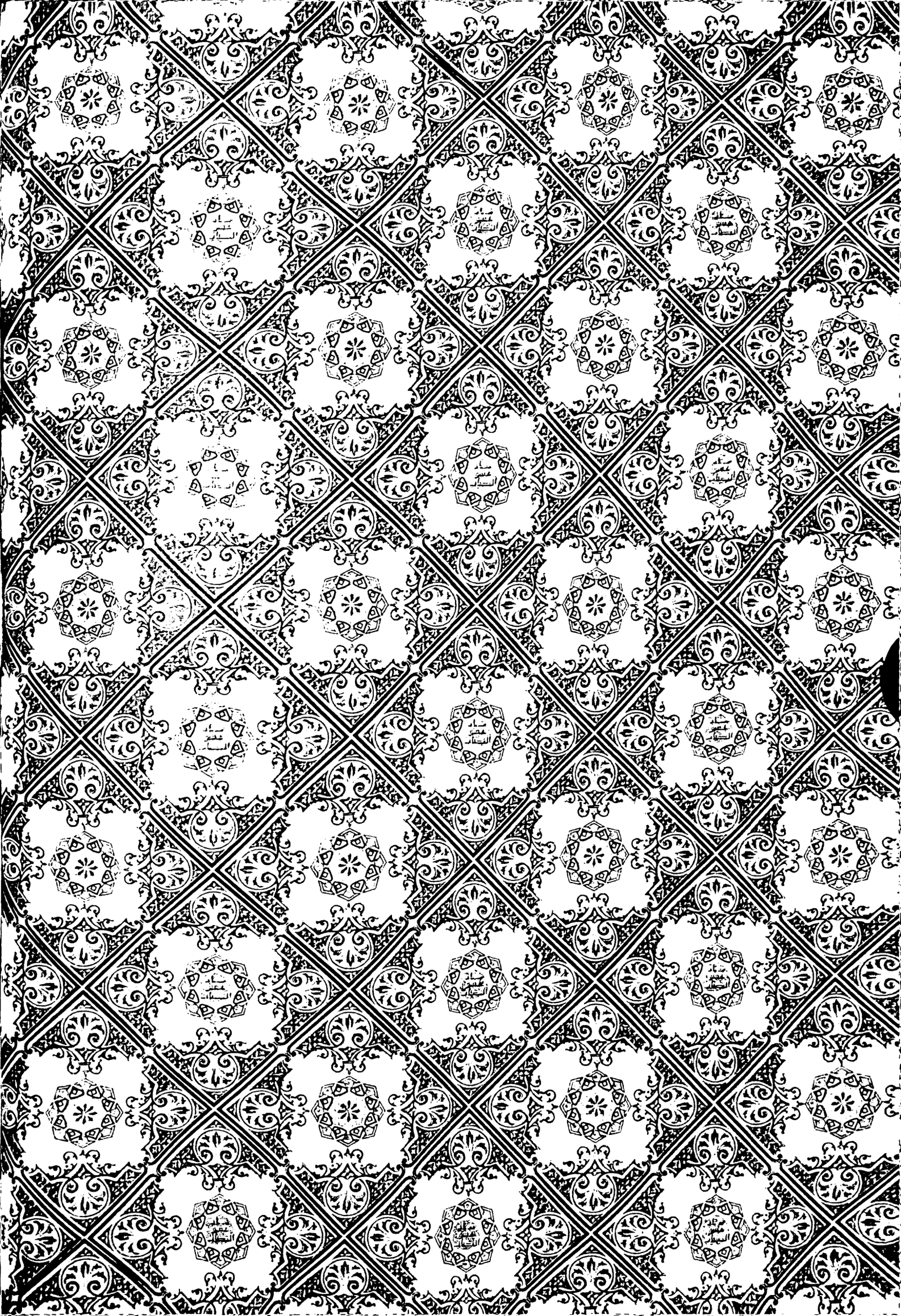

بابُ النَّكرة والمَعرفة

الِاسْمُ ضَربانِ:

أَحَدُهُما: النَّكِرةُ، وهِيَ الأَصْلُ، وهِيَ كُلُّ اسْمٍ شائِعٍ في جِنسِهِ لا يَختَصُّ بِهِ واحِدٌ دُونَ آخَرَ، كـ«رَجُلٍ، وفَرَسٍ، وكِتابٍ»، .....

الكواكب الدرية

بابُ النَّكرةِ والمَعرفةِ

قدَّمَ المصنِّفُ النَّكِرةَ لأنَّها أصلُ المعرفةِ على ما قاله النُّحاةُ، وعكَسَ[1] ذلكَ في «الحاجِبيَّة» و«التَّسهيل»، فقَدَّمَا المعارفَ.

(**الاسمُ**) بحَسَبِ التَّعريفِ والتَّنكيرِ[2] (**ضَربانِ: أحدُهُما: النَّكرةُ، وهي الأَصلُ**) على ما عليه سيبويهِ والجمهورُ، وهو الأصحُّ؛ لاندِراجِ كلِّ معرفةٍ تحتَها مِن غيرِ عكسٍ، ولأنَّها لا تَحتاجُ في دَلالتِها إلى قرينةٍ، بِخلافِ المعرفةِ، وما يَحتاج فرعٌ عَما لا يَحتاج.

(**وهي: كلُّ اسمٍ شائعٍ في**) جميعِ أفرادِ (**جِنْسِهِ**) الشَّاملِ له ولِغيرِه، بمعنى: أنَّه يَصلُحُ إطلاقُه على كلِّ فردٍ منها، (**لا يَختَصُّ بِه واحدٌ**) مِن أفرادِ جِنسِهِ (**دُونَ آخَرَ**)، وذلك (كـ«رَجلٍ»)، فإنَّه شائعٌ في جِنسِ الرِّجالِ؛ لأنَّه يَصدُقُ على كلِّ ذَكَرٍ بالغٍ مِن بَني آدمَ؛ إذ لا يَختصُّ لفظُ «رَجلٍ» بواحدٍ مِن أفرادِ الرِّجالِ دونَ الآخرِ، (و«فَرَسٍ»)، فإنَّه شائعٌ في جِنسِ الخيلِ، لا يَختصُّ لفظُه بواحدٍ منها، (و«كِتابٍ»)، فإنَّه شائعٌ في جِنسِ الكُتبِ لا يَختصُّ لفظُه بِواحدٍ مِن أفرادِ جِنسِهِ دونَ الآخَرِ، فكلٌّ مِن الثَّلاثةِ صادقٌ على كلِّ فردٍ مِن أفرادِ جِنسِه، لا على سَبيلِ الشُّمولِ، بل على سَبيلِ البدلِ، يعني: أنَّها تَصدُقُ على كلِّ واحدٍ بدلاً مِن الآخَرِ، لا أنَّها تَصدُقُ على الجميعِ دُفعةً واحدةً.

ولا يُشترطُ في النَّكرةِ كثرةُ الأفرادِ المندرِجةِ تحتَها كما يُوهِمُه تمثيلُ المصنِّفِ، بل الشَّرطُ أنْ يكونَ وَضعُها على الشُّيُوع؛ سواءٌ كان لها أفرادٌ في الخارجِ كالأمثِلةِ الثَّلاثةِ، أو لم يَكُنْ منها إلَّا فردٌ واحدٌ كـ«شَمس، وقَمر»، فإنَّهما نكرتانِ؛ لأنَّهما مِن بابِ الكُلِّيِّ الذي

---

(١) الأحسَنُ: وعكسَا.

(٢) أي: لا بحسَب غيرهما فإنَّ له اعتباراتٍ كثيرة.

. . . . . .

لم يُوجَدْ منه إلَّا فردٌ واحدٌ، لكنْ لَفظُهما صالحٌ لِتناولِ أفرادٍ كثيرةٍ، ولهذا جُمِعَا في قولِ الشَّاعرِ: [الكامل]

ما لِلشُّمُوسِ تُقِلُّها الأَغْصانُ؟(١)

وقولِ الآخَرِ: [الرجز]

وُجُوهُهُمْ كأنَّها أَقْمارُ(٢)

وأيضاً فبِاعتبارِ تجدُّدِ الشَّمسِ كلَّ يومٍ، والقمرِ في كلِّ شهرٍ، كأنَّ أفرادَهما تَعَدَّدَتْ وإنْ كانتْ حَقِيقتُهما واحدةً.

---

(١) **الشطرُ:** مجهولُ القائل والتَّتمَّة، وقد وَقع في شِعر بعض قُضاة اليَمن المتأخِّرين شيءٌ شَبيه به وهو قولُه:

أرَأيتَ كيف تَرنَّحُ الأغصانُ تحتَ الشُّموسِ تُقِلُّها الكُثبانُ؟

اللغة: (الشُّموسُ): جمع شَمس. (تُقِلُّها): تَحمِلها وتَرفعُها.

الإعراب: «ما»: اسم استِفهام مُبتدأ. «لِلشُّموس»: جار ومجرور متعلق بِمَحذوف خبر المبتدأ. «تُقلُّها»: فعل مضارع مرفوع، و(ها): مَفعولٌ به. «الأغصانُ»: فاعلٌ مرفوع. والجُملة الفعليَّة في محلِّ نصب حال مِن (الشُّموس).

والشاهد: في قَوله: (للشموس)؛ فإنه جمعُ شَمس، مع أنها كليٌّ لا يُوجد منها إلا فردٌ واحد، وهو جائزٌ لأنه لا يُشترط في النكرة كثرةُ الأفراد، بل شُيوعُها، وقيل: إنَّ العرب تَنسب إلى الشمسِ والقمرِ التعدُّدَ بِاعتبار الأيَّام والليالي، وإن كانَت حَقيقتُهما واحدة، فيَقولون مثلاً: شَمس هذا اليوم أحرُّ مِن شَمسِ أمسِ، وهكذا.

(٢) أنشَده ثَعلب في أبياتٍ وهي:

واللهِ لولَا صِبْيَةٌ صِغارُ وُجُوهُهُم كأنها أقمارُ

تَجمَعُهُم مِن العَتِيكِ دارُ دَرادِقٌ ليسَ لَهُم دِثارُ

بِاللَّيلِ إلَّا أن تُشَبَّ نارُ لَمَّا رَآني مَلِكٌ جَبَّارُ

بِبابِه ما سَطَعَ النَّهارُ

و(العَتِيك): حيٌّ من العرب. و(الدَّرادق): الصِّغار من الأطفال وغيرِها. و(الدِّثارُ): ما فوقَ الشعار من الثياب، والشِّعار: الثوب الذي يَلي شَعرَ الجسَد. وباقيه واضحٌ، وكذلك مَعناه.

الإعراب: «وُجوهُهم»: مبتدأ مرفوع ومُضاف إليه. «كأنها»: حرف تشبيهٍ مُشبَّه بالفعل، و(ها) اسمُه. «أقمارُ»: خبرُه، وجملةُ (كأنها أقمار) خبرُ المبتدأ. وجملةُ المبتدأ وخبرِه في محلِّ رفع نعت ثانٍ لـ(صِبْية) في البيت قبلَه.

والشاهد فيه: كالذي قبلَه.

وتَقريبُها إلى الفَهْمِ أنْ يُقالَ: النَّكِرةُ كُلُّ ما صَلَحَ دُخُولُ الأَلِفِ واللامِ عَلَيهِ، كـ«رَجُلٍ، وامْرَأةٍ، وثَوْبٍ»؛ أو وَقَعَ مَوقِعَ ما يَصْلُحُ دُخُولُ الأَلِفِ واللَّامِ عَلَيهِ، كـ«ذِي» بِمَعنَى صاحِب.

الكواكب الدرية

(وتَقرِيبُها) أي: النَّكرةِ، والمرادُ تَقريبُ حدِّها[1] (إلى الفَهمِ) أي: فَهْمِ المبتدئِ (أنْ يُقالَ: النَّكِرةُ: كلُّ) - بالرَّفعِ خبرُ «النَّكرة» - (ما) أي: كلُّ اسمٍ مَوصوفٍ بكونِهِ (صَلَحَ) - بفتحِ اللَّام وضمِّها - (دُخُولُ الألفِ واللَّامِ) المؤثِّرَتَينِ للتَّعريفِ (علَيهِ) في فَصيحِ الكلامِ، ومثلُ ذلك «أَمْ» في لغةِ حِمْيَر، وذلك (كـ«رَجُلٍ، وامرَأةٍ، وثَوبٍ»)، فإنَّ كلًّا منها صالحٌ لدخولِ الألفِ واللَّامِ عليه بأنْ يُقالَ: «الرَّجلُ، والمرأةُ، والثَّوبُ»، (أو: كلُّ ما وَقعَ مَوْقِعَ ما يَصلُحُ دُخُولُ الأَلفِ واللَّامِ) المؤثِّرَتينِ للتَّعريفِ (علَيهِ)، وذلك (كـ«ذِي») في نحوِ: «مرَرتُ بِذي مالٍ، ورأيتُ ذا مالٍ، وجاءَني ذو مالٍ»، فإنَّ هذا الاسمَ لا يَقبلُ الألفَ واللَّامَ، لكنَّه وقعَ مَوقعَ شيءٍ يَقبَلُ ذلك؛ لأنَّه كما قال المصنِّفُ: (بِمعنَى صاحبٍ)، و«صاحِب» يَقبلُها، وكذلك «مَن» في نحوِ: «رأيتُ مَن هو صاحبٌ لك»، وقَعتْ مَوقعَ «إنسانٍ»، وهو يَقبلُ الألفَ واللَّامَ كـ«الإنسان»، فـ«ذُو» و«مَن» نكرتانِ لِوُقوعِهما مَوقعَ ما يَقبلُ الألفَ واللَّامَ المعرِّفةَ.

فخرجَ ما لا يَصلُحُ دخولُ الألفِ واللَّامِ عليه كـ«زَيد، وعمرٍو، وبَكرٍ»، أو يَصلحُ ولكنْ لا تُؤثِّرُ فيه تَعريفاً، كـ«فَضل، وحارِث، وعبَّاس، وحَسَن» أعلاماً، فإنَّ «أل» إذا دخَلتْ عليه كـ«الفَضل، والحارِث، والعبَّاس، والحَسَن» لا تُفِيدُه تعريفاً، فلا يكونُ نكرةً عند حَذفِها.

وكذَا الأسماءُ المتوَغِّلةُ في الإبهامِ[2]، وأسماءُ الفاعلِينَ والمَفعولِينَ، فإنَّ «أل» وإنْ صلَح دخولُها عليه[3]، لكنَّها باقيةٌ على الإبهامِ، فلا تُفِيدُها تَعريفاً.

---

(١) أي: لِغُموضِه على المبتدئ.

(٢) اعلَم أن عبارةَ الفاكهي ههنا: ولا يَرد على التعريف المذكور الأسماءُ المتوغلةُ في الإبهام وأسماءُ الفاعلِين والمفعولِين لِعدم صِدق التعريف عليها مع أنها نكرات؛ لأن هذا تعريفٌ بالخاصَّة ولا يُشترطُ فيه الانعكاسُ. اهـ وحاصِلُه أن نحو: (مِثلٍ وضارِب ومَضروب) نكراتٌ وإن لم تَقبل (أل) المُعرِّفة؛ أما الأول فلتَوغُّله في الإبهام، وأما الثاني والثالث فلأن (أل) فيهما مَوصولة لا مُعرِّفة، فأخذ الشارح كلامَ الفاكهيِّ المذكور وغيَّر فيه فاستَغلَقَت العبارة.

(٣) أي: على ما ذُكر، أو على هذا النوع. أو الصواب: (عليها)، بدليل قولِه بعدُ: لكنها... إلخ.

والضَّرْبُ الثَّانِي: المَعْرِفةُ، وهِيَ سِتَّةُ أنواعٍ: .....

الكواكب الدرية

وخَرجَ بِفَصيحِ الكلامِ: ما دخَلَتْ عليه الألفُ واللَّامُ مِن المعارِفِ، مِثل: «يَزيد» في قولِ الشَّاعر: [الطويل]

رَأَيْتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدَ مُبارَكاً شَدِيداً بِأَعباءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ[1]

ومِن عَلاماتِ النَّكرةِ أيضاً دخولُ «رُبَّ» عليها، كـ«رُبَّ شيخٍ رَوَيتُ عنه».

ومنها قَبولُها لِـ«كم» أو «كأَيِّن» الخَبَرِيَّتينِ، نحوُ: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف: ٤]، ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

ووُقوعُها حالاً أو تمييزاً بلا تَأويلٍ؛ واسماً أو خبراً لـ«لا» النَّافيةِ للجِنسِ.

وهي أقسامٌ مُتَفاوِتةُ الرُّتبةِ، فأنكَرُ النَّكراتِ «مَعلومٌ» لِشُمولِهِ لِلمَوجُودِ والمعدومِ، ثمَّ «شيءٌ، ومَوجودٌ»، ثمَّ «مُتحيِّزٌ، وحادثٌ»، ثمَّ «جِسمٌ»، ثمَّ «نامٍ»، ثمَّ «حيوانٌ»، ثمَّ «ماشٍ»، ثمَّ «ذُو رِجلَينِ»، ثمَّ «إنسانٌ»، ثمَّ «ذَكَرٌ»، ثمَّ «بالِغٌ»[2]، ثمَّ «رَجُلٌ»[3].

(والضَّربُ الثَّاني: المَعرِفةُ)، وهو: ما وُضِعَ لِيُسْتعمَلَ في واحدٍ بِعينِهِ، (وهيَ) في هذا الكتابِ (سِتَّةُ أَنواعٍ)، وزادَ بَعضُهم سابعاً، وهو المُنادى النَّكرةُ المَقصودةُ، كـ«يا رَجُلُ»، وتَعريفُه بِالقصدِ إليه.

---

(١) تقدَّم إنشادُه والكلامُ عليه في (١/ ١٢٤).

والشاهدُ فيه ههُنا: في قَولِه: (اليزيد)؛ فإن أصلَه (يَزيد)، فدَخلت عليه اللام ومع ذلك لا يُقال: إنه نكرة قبل دخولها لأن حدَّ النكرة: ما صلَح دخولُ (أل) عليها؛ لأن ذلك مَشروطٌ بكونِه في كلامٍ فصيح، وما في البيت ليس كذلك. هذا حاصلُ كلامِ الشارح، وفيه نظرٌ؛ لأن غايةَ ما يُقال في البيت: إنه ضرورةٌ، ولا تعارُضَ بينَها وبين الفَصاحة، فالأَولى إخراجُ ما في البيت باشتراطِ تأثيرِ التعريف؛ فإنَّ (أل) في (اليزيد) زائدةٌ ولم تُؤثِّر فيه تعريفاً على الصَّحيح، بِخلافِ (أل) الداخلةِ على النكرة كما مرَّ.

(٢) قوله: (ثم ذكر ثم بالغ) زائد على ما في «الارتشاف» وغيرِه، والأَولى إسقاطُهما ولا سيَّما الثاني، فإن الذَّكَر يكون في الإنسان وغيرِه، والبالغ لا يختصُّ بالذكر، بل يَشمل الأُنثى أيضاً.

(٣) والضابِطُ: أنَّ النكرةَ إذا دخل غيرُها تَحتها ولم تَدخُل هي تحتَ غيرها فهي أنكَرُ النَّكرات، وإن دخَلت تحتَ غَيرِها ودَخل غيرُها تحتَها فهي بالإضافة إلى ما يَدخُلُ تَحتَها أعَمُّ، وبِالإضافة إلى ما تَدخُلُ تَحتَه أخَصُّ. «الكليات».

المُضْمَرُ، وهُوَ أَعْرَفُها، ثُمَّ العَلَمُ، ثُمَّ اسمُ الإشارةِ، ثُمَّ المَوصُولُ، ثُمَّ المُعَرَّف بِالأَداةِ، والسَّادِسُ: .....

الكواكب الدرية

ثمَّ هذه الأنواعُ مُتفاوِتةٌ في التَّعريفِ كالنَّكراتِ.

(المُضمَرُ) ـ ويُقالُ له: الضَّمير أيضاً ـ مِن «أَضمرْتُ الشَّيءَ»: إذا أخفيتُه وسترتُه، فإطلاقُه حينئذٍ على البارزِ مجازٌ.

والتَّعبيرُ بـ(المضمَرِ، والضَّميرِ) لِلبَصريِّينَ، والكوفيُّون يقولُون: (الكِناية، والمَكنيّ)؛ لأنَّه ليس بِصَريحٍ، والكِنايةُ تُقابلُ الصَّريحَ، قال الشَّاعرُ: [الطويل]

فَصَرِّحْ بِما تَهْوَى وَدَعْني مِنَ الكُنَى ... فَلَا خَيرَ في اللَّذَّاتِ مِن دُونِها سِتْرُ[1]

(وهو أَعرَفُها) عند الجُمهورِ، وأعرَفُ أنواعِهِ: ضميرُ المتكلِّمِ، ثمَّ ضميرُ المخاطَبِ، ثمَّ ضميرُ الغائبِ[2]، (ثُمَّ العَلَمُ) يَلِي المضمَرَ، (ثُمَّ) اسمُ (الإشارةِ)، ومثلُه المُنادى المَقصودُ عندَ مَن عدَّه منها، ومَن لم يَعُدَّه منها نَظَر لِكونِهِ داخلاً في المُحلَّى بـ«أل»؛ بناءً على أنَّ تعريفَهُ بـ«أل» مُقدَّرةً، (ثُمَّ) اسمُ (المَوصُولِ، ثمَّ المُعَرَّفُ بِالأَداةِ، والسَّادسُ) مِن المعارفِ:

---

(١) **البيت**: لأبي نُواس واسمُه الحسنُ بنُ هانِئ، والروايةُ عندَه: (فبُح باسمِ مَن تَهوى)، وعجُزُه جارٍ مَجرى المثَل، ومِن ثَمَّ ضمَّنه كثيرُون في أشعارِهم.

اللغة: (صرِّح): بَيِّن وأَبدِ. (تَهوى): تُحبُّ. (الكُنى): جمعُ كِناية، وهي أن تتكلَّم بالشيء وأنتَ تُريد غيرَه. (سِتر) بكسر السين: ساترٌ.

والمعنى: واضحٌ ليس بِذي كِناية.

الإعراب: الفاء: حسَب ما قبلها، «صَرِّحْ»: فعلُ أمر، وفاعلُه: أنتَ. «بما»: مُتعلق بـ(صرِّح) و(ما) مَوصولة. «تهوَى»: فعل مضارع مَرفوع، وفاعله: مستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، والجملةُ صِلة (ما)، والعائد محذوف، تقديره: تَهواه. الواو: حرف عطف، «دَعني»: فعلُ أمر، والنون: لِلوقاية، والياء: مفعول به، والفاعل: أنتَ. «مِن الكنى»: مُتعلق بـ(دَعني). الفاء: تعليلية، «لا»: نافِية للجنس تَعمل عملَ (إنَّ). «خيرَ»: اسمُها مبني على الفتح في محل نَصب. «في اللَّذات»: متعلق بمحذوف خبرها في محل رفع. «مِن دُونها»: متعلق بمحذوف خبر المبتدأ مُقدَّم، و(ها) مضاف إليه. «سِتر»: مُبتدأ مؤخر. والجملة الاسمية (من دونها سِتر) في محل نَصب حال من (اللَّذات).

ووجهُ التَّمثيلِ به: أنَّ الشاعرَ جعلَ التصريحَ مقابلاً للكنايةِ، فظهَر بذلك وجهُ تسميةِ الكوفيِّين للضمير المُقابِل للظاهر كِنايةً ومَكنيًّا.

(٢) قوله: (ثم ضمير الغائب) مِن زياداتِه على كلام الفاكهي، وإسقاطُه أَولى.

ما أُضِيفَ إلى واحِدٍ مِنْها؛ وهُوَ في رُتْبَةِ ما أُضِيفَ إلَيهِ، إلَّا المُضافَ إلى الضَّمِيرِ فإنَّهُ في رُتْبَةِ العَلَمِ.

ويُسْتَثْنَى مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ الله تَعالَى؛ فإنَّهُ عَلَمٌ، وهُوَ أَعرَفُ المَعارِفِ بِالإجماعِ.

الكواكب الدرية

(ما) أي: الاسمُ النَّكرةُ الَّذي (أُضِيفَ إلى واحِدٍ مِنها) أي: هذه الخَمسةِ، إضافةً تُفيدُهُ تعريفاً كـ«غُلامِ زيدٍ، وغُلامِ هذا، وغُلامِ الَّذي في الدَّارِ، وغُلامِ الرَّجلِ».

فخرجَ ما لا تُفِيدُه الإضافةُ تعريفاً كأَسماءِ الفاعِلِين والمَفعولِين، والاسمِ المتوغِّلِ في الإبهامِ كـ«غَير، ومِثل»؛ لأنَّه لا يَتعرَّفُ بِالإضافةِ، (وهو) بحَسَبِ التَّعريفِ: غيرُ متأخِّرٍ عنها في الرُّتبةِ، بل هو (في رُتبةِ ما أُضِيفَ إليه)، فالمُضافُ إلى العَلَمِ في رُتبةِ العَلَمِ، والمُضافُ إلى اسمِ الإشارةِ في رُتبةِ اسمِ الإشارةِ، وهكذا، (إلَّا الاسمَ المُضافَ إلى الضَّميرِ) كـ«غُلامي»، (فإنَّه) ليس في رُتبةِ الضَّميرِ، بل هو (في رُتبةِ العَلَمِ)؛ لأنَّه لو كانَ في رُتبةِ الضَّميرِ، لما صحَّ «مررتُ بزيدٍ صاحِبِك»؛ لأنَّ الصِّفةَ لا تكونُ أعرفَ مِن المَوصوفِ، بل هي مُساوِيةٌ له في التَّعريفِ، أو دُونه، فلمَّا جَعَلْنَا المُضافَ إلى الضَّميرِ في رُتبةِ العَلَمِ: صارَ «صاحِبِك» مُساوياً لـ«زيدٍ».

(ويُسْتَثنَى مِمَّا ذُكِرَ) قبلُ ـ وهو أنَّ المضمرَ أعرَفُ المعارفِ ـ: (اسمُ اللهِ تَعالى) الأعظَمُ ـ أعني: الجلالةَ الشَّريفةَ ـ، (فإنَّه عَلَمٌ) لِلذَّاتِ الواجبِ الوُجودِ المستحِقِّ لجميعِ المحامِدِ، (وهو) مع ذَلك: (أَعرَفُ المَعارفِ) مُطلقاً (بِالإجماعِ) لِشدَّةِ تَميُّزِهِ، وغَلبةِ ظُهورِه ظُهوراً لا يَحتمِلُ الخفاءَ، فهو بهذا المعنى أَعرَفُ مِن الضَّميرِ وغيرِه، ثمَّ الضَّميرُ العائدُ عليه، ثمَّ ضمائرُ غيرِه على التَّرتيبِ السَّابقِ، وفي «إعراب القُرآن» لِلشِّهابِ الحَلبيِّ[1]: أنَّ سِيبويهِ رُؤيَ في المنامِ، فقِيل له: ما فعلَ اللهُ بكَ؟ فقال: أَدْخَلَنِي الجنَّةَ، فقيل: بماذا؟ فقال: بِقَولي: إنَّ اسمَهُ تعالى أعرَفُ المعارفِ. انتهى.

❁ ❁ ❁

(١) لعلَّه يَقصد «الدُّر المَصون» لشهاب الدين أحمدَ المعروفِ بالسَّمين الحَلبي، وهو تفسيرٌ، وسمَّاه إعراباً لغلَبة ذلك عليه.

فصل

المُضْمَرُ والضَّمِيرُ اسْمانِ لِما وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ، كـ«أَنَا»، أو مُخاطَبٍ كـ«أَنتَ»، أو غائِبٍ كـ«هُوَ». .....

الكواكب الدرية

(فَصل) في بَيانِ المضمَرِ وأقسامِهِ

(المُضمَرُ والضَّمِيرُ) مَدلولُهما واحدٌ؛ لأنَّهما (اسمانِ لِما) أي: لاسمٍ (وُضِعَ لِمُتكَلِّمٍ) أي: لشخصٍ مُتكلِّمٍ، أي: مُتلفِّظٍ بهذا اللَّفظِ، (كـ«أنَا»، أو) وُضِعَ لشخصٍ (مُخاطَبٍ كـ«أَنتَ»، أو) لِشَخصٍ (غائبٍ) ليس متكلِّماً ولا مخاطَباً (كـ«هو»).

فخرجَ بقولِهِ: (وُضع) الاسمُ الظَّاهر الذي أُرِيدَ به متكلِّمٌ، أو مخاطَبٌ، أو غائبٌ، كقَول شخصٍ اسمُه زيدٌ: «زيدٌ قائمٌ» يُريدُ نفسَهُ، وقولِك: «يا زيدُ»، و«زيدٌ قائمٌ» تُرِيدُ شخصاً غائباً، فإنَّ لفظَ «زَيد» وإنْ أُطْلِقَ في المثالِ الأوَّلِ على المتكلِّمِ، وفي الثَّاني على المخاطَبِ، وفي الثَّالثِ على الغائِبِ، إلَّا أنَّه ليس مَوضوعاً لِذلك، بل الأسماءُ الظَّاهرةُ كلُّها مَوضوعةٌ للغائبِ، ويُكنَى عنها بِضَميرِ الغَيبةِ.

وخرجَ بِقَوله: (لِمُتكلِّم... إلى آخِره): الياءُ مِن «إيَّايَ»، والكافُ مِن «إيَّاكَ»، والهاءُ مِن «إيَّاهُ»، فإنَّها ليسَتْ ضمائرَ؛ لأنَّها لا تدلُّ على متكلِّمٍ، ولا مخاطَبٍ، ولا غائبٍ، بل على تكلُّمٍ وخِطابٍ وغَيبةٍ، فهي أحرُفٌ، والدَّالُّ على المتكلِّمِ والمخاطَبِ والغائبِ إنَّما هو «إيَّا»[1].

وشملَ التَّعريفُ الضَّميرَ المشترَكَ بين المخاطَبِ والغائبِ، كالواوِ في نحو: «يَفْعَلُونَ»[2].

ثمَّ ضميرُ الغائبِ:

إمَّا أنْ يكونَ مَرجعُه مَعلُوماً نحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [يوسف: ٢] أي: القرآنَ؛ أو مُتقدِّماً لفظاً ورُتبةً نحوُ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾ [يس: ٣٩]؛ أو متقدِّماً لفظاً لا رُتبةً نحوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، فـ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ الذي يَرجعُ إليه الضَّميرُ المَجرورُ وإنْ تَقدَّمَ لفظاً، فهو مُتأخِّرٌ رتبةً؛

(١) بعدَه عند الفاكهي: لكنَّه لما وُضع مشتركاً بينها وأرادوا بيانَ ما عَنَوا به، احتاجوا إلى قرينةٍ تُبيِّن ذلك.

(٢) لأنه إذا وُضع لأحدِهما صَدق عليه الحدُّ بِالنظر إلى تِلك الحيثيَّة، ثم إذا وُضع لآخرَ منهما يكون الحدُّ صادقاً عليه أيضاً من حيثيَّة أخرى. الفاكهي.

ويَنقَسِمُ إلى مُسْتَتِرٍ وبارِزٍ.

الكواكب الدرية

لأنَّه مَفعولٌ، ورتبةُ المَفعولِ التَّأخيرُ؛ أو مُتقدِّماً رُتبةً لا لفظاً نحوُ: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧]، فـ﴿مُّوسَىٰ﴾ الذي يَرْجِعُ إليه الضَّميرُ في ﴿نَفْسِهِۦ﴾ مُتأخِّرٌ عنه لفظاً مُتقدِّمٌ عليه رُتبةً؛ لأنَّه فاعلٌ، ورُتبةُ الفاعلِ التَّقديمُ[1].

أو مُتأخِّرٌ لفظاً ورُتبةً، وهو ستَّةُ أنواعٍ:

الأوَّلُ: ما وَقَعَتْ فيه الجُملةُ مفسِّرةً لِضميرِ الشَّأنِ، نحوُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

الثَّاني: ما وَقعَ فيه المُفردُ خبراً للضَّميرِ مُفسِّراً له، نحوُ: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، أي: ما الحياةُ[2] إلَّا حياتُنا الدُّنيا.

الثَّالثُ: ما وَقع المُفردُ فيه تَمييزاً لِلضَّميرِ المَرفوعِ بنَحوِ: «نِعْمَ، وبِئْسَ»، نحوُ: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، و﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥]، و«ظَرُفَ رجلاً زيدٌ» كما في «المغني».

والرَّابعُ: ما وقعَ فيه المُفردُ تمييزاً لِلضَّميرِ المَجرورِ بـ«رُبَّ»، نحوُ: «رُبَّهُ رجلاً».

والخامسُ: ما وقعَ فيه المُفردُ المتنازَعُ فيه مَعمُولاً للعاملِ الثَّاني، وأُعْمِلَ الأوَّلُ المحتاجُ إلى مَرفوعٍ في ضَميرِه العائدِ عليه، نحوُ: «قامَا وقعَدَ أَخَواكَ».

والسَّادسُ: ما وَقع فيه المُفردُ بدلاً مِن الضَّميرِ المفسَّر به، كقَولهم: «هي العرَبُ تقولُ ما شاءَتْ».

(**ويَنقَسِمُ**) أي: الضَّميرُ (**إلى مُستَتِرٍ، وبارِزٍ**)، قيل: هذه القِسمةُ ناقصةٌ؛ لأنَّها لا تَشمَلُ الضَّميرَ المَحذوفَ.

وجوابُه أنْ يُقالَ: تفسيرُ المُستتِرِ بما سيَأتي شامِلٌ له، والفَرقُ بينه وبين المَحذوفِ أنَّ المُستتِرَ اصطِلاحاً مَرفوعٌ، وعامِلُه لفظيٌّ، والمَحذوفَ أعمُّ مِن ذلك.

---

(١) وقيل: إن فاعلَ (أوجس) ضميرٌ مستتر، وإنَّ (مُوسى) بدلٌ منه، فلا دليلَ في الآية. «شرح الشُّذور» (ص٢٧٤).

(٢) فسَّر (إنْ) التي في الآيةِ بـ(ما) النافية لأنها بمعناها. وبعضُهم يُمثِّلُ بقوله تعالى: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] فيُفسِّرها بما ذُكر، والخطبُ سَهل.

فالمُسْتَتِرُ: ما لَيسَ لَهُ صُورَةٌ في اللَّفْظِ، وهُوَ إمَّا: مُسْتَتِرٌ وُجُوباً، كالمُقدَّرِ في فِعلِ أَمْرِ الواحِدِ المُذَكَّرِ، كـ«اضْرِبْ، وقُمْ»، وفي المُضارِعِ المَبْدُوءِ بِتاءِ خِطَابِ الواحِدِ المُذَكَّرِ، كـ«تَقُومُ، وتَضْرِبُ»؛ وفي المُضارِعِ المَبْدوءِ بِالهَمْزةِ، كـ«أَقُومُ، وأَضْرِبُ»، ...

الكواكب الدرية

(فالمُستَتِرُ ما ليس لَه صُورةٌ في اللَّفظِ) أي: لم تَضَعِ العربُ له لفظاً تُعَبِّرُ به عنه أصلاً، بل يُنوَى.

وأمَّا قولُهم: المُستتِرُ في «أَقومُ»: أنَا، وفي «نَقومُ»: نَحنُ، وفي «تَقومُ»: أنتَ، وفي «يَقُومُ»: هو، فهذا مجازٌ مِنهم؛ لِتعذُّرِ العبارةِ عنه، وإنَّما المُستترُ معنَى ذلك ومُرادِفُه، لا هو بِنَفسِهِ.

(وهو إمَّا مُستَتِرٌ) في عاملِهِ (وُجُوباً)، وهو الذي لا يُمكنُ أنْ يَحُلَّ الظَّاهرُ ولا الضَّميرُ البارزُ مَحلَّه؛ لِكَونِ عاملِه لا يَرفَعُ إلَّا الضَّميرَ المُستَتِرَ، (كالمُستَتِرِ) ـ وفي نُسخةٍ: كالمقدَّر ـ (في فِعلِ أمرِ الواحِدِ) أي: المُفرَدِ (المُذكَّرِ كـ«اضْرِبْ، وقُمْ»)، وكذَا الضَّميرُ المُستترُ في اسمِ فِعلِهِ مُطلقاً[1]، كـ«صَهْ يا زيدُ، وصَهْ يا زَيدانِ، وصَهْ يا رِجالُ»، ففي كلٍّ منها يُقدَّرُ ضَميرٌ مُستترٌ وجوباً مَرفوعُ المحلِّ على الفاعِليَّةِ، لا يَظهرُ وجوباً.

وأمَّا نحوُ: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ﴾ [المائدة: ٢٤]، فـ﴿أَنتَ﴾ تأكيدٌ لِلمُستترِ.

فخَرجَ بـ(فعلِ الواحدِ): المثنَّى، والمَجموعُ، وأمرُ الواحدةِ، فإنَّه يَبرُزُ في الجميعِ، كـ«قُومي، وقُومَا، وقُومُوا، وقُمْنَ».

(و) كالمقدَّرِ (في المُضارِعِ المَبدُوءِ بِتاءِ خِطابِ الواحِدِ المُذكَّرِ، كـ«تَقومُ) يا زيدُ، (وتَضرِبُ»)، بخلافِ المبدوءِ بتاءِ الغائبةِ، كـ«هندٌ تَقومُ»، فإنَّ استِتارَهُ جائزٌ لا واجبٌ، وبِخلافِ المبدوءِ بتاءِ خِطابِ الواحدةِ أو التَّثنيةِ أو الجمعِ، فإنَّه يَبْرُزُ في الجَميعِ، نحوُ: «تَقُومِينَ، وتَقُومانِ، وتَقُومُونَ، وتَقُمْنَ».

(و) كالمقدَّرِ (في المُضارِعِ المَبدُوءِ بِالهَمْزةِ) التي لِلمتكلِّم وحدَه؛ مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، (كـ«أَقُومُ، وأَضرِبُ»).

(١) أي: في اسمِ فعل الأمرِ لِلواحد كان أو لِلمثنى أو للجمع.

أو بِالنُّونِ كـ«نَقُومُ، ونَضْرِبُ»؛ وإمَّا مُسْتَتِرٌ جَوازاً، كالمُقَدَّرِ في نَحوِ: «زَيدٌ يَقُومُ».

الكواكب الدرية

(أو) في المُضارِعِ المبدوءِ (بِالنُّونِ) التي لِلمتكلِّمِ ومَن مَعه، أو المعظِّمِ نفسَهُ؛ مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، (كـ«نَقُومُ، ونَضْرِبُ»).

ومثلُ المُضارِعِ المَبدوءِ بما تَقدَّمَ: اسمُ فعلِهِ مُطلقاً كـ«أَوَّه» بمعنَى: أَتَوَجَّعُ أو نَتَوَجَّعُ، وفعلُ الاستِثناءِ كـ«قامُوا خلَا زيداً»، و«ليسَ زيداً»، و«لا يكونُ زيداً»، وفعلُ التَّعجُّبِ كـ«ما أحسنَ زيداً!»، والمَصدرُ الواقعُ بدلاً مِن فِعلِهِ كـ«سَقياً لك»، أي: سقاكَ اللهُ، و﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، أي: اضرِبُوا، و«إكراماً زيداً» أي: أَكْرِمْهُ، بناءً على أنَّه يَتحمَّلُ الضَّميرَ كاسمِ الفاعلِ، وهو الأصَحُّ، بِخلاف المصدرِ المنحَلِّ إلى الحرفِ المصدريِّ والفعلِ، ففاعِلُه لا يَستترُ فيه على المَشهور، بل إنْ ظهرَ وإلَّا فهو مَحذوفٌ.

وأضافَ بَعضُهم إلى المُستَترِ وجوباً فاعلَ اسمِ التَّفضيلِ، قال ابنُ عَنقاءَ: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ واجبَ الاستِتارِ ما لا يَرفَعُ عاملُه إلَّا المُستَتِرَ فقَطْ، واسمُ التَّفضيلِ يَرفَعُ الظَّاهرِ مُطلقاً على لُغةٍ، وفي مَسألةِ الكُحْلِ في كلِّ لغةٍ.

(وإمَّا مُستَتِرٌ) في عاملِهِ (جَوازاً)، وذَلك فيما عدَا ما تَقَدَّمَ، كالفِعلِ الماضي غيرَ ما مرَّ، وكالمقدَّرِ في الظُّروفِ والصِّفاتِ، حتَّى اسمِ التَّفضيلِ على الأصَحِّ[1].

و(كالمُقدَّرِ في) الفِعلِ المُضارِعِ المسنَدِ إلى غائبٍ أو غائبةٍ، (نَحوُ: «زَيدٌ يَقومُ»)، و«هِندٌ تَقومُ»، ففي كلٍّ مِن هَذه يُقدَّرُ ضميرٌ مُستترٌ جوازاً؛ لأنَّ الظَّاهرَ يَحُلُّ محلَّه؛ إذ لو قِيل: «زيدٌ يَقومُ أبُوه»، أو: «هندٌ تقومُ أمُّها»، لَكانَ الكلامُ صحيحاً.

وقد يَجبُ إبرازُ الضَّميرِ في نحوِ: «غُلامُ زيدٍ يَضرِبُهُ[2] هو»؛ دَفعاً للإلباسِ الحاصلِ بِاستِتارِهِ كما بُيِّن في مَحلِّه.

وظاهِرُ كلامِهِ كغيرِه جوازُ أنْ يُقالَ: «قامَ هو» على الفاعليَّةِ، وبِه صرَّحَ ابنُ مالكٍ، ونُقلَ عن سِيبويهِ.

---

(١) ومَن عدَّه في القِسم الأول نظَر إلى أنه لا يَرفع الظاهرَ إلا في مسألة الكُحل أو في نُدور.

(٢) الهاء عائدة على الغُلام.

ولا يَكُونُ المُسْتَتِرُ إلا ضَمِيرَ رفعٍ؛ إمَّا فاعِلاً أو نائِبَ الفاعِلِ.

والبارِزُ: ما لَهُ صُورَةٌ في اللَّفظِ، ويَنقَسِمُ إلى مُتَّصِلٍ ومُنفَصِلٍ؛ فالمُتَّصِلُ هُوَ: الَّذِي لا يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ، ولا يَقَعُ بَعدَ «إلَّا»، كَتاءِ «قُمْتُ»، وكافِ «أَكْرَمَكَ»، والمُنفَصِلُ هو: ما يُفْتَتَحُ بِهِ النُّطْقُ .....

الكواكب الدرية

(ولا يَكُونُ) الضَّميرُ (المُستَتِرُ إلَّا ضَمِيرَ رَفعٍ: إمَّا فاعِلاً) نحوُ: «زيدٌ قامَ»، (أو نائِبَ الفاعِلِ) نحوُ: «زيدٌ ضُرِبَ».

وإنَّما اختصَّ الاستِتارُ بالمَرفوعِ؛ لأنَّ المَنصوبَ والمَجرورَ فَضلةٌ؛ لأنَّهما مَفعُولانِ، والمَرفوعُ فاعلٌ أو نائبُ فاعلٍ كما قال المصنِّفُ، وهو كالجزءِ مِن عامِلِهِ، فجوَّزُوا في الضَّمائرِ المتَّصلةِ التي وضعُها على الاختِصارِ التَّخفيفَ باستِتارِ الفاعلِ؛ لأنَّ الفاعلَ أصلٌ في اختِصارِ الضَّميرِ، ولا سيَّما إذا كان ضميراً متَّصلاً، فاكتفَوا بلفظِ الفعلِ عنه.

(والبارِزُ ما لَه صُورةٌ في اللَّفظِ)، أي: الذي وَضَعتِ العربُ له لفظاً تُعَبِّرُ به عنه، كتاءِ «قُمْتُ».

(ويَنقَسِمُ إلى مُتَّصِلٍ) بِعامِلِهِ، وهو الأصلُ، (ومُنفَصِلٍ) عنه لِمانعٍ يَمنعُ مِن الاتِّصالِ.

(فالمُتَّصِلُ هو الَّذي لا يُفتَتَحُ بِه النُّطقُ) أي: لا يُمكنُ الابتداءُ به في أوَّلِ الكلامِ، بل لا بُدَّ أنْ يَتَقَدَّمَ عليه لفظٌ آخَرُ بحسَبِ الوضعِ العربيِّ[1]، (ولا يَقَعُ بعدَ «إلَّا») الاستِثنائيَّةِ إلَّا في ضَرورةِ الشِّعرِ، وذلك (كتاءِ «قُمْتُ»، وكافِ «أَكرَمكَ»)، فكلٌّ منهما ضَميرٌ مُتَّصلٌ: الأوَّلُ مَرفوعُ المحلِّ، والثَّاني مَنصوبُه، ولا يُمكنُ الابتداءُ بكلٍّ منهما[2].

وكان يَنبغي لِلمصنِّف أنْ يُمثِّلَ أيضاً للضَّميرِ المَجرورِ المتَّصلِ، وذلك نحوُ هاءِ «غُلامُه»، ولعلَّه اكتَفى بكافِ «أَكرمَكَ»؛ لأنَّها كما تكونُ مَنصوبةً تكونُ مَجرورةً، نحوُ: «مرَرتُ بكَ»، ولِذا قال غيرُه: يَنقَسِمُ المتَّصلُ إلى مَرفوعٍ، ومَنصوبٍ، ومَجرورٍ، وهي ضمائرُ النَّصبِ بِلا فرقٍ.

(والمُنفَصِلُ ما يُفتَتَحُ بِه النُّطقُ) أي: ما يُمكِنُ الابتداءُ به من غيرِ توقُّفِ اللَّفظِ على كلمةٍ

---

(١) أي: لا بحسَب العقل؛ لأن الافتتاحَ به ممكنٌ عقلاً.

(٢) أي: كما لا يَقعان بعد (إلَّا) اختياراً.

ويَقَعُ بَعدَ «إلَّا»، نَحوُ: «أنَا»، تَقُولُ: «أنَا مُؤْمِنٌ»، و«ما قامَ إلَّا أنَا».

ويَنقَسِمُ المُتَّصِلُ إلى مَرْفُوعٍ، ومَنصُوبٍ، ومَجرُورٍ.

فالمَرفُوعُ نَحوُ: «ضَرَبْتُ، وضَرَبْنَا، وضَرَبْتَ، وضَرَبْتِ، وضَرَبْتُما، وضَرَبْتُمْ، وضَرَبْتُنَّ، وضَرَبَ، وضَرَبَا، وضَرَبُوا، .....

الكواكب الدرية

أُخرى، (ويَقَعُ بَعدَ «إلَّا») في الاختيارِ، (نَحوُ): «أنا»، تَقُولُ إذا ابتَدأتَ: («أنا مُؤْمِنٌ»، و) يأتي بعدَ «إلَّا» نحوُ: («ما قامَ إلَّا أنَا»)، أو «ما قامَ إلَّا هو»، أو «ما قامَ إلَّا أنتَ». وإعرابُه: «ما»: نافيةٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «إلَّا»: أداةُ حصرٍ، وما بعدَها[1] يُقالُ فيه: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

(ويَنقَسِمُ) الضَّميرُ (المُتَّصِلُ إلى: مَرفُوعٍ) محلًّا، (ومَنصُوبٍ) مَحلًّا، (ومَجرُورٍ) مَحلًّا:

(فالمَرفُوعُ) المتَّصلُ (نَحوُ: ضَرَبْتُ) بضمِّ التَّاءِ لِلمتكلِّم وحدَه، مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، (وضَرَبْنَا) بسكونِ الباءِ، و«نا»: ضميرٌ بارزٌ للمتكلِّمِ ومعه غيرُه، أو المعظِّمِ نفسَهُ، (وضَرَبْتَ) بفتحِ التَّاء للمُذكَّرِ المخاطَبِ، (وضَرَبتِ) بكسرِ التَّاء لِلمخاطَبَةِ، (وضَرَبْتُما) للمثنَّى المخاطَبِ مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، والميمُ والألفُ: علامةُ التَّثنيةِ، (وضَرَبتُم) بضمِّها لجمعِ الذُّكُور المُخاطَبينَ، والميم: علامةُ الجمعِ، (وضَرَبْتُنَّ) بضمِّها لجمعِ الإناثِ المخاطَباتِ، والنُّونُ المشدَّدةُ علامةُ جمعِ الإناثِ.

وبما قرَّرناهُ عُلِمَ أنَّ التَّاءَ في الجميعِ هو الضَّميرُ، ولا يَقعُ إلَّا فاعلاً، أو نائباً عنه.

(وضَرَبَ) للمُذكَّرِ الغائبِ، (وضَرَبَا) لِلمثنَّى الغائبَينِ، (وضَرَبُوا) للجَمعِ الغائبِينَ. وإعرابُه: «ضرَب»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ تقديراً، وضُمَّ لمُناسبةِ الواوِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والألفُ زائدةٌ في الخطِّ، قال الجارَبردِيُّ[2] وغيرُه: زادُوا بعدَ واوِ الجمعِ المتطرِّفةِ في الفعلِ ألفاً نحوُ: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾ [البقرة: ٦٠]؛ فرقاً بينها وبينَ واوِ

(١) أي: في الأمثلة الثلاثةِ الأخيرة، ولِذا لم يُعيِّنه.

(٢) هو أحمَد بن الحَسن، فخرُ الدين الجارَبَردي، فقيه شافعيٌّ، اشتهر وتُوفي في تبريزَ سنة (٧٤٦هـ)، له «شَرح مِنهاج البَيضاوي» في أُصول الفقه، وكان البيضاويُّ شيخَه، و«شَرح شافِية ابن الحاجب» وغيرُ ذلك.

وضَرَبَتْ، وضَرَبَتَا، وضَرَبْنَ».

والمَنصُوبُ نَحوُ: «أَكْرَمَنِي، وأَكْرَمَنَا، وأَكْرَمَكَ، وأَكْرَمَكِ، وأَكْرَمَكُما، وأَكْرَمَكُمْ، وأَكْرَمَكُنَّ، وأَكْرَمَهُ، وأَكْرَمَها، وأَكرَمَهُما، .....

الكواكب الدرية

العطفِ، بخلافِ غيرِ المتطرِّفةِ كـ«ضربوكَ، وضرَبُوه»؛ لأنَّه لا يَلتبسُ بواوِ العطفِ التي تَجيءُ بعدَ تمامِ الكلمةِ، وبخلافِ الواو التي في المُفردِ نحوُ: «يَدعُو، ويَغزُو»، فإنَّه لا تَلتبِسُ الواوُ فيه بواوِ العطفِ؛ لأنَّه ليس الفعل فيه «يدعُ، ويغزُ» بحذفِ الواوِ. اهـ

(وضَربَتْ) للمُؤنَّثةِ الغائبةِ، فالتَّاءُ فيه ساكنةٌ علامةُ التَّأنيثِ، وفيه ضميرٌ مُتَّصلٌ مُستترٌ جوازاً تَقديرُه: هي، (وضَرَبَتَا) لِلمثنَّى الغائبتَينِ. وإعرابُه: «ضرَب»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ فيه: علامةُ التَّأنيثِ[1]، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، (وضَرَبْنَ) لجمعِ الإناثِ الغائباتِ. وإعرابُه: «ضَربْنَ»: فعلٌ وفاعلٌ، «ضربَ»: فعلٌ ماضٍ، ونونُ النِّسوة: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

وما أَفهَمَهُ كلامُه مِن أنَّ الضَّميرَ في «ضرَبَ، وضربَتْ» متَّصلٌ مع أنَّه مُستترٌ، لا يُوافِقُ ما قدَّمه مِن أنَّ المتَّصلَ قِسمٌ مِن البارزِ الذي هو قَسيمُ المُستَترِ، بل يُوافقُ كلامَ غيرِه الصَّريحَ في أنَّ المُستترَ قِسمٌ مِن المتَّصل.

(والمَنصُوبُ) المتَّصلُ (نَحوُ: أَكرَمَنِي)، فالياءُ فيه: ضميرٌ مُتَّصلٌ بارزٌ للمتكلِّمِ وحدَه مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، (وأَكرَمَنَا) بفتح الميم، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ بارزٌ للمتكلِّمِ ومعه غيرُه، أو المعظِّمِ نفسَهُ، (وأَكرَمَكَ) بفتحِ الكافِ، وهي: ضميرٌ مُتَّصلٌ بارزٌ لِلمُذكَّرِ المخاطَبِ، (وأَكرَمَكِ) ـ بكسرِ الكافِ ـ لِلمُؤنَّثةِ المخاطَبةِ، (وأَكرَمَكُما) ـ بضمِّها ـ للمثنَّى المخاطَبِ، مُذكَّراً كان أو مُؤنَّثاً، والميمُ والألفُ: علامتانِ للتَّثنيةِ، (وأَكرَمَكُمْ) ـ بضمِّها ـ لجمعِ الذُّكورِ المخاطَبينَ، والميم: علامةُ جمعِ الذُّكورِ، (وأَكرَمَكُنَّ) ـ بضمِّها ـ لجمعِ الإناثِ المخاطَبَاتِ، والنُّونُ المشدَّدةُ: علامةُ جمعِ الإناثِ، (وأَكرَمَهُ)، فالهاءُ: ضميرٌ بارزٌ متَّصلٌ للمُذكَّرِ الغائبِ، (وأَكرَمَها) لِلمُؤنَّثةِ الغائبةِ، (وأَكرَمَهُما) للمثنَّى الغائبِ مُطلقاً، والميمُ والألفُ: علامتانِ

(١) وأصلُها السكون، إلا أنها حُركت بالفتح لِمناسبة الألف؛ إذ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

وأَكْرَمَهُمْ، وأَكْرَمَهُنَّ».

والمَجرُورُ كالمَنصُوبِ، إلَّا أنَّهُ دَخَلَ عَلَيهِ عامِلُ الجَرِّ، نَحوُ: «مَرَّ بِي، ومَرَّ بِنَا...» إلى آخِرِهِ.

ويَنقَسِمُ المُنفَصِلُ إلى مَرفُوعٍ ومَنصُوبٍ:

الكواكب الدرية

للتَّثنيةِ، (وأَكرَمَهُم) لجمعِ الذُّكورِ، والميمُ: علامةُ جمعِهم، (وأَكرَمَهُنَّ) لجمعِ الإناثِ الغائباتِ، والنُّونُ المشدَّدةُ: علامةُ جَمعهنَّ.

وبما تقرَّرَ عُلِمَ أنَّ الكافَ والهاءَ في الجميعِ هما الضَّميرانِ، ولا يَقَعانِ إلَّا في مَوضعِ نصبٍ، أو خفضٍ.

(والمَجرُورُ) المتَّصلُ (كالمَنصُوبِ) أي: في التَّفصيلِ السَّابقِ، فِيما هو لِلمتكلِّمِ، وما هو لِلمخاطَبِ، وما هو لِلغائبِ، وفي أنَّ لفظَ كلٍّ منهما كلفظِ المَنصوبِ، ويَحصلُ التَّمييزُ بَينهما بِالعاملِ، كما قال: (إلَّا أنَّه) يَعني: الضَّميرَ المتَّصلَ المَجرورَ (دَخَلَ علَيهِ عامِلُ الجرِّ) فتَميَّزَ به، (نَحوُ: مُرَّ[1] بِي)، فالياءُ ضميرٌ بارزٌ متَّصلٌ لِلمتكلِّمِ وحدَه، وهو في محلِّ الجرِّ بالباءِ، (ومُرَّ بِنَا)، فـ«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ بارزٌ للمتكلِّمِ ومعه غيرُه، أو المعظِّمِ نفسَهُ، وهو في محلِّ الجرِّ بالباءِ، (إلى آخِرِه) نحوُ: «مُرَّ بكَ ـ بفتح الكافِ ـ، ومُرَّ بكِ ـ بِكسرها ـ، ومُرَّ بِكما، ومُرَّ بِكُم، ومُرَّ بِكُنَّ، ومرَّ به، ومُرَّ بها، وبهما، وبِهِم، وبِهِنَّ».

(ويَنقَسِمُ) الضَّميرُ (المُنفَصِلُ إلى مَرفُوعٍ) مَحلًّا، (ومَنصُوبٍ) مَحلًّا، ولا يكونُ منه مَجرورُ المحلِّ؛ لامتِناعِ الفصلِ بين الجارِّ والمَجرورِ، قاله الفاكِهيُّ[2]، وقال ابنُ عَنقاء: وقد يُستَعْمَلُ المنفَصِلُ بِنَوعَيهِ مَجرُوراً، كـ«ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كإيَّايَ»[3]، والمَنصوبُ مَرفوعاً كـ«لم يَأتِني إلَّا إيَّاك»[4]، والمَرفوعُ مَنصُوباً كـ«لم أُكرِمْ إلَّا أنتَ».

(١) الأولى جعلُه بضمِّ الأولِ ماضياً مُغيَّرَ الصيغةِ من المُرور؛ لئلَّا يَحتاجَ إلى تقدير فاعل ظاهرٍ أو نَحوِه؛ وأمَّا جعلُه أمراً منه فيَمنَعه قولُه الآتي: و(مرَّ بك).

(٢) «الفواكه الجنيَّة» (ص١٦٤).

(٣) المَعروفُ المَشهور في عَجُز هذه العِبارة: (ولا أنا كأنتَ)، وحَكى النحويُّون: (ما أنا كإيَّاك، ولا أنتَ كإيايَ)، فالظاهرُ أن الشارحَ قصَد الاختصار، قال ثعلبٌ: وما رأيتُ (كإياك) إلا في الشعر.

(٤) في هذا المثالِ والذي بعدَه نظرٌ ظاهر، وإثباتُ ما فيهِما يَفتقر إلى سماعٍ أو استِفاضةٍ عن النُّحاةِ.

فالمَرفُوعُ: اثْنَتا عَشْرةَ كَلِمةً، وهِيَ: «أنَا، ونَحْنُ، وأَنْتَ، وأَنتِ، وأَنتُما، وأَنْتُمْ، وأَنتُنَّ، وهُوَ، وهِيَ، وهُما، وهُمْ، وهُنَّ»، فَكُلُّ واحِدٍ مِن هَذِهِ الضَّمائِرِ إذَا وَقَعَ في ابْتِداءِ الكَلامِ فَهُوَ مُبْتَدأٌ، نَحوُ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ﴾ [النازعات: ٢٤]، ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣]، ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠].

الكواكب الدرية

(فالمَرفُوعُ: اثنَا عَشَرَ[1] كَلِمةً، وهيَ: أنَا) لِلمُتكلِّم وحدَه مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً، (ونَحنُ) للمتكلِّمِ ومعه غيرُه، أو المعظِّمِ نفسَهُ، (وأَنتَ) ـ بفتحِ التَّاءِ ـ لِلمخاطَب المُذكَّرِ، (وأَنتِ) ـ بِكَسرِها ـ لِلمخاطَبَةِ المُؤنَّثةِ، (وأَنتُما) لِلمثنَّى مُطلقاً، (وأَنتُم) لجمعِ الذُّكورِ، (وأَنتُنَّ) لجمعِ الإناثِ المخاطَبَاتِ، وبعدَها نونٌ مشدَّدةٌ مَفتوحةٌ، (وهو) للمُفردِ المُذكَّرِ الغائبِ، (وهيَ) لِلمُفردةِ المُؤنَّثةِ الغائبةِ، (وهُما) للمثنَّى مُطلقاً، (وهُمْ) بالميم لجَمعِ الذُّكورِ، (وهُنَّ) بالنُّونِ المشدَّدةِ لجمعِ الإناثِ.

(فكُلُّ واحِدٍ مِن هَذِه الضَّمائرِ) المنفَصلةِ (إذَا وَقعَ في ابتِداءِ الكَلامِ، فهو) مَرفوعُ المحلِّ على أنَّه (مُبتَدأٌ) مخبَرٌ عنه بما يُطابِقُهُ في المعنَى: إنْ كان مُفرَداً مُذكَّراً، فبِمُفردٍ مُذكَّرٍ، وإنْ كان مُفرداً مُؤنَّثاً، فبِمُفردٍ مُؤنَّثٍ، وإنْ كان مثنًّى فبِمثنًّى، وإنْ كان جمعاً فبِجمعٍ، (نَحوُ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ﴾) وإعرابُه: ﴿أَنَا۠﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «رَبُّ»: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكاف: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾) وإعرابُه: «نحنُ»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿ٱلْوَٰرِثُونَ﴾: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، (و﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾) وإعرابُه: ﴿أَنتَ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «مَولى[2]»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، وهو مُضافٌ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾) وإعرابُه: «هو»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿عَلَىٰ كُلِّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ وهو مُضافٌ، و﴿شَىْءٍ﴾: مُضافٌ إليه، و﴿قَدِيرٌ﴾: خَبرٌ، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرْفَعُ الفاعلَ .....

(١) الصواب: (اثنتا عشرةَ) كما أثبَتناه في المتن المُنفرِد في أعلى الصفحة.

(٢) كُتب في الأصل بالألف القائمة هكذا (مولا).

والمَنصُوبُ: اثْنَتا عَشرةَ كَلِمةً، وهيَ: «إيَّايَ، وإيَّانَا، وإيَّاكَ، وإيَّاكِ، وإيَّاكُما، وإيَّاكُمْ، وإيَّاكُنَّ، وإيَّاهُ، وإيَّاها، وإيَّاهُما، وإيَّاهُمْ، وإيَّاهُنَّ»؛ فَهذِهِ الضَّمائِرُ لا تَكُونُ إلَّا مَفعُولاً بِهِ، نَحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠].

الكواكب الدرية

ويَنصبُ المَفعولَ[١]، وفاعِلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هو، والجارُّ والمَجرورُ متعلِّقٌ به.

(والمَنصُوبُ) المنفصلُ: (اثْنا عشَرَ[٢] كَلِمةً) كالَّذي قبلَه: (إيَّايَ) لِلمتكلِّمِ وحدَه، (وإيَّانَا) للمتكلِّمِ ومعه غيرُه، أو المعظِّمِ نفسَه، (وإيَّاكَ) - بفتحِ الكافِ - لِلمخاطَبِ المُذكَّرِ، (وإيَّاكِ) - بِكَسرِها - لِلمُخاطبةِ المُؤنَّثةِ، (وإيَّاكُما) - بِضمِّها - لِلمثنَّى مُطلقاً، والميمُ والألفُ: عَلامتانِ للتَّثنيةِ، (وإيَّاكُم) - بضمِّها - لجمعِ الذُّكورِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، (وإيَّاكُنَّ) - بِضمِّها - لجمعِ الإناثِ، والنُّونُ المشدَّدةُ: علامةُ جَمعِهنَّ، (وإيَّاهُ) للغائبِ المُذكَّرِ، (وإيَّاها) للغائبةِ المُؤنَّثةِ، (وإيَّاهُما) لِلغائبِ المثنَّى مُطلقاً، والميمُ والألفُ: علامتانِ للتَّثنيةِ، (وإيَّاهُم) لجمعِ الذُّكورِ الغائبِينَ، والميم: علامةُ الجمعِ، (وإيَّاهُنَّ) لجمعِ الإناثِ الغائباتِ، والنُّونُ المشدَّدةُ: علامةُ جَمعِهنَّ.

(فهَذِه الضَّمائِرُ) المنفَصلةُ (لا تَكُونُ إلَّا مَفعُولاً بِه)، والحكمُ في الإعرابِ لمحلِّها؛ لِما سيأتي مِن أنَّ الضَّمائرَ كلَّها مَبنيَّةٌ، (نَحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾) وإعرابُه: ﴿إِيَّاكَ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ مقدَّمٌ، والكاف فيه: حرفُ خطابٍ؛ لما تقدَّمَ مِن أنَّ الضَّميرَ إنَّما هو «إيَّا» فقط، و﴿نَعْبُدُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: نحن، (﴿إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾) وإعرابُه: ﴿إِيَّاكُمْ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ مقدَّمٌ لـ﴿يَعْبُدُونَ﴾، و«كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصبُ الخبرَ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، ﴿يَعْبُدُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبٍ خبرُ «كانَ».

---

(١) الصَّحيحُ إسقاطُ النصب؛ لأن الصفة المشبهةَ إنما تُؤخَذ من اللازم لا المتعدِّي، وأمَّا أنها تَنصب ما بعدها فيُجابُ عنه بأنه على التَّشبيه بِالمفعول، لا على أنه مفعولٌ حقيقةً كما في اسم الفاعل، فافتَرَقا.

(٢) الصواب: (اثنتا عشرة) نظيرَ ما تقدَّم في المرفوع.

ومَتَى أمْكَنَ أَنْ يُؤْتَى بِالضَّمِيرِ مُتَّصِلاً فلَا يَجُوزُ أنْ يُؤْتَى بِهِ مُنفَصِلاً، فَلا يُقالُ في «قُمْتُ»: «قامَ أنَا»، ولا في «أَكْرَمَكَ»: «أَكْرَمَ إيَّاكَ»، .....

الكواكب الدرية

(ومتَى أَمْكَنَ أن يُؤتَى بِالضَّمِيرِ مُتَّصِلاً) بِعاملِهِ، (فلا يَجُوزُ) في الاختيارِ (أنْ يُؤتَى بِه مُنفَصِلاً)؛ لأنَّ مَبنى الضَّميرِ على الاختصارِ، والمتَّصلُ أخصَرُ مِن المنفَصِلِ، أي: أقلُّ حُروفاً منه، (فلا يُقالُ في نَحوِ: «قُمتُ»: «قامَ أنَا»)؛ لأنَّه يُمكنُ أنْ يُقالَ: «قُمتُ»، (ولا في «أُكْرِمُكَ»: «أُكْرِمُ إيَّاك»)؛ لإمكانِ أنْ يُقالَ: «أُكْرِمُكَ»، وأمَّا قولُه: [الرَّجز]

أَتَتْكَ عِيسٌ تَقْطَعُ الأَراكَا إِلَيكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَا[1]

وقَولُه: [البسيط]

بِالباعِثِ الوارِثِ الأَمْواتِ قَد ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ[2]

فضَرورةٌ.

---

(١) **البيت:** لِحميد الأرقَط، وعجُزُه من شواهدِ سيبَويه.

اللغة: (العِيس): الإبل البَيضاء التي يُخالط بَياضَها شُقرة، واحدتُها: عَيْساءُ، والروايةُ عند غير الشارح: عَنْسٌ، وهي ـ كما في «الخزانة» وغيرِها ـ: الناقة الشَّدِيدة، ولعلَّ روايةَ الياء تَصحيف. (تقطع الأراكَ) أي: تَقطع الأراضي التي هي مَنابتُ لِلأراك.

المعنى: سارَت هذه الناقةُ إليك سيراً حَثيثاً حتى بلَغَتك.

الإعراب: «**أتَتك**»: فعل ماض ومفعولُه، والتاء: لِلتأنيث. «**عيسٌ**»: فاعل مرفوع. «**تَقطعُ**»: مضارع مرفوع، وفاعلُه: هي. «**الأراكَا**»: مفعولُه منصوب، والألف: لِلإطلاق. وجملةُ (تقطع الأراكَا) في محل رفع نَعت لـ(عيس). «**إليك**»: متعلقٌ بـ(تَقطع). «**حتَّى**»: حرف غاية وجر. «**بلغَت**»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، وفاعلُه: هي. «**إياكَا**»: ضمير منفصل مبني في محل نَصب مَفعول به، والألف: للإطلاق. والمصدَر المؤوَّل من (أنْ) المقدَّرة قبل (بلَغت) وما بعدَها في موضِع جر بـ(حتى)، والجارُّ والمجرور متعلِّق بـ(تَقطع) أو بـ(أتَتك)، والتقدير: أتتك تقطَعُ حتَّى بُلُوغِها إيَّاك.

والشاهد: في (بلَغت إيَّاك)، حيث جاءَ بِالضمير المُنفصل في المكان الذي يكون فيه الضَّمير المُتَّصل ـ بأن يقولَ: (بَلَغَتك) ـ وهو ضَرورة.

(٢) **قائلُه:** قيل: أُميَّة بن أبي الصَّلت، ولا يُوجَد في «ديوانه»، والأكثَرُون على أنه لِلفَرزدق، وهو الصحيحُ، وقبله قولُه:

إنِّي حَلَفتُ ولم أحلِفْ على فَنَدٍ فِناء بَيتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعمُورِ

اللغة: (الفَنَد): الكذب، والمراد بـ(فناء بيت...) الكعبة المشرَّفة. (الوارِث): الذي تَرجع إليه الأملاك بعد فَناء =

إلَّا في نَحوِ: «سَلْنِيهِ، وكُنْتُهُ»، فَيَجُوزُ الفَصْلُ أَيضاً، نَحوُ: «سَلْنِي إيَّاهُ» .....

الكواكب الدرية

فإنْ لم يُمكنِ الاتِّصالُ[1] بأنْ تَعذَّرَ، وذلك: بأَنْ تَقدَّمَ الضَّميرُ على عامِله، نحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو حُذِفَ عامِلُه، نحوُ: «إيَّاك والشَّرَّ»، أو كان مَحصوراً كـ«ما قام إلَّا أنا، وإنَّما قامَ أنا»، أو واقعاً بعد واوِ المعيَّةِ كـ«قُمتُ وإيَّاكَ»، وغيرِ ذلك ممَّا هو مَذكورٌ في المبسُوطات، وقد أَنهى ذلك بَعضُ المتأخِّرينَ إلى تِسعةَ عشرَ نوعاً.

(إلَّا نَحوَ: «سَلْنِيهِ، وكُنْتُهُ») هذا مستثنًى مِن قوله: (ومتى أَمكنَ أنْ يُؤتى بالضَّمير... إلى آخِره)، أي: لا يجوزُ الإتيانُ بالضَّميرِ المنفصلِ مع إمكانِ المتَّصلِ، إلَّا في نحوِ: «سَلْنِيهِ، وكُنْتُهُ» ممَّا عاملُ الضَّميرِ فيه عاملٌ في ضميرٍ آخَرَ أَعْرَفَ منه مُقدَّمٍ عليه غيرِ مَرفوعٍ؛ سواءٌ كان العاملُ ناسخاً، نحوُ: «كُنْتُهُ»، أو غيرَ ناسخٍ، نحوُ: «سَلْنِيهِ»، (فيَجوزُ) في الهاءِ مِن المثالَينِ المَذكورَينِ (الفَصلُ أَيضاً) مع إمكانِ اتِّصالها، (نَحوُ: «سَلْنِي إيَّاه»)، وإعرابُه: «سَلْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ متصرِّفٌ مِن «سَأل»[2]، تَنصِبُ مَفعولَينِ، وفاعلُه

= المُلَّاك، و(ضَمِنت): إما بمعنى تَضمَّنت، أي: اشتَملت عليهم، أو بمعنى كفَلت، كأنها تكفَّلَت بِأبدانهم، و(الدَّهر) والزمان واحِد، و(دَهر الدهاريرِ): الزَّمن السالف، وقيل: أولُ الأَزمِنة السالفة.

المعنى: يُقسم بالله تعالى باعِثِ الأموات، ووارثِ الأرض ومَن عليها، حالةَ كون هؤلاءِ الأمواتِ قد تضمَّنتهم الأرضُ في الزمن البَعيد.

الإعراب: «بِالباعث»: جارٌّ ومجرور متعلق بالفعل (حَلَفت) في البَيت السابق. «الوارث»: نَعت لـ(الباعث) مجرورٌ مِثله. «الأموات»: مَنصوب بـ(الوارث) على أن الوصفَين تَنازعاه، وأُعمِل الثاني، أو مَخفوضٌ بإضافة الأول أو الثاني على حدِّ قَولهم:

بـــيـــنَ ذِراعَـــي وجَـــبـــهـــةِ الأَســـدِ

«قد»: حرف تَحقيق. «ضَمِنَت»: فعل ماض وتاء تَأنيث. «إيَّاهمُ»: مفعول به. «الأرضُ»: فاعِل. «في دهر»: مُتعلق بـ(ضَمِنَت). «الدهاريرِ»: مُضاف إليه. وجملةُ (قد ضمنت...) حالٌ من (الأموات)، ويَجوز أن تكونَ صِفة له لأنَّه جنسٌ فيه معنى التنكير.

والشاهد: في قَوله: (ضمنَتْ إياهم)؛ حيث فَصل الضمير المنصوبَ لأجل الضَّرورة، وكان القياسُ أن يُقالَ: قد ضَمِنَتهُم.

(١) جوابُ الشرط في كلام الفاكهي هو قولُه: (تعيَّن الانفصالُ)، وسَقط من كلام الشارح ههنا، فيَنبغي تقديرُه قبل قولِه: (وقد أنهى ذلك... إلخ).

(٢) بالهمز، ويَجوز أن يكونَ مرادُه (سالَ) الأجوَف، وهذا أجرَى على قَواعد التَّصريف.

و«كُنْتَ إيَّاهُ».

وأَلفاظُ الضَّمائِرِ كُلُّها مَبْنِيَّةٌ لا يَظْهَرُ فِيها إعرابٌ.

الكواكب الدرية

مُستترٌ فيه وجوباً تَقدِيرُه: أنتَ، والنونُ: لِلوقايةِ، والياء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولُها الأوَّلُ، «إيَّاه»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولُها الثَّاني، ومثلُه نحوُ: «ظَنَنْتُكَهُ»، فيَجوزُ أنْ تَقولَ: «ظَنَنْتُكَ إيَّاهُ»، (و«كُنتُ إيَّاهُ»)، وإعرابُه: «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، «إيَّاه»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ نصبٍ خبرُها، ومثلُه «كانَ إيَّاهُ زيدٌ».

والانفِصالُ أرجحُ مِن الاتِّصالِ عند الجُمهورِ إذا كان العاملُ ناسخاً، كـ«كانَ، وظنَّ»؛ لأنَّه الأكثَرُ، ومَرجوحٌ إذا كان غيرَه، نحوُ: «سألَ، وأعطَى»؛ لأنَّه لم يَرِدْ في القُرآنِ في مثلِهِ إلَّا الوَصلُ، نحوُ: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾ [محمد: ٣٧]، ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨].

(وأَلفاظُ الضَّمائرِ كُلِّها) متَّصلِها ومُنفَصلِها (مَبنِيَّةٌ)، والحكمُ في الإعرابِ لمحلِّها؛ إذ (لا يَظهَرُ فيها الإعرابُ)[1]، فلا يُقالُ في التاءِ مِن «قُمتُ»: (فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ)، كما يُقالُ في «زيدٌ» مِن «جاءَ زيدٌ»؛ لأنَّ الحركةَ التي على التاء بِنائيَّةٌ لا إعرابيَّةٌ، فإعرابُ الضَّمائرِ كإعرابِ سائرِ المبنيَّاتِ مَحليٌّ ـ أي: مَنسوبٌ إلى المحلِّ ـ، بأنْ يُقالَ: (هو في محلِّ رفعٍ)، أو: (في محلِّ نصبٍ)، أو: (في محلِّ جرٍّ)، ومعنى ذلك أنَّه في محلِّ لو كانَ فيه لفظٌ مُعرَبٌ لَكانَ مَرفوعاً أو مَنصوباً أو مَجروراً، ومنه يُعلَمُ أنَّ تَسميتَهُ (إعراباً) مجازٌ، عَلاقتُه حُلُولُه محلَّ المُعربِ.

❁ ❁ ❁

(١) قال الفاكهي: قوله: (لا يظهر فيها إعراب) مُستغنًى عنه، بل من المعرَبات ما لا يَظهر فيه إعراب ومع ذلك ليس مَبنيًّا. اهـ

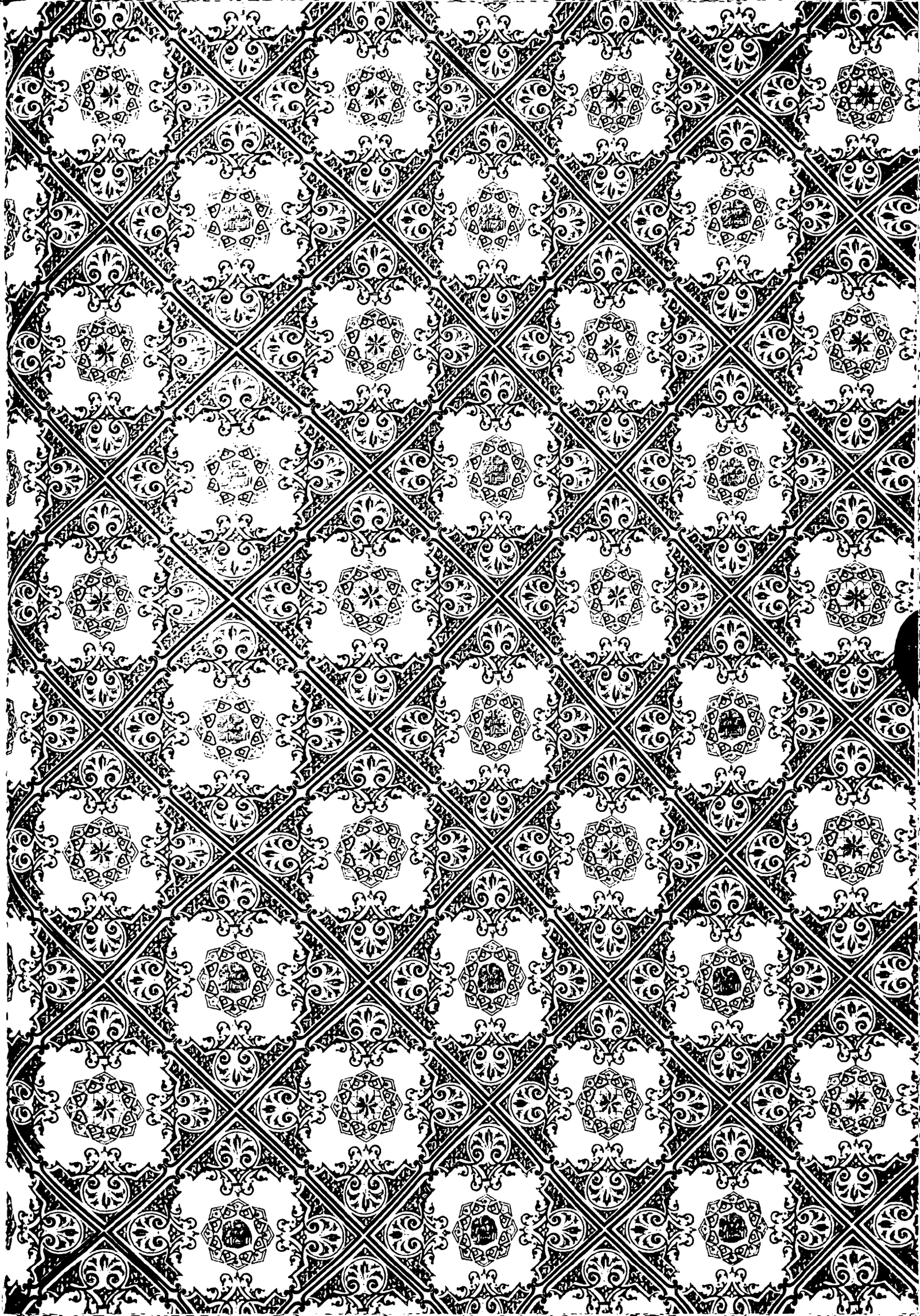

فصل

العَلَمُ نَوعانِ:

شَخصِيٌّ: وهُوَ ما وُضِعَ لِشَيءٍ بِعَينِهِ لا يَتَناوَلُ غَيرَهُ، .....

(فَصلٌ) في بيانِ الاسمِ العَلَمِ

وهو كما قاله ابنُ مالك: [الرجز]

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَا

(العَلَمُ) بفتح العَين واللام، قيل: مُشتقٌّ مِن العِلْمِ؛ لأنَّه يُعلَمُ به مُسمَّاه، وقيل: مِن العَلامة؛ لأنَّه علامةٌ على مُسمَّاه، ويَنقَسِمُ إلى أنواعٍ مُتعدِّدةٍ باعتباراتٍ مُختلفةٍ، فهو باعتبارِ تَشخُّصِ مُسمَّاه وعَدمِهِ (نَوعانِ):

الأوَّل: عَلَمٌ (شَخْصِيٌّ) نِسبةً إلى الشَّخصِ ـ بفتحِ الشِّين وسُكونِ الخاء ـ، وهو كما في «القامُوس»: سَوادُ الإنسانِ وغيرِه تَراهُ مِن بُعدٍ، (وهو ما) أي: اسمٌ (وُضِعَ لِشَيءٍ بِعَينِهِ) أي: لشيءٍ معيَّنٍ في الخارجِ (لا يَتَناوَلُ غَيرَه)، أي: لا يَتَناولُ غيرَ ذلك الشَّيءِ الذي وُضعَ له، بِمعنى: أنَّه لا يُستعمَلُ في غيرِه بِطريقِ الوضعِ له.

فقولُه: (ما وُضِعَ لشيءٍ) شامِلٌ للنَّكرةِ والمَعرفةِ.

وقولُه: (بعينِهِ) قيدٌ مخرجٌ للنَّكرةِ؛ لأنَّها لم تُوضَعْ لِشيءٍ بعينِهِ، بل وَضْعُها على الاشتِراكِ.

وقولُه: (لا يَتناوَلُ غيرَه) مخرجٌ لِبَقيَّةِ المعارفِ؛ فإنَّ الضَّميرَ صالحٌ لكلِّ متكلِّمٍ ومخاطَبٍ وغائبٍ، واسمَ الإشارةِ صالحٌ لكلِّ مُشارٍ إليه، و«أل» صالحةٌ لأنْ يُعَرَّفَ بها كلُّ نَكرةٍ، والمَوصولَ صالحٌ لكلِّ مَن قامَ بِه مَدلولُ الصِّلةِ.

فكلٌّ منها مَوضوعٌ على الاشتِراكِ، لكنَّها إذا استُعمِلَتْ في واحدٍ لم يَشْرَكهُ فيما أُسنِدَ إليه أحدٌ، فهي كُلِّيَّاتٌ وَضْعاً، جُزئيَّاتٌ استِعمالاً، بِخلافِ العَلَمِ فإنَّه جُزئِيٌّ وَضعاً واستِعمالاً، ولا يُنافي ذلك العَلَمُ العارِضُ الاشتراكِ، كـ«عَمْرو» مسمًّى به كلّ مِن جماعةٍ؛ لأنَّ تناولَهُ لكلِّ واحدٍ منهم ليس بوَضعٍ واحدٍ، بل بوَضعَينِ أو أوضاعٍ مُتعدِّدةٍ، وكذا ما صارَ عَلَماً بالغَلَبَةِ

كـ«زَيدٍ، وفاطِمَةَ، ومَكَّةَ، وشَذْقَمٍ، وقَرَنٍ».

وجِنسِيٌّ: وهُوَ ما وُضِعَ لِجِنسٍ مِنَ الأَجْناسِ، .....

الكواكب الدرية

كـ«ابن عمرَ»؛ لأنَّ غلبةَ الاستِعمالِ بمَنزلةِ الوضعِ مِن واضع معيَّنٍ، فهو كالمَوضوعِ لِتَعيينِ مُسمَّاه في اختصاصِهِ به، (كـ«زَيدٍ») وشِبهِهِ مِن أعلامِ الذُّكورِ العُقلاءِ، (و«فاطِمةَ») وشِبهِهَا مِن أعلامِ الإناثِ العُقَلاءِ، (و«مَكَّةَ») ونحوِها مِن أعلامِ البُلدانِ، فإنَّ «مكَّةَ» عَلَمٌ على بَلدِ اللهِ الحرامِ المَشهورِ بين الخاصِّ والعامِّ، ولها أسماءٌ كثيرةٌ أنهَاهَا بعضُ المتأخِّرينَ إلى ألْفِ اسمٍ، وكذلك المدينةُ الشَّريفةُ، (و«شَذْقَمٍ») ونحوِه مِن أعلامِ الدَّوابِّ، فإنَّ «شَذقَم»[1] عَلَمٌ على فَحْلٍ مِن الإبلِ كان لِلنُّعمانِ بنِ المنذرِ، وإليه تُنْسَبُ الإبلُ الشَّذْقَمِيَّةُ، وكلامُ «القاموس» يُفيدُ أنَّه بالدَّالِ المهمَلةِ[2]؛ لأنَّه ذكرَهُ في مادَّةِ الشِّينِ مع الدَّالِ في حرفِ الميمِ، وقال ابنُ عَنقاء في «تَشنيف السَّمع»: وشَذْقَمُ ـ بإعجامِ الذَّالِ كالشِّينِ ـ: عَلَمٌ لجَمَلٍ لهم، وأمَّا شَدْقَم ـ بإهمالِ الدَّالِ ـ فمِن أسمائه ﷺ، وعَلَمٌ لِكثيرٍ مِن الأَشرافِ، وهو كالأَشدَقِ بمعنى الخَطيبِ البَليغِ، وأصلُه الواسعُ الفمِ، وهو مِن لَوازمِهِ البَلاغة، والميمُ فيه زائدةٌ، فوزنُه: «فَعلَم»، لا «فَعْلَل». اهـ، وقال الخُضَريُّ في «حواشي ابنِ عقيلٍ»: وشَذْقَم قيل: بالذَّالِ المعجمةِ، وقيل: بالمهمَلةِ اسمُ جملٍ لِلنُّعمانِ بنِ المنذِرِ. اهـ (و«قَرَنٍ») ـ بفتحِ القافِ والرَّاءِ ـ ونَحوِه مِن أعلامِ القبائلِ، فإنَّ «قَرَنٌ» اسمُ قَبيلةٍ مِن مُراد[3]، أَبُوهم قَرَنُ بنُ رمادِ[4] بنِ ناجيةَ بنِ مرادٍ، وإليه يُنسَبُ أُوَيسٌ القَرنيُّ رضي الله عنه.

(و) الثَّاني: عَلَمٌ (جِنْسِيٌّ) نِسبةً إلى الجِنسِ ـ بكسر الجيم ـ أعمَّ مِن النَّوعِ، وهو: (كلُّ ضربٍ مِن الشَّيءِ، فالإبلُ جِنسٌ مِن البَهائمِ). قاله في «القاموس».

(وهو) أي: العَلَمُ الجِنسِيُّ (ما) أي: اسمٌ (وُضِعَ لِجِنسٍ مِن الأَجناسِ)، أي: لحقيقةٍ

---

(١) الأَولى: (شذقماً) بالنصب. ومثلُه يُقال في (قَرَنٍ) الآتي.

(٢) وافقَه عليه شارِحُه الزَّبيدي، ونَقل عن شيخِه أن التردُّدَ في هذه الدال والحكمَ عليها بالإعجام من أكبَر الأوهام، فلا يُعرَّج على مَن مال إليه، ولا يُعوَّل عليه.

(٣) من اليَمَن.

(٤) المعروف: قَرن بن رَوْمان.

كـ«أُسامةَ» لِلأَسَدِ، و«ثُعالةَ» لِلثَّعلَبِ، و«ذُؤالةَ» لِلذِّئبِ، وهُوَ في المَعنَى كالنَّكِرةِ؛ لأنَّهُ شائِعٌ في جِنْسِهِ، .....

الكواكب الدرية

مِن الحقائقِ مِن حيثُ هي هيَ، (كـ«أُسامةَ»)، فإنَّه عَلَمُ جِنسٍ وُضِعَ (لِلأَسدِ) أي: لِحقيقتِهِ الذِّهنيَّةِ، أي: الأَسَديَّةِ المعقولةِ ذِهْناً فقطْ، ولا يُعقَلُ لها وجودٌ في الخارجِ عن الذِّهنِ بحالٍ، (و) كذا يُقالُ في («ثُعالةَ») عَلَمَ جِنسٍ (لِلثَّعلَبِ)، أي: لحقيقتِهِ المتعقَّلةِ في الذِّهنِ فقط الَّتي بِوُجودِها فيه صارَ ثُعالةَ، ويُكنى بـ«أبي الحُصَينِ»، (و«ذُؤالةَ») ـ بالذَّالِ المعجَمة، ثمَّ همزةٍ ـ عَلَمَ جِنسٍ (لِلذِّئبِ)، أي: لحقيقتِهِ المَوجودةِ ذِهْناً، لا خارجاً، ويُكنى بـ«أبي جَعْدةَ»، وفي «القاموس»: الذِّئبُ ـ بالكسر، ويُترَكُ همزُه ـ: كَلبُ البرِّ. اهـ (و«أُمِّ عِرْيَطٍ») ـ بكسرِ العَينِ ـ (لِلعَقْرَبِ)[1]، و«أمِّ عامرٍ» للضَّبعِ، وسائرِ كُنى الحَيواناتِ، فإنَّها كلَّها مِن مُسمَّى عَلَمِ الجِنْسِ.

ومِنه أيضاً أُمورٌ مَعنويَّةٌ وُضعَتْ بِإزائها أسماءٌ؛ كـ«يَسارٍ» ـ مثلَ «حَذامِ» ـ عَلَماً لِلمَيسرةِ بمعنى اليُسْرِ[2]، و«فَجَارِ» كذَلك لِلفَجْرةِ ـ بفاءٍ فجيمٍ ساكنةٍ ـ بمعنى الفُجورِ، و«بَرَّةَ» للمَبَرَّةِ بمعنى البِرِّ، وكـ«شَعُوبَ» لِلمَنيَّةِ.

(وهو) أي: عَلَمُ الجِنسِ (في المَعنَى كالنَّكرةِ)، أي: مِن حيثُ إنَّ كُلًّا منهما يَصدُقُ على مُتَعدِّدٍ؛ (لأنَّه شائعٌ في جِنسِهِ) أي: في جميعِ أفرادِ جِنسِهِ، لا يَختصُّ به واحدٌ دونَ آخَرَ، كما أنَّ النَّكرةَ نحوُ: «رجلٍ» كذلك، فكلُّ أسدٍ يَصدُقُ عليه لفظُ «أسامةَ»، وكلُّ ثَعلبٍ يَصدُقُ عليه لفظُ «ثُعالةَ»، وكلُّ ذِئبٍ يَصدُقُ عليه لفظُ «ذُؤالةَ»؛ لِوجود الماهيَّةِ في ضمنِ أفرادِها.

واستِعمالُ عَلَمِ الجِنسِ في المُفردِ المُعيَّنِ مِن حيثُ اشتِمالُه على الماهيَّةِ: حقيقةٌ، وإنَّما سُمِّيَ عَلَماً لجَرَيانِهِ مَجرى العَلَمِ الشَّخصيِّ في الاستِعمالِ، فيَمتنِعُ دُخولُ «ألْ» عليه، ولا يُضافُ، ولا يَنْصَرِفُ إذا انضمَّتْ إليه عِلَّةٌ مِن العِلَلِ التِّسعِ، كالتَّأنيثِ في «أُسامةَ»،

(١) قوله: (وأُم عِرِيَط للعقرب) الظاهر أنه مِن زيادات الشارح، بدَليل أنه إنما تعرَّض لِضَبطِه في الموضعِ الآتي مِن المتن لا هُنا.

(٢) لم يَجعله عَلَماً لليُسر مُباشرةً لأن القاعدةَ في (فَعَالِ) أنه مؤنثٌ ومَعدولٌ عن مؤنَّث. ومثلُه ما بعدَه.

فَتَقُولُ لِكُلِّ أَسَدٍ رَأَيتَهُ: «هذَا أُسامةُ مُقْبِلاً».

الكواكب الدرية

وتُعالةَ»، ويَأتي منه الحالُ، (فتَقُولُ) أنتَ (لِكُلِّ أَسَدٍ رَأيتَهُ: «هذَا أُسامةُ مُقبِلاً»)، فـ«هذا»: مُبتدأٌ، و«أُسامةُ»: خبرُه، و«مُقبلاً»: حالٌ مِن «أُسامة».

فالعَلَمُ الجِنسيُّ لمَّا شاركَ العَلَمَ الشَّخصيَّ في أحكامِهِ أُلحِقَ به في الأحكامِ اللَّفظيَّةِ، فهو مَعرفةٌ لفظاً نكرةٌ معنًى؛ لأنَّه شائعٌ في جِنسِهِ كالنَّكرةِ؛ قال في حواشِي «البَهجة المرضيَّة»[1]: والحقُّ أنَّه ليس كالنَّكرةِ في الشُّيوعِ، وإنْ كان فيه نَوعُ عُمومٍ بِاعتبارٍ ما، فاسمُ الجِنسِ النَّكرةُ ما وُضعَ لمُطلَق الماهيَّةِ، أي: لما يَعمُّ الذِّهنيَّ والخارجيَّ، فهو أعمُّ مُطلَقاً، ثمَّ إنِ اعتُبِرَ فيه دَلالتُه عليها لا مع قيدٍ أَصلاً، فهو اسمُ الجِنسِ المُطلَقُ، ومَدلولُه الماهيَّةُ مِن حيثُ هي، وعُمومُه شُموليٌّ كعُمومِ «كُلٍّ»، أو مع قَيدِ الوَحدةِ الشَّائعةِ، فهو النَّكرةُ، ومَدلُولُه الوَحدةُ فقَطْ، وعُمومُه بَدَليٌّ كعُمومِ «أيٍّ»[2]، وعَلَمُ الجِنسِ ما وُضعَ لِلماهيَّةِ الحاضرةِ في الذِّهنِ فقَطْ، أي: الَّتي لا يُعقَلُ لها وُجودٌ في الخارجِ، فهو أخَصُّ مُطلَقاً مِن اسمِ الجِنسِ، وعُمومُه بالنِّسبةِ إلى الأفرادِ الخارجيَّةِ بِدَليل، وبِالنَّظرِ لها يُثَنَّى ويُجمعُ، وعُمومُه بالنِّسبةِ إلى ما في الذِّهنِ شُموليٌّ، وبِالنَّظرِ له لا يُثَنَّى ولا يُجمَعُ.

وحاصِلُ هذا يَرجِعُ إلى أنَّ اسمَ الجِنسِ النَّكرةَ مَوضوعٌ لِلحقيقةِ الذِّهنيَّةِ مِن غيرِ قيدٍ معها، وعَلَمَ الجِنسِ مَوضوعٌ لِلحقيقةِ باعتبارِ حُضورِها الذِّهنيِّ الذي هو نوعُ تَشَخُّصٍ لها مع قَطعِ النَّظرِ عن أَفرادِها. وأمَّا عَلَمُ الشَّخصِ فهو ما وُضعَ لمُفردٍ معيَّنٍ مِن الأفرادِ الخارجيَّةِ، بحيث لا يَتَناولُ غيرَه إلَّا بوَضعٍ آخَرَ.

وقد كَثُرَ خَوضُ الفُحولِ مِن أئمَّةِ النَّحوِ والأُصولِ في الفَرْقِ بين اسمِ الجِنسِ وعَلَمِ الجِنسِ، ولم يَبرَحْ لهم في مَيدانِها رَكضٌ، ولم يَزَلْ يَعترِضُ فيها بَعضُهم على بَعضٍ، وما ذكَرناه كافٍ في تحقيقِ الفرقِ بينَهما إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

---

(١) الظاهرُ أنه أراد حواشيَ ابن عنقاء على «البَهجة المرضية» لِلسُّيوطي، بدليل نقُولِه الآتية عنها مع التصريح باسم مُصنِّفها.

(٢) وعلَيه فاللَّفظُ في المُطلَق والنَّكرة واحدٌ، والتَّفريقُ بينَهما بِالاعتِبار، وقال القَرافي والآمِدي وابنُ الحاجِب: إنَّهما واحدٌ ذاتاً واعتِباراً، وهو ما دلَّ على الماهيَّة بِقَيدِ وُجودها في فَردٍ مُبهَم، لكنَّ الأولَ هو الذي عليه أسلُوبُ المَناطِقة والأُصُوليِّين. أفاده الدسوقيُّ.

ويَنقَسِمُ العَلَمُ أيضاً إلى اسْمٍ، وكُنْيةٍ، ولَقَبٍ.

فالاسْمُ: كَما مَثَّلْنا، كـ«زَيدٍ، وأُسامةَ». **والكُنْيَةُ**: ما صُدِّرَ بِـ«أَبٍ» أو «أُمٍّ»، كـ«أبِي بَكرٍ، وأُمِّ كُلثُومٍ»، و«أَبِي الحارِث» لِلأسَدِ، و«أُمِّ عِرْيَطٍ» .....

الكواكب الدرية

(**ويَنقَسِمُ العَلَمُ أيضاً**) مِن حيثُ هو، و«أيضاً» كلمةٌ لا تُستعمَلُ إلَّا مع شيئينِ بينهما تَوَافقٌ في المعنى، ويُمكِنُ الاستِغناءُ بكلٍّ مِنهما عن الآخَرِ، وهي مَنصوبةٌ على أنَّها مَفعولٌ مُطلقٌ حُذِفَ عاملُه وُجوباً سماعاً، أو حالٌ حُذِفَ عاملُها وصاحبُها، والتَّقديرُ: أرجِع إلى تقسيمِ العَلَمِ رُجوعاً، وإلى[1] ذِكرِه ثانياً[2]، وتَوقَّفَ ابنُ هشامٍ في عربيَّتِها[3]، قال السُّيوطيُّ: وكأنَّه ظنَّها مُولَّدةً في لسانِ الفُقهاءِ، وليس كذَلك، فقد ثبتَتْ في الكلامِ الفَصيحِ، (**إلى اسمٍ، وكُنيةٍ، ولَقبٍ**):

(**فالِاسمُ**) قد يُقابِلُه الفعلُ والحرفُ، وهو الغالِبُ، وقد يُقابِلُه العَلَمُ كما في قَولهم: (اسمُ الجِنسِ، وعَلَمُ الجِنسِ)، وقد تُقابلُهُ الكُنيةُ واللَّقبُ، وهو المرادُ هنا. ويُستفادُ مِن تَعريفِه لِلكُنيةِ واللَّقبِ بما سيَأتي أنَّ الاسمَ هنا: ما وُضِعَ لِلذَّاتِ بخُصوصِها مِن غيرِ إشعارٍ بِمَدحٍ ولا ذمٍّ، وإنْ تَضمَّنَهُما، وذَلك كـ«الحَسَنِ، والحُسَينِ»، و(**كما**) أي: كالَّذي (**مثَّلنا**) أي: فِيما مرَّ، (**كـ«زَيدٍ»**) عَلَمٌ شخصيٌّ، (**و«أُسامةَ»**) عَلَمٌ جِنسيٌّ، فكلٌّ منهما يُقالُ له: اسم.

(**والكُنْيةُ**) هي: (**ما**) أي: الَّتي (**صُدِّرَتْ بِـ«أبٍ» أو «أُمٍّ»**)، وعبارةُ ابنِ هشامٍ في «الأوضَح»: فالكُنيةُ كلُّ مُركَّبٍ إضافيٍّ صَدرُه «أبٌ أو أمٌّ»، كـ«أبي بكرٍ، وأمِّ كُلثوم». اهـ ومنه يُعلَمُ أنَّ الكُنيةَ مَجمُوعُ الاسمينِ المتضايِفَينِ، لا ما بعدَ الأمِّ والأبِ.

ثمَّ لا فرقَ بين كونِ المكنيِّ بها عَلَماً شخصيًّا، (**كـ«أبي بكرٍ»**) ابنِ أبي قُحافةَ رضي الله عنه، (**و«أُمِّ كُلثُومٍ»**[4]) بنتِ رسولِ اللهِ ﷺ، مِن الكَلثَمةِ وهي: اجتماعُ لحمِ الوجهِ، أو جِنسيًّا كـ«أبي الحُصَين» للثَّعلبِ، (**و«أَبِي الحارِث» لِلأسَدِ، و«أُمِّ عِرْيَطٍ»**) ـ بكسرِ العَينِ، وسُكونِ

(١) لعل الأصلَ: أو إلى.

(٢) عبارةُ بعضِهم: أُخبر بما تقدم حالَ كوني عائداً إلى الإخبار بذِكر هذا.

(٣) انظر إن شئتَ رسالتَه: «رسالة في انتصاب لُغة وفضلاً وإعراب خلافاً وأيضاً وهَلُمَّ جرًّا».

(٤) هو مَجرورٌ بِالكسرة الظاهرة لأنه اسمُ ذَكرٍ، واسمُ الأُنثى إنما هو المركَّبُ الإضافي جميعاً، فليُتنبَّه له!

لِلعَقرَبِ. .....

الكواكب الدرية

الرَّاءِ وفتحِ الياءِ - (لِلعَقرَبِ)، و«أبُو[١] خُضَير» لِلبَحر؛ لِخُضْرَتِهِ[٢]، ويُقالُ له: «أبو خالدٍ»؛ لِطُول مُكثِهِ، و«أبو طالبٍ» للحِصانِ، و«أبو زيادٍ» للحِمارِ، و«أبو المُختارِ» لِلبغلِ، و«أبو صَفوان» للجَمَلِ، و«أمُّ جابرٍ» لِلهَريسةِ[٣]، وغيرِ ذلك مِن الكُنى.

والمقتضِي لِلتَّكنيةِ أُمورٌ:

الأَوَّلُ: الإخبارُ عن نفسٍ، كـ«أبي طالبٍ» كُني بِابنِهِ طالبٍ، وهذا هو الأغلَب.

الثَّاني: التَّفاؤُلُ والرَّجاءُ، كـ«أبي الفَضْلِ» لمَن يَرجو ولداً جامعاً للفضائلِ.

الثَّالثُ: الإيماءُ إلى الضِّدِّ، كـ«أبي يحيى» لمَلَكِ الموتِ.

الرَّابعُ: اشتِهارُ الشَّخصِ بِخَصلةٍ، فيُكنى بها: إمَّا بِسببِ اتِّصافِهِ بها، أو انتِسابِهِ إليها بوَجهٍ قريبٍ، أو بعيدٍ، كـ«أبي الوَفاء» لمَن اسمُه إبراهيمُ، و«أبي الذَّبيحِ» لمَن اسمُه إسماعيلُ أو إسحاقُ، ومِن هذا القَبيلِ غالبُ كُنى الحيوانِ، وهي أعلامُ جِنسٍ.

---

(١) الأَولى فيه وفِيما بعده الجر بأن يقولَ: (وأبي) عطفاً على ما قبلَه.
ثم الذي ذكَره أربابُ اللُّغة أن البَحر يُسمَّى (خُضارةَ)، وهو غيرُ مُجرًى كما في «القاموس» وغيرِه، قال شارحُه: عِبارةُ ابن السِّكِّيت: (خُضارةُ مَعرفةٌ لا يَنصَرِف: اسمٌ لِلبحر)، وزاد في «الأساس»: (كالأخضَرِ وخُضَيْرٍ) أي: كزُبَيْر. اهـ فتأمَّل!

(٢) أي: لِخُضرةِ مائه، وفي حديث البُخاري عن أُمِّ حَرام بِنت مِلحانَ قالت: نامَ النبيُّ ﷺ يوماً قريباً مِنِّي، ثم استَيقَظ يَتبَسَّم، فقُلتُ: ما أضحَكَكَ؟ قال: «أُناسٌ مِن أُمَّتِي عُرِضُوا عليَّ يَركبُون هذا البَحرَ الأَخضرَ كالمُلُوك على الأَسِرَّة»... الحديث، قال الحافظ في «فتح الباري»: وأمَّا قَولُه: «الأخضَر» فقال الكرمانيُّ: هي صِفة لازمةٌ لِلبَحر لا مُخصِّصةٌ. انتهى، ويَحتمل أن تكونَ مُخصِّصةً؛ لأنَّ البحرَ يُطلَق على المِلح والعَذب، فجاء لفظُ (الأخضَر) لِتَخصيص المِلح بالمُراد، قال: والماءُ في الأصل لا لَونَ له، وإنَّما تَنعَكِس الخُضرَةُ مِن انعكاس الهواءِ وسائرِ مُقابِلاتِه إليه، وقال غيرُه: إنَّ الذي يُقابِلُه السماءُ، وقد أطلَقُوا عليها الخَضراءَ لِحَديث: «ما أظلَّتِ الخَضراءُ ولا أقَلَّتِ الغَبراءُ»، والعربُ تُطلِقُ الأخضَرَ على كُلِّ لونٍ ليس بِأبيضَ ولا أحمَرَ، قال الشاعرُ:

وأنَــا الأخــضَــرُ مَــن يَــعــرِفُــنِــي ... أخــضَــرُ الــجِــلــدةِ مِــن نَــسْــلِ الــعَــرَبْ

يَعني أنه ليس بِأحمرَ كالعَجَم، والأحمَرُ يُطلِقُونه على كل مَن ليس بِعَربيٍّ، ومِنهُ: «بُعِثتُ إلى الأسوَدِ والأحمَرِ». اهـ

(٣) هي طَعامٌ من طَحين البُرِّ واللَّحم، وتُطلق في زمانِنا على أشياء عِدَّة بحسَب اختلاف البِلاد، فهي مثلاً نوعٌ من الحَلوى في الشام، وفلفلٌ حارٌّ مَهروسٌ عِندنا.

واللَّقَبُ: ما أَشْعَرَ بِرِفْعةِ مُسَمَّاهُ كـ«زَينِ العابِدِينَ»، أو ضَعَتِهِ كـ«بَطَّةَ، وأَنْفِ النَّاقةِ».

الكواكب الدرية

ومِن الكُنيةِ أيضاً كما قال الرَّضيُّ والفَخرُ الرَّازيُّ: ما صُدِّرَ بـ«ابنٍ» أو «ابنةٍ»، كـ«ابنِ دَأيَةَ» لِلغُرابِ[١] و«ابن جَلَا» لمَن كان أمرُه مُنكشِفاً، و«ابنِ لَبون»[٢]، و«ابنِ آوَى»، و«ابنِ عِرْس»[٣]، و«بِنتِ الأرضِ» لِلحَصاةِ، و«ابنةِ الجَبلِ» لِلصَّخرةِ، و«بنتِ مَخاضٍ».

قال الفَخرُ الرَّازيُّ: والمُصدَّرُ بـ«ابنٍ، أو ابنةٍ» يَختصُّ بِعَلَمِ الجِنسِ، كالأمثِلةِ المَذكورةِ، وقيل: لا يَختصُّ بِذَلك، فمِنها «ابنُ عُمَرَ، وابنُ عبَّاسٍ»، وقيل: ليس بِكُنيةٍ أصلاً، قال الرَّضيُّ: (والكنيةُ لا يُعظِّمُ المُكنيُّ بها)، وردَّه الدَّمامينيُّ.

(واللَّقَبُ: ما أَشْعَرَ) أي: أَعْلَمَ (بِرِفعةِ مُسمَّاه) أي: بمَدحِهِ، (كـ«زَينِ العابِدِينَ») لقبُ السَّيِّدِ عليِّ بنِ الحُسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ، (أو) أَشْعَرَ (بِضَعَتِهِ) ـ بفتحِ الضَّادِ، وكسرِها ـ، أي: ذَمِّهِ، والضَّعةُ خلافُ الرِّفعةِ في القَدْرِ، (كـ«بَطَّةَ») ـ بفتحِ الباءِ ـ، وفي «القاموس»: البَطَّةُ: واحدُ البَطِّ لِلإوزِّ، وقَيسُ بَطَّة: لقبٌ. اهـ، (و«أَنفِ النَّاقةِ») لقبُ جَعفر بنِ قُرَيعٍ[٤]، وسببُ جَريانِ هذا اللَّقبِ عليه أنَّ أباه ذَبَحَ ناقةً وقسَمَها بين نِسائِهِ، فبَعثَتْهُ أمُّه إلى أبِيه، فلم يَبْقَ إلَّا رأسُ النَّاقةِ، فقال له أبُوه: «شأنُك به»[٥]، فأدخلَ يدَه في أنفِ النَّاقةِ، وجعلَ يَجُرُّه، فلُقِّبَ به.

تنبيهٌ: إنَّما قال كغيره: (أَشْعَرَ) دُون (دلَّ)؛ لأنَّ الواضعَ إنَّما وَضَعَهُ لِتَعيينِ الذَّاتِ مُعتبِراً

(١) قيل له ذلك لأنَّه يَقَع على دَأية البَعير فيَنقرُها. والدَّأيةُ من البَعير: المَوضِع الذي يَقَع عليه خَشَبُ الرَّحْلِ، فيَعقرُه.

(٢) الصحيحُ أن هذا اسمُ جنس لا عَلَم، بدليل تَعريفه باللام كما في قول جَرير:

وابنُ اللَّبُون إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ ... لم يَستَطِعْ صَولةَ البُزْلِ القَناعِيسِ

ومثلُه يُقال في نحو: (بِنت مخاض) الآتي.

(٣) هو دُويبَّة مَعروفة دُون السنَّور. والصحيحُ أن هذا الحرف مِما جاء مَعرفة ونكرة.

(٤) أبو بَطن مِن سعدِ بنِ زيد مَناة.

(٥) الشأنُ: الحال، أي: تصرَّف فيه، والوجهُ في هذا الحرف النصب أي: الزَم شأنَك به، ويَجوز الرفع بِالابتداء والخبر (به)، أي: شأنُك مُتعلق به.

وإذَا اجتَمَعَ الاسْمُ واللَّقبُ، وجَبَ تَأخِيرُ اللَّقبِ في الأَفصَحِ، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ زَينُ العابِدِينَ»، .....

الكواكب الدرية

معنَى المدحِ، أو الذَّمِّ، لا لِلمعنى المَذكورِ فقَطْ[١]، وفي «حوَاشي العَضُد» لِلأبهريِّ[٢]: الفَرقُ بين الاسمِ واللَّقبِ: أنَّ الاسمَ يُقصَدُ بِدَلالتِهِ الذَّاتُ المعيَّنةُ، واللَّقبَ يُقصَدُ به الذَّاتُ مع الوصفِ، ولِذلك يُختارُ اللَّقبُ عند إرادةِ التَّعظيمِ، أو الإهانةِ. اهـ[٣]

(وإذَا اجتَمعَ الاسمُ واللَّقبُ وَجَبَ تَأخِيرُ اللَّقبِ) عنه (في الأَفْصَحِ)؛ لأنَّه غالباً مَنقولٌ مِن اسمِ غيرِ إنسانٍ، كـ«بَطَّة، وقُفَّة»، فتَقديمُهُ يُوهِمُ السَّامعَ أنَّ المرادَ مَعناه الأَصليُّ، ولأنَّه لإشعارِهِ بالمدْحِ أو الذَّمِّ كانَ في معنى النَّعتِ، والنَّعتُ لا يُقدَّمُ، فكذا شِبهُهُ، ولأنَّ فيه العَلميَّةَ وزيادةً، فلو أُتِيَ به أَوَّلاً لأَغْنى عن الاسمِ. وهذا كلُّه في اللَّقبِ الخاصِّ الذي ليس بِصُورةِ الكُنيةِ، (نَحوُ) قولِك: («جاءَ زيدٌ زَينُ العابِدينَ»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «زينُ»: عطفُ بيانٍ أو بدلٌ، و«العابِدِينَ»: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّه الياءُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، ومِثلُه: «جعفَرٌ الصَّادق، ومحمَّدٌ الباقرُ، وعليٌّ الرِّضا، وأبو بكرٍ الصِّدِّيقُ، وعُمَرُ الفاروقُ، وعُثمانُ ذو النُّورينِ، وعليٌّ المُرْتَضى».

أمَّا اللَّقبُ العامُّ كـ«جمالِ الدِّينِ» لكلِّ مَن اسمُه محمَّدٌ، و«عَفيفِ الدِّينِ» لكلِّ مَن اسمُه عبدُ اللهِ، و«شَرفِ الدِّينِ» لكلِّ مَن اسمُه حَسنٌ، فيَستَوي تقديمُه وتأخيرُه؛ لِفَقْدِ نُكتةِ التَّأخيرِ حالَ عُمومِهِ واشتراكِهِ؛ لأنَّه إنَّما وُضِعَ للاسمِ مُطلقاً، لا لِلمُسمَّى، بخلافِ الخاصِّ فإنَّه إنَّما وُضِعَ لِلمُسمَّى لا للاسمِ، فافْتَرقَا.

وأمَّا اللَّقبُ بِصُورةِ الكُنيةِ كـ«أبي الزِّنادِ» لَقبَ أبي عبد الرَّحمنِ عبدِ اللهِ بنِ ذَكوانَ[٤]،

---

(١) عبارة الفاكهي: لا لهما معاً، ولا لِلمَعنى المذكور.

(٢) أي: حَواشي الأبهَري على شرح العَضُد على مُختَصَر ابن الحاجِب الأُصولي، والأبهَريُّ هو سيفُ الدين أحمد بن عبد العزيز الأُصوليُّ المتكلِّم، (كان حيًّا سنةَ ٧٧٧هـ)؛ والعضُد هو شَيخُه عبد الرحمن بن أحمد عَضُد الدين الإيجي، صاحبُ «العقائد» و«الرسالةِ في عِلم الوضع» و«المواقف» في الكلام وغيرِ ذلك، تُوفي سنة (٧٥٦هـ).

(٣) نقلاً عن «التَّصريح».

(٤) وأمَّا كُنيتُه فأبو عبد الرحمن، قال ابنُ عبد البر: لا يَختلفون في ذلك. اهـ وهو تابعيٌّ من فُقهاء المَدينة.

ويَكُونُ اللَّقَبُ تابِعاً لِلاسْمِ في إِعرابِهِ، إِلَّا إِذَا كانَا مُفرَدَينِ، فَيجِبُ إِضافةُ الاسْمِ لِلَّقَبِ، نَحوُ: «سَعِيدُ كُرْزٍ».

الكواكب الدرية

و«أُمِّ المساكينِ» لَقبَ أُمِّ المؤمِنينَ زَينبَ بِنتِ خُزَيمةَ الهلاليَّةِ رضي الله عنها، فيَجبُ تأخيرُه مُطلَقاً؛ لِدَفعِ تَوهُّمِ أنَّه كُنيةٌ على أصلِهِ. وقولُه: (في الأفصَح) أشارَ به إلى أنَّه قد سُمِعَ تقديمُ اللَّقبِ، ولِذا جَعَلَ بعضُهم تأخيرَه عن الاسمِ غالباً، لا واجباً، وهو ما تَقتَضيهِ التَّعليلاتُ المَذكورةُ؛ لأنَّ النَّعتَ قد يُقدَّمُ، فيُبْدَلُ منه مَنعوتُه، ولأنَّ الأبلغَ أيضاً قد يُقدَّمُ كما في ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ولأنَّ السَّماعَ قد وردَ به، لكِنْ في الشِّعرِ، فيُمكِنُ حملُه على الضَّرورةِ.

(ويَكونُ اللَّقبُ) إذا أُخِّرَ (تابِعاً لِلاسمِ في الإعرابِ) بَدلاً منه، أو عطفَ بيانٍ عليه، ويجوزُ أيضاً قَطعُه عن التَّبعيَّةِ: إمَّا برفعِهِ خبرَ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أو بِنَصبِهِ مَفعولاً لفعلٍ مَحذوفٍ؛ سواءٌ كانا مُركَّبَينِ كـ«عبدِ اللهِ عَفيفِ الدِّينِ»، أو الأوَّلُ مُفردٌ، والثَّاني مُركَّبٌ، كـ«زيدٍ زَينِ العابدِينِ، وجعفرٍ أَنفِ النَّاقةِ»، أو عكسُه كـ«عبدِ اللهِ بطَّة»، وتُمنَعُ إضافةُ الأوَّلِ إلى الثَّاني لتَعَذُّرِها، (إلَّا إذا كانَا مُفرَدَينِ، فيَجِبُ) - أي: عندَ جمهورِ البصريِّينَ - (إضافةُ الاسمِ إلى اللَّقبِ) ما لم يَمنَعْ منها مانعٌ، (نَحوُ: «سَعِيدِ كُرْزٍ») بإضافةِ «سعيدٍ» إلى «كُرْزٍ»، وكان القياسُ امتناعَ الإضافةِ؛ لأنَّ المسمَّى الأوَّلَ والثَّانيَ واحدٌ، فلو أَضَفْنا الأوَّلَ إلى الثَّاني لَزِمَ مِن ذلك إضافةُ الشَّيءِ إلى نفسِهِ، إلَّا أنَّهم أجابُوا عن ذلك: بأنَّه مِن إضافةِ المسمَّى إلى الاسمِ، فمَعنى: «جاءني سَعيدُ كُرْزٍ» بالإضافةِ: جاءني مُسمَّى هذا الاسمِ. و«كُرْز» - بضمِّ الكافِ وسكونِ الرَّاءِ المهملةِ، وفي آخِرِه زايٌ -، وهو في الأَصلِ: خُرْجُ الرَّاعي[1]. قاله في «التَّصريحِ».

فإنْ مَنَعَ مِن الإضافةِ مانعٌ كما إذا كان الاسمُ مَقروناً بـ«أَلْ» كـ«الحارِث كُرْز»، أو كان اللَّقبُ وصفاً في الأصلِ مَقروناً بـ«أل» كـ«إبراهيمَ الخَليلِ، وعُمَرَ الفاروقِ، وهارُون الرَّشيدِ، ومحمَّدٍ المهديِّ»، وكـ«الصَّادقِ، والباقرِ»؛ فلا يُضافُ الأوَّلُ إلى الثَّاني، نصَّ على ذلك ابنُ خَرُوفٍ. وجوَّزَ ابنُ هشامٍ وغيرُه مِن المحقِّقينَ الإتباعَ أيضاً في المُفرَدَينِ، والقطعَ كما في غَيرِهما.

(١) أي: وِعاؤُه الذي يَحمل فيه زادَه ومَتاعه.

ولا تَرتِيبَ بَينَ الكُنْيةِ والاسْمِ، ولا بَينَ الكُنيَةِ واللَّقَبِ.

الكواكب الدرية

(ولا تَرتِيبَ بَينَ الكُنْيةِ والِاسمِ) إذا اجْتَمَعَا، فيَجوزُ تقديمُ الكُنيةِ على الاسمِ، نحوُ: «قالَ أبو بَكرٍ سَعيدٌ»، وتأخيرُها عنه نحوُ: «قالَ سَعيدٌ أبو بكرٍ»، قال ابنُ عَنقاء: والأصحُّ أنَّ تقديمَها على الاسمِ حيثُ اجتَمَعا هو الرَّاجحُ إنْ لم يَجبْ، ولا سيَّما إذا أَشْعَرَتْ بمَدحٍ أو ذمٍّ؛ لئلَّا يُتوهَّمَ أنَّها لقبٌ، فإنْ قُصِدَ الإشعارُ ابتِداءً بِتَعظيمِ المسمَّى وجبَ تقديمُها؛ لأنَّه ممَّا يُقصَدُ به التَّعظيمُ، ولا شيءَ فيها مِن معنى النَّعتِ، فإذا صُدِّرَتْ عُلِمَ أنَّ المسمَّى معظَّمٌ، وأنَّها كُنيةٌ، لا لَقَبٌ.

(ولا بَينَ الكُنْيةِ واللَّقَبِ)، فيَجوزُ تَقديمُ الكُنيةِ عليه، وتأخيرُها عنه، قال ابنُ هشامٍ في «الأوضَح»: وفي نُسخةٍ مِن «الخُلاصةِ»[1] ما يَقتضي أنَّ اللَّقبَ يَجبُ تأخيرُه عن الكُنيةِ، كـ«أبي عبدِ اللهِ أنْفِ النَّاقةِ»، وليس كذَلك. اهـ، قال الأزهَريُّ في «التَّصريح»: بل يجوزُ تَقديمُ اللَّقبِ على الكُنيةِ، وتأخيرُها عنه كما تقدَّمَ. اهـ، وقد مَشَى المراديُّ على ظاهرِ كلامِ «الخُلاصة»، فقال: (إذا اجتَمعَ اللَّقبُ مع غيرِه أُخِّرَ اللَّقبُ، وقُدِّمَ الاسمُ والكنيةُ)، ووافَقه ابنُ الصَّائغِ[2]، واختارَهُ بعضُ المتأخِّرينَ، وقال ابنُ عَنقاءَ: تَعليلاتُ تأخيرِ اللَّقبِ عن الاسمِ تَقتضي تَأخيرَه عن الكُنيةِ، نَعم المَسموعُ تأخيرُه عن الاسمِ دونَ الكُنيةِ. اهـ، قال الفاكهيُّ: وإذا اجتَمَعتِ الثَّلاثةُ قُدِّمَتِ الكُنيةُ على الاسمِ، ثمَّ جيءَ باللَّقبِ، نحوُ: «قالَ أبو بكرٍ سعيدٌ عتيقٌ»، فيَظهرُ وجوبُ تَأخيرِ اللَّقبِ عن الكُنيةِ كما يُؤخَذُ مِن كلامِهم. اهـ[3].

قال ابنُ عَنقاء: ويجوزُ الإتباعُ والقَطْعُ فيما تَأخَّرَ مِن اسمٍ، أو كُنيةٍ، أو لَقَبٍ، هذا هو التَّحقيقُ. اهـ وباللهِ التَّوفيقُ.

---

(١) أراد قولَه:

وأَخِّـــرَن ذَا إنْ سِـــواهُ صَـــحِـــبَـــا

أي: أخِّر اللقبَ إن صحبَ غيرَه وهو الاسمُ والكُنية؛ وقد ذكَر بعضُهم أنَّ هذه الرِّوايةَ هي الأشهَرُ وعليها اعتَمد أكثرُ الشُّرَّاح والمُحشِّين.

(٢) في طبعة: (ابن الضائع)، والصحيح: ابن الصائغ كما في الطبعتين الأُخريين وكما أثبَتناه، وهو محمد بن عبد الرحمن المتوفى سنةَ (٧٧٦هـ)، من مُصنَّفاتِه «شرح الخلاصة» لابن مالك، وأما ابن الضائع فمُتقدِّم على المرادي، وهو أبو الحسن علي بن محمد المتوفى سنةَ (٦٨٠هـ).

(٣) «الفواكه الجنية» (ص١٧٤-١٧٥).

ويَنقَسِمُ العَلَمُ أيضاً إلى مُفرَدٍ ومُرَكَّبٍ.

فالمُفرَدُ: كـ«زَيدٍ، وهِندٍ»، **والمُرَكَّبُ**: ثَلاثةُ أَقسامٍ: مُرَكَّبٌ إضافِيٌّ كـ«عَبْدِ الله، وعَبْدِ الرَّحمنِ» وجَمِيعِ الكُنَى، ومُرَكَّبٌ مَزْجِيٌّ كـ«بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوْتَ، .....

الكواكب الدرية

(ويَنقَسِمُ العَلَمُ أيضاً إلَى: مُفرَدٍ) عن التَّركيبِ، (و) إلى (مُركَّبٍ، فالمُفرَدُ كـ«زَيدٍ وهِندٍ»، والمُركَّبُ ثَلاثةُ أقسامٍ):

الأَوَّلُ: (مُرَكَّبٌ إضافِيٌّ)، وهو الغالبُ في الأعلامِ المُركَّبةِ؛ لأنَّ الأكثرَ فيها الكُنى، وهي مُضافةٌ، وضابِطُه: كلُّ اسمينِ نُزِّلَ ثانِيهِما مَنزلةَ التَّنوينِ ممَّا قبلَهُ، (كـ«عَبدِ اللهِ، وعبدِ الرَّحمَنِ»، وجَمِيعِ الكُنَى) - بضمِّ الكافِ - جمعُ كُنْيةٍ، وهي كما سَبقَ: ما صُدِّرَ بـ«أبٍ» أو «أُمٍّ»، فإنَّها كلَّها مُضافةٌ كـ«أبي قُحافةَ، وأمِّ كُلثومٍ».

وحُكمُهُ: أنْ يُعرَبَ الجزءُ الأوَّلُ بِحسَبِ العواملِ رفعاً ونَصْباً وجَرًّا، ويُخْفَضَ الجزءُ الثَّاني بالإضافةِ دائماً[١].

(ومُرَكَّبٌ مَزجِيٌّ[٢])، وهو: كلُّ كَلمتينِ نُزِّلَتْ ثانِيَتُهما مَنزلةَ تاءِ التَّأنيثِ ممَّا قبلَها، في أنَّ ما قبلَه مَفتوحُ الآخِرِ كما يُفتَحُ ما قبلَ تاءِ التَّأنيثِ، ويَنْتَقِلُ الإعرابُ إلى الجزءِ الثَّاني، فيُعرَبُ إعرابَ ما لا يَنصرِفُ لِلعَلميَّةِ والتَّركيبِ المزجيِّ إذا لم يَكُنْ مَختوماً بـ«وَيهِ»، فإنْ كانَ مختوماً بـ«وَيهِ» كـ«سِيبَوَيهِ» بُنِيَ على الكسرِ كما مرَّ، ثمَّ مثَّلَ المصنِّفُ لِذلك بِقَولِه: (كـ«بَعْلَبَكَّ، وحَضْرَمَوتَ») عَلَمٌ على بَلدَينِ: الأُولى منهما بالشَّامِ[٣]، والأُخرى باليَمَنِ، والأصلُ فيهما قبلَ التَّركيبِ: «بَعل» و«بَكّ»، و«حَضر» و«مَوت»، فامتَزَجا وصارَا كالكلمةِ الواحِدةِ، قال الجامِي[٤]: بَعْلَبَكُّ: عَلَمٌ لِبلدةٍ، مُركَّبٌ مِن «بَعْل» وهو: اسمُ صنمٍ، و«بَك»: اسمُ صاحبِ

(١) وإنما أُعرب بإعرابَين وإن كان كلمةً نظراً إلى أصلِه. الفاكهي.

(٢) المُناسبُ لما مَضى: (والثاني: مركَّبٌ مزجي). (٣) وهي مِن مُدن لُبنانَ في زماننا.

(٤) هو عبدُ الرحمن بن أحمدَ الجامِي، نُور الدين: مُفسِّر، فاضل، وُلد في جام (مِن بلاد ما وراء النهر)، فتفقَّه، وصَحِب مشايخ الصوفية، وطاف البلاد، وعاد إلى هَراةَ فتُوفي بها. له «تفسير القرآن» و«شرح فُصُوص الحكم لابن عربي»، و«شرح الكافية لابن الحاجب» وهو أحسن شُروحها، سمَّاه «الفوائد الضِّيائية»، و«شَرح الرسالة العَضُدية» في الوَضع، وغير ذلك، وله كُتُب بالفارسية. تُوفي سنة (٨٩٨هـ). «الأعلام» (٣/ ٢٩٦).

وسِيبَوَيهِ»، .....

الكواكب الدرية

هذه البَلدةِ، جُعِلَا اسماً واحداً[١]، وقال أبُو السُّعودِ[٢] في «تَفسيرِه»: «بَعل»: اسمُ صنمٍ لأهلِ «بكّ» مِن الشَّامِ، وهو البَلدُ المعروفُ الآنَ بِبَعْلَبَكَّ، قيل: كانَ مِن ذهبٍ، طولُه: عِشرونَ ذراعاً، وله أربعةُ أوجُهٍ، فُتِنُوا به، وعَظَّمُوه، حتَّى أخْدَموه أربعَمائةِ سادنٍ، وجعلُوهم أنبياءَ، فكانَ الشَّيطانُ يَدخُلُ جَوفَهُ ويَتَكَلَّمُ بِشَريعةِ الضَّلالةِ، والسَّدَنةُ يَحفظونَها ويُعلِّمونَها النَّاسَ، وقيل: «البَعل»: الرَّبُّ بِلُغةِ أهلِ اليَمَن. اهـ، وفي «القامُوس»: وحَضرمَوت ـ وتُضمُّ الميمُ ـ بلدٌ وقبيلةٌ، ويُقالُ: هذا حَضرُموتٍ ـ بضمِّ الرَّاءِ، ويُضافُ ـ، وإنْ شِئْتَ لا تُنوِّن الثَّاني. اهـ، (و«سِيبَوَيهِ») لقبُ الإمامِ الشَّهيرِ في النَّحوِ، رئيسُ البَصرةِ، بل رئيسُ البَلدَينِ: البصرةِ، والكوفةِ؛ لأنَّه نُقِلَ أنَّ اللهَ تعالى أَحوجَ الكسائيَّ رئيسَ الكوفةِ، فقرأَ كتابَهُ على تِلميذِه الأخفشِ، واسمُه عمرُو بنُ عثمانَ بنِ قُنبرٍ[٣] الحارثيُّ مَولاهُم، وكُنيتُه أبو بِشرٍ، ولكنْ غلبَ اللَّقبُ عليه حتَّى إذا أُطْلِقَ لم يَنصَرِفْ إلَّا إليه، وهو لفظٌ فارسيٌّ معناه: رائحةُ التُّفَّاحِ، قال البَطليوسيُّ[٤] في «شَرح الفَصيح»: الإضافةُ في لغةِ العَجمِ مَقلوبةٌ، و«السِّيبُ»: التُّفَّاحُ، و«وَيهِ»: الرَّائحةُ، والتَّقديرُ: رائحةُ التُّفَّاحِ، وقيل: كانتْ أمُّه تُرَقِّصُهُ بذلك في صِغَرِه، وقيل: كان كلُّ مَن يَلقاهُ يَشمُّ منه رائحةَ التُّفَّاحِ، وقيل: كانَ يَعتادُ شمَّ التُّفَّاحِ، وقيل: لُقِّبَ بذلك لِلَطافتِهِ؛ لأنَّ التُّفَّاحَ مِن لطيفِ الفواكِهِ، وقيل: لأنَّه كانَ أبيضَ مُشرباً بحُمرةٍ كأنَّ خُدودَه لونُ التُّفَّاحِ، أَخَذَ النَّحوَ عن الخليلِ، وجمَعَ العلومَ الَّتي استَفادَها منه في كتابِهِ الَّذي إذا أُطلِقَ

---

(١) «الفوائد الضِّيائية» لِملا الجامي.

(٢) هو مُحمد بن محمد بن مُصطفى العمادي، المَولى أبو السُّعود، مُفسِّر شاعر ذائعُ الصِّيت مِن عُلماء التُّرك، وُلِد بِقُرب القُسطنطينية، وتقلَّد القضاءَ والإفتاء، وكان حاضرَ الذِّهن سَريعَ البَديهة، وهو صاحبُ التَّفسير المَعروف باسمِه، وقد سَمَّاه «إرشادُ العَقل السَّليم إلى مَزايا الكتاب الكريم». تُوفي سنةَ (٩٨٢هـ) ودُفن بجِوار قبرِ الصَّحابي أبي أيُّوبَ الأنصاري رضي الله عنه.

(٣) قال الزَّبِيدي في «التاج»: بضمٍّ ثم فتحٍ وسُكون. اهـ والمعروفُ فيه (قُنْبَر) أو (قَنْبَر).

(٤) هو أبو مُحمد عبد الله بن مُحمد بن السِّيدِ البَطليوسي، عالمٌ باللغة والأدب مُتبحِّر فيهما، له تَصانيف كثيرة؛ منها: «شرح أدب الكتاب» لابن قُتيبةَ، و«شرح سَقط الزند»، و«الحُلَل في شرح أبيات الجُمَل»، و«شرح فَصيح ثعلب». تُوفي سنةَ (٥٢١هـ).

ومُرَكَّبٌ إسْنادِيٌّ كـ«بَرَقَ نَحرُهُ، وشابَ قَرْناهَا».

الكواكب الدرية

في العربيَّةِ لفظُ «الكتاب» لا يَنصرِفُ إلَّا إليه، فجاء كتابُه أحسنَ مِن كلِّ كتابٍ صُنِّفَ في النَّحوِ، وإلى الآنَ لم يُوضَعْ نَظيرُه، والخليلُ بنُ أحمدَ أخذَ النَّحوَ عن شيخِهِ أبي عَمرِو بنِ العَلاءِ أحدِ القُرَّاءِ السَّبعةِ، وأَخَذَ أبو عَمرٍو عن تَلامذةِ أبي الأسوَدِ الدُّؤليِّ، وهم: عَنبسةُ بنُ مَعدانَ[1]، ومَيمونٌ الأقرنُ، ويحيَى بنُ يَعمُرَ العدوانيُّ، وغيرُهم، وقد تَطابَقَتِ الرِّواياتُ أنَّ أبا الأسوَدِ أخذَ بعضَ أبوابِ النَّحوِ عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ، ثمَّ زادَ فيه بعد ذلك أبواباً أُخَرَ.

(ومُرَكَّبٌ إسنادِيٌّ[2])، وهو: كلُّ كلمتَينِ أُسْنِدَتْ إحداهُما إلى الأُخرَى، (كـ«بَرَقَ» ـ بفتح الرَّاءِ ـ (نَحْرُهُ)) لقبُ رَجلٍ، قاله في «القامُوس»، وفي «شَرح هُطَيل[3] لِلمفصَّل»: كانَ نحرُ «برَق نحرُه» له بَريقٌ، فقيل: برَقَ نَحرُه[4]، (و«شابَ قَرْناها») أي: ذُؤابَتا شَعْرِها، لُقِّبَتْ به امرأةٌ لقولِ الشَّاعرِ في بَنِيها: [الطَّويل]

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لا تَنْكِحُونَها ... بَنِي شابَ قَرْناها تَصُرُّ وتَحْلِبُ[5]

أي: بَنِي التي شابَ قَرْنا رَأْسِها في الصَّرِّ والحَلْبِ.

---

(١) المشهورُ بعَنبسةَ الفِيل.

(٢) المناسبُ ـ كما أشَرنا إليه آنفاً ـ: (والثالث: مُركب إسناديٌّ).

(٣) تقدَّمت تسمِيَتُه بابنِ هُطَيل، وهو الصواب؛ إذ هُطَيل لقبٌ لِجَدِّه لا لَه.

(٤) زاد: فغَلب عليه.

(٥) **البيت:** لِرَجل مِن بني أسَد.

اللغة: (كذبتُم): أي: بَطَل عليكُم أمَلُكم وما رَجَوتُمُوه. (شابَ): مِن الشَّيب. (قَرناها): مثنَّى قَرْن، وهو الفَوْد من الشَّعر في جانب الرأس. (تَصُرُّ): تَشدُّ ضَرْع الناقة ونحوِها بالصِّرار، وهو خيطٌ يُشَدُّ فوق الخَلِف لِئلَّا يَرضَعها وَلدُها، ومِن عادَة العرب أن تَصُرَّ ضُرُوع الحَلُوبات إذا أرسَلُوها المَرعى سارحةً، فإذا راحَت عَشِيًّا حُلَّت تِلك الأَصِرَّة وحُلِبَت.

المعنى: بطَل ما رَجَوتُم ولن تَتمكَّنوا من الزواج بهذه الفتاةِ، يا أولادَ المَرأة الوَضيعة التي أفنَت حياتها في رِعاية الغَنم والقِيام على شُؤونها من الحَلب وغَيره.

الإعراب: «كذَبتُم»: فعل وفاعل. «وبيتِ»: الواو: حرف قَسَم وجر، (بيتِ): مجرور بها. والجار والمجرور متعلق بفِعل قَسَم مَحذوف. «اللهِ»: لَفظُ الجلالة مُضاف إليه. «لا»: حرف نَفي. «تَنكحُونها»: فعل مضارع =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وحُكمُه: الحكايةُ على ما كان عليه قبلَ التَّسميةِ؛ لأنَّ المسمِّيَ بالجُملةِ غَرَضُهُ بقاءُ صُورتِها، فتقولُ: «جاءني بَرَقَ نحرُه»، و«جاءَتني شابَ قَرْناها»، وإعرابُ الأوَّلِ: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والنون: لِلوقايةِ، والياء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «برَقَ نحرُه»: فاعلٌ محكيٌّ على ما هو عليه[1]. وإعرابُ الثَّاني: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والتاء: علامةُ التَّأنيثِ، والنُّون: للوقايةِ، والياء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «شابَ قَرناها»: فاعلٌ محكيٌّ على ما هو عليه، ومثلُه: «تأبَّطَ شرًّا» ونحوُه مِن الجُمَلِ المسمَّى بها.

تتمَّةٌ: يَنْقَسِمُ العَلَمُ أيضاً إلى مُرْتَجَلٍ، ومَنقولٍ:

فالمرتَجَلُ هو: الَّذي لم يُستعمَلْ إلَّا عَلَماً، وهو نادرٌ كـ«سُعادَ».

والمَنقولُ، وهو: الذي وُضِعَ غيرَ عَلَمٍ، ثمَّ استُعمِلَ عَلَماً، كـ«فَضْل، وحَسَن، وزَيد، وثَور، ومَنصُور، ومحمَّد».

ومِن أقسامِ العَلَمِ الشَّخصيِّ اتِّفاقاً: العَلَمُ بِالغَلَبَةِ، وحَقيقةُ الغَلَبَةِ كونُ الاسم عامًّا في نفسِهِ، ثمَّ يَعرِضُ لَه مِن حيثُ الاستِعمالُ خُصوصٌ في بعضِ مَن يَستحِقُّهُ، فيَشتهِرُ به اشتهاراً تامًّا يَمنَعُ الشَّرِكَةَ فيه، وتَلزَمُهُ الإضافةُ كـ«ابنِ عُمَرَ، وابنِ عبَّاسٍ»، أو «ألْ» كـ«الكَعبة[2]، والمَدينة»، و«النَّجم» لِلثُّرَيَّا.

❁ ❁ ❁

= مرفوع بثُبوت النون، والواو: فاعِل، و(ها): مفعولٌ به. وجُملةُ (لا تَنكحونها) لا محلَّ لها من الإعراب جوابُ القَسَم. «بَني»: منادى بِحرف نداء محذوف مضافٌ مَنصوب بالياء. «شاب قَرناها»: مضافٌ إليه مجرور بكسرةٍ مقدَّرة مَنَع من ظهورها الحِكاية. «تَصرُّ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: هي. والجملةُ في محلِّ نصبٍ حال. الواو: عاطفة للجُمَل، «تَحلب»: مُضارع مرفوع، فاعله: هي.

والشاهد: في قوله: (شابَ قَرناها) فإنه اسمٌ للمرأة وهو مُركَّبٌ تركيباً إسناديًّا؛ إذ أصلُه الجملةُ الفعليَّة، وهذا أحدُ ثلاثةِ أنواعٍ من العلَم المُركَّبِ.

(١) أي: مرفوعٌ وعلامة رفعه ضمةٌ مقدرة على آخِره منع من ظهورها الحكايةُ.

(٢) وأصلُها الغُرفة وكلُّ بيت مربَّع عند العرب.

فصلٌ

اسْمُ الإشارةِ: ما وُضِعَ لِمُشارٍ إلَيهِ، وهُوَ «ذَا» لِلمُفرَدِ المُذَكَّرِ، و«ذِي، وذِهِ، وتِي، وتِهِ، وتَا» لِلمُفرَدةِ المُؤَنَّثةِ، .....

الكواكب الدرية

(فَصلٌ) في بَيانِ أسماءِ الإشارةِ

وتُسمَّى المبهَماتِ لِعُمومِها، وصَلاحِيَتِها[1] لِلإشارةِ[2] إلى كلِّ جِنسٍ، وإلى أَشخاصِ كلِّ نوعٍ، نحوُ: «هذا حيوانٌ، وهذا جمادٌ، وهذا رَجلٌ، وهذا فرَسٌ».

(**اسمُ الإشارةِ**) حَدُّه المميِّزُ له عمَّا عدَاه هو: (**ما**) أي: كلُّ اسمٍ (**وُضِعَ لِمُشارٍ إلَيهِ**) أي: لمسمًّى مع الإشارةِ إليه، كقَولك: «هذا» مُشيراً إلى زيدٍ مثلاً، فتدُلُّ لفظةُ «ذا» على ذاتِ زيدٍ، وعلى الإشارةِ لِتِلك الذَّاتِ.

(**وهو**: «**ذَا**») يُشارُ به (**لِلمُفرَدِ المُذكَّرِ**) مِن أيِّ جِنسٍ كانَ، وألِفُه أصليَّةٌ على الأصحِّ[3]، وقال الكوفيُّون: الاسمُ هو الذَّالُ فقَطْ، والألفُ زِيدَتْ للتَّكثيرِ، بدليلِ سُقوطِها في التَّثنيةِ، نحوُ: «ذانِ»، ورُدَّ بأنَّ «ذانِ» ليس تَثنيةَ «ذا»، بل هي صِيغةٌ وُضِعَتْ لِلتَّثنيةِ كـ«أنتُما، وهُما».

(و«**ذِي، وذِهْ**») ـ بإسكانِ الهاءِ، وبِكسرِها بغَيرِ إشباعٍ ـ، وهو معنَى قولِ الفاكهيِّ: (وبِالاختلاسِ)[4].

(و«**تِي، وتِهْ**») ـ بإسكانِ الهاءِ، وبِكسرِها بالإشباعِ وتَركِهِ ـ.

(و«**تَا**») ـ بِالقَصرِ[5] ـ، يُشارُ بكلٍّ مِن هَذه الخَمسةِ (**لِلمُفرَدةِ المُؤنَّثةِ**)، ولا يُثَنَّى مِن لغاتِ

---

(١) بِتَخفيف الياء، ونظيرُه: (كَراهيَة، ورَفاهيَة، وعَلانيَة)، قال الزَّبيدي: وليس في كَلامهم (فَعالِيَّة) مُشدَّدةً، كذا نَقلُوه. اهـ وجوَّز بعض المعاصِرينَ التشديد فيها على أنها مصدرٌ صِناعيٌّ، والأَولى اجتِنابُه.

(٢) أي: بها، كما في «الفواكه».

(٣) أي: غيرُ مُنقَلبة عن شيء؛ إذ أصلُ الأسماء المَبنيَّة أن تُوضع على حرف أو حرفَين، وهو مذهب جماعة مِنهم السيرافي، أو مَقصودُه أنها غيرُ زائدةٍ وإن كانت مُنقلبةً عن أصل، وهذا هو المذهبُ المشهور المعروفُ، وهو قولُ البصريِّين وإن اختلفُوا بعد ذلك في الحرف المنقَلَب عنه.

(٤) «الفواكه الجنيَّة» (ص١٧٦). والصحيحُ جوازُ الإشباع فيه أيضاً كالذي بعده.

(٥) أي: اللُّغويِّ لا الاصطِلاحيِّ؛ لأنه مبنيٌّ.

و«ذَانِ» لِلمُثَنَّى المُذَكَّرِ في حالةِ الرَّفعِ، و«ذَيْنِ» في حالَةِ النَّصْبِ والجَرِّ، و«تانِ» لِلمُثَنَّى المُؤَنَّثِ في حالةِ الرَّفعِ، و«تَيْنِ» في حالَةِ النَّصْبِ والجَرِّ، .....

الكواكب الدرية

المُفردةِ المُؤنَّثةِ إلَّا «تا» وحدَها؛ لأنَّه لا يَلزَمُ معها كثيرُ تَغييرٍ. وقد تَقعُ الإشارةُ للمُؤنَّثِ بلفظِ المُذكَّرِ، كقولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨]، وهو لإرادةِ الجِرْمِ[١]، أو الكَوكَبِ، وقيل: لأنَّه حكايةُ قولِ إبراهيمَ، ولم يَكُنْ مِن لسانِهِ الفرقُ بين المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ في الإشارةِ كما لا يُفرِّقُ بينهما في ذلك التُّركُ والفُرس، بل المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ عِندهم في ذلك على السَّواءِ، قاله أبو حيَّان.

(و«ذانِ») - بكسرِ النُّونِ مُخفَّفةً، ويجوزُ تَشديدُها - (لِلمُثَنَّى المُذكَّرِ)، يُشارُ بِه إليه (في حالةِ الرَّفعِ) نحوُ: «جاءَني ذانِ».

(و«ذَينِ») يُشارُ بِه إليه (في حالَتَي النَّصبِ والجَرِّ)، نحوُ: «رأيتُ ذَينِ، ومرَرتُ بِذَينِ».

(و«تانِ») - بتَخفيفِ النُّونِ، وتشدِيدِها - (لِلمُثَنَّى المُؤنَّثِ)، فيُشارُ بِه إليه (في حالةِ الرَّفعِ) نحوُ: «جاءني تانِ».

(و«تَينِ») يُشارُ به إليه (في حالتَي النَّصْبِ والجرِّ)، نحوُ: «رأيتُ تَينِ، ومرَرتُ بِتَينِ».

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّهما مثنَّيانِ حقيقةً، وأنَّهما مُعرَبانِ كـ«الزَّيدانِ»، والَّذي ذهبَ إليه المحقِّقونَ أنَّهما مبنيَّانِ؛ لِوجودِ علَّةِ البناءِ فيهما، وإنَّما جاءَا على صُورةِ المثنَّى المَرفوعِ في حالةِ الرَّفعِ، وعلى صورةِ المثنَّى المَنصوبِ والمَجرورِ في حالتَي النَّصبِ والجرِّ، فليستِ الياءُ فيهما منقلبةً عن الألفِ، بل كلٌّ منهما أصلٌ؛ لأنَّ وُقوعَهما على صورةِ المُعرَبِ اتِّفاقيٌّ، فتقولُ في إعرابِ نحوِ: «جاءَني ذانِ»: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «ذانِ»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ[٢] فاعلٌ، ومثلُه «تانِ»، وتقولُ في حالتَي النَّصبِ والجرِّ: «ذَينِ»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبٍ[٣] مَفعولٌ به إنْ كان مَنصوباً، وإنْ كانَ مَجروراً نحوُ: «مرَرتُ بذينِ»: الباء: حرفُ جرٍّ، و«ذينِ»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ جرٍّ بالباءِ.

---

(١) بكَسر الجيم، وأمَّا مَضمومُها فمَعناه الجَريمة.

(٢) أي: مَبنيٌّ على الألف في محلِّ رفع.

(٣) أي: مَبنيٌّ على الياء في محلِّ نصب. وكذا يُقال فيما بعدَه إلا أنه في محلِّ جر.

ولِلجَمْعِ مُذَكَّراً كانَ أو مُؤَنَّثاً «أُولَاءِ» بِالمَدِّ عِندَ الحِجازِيِّينَ، وبِالقَصْرِ عِندَ التَّمِيمِيِّينَ.

ويَجُوزُ دُخُولُ «ها» التَّنْبِيهِ على أَسْماءِ الإشارةِ، نَحوُ: «هذَا، وهَذِهِ، وهَذانِ، وهَذَيْنِ، وهاتَانِ، وهاتَيْنِ، وهَؤُلاءِ».

وإذَا كانَ المُشارُ إلَيهِ بَعِيداً لَحِقَتِ اسْمَ الإشارةِ كافٌ حَرفِيَّةٌ تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الكافِ الاسْمِيَّةِ .....

الكواكب الدرية

(ولِلجَمعِ مُذكَّراً كانَ، أو مُؤنَّثاً)؛ عاقلاً كانَ، أو غيرَ عاقلٍ: («أُولاءِ» بِالمَدِّ)، أي: بهمزةٍ مَكسُورةٍ في آخِرِه مُنوَّناً، نحوُ: «جاءني أُولاءٍ»، أو «هؤلاءٍ»، وغيرَ منوَّنٍ نحوُ: «جاءني أُولاءِ»، أو «هَؤلاءِ» (عندَ الحِجازِيِّينَ) أي: العربِ المنسوبينَ لِلحجازِ، (وبِالقَصرِ) أي: بلا همزةٍ في آخِرِهِ (عِندَ التَّمِيمِيِّينَ)، أي: العربِ المَشهُورينَ بِبني تميمٍ، سكَّانُ بلادِ نجدٍ، ورُوِيَتْ أيضاً عن قَيسٍ وربيعةَ وأَسد، فيَقولُون: «جاءني أُولى، وهَؤُلى ـ بفتحِ الهاءِ وضمِّ الهمزةِ وفتحِ اللَّامِ ـ، وقد يُقالُ فيها: «هَوْلَى» ـ بفتحِ الهاء وسكونِ الواوِ وفتحِ اللَّام ـ، قال الفاكهيُّ: وإذا كانَ مَقصوراً يُكتَبُ بالياءِ[1]، أي: وإنْ كانَ ممدوداً كُتِبَ بالألفِ.

(ويَجُوزُ دُخُولُ «هَا» التَّنبِيهِ) بقَصرِ ألفِ «ها»[2]، قالهُ ابنُ عَنقاء، وفي «الفَواكِهِ»: (بألفٍ غيرِ مَهموزةٍ)، (على) أوائلِ (أَسماءِ الإشارةِ)؛ لِتَنبيهِ المخاطَبِ على ما يُلقى إليه، وإزالةً لِغَفلتِهِ، (نَحوُ: «هذَا») في الإشارةِ لِلمُذكَّرِ، (و«هَذِه») في الإشارةِ للمُؤنَّثِ، (و«هَذانِ») للمثنَّى المُذكَّرِ في حالةِ الرَّفعِ، (و«هَذَينِ») له في حالتَيِ النَّصبِ والجرِّ، (و«هاتانِ») للمثنَّى المُؤنَّثِ في حالةِ الرَّفعِ، (و«هاتَينِ») له في حالتَيِ النَّصبِ والجرِّ، (و«هَؤُلاءِ») للجمعِ مُطلقاً. وهذه أمثِلةُ المشارِ إليه إذا كانَ قريباً.

(وإذَا كانَ المُشارُ إلَيه بَعِيداً، أَلحَقْتَ) وُجوباً آخِرَ (اسمِ الإشارةِ كافاً حَرفِيَّةً[3])، أي: لا مَوضعَ لها مِن الإعرابِ؛ لأنَّ اسمَ الإشارةِ لا يُضافُ، بل هي حرفُ خطابٍ جِيءَ به لِلدَّلالةِ على بُعْدِ المُشارِ إليه، غيرَ أنَّها (تَتَصرَّفُ تَصَرُّفَ الكافِ الاسمِيَّةِ) غالباً، فتكونُ

(١) «الفواكه الجنية» (ص١٧٧).
(٢) أي: وبإضافةِ الكلمةِ لما بعدَها.
(٣) الذي في المتن الممزُوج عند الفاكِهي: (لَحِقت اسمَ الإشارة كافٌ حرفيَّة)، ورأيتُ مِثلَه في النُّسخ الخطيَّة للمتن، ومِن ثَمَّ أبقيتُه على ذلك في أعلى الصفحة.

بِحَسَبِ المُخاطَبِ، نَحوُ: «ذاكَ، وذَاكِ، وذاكُما، وذاكُمْ، وذاكُنَّ». ويَجُوزُ أنْ تَزِيدَ قَبْلَها لاماً، .....

الكواكب الدرية

(بِحَسَبِ المُخاطَبِ)؛ لِتَدلَّ على حالةِ مَن يُخاطِبُهُ مِن إفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ، (نَحوُ: «ذاكَ») ـ بفتحِ الكافِ ـ إذا كانتِ الإشارةُ إلى مُفردٍ مُذكَّرٍ، والخطابُ لمُفردٍ مُذكَّرٍ أيضاً، (و«ذاكِ») ـ بكسرِ الكافِ ـ إذا كانتِ الإشارةُ إلى مُفردٍ، والخطابُ لمُؤنَّثةٍ، (و«ذاكُما») إذا كانتِ الإشارةُ لمُفردٍ، والخطابُ لمثنًّى، (و«ذاكُمْ») إذا كانتِ الإشارةُ لمُفردٍ، والخطابُ لجمعِ الذُّكورِ، (و«ذاكُنَّ») إذا كانتِ الإشارةُ لمُفردٍ، والخطابُ لجمعِ الإناثِ.

ومِن غيرِ الغالبِ أنْ يُفتَحَ في التَّذكيرِ، ويُكْسَرَ في التَّأنيثِ، ولا يَلحقَها دليلُ تَثنيةٍ ولا جمعٍ.

ودُونَ هذا أنْ تُفتَحَ مُطلَقاً، ولا تَلحقَها علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ، ويَحتملُهما قولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يُوعَظُ بِهِۦ﴾ في البقرةِ[1] [٢٣٢]، وقولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ[2] خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ في المجادِلةِ [١٢].

فائدةٌ: قد تَتَّصلُ هذه الكافُ بـ«أَرَأَيتَ» بمعنى: أَخْبِرْنِي؛ لأنَّ «أَرَأَيتَ»:

تكونُ تارةً بمعنى النَّظرِ أو العِلْمِ، فتُفيدُ الاستِفهامَ، وتُسْنَدُ للظَّاهرِ والضَّميرِ، وتَتَّصِلُ بها الكاف مَفعولاً به، فتقولُ فيهما: «أَرَأَيتَكَ قائماً؟»، أي: أَعَلِمْتَ نَفْسَكَ قائماً؟.

وتارةً بمعنى: أَخْبِرْنِي، فلا تُفيدُ استِفهاماً، ولا تُسنَدُ إلى غيرِ تاءِ المخاطَبِ، نحوُ: «أَرَأَيتَ زيداً ما صَنَعَ»، أي: أَخْبِرْني عن زيدٍ، فإذا اتَّصلتْ بها هذه الكافُ لَزِمَتِ التَّاءُ الإفرادَ والتَّذكيرَ؛ استِغناءً بِلُحُوقِ العلاماتِ للكافِ، فتقولُ: «أَرَأَيتَكَ، أَرَأَيتَكُما، أَرَأَيتَكُم، أَرَأَيتَكُنَّ زيداً ما صَنَعَ»، أي: أَخْبِرْني عن زيدٍ، فالتَّاءُ: فاعلٌ، والكافُ: حرفُ خطابٍ، وقالَ الفرَّاءُ بِالعكسِ، وقال الكسائيُّ: التَّاءُ: فاعلٌ، والكافُ: مَفعولٌ، و«زيداً»: مَنصوبٌ بنَزعِ الخافضِ، وجُملةُ «ما صَنَعَ» بدلُ اشتِمالٍ مِن «زيدٍ»، أو مُستأنَفَةٌ.

(ويَجُوزُ) أي: مع إلحاقِ الكافِ (أنْ تَزِيدَ قَبلَها لاماً)؛ زيادةً في الدَّلالةِ على البُعْدِ،

---

(١) أي: لأن الخطابَ لجماعةٍ بدليل أول الآية وهو: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ وقولِه بعدُ: ﴿مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ذَٰلِكُمْ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾. ومِثله يقال في آية المجادلة الآتية.

(٢) في الأصل: (ذلكم)، وهو خطأ؛ إذ الآية بالإفراد، وعليه تمثيلُ «التَّصريح»، والشارح ناقلٌ منه حرفيًّا.

نَحوُ: «ذَلِكَ، وذَلِكِ، وذلِكُما، وذلِكُمْ، وذَلِكُنَّ».

ولا تَدْخُلُ اللامُ في المُثَنَّى، ولا في الجَمْعِ في لُغةِ مَن مَدَّهُ، وإنَّما تَدْخُلُ فِيهِما حالةَ البُعدِ الكافُ، نَحوُ: «ذانِكُما، وتانِكُما، وأُولئِكَ»، وكذَلِكَ على المُفرَدِ إذا تَقَدَّمَتهُ «ها» التَّنبِيهِ، نَحوُ: «هَذَا»، فَيُقالُ فِيهِ حالةَ البُعدِ: «هَذَاكَ».

ويُشارُ إلى المَكانِ القَرِيبِ .....

الكواكب الدرية

(**نَحوُ**: «ذلِكَ») ـ بفتحِ الكافِ ـ، («ذلِكِ») ـ بكسرِها ـ، («ذَلكُما، ذَلِكُم، ذلِكُنَّ») بحذفِ العاطفِ، وتقولُ في إعرابِه: «ذا»: اسمُ إشارةٍ، واللام: للبُعْدِ، والكاف: حرفُ خطابٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ.

(**ولا تَدخُلُ اللَّامُ في**) اسمِ الإشارةِ إذا كانَ على صورةِ (**المُثنَّى**) مُطلقاً، فلا يُقالُ: «ذانِلكُما»، ولا: «تانِلكُما»، (**ولا**) إذا كانَ على صيغةٍ (**في**) صورةِ (**الجَمعِ في لُغةِ مَن مَدَّهُ**)، وهمُ الحجازيُّون كما تَقدَّمَ، فلا يُقالُ على لغتِهم: «أُولاءِلكَ». وأمَّا مَن قَصَرَهُ: فمِنهم مَن لا يأتي باللَّام أيضاً، ومِنهم مَن يَأتي بها، (**وإنَّما تَدخُلُ فِيهِما**) أي: في المثنَّى والجمْعِ في لغةِ مَن مدَّه (**حالةَ البُعدِ الكافُ، نَحوُ: «ذانِكُما، وتانِكُما، وأُولئِك». وكذَلِكَ**) أي: كما لا تَدْخُلُ اللَّامُ على المثنَّى والمَجموعِ (**لا تَدْخُلُ على المُفرَدِ**) المُذكَّرِ، أو المُؤنَّثِ (**إذا تَقَدَّمَتْهُ «ها»**) ـ بِالقصر ـ (**التَّنبيهِ**)، وإلى هذا أشارَ ابنُ مالكٍ في «الألفيَّة» بِقوله: [الرَّجز]

واللَّامُ إنْ قَدَّمْتَ (هـا) مُمْتَنِعَهْ

(**نَحوُ: «هذَا»، فيُقالُ فِيه حالةَ البُعْدِ: «هذَاكَ»**)، ولا يُقالُ فيه: «هَذالِك».

وكلامُ المصنِّفِ يُفيدُ أنَّه ليس لاسمِ الإشارةِ إلَّا مَرتبَتانِ: قُرْبى، وبُعدَى[1]، وهي طَريقةُ ابنِ مالكٍ ومَن تَبِعَهُ، لكنَّ الجمهورَ على أنَّ له ثلاثَ مراتبَ: قُرْبى: وهي المُجرَّدةُ عن الكافِ واللَّام، نحوُ: «ذا»، وبُعْدى: وهي المقرونةُ بهما، نحوُ: «ذَلك»، ووُسْطى: وهي التي بالكافِ وحدَها، نحوُ: «ذاك»؛ لأنَّ زيادةَ الحرفِ تُشْعِرُ بِزيادةِ المسافةِ.

(**ويُشارُ إلى المَكانِ القَرِيبِ**) بِلَفظينِ لا يُشارُ بِهما إلى غيرِه، بخلافِ جميعِ ما تقدَّمَ

(١) الأولى: (قَريبة وبَعيدة)، كما في «شَرح التسهيل» وغيرِه؛ إذ استعمال أفعَلِ التفضيل دُون أحدِ الثَّلاثة غيرُ مَرضيٍّ عندهُم.

بِـ«هُنَا» أَو «هَهُنا»، نَحوُ: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، وإلى المَكانِ البَعِيدِ بِـ«هُناكَ»، أَو «هاهُنَاكَ»، أَو «هُنَالِكَ»، أو «هَنَّا» أو «هِنَّا»، أو «ثَمَّ» نَحوُ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠].

الكواكب الدرية

مِن أسماءِ الإشارةِ، فإنَّه يُشارُ به إلى المكانِ وغَيرِه، (بِـ«هُنَا») ـ بضمِّ الهاءِ وتخفيفِ النُّونِ ـ مُجرَّدةً عن «ها» التَّنبيه، (أو «هَهُنا») بِتَقديمِ «ها» التَّنبيهِ عليها، (نَحوُ: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾) وإعرابُه: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونَصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخَبَرَ، و«نا»: المدغمةُ ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها، ﴿هَٰهُنَا﴾: الهاء: للتَّنبيهِ، «هُنا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ مُتعلِّقٌ بـ﴿قَٰعِدُونَ﴾، ﴿قَٰعِدُونَ﴾: خبرُ «إنَّ»، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«قاعدٌ»: اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ، وفاعِلُه مُستَتِرٌ فيه جَوازاً[(١)] تَقديرُه: نحنُ[(٢)].

(و) يُشارُ (إلى المَكانِ البَعِيدِ) بألفاظٍ: (بِـ«هُناك») بالكافِ وَحدَها، (أو «هَهُناكَ») بالكافِ مع «ها» التَّنبيهِ، (أو «هُنالِك») بالكافِ واللَّامِ، (أو «هَنَّا») بفتحِ الهاءِ وتَشديدِ النُّون، (أو «هِنَّا») بكسرِ الهاءِ وتشديدِ النُّونِ، (أو «ثَمَّ») بفتحِ المثلَّثةِ وتَشديدِ الميمِ، ولا تَلحَقُها كافٌ ولا لامٌ.

و«هُناك» وما بعدَه إلى قَولِه: «أو ثَمَّ» كلُّها يُقالُ في إعرابِها: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ، والكاف[(٣)]: حرفُ خطابٍ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، واللام: لِلدَّلالةِ على البُعْدِ، (نَحوُ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾) وإعرابُه: الواو: حرفُ عَطفٍ على قَولِهِ تعالى: ﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا﴾[(٤)] [الإنسان: ١٩]، «إذا»: ظرفٌ لما استُقبِلَ[(٥)] مِن الزَّمانِ، ﴿رَأَيْتَ﴾: فعلٌ

(١) وقيل: وجوباً، والأولُ أصحُّ.

(٢) وقيل: هُم، والأول أصحُّ أيضاً.

(٣) أي: فيما جازَ دُخولُها عليه من ذلك.

(٤) فيه نظرٌ ظاهر؛ لأن الجملةَ المذكورةَ في محل رفع صِفة ثانية لـ(وِلدان) من قَوله: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ﴾، فالصحيح أن الواوَ استئنافيَّةٌ.

(٥) الصحيحُ: (ظرفٌ لما يُستقبَل). وأحسنُ منه: (ظرفٌ مُستقبَلٌ) كما في «المُغني».

. . . . . .

الكواكب الدرية

وفاعلٌ، ﴿ثَمَّ﴾: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ؛ لأنَّها ملازمةٌ لها، متعلِّقةٌ بـ﴿رَأَيْتَ﴾، وفي «أجوبَةِ ابنِ هشامٍ»(١): «مَسألةٌ»: أينَ مَفعولُ ﴿رَأَيْتَ﴾ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾؟ الجوابُ: قال المحقِّقونَ: لا مَفعولَ لها، وقالَ قومٌ: لها مَفعولٌ، واختَلفَ هؤلاءِ: فقِيل: مَوصولٌ حُذِفَ وبَقِيَتْ صِلَتُهُ، والتَّقديرُ: وإذا رأيتَ ما ثَمَّ، قِيل: ومِثلُه ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، أي: ما بَينكم، و﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، أي: ما بَيني وبَينَك(٢)، وقِيلَ: مَذكورٌ، وهو نفسُ ﴿ثَمَّ﴾.

ويَرُدُّ الأوَّلَ أنَّ المَوصولَ وصِلتَهُ كالكلمةِ الواحدةِ، فلا يَحسُنُ حَذفُ أحدِهما وبقاءُ الآخَرِ؛ والثَّانيَ أنَّ «ثَمَّ» لم تُستعمَلْ في العربيَّةِ إلا ظرفاً، كقَوله: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤]، أو مَجرورةً بـ«مِن»، أو «إلى». اهـ

وجوابُ «إذا»: قولُه: ﴿رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾، فوَقْفُ بعضِ القُرَّاءِ على ﴿ثَمَّ﴾ والابتِداءُ بِقَوله: ﴿رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾ غيرُ حَسنٍ؛ لِما فيه مِن الفصلِ بين «إذَا» وجَوابِها.

❁ ❁ ❁

(١) هي رسالةٌ لطيفةٌ مَشهورةٌ باسمِ «أسئلةٌ وأجوبة في إعراب القرآن».

(٢) بفتح النون هَهنا وإن كانت مَكسورةً في الآيةِ؛ لأنها إنما كُسرت هناك حين تُوُسِّع في الظرفِ بعد حذفِ (ما)، فجُعل كأنه مفعولٌ وأُضيف إليه ما قبلَه، ومَنَع بعضُهم أصلاً تقديرَ (ما) في هذا النوع، وفرَّق بينَه وبينَ ما بَقِيَ على الظرفيَّة نحو: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾، قال: لأن الإضافة أخرَجَته عن الظَّرفية، والصحيحُ الجوازُ؛ لأنه في حال الإضافةِ غيرُه في حال الصلةِ، والتقديرُ إنما هو من حيثُ المعنى بِالنظر إلى الأصل لا غيرُ.

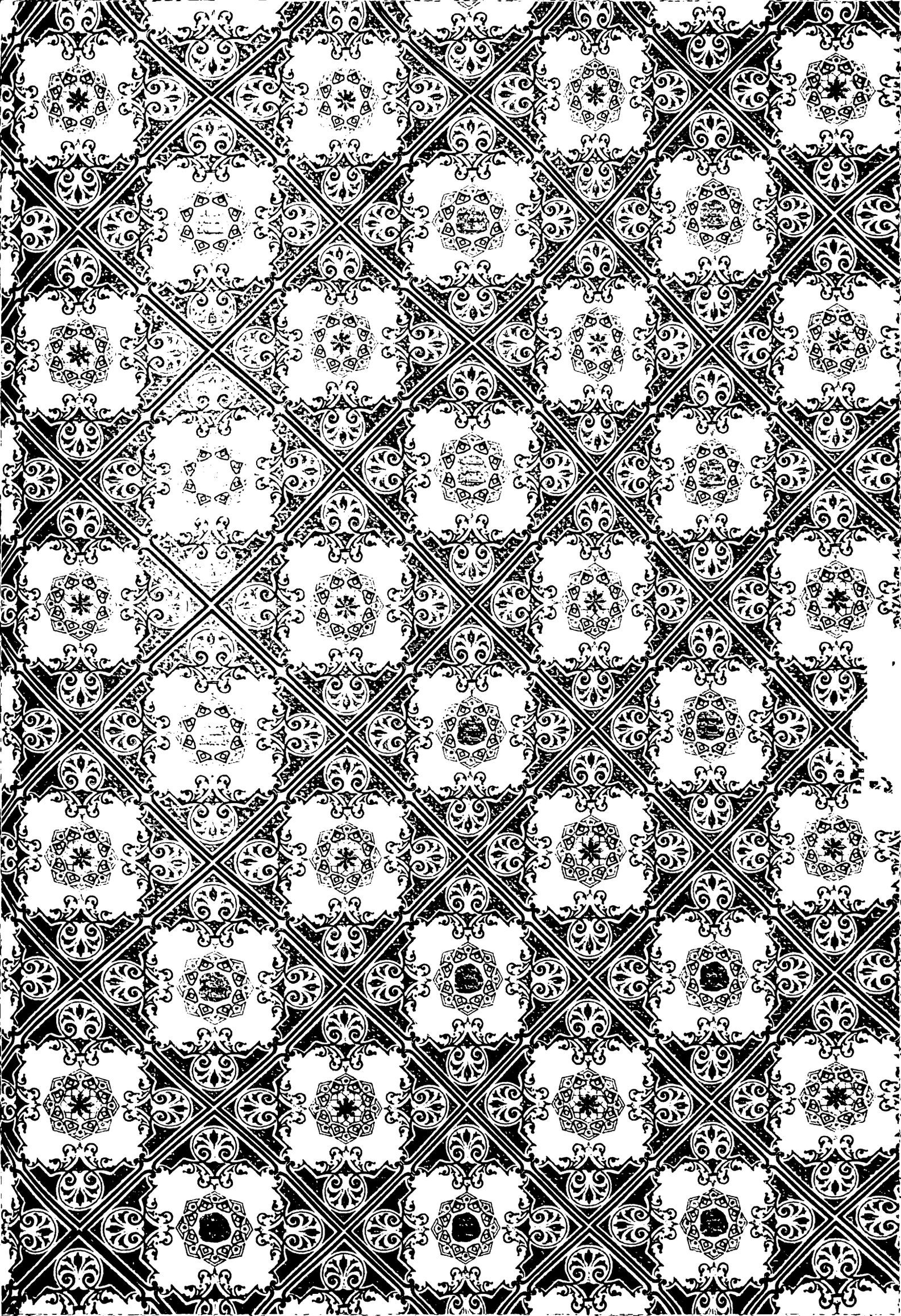

فصل

الاِسمُ المَوصُولُ: ما افتَقَرَ إلى صِلَةٍ وعائِدٍ، .....

(فَصلٌ) في بيانِ الاسمِ المَوصولِ وصلتِهِ

قال العَلويُّ في «شَرح الجامِع»: والغرضُ مِن وَضعِ المَوصولِ وَصفُ المعارفِ بالجُمَلِ، ولهذا امتَنَعَ حذفُ الصِّلةِ، واختَلفُوا فيما تَعرَّفَ به المَوصولُ:

فقيل: هو مَعرفةٌ بِالوضعِ؛ لأنَّ وضعَ المَوصولِ على أنْ يُطْلِقَهُ المتكلِّمُ على ما يَعتَقِدُ أنَّ المخاطَبَ يَعرِفُهُ بكونِهِ محكوماً عليه بحكمٍ مَعلومِ الحصولِ له[1].

وقيل: بـ«أل» في نَحوِ: «الَّذي، والَّتي»، وبِنِيَّتِها في نحوِ: «مَن، وما».

وقيل: بِالصِّلةِ؛ لأنَّها مَعهُودةٌ للمخاطَب، و«أل» في نحوِ: «الَّذي» زائدةٌ لازمةٌ غالباً، وهذا ما عليه الجُمهورُ، وهو الصَّحيحُ.

(**الاسمُ المَوصُولُ**) هو: (ما) أي: اسمٌ (افتَقرَ) أي: احتاجَ في بَيانِ مُسمَّاه (إلى صِلَةٍ) تَتَّصِلُ به؛ لِتُكَمِّلَ مَعناه: إمَّا جُملةٍ خبريَّةٍ، أو ظرفٍ، أو جارٍّ ومَجرورٍ تامَّينِ، أو وصفٍ صريحٍ، (و) إلى (عائدٍ) تَشتَمِلُ عليه تلك الصِّلةُ، والمرادُ به ضميرٌ يعودُ على المَوصولِ؛ لربطِ الصِّلةِ به، وقد قيلَ: إنَّ شرفَ الدِّينِ محمَّدَ بنَ عِيسى[2] مَرِضَ فكَتبَ إلى الملكِ المعظَّمِ[3]: [الوافر]

انْظُرْ إِلَيَّ بِعَيْنِ مَوْلًى لَمْ يَزَلْ ... يُولِي النَّدَى وتَلافَ قَبلَ تَلافِي

أَنَا كَـ«الَّذِي» أَحْتَاجُ مَا يَحْتَاجُهُ ... فَاغْنَمْ دُعَائِيَ وَالثَّنَاءَ الوَافِي[4]

---

(١) في «الرضي» زِيادة: أو بكون مُتعلقه مَحكوماً عليه بحُكم... إلخ.

(٢) كذا في الأصل، والصواب: محمَّد بن عُنين، وهو: شرفُ الدين أبو المَحاسِن مُحمد بن نصر الله الحُسين بن عُنَين، الأنصاري، الكوفي الأصل، الدِّمشقي المولِد والوفاة، وُلد في سنة (٥٤٩) وتُوفي سنةَ (٦٣٠هـ).

(٣) هو سُلطان دمشق الأيُّوبي: شرفُ الدين عيسَى، ابنُ الملك العادل سَيف الدين أحمد شقيقِ الناصِر صَلاحِ الدين، تُوفي بعد أن حَكم تِسع سنينَ سنةَ (٦٢٤هـ)، وكان عاملاً بالفِقه والشعر، وله كتاب في العَروض وديوان شِعر.

(٤) يُروى أيضاً: فاغنَم ثنائيَ والدعاءَ الوافي. و(المولى): السيد، و(يُولي النَّدى) أي: يُسدي الخير أو يُتابع العطاء، و(الوافي): التام الكثير. و(تلافَ) بمعنى: تدَارَكْ، وأمَّا (تَلافي) فالظاهر أنه أراد به تَلَفي، وهو الهَلاك =

. . . . . .

الكواكب الدرية

فجاءَ المَلِكُ المعظَّمُ يَعودُهُ، ومعه ألفُ دِينارٍ[١]، وقال له: أنتَ «الذي»، وأنا العائدُ، وهذه الصِّلةُ.

واحترزَ المصنِّفُ بالاسمِ المَوصولِ عن المَوصولِ الحَرْفِيِّ، فإنَّه ـ وإنِ افتقرَ إلى صلةٍ ـ لا يَحتاجُ إلى عائدٍ، قال ابنُ هِشام: والمَوصولُ الحَرفِيُّ: كلُّ حرفٍ أُوِّلَ مع صِلَتِهِ بالمصدرِ، قال عبدُ الرَّؤوفِ المُناويُّ[٢]: والأَصَحُّ أنَّها خَمسةٌ[٣]، وقد نَظَمتُها بِقَولي: [الوافر]

مَوْصُولُنَا الحَرْفِيُّ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ هِيَ «أَنْ وأَنَّ وَكَيْ ومَا» فَاحْفَظْ و«لَوْ»

فـ«أنَّ» المَفتوحةُ المشدَّدةُ ومِثلُها المُخفَّفةُ مِن الثَّقيلةِ تُؤَوَّلُ مع مَعمُولَيْها بمَصدرٍ[٤]، فإنْ كان خبرُها مُشتَقًّا مِن اسمٍ أو فعلٍ مُتصرِّفٍ، فالمصدرُ المؤوَّلُ مِن لفظِهِ، وإنْ كانَ جامداً

= والفَساد والعَطَب، إلا أنه لم يُسمَع بالألف، فلعلَّه أشبَع الفتحة ضرورةً، أو ظنَّه مَسموعاً كنَظائره من نحوِ: الفسَاد والهلاك والفَناء والذَّهاب والنَّفاد والخَسار.

ثم إني رأيتُ بعد أن كتبتُ هذا الشاعرَ الخُبزأرُزيَّ يَقول:

مَن في يَدَيكَ تَلافُه لا تَلْهُ عَنهُ فيَتْلَفَا

أي: هلاكُه، إلا أنه شاعر عباسيٌّ عاش بعد عصر الاحتِجاج وتُوفي سنةَ (٣١٧هـ). ووقع في «الدر المختار»: (وأن يَتلافى تَلافَه)، فكتب عليه ابنُ عابدين: الذي في «القاموس» و«جامع اللغة» و«لِسان العرب»: التَّلف: الهلاك، ولم يَذكُروا التَّلاف فليُراجع. اهـ (ح)، ووَقع التعبيرُ به لِغَير الشارح كالإمام عمرَ بنِ الفارض قُدِّس سِره في قَصيدته الكافية بِقَوله:

وتَلافي إن كانَ فِيه ائتِلافي بِك عَجِّل بِه جُعِلتُ فِداكَا

ويَحتمل أن الألف إشباعٌ، وهو لُغة قَوم... إلخ كلامِه.

(١) سُبحانَ مَن ألهَم هذا الشاعرَ وأمثالَه كسبَ المال بِالبيت والبيتَين من الشعر ولو في المَرض! وليتَ مثلَ هؤلاء المُلوك والأُمراء المتذوِّقين لِلأدب قد بَقِيَت منهم بقيَّةٌ في زَمانِنا، إذاً لاستَمتَع بهم كلُّ أديب ظَريف.

(٢) هو محمد عبد الرَّؤوف بن علي المُناوي القاهِري، زَين الدين، مِن كِبار العُلماء بالدين والفُنون، له نحوُ ثمانين مصنفاً منها «التيسير شرح الجامِع الصغير» مُختصرٌ من كتابِه الآخَر «فَيض القَدير»، و«التَّوقيف على مُهمَّات التعارِيف»، تُوفي سنة (١٠٣١هـ).

(٣) وزادَ بعضُهم سادساً وهو همزةُ التَّسوية؛ فإنها تُؤول أيضاً بالمصدر كالخَمسة المذكورةِ.

(٤) أي: مأخوذٍ من خبرِها أو غيرِه مضافٍ إلى اسمِها.

وهُوَ ضَرْبانِ: نَصٌّ، ومُشتَرَكٌ.

فالنَّصُّ: ثَمانِيةُ أَلْفاظٍ: «الَّذِي» لِلمُفرَدِ المُذَكَّرِ، و«الَّتِي» لِلمُفرَدةِ المُؤَنَّثةِ، و«اللَّذانِ» لِلمُثَنَّى المُذَكَّرِ، و«اللَّتانِ» لِلمُثَنَّى المُؤَنَّثِ في حالةِ الرَّفعِ، و«اللَّذَيْنِ واللَّتَينِ» في حالَةِ النَّصْبِ والجَرِّ، و«الأُلى، والَّذِينَ» بِالياءِ مُطْلَقاً لِجَمْعِ المُذَكَّرِ، .....

الكواكب الدرية

اسماً أو فعلاً أُوِّلَ بِالكونِ كـ«بَلَغَني أنَّ زيداً أَخوكَ»، أي: كونُهُ أخاكَ، وإنْ كانَ ظَرفاً أو مَجروراً، أُوِّلَ بالاستِقرارِ ونَحوِه، (وهو) أي: الاسمُ المَوصولُ: (ضَرْبانِ: نَصٌّ) في مَعناه لا يَتجاوزُه إلى غيرِه، (ومُشتَرَكٌ) بينَ مَعانٍ مختلفةٍ بلفظٍ واحدٍ.

(**فالنَّصُّ ثَمانِيةُ أَلفاظٍ**)، وهي:

(«**الَّذي**» **لِلمُفرَدِ المُذكَّرِ**) العاقلِ وغيره، (و«**الَّتي**» **لِلمُفرَدةِ المُؤنَّثةِ**) العاقلةِ وغيرِها، ولك في ياءِ «الذي، والتي» وَجهانِ: الإثباتُ، والحذفُ، وعندَ الحذفِ يكونُ الحرفُ الذي قبلَها: إمَّا مَكسوراً كما كان قبلَ الحذفِ، وإمَّا ساكناً.

(و«**اللَّذانِ**» **لِلمُثَنَّى المُذكَّرِ**، و«**اللَّتانِ**» **لِلمُثَنَّى المُؤَنَّثِ في حالةِ الرَّفعِ**، و«**اللَّذَينِ**») للمثنَّى المُذكَّرِ، (و«**اللَّتَينِ**») للمثنَّى المُؤنَّثِ (**في حالتَي النَّصبِ والجرِّ**)، والأصحُّ أنَّهما ليسا مُثنَّيَينِ حقيقةً، وإنَّما جيءَ بهما على صورةِ المثنَّى المَرفوعِ في حالةِ الرَّفعِ، وعلى صورةِ المثنَّى المَجرورِ والمَنصوبِ في حالتَي الجرِّ والنَّصبِ كما تقدَّمَ في «ذانِ، وتانِ»، والأصلُ فيهما إثباتُ النُّونِ مُخفَّفةً، ويجوزُ حذفُها وإثباتُها مُشدَّدةً.

(و«**الأُلَى**») ـ مَقصورٌ[1] ـ، ويُكتَبُ بغيرِ واوٍ، وقد يُمدُّ[2].

(و«**الَّذِينَ**») حالَ كونِهِ (**بِالياءِ مُطلَقاً**)، أي: في حالةِ الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ، كلٌّ مِنهما يُستعمَلُ (**لِجَمعِ المُذكَّرِ**) العاقلِ غالباً، وقد يُستعمَلُ «الأُلى» بمعنى «اللَّاتي»، كقولِ مَجنونِ لَيلى: [الطويل]

---

(١) الأَولى: (مقصوراً) كما في «الفواكه».

(٢) أي: يُقال فيه: (الأُلاء)، ومنه قول كُثير:

أبَــى الله لِــلــشُّــمِّ الأُلاءِ كــأَنَّــهُــم سُيُــوفٌ أجــادَ الــقَــيــنُ يَــومــاً صِــقــالَــهــا

وقَدْ يُقالُ: «اللَّذُونَ» بِالواوِ في حالَةِ الرَّفعِ، .....

الكواكب الدرية

مَحَا حُبُّها حُبَّ الأُلى كُنَّ قَبْلَها وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِن قَبْلُ(١)

(وقد يُقالُ: «اللَّذونَ» ـ بِالواوِ ـ في حالةِ الرَّفعِ)، و«الَّذينَ» ـ بالياءِ ـ في حالتَي النَّصبِ والجرِّ، وهي لُغةُ عُقَيل(٢) ـ بضمِّ العَينِ ـ، قال الشَّاعرُ: [الرجز]

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَومَ النُّخَيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا(٣)

---

(١) **اللغة:** (محَا): أزال. (حبُّها) أي: حُبُّ المحبوبة. (الأُلى كُنَّ قبلها): النِّساء اللَّاتي كُنَّ قبلها.

المعنى: يقولُ: إنَّ حُبَّ هذه المرأة قد ملَك كلَّ قَلبي، واستَولى على مَشاعِري، حتَّى إنه قد غلَب على كلِّ حبٍّ كان قبلَها، فأزالَ كلَّ أثرٍ لَهُنَّ، بل زاد على ذلك بأن استَقرَّ في مَكانٍ فارغٍ من قلبي لم تَبْلُغه غيرُها قبلَ ذلك.

الإعراب: «محَا»: فعلٌ ماض. «حبُّها»: فاعله ومضافٌ إليه. «حُبَّ»: مفعوله. «الأُلى»: موصولٌ بمعنى (اللاتي) مُضاف إليه. «كُنَّ»: فعل ماض ناقص واسمُه. «قبلَها»: ظرف زمان مُتعلق بمحذوف خبر (كان) ومضاف إليه. والجملة صِلة الموصول. الواو: عاطفة للجُمَلِ، «حَلَّت»: فعل ماض وتاء تَأنيث، وفاعله: هي. «مكاناً»: ظرفُ مكان مفعولٌ فيه مُتعلِّق بـ(حلَّت). «لم»: حرف جزم ونفي وقَلب. «يكُن»: مضارع ناقص مجزوم، واسمه تَقديره: هو. «حُلَّ»: ماض مغيَّر الصيغة، ونائبُ فاعِله: هو. «مِن»: جارٌّ، «قبلُ»: ظرف زمان مبني لِقَطعه عن الإضافة في محل جر بـ(مِن)، والجار والمجرور متعلق بـ(حُلَّ). وجُملة (حُلَّ...) في محل نصب خبر (يكُن). وجُملة (لم يكن...) في محلِّ نصب نعت لـ(مكاناً).

والشاهد: في قَوله: (حُبَّ الأُلى)، حيث استَعمل الشاعر (الأُلى) ـ وأصلُه أن يكونَ لجماعةِ الذكور ـ مَوضعَ اللاتي، بِدَليل السِّياق وقَوله: (كُنَّ).

(٢) زاد الفاكهي وغيرُه: (أو هُذيل). اهـ و(أو) فيه للشك.

(٣) **البيت:** لأبي حَرْبٍ الأعلَم مِن بني عُقَيل، وهو شاعرٌ جاهلي، وقيل: لرؤبة، وقيل: لِليلى الأخيَليَّة.

اللغة: (صبَّحوا): بالتَّشديد: أتَوا في الصباح، و(الصَّباح) مَعروف، وقيل: هو مَصدر محذوف الزوائد، مِثل (كلَّمتُه كَلاماً)، لا ظرفٌ كما في: (جِئتُك صباحاً)؛ لأنَّ الظرفَ لا يكونُ مُؤكِّداً.

المعنى: يقول: نَحن الفُرسانُ الذين أتَوا الأعداء وقتَ الصباح في الوَقعة المُسمَّاة يَوم النُّخَيل؛ لأجلِ الهُجُوم عليهم، أو حالَ كَونِنَا هاجِمِين عليهم فاتِكين بِهم فَتكاً شديداً. «فتح القريب».

الإعراب: «نحنُ»: مُبتدأ. «اللَّذونُ»: خَبرُه. «صبَّحوا»: فعل ماض وفاعلُه، ومفعولُه محذوف. والجُملة صلةُ الموصول. «الصباحَا» و«يومَ»: ظَرفان متعلقان بـ(صبَّحوا)، أو الثاني بدلٌ من الأول، وقيل: الأول مفعولٌ مُطلق كما مرَّ. وألفُه على روايةِ التعريف لِلإطلاق. «النُّخَيل»: مضاف إليه. «غارةً»: مفعولٌ لأجله، أو حال من فاعلِ (صبَّحوا) أي: مُغِيرين. «مِلحاحَا»: نعت لـ(غارةً).

والشاهد: في قَوله: (اللَّذون)، حيث جاء به بِالواو في حالة الرَّفع، وهي لُغة عُقَيل، وأما غيرُهم فهو عِندهم بالياء مُطلقاً.

و«اللَّائِي واللَّاتِي» ويُقالُ: «اللَّواتِي» لِجَمْعِ المُؤَنَّثِ، وقَدْ تُحذَفُ ياؤُها؛ نَحوُ: ﴿ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]، .....

الكواكب الدرية

وعلى هَذه اللُّغةِ يُكتبُ بِلامَينِ[١]، بخلافِهِ في لُغةِ مَن ألزمَهُ الياءَ مُطلقاً، فإنَّه يُكتبُ بلام واحدةٍ. وإعرابُ البيتِ المَذكورِ: «نحنُ»: مُبتدأٌ، و«اللَّذونَ»: خبرُه، و«النُّخَيلِ» ـ تَصغيرُ نَخْلٍ بالنُّونِ والخاءِ المعجمةِ ـ: مَوضعٌ بالشَّامِ، و«غارةً»: مَفعولٌ لأجلِه، وهو اسمُ مَصدرِ «أَغارَ»، والقياسُ: «إغارةً»، و«المِلحاحُ» ـ بكسرِ الميمِ ـ مِن «أَلَحَّ السَّحابُ»: دامَ مَطرُه[٢]. قالَه[٣] في «التَّصريحِ».

(و«اللَّائي، واللَّاتي»، ويُقالُ) أيضاً: («اللَّواتي»)، وكلٌّ مِنهما[٤] (لِجَمعِ المُؤنَّثِ، وقد تُحذَفُ ياؤُها)؛ اجتزاءً بالكسرِ، فيُقالُ: «اللَّاءِ، واللَّاتِ، واللَّواتِ»، (نَحوُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾) وإعرابُه: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾: مُبتدأٌ، وجُملةٌ[٥] ﴿لِلَّهِ﴾: في محلِّ رفعِ خبرُه، ﴿ٱلَّذِى﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ صفةٌ، ﴿صَدَقَنَا﴾: فعلٌ ومَفعولٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، ﴿وَعْدَهُۥ﴾: مَفعولٌ ثانٍ، والهاء: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ الضَّميرُ المُستترُ في ﴿صَدَقَنَا﴾، وقال في «المُجيد» في قَولِه تعالى: ﴿صَدَقَتْهُمُ ٱلْوَعْدَ﴾ [الأنبياء: ٩]: مِن بابِ «اختارَ» يَتعدَّى الفعلُ فيه إلى واحدٍ بِنَفسِهِ، وإلى الآخَرِ بحرفِ جرٍّ، ويجوزُ حذفُ الحرفِ، أي: في الوعدِ، ولا يَنقاسُ عند الجُمهورِ. اهـ، وعلى هذا فقَولُه هنا: ﴿وَعْدَهُۥ﴾ مَنصوبٌ بنزعِ الخافضِ، أي: في وعدِهِ، قال الخَطيبُ في «تَفسيرِه»[٦]: الذي صَدَقَنا وَعدَه بالجنَّة في قَولِه: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ٦٣].

---

(١) أي: لِمُشابَهة المُعرَب الذي تَظهَر معه (أل). ويَنبغي أن يُزادَ: ولِقلَّةِ دَوَرانِه مع كونِ إثباتِ اللَّامَين هو الأصلَ.

(٢) والصفة التي على (مِفعال) لا تُؤنَّث، فلِهذا أُجرِيَ على (غارَة).

(٣) أي: من قولِه: (نحن مبتدأ).

(٤) كذَا في «الفواكه» أيضاً، والوجه: (منها) لِيَعود الضميرُ على الثلاثةِ معاً، إلا أن يُقال: ضميرُ التثنية راجعٌ للأوَّلين فقط، وأمَّا الثالثُ ففرعٌ عن الثاني، بدليل فَصلِه عنهما وعدمِ عطفِه عليهما، وفي «الصبان» نقلاً عن الرّوداني أن الصحيح أنَّ (اللَّواتي) جمعُ (اللَّاتي) كـ(الهَوادي) في جمعِ (الهادي).

(٥) فيه تَساهُلٌ؛ فإنَّ الجارَّ والمجرورَ شبهُ جُملةٍ لا جُملة. وسيَتكرَّر هذا منه.

(٦) الظاهرُ أنه يُريد الخَطيب الشربيني شمسَ الدين محمدَ بنَ أحمدَ الشافعيَّ القاهريَّ المتوفى سنةَ (٩٧٧هـ)، واسمُ =

﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، .....

الكواكب الدرية

(﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾) **وإعرابُه**: ﴿قَدْ﴾: حرفُ تحقيقٍ، ﴿سَمِعَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿قَوْلَ﴾: مَفعولٌ به، ﴿ٱلَّتِي﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «تُجادِلُ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ؛ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والكاف: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هي، وجُملةُ ﴿فِي زَوْجِهَا﴾: متعلِّقةٌ بـ«تُجادِلُ»، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ وما تَعلَّقَ به صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستترُ، قال في «تفسير الجلالَين»: ﴿تُجَٰدِلُكَ﴾: تُراجِعُك يا أيُّها النَّبيُّ ﴿فِي زَوْجِهَا﴾ المظاهِرِ منها، وهي: خولةُ بنتُ ثَعلبةَ، وهو: أَوسُ بنُ الصَّامتِ[1].

(﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾) **وإعرابُه**: «اللَّذانِ»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «يَأتيانِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والهاء: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿مِنكُم﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن ألفِ التَّثنيةِ، مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ تَقديرُه: كائنَينِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: ألفُ التَّثنيةِ.

(﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾) **وإعرابُه**: «رَبَّ»: مُنادًى مُضافٌ حُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ، تقديرُه: «يا رَبَّ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «أَرِ»: فعلُ أمرٍ[2] مَبنيٌّ على حذفِ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياء، ثمَّ يَحتمِلُ أنْ تكونَ «رأَى» هنا بَصريَّةً، ونُقِلَتْ بالهمزةِ مِن المتعدِّي إلى واحدٍ، فعُدِّيَتْ إلى اثنَينِ، ويَحتَمِلُ أنْ تكونَ قَلبيَّةً[3]، قالَه في «المُجيد»، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولُها الأوَّلُ،

= تفسيره «السِّراج المُنير في الإعانة على مَعرفة بعضِ مَعاني كلامِ رَبنا الحَكيم الخبير». وسيَنقلُ عنه الشارح مرةً أُخرى فيما يأتي.

(١) انتَهى كلامُ «الجلالَين» مختصراً.

(٢) فاعله مستتر وُجوباً تقديره: أنتَ. ثم الأَجرى على الأدب: فعلُ دُعاء.

(٣) فليُنظَر أين مَفعولها الثالث حينَئذٍ!

﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ [الحشر: ١٠]، ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥].

الكواكب الدرية

﴿ٱلَّذَيۡنِ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ ثانٍ، ﴿أَضَلَّانَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، «أَضَلَّ»: فعلٌ ماضٍ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: ألفُ التَّثنيةِ.

(﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾) الواو: حرفُ عطفٍ[1]، «الَّذينَ»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ[2]، وجُملةُ ﴿جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ﴾ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: الواو.

(﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾) وإعرابُه: الواو: حرفُ عطفٍ، «اللَّائي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿يَئِسۡنَ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «يئسَ»: فعلٌ ماضٍ، ونُونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وجُملةُ ﴿مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ متعلِّق بـ﴿يَئِسۡنَ﴾، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ وما تعلَّقَ به صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ نونُ النِّسوةِ، قال في «المجيد»: ﴿يَئِسۡنَ﴾: قال الجمهورُ ماضياً، وقُرئ: «يَيْئَسْنَ»[3] مُضارعاً. اهـ

(﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾) الواو: حرفُ عطفٍ، «اللَّاتي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿يَأۡتِينَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على السُّكونِ لاتِّصالِهِ بنونِ النِّسوةِ، ونونُ النِّسوةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿ٱلۡفَٰحِشَةَ﴾: مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: نونُ النِّسوةِ.

---

(١) أي: لِلجُمل، بدليل جعلِ الشارحِ ما بعدَه مُبتدأً، ويَجوز أن يكونَ عاطفاً لِلمفردات، فما بعدَه ـ وهو الاسمُ الموصول ـ معطوفٌ على (الفقراءِ) من قَولِه تعالى: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ﴾، وعليه فجملةُ ﴿يَقُولُونَ﴾ حالٌ أو مُستأنَفةٌ.

(٢) خبرُه: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا﴾.

(٣) كذا رُسمت في الأصل، وكذَلك في بعضِ كُتب التفسير كـ«البَحر» و«الدُّر المَصون»، ولم يَنصُّوا على اسم القارئ ولا على حركةِ الهمزة.

والمُشْتَرَكُ: سِتَّةُ أَلفاظٍ: «مَنْ، وما، وأَيٌّ، وأَل، وذُو، وذَا»، فَهذِهِ السِّتَّةُ تُطْلَقُ على المُفرَدِ والمُثَنَّى والمَجمُوعِ، المُذَكَّرِ مِن ذَلِكَ كُلِّهِ والمُؤَنَّثِ.

وتُسْتَعمَلُ «مَن» لِلعاقِلِ، و«ما» لِغَيرِ العاقِلِ، تَقُولُ في «مَنْ»: «يُعجِبُني مَنْ جاءَكَ، ومَن جاءَتْكَ»، .....

الكواكب الدرية

(والمُشْتَرَكُ) أي: مِن الاسمِ المَوصولِ، وهو: ضدُّ النَّصِّ السَّابقِ (سِتَّةُ أَلفاظٍ)، وهي:

(«مَنْ») بفتحِ الميمِ، (و«ما، وأيٌّ») بفتحِ الهمزةِ وتَشديدِ الياءِ، (و«أَلْ، وذُو») بمعنى «الَّذي»، لا بمعنَى «صاحبٍ»، (و«ذَا». فهَذِه السِّتَّةُ تُطلَقُ على المُفرَدِ والمُثنَّى والمَجمُوعِ، المُذكَّرِ مِن ذَلِكَ كُلِّه والمُؤنَّثِ)، فكلُّ لفظٍ مِنها يَأتي لمعنًى مِن المعاني السِّتَّةِ، ولِكلٍّ منها كلامٌ يَخُصُّهُ.

(وتُستَعْمَلُ «مَنْ») في أصلِ الوضعِ (لِلعاقِلِ)، لو قال: «لِلعالِمِ» ـ بِكسرِ اللَّامِ، أي: مَن قامَ به العِلْمُ ـ لكانَ أَولى؛ لأنَّه[1] يُستَعْمَلُ للهِ سُبحانه، وهو يُطلَقُ عليه: «عالِمٌ»، ولا يُطلَقُ عليه: «عاقلٌ»: إمَّا[2] لأنَّ أسماءَ اللهِ تعالى تَوقيفيَّةٌ على الأصحِّ، ولم يَرِدِ الإذنُ بِإطلاقِهِ عليه، أو لِما فيه مِن إيهامِ النَّقصِ، بِخِلافِ «عالِمٍ» في الأمرَينِ. (و«ما») في أصلِ وَضعِها (لِغَيرِ العاقِلِ)[3].

(تَقولُ في «مَنْ») إذا استَعملتَها بمعنَى الجَميعِ:

في المُفردِ المُذكَّرِ: («يُعجِبُني مَنْ جاءَكَ») أي: الَّذي جاءَك، وإعرابه: «يُعْجِبُني»: فعلٌ ومَفعولٌ، و«مَنْ»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «جاءَك»: فعلٌ ومَفعولٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، والجُملةُ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستترُ.

(و) في المُفرَدةِ المُؤنَّثةِ: «يُعجبُني (مَنْ جاءَتْكَ)» أي: الَّتي جاءَتْك، فـ«مَنْ»: اسمٌ

(١) أي: (مَن) المذكور.

(٢) ترديدُه عَجيب؛ فإن العقل من صِفات بعض الخَلق ولا يُنسَب إلى الخالق بوَجهٍ من الوُجوه، والتعليلُ بالتوقيف إنما يُعوَّل عليه فيما ظاهِره الكمال وعدمُ النقص، وقد سُئِل الإمام شِهاب الدين الرَّملي: هل يَجوزُ وصفُ الله بالعقل كما يُوصَف بالعِلم؟ فأجاب بأنه لا يَجوزُ وَصفُه بذلك؛ لأن العقلَ عِلم مانِع عن الإقدام على ما لا يَنبغي، مَأخوذٌ من العِقال، وهذا المعنى إنما يُتصوَّر فِيمَن يَدعُوه الداعي فِيما لا يَنبغي.

(٣) الأحسَن: (لغيرِه). الفاكهي.

و«مَنْ جاءَاكَ، ومَن جاءَتاكَ»، و«مَنْ جاؤُوكَ، ومَنْ جِئْنَكَ»؛ وتَقُولُ في «ما» جَواباً لِمَن قالَ لَكَ: اشْتَرَيتُ حِماراً أَو أتاناً، أو حِمارَينِ أَو أتانَيْنِ، أَو حُمُراً أَو أُتُناً: «يُعجِبُنِي ما اشْتَرَيْتَهُ، .....

الكواكب الدرية

مَوصولٌ بمعنى «الَّتي»، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستترُ تَقديرُه: هي.

(و) في المثنَّى المُذكَّرِ: «يُعْجِبُني (مَنْ جاءاكَ)» أي: اللَّذانِ جاءاكَ، فـ«مَنْ»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «اللَّذَانِ»، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: ألفُ التَّثنيةِ.

(و) في المثنَّى المُؤنَّثِ: «يُعجِبُني (مَنْ جاءَتاكَ)» أي: اللَّتانِ جاءَتَاكَ، فـ«مَنْ»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «اللَّتانِ»، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: ألفُ التَّثنيةِ، وأمَّا التَّاءُ فهي علامةُ التَّأنيثِ.

(و) في المَجموعِ المُذكَّرِ: «يُعجِبُني (مَنْ جاؤُوكَ)» أي: الَّذينَ جاؤوكَ، فـ«مَنْ»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الَّذين»، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: واوُ الجماعةِ.

(و) في المَجموعِ المُؤنَّثِ: «يُعجِبُني (مَنْ جِئْنَكَ)» أي: اللَّاتي جِئْنَكَ، فـ«مَنْ»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «اللَّاتي»، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: نونُ النِّسوةِ.

(وتَقُولُ في «ما») المَوصولةِ بمعنَى الجَميعِ (جَواباً لمَنْ قالَ لك: اشتَرَيتُ حِماراً، أو أَتاناً) ـ وهي أُنثى الحُمُر ـ، (أو: حِمارَينِ، أو أَتانَينِ، أو حُمُراً) بضمِّ الحاءِ والميمِ، (أو أُتُناً) بضمِّ الهمزةِ والتَّاءِ المثنَّاةِ فوقُ:

فتَقولُ[1] في المُفردِ المُذكَّرِ مِن ذَلك: «يُعْجِبُني ما اشتَرَيتَهُ» أي: الذي اشتَريتَهُ، فـ«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي»، والجُملةُ بعدها صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ.

(١) كرَّر (تقول) لِطُول الفصلِ.

وما اشْتَرَيتَها»، و«ما اشْتَرَيتَهُما، وما اشْتَرَيتَهُمْ، وما اشْتَرَيْتَهُنَّ».

وقَدْ يُعكَسُ ذلِكَ فَتُسْتَعمَلُ «مَنْ» لِغَيرِ العاقِلِ، .....

الكواكب الدرية

(و) في المُفردةِ المُؤنَّثةِ: «يُعْجِبُني (ما اشتَرَيتَها)» أي: التي اشتَريتَها، فـ«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «التي»، والجُملةُ بعدَها صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ[١].

(و) في المثنَّى المُذكَّرِ، والمُؤنَّثِ: «يُعْجِبُني (ما اشتَرَيتَهُما)» أي: اللَّذانِ، أو اللَّتانِ اشتريتَهما، فـ«ما»: اسمٌ مَوصولٌ، والجُملةُ بعدَها صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ، والميمُ والألفُ: حرفانِ دالَّانِ على التَّثنيةِ.

(و) في المَجموعِ المُذكَّرِ: «يُعْجِبُني (ما اشتَرَيتَهُم)» أي: الذينَ اشتَريتَهم، فـ«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذين»، والجُملةُ بعدَها صِلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، وفيه استِعمالُ «هُم» لِغَيرِ العاقلِ[٢].

(و) في المَجمُوعِ المُؤنَّثِ: «يُعْجِبُني (ما اشتَرَيتَهُنَّ)» أي: اللَّاتي اشتريتَهنَّ، فـ«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «اللَّاتي»، والجُملةُ بعدها صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ، والنُّونُ: علامةُ جمعِ الإناثِ.

(وقد يُعْكَسُ ذَلِك) الأَصلُ في «مَنْ» و«ما»، (فتُسْتَعْمَلُ «مَنْ» لِغَيرِ العاقلِ) في ثلاثِ مَسائلَ:

الأُولى: [أنْ][٣] يُنَزَّلَ ما وَقَعَتْ عليه مَنزلةَ العاقلِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقولِ الشَّاعر: [الطَّويل]

أَسِرْبَ القَطَا هلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ[٤]

---

(١) الصواب: (ها).

(٢) أي: والمعروفُ استِعمالُ (ها) أو (هُنَّ) لِذلك. وقد تَبع فيه المصنِّفُ ابنَ هشام في «شَرح القطر»، ومِمَّن أنكر عليه ذلك الشيخ محمَّد مُحيي الدين عليه رحمة الله.

(٣) زيادةٌ مني يَقتضيها المقام.

(٤) البيت: لِلعبَّاس بن الأحنَف، وقيل: هو لِمَجنون ليلى، وقبله:

بَكَيتُ إلى سِرْبِ القَطَا إذْ مَرَرْنَ بِي ... فَقُلْتُ ومِثْلِي بِالبُكاءِ جَدِيرُ: =

نَحوُ: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥]، .....

الكواكب الدرية

فدُعاءُ الأصنامِ ونِداءُ القَطا[1] سَوَّغَ وُقوعَ «مَنْ» على ما لا يَعقِلُ؛ لأنَّه لا يُدْعى ولا يُنادى إلَّا العاقِلُ.

الثَّانيةُ: أنْ يَجتَمِعَ غيرُ العاقلِ مع العاقلِ فيما وَقَعَتْ عليه «مَنْ» المَوصُولةُ، نحوُ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، فإنَّه شَمِلَ الآدميِّينَ وغيرَهم مِن الشَّجرِ والدَّوابِّ والجِبالِ.

الثَّالثةُ: أنْ يَقْتَرِنَ غيرُ العاقلِ بِالعاقلِ في عُمُومٍ فُصِّلَ بـ«مَنْ» المَوصُولةِ، (نَحوُ: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾)، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾؛ لاقترانِهما بِالعاقلِ في عُمومِ ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ﴾ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾، فأَوْقَعَ «مَنْ» على غيرِ العاقلِ لمَّا اختَلَطَ بِالعاقلِ في عُمومِ ﴿كُلَّ دَآبَّةٍ﴾؛ لأنَّها لغةً اسمٌ لما يَدِبُّ على الأرضِ، عاقِلاً كان أو غَيرَه. **وإعرابه**: الفاءُ: تفصيليَّةٌ، «مِنهم»: جارٌّ

= فيكون ما بعده مَقولاً للقول.

اللغة: (السِّرب): الجماعة من الظِّباء والقَطا ونحوِهما. و(القَطا): طائر يُشبه الحَمام. (هَوِيتُ): أحبَبتُ، وهو بكسر الواو، وفتحُها خطأ لأنه بمعنى السُّقوط.

المعنى: سالت دُموعي وقتَ مُرورِ جماعةٍ من الطير بي، فقلتُ منادياً لهنَّ ـ ومِثلي حقيقٌ بالبكاء ـ: يا أيُّها الطير هل أجدُ فيكم مَن يُعيرُني جَناحَه، لعلِّي أطيرُ به وأصلُ إلى مَحبوبي الذي فارقتُه؟

الإعراب: «أسِربَ»: الهمزة: حرفُ نداء، و(سِربَ): مُنادى مضاف مَنصوب. «القَطا»: مُضاف إليه. «هل»: حرفُ استفهام. «مَنْ»: اسم موصول مبتدأ. «يُعيرُ»: مضارع مرفوع، وفاعله: هو. «جناحَه»: مفعوله ومُضاف إليه. وجملة (يُعير جناحه) صلة الموصول، وخبر المبتدأ محذوف أي: مَوجود، وبعضُهم يجعل (مَن) استفهامية خبرها الجملةُ بعدها. «لعلِّي»: حرف مُشبه بالفعل واسمُه. «إلى»: حرف جر. «مَنْ»: موصولٌ مجرور بها. والجار والمجرور مُتعلق بـ(أطيرُ) الآتي. «قد»: حرف تَحقيق. «هَوِيتُ»: فعل ماض وفاعلُه. وجُملة (هويتُ) صِلة الموصول، والعائدُ مفعولُه المحذوف. «أَطيرُ»: مضارع مرفوع، وفاعِله: مُستتر وجوباً تقديرُه: أنا. والجملة في محل رفع خبر (لعلَّ).

والشاهد فيه: قولُه: (مَن يعير جناحَه)، حيث استَعمل فيه (مَن) لغير العاقل وهو جَماعةُ القطا؛ لأنه لما ناداها وطَلب منها الإعارةَ ـ وهذان خاصَّان بالعاقل ـ نزَّلها مَنزلتَه، وهو قليل. ويُروى: (هل مِن مُعيرٍ جَناحَه)، ولا شاهدَ فيه حينئذٍ.

(١) أي: وما استَتبَعه من الطَّلب، وإلَّا فالنداءُ مجرَّداً يكون لِغَير العاقل من الدَّوابِّ ونَحوِها.

وتُسْتَعمَلُ «ما» لِلعاقِلِ، نَحوُ: ﴿أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

الكواكب الدرية

ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، و﴿مَن﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، ﴿يَمْشِي﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ مَنَعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فِعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالياء، وجُملةُ ﴿عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾: متعلِّقةٌ بـ﴿يَمْشِي﴾، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستترُ، قال الأزهريُّ: ويَحتملُ عندي أنْ يكونَ «مَنْ» فِيهنَّ نكرةً مَوصوفةً بالجُملةِ بعدَها، والتَّقديرُ: فمِنهم نوعٌ يَمْشي على بَطنِهِ... إلخ.

(وتُسْتَعْمَلُ «ما») على خِلافِ الأصلِ (لِلعاقِلِ)، قال السُّهَيليُّ[١]: ولا تَقعُ لِلعاقلِ إلَّا بِقَرينةِ التَّعظيمِ والإبهامِ، كقَولِهم: «سُبحانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعدُ بِحَمدِهِ»، و(نَحوِ[٢]) قَولِهِ تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ (أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾)، أي: لِمَنْ خلَقتُهُ[٣]. وإعرابُه: ﴿مَا﴾: اسمُ استِفهامٍ للتَّوبيخِ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «مَنعَ»: فعلٌ ماضٍ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نَصبٍ مَفعولٌ أوَّل، ﴿أَن﴾: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿تَسْجُدَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، والمصدرُ المنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَفعولٌ ثانٍ لـ«مَنَعَ»[٤]، والتَّقديرُ: أيُّ شيءٍ منعَكَ السُّجودَ؟[٥] ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾[٦]: اللَّامُ: حرفُ جرٍّ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ جرٍّ باللَّامِ، ﴿خَلَقْتُ﴾: فعلٌ

---

(١) هو عبدُ الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي، حافظٌ عالم باللغة والسِّيَر، ضريرٌ، وُلد في مالَقة، وعَمِي وعُمرُه ١٧ سنةً، نِسبتُه إلى سُهَيل (من قرى مالقة)، مِن كُتبه: «الرُّوض الأُنُف» في شَرح «السِّيرة النبوية» لابن هشام، و«نَتائج الفِكر». تُوفي سنةَ (٥٨١هـ).

(٢) بالجرِّ عطفاً على (قَولِهم)، وإن كان في المتن مرفوعاً أو مَنصوباً.

(٣) قال السُّهيليُّ: ولم يَقُل: (لِمَن خلَقتُ) وهو يَعقل؛ لأنَّ السُّجودَ لم يَجِب له مِن حيث كان يَعقِل ولا مِن حيثُ كان لا يَعقِلُ، ولكنْ مِن حيثُ أُمِروا بالسجودِ له، فكائناً ما كان ذلك المخلُوقُ فقَد وَجب عليهم ما أُمِرُوا بِه، فمِنْ هَهُنا حَسُنَت (ما) في هذا المَوضِع. اهـ

(٤) وجملة ﴿مَنَعَكَ... إلخ﴾ خبر المبتدأ.

(٥) هذا على كون (منَع) متعدِّياً لاثنَين كما ترى، ويَجُوز أن يكون مُتعدياً للثاني بالحرف، فيكون المصدر المؤول مجروراً بـ(مِن) مَحذوفة قياساً، والتقدير: ما منَعَك مِن السُّجود.

(٦) هذا غيرُ داخلٍ في التقدير، بل ذكَره ابتداءً لِتَفصيل إعرابه.

والأَربَعةُ الباقِيَةُ تُسْتَعمَلُ لِلعاقِلِ وغَيرِهِ. تَقُولُ في «أَيٍّ»: «يُعجِبُني أَيٌّ قامَ، .....

الكواكب الدرية

وفاعلٌ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: خلَقتُه، ويَحتمِلُ كما قال ابنُ عَنقاء كونَ «ما» مصدريَّةً مؤوَّلةً مع صِلتِها بمصدرٍ مُؤوَّلٍ باسمِ المَفعولِ، أي: بِمَخلوقي، على حدِّ ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧] أي: افتراءً، أي: مُفترًى، ﴿بِيَدَيَّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، الباءُ: حرفُ جرٍّ، و«يَدَيَّ»: مَجرورٌ بالباءِ، وعلامةُ جرِّه الياءُ المدغمةُ في ياءِ النَّفسِ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مثنًّى، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ: مُضافٌ إليه(١)، قال أبو السُّعود(٢): والتَّثنيةُ لإبرازِ كمالِ الاعتِناءِ بخِلقَتِهِ(٣) عليه السَّلام المُستَدعي لإجلالِهِ وتَعظيمِهِ. اهـ

وقد تُستَعْمَلُ «ما» لأنواعِ مَن يَعقِلُ، نحوُ: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] أي: أيَّ نوعٍ مِن أنواعِهِنَّ أردتُم؛ لأنَّ النَّوعَ لا يَعقِلُ. وقال بَعضُهم: إنَّها في هذه الآيةِ لصفاتِ مَن يَعقِلُ، أي: الطَّيِّبَةَ مِنهنَّ.

وقد تُستَعْمَلُ لِلعاقلِ مع غيرِه نحوُ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١]؛ فإنَّه يَشمَلُ العاقلَ وغيرَه(٤).

(والأربَعةُ الباقِيَةُ) ـ وهي: «أيٌّ، وأل، وذُو، وذَا» ـ (تُسْتَعْمَلُ لِلعاقلِ وغَيرِه) بِطَريقِ الاشتراكِ؛ (تَقُولُ في «أيٍّ») إذا استَعملْتَها للمُفردِ المُذكَّرِ: («يُعجِبُني أَيٌّ قامَ») أي: الذي قامَ، وإعرابه: «يُعجبُ»: فعلٌ مُضارعٌ، والنُّونُ: للوقايةِ، والياءُ: مَفعولٌ به، و«أيٌّ»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» مَرفوعٌ على أنَّه فاعلٌ، و«قامَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستترُ.

---

(١) والجار والمجرور الأول متعلق بـ﴿تَسْجُدَ﴾، والثاني متعلق بـ﴿خَلَقْتُ﴾.

(٢) أي: المفسِّر، وقد تقدَّمت ترجمتُه.

(٣) عبارة المفسِّر: بخَلقِه.

(٤) زاد الفاكهي: والظاهرُ أنَّ هذا من استِعمال اللَّفظ في الحقيقة والمجاز.

وأيٌّ قامَتْ، وأَيٌّ قامَا، وأيٌّ قامَتَا، وأَيٌّ قامُوا، وأَيٌّ قُمْنَ»؛ سَواءٌ كانَ القائِمُ عاقِلاً أو حَيَواناً.

الكواكب الدرية

(و) إذا استَعمَلْتَها للمُفردةِ المُؤنَّثةِ: («أيٌّ قامَتْ») أي: التي قامَتْ، (و) للمثنَّى المُذكَّرِ: («أيٌّ قامَا») أي: اللَّذانِ قامَا، (و) لِلمثنَّى المُؤنَّثِ: («أيٌّ قامَتَا») أي: اللَّتانِ قامَتَا، (و) للمَجمُوعِ المُذكَّرِ: («أيٌّ قامُوا») أي: الذين قامُوا، (و) للمَجموعِ المُؤنَّثِ: («أيٌّ قُمْنَ») أي: اللَّاتي قُمْنَ، (سَواءٌ كانَ القائمُ عاقلاً، أو حيواناً) لا يَعقِلُ، نَعم «أيٌّ قامُوا» خاصٌّ بالعاقلِ؛ لاختِصاصِ الواوِ بِجَمعِ المُذكَّرِ العاقلِ، وأمَّا جمعُ المُؤنَّثِ مِن غَيرِ العاقلِ فقالَ في «الهمعِ»: (الأحسَنُ فيه إنْ كانَ للكثرةِ أنْ يُؤتى بالتَّاءِ في الرَّفعِ، وبالهاءِ[1] في غيرِه، وإنْ كانَ لِلقلَّةِ أنْ يُؤتى بالنُّونِ، كـ«الجذُوعُ انكسَرَت، وكَسرتُها» أَولى مِن «انكَسَرْنَ، وكسَرتُهُنَّ»، و«الأجذاعُ» بِالعكسِ؛ لأنَّ «الأجذاعَ» جمعُ قِلَّةٍ، بخلافِ «الجُذوعِ» فإنَّه جمعُ كثرةٍ، وقد قال الله تعالى: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْۚ﴾ [التوبة: ٣٦]، أي: في الأربعة، فأتى فيه بالنُّونِ؛ لأنَّ الأربعةَ جمعُ قلَّةٍ، والأحسَنُ في جمعِ المُؤنَّثِ العاقلِ النُّونُ مُطلَقاً[2]، فـ«الهنداتُ خرَجْنَ، وضرَبتُهُنَّ» أَولى مِن «خرجَتْ، وضرَبْتُها»، قال تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، ومِن الوجهِ الآخَرِ قولُه تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٥]، فهي على «طهُرَت»، ولو كان على «طَهُرْنَ» لَقِيل: «مُطَهَّرات»، وقال الشَّاعر: [الكامل]

وَإِذَا الـعَـذَارَى بِـالـدُّخَـانِ تَـلَـفَّـعَـتْ)[3]

---

(١) عبارة السيوطي: و(ها).

(٢) أي: سواءٌ كان جمعَ كثرةٍ أو قِلة؛ تكسيراً أو تَصحيحاً.

(٣) انتهى كلام «الهمع» بِاختصار وزِيادة.

والشطرُ المذكورُ صدرُ بيتٍ عَجُزه:

واستَعجَلَتْ نَصْبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ

والبيت: لِسَلمى بن رَبيعة الضَّبي مِن قَصيدة أورَدها أبو تمام في «الحَماسة».

اللغة: (العَذارى): جمع عَذراءَ وهي المرأة البِكر. (تلفَّعت): يُروى مَكانه: (تَقنَّعت)، ومَعناهما: اتَّخذَت من الدخان قِناعاً لها. (القُدُور): جمع قِدْر. (مَلَّت): أدخَلت اللحمَ في المَلَّة وهو الرَّماد الحارُّ. والبيتُ كلُّه كِناية =

وَأَمَّا «أل» فَإِنَّما تَكُونُ اسْماً مَوصُولاً إذا دَخَلَتْ على اسْمِ الفاعِلِ أَو على اسْمِ المَفعُولِ، .....

الكواكب الدرية

(وأمَّا «ألْ» **فإنَّها تَكونُ اسماً مَوصُولاً**) مُشتَركاً بينَ المُفردِ والمثنَّى والمَجموعِ، المُذكَّرِ مِن ذلك كُلِّه والمُؤنَّثِ، ولا تَكونُ كذَلك إلَّا (**إذا دَخَلَتْ على اسمِ الفاعلِ، أو على اسمِ المَفعُولِ**) مُراداً به الحُدوثُ؛ وليسَتْ[1] مَوصولاً حرفيًّا؛ لأنَّ الضَّميرَ يَعودُ إليها، وهو لا يَعودُ إلَّا إلى الأسماءِ؛ ولا حرفَ تَعريفٍ؛ لأنَّها داخلةٌ على الفعلِ تَقديراً؛ لأنَّ المشتَقَّ في تقديرِ الفعلِ، ولِذا جازَ عَطفُ الفعلِ على مَدخولِها، نحوُ: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣-٤]، أي: فاللَّاتي أَغَرْنَ فأَثَرْنَ، وإنَّما نُقِلَ الإعرابُ إلى ما بعدَها لِكَونِها على صورةِ الحرفِ. ويدلُّ على كونِها اسماً أمرانِ:

الأوَّلُ: أنَّ الوصفَ معها يَعمَلُ بلا شَرطٍ، ولو كانتْ حرفاً لكانتْ مُبعِدةً عن شبهِ الفعلِ، فلا يكونُ الوصفُ معها عامِلاً.

= عن اشتِداد الزَّمان.

المعنى: وإذا أبكارُ النساء صَبَرت على دُخان النار حتى صارَ كالقناع لوجهها؛ لِتَأثير البَرد فيها، ولم تَصبِر على إدراك القُدُور بعد تَهيئَتها ونَصبِها، فشَوَت في المَلَّة قَدْرَ ما تُعلِّلُ بِه نَفسَها من اللَّحم، لِتَمَكُّن الحاجة والضُّرِّ مِنها، ولإجدابِ الزمان واشتِدادِ السَّنة على أهلِها. وجواب (إذا) في البَيت بعدَه. المرزوقي.

الإعراب: «إذَا»: ظرفٌ مُستقبَل خافِض لِشَرطه مَنصوب بِجَوابه. «العَذارى»: فاعلٌ لِفعل محذوف يُفسِّره (تَلفَّعت) الآتي. وجُملة الفعل المحذوف وفاعِله في محل جر بإضافةِ (إذَا) إليها. «بالدخان»: مُتعلِّق بـ(تَلفَّع) المحذوف. «تَلفَّعت»: فعلٌ ماض وتاءُ تأنيث، وفاعِله: هي، والجملة الفِعليَّة لا محل لها من الإعراب مُفسِّرة. الواو: حرف عطف للجُمَل، «استَعجلَتْ»: ماضٍ فاعله: هي، والتاء: لِلتأنيث. «نصبَ»: مفعولُه. «القُدورِ»: مضاف إليه. «فمَلَّت»: الفاء حرف عَطف، (ملَّت): فعل ماضٍ، والتاء: لِلتأنيث، وحُركت بالكسر لِلوزن، والفاعل: هي. وجوابُ (إذَا) في البيت بعدَه.

والشاهد: في قوله: (تلفَّعَت)؛ فإنه عائدٌ على العذارَى وهو جمعٌ؛ إلا أنه أُفرد ولم يَقُل: (تلفَّعن) لأنَّ جمع المؤنَّث العاقل يَجوزُ فيه الجمعُ والإفرادُ وإن كان الأولُ أكثرَ في الكلام. ومثلُ (تلفَّعَت) (استَعجَلَت) و(مَلَّت) في عجُز البيت، إلا أن صاحبَ «الهمع» إنما أنشدَ الصدرَ فقط كما رأيتَ لأنه كافٍ في الاستِشهاد.

(١) الجملة استئنافيةٌ، وليست معطوفةً على مدخولِ (إذا) أو حالاً من فاعل (دخَلت).

كـ«الضَّارِبِ والمَضْرُوبِ»، أي: الَّذِي ضَرَبَ والَّذِي ضُرِبَ، .....

الكواكب الدرية

والثَّاني: أنْ[1] لا يَتقدَّم عليها مَعمولُ مَدخُولِها، لا يُقالُ: «جاءَ زيداً الضَّاربُ[2]»، وأمَّا قَولُه تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، فالجارُّ والمَجرورُ متعلِّقٌ بمَحذوفٍ تَقديرُه: أَعني، أو: بـ«زاهِدِينَ» مَحذوفاً دلَّ عليه المَذكورُ.

فاسمُ الفاعلِ المرادُ به الحُدوثُ (كالضَّاربِ، و) اسمُ المَفعولِ المرادُ به ذَلك نحوُ: (المَضرُوبِ).

واختَصَّتْ بِذلك لأنَّ شأنَ المَوصُولاتِ الدُّخولُ على الجُملةِ، و«أَلْ» المَوصولةُ تُشبِهُ في الصُّورةِ «أَلْ» المعرِّفةَ الدَّاخِلةَ على المُفرَدِ[3]، فسَبَكُوا مِن الجُملةِ مُفرداً يَكونُ في مَعنى الجُملةِ؛ لِتَدخُلَ عليه «أَلْ»، وهو اسمُ الفاعلِ والمَفعولِ؛ لأنَّه في المعنى جُملةٌ فِعليَّةٌ خَبريَّةٌ؛ فإنَّ «الضَّاربَ» إذا فَسَّرْتَهُ تَقولُ فيه: (أي: الَّذي ضَرَبَ) بفتحِ الضَّادِ والرَّاءِ، (و) «المضروبَ» إذا فَسَّرْتَهُ تَقولُ فيه: أي: (الَّذي ضُرِبَ) بضمِّ الضَّادِ وكسرِ الرَّاءِ.

وخَرجَ بِقَولنا: (مُراداً به الحُدوثُ) الصِّفةُ المشبَّهةُ[4]، فـ«أَلْ» الدَّاخلةُ عليها كـ«الحَسَنِ وَجهُهُ» ليستْ مَوصولةً، بل حرفُ تَعريفٍ على الأَصَحِّ؛ لأنَّ الصِّفةَ المشبَّهةَ لِلثُّبوتِ، فلا تُؤَوَّلُ بالفعلِ، ولِذا كانَتْ «أَلْ» الدَّاخِلةُ على اسمِ التَّفضيلِ ليسَتْ مَوصُولةً باتِّفاقٍ.

وخَرَجَ بِقَولنا: (ولم يُقْصَدْ بها عهدٌ)[5] ما إذا قُصِدَ بـ«أَلْ» العَهدُ ونحوُه، فإنَّها تكونُ مُعرِّفةً باتِّفاقٍ كما قال ابنُ عَنقاء، كـ«رأيتُ رجلاً يَضرِبُ زيداً، فأكرَمتُ الضَّاربَ»، ولهذا كانَتْ «أَلْ» في الأسماءِ الحُسنى لِلكَمالِ كما نَصَّ عليه ابنُ حجرٍ وغيرُه، فـ«العالِمُ، والخالقُ، والمُصوِّرُ، والرَّازِقُ» مَعناه: الكاملُ في معنَى العِلمِ، والخَلْقِ، والتَّصويرِ، والرَّزقِ.

---

(١) الوجه: أنه.

(٢) في الأصل: (جاء زيد الضارب)، والصوابُ ما أثبَتناه، وانظر مثلاً: «بُلوغ الأرب» للشيخ زكريَّا (ص١٥٢).

(٣) أي: فكرهُوا دخولَ ما هو كذلك على الجملة.

(٤) الصحيحُ أنها خارجةٌ بقول المصنِّف: (على اسمِ الفاعلِ أو على اسمِ المَفعولِ)؛ إذ هي غيرُهما عند أهل هذا الفنِّ، وإنما يُحتاج إلى إخراجها عند مَن عبَّر بدخول (أل) الموصولة على الوَصف من غير تعيينٍ له.

(٥) لم يَذكُر ذلك فيما مَضى، وإنما قال آنفاً: (وليست موصولاً حرفيًّا... ولا حرفَ تعريفٍ)، أي: وليست حرفَ تعريف، وجعلُ العبارتَين واحدةً مُتعذرٌ ولو على سبيل التساهُل.

ونَحْوُهُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨]، وقولُه تَعالَى: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝٥ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٥-٦].

الكواكب الدرية

(ونَحوِهِ) أي[١]: نحوِ ما ذُكرَ مِن «الضَّاربِ، والمضروبِ» ممَّا جاء على وَزنِهما.

فنَحوُ «الضَّاربِ»: (﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾)، وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾: اسمُها مَنصوبٌ بها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ زِيدَتْ عوضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، و«مُصَّدِّقينَ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ؛ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هُم، وهو العائدُ على «ألْ» المَوصُولةِ، ﴿وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾: مَعطوفٌ على ما قبلَه، وهو اسمُ فاعلٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هُنَّ، وهو العائِدُ على «ألْ» المَوصُولةِ، والتَّقديرُ: إنَّ الَّذينَ تَصدَّقُوا[٢] واللَّاتي تَصدَّقْنَ.

ونَحوُ[٣] «المضرُوبِ»: قولُه تعالى: (﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝٥ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾)، وإعرابه: الواوُ: حرفُ عطفٍ على قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلطُّورِ﴾، و«السَّقفِ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه كسرُ آخِرِهِ، ﴿ٱلْمَرْفُوعِ﴾: نعتٌ، وهو اسمُ مَفعولٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ[٤]، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هو، والضَّميرُ المَذكورُ هو العائدُ على «ألْ» المَوصولةِ، ومثلُه ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾، قال في «تفسيرِ الجلالَينِ»: ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ﴾ أي: السَّماءِ، ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ أي: المملوءِ. اهـ، قال الجَمَلُ

---

(١) تفسيره إنما يتمُّ على جعلِ (نحوه) بالجر معطوفاً على (الضارِب والمضروب)، مع أنه في المتن المجرَّد لا يَستقيمُ إلا بِجَعله مرفوعاً على الابتداء وخبرُه الآيتانِ بَعده.

(٢) قدَّر الفعل ماضياً لِعَطف مثلِه عليه في قَولِه تعالى: ﴿وَأَقْرَضُوا ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾، وإلا فقد يُقدَّر مُضارعاً في بَعض المواضعِ. فافهَم.

(٣) جُعلت واوُ العطف هذه مِن المَتن في إحدى الطَّبَعات. وفي بعض نُسخ المتن المَخطوطة: (وقوله تعالى: والسقف... إلخ).

(٤) قد أبعد النجعةَ هذه المرةَ جدًّا؛ إذ لا يَرفع النائبَ وينصب المفعولَ في الوقت عَينِه إلا ما تعدَّى إلى فِعلَين، وهو قليلٌ وليس الكلامُ فيه.

وأَمَّا «ذُو» فَخاصَّةٌ بِلُغةِ طَيِّئٍ، تَقُولُ: «جاءَنِي ذُو قامَ، وذُو قامَتْ»، .....

الكواكب الدرية

في «حواشِيه»: أي: المملُوءِ ماءً، وفي «تَفسيرِ الخازنِ»: ﴿ٱلْمَسْجُورِ﴾ أي: المُوقَدِ المُحْمى، كالتَّنُّورِ المسجُورِ، وذلك ما رُوي مِن أنَّ اللهَ تعالى يجعلُ البِحارَ كلَّها يومَ القيامةِ ناراً، ويُزاد بها في نار جهنَّم. اهـ

(وأمَّا «ذُو») المَوصُولةُ التي تُطلَقُ على المُفردِ المُذكَّرِ[١] وفُروعِه، (فخاصَّةٌ بِلُغةِ طَيِّئٍ)، وهم قَبيلةٌ مِن العربِ تُنسَبُ إلى طَيِّئِ رجلٍ مِن حِمْيَر، وقال في «شِفاء الصُّدُور»: طَيِّئٌ على مِثال «سَيِّد»: أبو قَبيلةٍ مِن اليَمنِ، وهو: طَيِّئُ بنُ داودَ[٢] بنِ زَيدِ بنِ كَهلانَ بنِ سبإِ بنِ حِمْيَر، كذا في «الصِّحاح»، وفي «شَرحِ مُسلم» لِلإمامِ النَّوويِّ نَقلاً عن «التَّحريرِ»[٣] وأَقَرَّهُ أنَّ «طَيِّئ» يُهمَزُ ولا يُهمَزُ[٤]، لُغتانِ، والظَّاهرُ أنَّ المرادَ بطَيِّئ هنا الجَمعُ على سَبيلِ التَّغليبِ. اهـ[٥]

(تَقولُ) فيها إذَا استَعمَلتَها للمُفردِ المُذكَّرِ: («جاءَني ذُو قامَ») أي: الذي قامَ، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والنُّونُ: للوقايةِ، والياءُ: مَفعولٌ به، «ذُو»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، والجُملةُ مِن الفعلِ والفاعلِ صِلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستترُ.

(و) إذا استَعملتَها لِلمُفردةِ المُؤنَّثةِ تَقولُ: «جاءَتْني (ذُو قامَتْ)» أي: التي قامَتْ، والعائدُ تقديرُه: هي.

---

(١) كذا في الطَّبَعاتِ، وفي بعض نُسخ الفاكِهي الخَطية: (المفرد المذكور)، والظاهر أنها أصحُّ، والمراد بالمفرد المذكور المفرَدُ عاقلاً كان أو غيرَه، ويَدخلُ في فُروعِه حِينَئذٍ المؤنث، بخلافِ ما لو قيل: المفرد المذكر وفرُوعه.

(٢) الصحيح: (أُدد) كما في «الصِّحاح».

(٣) هو كتابُ «التَّحرير في شرح صحيح مُسلم» لأبي عبدِ الله مُحمدِ بنِ إسماعيلَ التَّيمِي الأَصبهاني الشافِعي المتوفى سنةَ (٥٢٦هـ).

(٤) فيُقال فيه: طَيٌّ بتشديد الياء، قال في «التاج»: وإنه عربيٌّ صحيح، وقد استَعملها الشعراءُ المولَّدون كثيراً.

(٥) أي: كلامُ صاحبِ «شِفاء الصُّدور» على ما يَظهَر.

و«ذُو قَامَا، وذُو قامَتَا»، و«ذُو قامُوا، وذُو قُمْنَ».

الكواكب الدرية

(و) لِلمثنَّى المُذكَّرِ: «جاءَني (ذُو قامَا)»، أي: اللَّذانِ قامَا.

(و) لِلمثنَّى المُؤنَّثِ: «جاءَتْني (ذُو قامَتَا)» أي: اللَّتانِ قامَتَا، والعائدُ فيه وفي الذي قبله: ألفُ التَّثنيةِ.

(و) لِلجمع المُذكَّر: «جاءَني (ذُو قامُوا)» أي: الذين قامُوا، والعائدُ: الواوُ.

(و) للجمعِ المُؤنَّثِ: «جاءَتْني (ذُو قُمْنَ)» أي: اللَّاتي قُمْنَ، والعائدُ: نونُ النِّسوةِ؛ سواءٌ كانَ القائمُ عاقلاً أو غيرَه.

والمَشهورُ مِن لُغةِ طَيِّئٍ إفرادُ «ذُو»، وتَذكِيرُها، وبناؤُها على السُّكونِ؛ لأنَّها حرفانِ الثَّاني مِنهما ساكنٌ، كما قالَه الفاكهيُّ في «شَرحِ القَطرِ»[1]، وقال في «الفَواكِهِ»: وقد تُعرَبُ إعرابَ «ذُو» بمعنَى صاحبٍ[2]، أي: لِشَبَهِها الصُّوريِّ لـ«ذُو» بمعنى صاحبٍ، قال الشَّاعرُ:

[الطَّويل]

فـإمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِـرُونَ لَـقِـيـتُـهُـمْ فَحَسْبِيَ مِن ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا[3]

---

(١) (ص١٩٥)، وعبارتُه: وبناؤها على السكون لا على الضم كما تَوهمه بعض المتأخرين؛ إذ ليست حرفاً واحداً . . . والبناء إنما يكون في الآخِر. اهـ وبِه ظهر وجهُ التعليل.

(٢) زاد: وخصَّه بعضُهم بحالة الجر وقوفاً على السماع. انظر: «الفواكه الجَنية» (ص١٨٥).

(٣) **البيت:** لِمَنظور بن سُحَيمٍ الفَقعَسي من أبياتٍ اختارَها أبو تَمام في «الحَماسة»، وقبلَه قولُه:

ولَـسـتُ بِـهـاجٍ فـي الـقِـرَى أهـلَ مَـنـزِلٍ عـلـى زادِهِـم أَبـكِـي وأُبـكِـي الـبَـوَاكِـيَـا

وبعدَه قوله:

وإمَّـا كِـرامٌ مُـعـسِـرُون عَـذَرتُـهُـم وإمَّـا لِـئـامٌ فـادَّخَـرْتُ حَـيـائِـيَـا

اللغة: (كِرام): جمع كَريم، (مُوسِرُون): ذَوُو يَسارٍ وهو الغنى، وضدُّه: مُعسِرُون.

المعنى: يَصِف نفسَه بِالتَّعفُّف عن المَطامع الدَّنيَّة والمَطامع الذَّميمة، فيَقول: لا أهجُو بسبَب القِرى ـ وهو ما يُقَدَّم إلى الضيف ـ ولا أشكُو أهلَ دار فآسَف لما أرَى من الحرمان أسَفَ مَن يَبكي ويُبكِي غيرَه تَهالكاً على مالِ غَيره، وتَوجُّعاً لِشِدَّة نَهمته؛ إذ لا يَخلُو مَن أقصِده وأنزِلُ بِه من وُجُوه: إمَّا أن يكونُوا قوماً يَرجعون إلى كرم ويَسار، فيَتوفَّرُون على حسَب ما يَقتَضِيه كرَمُهم وأكتَفِي مِن الذي عندهم لي بِما يَكفِيني. . . إلخ. المرزُوقي، وقال ابنُ هشام: معنَى هذا الشعر التَّمدُّح بِالقناعة، والكفُّ عن أعراضِ الناس، يقول: الناسُ ثَلاثة أنواعٍ: مُوسِرُون كِرام فأكتَفي منهم بمِقدارِ كِفايتي، ومُعسِرُون كِرام فأعذرُهم، ومُوسِرُون لِئام فأكفُّ عن ذَمِّهم حياءً. اهـ =

وأمَّا «ذَا» فَشَرْطُ كَونِها مَوصُولاً .....

الكواكب الدرية

وقد تُؤَنَّثُ[١]، فيُقالُ: «جاءَتْني ذاتُ أَكرمَتْكَ»، أي: التي أَكْرَمَتْكَ بضمِّ تاءِ «ذاتُ»، وقد تُثنَّى وتُجمَعُ[٢]، فيُقالُ في تَثنيةِ المُذكَّرِ: «جاءَني ذَوَا قامَا، ورأيتُ ذَوَي قامَا، ومرَرتُ بذَوَيْ قامَا»، وفي تَثنيةِ المُؤنَّثِ: «ذواتَا قامَتَا»، وتَقولُ في الجمعِ المُذكَّرِ: «جاءَني ذَوُو قامُوا، ورأَيتُ ذَوِي قامُوا، ومرَرتُ بذَوِي قامُوا»، وفي الجمعِ المُؤنَّثِ: «ذَواتُ» بضمِّ التَّاءِ.

وقد تُستَعمَلُ «ذاتُ»[٣] مُعرَبةً بمعنى «صاحبةٍ»، كقَولهم: «جاءَتْني ذاتُ مالٍ» أي: صاحِبَةُ مالٍ.

(**وأمَّا «ذَا»**) فالأَصلُ فيها أنْ تكونَ اسمَ إشارةٍ، وقد تُستعمَلُ اسماً مَوصولاً بمعنى الجميعِ، وإذا خرَجَتْ عن معنَى الإشارةِ، (**فشَرطُ كَونِها مَوصُولاً**) أَمرانِ مَذكُورانِ في قولِ المصنِّفِ:

= **الإعراب: «إمَّا»**: حرفُ تفصيل، **«كِرامٌ»**: خبرٌ لِمُبتدأ مُقدَّر قبل (إمَّا)، أي: فالناسُ إمَّا كِرامٌ، وقيل: (إمَّا) حرفُ شرط وتَفصيل، و(كرامٌ): فاعلٌ بِفعل مَحذوف يُفسِّرُه الفعل الآتي، والتَّقدير: فإمَّا لَقِيَني كرامٌ، وردَّه ابنُ هشام، قال: بِدَليل قَوله: (وإمَّا لِئامٌ)، وليس بعدَه فِعل يُفسِّر المَحذوفَ الذي زعَمَه. **«مُوسرُون»**: نعتٌ لـ(كرامٌ). **«لَقيتُهُم»**: فعل ماضٍ وفاعله ومفعولُه، والجُملة في محلِّ رفع صفةٌ ثانية على الإعرابِ الأول، ولا محلَّ لها من الإعراب تَفسيريَّةٌ على الثاني. **«فحسبِي»**: الفاء فصيحةٌ على ما يَظهر؛ أي: إذا كان الأمرُ على ما ذُكر فحَسبي... إلخ، ومَن جعلَ (إمَّا) للشرط يَجعلُها واقعةً في جوابِه، (حَسب): اسم بمعنى (كافٍ) خبر مُقدم، وياء المتكلم: مُضاف إليه. **«مِن»**: حرف جر. **«ذي»**: اسمٌ موصول بمعنى (الذي) مَجرور بـ(مِن)، وعلامةُ جره الياءُ، والجارُّ والمجرور مُتعلق بـ(حَسب). **«عِندَهم»**: ظرف مكان مُتعلق بمحذوف صِلة لِلموصول، و(هُم): مُضاف إليه. **«ما»**: اسم موصول مُبتدأ مُؤخَّر. **«كفانِيَا»**: (كفى): فعل ماضٍ، وفاعلُه مُستتر فيه جوازاً تقديرُه: هو يَعود إلى (ما)، والنون: لِلوقاية، وياءُ المتكلم: مفعول به، والألِفُ: لِلإطلاق، وجملةُ (كفانيَا) لا محلَّ لها صِلة (ما).

والشاهد: في قَولِه: (مِن ذِي)؛ حيث أُعرِبت (ذُو) الموصولةُ كإعراب (ذِي) الَّتي بمعنَى صاحِب، وهي لُغة لبعضِ طيئ، ويُروَى البيتُ: (فحَسبي مِن ذُو) بالواو على المَشهورِ الشائع مِن لُغَتِهم.

(١) هكذا قال كَثيرُون أيضاً، وعليه فـ(ذات) ليسَت صِيغة مُستَقِلَّة، وكلامُ بَعضِهم على أنها صيغةٌ مُستقِلَّة، وهو الأظهَر.

(٢) الأَولى أن يُقالَ: وقد يؤنَّثان ويُجمعان، وأمَّا مَن عبَّر بمثل عبارةِ الشارح فقد قال عند كلامِه على (ذُو): (وقد تُؤنث وتُثنى وتُجمَع) فالاعتراضُ عليه أخَفُّ.

(٣) الأَولى: (وقد تأتي ذات غيرَ موصولة)؛ إذ هي غيرُها، وذِكرُها في هذا الباب مُجردُ استِطراد فقط.

أَنْ يتقَدَّمَ عَلَيْها «ما» الاسْتِفهامِيَّةُ، نَحوُ: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥]، .....

الكواكب الدرية

(أنْ يَتقَدَّمَ علَيها «ما» الاستِفهامِيَّةُ)، وهذا باتِّفاقٍ مِن البَصريِّينَ، (نَحوُ: ﴿يَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾)، أي: ما الذي يُنفِقونَهُ، وإعرابُه: «يَسألونَ»: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، و«يَسألونَ»: متصرِّفٌ مِن «سألَ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولُها الأوَّلُ، و﴿ما﴾: اسمُ استِفهامٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، و﴿ذَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ رفعٍ خبرٌ، ﴿يُنفِقُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ، أي: ما الذي يُنْفِقونَهُ، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ ثانٍ لـ«سَأَلَ»، قال في «المُجيد»: جُملةُ ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ في مَوضعِ المَفعولِ الثَّاني لـ﴿يَسْئَلُونَكَ﴾[1]، وهو مُعلَّقٌ في اللَّفظِ عاملٌ في المعنَى، ونَظيرُها في السُّؤالِ والتَّعليقِ: [الطَّويل]

أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وبَاطِلُ؟[2]

---

(١) لعلَّه يَقصِد: في مَوضع المفعول الثاني المُقيَّد بـ(عن)، كما قيل في قولِ الشاعر الآتي:

ألا تَسألانِ المرءَ ماذَا يُحاوِلُ؟

لأنَّ السؤالَ فيهما بِمَعنى الاستِفهام، يُقال: (سألتُه عن كذا)، فهو يَتعدَّى إلى المَسؤول مِنه بنَفسه، وإلى المَسؤول عنه بالحَرفِ (عن).

(٢) **البيت**: أولُ قصيدة لِلَبيد بن رَبيعة العامِري ﷺ.

اللغة: (ألا): كلمةٌ يُستفتَح بها الكلامُ ومَعناهُ التَّنبيه؛ كذا قال العينيُّ وغيرُه، وهو وهمٌ، والصحيحُ أنه حرف تَحضيضٍ، أو مُركَّبٌ من همزةِ الاستِفهام و(لا) النافِيَة. (تَسألانِ): خطابٌ لِلاثنَين، قيل: وأرادَ به الواحد؛ لأنَّ مِن عادةِ العَرب أن يُخاطِبُوا الواحدَ بِصِيغة الاثنَين. (يُحاوِل): من المحاوَلة، وهي الطلبُ بِالحِيلة. (النَّحْب): النَّذر.

المعنى: اسألا المرء عمَّا يَسعى إليه في هذه الحياة ويَطلُبه ويُحاوله بِاجتِهاده في الدنيا، أهو نذر أوجَبه على نَفسه فهو يَسعى في وَفائه، أم هو ضَلالٌ وباطل؟

الإعراب: «ألَا»: حرفُ تحضيضٍ كما مرَّ. «تَسألانِ»: فعل مضارعٌ مرفوع بثُبوت النون، والألف: فاعلُه. «المرءَ»: مفعولٌ به. «ما»: اسم استفهام مُبتَدأ. «ذَا»: اسم موصولٌ خبرُه. «يُحاولُ»: مُضارع مرفوع، وفاعلُه: هو، والجُملة صلة الموصول لا محلَّ لها، والعائد محذوف، والتقدير: ما الذي يُحاولُه. «أنَحبٌ»: الهمزة: =

أو «مَنْ» الاِسْتِفهامِيَّةُ نَحوُ: «مَنْ ذَا جاءَكَ؟». وأَنْ لا تَكُونَ مُلْغاةً؛ بِأَنْ يُقَدَّرَ تَركِيبُها مَعَ «ما»، نَحوُ: «ماذَا صَنَعْتَ؟» إذَا قَدَّرتَ «ماذَا» اسْماً واحِداً مُرَكَّباً.

الكواكب الدرية

(أو «مَنْ» الاستِفهامِيَّةُ) على الأصحِّ عندَهم، (نَحوُ: «مَنْ ذَا جاءَكَ؟») أي: مَنِ الذي جاءَكَ، وإعرابُه: «مَنْ»: اسمُ استِفهامٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «ذَا»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ رفعٍ خبرٌ، «جاءَكَ»: فعلٌ ومَفعُولٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستترُ.

فإنْ لم يَتقدَّمْها استِفهامٌ بـ«ما» أو «مَنْ» لم تَكُنْ مَوصولةً، بل هي حينئذٍ اسمُ إشارةٍ[1].

(وأنْ لا تَكُونَ «ذَا» مُلْغاةً)، ثمَّ فسَّرَ الإلغاءَ بقولِهِ: (بِأَنْ يُقَدَّرَ تَركِيبُها) أي: تَركيبُ «ذَا» (مَع «ما») الاستِفهاميَّةِ، فيَصيرُ المَجموعُ اسمَ استِفهامٍ، (نَحوُ: «ماذا صَنَعْتَ؟») بفتحِ التَّاءِ (إذا قُدِّرَتْ «ماذَا» اسماً واحِداً مُرَكَّباً)، بمعنى: «أيَّ شيءٍ صنَعْتَ؟»، فيَكونُ «ماذا» حينئذٍ اسمَ استِفهامٍ في محلِّ نصبٍ مَفعول لـ«صنعْتَ» مقدَّماً عليه، والتَّقديرُ: أيَّ شيءٍ صَنعْتَ؟[2].

فإنْ لم تُقدِّرْ إلغاءَ «ذا»، بأنْ قدَّرتَ «ما» اسمَ استِفهامٍ مُبتدأً، و«ذَا»: خبرَه[3]، فـ«ذا» حينئذٍ مَوصولةٌ؛ لأنَّها لم تُلْغَ.

= حرفُ استِفهام، و(نَحبٌ): بدلٌ مِن (ما) مَرفوع. وقيل: (نحبٌ) خبرُ مُبتدأ مُضمَر، والتقدير: أهو نَحبٌ، والمُبتدأ والخبر بدلٌ مِن مَوضِع (ماذا)، قيل: وهذا أقوَى لأنه أبدل جُملةً مِن جملة لمَّا كانَت في مَعناها. «فيُقضى»: الفاء: حرفُ استئناف، و(يُقضى): مُضارع مبني لِلمفعول مَرفوع، ونائب فاعِله: هو. والجملةُ خبرُ مبتدأ محذوف، أي: فهو يُقضى. «أم»: حرفُ عَطف. «ضَلالٌ»: معطوف على (نحبٌ) مرفوعٌ مثلُه. «وباطِلُ»: عاطفٌ ومعطوف على (ضَلالٌ). وجملةُ (ماذَا...) في محل نصب مَفعول به ثانٍ لِلفعل (تَسأل) المعلَّق بالاستِفهام.

والشاهد: في قَوله: (تَسألان المرءَ ماذا يُحاولُ)؛ حيث وَقع (ماذَا) في مَوضع المفعولِ الثاني لـ(تَسألان) المعلَّقِ عن العمل في اللفظ بسَببِ (ما) الاستفهاميةِ التي لها صَدرُ الكلام، فالبَيتُ نظيرُ قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾.

(١) فيه أنه قد تكون اسماً بمعنى صاحب نحو: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾.

(٢) فيه تكرارٌ مع ما سَبق، فكان ينبغي أن يقتصرَ في التقدير الأول على قَوله: (أيَّ شيء) كما فعَل الفاكِهي.

(٣) نَقل الصبانُ عن شَيخِه قولَه: الظاهرُ أنه يَجُوز عَكسُه، بل هو أولى؛ لأنَّ (ذَا) مَعرِفة حِينَئذٍ. فتَأمَّل! اهـ ثم راح الصبانُ يُجيبُ عن ذلك.

وتَفتَقِرُ المَوْصُولاتُ كُلُّها إلى صِلَةٍ .....

الكواكب الدرية

ويَظهَرُ كونُ قَصدِ المتكلِّمِ الإلغاءَ أو عدمَهُ بِالبدَلِ مِن اسمِ الاستِفهامِ، وبجوابِ السَّائلِ:

فعلى الإلغاءِ ـ وهو كونُ «ماذا» كلمةً واحدةً في محلِّ نصبٍ ـ تأتي بالبدلِ مَنصوباً، فتقولُ: «ماذا صنعتَ خيراً أم شرًّا؟»[1] فـ«ذا» مُلغاةٌ؛ لأنَّك أَبدلتَ مِن اسمِ الاستِفهامِ بالنَّصبِ، فيُعلَمُ أنَّه مَفعولٌ مُقدَّمٌ لـ«صنَعتَ».

وعلى عدمِ الإلغاءِ ـ وهو كونُ «ما» اسمَ استِفهامٍ مُبتدأً، و«ذَا»: اسمَ مَوصولٍ خبَرَه ـ تَأتي بِالبدلِ مَرفوعاً، فتقولُ: «ماذَا صنَعتَ خيرٌ أم شرٌّ؟» بالرَّفعِ، فـ«ذا» غيرُ مُلغاةٍ؛ لأنَّكَ أَبْدَلْتَ مِن اسمِ الاستِفهامِ بالرَّفعِ، فيُعلَمُ أنَّه مَرفوعٌ بِالابتداءِ، و«ذا»: خبرُه.

وقِسْ على ذلك جوابَ السَّائل.

وقد جاءَ بِالوجهَينِ قولُه تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، بنصبِ «العَفو» على الإلغاءِ، أي: قُلْ يُنفِقونَ العَفوَ، أي: الفاضلَ عن الحاجةِ؛ وبِرَفعِهِ على عدمِ الإلغاءِ، فيكونُ «العفوُ» خبراً حُذِفَ مُبتدؤُهُ، أي: المنفَقُ العَفوُ، أو: هو العَفوُ.

وسَكتَ المصنِّفُ عن الإلغاءِ مع «مَنْ»، فيَحتَمِلُ إلحاقَهُ بـ«ماذا»، وهو ظاهرُ عِبارةِ «الألفيَّةِ»[2]، ومشَى عليه جمعٌ، ويَحتمِلُ خلافَهُ.

(**وتَفْتَقِرُ**) أي: تَحتاجُ (**المَوصُولاتُ**) أي: الاسمِيَّةُ؛ لأنَّ الكلامَ فيها، (**كُلُّها**) نصُّها ومُشترَكُها، (**إلى صِلَةٍ**) مَعهودةٍ غالباً لِلمُخاطَبِ في اعتقادِ المتكلِّم، أي: بأن يكونَ مَضمُونها حُكماً مَعلوماً عند المخاطَب وُقوعُه قبل الخِطاب في اعتقادِ المتكلِّم؛ لأنَّك إنَّما تَأتي بالصِّلةِ لِتُعَرِّفَ المخاطَبَ المَوصول المبهَم[3] بما كانَ يَعرِفُهُ في اعتقادِك قبلَ ذكرِ المَوصولِ مِن اتِّصافِهِ

---

(١) كذَا في النُّسَخ، ويَنبغي أن يكون (أخيراً أم شرًّا)؛ لِما ذكَروه عند قول «الألفيَّة»:

وبَـدَلُ الـمُـضـمَّـنِ الـهَـمـزَ يَـلِـي ... هَـمـزاً كـ(مَـن ذَا أسَـعِـيـدٌ أم عَـلِـي؟)

ومِثلُه قولُه الآتي: (ماذا صنَعت خَيرٌ أم شرٌّ؟).

(٢) قال:

ومِـثـل (مـا) (ذا) بـعـدَ (مـا) اسـتـفـهـام ... أو (مَـن) إذا لـم تُـلـغَ فـي الـكـلامِ

(٣) كذا في الأصل، ومِثلُه في «التَّصريح»، ومِنه يَنقُل الشارح، وصوابُ العبارة: (لِتُعرف المخاطَبَ بالمَوصولِ =

مُتَأخِّرةٍ عَنْها، وعائِدٍ، والصِّلةُ جُمْلةٌ أو شِبْهُها، فالجُمْلَةُ ما تَرَكَّبَ مِنْ فِعْلٍ وفاعِلٍ، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي قامَ أَبُوهُ»، .....

الكواكب الدرية

بمضمُونِ الصِّلةِ، إلَّا في مَقامِ التَّهويلِ والتَّفخيمِ، فيَحْسُنُ إبهامُها. فالأوَّلُ نحوُ: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، والثَّاني نحوُ: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠].

وأمَّا غيرُ ذلك، فلا يجوزُ إبهامُها، ولِذا لا يَجوزُ أنْ تكونَ الصِّلةُ جُملةً إنشائيَّةً؛ لأنَّ الإنشاءَ لا يُعرَفُ مَضمُونُه إلَّا بإيرادِ صيغتِهِ، فلا خارجَ له فَضلاً عن أنْ يَكونَ مَعهوداً، فلا يَصلُحُ لِبيانِ المَوصولِ، ولهذا امتَنَعَ الوصلُ بالتَّعجبيَّةِ وإنْ كانَتْ خبريَّةً[1]؛ لما في التَّعجُّبِ مِن الإبهامِ المُنافي لِلبيانِ، فهي مُستَثناةٌ مِن الخبريَّةِ؛ كما أنَّ القَسَميةَ مُستَثناةٌ مِن الإنشاءِ، فيَجوزُ الوصلُ بها مُطلَقاً نحوُ: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[2] [النساء: ٧٢].

(**مُتأخِّرةٍ عَنها**) أي: عن المَوصولاتِ وُجوباً؛ لأنَّها مُنَزَّلَةٌ مِنه[3] مَنزلةَ جُزئِهِ المتأخِّرِ، فلا يجوزُ تَقدُّمُها ولا شيءٍ منها عليه، (**و**) إلى (**عائدٍ**)، وهو ضميرٌ يَعودُ مِن الصِّلةِ إلى المَوصولِ؛ لِيَحصلَ الرَّبطُ بينهما.

(**والصِّلةُ جُملَةٌ**) اسميَّةٌ، أو فِعليَّةٌ، (**أو شِبْهُها**) في حُصولِ الفائدةِ.

(**فالجُملةُ**) شرطُها أنْ تكونَ خَبريَّةً، أي: محتمِلَةً للصِّدقِ والكذبِ في نَفسِها مِن غيرِ نَظرٍ إلى قائلِها، وهي: (**ما**) أي: قولٌ (**تَرَكَّبَ مِن فِعلٍ وفاعِلٍ**)، أو مِن فعلٍ ونائبِ الفاعلِ، (**نَحوُ: «جاءَ الذي قامَ أبُوهُ»**)، **وإعرابُه**: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «الذي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «أبُوه»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، والهاءُ: مُضافٌ إليه، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صِلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ مِن «أبُوه»،

= المُبهَم) كما في «شَرح الرَّضي»، وهو مُقتَضى سِياق الكلامِ، أعني أن يُجاءَ بالباء صلةً لِـ(المخاطَب)، وأمَّا صلةُ (تُعرِّف) فقَوله الآتي: (بما كان يَعرِفه).

(١) فلا يُقال: (جاء الذي ما أحسَنَه!).

(٢) بعدَه في «التَّصريح»: وقيل: لا استِثناء فيهما، أمَّا التَّعجبية فلأنها إنشائيةٌ نَظراً إلى حالةِ الاستِعمال، وأمَّا القَسَميَّة فلأن الوَصل إنما هو بِجملة الجواب وهو خبَري، وجُملة القسم إنما جِيءَ بِها لِمُجرد التأكيد. اهـ

(٣) أي: من الموصولِ.

وقَولِهِ تَعالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]؛ أو مِن مُبْتَدإٍ وخَبَرٍ نَحوُ: «جاءَ الَّذِي أَبُوهُ قائِمٌ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ [النبأ: ٣].

وشِبْهُ الجُمْلةِ ثَلاثةُ أشْياءَ:

أَحَدُها: الظَّرْفُ، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي عِنْدَكَ»، .....

الكواكب الدرية

(وقَولِه تَعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾)، وقد مرَّ إعرابُه[1] في أوَّلِ المَوصولاتِ حيثُ سبقَ التَّمثيلُ به لِلمُفردِ المُذكَّرِ، وأَعادَهُ هنا للتَّمثيلِ بالجُملةِ المُركَّبةِ مِن الفعلِ والفاعلِ، (أو) ما تَركَّبَ (مِن مُبتَدإٍ وخَبرٍ)، أو مِن مُبتدإٍ وسادٍّ مسدَّ الخبرِ[2]، (نَحوُ[3]: «جاءَ الذِي أَبُوهُ قائمٌ»)، فجُملةُ «أبُوه قائمٌ»: مُبتدأٌ وخبرٌ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الهاءُ، (وقَولِه تَعالى: ﴿ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾)، وإعرابُه: ﴿ٱلَّذِى﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ صفةٌ للنَّبإِ العظيمِ مِن قولِه تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾، و﴿هُمْ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿فِيهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بما بعدَه، ﴿مُخْتَلِفُونَ﴾: خبرُ المُبتَدأ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«مختلفونَ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ[4]، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هُم[5].

(وشِبهُ الجُملةِ ثَلاثةُ أشياءَ:

أَحَدُها: الظَّرفُ) المكانيُّ، وشرطُ وُقوعِهِ صلةً أنْ يَكونَ تامًّا، بأنْ يُفْهَمَ بمُجرَّدِ ذكرِهِ ما يَتَعَلَّقُ هو بِه، (نَحوُ: «جاءَني[6] الذي عِندَك»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «الذي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «عندَ»: ظرفُ مكانٍ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ

(١) انظر: (١/ ٣٠٣) من هذا الكتاب.

(٢) استدركَه تبعاً للفاكهي ولم يُمثل له خلافاً له، وليتَه فعل، ومثالُه عنده: (جاء الذي ما قائمٌ أبَواهُ).

(٣) أي: فالأول نحو... إلخ؛ لِما عَلِمتَ من التَّعليق السابق.

(٤) تقدَّم أنه يَنبغي إسقاط قَولِه: (وينصب المفعول)؛ إذ اسمُ الفاعل هنا مِن (اختَلف) اللازم، فلا مفعولَ له أصلاً. وسيَتكرَّر هذا منه رحمه الله كثيراً جدًّا فليُتنبَّه له!

(٥) وجملة ﴿هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ صِلة الموصول، والعائدُ الضمير المجرُور بـ(في).

(٦) الذي في «الفواكه»: (جاء)، ويُؤيِّدُه إعراب الشارح الآتي لِلمثال.

وقَولِهِ تَعالَى: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦].

والثَّانِي: **الجارُّ والمَجرُورُ**، نَحوُ: «جاءَ الَّذِي في الدَّارِ»، وقَولِهِ .....

الكواكب الدرية

آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه شبهُ جُملةٍ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: الضَّميرُ المستَقِرُّ[1]، والتَّقديرُ: جاءَ الذي استَقرَّ عِندَك، (**وقَولِه تَعالى**: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾، **وإعرابُه**: ﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «عندَ»: ظرفُ مكانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه شِبهُ جُملةٍ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المستَقرُّ تَقديرُه: هو، ﴿يَنفَدُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفِعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرٌ، ﴿وَمَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ مُبتدأٌ، و﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾: ظرفٌ ومُضافٌ إليه صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المستَقِرُّ تَقديرُه: هو، و﴿بَاقٍ﴾: خبرُ «ما»، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ المَحذوفةِ المعوَّضِ عنها التَّنوينُ[2]، مَنَعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ لأنَّه اسمٌ مَنقوصٌ.

وخرجَ بالظَّرفِ المكانيِّ: الظَّرفُ الزَّمانيُّ، نحوُ: «جاءَ الذي اليومَ»، فلا يَصلُحُ جعلُهُ صلةً؛ لعدمِ حُصُولِ الفائدةِ به.

وبالتَّامِّ: الظَّرفُ النَّاقصُ، وهو: الذي لا يَكونُ في الوَصلِ به فائِدةٌ، نحوُ: «جاءَ الذي مكاناً» أي: يَسْكُنُ مَكاناً، فلا يَصِحُّ الوصلُ به؛ لأنَّه لا يُفهَمُ بمُجرَّدِ ذكرِه ما يَتَعَلَّقُ به.

(**والثَّاني: الجارُّ والمَجرُورُ**)، وهو كالظَّرفِ في اشتراطِ كَونِه تامًّا، (**نَحوُ: «جاءَ الذِي في الدَّارِ»**)، **وإعرابُه**: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «الذي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المستقرُّ تَقديرُه: هو، (**وقَولِه**

(١) بكسر القافِ اسمَ فاعلٍ، وأراد به: الضميرَ الذي استقرَّ في الظرف بعد حذفِ فعلِ الاستِقرار، أو الذي في فِعل الاستقرار باعتبار الأصلِ قبل الحَذفِ، أو الصوابُ: (المستتر) فتصحَّف اللفظ، لكن هذا الثاني بعيدٌ جدًّا مع تكرار التَّعبير بذلك فيما يأتي قريباً.

(٢) تقدَّم أنه لا تعويضَ في مثل ذلك.

تَعالَى: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾ [الانشقاق: ٤]. ويَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ والجارُّ والمَجرُورُ إذَا وقَعَا صِلةً بِفِعلٍ مَحذُوفٍ وُجُوباً، تَقدِيرُهُ: اسْتَقَرَّ.

والثَّالِثُ: الصِّفةُ الصَّرِيحةُ، والمُرادُ بِها اسْمُ الفاعِلِ واسْمُ المَفعُولِ. وتَختَصُّ بِالأَلِفِ واللَّامِ كَما تَقَدَّمَ.

الكواكب الدرية

تَعالَى: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا﴾)، و**إعرابُه**: «ألقى»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، وفاعلُه مُستترٌ جوازاً تَقدِيرُه: هي عائدٌ على الأرضِ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ [الانشقاق: ٣]، و﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿فِيهَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المستقرُّ تقديرُه: هو، فالمِثالانِ المَذكورانِ الجارُّ والمَجرورُ فيهما تامٌّ، بخلافِ «جاءَ الذي بِك، أو عَنك»، فلا يُوصَلُ به لِنُقصانِهِ.

(**ويَتَعَلَّقُ الظَّرفُ والجارُّ والمَجرُورُ إذَا وَقَعَا صِلةً بِفِعلٍ مَحذُوفٍ وُجُوباً**)، ـ وبِذَلك أَشْبَهَا الجُملةَ ـ (**تَقدِيرُهُ: استَقرَّ**)، أي: أو نحوُه مِن كلِّ فعلٍ عامٍّ، كـ«حَصَلَ»، فلا يَجوزُ تَقديرُه وَصفاً كـ«مُستَقرٌّ، وكائنٌ»؛ لأنَّ الوصفَ لا يَكونُ مع مَوصوفِهِ جُملةً، إلَّا إذا كانَ صِلةً لـ«أَلْ»، أو قِسْماً ثانياً مِن المُبتَدأ.

(**والثَّالِثُ: الصِّفةُ**)، وهي: ما دلَّتْ على ذاتٍ مُبهَمةٍ مَأخوذةٍ مِن[1] بَعضِ صِفاتِها، كـ«القائمِ، والضَّارب»، (**الصَّرِيحةُ**) أي: الخالِصةُ لِلوَصفيَّةِ بأنْ لم تَغلِبْ عليها الاسمِيَّةُ؛ لأنَّ فيها معنَى الفعلِ، ولِذلك صحَّ عطفُه علَيها، (**والمُرادُ بِها: اسمُ الفاعِلِ، واسمُ المَفعُولِ**) دُونَ اسمِ التَّفضيلِ كـ«الأفضلِ»، ودونَ الصِّفةِ المشبَّهةِ كـ«الحسَنِ وجهُهُ»؛ لأنَّ «أَلْ» حرفُ تَعريفٍ فِيهما؛ إجماعاً في الأوَّلِ، وعلى الصَّحيحِ في الثَّاني، بل نقَلَ فيه بعضُهم الإجماعَ أيضاً.

(**وتَختَصُّ**) أي: الصِّفةُ الصَّريحةُ (**بِالأَلِفِ واللَّامِ**)، فلا يَصِحُّ جعلُ الصِّفةِ صلةً لِغيرِها. فخرجَ الصِّفةُ غيرُ الصَّريحةِ، وهي ما صارَتْ بكثرةِ الاستِعمالِ مَخصوصةً بِذاتٍ معيَّنةٍ، ولا تَجري صفةً على مَوصوفٍ، ولا تَعملُ عملَ الصِّفاتِ، ولا تَتَحمَّلُ ضميراً، فـ«أَلْ» فيها حرفُ تعريفٍ، لا مَوصولةٌ؛ لِعَدمِ مشابهتِها الفعلَ، وذلك كالصِّفاتِ التي غلبَتْ عليها الاسمِيَّةُ؛ كـ«الأَبْطَحِ»، فإنَّه في الأصلِ: المكانُ المنبطِحُ مِن الوادي، ثمَّ غلَبَ على الأرضِ

(١) هكَذا في الأصلِ، والصواب: (مع)، كما في «الفوائد الضيائيَّة» للجامي.

والعائِدُ ضَمِيرٌ .....

الكواكب الدرية

المتَّسعةِ، و«الأَجرعِ»، فإنَّه في الأصلِ: المكانُ المستَوِي، ثمَّ غَلبَ على الأرضِ المستَويةِ ذاتِ الرَّملِ التي لا تُنبِتُ شيئاً، و«الصَّاحبِ»، فإنَّه في الأصلِ: ذُو الصُّحبةِ مُطلقاً، ثمَّ غَلبَ على مَن يَصحَبُ الملكَ، وهو الوَزيرُ[١].

(والعائِدُ) لِلمَوصولِ (ضَمِيرُ) غائبٍ غالباً، وإلَّا فقد يَكونُ العائدُ ضَميرَ متكلِّمٍ قياساً، كقولِ عليٍّ رضي الله عنه: [الرَّجَز]

أَنَـا الَّـذي سَـمَّـتْـنـي[٢] أُمِّـي حَـيـدَرَهْ[٣]

أو ضميرَ مخاطَبٍ قياساً أيضاً، كقَول الفَرَزْدَق: [الطويل]

وَأَنْـتَ الَّـذي تَـلْـوِي الـخُـيُـولُ رُؤُوسُـهـا إِلَـيـكَ والأَيْـتَـامُ أَنْـتَ تُـطْـعِـمُـهـا[٤]

---

(١) اعلَم أنَّ أوَّل مَن لُقِّب بالصاحب من الوُزَراء كافي الكُفاة إسماعيل بنُ عَبَّاد، وكان السببُ في ذلك أنه كان يَصحَب الأُستاذَ ابنَ العَميد، فكانُوا يَقُولُون: صاحبُ ابنِ العَميد، ثم غَلَب عليه اللَّقَبُ حتَّى قيل له: الصاحِب مُجرَّداً، وتَبِعه الخُلَفاءُ على ذلك. ومع هذا فإطلاقُ الصاحب على ذِي الصُّحبة مُطلقاً أغلَب في كلام العرب خِلافاً لما قد تُوهِمه عبارةُ الشارح.

(٢) كذَا في الأصل، والصواب: (سمَّتنِ) بحذفِ الياء والاكتفاءِ بالكسرةِ قبلَها، وإلَّا انكسر الوزنُ.

(٣) هو لأمير المؤمِنين عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه ـ كما قال الشارح ـ من أبياتٍ قالها في مُبارَزته لمرحَب اليَهودي يومَ خيبَر، وبعدَه:

كـلَـيـثِ غـابـاتٍ كَـرِيـهِ الـمَـنـظَـرَه

اللغة: (الحَيدَرة): مِن أسماء الأسد.

الإعراب: «أنا»: ضمير مُنفصِل مبتدأ. «الذي»: اسمٌ موصول خبرُه. «سمَّتنِ»: فعل ماض، والتاءُ: لِلتأنيث، والياء المحذوفة اكتفاءً بالكسرةِ قبلها: مفعولُه الأول. «أُمِّي»: فاعل ومضافٌ إليه. «حَيدرَه»: مفعولُه الثاني سُكن للوَقف. وجُملة (سمَّتنِ أُمي) صِلة الموصول لا محلَّ لها، والعائد الياء الواقعةُ مفعولاً.

والشاهد: في قَوله: (الذي سمَّتنِ)، حيثُ جِيء بضمير المتكلم، والغالِب استِعمالُ ضمير الغائب بأن يُقالَ: الذي سَمَّتْه، قال المرزوقيُّ: لكنَّه لما كان القصدُ في الإخبار عن نَفسِه، وكان الآخِرُ هو الأولَ، لم يُبالِ بِرَدِّ الضمير على الأول وحَملِ الكلام على المَعنى لأمنِه مِن الإلباس، وهو مع ذلك قبيحٌ عند النحويِّين. اهـ.

(٤) **البيت:** لِلفَرزدق كما قال الشارح، إلا أنه مَكسور على ما رَواه، وصوابُ رِوايَتِه كما في «الديوان» (ص٥٥٥):

وأنـتَ الـذي تَـلـوِي الـجُـنُـودُ رُؤُوسَـهـا إِلَـيـكَ، ولِـلأيـتـامِ أنـتَ طَـعـامُـهـا

والخطابُ لهشام بن عبد المَلك. =

مُطابِقٌ لِلمَوصُولِ في الإفرادِ والتَّثْنِيةِ والجَمْعِ، والتَّذْكِيرِ والتَّأنِيثِ، كَما تَقَدَّمَ في الأَمْثِلَةِ المَذْكُورةِ، .....

الكواكب الدرية

فَجَعْلُهُ العائدَ ضميرَ «إليكَ» حَملاً على المعنَى.

ورُبما خلَفَ الضَّميرَ العائدَ اسمٌ ظاهرٌ، كقَوله: [الطَّويل]

أيَا[1] رَبَّ ليلَى أَنْتَ في كُلِّ مَوطِنٍ وَأَنْتَ الَّذي في رَحمةِ اللهِ أَطْمَعُ[2]

أي: في رَحمتِهِ.

(مُطابِقٌ لِلمَوصُولِ في الإفرادِ والتَّثنيةِ والجَمْعِ، والتَّذْكِيرِ والتَّأنِيثِ، كما تَقَدَّمَ في الأَمثِلَةِ المَذكُورةِ).

نَعم، إنْ كانَ المَوصولُ «مَنْ، وما» جازَ في العائدِ: مُراعاةُ المعنى، نحوُ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وقولِ الشَّاعرِ: [الطَّويل]

= **اللغة:** (تَلوي): تَثْني وتَرفعُ.

المعنى: أنتَ يا هشامُ الذي تَطمع فيه الجُنودُ وتتعلَّق بِعَطائه، فتَثني رؤوسَها إليه طلباً لِمَعروفِه، وأنتَ لِلأيتام الذين لا يَجدون مُعيلاً مُطعِمُهم وكافِيهم أُمورَهم، وجَعَلَه نفسَ الطعامِ مُبالَغةً، فكأنَّه هو نفسُ مطلوبِهم، وبه تُسَدُّ حاجتُهم وتَنقطِعُ مُناهُم.

الإعراب: «أنتَ»: ضمير مُنفصلٌ مُبتدأ. «الذي»: موصولٌ خبرُه. «تَلوِي»: فعل مضارع مَرفوع. «الجُنودُ»: فاعلُه. «رُؤوسَها»: مفعولُه ومُضاف إليه. «إليكَ»: جار ومجرور مُتعلق بـ(تَلوي). وجُملة (تلوي...) صِلة الموصول، والعائدُ على الموصولِ الكاف. الواو: حرفُ عطف، «لِلأيتام»: مُتعلق بمَحذوف حال مِن المبتدأ أو الخبر. «أنتَ»: مُبتدأ. «طَعامُها»: خبرُه ومُضاف إليه.

والشاهد فيه: استعمالُ ضمير المخاطَب بدلَ ضَمير الغَيبة في العائد إلى الموصُولِ في قولِه: (إليك)، والغالبُ: (إليه) بالهاءِ رعايةً لِلموصول.

(١) في الطبعتَين الأُخريَين: (يا)، والمعروفُ في البيت: (فيَا).

(٢) **البيت:** يُنسَب لِمَجنونِ ليلى، ويُروى: (فيا ربِّ أنتَ الله). ومَعناه واضح.

الإعراب ووجه الاستشهاد: الفاء: حسَب ما قبلها، «يا»: حرفُ نداء. وعلى ما أثبتناه (أيَا): حرف نداءٍ. «رَبَّ»: منادى مضاف مَنصوب. «ليلى»: مضافٌ إليه، وعلامة جَرِّه فتحةٌ مُقدرة على الألف لِلتعذر لأنه ممنوعٌ من الصرف لِلألف. «أنتَ»: مبتدأ. «في كلٍّ»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرُه. «مَوطِنٍ»: مضاف إليه. الواو: عاطفة للجُمَل، «أنتَ»: مبتدأ. «الذي»: موصولٌ خبره. «في رَحمة»: مُتعلق بـ(أطمَع) الآتي. «الله»: لفظُ الجلالة مُضاف إليه. «أطمَع»: فعل مضارع مرفوع، وفاعلُه مستتر فيه وجوباً تقديرُه: أنا، والجملة الفِعلية =

وقَدْ يُحْذَفُ، .....

الكواكب الدرية

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ[1]

ومُراعاةُ اللَّفظِ، وهو الإفرادُ والتَّذكيرُ، نحوُ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٣]، وهو الأكثرُ في كَلامِهم، ما لم يَحْصُلْ لَبْسٌ أو قُبْحٌ[2]، فتَتَعيَّنُ مُراعاةُ المعنى.

ثمَّ الأصلُ في العائدِ أنْ يكونَ مَذكوراً، (وقَد يُحْذَفُ) مَرفوعاً ومَنصوباً ومَجروراً، إذا دلَّ عليه دَليلٌ.

= صِلة الموصول، والعائد هو لفظُ الجلالة، وفيه مَوضعُ الشاهد؛ إذ أقام الشاعرُ الاسم الظاهر مُقامَ الضمير، فجَعله عائدَ الصلة، وكان حقُّه أن يقولَ: وأنتَ الذي في رَحمتِه ـ ويجوز: رَحمتِك ـ أطمَع.

(١) هذا عجُز بيت لِلفرزدق، وصدرُه:

تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتَني لا تَخُونُني

وهو مِن أبيات يَذكُر فيها أنه أَوقدَ ناراً وهو نازِل في بَعض أَسفارِه في بادية، فطَرَقَه الذئبُ، فدَعاه للعَشاء، ورَمى إليه مِن زادِه وقال له: تَعالَ تَعشَّ، ثُم بعد ذلك يَنبغي أن لا يَخُونَ أحدٌ مِنَّا صاحبَه؛ حتى نكونَ مِثل الرجلَين اللذَين يَصطحِبان.

الإعراب: «تَعشَّ»: فعلُ أمر مبني على حذف الألف، وفاعله: (أنتَ) المستتر وجوباً. الفاء: حرفُ استِئناف، «إنْ»: حرف شرطٍ جازم. «عاهدتَني»: فعل ماض مبني على السكون في محل جَزم فِعل الشرط، والتاء: فاعله، والياء: مَفعوله، والنون: لِلوقاية. «لا»: نافيةٌ. «تَخونُني»: مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به؛ والفاعل: أنتَ. وجُملة (لا تخونني) لا محلَّ لها جوابُ القَسم الذي تَضمَّنه (عاهدتَني)، أو في محل نصب حالٌ من فاعله، أي: عاهدتَني غيرَ خائنٍ لي. ويَجوز أن يكون الأصل: على أن لا تَخونَني، فحُذفت (على) ثم (أنْ) الناصبة فارتفَعَ الفعل. «نكُن»: مضارع ناقص جوابُ الشرط مَجزوم، واسمه: مُستتر فيه وجوباً تقديره: نحنُ. ولا يَجوز أن يكون (نكن) مجزوماً في جوابِ الطلب وهو (تعشَّ) لفساد المعنى؛ إذ الاصطِحاب متوقِّفٌ على المعاهَدة لا على التَّعشِّي. «مثلَ»: خبرُ (نكُن) منصوب مُضاف. «مَن»: موصولٌ مضاف إليه. «يا»: حرفُ نداء. «ذئبُ»: منادى نكرة مَقصودة مبنيٌّ على الضم في محل نصب. وجُملة النداء مُعترِضة بين الموصول وصِلَته لا محل لها. «يَصطحِبان»: فعل مضارع مرفوع بثُبوت النون، والألف: فاعله. والجملة صِلة الموصول، والعائدُ الألف.

والشاهد: في قوله: (مثلَ مَن يا ذئب يَصطحِبان)؛ فإنه راعى معنَى (مَن) في قوله: (يَصطحِبان) بِالتثنية، و(مَن) التي بمعنى (الذي) يَجوز في ضميرها اعتِبارُ المعنى، واعتبارُ اللفظ، والثاني أكثرُ.

(٢) مثالُهما: (أَعطِ مَن سألَتْك) و (مَن هي حَمراءُ أَمَتُك).

نَحوُ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] أيْ: الَّذِي هُوَ أشَدُّ، و﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ١٩] أي: الَّذِي تُسِرُّونَهُ والَّذِي تُعلِنُونَهُ، .....

الكواكب الدرية

وشَرطُ جوازِ حذفِ العائدِ المَرفوعِ: أنْ يَكونَ مُبتدأً مُخبراً عنه بمُفرَدٍ، (نَحوُ: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾)، وإعرابُه: اللامُ: داخلةٌ في جوابِ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ، «نَنْزِعَنَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تَقديرُه: نحنُ، ﴿مِن كُلِّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وهو مُضافٌ، و﴿شِيعَةٍ﴾: مُضافٌ إليه، «أيُّ»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» مبنيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، و﴿أَشَدُّ﴾: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٌ، تَقديرُه: هو، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ تَقديرُه كما قال المصنِّفُ: (أي[1]: الذِي هو أَشَدُّ).

وشَرطُ حذفِ العائدِ المَنصوبِ: أنْ يكونَ مُتَّصلاً، وناصبُه فعلٌ تامٌّ، أو وصفٌ غيرُ صِلةِ «أل».

فالفِعلُ نحوُ: (﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾)، وإعرابُه: ﴿يَعْلَمُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، ﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿تُسِرُّونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ، الواوُ: حرفُ عطفٍ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ نصبٍ مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، ﴿تُعْلِنُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وجُملةُ الفِعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ تَقديرُه كما قال المصنِّفُ: (أي: **الَّذي تُسِرُّونَهُ والذي تُعْلِنُونَهُ**)، وتَحتملُ «ما» في الآيةِ أنْ تَكونَ مَصدريَّةً، والتَّقديرُ: يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وعلانِيَتَكُم[2].

---

(١) (أي) هذه تَفسيريَّة وليست (أيًّا) الموصولةَ التي في الآية؛ إذ تِلك مَذكورة في تقدِيره بقَوله الآتي: (الذي).

(٢) بِدليل أنه قد جاء مُصرَّحاً به في مكانٍ آخرَ وهو: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾.

ونَحوُ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] .....

الكواكب الدرية

وأمَّا الوَصفُ فنَحوُ قولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ(١)

أي: الذي اللهُ مُولِيكَهُ فَضْلٌ.

وشَرطُ حذفِ العائدِ المَجرورِ بالحرفِ: أنْ يُجَرَّ بمثلِ ما جُرَّ به المَوصولُ(٢)، ويتَّحدَ معنَى العاملِ(٣)، نحوُ: «مررتُ بالذي مرَرتَ» أي: بِه، (ونَحوُ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾)، وإعرابُه: «يَشْرَبُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستَترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هو، ﴿مِمَّا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «مِن»: حرفُ جرٍّ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ جرٍّ بـ«مِنْ»، ﴿تَشْرَبُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ مَجرورٌ بمثلِ

---

(١) **البيت**: لا يُعرف قائله.

اللغة: (مُولِيك): مانِحك ومُعطِيك. (فضلٌ): مِنَّةٌ وإحسان. (احمَدَنه به): اشكُره عليه.

المعنى: الذي يَمنَحك الله إيَّاه مِن النِّعم فَضلٌ منه عليك، ومِنَّة جاءَتك مِن عنده مِن غيرِ أن تَستوجِبَ عليه سُبحانه شيئاً من ذلك، فاحمَد ربك عليه؛ فإنه هو الذي يَنفعُك ويَضرُّك، وغيره لا يَملك لك شيئاً.

الإعراب: «ما»: مَوصولة مُبتدأ. «الله»: لفظ الجلالةِ مُبتدأ ثانٍ. «مُوليكَ»: خبرُ المبتدأ الثاني ومُضاف إليه، مِن إضافة اسم الفاعل إلى مَفعوله الأول، ومفعولُه الثاني محذوفٌ وهو العائد، والتقدير: مُولِيكَه. وجُملة (الله مُوليك) صِلة الموصول لا محلَّ لها. «فضلٌ»: خبر المبتدأ (مَا). الفاء: سَببيَّة، «احمدَنه»: فعل أمر مَبني على الفتح لاتِّصاله بِنُونِ التوكيد الخفيفة، وفاعِله: مستتر وجوباً تقديره: أنتَ، والنونُ: حرفٌ لا محل له، والهاء: مفعولٌ به. «بِه»: متعلقٌ بـ(احمَد). الفاء: حرف تَعليل، «ما»: حرفُ نفي. «لدَى»: ظرفٌ بمعنى (عند) مُتعلِّق بمحذوف خبر مُقدَّم. «غيرِه»: مضافٌ إليه، والهاء: مضاف إليه أيضاً. «نفعٌ»: مبتدأ مُؤخَّر مرفوع. الواو: عاطفة، «لا»: زائدة لِتأكيد النَّفي. «ضَررُ»: معطوفٌ على (نفعٌ) مَرفوع مِثله.

والشاهد فيه: حذفُ العائد من جُملة الصِّلة لِوجود الشرط، وهو كونُ العائد منصوباً بِوَصف غيرِ صِلة (أل)، وهو (مُولي) في البَيت.

(٢) أي: لفظاً ومعنى.

(٣) كذا عِند الفاكهي، والمقصود أن يتَّحد مَعنيَا العامِلَين، وعبارةُ غيره كالأُشموني: (يُشترط اتِّحاد مُتعلَّقي الحرفين لفظاً ومعنًى). وانظر مُحترزاتِه هناك.

أي: الَّذِي تَشْرَبُونَ مِنْهُ.

الكواكب الدرية

ما جُرَّ به «ما» المَوصولةُ، وهي: «مِن» التَّبعِيضيَّةُ، والتَّقديرُ: أي: الذي تَشرَبُونَ منه[١].

وشَذَّ حذفُه مَجروراً بما لم يُجَرَّ به المَوصولُ[٢].

❁ ❁ ❁

(١) قولُه: (أي: الذي تشربون منه) مِن المتن عند الفاكهي، وقد استُدرك في هامِش نُسخة خَطيَّة من المتن وعليه علامةُ (صح).

(٢) كقَول الشاعر:

وأيُّ الـدَّهـرِ ذُو لـم يَـحـسـدُونـي؟

أي: فيه.

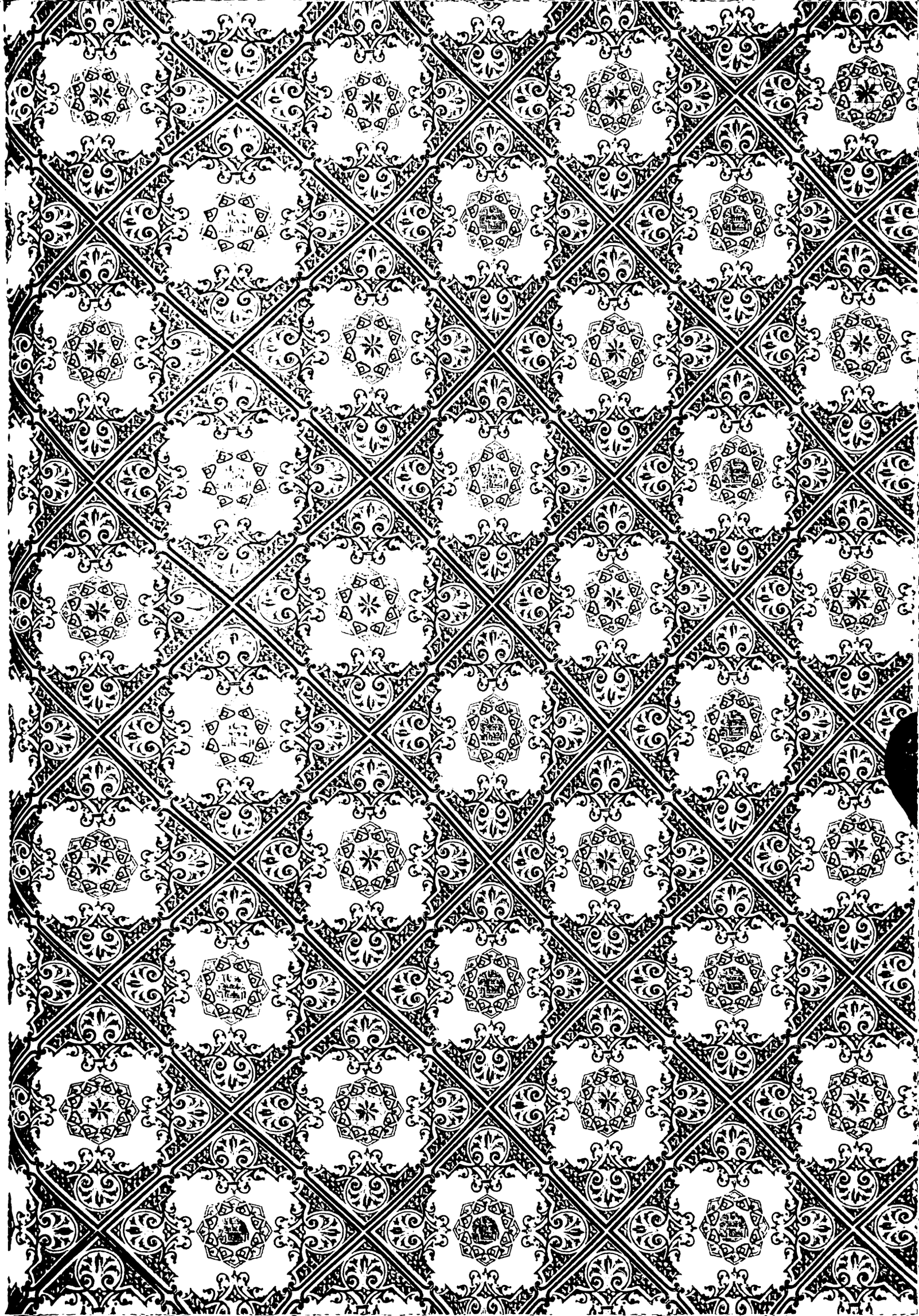

فصل

وأَمَّا **المُعَرَّفُ بِالأَداةِ** فَهُوَ المُعَرَّفُ بِالأَلِفِ واللَّامِ، وهِيَ قِسْمانِ: عَهْدِيَّةٌ، وجِنْسِيَّةٌ. **والعَهْدِيَّةُ** إمَّا لِلعَهْدِ الذِّكْرِيِّ، نَحوُ: ﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥]، .....

الكواكب الدرية

(فَصلٌ) في بَيانِ المعرَّفِ بآلةِ التَّعريفِ

(وأَمَّا **المُعَرَّفُ بِالأَداةِ**) المُفيدةِ للتَّعريفِ، (**فهُوَ المُعرَّفُ بِالألفِ واللَّامِ**)، كـ«الرَّجلِ والغُلامِ»، والتَّعريفُ بهما هو مَذهبُ الخليلِ، والهمزةُ عندَه أصليَّةٌ، وهي همزةُ قطعٍ حُذِفَتْ في الوصلِ؛ تخفيفاً لِكَثرةِ الاستِعمالِ، ولم تُحذَفْ في الابتداءِ لأنَّه لا يُبتَدَأُ بِساكنٍ.

ومَذهبُ سيبويهِ أنَّ التَّعريفَ بهِما أيضاً، إلَّا أنَّ الهمزةَ عندَه زائدةٌ مُعتَدٌّ بها في الوصلِ، كذا قال ابنُ مالكٍ، والمَشهورُ عن سِيبويهِ أنَّ التَّعريفَ باللَّامِ وحدَها، والهمزةُ وَصْليَّةٌ جيءَ بها لِلتَّمكُّنِ مِن الابتداءِ بالسَّاكنِ، وفُتِحَتْ على خلافِ همزةِ الوصلِ تَخفيفاً لِكثرةِ الاستِعمالِ؛ نقَلَ أبو حيَّان هذا المذهبَ عن جَميعِ النَّحويِّينَ، إلَّا ابنَ كيسانَ، وعزَاه صاحبُ «البَسيط»[1] إلى المحقِّقينَ.

وذهَبَ المبرِّدُ إلى أنَّ المعرِّفَ الهمزةُ وَحدَها، وزيدَتِ اللَّامُ لِلفرقِ بينَها وبينَ همزةِ الاستِفهامِ.

(وهيَ) أي: الأداةُ (**قِسْمانِ: عَهدِيَّةٌ، وجِنسيَّةٌ**)، وكلٌّ منهما ثلاثةُ أقسامٍ كما أشار إليه المصنِّفُ رحمه الله تعالى بقَولِهِ:

(**والعَهدِيَّةُ إمَّا لِلعَهدِ الذِّكْرِيِّ**) بأنْ يُذْكَرَ مَصحوبُها نكرةً، ثمَّ يُعادَ بها، قال في «المُغني» وغيرِه: وهذه يَسُدُّ الضَّميرُ مَسَدَّها مع مَصحُوبِها، (**نَحوُ**: ﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾)، إشارةً إلى الزُّجاجةِ المَذكورةِ أَوَّلاً. **وإعرابُه**: ﴿فِي زُجَاجَةٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرُ ﴿ٱلْمِصْبَاحُ﴾ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ، تَقديرُه: «كائنٌ، أو مستقرٌّ»، ﴿ٱلزُّجَاجَةُ﴾: مُبتدأٌ، وخبرُه جُملةُ ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ﴾.

---

(١) صاحبُ «البَسيط» هو ضِياء الدين أبُو عبد الله مُحمد بن عليٍّ الإشبِيلي، ويُعرَف بابنِ العِلج، سمَّاه أبو حيانَ بِذلك وأكثَرَ من النَّقل عنه في مُصنَّفاتِه، قال: وكان مِمَّن أقام باليَمن، وصنَّف بها.

أو لِلعَهْدِ الذِّهْنِيِّ نَحوُ: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أَو لِلعَهْدِ الحُضُورِيِّ نَحوُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. والجِنسِيَّةُ إمَّا لِتَعرِيفِ الماهِيَّةِ، نَحوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، .....

الكواكب الدرية

(أو لِلعَهدِ الذِّهنِيِّ) بأنْ عُهِدَ مَصحوبُها ذِهناً، (نَحوُ: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾)، وهو نَقبٌ[1] في جبلِ ثَورٍ، وكانَ ذلك مَعلُوماً عِندَهم، وإعرابُه: ﴿إِذْ﴾: ظرفٌ لما مَضى مِن الزَّمانِ[2]، ﴿هُمَا﴾: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿فِي ٱلْغَارِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«كائنٌ»[3] في محلِّ رفعٍ خبرٌ.

(أو لِلعَهدِ الحُضُورِيِّ) بأنْ يكونَ مَصحوبُها حاضراً حالَ الخطابِ، (نحوُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾)، أي: اليومَ الحاضرَ، وهو يَومُ عرَفةَ؛ لأنَّ الآيةَ نَزلَتْ فيه، وإعرابُه: ﴿ٱلْيَوْمَ﴾: ظرفُ زمانٍ متعلِّقٌ بما بعدَه، ﴿أَكْمَلْتُ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، ﴿لَكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿أَكْمَلْتُ﴾، ﴿دِينَكُمْ﴾: مَفعولٌ به، والكافُ: مُضافٌ إليه، والميمُ: علامةُ الجمعِ.

(والجِنسِيَّةُ إمَّا لِتَعرِيفِ الماهِيَّةِ) مِن حيثُ هي[4]، أي: مع قَطْعِ النَّظرِ عنِ الأفرادِ، وهي التي لم يَخلُفْها «كلٌّ» لا حقيقةً، ولا مجازاً، وهي: الدَّالَّةُ على مُجرَّدِ الجِنسِ، ويُعَبَّرُ عنها بـ(التي لِبَيانِ الحقيقةِ)، وبـ(التي لِبَيانِ الطَّبيعةِ)، وذلك (نَحوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾) أي: وجَعَلْنَا مِن حقيقةِ الماءِ المعرُوفِ، لا مِن كلِّ شيءٍ اسمُه ماء، وقيل: مِن المَنِيِّ. وإعرابُه: «جَعَلْنَا»: فعلٌ وفاعلٌ بمعنى «خَلَقْنا»، فيَتَعدَّى لواحدٍ، ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[5]، ﴿كُلَّ﴾: مَفعولٌ به، و﴿شَيْءٍ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿حَيٍّ﴾: نعتٌ لـ﴿شَيْءٍ﴾،

---

(١) بالنُّون، وفي طبعة بالثاء المثلَّثة، وهما بمَعنًى.

(٢) جاء في «الدُّر المَصون»: قولُه: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾: بدلٌ مِنْ ﴿إِذْ﴾ الأُولى، فالعاملُ فيها ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ﴾، قال أبُو البقاء: ومَنْ مَنَع أن يكونَ العاملُ في البدلِ هو العامِلَ في المُبدَل منه قَدَّرَ عاملاً آخَرَ، أي: نَصَرَه إذ هُما في الغار. اهـ

(٣) أي: بـ(كائنان).

(٤) في بعض نُسخ «الفاكِهي»: مِن حيث هي هي.

(٥) متعلق بالفعل قبله.

وإِمَّا لاسْتِغْراقِ الأَفْرادِ نَحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أَو لِاسْتِغْراقِ خَصائِصِ الأَفرادِ، نَحوُ: «أَنتَ الرَّجُلُ عِلْماً».

الكواكب الدرية

وقال أبُو البَقاء[١]: جَعَلْنَا: بمعنى: «صَيَّرْنَا» يَتعدَّى لاثنَينِ، ومَفعولُه الأوَّلُ: ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾، والثَّاني: ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ﴾. انتَهى.

(وإِمَّا لاستِغراقِ الأَفرادِ) أي: أفرادِ الجِنسِ، بأنْ خَلَفَتْها «كلٌّ» حَقيقةً، فيُعَمُّ الأفرادُ بِخَصائصِها، ويَصِحُّ الاستِثناءُ مِن مَصحُوبِها، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢-٣]، واعتِبارُ[٢] مَعناه فِيما له مِن نَعتٍ ونحوِه، نحوُ: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟﴾ [النور: ٣١]، ومثَّلَ لها المصنِّفُ بقَولِهِ: (نَحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾) أي: خُلِقَ كلُّ واحدٍ مِن جِنسِهِ ضعيفاً. وإعرابُه: «خُلِقَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿ٱلْإِنسَٰنُ﴾: نائبُ الفاعلِ، ﴿ضَعِيفًا﴾: حالٌ.

(أو استِغراقِ خَصائِصِ الأَفرادِ) أي: صفاتِ أفرادِ الجِنسِ مُبالغةً، بأنْ خَلَفَتْهَا «كلٌّ» مجازاً، ومِنه التي في أسمائِهِ تَعالى غَيرِ العَلَمِ كما نصَّ عليه البَدرُ بنُ قاضي شُهْبَةَ[٣] وغيرُه، وتُسمَّى: (لامَ الكمالِ) كما سبَق نَقلُه عن الشَّيخِ ابنِ حَجرٍ رَحمه الله[٤]، (نَحوُ: «أنتَ الرَّجُلُ عِلْماً»)، أي: أنتَ كلُّ رجلٍ عِلْماً، بمعنَى: أنَّك اجتَمعَ فيك ما تَفرَّقَ في غيرِك مِن الرِّجالِ مِن جهةِ كَمالِكَ في العِلمِ، ولا اعتِدادَ بعِلمِ غيرِك؛ لِقُصورِهِ عن رُتبةِ الكمالِ. وإعرابُه: «أنتَ»: مُبتدأٌ، «الرَّجلُ»: خبرُه، و«عِلْماً»: تمييزٌ. وانظرْ لِمَ لَمْ يُمَثِّلْ بشيءٍ مِن الآياتِ، مع أنَّ دَأبَهُ التِزامُ كونِ أمثِلَتِهِ مِن القُرآنِ المجيدِ ما أمكَنَه، وقد مثَّلَ بعضُهم بقولِهِ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، أي: (كلُّ كتابٍ) مُبالغةً في مَدحِهِ؛ لِكَونِهِ حاوياً لجميعِ خصائصِ الكُتُبِ

---

(١) أي: مجوِّزاً لهذا الإعراب بعد أن أعرَب الآيةَ على ما تقدَّم في كلام الشارح.

(٢) بالرفع عطفاً على فاعلِ (يصحُّ). والضمير في (مَعناه) عائد على مَصحوبِها.

(٣) هو مُحمَّد بن أبي بكر أبُو الفَضل، بَدر الدين الأسَدي الشافعي، المَعروفُ بِابن قاضِي شُهبة، فَقيه شافعي لَه اشتغال بالتَّاريخ، مِن أهل دمشقَ مَولداً ووَفاة، مِن كُتُبه «الدُّر الثَّمين» في سِيرة نور الدين الشَّهيد، وشَرحان على «المِنهاج» في الفقه. تُوفي سنةَ (٨٧٤هـ).

(٤) انظر: (١/ ٣١٤).

وتُبْدَلُ لامُ «أَلْ» مِيماً في لُغةِ حِمْيَرَ .

الكواكب الدرية

المَمدُوحةِ، ومِن ذلك الحديثُ الذي أخرجَهُ الرَّامهُرمُزيُّ[١] ـ وسَندُه جيِّدٌ إلَّا أنَّه مرسَلٌ ـ أنَّه ﷺ قالَ لأبي سُفيانَ[٢]: «**كُلُّ الصَّيدِ فِي جَوفِ الفَرَا**»، أي: حمارِ الوحشِ، قال له ذلك يَتَأَلَّفُهُ على الإسلام، يَعنِي: أنتَ في الصَّيدِ كحِمارِ الوحشِ، وكلُّ الصَّيدِ دُونَهُ[٣].

وقد تَأتي «أَلْ»:

زائِدةً لازمةً، فلا تُفِيدُ تَعريفاً، كالتي في عَلَم قارَنَتْ وَضعَهُ، كـ«اللَّاتِ، والعُزَّى، واليَسَع»، أو غَلَبَتْ على بعضِ أفرادِه كـ«البَلَد» لمكَّةَ، و«النَّجمِ» للثُّرَيَّا، وكالتي في «الآنَ» على الصَّحيحِ، وفي «الذِي» وفُروعِهِ على الأصحِّ.

وزائدةً غيرَ لازمةٍ لِلَمحِ الأصلِ المَنقولِ عنه، كالتي في «الحَرِثِ[٤]، والحسَن، والعبَّاسِ»، ومِنه عند الجمهورِ اللَّامُ الدَّاخلةُ على أسماءِ الأيَّام، كـ«يوم الأحَد، والسَّبْتِ»، قالُوا: هي أعلامٌ تُوُهِّمَتْ فيها الصِّفةُ فَدَخَلَتْها «أَلْ»، وقيل: إنَّها نَكِراتٌ دَخَلَتْها «أَلْ» لِلتَّعريفِ.

(**وتُبْدَلُ لامُ «أَلْ»**) المعرِّفةِ (**مِيماً في لُغةِ حِمْيَر**) قَبيلةٌ مِن العربِ، وقد نَطَق بها النَّبيُّ ﷺ فقالَ: «**لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ**»[٥]، كذَا رَواهُ النَّمرُ بنُ تَولَب[٦] رضي الله عنه.

❁ ❁ ❁

(١) في «الأمثال».
(٢) أي: ابنِ الحارث أو ابنِ حَربٍ على الخِلاف فيه.
(٣) أي: لأنه أفضَل صَيدٍ عند العرب. وقال بَعض الشارِحين: تَفسيره بِذلك غلَط، بل إنما هو جمعُ الفَرْو الذي يُلبَس.
(٤) اسم فاعل من الحَرْث، إلا أنه يُكتَب من غير ألفٍ تخفيفاً.
(٥) الحديث مُتَّفق عليه من حديثِ جابِر رضي الله عنه بلَفظِ: «ليس مِن البر الصَّومُ في السَّفر»: البخاري (١٩٤٦) ومُسلم (٢٦١٢)، ورَواه الإمامُ أحمد (٢٣٦٧٩) بلَفظ الشارح، أي: على الإبدال، قال الحافظُ ابنُ حجر في «التَّلخيص الحَبير» (٢/ ٤٤٩): يحتمل أن يكون النبيُّ ﷺ خاطَب بها هذا الأشعريَّ كذَلك لأنها لُغَته، ويحتمل أن يكونَ الأشعريُّ هذا نَطَق بها على ما أَلِفَ من لُغته، فحمَلها عنه الراوي عنه وأدَّاها بِاللَّفظ الذي سمعها به، وهذا الثاني أوجَه عِندي، والله أعلَم.
وذَكر الألباني أن روايةَ الإبدال شاذَّة. انظُر: «إرواء الغليل» (٤/ ٥٣).
(٦) كذَا قال ابنُ جنِّي في «سر الصناعة»، وتَبِعه عليه الزمخشريُّ وابنُ يعيشَ وابنُ هشام وغيرُهم، والذي في كُتُب الحديث أن راوِيَه كعبُ بن عاصِم الأشعَريُّ، وممَّن نبَّه إلى هذا وخطَّأ القولَ الأولَ البَغدادي في «شرح شَواهِد الرَّضي الصَّرفية»، فانظُر فيه تزدَد عِلماً.

فصل

وَأَمَّا الـمُضافُ إلى واحِدٍ مِن هَذِهِ الخَمْسةِ فَنَحوُ: «غُلامِي، وغُلامُكَ، وغُلامُهُ، وغُلامُ زَيدٍ، وغُلامُ هذَا، وغُلامُ الَّذي قامَ أَبُوهُ، وغُلامُ الرَّجُلِ».

الكواكب الدرية

فَصلٌ

(وأمَّا المُضافُ إلى واحِدٍ مِن هَذِه) المعارفِ (الخَمسَةِ) المتقدِّمةِ إضافةً مَعنويَّةً، ولم يَكُنْ مُتوغِّلاً في الإبهامِ، ولا واقعاً موقعَ نكرةٍ[١].

فخرجَ المُضافُ إضافةً لفظيَّةً، كإضافةِ الوصفِ إلى مَعمولِهِ، والأسماءُ المتوغِّلةُ في الإبهامِ كـ«غَير، ومِثل»، والواقعُ مَوقعَ النَّكرةِ كـ«واحدة»[٢]، فإنَّ إضافةَ كلِّ واحدٍ مِن هذه لا تُفِيدُ التَّعريفَ، بل المُضافُ معَها باقٍ على تَنكيرِهِ.

(نَحوُ[٣]: «غُلامِي»): مثالٌ لِلمُضافِ إلى ضَميرِ المتكلِّمِ، (و«غُلامُكَ»[٤]): مثالٌ لِلمُضافِ إلى ضَميرِ المخاطَبِ، (و«غُلامُهُ»): مثالٌ لِلمُضافِ إلى ضميرِ الغائبِ، (و«غُلامُ زَيدٍ»): مثالٌ لِلمُضافِ إلى العَلَمِ، (و«غُلامُ هذَا»): مثالٌ لِلمُضافِ إلى اسمِ الإشارةِ، (و«غُلامُ الذي قامَ أَبُوه»): مثالٌ لِلمُضافِ إلى المَوصولِ، (و«غُلامُ الرَّجلِ»): مثالٌ للمُضافِ إلى المعرَّفِ بـ«أل»، وقد تَقَدَّمَ في أوَّلِ المعارفِ[٥] أنَّ المُضافَ في رُتبةِ ما أُضيفَ إليه، إلَّا المُضافَ إلى الضَّميرِ، فإنَّه في رُتبةِ العَلَمِ.

❁ ❁ ❁

---

(١) زاد الفاكهيُّ: بقَرينة ما سيأتي في الإضافة.

(٢) كذا في الأصل، وهو تَصحيفٌ، والصواب: كـ(وَحدَه)؛ فإنه واقعٌ مَوقع النكرة وهي: مُنفرِداً.

(٣) جوابُ (أمَّا)، وحينئذٍ كان يَنبغي تصديرُه بالفاء كما هو معلُوم. ثم رأيتُه بعدُ بها في نُسَخ المتن وفي «الفواكه».

(٤) تَعدادُ أمثلة الضمير لا فائدةَ منه، وكان الأحسَن التَّمثيلَ بِالأول فقط ـ وهو (غُلامي) ـ لمطلَق الضمير والاقتِصارَ عليه، كما اقتُصِر في باقي الأقسام على واحدٍ مع إمكانِ التَّعداد فيها أيضاً بِالنظر لأقسامِها، كالاسمِ واللَّقب والكُنيةِ في العَلَم مثلاً.

(٥) انظُر: (١/ ٢٦٢).

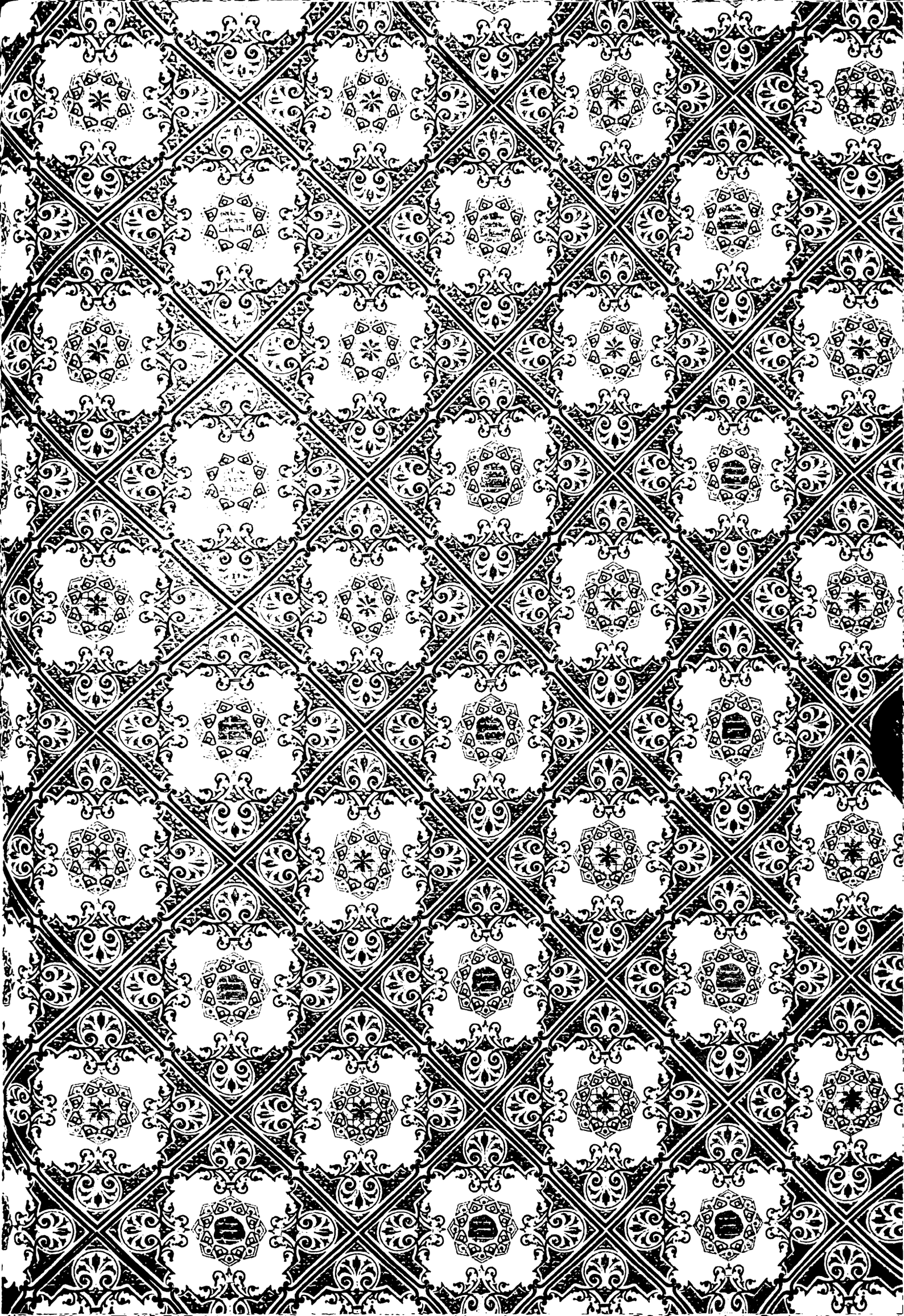

بابُ المَرفُوعاتِ من الأسماء

المَرفُوعاتُ عَشَرَةٌ، وهِيَ: الفاعِلُ، والمَفعُولُ الَّذِي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، والمُبْتَدأُ وخَبَرُهُ، واسْمُ «كانَ» وأَخَواتِها، واسْمُ أَفْعالِ المُقارَبةِ، واسْمُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«لَيْسَ»، .....

الكواكب الدرية

بابُ المَرفُوعاتِ مِن الأسماءِ

و«المَرفوعاتُ» جمعُ «مَرفوعٍ»، لا «مَرفوعةٍ»؛ لأنَّه صفةٌ لمُذكَّرٍ لا يَعقِلُ، وهو الاسمُ.

(المَرفُوعاتُ) أي: مِن الأسماءِ (عَشَرَةٌ) بِالاستِقراءِ، كذا قاله الفاكِهيُّ[1]، ولعلَّه يَرَى أنَّ ما زاد عليها[2] يَرجِعُ إليها، وهو كذَلك. وبدأَ بها لأنَّها عُمْدةٌ، والمَنصوباتُ فَضلةٌ، وخَتمَ بالمَجروراتِ لأنَّها مَنصوبةٌ مَحلًّا، فهي دُونَ المَنصوباتِ لفظاً.

(وهي: الفاعلُ)، نحوُ: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: ٣٥].

(و) الثَّاني: (المَفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه)، وهو: المسمَّى بنائبِ الفاعِلِ، نحوُ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١].

(و) الثَّالثُ والرَّابعُ: (المُبتَدأُ وخَبَرُه)، نحو: ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩].

(و) الخامسُ: (اسمُ «كانَ»)، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، (و) اسمُ (أَخَواتِها)، نحوُ: ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾[3] [آل عمران: ١١٣].

(و) السَّادسُ: (اسمُ أفعالِ المُقارَبةِ)، نحوُ: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].

(و) السَّابعُ: (اسمُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«ليسَ») في أنَّها تَعْمَلُ عَمَلَها في[4] رَفعِ الاسمِ

---

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص١٩٥).

(٢) لم يَذكُر هذا الذي زاد عليها، ولعلَّه يَقصد مِثلَ الذي ذكَره ابن عَنقاء من المرفُوع على التوهُّم والمرفوع على القَلب ونحوِهما، فلا يُقال: المرفوعات عشرةٌ لا زائدَ عليها.

(٣) لو مثَّل بنحو: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ لِيظهرَ الرفعُ في الاسم لكان أحسنَ.

(٤) الأولى: مِن.

وخَبَرُ «إنَّ» وأَخواتِها، وخَبَرُ «لا» الَّتي لِنَفيِ الجِنْسِ، والتَّابِعُ لِلمَرفُوعِ، وهُوَ أَربَعةُ

ونَصبِ الخبرِ، وهي: «ما» النَّافِيَةُ الحجازيَّةُ وأخواتُها، نحوُ: «ما زيدٌ قائماً»، ونحوُ: [الطويل]

تَـعـزَّ فَـلَا شَـيءٌ عـلـى الأَرْضِ بَـاقـيَـا[1]

ونحوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، ونحوُ: «إنْ أَحَدٌ خيراً مِن أَحَدٍ إلَّا بِالعافيةِ».

(و) الثَّامنُ: (خبرُ «إنَّ» و) خبرُ (أَخواتِها)، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[2] [البقرة: ١٧٣].

(و) التَّاسعُ: (خبرُ «لا» التي لِنَفْيِ الجِنسِ) على سَبيلِ الاستِغراقِ، وهي تَعمَلُ عملَ «إنَّ»، نحوُ: «لا رجلَ أفضَلُ مِن زيدٍ».

(و) العاشرُ: (التَّابعُ لِلمَرفوعِ) بِناءً على أنَّ رافِعَهُ التَّبعيَّةُ، والأصحُّ أنَّ عاملَ التَّابعِ هو عامِلُ المتبوعِ بِنَفسِهِ، إلَّا البدلَ فعامِلُهُ مُقدَّرٌ مِن جِنسِ عاملِ ما قبلَهُ، (وهو أَربَعةُ .....

---

(١) تَمامُه:

ولا وَزَرٌ مِـمـا قَـضَـى اللهُ واقِـيَـا

وهو مجهولُ القائل.

اللغة: (تَعزَّ): تَسَلَّ وتصبَّر وتجلَّد. (باقياً): ثابتاً. (وَزرٌ): مَلجأ، وأصلُه الجبل. (واقياً): حافظاً ومانعاً.

المعنى: تسلَّ وتَصبَّرْ على ما أصابك أو يُصيبُك مِن المصائب؛ لأنه لا يَدُوم شيءٌ على وجهِ الأرضِ، وليس هناك ملجأٌ يَلتجئ إليه الشخصُ فيَحفظُه ممَّا قَضَاه وقدَّره عليه الله سُبحانه وتعالى. الجرجاوي.

الإعراب: «تَعزَّ»: أمر مَبني على حذف الألف، وفاعله: (أنتَ) مستتراً وجوباً. الفاء: تَعليليَّة، «لا»: نافيةٌ للجنس بقَرينةٍ خارجيَّة كما سيأتي، تَعملُ عمل (ليسَ). «شيءٌ»: اسمُها مرفوع. «على الأرضِ»: مُتعلِّق بمَحذوف صفة (شيء)، وقيل: بِـ(باقياً) الآتي. «باقيًا»: خبر (لا) مَنصوب. الواو: حرف عطف للجُمَل، «لا»: نافيةٌ تَعمل عملَ (ليس) أيضاً. «وزرٌ»: اسمها مَرفوع. «مما»: حرفُ جر واسم موصول مجرورٌ به، وتعلُّقه بقَوله: (واقياً) الآتي. «قضَى»: فِعل ماضٍ. «الله»: لفظُ الجلالة فاعلُه. والجملة صِلة (ما)، والعائد محذوف تَقديره: مما قضاهُ الله. ويَجوز أن تكونَ (ما) مَصدَرية، فيكون (قضى الله) صِلتَها، وهي وصِلتُها في موضع مَصدر مجرورٍ بـ(مِن)، أي: مِن قضاء الله. «واقيًا»: خبر (لا) مَنصُوب.

والشاهد: في قَوله: (فلا شيءٌ)؛ إذ رفع (شيءٌ) على أنَّه اسمُ (لا) المشبَّهة بـ(ليسَ)، فهو واحدٌ مِن المرفوعات العشرةِ. ومِثلُه في ذلك قولُه في الشَّطر الثاني: (ولا وَزرٌ)، إلا أنَّ الشارحَ أنشَد هنا صدرَ البيتِ فقط لِكَونِه كافياً فِيما قصَده وأرادَه؛ إذ الموضعُ مَوضعُ اختصارٍ، وسيُنشِدُه فيما يأتي تامًّا وناقصاً أيضاً.

(٢) لم يُمثل لأخواتها بِخلاف ما فعَل في (كان)، والفاكهيُّ لم يُمثِّل في الموضعَين.

أَشْياءَ: النَّعْتُ، والعَطْفُ، والتَّوكِيدُ، والبَدَلُ.

الكواكب الدرية

أشياءَ):

أحدُها: (النَّعتُ)، نحوُ: «جاءَ زيدٌ العاقلُ».

(و) ثانِيها: (العَطفُ)، نحوُ: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو».

(و) ثالثُها: (التَّوكِيدُ)، نحوُ: «جاءَ زيدٌ نَفسُه».

(و) رابعُها: (البَدَلُ)، نحو: «جاءَ زيدٌ أخُوك».

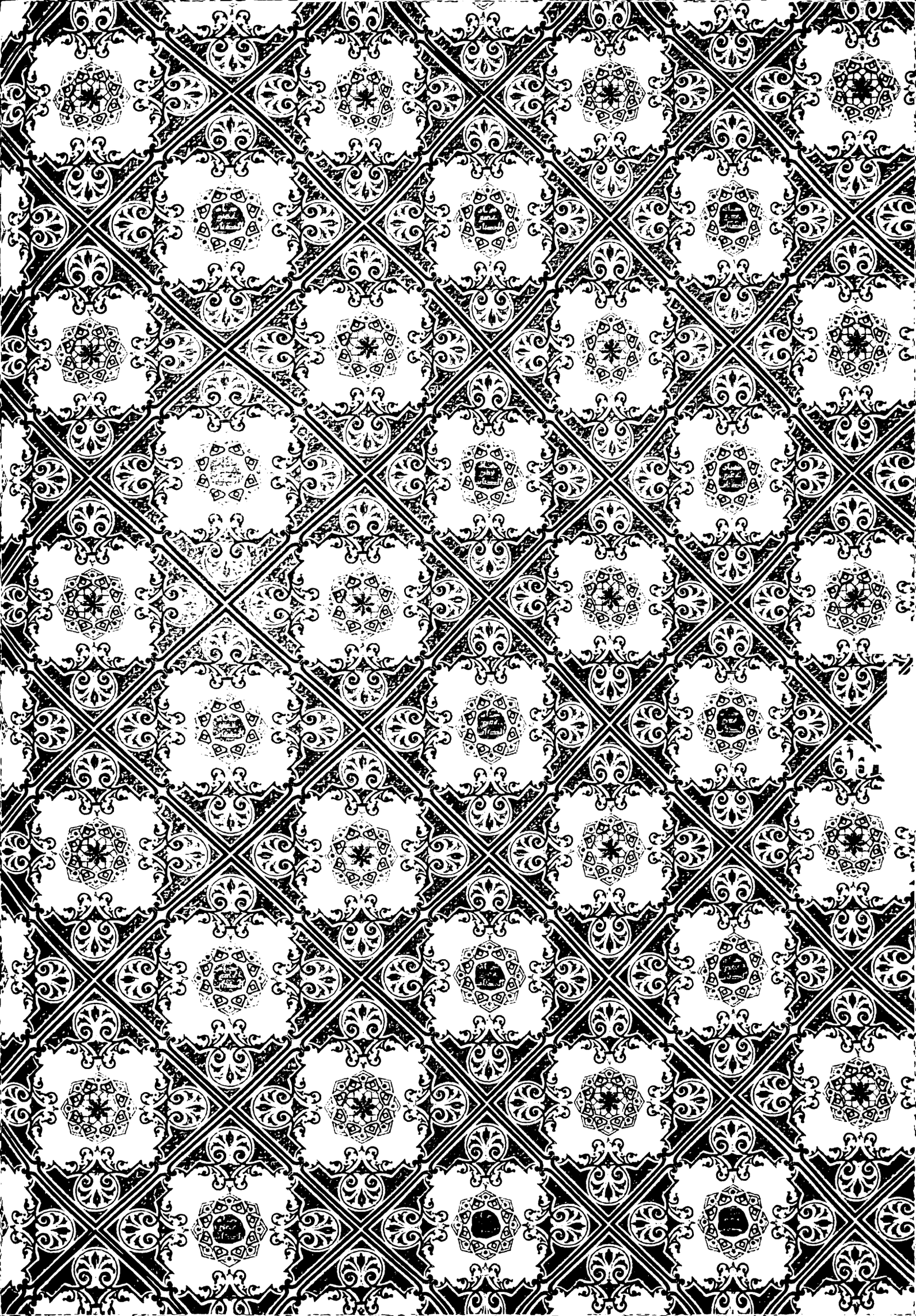

باب الفاعل

الفاعِلُ: هُوَ الاسمُ المَرفُوعُ المَذكُورُ قَبْلَهُ فِعلٌ، أو ما هُوَ في تَأوِيلِ الفِعلِ.

الكواكب الدرية

بابُ الفاعلِ

قدَّمهُ لأنَّه أصلُ المَرفوعاتِ عندَ الجُمهورِ. (الفاعِلُ) لغةً: مَن أَوْجَدَ الفعلَ، واصطِلاحاً: (هو الاسمُ) الصَّريحُ نحوُ: «قام زيدٌ»، أو المؤوَّلُ مِن حرفٍ مَصدريٍّ وصلتِهِ نحوُ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦]، أي: خُشُوعُ قُلُوبِهم، وقولِه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أي: إنزالُنا، (المَرفُوعُ[١]) لفظاً أو تَقديراً أو مَحلًّا، بفعلِهِ التَّامِّ الباقي على صِيغَتِهِ الأصليَّةِ، أو شِبْهِ الفعلِ المَذكورِ؛ لأنَّ الرَّفعَ عَلَمُ الفاعليَّةِ، (المَذكُورُ قبلَهُ) وجوباً (فِعْلُهُ)[٢] الرَّافعُ له، (أو ما هو في تَأوِيلِ الفِعلِ) كاسمِ الفاعلِ، والصِّفةِ المشبَّهةِ به، والمصدَرِ، واسمِ الفِعلِ، وأمثلَةِ المبالغةِ، واسمِ التَّفضيلِ.

ولا بُدَّ مِن إسنادِ الفعلِ أو ما هو في تَأويلِهِ إلى ذلك الاسمِ على جهةِ قيامِهِ به نحوُ: «ماتَ زيدٌ»، أو وُقوعِهِ منه نحوُ: «قامَ عَمرٌو».

فخرجَ بـ(الاسمِ): الجُملةُ، فلا يجوزُ مجيئُها فاعلاً، وأمَّا نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، فالأصحُّ أنَّ الفاعلَ فيهما ضَميرٌ عائدٌ على مَصدرِهما المَفهومِ منهما، أي: بدَا هو، أي: البَداءُ، وتَبَيَّنَ هو، أي: التَّبيينُ[٣]، والجُملةُ مِن قولِهِ: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ وقولِهِ: ﴿كَيْفَ فَعَلْنَا﴾ ليستْ فاعلاً، بل هي مُفسِّرةٌ للضَّميرِ.

وخَرَجَ بـ(التَّامِّ): «كانَ» وأخواتُها؛ لأنَّها أفعالٌ ناقِصةٌ[٤].

---

(١) تَبِعَ الأصل في جعلِ الرفع قَيداً في التعريف مع أنه حُكمٌ من أحكامِ الفاعل. اهـ من «الفاكهي»، أي: وقد قالُوا:

وعِندَهم مِن جُملةِ المَردُودِ ... أن تُذكَرَ الأحكامُ في الحُدُودِ

(٢) الذي في نُسَخ المتن و«الفواكه»: المذكورُ قبله فعلٌ.

(٣) الأولى: (التبيُّن) كما في «شَرح الشُّذور».

(٤) أي: ومرفوعُها اسمٌ لا فاعل، وإن سمَّاه بعضُهم بِذلك مجازاً.

وَهُوَ على قِسْمَينِ: ظاهِرٌ، .....

الكواكب الدرية

وخرجَ بـ(الباقي على صيغتِهِ الأصليَّةِ): المبنيُّ للمَفعولِ.

(وهو) أي: الفاعلُ (على قِسمَينِ) لا ثالثَ لهما:

(ظاهِرٌ) وهو ما عدَا المضمَرَ، نحوُ: ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ومِنه المؤوَّلُ نحوُ:

[الكامل]

مـا كـانَ ضَـرَّكَ لـو مَـنَـنْـتَ ...[1]

أي: مَنُّكَ.

---

(١) تمامُه:

..... ورُبَّـمـا مَـنَّ الـفَـتَـى وهْـوَ الـمَـغِـيـظُ الـمُـحْـنَـقُ

وقائلتُه: قُتَيلة بِنتُ النَّضر بنِ الحارث من كلمةٍ تَرثي بها أباها النَّضرَ أحدَ بَني عبد الدار، وكان النبيُّ ﷺ أمَر عليًّا أن يَضرِبَ عُنُقَه لما أقبَل مِن بَدر، ففَعَل بِالصفراء. ويُروى أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «لو سَمِعتُ هذا قبلَ أن أَقتُلَه ما قَتَلتُه».

اللغة: (ما): استفهاميةٌ أو نافية. (منَنتَ): أنعمتَ وتَفضَّلتَ بِالعفو. (المَغيظ): اسمُ مفعول من الغَيظ. و(المُحنَق): كذَلك من الحَنَق.

المعنى على الاستفهام: أيُّ شيء يَضرُّكَ لو عفَوتَ وتَكرَّمتَ بإطلاق النَّضرِ كما أَطلَقتَ غَيرَه؟ وفي كثيرٍ مِن الحالات يَمُنُّ الرَّجل الكريم وإن أُغِيظ وأُغضِب، ففيه اعتِرافٌ بِالذنب، والتِزامٌ لِلمِنَّة في العفو لو حَصَل، **والمعنى على النفي:** لا يَضرُّك شيءٌ لو عفَوتَ وتكرَّمتَ ... إلخ. «فتح رب البريَّة».

الإعراب: «ما»: اسم استِفهام مُبتدأ. «كان»: زائدةٌ. «ضرَّك»: فعل ماضٍ ومَفعوله، «لو»: حرفٌ مَصدَري. «منَنتَ»: فعلٌ وفاعل، والمَصدر المؤوَّل من (لو مَنَنتَ) فاعلُ (ضرَّك)، وجُملة (ضرَّك) في محل رَفع خبر المُبتدأ. ويَجوز أن تكونَ (كان) ناقِصةً، واسمها مُستترٌ فيها يَعود إلى (ما)، وجُملة (ضرَّك) في محل نصب خَبرها، وجملة (كان ضرَّك) في محل رَفع خبر (ما)، والمصدر المؤوَّل مَجرورٌ بحرف جر مَحذوف متعلِّق بـ(ضَرَّك)، والتقدير: أيُّ شيء كان ضَارًّا لك في المَنِّ؟ وقال العَيني: (لو) شَرطية أَغنى صَدرُ الكلام عن جوابِها، وهو مخالفٌ لكلامِهم. ويَجوز أن تكونَ (ما) نافِيةً، والمَصدر المؤوَّل فاعلَ (ضرَّ) أو اسمَ (كان) مُؤخراً، أي: ما ضَرَّك المنُّ، أو: ما كان المنُّ ضارًّا لك. وفيه أوجُه أخرى. «وربَّما»: الواو: حاليَّة أو استِئنافية. (رُبما): كافَّة ومَكفوفة. «مَنَّ»: فِعل ماض. «الفَتى»: فاعله، والجُملة في محل نصب حال مِن فاعِل (مَننتَ) على الأوَّل. «وهو»: الواو: حاليَّة أيضاً، (هو): مُبتدأ، «المَغيظُ»: خبرُه، والجملةُ في مَحل نَصب حال مِن (الفتى). «المُحنَق»: خبرٌ ثانٍ، أو صفةُ (المَغيظ).

=

ومُضْمَرٌ. **فالظَّاهِرُ** نَحوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾ [المطففين: ٦]، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤]. .....

الكواكب الدرية

(ومُضْمَرٌ)، وهو: ما كُنيَ به عن الظَّاهرِ اختِصاراً. وهو قِسمانِ: متَّصلٌ، ومُنفصِلٌ، وقد مرَّ بَيانُ كلٍّ مِنهما[1].

(فالظَّاهرُ) ـ ويكونُ رافعُه تارةً ماضِياً، وتارةً مُضارعاً إذا أُسْنِدَ إلى غائبٍ، ولا يَرْفَعُهُ الأمرُ ـ (نَحوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾)، وإعرابُه: ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، (﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾)، وإعرابُه: ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿رَجُلَانِ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مثنًّى، (﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«المعذِّرونَ»: قراءةُ الجمهورِ: بفتحِ العَينِ وتشديدِ الذَّالِ، وهو يَحتملُ وَجهينِ: الأوَّلُ: أنْ يكونَ وزنُه «فَعَّل» بِتَضعيفِ العَينِ، ومعنى التَّضعيفِ فيه التَّكلُّفُ، أي: المتكلِّفونَ للعُذْرِ؛ الثَّاني: أنْ يكونَ وزنُه «اِفْتَعَلَ»[2]، والأصلُ: «اعتذَرَ»، فأُدغِمتِ التَّاءُ في الذَّالِ بأنْ قُلِبَتْ تاءُ الافتعالِ ذالاً، ويَدُلُّ على هذا قراءةُ سَعيدِ بنِ جُبيرٍ[3]: (المعتَذِرونَ) على الأصلِ، (﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾)، وإعرابُه: ﴿يَوْمَ﴾: ظرفُ زمانٍ مُتعلِّقٌ بـ﴿مَبْعُوثُونَ﴾ قبلَهُ، ﴿يَقُومُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، ﴿ٱلنَّاسُ﴾: فاعلٌ، (﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾)، وإعرابُه: «يومَ»: ظرفُ زمانٍ، قالَ أبو البَقاء: مُتعلِّقٌ بـ﴿يَفْرَحُ﴾، وهو مُضافٌ، و«إذْ»: ظرفٌ لما مَضَى مِن الزَّمانِ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ[4]، ﴿يَفْرَحُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، (﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾)، وإعرابُه: ﴿قَالَ﴾:

= **والشاهد:** في قَولها: (لو مَننتَ)؛ حيث جاءَ الفاعل اسماً مُؤوَّلاً من (لو) المصدريَّة والفِعل بعدَها، والتَّقديرُ: (ما ضرَّك مَنُّك) كما قال الشارح.

(١) انظر: (١/ ٢٦٧-٢٦٨).

(٢) والمُعذِّرون على هذا: هُم المُحقُّون في اعتِذارهم، بِخلاف أولئك المُبطِلين الذين اعتَذروا بأعذارٍ باطِلة لا أصلَ لها على الوجه الأول.

(٣) وابن مَسعود أيضاً.

(٤) وتنوينُه عِوَض من الجُملة التي أُضيف إليها.

والمُضْمَرُ نَحوُ قَولِكَ: «ضَرَبْتُ» و«ضَرَبْنَا» . . . . . .

الكواكب الدرية

فعلٌ ماضٍ، «أبو»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ.

(والمُضمَرُ) الذي يَأتي فاعلاً: إمَّا متَّصلٌ، (نَحوُ قَولِكَ: «ضَرَبْتُ») ـ بضمِّ التَّاءِ ـ للمتكلِّمِ وحدَه، وإعرابُه: «ضَرَبَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، (و«ضَرَبْنَا») ـ بسكونِ الباءِ ـ لِلمُتكلِّمِ ومعهُ غيرُه، أو المعظِّمِ نفسَهُ، نحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [يوسف: ٢]، وإعرابُه: «ضَرَبْنَا»: فعلٌ وفاعلٌ، «ضَرَبَ»: فعلٌ ماضٍ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وكذا حيثُ سَكَنَ ما قبلَها وكانَ غيرَ ألفٍ، فهي فاعِلةٌ؛ وإنِ انفَتَحَ ما قبلَها فهي مَفعولةٌ، نحوُ: «ضَرَبَنَا زيدٌ»؛ وكذا[1] إنْ سَكَنَ ما قبلَها مِن آخرِ الفعلِ وكانَ ألفاً[2]، نحوُ: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا﴾ [يونس: ١٢]، ونحوُ: «الزَّيدانِ ضَرَبَانا، والزَّيدونَ ضَرَبُونَا». وهذا كُلُّه مع الماضي.

أمَّا مع المُضارعِ والأمرِ، فهي مَفعُولةٌ مُطلَقاً، نحوُ: «يَضْرِبُنا زيدٌ»، ونحوُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ونحوُ: ﴿وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

تنبيهٌ: قال ابنُ عَنقاء: «نا» في نحوِ: «قُمْنا» ضَميرٌ بارزٌ لِلمتكلِّمِ المشاركِ لِغيرِه، أو المعظِّمِ نَفسَه، وقد قاسَ النَّاسُ عليه الخِطابَ والغَيبةَ، فقالُوا في خِطابِ المعظَّمِ: «أنتُم فَعَلْتُم كذَا»، وفي الإخبارِ عنه: «هُم فَعلُوا كذا»، وكأنَّه لِكَمالِهِ قامَ مَقامَ جماعةٍ، أو كأنَّه لِجَلالتِهِ يُتبَعُ، فكأنَّ الخبرَ عنه مع مَن يَتبَعُه، والظَّاهرُ امتِناعُهُ في حقِّهِ تعالى؛ لأنَّه لم يَرِدْ في تَوقيفٍ. نَعَمْ، سُمِعَ مِن كلامِهم، كقَوله: [الطَّويل]

أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ ... فإنْ لم أَكُنْ أَهْلاً فَأَنْتُمْ لَهُ أَهْلُ[3]

---

(١) أي: هي مَفعولةٌ أيضاً.

(٢) الظاهرُ أنه أراد: (أو واواً) بدليل تمثيلِه الآتي.

(٣) البيت: لا يُعرَف قائله، ورِوايتُه المشهُورة:

. . . . . فأنتَ لها أهلُ

أي: فأنتَ لِتِلك الرحمةِ أهلٌ، أي: حقيقٌ بها. وعلى ما رَواه الشارح فالضميرُ المذكر يَعود على الأمرِ أو المطلُوب أو نحوِ ذلك. =

إلى آخِرِهِ، كَما تَقَدَّمَ في فَصلِ المُضْمَرِ.

الكواكب الدرية

وليسَ بِحُجَّةٍ؛ لِعَدمِ ورُودِهِ في الكتابِ والسُّنَّةِ الثَّابتةِ عنه ﷺ. اهـ، قُلتُ: ولم أَقِفْ على كلامٍ في ذَلك لِغَيرِهِ[1]، وفِيما قالَهُ نظرٌ؛ لأنَّ مثلَ هذا لا تَتَوَقَّفُ صحَّةُ إطلاقِهِ على الباري سُبحانه على تَوقيفٍ، وليسَ فيه ما يُشْعِرُ بِالإخلالِ بِالأدبِ، بل في إطلاقِهِ عليه كمالُ التَّعظيمِ والتَّبجيلِ بِقَدْرِهِ العَلِيِّ، فالظَّاهرُ جَوازُه، واللهُ أعلَمُ.

(إلى آخِرِهِ كما تَقدَّمَ في فَصلِ المُضْمَرِ)، أي: فلا حاجةَ إلى إعادتِهِ، فتقولُ في المخاطَبِ: «ضرَبتَ»: بفتحِ التَّاءِ للمخاطَبِ المُذكَّرِ، وبِكَسرِها في المخاطَبِ المُؤنَّثِ... إلى آخِرِ ما تَقدَّمَ.

وإذا اجتَمَعَ مخاطَبٌ وغائبٌ، فالقِياسُ تَغليبُ المخاطَبِ على الغائبِ، نحوُ: «ضَرَبْتُما» أي: أنتَ وزيدٌ، و«ضَرَبْتُم» أي: أنتَ وزيدٌ وعمرٌو، قال أبو عليٍّ الفارسيُّ: وقد تَلحَقُ الياءُ تاءَ المُؤنَّثِ مع الهاء، نحوُ: «أَكْرَمْتِيهِ»[2]، فـ«أَكْرَمَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: فاعلٌ، والهاءُ: مَفعولٌ به، والياءُ: حرفٌ زائدٌ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ.

= **الإعراب:** «ألَا»: حرفُ استِفتاح، الفاء: حسَب ما قبلَها. «ارحَمُوني»: فعلُ أمر مبني على حَذف النون، والواوُ: فاعلُه، والنون: لِلوقاية، والياء: مَفعولُه. «يا»: حرف نِداء. «إلهَ»: منادى مُضاف مَنصوب. «محمدٍ»: مضافٌ إليه. الفاء: حرفُ عَطف، «إنْ»: حرف شرطٍ جازم. «لم»: حرف جَزم ونَفي وقلب. «أكُن»: فعل مضارع ناقص مجزُوم بـ(لم)، واسمه: ضمير مستتر وجوباً تقديرُه: أنا. و(لم أكُن) في محل جزم فِعل الشرط. «أهلاً»: خبرُ (أكن) منصوب. الفاء: رابطةٌ لجواب الشرط، «أنتُم»: ضمير مُنفصل مُبتدأ. «له»: مُتعلق بمحذوف خبر مُقدَّم. «أهلٌ»: مُبتدأٌ ثانٍ مُؤخر. وجملةُ (له أهلٌ) في محل رفع خبر المبتَدأ الأول (أنتُم). وجملةُ (أنتُم له أهل) في محل جَزم جوابِ الشرط.

والشاهد فيه: مخاطَبَتُه عزَّ وجلَّ بِضَمير الجمع لِلتعظيم، والمعروفُ أن ضمير الجمع إنما يَستعمِلُه المُتكلِّم الواحد إذا قَصَد التَّعظيمَ، وأمَّا في غيرِه من خِطابٍ وغَيبةٍ فاستَعمَله الناس قِياساً لا سَماعاً.

(١) لعلَّه يَقصد المنعَ في حقِّه تَعالى، وإلا فحكايةُ عدم السَّماع مطلقاً مَشهورةٌ يَبعُد ألَّا يطَّلِعَ عليها، ففي «الرضيِّ» مثلاً: ولم يَجِئ لِلواحد الغائب والمُخاطَب المُعظَّمَين: (فَعلُوا، وفَعَلتُم) في الكلام القَديم المُعتَدِّ به، وإنَّما هو استعمال المُولَّدِين. اهـ.

(٢) بل في «الكتاب»: وحدَّثني الخليلُ أن ناساً يَقولون: (ضَرَبتِيه) فيُلحقون الياءَ، وهَذه قَليلة. اهـ وفي «الارتِشاف»: قال الأخفَش في كِتابه «الأوسَط»: هي لُغة رَديئة لِرَبيعة.

والَّذِي في تَأوِيلِ الفِعلِ نَحوُ: «أَقائِمٌ الزَّيْدانِ؟»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨].

ولِلفاعِلِ أَحكامٌ:

مِنها: أَنَّهُ لا يَجُوزُ حَذْفُهُ لأَنَّهُ عُمْدةٌ، .....

الكواكب الدرية

وأمَّا المضمَرُ المنفصِلُ فهو كالمتَّصلِ، ولا يَقَعُ مع الفعلِ في الاختيارِ إلَّا محصوراً بـ«إلَّا»، أو «إنَّما»، ولا يَرْفَعُهُ الأمرُ، ولا المصدَرُ، ولا اسمُ فعلِ الأمرِ، ولا اسمُ فعلِ المُضارعِ[1]، ويَرْفَعُهُ ما عدَا ذلك، كالفعلِ الماضي نحوُ: «ما قامَ إلَّا أنا»، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «إلَّا»: أداةُ حصرٍ، «أنا»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والمُضارعِ نحوُ: «لم يَقُمْ إلَّا أنا»، **وإعرابُه**: «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، «يَقُمْ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، و«إلَّا»: أداةُ حصرٍ، و«أنا»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ومِثلُهما الأسماءُ العاملةُ عمَلَهما، كاسمِ الفاعلِ وأمثِلَةِ المبالَغةِ، والصِّفةِ المشبَّهةِ.

(**والذِي في تَأوِيلِ الفِعلِ**)، وهو ما يَعمَلُ عملَهُ، (**نَحوُ: «أقائمٌ الزَّيدانِ؟»**)، فإنَّه في تأويلِ: «يَقومُ[2] الزَّيدانِ»، **وإعرابُه**: الهمزةُ: للاستِفهامِ، «قائمٌ»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«قائمٌ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ فعلِهِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، «الزَّيدانِ»: فاعلٌ سدَّ مسَدَّ الخبرِ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مثنًّى، (**وقَولِه تَعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾**)، فإنَّه في تأويلِ: يَختَلِفُ ألوانُه، **وإعرابُه**: ﴿مُخْتَلِفٌ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وقولُه تعالى قبلَهُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ﴾: عطفٌ عليه، و﴿مُخْتَلِفٌ﴾: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وذلك لاعتمادِهِ على مَوصوفٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: ومِن النَّاسِ والدَّوابِّ والأنعامِ صِنفٌ مختلفٌ، ﴿أَلْوَانُهُۥ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والهاءُ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(**ولِلفاعلِ أَحكامٌ**) كثيرةٌ:

(**مِنها: أَنَّه لا يَجُوزُ حَذفُهُ؛ لأَنَّه عُمْدةٌ**)، والعُمَدُ لا يَجوزُ حذفُها، ولأنَّه مُنَزَّلٌ مِن فِعْلِهِ

---

(١) الوجهُ: (اسم الفعل المُضارع) بالنعتِ.

(٢) الأصَحُّ: (أيَقوم)، وإن كان ما ذُكر جائزاً على قصدِ التأويل في الوصفِ دون ما عدَاه.

فَإنْ ظَهَرَ في اللَّفْظِ نَحوُ: «قامَ زَيدٌ» و«الزَّيدانِ قامَا» فذَاكَ، وإلَّا فهُوَ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ، نَحوُ: «زَيدٌ قامَ».

الكواكب الدرية

مَنزلةَ جُزئِهِ، (فإنْ ظَهَرَ في اللَّفظِ) سَواءٌ كانَ اسماً ظاهراً (نَحوُ: «قامَ الزَّيدانِ»)، وإعرابُه ظاهرٌ[١]، أو اسماً مُضمَراً كقَولِهِ: (و«الزَّيدانِ قامَا»)، وإعرابُه: «الزَّيدانِ»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مثنًّى، و«قامَا»: فعلٌ وفاعلٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، وألفُ التَّثنيةِ: فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرٌ، (فَذاكَ) واضحٌ، (وإلَّا) أي: وإنْ لم يَظْهَرْ في اللَّفظِ، (فهو ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ) في فعلِهِ؛ لأنَّ الفعلَ لا يَجوزُ خُلُوُّه مِن الفاعلِ.

ثمَّ إمَّا أنْ يعودَ ذلك الضَّميرُ على مَذكورٍ، (نَحوُ: «زيدٌ قامَ»)، ففي «قامَ» ضميرٌ مُستترٌ مَرفوعٌ على الفاعليَّةِ راجعٌ إلى زيدٍ المَذكورِ قبلَهُ.

وإمَّا أنْ يعودَ:

لِما دلَّ عليه الفِعلُ، كقَولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُها وهُوَ مُؤْمِنٌ**»[٢]، أي: ولا يَشرَبُ الشَّاربُ[٣]، وحسَّن ذلك تَقدُّمُ نَظيرِه في قولِهِ: «**لا يَزْنِي الزَّاني حِينَ يَزْنِي وهُوَ مُؤْمِنٌ**».

أو لِما دلَّ عليه الحالُ المشاهَدَةُ، نحوُ: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]، ففي ﴿بَلَغَتِ﴾ ضميرٌ مُستَتِرٌ مَرفوعٌ على الفاعِليَّةِ راجعٌ إلى الرُّوحِ الدَّالِّ عليها سِياقُ الكلامِ، ومِن ذلك قَولُه تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥]، فالفاعلُ مُستَترٌ، و﴿كَلِمَةً﴾: تمييزٌ مَنصوبٌ.

وقد استُثنيَ مِن قاعِدَةِ عدمِ جوازِ حَذفِ الفاعلِ صُوَرٌ يَجوزُ فيها حَذفُه:

الأُولى: الاستِثناءُ المفرَّغُ، نحوُ: «ما قامَ إلَّا هندٌ»[٤]؛ إذ أصلُه: «ما قامَ أحدٌ إلَّا هندٌ»؛ لأنَّ الاستِثناءَ لا يُتَصَوَّرُ إلَّا مِن مُستَثنًى منه.

---

(١) سواءٌ كان الفاعل مثنًّى كما وَقع في طبَعات الشَّرح، أم مُفرداً كما في غَيرِها.

(٢) جزءٌ من حديث أخرجه البُخاري (٥٥٧٨) ومُسلم (٢٠٢) عن أبي هُريرة رضي الله عنه.

(٣) لأن (يَشرب) يَستلزم شارباً.

(٤) الصحيحُ أن الفاعل في مِثلِه هو ما بعد (إلَّا)، ولا حذفَ إلا مِن جهةِ المعنى لا الاصطِلاح، بمعنى أنَّ الفاعل اصطِلاحاً هو ما بعد (إلَّا) وهو مَذكورٌ، وكونُ الأصل: (ما قام أحدٌ إلَّا زيدٌ) هو بِالنظر إلى المَعنى، ونَظرُ النُّحاة إلى الألفاظِ.

ومِنها: أنَّهُ لا يَجُوزُ تَقدِيمُهُ على الفِعلِ، فَإن وُجِدَ ما ظاهِرُهُ أنَّهُ فاعِلٌ مُقَدَّمٌ وَجَبَ تَقدِيرُ الفاعِلِ ضَمِيراً مُستَتِراً، ويَكُونُ المُقَدَّمُ إمَّا مُبْتَدأً نَحوُ: «زَيدٌ قامَ»، وإمَّا فاعِلاً بِفِعلٍ مَحذُوفٍ نَحوُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]؛ .....

الكواكب الدرية

الثَّانيةُ: «أفعِلْ» في التَّعجُّبِ إذا دلَّ عليه مُقدَّمٌ مِثلُه، نحوُ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]، أي: «بِهِم»، فحُذِفَ «بهم» مِن الثَّاني لِدَلالةِ الأوَّلِ عليه، فالباءُ فيه زائدةٌ وجوباً، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والميمُ: علامةُ الجمعِ.

الثَّالثةُ: فاعلُ المصدرِ إذا لم يَكُنِ المصدرُ بدَلاً مِن فِعلِهِ، نحوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥] أي: أو إطعامُه، ونحوُ: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي: مِن دُعائِهِ بالخيرِ، فحُذِفَ فاعلُ المصدرِ فِيهما، ولا يُقالُ فيه[1]: (ضميرٌ مُستترٌ) على الأصحِّ، فإنْ كانَ المصدرُ بدلاً مِن فعلِهِ، ففاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً نحوُ: «سَقْياً لَك»[2].

الرَّابعةُ: نائبُ الفاعلِ نحوُ: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أي: وقَضَى اللهُ الأمرَ.

الخامسةُ: إذا حُذِفَ عامِلُه، فيُحْذَفُ معه، وهو كثيرٌ جدًّا، نحوُ قولِك: «إيَّاكَ» لمَن قال: «هل أكرَمتَ أحداً؟» أي: أكرَمتُ إيَّاك[3].

(ومِنها) أي: ومِن أحكامِ الفاعلِ: (أنَّه لا يَجُوزُ تَقدِيمُهُ على الفِعلِ) أو ما في تَأويلِهِ؛ لأنَّه كالجُزءِ منه، فلم يَجُزْ تَقديمُهُ عليه كما لا يَجوزُ تَقديمُ عَجُزِ الكلمةِ على صَدْرِها، وأجاز الكوفيُّون تَقديمَه على عامِلِهِ؛ فِعلاً كانَ أو غيرَه، (فإنْ وُجِدَ) في اللَّفظِ (ما ظاهِرُهُ أنَّه فاعِلٌ مُقدَّمٌ) على الفعلِ، (وَجَبَ) عند البصريِّينَ (تَقديرُ الفاعلِ ضَمِيراً مُستَتِراً) في الفعلِ عائداً على المقدَّمِ، (ويَكُونُ المُقَدَّمُ: إمَّا مُبتَدأً نَحوُ: «زَيدٌ قامَ»)، ففي «قامَ» ضميرٌ مَرفوعٌ مُستترٌ مَرفوعٌ على الفاعليَّةِ عائدٌ على زيدٍ، و«زيدٌ»: مُبتدأٌ، والجُملةُ بعدَه خبرُه، (وإمَّا فاعِلاً بِفِعلٍ مَحذُوفٍ) وُجوباً (نَحوُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾)، فـ﴿أَحَدٌ﴾: فاعلٌ بفعلٍ مَحذوفٍ

(١) قوله: (فيه) صِلةُ (يقال)، ويجُوز أن يكونَ من جُملةِ المَقول خبراً مُقدَّماً لِلمبتدأ بعدَه.

(٢) أي: سُقِيتَ سَقياً.

(٣) هذا توضيحٌ لِلمعنى قُصد به بيانُ التقدير، فلا يُعترضُ عليه بأنه لا يُقال مثلُه وأن الواجب: (أكرمتُك) بالضمير المتَّصل.

لِأَنَّ أداةَ الشَّرطِ لا تَدْخُلُ على المُبْتَدأ.

ومِنها: أَنَّ فِعلَهُ يُوَحَّدُ مَع تَثنِيَتِهِ وجَمْعِهِ كما يُوَحَّدُ مع إفرادِهِ، فتَقُولُ: «قامَ الزَّيدَانِ، وقامَ الزَّيدُونَ»، كَما تَقُولُ: «قامَ زَيدٌ»، قالَ الله تَعالَى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، .....

الكواكب الدرية

يُفسِّرُه الفعلُ المَذكورُ، والتَّقديرُ: وإنِ استَجارَكَ أحدٌ... استجارَك، و«إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، وفعلُ الشَّرطِ هو الفعلُ المَحذوفُ، و﴿مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾: متعلِّقٌ به[1]، وجُملةُ ﴿ٱسْتَجَارَكَ﴾ بعدَه: لا محلَّ لها مِن الإعرابِ؛ لأنَّها مفسِّرةٌ، وجوابُ الشَّرطِ جُملةُ ﴿فَأَجِرْهُ﴾ في بَقيَّةِ الآيةِ. وإنَّما وجبَ حَذفُه لأنَّ المَذكورَ عِوَضٌ عنه، وهم لا يَجمعونَ بين العِوضِ والمُعوَّضِ عنه. وإنَّما لم يُجعَلْ ﴿أَحَدٌ﴾ مُبتدأً، وجُملةُ ﴿ٱسْتَجَارَكَ﴾ خبرَهُ مِن غيرِ حذفٍ؛ (لأنَّ أداةَ الشَّرطِ لا تَدخُلُ على المُبتَدأ)؛ لأنَّها مَوضوعةٌ لِتَعليقِ فعلٍ بفعلٍ، فهي مُختصَّةٌ بالجُملةِ الفِعليَّةِ على الأصحِّ.

(ومِنها: أَنَّ فِعْلَهُ) أي: فعلَ الفاعلِ، ومِثْلُ الفعلِ ما في تأويلِهِ، وإنَّما اقتَصَرَ على ذِكرِ الفعلِ لأنَّه الأصلُ، (يُوَحَّدُ) أي: لا تَلْحَقُهُ علامةُ تَثنيةٍ ولا جمعٍ على الأفصَحِ، (مَع تَثنِيَتِهِ) أي: الفاعلِ (وجَمْعِهِ، كما يُوَحَّدُ مع إفرادِهِ) اتِّفاقاً، (فتَقُولُ: «قامَ الزَّيدانِ، وقامَ الزَّيدُونَ»، وقامَ نِسوةٌ»، بِتَوحيدِ الفعلِ، (كما تَقُولُ) في حالِ إسنادِهِ إلى المُفردِ: («قامَ زَيدٌ») بِتَوحيدِهِ. وإنَّما كانَ الأفصَحُ تركَ علامةِ تَثنيةِ الفاعلِ وجمعِهِ، عكسَ علامةِ تأنيثِهِ؛ لأنَّ تَثنيتَهُ وجمعَهُ يُعلَمانِ مِن لفظِهِ دائماً، بِخلافِ تأنيثِهِ قد لا يُعلَمُ مِن لَفظِهِ[2]، ولأنَّ في إلحاقِ علامَتَي التَّثنيةِ والجمعِ زِيادةَ ثقلٍ في بنيةِ الكلمةِ، بِخلافِ علامةِ التَّأنيثِ، ولِوُرودِ القرآنِ بِه، (قال اللهُ تَعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾)، وإعرابُه:[3] ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿رَجُلَانِ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مثنًّى، (﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾)، وإعرابه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾: فاعلٌ،

(١) أراد أنه مُتعلِّق بمحذوف صِفة منه.

(٢) أي: بأن يكونَ مُقدَّر التأنيث.

(٣) لو قال فيه وفي الذي بعدَه: (تقدَّم إعرابُهما) لكان أفضلَ؛ إذ قد مرَّ المثالان مُقترنَين كما هنا في المتن، عند الكلام على الفاعل الظاهر، وأعرَبهما الشارحُ هناك.

﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومِنَ العَرَبِ مَن يُلحِقُ الفِعلَ عَلامَةَ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ إذَا كانَ الفاعِلُ مُثَنًّى أو جَمْعاً، فتَقُولُ: «قامَا الزَّيدانِ، وقامُوا الزَّيدُونَ، وقُمْنَ الهِندَاتُ»، .....

الكواكب الدرية

وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، (﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾)، وإعرابه: «قالَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رَفعِهِ الواوُ لأنَّه جَمع مُذكر سالمٌ، (﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾)، هذا مثالٌ للجمعِ أيضاً، أَتى به بعدَ الذي قبلَه إشارةً إلى أنَّه لا فرقَ بينَ جمعِ المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، و«النِّسوةُ» جمعُ تكسيرٍ واحدُها «امرأةٌ» مِن غيرِ لَفظِها، فالفعلُ في هذه الأمثِلةِ مُجرَّدٌ مِن علامةِ التَّثنيةِ والجمعِ.

(ومِن العَرَبِ مَن يُلحِقُ الفِعلَ عَلامَةَ التَّثنِيَةِ)، وهي الألفُ، **(و)** علامةَ **(الجَمعِ)**؛ وهي الواوُ إنْ كانَ مُذكَّراً، والنُّونُ إنْ كانَ مُؤنَّثاً، قال أبو حيَّان في «الارتِشاف»: حَكى اللُّغويُّون أنَّ أصحابَ هذه اللُّغةِ ـ وهُم طَيِّئ ـ يَلتزِمونَ العلامةَ مُطلَقاً أبداً، ولا يُفارِقُونها[1]، **(إذا كانَ الفاعلُ)** الظَّاهرُ **(مُثنًّى، أو جَمعاً)** كما تَلحَقُ الفِعلَ عَلامةُ التَّأنيثِ إذا كان الفاعلُ مُؤنَّثاً، **(فتَقُولُ)** ـ يَحتملُ أنَّه بالتَّاءِ الفوقيَّةِ، أي: أنتَ أيُّها المُعرِبُ[2]، ويَحتملُ أنَّه بالمثنَّاةِ التَّحتيَّةِ، أي: يقولُ البعضُ المَذكورُ مِن العرَبِ إذا نَطقُوا بمثلِ هذا التَّركيبِ ـ: **(«قامَا الزَّيدانِ، وقامُوا الزَّيدُونَ، وقُمْنَ الهِنداتُ»)**، فـ«قامَ» في الأمثلةِ الثَّلاثةِ فِعلٌ ماضٍ، والألفُ في الأوَّلِ: حرفٌ دالٌّ على التَّثنيةِ، والواوُ في الثَّاني: حرفٌ دالٌّ على جمعِ الذُّكورِ، والنُّونُ في الثَّالثِ: حرفٌ دالٌّ على جمعِ الإناثِ، و«الزَّيدانِ» في الأوَّلِ و«الزَّيدونَ» في الثَّاني و«الهِنداتُ» في الثَّالثِ: هي الفاعلُ، وقد جاءَ نَظيرُ هذا في أشعارِ العربِ، كقَولِه: [مجزوء الكامل]

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحاسِناً أَلقَحْنَها غُرُّ السَّحائِبْ[3]

---

(١) زاد بعدَه: وذَكر بعضُ الرُّواة أنها مِن لُغة أزدِ شَنُوءة، وأبهَم سِيبَويه... إلخ.

(٢) الأظهَرُ: أنتَ أيُّها المخاطَبُ أي: بهذا الكتاب، أو أنتَ أيُّها المتكلم أي: بالكلام الآتي.

(٣) **البيت:** لأبي فِراس الحَمداني ابنِ عمِّ سيفِ الدولة، وهو من المُولَّدين.

اللغة: (نَتَج): يُقالُ ـ على خِلافٍ في ذلك ـ: نُتِجت الناقةُ تُنتَج على صِيغة المَجهول، ونَتَجَها أهلُها وأنتَجُوها: إذا استَولَدُوها. (الرَّبيع): يَقصد به الكَلأ، والرَّبيع أيضاً: المطر في الرَّبيع. و(المَحاسن): جمع حُسْن على غير قياس. (ألقَحنها): مِن: ألقَح الفَحلُ الناقةَ والريحُ السحابَ. (غُرّ) جمع غرَّاء، وهي البَيضاء، و(السَّحائب): =

وتُسَمَّى لُغةَ: «أَكَلُوني البَراغِيثُ»؛ لأَنَّ هذَا اللَّفظَ سُمِعَ مِن بَعضِهِمْ، .....

الكواكب الدرية

وقَولِه: [المتقارب]

يَلُومُونَني في اشتِراءِ النَّخِيـ ـلِ أَهلِي وكُلُّهُمُ أَلْوَمُ[1]

(وتُسَمَّى) هذه اللُّغةُ في اصطِلاحِ عُلماءِ العربيَّةِ: (لُغةَ: أَكَلُوني البَرَاغِيثُ) جمعُ «بُرغوثٍ» بضمِّ أوَّلِهِ، وإعرابُه: «أَكَلَ»: فعلٌ ماضٍ، والواوُ: علامةُ الجمعِ، والنُّونُ: للوقايةِ، والياءُ: مَفعولٌ به، و«البَراغيثُ»: فاعلٌ، وفي «القامُوس»: البُرغوثُ: مَعروفٌ[2]. اهـ

ثمَّ علَّلَ المصنِّفُ تَسمِيةَ هذه اللُّغةِ بذلك بِقَولِهِ: (لأَنَّ هذَا اللَّفظَ) أي: لفظَ «أَكلُوني البَراغيثُ» (سُمِعَ مِن بَعضِهِمْ) أي: العربِ، قال ابنُ عنقاءَ: وهي لغةٌ قليلةٌ لِطَيِّئٍ، وأَزْدِ

= جمعُ سَحابة، وهي الغَيمة.

المعنى: يقول: إنه هَطَل مَطرٌ في فصل الرَّبيع، فأنبَت أشياءَ حسَنة جَميلةً، وهذه المَحاسنُ نشَأت عن تَلقيح الرياح لِلغُيوم البِيض الكثيرةِ العطايَا والصنائع.

الإعراب: «نَتج الربيعُ»: فعل ماضٍ وفاعِله. «محاسناً»: مفعولُه نُوِّن لِلضَّرورة. «ألقَحنها»: فعل ماض، والنون: حرفٌ دالٌّ على الإناث، والهاء: مَفعوله. «غُرُّ»: فاعلُ (ألقَح) مَرفوع. وبعضُهم يَجعل النون هي الفاعل و(غرُّ) بدلاً منها. «السحائِب»: مضاف إليه سُكن لِلوقف، وهذه الإضافة مِن إضافة الصفة لِلموصوف، والأصل: السحائبُ الغُرُّ. وجُملة (ألقَحنها...) في محل نصب نَعت لـ(محاسناً).

والشاهد: في قَوله: (ألقَحنَها)؛ حيث ألحَقَ علامةَ الجَمع الفِعل وهو مُسنَدٌ إلى الفاعل الظاهِر، وهو قَولُه: (غُرُّ السَّحائب)، وهذا لُغةٌ لِبَعضِهم، والقِياس الأكثرُ في الكلام: (ألقَحَتْها غُرُّ السَّحائب) بالإفراد.

(١) **البيت:** لأُحَيحةَ بن الجُلاح، وقال بعضُهم: هو لأُميَّة بن أبي الصَّلت.

اللغة: (ألوَمُ): من اللَّوم، ويُروى: (فكلُّهمُ يَعذلُ) مِن العَذل، وهو اللَّوم أيضاً، وهو الصَّواب؛ لأن البيت مِن قِطعة لاميَّة في بَيان فَضل النَّخيل، ومِمَّن أنشَدها أبو حَنيفةَ الدِّينَوَرِي في كِتاب «النَّبات» عن الأصمَعي.

الإعراب: «يَلومُونَني»: فِعل مضارع مَرفوع بثُبوت النون، والواو: حرفٌ دال على الجَماعة، والنون: لِلوقاية، والياء: مَفعول به. «في اشتراءِ»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(يَلُوم). «النَّخيلِ»: مُضاف إليه، ويُروَى: (في اشترائي النَّخيلَ) بإضافة المَصدر إلى فاعِله، ونَصبِ مَفعُوله. «أهلِي»: ـ ويُروى: (قَومي) ـ فاعلُ (يَلُوم) مرفوع بضمة مُقدرة على ما قبل الياء لِلمُناسبة، والياء: مضافٌ إليه. الفاء: عاطفة، «كلُّهمُ»: مبتدأ ومُضاف إليه، والواوُ: إشباع. «ألوَمُ»: خبرُه مرفوع.

والشاهد: في قولِه: (يَلُومونَني أهلي)، ووجهُ الاستشهاد فيه كالذي قبلَه سواءً.

(٢) وفي «مُختار الصحاح»: البُرغوث بالضمِّ: حَشرة وَثَّابة عَضُوض.

. . . . . .

شَنُوءة، وبَني الحارِث. اهـ وقال الفاكِهيُّ: وهذا المثالُ فيه شُذُوذانِ: أحدُهما: إلحاقُ الفِعلِ العلامةَ، والثَّاني: استِعمالُ الواوِ لما لا يَعقِلُ. اهـ[1]، قال في «العُباب»[2]: (كانَ حقُّه أنْ يَقولَ[3]: «أَكلْنَني البَراغيثُ»؛ لأنَّ البَراغيث ليسَ ممَّن يَعقِلُ)[4]، لكنْ في «المغني» لابن هشامٍ أنَّ الواوَ تُستَعْمَلُ لغيرِ العُقلاءِ إذا نُزِّلُوا مَنزلتَهم، قال أبو سَعيد[5]: (نحوُ: «أَكلُوني البَراغيثُ» إذ وُصِفَتْ بالأَكلِ، لا بِالقَرصِ)، وهذا سَهوٌ منه؛ فإنَّ الأكلَ مِن صفاتِ الحيوانِ عاقلةً كانَتْ أو غيرَ عاقلةٍ، وقال ابنُ الشَّجَريِّ[6]: إنَّ الأكلَ هنا بمعنَى العُدْوانِ والظُّلمِ، كقَولِهِ: [الكامل]

---

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٢٠٢).

(٢) هو كتابُ «العُباب في شَرح اللُّباب»، أمَّا صاحبُ «العُباب» فهو السَّيد عبدُ الله بن مُحمَّد الحُسَيني النَّيسابُوري، جمالُ الدين المعرُوفُ بنُقرَه كار، عالم بِالعربية وأصول الفقه، حنفي، وَلي التدريس بحلبَ، وأقام بدِمشقَ مدةً، وبالقاهرة مثلَها، له كتبٌ منها: «شرح التَّسهيل» و«شَرح الشافية» في الصَّرف، و«شَرح المَنار» في الأُصول؛ تُوفي سنةَ (٧٧٦هـ)؛ وأمَّا صاحبُ «اللُّباب» فهو تاجُ الدين مُحمد بن محمد بن أحمدَ المعروفُ بِالفاضِل الإسفَرايِيني، المُتوفى سنةَ (٦٨٤هـ)، من مُصنَّفاتِه أيضاً «ضَوء المصباح»، وكتابُه «اللُّباب» ـ كما قال شارحُه نُقره كار ـ مُشتَمِلٌ على مُلخَّصِ أبحاث المتقدِّمين، في ألفاظ بَليغة، عَذبة . . . ومُحتَوٍ على لطائفَ عَميقة، لا توجد في جُلِّ كلام الأولين، بالغٌ دَرجات الكمال، لكنه أصعَبُ الكُتب المؤلَّفة في هذا الفن، وأوعرُها؛ لاشتِماله على مَباحثَ غريبة، ومسائلَ عَميقة.

(٣) أي: على لُغةِ تقديم علامة الجمعِ، وأمَّا على لغة عامَّة العرب فيقال: أكَلَتْني؛ لأنَّ ما لا يَعقل جَمعُه وضَميرُ جَمعِه كالمُؤنَّث وإنْ كان مُذكراً.

(٤) لكنَّه نَقل بعد ذَلك عن السيرافيِّ أنها لمَّا وُصِفَت بِصِفات العُقَلاء مجازاً، أُجرِيَت مُجرَى ما يَعقِلُ، قال: فإنَّ الأكلَ ليس المرادُ به حقيقتَه، بل المرادُ منه الجورُ والتعدِّي. . . إلخ كلامِه، فما سيَأتي ليس على ما يَنبغي.

(٥) أي: السِّيرافي، وهو الحسنُ بنُ عبد الله بنِ المَرزبان السِّيرافي، أبو سَعيد، نحويٌّ عالم بالأدب والفِقه والقرآن والفَرائض والكلام والحِساب وغيرها، أصلُه من فارِس، وسكنَ بغدادَ فتولَّى القضاء فيها، كان ديِّناً زاهداً عابداً خاشعاً، يُذكر عنه الاعتزال ولم يكن يَظهَرُ منه شيء، له: «شرح كتاب سيبويه»، و«شَرح المقصورة الدُّرَيدية» وغيرُهما. تُوفي ببغداد سنةَ (٣٦٨هـ).

(٦) هو أبُو السعادات الشَّريف هِبَة الله بن علي الحسني، المَعروفُ بابن الشَّجري، المتوفَّى سنة (٥٤٢هـ). وكلامُه الآتي في كتابه «الأمالي» (١/ ٢٠٣-٢٠٤).

. . . . . .

الكواكب الدرية

أَكَلْتَ بَنِيكَ أَكْلَ الضَّبِّ حتَّى وَجَدْتَ مَرارَةَ الكَلإِ الوَبِيلِ[١]

أي: ظَلَمْتَهُم، فشَبَّهَ الأكلَ المعنويَّ بالحقيقيِّ[٢]. اهـ

---

(١) **البيت** للعَمَلَّس بن عَقِيل بن عُلَّفة يَقُوله لأبيه، وقال الجاحظُ وغيرُه: قائِلُه أَرطاةُ ابن سُهَيَّة يَقوله لعَقِيل المَذكور.
وسببُ قوله: أنَّ عَقيلاً طَرد بَنِيهِ وهو شابٌّ قَوي، فتَفرَّقوا عنه في البلاد وبقي وَحدَه، ثم إنَّ رجلاً من بني صرمةَ يقال له: بَجِيل كان كثيرَ المال والماشية حَطَم بُيوت عَقيل بِماشِيَته، ولم يكن قبل ذلك أحدٌ يَقرب من بُيُوت عَقِيل إلا لقيَ شرًّا، فطرَدَت أَمَةٌ له الماشية، فضرَبها بَجِيل بِعصاً كانت معه فشجَّها، فخَرج إليه عَقِيلٌ وحدَه وقد هَرِم يَومئذ وكَبِرَت سِنُّه، فزَجَره بَجِيل وضرَبه بعصاً واحتَقره، فجَعل عَقِيل يَصيح: يا عَلقمةَ، يا عَمَلَّس بأسماء أولادِه مُستَغيثاً بهم؛ فقال أَرطأة بن سُهيَّة: أكَلتَ بَنِيكَ... البيتَ، وبَعده:

ولَوْ كانَ الأُلَى غَابُوا شُهُوداً مَنَعْتَ فِناءَ بَيْتِكَ مِنْ بَجِيلِ

وبَلغ خبرُ عَقيل ابنَه العَمَلَّس وهو بالشام، فأقبَل إلى أبيه حتى نَزل عليه، ثم عدَا على بَجِيل فضرَبه ضرباً مُبرحاً وعقَر عِدَّةً مِن إبِلِه وأوثَقه، وجاءَ به حتى أَلقاه بين يَدَي أبِيه، ثم رَكب راحلته وعادَ مِن وَقته إلى الشام، ولم يَطعَم له طعاماً ولم يَشرَب له شَراباً.
اللغة: (الضبُّ): دُويبَّة معرُوفة تُشبه التمساحَ الصغير. (أكلَ الضب): مثلَ أكلِ الضب أولادَه؛ لأن الضِّبابَ تَأكل أولادَها إلا القَليل؛ وفي المَثَل: (أعقُّ مِن ضَب)، فجَعل تَعدِّيَه على بَنِيه وظُلمه لهم كأكل الضب ولَده؛ مُبالغةً في وَصفه بالبَغي عليهم والظُّلم لهم. (المَرارة): ضِد الحَلاوة. (الكلأ): العُشب الذي تَأكُله الماشية. (الوَبيل): الوَخيم المُرُّ الذي لا يُوافق المِزاج.
المعنى: يقولُ: ظلَمتَ أولادكَ ظلماً شَبيهاً بظلم الضَّب الذي يَأكل أولادَه، ودُمتَ على ذلك حتى ذُقتَ مَرارة الحياة بسَبب تَعدِّي الناس عليك.
الإعراب: «أكَلتَ»: فعل وفاعل. «بَنيكَ»: مفعول به، والكاف: مضاف إليه. «أكلَ»: مَفعول مُطلَق نوعيٌّ مَنصوب، وهو مضافٌ إلى فاعِله مَعنى. «الضبِّ»: مُضاف إليه. «حتى»: حرف غايةٍ وجر. «وَجدتَ مَرارةَ»: فعلٌ وفاعل ومفعول. «الكلأ»: مُضاف إليه. «الوَبيلِ»: نعتٌ له مجرور. والمَصدر المؤوَّلُ من (أنْ) المُقدرة قبل (وَجدتَ) مع ما بعدَها في مَوضعِ جر بـ(حتَّى)؛ والجارُّ والمَجرور متعلِّق بـ(أكلتَ).
وجه الاستشهاد: لم يَذكر المصنِّفُ في البيت شاهداً نحويًّا، وإنما أورَدَه لِيُبيِّن أن الأكل في قولِهم: (أكَلُوني البَراغيث) إنما هو بمَعنى العُدوان والظُّلم كما في الأكل الذي في البَيت؛ قال الدُّسوقي: استَعار الأكل لِظُلم البَنين أولاً؛ ثم استعار لهم الكلأَ مِن حيث كان المظلومُ بمنزلة المأكولِ في الاستهلاك والاستِئصال، ثم لما كان ذلك مُستقبَحاً وَخِيمَ العاقبة جعَله وَبيلاً، وشبَّه ما يَنشأ عنه من الفَسادِ الذي تَنفرُ منه الطَّبائع السليمة بِمَرارة العُشب المُرِّ الذي يُرعى. اهـ نقلاً عن الدماميني. «فَتح القريب المجيب».

(٢) أي: وحينئذٍ يَصحُّ إجراءُ البَراغيث مُجرَى العُقلاء؛ لأنَّ الظُّلم والبَغي والتَّعدِّيَ مِن أوصافِ العُقَلاء.

ومِنهُ الحَدِيثُ: «يَتعاقَبُونَ فِيكُم مَلائِكةٌ بِاللَّيلِ ومَلائِكةٌ بِالنَّهارِ».

الكواكب الدرية

(ومِنهُ) أي: مِن إلحاقِ الفِعلِ العلامةَ (الحَديثُ) الصَّحيحُ: («يَتعاقَبُونَ فِيكُمْ ملَائِكةٌ بِاللَّيلِ ومَلائِكةٌ بِالنَّهارِ»)، فـ«ملائكةٌ»: فاعلُ «يَتعاقبونَ»، وقد لحقَ الفعلَ علامةُ الجمعِ مع أنَّه مُسنَدٌ إلى الظَّاهرِ، وكانَ القياسُ: «يَتعاقبُ[1]» بالإفراد كـ«قامَ الزَّيدُون»، قال ابنُ عَنقاء في «غُرَر الدُّرَر»: والأَوجَهُ في الحديثِ أنَّ «ملائكةٌ» بدلٌ مِن واوِ «يَتعاقبونَ»، ثمَّ كونُه مُبتدأً خبرُه جُملةُ «يَتعاقبونَ» كما في ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، فـ﴿ٱلَّذِينَ﴾: بدلٌ مِن واوِ «أَسَرُّوا» على الأرجحِ، أو مُبتدأٌ خبرُه جُملةُ «أَسَرُّوا»؛ لأنَّها ليسَت مِن لغةِ قريشٍ، ولا الخِطاب لِبَعضِ أهلِها فيُخاطبُهُ ﷺ بِلُغتِهِ، ولأنَّها لِكَثرَتها[2] نَصُّوا على ضَعفِها، فلا يُخَرَّجُ عليها القرآنُ والحديثُ ما أمكنَ. اهـ.

قال ابنُ هشامٍ: وقد حمَلَ قومٌ على هذه اللُّغةِ آياتٍ مِن القُرآنِ العظيمِ، منها قَولُه تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، والأجوَدُ تَخريجُها على غيرِ ذلك، وأحسَنُ الوُجوهِ فيها: إعرابُ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ مُبتدأً، وما قبلَه خبرُه، وأمَّا قولُهُ ﷺ: «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟»[3]، فليس ممَّا نحنُ فيه؛ لأنَّ «مُخْرِجِيَّ» خبرٌ مُقدَّمٌ، وعَلامةُ رفعِهِ الواوُ المنقلبةُ ياءً مُدغَمةً، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ مُضافٌ إليه، و«مُخْرِجِيَّ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هُم، و«هُم»: ضميرٌ مُنفَصِلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وأمَّا المُفرَدانِ والمُفرداتُ المتَعاطِفاتُ كقَولِهِ: [الطَّويل]

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبعَدٌ وحَمِيمُ[4]

---

(١) بالياء في النُّسَخ، ويجوز (تتعاقب) بالتاء.

(٢) في «غُرَر الدُّرر»: (على كثرتها). وهو الصواب.

(٣) هذا جزءٌ من حديث عائشةَ رضي الله عنها المشهورِ في بدء الوحي. انظُر: «صحيح البخاري» (٣) و«صحيح مُسلم» (٤٠٣).

(٤) **البيت:** لعَبد الله بن قَيس الرُّقَيات في رِثاء مُصعَب بن الزُّبَير رضي الله عنه.

اللغة: (المارِقين): الخارِجين من الدِّين. و(أسلَماه): خذَلاه ولم يَنصُراه. و(المُبعَد) بفتح العين: الأَجنبِي. و(الحَميم): الصَّديق.

المعنى: إنَّ مُصعبَ بن الزبير قد باشَر قِتال الخارِجينَ من الدين بِنَفسه، والحالُ أنه قد خذَله وتَرك نُصرتَه ومُعاونتَه في الحَرب البَعيدُ والقريب. =

والصَّحِيحُ أنَّ الأَلِفَ والواوَ والنُّونَ أَحرُفٌ دالَّةٌ على التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ، وأَنَّ الفاعِلَ ما بَعْدَها.

ومِنها: أنَّهُ يَجِبُ .....

الكواكب الدرية

فالصَّحيحُ أنَّ هذه اللُّغةَ لا تَمْتَنِعُ مَعَهُما، (والصَّحِيحُ أنَّ الألفَ والواوَ والنُّونَ) فيما سُمع مِن ذلك (أَحرُفٌ دالَّةٌ على التَّثنِيَةِ والجَمعِ) المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، كما أنَّ التَّاءَ في نحوِ: «قامَتْ» دالَّةٌ على التَّأنيثِ، (وأنَّ الفاعِلَ) هو (ما بَعدَها) مِن المثنَّى والمَجمُوعِ.

وقيل: إنَّ هذه اللَّواحقَ ضَمائرُ، وإنَّها الفاعلُ، وإنَّ المَرفوعَ بعدَها: إمَّا مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، أو بدلٌ منها.

ورُدَّ ذلك بأنَّ أئمَّةَ اللُّغةِ نَقَلُوا أنَّ اتِّصالَ هذه الأحرُفِ بهذه الأفعالِ لغةٌ لِقَومٍ مُعيَّنِينَ مِن العربِ، وتقديمُ الخبرِ والإبدالُ مِن الضَّميرِ شائعٌ عندَ الجميعِ وإنْ أدَّى إلى الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ.

(ومِنها) أي: ومِن أحكامِ الفاعلِ: (أنَّه يَجِبُ) تَذكيرُ الفعلِ وما في تَأويلِهِ إذا كانَ الفاعلُ مُذكَّراً حقيقيًّا؛ مُفرداً، أو مثنًّى، أو جمعاً سالماً بِنَوعَيهِ[1]، صَحَّ مُفردُه، كـ«قامَ زيدٌ،

= **الإعراب:** «تولَّى»: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر للتعذُّر، وفاعِله: ضمير مُستتر فيه جوازاً تقديرُه: هو. «قتالَ»: مفعولٌ به مُضاف. «المارقينَ»: مضاف إليه مَجرور بالياء. «بنَفسه»: جار ومجرور ومضاف إليه، متعلِّقٌ بمَحذوف حال من فاعلِه، والتقدير مثلاً: مُستقلًّا بنَفسه، وقيل: بـ(تَولى). وقيل: الباء زائدةٌ و(نفس) توكيد لِلضمير المستتر في (تَولَّى)، وفيه ضعفٌ من جهة عدم تَوكيد الضمير المرفوع بالمُنفصل قبل تَوكيدِه بـ(النَّفس). «وقد»: الواو لِلحال. (قد): حرف تَحقيقٍ. «أسلَماه»: (أسلَم): فعل ماض، والألف: حرفٌ دالٌّ على التثنية، والهاء: مفعولٌ به. «مُبعَدٌ»: فاعل مَرفوع. الواو: عاطفة، «حميمُ»: مَعطوف على (مُبعَد). و(قد أسلَماه..) في محل نَصب حال.

والشاهد: في قَوله: (أسلَماه مبعدٌ وحميم)؛ حيث ألحقَ الألفَ ـ وهي علامةُ التثنية ـ بالفِعل مع أنَّ الفاعل ظاهِر وهو اسمان مُفرَدان متَعاطفان، وهذا جائزٌ على الصَّحيح، وإنْ كانَ الأكثَرُ: (أسلَمَه) بالإفراد.

(١) أي: مذكراً كان أو مؤنَّثاً، وسيُمثِّل لجمع المؤنث السالم بـ(الطلحات)، وقد تَبع في المسألة ابنَ عنقاء، وليس التذكير بواجبٍ كما قال، بل الصحيحُ أنَّ هذا النوع مما يَجوز فيه الوَجهان، فيقالُ: قامَت الطَّلحات وقامَ الطَّلحات؛ بإثبات التاء لِتَأوُّله بِالجماعة، وحَذفِها لِتَأوُّلِه بِالجَمع.

تَأنِيثُ الفِعلِ بِتاءٍ ساكِنةٍ في آخِرِ الماضِي، وبِتاءِ المُضارَعةِ في أَوَّلِ المُضارِعِ، إِذا كانَ الفاعِلُ مُؤَنَّثاً، نَحوُ: «قامَتْ هِندٌ»، و«تَقُومُ هِندٌ»، ويَجُوزُ تَرْكُ التَّاءِ إِنْ كانَ الفاعِلُ مَجازِيَّ التَّأنِيثِ نَحوُ: «طَلَعَ الشَّمْسُ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾ [الأنفال: ٣٥].

الكواكب الدرية

أو طَلحةُ، أو الزَّيدانِ، أو الطَّلحتانِ، أو الزَّيدونَ، أو الطَّلحاتُ»، ولا نَظر لِتَغييرِه بتَحريكِ اللَّامِ.

فإنْ كانَ المُذكَّرُ مجازيًّا - وهو: ما لا يُقابِلُهُ أُنثَى، كـ«القَمَرِ، والفَلَكِ، والكَوكبِ، والمَلَكِ» عليه السَّلامُ - جازَ فيه التَّذكيرُ والتَّأنيثُ[1].

ويَجبُ (تَأنِيثُ الفِعلِ) أي: وما في تأويلِهِ؛ ليَدُلَّ على تأنيثِ الفاعلِ، ويَكونُ تأنيثُه (بِتاء ساكنةٍ في آخِرِ الماضِي، وبِتاءِ المُضارِعِ[2] في أوَّلِ المُضارِعِ إذَا كانَ الفاعلُ مُؤنَّثاً) حَقيقيًّا - وهو: ما له فَرْجٌ - متَّصلاً بِفعلِهِ، ولم يكُنْ فِعلُه: «نِعْمَ» ولا «بِئْسَ»، (نَحوُ: «قامَتْ هِندٌ»)، هذا مثالُ الماضي، (و«تَقُومُ هِندٌ»)، هذا مثالُ المُضارِعِ.

وكذا يَجبُ تَأنيثُهُ إذا أُسْنِدَ إلى ضميرٍ مُتَّصلٍ عائدٍ إلى مُؤنَّثٍ غائبٍ، حَقيقيًّا كانَ نحوُ: «هندٌ قامَتْ»، أو مَجازيًّا كـ«الشَّمسُ طَلَعَتْ».

وتَذكيرُ الفعلِ مع المُؤنَّثِ الحقيقيِّ كـ«قامَ المرأةُ» لُغةٌ قليلةٌ تُسمَّى: (لغةَ قالَ فُلانةُ).

(ويَجُوزُ تَركُ التَّاءِ) مِن الفعلِ وإثباتُها، وهو أرجَحُ (إنْ كانَ الفاعِلُ) الظَّاهرُ حَقيقيَّ التَّأنيثِ مُنفصِلاً عن فِعلِهِ بغيرِ «إلَّا»، نحوُ: «حضرَ القاضيَ امرأةٌ»؛ أو مُتَّصِلاً به في بابِ «نِعْمَ، وبِئْسَ»، نحوُ: «نِعْمَ المرأةُ هندٌ، وبِئْسَ المرأةُ هندٌ»؛ أو كانَ الفاعلُ (مَجازِيَّ التَّأنِيثِ) وهو: ما لا فَرْجَ له، فلا يُقابِلُه ذَكَرٌ كـ«السَّماءِ، والأرضِ، والشَّمسِ»، فلا يَجبُ تأنيثُ الفعلِ معَه، اتَّصلَ بِفعلِهِ، أم لا، (نَحوُ: «طَلَعَ الشَّمسُ») بحذفِ التَّاءِ، (وقَولِه تَعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ على ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ

(١) عبارةُ ابن عنقاء: وقد يُؤنَّث المذكر المجازيُّ على تأويلِه بمؤنَّثٍ كـ(جاءَت كِتابي أي: صحيفَتي. . . إلخ)، وهي أوضَحُ وأحسَنُ؛ إذ عبارة الشارح تُوهِمُ أن التأنيث في ذلك قِياسٌ مُساوٍ لِلتذكير.

(٢) الذي عند غيرِه من نُسخ المتن والفاكهي: (بتاء المضارعة)، وهي أولى.

. . . . . .

الكواكب الدرية

﴿ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، ويَجوزُ أنْ تَكونَ استِئنافِيَّةً، قاله في «المجيدِ»، «ما»: نافيةٌ، ﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «صلاةُ»: اسمُها، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿عِندَ﴾: ظرفُ مكانٍ، ﴿ٱلْبَيْتِ﴾: مُضافٌ إليه، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه في محلِّ نصبٍ على الحالِ، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حصرٍ، ﴿مُكَآءً﴾: خبرُ ﴿كَانَ﴾، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وقَرأ عاصمٌ بِخلافٍ عنه[1]: ﴿صَلَاتُهُمْ﴾ بالنَّصبِ على الخبرِ، و(مكاءٌ وتصديةٌ) بالرَّفعِ على الاسمِ، وخطَّأَ أبو عليٍّ الفارسيُّ هذه القراءةَ بأنَّ القاعِدةَ جعلُ المعرفةِ اسماً، والنَّكرةِ خبراً، ولا يَجوزُ خِلافُ ذلك، إلَّا في ضَرورةِ الشِّعرِ كقَولِهِ: [الوافر]

يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ[2]

---

(١) وهي مِن الشاذ لا المتواتِر.

(٢) صدرُه:

كَأَن خَبيئةً مِن بَيتِ رَأسٍ

وهو لحسانَ بن ثابِت رضي الله عنه من قَصيدة في مَدحِ النبي ﷺ وهَجوِ أبي سُفيانَ قبل فتح مكةَ وإسلامِه، والبيتُ مِن شواهد سيبَويه.

اللغة: (الخَبيئة): الخَمرة المخبوءَة المَصُونة المَضنون بها، ويُروى: (كأن سبيئةً) من سَبَأَ الخَمرَ واستَبَأَها: اشتَراها. و(بيتُ رأسٍ): مَوضعٌ بالشام معرُوف بِخَمرِه في الجاهِليَّة. (مِزاجَها): ما تُمزَجُ - أي: تُخلَط - به لِكَسر سَورتِها. **والمعنى:** واضحٌ.

الإعراب: «كأنَّ»: حرف تَشبيهٍ ونصب، «خبيئةً»: اسمها. «مِن»: حرف جر. «بَيتِ رأسٍ»: مُركب إضافي مجرورٌ بـ(مِن)، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بمحذوف نعت لـ(خَبيئة)، «يكونُ»: فعل مضارع ناقص، «مِزاجَها»: خبرُها منصوبٌ ومضاف إليه، «عسلٌ»: اسمها مؤخَّر مرفوع، «وماءُ»: عطفٌ عليه. وجملةُ (يكون...) في محل نصب نعتٌ ثانٍ لـ(خَبيئة)، وأما خبرُ (كأنَّ) فقولُه في البيت بعدَه: (على أنيابِها).

والشاهد: في قَوله: (يكون مزاجها عسلٌ وماءُ)، حيث أخبَر بِمَعرفة عن نكرة؛ فإنَّ (مزاجَها) خبرُ (كان) مُقدَّم وهو مَعرِفة، و(عسل) اسمُ (كان) مُؤخر وهو نكرة، وذلك ضَرورة سهَّلها في البيت أنَّ (عسل وماء) جِنسان، فكأنَّه قال: يكونُ مِزاجَها العسلُ والماءُ، وقال بعضُهم: حسَّنَ ذلك أن (مِزاجاً) مُضافٌ إلى ضَميرِ نَكرةٍ.

هذا، وقد رُوي البيت برَفع الجَميع، فخُرِّج على زيادة (يكون)، وعلى أن اسمَها ضميرُ الشأن محذُوفاً، وهو أولى.

وحُكْمُ المُثَنَّى والمَجْمُوعِ جَمْعَ تَصْحِيحٍ حُكْمُ المُفرَدِ، فتَقُولُ: «قامَ الزَّيدَانِ»، و«قامَ الزَّيدُونَ»، و«قامَتِ المُسْلِمَتانِ»، و«قامَتِ المُسْلِماتُ». وأمَّا جَمْعُ التَّكسِيرِ فَحُكمُهُ حُكْمُ المَجازِيِّ التَّأنِيثِ، تَقُولُ: «قامَ الرِّجالُ، وقامَتِ الرِّجالُ» و«قامَ الهُنُودُ، وقامَتِ الهُنُودُ».

الكواكب الدرية

وخرَّجَها أبو الفَتحِ على أنَّ «المُكاءَ والتَّصديةَ» اسمُ جِنسٍ، واسمُ الجِنسِ تَعريفُه كتَنكِيرِهِ[1]. و«المُكاءُ»: الصَّفيرُ، و«التَّصديةُ»: التَّصفيقُ، أي: جَعلُوا الصَّفيرَ والتَّصفيقَ موضعَ صلاتِهم التي أُمرُوا بها، ففي ذلك أعظَمُ ذمٍّ لهم.

(**وحُكمُ**) الفاعلِ (**المُثَنَّى**) المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ (**والمَجمُوعِ جَمْعَ تَصحِيحٍ**) لمُذكَّرٍ أو مُؤنَّثٍ إذا أُسنِدَ إليهما فعلٌ: (**حُكمُ**) الفاعلِ (**المُفردِ**) المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ إذا أُسنِدَ إليه الفعلُ، (**فتَقُولُ**) في الفعلِ الذي فاعلُه مثنًّى مُذكَّرٌ: («**قامَ الزَّيدانِ**»، و) في الفِعلِ الذي فاعلُه مجموعٌ مُذكَّرٌ: («**قامَ الزَّيدُونَ**») بتذكيرِ الفعلِ فقَطْ كما يُذكَّرُ في «قامَ زيدٌ»، (و) تَقولُ فِيهما للمُؤنَّثِ المثنَّى: («**قامَتِ المُسلِمَتانِ**»)، ولِلمُؤنَّثِ المَجموعِ: («**قامَتِ المُسلِماتُ**») بتأنيثِ الفعلِ وُجوباً، كما يَجبُ ذلِك في نحوِ: «قامَتْ مُسلمةٌ».

وإذا اجتَمعَ مُتعاطفانِ مُذكَّرٌ ومُؤنَّثٌ، فالحكمُ لِلسَّابقِ منهما كما يُؤخَذُ مِن كلامِهم؛ لأنَّ الثَّانيَ تابعٌ للأوَّلِ في الحُكمِ، فتَقولُ: «قامَ زيدٌ وهندٌ» بتركِ التَّاءِ، و«قامَتْ هِندٌ وزيدٌ» بالتَّاءِ. نَعَمْ، إنْ كانَ المُؤنَّثُ السَّابقُ مَجازيَّ التَّأنيثِ، فالأحسَنُ تركُ التَّاءِ نحوُ: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩].

(**وأمَّا جَمعُ التَّكسيرِ**) إذا أُسندَ إليه الفِعلُ، (**فحُكمُهُ حُكمُ**) الفاعلِ المُفردِ (**المَجازِيِّ التَّأنِيثِ**)، في جوازِ تأنيثِ الفعلِ وتَذكيرِهِ؛ لأنَّ تأنيثَ المَجمُوعِ مجازيٌّ يُجَوِّزُ إخلاءَ فِعلِهِ مِن العلامةِ، ولم يُعتَبَرْ ذلك في الجَمعِ الصَّحيحِ لِسَلامةِ نَظمِهِ، ومِن ثَمَّ جازَ التَّأنيثُ في «جاءَ البَنُونَ» والتَّذكيرُ في نحوِ: «جاءَ البَناتُ»؛ لِتَغَيُّرِ نَظمِ الواحدِ فِيهما، (**تَقُولُ: «قامَ الرِّجالُ»**) بِالتَّذكيرِ على تَأويلِهِ بالجَمْعِ، (و«**قامَتِ الرِّجالُ**») بِالتَّأنيثِ على تأويلِهِ بالجَماعةِ، ويَجوزُ تركُ التَّاءِ وإثباتُها، (و«**قامَ الهُنُودُ، وقامَتِ الهُنُودُ**») أيضاً[2] فِيما إذا كانَ الفاعلُ اسمَ جَمعٍ

(١) انظر: «المحتَسب» (١/ ٢٧٩) فما بعدها.

(٢) الظاهرُ أن صوابَ العبارة: (تَقولُ: قامَ الرِّجالُ... وقامتِ الرِّجالُ... وقامَ الهُنودُ وقامَتِ الهُنودُ، ويَجوزُ تركُ التَّاءِ وإثباتُها أيضاً فِيما إذا كانَ الفاعلُ اسمَ جمعٍ...)، فحصَل تقديمٌ وتأخير عِند الطبعِ أفسَدَها.

ومِنها: أنَّ الأَصْلَ فِيهِ أنْ يَلِيَ فِعلَهُ، ثُمَّ يُذْكَرَ المَفعُولُ، نَحوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]. .....

الكواكب الدرية

كـ«النِّساءِ»، أو اسمَ جِنسٍ كـ«اللَّبِنِ»[١]، تَقولُ: «قامَ النِّساءُ، وقامَتِ النِّساءُ، وجاءَتِ اللَّبِنُ[٢]، وجاء اللَّبِنُ».

(ومِنها) أي: ومِن أحكامِ الفاعلِ: (أنَّ الأصلَ) أي: الغالبَ (فِيهِ) أي: في الفاعلِ، (أنْ يَلِيَ فِعْلَهُ) بِأنْ يَتَّصِلَ به، نحوُ: «ضربَ زيدٌ عَمْراً»؛ لأنَّه كالجزءِ منه، بِدَليلِ إسكانِ آخِرِ الفعلِ إذا كانَ الفاعلُ ضميراً نحوُ: «ضَرَبْتُ»؛ لِكراهةِ تَوالي أَرْبعِ متحرِّكاتٍ، وإنَّما يَكرهون ذلك في كلمةٍ واحدةٍ، فدلَّ ذلك على أنَّهما كالكلمةِ الواحدةِ، بخلافِ المَفعولِ فإنَّ الأصلَ فيه أنْ يَنْفَصِلَ عن الفعلِ، ويَتَأَخَّرَ عن الفاعلِ كما قال: (ثُمَّ تَذكُرَ المَفعولَ)، أو غيرَه مِن مَعمُولاتِ الفعلِ، أي: لأنَّه فَضْلةٌ، فحَقُّه التَّأخيرُ، (نَحوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «ورثَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿سُلَيْمَٰنُ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، ﴿دَاوُۥدَ﴾: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والمَفعولُ الثَّاني[٣] مَحذوفٌ، والمورُوثُ هو: العِلْمُ والنُّبوَّةُ، والذي دلَّ على ذلك قَولُه تعالى قبلَه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا﴾ [النمل: ١٥]، وتقديمُ الفاعلِ في مِثلِ هذا جائزٌ.

وقد يَكونُ واجباً، كأنْ خِيفَ التِباسُ أحدِهما بالآخَرِ؛ لِعدمِ ظُهورِ الإعرابِ، وعدمِ قَرينةٍ تُمَيِّزُ أحدَهما مِن الآخَرِ بأنْ كانَا مَقصُورَينِ، أو اسمَي إشارةٍ[٤]، أو مَوصولَينِ، أو مُضافَينِ لياءِ المتكلِّمِ، أو ضَميرَينِ نحوُ: «ضربَ موسَى عيسَى»، أو «هذَا ذاكَ»، أو «مَن في الدَّارِ مَن على البابِ»، أو «غُلامي صَديقِي»، أو «ضرَبتُكَ»، فيَتعيَّنُ في مثلِ هذا كونُ الأوَّلِ فاعلاً، والثَّاني مَفعولاً، خِلافاً لابنِ الحاجبِ مُحتجًّا بأنَّ الإجمالَ مِن مَقاصدِ العُقَلاءِ.

---

(١) بفتحٍ فكسر، واحدُه (لَبِنة) وهي: ما يُضرَب من الطِّين مُربَّعاً لِلبناء، ومِنه الحديث: «وأنا مَوضِعُ تِلك اللَّبِنَة»، ومثَّل به دُون نحو: (البَقَر) لمجيئه في قَول «الخُلاصة»:

والتاءُ مَعْ جَمعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذكَّرٍ كالتاءِ مَعْ إحدَى اللَّبِنْ

(٢) الأحسَن: (سَقَطت اللبنُ) أو (تكسَّرتِ اللبنُ) كما في كلامِ بعض الشُّرَّاح.

(٣) أي: لأنه يقال: (وَرِثَه مالَه)، وإن كان المشهورُ في زمانِنا تعدِيَتَه صريحاً إلى واحدٍ فقط ويتعدَّى إلى الآخَر بحرف الجر، فيُقال: (وَرِث منه ـ أو عنه ـ مالاً).

(٤) أي: في غير (ذَينِ) و(تَينِ) ونحوِهما مما يَظهَرُ فيه حالُهما، ومثلُه يقال في المَوصولَين.

وقد يَتأَخَّرُ الفاعِلُ ويَتقَدَّمُ المَفعُولُ؛ جَوازاً نَحوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، ووُجُوباً نَحوُ: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤].

الكواكب الدرية

(وقد يَتأَخَّرُ الفاعِلُ، ويَتقَدَّمُ المَفعُولُ) عليه، على خِلافِ الأصلِ (جَوازاً) تَوَسُّعاً في الكلامِ، (نَحوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾)، وإعرابُه: اللَّامُ: داخلةٌ في جوابِ قَسمٍ مقدَّرٍ تَقديرُه: واللهِ، «قد»: حرفُ تحقيقٍ، ﴿جَآءَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾: مَفعولٌ مقدَّمٌ، و﴿ٱلنُّذُرُ﴾: فاعلٌ مؤخَّرٌ.

(ووُجُوباً) لِعارضٍ اقتَضى ذلك، بأنْ كانَ المَفعولُ ضميراً مُتَّصلاً بفعلِهِ، والفاعلُ اسماً ظاهراً، (نَحوُ: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾)، وإعرابُه: «شَغَلَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ مقدَّمٌ، «أموالُ»: فاعلٌ مؤخَّرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وإنَّما كانَ تقديمُ المَفعولِ فيه واجباً؛ لأنَّه لو قُدِّمَ الفاعلُ والحالةُ هذه لَزِمَ انفِصالُ الضَّميرِ الواقعِ مَفعولاً، مع إمكانِ اتِّصالِهِ. أو كانَ ضميرُ المَفعولِ متَّصلاً بالفاعلِ، (و) ذلك (نَحوُ[1]: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾)، أي: وإذِ اخْتَبَرَ إبراهيمَ ربُّهُ بِكَلماتٍ، وهي: أوامرُ ونَواهٍ كلَّفَهُ بها، قيل: هي مَناسكُ الحجِّ، وقيل: الخِتانُ، والاستِحدادُ، وقَلْمُ الأظفارِ، وغيرُها مِن خصالِ الفطرةِ. وإعرابُه: «إذْ»: ظَرفٌ لما مَضَى مِن الزَّمانِ متعلِّقٌ بمَحذوفٍ تَقديرُه: اذْكُرْ[2]، ﴿ٱبْتَلَىٰٓ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾: مَفعولٌ مقدَّمٌ،

(١) في هذا المَوضع اختِلافٌ في الطبَعات الثلاثةِ، أغرَبُه جعلُ واوِ العطف في إحداهُنَّ مُتصلةً بالآية السابقة وإسقاطُ اسم الإشارةِ.

(٢) قال ابنُ هِشام في «المغني»: (إذ) على أربَعةِ أوجُهٍ؛ أحدُها: أن تَكونَ اسماً لِلزَّمن الماضي، ولَها أربَعةُ استِعمالات؛ أحدُها: أن تكونَ ظرفاً، وهو الغالب، نحوُ: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، والثاني: أن تكونَ مَفعولاً بِه نحوُ: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾، والغالِبُ على المَذكورة في أوائلِ القصَص في التَّنزيل أن تكونَ مَفعولاً بِه بِتَقديرِ (اذكُر)، نحوُ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾، ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾، وبعضُ المُعربين يَقول في ذلك: إنَّه ظرفٌ لـ(اذكُر) مَحذوفاً، وهَذا وَهمٌ فاحِش؛ لاقتِضائه حِينَئِذ الأمرَ بِالذِّكر في ذلك الوَقت مع أنَّ الأمرَ لِلاستِقبال، وذلكَ الوقتُ قد مضَى قبل تَعلُّقِ الخِطاب بِالمُكلَّفِين مِنَّا، وإنَّما المرادُ ذِكرُ الوقت نَفسِه لا الذكرُ فيه. اهـ وهو بَديعٌ، وعليه فيُقال في إعرابِه هنا: (إذْ): اسمٌ بمعنى (حِين) مَبني على السكون في محلِّ نَصب مَفعول به لِفعل مَحذوف تقديرُه: اذكُرْ.

وقَدْ يتقَدَّمُ المَفعُولُ على الفِعلِ والفاعِلِ؛ جَوَازاً نَحوُ: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠]، ووُجُوباً نَحوُ: ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]؛ لِأَنَّ اسْمَ الاستِفْهامِ لَهُ صَدْرُ الكَلامِ.

الكواكب الدرية

«ربُّ»: فاعلٌ مؤخَّرٌ وجوباً؛ إذ لو أُخِّرَ المَفعولُ لزمَ عَودُ الضَّميرِ مِن ﴿رَبُّهُۥ﴾ على متأخِّرٍ لفظاً ورُتبةً، وذلك لا يَجوزُ.

(وقد يَتَقَدَّمُ المَفعُولُ على الفِعلِ والفاعِلِ) معاً (جَوازاً)؛ لِعَدمِ مُقتضٍ لِلوجوبِ، (نَحوُ: ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾)، وإعرابُه: ﴿فَرِيقًا﴾: مَفعولٌ مقدَّمٌ، ﴿كَذَّبُوا۟﴾: فعلٌ وفاعلٌ، و«فريقاً»: مَفعولٌ مقدَّمٌ، و﴿يَقْتُلُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ.

(ووُجُوباً) كأنْ يكونَ المَفعولُ مُتضمِّناً لما لَه صدرُ الكلامِ (نَحوُ: ﴿فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: فصيحةٌ، «أيَّ»: اسمُ استِفهامٍ مَفعولٌ مُقدَّمٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿ءَايَـٰتِ﴾: مُضافٌ[1]، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، ﴿تُنكِرُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ بثُبوتِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ. وإنَّما وجبَ تقديمُ المَفعولِ في نحوِ المثالِ المَذكورِ كقولِهِ تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ (لأنَّ اسمَ) الشَّرطِ و(الاستِفهامِ لَه صَدرُ الكَلامِ)، وتأخيرُه مَفعولاً يُنافي الصَّدارةَ.

وليس تَقديمُ المَفعولِ على الفعلِ مُختصًّا بالمَفعولِ به، بل المَفعولاتُ الخَمسةُ فيه سَواءٌ، إلَّا المَفعولَ معه، فلا يَجوزُ تَقديمُه، وذلك لِمُراعاةِ أصلِ الواوِ؛ إذ هي في الأصلِ لِلعطفِ لِوَضعِها[2] أثناءَ الكلامِ. قالهُ الرَّضيُّ[3].

❁ ❁ ❁

(١) أي: مضافٌ بالنسبة لما بعده، ومضاف إليه بالنسبة لما قبلَه.

(٢) عبارة الرضي: فموضعُها.

(٣) أي: كما نقَله عنه الفاكهي. انظر: «الفواكه الجَنية» (ص٢٠٦-٢٠٧) و«شرح الرضي للكافية» (١/ ٣٣٧).

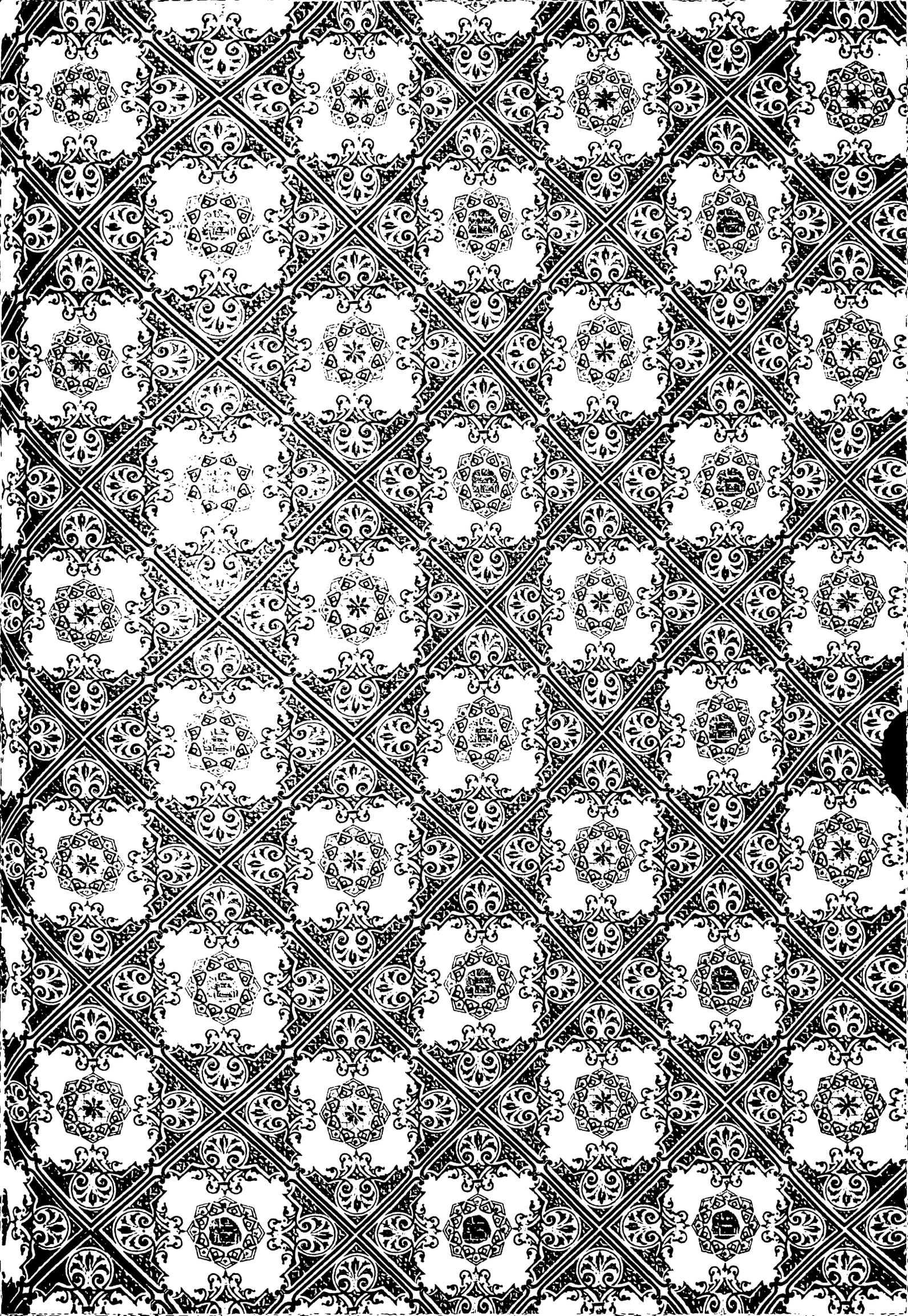

بابُ المَفعولِ الذِي لم يُسَمَّ فاعِلُه

وهُوَ: الاسْمُ المَرفُوعُ الَّذِي لم يُذْكَرْ مَعَهُ فاعِلُهُ، وأُقِيمَ هُوَ مُقامَهُ، .....

الكواكب الدرية

بابُ المَفعولِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه

وأُقيمَ هو مُقامَه، ولِهذا ذكَره عَقِبَ الفاعلِ، حتَّى ذهَبَ أكثرُ البَصريِّينَ[1] والجُرجانيُّ والزَّمخشريُّ إلى أنَّه فاعلٌ.

(وهو: الاسمُ) الصَّريحُ، أو المؤوَّلُ به، (المَرفُوعُ) لفظاً كـ«ضُرِبَ زيدٌ»، أو تقديراً نحوُ: «ضُرِبَ مُوسى»، أو مَحلًّا نحوُ: «ضُرِبَ هذَا»، (الذِي لَم يُذْكَرْ مَعهُ فاعِلُه) أي: فاعلُ عامِلِهِ مِن الفعلِ أو شِبهِهِ.

وإضافةُ الفاعلِ لِلمَفعولِ لِلمُلابسةِ؛ لِكَونه فاعلاً لفعلٍ متعلِّقٍ به.

والمرادُ بفاعِلِهِ فاعلُه في اصطِلاحِ النُّحاةِ، فلا يَرِدُ نحوُ: «أَنْبَتَ الرَّبيعُ البَقْلَ»؛ فإنَّ (البقلَ) اسمٌ حُذِفَ فاعِلُه الحقيقيُّ، أي: أَنْبَتَ اللهُ البقلَ في وَقتِ الرَّبيعِ، (وأُقِيمَ هو) أي: ذلك المَفعولُ (مُقامَهُ) - بضمِّ الميمِ[2] - اسمُ مكانٍ مِن «أقامَ»، أي: مُقامَ الفاعلِ في أحكامِهِ كلِّها، كما أشارَ إلى ذلك المصنِّفُ بِقَوله: (فصارَ مَرفوعاً... إلى آخِره).

ثمَّ اعلَمْ أنَّ حذفَ الفاعلِ وإقامةَ المَفعولِ مُقامَهُ إنَّما يَكونُ لِغَرضٍ مِن الأغراضِ المَذكورةِ في قولِ بعضِهم: [الرَّجَز]

وحَذفُك الفاعِلَ لِلنِّظامِ ... والسَّجعِ والتَّحقِيرِ والإعظامِ
والخَوفِ والإبهامِ والإيثارِ ... والعِلمِ والجَهلِ والاختِصارِ
تَيسُّرِ الإنكارِ واختِبارِ ... تَفطُّنِ السَّامعِ أو مِقْدارِ
ذَكاءٍ أَو تَخيِيلِكَ العُدُولَا ... مِنكَ إلى أَقواهُما دَلِيلَا
ولِاحترازٍ ظاهرٍ عنِ العَبَثْ ... ولِلوِفاقِ، فاشْكُرَنَّ مَنْ نَفَثْ

(١) مِثلُه يَحتاج للتثبُّت.

(٢) هذا هو المشهورُ فيه، بل هو اللازمُ عند الأكثرين والفتحُ عندَهم خطأ، والصحيح أنه غيرُ لازمٍ، وأنه يَجوز فيه الفتح أيضاً، بل إنه الأرجَح ههنا. وتفصيلُ ذلك في مَقال لي مُستقِلٍّ، فعلَيك به!

فَصارَ مَرْفُوعاً بَعدَ أنْ كانَ مَنْصُوباً، وعُمْدَةً بَعدَ أَنْ كانَ فَضْلةً.

فلا يَجُوزُ حَذْفُهُ ولا تَقْدِيمُهُ على الفِعلِ، ويَجِبُ تَأنِيثُ الفِعلِ إنْ كانَ مُؤَنَّثاً، نَحوُ: «ضُرِبَتْ هِندٌ»، ونَحوُ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١].

ويَجِبُ أنْ لا يَلْحَقَ الفِعلَ عَلامةُ تَثْنِيَةٍ أَو جَمْعٍ إنْ كانَ مُثَنًّى أو مَجمُوعاً، نَحوُ: «ضُرِبَ الزَّيدانِ»، و«ضُرِبَ الزَّيدُونَ».

الكواكب الدرية

ولا تَظُنَّ الحَصْرَ في المَذكورِ ... بلْ ذا هُوَ المعرُوفُ في المَشهُورِ

(فصارَ) بِسَببِ إقامتِهِ مُقامَ الفاعلِ متَّصفاً بِأحكامِهِ مِن حيثُ إنَّه صارَ (مَرفُوعاً بَعدَ أنْ كانَ مَنصُوباً، و) صارَ (عُمْدةً) لا يَتمُّ الكلامُ بِدُونِهِ (بَعدَ أنْ كانَ فَضْلةً) يَتِمُّ الكلامُ بدُونِهِ، (فلا يَجُوزُ حَذفُهُ) لِكَونِهِ عُمدةً، (ولا تَقدِيمُه على الفِعلِ)؛ لِقِيامِهِ مُقامَ الفاعلِ، وقد كانَ قبلَ ذلك جائزَ الحذفِ والتَّقديمِ.

(ويَجِبُ تَأنِيثُ الفِعلِ) أو ما هو في تَأويلِهِ، (إنْ كانَ) نائبُ الفاعلِ (مُؤنَّثاً) حَقِيقيًّا، (نَحوُ: «ضُرِبَتْ هِندٌ»)، وإعرابُه: «ضُرِبَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «هندٌ»: نائبُ الفاعلِ، والأصلُ: «ضَرَبَ زيدٌ هنداً»، فحُذِفَ الفاعلُ: إمَّا لِلجهلِ به، أو لِغَرضٍ آخرَ مِن الأغراضِ السَّابقةِ، وأُقيمَ المَفعولُ به مُقامَهُ في الإسنادِ إليه، فصار مَرفوعاً، وأُنِّثَ الفِعلُ له كما يُؤَنَّثُ إذا كانَ الفاعلُ مُؤنَّثاً، (ونَحوُ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾)، وإعرابُه: ﴿إِذَا﴾: ظرفٌ لما استُقبلَ مِن الزَّمانِ، «زُلْزِلَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، التَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، ﴿ٱلْأَرْضُ﴾: نائبُ الفاعلِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والتَّأنيثُ في هذا جائزٌ، لا واجبٌ[1]؛ لأنَّ «الأرضَ» مِن مجازيِّ التَّأنيثِ.

(ويَجِبُ أنْ لا يَلْحَقَ الفِعلَ) المبنيَّ للمَفعولِ (عَلامةُ تَثنيةٍ أو جَمعٍ، إنْ كانَ) المَفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه (مُثنًّى أو مَجمُوعاً)، أو ما في مَعناهُما، نحوُ: «اثنانِ» و«عِشرونَ»، كما يَجبُ ذلك في الفاعلِ، (نَحوُ: «ضُرِبَ الزَّيدانِ، وضُرِبَ الزَّيدُونَ») بِحَذفِ علامَتَي التَّثنيةِ والجمعِ، ولا يُقالُ: «ضُرِبَا الزَّيدانِ»، ولا: «ضُرِبُوا الزَّيدُونَ»، ومِن العربِ مَن يُلحِقُه ذَلك، كقَولِه: [السَّريع]

(١) أي: ففي كلام المتنِ شيء.

ويُسَمَّى أَيضاً «النَّائِبَ عَنِ الفاعِلِ»، وهَذِهِ العِبارَةُ أَحْسَنُ وأَخْصَرُ، .....

الكواكب الدرية

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ[1]

(ويُسمَّى أَيضاً) المَفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعلُه: (النَّائبَ عن الفاعلِ، وهَذِهِ العِبارةُ لابنِ مالكٍ)، قال أبو حيَّان: ولم أَرَها لِغَيرِهِ[2]، قال المؤلِّفُ كابنِ هشامٍ[3]: (وهيَ أَحسَنُ)؛ لأنَّها أوضَحُ في بيانِ المرادِ، (وأَخصَرُ) مِن الأُولى، أي: والمُعرِبُ يَنبَغي له أنْ يختارَ الأوضحَ والأخصَرَ كما قالَه في «المُغني»، فالتَّعبيرُ بها أولى؛ لأنَّ نائبَ الفاعلِ يكونُ مَفعولاً وغيرَه، قال الفاكِهيُّ: وتوسع[4] فيه بأنَّ الأُولى ـ يَعني: مَفعول ما لم يُسمَّ فاعلُه ـ صارَتْ عَلَماً بِالغَلبةِ في عُرفهم على ما يَقومُ مقامَ الفاعلِ مِن مَفعولٍ أو غيرِهِ، بحيثُ لو أُطلِقَ فُهِمَ منه ذلك[5].

---

(١) **البيت**: لعَمرو بن مِلْقَط الطائي، جاهلي.

اللغة: (أُلفِيَتا): وُجِدتا. (عيناكَ عِند القَفا): مَعناه أنه يَنظر إلى خَلفِه فيَلتفتُ التِفاتاً شَديداً، والقَفا: مؤخَّر العنق. (أَولى): كلمة تَهديد بمعنى: وَلِيَك الشرُّ، أي: قَرُب منك، وفي التنزيل: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾. (ذَا): بمعنى صاحب. (واقية): مَصدر مَعناه الوِقاية، كالكاذبة بمعنى الكَذِب.

المعنى: يَصف بِه رجلاً بالجُبن وأنه يَلتَفِت وراءَه إذا اشتَدَّ الوَطيس مَخافةَ أن يُتبع، فتُلقَى وتُوجدُ عَيناه عند قَفاه مِن شِدَّة الالتِفات.

الإعراب: «أُلفِيَتا»: فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء: لِلتأنيث، والألف: علامة التَّثنية. «عيناكَ»: نائب فاعل مرفوعٌ، والكاف: مُضاف إليه. «عند»: ظرف مُتعلِّق بـ(أُلفي) مضاف. «القفا»: مضاف إليه. «أَولى»: مبتدأ مرفوع. الفاء: حرف عطف، «أَولى»: معطوف على ما قبلَه. «لك»: مُتعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، ويَجوز أن يكون متعلِّقاً بـ(أَولى) لأنه مَصدر على قول، ويَكون الخبر مَحذوفاً. وقيل في إعراب هذا التركيب غيرُ ذلك. والجُملةُ مُعتَرِضة بين الحال وصاحِبِها لا محلَّ لها. «ذَا»: حالٌ من الكاف الواقعةِ مضافاً إليه، وعلامة نصبِه الألف، «واقيَه»: مُضاف إليه سُكن للوَقف.

والشاهد في البيت قولُه: (أُلفيَتا عيناك)، حيثُ وَقعت الألفُ حرفاً دالًّا على الاثنَين، و(عيناكَ) نائب الفاعِل، وهو لغةٌ لبعض العرب، والأكثرُ عدمُ إلحاق علامة التثنيةِ وكذا الجمع.

(٢) انظر: «التَّذييل والتكميل» (٦/ ٢٢٥).

(٣) عبارةُ الفاكهي: قال المؤلف كغيرِه.

(٤) كذا في النُّسخ، وهو تحريف، والصَّحيح: ونُوزِع.

(٥) «الفواكه»: (ص٢٠٨-٢٠٩).

ويُسَمَّى فِعلُهُ الفِعلَ المَبْنِيَّ لِلمَفْعُولِ، والفِعلَ المَجهُولَ، والفِعلَ الَّذِي لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

فإنْ كانَ الفِعلُ ماضِياً ضُمَّ أَوَّلُهُ وكُسِرَ ما قَبْلَ آخِرِهِ، وإنْ كانَ مُضارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ وفُتِحَ ما قَبْلَ آخِرِهِ، نَحوُ: «ضُرِبَ زَيدٌ» و«يُضْرَبُ زَيدٌ».

الكواكب الدرية

(**ويُسمَّى فِعلُهُ**) الذي يُبنَى له ـ وشرطُهُ أنْ يكونَ مُتصرِّفاً تامًّا، فالجامِدُ لا يُبنَى له بِالاتِّفاقِ، وكذا الفعلُ النَّاقصُ عند البَصريِّينَ ـ: (**الفِعلَ المَبنِيَّ لِلمَفعُولِ**) أي: المبنيَّ على صيغةٍ مِن حَقِّها الإسنادُ إلى المَفعولِ على جِهَةِ وُقوعِهِ عليه، (و) يُسمَّى أيضاً: (**الفِعلَ المَجهُولَ**) أي: المجهولَ فاعِلُه، ويُسمَّى أيضاً: الفعلَ المبنيَّ لِلمجهُولِ، والفعلَ المُغَيَّرَ الصِّيغة، (**والفِعلَ الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه**).

ثمَّ أشارَ المصنِّفُ إلى ما لا تتأتَّى الإنابةُ بِدُونه، وهو: تَغييرُ الفعلِ المبنيِّ للمَفعولِ عن صِيغتِهِ الأصليَّةِ، فقالَ:

(**فإنْ كانَ الفِعلُ ماضِياً**) مُجرَّداً كانَ أو مَزيداً فيه: (**ضُمَّ**) عندَ إرادةِ إسنادِهِ إلى المَفعولِ (**أَوَّلُهُ، وكُسِرَ ما قَبْلَ آخِرِهِ**) تَحقيقاً كـ«ضُرِبَ»، أو تقديراً كـ«قِيلَ، وبِيعَ»؛ لِيَنفصلَ بِذلك مِن المبنيِّ للفاعلِ؛ فإنَّ أصلَ صِيغتِهِ «فَعَلَ» بفتحِ الفاءِ، فغَيَّروها إلى «فُعِلَ» بِضَمِّ الأوَّلِ وكسرِ الثَّاني.

(**وإنْ كانَ مُضارِعاً**: **ضُمَّ**) أيضاً عندَ إرادةِ إسنادِهِ للمَفعولِ (**أَوَّلُهُ**) الذي هو حرفُ المُضارعةِ، (**وفُتِحَ ما قَبلَ آخِرِهِ**) تَحقيقاً نحوُ: «يُضرَبُ»، أو تَقديراً نحوُ: «يُباعُ، ويُقالُ». وإنَّما فُتِحَ ما قبلَ الآخِرِ في المُضارعِ لِيَعتدلَ الضَّمُّ بالفتحِ في المُضارعِ الذي هو أثقَلُ مِن الماضي، فإنْ كانَ ما قبلَ الآخِرِ في الأصلِ مَفتوحاً، بَقِيَ عليه نحوُ: «يَسمَعُ»، فتَقولُ فيه إذا بَنَيتَهُ لِلمَجهولِ: «يُسْمَعُ الكلامُ» بإبقاءِ فتحِ ما قبلَ الآخِرِ. وكذَا إذا كانَ أوَّلُه مَضموماً في الأصلِ، فإنَّه يَبقى على حالِهِ نحوُ: «يُكْرِمُ»، فتقولُ فيه: «يُكرَمُ» بإبقاءِ ضمَّةِ الأصلِ في أوَّلِهِ. (**نَحوُ**: «ضُرِبَ زَيدٌ») مثالٌ للماضي المبنيِّ لِلمَفعولِ، (و«**يُضرَبُ زَيدٌ**») مِثالٌ لِلمُضارعِ المبنيِّ للمَفعولِ.

وسَكتَ عن فِعلِ الأمرِ؛ لأنَّه لا يُبنى لِلمَفعولِ.

فَإنْ كانَ الماضِي مَبْدُوءاً بِتاءٍ زائِدةٍ، ضُمَّ أَوَّلُهُ وثانِيهِ، نَحوُ: «تُعُلِّمَ، وتُضُورِبَ»، وإنْ كانَ مَبْدُوءاً بِهَمْزَةِ وَصْلٍ، ضُمَّ أوَّلُهُ وثالِثُهُ، نَحوُ: «اُنْطُلِقَ، واُسْتُخرِجَ»، .....

الكواكب الدرية

وقد يُسنَدُ لِلمَفعولِ - لإقامتِهِ مُقامَ الفاعلِ - اسمُ مَفعولٍ، فتُغيَّرُ صِيغَتُه إلى زِنةِ «مَفعولٍ»[1]، بمعنى أنَّه يُجعَلُ على الوزنِ بِعَينِهِ إنْ كانَ اسمُ فاعلِهِ مِن الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ، كـ«مَضروبٍ» نحو: «زيدٌ مَضرُوبٌ غُلاماهُ»، أو إلى زِنةِ المُضارعِ المبنيِّ للمَفعولِ مع وَضعِ ميمٍ مَضمومةٍ مَوضعَ حرفِ المُضارعةِ إنْ كانَ اسمُ فاعلِهِ مِن غيرِ الثُّلاثيِّ، كـ«مُكرَمٍ»، فتَقولُ: «زَيدٌ مُكْرَمٌ غُلاماهُ».

(فإنْ كانَ الماضي مَبدُوءاً بِتاءٍ زائدةٍ)؛ سواءٌ كانتْ لِلمُطاوعةِ، أو لا: (ضُمَّ أوَّلُه، وثانِيهِ) تَبعاً للأوَّلِ، (نَحوُ: «تُعُلِّمَ») بضمِّ التَّاءِ والعينِ، وهذا مِثالُ تاءِ المطاوعةِ، ومعنى المطاوعةِ: قَبولُ الأثرِ، فتَقولُ: «تُعُلِّمَ العِلمُ»، وإعرابُه: «تُعُلِّمَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، و«العِلمُ»: نائبُ الفاعلِ، (و«تُضُورِبَ») بضمِّ التَّاءِ والضَّادِ، وهذا مثالُ الفعلِ الذي فيه التَّاءُ لِغَيرِ المطاوعةِ، تَقولُ: «تُضُورِبَ في الدَّارِ»، فجُملةُ «في الدَّارِ» في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، وأصلُه: «تُضُارِبَ»[2]، فقُلبتِ الألفُ فيه واواً لوُقوعِها بعدَ ضمٍّ، وإنَّما ضُمَّ ثاني ما بُدِئ بتاءٍ زائدةٍ لأنَّه لو بقيَ على فتحِهِ لَالتبَسَ بمُضارعِ «عَلَّمَ وضارَبَ» المبنيِّ لِلفاعل.

(وإنْ كانَ) أي: الماضي (مَبدُوءاً بِهَمزةِ وَصلٍ)، وهي التي تَثبُتُ في الابتداءِ وتُحذَفُ في الدَّرْجِ، ولا تَكونُ في المُضارعِ، والأصلُ فِيها الكسرُ، وقد تُفتَحُ، وقد تُضَمُّ: (ضُمَّ أوَّلُه وثالِثُه) تَبعاً لأوَّلِهِ، ولا فرقَ بينَ كونِهِ لازماً (نَحوُ: «اُنْطُلِقَ) بزيدٍ»، (و) مُتعدِّياً نحوُ: («اُستُخْرِجَ) المالُ» بضمِّ أوَّلهما وثالِثِهما؛ لأنَّ الثَّالثَ لو بقيَ على فتحِهِ لالتَبَسَ في الدَّرْجِ بفِعلِ الأمرِ في مثلِ «انطَلِقْ، واستَخرِجْ».

فإنْ قُلتَ: قد ذكرَ الزَّجَّاجيُّ في «الجُمَلِ» أنَّه لا يَجوزُ أنْ يُبنى الفِعلُ اللَّازمُ لِلمَفعولِ

---

(١) الظاهر أنه استَطرَد في الكلام فأراد أن يقولَ: إنَّ اسمَ المفعول يَعمَلُ عَمَل فِعلٍ مَصُوغ لِلمَفعول مُوافق لَه في المَعنى، نَحو: (مَضرُوب)؛ فإنَّه يَعمل عمل (ضُرِبَ)، فيَرفَع نائبَ الفاعِل، إلا أنه جاء بهذه العبارة المستغلِقة كما تَرى.

(٢) أي: وإن لم يُمكِن النُّطقُ به.

وإنْ كانَ الماضِي مُعْتَلَّ العَينِ فَلَكَ كَسْرُ فائِهِ، فَتَصِيرُ عَينُهُ ياءً، نَحوُ: «قِيلَ، وبِيعَ»،

عندَ أكثرِ النَّحويِّينَ، **قُلتُ**: خَصَّهُ أبُو البقاءِ[1] بما لا يَتَعدَّى بِحرفِ جرٍّ، ومثَّلَه بـ«قامَ، وجلسَ»، وعَلَّلَهُ بأنَّه لو بُني لِلمَفعولِ لَبقيَ الفعلُ خبراً بدونِ مُخبرٍ عنه، وذلك مُحالٌ، وفي «الإيضاح» لِلفارسيِّ: الفِعلُ الذي لا يَتَعَدَّى لا يُبنى لِلمَفعولِ، نحوُ: «ذهبَ، وجلسَ، وقامَ، ونامَ». اهـ

فإنْ قُلتَ: فلِمَ كَسَرُوا ثالثَ «انقِيدَ، واختِيرَ»، مع أنَّهما مَبدوءان بهمزةِ الوصلِ؟

قُلتُ: أصلُهما «اختُيِرَ، وانقُوِدَ» بضمِّ القافِ والتَّاءِ، فهُما مِن قَبيلِ الماضي المُعتلِّ العَينِ، كـ«قال، وباعَ»، فـ«اختِيرَ» مثلُ «بِيعَ»، و«انقِيدَ» مثلُ «قِيلَ».

(**وإنْ كانَ الماضِي مُعتَلَّ العَينِ**) بِالياء[2]، وهو ثلاثيٌّ كـ«قالَ، وباعَ»، (**فَلَكَ**) فيهِ ثلاثُ لُغاتٍ:

(**كَسرُ فائِهِ**) كَسراً خالصاً، وهذه هي اللُّغةُ المَشهُورةُ، ونُقِلَتْ عن قريشٍ ومَن جاوَرَهم، (**فتَصِيرُ عَينُهُ ياءً، نَحوُ: «قِيلَ»**) ممَّا عَينُهُ واوٌ، وإعلالُه بالنَّقلِ والقَلبِ؛ لأنَّ أصلَهُ: «قُوِلَ»، نُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى القافِ بعدَ إسكانِهِ، ثمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، (**و**) نحوُ: («بِيعَ») ممَّا عَينُه ياءٌ، وإعلالُه بِالنَّقلِ فقَطْ؛ لأنَّ أصلَه «بُيِعَ»، نُقِلتْ حركةُ الياءِ إلى الباءِ بعدَ إسكانِهِ، وسَلِمَتِ الياءُ لِسُكونِها بعدَ حرَكةٍ تُجانِسُها.

---

(١) العُكبري.

(٢) قوله: (بالياء) من زياداتِه على كلام الفاكهي، والأولى إسقاطُه؛ لأن عادَتهم التَّقييدُ بالياء لإخراج المعتلِّ بالواو، وبِالعكس، وههنا لا يَخرجُ شيءٌ؛ إذ جميع الأفعال المعتلَّة ههنا تأتي بالياء في اللَّفظ وإن كان أصلُ بعضِها الواوَ؛ لِوُجود الكسرةِ في فاء الكلمةِ قبل حرف العلَّة، نحو: قِيلَ وبِيعَ. هذا إذا كان مرادُ الشارح بالياء هذه الموجُودة في اللغةِ المشهورة من لُغات المبني للمفعول، وقد يكون أراد التقييدَ بالألف لإخراج نحو: (صَيِد وعَوِر) فإن مثلَ ذلك لا تَجري فيه اللغات الثلاثُ الآتيةُ، وهذا صحيحٌ لكن يحتاجُ للنظر في سببِ تصحُّف الألف إلى الياء.

ولَكَ إشْمامُ الكَسْرَةِ الضَّمَّةَ، وهُوَ خَلْطُ الكَسْرةِ بِشَيءٍ مِن صَوتِ الضَّمَّةِ، ولَكَ ضَمُّ الفاءِ فَتَصِيرُ عَينُهُ واواً ساكِنةً، نَحوُ: «قُولَ، وبُوْعَ».

الكواكب الدرية

(وَلَكَ إشمامُ الكَسْرةِ الضَّمَّةَ)، وهي لغةُ كثيرٍ مِن قَيس، وأكثَرِ بني سَعْدٍ، وبِها قرأَ ابنُ عامرٍ[١] والكسائيُّ في «قِيل» و«غِيضَ»[٢].

ثمَّ فَسَّرَ المصنِّفُ الإشمامَ بقَولِهِ: (وهو: خَلْطُ الكَسرَةِ) أي: كسرةِ فاءِ الفعلِ (بِشَيءٍ مِن صَوتِ الضَّمَّةِ) مِن غيرِ تَغييرٍ للياءِ، وهذا معنَى قولِ بعضِ القُرَّاءِ: (الإشمامُ ضمُّ الشَّفتينِ مع النُّطقِ بالفاءِ، فتكونُ حركتُها بينَ حرَكتَي الضَّمَّةِ والكسرةِ، هذا هو المعروفُ والمَشهورُ المقروءُ به)، ويَنبغي أنْ يُسمَّى رَوْماً[٣]؛ وقال المُراديُّ: كيفيَّةُ النُّطقِ به ـ أي: الإشمامِ ـ أنْ تَلفظَ على فاءِ الكلمةِ بحركةٍ تامَّةٍ مُركَّبةٍ مِن حركتَينِ: جزءُ الضَّمَّةِ مُقدَّمٌ وهو الأقلُّ، يَليهِ جزءُ الكسرةِ وهو الأكثَرُ، ومِن ثَمَّ تمحَّضَتِ الياءُ. اهـ

(ولَكَ ضَمُّ الفاءِ) بِإخلاصٍ، (فتَصِيرُ عَينُهُ واواً ساكِنةً، نَحوُ: «قُولَ، وبُوعَ»)، أصلُهما: «قُوِل، وبُيِع»، حُذِفَتْ حركةُ العَينِ فِيهما، وقُلِبَتِ الياءُ واواً في الثَّاني؛ لِسكونِها وانضمامِ ما قبلَها، وهذه اللُّغةُ ـ وهي الضَّمُّ الخالصُ ـ لُغةٌ قَليلةٌ مَوجودةٌ في كلامِ هُذَيل، وحُكِيَتْ عن قومٍ مِن ضَبَّة[٤] وتَميمٍ وبني أَسَدٍ، ومِن ذلك قولُ الشَّاعر: [الرَّجَز]

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[٥]

(١) عبارة غيرِه: (وبها قرأ هشام)، وهو أحدُ راويَي ابن عامر، واسمُه هِشام بن عمَّار بن نُصَير بن مَيسرةَ السُّلَميُّ الدمشقي، تُوفي سنةَ (٢٥٤هـ)، وأما راوِي ابنِ عامر الآخَر وهو ابن ذَكوان فقَرأ بالكسر الخالِص كالجُمهور.

(٢) أي: مِن قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [هود: ٤٤].

(٣) قوله: (وينبغي أن يُسمى روماً) أخَذه من «الارتِشاف» على ما يَظهر، لكنَّ كلام أبي حيانَ في الإشمام الذي هو ضمُّ الحرف من غيرِ تَصويت؛ فإجراؤه على ما هنا لا يَخلُو من نَظر.

(٤) بضاد مُعجمة مفتوحة فمُوحَّدة مشدَّدَة فهاء تأنيث، وفي بَعض الكُتب: «ضِنَّة»، بكسر الضاد المُعجمة وتشديد النون، على الخِلاف في ضبطِ اسمها.

(٥) البيت: نَسَبه العينيُّ لِرُؤبةَ بن العجَّاج، وفيه نظر.

المعنى: يتمنَّى الشاعر بعد أن كَبِرَ وبَلغ من العمر عتيًّا أن يعودَ إليه شبابُه ولو بثَمنٍ يدفعُه مقابلَه، إلا أنه سُرعان ما يَعودُ إلى رُشدِه ويعترفُ باستِحالةِ ذلك ويُنكِرُ على نفسِه هذا الذي تمنَّاه.

=

والنَّائِبُ عَنِ الفاعِلِ على قِسْمَينِ: ظاهِرٌ، ومُضْمَرٌ.

فالظَّاهِرُ نَحوُ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣]،

الكواكب الدرية

فـ«بُوعَ» مبنيٌّ لِلمَفعولِ، ونائبُ الفاعلِ مُستَترٌ فيه جوازاً تَقدِيرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ ونائبِ الفاعلِ خبرُ «ليتَ» الأُولى، و«شَباباً»: اسمُها، و«ليتَ» الأَخيرةُ: تَوكيدٌ للأُولى، فلا اسمَ لها ولا خبرَ، و«ليتُ» الوُسطَى: فاعلُ «يَنْفَعُ»(١)، و«شيئاً»: مَفعولٌ مُطلقٌ، أي: نَفعاً، قاله ابنُ هشامٍ(٢)، وقال العَينيُّ: «شيئاً»: مَفعولٌ به.

(والنَّائبُ عن الفاعلِ على قِسمَينِ: ظاهرٍ، ومُضمَرٍ)، كما أنَّ الفاعلَ كذَلك، (فالظَّاهرُ) ـ ويَرفَعُهُ الماضي والمُضارعُ ـ: إمَّا بِالضَّمَّةِ (نَحوُ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾)، وإعرابُه: «إذا»: ظرفٌ لما استُقبلَ مِن الزَّمانِ، ﴿قُرِئَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾: نائبُ الفاعلِ(٣)، (و﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾) مِن قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ﴾، وإعرابُه: ﴿ضُرِبَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿مَثَلٌ﴾: نائبُ الفاعلِ، و«ضَربُ المثلِ»: جَعلُه ووَضعُه، وأصلُه: وَضْعُ شيءٍ على آخَرَ، قال السُّيوطيُّ: في «حواشي البَيضاويِّ»(٤):

= الإعراب: قد أعرَب الشارحُ أغلبَ ألفاظ البيت نَقلاً من «التصريح»، وتَرك أشياءَ، منها: أنَّ جملةَ (وهل يَنفع شيئاً ليت) اعتراضية لا محلَّ لها من الإعراب، ومنها أنَّ فاءَ (فاشتريتُ) عاطفةٌ، و(اشتريتُ) فعلٌ وفاعل، والجملةُ عَطفٌ على (بُوع) بتَقدير المفعول، أي: فاشتَرَيتُه. قال الشيخ خالِد: و(هل) لِلنَّفي، بِدَليل أنه رُوي: (وما يَنفَع شيئاً لَيتُ). اهـ ومُرادُه أنها لِلاستِفهام الإنكارِي.

والشاهد: في (بُوعَ) فإنَّه فعلٌ ثُلاثي مُعتَلُّ العين، فلَما بَنَّاه لِلمجهول أخلَص ضَمَّ فائِه، وهي لُغةُ جَماعة مِن العرَب، وتُسمَّى لغةَ الضم الخالص.

(١) أي: على إرادةِ لفظِها، ولِذا رفعَها.

(٢) أخذه من قول المصرِّح: (أي: نفعاً وِفاقاً لِلمُوضح). اهـ ولم يَذكُر أين قاله، ولعلَّه في بعض حواشِيه، كما يَحتمل أنه أخَذه من كلامِه في «المغني» حين قال: ما يَحتمل المَصدريَّةَ والمَفعوليَّةَ، مِن ذلك نحوُ: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾، ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ أي: ظُلماً ما أو خيراً ما، أي: لا يُنقَصُونه، مثل: ﴿وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾، ومِن ذلك ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُكُم شَيْـًٔا﴾ أي: نقصاً أو خيراً، وأمَّا ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾ فمَصدر لاستِيفاء (ضَرَّ) مفعولَه، وأمَّا ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ فـ(شيءٌ) قبل ارتِفاعه مصدرٌ أيضاً لا مفعولٌ به؛ لأن (عفَا) لا يَتعدَّى. اهـ

(٣) وجملةُ ﴿قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾ في محل جر بإضافة (إذا) إليها.

(٤) اسمُه: «نَواهد الأبكار وشَوارد الأفكار».

﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [يوسف: ٤١]، ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠]، ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الرحمن: ٤١].

والمُضْمَرُ .....

الكواكب الدرية

ضَربُ المَثلِ هو: ذكرٌ لشيءٍ أثرُه يَظهَرُ في غيرِهِ، وهو مِن ضَرْبِ الدِّرْهَمِ لِتَأثيرِ السِّكَّةِ فيه. اهـ (وَ[1]﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾)، وإعرابُه: ﴿قُضِيَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغَيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿ٱلْأَمْرُ﴾: نائبُ الفاعلِ، أصلُه ـ واللهُ أعلَمُ ـ: وقَضى اللهُ الأمرَ، فحُذِفَ الفاعلُ لِلعلمِ به، وناب عنه المَفعولُ.

(و) إمَّا بالواوِ نَحوُ: (﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾) أي: لُعِنَ الكَذَّابونَ، وإعرابُه: ﴿قُتِلَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغَيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾: نائبُ الفاعلِ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ زِيدَتْ عِوَضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، (و) نحوُ: (﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾)، وإعرابُه: ﴿يُعْرَفُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مُغَيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿ٱلْمُجْرِمُونَ﴾: نائبُ الفاعلِ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ: زِيدتْ عوضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، و«المُجرمونَ»: اسمُ فاعلٍ جمعُ «مُجرِمٍ»، وهو مَن اكتَسَبَ الجُرمَ ـ بضمِّ الجيمِ ـ، أي: الإثمَ، أو الإثمَ العظيمَ، والمرادُ بهم هنا: الكفَّارُ، فإنَّهم يُعرَفونَ يَومَ القيامةِ بسِيماهُم، وهي زُرقةُ العُيونِ، وسَوادُ الوجوهِ.

(و) النَّائبُ (المُضمَرُ): إمَّا مُنفصِلٌ مَرفوعٌ، نحوُ: «ما ضُرِبَ إلَّا أنا، أو نحنُ، أو أنتَ، أو أنتُما، أو أنتُم، أو أنتُنَّ، أو هو، أو هيَ، أو هُما، أو هُم، أو هُنَّ»، ولم يَذكُرْهُ المصنِّفُ اكتفاءً عنه بالمتَّصلِ.

وإمَّا متَّصلٌ مَرفوعٌ، أو مَجرورٌ، ولم يَذكرِ المصنِّفُ المَجرورَ[2]، وذلك نحوُ: «سِيرَ، ـ أو يُسارُ ـ بي، أو بِنَا، أو بِكَ[3]، أو بِكُما، أو بِكُم، أو بِكُنَّ، أو بِه، أو بها، أو بِهِما، أو بِهِم، أو بِهِنَّ»، فـ«سِيرَ»: فعلٌ ماضٍ مُغَيَّرُ الصِّيغةِ، و«يُسَارُ»: فعلٌ مُضارعٌ مُغَيَّرُ الصِّيغةِ، و«بي»: جارٌّ ومَجرورٌ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعِلِ.

---

(١) الواو من كلامِه كالتي قبلَها وليسَت من الآية. وعليه ينبغي أن يقال فيما يأتي: (قضى الله).

(٢) الصحيحُ عدم ذكرِه ههنا؛ لأنَّ النائبَ هو شبهُ الجملةِ كما سيُصرِّح به الشارح قريباً، والكلامُ في الضمير الواقعِ نائباً وحدَه بنفسِه.

(٣) أي: بفتح الكاف وكسرِها؛ إذ عدمُ التكرار يَقتضي ذلك.

نَحوُ: «ضُرِبْتُ، وضُرِبْنَا، وضُرِبْتَ...» إلى آخِرِ ما تَقَدَّمَ، لَكِنْ يُبْنَى الفِعلُ لِلمَفعُولِ ويَنُوبُ عَنِ الفاعِلِ واحِدٌ من أَربَعةٍ:

الكواكب الدرية

والمَرفوعُ المتَّصِلُ: اثنا عشَرَ كلمةً على ما مرَّ، (نَحوُ: «ضُرِبْتُ») بضمِّ التَّاءِ والضَّادِ وسكونِ الباءِ، وإعرابُه: «ضُرِبَ»: فعلٌ ماضٍ مُغَيَّرُ الصِّيغةِ، والتَّاءُ: ضميرٌ في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، وأصلُ المثالِ: «ضَربَني زيدٌ»، فحُذِفَ الفاعلُ، وأُقيمَ المَفعولُ - وهو ياءُ المتكلِّمِ - مُقامَهُ، فتَعَذَّرَ النُّطقُ به على هَيئةِ الاتِّصالِ، فعُدِلَ إلى ما يُرادِفُهُ وهو تاءُ المتكلِّمِ، وغُيِّرَتْ صِيغةُ الفعلِ[1]، (و«ضُرِبْنَا») بضمِّ الضَّادِ وسكونِ الباءِ الموحَّدةِ، فـ«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ بارزٌ لِلمتكلِّمِ ومعَهُ غيرُه، أو المعظِّمِ نفسِهِ، في محلِّ رفعٍ على أنَّه نائبُ الفاعلِ، (و«ضُرِبْتَ») بضمِّ الضَّادِ وسكونِ الباءِ وفتحِ التَّاءِ لِلمخاطَبِ، فهي ضميرٌ مُتَّصلٌ بارزٌ في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ.

فهَذه ثلاثةُ أمثلةٍ ذكرَها صريحاً؛ لأنَّها أعرَفُ الضَّمائرِ[2]، وأشارَ إلى البقيَّةِ بِقَوله: (إلى آخِرِ ما تَقدَّمَ) في فصلِ المضمَرِ، وهي: «ضُرِبْتِ بكسرِ التَّاء، وضُرِبْتُما، وضُرِبْتُم، وضُرِبْتُنَّ، وضُرِبَ، وضُرِبَتْ، وضُرِبَا[3]، وضُرِبُوا، وضُرِبْنَ»، كلُّ ذلك بضمِّ أوَّلِهِ.

وجَميعُ ما تَقدَّمَ مِن الضَّمائرِ يَرفَعُه الماضي والمُضارعُ واسمُ المَفعولِ[4]، (لَكِنْ) هذا استِدراكٌ لما قد يُتوَهَّمُ ممَّا ذكرَه أوَّلَ البابِ مِن أنَّه لا يَنوبُ عن الفاعلِ إلَّا المَفعولُ فقَطْ، فبيَّنَ هنا أنَّه قد يَنوبُ عنه غيرُ المَفعولِ، فقد (يُبنَى الفِعلُ لِلمَفعُولِ) بأنْ يُضمَّ أوَّلُه، ماضياً كانَ أو مُضارعاً، ويُكسَرَ ما قبلَ آخِرِه في الماضي، ويُفتَحَ في المُضارعِ، (ويَنُوبُ عن الفاعِلِ) بعدَ حذفِهِ (واحِدٌ مِن أَربَعةِ) أُمورٍ، بل خَمسةٍ، الأربَعةُ المَذكورةُ، والخامسُ الجُملةُ؛ لأنَّ الأصَحَّ أنَّها تَنوبُ عن الفاعِلِ وإنْ كانَتْ لا تَقعُ فاعلاً على الصَّحيحِ، إلَّا أنَّ نِيابةَ الجُملةِ مختصَّةٌ ببابِ القولِ دونَ ما رادَفَهُ كـ«الوَحيِ، والإلهامِ»، وذلك نحوُ: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ

(١) الوجهُ ذكرُ هذا أولاً أو ثانياً، أعني قبل ذِكر حذف الفاعل أو بعدَه. تأمَّل!

(٢) عبارة الفاكهي: لاشتمالِها على أعرَف الضمائر.

(٣) سقَط بعده: وضُربتا. وهو في «الفواكِه الجَنية».

(٤) أي: على التوزيع؛ إذ التاء مثلاً إنما يَرفعها الماضي فقَط نحو: (ضُرِبتَ) لا غيرُه.

الأوَّلُ: المَفعُولُ بِهِ كَما تَقَدَّمَ.

الثَّانِي: الظَّرفُ، نَحوُ: «جُلِسَ أَمامُكَ»، و«صِيمَ رَمَضانُ».

الكواكب الدرية

أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٣٠]، فجُملةُ ﴿مَاذَا﴾: في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، ونحوُ: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ...﴾ [هود: ٤٨] الآيةَ، فجُملةُ ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾ إلى آخِرِهِ: في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ؛ لأنَّه مَقولُ القولِ، ولعلَّ المصنِّفَ لم يُنبِّهْ عليه لأنَّه في مَعنى المَفعولِ، فدَخلَ تحتَ قولِهِ: (المَفعولُ بِه).

(**الأوَّلُ: المَفعُولُ بِه كما تَقدَّمَ**)، وهو النَّائبُ عن الفاعلِ بِالأصالةِ، ولهذا قَدَّمهُ. نَعَمْ، لا يَجوزُ نِيابةُ المَفعولِ الثَّاني مِن «بابِ ظنَّ»، ولا الثَّالثِ مِن «بابِ أَعْلَمَ»، ولا الثَّاني مِن «باب أَعْطى» إنْ أَوْقَعَ في لَبْسٍ.

(**الثَّاني**) ممَّا ينُوبُ عن الفاعلِ: (**الظَّرفُ**) زَمانيًّا كانَ أو مكانيًّا، بِشَرطِ:

أنْ يكونَ كلٌّ منهما مُتصرِّفاً، أي: يُستَعمَلُ ظرفاً تارةً وغيرَ ظرفٍ أُخرى، فخَرجَ نحوُ: «إذَا، وعندَ، وهُنا، وثَمَّ»، وكلُّ مُلازمِ النَّصبَ على الظَّرفيَّةِ، فلا يجوزُ نِيابتُه.

وأنْ يكونَ مختصًّا، أي: دالًّا على مُعيَّنٍ، فخرجَ المبهَمُ نحوُ: «وَقتٍ، وحِين، وناحِيَة، وجانِب»، فلا يجوزُ نِيابتُه، (**نَحوُ: «جُلِسَ أَمامُكَ»**)، **وإعرابُه**: «جُلِسَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، «أمامُ»: ظرفُ مكانٍ[1] نائبُ الفاعلِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (و«صِيمَ رَمَضانُ»)، أي: شهرُ رَمضانَ، وحَذفُ لفظِ «شهرٍ» جائزٌ، والذي مَشى عليه أكثرُ النَّحويِّينَ جَوازُ إضافةِ «شهرٍ» إلى سائرِ أَعلامِ الشُّهورِ، إلَّا أنَّه كثُرَ ذَلك في ثلاثةٍ مِنها[2]، وهي: رمضانُ، ورَبيعٌ الأوَّلُ، ورَبيعٌ الآخِرُ، حتَّى قال بَعضُهم: لم تَستَعمِلِ العربُ مِن أسماءِ الشُّهورِ مُضافاً إليه لفظُ «شَهرٍ» إلَّا هذه الثَّلاثةَ، وقال السَّعدُ التَّفتازانيُّ: أَطبَقُوا على أنَّ العَلَمَ في ثلاثةِ أشهُرٍ هو مَجموعُ المُضافِ والمُضافِ إليه: شَهرُ رمضانَ، وشَهرُ رَبيعِ الأوَّل، وشهرُ رَبيعِ الآخرِ. اهـ، لكنْ

(١) أي: أصلُه ذلك، وإلا فالظرف أحدُ المفاعيل الخَمسة المنصوبة، وهو هنا مَرفوع على النِّيابة كما سيُصرِّح به.

(٢) وهي المبدوءة بحرف الراء.

الثَّالثُ: الجارُّ والمَجرُورُ، نَحوُ: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٤٩].

الكواكب الدرية

قالَ أبو حيَّان: هذا غيرُ مَعروفٍ، وإنَّما اسمُه: رَمضانُ، أي: بِحَذفِ لفظِ «شهرٍ». **وإعرابُه**: «صِيمَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، «رَمضانُ»: ظرفُ زمانٍ نائبُ الفاعلِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، فـ«أمامُ، ورمضانُ» ظَرفانِ مُتصرِّفانِ؛ لأنَّهما يَخرُجانِ عن الظَّرفيَّةِ إلى الفاعِليَّةِ والمَفعوليَّةِ والإضافةِ وغَيرِها، ومُختصَّانِ بالإضافةِ في الأوَّلِ، والعَلَميَّةِ في الثَّاني.

(**الثَّالِثُ**) ممَّا يَنوبُ عن الفاعل: (**الجارُّ والمَجرُورُ**) بشرطِ:

أنْ لا يكونَ الحرفُ الجارُّ لِلتَّعليلِ.

وأن لا يَلزمَ وجهاً واحداً في الاستِعمالِ كـ«مُذ»؛ فإنَّها تَختصُّ بالزَّمانِ، و«رُبَّ»؛ فإنَّها تَختصُّ بالنَّكرةِ، فمَجرُورُهما لا يَصلُحُ لِلنِّيابةِ عن الفاعلِ، (**نَحوُ**: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾)، أي: نَدِمُوا على عِبادةِ العِجْلِ، وكلُّ مَن نَدِمَ فقد سُقِطَ في يَدِهِ. **وإعرابُه**: «لمَّا»: رابطةٌ لِوُجودِ شيءٍ بوجودِ غيرِه، وقولُ بَعضِهم: («لمَّا» ظرفُ زمانٍ بمعنى «الحِين») مبنيٌّ على أنَّها اسمٌ بمعنى «الحِين»، وهو ما ذهبَ إليه بعضُ النَّحويِّينَ، وذهبَ الجُمهورُ إلى أنَّها حرفٌ رابطٌ لِوُجودِ شيءٍ بوجودِ غيرِه، ﴿سُقِطَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغَيَّرُ الصِّيغةِ، «في أَيدي»: جارٌّ ومَجرورٌ، «في»: حرفُ جرٍّ، «أيدي»: مَجرورٌ بـ«في»، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ مَنقوصٌ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، فـ«مغضوبٌ»: اسمُ مَفعولٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ، ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، قال الفاكهيُّ: وظاهرُ كلامِهِ أنَّ النَّائبَ هو مَجموعُ الجارِّ والمَجرورِ، وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ، والتَّحقيقُ أنَّه المَجرورُ فقَطْ؛ لأنَّه المَفعولُ حقيقةً، والجارُّ إنَّما جيءَ به لإيصالِ معنى الفعلِ إلى الاسمِ. اهـ[1]. وقال ابنُ عَنقاء: والصَّحيحُ أنَّ المحلَّ لِلمَجرُورِ وحدَه، لكنْ لا يُتبَعُ على مَحلِّه[2]، خِلافاً «لِلبَديعِ» و«النِّهايةِ»[3]، وقال ابنُ مالكٍ: لهما معاً. اهـ

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٢١٤-٢١٥).
(٢) فلا تَقُول: «مُرَّ بزَيدٍ وعمرٍو، وذُهِبَ إلى خالِد وبَكرٌ».
(٣) أي: اللَّذَين أجازاه. أما كتابُ «البَديع» فهو لِمُحمد بن مَسعود الغَزْني، قال السيوطي في «البُغية»: مُحمَّد بن =

الرَّابعُ: المَصْدَرُ، نَحوُ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

ولا يَنُوبُ غَيرُ المَفعُولِ بِهِ مَعَ وُجُودِهِ .....

الكواكب الدرية

وعلى الصَّحيحِ تقولُ في إعرابِ الجارِّ والمَجرورِ إذا وقعَ في محلِّ نائبِ الفاعلِ في نحوِ: ﴿سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ﴾: «في»: حرفُ جرٍّ، «أيدي»: مَجرورٌ بـ«في» في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ؛ وتقولُ في نحوِ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾: «على»: حرفُ جرٍّ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ مَجرورٌ بـ«على» في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ. وعلى هذا فالنَّائبُ اسمٌ مُفردٌ، وهو المَجرورُ، لا الجُملةُ بأَسرِها.

(**الرَّابعُ**) ممَّا يَنوبُ عن الفاعلِ: (**المَصدَرُ**)، أي: المَفعولُ المُطلَقُ، فإنَّه يُسمَّى بِذلك، وشرطُ جوازِ نِيابتِهِ: أنْ يكونَ متصرِّفاً، أي: غيرَ ملازمٍ لِلنَّصبِ على المصدَريَّةِ، فلا يجوزُ نِيابةُ نحوِ: «مَعاذَ اللهِ، وسُبحانَ اللهِ»؛ مختصًّا أي: مُفيداً زيادةً على معنَى عاملِهِ، إمَّا بِتَحديدٍ كـ«ضُرِبَ ضربَتانِ»، أو بإضافةٍ كـ«ضُرِبَ ضَرْبُ الأميرِ»، أو بـ«أل» كـ«سِيرَ السَّيرُ»، أو بِوَصفٍ ظاهرٍ (**نَحوُ**: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾)، و**إعرابُه**: الفاءُ: عاطفةٌ، «إذا»: ظرفٌ لما استُقبِلَ مِن الزَّمانِ، ﴿نُفِخَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿فِي ٱلصُّورِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[1]، ﴿نَفْخَةٌ﴾: نائبُ الفاعلِ، ﴿وَٰحِدَةٌ﴾: صفةٌ؛ أو بوصفٍ مقدَّرٍ نحوُ: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾ [البقرة: ١٧٨]، أي: عَفوٌ ما مِن جِهَةِ أخيهِ.

فخرجَ غيرُ المختَصِّ، وهو: ما لا يُفيدُ زِيادةَ معنًى، ويُسمَّى بالمصدَرِ المؤكِّدِ، فلا يَجوزُ نِيابتُه، نحو: «ضُرِبَ ضَرْبٌ».

(**ولا يَنُوبُ غَيرُ المَفعُولِ بِه**) ممَّا ذُكرَ معه (**مع وُجُودِهِ**)، بل يَتعيَّنُ هو عندَ وجودِه للنِّيابةِ؛

= مسعود الغَزْنِي، هكذا سمَّاه أبو حيان، وقال ابنُ هشام: ابن الذكي؛ صاحبُ كتاب «البَديع»، أكثرَ أبو حيان من النَّقل عنه، وذكَره ابن هشام في «المُغني»، وقال: إنه خالف فيه أقوالَ النحويِّين. وله ذِكرٌ في «جمع الجوامع»؛ ولم أعرِف شيئاً مِن أحوالِه. اهـ

وأما كتابُ «النِّهاية» فهو لأبي المَعالي شمسِ الدين أحمد الأربلي المَوصِلي المعروفِ بابنِ الخبَّاز المتوفَّى سنةَ (٦٣٩هـ)، واسمُه الكامل «النِّهاية في شَرح الكِفاية» أي: «كِفاية الإعراب» وهو له أيضاً.

(١) مُتعلق بالفعل قبله.

غالِباً.

الكواكب الدرية

لِشدَّةِ شَبَهِهِ بالفاعلِ في توقُّفِ فَهْمِ معنَى الفعلِ عليه، بِخلافِ سائرِ المفاعيلِ، فإذا قُلتَ: «ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ ضَرْباً شديداً في دارِهِ» تَعيَّنَ في هذا المثالِ «زيدٌ» للنِّيابةِ، ومع عدمِ المَفعولِ فالجميعُ سَواءٌ في جوازِ وُقوعِها مَوقعَهُ مِن غيرِ تَرجيحٍ لأحدِها على الآخَرِ على الأصَحِّ، لكنْ[1] ما كانَتْ عِنايةُ المتكلِّمِ بذكرِهِ أشَدَّ، فهو أَولى بالنِّيابةِ، (غالِباً)، أتَى به إشارةً إلى ما أجازَه الكوفيُّون مِن نيابةِ غيرِ المَفعولِ به مع وُجودِهِ، واختارَه ابنُ مالكٍ؛ لورودِ السَّماعِ به، كقِراءةِ أبي جعفرٍ: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، وقولِ الشَّاعرِ: [الرجز]

أُتِيحَ لي مِن العِدَا نَذِيرَا ... بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُستَطِيرَا[2]

وأُجيبَ بأنَّ القراءةَ شاذَّةٌ[3]، والبيتَ ضرورةٌ.

---

(١) عِبارة الفاكهي: ويَنبغي كما قيل أن . . . إلخ. ثم زاد في آخِره: وقد نُقل عن سيبويه مثلُ هذا وإن وُجد المفعول به.

(٢) **البيت:** ليَزيد بن القَعقاع. قاله الشيخ محمَّد مُحيي الدين رحمه الله في تَعليقه على «شَرح الشُّذور»، ولَستُ منه على ثقةٍ، وأخشى أن يكونَ خطأً سببُه أن يزيدَ بن القعقاع هو اسمُ أبي جَعفر أحدِ القُرَّاء العَشرة، وهو الذي قرَأ: ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ كما مرَّ قريباً، فلمَّا ذكَرُوا القارئَ وما قرَأ مقرُوناً بالرجز المذكورِ في مَسألةٍ واحدة، ظنَّ الشيخُ أن يزيدَ هو قائلُ البيت، والله أعلَم.

اللغة: (أُتيح لي): هُيئ لي وقُدِّر، (نَذيراً): مُخَوِّفاً ومُحذراً، (وُقيتُ الشر): حُفظتُ منه. (مستطيراً): مُتطايِراً مُنتشِراً.

المعنى: يُريد أن أعداءَه قد دبَّروا له لِيُوقِعُوه في شرٍّ يَتفاقم خَطبُه ويَتطايَر شَرَرُه، وأن المقادير هَيَّأت له مَن يُنذِرُه بما بَيَّتوه له، فكان ذلك سبباً في حِفظِه من الوُقوع في الشرِّ.

الإعراب: «أُتيحَ»: فعل ماضٍ مَجهول. «لي»: جار ومجرور نائب فاعل (أُتِيح). «مِن العِدَا»: جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف حال من قَوله: (نذيراً)، كان صفةً له فتقدَّم عليه. «نذيرًا»: مفعولُ (أُتيح) منصوب، وجَعَله بعضُهم مفعولاً ثانياً، وليس كذلك؛ بل هو مفعول واحد؛ إذ أصلُ الكلام مثلاً: أتاح الله لي مِن العِدَا نَذيراً. «به»: جار ومجرور مُتعلق بـ(وُقيتُ) الآتي. «وُقيتُ»: فعل ماض مَجهول، والتاء: نائبٌ عن الفاعل. «الشرَّ»: مفعول ثانٍ لـ(وُقِي). «مُستطيرًا»: حال من (الشر). وجُملة (به وُقيت . . إلخ) في مَوضع نصب صِفة لـ(نَذيراً).

والشاهد: في قَوله: (أُتيح لي . . . نَذيرًا)؛ حيث أقام المَجرورَ ـ وهو ياء المتكلم ـ مقامَ الفاعل مع وُجود المفعولِ به وهو قَولُه: (نَذيراً)، وهذا جائزٌ عند الكوفيِّين، ضرورةٌ عند غيرِهم.

(٣) وبغَير ذلك.

وإذا كانَ الفِعْلُ مُتَعَدِّياً لِاثْنَينِ جُعِلَ أَحَدُهُما نائِباً عَنِ الفاعِلِ، ويُنصَبُ الثَّانِي، نَحوُ: «أُعطِيَ زيدٌ دِرْهَماً».

الكواكب الدرية

(وإذَا كانَ الفِعلُ) المبنيُّ للمَفعولِ (مُتعَدِّياً لِاثنَينِ) أصلُهما المُبتدأُ والخبرُ، تَعَيَّنَ نيابةُ الأوَّلِ على الأصحِّ، ونصبُ الثَّاني، نحوُ: «ظُنَّ زيدٌ قائماً»، ولا يَجوزُ «ظُنَّ زيداً قائمٌ»؛ أو ليس أصلُهما ذلك، وذَلك في «بابِ أَعطى، وكَسا»، (جُعِلَ أَحَدُهُما نائِباً عنِ الفاعلِ)، والأَولى نِيابةُ المَفعولِ الأوَّلِ؛ (ويُنصَبُ الثَّاني مِنهُما) أي: الذي لم يُجعَلْ نائباً؛ سواءٌ الأوَّلُ، أو الثَّاني، (نَحوُ: «أُعْطِيَ زَيدٌ دِرهَماً»)، وإعرابُه: «أُعطِيَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، «زيدٌ»: نائبُ الفاعلِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو المَفعولُ الأوَّلُ لـ«أُعطيَ»، و«درهماً»: مَفعولٌ ثانٍ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ونحوُ: «كُسِيَ زيدٌ ثوباً»، وقد تَقدَّمَ أنَّ الثَّانيَ مِن «بابِ أَعطى» تُمنَعُ إقامَتُه إنْ أَوقَعَ في لَبسٍ كـ«أَعْطَيتُ زيداً عَمْراً»، فيَتَعيَّنُ فيه إذا بُنيَ لِلمَفعولِ نيابةُ الأوَّلِ، فتقولُ: «أُعْطِيَ زيدٌ عَمْراً»، ولا يجوزُ نِيابةُ الثَّاني سواءٌ تَقدَّمَ أو تأخَّرَ؛ لِلإلباسِ؛ لأنَّ كلًّا منهما يَصلُحُ أنْ يكونَ مُعطًى، ولا يَتبيَّنُ المأخوذُ مِن الآخذِ إلَّا بالإعرابِ، فلو قيلَ: «أُعطيَ عَمرٌو زيداً»، أو: «أُعطيَ زيداً عَمرٌو»، لَتُوُهِّمَ أنَّ عَمراً آخِذٌ، وزيداً مأخوذٌ، والغرَضُ العكسُ. قالَهُ في «التَّصريح».

❁ ❁ ❁

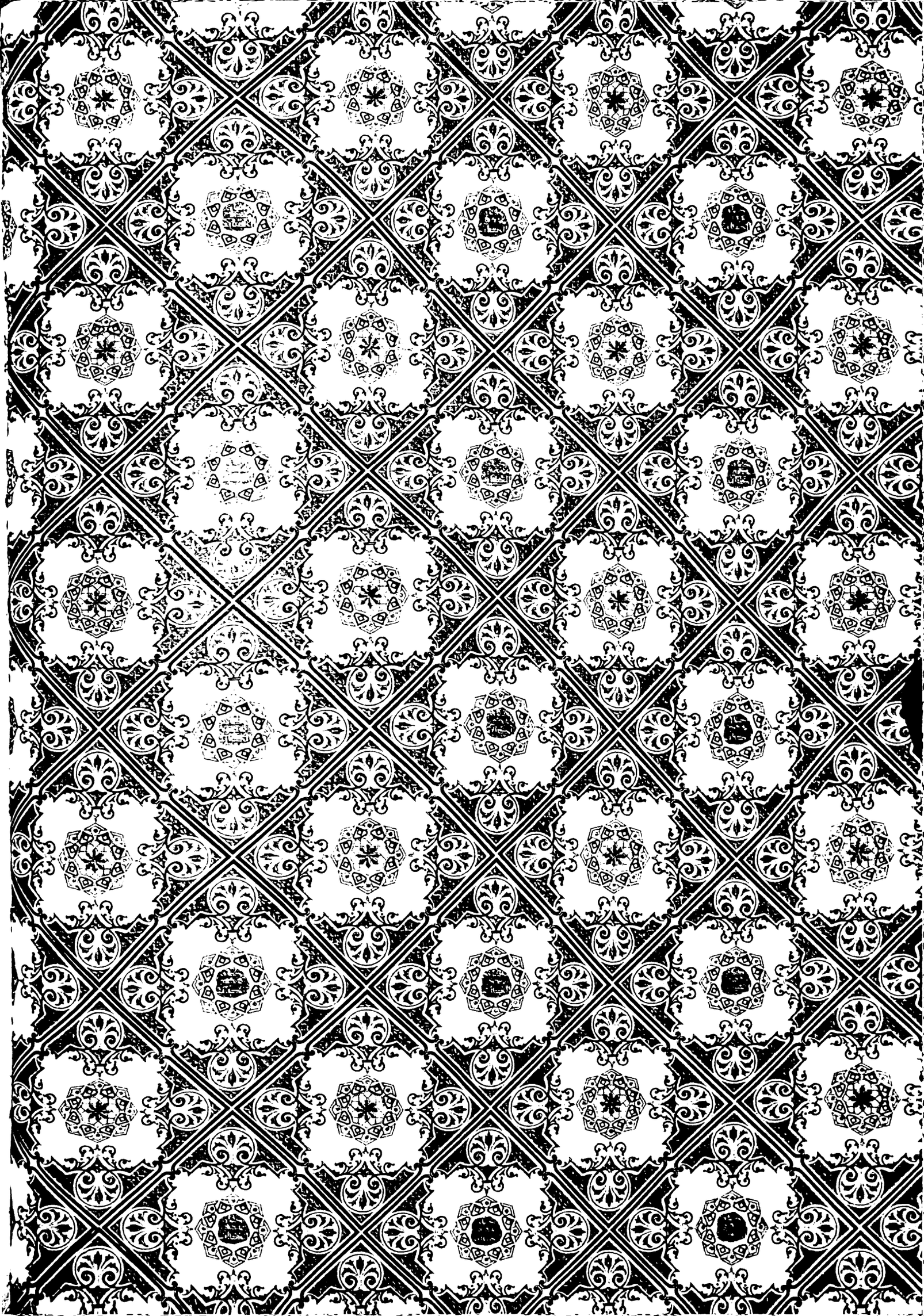

باب المُبتَدإ والخبَر

المُبْتَدأُ: هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ العارِي عَنِ العَوامِلِ اللَّفظِيَّةِ، .....

الكواكب الدرية

بابُ المُبتَدإِ والخبرِ

وهما النَّوعُ الثَّالثُ والرَّابعُ مِن المَرفوعاتِ، وجمعُهُما في بابٍ واحدٍ لِتَلازُمِهما غالباً، والتَّسميةُ بالمُبتدإِ والخبرِ هي التَّسمِيَةُ الشَّهيرةُ، وسِيبويهِ يقولُ: (المَبنيُّ، والمبنيُّ عليه)[١]، والمنطقيُّونَ يَقُولونَ: (المَوضوعُ، والمَحمولُ)، وأهلُ المعاني والبَيانِ يَقولُون: (المسنَدُ، والمسنَدُ إلَيه)[٢]، وأَخَّرَهما عن الفاعلِ ونائبِهِ لأنَّ عاملَهما مَعنويٌّ، وعاملَ الفاعلِ لفظيٌّ، وما كانَ عاملُه لفظيًّا أقوى ممَّا عاملُه مَعنويٌّ.

(**المُبتَدأُ هو**: **الاسمُ**) الصَّريحُ نحوُ: «زيدٌ قائمٌ»، أو المؤوَّلُ به كالمصدَرِ المؤوَّلِ مِن «أنْ» والفعلِ الآتي[٣] في كَلامِهِ، (**المَرفُوعُ**) لفظاً أو تقديراً أو مَحلًّا، (**العارِي**) أي: المُجرَّدُ (**عن العَوامِلِ اللَّفظيَّةِ**)، وهي: «كانَ وأخواتُها»، و«إنَّ وأخواتُها»، و«ظنَّ وأخواتُها»[٤].

فخرجَ بـ(الاسمِ): الفعلُ والحرفُ والجُملةُ، وأمَّا قولُهم: «تَسمَعُ[٥] بالمُعَيديِّ خيرٌ مِن أنْ تَراهُ»، فالحقُّ أنَّه مؤوَّلٌ بالمصدرِ، أي: سَماعُك، وكذا قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، فإنَّه في تقديرِ: سَواءٌ عليهم استِغفارُك وعدَمُه.

وبـ(المَرفوعِ): المَنصوبُ والمَجرورُ بغيرِ زائدٍ، وأمَّا نحوُ: «بِحَسبِكَ دِرهمٌ»، فـ«حَسبك»: مُبتدأٌ، والباءُ فيه زائدةٌ، و«دِرهمٌ»: خبرٌ.

وبـ(العاري عن العواملِ اللَّفظيَّةِ): الفاعلُ ونائبُه، واسمُ «كانَ» وأخواتِها، وخبرُ «إنَّ»

---

(١) الذي في «كتابه» في عِدَّة مواضعَ: المبتدأ والمبنيُّ عليه.

(٢) سيبَويه أيضاً يقول ذلك؛ إلا أنَّ المرادَ بهما عندَه ـ كما عِند أهل المعاني ـ ما يَشمل الفِعل وفاعلَه؛ فهما أعَمُّ من المبتَدأ والخبر مطلقاً.

(٣) صفة لِلمصدر.

(٤) أي: وما أشبهها وحُمل عليها مِن النواسخ.

(٥) بالرفع من غير سابِك لفظاً، وإلَّا لكان من الاسم المؤوَّل المتقدِّم ذكرُه.

وهُوَ قِسْمانِ: ظاهِرٌ، ومُضْمَرٌ.

فالمُضْمَرُ: «أنا» وأَخواتُهُ الَّتِي تَقَدَّمَتْ في فَصْلِ المُضْمَرِ.

الكواكب الدرية

وأخواتِها؛ لِكَونِ عامِلِها لفظيًّا وهو الفعلُ[١]. واحترزَ بِالعواملِ اللَّفظيَّةِ عن العاملِ المعنويِّ، وهو الابتداءُ الذي هو تَجرُّدُ الاسمِ للإسنادِ، فإنَّ الصَّحيحَ أنَّه العاملُ في المُبتدأ.

(وهو قِسمانِ) بِالاستِقراءِ: (ظاهِرٌ، ومُضمَرٌ)، وقد تَقدَّمَ بيانُ المرادِ بكلٍّ مِنهما. ولا يَجوزُ الابتداءُ بالضَّميرِ المتَّصلِ؛ لأنَّه خلافُ وضعِهِ، بل يَجوزُ الابتداءُ بالضَّميرِ المنفَصِلِ مع وُجوبِ مُطابَقةِ الخبرِ له إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً غالباً، ومِن غيرِ الغالبِ: «أنتِ ـ بكسرِ التَّاءِ ـ أفضَلُ مِن عَمرٍو، وأنتُم وأنتُنَّ أفضَلُ مِن عَمرٍو، وأنتِ أفضَلُ امرأةٍ، وأنتُما أفضلُ رَجُلَينِ، وأنتُم وأنتُنَّ أفضَلُ رجالٍ ونساءٍ، وأنتَ ـ بفتحِ التَّاءِ ـ صَبورٌ أو جَريحٌ، وأنتِ ـ بكسرِ التَّاءِ ـ صَبورٌ أو جَريحٌ»؛ لأنَّ «فَعولاً» يُستَعمَلُ للمُذكَّرِ والمُؤنَّثِ[٢].

فالمضمَرُ اثنا عشَرَ ضميراً مُنفصلاً، (وهو: «أنَا») للمتكلِّم وحدَه؛ مُذكَّراً كانَ نحوُ: «أنا قائمٌ»، أو مُؤنَّثاً نحوُ: «أنا قائمةٌ»، (وأَخواتُه الَّتي تَقدَّمَتْ في فَصلِ المُضمَرِ)، وهي: «نحنُ» للمتكلِّمِ المعظِّمِ نفسَهُ أو معه غَيرُه، مُذكَّراً كانَ نحوُ: «نحن قائِمُون»، أو مُؤنَّثاً نحوُ: «نحنُ قائماتٌ»، و«أنتَ» ـ بفتحِ التَّاءِ ـ لِلمخاطَبِ نحوُ: «أنتَ قائمٌ»، و«أنتِ» ـ بكسرِ التَّاءِ ـ لِلمخاطَبَةِ نحوُ: «أنتِ قائمةٌ»، و«أنتُما» لِلمثنَّى المخاطَبِ مُذكَّراً نحوُ: «أنتُما قائمانِ»، أو مُؤنَّثاً نحوُ: «أنتُما قائِمتانِ»، و«أنتُم» لجمعِ المُذكَّرِ المخاطَبِ نحوُ: «أنتم قائمُون»، و«أنتُنَّ» لجمعِ المُؤنَّثِ المخاطَبِ نحوُ: «أنتنَّ قائِماتٌ»، و«هو» لِلمُذكَّرِ الغائبِ نحوُ: «هو قائمٌ»، و«هي» للمُؤنَّثَةِ الغائبةِ نحوُ: «هي قائمةٌ»، قال الرَّضيُّ: (والواوُ والياءُ في «هو، وهي» عندَ البَصريِّينَ مِن أصلِ الكلمةِ، وعندَ الكوفيِّينَ لِلإشباعِ، والضَّميرُ هو الهاءُ وحدَها، بدليلِ التَّثنيةِ والجمعِ؛ فإنَّك تَحذِفُهما فيهما، والأوَّلُ هو الوَجهُ)[٣]، و«هُما» لِلمثنَّى الغائبِ

---

(١) أي: وما أشبهَه؛ وإلا فبابُ (إنَّ) وأخواتِها كلُّه حُروف، كما أنَّ كلامَه لا يشمَل مَرفوعَ الصفة المشبَّهة مثلاً، فافهَم.

(٢) أي: صالحٌ لهما معاً، وحينئذٍ فالمُطابقةُ حاصلةٌ في نحو: (أنتِ صَبورٌ)، ففي استِثنائه نظر.

(٣) زاد: لأنَّ حرفَ الإشباع لا يَتحرَّك، وأيضاً حرفُ الإشباع لا يَثبُت إلا ضرورةً. انظر: «شرح الكافية» (٢/ ٤١٨).

والظَّاهِرُ قِسْمانِ: مُبْتَدَأٌ لَهُ خَبَرٌ، ومُبْتَدَأٌ لَهُ مَرفُوعٌ سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ، .....

الكواكب الدرية

مُذكَّراً نحوُ: «هما قائمانِ»، أو مُؤنَّثاً نحوُ: «هما قائمتانِ»، و«هُم» لجمعِ المُذكَّرِ الغائِبِ نحوُ: «هم قائِمُون»، و«هنَّ» لجمعِ المُؤنَّثِ الغائبِ نحوُ: «هنَّ قائِماتٌ».

فالمُبتدأُ في هذه الأمثلةِ كلِّها مُضمرٌ مبنيٌّ لا يَدخُلُهُ إعرابٌ، فتَقولُ في نحوِ: «أنا قائمٌ»: «أنا»: ضميرٌ مُنفصِلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «قائمٌ»: خبرٌ، وهكَذا تَقولُ فيما بعدَه.

(و) المُبتدأُ (الظَّاهِرُ قِسمانِ) لا ثالثَ لهما:

(مُبتَدأٌ لَه خَبرٌ)، وهذَا هو الأكثَرُ في كلامِهِم؛ سواءٌ كانَ خبرُه مَذكوراً، أم مَحذوفاً.

(ومُبتَدأٌ) لا خبرَ له، بل (لَهُ مَرفُوعٌ) فاعلاً كانَ أو نائبَهُ، (سَدَّ مَسَدَّ الخَبرِ)، أي: استَغنَى بِه[1] عن ذكرِ الخبرِ، لا بمعنَى أنَّ الخبرَ حُذِفَ فَسَدَّ هذا مَسَدَّهُ. وشَرطُ هذا المَرفوعِ: أنْ يكونَ اسماً ظاهراً كالأَمثلةِ الآتيةِ، أو ضميراً مُنفصِلاً نحوُ: [الطويل]

خَلِيلَيَّ ما وافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما[2]

---

(١) أي: استغنى ذلك المبتدأ المذكور. ويجوز بناؤه للمفعول.

(٢) صدرُ بيت عَجزُه:

إذَا لَم تَكُونَا لي عَلَى مَن أُقَاطِع

ولا يُعرَف قائِله.

اللغة: (خَليليَّ): تثنيةُ (خَليل)، وهو الصَّديق الذي صفَت مَودَّتُه، فتَجد من خِلالِه مِثلَ ما يَجِدُ من خِلالِك، أو هو الذي تخلَّلت محبَّتُه القلب، فلا تدعُ خِلَلاً إلا ملأته. (وافٍ): اسم فاعل مِن (وَفَى)، والوَفاء: المحافظة على العهد. (أُقاطِع): أهجُر.

المعنى: يا صاحبَيَّ إذا لم تكونَا مُساعِدَين لي على مَن أَهجُرُه، فما أنتُما وافِيان بِمِيثاق المَودَّةِ والصُّحبة الذي بَيْنَنا.

الإعراب: «خَلِيليَّ»: مُنادى بحرف نداء مَحذوف، مَنصوب بالياء لأنه مُثنى، وياءُ المتكلم: مُضاف إليه. «ما»: نافِية، «وافٍ»: مبتدأ مرفوعٌ بضمة مُقدَّرة للثقل على الياء المحذوفة للساكِنَين. «بِعَهدِيَ»: جار ومجرور مُتعلق بـ(وافٍ)، والياء: مُضاف إليه. «أنتُما»: فاعلُ (وافٍ) سدَّ مَسدَّ الخبر. «إذَا»: ظرفٌ مستقبَل مُضمَّن الشرط. «لم»: حرفُ نفي وجزم وقلب. «تَكُونَا»: مُضارع ناقص مجزوم بـ (لم)، وعلامةُ جزمه حذفُ النون، وألفُ الاثنين: اسمُه، «لي»: جارٌّ ومجرور متعلق بِمَحذوفٍ خبر (تكونَا)، وجملةُ (لم تكونَا لي) في محل جرٍّ بالإضافة، وهي شَرطُ (إذَا)، وجَوابُها محذوفٌ يَدل عليه ما قبلَه. «على»: حرفُ جر. «مَن»: مَوصول في محلِّ =

فالأَوَّلُ: نَحوُ: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الشورى: ١٥]، و﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ .....

الكواكب الدرية

(**فالأَوَّلُ**) أي: المُبتدأُ الذي لَه خبرٌ (**نَحوُ**: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا﴾)، **وإعرابُه**: ﴿اللَّهُ﴾: مُبتدأٌ مَرفوعٌ بالابتداءِ، قالَ الأزهريُّ: والابتداءُ عِبارةٌ عن الاهتمامِ بالشَّيءِ، وجَعْلِهِ أَوَّلاً لثانٍ، بحيثُ يكونُ الثَّاني خبراً عن الأوَّلِ[1]، وقالَ ابنُ هشامٍ: الابتِداءُ هو التَّجرُّدُ عن العواملِ اللَّفظيَّةِ لِلإسنادِ[2]، ﴿رَبُّنَا﴾: خبرٌ مَرفوعٌ بالمُبتدإِ على الأصحِّ، (و﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿مُحَمَّدٌ﴾: مُبتدأٌ، ﴿رَسُولُ﴾: خبرٌ، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه.

ثمَّ اعلَمْ أنَّه يَتعيَّنُ في المثالَينِ المَذكورَينِ أنْ يُعرَبَ الأوَّلُ منهما مُبتدأً، والثَّاني خبراً، ولا يجوزُ العكسُ كما يُفِيدُه قولُ ابنِ الحاجبِ: وإذا كانَ المُبتدأُ مُشتمِلاً على ما لهُ صَدرُ الكلامِ مثل: «مَن أبُوك؟»، أو كانَا مَعرِفتَينِ أو مُتساوِيَينِ نحوُ: «أفضَلُ منكَ أفضلُ منِّي»، أو كانَ الخبرُ فِعلاً له[3]: وَجبَ تَقديمُه. اهـ وعِلَّةُ منعِ إعرابِ الأوَّلِ خبراً والثَّاني مُبتدأً في نحوِ المثالَينِ: الإلباسُ، وقال الدَّمامِينيُّ في «المَنهل الصَّافي»[4]: والأصلُ تقديمُ المُبتَدَإِ على الخبرِ، وهو واجبٌ إنْ تَساويَا تعريفاً؛ اتَّفَقتْ رُتبتُهما فيه نحوُ: «اللهُ ربُّنا»، أو اختَلفَتْ فيه نحوُ: «زيدٌ الفاضِلُ»، و«الفاضِلُ زيدٌ»؛ لأنَّ في جعلِ الأوَّلِ خبراً مع صُلوحِهِ لأنْ يكونَ مُبتدأً مخالفَةً للأصلِ الذي هو تقديمُ المُبتدإِ مِن غيرِ فائدةٍ، هذا هو المَشهورُ. وقيلَ: يجوزُ تقديرُ كلٍّ منهما مُبتدأً وخبراً مُطلقاً، وهو قولُ أبي عليٍّ، وقيل: إنِ اختلَفَتْ رُتبتُهما

= جر بـ(على)، والجار والمجرور مُتعلِّق بما تعلَّق به الخبر، وفي «العَيني» أنَّ (لي) مُتعلِّق بـ(تَكونا) واللام لِلتَّعليل، (وعلى مَن) هو الخبر، وقال بعضُهم: (لي) حال من اسم (تكُونَا). «**أُقاطع**»: مضارع مرفوعٌ فاعله: أنا، والجملةُ لا محلَّ لها صِلة، والعائد محذوفٌ والتقدير: أقاطِعُه.

والشاهد: في قَوله: (ما وافٍ أنتُما)؛ حيث رَفع المبتدأُ وهو (وافٍ) فاعلاً سدَّ مسدَ خبرِه لِوُجود الشرطِ، وهو وُقوع الفاعل المذكور ضميراً مُنفصِلاً وهو (أنتُما)؛ إذِ السادُّ مسدَّ الخبر واحدٌ من اثنَين: الاسمِ الظاهر والضمير المنفصِل.

(١) «شرح الآجرُّومية» لِلشيخ خالد الأزهَري.

(٢) انظر: «شَرح القطر» (ص٢٢٩).

(٣) في «الكافية»: مثل: (زيدٌ قامَ). اهـ

(٤) هو شرحٌ على كتاب «الوافي»، وهو متن وَجيز في النَّحو لِمُؤلِّفه جمالِ الدين محمدِ بن عثمان البَلخِي ثم الهندي المُتوفى سنة (٨٣٠هـ).

والثَّاني: هُوَ اسْمُ الفاعِلِ واسْمُ المَفعُولِ إذَا تَقَدَّمَ علَيهِما نَفيٌ، أوِ اسْتِفهامٌ، .....

الكواكب الدرية

في التَّعريفِ، فأعرَفُهما المُبتدأُ، وإلَّا فالسَّابِقُ، وقيل: المَعلومُ عندَ المخاطَبِ مُبتدأٌ، والمجهولُ خبرٌ، وهو اختِيارُ ابنِ هشامٍ. اهـ

(والثَّاني) ـ وهو المُبتدأُ الذي لا خبرَ له ـ (هو) ما كانَ رافعاً لِمُكتَفًى بِه عن الخبرِ:

وصفاً كانَ، وهو (اسمُ الفاعلِ، واسمُ المَفعُولِ)، وستَأتي أمثِلتُهما في المتنِ، والصِّفةُ المشبَّهةُ نحوُ: «ما حَسَنٌ[1] وَجهُهُ»، واسمُ التَّفضيلِ في لُغةِ مَن يَرْفَعُ به الظَّاهرَ مُطلَقاً[2] نحوُ: «ما أجمَلُ مِنك أخُوكَ، وما أحسَنُ مِنه أنتَ».

أو جامِداً مُؤوَّلاً بِالمشتقِّ، كالمنسوبِ نحوُ: «ما قُرَشِيٌّ أنتَ»، و«غيرُ مكيٍّ زيدٌ، وما مَدَنيٌّ عمرٌو»، أي: غيرُ مَنسوبٍ لِقُريشٍ ومكَّةَ والمدينةِ، ومِثلُه نحوُ: «ما رَجلٌ أبُوك»، أي: غيرُ كاملٍ في الرُّجوليَّةِ، و«هل أسَدٌ أخُوك؟» أي: شُجاعٌ، (إذا تَقَدَّمَ علَيهِما[3]:

نَفيٌ)، أي: لا يَرفعانِ مُكتفًى به إلَّا إذا تَقدَّمَهُما: نفيٌ بحرفٍ، كما سيَأتي في أمثلةِ المتنِ؛ أو نفيٌ بفعلٍ نحوُ: «ليسَ قائمٌ العَمرانِ»، فـ«قائمٌ»: اسمُ «ليس» تَعمَلُ[4] عملَ «كانَ»، وهو اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصبُ المَفعولَ، و«العَمرانِ»: فاعلٌ به سدَّ مسدَّ خبرِ «ليس»؛ أو باسمٍ نحوُ: «غيرُ قائمٍ الزَّيدانِ»، فـ«غيرُ»: مُبتدأٌ، و«قائمٍ»: مُضافٌ إليه، و«الزَّيدانِ»: فاعلٌ بـ«قائمٍ» سدَّ مسدَّ الخبرِ؛ لأنَّ المعنى: «ما قائمٌ الزَّيدانِ».

(أو استِفهامٌ) بحرفٍ، كما سيَأتي في المتنِ؛ أو اسمٍ نحوُ: «كيفَ جالِسٌ العَمرانِ»؟ وإعرابُه: «كيفَ»: اسمُ استِفهامٍ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن «العَمرانِ»، وقُدِّمَ لأنَّ الاستِفهامَ له صَدرُ الكلامِ، «جالسٌ»: مُبتدأٌ، وهو اسمُ فاعلٍ، و«العَمرانِ»: فاعلٌ سدَّ مسدَّ

---

(١) في الأصل: (ما أحسن)، وهو تحريف.

(٢) أي: أو في مسألةِ الكحلِ عند غيرِهم، ومثالُه في «التصريح»: (ما أحسَنُ في عين زيدٍ الكُحلُ مِنه في عينِ غَيرِه).

(٣) الضمير قبل الشرحِ راجعٌ إلى اسم الفاعل واسم المفعول، وانظُر بعدَه هل هو عائدٌ إلى الوصف والجامد؛ فإنَّ عطفَ الصفة المشبَّهة واسم التفضيل على اسمَي الفاعل والمفعول مانعٌ من اعتبارِ الوجه الأول.

(٤) كذا في الأصل. والوجهُ: التي تَعمل، أو العاملةِ.

نَحوُ: «أقائِمٌ زَيدٌ؟»، و«ما قائِمٌ الزَّيدانِ»، و«هَل مَضْرُوبٌ العَمْرانِ؟»، و«ما مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ».

الكواكب الدرية

الخبرِ، (**نَحوُ: «أَقائمٌ زَيدٌ؟»**)، هذا مِثالُ اسمِ الفاعلِ المصحُوبِ بالاستِفهامِ، **وإعرابُه**: الهمزةُ: لِلاستِفهامِ، «قائمٌ»: مُبتدأٌ، و«قائمٌ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، «زيدٌ»: فاعلٌ سَدَّ مسَدَّ الخبرِ، (**و«ما قائمٌ الزَّيدانِ»**)، هذا مِثالُ اسمِ الفاعلِ المصحُوبِ بالنَّفي، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ حِجازيَّةٌ تَعمَلُ عملَ «ليس» تَرفعُ الاسمَ وتَنصبُ الخبرَ، «قائمٌ»: اسمُها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«قائمٌ» اسمُ فاعِلٍ، «الزَّيدانِ»: فاعلٌ سدَّ مسَدَّ خبرِ «ما» الحِجازيَّةِ، ويَجوزُ أنْ تُعرَبَ «ما» نافيةً تَميميَّةً، فلا يَكونُ لها اسمٌ ولا خبرٌ، ويَكونُ حينئِذٍ «قائمٌ»: مُبتدأً، و«الزَّيدانِ»: فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ، وعَلامةُ رفعِهِ الألفُ؛ لأنَّه مثنًّى، (**و«هلْ مَضرُوبٌ العَمْرانِ؟»**)، هذا مثالُ اسمِ المَفعولِ المصحوبِ بالاستِفهامِ، **وإعرابُه**: «هلْ»: حرفُ استِفهامٍ، «مضروبٌ» مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«مضروبٌ»: اسمُ مَفعولٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ، «العَمرانِ»: نائبُ الفاعلِ سدَّ مسَدَّ الخبرِ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ؛ لأنَّه مثنًّى[1]، (**و«ما مَضرُوبٌ العَمْرانِ»**)، هذا مثالُ اسمِ المَفعولِ المصحوبِ بالنَّفي، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ حجازيَّةٌ[2]، «مضروبٌ»: اسمُها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، و«مضروبٌ»: اسمُ مَفعولٍ يَعملُ عمَلَ الفعلِ، يَرفعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ، «العَمرانِ»: نائبُ الفاعلِ سدَّ مسَدَّ خبرِ «ما».

وإنَّما استَغْنى هذا النَّوعُ عن الخبرِ لأنَّه في مَعنى الفعلِ، بِدَليلِ أنَّه لا يُصَغَّرُ، ولا يُوصَفُ، والفعلُ لا يُخبرُ عنه، فكَذا ما في مَعناه.

فلو كانَ المَرفوعُ غيرَ مكتفًى به نحوُ: «أَقائمٌ أبواهُ زيدٌ؟» لم يَكنِ الوصفُ حينئِذٍ مُبتدأً، بل «زيدٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، و«أَقائمٌ»: خبرٌ مقدَّمٌ، و«أَبَواهُ»: فاعلُ «أقائمٌ».

وإذا لم يَتَقَدَّمْ نفيٌ أو استِفهامٌ، نحوُ: «قائمٌ الزَّيدانِ»، و«مضرُوبٌ العَمرانِ»، فالكوفيُّونَ والأخفشُ يُجيزونَ وُقوعَ الوصفِ مُبتدأً، والبَصريُّونَ يَمنعونَ ذلك، قال في «المُغني»:

---

(١) أو مُلحَق به على وجه التغليب إن أُريد به عَمرو وعُمَر.

(٢) ويجوز أن تكون تميميَّة ومَدخولُها مبتدأ كالتي قبلها.

ولا يَكُونُ المُبْتَدَأُ نَكِرَةً إلَّا بِمُسَوِّغٍ، .....

الكواكب الدرية

(وهلْ تَقدُّمُ النَّفيِ والاستِفهامِ شرطٌ في العملِ، أو في الاكتفاءِ بالفاعلِ عن الخبرِ؟ قَولانِ، أرجَحُهما الثَّاني).

وتمثيلُ المصنِّفِ يُفيدُ أنَّ الرَّافعَ لما يَسُدُّ مسدَّ الخبرِ لا يَرفعُ إلَّا الاسمَ الظَّاهرَ، وذكرَ في «الفواكِهِ»[١] أنَّه يَرفعُ الاسمَ الظَّاهرَ والضَّميرَ المنفصلَ، نحوُ: «ما قائمٌ أنتُما»، و«ما مَضرُوبٌ أنتُما»، و«أقائمٌ أنتُما؟»، و«هل مَضروبٌ أنتُما؟»، وفي ذلك خِلافٌ؛ وفي «المنهل الصَّافي» على قَولِ المتنِ: (رافع غير مُستَترٍ): هذا يَشملُ الظَّاهرَ نحوُ: «أقائمٌ الزَّيدانِ؟»، وهذه لا خِلافَ فيها، والضَّميرَ المنفصلَ نحوُ: «أقائمٌ أنتَ؟»، وهذِه فيها خلافٌ: فالبَصريُّونَ يُجيزونَ كونَ الضَّميرِ مُبتدأً، فيكونُ مِن القِسمِ الأوَّلِ، وكونَه فاعلاً، فيكونُ ممَّا نحنُ فيه؛ والكوفيُّونَ يُوجِبونَ الابتدائيَّةَ، ووافقَهم ابنُ الحاجبِ، بل حكى في «أماليهِ» الإجماعَ على ذلك، ونُسبَ إلى الوهمِ في نَقلِهِ. اهـ

(ولا يَكونُ المُبتَدأُ نَكِرةً)؛ لأنَّ الغَرضَ مِن الإخبارِ الإفادةُ، وهي مُنتَفِيةٌ إذا كانَ المُبتدأُ نكرةً، وعِبارةُ الأزهريِّ: (ولا يُبتدأُ بنكرةٍ؛ لأنَّها مجهولةٌ لا تُفيدُ غالباً)[٢]، أي: لأنَّ المُبتدأَ محكومٌ عليه بالخبرِ، والحُكمُ على المجهولِ لا يَصحُّ، وقالَ الدَّماميُّ[٣]: في القِسمِ الأوَّلِ مِن قِسْمَي المُبتَدأ، وهو[٤] ما كانَ مُسنَداً إلَيه، وأمَّا القِسمُ الثَّاني، وهو ما رفعَ مُكتفًى به بعدَ نَفيٍ أو استِفهامٍ، فذاك لازمُ التَّنكيرِ لا يُعرَّفُ بوجهٍ؛ لِشِدَّةِ شَبهِهِ بالفعلِ، ولِذلك انعقدَتِ الجُملةُ منه ومِن مَرفُوعِهِ، فلا مَدخلَ له إذاً فِيما نَحنُ فيه. اهـ (إلَّا) إذا أَفادَتْ تِلك النَّكرةُ، والغالبُ حُصولُ الفائدةِ بها (بِمُسَوِّغٍ)، أي: بسببٍ مُوجِبٍ للابتداءِ بها؛ لِقلَّةِ الإبهامِ فيها عندَ وُجودِ المسوِّغِ، فيصحُّ الحكمُ عليها حينئذٍ.

---

(١) لم يذكُر ذلك صريحاً، وإنما يُؤخذ من تمثيلِه.

(٢) فيه تساهلٌ في النقل؛ إذ عبارة «التصريح»: والحُكم على المَجهول لا يُفيد غالباً.

(٣) في «المنهل الصافي» أيضاً.

(٤) عِبارة الدماميني بحُروفها بعد قَوله: (والأصلُ تعريفُ المبتدأ): وهذا إنما هو في أحدِ ذَينِك القِسمَين، وهو... إلخ.

والمُسَوِّغاتُ كَثِيرَةٌ:

الكواكب الدرية

(والمُسوِّغاتُ) لِذَلك (كَثِيرةٌ)، أنهاها عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَقيلٍ في «شَرح الألفيَّة» إلى أربَعةٍ وعِشرينَ[١]، وابنُ عُصفورٍ في كِتابِه «المقرَّب» إلى نيِّفٍ وثَلاثينَ[٢]، وابنُ عَنقاء في «الدُّرَر البَهيَّة» إلى أربعةٍ وعشرينَ، ثمَّ قال: وقد فُهِمَ مِن التَّمثيلِ وغيرِه أنَّه ربما اجتَمعَ في الشَّيءِ الواحدِ مُسوِّغاتٌ، وأنتَ إذا بسَطتَها على طريقةِ ابنِ عَقيلٍ وغيرِه أَرْبَتْ على المائةِ[٣]، فتأمَّلْ[٤]، وقد قالَ جمعٌ محقِّقونَ كابنِ هشامٍ والمراديِّ: إنَّ مَرجعَ المسوِّغاتِ

---

(١) ثم قال: وقد أنهَى بعضُ المُتأخرين ذلك إلى نيِّفٍ وثَلاثين مَوضعاً، وما لم أذكُره منها أسقَطتُه لِرجوعه إلى ما ذكرتُه، أو لأنه ليس بِصَحيح.

(٢) الذي رأيتُه فيه بِضعةَ عشَر فقط، ثم ظهَر لي وجهُ الصواب في المسألةِ؛ إذ جاء في «التَّعليقة على المقرَّب لابن النَّحاس»: اعلَم أن تنكيرَ المبتدأ اختَلَف فيه عِباراتُ النَّحويِّين... وقال شيخُنا الإمامُ العلَّامةُ جمالُ الدين بن عمرون رحمه الله: الضابطُ في جَواز الابتداء بالنكرة قُربُها من المَعرفة لا غيرُ، وفسَّر قُربَها من المعرفة بأَحدِ شَيئَين: إمَّا بِاختِصاصها كالنَّكرة الموصوفة، أو بِكَونها في غاية العُموم كقَولنا: (تَمرةٌ خيرٌ من جَرادة)؛ فعلى هذه الضَّوابط لا حاجةَ لنا بِتَعداد الأماكن، بل نَعتَبر كل ما يَرِدُ؛ فإن كان جارياً على الضابط أَجَزناه وإلَّا مَنَعناه، وإنْ سَلَكنا مَسلَكَ تَعداد الأماكن التي يَجُوز فيها الابتداء بالنكرة كما فَعَل هذا المصنِّف رحمه الله وجَماعة كثيرة ممَّن تقدَّمه من النُّحاة فنَقول: الأماكنُ التي يَجوز فيها الابتداءُ بالنكرة تَنِيف على الثَّلاثين وإن لم أَرَ أحداً مِنَ النُّحاة بَلَغ بها زائداً عن أربعةٍ وعِشرين فِيما عَلِمتُه، أحدُها: أن تكونَ موصوفة... إلى أن قال: والثاني والثَّلاثون أن تليَ فاءَ الجزاءِ... قال: فهذا ما حَصَل لي من تَعداد الأماكن التي يَجُوز الابتداءُ فيها بالنكرة، ولا أَدَّعي الإحاطةَ، فلَعلَّ غَيري يَقِفُ على ما لم أَقِف عليه ويَهتَدِي إلى ما لم أهتَدِ إليه. اهـ باختصار. قال السُّيوطي في «الأشباه والنَّظائر» بعد أن نقَل جميعَ ما تقدَّم: ثم رَأيتُ بعد ذلك مُؤلَّفاً لِبَعض المُتأخِّرين قال فيه: قد تَتبَّع النُّحاةُ مُسوِّغاتِ الابتداء بالنكرة، وأَنهاها بعض المتأخرين إلى اثنَينِ وثلاثين، قال: وقد أنهَيتُها بِعَونِ الله إلى نَيِّف وأربَعين... وسرَدَها.
قلتُ: والظاهر أنَّ مُراد السيُوطي بكلامِه الشيخُ أبُو العباس شِهاب الدين أحمد بن محمد الأصبَحيُّ العُنَّابِي الدمشقي المُتوفى سنةَ (٧٧٦هـ)؛ إذ لَه رِسالة سمَّاها «التَّذكِرة في تَسويغ الابتِداء بِالنكرة» ذكَر فيها اثنَين وأربعين مُسوِّغاً. والرسالة مَطبوعةٌ محقَّقةٌ ضِمن بعض المجلَّات.

(٣) أي: لأنه يُفرِّق ما يُمكن جمعُه تحت مُسوِّغ واحد؛ ككونِ النكرة شرطاً وسَبقِها باستفهام أو نفيٍ أو كونِها عامَّة، جمَعها وغيرَها ابنُ عنقاء في نوعٍ واحد وهو العُموم، وقسَّمه إلى عُموم بنفسِها وعمومٍ بغيرِها.

(٤) جاء في «غُرَر الدُّرر» لابن عنقاء بعد أن مثَّل لمسوغات النكرة: فهذه خمسةٌ وعِشرون مسوِّغاً، وإذا بُسطت على طريقة ابن عقيل زادت على المائة بكثير، وأرجُو أن لا يشذَّ عنها شيء. اهـ والظاهر أن الشارحَ قصَد هذا الكلامَ، وسمَّى الكتاب المذكور بـ«الدُّرَر البَهيَّة»، وسيأتي ما يُؤيِّده.

مِنها: أنْ يتقَدَّمَ على النَّكِرَةِ نَفيٌ أوِ اسْتِفهامٌ، نَحوُ: «ما رَجُلٌ قائِمٌ»، و«هَل رَجُلٌ جالِسٌ؟»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠].

ومِنها: أنْ تَكُونَ مَوْصُوفةً، نَحوُ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢١].

الكواكب الدرية

إلى التَّعميمِ والتَّخصيصِ، وقال الفاكهيُّ تَبعاً لابنِ الحاجبِ[1]: مَرجعُها إلى التَّخصيصِ بوَجهٍ ما. اهـ

(مِنها) أي: مِن المسوِّغاتِ: (أنْ يَتقدَّمَ على النَّكرةِ نَفيٌ أو استِفهامٌ)، فيَجوزُ الابتداءُ بها؛ لأنَّ النَّكرةَ إذا وقعَتْ في حيِّزِ النَّفيِ أفادَتْ عُمومَ الأفرادِ وشُمولَها، فتَعيَّنتْ وتَخصَّصَتْ بِذلك الشُّمولِ، والاستِفهامُ في مَعنى النَّفيِ، وقالَ ابنُ الحاجبِ: الاستِفهامُ المسوِّغُ لِلابتداءِ هو الهمزةُ المعادِلةُ لـ«أم»، نحوُ: «أَرجلٌ في الدَّارِ أم امرأةٌ؟» كما مثَّلَ به في «الكافيَة»، وليس كما قال. قالَه في «المغني».

فمثالُ النَّفيِ (نَحوُ: «ما رَجُلٌ قائمٌ»)، وإعرابُه: «ما»: نافيةٌ، «رجلٌ»: مُبتدأٌ، «قائمٌ»: خبرُه. ولم يُبالِ باحتمالِ كونِ «ما» عامِلةً عملَ «ليس»؛ لأنَّ المقامَ قَرينةٌ ظاهِرةٌ في كونِها مُهمَلةً.

(و) مثالُ الاستِفهامِ: («هلْ رَجُلٌ جالِسٌ؟»)، وإعرابُه: «هلْ»: حرفُ استِفهامٍ، «رجلٌ»: مُبتدأٌ، «جالسٌ»: خبرُه، (وقَولُهُ[2] تعالَى: ﴿أَإِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾)، وإعرابُه: الهمزةُ: للاستِفهامِ الإنكاريِّ، «إلهٌ»: مُبتدأٌ، ﴿مَعَ﴾: ظرفُ مكانٍ، ولَفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه شِبْهُ جُملةٍ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: «كائنٌ» في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدأ.

(ومِنها) أي: مِن المسوِّغاتِ: (أنْ تَكُونَ) أي: النَّكرةُ (مَوصُوفةً) بصفةٍ يَحصلُ بها التَّخصِيصُ:

مَذكورةً كانَتْ (نَحوُ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾)، فإنَّ العبدَ يَتناولُ المؤمنَ والكافرَ، فلمَّا وُصِفَ بالمؤمنِ تَخصَّصَ وقَرُبَ مِن المَعرفةِ، فصحَّ جَعلُه مُبتدأً. وإعرابُه: اللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «عبدٌ»: مُبتدأٌ، ﴿مُّؤْمِنٌ﴾: صفةٌ، ﴿خَيْرٌ﴾: خبرُ المُبتدأ.

---

(١) في «كافيَته».

(٢) بالرفع مع أنه في المَتن مجرورٌ.

ومِنها: أَنْ تكُونَ مُضافَةً، نَحوُ: «خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ».

الكواكب الدرية

أو مَحذوفةً نحوُ: «السَّمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ»، وإعرابُه: «السَّمنُ»: مُبتدأٌ، «مَنوانِ»: مُبتدأٌ ثانٍ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ؛ لأنَّه مُثنًّى، وهو نكرةٌ لَكنَّه تَخصَّصَ بصفةٍ مَحذوفةٍ، والتَّقديرُ: مَنَوانِ منه، وجُملةُ «بِدِرهمٍ»: في محلِّ رفعِ خبرٍ[1].

وفي مَعنى وصفِ النَّكرةِ تَصغيرُها نحوُ: «رُجَيلٌ عندَك»؛ لأنَّه بمعنَى «رجلٌ حَقيرٌ عندَك».

(ومِنها: أنْ تَكُونَ) أي: النَّكرةُ المُبتدأُ بها (مُضافَةً) إلى نَكرةٍ أخرى، أو إلى مَعرفةٍ والمُضافُ ممَّا لا يَتعرَّفُ بالإضافةِ.

فالأوَّلُ: (نَحوُ: «خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ»)، أي: فَرضهُنَّ اللهُ على المكلَّفين في اليومِ واللَّيلةِ، قال أعرابيٌّ[2]: هل عليَّ غيرُها يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: «لَا، إلَّا أَنْ تَطَوَّعَ»، قالَ: واللهِ لا أَزيدُ على هذا، ولا أَنْقُصُ، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «أَفْلَحَ إنْ صَدَقَ»، أو قالَ: «دَخَلَ الجَنَّةَ إنْ صَدَقَ». وإعرابُه: «خمسُ»: مُبتدأٌ، وهو مُضافٌ، و«صلواتٍ»: مُضافٌ إليه، «كَتَبَ»: فعلٌ ماضٍ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، والنُّونُ: علامةُ جمعِ الإناثِ، «اللهُ»: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ[3].

---

(١) أي: للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبرُه خبرُ المبتدأ الأول.

(٢) لو قال: (وفي حديث آخرَ) لكان أحسنَ؛ إذ يكونُ فيه إشارةٌ إلى أن ما مرَّ من كلامِه ﷺ، ولأنَّ ظاهرَ صنيعِه أن هذا الآتيَ من قوله: (قال أعرابي... إلخ) تَتمةُ حَديث المتن، وليس كذَلك، بل هو من حَديث آخرَ، وهو ما أخرجَه البُخاري (٤٦) ومُسلم (١٠٠) عن طلحةَ بن عُبَيد الله رضي الله عنه قال: جاءَ رجلٌ إلى رسول الله ﷺ مِن أهل نجدٍ ثائرُ الرأس، يُسمَع دَويُّ صَوته ولا يُفقَه ما يقولُ، حتى دنَا، فإذا هو يَسأل عن الإسلام، فقال رَسول الله ﷺ: «خمسُ صَلوات في اليَوم والليلة»، فقال: هل عليَّ غيرُها؟ قال: «لا، إلَّا أن تَطوَّع»، قال رسولُ الله ﷺ: «وصِيامُ رَمضان»، قال: هل عليَّ غيرُه؟ قال: «لا، إلَّا أن تطوَّعَ»، قال: وذَكر له رسول الله ﷺ الزكاةَ، قال: هل عليَّ غَيرها؟ قال: «لا، إلَّا أن تطوَّعَ»، قال: فأدبرَ الرجلُ وهو يقولُ: والله لا أزيدُ على هذا ولا أنقُص، قال رسولُ الله ﷺ: «أفلَح إن صدَق». وأمَّا حديثُ المتن فهو مِن رِوايةِ عبادةَ بن الصامت رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يَقول: «خمسُ صَلوات كتَبَهُنَّ الله عزَّ وجل على العِباد، فمَن جاء بِهِنَّ لم يُضيِّع منهُنَّ شيئاً، استِخفافاً بِحَقِّهِن، كان له عند الله عهدٌ أن يُدخِلَه الجنة؛ ومَن لم يَأتِ بِهِنَّ، فليس له عند الله عهدٌ؛ إنْ شاء عذَّبه وإن شاء أدخَلَه الجَنة». أخرَجه مالك وأصحابُ «السُّنن». وقوله ﷺ: «خمسُ صلوات» في الحديث الأول خبرُ مبتدأ محذوف، فليس ممَّا نحنُ بِصدَدِه، فافهَم!

(٣) وجملةُ (كتبَهن الله) في محلِّ رفع خبرُ المبتدأ كما هو صريحُ كلامِ النحويِّين فيه.

ومِنها: أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ ظَرْفاً أو جارًّا ومَجرُوراً مُقَدَّمَينِ على النَّكِرَةِ، نَحوُ: «عِنْدَكَ رَجُلٌ»، .....

الكواكب الدرية

والثَّاني: نحوُ: «مِثلُك لا يَبْخَلُ، وغيرُك لا يَجودُ»، فـ«مثلُ، وغيرُ»: كلٌّ منهما مُبتدأٌ، وهو نكرةٌ؛ لأنَّ إضافتَهُ إلى الضَّميرِ لا تُفِيدُه تعريفاً؛ لأنَّه عَريقٌ في التَّنكيرِ، ولكنَّه تَخصَّصَ بالإضافةِ.

وممَّا لا يَتعرَّفُ بالإضافةِ «حَسْبُ»، نحوُ: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، و«أيٌّ» نحوُ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، بِخلافِ نحوِ: «غُلامُ زيدٍ»، فإنَّه معرفةٌ مَحضةٌ؛ لأنَّ إضافتَهُ تُفِيدُ التَّعريفَ.

ثمَّ ما ذُكِرَ مِن اعتِبارِ كونِ النَّكرةِ المُبتدإِ بها مُضافةً إلى نَكرةٍ أُخرى، أو إلى مَعرفةٍ والمُضافُ ممَّا لا يَتَعَرَّفُ بالإضافةِ: مَحلُّه فيما إذا ذُكِرَ المُضافُ إليه، فإنْ لم يُذكَرِ المُضافُ إليه لم يُشْتَرَطْ ذلك، كـ«سَلامٌ وصلاةٌ على محمَّدٍ» أي: سلامُ اللهِ تعالى وصلاتُه، أو: سَلامي وصَلاتي، وقولِه تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] أي: الخَلقِ، و«كلٌّ يَموتُ» أي: كلُّ أحدٍ.

واختُلِفَ في «كلٍّ» عندَ التَّجرُّدِ عن الإضافةِ؛ فقالَ الأخفَشُ والفارِسيُّ وابنُ دُرُستويهِ: إنَّها نَكِرةٌ، والذي عليه سِيبويهِ والجُمهورُ: أنَّها حينئِذٍ مَعرفةٌ[1].

(ومِنها) أي: ومِن المسوِّغاتِ: (أَنْ يَكُونَ الخَبَرُ ظَرفاً، أو جارًّا ومَجرُوراً) ممَّا يَصلُحُ الإخبارُ به، بِشرطِ أنْ يكونَا مختصَّينِ؛ لِصَلاحِيَتِهما لِلإخبارِ حينئِذٍ، بخلافِ نحوِ: «عندَ رجلٍ نَمِرةٌ[2]»، و«في دارٍ رجلٌ»؛ إذ لا فائدةَ في الإخبارِ بذلكَ، (مُقَدَّمَينِ على النَّكرةِ)، فإنْ تَأَخَّرَا عنها نحوُ: «مالٌ عِندي»، و«رجلٌ في الدَّارِ»، لم يَصحَّ الابتداءُ بالنَّكرةِ، قال ابنُ عَنقاء: والحقُّ ما قاله ابنُ هشامٍ مِن أنَّه لا مَدخلَ للتَّقديمِ في التَّسويغِ، وإنَّما اشتُرِطَ لتوهُّمِ الصِّفةِ، فحيثُ التبسَ بالصِّفةِ وجبَ التَّقديمُ، وحيثُ فُهِمَ المرادُ جازَ التَّقديمُ[3]، كما صرَّحَ به الجَرْميُّ والواحِديُّ نحوُ: «رَجلٌ بالبابِ». اهـ (نَحوُ: «عِندَكَ رَجُلٌ»)، وإعرابُه: «عندَ»: ظرفُ مكانٍ

(١) انظر: «الهمع» لِلاستزادة.

(٢) بفتحِ النون وكَسرِ الميم: اسمُ كِساء. «تمرين الطُّلاب»، وفي «الصبان»: اسمٌ لبُردة من صوف تَلبَسها الأعرابُ.

(٣) أي: للمبتدأ. أو المراد: جاز تقديم الخبر لكن لم يَجِب بخلاف القول الأول.

و«في الدَّارِ امْرَأةٌ»، ونَحوُ قَولِه تَعالَى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، .....

الكواكب الدرية

مَفعولٌ فيه، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، «رجلٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، (و«**في الدَّارِ امرَأةٌ**»)، **وإعرابُه**: «في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، و«امرأةٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، ولو عُكِسَ وقيلَ: «رجلٌ عندَك» و«امرأةٌ في الدَّارِ» لَالتَبَسَ الخبرُ بالصِّفةِ؛ لاحتِمالِ كونِ «عندَك» و«في الدَّارِ» حينئذٍ في محلِّ الخبرِ، وكونِهِ في محلِّ الصِّفةِ، وبالتَّقديمِ يَتعيَّنُ كونُه خبراً، (**ونَحْوُ قَولِه تَعالى**: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾)، **وإعرابُه**: «لدَى»: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه مبنيٌّ على فتحةٍ مُقدَّرةٍ على الألفِ المنقلبةِ ياءً لأجلِ الإضافةِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بِالإضافةِ، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، و﴿مَزِيدٌ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وفي «القامُوس»: و«لُدُنْ» بضمَّتينِ و«لُدُ» و«لدَا»[1]: ظرفٌ زمانيٌّ ومكانيٌّ كـ«عندَ». اهـ[2]، وفي «الخَبِيصيِّ» ما حاصِلُه: ومنها ـ يعني: مِن الظُّروفِ المبنيَّةِ ـ: «لدَى»، وقد جاءَ «لَدْ، ولَدُ، ولَدُنْ»[3]، وهي بمعنَى «عندَ»، إلَّا أنَّها أَخَصُّ؛ إذ «عِندي» يَتناولُ ما كان في مِلكِكَ؛ حَضَرَكَ أو لم يَحْضُرْكَ، و«لديَّ» لا تَتَناوَلُ إلَّا ما حَضَرَ، وتُقْلَبُ ألفُ «لدَى» ياءً مع المضمَرِ كألفِ «إلى، وعلَى» غالباً، وقد يُستَغْنَى عنه[4] كقَولِهِ: [الوافر]

إلَاكُمُ يَا خُفَاعةُ[5] لَا إلَانَا ... عَزَا النَّاسُ الضَّراعَةَ وَالهَوَانَا

فَلَوْ بَرِئَتْ عُقُولُكُمُ بَصُرْتُمْ ... بِأنَّ دَوَاءَ دَائِكُمُ لَدَانَا

---

(١) في «التاج»: هَكذا هو في النُّسَخ بالألف، والصوابُ بالياء، وهي مُحوَّلة. اهـ

(٢) نَقل منه ثلاثَ لُغات مع أنه ذكَر إحدَى عشرةَ لغةً آخِرُها هذه الثلاثة، ولا وجهَ لِصنيعِه هذا عِندي.

(٣) لم تُضبط الكلمات الثلاثةُ في الأصل، فاجتَهدتُ في ذلك مِن عندي، على أني أقول: ذكَر ابن الحاجب في هذا الظرفِ ثمانيَ لُغات، وزاد عليها الخَبيصيُّ فذكَر (لَدَى، ولَدْ، ولَدُ، ولُدْ، ونُدُنْ، ولَدَنْ، ولَدِنْ، ولَدْنِ، ولُدْنِ، ولُدْنَ)، فاقتِصارُ الشارح على الثلاثة ـ مع عدمِ الاعتناء بضَبطِها ـ لا وجهَ له أيضاً كالذي قبلَه.

(٤) أي: عن القلبِ المذكور، فتَبقى الألف على حالِها مع المُضمر كما تَبقى مع الظاهر.

(٥) كذَا في الأصل، والصواب: (خُناعة)، وهي قَبيلة، سُمُّوا بِاسم أبيهم خُناعة بن سَعد بن هُذَيل، ويُروى: (خزاعة) مَكانَ (خناعة).

﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة: ٧].

الكواكب الدرية

وَذَلِكُمُ إِذَا واثَقْتُمُونَا عَلَى قَصْرِ اعْتِمَادِكُمُ عَلَانَا[١]

أي: إليكم لا إلَينا، ولدَينا، وعلينا. اهـ[٢]

(﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: ابتدائيَّةٌ، «على»: حرفُ جرٍّ، «أبصارِ»:

---

(١) **الأبيات:** مجهولةُ القائل.

اللغة: (خُناعة): اسم قَبيلة كما مرَّ. (عزَا): نَسَب. (الضَّراعة): الخُضوع والذُّلُّ. (بَرِئت): ضدُّ مَرِضَت، ويُقال فيه أيضاً: (بَرَأَت) بالفتح، وهو أفصَحُ، ولعلَّه منطوقُ الشاعر. (بَصرتُم): علمتُم. (واثَقتُمونا): عاهَدتُمونا.

المعنى: إليكم يا بَني خُناعةَ نَسب الناسُ الهوانَ والخُضوع لا إلينا؛ لِكونِكُم عُرفتُم بذلك واشتَهرتُم به بين القبائل، فلو شُفِيَت عُقولُكم من مَرَضِها وما هي فيه من الغيِّ عَلمتُم وأدركتُم أنَّ علاجَ ما أنتُم فيه عندَنا نحن معاشرَ الأبطالِ، فنَكفيكُم ما تُريدُون، وذلك إنما يَكونُ إذا عاهدتُمونا على أن لا تَعتمِدُوا على غيرِنا. هذا ما يَظهَر من سياق الأبيات والله أعلَم.

الإعراب: «**إلاكُم**»: جار ومَجرور مُتعلِّق بِالفعل (عزَا) الآتي. «**يا**»: حرف نداء. «**خُفاعةُ**»: مُنادى مَبني على الضم في محل نصبٍ، والجملةُ اعتراضٌ لا محلَّ لها. «**لا**»: عاطفةٌ، «**إلانَا**»: جار ومجرُورٌ مَعطوف على (إلاكُم) السابِق. «**عزَا الناسُ الضَّراعةَ**»: فعلٌ ماضٍ وفاعلُه ومَفعولُه. «**والهَوانَا**»: عَطفٌ على (الضراعةَ) والألف: إطلاقٌ. «**فلو**»: الفاء: عاطفةٌ أو فصيحة، (لو): حرفُ امتِناعٍ لامتِناع. «**بَرِئت**»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث. «**عُقُولُكم**»: فاعلٌ ومُضاف إليه، والواو: إشباعٌ. «**بَصرتُم**»: فعل ماضٍ وفاعلُه، والميم: للجمعِ. وجُملةُ (بَصرتم) لا محلَّ لها من الإعراب جوابُ (لو) غيرِ الجازِمة. «**بأنَّ**»: الباء: حرفُ جر، (أنَّ): حرف مُشبَّه بالفعل. «**دواءَ**»: اسمُها منصوبٌ مضافٌ، «**دائِكُمُ**»: مُضاف إليه، و(كُم): مضاف إليه أيضاً، والواو: إشباعٌ. «**لدَانا**»: (لدَى): ظرفُ مكان مُتعلِّق بمَحذوف خبر (أنَّ)، و(نا): مُضاف إليه، والمَصدر المنسبِك مِن (أنَّ) ومَعمُولَيها في مَوضع جر بالباء متعلِّق بـ(بَصرتم)، والتَّقدير: بَصرتُم بكَون دواءِ دائكُم لدَينا. الواو: عاطفة، «**ذَلِكُمُ**»: اسمُ إشارة مُبتدأ، وإن شئتَ قُلتَ: واللام للبُعد، والكاف: حرفُ خطاب، والميمُ: للجمع، والواوُ: إشباع. «**إذَا**»: ظرفُ زمان بمعنى (حين) متعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مُضاف. «**واثَقتُمُونا**»: فعل ماضٍ وفاعله ومَفعوله، والواو: حرفُ إشباع، والجملةُ في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «**على قَصر**»: جار ومجرور مُتعلق بـ(واثَقَ). «**اعتِمادِكُم**»: مُضاف إليه، و(كُم): مُضافٌ إليه أيضاً. «**عَلانا**»: جار ومَجرور مُتعلِّق بـ(قَصر) لأنه مصدر.

والشاهد: عدمُ قَلب الألف ياءً مَع المُضمَر في (إلى ولدَى وعلَى)، وإقرارُها على حالِها كما يُفعل بها مع المظهَر، وهذه لُغةٌ لِبَعض العرَب.

(٢) أي: بِاختصار.

وقَدْ يَكُونُ المُبْتَدَأُ مَصْدَراً مُؤَوَّلاً مِن «أنْ» والفِعْلِ، نَحوُ: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أَي: صَومُكُمْ خَيرٌ لَكُمْ.

الكواكب الدرية

مَجرورٌ بـ«على»، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿غِشَٰوَةٌ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّر.

تنبيهٌ: نقلَ الفاكهيُّ عن بعضِهم أنَّ مَدارَ صحَّةِ وُقُوعِ المُبتدإِ نكرةً على حُصولِ الفائدةِ، فإذا حَصَلَتْ فأَخْبِرْ عن أيِّ نكرةٍ شئتَ مِن غيرِ تَوَقُّفٍ على وُجودِ مُسوِّغٍ مِن المسوِّغاتِ التي ذُكِرَتْ؛ إذ لا تَخلُو عن تكلُّفٍ وضَعفٍ، وهذا هو ظاهرُ عبارةِ «الألفيَّةِ»[١]، فعليه يَصحُّ «رجلٌ على البابِ»، و«كَوكبٌ انقَضَّ[٢] السَّاعةَ» إذا كانَ المخاطَبُ لا يَعرِفُ ذلك، قال ابنُ عَنقاء بعدَ نَقلِهِ لِذلك: وهذا هو التَّحقيقُ، بل الحقُّ الذي لا مَحيدَ عنه، وهو المَنقولُ عن سِيبويهِ، فإنَّه لم يَشتَرِطْ في الابتِداءِ بها سِوَى حُصولِ الفائِدةِ. اهـ

(**وقَد يَكُونُ المُبتَدأُ مَصدَراً مُؤَوَّلاً**) أي: بالاسمِ الصَّريحِ، وتأويلُهُ (**مِنْ «أنْ» والفِعلِ**) وإنْ كانَ غيرَ اسمٍ في الصُّورةِ الظَّاهرةِ، (**نَحوُ**: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾)، **وإعرابُه**: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «أنْ»: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿تَصُومُوا۟﴾: فعلٌ مُضارعٌ منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والمصدَرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مُبتدأٌ، والتَّقديرُ: وصَومُكم، و﴿خَيْرٌ﴾: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ. و﴿لَّكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعٍ نعتٌ لـ﴿خَيْرٌ﴾، قاله أبو البَقاء[٣]، (**أي: صَومُكم خيرٌ لَكُم**)، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥]، أي: قِيامُ السَّماءِ والأرضِ بأمرِهِ.

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّ المُبتدأَ لا يكونُ اسماً مَوصولاً[٤] إلَّا مِن مَوصولٍ حَرفيٍّ

---

(١) حينَ قال:

ولا يجوزُ الابتِدَا بِالنَّكِره ... ما لم تُفِد... إلخ

(٢) أي: هَوَى، وهو مَجاز.

(٣) والمشهورُ في مثلِه جعلُه متعلِّقاً بـ(خير).

(٤) كذَا في الأصل، والظاهرُ أن الصواب: اسماً مؤوَّلاً.

والخَبَرُ: هُوَ الجُزءُ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ الفائِدَةُ معَ مُبْتَدَأ، وهُوَ قِسْمانِ: مُفرَدٌ، وغَيرُ مُفرَدٍ.

الكواكب الدرية

وصِلَتِهِ، كما مثَّلَ، ولكنْ قال ابنُ عَنقاء في «الدُّرَر»[1]: قولُه: (المؤوَّلُ) شَملَ المؤوَّلَ بدُونِ سابِكٍ مَعه، بجَعلِ الجُملةِ قائمةً مقامَ المصدرِ نظراً لِلمعنى نحوُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، فـ«دَعَوتُمُوهُم»: مُبتدأٌ، و﴿أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾: مَعطوفٌ عليه، و﴿سَوَآءٌ﴾: خبرٌ مقدَّمٌ، أي: دُعاؤُكم وصمتُكم سَواءٌ. ومِثلُه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]، أي: استِغفارُك وعدَمُه سواءٌ، وجَزَعُنا وصَبرُنا سواءٌ، وقالَ الأخفشُ: الجُملةُ فاعل ﴿سَوَآءٌ﴾[2]، وقال الفارسيُّ: خبر عن ﴿سَوَآءٌ﴾.

(**والخَبرُ** هو: **الجُزءُ الَّذي تَتِمُّ به الفائِدةُ**)؛ مُفرداً كانَ أو جُملةً، أو ظرفاً أو جارًّا ومَجروراً، (مع مُبتَدإٍ) غيرِ الرَّافعِ المكتَفى بِهِ[3] عن الخبرِ.

فخرجَ: ما تمَّتْ به الفائدةُ مع غيرِ المُبتدأ، كالفاعلِ ونائبِهِ؛ لأنَّه وإنْ تمَّتْ به الفائدةُ، لكنْ مع غيرِ مُبتدأ.

وخرجَ: مَرفوعُ المكتَفي بما يَسدُّ مسَدَّ الخبرِ، نحوُ: «ما قائمٌ الزَّيدانِ»؛ لأنَّه وإنْ تمَّتْ بِهِ الفائدةُ، لكنْ رافعُه لا خبرَ له؛ لأنَّه في معنَى الفعل، والفِعلُ لا يُخبَرُ عنه.

(**وهو**) أي: الخبرُ (قِسمانِ):

الأوَّلُ: (مُفرَدٌ)، وهو هنا: ما يُقابِلُ الجُملةَ وشِبْهَهَا، كالظَّرفِ والمَجرورِ، وفي (بابِ الإعرابِ) ما يُقابِلُ المثنَّى والمَجموعَ، وفي (بابِ النِّداءِ، و«لا» التَّبْرِئَةِ) ما يُقابِلُ المُضافَ وشِبهَهُ، وفي (باب العَلَمِ) ما يُقابِلُ المُركَّبَ.

(**و**) **الثَّاني**: (غَيرُ مُفرَدٍ)، وهو: الجُملةُ، وشِبْهُها مِن الظَّرفِ والمَجرورِ.

---

(١) الظاهرُ أنه يَقصد «غُرَر الدُّرر»؛ فإن الكلام المنقولَ هنا إلى ما قبل قولِه: ومثله... إلخ فيه. وسيتكرر منه مثلُ هذا، أعني أن يَنقل من «غرر الدرر» ويقول: قال في «الدُّرَر البَهية».

(٢) والتقديرُ: استَوى عِندهم الإنذارُ وعدَمُه.

(٣) الأولى: غيرِ الوصف الرافعِ لمُكتفًى به.

فالمُفرَدُ: نَحوُ: «زَيدٌ قائِمٌ»، و«الزَّيْدانِ قائِمانِ»، و«الزَّيدُونَ قائِمُونَ»، و«زَيْدٌ أَخُوكَ».

الكواكب الدرية

(**فالمُفرَدُ**) ـ ويَجبُ مُطابَقتُه للمُبتَدإِ حيثُ أَمْكَنَ إفراداً وتثنيةً وجَمْعاً، وتَذكِيراً وتأنيثاً ـ (**نَحوُ**: «**زَيدٌ قائمٌ**»)، **وإعرابُه**: «زيدٌ»: مُبتدأٌ مَرفوعٌ بِالابتداءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «قائمٌ»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«قائمٌ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، (و«**الزَّيْدانِ قائِمانِ**»)، **وإعرابُه**: «الزَّيدانِ»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مثنًّى، «قائمانِ»: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ لأنَّه مثنًّى، و«قائمانِ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعِلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هُما، (و«**الزَّيدُونَ قائِمُونَ**»)، **وإعرابُه**: «الزَّيدونَ»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«قائِمونَ»: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«قائِمونَ»: اسمُ فاعلٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هُم، (و«**زَيدٌ أَخُوكَ**»)، **وإعرابُه**: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«أَخوكَ»: خبرُه، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ[1].

هذا كلُّه في المُذكَّرِ، ويُقالُ في المُؤنَّثِ: «هندٌ قائمةٌ، والهندانِ قائِمَتانِ، والهنداتُ قائِماتٌ، وهندٌ أُختُكَ».

وإذا اجتَمعَ مُذكَّرٌ ومُؤنَّثٌ غُلِّبَ المُذكَّرُ على المُؤنَّثِ، فيُقالُ: «زيدٌ وهندٌ قائمانِ»، ولا يُقالُ: «قائِمتانِ».

ثمَّ المُفردُ: إنْ كانَ مُشتَقًّا تَحمَّل ضَمِيرَه[2] ما لم يَرْفَعِ الظَّاهرَ، نحوُ[3]: «زيدٌ قائمٌ أبُوه، أو قائمٌ أنتَ إليه»؛ وإنْ كانَ جامِداً، فلا يَتحمَّلُ ضميرَ المُبتدأ، إلَّا إنْ أُوِّلَ بِمُشتقٍّ، نحوُ: «زيدٌ أسدٌ» بمعنَى شُجاعٍ.

---

(١) أي: والكاف مُضاف إليه.

(٢) أي: ضميرَ المبتدأ.

(٣) تمثيلٌ لرافع الظاهر.

وغَيرُ المُفْرَدِ إمَّا جُمْلةٌ اسمِيَّةٌ نَحوُ: «زَيدٌ جارِيَتُهُ ذاهِبَةٌ»، .....

الكواكب الدرية

(وغَيرُ المُفرَدِ) ثلاثةُ أشياءَ:

(إمَّا جُمْلةٌ)، ولا بُدَّ مِن اقترانِها برابطٍ يَربِطُها بالمُبتدأ، وإلَّا كانَتْ أجنَبيَّةً عنه، فلا يَصِحُّ الإخبارُ بها عَنه.

نعَمْ، إنْ كانتِ الجُملةُ عينَ المُبتدإِ جازَ خُلوُّها مِن الرَّابطِ، وذلك بأَنْ تَقَعَ خبراً عن مُفردٍ يَدلُّ على جُملةٍ، كـ«الحديثِ، والخبرِ، والشَّأنِ، والكلامِ، والقَولِ، واللَّفظِ، والأَمْرِ، والقِصَّةِ، والحكايةِ» وضميرِ الشَّأنِ. و«خَيرٌ» المُضافُ إلى مُفردٍ كذَلك[1]، كـ«خيرُ الكلامِ لا إلهَ إلَّا اللهُ».

ثمَّ الأصلُ في الرَّابطِ كونُه ضَميراً، مَذكوراً كانَ أو مَحذُوفاً، نحوُ: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، أي: «وَعَدَهُ» على قراءةِ مَن رَفَعَ «كلٌّ»[2]، وهو ابنُ عامرٍ.

وقد يَأتي الرَّابطُ غيرَ ضميرٍ؛ كاسمِ الإشارةِ نحوُ: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وإعادةِ المُبتدإِ بِلَفظِهِ نحوُ: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ - ٢]، أو بِمَعناه نحوُ: «الصِّدِّيق سبَق أبو بَكرٍ الأُمَّة»، وعُمومٍ يَشمَلُ المُبتدأَ نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، فإنَّ ﴿مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ يَشمَلُ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، وكذَلك «زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ» إنْ كانَتْ «أَلْ» لِعُمومِ الجِنْسِ، و«أَلْ» النَّائبةِ مَنابَ الضَّميرِ نحوُ: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ۝٣٧ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ۝٣٨ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٧ - ٣٩]، أي: مَأواهُ.

ثمَّ الجُملةُ: إمَّا (اسمِيَّةٌ)، وهي: ما صُدِّرَتْ بِاسمٍ، (نَحوُ: «زَيدٌ جارِيَتُهُ ذاهِبَةٌ»)، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ أوَّلُ، و«جاريتُهُ» مُبتدأٌ ثانٍ، و«ذاهبةٌ»: خبرُ المُبتدإِ الثَّاني، وجُملةُ المُبتدإِ الثَّاني وخبرِه في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدإِ الأوَّلِ، والرَّابطُ بين المُبتدإِ الأوَّلِ وخَبرِه الهاءُ مِن «جاريتُهُ».

واعلَمْ أنَّ النَّحويِّينَ قسَّمُوا الجُملةَ إلى صُغرى، وكُبرى[3]، وشرحُ ذلك في «قَواعدِ

---

(١) تَخصيصُه لفظ (خير) بِذلك ليس على ما يَنبغي؛ إذ مثلُه نحو: أفضل وأحسَنُ وشرُّ.

(٢) وأمَّا على قراءة نصبِه فهو مفعولٌ مقدم لـ﴿وَعَدَ﴾.

(٣) مُناسبةُ ذِكر هذا هُنا اشتمالُ المثال السابق على النوعَين؛ فجملة (جاريتُه ذاهبةٌ) صغرى، وجملةُ (زيد جاريتُه ذاهبة) كُبرى.

وقَولِه تَعالَى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وإمَّا جُملةٌ فِعلِيَّةٌ نَحوُ: «زَيدٌ قامَ أبُوهُ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [القصص: ٦٨]،

الكواكب الدرية

النَّحو» لابنِ هشامٍ، وشَرحِها لِلأزهريِّ وغَيرِهِ، (وقَولِه تَعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾)، إذا قَدَّرْتَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ مُبتدأً ثانياً، فـ«لباسُ»: مُبتدأٌ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلتَّقْوَىٰ﴾: مُضافٌ إليه، والإعرابُ فيه مقدَّرٌ على الألفِ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، و﴿ذَٰلِكَ﴾: مُبتدأٌ ثانٍ، و﴿خَيْرٌ﴾: خبرُ المُبتدأُ الثَّاني، وجُملةُ المُبتدإِ الثَّاني وخبرِهِ خبرُ المُبتدإِ الأوَّلِ، والرَّابطُ: اسمُ الإشارةِ.

وأمَّا إذا قَدَّرْتَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ بدلاً مِن «لِباسُ التَّقوى»، أو عطفَ بيانٍ عليه، فالآيةُ حينئِذٍ لا شاهدَ فيها على كَونِ الخبرِ جُملةً؛ لِكَونِ الخبرِ حينئِذٍ مُفرداً، و﴿قُلْ﴾[1] (هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ)، وإعرابُه: ﴿هُوَ﴾: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ أوَّلُ، ﴿ٱللَّهُ﴾: مُبتدأٌ ثانٍ، ﴿أَحَدٌ﴾: خبرُ المُبتدإِ الثَّاني، وجُملةُ المُبتدإِ الثَّاني وخَبرِهِ خبرُ المُبتدإِ الأوَّلِ، وهي نَفسُ المُبتدإِ في المعنى، فلا تَحتاجُ لرابطٍ يَربِطُها بالمُبتدإِ كما قال ابنُ مالكٍ في «الخُلاصةِ»:

وإنْ تَكُنْ إيَّاه معنًى اكتَفَى ... بِها .....

وذلك لأنَّا إذا قدَّرْنا ﴿هُوَ﴾ ضميرَ شأنٍ، فجُملة ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ عينُهُ في المعنى؛ لأنَّها مُفسِّرةٌ له، والمفسِّرُ عينُ المفسَّرِ، أي: الشَّأنُ اللهُ أحَدٌ، وأمَّا إذا قَدَّرْنا ﴿هُوَ﴾ ضميرَ المسؤولِ عنه[2]، فخبَرُه مُفردٌ، وهو ﴿ٱللَّهُ﴾، ﴿أَحَدٌ﴾: خبرٌ بعدَ خبرٍ، أو بَدلٌ.

قالَ الأزهريُّ: وممَّا الجُملةُ فيه نَفسُ المُبتدإِ في المعنى قولُهم: «هجِّيرَى أبي بَكرٍ: لا إلهَ إلَّا اللهُ»، أي: عادَتُه ودَأبُه هذه الكلماتُ، أي: الإكثارُ مِن ذكرِها.

(وإمَّا جُملةٌ فِعليَّةٌ)، وهي ما صُدِّرَتْ بفعلٍ، (نَحوُ: «زَيدٌ قامَ أبُوهُ»[3])، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «أبُو»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وجُملةُ الفِعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدأ، والرَّابطُ بينَهما الهاءُ مِن «أبُوه»، (وقَولِه تَعالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾)، وإعرابُه:

(١) الأظهَرُ أن هذا مِن زيادات الشارح خِلافاً لما في المطبوعِ، ويُؤيِّدُه عدمُ إعرابِه فيما يأتي.

(٢) أي: بِناءً على أن الآية إنما نزَلت جواباً لقولِهم: صِف لَنا ربَّك وانسُبْه... إلخ.

(٣) المثال مركَّب من صغرى وكُبرى أيضاً. الفاكهي.

﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]، وإمَّا شِبْهُ جُملَةٍ وهُوَ: .....

الكواكب الدرية

الواوُ: حرفُ عطفٍ، «رَبُّ»: مُبتدأٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿يَخۡلُقُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، ﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى الَّذي في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿يَشَآءُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ مِن ﴿يَشَآءُ﴾ وفاعلِه المُستترِ صِلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: مَحذوفٌ تَقديرُه: يَشاؤُه، وجُملةُ ﴿يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ﴾: في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدأ، والرَّابطُ بينَهما: الضَّميرُ المُستترُ في ﴿يَخۡلُقُ﴾، (﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾)، وإعرابُه: «اللهُ»: مُبتدأٌ، ﴿يَقۡبِضُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ[1]، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ، ﴿وَيَبۡصُۜطُ﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «يَبسطُ»: مَعطوفٌ على ما قبلَه، والمَعطوفُ يَتبعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رَفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، (﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ﴾)، وإعرابُه: ﴿ٱللَّهُ﴾: مُبتدأٌ، ﴿يَتَوَفَّى﴾ ـ بفتحِ أوَّلِهِ ـ: فعلٌ مُضارعٌ[2]، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فِعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالألفِ، وفاعلُه مُستَترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، ﴿ٱلۡأَنفُسَ﴾: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدأ.

وتَمثيلُه بِالجُملةِ الخبريَّةِ قد يُوهِمُ[3] اشتراطَ كونِ الجُملةِ المخبَرِ بها خَبريَّةً، وليس كذَلك، بل يجوزُ الإخبارُ عن المُبتَدإ بالجُملةِ الطَّلبيَّةِ نحوُ: «زيدٌ اضْرِبْهُ»، أو: «لا تَضْرِبْهُ»، والقَسَمِيَّةِ نحوُ: «زيدٌ واللهِ لَتُكْرِمَنَّهُ»، والشَّرطيَّةِ نحوُ: «زيدٌ إنْ جاءَك فَأَكْرِمْهُ».

(**وإمَّا شِبهُ الجُمْلةِ**) مِن حيثُ حُصولُ الفائدةِ به كما تَحصُلُ بالجُملةِ، (وهو شَيْئانِ[4]):

---

(١) مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

(٢) أي: مرفوع لِتَجردِه من الناصب والجازم.

(٣) عدَل عن قول الفاكِهي: (وقد أفهَم كلامُه أنه لا يُشترط في الجملة أن تكونَ خبريَّةً...) إلخ كلامِه. ولكلٍّ وجه؛ إذ الأول ناظرٌ إلى خُصوص الأمثِلة، وهذا ناظرٌ إلى إطلاق الجُملة الفعلية وعدمِ تَقييدِها.

(٤) الأظهَرُ أنَّ هذا الحرف من الشَّرح لا المتنِ.

الظَّرفُ والجارُّ والمَجرُورُ؛ فالظَّرفُ نَحوُ: «زَيدٌ عِندَكَ»، و«السَّفَرُ غَداً»، وقَولِه تَعالَى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٤٢]، .....

الكواكب الدرية

الأوَّلُ: (الظَّرفُ) الزَّمانيُّ، أو المكانيُّ، بشَرطِ أنْ لا يكونَ مِن الغاياتِ، كـ«قبلَ، وبعدَ، وفوقَ، وتحتَ» إذا حُذِفَ المُضافُ إليه ونُوِيَ معناه، فإنَّها تُبْنى حينئِذٍ على الضَّمِّ، فلا تَقعُ خبراً، ولا صِفةً، ولا حالاً، ولا صِلةً، كما نصَّ عليه سِيبويهِ وغيرُه مِن الأئمَّةِ، قال ابنُ هشامٍ: لكنْ يُشْكِلُ علَيهِم قولُه تعالى: ﴿كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلُۚ﴾ [الروم: ٤٢]. اهـ، فقد وَقع صِلةً.

(و) الثَّاني: (الجارُّ والمَجرُورُ)، ولو قالَ: (والمَجرورُ) لَكانَ أَولى؛ لأنَّ المحلَّ لِلمَجرورِ وحدَه على الأصحِّ، لا لهما معاً، خِلافاً لابنِ مالكٍ.

ثمَّ شرطُ كلٍّ مِن الظَّرفِ والمَجرورِ أنْ يَكونَ تامًّا، بأَنْ تَتِمَّ به الفائدةُ إذا قُرِنَ بالمُبتدأ، نحوُ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾ [ق: ٣٥]؛ بخلافِ النَّاقصِ، وهو ما لا تَتِمُّ به الفائدةُ معه، نحوُ: «بَكرٌ أمسِ، وزيدٌ عَنك»؛ لِعَدمِ حُصولِ الفائدةِ به.

(فالظَّرفُ) التَّامُّ الواقعُ خَبراً عن المُبتَدأ **(نَحوُ: «زيدٌ عِندَكَ»)**، **وإعرابُه**: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «عندَ»: ظرفُ مكانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والظَّرفُ وما أُضِيفَ إليه شِبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدإ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ[1] تَقدِيرُه: «كائنٌ، أو مستقِرٌّ»، **(و)** نحوُ: **(«السَّفَرُ غَداً»)**، **وإعرابُه**: «السَّفرُ»: مُبتدأٌ، «غداً»: ظرفُ زمانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والظَّرفُ شِبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدإ متعلِّقٌ بواجبِ الحَذفِ، تَقدِيرُه: «كائنٌ، أو مستقِرٌّ».

(وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾)، **وإعرابُه**: «الرَّكبُ»: مُبتَدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ

(١) فيه إشارةٌ إلى أن الخبر في الحقيقةِ إنَّما هو المتعلَّق المحذوف، وأنَّ جعلَ الظرفِ خبراً إنما هو تساهُلٌ لا غيرُ، وقيل: الخبرُ هو الظرفُ، وقيل: هو المجموعُ؛ فالقائلُ بِالأول نَظَرَ إلى أنَّ العامل هو الأصلُ وأنَّ مَعمُولَه قَيدٌ له، والقائلُ بِالثاني نَظَرَ إلى الظاهر، والقائلُ بِالثالث نَظَر إلى تَوقُّفِ مَقصُودِ المُخبِر على كلٍّ مِنهُما؛ قيل: وهو خلافٌ لفظيٌّ، والصحيحُ أنه حقيقيٌّ كما نقَله الصبانُ.

والجارُّ والمَجرُورُ نَحوُ: «زَيدٌ في الدَّارِ»، وقَولِه تَعالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

الكواكب الدرية

ضمُّ آخِرِهِ، ﴿أَسْفَلَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه[١]، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو شبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتَدإِ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: «كائنٌ، أو مستقِرٌّ»، و﴿مِنكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ صفةٌ لـ﴿أَسْفَلَ﴾[٢]، وفي «حَواشي الجلالَين» لِلجَمَلِ: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾: الواوُ: عاطفةٌ ما بعدَها على ﴿أَنتُمْ﴾؛ لأنَّها مُبتدأٌ تَقسيمِ أحوالِهم وأحوالِ عَدُوِّهم، ويَجوزُ أنْ تكونَ واوَ الحالِ، وتكونَ الجُملةُ حالاً مِن الظَّرفِ، وهو قولُه تعالى: ﴿بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾، والرَّكبُ كما في «القاموس»: (رُكْبانُ الإبلِ، وهو اسمُ جمعٍ لراكبٍ، أو جمعٌ له، وهُم: العَشرةُ فصاعداً، وقد يكونُ لِلخَيلِ)، أي: والرَّكبُ كائنونَ بمكانٍ أسفلَ منكم، فـ﴿أَسْفَلَ﴾: مَنصوبٌ على الظَّرفِ، وهو في الحقيقةِ صفةٌ لظرفِ مكانٍ مَحذوفٍ، أي: والرَّكبُ في مكانٍ أسفلَ مِن مَكانِكُم. اهـ، وفي «المُجيد»: أجازَ الأخفَشُ والكسائيُّ والفرَّاءُ: (أسفلُ) ـ بالرَّفعِ[٣] ـ على تَقديرِ مَحذوفٍ مِن أوَّلِ الكلامِ، أي: ومَوضعُ الرَّكبِ أسفَلُ. اهـ

وقد أَفهَمَ تمثيلُه بالظَّرفِ الزَّمانيِّ والمَكانيِّ أنَّه يَجُوزُ الإخبارُ بكلٍّ منهما، لكنَّ الزَّمانيَّ لا يُخبَرُ به إلَّا عن اسمِ المعنى نحوُ: «السَّفرُ غداً، والصَّومُ يومَ الخَميسِ»، ولا يُخبَرُ به عن الذَّاتِ كما سيَأتي، بِخلافِ المكانيِّ فإنَّه يُخْبَرُ به عن الذَّواتِ نحوُ: «زيدٌ خلفَكَ»، والمعاني نحوُ: «الخيرُ أمامَكَ».

(**والجارُّ والمَجرُورُ**) التَّامُّ الذي يُخبَرُ بِه عن المُبتدأ (**نَحوُ: «زَيدٌ في الدَّارِ»**)، **وإعرابُه**: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ شِبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدإِ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: «كائنٌ، أو مُستقِرٌّ».

(**و**) مِثلُه (**قَولُه تَعالَى**: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾)، فالجارُّ والمَجرورُ شِبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعٍ خبرٌ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: «كائنٌ، أو مستقِرٌّ».

---

(١) وهو في الحقيقة صفةٌ لِظرف مكان مَحذوف، أي: والركب مَكاناً أسفلَ من مَكانكم. «الدُّر المصون»، وسيَأتي عن الجمل.

(٢) المعروف أنه مُتعلق بـ(أسفلَ) لأنه في الأصل اسمُ تفضيل.

(٣) وقد قُرئ به شُذُوذاً، وخرَّجه بعضُهم على الاتِّساع بجعلِ الظرفِ نفسَ الركبِ.

ويَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ والجارُّ والمَجرُورُ إذَا وَقَعَا خَبَراً بِمَحذُوفٍ وُجُوباً، تَقدِيرُهُ: كائِنٌ أو مُسْتَقِرٌّ.

ولا يُخبَرُ بِظَرفِ الزَّمانِ عنِ الذَّاتِ، فَلا يُقالُ: «زَيدٌ اليَوْمَ»، .....

الكواكب الدرية

(**ويَتَعَلَّقُ الظَّرفُ والجارُّ والمَجرُورُ إذَا وَقعَا خَبراً**)، أو صِلةً أو صِفةً أو حالاً، (**بِمَحذُوفٍ**) وُجوباً[1]، فلا يَجوزُ إظهارُه في الكلامِ.

ولا بُدَّ مِن تقديرِه كَوناً عامًّا كـ«الحُصولِ، والاستِقرارِ، والكَونِ، والثُّبوتِ، والوُجودِ، والوُقوعِ»، فيَتعيَّنُ تقديرُ واحدٍ مِن هذه. ثُمَّ الذي ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ أنَّ الأرجَحَ تقديرُ المتعلَّقِ في غيرِ الصِّلةِ بِصِيغةِ الاسمِ، فلِذا قال المصنِّفُ: (**تَقدِيرُه: كائنٌ، أو مُستَقِرٌّ**)؛ لأنَّ الأصحَّ أنَّ المَحذوفَ المقدَّرَ بما ذُكِرَ هو الخبرُ وحدَه، وقيل: الخبرُ هو المَذكورُ دونَ المَحذوفِ، وقيل: هو مَجموعُهما؛ أمَّا في الصِّلةِ فيَجبُ تَقديرُه فِعلاً مُطلقاً.

ولا يجوزُ تَقديرُ المتعلَّقِ كوناً خاصًّا كـ«قائمٌ، وجالِسٌ»، إلَّا لِدَليلٍ يَدلُّ عليه، وحينَئِذٍ يكونُ الحذفُ جائزاً لا واجِباً.

وإذا قَدَّرْنا المتعلَّقَ المَحذوفَ لفظَ «كائنٍ»، فهو مِن «كانَ» التَّامَّةِ بمعنَى: «حَصَلَ، وثَبَتَ»، والظَّرفُ بِالنِّسبةِ إليه لَغوٌ، أي: غيرُ مُتحمِّلٍ لِلضَّميرِ، ولو جَعَلناهُ مِن «كانَ» النَّاقصةِ، لَكانَ الظَّرفُ في مَوضعِ الخبرِ بِتَقديرِ «كانَ» أُخرى، وعندَ ذلك تَتَسلسَلُ التَّقديراتُ. قاله في «الدُّرَر البَهيَّةِ».

(**ولا يُخبَرُ بِظَرفِ الزَّمانِ عن الذَّاتِ**)، والمرادُ بِه[2]: ما قامَ بِنَفسِهِ، ويُقابلُها: العَرَضُ، وهو: ما لا يَقومُ بِنَفسِهِ، ويُقالُ له: اسمُ المَعنى، (**فلا يُقالُ: «زَيدٌ اليَومَ»**)، ولا: «عمرٌو غداً»؛ لعدمِ الفائدةِ؛ إذ لا تَختصُّ الذَّاتُ بزمنٍ دُونَ زمنٍ، فإذا أفادَ الإخبارُ به عن الذَّاتِ بأنْ كانَ المُبتدأُ عامًّا والزَّمانُ خاصًّا، كـ«نحنُ في شَهرِ رمضانَ، والنَّاسُ في زمانٍ طيِّبٍ»، جازَ الإخبارُ به؛ لِحُصولِ الفائدةِ بِتَخصِيصِ الزَّمانِ.

---

(١) هذا الحرفُ من المتن في غير الطبَعات الثلاث.

(٢) أي: بالذات، ولعلَّه عبَّر بالتأنيث، بدليل قوله الآتي: ويقابلُها.

وإنَّما يُخبَرُ بِهِ عنِ المَعانِي، نَحوُ: «الصَّومُ اليَوْمَ»، و«السَّفَرُ غَداً»؛ وقَولُهُم: «اللَّيلَةَ الهِلالُ» مُؤَوَّلٌ.

الكواكب الدرية

قال ابنُ عنقاء: والحقُّ جوازُ نحوِ: «زيدٌ في زمانٍ طابَ لَه» وإنْ كانَ المُبتدأُ خاصًّا؛ لِوُجودِ الفائدةِ، فالمَدارُ عليها. اهـ

(وإنَّما يُخبَرُ بِه) أي: بِظَرفِ الزَّمانِ (عَنِ المَعانِي)، جمعُ «معنًى»، وهو: ما عدَا الذَّاتَ مِن الأَعْراضِ، كالصَّومِ، والسَّفرِ؛ لأنَّ الأحداثَ أفعالٌ وحرَكاتٌ وغيرُهما، فلا بُدَّ لكلِّ حَدثٍ مِن زمانٍ يَختَصُّ به، ففي الإخبارِ به عنها فائِدةٌ، بخلافِ الذَّواتِ، فإنَّ نِسبَتَها إلى جميعِ الأزمِنَةِ على السَّواءِ، فلا فائدةَ في الإخبارِ بِالزَّمانِ عنها. قاله الأزهريُّ، (نَحوُ: «الصَّومُ اليَومَ»)، وإعرابُه: «الصَّومُ»: مُبتدأٌ، «اليَومَ»: ظرفُ زمانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو شِبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدإِ مُتعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ، وكذا تَقولُ في قَولِه: (و«السَّفرُ غَداً»).

وأشارَ المصنِّفُ بالتَّمثيلِ بما ذُكِرَ إلى أنَّ شرطَ الحدَثِ الذي يُخبَرُ عنه بِالزَّمانِ: أنْ لا يَكونَ مُستمِرًّا؛ فإنَّ الصَّومَ والسَّفرَ كلٌّ منهما غيرُ دائِمِ الوُقوعِ، فإنْ كانَ الحدَثُ مُستَمِرَّ الوُقوعِ نحوُ: «طُلوعُ الشَّمسِ يومَ الجمعةِ»، فلا فائِدةَ فيه؛ لأنَّ طلوعَها مُستمِرٌّ.

(وقَولُهُم) أي: العربِ: («اللَّيلَةَ الهِلالُ») بِنَصبِ «اللَّيلَةَ» على أنَّه خبرٌ مقدَّمٌ، و«الهلالُ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وقولُهم: «اليومَ خمرٌ» ونحوُ ذلك ممَّا ظاهرُه أنَّه أُخبِرَ فيه بظرفِ الزَّمانِ عن الذَّاتِ: (مُؤَوَّلٌ) بتقديرِ مُضافٍ إلى اسمِ الذَّاتِ؛ لِيَكونَ الظَّرفُ خبراً عن معنًى لا عن ذاتٍ، فيُقدَّرُ في المثالَينِ المَذكورَينِ: «رُؤيةُ الهلالِ، وشُربُ خمرٍ».

وما ذَهبَ إليه المصنِّفُ مِن كونِ ذلك مؤوَّلاً بما ذُكرَ هو مَذهبُ جُمهورِ البصريِّينَ، حيثُ قالُوا: ولا يُخبرُ بالزَّمانِ عن الذَّاتِ مُطلَقاً، وأمَّا على قَولِ مَن قال: إنَّه إذا كانَ اسمُ الذَّاتِ مثلَ اسمِ المعنى في وُقوعِهِ وقتاً دُونَ وقتٍ نحوُ: «الوَردُ في أيَّارَ[1]»، والهلالُ اللَّيلةَ، والرُّطَبُ شَهرَي رَبيعٍ»، جازَ الإخبارُ عنه بالزَّمانِ، فإنَّه لا حاجةَ إلى تقديرٍ في مِثالِ المتنِ؛ لِشَبَهِ الهلالِ

(١) بِالمنع من الصرف لِلعَلَمية والعُجمة؛ لأنه شهرٌ رُومي.

ويَجُوزُ تَعَدُّدُ الخَبَرِ؛ نَحوُ: «زَيدٌ كاتِبٌ شاعِرٌ»، وقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦].

الكواكب الدرية

باسمِ المعنى مِن جهةِ أنَّه يَحدُثُ في وَقتٍ دونَ آخَرَ. ويَجوزُ رفعُ «اللَّيلة» على أنَّه خبرٌ مقدَّمٌ، و«الهلالُ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، والتَّقديرُ حينئذٍ: «الليلةُ ليلةُ الهلالِ».

(**ويَجُوزُ تَعَدُّدُ الخَبَرِ**) مع كونِ المُبتدإِ واحداً؛ لأنَّ الخبرَ كالنَّعتِ، والشَّيءُ الواحدُ يَجوزُ أنْ يُنعَتَ بِنُعوتٍ مُتعدِّدةٍ، ولأنَّ الخبرَ محكومٌ به على المُبتدأ، ولا يَمتنِعُ أنْ يُحكَم على الواحدِ بأحكامٍ مُتعدِّدةٍ، (**نَحوُ: «زَيدٌ كاتِبٌ شاعِرٌ»**)، أي: يَنْثُرُ الكَلامَ ويَنْظِمُهُ، فالكاتبُ هُنا[1] النَّاثرُ لِلكلامِ، والشَّاعرُ هو النَّاظمُ له. **وإعرابُه**: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «كاتبٌ»: خبرٌ، «شاعرٌ»: خبرٌ ثانٍ، وقولِهِ تعالى: (﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾)، **وإعرابُه**: «هو»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿ٱلْغَفُورُ﴾: خبرٌ أوَّلُ، ﴿ٱلْوَدُودُ﴾: خبرٌ ثانٍ، ﴿ذُو﴾: خبرٌ ثالثٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، و﴿ٱلْعَرْشِ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾: خبرٌ رابعٌ، ﴿فَعَّالٌ﴾: خبرٌ خامسٌ، وهو مِن أمثلةِ المبالغةِ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، ﴿لِّمَا يُرِيدُ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، اللَّامُ: حرفُ جرٍّ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ باللَّامِ مُتعلِّقٌ بـ﴿فَعَّالٌ﴾، وجُملةُ ﴿يُرِيدُ﴾: صلةُ المَوصولِ، والعائدُ: مَحذوفٌ تقديرُه: يُريدُه.

وقد أَفهمَ تمثيلُه أنَّ الخبرَ إنَّما يَتعدَّدُ إذا استَقلَّ بِالخبريَّةِ، فإنْ لم يَستَقِلَّ نحوُ: «هذا حُلوٌ حامضٌ»، فلا تَعَدُّدَ، بل تقولُ: «هذا»: مُبتدأٌ، و«حُلوٌ حامضٌ»: خبرٌ؛ لأنَّهما بمعنَى خبرٍ واحدٍ، أي: «مُزٌّ»، ليس[2] بتامِّ الحلاوةِ، ولا بِتامِّ الحُموضةِ[3]، ولا يَجوزُ أنْ يُعرَبَ الثَّاني منهما بدلاً، ولا صِفةً، ولا خبرَ مُبتدإٍ مَحذوفٍ؛ لأنَّ المرادَ أنَّه جمعَ الطَّعمَينِ، بِخلافِ الأخبارِ المتعدِّدةِ كالمثالَينِ السَّابقَينِ، فإنَّه يجوزُ أنْ يُعربَ ما بعدَ الخبرِ الأوَّلِ خبرَ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: زيدٌ كاتبٌ، هو شاعرٌ، هو الغفورُ هو الوَدودُ هو ذُو العرشِ... إلخ.

---

(١) أي: وإلَّا ففي غيرِه يُراد به الذي يكتُب بمعنى يخطُّ الحرُوف والكلمات. وقد يُطلق بمعنى العالِم.

(٢) تفسير للمُزِّ.

(٣) أي: ولكنَّه بينهما.

وقَدْ يتَقَدَّمُ على المُبْتَدَإِ جَوازاً نَحوُ: «في الدَّارِ زَيدٌ»، ووُجُوباً نَحوُ: «أَينَ زَيدٌ؟»، و«إنَّما عِندَكَ زَيدٌ»، .....

الكواكب الدرية

ثُمَّ اعلَمْ أنَّ ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾ في الآيةِ قُرِئَ بالرَّفعِ على أنَّه خبرٌ، وبالجرِّ على أنَّه نَعتٌ لِلعرشِ، والقراءتانِ سَبعِيَّتانِ[1].

(وقد يَتقدَّمُ) أي: الخبرُ (على المُبتَدَإ)؛ تَقدُّماً (جَوازاً) أي: جائزاً، وإلَّا فالأصلُ فيه أنْ يكونَ مؤخَّراً عن المُبتدأ؛ لأنَّه إنَّما يُؤتَى به لِبَيانِ حالِ المُبتدأ، والدَّالُّ على حالِ الذَّاتِ مُتأخِّرٌ عنها طبعاً، (نَحوُ: «في الدَّارِ زَيدٌ»)، فـ«زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، وإنَّما قُدِّمَ على خِلافِ الأصلِ لِغَرضِ التَّخصِيصِ؛ لأنَّ غرضَ المتكلِّمِ الإخبارُ بأنَّه ليس في الدَّارِ غيرُه، ولو قال: «زيدٌ في الدَّارِ» لما أفادَ أنَّه ليس فيها غيرُه.

(و) يَتقدَّمُ (وُجُوباً) أي: واجباً، وذَلك في أربعِ مسائلَ:

الأُولى: أنْ يكونَ الخبرُ ممَّا له صدرُ الكلامِ، كأسماءِ الاستِفهامِ (نَحوُ: «أينَ زَيدٌ؟»)، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، و«أينَ»: اسمُ استِفهامٍ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ وجوباً؛ لأنَّ الخبرَ المُفردَ إذا تَضمَّنَ ما له صَدرُ الكلامِ كالاستِفهامِ وجبَ تَقديمُه، بِخلافِ ما إذا كانَ الخبرُ المتضمِّنُ لما ذُكِرَ جُملةً، فلا يَجبُ تَقديمُه نحوُ: «زيدٌ مَنْ أبُوه؟»؛ لأنَّ تأخيرَه لا يُخرِجُه عمَّا يَستحِقُّه مِن الصَّدارةِ؛ لِوُقوعِهِ صدرَ الجُملةِ التي وقعَ فيها، وظاهرٌ أنَّه يَتعيَّنُ إعرابُ «أينَ» خبراً مقدَّماً، ولا يجوزُ أنْ يُعرَبَ مُبتدأً و«زيدٌ» خبراً؛ لأنَّ «زيداً» معرفةٌ، و«أينَ» ظرفٌ نكرةٌ.

(و) **الثَّانيةُ**: أنْ يكونَ المُبتدأُ مَحصوراً نحوُ: («**إنَّما عِندَك زَيدٌ**»)، وإعرابُه: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونَصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، و«ما»: كافَّةٌ لـ«إنَّ» عنِ العملِ، «عندَ»: ظرفُ مكانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه[2] في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، «زيدٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وقُدِّمَ الخبرُ فيه وُجوباً لغرضِ أنْ يكونَ المُبتدأُ مَحصوراً؛ لأنَّ المعنى: ما عندَك إلَّا زيدٌ، ولو أُخِّرَ لأَوْهَمَ أنَّ المحصُورَ فيه هو الخَبرُ.

---

(١) قرأ بالجرِّ حمزة والكسائي، وقرأ بالفتح الباقُون.

(٢) أي: وما أُضيف هو إليه.

وقَولِهِ تَعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤] و«في الدَّارِ رَجُلٌ».

وقَد يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ المُبْتَدَإِ والخَبَرِ؛ جَوازاً نَحوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٥] أي: سَلامٌ عَلَيكُمْ أَنتُمْ قَومٌ مُنْكَرُونَ، .....

الكواكب الدرية

(و) **الثَّالثةُ**: أنْ يكُونَ في المُبتدإِ ضميرٌ مُتَّصلٌ يَعودُ على الخبرِ، نحوُ: (**قَولِه تَعالى**: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿أَمْ﴾: حرفُ عطفٍ، ﴿عَلَىٰ قُلُوبٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، «أَقْفالُ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وإنَّما وجبَ تقديمُ الخبرِ لِئلَّا يَلزمَ عَودُ الضَّميرِ على متأخِّرٍ لفظاً ورُتبةً، وذلك لا يجوزُ.

(و) **الرَّابعةُ**: أنْ يُوقِعَ تأخيرُ الخبرِ في لَبسٍ ظاهرٍ، (**نَحوُ**: «**في الدَّارِ رَجُلٌ**»)، **وإعرابُه**: «في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، «رجلٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وإنَّما وَجَبَ تقديمُ الخبرِ لأنَّه لو قيلَ: «رجلٌ في الدَّارِ» لَالتَبَسَ الخبرُ بالصِّفةِ؛ إذ يُحتمَلُ حينئِذٍ في الجارِّ والمَجرورِ أنْ يكونَ خبراً، وأنْ يكونَ صفةً لـ«رجلٌ»[1]؛ لأنَّ النَّكرةَ تَطلُبُ الظَّرفَ والجارَّ والمَجرورَ والجُملةَ لِتَخْتَصَّ بها طَلباً حثيثاً، فالتُزِمَ التَّقديمُ دَفعاً لهذا الإلباسِ.

(**وقَد يُحذَفُ كلٌّ مِن المُبتَدإِ والخَبرِ**) حذفاً (**جَوازاً**)، والأصلُ فِيهما الثُّبوتُ، لكنْ جَوَّزُوا حذْفَ أحدِهما عندَ وُجودِ قرينةٍ تَدلُّ على ذَلك المَحذوفِ، وقد اجتَمعَ حذفُ كلٍّ مِنهما وإبقاءُ الآخَرِ فِيما مَثَّلَ به المصنِّفُ بِقَولِهِ: (**نَحوُ**: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿سَلَٰمٌ﴾: مُبتدأٌ، وهو نَكرةٌ ولكنَّ المسوِّغَ له الدُّعاءُ، وخبرُه مَحذوفٌ، أي: عليكم، و﴿قَوْمٌ﴾: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ أي: أنتُم، ﴿مُّنكَرُونَ﴾: نَعتٌ لـ﴿قَوْمٌ﴾. وإذا دارَ[2] الأمرُ بينَ كونِ المَحذوفِ مُبتدأً أو خبراً[3]، فقِيل: الأَولى أنْ يَكونَ المَحذوفُ هو المُبتدأَ؛ لأنَّ الخبرَ مَحَطُّ الفائدةِ، وقيل: الخبرُ؛ لأنَّ التَّجوُّزَ في آخرِ الكلمةِ أَسهَلُ، وقيلَ بِالتَّخييرِ، وقدَّرَ المصنِّفُ المُبتدأَ والخبرَ المَحذُوفينِ في الآيةِ بِقَولِهِ: (**أي: سَلامٌ علَيكُم أَنتُمْ قَومٌ مُنكَرُونَ**).

---

(١) فيَبقى المخاطَب منتظراً للخبر حينئذٍ.

(٢) كان الأَولى تأخيرَ هذه المسألةِ بعد تقدير المصنِّف لِلمحذوفَين في الآية.

(٣) الأَولى: (وخبراً)؛ لأن الدَّوَران يكون بينَهما.

ويَجِبُ حَذْفُ الخَبَرِ .....

الكواكب الدرية

وقد يُحذَفُ كلٌّ مِنهما جَوازاً[١]، وذلك نحوُ قولِكَ: «نعَمْ» في جوابِ: «أَزيدٌ قائمٌ؟» أي: نعَمْ زيدٌ قائمٌ.

وقد يَجِبُ حَذفُ[٢] كلٍّ مِنهما، فيَجبُ حذفُ المُبتدإِ في أربعِ مَسائلَ لم يُنبِّهْ عليها المصنِّفُ اختِصاراً:

الأُولى: إذا أُخبِرَ عنه بِنَعتٍ مَقطوعٍ لغرضِ المدحِ، كـ«مررتُ بزيدٍ الكريمُ» برفعِ «الكريمُ» خبرَ مُبتدإٍ مَحذوفٍ وجوباً، أي: هو الكريمُ، أو لِغَرضِ الذَّمِّ كـ«مررتُ بعَمرٍو اللَّئيمُ» برفعِ «اللَّئيمُ»، أو لغرضِ التَّرحُّمِ كـ«مررتُ بزيدٍ المسكينُ» برفعِ «المسكينُ».

الثَّانيةُ: إذا أُخبرَ عنه بمَخصوصٍ بمدحٍ على أحدِ وَجهَينِ في إعرابه، نحوُ: «نِعْمَ الرَّجلُ زيدٌ» برفعِ «زيدٌ» خبراً لمُبتدإٍ مَحذوفٍ وجوباً، أي: هو زيدٌ؛ أو ذمٍّ نحوُ: «بِئْسَ الرَّجلُ بكرٌ» برفعِ «بكرٌ» خبراً لمُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هو بكرٌ.

والوجهُ الثَّاني يُعرَبُ كلٌّ مِن «زيدٌ، وبَكرٌ» مُبتدأً، والجُملةُ قبلَه خبرُه، وعليه مَشى ابنُ هشامٍ في «شَرح القطر» في (بابِ نِعْمَ وبِئْسَ)[٣].

الثَّالثةُ: إذا أُخبِرَ عنه بِصَريحِ القَسَمِ، نحوُ: «في ذِمَّتي لَأَفْعَلَنَّ»، فـ«في ذِمَّتي»: خبرٌ لمُبتدإٍ مَحذوفٍ وجوباً لِسَدِّ جوابِ القَسَمِ مَسَدَّه، أي: في ذِمَّتي يمينٌ أو مِيثاقٌ أو عهدٌ لأَفْعَلَنَّ.

الرَّابعةُ: إذا أُخبِرَ عنه بمصدَرٍ جيءَ بِه بدلاً مِن اللَّفظِ بفعلِهِ، أي: بدلاً مِن تَلفُّظِهم بفعلِ المصدرِ، نحوُ: «صبرٌ جميلٌ»، فـ«صبرٌ»: خبرٌ لمُبتدإٍ مَحذوفٍ وجوباً تَقدِيرُه: صَبري صبرٌ جميلٌ.

(**ويَجِبُ حَذفُ الخَبرِ**) في أربعِ مَسائلَ أيضاً، وذلك حيثُ وُجِدَ مع القرينةِ الدَّالَّةِ على الحذفِ لفظٌ يَسُدُّ مَسَدَّه:

---

(١) أي: مِن جملةٍ واحدةٍ لا مِن جملتَين كالذي قبله، وإن أوهم كلامُه أنه تكرارٌ لِكلام المتن.

(٢) هذا من كلامِ الشارح، وسيأتي في المتن قولُه: (ويجبُ حذف الخبر...)، وخُولف ذلك في طبعةٍ، فجُعل ما هنا عدَا (قد) من المتن وجُعل نظيرُه الآتي من الشَّرح، وفيه مِن تَفكيك العبارات ما لا داعيَ لَه.

(٣) انظر: «شرح القطر» (ص٣٤٠) بتَحقيقنا.

بَعدَ «لَولَا» نَحوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] أي: لَولَا أَنْتُمْ مَوجُودُونَ، .....

الكواكب الدرية

الأُولى: (بَعدَ «لَولَا») الدَّالَّةِ على امتِناعِ الشَّيءِ لوُجودِ غيرِهِ، (نَحوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾)، وإعرابُه: ﴿لَوْلَا﴾: حرفُ امتِناعٍ لوجودٍ، ﴿أَنتُمْ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، اللَّامُ: داخلةٌ في جوابِ «لولا»، «كُنَّا»: فعلٌ وفاعلٌ، «كانَ» فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، و«نا»: المدغَمةُ[1] ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وخبرُ المُبتدإِ مَحذوفٌ وجوباً، أشارَ المصنِّفُ إلى تَقديرِهِ بقولِهِ: (أي: **لَولا أَنتُمْ مَوجُودُونَ**)، وإنَّما حُذِفَ لوجودِ القرينةِ الدَّالَّةِ على حَذفِهِ، وهي كلمةُ «لولا»؛ لدَلالتِها على الوُجودِ، ووجبَ حذفُه لقيامِ الجوابِ مَقامَهُ.

ثمَّ تَقديرُ المصنِّفِ للخبرِ المَحذوفِ بـ«مَوجودُون» أَولى؛ لأنَّه كونٌ عامٌّ، فيُوافِقُ ما ذكرَه الفاكهيُّ تبعاً لابنِ هشامٍ وغيرِه مِن أنَّه إنَّما يجبُ حذفُ الخبرِ إذا كانَ كوناً مُطلقاً، ويُقالُ له: الكونُ العامُّ، نحوُ: «لولَا زيدٌ لأَكرَمْتُكَ»، أي: لولا زيدٌ مَوجودٌ لَأَكْرَمْتُكَ، فالإكرامُ مُمتنِعٌ لوجودِ زيدٍ، لا لمعنًى زائدٍ على وجودِهِ.

فإنْ كانَ امتِناعُ الجوابِ لمعنًى زائدٍ على وُجودِ المُبتدأ، فالخبرُ كونٌ مُقيَّدٌ، ويُقالُ له: الكونُ الخاصُّ، كما إذا قيل: «هل زيدٌ مُحسِنٌ إليك؟» فتقولُ: «لولا زيدٌ لَهلكتُ»، تُريدُ: لولا إِحسانُ زيدٍ إليَّ لهلكْتُ، فالهلاكُ ممتنعٌ لإحسانِ زيدٍ، فالخبرُ كونٌ مقيَّدٌ بالإحسانِ، فهو شيءٌ زائدٌ على وجودِ زيدٍ.

فإنْ دلَّتْ قرينةٌ على حَذفِهِ كهذا المثالِ، ونحوِ: «لولا أَنصارُ زيدٍ ما سَلِمَ»، أي: لولا أَنصارُ زيدٍ حَموهُ ما سَلِمَ[2]، جازَ حذفُه.

وإنْ فُقِدَتِ القرينةُ تَعيَّنَ ذكرُه، نحوُ: «لولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِمَ»، ونحوُ قولِهِ ﷺ: «**لولا قَومُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ، لَبَنَيتُ الكَعْبَةَ على قَواعِدِ إِبْرَاهِيمَ**»[3]، فـ«قومُكِ»: مُبتدأٌ، و«حَديثُو»: خبرُه، وإنَّما لم يُحذَفْ لِكونِهِ مُقيَّداً بِالحداثةِ، قالَ الفاكهيُّ: والظَّاهرُ أنَّ الآيةَ

---

(١) أي: المدغَمُ فيها نون (كان).

(٢) إذ دلالةُ المبتدأ على النُّصرة تدلُّ على أن المحذوف شيءٌ يدلُّ على الحِماية.

(٣) أخرَجه البخاري (١٢٦) بنحوِه من حديث عائشة رضي الله عنها.

. . . . . .

الكواكب الدرية

التي مَثَّلَ بها المؤلِّفُ ممَّا الخبرُ فيه كونٌ خاصٌّ، وأنَّ تَقديرَهُ: (لولا أنتُم صَدَدْتُمونا) بِدليل ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ﴾، نبَّه عليه ابنُ هشامٍ وغيرُه. اهـ[١]

قُلتُ: لكنَّ ابنَ هشامٍ مثَّلَ في «قَطر النَّدى» بالآيةِ المَذكورةِ لِوُجوبِ حذفِ الخبرِ بعدَ «لولا»، واعترضَهُ الفاكهيُّ في شَرحِهِ وقال: الأَولى التَّمثيلُ بما يَكونُ الخبرُ فيه كوناً مُطلَقاً. اهـ[٢]

والاعتِراضُ مبنيٌّ على ما ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ والرُّمَّانيُّ[٣] والشَّلوبين وغيرُهم مِن التَّفصيلِ بين ما إذا كانَ الخبرُ كوناً مُطلقاً، فيَجبُ حذفُه، أو كوناً مُقيَّداً، فيَجبُ ذِكرُه، إلَّا عندَ قرينةٍ تَدلُّ على حذفِهِ، فيُحذَفُ جوازاً.

والذي عليه الجُمهورُ أنَّ الخبرَ بعدَ «لولا» لا يكونُ إلَّا كوناً مُطلقاً، فيجبُ حذفُه دائِماً، ويكونُ تقديرُ الخبرِ عِندَهم: «مَوجودٌ، أو كائنٌ»، فعلى هذا ما سلَكه المصنِّفُ مِن تَقديرِ: «مَوجودون» لا اعتراضَ عليه، بل هو جَريٌ على ما ذهبَ إليه الجُمهُورُ.

فإنْ قُلتَ: إذا أوجَبَ الجمهورُ حذفَ الخبرِ بعدَ «لولا» دائماً، وأنَّه لا يُذكَرُ أصلاً، فما يُجيبونَ به عمَّا جاء فيه الخبرُ مُثبَتاً، نحوُ: «لولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِمَ»؟

قُلتُ: أَوجبُوا في مثلِ هذا جَعْلَ الكونِ المقيَّدِ مُبتَدأً، فيُقالُ: «لولَا مُسالَمَةُ زيدٍ إيَّانا - أي: مَوجودةٌ - ما سَلِمَ»، وأمَّا الحديثُ السَّابقُ فأجابُوا عنه بأنَّ هذه الرِّوايةَ لم تَثْبُتْ بهذا اللَّفظِ مِن طريقٍ صَحيحٍ[٤]، والرِّواياتُ المَشهُورةُ: «لَولَا أَنَّ قَوْمَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ»، و«لَولَا حِدْثانُ قَومِكِ»، و«لَولَا حَدَاثَةُ قَومِكِ»، وعلى هذه الرِّواياتِ الصَّحيحةِ لا إشكالَ في ذلك.

---

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٢٢٩). وانظر رأيَ ابن هشام في «شرح القطر» (ص٢٤١) و«شَرح اللمحة» (١/ ٤١٧)، والتقدير هناك: لولا أنتم ضلَّلتُمونا.

(٢) «مُجيب الندا» (ص٢٣٧).

(٣) هو أبو الحَسن علي بن عيسى الرُّماني، باحثٌ مُعتزلي مُفسِّر من كِبار النُّحاة، مَولده ووفاته ببغداد، له نحوُ مائة مصنف، منها «شرح أصول ابن السَّراج» و«شرح سِيبويه» و«مَعاني الحروف». تُوفي سنة (٣٨٤هـ).

(٤) الصواب ثُبوتُها كما أشَرنا إليه سابقاً عند تخريج الحديث من «البُخاري»، قال الصبان: الخِطاب لعائشةَ، ومِمَّن رَوى هذه الروايةَ البُخاري في كتاب العِلم مِن «صَحيحه»، فما نُقل عن ابن أبي الرَّبيع مِن أنه لم يَقِف على وُرودها من طَريق صَحيح فيه ما فِيه. اهـ

وبَعدَ القَسَمِ الصَّرِيحِ نَحوُ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ﴾ [الحجر: ٧٢] أي: لَعَمرُكَ قَسَمِي، وبَعدَ واوِ المَعِيَّةِ نَحوُ: «كُلُّ صانِعٍ وما صَنَعَ»، أي: مَقرُونَانِ، .....

الكواكب الدرية

(و) المسألةُ الثَّانيةُ: أنْ يكونَ الخبرُ واقعاً (بَعدَ القَسَمِ الصَّرِيحِ)، وهو ما يُعلَمُ بمُجرَّدِ لفظِهِ كونُ النَّاطقِ به مُقسِماً؛ لكونِ ذلك اللَّفظِ لا يُستعمَلُ إلَّا في القَسَمِ، (نَحوُ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ﴾) بفتحِ العَينِ، مِن «عَمِرَ الرَّجلُ» بكسرِ الميمِ: إذا عاشَ زمناً طويلاً، ثُمَّ استُعملَ في القَسَمِ مُراداً به الحياةُ، أي: وحَياتِكَ يا محمَّدُ إنَّهم ـ أي: كفَّارَ قريشٍ ـ لَفي سَكرتِهم يَعمَهونَ، وإعرابُه: اللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «عَمْرُ»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وهو[1] صريحٌ في القَسَمِ، وخبرُه مَحذوفٌ قَدَّرَهُ المصنِّفُ بقولِهِ: (أي: لَعَمْرُكَ قَسَمِي)، وإنَّما حُذِفَ لدلالةِ «عَمْرُكَ» عليه، ووَجبَ لسدِّ جوابِ القَسَمِ مَسَدَّه.

ومِن القَسَمِ الصَّريحِ «أيمُنُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ»، أي: «أيمُنُ اللهِ يَميني أو قَسَمي».

فخرجَ غيرُ الصَّريحِ نحوُ: «عَهدُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ»، فإنَّه لا يجِبُ حذفُ الخبرِ بَعدَه؛ لأنَّ عهدَ اللهِ غيرُ مُلازمٍ للقَسمِ؛ إذ يُستَعْمَلُ في غيرِهِ نحوُ: «عهدُ اللهِ يَجبُ الوفاءُ به»، ولا يُفهَمُ منه القَسَمُ إلَّا بِذِكرِ المقسَمِ عليه.

(و) الثَّالثةُ: أنْ يكونَ الخبرُ واقعاً (بَعدَ واوِ المَعِيَّةِ)، أي: العاطفةِ لاسمٍ آخرَ على المُبتَدأ، (نَحوُ: كلُّ صانعٍ وما صَنَعَ)، وإعرابُه: «كلُّ»: مُبتدأٌ، و«صانعٍ»: مُضافٌ إليه، والواوُ: حرفُ عطفٍ دالٌّ على المعيَّةِ، و«ما»: مصدريَّةٌ تَسْبِكُ ما بعدَها مصدراً مَعطوفاً على «كلُّ صانعٍ»، والتَّقديرُ: كلُّ صانعٍ وصَنْعَتُهُ، والخبرُ مَحذوفٌ يُقَدَّرُ بعدَ المَعطوفِ كما قالَهُ المصنِّفُ، (أي: مَقرُونانِ)، وإنَّما حُذِفَ لدلالةِ واوِ المعيَّةِ على المقارَنةِ، ووجبَ لقيامِ المَعطوفِ مَقامَهُ.

ومِثْلُ هذا التَّركيبِ ما شابَهَهُ ممَّا أُضيفَ فيه «كلٌّ» إلى نكرةٍ مَعطوفٍ[2] عليه ما هو مَقرونٌ

(١) أي: المبتدأ المذكور، أو هذا اللفظُ.

(٢) الوجهُ: (معطوفاً)، أي: على (كل) المضافةِ لِما ذُكر؛ إذ العطفُ إنما هو عليها لا على النكرة الواقعةِ مضافاً إليه، إلا أن يكونَ ناظراً إلى المعنى باعتبار أن (كل) إنما جيء به لِلعُموم لا أكثر، فحينئذٍ يصحُّ الجرُّ في (معطوفٍ) على أنه نعتٌ لـ(نكرة)، لكنْ يُشكِل عليه تذكيرُ الضمير في (عليه) الآتي.

وقَبْلَ الحالِ الَّتِي لا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ خَبَراً، نَحوُ: «ضَرْبِي زَيداً قائِماً» أي: إذَا كانَ قائِماً.

الكواكب الدرية

به، كقَولهم: «كلُّ عملٍ وجَزاؤُه، وكلُّ ثوبٍ وقِيمتُهُ، وكلُّ رجلٍ وَصنْعَتُهُ»، أي: تجارَته وحِرفَته.

وقيل: الواوُ نائِبةٌ عن باءِ المصاحبةِ عَطَفَتْ لفظاً فقَط، وتالِيها مَعطوفٌ لفظاً خبرٌ عن المُبتدإِ معنًى، والتَّقديرُ في المثالِ: كلُّ صانعٍ بما صَنعَ.

فإنْ لم تَكنِ الواوُ نصًّا في المعيَّةِ كما إذا قُلتَ: «زيدٌ وعَمرٌو» وأَرَدْتَ الإخبارَ باقترانِهما، جازَ حَذفُه اعتِماداً على أنَّ السَّامعَ يَفهَمُ مِن ذلك معنَى الاقترانِ، ويجوزُ ذِكرُه لِعَدمِ التَّنصيصِ على المعيَّةِ.

(و) الرَّابعةُ: أنْ يكونَ الخبرُ واقِعاً (قَبْلَ الحالِ الَّتي لا تَصْلُحُ) أي: لا يَصِحُّ، كما عبَّرَ به غيرُ واحدٍ (أنْ تَكُونَ خَبراً) عن المُبتدإِ المَذكورِ قبلَها، (نَحوُ: «ضَرْبِي زَيداً قائماً»)، وإعرابُه: «ضَرْبي»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ، منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ: مُضافٌ إليه، و«ضَرْبُ»: مصدرٌ يَعمَلُ عملَ فعلِهِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، وفاعلُه مُضافٌ إليه، و«زيداً»: مَفعولٌ به، و«قائماً»: حالٌ مِن ضميرٍ عائدٍ على زيدٍ مُستَترٍ في «كانَ» المَحذوفةِ هي والخبرُ وما تعلَّقَ به، وتَقديرُ ذلك: (أي): حاصلٌ (إذَا كانَ قائماً)، فـ«حاصلٌ»: خبرُ المُبتدأ، و«إذا»: ظرفٌ مُتعلِّقٌ بـ«حاصلٌ»، و«كانَ»: تامَّةٌ، وفاعلُها ضميرٌ يَعودُ على زيدٍ، و«قائماً»: حالٌ مِن الضَّميرِ في «كانَ»، ثمَّ حُذِفَ «حاصلٌ» كما تُحذَفُ مُتعلَّقاتُ الظُّروفِ العامَّةِ، فبقيَ الظَّرفُ والحالُ، فاستُغنيَ بالحالِ عن الظَّرفِ لِدلالتِها عليه[1]، فحُذفَ الظَّرفُ وهو «إذا»[2]، والتُزِمَتِ الحالُ، وسَدَّتْ مسَدَّ الخبرِ، ولم يَصِحَّ جعلُها خبراً لأنَّ «ضَرْبي» وصفٌ في المعنى، والضَّربُ لا يُوصَفُ بالقيامِ، فلا يُقالُ: «ضَرْبي قائمٌ». ولا يَجوزُ جعلُ «كانَ» ناقصةً، والمَنصوبِ خبرَها؛ لأنَّ هذا المَنصوبَ مُلتَزَمٌ تَنكِيرُه،

(١) زاد الفاكهي: لأن الحالَ يُشابه ظرفَ الزمان... إلخ كلامِه.

(٢) الصحيح: (وهو إذا كان) كما عبَّر به الفاكهي.

. . . . . .

الكواكب الدرية

ويَقَعُ موقعَ[١] الجُملة الخبريَّة مُقترِنةً بالواوِ كحَديثِ: «**أَقْرَبُ ما يَكُونُ العَبْدُ مِن رَبِّهِ وهُوَ ساجِدٌ**»[٢].

ثمَّ ما ذُكِرَ مِن حَذفِ الخبرِ قبلَ الحالِ الممتَنعِ كونُها خبراً ليسَ مَخصوصاً بهذا التَّركيبِ، بل يُلْحَقُ به ما في مَعناه ممَّا صُدِّرَ بمصدرٍ مُضافٍ إلى فاعِلِهِ أو مَفعولِهِ، بعدَه حالٌ مِن أحدِهما، نحوُ: «قِيامُك مُحسِناً»، أو صُدِّرَ بمؤوَّلٍ بالمصدَرِ مِن أَفْعَلِ التَّفضيلِ مُضافٍ[٣] إلى مَصدرٍ مَذكورٍ بعدَ ذلك المصدَرِ حالٌ مُفرَدةٌ، نحوُ: «أكثَرُ شُرْبي السَّويقَ مَلتُوتاً[٤]»، أو جُملةٌ نحوُ: «**أقرَبُ ما يَكونُ العَبدُ مِن ربِّه وهو ساجِدٌ**»، أي: أقربُ كَونِ العبدِ[٥] مِن ربِّهِ حاصِلٌ إذا كانَ ساجداً.

فلو صَلحَتِ الحالُ لِلإخبارِ بها عن المُبتدأ، لم يَجِبْ حذفُ الخبرِ، نحوُ: «ضَرْبي زيداً شديدٌ»، بل يَتعيَّنُ رفعُ الحالِ ليَكونَ هو الخبرَ، أو يُؤتى بِالخبرِ.

❁ ❁ ❁

---

(١) الصواب: ويقعُ موقعَه.

(٢) أخرجه مُسلم (١٠٨٣) من حديث أبي هريرةَ ﷺ.

(٣) صفةٌ لـ(مُؤوَّلٍ)، فلو جُعِلَت (مِن) التي في قَولِه: (مِن أفعلِ التفضيل) بَياناً لَقيل: (مُضافاً) بالنصب على الحاليَّة من مَجرورِها المعرِفة.

(٤) السَّويق: طَعام يُتَّخذ من الحِنطة والشعير، والمَلتوت: المَبلول.

(٥) عبارة غيرِه: (أقرَبُ أكوان العبد)، أو (أقربُ أوقاتِ كون العَبد)؛ قال الآلوسيُّ: وهذا لِيَحصُلَ التعدُّدُ فيما أُضِيف إليه أفعَلُ التفضِيل ضرورةَ أنه بعضُ ما يُضافُ إليه.

بابُ العوامِل الدَّاخِلة على المُبتدَإ والخبَر

وتُسَمَّى النَّواسِخَ، ونَواسِخَ الابْتِدَاءِ، وهِيَ ثَلاثَةُ أَنواعٍ:

الأَوَّلُ: ما يَرفَعُ المُبْتَدَأَ ويَنصِبُ الخَبَرَ، وهُوَ «كانَ» وأَخَواتُها، والحُرُوفُ المُشَبَّهةُ بِـ«لَيسَ»، .....

الكواكب الدرية

بابُ العواملِ الدَّاخلةِ على المُبتدإ والخبرِ

وهي على ضَربَينِ: أفعالٌ، وحروفٌ.

(**وتُسَمَّى**) أي: هذه العواملُ: (**النَّواسِخَ**) مُطلقاً مِن غيرِ قيدٍ، (**ونَواسِخَ الابتِداءِ**) مُقيَّدةً بالإضافةِ إلى المُبتدإِ لِلاختصاصِ به؛ لأنَّها تَدخُلُ عليه، فتَرفَعُ عنه عملَ الابتداءِ فيه؛ أَخْذاً مِن النَّسخِ وهو الرَّفعُ، وإنَّما نَسَخَتْهُ لأنَّها عواملُ لفظيَّةٌ، والابتداءُ عاملٌ مَعنويٌّ، والعاملُ اللَّفظيُّ أَقوى مِن المعنويِّ.

وكما تَنسَخُ حُكمَ المُبتدإِ تَنْسَخُ أيضاً حُكمَ الخبرِ؛ لأنَّ نَسْخَهَا لِلابتداءِ نَسخٌ لحكمِهِ، وهو رفعُ المُبتدإِ والخَبرِ، فقولُه: (نَواسِخُ الابتداءِ) في قوَّةِ قولِهِ: (نواسخُ المُبتدإِ والخبرِ).

(**وهي ثَلاثةُ أَنواعٍ**)، والدَّليلُ على ذلك الاستِقراءُ، ولا يُنافي ذلك عَدُّ بعضِهم لها سبعةَ أنواعٍ؛ لأنَّ ذلك بِاعتبارِ أفرادِ الأنواعِ الثَّلاثةِ، فلا يُنافي ما ذكرَه المصنِّفُ[1].

(**الأَوَّلُ: ما يَرْفَعُ المُبتَدأَ**) غيرَ الرَّفعِ الذي كانَ لَه، (**ويَنصِبُ الخَبرَ**) الذي كانَ للمُبتدأ، وهذا النَّوعُ صِنفانِ:

صنفٌ مِن الأفعالِ، (**وهو: «كانَ» وأَخَواتُها**)، وتُسمَّى الأفعالَ النَّاقصةَ؛ لِعَدمِ اكتفائِها بمَرفوعِها عن مَنصوبِها.

(**و**) صِنفٌ مِن الحُروفِ، وهو: (**الحُرُوفُ المُشَبَّهةُ بِـ«ليسَ»**) في النَّفيِ والجُحودِ والعملِ، وعبَّرَ بالحُروفِ هنا على سَبيلِ المجازِ؛ لأنَّها جمعُ كثرةٍ، والموضعُ مَوضِعُ قلَّةٍ؛ لكونِها أربعةً، وجمعُ القلَّةِ «أَحْرُفٌ»، ولِذا قال الفاكهيُّ: الأَولى الأَحْرُفُ[2].

---

(١) أي: مِن جعلِها ثلاثةً باعتِبار العمل.

(٢) «الفواكه الجَنية» (ص٢٣٢).

وأفعَالُ المُقارَبةِ.

والثَّاني: ما يَنصِبُ المُبْتَدأَ ويَرفَعُ الخَبَرَ، وهُوَ «إنَّ» وأَخَواتُها، و«لا» الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ.

والثَّالِثُ: ما يَنصِبُ المُبْتَدَأَ والخَبَرَ جَمِيعاً، وهُوَ «ظَنَّ» وأَخَواتُها.

الكواكب الدرية

(و) مِن الصِّنفِ الأوَّل (**أَفعالُ المُقارَبةِ**)، سُمِّيَتْ بِذلك لأنَّها تُنْبِئُ عن قُربِ حُصولِ أمرٍ لِفاعِلِها[1].

(و) النَّوعُ (**الثَّاني: ما يَنصِبُ المُبتَدأَ ويَرفَعُ الخَبرَ**) رفعاً غيرَ الرَّفعِ الذي كانَ لخبرِ المُبتدأ، (**وهو**: «**إنَّ**») بِكَسرِ الهمزةِ وتَشديدِ النُّونِ، (**وأَخَواتُها**) التي تَعملُ عَمَلَها، (**و«لا» الَّتي لِنَفيِ الجِنسِ**) على سَبيلِ الشُّمولِ، بِخلافِ المحتمِلةِ لنفيِ الجِنسِ ونَفيِ الوَحدةِ، فإنَّها تَعمَلُ عملَ «ليسَ».

(و) النَّوعُ (**الثَّالثُ**: ما يَنصِبُ المُبتدأَ والخبرَ جَمِيعاً، وهو: «**ظَنَّ**» **وأَخَواتُها**) ممَّا يُفهِم مَعناها، وتُسمَّى[2]: أَفعالَ الشَّكِّ واليَقينِ، وأفعالَ القُلوبِ؛ لِتَعلُّقِها بالقِوى الباطِنيَّةِ.

❁ ❁ ❁

(١) أي: اسمِها وهو مَرفوعُها.

(٢) أي: تسامُحاً على سبيل التَّغليب، وإلا فمِن هذا الباب أفعالُ التحويل وهي (صيَّر) وأخواتُها.

فصل

فأَمَّا «كانَ» وأَخواتُها فإنَّها تَرْفَعُ المُبْتَدأَ تَشْبِيهاً بِالفاعِلِ، ويُسَمَّى اسْمَها، وتَنصِبُ الخَبَرَ تَشْبِيهاً بِالمَفْعُولِ، ويُسَمَّى خَبَرَها، .....

الكواكب الدرية

(فصلٌ) في النَّوعِ الأوَّلِ

وبدأَ به لأنَّ النَّوعَ الثَّانيَ حُروفٌ، والأصلُ في العملِ أنْ يَكونَ لِلأفعالِ، والنَّوعُ الثَّالثُ وإنْ كانَ أفعالاً إلَّا أنَّ مَفعولَيهِ قد قِيل: إنَّه ليسَ أصلُهما المُبتدأَ والخبرَ، بل هما كمَفعُولَي «أَعْطى».

(فأَمَّا «كانَ» وأَخواتُها) أي: مُشابِهاتُها في العملِ، وفي الدَّلالةِ على تَقريرِ[1] الفاعلِ على صفةٍ تُنسَبُ إليه لا يَتِمُّ الفاعلُ إلَّا بِاعتبارِها، ولِذَلك سُمِّيَتْ ناقِصةً، قاله بَعضُهم، والذي ذكَره المصنِّفُ منها ثَلاثةَ عشرَ فعلاً، وسأُنبِّهُ على زيادةٍ على ذلك إنْ شاءَ اللهُ تعالى، (فإنَّها تَرفَعُ المُبتَدأَ) ما لم يَلزَمِ التَّصديرَ كأسماءِ الشَّرطِ، نحوُ: «مَنْ لم يَقُمْ أَقُمْ[2]»، ولا الحَذفَ، كالمخبَرِ عنه بِنَعتٍ مَقطوعٍ كـ«الحمدُ للهِ الحميدُ» بالرَّفعِ على تقديرِ: «هو الحَميدُ»، ولا عدمَ التَّصريفِ نحوُ: «طُوبى لِلمؤمنِ»، ولا الابتِدائيَّةَ بِنَفسِه نحوُ: «أَقَلُّ رجلٍ يَقولُ ذلك إلَّا زيداً»، أو بِغَيرِهِ كمَصحوبِ «إذا» الفُجائيَّةِ، (تَشبِيهاً بِالفاعلِ) أي: بفاعلِ الفعلِ المتعدِّي، (ويُسَمَّى اسمَها) حقيقةً، وفاعلَها مجازاً.

هذا في حالِ كونِها ناقصةً، فإذا استُعمِلَتْ تامَّةً نحوُ: «قد كانَ المطرُ»، فهو فاعلٌ حَقيقةً، ولا خبرَ لها حينئذٍ كما سيأتي.

(وتَنصِبُ الخبرَ) بِشَرطِ أنْ لا يكونَ جُملةً طَلبيَّةً، ولا إنشائيَّةً؛ (تَشبِيهاً بِالمَفعُولِ) في تَوقُّفِ تمامِ فَهمِ الفِعلِ عليه؛ لأنَّها أَشْبَهَتِ الفعلَ التَّامَّ المتعدِّيَ لواحدٍ كـ«ضربَ زيدٌ عَمْراً»، (ويُسَمَّى خَبرَها) حقيقةً، ومَفعولاً[3] مجازاً.

---

(١) بالراء، وتصحَّفت في طَبعتَين إلى الدال.

(٢) هذا تمثيلٌ لِلازم الصدرِ الذي لا تدخُلُ عليه (كان) وأخواتها، ولا معنَى له كما ترى، فالصواب نحو: مَن لم يَقُم أَضرِبْه.

(٣) انظر لِم لم يقُل: (مفعولَها) كما قال في اسمها: (وفاعلَها)، أو يقُل كالفاكهي: (وفاعلاً) (ومفعولاً) من غير إضافة؟

وهذِهِ الأَفعَالُ على ثَلاثةِ أَقسامٍ:

أَحَدُها: ما يَعمَلُ هذَا العَمَلَ مِن غَيرِ شَرْطٍ، وهُوَ: «كانَ، وأَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وظَلَّ، وباتَ، .....

الكواكب الدرية

(**وهَذِهِ الأَفعالُ**) يَعني: «كانَ» وأخواتِها (**على ثَلاثةِ أَقسامٍ**):

(**أَحَدُها: ما يَعمَلُ هذَا العَمَلَ**) الذي هو رفعُ الاسمِ ونصبُ الخبرِ (**مِنْ غَيرِ شَرطٍ**)؛ بل يَعمَلُ سواءٌ كانَتْ[1] مُثبَتةً أم مَنفيَّةً، صلةً لـ«ما» الظَّرفيَّةِ أم لا، (**وهو**) ثمانيةُ أفعالٍ:

(«**كانَ**») الدَّالَّةُ على اتِّصافِ اسمِها بِخَبرِها في الزَّمنِ الماضي، إمَّا مع الاستِمرارِ نحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، أي: ما زالَ غفوراً ولا يَزالُ كذلك، أو مع الانقِطاعِ نحوُ: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ثمَّ كانَ بعدَ ذلك شيئاً مَذكوراً، وقد تكونُ محتمِلةً لهما نحوُ: «كانَ زيدٌ مُبصراً».

(و«**أَمْسَى**») الدَّالَّةُ على ثُبوتِ خبرِها لاسمِها مساءً، وهو: مِن الزَّوالِ إلى نِصفِ اللَّيلِ، (و«**أَصْبَحَ**») الدَّالَّةُ على ثُبوتِهِ له صَباحاً، وهو: مِن نصفِ اللَّيلِ إلى الزَّوالِ، (و«**أَضْحَى**») الدَّالَّةُ على ثُبوتِهِ له ضُحًى، وهو: مِن بعدِ ارتفاعِ الشَّمسِ كرُمحٍ إلى الزَّوالِ، (و«**ظَلَّ**») الدَّالَّةُ على ثبوتِهِ له نَهاراً، وهو: مِن طُلوعِ الفجرِ إلى غُروبِ الشَّمسِ، وقيل: يختصُّ بالوقتِ الذي للشَّمسِ فيه ظِلٌّ، وذلك مِن طُلوعِ الشَّمسِ إلى غُروبِها، وقيل: مِن الصَّباحِ إلى الزَّوالِ، وقد تأتي لِلدَّوامِ نحوُ: «ظلَّ فلانٌ عُمُرَه سَفيهاً»، وتَصريفُها: «ظلَّ يَظَلُّ ظُلُولاً»، قالَه[2] الرَّضيُّ، (و«**باتَ**») الدَّالَّةُ على ثُبوتِهِ له ليلاً، ومُضارعُها: «يَبِيتُ، ويَباتُ»، ومَصدرُها: «بَيْتُوتَةٌ».

وهذه السِّتَّةُ قد تَأتي بمعنَى «صارَ»، فلا تكونُ حينئذٍ مَوضوعةً لاقترانِ الجُملةِ بأوقاتِها، بل تكونُ دالَّةً على اتِّصافِ الاسمِ بالخبرِ مُطلقاً؛ لا تُفيدُ الصَّباحَ ولا المساءَ ولا غيرَهما مِن أوقاتِها السَّابقةِ، نحوُ: ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا﴾ [الواقعة: ٦]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وقال الشَّاعرُ: [الخفيف]

---

(١) أي: أفعالُه.

(٢) أي: تصريفَها. انظر: (٤/ ١٩٤).

. . . . . .

الكواكب الدرية

ثُـمَّ أَصْـبَـحُـوا كـأَنَّـهـم وَرَقٌ جَـ ـفَّ، فـأَلْـوَتْ بِـه الـصَّـبَـا والـدَّبُـورُ[1]

وقَولِه تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، وقال الشَّاعرُ: [الوافر]

أَبِـيـتُ كـأَنَّـنـي أُكْـوَى بِـجَـمْـرٍ[2]

---

(١) **البيت:** لِعَديِّ بن زيد، لكنَّ روايتَه في «الديوان» وفي الكُتب النَّحويَّة: (ثم أضحَوا)؛ ولعلَّ ما هنا تحريف عند الطَّبع، وأنَّ مرادَ الشارح (أضحوا)، بدليل أنَّ البيت على ما أورَدَه مكسورٌ.

اللغة: (الوَرَق): المضافُ إلى الشَّجر. (جَفَّ): يَبِس. (ألوَت به): ذهَبت به وفرَّقته. (الصَّبا والدَّبورُ): ريحان مُتقابلتان، والأُولى تهبُّ من مطلع الشمس.

المعنى: ذكَر مُلُوكاً بأنهم شادُوا قُصوراً شامخةً ورَفعوا أواوِينَ باذخة، ثم أتاهُم ريبُ المنون فصارُوا كأوراقٍ جفَّت وذرَتها ريحُ الصبا والدَّبور. السُّلطاني.

الإعراب: «ثُم»: حرف عَطف. «أضحَوا»: فعل ماض ناقِص واسمُه. «كأنَّهم»: حرف مُشبَّه بالفعل واسمُه. «وَرَقٌ»: خبرُ (كأن) مرفوع. وجملةُ (كأنهم وَرقٌ) في محلِّ نصب خبر (أضحَى). «جفَّ»: فعلٌ ماض، وفاعِله: هو، وجُملة (جفَّ) في محلِّ رفع نَعت لـ(وَرق). «فألوَت»: الفاء: لِلعطف، (ألوَت): فعل ماض والتاء: لِلتأنيث. «بِه»: مُتعلق بـ(ألوَت). «الصبا»: فاعل مرفوع. «والدَّبور»: عَطفٌ عليه. وجُملةُ (ألوَت...) في محلِّ رفع بالعطف على جُملة (جفَّ).

والشاهد: في قَوله: (أَضحَوا)؛ حيثُ استَعمل الفِعل (أضحَى) بمعنَى (صار) دُون أن يَقصِدَ به وقتاً مُعيَّناً على ما هو الأصلُ فيه.

(٢) صَدرُه:

أَجِـنِّـي كُـلَّـمـا ذُكِـرَت كُـلَـيـبٌ

ويُروى: (أَجِدْني) من الوِجدان، و(قُرَيمٌ) بدلَ (كُليب)، كما يُروى: (أُطوى بجمرٍ).

وهو: لِعَمرو بن قَيس المخزُومي.

اللغة: (أجِنِّي) قيل: أصلُها: مِن أجلِ أنِّي، حُذف حرفُ الجر فصار: أجلَ أني، ثُم حُذفت الهمزة من (أجلَ) والهمزة من (أنَّ) واللامُ أيضاً وكُسرت الجِيم. (كُلَيب): اسم قَبيلة، وكذلك (قُرَيم). (أُكوَى): أُحرَق، و(الجَمر): ما يَبقى مُتوقِّداً من قِطَع الحطَب ونحوِها بعد انطفاء شُعلتِه.

المعنى: أنَّه كلَّما ذُكرت هذه القبيلة ـ وهي قَبيلةُ كُليب ـ تألَّم؛ لأنَّ فيها أحباءَه الذين فارَقَهم.

الإعراب: «أبِيتُ»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه مستترٌ فيه وجوباً. «كأنَّني»: (كأنَّ) لِلتشبيه واسمها، والنون: لِلوقاية. «أُكوَى»: مضارع مبني للمفعول، ونائبُ فاعِلِه: أنَا. «بجَمر»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(أُكوى). وجملة (أُكوَى بجمر) في محلِّ رفع خبر (كأنَّ)، وجملة (كأنني...) في محل نصب خبر (أبِيت). =

وصَارَ، .....

الكواكب الدرية

أي: أَصيرُ مِن شدَّةِ الحُرقةِ[١].

(و«صارَ») الدَّالَّةُ على انتِقالِ اسمِها مِن صفةٍ إلى صفةٍ، نحوُ: «صارَ زيدٌ فَقيهاً»، أو مِن حَقيقةٍ إلى حَقيقةٍ، نحوُ: «صارَ الطِّينُ خَزَفاً»، وتَدُلُّ على زَمانِ الوُجودِ، لا على الماضِي[٢].

وفي معنَى «صارَ»: «آضَ، ورَجعَ، وعادَ، واستَحالَ، وقَعَدَ، وحارَ يَحورُ - بالحاءِ والرَّاءِ المهملتَينِ -، وارتدَّ، وتَحوَّلَ، وبَقيَ، وآلَ - بمدِّ الهمزةِ - وغَدَا، وراحَ»[٣]، كحَديثِ: «**تَغْدُو خِمَاصاً، وَتَرُوحُ بِطَاناً**»[٤]، وحديثِ: «**اُغْدُ عَالماً أَوْ مُتَعَلِّماً**»[٥].

= **والشاهد:** في قَوله: (أبيتُ) فإنها بمعنى (أَصِير)، قال ابنُ مالك: وهذا مِن أَصلحِ ما يَتمسَّكُ به جاعلُ (بات) بمعنى (صار)؛ لأنَّ (كُلَّما) تدلُّ على عُمُوم الأوقات، و(أَبِيت) إذا كانَت على أصلها مُختَصَّةٌ بِالليل. اهـ قلتُ: ما المانعُ أن يكون المعنى: كُلَّما ذُكرَت ليلاً أو نهاراً أبيتُ على ذلك، فإن كان ذِكرها ليلاً فظاهر، وإن كان نهاراً فإنه يَستَولِي عليَّ ويَستمرُّ حتى يَجعلَنِي أبيتُ على الحالةِ المذكورة، فتأمَّل!

(١) لم يُمثل الشارحُ لـ(أمسى) بمعنى صار، ولو شاءَ لأنشَد قولَ النابغة الذُّبياني:

أَمْسَتْ خَلاءً وأَمْسَى أَهلُها احْتَمَلُوا ... أَخْنَى علَيها الَّذِي أَخْنَى على لُبَدِ

(٢) كذا قال أبو حيانَ في «الارتشاف»، والظاهرُ أنه أراد بِزَمان الوُجود الزَّمانَ المتَّصِلَ، فـ(صار) في نحو: (صار زيدٌ فقيهاً) تدلُّ على الزَّمان من صَيرُورتِه فقيهاً إلى الحال وهو وقتُ التكلُّم بذَلك، ولا تدلُّ على الماضي المنقطِع كـ(كان) في نحو: (كان عمرٌو مَريضاً)، فافتَرقَا من هذه الجِهة، والله أعلَم.

(٣) ذكَر بعضُهم مِنها عشرةً وهي ما عدَا (آل وبقي)، ونظَمها الخُضَري في قوله:

بِمَعْنى صارَ في الأَفْعالِ عَشرٌ: ... تَحَوَّل آضَ عادَ ارْجِعْ لِتَغْنَمْ

وراحَ غَدَا اسْتَحالَ ارْتَدَّ فاقْعُدْ ... وحارَ، فَهاكَها واللهُ أَعْلَمْ

(٤) أخرَجه ابنُ ماجَه والترمذي وغيرُهما من حديث عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه، قال الصبان: والظاهرُ أنَّ الفِعلَين تامَّان بمَعنى تَذهَب في الغُدوة وتَرجِع في الرَّواح أي: المساءِ، فانتِصابُ ما بَعدَهما على الحال. اهـ

(٥) تمامُه: «ولا تَغدُ إمَّعةً فِيما بين ذلك»، وهو مِن كلامِ ابن مَسعود رضي الله عنه، أخرَجه ابنُ عبد البَرِّ في «جامِع بَيان العلم»، وهذا هو المُتداوَلُ في كتب النحو، ويُروى من كلامِه ﷺ بِلَفظ: «اغدُ عالماً أو متعلِّماً أو مُستَمِعاً أو مُحبًّا، ولا تَكُن الخامسةَ فتَهلكَ»، أخرجَه البَزار والطبراني وغيرُهما من حديث أبي بَكرةَ رضي الله عنه وفيه ضعفٌ، وفي «شرح التَّسهيل» لابنِ مالك (١/ ٣٤٨) ما نصُّه: وأَلحق قومٌ بأفعال هذا الباب (غدَا وراحَ)، وقد يُستشهَد على ذلك بقَول ابن مَسعود رضي الله عنه: «اُغْدُ عالماً أو متعلماً، ولا تَكُن إمَّعة»، وبِقَول النبيِّ ﷺ: «لو تَوكَّلتُم على الله حقَّ توكُّلِه لَرَزَقكم كما تُرزق الطير؛ تَغدُو خِماصاً وتَرُوح بِطاناً»، والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوبُ بعدهما حالٌ؛ إذ لا يوجَد إلا نكرةً. اهـ

ولَيْسَ»، نَحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، .....

الكواكب الدرية

(و«ليسَ») الدَّالَّةُ على نَفيِ الخبرِ عن الاسمِ حالاً[١] في الحالِ مُطلَقاً، وفي الماضي والمستقبَلِ[٢] عندَ وُجودِ القرينةِ الدَّالَّةِ على ذلك، كقَوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، فإنَّ ذلك لنفيِ صَرْفِ العذابِ عنهم في المستقبَلِ[٣].

ثمَّ ذَكرَ المصنِّفُ بعضَ أمثِلَةِ الأفعال السَّابقةِ، فقالَ: (نَحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾)، وإعرابُه: «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، ﴿ٱللَّهُ﴾: اسمُها مَرفوعٌ بها، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿غَفُورًا﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿رَّحِيمًا﴾: نعتٌ، والنَّعتُ تابعٌ لِلمنعوتِ في إعرابِهِ تَبعَهُ في نَصبِهِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«كانَ» في مثلِ هذا المثالِ لِلدَّوامِ والاستِمرارِ كما تَقدَّمَ، وهكَذا في جميعِ صفاتِ اللهِ تعالى نحوُ: ﴿كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، أي: كانَ كذَلك وهو الآنَ على ما عليه كانَ، كما أجابَ بِنَحوِ ذلك ابنُ عبَّاسٍ حين سَألَهُ نافِعُ بنُ الأزرَقِ رأسُ الخَوارجِ، (﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾)، وإعرابُه: «أصبحَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿بِنِعْمَتِهِۦٓ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، والهاءُ: مُضافٌ إليه، والجارُّ والمَجرورُ مُتعلِّقٌ بـ«أَصبحَ»، ﴿إِخْوَٰنًا﴾: خبرُ «أَصبحَ»، أي: صِرتُم إخواناً مُتلبِّسينَ بِنعمتِهِ تعالى، أو بسببِ نعمتِهِ؛ على الخلافِ في كونِ الباءِ فيه لِلمُلابسةِ أو للسَّببيَّةِ.

ومِثالُ «أَمْسى» نحوُ: «أَمسَى زيدٌ فَقيهاً»، ومِثالُ «أَضحَى» نحوُ: «أَضحَى محمَّدٌ رسولَ اللهِ»، و«باتَ» نحوُ: «باتَ زيدٌ مُصلِّياً»، و«صارَ» نحوُ: «صارَ الطِّينُ إبريقاً»، و«ليسَ»

---

(١) كذا في الطَّبعاتِ الثَّلاثِ، والظاهرُ أنه أخَذه من قَول الفاكهي: (حالاً عند التجرُّد من القرينة)، ثم زاد عليه قولَ ابن عَنقاء: (في الحال مُطلقاً... إلخ)، فصارتِ العبارةُ إلى ما تَرى.

(٢) عبارةُ ابن عنقاء: وفي غيره.

(٣) مِن أمثلةِ ذلك أيضاً في «الهمع»: ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾، وقولُ حسَّان:

ولَـيـسَ يـكـونُ الـدَّهْـرَ مـا دامَ يَـذْبُـلُ

﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

والثَّاني: ما يَعمَلُ هذَا العَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَهُ نَفيٌ .....

الكواكب الدرية

نحوُ: (﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾)، وإعرابُه: ﴿لَيْسُوا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «ليسَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، ﴿سَوَآءً﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾)، وإعرابُه: ﴿ظَلَّ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «وجهُ»: اسمُها، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿مُسْوَدًّا﴾: خبرُها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهي في هذه الآيةِ بمعنى «صارَ» كما تَقدَّمَ.

(والثَّاني) مِن الأَقسامِ الثَّلاثةِ: (ما يَعْمَلُ هذَا العَملَ) أي: رفعَ الاسمِ ونصبَ الخبرِ، (بِشَرطِ أَنْ يَتقَدَّمَ) عليه (نَفيٌ) بحرفٍ أو اسمٍ أو فعلٍ مَوضوعٍ للنَّفي، كقَولِه: [الخفيف]

لَيسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنًى واعتِزازٍ ... كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعِ[1]

وقد يُحذَفُ حرفُ النَّفي لفظاً ويُرادُ معنًى، نحوُ: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]،

---

(١) **البيت:** مجهولُ القائل، قال العيني: ورَأيتُ الشَّيخَ أثيرَ الدِّين أبا حيانَ ﷺ ضَبَطه بِيَده: (بِقُلٍّ قَنُوعُ)، بِرَفع (قَنوع) وبِإدخال باء الجر على (قُلٍّ) بضم القاف وتَشديد اللام بِمَعنى القَليل... وهذَا أصَحُّ مِن الأولِ وإن كان الأوَّلُ أشهَرَ. اهـ

اللغة: (العِفَّة): الكفُّ عمَّا لا يحلُّ ولا يَجمُل من الأطماعِ الدَّنيَّة. (مُقلّ): من الإقلال وهو ضِدُّ الإكثارِ. (قَنُوع): مُبالغةٌ من القَناعة وهي الرِّضا بالمَقسومِ.

المعنى: لم يَزَل كلُّ صاحبِ عَفافٍ وإقلالٍ وقَناعةٍ غَنيًّا وعَزيزاً. العيني.

الإعراب: «ليس»: فعل ماضٍ ناقص تنازَعَ هو و(يَنفَكُّ) (كلُّ)، والأرجَحُ إعمالُ الثاني لِقُربِه، أو (ليس) مُهمَلةٌ حملاً على (ما)، أو اسمُها ضميرُ الشأن، والجملةُ بعدَها خبرُها. «يَنفكُّ»: فعل مُضارع ناقص. «ذا»: خبرُه مَنصوب بِالألِف وهو مُضاف. «غِنًى»: مضاف إليه مَجرور بِكَسرة مقدَّرة لِلتعذُّر. «واعتزازٍ»: عاطف ومعطوفٌ على (غنًى). «كلُّ»: اسم (يَنفكُّ) مُؤخر مرفوع وهو مضاف. «ذِي»: مُضاف إليه مجرور بالياء وهو مضاف أيضاً. «عِفَّةٍ»: مضاف إليه. «مُقِلٌّ»: نعتُ (ذي) مَجرور. «قَنُوعِ»: نعتٌ ثانٍ له. وعلى ضبطِ أبي حيان: (قَنوعُ): نعتُ (كلُّ)، أو خبرُ مُبتدأ محذوف والجملةُ نعتٌ لـ(ذِي عفَّة)، و(بِقُلٍّ) في الحالَين: مُتعلِّق به.

والشاهد: في قَوله: (ليس يَنفكُّ...)؛ حيث عَمِل (يَنفكُّ) عملَ (كان) ـ وهو رَفعُ الاسم ونصبُ الخبر ـ لِتَحقُّق شَرطِ ذلك، وهو سَبْقُه بنَفيٍ مُطلقاً، وهو ههنا (ليس).

أَو نَهْيٌ أَو دُعاءٌ، وهُوَ أَربَعةٌ: «زَالَ، .....

الكواكب الدرية

أي: لا تَفتأُ، قالَ هُطَيل: فإنْ تجرَّدتْ كلُّها عن النَّفي ـ أي: وما في مَعناه مِن النَّهي والاستِفهامِ[1] ـ لم تَكُنْ إلَّا تامَّةً. اهـ

(أو نَهيٌ أو دُعاءٌ)؛ لأنَّهما في معنى النَّفي مِن حيثُ إنَّ المطلوبَ بهما تَركُ الفعلِ، وتركُه نفيٌ، وقَيَّدَ في «الارتشافِ» الدُّعاءَ بـ«لا» خاصَّةً، قال العِصامُ: وهو مَبنيٌّ على عدمِ استِعمالِ «لن» في الدُّعاءِ، والمُختارُ خلافُه[2]. اهـ (وهو) أربَعةٌ:

(«زالَ») ماضِي «يَزالُ» بمعنَى: يَستَمِرُّ، أمَّا «زالَ» ماضِي «يَزُولُ» بمعنى: يَتَحوَّلُ، فإنَّه لا يَعمَلُ هذا العملَ، بل هو فِعلٌ قاصرٌ غيرُ مُتعدٍّ، كقَولِهِ: [الكامل]

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيرَ أنَّ رِكابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحالِنَا، وكأَنْ قَدِ[3]

---

(١) كان الأَنسَبُ تأخيرَ هذا؛ لأنَّ ما في معنى النَّفي لم يُذكر في كلامِ المتنِ بعدُ. على أنَّ المرادَ بِشِبه النفي النهيُ والدعاءُ لا النَّهيُ والاستفهامُ، فليُنظَر!

(٢) ومِنه قولُ الشاعر:

لَن تَزالُوا كذَلِكُم ثُم لا زِلْـ ... ـتُ لكُم خالِداً خُلُودَ الجِبالِ

(٣) **البيت:** لِلنابغة الذُّبياني.

اللغة: (أَزِفَ): دَنا واقتَرب، ويُروى: (أَفِدَ) وهو مثلُه وَزناً ومعنًى. (الترحُّل): الرَّحيل ومفارقةُ الدِّيار. (رِكابَنا): إبلُنا التي نَركَبُها، الواحدةُ: (راحِلَةٌ) مِن غير لَفظِها، وقيل: جمعُ (رَكُوب) وهو ما يُركَب مِن كلِّ دابَّة، (فَعُولٌ) بمَعنى مَفعُول. (لمَّا): جازمة بمعنى: لَم. (تَزُل): تَنتقِلْ وتُفارِقْ. (رِحالِنا): جمع رَحْلٍ، وهو ما يُوضَع على الإبل لِيَركبَ الراكب فَوقَه، والباء بمعنى (مع)، وفسَّره بعضُهم بالمنازل، وهو غيرُ مناسِب إلا إن جُعلَت الباء بمعنى (مِن).

المعنى: قَرُب سَفرُنا ودَنا وقتُه، لكنَّ إبلَنا لم تَنتَقِل مِن مَساكِنِنا، أو لم تَنتَقِل بِأَمتِعةِ السَّفر، وكأنَّها لِعَزمِنا على السفر قد انتَقَلَت.

الإعراب: «أزِفَ الترحلُ»: فعل وفاعلٌ. «غيرَ»: منصوبٌ على الاستثناء المنقطِع مضافٌ. «أنَّ»: حرفٌ مُشبه بالفعل. «رِكابَنا»: اسمُ (أنَّ) ومضاف إليه. «لَمَّا»: نافية جازِمة. «تَزُل»: مُضارع مجزوم بها، وفاعلُه: هي. «بِرحالنا»: جار ومجرور متعلِّق بـ(تَزُل)، و(نا): مُضاف إليه. وجُملةُ (لَمَّا تَزُل...) في محلِّ رَفع خبر (أنَّ)، و(أنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرورٍ بإضافة (غير) إليه، والتقدير: غيرَ زوالِ ركابِنا. «وكأن»: الواو: لِعَطف الجُمَل، (كأنْ): مُخفَّفة من الثَّقيلة، واسمُها: ضميرُ الشأن مَحذوفاً، أي: وكأنَّها. «قد»: حرفُ تَحقيق حُرِّك بالكسر لِلوزن، ومَدخولُه محذوف، والتقدير: وكأنَّها قد زالَت. وجُملةُ (قد زالَت) في محلِّ رَفع خبر (كأن) المخفَّفة. =

وفَتِئَ، وبَرِحَ، وانْفَكَّ»، نَحوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، .....

الكواكب الدرية

وقَولِه تَعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١] أي: تَتَحَوَّلَا وتَنتَقِلَا.

وكذَا «زالَ» ماضي «يَزِيلُ» بمعنى: يَتميَّزُ[١]؛ لأنَّه لا يَعملُ هذا العملَ، بل هو فِعلٌ مُتعدٍّ لواحدٍ، نحو: «زالَ زيدٌ ضَأنَهُ مِن مَعزِهِ» أي: ميَّزَهُ مِنه.

(و«فَتِئَ») بفتحٍ فكَسرٍ ثمَّ همزٍ كـ«سَمِعَ يَسْمَعُ»، و«فَتَأَ» بِفتحتَينِ كـ«فَتَحَ يَفْتَحُ»، فَتْأً وفُتُوءاً فِيهما، ويُقالُ فيه: «أَفْتَأَ» كـ«أَخْرَجَ»، وهي لُغةٌ تَميميَّةٌ.

(و«بَرِحَ») بكسرِ الرَّاءِ بِوَزنِ «شَرِبَ»، (و«انْفَكَّ»)، وهي كـ«بَرِحَ، وفَتِئَ» بمعنى «زالَ» باتِّفاقٍ، ويُرادِفُها[٢]: «وَنَى[٣]، ورامَ»، وفي «شرحِ الكافيةِ» لابنِ مالكٍ أنَّ (ما كانَ مِن هذه الأفعالِ الأربعةِ بِلَفظِ الماضي نُفِيَ بـ«ما» أو «لا» أو «إنْ»، وما كانَ بلفظِ المُضارعِ نُفي بكلِّ نافٍ حتَّى «ليسَ»). اهـ[٤]

(نَحوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، و«لا»: نافيةٌ، ﴿يَزَالُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثُبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، مُتصرِّفٌ مِن «زالَ» مِن أخَواتِ «كانَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، ﴿مُخْتَلِفِينَ﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والضَّميرُ في ﴿يَزَالُونَ﴾ يَعودُ على النَّاسِ في قَولِهِ قبلَهُ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، أي: لو شاءَ اللهُ لجعَلَ النَّاسَ كلَّهم أهلَ دِينٍ واحدٍ، وهو دينُ الإسلامِ، أي: ولَكِنْ لم يَجعلِ الكلَّ على ذلك؛ لِعَدمِ مَشيئتِهِ ذلك الجَعْلَ، ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾

= **والشاهد:** في قَوله: (لَمَّا تزُل)؛ فإن هذا الفعلَ مضارعُ (زال) بمعنى تحوَّل، وهو فعلٌ تامٌّ لازمٌ، وأمَّا (زال) الذي هو من النواسِخ فمُضارعُه (يَزال)، فافتَرَقا.

وفيه شواهدُ أُخرَى عند النُّحاة، أحدُها: دُخُولُ تَنوين التَّرنُّم في الحرف وهو (قَد)، والثاني: جَوازُ حَذف الفِعل الواقع بعد (قد) المَذكورة. والثالِث: فَصلُ الجُملة الفِعليَّة المَحذوفة مِن (كأنْ) المُخفَّفة مِن الثقيلة بـ(قَد).

(١) كذا في الأصل، والصحيح: (يَمِيزُ) أو (يُميِّزُ).

(٢) أي: ويُرادِف الأربعةَ.

(٣) في الأصل: (ونئ).

(٤) «شَرح الكافيَة الشافية» (١/ ٣٨٢).

ونَحوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وقَولِ الشَّاعِرِ:

صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ

الكواكب الدرية

أي: في الدِّينِ على أديانٍ شَتَّى، فمِنهم اليهوديُّ، والنَّصرانيُّ، والمَجوسيُّ، والمشرِكُ، والمسلِمُ، وكلُّ دينٍ مِن هذه الأديانِ قد اختَلفَ أهلُه فيه اختِلافاً كثيراً.

(﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾)، وإعرابُه: ﴿لَن﴾: حرفُ نفيٍ ونصبٍ، ﴿نَّبْرَحَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ﴿لَن﴾، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، متصرِّفٌ مِن «بَرِحَ» مِن أخواتِ «كانَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيها وجوباً تَقدِيرُه: نحنُ، ﴿عَلَيْهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿عَٰكِفِينَ﴾: خبرُها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ. وهذا الكلامُ صدَرَ مِن قَومِ موسى، خاطَبُوا به هارونَ عليه السَّلامُ حينَ نهاهُم عن عِبادةِ العِجْلِ وقالَ لهم: ﴿وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ فَٱتَّبِعُونِى وَأَطِيعُوٓا۟ أَمْرِى﴾، فأجابُوه بقولِهم: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾، أي: لن نَزالَ عابِدِينَ لِلعجلِ حتَّى يَرجعَ إلينا موسى، جعَلُوا رُجوعَ موسى غايةً لِعُكوفِهم على سَبيلِ التَّعليلِ[1] والتَّسويفِ.

(وقَولِ الشَّاعِرِ:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ؛ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ)

هو مِن الخفيفِ.

اللُّغةُ: «صاحِ»: قال الجَوهريُّ في «الصِّحاح»: قولُهم في النِّداءِ: «يا صاحِ» مَعناه: يا صاحِبي، ولا يجوزُ تَرخيمُ المُضافِ إلَّا في هذا وَحدَه؛ لأنَّه سُمِعَ مِن العربِ مُرَخَّماً. و«شَمِّرْ» بِكَسرِ الميمِ المشدَّدةِ: أَمرٌ مِن التَّشميرِ، والمرادُ به هنا: الاستِعدادُ للموتِ. «ولا تَزَلْ»: نهيٌ مِن «زالَ يَزالُ»، و«ذاكرَ»: مِن الذُّكرِ بضمِّ الذَّالِ وكسرِها: ضِدِّ النِّسيانِ، و«الموتُ»: أمرٌ وُجوديٌّ يَخلقُه اللهُ تعالى عندَ مُفارقةِ الرُّوحِ الجسدَ، وقيل: عَرَضٌ يُضادُّ الحياةَ، وقيل: عدمُ الحياةِ عمَّا مِن شأنِهِ الحياةُ، و«النِّسيانُ»: الذُّهولُ عن الشَّيءِ بحيث يَزولُ عن القُوَّةِ الحافظةِ، ويُطلَقُ على مُجرَّدِ تركِ الشَّيءِ ولو عَمداً، و«الضَّلالُ»: في الأصلِ الغَيْبةُ،

(١) كذا في الأصل، والصحيحُ: (على سبيل التعلل) كما في «تفسير أبي السُّعود» وغيرِه.

وقولِهِ:

ولا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

الكواكب الدرية

يُقالُ: «ضلَّ البعيرُ» بمعنى: غابَ ولم يَظهَرْ له أثرٌ، والمرادُ به هنا: الزَّوالُ عن طريقِ الحقِّ، وعدمُ الاهتداءِ إليها، و«مُبينٌ»: مِن «أبانَ» اللَّازمِ بمعنى: تَبيَّنَ، أي: انكَشفَ وظهَرَ.

الإعرابُ:[1] «صاحِ»: مُنادًى مُرخَّمُ «صاحِب» على غيرِ قياسٍ مَبنيٌّ على الكسرِ[2] على لُغةِ مَن يَنتَظِرُ، وعلى الضَّمِّ على لغةِ مَن لا يَنتظِرُ[3]، «شَمِّرْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «لا»: ناهيةٌ، و«تَزَلْ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، مُتصرِّفٌ مِن «زال» مِن أخواتِ «كان» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيها وجوباً تَقديرُه: أنتَ، «ذاكرَ»: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«الموتِ»: مُضافٌ إليه، والفاءُ: تَعليليَّةٌ، و«نِسيانُ»: مُبتدأٌ، والهاءُ: مُضافٌ إليه، و«ضلالٌ»: خبرٌ، «مُبينُ»: صفةٌ.

والمعنَى: اِجتَهِدْ يا صاحِبِي، واستَعِدَّ للموتِ، ولا تَنْسَ ذِكرَه؛ لأنَّ نِسيانَهُ ضلالٌ ظاهرٌ.

والشَّاهدُ: في قَوله: «ولا تَزَلْ»؛ حيث تَقدَّمَ على «تَزَل» شِبْهُ النَّفيِ وهو النَّهيُ.

(وقَولِه:

ولا زالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ)

هو مِن الطَّويلِ، وصَدرُه:

أَلَا يا اسلَمِي يا دارَ مَيَّ على البِلَى

---

(١) كان يَنبغي تقديمُ بَيان المعنى على الإعراب؛ لِتَوقُّف إعراب كثيرٍ من الكلمات على مَعناها المرادِ منها وعلى المعنى العامِّ، وعلى هذا يَجري أغلَبُ العصريِّين.

(٢) انظر في هذا ما سنَذكُره في الشاهد الآتي (١/ ٥٦٥).

(٣) وهو في الحالَين في محلِّ نَصب، وقال ابنُ خَروف ـ وفيه مُوافقةٌ لما نقَلَه الشارح آنفاً عن الجوهريِّ ـ: أصلُه: (يا صاحِبي)، فرُخِّم أولاً بِحَذف الكلمة الثانِيَة وهي الياء؛ إجراءً له مُجرَى المُركب المزجِي، ثُم رُخِّمَ ثانياً بحَذف الباء من (صاحِب)، فيَكون مَنصوباً وعلامة نَصبه فتحة مُقدَّرة على ما قبلَ ياء المُتكلِّم، مَنَع من ظُهُورها اشتغالُ المَحلِّ بِالحركة المُناسِبة، وياءُ المُتكلِّم المَحذوفة ضميرٌ مُتَّصلٌ في مَحلِّ جَر بِالإضافة.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وهو مِن قصيدةٍ طويلةٍ هو أَوَّلُها، ومِنها:

لـهـا بَـشَـرٌ مِـثْـلُ الـحَـريـرِ ومَـنْـطِـقٌ رَخـيـمُ الـحَـواشـي، لا هُـراءٌ ولا نَـزْرُ

وعَـيـنـانِ قـالَ اللهُ: كُـونـا، فـكـانَـتـا فَـعُـولانِ بِـالأَلـبـابِ مـا تَـفـعَـلُ الـخَـمْـرُ

اللُّغةُ: «اسلَمي»: فعلُ أمرٍ مِن السَّلامةِ، وهي البَراءةُ مِن العُيوبِ، ويُقرَأ بدَرجِ الهمزةِ لِلوزنِ[١]، و«ميَّ»: اسمُ امرأةٍ، وليس ترخيمَ «مَيَّةَ» كما قيل[٢]، و«على»: لِلمُصاحبةِ، أي: اسلَمي مع بَلائِكِ، وقيل: بمعنَى «مِنْ»، أي: سَلَّمَكِ اللهُ مِن البِلى، بكسرِ الباءِ وبالقصرِ مصدَرُ «بَلِيَ» كـ«تَعِبَ»، ومَعناه: الاضمِحلالُ والفَناءُ والاندراسُ، و«المُنْهلُّ» بضمِّ الميمِ وسكونِ النُّونِ وتشديدِ اللَّامِ: المنسَكِبُ والسَّائلُ بِشدَّةٍ، و«الجَرْعاءُ» بالمدِّ: تأنيثُ «الأَجْرع»، رَمْلةٌ مُستويةٌ لا تُنْبِتُ شيئاً، و«القَطْرُ»: المطرُ.

الإعرابُ: «ألَا»: حرفُ استِفتاحٍ، و«يَا»: حرفُ نداءٍ، والمُنادى مَحذوفٌ، أي: «يا هَذه» كما هو القاعِدة أنَّ «يا» إذا دخَلَتْ على شيءٍ لا يُنادَى كالفعلِ نحوُ: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾[٣] [النمل: ٢٥]، والحرفِ نحوُ: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، والجُملةِ الاسمِيَّةِ نحوُ قول الشَّاعرِ: [البسيط]

يـا لَـعْـنَـةُ اللهِ والأَقـوامِ كُـلِّـهِـمُ والصَّالِحِينَ على سَمْعانَ مِن جارِ[٤]

---

(١) لا يَخفى عليك أن همزةَ (اسلمي) همزةُ وصل، فسقوطُها ههنا لِوقوعِها في الدَّرج ولا دخلَ للوزن في ذلك، بل لو قُدِّر أن هذا الكلامَ نثرٌ لا شعرٌ لَسَقطت أيضاً على الأصل فيها.

(٢) كذا قال المصرِّح، قال الصبانُ: وكأنه قَصد الردَّ على العَيني في قَوله: (ومَي ترخيم مَيَّة). ومَن تَتبَّع كلام ذِي الرُّمة نظماً ونَثراً وَجَده يُسمِّي مَحبُوبته بِهما.

(٣) أي: على قراءة الكسائي.

(٤) **البيت**: من شواهد سيبَويه التي لا يُعرف قائلُها.

اللغة: (سِمعان): اسم رجل.

المعنى: يا قومُ لعنةُ الله ولعنةُ الأقوام كُلِّهم ولعنةُ الصالحين على سمعانَ من جِهة كونِه جاراً. العيني.

الإعراب: «يا»: حرفُ نداء، والمنادى محذوف، أي: (يا قَومُ) مثلاً، أو هي حرف تَنبيه. «لعنةُ»: مُبتدأ مضاف. «اللهِ»: لفظُ الجلالة مُضاف إليه. «والأقوامِ»: عطفٌ عليه. «كلِّهم»: (كُلٌّ): تَوكيد لِلأقوامِ، و(هم): مُضاف إليه، والواو أو الياء: حرف إشباع. «والصالحينَ»: عَطفٌ على لفظِ الجَلالة. «على سمعانَ»: مُتعلِّق بمحذوف خَبر المبتدأ. «مِن جارِ»: جار ومجرورٌ في محل النَّصب على التَّمييز عن الجُملة. =

والثَّالِثُ: ما يَعمَلُ هَذَا العَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يتقَدَّمَهُ «ما» المَصْدَرِيَّةُ الظَّرفِيَّةُ، وهُوَ «دَامَ»،

الكواكب الدرية

بضمِّ «لَعنةُ» مُبتدأً، كانَتْ للنِّداءِ والمُنادى مَحذوفٌ، قالَه في «القامُوس»(١).

«اسلَمي»: فعلُ أمرٍ، ومَعناه: الدُّعاءُ، مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «يا»: حرفُ نداءٍ، «دارَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِه، وهو مُضافٌ، و«ميَّ»: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ لِلعَلميَّةِ والتَّأنيثِ، وأعربَهُ بعضُهم بكسرةٍ ظاهرةٍ في آخِرِه على أنَّه مُنصرِفٌ(٢)، و«على البِلَى»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ الجرِّ فيه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، و«لا»: دُعائيَّةٌ(٣)، «زالَ»: فعلٌ ماضٍ يَعملُ عملَ «كانَ»، «مُنهلًّا»: خبرُها مقدَّماً، و«القطرُ»: اسمُها مؤخَّراً كما قاله الفاكهيُّ، و«بِجرعائِكِ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«مُنهلًّا»، والكافُ: مُضافٌ إليه، و«مُنهلًّا»: اسمُ مَفعولٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصبُ المَفعولَ(٤)، ونائبُ الفاعلِ مُستَتِرٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو عائدٌ على «القَطر».

والمعنَى: الدُّعاءُ لِدارِ ميَّ بالسَّلامةِ مِن العيوبِ مع كونِها قد بَلِيَتْ، وإذا كانت «على» بمعنى «مِن»، فهو دُعاءٌ لها بالسَّلامةِ مِن صُروفِ الدَّهرِ التي تُبلِيها، ودعاءٌ لها بِاستِمرارِ المطرِ مُنسكِباً في جَرْعائِها، أي: ما اكتَنَفها مِن الرِّمالِ، حتَّى تَصيرَ خِصبةً رَطبةً.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «ولا زالَ»؛ حيثُ تَقدَّمَ على «زالَ» شبهُ النَّفيِ، وهو الدُّعاءُ.

(والثَّالثُ) مِن الأقسامِ: (ما يَعمَلُ هذَا العَملَ) الذي هو رفعُ الاسمِ ونصبُ الخبرِ (بِشَرطِ أنْ يَتقدَّمَ علَيهِ «ما» المَصدَريَّةُ الظَّرفيَّةُ)، وتكونُ صِلةً لها، (وهو: «دامَ»)، وهي: لِتَوقيتِ أمرٍ

= **والشاهد**: في دُخول حرف النداء وهو (يا) على ما لا يَصلُح للنداء وهو الجُملةُ الاسميَّةُ هنا، فيُقدَّر مُنادًى مَحذوف يُناسبُ المقامَ نحو: (يا قوم).

(١) نقلاً عن «مُغني اللبيب»؛ فنِسبتُه إليه أولى. ثم إنهما جوَّزا كونَها لِلتنبيه؛ نعم لا يجوز ذلك هنا لِتَقدم حرف التنبيه عليها، فافهَم!

(٢) أي: ولا مانعَ منه عروضاً وإعراباً.

(٣) أي: نافية في اللفظ دُعائيَّة من جِهة المعنى.

(٤) تقدَّم الكلامُ على مثلِ هذه العبارة.

نَحوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]. وسُمِّيَتْ «ما» هَذِهِ مَصْدَرِيَّةً لِأَنَّها تُقَدَّرُ بِالمَصْدَرِ وهُوَ الدَّوَامُ، وسُمِّيَتْ ظَرْفِيَّةً لِنِيابَتِها عَنِ الظَّرفِ، وهُوَ المُدَّةُ.

الكواكب الدرية

بمُدَّةِ ثُبوتِ خبرِها لِفاعلِها، (نَحوُ) قولِهِ تعالى: ﴿وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ (مَا دُمْتُ حَيًّا﴾)، وإعرابُه: ﴿مَا﴾: مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ تَسبِكُ الفعلَ بعدَها مصدراً، ﴿دُمْتُ﴾: «دامَ»: فعلٌ ماضٍ تَعملُ عملَ «كان» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، ﴿حَيًّا﴾: خبرُها، (وسُمِّيَتْ «ما» هَذِه مَصدَريَّةً لأنَّها تُقدَّرُ) مع الفعلِ الذي بعدَها ـ ويُقالُ له: صِلتُها ـ (بِالمَصدَرِ)، قال الشَّنوانيُّ[1]: وعِندي أنَّ الذي يُقدَّرُ بالمصدر إنَّما هو الصِّلةُ. اهـ وكذا قال السَّيِّدُ في «شَرحِ الكافيةِ»، قُلتُ: لكنْ لمَّا كانَ تَقديرُه بالمصدرِ إنَّما هو بِواسِطةِ «ما» المصدريَّةِ أُسنِدَ التَّقديرُ إليها، (وهو: الدَّوامُ، وسُمِّيَتْ ظَرفيَّةً) ـ ويُقالُ لها أيضاً: وَقْتِيَّةٌ لِدلالتِها على الوقتِ، وظرفيَّةٌ ـ (لِنِيابَتِها) أي: مع صِلَتِها (عنِ الظَّرفِ، وهو المُدَّةُ)، فأصلُ ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾: مُدَّةَ ما دُمتُ حيًّا، فحُذِفَ المُضافُ وهو المدَّةُ، ونابَ المُضافُ إليه ـ وهو «ما» وصِلتُها ـ عنه في الانتِصابِ على الظَّرفيَّةِ، ثمَّ سُبِكَتْ مع «دامَ» بمَصدرٍ أُضيفَ إليه المدَّةُ، فصارَ التَّقديرُ: مُدَّةَ دَوامِي حيًّا، ولِكونِ «ما دامَ» دالَّةً على الوقتِ احتاجَتْ إلى عاملٍ يَتقدَّمُ عليها: إمَّا جُملةٍ اسميَّةٍ نحوُ: «زيد قائمٌ ما دُمتَ قائماً»، أو فِعليَّةٍ كالآيةِ التي مثَّلَ بها المصنِّفُ، ويَمتنِعُ أنْ يُقالَ ابتداءً: «ما دامَ زيدٌ مُقِيماً».

ولو فُقِدَتْ «ما» نحوُ: «دامَ زيدٌ صَحيحاً»، كانَ المَنصوبُ بها حالاً، لا خبراً، وكذَا إذا وُجِدَتْ وكانَتْ مَصدريَّةً غيرَ ظرفيَّةٍ، نحوُ: «عجِبتُ [مِن][2] ما دامَ زيدٌ صَحيحاً»؛ لأنَّ المعنى: عَجبتُ مِن دوامِ زيدٍ صَحيحاً.

---

(١) هو أبو بَكر ـ وكنيتُه اسمُه ـ بنُ إسماعيلَ، الشَّنَواني نسبةً لشَنَوان بِالمَنُوفية في مِصر، نَحوي تُونسيُّ الأصل، يَنتهي نسبُه إلى سيِّدنا الحُسين بن عليٍّ ﷺ، وهو خالُ الشهاب الخَفاجي، تَعلَّم في القاهرة، واشتَهر بمُلازمتِه لِلعلَّامة ابن قاسِم العبَّادي وبه تخرَّج، له كُتب كلُّها شُروح وحواشٍ، منها حواشِيه على «الآجُرُّومية» و«شرحها» للشيخ خالد و«الشُّذور» و«القَطر» و«مُوصِل الطلَّاب»، ولم يُكمل أكثرَ كُتبه بسبب إصابتِه بالفالِج. تُوفي بالقاهرة سنةَ (١٠١٩هـ).

(٢) زيادةٌ من «شَرح الشُّذور» وغيرِه يَقتضيها السياقُ.

ويَجُوزُ في خَبَرِ هَذِهِ الأَفْعالِ أنْ يَتوسَّطَ بَينَها وبَينَ اسْمِها، نَحوُ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقَولِ الشَّاعِرِ:

فَلَيْسَ سَواءً عالِمٌ وجَهُولُ

الكواكب الدرية

(**ويَجُوزُ في خَبرِ هَذِهِ الأَفعالِ**) أنْ يَكونَ مُفرداً، وجُملةً ذاتَ رابطٍ يَربطُها بالمُبتدأ، وظرفاً ومَجروراً مُتعلِّقَينِ بمَحذوفٍ وُجوباً، وأنْ يُخبَرَ عنها بخبرٍ بعدَ خبرٍ[1]، على نحوِ ما سبَقَ في أحكامِ خبرِ المُبتَدأ، و(**أنْ يَتوَسَّطَ بَينَها وبينَ اسمِها**) ما لم يَمنَعْ مِن التَّوسُّطِ مانعٌ، أو يَطرأْ مُوجِبٌ للتَّوسُّطِ. وتَقديمُ الاسمِ عليه هو الأصلُ، ولكنْ لِقُوَّةِ عملِها لكونِها أفعالاً جازَ تقديمُ خبرِها على اسمِها.

فمِثالُ ما يَجوزُ فيه التَّوسُّطُ (**نَحوُ**: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾)، و**إعرابُه**: «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، ﴿حَقًّا﴾: خبرُها مقدَّماً، ﴿عَلَيْنَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نَصبٍ صفةٌ لـ﴿حَقًّا﴾ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُهُ: «كائناً»، ﴿نَصْرُ﴾: اسمُها مؤخَّرٌ، ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والمرادُ: الحقُّ الثَّابتُ بِمقتضَى وَعدِهِ الصَّادقِ سُبْحانه وتعالى، لا أنَّ ذلك واجبٌ عليه:

وما على الإلهِ شَيءٌ يَجِبُ[2]

(**وقَولِ الشَّاعِرِ**:

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عنَّا وعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَواءً عالِمٌ وجَهولُ)

هو مِن قَصيدةٍ مِن الطَّويلِ للسَّمَوْأَلِ اليَهوديِّ، وأَوَّلُها:

إذَا المرءُ لم يَدْنَسْ مِن اللُّؤمِ عِرْضُهُ ... فَكُلُّ رداءٍ يَرتَدِيهِ جَمِيلُ

وإنْ هُوَ لم يَحمِلْ على النَّفسِ ضَيْمَها ... فَلَيسَ إلى حُسْنِ الثَّناءِ سَبِيلُ

---

(١) لو قال: (وأن يتعدَّد) لكان أنسبَ وأجرَى على طريقةِ المزجِ؛ إذ ما قبله وما بعده إنما هو في الخبرِ لا في هذه الأفعال.

(٢) البيتُ من مَنظومة «صفوة الزُّبَد» في الفقه للإمام أبي العباس أحمد ابن رَسلان المتوفى سنةَ (٨٤٤هـ).

. . . . . .

الكواكب الدرية

وقد كانَ هذا الشَّاعرُ خَطَبَ امرأةً، وخَطَبَها غيرُه أيضاً، فخاطَبَها بهذهِ الأبياتِ.

اللُّغةُ: «سَلِي»: خطابٌ لمُؤنَّثٍ مِن السُّؤالِ، وهو الاستِفهامُ. و«الجهلُ»: خِلافُ العلمِ، و«النَّاسُ»: اسمُ جمعٍ كـ«القَومِ، والرَّهطِ»، واحدُه: «إنسانٌ» مِن غيرِ لفظِهِ[1]، ويُطلَقُ على الجنِّ والإنسِ، لكنْ غلَبَ استِعمالُه في الإنسِ. و«سَواءٌ» يكونُ مَصدراً ووصفاً بمعنى مُستَوٍ.

الإعرابُ: «سَلِي»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، مُتصرِّفٌ مِن «سألَ»[2]، تَنصِبُ مَفعولَينِ، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ تجزِمُ فِعلَينِ: الأَوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، «جَهِلْتِ»: فعلٌ وفاعلٌ، «جهلَ»: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، والتَّاءُ: فاعلٌ، وجوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَهُ، والتَّقديرُ: إنْ جهلتِ فسَلي عنَّا وعَنهُم، «النَّاسَ»: مَفعولٌ أوَّلُ لـ«سَلي»، ومَفعولُ «جهلتِ» مَحذوفٌ، أي: إنْ جهلتِ حالَنا وحالَهم فسَلي عنَّا وعَنهم، و«عنَّا»: جارٌّ ومَجرورٌ، وكذا قولُه: «وعنهم»، والجارُّ والمَجرورُ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ ثانٍ لـ«سألَ»[3]، الفاءُ: تَعليليَّةٌ، «ليسَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، «سواءً»: خبرُها مقدَّماً، «عالمٌ»: اسمُها مؤخَّراً[4].

والمعنى: إنْ جَهلتِ أيَّتُها المرأةُ حالَنا وحالَهم، فسَلي النَّاسَ عنَّا وعن هؤلاءِ الذين خَطَبوكِ، حتَّى تَعلَمي حالَنا وحالَهم، فليسَ العالمُ بِشيءٍ والجاهلُ به سَواءً.

---

(١) عبارةُ بعضِهم: واحِدُه (إنسانٌ) أو لا واحدَ لَه من لَفظه. اهـ وهذا هو المَشهُورُ في مثلِه، أعني أن يُقالَ: إنه واحِدُه لكنْ على غيرِ القياس، وإلَّا فهو مِن لفظِه كما ترَى؛ وقد يُقال: مُرادُه بكونِه ليس من لفظِه أنَّ مادَّتَيهما مُختلِفَتان؛ إذ (الناس) ـ على قولٍ ـ مِن (ناسَ ينُوسُ): بمعنى تحرَّك وتَذبذَب، و(الإنسان) من (الأُنْس) أو (النِّسيان)، فهذا مُرادُ الشارح السالمُ من الاعتراض، فتأمَّل!

(٢) تقدَّم الكلامُ على مثلِ هذه العبارة.

(٣) إن أراد أنَّ الجار والمجرور مُتعلِّقٌ بالفعل (سَلي) فصَحيح، وإن أراد أنِ (سَل) متعدٍّ لاثنَين حقيقةً ففيه نَظر؛ لأن ذلك إنما هو في السؤال بمعنى الاستِعطاء لا الذي بمعنَى الاستخبار؛ فإنه مُتعدٍّ لواحد فقط، يُقال: (سَألتُه عن الشيءِ) لا (سألتُه إيَّاه)، وقيل: السُّؤالُ إذا كان لِلتَّعريف يُعدَّى إلى المَفعول الثاني تارةً بِنَفسه، وتارَةً بالجارِّ، تَقولُ: سَألتُه كذَا، وعن كذا وبِكَذا، وبـ(عن) أكثَر، وحينئذٍ لا إشكالَ في إعراب الشارح.

(٤) أي: و(جهولٌ) معطوف عليه.

ويَجُوزُ أنْ تَتَقَدَّمَ أَخْبَارُهُنَّ عَلَيهِنَّ، إلَّا «لَيسَ، .....

الكواكب الدرية

والشَّاهدُ فيه: تقديمُ خبرِ «ليسَ» على اسمِها.

فإنْ مَنعَ مِن التَّوسُّطِ مانِعٌ نحوُ: «كانَ مُوسَى صَدِيقي» لم يَجُزْ أنْ يُعرَبَ الأَوَّلُ خبراً مقدَّماً؛ لِلالتباسِ ولا قرينةَ تُبَيِّنُ المرادَ، فيَتَعَيَّنُ إعرابُ الأَوَّلِ اسمَها، والثَّاني خبرَها، وإنْ طرَأَ مُوجِبُ التَّوسُّطِ كانَ حينئِذٍ واجباً لا جائزاً، فيَجبُ التَّقديمُ في هذه الصُّورةِ.

فإنْ كانَ الاسمُ المحصُورُ «أنْ» وصِلتَها نحوُ: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الجاثية: ٢٥]، فالأحسَنُ تقديمُه[1]، ولكنَّه لا يَجِبُ، فـ﴿حُجَّتَهُمْ﴾: خبرٌ مقدَّمٌ، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أَنْ» وما بعدَها: اسمُها مؤخَّراً، والتَّقديرُ: ما كانَ حُجَّتَهم إلَّا قولُهم، كذا قال ابنُ عَنقاء، وظاهرُ كلامِ الفاكِهيِّ أنَّ خبرَ المحصورِ يَجبُ تَقديمُه مُطلَقاً، ويُؤيِّدُه قولُ «الألفيَّةِ»: [الرجز]

وخَـبَـرَ الـمَـحـصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا

ومِثلُه: «يُعجِبُني أنْ يَكونَ في الدَّارِ صاحِبُها».

(ويَجُوزُ أنْ تَتَقَدَّمَ أَخبارُهُنَّ علَيهِنَّ)، لا فرقَ في ذلك بينَ ما شُرِطَ في عملِهِ تَقدُّمُ نفيٍ، أو لا.

وقد يَكونُ تَقدُّمُ أَخبارِهنَّ عليهنَّ واجباً، بأنْ كانَ ممَّا له صدرُ الكلامِ، نحوُ: «كَمْ كانَ مالُكَ؟»، وقد يكونُ ممتنِعاً، كخبرِ المنفيِّ بـ«ما» إنْ قُدِّمَ عليها، فيَمتنِعُ «قائماً ما كانَ زيدٌ»، فإنْ تَقدَّمَ النَّفيُ على الخبرِ و«كانَ» جازَ، نحوُ: «ما قائِماً كانَ زيدٌ».

ثمَّ استَثنى المصنِّفُ مِن جوازِ تقديمِ أَخبارِ هذه الأفعالِ علَيهِنَّ قَولَه: (إلَّا) خبرَ («ليسَ»)؛ فإنَّه يَمتنِعُ تقديمُه على الأصَحِّ[2]؛ قِياساً على خبرِ «عسَى»، بِجامعِ أنَّ كُلًّا منهما فِعلٌ جامدٌ، ولأنَّ مَعناها النَّفيُ، ومَعمولُ النَّفيِ يَمتنِعُ تَقديمُهُ عليه، وعِبارةُ العَلَويِّ[3] في «حواشي

(١) في نُسخة خطية من «غُرَر الدُّرر»: فالأحسن تأخيرُه. اهـ والظاهر أنه لا تعارُض بإرجاع الضمير في كلام ابن عنقاء على الاسم بخلافِه في كلام الشارح.

(٢) وهو مذهبُ الكوفيِّين والمبرِّد وابن السرَّاج والجُرجاني، قال ابنُ مالك: وبه أقولُ.

(٣) هو عِمادُ الدين يَحيى بن القاسم العَلَوي المعروف بالفاضل اليَمني والفاضِل العَلَوي المُتوفَّى سنة (٧٥٠هـ)، من كُتُبه حاشيتُه المشهورة «تُحفة الأشراف بِكَشف غَوامض الكشَّاف»، و«دُرَر الأصداف في حَلِّ عُقَد الكشَّاف».

ودَامَ»، كقَولِكَ: «عالِماً كانَ زَيدٌ».

الكواكب الدرية

الكشَّاف»: اعلَمْ أنَّ «ما» النَّافيةَ لا يَتقدَّمُ مَعمولُ ما بعدَها عليها، وكذا «إنْ»، أي: لأنَّ لهما صَدرَ الكلامِ، فيَمتنِعُ «زيداً ما ضرَبتُ»، و«زيداً إنْ أَمسكَ عمرٌو»، بخلافِ «لم، ولنْ، ولا»، فيجوزُ «زيداً لم أَضرِبْ، ولنْ أَضرِبَ، ولا أَضرِبُ»، أي: لأنَّها ليسَتْ كـ«ما، وإنْ» في استِحقاقِهما صدرَ الكلامِ، فلِذا تَخطَّاها العاملُ دُونَ «ما، وإنْ» النَّافيَتَينِ. اهـ

ونَقلَ كَثِيرونَ عن البَصريِّينَ وسِيبَويهِ[1] والسِّيرافيِّ والفارسيِّ جوازَ تَقديمِ خبرِ «ليسَ»؛ لأنَّه فِعلٌ، ومَعمولُ الفعلِ يَجوزُ تَقديمُه عليه.

(و) إلَّا خبرَ («دامَ»)، فإنَّه يَمتنِعُ تَقدُّمُهُ عليها اتِّفاقاً في نحوِ: «أُكْرِمُكَ أَميراً ما دامَ زيدٌ»؛ لِما تقرَّرَ مِن أنَّ الحرفَ المصدَريَّ لا يَعمَلُ ما بعدَه فِيما قبلَهُ، وعلى الأصَحِّ في نحوِ: «أُكرِمُكَ ما أَميراً دامَ زَيدٌ»؛ لِئلَّا يَلزمَ الفصلُ بين المَوصولِ الحَرْفِيِّ وصِلتِهِ، قالَ الدَّماميني: والقِياسُ[2] الجوازُ؛ لأنَّ «ما» حرفٌ مَصدريٌّ غيرُ عاملٍ، فلا يَمتنِعُ فيه ذلك، إلَّا أنْ يَثبُتَ أنَّ «دامَ» لا تَتصرَّفُ، أي: وهو الذي عليه الأكثرُ، فيَتَّجِهُ المنعُ، كذا في «شرحِ ابنِ قاسمٍ»[3]. اهـ

قُلتُ: والمنعُ هو الذي جَرَى عليه ابنُ هشامٍ في «شَرحِ القطرِ»[4]، قال الحَريريُّ في «شَرحِ المُلحةِ»[5]: ومثلُ «دامَ» كلُّ فِعلٍ قارنَهُ حرفٌ مَصدريٌّ، كـ«يُعجِبني أنْ تكونَ عالماً». اهـ، أي: فيَمتنِعُ «يُعجِبني عالماً أنْ تكونَ»، أو «يُعجِبني أنْ عالماً تكونَ»؛ لِئلَّا يَلزمَ عليه ما سَبقَ في «ما دامَ»، (كقَولِكَ: «عالِماً كانَ زَيدٌ»)، مثالٌ لتقدُّمِ الخبرِ على النَّاسخِ، **وإعرابُه**: «عالماً»: خبرٌ مقدَّمٌ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُها مؤخَّرٌ.

---

(١) قال صاحبُ «الإنصاف»: وزَعم بَعضُهم أنه مذهبُ سيبويهِ، وليس بِصَحيح، والصحيحُ أنه ليس في ذلك نَصٌّ.

(٢) عبارة الدماميني في «تَعليق الفرائد»: (قيل: والقياس... إلخ). والقائل أبو حيانَ.

(٣) أي: المرادي على «التسهيل».

(٤) انظر (ص٢٥٤).

(٥) كذا جاء في الأصل، ولم أرَ ذلك في كلام الحَريري على «مُلحتِه»، وإنما هو في شرح الفاكهيِّ عليها المُسمَّى «كَشف النِّقاب عن مخدَّرات مُلحة الإعراب» (ص٤٦٦)، وكرَّره بحروفِه في «مجيب النِّدا» (ص٢٤٩).

ولِتَصارِيفِ هَذِهِ الأَفعالِ مِنَ المُضارِعِ والأَمرِ والمَصْدَرِ واسمِ الفاعِلِ ما لِلماضِي مِنَ العَمَلِ، نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، .....

الكواكب الدرية

(و) يَثبتُ (لِتَصارِيفِ هَذِه الأَفعالِ) النَّاسخةِ (مِن المُضارِعِ والأَمرِ) ـ وسَيُمثِّلُ لهما المصنِّفُ ـ (والمَصدَرِ) نحوُ: «أَعْجَبني كونُ زيدٍ صَديقَكَ»، وإعرابُه: «أَعجَبَ»: فعلٌ ماضٍ، ونونُه: للوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «كونُ»: فاعلٌ، وهو مصدرٌ ناقصٌ يَرفَعُ الاسمَ ويَنصِبُ الخبرَ، وهو مُضافٌ إلى «زيدٍ»، وهو اسمُه، فمَحلُّه الرَّفعُ بـ«كونُ» وإنْ كانَ لفظُه مَخفوضاً بالإضافةِ، ومِثلُه:

فانظُرْ لِكَوْنِي صاحِباً مُصاحِبَا[1]

فإنَّ «كَون» مُضافٌ إلى ياءِ المتكلِّمِ، وهي اسمُه، ومحلُّها الرَّفعُ به، وإنْ كانَ لفظُها مَخفوضاً بِالإضافةِ، قالَه ابنُ عَنقاء، (واسمِ الفاعِلِ) نحوُ: «زيدٌ كائنٌ أخاكَ»، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «كائنٌ»: خبرُه، و«كائنٌ»: اسمُ فاعلٍ ناقصٌ يَرفَعُ الاسمَ ويَنصِبُ الخبرَ، واسمُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: (هو) يَعودُ على زَيد، و«أخاكَ»: خبرُه، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ. وأجازَ سِيبَوَيهِ والكوفيُّونَ بناءَ ما تَصرَّفَ مِن هذه الأفعالِ لِلمَجهولِ، ونُسِبَ لجمهورِ البَصريِّينَ، وعلى هذا فيَجوزُ بِناءُ اسمِ المَفعولِ مِنها[2]، قالَ ابنُ عنقاء: والأصَحُّ أنَّه لا يجوزُ بناءُ شيءٍ منها لِلمَفعول. اهـ فلا يُقالُ في «كانَ زيدٌ قائماً»: كِينَ، ولا في «يَكونُ زيدٌ قائماً»: يُكانُ، (ما) ثبتَ (لِلماضِي) منها (مِنَ العَملِ)، فتَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، مثالُ المُضارِعِ (نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾)، وإعرابُه: ﴿حَتَّىٰ﴾: حرفُ غايةٍ ونَصبٍ[3]، و﴿يَكُونُوا۟﴾: فعلٌ مُضارعٌ

---

(١) كذَا جاء في النُّسخ الثلاث، وهو خطأٌ، والصواب كما في «نَظم الآجروميَّة» لِلعمريطي:

وكُلُّ ما صرَّفتَه مِمَّا سَبَقْ ... مِن مَصدَرٍ وغَيرِه بِه التَحَقْ

كـ(كُن صَديقاً لا تَكُنْ مُجافِيَا ... وانظُر لِكَوني مُصبِحاً مُصافِيَا)

(٢) نحو: (مَكُون فيه) من (كان).

(٣) الصوابُ: حرفُ غاية وجر، أو: حرفُ تعليل وجر، وسيُصرِّح الشارح بعد قليل بأنَّ ما بعدها منصوب بـ(أنْ) مُضمرةً وجوباً، فكيف جعل (حتَّى) ههنا هي الناصبة؟

﴿كُونُوا۟ حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠].

وتُستَعمَلُ هَذِهِ الأَفْعالُ تامَّةً، أي: مُسْتَغنِيَةً عنِ الخَبَرِ، .....

الكواكب الدرية

مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً وجوباً بعدَ ﴿حَتَّىٰ﴾، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، و﴿يَكُونُوا۟﴾: متصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ زِيدَتْ عِوضاً عن للحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ[1].

(و) مِثالُ الأمرِ: ﴿قُل (كُونُوا۟ حِجَارَةً)﴾، وإعرابُه: ﴿كُونُوا۟﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ مُتصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، ﴿حِجَارَةً﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

ثمَّ اعلَمْ أنَّ أفعالَ هذا البابِ بالنِّسبةِ للتَّصرُّفِ وعَدمِهِ ثلاثةُ أقسامٍ:

قِسمٌ لا يَتصرَّفُ بحالٍ، وهو «ليسَ» باتِّفاقٍ، و«دامَ» عندَ أكثرِ المتأخِّرينَ.

وقِسمٌ يَتصرَّفُ تَصرُّفاً ناقصاً، بمعنى: أنَّه لا يُستَعمَلُ منه أمرٌ ولا مصدرٌ، وهو: «زالَ» وأخواتُها الثَّلاثةُ.

وقِسمٌ يَتصرَّفُ تَصرُّفاً تامًّا، وهو باقي الأَفعالِ. قالهُ الفاكهيُّ، وابنُ عنقاء.

(وتُستَعْمَلُ هَذِهِ الأَفعالُ) النَّاقصةُ (تامَّةً) على خلافِ الأصلِ، (أي: مُستَغنِيَةً عن الخَبرِ) مُكتَفِيةً عنه بمَرفوعِها، فتكونُ مع مَرفوعِها كلاماً تامًّا؛ لِدَلالتِها حينئذٍ على ثبوتِ الشَّيءِ في نفسِهِ مِن غيرِ نظرٍ لحالٍ آخرَ، بخلافِ ما إذا كانَتْ ناقصةً فإنَّها ما لم تأخذِ المَنصوبَ مع المَرفوعِ لم يَكنِ الكلامُ تامًّا؛ لما تَقدَّمَ مِن أنَّ وَضْعَها لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ، فإذا قَطَعْتَها عن الصِّفةِ استَعملتَها في غيرِ مَوضوعِها، فلم يَستَقِمِ الكلامُ.

وما فَسَّر به المصنِّفُ التَّمامَ هو الأصحُّ، وقيلَ: معنى تَمامها دَلالتُها على الحَدَثِ والزَّمانِ، ومعنَى نُقصانِها دَلالتُها على الزَّمانِ فقَطْ، أي: دونَ الحدثِ، فلا يَتعلَّقُ بها

(١) والمصدرُ المنسبِك من (أنْ) وما بعدها في موضع جرٍّ بـ(حتى)، والجار والمجرور مُتعلق بـ(تُكرِهُ) في قوله: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ﴾.

نَحوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أيْ: وإنْ حَصَلَ، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] أي: حِينَ تَدْخُلُونَ في الصَّباحِ وحِينَ تَدْخُلُونَ في المَساءِ، . .

الكواكب الدرية

الظَّرفُ، ولا الجارُّ والمَجرورُ في حالِ نُقصانِها، قال الفاكهيُّ: (وهذا ضَعيفٌ)[1]، والأصحُّ كما قالَ ابنُ مالكٍ وغيرُه أنَّ أفعالَ هذا البابِ كلَّها في حالِ نُقصانِها تَدلُّ على الحَدَثِ والزَّمانِ، وأنَّه يَتعلَّقُ بها الظَّرفُ والجارُّ والمَجرورُ، فإذا قُلتَ: «كانَ زيدٌ قائماً»، دلَّ «كانَ» على الحَدَثِ، وهو: الحُصولُ المُطلقُ، ودلَّ خبرُه على كونٍ مَخصُوصٍ، وهو: الحصولُ المقيَّدُ بِوَقتٍ.

ثمَّ إذا استُعمِلَتْ هذه الأفعالُ تامَّةً كانتْ بمعنى فعلٍ لازمٍ، ويُقدَّرُ في كلِّ شيءٍ ما يَقتضِيهِ المقامُ، (نَحوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[2])، وإعرابُه: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فعلَينِ: الأَوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، ﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، والأظهَرُ أنَّها تامَّةٌ بمعنى: «حصَلَ، أو حضرَ، أو حَدَثَ»، و﴿ذُو﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، و﴿عُسْرَةٍ﴾: مُضافٌ إليه، وجوابُ الشَّرطِ قولُه: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾، فالفاءُ: رابطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، و«نظرةٌ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: فالأمرُ ـ أو فالواجبُ ـ نَظِرَةٌ. وأجازَ الكوفيُّونَ كونَ «كانَ» في الآيةِ ناقصةً، وقدَّرُوا الخبرَ: وإنْ كانَ ذو عُسْرةٍ غريماً، أو: وإنْ كانَ مِن غُرَمائِكم ذو عُسْرةٍ، ورُدَّ بأنَّ حذفَ خبرِ «كانَ» لا يَجوزُ؛ لا اقتِصاراً ولا اختِصاراً؛ (﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾)، وهما حينَئِذٍ بمعنى: دخَلَ في الصَّباحِ والمساءِ كما قالَ المصنِّفُ: (أي: حينَ تَدخُلُونَ في الصَّباحِ، وحِينَ تَدخُلونَ في المَساءِ)، هكَذا بخطِّ المؤلِّفِ بتقديمِ الصَّباحِ على المساءِ، وإعرابُه: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «سُبحانَ»: قالَ البَيضاويُّ: مصدرٌ كـ«غُفران»، ولا يَكادُ يُستعمَلُ إلَّا مُضافاً مَنصوباً بإضمارِ فِعلِهِ، كـ«مَعاذَ اللهِ». اهـ، وفي «التُّحفةِ»[3]: «سُبحانَ»:

---

(١) «الفواكه» (ص٢٣٩).

(٢) في بعض النُّسَخ الخَطية للمَتن وفي «الفواكه» زيادةُ: (أي: وإنْ حَصَل).

(٣) أي: «تُحفة المُحتاج في شَرح المِنهاج لِلنووي» في الفِقه الشافعي، للإمام أحمدَ بن محمد بن علي بن حَجَر الهَيتَمي المتوفى سنةَ (٩٧٤هـ).

. . . . . .

الكواكب الدرية

مصدرٌ جُعلَ عَلَماً للتَّسبيحِ، وهو براءةُ اللهِ مِن السُّوءِ، أي: اعتِقادُ تَنزيهِهِ عمَّا لا يَليقُ بجلالِهِ، مَنصوبٌ على أنَّه بدلٌ مِن اللَّفظِ بفعلِهِ الذي لم يُستَعمَلْ، فيُقدَّرُ معناه، ولا يَتصرَّفُ بل يَلزمُ الإضافةَ، وليسَ مصدراً لـ«سبَّحَ»، بل «سبَّحَ» مشتقٌّ منه. اهـ، وفي «حَواشي الإقناعِ» لِلبُجَيْرِميِّ[1] نَقلاً عن غيرِه: «سُبحانَ»: اسمُ مصدرٍ مَنصوبٌ بفعلٍ مَحذوفٍ وُجوباً تَقديرُه: «أُسَبِّحُكَ»، أي: أُنَزِّهُكَ عمَّا لا يَلِيقُ بكَ، أُقيمَ مُقامَ فعلِهِ ليَدُلَّ على التَّنزيهِ البَليغِ، فهو عَلَمٌ لِلتَّسبيحِ بمعنى التَّنزيهِ، ولا يُستَعمَلُ إلَّا في اللهِ، ومُضافاً، فيُقصَدُ تَنكيرُه ثمَّ يُضافُ؛ لأنَّ العَلَمَ لا يُضافُ ولا يُثنَّى حتَّى يُقْصَدَ تَنكِيرُه. اهـ، وفي «شَرحِ العصاميِّ على شُذورِ الذَّهبِ» و«شرحِ الدَّماميني على التَّسهيلِ» وغيرِهما أنَّ «سُبحانَ» اسمُ مصدرٍ، وهو الأصحُّ، وحينئذٍ فالأحسَنُ أنْ يُقالَ في إعرابِه: «سُبحانَ»: اسمُ مَصدرٍ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، و﴿حِينَ﴾: ظرفُ زمانٍ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿تُمْسُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وهو متصرِّفٌ مِن «أمسى» التَّامَّةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، و«حينَ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، و﴿تُصْبِحُونَ﴾: مِن «أَصْبَحَ» التَّامَّةِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

تَنبيه: وإذا استُعمِلَتْ «أَضحى» تامَّةً، فهي بمعنى: دَخَلَ في الضُّحى، نحوُ: «أَضْحَينا» أي: دَخَلْنا في الضُّحى، و«باتَ» بمعنى: عرَّس، كقَولِ عُمرَ رضي الله عنه: «أمَّا رسولُ اللهِ ﷺ فقد باتَ بمنًى»[2] أي: عرَّسَ بها، وقد تكونُ بمعنى: نَزَلَ، يُقالُ: «باتَ القومَ» أي: نزلَ بهم ليلاً، و«صارَ» بمعنى: انتقَلَ، نحوُ: «صارَ الأمرُ إليكَ» أي: انتَقَلَ، وقد تَأتي بمعنى: رجعَ،

(١) هو سُليمانُ بن محمد البُجَيرمي، فَقيه مِصري، وُلد في بُجَيْرِم (مِن قُرى الغَربيَّة بِمصر)، وتعلَّم في الأزهر، من كُتبه «التَّجريد» وهو حاشيَةٌ على «شَرح مَنهج الطُّلَّاب» لزكريَّا الأنصاري، و«تُحفة الحَبيب على شرح الخَطيب» وهو حاشيةٌ على «الإقناع في حلِّ ألفاظِ أبي شُجاع» لِلخَطيب الشربيني، وكلاهُما في فِقه الشافعيَّة. تُوفي سنةَ (١٢٢١هـ).

(٢) أخرجه أبو داودَ من حَديث ابن عمرَ لا عمرَ رضي الله عنهما كما قال الشارح.

إلَّا «زَالَ، وفَتِئَ، ولَيسَ»، فإنَّها مُلازِمَةٌ لِلنَّقصِ.

الكواكب الدرية

نحوُ: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، أي: تَرجِعُ، و«ظلَّ» بالظَّاءِ المُشالةِ بمعنى: دامَ واستمرَّ، نحوُ: «ظلَّ اليومُ» أي: دامَ ظِلُّهُ، و«بَرِحَ» بمعنى: ذهبَ، نحوُ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ﴾ [الكهف: ٦٠] أي: لا أَذهَبُ، و«انفَكَّ» بمعنى: انفَصَلَ، نحوُ: «فَكَكتُ الخَاتَمَ، فانفكَّ» أي: انفَصلَ، و«دامَ» بمعنى: بقيَ، نحوُ: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] أي: ما بَقِيَتْ، (إلَّا «زالَ») ماضي «يَزالُ»، لا ماضي «يَزيلُ» ولا ماضي «يَزولُ»، فإنَّهما تامَّانِ: الأوَّلُ مِنهما مُتعَدٍّ لواحدٍ، ومصدَرُه «الزَّيْلُ»، والثَّاني قاصِرٌ، ومَصدرُه «الزَّوالُ»، (و«فَتِئَ») بكسرِ التَّاءِ، (و«ليسَ»، فإنَّها مُلازِمةٌ لِلنَّقصِ)، فلا تَستَغني عن خَبرٍ يَتِمُّ به الكلامُ.

وذهَبَ أبو حيَّان في «نُكتِهِ»[(١)] إلى أنَّ «فتِئَ» تَكونُ تامَّةً بمعنَى: «سَكَنَ»[(٢)]، قال الدَّماميني[(٣)]: إذا أُريدَ بـ«فَتَأَ» بفتحِ التَّاءِ، وأمَّا مَكسورُ التَّاءِ فلا يكونُ إلَّا ناقصاً. انتهى[(٤)].

وذَهبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ في «الحَلَبِيَّاتِ»[(٥)] إلى أنَّ «زالَ» تَكونُ تامَّةً نحوُ: «ما زالَ زيدٌ عن مكانِه»، أي: لم يُنقَلْ عنه، وفي «شرحِ المُراديِّ»[(٦)] ما يُوهِمُ أنَّ «زالَ، وبَرِحَ، وفَتِئَ،

---

(١) هو كتاب «النُّكت الحِسان»، وهو شرح على مُقدِّمته المسمَّاة «غايةُ الإحسانِ في عِلم اللسان».

(٢) عبارتُه (ص٧٠): حكى بعض النَّحويين واللغويين فتئ بمعنى سكَن وبمعنى أطفأ.

(٣) في «تَعليق الفرائد»، والشارح اقتَطع كلامَه دُون النظر في سياقِه فمِن ثم يَبدو ناقصاً.

(٤) ذكَر مِثلَه في «الارتشاف» وزاد: وأمَّا (فتئ) بكسرِ التاء فلا أعلَم أحداً ذَكر أنها تامَّة إلا الصاغاني، فإنه ذَكَر... إلخ كلامِه، وعليه فيَنبَغي أن يُحمل كلامُه في «النُّكَت» على هذا، وأن يُضبَط الفعل بالفتح لا غيرُ، ولولا التِزامي بالمطبوع مِن الشرح لفعَلتُ ذلك هنا، على أنَّ أبا حيان جَعل تمامَ (فتَأ) في «التَّذييل والتَّكميل» وهماً وتصحيفاً، ونقَل أنَّ ذلك إنما هو في مادة (فَثأ) بالمُثلَّثة، وفي «تاج العَروس» ما نصُّه بِاختِصار: (فتَأ) تكون تامةً بمعنى سكَن، وقيل: كسَر وأطفَأ، وهذه عن إمام النَّحو ابن مالك، ذكَره في كتابِه «جَمع اللغات المُشكِلة»، وعَزاه لِلفراء، وهو صَحيحٌ أورَده ابن القُوطيَّة وابن القَطَّاع، قال الفراء: فتَأتُه عن الأمرِ: سَكنتُه، وفتَأتُ النارَ: أطفَأتُها، وغَلط أبو حيانَ وغيرُه في تَغليطه إيَّاه، حيث قال: إنه وَهم وتَصحيفٌ عن (فثَأ)، قالُوا: وهذا من جملة تَحامُلات أبي حيَّانَ.

(٥) «المسائل الحَلَبيات» اسمُ كتاب صنَّفه أبو عليٍّ الفارسي في حَلبَ، كما صنَّف «البَغداديَّات» بِبَغداد، و«البَصريات» بِالبَصرة، و«الشِّيرازيات» بشيرازَ.

(٦) أي: على «التسهيل».

وتَختَصُّ «كانَ» بِجَوازِ زِيادَتِها، .....

الكواكب الدرية

وانفكَّ» في النُّقصانِ والتَّمامِ بمعنًى واحدٍ، وهذا لا سبيلَ إليه لِما قَرَّرناهُ مِن اختلافِ معانِيها، وذهبَ الكوفيُّونَ[1] إلى أنَّ «ليسَ» قد تكونُ عاطفةً، لا اسمَ لها ولا خبرَ، نحوُ: [الرمل]

إنَّـمـا يَـجـزِي الـفَـتَـى لـيـسَ الـجَـمَـلْ[2]

وإنَّما كانتْ عاطفةً لأنَّها بمعنى «لا» النَّافيةِ التي يُعطَفُ بها بعدَ الإثباتِ.

(وتَختَصُّ «كانَ») عن أخواتِها بأمورٍ:

(بِجَوازِ زِيادَتِها) لفظاً ومعنًى، فلا تُفيدُ الدَّلالةَ على المُضيِّ، ولا يُسنَدُ إليها فاعلٌ، بل يكونُ وُجودُها كعَدمِها، كالحرفِ الزَّائدِ، ويَبقى الكلامُ بعدَ حَذفِها على معناهُ قبلَهُ،

(١) قال أبو حيَّان: وحكى النَّحاس وابن بابشاذ هذا المذهَب عن الكوفيين، وحَكاه ابن عصفور عن البَغداديِّين. «الخزانة».

(٢) صدرُه:

فـإذا جُـوزِيـتَ قَـرْضـاً فـاجْـزِهِ

وهو لِلَبيد في «دِيوانه»، ومِمن استَشهد به سيبَويه في «الكِتاب» لكنْ على روايةِ (غيرُ الجَمَل).

المعنى: إنَّ الذي يَجزي بما يُعامل به من حَسَن أو قَبيح هو الإنسان لا البَهيمة، قال الزمخشريُّ في «المستَقصَى»: وقيل: الفتى السيد اللَّبيب، والعرب تقولُ لِلجاهل: يا جَمَل، أي: إنما يَجزي اللبيبُ من الناس لا الجاهلُ. يُضرَب في الحثِّ على مُجازاة الخير والشر. انتهى. «الخِزانة».

الإعراب: «وإذَا»: لِلشرط، و«أُقرِضْتَ»: على صيغة المَجهول فِعلُ الشرط، والتاء: نائبُ الفاعل، و«قَرضاً»: مَفعول مُطلَق، أو مفعول ثانٍ إذا كان بمعنى الشيء المُقرَض، وعلى الوجه الأول فالمفعول الثاني محذوف، تقديرُه: أُقرِضتَ مالاً. «فاجزِه»: جوابُ الشرط، فلِذَلك دخَلَتْه الفاء الرابطةُ. «إنما»: كافَّة ومكفوفة. «يَجزِي»: مضارع مَعلوم، و«الفتى»: فاعلُه، قال البَغدادي: وزَعم العينيُّ أنه بِالبناء للمجهول و(الفتى) نائب فاعل، وكأنه لم يَتصوَّرِ المعنى. اهـ «ليس الجمَلْ»: بمَعنى: لا الجَمل.

والشاهد فيه: مجيءُ (ليس) عاطفةً، قالُوا: كما تقولُ: (قام زيدٌ ليس عمرٌو)؛ فـ(عمرٌو) معطوف على (زيد) بـ(ليس) كما تقولُ: (قام زيدٌ لا عمرٌو). وأجابَ المانعون بأنَّه لا حُجَّة لَهم في هذا البيت؛ لاحتِمال أن يكون (الجمل) اسمَ (ليس)، وخبرُها محذوف لِفَهم المعنى، أي: ليس الجمَلُ جازياً أو ليس الجملُ يَجزي أو ليسَه الجملُ، والعرب قد تَحذف خبرَ (ليس) في الشعر؛ أو يكون (الجَمَل) خبرَ (ليس)، وسُكن للقافية، واسمُها ضمير اسم الفاعل المَفهوم من (يجزي)، أي: ليس الجازِي الجمَلَ.

بِشَرطِ أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ الماضِي، .....

الكواكب الدرية

إلَّا في التَّأكيدِ، قال هُطَيل[1] في «شَرحِ المفصَّلِ»: وهذا معنَى الزَّائدِ في كلِّ مَوضعٍ. اهـ، وقال أبُو بَكرٍ الخَبيصيُّ[2]: وقد تَكونُ مُلغاةً في اللَّفظِ دونَ المعنى، كقَولك: «زيدٌ كانَ قائمٌ»، فتَدلُّ «كانَ» على أنَّ القيامَ كانَ فِيما مَضى. اهـ، وفي «الرَّضيِّ»: اعلَمْ أنَّ «كانَ» تُزادُ غيرَ مُفيدةٍ لشيءٍ، إلَّا محضَ التَّأكيدِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، وكذا إذا دلَّتْ «كانَ» على الزَّمنِ الماضي ولم تَعمَلْ، نحوُ: «ما كانَ أحسنَ زيداً!»، فعدمُ عملِها حينئذٍ لِعَدمِ دلالتِها على الحَدَثِ المُطلقِ، فبَقِيَتْ كالظَّرفِ دالَّةً على الزَّمنِ فقَطْ. اهـ[3].

وإنَّما تَكونُ زائدةً (بِشَرطِ أنْ تَكُونَ بِلَفظِ الماضِي)؛ لخفَّتِهِ، ولِتَعَيُّنِ الزَّمانِ فيه دونَ المُضارعِ، ونَدرَ زيادتُها بلفظِ المُضارعِ، كقولِ الشَّاعرِ[4]: [الرجز]

أنتَ تَكُونُ ماجِدٌ نَبِيلُ إذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[5]

---

(١) تقدَّم أن هُطَيلاً لقبُ جدِّه، وأنَّ الصوابَ: ابنُ هُطَيل.

(٢) أي: بعد أن ذكَر الزائدةَ، فهذا قِسمٌ آخَرُ غيرُ الأول.

(٣) أي: بِاختصار كثير وتصرُّف في اللفظ والمعنى. انظر (٤/ ١٩٠-١٩٢).

(٤) فيه تَجوُّزان؛ إذ القائل امرأة، والكلامُ من الرجز، وقائلُه لا يُسمَّى شاعراً وإنما راجز.

(٥) **البيت:** لأُمِّ عَقيل بن أبي طالب، واسمُها فاطِمة بنتُ أسد، تَقوله وهي تُرقِّص ابنها عقيلاً.

اللغة: (ماجِد): كَريم شَريف. (نبيلٌ): فاضِل. (تهُبُّ): تَهيج، وقياسُه كسر الهاء لأنه لازِم. (شمألٌ): هي الرِّيح المعروفةُ التي تَهُبُّ من ناحية القُطب، وفيها لُغات أُخَر. (بَليلٌ): رَطبة نَديَّة.

المعنى: أنتَ كريم شَريف نَجيب وَقتَ هُبوبِ ريحِ الشمال اللَّينة الرَّطبة، أو إذا هبَّت هذه الريح فأنتَ مَوصوف بهذه الصفات، وأيًّا كان فالغرضُ وَصفُه بذلك على الدَّوام، جَرياً على عادتِهم مِن قَصد التأبيد في مثلِ هذا التَّقييد. اهـ من «فَتح رب البرية»، وقال ابنُ هشام: أي: أنتَ كريمٌ في الشتاء، أي: حينَ يَقِلُّ الطعامُ ويَكثرُ الآكِلُ.

الإعراب: «أنتَ»: ضمير مُنفصل مُبتدأ. «تكونُ»: زائدةٌ. «ماجدٌ»: خبر المبتدأ مرفوع. «نَبيلُ»: خبرٌ بعد خبر. «إذَا»: ظرف لما يُستقبَل من الزمانِ خافض لشَرطه مَنصوب بجوابه. ويَجوز أن تُجرَّد من الشرط، فتتعلَّقُ بما قبلها. «تهبُّ»: مضارع مَرفوع. «شمأل»: فاعله مرفوع. «بَلِيلُ»: نعتُ (شمأل) مرفوع مِثله. وجملة (تهبُّ شَمألٌ) في محلِّ جر بإضافة (إذا) إليها. وجوابُ الشرط محذوفٌ لدلالةِ أولِ الكلام عليه.

والشاهد: في قولِها: (تكون)؛ فإنها زائدةٌ بين المبتدأ وخبرِه شُذوذاً، والثابت زيادةُ (كان) لأنها مَبنيةٌ لِشَبه الحرف، بِخِلاف المُضارع فإنه مُعرَبٌ لِشَبَه الأسماء، فلا تُزاد كما لا يُزاد الاسمُ.

وأَنْ تَكُونَ في حَشْوِ الكَلامِ، .....

الكواكب الدرية

بفتحِ الباءِ بوزنِ «قَتِيل»، بمعنى: مَبْلُولة[١].

(وأنْ تَكُونَ في حَشوِ الكَلامِ) بِأنْ تقعَ بين شيئينِ مُتلازمَينِ[٢]، كالمُبتدإ وخبرِه، نحوُ: «زيدٌ كانَ قائمٌ»، والمَوصولِ وصلتِهِ نحوُ: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، قال أبو البَقاء: ﴿كَانَ﴾: زائدةٌ، أي: مَن هو في المهدِ، و﴿صَبِيًّا﴾: حالٌ مِن الضَّميرِ في الجارِّ والمَجرورِ، وقال الصَّفَديُّ[٣]: وهذا أجوَدُ ما قيلَ في إعرابِهِ، قال الخَبِيصيُّ: وقولُه تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] يَتوجَّهُ على الخَمسةِ. اهـ، أي: فيَجوزُ أنْ تكونَ ﴿كَانَ﴾ فيه ناقصةً، و﴿قَلْبٌ﴾: اسمُها، و﴿لَهُۥ﴾: خبرُها، وأنْ تَكونَ بمعنى: «صارَ»، وأنْ يكونَ فيها ضميرُ الشَّأنِ[٤]، والجُملةُ: خبرُها، أي: كانَ الشَّأنُ له قلبٌ، وأنْ تكونَ تامَّةً، أي: حصلَ له قلبٌ، فـ﴿قَلْبٌ﴾: فاعلٌ، و﴿لَهُۥ﴾: مُتعلِّقٌ بـ﴿كَانَ﴾، وأنْ تكونَ زائدةً، أي: لِمَنْ له قلبٌ. وشَذَّ زيادتُها بينَ الجارِّ والمَجرورِ، ومنه قولُ الشَّاعرِ: [الوافر]

جِيادُ بَني أَبي بَكرٍ تَسامَى ... على كانَ المُسَوَّمةِ العِرَابِ[٥]

أي: على المسوَّمةِ، و«كانَ» زائدةٌ.

---

(١) ويَجُوز أن تكونَ بمعنى بالَّة لما فيها من النَّدى، بل هذا أظهَرُ مَعنى، وإن كان الأولُ أجرَى على القاعدة من تَذكير فَعِيل بمعنى مَفعول.

(٢) كان يَنبغي له أن يزيدَ ههنا: (ليسا جارًّا ومجروراً) كما قال الفاكهي، لِيَستقيمَ له قولُه الآتي: (وشذَّ زيادتُها بين الجار والمجرور)؛ وإلَّا فما وجهُ الشُّذوذ والجار والمجرور شَيئانِ مُتلازِمان؟

(٣) الظاهر أنه الصَّلاحُ الصَّفدي المتوفى سنةَ (٧٦٤هـ).

(٤) جَعَل هذا الوجهَ ثالثَ الأوجُه الخَمسةِ، وفيه نظر؛ لأن ابنَ الحاجب لم يَجعَل الشأنيَّة قسماً من أقسامِ (كان)، وإنما جَعل الناقصةَ والتي بمعنى صارَ كذلك ثم قال: (ويَكون فيها ضَمير الشَّأن)، فقال الخبيصي بعد التَّمثيل لهما: وهاتان أيضاً ناقِصتان، ثم ذكَر ابنُ الحاجب قسمَين آخرَين وهما التامَّة والزائدة، فزاد الخَبِيصيُّ قسماً خامساً وهو المُلغاةُ ـ وقد تقدَّم للشارح نقلُ ذلك عنه ـ، ثم قال: (وتتوجَّه الآيةُ المذكورة على الخَمسةِ)، فتأمَّل!

(٥) **البيت:** لا يُعرف قائله.

اللغة: (جِيادُ): جمع جَواد، وهو الفرَس السَّريع العَدْو. وقيل: هو جمعُ جيِّد. ويُروى: (سَراةُ)، قيل: هو جَمعُ (سَرِيّ) وقِيل: اسمُ جمع له، وهو الشَّريف. (تَسامَى): أصله: تَتَسامى بتاءين من السُّمُو وهو العُلُوُّ، قال ابنُ =

نَحوُ: «ما كانَ أَحْسَنَ زَيداً!».

وتَختَصُّ أَيْضاً بِجَوازِ حَذْفِها .....

الكواكب الدرية

وكثُرَتْ زِيادتُها بين «ما» وفعلِ التَّعجُّبِ، (نَحوُ: «ما كانَ أحسَنَ زيداً!»)، وإعرابُه: «ما»: تَعجُّبِيَّةٌ بمعنى: «شيءٌ» مُبتدأٌ، «كانَ»: زائدةٌ لا فاعلَ لها، «أَحسنَ»: فعلُ تعجُّبٍ مبنيٌّ على الفتحِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: هو، «زيداً»: مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ، فـ«كانَ» زائدةٌ بينَ المُبتدإِ وخبرِهِ.

وقد أَفْهَمَ كلامُه أنَّها لا تُزادُ في صدرِ الكلامِ، ولا في آخِرِه، وأنَّ غيرَها مِن أخواتِها لا يُزادُ، قالَ ابنُ مالكٍ: (وربما زِيدَ «أصبحَ، وأمسى») أي: كقَولهم: «ما أصبحَ أبردَها!»، و«ما أَمسى أَدْفَأَها!»[1]، بمعنَى: ما أَبردَها وما أَدْفَأَها! قالَ الدَّمامينيُّ: وهذا عندَ البصريِّينَ نادرٌ لا يُقاسُ عليه. اهـ

(وتَختَصُّ) أي: كانَ (أيضاً) بالنَّصبِ: مَفعولٌ مُطلَقٌ، أو حالٌ، أي: أَرجعُ عن الاختِصاصِ الأَوَّلِ رُجوعاً[2]، (بِجَوازِ حَذفِها) وَحدَها مُعوَّضاً عنها «ما» في مثلِ قَولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

= هشام: أو ماضٍ على حَدِّ: (الركبُ سارَ)، ويُؤيِّده أنه رُوي: (تَسامَوا). و(المُسوَّمة): الخيلُ التي جُعِلت عليها سُومة ـ بالضم، وهي العلامة ـ وتُرِكت في المرعى. و(العِراب): الخَيل العربيَّة، وهي خِلاف البَراذِين. ورَوى الفَرَّاء: (المُطهَّمة الصِّلاب)، و(المُطهَّم): التامُّ الخَلق من الخَيل وغَيرِها، و(الصِّلاب): ذَواتُ الصَّلابة أي: الشِّدة.

والمعنى: أن ساداتِ بَني أبي بكر يَركبون الخُيولَ الموصوفةَ بما ذُكر، أو أنَّ خيلَ هَؤلاء تَفضُل على خُيول غيرِهم.

الإعراب: «جِيادُ»: مُبتدأ مُضاف. «بَني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مُلحَق بجمع المذكر السالم، وهو مُضاف. «أبي»: مضافٌ إليه من الأسماء الستة وهو مُضاف. «بكرٍ»: مضاف إليه. «تَسامَى»: مضارع مَرفوع بضمة مُقدَّرة للتعذر، وفاعِله: هي. والجملةُ في محل رفع خَبر المبتدأ. «على»: حرف جَر. «كان»: زائِدة. «المسوَّمةِ»: مَجرور بـ(على)، وهو في الأصلِ صِفة أُولى لِمَوصوف مَحذوف تَقديرُه: على الخَيلِ المُسوَّمة، والجار والمجرُور مُتعلِّق بـ(تَسامَى). «العِراب»: نَعتُ (المسوَّمة) مَجرورٌ مثلُه.

والشاهد في البيت: قَولُه: (على كان المسوَّمة)، حيث زاد (كانَ) بين (على) ومَجرورها، وهو شاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

(١) «شرح التَّسهيل» (١/ ٣٦٠ و٣٦٢).

(٢) أو: أقول راجعاً عن الاختِصاص الأول.

مَع اسْمِها وإبْقاءِ خَبرِها، وذَلِكَ كَثِيرٌ بَعدَ «لَو، وإنْ» الشَّرْطِيَّتَينِ، .....

الكواكب الدرية

أبَـا خُـراشَـةَ أمَّـا أنـتَ ذَا نَـفَـرٍ فإنَّ قَـومِـيَ لـم تَـأْكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ[1]

فـ«أبَا»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نَصبِهِ الألفُ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، و«خُراشَةَ»: مُضافٌ إليه، و«أمَّا»: مُركَّبةٌ مِن «أنْ» و«ما»، فـ«أنْ»: حرفُ مصدرٍ ونَصبٍ، و«ما»: زائدةٌ عِوضاً عن «كانَ» النَّاقصةِ، و«أنتَ»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُ «كانَ»، و«ذا»: خبرُ «كانَ»، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، و«نفرٍ»: مُضافٌ إليه.

وبِجَوازِ حَذفِها (مَع اسمِها) ضميراً كانَ، أو ظاهراً، (وإبقاءِ خَبرِها) على حالِهِ مَنصوباً دالًّا عليهما، (وذَلِك) أي: جوازُ الحذفِ (كَثِيرٌ) في كلامِهم (بَعدَ «لَو»، و«إنْ» الشَّرطِيَّتَينِ)، وبعدَ غيرِهما قليلٌ، وإنَّما كثُرَ بعدَهما لأنَّهما مِن الأدواتِ الطَّالبةِ لِفِعلَينِ، فيَطولُ الكلامُ، فيُخفَّفُ بالحذفِ، وخُصَّ ذلك بـ«إنْ» و«لو» دونَ بقيَّةِ أدواتِ الشَّرطِ؛ لأنَّ «إنْ» أمُّ أدواتِ

(١) **البيت:** لِلعَبَّاس بن مِرداس يَقُوله لِأبي خُراشةَ واسمُه خُفافُ ابن نَدْبة، وكِلاهما صحابيٌّ، والثاني هو ابنُ عمِّ الخنساء، وهو أحدُ أَغرِبةِ العَرب، واسمُ أبيه عمرٌو.

اللغة: (النَّفَر): الجَماعة، وهو في الأصل اسمٌ لِما دُون العَشرة. و(الضَّبُع): المرادُ به هنا السَّنَة المُجدِبة، و(تَأكُلهم) استِعارة، وقال ابنُ الأعرابي: الضَّبع هنا الحيَوانُ المَعرُوف، وإذا ضَعُفُوا عاثَت فيهم الضِّباعُ.

المعنى: يا أبا خُراشة افتَخرتَ عليَّ لِكَونك صاحبَ جماعة كَثِيرين وعَزيزاً فيهم، لا تَفتخِر عليَّ بذلك؛ فإني أيضاً مثلُك صاحبُ جَماعة وعزيزُ قَوم باقِينَ مَوفُورِين لم تَأكُلهم السِّنُون المُجدِبة، أو الضِّباع لِضَعفهم وخَوَرِهم. «فتح رَب البرية».

الإعراب: «أبَا»: مُنادى بحرف نداء مَحذوف مَنصوب لأنه مُضاف. «خُراشةَ»: مُضاف إليه غيرُ مُجرًى لِلعَلميَّة والتَّأنيث. «أمَّا»: مُركَّبة من (أنْ) المَصدريَّة و(ما) الزائدة للتعويض عن (كانَ) المحذوفة. «أنتَ»: ضَمير مُنفصل اسم (كان) المَحذوفة. «ذَا»: خبرها منصوب بالألف مُضاف. «نَفرٍ»: مُضاف إليه. والمَصدر المنسبك من (أنْ) وما بعدها مجرورٌ بلام التَّعليل المحذوفة، والتَّقدير: افتَخرتَ عليَّ لِكَونك ذا نَفرٍ. «فإنَّ»: الفاء: تَعليليَّة، والمُعلَّل مَحذوف لِدَلالة المَقام عليه كالذي قبله، أي: لا تَفتَخِرْ عليَّ. (إنَّ): حرف مُشبَّه بالفعل. «قَومِي»: اسمها، والياء: مُضاف إليه. «لم»: نافية جازمة. «تَأكُلْهم»: مُضارع مجزوم، و(هُم): مفعولُه. «الضبعُ»: فاعلُه، والجُملة (لم تَأكُلهم الضبع) في محلِّ رفعِ خبر (إنَّ).

والشاهد: في قَولِه: (أمَّا أنتَ ذا نَفرٍ)، حيث حَذف (كان) وَحدَها بعد (أنْ) المَصدريَّة، وعَوَّض عنها (ما) الزائدة، وهذَا مِمَّا اختَصَّت به (كان).

كقَولِهِ علَيهِ السَّلامُ: «**الْتَمِسْ ولَو خاتِماً مِن حَدِيدٍ**»، وقَولِهِم: «النَّاسُ مَجزِيُّونَ بِأَعْمالِهِمْ؛ إنْ خَيراً فخَيرٌ، وإنْ شَرًّا فشَرٌّ».

الكواكب الدرية

الشَّرطِ الجازمةِ، و«لو» أمُّ أدواتِ الشَّرطِ الغيرِ الجازمةِ، وهم يَتوسَّعونَ في الأُمَّهاتِ ما لا يَتوسَّعونَ في غيرِها، (**كقَولِهِ علَيه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «الْتَمِسْ ولَوْ خاتماً**[1] **مِنْ حَدِيدٍ**»[2])، أي: ولو كانَ الذي تَلتَمِسُهُ خاتَماً مِن حديدٍ، فحذفَ «كانَ» مع اسمِها، **وإعرابُه**: «اِلتمِسْ»: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تقديرُه: أنتَ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «لو»: حرفُ شرطٍ جيءَ بها لَعقدِ السَّببيَّةِ والمُسبَّبيَّةِ بينَ جُملتَي الشَّرطِ والجزاءِ في الزَّمنِ الماضي، بخلافِ «إنْ» فإنَّها لعقدِ السَّببيَّةِ والمُسبَّبيَّةِ في المستقبلِ، ويُقالُ فيها: «لو»: حرفُ امتناعٍ لامتِناعٍ، أي: حرفٌ يُقالُ على امتناعِ جوابِها لامتِناعِ شرطِها، و«خاتماً»: خبرٌ لـ«كانَ» المَحذوفةِ مع اسمِها، وجُملةُ «مِن حديدٍ» نعتٌ لـ«خاتماً»، (**وقَولِهِم**) أي: العربِ، قالَ الفاكهيُّ: ولو قالَ: «وقولِه» لكانَ أَولى؛ لأنَّه حديثٌ. اهـ[3]، قُلتُ: وهو حديثٌ أخرجَهُ[4] («**النَّاسُ مَجزِيُّونَ بِأَعمالِهِم: إنْ خَيراً فخَيرٌ، وإنْ شَرًّا فشَرٌّ**»)، **وإعرابُه**: «النَّاسُ»: مُبتدأٌ، «مجزيُّونَ»: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«مَجزِيٌّ»: اسمُ مَفعولٍ، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هُم، «بأعمالِهِم»: مُتعلِّقٌ بـ«مَجزيّ»، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، «خيراً»: خبرُ «كانَ» المَحذوفةِ مع اسمِها، وهي فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، وقوله: «فخيرٌ»

---

(١) بفتحِ التاء وكسرِها، لغتانِ.

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٧١)، ومُسلم (٣٤٨٧)، من حديث سَهل بن سَعد الساعِدي رضي الله عنه.

(٣) «الفواكه الجَنية» (ص٢٤٠).

(٤) في هامِش الأصل: هكذا بَياض في نُسخَة المؤلف. اهـ وفي هامِشي الطَّبعتَين الأُخرَيين: لم يذكر المخرج. اهـ مُصحِّحه.

قُلتُ: ممن جعَله حديثاً ابنُ هشام في «شَرح الشذور» فكتبتُ عليه: تَبع في ذلك ابنَ مالك الذي جعَله حديثاً في «شواهد التوضيح» (١/ ١٢٨)، كما تَبِعه جماعةٌ من النحاة ـ خلافاً لسيبويه (١/ ٢٥٨) الذي جعَله تمثيلاً فقال: وذلك قولك: «الناسُ مَجزيُّونَ... إلخ» ـ حتى عَزاه إليهم صاحبُ «أسنى المطالب» وغيرُه ممن تكلَّم عليه وأنكَر كونَه حديثاً، وقد ذكَره الطبري في تَفسير الفاتحة عن ابن عباس موقوفاً. انظر: «تَفسير الطبري» (١/ ١٥٨).

وتَختَصُّ أَيْضاً بِجَوازِ حَذْفِ نُونِ مُضارِعِها المَجزُومِ .....

الكواكب الدرية

الفاءُ فيه: رابطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، و«خيرٌ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: فجزاؤُهم خيرٌ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ جزمٍ جوابُ الشَّرطِ، وقوله: «وإنْ شرًّا فشرٌّ» إعرابُه كإعرابِ «إنْ خيراً فخيرٌ»، والتَّقديرُ: إنْ كانَ عملُهم خيراً، فجزاؤُهم خيرٌ، وإنْ كانَ عملُهم شرًّا، فجزاؤُهم شرٌّ.

وهذا الذي ذكَرَه ـ مِن نَصبِ الأوَّلِ ورفعِ الثَّاني ـ هو أرجَحُ الأوجُهِ في مثلِ هذا التَّركيبِ، وإلَّا فيَجوزُ رفعُ الأوَّلِ ونصبُ الثَّاني، ورَفعُهما، ونَصبُهما، كما بيَّنتُ ذلك في «حَواشي شرحِ القَطرِ».

(وتَختَصُّ[1]) أي: «كانَ» (بِجَوازِ حَذفِ نُونِ مُضارِعِها)، ويُقالُ له: (لامُ الكلمةِ)، ولِذا عبَّرَ بَعضُهم بجوازِ حذفِ لامِ مُضارِعِها، وهو حذفٌ غيرُ واجبٍ، كما قالَ ابنُ مالكٍ في «الخُلاصةِ»:

..... وهْوَ حَذفٌ ما الْتُزِمْ

أي: ولكنَّه لمُجرَّدِ التَّخفيفِ في اللَّفظِ؛ لِكَثرةِ استِعمالِ هَذه الكلمةِ، (المَجزُومِ) أي: بالسُّكونِ، كذا قيَّدَ به بعضُهم، وهو احترازٌ عن المَجزومِ بحذفِ النُّونِ، نحوُ: «لم يكونَا، ولم يَكونُوا، ولم تَكوني»؛ لأنَّها محركةٌ، فتَعاصَتْ عن الحذفِ[2]، بِخلافِ السَّاكنةِ، قال العِصاميُّ في «شَرحِ الشُّذورِ»: ولا حاجةَ إلى ذلك؛ لأنَّ المرادَ بمُضارعِ «كانَ» مُضارعُ هذا اللَّفظِ بهذه الهيئةِ كما هو المتبادِرُ، فلا يكونُ صادقاً على ما ذُكر. اهـ، قُلتُ: ولعلَّه لِبَيانِ الواقعِ، أي: إذ[3] لم يُسمَعِ الحذفُ إلَّا في المَجزومِ بالسُّكونِ.

واحتَرزَ المصنِّفُ بالمَجزومِ عن المَرفوعِ نحوُ: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [القصص: ٣٧]، والمَنصوبِ نحوُ: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٧٨]، فلا تُحذَفُ منهما النُّونُ لِانتفاءِ الجزمِ فِيهما. وكذا لا تُحذَفُ في الموقوفِ عليه، فإذا قيلَ لكَ: «هل كانَ زيدٌ قائماً؟» فقُلتَ:

---

(١) بعدَه في نُسخ المَتن والفاكهي: أيضاً.

(٢) أي: امتنَعَت منه، والمَعروفُ في اللُّغة: (عاصَى فلاناً): إذا امتنَع عن طاعتِه، وكذلك (استَعصَى عليه).

(٣) في طبعتَين: (إذا)، فالأول على التعليل؛ والثاني على الشَّرط، وكِلاهُما مُحتمَلٌ هنا.

إنْ لم يَلْقَها ساكِنٌ .....

الكواكب الدرية

«لم يَكُن»، لم يَجُزْ حذفُ نونِهِ حينَئِذٍ؛ لأنَّ الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دخلَهُ الحذفُ حتَّى بقيَ على حرفٍ أو حرفَينِ، وجبَ الوَقفُ عليه بهاءِ السَّكتِ، كقولك: «عِهْ، ولم يَعِهْ»، فـ«لم يَكُنْ[1]» بمنزلةِ «لم يَعِ»، فالوقفُ عليه بإعادةِ الحرفِ الذي كانَ فيه أَولى مِن اجتلابِ حرفٍ لم يَكُنْ، قالهُ ابنُ هشامٍ في «شرحِ القَطرِ»[2]، لكنَّه قالَ في «التَّوضيحِ»: قالَ ابنُ مالكٍ: (تجبُ هاءُ السَّكتِ في الفعلِ إذا بقيَ على حرفَينِ أحدُهما زائدٌ، نحوُ: «لم يَعِهْ»)، وهذا مَردودٌ بإجماعِ المسلِمينَ على وُجوبِ الوقفِ على نحوِ: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، و﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩] بتَركِ الهاءِ. اهـ، ومالَ إليه العِصاميُّ في «شرحِ الشُّذورِ».

(إنْ لَم يَلِها[3]) أي: «كانَ»، أو النُّونَ، (ساكِنٌ)، فلا يُحذَفُ مِن المتَّصلِ بالسَّاكنِ، وهو لامُ التَّعريفِ[4] نحوُ: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فالنُّونُ مَكسورةٌ لأجلِهِ، فهي مُتَعاصيةٌ على الحذفِ؛ لِقَرنِها بالحركةِ العارضَةِ لالتقاءِ السَّاكنينِ، خلافاً ليونُسَ مُحتجًّا بقولِ الشَّاعرِ[5]: [الطويل]

إذَا لم تَكُ الحاجَاتُ مِن هِمَّةِ الفَتَى ... فَلَيسَ بِمُغْنٍ عَنهُ عَقْدُ التَّمائِمِ[6]

---

(١) الأحسَنُ: (فلم يك)، كما هي عبارة ابنِ هشام التي يَنقُل منها.

(٢) (ص٢٦٢).

(٣) في نُسخ المتن: (إن لم يلقَها)، ويُستغنى حينئذٍ عن قولهِ الآتي: (متصل بها)؛ إلا أن يكونَ من الشرح لِلاستِيثاق كما وَقعَ في «الفواكه».

(٤) في التَّخصيص بذلك نَظر؛ إذ منه نحو: (لم يكُنِ اجتِهادُك عبثاً).

(٥) لعلَّه يَقصد: محتجًّا بمثل هذا، وإلَّا فالمحتجُّ بهذا البيت بِخُصُوصه ابنُ مالك لا يُونس فيما نَعلم.

(٦) **البيت:** لا يُعرف قائلُه.

اللغة: (الهِمَّة): العزم القَويُّ. (الحاجات): جمعُ حاجَة، وهي ما يُحتاج إليه، والمرادُ: قَضاء الحاجات، فهو على حذفِ مُضاف؛ أو المقصود: الأُمورُ العِظام. (التَّمائم): جمع تَميمَة، وهي العُوذة تُعلَّق على الإنسان، ويُروى: (الرَّتائم)، وهي جمعُ رَتِيمة، وهي الخيطُ يُعقَد في الأصبع لِلتَّذكير.

المعنى: إذا لم يكُن المرء نجيباً ونابِهاً، وعِنده اعتناءٌ بفِعل الأمور التي تُوكَل إليه، فليس يَنفعُه شيء مِن التَّعويذات التي تُعلَّق لِجَلب الحَظِّ، أو: فليس يُجدِيك أن تُكثِرَ تذكيرَه وتَنبيهَه على فِعل تِلك الأمورِ.

الإعراب: «إذَا»: ظرف لما يُستقبل من الزمان خافضٌ لِشَرطه مَنصوب بجوابه. «لم»: حرفُ جزمٍ ونفي وقَلب. =

ولا ضَمِيرُ نَصْبٍ، .....

الكواكب الدرية

وهذا مَحمولٌ عندَ المانعِ على الضَّرورةِ، وقد وافقَ ابنُ مالكٍ في «التَّسهيلِ» يونسَ، فقال: ولا يَمنعُ مِن ذلك ملاقاةُ ساكنٍ وِفاقاً ليونسَ. اهـ[1]، وكأنَّهما لم يَنظُرَا لِلحركةِ لِعُروضِها وعدمِ أَصالتِها.

(ولا ضَمِيرُ نَصبٍ مُتَّصِلٌ بِها) أي: بـ«كانَ» أو بالنُّونِ، فلا تُحذَفُ النُّونُ مِن مُضارعِ «كانَ» المتَّصلِ به ضَميرٌ مَنصوبٌ نحوُ: «إنْ يَكُنْهُ، فلنْ تُسلَّطَ عليهِ»[2]، وقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

فإنْ لا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنَّهُ أَخُوها، غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبانِها[3]

= «تكُ»: فعل مضارع ناقص مَجزُوم، وعلامةُ جزمِه سُكونُ النونِ المحذوفة للتَّخفيف. «الحاجاتُ»: اسم (تكُن) مرفوع. «مِن هِمة»: مُتعلق بمحذوفٍ خبر (تكُن). «الفتَى»: مُضاف إليه. و(لم تك..) في مَحل جر بالإضافة. «فليسَ»: الفاء: واقعة في جوابِ (إذَا)، والجملةُ بعدها لا محلَّ لها. (ليس): ماضٍ ناقِص. «بِمُغنٍ»: الباء: حرف جَر زائد. (مُغنٍ): خبر (ليس) منصوبٌ بفَتحة مُقدَّرة على الياء المحذوفة، مَنع من ظُهورها الاشتغال بحركة حرف الجر. «عنهُ»: جار ومجرور متعلق بـ(مغنٍ). «عَقدُ»: اسم (ليس) مُؤخَّر مرفوع وهو مضاف. «التَّمائمِ»: مضاف إليه مجرور.

والشاهد: في حذفِ نُون (تكُن) المُضارع المجزوم، مع أنَّ بعده حرفاً ساكناً، وهو ضَرورة عند الجمهور.

(١) «تسهيل الفَوائد» (ص٥٦).

(٢) جزءٌ من حديث أخرجه البُخاري (١٣٥٤) ومُسلم (٧٣٥٤) عن ابنِ عمر ﷺ مرفوعاً، والضميرُ لابن صيَّاد، وكان غلاماً من اليهود، وكان يَتكهن أحياناً فيَصدق ويَكذب، فشاع حَديثه وتُحدِّث أنه الدجال، وأشكَل أمرُه، فأراد النبي ﷺ أن يَختبرَ حاله إذ لم يَنزل في أمره وحيٌ، فلمَّا استأذن عُمرُ في قَتله قال له النبيُّ ﷺ ذلك.

(٣) البيت: لأبي الأسوَد الدُّؤَلي واسمُه ظالِم بن عمرٍو، يَقولُه لِغُلام له كان يَشرَب الخمرَ فيُفسِد أمرَ تِجارته، وقبلَه:

دَعِ الخَمرَ يَشرَبْها الغُواةُ فإنَّني رَأَيتُ أخاهَا مُغنِياً بِمَكانِها

اللغة: (دَع الخمرَ) أي: اترُكها. و(الغُواة): جمع غاوٍ وهو الضَّالُّ. (اللِّبان): مصدرٌ كالرِّضاع، يقال: هو أخُوه بِلِبان أُمِّه، ولا يُقال: بِلَبن أُمِّه، إنَّما اللبنُ الذي يُشرب؛ وقيل: اللِّبان بمعنى اللَّبن، إلا أنه مَخصُوصٌ بالآدَمي، وأمَّا اللَّبن فعامٌّ في الآدَميِّ وغيرِه.

المعنى: دَع الخمر ولا تَشرَبها؛ فإني رأيتُ الزَّبيبَ الذي هو أخُوها ومِن شَجَرتِها مُغنِياً لِمَكانها وقائماً مَقامَها؛ فإلَّا يَكُن الزبيب الخمرَ أو تَكُن الخمرُ الزبيبَ، فإنَّ الزبيبَ أخُو الخمر غَذَته أُمُّه بِلِبانها، يَعني أن الزَّبيبَ شَرِبَ مِن عُرُوق الكَرمة كما شَرِب العِنَبُ الذي عُصِر خَمراً. وقيل: أراد بأخي الخمر نَبِيذَ الزَّبيب، وهو الماءُ الذي نُبِذَ بِزَبيب لِيَصيرَ حُلواً مِن غير أن تَشُوبَه حُرمة؛ فإنَّه أخُوها إلا أنه حَلالٌ وهي حرامٌ. «الخِزانة» ثم نَقل بعد كلامٍ =

نَحوُ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ [النحل: ١٢٧]، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠].

الكواكب الدرية

وذلك لأنَّ الضَّمائرَ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصولِها.

فإذا تَوفَّرتْ هذه الشُّروطُ جازَ الحذفُ (**نَحوُ**: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾)، **وإعرابُه**: «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿أَكُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جَزمِهِ سكونُ النُّونِ المَحذوفةِ تخفيفاً؛ لأنَّ أصلَهُ «أكُون»، فحُذِفَتِ الضَّمَّةُ للجازمِ، والواوُ لالتِقاءِ السَّاكنينِ، والنُّونُ لِلتَّخفيفِ، فالحذفانِ الأوَّلانِ واجبانِ، والثَّالثُ جائزٌ، و«أكُ»: مُتصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيها وُجوباً تَقديرُه: أنا، و﴿بَغِيًّا﴾: خبرُها، (﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾) في سُورةِ النَّحلِ، أمَّا التي في النَّملِ فإنَّها بإثباتِ النُّونِ، **وإعرابُه**: الواوُ: حرفُ عطفٍ على قولِهِ: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾، أي: على الكفَّارِ إنْ لم يُؤمنُوا، ولا تَهتمَّ بمكرِهم، أي: فإنَّ اللهَ ناصرُك يا محمَّدُ عليهم، و«لا»: ناهيةٌ، ﴿تَكُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ النُّونِ المَحذوفةِ تخفيفاً، وهو مُتصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيها وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، وجُملةُ ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ في محلِّ نصبٍ خبرُها، (﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾)، **وإعرابُه**: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ،

= له عن بعضِهم أن أبَا الأسوَد إنما قصَد تحريمَهما معاً؛ إذ قال: دَعِ الخمر... البيتَ فقيل له: فنَبيذُ الزَّبيب؟ فقال: فإلَّا يَكُنها... البيتَ، أي: فهُما سَواءٌ.

الإعراب: «فإنْ»: الفاء: حرفُ تَعليل أو تَفريعٍ وتفسيرٍ، و(إنْ) حرفُ شرطٍ جازمٌ. «لا»: نافِيَة. «يَكُنها»: مضارع ناقِص مجزوم، فعلُ الشرط، واسمها: ضمير مُستتر تقديرُه: هو، و(ها): في محل نصب خبرُها. «أو»: عاطِفة. «تَكُنْه»: مضارع ناقِص مَجزوم بالعَطف على ما قبلَه، واسمه: هي، والهاء: خبرُه. «فإنَّه»: الفاء: رابِطة لجوابِ الشَّرط. (إنَّ): حرف مُشبَّه بالفعل، والهاء: اسمُها. «أخُوها»: خبرُها مرفوع، و(ها): مُضاف إليه. والجملةُ الاسمية في محل جَزم جَواب الشرط. «غَذَتْه»: فعل ماضٍ، والتاء: لِلتأنيث، والهاء: مَفعولٌ به. «أمُّه»: فاعل ومُضاف إليه. «بِلبانها»: جار ومجرور مُتعلق بـ(غَذَته)، و(ها): مُضاف إليه. وجملةُ (غذَته أمُّه..) في مَحلِّ الرفع على أنها خبرٌ بعدَ خَبر، ويَجوز أن تكون حالاً من (ها) في (أخُوها)، والعاملُ فيها (إنَّ)؛ وقيل: لا محلَّ لها من الإعراب لأنَّها مُفسِّرة لِلأُخُوَّة.

والشاهد: في (يَكُنْها أو تَكُنه)؛ فإنه لا يَجوزُ حذفُ النون منهما تخفيفاً كما تُحذَف في نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ لأنه وَليَها ضميرُ نصب.

وفيه شاهدٌ آخرُ، وهو وَصلُ الضَّمير المنصوبِ بـ(كان)؛ فإنَّ القياس: فإن لا يَكُن إيَّاها أو تَكُن إيَّاه.

. . . . . .

الكواكب الدرية

﴿تَكُ﴾: فعلُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ النُّونِ المَحذوفةِ تخفيفاً، وهو مِن «كانَ» التَّامَّةِ، و﴿حَسَنَةٌ﴾ بالرَّفعِ[1]: فاعلٌ، أي: وإن تَحصُلْ أو تَثبُتْ حسَنةٌ ﴿يُضَٰعِفْهَا﴾ لِصاحبِها مِن عشرٍ إلى سَبعِمائةِ ضعفٍ، و﴿يُضَٰعِفْهَا﴾: جوابُ الشَّرطِ، وفي قراءةِ عاصم: ﴿حَسَنَةً﴾ بالنَّصبِ، واسمُ ﴿تَكُ﴾ حينئذٍ: ضميرٌ مُستترٌ فيها جوازاً يَعودُ على الذَّرَّة، أي: وإنْ تَكُنِ الذَّرَّةُ حسَنةً يُضاعِفْها حتَّى يُوافِيَها صاحِبُها يومَ القيامةِ وهي كالجبلِ العظيمِ.

وقد أَشارَ المصنِّفُ بهذه الآيةِ إلى أنَّه لا يَختَصُّ الحذفُ بـ«كانَ» النَّاقصةِ، بل التَّامَّةُ كذَلك[2]، وبه صرَّحَ الفاكهيُّ في «شرحِ قَطرِ النَّدى»[3]، لكنَّه في التَّامَّةِ قليلٌ كما قاله العِصاميُّ في «شَرحِ الشُّذورِ». وأفادَ الأَزهَريُّ أنَّه وقعَ حذفُ النُّونِ مِن مُضارعِ «كانَ» في القُرآنِ العظيمِ في ثمانيةَ عشرَ مَوضعاً[4].

❁ ❁ ❁

(١) أي: على قراءة نافع وابن كثير، غيرَ أن الثاني قرأ فيما يأتي: ﴿يُضَٰعِّفْهَا﴾ بالتشديد دُون ألف.

(٢) أي: بناءً على أن ما بعدها مرفوعٌ على الفاعلية كما مرَّ في إعرابه، وفيه أن هذه قراءة نافع وابن كثير من السبعة دون غيرهما، وليست واحدةٌ من القراءتين قراءةً للمصنف، فلو أراد هذه القراءة لنصَّ عليها. فالصحيحُ إبقاءُ الآية على قراءة الجمهور وهي النصب، وحملُ صنيع المصنِّف على مُجرد تكثيرٍ للشواهد.

(٣) انظر: (ص ٢٥٧).

(٤) هو كذلك بِعَدِّ قولِه تعالى: ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾ موضعَين اثنَين؛ لتكرُّرها فيه.

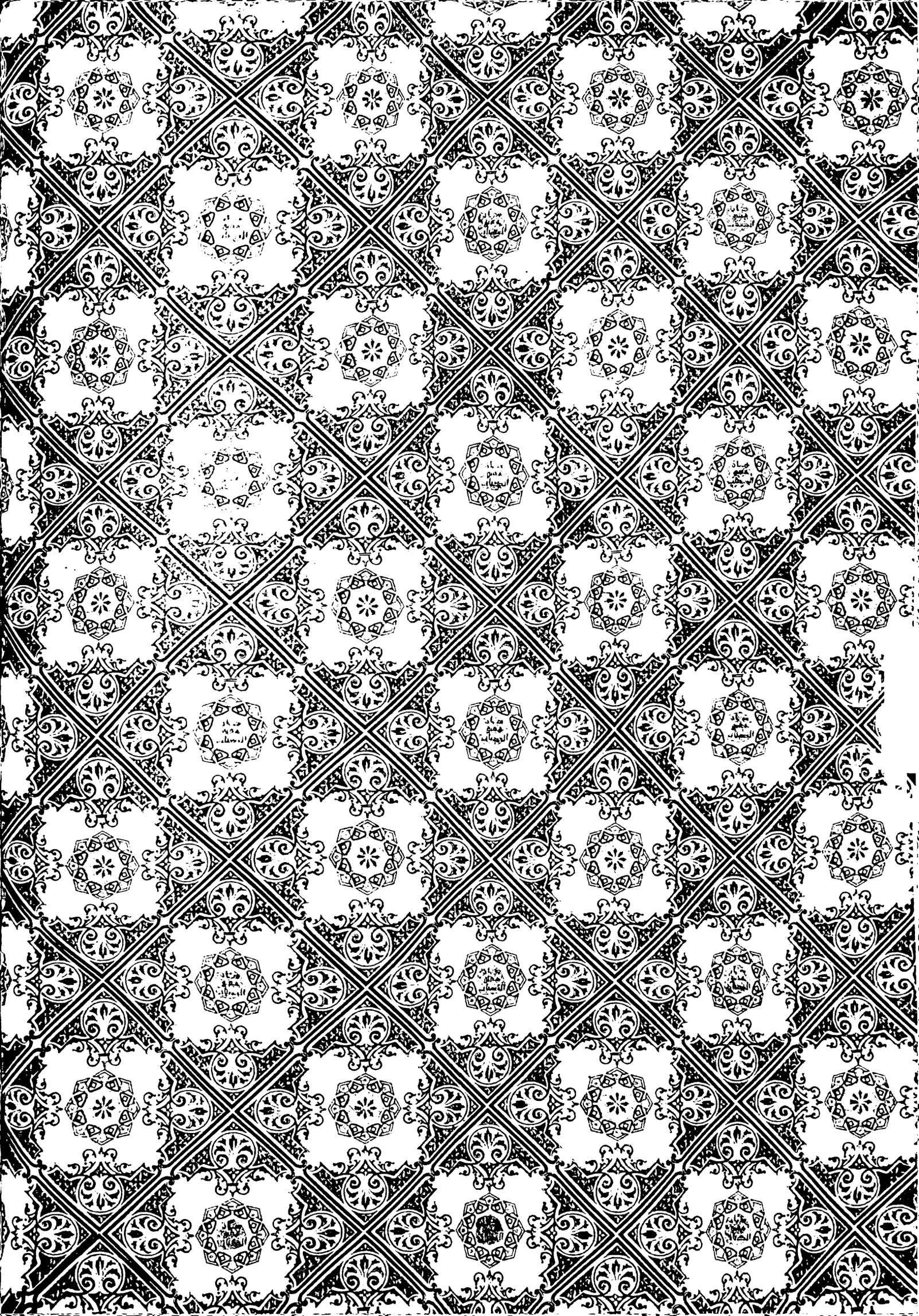

فصل

وأمَّا الحُرُوفُ المُشَبَّهةُ بِـ«ليسَ» فأَربَعةٌ: «ما، ولا، وإنْ، ولاتَ».

أمَّا «ما» فتَعمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» عِندَ الحِجازِيِّينَ بِشَرْطِ أنْ لا تَقتَرِنَ بِـ«إنْ»، وأَنْ لا يَقتَرِنَ خَبَرُها بِـ«إلَّا»، وأَنْ لا يَتَقَدَّمَ خَبَرُها على اسْمِها، ولا مَعمُولُ خَبَرِها على اسمِها، إلَّا إذَا كانَ المَعمُولُ ظَرفاً أو جارًّا ومَجرُوراً.

الكواكب الدرية

فصلٌ

فِيما أُلحِقَ بـ«ليس» مِن[1] رفعِ الاسمِ ونصبِ الخبرِ؛ لِمُشابهتِها لها في المعنى.

(وأمَّا الحُرُوفُ المُشبَّهةُ بِـ«ليسَ») في النَّفيِ والجُمودِ والدُّخولِ على الجُمَلِ الاسمِيَّةِ، (فأَربَعةٌ: «ما، ولا، وإنْ، ولاتَ») النَّافياتُ، وأكثرُها عملاً «ما» النَّافيةُ[2]، وكانَ الأصلُ أنْ لا تَعملَ[3]؛ لأنَّ قياسَ العواملِ أنْ تَختصَّ بِالقَبيلِ الذي تَعملُ فيه مِن الاسمِ والفِعلِ، لكنَّها أُعمِلَتْ لِقُوَّةِ مُشابهتِها لـ«ليسَ»؛ لأنَّ مَعنيَيهما في الحقيقةِ سواءٌ.

(أمَّا «ما») أي: النَّافيةُ، (فتَعمَلُ عَملَ «ليسَ» عندَ الحِجازِيِّينَ)، وكذا عِند التَّهاميِّينَ فيما حَكاهُ الكِسائيُّ، (بِشَرطِ) اجتماعِ أمورٍ أربعةٍ:

الأوَّلُ: (أنْ لا تَقتَرِنَ) «ما» النَّافيةُ (بـ«إنْ») الزَّائدةِ الكافَّةِ المَكسورةِ الهمزةِ.

(و) **الثَّاني**: (أنْ لا يَقترِنَ خَبرُها بِـ«إلَّا») الحَصريَّةِ المُفيدةِ للإثباتِ، المبطِلةِ لِمعنى «ما».

(و) **الثَّالثُ**: (أنْ لا يَتقَدَّمَ خَبرُها) ولو ظرفاً على الأصحِّ - خِلافاً لابنِ عُصفورٍ - (على اسمِها)؛ لِضَعفِها في العملِ، فلا تَتصرَّفُ بأنْ تَعملَ النَّصبَ قبلَ الرَّفعِ.

(و) **الرَّابعُ**: أنْ (لا) يَتقدَّمَ (مَعمُولُ خَبرِها على اسمِها، إلَّا إذَا كانَ المَعمُولُ) لخبرِها (ظَرْفاً، أو جارًّا ومَجرُوراً)، فإنَّه يجوزُ حينئذٍ إعمالُها مع تَقدُّمِهِ، كما سيَأتي، فهذه الأربعةُ متى وُجِدَتْ جازَ إعمالُها في مَعرفةٍ ونكرةٍ.

---

(١) الوجهُ: (في).

(٢) التَّقييدُ بـ(النافية) زائدٌ على كلام الفاكِهي، ولا حاجةَ إليه بعد تقدُّم قَولِه: (النافيات) آنفاً.

(٣) أي: (ما) المذكورةُ، أو الأحرُف الأربعة، وهذا هو الراجح الذي يَقتَضيه المَقام ويَشهد له سِياق «الفواكه»، ولو قال: (وكان الأصلُ أن لا يَعمَلْنَ) لكانَ أفضلَ، لكنْ يَرِد على هذا الراجِح وتَعليلِه الآتي (لاتَ).

فالمُستوفِيَةُ لِلشُّرُوطِ نَحوُ: «ما زَيدٌ ذاهِباً»، [و]كقَولِه تَعالَى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢].

فإنِ اقتَرَنَتْ بـ«إنْ» بَطَلَ عَمَلُها، نَحوُ: «ما إنْ زَيدٌ قائِمٌ»، .....

الكواكب الدرية

(**فالمُستوفِيَةُ لِلشُّرُوطِ**) الأربَعةِ المَذكورةِ (**نَحوُ: «ما زَيدٌ ذاهِباً»**)، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ حجازيَّةٌ تَعملُ عملَ «كانَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُها، «ذاهباً»: خبرُها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (**وكقَولِه تَعالَى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾**)، **وإعرابُه**: ﴿مَا﴾: نافيةٌ حجازيَّةٌ، والهاءُ: للتَّنبيهِ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ اسمُها، و﴿بَشَرًا﴾: خبرُها مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (**﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾**)، **وإعرابُه**: ﴿مَا﴾: نافيةٌ حِجازيَّةٌ، ﴿هُنَّ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، «أُمَّهاتِ»: خبرُها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الكسرةُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، قالَ ابنُ هشامٍ: ولم يَقَعْ إعمالُ «ما» في القرآنِ صريحاً في غيرِ هاتينِ الآيتَينِ.

(**فإنِ اقتَرَنَتْ بِـ«إنْ»**) أي: الزَّائدةِ، فلا يُقالُ فيها: نافيةٌ، بل زائدةٌ كافَّةٌ لـ«ما» عن العملِ، (**بَطَلَ عَمَلُها**) وُجوباً عند البصريِّينَ؛ لِضَعفِ عملِها بالفَصلِ بينها وبينَ مَعمولَيها بغيرِ الظَّرفِ، وزوالِ شَبَهِها بـ«ليسَ» مِن حيثُ إنَّ «ليسَ» لا تَليها «إنْ»، فلا يُقالُ: «ليسَ إنْ زيدٌ قائماً»، (**نَحوُ: «ما إنْ زَيدٌ قائمٌ»**)، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ حِجازيَّةٌ بطَلَ عملُها، «إنْ»: زائدةٌ كافَّةٌ، «زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«قائمٌ»: خبرٌ، وعلى ذلك قولُ الشَّاعرِ: [البسيط]

بَنِي غُدَانَةَ ما إنْ أَنتُمُ ذَهَبٌ ... ولا صَرِيفٌ، ولَكِنْ أنتُمُ الخَزَفُ[1]

(١) **البيت**: مجهولُ القائل.

اللغة: (غُدانة): حيٌّ مِن بني يَربوع. (الصَّريف): الفِضة. (الخزَف): الطِّين المعمُول آنِيةً قبل أن يُطبَخ، وهو الصَّلْصال، فإذا شُوِيَ فهو الفَخَارُ كما في «المِصباح».

والمعنى: يا بَنِي غُدانةَ أنتُم لَستُم من أشرافِ الناس، فلا تُشبَّهون بِالذَّهب ولا بِالفِضة لِرِفعَتِهما وشَرفِهما، ولَكنَّكم من أراذِلهم، فتُشبَّهُون بالخزَف في الخِسَّةِ والضَّعة وقِلَّةِ المَنفَعة.

الإعراب: «بَني»: منادى بحرفِ نِداء محذوف، منصوبٌ بالياء لأنه مُلحَقٌ بجمع المذكر السالم. «غُدانةَ»: مُضاف إليه مجرورٌ بالفتحة لِلعَلميَّة والتأنيث. «ما»: نافية. «إنْ»: زائدةٌ لِتوكيد النفي. «أنتُم»: مبتدأ، والواو: لِلإشباع. «ذهَبٌ»: خبره. «ولا»: الواو: عاطفة، (لا): حرفٌ زائد لتأكيد النَّفي. «صَريفٌ»: معطوفٌ =

. . . . . .

الكواكب الدرية

قال الفاكِهيُّ: وقد رُويَ: «ذهباً»، وأُوِّلَ على أنَّ «إنْ» نافيةٌ مُؤكِّدةٌ لـ«ما» لا زائدةٌ، قالَ: وهذا يُؤخَذُ منه أنَّ تَكرارَ «ما» لا يُبْطِلُ عملَها، وهو اختِيارُ ابنِ مالِكٍ. اهـ[1]، وقالَ الدَّماميْنيُّ[2]: قالَ ابنُ مالكٍ: «إنْ» هذه لو كانَتْ نافيةً مُؤكِّدةً لم تُغَيِّرِ العملَ كما لم يُغَيِّرِ العملَ تكرارُ «ما»، قالَ الرَّاجزُ:

لا يُـنْـسِـكَ الأَسَـى تَـأَسِّـيـاً فَـمـا ... مـا مِـن حِـمـامٍ أحَـدٌ مُـعـتَـصِـمَـا[3]

اهـ. وقالَ العِصاميُّ في «شرحِ الشُّذورِ»: وخُرِّجَ بأنَّ الزَّائدةَ «إنْ» النَّافيةُ، فلا تُبْطِلُ العملَ، كما في البيتِ المَذكورِ على رِوايةِ ابنِ السِّكِّيتِ: «ذهباً» و«صريفاً» بالنَّصبِ، و«ما» الزَّائدة كـ«إنْ» الزَّائدةِ في بُطلانِ عملِ «ما» مَعها عند عامَّةِ النَّحويِّينَ، ولا يَرِدُ ذلك على قضيَّةِ كلامِ المصنِّفِ ـ يَعني: ابنَ هشامٍ ـ؛ لأنَّ المَرضيَّ عندَه ما ذَهبَ إليه ابنُ مالكٍ مِن أنَّه لا أثرَ لها، وقالَ: إنَّه يَشهَدُ له السَّماعُ والقياسُ. اهـ

= على (ذهبٌ) مَرفوع مِثله. «ولكنْ»: الواو: حرفُ عطف، (لكنْ): حرفُ استِدراك. «أنتُم»: مُبتدأ. «الخزفُ»: خبرُه.

والشاهد: في (ما)، حيث أُهمِلت لاقترانها بـ (إنْ) الزائِدة. ورُوِيَ البيتُ بالإعمال كما فصَّله الشارح.

(١) «الفواكه» (ص٢٤٤).

(٢) في «تَعليق الفرائد» (٣/ ٢٤٣). وكلامُ ابن مالك في «شرح التَّسهيل».

(٣) **البيت:** لم يُعرَف قائله.

اللغة: (الأسَى): الحُزن. (التأسِّي): الصبرُ والاقتِداء بِالصابِرين. (الحِمام): المَوت. (مُعتصِماً): مُمتنِعاً.

المعنى: لا يُنسِك ما أصابَك مِن الحُزنِ على مَن فَقَدْتَهُ أنْ تَتأسَّى بِمَن سَبَقَك مِمن فَقَدَ أحبابَهُ، فليسَ أحدٌ مَمنوعاً مِن الموت.

الإعراب: «لا»: ناهِية جازِمة. «يُنسِك»: مُضارع مجزوم بها، وعلامة جَزمه حذفُ الياء، والكاف: مفعولٌ أول. «الأسَى»: فاعلٌ. «تأسياً»: مفعولٌ ثانٍ. «فما»: الفاء: تَعليلية، (ما): نافِية تَعمل عملَ (ليس). «ما» الثانية: توكيد لِلأُولى نافيةٌ مثلُها. «مِن حِمامٍ»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(مُعتصماً) الآتي. «أحدٌ»: اسمُ (ما) مرفوع. «مُعتصمَا»: خبرها مَنصوب.

والشاهد: في قَوله: (فما ما... أحدٌ معتصماً)؛ حيث كرَّر الحرفَ الواحدَ لِلتَّأكيد، ولكن فَصل بينهما الوقفُ، فلم يَمنع ذلك من إعمال الأول عملَ (ليس)، فدلَّ ذلك على أن المانعَ هو الحرفُ الزائد لا غيرُه.

وكذَلِكَ إنِ اقْتَرَنَ خَبَرُها بِـ«إلَّا»، نَحوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، .....

الكواكب الدرية

(وكَذَلكَ) يَبطُلُ عملُها (إنِ اقتَرَنَ خَبرُها بِـ«إلَّا»)؛ لأنَّ عملَها إنَّما هو لأجلِ النَّفيِ الذي شابهَتْ به «ليسَ»، وبـ«إلَّا» يَبطُلُ النَّفيُ، ويَصيرُ الكلامُ إثباتاً، فكيفَ تَعمَلُ مع زوالِ المشابهةِ؟ قالَ في «البَهجةِ»: (فإنِ انتقَضَ بها وجبَ الرَّفعُ)، (نَحوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾)، وإعرابُه: «ما»: نافيةٌ بطَلَ عملُها، ﴿مُحَمَّدٌ﴾: مُبتدأٌ، و﴿رَسُولٌ﴾: خبرُه، و﴿إِلَّا﴾: أداةُ حَصرٍ.

فإنِ انتَقضَ بِدُونِ «إلَّا» مِن أدواتِ الاستِثناءِ كـ«غَير، وسِوى»، جازَ النَّصبُ عندَ الفرَّاءِ، ووَجبَ عندَ البَصريِّ، قاله ابنُ عَنقاء، وقال الفاكهيُّ: بِخلافِ ما إذَا انتَقضَ بغيرِها، فإنَّه يجوزُ عَملُها[1]، نَحو: «ما زيدٌ غيرَ قائمٍ». اهـ وحكَى ابنُ مالكٍ عن يُونسَ جوازَ إعمالِها حالَ اقترانِ خبرِها بـ«إلَّا»، واستُشهدَ[2] على ذلك بقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

وما الدَّهْرُ إلَّا مَنْجَنُوناً بِأَهلِهِ ... وما صاحِبُ الحَاجاتِ إلَّا مُعَذَّبَا[3]

---

(١) قولُه: (فإنه يجوز عملها) زائدٌ على كلامِه في «الفواكه» و«مُجيب الندا» و«كشف النِّقاب»، ولم يَظهر لي أين قالَه.

(٢) بالبناء للمَفعول على ما يَظهر ليُوافق كلامَ ابن مالك وهو: واستَشهد على ذلك بعضُ النَّحويِّين بقول الشاعر... إلخ. ويجوز أن يكون مبنيًّا للفاعل، على أن الضمير لابنِ مالك، فإنه بعد إنشادِه أقرَّ الاحتجاجَ به وردَّ ما قيل في توجيهِه بقَوله: وهذا عِندي تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه.

(٣) **البيت:** لأحدِ بني سَعد.

اللغة: (المَنجنون): الدُّولاب التي يُستَقى عليها، والأكثرُ تأنيثُها.

المعنى: وما الزَّمانُ إلا يَدُور دَوَرانَ الدُّولاب، تارةً يَرفع وتارةً يَضَع، تارة يُذلُّ وتارةً يُعزُّ، تارةً يُغني وتارةً يُفقِر، ولا يُوجد صاحبُ حاجةٍ إلا وهو يُعاني الشَّقاء والعَناء في تَحصِيلها.

الإعراب: «ما»: نافيةٌ عاملةٌ عملَ (ليس). «الدهرُ»: اسمها مرفوع. «إلَّا»: أداةُ حَصر. «مَنجنوناً»: خبرُ (ما) منصوب. «بِأهله»: جار ومجرور قيل: مُتعلق بمحذوفٍ نعت لـ(مَنجنوناً)، والأَولى تعليقُه بـ(مَنجنوناً) نفسِه على تأويله بالمشتَقِّ وهو (دائراً) مثلاً، والهاء: مضاف إليه. ويُروى الصَّدر: (أرى الدهرَ إلا مَنجنوناً...) وخرَّجه ابنُ مالك وغيرُه على زيادة (إلَّا). الواو: حرف عطف. «ما»: نافية تعمل عملَ (ليس) أيضاً. «صاحبُ»: اسمها مرفوع. «الحاجاتِ»: مضاف إليه. «إلا»: أداةُ حصر. «معذبًا»: خبر (ما) مَنصوب.

والشاهد فيه: إعمالُ (ما) النافية في الموضعَين عَملَ (ليس)، مع أنَّ الخبر قد انتَقض نَفيُه فيهما بدُخول (إلَّا)، ومِن شُروط إعمالِها العملَ المذكورَ عدمُ الانتقاض بِذلك؛ وأُجيب بما ذكَره الشارحُ.

وكَذَا إنْ تَقَدَّمَ خَبَرُها على اسْمِها، نَحوُ: «ما قائِمٌ زَيدٌ»، .....

الكواكب الدرية

وأُجِيبَ عنه بأنَّ المَنصوبَ ليسَ خبراً لـ«ما»، وإنَّما هو مَصدرٌ على حذفِ مُضافٍ، والتَّقديرُ: وما الدَّهرُ إلَّا يَدُورُ دَورانَ مَنْجَنونٍ، وما صاحبُ الحاجاتِ إلَّا يُعذَّبُ تَعذيباً[1]، فجَزمُه[2] بالجوازِ يُفيدُ اعتِمادَ مَذهبِ الفرَّاءِ.

(وكذَلكَ) يَبطُلُ عَملُها (إنْ تَقَدَّمَ خَبرُها على اسمِها، نَحوُ: «ما قائمٌ زَيدٌ»)؛ لِضَعفِ عملِها؛ لِعَدمِ تَصرُّفِها تَصرُّفَ «ليسَ»، فإنَّها أصلٌ في العَملِ، وعن يُونسَ جوازُ إعمالِها عندَ تَقدُّمِ خبرِها مُستَشهداً عليه بقَولِ الفَرَزدَقِ: [البسيط]

فأَصبَحُوا قَد أَعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثلَهُمْ بَشَرُ[3]

---

(١) فـ(مُعذَّب) على هذا مصدر مِيمي بمعنى تَعذيب، كما في قَوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾. قال في «الخزانة»: وخرَّجه صاحبُ «اللُّب» على أنه بِتَقدير: وما الدهر إلا يُشبِه مَنجَنُوناً، وما صاحبُ الحاجات إلا يُشبِه مُعذَّباً، فهما منصوبان بِالفعل الواقع خبراً، و(مُعذَّب) على هذا اسمُ مَفعول، وهذا أقَلُّ كُلفةً.

(٢) أي: الفاكهي.

(٣) **البيت:** لِلفَرزدق واسمُه همَّام بن غالِب من بني تَميم، من قصيدةٍ يَمدح بها عُمرَ بن عبد العزيز رضي الله عنه وبَني أُميَّة، وقبلَه قولُه:

وما أُعِيدَ لَهُم حتَّى أَتَيتَهُمُ أزمانُ مَروانَ إذ في وَحْشِها غِرَرُ

والضَّمير في (وَحشها) عائدٌ إلى المدينة، و(الغِرَر): جمع غِرَّة، وهي الغَفلة. يُريد أن وَحشها لا يَذعرُها أحدٌ، فهيَ في غِرَّة مِن عَيشِها.

اللغة: (أصبَحوا): صارُوا. (أعاد الله نِعمتَهم): ردَّها عليهم، والنِّعمة ههنا: الحكمُ أو أعمُّ، ويُروى: (دَولَتَهُم). (قُرَيش): قَبيلةُ النبي ﷺ، ومنها قومُ الخَليفة الممدوح.

المعنى: يقولُ: وما أُعِيد لأهل المَدينة ولِمَن بِها من قُرَيش أزمانٌ مثلُ أزمانِ مَروانَ في الخِصب والسَّعةِ، حتَّى وَلِيتَ أنتَ عَليهم فعاد لهم مثلُ ما كانُوا فيه من الخير حينَ كان مروانُ والياً عليهم، فأصبَحوا بِولايتِك عليهم قد أعادَ الله نِعمَتَهم عليهم. وقيل: المعنى: إنَّ مُلْكَ العرب كان في الجاهِليَّة لِغَير قُرَيش وسائر مَضُر، وكانوا أحقَّ به لِفَضلِهم على جَميع البشر، فلمَّا جاء الإسلام رَجعَ إليهم المُلكَ الذي كانُوا أحَقَّ الناسِ به، قال البَغدادي: والمَعنى هو الأول.

الإعراب: «أصبَحوا»: فعل ماضٍ ناقص، والواو: اسمُه. «قد»: حرف تَحقيق. «أعادَ»: فعل ماضٍ. «اللهُ»: لفظ الجلالة فاعلُه. «نِعمَتَهم»: مفعول به ومُضاف إليه. وجُملة (قد أعاد الله نِعمتهم) في محلِّ نصب خبر (أصبَحوا). «إذ»: حرفُ تَعليل. «هُم»: ضَمير مُنفصل في محل رفع مُبتدأ. «قُريشٌ»: خبرُ المبتدأ مَرفوع. =

أَو تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الخَبَرِ ولَيسَ ظَرْفاً، نَحوُ: «ما طَعامَكَ زَيدٌ آكِلٌ».

الكواكب الدرية

وأُجِيبَ عنه: بأنَّ «بَشَرٌ» اسمُ «ما»، والخبرُ مَحذوفٌ، أي: في الدُّنيا، و«مثلَهم» بالنَّصبِ على الحالِ، وإضافتُه لا تُفيدُ تعريفاً كما سيَأتي.

وأجازَ ابنُ عُصفورٍ عَملَها إذا كانَ الخبرُ المتقدِّمُ ظرفاً أو جارًّا ومَجروراً؛ لِكَثرةِ التَّوسُّعِ فيه، وتَبِعَهُ على ذلك جمعٌ محقِّقونَ كالسَّعدِ التَّفتازانيِّ، وفي «حَواشي النَّهجةِ» لِلشَّريفِ ابنِ عَنقاء[(١)]: والأظهَرُ ما بَحَثَهُ الشَّارحُ الأَسْيوطيُّ[(٢)] وتَبِعهُ الفاكِهيُّ، [مِن][(٣)] جوازِ إعمالِها إذا كانَ الظَّرفُ المتقدِّمُ خبرَها. اهـ

(أو تَقدَّمَ مَعمُولُ الخَبرِ) على اسمِها، وليس ظرفاً[(٤)] ولا جارًّا ومَجروراً، (نَحوُ: «ما طَعامَكَ) ـ بفتحِ ميمِهِ على أنَّه مَفعولٌ مقدَّمٌ لـ«آكلٌ» ـ (زَيدٌ آكِلٌ»)، فإنَّه حينئِذٍ يَبطُلُ عَملُها، فيُعرَبُ «زيدٌ» مُبتدأً، و«آكلٌ» خبرَه؛ لِضَعفِها في العملِ، فلا يُتصرَّفُ في خبرِها ولا مَعمولِ خَبرِها بالتَّقدُّمِ، ولِذا قالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

وقالُوا: تَعَرَّفْها المَنازِلَ مِنْ مِنًى ... وما كُلَّ مَن وافَى مِنًى أنَا عارِفُ[(٥)]

= «وإذْ»: الواو: حرف عطف، (إذ): للتَّعليل كالتي قبلَها. «ما»: نافيةٌ تَعملُ عملَ (ليس). «مِثلَهم»: بالنصب خبرُ (ما) مُقدَّم، و(هُم): مُضاف إليه. «بَشرٌ»: اسم (ما) مُؤخَّر مرفوع.

والشاهد: في قَوله: (ما مِثلَهم بشرٌ)، حيث أعمَل (ما) مع تَقدُّم خبرِها، وهو غيرُ جائزٍ عند الجُمهور لأنَّ (ما) عاملٌ ضَعيف، وأجابوا عنه بأُمور منها ما ذكَره الشارح.

(١) تقدَّمت تَرجمةُ ابن عَنقاء في (١/١٠٦)، والمراد بـ«حواشي النَّهجة» حواشِيه على شَرح السُّيوطي لألفيَّة ابن مالِك المسمَّى بـ«البَهجة المَرضيَّة»، ويُقال له: «النَّهجة المرضيَّة» بالنون أيضاً.

(٢) بالهمزة نِسبةً لأَسْيوط، ويُقال أيضاً: السَّيُوطي نِسبةً لِسَيوط؛ إذ هما لُغتان فيها.

(٣) زيادةٌ مِني.

(٤) قولُه: (وليس ظرفاً) من المَتن في غيرِ الطبَعات الثلاث.

(٥) **البيت:** لِمُزاحِم بن الحارث العُقَيلي.

اللغة: (تَعرَّفها): تَطلَّبْ مَعرفتَها واسألِ الناسَ عنها. (المَنازل): جمع مَنزِل، وهو مكان النُّزول. (وافى منًى): بلَغها ووَصَل إليها، و(مِنى): قريةٌ على مَسافة فَرسخ من مكةَ يُنحَر بها الهَدايا ويُرمى بِها الجَمَرات.

والمعنى: أنه افتَقد مَحبوبتَه في الحج بعد أن اجتَمع بها، فسأل عنها، فقالُوا له: سَلْ عنها في منازل الحاجِّ من مِنًى، فقال: ذلك غير مُجدٍ؛ لأني لا أعرفُ جميع مَن وفَد إلى منًى حتى أسألَه عنها. =

فإنْ كانَ ظَرْفاً نَحوُ: «ما عِندَكَ زَيدٌ جالِساً»، أو جارًّا ومَجرُوراً نَحوُ: «ما في الدَّارِ زَيدٌ جالساً»، لم يَبْطُلْ عَمَلُها.

وبَنُو تَمِيمٍ لا يُعمِلُونَها وإنِ اسْتَوفَتِ الشُّرُوطَ.

الكواكب الدرية

(فإنْ كانَ) أي: مَعمولُ الخبرِ (ظَرفاً نَحوُ: «ما عِندَكَ زَيدٌ جالِساً»، أو جارًّا ومَجرُوراً نَحوُ: «ما في الدَّارِ زَيدٌ جالِساً»، لم يَبْطُلْ عَملُها)؛ لِتَوسُّعِهم في الظَّرفِ والمَجرورِ ما لم يَتوسَّعُوا في غيرِهما؛ فتقولُ في إعرابِ المثالِ الأوَّلِ: «ما»: نافيةٌ حجازيَّةٌ، «عندَ»: ظرفُ مكانٍ مَعمولٌ لـ«جالساً»، والكافُ: مُضافٌ إليه، «زيدٌ»: اسمُها، «جالساً»: خبرُها.

وتَقولُ في المثالِ الثَّاني: «ما»: نافيةٌ حِجازيَّةٌ، «في الدَّار»: جارٌّ ومَجرورٌ مَعمولٌ لـ«جالساً»، و«زيدٌ»: اسمُها، و«جالساً»: خبرُها، قالَ الفاكهيُّ: وأمَّا تقديمُ المَعمولِ على الخبرِ فجائزٌ. اهـ[1] أي: نحوُ: «ما زيدٌ عِندَكَ جالِساً».

(وبَنو تَمِيمٍ لا يُعمِلُونَها وإنِ استَوفَتِ الشُّرُوطَ) المَذكورةَ، قالَ الزَّمخشريُّ في «المفصَّلِ»: ويَقرؤونَ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾، إلَّا مَن دَرى كيفَ هي في المصحَفِ. اهـ، وفي «المُغني»: عن عاصمٍ[2] أنَّه رفعَ ﴿أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ على التَّميميَّة. اهـ

= **الإعراب:** «قالُوا»: فعل وفاعل. «تَعرَّفها»: فعلُ أمر، وفاعلُه: مُستتر فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ، و(ها): مفعولٌ به. «المنازلَ»: منصوب عِند نَزع الخافض - وهو (في) - توسُّعاً. «مِن مِنى»: جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوف حال مِن (المَنازل). وجُملة (تعرَّفها...) في محل نَصب مَقُول القول. «وما»: الواو: عاطِفة، (ما): نافِية. «كلَّ»: مفعولٌ مُقدَّم لـ(عارِف) الآتي. «مَن»: موصولٌ في محل جَر بالإضافة. «وافَى»: فعل ماضٍ، وفاعلُه: مستتر فيه جوازاً تَقديره: هو. «مِنى»: مفعول به مَنصوب، والجُملة الفِعلية صِلَة الموصول. «أنا»: مُبتدأ. «عارفٌ»: خبره.

والشاهد: في قَوله: (وما كلَّ... إلخ) حيث أَهمل (ما) عِند تقدُّم مَعمولِ خبرها الذي ليس ظرفاً ولا مجروراً، هذا على رِواية نَصب (كُل)، أمَّا على رِواية رَفعِه فـ(كلٌّ) اسمها، وجُملة (أنا عارفٌ) في محل نَصب خبرها، والعائدُ محذوف أي: عارِفُه؛ ولا شاهدَ فيه حينئذٍ. اهـ الصبان. أي: ويَجوز أن تكونَ حينئذٍ مهملةً أيضاً؛ إلا أنه اقتصَر على الإعمال لِيُقابلَ به القول الأول.

(١) «الفواكِه» (ص٢٤٥).

(٢) أي: مِن طريقِ غيرِ راوِيَيه المشهورَين.

وأمَّا «**لا**» فتَعمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» أيضاً عِندَ الحِجازِيِّينَ فَقَطْ، بِالشُّرُوطِ المُتَقَدِّمةِ في «ما»، وتَزِيدُ بِشَرطٍ آخَرَ، .....

الكواكب الدرية

(**وأمَّا «لا»**) أي: النَّافيةُ، وهي عِندَ عدمِ القَرينةِ تَنفي الجِنسَ ظُهوراً، والوَحْدَةَ احتِمالاً، وقد تكونُ نصًّا في الأوَّلِ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

تَعَزَّ فَلَا شَيءٌ عَلى الأَرضِ بَاقِيَا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيَا[1]

وفي الثَّاني كـ«لا رجلٌ عِندِي، بل رَجُلانِ»؛ إذ عَطفُ المثنَّى عليه يَدلُّ على أنَّ المنفيَّ رجلٌ واحدٌ، لا جِنسُ الرِّجالِ؛ إذ لو أرادَ نفيَ الجِنسِ لَعَطَفَ عليه جِنساً آخَرَ، بأنْ يَقولَ: «لا رجلٌ عِندي، بَل امرَأةٌ»، (**فتَعمَلُ عَملَ «ليسَ» أيضاً**)، لكنَّها تُخالفُ «ليسَ» مِن ثلاثِ جِهاتٍ:

إحداهَا[2]: أنَّ عملَها قليلٌ، حتَّى مَنَعَها الأخفَشُ والمبرِّدُ.

الثَّانيةُ: أنَّ ذِكْرَ خَبرِها قليلٌ.

الثَّالثةُ: أنَّها لا تَعمَلُ إلَّا في النَّكراتِ كما سيَأتي.

(**عِندَ الحِجازِيِّينَ فقَطْ**) أي: دُونَ بني تَميمٍ كما نصَّ عليه الزَّمخشَريُّ وابنُ الحاجبِ وغيرُهما، خِلافاً لمَن ظنَّ اتِّفاقَ العربِ على إعمالِها، فخصَّ الخلافَ بـ«ما» النَّافيةِ، (**بِالشُّرُوطِ المُتَقدِّمةِ في «ما»**) النَّافيةِ ما عدَا الشَّرطَ الأوَّلَ؛ لأنَّ النَّافيةَ لا تَقترِنُ بـ«إنْ» الزَّائدةِ، (**وتَزِيدُ**) يعني: «لا» على «ما» (**بِشَرطٍ آخَرَ**)، وإنَّما زِيدَ في شُروطِها لأنَّ شبهَها بـ«ليسَ» أضعَفُ مِن شَبهِ «ما»، وإنَّما كانَ شبَهُها أضعَفَ لأنَّ «ليسَ» لنفيِ الحالِ، و«لا» لنفيِ المستَقبَلِ عندَ الأكثَرِينَ، ونَقلَهُ المُراديُّ عن ظاهرِ كلامِ سِيبَويهِ، وإنْ قالَ ابنُ مالكٍ تبَعاً لِلأَخفشِ: إنَّها قد تكونُ لنفيِ الحالِ؛ وأمَّا «ما» فإنَّها إذا نَفَتِ المُضارعَ، فإنَّها تُخلِّصُهُ للحالِ

---

(١) مرَّ ذِكره، والشاهدُ فيه هنا مَجيءُ (لا) نافِيَةً لِلجنس وهي عامِلةٌ عَمَل (ليس)؛ لِقرينةٍ خارجية وهي المَعنى؛ فإنَّ المُراد في صدرِ البيتِ مثلاً انتِفاءُ البَقاء عن جِنسِ الشَّيء، وليس المُرادُ أن فرداً من الشَّيء انتَفى عنه البَقاءُ في الأَرض، وغيرَه لم يَنتَفِ عنه، وهو باطل. ورُبَّما ظَنَّ كثيرٌ أن (لا) العامِلةَ عملَ (ليس) لا تكونُ إلَّا نافيةً لِلوَحدة، وليس كذلك. نبَّه عليه في «المُغني».

(٢) في بَعض الطبعات: (أحدها)، والوجهُ الأول.

وهو أنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها نَكِرَتَينِ، .....

الكواكب الدرية

كما قالَ الجُمهورُ؛ وردَّ عليهم ابنُ مالكٍ بِنَحوِ قولِهِ تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾ [يونس: ١٥]؛ وأُجيبَ: بأنَّ شرطَ كَونِه لِلحالِ انتفاءُ قَرينةِ خِلافِه، (**وهو أنْ يَكُونَ اسمُها وخَبرُها نَكِرَتَينِ**)، فلا تَعملُ في مَعرفةٍ، فلا يُقالُ: «لا زيدٌ قائماً»، وأمَّا قولُ الشَّاعرِ: [البسيط]

أَنْكَرْتُها بعدَ أَعْوامٍ مَضَيْنَ لَها ... لا الدَّارُ داراً، ولا الجِيرانُ جِيرانَا[1]

فنادِرٌ، قالَ ابنُ مالكٍ: والقياسُ عِندِي على هذا شائعٌ، قالَ: وقد قاسَ عليه المتنبِّي قولَهُ: [الطويل]

إذَا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأَذَى ... فلا الحَمْدُ مَكْسُوباً ولا المالُ باقِيَا[2]

---

(١) **البيت:** لم يُنسب إلى قائل مُعيَّن.

اللغة: (أنكرتُها): لم أَعرِفها لِدُثور علاماتها الدالَّة عليها. (أعوام): جمعُ عام. (مَضَين لها): مرَرن على رُؤيتي لها.

المعنى: يَصف الشاعر داراً كان يَلقى أحبابَه فيها قبل مُضِيِّ أعوامٍ، بأنه لما مرَّ بها لم يَعرِفها لِتَغيُّرها وذهابِ أهلِها، فليست الدارُ بالدار التي عَهِدها، ولا الجيرانُ بالجيرانِ الذين عرَفَهم.

الإعراب: «أنكَرتُها»: فعل ماضٍ وفاعلٌ ومفعولٌ. «بعدَ»: ظرفُ زمان مَفعولٌ فيه منصوب مُتعلِّق بـ(أنكَر). «أعوامٍ»: مضاف إليه. «مضَينَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنُون الإناث، وهي فاعلُه. «لها»: جار ومجرور متعلق بـ(مَضَين). وجُملةُ (مَضَين) في محلِّ جر نَعت لـ(أعوام). «لا»: نافية تَعمل عمَلَ (ليس). «الدارُ»: اسمُها مرفوع. «داراً»: خبرُها. الواو: لعَطف الجُمَل، «لا الجيرانُ جيرانَا»: إعرابُه كإعراب (لا الدار داراً)، والجُملةُ عَطفٌ على الجملةِ.

والشاهد: في قَوله: (لا الدارُ داراً ولا الجِيرانُ جِيرانَا)؛ حيث أَعمل (لا) في المَوضِعَين عمَل (ليس) مع أنَّ اسمَها فِيهما مَعرفة، وهو نادرٌ؛ إذ حقُّ اسمِها وخبرِها التَّنكير.

(٢) **البيت:** لأبي الطيِّب كما قال الشارحُ.

اللغة: (الجُود): العطاء والكَرم. (خَلاصاً): سَلامةً. (الأَذَى): أراد به المَنَّ على المُعطَى بتَعدادِ العَطايَا ونحوَ ذلك، وقد سمَّاه أذًى أخذاً من قَوله سُبحانه وتعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾.

والمعنى: إذا لم يَتخلَّص الجُودُ مِن المَنِّ به لم يَبقَ المالُ ولم يَحصُلِ الحمدُ؛ لأنَّ المال يُذهِبُه الجُود، والأذى يُذهِبُ الحمدَ، فالذي يَمُنُّ بِالجود غيرُ مَحمود ولا مَأجُور.

الإعراب: «إذَا»: ظرفٌ مُستقبَل خافِض لِشَرطه مَنصوب المحلِّ بِجَوابه. «الجودُ»: نائب فاعل لفعل مَحذوف يُفسِّره الآتي. «لم»: حرف جزم. «يُرزَق»: مُضارع مُغيَّرُ الصيغة مَجزوم، وفيه ضمير مُستتر جوازاً نائبُ فاعلِه. =

نَحوُ: «لا رَجُلٌ أَفضَلَ مِنكَ». وأَكثَرُ عَمَلِها في الشِّعرِ.

الكواكب الدرية

أي: إنَّ الإعطاءَ إذا لم يَكُنْ خَالصاً مِن إتباعِهِ بالمكارهِ، فلا يُفيدُ صاحبَه اكتسابُ الثَّناءِ عليه، ومالُهُ غيرُ باقٍ، وهذا منه إشارةٌ لقولِهِ تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، وعلى هذا المعنى فـ«يُرْزَق» بضمِّ الياءِ مَبنيًّا لِلمَجهولِ، فما في شَرحِي على شَواهدِ «شَرحِ القَطر»[١] ممَّا قد يُخالِفُ هذا مُخالِفٌ لما يُفِيدُه كلامُ شُرَّاحِ[٢] «ديوانِ المتنبِّي».

(**نَحوُ: «لا رَجلٌ أَفضَلَ مِنكَ»**)، **وإعرابُه**: «لا»: نافيةٌ حجازيَّةٌ تَعمَلُ عملَ «ليسَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «رجلٌ»: اسمُها مَرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «أفضَلَ»: خبرُها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «منكَ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أفضَلَ».

(**وأَكثَرُ عَملِها في الشِّعرِ**)، بل قيلَ: إنَّه لا يُحفَظُ عمَلُها في النَّثرِ، قال الفاكهيُّ: ولا تَختَصُّ به، وهذا مخالِفٌ لما في «القَطرِ» و«اللَّمحة». اهـ[٣] وقالَ ابنُ عنقاءَ في «حَواشي البَهجةِ»: وعملُها قليلٌ جدًّا، وخصَّهُ أكثَرُ المغاربةِ بالشِّعرِ. اهـ، وقالَ العِصاميُّ في «شَرح الشُّذورِ»: صرَّحَ غيرُ واحدٍ بأنَّها لا تَعمَلُ إلَّا في الشِّعرِ، بل ظاهرُ عبارةِ الرَّضيِّ أنَّه رأيُ جميعِ النُّحاةِ، وجزَمَ بذلك المصنِّفُ في «القَطرِ» وغيرِه، ولا يَرِدُ ذلك على قضيَّةِ كلامِهِ هنا ـ يعني: في «الشُّذورِ» ـ؛ لأنَّه لم يَذكُرْ فيه اشتراطَ كونِ عَملِها في الشِّعرِ؛ لاحتمالِ ذهابِهِ إلى التَّعميمِ، كما جَرى عليه بَعضُهم. انتهى.

= «**خَلاصاً**»: مفعولٌ ثانٍ مَنصوب. «**مِن الأذى**»: جار ومجرور مُتعلق بـ(خَلاصاً)، وجُملة (لم يُرزَق...) في محلِّ جر بإضافة (إذَا) إليها. «**فلا**»: الفاء: واقعة في جوابِ (إذَا). (لا): نافيةٌ تعمَلُ عملَ (ليس). «**الحمدُ**»: اسمُها مَرفوع. «**مَكسوباً**»: خبرها مَنصوب. وجُملة (فلا الحَمد مكسوباً) لا محلَّ لها من الإعراب جوابُ الشَّرط غير الجازِم. الواو عاطفة للجُمل، «**لا المال باقيًا**»: جُملةٌ معطوفةٌ على التي قبلَها وإعرابُ مفرداتِها كإعراب مفرداتِها.

والشاهد: في عجُزه حينَ أعملَ (لا) النافية عملَ (ليس) في المَوضعَين، فرفَع بها الاسم ونَصب بها الخبر، مع أن الاسمَ في المَوضِعَين مُعرَّف باللام، وهو نادرٌ عند بعضِهم، وقياسٌ عند ابن مالك، ومنَعَه الجُمهور، وأَوَّلُوا ما وَرد منه إن كان مما يُحتجُّ به، وأمَّا غيرُه ـ كالبيتِ الذي هنا ـ فمَحمولٌ على غَلَطِ صاحبِه؛ إذ هو مُوَلَّد.

(١) لعلَّه يَقصد في حاشيتِه المُسمَّاة: «كَشف اللِّثام عن مُخدَّرات شَرح قطرِ ابن هشام».

(٢) في بعض الطَّبَعات: شرح.

(٣) «الفواكه»: (ص٢٤٦).

وأمَّا «إنْ» فتَعْمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» في لُغةِ العَالِيَةِ، بِالشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ في «ما»؛ سَواءٌ كانَ اسْمُها مَعْرِفةً أو نَكِرةً، نَحوُ: «إنْ زَيدٌ قائِماً»، .....

الكواكب الدرية

(وأمَّا «إنْ» النَّافِيةُ) ـ وهي بكسرِ الهمزةِ وسُكونِ النُّونِ ـ (فتَعمَلُ عَملَ «ليسَ»)، وعملُها أقلُّ مِن عملِ «لا» كما قالَ ابنُ مالكٍ، وعكَسَهُ أبو حيَّان فقال: عمَلُ «إنْ» أكثرُ مِن عملِ «لا»، والصَّوابُ الأَوَّلُ، (في لُغةِ) أهلِ (العالِيَةِ) بالعينِ المهملةِ والياءِ المثنَّاةِ مِن تَحتُ، وهي ما فوقَ نَجدٍ إلى أرضِ تِهامَةَ، وإلى ما وراء مكَّةَ وما والاهَا، والنِّسبةُ إليها: «عالِيٌّ»، ويُقالُ أيضاً: «عَلَوِيٌّ» على خِلافِ القياسِ. قالَه[1] في «الصِّحاحِ»، وأمَّا غيرُ أهلِ العاليةِ فيُهمِلُها على الأصلِ. والقولُ بِعَملِها هو رأيُ أكثرِ الكوفيِّينَ والفارسيِّ وابنِ جني وابنِ مالكٍ، وصحَّحهُ أبو حيَّان، ونقَله ابنُ هشامٍ عن الكسائيِّ والمبرِّدِ؛ ومنَعه أكثرُ البصريِّينَ والمغارِبة، ونَقلَهُ ابنُ هشامٍ عن سِيبويهِ والفَرَّاءِ، أي: (بِالشُّرُوطِ المُتَقدِّمةِ في «ما»)، أي: ما عَدا الشَّرطَ الأَوَّلَ أيضاً؛ (سَواءٌ كانَ اسمُها مَعرِفةً، أو نَكِرةً).

فالأَوَّلُ: (نَحوُ: «إنْ زيدٌ قائِماً»)، وإعرابُه: «إنْ»: نافيةٌ تَعملُ عملَ «ليسَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُها، «قائماً»: خبرُها.

وممَّا جاءَ فيه اسمُها معرفةً مِن القرآنِ العظيمِ قولُه تعالى: ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبادًا أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤] في قراءةِ سَعيدِ بنِ جُبيرٍ، بِتَخفيفِ (إنَّ) وكَسرِها لالتِقاءِ السَّاكنَينِ، ونصبِ (عِباداً) بِالخبريَّةِ، و(أمثالَكُم) بالنَّصبِ أيضاً نعتٌ لـ(عباداً)، وتكونُ المثليَّةُ المنفيَّةُ في هذه القِراءةِ هي المماثَلةَ في الإنسانيَّةِ، أي: ما الذين تَدعُونَ أيُّها المشركونَ مِن دونِ اللهِ عِباداً مُماثِلينَ ومُشابهينَ لكُم في الإنسانيَّةِ، بل هم أحجارٌ مَنحوتةٌ، والمماثَلةُ المثبَتةُ في القراءةِ المَشهورةِ المماثَلةُ في العُبوديَّةِ: أي: فهُم وإنْ شابَهوكم في العُبوديَّةِ، لكنَّهم لا يُشابِهونَكم في الإنسانيَّةِ، بل هم جمادٌ، وأنتُم عُقَلاء، فلَكُم عليهم مَزِيَّةٌ، فكيف تَعبدونَهم؟ فلا تَنافيَ بينَ القراءتَينِ في المعنى، فكانَ الأَولى لِلمُصنِّفِ التَّمثيلُ بهذه الآيةِ[2] جَرياً على عادتِهِ في إيثارِ التَّمثيلِ بالآياتِ القُرآنيَّةِ.

---

(١) أي: التفسيرَ وما بعدَه.

(٢) فيه نظرٌ ظاهر؛ إذ الأولويَّة إنما تثبُت لو كانت القراءة مُتواترةً، ولا سيَّما عند أصحاب المُتون.

وسُمِعَ مِن كَلامِهِمْ: «إن أَحَدٌ خَيراً مِن أَحَدٍ إلَّا بِالعافِيَةِ».

الكواكب الدرية

(و) الثَّاني: وهو ما إذا كانَ اسمُها نَكرةً (سُمِعَ مِن كَلامِهم) أي: أهلِ العاليةِ كما قالَه الحَريريُّ في «شَرح مُجيب النِّداء»[1]: («إنْ أَحَدٌ خَيراً مِن أَحدٍ إلَّا بِالعافِيَةِ») أي: السَّلامةِ مِن المَضارِّ، وفي «القامُوس»: العافيةُ: دِفاعُ اللهِ عن العبدِ، عافاهُ اللهُ مِن المكروهِ مُعافاةً[2] وعافِيَةً: وهبَ لَه العافيةَ مِن العِلَلِ والبَلاءِ، كأَعفاهُ، والمعافاةُ: أنْ يُعافيَكَ اللهُ مِن النَّاسِ، ويُعافيَهم منك. اهـ وإعرابُه: «إنْ»: نافيةٌ تَعملُ عملَ «ليسَ»، «أحدٌ»: اسمُها، «خيراً»: خبرُها، و«مِن أحدٍ»: مُتعلِّقٌ بـ«خيراً»، «إلَّا»: أداةُ حصرٍ، «بِالعافيةِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، وممَّا أَنشَدَهُ الكسائيُّ شاهداً على إعمالِ «إنْ» عمَلَ «ليسَ» قولُ الشَّاعرِ: [المنسرح]

إنْ هُوَ مُستَولِياً على أَحَدٍ ... إلَّا عَلى أَضْعَفِ المجانِينِ[3]

وقد يَكونُ اسمُها وخبرُها مَعرِفتَينِ، سُمعَ مِن كلامِ أهلِ العالِيَةِ: «إنْ ذلكَ نافِعَك، ولا ضارَّكَ».

---

(١) كذا جاء في الأصل، والكلام في «شَرح القطر» لِلفاكهي المُسمَّى «مُجيب النِّدا» (ص٢٦٧). وقد تقدَّم فيما مضى من كلام الشارح نقلٌ عن الفاكهي أسنَده لِلحريري أيضاً، وهذا غريبٌ.

(٢) عبارةُ «القاموس»: عِفاءً ومُعافاةً.

(٣) **البيت:** مجهولُ القائل، ويُروى: (إلا على حزبِه المَلاعينِ)، و(إلَّا على حِزبِهِ المَناحِيسِ).

اللغة: (مُستولياً): اسم فاعل من (استَولى)، ومَعناه: له وِلاية عليهم. (المَجانِين): جمع مَجنُون، وهو مَن ذَهب عقلُه.

المعنى: يَصف رجلاً بِالعَجز وضعفِ التأثير فيَقولُ: إنه ليس غالباً لأحد من الناس ولا مُؤثراً فيه، إلَّا أن يكونَ ذلك المغلوبُ مِن ضِعاف العُقول.

الإعراب: «إنْ»: نافية تَعمل عملَ (ليس). «هو»: ضمير مُنفصل في محل رَفع اسمها. «مُستولياً»: خبرها مَنصوب. «على أحدٍ»: جار ومجرور مُتعلِّق به. «إلا»: حرفُ استِثناء. «على أضعَفِ»: جار ومجرور في مَوضع نصب مُستَثنى من الجار والمَجرُور السابِق، ويجوز أن تكونَ (إلَّا) لِلحصر وما بعدَها بدلاً من (على أحدٍ) لما تقرَّر في باب الاستثناء. و(أضعفِ): مُضاف. «المجانينِ»: مُضاف إليه.

والشاهد فيه: إعمالُ (إنْ) النافِية عملَ (ليس)، وهو قولُ أكثر الكوفيِّين واختارَه ابنُ مالك وغيرُه.

قال ابنُ هشام: وفي البَيت شاهدٌ على مَسألة أُخرى، وهي أنَّ انتِقاضَ النَّفي بعد الخبر لا يَقدَح في العَمَل.

وأمَّا «لاتَ» فتَعمَلُ عَمَلَ «لَيسَ» بِشَرطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها لَفْظَ الحِينِ، .....

الكواكب الدرية

(وأمَّا «لاتَ») وأصلُها: «لا» زِيدَتْ عليها التَّاءُ لتأنيثِ الكلمةِ، أو لِلمُبالغةِ في النَّفي كما في «عَلَّامَة، ونَسَّابَة»، أو لهما معاً، وحُرِّكَتْ لالتقاءِ السَّاكنينِ بالفتحِ على المَشهورِ؛ لأنَّه أخفُّ الحركاتِ، وبِالكسرِ على أصلِ التقاءِ السَّاكنينِ، وبالضَّمِّ جَبْراً لما يَلحقُها مِن الوَهنِ بحذفِ أحدِ مَعمُولَيها لُزوماً، ويُوقَفُ عليها بالهاءِ وبالتَّاءِ[1]، (فتَعمَلُ عَملَ «ليسَ») بإجماعِ العربِ، فهي أَقوى الحُروفِ الأربعةِ في استِحقاقِ العملِ؛ لاختِصاصِها بالاسمِ؛ إذ لم يُحفَظْ نَفيُها الفعلَ، (بِشَرطِ أنْ يَكُونَ اسمُها وخَبرُها لَفْظَ «الحِينِ»)، فلا تَعمَلُ في غيرِه وإنْ رادَفَهُ، وذلك لِقِلَّتِها في الكلامِ، وهذا ما عليه سِيبويهِ والجُمهورُ، وتَبِعَهُم المصنِّفُ، وقيلَ: لا تَختَصُّ بـ«الحين»، بل تَعمَلُ فيه وفِيما رادفَهُ، كـ«السَّاعةِ، والأوانِ»، وهو ظاهرُ كلامِ «التَّسهيلِ»[2]، وفي «الشُّذورِ»: ولا تَعملُ إلَّا في «الحينِ» بكثرةٍ وفي «السَّاعةِ، والأوانِ» بقِلَّةٍ. انتَهى، وفي «شرحِ العِمريطِيَّة» لابن عَنقاء: «لاتَ»: بِشَرطِ كونِ اسمِها وخبرِها زَماناً، فإنْ لم تَدخُلْ على الزَّمانِ كانَتْ مُهمَلةً. انتَهى، ومثالُ دُخولِها على غيرِ الحِينِ مِن أسماءِ الزَّمانِ قولُ الشَّاعرِ: [الكامل]

نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ ... والبَغيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[3]

---

(١) والثاني هو القياسُ. ولا يَنبغي أن يُتعمَّدَ الوقف عليها لعدم تمام المعنى دُون ما بعدَها.

(٢) بل هو صريحُ كلامِه حين قال (ص٥٧): وتُكسع ـ أي: (لا) ـ بِالتاء فتَختصُّ بالحِين أو مُرادِفِه. اهـ وأنشَد في «شرحه» شواهدَ فيها دخولُها على الحين والساعة والأوانِ.

(٣) **البيت:** لرجل من طَيئ، وقال العيني: قائلُه مُحمد بن عيسى بن طَلحة بن عُبَيد الله التَّميمي، ويُقال: مُهلهل بن مالِك الكِناني. اهـ وفي «شرح شَواهد الأشموني» عند الكلام على ما وقع صدراً هنا: ويَظهر من كلام الفراء أن المستشهَد به عجزُ بيت، فإنه قال: هذا لا أعرف صدره، قال بعضُهم: هذا الذي لم يَحفظ الفراء صدرَه أنشدَه ابنُ السكيت في «كتاب الأضداد» هكذا:

ولَتَعْرِفَنَّ خَلائقاً مَشمُولةً ... ولَتَندمَنَّ ولاتَ ساعةَ مندمِ

اللغة: (البُغاة): جمعُ باغٍ وهو الظالم المُجاوزُ الحدَّ. (مَندَم): مصدر مِيمي بمعنَى النَّدم. (مَرتع): اسم مَكان من رَتَع: إذا رَعى، وأصلُه للماشية تأكُل من حيثُ شاءت، ثم استُعير للإنسان الذي يَلهُو ويَلعب. و(المُبتغي): الطالِب. و(الوَخيم): كالوَبيء وَزناً ومَعنى، وهو الثقيل غيرُ المُوافق.

المعنى: وَصف قوماً نَدِمُوا على بَغيٍ وقع منهم في حالِ أنْ لا ندمَ يَنفَع؛ لأنهم ندمُوا حيثُ لا يَنفع الندم، =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وقولُه: [الخفيف]

طَلَبُوا صُلْحَنا ولاتَ أَوانٍ فَأَجَبْنا أنْ لَيسَ حِينَ بَقَاءِ[1]

أصلُه: «ليسَ[2] الحينُ أوانَ صُلحٍ»، أو: «ليسَ الأوانُ أوانَ صُلحٍ»[3]، فحَذَفَ اسمَها وما أُضِيفَ إليه خَبَرُها، وقَدَّرَ تَنوِينَه[4]، فبَناه كما يُبنَى «قبلُ، وبعدُ»، إلَّا أنَّ «أَوان» يُشبِهُ «نَزالِ» وزناً، فبَناهُ على الكسرِ، ونَوَّنَهُ لِلضَّرورةِ.

= ومَرعَى طالب البغيِ ـ وهو المحلُّ الذي يَطلُبه لارتكاب جنايتِه ـ كالمرعى الوَخيم للدابَّة من حيثُ الإفضاءُ إلى الضَّرَر وسُوءِ العاقِبَة.

الإعراب: «نَدِم»: فعلٌ ماضٍ. «البُغاةُ»: فاعلُه. «ولاتَ»: الواو: حاليَّة. (لاتَ): نافية تَعمل عمل (ليس)، واسمُها محذوف يُقدَّر من لفظِ الخبر. «ساعةَ»: خبرُها منصوب. «مَندمٍ»: مُضاف إليه. وتَقدير الكلام: وليس الساعةُ ساعةَ نَدمٍ. وجملةُ (لاتَ ساعةَ..) واقعةٌ في محل نَصب حال. الواو: استِئنافية، «البَغيُ»: مُبتدأ مرفوعٌ. «مَرتعُ»: مبتدأٌ ثانٍ مضاف. «مُبتَغِيه»: مضاف إليه وهو مُضافٌ، والهاء: مضاف إليه. «وَخيمُ»: خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبرُه خبرُ الأولِ.

والشاهد: في قَوله: (ولات ساعةَ) حيث أُعمِلت (لات) عمَل (ليس) ودَخلَت على غير الحين من أسماء الزمان.

(١) **البيت:** لأبي زبيد الطائي حَرمَلةَ بن المُنذِر.

اللغة: (البَقاء): اسمٌ من قَولِهم: (أبقَيتُ على فلان إبقاءً): إذا رَحمتُه وتَلطَّفتُ به؛ وقيل: المرادُ: بَقاء الصُّلح.

المعنى: طلَب هؤلاءِ القومُ صُلحَنا؛ فقُلنا لهم: ليس الوقتُ وقتَ صُلح ومُهادَنة.

الإعراب: «طلبُوا»: فعل ماض، والواو: فاعِله. «صُلحَنا»: مفعول به مَنصوب، و(نا): مضافٌ إليه. «ولاتَ»: الواو: حاليَّة، (لاتَ): نافيَةٌ تَعمل عملَ (ليس)، واسمها مَحذوف. «أوانٍ»: خبرُ (لاتَ) مَبنيٌّ على الكسر في محلِّ نصب، ونُوِّنَ لأجل الضَّرورة. وجملةُ (لاتَ أوان) في محل نَصب حال. الفاء: حرفُ عطف، «أجَبْنا»: فعل ماضٍ وفاعِله. «أنْ»: تَفسيريَّة. «ليس»: ماضٍ ناقص من أخواتِ (كان)، واسمه مُستتر فيه عائدٌ إلى الأوان. «حينَ»: خبرُ (ليس) مَنصوب. «بَقاءِ»: مضاف إليه مجرور، وجُملة (ليس حين بقاء) تَفسيريَّة لا محل لها من الإعراب. ويَجوز ـ كما في «الخزانة» ـ أن تكونَ (أنْ) مَصدريَّة، قال: يُقال: أجابَه بكَذا. اهـ فيكون المصدر المؤوَّلُ مجروراً بالباء المحذوفةِ قياساً.

والشاهد: في (ولاتَ أوانٍ)، حيث أعملَ (لاتَ) في غيرِ (الحين) نظيرَ الشاهد قبلَه.

(٢) الأَولى: (لاتَ)؛ إذ الكلامُ في الأصل لا في المعنَى والتقدير، ولا سيَّما مع قولِه الآتي: (فحذف اسمَها).

(٣) هذا أولى؛ لِيَكون فيما أُبقي دليلٌ على ما أُلقي.

(٤) أي: إنه قَطَعه عن الإضافةِ لفظاً لا مَعنى.

وبِأَنْ يُحذَفَ اسْمُها أو خَبَرُها، والغالِبُ حَذْفُ الاسْمِ، نَحوُ: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] أي: لَيسَ الحِينُ حِينَ فِرارٍ، وقُرِئَ: ﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ على أنَّ الخَبَرَ مَحذُوفٌ، أي: لَيسَ حِينُ فِرارٍ حِيناً لَهُم.

الكواكب الدرية

(و) بِشَرطِ أنْ لا يُجمَعَ بينَ اسمِها وخبرِها، (بِأنْ يُحْذَفَ اسمُها) ويُذْكَرَ خبرُها، (أو) بأنْ يُحذَفَ (خَبرُها) أي: ويُذكرَ اسمُها، فلا يَجتَمعانِ؛ لأنَّه لم يُسمَعْ، (والغالِبُ) أي: المَسموعُ بكَثرةٍ في كلامِهم (حَذفُ الاسمِ)؛ لِكونِهِ في مَوضِعِ التَّاءِ المجعُولةِ كالعِوَضِ عن أَحدِ الجُزأَينِ، أو لأنَّ الخبرَ مَحَطُّ الفائدةِ، فلا يَحسُنُ حذفُهُ، (نَحوُ: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «نادوا»: فعلٌ وفاعلٌ، «نادى»: فعلٌ ماضٍ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿وَّلَاتَ﴾: الواوُ: للحالِ، «لاتَ»: نافيةٌ تَعمَلُ عملَ «ليسَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، و﴿حِينَ﴾: خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و﴿مَنَاصٍ﴾: مُضافٌ إليه، واسمُها مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: فنادَوا والحالُ أنَّه ليسَ الحينُ حينَ فِرارٍ وتَأَخُّرٍ، كما قال المصنِّفُ: (أي: ليسَ الحِينُ حِينَ فِرارٍ)، فـ«مَناصٌ» بمعنى: فِرار، (وقُرِئَ) أي: في الشَّواذِّ[1] ـ وهي: ما وراءَ السَّبعِ، وقيلَ: ما وراءَ العَشرِ[2] ـ: (﴿وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾) برفعِ «حينُ» (على) أنَّه اسمُها، وعلى (أنَّ الخَبرَ مَحذُوفٌ، أي: ليسَ حِينُ فِرارٍ حِيناً لَهُم)، أي: حيناً مَوجوداً لهم عندَ تَنادِيهِم ونُزولِ العذابِ بهِم.

❁ ❁ ❁

(١) والقارئُ بذلك جماعةٌ منهم: الضحَّاك والجَحدَريُّ وعيسى بن عُمَر.

(٢) هذا ما استقرَّ عليه الأمرُ اليومَ.

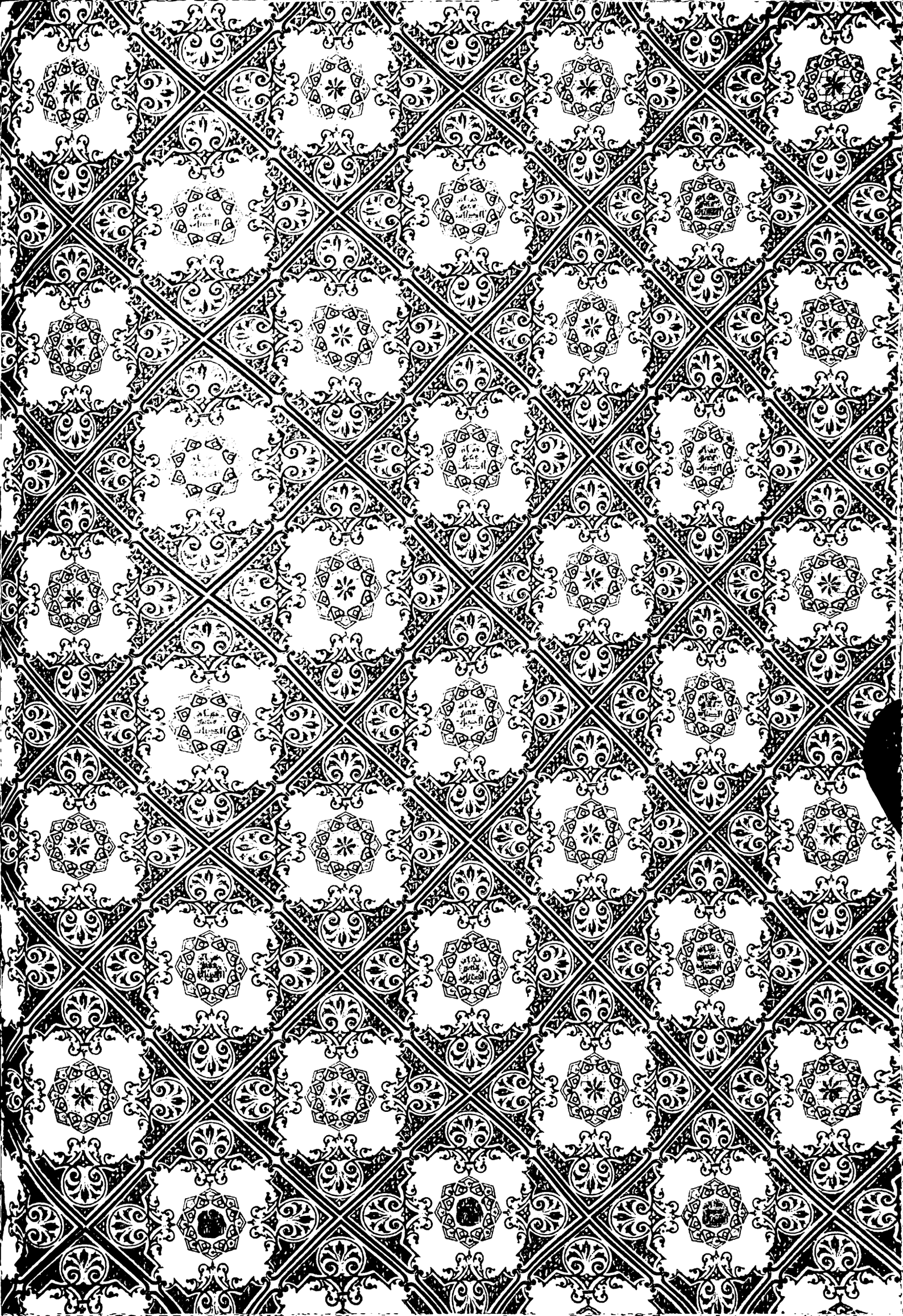

فصل

وأمَّا أَفعَالُ المُقارَبَةِ .....

الكواكب الدرية

(فصلٌ) في بيانِ حُكمِ أفعالِ المقاربةِ

(وأمَّا أَفعالُ المُقارَبةِ) أي: القُربِ، أي: الأفعالُ الدَّالَّةُ على قُربِ حُصولِ الخبرِ ودُنُوِّهِ، فالمقارَبةُ «مُفاعَلةٌ»، ولكنَّ المرادَ بها هنا أصلُ الفعلِ، وهو القُرْبُ[1]، وهي مصدرُ «قاربَ الشَّيءَ يُقارِبُهُ مُقارَبَةً»، وتَسميةُ أفعالِ هذا البابِ كُلِّها أفعالَ المقاربةِ مِن بابِ التَّغليبِ، كـ«القَمرَينِ» للشَّمسِ والقمَرِ؛ لأنَّ بعضَها للرَّجاءِ، وبعضَها للشُّروعِ كما يُفيدُه قولُ المصنِّفِ: (فهي ثَلاثةُ أقسامٍ... إلخ).

وقد حَدَّها ابنُ الحاجبِ في «الكافيةِ» بما يُفِيدُ اشتراكَها في إفادةِ المقاربةِ، فقالَ: (أفعالُ المقاربةِ: ما وُضِعَ لدُنُوِّ الخبرِ رَجاءً أو حُصولاً أو أَخذاً فيه)[2]، فالدَّالُّ منها على الرَّجاءِ مَوضوعٌ لمقاربةِ الخبرِ على سَبيلِ الرَّجاءِ والطَّمعِ في حُصولِهِ، نحوُ: «عَسى اللهُ أنْ يَشفيَ مريضَكَ»، تُريدُ أنَّ قُربَ شفائِهِ مَرجوٌّ مِن عندِ اللهِ مَطموعٌ فيه، والدَّالُّ منها على المقاربةِ مَوضوعٌ لِمُقاربةِ الخبرِ على سبيلِ وُجودِ القُربِ وحُصولِهِ، لا على رجائِهِ، نحوُ: «كادتِ الشَّمسُ تَغرُبُ»، تُريدُ أنَّ قُربَها مِن الغُروبِ قد حصَلَ، والدَّالُّ منها على الشُّروعِ مَوضوعٌ لمقاربةِ الخبرِ على سَبيلِ الأَخْذِ فيه، تَقولُ: «طَفِقَ الثَّلجُ يَذوبُ» إذا قُلتَ ذلك في حالِ أَخذِهِ في السَّيلانِ عندَ طُلوعِ الشَّمسِ عليه، فالكلُّ مِن أفعالِ هذا البابِ بِهذا التَّقريرِ[3] مِن بابٍ واحدٍ باعتِبارِ أصلِ المقارَبةِ، فلا حاجةَ حِينئِذٍ لجعلِ إطلاقِ لفظِ المقاربةِ عليها مِن بابِ التَّغليبِ كما قالَهُ جمعٌ، ولا مِن بابِ تَسمِيَةِ الكلِّ باسمِ الجزءِ كما قالَهُ جمعٌ آخَرُ[4]،

---

(١) قال الصبانُ: لأن الفعل هنا مِن واحد كـ(سافَر)، لا مِن اثنَين كـ(قاتَل). أفاده سم وتَبِعه البَعض وغيرُه، ولَك أن تجعلَ المفاعَلة على بابِها لِقُرب كلٍّ مِن معنى الاسم ومَعنى الخَبرِ من الآخَر، وإن كانت دَلالتُها على قُرب الخبر بالوضعِ، وعلى قُرب الاسم باللُّزوم. اهـ

(٢) «الكافيَة» لابن الحاجب: (ص٤٨).

(٣) بالراء في النُّسخ الثلاثة، ولا مانعَ من جَعلِه بالدال.

(٤) اعلَم أن هذا الثانيَ أبعدُ مِن الأول؛ لِقول الناصِر اللَّقاني: تَسمية الكُل باسم جُزئه عِبارةٌ عن إطلاقِ اسم الجزء =

فهِيَ ثَلاثَةُ أَقسَامٍ: ما وُضِعَ لِلدَّلالَةِ على **قُرْبِ الخَبَرِ**، وهُوَ: «كَادَ، وكَرِبَ» ـ بِفَتحِ الرَّاء وكَسْرِها، والفَتْحُ أَفْصَحُ ـ و«أَوْشَكَ»؛ وما وُضِعَ لِلدَّلالةِ على **رَجاءِ الخَبَرِ**، وهُوَ: «عَسَى، .....

الكواكب الدرية

(فهيَ **ثَلاثَةُ أَقسامٍ**) لا رابعَ لها، والمَذكورُ هنا أَحدَ عَشَرَ:

الأَوَّلُ مِن الأقسامِ الثَّلاثةِ: (**ما وُضِعَ لِلدَّلالةِ**) أي: ليَدُلَّ (**على قُرْبِ الخَبرِ**)، أي: على أنَّه قريبُ الحُصولِ، فنَحوُ: «كادَ زيدٌ يَخرُجُ» مَعناه: إثباتُ مُقاربةِ الخروجِ وإنْ لم يَخرُجْ، فهو غيرُ دالٍّ على نفيِ الخروجِ كما سيَأتي تَحقيقُه في آخِرِ البابِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى، (**وهو**) أي: هذا القسمُ الدَّالُّ على قُربِ الخبرِ ألفاظٌ كثيرةٌ ذَكَرَ المصنِّفُ منها ثلاثةً:

(«**كادَ**»)، قالَ الدَّمامِينيُّ: وهي أشهَرُ أفعالِ المقاربةِ، وتَتَصرَّفُ تَصرُّفَ الأَفعالِ، فيقالُ: «كادَ، يَكادُ ويَكُودُ، كَيْداً وكَوْداً ومَكاداً ومَكادةً، فهو كائدٌ».

(و«**كَرِبَ**» **بِفَتحِ الرَّاءِ وكَسرِها، والفَتحُ أَفصَحُ**) كما قالَ الدَّمامينيُّ وغيرُه، فيُقالُ: «كَرِبَ كُرُوباً، فهو كارِبٌ».

(و«**أَوشَكَ**») هو في الأصلِ بمعنى: «أَسْرَعَ»، وتُستَعمَلُ كذَلك، فيُقالُ: «أَوشكَ فلانٌ في السَّيرِ» أي: أَسْرَعَ فيه، وتَتَصَرَّفُ فيُقالُ: «أَوشَكَ يُوشِكُ، فهو مُوشِكٌ»، و«أَوْشِكْ يا زيدُ»، و«هو أَوشَكُ منه».

(و) **الثَّاني**: (**ما وُضِعَ لِلدَّلالةِ على رَجاءِ الخَبرِ**)، أي: على رَجاءِ المتكلِّمِ لحصولِ مَضمُونِ الخبرِ؛ سَواءٌ كانَ رجاءُ حُصولِهِ عن قُربٍ أو بُعدٍ، (**وهو**) ثلاثةٌ:

(«**عَسَى**») بفتحِ السِّينِ كـ«قَضى»، وقد تُكسَرُ سينُها إذا اتَّصلَ بها ضميرُ متكلِّمٍ، نحو: «عسِيتُ، وعَسِينَا»، أو ضميرُ مخاطبٍ نحوُ: ﴿فَهَلْ عَسِيتُمْ﴾[1] [محمد: ٢٢]، والمَشهورُ في كُتبِ العربيَّةِ أنَّها فعلٌ جامدٌ، فلا يَأتي منها إلَّا الماضي، وعبارةُ «التَّسهيلِ»: ويُلازِمْنَ ـ يَعني أفعالَ هذا البابِ جَميعَها ـ لَفظَ الماضي[2]، إلَّا «كادَ، وأَوشَكَ، وجَعَلَ». اهـ وعبارةُ

= على ما تركَّب منه ومِن غَيره، كتَسمِيةِ المُركب كلمةً، وأمَّا تَسمية الأشياء المُجتمِعة من غير تركيبٍ منها فتَغليبٌ، كالعُمَرَين والقمَرَين. أفاده الصبان أيضاً.

(١) في قراءة نافعٍ، وقرَأ الباقون بالفتحِ على الأصل.

(٢) في المطبوع من «التَّسهيل» (ص٥٩): ويُلازِمُهنَّ لفظُ المُضي.

. . . . . .

الكواكب الدرية

«الحاجبيَّةِ»: (فالأَوَّلُ: «عسى» غيرُ متصرِّفٍ)، قالَ الخَبِيصيُّ: أي: لا يَجيءُ منه مُضارعٌ، أو اسمُ فاعلٍ، أو أمرٌ، أو نهيٌ؛ لِتَضَمُّنِهِ معنى الإنشاءِ، ومُشابهتِهِ بذلكَ الحرفَ؛ لِكونِ الإنشاءِ بالحُروفِ. اهـ وعبارةُ الرَّضيِّ: «عَسَى» لا يأتي منه إلَّا الماضي؛ لِتَضَمُّنِهِ معنى الحرفِ، أي: إنشاء الطَّمعِ والرَّجاءِ، كـ«لعلَّ»، والإنشاءاتُ في الأَغلَبِ مِن مَعاني الحروفِ، والحروفُ لا يُتصرَّفُ فيها. اهـ[1]، قالَ الأندَلُسيُّ[2]: وأمَّا قَولُهم: «عَسا[3] يَعْسُو عُسُوًّا»، فهو بمعنَى: صَلُبَ، وأَنشدَ قولَ عَدِيٍّ: [الكامل]

لَولا الحَياءُ وأنَّ رَأْسِي قد عَسَا ... فيهِ المَشِيبُ لَزُرْتُ أمَّ القاسِمِ[4]

وكلامُ المصنِّفِ يُفيدُ أنَّ «عَسى» للرَّجاءِ فقَطْ، وليسَ كذلك، ولكنَّ الرَّجاءَ هو الغالبُ،

---

(١) (٤/ ٢١٣-٢١٤).

(٢) هو أبو مُحمد القاسمُ بن أحمدَ بنِ المُوفَّق الأندَلُسي المرسيُّ اللُّورقي، مِن عُلماء العربيَّة بالأندَلُس، نِسبتُه إلى لُورقة (Lorca) بمرسية، رَحل إلى العراق والشام، وتُوفي بدِمشقَ. له «المحصَّل في شَرح المفصَّل»، و«شَرح الشاطبية»، و«المَباحث الكامِلية في شرح الجزُولية»، والرضيُّ كثيرُ النَّقل عنه في «شرح الكافية» مع أنه مِن مُعاصِريه؛ إذ تُوفي سنةَ (٦٦١هـ).

(٣) في الأصل: (عسى)، والصواب كتابتُه بالألف لأنه واويٌّ. ومثلُه يقال في البيت الآتي.

(٤) **البيت:** لعَديٌّ بن زيد بن الرِّقاع من قصيدةٍ في «دِيوانه» يَمدحُ بها الوليدَ بن عبد المَلك. وفي رِواية: (عنَا فيه المشيب)، وفي أُخرَى: (علَا فيه المَشيب).

اللغة: (المشيب): الشيبُ. (عسَا): اشتدَّ، وأمَّا (عنَا) فمَعناه: أفسَد أشَدَّ الفَساد.

المعنى: لَولا وجودُ الحياء ولولا كثرةُ الشَّيب في رَأسي، لأتَيتُ مَحبُوبَتي أُمَّ القاسِم زائراً.

الإعراب: «**لولَا**»: حرفُ امتناع لِوُجود. «**الحياءُ**»: مبتدأ مرفوع، والخبر محذوفٌ تقديره: مَوجودٌ. الواو: حرف عطف، «**أنَّ**»: حرف مُشبَّه بالفعل. «**رأسي**»: اسمها. والياء: مضاف إليه. «**قد**»: حرف تَحقيق. «**عسَا**»: فِعل ماضٍ تام. «**فيه**»: جار ومجرور مُتعلِّق به. «**المشيبُ**»: فاعلٌ مرفوع. والجُملةُ الفعليَّة في محلِّ رفع خبر (أنَّ)، والمصدَر المؤوَّلُ مِن (أنَّ) ومعمولَيها في موضعِ رفع عطفاً على (الحياء)، والتقديرُ: لولا الحَياءُ واشتِدادُ المشيبِ في رأسي. «**لَزُرتُ**»: اللام: واقعةٌ في جوابِ (لولا)، و(زُرتُ): فعل ماضٍ وفاعِله. «**أمَّ**»: مَفعوله مُضاف. «**القاسمِ**»: مُضاف إليه. وجملة (لَزُرتُ...) لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد: في قولِه: (عسَا المشيبُ)؛ فإنَّ (عسَا) ههنا فعلٌ تامٌّ مُتصرِّف مُضارعُه (يَعْسُو)، وليسَ نفسَ (عَسَى) الجامِدَةِ التي هي مِن أفعالِ الرجاءِ، فهُما مُتغايِرانِ.

وحَرَى، واخْلَولَقَ»؛ وما وُضِعَ لِلدَّلالةِ على **الشُّرُوعِ**، وهُوَ كَثِيرٌ، نَحوُ: «طَفِقَ، .....

الكواكب الدرية

وقد تَأتي لِغَيرِه، ففي «الرَّضيِّ»: قالَ الجوهريُّ: «عَسى» مِن اللهِ واجبةٌ؛ لاستِحالةِ الطَّمعِ والإشفاقِ اللَّذينِ يَكونانِ في المخلُوقِ عليه تعالى، إلَّا في قولِهِ تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]، وأقولُ: إنَّ «عَسَى» في الآيةِ لِلتَّخويفِ، لا لِلخوفِ والإشفاقِ. اهـ[١] وفي «القاموسِ»: «عَسى»: فعلٌ مُطلَقاً، أو حرفٌ مُطلقاً ـ أي: على الخِلافِ فيها ـ للتَّرجِّي في المحبُوبِ، والإشفاقِ في المكروهِ، واجتَمَعا في قولِهِ تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ...﴾ [البقرة: ٢١٦] الآيةَ، ولِلشَّكِّ واليقينِ، وقد تُشَبَّهُ بـ«كادَ»، ومِن اللهِ لِلإيجابِ، وبمنزلةِ «كانَ» في المثَلِ السَّائرِ: «عَسى الغُوَيرُ أَبْؤُساً». اهـ

(و«حَرَى») بفتحِ الحاءِ والرَّاءِ المهملتَينِ، كذا في «التَّصريحِ» و«الفواكهِ»[٢] وغيرِهما مِن كُتبِ المتأخِّرينَ، وفي «الرَّضيِّ»: قد تُستعمَلُ «حَرِيَ زيدٌ أنْ يَفعَلَ كذا» ـ بكسرِ الرَّاءِ[٣] ـ استِعمالَ «عَسى» بِلَفظِ الماضي فقَطْ، ومَعناه: صارَ حَرِيًّا، أي: خَلِيقاً وجَديراً. اهـ، قُلتُ: كلامُ «القامُوسِ»[٤] يُفيدُ أنَّها تُستعمَلُ كـ«رَضِيَ، ورمَى»، أي: بفتحِ الرَّاءِ وكسرِها، وقد ذكرَها بفتحِ الرَّاءِ أصحابُ كُتبِ الأفعالِ مِن اللُّغويِّينَ كما نبَّهَ على ذلك الأَزهَريُّ والعِصاميُّ.

(و«اخْلَولَقَ») بفتحِ اللَّامينِ.

(و) **الثَّالثُ**: (**ما وُضِعَ لِلدَّلالةِ على الشُّرُوعِ**)، أي: شُروعِ الاسمِ في الخَبرِ، (وهو) أي: هذا القِسمُ (**كَثِيرٌ**)، وقد أنهاها بَعضُهم إلى نَيِّفٍ وعِشرينَ فِعلاً، ذكرَ المصنِّفُ منها خمسةً: (**نَحوُ**: «**طَفِقَ**») بفتحِ الفاءِ، وكسرِها، قالَ في «التَّوضيحِ»: حَكى الأخفشُ: «طَفَقَ يَطْفِقُ» كـ«ضَرَبَ يَضْرِبُ»، و«طَفِقَ يَطْفَقُ» كـ«عَلِمَ يَعْلَمُ»، وحَكى مَصدرَ «طَفَقَ» بالفتحِ: طُفُوقاً، ومصدرَ «طَفِقَ» بِالكسرِ: طَفَقاً. اهـ[٥]، والمَشهورُ أنَّها لا تَتصرَّفُ كـ«عَسى»، قالَ الدَّمامِينيُّ: وحُكي أيضاً: «طَبِقَ» بكسرِ الباءِ الموحَّدَةِ.

---

(١) بمعناه مع زيادةِ توضيح. انظر: الموضع السابق.

(٢) (ص٢٥٠).

(٣) لم أرَ في كلامِه التنصيصَ على الكسرِ.

(٤) فليُنظر في ذلك.

(٥) «أوضح المسالك»: (١/ ٣١٨ و٣٢٢ - ٣٢٣).

وعَلِقَ، وأَنْشَأَ، .....

الكواكب الدرية

(و«عَلِقَ») بِكَسرِ اللَّامِ، قالَ الدَّمامِينيُّ: وهي غَريبةٌ، ومِن شَواهدِ استِعمالِها قولُ الشَّاعرِ: [الوافر]

أَراكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَن أَجَرْنَا وظُلْمُ الجارِ إِذْلالُ المُجيرِ[1]

(و«أَنْشَأَ») بِالهمزِ أَوَّلَهُ وآخِرَهُ، نحوُ: «أَنْشَأَ السَّائقُ يَحدُو الإبلَ»، وقولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كانَ مَكْتُومَا[2]

---

(١) هنا انتَهى كلامُ الدَّماميني المنقولُ من «تَعليق الفرائد».

والبيت: لم يُذكر قائله.

اللغة: (عَلِقتَ): أخَذتَ وشَرَعتَ، نبَّهه بِذلك إلى أوَّل ظُلمِه لِيَتدارَكه ويتَهِيَ عنه، ولم يُمهِلْه إلى أن يَتمادَى فيه. (تَظلِمُ): تُجاوز الحَدَّ وتَعتَدِي. (مَن أجَرْنا): مَن حَمَيناه وجَعَلناه بِمَنزِلة جارِنا الذي تُلاصق دارُه دارَنا في تَعظيم حقِّه والانتِصارِ له.

المعنى: يَقُولُ: إنِّي أراكَ قد شرَعتَ في ظُلمِ مَن أدخَلناه في حِمايتِنا وبَذَلنا له جِوارَنا، وما يَنبَغي لك ذلك لو كُنتَ عاقلاً؛ فإنَّ ظُلمَ صاحبِ الجِوار والاعتداءَ عليه لا شكَّ أنه انتِقاصٌ مِن قَدْرِ المُجيرِ وهيبَتِه وإهانةٌ له، وهذا البيتُ بيانٌ، فإن كان بعدَه شيءٌ فذاكَ، وإلا فهو مَشُوبٌ بِتَهديد، أي: فانتَهِ عن ذلك يا هذَا وأَمسِكْ وإلَّا.

الإعراب: «أراكَ»: مُضارع مَرفوع، ومفعولُه الأول، والفاعِل: مُستتر فيه وجوباً تَقديره: أنا. «عَلِقتَ»: فعلٌ ماضٍ ناقِص واسمُه. «تَظلِمُ»: مُضارع مرفوع، وفاعِله: أنتَ. «مَن»: اسم مَوصول في محل نصب مَفعول (تَظلِم). «أَجَرنا»: فعل ماضٍ وفاعِله، والجُملة صِلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب، وجُملة (تَظلم مَن أجَرنا) في محل نَصب خبر (عَلِقَ). وجُملة (عَلِقتَ تَظلم...) في محل نَصب مَفعول ثانٍ لـ(أراكَ). ويَجوز أن تكونَ الرؤية بَصريَّةً، فالجملةُ حينئذٍ حالٌ من الكاف الواقعةِ مَفعولاً به. الواو: استِئنافية، «ظُلمُ»: مُبتدأ مضاف. «الجارِ»: مُضاف إليه. «إذلالُ المجيرِ»: خبرُ المبتدأ ومُضاف إليه.

والشاهد: في قَوله: (عَلِقتَ تَظلم)؛ حيث استعملَ (عَلِقَ) دالًّا على الشُّروع في الفعل، ومِن ثَمَّ عُدَّ في أخوات (كاد). وفيه شاهدٌ أيضاً على أن خبرَها يكونُ بغَير (أنْ).

(٢) صَدرُه:

لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْنُ الكاشِحِينَ لَكُمْ

والبيت: لا يُعرَف قائله، ويُروى: (عما كان مكنُونَا).

اللغة: (تبيَّن): ظهَر بعد خَفاء. (مَين): كَذِب. (الكاشِحين): المُبغضِين. (أنشأتُ): شرَعتُ. (أُعرِبُ): أُظهِر. (مَكنوناً): مَستوراً خافياً. =

وأَخَذَ، .....

الكواكب الدرية

(و«أَخَذَ»)، كقَولِه: [الكامل]

فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ والرُّسُومُ تُجِيبُني ... وبِالاعتِبارِ إجابةٌ وسُؤالُ(١)

= **المعنى:** يحتملُ عدَّةَ مَعانٍ على حسَب تعليق الجار والمجرور بـ(تبيَّن) أو بـ(الكاشِحين)، وعلى حَسَبِ طبيعةِ ما كان مَكنوناً، ومعناه العامُّ: أنَّه حينَ ظهَر له أو لهم كذبُ المُبغِضينَ له أو لهم بعد أن كان خفيًّا، شَرَع في إظهار ما كان مخفيًّا أيضاً من محبَّتِهم أو غيرِها؛ لانتِفاء المانِع حينئذٍ ولأنَّ الشيءَ يَجُرُّ مثلَه.

الإعراب: «لمَّا»: ظرف بمَعنى (حِين) مبنيٌّ على السكون في مَحل نصب، والعاملُ فيه (أنشأ) الآتِي، «تبيَّن»: فعل ماضٍ. «مَينُ»: فاعلُه مُضاف، و«الكاشحِينَ»: مُضاف إليه. «لَكم»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلق بما قبلَه، أو بـ(تبيَّن) على حسَب المرادِ، وجُملة (تبيَّن...) في محل جرٍّ بإضافة (لما) إليها، «أنشَأتُ»: فعل ماضٍ ناقِص واسمه. «أُعرِبُ»: فعل مضارع، وفاعِله: أنا، وجُملةُ (أُعربُ) في مَحل نصب خبر (أَنشَأ). «عمَّا»: (عنْ): جارَّة، و(ما): مَوصولة مجرورة محلًّا بها، والجار والمجرور متعلِّق بـ(أُعرب). «كان»: ناقصة، واسمها مُستتر فيها يَعود إلى (ما). «مكتومًا»: خبرُ (كان)، وجملةُ (كان مكتوماً) لا محلَّ لها من الإعراب صِلةُ الموصول.

والشاهد: في قَوله: (أنشَأتُ) فإنَّه من أفعال الشُّروع كـ(طَفِق) وأخواتِها. وفيه شاهدٌ آخَرُ، وهو تجرُّد خبرِها من (أنْ)، وهو الواجبُ في أفعال هذا النَّوع كما سيَذكُرُه الشارح مُعلِّلاً قريباً.

(١) **البيت:** لا يُعرف قائلُه، وروايةُ غير الشارح: (وفي الاعتِبارِ).

اللغة: (أخَذتُ): شرَعتُ وبدَأتُ. (أسأَلُ): مِن سؤال الاستخبار. (الرُّسُوم): جمعُ رَسْم، وهو ما بقيَ مِن آثارِ الدِّيار لاصقاً بالأرض، فإن شَخَص وظهَر كالأثافيِّ فهو الطَّلَل، وجمعُه أَطْلال وطُلُول أيضاً.

المعنى: يَقول الشاعرُ: إنه وَقَف على آثار دِيار أحبَّائِه أو غيرِهم، فجَعل يَسألُ عن أصحابِها الذين عَمَرُوها فيما مَضى، وتِلك الآثارُ تُجيبُه عن أسئلتِه بارتِحالِهم أو هَلاكِهم أو غيرِ ذلك من أجوِبَتِها، ثمَّ استَشعَر استِغراباً من سامِعِه لهذه الإجابةِ من الجَمادِ، فقال: إنَّ في أخذِ العبرةِ من الحَدَث لإجابةً لكلِّ سؤالٍ لِمَن أمعَنَ النَّظَرَ، والله أعلَم.

الإعراب: «أخَذتُ»: فِعل ماضٍ من أفعالِ الشُّروع واسمُه، «أسأَل»: مضارعٌ مرفوع، وفاعله: أنا، مُستتر فيه وجوباً، والجملةُ في محل نصب خبر (أخَذ). الواو: حاليَّة، «الرُّسومُ»: مُبتدأ، «تُجِيبني»: فعل مضارع، والنونُ: لِلوقاية، والياء: مَفعول به، والفاعل مُستتر جوازاً تقديره: هي، والجملةُ في محل رَفع خبر المبتدأ، وجملةُ المبتدأ والخبر في محل نَصب حال. الواو: استئنافية. «بِالاعتبارِ»: جار ومجرور مُتعلق بمحذوف خبر مُقدَّم، «إجابةٌ»: مُبتدأ مُؤخر، «وسؤالُ»: عطفٌ عليه.

ووجهُ الاستِشهاد فيه: كالذي قبلَه في الأمرَين، أعني: كونَ (أخَذ) لِلشروع، ووُجوبَ تجرُّدِ خبرها من (أنْ).

وجَعَلَ».

وهذِهِ الأفعالُ تَعمَلُ عَمَلَ «كانَ»، فترفَعُ المُبْتَدَأَ وتَنْصِبُ الخَبَرَ، إلَّا أنَّ .....

الكواكب الدرية

(و«جَعَلَ») بِفَتحِ عَينِهِ، وفي «القامُوسِ»: و«جَعَلَ يَفْعَلُ كذا»: أَقْبَلَ وأَخَذَ، وتكونُ بمعنى: «سمَّى»، ومنه ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، وبمعنى: التَّبيينِ نحوُ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]. . . و«جَعَلْتُ زيداً أخاكَ»: نَسَبتُهُ إليكَ. اهـ[1]

(وهَذِه الأَفعالُ) المترجَمُ لها بأَفعالِ المقارَبةِ (تَعمَلُ عمَلَ «كانَ») وأخواتِها، وتُسمَّى: نَواسِخَ، ونَواقصَ أيضاً، وإنَّما أُفْرِدَتْ بِبابٍ لاختِصاصِ خبرِها بأحكامٍ ليسَتْ لخبرِ «كانَ»، (فترفَعُ المُبتَدأَ وتَنْصِبُ الخَبرَ) على المَشهورِ، ويَدلُّ لِذَلك وُرودُ خبرِها مُفرداً مَنصوباً في بعضِ الأَحيانِ.

وسِيبَويهِ[2] يَجعلُ المقرُونَ بـ«أنْ» مَفعولاً مَنصوباً على إسقاطِ الخافضِ، ويَجعَلُ الفعلَ بمعنَى: «قَرُبَ»، فالتَّقديرُ عِندَه في نحوِ: «عَسى زيدٌ أنْ يَقومَ»: قَرُبَ زيدٌ مِن القيامِ.

ومِن أَحكامِ هذه الأفعالِ أنَّ خبرَها لا يَتقدَّمُ عليها، وقد يَتَوَسَّطُ، وقد يُحذَفُ، (إلَّا أنَّ) اسمَها لا يخلُو غالباً مِن اختِصاصِهِ: إمَّا بِتَعريفٍ نحوُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، أو بِوَصفٍ نحوُ: «عَسى سائِلٌ[3] ذُو حاجةٍ أنْ يَفتَحَ اللهُ عليه»؛ وقد يَأتي نَكرةً مَحضةً غيرَ مُختصَّةٍ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

عَسَى فَرَجٌ يَأْتي بِهِ اللهُ؛ إنَّهُ ... لهُ كُلَّ يَومٍ في خَلِيقَتِهِ أَمرُ[4]

---

(١) أي: باختِصار كثير من موضِع النِّقاط التي زِدناها.

(٢) وكذَا المبرِّد.

(٣) تصحَّف في طبعتَين إلى: سائر.

(٤) البيت: مجهولُ القائل، وقولُ بعضِهم: (قائلُه مُحمد بن إسماعيل) غيرُ نافع. وقبل هذا البيتِ قولُه:

عَلَيكَ إذَا ضاقَتْ أُمُورُكَ والْتَوَتْ ... بِصَبرٍ؛ فَإنَّ الضِّيقَ مِفتاحُهُ الصَّبْرُ

ولا تَشْكُوَنْ إلَّا إلى اللهِ وَحدَهُ ... فَمِنْ عِندِه تَأتِي الفَوائِدُ والبِشْرُ

اللغة: (الفرَج): انكِشاف الهمِّ. (خَلِيقته) أي: خَلقِه، يقال: هُم خَلِيقةُ الله وهم خَلْقُ الله أيضاً.

المعنى: لا تَبُثَّ شَكواكَ إلَّا إلى مَولاك، فلعلَّه يُوجِدُ لك من الضِّيق فرَجاً ويَجعلُ لك من الضَّنْك مَخرجاً، فهو المرجُوُّ لِكشف الهُموم والأحزانِ؛ لأنه سُبحانه له كلَّ يومٍ في خَلقِه أمرٌ وشأنٌ. =

خَبَرَها .....

الكواكب الدرية

وإلَّا أنَّ (خبرَها) يَختَصُّ بأُمورٍ:

منها: أنَّه قد يُحذَفُ، كقَولِ عَنترةَ: [الطويل]

هَمَمْتُ ولَم أَفعَلْ، وكِدْتُ، ولَيتَنِي تَرَكْتُ على عُثْمانَ تَبْكِي حَلائلُهْ(١)

= **الإعراب:** «عسَى»: فعلٌ ماضٍ ناقص. «فرَجٌ»: اسمُها مَرفوع، «يَأتي»: مضارع مرفوعٌ، «بِه»: جار ومجرور مُتعلِّق به، «اللهُ»: لفظُ الجلالةِ فاعلُ (يَأتي)، والجُملة خبر (عسَى). «إنَّ»: حرف توكيد ونَصب، والهاء: اسمها، وهي عائِدة إلى الله، وقيل: ضميرُ شأن، والأولُ أصحُّ. «له»: جارٌّ ومجرور متعلق بمحذوفٍ خبر مُقدَّم. «كُل»: ظرفُ زمان مُضاف مُتعلِّقٌ بما تعلَّق به ما قبلَه. «يومٍ»: مُضافٌ إليه. «في خَليقتِه»: جار ومَجرور مُتعلِّق بِالخبر أيضاً، أو بِمحذوف حال مِن ضَميرِه. والهاء: مُضاف إليه. «أمرُ»: مُبتدأ مُؤخر، وجملةُ المبتدأ وخبرِه في محل رفع خبر (إنَّ).

والشاهد فيه: مجيءُ اسم (عسَى) وهو (فرجٌ) نَكرةً مَحضةً غيرَ مُختَصة، وهو قليلٌ، والغالبُ اختِصاصهُ بتعريفٍ أو وَصف؛ والظاهرُ أن الوصفَ ههنا مُقدَّر، أي: عسى فَرَجٌ عظيمٌ مثلاً.

وفي البيتِ شاهدٌ آخَرُ، وهو تجرُّد خبرِ (عسَى) من (أنْ) والغالبُ خِلافُه.

(١) **البيت:** مِن أبياتٍ سَبعة لِضابِئٍ البُرْجُمِيِّ قالها في الحَبس، وليس لِعَنترةَ كما قال الشارح، وسبب قولِها أنَّ ضابئاً المذكورَ استَعار مِن قوم كلباً لِقَنص الوَحش، فطال مُكثُه عِنده، فطلَبوه وأَخذُوه، فغَضِبَ ورمَى أُمَّهُم بِالكلب، فرَفعُوا أمرَه إلى عثمانَ ـ وكان يَحبِسُ على الهجاء ـ فحبَسَه، فقال ضابِئٌ أبياتاً فيها شَكوَى واستعطافٌ، فأطلَقَه عُثمانُ، فتَرَبَّص به ليَقتُلَه، فأعادَه إلى الحَبس وفيه مات.

اللغة: (همَمتُ): قصَدتُ وعزمتُ، ومِنه (الهُمام) لِلمَلك لأنه إذا قَصد شيئاً أَمْضاه. (كِدتُ) أي: قاربتُ الفعلَ. (الحَلائل): جمعُ (حَلِيلة) وهي الزَّوجة.

المعنى: قصَدتُ قتلَ عُثمانَ بنِ عفَّانَ ﷺ ولم أَفعَلْ ما قَصدتُه وقارَبتُه، ولَيتَني تَرَكتُ زَوجاتِه يَبْكِينَ عليه.

الإعراب: «هَمَمتُ»: فعل وفاعلٌ، ومتعلَّقه محذوف، أي: بقتلِه. الواو: حرفُ عطف، «لم»: حرف نفيٍ وجَزم وقلب. «أفعلْ»: مُضارع مَجزوم به، وفاعلُه: أنا. الواو: لِلعطف، «كِدتُ»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمُه، وخبره محذُوف كما سيَأتي. الواو: عاطفة، «ليتَني»: حرف تمنٍّ من أخواتِ (إنَّ)، والياء: اسمُه، والنونُ: حرفُ وِقاية. «تَرَكتُ»: فعل وفاعِل. «على عُثمانَ»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بـ(تَبكي) الآتي. والجُملة في محلِّ رفع خبر (ليتَ). «تَبكي»: مُضارعٌ مرفوع. «حَلائِله»: فاعلُه، وقد تَنازعه في الأصلِ كلٌّ من (تَرَكتُ) و(تَبكِي)؛ الأول على المفعوليَّة والثاني على الفاعليَّة، فأُعطي للثاني وحُذِفَ مَفعول الأول لأنه فَضلة، والهاء في (حلائله): مُضاف إليه، وجُملة (تَبكي...) في محل نَصب حال من مَفعول (تركتُ) المحذوفِ.

والشاهد: في قَوله: (وكِدتُ)؛ إذ حَذَف خبرَه والتقدير: كِدتُ أفعَلُ، وهو حذفٌ جائزٌ في أفعال المقاربَة إن عُلِم المحذوف بوجهٍ من الوُجوه.

يَجِبُ أنْ يَكُونَ فِعلاً مُضارِعاً .....

الكواكب الدرية

ومِنها: أنَّه (يَجِبُ أنْ يَكُونَ فِعلاً مُضارِعاً)، قالَ العِصاميُّ: في هذه العِبارةِ مُسامَحةٌ، والمرادُ أنَّه يَجبُ أنْ يَكونَ خبرُها جُملةً، ونَدَرَ مجيئُه مُفرَداً بعدَ «كادَ، وعَسَى»، كقَولِهِ:

[الطويل]

وأُبْتُ إلى فَهمٍ وما كِدْتُ آيِباً ... وكَم مِثْلِها فارَقتُها وهْيَ تَصْفِرُ[1]

---

(١) **البيت:** لِتَأبط شرًّا، واسمُه ثابتُ بن جابِر، قال في «الخزانة»: وكان بَنُو لحيان مِن هُذَيل أخَذُوا عليه طريقَ جَبلٍ وَجَدُوه فيه يَشتارُ عَسَلاً لم يَكُن لَه طَريقٌ غَيرُه، وقالُوا: استَأسِر أو نَقتُلُك! فكَرِه أن يَستأسِرَ، فصَبَّ ما مَعه مِن العسَل على الصَّخرِ، ووَضَع صَدرَه عليه حتَّى انتَهى إلى الأرض من غيرِ طريقٍ، فصارَ بَينَه وبَينَهم مَسيرةُ ثَلاثةِ أيَّام ونَجَا مِنهُم، فحَكى الحكاية في الأبياتِ. اهـ

اللغة: (أُبتُ): رَجَعتُ وعُدتُ. (فَهمٍ): اسم قَبِيلة الشاعر. (آيِباً): راجعاً. (مثلِها): شَبيهةِ الخطَّة التي في قَوله سابقاً:

هُـمـا خِـطَّـتَـا إمَّـا إسـارٍ ومِـنَّـةٍ

وقيل: الضمير راجعٌ إلى فَهمٍ، وقيل: إلى لحيانَ كما تقدَّم.

(تَصفِر): من الصَّفير، وأراد به النَّفخَ عند النَّدَم، وقيل: مَعناه: تَتأسَّف وتَتلَهَّف.

المعنى: رَجعتُ إلى قَبِيلتي فَهمٍ وكِدتُ لا أَؤُوبُ؛ لأنِّي أشرفتُ على التَّلَف، أو لأنَّهم ظنُّوا وقدَّرُوا ذلك، وكم مِثلِ هَذه الخطَّة ـ أي: الحالةِ ـ فارقتُها بِالخُروج منها وتخلَّصتُ منها وهي تَنفخُ نَدَماً حينَ فُتُّها. وقيل: المَعنى: وكثيرٌ من القبائل المُشابهةِ لها قد فارقتُها وهي خاويةُ العُمران خاليةٌ من السُّكَّان. والمعرُوفُ الأولُ.

الإعراب: «فأُبتُ»: عطفٌ على ما قبلَه مِن الجُمَل، وهو فِعل وفاعلٌ. «إلى فَهمٍ»: مُتعلِّق بـ(أُبتُ). الواو: حاليَّة. «ما»: نافِيَة. «كدتُ»: فِعل ماضٍ ناقص واسمُه. «آيِباً»: خبرُه. وجُملةُ (ما كِدتُ آيِباً) في محل نَصب حالٌ من تاء (أُبتُ). «وكَم»: الواو: حرف عَطف. (كم): خَبريَّة بمعنى (كَثير) مُبتَدأ. «مِثلِها»: مُضاف إليه، و(ها): مضافٌ إليه أيضاً. «فارقتُها»: فِعل ماضٍ وفاعلُه ومَفعولُه. والجُملةُ في محلِّ رَفع خبر المبتَدأ. «وهي»: الواو: حاليَّة، (هي): ضُمير مُنفصل مُبتدأ. «تَصفِرُ»: فِعل مُضارع مَرفوع، وفاعلُه: هي، وجُملة (تَصفِرُ) خبرُ المبتدأ، وجُملة (وهيَ تَصفرُ) في محل نَصب حال من مفعول (فارقتُها).

الشاهد: في وُقُوع خبرِ (كِدتُ) مفرَداً وهو قَولُه: (آيِباً)، وهذا نادرٌ، والواجبُ كونُه جملةً فعليَّة مُضارعيَّة. ويُروى البيتُ: (ولم أكُ آيِباً)، (وما كُنتُ آيِباً) أي: ما كان حالِي حالَ مَن يَؤُوب حينَ أُحِيطَ بي لولا تَحيُّلِي، كما يُروَى: (ولم آلُ آيِباً) أي: لم أَدَع جُهدي في الإياب، ولا شاهدَ فيه حينَئذٍ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وقَولِهم في المَثَلِ: «عَسى الغُوَيرُ أَبْؤُساً»، أي: عَسى الغُويرُ يَأتي بأَبْؤُسٍ، أي: شِدَّةٍ وعذابٍ(١)، فـ«أَبْؤُساً» خبرُ «عَسى»، وهو مُفرَدٌ(٢).

وليسَ مِن الإخبارِ عنها بالمُفردِ قولُه تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [ص: ٣٣]، بل هو مِن حذفِ الخبرِ، و﴿مَسْحًا﴾: مَفعولٌ مُطلقٌ، والتَّقديرُ: فطَفِقَ يَمسَحُ مَسحاً، فحُذِفَ الخبرُ وتُرِكَ المصدرُ دالًّا عليه.

وشَذَّ مجيءُ الجُملةِ الاسمِيَّة بعدَ «جَعَلَ»، كقَولِهِ: [الوافر]

وقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَني سُهَيلٍ ... مِن الأَكْوارِ مَرْتَعُها قَرِيبُ(٣)

فجُملةُ «مَرتعُها قَريبٌ»: خبرُ «جَعَلَ»، و«مِن الأَكوارِ»: مُتعلِّقٌ بـ«قَريب»، وهو جمعُ «كُور» بضمِّ الكافِ: الرَّحْلُ بأداتِهِ، أو جمعُ «كَوْرٍ» بِفَتحِها: الجماعةُ الكثيرةُ مِن الإبلِ(٤).

---

(١) وأصلُ هذا المَثل فيما يُقَال من قَول الزبَّاء حين قَالت لِقَومها عند رجوع قَصير من العراقِ ومعه الرجالُ وباتَ بِالغُوَير على طريقِه، أي: لعلَّ الشرَّ يَأتِيكم من قِبَل الغارِ. «مَجمَع الأمثال» (٢/ ١٧).

(٢) أي: غيرُ جملةٍ.

(٣) **البيت:** لرجلٍ لم يُسَمَّ، وهو في «الحَماسة»، وروايتُه هناك: (ابنَي سُهيل).
اللغة: (القَلُوص): الناقَة الشابَّة الفَتيَّة. (المَرتع): مَكانُ الرَّعي.
المعنى: يَقول: لم تَتباعَد هَذه القَلُوص في الرَّعيِ لَمَّا حُطَّ رَحلُها عنها لِما بِها مِنَ الإعياءِ والكَلالِ، فنَزَلَت مَكانَها، أو رَعَت رَعياً قَريباً ثُم بَرَكَت. «شَرح الحَماسة».
الإعراب: «قد»: حرف تَحقيق. «جعَلت»: فعل ماضٍ ناقِص، والتاء: لِلتَّأنيث. «قَلوصُ»: اسمه مُضاف، «بَني»: مُضافٌ إليه وهو مُضاف، «سُهَيلٍ»: مُضاف إليه. «مِنَ الأكوارِ»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(قَريب) كما قال الشارح. «مَرتعُها»: مُبتدأ ومُضاف إليه. «قريبُ»: خبره. والجُملة الاسمية في محلِّ نَصب خبر (جعَل) كما قال الشارح أيضاً.
والشاهد: في قَولِه: (مرتعُها قريب)؛ حيث وقَعت هذه الجُملة خبراً لـ(جعَل) التي هي من أفعال الشروع، وهو شاذٌّ، والقياسُ أن يَجيءَ خبرُها مضارعاً بأن يقالَ: وقد جَعَلت هذه القَلُوص يَقرُب مَرتعُها من الأكوار، لكنْ لَمَّا كان مؤدَّى الجملتَين واحداً استُعيرَت الاسمية مَوضِعَ الفِعليَّة.
وذَهب جماعةٌ إلى أنَّ (جعَل) في البَيت فِعل قاصِر بمعنَى أقبَلت، وعليه فـ(قَلُوص) فاعِلُه، وجُملةُ (مَرتَعُها قَريب) في محلِّ نَصب حالٌ منه.

(٤) في «الخِزانة»: والأكوار: جمع كُور بالضم، وهو الرَّحل بأداته، أي: إذا سرحت لم تُبعِد في المرعى لِشِدة =

مُؤَخَّراً عَنْها، رافِعاً لِضَمِيرِ اسْمِها .....

الكواكب الدرية

وشذَّ الإخبارُ بالماضِي عن «جَعَلَ» نحوُ قولِ ابنِ عبَّاسٍ: «فجَعَلَ الرَّجلُ إذَا لم يَستَطِعْ أنْ يَخرُجَ أَرْسَلَ رَسولاً»[1]، فجُملةُ «أرسلَ»: خبرُ «جَعَلَ»، و«إذَا»: مَنصوبةٌ بـ«أرسلَ»، فأَوَّلُ الجُملةِ «أرسلَ»؛ لأنَّ التَّقديرَ: جَعلَ الرَّجلُ أرسلَ رَسولاً إذا لم يَستَطِعْ أنْ يَخرجَ.

ومنها: أنَّه يَجبُ أنْ يكونَ خبرُها (مُؤخَّراً عَنها)، فلا يَجوزُ تَقديمُهُ عليها؛ لِضَعفِها وعدمِ تَصرُّفِ أكثَرِها. وظاهرُ كلامِهِ جوازُ توسُّطِ الخبرِ بينها وبينَ اسمِها مُطلقاً، وهو مَذهبُ المبرِّدِ والسِّيرافيِّ والفارسيِّ، وصحَّحهُ ابنُ عُصفورٍ، وجَزمَ به في «المُغني» و«التَّسهيلِ».

ومنها: أنَّه يجبُ في خبرِها أنْ يكونَ (رافعاً لِضَميرِ اسمِها)، أي: عاملاً فيه الرَّفعَ على أنَّه فاعِلُه أو نحوُه، وذلك أنَّها إنَّما جيءَ بها لِتدُلَّ على شُروعِ اسمِها في الخبرِ، أو قُربِهِ منه، أو تَرجِّي حُصولِهِ كما مرَّ، فلا بُدَّ فيه مِن ضميرٍ يَعودُ عليه غالباً، أي: إنَّ وُجوبَ رفعِ خبرِها لضميرِ اسمِها إنَّما هو بِاعتبارِ أنَّ ذلك الحكمَ لِغالبِ أفعالِ هذا البابِ، وإلَّا فيَجوزُ في خبرِ «عسى» خاصَّةً أنْ يَرفَعَ الاسمَ الظَّاهرَ المُضافَ إلى ضميرٍ يَعودُ على اسمِها، كقَولِ الفَرَزدقِ حينَ هَرَبَ مِن الحَجَّاجِ: [الطويل]

وماذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ ... إذا نَحنُ جاوَزْنا حَفِيرَ زِيادِ؟[2]

= كَلالِها. وزَعم الدماميني في «الحاشية الهندية» وتَبِعه غيره أنه يصحُّ أن يكون (أكوار) هنا جمعَ كَور بالفتح وهي الجَماعة الكثيرة من الإبل، وهذا وإن كان صَحيحاً في نَفسِه إلا أنه لا يُناسِب المَقام. اهـ

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٤٧٧٠).

(٢) **البيت**: نَسَبَه العَينيُّ لِلفَرزدَق، وتَبِعه على ذلك الشيخ خالِدٌ، وليس ذلك بِصَحيح، ولا هو مَرويٌّ في شِعرِه، والصوابُ ـ كما قال ياقُوت الرُّومي ـ أنَّه لِلبرج التَّمِيمي، وكان الحَجَّاجُ بن يوسفَ قد ألزَمَه البَعثَ إلى المهلَّب بن أبي صُفرةَ لِقِتال الأَزارِقة، فهَرَب مِنه إلى الشام. اهـ «عُدَّة السالك»، وفي «الخزانة» نقلاً عن ابن قُتيبةَ أنه لمالِك بن الرَّيب، ومثلُه في «كامِل المبرد» وبعضِ شُروح «الحماسة» وغيرِهما؛ والله أعلَم بِالصواب.

اللغة: (جَهدُه) بضمِّ الجيم وتُفتح: طاقتُه ووُسعُه. (حَفير زِياد): مَوضع على خَمس لَيالٍ مِن البَصرة، وزيادٌ المذكور هو أخُو مُعاوية بنِ أبي سُفيانَ ﷺ، وكان والياً على العِراق.

المعنى: يُنكِرُ أن يَكونَ لِلحَجَّاج يدٌ تنالُه بِضُر، أو سُلطانٌ يَقهَرُه، إذا هو جاوَزَ حُدودَ وِلايَتِه.

الإعراب: «ماذَا»: اسم استِفهام مبنيٌّ في محل رَفع مُبتدأ، وخبرُه الجملةُ بعدَه، أو (ما): اسم استِفهام مُبتدأ، و(ذَا): مَوصولٌ خبرُه، وما بَعدَهُ صِلةٌ. «عسَى»: فعلٌ ماض ناقص. «الحَجاجُ»: اسمها. «يَبلغُ»: فِعل مضارع. =

غالِباً.

ويَجِبُ اقْتِرَانُهُ بِـ«أَنْ» إنْ كانَ الفِعْلُ «حَرَى، واخْلَولَقَ»، نَحوُ: «حَرَى زَيدٌ أنْ يَقُومَ،

الكواكب الدرية

برَفعِ «جُهدُهُ»[١] على أنَّه فاعلُ «يَبْلُغُ» مُضافٌ إلى الضَّميرِ العائدِ على اسمِ «عَسى»، قالَ الفاكهيُّ: وعنهُ احترزَ المؤلِّفُ بقولِهِ: (غالِباً)[٢]. اهـ[٣]، وقد يُتَوَهَّمُ عَودُ قولِهِ: (غالباً) لِلأحكامِ الأربعةِ: الفِعليَّةِ والمُضارعيَّةِ والتَّأخيرِ والرَّفعِ للضَّميرِ، وليس كذَلك، بل الواقعُ على خِلافِ الأحكامِ الثَّلاثةِ الأُوَل شاذٌّ، والواقِعُ على خِلافِ الحُكمِ الرابعِ مَسمُوعٌ بِكَثرةٍ، فليسَ شاذًّا.

(و) منها: أنَّه (يَجِبُ اقتِرانُه) أي: خبرِ أفعالِ هذا البابِ (بِـ«أَنْ») المصدريَّةِ (إنْ كانَ الفِعلُ «حَرَى، واخْلَوْلَقَ»)؛ لأنَّ الفعلَ المَرجُوَّ[٤] وُقوعُه يَتراخى حُصولُه، فاحتِيجَ إلى «أنْ» المُشعِرةِ بالاستِقبالِ، (نَحوُ: «حَرَى زَيدٌ أنْ يَقُومَ»)، فلا يجوزُ «حَرَى زيدٌ يَقُومُ»، وإعرابُه:

= «جُهدُه»: فاعله مرفوع، والهاء: مُضاف إليه. وجُملة (يَبلغ جهدُه) في محلِّ نصب خبر (عسَى). «إذَا»: ظرف مُستقبَل في محلِّ نصب مَفعول فيه. «نحن»: ضمير مُنفصل في محلِّ رفع فاعل لفعل محذوف يُفسِّره (جاوَزنا) الآتي، وجُملة الفعل المحذوف وفاعِله في محل جر بإضافةِ (إذَا) إليها. «جاوَزنا»: فِعل ماض وفاعلُه. «حفيرَ»: مفعول به. «زيادٍ»: مضاف إليه. وجُملة (جاوَزنا حَفيرَ زياد) لا محل لها من الإعراب تَفسيريَّة. وجوابُ (إذا) مَحذُوف لِدلالةِ ما قبلَه عليه.

والشاهد: في قَوله: (يَبلُغ جُهدُه)؛ حيثُ رَفع المضارعُ الواقع خبراً لـ(عسى) اسماً ظاهراً مُضافاً إلى ضَمير عائدٍ إلى اسمِها، وهذا إنَّما يَجوز في (عسَى) فقط، وأمَّا أخواتُها فإنما يَرفعُ خبرُها ضميرَ اسمِها لا غيرُ.

(١) احترازٌ عن نَصبِه على المفعوليَّة لـ(تبلُغ) كما هي الرِّوايةُ الأُخرى، وهو حِينَئذٍ آتٍ على الأصل اللازمِ في أخَواتِه، فلا كلامَ فيه.

(٢) اعلَم أن هذا الحرفَ قد جُعل من كلامِ الشارح لا مِن المتنِ في مَطبُوعاتِ «الكَواكب» الثلاثةِ، كما أنه ليس في المُتُون المُنفرِدة المطبوعةِ على هامِشِها، مع أن كلامَ الشارح الذي نقَلَه عن الفاكهي صريحٌ في أنَّه منه، وهو الواقعُ في «الفَواكه الجنيَّة»، فمِن ثَمَّ جعلتُه ههنا من المتن لئلَّا يُحكَمَ بسُقوط شيءٍ من الكتاب من غير ضَرورةٍ داعيةٍ لذلك.

(٣) «الفواكه الجنية» (ص٢٥٢).

(٤) في طبعتَين: (المرجى)، وهو حينئذٍ اسمُ مفعولٍ من (رَجَّى) المشدَّد أو (رَجِيَه) بمعنى رَجاه على ما حَكاه بَعضُهم، فعلى الأول يُقال: (المُرَجَّى)، وعلى الثاني: (المَرْجِيّ).

واخْلَولَقَتِ السَّماءُ أَنْ تُمْطِرَ».

ويَجِبُ تَجَرُّدُهُ مِن «أنْ» بَعدَ أَفعالِ الشُّرُوعِ، نَحوُ: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٢].

والأَكثَرُ في خَبَرِ «عَسَى، وأَوْشَكَ» الاقْتِرانُ بِـ«أنْ»، .....

الكواكب الدرية

«حَرَى»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عملَ «كانَ»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «زيدٌ»: اسمُها مَرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «أنْ»: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، «يَقومَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها خبرُ «حَرى»، والتَّقديرُ: قاربَ زيدٌ القيامَ، (و«اخْلَولَقَتِ السَّماءُ أنْ تُمطِرَ») بفتحِ التَّاءِ وضمِّها؛ لأنَّه يُقالُ: «مطَرَتْ، وأَمطَرَتْ»، وفي «القاموسِ»: (مَطَرتْهم السَّماءُ مَطْراً، ويُحَرَّكُ: أَصابَتْهم بِالمطرِ، و«أَمْطَرَهم اللهُ» لا يُقالُ إلَّا في العذابِ)؛ ولا يَجوزُ «اخلَولَقَتِ السَّماءُ تُمطِرُ» بحذفِ «أنْ». وإعرابُه: «اخلَولَقَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عملَ «كانَ»، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «السَّماءُ»: اسمُها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «أنْ»: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، «تُمطِرَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والمصدَرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها خبرُ «اخلولَقَ»، والتَّقديرُ: قاربَتِ السَّماءُ المَطرَ أو الإمطارَ.

وسيَأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى في إعرابِ مثالِ «عَسى» الكلامُ على الإخبارِ بهذا المصدرِ.

(**ويَجِبُ تَجَرُّدُهُ**) أي: الخبرِ (**مِن «أنْ» بَعدَ أَفعالِ الشُّرُوعِ**)؛ لأنَّها للحالِ، و«أنْ» تُخلِّصُ الفعلَ لِلاستِقبالِ، فبَينهما تَنافٍ، (**نَحوُ**: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾) أي: شَرَعَ آدمُ وحَوَّاءُ يُلزِقانِ عليهما مِن وَرقِ الجنَّةِ؛ ليَستَتِرَا به. وإعرابُه: «طَفِقَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عملَ «كانَ»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، ﴿يَخْصِفَانِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، و﴿عَلَيْهِمَا﴾: مُتعلِّقٌ بـ﴿يَخْصِفَانِ﴾، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبٍ خبرُ «طَفِقَ».

(**والأَكثَرُ في خَبرِ «عَسَى، وأَوشَكَ» الاقتِرانُ بِـ«أنْ»**)؛ لأنَّ «عَسى» مِن أفعالِ التَّرجِّي، وكانَ القياسُ وُجوبَ اقترانِ خبرِها بـ«أنْ»، ولِذا ذهبَ جُمهورُ البصريِّينَ إلى أنَّ تَجرُّدَ خبرِها مِن «أنْ» خاصٌّ بالشِّعرِ، فهو ضَرورةٌ شعريَّةٌ، لكنْ ظاهرُ كلامِ سِيبَويهِ خلافُه، والذي سهَّلَ

نَحوُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقَولِهِ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «يُوشِكُ

الكواكب الدرية

حذفَ «أنْ» مِن خَبرِها حملُها على «كادَ»؛ لاشتراكِهما في أصلِ مَعنى المقارَبةِ وإنِ اختَلَفَا في وُجوهِ المقارَبةِ، فلِذلك دخلَتْ «أنْ» في خبرِ «كادَ»، وحُذِفَتْ مِن خبرِ «عَسى»، وأمَّا «أوشَكَ» فإنَّها تُستعمَلُ في اللَّفظِ استِعمالَ «عَسى» واستِعمالَ «كادَ»، فتَدخلُ «أنْ» في خَبرِها إلحاقاً بـ«عَسى»، وتُحذَفُ منه إلحاقاً بـ«كادَ»؛ لِمُشاركتِها لهما في أصلِ البابِ، والقِياسُ فيها حَذفُ «أنْ» كما في «كادَ»؛ لِمُشاركتِها لها في المعنَى؛ إذ ليسَ فيها معنَى رَجاءٍ ولا إنشاءٍ، وكونُ الأكثَرِ معها الاقترانَ بـ«أنْ» إنَّما يَظهَرُ حيثُ جُعِلَتْ للتَّرجِّي أُختاً لـ«عَسى»، لا إذا جُعِلَتْ لِلمُقاربةِ، أي: فإنَّه يَغْلِبُ معها حَذفُ «أنْ»، (نَحوُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾)، أي: بالنَّصرِ لنَبيِّهِ بإظهارِ دينِهِ، وإعرابُه: «عَسى»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عملَ «كانَ»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، ﴿ٱللَّهُ﴾: اسمُها، ﴿أَن﴾: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، ﴿يَأْتِيَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ﴿أَن﴾، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، و﴿بِٱلْفَتْحِ﴾: متعلِّقٌ به، والمصدرُ المُنسَبِكُ مِن ﴿أَن﴾ وما بعدَها خبرُ «عَسى»، التَّقديرُ: قاربَ اللهُ الإتيانَ بالفتحِ، هذا ما تَقتضيهِ عبارةُ الخَبيصيِّ، فإنَّه قالَ في إعرابِ «عَسى زيدٌ أنْ يَقومَ»: فـ«زيدٌ» هنا: اسمُها، و«أنْ» مع المُضارعِ في محلِّ النَّصبِ بخبريَّتِها، وهي هنا بمعنى: قاربَ، أي: قاربَ زيدٌ القيامَ. اهـ، واحترزَ بقولِهِ: (هنا) عن نحوِ: «عَسى أنْ يَخرُجَ زيدٌ»؛ فإنَّ المصدرَ المُنسبِكَ حينئِذٍ مَرفوعُ المحلِّ بالفاعليَّةِ بـ«عَسى» مُستَغنياً به عن الخبرِ؛ لأنَّها تامَّةٌ، ومعناها حينئِذٍ: «قَرُبَ»، والتَّقديرُ: قَرُبَ خروجُ زيدٍ، قال الدَّماميني في «عَسى زيدٌ أنْ يَخرجَ»: «عَسى»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و«زيدٌ»: اسمُها، و«أنْ يَخرجَ»: خَبرُها، هذا مَذهبُ الجمهورِ، ولا يَخفى أنَّ الحدَثَ لا يكونُ خبراً عن الجُثَّةِ، فلا بُدَّ حينئِذٍ مِن تَقديرِ مُضافٍ: إمَّا في الاسمِ، أي: عَسى حالُ زيدٍ أنْ يَخرُجَ، أو في الخبرِ، أي: عَسى زيدٌ صاحِبَ أنْ يَخرُجَ، وفيه تكلُّفٌ[1]. اهـ وعبارةُ «التَّصريحِ» نحوُه، إلَّا أنَّه لم يَذكُرْ قولَهُ: وفيه تكلُّفٌ.

(وقَولِه عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ): «مَنْ حامَ حَوْلَ الحِمَى (يُوشِكُ .....

(١) بعده في «تعليق الفرائد»: إذ لم يَظهر المضاف الذي قَدَّروه يوماً مِن الدَّهر؛ لا في الاسمِ ولا في الخَبر.

أنْ يَقَعَ فِيهِ»، والأَكثَرُ في خَبَرِ «كادَ، وكَرَبَ» تَجرُّدُهُ مِن «أنْ»، نَحوُ: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، .....

الكواكب الدرية

أنْ يَقَعَ فِيهِ»[(١)]، وإعرابُه: «مَن»: اسمُ شرطٍ جازمٌ[(٢)]، «حامَ»: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «حولَ»: ظرفُ مكانٍ[(٣)]، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«الحِمى»: مُضافٌ إليه، و«يُوشِكْ»: جوابُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، مُتصرِّفٌ مِن «أَوشَكَ» مِن أفعالِ المقارَبةِ، تَعمَلُ عملَ «كانَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيها جوازاً تَقديرُه: هو، «أنْ»: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ، «يَقَعَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها خبرُ «أَوشَكَ»، والتَّقديرُ: قاربَ الوُقوعَ فيه[(٤)].

(والأكثَرُ في خَبرِ «كادَ، وكَرَبَ» تَجرُّدُه مِن «أنْ»)؛ لأنَّهما يَدُلَّانِ على شِدَّةِ مُقاربةِ الفعلِ ومُداوَمتِهِ، وذلك يَقرُبُ مِن الشُّروعِ في الفعلِ والأخذِ فيه، فلم يُناسِبِ اقترانَ خَبرِها بـ«أنْ» غالباً، واقترانُه بها قليلٌ وليسَ بكَثيرٍ، فمِثالُ تجرُّدِ خبرِ «كادَ» مِن «أنْ» (نَحوُ: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: واوُ الحالِ[(٥)]، «ما»: نافيةٌ، والجُملةُ بعدَه في محلِّ الحالِ،

---

(١) لَفظُ البخاري (٢٠٥١) مِن حديث النُّعمان بن بَشير ﷺ: «مَن يرتَعْ حولَ الحِمى يُوشِكْ أن يُواقِعَه».

(٢) مبنيٌّ على السكون في محلِّ رفع مبتدأ. هكذا يكونُ الإعراب، وأمَّا الاقتصارُ على بَيان نوعِ الكلمة فلا.

(٣) مُتعلِّق بالفعل (حام) قبلَه.

(٤) وأما خبرُ المبتدأ الذي هو اسمُ الشرط ففيه ثلاثة أقوال: قِيل: فِعلُ الشَّرط، وقِيل: جَوابُه، وقيلَ: مَجمُوعُهما، والأصَحُّ الأولُ.

(٥) الأظهَرُ أنها عاطفةٌ؛ وهو أنسَبُ بما وُجِّهت به الآيةُ مِن الحملِ على وَقتَين: وقتِ عَدمِ الذَّبح وعدمِ مُقارَبَته، ووَقتِ وُقُوعِ الذَّبح، والتَّقديرُ: فذَبَحوها بعد أن كانُوا بُعَداءَ مِن ذَبحِها غيرَ مُقارِبين له، كما يَقُولُ القائل: (خَلصَ فُلانٌ وما كادَ يَخلصُ)، ثم رأيتُ بعد هذا قولَ الكافِيَجي في «شَرح القَواعد»: فإنْ قُلتَ: كيف نفَى قُربَ الفِعل، وقد قال الله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾؟ قُلتُ: لا مُنافاةَ؛ لاختِلاف وَقتِ النَّفي ووَقتِ الفِعل... فإنْ قُلتَ: أليس الواوُ فيه لِلحالِ فيُفضِي إلى المَحذُورِ؟ قُلتُ: ليسَت هي لِلحال، بل هي لِلعَطف كما هو أصلُها، ويَجوزُ أن تَكُونَ لِلاعتِراض. اهـ باختِصار، فَلِلَّه الحمدُ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

«كادَ»: فعلٌ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عملَ «كانَ» النَّاقصةِ، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، وواوُ الجماعةِ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، ﴿يَفْعَلُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثُبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ومَفعولُ ﴿يَفْعَلُونَ﴾ مَحذوفٌ تَقديرُه: وما كادُوا يَفعلونَ الذَّبحَ الذي أُمرُوا به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبٍ خبرُ «كادَ».

واعلَمْ أنَّه قد اشتَهرَ بينَ النَّحويِّينَ أنَّ «كادَ» إثباتُها نفيٌ، ونَفيُها إثباتٌ، حتَّى جَعَلَهُ المقري[1] لُغزاً، فقالَ: [الطويل]

أَنَحْوِيَّ هذا العَصرِ ما هيَ لَفْظَةٌ ... جَرَتْ في لِسانَي جُرْهُمٍ وثَمُودِ

إذَا استُعمِلَتْ في صُورةِ الجَحْدِ أَثْبَتَتْ ... وإنْ أَثْبَتَتْ قامَتْ مَقامَ جُحُودِ؟[2]

---

(١) كذا في الطَّبعاتِ الثلاثِ، والصواب: المعرِّي، وهو الفَيلسوف الشاعر الحكيمُ أبو العَلاء أحمدُ بن عبد الله بن سليمان التَّنوخيُّ المَعرِّي، من مَعَرَّة النعمان بالشام، وهو أحدُ شُعراء الدولة العباسية، وله تصانيفُ كثيرة، سمَّى نفسَه رَهينَ المحبسَين، يَعني حَبْسَ نفسِه في مَنزلِه وحبسَ بصرِه بالعمى. تُوفي سنةَ (٤٤٩هـ).

(٢) (جُرهم وثَمود): قبيلتان عربيَّتان؛ فالأُولى حيٌّ من اليَمن نَزلُوا مكَّةَ وتزوَّج فيهم إسماعيلُ عليه السلام، ثُم ألحَدُوا في الحرَم، وأبادَهم الله تعالى، والثانية قبيلةٌ مِن العرب الأُوَل، يُقال: إنهم من بَقيَّة عادٍ، وهم قومُ صالح عليه السلامُ. و(الجَحد): النفي.

فائدة:

أجاب المَعريَّ ابنُ مالك فقال:

نَعَم، هي كاد المَرءُ أن يَرِدَ الحِمَى ... فخُذْ نَظمَها، فالعِلمُ غَيرُ بَعِيدِ

وأجاب غيرُه ـ ويُقال: إنه الشيخُ عمر بن الوَردي ـ فقال:

سَأَلتَ رَعاكَ الله: ما هيَ كِلمَةٌ ... أتَتْ بِلِسانَيْ جُرهُمٍ وثَمُودِ؟

إذَا ما أَتَتْ في صُورَةِ النَّفيِ أَثبَتَتْ ... وإنْ أُثبِتَتْ قامَتْ مَقامَ جُحُودِ

ألَا إنَّ هَذا اللُّغْزَ في (زالَ) واضِحٌ ... وإلَّا فعِنْدِي (كادَ) غيرُ بَعِيدِ

إذَا قُلتَ: ما كادُوا يَرَوْنَ، فقَد رَأَوا ... ولَكِنَّه مِن بَعْدِ عُمْرٍ جَهِيدِ

وإنْ قُلتَ: قد كادُوا يَرَوْنَ، فما رَأَوْا ... فخُذْهُ، ولا تَسْمَحْ بِه لِعَنِيدِ

وأجاب الشِّهابُ الحجازيُّ بقوله:

=

وقَولِ الشَّاعِرِ:

كَـرَبَ الـقَـلْـبُ مِـن جَـواهُ يَـذُوبُ حِـينَ قـالَ الـوُشَـاةُ: هِـنـدٌ غَـضُـوبُ

الكواكب الدرية

قال الفاكِهيُّ وغيرُه: والصَّحيحُ أنَّها كسائِرِ الأفعالِ، نَفيُها نفيٌ وإثباتُها إثباتٌ، وقولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لا يُنافي قَولَهُ: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾؛ لأنَّ معنى الكلامِ أنَّهم ذَبحُوها ولم يكونُوا قبلَ الذَّبحِ قَريبِينَ إلى الذَّبحِ بناءً على التَّعنُّتاتِ الصَّادرةِ عنهم. اهـ[1] وحاصِلُه: أنَّ انتفاءَ مُقارَبتِهم إلى الذَّبحِ إنَّما كانَ قبلَ زمانِ الذَّبحِ، فلمَّا انقطعَتْ تَعلُّلاتُهُم وانتَهَتْ سُؤالاتُهم، فعَلُوه كالمُضطَرِّ المُلجَإِ إلى الفعلِ.

ومِن فُرُوعِ المسألةِ[2]: ما لو قالَ لِزَوجتِهِ: «ما كِدتُ أنْ أُطَلِّقَكِ»، فهل يَكونُ إقراراً بالطَّلاقِ؟ قالَ في «التُّحفةِ»[3]: قالَ البَغويُّ[4]: ولو قالَ: «ما كِدتُ أنْ أُطَلِّقَكِ» كانَ إقراراً بالطَّلاقِ، فكأنَّه إنَّما لم يَنظُرْ لِلقولِ المرجَّحِ عندَ كثيرينَ أنَّ نفيَ «كادَ» ليس إثباتاً؛ لأنَّه ضعيفٌ عندَه وِفاقاً لكثيرينَ أيضاً، أو رِعايةً لِلعُرفِ؛ فإنَّ أهلَهُ يَفهَمونَ منه الإثباتَ. اهـ

(و) مثالُ تجرُّدِ خبرِ «كَربَ» مِن «أنْ» (قَولُ الشَّاعِرِ:

كَـرَبَ الـقَـلـبُ مِـن جَـواهُ يَـذُوبُ حـيـنَ قـالَ الـوُشـاةُ: هِـنـدٌ غَـضُـوبُ)

قالَهُ كَلحَبةُ اليَربوعيُّ، وقيل: رَجلٌ مِن طَيِّئ، وهو مِن الخفيفِ.

اللُّغةُ: «الجَوَى»: الحُرقةُ وشِدَّةُ الوَجدِ مِن عِشقٍ أو حزنٍ، يُقالُ منه: «جوِيَ الرَّجلُ» بالكسر، فهو جَوٍ، و«الذَّوبانُ»: الاضمِحلالُ، و«الوُشاةُ»: جمعُ واشٍ، مِن «وَشى به»: إذا نَمَّ عليه، و«غَضُوبٌ»: فَعولٌ بمعنى «فاعِل» كـ«صَبور»، يَستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ.

= لـقَـد كـادَ هَـذَا الـلُّـغْـزُ يُـصْـدِئُ فِـكْـرَتِـي وما كِـدْتُ مِـنـهُ أَشْـتَـفِـي بِـوُرُودِ
فـهَـذَا جَـوابٌ يَـرْتَـضِـيهِ أُولُـو الـنُّـهَـى ومُـمـتَـنِـعٌ عـن فَـهْـمِ كُـلِّ بَـلِـيـدِ

(١) «الفواكه» (ص٢٥٣).

(٢) أي: الفِقهيَّةِ.

(٣) أي: «تُحفة المحتاج»، وقد مرَّ ذكرُه والكلامُ عليه.

(٤) الحُسَين بن مَسعود الملقَّب بِمُحيِي السنَّة، فَقيه مُحدِّث مُفسِّر، نِسبَته إلى (بَغَا) من قُرى خُراسانَ، له «التَّهذيب» في فِقه الشافعيَّة، و«شَرح السُّنة» في الحديث، و«لُباب التأويل في مَعالم التنزيل» في التَّفسير، و«مَصابِيح السُّنة» وغير ذلك. توفي سنةَ (٥١٠هـ).

. . . . . .

الإعرابُ: «كَرَبَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عملَ «كانَ»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «القلبُ»: اسمُها، «مِن جَوى»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ الجرِّ فيه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، متعلِّقٌ بما بعدَه[1]، «يَذوبُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبٍ خبرُ «كَرَبَ»، «حينَ»: ظرفُ زمانٍ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ مُتعلِّقٌ بـ«يَذوبُ»، «قالَ»: فعلٌ ماضٍ، «الوُشاةُ»: فاعلٌ، «هِندٌ»: مُبتدأٌ، «غَضوبُ»: خبرُه[2].

والمعنى: كادَ القلبُ يَذوبُ ويَضمَحِلُّ مِن شدَّةِ وَجدِهِ وشَوقِهِ حينَ قالَ الواشونَ: مَحبُوبَتُكَ هذه غَضُوبٌ عليك.

والشَّاهدُ فيه: تجرُّدُ خبرِ «كَرَبَ» مِن «أنْ» المصدَريَّةِ.

❁ ❁ ❁

---

(١) أو بـ(كرَب)، و(مِن) على الوجهَين لِلتَّعليل. أفاده ابنُ هشام.

(٢) وجملةُ (هندٌ غضوب) في محل نَصب مَقول القول، وجملة (قال الوُشاة) في محل جر بإضافة الظرف إليها، والتقدير: حينَ قَولِ الوُشاة ذلك.

فصل

وأَمَّا «إنَّ» وأَخواتُها فتَنْصِبُ المُبْتَدَأَ ويُسَمَّى اسْمَها، وتَرفَعُ الخَبَرَ ويُسَمَّى خَبَرَها، وهِيَ سِتَّةُ أَحرُفٍ: «إنَّ، وأنَّ»، وهُمَا لِتَوكِيدِ النِّسْبَةِ ونَفيِ الشَّكِّ عَنْها، .....

الكواكب الدرية

(فصلٌ) في النَّوعِ الثَّاني مِن النَّواسخِ

(وأَمَّا «إنَّ») ـ بكسرِ الهمزةِ، وفتحِ النُّونِ المشدَّدةِ ـ (وأَخواتُها)، أي: مُشابِهاتُها في العملِ بِالأَصالةِ[1]، والتَّعبيرُ بالأَخَواتِ دونِ الإخوةِ لِمُلاحظتِها بعنوانِ الكلماتِ دونَ الحُروفِ، وتُسمَّى: الحروفَ المشبَّهةَ بالفعلِ؛ لأنَّها عَمِلَت النَّصبَ والرَّفعَ معاً كالفعلِ المتعدِّي، ولأنَّ معانِيَها مَعاني الأفعالِ، فـ«إنَّ» و«أنَّ» معناهما: أَكَّدْتُ، و«لكنَّ» مَعناها: استَدركتُ، و«لعلَّ» معناها: تَرَجَّيتُ، و«لَيتَ» معناها: تَمَنَّيتُ، و«كأنَّ» مَعناها: شَبَّهْتُ، ولها صَدرُ الكلامِ، إلَّا «أنَّ» المَفتوحةَ، فلا يجوزُ تَصديرُها على الصَّحيحِ، (فتَنصِبُ المُبتَدأَ) بشَرطِ كونِهِ مَذكوراً لم يُخْبَرْ عنه بمُفردٍ طَلبيٍّ[2]، ولم يَلزمِ التَّصديرَ، أو الابتدائيَّةَ، أو عدمَ التَّصرُّفِ كما مرَّ في بابِ «كانَ»، (ويُسَمَّى: اسمَها) بعدَ أنْ كانَ يُسمَّى: مُبتدأً، (وتَرفَعُ الخبرَ) غيرَ الرَّفعِ الأوَّلِ، (ويُسَمَّى: خَبرَها) بعدَ ما كانَ يُسمَّى: خبرَ المُبتَدأ، ولِذا تُسمَّى هذه الحروفُ أيضاً بالنَّواسخِ.

(وهي سِتَّةُ أَحرُفٍ) عَملُها مُتَّحدٌ، ومَعانيها مُختلفةٌ.

(«إنَّ») ـ بِكَسرِ الهمزةِ وتَشديدِ النُّونِ ـ، (و«أَنَّ») ـ بِالفتحِ والتَّشديدِ ـ، ويُقالُ فيها: «عَنَّ» ـ بالعَينِ المهمَلةِ بدلَ الهمزةِ ـ، وهي لُغةُ بني تَميمٍ، (وهُما) مَوضُوعانِ (لِتَوكِيدِ النِّسبَةِ) بينَ الجُزأينِ إذا كانَ المخاطَبُ عالماً بها، كقَولكَ لمَن هو عالمٌ بِقيامِ زيدٍ: «إنَّ زيداً قائمٌ»، (و) لِتَوكيدِ (نَفيِ الشَّكِّ عَنها) أي: عن النِّسبةِ بينَ الجُزأَينِ إذا كانَ المخاطَبُ شاكًّا فيها ومُتردِّداً في وُقوعِها، كقَولكَ لمَن سمعَ بقيامِ زيدٍ ممَّن لا يُوثَقُ بخبرِهِ: «إنَّ زيداً قائمٌ»، فإنَّه يَزولُ عنه بِذلك التَّردُّدُ في النِّسبةِ، وهي قيامُ زيدٍ، ويَصيرُ مُتَحقِّقاً عنده.

---

(١) أخرج به الأحرُفَ العاملة بالحَمل على (ليس) مثلاً.

(٢) نحو: أينَ زيدٌ؟.

نَحوُ قَولِه تَعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وقَولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]، و«كَأَنَّ» .....

الكواكب الدرية

ويُؤتى بها أيضاً لِتَوكيدِ نفيِ الإنكارِ عن النِّسبةِ إذا كانَ المخاطَبُ جاحِداً لها، كقولِكَ لِمُنكرِ قيامِ زيدٍ: «إنَّ زيداً قائمٌ»؛ والمثالانِ اللَّذانِ ذكَرهما المصنِّفُ يُمكِنُ التَّمثيلُ بهما لكلٍّ مِن تَوكيدِ النِّسبةِ، وذلك في حقِّ العالِمِ بِاتِّصافِهِ تعالى بالمغفِرةِ والرَّحمةِ، وتَوكيدِ نفيِ الشَّكِّ عنها، وذلك في حقِّ المتردِّدِ في ذلك، وتَوكيدِ نفيِ الإنكارِ عنها، وذلك في حقِّ المنكِرِ لذلكَ، (**نَحوُ قَولِهِ تَعالى**: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾) **وإعرابُه**: الفاء: رابطة لجواب الشَّرط مِن قَوله تعالى: ﴿فَإِن فَآءُو﴾[1]، «إنَّ»: حرف توكيد ونَصبٍ تَنصبُ الاسمَ وتَرفعُ الخبرَ، ﴿ٱللَّهَ﴾: اسمها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نَصبه فتح آخِره، ﴿غَفُورٌ﴾: خَبرُها، وعلامةُ رَفعِه ضمُّ آخِرِه، ﴿رَّحِيمٌ﴾: نَعتٌ. (**وقَولِه تَعالى**: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾) **وإعرابُه**: ﴿ذَٰلِكَ﴾: اسم إشارةٍ في محل رفع مُبتدأ، والباءُ: حرفُ جرٍّ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿ٱللَّهَ﴾: اسمُها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿هُوَ﴾: ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ، ﴿ٱلْحَقُّ﴾: خبرُها، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها مَجرورٌ بالباءِ، والجارُّ والمَجرورُ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدأ، والتَّقديرُ: ذلك كائنٌ بِحَقَّة اللهِ، أي: وُجوبِه، ففي «القاموسِ»: (والأَمرُ يَحُقُّ ويَحِقُّ حَقَّةً بالفتحِ: وجبَ)، أو تَقديرُه: ذلك بِكَونِ اللهِ هو الحَقَّ، فقد قالَ ابنُ عَنقاء: «أنَّ» بفتحِ الهمزةِ وتشديدِ النُّونِ: حرفُ مَصدرٍ تُؤوَّلُ مع مَعمُولَيها بمصدرٍ مُؤوَّلٍ مِن الخبر إنْ كانَ مشتَقًّا، ومِن الاستِقرارِ المَحذوفِ إنْ كانَ ظرفاً، أو مِن الكَونِ إنْ كانَ جامِداً كـ«عَلِمتُ أنَّ هذا زيدٌ»، أي: كونَهُ زيداً، فعُلِمَ أنَّه لا بُدَّ أنْ يَتقدَّمَها عاملٌ يَطلُبُها. اهـ

وفي «الفَواكهِ»: «إنَّ» المَكسورةُ لا تُغيِّرُ معنى الجُملةِ عمَّا كانَتْ عليه، بخلافِ «أنَّ» المَفتوحةِ، فإنَّها مع اسمِها وخبرِها في تأويلِ المُفردِ، ولهذا لا بُدَّ أنْ يَتقدَّمَ عليها عاملٌ. اهـ[2]

(و«كَأنَّ») بفتحِ الهمزةِ وتَشديدِ النُّونِ، وهي حرفٌ بَسيطٌ على الأصحِّ، لا مُركَّبٌ، قاله ابنُ عنقاء، وقالَ الفاكهيُّ: إنَّها حرفٌ مُركَّبٌ مِن كافِ التَّشبيهِ و«إنَّ» المؤكِّدَةِ، وقُدِّمتِ الكافُ

(١) هذا إن كانت هي الآيةَ المُرادة.
(٢) «الفواكه»: (ص٢٥٤).

لِلتَّشْبِيهِ المُؤَكَّد، نَحوُ قَولِكَ: «كَأَنَّ زَيداً أَسَدٌ»، .....

الكواكب الدرية

على «إنَّ» لإفادةِ التَّشبيهِ، وفُتِحَتْ همزةُ «إنَّ» لفظاً، أي: لِدخولِ الجارِّ، فصارتْ كلمةً واحدةً، ولهذا لا تَتَعَلَّقُ الكافُ بِشَيءٍ. اهـ[1]، وقال العِصاميُّ: هي حرفٌ مُركَّبٌ عندَ أكثَرِهم، حتَّى حكى ابْن هشامٍ[2] الإجماعَ عليه، وليسَ كذلك، وعلى هذا فالأكثَرونَ على أنَّه لا موضعَ لـ«أنَّ» وما بعدَها؛ لأنَّ الكافَ و«إنَّ»[3] صارَا بالتَّركيبِ كلمةً واحدةً، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ذلك في التَّركيبِ الوَضعيِّ، لا في التَّركيبِ الطَّارئِ، فالمخلِّصُ مِن الإشكالِ أنْ تَدَّعيَ أنَّها بَسيطةٌ، وهو قولُ بَعضِهم، واختارَهُ أبو حيَّان؛ لأنَّ التَّركيبَ خلافُ الأصلِ، فالأَولى أنْ يَكونَ حرفاً بَسيطاً، (لِلتَّشبِيهِ المُؤَكِّدِ) ـ بفتحِ الكافِ ـ نَعتٌ للتَّشبيهِ، وهو الدَّلالةُ على مشاركةِ أمرٍ ـ وهو المشبَّه بِفَتحِ الباءِ ـ لأمرٍ ـ وهو المشبَّهُ به ـ في معنًى جامعٍ بينَهما، (نَحوُ قَولِكَ: «كَأَنَّ زَيداً أَسدٌ»)، وإعرابُه: «كأنَّ»: حرفُ تشبيهٍ ونَصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «زيداً»: اسمُها، و«أَسدٌ»: خبرُها، قالَ الأزهريُّ: و«كأنَّ» مُلازمةٌ لِلتَّشبيهِ، ولا تَكونُ لِلتَّحقيقِ خِلافاً لِلكوفيِّينَ، ولا حُجَّةَ لهم في قَوله[4]: [الوافر]

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا ... كَأَنَّ الأَرضَ لَيسَ بِها هِشَامُ[5]

(١) انظر: «الفَواكه» (ص٢٥٤).

(٢) أي: الخَضراوي لا الأَنصارِي. والعبارةُ إلى قوله: (وهو قول بعضِهم) مُستلَّةٌ من «مُغني اللبيب» أصلاً.

(٣) يَجوز فيه فتحُ الهمزة وكسرُها؛ أما الفتحُ فظاهر، وأما الكسرُ فلأن أصل (كأنَّ زيداً أسدٌ): إنَّ زيداً كأسَدٍ، ثم قُدِّم حرف التشبيه اهتِماماً به، ففُتِحت الهمزةُ لِدُخول الجارِّ عليها.

(٤) في نُسخة: قولهم، والأول أصحُّ.

(٥) **البيت:** لِلحارِث بن خالِد المَخزُوميِّ في رثاء هِشام بن المغيرة.

اللغة: (بطنُ مَكة): بِطاحُها. (مُقشعرًّا): مِن (اقشَعرَّ جِلدُه): إذا أخَذَته رِعدةٌ وارتَجَف، وأراد به هنا الجَدْبَ والمَحْلَ، أي: صار لا خِصبَ فيه ولا نَباتَ، ويَجوزُ إبقاؤُه على ظاهرِه لِما سنَذكُرُه في المعنى.

المعنى: صارت بِطاحُ مكةَ مُجدبةً لأنَّ الأرض ليس بِها هِشام، أو المعنى: هو وإن كان ماتَ، فهو مَدفونٌ في الأرض، فقد كان يَجبُ مِن أجلِه أن لا يَنالَها جَدبٌ. ويُحتمل أن يُرادَ بِبَطن مكةَ ما خفيَ مِن أرضِها، وهو الذي تُدفَنُ فيه الأمواتُ، أي: إنَّه اقشعَرَّ وارتَعد مِن عَظَمةِ هِشام حيثُ حَلَّ فيه جَسَدُه.

الإعراب: «أصبَحَ»: ماضٍ ناقص. «بَطنُ»: اسمها مُضاف. «مكةَ»: مضافٌ إليه مجرورٌ بالفتحة لِلعَلميَّة والتأنيث. «مقشعرًّا»: خبرُ (أصبح). «كأنَّ»: حرف مُشبَّه بالفعل. «الأرضَ»: اسمها منصوب. «ليس»: ماضٍ =

. . . . . .

الكواكب الدرية

لأنَّه مَحمولٌ على التَّشبيهِ؛ فإنَّ الأرضَ ليسَ بها هِشامٌ حقيقةً، بل هو فيها مَدفونٌ. ولا لِلظَّنِّ فِيما إذا كانَ خبرُها فعلاً، أو ظرفاً، أو صفةً مِن صفاتِ أسمائِها، نحوُ: «كأنَّ زيداً قَعَدَ، أو يَقْعُدُ، أو في الدَّارِ، أو عِندَك، أو قاعدٌ»، خِلافاً لابن السِّيدِ[1]، ولا للتَّقريبِ نحوُ: «كأنَّك بِالدُّنيا ولم تَكُنْ[2]»، خِلافاً لأَبي الحسنِ[3] الأنصاريِّ، ولا لِلنَّفيِ نحوُ: «كأنَّكَ دالٌّ عليها»، أي: ما أنتَ دالٌّ عليها، خِلافاً للفارسيِّ. اهـ

= ناقِص. «بها»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (ليس) مُقدَّم. «هشامٌ»: اسم (ليس) مُؤخَّر مرفوع. وجُملة (ليس بها هِشام) في محل رفع خبر (كأنَّ).

والشاهد: في قوله: (كأنَّ)؛ فإنها عند الكوفيِّين للتحقيق، والمعنَى عِندهم: لأنَّ الأرض ليسَ بها هشام؛ إذ مُحالٌ أن يَقُولَ الإنسان: (كأنَّ الأرض ليس بها هشامٌ) على جِهة التشبيه، وهِشام ليس بِالأرض حقيقةً، والصَّحيحُ ـ كما قال أبو حيانَ ـ أنَّها لِلتَّشبيه؛ لأنَّه أراد أن بطنَ مَكة قد كان يَنبغي له ألا يَقشَعِرَّ؛ لِدَفن هِشام في أرضِه وتَضمُّنِه أَشلاءَه، وهو قائمٌ مَقامَ الغَيث، فكما أنه لا يَقشَعِرُّ مع وُجود الغيث فكذلك كان يَنبغي ألَّا يَقشَعِرَّ لِتَضمُّنِه أشلاءَ هشام، فلمَّا اقشَعَرَّ صارت أرضُه كأنَّها ليس بها هِشام.

(١) البَطليوسي. تقدَّمت ترجمتُه.

(٢) هكذا بالواو في الطَّبعات الثلاثة، والذي عند غيرِ الشارح ـ كـ«الارتِشاف» و«المغني» و«التَّصريح» و«الهمع» ـ (لم تكُن) من غيرِ واو، وقد جاء في «الأشباه والنظائر» لِلسيوطي نقلاً عن رِسالةٍ لابن هشام الأنصاريِّ في الكلامِ على هَذه العِبارة: اختُلف في (كأنَّك بِالدنيا لم تكُن وبِالآخِرة لم تَزَل) في مَواضِع: أحدُها: في تَعيين قائله، والثاني: في معنَى (كأنَّ)، والثالث: في تَوجيه الإعراب. فأمَّا قائله فاختُلِف فيه على قَولَين: أحدُهما: أنه النبي ﷺ، والثاني: أنه الحَسَن البَصري رحمه الله، وقد جَزَم بهذا جماعةٌ فلم يَذكُروا غيرَه؛ مِنهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحَلبي في «شرح المفصَّل» وأبُو حيان المغربي في «شرح التسهيل»، وأمَّا معنى (كأنَّ): فاختُلف فيه أيضاً على قولَين . . . وأمَّا تَوجيه الإعراب وهو الذي يُسأَل عنه، فاضطَرَبَت أقوالُ النَّحويين فيه اضطراباً كثيراً، والذي يَحضُرني الآنَ من ذلك أقوالٌ: . . . والقَولُ الرابع لابن عمرون رحمه الله: أنَّ الكاف اسمُ (كأنَّ)، و(بالدنيا) و(بِالآخرة) خبران، وكلٌّ من جُملتي (لم تكن) و(لم تزَل) في مَوضع نَصبٍ على الحال، وإنَّما تمَّت الفائدةُ بهذا الحال، والفَضَلاتُ كثيراً ما يَتوقَّف عليها المعنى المرادُ مِن الكلام . . . إلى أن قال: فإن قُلتَ: يَدُلُّ على صحَّةِ ما قاله من أنَّ الجُملةَ (لم تكن) و(لم تزل) حالٌ لا خبرٌ أنه قد رُوي: (كأنَّك بِالدنيا ولم تَكُن وبِالآخرة ولم تَزَل)، والجُملةُ الحاليَّة تَقترِن بالواو بخلاف الجُملة الخبريَّة، ويُقال: (كأنَّك بالشمس وقد طَلَعَت)، قُلتُ: إنْ سُلِّمَ ثُبوتُ الرواية فالواو زائِدة. . . إلخ كَلامِه.

(٣) في «التَّصريح»: خلافاً لأبي الحُسين.

و«لَكِنَّ» لِلاسْتِدْراكِ، نَحوُ: «زَيدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ»، .....

الكواكب الدرية

وما جَزمَ بِه مِن مُلازمةِ «كأنَّ» للتَّشبيهِ هو الذي يُفيدُه كلامُ الجُمهورِ، وهو الأصَحُّ، ومالَ إليه ابنُ عَنقاءَ في «شَرحِ العِمريطيَّةِ»، وحكى وُقوعَها للشَّكِّ والظَّنِّ والتَّحقيقِ بلفظِ (قيلَ)[1]، وخالفَ العِصاميُّ فقالَ: أَطلقَ الجمهورُ هذا المعنى لـ«كأنَّ»، وزَعمَ جماعةٌ منهم ابنُ السِّيدِ أنَّها لا تَكونُ لِلتَّشبيهِ إلَّا إذا كانَ خبرُها اسماً جامداً، نحوُ: «كأنَّ زيداً أَسدٌ»، بِخلافِ: «كأنَّ زيداً قائمٌ، أو في الدَّارِ، أو عندَك، أو يَقومُ»، فإنَّها في ذلك كُلِّه للظَّنِّ، وقالَ الرَّضيُّ: والأَولى أنْ يُقالَ: هي في ذلك لِلتَّشبيهِ أيضاً، والمعنى: كأنَّ زيداً شَخصٌ قائمٌ، حتَّى يَتَغايَرَ الاسمُ والخبرُ حَقيقةً، فيَصحَّ التَّشبِيهُ. اهـ[2]، والوجهُ ما قالهُ ابنُ السِّيدِ، وما ذكرَهُ مِن توجيهِ كلامِ الجُمهورِ ضعيفٌ. اهـ

قُلتُ: وقد ذَكرَ ابنُ هِشامٍ في «شَرحِ القَطرِ» مَجيئَها لِلظَّنِّ، نحوُ: «كأنَّ زيداً كاتبٌ»[3]، ولَعلَّه بَناهُ على قولِ ابنِ السِّيدِ، وهو ضعيفٌ، خِلافاً لما قالَه العِصاميُّ، وهي في ذَلك للتَّشبيهِ، فإذا قُلتَ: «كأنَّ زيداً قائمٌ» كُنتَ قد شَبَّهْتَ زيداً وهو غيرُ قائمٍ به قائماً[4]، قالَهُ ابنُ وَلَّاد[5]، حكاهُ عنه المُرادِيُّ[6].

(و«لَكنَّ») بِتَشديدِ النُّونِ، وهي حرفٌ بَسيطٌ على الصَّحيحِ، وذَهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّها مُركَّبةٌ مِن «لا» و«إنَّ»، والكافُ زائدةٌ بينَهما لِلتَّشبيهِ، وحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً[7] (لِلاستِدراكِ)، وهو: تَعقيبُ الكلامِ بِرَفعِ ما يُتوَهَّمُ ثُبوتُه، أو نَفيُه، فمِثالُ الأَوَّلِ (نَحوُ: «زَيدٌ شُجاعٌ») بضمِّ الشِّينِ، فهذا يُوهِمُ ثُبوتَ الكرمِ؛ لأنَّ مِن شِيمةِ الشُّجاعِ الكرمَ، فرَفعتَ ذلك الوَهمَ بِقَولك: («لَكنَّه بَخِيلٌ»)، وإعرابُه: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «شجاعٌ»: خبرُه، «لكنَّ»: حرفُ استِدراكٍ ونصبٍ

(١) لكنَّه حكى مجيئَها لِلتقريب من غير (قيل)، ومثَّل له بأمثِلَةٍ منها: (كأنَّك بِالفرج آتٍ)، ولم يتعقَّبه بشيءٍ.

(٢) (٤/ ٣٣١).

(٣) «شَرح القطر» (ص٢٧٨).

(٤) والشيء يُشبَّه في حالةٍ ما بِه في حالةٍ أُخرى.

(٥) تقدَّمت ترجمتُه.

(٦) وقبلَه شيخُه أبو حيان في «التَّذييل والتكميل» فنسبتُه له أَولى.

(٧) وقال الفَرَّاء: مُركبة من (لكِنْ) و(إنَّ)، فطُرحت الهمزة ونون (لكِنْ)، وقيل: إنها مركبة مِن (لا) و(كأنَّ).

و«لَيْتَ» لِلتَّمَنِّي، نَحوُ: «لَيْتَ الشَّبَابَ عائِدٌ»، .....

الكواكب الدرية

تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها، «بخيلٌ»: خبرُها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ومثالُ الثَّاني ـ وهو ما تُوُهِّمَ نفيُه ـ قولُك: «ما زيدٌ عالماً، لكنَّه صالحٌ»؛ لأنَّ قولَك: «ما زيدٌ عالماً» يُوهِمُ عدمَ صَلاحِهِ؛ لأنَّ الغالبَ على الجُهَّالِ عدمُ الصَّلاحِ، فرَفَعتَ ذلك الوَهمَ بِقَولك: «لكنَّه صالحٌ»، قالَ الأَزهريُّ وغيرُه: ولِكَونِها لِلاستِدراكِ لا بُدَّ أنْ يَتقدَّمَ عليها كلامٌ، ثُمَّ لا يخلُو: إمَّا أنْ يكونَ نَقيضاً لما بعدَها نحوُ: «ما هذا مُتحرِّكاً، لكنَّه ساكنٌ»، أو ضِدًّا له نحوُ: «ما هذَا أسوَدَ، لكنَّه أَبيَضُ»، أو خِلافاً له نحوُ: «ما قامَ زيدٌ لكنَّ عَمْراً يَشرَبُ[1]»، أو مِثلاً له نحوُ: «ما زيدٌ قائماً لكنَّ عَمْراً قائمٌ» إذا كان بينَهما مُلابَسةٌ أو مُناسَبةٌ، فقولُ أبي حيَّانَ في «النُّكتِ الحسانِ» بِامتناعِ تَقدُّمِ المِثلِ مَحمولٌ على ما لا مُناسَبةَ فيه[2].

وقد تَأتي لِلتَّوكيدِ نحوُ: «لو جاءَني زيدٌ أَكرَمْتُهُ، لكنَّه لم يَجِئْ»، فأَكَّدْتَ بـ«لكنَّ» ما أفادَته «لو» الامتناعيَّةُ مِن انتفاءِ المَجيءِ؛ لأنَّ «لو» إذا دَخلَتْ على مُثْبَتٍ نَفَتْهُ، وإنْ دَخلتْ على منفيٍّ أَثْبَتَتْهُ، على تَفصيلٍ فيه مَذكورٍ في محلِّهِ.

(و«لَيتَ») ويُقالُ فيها: «لَتَّ» بِتَشديدِ التَّاءِ؛ لإدغامِ الياءِ فيها[3] (لِلتَّمَنِّي)، وهو: طلبُ ما لا مَطْمَعَ في حُصولِهِ، إمَّا لِتَعَسُّرِهِ كقَولِ الضَّعيفِ عن الكَسْبِ المنقطعِ الرَّجاءِ: «ليتَ لي مالاً فأَحُجَّ»، أو لتَعَذُّرِهِ؛ لِعَدمِ إمكانِ حُصولِهِ، (نَحوُ: «لَيتَ الشَّبابَ عائدٌ»)؛ لأنَّ عَودَه بعد المشيبِ مُستحيلٌ عادةً، فلا يُطْمَعُ في حصولِهِ. وإعرابُه: «ليتَ»: حرفُ تمنٍّ ونَصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «الشَّبابَ»: اسمُها، «عائدٌ»: خبرُها، قال الفاكهيُّ: ويَمتنِعُ «ليتَ غداً يَجيءُ»، فإنَّه واجبُ المجيءِ[4].

---

(١) مثال «المُغني»: (ما زيدٌ قائماً لكنَّه شارِبٌ)، وهو أولى.

(٢) عبارةُ «التصريح» بعد ذِكر الأمثلة الأربعة: فالأولُ والثاني جائزانِ بِاتِّفاق، والثالثُ جائز على الأصَحِّ، والرابعُ مُمتَنِع بِالاتفاق، قالَه أبو حيانَ في «النُّكت الحِسان». اهـ فتأمل!

(٣) أي: بعد إبدالِها تاءً.

(٤) «الفواكه» (ص٢٥٥).

و«لَعَلَّ» لِلتَّرَجِّي، نَحوُ: «لَعَلَّ زَيداً قادِمٌ»، ولِلتَّوَقُّعِ نَحوُ: «لَعَلَّ عَمْراً هالِكٌ».

الكواكب الدرية

(و«لَعَلَّ») ويُقالُ فيها: «علَّ»، قال العِصاميُّ: في «لعلَّ» ستَّ عَشْرَةَ لغةً، وذَكَرَها، وهي (لِلتَّرَجِّي) وهو: ارتِقابُ الشَّيءِ المحبوبِ، (نَحوُ: «لَعَلَّ زَيداً قادِمٌ»)، وإعرابُه: «لعلَّ»: حرفُ تَرجٍّ ونَصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «زيداً»: اسمُها، «قادمٌ»: خبرُها، ولم يُمثِّلْ بقَولِهِ تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ [الطلاق: ١]؛ لأنَّه قد قِيلَ: إنَّ «لعلَّ» فيها للتَّعليلِ، أو لِلاستِفهامِ، بدَليلِ أنَّها معلِّقةٌ لـ«تدري» قبلَها عن عملِ النَّصبِ[1]، ولكنَّ الأصحَّ كما عليه البَصريُّون أنَّها في الآيةِ للتَّرجِّي، ولِذا مثَّلَ بها في «الأَوضَحِ» حيث قالَ: «لعلَّ»: للتَّرجِّي في المحبُوبِ نحوُ: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾.

(والتَّوقُّعِ) أي: الإشفاقِ والخَوفِ، وهو: ارتِقابُ الشَّيءِ المكروهِ، (نَحوُ): ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ﴾ [الكهف: ٦]، ونحوُ: («لَعَلَّ عَمْراً هالِكٌ»)، وإعرابُه: «لعلَّ»: حرفُ تَوقُّعٍ ونَصبٍ، وإنْ شِئتَ قُلتَ: حرفُ تَرجٍّ ونصبٍ؛ لأنَّ أصلَ مَعانيها التَّرجِّي، و«عَمراً»: اسمُها، و«هالكٌ»: خبرُها، قال الفاكهيُّ: ولو عبَّرَ بالتَّوقُّعِ ـ أي: بأنْ قالَ: (ولعلَّ للتَّوقُّعِ) ـ ولم يَذكرِ التَّرجِّيَ، لكانَ أَولى؛ لأنَّ التَّوقُّعَ صادِقٌ بهما[2]. اهـ وأقولُ: تَعبِيرُه بالتَّرجِّي أَولى؛ لأنَّه أصلُ مَعانِيها وأَشهَرُها، لكنْ كانَ الأَولى له التَّعبيرُ بِالإشفاقِ بدلَ التَّوقُّعِ بأنْ يَقولَ: (ولعلَّ للتَّرَجِّي والإشفاقِ)، لكنَّه تَبِعَ عُرْفَ المغارِبَةِ في مُؤلَّفاتِهم[3]. قالَ الرَّضيُّ: وقد اضْطَرَبَتْ أَقوالُهم في «لعلَّ» الواقعةِ في كلامِهِ سُبحانه وتعالى؛ لاستِحالةِ تَرَقُّبِ غيرِ الموثوقِ بِحُصولِهِ

(١) والتقدير: لا تَدري جوابَ أالله يُحدث... إلخ.

(٢) لم يقُل ذلك فيما رَأيناه من نُسَخ شَرحه، وإنما قال: ولو عبَّر بالإشفاق لكان أولى؛ لأنَّ التوقع صادقٌ بهما. اهـ أي: ولو عبَّر في الثاني بِالإشفاق بدلَ التوقع لكان أَولى؛ لمقابلتِه حينئذٍ القِسمَ الأول الذي هو الترجي، فالأَولوية إنما هي بِالنسبة للثاني فقط، وهذا هو عينُ ما سيَختارُه الشارح قريباً، والظاهر أنه لم يَفهم كلامَ الفاكهي؛ إذ ظنَّ قوله: (لأن التوقع صادقٌ بهما) عِلَّةً لأولويَّة التعبير بالتوقع في القِسمَين، والصوابُ أنه علَّة لتضعيف مُقابلَة التوقع لِلترجي؛ إذ العام لا يُجعَل في مُقابلة الخاص، فقولُ صاحبِ المتن أولاً: للترجي لا كلامَ فيه، وإنما الكلامُ في مقابلِه لا غيرُ، فافهَم!

(٣) في «الارتِشاف»: ويُعبِّر أصحابُنا عن الإشفاقِ بِالتوقُّع. اهـ ومثلُه في «التذييل والتكميل».

ولا يَتَقَدَّمُ خَبَرُ هَذِهِ الأَحرُفِ عَلَيْها، .....

الكواكب الدرية

عليه سُبحانه وتعالى، فقالَ قُطْرُب[1] وأبو عليٍّ: (معناها التَّعليلُ)، فمعنى: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧]، أي: لِتُفلحُوا، ولا يَستَقيمُ ذلك في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]؛ إذ لا معنى فيه للتَّعليلِ، وقالَ بعضُهم: (هي لتحقيقِ معنى الجُملةِ التي بعدَها)، ولا يَطَّرِدُ ذلك في قولِهِ تعالى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]؛ إذ لم يَحصُلْ مِن فرعونَ التَّذكُّرُ، وأمَّا قولُه: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، فتَوبةُ يَأسٍ لا معنى تَحتَها، ولو كانَ تَذَكُّراً حقيقيًّا لقُبِلَ منه، والحقُّ ما قالَهُ سِيبويهِ، وهو أنَّ الرَّجاءَ أو الإشفاقَ يَتعلَّقُ بالمخاطَبينَ، وإنَّما نَصَرْنا مَذهَبَهُ لأنَّ الأصلَ في الكلمةِ أنْ لا تَخرُجَ عن معناها بالكُلِّيَّةِ، فـ«لعلَّ» منه تعالى حملٌ لنا على أنْ نَرجُوَ ونُشفِقَ، كما أنَّ المُفيدةَ للشَّكِّ إذا وَقَعَتْ في كلامِهِ تعالى كانَتْ للتَّشكيكِ والإبهامِ، لا للشَّكِّ، تَعالى اللهُ عنه، وقيلَ: إنَّ «لعلَّ» تَجيءُ للاستِفهامِ، تقولُ: «لعلَّ زيداً مُنطلقٌ» أي: هل هو كذَلك؟. اهـ[2]. قيلَ: ومِن مَجيئِها لِلاستِفهامِ التَّوبيخيِّ قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٨]، قالَ ابنُ عنقاءَ: وقد تَأتي للتَّحقيقِ والوُجوبِ، كقَولِهِ ﷺ: **«لعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ على أَهلِ بَدْرٍ فقالَ: اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ؛ فقَدْ غَفَرْتُ لَكُم»**[3].

واعلَمْ أنَّه لا يُؤتى بـ«لعلَّ» إلَّا في الشَّيءِ المُمكِنِ، أي: الجائزِ وُقوعُهُ، وقولُ فرعونَ: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ...﴾ إلى آخِره [غافر: ٣٦-٣٧] جهلٌ منه، أو مَخرَفةٌ[4] وإفكٌ. قالَهُ ابنُ عَنقاء.

(ولا يَتقَدَّمُ خَبرُ هَذِه الحُرُوفِ علَيها) ولو ظَرفاً ومَجروراً، فلا يُقالُ: «قائمٌ إنَّ زيداً»،

---

(١) هو محمَّد بن المُستَنير أبو علي، الشهير بقُطرُب، نحويٌّ، عالم بالأدب واللغة، من أهلِ البصرة، كان يَرى رأيَ المعتزلة النظامية، وقُطرب لقبٌ دعاه به أستاذُه سيبويه فلَزِمه. مِن كُتبه «مَعاني القرآن» و«النوادر» و«الأضداد». تُوفي سنةَ (٢٠٦هـ).

(٢) «شرح الكافية» (٤/ ٣٣٢-٣٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٠٧) ومسلم (٦٤٠١) من حديث علي رضي الله عنه.

(٤) الظاهر أنه بمعنى الخَرَف، ويحتمل أنه من باب (مَجْبَنَة)، وعلى كل فهو لفظٌ مُتداول بهذا المعنى عند المفسِّرين وإن لم يَنقُله أهلُ اللغة على حدٍّ عِلمي. ومِن أوائل من استعمله ابن وحشيَّة (ت٢٩١) في «الفلاحة النبطية».

ولا يَتَوَسَّطُ بَينَها وبَينَ اسْمِها إلَّا إذَا كانَ ظَرفاً أو جارًّا ومَجرُوراً، نَحوُ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣].

الكواكب الدرية

ولا: «عِندَك إنَّ زيداً»، ولا: «في الدَّارِ إنَّ زيداً»؛ لِضعفِها في العملِ لِعَدمِ تَصرُّفِها، ولأنَّ[1] عمَلَها بِالقياسِ على الأفعالِ، فلم تَقْوَ قُوَّتَها.

وكما يَمتنِعُ تَقديمُ خبرِها عليها، يَمتنِعُ تَقديمُ مَعمولِهِ، فلا يُقالُ: «اليومَ إنِّي ذاهبٌ».

(ولا يَتَوسَّطُ بَينَها وبَينَ اسمِها)، فلا يُقالُ: «إنَّ قائمٌ زيداً»؛ لِضَعفِها بالحرفيَّةِ، (إلَّا إذَا كانَ) أي: الخبرُ (ظَرفاً، أو جارًّا ومَجرُوراً)، أي: فإنَّه يجوزُ حينئِذٍ تَوسُّطُه بينها وبينَ اسمِها؛ لأنَّهم تَوسَّعُوا في الظَّرفِ والمَجرورِ ما لم يَتوسَّعُوا في غيرِهما، (نَحوُ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾)، وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «لدَى»: ظرفُ مكانٍ، وهو مُضافٌ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه في محلِّ رفعٍ خبرٌ مُقدَّمٌ، ﴿أَنكَالًا﴾: اسمُها مؤخَّراً، (﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾)، وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونَصبٍ، ﴿فِي ذَٰلِكَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿لَعِبْرَةً﴾: اللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «عِبرةً»: اسمُها مؤخَّراً، قالَ العصاميُّ: وتَسامحَ المصنِّفُ - يَعني ابنَ هشامٍ في «الشُّذُورِ» - في جَعلِهِ الخبرَ الظَّرفَ والمَجرورَ؛ فإنَّ الخبرَ في التَّحقيقِ إنَّما هو مُتعلَّقُ الظَّرفِ والجارِّ والمَجرورِ دُونَهما، كما مرَّ، قالَ: وفي التَّمثيلِ بِالآيَتَينِ إشارةٌ إلى أنَّ التَّوسُّطَ يكونُ جائزاً كما في الآيةِ الأُولى[2]، وقد يَكونُ واجباً كما في الآيةِ الثَّانيةِ؛ إذ لو أُخِّرَ الخبرُ لزمَ إيلاءُ لامِ الابتداءِ لـ«إنَّ»، وهو ممتَنِعٌ. اهـ

وقد يجبُ تَوسُّطُ الخبرِ[3] نحوُ: «إنَّ في الدَّارِ صاحِبَها»، و«لعلَّ عندَ هندٍ بَعْلَها»، و«ليتَ عندي عَبْداً».

---

(١) في «شرح الفاكهي»: (لأن)، على أنه من تمام التعليل قبله.

(٢) أرادَ قَولَه تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾، وفيه نظرٌ؛ لأن هذه الأحرُفَ النَّواسخَ إنما تدخُل على المبتدأ والخبر فتَعملُ فيهما على ما عُرِف، ولا يَخفى أنه قبل دُخولِ (إنَّ) لا يقال: (أنكالٌ لَدَينا)، بل (لدَينا أنكالٌ)؛ لِما تقرَّر من امتِناع وُقوع النكرة مبتدأً بلا مُسوِّغ، ولِذلك عَدُّوا من المسوِّغاتِ أن يَدخُلَ على النَّكرة (إنَّ) في جَواب النَّفي، نَحوُ قَولك: (إنَّ رَجلاً في الدار) في جَوابِ مَن قال: (ما رجلٌ في الدار)، أي: ولولا ذلك لم يَصحَّ المثالُ إلَّا بالتقديم والتأخير.

(٣) فيه تكرارٌ لبَعض ما مضى مِن كلام العِصامي.

وتَتَعَيَّنُ «إنَّ» المَكسُورَةُ في الابتِداءِ، نَحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١]، وبَعدَ

الكواكب الدرية

ويجوزُ حذفُ اسمِها لِدَليلٍ مُطلقاً[١]، وكذا خَبرُها لِلعِلْمِ به، كـ«إنَّ غيرَها إبلاً وشاءً»، أي: إنَّ لَنا غيرَها[٢]، و«إبلاً وشاءً» تَمييزٌ[٣]، ومِنه: «ليتَ شِعري ما صنَعتَ؟»، فـ«شِعري»: اسمُ «ليتَ»، وهو قَلبي مُعلَّقٌ، والجُملةُ بعدَه في محلِّ المَفعولِ به، والخبرُ مَحذوفٌ، أي: «ثابِتٌ» ونحوُه، وقيلَ: الجُملةُ مَفعولُ «شِعري»، وسَدَّتْ مَسدَّ خبرِ «ليتَ»، والرَّابطُ مَحذوفٌ[٤].

(وتَتَعيَّنُ) أي: يَجبُ[٥] («إنَّ» المَكسُورَةُ) الهمزةِ (في الابتِداءِ)، أي: إذا وقعَتْ في ابتداءِ الكلامِ هي ومَعمُولاها، نحوُ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، وسواءٌ كانتْ في أوَّلِ كلامِ المتكلِّمِ نحوُ: «إنَّ زيداً قائمٌ»، أو كانَتْ في وَسَطِ كلامِهِ إذا كانَ ابتداءَ كلامٍ آخرَ نحوُ: «أَكْرِمْ زيداً إنَّه فاضلٌ»، فقَولُك: «إنَّه فاضلٌ» كلامٌ مُستَأنَفٌ وقعَ علَّةً لما تقدَّمَ.

ثُمَّ مثَّلَ المصنِّفُ بِمِثالَينِ: **الأوَّلُ** مِنهما لوُقوعِ «إنَّ» في ابتِداءِ الكلامِ حقيقةً، (نَحوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾)، وإعرابُه: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، و«نا»: المدغَمةُ[٦] ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها، ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُه.

والثَّاني: لوُقوعِ «إنَّ» في ابتِداءِ الكلامِ حُكماً، (و) ذلك (بَعدَ .....

(١) أي: في الشعر وغيرِه خلافاً لمَن قصَره عليه، ومنه قَوله:

ولـكـنَّ زِنـجـيٌّ .....

أي: ولكنَّك زِنجي.

(٢) تقولُ ذلك لِمَن رأى لَك أمتِعةً أو خيلاً أو غير ذلك، فقالَ: هل لك غيرُها؟

(٣) أو بدلٌ على خلافٍ فيه.

(٤) وقيل: جُملة الاستفهام هي الخبرُ على تقدير مضافٍ، أي: ليت مَشعورِي جوابُ هذا الاستِفهام.

(٥) الأَولى: (أي: تجب).

(٦) أي: المدغَمُ فيها.

«أَلَا» الَّتِي يُسْتَفْتَحُ بِها الكَلامُ، نَحوُ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢]، وبَعدَ «حَيْثُ»، نَحوُ: «جَلَسْتُ حَيثُ إنَّ زَيداً جالِسٌ»، .....

الكواكب الدرية

«أَلَا» التي يُسْتَفتَحُ بِها الكلامُ)، وهي حرفٌ بسيطٌ على الأصحِّ، وقيلَ: إنَّها مُركَّبةٌ مِن همزةِ الاستِفهامِ و«لا» النَّافيَةِ، قال السُّيوطيُّ نقلاً عن غيرِهِ: هي حرفٌ بَسيطٌ مشترَكٌ بينَ التَّنبيهِ والاستِفتاحِ. اهـ، (نَحوُ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾) أي: في الآخرةِ، وإعرابُه: ﴿أَلَآ﴾: حرفُ استِفتاحٍ، وإنْ شئتَ قُلتَ: حرفُ تَنبيهٍ، ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿أَوْلِيَآءَ﴾: اسمُها، ولفظُ الجلالةِ مُضافٌ إليه، ﴿لَا﴾: نافيةٌ للجِنسِ بَطَلَ عملُها، ﴿خَوْفٌ﴾: مُبتدأٌ، وجُملةُ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدأ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ رفعٍ خبرُ ﴿إِنَّ﴾.

(و) تَتَعيَّنُ «إنَّ» المَكسورةُ أيضاً في أوَّلِ الجُملةِ الواقعةِ (بَعدَ «حيثُ») ونَحوِها ممَّا هو مُلازِمٌ لِلإضافةِ إلى الجُملةِ، كـ«إذْ» باتِّفاقٍ، و«إذَا» عندَ الجمهورِ، و«بَيْنَا، وبَيْنَما» عندَ كثيرينَ، (نَحوُ: «جَلَسْتُ حَيثُ إنَّ زَيداً جالِسٌ»)، وإعرابُه: «جلَستُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «جلسَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «حيثُ»: ظرفُ مكانٍ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ومحلُّه النَّصبُ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، «زيداً»: اسمُها، «جالسٌ»: خبرُها، والجُملةُ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

وإنَّما تَعيَّنَ الكسرُ بعدَ ما ذُكِرَ لأنَّ «حيثُ» لا تُضافُ إلَّا إلى الجُملةِ، فلو فُتِحَتْ «إنَّ» بعدَها لأدَّى ذلك إلى إضافَتِها إلى المُفردِ؛ لأنَّ المَفتوحةَ مع مَعمولَيها في تأويلِ المُفردِ كما مرَّ، قالَ ابنُ هشامٍ وغيرُه[1]: وقد أُولِعَ الفُقهاءُ وغيرُهم بِفَتحِ «إنَّ» بعدَ «حيثُ»، وهو لحنٌ فاحشٌ. اهـ، قالَ الفاكهيُّ[2]: وقَضيَّةُ كلامِ ابنِ الحاجبِ في «كافيَتِهِ» وجوبُ الفتحِ، وبه صرَّحَ صاحِبُ «المتوسِّط»[3]، .....

(١) الأولى: وتَبِعه غيرُه.

(٢) انظر: «الفواكه الجنية» (ص٢٥٧) و«مجيب الندا» (ص٢٨٩-٢٩٠).

(٣) كتابُ «المتوسِّط» هو أحدُ ثلاثة شُروح لِرُكن الدين الحَسن بن محمد الأستراباذِي المتوفى سنةَ (٧١٥هـ) على «كافية ابن الحاجب»، واسمُه «الوافِيَة في شَرح الكافية»، وسُمي بذلك لِوُقوعه وسَطاً بين الشرحَين: الكبيرِ والصغير.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وجوَّزَ بعضُ العُلماءِ[١] الوجهَينِ بعدَها: الكسرَ باعتبارِ كونِ المُضافِ إليه جُملةً، والفتحَ باعتبارِ كونِهِ في مَعنى المصدرِ، ولُزومُ إضافتِها إلى الجُملةِ لا يَقتضي وجوبَ الكسرِ؛ لأنَّ الأصلَ في المُضافِ إليه أنْ يَكونَ مُفرداً، وامتناعُ إضافتِها لِلمُفردِ إنَّما هو في اللَّفظِ دونَ المعنى، على أنَّ الكسائيَّ جوَّزَ إضافتَها إليه، وعلى ذلك يَنبغي جوازُهُما أيضاً بعدَ «إذا»[٢]. اهـ[٣] وقالَ الدَّماميني: قُلتُ: الفتحُ بعدَها صَحيحٌ؛ لأنَّ «حيثُ» تُضافُ إلى الجُملةِ، وتُضافُ إلى المُفرَدِ، كقولِهِ: [الطويل]

ويَطْعُنُهُم تَحتَ الكُلَى بَعدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ المَواضِي حَيثُ لَيِّ العَمائِمِ[٤]

---

(١) هو أبُو عبد الله مُحمد بن علي القايَاتي (ت٨٥٠هـ) كما قال الشيخ ياسِين، قال السُّيوطي في «نَظم العقيان»: قاضِي القُضاة شَيخ الإسلام شَمس الدِّين الشافعي، علَّامةُ الدِّيار المصريَّة والمَرجع إليه فيها في غالِب العُلوم النَّقليَّة والعَقليَّة... إلخ كلامِه.

(٢) كذا في الأصل، والصواب: (إذْ) كما في «مُجيب الندا»؛ لأنَّ الأُولى - وهي (إذا) - مخصوصةٌ بِالجملة الفِعلية، و(إذْ) هي التي تَدخُل على الجُملتَين.

(٣) بعده في «مُجيب الندا»: ويُؤيِّده جوازهما في (إذا) الفُجائية مع اختصاصِها بالجملةِ.

(٤) **البيت:** قيل: لِلفَرزدق وليس في «دِيوانه»، والمَشهور في «شَرح المُفصَّل» وغيرِه أنَّ الرواية: (حيثُ الحُبَا)، وروايةُ الرضيِّ وغيرِه: (حيث الكُلى).

اللغة: (نَطعُنُهم): بالنون عند غير الشارح، أي: نَضربُهم بالرِّماح، والأكثَرُ فيه ضَمُّ عين المضارع فيما هو حِسِّي، وفتحُها في المَعنَوي كالطَّعن في النَّسَب، وأوجَبَ بعضُهم هذا الفَرقَ. (الكُلى): جمعُ (كُلْية) أو (كُلوَة)، والمرادُ أن الطعنَ يكون في مَقتَل. (بِبِيضِ) بِالكسر: جمعُ أبيضَ وهو السَّيف، و(المَواضي): جمعُ (ماضٍ) وهو القاطِع الحادُّ، والإضافةُ مِن باب إضافةِ المَوصوف إلى الصفة، أي: المَواضي البِيض، أي: السيوف القاطعة. (حيثُ لَيِّ العَمائم) أي: في موضِع تكويرِها، وهو الرُّؤوس.

المعنى: ونَطعُنُ أعداءَنا بِرِماحِنا في أَوساطِهم أو تحتَ كُلاهُم، بعد أن نَضرِبَهُم بِسُيُوفنا القاطِعة في مَوضِعِ شَدِّ عَمائِمِهم على رُؤُوسِهم. فهو يَصِفُ نَفسَه وقَوْمَه بِالشِّدة والفَتكِ بأعدائِهم.

الإعراب: «نَطعنُهم»: فِعل مُضارع ومفعُوله، والفاعل: مُستتر وجوباً تقديرُه: نحنُ. «تحتَ»: ظَرف مَكان مَفعول فيه منصوبٌ بـ(نَطعُنُ) وهو مُضاف. «الكُلى»: مُضاف إليه مجرور بكسرة مُقدرة للتعذُّر. «بعدَ»: ظرفُ زَمان مُتعلِّق بـ(نَطعُن) أيضاً. «ضَربِهم»: مُضاف إليه، و(هم): مُضاف إليه أيضاً من إضافة المصدر لمفعولِه. «بِبِيضِ»: مُتعلِّق بـ(ضَرْب) لأنه مصدرٌ. «المَواضي»: مُضاف إليه. «حيثُ»: ظرف مَكان مُتعلِّق بـ(ضَرْب) أيضاً =

وبَعد القَسَمِ نَحوُ: ﴿وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ٢-٣]، وبَعدَ القَولِ نَحوُ:

الكواكب الدرية

بجرِّ «لَيّ»، وكقَولِهِ: [الرجز]

أَمـا تَـرَى حَـيـثُ سُـهَـيـلٍ طـالِـعَـا؟[١]

بجرِّ «سُهيلٍ»، فيَجوزُ إذاً في «إنَّ» الواقعةِ بَعدَها الوَجهانِ. اهـ، فالمانِعُون مِن إضافتِها إلى المُفردِ يَرفَعونَ[٢] «سُهَيل» على أنَّه مُبتدأٌ مَحذوفُ الخبرِ، والتَّقديرُ: حيثُ سُهَيلٌ مَوجُودٌ، وحَذْفُ خبرِ المُبتدإ بعدَ «حيثُ» غيرُ قليلٍ.

(وبَعدَ القَسَمِ) إذا وقَعَتْ في أوَّلِ جوابِهِ؛ لأنَّ جوابَ القسمِ لا يَكونُ إلَّا جُملةً؛ سواءٌ أُوجِدَتِ اللَّامُ في خبرِها نحوُ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢]، أو لا (نَحوُ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾)، وإعرابُه: ﴿حمٓ﴾: اللهُ أعلمُ بمرادِهِ به، الواوُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ، و«الكتابِ»: مُقسَمٌ به مَجرورٌ بالواوِ، وعلامةُ جرِّه كسرُ آخِرِهِ، ﴿ٱلْمُبِينِ﴾: نعتٌ لِلكتابِ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و«نا»: المدغَمةُ ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها، ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، والجُملةُ في محلِّ رفعٍ خبرُ «إنَّ»[٣].

فخرجَ ما إذا وقَعتْ في أثناءِ الجوابِ، نحوُ: «واللهِ اعتِقادي أنَّ زيداً فاضلٌ»؛ فإنَّها مَفتُوحةٌ لأنَّها وقَعَتْ خبراً للمُبتَدأ.

(وبَعدَ القَولِ) إذا وَقَعَتْ في أوَّلِ الجُملةِ المحكيَّةِ بِه؛ لأنَّ المحكيَّ بالقولِ لا يَكونُ إلَّا جُملةً أو ما يُؤدِّي مَعناها، (نَحوُ: .....

= مَبنيٌّ على الضم في مَحلِّ نَصب. «ليِّ»: مُضاف إليه وهو مُضاف. «العَمائمِ»: مُضاف إليه.

والشاهد: في إضافةِ (حيثُ) إلى المُفرَد، وهو وإن كان قليلاً جائزٌ، وعليه فيَجوز في (إنَّ) الواقعةِ بعد (حيث) الفتْح والكسرُ.

(١) تقدَّم إنشادُ هذا الرجَز والكلامُ عليه (١/ ١٤٦)، والشاهدُ فيه إضافةُ (حيثُ) لِلمفرَد، وقد عُلم أنها تُضاف أيضاً إلى الجُملة، وهو الأكثرُ فيها، وعليه فيَصحُّ في (إنَّ) بعدَها الكسرُ والفتحُ خلافاً لمن أنكرَ الثانيَ.

(٢) عِبارة الدَّماميني في «تَعليق الفرائد» بعدَ كلامِه السابق: فإن قُلتَ: إضافةُ (حيث) إلى المُفرَد نادِر، فلا يُحمَل عليه، قُلتُ: يَجوز الفتح وإنْ قُلنا: إنها مُضافة إلى الجملة، بِناءً على أنَّ (أنَّ) ومَعمُوليها بتأويل مصدر واقعٍ في مَوضع مُبتدإِ الجُملةِ، لا في مَوضِعِ مَجمُوعها، وقد رُويَ... إلخ ما هنا. تأمَّل!

(٣) وجملةُ ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ جواب القسَم لا محل لها من الإعراب.

﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، .....

الكواكب الدرية

﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾)، وإعرابُه: ﴿قَالَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها، ﴿عَبْدُ﴾: خبرُها، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، وجُملةُ «إنَّ» مع اسمِها وخبرِها في محلِّ نصبٍ مَقولُ القَولِ، ونَحوُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [الجاثية: ٣٢]، فـ﴿قِيلَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، وجُملةُ ﴿إِنَّ﴾ مع اسمِها وخبرِها في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، ويَجوزُ أنْ تَقولَ: نائبُ الفاعلِ ضَميرُ القولِ، والجُملةُ مُفسِّرةٌ له كما قالَه ابنُ عَنقاء، بل هو أَولىٰ؛ لأنَّ الإعرابَ الأَوَّلَ مُخرَّجٌ على رأيِ الكوفيِّينَ المُجوِّزينَ لمجيءِ الجُملةِ فاعلاً[1].

فخرجَ الواقِعةُ في أثناءِ الجُملةِ المحكيَّةِ بِالقول، فإنَّها تُفتَحُ نحوُ: «قالَ زيدٌ: اعتِقادي أنَّ عَمراً فاضلٌ».

---

(١) فيه نظرٌ؛ إذ رأيُ الكوفيِّين جارٍ في نحوِ: ﴿وَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ و﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ مما ليسَت الجملةُ فيه في حُكمِ المفرد، وخالَفَهم البصريُّون والجُمهور في ذلك، وأمَّا ما ذكَره الشارح فمَقولُ القَول فيه في حُكم المفرَد، فلا محذورَ في ذلك عند الجَميع، ومِن ثَمَّ تعقَّب الدماميني صاحبَ «المغني» حينَ قال: (الجملةُ الثالثة الواقعةُ مَفعولاً، ومَحلُّها النصبُ إن لَم تَنُب عن فاعِل) فقال: إنما الكلامُ في جملةٍ لا يُراد بها لفظُها؛ فإن التي يُراد بها لفظُها في حُكم المفرَد، وليس الكلامُ فيه. اهـ

ثم إني بعد أن كتَبتُ هذا رأيتُ في «الدُّر المصون» ـ عند تفسير ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ ما نصُّه: القائمُ مَقامَ الفاعل هو الجملةُ مِن قَوله: ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾ لأنه هو المَقُولُ في المَعنى، واختارَه أبُو القاسم الزمخشري، والتَّقديرُ: وإذا قيل لهم هذَا الكلامُ أو هذَا اللَّفظُ، فهو مِن باب الإسنادِ اللَّفظيِّ، وقيل: القائمُ مَقامَ الفاعلِ مُضمَرٌ تقديرُه: وإذا قيل لهم [قولٌ] هو، ويُفَسِّر هذا المُضمَرَ سِياقُ الكلامِ كما فَسَّره في قولِه: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾، والمَعنى: وإذَا قيل لهم قَولٌ سَديدٌ، فأُضْمِر هذا القولُ الموصوفُ، وجاءَتِ الجملةُ بعدَه مُفسرةً، فلا موضعَ لها من الإعراب، قال: فإذا أَمْكَنَ الإسنادُ المَعنويُّ لم يُعْدَل إلى اللَّفظي، وقد أمكَن ذلك بما تقدَّم، وهذا القولُ سبَقه إليه أبو البقاءِ؛ فإنه قال: والمفعولُ القائمُ مقامَ الفاعل مَصدرٌ وهو القولُ وأُضْمِر لأنَّ الجملة بعدُ تُفسِّره، ولا يجوزُ أن يكونَ ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾ قائماً مَقامَ الفاعلِ؛ لأنَّ الجملة لا تكونُ فاعِلةً فلا تَقُومُ مَقامَ الفاعل. انتَهى، وقد تقدَّم جوابُ ذلك مِنْ أنَّ المعنى: وإذا قِيل لهم هذا اللَّفظُ... وتَلخَّص مِنْ هذا أنَّ جملةَ قولِه: ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾ في محلِّ رفعٍ على قَولِ الزَّمخشَري، ولا مَحلَّ لها على قول أبي البَقاء ومَنْ تَبِعه. اهـ كلام السَّمين، وبه ظهَر أن ما جعَلَه الشارحُ أولى هو مجرَّد قَولٍ غيرِ مَبنيٍّ على التَّحقيق.

وإذَا دخَلَتِ اللَّامُ في خَبَرِها، نَحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

الكواكب الدرية

(وإذَا دَخَلتِ اللَّامُ) أي: لامُ الابتِداءِ (في خَبرِها)، فإنَّه يجبُ كسرُها مُطلقاً؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لا تَجتمِعُ إلَّا مع «إنَّ» المَكسورةِ؛ لأنَّ وضعَ لامِ الابتداءِ لِتأكيدِ مَضمُونِ الجُملةِ كـ«إنَّ» المَكسُورة، فهُما سَواءٌ في المعنى، (نَحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: واوُ الحالِ، «اللهُ»: مُبتدأٌ، ﴿يَعْلَمُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ الرَّفعِ فيه ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والكافُ: اسمُها، واللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «رسولُ»: خبرٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ومِثلُه: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾، غيرَ أنَّ علامةَ النَّصبِ في ﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ الياءُ، وعلامةَ الرَّفعِ في ﴿لَكَٰذِبُونَ﴾ الواوُ؛ لأنَّهما جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وجُملةُ «إنَّ» مع اسمِها وخبرِها في محلِّ نصبٍ سادَّةٌ مسدَّ مَفعولَي «عَلِمَ، وشَهِد»؛ لأنَّ اللَّامَ مَنَعَتْ فِعْلَ العلمِ والشَّهادةِ مِن التَّسلُّطِ على العَمل في لفظِ ما بعدَهما، فصارَ لِما بعدَهما حُكمُ الابتداءِ، فلِذلك وجبَ الكسرُ، ولولا اللَّامُ لَوَجَبَ الفتحُ.

تَنبيه: بقيَ على المصنِّفِ مَواضعُ يَتعيَّنُ فيها كسرُ «إنَّ» لم يَذكُرْها[1]:

أنْ تَقَعَ بعدَ «كلَّا» نحوُ: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]، أو بعدَ «حتَّى» الابتدائيَّةِ نحوُ: «مرضَ زيدٌ حتَّى إنَّهم لا يَرجُونهُ[2]»، وفي أوَّلِ الصِّلةِ نحوُ: «جاءَ الذي إنَّه فاضِلٌ»، وقولِهِ تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦]؛ لأنَّ الصِّلةَ لا تَكونُ إلَّا جُملةً، أو في أوَّلِ الصِّفةِ نحوُ: «جاءَني رجلٌ إنَّه فاضلٌ»؛ لأنَّ الفتحَ يُؤدِّي إلى وصفِ أسماءِ الأعيانِ بالمصادرِ، وهي لا يُوصَفُ بها إلَّا بتأويلٍ، وذلك مَفقودٌ مع «إنَّ»، أو في أوَّلِ الجُملةِ المخبَرِ بها عن اسمِ عينٍ نحوُ: «زيدٌ إنَّه فاضِلٌ»، أو في أوَّلِ الجُملةِ الحاليَّةِ نحوُ: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، أو في أوَّلِ الجُملةِ المستأنَفةِ نحوُ: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٦٥]، أو في أوَّلِ

(١) لا يَخفى أن المصنف لم يَقصِد الحصر، كما أن بعض ما سيَذكرُه الشارح داخلٌ في الابتداء، فلا اعتراضَ.

(٢) في نُسخة: لا يرتجونه.

وتَتَعَيَّنُ «أَنَّ» المَفتُوحةُ إذَا حَلَّتْ مَحَلَّ الفاعِلِ، نَحوُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أَو مَحَلَّ نائِبِ الفاعِلِ، .....

الكواكب الدرية

الجُملةِ التَّابعةِ لمُفردٍ نحوُ: «زيدٌ كريمٌ، وإنَّه فاضلٌ» إذا جَعلتَ الواوَ عاطفةً على الخبرِ، أو التَّابعةِ لشيءٍ ممَّا تَقدَّمَ نحوُ: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ﴾[1] [آل عمران: ٣٦]، قالَ العلَّامةُ ابنُ عَنقاء بعدَ أنْ ذكرَ المواضعَ التي يَجبُ فيها كسرُ «إنَّ»: ثُمَّ تَعيُّنُ الكسرِ فيما ذُكِرَ إنَّما هو على الرَّاجحِ المقرَّرِ، وإلَّا فغالبُها أو كلُّها يَجوزُ فيه على الضَّعيفِ الفتحُ بِنَوعِ تأويلٍ، كحذفِ المُبتدإِ أو الخبرِ.

(وتَتَعَيَّنُ «أنَّ») المَفتوحةُ الهمزةِ (إذا حَلَّتْ مَحَلَّ الفاعلِ)؛ لوجوبِ كونِ الفاعلِ مُفرداً، ولهذا أَوجبُوا الفتحَ بعدَ «لو» الشَّرطيَّةِ؛ لأنَّه لا يكونُ بعدَها إلَّا الفِعلُ نحوُ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]، أي: ولو وُجِدَ[2] صَبرُهم، (نَحوُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾)، وإعرابُه: الهمزةُ: لِلاستِفهامِ التَّوبيخيِّ، الواوُ: حرفُ عطفٍ[3]، «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، «يَكْفِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، والميمُ: علامةُ الجمعِ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و«نا» المدغَمَةُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها، ﴿أَنزَلْنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «أنزل»: فعلٌ ماضٍ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وجُملةُ ﴿أَنزَلْنَا﴾ مِن الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ «أنَّ»، والمصدرُ المُنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها فاعلُ «يَكْفِ»، والتَّقديرُ: أَولم يَكْفِهِم إنزالُنا إليكَ[4] الكتابَ.

(أو) حَلَّتْ (مَحَلَّ نائبِ الفاعلِ)؛ لِوُجوبِ كونِ النَّائبِ مُفرَداً، وأمَّا نحوُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ

---

(١) الشاهدُ في (إن) الثانية، وأما الأُولى فمَكسورة لأنها في أول الكلام إذا كان ما قبله ـ وهو ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ ـ من كلامِها، أو فيهما عطفاً على جوابِ النداء وهو: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ إن كان ما قبلَهما اعتراضاً.

(٢) الأَولى: (ولو ثبَت)؛ لئلَّا يُقال: كلامُنا في الفاعل وهذا مثالٌ للنائب عنه، فحقُّه أن يَكونَ في النوعِ الآتي بعدَه.

(٣) أي: على مَحذوف، والتَّقدير مثلاً: أجَهِلُوا ولم يَكفِهِم... وهذا قولُ الزمخشريِّ وجماعة، أو المُراد أنها عاطفةٌ على الجملةِ قبلَها، وأصلُها أن تكونَ قبل الهمزة، لكنْ قُدِّمَت عليها همزةُ الاستِفهام اعتِناءً بها ولأنَّ لَها صَدرَ الكلام.

(٤) الأَولى: (عليك) ليُوافق التنزيل.

نَحوُ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١]، أو مَحَلَّ المَفعُولِ نَحوُ: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١]، .....

الكواكب الدرية

لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١]، فالنَّائبُ ضميرٌ مُستَتِرٌ في ﴿قِيلَ﴾ يَعودُ على الفَسادِ المَفهومِ مِن ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾، فجُملةُ ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾ مُفسِّرةٌ له، فلا موضعَ لها، وقيلَ: النَّائبُ جُملةُ ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾ على أنَّه مِن بابِ الإسنادِ اللَّفظيِّ، أي: قيلَ هذا القولُ، فالجُملةُ حينئذٍ في حُكمِ المُفردِ، وكانَ النَّائبُ مُفرَداً لا جُملةً، وهذا هو المَشهورُ على ألسنةِ المُعرِبينَ[1]، (نَحوُ: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾)، وإعرابُه: ﴿قُلْ﴾: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُهُ: أنتَ، ﴿أُوحِيَ﴾: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ﴿إِلَيَّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والهاءُ: اسمُها، ﴿ٱسْتَمَعَ﴾: فعلٌ ماضٍ، ﴿نَفَرٌ﴾: فاعلٌ، وجُملةُ ﴿مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ نعتٌ لـ﴿نَفَرٌ﴾، وجُملةُ ﴿ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ في محلِّ رفعِ خبرُ «أنَّ»، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها نائبُ الفاعلِ، والتَّقديرُ: قُلْ أُوحيَ إليَّ استماعُ نَفرٍ مِن الجنِّ.

(أو) حَلَّتْ (مَحَلَّ المَفعُولِ) غيرَ محكيَّةٍ بِالقولِ، فإنَّه يجبُ فَتحُها لِوُجوبِ كونِ المَفعولِ مُفرَداً، (نَحوُ: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: واوُ الحالِ[2]، «لا»: نافيةٌ، ﴿تَخَافُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿أَشْرَكْتُم﴾: فعلٌ وفاعلٌ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرُ «أنَّ»، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها مَفعولٌ لـ﴿تَخَافُونَ﴾، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ[3]، والتَّقديرُ: ولا تَخافونَ إشراكَكم باللهِ.

---

(١) وهو أقوى كما أشَرنا إليه فِيما كتَبناه قريباً.

(٢) أي: فتكون الجملةُ بعدها في محلِّ رفع خبر لِمُبتدأ محذوف تَقديرُه: أنتُم، والجُملة الاسميَّةُ في مَحلِّ نَصب حال مِن فاعِل ﴿أَخَافُ﴾ في قوله: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ﴾؛ ويجوز أن تكونَ الواو عاطفةً على ﴿أَخَافُ﴾، فيكونُ ما بعدَها داخلاً في حيِّز الإنكار.

(٣) قوله: (وعلامة نصبه فتح آخره) ليس معهوداً من كلامِهم في مثل هذا الموضِع؛ إذ العلامةُ إنما تكونُ في الشيءِ المذكور لا المقدَّر المنويِّ، وغايةُ ما يُمكن قولُه ههنا أنَّ المصدر المنسبِك في موضِع مَفعول منصوب بـ(تخافون)، مِن غير تعرُّض لعلامةِ النصب، فافهَم!

أو مَحَلَّ المُبتَدَإِ نَحوُ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩]، أو دَخَلَ عَلَيها حَرفُ الجَرِّ نَحوُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

الكواكب الدرية

(أو) حَلَّتْ (مَحَلَّ المُبتَدَأ)؛ لوجوبِ كونِ المُبتدإِ مُفرداً، ولهذا أَوجبُوا الفتحَ بعدَ «لولا» الامتناعيَّةِ؛ لأنَّه لا يأتي بعدَها إلَّا المُبتدأُ نحوُ: «لولا أنَّكَ مُنطلِقٌ ما خرجَ زيدٌ».

ولا فرقَ بينَ كونِهِ مُبتدأً في الأصلِ نحوُ: «كان عِندي أنَّكَ فاضِل»، أو في الحالِ (نَحوُ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾)، أي: مِن دلائلِ قُدرتِهِ أنَّك تَرى الأرضَ خاشعةً، أي: يابسةً لا نَباتَ فيها، مُستعارٌ مِن الخشوعِ وهو التَّذلُّلُ، ﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ﴾ أي: تحرَّكتْ ﴿وَرَبَتْ﴾ أي: انتفَختْ وعَلَتْ، والخِطابُ في قولِهِ: ﴿أَنَّكَ﴾ لكلِّ عاقلٍ كما قالَهُ القُرطبيُّ.

وإعرابُه: «مِن»: حرفُ جرٍّ، و«آياتِ»: مَجرورٌ بـ«مِن»، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والجارُّ والمَجرورُ شبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والكافُ: اسمُها، ﴿تَرَى﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتَلُّ الآخِرِ بالألفِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُهُ: أنتَ، ﴿ٱلْأَرْضَ﴾: مَفعولٌ به، ﴿خَٰشِعَةً﴾: حالٌ إذا جَعَلْنا الرُّؤيةَ بَصريَّةً، وإنْ جَعَلْناها قَلبيَّةً فـ﴿خَٰشِعَةً﴾: مَفعولٌ ثانٍ، وفي «تَفسيرِ الخطيبِ[1]»: ﴿أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ أي: بعضَها بحاسَّةِ البَصرِ، وبَعضَها بعينِ البَصيرةِ، قِياساً على ما أَبصَرتَ. اهـ وهو يُفيدُ ما قُلناه مِن جوازِ الوجهَين في الإعرابِ، والمصدَرُ المنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، والتَّقديرُ: ومِن آياتِهِ رُؤيتُكَ الأرضَ خاشعةً.

(أو دَخَلَ علَيها حَرفُ الجَرِّ)؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يَدخُلُ إلَّا على مُفردٍ، (نَحوُ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾)، وإعرابُه: ﴿ذَٰلِكَ﴾: اسمُ إشارةٍ مُبتدأٌ، الباءُ: حرفُ جرٍّ، و«أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، ولفظُ الجلالةِ: اسمُها، و﴿ٱلْحَقُّ﴾: خبرُها، و﴿هُوَ﴾ ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ، والمصدَرُ المنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها: مَجرورٌ بالباءِ، والتَّقديرُ: ذلك بِحَقَّةِ اللهِ، أي: بِثُبوتِهِ ووُجوبِهِ.

---

(١) أي: الشربيني، وقد تقدَّم ذِكرُه.

ويَجُوزُ الأَمْرانِ بَعدَ فاءِ الجَزاءِ، نَحوُ: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا...﴾ إلى قَولِهِ: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، .....

الكواكب الدرية

وتُفتَحُ وُجوباً أيضاً إذا كانَتْ مَجرُورةً بالإضافةِ نحوُ: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، فـ﴿مَآ﴾ صِلةٌ، و﴿مِثْلَ﴾: مُضافٌ إلى ﴿أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾، والتَّقديرُ: مِثلَ نُطقِكم، قالَه الأَزهريُّ، أو وَقَعَتْ بعدَ «لا بُدَّ» أو «لا مَحالةَ»، نحوُ: «لا محالةَ أنَّك ذاهبٌ»، أو «لا بُدَّ أنَّك جالسٌ»، أي: لا محالةَ في ذهابِكَ[1]، ولا بُدَّ مِن جُلوسِكَ، فيكونُ مِن قَبيلِ المَجرورِ بالحرفِ، أو وَقَعَتْ خبراً عن اسمٍ معنًى غيرِ قولٍ، نحوُ: «اعتِقادي أنَّه فاضلٌ» أي: اعتِقادي فَضلُه، أي: مُعتَقَدِي ذلكَ؛ أو وَقَعَتْ مَعطُوفةً على شيءٍ ممَّا تَقدَّمَ، أو بَدلاً منه: فالأوَّلُ نحوُ: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧]، والثَّاني نحوُ: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

(ويَجُوزُ الأَمرانِ) أي: كسرُ همزةِ «إنَّ» وفَتحُها، والكسرُ أَرجَحُ، وذلك في المحلِّ الصَّالحِ لِلمُفردِ والجُملةِ، وهو كثيرٌ:

مِن ذلك ما إذا وَقَعَتْ (بعدَ فاءِ الجَزاءِ) أي: الفاءِ المقترنةِ بالجوابِ، (نَحوُ: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا بِجَهَٰلَةٍ﴾... إلى قَولِه: ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾)، وإعرابُه:[2] ﴿مَنْ﴾: اسمُ شرطٍ جازمٌ[3]، ﴿عَمِلَ﴾: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، وقولُه: ﴿فَأَنَّهُۥ﴾ الفاءُ: رابطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، و«إنَّ» قَرأَها ابنُ عامرٍ وعاصمٌ بالفتحِ على جعلِ «أنَّ» مع مَعمُولَيها مُبتدأً أو خبرَ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، والمعنى: فالغُفرانُ والرَّحمةُ حاصلانِ، أو فالحاصلُ الغُفرانُ والرَّحمةُ، وقرأَ غيرُهما بالكسرِ على جَعلِ ما بعدَ الفاءِ جُملةً تامَّةً، والمعنى: فهو غَفورٌ رحيمٌ، قالَ الدَّماميني: ويَنبغي أنْ يَكونَ ما يُشبِهُ الجوابَ مُساوياً له في هذا الحُكمِ، فيَجوزُ الوَجهانِ بعدَ فائِه[4]، نحوُ: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ

(١) الذي في كُتب اللغة: لا محالةَ من كذا، مُعدًّى بـ(مِن)، ومثلُه في «الكتاب» لسيبَويه عند تخريجه الفتح في ذلك.

(٢) إنما أعرَب الشارحُ من الآيةِ الاسمَ الموصول وجزءاً من صلتِه، والفاءَ وجُزءاً مما بعدَها، وسَكت عن كثيرٍ غيرِ ذلك على خِلافِ عادتِه.

(٣) في محل رفع مبتدأ.

(٤) أي: فاءِ ما يُشبه الجوابَ.

وبَعدَ «إذَا» الفُجائِيَّةِ، نَحوُ: «خَرَجْتُ فَإذَا أنَّ زَيداً قائِمٌ»، وإذَا وَقَعَتْ في مَوْضِعِ التَّعلِيلِ، نَحوُ: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، .....

الكواكب الدرية

﴿خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]، قُرِئَ[1] بفتحِ الهمزةِ وكسرِها، فمَن فتحَها فـ«أنَّ» وصِلتُها خبرٌ لمَحذوفٍ، والجُملةُ خبرُ «أنَّ»، ومَن كسرَها فالكلامُ تامٌّ لا خلافَ فيه، وعلَيهما: فـ«ما»: مَوصولةٌ وعائدُها مَحذوفٌ، و﴿مِن شَىْءٍ﴾: حالٌ، أي: واعلَمُوا أنَّ ما غَنِمتُمُوهُ قليلاً أو كثيراً، فالحكمُ أنَّ للهِ خُمُسَهُ، أو فلِلَّهِ خُمُسُهُ. اهـ

(وبَعدَ «إذَا» الفُجائِيَّةِ) نِسبةً إلى الفُجاءةِ بضمِّ الفاءِ والمدِّ، والمرادُ بها الهُجومُ والبَغتةُ، والغَرضُ مِن الإتيانِ بها الدَّلالةُ على أنَّ ما بعدَها يَحصُل بعدَ وُجودِ ما قبلَها على سَبيلِ المُفاجأةِ، أي: البَغتةِ، وإنَّما يجوزُ الوجهانِ بعدَها إذا لم يَكُنْ معها لامُ الابتداءِ (نَحوُ: «خَرَجتُ فإذَا أنَّ زَيداً قائمٌ»)، وإعرابُه: «خَرجتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، الفاءُ: عاطِفةٌ، «إذا»: فُجائيَّةٌ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و«زيداً»: اسمُها، «قائمٌ»: خبرُها، فمَن فتحَ «أنَّ» فعلى تأويلِها بمصدرٍ مَرفوعٍ بالابتداءِ، والخبرُ مَحذوفٌ، أي: فإذا قِيامُه حاصلٌ، والكسرُ على عدمِ التَّأويلِ، أي: فإذا هو قائمٌ، قالَ ابنُ مالكٍ: وهو أَولى؛ لأنَّه لا يُحوِجُ إلى تأويلٍ[2]، أي: ولأنَّ الكسرَ هو الأصلُ. أمَّا إذا كانَ معها اللَّامُ، فإنَّه يجبُ كسرُها نحوُ: «خرجتُ فإذا إنَّ الشَّمسَ لَطالعةٌ».

(وإذَا وَقَعَتْ في مَوضِعِ التَّعلِيلِ نَحوُ: ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾)، وإعرابُه: «نَدعو»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالواوِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحن، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والهاءُ: اسمُها، و﴿ٱلْبَرُّ﴾: خبرُها، و﴿ٱلرَّحِيمُ﴾: نَعتُه، و﴿هُوَ﴾: ضميرُ فصلٍ، و«إنَّ» قرأَها نافعٌ والكسائيُّ بالفتحِ على تَقديرِ لامِ العلَّةِ، أي: لأنَّه، وقَرأَها باقي السَّبعةِ بالكسرِ على أنَّه[3] تَعليلٌ مُستَأنَفٌ استِئنافاً بيانيًّا،

(١) ظاهرُه أن القراءتين سبعيَّتان، والمعروفُ أن المتواترَ إنما هو قراءةُ الفتح.

(٢) «شَرح التسهيل» (٢/ ٢٢).

(٣) أي: الكلامَ الذي هي فيه.

«لَبَّيْكَ إنَّ الحَمْدَ والنِّعْمَةَ لَكَ».

الكواكب الدرية

فهو في المعنى جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ تَضمَّنَهُ ما قبلَهُ، فكأنَّهم لمَّا قالُوا: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ﴾ قيلَ لهم: لِمَ فَعَلْتُم ذلكَ؟ فقالُوا: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾، فهو تَعليلٌ جُمليٌّ[1] مثلُ: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ومِثلُه («لَبَّيكَ إنَّ الحَمدَ والنِّعمةَ لكَ»)، وإعرابُه: «لَبَّيكَ»: مَصدرٌ مُثنًّى، وهو مَنصوبٌ وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى وليس بمثنًّى حقيقةً؛ لأنَّ المرادَ به التَّكثيرُ، أي: أُجِيبُكَ إجابةً بعدَ إجابةٍ، أو: أنا مُقيمٌ على طاعتِكَ إقامةً بعدَ إقامةٍ[2]، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، «الحمدَ»: اسمُها، «والنِّعمةَ»: عاطفٌ ومَعطوفٌ، وجُملةُ «لك» في محلِّ رفعِ خبرُ «إنَّ»، قالَ الأزهريُّ: يُروَى بكسرِ «إنَّ» وفَتحِها، والفَتحُ[3] على تَقديرِ لامِ العلَّةِ، والكسرُ على أنَّه تَعليلٌ مُستأنفٌ، والكسرُ أرجَحُ؛ لأنَّ الكلامَ حينئذٍ جُملتانِ لا جُملةٌ واحِدةٌ، وتَكثيرُ الجُملِ في مقامِ التَّعظيمِ مطلوبٌ[4]، والكسرُ اختِيارُ أبي حَنيفةَ، والفتحُ اختيارُ الشَّافعيِّ، قاله في «الكشَّاف»[5].

ويَجوزُ الأمرانِ أيضاً إذا وقَعَتْ خبراً عن قولٍ، ومُخبَراً عنها بقَولٍ، وفاعلُ القَولينِ واحدٌ، نحوُ: «قَولي إنِّي أحمدُ اللهَ»، فالكسرُ على مَعنى: قَولي هذا اللَّفظُ[6]، فلا يَصدُقُ على حَمدٍ بغيرِ هذا اللَّفظِ، والفتحُ على مَعنى: قَولي حَمدُ اللهِ، فيَصدُقُ على أيِّ قولٍ تَضَمَّنَ حَمْداً. أو وَقَعَتْ بعدَ فعلِ قَسمٍ لا لامَ بعدَه على الأَصحِّ، كـ«حلَفتُ إنَّك كريمٌ»؛ فالكسرُ على الجوابِ، والفتحُ على تَقديرِ «على» جارَّةً لِلمصدرِ المؤوَّلِ مِن «أنَّ» وما بعدَها؛ أو وَقعتْ بعدَ ما يُضافُ للجُملةِ جَوازاً لا وُجوباً، كـ«آيةٍ» بمعنى علامةٍ، و«قَول» وما رادفَهُ، كـ«حَديثٍ، وخَبرٍ»، و«لَدُن ولدَى[7]» و«ريثَ»، وهو مَصدرُ «رَاثَ»: إذا أَبْطَأَ، وعُوملَ مُعاملةَ اسمِ الزَّمانِ في الإضافةِ إلى الجُملةِ، قالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

---

(١) نِسبة للجُملة؛ لِوقوعِه بها لا بالأداة.

(٢) الاشتقاق يُقوِّي هذا الثاني.

(٣) الأولى: (فالفتحُ) كما في «التَّصريح».

(٤) زاد: قاله المُوضِّح في «شَرح بانَت سعاد».

(٥) هنا انتَهى كلام الأزهَري.

(٦) أي: المفتَتَحُ بـ(إني).

(٧) كذا في الأصل، ولم يَذكُرها صاحبُ «التسهيل» ولا ابنُ هشام في «المغني»؛ لأنها إنما تُضاف للمُفرد فقط، ولعلَّ الشارح بنى كلامَه على قول مَن قال: هي لغةٌ في (لَدُن).

. . . . . .

الكواكب الدرية

خَلِيلَيَّ رِفقاً رَيْثَ أَقْضِي لُبانَةً[١]

أو وَقَعَتْ بعدَ «لا جرمَ»، قالَ الرَّضيُّ: والغالبُ بعدَ «لا جَرَمَ» الفتحُ، قالَ تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل: ٦٢]، فـ«لا» إمَّا ردٌّ للكلامِ السَّابقِ على ما هو مَذهبُ الخليلِ، وإمَّا زائدةٌ كما في ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [القيامة: ١]؛ لأنَّ في «جَرَمَ» معنى القَسَمِ، و«جَرَمَ»: فعلٌ ماضٍ عندَ سِيبَويهِ والخليلِ، وقال سِيبويهِ: مَعنى «جَرَمَ»: حقَّ، فـ«أنَّ» فاعلُه، واستَشهدَ بقَولِهِ: [الكامل]

ولَقَدْ طَعَنْتَ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزارَةُ بَعدَها أنْ يَغْضَبُوا[٢]

---

(١) تمامُه:

مِنَ العَرَصاتِ المُذكِراتِ عُهُودَا

والبيت: لا يُعرف قائلُه.

اللغة: (خَليليَّ): تثنيةُ (خَليل)، وقد مرَّ تفسيرُه قبلُ في باب الابتداء. (رِفقاً): مِن الرِّفق وهو اللُّطفُ ولِين الجانب، وضِدُّه العُنف. (رَيْثَ) أي: مِقدارَ، وأصلُه: الإبطاءُ، فهو مصدرٌ استُعمل للظَّرف الزماني. (لُبانة): حاجَة. و(العَرْصة): المَكان المُتَّسع أمامَ الدار. (المُذكِرات): التي تُذكِّر، يقال: ذكَّره بِالشيء وأذكَره. (عُهوداً): جمعُ عَهد.

المعنى: يا صاحبيَّ تَلطَّفا وتمهَّلا مِقدارَ ما أقضي حاجةً في نَفسي من البِقاع الواسعةِ بين دُور الأحبَّة، والتي تُذكِّر بعُهود ماضِيَة من أيام الوَصل.

الإعراب: «خَليليَّ»: مُنادًى بحرفِ نداء مَحذوف منصوب بالياء، والياء الثانية: مُضافٌ إليه. «رِفقاً»: مَفعول مُطلَق عاملُه محذوف، أي: ارفقَا رِفقاً. «رَيثَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه متعلق بـ(رفقاً)، أو مفعولٌ مُطلَق، وهو مضاف. «أَقضي»: فعل مضارع مَرفوع، وفاعلُه: مُستتر فيه وجوباً تقديره: أنَا. «لُبانةً»: مفعولٌ به. وجملةُ (أقضي لُبانة) في محل جر بإضافة (ريثَ) إليها. «مِن العرَصات»: جار ومجرور متعلِّق بِـ(أقضِي)، ويَجوز تعلُّقُه بمحذوف نَعت (لُبانة). «المُذكرات»: نعت لـ(العرَصات) مجرور مِثله، وفاعلُه مستتر فيه. «عهودَا»: مفعول به لِـ(المُذكرات).

والشاهد: في قَولِه: (ريثَ أقضِي لُبانة)، حيث عُومل (رَيث) ـ وهو مَصدرٌ ـ مُعاملةَ أسماء الزَّمان، فأُضيف إلى الجملة الفعليَّة بعدَه.

(٢) **البيت:** لأبي أسماءَ بنِ الضَّريبة، وقيل: بل هو لِعَطيَّة بن عفيف، وكِلاهُما جاهليٌّ. قال ابنُ السيد: ويُقرأ (طعَنتُ) بضمِّ التاء وهو غَلَط، والصوابُ فتحُها؛ لأن الشاعر خاطَب بها كُرزاً العقيلي ورَثاه، وكان طعَن أبا عُيَينةَ وهو حِصنُ بن حُذَيفة بن بَدرٍ الفَزاري يَوم الحاجر، ويَدلُّ على ذلك قولُه قبله: =

. . . . . .

الكواكب الدرية

برفعِ «فَزارةُ»، و«أنْ يَغْضَبُوا»: بَدلُ اشتمالٍ منها، أي: حقَّ غَضَبُ فَزارةَ بعدَها، وقال الفَرَّاءُ: هي كلمةٌ كانَتْ في الأَصلِ بمعنى: «لا بُدَّ» و«لا مَحالةَ»، والجَرمُ: القطعُ، أي: لا قَطْعَ مِن هذا، فَكثُرَتْ وجَرَتْ على ذلك حتَّى صارَت بمعنى القَسَمِ للتَّأكيدِ الذي فيها، فلِذلكَ يُجابُ بما يُجابُ به القَسَمُ، فيُقالُ: «لا جَرَمَ لآتِيَنَّكَ، ولا جَرَمَ لقد أَحْسَنْتَ، ولا جَرَمَ أنَّكَ قائمٌ»، فمَن فتحَ نظرَ إلى أصلِ «لا جَرَمَ»، فيكونُ مثلَ «لا بُدَّ أنْ تَفعلَ»، أي: مِن أنْ تَفعلَ، ومَن كسَرَ، فلِمَعنى القَسَمِ العارضِ. اهـ كلامُ الرَّضيِّ[1]، وقالَ الدَّماميُنيُّ: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ عندَ سِيبويهِ أنَّ «جَرَمَ» فعلٌ معناه: حقّ، و«لا»: نافيةٌ، ردٌّ على الكفَرةِ، وتَحقيقٌ خُسرانِهم، وقيلَ: فعلٌ بمعنى: «كَسَبَ»، و«لا»: زائدةٌ، أي: كَسَبَ لهم عَملُهم النَّدامةَ، و«أنَّ» وما في خبرِها على هذا القولِ في مَوضعِ نصبٍ، وعلى الأَوَّلِ في موضعِ رفعٍ، وقيلَ:

= يـا كُـرزُ إنَّـك قـد فَـتَـكْـتَ بِـفـارِسٍ بَـطَـلٍ إذَا هـابَ الـكُـمـاةُ وجَـبَّـبُـوا

أي: فَرُّوا.

اللغة: (جرَمَت): مَعناه: (حَقَّت) عند سيبَويه. (فَزارة): اسم قَبِيلة.

والمعنى: ظاهر بعد ما قدَّمناه.

الإعراب: «ولَقد»: اللام: واقعة في جواب قَسَم مُقدَّر، أي: والله، أو لِلتأكيد. (قد): حرف تَحقيق. «طعَنتَ»: فعل ماضٍ وفاعِلُه. «أبَا»: مفعولُه مَنصوب. «عُيينةَ»: مضاف إليه ممنُوع مِن الصرف لِلعَلَميَّة والتأنيث. «طَعنةً»: مفعولٌ مُطلَق منصوبٌ بـ(طعَنت). «جرَمَت»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث. «فزارةُ»: فاعلٌ. وجُملةُ (جرَمت. . .) في محل نصب نَعت لـ(طَعنة). «بَعدَها»: ظرف زمان مُتعلِّق بـ(جرَمَت)، و(ها): مُضاف إليه. «أنْ»: حرف مَصدرٍ ونَصب. «يَغضبُوا»: مُضارع منصوب بـ(أنْ) وعلامة نَصبه حذفُ النون، وواوُ الجماعة: فاعِل، والمصدر المؤوَّل مِن (أنْ) والفعلِ في موضِع رَفع بَدل اشتمالٍ من (فَزارة)، والتقديرُ: حقَّت فَزارةُ غضَبُهُم بعدَها.

والشاهد: في مجيء: (جرَم) بمَعنى حقَّ، ولِذا رُفع ما بعدَها على الفاعليَّة. وقال الفَرَّاء: بل الرِّواية: (جرَمت فَزارةَ) بنَصب (فَزارة)، أي: كَسَبَتِ الطَّعنةُ فَزارةَ الغضبَ، أي: جرَمَت لَهُم الغضبَ، قال: وليس قولُ مَن قالَ: حقَّ لِفَزارة الغضبُ بشيء؛ لأنَّ (جرَم): (حقَّ) لم يَثبُت من لِسان العرب، ولو كان (أن يَغضَبُوا) فاعلاً بـ(جرَم) لَمَّا أُنِّث. . . إلخ كلامِه، وقد أجابُوا عنه.

(١) أي: مختصَراً. انظر (٤/ ٣٤٧-٣٤٨).

وتَدْخُلُ لامُ الابْتِداءِ بَعدَ «إنَّ» المَكسُورَة فَقَطْ .....

الكواكب الدرية

«لا جَرَمَ»: كلمتانِ رُكِّبَتَا وصارَتَا بمعنى: «حقًّا»، وكثيراً ما يَقتصِرُ المفسِّرونَ على ذلكَ، وقيلَ: «لا جَرَمَ» معناه: لا بُدَّ، فـ«أنَّ» الواقعةُ بعدَها[1] في موضعِ نصبٍ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ. اهـ أي: فـ«لا جَرَمَ» على هذا القولِ بمنزلةِ «لا رَجُلَ» كما قاله العِصاميُّ، ومعناها: لا بُدَّ، و«مِن» بعدَها مُقدَّرةٌ.

(وتَدخُلُ لامُ الابتِداءِ) وتُسمَّى: اللَّامَ المزحلقَةَ والمُزَحْلَفَةَ؛ بالقافِ والفاءِ[2]، قالَ الأزهريُّ وغيرُه: سُمِّيَتْ لامَ الابتداءِ لأنَّها تَدخُلُ على المُبتدأ، وسُمِّيتِ اللَّامَ المزَحْلَقَةَ والمُزَحْلَفَةَ لأنَّ أصلَ «إنَّ زيداً لَقائمٌ»: «لَإنَّ زيداً قائمٌ»، فكرهُوا اجتماعَ حَرفَي تَوكيدٍ، فَزَحلقُوا اللَّامَ دونَ «إنَّ»؛ لِئلَّا يَتقدَّمَ مَعمُولُها عليها، (بَعدَ «إنَّ» المَكسُورةِ)؛ لِتَزدادَ الجُملةُ بها تأكيداً، ويَخلُصُ[3] المُضارعُ للحالِ إذا دَخَلتْ عليه[4] نحوُ: «إنَّ زيداً لَيَقومُ»، (فقَطْ)، فلا تَدخُلُ بعدَ «أنَّ» المَفتوحةِ؛ لأنَّ[5] وضعَ اللَّامِ المَذكورةِ لتأكيدِ الجُملةِ، و«أنَّ» المَفتوحةُ تَصيرُ الجُملةُ معها في تأويلِ مُفردٍ، فلو جامَعَتْها اللَّامُ لَزِمَ خِلافُ وَضْعِها، ولا بعدَ «ليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ» بإجماعٍ، ولا بعدَ «لكنَّ» على الصَّحيحِ.

أمَّا الثَّلاثةُ الأُوَلُ فلأنَّهنَّ يُغَيِّرْنَ معنى الكلامِ الذي كانتِ اللَّامُ تَدخُلُ عليه، وأمَّا «لكنَّ» فإنَّ ما بعدَها مَطلوبٌ لما قبلَها، وما بعدَ لامِ الابتداءِ مُنقَطِعٌ عمَّا قبلَها، فزالَ التَّشابُهُ بَينَهما. اهـ[6]، قالَ سِيبويهِ: وإنَّما دَخَلَتْ بعدَ «إنَّ» لأنَّها شَبِيهةٌ بالقَسَمِ في التَّأكيدِ. اهـ[7]، فلا تَقولُ: «لعلَّ زيداً لَقائمٌ»، وأجازَ الكوفيُّونَ دُخولَها في خبرِ «لكنَّ» المشدَّدةِ، وأنشدُوا - ولا أعرِفُ قائلَهُ[8] -: [الطويل]

---

(١) عبارةُ الدماميني في «تَعليق الفرائد»: (وأن الواقعة بعدها مع صلتها).

(٢) في «التَّصريح»: وبَنُو تَميم يَقُولون: زُحلُوقة بالقاف، وأهلُ العالية: زُحلُوفَة بالفاء.

(٣) مُضارع (خَلُصَ)، ويجوز أن يكون بِالتشديد، أي: (ويُخَلَّصُ).

(٤) أي: عند غيرِ ابنِ مالك.

(٥) مِن هنا إلى آخر التعليل من كلام الدَّماميني في «تَعليق الفرائد».

(٦) كذَا في الأصل، وسَبق التنبيه إلى أنَّ الكلامَ لِلدَّماميني وإن لم يُصرِّح بذلك.

(٧) انظر: «الكتاب» (٣/ ١٤٦-١٤٧).

(٨) كأنَّ فيه تلميحاً إلى ضعف الاعتماد عليه، وعِبارة السيوطي في «الاقتراح» وقد أنشَد عجُزَه فقط: هذا البيت =

. . . . . .

الكواكب الدرية

ولـم أَسْـلُ مُـذْ بـانَـتْ وشَـطَّ مَـزارُهـا ولَـكِـنَّـنـي مِـن حُـبِّـهـا لَـعَـمِـيـدُ[1]

قالَ ابنُ مالكٍ: ولا حُجَّةَ لهم في ذلكَ؛ لإمكانِ كونِ اللَّامِ زائدةً ولا تكونُ لامَ الابتداءِ، كما زِيدَتْ في خبرِ المُبتدإِ المُجرَّدِ كقَولِ الشَّاعرِ: [الرجز]

أُمُّ الـحُـلَـيْـسِ لَـعَـجُـوزٌ شَـهْـرَبَـهْ تَـرْضَـى مِـن الـلَّـحـمِ بِـعَـظْـمِ الـرَّقَـبَـه[2]

= لا يُعرَف قائلُه ولا أولُه، ولم يُذكَر منه إلا هذا، ولم يُنشِده أحد مِمَّن وُثق في اللغة، ولا عُزي إلى مَشهور بِالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فِيه. اهـ وأصلُه لابن مالك في «شَرح التسهيل».

(١) صدرُه عِند ابن الناظِم وابنِ عَقيل:

يَـلُـومُـونَـنِـي فـي حُـبِّ لـيـلَـى عَـوَاذِلِـي

اللغة: (أسلُ): مِن السُّلوان ومعناه: أفرَح وتَطِبْ نفسي. (بانَت): فارَقت وذهَبَت. (شَطَّ): بَعُد. (مَزارُها): اسم مكان من الزِّيارة. و(العَميد) وكذلك المَعمُود: مِن عَمِدَه العِشقُ: إذا هَدَّه، ويُقال: العَمِيد: مَن انكسر قَلبُه بِالمَودَّة، ويُروى: (لَكَمِيد) مِن الكَمَد وهو الحُزن.

المعنى: ولم تَطِب نفسِي منذُ فارقَتني مَحبوبَتي وانقَطَعت عَنِّي وبعُد مكانُ زيارتِها، وهو الموضعُ الذي أقامَت فيه وجاوَرَت به حيًّا غيرَ حيِّي، ولكنني مع ذلك ما زلتُ أحبُّها بل وهدَّني حبُّها هدًّا.

الإعراب: «لم»: حرف جزم ونفي وقَلب. «أسلُ»: مضارع مجزوم بها، وعلامةُ جزمِه حذفُ الواو، وفاعلُه: أنا. «مُذ»: ظرف زمان مبنيٌّ في محلِّ نصب متعلق بـ(أسلُ). «بانَت»: فعل ماضٍ، والتاء: لِلتأنيث. والفاعل: هي أي: محبوبتُه. وجُملة (بانَت) في محل جر بإضافة (مُذ) إليها، وقيل: المضاف إليه زمنٌ محذوف مضافٌ إلى الجملة المذكورةِ. الواو: عاطفة للجُمَل. «شَطَّ»: فعل ماضٍ. «مَزارُها»: فاعله ومضافٌ إليه. «ولكنَّني»: الواو: حرف عَطف، (لكنَّ): حرف مُشبَّه بالفعل يُفيد الاستدراك، والنون: لِلوقاية، والياء: اسمُه في محل نَصب. «مِن حُبِّها»: جار ومجرور متعلِّق بـ(عَميد) الآتي، و(ها): مُضاف إليه. «لَعَميد»: اللام: لِلابتِداء، (عميدُ): خبرُ (لكنَّ) مَرفوع.

والشاهد: في قَولِه: (ولكنَّني مِن حُبها لَعميد)؛ حيث دَخلت لامُ الابتداء على خبرِ (لكنَّ) على رأيِ الكوفيِّين، والبَصريون يَمنعونَه ويُؤوِّلون البيتَ على فرضِ ثُبوتِه بأنَّ اللام زائدة، أو أنَّ الأصلَ: لَكِنْ أنا، فحُذفت الهمزةُ وأُدغِمَت النون في النُّون، وقال بعضُهم: الأصلُ: لكنْ إنَّني، فحُذف منه.

(٢) انظر: «شَرح التسهيل» (٢/ ٢٩-٣٠).

والبيت: يُنسب لرُؤبة، ولعَنترة بن عَرُوس وهو الأصحُّ.

اللغة: (أُم الحُلَيس): كُنيةُ الأتان في الأصل، أطلَقها الراجز على تلك المرأة، و(الحُلَيس): تصغيرُ (حِلس) وهو كساء رَقيق يُوضَع على ظهر الدابة تَحت البَردعة. (شَهرَبة): كبيرَة طاعِنةٌ في السِّن. (مِن اللحم) أي: بدلَ اللحم. =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وأجازَ المبرِّدُ دُخولَها في خبرِ «أنَّ» المَفتوحةِ، وقرأَ سَعيدُ بنُ جُبيرٍ: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتحِ الهمزةِ، قالَ الرَّضيُّ: وقُرِئَ في الشَّواذِّ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢] بِالفتحِ، وتَتَخَرَّجُ أيضاً على زيادةِ اللَّامِ، قالَ الزَّمخشريُّ: ومِمَّا يُروَى مِن جَراءةِ[1] الحَجَّاجِ على اللهِ أنَّ لِسانَهُ سَبَقَ به في مَقطعِ: ﴿وَٱلْعَدِيَٰتِ﴾ إلى فتحةِ «إنَّ»، فأَسقطَ اللَّامَ[2]. اهـ[3]، قالَ هُطَيل: قد اشتهرَ الحَجَّاجُ بعِظَمِ الجَراءةِ على اللهِ، وكانَ له مِن الاحتراسِ عن اللَّحنِ وشَناعتِهِ ما رُبَّما حمَلَهُ على ما لا يَفعَلُهُ مُسلِمٌ. اهـ، وقالَ ابنُ مالكٍ في «التَّسهيلِ»: ورُبما دَخَلَتْ على خبرِ «كانَ» الواقعةِ خبراً لـ«إنَّ»، قالَ الدَّماميْنيُّ في «شَرحِهِ»:

= **المعنى:** أُمُّ الحُلَيس امرَأةٌ كبيرةٌ طاعنةٌ في السِّن، أفناها الزَّمانُ وأضعَفَها، تَرضَى من اللَّحم بلحمِ عظمِ الرَّقبة لِسُهولتِهِ في المَضغ، أو تَرضى بعظمِها بدلاً عنه، أي: بمَرقتِهِ لأنها لا تَقدرُ على شراء اللحم لِفَقرِها، أو تَقدرُ ولكنْ لا يُمكنها مَضغه وإن كان لَيِّناً.

الإعراب: «أُم»: مُبتدأ مُضاف، و«الحُلَيس»: مُضاف إليه. «لَعَجوزٌ»: اللام: زائِدة. (عجوزٌ): خبرُ المبتدأ. «شَهربَه»: صفة أُولى لـ(عَجوز) مَرفوعة، وسُكِّن للشِّعر. «تَرضى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مُقدَّرة للتعذر؛ وفاعله: مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. والجُملة في محل رفع صفة ثانية لـ(عَجوز)، أو هي خبرٌ بعد خبر، «مِن اللحم»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(تَرضى)، «بِعَظم»: مُتعلق بـ(تَرضى) أيضاً، و(عظمِ) مُضاف، و«الرَّقبه»: مُضاف إليه مَجرور وسُكن للشِّعر.

والشاهد: في قَولِه: (لَعَجوزٌ)؛ حيث زيدَت اللام فيه على خلاف القياس؛ لأنَّ حقَّها أن تدخُل على المبتَدأ لا على الخبر. وحَمَله بعضُهم على الضَّرورة، وقال آخرُون: التَّقدير: لهي عَجُوز، فاللَّامُ داخِلة على مُبتدأ مُقدَّر، و(عَجوزٌ) خبرُه، وقيل: دخلت اللام على توهُّم وجود (إنَّ) قبلَها، فكأنه قيل: إنَّ أُمَّ الحُلَيس.

(١) يقال: (جَراءة) و(جُرأة) بمعنًى، وهي الشَّجاعة والإقدام على الشيء والهجومُ عليه من غير رَويَّة ولا تَوقُّف.

(٢) أي: هرباً من اللَّحن، وعبارة ابن خالَوَيه في «إعراب ثلاثين سورة»: وقَرأ الحَجاج على المِنبَر ـ وكان فصيحاً ـ (أنَّ ربَّهم)... ففرَّ من اللَّحن عند الناس، ولم يُبالِ بتَغيير كتاب الله لِجُرأته على الله وفُجُوره. اهـ باختصار، وفي «البَيضاوي»: وقُرئ (أنَّ) و(خبيرٌ) بِلا لام. اهـ قال الشِّهاب: لأنه مع وُجود اللام عُلِّق فِعل القَلب عنها فكُسِرت، فإذَا سَقطت لم تُعلَّق عنه، وهذه القراءةُ قراءة أبي السَّمال والضحَّاك وابن مُزاحم، وهي التي قرَأ بها الحجَّاج، فما قيل: إنه لِجَراءته على كلام الله لمَّا فتَح الهمزة أسقَط اللام مِن غير عِلمٍ له بالقراءة، تحامُل لا حاجةَ لنا بمِثله، ولا يَلزم من عَدم تكفير الحَجَّاج أن تُعَطَّل جَهنمُ وتَخرَب. اهـ فتأمل!

(٣) «المفصَّل» (ص٢٩٩).

على أَربَعةِ أَشْياءَ: على خَبَرِها بِشَرطِ كَوْنِهِ مُؤَخَّراً مُثْبَتاً، .....

الكواكب الدرية

كقَولِ أمِّ حَبيبةَ رضي الله عنها: «إنِّي كُنتُ عن هذا لَغَنِيَّةً»، كذَا هو في بَعضِ نُسَخِ «البُخاريِّ»[1]، واعتَمدَهُ المصنِّفُ في إثباتِ هذا الحكمِ على عادتِهِ في الاستِدلالِ بالآثارِ، وسَيَجيءُ فيه كلامٌ في بابِ الفاعلِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى. اهـ، وقد صوَّبَ في بابِ الفاعلِ صَنِيعَ ابنِ مالكٍ في استِدلالِهِ بالأحاديثِ النَّبويَّةِ على إثباتِ الأحكامِ النَّحويَّةِ، قالَ: لأنَّ اليَقينَ ليس بمطلوبٍ في هذا البابِ، فالظَّنُّ في ذلكَ كافٍ، ويَغلبُ على الظَّنِّ أنَّ ذلك المَنقولَ المحتَجَّ به لم يُبَدَّلْ؛ لأنَّ الأصلَ عَدمُ التَّبديلِ... إلى آخِرِ ما ذكرَهُ رَحمه اللهُ تعالى.

(على) واحدٍ مِن (أَربعَةِ أشياءَ):

الأَوَّلُ: (على خَبرِها بِشَرطِ كَونِهِ مُؤخَّراً) عن الاسمِ، فلو قُدِّمَ نحوُ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢] لم تَدْخُلْهُ اللَّامُ؛ لئلَّا يَتوالى حرفَا تَوكيدٍ، (مُثبَتاً)، فلو كانَ مع تَأخُّرِه مَنفيًّا نحوُ: «إنَّ زيداً لم يَقُمْ» لم تَدْخُلْ عليه؛ لئلَّا يُجمَعَ بينَ مُتَماثلَينِ في نحوِ: «لم، ولنْ، ولا، ولمَّا»، وحُملَ الباقي عليه، وشذَّ قولُ الشَّاعرِ: [الوافر]

وأَعْلَمُ إنَّ تَسلِيماً وتَرْكاً ... لَلَا مُتَشابِهانِ ولا سَواءُ[2]

ولا فرقَ بينَ كونِ الخبرِ ظرفاً نحوُ: «إنَّ زيداً لَعِندَكَ»، أو جارًّا ومَجروراً نحوُ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، أو جُملةً اسميَّةً نحوُ: «إنَّ زيداً لَأبوهُ قائمٌ»، أو فِعليَّةً مصدَّرةً

(١) انظر: الحديث (١٢٨٠).

(٢) **البيت**: لأبي حِزام غالِب بن الحارث العُكلي.

اللغة: (تسليماً): أراد به التسليمَ على الناس، أو تسليمَ الأمور إلى ذَوِيها. (وتركاً) أي: لِلتسليم بأحدِ معنَيَيه. (سَواء) أي: مُتساوِيان، وهو في الأصل مَصدر بمعنى المُساواة، فلِذَلك صحَّ وُقوعه خبراً عن اثنَين.

المعنى: أعلَم وأجزِم أن التسلِيمَ على النَّاس ـ أو تسليمَ الأمر لَكُم ـ وتركَه ليسَا مُتساوِيَين ولا قَرِيبَين مِن السواء. وكان حَقُّه أن يقولَ: (لَلا سَواء ولا مُتَشابهان)، ولكنَّه اضطُرَّ فقَدَّم وأخَّر.

الإعراب: «أعلَم»: فعل مضارع فاعلُه مُستتر وجوباً تقديرُه: أنا. «إنَّ»: حرف مُشبه بالفعل. «تسليماً»: اسمُه منصوب. «وتركاً»: معطوف عليه. «لَلا»: اللام: مُزحلَقة أو زائدة، (لا) نافِية مُهمَلة، «مُتشابهان»: خبرُ (إنَّ) مرفوع. الواو: عاطفة، «لا»: نافِية. «سَواءُ»: مَعطوفٌ على (متشابهانِ). وجملة (إن تسليماً ...) سدَّت مَسدَّ مَفعولي (أعلَم) في مَحلِّ نَصب.

والشاهد: قولُه: (لَلا متشابهان)؛ حيث أَدخل اللام على الخَبر المَنفي، وهذا شاذ.

نَحوُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، **وعلَى اسْمِها** بِشَرْطِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الخَبَرِ، نَحوُ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣]، **وعلَى ضَمِيرِ الفَصْلِ** .....

الكواكب الدرية

بمُضارعٍ نحوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]، أو بماضٍ غيرِ متصرِّفٍ نحوُ: «إنَّ زيداً لَعسى أنْ يَقومَ»، أو بماضٍ متصرِّفٍ مَقرونٍ بـ«قد» نحوُ: «إنَّ زيداً لقد سَما»، أو اسماً مُفرداً (نَحوُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾)، وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، «رَبَّ»: اسمُها، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، اللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «سَريعُ»: خبرُها، و﴿ٱلْعِقَابِ﴾: مُضافٌ إليه، وباقيهِ ظاهرٌ.

(و) **الثَّاني**: (**على اسمِها**) أي: على اسمِ «إنَّ» المَكسورةِ، (**بِشَرطِ أنْ يَتأَخَّرَ**) أي: الاسمُ؛ إمَّا (**عنِ الخَبرِ**) الذي هو ظرفٌ أو جارٌّ ومَجرورٌ، (**نَحوُ**: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾)، وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، ﴿فِى ذَٰلِكَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرُها مقدَّمٌ، واللَّامُ: لامُ الابتداءِ، و«عِبرةً»: اسمُها مؤخَّرٌ، ونحوُ: «إنَّ عندَك لَزيداً».

وإمَّا أنْ يَتأخَّرَ عن مَعمولِ الخبرِ إذا كانَ المَعمولُ ظرفاً، نحوُ: «إنَّ عندَك لَزيداً مُقيمٌ»، أو جارًّا ومَجروراً نحوُ: «إنَّ في الدَّارِ لزيداً جالسٌ».

وما ذكرَ مِن جوازِ تقديمِ مَعمولِ خبرِ «إنَّ» على اسمِها إذا كانَ ظرفاً أو جارًّا ومَجروراً، هو الذي اختارَهُ ابنُ هشامٍ وتَبِعَهُ الفاكِهيُّ، ومنَعَهُ ابنُ عَقيلٍ، وحَكَى عن بَعضِهم أنَّه أَجازَهُ. قالَ الفاكهيُّ: وإنَّما اشتُرِطَ ذلك ـ أي: تَأَخُّرُ الاسمِ إذا دخلَتْ عليه اللَّامُ ـ لئلَّا يُجمَعَ بينَ حرفَي توكيدٍ. اهـ[1]

(و) **الثَّالثُ**: (**على ضَميرِ الفَصْلِ**)، وهو لفظٌ بِصيغةِ الضَّميرِ المَرفوعِ المنفصلِ يَقَعُ بينَ المُبتدإِ والخبرِ، أو بينَ ما أصلُهما ذلك، وأجازَ الأَخفشُ والمدنيُّونَ[2] وُقوعَهُ بينَ الحالِ

(١) «الفواكه» (ص٢٦١).

(٢) أخذَه من قَولِ سيبويه: (وأمَّا أهل المدينة فيُنزلون (هو) ههنا بِمَنزلته بين المعرفتَين، ويَجعلونها فصلاً في هذا الموضِع.. إلخ)، ومَن تتبَّع كلامَه علِم أن مقصودَه بهم قُرَّاؤُها ولو كانُوا من غير العشرة، كعبد الملك بنِ مروانَ ههنا، وليس المراد أنهم من أهل المدينة فلا يُؤخذ منهم بخلافِ أهل البَدو، وإن تبادَر مثلُ هذا المعنى إلى الأفهام.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وصاحبِها، وقُرِئَ شُذوذاً[١]: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] بنصبِ (أَطْهَرَ)[٢]؛ وأجازَ الفرَّاءُ وُقوعَهُ في أوَّلِ الكلامِ، وجعلَ منه قولَهُ تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

سُمِّيَ بِذلك لِفَصلِهِ الخبرَ عن احتمالِهِ الصِّفةَ، وذلك فِيما صلَحَ لهما، ثُمَّ اتُّسعَ فيه فدخلَ فيما لا لَبْسَ فيه، وأكثرُ الكوفِيِّينَ تُسمِّيهِ: (عِماداً)؛ لأنَّه يُعتمَدُ عليه في مَعرفةِ الخبرِ مِن غَيرِه، ولأنَّ الكلامَ يَعتَمِدُ عليه، أي: يَتقوَّى به، وبعضُ الكوفِيِّينَ يُسمِّيهِ: (دُعامة) بضمِّ الدَّالِ[٣]؛ لأنَّه يَدعَمُ الكلامَ أي: يُقوِّيهِ.

ويُشتَرَطُ فيه كونُه بصفةِ المَرفوعِ، فيَمتنِعُ «كُنتَ إيَّاهُ الفاضلَ» بصيغةِ الضَّميرِ المَنصوبِ، وكونُه مُطابقاً لما قبلَهُ إفراداً وتَذكيراً وتكلُّماً وفُروعَها، فيَمتنِعُ «كانَ زيدٌ هي القائمةَ جارِيَتُهُ»، خِلافاً لِلكسائيِّ.

ويُشترَطُ فيما قبلَهُ كونُه مُبتدأً في الأصلِ، وكونُه مَعرفةً، خلافاً لجماعةٍ أَجازُوا كونَهُ نكرةً نحوُ: «ليس رَجلاً هو القائمُ»؛ وفِيما بعدَه كونُه خبراً لمُبتدإٍ ولو في الأصلِ، وكونُه اسماً مَعرفةً، أو كالمعرفةِ في عدمِ قَبولِ «أَلْ» كاسمِ التَّفضيلِ في نحوِ: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٩].

وأجازَ جماعةٌ كونَهُ مُضارعاً[٤]، وجَعلُوا منه قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، والسُّهيليُّ كونَهُ ماضياً، وبَعضُ الكوفِيِّينَ وُقوعَهُ بينَ نكرتَينِ مُطلقاً، وأهلُ المدينةِ[٥] والجُزوليُّ وُقوعَهُ بينَ نكرتَينِ قريبتَينِ مِن المعرِفةِ[٦] كـ«ما ظَنَنتُ أَحداً هو خيراً منكَ».

---

(١) قرأ بذلك جماعة منهم سَعيد بن جُبير وعيسى الثقفي وابن أبي إسحق.

(٢) وفيها تخريجٌ آخرُ صَحيح، وهو أن يكونَ (هنَّ) مبتدأ خبرُه (لكم)، و(أطهَرَ) حالاً، والعامل فيه المُضمَر، أو (لكم) لِما فيه من مَعنى الاستِقرار.

(٣) الصواب: (دِعامة) بكسرها.

(٤) إلحاقاً بالاسم لتشابُهِهما.

(٥) تقدَّم بيانُ المقصود بهم.

(٦) أي: في امتناع دخول (أل) عليهما.

نَحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، .....

الكواكب الدرية

ومِن فَوائدِ ضَميرِ الفصلِ: الإعلامُ مِن أوَّلِ الأمرِ بأنَّ ما بعدَه خبرٌ لا تابعٌ؛ والاختِصاصُ، أي: الحَصرُ، كذا قالَه السُّهَيليُّ وجمعٌ؛ والتَّأكيد، فلا يُقالُ: «زيدٌ نَفسُهُ هو الفاضِلُ»[1].

(نَحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾)، وإعرابُه: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، ﴿هَٰذَا﴾: الهاءُ: لِلتَّنبيهِ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبٍ اسمُها، واللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «هو»: ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ، و﴿ٱلْقَصَصُ﴾: خبرُ ﴿إِنَّ﴾، و﴿ٱلْحَقُّ﴾: نعتٌ لـ﴿ٱلْقَصَصُ﴾.

وما ذكَرتُه مِن أنَّ ضميرَ الفصلِ لا موضعَ له مِن الإعرابِ هو الأَصحُّ، فهو بمثابةِ كافِ الخِطابِ، ومِن النَّحويِّينَ مَن يَقولُ بأنَّه بدلٌ، ومنهم مَن يقولُ بأنَّه تَأكيدٌ لما قبلَهُ، ولا يَلزمُ اختِلافُه باختِلافِ المتبوعِ؛ إذ ذاكَ في التَّأكيدِ بالظَّاهرِ، وأمَّا التَّأكيدُ بالضَّميرِ فلا يُشترَطُ فيه ذلك، فإنَّك تَقولُ: «مررتُ بكَ أنتَ، ومرَرتُ بِه هو، ومرَرتَ بِنا نحنُ»، ونحوَ ذلك بِتَأكيدِ المَجرورِ بالمَرفوعِ، فكذَا تقولُ: «إنَّ زيداً هو المنطَلِقُ، وظَنَنتُ زيداً هو الفاضلَ».

وبعضُ العربِ يَجعلُهُ مُبتَدأً، وما بعدَه خَبرُه، والمَجمُوعُ خبرٌ عن المُبتدإِ الأَوَّلِ[2]، وقُرئَ في غيرِ السَّبعةِ: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، و﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٩] برَفعِ (أقلُّ)، ولا يَخفى أنَّه قد يَحتمِلُ بعضَ هذه الأَعاريبِ في بعضِ المواضعِ دونَ بعضٍ، فيَحتملُ في نحوِ: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾ [المائدة: ١١٧]، ﴿إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ﴾ [الكهف: ٣٩]: الفصلَ والتَّأكيدَ والبَدَلَ[3]، دُونَ الابتداءِ؛ لانتِصابِ ما بَعدَه، وفي ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٦]: الفصلَ والابتداءَ، دونَ التَّأكيدِ والبَدلِ؛ لِدُخولِ اللَّامِ، وفي نحوِ: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ [الأنفال: ٣٢] بِالنَّصبِ[4]: الفصلَ والبدلَ، دُونَ الابتداءِ؛

---

(١) أي: لِحصول التوكيد فيه بالأوَّل وهو (نَفسُه).

(٢) قال سيبَويه (٢/ ٣٩٢): بلَغنا أن رؤبةَ كان يقول: (أظنُّ زيداً هو خيرٌ مِنك).

(٣) في «المغني»: ووَهم أبُو البقاء فأجاز في ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ كَونَه بدلاً مِن الضَّمير المَنصوب. اهـ

(٤) بيانٌ لِلواقع على الأظهَر؛ إذ قراءةُ الجمهور على ذلك، وقُرئ شُذوذاً بالرفع لكنْ قلَّما يُلتفَت إلى ذلك، حتَّى=

وعلَى مَعمُولِ الخَبَرِ بِشَرْطِ تَقَدُّمِهِ علىٰ الخَبَرِ، نَحوُ: «إنَّ زَيداً لَعَمْراً ضارِبٌ».

وتَتَّصِلُ «ما» الزَّائِدةُ بِهَذِهِ الأَحرُفِ .....

الكواكب الدرية

لانتِصابِ ما بعدَه، ودونَ التَّأكيدِ؛ لأنَّ الظَّاهرَ لا يُؤكَّدُ بِالمضمَرِ[1]، ولا العَكسُ، وفي نحوِ: «زيدٌ هو العالمُ، وإنَّ عَمراً هو القائمُ»: الفصلَ والابتِداءَ والبدلَ، دُونَ التَّأكيدِ؛ لأنَّ الضَّميرَ لا يُؤكِّدُ الظَّاهرَ، وفي «أنتَ أنتَ الفاضلُ»، ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]: الفَصلَ والتَّأكيدَ والبَدلَ والابتداءَ، وقِسْ على هذا تُصِبْ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

(و) **الرَّابعُ** ممَّا يَدخُلُ عليهِ لامُ الابتداءِ: (**على مَعمُولِ الخَبَرِ بِشَرطِ تَقدُّمِهِ على الخَبَرِ، نَحوُ: «إنَّ زَيداً لَعَمراً ضارِبٌ»**)، وإعرابُه: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «زيداً»: اسمُها، واللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «عَمراً»: مَفعولٌ مقدَّمٌ لـ«ضارب»، و«ضاربٌ»: خبرُ «إنَّ»، وهو اسمُ فاعلٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو.

فلو تَأخَّرَ عن الخبرِ لم يَجُزْ دُخولُها عليه، نحوُ: «إنَّ زيداً جالسٌ لَفي الدَّارِ»، ولا[2] «إنَّ زيداً آكلٌ لَطعامَكَ»؛ لئلَّا تَتأخَّرَ عن جُزأَي الكلامِ؛ إذ حقُّها التَّقديمُ لِكَونِها للابتداءِ، لكنْ لِكراهةِ الجمعِ بينها وبينَ «أنَّ» ـ لِكَونِهما مُتَّفقَتينِ في معنى التَّأكيدِ ـ أَخَّرُوها عنها.

ويُشترَطُ أنْ لا يَكونَ المَعمولُ المتقدِّمُ حالاً، فلا يَجوزُ «إنَّ زيداً لراكباً يَأتيكَ»؛ وأنْ لا يَكونَ الخبرُ ممَّا لا يَصلحُ لدُخولِ اللَّامِ عليه، كالفعلِ الماضي، فلا يجوزُ «إنَّ عَمراً لخالداً ضَرَبَ»، ولا «إنَّ زيداً لَطعامَكَ أَكَلَ»، خِلافاً لِلأَخفَشِ.

(**وتَتَّصِلُ «ما»**) الحرفيَّةُ (**الزَّائِدةُ**) وتُسمَّى: «ما» الكافَّةَ؛ لِكفِّها ما اتَّصلَتْ به عن العملِ، ولو عبَّرَ المصنِّفُ بـ(الكافَّةِ) بدلَ الزَّائدةِ لكانَ أَولى؛ لأنَّ مَن يُجوِّزُ عملَ هذه الحروفِ عندَ اتِّصالِها بها يُسمِّيها في حالِ إعمالِها: زائدةً، وعندَ إلغائِها يُسمِّيها: كافَّةً، (**بِهَذِهِ الأَحرُفِ**)

= إن الزَّجاجَ قال: لا أعلَم أحداً قرأ بها، ولا اختلافَ بين النحويِّين في إجازتِها، لكن القِراءة سنَّة لا يُقرأ فيها إلا بقراءة مَرويَّة.

(١) أي: لِكَونه دُون المضمَر تعريفاً، فلا يَكُونُ تكمِلةً له.

(٢) عطف على تَوهم نفيِ القول أو الجواز قبله، كأنه قال: فلا تقول ـ أو فلا يجوز ـ كذا ولا... إلخ، وعلى هذا الثاني كلامُه الآتي. والوجهُ ههنا العَطف بالواو وحدها.

فَيَبْطُلُ عَمَلُها، نَحوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، .....

الكواكب الدرية

أي: السِّتَّةِ المتقدِّمةِ، (**فَيَبطُلُ عَملُها**)، فلا تَنصِبُ الاسمَ ولا تَرفَعُ الخبرَ؛ لأنَّ بدخولِ «ما» هذه زالَ اختِصاصُ الأحرُفِ المَذكورةِ بالجُمَلِ الاسمِيَّةِ، وتَهيَّأَتْ للدُّخولِ على الجُملِ الفِعليَّةِ، ولِذا تُسمَّى «ما» هذه أيضاً: (المهيِّئةَ)؛ لأنَّها هيَّأَتْ هذه الحروفَ لِلدُّخولِ على الأفعالِ، وهي لا تَدخُلُ عليها، فلمَّا دَخَلَتْ عليها خَرَجَتْ عن شَبَهِ الفعلِ الذي هو بناءُ آخِرِهِ على الفتحِ، واتِّصالُ الضَّمائرِ بها كاتِّصالِها بالفِعل، ولِذَلك ابْتُدِئَ بعدَها الكلامُ، وصحَّ مَجيءُ الجُملتينِ بعدَها ـ الاسمِيَّةِ، والفِعليَّةِ ـ كما سَيُمَثِّلُ به المصنِّفُ: (**نَحوُ**: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾)، هذا مثالٌ لإهمالِ «إنَّ» المَكسورةِ ودُخُولِها على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، **وإعرابُه**: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ بطلَ عملُها، «ما»: كافَّةٌ، ﴿ٱللَّهُ﴾: مُبتدأٌ، ﴿إِلَٰهٌ﴾: خبرٌ، ﴿وَٰحِدٌ﴾: نعتٌ.

وتُفيدُ «إنَّ» مع «ما» إذا كانَتْ كافَّةً ما يُفِيدُه النَّفيُ والإثباتُ، فإذا قُلتَ: «إنَّما زيدٌ قائمٌ» فمَعناه: ما زيدٌ إلَّا قائمٌ، بِخلافِ ما لو كانَتْ زائدةً، فإنَّ قولَكَ: «إنَّما زيداً عالمٌ» بنصبِ «زيدٍ» لا يُفيدُ الحَصرَ. (**و**) نحوُ: (﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾)، هذا مثالٌ لدخولِ «إنَّ» المَكسورةِ بعدَ إهمالِها على الجُملةِ الفِعليَّةِ، **وإعرابُه**: ﴿قُلْ﴾: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونَصبٍ، و«ما»: كافَّةٌ، ﴿يُوحَىٰٓ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ مَرفوعٌ لتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالألفِ، و﴿إِلَيَّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿يُوحَىٰٓ﴾، ونائبُ الفاعلِ المصدرُ المنسبكُ مِن قولِهِ: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، والتَّقديرُ: قُلْ إنَّما يُوحى إليَّ وَحدانيَّةُ الإلهِ، أي: لا تَعَدُّدُهُ، فالحَصرُ نِسبيٌّ[1]، واستُفيدَ مِن هذا أنَّ «ما» الكافَّةَ إذا دَخَلَتْ على «أنَّ» المَفتوحةِ لا تُخرِجُها عن المصدريَّةِ، نبَّهَ عليه أبو البَقاءِ وغيرُه، (**و**) نحوُ: (﴿أَنَّمَآ﴾) بفَتحِ الهمزةِ (﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾)، هذا مثالٌ لإهمالِ «أنَّ» المَفتوحةِ ودُخولِها على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، **وإعرابُه**: «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، و«ما»:

(١) أي: فلا يقال: يَلزمُ منه أنَّه لم يُوحَ إلى الرسول شيءٌ إلا التوحيد، ومَعلومٌ أن ذلك فاسِد.

و«كَأنَّما زَيدٌ قائِمٌ»، و«لَكِنَّما زَيدٌ قائِمٌ»، و«لَعَلَّما زَيدٌ قائِمٌ»، .....

الكواكب الدرية

كافَّةٌ، و«إلهُ»: مُبتدأٌ، والكافُ: مُضافٌ إليه، والميمُ: علامةُ الجمعِ، و﴿إِلَٰهٌ﴾: خبرُ المُبتدأ، و﴿وَٰحِدٌ﴾: صفةٌ؛ ومِثالُ دُخولِها على الجُملةِ الفِعليَّةِ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، (و) نحوُ: («كأنَّما زَيدٌ قائمٌ»)، هذا مِثالٌ لإهمالِ «كأنَّ» ودُخولِها على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، وإعرابُه: «كأنَّ»: حرفُ تشبيهٍ ونصبٍ، و«ما»: كافَّةٌ، «زيدٌ قائمٌ»: مُبتدأٌ وخبرُه، ومثالُ دخولِها على الجُملةِ الفِعليَّةِ: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، (و) نحوُ: («لَكنَّما زَيدٌ قائمٌ»)، هذا مِثالٌ لإهمالِ «لكنَّ» ودُخولِها على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، وإعرابُه: «لكنَّ»: حرفُ استِدراكٍ ونصبٍ، «ما»: كافَّةٌ، «زيدٌ قائمٌ»: مُبتدأٌ وخبرُه، ومثالُ دُخولِها على الجُملةِ الفِعليَّةِ قولُ الشَّاعرِ: [الطويل]

ولَكِنَّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقَد يُدْرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمْثالِي[1]

(و) نحوُ: («لَعلَّما زَيدٌ قائمٌ»)، هذا مثالٌ لإهمالِ «لعلَّ» ودُخولِها على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، ومِثالُ دُخولِها على الجُملةِ الفِعليَّةِ قولُ الشَّاعرِ: [الطويل]

---

(١) **قائلُه**: امرؤ القيس صاحبُ المعلَّقة، وقبلَه:

ولَو أنَّ ما أسعَى لِأدنَى مَعِيشَةٍ ... كَفانِي - ولَم أَطلُبْ - قَلِيلٌ مِن المالِ

اللغة: (مُؤثَّل): مُؤصَّل، وقيل: قَديم.

المعنى: لو كُنتُ أسعى في هذه الدُّنيا لأقلِّ مَعيشة من الأكل والشُّرب واللِّباس وغير ذلك، كَفاني القليلُ من المال ولم أطلُب الكثير منه، ولكنَّني أسعى لأجل مَجدٍ قَديم مؤصل، وقد يُدرِك هذا المَجدَ أمثالي من أبناءِ المُلُوك وأهلِ السِّيادة والرِّياسة.

الإعراب: «لَكنَّما»: كافَّة ومَكفوفة. «أسعَى»: فعل مُضارع مَرفوع، والفاعل: أنا. «لِمَجد»: جارٌّ ومجرور متعلِّق بـ(أسعَى). «مُؤثَّل»: صِفة (مَجدٍ). الواو: لِلاستِئناف أو حاليَّة. «قد»: حرفُ تكثير على الأظهَر. «يُدرِكُ»: فعل مُضارع. «المجدَ»: مفعولُه. «المؤثَّلَ»: صِفة (المجدَ). «أمثالي»: فاعلُ (يُدرك)، والياء: في محل جر مُضاف إليه، وجملة (قد يدرك ... إلخ) في محلِّ نَصب حالٌ من فاعِل (أسعى) على الوجهِ الثاني للواو.

والشاهد: في قَوله: «ولكنَّما أسعى»؛ إذ فيه دُخول لكنَّ على الجملة الفعليَّة بعد أن كانت مختصَّةً بالجملة الاسميَّة، وذلك لاقترانِها بـ(ما) الزائدةِ الكافَّة لها عن العمل. على أنه يَجوز في (ما) التي في البيت أن تكونَ مصدريَّة، فيكونَ التقدير: ولكنَّ سَعيِي لمجدٍ، ولا شاهدَ في البيتِ حينئذٍ.

إلَّا «لَيتَ» فيَجُوزُ فِيها الإعْمالُ والإهْمالُ، نَحوُ: «لَيتَما زَيداً قائِمٌ» بِنَصْبِ «زَيدٍ» ورَفعِهِ.

الكواكب الدرية

أَعِدْ نَظراً يا عَبدَ قَيسٍ لَعَلَّما أَضاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدَا[1]

(إلَّا «لَيتَ») فإنَّها مُستَثناةٌ مِن قولِهِ: (وتَتَّصلُ «ما» الزَّائدةُ بهذه الأَحرُفِ فيَبطلُ عملُها)، (فيَجُوزُ فِيها الإعمالُ) عندَ دُخولِ «ما» الزَّائدةِ عليها؛ لأنَّها مع دُخولِها عليها باقِيَةٌ على اختِصاصِها بِالأسماءِ، فلا يَقعُ بعدَها الفِعلُ خِلافاً لابنِ أبي الرَّبيعِ[2]؛ (و) يَجوزُ فيها (الإهمالُ) إلحاقاً لَها بِأَخواتِها، (نَحوُ: «لَيْتَمَا زَيداً قائمٌ» بِنَصبِ «زَيدٍ») على أنَّه اسمُ «ليتَ»، و«ما»: زائدةٌ لا كافَّةٌ، و«قائمٌ»: خبرُها، (ورَفعِهِ) على أنَّ «ما» كافَّةٌ، و«زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«قائمٌ»: خبرُه، وقد رُوِيَ بنَصبِ «الحَمامِ» ورَفعِهِ قولُ النَّابغةِ في الزَّرقاءِ: [البسيط]

واحْكُمْ كَحُكْمِ فَتاةِ الحيِّ إذ نَظَرَتْ إلى حَمَامِ شِراعٍ وارِدِ الثَّمَدِ

---

(١) **البيت**: لِلفَرزدق، مِن كَلمة له يَهجُو فيها جريراً ويُندِّد بعَبد قيس، وهو رجلٌ من عَديِّ بن جنذب بن العَنبر، وكان جريرٌ قد ذكرَه في قَصِيدة له يَفتَخِر فيها. لكن رِواية «الدِّيوان»: (فربَّما أضاءت)، ولا شاهدَ فيه حينئذٍ.

اللغة: (لَعلَّ): كلمةٌ مَعناها: الطَّمَع والإشفاق، وفيها لغاتٌ. (أضاءت): أنارَت.

المعنى: اختُلف فيه؛ فقيل: مَعناه: أَعِدْ نظرَكَ فلَعلَّكَ تَرى العَيرَ المربوطَ من ضِياءِ النارِ، فتَسرِقُهُ. وقيل ـ كما في بَعض شُروح «الكافيَة» ـ: المعنى أنهم أهلُ ذِلَّة وضَعف، لا يأمَنون مَن نَظر فيهم ليلاً، فقيَّدوا الحمارَ وقَلَّلُوا لهبَ النار، ولِضَعف النار قال: أعِد نظراً يا عبدَ قيس؛ فقد وَصَفهم بالجُبن والبُخل؛ أمَّا الجُبن فبِتَقييدِ حِمارهم لئلَّا يُسرقَ، ولو كانُوا أهلَ صَوْلة لَما أقدَم السارقُ عليهم، وأمَّا البُخل فبِإضعاف لَهب النار لِئَلَّا يَعْلُوَ فيَراه الضيفُ فيَقصدَه. اهـ وقيل: أراد أنَّهُم أصحابُ حَمير لا خُيُول. وقيل: إنَّما يَتهكَّم بعبد القيس ويُندِّد به، ويَهجُوه أفحشَ هِجاء وأرذَله وأقبَحه؛ إذ يَرمِيه بِإتيان الحُمُر.

الإعراب: «أَعِد»: فِعل أمر، وفاعلُه مُستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ. «نَظراً»: مفعول به. «يا»: حرف نِداء. «عبدَ»: مُنادى مُضاف مَنصوب، «قيسٍ»: مُضاف إليه. «لَعلَّما»: (لعل): حرفُ تَرجٍّ ونصب، و(ما): كافَّة. «أضاءَت»: فِعل ماضٍ وتاء التَّأنيث. «لك»: جار ومجرور متعلِّق بـ(أضاءَ). «النارُ»: فاعل (أضاءَ). «الحمارَ»: مفعولُ (أضاءَ). «المقيَّدَا»: نَعت له مَنصوب مثلَه، والألفُ لِلإطلاق.

والشاهد فيه: دُخول (لعلَّ) على الجملةِ الفعليَّة بعد أن اتَّصلت بها (ما) الزائدةُ، فكَفَّتها عن العمل وأزالَت اختِصاصها بِالاسميَّة.

(٢) هو عُبَيدُ الله بن أحمدَ بنِ عُبَيد الله، ابن أبي الرَّبيع القُرَشي الإشبِيليُّ، إمامُ النَّحو في زَمانه، مِن أهل إشبيلِية (بالأندلس)، انتَقل لما استَولى عليها الفِرنج إلى سبتةَ، من كُتبه «شرح كتاب سِيبَويه» و«شَرح الجُمَل» عَشر مُجلَّدات، و«الإفصاح في شَرح الإيضاح». تُوفي في (٦٨٨هـ). «الأعلام» (٤/ ١٩١).

. . . . . .

الكواكب الدرية

يَحُفُّهُ جانِبَا نِيقٍ وتُتْبِعُهُ ... مِثلَ الزُّجاجةِ لم تُكْحَلْ مِنَ الرَّمَدِ

قالَتْ: ألَا لَيتَمَا هذا الحَمامُ لَنا ... إلى حَمامَتِنا أو نِصفُه فقَدِ

فحَسَّبُوهُ فأَلْفَوْهُ كما حَسَبَتْ ... تِسعاً وتِسعِينَ[1] لم تَنقُصْ ولم تَزِدِ

فكَمَّلَتْ مِائةً فِيها حَمامَتُها ... وأسرَعَتْ حِسْبةً في ذَلك العَدَدِ[2]

---

(١) في بعض الكُتُب ـ كـ«حاشيَة السُّجاعي على شَرح القطر» ـ: (ستًّا وستينَ)، والمرادُ حينئذٍ عددُ الحَمام الطائر دُون نِصفِه المُتمَنَّى، وعلى ما هُنا المرادُ مَجموعُهما.

(٢) **الأبيات** لِلنابغة كما قال الشارح، والمرادُ به الذُّبْياني، يقولُها مُعتذِراً للنُّعمان بن المُنذر، ويُغرِيه بالحُكم فيه كما حَكَمت الفتاةُ المذكُورةُ، وهي زَرقاءُ اليَمامة التي يُضرَب بِها المَثَلُ في حِدَّة النَّظر، قيل: كانت تُبصِر من مَسيرةِ ثَلاثة أيام، وقِصَّتُها: أنَّها كانَت لها قَطاةٌ، فمَرَّ بها سِربٌ مِن القَطا بينَ جَبَلَين، فقالتْ:

لَيْتَ الحَمامَ لِيَهْ ... إلى حَمامَتِيَهْ

ونِصْفَهُ قَدِيَهْ ... تَمَّ الحَمامُ مِيَهْ

فنُظِر فإذا القَطَا قد وَقَع في شبكةِ صيَّاد، فعُدَّ فإذا هو سِتٌّ وسِتُّون قَطاةً، ونِصفُها ثلاثٌ وثَلاثون، فإذا ضُمَّ ذلك إلى قَطاتِها كانت مِئةً.

اللغة: (احكُم): كُن حَكيماً مُصيبَ الرأي في أمرِي. ولم يُرِدِ الحُكمَ في القَضاء. (شِراع) بالشِّين المُعجَمة: جمعُ (شارعة)، وهي التي شَرَعت في الماء، ويُروى: (سِراع) بالمُهملة وهو جمعُ سَرِيعة. وهو على الروايَتين من الوصفِ بالجَمع، وما بعدَه وهو (وارِد) ـ من الوُرود ـ من الوصف بالمُفرَد حملاً على مَعنى الجِنس. (النَّمَد): الماء القَليل. (يَحفُّه): يُحِيط به، والضمير للحمام. (جانِبَا): مُثنَّى (جانِب) حُذِفَت نُونُه للإضافة. و(النِّيق): أرفَع مَوضِع في الجبَل، والجَمعُ: نِياقٌ. (وتُتبِعه): مضارع (أتبَع)، وفاعله ضميرُ الفَتاة. (لم تَكحَل مِنَ الرَّمَد) أي: لم يَكُن بها رَمَدٌ فتَكحلَ منه. (إلى حَمامتِنا): مع حمامتِنا، أو التقدير: مضموماً إلى حمامتِنا. (فقدِ) أي: فحَسْبُ، وحَرَّك الدال لِلضَّرورة. (فحسَّبُوه) بتشديد السينِ من الحِساب وهو العَدُّ، أي: فحَسبُوا القَطا. (فألفَوه): فوَجَدُوه. (فأسرَعَت حِسبةً) أي: أسرَعَت أَخْذاً في تِلك الجِهة التي يُحسَب مِنها، والمقصودُ أنها أسرَعَت في عَدِّ ذلك وهو طائِرٌ، وهَذا مِمَّا يَدُلُّ على فَرطِ ذَكائها، وحِدَّةِ بَصرها.

المعنى: كُنْ حَكيماً مُصيبَ الرَّأي في أَمري، ولا تَقبَل مِمَّن سَعى بي إليكَ، وكُن كفَتاة الحيِّ إذ أصابَت ووَضَعَت الأمرَ مَوضِعَه حين نظَرت إلى حمامٍ... إلخ.

إعراب بيت الشاهد: «قالَت»: فِعل ماضٍ، والتاء: لِلتأنيث، والفاعِل: (هي) أي: فتاةُ الحيِّ. «ألَا»: حرفُ تَنبيه واستفتاح، وقيل: حرفُ تمنٍّ، ويُبعِدُه وُجود (ليتَ) بعدَه. «ليتَ»: حرف تَمنٍّ ونصبٍ. «ما»: زائدةٌ. وجُملةُ (ألَا ليتَما... إلخ) في مَحلِّ نَصب مَقُول القَول. «هذَا»: (ها): حرف تنبيه، و(ذا): اسمُ إشارة مبني =

. . . . . .

الكواكب الدرية

ومِن النُّحاةِ[١] مَن جوَّزَ إعمالَ البَقيَّةِ قياساً على «ليتَ»؛ لأنَّ الإعمالَ لم يُسمَعْ إلَّا فيها، قال بعضُ شُرَّاحِ «الألفيَّةِ»[٢]: ولا يَصحُّ القياسُ في شيءٍ مِن ذلك؛ لِبَقاءِ اختصاصِ «ليتَ» بالاسمِ دونَ غيرِها.

والكلامُ كلُّه فيما إذا اتَّصلَتْ بهنَّ «ما» الزَّائدةُ، أمَّا إذا اتَّصلتْ بهذه الأَحرُفِ «ما» المَوصولةُ، فإنَّها لا تُبْطِلُ عملَها، كقَولِهِ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، ومِن ذَلك قولُ الشَّاعرِ: [الطويل]

فواللهِ ما فارَقْتُكُمْ قالِياً لَكُمْ ... ولَكِنَّ ما يُقْضَى فَسَوفَ يَكونُ[٣]

= في محلِّ نَصب اسم (ليت) على إعمالِها، وفي محلِّ رفع مبتدأ على إهمالِها. «الحمام»: عطفُ بيانٍ أو بدلٌ من اسم الإشارة على الوجهَين، فهو مَنصوبٌ أو مرفوعٌ. «لَنا»: متعلِّق بمحذوف خبر (ليتَ)، أو خَبر المُبتدأ، على الوجهَين. «إلى حَمامَتِنا»: جار ومَجرور ومضاف إليه، وتعلُّقُه بِمَحذوف حال مِن (الحَمام)، والتقدير: مَضموماً إلى حَمامتِنا. «أو»: حرف عطف بمعنى الواو. «نِصفه»: بِالنصب أو بِالرفع عَطفاً على (هذَا). «فقَدِ»: الفاء: فَصيحة، و(قد): بمعنى (حَسْب): مُبتدأ مَبني على سكون مُقدَّر مَنع ظُهورَه كسرةُ القافِيَة، وخبرُه مَحذوف، أي: فحَسبِي ذلك، ويَجوز أن يكونَ اسم فعلٍ بمعنى (يَكفي)، ولا محلَّ له حينئذٍ على الراجِح، لكنْ فيه ضَمير مُستتر فاعلٌ به؛ والجملةُ في الحالتَين لا محلَّ لها جوابُ (إذَا) المُقدَّرة.

والشاهد: في قَوله: (ليتَما هذا الحمامُ)؛ حيثُ رُوي بِنَصب (الحمام) ورَفعِه، فدلَّ على أن (ليتَ) إذا اتَّصل بها (ما) الزائدةُ جازَ فيها الإعمالُ والإهمال، وهذا بِخِلاف أخواتِها فإنها تُهمَل حينئذٍ وُجوباً.

(١) كابن السَّراج والزَّجاجي والزمخشريِّ.

(٢) الظاهرُ أنه يُريد به ابنَ الإمام المشهورِ تلميذِ ابن تيميَّةَ ابنِ قيِّم الجوزيَّة، وهو الإمامُ بُرهان الدين إبراهيمُ بن محمَّد بن أبي بكر بن أيوبَ المُتوفَّى سنةَ (٧٦٧هـ)، واسمُ شرحِه: «إرشاد السالك إلى حلِّ ألفيَّة ابن مالك».

(٣) نَسَبه بَعضُهم لِلأَفوَه الأَودِي.

اللغة: (قالياً): كارهاً مُبغِضاً.

المعنى: أُقسِم بالله ما فارَقتُكم في حال كَوني مُبغِضاً لَكم، كارِهاً للمُقامِ بَينكُم، ولكنَّ الأمر الذي يَقضِيه الله تعالى ويُقدِّره يَحصُلُ لا مَحالةَ ولا مَردَّ له.

الإعراب: «فوالله»: الواو: حرفُ قَسَم وجَر، و(الله) مُقسَم به، والجارُّ والمجرور مُتعلق بفعل القَسَم المحذوف. «ما»: نافية. «فارقتُكم»: فعل ماضٍ وفاعِل ومفعول. «قالياً»: حال من الفاعِل مَنصوبٌ بالفتحة. «لكُم»: جارٌّ ومجرور متعلق بـ(قالياً)، واللام لِلتَّقوية. «ولكنَّ»: حرف استدراك ونَصب من أخواتِ (إنَّ). «ما»: اسم =

وتُخَفَّفُ «إنَّ» المَكسُورةُ فيَكثُرُ إهْمالُها، نَحوُ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]،

الكواكب الدرية

أي: ولكنَّ الذي يُقضَى[١].

ومثلُ المَوصولةِ «ما» المصدريَّةُ نحوُ: «أعجَبَني أنَّما فعَلتَ حَسنٌ»، أي: أنَّ فِعلَكَ حسنٌ، فـ«فِعْلَ»: اسمُ «أنَّ»، و«حسنٌ»: خبرُها، وفاعلُ «أعجبَني»: المصدرُ المنسبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها، والتَّقديرُ: أعجبَني حُسنُ فِعلِكَ.

(وتُخَفَّفُ «إنَّ» المَكسُورةُ) الهمزةِ؛ لِثِقَلِها بِالتَّشديدِ مع كثرةِ استِعمالِها، (فيَكثُرُ إهمالُها) أي: فلا تَعملُ عملَ «إنَّ» المشدَّدةِ لِزَوالِ اختِصاصِها بالأسماءِ، ويَصيرُ ما بعدَها مَرفوعينِ على أنَّهما مُبتدأٌ وخبرٌ، (نَحوُ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا[٢] عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾)، أي: كاتبٌ يَحفَظُ عليه ما يَعملُه، أو ملائكةٌ يَحفظونَهُ مِن أمرِ اللهِ، وفي الحديثِ: «**وُكِلَ بالمُؤْمِنِ مِن الملائكةِ مائةٌ وستُّونَ مَلكاً يَذُبُّونَ عنه الشَّياطينَ كما يُذَبُّ عن قَصْعَةِ العَسَلِ الذُّبابُ، ولو وُكِلَ العبدُ إلى نَفْسِهِ لاخْتَطَفَتْهُ الشَّياطِينُ**»[٣]، أو المرادُ بالحافظِ اللهُ سُبحانه وتعالى، وعُدِّيَ ﴿حَافِظٌ﴾ بـ«على»[٤] لِتَضمُّنِهِ معنَى القيامِ.

= موصول في مَحل نَصب اسمها. «يُقضى»: فعل مضارع مَبني للنائب، ونائب فاعِله: مُستتر فيه جوازاً تقديره: (هو) يَعود على (ما)، والجُملة صِلةُ الموصول لا محلَّ لها من الإعراب. «فسوفَ»: الفاء زائدة، و(سوفَ): حرف دالٌّ على التنفيس. «يَكونُ»: فعل مضارع تامٌّ، وفاعلُه مُستتر فيه جوازاً تَقديره: هو. والجملةُ من (يَكون) وفاعِله في محلِّ رفع خبر (لكنَّ)، وجملةُ (فسَوف يكون) في محلِّ رفع خبر (لكنَّ)، ودخَلت الفاءُ على الخبر لِتَضمُّنِ (ما) معنَى الشرط.

والشاهد: في قوله: (ولكنَّ ما)؛ حيث اتَّصلت (ما) الموصولةُ بـ(لكنَّ) وهو من أخواتِ (إنَّ) فلم تُبطِل عمَلَه؛ لأنَّ المُبطلَ إنما هو (ما) الزائدةُ ـ وهي المُسمَّاة بالكافَّة ـ دُون المَوصولة.

(١) بِدَليل عَودِ الضمير المُستتر في (يُقضى) على (ما) المذكورة، ودخولِ الفاء بعدها. ووَهم فيه ابنُ هشام في «شَرح القطر» فجَعلها كافَّة، وتَبِعه عليه بعضُهم.

(٢) بتَخفيف الميم ـ كما سيُصرِّح به المتنُ ـ على قراءة أبي عمرٍو وغيرِه. وسيَذكر الشارحُ قراءة التشديد المشهورةَ في زمانِنا في أثناء الإعراب فاصبِر.

(٣) قال العِراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»: أخرَجه ابنُ أبي الدنيا في «مَكايد الشيطان» والطَّبراني في «المُعجم الكبير» بإسناد ضعيف.

(٤) أي: على القول الثاني الآتي في إعرابِه.

ويَقِلُّ إعمالُها نَحوُ: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] في قِراءةِ مَن خَفَّفَ «إنَّ» و«لَمَّا» في الآيَتَينِ. .....

الكواكب الدرية

وإعرابُه: ﴿إِن﴾: مُخفَّفةٌ مِن الثَّقيلةِ بطَلَ عملُها، ﴿كُلُّ﴾ مُبتدأٌ، و﴿نَفْسٍ﴾: مُضافٌ إليه، واللَّامُ: فارقةٌ بينَ المُخفَّفةِ والنَّافيةِ، و«ما»: صِلةٌ، ﴿عَلَيْهَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ، و﴿حَافِظٌ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وجُملةُ المُبتدإِ الثَّاني وخبرِهِ خبرُ المُبتدإِ الأَوَّلِ، والرَّابطُ الضَّميرُ في ﴿عَلَيْهَا﴾، ويَجوزُ[١] أنْ يَكونَ ﴿حَافِظٌ﴾: خبرَ ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾، و﴿عَلَيْهَا﴾: متعلِّقٌ به، وقرأَ عاصمٌ وغيرُه[٢] بتَشديدِ (لمَّا) على أنَّها إيجابيَّةٌ بمعنى «إلَّا»، و«إنْ»: نافيةٌ، والتَّقديرُ: ما كلُّ نفسٍ إلَّا عليها حافظٌ يَحفَظُها، أو يَحفظُ عليها ما تَعملُهُ.

(**ويَقِلُّ إعمالُها**)، وجازَ استِصحاباً لِلحُكمِ الأصليِّ فيها، (**نَحوُ**: ﴿وَإِن كُلًّا لَّمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٣])، **وإعرابُه**: «إنْ»: مُخفَّفةٌ مِن الثَّقيلةِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ» الثَّقيلةِ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿كُلًّا﴾: اسمُها، واللَّامُ: في ﴿لَمَا﴾: لامُ الابتداءِ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذين» في محلِّ رفعٍ خبرُ «إنْ»، و﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾: اللَّامُ: داخلةٌ في جوابِ قَسَمٍ مُقدَّرٍ، «يُوَفِّيَنَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «رَبُّ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و«أعمالَ»: مَفعولٌ ثانٍ لـ«يُوَفِّي»، وجُملةُ القَسَمِ وجَوابِه: صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]، فـ«مَن»: مَوصولةٌ اسمُ «إنَّ»، وجُملةُ ﴿لَّيُبَطِّئَنَّ﴾: صلةُ المَوصولِ، وهي جُملةٌ قَسَميَّةٌ، وقيلَ:[٤] «ما»: نكرةٌ مَوصوفةٌ بِمعنى: «خَلْقٍ» في محلِّ رَفعٍ خبرُ «إنَّ»، وجُملةُ القَسَمِ وجَوابِه قامَتْ مقامَ الصِّفةِ، والتَّقديرُ[٥]: وإنَّ كلًّا لَخلقٌ أو جمعٌ مُوَفًّى عمَلَه، (**في قِراءةِ مَن خَفَّفَ**: «**إنَّ، ولَمَّا**» **في الآيَتَينِ**)

---

(١) كما في «الدُّر المصون» وغيرِه.

(٢) وهما: ابنُ عامر وحمزةُ.

(٣) تمامُها: ﴿رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، وكان على الشارح أن يَذكُرَ قوله تعالى: ﴿رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ قبل أن يُعربَه فيما يأتي.

(٤) أي: في الآيةِ الأُولى التي هو بِصدَدِها، لا هذه الثانية التي ذُكرَت لِلاستطراد.

(٥) أي: على هذا الثَّاني، وأمَّا على الأول ـ وهو كونُ (ما) مَوصولةً ـ فالتقديرُ: وإنَّ كُلًّا لَلَّذين واللهِ لَيُوفِّيَنَّهم.

وتَلْزَمُ اللامُ في خَبَرِها إذَا أُهْمِلَتْ.

الكواكب الدرية

أي: هذه والتي قبلَها، والذي قرأ بالتَّخفيفِ فِيهما[١] هو: ابنُ كثيرٍ ونافعٌ، وقرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وعاصِمٌ بتَشديد (لمَا) في الآيتَينِ، وتَخفيفِ (إنَّ)[٢]، فـ(لمّا): إيجابيَّةٌ بمعنى: «إلَّا»، و(إنْ): نافيةٌ، و(كُلًّا) في الثَّانيةِ: مَنصوبٌ بإضمارِ: «أرى».

(وتَلزَمُ) أي: تَجبُ (اللَّامُ) أي: لامُ الابتداءِ، (في خَبرِها) أي: في خبرِ «إنَّ» المَكسورةِ إذا خُفِّفتْ، ولكنْ إنَّما تَجبُ (إذَا أُهْمِلَتْ) «إنْ»، ولم يَظهرِ المعنى؛ لأنَّها لمَّا أُهمِلَتْ صارَتْ صورتُها صورَةَ «إنْ» النَّافيةِ، فإذا قُلتَ: «إنْ زيدٌ مُنطلِقٌ»، و«إنْ قامَ زيدٌ»، احتملَ أنْ يكونَ المعنى: ما زيدٌ مُنطلقٌ، وما قامَ زيدٌ، وأنْ تكونَ «إنْ» هي المُخفَّفةَ، وأنَّ المعنى: زَيدٌ مُنطلقٌ، وقامَ زيدٌ، فلِأجلِ هذا الالتباسِ يَجبُ الإتيانُ باللَّامِ، فإذا جِئتَ باللَّامِ تَعيَّنَ حينئذٍ أنْ تكونَ «إنْ» هي المُخفَّفةَ، وأنَّ المعنى على الإثباتِ، ولأجلِ هذا سُمِّيَتْ هذه اللَّامُ: فارِقةً؛ لأنَّها فَرَقَتْ بينَ النَّفي والإثباتِ، قالَ الدَّماميني: فإنْ قُلتَ: ما هذه اللَّام؟ قُلتُ: هي لامُ الابتداءِ أَفادتْ - مع إفادتِها لِتَوكيدِ النِّسبةِ وتَخليصِ المُضارعِ للحالِ إذا دخلَتْ عليه نحوُ: «إنْ زيدٌ ليَقومُ» - الفرقَ بينَ «إنْ» المُخفَّفةِ، و«إنْ» النَّافيةِ كما مرَّ، وذهبَ الفارسيُّ وتِلميذُه ابنُ جِنِّي وجماعةٌ إلى أنَّها لامٌ غيرُ لامِ الابتداءِ اجتُلِبَتْ لِلفرقِ، وتَظهرُ فائدةُ الخلافِ في نحوِ: «قد عَلِمْنا إنْ كنتَ لمُؤمناً»[٣]، فعلى قولِ الجماعةِ تُكْسَرُ «إنْ»؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ تُعلِّقُ، وأمَّا على قولِ الفارسيِّ ومُوافِقِيهِ فتُفْتَحُ؛ إذ لا مُوجِبَ لِلتَّعليقِ. اهـ

أمَّا إذا أُعمِلتَ «إنْ» المُخفَّفةَ نحوُ: «إنْ زيداً مُنطلقٌ»، بِتَخفيفِ «إنْ» ونَصبِ «زيدٍ»، أو أُهمِلَتْ وظَهرَ المعنى لِوُجودِ قرينةٍ رافعةٍ لاحتِمالِ النَّفي، لم تَلزَمِ اللَّامُ؛ لحصولِ الفرقِ بِالعملِ والقَرينةِ الدَّالَّةِ على أنَّ القصدَ مِن الكلامِ الإثباتُ، لا النَّفيُ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

---

(١) أي: في الآيَتَين معاً لا في الكلمَتَين، فلا يُنافي أنَّ أبا عمرٍو والكسائيَّ قرآ الآيةَ الأُولَى أيضاً بتخفيفِ الكلمتَين.

(٢) الصحيحُ أنَّ هذا في الآية الأُولى فقط، وأمَّا في الآية الثانية التي في سُورة (هود) فقد قرَأ الثلاثةُ بتَشديد (إنَّ)، وانفرَد شُعبةُ فيها بتَخفيف (إنْ) وتَشديد (لمَّا).

(٣) جزءٌ من حديث أخرجه البخاري (١٨٤) من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما مرفوعاً.

وإذَا خُفِّفَتْ «أنَّ» المَفْتُوحةُ بَقِيَ إعمالُها، .....

الكواكب الدرية

أَنا ابنُ أُباةِ الضَّيْمِ مِن آلِ مالِكٍ وإنْ مالِكٌ كانَتْ كِرامَ المعادِنِ[١]

فـ«إنْ» مُخفَّفَةٌ بطَلَ عمَلُها، و«مالكٌ»: مُبتدأٌ، وجُملةُ «كانَ» مع اسمِها وخبرِها خبرُه، وهذا هو مَذهبُ ابنِ مالكٍ، وهو الصَّحيحُ، وأمَّا ابنُ الحاجبِ فإنَّه يُوجِبُ اللَّامَ بعدَها مُطلقاً أُهمِلَتْ أو أُعمِلَتْ، وهي في الأَوَّلِ لِلفَرقِ، وفي الثَّاني طرداً[٢] للبابِ على سَنَنٍ واحدٍ.

(وإذَا خُفِّفَتْ «أنَّ») المَفتُوحةُ الهمزةِ (بَقِيَ إعمالُها) وُجوباً؛ لتَحَقُّقِ[٣] مُقتَضاها، وهو إفادةُ مَعناها في الجُمَلِ الاسمِيَّةِ؛ لأنَّها أكثرُ مُشابهةً لِلفعلِ مِن المَكسورةِ، وقد سُمِعَ إهمالُ[٤]

---

(١) **البيت** للطِّرِماح، واسمه الحَكَم بن حكيم.

اللغة: (أُبَاة): جمع آبٍ كقُضاة وقاضٍ، مِن أَبى الشيءَ إباءً: كرهه ومنَعَه. و(الضَّيْم): الظُّلم، و(الآلُ): الأَقارب. و(مالِك): الأول اسمُ أَبي القَبيلةِ، والثاني اسمُ القَبيلة، ولِذا أَتى بِعلامة التأنيثِ، وصَرَفه لِلضَّرورة أو على مراعاة الحيِّ. (الكِرامُ): جَمعُ كريم، و(المَعادِن): جمعُ مَعدِن والمرادُ بها: الأُصُول.

المعنى: يقولُ: أنا ابنُ القوم الذين يَمتنِعُون من إضرارِ الناس، ويَبتَعِدون عن ظُلمهم، أو الذين يَأبَون الخَسْف والذِّلة والمَهانة أن يُوقِعَها أحدٌ بهم، والذين يَنتسبون إلى هذا الرجلِ العظيم، وهو مالِك، وقَبيلتُنا طَيِّبة الأصول شَريفة النَّسَب. «فتح رَب البرية».

الإعراب: «أنا»: ضمير مُنفصل مُبتدأ. «ابنُ»: خبره مضاف. و«أُباة»: مضاف إليه وهو مضاف، «الضَّيمِ»: مُضاف إليه. «مِن آلِ»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف: إما مرفوع على أنه خبر ثانٍ لِلمبتدأ، وإما منصوب على أنه حالٌ من الخبر، و«مالِكٍ»: مضاف إليه. الواو: حرف عطف، «إنْ»: حرف توكيد ونصب مهمَل مُخفَّف من المُثقَّل. «مالكٌ»: مُبتدأ. «كانَت»: فعل ماض ناقِص، والتاء: للتأنيث، واسمُ (كان) ضمير مستتر فيه جوازاً تَقديره: (هي) يعود إلى (مالِك) بِاعتباره قبيلةً. «كرامَ»: خبر (كانَ) مُضاف، و«المعادِنِ»: مُضاف إليه. وجُملة: (كانت ... إلخ) في مَحلِّ رفع خَبر المبتدأ وهو (مالِك).

والشاهد: في قَولِه: (وإنْ مالك كانَتْ)؛ حيث تَرك لامَ الابتِداء بعد (إنْ) المخفَّفة المهمَلة الفارقةَ بينها وبين (إنْ) النافِية؛ لِعَدَم التباس المخفَّفة بِالنافية هنا؛ لِظُهور المقصودِ مِن الإثبات بِقَرينة المَدح.

(٢) تصحَّف في طبعة إلى: (ردا).

(٣) في «التصريح»: ليتحقَّق.

(٤) هكَذا بِالهاء في النُّسخ الثَّلاث، والصوابُ: (إعمال) بالعين، وهي عبارةُ الفاكهي، ومَعنى هذا الدليلِ أنَّ (إنْ) المكسورةَ المخفَّفة قد سُمع إعمالُها في سعةِ الكلام نحو: (إنْ عَمراً مُنطلِقٌ)، فيَنبغي إعمالُ (أنْ) المفتوحةِ أيضاً لأنها أكثرُ شَبَهاً بالفعل، وإلَّا لَزِم تَرجيحُ الأضعف على الأقوى.

ولَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اسْمُها ضَمِيرَ الشَّأنِ، وأنْ يَكُونَ مَحذُوفاً، .....

الكواكب الدرية

المَكسورةِ المُخفَّفَةِ، ولم يُسْمَعْ إهمالُ المَفتوحةِ المُخفَّفَةِ، فأوجبُوا إعمالَها، (ولَكِنْ يَجِبُ) في الأعمِّ الأَغلبِ (أنْ يَكُونَ اسمُها ضَميرَ الشَّأنِ)؛ لأنَّ المَكسورةَ المُخفَّفَةَ ثبتَ إعمالُها في الظَّاهرِ دونَ المَفتوحةِ، فَقدَّرُوا عَمَلَها في المضمَرِ؛ لئلَّا يَنحطَّ الأقوى[1] عن الأَضعَفِ، وقدَّروه ضميرَ شأنٍ لِتَكونَ داخلةً على جُملةٍ اسميَّةٍ، فتَجري على السَّننِ السَّابقِ.

وما ذكَرَه المصنِّفُ مِن أنَّه يجبُ أنْ يكونَ ضميرَ شأنٍ هو مَذهبُ الجُمهورِ، وذهبَ سِيبويهِ إلى أنَّه لا يجبُ كونُ اسمِها ضميرَ شأنٍ، فجوَّزَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤ - ١٠٥] أنْ تكونَ مُخفَّفَةً، واسمها ضمير المخاطَبِ، أي: أنَّك يا إبراهيمُ، وفي «التَّصريحِ» لِلأزهريِّ: يجبُ في اسمِها كونُهُ مضمَراً لا مظهَراً؛ سواءٌ كانَ للشَّأنِ، أم لا[2]. اهـ

تَنبيهٌ: ضميرُ الشَّأنِ هو: ضميرُ مُفرَدٍ غائبٍ غيرُ مَجرورٍ وُضِعَ لِغَرضِ التَّعظيمِ والإجلالِ، ويكونُ متَّصِلاً ومُنفصلاً، مُستتراً وبارزاً على حسَبِ العواملِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [الجن: ١٩]، ونحوِ: «هو زيدٌ قائمٌ»، وحَذفُه مَنصوباً ضعيفٌ، إلَّا مع «أنَّ» المَفتوحةِ إذا خُفِّفتْ، فإنَّه لازمٌ، وهو يُخالِفُ قياسَ غيرِهِ مِن بَقيَّةِ الضَّمائرِ، وذلك أنَّه لا يَعودُ إلَّا على متأخِّرٍ عنه وجوباً لفظاً ورُتبةً، ولا يكونُ مرجعُه إلَّا جُملةً مُفيدةً، ولا يُخبَرُ عنه إلَّا بجُملةٍ، وهي مرجِعُهُ، ولا يَتقدَّمُ عليه شيءٌ مِن خَبرِه أصلاً، ولا يُتْبَعُ بتابعٍ البتَّةَ، ولا يَعمَلُ فيه إلَّا الابتداءُ أو ناسِخُه ما عدَا «عَلِمَ» وأَخواتِها على ما استَثناه أبو حيَّان. ويَلزمُ الإفرادَ، فإذا أُنِّثَ قيل له: ضَميرُ القِصَّةِ، أو القَضيَّةِ، أو الحِكايةِ، أو الخُطبةِ، نحوُ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦]؛ وإنْ ذُكِّرَ قيلَ: ضميرُ الأَمرِ، أو الخَبرِ، أو الحَديثِ، أو الشَّأنِ، نحوُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، والصَّحيحُ[3] أنَّه يُسمَّى ضميرَ الشَّأنِ مُذكَّراً كانَ أو مُؤنَّثاً بِلا فَرقٍ، (مَحذُوفاً) لا مَذكوراً؛ لأنَّ المَفتوحةَ قد أَثَّرَتْ في المعنى التَّغييرَ مِن الجُملةِ إلى المُفردِ، فَأوجبُوا

(١) في المطبوعِ من «التَّصريح»: (الأقرب)، والظاهرُ أنه تحريف.

(٢) تمامُ كلامِه: عند ابن مالك... وذهَب ابنُ الحاجب إلى أنه لا يكونُ إلا للشَّان.

(٣) فيه نَظر.

ويَجِبُ أنْ يَكُونَ خَبَرُها جُمْلةً، .....

الكواكب الدرية

تَغيُّرها[١] في اللَّفظِ؛ لأجلِ أنْ يُطابِقَ اللَّفظُ المعنى، قاله الفاكِهيُّ[٢]، قالَ ابنُ هشامٍ: فأمَّا قولُهُ: [المتقارب]

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وغَيثٌ مَرِيعٌ وأَنْكَ هُناكَ تَكُونُ الثِّمالَا[٣]

فضَرورةٌ[٤]، **(ويَجِبُ أنْ يَكونَ خَبرُها جُملةً)** اسمِيَّةً أو فِعليَّةً؛ لِتكونَ الجُملةُ مُفسِّرةً لِضميرِ الشَّأنِ.

---

(١) الأولى: (تغييرها) كما في بَعض نُسخ «الفاكِهي».

(٢) «الفواكه» (ص٢٦٦-٢٦٧).

(٣) **قائلته**: جَنُوب بِنت العَجلان، وهو مِن قصيدة رثَت بها أخاها عمراً ذَا الكلب، وقبلَه:

وقد عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ إذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شمالَا

اللغة: (المُرمِلُون): جمع مُرمِل، من (أرمَل): إذا نَفد زادُه، وأراد بهم المُحتاجِين، (اغبرَّ أُفقٌ...): كنَّت بذلك عن مَجيءِ الشتاء؛ لأنَّ الشتاء عندهم زَمانُ الجدب والحاجة. (وغيثٌ) أي: مَطر، والمرادُ به ههنا الكلأ الذي يَنبت بسَبب المطر، (مَريعٌ): خَصِيب، (الثِّمال): الذُّخر والغِياث.

والمعنى: قد تيقَّن الضيفُ والفُقراء وقتَ قِلَّة الأرزاق وانقطاعِ السُّبُل على الناس بأنَّك مِثل الربيع عليهم في كَثرة الخَيرات، ومثل المَطر المُنبِت لِلعشب، وأنَّك في تِلك الديار تكونُ الذَّخيرة والغِياث.

الإعراب: «**بأنْك**»: الباء حرف جر، و(أنْ) مُخفَّفة من الثقيلة، والكاف ضمير المُخاطب في مَحلِّ نَصب اسمها، «**رَبيعٌ**»: خَبرها مرفوع، و(أنْ) وما دخَلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، أي: بِكَونك، وهو مُتعلِّق بـ(عَلِم) في البيتِ قبلَه وقد عَلِمتَه. «**وغيثٌ**»: الواو: حرف عطف، و(غيثٌ): مَعطوف على (ربيعٌ)، و«**مَريعٌ**»: صفةٌ له. «**وأنْكَ**»: الواو لِلعطف، و(أنْ) مُخفَّفة من الثقيلة، والكاف اسمُها. «**هُناكَ**»: (هُنا): ظرفُ زمان مُتعلِّق بـ(تكونُ) أو بِقَوله: (الثِّمال) الآتي؛ لأنه مُتضمِّن معنى المشتَق، أو بمحذوف حال من مرفوعِ (تكونُ)، والكاف على كلٍّ حرفٌ دال على الخِطاب. «**تكونُ**»: فِعل مضارع ناقِص، واسمُه ضمير مُستتر فيه وجوباً تقديره: أنتَ، «**الثِّمالَا**»: خبرُه منصوب، والألفُ لِلإطلاق، وجملة (تكونُ...) في محل رفع خبر (أنْ) المُخفَّفة، و(أنْ) وما دخَلت عليه في تأويل مَصدر مجرور معطوفٍ بِالواو على المَصدر السابق المَجرور بالباء، والتقدير: لقد عَلِمَ الضيفُ والمُرمِلون بِكَونك ربيعاً لهم، وكَونِك الثمالَ هناك.

والشاهد: في قولها: (بِأنك) و(أنْك)؛ حيث صرَّحت باسم (أنْ) المخفَّفة فِيهما لِلضَّرُورة، وأخبَرت عن الأول بِالمفرد وعن الثاني بالجُملة، والقياسُ أن يكونَ اسمُها ضميرَ شأن محذوفاً مُخبراً عنه بجُملة.

(٤) «أوضَح المسالك» (١/ ٣٧٠).

نَحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وإذَا خُفِّفَتْ «كَأنَّ» بَقِيَ إعمالُها، .....

الكواكب الدرية

ثُمَّ الجُملةُ الواقعةُ خَبراً: إنْ كانَتِ اسمِيَّةً نحوُ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، أو فِعليَّةً مَبدوءةً بفعلٍ جامدٍ نحوُ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، أو بفعلٍ متصرِّفٍ مُتضمِّنٍ لدعاءٍ نحوُ: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَن غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩] في قراءةِ مَن خفَّفَ (أنَّ) وكسرَ الضَّادَ(١)؛ لم يُحْتَجْ(٢) إلى فاصلٍ بينَ «أنْ» والجُملةِ، فإنْ فصلَ جازَ.

وإن كانتِ الجُملةُ فِعليَّةً مُتصرِّفةً غيرَ متضمِّنةٍ للدُّعاءِ: وجبَ فصلُها مِن «أنْ» بنفيٍ نحوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ(٣) فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، أو «قد» نحوُ: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، أو «لو» نحوُ: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ [الأعراف: ١٠٠]، أو حرفِ تَنفيسٍ (نَحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾)، وإعرابُه: ﴿عَلِمَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، و«عَلِمَ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، و﴿أَن﴾: مُخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلةِ، واسمُها: ضميرُ الشَّأنِ مَحذوفٌ تَقديرُه: أنَّه(٤)، والسِّينُ: حرفُ تَنفيسٍ، «يَكونُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، مُتصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ، و﴿مَّرْضَىٰ﴾: اسمُها مؤخَّرٌ، وجُملةُ ﴿مِنكُم﴾: خبرُها مُقدَّمٌ، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها سدَّ مَسدَّ مَفعولَي ﴿عَلِمَ﴾، والتَّقديرُ: عَلِمَ كونَ مرضَى مِنكم، ويجوزُ أن تكونُ «كانَ» هنا تامَّةً بمعنى يَحصلُ أو يُوجَدُ(٥)، والتَّقديرُ: عَلِمَ أنْ سيَحصُلُ أو سَيُوجَدُ مِنكم مَرضى.

(وإذا خُفِّفَتْ «كأنَّ» بَقيَ إعمالُها) وُجوباً؛ استِصحاباً لِلأصلِ(٦)، وجوَّزَ الزَّمخشريُّ

(١) هي قراءةُ نافع.

(٢) بالبناء للمفعول، جوابُ الشرط قبله، وجملةُ الشرط وجوابِه خبرُ المبتدأ، والرابطُ إعادة المبتدأ بِلَفظه. تأمل!

(٣) بالرفع في قراءة سبعيةٍ سيأتي ذِكرُها؛ لتكون مخففةً فيصحَّ الاستدلالُ بالآية.

(٤) يجوز فيه تخفيف النون على حكايةِ لفظ (أن) قبل التقدير، وتشديدُها على اعتبار الأصل ومآل المعنى، وهو أولى لأن الأولَ لا يُنطق به اختياراً كما تقدم.

(٥) وعليه فـ﴿مِنكُم﴾ متعلق بمحذوف حال مِن ﴿مَّرْضَىٰ﴾ لتقدُّمِه عليه.

(٦) وحملاً لها على (أنْ) المفتوحة. الفاكهي.

ويَجُوزُ حَذْفُ اسْمِها وذِكْرُهُ، كَقَولِه:

كَـأَنْ ظَـبْـيَـةً تَـعْـطُـو إلـى وارِقِ الـسَّـلَـمْ

الكواكب الدرية

وابنُ الحاجبِ إلغاءَها؛ (ويَجُوزُ) كونُ خبرِها مُفرَداً، وكونُه جُملةً[1]، ولا يَلزمُ كونُ اسمِها ضميرَ الشَّأنِ، بل يَجوزُ كونُه ظاهراً، ويَجوزُ (حَذفُ اسمِها)، وهو الأكثرُ، كقَولِهِ تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وذِكرُهُ[2] في اللَّفظِ ولكنَّه قَليلٌ، (كقَولِهِ:

كَـأَنْ ظَـبْـيَـةً تَـعْـطُـو إلـى وارِقِ الـسَّـلَـمْ)

هو مِن الطَّويل، وهو لِلأرقمِ بنِ عليٍّ اليَشكريِّ، وقيلَ: لغيرِهِ، وصَدرُه:

ويَـومـاً تُـوافِـيـنـا بِـوَجـهٍ مُـقَـسَّـمِ

اللُّغةُ: «تُوافينا» بضمِّ المثنَّاةِ مِن المُوافاةِ، وهي: الإتيانُ والمُقابَلةُ بِالإحسانِ، و«المُقسَّم»: المحسنُ[3]، وكذلك «القَسِيم»، و«تَعطُو» أي: تَمُدُّ يَدَيها إلى أَغصانِ الشَّجرةِ، فتُمِيلُها وتَأكلُ منها، و«الوارقُ»: اسمُ فاعلٍ مِن «وَرقَ الشَّجرُ» مِثل «أَوْرَقَ»[4]، أي: صارَ ذا ورقٍ، ويُروى: «إلى ناضِر» بِالضَّادِ المعجمةِ مِنَ النُّضْرةِ، وهي: الحُسنُ والرَّونَقُ، و«السَّلَمُ»: وَرقُ شَجرٍ عظيمٍ له شَوكٌ.

الإعرابُ: الواوُ: عاطفةٌ على ما قبلَها، و«يوماً»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه مُتعلِّقٌ بـ«تُوافينا»، ويُروى: «ويومِ» بالجرِّ على أنَّ الواوَ واوُ «رُبَّ»[5]، «تُوافي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ

---

(١) أي: بخلافِ (أنْ) المذكورة؛ فإنَّ خبرها لا يكونُ إلا جملة.

(٢) قولُه: (وذكرُه) مِن المتن في غير الطَّبعات الثلاث.

(٣) كذا في الأصل، ولعلَّ الصحيح: (الحَسَن)، وهي عبارةُ صاحب «الإسعاف» الآتي ذِكرُه قريباً.

(٤) وهذا الثاني أكثرُ في الكلام.

(٥) وعليه يُقدَّر جار ومجرور بعد (تُوافينا)، أي: رُبَّ يومٍ تُوافِينا فيه؛ لكنْ في «الخزانة» ما نصُّه: ولا يَجوز أن يُجَرَّ بجعل الواو واوَ (رُبَّ)؛ لأنه لم يُرِد إنشاء التكثير أو التقليل، وإنما أَخبَر عن أحوالها في الأيام، ولم يَتنبَّه له العيني ولَه العُذر؛ لأنه لم يَقِف على ما بعده، فقال: وأنشَده بعضُ شُرَّاح «المُفصَّل» بالجر وقال: الواو فيه واوُ (رُبَّ). اهـ

. . . . . .

الكواكب الدرية

مُعتَلُّ الآخِرِ بالياء، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هي، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «بوجهٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ[١]، و«مُقسَّم»: نعتٌ، «كأنْ»: مُخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلةِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «ظبيةً»: يُروى بالنَّصبِ على أنَّه اسمُ «كأَنْ»، ولِذا استَشهدَ به المصنِّفُ، وجُملةُ «تَعطُو» في محلِّ نصبٍ صفةٌ، والخبرُ مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: كأنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ، فيكونُ مِن عَكسِ التَّشبيهِ؛ لأنَّه شبَّهَ الظَّبيةَ بِالمرأةِ لِلمُبالغةِ، أو: كأنْ مكانَها ظَبيةً، فيكونُ «مكانَها»: ظرفاً في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، و«ظبيةً»: اسمُها مؤخَّرٌ، وهو على حقيقةِ التَّشبيهِ، ويُروى بِرَفعِ الظَّبيةِ على أنَّ اسمَ «كأَنْ» ضميرٌ مَحذوفٌ، أي: «كأنَّها ظبيةٌ»، وجُملةُ «تَعطُو» صفةٌ لـ«ظبيةٌ» أيضاً، ولا يجوزُ أنْ تكونَ جُملةُ «تعطُو» خبراً لـ«كأَنْ»، خلافاً لمَن وَهِمَ فيه[٢]، ويُروى بجرِّها على أنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ، و«أنْ»: زائدةٌ، أي: «كظبيةٍ»، و«تعطُو»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ منعَ مِن ظُهورِها الاستثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالواوِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هي، والجُملةُ في محلِّ جرٍّ صفةٌ أيضاً لـ«ظَبيةٍ»، و«إلى وارقٍ»: مُتعلِّقٌ بـ«تَعطُو»، و«السَّلَم»: مُضافٌ إليه. والمعنَى كما في «الإسعافِ»[٣]: ويوماً تُوافِينا[٤] مع وجهٍ حسنٍ، وكأنَّ المحبوبةَ هذه ظَبْيةٌ تَتناوَلُ أطرافَ الشَّجرِ، وتَرْعاها حتَّى[٥] تَميلَ إلى المعانَقةِ.

والشَّاهدُ: في «كأنْ» المُخفَّفَةِ؛ حيثُ ذُكِرَ اسمُها ولم يُحذَفْ[٦].

---

(١) مُتعلق بـ(تُوافي)، والباء بمعنى (مع) كما سيُشير إليه في المعنى. والظاهر أنه لا مانعَ من تَعليقه بمحذوف حال من فاعلِ (تُوافينا).

(٢) كالعَيني والسيوطي؛ لأنه ليس مراد الشاعر الإخبارَ عن الظبية بما ذكر، وإنما مرادُه تشبيهُ المرأة بالظبية. انظر: «الخزانة» (١٠/ ٤١٢-٤١٣).

(٣) هو كتاب «الإسعافُ في شرح شَواهد القاضِي والكشَّاف»، لِخضر بن عطاء الله المَوصلي المتوفَّى سنة (١٠٠٧هـ)، وهو من تَلاميذ والِد الشِّهاب الخفاجي، وقد أثنى عليه الشِّهاب وعلى كتابِه «الإسعاف»، فقال: وقد مَلكتُه وطالعتُه، فرأيتُ فيه ما يدلُّ على سَعة اطِّلاعه، وطُول طَولِه وباعِه.

(٤) عبارة «الإسعاف»: ويوماً تُلاقينا.

(٥) عبارة «الإسعاف»: حين.

(٦) أي: على النصب. ويحتمل أن المصنف قصدَ روايةَ الرفع أيضاً، فيكون تمثيلاً لحذفِ الخبرِ وذِكرِه معاً.

وإذَا خُفِّفَتْ «لَكِنَّ» وَجَبَ إهْمالُها.

الكواكب الدرية

ثُمَّ اعلَمْ أنَّ خبرَ «كأنْ» هذه: إنْ كانَ مُفرداً أو جُملةً اسمِيَّةً لم يحتَجْ إلى فاصلٍ، وإلَّا وجبَ الفصلُ بـ«لم» أو «قَد».

(**وإذا خُفِّفَتْ «لَكنَّ» وَجبَ إهمالُها**)؛ لِزَوالِ اختِصاصِها بِالأسماءِ، ولأنَّها أضعفُ مِن «كأنْ» في مُشابَهةِ الفعلِ؛ وإذا خُفِّفَتْ جازَ دُخولُ الواوِ العاطِفةِ عليها؛ لِلفرقِ بينَها وبينَ «لكنْ» العاطفةِ، فإنَّ هذه لا يَجوزُ دُخولُ الواوِ عليها[1].

(١) أي: لأنه لا يَتوالى حرفًا عطف.

فصل

وأَمَّا «لا» الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ، فَهِيَ الَّتِي يُرادُ بِها نَفيُ جَمِيعِ الجِنْسِ على سَبِيلِ التَّنصِيصِ، .....

الكواكب الدرية

(فَصلٌ) في الكلامِ على «لا» العاملةِ عملَ «إنَّ»

وتُسمَّى: «لا» التَّبرئةِ، و«لا» النَّافيةَ لِلجِنسِ، و«لا» المَحمُولةَ على «إنَّ»، قيلَ: والأَولى التَّعبيرُ بِذلك؛ لأنَّ «لا» العاملةَ عملَ «ليسَ» قد تكونُ نافِيةً لِلجِنسِ، وقد يُجابُ عنه بأنَّ النَّافيةَ للجِنسِ في اصطِلاحِهِم لا تُطلَقُ إلَّا على التَّبرِئةِ، والاصطلاحُ يُعتَبَرُ في مَقامِ التَّخاطبِ، فالتَّعبيرُ بِه لا اعتراضَ عليه.

(وأَمَّا «لا» التي لِنَفيِ الجِنسِ، فهي الَّتي يُرادُ بها نَفيُ جَمِيعِ الجِنسِ على سَبِيلِ التَّنصِيصِ) بحيثُ لا يَبقى فَردٌ مِن أَفرادِهِ، فخَرجَ بها: العامِلةُ عملَ «ليسَ»، وتُسمَّى: «لا» النَّافيةَ الحِجازيَّةَ؛ لأنَّها وإنْ نَفَتِ الجِنسَ غالباً، لكنْ لا على التَّنصِيصِ، بل على سَبيلِ الاحتِمالِ والظُّهورِ. وخَرجَ: «لا» النَّاهيةُ، فإنَّها تَختَصُّ بالمُضارعِ وتَجزِمُهُ، والزَّائدةُ، فلا تَعمَلُ شيئاً لِعدمِ اختصاصِها بِالأسماءِ، نحوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، بِدَليلِ سُقوطِها في آيةِ ﴿صٓ﴾، وشذَّ إعمالُها كقَولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

لَو لَم يَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنُوبَ لَها ... إذاً لَلَامَ ذَوُو أَحْسابِها عُمَرَا[1]

---

(١) **البيت** من قَصيدةٍ للفَرزدق يَهجو فيها عُمر بن هُبَيرة الفَزاري أحدَ عُمَّال سُليمان بن عبد المَلك.

اللغة: (غطَفان): اسم قَبيلة، قال البَغدادي: مَمنوع من الصَّرف لِلعَلَميَّة والزِّيادة، وصَرفُه هُنا لِلضَّرورة. اهـ ولا أدري ما الداعي لصرفِه مع صحَّة البيت بالمنعِ على الأصل؟ (ذُنوب): جمع ذَنْب، والمرادُ به هنا الإساءة. (لَلام): من اللَّوم وهو العَذْل، و(الأحساب): جمعُ حَسَب وهو ما يُعَدُّ مِن المَآثر، وقيل: هو الشَّرف بِالآباء، وقيل: الحسَب والكرم يَكونان في الرجل وإن لم يَكُن لَه آباء لَهم شَرَف، والشَّرَف والمَجد لا يكونان إلا بِالآباء.

المعنى: لو كانَت غَطفانُ غيرَ مُسيئة إليَّ للام أشرافُها عمر بن هبيرة في تَعرُّضه إلي ومَنَعوه عني، وقيل: المعنى: لو لَم يَكُن لِغَطفان ذُنوب لَلَاموا عُمرَ الفَزاري الذي كان يَهجُو قَبيلة غَطفانَ.

الإعراب: «لو»: حرف شرط غيرُ جازم، ويُقال له: حرف امتناعٍ لامتناع، وحرفٌ لِما كان سيَقع لِوُقوع غيرِه. =

. . . . . .

أي: لو لم يَكُنْ لها ذُنوبٌ.

وجُملةُ ما ذكَره النَّحويُّون مِن أقسامِ «لا» النَّافيةِ ستَّةٌ:

الأَوَّلُ[1]: نافِيةٌ للجِنسِ، وهي المَذكورةُ في هذا البابِ.

الثَّاني: حِجازيَّةٌ، وهي المَذكورةُ في بابِ الحُروفِ المشبَّهةِ بـ«ليسَ».

الثَّالثُ: العاطفةُ كـ«أَعطِ زيداً لا أخاهُ»، وستَأتي في بابِ العطفِ.

الرَّابعُ: الواقِعةُ حرفَ جوابٍ مُناقضاً لـ«نَعَمْ»، ويَكثرُ حذفُ الجُملِ بعدَها كسائرِ حروفِ الجوابِ، يُقالُ: «جاء زيدٌ» فتَقولُ: لا، والأصلُ: لا، لم يَجِئْ.

الخامسُ: المعترِضَةُ بين الجارِّ والمَجرورِ في نحوِ: «جِئتُ بِلا زادٍ، وغَضِبتُ مِن لا شيءٍ»، وتُسمَّى مِن حيثُ إنَّ العاملَ تَخطَّاها زائدةً، وإنِ اختَلَّ المعنى بإسقاطِها، والكُوفيُّ يَراها اسماً بمعنى «غَير» مُضافاً لِما بَعدَه؛ والمعترَضةُ بينَ الواوِ ومَعطُوفِها نحوُ: «ما جاءَ زيدٌ ولا أخُوه»، ويُسمُّونها: زائدةً أيضاً، وليسَتْ بزائدةٍ البتَّةَ؛ إذ لو قيلَ: «ما جاءَ زيدٌ وأخُوه» احتَمَلَ نفيَ مَجيئِهما مُطلقاً في كلِّ حالٍ، ونفيَ مَجيئِهما في حالِ اجتِماعِهما فقَطْ، ومع هذا لا يَصيرُ الكلامُ نصًّا في المعنى الأَوَّلِ، بخلافِ قَولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ٢٢]،

= «لم»: حرف نفي وجزم وقَلب. «يكُن»: فعل مضارع ناقِص مَجزوم على أنه فعل الشرط. «غَطفانُ»: اسمُ (يكُن). «لا»: زائدة. «ذنوبَ»: اسمُها مبني على الفتح في محلِّ نَصب. «لها»: مُتعلِّق بمحذُوف خبر (لا). وجُملة (لا ذنوبَ لها): في مَحلِّ نَصب خبر (يكن). «إذاً»: حرفُ جواب واقعٌ في جوابِ (لو). «لَلامَ»: اللام: حرفُ تَوكيد، و(لامَ): فِعل ماضٍ. «ذَوُو»: فاعلُه مرفوع بالواو وهو مضاف. «أحسابِها»: مضاف إليه و(ها) مُضاف إليه أيضاً. «عُمرَا»: مَفعولُ (لامَ)، وألفُه للإطلاق.

والشاهد: في قَوله: (لا ذنوبَ لها)؛ فإن (لا) هَهنا زائدة مع أنها عَمِلت عملَ غيرِ الزائدة شُذوذاً؛ لأن (ذنوبَ): اسمها، و(لها): خبرها، على ما رأيتَ في الإعراب، وأصلُ الكلام: لو لم تكن غَطفان لها ذُنوبٌ. والدليل على زيادتِها أن المعنى المُستفَادَ منها مُستفادٌ مِن (لو)؛ لأنَّ شرطَها مُمتنعٌ، وهو هنا مَنفيٌّ بـ(لم)، وامتناعُ النفي إثباتٌ، فدلَّ على إثباتِ الذُّنوبِ لِغَطفان لا نَفيِها عنها، وإذا ثبَتتِ الذُّنوب امتنَع اللَّومُ؛ لأنَّ جوابها إذا كان مُثبَتاً في نفسه يكون مَنفيًّا بعد دُخُولِها. كذا ذكر في «التَّصريح».

(١) أي: القسمُ الأول.

. . . . . .

الكواكب الدرية

و«لا اختَصَمَ[1] زيدٌ ولا أخُوه»، فإنَّها فيهما زائدةٌ لمُجرَّدِ التَّأكيدِ؛ لأنَّ الاستواءَ والخُصومةَ ونحوَهما مِن الأمورِ النِّسبيَّةِ التي لا تُتصَوَّرُ إلَّا مِن اثنَينِ فأكثرَ.

القِسمُ السَّادسُ: الواقعةُ في غيرِ ذلك، فإنْ تَلاها مُستَقبَلٌ في المعنَى كقَولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

واللهِ لا عَـذَّبَـتْـهُـمْ بَـعـدَهـا سَـقَـرُ[2]

أو مُضارعٌ نحوُ: «لا يَقومُ زيدٌ» لم يَجِبْ تَكرارُها، وإنْ تَلاها فِعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنًى، أو جُملةٌ اسمِيَّةٌ صَدرُها نَكرةٌ ولم تَعمَلْ فيها «لا»، أو مَعرفةٌ: وجبَ تَكرارُها على الأصحِّ؛ نحوُ: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]، ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]، ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠].

---

(١) كذَا في الأصل، والصواب: (ما اختَصم)، وإلا احتاج الكلامُ إلى (لا) أُخرى - غيرِ تلك الزائدةِ - على ما تقرَّر في محلِّه.

(٢) صَدرُه:

حَسْبُ الـمُحِبِّينَ فـي الـدُّنْيـا عَـذابُـهُـمُ

والبيت: من قصيدة للمُؤمَّل بنِ أُمَيْل المُحارِبيِّ قالها في امرأة كان يَهواها من أهلِ الحيرة.

اللغة: (حَسْب): كافٍ. (سَقَر): اسمٌ من أسماء جَهنم.

المعنى: يَكفي المُحبِّين العاشقِين ما يُلاقُونه في الدنيا من آلامِ الوجد والغرام، وآلامِ الفِراق والبعاد، ثم هو يُقسِم بالله أن النارَ لا تَمسُّهم في الآخِرة لأنه لا يُجمع لهم بين العذابَين. وفِي هذا تألٍّ وكذبٌ على الله واستِهتارٌ بوَعدِه ووَعِيدِه، ومِثلُه لا يَلِيق بالعاقل ولو على سبِيل المبالَغة.

الإعراب: «حسبُ»: مُبتدأ مُضاف، و«المُحبِّين»: مُضاف إليه مجرور بالياء. «في الدنيا»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(حسب)، أو بـ(عذابهم) عند من يُجيزُ تَقديم معمول المصدر إذا كان ظرفاً، وتعليقُه بـ(المُحبِّين) ليس بِذاك. «عَذابُهم»: خبر المبتدأ، والهاء: مضاف إليه، والميم: لِلجَمع، والواو: إشباعٌ. «والله»: الواو للقَسَم و(الله): مجرور بها، والجار والمجرور مُتعلق بفعل محذوف تقديره: أُقسِم. «لا»: نافية. «عذَّبَتْهم»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث؛ و(هُم): مفعول به، «بَعدها»: ظرف زمان مُتعلق بالفِعل قَبله، و(ها): مضاف إليه. «سَقر»: فاعلٌ مرفوع، وجملةُ (لا عذَّبتهم . . . إلخ) لا محلَّ لها جوابُ القَسَم.

والشاهدُ في البيت: قولُه: (لا عذَّبتهم)، حيث لم تَتكرر (لا) لأن الفعل (عذَّب) لم يُقصَد به المُضي، وإنما قُصد به الاستقبال، أي: لا تُعذِّبهم، بدليل أنَّ عذابَ سَقَر إنما هو في المُستقبَل.

وتَعمَلُ عَمَلَ «إنَّ» فتَنصِبُ الاسْمَ وتَرفَعُ الخَبَرَ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ اسْمُها وخَبَرُها نَكِرَتَينِ،

الكواكب الدرية

ويَجبُ تَكرارُها أيضاً إنْ دخَلَتْ على خبرٍ مُطلَقاً، نحوُ: «زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ»، و«بكرٌ لا عندَك ولا في الدَّارِ»، أو على نَعتٍ أو حالٍ مُفرَدَينِ نحوُ: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥]، و«جاءَ زيدٌ لا ضاحكاً ولا باكِياً»، و«لا» الثَّانيةُ في جميعِ ذلكَ زائدةٌ.

(**وتَعمَلُ عَمَلَ «إنَّ»**) لِمُناسَبتِها لها في إفادةِ المبالَغةِ في النَّفيِ، كما أنَّ «إنَّ» لِلمُبالغةِ في الإثباتِ، فيَكونُ مِن بابِ حملِ النَّظيرِ على النَّظيرِ، والنَّقيضِ على النَّقيضِ[١]، (**فتَنصِبُ الاسمَ**) الذي هو المُبتدأُ لفظاً أو مَحلًّا، (**وتَرفَعُ الخبرَ**) الذي كان خبرَ المُبتدأ، ويُسمَّى: خبرَها على الأصحِّ، وقالَ سِيبويهِ والجُمهورُ: إنْ كانَ اسمُها مُعرباً رَفَعَتِ الخبرَ أيضاً، أو مبنيًّا نحوُ: «لا حولَ ولا قوَّةَ»، فهي واسمُها حينئذٍ مُبتدأٌ، والخبرُ له[٢]؛ لأنَّها لمَّا ضَعُفَتْ بالتَّركيبِ لم تَعملْ إلَّا في اسمِها فقَطْ[٣].

وكانَ القياسُ أنْ لا تَعملَ أصلاً؛ لأنَّها مُشتركةٌ بينَ الاسمِ والفعلِ، والأصلُ في كلِّ حرفٍ مُشتركٍ أنْ لا يَعملَ شيئاً، لكنَّهم أَخرجوها عن الأصلِ وأَعمَلُوها (**بِشَرطِ**) اجتماعِ أمورٍ أربعةٍ:

(**أنْ يَكونَ اسمُها وخَبَرُها نَكِرَتَينِ**): أمَّا تَنكيرُ الاسمِ فلأَجلِ أنْ تَدُلَّ[٤] بوُقوعِهِ في سياقِ النَّفيِ على العُمومِ، وأمَّا تَنكيرُ الخبرِ فلأجلِ أنْ لا يُخْبَرَ بالمعرفةِ عن النَّكرةِ، فلو دَخَلَتْ على مَعرفةٍ وجبَ إهمالُها[٥]، وكذا تكرارُها كما مرَّ، نحوُ: «لا زيدٌ في الدَّارِ ولا عمرٌو».

---

(١) عبارةُ الفاكهي: فحُملت-على (إنَّ) حملاً للنقيض على النقيض كما يُحمل النظيرُ على النظير. اهـ وهي أوضحُ وأصحُّ.

(٢) أي: لِذلك المبتدأ الذي هو مَجموع (لا) واسمِها، فرفعُه إنما هو بالابتداء لا بـ(لا).

(٣) عبارة الرضي: لأنه لمَّا صار الاسم الذي كان مُعرَباً بِسَببها مَبنيًّا، وصار دُخولها عليه سببَ بِنائه مع قُربِه منها، استُبعد أن يكون الخبر البعيدُ منها يَستحقُّ بِسَببها إعراباً، فبقي على أصلِه من الرفع بالابتداء. اهـ

(٤) كذَا في الأصل، والفاعل حينئذٍ ضمير مُستتر عائد على (لا)، وفي «الفاكهي»: (فليَدل) بالتذكير، والفاعل حينئذٍ عائدٌ على الاسم. وكِلاهما له وجه.

(٥) في طبعة: (إعمالها)، وهو تصحيف.

وأَنْ يَكُونَ اسْمُها مُتَّصِلاً بِها.

الكواكب الدرية

وأمَّا مَجيءُ اسمِها مَعرِفةً في: «لا هَيثَمَ لِلمَطِيِّ[١]، ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ[٢]، ولا كِسْرَى بعدَ اليومِ[٣]، ولا قَيصَرَ بعدَه»، وقولِ عُمَرَ رضي الله عنه: «قَضِيَّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ لها»، يعني: عليًّا رضي الله عنه، فمُؤوَّلٌ بنَكرةٍ على حذفِ مُضافٍ لا يَتَعَرَّفُ، أي: (لا مِثلَ هيثَم، ولا مثلَ أُمَيَّةَ، ولا مثلَ كِسرَى، ولا مثلَ قَيصَرَ، وهذه قضيَّةٌ ولا مثلَ أبي حَسَنٍ لها)؛ لأنَّ «مثلَ» لِتَوَغُّلِهِ في الإبهامِ لا يَتعرَّفُ بالإضافةِ إلى المعرفةِ، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المُضافُ إليه مُقامَهُ.

وأمَّا مجيءُ خبرِها مَعرفةً في نحوِ: «لا رجلَ أنتَ، ولا مَوضعَ صَدقةٍ أنتَ»، فـ«أنتَ» فيهما ليسَ خبراً لـ«لا»، وإنَّما هو خبرٌ لمُبتدإٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: «هو»، والجُملةُ خبرُ «لا»[٤].

(وأنْ يَكونَ اسمُها مُتَّصِلاً بِها)، خِلافاً للرُّمَّانِيِّ، أجازَ إعمالَها مع الفَصْلِ، وأنْ يَكونَ مُقدَّماً على خَبرِها[٥]؛ لِضَعْفِها في العملِ؛ لأنَّ عملَها على خلافِ القياسِ، فإنْ تَقَدَّمَ خبرُها على اسمِها وجبَ إلغاؤُها.

ومِن شُروطِ عملِها أنْ لا يَدخُلَ عليها جارٌّ، فيَجبُ الجرُّ في نحوِ: «جِئتُ بلا زادٍ». وسُمِعَ[٦] إعمالُها حينئذٍ في اسمِها المُفردِ، كـ«جئتُ بلا زادَ» بِبنائِهِ على الفتحِ[٧].

---

(١) من قولِ الراجِز:

لا هَيثَمَ اللَّيلةَ لِلمَطِيِّ
ولا فتًى مِثلَ ابنِ خَيْبَرِيِّ

وهَيثم حادٍ مَشهور، أي: لا حاديَ حسَن الحُداء كهو. وسيأتي الكلام على هذا الرجز.

(٢) من قول عبد الله بن الزَّبير الأسدي في عبد الله بن الزُّبير بن العوام رضي الله عنهما:

أرَى الحاجاتِ عِندَ أبي خُبَيبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ

(٣) أخرج البخاري (٣١٢٠) بِسَنده عن أبي هُرَيرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا هلَك كِسرَى فلا كسرَى بعدَه، وإذا هلَك قَيصرُ فلا قَيصرَ بَعدَه، والذي نفسي بِيَدِه لَتُنفِقُنَّ كُنوزَهما في سبيل الله»، وأخرجه (٣١٢١) من حديث جابر بن سمُرة رضي الله عنه، وهما عند مسلم أيضاً.

(٤) وفي «الارتِشاف» و«التَّذيِيل والتَّكمِيل» أن: (موضعَ) منصوب على الظرف، و(أنتَ) مبتدأ، والظرفُ خبرُه، ولم تُكرر (لا) لأنه جرى في الكلام مَجرَى المَثل. قاله المازني. اهـ

(٥) كأنهم لم يَستغنُوا عنه بالشرط السابِق لتبادُر كونِ المقصود بِالفاصل هناك الأجنبيَّ لا خبرها.

(٦) أي: شاذًّا.

(٧) ووُجِّه بأن الجار دخَل بعد التركيب، فأُجري المُركب مُجرَى الاسم الواحِد، فمَحلُّه جرٌّ بالباء.

فإنْ كانَ اسْمُها مُضافاً أَو مُشَبَّهاً بِالمُضافِ، فهُوَ مُعْرَبٌ مَنصُوبٌ، نَحوُ: «لا صاحِبَ عِلمٍ مَمْقُوتٌ»، و«لا طالِعاً جَبَلاً حاضِرٌ»، والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ هُوَ: ما اتَّصَلَ بِهِ شَيءٌ مِنْ تَمامِ مَعناهُ.

الكواكب الدرية

(**فإنْ كانَ اسمُها مُضَافاً**) إلى نَكرةٍ كالمثالِ الذي سيَذكُرُه المصنِّفُ، أو إلى معرفةٍ وهو لا يَتعرَّفُ نحوُ: «لا مِثْلَكَ أحدٌ»، (**أو مُشَبَّهاً بِالمُضافِ**) في تَعلُّقِهِ بشيءٍ هو مِن تمامِ معناه، ويُقالُ له: (الطَّويلُ، والمُطَوَّلُ، والمَمْطُولُ)، (**فهو مُعرَبٌ**)؛ لأنَّ الإضافةَ تُرَجِّحُ جانبَ الاسميَّةِ، فيَصيرُ الاسمُ بها إلى ما يَسْتَحِقُّهُ في الأصلِ وهو الإعرابُ، (**مَنصُوبٌ**) لفظاً أو تقديراً، كسائرِ الأسماءِ المُعربَةِ المَنصوبةِ، (**نَحوُ: «لا صاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ[1]»**)، هذا مثالُ الاسمِ المُضافِ، **وإعرابُه**: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «صاحبَ»: اسمُها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«عِلْمٍ»: مُضافٌ إليه، «ممقوتٌ»: خبرُها، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ؛ «ممقوتٌ»: اسمُ مَفعولٍ مِن المَقْتِ، وهو البُغضُ.

ومِن أمثِلةِ الاسمِ المُضافِ عندَ الجمهورِ قولُهم: «لا أبَا لَكَ[2]، ولا أخَا لَكَ، ولا يَدَيْ لهُ»؛ لأنَّ الأصلَ: لا أباكَ، ولا أخاكَ، ولا يَدَيهِ، فَزيدتِ اللَّامُ بينَ المُتضايِفَينِ لإفادةِ الاختِصاصِ، ولا مُتعَلَّقَ لها، فهي مَعارِفُ مُؤوَّلَةٌ بالنَّكِراتِ، (**و«لا طالِعاً جَبلاً حاضِرٌ»**)، هذا مثالُ الاسمِ المشبَّهِ بالمُضافِ، **وإعرابُه**: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعملُ عملَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «طالعاً»: اسمُها مَنصوبٌ بها، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«طالعٌ»: اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ يَرْفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «جبلاً»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «حاضرٌ»: خبرُها مَرفوعٌ بها، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ.

(**والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ هو ما اتَّصلَ بِهِ شيءٌ مِن تَمامِ مَعناهُ**)، أي: شيءٌ يَتِمُّ به معنى المشبَّهِ

(١) أي: بَغِيض.

(٢) أي: موجُود، فالخبر محذوف.

وإِنْ كانَ اسْمُها مُفرَداً بُنِيَ على ما يُنصَبُ بِهِ لَو كانَ مُعرَباً، ونَعْنِي بِالمُفرَدِ هُنا وفي بابِ النِّداءِ: ما لَيْسَ مُضافاً ولا شَبِيهاً بِالمُضافِ وإِنْ كانَ مُثَنًّى أَو مَجمُوعاً.

الكواكب الدرية

بالمُضافِ، وذلك كالمِثالِ المَذكورِ، فإنَّ «جبلاً» تَعلَّقَ بـ«طالعاً» بحيثُ لا يَتِمُّ معنى «طالعاً» بِدونِهِ، كما أنَّ المُضافَ يَتعَلَّقُ بالمُضافِ إليه[1] بحيثُ لا يَتِمُّ مَعناه بِدونِهِ.

والشَّيءُ المتَّصِلُ: قد يَكونُ مَنصوباً بِالمشبَّهِ كهذا المثالِ، وقد يكونُ مَرفوعاً نحوُ: «لا حَسَناً وَجهُهُ مَذمومٌ»، وقد يكون مَجروراً نحوُ: «لا خيراً مِن زيدٍ عندَنا»، وجُملةُ «مِن زيدٍ» نعتٌ[2]، وخبرُ «لا» الظَّرفُ بعدَه.

وأجازَ البَغداديُّونَ[3] بِناءَ المشبَّهِ بالمُضافِ إنْ عملَ في ظرفٍ أو شِبهِهِ، وخُرِّجَ عليه: «**لا مانعَ لِما أَعطيتَ، ولا مُعطيَ لما مَنَعْتَ**»[4]، وخَرَّجَهُ بعضُ المحقِّقينَ كالفاكهيِّ وابنِ عَنقاء على أنَّ «مانعَ» اسمُها، وأنَّه مُفردٌ[5]، والجارُّ والمَجرورُ خبرُه[6].

(**وإِنْ كانَ اسمُها مُفرَداً بُنِيَ**)، فلا يُنوَّنُ، وبِناؤُه (**على ما يُنصَبُ بِه**) المُفردُ مِن: فَتحةٍ أو كسرةٍ أو ياءٍ؛ لِيَكونَ البناءُ على ما يَستحِقُّهُ المنفيُّ قبلَ البناءِ (**لو كانَ مُعرَباً**)، وهل له محلٌّ مِن الإعرابِ أو لا؟ الظَّاهرُ أنَّ له مَحلًّا على قولِ مَن يَجعلُها عامِلةً في الخبرِ، ومحلُّه حِينئذٍ النَّصبُ بها كما قالهُ ابنُ عنقاء وغيرُه.

(**ونَعْنِي**) أي: مَعاشرَ النُّحاةِ (**بِالمُفرَدِ هُنا**) أي: في بابِ «**لا**» النَّافيةِ لِلجِنسِ، (**وفي بابِ النِّداءِ**) كما سيَأتي إنْ شاءَ اللهُ تعالى: (**ما لَيسَ مُضافاً، ولا شَبِيهاً بِالمُضافِ، وإِنْ كانَ مُثَنًّى أو مَجمُوعاً**)، فإنَّه في هذا البابِ يُعبَّرُ عنه بالمُفرَدِ.

---

(١) المناسِبُ لما مرَّ: كما أن المضافَ يَتعلق به المضاف إليه. وعبارةُ الفاكهي: كما أنَّ المضاف إليه يَتعلق بالمضاف... إلخ، وهي مناسبةٌ أيضاً.

(٢) إنما يَجري هذا القولُ إذا جُعل (خيراً) هنا مَصدراً بمعنى خيرٍ مِن الخُيور، كـ(خَير) الذي في قَوله تعالى: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، فتكونُ (مِن) حينئذٍ لابتِداءِ الغاية، والجارُّ والمجرور صفةٌ أي: خيراً كائناً من جهةِ زيد، والظاهرُ إبقاءُ (خَير) على بابِه من كونِه للتَّفضيل، وحينئذٍ تكونُ (مِن) تفضيليَّةً مُتعلِّقةً به.

(٣) هم جَماعةٌ من نُحاة بغدادَ كانوا يَنتخِبون من المذهبَين الكوفي والبَصري، مِنهم ابن كَيسان والزَّجاجي والفارسيُّ وابن جِني.

(٤) انظر: «صحيح البخاري» (٨٤٤).

(٥) فيكون مبنيًّا على الفتح الظاهر على آخِرِه.

(٦) والتقدير: لا مانعَ مانعٌ لِما أعطيتَ، فاللام لِلتَّقوية.

فإنْ كانَ مُفْرَداً أَو جَمْعَ تكسِيرٍ بُنِيَ علَى الفَتحِ، نَحوُ: «لا رَجُلَ حاضِرٌ، ولا رِجالَ حاضِرُونَ»، وإنْ كانَ مُثَنًّى أو جَمْعَ مُذَكَّرٍ سالِماً بُنِيَ على الياءِ، نَحوُ: «لا رَجُلَينِ في الدَّارِ، ولا قائِمِينَ في السُّوقِ»، .....

الكواكب الدرية

وخرجَ بما ذَكَرَهُ: المُفردُ في بابِ الإعرابِ، فإنَّه كما مرَّ: ما ليسَ مُثنًّى ولا مَجموعاً، وفي بابِ العَلمِ: ما ليسَ مُركَّباً، وفي بابِ المُبتدإِ والخبرِ ما ليسَ جُملةً ولا شِبْهَ جُملةٍ، كالظَّرفِ والمَجرُورِ.

(فإنْ كانَ مُفرَداً) أي: مُوَحَّداً[1] لفظاً ومعنًى، نحوُ: «لا رجلَ في الدَّارِ»، أو لفظاً فقَطْ نحوُ: «لا قَومَ لَنا»، **(أو جَمعَ تَكسِيرٍ)** لمُذكَّرٍ نحوُ: «لا رِجالَ»، أو مُؤنَّثٍ نحوُ: «لا هُنودَ»: **(بُنيَ على الفَتحِ)** الظَّاهرِ، أو المقدَّرِ.

وإنَّما بَنَوهُ لِتَضَمُّنِهِ معنى الحرفِ؛ لأنَّ قولَكَ: «لا رجلَ في الدَّارِ» مُتضمِّنٌ معنى «مِن»، والتَّقديرُ: لا مِن رجلٍ في الدَّارِ؛ لأنَّ «مِن» تُؤكِّدُ النَّفيَ، فوَجَبَ تَقديرُها؛ لِيَكونَ قولُكَ: «لا رجلَ» بالفتحِ أبلغَ في إفادةِ النَّفيِ مِن قولِكَ: «لا رجلٌ في الدَّارِ» بالتَّنوينِ والرَّفعِ، و«ليسَ رجلٌ في الدَّارِ»؛ وبَنَوهُ على حَركةٍ؛ تَنبيهاً على عُرُوضِ ذَلك فيه، وإنَّما خُصَّ بالفتحِ طَلباً لِلتَّخفيفِ؛ **(نَحوُ: «لا رَجُلَ حاضِرٌ»)**، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «رجلَ»: اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ، «حاضرٌ»: خبرُها مَرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، **(و«لا رِجالَ حاضِرُونَ»)**، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «رجالَ»: اسمُها، «حاضرونَ»: خبرُها، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

(وإنْ كانَ مُثنًّى، أو جَمعَ مُذكَّرٍ سالِماً)، أو مُلحَقاً بهما: **(بُنِيَ على الياءِ)** نِيابةً عن الفتحةِ، **(نَحوُ: «لا رَجُلَينِ في الدَّارِ»)**، هذا مِثالُ المثنَّى، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ، و«رَجلينِ»: اسمُها مبنيٌّ على ما يُنْصَبُ به لو كانَ مُعرباً، وهو الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مثنًّى، وجُملةُ «في الدَّارِ»: في محلِّ رفعِ خبرُها، **(و«لا قائِمِينَ في السُّوقِ»)**، هذا مثالُ الجمعِ، وإعرابُهُ كإعرابِ الأوَّلِ إلَّا أنَّكَ تقولُ: لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

---

(١) تصحَّف في الأصل إلى (موجوداً)، وما أثبتناه هو الصواب الذي في «الفاكهي».

وإنْ كانَ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سالِماً بُنِيَ على الكَسْرِ، نَحوُ: «لا مُسْلِماتِ حاضِراتٌ»، وقَد يُبْنَى على الفَتحِ.

الكواكب الدرية

(وإنْ كانَ) اسمُها (جَمعَ مُؤنَّثٍ سالِماً بُنِيَ على الكَسرِ) بِلا تَنوينٍ؛ استِصحاباً لِلأصلِ، وكانَ القياسُ وُجوبَ الكسرِ، وقد قالَ ابنُ جِنِّي: لم يُجِزْ أَصحابُنا ـ يَعني: نُحاةَ البَصرةِ ـ الفتحَ إلَّا شيئاً قاسَهُ أبو عُثمانَ ـ يَعني المازنيَّ ـ، والصَّوابُ الكسرُ بغَيرِ تَنوينٍ. اهـ[1]، (نَحوُ: «لا مُسلِماتِ حاضِراتٌ»)، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ، «مُسلماتِ»: اسمُها مبنيٌّ على ما يُنصَبُ به لو كانَ مُعرباً، وهو الكسرُ، «حاضِراتٌ»: خبرُها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، (وقَد يُبنَى على الفَتحِ) نَظراً إلى الأصلِ في بناءِ المُركَّباتِ، قالَ ابنُ هشامٍ في «المُغني»: وهو أَرجَحُ، والتَزَمَهُ ابنُ عُصفورٍ. اهـ[2]، وقالَ الفاكهيُّ وابنُ عَنقاء: (بِناؤُه على الفتحِ أَولى؛ لِلفَرقِ بينَ حركتِهِ مُعرَباً وحَركتِهِ مَبنيًّا، وقد رُوِيَ بِالوجهَينِ قولُ الشَّاعرِ: [البسيط]

إنَّ الشَّبابَ الذي مَجدٌ عَواقِبُهُ ... فِيهِ نَلَذُّ ولا لَذَّاتَ لِلشِّيبِ)[3]

---

(١) انظر: «الخصائص» (٣/ ٣٠٨).

(٢) كذا في الأصل، وليس في «المغني» ذكرٌ لابن عُصفور في هذه المَسألة، وإنَّما فيه القولُ بتَرجيح الفتحِ فقط، وعبارةُ «البَهجة المرضيَّة»: والفتحُ وهو أَولى كما قال المصنف، والتَزَمه ابنُ عُصفور. اهـ فلعلَّ الشارحَ ناقلٌ عن مثلِه عن ابن هشام.

(٣) **البيت:** لِسَلامة بنِ جَندلٍ السَّعديِّ، مِن قَصيدة طويلة يَتحسَّر فيها على ذَهابِ شَبابه، ويُروى: (أودى الشبابُ) و(ذاك الشبابُ)، قال البَغدادي: ولم يَروِ أحدٌ: (إنَّ الشباب) بدلَ (أودَى) فِيما رَأَينا.

اللغة: (أودَى): ذهب واضمَحَلَّ. (مَجدٌ عَواقبه) أي: مَحمودةٌ أواخِرُه ونتائجُه. (فيه نلَذُّ) أي: نتَلذَّذ، من اللَّذاذة. (الشِّيب) بِالكسر: جمعُ أَشْيَب، مثل: بِيض في جمع أَبْيَض.

المعنى: إنَّما تَكون اللَّذاذةُ والطِّيب في الشَّباب، يُرِيد: ليس في الشَّيب ما يُنتَفَعُ به، إنَّما فيه الهَرَم والعِلَل، وعلى روايةِ (أودَى) يكون المعنى: ذَهب الشبابُ الذي في عَواقِبِه الخيرُ؛ إمَّا بِغَزوٍ أو رِحلةٍ أو وِفادةٍ إلى مَلِك أو نحوِ ذلك.

الإعراب: «إنَّ»: حرف توكيد ونَصب. «الشبابَ»: اسمُه. «الذي»: مَوصولٌ صِفتُه. «مَجدٌ»: خبر مُقدَّم. «عَواقبُه»: مُبتدأ مؤخر، والهاء: مُضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محلَّ لها صِلة الموصول. «فيه»: جار ومجرور مُتعلق بـ(نَلَذ) الآتي. «نَلذُّ»: فعل مضارع، وفاعله: (نحنُ) مستتر وجوباً، وجملةُ (فيه نلذُّ) في محل رفع خَبر (إنَّ). الواو: عاطفة. «لا»: نافِية لِلجنس. «لَذات»: اسمُها، مبنيٌّ على الفتح أو على الكسر في محل نَصب. «لِلشيبِ»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا)، أو مُتعلق بمحذوف صِفة لـ(لَذَّات)، وخبرُ (لا) مَحذوف. =

وإذَا تَكَرَّرَتْ «لا» نَحوُ: «لا حَولَ ولا قُوَّةَ» جازَ في النَّكِرَةِ الأُولى الفَتحُ والرَّفعُ؛ فإنْ فَتَحتَها جازَ في الثَّانِيَةِ ثَلاثةُ أَوجُهٍ: الفَتحُ، .....

الكواكب الدرية

(**وإذا تَكرَّرَتْ «لا»**) النَّافيةُ لِلجِنسِ مع مُفرَدٍ نكرةٍ (**نَحوُ: «لا حَولَ ولا قُوَّةَ»**)، أي: لا تَحَوُّلَ لي عن مَعصيةِ اللهِ، ولا قُوَّةَ لي على طاعةِ اللهِ، إلَّا بِاللهِ العليِّ العَظيمِ كما في رِوايةٍ[١]، وفي روايةٍ أُخرَى: (العزيزِ الحكيمِ) بدلَ (العليِّ العظيمِ)[٢]، وهَذه الكلمةُ لها شأنٌ عَظيمٌ، والاشتِغالُ بها سببٌ لجلبِ الخيرِ، ودفعِ الضَّيرِ، وقد وردَ أنَّها كنزٌ مِن كُنوزِ الجنَّةِ[٣]، (**جازَ في النَّكِرةِ الأُولى الفَتحُ والرَّفعُ. فإنْ فَتَحْتَها**) أي: النَّكرةَ الأُولى (**جازَ في**) النَّكرةِ (**الثَّانيةِ ثَلاثةُ أَوجُهٍ**:

الفَتحُ) على إعمالِ «لا» الثَّانيةِ كالأُولى، وتُقدِّرُ لكلٍّ خبراً، فالكلامُ حينئِذٍ جُملَتانِ، كلُّ جُملةٍ على حِيالها[٤]، أو الثَّانيةُ[٥] مَعطُوفةٌ على الأُولى عَطفَ مُفرَدٍ على مُفردٍ، والكلامُ حينئِذٍ جُملةٌ، وخبرُ «لا»[٦] مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: لا حولَ ولا قُوَّةَ مَوجُودانِ لنا إلَّا باللهِ؛ أو عطفَ

= **والشاهد:** في قَولِه: (ولا لَذَّات)؛ حيث رُوِيَ بِالفَتح والكسر جميعاً؛ لأن اسم (لا) إذا كان جمعاً بالألف والتاء يَجُوز فيه الوَجهان.

(١) أي: مِن رواياتِ الأحاديث المختلِفة، لا مِن حديثٍ واحد؛ لأنَّ الظاهرَ أن ما سيَذكرُه بعدُ لم يَتوارَد هو وهذا على حديثٍ بِعَينِه، وإنما جاءَا في أحاديثَ مُختلِفة.

(٢) وقد اجتَمَعَا في حديث سَعدِ بن أبي وَقَّاص عندَ ابن حبَّانَ في «صحيحِه» أنه قال: جاء أعرابِيٌّ إلى النبيِّ ﷺ، فقال: يا رَسولَ الله! عَلِّمني كلاماً أقُولُه، قال: «قُل: لا إلَه إلَّا الله وَحدَه لا شَريكَ له، الله أكبَرُ كَبيراً، والحَمدُ لله كثيراً، وسُبحانَ الله رَبِّ العالَمِين، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله العَليِّ العَظيمِ العَزيز الحَكيم»، قال: هَؤلاءِ لِرَبِّي، فما لِي؟، قال: «قُل: اللَّهُمَّ اغفِر لي وارحَمني، واهدِني وارزُقْني»، والرِّوايةُ عند مُسلِم بلفظِ: «إلَّا بِالله العَزيزِ الحَكيم».

(٣) انظُر مثلاً: «صَحيح البُخاري» (٤٢٠٢) و«صحيح مُسلم» (٦٨٨٢).

(٤) أي: وَحدَها على انفِراد.

(٥) في «الفَواكه»: (والثانية) بالواو، والظاهرُ أنها هي الصواب، إلا أن الكلام يَحتاج لتوضيح فأقولُ: المرادُ بالثانية المعطوفةِ على الأُولى عطفَ مُفرَدات: (لا) وحدَها؛ أو (لا) مع اسمِها المركَّب معها؛ لأنَّ (لا حول) عِند سيبَويه في مَوضع رفعٍ مُبتدأ، و(لا قوةَ) في مَحل رَفع مَعطوف على المُبتدأ.

(٦) أي: الأُولى والثانيةِ؛ إذ كِلتاهُما عاملةٌ تحتاج إلى خبر.

والنَّصْبُ، والرَّفعُ، وإنْ رَفَعتَ الأُولَى جازَ لَكَ في الثَّانِيَةِ وَجهانِ: الرَّفعُ، والفَتحُ.

الكواكب الدرية

جُملةٍ على جُملةٍ، أي: لا حولَ إلَّا باللهِ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ، فحُذِفَ[1] مِن الأَوَّلِ استِغناءً عنه بالثَّاني.

(والنَّصبُ) على جَعلِ «لا» زائدةً لِتَأكيدِ النَّفي، وعَطفِ ما بعدَها على محلِّ اسمِ «لا» قبلَها، فإنَّ محلَّهُ نصبٌ بـ«لا»، والبِناءُ عارضٌ، أو على لَفظِهِ وإنْ كانَ مبنيًّا؛ لمشابهةِ حَركتِهِ الإعرابَ، بل قالَ كثيرونَ في المُفردِ المبنيِّ على الفتحِ: إنَّه مَنصوبٌ لفظاً ومَحلًّا، غيرَ أنَّه حُذِفَ تَنوينُهُ لِلتَّخفيفِ، وفي هَذه الحالةِ يَكونُ الكلامُ جُملةً واحدةً؛ لأنَّ الثَّانيَ مَعطوفٌ على الأَوَّلِ عَطفَ مُفرَدٍ على مُفردٍ، وهذا الوجهُ هو أَضعَفُ الوُجوهِ الخَمسةِ[2].

(والرَّفعُ) على تَقديرِ «لا» زائدةً، وعَطفِ ما بعدَها على محلِّ «لا» الأُولى مع اسمِها؛ لأنَّ محلَّهما رفعٌ بالابتداءِ، فهو[3] جُملةٌ إنْ كانَ العطفُ قبلَ استِكمالِ الخبرِ، وجُملتانِ إنْ كانَ بعدَ استِكمالِهِ، أو بِإعمالِ الثَّانيةِ عملَ «ليسَ»، أو بِإلغائِها، فما بعدَها حينَئِذٍ يَكونُ مُبتدأً، وعلى الوجهَينِ الأَخِيرَينِ فالكَلمتانِ جُملتانِ.

(وإنْ رَفَعْتَ النَّكِرةَ الأُولَى) بِالابتِداءِ، وأَلغَيْتَ «لا» لِتَكَرُّرِها، أو على إعمالِها عَمَلَ «ليسَ»: (جازَ) لكَ (في النَّكرةِ الثَّانيةِ وَجهانِ:

الرَّفعُ) بِإعمالِ «لا» الأُولى عملَ «ليسَ»، وتَقديرِ «لا» الثَّانيةِ زائِدةً، وعطفِ ما بعدَها على ما قبلَها، والكلامُ حينئِذٍ جُملةٌ واحدةٌ.

ويجوزُ أنْ تُقَدَّرَ «لا» الثَّانيةُ حِجازِيَّةً عاملةً عملَ «ليسَ»، أو مُلغاةً وما بعدَها مُبتدأٌ، والكلامُ حينئِذٍ جُملتانِ.

(والفَتحُ) بِإعمالِ «لا» الأُولى عملَ «ليسَ»، وإعمالِ «لا» الثَّانيةِ عملَ «إنَّ»، وتكونُ جُملةُ «لا» مع اسمِها وخبرِها عَطفاً على الجُملةِ قبلَها، فالكلامُ جُملتانِ.

وعندَ رفعِ النَّكرةِ الأُولى يَمتنِعُ النَّصبُ في النَّكرةِ الثَّانيةِ؛ لعدمِ نصبِ المَعطوفِ عليه لفظاً ومَحلًّا.

---

(١) أي: الخبرُ.

(٢) بل قيل: هو ضَرورة.

(٣) أي: الكلامُ.

وإنْ عَطَفْتَ ولم تَتَكَرَّرْ «لا» وجَبَ فَتحُ النَّكِرةِ الأُولَى، وجازَ في الثَّانِيَةِ الرَّفعُ والنَّصْبُ، نَحوُ: «لا حَولَ وقُوَّةٌ، وقُوَّةً».

وإذا نُعِتَ اسْمُ «لا» بِنَعتٍ مُفرَدٍ ولم يَفْصِلْ بَينَ النَّعْتِ والمَنعُوتِ فاصِلٌ نَحوُ: «لا رَجُلَ ظَرِيفٌ جالِسٌ»، .....

الكواكب الدرية

(**وإنْ عَطَفْتَ على اسمِ «لا»، ولَم تَتَكَرَّرْ «لا»**) النَّافيةُ لِلجِنسِ مع المَعطوفِ: (**وَجبَ فَتحُ النَّكِرةِ الأُولى**)؛ لأنَّ المُجَوِّزَ لإهمالِها هو تكرارُها، وقد انْتَفى، فوجبَ المصيرُ إلى الأصلِ، وهو البِناءُ، (**وجازَ في النَّكِرةِ الثَّانيةِ**:

الرَّفعُ) بِالعطفِ على محلِّ «لا» الأُولى مع اسمِها؛ لأنَّ محلَّهما رَفعٌ بِالابتداءِ.

(**والنَّصْبُ**) بِالعطفِ على محلِّ اسمِ «لا»، أو على لَفظِهِ على ما مرَّ، (**نَحوُ: لا حَولَ**) بالبناءِ على الفتحِ، (**وقُوَّةٌ**) بالرَّفعِ عطفٌ على محلِّ «لا» مع اسمِها، (**وقُوَّةً**) بالنَّصبِ عطفاً على محلِّ اسمِ «لا»، ويَمْتَنِعُ الفَتحُ على الأَفصَحِ؛ لِعَدمِ تَكرارِ «لا»، قالَ ابنُ عنقاء: والأَصحُّ أنَّ فتحَهُ لُغةٌ ضعيفةٌ[1]. فإنْ كانَ المَعطوفُ مَعرفةً نحوُ: «لا غُلامَ لكَ ولا العَبَّاسُ» تَعيَّنَ رفعُ المَعطوفِ؛ لأنَّ «لا» النَّافيةَ لو باشَرَتِ المعرفةَ لم يَجُزْ فيها[2] إلَّا الرَّفعُ، فهي إذا كانَتْ تابِعةً أَولى بأنْ تكونَ مَرفُوعةً.

(**وإذا نُعِتَ اسمُ «لا»**) المبنيُّ معَها على الفتحِ (**بِنَعتٍ مُفرَدٍ**)، احترَزَ به عن النَّعتِ المُضافِ نحوُ: «لا رجلَ حَسَنُ الوجهِ»، فليسَ فيه إلَّا الإعرابُ كما سَيذكُرُه، (**ولم يَفْصِلْ بينَ النَّعتِ والمَنعُوتِ فاصِلٌ**) بأنْ كانَ مُتَّصلاً به، فإنْ فَصلَ بَينَهما نعتٌ آخَرُ نحوُ: «لا رجلَ ظريفاً عاقلاً»، فالنَّعتُ الأَوَّلُ تَجوزُ فيه الأَوجُهُ الثَّلاثةُ الآتيةُ، والنَّعتُ الثَّاني ليسَ فيه إلَّا الإعرابُ، (**نَحوُ: «لا رَجلَ ظَريفٌ جالِسٌ»**)، هذا مِثالُ ما جمعَ الشُّروطَ، و«الظَّريفُ» مِن الظَّرَفِ ـ بالتَّحريكِ[3] ـ، وفي «القامُوسِ»: «والظَّرْفُ إنَّما هو في اللِّسانِ، أو هو حُسْنُ الوجهِ والهيئةِ، أو يكونُ في الوَجهِ

---

(١) زاد: خِلافاً لِمن نفاها كالجُمهور.

(٢) أي: في تلك المَعرفة. ولو قال: (لأن المعرفة إذا باشرتها «لا» لم يجُز... إلخ) لَكان أنسَبَ، ولا سيَّما بما بعدَه.

(٣) أي: بفَتحِ الظاء والراء كما سيُصرِّح به في آخِرِ الكتاب، وفيه مُخالَفةٌ لما في دَواوين اللغة؛ فإنه فيها بالفتح لا التَّحريكِ، ومنه قولُ عنترةَ:

مِـــن جَـــوارٍ لـــهُـــنَّ ظَـــرْفٌ وطِـــيـــبُ

جازَ في النَّعْتِ الفَتحُ، والنَّصْبُ، والرَّفعُ، .....

الكواكب الدرية

واللِّسانِ، أو البراعةُ وذكاءُ القلبِ، أو الحِذْقُ، أو لا يُوصَفُ به إلَّا الفِتيانُ الأَزْوَالُ، والفَتَياتُ الزَّوْلاتُ[١]، لا الشُّيوخُ ولا السَّادةُ. اهـ (جازَ في النَّعتِ) ثَلاثةُ أوجُهٍ:

(الفَتحُ) على تَقديرِ أنَّ الصِّفةَ والمَوصوفَ رُكِّبَا تَركيبَ «خَمسَةَ عَشَرَ»، ثُمَّ أُدخِلَتْ «لا» عليهِما بعدَ أنْ صارَا كاسمٍ واحدٍ، فتَقولُ: «لا رجلَ ظريفَ جالسٌ» بفتحِ «رَجُلَ» و«ظَريفَ» بغيرِ تَنوينٍ؛ وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «رجلَ ظريفَ»: اسمُها مَبنيٌّ معها على الفتحِ[٢]، «جالسٌ»: خبرٌ، فالنَّعتُ وإنِ انفصَلَ عن «لا» النَّافيةِ بالاسمِ المبنيِّ إلَّا أنَّه متَّصلٌ بها في المعنَى؛ لأنَّ النَّفيَ في الحقيقةِ داخِلٌ عليه؛ إذِ المَقصودُ في مثلِ «لا رجلَ ظريفَ» نَفيُ الظَّرافةِ عن الرَّجلِ[٣]، لا نَفيُ الرَّجلِ، قالهُ الدَّماميني.

(والنَّصبُ) على أنَّه نَعتٌ لمحلِّ اسمِ «لا»، فإنَّ محلَّه نَصبٌ بـ«لا» النَّافيةِ، ويجوزُ أنْ يكونَ نعتاً لاسمِ «لا» على لَفظِهِ وإنْ كانَ مَبنيًّا؛ لأنَّ حركةَ نحوِ: «لا رجلَ» عارِضةٌ في هذا الموضعِ، فأَشبَهَتْ لِعُرُوضِها حرَكةَ الإعرابِ، فلِذَلك جاءَ النَّعتُ عليها، فتَقولُ: «لا رجلَ ظَريفاً جالِسٌ». وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ لِلجِنسِ، و«رجلَ»: اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ، «ظريفاً»: بالنَّصبِ مُنوَّناً نَعتٌ لمحلِّ اسمِ «لا» بعدَ دُخولِ «لا» عليه، «جالسٌ»: خبرُها.

(والرَّفعُ) على أنَّه نعتٌ لمحلِّ «لا» مع اسمِها؛ لأنَّ محلَّهما رفعٌ بالابتِداءِ؛ لِصَيرورَتِهما بالتَّركيبِ كشيءٍ واحدٍ، فتَقولُ: «لا رجلَ ظَريفٌ جالِسٌ»، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ، «رَجُلَ»: اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ، «ظريفٌ»: نعتٌ لمحلِّ «لا» مع اسمِها؛ لأنَّ محلَّهُما رفعٌ بِالابتداءِ، «جالسٌ»: خبرُها.

وكالنَّعتِ في الوُجوهِ الثَّلاثةِ المَذكورةِ عَطفُ البيانِ، والتَّوكيدُ اللَّفظيُّ[٤] المتَّصلُ، وكذا البدلُ إنْ كانَ نكرةً، وإنْ كانَ مَعرفةً فالرَّفعُ[٥] كالنَّسقِ المَعرفةِ.

---

(١) يُقال: فتى زَوْلٌ وفَتاة زَوْلة: إذا كانا خفيفَين ظَرِيفَين فَطِنَين.

(٢) أي: فتحِ الجُزأَينِ.

(٣) أي: المحكومِ عليه بالخبر، فإذا قيل: (لا رجلَ ظريفَ في الدار) كان معناهُ: لا ظَرافةَ في الرِّجال الذِين فيها.

(٤) احتراز عن المعنَوي لعدم وُقوعِه في النَّكرات عند البَصريِّين.

(٥) أي: لأن المعرفةَ لا تصلُح لعمل (لا).

فإنْ فَصَلَ بَينَ النَّعْتِ والمَنعُوتِ فاصِلٌ، أو كانَ النَّعْتُ غَيرَ مُفرَدٍ، جازَ الرَّفعُ والنَّصْبُ فَقَطْ، نَحوُ: «لا رَجُلَ جالِسٌ ظَرِيفٌ وظَرِيفاً، ولا رَجُلَ طالِعاً وطالِعٌ جَبَلاً حاضِرٌ».

وإذَا جُهِلَ خَبَرُ «لا» وَجَبَ ذِكرُهُ كَما مَثَّلْنَا، وكَقَولِهِ عَلَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «**لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِن اللهِ**»، .....

الكواكب الدرية

(**فإنْ فَصَلَ بَينَ النَّعتِ والمَنعُوتِ**) الذي هو اسمُ «لا» (**فاصِلٌ**) مانعٌ مِن التَّركيبِ، (**أو كانَ النَّعتُ**) الذي نُعِتَ به اسمُ «لا» (**غيرَ مُفرَدٍ**) بأنْ كانَ مُضافاً، أو شَبِيهاً به، أو كانَ النَّعتُ مُفرَداً ولكنَّ المنعوتَ غيرُ مُفرَدٍ: (**جازَ**) في النَّعتِ وَجهانِ:

(**الرَّفعُ**) إتْباعاً لمحلِّ «لا» مع اسمِها.

(**والنَّصبُ**) إتْباعاً لمحلِّ اسمِ «لا» أو لَفظِهِ على ما مرَّ، (**فقَطْ**) أي: دُونَ الفتحِ، فلا يَجوزُ فيه لتَعَذُّرِهِ؛ لأنَّهم لا يُركِّبونَ ثلاثةَ أشياءَ ويَجعلُونَها كشيءٍ واحدٍ، (**نَحوُ: «لا رَجلَ جالِسٌ ظَرِيفٌ»**) بالرَّفعِ، (**و«ظَريفاً»**) بالنَّصبِ، وهذا مثالُ النَّعتِ المفصُولِ، (**و**) نحوُ: (**لا رجلَ**) بِالبناءِ على الفتحِ (**طالِعاً**) بالنَّصبِ، (**وطالعٌ**) بِالرَّفعِ (**جَبَلاً**)، مَفعولٌ لـ«طالعٌ»، (**حاضِرٌ**) بالرَّفعِ خبرُ «لا»، وهذا مِثالٌ للنَّعتِ بغيرِ المُفردِ.

(**وإذا جُهِلَ خَبرُ «لا»**) بِأنْ لم يُعلَمْ بعدَ حَذفِهِ، (**وَجبَ ذِكْرُهُ**) عندَ جَميعِ العربِ، فلا يجوزُ حذفُهُ عندَ أحدٍ؛ لأنَّه يَلزمُ على حذفِهِ حينئذٍ عدمُ الفائدةِ مِن الكلامِ، والعربُ مُجمِعونَ على تَركِ التَّكلُّمِ بما لا فائِدةَ فيه، (**كما مَثَّلْنا**) مِن نحوِ: «لا صاحبَ عِلمٍ ممقوتٌ»، و«لا طالعاً جبلاً حاضِرٌ»، (**وكقَولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ**) فِيما رَواه البُخاريُّ[1] رَحمه اللهُ: («**لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ**»)، **وإعرابُه**: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عملَ «إنَّ»، «أحدَ»: اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ[2]، «أَغْيَرُ»: خبرُها مَرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في قولِهِ: «مِن اللهِ» متعلِّقةٌ بـ«أَغْيَرُ»، أي: لا أَحَدَ مِن النَّاسِ ـ أو مِن جميعِ الخَلقِ ـ يَعتَريهِ مِن الغَيرةِ عندَ مُشاهدةِ ما يُغضِبُهُ أَغْيرُ مِن اللهِ تعالى عندَ انتهاكِ محارمِهِ، فـ«أَغْيَرُ»:

---

(١) برقم (٤٦٣٧) وغيرِ ذلك من حَديث عبد الله بن مسعود ﷺ، ورواه مُسلم أيضاً (٦٩٩١)، وتمامُه: «فلِذلك حرَّم الفواحشَ ما ظَهر منها وما بطَن، ولا أحدَ أحبُّ إليه المِدحة مِن الله، فلِذَلك مدَح نفسَه».

(٢) في محلِّ نَصب.

وإذا عُلِمَ فَالأَكثَرُ حَذْفُهُ، نَحوُ: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي: لَهُمْ، و﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: عَلَينا، ونحوُ: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ» .....

الكواكب الدرية

أفعلُ تَفضيلٍ مِن الغَيرةِ، وهي في اللُّغةِ: تَغيُّرٌ يَحصُل مِن الحَمِيَّةِ والأَنَفةِ، وهو مُحالٌ على اللهِ؛ لأنَّه مُنزَّهٌ عن كلِّ تَغيُّرٍ ونقصٍ، فتَعيَّنَ تَأويلُهُ عندَ المنزِّهينَ[١] على أنَّ المرادَ بالغَيرةِ في حقِّهِ تعالى: شِدَّةُ المنعِ والحمايةِ، فهو مِن مَجازِ الملازمةِ[٢]، وبِمعناه قَولُ ابنِ فُورَكَ[٣]: مَعنى الحَديثِ: لا أَحدَ أَكثَرُ زَجراً عنِ الفَواحشِ مِن اللهِ تعالى.

(وإذَا عُلِمَ) خبرُ «لا» بأنْ دَلَّتْ عليه قَرينةٌ، أو أَرْشَدَ إليه سِياقُ الكلامِ، (فالأكثَرُ حَذفُهُ) جوازاً؛ استِغناءً عن ذِكرِهِ بِالعِلمِ به، (نَحوُ) قولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ (فَلَا فَوْتَ﴾)، هذا يَقولُهُ اللهُ مُخبِراً عن حالِ الكُفَّارِ في الآخرةِ؛ لأنَّ المعنى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ يا محمَّدُ ﴿إِذْ فَزِعُواْ﴾ عندَ البعثِ، لَرَأَيتَ أَمراً عَظيماً، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ لهم منَّا، أي: لا يَفوتُونَنا، ولا يَقدِرونَ على الفِرارِ مِن بَأسِنا، ﴿وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ وهو القُبورُ التي كانُوا بها[٤]. وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ، و﴿فَوْتَ﴾: اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ، وخبرُها مَحذوفٌ لِلعلمِ به، تَقديرُهُ: (أي: لَهُم)، ولو ذُكِرَ لَجازَ، إلَّا بَني تَميمٍ[٥] فإنَّهم يُوجِبونَ حذفَهُ عندَ العلمِ به، (و) مِن أَمثلةِ حذفِ الخبرِ المَعلُومِ قولُهُ تعالى: ﴿قَالُواْ (لَا ضَيْرَ﴾)، وإعرابُه: ﴿لَا﴾: نافيةٌ للجِنسِ، و﴿ضَيْرَ﴾: اسمُها، وخبرُها مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: (أي: علَينا)، وهذا قالَهُ السَّحَرةُ بعدَ إيمانِهم مُجيبينَ به فِرعونَ حينَ قالَ لهم: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، فقالُوا له: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ أي: لا ضَررَ علينا في ذلك، ﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا﴾ أي: بعدَ مَوتِنا بأيِّ وجهٍ كانَ، ﴿مُنقَلِبُونَ﴾ أي: راجعونَ في الآخرةِ، فيُجازِينا بالغُفرانِ والنَّعيمِ الأَبديِّ المُقيمِ، (و«لا حَولَ ولا قُوَّةَ»)،

---

(١) عبارةُ ابن دَقيق العِيد ـ وقد نقَلَها عنه كثيرٌ من شُرَّاح الحَديث وغيرِهم ـ: أهلُ التَّنزيه في مِثل هذا على قولَين: إمَّا ساكتٌ، وإمَّا مُؤوِّل على أن المراد... إلخ كلامِه، فلم يَحصُر التنزيهَ في التأويلِ.

(٢) وقال بعضُهم: لا حاجةَ إلى المجاز، بل الحملُ على الحقيقة أَولى، وهذا هو طَريق السَّلف الصالح. اهـ

(٣) هو مُحمَّد بن الحسن بن فُورَك الأصبَهاني، أبو بَكر، واعِظ عالم بِالأُصول والكلام، مِن فُقَهاء الشافعية، له نحوُ مائة كتاب منها «مُشكِل الحديث وغَريبه» و«النِّظامي» في أُصول الدين. تُوفي سنة (٤٠٦هـ).

(٤) انظر: «الجلالَين».

(٥) لو قال: (إلا عِند بني تميم) لكانَ الاستثناءُ أوضحَ.

أي: لَنا.

الكواكب الدرية

وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ، و«حولَ»: اسمُها، و«لا قُوَّةَ»: كذَلك، وخبرُهُما[1] مَحذوفٌ تَقديرُه: (أي: لَنا)، فجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ لـ«لا» الأُولى[2]، و«لا» الثَّانيةُ مع اسمِها: مَعطوفةٌ على الأُولى عَطْفَ مُفرَدٍ على مُفردٍ، فتكونُ «لا» في حُكمِ الزَّائدةِ، ويجوزُ أنْ تكونَ «لا» الثَّانيةُ عامِلةً كالأُولى، ويُقدَّرُ لكلٍّ منهما خبرٌ، فيكونُ التَّقديرُ: «لا حولَ لَنا، ولا قُوَّةَ لَنا»، ويكونُ عَطفُ الثَّانيةِ على الأُولى مِن عَطفِ جُملةٍ على جُملةٍ.

ثمَّ ما قالَهُ المصنِّفُ مِن كونِ الخبرِ المَحذوفِ تَقديرُه: «لَنا» غيرُ مُتعيِّنٍ، فقد قالَ جماعةٌ مِنهمُ الخبيصيُّ في «لا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ»: «لا» في كلٍّ مِنهُما نافيةٌ، و«لا قُوَّةَ» مَعطوفٌ على «لا حولَ» عطفَ مُفردٍ على مُفرَدٍ، وخبرُهما مَحذوفٌ، أي: مَوجُودانِ، أو «باللهِ»، أي: كائنانِ باللهِ، أو عَطفَ جُملةٍ على جُملةٍ، أي: لا حولَ إلَّا باللهِ، ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ، فحُذِفَ مِن الأَوَّلِ استِغناءً بِالثَّاني. اهـ

واختَلفُوا في إعرابِ كلمةِ «لا إلهَ إلَّا اللهُ»: قالَ أبو حيَّان: أكثَرُ ما يُحذَفُ خبرُ «لا» مع «إلَّا» نحوُ: «لا إلهَ إلَّا اللهُ»، أي: لا إلهَ لنا ـ أو في الوُجودِ، أو نحوُ ذلك ـ إلَّا اللهُ. اهـ، وقالَ غيرُه: «إلهَ»: اسمُ «لا»، وخبرُها مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: لا إلهَ مَوجودٌ ـ أو في الوُجودِ ـ إلَّا اللهُ، واسمُ اللهِ الجليلِ: مَرفوعٌ على أنَّه بدلٌ مِن اسمِ «لا» حملاً على مَحلِّهِ البَعيدِ الذي هو الرَّفعُ بِالابتداءِ، أو مِن الضَّميرِ العائدِ إلى اسمِ «لا» المُستَترِ في الخبرِ المَحذوفِ، وعلى التَّقديرَينِ هو بدلُ بَعضٍ مِن كلٍّ مِن قَبيلِ بَدلِ الجُزئيِّ مِن الكُلِّيِّ، فلا حاجةَ إلى ضميرٍ فيه للرَّبطِ. والأَولى كونُهُ بَدلاً مِن الضَّميرِ المُستترِ في الخبرِ المقدَّرِ؛ لأنَّه الأقرَبُ، فالإبدالُ منه أَولى.

---

(١) أي: (لا) الأُولى و(لا) الثانيةِ، ووقعَ في طبعة: (وخبرُها) بِالإفراد، وهو غيرُ موافِق لسياق المصنِّف.

(٢) لا يَخفى أنَّ هذا غيرُ مناسِبٍ لكلام المصنِّف؛ إذ المتبادرُ من المتنِ أن (لَنا) خبر عن الاثنتَين، فيَنبغي أن يُفرَّع هذا القولُ أولاً عن كلامِه، ثم يُؤتى بِبَقيَّة الأقوال، كما فَعَل الشيخ خالِد مثلاً حين قال: فعَلى مَذهب سيبَويه يَجُوز أن يُقدَّر بعدَهما خبرٌ لهما معاً، أي: لا حولَ ولا قُوَّةَ لَنا، أي: مَوجُودان لَنا... والمقدَّرُ مرفوع بأنه خبرٌ عنهما جميعاً، فيكونُ الكلام جُملةً واحِدة، نَحو: (زيدٌ وعمرٌو قائمانِ)، ويَجُوز أيضاً عِندَه أن يُقدَّر لِكل واحدة مِنهما خبر، أي: لا حولَ مَوجود لنا، ولا قُوَّةَ مَوجودةٌ لنا، فيَكونُ الكلام جُملتَينِ... إلخ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

ويَجوزُ رفعُ اسمِ اللهِ على أنَّه خبرٌ لـ«لا» التَّبرئةِ، قال ناظِرُ الجيشِ[١]: القولُ بالخبريَّةِ في الاسمِ المعظَّمِ قد قالَ به جَماعةٌ، ويَظهَرُ أنَّه أرجَحُ مِن القَولِ بِالبَدليَّةِ. اهـ، وما قالهُ غيرُ صَحيحٍ؛ لِما يَلزَمُ عليه[٢] مِن كونِ خبرِ «لا» مَعرِفةً، وهي لا تَعمَلُ في المَعارفِ، بل لا تَعمَلُ إلَّا في النَّكراتِ المَنفيَّةِ، واسمُ اللهِ الجَليلِ مَعرِفةٌ مُوجَبةٌ[٣]. وقد أطالَ المُلَّا إبراهيمُ بن حسَن الكُرديُّ[٤] الكلامَ في إعرابِ هذه الكلمةِ الشَّريفةِ في مُؤلَّفٍ له سمَّاه: «إنباه الأَنباه بإعرابِ كلمةِ لا إلهَ إلَّا الله»[٥].

ومِثلُها في التَّركيبِ والإعرابِ: «**لا عيشَ إلَّا عَيشُ الآخرةِ**»[٦]، «**لا شافيَ إلَّا أنتَ**».

وسَكتَ المصنِّفُ عن حذفِ الاسمِ، وقد صرَّحَ ابنُ الحاجبِ وغيرُه بِجوازِ حذفِهِ تَخفيفاً إذا دلَّتْ عليه قَرينةٌ، نحوُ: «لا عليكَ» أي: «لا بَأسَ عليك»، ومنه قولُهُ ﷺ لأَصحابِهِ حينَ

---

(١) هو تِلميذُ أبي حيان، صاحبُ «تَمهيد القواعد على تسهيل الفَوائد» لابن مالك، واسمُه محمدُ بن يوسف، مُحبُّ الدين، أصلُه من حَلب ومَولده ووفاتُه بالقاهرة، عُرف بِناظر الجيش لأنه ترقَّى في المناصبِ إلى أن وَلِيَ نظرَ الجيش بِالدِّيار المِصرية، وفاق غيرَه في المُروءة ومُساعَدة مَن يَقصده ولا سِيَّما طلَبة العِلم، تُوفي سنةَ (٧٧٨هـ). «الأعلام» (٧/ ١٥٣).

(٢) ظاهرُ صنيعِ الشارح أنه بصدد الردِّ على ناظر الجيش بما لم يتنبَّه له، وليس كذلك؛ إذ إنه قال بعد كلامِه السابق في «تمهيد القَواعد»: (وقد ضُعِّف القول بالخَبرية بِثلاثة أمور. . .) ثم أتى بها وبالجواب عنها، وأُولى هذه الأمور هو هذا الوجه الذي في كلامِ الشارح.

(٣) أفادَه ابنُ هِشام في «المغني».

(٤) هو أبو العِرفان بُرهانُ الدين إبراهيمُ بن حسَن الكوراني الشَّهرزوريُّ الشهراني الكُردِي، عالمٌ فحلٌ وُلد بجِبال الأكراد، وطاف بالشام ومِصر والحجاز، واستقرَّ بمكةَ ثم بالمدينة إلى أن تُوفيَ بها سنة (١٠٠١هـ) ودُفن بالبَقيع. كان يُدرِّس بالعربية والفارسية والتركية، وله نحوُ مائة مصنَّف، منها «شرح العوامل الجرجانية» و«إتحاف الخلَف بتحقيق مذهب السلف».

(٥) وله مختَصرٌ منها سمَّاه «عُجالة ذوِي الانتِباه بتَحقيق إعراب لا إله إلا الله»، وهو مطبوعٌ كأصلِه.

(٦) أخرج البُخاري (٦٤١٣) ومُسلم (٤٦٧٣) عن أنسٍ رضي الله عنه عنِ النبيِّ ﷺ أنه قال: «اللَّهمَّ لا عيشَ إلا عيشُ الآخِرَة، فأصلِحِ الأنصارَ والمُهاجِرَة». وانظر للحديث الذي بعده: «البخاري» (٥٧٤٢).

فإنْ دَخَلَتْ «لا» على مَعْرِفةٍ أو فُصِلَ بَينَها وبَينَ اسْمِها وَجَبَ إهْمالُها، ورَفْعُ ما بَعدَها علَى أنَّهُ مُبْتَدأٌ وخَبَرٌ، ووَجَبَ تَكْرارُها، نَحوُ: «لا زَيدٌ في الدَّارِ ولا عَمْرٌو»،

الكواكب الدرية

سَأَلوهُ عن العزلِ عن السَّبايا: «**لا عَلَيكُمْ أنْ لا**[1] **تَفْعَلُوا**»[2]، تَقديرُه: لا بأسَ عليكُم في أنْ تَفعلُوا، أي: في فِعلِكم، فـ«لا» فيه زائدةٌ.

(**وإنْ دَخَلَتْ «لا» على مَعرِفةٍ، أو**) على نَكرةٍ ولكنْ (**فَصَلَ بينَها وبينَ اسمِها فاصِلٌ؛ وَجبَ**) في الصُّورتينِ (**إهمالُها**): أمَّا في الأَوَّلِ فلأنَّها لا تَعمَلُ في المعارفِ؛ لأنَّها إنَّما وُضِعَتْ لِنَفي النَّكراتِ، وأمَّا في الثَّاني فلِزيادةِ ضَعفِها في العملِ؛ لِما حصلَ مِن الفصلِ بينَها وبينَ اسمِها الذي حقُّها أنْ تُركَّبَ معه، (**ووَجبَ رَفعُ ما بَعدَها على أنَّه مُبتَدأٌ وخَبرٌ**)، وتَنوينُهُ حيثُ قَبِلَ التَّنوينَ، (**ووَجَبَ**) أيضاً في حالتَي التَّعريفِ والفصلِ (**تَكرارُها**) أي: تَكرارُ «لا» بأنْ يُذكَرَ مَعرِفةٌ أُخرَى، أو نَكرةٌ أُخرَى مَعطوفةٌ على الأُولى، [لا][3] بأنْ يُكَرَّرَ اللَّفظُ الأَوَّلُ بِعَينِهِ.

أمَّا وُجوبُ التَّكريرِ في المعرفةِ، فلِكَونِهِ كالعِوَضِ عمَّا في التَّنكيرِ مِن مَعنى نَفيِ الآحادِ؛ لما في التَّكريرِ مِن إفادةِ التَّعدُّدِ، ووُجوبُهُ في النَّكرةِ لِيَكونَ مُطابِقاً لما هو جوابٌ له مِن قولِ السَّائلِ: «أفي الدَّارِ رجلٌ أم امرأةٌ؟»[4].

(**نَحوُ: «لا زَيدٌ في الدَّارِ ولا عَمرٌو»**)، هذا مِثالٌ لتَكرارِها مع المعرفةِ، **وإعرابُه**: «لا»: نافيةٌ للجِنسِ بَطَلَ عمَلُها[5]، «زيدٌ»: مُبتدأٌ، وجُملةُ «في الدَّارِ»: في محلِّ رفعٍ خبرٌ، والواوُ

(١) سَقط حرفُ النفي من بعض الطبَعات، والصوابُ إثباتُه بدليل بقيَّة كلام الشارح.

(٢) جزءٌ من حَديث أخرجه البخاري (٢٢٢٩) ومسلم (٣٥٤٦) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) زيادةٌ من «شَرح الإرشاد» لِلجرجاني و«الفواكه الجنيَّة» للفاكِهي لا يَستقيم الكلامُ إلا بها.

(٤) الوجهُ: أرَجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟.

(٥) أرادَ أنها في الأصلِ لِنَفي الجِنس في النَّكِرات؛ لأنَّ نفيَ الجِنس هو تَكرارُ النَّفي في الحقيقة، فلمَّا دَخلت على المَعارف كُرِّرت جبراً لِما فاتها من نَفي الجِنس الذي لا يُمكِن حُصُولُه مع المَعرِفة، فمَن عبَّر بمثل تعبير الشارحِ إنما أراد هذا المَعنى ولم يُرِد أنها الآنَ لنفي الجنس، بخِلافِها مع النكرات؛ فإنها ولو أُلغِيَت ولم تَعمَل لا تَخرُج عن كونِها لنفي الجنسِ نحو: (لا رجلٌ في الدارِ ولا امرأة)، وبعضُهم يَخرُج من الإشكال بقولِه في الأُولى: نافية مُهمَلة، أو نافية بَطَل عملُها، من غير زيادةٍ، فافهَم!

و«لا في الدَّارِ رَجُلٌ ولا امْرَأةٌ».

الكواكب الدرية

حرفُ عطفٍ، و«لا»: نافيةٌ للجِنسِ بطلَ عملُها، و«عَمرٌو»: مَعطوفٌ على الضَّميرِ المُستترِ في متعلَّقِ الجارِّ والمَجرورِ الذي هو «كائنٌ، أو مُستَقِرٌّ»، وسوَّغَ ذلك في رأيِ الجُمهورِ فَصلُه بـ«لا»، وقيلَ: مُبتدأٌ حُذِفَ خبرُه، والكلامُ على هذا جُملتانِ، وعليه ابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ، وقيلَ: مَعطوفٌ على المُبتَدأ، وأُفرِد الخبر لأنَّه لِلأوَّلِ فقَطْ، ودخلَ الثَّاني في مَعناه، والكلامُ جُملةٌ واحدةٌ، وعليه سِيبَويهِ وقومٌ. وهذا الخلافُ جارٍ فِيما يُشبِهُ المثالَ المَذكورَ، كـ«زيدٌ قائمٌ وأخوكَ».

واختُلِفَ[1] في نحوِ: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، و«زيدٌ وعمرٌو قائمٌ»: هل حُذِفَ خبرُ الأَوَّلِ لِدَلالةِ الثَّاني عليه، وعليه ابنُ عُصفورٍ؛ أو عَكسُه وعليه ابنُ السَّرَّاج؛ أو مخيَّرٌ بينَ الوجهَينِ، وعليه الفارِسيُّ؛ أو الخبرُ للأَوَّلِ، ودخلَ الثَّاني في مَعناه[2]، وعليه سيبَويهِ وأصحابُهُ[3]؟

وهذا حيثُ لا قَرينةَ، وإلَّا عُمِلَ بها نحوُ: «زيدٌ وهندٌ قائمةٌ»، فالخبرُ في هذا المثالِ للثَّاني، بدَليلِ تاءِ التَّأنيثِ، وفي نحوِ: «زيدٌ وهندٌ قائمٌ» الخبرُ للأَوَّلِ؛ لأنَّه مُذكَّرٌ، (و«لا في الدَّارِ رَجلٌ ولا امْرأةٌ») مثالٌ لِتَكرارِها مع النَّكرةِ، وإعرابُهُ كإعرابِ المثالِ الذي قبلَهُ.

هذا، وقد سبقَ الجوابُ عمَّا جاءَ اسمُها فيه مَعرفةً[4]، كقَولِهِ ﷺ: «إذا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَه»[5]، وكقَولِ أبي سُفيانَ قبلَ إسلامِهِ: «إنَّ لنا العُزَّى، ولا عُزَّى لَكم»، وقَولِهم: «لا بَصرةَ لَكم»، وقولِ الشَّاعرِ: [الرجز]

لا هَيْثَمَ اللَّيلةَ لِلمَطِيِّ[6]

---

(١) كان الأَولى ذكرَ هذه المسألة في باب الابتداء؛ فإذا احتاج إلى ذِكرها ثانيةً هنا أحال عليها هُناك. تأمل!

(٢) أي: ولا يَحتاج إلى إضمار.

(٣) كالمازِني والمبرِّد.

(٤) أي: مع عَمَلِها فيه كما يُرشد إليه قولُه: (اسمها).

(٥) تقدَّم تخريجُه.

(٦) تقدَّم إنشادُه مع بيتٍ بعدَه، وهو لِبَعض بَني دُبَير. =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وأنَّه على تَقديرِ «مِثل» مُضافٍ[1] إلى المعرفةِ، أي: (ولا مِثلَ كِسرَى، ولا مثلَ عُزَّى، ولا مثلَ بَصرةَ، ولا مثلَ هَيثَم اللَّيلةَ لِلمَطيِّ يَحدُوها)، وهو اسمٌ لِحادٍ مَشهورٍ.

وأمَّا «ولا سيَّما زيدٍ»، فـ«سِيَّ»: بمعنى «مِثل» اسمُ «لا»، وإذا كانَتْ «ما» زائدةً، فـ«سيَّ» لا تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ إلى زَيد؛ لأنَّ «مثلَ» التي بمعناها لا تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ؛ لِتَوغُّلِها في الإبهامِ. وبَقيَّةُ الكلامِ عليها يَأتي في الاستِثناءِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

❁ ❁ ❁

= **الإعراب:** «لا»: نافيةٌ للجنس. «هيثمَ»: اسمُها مَبني على الفتح في مَحل نَصب. «الليلةَ»: ظرفُ زمانٍ مُتعلق بمحذُوف خبر (لا). «لِلمطيِّ»: جار ومجرور مُتعلِّق بما تعلَّق به الظرفُ.

والشاهد: في قَوله: (لا هيثمَ)، حيثُ دخَلت (لا) النافِية لِلجنس على العَلَم مع أنها لا تدخُل على المعارِف لِتأويلِه بتَقدير مُضاف وهو مِثل، أي: ولا مثلَ هيثم على ما قال الشارح، واختار بعضُهم تأويل العَلم بجعلِه اسمَ جِنس لِكلِّ مَن اتَّصف بالمعنى المَشهورِ به مُسمَّى ذلك العَلَم.

(١) الوجهُ: مضافاً؛ لأن المقصود بـ(مثل) لفظُه، فهو مَعرفة.

فصل

وأمَّا «ظَنَّ» وأَخواتُها فإنَّها تَدْخُلُ بَعدَ اسْتِيفاءِ فاعِلِها على المُبْتَدإِ والخَبَرِ، فتَنصِبُهُما علَى أنَّهُما مَفعُولانِ لَها، وهيَ نَوْعانِ:

الكواكب الدرية

(فَصل) في الكلام على النَّوعِ الثالثِ من النَّواسِخ

وهو أفعالُ القُلوبِ وما أُلحِق بها ممَّا يَصحُّ جَعلُ مَفعولَيه بعد حَذفه مُبتَدأً وخبراً.

(**وأمَّا «ظَنَّ» وأَخواتُها**) العامِلةُ عملَها، (**فإنَّها تَدخُلُ بعدَ استِيفاءِ**) أي: أَخذِ (**فاعِلِها على المُبتَدإِ والخَبَرِ**)؛ لِبَيانِ أنَّ النِّسبةَ الواقعةَ بينهما ناشِئةٌ مِن العلمِ، أو الظَّنِّ، فإنَّكَ إذا قُلتَ: «زيدٌ قائمٌ» احتملَ أنْ يكونَ الحكمُ منكَ عن عِلمٍ، وأنْ يكونَ عن ظنٍّ، فإذا قُلتَ: «عَلمتُ زيداً قائماً»، عُلِمَ أنَّه عن عِلمٍ، أو: «ظننتُ زيداً قائماً»، عُلِمَ أنَّه عن ظنٍّ، وكذا سائرُ أَخواتِهما[1]، (**فتَنصِبُهما**) «ظنَّ» وأَخواتُها (**على أنَّهما مَفعُولانِ لها**)، قالَ هُطَيل: هذه الأَفعالُ كلُّها اشتَرَكَتْ في أنَّها مَوضوعةٌ لحكمِ الذِّهنِ على مُتعلِّقٍ بشَيءٍ[2] على صفةٍ، فلِذَلك اقتَضَتْ مَفعولَينِ. وهذا النَّوعُ ليسَ مِن المَرفوعاتِ، وإنَّما ذُكِرَ تَتميماً لأَقسامِ النَّواسخِ لحكمِ المُبتدإِ والخبرِ.

(**وهيَ**) أي: أفعالُ هذا البابِ (**نَوعانِ**) **فقَطْ**، بإدخالِ «رأى» الحُلميَّةِ كما سيَأتي، وقد أفادَ ابنُ هشامٍ وغيرُه أنَّ ما يَتعدَّى لاثنَينِ أنواعٌ:

الأَوَّلُ: ما يَتعدَّى إليهما بِنَفسِهِ تارةً، ولا يَتعدَّى إليهما تارةً أُخرى، كـ«نقَص، وزادَ»، يُقالُ: «نَقَصْتُ زيداً دِيناراً»، و«زِدتُ زيداً دِيناراً»، و«نقَصَ المالُ»، و«زادَ المالُ».

الثَّاني: ما يَتعدَّى إليهما دائماً، ولكنَّه يَصِلُ إلى المَفعولِ الثَّاني تارةً بِنَفسِهِ، وتارةً بحرفِ الجرِّ كـ«أمَر، واستَغفرَ، وزوَّجَ، وسمَّى، ودعَا ـ إذا كان بمعنى سمَّى ـ، وكالَ، ووزَن»، يُقالُ: «أمرتُ زيداً الخيرَ وبِالخيرِ، واستَغفَرتُ الله ذنباً ومِن ذَنبٍ، وزوَّجتُ زيداً هنداً وبهندٍ، وسمَّيتُ الولدَ محمَّداً وبمحمَّدٍ، ودَعَوتُ الرَّجلَ زيداً وبِزَيدٍ، وكِلْتُ زيداً طَعاماً ولِزيدٍ طعاماً،

(١) في تَعميم هذا التعليل بحيث يَشمل أفعالَ التصيير نَظر.

(٢) عبارةُ ابن الحاجب في «شرح المفصَّل»: لحكمِ الذِّهنِ يَتعلَّق بشَيء.

أحَدُهما: أَفعالُ القُلُوبِ، .....

الكواكب الدرية

ووَزَنْتُ زيداً دِرهماً ولِزيدٍ درهماً»، فـ«زيداً» فيها هو المَفعولُ الثَّاني، لا الأَوَّلُ، ولِذا نَصَّ المُعربونَ على أنَّ المَحذوفَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] هو المَفعولُ الأوَّلُ، وأنَّ أصلَ التَّركيبِ: «وإذا كالُوا الطَّعامَ لهم»، ثُمَّ تُوُسِّعَ بحذفِ الجارِّ[١].

الثَّالثُ: ما يَتعدَّى لاثنَينِ، وأَوَّلُهما فاعلٌ في المعنى، كـ«أَعْطى، وكسَا»، يُقالُ: «أَعطَيتُ زيداً دِرهماً»، و«كسَوتُ زيداً ثَوباً»، فالأوَّلُ فِيهما آخذٌ ولابسٌ، فهو فاعلٌ في المعنى، وهذا النَّوعُ سَماعيٌّ لا يُقاسُ عليه، وأفعالُه كَثيرةٌ، وقد جمَعَها عِصامُ الدِّينِ إلى شيئين[٢]، قال: وأَرجو أنْ أَضبُطَها في رسالةٍ مُفرَدةٍ.

الرَّابعُ: ما يَتعدَّى لاثنَينِ وهما مُبتدأٌ وخبرٌ في الأَصلِ، وهو النَّوعانِ المَذكُورانِ في كلامِ المصنِّف في هذا البابِ.

(أَحَدُهُما) أي: النَّوعينِ: **(أَفعالُ القُلُوبِ)**، سُمِّيتْ بِذَلك لأنَّ مَعانِيَها مِن العلمِ والظَّنِّ ونحوِهما قائمةٌ بالقَلبِ، ومُتعلِّقةٌ بهِ مِن حيثُ إنَّها صادرةٌ عنه، لا عن الجوارحِ والأعضاءِ الظَّاهرةِ، وتُسمَّى: أفعالَ الشَّكِّ واليَقينِ؛ لأنَّ منها ما يُفيدُ الشَّكَّ، ومنها ما يُفيدُ اليَقينَ والعِلمَ. والمرادُ بالشَّكِّ مُطلَقُ التَّردُّدِ الشَّاملِ لِلظَّنِّ[٣].

وليسَ كلُّ فعلٍ قَلبيٍّ يَتعدَّى لاثنَينِ، بل القَلبيُّ ثلاثةُ أنواعٍ:

ما لا يَتعدَّى بنفسِهِ، بل بحرفِ الجرِّ، نحوُ: «فكَّرَ، وتَفكَّرَ»، تقولُ: «فكَّرَ زيدٌ في كذا»، و«تَفَكَّرَ فيه».

---

(١) فيه أنه حينئذٍ لا يَنبغي عدُّه فيما يتعدَّى تارةً بنفسِه وتارةً بالحرف، بل هو متعدٍّ بأحدِهما فقط كما قالوا في (ولقد جَنَيْتُك): إن أصلَه: ولقد جَنَيتُ لك، ولم يَعُدَّه أحدٌ ههنا.

(٢) كذا في الأصل، وهو تحريف عن (سِتِّين)، وعبارةُ عِصام الدين في «حواشي الجامي»: قوله: (ثانيهما غير الأول كأعطى): وهي سماعية كثيرةٌ، جمعتُها إلى سِتين، وأرجو أن أضبطَها وأعمل رسالةً بها يَنتفع الطالبون. اهـ وقد جَرى في تَعدِية (جمع) بـ(إلى) على عادة العَجَم من التساهل في أمثال ذلك، ثم تخريجِه وحَملِه على التضمِين.

(٣) أي: لا الشكُّ الذي هو الطرفُ المرجوحُ في مُقابلة الظن الذي هو الراجِح.

وهِيَ: «ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ، .....

الكواكب الدرية

وما يَتعدَّى لواحدٍ، وهو: «عرَفَ، وفَهِمَ»[١].

وما يَتعدَّى لاثنينِ، وإليه الإشارةُ بقَوله: (وهي) أربَعةَ عشرَ فعلاً:

(«ظَنَنتُ»)، وهي: تُفيدُ في الغالبِ رُجحانَ الوُقوعِ كالمثالِ الذي ذكَرَه المصنِّفُ، وقد تَرِدُ لِليَقينِ نحوُ: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، (و«حَسِبْتُ»)، وهي للرُّجحانِ غالباً، وقد تُستَعْمَلُ لِليَقينِ، كقَوله: [الطويل]

حَسِبْتُ التُّقى والجُودَ خيرَ تِجارةٍ

... البيتَ الآتي في كلامِ المصنِّفِ[٢]، (و«خِلْتُ») ماضي «يَخالُ»، لا ماضِي «يَخُولُ» بمعنى: يَتَكَبَّرُ، وهي لِلرُّجحانِ، وقد تُستعمَلُ لِليَقينِ قليلاً كما قالَ ابنُ مالكٍ، كقَوله: [المنسرِح]

ما خِلْتُني زِلْتُ فِيكُمُ ضَمِناً أَشكُو إلَيكُمْ حُمُوَّةَ الأَلَمِ[٣]

---

(١) أي: ونَحوُهما.

(٢) انظر: (١/ ٥٥٥).

(٣) **البيت**: لا يُعرف قائله، والمعروفُ في روايتِه: (زِلتُ بعدكُم).

اللغة: (ضَمِناً): زَمِناً مُبتَلًى. ويُروى: (ظَمِئاً) بالظاء المُشالة والهمزة، وهو بمعنى مُشتاق. (حُموة الألم): شِدَّته وسَوْرَته.

المعنى: يُخاطب من فارَقهم من الأحبَّة قائلاً: أيقنتُ أني سأبقى بعد فِراقكم وبُعدكم عني مريضاً أشكُو مَرارة الفِراق ولَوعة الأسى شَوقاً إليكم.

الإعراب: «ما»: نافية. «خِلتني»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل، والنون: لِلوقاية، والياء: مَفعول به أوَّل. «زِلتُ»: فعل ماضٍ ناقِص، والتاء: اسمه. «فيكُم»: مُتعلِّق بـ(ضمناً)، وجاز تَقدُّمه على الصفة المُشبهة لأنه ظرفٌ. و«ضمناً»: مَفعولُ (خالَ) الثاني. و(زِلت فيكم): مُعترِض بين المَفعولَين. «أشكُو»: فعل مضارع، والفاعل: أنا. «إليكُم»: متعلِّق بالفعل قبلَه. وجملة (أشكُو): في محل نَصب خبر (زالَ). «حُموَّةَ»: مفعولُ (أشكو) مُضاف. «الألمِ»: مضاف إليه، والتقدير: خِلتُ نَفسي ضَمناً بعدَكم ما زلتُ أشكُو شِدَّة الفِراق. ويَجوز أن يكونَ (ضمناً) خبرَ (زال)، وجملة (أشكو): المفعولَ الثاني لـ(خال). هذا حاصلُ كلام المصرِّح وغيرِه، وقال ابنُ مالك بعد إنشادِه في «شرح التسهيل»: أراد: خِلتُني ما زِلتُ بَعدكم. وعليه فجملةُ: (ما زلتُ ضمناً) في محل نصب مفعول (خال) الثاني، و(أشكُو...) في محل نصب مفعول بعد المفعول الثاني، والله أعلَم.

ورَأَيْتُ، وعَلِمْتُ، وزَعَمتُ، .....

الكواكب الدرية

(و«رَأَيتُ»)، والغالبُ استِعمالُها لِليَقينِ، وقد تَرِدُ للرُّجحانِ، وقد اجتَمَعَا في الآيةِ التي مثَّلَ بها المصنِّفُ، (و«عَلِمْتُ»)، وهي لِليقينِ غالباً، نحوُ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقد تَرِدُ للرُّجحانِ كالآيةِ التي مثَّلَ بها المصنِّفُ، (و«زَعَمتُ») بفتحِ العينِ، وهي لِلرُّجحانِ فقَطْ، والأكثَرُ وُقوعُها على «أنْ» بالتَّخفيفِ و«أنَّ» بِالتَّشديدِ وصِلتِهما، فيَسُدَّانِ مَسَدَّ مَفعولَيها، كما قاله سِيبويهِ والجمهورُ، وقالَ الأخفشُ: إنَّ المَفعولَ الثَّانيَ مَحذوفٌ، قالَ السِّيرافيُّ: والزَّعمُ: قولٌ يَقترِنُ به اعتقادٌ صحَّ أو لم يَصِحَّ. اهـ، وبمَعناه قولُ غيرِهِ: الزَّعمُ: قولٌ يُطلَقُ على الحقِّ والباطلِ، وأكثَرُ ما يُقالُ فيما شُكَّ فيه، ولم يُستَعمَلْ في القرآنِ إلَّا لِلباطلِ، وقد استُعمِلَ في غيرِه لِلصَّحيحِ، كقَولِ هِرَقْلَ لأبي سُفيانَ: «زعَمتَ»[(١)]، وكقَولِ أبي طالبٍ في مَدحِ النَّبيِّ ﷺ: [الكامل]

ودَعَوْتَني وزَعَمْتَ أنَّكَ ناصِحِي ... ولَقَد صَدَقْتَ وكُنْتَ ثَمَّ أَمِينَا[(٢)]

قال السُّبكيُّ[(٣)]: ولكنْ إذا تَأمَّلتَهُ وَجدتَهُ يُستعمَلُ حيثُ يَكونُ المتكلِّمُ شاكًّا، فهو كقولِ

= **والشاهد:** في قَوله: (خِلتني ضَمناً)؛ حيثُ استَعمل الشاعر (خال) لِليقين، وهو قَليل، والكثيرُ استعمالها لِلرُّجحان.

(١) انظر مثلاً: «صحيح البخاري» (٥١)، والحديثُ بطُولِه دون لفظ الشاهد برقم (٧) من باب بدء الوحي.

(٢) يُروى: (وكنتَ قبلُ أمينًا).

الإعراب: «دَعوتَني»: فِعل ماضٍ مبني على السكون لاتِّصاله بتاء الفاعل، والنون: لِلوِقاية، والياء: مَفعول به. «وزَعمتَ»: فعل وفاعلٌ معطوف على ما قبلَه، ويَجوز أن تكونَ الواو لِلحال. «أنَّك»: حرفٌ مُشبه بالفعل واسمُه. «ناصِحي»: خبرُه ومضافٌ إليه، والمصدرُ المنسبِك من (أنَّ) وما بعدَها في محل نصب سدَّ مسدَّ مفعولَي (زَعَم). «ولقد»: اللام داخلةٌ في جواب قَسَم مُقدَّر، (قد): حرف تَحقيق. «صَدَقتَ»: فعلٌ وفاعل. «وكُنتَ»: (كان): الناقصة واسمها. «ثَمَّ»: ظرف مكان متعلِّقٌ بـ(أميناً) أو بـ(كان) وهو أظهَرُ. «أمينًا»: خبرُ (كان)، وجملةُ (كنتَ...) معطوفةٌ على (صدقتَ)، وجملةُ (لقد صدَقت...) لا محلَّ لها جواب القسَم.

والشاهد: في استعمالِ (زَعَم) في القول الصحيح، وهو قليلٌ، والأكثَرُ ـ وهو الذي لم يقع غيرُه في التَّنزيل ـ إطلاقُه على القول الباطِل.

(٣) هو أحمدُ بن عليِّ بن عبد الكافي، أبو حامِد، بهاءُ الدين ابنُ الشيخ تقيِّ الدين السُّبكي، فاضلٌ كانَت له اليدُ الطُّولى في اللِّسان العربيِّ والمَعاني والبَيان، وكان أبُوه يُعجَب به ويُثني عليه، له «عَرُوس الأفراح شَرح تَلخيص المِفتاح» وغيرُه، وله نظمٌ فائق، وَلي قضاءَ الشام سنةَ (٧٦٢هـ)، ثم وَلي قضاءَ العسكر، ومات مُجاوراً بمكةَ سنة (٧٧٣هـ).

وجَعَلْتُ، وحَجَوْتُ، وعَدَدْتُ، وهَبْ، ووَجَدْتُ، .....

الكواكب الدرية

لم يَقُمِ الدَّليلُ على صحَّتِهِ وإنْ كانَ صَحيحاً في نَفسِ الأمرِ. اهـ[١]، (و«جعَلتُ») بمعنَى: «اعتَقَدتُ وظنَنتُ»، وهي تُفيدُ الرُّجحانَ في الخبرِ كـ«زَعمَ»، (و«حَجَوتُ») بفتحِ الحاءِ أوَّلَهُ ثمَّ جيمٍ مَفتوحةٍ أيضاً ثمَّ واوٍ ساكنةٍ[٢] بمعنَى: «ظنَنتُ واعتقَدْتُ»، (و«عَدَدْتُ») بمعنى: «ظنَنتُ»، فإنَّها مِن أفعالِ هذا البابِ على ما ذهبَ إليه الكوفيُّونَ وابنُ أبي الرَّبيعِ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ، فإنْ كانَتْ بمعنَى: «حَسَبْتُهُ» بالفتحِ «أحسُبُهُ» بالضَّمِّ ـ أي: عدَدتُهُ ـ تَعدَّتْ إلى مَفعولٍ واحدٍ فقَطْ، (و«هَبْ») بسُكونِ الباءِ بصيغةِ الأمرِ، ولا تُستَعمَلُ في غَيرِها، وهي لِلرُّجحانِ بمعنى: «حَسِبَ»، والغالبُ تَعدِّيها إلى صَريحِ المَفعولينِ، ووُقوعُها على «أنَّ» وصِلَتِها قليلٌ وليسَ بلَحنٍ[٣]؛ لِقَولِ بعضِ العربِ[٤]: «هَبْ أنَّ أبانا كانَ حِماراً»، وفي «الصِّحاحِ»[٥]: وَ«هَبْني فعَلتُ ذلك» أي: احسِبني، ولا يُقالُ: «هبْ أنِّي». اهـ، ويُوجدُ فِيما وقَفتُ عليه مِن نُسخِ هذا الكتابِ بلفظِ: (ووهبت)، وهو غَلطٌ؛ فإنَّ «وهَب» ستَأتي في أفعالِ التَّصييرِ، (و«وَجَدْتُ»)، وهي تُفيدُ في الخبرِ اليَقينَ، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، ومَصدَرُها: «الوِجدانُ» كما قالَ الأخفَشُ، وقال السِّيرافيُّ: مَصدرُها: «الوُجود».

فإنْ كانَتْ بمعنَى الإصابةِ كقَولِ المتَنبِّي: [الكامل]

والظُّلمُ مِن شِيَمِ النُّفوسِ، فإنْ تَجِدْ ذَا عِفَّةٍ فلِعِلَّةٍ لا يَظلِمُ[٦]

---

(١) «عَروس الأفراح» (١/ ٥١٢).

(٢) لو قال: (بحاء فجيمٍ مفتوحةٍ فواو) لكَفى.

(٣) أي: خلافاً للجَوهري والحَريري وغيرِهما.

(٤) أي: لعمرَ بن الخطاب رضي الله عنه في المسألة الحِماريَّة المشهورة في المواريث.

(٥) كذا قال الدَّماميني، ولمَ أرَ ذلك في «الصحاح»، وإنما قاله بحروفِه ابنُ سِيدَه في «المُحكم».

(٦) **اللغة:** (شِيَم): جمع شِيمة، وهي الخُلُق والطبيعة، ويُروى البيتُ: (في خَلق النفوس). (ذا عفةٍ) أي: صاحبَ تنزُّه عمَّا ذُكر.

المعنى: يَقول: الظُّلم مركوزٌ في الطِّباع المَخلوقة، وكلٌّ واقعٌ فيه لا محالةَ وإن تفاوتَ مقدارُ ذلك من شخصٍ لآخَر؛ فإذا رأيتَ مَن لا يَظلم فاعلَم أن هناكَ سبباً لذلك، كأن يترُكَه مَخافةَ الله عزَّ وجل، أو حياءً، أو مجاهَدةً لنفسِه ومعاندةً لها، أو لأنه لا يَقدِر عليه، وهلمَّ جرًّا. =

وأَلفَيْتُ، ودَرَيْتُ، وتَعَلَّمْ» .....

الكواكب الدرية

تَعَدَّتْ إلى مَفعولٍ واحدٍ؛ أو بِمعنَى: الاستِغناء لم تَتَعَدَّ، نحوُ: «وَجَدَ زيدٌ» مِن الوُجدِ بمعنَى الاستِغناءِ؛ أو بمعنَى: «حَزِن، أو حَقَدَ» ـ بفتح القافِ، وقد تُكسَرُ ـ، تَعَدَّتْ بـ«على»، كـ«حَزِنتُ على زيدٍ، وحَقَدتُ عليه»[1]، وفي «فَتحِ البارِي»[2] ما نَصُّه: ومادَّةُ «وجدَ» مُتَّحدَةُ الماضي والمُضارِعِ، مُختلفةُ المصادرِ بحسَبِ اختلافِ المعاني، يُقالُ في الغَضبِ: «مَوجِدة»، وفي المطلوبِ: «وُجوداً»، وفي الضَّالَّةِ: «وِجْداناً»، وفي الحُبِّ: «وَجْداً» بالفتحِ، وفي المالِ: «وُجْداً» بالضَّمِّ، وفي الغِنى: «جِدَةً» بِكَسرِ الجيمِ وتخفيفِ الدَّالِ المَفتوحةِ، على الأَشهَرِ في جميعِ ذلك، وقالُوا أيضاً في المكتُوب: «وِجَادَةً»، وهي مُولَّدَةٌ. اهـ، (و«أَلْفَيتُ») بمعنى: «وجَدتُ» التي تَتعدَّى إلى اثنَينِ، أمَّا التي بمعنى: «أصابَ» نحوُ: «ضاعَ مالي ثمَّ أَلفَيتُهُ»، فتَتَعدَّى إلى واحدٍ، (و«دَرَيتُ») بمعنَى: «عَلِمتُ»، وأَكثرُ ما تُستَعْمَلُ مُعَدَّاةً بالباءِ لواحدٍ، فإذا دَخلَتْ عليها همزةُ النَّقلِ تَعَدَّتْ إلى واحدٍ بِنَفسِها، وإلى ثانٍ بالباءِ، كقولِهِ تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦]، (و«تَعَلَّمْ») بصيغةِ

= **إعرابه: «الظُّلمُ»**: مبتدأ. **«مِن شِيَمِ»**: جار ومجرور خبرُه. **«النُّفوسِ»**: مضاف إليه. **«فإنْ»**: الفاء للاستئناف أو فَصيحة، و(إنْ): شَرطية، **«تَجِدْ»**: فعل الشرط مَجزوم، وفاعلُه: أنتَ، **«ذَا»**: مفعول (تَجِد)، **«عِفَّةٍ»**: مضاف إليه، **«فلِعِلَّةٍ»**: الفاء رابطة لجواب الشرط، (لعلةٍ): جار ومجرور مُتعلق بِالفعل المنفي الآتي. **«لا»**: نافِية. **«يَظلِمُ»**: فعل مضارع فاعله مستتر جوازاً تقديره: هو. وجملة (لا يَظلم) في محل جَزم جواب الشرط.

والتمثيلُ به: في قَوله: (تَجد ذا عفةٍ)؛ فإن (وَجَد) متعدِّيةٌ لواحد فقط لا اثنَين لأنها بمعنَى الإصابة لا مِن أخوات (ظنَّ).

(١) وَقع ـ في الفعلَين نفسِهما ـ مثلُه لابن هشامٍ في «شَرح الشُّذور» فقال: واحترزتُ من وَجَد بمعنى حَزِن أو حَقَد؛ فإنهما لا يَتعدَّيان بأنفُسِهما، بل تقولُ: (حَزِنتُ على المَيِّت) و(حقَدتُ على المُسيء). اهـ فكتَب عليه العدوي (٢/ ١٩٦): المُناسبُ أن يقولَ: (بل تَقول: وجَدت على الميتِ ووَجدت على المُسيء)؛ لأن الكلام في (وجَد) لا في نفسِ (حَزِن وحَقَد). اهـ فهذا وذاك سواءٌ.

فإن قُلتَ: لعلَّ الشارح هنا قصَد التمثيلَ لِتَعدية الفعلَين (حزن وحقد)، قلتُ: التمثيلُ لهما غيرُ محتاج إليه، فإن كان قصدُه ذلك كان يَنبغي أن يقُول مثلاً: تعدَّت بـ(على) كما يتعدَّيان في نحو: (حَزِنتُ على زيدٍ، وحَقَدتُ عليه). فتأمَّل!

(٢) لِلحافظ ابن حَجر العَسقلاني رحمه الله تعالى.

بِمَعنَى اعلَمْ؛ نَحوُ: «ظَنَنتُ زَيداً قائِماً»، وقَولِ الشَّاعِرِ:

حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيرَ تِجارَةٍ

الكواكب الدرية

الأمرِ، ولِذا قالَ المصنِّفُ: (بِمَعنى: اعْلَمْ)، وفي «التَّسهيلِ» وشَرحه لِلدَّماميني: و«تَعَلَّمْ» بمعنى: «اعلَمْ» غيرُ متصرِّفٍ، فلا يُستَعمَلُ منه غيرُ صيغةِ الأمرِ، وهذا الذي ذهبَ إليه الأعلَمُ، والصَّحيحُ أنَّها تَتَصَرَّفُ، حَكى ابنُ السِّكِّيتِ: «تَعلَّمتُ أنَّ فلاناً خارجٌ». اهـ وفي «شَرحِ الشُّذورِ» لِلعِصاميِّ: وهي مُتصرِّفةٌ[1] بِلا خلافٍ، والغالبُ فيها وُقوعُها على «أنَّ» وصِلَتِها. اهـ

وقولُهُ: (بلا خِلافٍ) مَردودٌ؛ فإنَّ الخلافَ فيها مَشهورٌ.

ثُمَّ شرَعَ المصنِّفُ في ذِكرِ مُثُلِ الأفعالِ التي ذكَرَها، مُقدِّماً للأوَّلِ فالأوَّلِ على التَّرتيبِ الذي ذكرَهُ، فقال: (نَحوُ: «**ظَنَنتُ زَيداً قائماً**»)، وإعرابُه: «ظَنَنتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «ظَنَّ»: فعلٌ ماضٍ تَنصِبُ مَفعولينِ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «زيداً»: مَفعولٌ أوَّلُ لـ«ظَنَنتُ»، و«قائماً»: مَفعولٌ ثانٍ، (و«**حَسِبْتُ زَيداً عالِماً**»[2])، وإعرابُه: «حَسِبْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «حَسِبَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أخواتِ «ظَنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والتَّاءُ: فاعلٌ، «زيداً»: مَفعولُها الأوَّلُ، و«عالماً»: مَفعولُها الثَّاني، (**وقَولِ الشَّاعِرِ**:

حَسِبْتُ التُّقى والجُودَ خَيرَ تِجارةٍ رَبَاحاً إذَا ما المَرءُ أَصبَحَ ثاقِلَا[3]

قاله لَبِيدُ بنُ رَبِيعةَ العامِرِيُّ، وهو مِن قَصيدةٍ مِن الطَّويلِ.

---

(١) كذا في الأصل، ولم يَتيسَّر لي الاطِّلاع على العبارة في الشَّرح المذكور، ولعلَّها: (غير متصرفة)؛ فإنَّ ابنَ مالكٍ قد شهَر هذا القولَ في كُتبِه وتَبِعه كثيرُون عليه.

(٢) الظاهر أن هذا المثال مِن زِيادات الفاكهي وليس مِن المَتن، ويَشهَد لِذلك سُقوطُه من غيرِ الطبَعات الثلاثة، واستِبعادُ تمثيل المصنِّف لـ«حَسِبَ» بمثالَين دُون غيرِه من أفعال البابِ. ومثلُه يقالُ في مثالِه الآتي في (زَعَمَ) وهو: (زعَمتُ زيداً صديقاً).

(٣) عجُزُ البيتِ من زِيادات الشارح على المتن كما في طبَعات الكتاب وغيرِها، والصَّحيحُ أنَّ نظيرَه في ذلك الأبياتُ الآتية في هذا الباب، أعني أنَّ المصنِّف إنما أنشَدَ منها محلَّ الشاهد فقط سَواءٌ وَقع في الصدر أم العَجُز، والشارحُ هو مَن تمَّمَها، إلا أنها أُدخِلَت فيها وجُعِلَت منها عند الطَّبع، وقد تَبِعتُ المطبوعَ في إثبات الأبيات كاملةً، وخالَفتُ ذلك في المتن أعلى الصَّفَحات لِلإشارة إلى ما ذكَرتُه، فتنبَّه له!

. . . . . .

الكواكب الدرية

اللُّغةُ: «حَسِبتُ» بمعنى: تَيَقَّنتُ، لا بمعنَى: صِرتُ ذا حَسَبٍ، و«التُّقى»: مصدرُ «اتَّقى»: إذا اجتنَبَ النَّواهيَ، وامتثلَ الأوامرَ، و«الجودُ»: الكرمُ، و«التِّجارةُ»: تَقليبُ المالِ لغرضِ الرِّبحِ، والمرادُ بها هنا: المكتَسَب، و«خيرَ» ههنا للتَّفضيلِ، فلِذا استَوى فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ، والإفرادُ وضِدَّاه، و«الرَّباحُ» بفتحِ الرَّاءِ و«الرِّبحُ» بكسرِها: واحدٌ، وفي «القاموس»: رَبِحَ في تِجارتِهِ كـ«عَلِمَ»: استَشفَّ، والرِّبحُ ـ بالكسرِ والتَّحريكِ، وكسَحاب ـ: اسمُ ما رَبِحه. اهـ، و«المرءُ» مُثلَّثَ الميم: الإنسانُ، أو الرَّجلُ، ولا يُجمَعُ مِن لفظِهِ، وسُمِعَ: «مَرْؤُونَ». قاله في «القاموسِ»، و«الثَّاقلُ»: مِن «ثَقِلَ» كـ«فَرِحَ»، فهو ثَقيلٌ وثاقلٌ: اشتَدَّ مرضُهُ، وقد أَثْقَلَهُ المرضُ والنَّومُ واللُّؤمُ، فهو مُستَثقَلٌ. قالهُ في «القاموسِ»، وفي «العينيِّ»: «ثاقلاً» أرادَ: ميِّتاً؛ لأنَّ الأبدانَ تَخِفُّ بالأرواحِ، فإذا ماتَ الإنسانُ يَصيرُ ثاقلاً كالجمادِ.

الإعرابُ: «حَسِبْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «حَسِبَ»: فعلٌ ماضٍ بمعنى: تَيَقَّنتُ[1]، مِن أَخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «التُّقى»: مَفعولُها الأَوَّلُ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، «والجودَ»: مَعطوفٌ على «التُّقى»، و«خيرَ»: مَفعولٌ ثانٍ، وهو مُضافٌ، و«تجارةٍ»: مُضافٌ إليه، «رَباحاً»: تمييزٌ كما قالَه الأزهَريُّ، وقالَ العَينيُّ[2]: «رَباحاً»: تمييزٌ، أي: مِن حيثُ الرِّبحُ والفائدةُ، «إذَا»: ظرفٌ لما استُقبِلَ مِن الزَّمانِ[3]، و«ما»: زائدةٌ، «المرءُ»: مُبتدأٌ[4]، «أَصبَحَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، واسمُها مُستَتِرٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «ثاقلَا»:

---

(١) الأَولى: بمعنى تيقَّن؛ إذ الكلامُ الآن في (حَسِب) لا في (حَسِبتُ).

(٢) الأَولى: (وعبارةُ العيني)، أو: (وقال العيني: أي: من حيث... إلخ) بإسقاط قولِه: (رباحاً تمييز)؛ إذ إبقاؤُه مع موافقتِه لقول الأزهريِّ قبلَه يُؤدِّي إلى الشك في وُجود خطأ في أحَدِهما.

(٣) أي: وهو متعلِّق بـ(حسبتُ). وهو مُضمَّن معنى الشرط كما سنَذكُره في التعليق الآتي.

(٤) تَبع فيه العَينيَّ، والذي في «التصريح»: (إذَا) شرطيَّة، و(المرءُ): مرفوعٌ بفعل محذوف يُفسِّره (أصبَح)، و(ثاقلاً) خبرُ (أصبح) المحذوفِ. اهـ أي: وجملةُ (أصبَح) المذكور مفسِّرة لا محلَّ لها، وجوابُ (إذا) محذوف لدلالة ما تقدَّم عليه. وهذا هو الصَّحيحُ.

و«خِلتُ عَمراً شاخِصاً»، وقَولِه تَعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧]، وقَولِه تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، .....

الكواكب الدرية

خبرُها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وجُملةُ «أصبحَ» مع اسمِها وخبرِها في محلِّ رفعِ خبرُ المُبتدأ[١].

والمعنى: تَيقَّنتُ التُّقى والجودَ خيرَ تجارةٍ رِبحاً إذا أَصبحَ المرءُ مَيِّتاً.

والشَّاهدُ: في: «حَسِبْتُ»؛ حيثُ جاءَتْ عامِلةً عملَ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ.

(و«خِلْتُ عَمْراً شاخِصاً»)، وإعرابُه: «خِلْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «خالَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أَخواتِ «ظنَّ»، والتَّاءُ: فاعلٌ، و«عَمْراً»: مَفعولُها الأوَّلُ، و«شاخِصاً» بمعنَى: مُسافراً[٢]: مَفعولٌ ثانٍ.

(وقَولِه تَعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾)، وإعرابُه: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها[٣]، «يَرَونَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ، مُتصرِّفٌ مِن «رأى» بمعنى: ظنَّ تَنصِبُ مَفعولَينِ، والواوُ: فاعلٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ أوَّلُ، و﴿بَعِيدًا﴾: مَفعولٌ ثانٍ[٤]، و«نَرى»: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالألفِ متصرِّفٌ مِن «رأَى» بمعنَى: تَيقَّنَ، مِن أخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولُها الأَوَّلُ، ﴿قَرِيبًا﴾: مَفعولٌ ثانٍ.

(وقَولِه تَعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: باعتبارِ ما قبلَها، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلَينِ: الأَوَّلُ فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني جوابُه، «عَلِمَ»: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ مِن أخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ

---

(١) وجملةُ (المرءُ أصبح ثاقلاً) في موضع جر بإضافة (إذَا) إليها.

(٢) في «التاج»: شَخَص مِن بَلَدٍ إلى بلد، يَشخَصُ شُخُوصاً: ذَهَب، وقيل: سارَ في ارتفاع، فإن سار في هُبُوط فهو هابِط.

(٣) والميم علامةُ الجمع.

(٤) وجملةُ ﴿يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾ خبر (إنَّ) في مَحلِّ رَفع.

وقَولِ الشَّاعِرِ:

زَعَمَتْنِي شَيْخاً ولَسْتُ بِشَيخِ

الكواكب الدرية

فاعلٌ، والميمُ والواوُ: علامةُ الجَمعِ[١]، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ أوَّلُ، والنُّونُ: علامةُ جمعِ الإناثِ، ﴿مُؤْمِنَتِ﴾: مَفعولٌ ثانٍ، وعلامةُ نصبِهِ الكسرةُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُؤنَّثٍ سالمٌ.

(ونَحوِ: «زَعَمتُ زَيداً صَديقاً»[٢])، وإعرابُه: «زَعَمْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «زَعَمَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أخواتِ «ظنَّ»، والتَّاءُ: فاعلٌ، «زيداً»: مَفعولُها الأَوَّلُ، و«صديقاً»: مَفعولُها الثَّاني.

(وقَولِ الشَّاعرِ:

زَعَمَتْنِي شَيخاً ولَستُ بِشَيخِ إنَّما الشَّيخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبَا)

قالَهُ أبو أُمَيَّةَ الحَنفِيُّ، واسمُه أَوسٌ، وهو مِن قَصيدةٍ مِن الخَفيفِ.

اللُّغةُ: «زَعَمَتني»: مِن الزَّعمِ، وهو: القَولُ بأنَّ الشَّيءَ على صفةٍ قولاً غيرَ مُستندٍ إلى وُثوقٍ، و«الشَّيخُ»: مَن استَبانَتْ فيه السِّنُّ، أو مِن خمسينَ إلى أواخرِ عُمرِهِ، قاله في «القاموسِ»، و«دبَّ يَدِبُّ دَبًّا ودَبِيباً»: مَشى على هينَتِهِ، قاله في «القاموسِ»، وقولُهُ: «يَدِبُّ» بكسرِ الدَّالِ كما ضَبَطَهُ بِذَلك ابنُ علَّان[٣] في «شرحِ الرِّياضِ»[٤].

الإعرابُ: «زَعَمَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أخَواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولينِ[٥]، والتَّاءُ: علامةُ

---

(١) أمَّا الميم فنَعم، وأمَّا الواو فالصحيح أنها إشباع.

(٢) انظر التعليق (٢) في الصَّفحة (١/ ٥٥٥) وُجوباً.

(٣) هو مُحمَّد علي بن مُحمد عَلَّان الصِّدِّيقي الشافعيُّ، مُفسِّر وعالم بِالحديث مِن أهل مَكة، له مُصنَّفات ورسائلُ كَثيرة، مِنها «ضِياء السبيل إلى مَعالم التنزيل» في التَّفسير، و«التلطُّف في الوُصول إلى التعرُّف» في الأُصول، و«الفُتُوحات الرَّبانية على الأذكار النَّوويَّة». تُوفي سنةَ (١٠٥٧هـ).

(٤) أي: شرح «رِياض الصالحين» لِلنووي، واسمُه: «دَليل الفالِحين».
ثم إن الضَّبطَ المذكور هو ضبطُ أربابِ اللغة أيضاً كالجَوهريِّ وغيره، وهو القياسُ في المضعَّف اللازمِ من باب (فَعَلَ)، فالنقلُ عن ابنِ علَّان رحمه الله وكتابِه الحديثيِّ من بابِ الأَخذِ بالشيءِ وغيرُه أَولى منه.

(٥) والفاعل ضميرٌ مستتر فيه جوازاً تقديرُه: هي، عائدٌ على امرأة.

وقَولِه تَعالَى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، .....

الكواكب الدرية

التَّأنيثِ، والنُّونُ: لِلوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ أوَّل، «شيخاً»: مَفعولٌ ثانٍ، الواوُ: حرفُ عطفٍ[(١)]، «لَستُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «ليسَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، «بِشَيخٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ خبرُ «ليسَ» في محلِّ نصبٍ، وهو[(٢)] مَجرورٌ بحرفِ الجرِّ الزَّائدِ، فحركةُ النَّصبِ فيه مُقدَّرةٌ، والمانعُ مِن ظُهورِها حركةُ المُناسبةِ لحرفِ الجرِّ الزَّائدِ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونَصبٍ، و«ما»: كافَّةٌ، ويَصِحُّ أنْ تَقولَ: «إنَّما»: أداةُ حصرٍ، «الشَّيخُ»: مُبتدأٌ، «مَن»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ رفعٍ خبرٌ، «يَدِبُّ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «دَبيبًا»: مَفعولٌ مُطلَقٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ[(٣)]. **والمعنَى** ظاهرٌ.

والشَّاهدُ: في قَوله: «زَعَمَتْني» حيثُ جاءَ بمعنى الظَّنِّ، ولِذا نَصَبَ مَفعولينِ.

(**وقَولِه تَعالى**: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِندَ[(٤)] ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾)، **وإعرابُه**: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «جعلُوا»: فعلٌ وفاعلٌ، «جعلَ»: فعلٌ ماضٍ بمعنى «اعتقدَ» تَعمَلُ عملَ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾: مَفعولُها الأوَّلُ، و﴿إِنَٰثًا﴾: مَفعولُها الثَّاني، و﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ نصبٍ نَعتٌ لِلملائكةِ، و﴿هُمْ﴾: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿عِندَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾: مُضافٌ إليه، والظَّرفُ شبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعٍ خبرٌ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ صلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ: ﴿هُمْ﴾.

---

(١) أو للحال كما قال العَيني في «المقاصد» والسُّيوطي في «شرح شَواهد المغني»، وعليه جَرى الشيخ مُحمد محيي الدين وغيرُه، فتكونُ الجملةُ بعدَه في محلِّ نَصب.

(٢) المتبادِر أن الضمير عائد على (بشيخ)، وحينئذٍ لا يَستقيم إعرابُه، كما أن قولَه قبلُ: (جار ومجرور في محل نصب) ليس على ما يَنبغي؛ إذ الموضعُ إنما هو لِلمجرور فقط، كما أن المحلَّ إنما يقال لِلمَبني لا لِغيرِه، فلو قال: (الباء زائدة وشيخ خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة... إلخ) لَكان أحسنَ.

(٣) وجملة (إنما الشيخ... إلخ) لا محلَّ لها تعليليَّة.

(٤) قرَأ بذلك نافِع وابنُ عامر وابنُ كثير، وقرأ الباقُون وهم أبو عمرٍو وعاصمٌ وحمزةُ والكسائي: (عبادُ)، وهو الحرفُ الذي وقَع خطأً في المطبوع متناً وشَرحاً.

وقَولِ الشَّاعِر:

قد كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمرٍو أَخَا ثِقَةٍ

الكواكب الدرية

تَنبيه: تمثيلُ المصنِّفِ بالآيةِ المَذكورةِ لـ«جَعَلَ» بمعنى: «اعتقَدَ» تَبِعَ فيه ابنَ هشامٍ في «الشُّذُورِ»[1]، ووَقعَ في «الكشَّافِ» أنَّ «جعلَ» في الآيةِ بمعنى: «صَيَّرَ»، واعتَرضَهُ أبو حيَّان فقالَ: إنَّه غيرُ صَحيحٍ؛ لأنَّهم لم يُصَيِّروهم إناثاً، وإنَّما ذكَرَ بعضُ النَّحويِّينَ أنَّها هنا بِمعنى: «سمَّى»، وأجابَ عنه الشُّمُنيُّ أنَّه ليسَ المرادُ التَّصييرَ بالفعلِ، بل المرادُ التَّصييرُ بالقولِ، قالَ: وقد نَصَّ الزَّمخشَرِيُّ على ذلك.

(وقَولِ الشَّاعِرِ:

قَد كُنتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوماً مُلِمَّاتُ)

قاله تَميمُ بنُ أبي مُقبلٍ، وقيلَ: أبو سنبلٍ[2] الأَعرابيُّ[3]، وهو مِن البسيطِ.

اللُّغةُ: «حَجَوتُ فلاناً» بمعنى: ظَنَنتُهُ، و«الثِّقةُ»: المؤتَمَنُ[4]، و«أَلَمَّ بي الشَّيءُ يُلِمُّ إلماماً»: إذا نزلَ، و«المُلِمَّاتُ»: النَّوازلُ، جمعُ «مُلِمَّة».

الإعرابُ: «قد»: حرفُ تحقيقٍ، «كُنتُ»: فِعلٌ وفاعلٌ[5]، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، «أَحْجُو»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الواوِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتَلُّ الآخِرِ بالواوِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنَا، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبٍ خبرُ «كانَ»، «أبا»: مَفعولٌ أوَّلُ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ،

---

(١) الصوابُ: في «شَرح الشذور».

(٢) هكَذا بالسين في الأصل، والمعروف فيه شَنْبَل بالمعجمة، وانظُر إن شئتَ: «تاج العروس» (ح ج و) و(ج ي ي).

(٣) وأبُو عمرو المذكور في البيت هو الشَّيبانيُّ.

(٤) ظاهرُه أن المرادَ بالمؤتَمَن اسمُ المفعول لا المصدر الميمي؛ إذ استِعمال هذا النوع من المصدر بدلَ المصدر الأصليِّ من غير قرينةٍ لا يَكاد يُعرف، ويَرِدُ عليه حينئذٍ ما سيأتي من عدم تجويزِه الوصف بالمصدر، وأن روايةَ البيت (أخَا ثقةٍ) بالإضافة لا غيرُ، والظاهر أن الشارحَ لفَّق كلامَه من كلامَين فتَناقَض.

(٥) فيه تساهلٌ بدليلِ ما بعده.

وقَولِ الآخَرِ:

فَلا تَعْدُدِ المَوْلى شَرِيكَكَ في الغِنَى

الكواكب الدرية

و«عَمرٍو»: مُضافٌ إليه، «أخَا»: مَفعولٌ ثانٍ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، و«ثقةٍ»: مُضافٌ إليه، ولا يَصِحُّ أنْ يُنَوَّنَ «أخَا» على أنَّه مَفعولٌ ثانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«ثقةً» نعتٌ له بمعنى: مَوثوقٍ به، أو ذَا[1] ثقةٍ؛ لأنَّ المصدرَ لا يُنعَتُ به إلَّا بالسَّماعِ[2] نحوُ: «هذا الرَّجلُ عَدلٌ، أو رِضاً»، «حتَّى»: حرفُ غايةٍ[3] بمعنى «إلى»، «أَلَمَّ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «بِنا»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على المَفعوليَّةِ مُتعلِّقٌ بـ«أَلَمَّ»، و«يوماً»: ظرفُ زمانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «مُلِمَّاتُ»: فاعلُ «أَلَمَّتْ»، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ. **والمعنى**: كنتُ أَظُنُّ أبا عَمرٍو أخاً موثوقاً بِهِ[4] أَرْجِعُ إليه عندَ احتِياجي إليه، إلى أنْ نَزَلَتْ بي النَّوازلُ العِظامُ، فلم يَكُنْ كما ظَنَنْتُهُ.

والشَّاهدُ: في: «أَحْجُو» حيثُ جاءَ بمعنى: أَظُنُّ، فلِذلكَ نَصَبَ مَفعولينِ، ولم يَذكُرْ أَحدٌ مِن النُّحاةِ أنَّ «حَجا يَحجُو» يَتَعَدَّى إلى مَفعولَينِ غيرَ ابنِ مالكٍ[5].

(وقَولِ الآخَرِ:

فَلا تَعْدُدِ المَولَى شَرِيكَكَ في الغِنَى ... ولَكِنَّما المَوْلَى شَرِيكُكَ في العُدْمِ)

قاله النُّعمانُ بنُ بَشيرٍ الأنصاريُّ رضي الله عنهما، وهو مِن قَصيدةٍ مِن الطَّويلِ.

اللُّغةُ: «المَولى» هُنا بمعنى: الصَّاحب، والحَليف، و«الغِنى» بِالكسرِ والقَصرِ: غِنى المالِ، وأمَّا بِالكسرِ والمدِّ فهو: الصَّوتُ المُطرِبُ، وبِالفتحِ والقصرِ: النَّفعُ، و«العُدْمُ» بضمِّ العَينِ وسُكونِ الدَّالِ: الفَقرُ.

---

(١) جرَّ (موثوقٍ) قبله بالإضافة، ونصَب هذا ليُوافق اللفظ المفسَّر وهو (ثقةً)، ولو ساوى بين الاثنَين لكان أفضلَ.

(٢) فيه أنهم قالوا: رجلٌ ثقةٌ أي: مُؤتمَن، فهو بعضٌ مما سُمع، وحينئذٍ لا مجالَ للمَنع.

(٣) أي: حرف جرٍّ وغاية، ومجرورُها هو المصدر المنسبك من الفعل بعدها، والتقدير: حتى إلمامِ الملمَّات بِنا.

(٤) لو اقتَصر على قَوله: (موثوقاً به) وأسقَط لفظ (أخاً) لكان أجرَى على ما قدَّمه من عَدم جواز النَّعت في البيت، ولَقُلنا: إنه عبَّر بالوصف لِبَيان حاصلِ المعنى فقط.

(٥) انظر: «تَخليص الشَّواهد» لابن هشام (ص٤٤١).

وقَولِهِ:

وإلَّا فَـــهَـــبْـــنِـــي امْـــرَأً هـــالِـــكَـــا

الكواكب الدرية

الإعرابُ: الفاءُ: عاطفةٌ، «لا»: ناهيةٌ، «تَعْدُدِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وحُرِّكَ بالكسرةِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، مُتصرِّفٌ مِن «عَدَّ» مِن أخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولينِ، «المولى»: مَفعولٌ أوَّلُ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرَةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، «شَريكَ»: مَفعولٌ ثانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: مُضافٌ إليه، «في الغنى»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرَةٌ على الأَلفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، مُتعلِّقٌ بـ«شَريك» لأنَّه «فَعِيل» بمعنى: (مُشارِك) اسمَ فاعلٍ، «ولكنَّما»: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لكنَّ»: حرفُ استدراكٍ ونصبٍ، و«ما»: كافَّةٌ، «المولى»: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الأَلفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، «شريكُ»: خبرٌ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و«في العُدْمِ»: مُتعلِّقٌ بـ«شَريك».

والمعنى: فلا تَظُنَّ صاحبَكَ وحَليفكَ شريكَكَ في المالِ، ولكنَّه شريكُكَ في الفَقْرِ والحاجةِ.

والشَّاهدُ: في: «تَعْدُد»؛ حيث جاءَ بمعنى الظَّنِّ، فلِذلكَ نصبَ مَفعولَينِ.

(وقَولِه:

فـقُـلـتُ: أَجِـرْنـي أَبَـا مـالِـكٍ وإلَّا فَـهَـبْـنِـي امْـرَأً هـالِـكَـا)

قالهُ ابنُ هَمَّامٍ السَّلُولي، وهو مِن المتقاربِ، ويُروَى بدلَ قولِهِ: «أبا مالكٍ» بلفظِ: «أبا خالدٍ».

اللُّغةُ: «أَجِرْني» بفتحِ الهمزةِ وكسرِ الجيمِ: مِن أَجارَهُ: إذا أَمَّنَهُ، و«الهالكُ»: الميِّتُ.

الإعرابُ: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «قُلتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «أَجِرْ»: فعلُ أمرٍ[1]، والنُّونُ: لِلوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «أبا»: مُنادًى مُضافٌ حُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ تَقديرُه: يا أبَا، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الألفُ نيابةً عن الفتحةِ؛

(١) فاعلُه ضمير مُستتر وجوباً تقديره: أنتَ. ومثلُه (هَبْ) الآتي.

وقَولِه تَعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، وقَولِه تَعالى: ﴿إِنَّهُمۡ أَلۡفَوۡاْ ءَابَآءَهُمۡ ضَآلِّينَ﴾ [الصافات: ٦٩]، وقَولِكَ: «دَرَيتُ زَيداً قائِماً»، .....

الكواكب الدرية

لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و«مالكٍ»: مُضافٌ إليه، «وإلَّا»: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، وفعلُ الشَّرطِ مَحذوفٌ؛ لأنَّ أصلَهُ: «وإنْ لا تَفْعَلْ»، فأُدْغِمَتْ «إنْ» في «لا» النَّافيةِ، وحُذِفَ فعلُ الشَّرطِ، والفاءُ: رابطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، «هَبْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ مِن أخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والنُّونُ: لِلوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولُها الأَوَّلُ، «امْرَأً»: مَفعولٌ ثانٍ، «هالكًا»: نعتٌ له[1].

والمعنى: قُلتُ: يا أبا مالكٍ أَجِرْني وأَغِثْني، وإنْ لم تُجِرْني فَظُنَّني مِن الهالِكينَ.

والشَّاهدُ: في: «هَبْ»؛ حيث جاءَ بمعنَى: «ظنَّ»، فلِذلكَ نَصَبَ مَفعولَينِ.

(**وقَولِه تَعالى**: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرًا﴾)، **وإعرابُه**: ﴿تَجِدُوهُ﴾: جوابُ الشَّرطِ المتقَدِّمِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ﴾، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصل في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿عِندَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه مُتعلِّقٍ بـ﴿تَجِدُوهُ﴾، وهو مُضافٌ، ولفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليهِ، ﴿هُوَ﴾: ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ، ﴿خَيۡرًا﴾: مَفعولٌ ثانٍ.

(**وقَولِهِ تَعالى**: ﴿إِنَّهُمۡ أَلۡفَوۡاْ ءَابَآءَهُمۡ ضَآلِّينَ﴾)، **وإعرابُه**: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها، ﴿أَلۡفَوۡاْ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «أَلْفَى»: فعلٌ ماضٍ يَنصِبُ مَفعولَينِ[2]، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «آباءَ»: مَفعولٌ أوَّلُ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿ضَآلِّينَ﴾: مَفعولٌ ثانٍ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ[3].

(و«دَرَيتُ» - بفَتحِ الدَّالِ مَبنيًّا لِلفاعلِ - (**زَيداً قائِماً**»)، **وإعرابُه**: «دَرَى»: فعلٌ ماضٍ

---

(١) وهو المَقصود بِالمَفعولية. ابن هشام.

(٢) مَبني على فتح مُقدَّر لِلتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنَين، أو على ضمٍّ مَنع من ظُهورِه انقلابُ الواو ألفاً لتحركها وانفِتاح ما قبلَها؛ إذ الأصل: ألفَوُوا بضمِّ لام الكلمةِ لِمُناسبة واو الفاعل.

(٣) وجملة ﴿أَلۡفَوۡاْ ءَابَآءَهُمۡ ضَآلِّينَ﴾ في مَحلِّ رفع خبر (إنَّ).

. . . . . .

الكواكب الدرية

بمعنى: «عَلِمَ» مِن أَخواتِ «ظنَّ»، والتَّاءُ: فاعلٌ، و«زيداً»: مَفعولٌ أوَّلُ، و«قائماً»: مَفعولٌ ثانٍ.

(وقَولِ الشَّاعرِ:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يا عُرْوُ، فاغْتَبِطْ ... فَإِنَّ اغْتِباطاً بِالوَفاءِ حَمِيدُ)[1]

هو مِن الطَّويلِ[2].

اللُّغةُ: «دُريتَ»: مبنيٌّ للمجهولِ مِن «دَرى»: إذا عَلِمَ، وله استِعمالانِ: أحدُهما: بالباءِ، نحو: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦]، ويَتَعَدَّى إلى الضَّميرِ بالهمزةِ[3]، وأَنْدَرُهُما: أنْ يَتعدَّى إلى اثنينِ بنفسِهِ كما في البيتِ. قالَهُ العينيُّ، و«الوفيُّ»: بمعنى: الوافي، يُقالُ: «وَفَى[4] فُلانٌ بِالعهدِ وفاءً»: ضدُّ «غَدَرَ»، و«العَهدُ»: الميثاقُ، و«عُرْوَ»: مرخَّمُ «عُرْوَةَ»، و«اغْتَبِطْ»: أمرٌ مِن الاغتباطِ والغِبْطَةِ، وهو: أنْ يَتَمَنَّى مثلَ حالِ المغبوطِ[5] مِن غيرِ أنْ يُريدَ زَوالَها عنه، بخلافِ الحَسَدِ، و«حَميد»: بمعنى: مَحمُود.

---

(١) هذا البيتُ ليس في شيءٍ من نُسَخ المتن، وهو من زيادات الفاكهيِّ في «شَرحه»، وقد تقدَّم أنَّ المصنِّف إنما مثَّل لكلِّ فعل بِمثالٍ واحدٍ، وهو هُنا (درَيتُ زيداً قائماً)، فمِن ثَمَّ أسقَطناهُ في المتن أعلى الصَّفحة كما ترى.

(٢) أي: وقائلُه مجهول؛ لِذا سَكت عنه.

(٣) عبارةُ العَينيِّ: وإنَّما تعدَّى ـ أي: في الآية السابقة ـ إلى الضمير ـ أي: الأول وهو الكافُ بنَفسِه ـ بسبب دُخول هَمزةِ النَّقل عليه. اهـ بزيادة الاعتراضيَّتين. وبهذا ظَهَر المقصودُ من كلامِ الشارح.

فإن قُلتَ: لعلَّه يَعني تعدِّيَه إلى المفعول الأول بنَفسِه مطلقاً لا في خُصوص الآية المذكورةِ، قُلتُ: فلِمَ التقييد إذاً بالضمير؟

(٤) بِتَخفيف عَينِه لِيُناسبَ اسم الفاعل قبلَه والمصدرَ بعدَه. على أنَّ الإتيانَ بالمُوفي من (أَوفى) أَولى؛ لأنه الواردُ في التنزيلِ، ولأنَّ (الوافي) مُشتهر بمعنى التامِّ الكاملِ.

(٥) قد تكرَّر تَفسيرُهم له بذلك، والصواب أنَّ معنى الاغتِباط ههنا الفَرَح والسُّرورُ بالنِّعمة والتَّبَجُّح بِالحال الحسَنة، يُقال: اغتَبَط بالشيء: إذا سُرَّ به، ومِنه قولُ الشَّنفَرى:

فَإِنْ تَبْتَئِسْ بِالشَّنفَرَى أُمُّ قَسْطَلٍ ... لَمَا اغْتَبَطَتْ بِالشَّنفَرَى قَبْلُ أَطْوَلُ

وقال عَدِيُّ بن زيدٍ:

فَرَّقَ اللهُ بَينَهُمْ مِنْ حُداةٍ ... واستَفادُوا حُمَّى مَكانَ النَّشاطِ =

. . . . . .

الكواكب الدرية

الإعرابُ: «دُرِيتَ»: فعلٌ ونائبُ الفاعلِ، «دُرِي»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ مِن أَخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولينِ، والتَّاءُ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، وهي المَفعولُ الأَوَّلُ لـ«دُري»، و«الوَفِيَّ»: مَفعولُها الثَّاني، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ تَعمَلُ عملَ الفعلِ تَرفَعُ الفاعلَ وتَنصِبُ المَفعولَ[١]، و«العهدُ» بالرَّفعِ: فاعلٌ[٢]، ويجوزُ نصبُهُ على التَّشبيهِ بالمَفعولِ به، وجَرُّهُ بالإضافةِ، وفاعلُ الصِّفةِ المشبَّهةِ حينئذٍ[٣] ضميرٌ مُستترٌ جوازاً تَقديرُه: هو، قالَ العينيُّ: وأَرْجَحُها النَّصبُ[٤]، وأَضعفُها الرَّفعُ. اهـ، والمرادُ بالرُّجحانِ والضَّعفِ مِن جهةِ المعنَى كما يُفيدُه كلامُهم في بابِ (الصِّفةِ المشبَّهةِ)، «يا عُرْوَ»: «يا»: حرفُ نداءٍ، «عُرْوَ»: مُنادًى مرخَّمٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ على لغةِ مَن لا يَنْتَظِرُ، وعلى الفتحِ[٥] على لُغةِ مَن يَنتَظِرُ، والفاءُ: فصيحةٌ، ويُقالُ فيها: داخلةٌ في جوابِ شرطٍ مُقدَّرٍ؛ إذ التَّقديرُ: إذا دُريتَ الوفيَّ العهدِ فاغتَبِطْ[٦]، «فإنَّ»[٧]: الفاءُ: حرفُ تعليلٍ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، «اغْتِباطاً»

= مِثْلَ ما هَيَّجُوا فُؤادِي فأَمْسَى هائِماً بَعدَ نِعْمَةِ الإغتِباطِ

ومِن ثَمَّ فسَّره ابنُ هِشام في «تَخليص الشواهد» بقَوله: والاغتِباطُ بالخيرِ مَحمودٌ مَطلوب؛ لأنه يَحُثُّ على الازدِياد منه؛ لأنَّ رُؤية النِّعمة أَدعى إلى الشُّكر عليها، قال الله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾؛ ولا شكَّ أنَّ الوَفاء بِالعهد مِن فَضل الله سُبحانه ورَحمته لِعَبده، فالاغتِباطُ به واجِب أو مَندُوب؛ لِوُرود الأمرِ به، وأمَّا الفرَحُ المَنهيُّ عنه فهو الفرَحُ بِالدُّنيا وما يَتعلَّق بها. اهـ

(١) تقدَّم التنبيهُ على أنَّ هذا غيرُ صَحيح.

(٢) أي: مع تَقدير الضَّمير، أي: العهدُ منه، أو إنابةِ اللام عنه، أي: عَهدُه.

(٣) أي: في حالتَي النصب والخفضِ.

(٤) الذي رأيتُه في كلامِه: (وأرجحُها الخفضُ)، وهي عبارة ابنِ هشامٍ في «التَّخليص».

(٥) عادتُهم في مثلِ هذا أن يَقولُوا في الوجه الأول: (مَبنيٌّ على الضم على الحرفِ المذكورِ على لغةِ من لا يَنتَظِر)، وفي هذا الوجهِ الثاني: (مَبنيٌّ على الضم على الحرفِ المحذوفِ على لغةِ مَن يَنتَظِر)؛ لأنَّ المنادَى ههنا مفردٌ عَلَمٌ، وهو إنما يُبنَى على الضمِّ، والشارحُ ناظرٌ إلى اللفظِ فلِذا قال ما قال، وغيرُه يقول في مِثلِه إذا احتاجَ إلى بيانِ الفتح: (عُروَ بالفتح والضمِّ)، ولكنْ لا يَجعَلُ البناءَ إلا على الضم لما ذكَرنا. هذا ما ظَهَر لي ههنا فانظُر ماذا تَرى!

(٦) ويَجوز أن تكونَ سَببيَّةً، ولعلَّه أولى لِعدَم التَّقدير.

(٧) سَقط إعرابُ (اغتَبِط) قبلَه، وهو فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون لا محلَّ له من الإعراب، وفاعلُه مُستتر فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ.

وقَولِ الشَّاعِرِ:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكْرِ

الكواكب الدرية

اسُمها، «بِالوفاءِ»: جارٌّ ومَجرورٌ نعتٌ لـ«اغتباطاً» مُتعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: كائناً[١]، «حميدُ»: خبرُ «إنَّ»، وقالَ العَينيُّ: «بِالوفاءِ»: متعلِّقٌ بالخبرِ ـ أعني: «حَميد»[٢] ـ، أي: بِوَفاءِ العهدِ.

والمعنَى: يا عُروةُ قد عَلمتَ حالَ مَن يَفي بِالعهدِ[٣]، فتَمَنَّ أنتَ مثلَ ذلكَ؛ لأنَّ الغِبطةَ بمثلِ ذلك مَحمُودةٌ.

والشَّاهدُ: في قَوله: «دَرَى»؛ حيثُ جاءَت بمعنَى: «عَلِمَ»، فلِذلك نَصَبَتْ مَفعولَينِ.

(وقَولِ الشَّاعرِ:

تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوِّها فَبالِغْ بِلُطفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكرِ)

قاله زيادُ بنُ يسارٍ[٤]، وهو مِن الطَّويل.

اللُّغةُ: «تَعَلَّمْ»: أمرٌ بمعنى: اعلَمْ، و«الشِّفاءُ» بِكَسرِ الشِّينِ المعجَمةِ والمدِّ: الدَّواءُ والبُرءُ مِن السَّقَمِ[٥]، و«القَهرُ»: الغَلَبةُ، و«العَدوُّ»: ضدُّ الصَّديقِ، و«اللُّطفُ»: ضدُّ العُنفِ، و«التَّحيُّلُ» كالاحتيالِ: الحِذقُ وجُودةُ النَّظرِ، و«المكرُ»: الخَديعةُ.

الإعرابُ: «تَعَلَّمْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ يَعمَلُ عملَ «ظنَّ» يَنصِبُ مَفعولَينِ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «شفاءَ»: مَفعولٌ أوَّلُ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ،[٦] «قَهرَ»: مَفعولٌ ثانٍ، وهو مُضافٌ، و«عَدوِّ»: مُضافٌ إليه وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ

---

(١) الصحيحُ ـ وهو ما علَيه غيرُه ـ أنَّ (بالوفاء) متعلِّق بـ(اغتباطاً) لأنه مصدرٌ.

(٢) الظاهرُ أن قولَ العينيِّ هذا سهوٌ.

(٣) ليس هذا معنَى كلامِ الشاعر، وإنما مَعناه: قد عَلِم الناسُ يا عُرْوةُ أنَّك تَفِي بِالعُهُود والمَواثِيق... إلخ.

(٤) كذا في الأصل، والصواب: زياد بن سيَّار.

(٥) أي: أصلُه البُرء من المرَض، ثُم وُضِع مَوضعَ العِلاج والدَّواء.

(٦) سَقط من كلامِه إعرابُ (النفسِ) في البيتِ، وهو مضافٌ إليه مجرورٌ وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظاهرة في آخِرِه.

وإذا كانَتْ «ظَنَّ» بِمَعنَى اتَّهَمَ، و«رَأَى» بِمَعنَى أَبْصَرَ، و«عَلِمَ» بِمَعنَى عَرَفَ، لم تَتَعَدَّ إلَّا إلى مَفعُولٍ واحِدٍ، نَحوُ: «ظَنَنْتُ زَيداً» بِمَعنَى اتَّهَمْتُهُ، و«رَأَيتُ زَيداً» بِمَعنَى أَبْصَرتُهُ، .....

الكواكب الدرية

في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وقولُهُ: «فبالِغْ»: الفاءُ: حرفُ عطفٍ على «تَعَلَّمْ»[1]، «بالِغْ»: فعلُ أمرٍ، وفاعلُهُ مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، وما بعدَها ظاهرٌ.

والمعنى: اعلَمْ شِفاءَ النَّفسِ قَهْرَ العَدُوِّ، وذلك بأنْ تُبالِغَ[2] في خَدِيعتِهِ والاحتيالِ في دَفعِهِ بالمُمكِنِ.

والشَّاهدُ: في: «تَعَلَّمْ» بمعنى: اعلَمْ؛ حيثُ نصبَ مَفعولَينِ.

(وإذَا كانَ «ظَنَّ» بِمَعنَى: اتَّهَم، و«رأَى» بِمَعنَى: أَبْصَرَ، و«عَلِمَ» بِمَعنَى: عَرَفَ)، و«حَجا» بمعنى: قَصَدَ، و«وَجَدَ» بمعنى: حَزِنَ أو حَقَدَ، و«زَعَمَ» بمعنى: كَفَلَ، أو بمعنى: قالَ، وتَأتي هذه الأفعالُ وبَقيَّةُ أفعالِ البابِ لِمَعانٍ أُخَرَ غيرِ قَلبيَّةٍ، وحينئِذٍ (لم تَتَعَدَّ إلَّا إلى مَفعُولٍ واحِدٍ)؛ لأنَّ تَعدِّيَها إلى مَفعولينِ إنَّما كانَ بالنَّظرِ لاقتِضائِها لِلجزأَينِ: المُبتدإِ والخبرِ، فإذا كانَتْ قد وُضِعَتْ لمعنًى آخَرَ لا تَقتَضي إلَّا أَمراً واحداً وَجَبَ أنْ لا تَتَعدَّى إلَّا إلى واحِدٍ؛ لأنَّ التَّعدِّيَ أمرٌ مَعنويٌّ، فتَعَدُّدُ مُتَعَلَّقِهِ وإفرادُه إنَّما هو بحسَبِ المعنى، (نَحوُ: «ظَنَنتُ زَيداً» بِمَعنَى: اتَّهَمْتُهُ)؛ لأنَّ الاتِّهامَ لا يَقتَضي إلَّا مُتَّهماً واحداً، ومَعنى الاتِّهامِ أنْ تَجعلَ شخصاً مَوضعَ الظَّنِّ السَّيِّئِ، تَقولُ: «ظَنَنتُ زيداً»، أي: ظَنَنتَ به أنَّه فعلَ سَيِّئاً، وكذا «اتَّهَمْتُهُ». قالَه الدَّماميني. ومِن مجيءِ «ظنَّ» بمعنى: اتَّهم قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] بِالظَّاءِ المُشالةِ[3] في قِراءةِ الأكثَرِ[4]، أي: بمتَّهَم، وقَرأَها نافعٌ: ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضَّادِ السَّاقطةِ، أي: بخيلٍ، (و«رأَيتُ زَيداً» بِمَعنَى: أَبصَرتُهُ)، وذلك لأنَّ الإبصارَ إنَّما يَقتضي واحداً.

(١) الأولى أن تكونَ فصيحةً، وتَقدير الكلامِ في التَّعليق الآتي.

(٢) تَفسيرُه بذلك غيرُ موافِق لسِياق البيت، والأظهَر أن يقالَ: إذا كان الأمرُ كذلك فبالِغ... إلخ، أي: فيَنبَغي لك أن تَبذُلَ الجهد مع اللُّطف والرِّفق في الحِيلة كي تنالَ مِن عَدُوِّك ما تُريده.

(٣) أي: المرفوعةِ.

(٤) فيه نظرٌ؛ إذ هي قراءةُ ابنِ كثير وأبي عَمرو والكِسائي من السَّبعة، وقرَأ الأربعةُ الباقون بالضاد، فاقتِصارُه على نافِع فِيما يأتي ليس بِذاك.

. . . . . .

واختَلفُوا في «رأَى» الحُلميَّةِ: فأَلحَقَها الأَكثَرُونَ بـ«رأَى» العِلْمِيَّةِ في التَّعدِّي لاثنينِ، مِن جهةِ أنَّ كُلًّا مِنهما إدراكٌ بِالباطنِ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

أَراهُـــم رُفْـقَـتِـي حـتَّـى إذَا مـا تَـجـافَـى الـلَّـيـلُ وانْـخَـزَلَ انـخِـزالَا[1]

فـ«هُم»: مَفعولٌ أوَّل، و«رُفقَتي» بضمِّ الرَّاءِ وكَسرِها[2]: مَفعولٌ ثانٍ[3]، ومَصدَرُها[4]: الرُّؤيَا، ولا تَختَصُّ «الرُّؤيا» بمصدرِ الحُلميَّةِ، بل تَقعُ مصدراً لِلبَصريَّةِ كقَولِهِ تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]، قالَ ابنُ عبَّاسٍ: هي رُؤيَا عَينٍ، والأكثَرُ

---

(١) هو لِعَمرو بن أحمرَ الباهلي، مِن قصيدة يَذكر فيها جماعة من قومه فارَقوه ولحقُوا بالشام، فصار يَراهم في المَنام، وقبلَه:

أبـو حَـنَـشٍ يُـؤَرِّقُـنـي وطَـلْـقٌ وعَـمَّـارٌ وآوِنَـةً أُثـالَا

وبعدَه ـ وهو جوابُ (إذا): ـ

إذَا أنَـا كـالَّـذي يَـجـرِي لِـوِرْدٍ إلـى آلٍ فـلَـم يُـدرِكْ بِـلالَا

اللغة: (الرفقة): الجَماعة يَنزِلون جُملةً ويَرتحلون جملةً، وسُمُّوا رُفقةً لارتِفاق بَعضهم بِبَعض. (تَجافى الليل): زال وذَهب الزَّمن المَعروف، ويَجوز أن يكونَ أرادَ بِه النَّوم. (انخَزل): انطَوى وانقَطَع.

المعنى: أرَى أبا حنَشٍ والجماعةَ المذكورةَ معه في المنام كأنَّهم رُفقة لي، فإذا تقضَّى الليل كنتُ كساعٍ إلى سَرابٍ ظَنَّه ماء، فلم يُدرِك ما يبلُّ شَفتَه.

الإعراب: «أَراهُم»: فعل مضارع، والفاعل: أنا، و(هُم): مفعول به أوَّل. «رفقتي»: مفعولٌ ثانٍ، والياء: مُضاف إليه. «حتى»: ابتِدائية. «إذَا»: ظرف مُستقبَل مُتضمِّن معنى الشرط. ويَجوز أن تكون (حتى) حرفَ جر، و(إذَا) في مَوضع جَرٍّ بها. «ما»: زائدة. «تَجافى»: فعل ماضٍ. «الليلُ»: فاعله؛ وجملة (تجافى الليل): في محلِّ جر بالإضافة؛ «وانخزَل»: الواو للعطف، (انخزل): فعل ماضٍ، فاعلُه: هو. «انخزالَا»: مفعول مطلق منصوب. وجملةُ (انخزل) مَعطوفة على (تَجافى الليل)، وجوابُ (إذَا) في البَيت بعدَه وقد أشَرنا إليه فيما مرَّ.

والشاهد: في قَوله: (أراهم رفقتي)؛ حيث نَصب بـ(رأى) الحُلميَّة اسمَين مَعرِفَتين هما مبتدأٌ وخبرٌ في الأصل، كما يُفعَل بـ(رأى) بِمَعنى عَلِم وبِمَعنى ظَنَّ، والدليلُ على أنَّ الرُّؤيا هنا حُلميَّة قولُه: (حتى إذا ما تجافى الليل...).

(٢) ويَجوز فتحُها أيضاً.

(٣) أي: وهو معرفةٌ لا نكرة، فلا يُمكن جعلُه حالاً كما يُقال في غيرِه، واعتُرض بأنه بِمَعنى اسم الفاعل، فالإضافةُ فيه غيرُ مَحضة.

(٤) أي: في الأكثَر، بدليل ما بعدَه.

و«عَلِمْتُ المَسْأَلةَ» بِمَعنَى عَرَفتُها.

النَّوعُ الثَّاني: أَفعالُ التَّصْيِيرِ، .....

الكواكب الدرية

في مَصدرِ البَصَريَّةِ: «الرُّؤيةُ»، (و«عَلِمتُ المَسألةَ» بِمَعنَى: عَرَفْتُها)، ومِنه قولُهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨]، أي: لا تَعرِفونَ شيئاً، وذلك لأنَّ لفظَ «المعرفةِ» وُضِعَ لِلتَّعلُّقِ بالشَّيءِ نَفسِهِ، فمَعنى قَولِك: «عَلِمتُ زيداً»: عرَفتَه في نَفسِهِ، ومَعنى: «عَلمتُ زيداً قائماً»: عرَفتُهُ باعتبارِ كَونِهِ على صفةٍ، قالَهُ ابنُ الحاجبِ في «شرحِ المفصَّلِ»[(١)]، وخالَفَهُ الرَّضيُّ فقالَ: لا يُتَوَهَّمُ أنَّ بينَ «عَلِمتُ، وعَرفتُ» فرقاً معنويًّا كما قالَ بعضُهم، فإنَّ معنى «عَلِمتُ أنَّ زيداً قائمٌ» و«عرَفتُ أنَّ زيداً قائمٌ» واحدٌ، إلَّا أنَّ «عَرَفَ» لا تَنصِبُ جُزأَي الاسمِيَّةِ كما تَنصبُهُما «عَلِمَ»، لا لِفَرقٍ مَعنويٍّ، بل هو مَوكولٌ إلى اختيارِ العربِ؛ فإنَّهم قد يَخُصُّونَ أَحَدَ المتساوِيَينِ في المعنى بحكمٍ لفظيٍّ دونَ الآخَرِ. اهـ، قالَ العِصاميُّ: قالَ بعضُهم: وهذا بِناءً على أنَّ العِلمَ والمعرِفةَ مُترادِفانِ، وهو قولُ بعضِ أهلِ الأُصولِ والميزانِ، ولِبَعضِهم قولٌ آخَرُ، وهو أنَّ العِلْمَ يَتعَلَّقُ بالكُلِّيَّاتِ والمُركَّباتِ، والمعرِفةَ تَتَعَلَّقُ بِالجُزئيَّاتِ والبَسائطِ، قالَ في «شَرحِ المطالعِ»[(٢)]: ومِن هنا تَسمَعُ النَّحويِّينَ يَقولونَ: «عَلِمَ» تَتَعَدَّى إلى مَفعولَينِ، و«عرفَ» تَتَعَدَّى إلى واحِدٍ، فَتَأَمَّلْهُ. اهـ

(**النَّوعُ الثَّاني**) مِن الأفعالِ النَّاصبةِ لِلمُبتدإِ والخبرِ على أنَّهما مَفعولانِ لها: (**أفعالُ التَّصيِيرِ**)، سُمِّيتْ بذلك لدَلالتِها على تحويلِ الشَّيءِ مِن حالةٍ إلى حالةٍ أُخْرى.

وفي كَونِ مَفعولَي هذه الأَفعالِ مُبتدأً وخبراً في الأصلِ كما يُفِيدُه كلامُ ابنِ مالكٍ وابنِ هشامٍ والرَّضيِّ وغيرِهم بَحثٌ؛ لأنَّ مَفعولَيها مُتغايرانِ مَفهوماً وخارجاً، فلا يَصحُّ ادِّعاءُ

---

(١) عِبارة الدَّماميني في «المَنهل الصافي»: هذا رأيُ ابنِ الحاجب. اهـ والصحيحُ أنه قالَه في «شرح الكافية» لا في «شَرح المفصَّل».

(٢) «المَطالع» كتابٌ في المنطِق ألَّفه القاضي سِراج الدين الأُرمَويُّ المتوفى سنة (٦٨٢هـ)، وشَرحُه ـ واسمُه «لَوامع الأسرار في شَرح مَطالع الأنوار» ـ لأبي عبد الله محمَّد قُطب الدين الرازي المعروف بِالتَّحتاني، من أهل الريِّ، استَقر في دمشق سنةَ (٧٦٣) وعَلَتْ شُهرتُه، وعُرف بالتحتاني تمييزاً له عن شخص آخَر ـ يُكنى قُطب الدين أيضاً ـ كان يَسكُن معه في أعلى المدرسة الظاهريَّة في دمشق. انظُر: «الأعلام» (٧/ ٣٨)، و«كَشف الظُّنون» (٢/ ١٧١٥).

نَحوُ: «جَعَلَ، ورَدَّ، واتَّخَذَ، .....

الكواكب الدرية

كونِهما مُبتدأً وخبراً؛ لِوُجوبِ اتِّحادِ المُبتدإِ والخبرِ في الخارجِ وإنِ اختَلَفَا في المَفهومِ، ويَتَبَيَّنُ ذلك أنَّك تَقولُ: «صَيَّرتُ الغَنِيَّ فَقيراً، والمَعدومَ مَوجوداً»، وصِدقُ الأَوَّلِ على الثَّاني في المِثالَينِ مُمْتَنِعٌ.

وأَجابَ بعضُ المُحقِّقينَ عن هذا بأنَّه: لا نِزاعَ في أنَّ الأفعالَ النَّاقصةَ مِن دَواخِلِ المُبتدإِ والخبرِ، ولا نِزاعَ في صحَّةِ قولِهم: «صارَ الغَنِيُّ فقيراً، والمَعدومُ مَوجوداً» مع جَريانِ ما ذُكِرَ فيه، فما كانَ جَواباً عن هذا، فهو جوابٌ عن ذاك، فتَأَمَّلْ! (نَحوُ: «جَعَلَ»)، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، وقولُهُ تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠]، فالمَجرورُ فيهما مَفعولٌ ثانٍ، وما بَعدَه مَفعولٌ أوَّلُ، وقِسْ به ما أَشبَهَهُ، وإنَّما لم يُقَدَّرِ المَجرورُ مَفعولاً أوَّلَ؛ لأنَّ المَفعولَ الأَوَّلَ في محلِّ المُبتدأ، والمَفعولَ الثَّانيَ في محلِّ الخبرِ، والمُبتدأُ لا يَكونُ جارًّا ومَجروراً، (و«رَدَّ») كقولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً ... ورَدَّ وُجوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا[1]

(و«اتَّخَذَ»)، ويُقالُ فيه: «تَخِذَ» نحوُ: ﴿لَتَخِذْتَ[2] عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، وفي قراءةٍ:

---

(١) **البيتُ:** لِعَبد الله بن الزَّبير الأسَدِي، وقبلَه:

رَمَى الحِدثانُ نِسوَةَ آلِ حَربٍ ... بِمِقدارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا

اللغة والمعنى: (الحِدثان) بكسر فسكون: نوازل الدهر وحَوادثه، وفسَّره بعضُهم بالليل والنهار على أنه مثنًّى حَدَث. (سَمَدن): حَزِنَّ وأقمن مُتحيِّرات. (فردَّ شعورهنَّ...): يُريد أنه قد صيَّر شُعورَهن بِيضاً من شِدَّة الحُزن، ووُجوهَهُن سُوداً مِن شِدَّة اللَّطم.

الإعراب: «فرَدَّ»: الفاء عاطفة، (رَدَّ): فعل ماضٍ، وفاعلُه مُستتر فيه جوازاً تقديرُه: (هو) يعود على الحِدثان، أو على المِقدار على جعل (الحَدَثانِ) مُثنًّى. «شُعورَهُنَّ»: مفعول (رَدَّ) الأول مضاف، وضمير النِّسوة: مُضاف إليه. «السودَ»: نعتٌ لـ(شعور). «بِيضاً»: مفعولُ (ردَّ) الثاني. وإعراب «ردَّ وُجوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا» كإعراب الجملة السابقة، وهي عطفٌ عليها.

والشاهد: في قَوله: (ردَّ) في المَوضِعَين؛ فإنه بمعنى صَيَّر؛ وقد نَصَب مَفعولَين كما ذكَرناه.

(٢) قرأ بذلك ابنُ كثير وأبو عَمرو، وقرأ الباقُون بالتشديد على (افتَعل) كما سيَذكُره، وقد ذهَب بعضُهم إلى أن المخفَّف بمعنى (أخَذ) فلا يتعدَّى إلا إلى واحِد.

وصَيَّرَ، ووَهَبَ»، .....

الكواكب الدرية

﴿لَنَخَذْتَ﴾، (و«صَيَّرَ»)، ومِثلُها «أصار»، وهما مَنقُولانِ مِن «صارَ» إحدى أَخواتِ «كانَ»، نُقِلَ الأَوَّلُ بالتَّضعيفِ، والثَّاني بالهمزةِ، كقَولِ الشَّاعرِ: [السريع]

ولَعِبَتْ طَيرٌ بِهِمْ أَبابِيلْ فصُيِّرُوا مِثلَ كَعَصفٍ مَأكُولْ(١)

(و«وَهَبَ») غيرَ متصرِّفٍ، فلا يُستَعمَلُ إلَّا بِصيغةِ الماضي، كالمثالِ الآتي.

وإتيانُ المصنِّفِ بـ«نَحو» في أَوَّلِها لِلإشارةِ إلى عدمِ انحِصارِها فيما ذَكَرَ، فقد عَدَّ بعضُهم منها: «تَرَكَ»، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]، قال في «المغني»: إنْ فُسِّرَ «تَرَكَ» بـ«صَيَّرَ»، فالظَّرفُ: مَفعولٌ(٢)، و﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾: مَفعولٌ ثانٍ تَكَرَّرَ كما يَتَكَرَّرُ

---

(١) **البيت:** لرُؤبة، وهو من الرَّجز، وقيل: من مَشطور السريع، وقبلَه:

ومَسَّهُم ما مَسَّ أَصحابَ الفِيلْ
تَرْمِيهِمُ حِجارةٌ مِنْ سِجِّيلْ

ويُروى: (فأصبحوا) بدلَ: (فصُيِّروا).

اللغة: (الأبابيل): الجَماعات من الطَّير، جمعُ إِبَّالة، وهي الحزمة الكبيرة، شُبِّهَت بها الجماعةُ من الطير لِتَضامِّها. (العَصف): زَرع أُكل حَبُّه وبَقي تِبنُه، وقيل: وَرَق الزَّرع.

الإعراب: «لَعبت»: فِعل ماض، والتاء: لِلتأنيث. «طيرٌ»: فاعل. «بِهم»: جار ومجرور متعلِّق بـ(لَعِبت)، «أبابيل»: نعتُ (طَير) سُكِّن للقافية، والجملةُ عطفٌ على جملةِ (مَسَّهم...) السابقة. الفاء: عاطِفة للجُمَل. «صُيِّروا»: فعل ماض مغيَّرُ الصيغة مَبني على الضم، والواو نائبُ فاعِله، وهو المفعولُ الأول. «مثلَ»: مفعول (صُيِّر) الثاني. «كعَصف»: الكاف: اسم بمعنى (مِثل) مُؤكِّد لـ(مِثل) الأوَّل، أو هو مُضاف و(عصفٍ): مُضاف إليه. ويجوز أن تكون الكاف زائدةً بين المتضايفَين. «مَأكول»: صفةُ (عَصف) مجرورة مِثلُه، وسُكِّنت للقافية.

والشاهد: في تَعدِّي (صار) التي هي من أَخَوات (كانَ) بِالتَّضعيف إلى اثنينَ، وذلك قولُه: (فصيِّرُوا مثلَ)، وهي حينئذٍ من أَخَوات (ظَنَّ). ومِثلُها في ذلك (أصار) المُعدَّاة بالهمزة.

(٢) كُتب عليه في هامش طبعَتَين: هَكذا بالأصل، ولعلَّ الكلامَ فيه حذفٌ تقديرُه: إن فُسر (ترك) بـ(صير) فمَفعولُه الأول الضمير، والظرف يعني الجار والمجرور مَفعوله الثاني... إلخ، والواو في قوله بعدُ: (والظرف) بمعنى أو ليكونَ وجهاً ثانياً في الإعراب. اهـ مصححه. قُلتُ (نسيم): مثلُ هذا لا يُسمَّى حذفاً، بل هو تغييرٌ لكلام الشارح بالحذف والزيادة والتقديم والتأخير، ولا دليلَ عليه، وفي طبعةٍ أخرى من هذا الكتاب: (فالظرفُ مفعولٌ أول)، ولعلَّها من تصرُّف القائمينَ عليها، والعبارةُ في «المغني»: وإذا حُمِل قَولُه تَعالى: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ على الأوَّلِ، فالظرفُ و﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ مَفعولٌ ثانٍ تَكرَّر كما يَتكرَّرُ الخبرُ، أو الظَّرفُ مَفعولٌ ثانٍ... إلخ.

قالَ الله تَعالَى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، وقالَ: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، .....

الكواكب الدرية

الخبرُ، والظَّرفُ[١] مَفعولٌ ثانٍ، والجُملةُ بعدَه حالٌ[٢]. اهـ، وقالَ ابنُ عَنقاءَ: زادَ بَعضُهم في أَفعالِ التَّصييرِ «ضَرَبَ» مع المثَل، نَحوُ: «ضرَبتُ هذا الكلامَ مَثَلاً»، وفي نحوِ: «ضَرَبْتُ الفِضَّةَ خاتَماً، والطِّينَ خَزَفاً»، وبَعضُهم «خَلَقَ»[٣]؛ وجَزَمَ به السُّيوطيُّ في «شرحِ النُّقايةِ»[٤] نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وفي «الارتِشافِ»: لا أَعلَمُ نحويًّا ذَهبَ إلى أنَّ «خَلَقَ» تَتَعَدَّى إلى اثنَينِ، فلا يَكونُ مِن هذا البابِ، قالَ[٥] جمعٌ مُتأخِّرونَ: وقد يُضَمَّنُ المتعدِّي لِواحدٍ معنى «صَيَّرَ»، وتُجْعَلُ[٦] مِن أَفعالِهِ، فتَقولُ: «حَفَرتُ وسطَ الدَّارِ بِئراً، وبَنَيتُ الدَّارَ مَسجداً، وقطعتُ الثَّوبَ قَميصاً، وصَنَعتُهُ عِمامةً»، أي: «صَيَّرتُ» في كلِّها؛ قالَ ابنُ عنقاء: وهو قَويٌّ.

وقد أشارَ المصنِّفُ رَحمه اللهُ تعالى إلى أَمثِلةِ ما ذَكَرَهُ مِن أفعالِ التَّصييرِ على التَّرتيبِ بقَولِهِ: (**قالَ اللهُ تَعالى**: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾)، و**إعرابُه**: الفاءُ: باعتبارِ ما قَبلَها[٧]، «جَعَلَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ التَّصييرِ تَنصِبُ مَفعولَينِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ أوَّلُ، ﴿هَبَآءً﴾: مَفعولٌ ثانٍ، ﴿مَّنثُورًا﴾: نعتٌ، (**وقالَ تَعالى**: ﴿يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾)، و**إعرابُه**: «يَرُدُّونَ»: فعلٌ مُضارعٌ

---

(١) الصواب: (أو الظرف). انظُر التَّعليقَ السابق.

(٢) تَتمتُه: أو بالعكس. اهـ

(٣) عِبارة ابن عَنقاء: (قيل: وخلق). اهـ وأما (ضرَب) التي قبله فعطَفها على أفعالٍ أُخرى من الباب مِن غير أن يَنسب ذلك إلى أحدٍ، فقولُ الشارح نقلاً عنه: (زاد بعضُهم) محلُّ نظر.

(٤) «النُّقاية» كتابٌ للسيوطي جَمَع فيه أربعةَ عشر علماً على طريقة المتُون، منها: التفسير والحديث والنحو والصرف والتَّشريح والطِّب والتصوف؛ وشَرَحه في كتاب سمَّاه «إتْمَام الدِّراية لِقُراء النُّقاية».

(٥) عاد إلى النَّقل عن ابن عَنقاء من هذا الموضع إلى آخِر الفَقرة بعد أن انتَقل منه عِند قَوله سابقاً: خَلق.

(٦) أي: الكلمةُ المُضمَّنة.

(٧) هي عاطفةٌ على (قَدِمْنا) في قَوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ﴾، والإحالةُ في الإعراب على ما قبلها من غير تَعيينٍ إنما يُرتكب إذا جُهل ما قبلَها، فافهَم!

وقالَ تَعالَى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، ونَحوُ: «صَيَّرتُ الطِّينَ خَزَفاً»، وقالُوا: «وَهَبَنِي اللهُ فِداءَكَ».

واعلَمْ أنَّ لِأَفعالِ هذَا البابِ ثَلاثةَ أَحْكامٍ:

الكواكب الدرية

مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثُبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، متصرِّفٌ مِن «ردَّ» مِن أفعالِ التَّصييرِ تَنصِبُ مَفعولينِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ أوَّلُ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، و﴿كُفَّارًا﴾: مَفعولُها الثَّاني، وجُملةُ ﴿مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن الواو في «يَرُدُّونَ» مُتعَلِّقٌ بواجبِ الحذفِ[1]، (**وقالَ اللهُ تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾**)، **وإعرابُه**: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «اتَّخَذَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ التَّصييرِ تَنصِبُ مَفعولينِ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾: مَفعولٌ أوَّلُ، ﴿خَلِيلًا﴾: مَفعولٌ ثانٍ، (**ونَحوُ: «صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفاً»**)، وإعرابُهُ ظاهرٌ، وفي «القاموسِ»: الخَزَفُ مُحَرَّكةً: الجِرارُ، وكلُّ ما عُمِلَ مِن طِينٍ وشُوِيَ بالنَّارِ حتَّى يَكونَ فَخَّاراً[2]، (**وقالُوا**) أي: في الدُّعاءِ: («**وَهَبَنِي اللهُ فِداءَكَ**»)، أي: صَيَّرني فِداءً لَكَ أَقِيكَ السُّوءَ بِنَفسي، وفي «القاموسِ»: فَداهُ يَفْديهِ فِداءً وفِداً، ويُفتَحُ، والفِداءُ كـ«كِساء»، وكـ«عَلى، وإِلى»[3]. اهـ، فأَفادَ كلامُه أنَّ قولَهُ: «فِداءَكَ» بالمدِّ والقصرِ.

تَنبيه: بعضُ أفعالِ التَّصييرِ قد تَأتي لمعانٍ أُخَرَ غيرِ التَّصييرِ، كـ«اتَّخَذَ» بمعنى: خَلَقَ، أو صَنَعَ، فتَنصِبُ مَفعولاً واحداً فقَطْ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]، وقيلَ: إنَّها في الآيةِ بمعنى: صَيَّرَ، وإنَّ المَفعولَ الثَّانيَ مَحذوفٌ، أي: اتَّخَذَ اللهُ بعضَ المَوجوداتِ وَلَداً، تَعالى اللهُ عن ذلكَ عُلُوًّا كبيراً.

(**واعلَمْ أنَّ لِأفعالِ هذَا البابِ ثَلاثةَ أَحكامٍ**) تَختَصُّ بها، بل أربَعةٌ: الثَّلاثةُ المَذكورةُ، والرَّابعُ: أنَّه يَجوزُ في الأَفعالِ القَلبيَّةِ المتصَرِّفةِ و«رأى» الحُلميَّةِ والبَصَريَّةِ أنْ يَكونَ فاعلُها

---

(١) الظاهرُ تعلُّقهما بـ﴿يَرُدُّونَكُم﴾، وعليه السَّمين في «الدُّر المصون»، وعلى فرض كَونهما حالاً فيَنبغي أن يكونَ ذلكَ مِن الكاف لا الواو.

(٢) بتشديد الخاء، واحدتُه فخَّارة.

(٣) تمامُه: (وكفِيَّة: ذلك المُعطى).

. . . . . .

ومَفعولُها ضَميرَينِ متَّصِلَينِ متَّحِدَينِ، أي: بأنْ يَكونَ مرجِعُ الضَّميرَينِ شيئاً واحداً، مثلُ: «عَلِمْتُني مُنطَلقاً، وعَلِمْتَكَ مُنطَلِقاً»، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦-٧]، أي: أنْ رَأى نَفسَهُ، وقولِهِ تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾، ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْزًا﴾ [يوسف: ٣٦]، وقولِهِ تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾[(١)] [يوسف: ٤]، وقولِ عائشةَ رضي الله عنها: «لقد رَأَيتُنا مع رَسولِ اللهِ ﷺ وما لَنا مِن طَعامٍ، إلَّا الأَسْوَدانِ»[(٢)]، قالَ الزَّمخشريُّ وغيرُه: وأَجْرَتِ العربُ «عَدِمت، وفَقَدت» مُجْرى أَفعالِ هذا البابِ؛ لأنَّهما ضِدُّ «وَجَدت»، فحُمِلَتْ[(٣)] على ضِدِّها، ولا بُعْدَ في حملِ الشَّيءِ على ضِدِّهِ، وذَلك كقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

نَدِمْتُ على ما كان منِّي ـ فَقَدْتُنِي ـ كما يَندَمُ المَغبُونُ حِينَ يَبِيعُ[(٤)]

---

(١) الصحيحُ أن الآية ليست مما نحنُ بِصدَدِه؛ إذ الضَّميران في ﴿رَأَيْتُهُمْ﴾ مختلفان، فالتاء للرائي المتكلم وهو يوسف عليه السلام، و(هم) لِلمرئي الغائب وهي الكواكب والشمس والقمر.

(٢) ذكَره ابنُ مالك هكَذا في «شواهد التوضيح» على أنه في «البُخاري»، والذي في «مُسنَد أحمد» وغيرِه: «ما كانَ لَنا طعامٌ على عَهد رَسولِ الله ﷺ إلَّا الأسوَدانِ التَّمرُ والماء».

(٣) الوجه: (فحُمِلا) أو (فحُمِلتا).

(٤) **قائله:** قيسُ بن ذُرَيح.

اللغة: (النَّدم): التحسُّر مِن تغيُّر رأيٍ في أمرٍ فائتٍ، وأصلُه مِن مُنادَمة الحُزنِ له. (الفَقد): عَدَم الشيء بعد وُجوده، فهو أخصُّ مِن العدم؛ لأنَّ العَدم يُقال فيه وفِيما لم يُوجد بعد. (المغبونُ): الذي يُبخسُ في المعاملة كالبيعِ، فيُخدع ويُنقص منه في الثَّمن أو غَيرِه.

الإعراب: «نَدمتُ»: فعل ماضٍ وفاعلُه. «على»: حرف جر. «ما»: اسم موصول في محل جر. «كان»: ماضٍ ناقص. واسمه: هو. «مِني»: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كانَ). وجملةُ (كان مني) صِلة الموصول لا محل لها. «فَقدتُني»: فعل ماض، والتاء: فاعله، والنون: لِلوقاية، وياء المتكلم: مفعولُه. وجملةُ (فقدتُني) مُعتَرضة بين المشبَّه والمشبَّه به لا محلَّ لها. الكاف: حرف جر. «ما»: مَصدريَّة. «يندَم»: فعل مضارع. «المغبونُ»: فاعله. والمصدر المؤوَّل مِن (ما) وما بعدها في موضِع جر بالكاف، والجار والمجرور متعلِّق بمحذوف نَعت لمصدر محذوف واقعٍ مفعولاً مطلقاً، والتقدير: ندمتُ ندماً كائناً كنَدمِ المَغبون. «حينَ»: مفعولٌ فيه ظرفُ زمان متعلق بـ(يندَم). «يَبيع»: فعل مُضارع مرفوع، وفاعلُه: هو. والجُملة الفعلية في محلِّ جَر بإضافة (حينَ) إليها.

والشاهد: في قوله: (فَقَدتُني)، حيث أَعمَل (فقَد) في ضميرين مُتَّصلين لِمُسمًّى واحد أحدُهما فاعلٌ والآخر مَفعول، حملاً على ضدِّه من أفعال القُلوب وهو (وَجَدَ).

. . . . . .

الكواكب الدرية

وقولِ الآخَرِ: [الطويل]

خُـذَا حَـذَراً يـا جـارَتـيَّ فـإنَّـنـي ... رأيـتُ جِـرانَ الـعَـوْدِ قـد كـادَ يَـصْـلُـحُ

لـقَـدْ كـانَ لـي عـن ضَـرَّتَـيـنِ ـ عَـدِمْـتُـنِـي ـ ... وعَـمَّـا أُلاقِـي مِـنـهُـمـا مُـتَـزَحْـزَحُ[1]

---

(١) البيتانِ لجران العَود واسمُه عامر بن الحارث، وكان الأَولى حذفَ البيت الأول والاقتصارَ على الثاني؛ إذ إنما يُؤتى ببَيت أو أكثر زيادةً على بيتِ الشاهد إذا تَعلَّق به مَعنى، أو أُريد بَيان قافيةٍ أو نحو ذلك من النُّكَت. وأما لِتَعيين اسمِ الشاعر فيَكفي التصريحُ به قبل الإنشاد، وهو مُصدَّق فيما يَقولُه، على أنَّ البيتَ الأولَ ههنا هو الأخيرُ مِن القَصيدة في «ديوانِه»، وبيتُ الشاهد قبله بخمسٍ وثلاثين بيتاً.

اللغة: (جارتيَّ) أي: زوجَتَيَّ، ويُروَى: (يا خُلَّتَيَّ) أي: يا خَلِيلتَيَّ، و(يا حَتَّتَيَّ)، وحَنَّةُ الرجل: زَوجتُه، سُميت بذلك لأنها تَحِنُّ إليه ويَحِنُّ إليها. (الجِران): باطنُ العُنق الذي يَضَعُه البَعير على الأرض إذا مَدَّ عُنُقَه لِيَنامَ، وكان يُعمل منه الأسواطُ. و(العَوْد): المُسِنُّ مِن الإبل. (مُتزحزَح): مُتباعَد.

المعنى: يَقول لزَوجتَيه الضَّرَّتين: احذَرَا وانتبِها؛ فإنِّي قد رأيتُ السَّوطَ المُتَّخَذَ من جِلد رَقَبة البَعير قد قارَب أن يَصلُحَ لِلضَّرب، ثم قال: لَقد كان لي مُتباعَدٌ وغِنًى عن أن أتزوَّجَ ثِنتَين فأجمَعَ بين ضَرَّتين وألاقي منهما أصنافَ الشَّقاء وألوانَ العذابِ، أي: ولم يَفعَل، ومِن ثَمَّ دَعَا على نفسِه.

الإعراب: «خُذَا»: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: فاعِله. «حذراً»: مفعوله. «يا»: حرف نداء. «جارتَّي»: مُنادى مُضاف منصوب بالياء، وياء المتكلِّم: مضاف إليه. الفاء: حرف تَعليل، «إنني»: حرف مُشبَّه بالفعل، والنون: لِلوقاية، والياء: اسمُ (إنَّ) في محل نَصب. «رأيتُ»: فعل ماض وفاعلُه. «جِرانَ»: مفعولُه مضاف. «العَودِ»: مُضاف إليه. وجُملةُ (رأيتُ جِرانَ العود) في محلِّ رفع خبر (إنَّ). «قد»: حرف تَحقيق، وليس لِلتَّقريب، بل التقريب مُستَفادٌ مما بعدَه. «كاد»: فعل ماضٍ ناقص من أفعال المقارَبة، واسمُه: هو. «يَصلحُ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعلُه: هو. وجملةُ (يَصلح) في محلِّ نصب خبر (كادَ).

اللام: لِلابتداء أو داخلةٌ في جواب قسَم مُقدَّر. «قد»: حرف تَحقيق. «كان»: ماضٍ ناقِص. «لي»: مُتعلِّق بمحذوف خبر (كان) مُقدَّم. «عن ضرَّتَين»: مُتعلِّق بـ(مُتزحزَح) الآتي. «عَدمتُني»: فعل ماضٍ وفاعلُه، والنون: لِلوقاية، والياء: مفعولٌ به. والجُملة مُعترِضة لا محلَّ لها من الإعراب. الواو: عاطفة، «عمَّا»: (عن): حرفُ جر، (ما): مَوصولٌ مَجرور بها. «أُلاقِي»: فعلٌ مضارع مَرفوع، فاعله: أنا. وجُملةُ (أُلاقي) صِلةُ الموصول لا محلَّ لها، والعائد محذوف، أي: أُلاقِيه. «مِنهما»: جار ومجرور مُتعلق بـ(أُلاقي). «مُتزحزَحُ»: اسم (كان) مُؤخَّر.

والشاهد: في قَولِه: (عَدمتُني): حيث استَعمله كأفعال القُلُوب، فجَمع معه بين ضَميرَي الفاعل والمفعُول مع أنَّهما لِواحِد وهو المُتكلِّم، وهذا إنما يَجوز في أفعال القُلُوب وما حُمل عليها، وأمَّا غيرُها فيَمتنِعُ فيهِ ذلك، فلا يَجوز: (أكرَمتُني) أو (أكرَمتَكَ)، وإنما يُؤتى بلفظ (النَّفس) فيُقال: (أكرَمتُ نَفسِي) و(أكرَمتَ نَفسَكَ).

الأوَّلُ: الإعمالُ، وهُوَ الأَصْلُ، وهُوَ واقِعٌ في الجَمِيعِ.

الثَّانِي: الإلغاءُ، وهُوَ إبْطالُ العَمَلِ لَفظاً ومَحَلًّا لِضَعْفِ العامِلِ بِتَوَسُّطِهِ أو تَأَخُّرِه، نَحوُ: «زَيدٌ ظَنَنْتُ قائِمٌ»، و«زَيدٌ قائِمٌ ظَنَنْتُ»، وهُوَ جائِزٌ لا واجِبٌ.

الكواكب الدرية

بِخلافِ سائرِ الأفعالِ، فلا يُقالُ: «ضَرَبْتُني»، بل يُعدَلُ فيها إلى لفظِ «نفسٍ» مُضافٍ[1] إلى ذَلك الضَّميرِ، فتقولُ: «ضرَبتُ نَفسِي». والفَرقُ بينَ الأَفعالِ القَلبيَّةِ وغيرِها أنَّ عِلْمَ الشَّخصِ بِنَفسِهِ أكثَرُ، فساغَ فيها ذلك، بِخلافِ غَيرِها؛ لِتَعَلُّقِ فِعلِ الفاعلِ فيها بِغَيرِهِ؛ إذ قلَّما يَضرِبُ الشَّخصُ نفسَهُ.

(**الأَوَّلُ: الإعمالُ**) وهو نَصبُها لِلجُزأَينِ، (**وهو الأَصلُ، وهو واقِعٌ في الجَمِيعِ**)، أي: في جميعِ أفعالِ هذا البابِ، الجامدِ منها والمتَصَرِّفِ، القَلبيِّ والتَّصييريِّ، ويَخْتَصُّ الحُكمانِ الآتيانِ ـ كالحُكمِ الذي زِدْتُهُ ـ بالقَلبيِّ المتَصَرِّفِ، وقد يَعرِضُ الحكمُ الأَخيرُ ـ أَعني: التَّعليقَ ـ لكلِّ فعلٍ يَدلُّ على الشَّكِّ، أو يَتضمَّنُ معنى العِلْمِ، وإنْ كانَ قاصِراً كما ستَأتي الإشارةُ إليه إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

(**الثَّاني: الإلغاءُ، وهو إبطالُ العَملِ لَفظاً ومَحَلًّا**)، فيَبقى مَدخولُها على إعرابِهِ قبلَ دُخولِها، وتَبقى هي على مَعنَاها في إفادةِ الظَّنِّ أو العِلْمِ، وذلكَ (**لِضَعْفِ العامِلِ**) القَلْبِيِّ المتصَرِّفِ عن العملِ (**بِتَوَسُّطِهِ**) بينَ المُبتدإِ والخبرِ، (**أو تَأَخُّرِهِ**)[2] عَنهما، (**نَحوُ: «زَيدٌ ظَنَنتُ قائمٌ»**)، هذا مِثالٌ لِتَوسُّطِهِ، **وإعرابُه**: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«قائمٌ»: خبرُه، و«ظَنَنتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، (و«زَيدٌ قائِمٌ ظَنَنتُ»)، وهذا مثالٌ لِتأَخُّرِهِ، **وإعرابُه**: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، و«قائمٌ»: خبرُه، و«ظَنَنتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، والفعلُ المُلْغى وفاعلُهُ حينئِذٍ بمنزلةِ الظَّرفِ؛ إذ مَعناه: زيدٌ قائمٌ في ظَنِّي، ولا محلَّ لِلمُلغَى أصلاً، قاله ابنُ عَنقاء، (**وهو**) أي: الإلغاءُ (**جائِزٌ، لا واجِبٌ**)؛ لأنَّ سببَهُ لا يَقتضي ذلكَ، ولا ممتَنِعٌ؛ لأنَّه أمرٌ اختِياريٌّ راجعٌ إلى المتكلِّمِ، وجعلَ أبو حيَّان لجوازِ الإلغاءِ شَرطَينِ:

---

(١) الصواب: مُضافاً.

(٢) هذا مِن المتن لا الشَّرح خِلافاً لما في المطبُوع، بدليل حقيقةِ الإلغاء وتَمثيلِه الآتي.

وإلغاءُ المُتأخِّرِ أَقْوَى مِنْ إعمالِهِ، والمُتَوَسِّطُ بِالعَكْسِ. ولا يَجُوزُ إلغاءُ العامِلِ المُتَقَدِّمِ نَحوُ: «ظَنَنْتُ زَيداً قائِماً» خِلافاً لِلكُوفِيِّينَ.

الكواكب الدرية

الأَوَّلُ: أنْ لا تَدخُلَ لامُ الابتداءِ على الاسمِ نحوُ: «لَزيدٌ ظننتُ قائمٌ»، و«لَزيدٌ قائمٌ ظننتُ»، فإنَّه حينئذٍ لا يَجوزُ [إلا][1] الإلغاءُ، ولا يَجوزُ الإعمالُ.

الثَّاني: أنْ لا يُنفى، نحوُ: «زيداً مُنطلِقاً لم أَظُنَّ»، و«زيداً لم أَظُنَّ مُنطَلقاً»، فإنَّه لا يَجوزُ فيه إلَّا الإعمالُ، ولا يجوزُ الإلغاءُ؛ لأنَّه يَتعيَّنُ بناءُ الكلامِ على الظَّنِّ المنفيِّ[2].

(وإلغاءُ) العاملِ (المُتأخِّرِ) عن المَفعولَينِ (أَقوَى مِن إعمالِهِ) بِلا خلافٍ؛ لِضعفِهِ بالتَّأخُّرِ، (والمُتوَسِّطُ[3]) أي: والعاملُ المتوسِّطُ بينَ المَفعولَينِ، نحوُ: «زيدٌ ظَنَنتُ عالمٌ» (بِالعَكسِ)، أي: فإعمالُه أَقوى مِن إلغائِهِ؛ لأنَّه عاملٌ لَفظيٌّ، فهو أَقوى مِن الابتِداءِ؛ لأنَّه عامِلٌ مَعنويٌّ، وهذا ما جزَمَ به ابنُ هشامٍ في «التَّوضيحِ» و«الشُّذورِ»، وهو الأَصحُّ، وقيلَ: هما في التَّوسُّطِ سَواءٌ[4]، وجزمَ به في «شَرحِ القَطْرِ»[5]، وصحَّحَهُ المُراديُّ.

(ولا يَجُوزُ إلغاءُ العاملِ المُتَقَدِّمِ) على مَفعولَيهِ؛ لأنَّ المقتضيَ لِلعملِ إذا تَقدَّمَ كانَ أَقوى منه إذا تأَخَّرَ، (نَحوُ: «ظَنَنتُ زيداً قائِماً»)، فلا يَجوزُ أنْ يُقالَ: «ظَنَنتُ زيدٌ قائمٌ» بِرفعِهما، (خِلافاً لِلكُوفيِّينَ) والأَخفَشِ في إجازةِ الإلغاءِ مع تَقدُّمِ العاملِ؛ مُستَدِلِّينَ بنَحوِ قولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

كَذاكَ أُدِّبْتُ حتَّى صارَ مِن خُلُقِي ... أَنِّي رَأَيتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[6]

---

(١) زيادةٌ من كلام أبي حيان في «التذييل والتكميل»، والكلامُ دُونها مضطربٌ غيرُ صحيح.

(٢) بمعنى أنه: لا يَجوز لك أن تقولَ: (زيدٌ مُنطلقٌ) إلا وأنتَ عالِم بصِحة ذلك أو ظانٌّ له، وهذا المعنى لا يُتصَوَّر مع قولِك: لم أَظنَّ أو لم أعلَم، فلم يبقَ إلا أن يكونَ الكلام مَبنيًّا على الظنِّ المَنفي أو العِلم المَنفي. أبو حيان.

(٣) بالرفع مبتدأً خبرُه ما بعدَه، ويَجوز جرُّه بالعطفِ على (المتأخر) عند مَن يُبيحُ العطفَ على مَعمولَي عاملَين مختلِفَين.

(٤) لأن ضعفَ العامل بالتوسط سوَّغ مقاومَةَ الابتداء له، فكلٌّ منهما له مُرجِّح.

(٥) الصواب: في «القَطر» كما قال الفاكهي، وأما في «الشَّرح» فحكى القولَين من غير تَرجيح.

(٦) **البيت**: يُنسَب لبَعض بني فَزارة، وقبله:

أَكنِيهِ حِينَ أُنادِيهِ لِأُكرِمَهُ ... ولا أُلَقِّبُهُ، والسَّوأَةُ اللَّقَبُ

اللغة: (الخُلق): الطَّبع والسَّجية. (مِلاك): قَوام، أي: ما تَقُوم به وتتوقَّف عليه. (الشِّيمة): الغريزة والطبيعة، =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وقولِ كَعبِ بنِ زُهيرٍ: [البسيط]

أَرْجُـو وآمُـلُ أنْ تَـدْنُـوْ مَـوَدَّتُـهـا ... ومـا إخـالُ لَـدَيـنَـا مِـنْـكِ تَـنْـوِيـلُ(١)

= وتجمَع على شِيَم. (الأدب): هو رِياضة لِلنفس مَحمودةٌ يَتخرج منها الإنسان على فَضيلة من الفضائِل.

المعنى: أُدِّبتُ مثلَ الأدبِ المَذكور وهو أنِّي عند نِدائي للشخصِ أُنادِيه بِالكُنية لأجل إكرامِه وتَعظيمِه، لا بِاللَّقب لأنه سَوأةٌ وعَورةٌ، حتى صار مِن طَبعي أني وَجَدتُ ما لا تَنتظم الطبيعةُ إلَّا به هو الأدبَ ورِياضةَ النَّفس.

الإعراب: «كذَاك»: الكاف: حرف تَشبيه وجَر، (ذَا): اسمُ إشارة في محل جَر بها، والكاف: حرف خطابٍ، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بِمَحذوف في محل نَصب صفة لِمَوصوف مَحذوف واقع مَفعولاً مطلقاً لِقوله: (أُدِّبت) بعدَه، والتقدير: أُدِّبتُ أدباً كائناً كذاك، ويجوز أن تكونَ الكاف الأولى اسماً بمعنى (مِثل) هي صفةُ المصدَر المحذوف، واسمُ الإشارة في محل جَر بالإضافة. «أُدبتُ»: فعل ماض مبني لِلمفعول، والتاء: نائبُ فاعلِه. «حتَّى»: حرفُ غاية وجر بعدها (أنْ) مُضمَرة. «صار»: فعل ماضٍ ناقِص، «مِن خُلقي»: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف في محل نَصب خبر (صارَ)، والياء: مُضاف إليه، و(أنْ) المضمَرة بعد (حتى) والفعلُ (صار) في تأويلِ مَصدر في محل جر بـ(حتى)، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بـ(أُدِّبت)، والتقدير: أُدِّبتُ أدباً كائناً مثلَ الأدب المذكور إلى صَيرورةِ ذلك الأدب مِن خُلقي. «أنِّي»: حرف مُشبَّه بالفعل، وياء المتكلم: اسمُها. «وَجدتُ»: فِعل وفاعل. «مِلاكُ»: مُبتدأٌ مضاف، و«الشِّيمةِ»: مُضافٌ إليه. «الأدبُ»: خبرُ المبتدأ. و(أنَّ) ومَعمُولاها في تأويل مَصدر اسم (صار) مُؤخَّر. وجملةُ (مِلاكُ الشيمةِ الأدب) في مَحل نَصب سدَّت مسدَّ مفعولَي (وَجد)، على تقدير لامِ ابتداء علِّقت هذا الفعلَ عن العمل في لفظِ جُزأي هذه الجُملة، والأصل: وجدتُ لَمِلاكُ الشيمةِ الأدب، أو في مَحلِّ نصب مَفعول ثان لـ(وَجد)، ومفعوله الأول ضميرُ شأن محذوف، وأصل الكلام: وجدتُه ـ أي: الحالَ والشأنَ ـ مِلاكُ الشيمة الأدبُ.

والشاهد: في إلغاء (وَجَد) عن العمل مع تَقدُّمه، وهو جائزٌ عند الكوفيِّين، وأمَّا غيرُهم فيُؤوِّلونَ البيتَ بما ذكَرناه في الإعراب وسيَأتي في كلام الشارِح، وفي «الخِزانة» ما حاصِلُه: أنَّ البَيتَ أورَدَه أبُو تَمَّام في «الحماسة» مع بَيتٍ قبله... لكنَّ رِوايتَه بِنَصب القافيَتَين، ولا تَحتاج إلى ما ذُكِر من التَّوجيه، ويكون (اللقبَ) على رِوايته مفعولَ (أُلقِّبُه)، و(السوأةَ) مَنصوبة أيضاً على أنها مفعولٌ معه كما قال ابنُ جِني، أو على أنَّ الأصل: (وأسوؤُه السوأةَ) كما قال ابنُ مالك الذي ردَّ القولَ السابق.

(١) **البيت:** من قصيدةٍ (بانت سعادُ) المشهُورةِ، ويُروى:

أَرجُـو وآمُـلُ أن يـعـجـلـن فـي أبـدٍ ... ومـا لـهـنَّ طـوالَ الـدَّهـرِ تَـعـجِـيـلُ

والأُولى في كُتب السيرة وغيرِها، وليست روايةَ النحاةِ فقط كما زعَم بعضُهم.

اللغة: (أرجُو): من الرَّجاء، وهو الطَّمَع في مُمكِنِ الحُصُول، وضدُّه اليَأس. (آمُلُ): بمعنى (أرجُو) السابق، =

الثالِثُ: التَّعلِيقُ، .....

الكواكب الدرية

وأُجيبَ: بأنَّ ذلك على تَقديرِ ضميرِ الشَّأنِ بعدَ الفِعلِ، وهو الأَقربُ الأَصحُّ كما قالَ الدَّماميني وغيرُه، فهو مَفعولٌ أوَّلُ، والجُملةُ مَفعولٌ ثانٍ، أو على تَقديرِ لام الابتداءِ المعلِّقةِ عن العملِ كما قالَه سِيبويهِ، أو مِن الإلغاءِ على قُبحٍ كما قاله الخَبيصيُّ وابنُ مالكٍ.

وقَضيَّةُ كلامِ المصنِّفِ وُجوبُ الإعمالِ عندَ تَقدُّمِ العاملِ، وإنْ تَقدَّمَ على الفعلِ شيءٌ كـ«متى»، وهو رأيٌ لِبَعضِهم، والجُمهورُ على أنَّه متى تَقدَّمَ على الفعلِ المُلْغى السَّابقِ على المَعمولَينِ ما يَتعلَّقُ بِثانِيهما، فالإلغاءُ جائزٌ وإنْ كانَ أَضعَفَ مِن الإعمالِ.

(الثَّالثُ) مِن أَحكامِ أَفعالِ هذا البابِ: (التَّعلِيقُ) لِلعاملِ القَلبيِّ المتصرِّفِ، وأُلحِقَ بِه في التَّعليقِ على الأَصحِّ لَكِنْ مع الاستفهامِ خاصَّةً «أَبْصَرَ»، نحوُ: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ(١)﴾

= فهو من عطفِ المُرادِف، وعَطفُ المُترادِفَين لا يكونُ إلا بالواو، وحَسَّنه تغايُرُ اللفظ، وقال بعضُهم: الرجاءُ توقُّع حُصول مُطلوب في المُستقبَل مع خوفِ فَواتِه، والأملُ طلبُ حصولِ ما يَغلبُ على الظنِّ وُقوعُهُ وإن لم يُقارنْه خوفُ الفَوات. (تَدنُو): تَقرُب. (مَودَّتُها): محبَّتُها، والمراد: ما يترتَّب عليها من الوصلِ. (إخالُ): أظُنُّ. (تَنويل): عَطاء.

المعنى: أرجو قُرب المودَّة والصِّلة من سُعاد، ولا أظنُّ أنه سيَصِل إليَّ منها بِرٌّ ولا عطاءٌ.

الإعراب: «أرجُو»: فِعل مُضارع، وفاعِله: (أنا) مستتراً وجوباً. و«آمُل»: مِثلُه. «أنْ»: مَصدرية مهملةٌ وكان حقُّها النصب. «تَدنُو»: فعل مضارع مرفوع، ويَجوزُ كونُ (أنْ) ناصبةً وسُكِّنت الواو للضَّرورة. «مَودتُها»: فاعل (تدنُو)، و(ها): مُضاف إليه. والمصدر المؤوَّل من (أنْ) وما بعدَها تَنازعَه الفِعلانِ قبله، فأُعمِلَ الثاني وحُذف مَفعولُ الأوَّل. الواو: استئنافيَّة. «ما»: نافيةٌ. «إخالُ»: فِعل مضارع، وفاعله: أنا. «لدَينا»: (لدَى): ظرف مكان مُتعلق بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف، و(نا): مُضافٌ إليه. «منكِ»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بمحذوف حال صاحبُه (تَنويل) أو ضميرُه المستكنُّ في الخبر. «تَنويلُ»: مُبتدأ مُؤخَّر، وجملةُ المبتدأ والخبر في محل نصب مَفعول ثانٍ لـ(إخال)، والمفعولُ الأول ضميرُ شأن مَحذوف.

والشاهد: في قَوله: (إخالُ لدينا تنويلٌ)؛ حيث استَدلَّ به الكوفيُّون والأخفشُ على جواز إلغاء العاملِ المتقدِّم، وغيرُهم يُخرِّجه على إضمارِ الشأن كما رأيتَ في الإعراب، أو على غيرِ ذلك من تَقدير اللام المعلِّقة ونحوِه.

وفيه شاهدٌ آخَرُ؛ وهو إسكانُ الفعل المضارع المعتَلِّ بِالواو في حالة النَّصبِ في قَولِه: (أن تَدنُو). وفيه أيضاً الالتفاتُ من الغيبةِ إلى الخِطابِ في (مودَّتُها) و(منكِ).

(١) الأَولى الإتيان بِتَتمتها وهي قوله تعالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ كما فعَل غيرُه؛ لِيَظهر الاستفهام المشروطُ في التعليق.

وهُوَ إبْطالُ العَمَلِ لَفْظاً لا مَحَلًّا؛ .....

الكواكب الدرية

[القلم: ٥]، و«تَفَكَّرَ» كقولِهِ تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾[١] [الأعراف: ١٨٤]، و«سَأَلَ» نحوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، وزادَ ابنُ خَروفٍ «نَظَرَ»[٢] نحوُ: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، ووافقه ابنُ مالكٍ وابنُ عُصفورٍ، بل قالَ ابنُ مالكٍ: ما قاربَ المَذكوراتِ ممَّا له تَعَلُّقٌ بفعلِ القَلبِ يَجوزُ تَعليقُهُ[٣]، **(وهو إبطالُ العَملِ)** وُجوباً كما سيأتي **(لَفظاً)**، فلا يَظْهَرُ النَّصبُ في مَفعولَيها، بل يَكونانِ مَرفوعينِ لفظاً على أنَّهما مُبتدأٌ وخبرٌ، **(لا مَحَلًّا)**، أي: فلا يَبطُلُ العملُ مع التَّعليقِ في المحلِّ، بل تَكونُ الجُملةُ المعلَّقُ عنها العامِلُ في محلِّ نصبٍ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ إنْ تَعَدَّى بالحرفِ، نحوُ: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟﴾ [الأعراف: ١٨٤]، و﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]؛ لأنَّه يُقالُ: «فكَّرتُ فيه»، و«سألتُ عنه»، وفي مَوضعِ المَفعولِ به إنْ تَعدَّى العاملُ إلى واحدٍ نحوُ: «عرَفتُ مَن أَبُوكَ»، وسادَّةً مسَدَّ مَفعولَيهِ إنْ تَعدَّى إلى اثنَينِ، كالأَمثلةِ الآتيةِ في كلامِ المصنِّفِ، وبدلَ اشتِمالٍ مِن المتوسِّطِ بينَهُ وبينَها[٤] إنْ تَعدَّى إلى واحدٍ نحوُ: «عرَفتُ زيداً أَبو مَن هو»، فإنْ قدَّرتَهُ بدلَ كلٍّ جازَ، ولكنْ على حذفِ مُضافٍ[٥]، أي: عرَفتُ أمرَهُ، وفي مَوضعِ الثَّاني إنْ تَعدَّى لاثنينِ ووُجِدَ الأَوَّلُ نحوُ: «عَلمتُ زيداً أَبو مَن هو» بناءً على أنَّ ذلك يُسمَّى تَعليقاً، وفيه خِلافٌ سأَذكُرُه على قولِ المتنِ: (فالتَّعليقُ واجبٌ... إلى آخِرِه).

ويَجوزُ العطفُ على محلِّ الجُملةِ المعلَّقِ عنها بالنَّصبِ، كقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

وما كُنْتُ أَدْرِي قَبلَ عَزَّةَ ما البُكَى ولا مُوجِعاتِ القَلْبِ حتَّى تَوَلَّتِ[٦]

---

(١) أي: بناءً على أن ﴿مَا﴾ استفهامية، ويجوز أن تكون نافيةً، فيُوقَف على قوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟﴾، وما بَعده استِئناف، وعليه فالاستِفهام إنما يُشترَط مع الأفعال غير القَلبية فقط.

(٢) يَعني البَصريَّةَ، وإلا فقد ذكَر سيبويه تعليق (انظُر)، وحمَلها الناس على النظر القَلبي بِمَعنى التفكر، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾. وحينئذٍ فاستدراك الشارح الآتي لا يَخلو من إيهام.

(٣) نحو: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾. انظر: «تسهيل الفوائد» (ص٧٢) وشَرحَه «المساعِد» (١/ ٣٦٩).

(٤) أي: بين الفِعل القلبي وبين الجُملةِ، وهو في مثالِه الآتي (زيداً).

(٥) أي: في الأول، فمعنَى قَوله الآتي: (أي: عرفتُ أمرَه): أي: عرفتُ أمرَ زيد، ولو عبَّر بذلك لكان أوضحَ.

(٦) **قائلُه:** كُثَيِّر بن عبد الرحمن المعروف بكُثير عزَّة.

=

لِمَجِيءِ ما لَهُ صَدْرُ الكَلامِ بَعْدَهُ، وهُوَ: لامُ الابْتِداءِ نَحوُ: «ظَنَنْتُ لَزَيدٌ قائِمٌ»، .....

الكواكب الدرية

رُوي بِنَصبِ «مُوجعاتِ» بِالكَسرِ عطفاً على محلِّ «ما البُكى»؛ لأنَّ العاملَ إنَّما أُلغيَ لفظاً لا مَحلًّا، فلِهذا سُمِّيَ تَعليقاً؛ أَخْذاً مِن المرأةِ المعلَّقةِ، وهي التي أَساءَ زَوجُها عِشْرَتَها، فلا هي مُزوَّجَةٌ ولا مُطلَّقةٌ، قالَ العصاميُّ: وإنَّما يُعطَفُ على مَحلِّ الجُملةِ المعلَّقِ عنها العاملُ مُفردٌ فيه معنى الجُملةِ، فتَقولُ: «علمتُ لَزَيدٌ قائمٌ وغيرَ ذلك مِن أُمُوره»، ولا تَقولُ: «عَلِمتُ لَزَيدٌ قائمٌ وعمراً»؛ لأنَّ مَطلوبَ هذه الأَفعالِ إنَّما هو مَضمونُ الجُملةِ، فإذا كانَ في الكلامِ مُفرَدٌ يُؤدِّي معنى الجُملةِ، صحَّ أنْ يَتعَلَّقَ به، وإلَّا فلا، قاله في «التَّصريح». اهـ، (لِمَجيءِ ما له صَدرُ الكلامِ بَعدَه) أي: بعدَ العاملِ، (وهو) أي: الذي له صَدرُ الكلامِ:

(لامُ الابتِداءِ)؛ فإنَّ لها صدرَ الكلامِ، إلَّا في بابِ «إنَّ»؛ لأنَّها فيه مُؤخَّرةٌ مِن تَقديمٍ، ولِذا تُسمَّى: (المُزَحلَقَةَ) بالقافِ والفاءِ كما مرَّ، (نَحوُ: «ظَنَنتُ لَزَيدٌ قائِمٌ»)، وإعرابُه: «ظَنَنتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، اللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «قائمٌ»: خبرُه، والجُملةُ في محلِّ

= **اللغة:** (أدري): أعلَم. (عَزَّة): اسمُ مَحبوبة الشاعر. و(البُكاء) بِالمد: الصوتُ، وبِالقصر: الدُّمُوع وخُرُوجُها، و(المُوجِعات): المُؤلِمات، وهي الفَواجع التي تنزلُ بالمرء فيَجِد لها. و(تَولَّت): أَعرضَتْ وأدبَرت، وقيل: أراد به: ماتَتْ.

المعنى: يَقول: لم أكن أعرِف البكاء قبل أن أعرفَ عزةَ وأهواها؛ لأنه لم يكُن يَمر بخاطِري شيء يُزعجني حتى استَولَت عَزَّةُ على قلبي، وامتَلكت مَشاعري، ثم أعرَضَت عني وتركَتني، فسلَبَت هَناءتي وسُرُوري. «فتح رب البرية».

الإعراب: «ما»: نافية. «كنتُ»: فِعل ماضٍ ناقص واسمُه. «أدري»: فعل مضارع، وفاعله: أنا، والجملةُ في محل نصب خَبر (كان). «قبل»: ظرف زمان مَنصوب بـ(أدرِي) وهو مُضاف، و«عزة»: مضاف إليه ممنوعٌ لِلعَلميَّة والتأنيثِ. «ما»: اسم استفهام مُبتدأ. «البُكَى»: خبره، والجملةُ في محل نَصب سدَّت مسدَّ مفعولَي (أدرِي) المُعلَّق عن العمل في اللَّفظ بِالاستِفهام، الواو: عاطفة، «لا»: زائدة لِتأكيد النَّفي. «مُوجعاتِ»: مَعطوف على محلِّ جملة (ما البكى)، منصوبٌ بالكسرةِ نيابةً عن الفتحة، و«القَلبِ»: مُضاف إليه. «حتى»: حرف غايةٍ وجر. «تولَّت»: فعل ماضٍ، والتاءُ لِلتَّأنيث كُسرت للوزن، والفاعل: هي، وقبل (تولَّت) (أنْ) مَصدريَّة مُقدَّرة تُسبَك بمصدر يَقع مجروراً بـ(حتى)، والجارُّ والمجرور متعلِّق بـ(أدرِي).

والشاهد فيه: العطفُ على الجملة المُعلَّقة بالنصب، مما يدلُّ على أن محلَّ الجُملة في التَّعليق النصبُ. وصحَّ عطف (مُوجِعات) على محلِّ الجملة؛ لأنه يُؤدِّي معنى الجملة، قيل: فإن كانَت (ما) حرفاً زائداً فـ(أدري) بمعنى أعرِف، و(البُكى): مفعولُه، ولا يكون مما نحنُ فيه.

و«ما» النَّافِيةُ كقَولِه تَعالَى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، و«لا» النَّافِيَةُ نَحوُ: «عَلِمْتُ لا زَيدٌ قائِمٌ ولا عَمْرٌو»، و«إنْ» النَّافِيَةُ نَحوُ: «عَلِمْتُ إنْ زَيدٌ قائِمٌ»،

الكواكب الدرية

نصبٍ سادَّةٌ مسدَّ مَفعُولَي «ظَنَّ»، وإنَّما لم يَظهَرِ النَّصبُ في الجُزأَينِ لأنَّ لامَ الابتِداءِ لِصَدارتِها لا يتَخَطَّاها العاملُ، فمِن حيثُ اللَّفظُ رُوعيَ ما له الصَّدرُ، ومِن حيثُ المعنى رُوعيَ العامِلُ، فكأنَّه باقٍ على عَمَلِهِ؛ لأنَّ معنى: «ظَنَنتُ لَزَيدٌ قائمٌ»: ظَنَنتُ قِيامَ زيدٍ، وهذا هو معنى: «ظَنَنتُ زيداً قائماً».

تَنبيهٌ: أَلحقَ جَماعةٌ مِنهم ابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ في «القَطْرِ» و«التَّوضيحِ» لامَ القَسَمِ بلامِ الابتداءِ في إيجابِ تَعليقِ العاملِ، نحوُ: «عَلِمتُ واللهِ لَيَقُومَنَّ زيدٌ».

(و«ما» **النَّافِيةُ كقَولِهِ تَعالى**: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾)، **وإعرابُه**: اللَّامُ: داخلةٌ في جوابِ قَسَمٍ مُقدَّرٍ، «قد»: حرفُ تحقيقٍ، ﴿عَلِمْتَ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، ﴿مَا﴾: نافيةٌ، «ها»: لِلتَّنبيهِ، «أُولاءِ»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿يَنطِقُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدأ، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ في محلِّ نَصبٍ سادَّةٌ مسَدَّ مَفعولَي ﴿عَلِمْتَ﴾.

(و«لا» **النَّافيةُ نَحوُ**: «**عَلِمتُ لا زَيدٌ قائمٌ ولا عَمرٌو**»)، وإعرابُهُ ظاهرٌ، وجُملةُ «لا زيدٌ قائمٌ» مِن المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ نصبٍ سادَّةٌ مسَدَّ مَفعولَي «عَلِمتُ».

(و«إنْ» **النَّافِيةُ نَحوُ**: «**عَلِمْتُ إنْ زَيدٌ قائِمٌ**»)، فـ«إنْ»: نافيةٌ، و«زيدٌ»: مُبتَدأٌ، و«قائمٌ»: خبرُه، والجُملةُ في محلِّ نصبٍ.

وقَضيَّةُ صَنيعِ المصنِّفِ أنَّ «ما، وإنْ، ولا» النَّافِياتِ يُعلَّقُ بها العاملُ مُطلَقاً مِن غيرِ تَقييدٍ بِكَونِ كلٍّ منها واقعاً في جَوابِ القَسَمِ، وهذا هو الذي عليه الجُمهورُ كما قالَ ابنُ عنقاء، وشَرَطَ ابنُ هِشامٍ في «لا، وإنْ» أنْ يَكونَا في جوابِ القَسَمِ ولو مُقدَّراً، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، و«عَلِمتُ لا رجلَ قائمٌ»، وقد علَّلَ الرَّضيُّ كونَ كلٍّ مِن حروفِ النَّفيِ الثَّلاثةِ مُعلِّقاً لِلعاملِ بِقَولِهِ: أمَّا «ما، وإنْ» فَلِلُزومِ وُقوعِهما في صَدرِ الجُملِ وَضْعاً، وأمَّا «لا» النَّافيةُ الدَّاخلةُ على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، فإنَّها «لا» التَّبرِئَةِ المشابهةُ لـ«إنَّ» المَكسورةِ اللَّازمِ دُخولُها على الجُملةِ. اهـ

وهَمزةُ الاسْتِفهامِ نَحوُ: «عَلِمْتُ أَزَيدٌ قائِمٌ أَمْ عَمرٌو»، وكَوْنُ أَحَدِ المَفعُولَينِ اسْمَ اسْتِفهامٍ نَحوُ: «عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ»، .....

الكواكب الدرية

(وهَمزَةُ الاستِفْهامِ نَحوُ: «عَلِمْتُ أَزَيدٌ قائمٌ أم عَمرٌو؟»)، وإعرابُه: «عَلِمتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، والهمزةُ: لِلاستفهامِ، «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «قائمٌ»: خبرُه، «أم»: حرفُ عطفٍ، «عمرٌو»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ.

واستُشكِلَ تَعليقُ العاملِ بِالاستِفهامِ في نحوِ هذا المثالِ مِن حيثُ إنَّ العِلْمَ بالشَّيءِ يُنافي ما يَقتَضيهِ الاستِفهامُ مِن الجهلِ به؛ وأجابَ عنه ابنُ هشامٍ في «المُغني» بأنَّه: على تَقديرِ مُضافٍ، أي: جوابَ أَزيدٌ عندَكَ أم عَمرٌو، والتَّحقيقُ ما قالَ بعضُهم: إنَّ مُتعلَّقَ العِلْمِ هنا هو النِّسبةُ، ومتعلَّقَ الجَهْلِ طرَفها، والعِلمُ بالنِّسبةِ يُجامعُ الجهلَ بِطَرفِها ضَرورةً، فلا حاجةَ إلى تَقديرٍ، بل التَّحقيقُ أنَّ متعلَّقَ العِلْمِ هو النِّسبةُ إلى أَحدِهما مُبْهَماً، ومُتعلَّقُ الجهلِ النِّسبةُ إليه مُعَيَّناً، وشَتَّانَ ما بَينَهما. اهـ

(وكَونُ أَحَدِ المَفعُولَينِ): الأَوَّلِ أو الثَّاني (اسمَ استِفْهامٍ، نَحوُ: «عَلِمتُ أيُّهُم أَبُوكَ»)، وإعرابُه: «عَلمتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «عَلِمَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: فاعلٌ، «أيُّ»: اسمُ استِفهامٍ مُبتدأٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: مُضافٌ إليه، والميمُ: علامةُ الجمعِ، «أَبُوك»: خبرُه، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ نصبٍ سادَّةٌ مسدَّ مَفعولَي «عَلِمَ».

ومثلُ ذلك ما إذا كانَ اسمُ الاستِفهامِ فَضلةً، نحوُ: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، فـ﴿أَيَّ﴾: مَنصوبٌ على المصدَريَّةِ، والنَّاصبُ له ما بعدَه، أي: يَنقَلِبون أيَّ انقِلابٍ، ولا يَصحُّ أنْ يكونَ مَنصوباً بما قبلَهُ؛ لأنَّ الاستِفهامَ له الصَّدرُ، فلا يَعمَلُ فيه ما قبلَهُ.

ومِن المعلِّقاتِ لِلعاملِ: «كَم، وكأيِّن[1]» الخَبَريَّتانِ، نحو: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ﴾ [يس: ٣١]، و«لعلَّ» نحوُ: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١]،

(١) توسَّع الشارح ههنا تبعاً لابن عَنقاء في «غُرر الدرر» فذكَر معلِّقات قلَّما ذكَرها غيرُهما.

فالتَّعلِيقُ واجِبٌ إذا وُجِدَ شَيءٌ مِنْ هَذِهِ المُعَلِّقاتِ.

ولا يَدْخُلُ التَّعلِيقُ ولا الإلغاءُ في شَيءٍ مِن أَفعالِ التَّصْيِيرِ، ولا في قَلْبِيٍّ جامِدٍ،

الكواكب الدرية

و«كأنَّ» بِتَشديدِ النُّونِ كـ«عَلِمتُ كأنَّ زيداً أسَدٌ»، و«رُبَّ» كـ«عَلِمتُ رُبَّ مَولودٍ بلا أبٍ»، و«ليتَ» حيثُ تَرَكَّبَ معها كلامٌ صَحيحٌ، و«إنَّ» المَكسورةُ المشدَّدةُ على رأيِ سِيبويهِ(١)، لكنَّها إنَّما تُعلِّقُ جوازاً، لا وُجوباً على الصَّحيحِ، والجمهورُ يُقدِّرونَ بَعدَها لامَ الابتداءِ؛ وأدَواتُ الشَّرطِ لها الصَّدرُ، فيَجبُ معها التَّعليقُ نحوُ: «ظَنَنتُ لولا زيدٌ لم تَنْجُ»، و«حَسِبْتُ مَن يُكْرِمْني تُكرِمْهُ»، و«عَلِمتُ إذا جاءَ زيدٌ جاءَ أَبوه»، وكلُّ حرفٍ يُتَلَقَّى به القَسَمُ فله الصَّدْرُ، فيَكونُ مِن المعلِّقاتِ.

(**فالتَّعلِيقُ**) لِلعاملِ (**واجِبٌ إذَا وُجِدَ شَيءٌ مِن هَذِهِ المُعلِّقاتِ**) المتقدِّمةِ، بخلافِ الإلغاءِ فإنَّه جائزٌ. وقد تَبَيَّنَ ممَّا قدَّمناهُ أنَّ الفَرقَ بينَ الإلغاءِ والتَّعليقِ مِن جِهةِ أنَّ العاملَ المُلغَى لا عملَ له البتَّةَ؛ لا في اللَّفظِ، ولا في المحلِّ، وأنَّ العاملَ المعلَّقَ له عمَلٌ في المحلِّ، لا في اللَّفظِ.

وقَضيَّةُ كلامِهِ أنَّ التَّعليقَ واجبٌ مُطلَقاً، واستَثْنى بَعضُهم صُورةً يَجوزُ فيها التَّعليقُ ولا يَجِبُ، وهي ما إذا كانَ الاستِفهامُ في المَفعولِ الثَّاني نحوُ: «عَلِمتُ زيداً مَن هو»، فإنَّ النَّصبَ في ذلك جائزٌ، بل هو الأَجوَدُ(٢)، ولِهذا جزمَ الزَّمخشريُّ بمنعِ تَسميةِ مثلِ هذا تَعليقاً، فقالَ في تَفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]: إنَّ هذا لا يُسمَّى تَعليقاً، وإنَّما التَّعليقُ أنْ يَقَعَ بعدَ الفعلِ ما يَسُدُّ مسَدَّ المَفعولَينِ معاً. اهـ

(**ولا يَدْخُلُ التَّعلِيقُ ولا الإلغاءُ في شَيءٍ مِن أَفعالِ التَّصيِيرِ**)؛ لأنَّهما إنَّما جاءَا في أَفعالِ القُلوبِ لِضَعفِها مِن حيثُ إنَّه لم يَظهَرْ تَأثيرُها المعنويُّ؛ إذ هي أفعالٌ باطنةٌ، بخلافِ أفعالِ التَّصيِيرِ، فإنَّه يَظهرُ أَمرُها في الأَغلَبِ، وكذَلك الجمعُ بينَ ضَميرَيِ الفاعلِ والمَفعولِ، فإنَّه لا يَجيءُ فِيها، (**ولا في قَلبِيٍّ جامِدٍ**)؛ لِعدمِ تَصَرُّفِهِ، .....

(١) كما في قول الهُذَلي:

وإخــالُ إنِّــي لاحِــقٌ مُــســتــتــبِــعُ

(٢) لأن زيداً غير مُستفهم عنه.

وهُوَ اثْنانِ: «هَبْ، وتَعَلَّمْ»؛ فإنَّهُما مُلازِمانِ صِيغةَ الأَمرِ، وما عَدَاهُما مِن أَفعالِ البابِ مُتَصَرِّفٌ، يَأْتِي مِنهُ المُضارِعُ والأَمْرُ وغَيرُهُما، إلَّا «وَهَبَ» مِن أَفْعالِ التَّصْيِيرِ؛ فإنَّهُ مُلازِمٌ لِصِيغةِ الماضِي.

ولِتَصارِيفِهِنَّ ما لَهُنَّ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنَ الأَحْكامِ، وتَقَدَّمَتْ بَعضُ أَمْثِلةِ ذَلِكَ.

ويَجُوزُ حَذْفُ المَفعُولَينِ .....

الكواكب الدرية

(وهو اثْنانِ: «هَبْ، وتَعَلَّمْ») بمعنى: اعْلَمْ، (فإنَّهما مُلازِمانِ صِيغةَ الأَمرِ)، فلا يَأتي مِنهما غيرُهما.

(وما عَداهُما مِن أَفعالِ البابِ) قَلبيَّةً وتَصييرِيَّةً (يَتَصَرَّفُ) بالياءِ التَّحتيَّةِ أوَّلَه[1] (يَأتِي مِنه المُضارِعُ والأَمرُ، وغَيرُهُما) مِن المصدَرِ، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المَفعولِ، (إلَّا «وَهَبَ» مِن أَفعالِ التَّصييرِ، فإنَّه مُلازِمٌ لِصِيغةِ الماضِي)، فلا يَأتي منه مُضارِعٌ ولا غيرُه.

واحترزَ بقَولِهِ: (مِن أفعالِ التَّصييرِ) عن «وَهَبَ» بمعنى: أَعْطى ومَلَّك، فإنَّه يَأتي منه المُضارِعُ نحو: «يَهَبُ»، والمصدرُ نحوُ: «هِبةٌ»، واسمُ الفاعلِ نحوُ: «واهِبٌ»، واسمُ المَفعولِ نحوُ: «مَوهوبٌ».

(و) يَثبُتُ (لِتَصارِيفِهِنَّ) التي هي المُضارِعُ وما بعدَه: (ما) ثبتَ (لَهُنَّ مِمَّا تَقَدَّمَ مِن الأَحكام)؛ فإنْ كانَ الفعلُ قَلبيًّا ثَبَتَ لِتَصَرُّفاتِهِ[2] الإعمالُ والإلغاءُ والتَّعليقُ، وإنْ كانَ مِن أفعالِ التَّصييرِ ثَبتَ لِتَصَرُّفاتِهِ العَملُ فقَطْ، (وتَقَدَّمَتْ[3] بَعضُ أَمثِلَةِ ذَلِكَ) أي: بعضُ أَمثلةِ تَصاريفِ هذه الأَفعالِ، فمِمَّا تَقدَّمَ بعضُ أمثلةِ المُضارِعِ، ومِثالُ إعمالِ المصدرِ نحوُ: «أَعَجَبني ظَنُّكَ زيداً قائمُ»، واسمُ الفاعلِ نَحوُ: «أنا ظانٌّ زيداً عالماً»، ومثالُ الإلغاءِ نحوُ: «زيدٌ ظنِّي قائِمٌ»، و«زيدٌ قائمٌ أنَا ظانٌّ»، والتَّعليقُ نَحوُ: «أنا ظانٌّ ما زيدٌ قائِم»، و«أَعجبَني ظنُّكَ ما زيدٌ قائمٌ».

(ويَجُوزُ حَذفُ المَفعُولَينِ)، وكذا حَذفُ أَحدِهما في بابِ «أَعْطى، وكسَا» ممَّا تَغايرَ

(١) وفي «الفواكه»: (مُتصرف)، وهو أنسبُ بقوله بعدُ: (يأتي...)؛ إذ على الأول يَنبغي أن يُقال: فيأتي.

(٢) يَجوز أن يكون: (لمتصرفاتِه) كما في «الفواكه».

(٣) الأحسَن: (وتقدَّم) لأنَّ الفاعل (بَعض) وهو مُذكَّر.

أَو أَحَدِهِما لِدَلِيلٍ، نَحوُ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] .....

الكواكب الدرية

مَفعُولَاه ولو لم يَدُلَّ على ذلك دَليلٌ، تَقولُ: «أَعطَيتُ دِرهماً» ولا تَذْكُرُ مَن أَعطَيتَهُ(١)، وذلك لأنَّه لا رَبطَ بينَ مَفعُولَيها، بخلافِ أفعالِ القُلوبِ؛ فإنَّه يجوزُ فيها حَذفُ المَفعولَينِ بِالإجماعِ، (أو) حَذفُ (أَحدِهِما) الأوَّلِ أو الثَّاني مع بقاءِ الآخَرِ كما هو رَأيُ الجُمهورِ، لكنَّه قليلٌ، ولِذا مَنَعَهُ ابنُ مُلكون(٢)، ولكنْ إنَّما يَجوزُ حذفُ المَفعولَينِ أو أَحدِهما (لِدَليلٍ) يَدُلُّ على المَحذوفِ، فيكونُ الحذفُ حينئِذٍ اختِصاراً، أمَّا لِغَيرِ دليلٍ ـ ويُقالُ له: الحذفُ اقتِصاراً بِالقافِ بدلَ الخاءِ ـ فلا يَجوزُ حَذفُ مَفعولَي أَفعالِ القُلوبِ ولا حَذفُ أَحدِهما مع بَقاءِ الآخَرِ(٣)، فلا تَقولُ: «حسبتُ زيداً» ولا تَذْكُرُ «مُنطلِقاً» مَثلاً وتَسكُتُ؛ لِفَقدِ ما عقَدتَ عليه حَدِيثَكَ، وذلك لأنَّ المَفعولَينِ في المعنى مُبتدأٌ وخبرٌ، وكما لا يَصحُّ قطعُ المُبتدإِ عن الخبرِ، ولا الخبرُ عن المُبتدأ، فكَذلك هَذانِ المَفعولَانِ، ولأنَّهما بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ؛ لأنَّ مضمونَهما معاً هو المَفعولُ به في الحَقيقةِ، فلو حذَفْتَ أَحدَهما كانَ كحَذفِ بعضِ أجزاءِ الكلمةِ الواحدةِ، (نَحوُ: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾)، هذا مِثالُ حذفِ المَفعولَينِ لِدَليلٍ، وإعرابُه: ﴿أَيْنَ﴾: اسمُ استفهامٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ(٤)، ﴿شُرَكَآءِيَ﴾: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ منعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ: مُضافٌ إليهِ، ﴿ٱلَّذِينَ﴾:

---

(١) ومثلُه: (أعطيتُ زيداً) ولا تذكُر ما أعطيتَه.

(٢) هو شيخُ الشلَوبين إبراهيمُ بن محمد أبو إسحاق ابن مُلكون الحَضرمي، نَحوي من أهل إشبيلية مولداً ووفاة. مِن كُتبه «إيضاح المنهج»، و«شَرح جُمَل الزجاجي»، و«النكت على التبصرة لِلصَّيمري». توفي سنة (٥٨١هـ).

(٣) أما الحذفُ الثاني فممنوعٌ إجماعاً بدليل تَعليل الشارح الآتي، وأمَّا الحذفُ الأول ففيه خِلاف؛ فعن سيبويه والأخفش المَنع مطلقاً، واختاره ابنُ مالك، وعن الأكثَرين الإجازةُ مُطلقاً، لِقَوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ وغيرِ ذلك، وعن الأعلَم: يَجوز في أفعال الظنِّ دُون أفعال العِلم.

(٤) الصَّحيحُ أنه في محلِّ نصب مَفعول فيه، مُتعلق بمحذوف خبر مقدَّم، والمبتدأُ إنما هو ما بعدَه؛ وهي من مَسائِل تقديم الخبر وُجوباً، وقد ذكَرها الشارح سابقاً في باب الابتداء ومثَّل لها بقوله: (أين زيدٌ؟)، وفي «الخلاصة» ـ بإسقاط بيتٍ بين هذَين ـ:

ونَحوُ: عِندِي دِرهَمٌ ولي وَطَرْ ... مُلتَزَمٌ فِيه تَقَدُّمُ الخَبَرْ

كذَا إذَا يَستَوجِبُ التَّصدِيرَا ... كـ(أينَ مَن عَلِمْتُهُ نَصِيرَا؟)

أي: تَزْعُمُونَهمُ شُرَكائِي، وإذا قِيلَ لَكَ: «مَنْ ظَنَنتَهُ قائِماً؟» فتَقُولُ: «ظَنَنْتُ زَيداً» أي: ظَنَنْتُ زَيداً قائِماً.

وعَدَّ صاحِبُ «الجَرُّومِيَّةِ» مِن هَذِهِ الأَفعالِ «سَمِعْتُ» .....

الكواكب الدرية

اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ صفةٌ، ﴿كُنتُمْ﴾: «كانَ» واسمُها، وجُملةُ ﴿تَزْعُمُونَ﴾: في محلِّ نصبٍ خبرُ «كانَ»[1]، ومَفعولَا ﴿تَزْعُمُونَ﴾ حُذِفَا لِدليلٍ، والتَّقديرُ كما قالَ المصنِّفُ: (أي: تَزعُمُونَهم شُرَكاءَ)، هكذا في نُسَخِ هذا المتنِ بحذفِ ياءِ النَّفسِ، وهكَذا رأيتُهُ في «التَّصريحِ على التَّوضيحِ»، قالَ في «المغني»: والأَولى أنْ يُجعلَ التَّقديرُ: أنَّهم شُركاء؛ لأنَّ الغالبَ في «زَعَمَ» أنْ لا تَدخُلَ على صَريحِ المَفعولَينِ، ولأنَّها لم تُستَعْمَلْ في القرآنِ إلَّا داخِلةً على «أنَّ» وصِلتِها. اهـ[2]، (**وإذا قِيلَ لكَ: مَن ظَنَنْتَهُ**) ـ بِفَتحِ التَّاءِ للخِطابِ ـ (**قائِماً؟، فتَقُولُ**) في جوابِهِ: («ظَنَنتُ زَيداً»)، هذا مثالُ حذفِ أَحدِ المَفعولَينِ ـ وهو المَفعولُ الثَّاني ـ لِدَليلٍ، فـ«زيداً»: مَفعولٌ أوَّل، والمَفعولُ الثَّاني مَحذوفٌ تَقديرُه كما قالَ المصنِّفُ: (أي: ظَنَنتُ زَيداً قائِماً)، فحُذفَ «قائماً» لِدلالةِ السُّؤالِ عليه.

ومِثالُ حذفِ المَفعولِ الأَوَّلِ قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ[3] ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: ١٨٠]، فـ﴿خَيْرًا﴾ بالنَّصبِ مَفعولٌ ثانٍ لـ﴿تَحْسَبَنَّ﴾، والمَفعول الأَوَّلُ مَحذوفٌ، تَقديرُه: لا تَحسَبنَّ بُخلَهم هو خَيراً.

(**وعَدَّ صاحِبُ «الجَرُّومِيَّةِ»**) ـ وقد مرَّ ذكرُ اسمِهِ وضبطُ «الجروميَّةِ» في صدرِ الكتابِ، فلْيُرجَعْ إليه ـ (**مِن هَذِهِ الأَفعالِ**) النَّاصبةِ لِلمُبتَدإِ والخَبرِ: («**سَمِعْتُ**») إذا دَخَلَتْ على ما لا يُسمَعُ

---

(١) وجملةُ ﴿كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ صِلة الموصول لا محلَّ لها.

(٢) انظُر: «مُغني اللبيب» (ص٧٧٤). هذا وقد خالف الأَولى في «التوضيح» حين قدَّر الآيةَ بقوله: (أي: تَزعمُونهم شركاء)، قال الشيخ خالد: وعَدل عن تقدير (تَزعمُونَ أنَّهم شُركاءَ) لأنَّ الكلام في حذف المفعُولين معاً لا في حَذفِ ما يَسُدُّ مَسدَّهما. ثم الذي في النُّسخ المعتبرة من المتن: شركائي.

(٣) كذا بالتاء في الأصل، وهي قراءةُ حمزةَ، وقِراءةُ الباقِين بالياء، ولولا تكرُّرُ التعبير بالتاء فيما يأتي من كلامِه لقُلتُ: إنه تصحيفٌ؛ إذ لا وجهَ لِلعُدول عن قراءةِ الجُمهور من غيرِ داعٍ، ولا يَرِد على ذلك قولُه الآتي: (تقديره: لا تحسبن)؛ لاحتِمالِ أن يكونَ مرادُه: (تقديره: لا يَحسبُنَّ) بضم الباء لِلدَّلالة على الفاعل.

تَبَعاً لِلأَخفَشِ ومَنْ وافَقَهُ، ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَفعُولُها الثَّانِي جُمْلةً مِمَّا يُسْمَعُ، نَحوُ: «سَمِعْتُ زَيداً يَقُولُ كَذَا»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، ومَذْهَبُ الجُمهُورِ أنَّها فِعلٌ مُتَعَدٍّ إلى واحِدٍ؛ .....

الكواكب الدرية

كالأَمثلةِ الآتيةِ، أمَّا إذا دَخَلتْ على ما يُسمَعُ فإنَّها إنَّما تَتَعدَّى إلى واحدٍ فقَطْ بلا خلافٍ، نحوُ: «سَمِعتُ القرآنَ، وسَمِعتُ الحديثَ، وسَمِعتُ الكلامَ»، (تَبَعاً لِلأَخْفشِ)، وهو سعيدُ بنُ مَسعَدةَ تِلميذُ سِيبويهِ، وهو المرادُ إذا أُطلِقَ، وإلَّا فهو لَقبٌ لأحدَ عشرَ نَحويًّا كما في «المُزْهِر» لِلسُّيوطيِّ، (ومَن وافَقَهُ) على ذلك كأبي على الفارِسيِّ، (ولا بُدَّ أنْ يكونَ مَفعولُها الثَّاني جُملةً مِمَّا يُسمَعُ)، واشتِراطُ ما ذُكِرَ مَنقولٌ عن أبي حيَّان، (نَحوُ: «سَمِعتُ زَيداً يَقُولُ كذَا»)، فإنَّ قولَهُ: «يَقولُ كذا» ممَّا يُسمَعُ، بخلافِ ما لو كانَ مَفعولُها الثَّاني ممَّا لا يُسمَعُ نحوُ: «سمعتُ زيداً يَخرجُ»؛ إذ الخُروجُ لا يُسمَعُ.

وإعرابُ المثالِ: «سَمعتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «سمعَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: فاعلٌ، و«زيداً»: مَفعولٌ أوَّلُ، «يَقولُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «كذَا»: جارٌّ ومَجرورٌ[1]، والكافُ: حرفُ جرٍّ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ جرٍّ بالكافِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ ثانٍ لـ«سَمعتُ» بناءً على أنَّها ملحقةٌ بأَفعالِ القُلوبِ، (وقَولِهِ تَعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾)، وإعرابُه: ﴿سَمِعْنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، ﴿فَتًى﴾: مَفعولٌ أوَّلُ، والفتحةُ فيه مُقدَّرةٌ على الأَلفِ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، وجُملةُ ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾ مِن الفعلِ والفاعلِ المُستترِ جوازاً والمَفعولِ ـ وهو الهاءُ ـ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ ثانٍ لـ﴿سَمِعْنَا﴾، وهذه الآيةُ هي التي احتجَّ بها الأَخفشُ ومَن تَبِعَهُ، ولا حُجَّةَ لهم فيها كما ستَعْرِفُه.

(ومَذهَبُ الجُمهُورِ) مِن النُّحاةِ (أنَّها فِعلٌ مُتعَدٍّ إلى) مَفعولٍ (واحِدٍ)؛ لأنَّها مِن أفعالِ

(١) كذا قال، والصوابُ أنه اسمُ كِناية مَبنيٌّ على السُّكون في مَحلِّ نَصب مَفعول (يقول)، وجاء في «القاموس»: (كذا) كنايةٌ عن الشيء، تقولُ: فعَلتُ كذا، الكاف: حرفُ التَّشبيه، وذَا: للإشارة. اهـ ونَسب الزَّبيديُّ في شَرحه هذا الكلامَ لليث ثم قال: قال شَيخُنا: التِفاتُه إلى كونه مُركباً مِن كاف الجر و(ذَا) الإشاريَّة لا التفاتَ إليه وإنْ قال به طائفة؛ لأنَّه لم يَبقَ لِذلك رائحةٌ، بل سُلِبت الكلمةُ ذلك وصارَت كِنايةً كما قال. اهـ وهو الصوابُ الذي لا محيصَ عنه.

فإنْ كانَ مَعرِفةً ـ كالمِثالِ الأَوَّلِ ـ فالجُمْلةُ الَّتي بَعدَهُ حالٌ، وإنْ كانَ نَكِرَةً ـ كَما في الآيَةِ ـ فالجُمْلةُ صِفةٌ، والله أَعلَمُ.

الكواكب الدرية

الحَواسِّ، وهي لا تَتَعدَّى إلَّا إلى واحدٍ، (فإنْ كانَ) أي: ذلك الواحدُ الذي تَعدَّتْ إليه (مَعرِفةً كالمِثالِ الأَوَّلِ، فالجُملةُ التي بَعدَهُ) ـ وهي جُملةُ «تَقولُ» ـ (حالٌ)، أي: في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن ذلكَ المَفعولِ الواحدِ؛ لأنَّ الجُمَلَ بعدَ المعارفِ أَحوالٌ؛ (وإنْ كانَ نَكِرةً) كما في الآيةِ التي احتَجَّ بها الأَخفَشُ، (فالجُملةُ) ـ وهي جُملةُ ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾ ـ في محلِّ نَصبٍ على أنَّها (صِفةٌ)؛ لأنَّ الجُملَ بعدَ النَّكراتِ صِفاتٌ، (واللهُ أَعلَمُ)، وما ذهبَ إليه الجُمهورُ هو الصَّحيحُ.

تَتِمَّة: يُحكى بالقَولِ وفُروعِهِ[1] ـ مِن الماضي والمُضارعِ، واسمِ الفاعلِ واسمِ المَفعولِ ـ الجُملةُ الفِعليَّةُ عندَ جميعِ العَربِ، نحوُ: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى﴾ [الأنبياء: ٦٠]، ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، وكذا الاسميَّةُ عندَ بعضِهم، نحوُ: «قَولُكَ: اللهُ رَبُّنا إقراراً[2] بالرُّبوبيَّةِ»، فلا يَعمَلُ في جُزأَيها شيئاً كما يَعمَلُ الظَّنُّ[3]، بل تكونُ الجُملةُ في محلِّ نصب مَفعُول به.

ويُنصَبُ به المُفردُ المؤدِّي معنَى الجُملةِ، كـ«الحديثِ، والقِصَّةِ، والشِّعرِ، والخُطبةِ، والكلامِ»، نحوُ: «قُلتُ كلاماً حقًّا[4]، أو شِعراً حَسَناً»، والمُفردُ المرادُ به مُجرَّدَ اللَّفظِ نحوُ: «قُلتُ كلمةً»، أي: هذا اللَّفظَ[5]، وعلى هذا بنى الزَّجَّاجيُّ قولَهُ في كتابِهِ المسمَّى بـ«الجُمَل»: (وإنَّما قُلنا: الكلَّ والبَعضَ)[6]، وأَجازَ الزَّمخشريُّ في ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] أنْ يكونُ ﴿إِبْرَٰهِيمُ﴾ مَفعولَ ما لم يُسمَّ فاعِلُه[7]، قالَ ابنُ مالكٍ: رَجَّحَ الزَّمخشريُّ

---

(١) أي: بِنَفس المَصدر الذي هو القول، وبِفُرُوعه المُشتَقَّة منه على الأصَح، ومثال الأول: قَولُه تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

(٢) كذا في الأصل، والظاهرُ أن الصواب: (إقرارٌ) بالرفع خبراً للمبتدأ الذي هو (قَولُك).

(٣) انظر تعليلَه عند ابن الناظم.

(٤) إذا قُلتَ: (زيدٌ قائمٌ) مثلاً، فالذي نَطَقتَ به هو الجُملةُ، ثم حمَلتَ عليها ذلك المفرَدَ.

(٥) الأَولى حينئذٍ التَّمثيلُ بنحو: (قُلتُ: زيداً)؛ لأن المتبادرَ من صَنيع مِثال الشارح أنه مِن النوع الأول.

(٦) قال ابن خَروف في «شرحه»: ونَصب (الكلَّ والبعض) على تقدير: وإنَّما قُلنا هاتَين الكلمتَين.

(٧) أي: يُطلَق عليه هذا الاسم، حتَّى لو كان الفعل مَبنيًّا لِلفاعل لَنَصَب (إبراهيمَ).

. . . . . .

هذا الإعرابَ على إعرابِهِ مُنادًى، أو خبراً، أي: هذا إبراهيمُ؛ لِسَلامتِهِ مِن دَعوى الحذفِ اللَّازمِ على كلٍّ منهما. وأَلحقَتْ سُلَيمٌ القولَ في العملِ بـ«ظنَّ» مُطلقاً، وغيرُهم يَخصُّهُ بما إذا كانَ بلفظِ المُضارعِ المخاطَبِ الحاضرِ بعدَ الاستِفهامِ المتَّصلِ به، أو المنفصلِ بظَرفٍ أو مَجرورٍ، فإنْ عُدِمَ شرطٌ رجعَ إلى الحكايةِ، وفي ذلك يَقولُ ابنُ مالكٍ في «الأَلفيَّةِ»: [الرجز]

وكَـ«تَـظُـنُّ» اجـعَـلْ «تَـقـولُ» إنْ وَلِـي ... مُـسـتَـفْـهَـمـاً بِـهِ، ولـم يَـنْـفَـصِـلِ

بِـغَـيـرِ ظَـرفٍ، أو كَـظَـرْفٍ، أو عَـمَـلْ ... وإنْ بِـبَـعْـضِ ذِي فَـصَـلْـتَ يُـحـتَـمَـلْ

وأُجْـرِيَ الـقَـولُ كـظَـنٍّ مُـطـلَـقَـا ... عـنـدَ سُـلَـيـمٍ، نـحـوُ: «قُـلْ ذَا مُـشْـفِـقَـا»

ولا يُلحَقُ في الحكايةِ بِالقَولِ ما في مَعناه، كـ«الدُّعاءِ، والنِّداءِ، والإخبارِ» ونحوِها، فإذا قُلتَ: «دَعوتُ زيداً عَجِّلْ»، و«نادَيتُه أَقْبِلْ»، و«أَخبَرتُهُ زيدٌ قائمٌ»، فليسَتْ جُملةُ «عَجِّلْ» و«أَقْبِلْ» و«زيدٌ قائمٌ» في محلِّ نصبٍ على أنَّها محكيَّةٌ بـ«دعَوتُ، ونادَيتُ، وأَخبَرتُ»، بل يُنوَى معها القَولُ، فتكونُ تِلك الجملُ محكيَّةً بِقَولٍ مَحذوفٍ، أي: «دعَوتُ زيداً قُلتُ: عَجِّلْ، ونادَيتُهُ قُلتُ له: أَقْبِلْ، وأَخبرتُهُ قُلتُ له: زيدٌ قائمٌ».

والكوفيُّونَ يُجيزونَ الحِكايةَ بما في مَعنى القَولِ، ولا يُقدِّرونَ معه قولاً، قالَ ابنُ مالكٍ: والصَّحيحُ مذهبُ البَصريِّينَ.

واعلَمْ أنَّه قد تَدخُلُ همزةُ النَّقلِ على «عَلِمَ» ذاتِ المَفعولَينِ و«رأى» أُختِها، فيَنصبانِ ثلاثةَ مفاعيلَ، أَوَّلُها الذي كانَ قبلَ دُخولِ همزةِ النَّقْلِ فاعلاً، والأَخيرانِ أَصلُهما المُبتدأُ والخبرُ، فإذا قُلتَ: «عَلِمَ زيدٌ عَمْراً فاضِلاً»، ثُمَّ أَتيتَ بهمزةِ النَّقلِ وقُلتَ: «أَعلَمْتُ زيداً عَمْراً فاضلاً»، ونَصَبْتَ بالفعلِ ثلاثةَ مَفاعيلَ، صارَ أَوَّلُها الذي كانَ فاعلاً ـ وهو «زيدٌ» في هذا المثالِ ـ مَفعولاً أَوَّلَ، فيَجوزُ حَذفُه والاقتِصارُ عليه[1]، وأمَّا الثَّاني والثَّالثُ فحُكمُهما بعدَ النَّقلِ كحُكمِهما قبلَهُ مِن جَوازِ الحذفِ اختِصاراً، وعَدمِهِ اقتصاراً، والتَّعليقِ والإلغاءِ.

---

(١) المراد بالاقتِصار هنا مَعناه اللغوي، وهو الاكتِفاء به والاستغناءُ به عمَّا سِواه وهو المفعولُ الثاني والثالث، وذلك نحو: (أعلَمتُ زيداً)، فلا تذكُر ما أعلَمتَ به؛ لأن الفائدة باقيةٌ بمُجرَّد الإخبار بإعلام الشخصِ المَذكور.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وأُلحِقَ بـ«أَعْلَمَ، وأرَى»: «أَنْبَأَ، ونَبَّأَ، وخَبَّرَ، وأَخْبَرَ، وحدَّثَ»، و«أَدْرى» على الأَصحِّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ٣]، لَكنَّها عُلِّقَتْ عن الأَخيرَينِ.

❁ ❁ ❁

تم الجزءُ الأول، ويَلِيه الجزءُ الثاني، وأولُه: باب المنصوبات.

❁ ❁ ❁

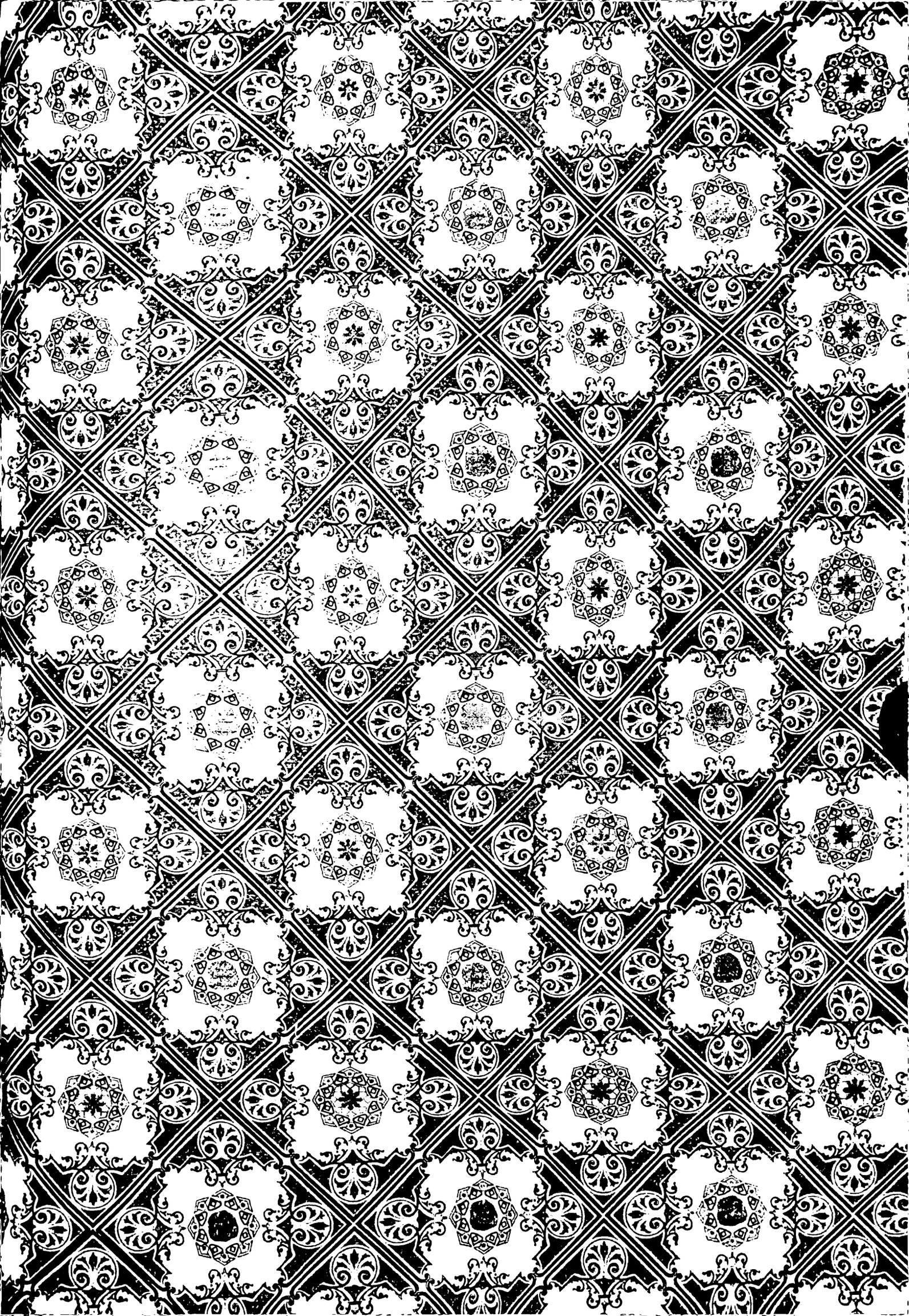

تشجيرات الجزء الأول

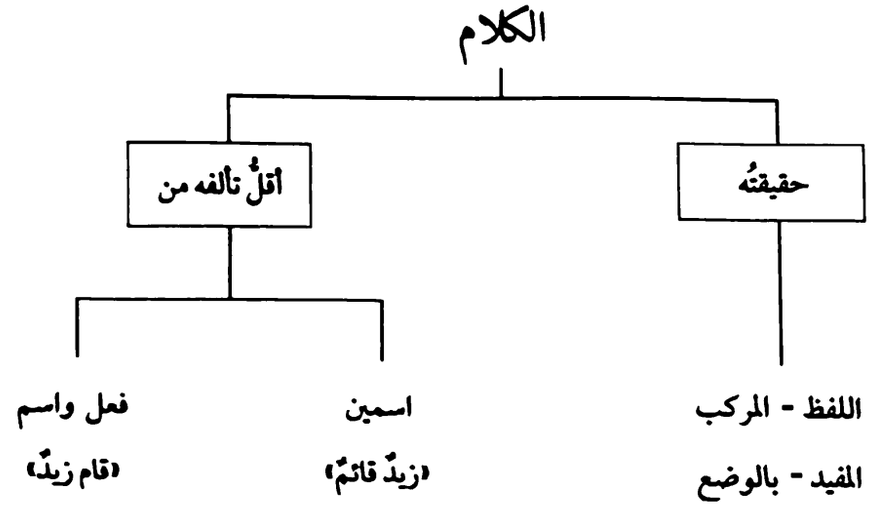

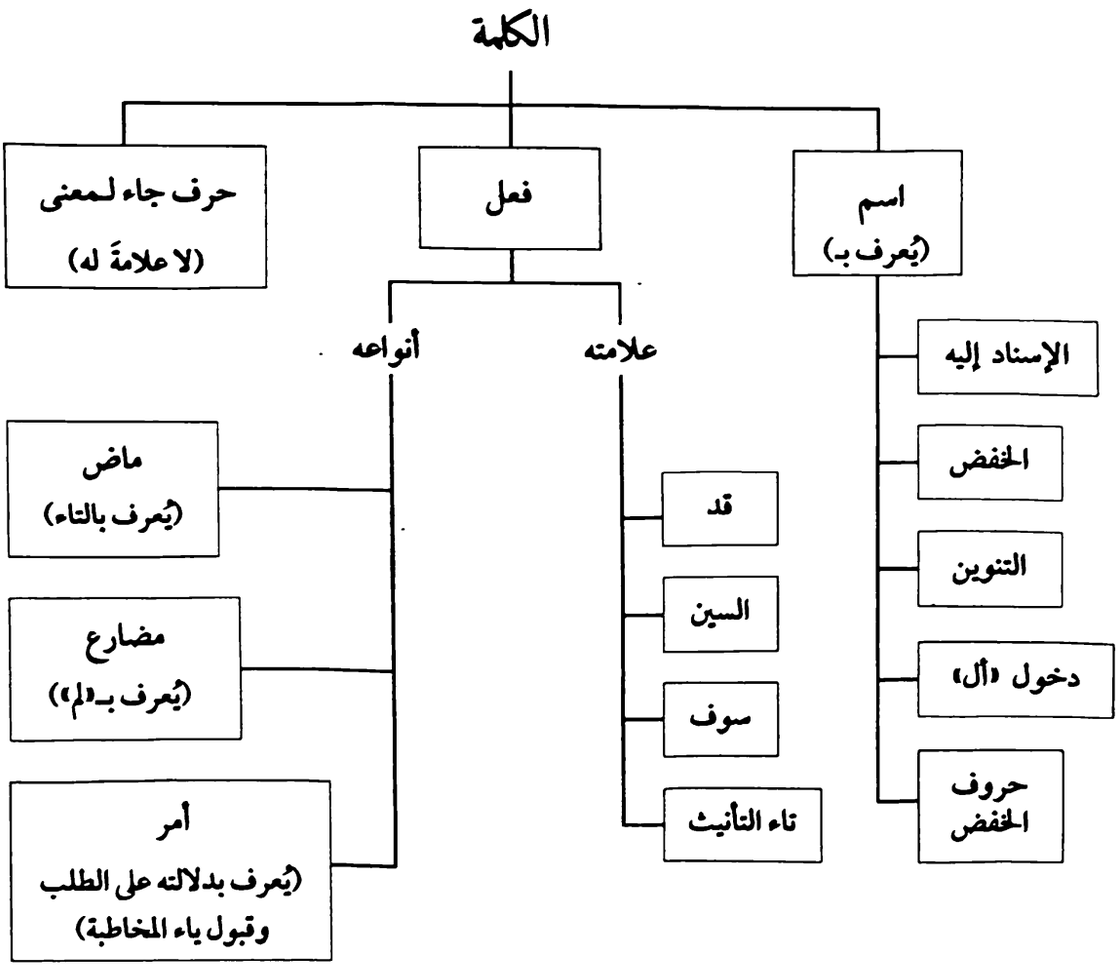

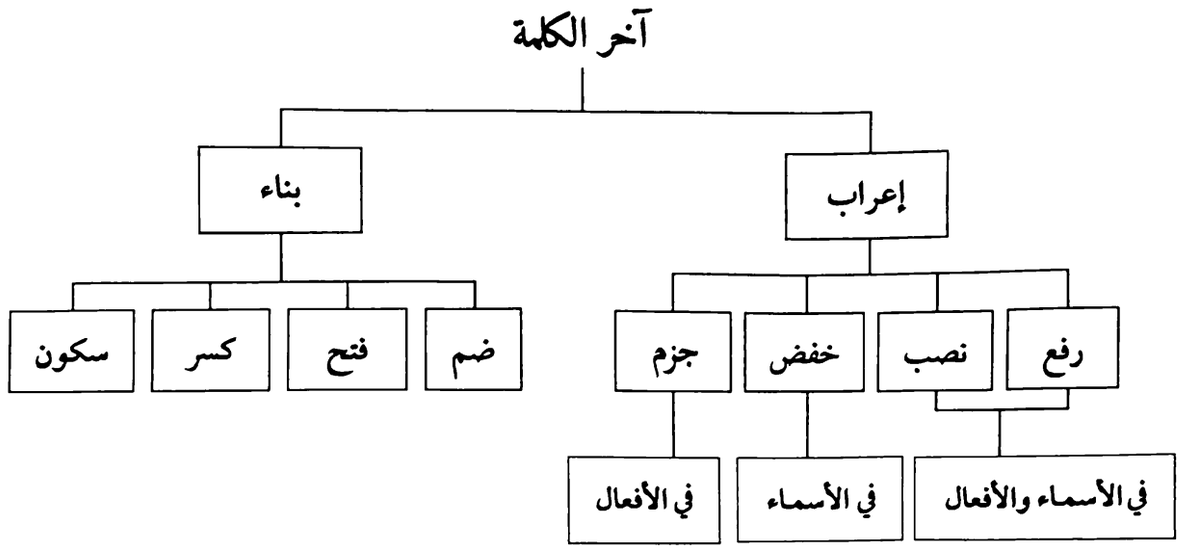
آخر الكلمة
إعراب
بناء
رفع
نصب
خفض
جزم
ضم
فتح
كسر
سكون
في الأسماء والأفعال
في الأسماء
في الأفعال

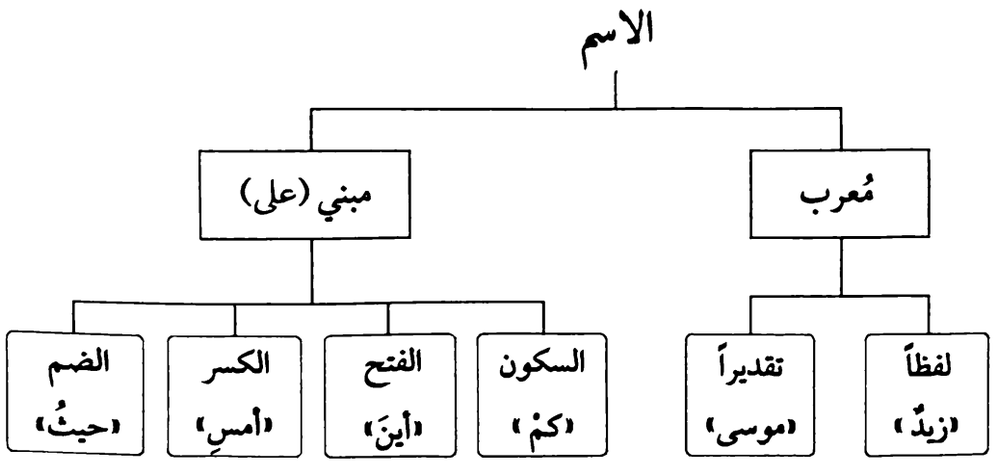
الاسم
مُعرب
مبني (على)
لفظاً «زيدٌ»
تقديراً «موسى»
السكون «كمْ»
الفتح «أينَ»
الكسر «أمسِ»
الضم «حيثُ»

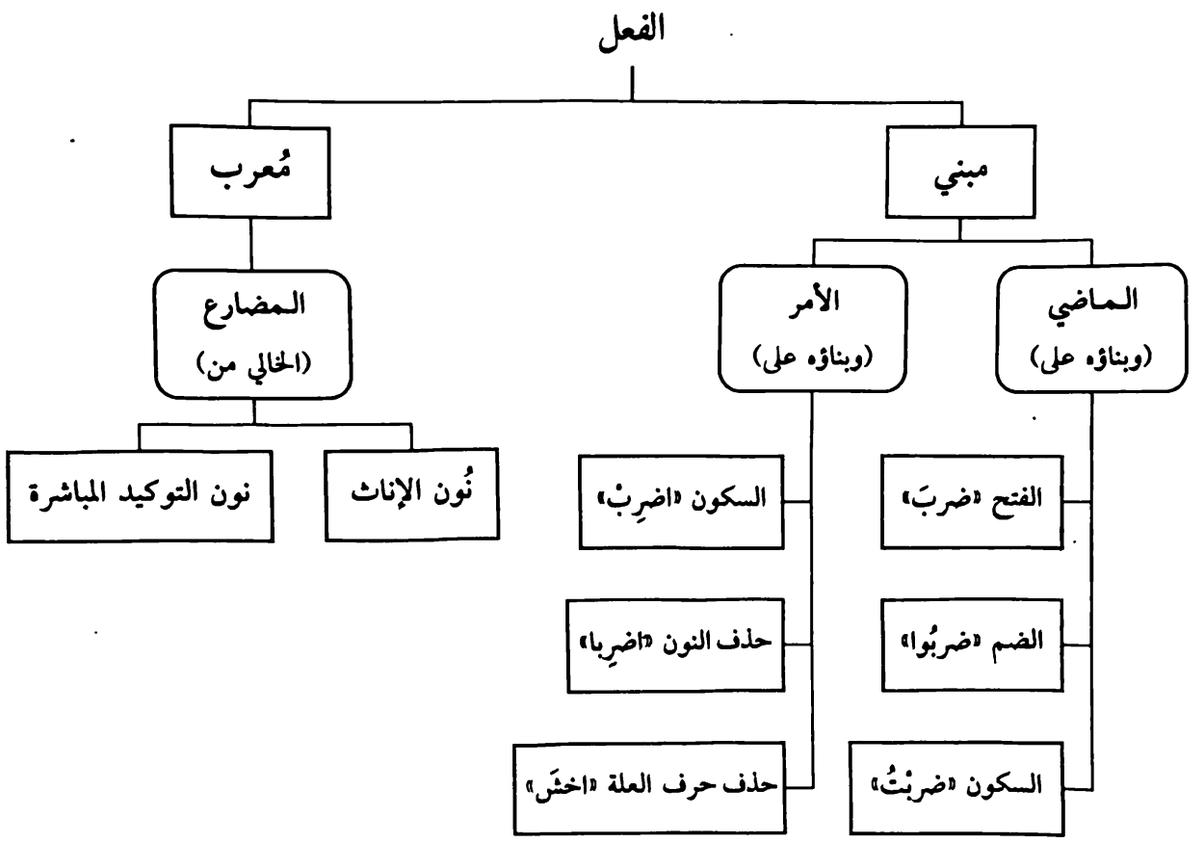
الفعل
مُعرب
مبني
المضارع (الخالي من)
الأمر (وبناؤه على)
الماضي (وبناؤه على)
نُون الإناث
نون التوكيد المباشرة
السكون «اضرِبْ»
حذف النون «اضرِبا»
حذف حرف العلة «اخشَ»
الفتح «ضربَ»
الضم «ضربُوا»
السكون «ضربْتُ»

علامات الإعراب الأصلية ومَواضعها

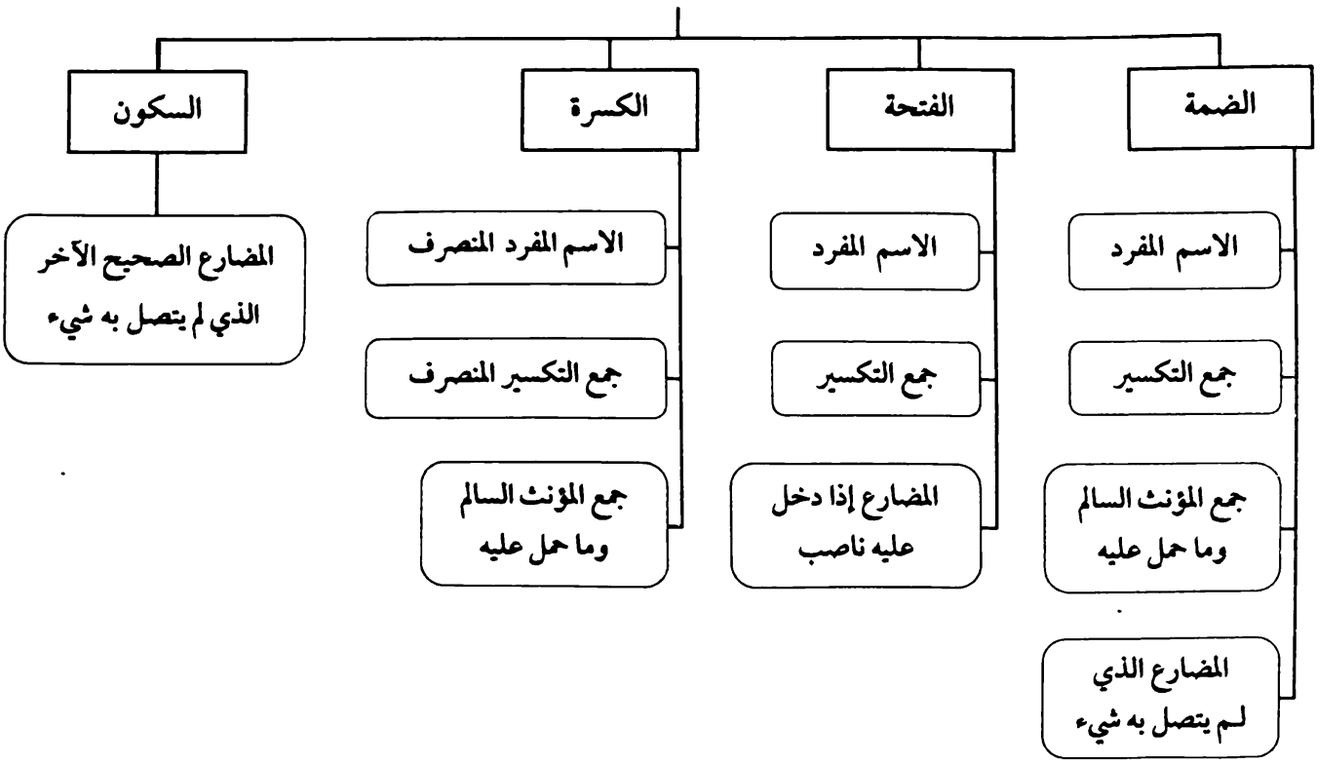

علامات الرفع الفرعيَّة

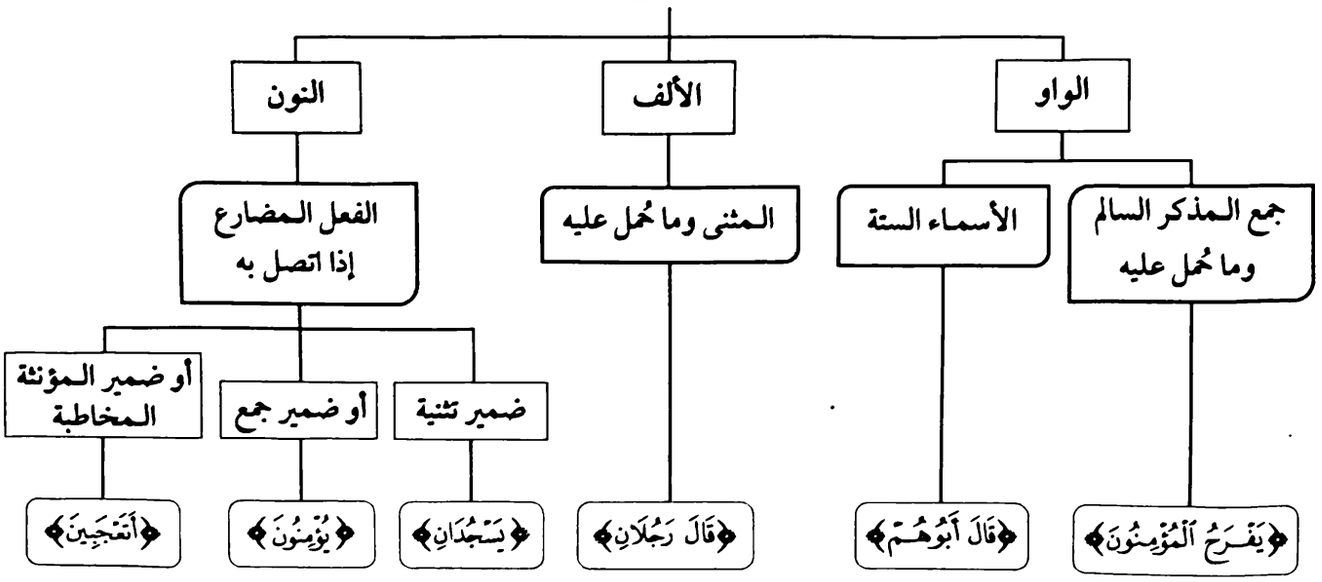

علامات النصب الفرعيَّة

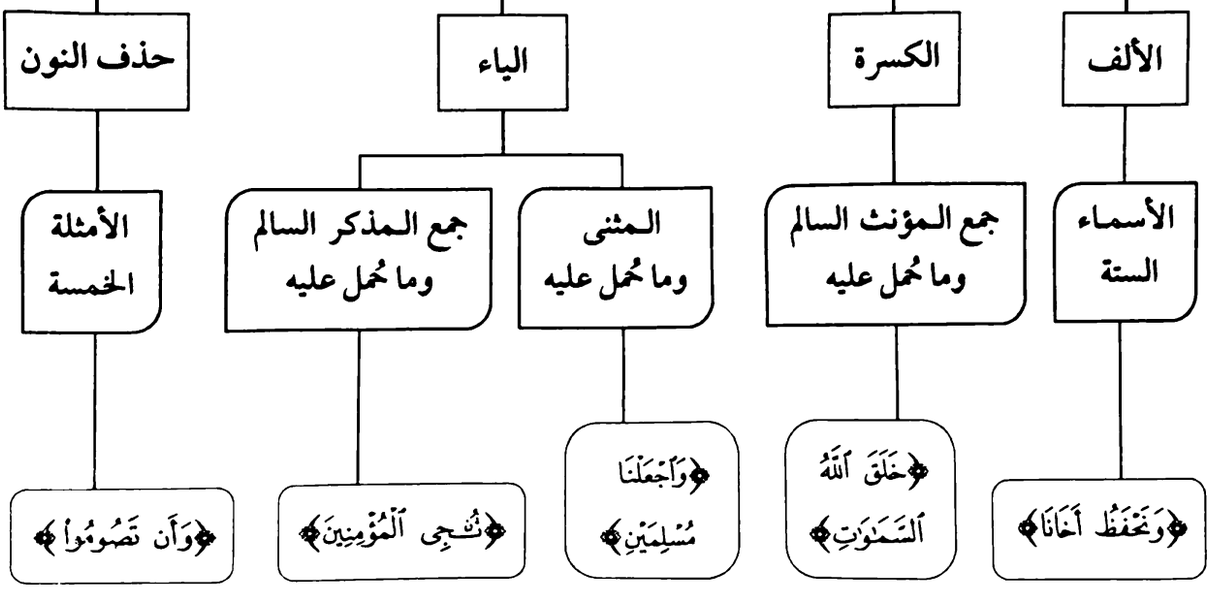

علامات الخفض الفرعيَّة

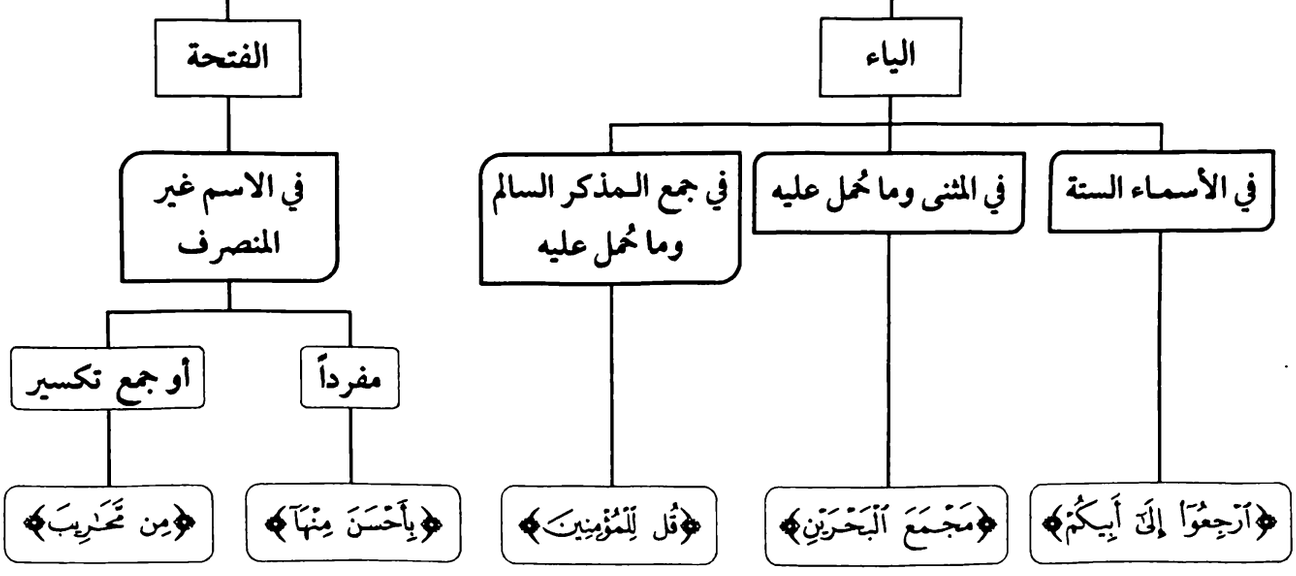

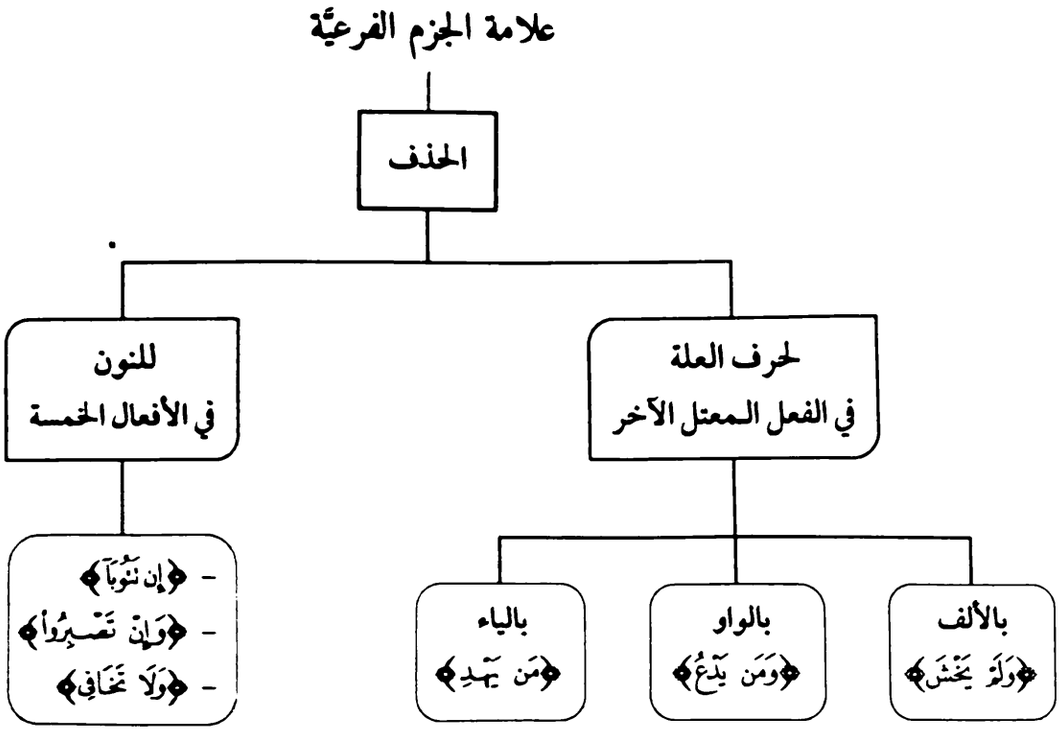
علامة الجزم الفرعيَّة
الحذف
لحرف العلة
في الفعل المعتل الآخر
للنون
في الأفعال الخمسة
بالألف
﴿وَلَمْ يَخْشَ﴾
بالواو
﴿وَمَن يَدْعُ﴾
بالياء
﴿مَن يَهْدِ﴾
- ﴿إِن تَتُوبَآ﴾
- ﴿وَإِن تَصْبِرُوا﴾
- ﴿وَلَا تَخَافِي﴾

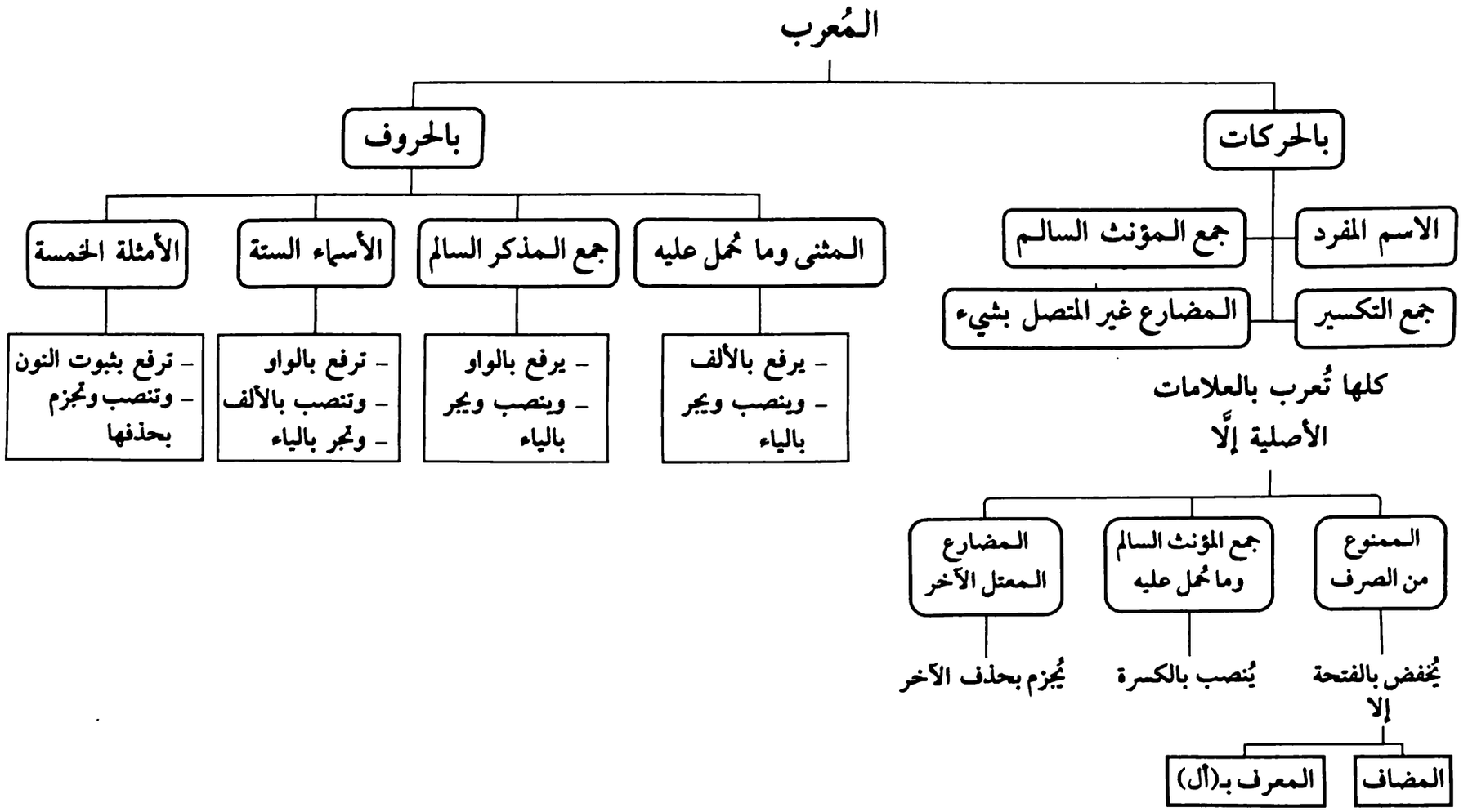
المُعرب
بالحركات
بالحروف
الاسم المفرد
جمع المؤنث السالم
جمع التكسير
المضارع غير المتصل بشيء
كلها تُعرب بالعلامات الأصلية إلَّا
الممنوع من الصرف
جمع المؤنث السالم وما حُمل عليه
المضارع المعتل الآخر
يُخفض بالفتحة إلا
المضاف
المعرف بـ(أل)
يُنصب بالكسرة
يُجزم بحذف الآخر
المثنى وما حُمل عليه
جمع المذكر السالم
الأسماء الستة
الأمثلة الخمسة
- يرفع بالألف
- وينصب ويجر بالياء
- يرفع بالواو
- وينصب ويجر بالياء
- ترفع بالواو
- وتنصب بالألف
- وتجر بالياء
- ترفع بثبوت النون
- وتنصب وتجزم بحذفها

الملحقات

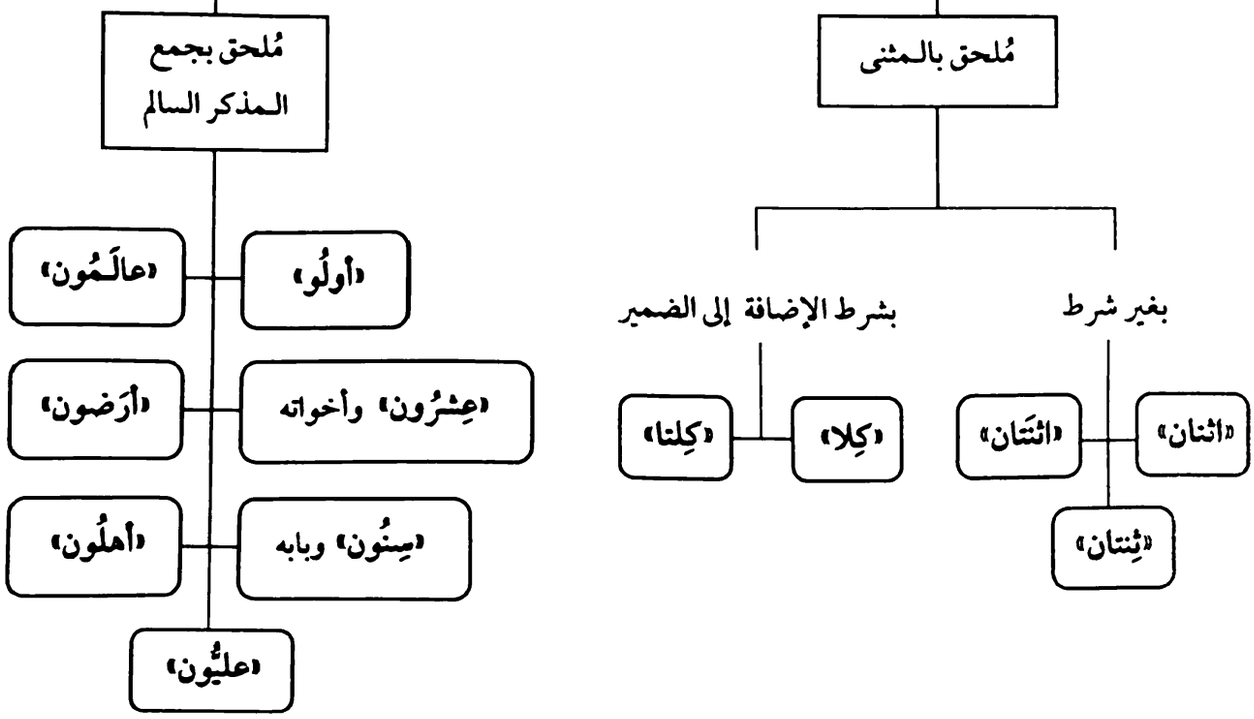

شرط إعراب الأسماء الستة بالحروف

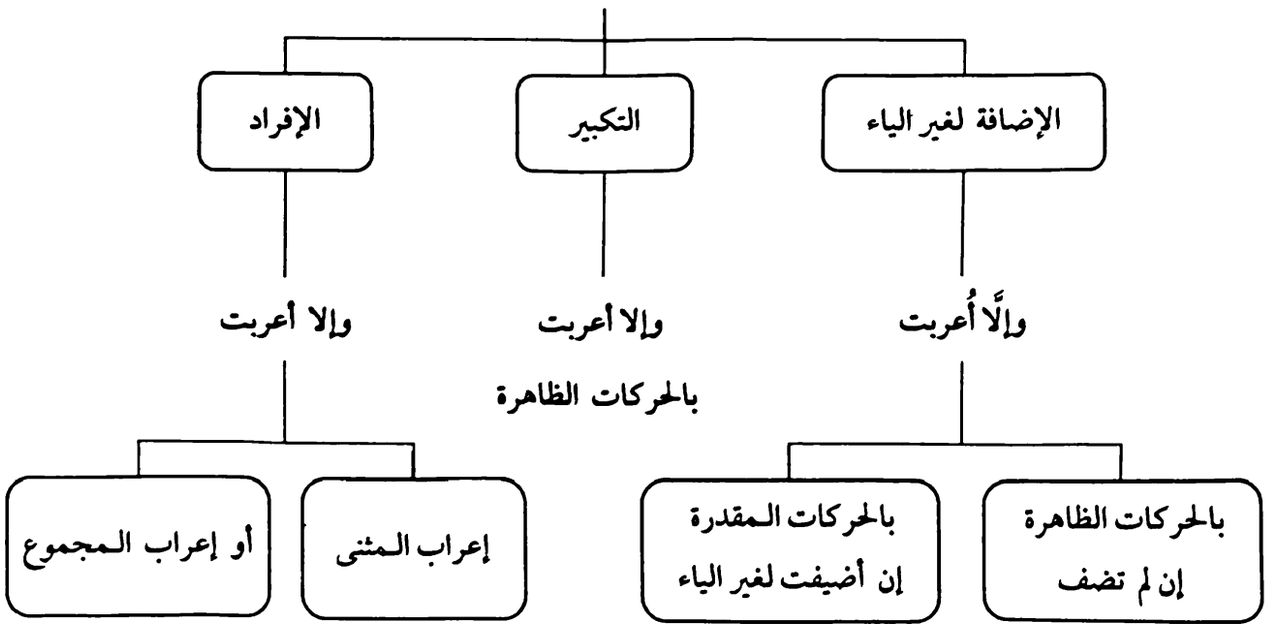

مواضع تقدير

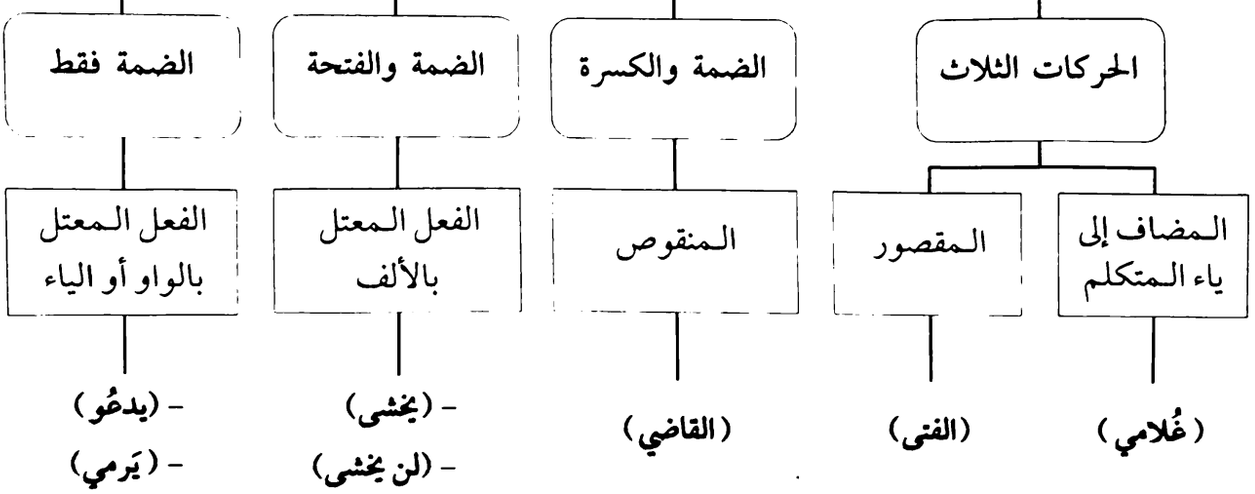

عِلل منع الصرف

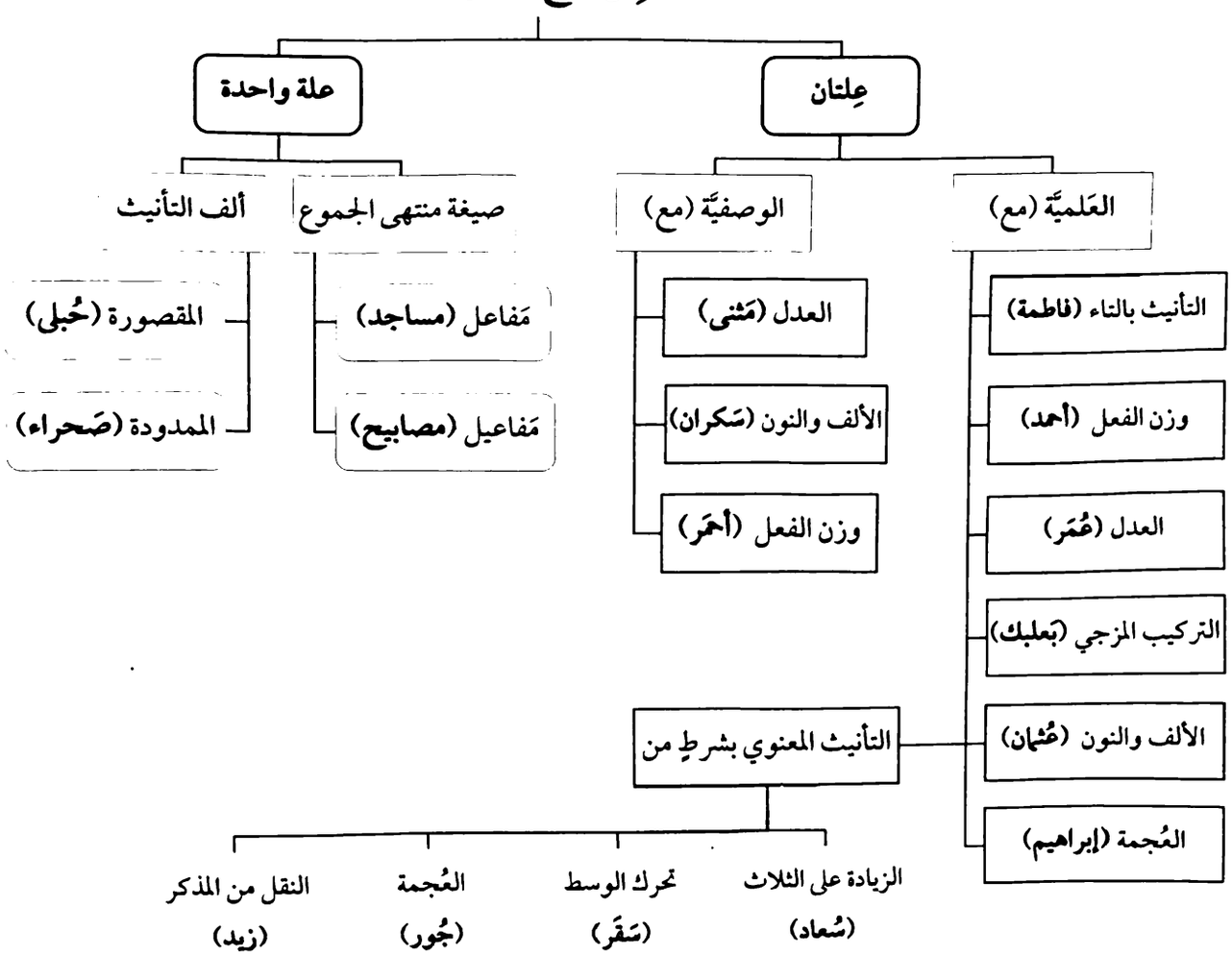

الاسم

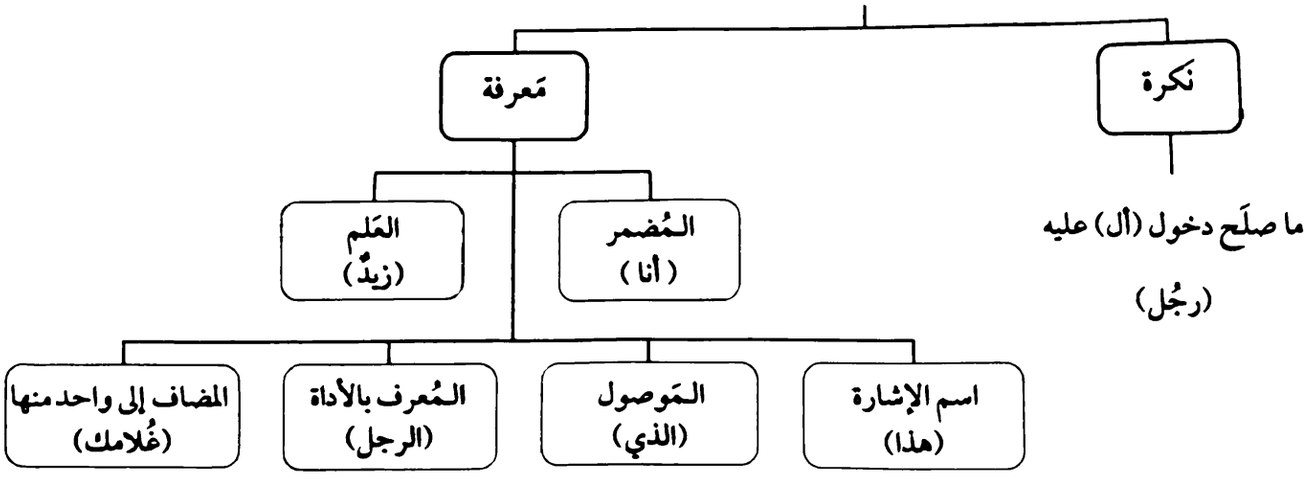

الضمير

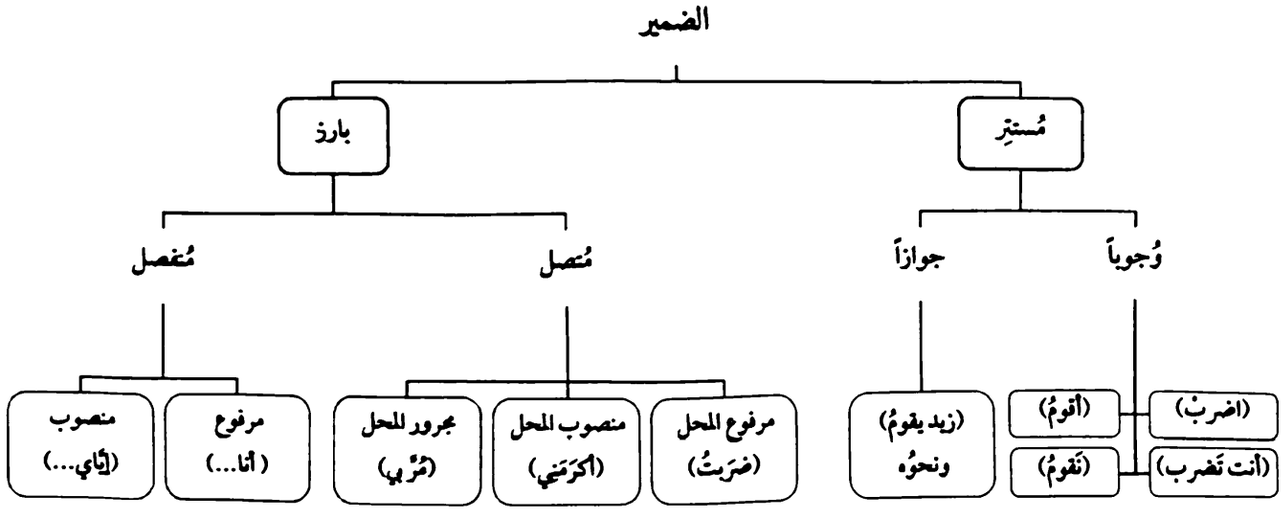

العَلَم

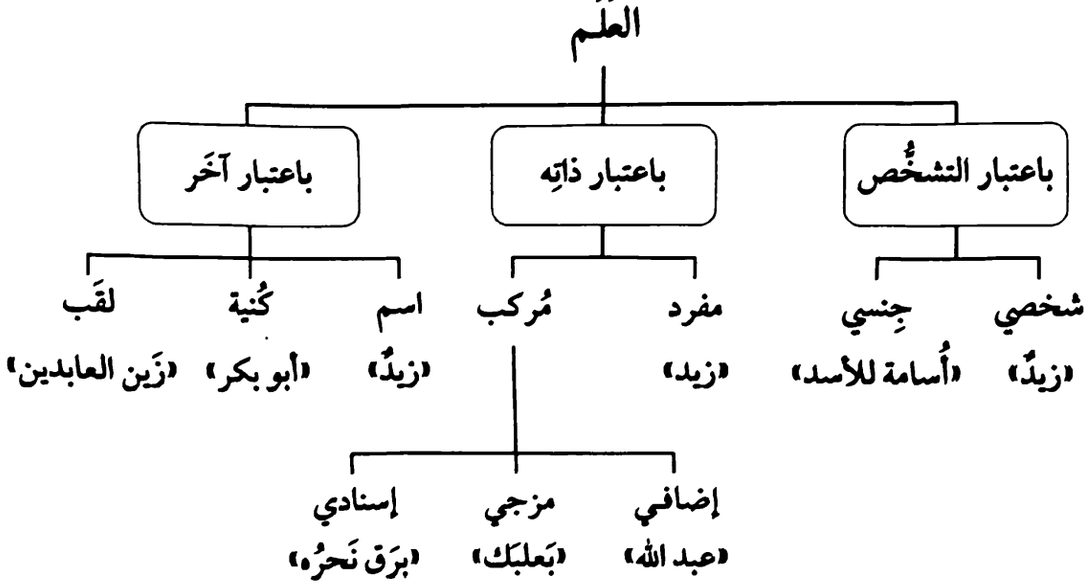

اسم الإشارة

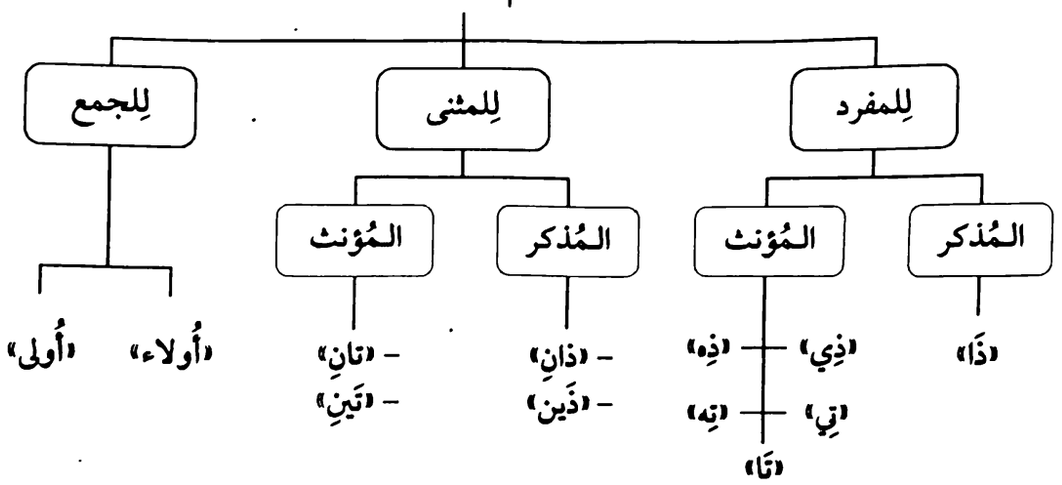

يَدخل على الإشارة

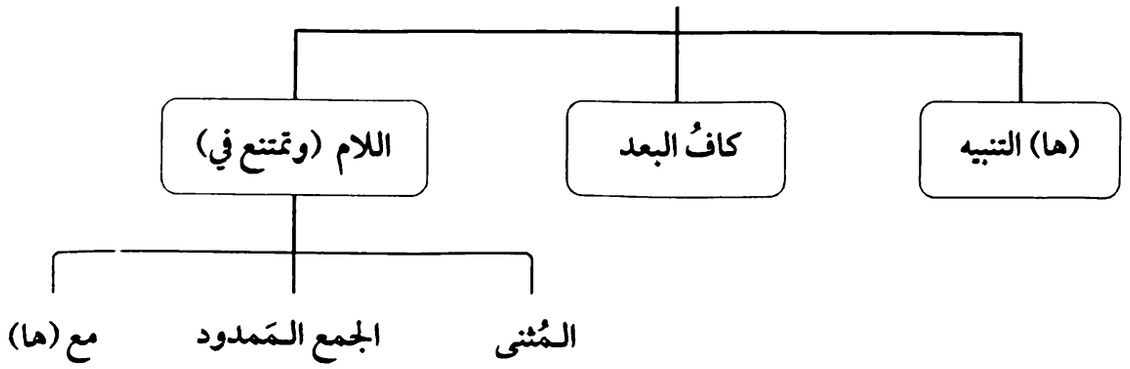

المَوصول

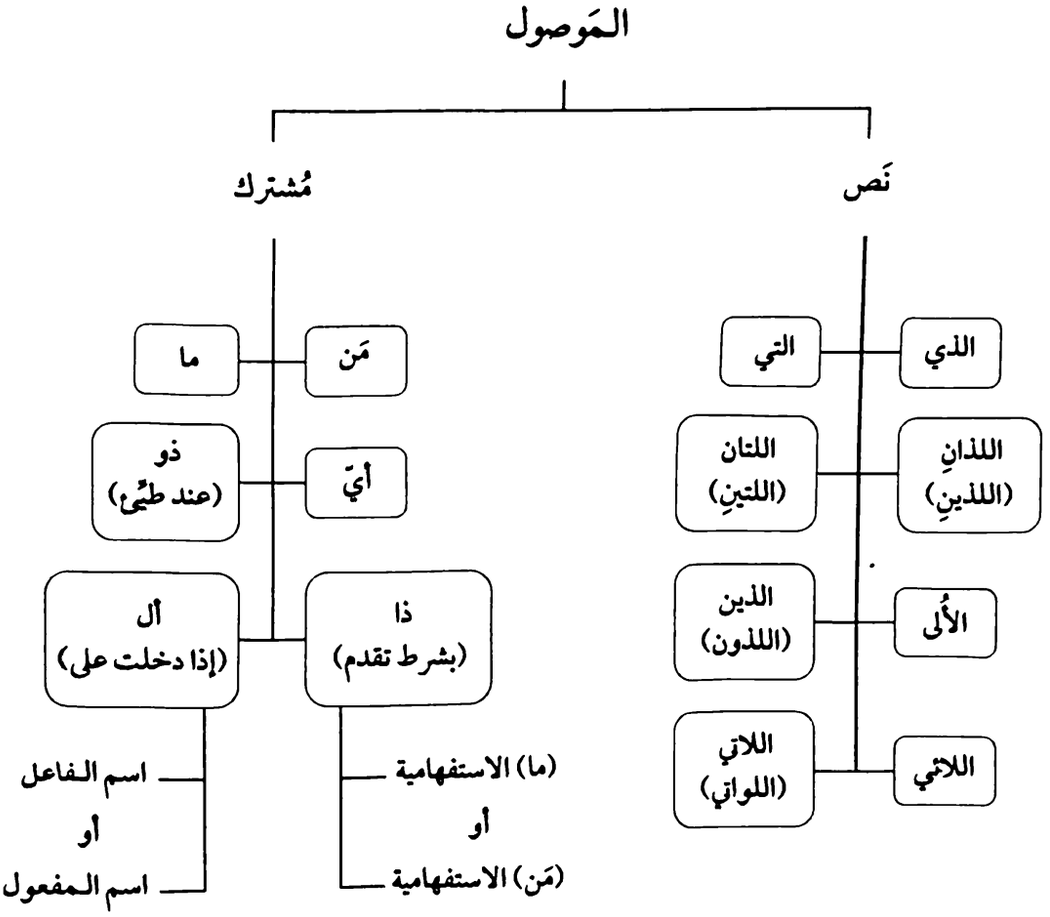

صِلة الموصول

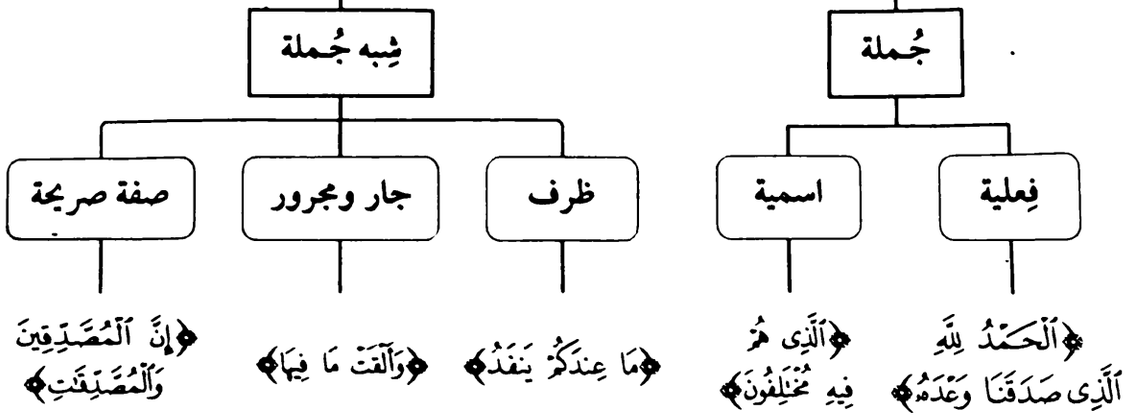

(أل) المُعرفة

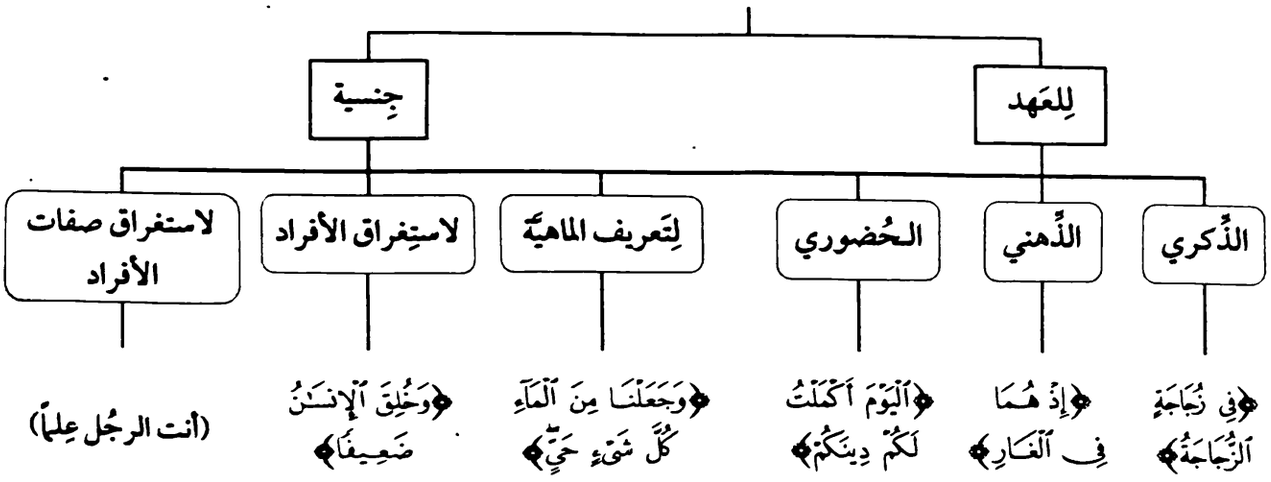

مَرفوعات الأسماء

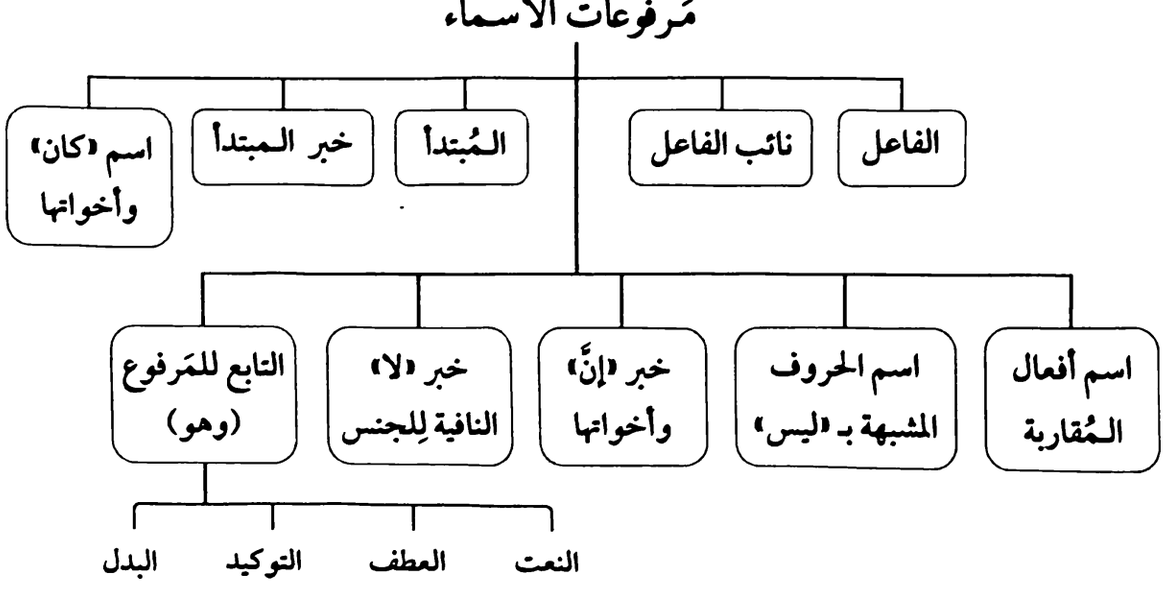

الفاعل[1]

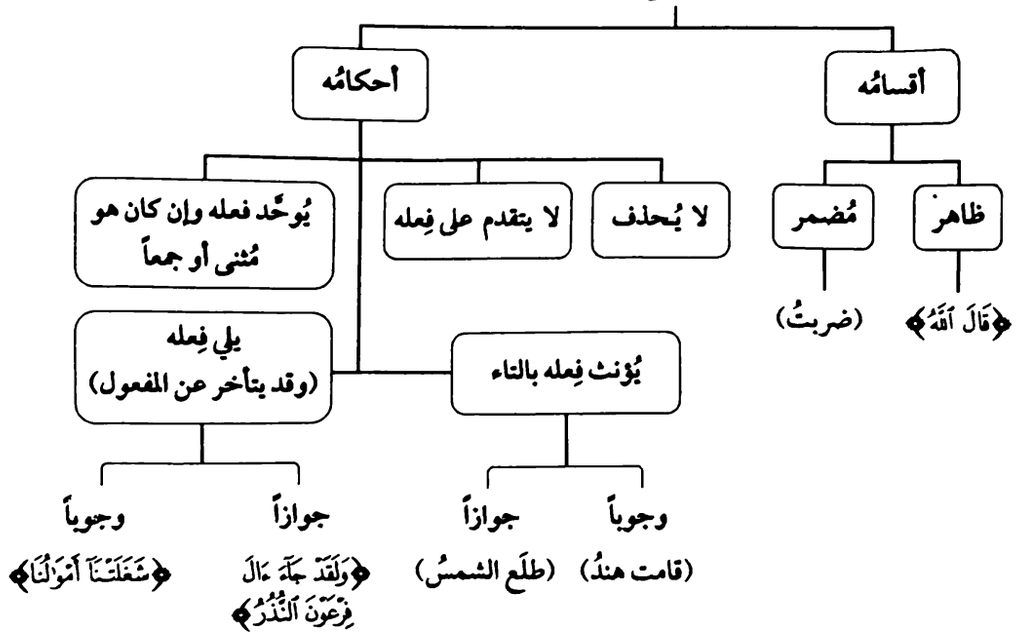

التغييرات في الفعل المجهول

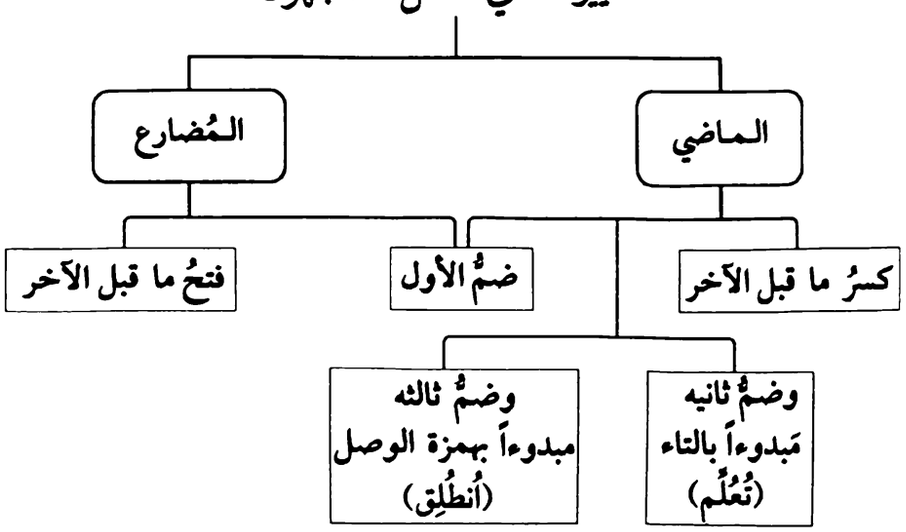

اللُّغات في مَجهول نحو: «قال» و«باع»

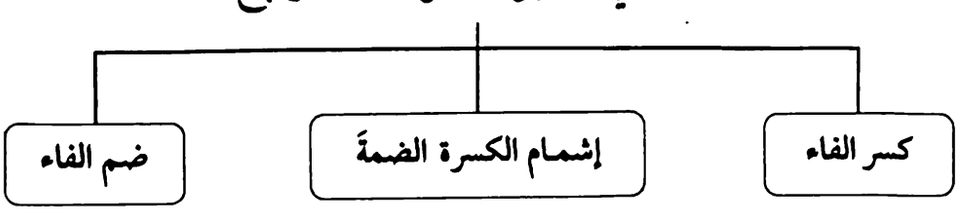

---

[1] ومثلُه في جميع ذلك النائبُ عنه.

النائب عن الفاعل

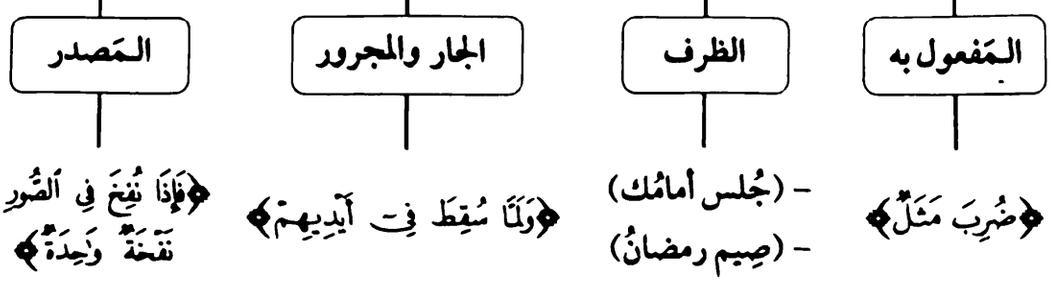

المبتدأ

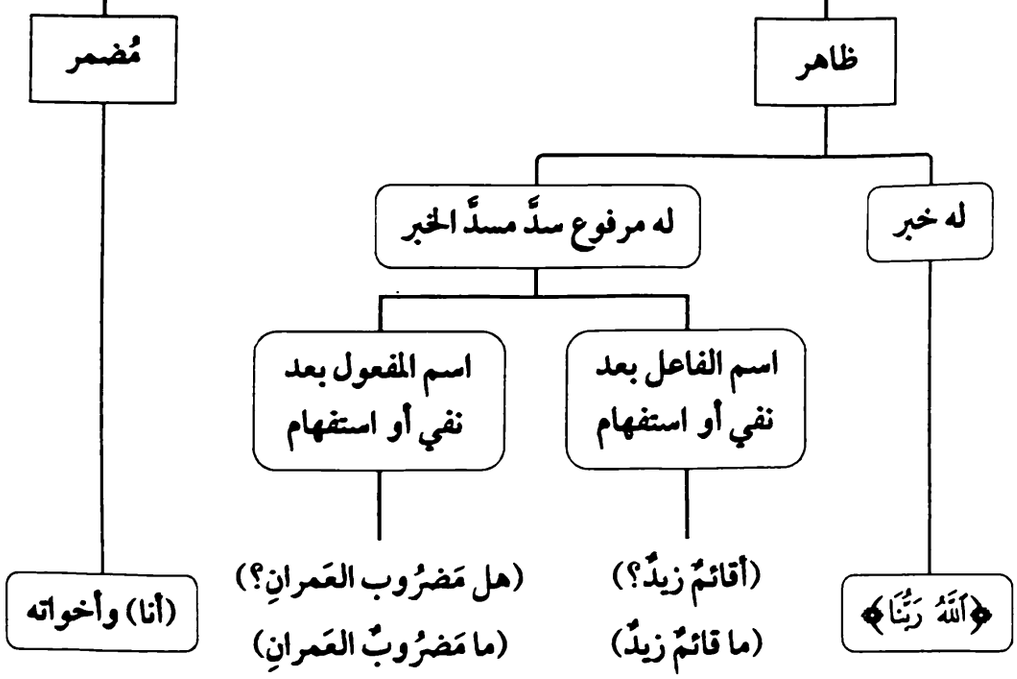

مِن مُسوِّغات الابتداء بالنكرة

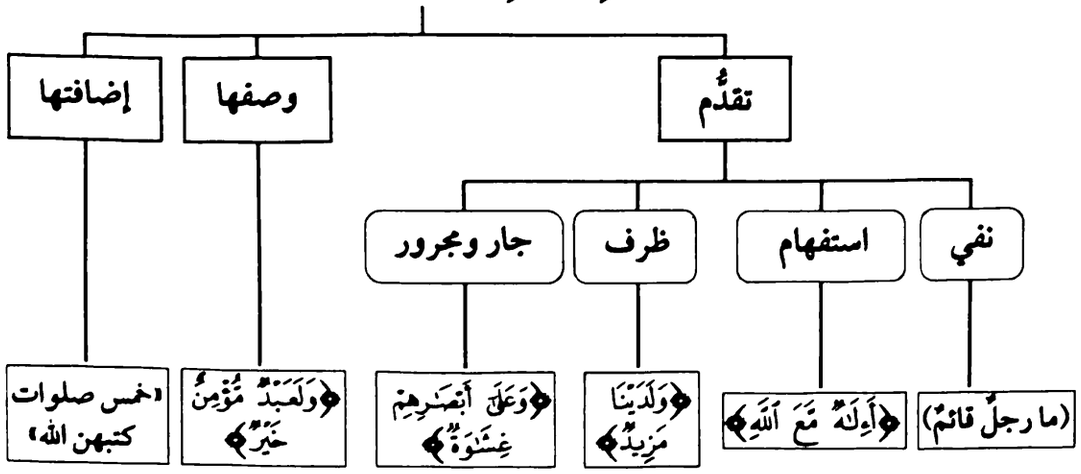

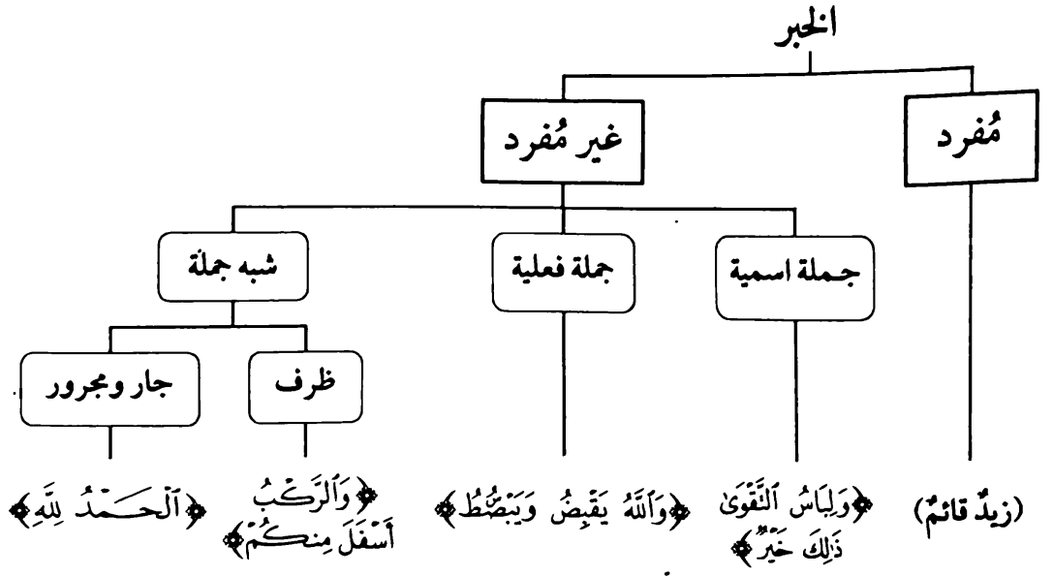
الخبر
مُفرد
غير مُفرد
جملة اسمية
جملة فعلية
شبه جملة
ظرف
جار ومجرور
(زيدٌ قائمٌ)
﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾
﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾
﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾

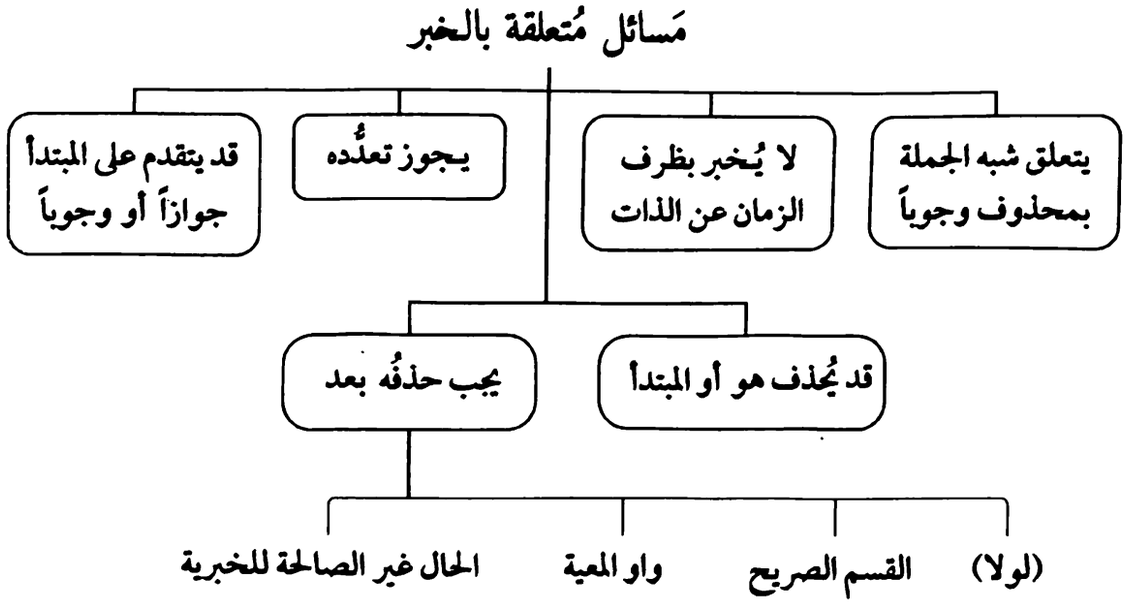
مَسائل مُتعلقة بالخبر
يتعلق شبه الجملة بمحذوف وجوباً
لا يُخبر بظرف الزمان عن الذات
يجوز تعدُّده
قد يتقدم على المبتدأ جوازاً أو وجوباً
قد يُحذف هو أو المبتدأ
يجب حذفُه بعد
(لولا)
القسم الصريح
واو المعية
الحال غير الصالحة للخبرية

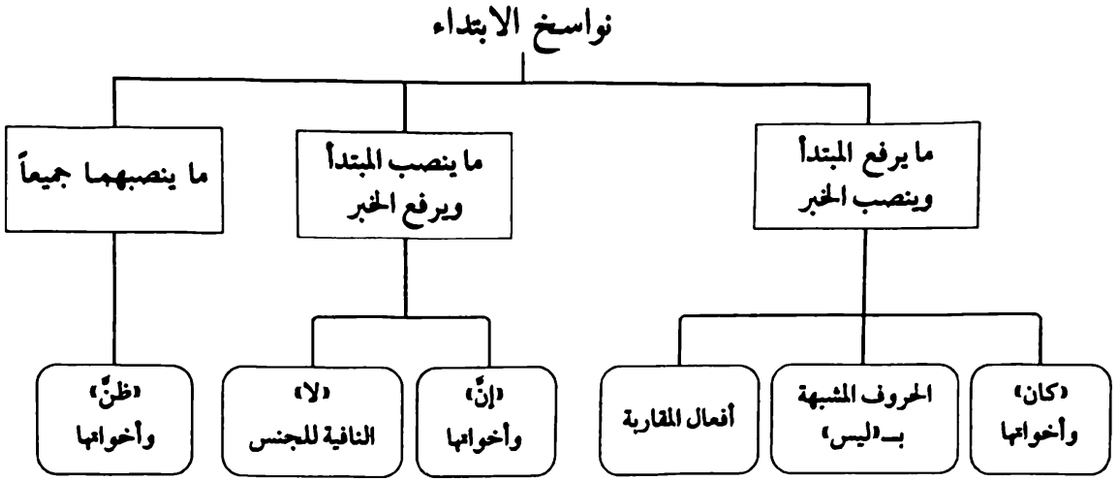
نواسخ الابتداء
ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر
ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر
ما ينصبهما جميعاً
«كان» وأخواتها
الحروف المشبهة بـ«ليس»
أفعال المقاربة
«إنَّ» وأخواتها
«لا» النافية للجنس
«ظنَّ» وأخواتها

أقسام «كان» وأخواتها

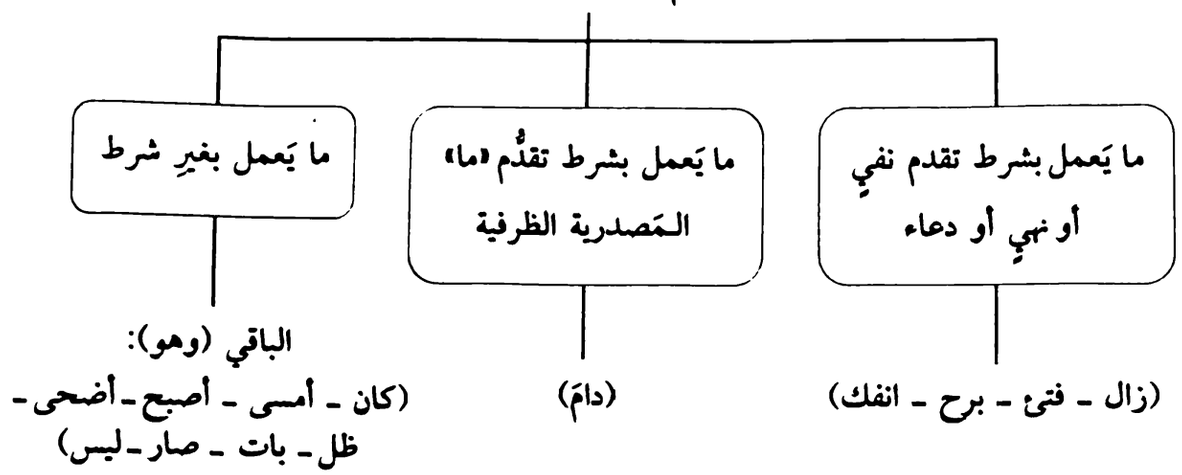

خصائص «كان» وأخواتها

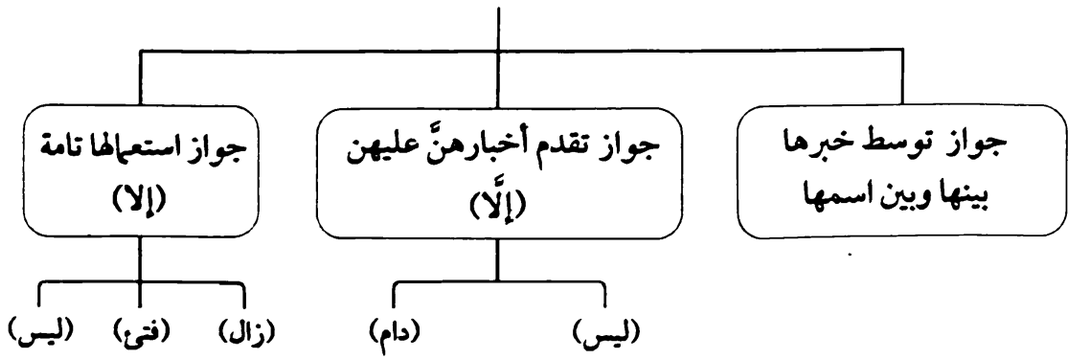

خصائص «كان» وَحْدها

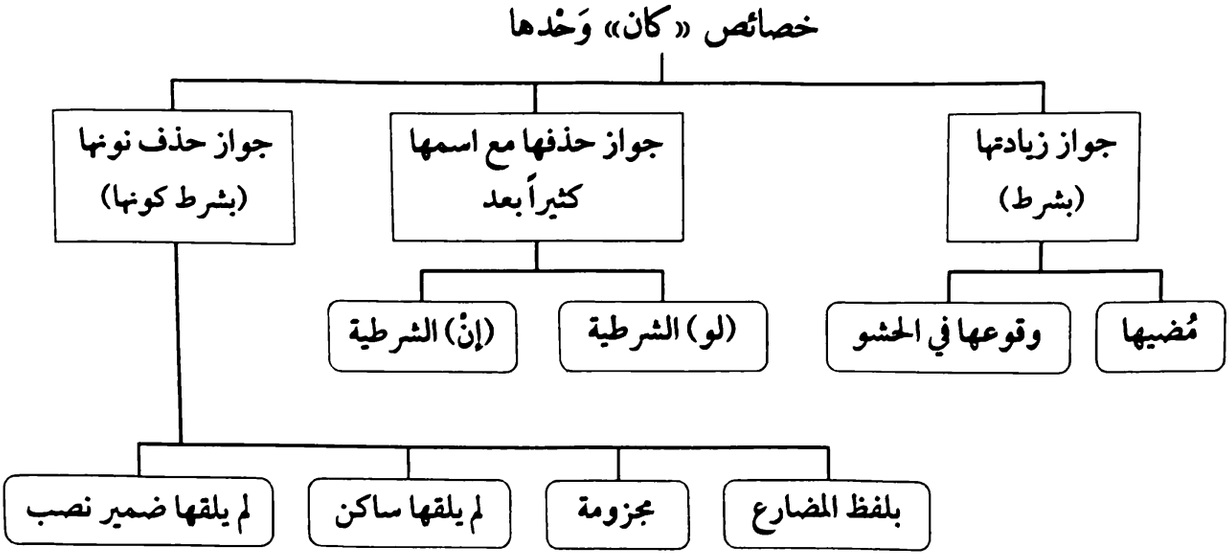

الأحرف المشبهة بـ«ليس»

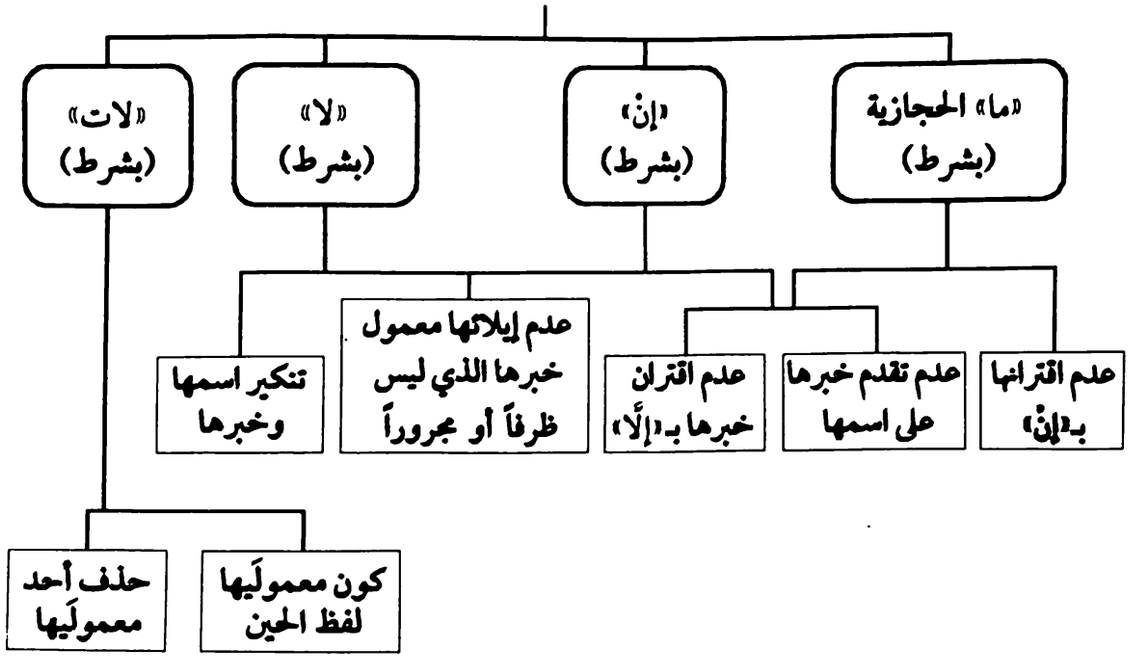

مدلول أفعال المقاربة

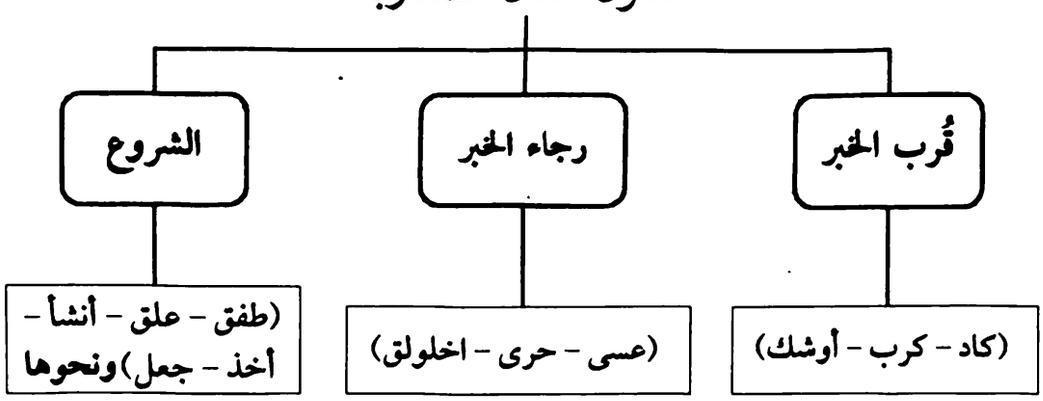

خبر أفعال المقاربة

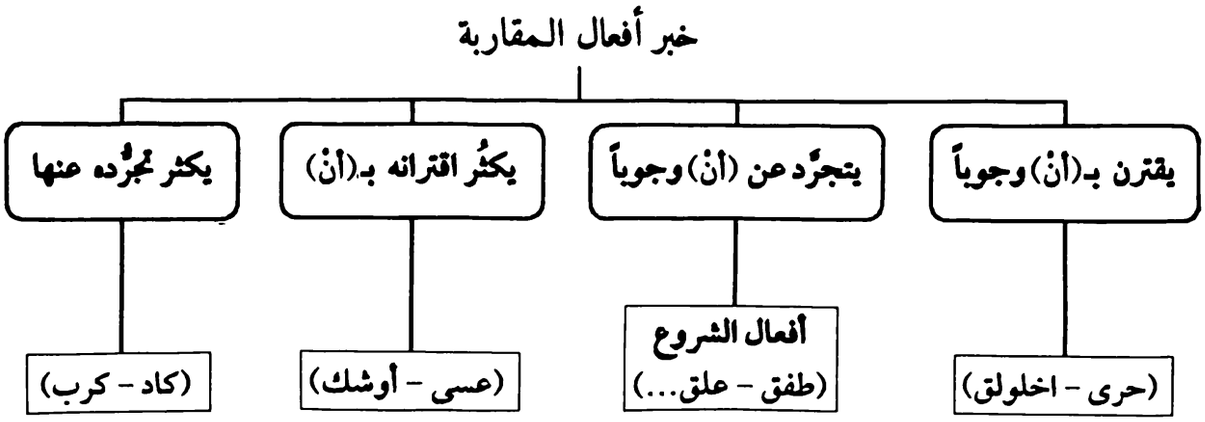

معاني «إنَّ» وأخواتها

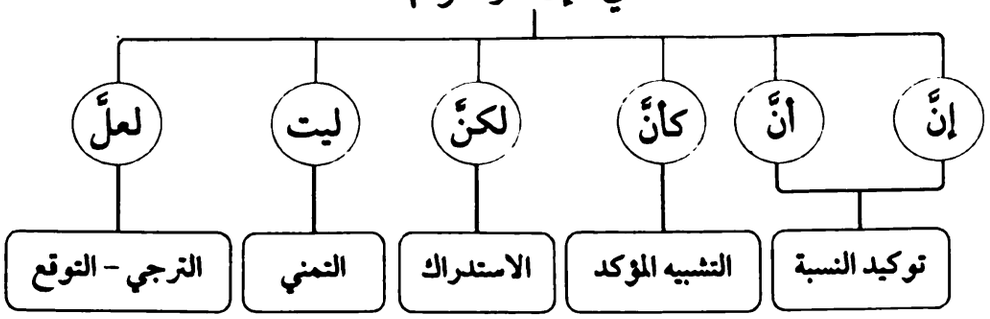

حالات همزة «إنَّ»

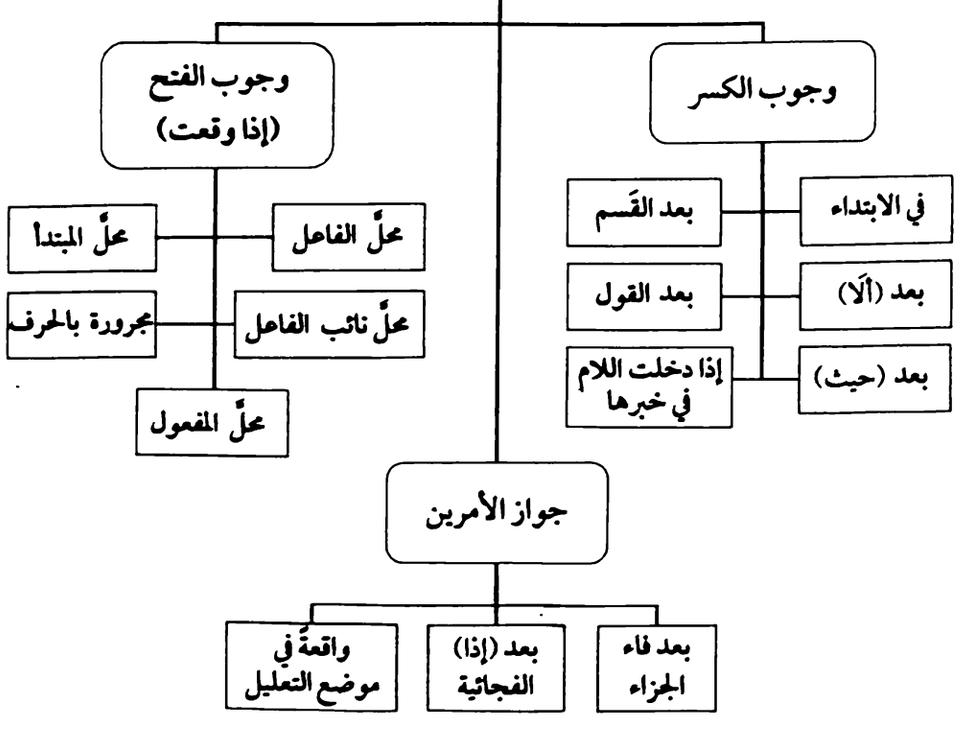

مواضع دخول لام الابتداء بعد «إنَّ»

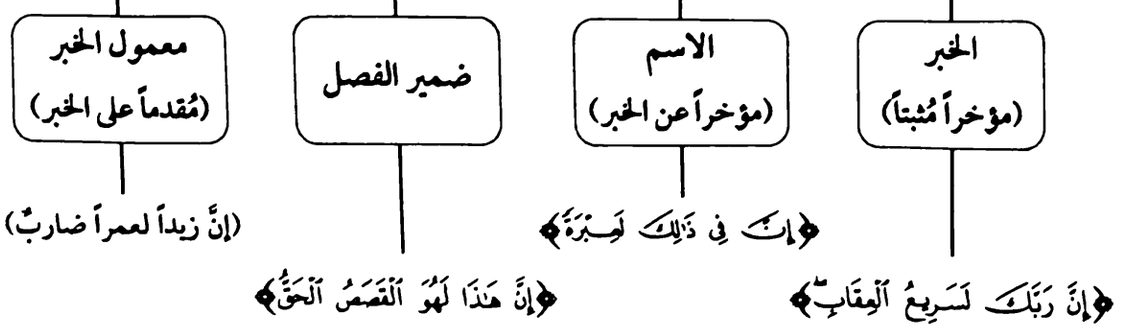

عند اتصال (ما) الزائدة بالأحرُف الستة

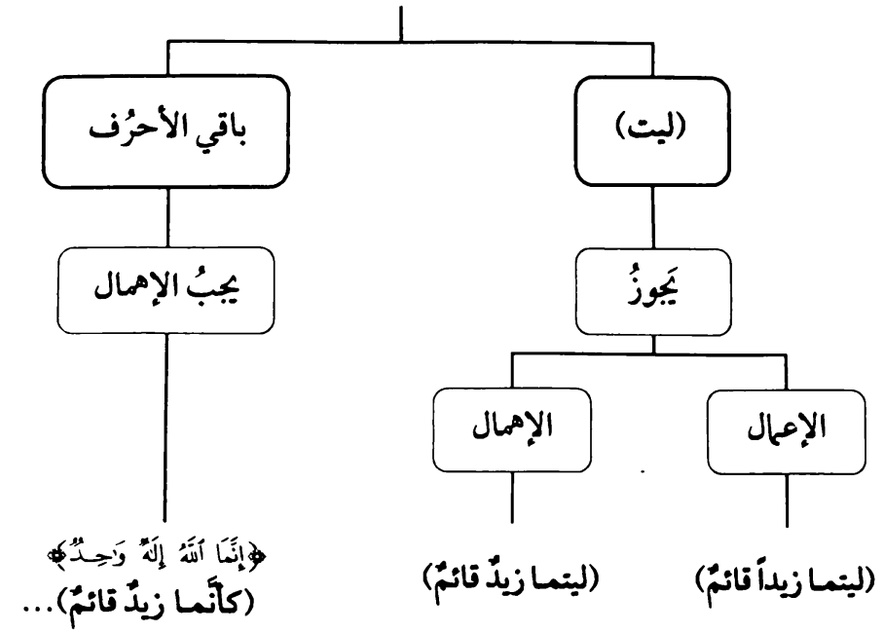

تخفيف الحروف المشبَّهة

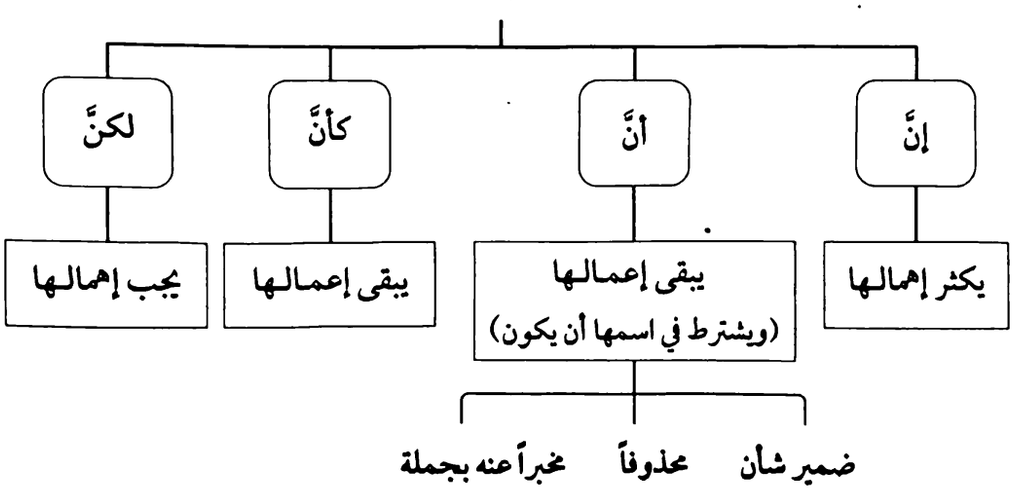

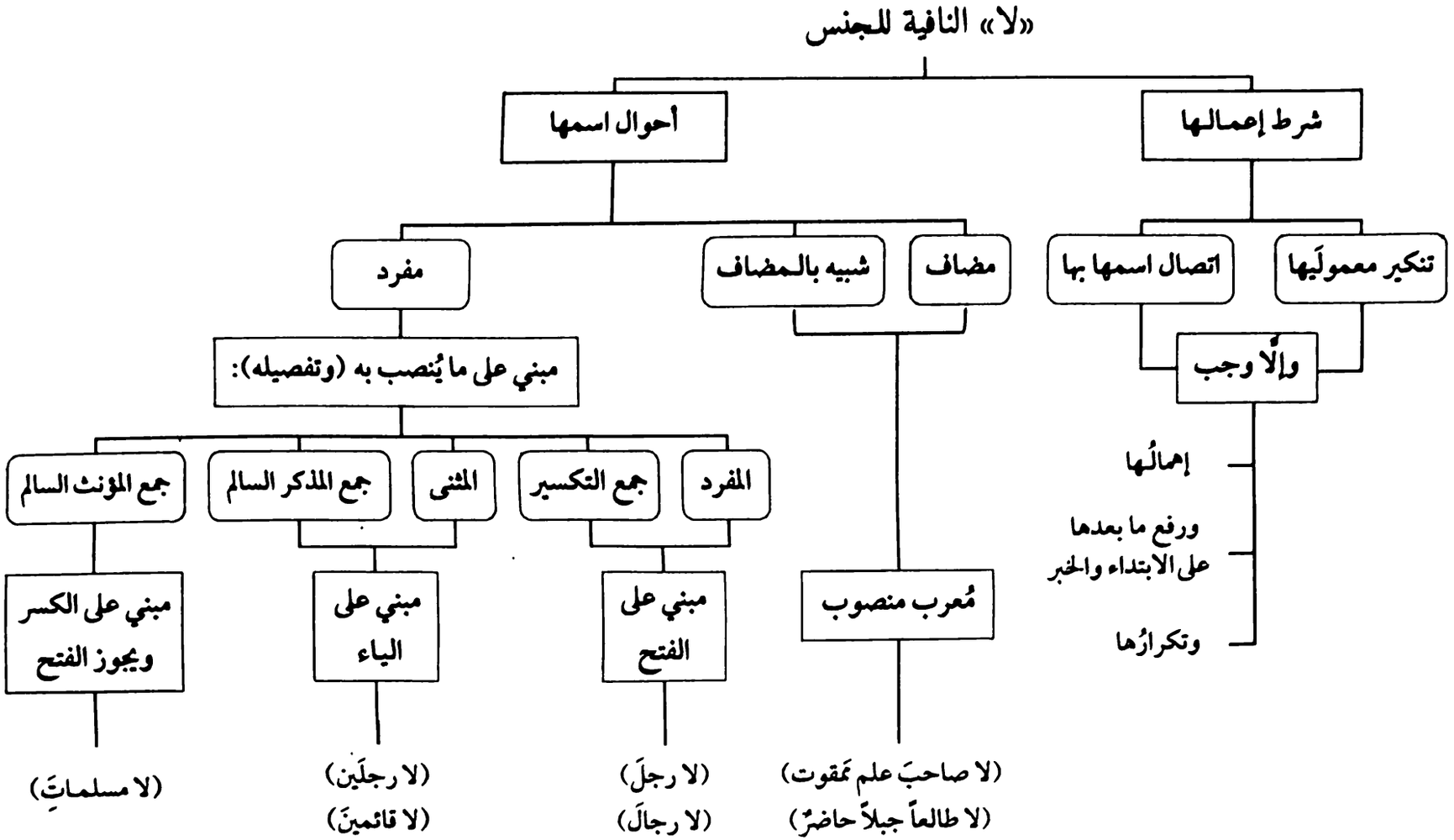
«لا» النافية للجنس
شرط إعمالها
أحوال اسمها
تنكير معمولَيها
اتصال اسمها بها
وإلّا وجب
إهمالُها
ورفع ما بعدها على الابتداء والخبر
وتكرارُها
مضاف
شبيه بالمضاف
مفرد
مبني على ما يُنصب به (وتفصيله):
المفرد
جمع التكسير
المثنى
جمع المذكر السالم
جمع المؤنث السالم
مُعرب منصوب
مبني على الفتح
مبني على الياء
مبني على الكسر ويجوز الفتح
(لا صاحبَ علم مَمقوت)
(لا طالعاً جبلاً حاضرٌ)
(لا رجلَ)
(لا رجالَ)
(لا رجلَين)
(لا قائمينَ)
(لا مسلماتِ)

الأوجه الجائزة في نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله)

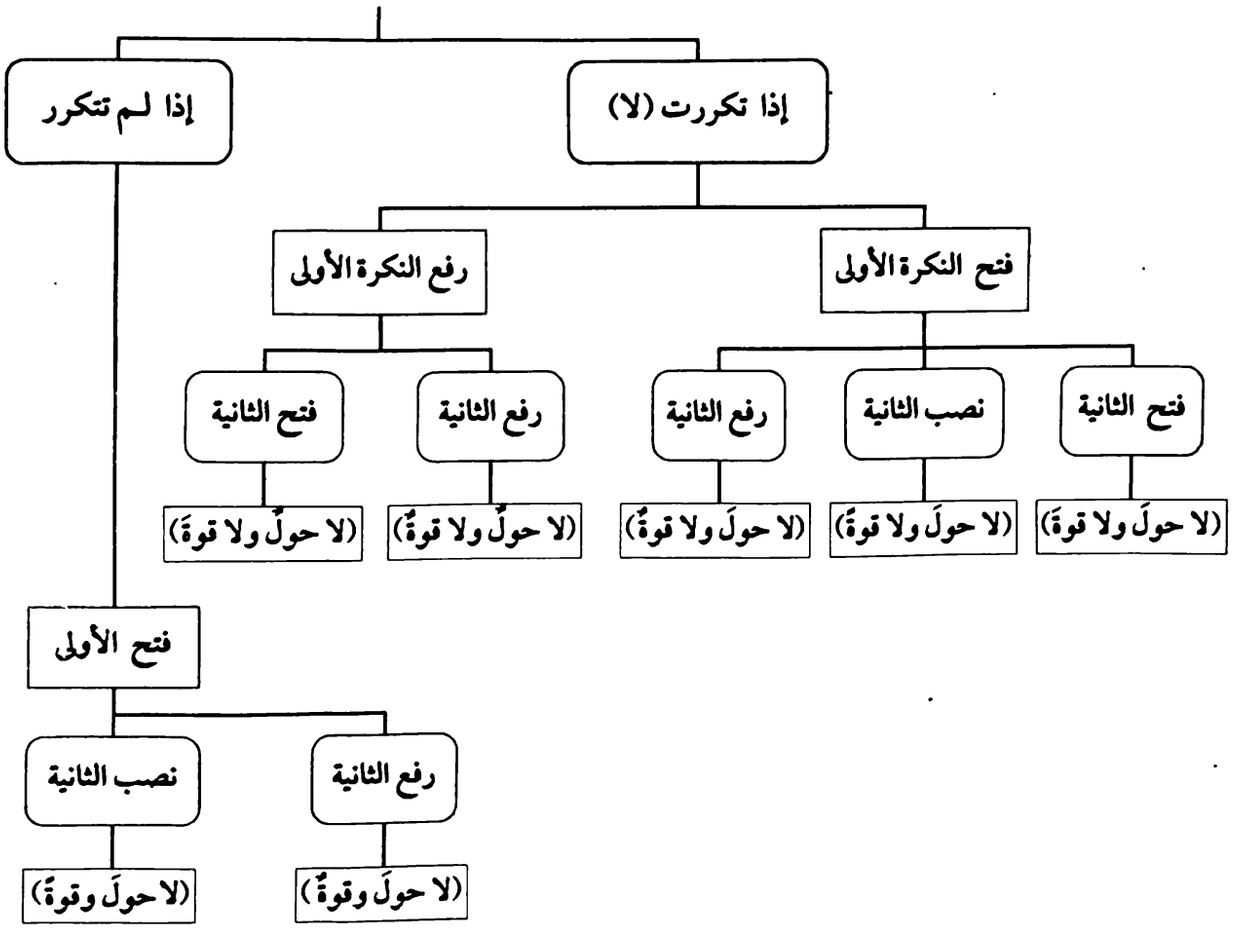

نعتُ اسم «لا»

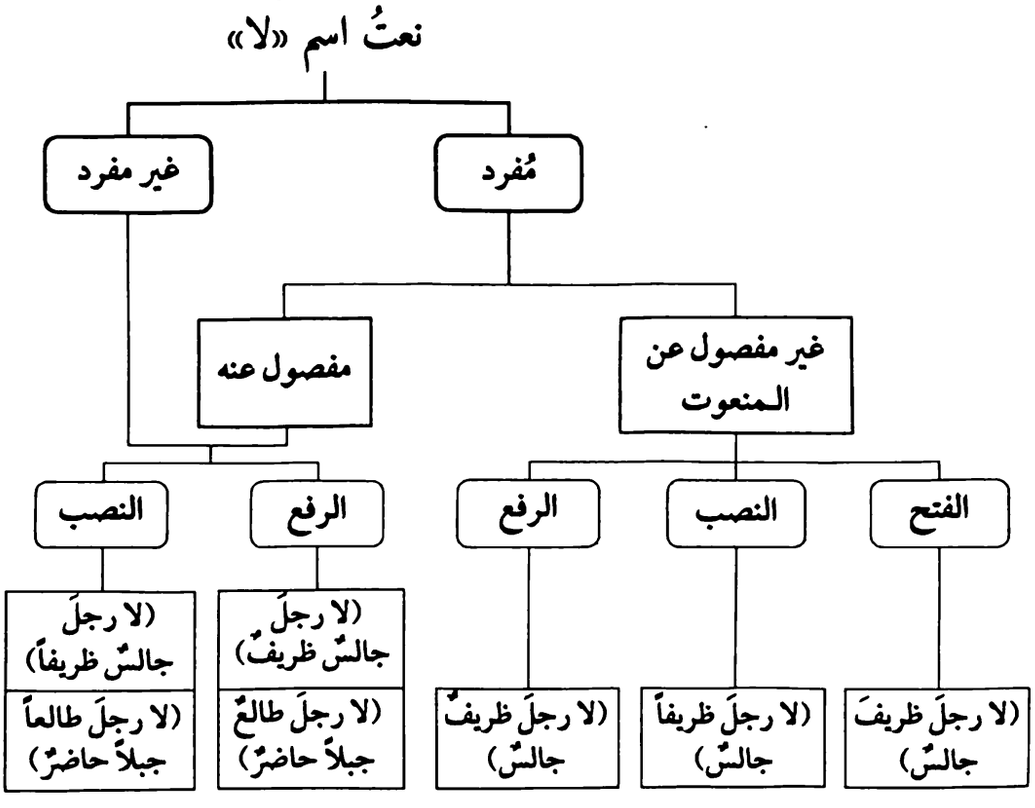

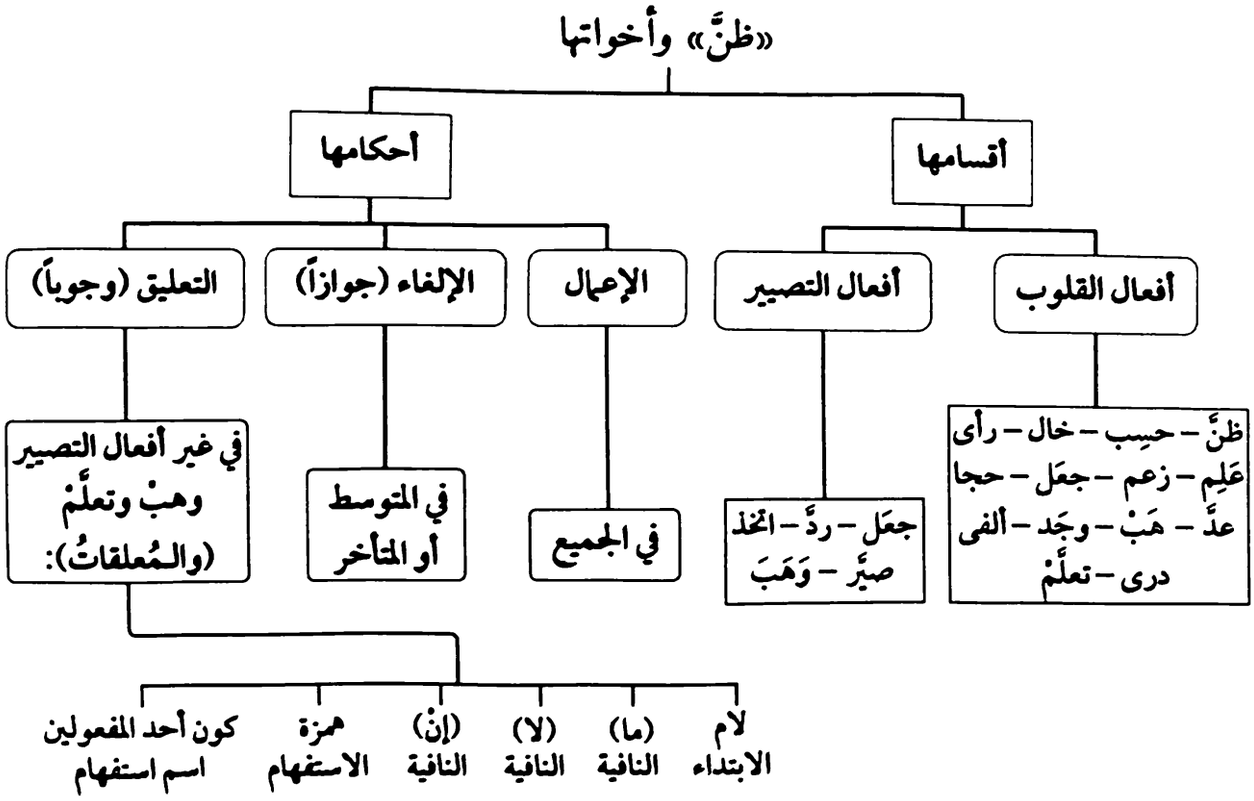
«ظنَّ» وأخواتها
أقسامها
أحكامها
أفعال القلوب
أفعال التصيير
الإعمال
الإلغاء (جوازاً)
التعليق (وجوباً)
ظنَّ – حسِب – خال – رأى
عَلِم – زعم – جعَل – حجا
عدَّ – هَبْ – وجَد – ألفى
درى – تعلَّمْ
جعَل – ردَّ – اتخذ
صيَّر – وَهَبَ
في الجميع
في المتوسط
أو المتأخر
في غير أفعال التصيير
وهبْ وتعلَّمْ
(والمُعلقاتُ):
لام
الابتداء
(ما)
النافية
(لا)
النافية
(إنْ)
النافية
همزة
الاستفهام
كون أحد المفعولين
اسم استفهام

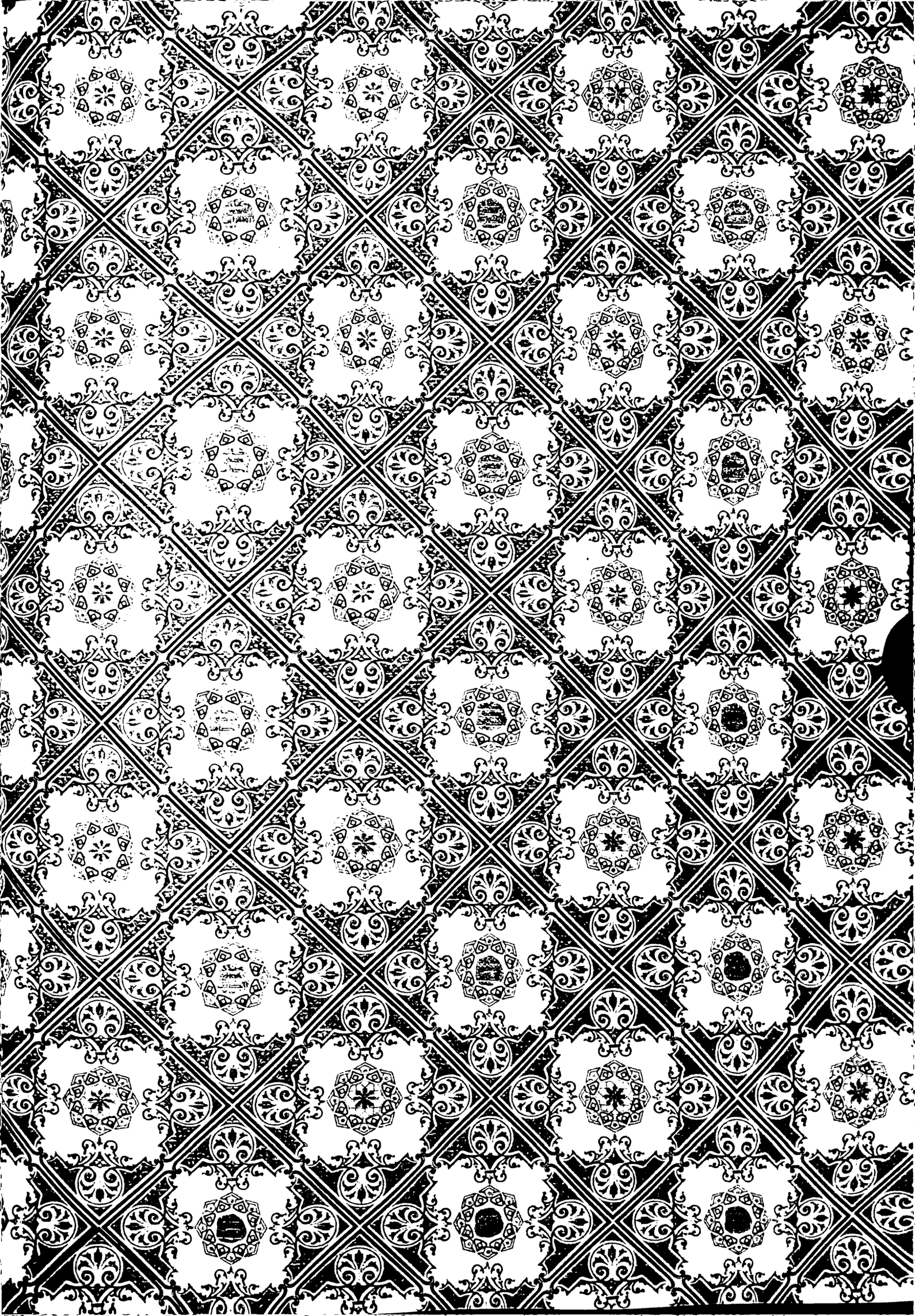

فهرس الموضوعات

مُقدِّمة المحقِّق ٥
عمَلي في الكتاب ٧
بين يدَي الكتاب ٩
تَرجمة صاحب «الآجرُّومية» ٢٣
ترجمة الحطَّاب صاحب «مُتمِّمة الآجرُّوميَّة» ٢٥
ترجمةُ الأهدَل صاحب «الكَواكب» ٢٧
مَتن «مُتمِّمة الآجرُّوميَّة» ٣٧
بابُ الإعرابِ والبِناءِ ٣٨
بابُ النَّكِرةِ والمَعرِفة ٤٧
بابُ المَرفُوعاتِ من الأسماءِ ٥٢
بابُ المَنصوبات مِنَ الأَسماءِ ٦٦
بابُ المَخفُوضات مِن الأسماءِ ٧٥
بابُ إعرابِ الأفعالِ ٧٨
بابُ التوابع ٨١
باب الأسماءِ العامِلة عملَ الفعل ٨٧
باب التَّنازُع في العمَل ٨٩
بابُ التَّعَجُّب ٨٩
بابُ العَدد ٩٠
بابُ الوَقف ٩١
خُطبة الشارح ٩٥
الكلام والكلمة ١٠٩
باب الإعراب والبِناء ١٣٩

باب معرفة علاماتِ الإعراب ١٥٣
فصل (في أنواع المُعربات) ١٩١
فَصل في بيان ما إعرابه تقديري ٢١٩
فصل في موانع الصرف ٢٢٧
باب النكرة والمعرفة ٢٥٧
فصل في بيان المُضمر وأقسامه ٢٦٣
فصل في بيان الاسم العَلَم ٢٧٧
فصل في بيان أسماء الإشارة ٢٩١
فصل في بيان الاسم الموصول وصلته ٢٩٩
فصل في بيان المُعرَّف بآلة التعريف ٣٣٣
فصل في المضاف إلى واحد من المعارف ٣٣٧
باب المرفُوعات من الأسماء ٣٣٩
باب الفاعل ٣٤٣
باب المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعله ٣٦٥
باب المبتدإ والخبر ٣٨١
باب العوامل الدَّاخلة على المبتدإ والخبر ٤١٣
فصل في «كان» وأخواتها ٤١٥
فصل في الحروف المُشبهة بـ«ليس» ٤٤٩
فصل في بيان حكم أفعال المقاربة ٤٦٥
فصل في «إنَّ» وأخواتها ٤٨٣
فصل في الكلام على «لا» العاملة عمل «إنَّ» ٥٢٩
فصل في «ظَنَّ» وأخواتها ٥٤٩
تشجيرات الجزء الأول ٥٩٣
فهرس الموضوعات ٦١٥

الكواكب الدرية

شرح متممة الآجرومية

للشيخ محمد بن محمد الرعيني المالكي المعروف بـ «الحطاب»
(ت ٩٥٤هـ)

تأليف

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل اليمني
(ت ١٢٩٨هـ)

ضبطه وعلق عليه وأعرب شواهده الشعرية
وشرح مسائله النحوية

نسيم بلعيد الجزائري

المجلد الثاني

دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع

دار تحقيق الكتاب

الكتاب: الكواكب الدُّرية شرح متممة الآجرومية.
المؤلف: محمد بن محمد المشهور بـ«الحَطاب»، محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل.
تحقيق: نسيم بلعيد الجزائري.
الناشر: دار تحقيق الكتاب
عدد الصفحات: (المجلد الثاني) 512
سنة الطباعة: 2023
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى (لونان، ورق شاموا)

Title: al-Kawākib al-durrīyah sharḥ Mutammimat al-Ājurrūmīya
Autor: Muhammad Ibn-Muhammad al-Mašhūr " al-Ḥaṭṭāb",Muḥammad ibn Aḥmad Ahdal
Editor: Nasim Bal'id
Publisher: Dar Tahkik Al Kitab
Pages: 512(vol.2)
Year: 2023
Printed in: Lebanon
Edition: 1

©Yayın Hakları DAR TAHKIK AL KITAB 'a Aittir.
Bu kitabın her türlü yayın hakları Fikir ve Sanat Eserleri Yasası gereğince Dar Tahkik Al Kitab'a aittir. Dar Tahkik Al Kitab'ın yazılı izni olmadan bu kitabın hiçbir bölümü kopyalanamaz ya da yeniden üretim sistemine dâhil edilemez(elektronik, fotokopi vd.).

All Rights Reserved. Published by DAR TAHKIK AL KITAB
No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission of the publisher.

جميع الحقوق الملكية والفكرية محفوظة لـ دار تحقيق الكتاب
يمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزّأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الحاسب أو نسخه على اسطوانات ليزرية إلا بموافقة الناشر خطيًّا.

مؤسسة محمد نوري ناص
MEHMET NURI NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS
1948

ISBN 978-9933-638-14-6
9 789933 638146

DAR TAHKIK AL KITAB
Büyük Reşit Paşa Caddesi Yümni İş Merkezi
No:16/B D:8 Vezneciler/Fatih/İstanbul/Turkey : +9 (0212)5190979
Merkez :1.Cadde No:66 MİDYAT/MARDİN : +9 (0482)4622775
www. tahkikalkitab.com : info@tahkikalkitab.com

Dar Tahkik Al Kitab, Nursabah Yayıncılık Matbaacılık Ltd.Şti'nin Tescilli Markasıdır
دار تحقيق الكتاب هي دار تابعة لمؤسسة دار نور الصباح

الكواكب الدرية
شرح متممة الآجرومية

للشيخ محمد بن محمد الرعيني المالكي المعروف بـ "الحطاب"
(ت: ٩٥٤ هـ)

تأليف
الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل اليمني
(ت: ١٢٩٨هـ)

ضبطه وعلق عليه وأعرب شواهده الشعرية
وشجر مسائل المتن
نسيم بلعيد الجزائري

المجلد الثاني

دار تحقيق الكتاب
للطباعة والنشر والتوزيع

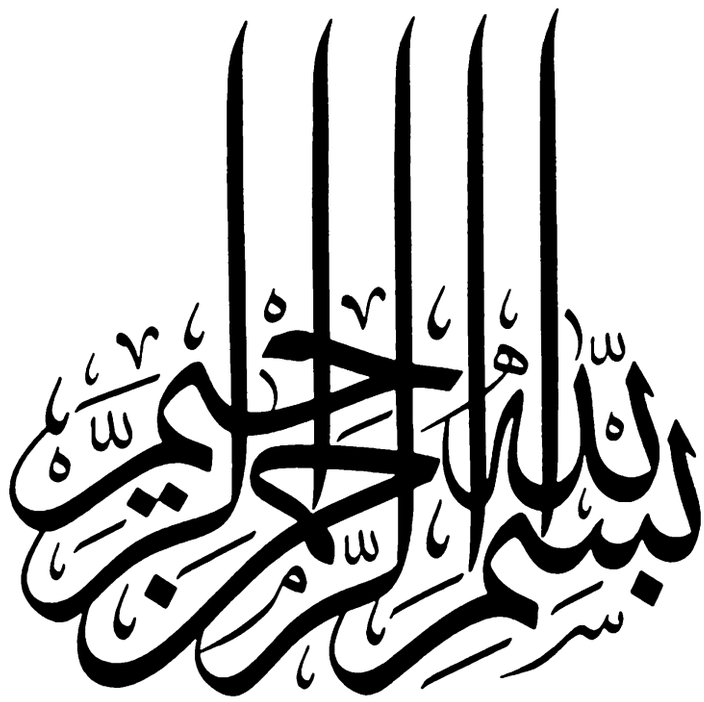
بسم الله الرحمن الرحيم

باب المَنصوبات مِنَ الأَسماءِ

المَنْصوباتُ خَمسَةَ عَشَرَ، وهِيَ: المَفعُولُ بِهِ، ومِنهُ المُنادَى كَما سيَأتِي بَيانُهُ، والمَصْدَرُ، ويُسَمَّى المَفعُولَ المُطْلَقَ، وظَرفُ الزَّمانِ وظَرفُ المَكانِ، .....

الكواكب الدرية

بابُ المَنصوباتِ

جمعُ «مَنصوبٍ»، أي: (اسمٌ مَنصوبٌ)، لا جمعُ «مَنصوبة»، وجُمِعَ بالألفِ والتَّاءِ لأنَّه صفةٌ لمُذكَّرٍ لا يَعقِلُ، وقيل: إنَّه جمعُ «مَنصوبةٍ»، أي: (كلمةٌ مَنصوبةٌ)، وهي كلُّ ما اشتَملَ على عَلَمِ المَفعُوليَّةِ، وهو الفتحةُ، والكسرةُ، والألفُ، والياءُ.

مِنَ الأَسماءِ خاصَّةً، أمَّا المَنصوباتُ مِن الأفعالِ فذَكَرَها في غيرِ هذا البابِ.

(المَنصُوباتُ) أي: مِن الأسماءِ كثيرةٌ، أَوْصَلَها بَعضُهم[1] إلى ستَّةٍ وعِشرينَ[2]، والمَذكورُ هنا: (خَمسَةَ عَشَرَ) مَنصوباً، (وهيَ) على سَبيلِ الإجمالِ والتَّعدادِ:

(المَفعُولُ بِه) نحوُ: «ضرَبتُ زيداً»، ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الجاثية: ٢٢]، (ومِنهُ) مَفعولَا «ظنَّ»، ومَفاعيلُ «أَعْلَمَ»، و(المُنادَى) بِجَميعِ أَقسامِهِ، حتَّى المبنيُّ على الضَّمِّ؛ لأنَّه في محلِّ نَصبٍ (كما سيَأتِي بَيانُهُ) في محلِّهِ.

(و) **ثانِيها**: (المَصْدَرُ) المَنصوبُ على المَفعوليَّةِ المُطلقَةِ، (ويُسَمَّى: المَفعُولَ المُطلَقَ)؛ لِعَدمِ تَقييدِهِ بحرفِ الجرِّ، بخلافِ بَقيَّةِ المفاعيلِ، نحوُ: «ضرَبتُ ضَرباً»، ونحوُ: ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: ٣٠] أي: نَوعاً مِن أنواعِ الضَّررِ.

(و) **ثالثُها**: (ظَرْفُ الزَّمانِ) نحوُ: «صُمتُ يوماً»، (وظَرفُ المَكانِ) نحوُ: «اعتَكَفتُ أَمامَكَ»، وقَولِه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، وليسَ المرادُ بالاستِقرارِ الكونَ العامَّ خِلافاً لابنِ عَطِيَّةَ[3]، بل عدمَ التَّحرُّكِ، فهو كونٌ خاصٌّ، فالظَّرفُ متعلِّقٌ به،

---

(١) الظاهرُ أنه يُرِيدُ ابنَ عنقاءَ في «غُرَرِ الدُّرَرِ»؛ فإنه ذكَر المفعولَ به وقال: (ومنه مفعولَا ظنَّ ومفاعيلُ أعلمَ والمُنادَى)، ثم زادَ على ذلك على سَبيلِ التفصيلِ فذكرَ اثنَين وعِشرينَ نوعاً.

(٢) أي: مع ضعفٍ في بَعضِها، وتكلُّفٍ في بعضٍ آخَرَ بإفرادِه مع أنه مُندَرِجٌ في أحدِ الأنواعِ ولا سيَّما المفعولَ به.

(٣) في تَفسيرِه المسمَّى «المحرَّر الوجيز» وعبارتُه: وظَهر العامل في الظَّرف من قوله: ﴿مُسْتَقِرًّا﴾، وهذا المُقدَّر أبداً في كل ظرفٍ جاء هنا مُظهَراً، وليس في كتابِ الله تعالى مِثلُه. اهـ

ويُسَمَّى مَفعُولاً فِيهِ، والمَفعُولُ لِأَجلِهِ، والمَفعُولُ مَعَهُ، والمُشَبَّهُ بِالمَفعُولِ بِهِ، والحالُ، والتَّمْيِيزُ، والمُسْتَثنَى، وخَبَرُ «كانَ» وأَخَواتِها، وخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«لَيسَ»، .....

الكواكب الدرية

و﴿مُسْتَقِرًّا﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ، (و) كلٌّ مِن الظَّرفَينِ (يُسمَّى مَفعُولاً فِيهِ) بِوُقوعِ الفعلِ فيه.

(و) رابعُها: (المَفعُولُ مِن أَجلِهِ) نحوُ قَولِهِ تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

(و) خامِسُها: (المَفعُولُ مَعَهُ) نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، أي: مَعهم.

(و) سادِسُها: (المُشَبَّهُ بِالمَفعُولِ بِهِ)، وهو مَنصوبُ الصِّفةِ المشبَّهةِ نحوُ: «زيدٌ حَسَنٌ وجهَهُ» بنصبِ «وجهَهُ»، أصلُه بالرَّفعِ، ولكنْ حُوِّلَ الإسنادُ عنه إلى ضَميرِ المُضافِ إليه، فصارَ هو الفاعلَ، واستترَ جوازاً في الصِّفةِ، وأجازَ بعضُهم نَصبَ المشبَّهِ بالفعلِ نحوُ: «سَفِه زيدٌ نَفسَه، ووَجِع زيدٌ بَطنَه»، والأَصحُّ أنَّه مَنصوبٌ على المَفعولِ بِه بالتَّضمينِ.

(و) سابعُها: (الحالُ) نحوُ: «جاءَ الأَميرُ راكباً»، وقَوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

(و) ثامنُها: (التَّمييزُ) في بَعضِ أَحوالِهِ نحوُ: «طابَ محمَّدٌ نَفْساً».

(و) تاسعُها: (المُستَثنَى) في بَعضِ أحوالِهِ أيضاً، نحوُ: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩].

(و) عاشِرُها: (خَبَرُ «كانَ» وأَخَواتِها) نحوُ: «كانَ زيدٌ قائماً»، وقولِهِ تعالى: ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣].

(و) حادِيَ عَشَرَها[1]: (خَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«لَيسَ») نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، وقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

تَـعَـزَّ فَـلا شَـيءٌ عَـلـى الأَرضِ بـاقِـيَـا[2]

---

(١) بفتحِ الراء لأنَّ الكلمةَ مَبنيَّةٌ.

(٢) تقدَّم إنشادُه والكلامُ عليه. انظر: (١/ ٤٥٦).

وخَبَرُ أَفعالِ المُقارَبةِ، واسْمُ «إنَّ» وأَخواتِها، واسْمُ «لا» الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ، والتَّابعُ لِلمَنصُوبِ، وهُوَ أَربَعةُ أَشياءَ كَما تَقَدَّمَ.

الكواكب الدرية

وقَولِهم: «إنْ أحدٌ خَيراً مِن أَحدٍ إلَّا بِالعافِيَةِ».

(و) ثاني عَشَرَها: (خَبرُ أَفعالِ المُقارَبةِ) نحوُ: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، و«عَسَيتُ صائماً».

(و) ثالثَ عَشَرَها: (اسمُ «إنَّ» وأَخواتِها) كقَولِهِ تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ﴾ [التوبة: ٣].

(و) رابعَ عَشَرَها: (اسمُ «لا» الَّتي لِنَفيِ الجِنْسِ) نصًّا نحوُ: «لا صاحبَ لـ و«لا إلهَ[1] إلَّا اللهُ».

(و) خامسَ عَشَرَها: (التَّابِعُ لِلمَنصُوبِ، وهو أَربَعةُ أَشياءَ كما تَقدم في المَرفوعاتِ: النَّعتُ، والعطفُ، والتَّوكيدُ، والبدلُ؛ سواءٌ أكانَ تابعاً لِلمَنصوبِ لفظ أو مَحلًّا؛ حَقيقةً أو حُكماً، كـ«لا رَجُلَ ظَريفاً حاضرٌ»، و«لا رأيتُ مِن أبٍ ولا ابناً»، و«يا هَؤلاءِ العامِلِينَ»، و«رَأيتُ رَجلاً يَأكلُ وشارِباً».

ولم يَذكُرْ مَفعولَي «ظنَّ» وأخواتِها؛ لاندِراجِهما في المَفعولِ بِه كالمُنادى.

ثُمَّ ذكرَ المصنِّفُ تَفاصِيلَ الأَبوابِ السَّابقةِ على التَّرتيبِ المَذكورِ فقالَ:

❁ ❁ ❁

(١) هذا مبنيٌّ على الفتح لا مَنصوب كالذي قبلَه، إلا أنه لما كان في محلِّ نصب ذكَره.

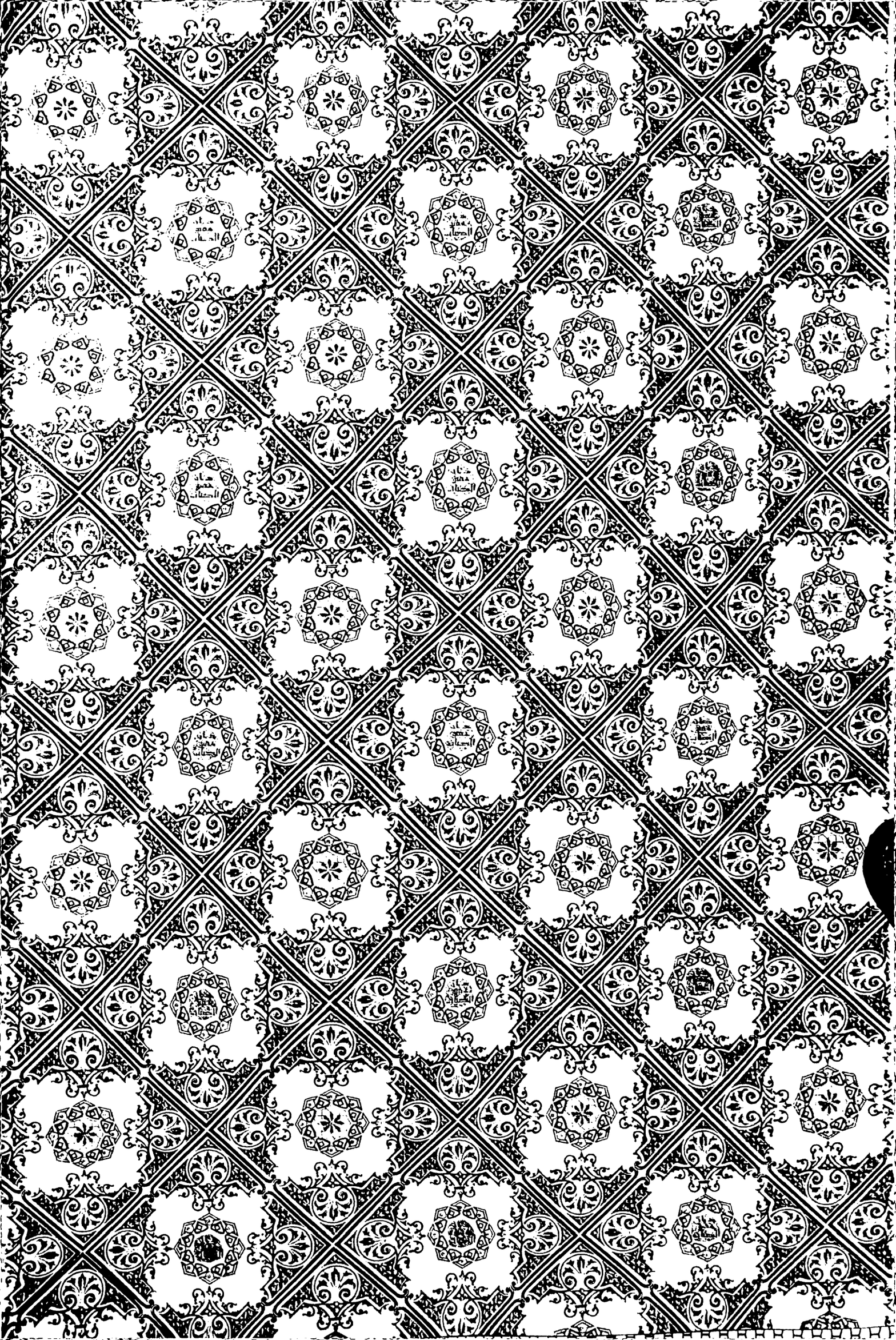

باب المفعُول بِه

وهُوَ الِاسْمُ الَّذِي يَقَعُ علَيهِ الفِعلُ، نَحوُ: «ضَرَبْتُ زَيداً، ورَكِبْتُ الفَرَسَ»، و﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٧٨]، و﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المائدة: ٥٥]، .....

الكواكب الدرية

بابُ المَفعولِ بِه

بَدَأَ به لأنَّه أَحوَجُ إلى الإعرابِ[١]؛ لأنَّه الذي يَلتَبِسُ بالفاعلِ مِن المفاعِيلِ الخَمسةِ، ولأنَّه أكثرُ استِعمالاً، ولا يُرادُ عندَ الإطلاقِ إلَّا هو.

(وهو: **الِاسمُ الذي يَقَعُ علَيهِ الفِعلُ**) أي: فِعلُ الفاعلِ[٢]، والمرادُ به: ما يَنصِبُهُ الفعلُ المتعدِّي، أو شِبهُهُ، (**نَحوُ: «ضَرَبْتُ زَيداً»**)، فـ«زيداً» مَفعولٌ به؛ لِوُقوعِ الفعلِ الذي هو الضَّربُ عليه، قالَ في «المحصولِ»[٣]: (الضَّربُ: إمساسُ جسمِ حيوانٍ بِعُنفٍ)[٤]، قالَ القَرافيُّ[٥] في شَرحِه[٦]: (الظَّاهرُ أنَّه لا يُشترَطُ في المضروبِ كونُه حَيواناً؛ لقولِهِ[٧] تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، والظَّاهرُ أنَّ هذا حقيقةٌ؛ لأنَّ الأَصلَ عدَمُ المجازِ)، (و«**رَكِبْتُ الفَرَسَ**»)، فـ(الفَرَسَ) مَفعولٌ به؛ لوُقوعِ الفعلِ الذي هو الرُّكُوبُ عليه.

وليسَ المرادُ بوُقوعِ الفعلِ الوُقوعَ الحِسِّيَّ؛ إذ ليس كلُّ الأفعالِ المتعدِّيةِ واقِعةً على مَفعولِها حِسًّا، بل المرادُ ما يَشمَلُ الحِسِّيَّ كما في هذَينِ المثالينِ، والمعنَويَّ فقط نحوُ قولِهِ تعالَى: (﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾)، **وإعرابُه**: «اتَّقُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، ﴿ٱللَّهَ﴾: مَنصوبٌ على أنَّه مَفعولٌ به، ويُقالُ فيه أَدَباً: مَنصوبٌ على التَّعظيمِ، ومثلُه: (﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾).

---

(١) أي: من بَقيَّة المفاعيل.

(٢) أي: الذي هو الحدَث كما سيأتي في كلامِه، لا الفعلُ الاصطِلاحيُّ.

(٣) هو كتابُ «المحصُول في أُصول الفقه»، لِلإمام أبي عبد الله فَخر الدين الرازِي المتوفَّى سنةَ (٦٠٦هـ).

(٤) «المحصُول» (١/ ٣٣٨).

(٥) هو الإمام شهابُ الدين أحمدُ بن إدريسَ الصنهاجي القَرافي المالِكي، له مُصنَّفات جَليلة في الفِقه والأصول، مِنها «أنوارُ البُروق في أنواءِ الفُروق»، و«الذَّخيرة» في فِقه المالكية، تُوفي سنةَ (٦٨٤هـ).

(٦) اسمُه: «نَفائس الأُصول في شرح المحصُول». انظر: (٢/ ٩٢٨).

(٧) عبارةُ القرافي: كقَوله.

. . . . . .

الكواكب الدرية

والمرادُ بِالوُقوعِ المعنَوِيِّ: تَعَلُّقُ فِعْلِ الفاعلِ بِشَيءٍ هو المَفعولُ به مِن غيرِ واسِطةٍ، بحيثُ لا يُعقَلُ الفِعلُ بِدُونِ تَعَقُّلِ ذلك الشَّيءِ، كالضَّربِ فإنَّه لا يَتحَقَّقُ بدونِ مَضرُوبٍ، والتَّقوى لا تَتَحَقَّقُ بدون مَن يُتَّقَى، والإقامةِ لا تَتَحَقَّقُ بدونِ شيءٍ يُقامُ[١]؛ سواءٌ أُنسِبَ الفعلُ إليه بِطَريقِ الإثباتِ كما مُثِّلَ، أو بِطَريقِ النَّفيِ نحوُ: «لم أَضْرِبْ زَيداً»، فـ«زيداً» في نحوِ هذا المثالِ مثلُه في «ضرَبتُ زيداً»؛ لأنَّه إنَّما كانَ مَفعولاً باعتبارِ أنَّ ذِكْرَ الفعلِ معه دالٌّ على مَن وقعَ عليه، وهو كذَلك أُثبِتَ أو نُفِيَ. وهكَذا الفاعلُ بِاعتبارِ كونِهِ فاعلاً. قاله هُطَيل.

وعَلامةُ المَفعولِ بِه هو الذي يَصحُّ أنْ يُخْبَرَ عنه باسمِ مَفعولٍ تامٍّ مَصوغٍ مِن لَفظِ فِعلِهِ، فتقولُ في الأمثلةِ: «زيدٌ مضروبٌ، والفرسُ مَركوبٌ، واللهُ متَّقًى، والصَّلاةُ مُقامَةٌ».

والفِعلُ بالنِّسبةِ لِلمَفعولِ به أَقسامٌ:

الأَوَّلُ: ما لا يَتعدَّى إليه أَصلاً، كالدَّالِّ على حُدُوثٍ نحوُ: «حدَثَ المطرُ، ونَبتَ لنا[٢] الزَّرعُ».

الثَّاني: ما يَتَعدَّى إلى واحدٍ بالحرفِ، كـ«غَضبتُ مِن زيدٍ، ومرَرتُ عليه»، وهذا كالذي قبلَه يُسمَّى: (لازماً) و(قاصِراً)، ولا يُسمَّى: (مُتعدِّياً) اصطِلاحاً[٣]. وقد تَتَّصلُ[٤] بالفعلِ القاصرِ أُمورٌ فيَتَعَدَّى، وهي عَشَرَةٌ ذُكِرَتْ في المُطوَّلاتِ[٥].

والثَّالثُ: ما يَتعدَّى لِواحدٍ بِنَفسِهِ، كأفعالِ الحواسِّ، نحوُ: «شَمِمْتُهُ[٦]، وأَبْصَرْتُهُ، وسَمِعْتُهُ».

---

(١) المراد بِالإقامة هنا المذكورةُ في الآيةِ السابقة وهي التي بمعنى التَّقويم؛ إذ هي المتعدِّية إلى المفعول، وأما نحو: (أقَمت في المدينة) فليست داخلةً هنا، ومِن ثم لم يقُل: (يُقام فيه).

(٢) في «شرح الشُّذور» لابن هشام (ص٦٠٠) ما نصُّه: عِندي أن هذا الظرفَ صفةٌ لِلمرفوعِ المتأخِّر، تَقدَّم عليه فصار حالاً، فتعلُّقُه أَولاً وآخِراً بِمَحذوف وهو الكونُ المُطلَقُ، أو هو مُتعلِّقٌ بِالفعل المذكورِ على أنه مفعولٌ لِأجله، والكلامُ في المفعولِ به. اهـ

(٣) لكنْ قد يُقال فيه: مُتعدٍّ بحرف الجر.

(٤) في التَّعبير بذلك تَساهل؛ إذ بعضُ ذلك تغيير لِلصيغةِ مثلاً، فلا اتِّصالَ فيه.

(٥) انظر مثلاً: «مُغني اللبيب» مع «حاشية الأمير» عليه.

(٦) بِكسر الميم الأُولى، ويجوز فتحُها أيضاً.

وهُوَ على قِسْمَينِ: ظاهِرٍ ومُضْمَرٍ؛ فالظَّاهِرُ ما تَقَدَّمَ ذِكرُهُ، والمُضْمَرُ قِسْمانِ: مُتَّصِلٌ نَحوُ: «أَكْرَمَنِي» وأَخَواتِهِ، .....

الكواكب الدرية

والرَّابعُ: ما يَتعدَّى لواحدٍ تارةً بِنَفسِهِ، وتارةً بالحرفِ، نحوُ: «شَكَرْتُهُ»، فيَجوزُ فيه: «شَكَرتُ له».

والخامسُ: ما يَلزمُ تارةً، ويَتعدَّى لاثنَينِ بنَفسِهِ مرَّةً أُخرى، نحوُ: «زِدْتُهُ دِيناراً، وزادَ الدِّينارُ»، و«نَقَصتُهُ شيئاً، ونَقَصَ الشَّيءُ».

والسَّادسُ: ما يَتَعَدَّى لواحدٍ بنفسِهِ[1] ولآخَرَ بنفسِهِ تارةً، وبالحرفِ أُخرى، وهو ثاني مَفعُولَيهِ، كـ«وَزَنْتُهُ الدَّراهمَ، أو وزَنتُ له الدَّراهمَ»، و«كِلتُهُ الطَّعامَ، أو كِلْتُ له الطَّعامَ»، و«زوَّجتُهُ هنداً، أو بِها»، و«سمَّيتُ أو دَعَوتُ ابني محمَّداً، أو بمحمَّدٍ»، و«كنَّيتُهُ أبا عليٍّ، أو بأبي عليٍّ».

والسَّابعُ: ما يَتعَدَّى بنَفسِهِ لاثنَينِ أَوَّلُهما فاعلٌ في المعنى، وهو بابُ «أَعْطَى وكَسَا»[2].

والثَّامنُ: ما يَتعدَّى لاثنينِ أَصلُهما المُبتدأُ والخبرُ، وهو بابُ «ظنَّ».

والتَّاسعُ: ما يَتعدَّى لِثَلاثةِ مفاعيلَ أصلُ الأَخيرَينِ منها المُبتدأُ والخبرُ، والأَوَّلُ أَجنَبيٌّ عنها، وهو بابُ «أَعْلَمَ، وأَرَى».

(وهو علَى قِسمَينِ: ظاهرٍ، ومُضمَرٍ) كما أنَّ الفاعلَ كذلكَ.

(فالظَّاهِرُ ما تَقدَّمَ ذِكرُهُ) مِن الأَمثِلةِ.

(والمُضمَرُ قِسمانِ): أَحدُهما: (مُتَّصِلٌ) بِعاملِهِ لا يَستَقلُّ بنفسِهِ، (نَحوُ: «أَكْرَمَنِي») للمُتكلِّمِ وحدَه، والضَّميرُ الياءُ وَحدَها، والنُّونُ للوِقايةِ، وتَلزَمُ اختياراً قبلَ الياءِ في الفِعل، بِخلافِها في اسمِهِ، وفي «مِنْ[3]، وعَنْ»، وتَقِلُّ في «لعلَّ»، وفي «قَد، وقَطْ» بمعنَى: «حَسْب» اسمَي فِعلٍ[4]، وتكثُرُ في «ليتَ، ولَدُن»، وتَجوزُ في «إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ»، (وأَخواتِهِ)،

(١) أي: دائماً.

(٢) أي: البابُ المُعبَّرُ عنه بِـ(بابِ أعطى) أو بـ(بابِ كَسَا)؛ فالجمعُ بين الاثنَين ليس بِلازِم.

(٣) أي: وتلزمُ في مِن... إلخ.

(٤) قولُه: (بمعنى: «حَسْب» اسمَي فِعلٍ) فيه تَلفيقٌ بين مذهَبين فيهما؛ فإن (قد) و(قَطْ) إما أن يكونَا اسمَين بمعنى =

ومُنفَصِلٌ نَحوُ: «إيَّايَ» وأَخَواتِهِ، وقَد تَقَدَّمَ ذلِكَ في فَصلِ المُضْمَرِ.

والأَصلُ فِيهِ أنْ يتَأَخَّرَ عنِ الفاعِلِ، .....

الكواكب الدرية

وهي: «أَكْرَمَنا» لِلمُتكلِّمِ ومعه غيرُه، أو لِلمُعظِّمِ نفسَهُ، و«أَكْرَمَكَ» بفتحِ الكافِ لِلمُذكَّرِ المخاطَبِ، و«أَكْرَمَكِ» بكسرِها لِلمُؤنَّثةِ المخاطَبَةِ، و«أَكْرَمَكُما» للمُثنَّى المخاطَبِ مُذكَّراً أو مُؤنَّثاً، و«أَكْرَمَكُم» للجَمْعِ المُذكَّرِ المخاطَبِ، و«أَكْرَمَكُنَّ» لجمعِ المُؤنَّثِ المخاطَبِ، و«أَكْرَمَهُ» لِلغائِبِ، و«أَكْرَمَها» لِلغائبةِ، و«أَكْرَمَهُما» لِلمُثنَّى مِن ذلك مُطلَقاً، و«أَكْرَمَهم» لجمعِ المُذكَّرِ الغائبِ، و«أَكْرَمَهُنَّ» لجمعِ المُؤنَّثِ الغائبِ.

والصَّحيحُ أنَّ الضَّميرَ الكافُ أو الهاءُ وَحدَها، و«ما» حرفُ تَثنِيَةٍ، والميمُ حرفُ جمعٍ وتَذكيرٍ، والنُّونُ المُشَدَّدَةُ حرفُ جمعٍ وتَأنيثٍ.

(و) **ثانِيهِما**: (**مُنفَصِلٌ**)، وهو ما يَستقلُّ بنفسِهِ، (**نَحوُ**: «**إيَّايَ**) أَكْرَمْتَ» لِلمُتكلِّم، **وإعرابُه**: «إيَّايَ»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ مُقدَّمٌ، «أَكْرَمْتَ»: فعلٌ وفاعلٌ، (**وأَخَواتِهِ**)، وهي: «إيَّانَا، إيَّاكَ بفتحِ الكافِ، إيَّاكِ بِكسرِها، إيَّاكُما، إيَّاكُنَّ، إيَّاهُ، إيَّاها، إيَّاهُما، إيَّاهُمْ، إيَّاهُنَّ».

والأَصَحُّ أنَّ الضَّميرَ «إيَّا» وَحدَها؛ وُضِعَ مُشتَرَكاً فَمُيِّزَ بِاللَّواحقِ، وهي حروفٌ، فالياءُ و«نَا» حَرْفَا تَكَلُّمٍ، والكافُ حرفُ خِطابٍ، والهاءُ حَرفُ غَيْبةٍ، و«ما» والميمُ والنُّونُ على ما مرَّ، (**وقد تَقَدَّمَ ذَلِكَ**) كلُّه (**في فَصْلِ المُضْمَرِ**) بما يُغنِي عن إعادتِهِ.

وكلُّ قِسْمٍ مِنهُما قَدِ انْحَصَرْ ... ما جاءَ مِنْ أَنْواعِهِ في اثْنَيْ عَشَرْ[1]

(**والأَصلُ فِيهِ**) أي: في المَفعولِ به (**أنْ يَتَأَخَّرَ عن الفاعِلِ**) بأنْ يُذْكَرَ بعدَه؛ لأنَّه فَضلةٌ،

= حَسْب، وهما حينئذٍ مُضافان إلى الياء بعدَهما، وإما أن يكُونا اسمَي فِعلٍ بمعنى يَكفِي، فالياء حينئذٍ في محل نصب مَفعولهما. إذا فهمتَ هذا فاعلَم أن لحاقَ النون لهما إذا كانا مضافَين واجبٌ، ويَقِلُّ جدًّا تركُها، فإما أن يكونَ الشارح ماشياً على قول ابنِ الناظم الذي عكَس المسألةَ فجَعل دخولَ النونِ قليلاً والأكثرَ تركَها، مع أنه رُدَّ عليه في ذلك، وإما أن يكونَ قولُه: (وتقل في لَعلَّ) اعتراضاً بين المعطوف والمعطوفِ عليه وإن كان هذا بعيداً، فيكونُ دُخول النون فيما ذُكر لازماً. وأما لحاقُ النون لهما اسمَي فعلَين فالمشهورُ أنه واجبٌ، وقيل: هو قليلٌ، وهو ما يُفِيده قول الشارح سابقاً: (بِخلافِها في اسمِهِ). والله أعلَم.

(١) البيتُ من بابِ المنصوبات مِن «الدُّرة البَهيَّة» لِلعِمريطي.

نَحوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]. وقَد يتَقَدَّمُ على الفاعِلِ جَوازاً ووُجُوباً، وقَدْ يتَقَدَّمُ على الفِعلِ والفاعِلِ كَما تَقَدَّمَ في بابِ الفاعِلِ.

الكواكب الدرية

(نَحوُ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾)، وإعرابُه: «ورثَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿سُلَيْمَٰنُ﴾: فاعلٌ مَرفوعٌ، و﴿دَاوُۥدَ﴾: مَفعولٌ به مَنصوبٌ، والذي وَرِثَهُ سُليمانُ مِن داودَ هو العِلمُ والنُّبُوَّةُ، لا المالُ، فلا يُنافي حَديثَ: «**إنَّا مَعَاشِرَ الأَنْبياءِ لَا نُورَثُ**»، أخرجهُ بهذا اللَّفظِ النَّسائيُّ في «الكُبرى»[(١)]، وما يَروِيه بَعضُهم بلَفظِ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِياءِ... إلخ» قالَ الحُفَّاظُ: هو بلفظِ «نحنُ» غيرُ مَوجودٍ[(٢)].

(**وقد يَتَقَدَّمُ**) أي: المَفعولُ (**على الفاعِلِ**) بأنْ يَتَوَسَّطَ بَينَهُ وبينَ الفعلِ؛ (**جَوازاً**) نحوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١]، (**ووُجُوباً**) إنْ كانَ المَفعولُ وحدَه ضميراً مُنفصِلاً نحو: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، أو اتَّصلَ بالفاعلِ ضميرُ المَفعولِ نحوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، أو كانَ الفاعلُ مَحصُوراً[(٣)] نحوُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]، فإنْ كانَ المَفعولُ هو المحصُورَ نحوُ: «إنَّما أَكْرَمَ زيدٌ إيَّاكَ»، أو كانَ الفاعلُ ضَميراً متَّصِلاً نحوُ: «بَصرتُ زيداً[(٤)]»، أو خِيفَ لبسٌ كأنْ لم تَظهَرْ فيهما الحركةُ ـ كأنْ كانَا مَقصورَينِ ولا قرينةَ ـ وَجَبَ تَقديمُ الفاعلِ.

(**وقَد يَتَقَدَّمُ**) أي: المَفعولُ (**عَلى الفِعلِ والفاعِلِ**)؛ جَوازاً نحوُ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف: ٣٠]، ووُجوباً نحوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء: ١١٠]، (**كما تَقَدَّمَ في بابِ الفاعِلِ**)، وذِكْرُهُ هنا زِيادةُ إيضاحٍ، قالَ الفاكهيُّ: ويَجوزُ إدخالُ اللَّامِ عليه عندَ تَقَدُّمِهِ، نحوُ: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ﴿لِلَّذِينَ[(٥)] هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وتُسمَّى هذه اللَّامُ: مُقوِّيةً؛

---

(١) (٦٢٨٥).

(٢) عبارةُ الحافظ ابن حَجر في «فتح الباري»: وأمَّا ما اشتهر في كُتُب أهل الأصول وغيرِهم بلفظِ: «نحنُ مَعاشرَ الأنبياء لا نُورث» فقد أنكَرَه جماعةٌ مِن الأئمَّة، وهو كذلك بِالنسبة لِخُصوص لفظِ «نحن»، وقال قبل ذلك: قوله: «لا نُورث» بالفتح في الرواية، ولو رُوِي بالكسر لصحَّ المعنى أيضاً.

(٣) أي: بـ(إنما) باتِّفاق.

(٤) لعلَّه أراد: أبصرتُ زيداً؛ إذ (بَصُر) إنما يتعدَّى بالباء.

(٥) في الأصل: والذين.

ومِنهُ ما أُضْمِرَ عامِلُهُ جَوازاً نَحوُ: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، ووُجُوباً .....

لأنَّها قوَّتِ العاملَ حتَّى وَصَلَ إلى المَفعولِ المُتَقَدِّمِ؛ لأنَّه بِتَقدُّمِهِ عليه ضَعُفَ عن الوُصولِ إلَيه[١].

والنَّاصبُ لِلمَفعولِ به: إمَّا فِعلٌ متَعَدٍّ كما تَقَدَّمَ، أو وَصفٌ نحوُ[٢]: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣]، أو مَصدرٌ نحوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو اسمُ فِعْلٍ نحوُ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

والأَصلُ في ناصبِهِ أنْ يكونَ مَذكُوراً، وقد يُضْمَرُ كما قالَ: (ومِنهُ) أي: مِن المَفعولِ به (ما) أي: شيءٌ (أُضْمِرَ) أي: قُدِّرَ (عامِلُهُ) النَّاصِبُ له؛ ثُمَّ الإضمارُ قد يَكونُ (جَوازاً) بِأنْ قامَتْ قَرينةٌ حَاليَّةٌ أو مَقاليَّةٌ تَدُلُّ على خُصُوصيَّةِ الفِعْلِ المَحذوفِ، وليسَ موضعَ الفِعلِ لفظٌ يَقومُ مَقامَهُ، ولا كَثرةٌ بلَغَتْ مَبلغاً يُستَغنى بها عن الفِعلِ.

فمِثالُ القرينةِ المقاليَّةِ: (نَحوُ) قولِهِ تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ (قَالُوا خَيْرًا) أي: أَنزلَ خَيراً، فحَذفَ العاملَ الذي هو «أنزلَ» لِلقَرينةِ المقاليَّةِ التي هي السُّؤالُ.

ومِثالُ القَرينةِ الحاليَّةِ نحوُ قَولكَ لمَنْ عَلِمْتَ أنَّه يُريدُ مَكَّةَ: «مَكَّةَ ورَبِّ الكَعْبَةِ»، أي: تُريدُ مَكَّةَ، ولِلمُستَهِلِّينَ إذا كَبَّرُوا: «الهلالَ واللهِ»، أي: أَبْصَرُوا[٣]، فَحُذِفَ العاملُ لِدَلالةِ الحالِ عليه.

(و) قد يَكونُ الإضمارُ (وُجُوباً)، بأنْ قامَتْ فيه قَرينةٌ تَدلُّ على خُصوصيَّةِ الفعلِ المَحذُوفِ، وفي مَوضعِ الفعلِ لفظٌ يَقومُ مَقامَهُ، كما في (باب الاشتغالِ، والمُنادى)، أو كثرةٌ تُغني عنه، كما جاء في التَّحذيرِ والإغراءِ إذا كُرِّرَ، كـ«الطَّريقَ الطَّريقَ، والأسدَ الأسدَ، وأَخاكَ أخاكَ» ونَحوِها؛ لأنَّ أَحَدَ الاسمَينِ قد صارَ كالنَّائبِ عن العاملِ، وهل هو الأوَّلُ

---

(١) «الفواكه» (ص٢٩٠-٢٩١).

(٢) أي: في قِراءة غير حَفصٍ من رُواة العشرة؛ فإنه قد قَرأ بالإضافة.

(٣) ماضياً لا أمراً لِلمُستهلِّين؛ إذ المقصودُ أن يُخبرَ عن إبصارِهم؛ بدليل أن التكبير مِنهم لا يكون إلا بعد رُؤيتِه، وعليه فاللام في (لِلمستهلِّين) بمعنى (عن).

في مَواضِعَ، .....

الكواكب الدرية

أو الثَّاني؟ قالَ الأَندَلُسيُّ[١]: والأَشبهُ أنْ يكونَ الأوَّلَ؛ لأنَّه في موضعِ الفعلِ، وإنْ أُفرِدَ لم يَجِبْ إضمارُ العاملِ، بل يَكونُ إضمارُه حينئذٍ جائزاً.

ووُجوبُ الإضمارِ (في مَواضِعَ) سَبعةٍ، ذَكَرَ المصنِّفُ منها مَوضعَينِ فقطْ: الاشتِغالَ، والمُنادى.

والثَّالثُ: المَنصوبُ على الاختِصاصِ، وهو مَنصوبٌ بـ«أَخُصُّ» مُقدَّراً بعدَ ضميرِ المتكلِّمِ وحدَه، أو ومَعه[٢] غيرُه، ويَكونُ: إمَّا بـ«أل» نحوُ: «نحنُ ـ العرَبَ ـ أَقْرَى[٣] النَّاسِ للضَّيفِ»، وإمَّا مُضافاً إضافةً مَعنويَّةً لا إضافةً لَفظيَّةً، نَحوُ: «نحنُ ـ مَعَاشِرَ الأَنْبياءِ ـ لا نُورَثُ[٤]».

والرَّابعُ: المَنصوبُ على الإغراءِ، وهو تَنبيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ لِيَفْعَلَهُ، وهو مَنصوبٌ بِتَقديرِ: «اِلْزَمْ» واجبَ الحذفِ إنْ كُرِّرَ كـ«الصَّلاةَ الصَّلاةَ»، أو عُطِفَ عليه نحوُ: «السَّيفَ والرُّمحَ»، وإلَّا جازَ ذِكرُه[٥] كقَولِهِ تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، و«دُونَكَ زيداً».

والخامسُ: المَنصوبُ بالتَّحذيرِ، وهو تنبيهُ المخاطَبِ على أَمرٍ مذمومٍ لِيَجْتَنِبَهُ، وهو مَنصوبٌ بنحوِ: «اتَّقِ» واجبَ الحذفِ إنْ كُرِّرَ كـ«الأسدَ الأسدَ»، أو عُطِفَ عليه كـ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]، أو كانَ بلفظِ «إيَّاكَ» نحوُ: «إيَّاكَ مِن الأَسدِ»؛ إذ الأصلُ: «باعِدْ

---

(١) هو أبُو محمَّد القاسم بن أحمدَ بن الموفَّق الأندلُسي المرسيُّ اللُّورقِي، من عُلماء العربية بالأندلس، نسبتُه إلى لُورقة بمُرْسِيَة، رحل إلى العراق وسورية، وتُوفي بدمشق. له «شَرح المفصَّل»، و«شَرح الشاطبية» و«المباحِث الكامِلية في شرح الجزوليَّة»، والرضيُّ كثيرُ النَّقل عنه في «شرح الكافية» مع أنه مِن مُعاصِريه. تُوفي سنة (٦٦١هـ).

(٢) فيه إدخالُ حرف العطف على مثلِه.

(٣) من (قِرَى الضيف) بالكسر، وفي طبعةٍ: (أقرأ) بالهمز وهو تحريف.

(٤) تقدَّم في كلام الشارح سابقاً، وقد نصَّ هناك على أنَّ الصحيح في روايتِه: (إنَّا معاشر...) وأنه بلفظ (نحن) غيرُ موجود، فتأمَّل!.

(٥) أي: الفعلِ المقدَّر وهو (الزَم) وما أشبَهه، فحينئذٍ يكون تمثيلُه الآتي بالآية وبـ(دُونك زيداً) على غيرِ ما يَنبغي؛ لأن العامل فيهما اسمُ فِعل، والأولى التَّمثيل بـ(الزَم أخاكَ) مثلاً.

مِنْها:

الكواكب الدرية

نَفسَكَ مِن الأَسدِ»، ثمَّ حُذِفَ «باعِدْ» وفاعلُه والمُضافُ ـ وهو: «نفسَ» ـ، فانفصلَ الضَّميرُ الذي هو الكافُ فصار: «إيَّاكَ»، ونحوُ: «إيَّاكَ والأسدَ»، والأصلُ: «اِحْذَرْ تَلاقيَ نَفْسِكَ والأَسَدَ» بنصبِ «الأَسدَ» عَطفاً على «تَلاقيَ»، فحُذِفَ «احْذَرْ»[١]، ثمَّ «تَلاقيَ»[٢]، ثمَّ «نَفْسَ»، فانتَصَبَ الضَّميرُ وانفَصلَ.

السَّادسُ: المثَلُ الواردُ بِحَذْفِ المَفعولِ، كـ«الكلابَ على البَقَرِ»، يَعني: بقرَ الوَحْشِ، بنَصبِ «الكلابَ» بفعلٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: «أَرْسِلْ».

والسَّابعُ: شبهُ المثلِ في الاستِعمالِ، ومنه قَولُه تَعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، أي: وأْتُوا خيراً، وكـ«أهلاً وسَهلاً، ومَرحباً» أي: «صادَفْتَ أهلاً، وأَتَيتَ مكاناً ليِّناً، ومكاناً رَحْباً» أي: واسِعاً، ويَجوزُ كونُها مَفعولاً مُطلَقاً، أي: «أَهَلتَ أهلاً[٣]، وسَهُلتَ سَهْلاً[٤]، ورَحُبَ منزِلُك مَرْحباً[٥]».

(مِنهَا) أي: مِن المواضعِ السَّبعةِ التي يَكونُ فيها حَذفُ عاملِ المَفعولِ واجباً:

---

(١) أي: مع فاعلِه.

(٢) أي: فأُنِيب عنه المضاف إليه فانتَصب.

(٣) أي: تَأَهَّلتَ تَأَهُّلاً، فقدَّر له ـ أي: المبردُ ـ فِعلاً وإن لم يكُن له فِعل. أفادَه الرضي، لكن في كُتب اللغة: أَهَلَ يَأهِلُ ويَأهُلُ: اتَّخذ أهلاً.

(٤) في «الرَّضي»: وسهُل مَوضعُك سَهلاً، على وَضعِ (سَهلاً) موضِعَ (سُهولة). اهـ

(٥) أي: رُحْباً.

بابُ الاشتِغال

وحَقِيقَتُهُ: أنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ ويَتَأخَّرَ عَنهُ فِعلٌ أو وَصْفٌ، مُشْتَغِلٌ بِالعَمَلِ في ضَمِيرِ الاسْمِ السَّابِقِ، أو في مُلابِسِهِ، عَنِ العَمَلِ في الاسْمِ السَّابِقِ، نَحوُ: «زَيداً اضْرِبْهُ»، و«زَيداً أنا ضارِبُهُ الآنَ أو غَداً»، .....

الكواكب الدرية

بابُ الاشتِغالِ

أي: اشتِغالِ العاملِ عن نَصبِ الاسمِ السَّابقِ، **(وحَقِيقَتُه: أنْ يَتقَدَّمَ اسمٌ، ويَتَأَخَّرَ عنه فِعلٌ)** مُتصرِّفٌ، **(أو وَصفٌ)** وهو: ما يَعمَلُ عملَ الفعلِ كاسمِ الفاعلِ؛ لأنَّه في معنَى الفعلِ، **(مُشتَغِلٌ)** أي: الفعلُ أو الوَصفُ **(بِالعَمَلِ)** أي: عَمَلِ النَّصْبِ **(في)** محلِّ **(ضَمِيرِ الِاسمِ السَّابقِ، أو)** مشتَغِلٌ بالعَمَلِ **(في مُلابِسِهِ)** أي: في اسمٍ يُلابِسُ الضَّميرَ: إمَّا بأنْ يُضافَ إليه نَحوُ: «زيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ»، ويَكونَ[1] مَوصوفاً بِعاملِ ذلك الضَّميرِ، أو مَوصولاً به، نحوُ: «زيداً ضَربْتُ رَجلاً يُحِبُّهُ»، و«زيداً ضربتُ الذي يُحِبُّهُ»، قالَ الرَّضيُّ: وضابِطُ المُلابَسَةِ أنْ يَكونَ ضميرُ المَنصوبِ مِن تَتِمَّةِ المَنصوبِ بالمفسِّرِ، **(عنِ العَملِ في الاسمِ السَّابِقِ)** أي: في لفظِهِ، نحوُ: «زيداً ضَرَبْتُهُ»، أو في محلِّه نحوُ: «هذا ضَرَبتُهُ»، ولولا اشتِغالُهُ بالعَملِ في الضَّميرِ لَعَمِلَ في ذلك الاسمِ السَّابقِ.

(نَحوُ: «زَيداً اضْرِبْهُ»)، هذا مِثالٌ لما اشتَغَلَ فيه الفعلُ بِالعملِ في ضَميرِ الاسمِ السَّابقِ، **وإعرابُه**: «زيداً»: مَفعولٌ لفعلٍ مَحذوفٍ وُجوباً، والتَّقديرُ: اضْرِبْ زَيداً؛ لأنَّه لا يَجوزُ لك إبرازُ الفعلِ؛ استِغناءً عنه بِتَفسيرِه، ولا يَصِحُّ أنْ يَكونَ مَنصوباً بما بعدَه؛ لأنَّ الفعلَ لا يُمكِنُ إعمالُه إعمالَينِ مِن جهةٍ واحدةٍ، و«اضْرِبْ»: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، والهاءُ: مَفعولٌ به، والجُملةُ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ[2].

(و«زَيداً أنَا ضارِبُهُ الآنَ، أو غَداً»)، هذا مِثالٌ لما اشتَغلَ فيه الوَصفُ بِالعملِ في الضَّميرِ، **وإعرابُه**: «زيداً»: مَفعولٌ لوصفٍ مَحذوفٍ وُجوباً يُفَسِّرُه ما بعدَه، والتَّقديرُ: أنا ضاربٌ زيداً،

---

(١) الصواب: أو يكونَ.

(٢) مُفسِّرة، ويقال أيضاً: تفسيريَّة.

و«زَيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ»، وقَولِهِ تعالَى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣].

الكواكب الدرية

وجُملةُ «أنا ضارِبُهُ»: مُبتدأٌ وخبرٌ مُضافٌ إلى ضميرِ الاسمِ السَّابقِ، و«ضاربُ»: اسمُ فاعلٍ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنَا، وهو مُضافٌ، ومَفعولُهُ مُضافٌ إليه. وأَشارَ بِقَولِهِ: «الآنَ، أو غداً» إلى أنَّ الوصفَ لا يَعملُ إذا كانَ مُجرَّداً مِن «أل» إلَّا إذا كانَ للحالِ أو الاستِقبالِ، كما سيُعلَمُ مِن (بابِ اسمِ الفاعلِ) إنْ شاءَ اللهُ تعالى، فخرجَ: «زَيدٌ أنتَ ضارِبُهُ أَمسِ»، فلا يَجوزُ فيه نَصبُ «زيدٍ»؛ لأنَّ الوَصفَ غيرُ عاملٍ.

(و«زَيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ»)، هذا مِثالٌ لما اشتَغلَ فيه الفعلُ بالعملِ في المُلابسِ لِضَميرِ الاسمِ السَّابقِ، وإعرابُه: «زيداً»: مَفعولٌ لفعلٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: أَهَنْتُ زيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ[1]، ولا يَصِحُّ أنْ يُقَدَّرَ: ضَرَبتُ زيداً؛ لأنَّك لم تَضْرِبْ زيداً، أشارَ إليه ابنُ هشامٍ وغَيرُه.

ولم يَذْكُرِ المصنِّفُ مِثالاً لما اشتَغلَ فيه الوَصفُ بِالعملِ في مُلابِسِ ضَميرِ الاسمِ السَّابقِ، وذلك نحوُ: «زيداً أنا ضاربٌ غُلامَهُ الآنَ، أو غَداً»، ويكونُ تقديرُ العاملِ في الاسمِ السَّابقِ حينئِذٍ: أنَا مُهِينٌ زيداً.

(و) مِن اشتِغالِ الفِعلِ بالعَملِ في الضَّميرِ (قَولُه تَعالَى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾) أي: ما مِن مولودٍ يُولَدُ إلَّا وهو مَقرُونٌ بعملِهِ، وما قُدِّرَ له مِن خيرٍ وشرٍّ، وسَعادةٍ وشقاوةٍ، ويَلزمُه ذلك لُزُومَ الطَّوقِ في عُنُقِهِ، فلا يَنفكُّ عنه أَبداً، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «كلَّ»: مَفعولٌ لفعلٍ مَحذوفٍ وُجوباً تَقديرُه: ألزَمْنا كلَّ إنسانٍ[2]، ﴿أَلْزَمْنَٰهُ﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «أَلْزَمَ»: فعلٌ ماضٍ بمعنى: صيَّرناه لازماً له، تَنصِبُ مَفعولَينِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ أوَّل، و«طائرَ»: مَفعولٌ ثانٍ، والهاءُ: مُضافٌ إليه، وجُملةُ ﴿فِى عُنُقِهِۦ﴾: حالٌ مِن «طائرَ» مُتعلِّقٌ بـ«كائنٍ أو مُستقِرٍّ[3]»[4].

---

(١) أي: وباقي الإعراب ظاهر.

(٢) و«كُلَّ» مضاف، و﴿إِنسَٰنٍ﴾ مضاف إليه مجرور.

(٣) الأحسَنُ: كائناً أو مُستقرًّا.

(٤) وجملة ﴿أَلْزَمْنَٰهُ﴾ تفسيريَّة لا محلَّ لها.

فالنَّصْبُ في ذَلِكَ كُلِّهِ بِمَحذُوفٍ وُجُوباً يُفَسِّرُهُ ما بَعدَهُ، والتَّقدِيرُ: اضْرِبْ زَيداً اضْرِبْهُ، وأنَا ضارِبٌ زَيداً أنا ضارِبُهُ، وأَهَنْتُ زَيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ، وأَلزَمْنا كُلَّ إنسانٍ أَلزَمْناهُ.

الكواكب الدرية

(فالنَّصبُ في ذَلِكَ كُلِّهِ) أي: في جَميعِ الأَمثلةِ المَذكورةِ (بِمَحذُوفٍ) أي: بعاملٍ مَحذوفٍ؛ فِعلاً كانَ أو وَصفاً، (وُجُوباً) فلا يَجوزُ إظهارُه؛ ويُشترَطُ كونُ المَحذوفِ المقدَّرِ مُماثلاً لِلمَذكورِ، أي: مُناسِباً له في المعنَى[1]، كتَقديرِ: «ضرَبتُ» في: «زيداً ضرَبتُهُ»، أو مُستَلزِماً[2] له كتَقديرِ: «أَهَنتُ» في: «زيداً ضرَبتُ غُلامَهُ»؛ فإنَّ ضَرْبَ الغُلامِ يَستَلزِمُ إهانةَ سيِّدِهِ بحسَبِ العادَةِ، (يُفَسِّرُهُ ما بَعدَهُ)، فلا يَجوزُ إظهارُه[3]؛ لأنَّ مِن عادَتِهم أنَّهم لا يَجمَعونَ بينَ مُفسِّرٍ ومفسَّرٍ.

ثمَّ اعلَمْ[4] أنَّه يُشتَرَطُ كونُ المَحذوفِ المقدَّرِ مُماثلاً لِلمَذكورِ، أي: مُناسباً لَه في المعنَى، أو مُستَلزِماً له، ولِذا قالَ: (والتَّقدِيرُ) لِلعاملِ المَحذوفِ في الأمثِلَةِ السَّابقةِ مُختَلِفٌ، فالتَّقديرُ في المثالِ الأَوَّلِ: (اِضْرِبْ زَيداً اضْرِبْهُ، و) في الثَّاني: (أنَا ضارِبٌ زَيداً أنَا ضارِبُهُ)، وهذانِ المثالانِ المقدَّرُ[5] فِيهما مماثلٌ لِلمَذكورِ، (و) التَّقديرُ في المثالِ الثَّالثِ: (أَهَنْتُ زَيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ)، وهذا المثالُ المقدَّرُ فيه مُستلزِمٌ للمَذكورِ؛ لأنَّ ضَرْبَ الغُلامِ يَستلزِمُ إهانةَ سيِّدِهِ بِحسَبِ العادةِ، (و) التَّقديرُ في المثالِ الرَّابعِ: (أَلْزَمْنا كُلَّ إنسانٍ أَلْزَمْناهُ)، وهذا المثالُ المقدَّرُ فيه مماثلٌ لِلمَذكورِ. وإذا قُلتَ: «زيداً مرَرتُ به» فالتَّقديرُ: «جاوَزتُ زَيداً مرَرتُ به»، وهذا ممَّا المقدَّرُ فيه مُستَلزِمٌ للمَذكورِ؛ لأنَّ المجاوَزةَ مُستَلزِمةٌ لِلمُرورِ. والجُملةُ المفسِّرةُ في الأمثلةِ كلِّها لا محلَّ لها مِن الإعرابِ.

---

(١) عبارةُ الفاكهي: (مُماثل للمذكور معنًى)، وهي أسهَلُ وأوضحُ؛ إذ تفسيرُ المُماثلة بالمناسَبة في كلام الشارح ليس بِظاهر.

(٢) معطوفٌ على (مُماثلاً) لا على (مناسباً).

(٣) أي: المفسَّر المحذوف.

(٤) لم أفهَم وجهَ تكرار الكلام السابق ههنا؛ فليُنظر!

(٥) مبتدأٌ خبرُه (مماثلٌ) الآتي.

ومِنها: **المُنادَى** .....

الكواكب الدرية

تَنبيه: إنَّما يَجبُ النَّصبُ في بابِ الاشتغالِ إنْ وقعَ الاسمُ المَنصوبُ بعدَ أداةٍ تَختَصُّ بالفعلِ، كأدواتِ الشَّرطِ نحوُ: «إنْ زيداً لَقِيتَه فأَكْرِمْهُ»، أو أدواتِ التَّحضِيضِ نحوُ: «هلَّا زيداً أَكرَمْتَهُ»، أو أدَواتِ الاستِفهامِ[1] نحوُ: «متَى زيداً رَأيتَهُ؟»، وإلَّا فلا يَكونُ النَّصبُ واجباً، بل قد يَجِبُ رَفعُه بالابتداءِ، وذلك إذا وَلِيَ ما يَختصُّ بِالابتداءِ، كـ«إذا» الفُجائِيَّةِ نحوُ: «خرَجتُ فإذا زيدٌ يَضرِبُهُ عَمرٌو»، أو كانَ لا يَصلُحُ عَملُ ما بعدَه فيه نحوُ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، فـ«كلُّ»: مُبتَدأٌ، ولو نُصِبَ بتقديرِ: فعَلُوا كلَّ شيءٍ، لَفَسَدَ المعنى؛ إذ هُم لم يَفعلُوا شَيئاً في الزُّبرِ، أي: كُتُبِ الحَفَظَةِ، وإنَّما التَّقديرُ: وكلُّ شيءٍ مَفعُولٍ لهم ثابِتٌ في الزُّبُرِ.

❁ ❁ ❁

(ومِنها) أي: مِن المواضعِ التي يُضمَرُ فيها العاملُ وُجوباً: (**المُنادَى**)[2] بجميعِ أَنواعِهِ، وهو: المطلوبُ إِقبالُهُ بحرفٍ مِن حُروفِ النِّداءِ الثَّمانيةِ:

الأَوَّلُ: الهمزةُ، نحوُ: «أَزيدُ»، وهي للقَريبِ.

والثَّاني: «أيْ» بِالقَصرِ والسُّكونِ، نحوُ قولِهِ ﷺ لِعَمِّهِ أبي طالبٍ: «**أيْ عَمِّ! قُلْ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»[3]، وهي لِلقَريبِ أيضاً[4].

والثَّالثُ: «يا»، وهي أمُّ البابِ، وهي لِنِداءِ البَعيدِ حقيقةً، أو حُكماً كالنَّائمِ والسَّاهي، وقد يُنادَى بها القَريبُ تَوكيداً[5].

---

(١) أي: غيرِ الهمزة.

(٢) لم يُفرِده المُصنِّف ببابٍ مُستقِلٍّ لأنه داخلٌ تحتَ بابِ المفعول به، بِخِلاف بقيَّة المفاعيل، إلا أنه كان يَنبغي إفرادُه بعُنوانِ فَصلٍ مُستَقِلٍّ، أو تَقديمُه على البابِ قبلَه؛ لِتَفادِي جعلِه فَرعاً تابعاً مع الفَصلِ بينَه وبين أَصلِه ـ وهو بابُ المَفعولِ به ـ بِبابِ الاشتِغال.

(٣) أخرجَه البُخاري (٣٨٨٤) عن سَعيد بن المسيّب عن أبيه. وأخرجَه أيضاً مُسلِم (١٣٣) لكنْ بِلَفظ: (يا عَمِّ).

(٤) والأكثَرون ـ ولا سيَّما من المتقدِّمين ـ على أنها لِلبَعيد.

(٥) عبارةُ بعضهم: والاستِعمالُ بِشَهادة الاستِقراء يَقتضي أن يُنادَى بِها القريبُ والبعيد.

نَحوُ: «يا عَبْدَ اللهِ»؛ فَإنَّ أَصلَهُ: أَدْعُو عَبْدَ اللهِ، فحُذِفَ الفِعلُ وأُنِيبَ «يا» عَنهُ.

والمُنادَى خَمْسَةُ أَنواعٍ: .....

الكواكب الدرية

والرَّابعُ: «أيَا» نحوُ: «أيا زيدُ»، وهي لِلبَعيدِ.

والخامسُ: «هيَا» لِلبعيدِ، وهاؤُها بدلٌ مِن همزةِ «أيَا»، وقيل: هي أصلٌ.

والسَّادسُ: «آيْ» بِالمدِّ والسُّكونِ، نحوُ: «آيْ زيدُ»، بمعنى: يا زيدُ.

والسَّابعُ: «وَا»، وهي عندَ الجُمهورِ مُختَصَّةٌ بِالنُّدْبَةِ، وحُكِيَ استِعمالُها في غيرِ النُّدْبَةِ قليلاً، كقولِ عُمرَ رضي الله عنه: «وَا عَجَبَا لكَ يا ابنَ عبَّاسٍ»[1].

والثَّامنُ: «آ» بِالمدِّ، بأنْ يُؤتَى بعدَ الهمزةِ بالألفِ.

وإنَّما يَظهرُ نَصبُ المُنادى إذا كانَ مُضافاً (نَحوُ: «يا عبدَ اللهِ») و«يا رَسولَ اللهِ»، أو شَبِيهاً بالمُضافِ نحوُ: «يا طالِعاً جَبَلاً»، أو نَكرةً غيرَ مَقصودةٍ، نحوُ قَولِ الواعظِ: «يا غافِلاً والموتُ يَطلُبُهُ»، وفِيما عدَا ذلك لا يَظْهَرُ نَصبُهُ، وإنَّما يَكونُ مَنصوباً مَحلًّا؛ لأنَّه مَفعولٌ به مِن حيثُ المعنَى؛ (**فإنَّ أَصْلَهُ**) أي: أصلَ نحوِ: «يا عبدَ الله»: (**أَدْعُو**) أو أَطلُبُ أو أُنادِي (**عَبْدَ اللهِ، فحُذِفَ الفِعلُ، وأُنِيبَ «يا» عَنهُ**)، أي: وعُوِّضَ عنه حرفُ النِّداءِ لِلتَّخفيفِ، ولِيَدُلَّ على الإنشاءِ[2]. وإنَّما وَجبَ حذفُ العاملِ - وهو «أَدعُو» - لامتِناعِ الجمعِ بينَ المُعوَّضِ والمُعوَّضِ عنه.

وظاهرُ كلامِهِ[3] أنَّ انتِصابَ المُنادى مَذهَب سِيبويهِ، وقال المبرِّدُ: النَّاصبُ له حَرف على أنَّه مَفعول به وأنَّ ناصبَهُ فِعلٌ مُقدَّرٌ وهذا النِّداءُ لِسَدِّهِ مَسَدَّ الفعلِ.

(**والمُنادَى خَمْسَةُ أَنواعٍ**) على المَشْهُورِ:

---

(١) جزءٌ من حديث تخييرِ نِساء النبي ﷺ، أخرَجه البخاري (٥١٩١) ومُسلم (٣٦٩٥).

(٢) لأن الفعل وإنْ أُريد به هنا الإنشاء لكنَّه يُوهم الإخبار بناءً على أصلِه. الفاكهي.

(٣) قوله: (وظاهر كلامِه... إلى آخِرِ السطرَين) وَقَع على ما أثبَتناه هنا في النُّسَخ الثلاثة، ولا مَعنى لكلامِه حينئذٍ، والظاهرُ أنَّ فيهما تقديماً وتأخيراً بسبب انتِقال النَّظر بين الكلمات أو نحوِ ذلك، وصوابُ العبارة - إن شاء الله تَعالى - على ما ترجَّح عِندي: وظاهرُ كلامِه أنَّ انتِصابَ المُنادى على أنَّه مَفعولٌ به، وأنَّ ناصِبَهُ فِعلٌ مُقدَّرٌ، وهذا مَذهَبُ سِيبويهِ، وقال المبرِّدُ: النَّاصبُ له حَرفُ النِّداءُ لِسَدِّهِ مَسَدَّ الفعلِ.

المُفرَدُ العَلَمُ، والنَّكِرةُ المَقصُودةُ، والنَّكِرةُ غَيرُ المَقصُودةِ، والمُضافُ، والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ.

فأَمَّا المُفرَدُ العَلَمُ والنَّكِرةُ المَقْصُودةُ فَيُبْنَيانِ على ما يُرفَعانِ بِهِ في حالِ الإعرابِ، فَيُبْنَيانِ على الضَّمِّ إنْ كانَا مُفرَدَينِ نَحوُ: «يا زَيدُ، ويا رَجُلُ»، .....

الكواكب الدرية

(المُفرَدُ العَلَمُ)، وهو: ما كانَ تَعريفُهُ سابقاً على النِّداءِ كـ«يا زيدُ»، وهو باقٍ بعدَ النِّداءِ على تَعريفِهِ السَّابقِ بالعَلَمِيَّةِ استِصحاباً له بعدَ النِّداءِ، غيرَ أنَّ الخِطابَ أَحدَثَ فيه نَوعاً مِن التَّخصيصِ على جِهةِ التَّأكيدِ كما تُخَصِّصُهُ الصِّفَةُ.

(والنَّكِرةُ المَقصُودَةُ)، وهي: ما عَرَضَ تَعريفُها بالنِّداءِ بأنْ قُصِدَ بها مُعَيَّنٌ، كقَولِكَ: «يا رجلُ» تُريدُ به شَخصاً مُعَيَّناً.

(والنَّكِرةُ غَيرُ المَقصُودةِ) بالذَّاتِ، وإنَّما المَقصودُ واحدٌ مِن أَفرادِها، نحوُ: «يا إنساناً أَنْقِذْني».

(والمُضافُ) إلى غَيرِهِ إضافةً لفظيَّةً، نحوُ: «يا ضاربَ غُلامِهِ»، أو إضافةً مَعنويَّةً نحوُ: «يا غُلامَ زيدٍ».

(والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ)، وهو: كلُّ اسمينِ أَحدُهما مُرْتَبِطٌ بالآخَرِ على ما سيَأتي.

(فأَمَّا المُفرَدُ العَلَمُ والنَّكِرَةُ المَقصُودَةُ، فيُبنَيانِ) لفظاً أو تَقديراً (عَلى ما يُرفَعَانِ بِهِ في حالِ الإعرابِ) لفظاً، أو تَقديراً، أو مَحلًّا، مِن غيرِ تَنوينٍ إلَّا في الضَّرورةِ.

(فيُبنَيانِ على الضَّمِّ إنْ كانَا مُفرَدَينِ، نَحوُ: «يا زَيدُ»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «زيدُ»: مُنادًى مُفردٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ، (و«يا رَجُلُ»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «رجلُ»: مُنادًى نكرةٌ مَقصودةٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ لأنَّ المَقصودَ به مُعيَّنٌ، ومثلُ ذلك المُعرَبُ تَقديراً نحوُ: «يا مُوسَى»، فإنَّه مُنادًى مُفردٌ مَبنيٌّ على ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على الأَلفِ مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ، والمُعرَبُ مَحلًّا كالمَوصولِ نحوُ: «يا مَن لا إلهَ إلَّا هو»، واسمِ الإشارةِ نحوُ: «يا هذَا القائمُ»، والضَّميرِ نحوُ: «يا أنتَ، ويا إيَّاكَ[1]»، و«يا هو» .....

(١) حَكاه سيبَويه عن العرب، وفيه دليلٌ على أنَّ الأصلَ في كُلِّ مُنادًى النصبُ؛ إذ لمَّا كان المنادى مَنصوباً وكَنَّوا =

أو جَمعَ تَكسِيرٍ نَحوُ: «يا زُيُودُ، ويا رِجالُ»، أو جَمعَ مُؤَنَّثٍ سالِماً نَحوُ: «يا مُسْلِماتُ»، أو مُرَكَّباً مَزْجِيًّا نَحوُ: «يا مَعدِي كَرِبُ»، .....

الكواكب الدرية

في نِدائِه تعالى[1]، ويَمتَنِعُ نداءُ غيرِهِ بِه[2] كما قالَ بَعضُ المحقِّقينَ، وألَّفَ فيه مُؤلَّفاً حافِلاً، فالمُنادَى في جميعِ ذلكَ مبنيٌّ المحلِّ على الضَّمِّ.

(أو) كانَا (**جَمْعَ تَكسِيرٍ**[3]) لمُذكَّرٍ، أو مُؤنَّثٍ، (**نَحوُ: «يا زُيُودُ»**)، هذا مثالٌ لِلمُنادى المُفردِ المَجموعِ جمعَ تَكسيرٍ لمُذكَّرٍ، (و«**يا رِجالُ**»)، هذا مثالٌ لِلمُنادى النَّكِرَةِ المَقصودَةِ المَجمُوعةِ جمعَ تَكسيرٍ، ومثالُ المُنادى المُفرَدِ المَجموعِ جمعَ تَكسيرٍ لمُؤنَّثٍ: «يا هنودُ»؛ لأنَّه جمعُ «هندٍ» جمعَ تكسيرٍ، ومثالُ المُنادى النَّكِرَةِ المَقصودَةِ المَجموعةِ جَمعَ تكسيرٍ المبنيَّةِ على ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ: «يا أُسارَى»، فـ«يا» في جميعِ ذلك حَرفُ نداءٍ، وما بَعدَها مُنادًى مبنيٌّ على ضمَّةٍ ظاهِرَةٍ كالثَّلاثةِ الأُوَلِ، وعلى ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ كالمثالِ الرَّابعِ.

(أو) كانَا (**جَمعَ مُؤَنَّثٍ سالِماً**) بالنَّصبِ نعتٌ لـ«جمعَ»، (**نَحوُ: «يا مُسْلِماتُ»**)، **وإعرابُه**: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«مُسلِماتُ»: مُنادًى نكرةٌ مَقصودةٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ومثالُ المُنادى المُفرَدِ المَجموعِ جمعَ مُؤنَّثٍ سالماً: «يا هِنداتُ».

(أو) كانَا (**مُركَّباً**) تَركيباً (**مَزجِيًّا نَحوُ: «يا مَعدِيكَرِبُ»**) بضمِّ الباءِ، **وإعرابُه**: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«مَعدِيكَرِبُ»: مُنادًى مُفردٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ومعناه فيما قالَ أحمدُ بنُ يحيى ثَعلبٌ: عدَاه الكَرْبُ، أي: تَجاوزَهُ، حكى ذلك أبو الفتحِ عن الفارسيِّ. ومِن المُركَّبِ المزجِيِّ نحوُ: «سِيبَوَيهِ»، فتقولُ فيه: «يا سِيبَوَيهِ» بِالبناءِ على الكَسْرِ، كما تَقولُ: «يا حَذامِ، وقَطامِ» ونحوها

= عنه؛ أتَوا بِضَمِير المنصوب. وأمَّا (يا أنتَ) ففيهِ إنابةُ ضمير الرَّفع عن ضمير النَّصب، أو إنه لمَّا اطَّرد مَجِيئه بلفظِ المرفوع جاز مَجِيئُه بِلَفظ ضَمِير الرفع.

(١) في «الحدائق النَّدية» (١/ ٤٢٦): قال المراديُّ في «شرح التَّسهيل»: وقَولُ بعض الصُّوفيَّة: (يا هو) ليس جارياً على كلامِ العرب، وقال شَعبان ـ أي: الآثاري ـ في «ألفيَّته»:

ولا تَـقُـل عِـنـد الـنِّـداءِ: يـا هُـوْ ... ولـيـسَ فـي الـنُّـحـاةِ مَـن رَواهُ

(٢) أي: كما يَمتنِع نداءُ المتكلِّم نفسَه اتِّفاقاً.

(٣) في هامش طبعةٍ: قولُه: (أو جمع... إلخ) معطوفٌ على قولِه: (مفرَدَين)، فكان الواجبُ عربيَّةً أن يقولَ: (أو جمعَي تكسير)، وكذا يُقال في قوله: (أو جمع مؤنث) وقولِه: (أو مركباً). اهـ مُصححه.

ويُبْنَيانِ على الأَلِفِ في التَّثْنِيَةِ نَحوُ: «يا زَيدانِ، ويا رَجُلانِ»، وعلى الواوِ في الجَمْعِ نَحوُ: «يا زَيدُونَ».

الكواكب الدرية

مِن الأَعلامِ المبنيَّةِ قبلَ النِّداءِ، فإنَّك تَبنِيها بعدَ النِّداءِ على ما كانَتْ عليه قبلَه، وتُقَدِّرُ فيها الضَّمَّةَ كما تُقدِّرُها في المُعتلِّ، كـ«الفتَى، والقاضي»، ويَظهَرُ أثرُ ذلك في التَّابعِ، فتقولُ: «يا سِيبَوَيهِ العالمُ»؛ برفعِ «العالِمُ» مُراعاةً للضَّمَّةِ المُقدَّرةِ في آخِرِ «سِيبَوَيهِ» وإنْ كانَ مَبنيًّا لفظاً على الكسرِ، ونَصبِهِ مُراعاةً لمحلِّهِ كما يُفعَلُ في تابعِ المُنادَى[1].

والعَلَمُ المُركَّبُ الإسنادِيُّ المَحكِيُّ كما هو عليه كَالمبنيِّ في تَقديرِ الضَّمَّةِ في آخِرِهِ، فتَقولُ: «يا تَأَبَّطَ شرًّا»، و«يا بَرَقَ نَحرُهُ»، **وإعرابُه**: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«تَأَبَّطَ شَرًّا»: مُنادًى مُفردٌ مبنيٌّ على ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ في آخِرِهِ مَنَعَ مِن ظُهورِها الحِكايةُ، ومِثلُهُ «بَرَقَ نحرُه».

وتَقولُ في إعرابِ «يا سِيبَوَيهِ»: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«سِيبَوَيهِ»: مُنادًى مُفردٌ[2] مبنيٌّ على ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ، مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ البناءِ[3]، وفي نحوِ: «القاضي»: مَنَعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ، وفي نحوِ: «الفتَى، ومُوسى»: مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ. ومعنى «تَأَبَّطَ شرًّا»: جَعَلَ السِّلاحَ تحتَ إبطِهِ[4].

(**ويُبْنَيانِ على الأَلِفِ في التَّثْنِيَةِ**) أي: المثنَّى، نِيابةً عن الضَّمَّةِ، (**نَحوُ: «يا زَيدَانِ»**)، هذا مِثالُ المُنادى المُفرَدِ، (**و«يا رَجلانِ»**)، هذا مِثالُ النَّكرةِ المَقصُودةِ، وتَقولُ في إعرابِ الأَوَّلِ: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«زَيدانِ»: مُنادًى مُفردٌ مبنيٌّ على ما يُرفَعُ به لو كانَ مُعرَباً، وهو الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مثنًّى، وفي إعرابِ الثَّاني: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«رَجلانِ»: مُنادًى نكرةٌ مَقصودَةٌ مبنيٌّ على ما يُرفَعُ به لو كانَ مُعرَباً، وهو الأَلِفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مثنًّى.

(**و**) **يُبْنَيانِ** (**علَى الواوِ في الجَمعِ**) المُذكَّرِ السَّالمِ نِيابةً عن الضَّمَّةِ، (**نَحوُ: «يا زَيدُونَ»**)، هذا مِثالُ المُنادى المُفرَدِ، وتقولُ في إعرابِهِ: «يا»: حرفُ نداءٍ، و«زَيدُونَ»: مُنادًى مُفردٌ مبنيٌّ

---

(١) أي: الذي تجدَّد بِناؤُه نحو: (يا زيدُ الفاضل).

(٢) أي: عَلَم.

(٣) أي: الأصليَّةِ وهي الكسرةُ.

(٤) فيه تَسمُّح يُعلَم من الرُّجوع إلى أقوالهم في سَبب التسميةِ.

. . . . . .

على ما يُرفَعُ به لو كانَ مُعرَباً، وهو الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، ومثالُ النَّكرةِ المَقصُودةِ: «يا مُسلِمُونَ»، فتُعرِبُه كما تُعرِبُ «يا زَيدُون» غيرَ أنَّك تَقولُ فيه: مُنادًى نكرةٌ مَقصودةٌ؛ لأنَّ مُفردَهُ ـ وهو «مُسلِمٌ» ـ نَكِرةٌ، بخلافِ «زَيدونَ»، فإنَّ مُفردَه ـ وهو «زيدٌ» ـ مَعرفةٌ، وبهذا يَتَبَيَّنُ الفرقُ بينَ المُفردِ والنَّكرةِ المَقصُودةِ. ولم يَذكُرِ المصنِّفُ مِثالاً لِلنَّكرةِ المَقصودةِ في المُركَّبِ المزجيِّ[1]، بل اقتَصرَ على «مَعدي كَرِب»، وهو مِثالٌ لِلمُفرَدِ العَلَمِ.

تَنبيه: إنَّمَا بُنيَ المُفرَدُ المعرِفَةُ والنَّكرةُ المَقصودةُ مع أنَّ أصلَهُما الإعرابُ لِمُشابَهتِهما لكافِ «أَدعوكَ» في الإفرادِ والتَّعريفِ، وتَضَمُّنِ معنى الخطابِ، وهذه الكافُ تُشْبِهُ كافَ «ذاك» لفظاً ومعنًى، فصارَ كلٌّ مِنهما مُشابهاً لِشَبَهِ الحَرْفِ، فلِهذا قالَ هُطَيل: البِناءُ هَهنا عارضٌ لِشبهٍ بَعيدٍ. وبُنِيَا على الحَركةِ لِيُعْلَمَ أنَّ لهما أَصلاً في الإعرابِ، وكانَتْ ضمَّةً إيثاراً له بأَقوى الحركاتِ؛ إذ كان مُعرَباً في الأصلِ، ولِلفَرقِ بينهما وبينَ المُنادى المُضافِ.

وإذا اضطُرَّ إلى تَنوينِهما جازَ أنْ يُنوَّنَا مَضمُومَينِ، نحوُ قولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيها ... وليسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[2]

ومَنصوبَينِ كقولِ الشَّاعرِ: [الخفيف]

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالَتْ: ... يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَواقِي[3]

وإذا وُصِفَ المُنادى المُفرَدُ العَلَمُ بـ«ابن، أو ابنَة» مُضافَينِ لِعَلَمٍ نحوُ: «يا زيدُ بنُ سَعدٍ، ويا فاطمةُ ابنةُ محمَّدٍ»: جازَ ضمُّه وفَتحُه، ولا أَثَرَ لِلوَصفِ بـ«بِنت» عندَ جُمهورِ العربِ، فنَحوُ: «يا هِندُ بنتُ عَمْرٍو» واجِبُ الضَّمِّ، كالوَصفِ بِالعمِّ والعَمَّةِ ونحوِهما نحوُ: «يا صَفيَّةُ عمَّةُ رَسولِ اللهِ ﷺ»، فإنَّه واجبُ الضَّمِّ ومُمتنِعُ الفتحِ.

وإذا وُصِفَتِ النَّكرةُ المَقصودةُ بمُفردٍ اختِيرَ نَصبُها نحوُ: «يا رَجلاً كريماً أَقْبِلْ»، ويَجوزُ

---

(١) مثَّلَ له بعضُهم بـ(يا خمسةَ عَشَرُ).

(٢) تقدَّم إنشادُه والكلام عليه مُفصَّلاً في (١/ ١٢٠).

(٣) تقدَّم إنشاده والكلامُ عليه أيضاً في (١/ ١٢٠).

. . . . . .

«يا رَجلُ كريمٌ»(١). وإذا وُصِفَتْ بِجُملةٍ أو شِبهِها وَجَبَ عندَ البَصريِّينَ نَصبُها كالحَديثِ: «يَا عَظِيماً يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ»(٢)، ومِنه قولُ الأَبُوصِيريِّ(٣): [الخفيف]

كيفَ تَرْقَى رُقِيَّكَ الأَنبِياءُ ... يا سَماءً ما طاوَلَتْها سَماءُ؟(٤)

وكقَولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

أَلا يا نَخْلةً مِن ذاتِ عِرْقٍ ... عَليكِ ورَحمةُ اللهِ السَّلامُ(٥)

---

(١) إن قِيل: إذا كانَت النَّكرة مَقصودةً فهي مَعرِفة، فكيف تُوصَف بالنكرة؟ أُجيب بأنه يُغتَفر في المَعرفة الطارئة ما لا يُغتَفَر في الأصليَّة. «التَّصريح».

(٢) هكذا رَواه ابنُ مالك في «شرح التَّسهيل» وتَبِعه عليه المراديُّ والشاطبيُّ وابن عَقيل وغيرُهم، والذي في كُتُب الحَديث بإسناد ضعيف جدًّا: (يا عظيمُ...)، ومِمَّن أخرجَه بهذا اللفظ: البَيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» والطَّبراني في «الدُّعاء» والعُقَيليُّ في «الضُّعَفاء».

(٣) بِالهمزة أولَه، نِسبةً إلى أبُو صِير، وهي قريةٌ بصَعيد مِصر بين الفَيوم وبَني سويف، والمشهورُ فيها: بُوصِير، وهو صاحبُ «البُردة» المشهُورة أبو عبد الله شرفُ الدين مُحمَّد بن سَعيد الصَّنهاجي المتوفَّى بالإسكندريَّة سنةَ (٦٩٦هـ)، وأصلُه من المغرِب.

(٤) مَطلع قَصيدتِه الطَّويلة المسمَّاة (أُمُّ القرى في مَدح خيرِ الوَرى) والمعروفة بالهَمزية، وعِدَّة أبياتِها قريبٌ من خمس مئة بيتٍ.

(٥) **البيت:** يُنسَب لِلأحوَص.

اللغة: (نَخلة): كِناية عن المرأة، كما كَنَى عنها الآخَر بالسَّرحة وهي الشَّجَرة في قَوله:

أَبَى اللهُ إلَّا أنَّ سَرْحَةَ مالِكٍ

وقد يُلجَأ إلى هذا لِئلَّا تُشهَر المحبوبةُ وخوفاً مِن أَهلِها؛ أو المرادُ به النَّخلة المعرُوفة، وسَلَّم عليها لأنها مَعهَدُ أحبابِه ومَلعبُه مع أترابِه؛ والعربُ تُقِيم المَنازلَ مُقامَ سُكَّانِها، فتُسلِّم عليها وتُكثِر مِن الحَنين إليها. (ذات عِرْق): مَوضِع بالحِجاز، وهو أحدُ مَواقيت الحَج المكانيَّة.

المعنى: أيَّتُها المرأةُ الموجودةُ في المكانِ المُسمَّى بِذات عِرق، السَّلامُ عليكِ ورَحمة الله.

الإعراب: «ألَا»: حرف تَنبيه واستِفتاح. «يا»: حرفُ نداء. «نَخلةً»: مُنادًى شَبيه بالمُضاف أو نَكرة غيرُ مَقصُودة مَنصوب. «مِن ذاتِ»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف في محلِّ نَصب صفة (نَخلة). «عِرقٍ»: مُضاف إليه. «علَيكِ»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر مُقدَّم. «ورحمةُ»: عاطفٌ ومَعطوف على (السَّلام) قُدِّم لِلضَّرورة، ولَفظ الجَلالة: مُضافٌ إليه. «السلامُ»: مُبتدأ مُؤخَّر.

والثَّلاثةُ الباقِيَةُ مَنصُوبةٌ لا غَيرُ، .....

الكواكب الدرية

فـ«نخلةً» واجبٌ نَصبُها؛ لأنَّها نكرةٌ مَقصودةٌ مَوصوفةٌ بالظَّرفِ كما هو رأيُ البَصريِّينَ، وقالَ الكوفيُّونَ: إنَّها نكرةٌ غيرُ مَقصودةٍ، ولِذا جازَ وَصفُها بالظَّرفِ.

(والثَّلاثةُ الباقِيَةُ) ـ وهي المُضافُ، والمشبَّهُ بالمُضافِ، والنَّكرةُ الغيرُ المَقصودَةِ ـ (مَنْصُوبةٌ) لفظاً (لا غَيرُ)؛ لِقُصورِها عن المُفرَدِ المعرفةِ في الشَّبهِ بالكافِ الاسمِيَّةِ.

تَنبيه: قولُ المصنِّفِ: «لا غيرُ» بالبناءِ على الضَّمِّ تَشبيهاً له بـ«قبلُ، وبعدُ»، أي: لا غيرَ ذلك جائزٌ، قالَ ابنُ هشامٍ في «شرحِ الشُّذورِ»: ولا يَجوزُ حذفُ ما أُضيفَ إليه «غير» إلَّا بعد «ليس»، وأمَّا ما يَقعُ في عِباراتِ العُلماءِ مِن قَولهم: «لا غيرُ»، فلم تَتَكَلَّمْ به العربُ، فإمَّا أنَّهم قاسُوا «لا» على «ليسَ»، أو قالُوا ذلك سهواً عن شرطِ المسألةِ[1]، وقالَ في «المغني»: (قَولُهم: «لا غيرُ» لحنٌ)، وانتَقدَ عليه ذلك غيرُ واحدٍ مِن الأئمَّةِ، فمِن كلامِ بَعضِهم[2]: ليس الأمرُ على ما قالَه، فهذا ابنُ الحاجبِ قد ذَكَرَ وُقوعَها بعدَ «لا» أيضاً، بل لم يَذْكُرْ في «الكافيةِ» سِواهُ، وقد ذَكَرَ وُقوعَها بعدَ «لا» أيضاً ابنُ السَّرَّاجِ والسِّيرافيُّ وأبو حيَّان والزَّمخشريُّ وغيرُهم، قال الرَّضيُّ: (لا يُحذفُ منها المُضافُ إلَّا مع «لا» التَّبرئةِ و«ليسَ»؛ لِكثرةِ استعمالِها بَعدَهما)[3]، وممَّا وردَ فيه وُقوعُها بعدَ «لا» قولُه: [الطويل]

جَواباً بِه تَنْجُو اعتَمِدْ فَوَرَبِّنا ... لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيرُ تُسْأَلُ[4]

= **والشاهد:** في قولِه: (يا نخلةً)؛ إذ نُصب المنادَى مع كونِه نكرةً مقصودةً لوصفِه بالظرف، وهذا واجبٌ عند البصريِّين، وقال الكوفيُّون: (نخلةً) نكرة غيرُ مَقصودة، ولِذا وُصِفَت بالظرف.

وفي البَيت شاهدٌ آخرُ، وهو تقديمُ المعطوف بالواو لِلضَّرورةِ.

(١) «شَرح الشذور» (ص٢٢٩).

(٢) هو السُّيوطي في «النُّكَت النَّحوية».

(٣) «شَرح الكافيَة» (٣/ ١٧١).

(٤) **قائلُه:** مجهُول.

اللغة: (جواباً) أي: لِسُؤال الملَكَين في القبر، أو لسؤال ربِّنا تعالى. (تَنجو) أي: من العذاب. (اعتمِد): اجعَله عُمْدةً لك. (أسلَفتَ): قدَّمتَ فيما مَضى.

المعنى: تمسَّك بجوابٍ تنجُو به وتَفُوز إذا سُئلتَ، فوالله لا تُسألُ إلا عن عَمل كنتَ تَعمَلُه في الدنيا، فاعمَل صالحاً حتَّى يكونَ جوابُك جوابَ الناجِين. =

وهِيَ النَّكِرةُ غَيرُ المَقصُودةِ كَقَولِ الأَعمَى: «يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي»، والمُضافُ نَحوُ: «يا عَبْدَ اللهِ»، .....

الكواكب الدرية

انتَهى[1].

(وهي: النَّكِرَةُ غَيرُ المَقصُودةِ، كقَولِ الأَعمَى) - ومِثلُه الغَريقُ الذي يَخافُ الهَلاكَ[2] -: («يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «رَجلاً»: مُنادًى نكرةٌ غيرُ مَقصودةٍ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «خُذْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستَترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «بِيَدي»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ[3] مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسَبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، والياءُ: مُضافٌ إليه.

(والمُضافُ) سواءٌ كانتِ الإضافةُ مُعرِّفةً لِلمُضافِ، وتُسمَّى: مَحضَةً، (نَحوُ: «يا عَبْدَ اللهِ»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «عبدَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ،

= **الإعراب: «جواباً»**: مفعولُ (اعتَمِد) مُقدَّم. **«بِه»**: جار ومجرور مُتعلق بـ(تَنجُو). **«تَنجُو»**: مُضارع مرفوع بضمة مُقدَّرة للثِّقَل، والفاعل: أنتَ. وجملة (بِه تَنجو) في محل نصب نَعت (جواباً). **«اعتَمِد»**: فعلُ أمرٍ مبني، وفاعلُه: أنتَ. الفاء: حرفُ تَعليل، **«وَربِّنا»**: الواو: حرف جَر وقَسَم، (ربِّ): اسم مجرورٌ بها مضافٌ، و(نا): مُضاف إليه. **«لَعَنْ عملٍ»**: اللام داخِلة في جوابِ القَسَم، والجارُّ والمجرور متعلق بـ(تُسأَل) الآتي. **«أسلَفتَ»**: فعل ماضٍ وفاعِلُه، والجملةُ في مَحلِّ جر نَعت (عملٍ)، والرابطُ محذوف، أي: أسلَفتَه. **«لا»**: نافيةٌ للجِنس. **«غيرُ»**: اسمُها مَبني على الضمِّ في محلِّ نَصب. ويَجُوز أن تكونَ (لا) عاملةً عملَ (ليس)، و(غيرُ) اسمُها مرفوع بالضمة لِنِيَّة لفظ المضاف إليه أو مَبني على الضم لِنِيَّةِ مَعناه، إلا أنَّ الأشهرَ وكلامَ الشارح على الإعراب الأوَّل. وعلى كلٍّ فجملةُ (لا غيرُ) اعتراضيَّة. **«تُسأَلُ»**: مُضارع مُغيَّر الصيغة، ونائبُ الفاعل: أنتَ، والجملةُ لا محلَّ لها جوابُ القَسم، ولم يُؤكَّد (تُسألُ) بِالنون لِفَصلِه عن اللام.

والشاهد: فيه بِناءُ (غيرُ) على الضم بعد (لا) تَشبيهاً لها بالغايات، خِلافاً لابن هشامٍ الذي مَنَع ذلك وقَصَرَ البِناءَ المذكورَ على (غَير) التي بعد (ليس)، نحوُ: (قَبَضتُ عَشرةً ليس غَيرُ).

(١) أي: كلامُ بعضِهم المذكور وهو السُّيوطي كما مرَّ.

(٢) أي: إن لم يُخاطِب واحداً بعَينِه، ومِن ثَمَّ كان التمثيل بالأعمى أوضحَ وأنسبَ.

(٣) أي: لأنه مفرَد، ولا يكونُ مثنًّى لأن العادةَ أن اقتيادَ الأعمى إنما يكونُ من يدٍ واحدة؛ ولِتعسُّر ذلك باليَدَين معاً.

والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ نَحوُ: «يا حَسَناً وَجهُهُ، ويا طالِعاً جَبَلاً، ويا رَحِيماً بِالعِبادِ».

وتَقَدَّمَ في بابِ «لا» الَّتي لِنَفيِ الجِنسِ بَيانُ المُشَبَّهِ بِالمُضافِ، وبَيانُ المُرادِ بِالمُفرَدِ في هذا البابِ، واللهُ أَعلَمُ.

الكواكب الدرية

ولفظُ الجَلالةِ: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّه كسرُ الهاءِ؛ تَأَدُّباً، أم غيرَ مُعرِّفةٍ له، وتُسمَّى: غيرَ محضةٍ، نحوُ: «يا حسَنَ الوَجْهِ».

(والمُشَبَّهُ بِالمُضافِ) في تَوقُّفِ فَهْمِ مَعناه على ما بَعدَه، كتَوَقُّفِ المُضافِ على[1] المُضافِ إليه، فهو: ما اتَّصلَ بِه شيءٌ مِن تمامِ مَعناه، سواءٌ كانَ مَرفوعاً به (نَحوُ: «يا حَسَناً وَجْهُهُ»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «حَسَناً»: مُنادًى شبيهٌ بالمُضافِ، وعَلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«حَسَنٌ» صفةٌ مشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ تَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ، تَرفَعُ الفاعلَ وتَنصِبُ المَفعولَ، «وَجهُ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ؛ أو مَنصوباً به نحوُ: «يا ضارباً زَيداً»، (و«يا طالِعاً جَبَلاً»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «طالعاً»: مُنادًى شَبيهٌ بالمُضافِ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«طالعٌ» اسمُ فاعلٍ، وفاعلُهُ مُستَترٌ فيه جَوازاً، «جَبَلاً»: مَفعولٌ به؛ أو مَجروراً مُتَعَلِّقاً به، (و) ذلك نحوُ: («يا رَحِيماً بِالعِبادِ»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «رَحِيماً»: مُنادًى شبيهٌ بالمُضافِ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«رَحيماً»: صفةٌ مشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ[2] «بِالعباد»: مُتعلِّق بـ«رَحيماً».

(وقَد تَقَدَّمَ في بابِ «لا» الَّتي لِنَفيِ الجِنسِ بَيانُ المُشَبَّهِ بِالمُضافِ)، وهو أنَّه: ما لا يَتمُّ مَعناه إلَّا بِانضِمامِ شيءٍ آخَرَ إليه، (و) تَقَدَّمَ أيضاً (بَيانُ المُرادِ بِالمُفرَدِ في هذَا البابِ)، وأنَّه: ما ليسَ مُضافاً ولا شَبيهاً بالمُضافِ، فيَدخُلُ فيه المُركَّبُ المزجيُّ والإسناديُّ، والمثنَّى والمَجموعُ كما تَقدَّمَ، (واللهُ أعلَمُ)، كذا رَأيتُهُ في نُسخٍ، وهو حسَنٌ؛ لِما فيه مِن كمالِ الأدَبِ؛ لإشعارِهِ بِالاعترافِ بالقُصورِ.

---

(١) في الأصل: إلى.

(٢) في هامش إحدَى الطبعات: لعلَّ قوله: (جملة) زائدٌ، اللهمَّ إلا أن يُريدَ منها معنى غير الاصطِلاحيِّ. اهـ مُصححه.

. . . . . .

الكواكب الدرية

تَنبيهٌ: لم يَذْكُرِ المصنِّفُ المُنادى المرخَّمَ مع أنَّ كلَّ واحدٍ مِن هذه الأنواعِ الخَمسةِ يَجوزُ تَرخِيمُهُ[1]، أي: حذفُ آخِرِهِ تَخفيفاً، نحوُ قولِكَ في «عائشةَ»: يا عائِشُ، وفي «صاحبٍ»: يا صاحِ[2]، وفي «مَروانَ»: يا مَرْوُ، وتَقولُ في إعرابِهِ: «يا»: حرفُ نداءٍ، «عائشُ»: مُنادًى مُرَخَّمٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ على لغةِ مَن لا يَنتظِرُ، وعلى الفتحِ على لُغةِ مَن يَنتظِرُ، وفي «يا صاحِ»: مُنادًى مُرَخَّمٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ على لغةِ مَن لا يَنتظِرُ، وعلى الكسرِ على لغةِ مَن يَنتظِرُ، وتَقولُ: «يا مَروُ»: مبنيٌّ على الضَّمِّ على لغةِ مَن لا يَنتظِرُ، وعلى الفتحِ على لغةِ مَن يَنتظِرُ، وهكَذا.

(١) كذا قال، ولا أدري كيف ذلك مع نَصِّهم على أنَّ مثلَ النَّكرة غيرِ المَقصُودة والمُضاف لا يُرخَّم إلا نادراً.

(٢) هذا من التَّرخيم الشاذ، فإدراجُه ههنا ليس على ما يَنبغي.

فصل

إِذَا كانَ المُنادَى مُضافاً إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ جازَ فِيهِ سِتُّ لُغاتٍ:

إِحْداها: حَذْفُ الياءِ والاجتِزاءُ بِالكَسْرةِ، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِ﴾ [الزمر: ١٠]، و﴿يَٰقَوْمِ﴾ [البقرة: ٥٤]، وهِيَ الأَكثَرُ.

الثَّانِيةُ: إثْباتُ الياءِ ساكِنةً، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِى﴾ [الزخرف: ٦٨].

فَصلٌ

في ذكرِ شيءٍ مِن أحكامِ المُنادَى المُضافِ لِياءِ المتكلِّمِ.

(وإِذَا كانَ المُنادَى) الصَّحيحُ الآخِرِ (مُضافاً إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ) إضافةً مَحضةً: (جازَ فِيه سِتُّ لُغاتٍ)؛ لِكثرةِ استعمالِهِ، وكثرةُ ذلك تَستَتْبِعُ[1] فيه التَّخفيفَ، فإنْ كانَتْ إضافتُه غيرَ مَحضةٍ نحوُ: «يا مُكرِمِي، ويا ضارِبِي»، فليس فيه إلَّا لُغتانِ: إثباتُ الياءِ مَفتُوحةً، أو ساكِنةً.

(أَحدُها[2]: حَذفُ الياءِ، والاجتِزاءُ) - بِالمدِّ[3] - أي: الاكتِفاءُ (بِالكسرَةِ) الدَّالَّةِ عليها، (نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِ﴾)، وإعرابُه: ﴿يا﴾: حرفُ نداءٍ، ﴿عِبَادِ﴾: مُنادًى مُضافٌ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المَحذوفةِ، منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسَبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، والياءُ المَحذوفةُ: مُضافٌ إليه، (و) مِثلُهُ: (﴿يَٰقَوْمِ﴾) بكسرِ الميمِ، (وهيَ) أي: هذه اللُّغةُ (الأَكثَرُ) في كلامِهم، والأفصَحُ عندَهم.

ويَلِيها اللُّغةُ (الثَّانِيةُ)، وهي (إثباتُ الياءِ ساكِنَةً، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِى﴾[4])، وإعرابُه: ﴿يا﴾: حرفُ نداءٍ، ﴿عِبَادِى﴾: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ مَنعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ: مُضافٌ إليه.

---

(١) السين لِلطلب، أي: تَطلُب تَبعيَّته.

(٢) الوجه: إحداها.

(٣) لو قال: (ممدوداً) لكان أحسنَ؛ لئلَّا يُوهم أن ما ذُكر صلةٌ للاجتزاء.

(٤) أي: على قراءة نافعٍ وأبي عمرٍو وابنِ عامر من السبعةِ.

الثَّالِثةُ: إثْباتُ الياءِ مَفتُوحةً، نَحوُ: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣].

الرَّابِعةُ: قَلبُ الكَسْرةِ فَتحةً وقَلبُ الياءِ أَلِفاً، نَحوُ: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦].

الخامِسةُ: حَذْفُ الأَلِفِ والاجتِزاءُ بِالفَتحةِ، نَحوُ: «يا غُلامَ».

الكواكب الدرية

ويَلِيها اللُّغةُ (**الثَّالِثةُ**)، وهي (**إثباتُ الياءِ مَفتُوحةً**) على الأصلِ؛ لأنَّها اسمٌ على حرفٍ واحدٍ، فيَجبُ أنْ يُبنَى على حركةٍ كالكافِ في نحوِ: «ضَرَبكَ» وما أَشبَهَهُ، والسُّكونُ في اللُّغةِ التي قَبلَها إنَّما هو لِلتَّخفيفِ. وهذه الياءُ يُوقَفُ عليها بهاءِ السَّكتِ حِفظاً لِلفَتحةِ، فيُقالُ: «يا عِبادِيَه»، (**نَحوُ**: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾)، و**إعرابُه**: ﴿يا﴾: حرفُ نداءٍ، ﴿عِبَادِيَ﴾: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ، والياءُ: مُضافٌ إليه، ﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ نصبٍ صفةٌ، وجُملةُ ﴿أَسۡرَفُواْ﴾: صلةُ المَوصولِ.

ويَليها في الفَصاحةِ اللُّغةُ (**الرَّابِعةُ**)، وهي (**قَلبُ الكَسْرةِ**) التي تَليها[1] (**فَتْحةً، وقَلْبُ**[2] **الياءِ أَلِفاً**) للخِفَّةِ، (**نَحوُ**: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾)، و**إعرابُه**: ﴿يا﴾: حرفُ نداءٍ، و﴿حَسْرَتَى﴾: مُنادًى، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقَلبةِ ألفاً؛ لأنَّ أصلَهُ «يا حَسْرَتي»، فَفُعِلَ به ما ذُكِرَ، و«الحَسرةُ»: الاغتمامُ والحزنُ على ما فاتَ، قالَ سِيبويهِ: ومَعنى نِداءِ الحسرةِ والوَيلِ: هذا وَقتُكِ فاحْضُرِي، وقولُه في الآيةِ: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾: ﴿مَا﴾ فيه مَصدَريَّةٌ، أي: على تَفريطي، ﴿فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ أي: طاعتِهِ وحَقِّهِ وأمرِهِ[3].

(**الخامِسةُ**) أي: اللُّغةُ الخامِسةُ مِن اللُّغاتِ السِّتِّ: (**حَذفُ الأَلفِ، والاجتِزاءُ بِالفَتْحةِ**) الدَّالَّةِ عليه، وذلك وإنْ كانَ وارداً لَكِنَّه ضعيفٌ شاذٌّ، (**نَحوُ**: «**يا غُلامَ**») بِفَتحِ الميمِ، و**إعرابُه**: «يا»: حرفُ نداءٍ، «غُلامَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقلبةِ ألفاً مَحذوفةً مجتَزأً عنها بالفتحةِ.

---

(١) كأنَّ فاعل (تلي) ساقطٌ، وعِبارة الفاكهي: (التي قبل الياء)، وهي أوضحُ.

(٢) أي: (ثُم قلبُ). الفاكهي.

(٣) انظر: «البَحر المحيط» لأبي حيانَ.

السَّادِسةُ: حَذْفُ الأَلِفِ وضَمُّ الحَرفِ الَّذِي كانَ مَكسُوراً، كقَولِ بَعضِهِمْ: «يا أُمُّ لا تَفعَلِي» بِضَمِّ المِيمِ، وقُرِئَ: ﴿رَبُّ ٱلسِّجْنُ﴾ [يوسف: ٣٣] بِضَمِّ الباءِ، وهِيَ ضَعِيفةٌ.

فإنْ كانَ المُنادَى المُضافُ إلى الياءِ «أباً» أو «أُمًّا» جازَ فِيهِ مَع هذِهِ اللُّغاتِ أَربَعُ لُغاتٍ أُخَرَ:

الكواكب الدرية

(السَّادِسةُ: حَذفُ الأَلفِ) أي: والياءِ[1]؛ اكتفاءً عن الإضافةِ بنِيَّتِها، (وضَمُّ الحَرفِ الذِي كانَ مَكسُوراً)؛ لأنَّهم لمَّا حذفُوا الألفَ شابَهَ المُنادى المُفرَدَ، فجُعِلَتْ حركتُهُ كحَركتِهِ، (كقَولِ بَعضِهِمْ) أي: العربِ: («يا أُمُّ لا تَفعَلِي» بِضَمِّ المِيمِ)، حَكاه يُونسُ، (وقُرِئَ) أي: خارجَ السَّبعِ[2] - وقد قرأَ بها أبو جَعفرٍ مِن العَشرةِ: ﴿قُلْ[3] رَبُّ ٱحْكُمْ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] - (﴿رَبُّ ٱلسِّجْنُ﴾) بضمِّ الباءِ، وإعرابُه: ﴿رَبُّ﴾: مُنادًى مُضافٌ حُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المَحذوفةِ المنقَلِبِ ما قَبلَها ضمَّةً، ﴿ٱلسِّجْنُ﴾: مُبتدأٌ، وخَبرُه: ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ﴾، (وهي) أي: هذه اللُّغةُ (ضَعِيفةٌ)، بل أضعَفُ اللُّغاتِ السِّتِّ.

(فإنْ كانَ المُنادَى المُضافُ إلى الياءِ أَباً أو أُمًّا، جازَ فِيهِ مَع هَذِهِ اللُّغاتِ) السِّتِّ (أَربَعُ لُغاتٍ أُخَرَ)، وجُملةُ ذلك عَشرُ لغاتٍ.

---

(١) لا يَخفى أن أصلَ (يا أمُّ) مثلاً: يا أُمِّي بالياء لأنها الأصلُ؛ إذ هي التي وُضِعت ضَميراً لِلمتكلم، ولا وجود لِلألف فيه أصلاً، فالصحيحُ أن في هذه اللُّغة السادسة حذفَ الياءِ فقط، وأمَّا اللغة الخامسةُ التي قبلها فشأنُها مُختلِف؛ لأن آخرَ (يا غُلامَ) مثلاً فَتحةٌ، فمِن ثَمَّ جُعِلت مُفرَّعة عن اللغة الرابعة بحذف الألف، وإلا فنَحوُ: (يا غُلامِي) لا فتحَ فيه. والحاصلُ أنه لا يَلزمُ في تَرتُّب هذه اللُّغات حسَب الاستِعمال أن تكون كلُّ واحدةٍ منها مُفرَّعة على ما قبلَها، بل مُراعاة الترتيبَين معاً ممتنِعة؛ ولِذا جَعل ابنُ هشام مثلاً اللُّغة السادسةَ هنا ثالثةً حين فرَّعها على لغةِ الكسر دُون ياء فقال: الثالثة: ضمُّ الحرف الذي كانَ مَكسوراً لأجلِ الياءِ. اهـ فافهَم!

(٢) الأَولى: (أي: خارجَ العَشر)؛ لِيُفهم أن ما بعدَه جُملة اعتراضيةٌ، وإلا فالمُتبادرُ من صَنيعِه أن أبا جعفرٍ قَرأ بالضم أيضاً في آيةِ (يوسفَ) الآتية.

(٣) فعلَ أمرٍ للواحد عندَه وعند بَقيَّة رُواةِ العشرة ما عدَا حفصاً الذي قرأ: ﴿قَالَ﴾.

إحْداها: إبْدالُ الياءِ تاءً مَكسُورَةً، نَحوُ: «يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ»، وبِها قَرَأَ السَّبْعةُ غَيرَ ابْنِ عامرٍ في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾ [يوسف: ٤].

الثانِيةُ: فَتحُ التَّاءِ، وبِها قَرَأَ ابنُ عامِرٍ.

الثَّالِثةُ: «يا أَبَتَا» بِالتَّاءِ والأَلِفِ، وبِها قُرِئَ شاذًّا.

الكواكب الدرية

(إحدَاها) أي: الأربعِ: (إبدالُ الياءِ) المُضافِ إليها المُنادى (تاءً) مُفيدةً للتَّأنيثِ (مَكسُورَةً)، وهو الأكثَرُ في كلامِهم؛ لأنَّ الكسرَ عِوَضٌ مِن الكسرِ الذي كانَ يَستَحِقُّه ما قبلَ ياءِ المتكلِّمِ لِمُناسبةِ الياءِ، وزالَ حينَ جاءَتْ تاءُ التَّأنيثِ؛ إذ لا يَكونُ ما قبلَ التَّاءِ إلَّا مَفتوحاً، (نَحوُ: «يا أَبَتِ»)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «أبتِ»: مُنادًى مُضافٌ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فَتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقلبةِ تاءً مَكسُورةً[1]، (و) مِثلُه: («يا أُمَّتِ») بضمِّ الهمزةِ وتَشديدِ الميمِ وكسرِ التَّاءِ، أي: أُمِّي، (وبِها) أي: بهذه اللُّغةِ (قَرأَ السَّبعةُ غيرَ ابنِ عامِرٍ) أَحدُ القُرَّاءِ السَّبعةِ (في: ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾) حيثُ وَقَعَتْ في القُرآنِ.

(الثَّانِيَةُ) مِن اللُّغاتِ الأَربَعِ: (فَتحُ التَّاءِ)، وهو الأَقيَسُ؛ لأنَّ التَّاءَ بدلٌ مِن ياءٍ حركتُها الفَتحةُ، فتَحريكُها بحركةِ أَصلِها هو الأَصلُ في القِياسِ، (وبِها قَرأَ ابنُ عامِرٍ)، وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «أبتَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقَلِبةِ تاءً مَفتوحةً.

(الثَّالِثةُ) مِن الأَربعِ اللُّغاتِ: (الجَمعُ بينَ التَّاءِ والأَلِفِ)، فيُقالُ: «يا أَبَتَا، ويا أُمَّتَا» بالتَّاءِ والألفِ جَمعاً بينَ العِوَضَينِ[2]، (وبِها قُرِئَ شاذًّا) أي: خارجَ القِراءاتِ السَّبعِ، وعليه قولُ الشَّاعرِ: [الرجز]

يـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أو عَـسَـاكَـا[3]

---

(١) أي: منَع مِن ظُهُورها اشتِغالُ المحلِّ بالفَتحة لأجلِ التاء؛ لاستِدعائِها فتحَ ما قبلَها.

(٢) سمَّاهما عِوَضَين لأن كلًّا منهما عِوَض عن الياء، بِخلاف ما سيَأتي من الجَمع في (أبتي)؛ فإنه بين العِوض والمعوَّض منه، فليُتنبَّه له.

(٣) الرجز لِرُؤبة، وقبلَه:

تَـقُـولُ بِـنْـتِـي: قَـد أَنَـى أَنَـاكَـا

الرَّابِعةُ: «يا أَبَتِي» بِالياءِ.

الكواكب الدرية

وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ، «أَبَتَا»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقلبةِ ألفاً قبلَها تاءٌ. وإذا وُقِفَ على ذلك جِيءَ بهاءِ السَّكتِ، فيُقالُ: «أُمَّتاه».

(الرَّابِعةُ: «يا أَبَتِي) ويا أُمَّتي»، (بِالياءِ) التَّحتيَّةِ قَبلَها مثنَّاةٌ فَوقيَّةٌ[1]، **وإعرابُه**: «يا»: حرفُ نداءٍ، «أَبتِي»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بِحركةِ المُناسَبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قَبلَها، والياءُ: مُضافٌ إليه، وهي أَضعَفُ اللُّغاتِ المتقدِّمةِ ولِذا أَخَّرَها؛ لِما فيها مِن الجَمعِ بين العِوَضِ والمُعوَّضِ، وهما لا يَكادانِ يَجتمِعانِ، والأُولى[2] أسهَلُ مِن هَذه؛ لِذَهابِ صُورةِ المعوَّضِ عنه الذي هو الياءُ، وأمَّا قولُ الشَّاعرِ: [الطويل]

= أي: قد جاء وَقتُك وزَمانُك.

اللغة: (أنَى): حان واقترب. (أناكَ): مَوعِدُك ووَقتُك. (عَلَّك): لُغة في (لَعلَّك).

المعنى: تَقول ابنَتي: يا أبتِ قد جاء زَمَنُ سَفرك عَلَّك تَجد رِزقاً.

الإعراب: «يا أبتَا»: نِداء كما قال الشارحُ، وفيه الجمعُ بين العِوَضَين، وقال ابنُ مالك: الألفُ هي التي يُوصَل بِها آخِرُ المَندوب ونحوِه وليسَت بدلاً من الياء. «علَّك»: حرفٌ مُشبَّه بالفعل، والكاف: ضميرٌ مُتصل مَبني في محلِّ نَصب اسمه، وخبرُه مَحذوف، قال السُّلطاني: قدَّره بعضُ شُرَّاح «كتاب سيبَويه» هكذا: علَّك إن سافرتَ أصبتَ خيراً. «أو»: حرفُ عَطف. «عسَاكا»: حرفٌ لِلرجاء بمعنى (لعلَّ) معطوفٌ على ما قبلَه، والكاف: اسمُه، وخبرُه محذوف كخبر (علَّ) قبلها، والألف: لِلإطلاق.

والشاهدُ فيه: الجمعُ بين عِوَضَي ياء المتكلم في النِّداء وهما التاءُ والألف في قَوله: (يا أبتَا).

(١) الذي ذَكَره غيرُه من اللغاتِ الأربعِ بدلَ هذه: (يا أبتُ) بالضمِّ، ومِن ذلك قولُ المُرادِيِّ: اختُلف في ضمِّ التاء في (يا أبت) و(يا أُمَّت)، فأجازه الفَراء وأبو جَعفر النَّحاس، ومنَعه الزَّجاج، وحَكى سِيبويه عن الخليل أنه سَمِع من العرَبِ مَن يَقول: (يا أُمَّتُ) بالضم. اهـ وزادَ عليه الأُشموني: وعلى هذا فيَكونُ في نِدائِهما عشرُ لُغاتٍ: السِّتُّ السابِقة في نحو: (يا عَبد)، وهَذه الأربعةُ ـ أَعني تَثليثَ التاء والجمعَ بَينها وبين الألِف في نحو: (يا أبَتَا) ـ على ما مَرَّ. اهـ ثم حكَوا مَنْعَ الجَمع بينَ التاء واليَاء لأنها عِوَضٌ عنها، وحَكَموا على قَول الشاعر الآتي بأنه ضَرُورة، وإيَّاهم تَبع الشارحُ فيما يأتي مع أنه غيرُ مُوافق لِكلام المُصنِّف الذي جعلَ الجمعَ المذكورَ لُغةً كما رأيتَ، فافهَم!

(٢) أراد به اللغةَ التي قبلَ هذه وهي الثالثةُ، وسمَّاها الأُولى تَقليداً للشيخ خالِد ـ وإن لم يُوفِّق الشارحُ في ذلك ـ حينَ قال: (ورُبَّما جُمِع بين التاءِ والألف... ورُبَّما جُمِع بين التاء والياءِ... والأوَّلُ أسهَلُ...) إلخ كلامِه.

وإذا كانَ المُنادَى مُضافاً إلى مُضافٍ إلى الياءِ مِثْلُ: «يا غُلامَ غُلامِي»، لم يَجُزْ فِيهِ إلَّا إثْباتُ الياءِ مَفتُوحةً أو ساكِنةً، إلَّا إذَا كانَ «ابْنَ عَمٍّ» أوِ «ابْنَ أُمٍّ»، .....

الكواكب الدرية

أَيا أَبَتِي لا زِلْتَ فِينَا فإنَّما ... لَنَا أَمَلٌ في العَيشِ ما دُمْتَ عائِشَا[1]

فهو ضَرُورةٌ، خِلافاً لِكثيرٍ مِن الكوفيِّينَ.

تَنبيه: لا يَجوزُ تَعويضُ تاءِ التَّأنيثِ عن ياءِ المتكلِّمِ إلَّا في النِّداءِ خاصَّةً، ولا يَجوزُ «جاءَني أَبَتِ»، ولا «رأَيتُ أَبَتِ».

(وإذَا كانَ المُنادَى مُضَافاً إلى مُضافٍ إلى الياءِ) الدَّالَّةِ على المتكلِّمِ (مِثلَ: «يا غُلامَ غُلامِي»، لم يَجُزْ فِيهِ إلَّا إثباتُ الياءِ مَفتُوحةً، أو ساكِنةً)، ولا يَجوزُ حَذفُها؛ لبُعدِها عن المُنادى، (إلَّا إذَا كانَ) أي: المُنادى: («ابنَ عمٍّ» أو «ابنَ أُمٍّ»)، أو «ابنةَ عَم» أو «ابنةَ أُمٍّ»،

---

(١) في الأصل: (عايشَا) بالياء على عادةِ غالِب النُّسَخ القَديمةِ في مِثلِه، وإن كان الصحيحُ الذي نصَّ عليه النُّحاةُ هو الهمزَ لا غيرُ.

والبيت: لا يُعرَف قائلُه، وهو بكلامِ النِّساء أشبَه. ويُروى: (يا أبتي)، وعليه فَفي البيت خَرم، وهو سُقوطُ فاء (فَعُولن)، وهو جائزٌ كما تقرَّر في مَحلِّه من عِلم العَرُوض.

اللغة: (أمَلٌ) أي: رجاءٌ وطَمَع، وضِدُّه: اليَأس. (العَيش): الحَياة.

المعنى: يَدعو قائلُ البيتِ لأبيهِ بِطُول بَقائِه عندَهم، ويقولُ له: إنما يكونُ لَنا رجاءٌ في الحياةِ مُدَّة بَقائك ودَوامِك حيًّا، أي: وأمَّا بعد مَوتِك فلا طَعم لِلحياةِ وقد تنغَّصَت، أو لا قُدرةَ على مُجابَهة تَكاليفِها الشاقَّة.

الإعراب: «أيا»: حرفُ نِداء. «أبَتي»: مُنادًى منصوب، وهو مُضاف، والياء: ضمير مُتَّصل في محلِّ جَر بالإضافة، والتاء: زائدةٌ. «لا»: دُعائيَّة. «زِلتَ»: فعل ماض ناقِصٌ، والتاء: اسمه في محلِّ رفع. «فِينا»: جار ومجرور مُتعلِّق بخبر محذوف تَقديره: موجوداً. «فإنما»: الفاء: تعليليَّة، و(إنَّما): كافَّة ومَكفوفة. «لَنا»: جار ومجرور مُتعلق بمحذُوف خبر المبتدأ. «أملٌ»: مُبتدأ مؤخر. «في العَيش»: جار ومَجرور مُتعلِّق بـ(أمَل). «ما»: ظرفيَّة مَصدريَّة. «دُمتَ»: (دام) الناقِصة واسمُها. «عائشَا»: خبرُها مَنصوبٌ. والمصدرُ المؤوَّل مِن (ما) و(دامَ) مفعولٌ فيه ظرفُ زَمان مُتعلِّق بالاستِقرار الذي تَعلَّق به شبهُ الجملة.

والشاهد: في قَولِه: (أيا أبَتي)؛ حيثُ جَمع الشاعر بين العِوَض ـ وهو التاء ـ والمُعوَّض منه ـ وهو الياء ـ ضرورةً، وهو مُمتنِع في الكلام كما مرَّ في تعلِيقنا قريباً، ونبَّهنا هناك على أنَّ جَعل المصنِّف لِذَلك لُغةً من اللُّغاتِ العشر ليس مُوافقاً لِما عليه الجُمهورُ، اللَّهمَّ إلا أن يكونَ قد جَرى على مَذهب بعضِ الكوفيِّين، ويَرِدُ على الشارح حينئذٍ أن إيرادَ البيتِ وجعلَه ضَرُورةً مُخالِفٌ لكلام المصنِّف ومَذهَبِه.

فيَجُوزُ فِيهِما أَربَعُ لُغاتٍ: حَذْفُ الياءِ مَعَ كَسْرِ المِيمِ وفَتحِها، وبِهِما قُرِئَ في السَّبْعةِ في قَولِه تَعالى: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]، وإثْباتُ الياءِ كقَولِ الشَّاعِرِ:

يـا ابْـنَ أُمِّـي ويـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي

الكواكب الدرية

(فيَجُوزُ فِيهِما أَربَعُ لُغاتٍ)، وذلك لِكثرةِ استِعمالِهما في النِّداءِ فخُصَّا بالتَّخفيفِ.

إحدَى اللُّغاتِ الأَربعِ: (حَذفُ الياءِ)؛ اكتِفاءً بالكسرةِ الدَّالَّةِ عليها، (مَعَ كَسرِ المِيمِ)، كقَولكَ: «يا ابنَ عَمِّ، ويا ابنَ أُمِّ» بكسرِ الميمِ فيهما، ولا تَركيبَ في ذلك، بل هما إضافتانِ، **وإعرابُه حِينئِذٍ**: «يا»: حرفُ نداءٍ، «ابنَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«أمِّ»: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المَحذوفةِ المجتزَإِ عنها بالكسرةِ.

(و) **ثانِيها**: حذفُ الياءِ لا مع كسرِ الميمِ، بل مَع (فَتحِها)، وفيه قَولانِ:

أَحدُهما: أنَّ الأصلَ: «ابنَ أُمِّي، وابنَ عمِّي»، فقُلبتِ الياءُ ألفاً، وحُذفتِ الألفُ، وأُبْقِيَتِ الفتحةُ دليلاً عليها، وعلى هذا فـ«أمَّ، وعمَّ» علامةُ الجرِّ فيهما كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقَلبةِ ألفاً مَحذوفةً مجتَزأً عنها بالفتحةِ.

والثَّاني: أنَّهما جُعِلَا اسماً واحداً مُركَّباً[1]، وبُنِيَ على الفتحِ.

والأَوَّلُ قولُ الكسائيِّ والفَرَّاءِ وأَبي عُبَيدةَ، وحُكِيَ عن الأخفشِ، والثَّاني: قيل: هو مَذهبُ سِيبويهِ والبَصريِّينَ، (وبِهِما) أي: اللُّغتينِ المَذكورتَينِ (قُرِئَ في السَّبعةِ) ـ أي: فاللُّغتانِ فَصيحَتانِ ـ (في قَولِهِ تَعالَى): ﴿قَالَ (يَبْنَؤُمَّ) لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾، فقَرأ بالكسرِ ابنُ عامرٍ وأبُو بكرٍ[2] وحمزةُ والكسائيُّ وخَلَفٌ، وقرأَ الباقونَ بالفتحِ.

(و) **ثالثُها**: (إثباتُ الياءِ)، وهذه اللُّغةُ والتي بَعدَها أقلُّ استِعمالاً مِن اللُّغتينِ الأُولَيينِ، بل لا تَكادُ العرَبُ تُثبِتُ الياءَ ولا الألفَ فِيهما إلَّا في الضَّرورة، (كقَولِ الشَّاعِرِ:

يـا ابـنَ أُمِّـي ويـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي أَنـتَ خَـلَّـفْـتَـنـي لِـدَهْـرٍ شَـدِيـدِ)

---

(١) أي: تركيباً مَزجيًّا.

(٢) أي: شُعبةُ عن عاصِم.

وقَلبُ الياءِ أَلِفاً، كقَولِهِ:

يـا ابْـنـةَ عَـمَّـا لا تَـلُـومِـي واهْـجَـعِـي

الكواكب الدرية

قالَه أبو زَيدٍ الطَّائيُّ، واسمُه حَرْمَلةُ بنُ المنذرِ مِن قَصيدةٍ مِن الخَفيفِ يَرثي بها أَخاهُ.

اللُّغةُ: «شُقَيِّق»: قال الشَّنوانيُّ: تَصغيرُ «شَقِيقٍ»، و«خلَّفْتني» أي: جَعَلتَني خَليفةً[1] بعدَ مَوتِكَ، ويُروَى: «خَلَّيتَني» أي: أَسْلَمْتَني، و«الدَّهرُ»: قالَ في «الصِّحاحِ»: الزَّمانُ، و«الشَّديدُ»: بَيِّنُ الشِّدَّةِ.

الإعرابُ: «يا»: حرفُ نداءٍ، «ابنَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«أُمِّي»: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ: مُضافٌ إليه، و«شُقَيقَ»: مُنادًى مُضافٌ إلى «نفسٍ»، وباقِيه ظاهرٌ.

والمعنى: يا ابنَ أُمِّي ويا أَخا نَفْسي خَلَّفْتَني لدَهرٍ شديدٍ أُكابِدُه وَحدِي وقد كنتَ لي ظَهيراً عليه، ورُكناً أَستَنِدُ إليه، فأَوْحَشَني فَقْدُكَ، وأَتْلَفَني مَوتُكَ.

والشَّاهدُ: في إثباتِ الياءِ في «أُمِّي»، والأصلُ إثباتُ الياءِ في المُضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ، إلَّا في «يا ابنَ أمّ، ويا ابنَ عمّ»؛ لِكَثرةِ الاستعمالِ فِيهما، وذَلك لِلضَّرورةِ.

(و) رابِعُها: (قَلبُ الياءِ أَلفاً، كقَولِهِ:

يـا ابـنَـةَ عَـمَّـا لا تَـلُـومِـي واهْـجَـعِـي فَـلَـيسَ يَـخلُـو عَـنـكِ يَـومـاً مَـضْـجَـعِـي)

قالَه أبو النَّجمِ العِجْلي، واسمُه: الفَضلُ بنُ قُدامةَ، مِن قَصيدةٍ مُرجَّزةٍ أَوَّلُها:

قـد أَصْـبَـحَـتْ أُمُّ الـخِـيـارِ تَـدَّعِـي عَـلَـيَّ ذَنـبـاً، كُـلُّـه لـم أَصـنَـعِ

مِـن أنْ رَأَتْ رَأسِـي كـرَأسِ الأَصْـلَـعِ

ومَضَى في شِعرِهِ حتَّى انتَهى إلى ذكرِ هذا البيتِ، وبَعدَه:

وانْـمِـي كـمـا يَـنـمِـي خِـضـابُ الأَشـجَـعِ

---

(١) أي: خَلَفاً، لا بمَعنى السلطان الأعظَم يَخلُف مَن قبلَه.

. . . . . .

ويُروَى[١]:

لا يَخرِقُ النَّومُ[٢] حِجابَ مَسْمَعِي

اللُّغةُ: «ابنَة»: تاؤُه للتَّأنيثِ، وتُقلَبُ هاءً لِلوقف، وأمَّا التَّاءُ المتطرِّفةُ في «بنتٍ، وأُختٍ» فهي تاءٌ أَصليَّةٌ تَثبُتُ في الوصلِ والوقفِ، وليسَتْ لِلتَّأنيثِ على الحقيقةِ؛ لأنَّ تاءَ التَّأنيثِ يكونُ ما قبلَها مَفتُوحاً كالميمِ في «فاطمةَ»، والرَّاءِ في «شَجرةٍ»، إلَّا أنْ تكونَ ألفاً كالألفِ في «قَطاة» و«قَناة»، قالَه الحَريريُّ[٣]. و«اللَّومُ»: مصدرُ «لامهُ يَلومُهُ»: إذا عَذَلَهُ، و«اهجَعي»: أمرٌ مِن «هَجعَ يَهجَعُ هُجوعاً» بمعنى: نامَ باللَّيلِ، فهو خاصٌّ بنومِ اللَّيلِ، ولعلَّ المرادَ هنا لازِمُهُ، وهو السُّكوتُ؛ فإنَّ النَّومَ يُلازِمُهُ السُّكوتُ، وذلك لأنَّ مَقصودَهُ نهيُ ابنةِ عمِّهِ ـ وهي امرَأتُه أمُّ الخيارِ ـ عن لَومِها إيَّاه على صَلَعِ رَأسِهِ، وهو ذهابُ شَعرِهِ. و«المضجَعُ»: مَوضعُ الاضطِجاعِ، قالَه في «القامُوس».

الإعرابُ: «يا»: حرفُ نداءٍ، «ابنةَ»: مُنادًى مُضافٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«عمَّا»: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ المنقلبةِ ألفاً، وهو مُضافٌ، والياءُ المنقلِبةُ ألفاً مُضافٌ إليه، «لا»: ناهيةٌ، «تَلومي»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «اهْجَعي»: فعلُ أَمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبَةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والفاءُ: تَعليليَّةٌ، «ليسَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها ضَميرُ الشَّأنِ مَحذوفٌ تَقديرُه: هو، «يَخلُو»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ

---

(١) كأنه أراد: ويُروَى هذا البيتُ بعد بَيت الشاهد، وإلا فالبَيتان معاً في «دِيوانِه» وليسَ أحدُهما بدلاً من الآخَر.

(٢) كذا في النُّسخ، والصوابُ: (اللَّوم) كما في «ديوانِه».

(٣) هو القاسمُ بن علي، أبو محمَّدٍ الحَريريُّ البَصريُّ، الأَديب الكبير، نِسبتُه إلى عمل الحَرير أو بَيْعِه، كان غايةً في الذكاء والفِطنة والفصاحة والبلاغة، وكَفاه شاهداً «المقامات» التي أبرَّ بها على الأوائلِ وأعجَزَ الأواخرَ، مِن كُتُبه أيضاً: «دُرَّة الغَوَّاص في أوهام الخَواص»، و«مُلْحة الإعراب» و«شَرحها». تُوفي سنةَ (٥١٦هـ).

. . . . . .

رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرَةٌ على الواوِ مَنَعَ مِن ظُهورِها الاستثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالواوِ، «عنكِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «يوماً»: ظرفُ زمانٍ، «مَضْجَع»: فاعلُ «يخلُو»[1]، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبٍ خبرُ «ليسَ»، ويَجوزُ أنْ يكونَ «مَضجع» اسمَ «ليس»، وفي «يخلُو» ضميرٌ مُستترٌ جوازاً يَعودُ على «مَضْجَعي»؛ لأنَّه مِن بابِ التَّنازُعِ[2] بناءً على أنَّ شرطَ الإعمالِ صَلاحيَةُ كلٍّ مِن العامِلَينِ للعملِ في المتنازَعِ فيه، وهو ما جَرى عليه ابنُ مالكٍ.

والمعنَى كما في «الإسعافِ»[3]: أنَّ الشَّاعرَ يَقولُ: إنَّ زَوجَتي هذه أَصبَحَتْ تَدَّعي عليَّ ذَنباً، وهو الكِبَرُ والشَّيخُوخةُ، والحالُ أنِّي لم أَصْنَعْ شَيئاً مِن ذلك الذَّنبِ، فهو يَنهاها عن لَومِهِ على صَلَعِهِ، كأنَّه يَقولُ لها: لا تَلُومِيني على هذا؛ فإنِّي لو لم أَصلَعْ لشابَ رَأْسي، والشَّيبُ عندَ النِّساءِ قَريبٌ مِن الصَّلَعِ في الكراهيَةِ. وقولُه: «كلُّه لم أَصْنَعِ» يُروى بنصبِ «كلَّ» على أنَّه مَفعولُ «أَصْنَع» مُقدَّماً، ويُروَى برَفعِهِ مُبتدأً خبرُه جُملةُ «لم أَصْنَع»، وهو أَولى؛ لأنَّه يُفيدُ عُمومَ السَّلبِ[4]، وهو مُرادُ الشَّاعرِ.

والشَّاهدُ: في إثباتِ الألفِ في «عمَّا»، وإبدالِها مِن الياءِ؛ إذ أَصلُه: «يا ابنَةَ عمِّي».

تَنبيه: يَجوزُ حذفُ حرفِ النِّداءِ وهو «يا» خاصَّةً إلَّا في مَسائلَ:

الأُولى: المُنادى البَعيدُ مُطلقاً.

الثَّانيةُ: الاستِغاثةُ، وهي نِداءُ مَن يُخَلِّصُ مِن شدَّةٍ، أو يُعينُ على مَشقَّةٍ، ويُجَرُّ المستَغاثُ

---

(١) أي: مضاف، والياءُ مضاف إليه.

(٢) أي: وأُعمل فيه الأول لِسبقِه على قول الكوفيِّين، وفيه تخلُّص من الإضمار قبل الذكر، والأَولى إعمالُ الثاني لِقُربِه على قَول البصريِّين؛ فيكون (مَضجعِي) فاعلَ (يخلُو)، وفي (ليس) ضميرٌ راجعٌ إليه، وبه يُتخلَّص مِن فَصل العامل من مَعمُوله بِجُملة، ومِن تَقديم خبرِ (ليس) على اسمها، وتَرجيحِ الجامد على المُتصرِّف. وقيل: لا تنازُعَ بينَهما أصلاً، و(ليس) مُهمَلةٌ حَملاً على (ما).

(٣) تقدَّم الكلامُ عليه وعلى مُصنِّفِه.

(٤) قال في «الخزانة» (١/ ٣٦١): وزَعم تَقيُّ الدين السُّبكي في رسالة «كُل» وفي تَفسيره أنَّ رِواية النصب تُساوِي رِوايةَ الرَّفع في المعنى... إلى أن قال: ورِواية النَّصب ساقِطةٌ عن الاعتبار، بل لا تَصحُّ؛ فإنها تُفيد سَلب العُموم وهو خِلافُ المَقصود، وما ذكَره السُّبكي لم يُعرِّجوا عليه.

. . . . . .

الكواكب الدرية

به بِلامٍ مَفتوحةٍ تَتَعَلَّقُ بفعلِ النِّداءِ[١] بعدَ تَضمِينِهِ معنى الالتِجاءِ، ويُجَرُّ المستغاثُ لأجلِهِ بلامٍ مَكسُورةٍ مع الاسمِ الظَّاهرِ[٢] يَتعَلَّقُ بفعلِ النِّداءِ أيضاً[٣]، نحوُ: «يا لَلَّهِ لِلْمسلمِينَ». وإعرابُه: «يا»: حرفُ نداءٍ[٤]، «لَلَّهِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، اللَّامُ: حرفُ جرٍّ، ولفظُ الجَلالةِ: مُستغاثٌ به مَجرورٌ باللَّامِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ الهاءِ تَأَدُّباً، و«لِلمسلمينَ»: جارٌّ ومَجرورٌ[٥]، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

ومِن الاستِغاثةِ المُنادى المتعجَّبُ منه نحوُ: «يا لَلْعَجَبِ لِزيدٍ»، ومِنه الحَديثُ: «**وَا عَجَبَا لَكَ يا ابنَ الخَطَّابِ**»[٦].

الثَّالثةُ: النُّدْبةُ، وهي نِداءُ المتفجَّعِ عليه باسمِهِ بـ«يا» أو بـ«وَا»، وحُكمُه في الإعرابِ والبِناءِ حُكمُ المُنادى: إنْ كانَ معرفةً مُفرَداً يُبنى على الضَّمِّ، وإنْ كانَ مُضافاً أو شَبيهاً به يُنصَبُ؛ نحوُ: «وا زيدُ، وا عبدَ الله، وا ضارباً زَيداً»، **وإعرابُه**: «وا»: حرفُ نداءٍ[٧]، «زيدُ»: مُنادًى مَندوبٌ مبنيٌّ على الضَّمِّ، ولَك زيادةُ الألفِ في آخِرِهِ نحوُ: «وا زَيدَا»، وهو حِينئِذٍ مبنيٌّ على ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخِرِهِ مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بالحركةِ المُناسبةِ للألفِ.

---

(١) أي: الذي نابَت عنه (يا)، وقال ابنُ جني: تتعلَّق بـ(يا) نَفسِها لأنها حرفٌ من حُرُوف المعاني.

(٢) وأمَّا المُضمر فتُفتح معه إلَّا مع الياء، نَحو: (يا لَزيدٍ لَك)، و(يا لَزيدٍ لِي).

(٣) استبعَده السُّيوطيُّ في «الهمع»، وعبارتُه بحروفِها: وتتعلَّق بفعل مُضمَر تَقديره: أدعُوك لِفُلان، قال ابن عصفور: قولاً واحداً، وليس كذلك، بل الخلافُ مَوجود؛ فقيل: إنها تتعلَّق بفعل النداء، وهو بعيد، وقيل: بحال مَحذوفة تقديره: يا لَزيد مَدعُوًّا لِعَمرو. اهـ والذي يدلُّ على استِبعاد هذا القَول إنكارُ بعض مَشايخ الصبان لِوجوده أصلاً.

(٤) واستغاثةٍ.

(٥) مُتعلق بفعل محذوف كما تقدَّم، والتقدير: أدعُوك لِلمُسلمِين.

(٦) أخرجه البُخاري (٤٩١٣) ومُسلم (٣٦٩٢) من حديث ابن عباسٍ عن عُمرَ ﷺ بلفظ: (عجباً لك...)، وهو بلفظِ الشارح عند أبي عوانةَ في «المستَخرَج».

(٧) أي: ونُدبة.

. . . . . .

الكواكب الدرية

الرَّابعةُ: اسمُ الإشارةِ، فلا يجوزُ حذفُ حرفِ النِّداءِ منه عندَ البَصريِّينَ نحوُ: «هَذه، وهَؤلاءِ»، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٨٥]، فـ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾: خبرُ ﴿أَنتُمْ﴾، وجُملةُ ﴿تَقْتُلُونَ﴾: حالٌ(١)، أو بدلٌ(٢) وجُملةُ ﴿تَقْتُلُونَ﴾ هو الخبرُ، وليسَ مِن قَبيلِ المُنادى المَحذوفِ منه حرفُ النِّداءِ.

(١) والعامل فيها اسمُ الإشارة لِما فيه من مَعنى الفعل.

(٢) كذا في الأصل، والظاهرُ أنه يَقصد أن ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ بدلٌ من ﴿أَنتُمْ﴾، وقد حكى السمينُ سبعةَ أقوال في الآية الكريمةِ ليس هذا الوجهُ منها، بل هو غيرُ صحيح؛ لامتِناع أن يُقالَ: هؤلاء تَقتُلون أنفسَكم مع أنه مآلُ الإعرابِ المذكور؛ إذ البَدلُ على نِيَّة طرحِ الأول، فإن كان الشارح قصَده ـ وليس في الكلام سقطٌ أو تَصحيف ـ فإنما هو سهوٌ منه لا أكثَرُ.

باب المَفعول المُطلَق

وهُوَ المَصْدَرُ الفَضْلةُ المُؤَكِّدُ لِعامِلِه، أَوِ المُبَيِّنُ لِنَوعِهِ، أَو عَدَدِهِ.

فالمُؤَكِّدُ لِعامِلِهِ نَحوُ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقَولِكَ: «ضَرَبْتُ ضَرْباً».

الكواكب الدرية

بابُ المَفعولِ المُطلقِ

أي: الذي لم يُقيَّدْ بالجارِّ؛ لِصحَّةِ إطلاقِ المَفعولِ عليه مِن غيرِ تَقييدٍ؛ لأنَّه المفعولُ الحقيقيُّ الذي فعَلَهُ فاعلُ الفعلِ، بخِلافِ بَقِيَّةِ المفاعيلِ؛ إذ لا يَصِحُّ إطلاقُ ذلك عليها إلَّا بعدَ تَقييدِها بالصِّلةِ، بأنْ يُقالَ: مَفعولٌ بِه، أو مَفعولٌ له، أو مَفعولٌ فيه، أو مَفعولٌ معه.

(وهو: المَصْدَرُ)؛ لأنَّه اسمُ ما فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ مَذكورٍ، أو مُقدَّرٍ، والمرادُ بِفعلِ الفاعلِ إيَّاه: قِيامُه به بحيث يَصِحُّ إسنادُه إليه، لا أنْ يَكونَ مُوجِداً إيَّاهُ، فلا يَرِدُ نحوُ: «ماتَ مَوتاً»، (الفَضْلَةُ)، وهي: التي لا تَكونُ عُمدةً في الكلامِ، لا أنَّها التي لا يُحتاجُ إليها، فخَرَجَ نحوُ: «جدَّ جِدُّه، ورُكُوعُكَ رُكوعٌ حَسَنٌ، وضَربُك ضَربٌ شَديدٌ»، فإنَّ المصدَرَ في جَميعِ ذلك عُمْدةٌ، فلا يَجوزُ نَصبُهُ، (المُؤكِّدُ لِعامِلِهِ) بأنْ لم يَزِدْ مَدلولُهُ على مَدلُولِ عامِلِهِ إذا كانَ عاملُه مَصدَراً، وإلَّا فالمَصدَرُ المَفهومُ منه[1]، (أو المُبَيِّنُ لِنَوعِهِ) أي: لِنَوعِ عامِلِهِ، بأنْ دلَّ على هيئةِ صُورةِ الفعلِ، فيُفيدُ زيادةً على التَّأكيدِ، (أو عَدَدِهِ) أي: عَددِ العاملِ، بأنْ دلَّ على مرَّاتِ صُدورِ الفِعلِ، فهو حينئذٍ ثلاثةُ أَقسامٍ:

(فالمُؤكِّدُ لِعامِلِهِ) نحوُ: «أَعْجَبَني ضَرْبُكَ لزيدٍ ضَرْباً»، فـ«ضَرْباً» مَفعولٌ مُطلَقٌ مؤكِّدٌ لـ«ضَرْبٍ»، ومثالُ المؤكِّدِ لِلمَصْدَرِ المَفهومِ مِن العاملِ (نَحوُ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾)، **وإعرابُه**: «كَلَّمَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿مُوسَىٰ﴾: مَفعولٌ به، والفتحةُ فيه مُقدَّرَةٌ، ﴿تَكْلِيمًا﴾: مَفعولٌ مُطلقٌ مؤكِّدٌ لِمَضمونِ «كَلَّمَ»، وهو التَّكليمُ، لا لِلعاملِ نفسِهِ؛ لأنَّه بصيغةِ الفعلِ، (و«ضَرَبْتُ ضَرْباً»)، **وإعرابُه**: «ضَرَبْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «ضَرباً»: مَفعولٌ مُطلَقٌ

---

(١) أي: وإلَّا يكُن عامِلُه مصدراً، فهو مؤكِّد لِلمَصدر المفهُومِ منه، نحو: الضَّرب المفهُوم من (ضربتُ) كما سيأتي. ولعلَّ عبارة الشارح: (وإلا فلِلمَصدر) باللامِ.

والمُبَيِّنُ لِنَوعِ عامِلِه نَحوُ: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، وقَولِكَ: «ضَرَبْتُ زَيداً ضَرْبَ الأَمِيرِ».

والمُبَيِّنُ لِعَدَدِ عامِلِهِ نَحوُ: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، .....

الكواكب الدرية

مؤكِّدٌ لمضمونِ «ضَرَبَ». وهذا النَّوعُ لا يَجوزُ تَثنِيَتُهُ وجمعُهُ؛ لأنَّ مَدلُولَهُ معنًى واحدٌ، فهو بمثابةِ تكريرِ الفعلِ، والفعلُ لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ.

(والمُبَيِّنُ لِنَوعِ عامِلِهِ)؛ إمَّا بإضافةٍ (نَحوُ: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: باعتبارِ ما قَبلَها[١]، «أَخَذْناهم»: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، ﴿أَخْذَ﴾: مَفعولٌ مُطلقٌ مُبيِّنٌ لنوعِ عامِلِهِ، و﴿عَزِيزٍ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿مُّقْتَدِرٍ﴾: نعتٌ.

أو بِلامِ العَهْدِ نحوُ: «ضرَبتُ الضَّرْبَ» أي: الَّذي تَعرِفُه.

أو بصفةٍ مع ثُبوتِ المَوصوفِ نحوُ: «جلَستُ جُلوساً حَسَناً»، أو مع حَذفِهِ نحوُ: ﴿وَأَن[٢] أَعْمَلَ صَٰلِحًا﴾ [النمل: ١٩] أي: عَملاً صالِحاً[٣]، (وقَولِكَ: «ضَرَبْتُ زَيداً ضَرْبَ الأَمِيرِ»)، أي: ضَرْباً مثلَ ضَرْبِهِ[٤]؛ أو باسمٍ خاصٍّ نحوُ: «رَجَعَ القَهْقَرَى»، فـ«القَهْقَرى»: مَفعولٌ مُطلقٌ مُبيِّنٌ لِنوعِ عامِلِهِ.

وهذا النَّوعُ يَجوزُ تَثنِيَتُهُ وجمعُهُ[٥] باختلافِ[٦] أنواعِهِ، كـ«سِرْتُ سَيْرَيْ زَيدٍ الحسَنَ والقَبيحَ».

(والمُبَيِّنُ لِعَدَدِ عامِلِهِ) مثالُهُ (نَحوُ: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾)، وإعرابُه: «دُكَّتَا»: فعلٌ ونائبُ الفاعلِ، «دُكَّ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، وألفُ التَّثنيةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ

---

(١) وهي عاطفة على ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾، أو سَبَبيَّة.

(٢) في الأصل: أن.

(٣) سيَذكر الشارحُ فيما يأتي أنَّ ﴿صَٰلِحًا﴾ حالٌ عند بعضِهم، فكأنه أراد بالصفة هنا مَعناها اللغويَّ.

(٤) أشار به إلى ما قاله بعضُهم من أنَّ هذا النوع من باب النِّيابة؛ إذ يَستحِيلُ أن يفعلَ الإنسان فِعلَ غيرِه، وإنَّما يَفعل مِثالَه، فالأصلُ: ضرباً مثلَ ضَربِ الأمير، فحُذف المَوصوف ثم المُضافُ.

(٥) أي: على المشهور.

(٦) في نُسخة: لاختلافِ.

وقَولِكَ: «ضَرَبْتُ زَيداً ضَربَتَينِ».

وهُوَ قِسْمانِ: لَفظِيٌّ، ومَعنَوِيٌّ. فإنْ وافَقَ لَفظَ فِعلِهِ فَهُوَ لَفظِيٌّ .....

الكواكب الدرية

في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، ﴿دَكَّةً﴾: مَفعولٌ مُطلقٌ، ﴿وَٰحِدَةً﴾: صفةٌ، قالَ المُفسِّرونَ: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ﴾ أي: حَمَلَتْها[1] الرِّيحُ، أو القُدرةُ، أو الملائكةُ، ﴿فَدُكَّتَا﴾ أي: دُقَّتَا، أي: ضُرِبَتْ إحداهُما بالأُخرى ﴿دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ أي: ضَربةً واحدةً، وفُتِّتَتَا حتَّى صارَتْ كَثيباً مَهيلاً، فلم يَتَمَيَّزْ شيءٌ مِن أَجزائِها عنِ الآخَرِ، قالَ الفرَّاءُ: ولم يَقُلْ: «فَدُكِكْنَ»؛ لأنَّه جعلَ الجبالَ كلَّها كالجُملةِ الواحدةِ، والأرضَ كالجُملةِ الواحدةِ[2]. (وقَولِكَ: «ضَرَبتُ زَيداً ضَرْبَتَينِ»)، فـ«ضَرْبَتَينِ»: مَفعولٌ مُطلَقٌ مُبيِّنٌ لعدَدِ عامِلِهِ. وهذا النَّوعُ يَجوزُ تَثنيتُهُ وجمعُهُ بلا خلافٍ.

(وهو) أي: المَفعولُ المُطلَقُ (قِسْمانِ)، كما قاله ابنُ الحاجبِ وابنُ مالكٍ تَبَعاً لِلكُوفِيِّينَ؛ بناءً على أنَّ المعنويَّ مِنهما مَنصوبٌ بِالفعلِ المَذكورِ الموافِقِ لَه في المعنى، وإنْ كانَ مُخالِفاً له في اللَّفظِ، قالَ الرَّضيُّ: وهو أَولى؛ لأنَّ الأَصلَ عدمُ التَّقديرِ[3]، ومذهبُ سِيبويهِ والجُمهورِ أنَّ المعنويَّ مَنصوبٌ بِعاملٍ مُقدَّرٍ مِن لفظِهِ، فنَحوُ: «قُمتُ وُقوفاً» النَّاصبُ لـ«وُقوفاً» فعلٌ مُقدَّرٌ مِن لفظِهِ، كأنَّك قُلتَ: «قُمتُ ووَقَفْتُ وُقوفاً»:

(لَفْظِيٌّ) أي: مَنسوبٌ لِلَّفظِ إنْ وافَقَ عاملَه في لَفظِهِ، (ومَعنَوِيٌّ) أي: مَنسوبٌ لِلمَعنى إنْ وافقَ عاملَهُ في مَعناه[4].

(فإنْ وافَقَ) أي: المصدرُ المسمَّى بالمَفعولِ المُطلَقِ (لَفْظَ فِعْلِهِ) أي: عاملِهِ، فِعلاً كانَ كالأَمثلةِ المَذكورةِ، أو وَصفاً نحوُ: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]، أو مَصْدَراً نحوُ: «سَيرُكَ السَّيرَ الحثيثَ مُتْعِبٌ»، والمرادُ بالموافَقَةِ أنْ تَتَّحِدَ مادَّتُهُ ومادَّةُ فِعلِهِ؛ سواءٌ اتَّفَقَا في المعنى كالأمثِلةِ المَذكورةِ، أم لم يَتَّفِقَا نحوُ: [5](فهو لَفظِيٌّ)، أي: يُسمَّى: المصدَرَ اللَّفظِيَّ

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) انظر: «مَعاني القرآن» (٣/ ١٨١).

(٣) «شرح الكافية»: (١/ ٣٠٣).

(٤) أي: دون لفظِه.

(٥) هكَذا في الأصل، ونبَّهَت الطبَعات إلى ذلك، وعبارةُ بعضِها: هكذا بَياض بالأصل، ويصحُّ أن يكونَ المثال (ضربتُ ضَرباً) إذا كان المرادُ بالمصدر السفرَ للتجارة وبِالفعل الضربَ بِنحو يدٍ أو عصاً. اهـ مُصحِّحه.

كَما تَقَدَّمَ، وإنْ وافَقَ مَعنَى فِعلِهِ فَهُوَ مَعنَوِيٌّ، نَحوُ: «جَلَسْتُ قُعُوداً، وقُمْتُ وُقُوفاً».

والمَصْدَرُ: اسْمُ الحَدَثِ .....

الكواكب الدرية

(كما تَقَدَّمَ) مِن الأمثلةِ.

(وإنْ وافَقَ مَعنَى فِعلِهِ) دونَ لَفظِهِ، بأنِ اختَلَفَتْ مادَّتُه ومادَّةُ فعلِهِ، (فهو مَعنَوِيٌّ)، أي: يُسمَّى بالمصدَرِ المعنَويِّ؛ لِتَوافُقِهما في المعنى فقطِ، (نَحوُ: «جَلَسْتُ قُعُوداً، وقُمتُ وُقُوفاً»)، فالجُلوسُ والقُعودُ بمعنًى واحدٍ، وكذا القِيامُ والوُقوفُ، ولكنَّ المادَّةَ مختَلِفةٌ، وهذا إنَّما يَصحُّ بِناءً على أنَّ معنَى الجُلوسِ والقُعودِ واحدٌ، وهو المَشهورُ، وفي «شرحِ المصابيحِ»[1] أنَّ القُعودَ مِن الاضطِجاعِ، والجُلوسَ مِن القِيامِ، وقال الإمامُ الرَّاغبُ[2]: القُعودُ إنَّما يُقابَلُ به القِيامُ، والجُلوسُ إنَّما يُقابَلُ به الاتِّكاءُ، فيُقالُ لِلقائمِ: اقْعُدْ، وللنَّائمِ: اجْلِسْ، فقد بانَ تَبايُنُهما وافتِراقُهما. اهـ كذا قال، وفي «القامُوس»: القُعودُ: الجُلوسُ، أو هو مِن القيامِ، والجُلوسُ مِن الضَّجعةِ ومِن السُّجودِ. اهـ، وأشارَ[3] بقولِهِ: «أو... إلى آخِرِهِ» إلى الخِلافِ في ذلك، ومِن قاعِدَتِهِ أنَّ المَشهورَ المعروفَ في اللُّغةِ هو الَّذي يُصدِّرُ به كلامَهُ، ثمَّ يَعطِفُ عليه ما دُونَهُ مِن الأقوالِ بـ«أو».

(والمَصدَرُ) حَدُّه الَّذي يُمَيِّزُه عن غيرِه أنَّه: (اسمُ الحَدَثِ) أي: اسمٌ يَدُلُّ على الحَدَثِ، كالضَّرْبِ[4]، والمرادُ بِالحَدَثِ: المعنى القائِمُ بِغَيرِهِ، زادَ بعضُهم بعدَ قولِهِ: (اسمُ الحدثِ): (الجارِي على الفعلِ)، أي: المشتَمِلُ على جميعِ حُروفِهِ؛ لفظاً نحوُ: «ضَرْب وإكرام»، أو تَقديراً نحوُ: «قِتال»، فإنَّه مُشتَمِلٌ عَلى حُروفِ «قاتَل» تَقديراً، بدليلِ أنَّه قد وَرَدَ بِلَفظِهِ «قِيتالاً» بِكَسرِ القافِ.

فخَرَجَ بِذلك اسمُ المصدرِ، فإنَّه وإنْ دلَّ على الحَدَثِ إلَّا أنَّه غيرُ جارٍ على الفعلِ؛ لِخُلُوِّهِ

---

(١) لعلَّه يَقصد شَرح ابن المَلَك على «مَصابيح السنَّة» لِلبَغَوي، وهو مُحمَّد بن عبد اللطيف بن عبد العزيز الكرماني الرُّومي الحَنَفي، المتوفى سنةَ (٨٥٤هـ).

(٢) الأصفَهاني أبو القاسم الحُسَين بن محمد، صاحبُ «المفرَدات»، تُوفي سنةَ (٥٠٢هـ).

(٣) أي: صاحبُ «القاموس».

(٤) تمثيلٌ للمَصدر، ويَجوز أن يكونَ تمثيلاً لِلحَدَث.

الصَّادِرِ مِنَ الفاعِلِ، وتَقرِيبُهُ أَنْ يُقالَ: هُوَ الَّذِي يَجِيءُ ثالِثاً في تَصْرِيفِ الفِعلِ، نَحوُ: «ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً».

وقَدْ تُنصَبُ أَشْياءُ على المَفعُولِ المُطْلَقِ وإنْ لم تَكُنْ مَصْدَراً، وذَلِكَ على سَبِيلِ النِّيابةِ عنِ المَصْدَرِ، .....

الكواكب الدرية

عن بعضِ حروفِ الفعلِ، كـ«الغُسلِ، والوُضوءِ، والعَطاءِ»؛ لِخُلوِّ كلٍّ مِن الثَّلاثةِ عن بَعضِ حروفِ فعلِهِ، فالمَصدرُ: «الاغتِسالُ، والتَّوضُّؤُ، والإعطاءُ»؛ لِجَريانِها على الفِعلِ، بِخلافِ «عَطاء» فإنَّه خالٍ عن همزةِ «أَعطى»، و«الغُسلِ» [فإنه][1] خالٍ عن الهمزةِ والتَّاءِ مِن «اغتَسَلَ»، و«الوُضوءِ» فإنَّه خالٍ مِن التَّاءِ مِن «تَوضَّأَ[2]»، فكلٌّ مِن الثَّلاثةِ يُقالُ له: اسمُ مَصدرٍ.

وفَسَّرَ بَعضُهم جَريانَ المَصدَرِ على الفِعلِ بِقَوله: وهو إيرادُ اسمِ الحَدَثِ بعدَ ما اشتُقَّ منه مَنصوباً به على أنَّه مَفعولٌ مُطلَقٌ، (الصَّادِرِ) نَعتٌ لِلحَدَثِ (مِن الفاعلِ) نحوُ: «قعَدتُ قُعُوداً»، أو القائمِ بذاتِهِ نحوُ: «ماتَ مَوتاً، ومَرِضَ مَرَضاً».

(وتَقرِيبُهُ) أي: حَدِّ المَصْدَرِ إلى فَهْمَ المُبتدِئ (أَنْ يُقالَ: هو الَّذي يَجِيءُ) حالَ كونِهِ (ثالِثاً في تَصْرِيفِ الفِعلِ) جَرْياً على عادَتِهم مِن تَقديمِ الماضي وتَأخيرِ المُضارِعِ، والتَّثلِيثِ بالمَصدَرِ، وإلَّا فلا بُعد أنْ يَتكلَّمَ الشَّخصُ بالمَصدَرِ بعدَ الماضِي، ثمَّ أَشارَ المصنِّفُ إلى كيفيَّةِ التَّصريفِ تَعليماً لِلمُبتَدي، فقالَ: (نَحوُ: ضَرَبَ) فعلٌ ماضٍ، (يَضرِبُ) فعلٌ مُضارِعٌ، (ضَرْباً) مَصدَرٌ؛ لأنَّه وقعَ ثالثاً في تَصرِيفِ الفعلِ.

والصَّحيحُ أنَّ المَصدَرَ هو الأَصلُ، وما عدَاهُ مُشتَقٌّ منه، وسيَأتي تمامُ الكلامِ على أحكامِ المَصدَرِ مع الإتمامِ بشيءٍ مِن أحكامِ اسمِ المصدَرِ في أَواخِرِ الكِتابِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

(وقد تُنْصَبُ أَشياءُ على المَفعُولِ المُطلَقِ وإنْ لم تَكُنْ مَصْدَراً)؛ لِدَلالتِها عليه، (وذَلِكَ على سَبِيلِ النِّيابةِ عنِ المَصدَرِ)،[3] وقد أَوصَلَ بَعضُهم عِدَّةَ ما يَنوبُ عن المَصدَرِ إلى أَحدٍ

(١) زيادةٌ مِنِّي ليُوافقَ ما قبلَه وما بعدَه.

(٢) سَكت عن الضاد الثانية مع أنها مثلُ التاءِ المذكورة لخفاء الخُلوِّ منها، بخلاف التاء فإنَّ أمرَها واضحٌ، فاقتصَر على أظهَرهما لحصُول المقصودِ به، والاعتذارُ له بهذا أولى من الحُكم بنِسيانِه.

نَحوُ: «كُلٍّ، وبَعْضٍ» مُضافَينِ لِلمَصْدَرِ، نَحوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، وكَالعَدَدِ نَحوُ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، .....

الكواكب الدرية

وعِشرينَ[(١)]، واقتَصرَ المصنِّفُ على ثَلاثةٍ منها؛ إشارةً إلى أنَّ ما يَنوبُ عن المَصدَرِ ويُنصَبُ على المَفعوليَّةِ المُطلقَةِ لا يَخرُجُ عن الأقسامِ الثَّلاثةِ: التَّأكيدِ، والتَّبْيينِ للنَّوعِ، والتَّبْيينِ للعَدَدِ، (نَحوُ: «كُلٍّ، وبَعضٍ») ممَّا دلَّ على كُلِّيَّةٍ أو بَعضِيَّةٍ حالَ كونِهما (مُضافَينِ لِلمَصدَرِ، نَحوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: حرفُ عطفٍ[(٢)]، «لا»: ناهيةٌ، ﴿تَمِيلُوا﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعَلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿كُلَّ﴾: مَفعولٌ مُطلقٌ نائبٌ عن مَصدَرٍ مَحذوفٍ، والأصلُ: فلا تَميلوا ميلاً كلَّ الميلِ، (﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لو»: حرفُ امتِناعٍ لامتناعٍ، ﴿تَقَوَّلَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿عَلَيْنَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «على»: حرفُ جرٍّ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بـ«على»، ﴿بَعْضَ﴾: مَفعولٌ مُطلَقٌ نائبٌ عن مصدرٍ مَحذوفٍ، والأصلُ: ولو تَقوَّلَ علينا أَقاويلَ قَليلَةً حَقيرةً[(٣)]، وهذا مثالُ المُبَيِّنِ لِنَوعِ عاملِهِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾ [التوبة: ٣٩]، أي: بنوعٍ مِن أنواعِ الضَّرَرِ.

(وكالعَدَدِ) المميَّزِ بمَصدَرٍ (نَحوُ: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: رابطةٌ للشَّرطِ

---

(١) من ذلك هيئتُه ومُرادِفه وضَميرُه ووَقتُه.

(٢) الظاهر أنها فَصيحة، أي: إذا كان الأمرُ كذلكم فلا تميلُوا... إلخ.

(٣) الذي يَظهر لي أن قولَه تعالى: ﴿بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ مفعولٌ به، وليس نائبَ مفعولٍ مُطلق وإن ذهَب إليه ابنُ هشام والفاكهيُّ وغيرُهما وأقرَّه كَثيرون كالشيخين خالدٍ ويس؛ لأنَّ (الأقاويل) جمعُ (أقوال) التي هي جمعُ (قَول) بمعنى الكلام المتحَدَّث به، ومثلُ هذا يكون مَفعولاً به لا مفعولاً مُطلقاً، كما تقولُ: (قال زيدٌ قولاً بديعاً) وتُريد ألفاظَه وكَلِمَه، بدليل أنهم نصُّوا على أن القولَ إنما يَنصب على المفعوليَّة به مُفرداً فيه معنَى الجُملة، كالقَول والحديث والكلام، وهذا قد ذكَره الشارح في هذا الكتاب فيما مَضى، ولو أُريد المفعول المطلَق في الآية لجيء بالمصدرِ وقِيل ـ والله أعلَم ـ: ولو تقوَّل علينا بعضَ التَّقوُّل، فتأمَّله! فإن أصبتُ فيه فمِن الله وحدَه، وإن أخطأتُ فمِني ومن الشيطان، وأنا أستَغفِر الله لِقَولي وأنا الفقير الحقيرُ برأيي في كتابِه.

فـ﴿ثَمَٰنِينَ﴾ مَفعُولٌ مُطلَقٌ، و﴿جَلْدَةً﴾ تَمييزٌ؛ وكأَسماءِ الآلَاتِ نَحوُ: «ضَرَبْتُهُ سَوطاً، أو عَصاً، أو مِقْرَعةً».

الكواكب الدرية

المَفهومِ مِن المَوصولِ في قولِهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾، «اجلِدُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، والهاءُ: مَفعولٌ به، ﴿ثَمَٰنِينَ﴾: مَفعولٌ مُطلَقٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، ﴿جَلْدَةً﴾: تَمييزٌ، (فـ﴿ثَمَٰنِينَ﴾ مَفعُولٌ مُطلَقٌ) نائبٌ عن المصدَرِ المَحذوفِ، والأَصلُ: «فاجلدُوهم جَلداً ثَمانِين»، ثمَّ حُذِفَ «جلداً»، وجُعلَ تَمييزاً لِغَرضِ الإبهامِ ثمَّ التَّفسيرِ، كما قال المصنِّفُ: (و﴿جَلْدَةً﴾ تَمييزٌ) أي: لِلعدَدِ.

(وكأَسْماءِ الآلاتِ) المعهودةِ لِلفعلِ، كالأَمثلةِ التي ذَكَرَها المصنِّفُ، قالَ المراديُّ: فلو قُلتَ: «ضَرَبْتُهُ خَشبةً» لم يَجُزْ؛ لأنَّه لم يُعهَدْ كونُ ذلك آلةً لهذا الفعلِ. انتَهى، (نَحوُ: «ضَرَبْتُهُ سَوطاً») وهي: العَصا الصَّغيرةُ[1]، (أو «عَصاً») مَعروفٌ، والحركةُ فيه مُقدَّرةٌ على الألفِ المَحذوفةِ المُعَوَّضِ عنها التَّنوينُ[2]؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، (أو «مِقرَعةً»)، وهي العَصا القَصيرةُ الضَّخمةُ، فكلٌّ مِن «سَوطاً، وعَصاً، ومِقرَعةً» مَنصوبٌ على المَفعوليَّةِ المُطلقَةِ نائبٌ عن المَصدَرِ، والأَصلُ: «ضربتُهُ ضَرْباً بِسَوطٍ أو عصاً أو مِقرَعةٍ»، ثمَّ تُوُسِّعَ في الكلامِ، فحُذِفَ المَصدَرُ وأُقِيمتِ الآلةُ مُقامَهُ.

وهذا والذي قَبلَهُ ممَّا نابَ عن المُبيِّنِ لعَدَدِ عاملِهِ، وأمَّا النَّائبُ عن المؤكِّدِ لِلعاملِ فلم يُمَثِّلْ له، وذلك نحوُ: «اغتَسلَ غُسلاً»، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، ومنه قولُ النَّوويِّ في «المنهاجِ»: وما ضُبِّبَ بِذَهبٍ أو فِضَّةٍ ضَبَّةً[3].

ولا يَنوبُ عن المَصدَرِ صِفتُه نحوُ: «سِرتُ أَحسَنَ السَّيرِ»، وقولِهِ تَعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ

(١) المعروفُ أن السَّوطَ ما يُتخذ من جِلد مَضفور ويُجلد به، ولِذا يُسمَّى أيضاً المِجلَد.

(٢) الصحيح أنه لا تعويضَ فيه، بل الألفُ إنما حُذفت لملاقاتِها التنوينَ المذكور، لأنه اسمٌ معرَب مُتمكِّن، فتنوينُه للصرف كأخواتِه.

(٣) أي: والأصلُ: تضبيباً، لكن عِبارة النووي رحمه الله: (ضبةً كبيرةً) فيُقابلُها حينئذٍ: (تَضبِيبةً كبيرة) بمصدَر المرة.

. . . . . .

﴿صَٰلِحًا﴾ [النمل: ١٩]، ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ«أحسنَ» و﴿صَٰلِحًا﴾ و﴿رَغَدًا﴾ أحوالٌ مِن المَصدَرِ المَفهومِ مِن الفعلِ، أي: (سِرتُ حالَ كونِ السَّيرِ أحسَنَ، وحالةَ كونِ العملِ صالحاً، وحالةَ كونِ الأكلِ رَغَداً)، هذا ما جَرى عليه ابنُ هشامٍ في «شَرحِ القَطْرِ»، والذي عليه الجُمهورُ وجَرَى عليه في «المُغني» واقتَصَرَ عليه في «الكَشَّافِ» أنَّ كُلًّا مِن الثَّلاثةِ صفةُ مصدَرٍ مَحذوفٍ؛ إذ الأصلُ: «سِرتُ سَيراً أحسَنَ السَّيرِ»، «أنْ أعملَ عملاً صالحاً»، «وكُلَا أكلاً رَغَداً»، قالَ في «الكشَّافِ»[1]: جَعلُه صفةَ مصدَرٍ مَحذوفٍ أقوى في المدحِ، وليسَ المعنى على تَقديرِ الأمرِ بالأكلِ حالَ كونِهِ رَغَداً؛ فإنَّه لا يَكونُ أكلُ الجنَّةِ إلَّا رَغَداً واسِعاً رافِهاً. انتهى.

ثمَّ المصدَرُ إنْ لم يُفْهِمْ زِيادةً على مَعنى عاملِهِ ـ بأنْ كانَ لِمُجرَّدِ التَّأكيدِ ـ سُمِّيَ مُبهَماً، ويَمتَنِعُ حذفُ عاملِهِ[2]، وإنْ أفْهَمَ زيادةً على مَعناه ـ وهو المُبيِّنُ للعدَدِ أو النَّوعِ، وما نابَ عنهما ـ سُمِّيَ مُختَصًّا، ويَجوزُ حذفُ عاملِهِ لِدَليلٍ نحوُ: «سَيْرَ زَيدٍ»، لمَن قالَ: «أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ؟».

وقد يَجبُ حَذفُ العاملِ، وذَلك فِيما إذا وَقَعَ بَدَلاً مِن فِعلِهِ: سَماعاً في نحوِ: «حمداً وشُكراً لله، وسأفعله وحُبًّا وكرامةً، ولبَّيكَ وسَعدَيكَ، وحَنانَيكَ، ومَعاذَ اللهِ، وغُفرانَكَ» أي: اغْفِرْ، وقيل: تَقديرُه: أسألُكَ غُفرانَكَ، فهو مَفعولٌ به، و«سُبحانَ اللهِ، ورَيحانَهُ»، أي: استِرزاقَه[3]؛ وقِياساً في مواضعَ:

مِنها: أنْ يكونَ المَفعولُ المُطلَقُ خَبَراً عن المُبتدأ، نحوُ: «ما أنتَ إلَّا سَيراً».

ومنها: أنْ يَقَعَ المَصدَرُ تَفصيلاً لِمَضمُونِ جُملةٍ، نحوُ: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

ومِنها: أنْ يَقعَ تأكيداً لِمَضمُونِ جُملةٍ لا مُحتمَلَ لها غَيرُه[4]، نحوُ: «عليَّ ألفُ دِرهمٍ اعتِرافاً».

---

(١) كذا في الأصل، وأحسبُه تصحيفاً عن (الكَشف) أو نحو ذلك.

(٢) لأنه إنَّما جِيء به لِتَقوية عامِله وتَقريرِ مَعناه، والحذفُ يُنافي ذلك.

(٣) قال سيبويه: لأنَّ معنى الرَّيْحان الرِّزقُ.

(٤) الأخصَر: لا يَحتملُ غيرَه. العِصام.

باب المَفعولِ فيه

وهُوَ المُسَمَّى ظَرْفَ الزَّمانِ، وظَرفَ المَكانِ.

فظَرفُ الزَّمانِ هُوَ اسْمُ الزَّمانِ المَنصُوبُ .....

الكواكب الدرية

بابُ المَفعولِ فيه

(وهو المُسَمَّى) عندَ البَصريِّينَ (ظَرْفَ الزَّمانِ، وظَرفَ المَكانِ)؛ لوُقوعِ الفعلِ فيهِ، أي:[١] لا بُدَّ له مِن زمانٍ ومكانٍ يَقَعُ فيه، وتُسمِّيهِ الكوفيُّون: مَفعُولاً فيه، ومَحلًّا، وصفةً، وقد عرَّفهُ ابنُ هشامٍ في «الشُّذورِ» بِقَوله: المَفعولُ فيه، وهو ما ذُكِرَ فَضلةً لأجلِ أمرٍ وَقَعَ فيه مِن زمانٍ مُطلقاً، أو مكانٍ مُبهَمٍ، أو مُفيدٍ مِقداراً، أو مادَّتُهُ مادَّةُ عامِلِهِ[٢].

(وظَرفُ[٣] الزَّمانِ) - وقدَّمَهُ لأنَّه الأصلُ؛ لِشدَّةِ احتياجِ الفعلِ إليه - (هو اسمُ الزَّمانِ المَنصُوبُ) بِاللَّفظِ الدَّالِّ على المعنى الواقعِ فيه، كـ«صُمتُ» في نحوِ: «صُمتُ يومَ الخميسِ»، فإنَّه لفظٌ دالٌّ على الصِّيامِ الواقعِ في الظَّرفِ؛ فِعلاً كانَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا﴾ [يوسف: ٩]، ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ﴾ [يوسف: ١٦]، أو شَبيهاً بالفعلِ مِن مَصدرٍ أو صفةٍ أو غيرِهما، نحوُ: «أبو بكرٍ أفضَلُ عِندَنا مِن عليٍّ، والشَّيخانِ خيرٌ لَدَينا مِن الخَتَنَينِ[٤]»، أو مُؤوَّلاً بِشبهِ الفعلِ نحوُ: «عَلقمٌ عندَك، وحَنظلٌ لدَيكَ»، فالظَّرْفانِ متعلِّقانِ بـ«عَلقَم، وحَنظَل» لتَأويلِهما بـ«صَعْب، وشاقٍّ»[٥].

---

(١) في «الفواكه»: (إذ)، وهو الصَّواب على ما يَظهر.

(٢) انظر: «شرح الشُّذور» بتَحقيقي (ص٤٢٠) فما بعدَها.

(٣) الأنسَبُ: (فظرفُ) بفاء التَّفريع، وهو الواقعُ في «شرح الفاكهيِّ» وغيرِهِ.

(٤) الشَّيخان: أبو بَكر وعُمَر، والخَتَنان: عُثمان وعليٌّ، رضي الله عنهُم أجمَعين. والختنُ في اللُّغة: الصِّهْر، وهو زوجُ الابنةِ.

(٥) المعروف في العَلقَم أنه الحَنظَل، وهو شَجرٌ له ثَمر مُرٌّ كَريه الطَّعم، ومن ثَمَّ أوَّلُوهما بـ(مُر)، إلا لِدليل كقولهم في قول الشاعر:

وإنَّ لِساني شُهْدَةٌ يُشْتَفى بِها ... وهُوَ عَلى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ:

إن (على) متعلِّقة بـ(عَلقَم) لأنه بمعنى شَديد أو صَعب.

بِتَقْدِيرِ «في»، .....

الكواكب الدرية

فإنْ لم يكنْ شيءٌ ممَّا ذُكِرَ مَوجوداً قُدِّرَ به[1] نحوُ: «زيدٌ في الدَّارِ»، أي: كائنٌ، ومِنه نحوُ قولِهِ: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، أي: اذكرُوا نِعمةَ اللهِ عليكم الكائنةَ في وَقتِ قِلَّتِكم، فحُذِفَ العاملُ ـ وهو الكائنةَ ـ ومَوصوفُهُ الذي هو مَفعولُ «اذكُرْ»، وقيل: «إذ» في الآيةِ ونحوِها مَفعولٌ به لـ«اذكُرْ»، فلا حذفَ.

ومثلُ الظَّرفِ المَجرورُ في جَميعِ ما ذُكِرَ، ويجبُ حذفُ مُتعلَّقِهما[2] إنْ وقعَ أَحدُهما صفةً، أو صِلةً، أو حالاً، أو خبراً، أو وَرَدَ بلا مُتعلَّقٍ كالبَسملةِ، ويَجوزُ في غير ما ذُكِرَ حذفُه لِدَليلٍ لَفظيٍّ أو غيرِه، نحوُ: «مَن لي بِكَذا؟» أي: مَن يَتكفَّلُ لي؟ وقولِهِ تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، أي: النَّفسَ مَقتُولةٌ أو تُقْتَلُ بالنَّفسِ، ﴿وَٱلْعَيْنَ﴾ مَفقُوءةٌ أو تُفْقَأُ ﴿بِٱلْعَيْنِ﴾، ﴿وَٱلْأَنفَ﴾ مَجدوعةٌ أو تُجدَعُ ﴿بِٱلْأَنفِ﴾، ﴿وَٱلْأُذُنَ﴾ مَصلُومةٌ أو تُصلَمُ ﴿بِٱلْأُذُنِ﴾، ﴿وَٱلسِّنَّ﴾ مَقلوعةٌ أو تُقلَعُ ﴿بِٱلسِّنِّ﴾، وقِسْ على هذَا، (بِتَقدِيرِ «في») الدَّالَّةِ على الظَّرفيَّةِ، وهي: استِقرارُ الشَّيءِ في الشَّيءِ حَقيقةً نحوُ: «الماءُ في الكُوزِ»، أو مجازاً نحوُ: «نظَرتُ في المُصحَفِ، وتَفكَّرتُ في كذَا».

فخَرَجَ عن ذلك ما نُصِبَ بِتَقديرِ «في» ولم يكُنِ اسمَ زمانٍ، ولا مَكانٍ[3]، نحوُ: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] إذا قُدِّرَ بـ«في»[4]، فإنَّه ليس باسمِ زمانٍ، فلا يكونُ ظرفاً.

وخَرَجَ ما نُصِبَ لا بِتَقديرِ «في» نحوُ: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [النور: ٣٧]، فإنَّه مَفعولٌ به، لا فيه. وما كان منه مَرفوعاً أو مَخفوضاً فإنَّه ليسَ بظرفٍ.

تَنبيه: مُرادُهم بِقَولهم: (تقديرُ «في») أي: تقديرُ مَعناها، لا لَفظِها؛ لأنَّه قد لا يَصِحُّ تَقديرُها قبلَ الظَّرفِ، وذلك في نحوِ: «سِرتُ قبلَه»، و«صَلَّيتُ معه»، ونحوِهما.

---

(١) كذا في الأصل، أي: قُدِّر الناصبُ ـ ملفوظاً أو مَحذوفاً ـ به أي: بِذلك الذي مرَّ مِن شَبه الفعل ونحوِه. ويَحتمل أن يكون مُرادُه: (قدَّرتَه)، أي: ما ذُكر، فتَحرَّفت الكلمة.

(٢) تقدَّم أكثرُ الذي هنا في باب الابتداء.

(٣) الأَولى الاقتصارُ على إخراج الأول؛ لأن الكلامَ فيه فقَط، وظرفُ المكان لمَّا يأتِ الكلام عليه ولم يُذكَر أنه على تقدير (في) بعدُ.

(٤) أي: لا بـ(عَن) كما في القَول الآخَر.

نَحوُ: «اليَومَ، واللَّيلةَ، وغُدْوةَ، وبُكْرَةَ، .....

الكواكب الدرية

وقد ذكرَ المصنِّفُ عِدَّةً مِن ظرفِ[١] الزَّمانِ يَصدُقُ عليها التَّعريفُ، وذلك (نَحوُ: اليَومَ)، وهو: مِن طُلوعِ الفَجرِ إلى غُروبِ الشَّمسِ[٢]، تَقولُ: «صُمتُ اليومَ، أو يَوماً، أو يومَ الخَميسِ»، **وإعرابُه**: «صُمتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «اليومَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ. وقد يُرادُ باليومِ مُطلَقُ الزَّمانِ نحوُ: «يومُ الطَّائفِ، يومُ الحَرَّةِ، يَومُ الخَنْدَقِ[٣]»، مُراداً به أيَّامُ القِتالِ الكائنِ في ذَلك الوقتِ، (واللَّيلةَ)، وهي: مِن غُروبِ الشَّمسِ إلى طُلوعِ الفَجْرِ الصَّادقِ على الصَّحيحِ، وقيل: إلى طلوعِ الشَّمسِ، تَقولُ: «اعتَكفتُ اللَّيلةَ، أو ليلةً، أو ليلةَ الجُمعةِ»، **وإعرابُه**: «اعتَكفتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «اللَّيلةَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

(وغُدْوَةَ وبُكْرَةَ[٤])، وهما عَلَمَا جِنسٍ على وَقتِهِما، وهو: مِن صلاةِ الصُّبحِ[٥] إلى طُلوعِ الشَّمسِ، فيَمتنِعُ صَرفُهما لِعَلَمِيَّةِ الجِنسِ والتَّأنيثِ بالتَّاءِ[٦]، ولا تَدخُلُهما «أل»، ولا الإضافةُ[٧]، فتَنوينُهما[٨] ضَرُورةٌ، وقيل[٩]: إنْ أُريدَ بهما غُدْوةٌ وبُكرةُ يومٍ مُعَيَّنٍ مُنِعَا

---

(١) كذا في طبعتَين، وهو حينئذٍ مفردٌ وإن كان المقامُ يَقتضي الجمعَ، ولا يَجوز ضبطُه بضمَّتين على أنه جمع ظَرْف؛ لأنه ليس من جُموعه، إلَّا أن يكون الشارح ساهياً فيه، أو يكونَ الأصل (ظروف) فسقطَت الواو عند الطَّبع. وقد تَصحَّف هذا الحرف في الطَّبعة الثالثةِ إلى: طرق.

(٢) هذا شَرعاً عند الأكثَرِ، وأمَّا عُرفاً فمِن طُلوعِ الشمس إلى غُروبِها.

(٣) الأولُ والثالث في زمانِه ﷺ، والثاني في أيامِ الصَّحابة بين أهلِ المدينة من جِهة ويزيدَ والأمويِّين من جهةٍ أخرى.

(٤) كلاهُما بضم الأول.

(٥) أي: مِن وَقتِها.

(٦) أي: سواءٌ قُصِدَا مِن يَوم بِعَينه أم لا، تقولُ: (لَقِيتُه العام الأول بُكرةَ)، و(يَوماً منَ الأيامِ بُكرةَ)، فلا يُنَوَّن سواءٌ أَقصدتَ بُكرةَ يَوم بِعَينه أم لم تَقصِد، ولا تعارُض بين عدمِ التعيينِ والعَلَميَّة؛ لأن التعيينَ أعمُّ، كما تقولُ: (رأيتُ رجلاً) وأنتَ تُريد شخصاً مُعَيَّناً، فيُحمَل على ما أردتَه مِن المُعيَّن ولا يكونُ عَلَماً.

(٧) كذا في «غُرَو الدُّرر».

(٨) أي: حيثُ وَقعا، كما في قَوله تعالى: ﴿بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾.

(٩) قائلُه الزجاجُ وابنُ طاهر.

وسَحَراً، وغَداً، وعَتَمَةً، وصَباحاً، ومَساءً، وأَبَداً، .....

الكواكب الدرية

لِعَلَمِيَّةِ الشَّخصِ والتَّأنيثِ، وإلَّا صُرِفَا، فتَنوينُهما لِلصَّرْفِ، وهما نَكرتانِ، وهذا هو الأَصَحُّ، تَقولُ: «أَزُورُكَ غُدْوَةً، أو غُدْوَةَ يومِ الاثنينِ، أو بُكرةً، أو بُكرةَ النَّهارِ».

(وسَحَراً)، وهو آخِرُ اللَّيلِ قُبَيلَ الفَجرِ، بالتَّنوينِ إذا لم تُرِدْ به سَحَرَ يومٍ بِعَينِهِ نحوُ: «جئتُكَ سَحَراً»، أي: مِن الأسحارِ، وبِلا تَنوينٍ إذا أردتَ به ذلك نحوُ: «جِئتُكَ يومَ الجُمعةِ سحرَ»، فـ«يومَ»: ظرفُ زمانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«سَحَرَ»: بدلٌ منه مَنصوبٌ بلا تنوينٍ؛ لأنَّه مَمنوعٌ مِن الصَّرْفِ لِلعَلَمِيَّةِ والعَدْلِ، (وغَداً)، وهو: اسمُ اليومِ الذي بعدَ يَومِكَ الذي أنتَ فيه، تَقولُ: «أُكرِمُكَ غداً»، (وعَتَمَةً) بفتحِ التَّاءِ، وهو: ثُلُثُ اللَّيلِ الأَوَّلُ[1]، تَقولُ: «آتيكَ عَتَمَةً، أو عَتَمَةَ ليلةِ الخميسِ»، وإعرابُه: «آتي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رَفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ مَنَعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتَلُّ الآخِرِ بالياءِ، والكافُ: مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستَترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «عَتَمَةً»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه، وعَلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

(وصَباحاً)، وهو عندَ الفُقَهاءِ[2]: مِن نِصفِ اللَّيلِ إلى الزَّوالِ، وقد يُرادُ به: أوَّل النَّهارِ مِن بعدِ طُلوعِ الفَجرِ إلى الزَّوالِ، تَقولُ: «انتَظِرني صَباحاً، أو صباحَ يومِ الجُمعةِ»، (ومَساءً) بالمدِّ، وهو: مِن الظُّهرِ إلى نِصفِ اللَّيلِ[3]، تَقولُ: «أَجيئُكَ مساءً، أو مساءَ الخَميسِ»، ومثلُ ذلك: «آتيكَ صباحَ مساءَ» بِبِنائِهما على الفَتحِ، أي: كلَّ صباحٍ ومَساءٍ، أو: «يومَ يومَ» بِبِنائِهما أيضاً، أي: كلَّ يومٍ[4].

(وأَبَداً)، وهو: الزَّمانُ المستقبَلُ الذي لا نهايةَ لِمُنتهاهُ[5]، تَقولُ: «لا أُكلِّمُ زَيداً أَبداً»،

---

(١) بعد غَيبُوبة الشفق، أو وقتُ صَلاة العشاء الآخِرة. «التاج».

(٢) الأولى تفسيرُه لغةً ثم يُعطف عليه قول الفُقهاء زيادةً في الفائدة.

(٣) والأكثَرون على أنه ما بين الظُّهر إلى المغرب.

(٤) والأصلُ: يوماً فيَوماً، قال الشاعرُ:

آتٍ الـرِّزْقُ يَـومَ يَـومَ فـأَجـمِـلْ ... طَـلَـبـاً وابْـغِ لِـلـقِـيـامـةِ زادَا

(٥) كذا في الأصل، والذي في «شرح الآجرُّوميَّة» للشيخ خالد: (لا غايةَ لمُنتهاه)، وهي أولى.

وأَمَداً، وحِيناً، وعاماً، .....

الكواكب الدرية

وكانَ حقُّه أنْ لا يُثنَّى ولا يُجمَعَ؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ حُصولُ أَبدٍ آخَرَ يَنضَمُّ إليه فيُثَنَّى، ولكنْ سُمِعَ جَمعُه على «آبادٍ»[١] و«آبِدِينَ» بمدِّ الهمزةِ[٢]، فيُقالُ: «لا أَفعَلُهُ أَبَدَ الآبِدِينَ»، فهو مِن المُلْحَقِ بجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، ومَعناه: الزَّمانُ الطَّويلُ الذي لا نهايةَ له، (وأَمَداً)، وهو: اسمٌ لِزمنٍ مُستقبَلٍ[٣]، تَقولُ: «لا أُكَلِّمُ زَيداً أَمَداً، وأَمَدَ الدَّهْرِ، وأَمَدَ الدَّاهِرِينَ» جمعَ داهرٍ، وهو: ما يَبقى على وجهِ الأرضِ[٤]، و«الدَّاهرينَ»: مُلحقٌ بجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، ويُقالُ: دَهْرَ الدَّاهرِينَ.

(وحِيناً)، وهو اسمٌ لزمنٍ مُبهمٍ، تَقولُ: «قرأتُ حِيناً، وحينَ إذ جاءَ الشَّيخُ»، قالَ ابنُ عنقاء: وانتِصابُه على جهةِ التَّأكيدِ المعنويِّ؛ لأنَّه لا يَزيدُ على دَلالةِ عاملِهِ، وأمَّا غيرُه فنَصبُه بِتَقديرِ نِيابتِهِ عن المَصدَرِ؛ لأنَّ قولَكَ: «سِرتُ يومَينِ، أو صباحاً» مَعناه: سِرتُ سَيراً مِقدارَ يَومينِ[٥]، أو سَيراً واقِعاً في الصَّباحِ.

(وعاماً)، تَقولُ: «سِرتُ عاماً»، وهو مُرادفٌ للسَّنَةِ، وهي ثلاثةٌ[٦]:

الأُولى: شَمسيَّةٌ، ولها شُهورُ العَجَمِ مِن رُوميَّةٍ وفارسيَّةٍ وقِبطِيَّةٍ[٧] وغيرِها، وعليها حِسابُ أَعيادِ كُفَّارِ العَجَمِ كالنَّيْرُوزِ والمَهْرَجَانِ والفِصْحِ ـ بكسرِ الفاءِ فمُهملتَينِ ـ، وهي ثَلثُمائة وخمسةٌ وسِتُّونَ يوماً وربُعُ يومٍ[٨] على الصَّحيحِ[٩] في غير الفارِسِيَّةِ، وأمَّا الفارِسِيَّةُ فلا كسرَ

(١) نَقل الشِّهاب عن الراغِب أنَّ (آباداً) مُولَّد ليس من كلامِ العرب. «تاج العروس».

(٢) ويُقال: (أبدَ الأَبَدِين) بقَصرِها أيضاً، قال ابنُ سِيده: وعِندي أنه جمعُ (الأَبَد) بالواو والنُّون على التَّشنِيع والتَّعظيم. اهـ أي: وأمَّا (الآبِدِين) فليس بجمعٍ له، وإنما هو جمعُ (آبِد) المرادِ به التأكيد، فليُنظَر!

(٣) أي: له نهاية بخلافِ الأبَد، فقول محشِّي «شرح الشيخ خالِد» المذكور: (هو بمعنى أبداً، ولو قال الشارح هكَذا لَكان أخصرَ وأوضَحَ) ليس على ما يَنبغي.

(٤) المعروف أنه مُبالغةٌ في (الدَّهر)، ونَظيره: أبَد الآبِدِين وعَوض العائِضِين.

(٥) في نُسخة خطيَّة لابن عَنقاء: مُقدراً بيومَين.

(٦) أخذ تَفصيلَها وتفصيلَ الشَّهر من «غُرَر الدُّرر»، وقد كان في غِنًى عن ذلك كما لا يَخفى.

(٧) نِسبةً إلى القِبط، وهم نَصارى مصر.

(٨) سقَط هذا الحرفُ في بعض الطَّبَعات.

(٩) ويَعتَبِرون هذا الربع يوماً في أربَعِ سِنين، ويُسمُّون ذلك اليوم بِيَوم الكَبِيسة.

وشَهْراً، .....

الكواكب الدرية

فيها[١]، سُمِّيَتْ شَمسيَّةً لأنَّها عبارةٌ عن دَورةٍ مِن دَوراتِ الشَّمسِ في الأبراجِ الاثنَي عَشَرَ.

والثَّانيةُ: قَمَرِيَّةٌ، ويُقالُ لها: عَرَبِيَّةٌ[٢]، أَوَّلُها المُحَرَّمُ، وآخِرُها ذُو الحِجَّةِ، وهي ثَلاثُمائةٍ وأربعةٌ وخَمسونَ يوماً، وخُمسُ يومٍ وسُدُسُهُ[٣]، فهي دونَ الشَّمسِيَّةِ بأَحَدَ عَشَرَ يوماً تُسمَّى: أيَّامَ البَينِ، أي: التَّفاوتِ بينَ السِّنينَ، سُمِّيَتْ قَمَرِيَّةً لأنَّ شُهورَها على حِسابِ رُؤيتِهِ في عُرفِ الشَّرعِ، وحِسابِ سَيرِهِ في مَنازلِهِ في عُرفِ الفَلَكِ.

والثَّالثةُ: عَدَدِيَّةٌ، ولها الأشهُرُ العَدَدِيَّةُ[٤]، وهي ثَلاثُمائةٍ وستُّونَ يوماً بِلا كسرٍ.

(وشَهْراً)، تَقولُ: «لا أُكَلِّمُكَ شهراً»، وجَمعُه: أَشْهُر[٥]، سُمِّيَ بِذلك لِشُهرَتِهِ وظُهورِهِ، وهو قَمَريٌّ، ويُسمَّى: الهِلاليَّ، والعَرَبيَّ[٦]، وأيَّامُهُ ثَلاثونَ أو تِسعةٌ وعِشرونَ، مَنوطٌ في عُرفِ الشَّرعِ بِرُؤيةِ الهِلالِ، وأهلُ الفَلَكِ يَبدؤونَ بالمُحَرَّمِ، فيَجعَلونَ كلَّ وِترٍ ثَلاثينَ، وكلَّ شَفْعٍ تِسعةً وعِشرينَ، إلَّا ذا الحِجَّةَ ففي سَنةِ الكَبيسةِ ثلاثينَ، وفي غَيرِها[٧] تِسعةً وعِشرينَ وخُمساً وسُدساً؛ وشَمْسِيٌّ، وله الأشهُرُ الرُّوميَّةُ، أَوَّلُها: تِشرين[٨]، فكلُّ وترٍ واحدٌ وثلاثونَ، وكلُّ شَفْعٍ ثَلاثون[٩]، إلَّا الكانونَ فأَحَدٌ وثلاثونَ مُطلَقاً، وشُباطَ[١٠] ـ بإهمالِ سِينِه

(١) أي: بل هي عِندهم ثلاثمائة وخَمسة وستُّون يوماً.

(٢) وهِلاليَّة.

(٣) أي: وسُدسُ يومٍ.

(٤) وكلٌّ منها ثلاثونَ يوماً كما سيأتي.

(٥) أي: في القِلة، و(شُهُور) في الكثرة، وكلاهُما في التنزيل.

(٦) أي: عِندنا معاشرَ المسلِمين، وإلَّا فمِن الأُمَم من يُؤرِّخون بِالقمر ـ ولا سيَّما في زمان الشارح وما قبلَه ـ كالهِند والصين.

(٧) وتُسمَّى البَسيطة.

(٨) أي: الأولُ؛ إذ هما تِشرينان، ويُقابلُه من السنة العَجميَّة الميلاديَّة أكتوبر.

(٩) كلامُه في عَدد أيام هذه الأشهُر قبل التلاعُب بها وتغييرِها، فلا يَرِدُ أنهم جعلُوا بعدُ الثامن ـ وهو زوجيٌّ ـ واحداً وثلاثين ثمَّ عَكَسُوا ما بعدَه.

(١٠) قال أبو عُمر الزاهد: يُصرَف ولا يُصرف. اهـ وليُنظر هذا مع عَلَميَّتِه وعُجمتِه.

وأُسْبُوعاً، وساعةً»، .....

الكواكب الدرية

وإعجامِها[١] ـ، ففي سَنةِ الكَبيسةِ تِسعةٌ وعِشرُون، وفي غيرِها ثمانيةٌ وعِشرون ورُبعٌ.

وعَدَدِيٌّ، وأيَّامُه ثَلاثون مُطلقاً، وليسَ له شُهورٌ مَخصُوصةٌ بِعَينِها[٢].

(وأُسبُوعاً) نحوُ: «اعتَكَفْتُ أُسبوعاً»، ويُقالُ: «سَبْتٌ» تَسميةً له باسم أوَّلِ أيَّامِهِ على الأصحِّ[٣]، ويُقالُ له: «جُمعةٌ» تَسميةً له بآخِرِ أيَّامِهِ، (وساعةً) نحوُ: «سِرتُ ساعةً»، وهي تُطلَقُ على الفَلَكِيَّةِ[٤]، وعلى قَدْرِ حَلْبِ شاةٍ، وعلى اللَّحظةِ اللَّطيفةِ. ومثلُ هذه المَذكوراتِ ما أَشْبَهَها.

واعلَمْ[٥] أنَّ هذه الأمثِلةَ مِنها: ما هو ثابِتُ التَّصرُّفِ والانصِرافِ، كـ«يومٍ وليلةٍ»، ومنها: ما هو مَنفيُّ التَّصرُّفِ والانصرافِ، نحوُ: «سَحَر» إذا كانَ ظرفاً لِيَومٍ بِعَينِهِ، فإنَّه لا يُنَوَّنُ لعدمِ انصرافِهِ، ولا تُفارِقُه الظَّرفيَّةُ لعدمِ تَصَرُّفِهِ، ومنها: ما هو ثابتُ التَّصرُّفِ مَنفيُّ الانصرافِ، نحوُ: «غُدْوة وبُكرة» عَلَمَينِ، قيل: وكذَا «عَتَمَة» إذا أُريدَ بها مُعَيَّنٌ، فإنَّها تَصيرُ عَلَماً، فيَمتَنِعُ صَرْفُها، قالَ ابنُ عَنقاء: وهو وَجيهٌ، ومِنها: ما هو ثابِتُ الانصِرافِ مَنفيُّ التَّصرُّفِ، نحوُ: «صباحاً ومساءً»؛ وبقيَ قِسمٌ خامِسٌ، وهو الظَّرفُ المبنيُّ الذي لا تَصَرُّفَ له كـ«إذْ، وإذا»، وقد يُضافُ إلى «إذ» اسمُ زمانٍ نحوُ: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾، و﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، وكـ«صباحَ مساءَ» بالتَّركيبِ، و«يومَ يومَ»، و«قطُّ» للزَّمانِ الماضي، و«عَوضُ» لِلمُستقبلِ غالباً، والماضي قليلاً، ويُلازمانِ النَّفيَ، و«مُنذُ، ومُذْ، والآنَ»، و«أَمسِ» إن كانَ ظرفاً لليومِ الذي قبلَ يَومِكَ.

---

(١) وإهمالُها مُهمَلٌ اليومَ.

(٢) أي: لأنه إنما يُحتاج إليه في تخريج أَلفاظ المُعامَلات ونحوِها.

(٣) مُقابِلُه أنه الأحد.

(٤) الساعة الفَلكيَّة ـ وتُسمى مُستَوِية ـ: زَمانٌ مقدارُه خمسَ عشرةَ درجةً دائماً، ويَستعمِلُها أهلُ الحساب غالباً، وجُملةُ اللَّيل والنهار بها أربعٌ وعشرون ساعةً، وكلٌّ منهما اثنتَا عشرةَ ساعةً إن استَوَيَا، فعُلم أنَّ أعدادَها تزيد وتَنقص دُون مَقاديرِها. وأمَّا الساعةُ الزمانيَّة التي يَستعملُها الفُقهاء وأهلُ الطلاسِم والرُّوحانيات وغيرُهم ـ وتُسمى مُعوجَّة ـ، فهي زمانٌ مِقدارُه نصفُ سُدسِ النهار والليل أبداً، وجُملة اللَّيل والنهار أربعٌ وعِشرون ساعةً أيضاً، وكلٌّ مِنهما اثنتا عشرةَ ساعةً أبداً، فعُلم أنَّ مقاديرَها تزيد وتَنقص دُون أعدادِها عكسَ الأُولى.

(٥) هذه الفَقرة إلى نهايتِها من كلام ابن عنقاء بتصرُّف.

وظَرْفُ المَكانِ هُوَ اسْمُ المَكانِ المَنصُوبُ بِتَقدِيرِ «في»، نَحوُ: «أَمامَ، وخَلْفَ، وقُدَّامَ، ووَراءَ، وفَوْقَ، وتَحتَ، وعِندَ، .....

الكواكب الدرية

والمرادُ بالمتصرِّفِ ما يُستعمَلُ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ، كأنْ يَقَعَ مُبتدأً أو فاعِلاً أو مَفعولاً أو مُضافاً إليه كـ«يومٍ، وشَهرٍ»، وبِغيرِ المُتَصَرِّفِ ما لَزِمَ الظَّرفيَّةَ أو شِبْهَها، وهو الجرُّ بـ«مِن».

(وظَرفُ المَكانِ) مَفْعَلٌ مِن الكَونِ (هو: اسمُ المَكانِ المَنصُوبُ) بِالرَّفعِ نعتٌ لـ«اسمُ»[1]، ونَصْبُهُ باللَّفظِ الدَّالِّ على المعنى الواقعِ فيه على نحوِ ما مرَّ في ظرفِ الزَّمانِ، (بِتَقدِيرِ) مَعنَى («في») الدَّالَّةِ على الظَّرفيَّةِ، وقد ذكَر منه المصنِّفُ أيضاً عِدَّةَ أمثِلَةٍ، (نَحوُ: أَمامَ) بفتحِ الهمزةِ، وهو بمعنى: قُدَّامَ، تَقولُ: «جلَستُ أَمامَ الشَّيخِ»[2]، وإعرابُه: «جلستُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «أمامَ»: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«الشَّيخِ»: مُضافٌ إليه، (وخَلْفَ)، وهو ضِدُّ «أمامَ»، تَقولُ: «صَلَّيتُ خَلفَ المقامِ».

(وقُدَّامَ)، وهو مُرادفٌ لـ«أمامَ»، تَقولُ: «مشَيتُ قُدَّامَ الأَميرِ»، (ووَراءَ)، وهو بمعنى: «خَلفَ»، تَقولُ: «قعَدتُ وراءَ الحَجرِ»، وقد تَأتي بمعنى «قُدَّامَ» نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩].

(وفَوقَ)، وهو المكانُ العالي نحوُ: «جلَستُ فوقَ المِنبَرِ»، (وتَحتَ)، وهو ضِدُّ «فوقَ»، نحوُ: «جلَستُ تحتَ المِيزابِ[3]».

(وعِندَ)، وهو لِما قَرُبَ مِن المكانِ، تَقولُ: «جلَستُ عندَ زيدٍ» أي: قَريباً منه، وفي «شرحِ بانَتْ سُعادُ» لابن هشامٍ ما لَفظُه: «عِند» اسمٌ لمكانٍ حاضرٍ أو قريبٍ، فالأَوَّلُ نحوُ: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، والثَّاني [نحو]: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٣-١٥]، وقد يكونُ الحُضورُ والقُربُ مَعنَوِيَّينِ، نحوُ: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠]، ونحوُ: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١]، وقد تُفتَحُ

(١) كان يَنبغي ذِكرُ هذا في النَّوعِ الأول وهو ظَرف الزمان.

(٢) كأنه يَقصِد: مُقابِلاً له لأجلِ التَّسميع ونحوِه، وإلا كان التمثيلُ بنحوِ: (يَقِف الإمامُ أمامَ المأمومِين) أولى؛ لِما في الأول مِن إيهامِ قلَّةِ الأدَب.

(٣) هو ما يَسِيل منه الماءُ من مَوضِع عالٍ، ومنه مِيزاب الكعبة، وهو مَصَبُّ ماء المَطر.

ومَعَ، وإزاءَ، وحِذاءَ، وتِلْقاءَ»، وهَذِهِ الثَّلاثَةُ مَعناهَا واحِدٌ، و«ثَمَّ، وهُنَا».

وجَمِيعُ أَسماءِ الزَّمانِ .....

الكواكب الدرية

فاؤُه، وقد تُضَمُّ، ولا تَقَعُ إلَّا مَنصوبةً على الظَّرفيَّةِ، أو مَخفُوضةً بـ«مِن»، وعنها ألغَزَ الحَريريُّ بِقَوله[1]: وما مَنصوبٌ أَبداً على الظَّرف، ولا يَخْفِضُهُ شيءٌ سِوى حَرْف؟ وقولُ العامَّةِ: «ذهَبتُ إلى عِنْدِهِ» لحنٌ. انتَهى، وقد تَرِدُ بمعنى الزَّمانِ كقَولِهِ ﷺ: «**إنَّما الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الأُولَى**»[2].

(ومَع) بفتحِ العَينِ، ورَبيعةُ تُسَكِّنُها، وهو اسمٌ لمكانِ الاجتِماعِ، نحوُ: «جلَستُ معَ زيدٍ» أي: مُصاحباً له، ولهذا يُخْبَرُ بها عن الذَّواتِ نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥]، وقد تَأتي لزمانِ الاجتِماعِ نحوُ: «جئتُكَ مع العَصرِ»، وهي مِن الظُّروفِ العادمةِ التَّصرُّفِ.

(وإزاءَ) بِكَسرِ الهمزةِ، وهو بمعنى «مُقابِل»، نحوُ: «جلستُ إزاءَ الحجرِ الأَسودِ» بمعنَى: مُقابلَهُ، (وحِذَاءَ) بِكَسرِ الحاءِ المهمَلةِ وبعدَها ذالٌ مُعجَمةٌ، بمعنى: «مُقابِل» أيضاً، وقيل: بمعنَى: قَريبٍ منه، نحوُ: «جلَستُ حِذاءَ زيدٍ» أي: مُقابِلَهُ، أو قَريباً منه، (وتِلْقاءَ) بِكَسرِ التَّاءِ بمعنى: «مُقابِل»، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٢]، أي: مُقابِلَ مَدْيَنَ، (وهَذِهِ الثَّلاثةُ) أي: الأَخيرةُ (مَعنَاها واحِدٌ)، وهو «مُقابِلَ».

(وثَمَّ) بفتحِ الثَّاءِ المثلَّثةِ اسمَ إشارةٍ لِلمكانِ البَعيدِ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ كما مرَّ في (بابِ اسمِ الإشارةِ)، (وهُنَا) بضمِّ الهاءِ اسمَ إشارةٍ لِلمَكانِ القَريبِ، وبِفَتحِها وكَسرِها مع تَشديدِ النُّونِ لِلمكانِ البَعيدِ كما مرَّ، وقد تَأتي للزَّمانِ[3]. وممَّا يأتي للزَّمانِ والمكانِ مِن الظُّروفِ «قبلَ، وبَعد».

(وجَمِيعُ أَسْماءِ الزَّمانِ) مَعرفةً كانَتْ أو نكرةً، مَحدُودةً كـ«يومٍ، وشَهرٍ»، أو غيرَ محدودةٍ

---

(١) أي: نثراً في المقامة القطيعية. وكُتب في طبعةٍ من هذا الشرح على أنه شِعر، وهو خطأ.

(٢) أخرجه البُخاري (١٢٨٣) ومُسلم (٢١٤٠) من حديث أنسِ بن مالك رضي الله عنه.

(٣) وقد حُمِل عليه ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا﴾، وقال الأفوَهُ الأَودِي:

وإذَا الأُمُورُ تَعاظَمَتْ وتَشابَهَتْ ... فهُناكَ تَعتَرِفُونَ أينَ المَفْزَعُ

أفادَه ابنُ هشام.

تَقبَلُ النَّصْبَ على الظَّرفِيَّةِ، لا فَرْقَ في ذَلِكَ بَينَ المُختَصِّ مِنْها والمَعدُودِ والمُبْهَمِ.

ونَعنِي بِالمُختَصِّ: ما يَقَعُ جَواباً لِـ«مَتَى» نَحوُ: «يَومَ الخَمِيسِ»، تَقُولُ: «صُمْتُ يَومَ الخَمِيسِ»؛ وبِالمَعدُودِ: ما يَقَعُ جَواباً لِـ«كَمْ»، كـ«الأُسْبُوعِ، والشَّهْرِ»، تَقُولُ: «اعتَكَفْتُ أُسْبُوعاً»؛ وبِالمُبْهَمِ: ما لا يَقَعُ جَواباً لِشَيءٍ، كـ«الحِينِ، والوَقْتِ»، تَقُولُ: .....

الكواكب الدرية

كـ«حين، وزَمان»، (**تَقْبَلُ النَّصبَ على الظَّرفِيَّةِ**) بِتَقديرِ «في» مُطلقاً مِن غيرِ تَقييدٍ بشيءٍ، (**لا فَرْقَ في ذَلِكَ**) أي: في قَبولِها النَّصْبَ (**بَينَ المُختَصِّ مِنها**) بِوَصفٍ أو إضافةٍ أو تعريفٍ بـ«أل»، (**والمَعدُودِ**) وهو: ما دلَّ على عددٍ، (**والمُبهَمِ**)، قالَ الرَّضِيُّ: وهو ما لا حَدَّ له يَحصُرُهُ؛ مَعرِفةً كانَ أو نَكرةً، كـ«حِين، وزَمان، والحِين، والزَّمان»[1]، ثمَّ بيَّنَ المصنِّفُ كلَّ واحدٍ مِن الثَّلاثةِ فقالَ:

(**ونَعنِي بِالمُختَصِّ**) مِن الظُّروفِ الزَّمانيَّةِ: (**ما يَقَعُ جَواباً لـ«متَى»**) الاستِفهاميَّةِ نحوُ: «يومَ الخَميسِ[2]، أو اليومَ» ونحوِهما؛ فإنَّك إذا سُئِلتَ: «متَى تَسيرُ؟» صَلحَ أنْ تَقولَ: «أَسيرُ يومَ الخَميسِ، أو اليومَ، أو اللَّيلةَ» ونَحوَ ذلك.

(**ونَعنِي**[3] **بِالمَعدُودِ**) منها: (**ما يَقَعُ جَواباً لـ«كَم»**) الاستِفهاميَّةِ فقَطْ[4]، (**كـ«الأُسبُوعِ، والشَّهْرِ»**)؛ فإنَّه إذا قِيلَ لكَ: «كم اعتَكَفتَ؟» فإنَّكَ (**تَقُولُ**) مُجِيباً له: (**اعتَكَفتُ أُسبُوعاً**)، أو شَهراً، أو عاماً.

(**ونَعنِي بِالمُبهَمِ**) مِنها: (**ما لا يَقَعُ جَواباً لِشَيءٍ مِنهُما**)، ويَدلُّ على قَدرٍ مِن الزَّمانِ غيرِ مُعيَّنٍ، (**كـ«الحِينِ، والوَقتِ»**)، (**تَقُولُ**) ابتداءً مِن غيرِ سبقِ استِفهامٍ بـ«متى» ولا بـ«كَم»:

---

(١) «شَرح الكافية» (١/ ٤٨٨).

(٢) المناسِبُ لما سيَأتي في النَّوعَين بعدَه أن يكونَ قَولُه هنا: (نحو: يوم الخميس) وقولُه الآتي قريباً: (تقول: [صُمتُ] يومَ الخميس) من المتن، وهو الواقعُ في «شرح الفاكهيِّ» وفي نُسَخ «المتمِّمة» الخطيَّة، ومِن ثَمَّ أبقَيناه فوقُ على ذلك.

(٣) يَنبغي أن يكونَ قولُه: (نعني) هنا وفي النوع بعدَه من كلامِ الشارِح، ويُؤيِّدُه سُقوطُه من غيرِ الطبَعات الثلاثةِ.

(٤) احتَرز به عن المُختَص المَعدود كـ(رَمضانَ والمُحرَّم، والصيف والشِّتاء)؛ فإنه يَقع جواباً لـ(كَم) ولِـ(متى).

«جَلَسْتُ حِيناً».

الكواكب الدرية

(«جَلَستُ حِيناً)، وساعةً، ووَقتاً»، وقد مرَّ أنَّ نَصبَهُ[١] على جِهةِ التَّوكيدِ المعنَويِّ؛ لأنَّه لا يَزيدُ على دَلالةِ الفعلِ.

وقضيَّةُ عَطفِ المؤلِّفِ المَعدودَ على المُختَصِّ أنَّ المَعدودَ ليسَ بِمُختَصٍّ، وهو ظاهرُ كلامِهم، وجَزمَ المُراديُّ بأنَّه مِن قَبيلِ المُختَصِّ، وهو الصَّحيحُ؛ لأنَّه إنْ دلَّ على قدرٍ غيرِ مُعيَّنٍ ولم يَصلُحْ جَواباً لـ«متى» ولا لـ«كَمْ»، فَمُبهَمٌ كـ«حِين، وزَمان»، وإلَّا فمُختَصٌّ؛ مَعدوداً كانَ، أو غيرَه؛ إذِ التَّخصيصُ يَكونُ بالعددِ كما يَكونُ بالصِّفةِ وغيرِها ممَّا مرَّ قريباً، وعِبارةُ ابنِ هشامٍ في «جامِعِه»[٢]: ما صَلَحَ مِن الزَّمانِ جَواباً لـ«متى» كـ«شَهر رَمضان» فمُختَصٌّ، أو لـ«كم» كـ«يَومَين» فمَعدُودٌ، أو لهُما فمُختَصٌّ مَعدُود كأَسماء الشُّهُور، وغير ما[٣] أُضيفَ إليه «شَهرٌ» وهو الرَّبيعان ورَمضانُ، وغَيرُهنَّ[٤] مُبهَمٌ كـ«حِين». اهـ، وكَلامُ سِيبويهِ وجماعةٍ كالصَّريحِ في جَوازِ إضافةِ «شَهرٍ» إلى سائرِ أَعلامِ الشُّهورِ كـ«شَهر صفَر، وشَعبانَ»، وخصَّهُ بَعضُهم بـ«رَمضانَ» والرَّبيعينِ كما جزمَ به ابنُ هشامٍ وكَثِيرُونَ، فإنْ قِيلَ لكَ: «متى صُمتَ؟» أو: «كم صُمتَ؟» فإنَّه يَصحُّ أنْ تَقولَ في جَوابِهما: «صُمتُ الرَّبيعَ، أو المُحرَّمَ، أو صَفرَ، أو رمضانَ، أو رَبيعاً»، ومثلُ ذلك «الصَّيفُ، والشِّتاءُ»، قالَ ابنُ عَنقاء[٥]: فإنْ قُلتَ: «شهرُ رمضانَ» بزيادةِ «شَهرٍ» لم يَصلُحْ إلَّا في جوابِ «متَى». اهـ

---

(١) إن كان الضميرُ المجرور عائداً على ما في الأمثلةِ، وَرَد عليه أنَّ الذي مرَّ إنما هو المصدر المسمَّى مَفعولاً مُطلقاً، وكلامُنا هنا في المفعول فيه، وإن كان عائداً على المصدَر المذكور وَرَد عليه أن الكلامَ في الظرف لا فيه. والمخرجُ مِن ذلك أن يقولَ مثلاً: وقد مرَّ في باب المفعول المطلَق أن نصبَ نحو: (ضرَبت ضرباً) على جِهة التوكيد المعنويِّ ومِن ثمَّ سُمي مُبهَماً، ومِثلُه الظرفُ هَهُنا، فلِذلك اشتركا في الاسم المذكورِ.

(٢) أي: الصغير، وتقدَّم الكلامُ عليه.

(٣) الصوابُ: (غيرَ ما)، أي: إلا ما أُضيف إليه (شهر) فهو مُختَصٌّ غيرُ معدود؛ لأنَّ الشهر خرَج بإضافتِه إلى العَلَم عن كونِه لِلعدَد؛ إذ لا يُضاف الشيءُ لِنَفسه، وصار حينئذٍ بمنزلة زَمَن ووقت. أفادَه العَلَوي.

(٤) أي: وغيرُ الظروف الواقعةِ جواباً لـ(متى) أو (كم) أو لهما.

(٥) أي: بعد أن قال ما تقدَّم.

وأَمَّا أَسماءُ المَكانِ فَلا يُنصَبُ مِنْها على الظَّرفِيَّةِ إلا ثَلاثةُ أَنْواعٍ:

الأَوَّلُ: المُبْهَمُ كأَسْماءِ الجِهاتِ السِّتِّ، وهِيَ: «فَوقَ، وتَحتَ، ويَمِينَ، وشِمالَ، وأَمامَ، وخَلْفَ»، وما أَشْبَهَها.

والثَّانِي: أَسْماءُ المَقادِيرِ كـ«المِيلِ، .....

الكواكب الدرية

(وأَمَّا أَسماءُ المَكانِ، فلا يَنتَصِبُ مِنْها علَى الظَّرفِيَّةِ) بتَقديرِ «في» (إلَّا ثَلاثةُ أَنواعٍ):

(الأَوَّلُ: المُبْهَمُ)، وهو: ما لا يَخْتَصُّ بمكانٍ بِعَينِهِ، ولا تُعرَفُ حَقِيقتُه إلَّا بما معه مِن مُضافٍ إليه، أو إشارةٍ، ونَحوِهما، ويُقالُ فيه أيضاً: هو ما افتَقرَ إلى غيرِه بِبَيانِ[1] صُورةِ المُسمَّى[2]، ويُقالُ فيه أيضاً: هو ما كانَ غيرَ مَحدودٍ، (كأَسماءِ الجِهاتِ السِّتِّ)؛ إذ ليسَ لها حدٌّ ونهايةٌ مُعَيَّنةٌ، (وهي: «فَوقُ، وتَحْتُ، ويَمِينُ، وشِمالُ، وأَمامُ، وخَلفُ»)، الأَولى[3] قِراءَتُها بضمِّ أَعجازِها بلا تَنوينٍ، كـ«قبلُ، وبعدُ» مَبنيَّةً على الضَّمِّ، ومَحلُّها النَّصبُ على الظَّرفيَّةِ، فـ«أمامَك» مثلاً في نحوِ: «جلَستُ أَمامَكَ» يَتناولُ أَمامَ وَجهِكَ إلى مُنقطَعِ الأَرضِ، و«خَلفَكَ» في نحوِ: «جلَستُ خَلفَكَ» يَتناولُ ما وراءَ ظَهرِكَ إلى انْقِطاعِ الأرضِ، وسُمِّيَتِ الجهاتِ السِّتَّ بِاعتِبارِ الكائنِ في المكانِ، فإنَّه له سِتُّ حالاتٍ[4]، (وما أَشبَهَها) في الإبهامِ كـ«أَرضٍ، ومكانٍ، وعِندَ، ولدَى، ودُون، وسُوَى، ووَسْط، وناحِيَة، وجِهة، وجانِب»، كما ذَكَرَهُ في «المغني»، خِلافاً لما يُفيدُه كلامُ الرَّضيِّ مِن أنَّه لا يُقالُ: «زيدٌ جانِبَ عَمْرٍو، وكَنَفَه»، بل: «في جانبِهِ وكَنَفِهِ».

(والثَّاني: أَسماءُ المَقادِيرِ) الدَّالَّةُ على مَسافةٍ مَعلُومةٍ، (كالمِيلِ) وهو: أَربعةُ آلافِ

---

(١) الأولى: (في بيانِ) كما هي عبارةُ غيرِه.

(٢) أي: مُسمَّاه كما عند غيرِه أيضاً، قال المصرِّح: كأسماء الجهاتِ السِّت؛ فإنَّها مُفتَقِرة في بَيانِ صُورة مُسمَّاها إلى غيرها، وهو ذِكرُ المضاف إليها، وهَذه العِبارةُ أَخَذَها الموضِّحُ مِن الشارِح [أي: ابن الناظم]... وتَنحَلُّ إلى قَولنا: ما لا تُعرَف حَقيقتُه بِنَفسه بل بما يُضافُ إليه كـ(مكان). اهـ

(٣) هذا رأيٌ من الآراء فيها، وقد يقالُ: الأولى: نصبُها بناءً على أنه ذكرَها على الحالةِ التي تَكونُ عليها في حالِ الإضافةِ، أي: على حكايةِ حالِ استِعمالِها، وهذا أنفعُ للطالبِ وأنسَبُ بالباب الذي نحنُ فيه، كما يَجُوز رفعُها مُنوَّنةً، وهو الأصلُ؛ لأنها أسماءٌ ليسَ فيها ما يُوجبُ بِناءَها أو غيرَه.

(٤) أي: فهي أمورٌ اعتباريَّة، ولولا ذلك لم تُوجَد ولَكان الجميع جهةً واحدةً.

والفَرْسَخِ، والبَرِيدِ»، نَحوُ: «سِرْتُ مِيلاً».

والثَّالِثُ: ما كانَ مُشْتَقًّا مِن مَصْدَرِ عامِلِهِ، نَحوُ: «جَلَسْتُ مَجلِسَ زَيدٍ»، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

الكواكب الدرية

خُطْوةٍ[١]، (والفَرْسَخِ) وهو: ثلاثةُ أَميالٍ، (والبَرِيدِ) وهو: أربعةُ فَراسِخَ، (نَحوُ: «سِرْتُ مِيلاً»)، وإعرابُه: «سِرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «مِيلاً»: ظرفُ مكانٍ عندَ جُمهورِ النُّحاةِ، وقيلَ: إنَّه مَنصوبٌ على المصدرِ، ومثلُه: «سِرتُ فَرْسَخاً، وسِرتُ نِصفَ ميلٍ، أو بَعضَهُ، أو جميعَ الفَراسِخِ[٢]، أو كُلَّه، أو بَريداً».

وظاهرُ عِبارتِهِ أنَّ أسماءَ المقاديرِ قِسمٌ مُفردٌ ليسَ بمُبهمٍ ولا مُختَصٍّ، وهذا هو الأَصحُّ؛ لأنَّ الحقَّ أنَّ فيه شَوباً مِنهما، فهو مُختصٌّ لِدَلالتِهِ على كَمِّيَّةٍ مُعيَّنةٍ، مُبهَمٌ لِعَدمِ اختِصاصِهِ بمكانٍ مُعيَّنٍ.

(والثَّالِثُ: ما كانَ مُشتَقًّا مِن مَصدَرِ عامِلِهِ) سَواءٌ أكانَ عاملُه فعلاً، أم اسماً، وإنَّما يَكونُ بصيغةِ اسمِ مَفعولِهِ، إلَّا في الثُّلاثيِّ فَعَلى «مَفْعَل» بِفَتحِ مِيمِهِ وعَينِهِ، ما لم تَعْتَلَّ فاؤُه وَحدَها[٣]، أو تُكْسَرَ عَينُ مُضارعِهِ فتُكسَرُ عَينُه كـ«مَوضعٍ ومَجلِسٍ»، وشذَّ ما خالفَ ذلك، وهو قِياسيٌّ؛ (نَحوُ: «جلَستُ مَجْلِسَ زَيدٍ»)، وإعرابُه: «جلَستُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «مجلسَ»: ظرفُ مكانٍ مَفعُولٌ فيه، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليه، وفي الحَواشي التي عَلَّقْتُها على «شَرحِ القَطْرِ»: «مجلِس» بِكَسرِ اللَّامِ؛ لأنَّ المرادَ به المكانُ، وكذا تُكسَرُ إذا أُريدَ به الزَّمانُ، فإنْ أُريدَ به المَصْدَرُ فُتِحَتْ كما يُعلَمُ مِن فَنِّ الصَّرفِ. اهـ، (وقالَ اللهُ تَعالَى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾)، وإعرابُه: «أنَّ»: حرفُ تَوكيدٍ ونَصبٍ، و«نا» المدغَمَةُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصب اسمُها، ﴿كُنَّا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، ﴿نَقْعُدُ﴾: فعلٌ

---

(١) بالضمِّ، وهي ما بين القدَمَين. وأما (الخَطْوة) بالفتح فالمَرَّةُ من الخَطْو. ثم إنهم فسَّروا الخُطوة بِثلاثة أقدام، بِوَضع قَدمٍ أمامَ قَدَم ويُلصَق به، وفُسِّرت أيضاً بِذِراع ونِصف، فيكونُ الميلُ ستةَ آلاف ذِراع.

(٢) كذَا في الأصل.

(٣) احترازٌ عن مُعتلِّ الفاء واللام؛ فإنه بالفتح أيضاً.

وما عَدَا هَذِهِ الثَّلاثةَ الأَنواعِ مِنْ أَسْماءِ المَكانِ لا يَجُوزُ انتِصابُهُ على الظَّرفِيَّةِ،

الكواكب الدرية

مُضارعٌ، وفاعلُه مُستَتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ، ﴿مِنْهَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ بـ﴿نَقْعُدُ﴾[1]، و﴿مَقَـٰعِدَ﴾: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و﴿لِلسَّمْعِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ نعتٌ لـ﴿مَقَـٰعِدَ﴾[2]، وجُملةُ ﴿نَقْعُدُ﴾ وما بعدَه في محلِّ نصبٍ خبرُ «كانَ»[3].

فإنْ كانَ مُشتَقًّا مِن غيرِ ما اشتُقَّ منه عامِلُه نحوُ: «ذهَبتُ في مَرمَى زَيدٍ، ورَمَيتُ في مَذهبِ عَمرٍو»، لم يَجُزْ في القياسِ نَصبُ شيءٍ منه على الظَّرفيَّةِ، بل يَجُب جرُّه بـ«في»، وشَذَّ قَولُهم في تَمثيلِ القُربِ والبُعْدِ: «هو مِنِّي مَقعَدَ القابلةِ» أي: مِن النُّفَساءِ، و«مَزجرَ الكلبِ» أي: مِن الزَّاجرِ، و«مَنزلةَ الولدِ» أي: مِن أَبيه، و«مَناطَ الثُّرَيَّا» أي: مِن المُتناوِلِ، فهذا يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه، والظَّرفُ فيها هو الخبرُ، فيَتَعَلَّقُ بالاستِقرارِ، و«مِنِّي»: مُتعلِّقٌ بما تَعَلَّقَ به الخبرُ مِن غيرِ أنْ يَكونَ خَبراً ثانياً[4]، ويَجوزُ أنْ يَكونَ خَبراً ثانياً[5].

تَنبيه: ما أَفادَهُ المصنِّفُ مِن أنَّ المشتَقَّ قَسِيمٌ لِلمُبهَمِ لا قِسمٌ منه، هو الذي جزمَ به ابنُ هِشامٍ في «الشُّذورِ» و«الأَوضحِ»، وهو الظَّاهرُ؛ لأنَّه يَكونُ مُختَصًّا كـ«جلَستُ مَجلِسَكَ»، ومُبهَماً كـ«جلَستُ مَجلِساً».

وهَذه الثَّلاثةُ الأنواعِ يَطَّرِدُ انتِصابُها على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ، **(وما عَدَا هَذِهِ الثَّلاثةَ الأَنواعِ مِن أَسماءِ المَكانِ، لا يَجُوزُ انتِصابُهُ على الظَّرفِيَّةِ)**، وكذَلك كلُّ ما كانَ مِن الظُّروفِ المكانيَّةِ مُختصًّا، وهو: ما له اسمٌ مِن جِهةِ نَفسِهِ، وله أَقطارٌ تَحويهِ؛ كـ«الدَّارِ، والبيتِ، والقصرِ، والطَّريقِ، والسُّوقِ، والمسجِدِ، والجامعِ، والقَريةِ، والمدينةِ، والبَلدِ، والشَّامِ، واليَمنِ،

(١) أو بمحذوف حال من ﴿مَقَـٰعِدَ﴾.

(٢) أي: متعلِّق بمحذوف هو نعتٌ، أي: مقاعدَ كائنةً للسمعِ، قال السَّمين: ولا يَجوزُ تَعلُّقها بـ﴿مَقَـٰعِدَ﴾ وإن كانَت مُشتقَّةً؛ لأنها مَكانٌ والأمكِنَة لا تَعمَل. اهـ والظاهرُ جوازُ تعلُّقه بـ﴿نَقْعُدُ﴾.

(٣) وجملةُ ﴿كُنَّا نَقْعُدُ﴾ في محل رفع خبر (أنَّ)، و(أنَّ) وما بعدها في تأويل مَصدر معطوفٍ على الهاء المجرُورة في قوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾، أي: آمنَّا به وبكونِنا كُنَّا نقُعد... إلخ.

(٤) أي: خبراً آخرَ، فالمرادُ الثاني باعتبار التعدُّد لا باعتِبار تَرتيبِه، وإلَّا فهو الأول وما بعدَه هو الثاني.

(٥) فلينُظر مَن الذي سبَقه إلى ذلك.

فَلا تَقُولُ: «جَلَسْتُ البَيتَ»، ولا «صَلَّيتُ المَسْجِدَ»، ولا «قُمْتُ الطَّرِيقَ»، ولَكِنْ تَجُرُّهُ بِـ«فِي»؛ وقَولُهُمْ: «دَخَلتُ المَسْجِدَ، وسَكَنْتُ البَيتَ» مَنصُوبٌ على التَّوَسُّعِ بِإسْقاطِ الخافِضِ.

الكواكب الدرية

والعراقِ، ومَكَّةَ، وطَيْبةَ[١]»، فهذا كلُّه لا يَنقاسُ نَصبُهُ، (فلا تَقُولُ: «جَلَسْتُ البَيتَ»، ولا: «صَلَّيتُ المَسجِدَ»، ولا: «قُمْتُ الطَّرِيقَ») بالنَّصبِ فِيهنَّ، (ولَكِنْ حُكمُهُ أنْ تَجُرَّهُ بـ«في») الظَّرفيَّةِ مُصرَّحاً بها، قالَه الفاكهيُّ[٢]، وقالَ العِصاميُّ: إنْ أرادَ بقَوله: (يُجَرُّ بـ«في») الجرَّ بها حَقيقةً، وَرَدَ عليه أنَّه يَجوزُ أنْ يُجَرَّ بالباءِ الظَّرفيَّةِ، وإنْ أرادَ بالجرِّ بها حقيقةً أو حُكماً، وَرَدَ عليه أنَّه لا يَجوزُ جَرُّهُ بِغيرِهما ممَّا يُفيدُ الظَّرفيَّةَ[٣] كما أَفْهَمَهُ كلامُ أبي حيَّان وغَيرِه، فتأمَّلْ! اهـ (وقَولُهُم) أي: العربِ فِيما سُمِعَ مِنهم: («دَخَلْتُ المَسْجِدَ»، و«سَكَنْتُ البَيتَ) والعِراقَ»، و«ذهَبتُ الشَّامَ»، و«قالَا خَيمَتَي أُمِّ مَعْبَدِ»[٤] مِن القَيْلولةِ، و«عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعلَبُ»[٥] أي: جرَى فيها بِاضطِرابٍ، (مَنصُوبٌ) كلُّ ما ذُكِرَ (على التَّوَسُّعِ بِإسقاطِ الخافِضِ)؛ لإجراءِ العاملِ القاصرِ الذي يَتَعَدَّى بحرفِ الجرِّ مُجرَى المتعدِّي بِنَفسِهِ مِن حيثُ إسقاطُ الواسِطةِ ونَصبُه، فهو على هذا مِن قَبِيلِ المَفعولِ به على الاتِّساعِ بِإسقاطِ «في»، والأصلُ: «دخَلتُ في المسجِدِ، وسكَنتُ في البيتِ»، فحُذِفَ الجارُّ كما حُذِفَ في قَولِهِ: «تَمُرُّونَ الدِّيارَ»[٦]، ونُصِبَ ما بعدَه؛ وهذا هو مَذهَبُ الفارسيِّ وطائفةٍ، واختارَه ابنُ مالكٍ،

---

(١) عَلَم على المدينة النبويَّة على ساكِنِها الصلاةُ والسلامُ.

(٢) «الفواكه» (ص٣٠٧).

(٣) أي: كـ(على).

(٤) في قولِ الشاعر:

جزَى اللهُ رَبُّ الناسِ خيرَ جَزائِه ... رَفِيقَين قالَا خَيْمَتَي أُمِّ مَعبَدِ

وهو من شِعر مَرويٍّ في قِصة الهجرة النَّبوية على أنَّ الجنَّ أنشَدَته، وأُمُّ مَعبَد اسمُها عاتِكة بنت خالد الخُزاعيَّة، و(قالَا) من القَيلُولة كما قال الشارحُ، والمرادُ بالرَّفِيقَين النبيُّ ﷺ وصاحِبُه ومُرافِقُه في الهِجرةِ أبو بكرٍ رضي الله عنه. والشاهدُ فيه: نَصبُ (خَيمَتَي) بإسقاط الخافض؛ إذ الأصلُ: قالَا في خَيمَتَي أُمِّ مَعبدٍ.

(٥) من قَول ساعِدةَ بن جُؤيَّة الهُذلي:

لَذْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتنُهُ ... فِيهِ كما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعلَبُ

(٦) مِن قَول جَرير: =

. . . . . .

وعزاهُ لسِيبويهِ؛ وقِيل: إنَّه مَنصوبٌ على الظَّرفيَّةِ تَشبِيهاً له بالمبهَم، وهو مَذهبُ الشَّلَوبين، وعزاهُ لسِيبويهِ، واختارهُ ابنُ الحاجبِ؛ وقيل: مَفعولٌ به، وعلَيه الأَخفَشُ وجماعةٌ.

وقَضيَّةُ تَمثيلِ المصنِّفِ بـ«سَكَنتُ البَيتَ» أنَّ حَذفَ الخافضِ يَطَّرِدُ بعدَ سائرِ الأَفعالِ[1]، وقالَ بَعضُهم: إنَّه لا يَطَّرِدُ بعدَ سائرِ الأَفعالِ، فلا يُقالُ: «صَلَّيتُ الدَّارَ»، ولا: «نِمتُ الدَّارَ».

فإنْ قُلتَ: لِمَ استَأثَرَ ظرفُ الزَّمان مُطلَقاً بِصَلاحيَتِهِ لِلنَّصبِ على ظرفِ المكانِ؟

قُلتُ: لأنَّ أصلَ العواملِ الفِعلُ، ودلالتُه على الزَّمانِ أَقوى مِن دَلالتِهِ على المكانِ؛ لأنَّه يَدلُّ على الزَّمانِ بِصيغتِهِ وبِالالتزامِ، وعلى المكانِ بالالتزامِ، فلمَّا كانَتْ دَلالتُه على الزَّمانِ قَويَّةً تَعدَّى إلى المبهَمِ وغيرِهِ، ولمَّا كانَتْ دَلالتُه ـ أي: الفعلِ ـ على المكانِ ضعيفةً، اختَصَّ بما ذكَرَهُ المؤلِّفُ؛ لأنَّ في الفعلِ دَلالةً عليه في الجُملةِ.

هذا، والمَنصوبُ بِنَزعِ الخافضِ هو الاسمُ المَنصوبُ بِفِعلٍ حَقُّه أنْ يَتعدَّى بِالحرفِ، لَكنَّه حُذِفَ عندَ تَعيُّنِهِ؛ استِغناءً عنه سَماعاً أو قِياساً، وقد شرَحتُ هذا الحدَّ في نحوِ وَرقةٍ، وسَمَّيتُه: «تعريفُ مَن انتَصبَ لِتَلقِّي الوَهبِ الفائِض، بِحَدِّ المَنصوبِ مِن الأسماءِ بِنَزعِ الخافِض».

= تَـمـرُّونَ الـدِّيـارَ ولَـم تَـعُـوجُـوا كـلامُـكُـمُ عـلَـيَّ إذَنْ حَـرامُ

وأنشَده بَعضُهم:

أَتَـمْـضُـونَ الـرُّسُـومَ ولا تُـحَـيُّـا؟

وفيه أيضاً حذفُ الجار.

(١) أي: لأن المسموعَ إنما هو (سكَنتُ الدارَ).

بابُ المَفعولِ مِن أَجلِه

ويُسَمَّى المَفعُولَ لِأَجلِه، والمَفعُولَ لَهُ، وهُوَ الِاسْمُ المَنصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَياناً لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعلِ، نَحوُ: «قامَ زَيدٌ إِجلَالاً لِعَمْرٍو، وقَصَدْتُكَ ابْتِغاءَ مَعرُوفِكَ».

الكواكب الدرية

بابُ المَفعولِ مِن أجلِهِ

(ويُسَمَّى: المَفعُولَ لِأجلِهِ) أي: الذي يُفعَلُ له فِعلٌ ويُوقَعُ مِن أجلِهِ؛ (ويُسَمَّى: المَفعُولَ لَهُ)، فلَه ثلاثةُ أسماء، بل أكثرُ مِن ذلك؛ إذ يُقالُ له: المَنصوبُ على العِلَّةِ، والمصدرُ المُعلِّلُ لما قبلَه.

(وهو الِاسْمُ) الفَضْلةُ كالأمثِلَةِ الآتيةِ، فخَرَجَ نحوُ: «حصَل لي رَغبةٌ في الخيرِ»، (المَنصُوبُ) بما في الجُملةِ مِن فعلٍ، كالأَمثلةِ التي ذكَرَها المصنِّفُ، أو شِبهِهِ نحوُ: «قَصدي لَكَ محبَّةً»، و«أنا زائرُكَ ابتِغاءَ نَفعِكَ»، (الذِي يُذْكَرُ) عِلَّةً و(بَياناً لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعلِ) الصَّادرِ مِن الفاعلِ، والمَفعولُ له سببٌ حاملٌ لِلفاعلِ على الفِعلِ، وعلامتُهُ: وُقوعُه في جَوابِ «لِمَ فعَلتَ؟»، وصحةُ تَقديرِهِ بلامِ العِلَّةِ، كما أنَّ المَفعولَ به مُقدَّرٌ بالباءِ[1]، والمَفعولَ فيه مُقدَّرٌ بـ«في»، والمَفعولَ معه مُقدَّرٌ بـ«مع»، (نَحوُ: «قامَ زيدٌ إِجْلالاً لِعَمْرٍو»)، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «إجلالاً»: مَفعولٌ لأجلِهِ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «لعمرٍو»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ في محلِّ نَصبٍ نعتٌ لـ«إجلالاً»[2]، والتَّقديرُ: إجلالاً كائناً لِعَمرٍو، (و«قَصَدْتُكَ ابتِغاءَ مَعرُوفِكَ»)، وإعرابُه: «قَصدتُك»: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، «ابتغاءَ»: مَفعولٌ لأجلِهِ، و«مَعرُوفِكَ»: مُضافٌ إليه.

ومِن ذلك قولُهم: «فعَلتُ كذا مَخافةَ الشَّرِّ»، و«فعَلتُ ذلك أجلَ كذَا»، وقولُه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩].

وكَرَّرَ المصنِّفُ المثالَ إشارةً إلى أنَّ المَفعولَ لأجلِهِ وإنْ كانَ عِلَّةً، لكنْ يَكونُ نَكرةً كالمثالِ الأوَّلِ، ومَعرِفةً كالمثالِ الثَّاني، فإنَّ «ابتغاءَ» بإضافتِهِ إلى «مَعروفِ» المُضافِ

(١) أراد أنَّ نحوَ: (زيداً) مِن (ضرَبتُ زيداً) مُقدَّر بالباء حينَ تَفسيرِه بـ(فعَلتُ به الضَّرْبَ).

(٢) الأظهَر أنه متعلِّق بـ(إجلالاً) وأنَّ اللامَ مُقوِّيَة.

. . . . . .

الكواكب الدرية

إلى الضَّميرِ اكتَسبَ التَّعريفَ، وفي «المفصَّلِ» و«شرحِهِ» لِهُطَيل: ويَكونُ ـ يعني: المَفعولَ لأجلِهِ ـ مَعرفةً ونَكرةً، أي: على الصَّحيحِ، وذهبَ الجَرميُّ إلى أنَّه لا يكونُ مَعرفةً، وليسَ بشَيءٍ؛ لأنَّه لا مانعَ مِن ذلك، ولأنَّه قد سُمِعَ عنهُم، وقد جمَعَهُما العَجَّاجُ في قَولِهِ يَصفُ ثَوراً وَحشِيًّا أَفلَتَ مِن الصَّائدِ[1]: [الرجز]

يَـــرْكَـــبُ كُـــلَّ عـــاقـــرٍ جُـــمْـــهـــورِ
مَـــخـــافـــةً وزَعَـــلَ الـــمَـــحـــبُـــورِ
والـــهَـــوْلَ مِـــن تَـــهَـــوُّلِ الـــهُـــبُـــورِ[2]

وفيه دَليلٌ على أنَّه قد يَكونُ مَعرِفةً بالإضافةِ كقَولِه: «وزَعَلَ المَحبُورِ»، وبِالألف واللامِ كقَوله: «والهولَ».

و«العاقرُ»: الرَّمْلةُ التي لا تُنبِتُ[3]، و«الجُمهورُ»: الجماعةُ المجتَمِعةُ[4]، و«الزَّعلُ»:

---

(١) عبارةُ البَغداديِّ: شَبَّه بَعيرَه في السُّرعة بِالثَّور الوَحشيِّ المَوصُوف بِهَذا الوَصف.

(٢) أمَّا القائلُ والمُفرداتُ فقد تَكفَّل بذِكرِهما الشارحُ، ومِن الثاني يُفهَم المعنَى العامُّ، وأمَّا **الإعراب**: فهو: «يَركب»: فعل مضارع مَرفوع، وفاعِله: هو. «كُلَّ»: مفعول به مُضاف. «عاقرٍ»: مُضاف إليه. «جُمهورِ»: صفة لـ(عاقرٍ). «مَخافةً»: مَفعول لأجله مَنصوب. «وزَعلَ»: عاطفٌ ومعطوف على ما قبلَه، و(زعلَ) مُضاف، و«المَحبور»: مضافٌ إليه. الواو: حرف عطف، و«الهولَ»: معطوف على (مخافةً). «مِن تهوُّلِ»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(الهَول)، وهو مُضاف. «الهُبُورِ»: مُضاف إليه مَجرور.

والشاهد: في قَولِه: (مخافةً وزَعلَ المحبور والهولَ)؛ حيثُ وَقعَ كلٌّ من الثلاثةِ مفعولاً لأجلِه، وجيءَ بالأول نكرةً، وبالثاني معرَّفاً بالإضافةِ، وبالثالث معرَّفاً باللام، فدلَّ على أنَّ اشتراطَ بعضِهم تنكيرَه ليس بشيءٍ. وجاء في «الخِزانة»: (زَعلَ) مَصدرٌ مُضاف إلى فاعِله، فليس مَفعولاً لأجلِه لاختِلافِ الفاعل؛ وإنَّما هو مَصدَرٌ تَشبِيهيٌّ، أي: زَعلاً كزَعَلِ المَحبُورِ، فالمَحذُوفُ هو المَفعولُ له؛ وفيها أيضاً: وقال بعضُهم: (الهَولَ) عَطفٌ على (كُلَّ عاقر)، أي: يَركبُ كُلَّ عاقرٍ ويَركَبُ الهولَ، فيَكُونُ مَصدراً بِمَعنى اسمِ المَفعول، وعلى هذا يكون مَفعولاً به لا مَفعولاً له، فلا يَكونُ الإتيانُ به نَصًّا في الاستِشهادِ.

(٣) شُبِّهت بِالمرأة العاقِرِ التي لا تَلِد.

(٤) وأراد به الرَّملةَ المُجتمِعةَ ههنا، وإنَّما خصَّها لأنَّ بَقَرَ الوحش إذا دَهَمَها القانِص اعتَصَمت بِرُكوب الرَّمل، فلا تَقدِرُ الكِلابُ عليها. «الخزانة».

وَيُشْتَرَطُ كَونُهُ مَصْدَراً، .....

الكواكب الدرية

أي: القَلَقُ مِن النَّشاطِ، و«المحبورُ»: المَسرورُ المُنعَّمُ(١)، و«الهولُ»: الفزَعُ، و«التَّهوُّلُ»: عِظَمُ الشَّيءِ في العَينِ(٢)، و«الهُبُورُ»: المطمَئِنُّ مِن الأرضِ(٣). اهـ مُلخَّصاً.

(ويُشتَرَطُ) لجَوازِ نصبِ المَفعولِ لأجلِهِ ثَلاثةُ أشياءَ؛ لأنَّ معنى التَّعليلِ يَقوَى بهذه الثَّلاثةِ التي سَنذكُرُها، فيَصحُّ معها حذفُ الحرفِ الدَّالِّ على التَّعليلِ. ووَجهُ القوَّةِ فِيما حَصَلَتْ فيه هذه الأُمورُ أنَّ أكثرَ ما يَكونُ التَّعليلُ كذَلك، فكانَ فيها تَنبيهٌ عليه، فصحَّ حَذفُ اللَّامِ.

الأَوَّلُ مِن الثَّلاثةِ: (كَونُه) أي: المَفعولِ لأجلِهِ (مَصْدَراً)، وهل يُشترَطُ مع ذَلك كونُه قَلبِيًّا أم لا؟ فيه خِلافٌ، والأصَحُّ اشتراطُ كونِهِ قَلبِيًّا، أي: مِن أفعالِ النَّفسِ الباطنةِ، كـ«الرَّغبةِ والرَّهبةِ، والتَّعظيمِ والإجلالِ»؛ لأنَّ أفعالَ الجَوارحِ لا تَجْتَمِعُ في الزَّمانِ مع الفعلِ المعلَّلِ، فلا يَجوزُ: «جئتُكَ ضَرْبَ زيدٍ» أي: لِتَضْرِبَهُ، خِلافاً للفارسيِّ فإنَّه أجازَه، قالَ ابنُ عَنقاء: وظاهرُ «الارتِشافِ» مُوافَقتُهُ(٤). والمرادُ بِالمصدرِ: ما يَعُمُّ المصدرَ واسمَهُ.

وأجازَ يُونسُ كونَهُ غيرَ مَصدرٍ، كقَولِهم: «أمَّا العَبِيدَ فذُو عَبِيدٍ» ـ بِنَصبِ «العَبيدَ» ـ بمعنى: مهما يُذكَرْ شخصٌ مِن أجلِ العَبِيدِ، فالمَذكورُ ذو عَبيدٍ لا غيرُ، وأَنْكَرَ سِيبويهِ نَصبَ «العَبِيد»، وقال: إنَّه لُغةٌ خَبيثةٌ قَليلةٌ، وأوجبَ الرَّفعَ(٥)، وأَوَّلَهُ الزَّجَّاجُ على حذفِ المَصدَرِ(٦)، أي: «أَمَّا تَملُّكَ العَبيدِ»، والذي علَيه أكثرُ مُحقِّقِي المتأخِّرينَ كابنِ هشامٍ على(٧) أنَّ «العَبِيدَ» ونحوَه ممَّا جاءَ مِن هذا التَّركيبِ: مَنصوبٌ على أنَّه مَفعولٌ به، أي: مَهما ذكَرتَ

(١) اسمُ مَفعول مِن (حَبَرَني الشيءُ): إذا سَرَّني.

(٢) وجَعَله بضُهم بالراء وقال: والتَّهوُّر: الانهِدام، أي: ولِمَخافَتِه من تَهوُّرِ الأمكِنة المُطمَئِنَّة.

(٣) عبارة ابنِ هُطَيل: والهبورُ: جمعُ هَبر وهو المطمئِنُّ من الأرض. اهـ وهو الموافق لما في كُتُب اللغة.

(٤) لم يَظهَر لي هذا منه، بل غايةُ ما فيه أنه حكَى تجويزَ الفارسي لِلمثال المذكور، على عادتِه في حِكاية الأقوال.

(٥) فيه نظر؛ بل الصحيح أن سيبَويه إنما أنكَره بمعنى أنكَر القياسَ عليه؛ وقال: إنَّ رِواية النصب خَبيثةٌ رَديئة فلا يَجوزُ التَّخريج عليها.

(٦) أي: الذي هو مفعولٌ له في الحَقيقة.

(٧) الصوابُ إسقاطُ هذا الحرف لِتَقدم (عليه) في صِلة الموصول الواقعِ مُبتدأ.

واتِّحادُ زَمانِهِ وزَمانِ عامِلِهِ، واتِّحادُ فاعِلِهما كما تَقَدَّمَ في المِثالَينِ، وكَقَولِه تَعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، .....

الكواكب الدرية

العَبيدَ، ونحوُ قَولِهم[١]: «أمَّا البَصرةَ فلا بَصرةَ لكُم» أي: مَهما تَرى البَصْرَةَ، وهذا هو الرَّاجحُ.

(و) **الثَّاني**: (اتِّحادُ زَمانِهِ وزَمانِ عامِلِهِ)، بأنْ يَكونَ زمنُ العِلَّةِ والمعلُولِ واحداً، وذلك بأنْ يَقَعَ الحَدَثُ الذي هو مَضمُونُ العاملِ في بعضِ زمنِ المَصْدَرِ، كـ«جِئتُكَ طَمعاً، وقَعَدتُ عن الحربِ جُبْناً»، فالمجيءُ وَقَعَ في بعضِ أَزمِنَةِ الطَّمَعِ، والقُعودُ عن الحَرْبِ وَقَعَ في بعضِ أَزمنةِ الجُبْنِ؛ أو يَكونَ أوَّلُ زمانِ الحَدَثِ آخِرَ زمانِ المَصدَرِ، نحوُ: «جِئتُكَ خوفاً مِن فِرارِكَ»، أو بِالعَكسِ، نحوُ: «شَهِدتُ الحَرْبَ إيقاعاً لِلصُّلحِ بينَ الفَريقينِ».

(و) **الثَّالثُ**: (اتِّحادُ فاعِلِهما)، بأنْ يَكونَ فاعِلُه وفاعلُ عامِلِهِ واحداً. وما ذَكَرَهُ المصنِّفُ مِن اشتراطِ الاتِّحادِ في الوقتِ والفاعلِ هو رأيُ الأَعلَمِ[٢] والمتأخِّرينَ، ولم يَشتَرِطْ ذلك سِيبويهِ، ولا أَحدٌ مِن المتقدِّمينَ، والمُعتَمَدُ ما قاله المصنِّفُ تَبعاً لِلمُتأخِّرينَ، وذلك (كما تَقَدَّمَ في المِثالَينِ)؛ فإنَّ «إجلالاً، وابتغاءَ» مَصدَرانِ، وزَمنَهُما وزمنَ عامِلِهما واحدٌ، وكذا فاعلُهما وفاعِلُ عامِلِهما.

(وكقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لا»: ناهيةٌ، ﴿تَقْتُلُوٓاْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «أولادَ»: مَفعولٌ به، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿خَشْيَةَ﴾: مَفعولٌ لأجلِه، وهو مصدرٌ ذُكِرَ عِلَّةً لِلقتلِ المَفهومِ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ﴾ مُشارِكٌ له في الوقتِ والفاعلِ. ومعنى الآيةِ: ولا تَقتلُوا أَولادَكم مَخافةَ الفاقةِ، قالَ البَيضاويُّ: وقَتلُهم أَولادَهم هو وَأْدُهم بَناتِهم مَخافةَ الفَقرِ،

---

(١) لعلَّ الأصل: ونحوُه قولُهم.

(٢) هو يُوسف بن سُليمانَ الشَّنْتَمَرِيُّ الأندَلُسِيُّ، أبو الحَجَّاج المعرُوفُ بالأَعلَم، عالِمٌ بِالأدب واللغة، وُلد في (Santa Maria) من بِلاد الأندلُس، ورَحل إلى قُرطُبة ومات في إشبيلِيةَ سنةَ (٤٧٦هـ)، من كُتُبه «النُّكَت على كتاب سيبويه» و«شَرح الحَماسة» و«شَرح الشعراء الستة». والأعلَمُ في اللغةِ هو مَشقُوقُ الشَّفة العُليا.

وقَولِه تَعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]؛ ولا يَجُوزُ «تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ» لِعَدَمِ اتِّحادِ الزَّمانِ، .....

الكواكب الدرية

فنَهاهم عنه، وضَمِنَ لهم أَرْزاقَهم فقال: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾. اهـ، وقالَ غيرُه: الوَأْدُ: دَفنُ البَناتِ في حالةِ الحياةِ، كانتِ العربُ تَفعلُ ذلك مخافةَ الفَقرِ والعَيلةِ[1] والسَّبيِ والعارِ. اهـ

(وقَولِهِ تَعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿يُنفِقُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ بثبوتِ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «أموالَ»: مَفعولٌ به، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿ٱبْتِغَآءَ﴾: مَفعولٌ لأجلِهِ، وهو: إمَّا[2] مصدرٌ ذُكِرَ عِلَّةً لِلإنفاقِ المَفهومِ مِن ﴿يُنفِقُونَ﴾، وهو مُتَّحِدٌ به وَقتاً وفاعلاً.

فإنْ قُلتَ: فما تَصنَعُ في نحوِ قَولِهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]؟ فإنَّ فاعلَ «يُري» هو ضميرُه سُبحانه، وفاعلَ الخوفِ والطَّمعِ هُمُ المخاطَبُون؟

قُلتُ: الخَوفُ والطَّمعُ اسمَا مَصدرٍ بمعنى: «التَّخويفِ والتَّطمِيعِ»، أو «الإخافةِ والإطماعِ»، لا مَصدَرانِ، فيَتَّحِدُ الفاعلُ حينئذٍ؛ لأنَّ فاعلَ التَّخويفِ والتَّطمِيعِ هو اللهُ.

وكذَلك[3] نحوُ: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ﴾ [الأنفال: ١١]، فإنَّ فاعلَ الأَمَنةِ والتَّغشيةِ هو الباري سُبْحانه، فهو مَفعولٌ لأجلِهِ، ويَجوزُ أنْ يَكونَ حالاً[4].

(**ولا يَجُوزُ «تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ»**) بِنَصبِ «السَّفر» مَفعولٌ[5] لأَجلِهِ؛ (**لِعَدَمِ اتِّحادِ الزَّمانِ**)، فإنَّ زمنَ التَّأهُّبِ سابِقٌ على زمنِ السَّفرِ وإنْ كانَ فاعِلُهما واحداً. والتَّأهُّبُ مأخوذٌ مِن الأُهْبَةِ بضمِّ الهمزةِ، وهي: العُدَّةُ التي يَحتاجُها المسافرُ في سَفَرِهِ كالزَّادِ ونَحوِهِ، كما يُفيدُه كلامُ «القاموسِ».

---

(١) بفتح العين بمعنى الفَقر، قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾.

(٢) كذا في الأصل.

(٣) أي: في كونِه مفعولاً لأجله لاتحادِ الفاعلَين، ولو قدَّمه قبل الاعتراضِ بآية البَرق لكان أولى.

(٤) أي: من الفاعل حقيقةً أو المفعولِ مُبالغةً.

(٥) الوَجهُ: مفعولاً.

ولا «جِئْتُكَ مَحَبَّتَكَ إيَّايَ» لِعَدَمِ اتِّحادِ الفاعِلِ، بَل يَجِبُ جَرُّهُ باللامِ، تَقُولُ: «تَأَهَّبْتُ لِلسَّفَرِ، وجِئْتُكَ لِمَحَبَّتِكَ إيَّايَ».

الكواكب الدرية

(ولا) يَجوزُ أيضاً نحوُ: («جِئتُكَ مَحَبَّتَكَ إيَّايَ») بِنَصبِ «مَحبَّتَكَ» على أنَّه مَفعولٌ لأجلِهِ مُضافٌ لِفاعلِهِ، و«إيَّايَ» مَفعولٌ به، وإنَّما لم يَجُزْ نَصبُهُ (لِعَدَمِ اتِّحادِ الفاعِلِ)؛ فإنَّ فاعلَ المجيءِ هو المتكلِّمُ، وفاعلَ المَصدَرِ هو المُخاطَبُ، فلا يَجوزُ نَصبُهُ وإنْ كانَ زَمنُهما واحداً. (بل يَجِبُ جَرُّهُ) أي: المصدَرِ في المِثالَينِ المَذكورَينِ؛ لِعَدمِ استِيفائِهِ لِشُروطِ جوازِ نَصبِهِ، ويَكونُ جرُّهُ (بِاللَّامِ) التَّعلِيليَّةِ، وعلى هذا (تَقُولُ: «تَأَهَّبْتُ لِلسَّفرِ»)، وإعرابُه: «تَأَهَّبْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «للسَّفرِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن ضميرِ المتكلِّمِ[1]، (و«جِئتُكَ لِمَحَبَّتِكَ إيَّايَ»)، وإعرابُه: «جئتُكَ»: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، «لمحَبَّتِكَ»: اللَّامُ: حرفُ جرٍّ، «محبَّتِكَ»: مَجرورٌ باللَّامِ، و«محبَّةٌ» مصدرٌ مُضافٌ إلى فاعلِهِ، و«إيَّايَ»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن التَّاءِ في «جِئتُ»[2].

ويَجوزُ أنْ يُجَرَّ بكلِّ ما يُفِيدُ التَّعليلَ، وهي: الباءُ نحوُ: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ﴾ [النساء: ١٦٠]؛ و«في» نحوُ: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: ١٤]، أي: بسببِهِ؛ و«عن» نحوُ: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]؛ والكافُ نحوُ: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ و«على» نحوُ: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ و«كي» نحوُ: «زُرتُكم كَيما تُكرِمُوني».

وقد استَثنى ابنُ مالكٍ في «العُمْدةِ»[3] مِن المُعلِّلِ الفاقدِ شَرطاً: المصدرَ المُؤوَّلَ مِن «أنَّ، وأنْ» وصِلَتِهما، فلا يَجبُ معَه اتِّحادُ الزَّمانِ والفاعلِ[4]، بل يَجوزُ نَصبُهُ وإنِ اختَلَفَ فاعِلُه وفاعلُ عامِلِهِ، أو زَمنُه وزَمنُ عامِلِهِ، نحوُ: «زُرتُكَ أنْ تُكرِمَني، أو أنَّك تُكرِمُني».

---

(١) الصحيحُ أنه متعلِّق بالفعل قبلَه، يقال: أهَّب لِلأمر وتأهَّب له: بمعنى استعدَّ وأخَذ الأُهبةَ وهي العُدَّة، وحينئذٍ فالمثالُ غيرُ ظاهر في معنى التَّعليل.

(٢) الصحيحُ في هذا أيضاً أنه متعلِّق بالفعل قبلَه وهو (جِئتُ)؛ لأن المحبَّةَ هي علَّةُ المجيء.

(٣) هو كتابُ «عُمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ»، ولابن مالك نفسِه شرحٌ عليه.

(٤) الصحيحُ أنَّ ابنَ مالكٍ لم يَقُل ذلك، وإنما قال ما مَعناه: (يُنصبُ المصدر الظاهرُ المشاركُ لِلمُعَلَّل فاعلاً =

. . . . . .

الكواكب الدرية

تَنبِيه: ما استَوفى الشُّروطَ الثَّلاثةَ لا يَتَعَيَّنُ نَصبُهُ، بل يَجوزُ جرُّه بلامِ التَّعليلِ وما نابَ عنها في إفادةِ التَّعليلِ مِن الحُروفِ السَّابقةِ، فيُجَرُّ بِكَثرةٍ إنْ كانَ بـ«أل» كـ«ضرَبتُهُ لِلتَّأديبِ»، وبِقِلَّةٍ إنْ كانَ مُجرَّداً منها ومِن الإضافةِ، كقَولِهِ: [الرجز]

مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ ... وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرْ(١)

وباستِواءٍ إنْ كان مُضافاً نحوُ: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

وفي حالِ جَرِّهِ يَكونُ مَفعُولاً به بواسِطةِ حرفِ الجرِّ، كما يُفِيدُه قولُ بَعضِهم: قَضيَّةُ الحَدِّ

= وزَماناً، فإن لم يكُن كذلك جُرَّ باللامِ إن لم يكُن أنْ أو أنَّ)، أي: لأنَّ حرفَ الجرِّ يُقدَّر معهما كما صرَّح به في «الشَّرح»، فشرطُ الاتِّحاد في الفاعلِ والزمانِ باقٍ في الجَميعِ، والاستِثناءُ إنما هو في عدمِ ظُهور اللامِ ونحوِها في الموضِعَين المذكورَين.

(١) قال السُّلطاني: البيتُ مع كثرةِ وُرُودِه ـ حتَّى في كُتب الفقه في الكلامِ على اشتِقاق (التيمُّم) ـ لم أرَ أحداً نَسَبه لقائِلِه ولا زادَ عليه.

اللغة: (أمَّكُم): قَصَدَكم. (لِرَغبةٍ): مصدرُ (رَغِب في الشيء): إذا أراده وأقبَل عليه، فإذا تعدَّى الفعلُ بـ(عن) نحو: (رَغِبَ عنه) صار مَعناه: تَرَكه وانصَرَف عنه. (جُبِر): أصلِح حالُه وأُعطيَ ما يُريد، مِن قولِهم: جبَرتُ اليَتيم: أعطيتُه. وفي رواية: (ظَفِر)، أي: نال مَقصودَه وفاز به. (ناصِريه): جمعُ ناصِر، وهو المُعِين.

المعنى: وَصف مَمدوحِيه بأنهم لا يَخيبُ عافِيهم وقاصدُهم، فمَن قَصَدهم لأجلِ رَغبةٍ في إحسانِهم جبَرُوا خاطِرَه بإعطائِه ما سأل وظَفِرَ بِمَقصُودِه مِنهم، ومَن التَجَأ إلَيهم واستَعان بِهم انتَصَر على عَدُوِّه وصارَ عزيزاً بِهِم.

الإعراب: «مَن»: اسم شرطٍ جازم في مَحل رفع مُبتدأ، وخبرُه جملتَا الشرط والجواب، أو إحداهُما. «أمَّكم»: (أمَّ): فعل ماضٍ، والفاعل: هو، و(كُم): مفعولٌ به، والجملةُ في محلِّ جزم فِعل الشَّرط. «لِرَغبة»: مُتعلِّق بـ(أمَّ). «فِيكم»: مُتعلِّق بـ(رَغبة) أو بمحذوفٍ صِفة لها. «جُبر»: فعل ماضٍ مَبني لِلمفعول سُكِّن للوقف، وهو في محلِّ جزم جَواب الشرط. الواو: عاطِفة. «مَن»: اسم شرطٍ جازمٌ في محل رَفع مُبتدأ، وفي خبرِه الخلافُ السابقُ. «تَكونُوا»: فعلٌ مضارع ناقص، وهو فِعلُ الشرطِ مجزومٌ بِحَذف النون، وواوُ الجماعة: في محلِّ رفعِ اسمه. «ناصِريه»: خبرُ (تَكُونوا) منصوب بِالياء لأنه جمعُ مُذكَّر سالم، والهاء: في محل جرٍّ بالإضافة. «يَنتَصِر»: مُضارعٌ جوابُ الشَّرط مَجزوم، وفاعلُه: هو.

والشاهد: في قولِهِ: (لِرَغبة)؛ فإنه مَصدر قَلبي واقعٌ مَفعولاً لأجله، وقد جرَّه بلامِ التَّعليل مع كونِه مُجرَّداً من (أل) ومِنَ الإضافة، ومُستَوفِياً شُرُوط المفعول لأجلِه، وهذا قليلٌ.

. . . . . .

أنَّ نحوَ: «قُمتُ لإجلالِكَ» مَفعولٌ له، وذلك رأيُ ابنِ الحاجِبِ، والقَومُ على أنَّه مَفعولٌ به بواسِطةِ حرفِ الجرِّ، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاحِ. اهـ[1]

(١) انظر: «الحدائق الندية» (١/ ٢٩٠).

باب المَفعُول معه

وهُوَ الاسْمُ المَنصُوبُ الَّذِي يُذكَرُ بَعدَ واوٍ بِمَعنَى «مَع»؛ لِبَيانِ مَن فُعِلَ مَعَهُ الفِعلُ، مَسْبُوقاً بِجُمْلةٍ فِيها فِعلٌ، أوِ اسْمٌ فِيهِ مَعنَى الفِعلِ وحُرُوفُهُ، .....

الكواكب الدرية

بابُ المَفعولِ معه

هذا البابُ هو خَاتِمَةُ المفاعيلِ، وجُعِلَ آخِرَها لِكَونِ العاملِ لا يَصِلُ إليه إلَّا بواسِطةٍ ظاهرةٍ، وهي: الواوُ، ولِلخلافِ في كونِهِ قِياسيًّا أو سَماعِيًّا، وإنْ كانَ المختارُ كما قالَهُ العِصاميُّ أنَّه قِياسيٌّ مُطلَقاً، وعِبارةُ بَعضِهم: قالَ ابنُ مالكٍ: والصَّحيحُ استعمالُ القِياسِ فيه على الشُّروطِ المَذكورةِ[1]، واختارَ ابنُ عُصفورٍ عدمَ القِياسِ. اهـ

وقولُه: (معه) نائبُ الفاعلِ أُسنِدَ إليه (المَفعولُ) كما أُسنِدَ إلى المَجرُورِ في (المَفعول به)، و(المَفعول فيه)، و(المَفعول له)، والضَّميرُ المَجرورُ عائدٌ على «أل»، كذا قالَ العِصاميُّ، وخالَفَهُ بعضُ المتأخِّرينَ فقال: نائبُ الفاعلِ هو الضَّميرُ العائدُ إلى المَصدَرِ المَفهومِ مِن (مَفعولٍ)، كما قيلَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]؛ لأنَّ «مع» لازمُ النَّصبِ على الظَّرفيَّةِ كـ«بينَ»، فلا يَصحُّ نِيابَتُه عن الفاعل. اهـ

(وهو الِاسمُ) الفَضْلةُ (المَنصُوبُ) بما قبلَه مِن فعلٍ أو شِبهِهِ ممَّا فيه حُروفُه ومَعناه، وهو في المعنَى كالمَفعولِ به، فنَحوُ: «سِرتُ والنِّيلَ» مَعناه: «سِرتُ بالنِّيلِ» بباءِ المصاحَبةِ، قاله ابنُ عنقاء، (الذِي يُذْكَرُ بعدَ واوٍ بِمَعنَى «معَ») أي: مُفِيدةٍ لِلمعيَّةِ، جِيءَ بِذَلكَ الاسمِ المَنصوبِ بعدَ واوٍ بمعنَى «مَع» (لِبَيانِ مَنْ فُعِلَ معَه الفِعلُ)، لا على جِهةِ المشاركةِ كما تُفِيدُه الأمثلةُ، بل على جهةِ المصاحَبةِ، والمرادُ بها أنْ تَكونَ مع الفاعلِ في صُدورِ الفعلِ عنه، وذلك في نحوِ: «سِرتُ وزَيداً»، أو مع المَفعولِ في وُقوعِ الفعلِ عليه في زمَنٍ واحدٍ نحوُ: «تركتُ النَّاقةَ وفَصِيلَها»، (مَسبُوقاً) أي: ذلك الاسمُ (بِجُمْلةٍ فِيها فِعلٌ، أو) فيها (اسمٌ فِيهِ مَعنَى الفِعلِ) الذي تَضَمَّنَهُ، وهو الحَدَثُ، (وحُرُوفُهُ) أي: الأَصليَّةُ.

---

(١) «شرح التَّسهيل» لابن مالك (٢/ ٢٦٣).

نَحوُ: «جاءَ الأَمِيرُ والجَيشَ، واسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ، وأَنا سائِرٌ والنِّيلَ».

الكواكب الدرية

(نَحوُ: «**جاءَ الأَمِيرُ والجَيشَ**») أي: مع الجيشِ، وهذا المثالُ والذي بعدَه مِثالانِ لِلمَسبوقِ بجُملةٍ فيها فعلٌ، **وإعرابُه**: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فتحةٍ ظاهرةٍ، «الأَميرُ»: فاعلٌ، الواوُ: واوُ المعيَّةِ، «الجيشَ»: مَفعولٌ معه، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (و«**استَوَى الماءُ والخَشَبَةَ**») أي: مع الخشبةِ، **وإعرابُه**: «استوى»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فتحةٍ مُقدَّرةٍ على الألفِ كما تَقولُ في «صَلَّى، وسَعى» ونحوِ ذلك ممَّا آخِرُه ألفٌ، «الماءُ»: فاعلٌ، «والخَشبةَ»: الواوُ: واوُ المعيَّةِ، «الخَشبةَ»: مَفعولٌ معه، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

وعدَّدَ المصنِّفُ المثالَ لِيُفيدَ أنَّ ما بعدَ الواوِ قد يَكونُ صالحاً لِمُشاركةِ ما قبلَه في حُكمِهِ، فيَصِحُّ عطفُه عليه، وذَلك كالمثالِ الأَوَّلِ، فإنَّ نِسبةَ المجيءِ في المعنى إلى الجَيشِ مُمكِنةٌ إمكانَها إلى المخاطَبِ[1] بأنْ تَقولَ: «جاءَ الأَميرُ وجاءَ الجيشُ»؛ وقد لا يَكونُ ما بعدَ الواوِ صالحاً لِمُشاركةِ ما قبلَه في حُكمِهِ، فيَمتَنِعُ عَطفُه عليه، وذلك كالمثالِ الثَّاني، فإنَّ الخَشبةَ غيرُ مُشارِكَةٍ للماءِ في الاستِواءِ؛ إذِ الاستِواءُ هنا بمعنَى الارتفاعِ والاعتِلاءِ، لا بمعنى الاعتِدالِ الذي هو ضِدُّ الاعوِجاجِ، فيَمتَنِعُ عطفُها على الماءِ؛ لِفَسادِ المعنى بِذَلك، ويَجبُ نَصبُها مَفعُولاً معه.

والخشَبةُ مِقياسٌ ولو[2] مِن حَديدٍ ونحوِه، أو حجرٌ [3] مَنحوتٌ يُرَكَّزُ في الأَنهارِ غالباً، وفي البِرَكِ الكبيرةِ، وفيه عَلامةٌ[4] يُعرَفُ بها وَزنُ الماءِ وقَدْرُه، زيادةً ونَقصاً، والمعنى: أنَّ الماءَ لم يَزَلْ يَزدادُ حتَّى صارَ مُصاحِباً لِلخَشَبَةِ في استِوائِهِ، أي: ارتِفاعِهِ.

(و«**أَنا سائِرٌ والنِّيلَ**») أي: معَه، وهذا المثالُ لِلمَسبوقِ بِجُملةٍ فيها اسمٌ فيه معنَى الفعلِ وحُروفُهُ، فإنَّ «سائرٌ» بمعنى: «يَسيرُ»، وحُروفُه هي حروفُ الفعلِ، وهذا المثالُ يَمتنِعُ فيه

---

(١) لو قال: إمكانَها إلى الأمير.

(٢) كذَا وقَع في «غُرَر الدُّرر» أيضاً. ومثلُه قولُه الآتي: (وزنُ الماء).

(٣) هكَذا بالضبطَين معاً في نُسخة خَطيَّة من «الغُرَر».

(٤) الأولى: (علاماتٌ) كما في كلامِ ابن عَنقاء.

. . . . . .

الكواكب الدرية

العطفُ، ويَجِبُ فيه النَّصبُ أيضاً؛ لأنَّه لا يَصِحُّ فيه مُشارَكَةُ ما بعدَ الواوِ لما قَبلَها؛ لأنَّه لا يُقالُ: «سارَ النِّيلُ»، بل يُقالُ: جَرى، فمعنَى المثالِ حينئذٍ: أنا سائرٌ مُصاحبٌ في السَّيرِ النِّيلَ، لا أنَّه: سارَ وسارَ النِّيلُ معَه.

وقد عُلِمَ مِن هذا المثالِ والذي قَبلَه فَسادُ قولِ الأَخفشِ[١]: لا يَجوزُ النَّصبُ إلَّا حيثُ يَجوزُ العطفُ في المعنَى، نحوُ: «جاءَ الأَميرُ والجَيشَ»، فلا يُقالُ: «جَلسَ زيدٌ والسَّاريةَ»، ولا: «ضَحِكَ زيدٌ وطُلُوعَ الشَّمسِ»؛ لأنَّ الجُلوسَ لا يُسنَدُ إلى السَّاريةِ، والضَّحِكَ لا يُسنَدُ إلى الشَّمسِ.

تَنبيه: عُلِمَ ممَّا ذَكَرَهُ مِن الحدِّ والأَمثلةِ أنَّ المَفعولَ معه لا يَكونُ فِعلاً، فلم يَدخُلْ نحوُ: «لا تَأكلِ السَّمَكَ وتَشرَبَ اللَّبَنَ» بِنَصبِ «تَشرَبَ»؛ لأنَّه وإنْ كانتِ الواوُ فيه لِلمَعيَّةِ، لكنَّهُ ليسَ باسمٍ، بل هو فِعلٌ، فالواوُ في مِثلِهِ عاطفةٌ كما سيَأتي في نَواصبِ الفعلِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى، وقيل: إنَّه مَفعولٌ مَعه حَقيقةً، وصحَّحَهُ[٢] حَفيدُ ابنِ هشامٍ[٣]، وعلى هذا فالمرادُ بِالاسمِ أَعَمُّ مِن أنْ يكونَ صريحاً، أو مُؤوَّلاً مِن «أنْ» والفعلِ، ولا تَكونُ الواوُ في مِثلِهِ حِينئذٍ عاطفةً، وهو خِلافُ الرَّاجحِ.

ولا يَكونُ جُملةً[٤] نحوُ: «سِرْتُ والشَّمسُ طالِعةٌ»، فقَولُنا: «والشَّمسُ» مُبتدأٌ، و«طالِعةٌ»

---

(١) نَسب ابنُ مالك هذا المذهبَ في «التَّسهيل» لابن جِني، فقال ناظرُ الجيش بعد أن صحَّح المذهب الآخَر: لكن المَنقولُ أنَّ ما ذكَره عن ابن جني هو قَولُ الجُمهور، وأنه مَحكيٌّ عن الأخفش، وأنه قولُ السِّيرافي والفارِسي، ومُختارُ الشَّلَوبِين وأتباعِه كابن عُصفور وابن الضائِع، حتى قال ابنُ الباذش: يَمتنع بإجماعٍ أن يكونَ المفعولُ معه غيرَ مَنقُول من العَطف. اهـ

(٢) عبارتُه بحروفها (١/ ٣١٦): يَنبغِي أن يكونَ ذلك في غيرِ نَصبِ (تشرَبَ)، وإلَّا فهو بمنزلة الاسمِ، فيَنبغي أن يُعطى حُكمَه، وقد صرَّح بَعضُهم بأنه مفعولٌ معه، وهو الحقُّ. اهـ

(٣) هو: أحمدُ بن عبدِ الرحمن بنِ عَبد الله بن هِشام، شِهابُ الدين بنُ تَقي الدين ابنِ العلَّامةِ جَمال الدين الأنصاريِّ النَّحوي، اشتَغل كثيراً، وفاق في العربية وغيرِها، له حاشيةٌ على «التَّوضيح» لِجَدِّه. ماتَ بدمشقَ سنةَ (٨٨٥هـ). «بُغية الوعاة» (١/ ٣٢٢).

(٤) خِلافاً لصدر الأفاضلِ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

خبرُه، والجُملةُ حاليَّةٌ[١]، وهذه الواوُ يُقالُ لها: اعتِراضيَّةٌ[٢]، وتَشتَهِرُ بينَ المُعرِبينَ بواوِ الحالِ.

ولا عُمدةً، فلا يَجوزُ النَّصبُ في نحوِ: «اشتَرَكَ زيدٌ وعمرٌو»؛ لأنَّه وإنْ كانَ الاشتراكُ فعلَ اثنَينِ، إلَّا أنَّه ليس واحدٌ مِنهُما فَضلةً؛ لأنَّهما فاعِلانِ، فلا يَصِحُّ الاكتفاءُ بأحدِهما عن الآخَرِ، فلا يُقالُ: «اشتركَ زيدٌ».

ولا يَقَعُ بعدَ غيرِ الواوِ نحوُ: «جِئتُ مع زيدٍ»، و«بِعتُكَ العبدَ بِثيابِهِ»، ولا بعدَ غيرِ واوِ المعيَّةِ كـ«جاءَ زيدٌ وأَخوهُ قبلَهُ، أو بعدَه»؛ إذ المعيَّةُ تُوجِبُ اتِّحادَ الزَّمانِ.

ولا بعدَ مُفرَدٍ خِلافاً لِلصَّيمَريِّ[٣]، فإنَّه أجازَ في نحوِ: «كلُّ رجلٍ وضَيعَتُهُ» و«أنتَ ورَبُّكَ» نَصبَ ما بعدَ الواوِ مَفعولاً معه، وخِلافاً للزَّمخشريِّ أيضاً؛ فإنَّه أعربَ «أخاكَ» في نحوِ: «حَسْبُكَ وأَخاكَ دِرهمٌ» مَفعولاً معه، والصَّحيحُ[٤] أنَّه مَعطوفٌ على الكافِ، وأنَّه جاءَ على لُغةِ قصرِ «الأخِ»، أو هو مَفعولٌ به لِمَحذوفٍ، والتَّقديرُ: «حَسبُكَ ويُحْسِبُ أَخاكَ» أي: يَكفِيه.

ولا بعدَ ما فيه معنَى الفعلِ دُونَ حُروفِهِ، فلا يَجوزُ النَّصبُ في نحوِ: «هذَا لَكَ وأباكَ» بِالباءِ الموحَّدةِ؛ لأنَّ[٥] في «ها» التَّنبيهِ معنى «أُنَبِّهُ»، وفي «ذَا» معنَى «أُشِيرُ»، وفي «لَك» معنى «استَقَرَّ»؛ لأنَّه ليسَ فِيما قبلَ الفعلِ فعلٌ ولا اسمٌ فيه حُروفُ الفعلِ، وأمَّا قَولُهم: «ما أنتَ وزَيداً؟»، و«كيفَ أنتَ وزَيداً؟» و«كيفَ أنتَ وقَصْعةً مِن ثَريدٍ؟»[٦]، فالأكثرُ الرَّفعُ بالعطفِ،

---

(١) أي: مُؤوَّلة بالحال السَّببيَّة، أي: سرتُ طالعةً الشمسُ عِند مَسيري.

(٢) المَعروفُ أنها واوُ الحال كما سيَذكُرُه، ويقال لها أيضاً: واوُ الابتِداء.

(٣) هو عبدُ الله بن عليِّ بن إسحاقَ الصَّيمَريُّ النَّحوي، أبو محمد، نسبتُه إلى (صَيمَرةَ) بَلدةٍ صَغيرة من بلاد العَجم بين خُوزستان وبِلاد الجبل، قال السُّيوطي: له «التَّبصرة» في النحو؛ كتابٌ جَليل أكثر ما يَشتغل به أهلُ المغرب، وأكثَر أبو حيانَ مِن النَّقل عنه، وفي «مُعجَم المؤلفين» لرضا كحالة (٦/ ٨٧) أنه تُوفي سنةَ (٥٤١هـ).

(٤) أي: لأنَّ (حَسبك) ليس جارياً مَجرى الفِعل وإن كان فيه معنَى الفِعل. وحينئذٍ فالأحسَنُ ذِكر هذا مع الأمثلة الثلاثةِ الآتية بعده؛ لاستوائِهما في عِلَّة المنعِ.

(٥) تعليلٌ لِكون ما ذُكر فيه معنى الفِعل دُون حُرُوفه، وما بعده تعليلٌ لامتِناع النصبِ.

(٦) القَصعة: الصَّحْفةُ، وهي إناءُ طعامٍ واسِع، والثَّريد: طعامٌ من الخُبز المَفتوتِ المغمُور بالمَرق.

وقَد يَجِبُ النَّصْبُ على المَفعُولِيَّة نَحوُ المِثالَينِ الأَخِيرَينِ، ونحوُ: «لا تَنْهَ عَنِ القَبِيحِ وإِتْيانَهُ»، .....

الكواكب الدرية

وسُمِعَ النَّصبُ في ذلك بجعلِ الضَّميرِ فاعلاً بمَحذوفٍ، والأصلُ: ما كنتَ وزيداً؟، وكيفَ تَكونُ وزيداً؟، وكيفَ تَكونُ وقَصعةٌ مِن ثَريدٍ؟ فحُذِفَ الفعلُ وَحدَه، فبرزَ ضَميرُه وانفَصَلَ، و«كانَ» هذه تامَّةٌ، فـ«ما» مُبتدأٌ خبرُه الجُملةُ. اهـ و«كيف» نَصْبٌ على الحالِ، وقيلَ: إنَّ «كان» ناقِصةٌ، والضَّميرُ اسمُها، و«ما» و«كيفَ» خَبرانِ لها.

ومِن أَحكامِ المَفعولِ معه أنَّه لا يَتقدَّمُ على عاملِهِ والمصاحبِ معاً[1]، فلا يُقالُ: «وعَمْراً مرَرتُ بزيدٍ»، ولا على مُصاحبِهِ فقَطْ، فلا يُقالُ: «استَوى والخَشبةَ الماءُ» خلافاً لابنِ جِنِّي في إجازتِهِ لِذلك، ولا يَجوزُ فصلُه عن الواوِ ولو بظرفٍ أو مَجرورٍ، فلا يُقالُ: «قامَ زيدٌ واليومَ عَمْراً»؛ لأنَّه وإنْ جازَ الفصلُ بالظَّرفِ بينَ الواوِ العاطفةِ ومَعطوفِها، إلَّا أنَّ هذه الواوَ نُزِّلَتْ مَنزلةَ الجارِّ مع المَجرورِ، فلِذلكَ امتنعَ الفصلُ بينها وبينَ المَفعولِ معه.

ثمَّ لمَّا كانَ بعضُ المواطنِ يَجبُ فيها النَّصبُ على المَفعولِ معه، وبَعضُها يَترجَّحُ، وبَعضُها يَمتنِعُ، وبَعضُها يَكونُ مَرجوحاً، بَيَّنَ حُكمَ ذلك، فقالَ:

(وقَد يَجِبُ النَّصْبُ على المَفعُولِيَّةِ)، وذلك عندَ وُجودِ مانعٍ مِن العطفِ، (نَحوُ المِثالَينِ الأَخِيرَينِ) وهُما: «استَوى الماءُ والخَشبةَ»، و«أنا سائرٌ والنِّيلَ»؛ لما تَقدَّمَ مِن أنَّ العَطفَ يُفيدُ فَسادَ المعنى المرادِ. نَعم، إنْ فُسِّرَ «استَوى» بمعنى: «تَساوَى» لم يَمتنِعِ العَطفُ؛ لأنَّ المعنى حينئِذٍ: تَساوى الماءُ والخَشبةُ في العُلُوِّ، بمعنى أنَّ الماءَ ارتَفَعَ حتَّى بلغَ الخَشبةَ، فليستِ الخَشبةُ أرفَعَ منه، (ونَحوُ: «لا تَنْهَ عنِ القَبِيحِ وإِتيانَهُ») بالنَّصبِ وُجوباً؛ إذ لو جُرَّ بالعَطفِ لَكانَ المعنى: لا تَنْهَ عن القَبيحِ وعن إتيانِهِ، وهو خِلافُ المعنَى المرادِ، وهذا اللَّفظُ مأخوذٌ مِن قولِ الشَّاعرِ: [الكامل]

لا تَـنْـهَ عـنْ خُـلُـقٍ وتَـأتِـيَ مِـثـلَـهُ ... عـارٌ عَـلَـيـكَ إذا فَـعَـلْـتَ عَـظِـيـمُ[2]

(١) وهذا مُتفقٌ عليه.

(٢) البيت: من قِطعةٍ مَشهُورة لأبي الأسوَدِ الدُّؤَلي، وهو مِن أصحابِ أميرِ المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ وأحَدُ عُمَّاله وشِيعَتِه، وقال البَغدادي: قال الحاتمي: هذا أشرَدُ بيتٍ قيل في تَجنُّبِ إتيان ما نُهي عنه، والبيتُ وُجِد =

و«ماتَ زَيدٌ وطُلُوعَ الشَّمْسِ»، وقَولِه تَعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١].

الكواكب الدرية

وإعرابُه:[1] «لا»: ناهيةٌ، «تَنْهَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرف العِلَّةِ مِن آخِرِه، وهو الألفُ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «عن القَبيحِ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«تَنْهَ»، «وإتيانَهُ»: الواوُ: واوُ المعيَّةِ، «إتيانَ»: مَفعولٌ معه، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (و«ماتَ زَيدٌ وطُلُوعَ الشَّمسِ») بالنَّصبِ؛ إذِ العطفُ يَقتَضي التَّشريكَ في المعنَى، وطُلوعُ الشَّمسِ لا يَقومُ به الموتُ، **وإعرابُه:** «ماتَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، الواوُ: واوُ المعيَّةِ، «طُلوعَ»: مَفعولٌ معه، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«الشَّمسِ»: مُضافٌ إليه، (وقَولِهِ تَعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾)، **وإعرابُه:** الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «أَجمِعُوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «أَمْرَ»: مَفعولٌ به، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ

= في عِدَّة قصائدَ، ومنه اختُلف في قائلِه... إلخ.

اللغة: (النَّهي): طَلبُ الكفِّ عن الشيء. و(الخُلُق): السَّجيَّة كما في «المِصباح»، وقال بَعضُهم: هو مَلَكةٌ تَصدُر بها الأفعالُ مِنَ النَّفس بِسُهولة مِن غيرِ تَقدُّمِ فِكر ولا رَوِيَّة. و(إتيانُ الشيءِ): فِعلُه. و(العارُ): ما يَلزَمُ مِنه مَسَبَّة.

المعنى: لا تَطلُب مِن غَيرِك الكفَّ عن أمرٍ قَبيح، وتَفعَلُ مِثلَه؛ لأن ذلك عارٌ عليكَ عَظيمٌ إذَا فَعَلْتَه. وفي التَّنزيل: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

الإعراب: «لا»: ناهيَة، «تنهَ»: فعل مضارع مَجزوم بها، وعلامةُ جزمِه حذفُ الألف، وفاعِلُه: أنتَ. «عن خُلقٍ»: مُتعلِّق بـ(تَنهَ). الواو: بمَعنى (مع)، «تأتيَ»: مُضارع منصوبٌ بـ(أنْ) المَصدرية المُضمَرة بعد واوِ المَعيَّة، وفاعلُه مُستتر وُجوباً تقديرُه: أنتَ. «مثلَه»: مفعولُ (تأتي) ومُضافٌ إليه، والمصدرُ المنسبِك مِن (أنْ) وما بعدَها مَعطوف على مَصدرٍ مُتصَيَّد من الكلام قبله، والتقدير: لا يَكُن مِنك نهيٌ عن خُلُق وإتيانُ مثلِه. «عارٌ»: خبرٌ لِمُبتدأ محذوف تقديرُه: فذَلك عارٌ، والجُملةُ تعليلٌ لِما قبلها. «عليكَ»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف صِفة أُولى لـ(عار). «إذَا»: ظرفيَّة فيها معنَى الشرط، «فَعلتَ»: فعل وفاعل، والجملةُ في محلِّ جر بإضافةِ (إذَا) إليها. «عظيمٌ»: نعتٌ ثانٍ لـ(عار). وجملةُ (إذَا فَعلتَ) مُعترِضةٌ بين الصفة والموصوف، وجَوابُ (إذا) محذوفٌ يَدلُّ عليه سابقُ الكلام، والتقدير: إذا فعلتَ فإنه عارٌ عظيم عليكَ.

والشاهد: في قَولِه: (وتَأتِيَ)؛ حيثُ نُصِب الفعل بـ(أنْ) مُضمَرَةً وُجوباً بعد واوِ المَعيَّة؛ لِوُقُوعِه في جوابِ النَّهي، وامتَنَع العطفُ لِفساد المعنى كما فصَّلَه الشارحُ.

(١) أي: المثالِ لا البيتِ.

وقَد يَتَرَجَّحُ على العَطفِ، نَحوُ: «قُمْتُ وزَيداً»؛ .....

الكواكب الدرية

الجمعِ، ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾: الواوُ: لِلمَعيَّةِ، «شُركاءَ»: مَفعولٌ معه، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، أي: مع شُركائِكُم، وليستِ الواوُ عاطفةً؛ لأنَّ «أجمعَ» لا يَقَعُ على الشُّركاءِ، لا يُقالُ: «أَجمَعْتُ شُركائي»؛ لأنَّ «أجمعَ» لا يَتعدَّى إلى الأعيانِ، إنَّما يُقالُ: «جَمَعتُ شُركائي» بغيرِ همزٍ، و«أَجمَعتُ أَمري» بالهمزِ في أَوَّلِهِ.

ويَجوزُ أنْ تُجعَلَ الواوُ عاطفةً، ويُقَدَّرُ بعدَها فِعلٌ عاملٌ في ﴿شُرَكَآءَكُمْ﴾، والتَّقديرُ: فأَجمِعُوا أَمْرَكم - بهمزةِ قطعٍ - واجمَعُوا شُركاءَكم - بهمزةِ وصلٍ -؛ لِما تَقَرَّرَ مِن أنَّه يُقالُ: «جمَعتُ شُركائِي»، وعلى هذا فالمثالُ المَذكورُ لا يَكونُ ممَّا يَتعيَّنُ فيه النَّصبُ على المعيَّةِ[1]، وهو ما رَجَّحَهُ جَمعٌ.

(وقد يَتَرَجَّحُ) أي: النَّصبُ مَفعولاً معهُ (على العَطفِ)؛ لأمرٍ صِناعيٍّ، (نَحوُ: «قُمتُ وزَيداً») بِنَصبِ «زيداً» على أنَّه مَفعولٌ معه، وهو أَرجَحُ مِن رَفعِهِ عَطفاً على ضَميرِ المتكلِّمِ؛ لأنَّ العَطْفَ على ضَميرِ الرَّفعِ المتَّصلِ لا يَحسُنُ إلَّا بعدَ تَوكيدِهِ بضميرٍ مُنفصلٍ نحوُ: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، أو بعدَ الفَصلِ بينَهما بأيِّ فاصلٍ كانَ نحوُ: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ مَعطوفٌ على «نا» لِلفصلِ بينهما بـ«لا».

ورُجْحانُ النَّصبِ فيما ذَكرَهُ المصنِّفُ هو مَذهبُ الكوفيِّينَ، وجزمَ به ابنُ هشامٍ في «التَّوضيحِ»، وجزمَ ابنُ الحاجِبِ في «كافيَتِهِ» بوُجوبِهِ، وكذا ابنُ هشامٍ في «القَطْرِ» وقال: إنَّه الأَصحُّ، وقالَ غيرُه: إنَّه الذي عليه الجُمهورُ؛ لأنَّه لمَّا تُرِكَ عندَهم مُصحِّحُ العَطفِ كانَ القَصدُ مِن الواوِ التَّنصيصَ على المعيَّةِ.

والفَرقُ بينَ الرَّفعِ والنَّصبِ مِن جِهةِ المعنى أنَّ النَّصبَ يَقتَضِي مُشاركةَ زيدٍ للمتكلِّمِ في القيامِ في وقتٍ واحدٍ، بخلافِ الرَّفعِ؛ فإنَّ زَيداً وإنْ شاركَ المتكلِّمَ في القِيامِ لا يَلزَمُ أنْ يَكونَ قِيامُهما في وقتٍ واحدٍ. قالهُ الفاكِهِيُّ[2].

---

(١) قد يُجاب بأنَّ النصب واجبٌ باعتبار عَطف المفردات، فلا يُنافي جوازَ التقديرِ المذكور، ويُؤيِّده أن هذا التقدير ممكِنٌ في بعض الأمثِلة السابقة أيضاً مع أنها لم تُعترَضْ.

(٢) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣١٢-٣١٣).

وقَد يَتَرَجَّحُ العَطفُ عَليهِ نَحوُ المِثالِ الأَوَّلِ، ونَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وعَمرٌو»؛ فالعَطْفُ فِيهِما وفِيما أَشْبَهَهُما أَرجَحُ لأَنَّهُ الأَصْلُ.

الكواكب الدرية

(وقَد يَتَرَجَّحُ العَطفُ علَيهِ) أي: على النَّصبِ، وذلك (نَحوُ المِثالِ الأَوَّلِ) وهو: «جاءَ الأَميرُ والجَيشُ»، (ونَحوُ: «جاءَ زيدٌ وعَمرٌو») برَفعِ «عمرو» عَطفاً على «زيدٌ»، (فالعَطفُ فِيهِما) أي: المثالَينِ المَذكورَينِ، (وفِيما أَشبَهَهُما) ممَّا العطفُ فيه خالٍ مِن ضعفٍ في اللَّفظِ والمعنى، نحوُ: «كنتُ أنا وزيدٌ كالأَخَوَينِ»[1]، (أَرْجَحُ؛ لأَنَّه الأَصلُ) في الواوِ، وقد أَمكَنَ بلا ضَعفٍ، ومع ذلك يَجوزُ النَّصبُ على المَفعولِ معه؛ قالَ الفاكهيُّ وغيرُه: ومحلُّ رُجحانِ النَّصبِ أو العَطفِ إذا قُطِعَ النَّظرُ عن مُرادِ المُتكلِّمِ؛ لاختِلافِ معنى النَّصبِ والرَّفعِ، أمَّا إذا نُظِرَ إليه فإنْ قَصَدَ المعيَّةَ نَصًّا تَعيَّنَ النَّصبُ، وإلَّا فالعَطفُ، فلا يُتَصَوَّرُ رُجْحانٌ. انتَهى.

تَتِمَّة: يَمتَنِعُ العَطفُ والمعيَّةُ في نحوِ: [الرجز]

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِداً[2]

---

(١) فيه إشارةٌ إلى جوازِ النصب بمَرجوحيَّة فيه، لكنَّ الصحيحَ فيه المُؤيَّد بالقياس والسماع كونُ ما بعد المفعولِ معه بِحَسب ما قبلَ الواو فقط، فيُقالُ فيه: (كنتُ أنا وزيداً كالأخ)، ومِن ثمَّ جَعل بَعضُهم العطفَ في مِثال الشارح المذكور مُتعيِّناً لا راجِحاً فقط.

٢) لا يُعرف قائلُه، وهو صدرٌ عَجُزُه:

حتى غَدَتْ هَمَّالةٌ عَيناهَا

ويُروى: (حتى شَتَتْ)، و(حتى بَدَت). وأنشَد بَعضُهم:

لَمَّا حَطَطتُ الرَّحْلَ عَنها وارِدَا عَلَفتُها تِبناً وماءً بارِدَا

فلَعلَّهما لِشاعرَين.

اللغة: (علَفتها): أطعَمتُها، والعَلَف مَعرُوف، وهو ما تأكُلُه الماشيَة، والضميرُ للدابَّة. (التِّبن): ساقُ الزَّرع بعد أن يُداسَ.

الإعراب: «علَفتُها»: فعلٌ وفاعل ومفعولٌ بِه أوَّل. «تبناً»: مفعولٌ بِه ثانٍ. «وماءً»: الواو: عاطِفة لجملة فِعليَّة على جُملة فعليَّة مِثلِها، (ماءً): مفعول به ثانٍ لِفِعل محذوف تقديره: (سقَيتُها ماء)، يدلُّ عليه سِياقُ الكلام. «بارداً»: صفةُ (ماءً) منصوبة.

والشاهد: في قَولِه: (علَفتُها تبناً وماءً)، حيث يَمتنِع فيه القولُ بِكلٍّ مِن العطف والمعيَّة؛ أمَّا الأول فلأنَّ الماءَ ليس مما يُعلَف بل يُسقى، وأمَّا الثاني فلِأن الماء قبل العَلَف أو بعدَه كما قال الشارحُ. هذا ويَجُوز أن يكون =

. . . . . .

الكواكب الدرية

بل هو مَنصوبٌ على إضمارِ العاملِ، والتَّقديرُ: عَلَفْتُها تِبناً، وسَقَيتُها ماءً بارِداً؛ لأنَّ الماءَ لا يُعلَفُ حتَّى يَصِحَّ فيه العَطفُ، بل يُسقَى، ولا يَصحَبُ التِّبنَ وقتَ العَلَفِ حتَّى يَصِحَّ نَصبُهُ على المعيَّةِ، بل يَقَعُ قبلَه أو بعدَه، وكذَلك نحوُ قَولِهِ: [الوافر]

إذا مـا الـغـانِـيَـاتُ بَـرَزْنَ يَـومـاً وزَجَّـجْـنَ الـحَـواجِـبَ والـعُـيُـونَـا[1]

أي: وكَحَّلْنَ العُيونَ؛ لأنَّ العُيونَ لا تُزَجَّجُ، بل تُكَحَّلُ، ولا تُصاحِبُ الحَواجِبَ في التَّزجيجِ - وهو تَدقِيقُ الحاجِبَينِ وتَحسِينُهما -، بل تُصاحِبُهما في المكانِ وهو الوَجهُ[2].

❁ ❁ ❁

= (ماءً) معطوفاً على (تبناً) على تأويلِ (علَفتها) بعامِلٍ يَصِحُّ تَسلُّطه على العاطف والمعطوفِ معاً، كـ(أنَلتُها)، وهو مذهبُ جماعةٍ منهم الجَرمي والمازني والمبرد، وعليه فالعطفُ مِن عَطفِ المُفرَدات.

(١) **البيت**: للراعِي النُّمَيري واسمُه عُبَيد.

اللغة: (الغانِيات): جمعُ غانِيَة، وهي المرأةُ التي استَغنَتْ بِجمالها عن الزِّينة، ويقال: هي التي استَغنَت بِبَيت أَبِيها عن أن تُزَفَّ إلى الرجال، ويقال: هي التي استَغنَتْ بِزوجها عن التطلُّع إلى الرجال. (بَرزن): ظَهَرن. (زَجَّجن): رَقَّقْن ودَقَّقن في طُول. **والمعنى**: ظاهِر.

الإعراب: «إذَا»: ظرف مُستقبَل خافضٌ لِشَرطه مَنصوب بجَوابه. «ما»: زائدةٌ، «الغانياتُ»: فاعلٌ لفعل مَحذوف يُفَسِّره المذكور بعدَه، أي: إذا ما بَرَز الغانِيات، والجملةُ من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافةِ (إذَا) إليها. «بَرَزن»: فعل وفاعل، والجملةُ لا محلَّ لها مُفسِّرة. «يَوماً»: ظرفُ زمان مَنصوب بـ(برَز). «وزجَّجن»: الواو: حرف عطف، (زجَّجن): فعلٌ وفاعل، والجملةُ معطوفةٌ على التي قبلَها. «الحواجبَ»: مفعولُ (زجَّجن). «والعيونَا»: الواو حرفُ عطف للجُمَل، (العيونَا): مفعول به لِفِعل محذوف، والتَّقديرُ: وكَحَلنَ العُيون، والألفُ: للإطلاقِ. وجوابُ (إذا) في بَيتٍ بعد هذا وهو قَولُه:

أَنَـخْـنَ جِـمَـالَـهُـنَّ..... الـبـيـتَ

والشاهدُ فيه: امتِناعُ العطف والمعيَّة كالذي قبلَه؛ لِما فصَّله الشارحُ.

(٢) عبارةُ ابن هشام في «شَرح الشُّذور»: ولَا تكونُ لِلمُصاحَبة لعدمِ فائدتِها؛ إذ من المَعلُوم لِكل أحد أنَّ العُيونَ مُصاحِبة لِلحواجب. اهـ وهي أظهَر في المراد.

هذا، وقد ذهَب جماعةٌ مِنهم المازِني والمُبرد إلى أنَّ الثاني في مِثل ذلك مَعطوفٌ على الأول بِتَضمِين العاملِ معنًى يَتسلَّط بِه على الاثنَين، نحو: حَسَّنَّ.

فصل

وأَمَّا المُشَبَّهُ بِالمَفعُولِ بِهِ فَنَحوُ: «زَيدٌ حَسَنٌ وَجهَهُ» بِنَصْبِ الوَجهِ، وسَيَأتِي.

الكواكب الدرية

فَصلٌ

(وأمَّا المُشَبَّهُ بِالمَفعُولِ بِهِ) وهو مَنصوبٌ بالصِّفةِ المُشبَّهَةِ باسمِ الفاعلِ المتَعَدِّي لواحدٍ، (فنَحوُ: «زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ[1]» بِنَصبِ الوَجهِ)، وإعرابُه: «زَيدٌ»: مُبتدأٌ، «حَسنٌ»: خبرٌ، و«حسَنٌ»: صفةٌ مُشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ تَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ تَرفَعُ الفاعلَ وتَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُها ضَميرٌ مُستتِرٌ فيها جَوازاً تَقديرُه: هو، يَعودُ على زيدٍ لِيُفيدَ تَعميمَ الحُسنِ لَه؛ لأنَّ مَن حَسُنَ وَجهُه حَسُنَ إسنادُ الحُسْنِ إلى جُملَتِهِ، ولو رُفِعَ الوَجهُ على أنَّه فاعلٌ لكانَ الحُسْنُ مُسنَداً لوَجهِهِ فقَطْ، و«وجهَ»: مَنصوبٌ على التَّشبيهِ بالمَفعولِ به، وليس مَفعولاً به؛ لأنَّ الصِّفةَ المُشبَّهةَ قاصِرةٌ لا تَتعدَّى كفِعلِها الذي صِيغَتْ مِنه، (وسَيَأتِي) أي: المشبَّهُ بالمَفعولِ به في (بابِ الصِّفةِ المشبَّهةِ)، وأنَّه يَتعَيَّنُ نَصبُهُ على التَّشبِيهِ بالمَفعولِ به إنْ كانَ مَعرفةً، وإنْ كانَ نكرةً جازَ فيه النَّصبُ على التَّشبيهِ بالمَفعولِ به، والنَّصبُ على التَّمييزِ.

❁ ❁ ❁

(١) أي: فنَحوُ: (وجهَه) من قولِك: (زيد حسنٌ وجهَه)، كما قال الفاكهيُّ.

باب الحال

هُوَ الاسْمُ المَنصُوبُ المُفَسِّرُ لِما انْبَهَمَ مِنَ الهَيئاتِ؛ .....

الكواكب الدرية

بابُ الحالِ

وأَلفُها مُنقَلِبةٌ عن واوٍ؛ لِقَولِهم في جَمعِها: «أَحوالٌ»، واشتِقاقِها[1] مِن التَّحوُّلِ، وهو: التَّنقُّلُ، والأفصَحُ تَذكيرُ لفظِهِ وتَأنيثُ مَعناه، كـ«هذه حالٌ لازمَة»، ويَجوزُ تَذكيرُهما كـ«هذا حالٌ لازمٌ»، وتأنِيثُهما كـ«هَذه حالةٌ لازمةٌ»، لا تأنيثُ لفظِهِ مع تَذكيرِ مَعناه، فيَمتَنِعُ نحوُ: «هذا حالةٌ لازمٌ».

(هو الِاسمُ) أي: الوَصفُ، وهو: ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبِهِ، أي: على مَصدَرٍ وذاتٍ قامَ بها المَصدرُ، كـ«قائِم»، فإنَّه يَدلُّ على ذاتٍ اتَّصفَتْ بِالقيامِ، و«راكبٍ»، دلَّ على ذاتٍ اتَّصفَتْ بالرُّكوبِ، فخرجَ نحوُ: «القَهْقَرى» في «رَجَعْتُ القَهْقَرى»، فإنَّه وإنْ كانَ مُبيِّناً لِلهَيئةِ إلَّا أنَّه مَصدَرٌ لا وصفٌ.

وسواءٌ كانَ الوَصفُ صَريحاً كالأمثلةِ الآتيةِ في المتنِ، أو مُؤوَّلاً به؛ لِتَدخُلَ الجُملةُ وشِبهُها مِن الظَّرفِ والجارِّ والمَجرورِ إذا وَقعَتْ حالاً، فإنَّها في تَأويلِ الوَصفِ.

(المَنصُوبُ) لفظاً أو مَحلًّا بِعاملِ صاحبِهِ فقَطْ، ولا يَعمَلُ فيه غيرُه على الأَصحِّ، ولهذا لا يَأتي مِن المُبتدإِ على الأصَحِّ، خلافاً لسِيبويهِ؛ لأنَّ الابتداءَ عاملٌ ضَعيفٌ، فلا يَعمَلُ في شَيئينِ: الحالِ وصاحِبِها، فإذا دخلَ عليه ناسخٌ عملَ في الحالِ كـ«كانَ، وكادَ» وأَخواتِهما، و«ليتَ، ولعلَّ، وكأنَّ» على الأَصحِّ في الجَميعِ، وجاءَ منه.

(المُفَسِّرُ لِما انبَهمَ[2] مِن الهَيْئاتِ) أي: هَيئاتِ ما هو له، وصفاتِهِ التي هو عليها وَقتَ صُدورِ الفعلِ منه، أو وُقوعِهِ عليه، والهيئاتُ: جمعُ هَيئةٍ، وتُكسَر: حالُ الشَّيءِ وكَيفيَّتُه، كذا في «القاموسِ»، وقالَ ابنُ هشامٍ في «حَواشي التَّسهيلِ»: المرادُ بالهيئةِ: الصُّورةُ والحالةُ

---

(١) بِالجرِّ على أنه مِن تمام التَّعليل قبله، ويَجوز فيه الرفعُ على الاستِئناف، والأولُ أَقوى.

(٢) في طبعةِ «الفواكه»: (أُبهِم)، وكذلك جاء في نُسخة خطيَّة منه في بابِ التمييز، وهي أحسَنُ كما عُرِف في فنِّ الصرف.

إمَّا مِنَ الفاعِلِ نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ راكِباً»، وقَولِه تَعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القصص: ٢١]، أو مِنَ المَفعُولِ نَحوُ: «رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجاً»، .....

الكواكب الدرية

المحسوسةُ المشاهَدَةُ كما هو المتبادِرُ[١]، مُحقَّقَةً كانَتْ تِلك الحالُ أو مُقدَّرةً، وتُسمَّى الأُولى: حالاً مُحقَّقةً، والثَّانيةُ: حالاً مُقدَّرةً، كـ«مرَرتُ برَجلٍ معه صَقرٌ صائداً به غداً»، أي: مُقَدِّراً ذلك، ومنه: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، أي: مُقدِّرين خُلودَكم[٢]، وجَعلَ منه ابنُ هشامٍ قولَهُ تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، قالَ الدَّماميني: وهو كذلكَ بالنِّسبةِ إلى «محلِّقينَ، ومُقصِّرينَ»، لا بالنِّسبةِ إلى «آمِنين»؛ فإنَّها مِن قَبيلِ المُحقَّقَةِ، لا المُقدَّرةِ. انتَهى.

(إمَّا) لِبَيانِ ما انبَهَمَ (مِن) هَيئةِ (الفاعِلِ): لفظاً (نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ راكِباً»)، فـ«راكباً» بالنَّصبِ: حالٌ مِن «زيدٌ» مُبيِّنٌ هيئتَهُ وقتَ مجيئِهِ، ومثلُهُ[٣]: «جاءَ زيدٌ ضاحِكاً»، و«طلعَ البدرُ كاسفاً»، (وقَولِهِ تَعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾)، فـ﴿خَآئِفًا﴾: حالٌ مِن فاعلِ «خرجَ» مُبيِّنٌ هيئتَهُ وقتَ خُروجِهِ.

أو مِن الفاعلِ معنًى، كاسمِ «كانَ» وأَخواتِها، ونحوِ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]؛ لأنَّ المعنى: فما يَصنَعون؟ فـ﴿مُعْرِضِينَ﴾: حالٌ مِن الضَّميرِ باعتبارِ كونِهِ فاعلاً في المعنى، و«ما»: اسمُ استفهامٍ مُبتدأٌ، وجُملةُ ﴿لَهُمْ﴾: خبرُ المُبتدأ، و﴿عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ﴾: مُتعلِّقٌ بـ﴿مُعْرِضِينَ﴾، ونحوِ: «أزيدٌ في الدَّارِ جالِساً؟»، فـ«جالساً»: حالٌ مِن الضَّميرِ المُستترِ في الظَّرفِ، وهو فاعلٌ في المَعنى.

(أو) لبيانِ ما انبَهَمَ (مِن) هَيئةِ (المَفعولِ): لفظاً (نَحوُ: «رَكِبتُ الفَرَسَ مُسْرَجاً»)،

---

(١) هنا انتَهى النقلُ عن «حواشي التَّسهيل».

(٢) وليسَت هذه الحالُ مُقارِنةً لأن الخُلُود ليس مُقارِناً لِلدخول.

ثم (مُقَدِّرين) في كلامِه اسمُ فاعل، وبِه صرَّح غيرُ واحد كالدُّسوقي، والمُتبادرُ أنه اسمُ مَفعول؛ إذ الذي قَدَّرَ خُلودَهم الله تعالى، لكنْ يُشكِلُ عليه جمعُه؛ إذ لو كان كذلك لَقِيل: (مُقدَّراً خُلُودُهم)، ثم رَأيتُ كلاماً لِلقونوي في «حاشية البيضاوي» يُشير إلى هذا الإشكالِ والجوابِ عنه وإن كان فيه نظرٌ، فانظُره إن شِئتَ.

(٣) الإتيانُ به ههنا يَجعَل قولَ المتن الآتي: (وقوله تعالى) مرفوعاً مع أنه في الأصل مجرور بالعطف على المثالِ السابق، اللهمَّ إلا أن يُجعَل كلامُ الشارح هنا اعتراضاً. ولو أخَّره عن الآية لَسَلِمَ من هذا الأمر.

وقَولِه تَعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، أو مِنهُما نَحوُ: «لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ راكِبَينِ».

الكواكب الدرية

فـ«مُسرَجاً»: حالٌ مِن المَفعولِ الذي هو الفرسُ مُبيِّنٌ هَيئتَهُ وقتَ الرُّكوبِ عليه، (وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾)، وإعرابُه: «أَرْسَلَ»: فعلٌ ماضٍ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿لِلنَّاسِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿رَسُولًا﴾: حالٌ مؤكِّدةٌ مِن الكافِ في ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ﴾ مُبيِّنٌ هيئتَهُ وقتَ إرسالِهِ. اهـ[1].

أو مِن المَفعولِ مَعنًى، نحوُ: «بِحَسْبِكَ مُحتاجاً دِرهَمٌ»؛ إذ المعنَى: يَكفيكَ مُحتاجاً، فجاءتِ الحالُ مِن الضَّميرِ من حيثُ هو مَفعولٌ بِحَسَبِ المعنَى، ونحوُ: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، فإنَّ ﴿بَعْلِي﴾ خبرٌ عن المُبتدأ، وهوَ في المعنى مَفعولٌ، أي: أُنبِّهُ عليه، أو أُشيرُ إليه شَيخاً.

(أو مِنهُما) أي: الفاعلِ والمَفعولِ معاً، (نَحوُ: «لَقِيتُ عَبدَ اللهِ راكِبَينِ»)، فـ«راكبَينِ»: حالٌ مِن «عبدَ اللهِ» ومِن التَّاءِ في «لقيتُ». اهـ، والمعنى: لَقِيتُ عبدَ اللهِ حالَ كَوني راكِباً وكَونِه راكباً. فإنْ قُلتَ: «لَقِيتُ عبدَ اللهِ راكِباً» بالإفرادِ، احتَملَ كونَ الحالِ مِن الفاعلِ أو مِن المَفعولِ. والمرادُ مِن المَفعولِ ما يَعمُّ نائبَ الفاعلِ نحوُ: «ضُربَ زيدٌ قائماً».

وتَجيءُ الحالُ أيضاً مِن المَجرُورِ بالحرفِ نحوُ: «مرَرتُ بِهندٍ جالِسةً»، أو بالمُضافِ بشرطِ أنْ يَكونَ المُضافُ هو العاملَ في الحالِ، نحوُ: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]، فـ﴿جَمِيعًا﴾: حالٌ مِن الكافِ، وناصبُه «مرجعُ»، أو يكونَ المُضافُ جُزءَ المُضافِ إليه؛ ليَصِحَّ إسقاطُه، نحوُ: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، فـ﴿لَحْمَ﴾ بعضُ ما أُضِيفَ إليه، ولهذا يَصحُّ إسقاطُه بأنْ يُقالَ: «أنْ يَأكلَ أخاهُ»، أو يَكونَ المُضافُ مثلَ جزءِ المُضافِ إليه في صحَّةِ إسقاطِهِ، نحوُ: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، فـ﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ مِن ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾؛ لأنَّه يَصِحُّ أنْ يُقالَ: (أنِ اتَّبِعْ إبراهيمَ) بحذفِ المُضافِ.

وأجازَ الفارسيُّ كبَعضِ البَصريِّينَ مَجيئَهُ منه بِلا شرطٍ.

---

(١) كذا في الأصل.

ولا يَكُونُ الحالُ إلَّا نَكِرةً، فَإنْ وَقَعَ بِلَفظِ المَعرِفةِ أُوِّلَ بِنَكِرَةٍ نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وَحدَهُ» أيْ: مُنفَرِداً.

والغالِبُ .....

الكواكب الدرية

(**ولا يَكونُ الحالُ إلَّا نَكِرَةً**)؛ لئلَّا يَشتَبِهَ بالصِّفةِ في نحوِ: «رَأيتُ زيداً العاقِلَ»[(١)]، ولأنَّ الأصلَ النَّكِرةُ، والمَقصودُ بالحالِ تَقييدُ الحُكمِ المسنَدِ فقَطْ، فلا معنَى لِلتَّعريفِ حينئِذٍ، فلو عُرِّفَ وَقَعَ التَّعريفُ ضائعاً؛ (**فإنْ وَقَعَ**) في كلامِ بعضِ العربِ (**بِلَفظِ المَعرِفةِ، فمُؤَوَّلٌ**[(٢)] **بِنَكِرَةٍ**)؛ مُحافَظةً على ما استقرَّ للحالِ مِن لزومِ التَّنكيرِ، (**نَحوُ**: «**جاءَ زَيدٌ وَحدَهُ**»)، فـ«وَحدَه» معرفةٌ لإضافتِهِ إلى ضَميرٍ، وهو حالٌ مِن «زيدٌ» مُؤوَّلٌ بِنكرةٍ مِن مَعناه، (أي: مُنفَرِداً)، ونحوُ: «رجَعَ عَوْدَه على بَدْئِهِ»، فـ«عَودَه» حالٌ مُؤوَّلٌ بِنَكرةٍ مِن لَفظِهِ، أي: عائداً، ومثلُه: «فَعَلَهُ جُهْدَهُ، وطاقَتَهُ»، أي: جاهداً مُطِيقاً. وما قاله المصنِّفُ هو مذهبُ سِيبويهِ والجُمهورِ.

ولا بُعدَ أنْ يَكونَ الشَّيءُ بِلَفظِ المعرفةِ ومَعناه النَّكرةُ، بِدَليلِ قَولِهم: «مرَرتُ بِرَجلٍ مِثلِكَ»، فإنَّ «مِثلِكَ» صُورَتُه صُورَةُ المعرفةِ؛ لأنَّه مُضافٌ إلى الضَّميرِ، وهو نَكرةٌ في المعنى؛ لأنَّه لا يَتَعَرَّفُ بالإضافةِ، قالَ الزَّمخشريُّ: ومِن ذَلك: «مرَرتُ بهم الجَمَّاءَ الغَفيرَ»، فإنَّه مَعرفةٌ لفظاً نَكرةٌ مِن حيثُ المعنَى، فهو حالٌ كـ«جاؤُوا قَضَّهُم بِقَضِيضِهم»[(٣)] على أحدِ استِعمالَيه[(٤)].

(**والغالِبُ**) في الحالِ كونُه مُنتَقِلاً، أي: وَصْفاً غيرَ مُلازمٍ لِصاحبِهِ، تارةً يُوجَدُ وتارةً يَزولُ، كـ«جاءَ زيدٌ راكباً»، وقد تكونُ لازمةً، ويَجبُ ذلك إنْ كانَتْ جامِدةً غيرَ مُؤوَّلةٍ بمشتَقٍّ نحوُ: «هذه جُبَّتُكَ خَزًّا»، أو كانَت مُؤكِّدَةً كـ﴿وَيَوْمَ[(٥)] أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾

(١) ولا يَرِدُ عكسُه وهو: (رأيتُ رجلاً عاقلاً)؛ إذ لا اشتباهَ فيه لاشتراط التعريفِ في صاحب الحال.

(٢) لو أظهَر الشارحُ المبتدأ المقدَّر فقال: (فهو مؤوَّلٌ) لَكان أحسَنَ.

(٣) أي: جميعاً، قال الرضيُّ: والمصدَر فيه بمعنى اسم الفاعل، أي: قاضَّهُم بِقَضِيضهم أي: مع قَضِيضِهم، أي: كاسِرَهم مع مَكسُورِهم؛ لأنَّ مع الازدحام والاجتِماع كاسِراً ومَكسوراً. اهـ

(٤) وهو النصبُ.

(٥) في الأصل: يومَ.

كَونُهُ مُشْتَقًّا، وقَدْ يَقَعُ جامِداً مُؤَوَّلاً بِمُشْتَقٍّ، نَحوُ: «بَدَتِ الجارِيَةُ قَمَراً» أيْ: مُضِيئةً، و«بِعتُهُ يَداً بِيَدٍ» أي: مُتَقابِضَينِ، و«ادْخُلُوا رَجُلاً رجلاً» أي: مُتَرَتِّبِينَ.

الكواكب الدرية

[النمل: ١٩]، أو دلَّ عامِلُها على تَجَدُّدٍ، كـ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، و«جاءَتْ به أُمُّهُ أَكحَلَ[١]».

والغالبُ (كَونُه مُشتَقًّا) مِن مصدرٍ؛ لأنَّ المَقصودَ منها الدَّلالةُ على الهيئةِ، والدَّالُّ عليها حيثُ يَكونُ مُشتَقًّا أكثَرُ في كلامِهم مِن غيرِ المشتَقِّ. وأَفْهَمَ قولُهُ: «غالباً» أنَّ ذلك غيرُ لازمٍ، وهو كذلك، فقد يَقَعُ الحالُ جامداً غيرَ مُؤوَّلٍ، نحوُ: «هذا بُسْراً أَطْيَبُ منه رُطَباً»، خلافاً لمَن أَوَّلَه بـ«مُبسِراً، ومُرطِباً»، وقولِه تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، ونحوِ: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

(وقَد يَقَعُ) أي: الحالُ جامِداً (مُؤَوَّلاً بِمُشتَقٍّ)؛ كأنْ يَدُلَّ على تَشبيهٍ (نَحوُ): «جاءَ زيدٌ أَسداً» أي: شُجاعاً، و(«بَدَتِ الجارِيةُ قَمَراً»)، فـ«قَمَراً» حالٌ مِن الفاعلِ، وهو حالٌ مُؤوَّلٌ بِمشتَقٍّ، (أي: مُضِيئَةً) بالهمزِ، ويَجوزُ التَّشديدُ[٢]، مِن الإضاءةِ وهي شِدَّةُ الإنارةِ، وهو كِنايةٌ عن فَرطِ حُسْنِها وجَمالِها؛ أو دلَّ على مُفاعَلَةٍ مِن الجانِبَينِ، (و) ذلك نحوُ: («بِعْتُهُ) البُرَّ[٣] (يَداً بِيَدٍ»)، فـ«يداً» حالٌ مِن الفاعلِ والمَفعولِ، و«بيَدٍ» بَيانٌ، وفيه معنَى المُفاعَلةِ، (أي: مُتَقابِضَينِ) بفتحِ الضَّادِ بِصيغةِ التَّثنِيَةِ؛ أو دلَّ على تَرتيبٍ، (و) ذلك نحوُ: («ادخُلُوا رَجُلاً رَجُلاً»)، وإعرابُه: «ٱدخُلوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «رَجُلاً»: حالٌ، وكذا «رجلاً» الثَّاني، (أي: مُتَرَتِّبِينَ) بِكَسرِ التَّاء بِصيغةِ الجَمعِ، قالَ الأزهريُّ: وفي نَصبِ الجُزءِ الثَّاني خِلافٌ: ذهبَ الزَّجَّاجُ إلى أنَّه تَوكيدٌ، وذهبَ ابنُ جنِّي إلى أنَّه صفةٌ لِلأوَّلِ، وذهبَ الفارِسيُّ إلى أنَّه مَنصوبٌ بالأوَّلِ، قالَ المُراديُّ: والمختارُ أنَّ الجزءَ الثَّانيَ وما قبلَهُ مَنصُوبانِ بالفعلِ؛ لأنَّ مَجمُوعَهما هو الحالُ، فالحاليَّةُ مُستَفادةٌ منهما، لا مِن أَحدِهما، ونَظيرُه في الخبرِ: «هذا حُلوٌ حامِضٌ»، ولو ذهبَ ذاهبٌ

(١) من الكَحَل، وهو: أن يَعلُوَ مَنابتُ الأشفار سوادٌ مِثلُ الكُحل خِلقة، أو هو أن تَسوَدَّ مَواضِع الكَحْل.

(٢) أي: بقلب الهمزة ياءً وإدغام الياء الأُولى فيها، فيُقال: مُضِيَّة.

(٣) أي: القمحَ والحِنطة.

ولا يَكُونُ إلَّا بَعدَ تَمامِ الكَلامِ، أي: بَعدَ جُمْلةٍ تامَّةٍ، بِمَعنَى أنَّهُ لَيسَ أَحَدَ جُزْأَيِ الجُمْلةِ، ولَيسَ المُرادُ أَنْ يَكُونَ الكَلامُ مُسْتَغْنِياً عَنهُ، بِدَلِيلِ قَولِه تَعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

الكواكب الدرية

إلى أنَّ نَصبَهُ بالعطفِ على تَقديرِ حَذفِ الفاءِ، والمعنى: «رَجلاً فرَجُلاً» لَكان مذهباً حسَناً، ونصَّ أبو الحسَنِ على أنَّه لا يَجوزُ أنْ يَدخُلَ حرفُ العَطفِ في شيءٍ مِن المكرَّرِ إلَّا الفاءَ خاصَّة[1]. اهـ

(ولا يَكُونُ) أي: الحالُ (إلَّا) فَضْلةً، فلِذا لا يَقعُ إلَّا مِن (بَعدِ تَمامِ الكَلامِ)؛ لأنَّه في الحقيقةِ خبرٌ عن صاحبِها، وحقُّ الخبرِ أنْ يَتأَخَّرَ، فسَّرَ التَّمامَ بقولِهِ: (أي) بأنْ يَقَعَ (بَعْدَ جُملةٍ تامَّةٍ) متركِّبةٍ مِن مُبتدإٍ وخبرٍ، أو مِن فعلٍ وفاعلٍ، فلا يَكونُ رُكناً للكلامِ، نحوُ: «القائمُ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ»، (بِمَعنَى أنَّه لَيسَ أَحَدَ جُزْأَيِ الجُملةِ) وإنْ تَوَقَّفَ حصولُ الفائدةِ عليه، (ولَيسَ المُرادُ بِتَمامِ الكَلامِ أنْ يَكُونَ الكَلامُ مُستَغنِياً عَنهُ) كما وَهِمَ في ذلك بَعضُهم[2]؛ لأنَّ الفائدةَ قد تَتَوَقَّفُ عليه، (بِدَلِيلِ قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾) أي: مُستَكبراً، وإعرابُه: «لا»: ناهيةٌ، ﴿تَمْشِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿مَرَحًا﴾: حالٌ مِن فاعلِ ﴿تَمْشِ﴾، وقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]، ألا تَرى أنَّ الكَلامَ لا تَتِمُّ فائدتُهُ المَقصودةُ بِدُونِ ذِكْرِ ﴿مَرَحًا﴾ و﴿لَٰعِبِينَ﴾؟

واعلَم أنَّ لِلحالِ مع عامِلِهِ ثلاثَ حالاتٍ:

إحداها - وهي الأصلُ -: أنْ يَتَأَخَّرَ عنه كـ«جاءَ زيدٌ راكباً»، وأنْ يَتقدَّمَ عليه كـ«راكباً جاءَ زيدٌ»، وإنَّما يَكونُ كذَلك إذا كانَ العاملُ فيها فِعلاً مُتصَرِّفاً كما مَثَّلْنا، أو صفةً تُشبِهُ الفعلَ المُتصَرِّفَ في نحوِ: «زيدٌ مُنطلِقٌ مُسرِعاً»، فيَجوزُ أنْ تُؤخِّرَ «مُسرِعاً» عن «مُنطلِقٌ»، وأنْ تُقدِّمَهُ نحوُ: «مُسرِعاً زيدٌ مُنطلقٌ»، قالَ اللهُ تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧].

---

(١) زاد الأزهريُّ بعده: قال الرضيُّ: أو (ثُمَّ) نحوُ: (مضَوا كَبكبةً ثُم كَبكبةً) أي: مُترتِّبينَ. اهـ

(٢) سَمَّاه الفاكهيُّ، وهو المكُّودي.

. . . . . .

الكواكب الدرية

الثَّانيةُ: أنْ يَتقَدَّمَ الحالُ على عامِلِها وُجوباً، وذلك ما إذَا كان لها صَدرُ الكلامِ نحوُ: «كيفَ جاءَ زيدٌ؟»؛ لأنَّ «كيف» لها صدرُ الكلامِ، فـ«كيف» في موضعِ الحالِ مِن «زيدٌ»، وهل هي ظرفٌ أو اسمٌ؟ وعلى القَولينِ[1] يُستَفهَمُ بها عن الأَحوالِ، فعلى الأَوَّلِ يكونُ مَعناها في هذا المثال: في أيِّ حالٍ جاءَ زيدٌ؟ وعلى الثَّاني يَكونُ مَعناها: على أيِّ حالٍ جاءَ زيدٌ؟ قالَ ابنُ عنقاء: وإنَّما يَقَعُ «كيف» خبراً لمُبتدإٍ ولو في الأصلِ فِيما لا يُستغنى عنها[2]، وحيثُ كانتْ فَضلةً تَقعُ حالاً كالمثالِ المَذكورِ، وقَولِهِ تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، أي: على أيِّ حالٍ، أو في أيِّ حالٍ تكفُرُونَ؟ أو مَفعولاً مُطلَقاً، وتَحتَمِلُه الآيةُ والمثالُ[3].

الثَّالثةُ: أنْ يَتأَخَّرَ الحالُ عن عامِلِها وُجوباً، ويَمتنِعَ تَقديمُها، وذَلك فيما إذا كانَتْ جُملةً مَقرُونةً بالواوِ، كـ«جِئتُ والشَّمسُ طالِعةٌ»، أو مُؤكِّدَةً لِعامِلِها كـ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل: ١٠]، أو لِمَضمونِ جُملةٍ قبلَها كـ«زيدٌ أبُوكَ عَطوفاً»؛ أو كانَ عامِلُها مَقروناً بلامِ قَسَمٍ مُتَّصلةٍ به كـ«واللهِ لَأَقُومَنَّ طائعاً»، أو كانَ فِعلاً جامداً غيرَ مُتصرِّفٍ كفعلِ التَّعَجُّبِ و«نِعْمَ، وبِئْسَ، وليسَ»، أو غيرَ فعلٍ كاسمِ الفعلِ نحوُ: «هَيهاتَ زيدٌ راكباً»، أو صفةً تُشبِهُ الاسمَ الجامدَ[4] لِعَدَمِ تَصَرُّفِها[5]، كاسمِ التَّفضيلِ إذا لزمَ الإفرادَ والتَّذكيرَ، نحوُ: «هذا أَفصَحُ النَّاسِ خَطيباً»[6]، أو كانَ مَصدَراً مُقدَّراً بالفعلِ وحرفٍ مَصدَرِيٍّ نحوُ: «يُعجِبُني رُكوبُ الفَرسِ مُسرَجاً»، أو كانَ لفظاً مُتضمِّناً معنى الفعلِ دُونَ حُروفِهِ كاسمِ الإشارةِ نحوُ: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]، فإنَّ ﴿تِلْكَ﴾ عاملٌ في ﴿خَاوِيَةً﴾؛ لأنَّ فيه معنى الفعلِ ـ وهو: أُشيرُ ـ

---

(١) هكذا جاءت العبارةُ في الأصل، والظاهرُ أن فيها سقطاً وأنَّ الصواب كما في «التَّصريح» ـ ومنه يَنقُل الشارح باختِصار ـ: وهل هي ظرفٌ أو اسمٌ؟ قَولان، وعلى القَولَين... إلخ.

(٢) عبارةُ ابن عَنقاء: فلا يُستغنى عنها.

(٣) هنا انتَهى كلامُ ابن عَنقاء.

(٤) كذا في الأصل، والذي في كُتُب النحاة: تُشبه الفعلَ الجامدَ.

(٥) أي: فأشبَهَته في عدم قَبُول العلامات الفَرعيَّة.

(٦) فـ(خطيباً) حالٌ من فاعلِ (أفصَح) المُستترِ فيه، ولا يجوزُ أن يتقدَّمَ على (أفصح) لِما تَقدَّم. «التَّصريح».

. . . . . .

الكواكب الدرية

دون حُروفِهِ، والتَّمنِّي[١] نحوُ: «ليتَ زيداً مُحسِناً أَخوكَ»، والتَّرجِّي نحوُ: «لعلَّه أَميراً أَبوكَ»، والتَّشبِيهِ نحوُ: «كأنَّه مُسفِراً قَمَرٌ»، والتَّنبيه كـ«هذَا[٢] بَعْلي شَيخاً»، وقيل: لا يَعملُ فيها التَّنبيهُ، وهو الأَصحُّ؛ لئلَّا يَختلفَ عاملُ الحالِ وعاملُ صاحبِها، والظَّرفِ المستَقَرِّ نحوُ: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]، فـ﴿مُعْرِضِينَ﴾ حالٌ مِن «هُم» المَجرورِ باللَّام، وناصِبُها ما فيه مِن مَعنى الاستقرارِ، فصاحبُها إذَن عامِلُها، أو جُزءُ عامِلِها، وجازَ ذلك لأنَّ العاملَ حقيقةً هو المتعلَّقُ المَحذوفُ؛ والاستِفهامِ نحوُ: [مجزوء الكامل]

يـــا جـــارتَـــا مـــا أَنـــتِ جـــارَهْ[٣]

فـ«جارةً» حالٌ مِن «أنتِ» مَنصوبٌ بـ«ما» لِما فيها مِن مَعنى التَّعظيمِ، أي: عظيمةٌ أنتِ في حالِ الجِوارِ، أو هي تَمييزٌ؛ واسمِ الجِنسِ المرادِ به التَّعظيمُ، كـ«أنتَ الرَّجُلُ عِلْماً»،

---

(١) أي: وحرفِ التمني، وكذا يُقال فيما بعدَه.

(٢) في التَّنزيل: ﴿وَهَٰذَا﴾.

(٣) هذا المصراعُ عجزٌ وصَدره:

بـــانَـــتْ لِـــتَـــحـــزُنَـــنـــا عَـــفـــارَهْ

والبيت مَطلع قَصِيدة لِلأعشى مَيمُون.

اللغة: (بانَت): فارَقت. (لِتَحزُننا): من (حَزَنَه يَحزُنُه): إذا أورثَه الحُزنَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾. (عَفارة): اسمُ امرَأة. (يا جارَتا): فيه التِفاتٌ مِنَ الغَيبة إلى الخِطاب إن كان المقصودُ به عَفارةَ المتقدِّمة. وجارةُ الرجل: امرأتُه التي تُجاوِرُه في المَنزِل.

المعنى: يُنادِي هذه الجارةَ مُعظِّماً لها فكأنه يقول: ما أعظَمَك علينا في حالِ كونِك جارةً.

الإعراب: «يا»: حرفُ نداء. «جارتَا»: مُنادًى مَنصوب بفتحة مُقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، و(جارة): مُضاف، وياء المتكلم المنقلبةُ ألفاً مُضافٌ إليه مبني على السكون في محلِّ جر. «ما»: اسمُ استِفهام مُبتدأ. «أنتِ»: ضميرٌ مُنفصِل خبرُه. «جارَه»: حالٌ من (أنتِ)، وقيل: تمييزُ نسبةٍ غيرُ مُحوَّل، مَنصوب بالفتحة، وسُكِّنَ لأجلِ الوَقف.

والشاهد: في قوله: (جارَه)؛ فإنه حالٌ ولا يَجوز أن يتقدَّم على عامِله وهو (ما) الاستفهاميَّة؛ لأنها ضُمِّنَت معنَى الفعل دونَ حُرُوفِه. ويجوز أن يكونَ تمييزاً لِصحَّة قولك: ما أنتِ مِن جارةٍ، كما في قول الآخر:

يـــا سَـــيِّـــداً مـــا أَنـــتَ مِـــن سَـــيِّـــدٍ

ولا مُنافاةَ بين الوَجهَين فإنهما صالِحان باعتِبارَين.

. . . . . .

الكواكب الدرية

فـ«عِلْماً» حالٌ مِن الضَّميرِ المُستترِ في «الرَّجل» على الصَّحيحِ؛ لأنَّه بمعنَى الكامِل، لا مِن «أنتَ»؛ ويَحتمِلُ التَّمييزَ، بل هو أَحسَنُ.

وتُسمَّى هَذه: عواملَ مَعنويَّةً؛ لتَضَمُّنِها معنَى الفعلِ دُونَ حُروفِهِ.

وكما لا تَعمَلُ مُتأخِّرَةً لِضَعفِها، لا تَعملُ مَحذُوفةً، بخلافِ ما إذا كانَ العاملُ فِعلاً مُتصرِّفاً، أو صفةً تُشبِهُ المتصرِّفَ ولا مُعارِضَ ممَّا مرَّ، فإنَّه يَجوزُ حذفُه لِدَليلٍ حاليٍّ كقَولِه[1] لِلمُسافرِ: «راشِداً مَهدِيًّا» أي: تَذهَبُ، ولِلقادمِ[2]: «مَأجوراً» أي: رَجعتَ، ولِلمُحدِّثِ: «صادقاً» أي: نطَقتَ، أو قاليٍّ نحو: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٣-٤]، أي: نَجْمَعُها قادِرينَ، وكقَولكَ: «مُسرِعاً» لمَن قالَ: كيفَ سِرْتَ؟

وقد يَجبُ في مَواضعَ:

الأوَّلُ: في الحالِ النَّائبةِ عن الخبرِ كـ«ضَرْبي زَيداً قائماً».

الثَّاني: في الحالِ الواقعةِ بَدلاً مِن التَّلفُّظِ بِالفعلِ في تَوبيخٍ نحوُ: «أقائِماً وقد قَعَدَ النَّاسُ؟»، أي: أَتقومُ قائماً، أو في غَيرِه نحوُ: «عائذاً بالله»، أي: أَعوذُ عائذاً.

الثَّالثُ: المبيِّنةُ لِزيادةٍ أو نَقصٍ بِتَدريجٍ كـ«تَصَدَّقْ بِدِرهمٍ فصاعِداً»، و«اشتَريتُه بِدِرهمٍ فسافِلاً»[3]، و«أَخذْتُه بِدينارٍ ثمَّ رافعاً[4]»، و«أَعطِهِ ديناراً ثمَّ نازلاً»؛ ولا يُعطَفُ بغيرِ الفاءِ و«ثُمَّ»، وهو مِن عَطفِ الجُملِ، أي: ذَهبَ الدِّرهمُ صاعِداً، أو صَعِدَ صاعداً، أو[5] سَفَلَ سافلاً، وذهبَ رافِعاً أو نازِلاً.

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) أي: من عُمرةٍ ونحوِها.

(٣) كأنَّه ابتاعَ مَتاعاً بِأثمانٍ مُختَلفةٍ، فأخبر بأعلَى الأثمان، ثمَّ جَعل بَعضَها يَتْلُو بعضاً في النُّقصان والنُّزول. ابن يَعيش.

(٤) تَبع في التَّمثيلِ به ابنَ عنقاء، و(رافِع) اسمُ فاعل من الرَّفع وهو مُتعدٍّ، وعادتُهم التمثيلُ باللازم كما في بقيَّة الأمثِلة هنا، فيَنبغي ـ لو سُلِّم هذا التوسُّع ـ أن يقولَ: (ثم مُرتفعاً).

(٥) هكَذا عُطف في الأصل، وفيه وفي نظيرِه الذي بعدَه إشكالٌ؛ إذ العطفُ بـ(أو) إنما يكونُ عند تَنويعِ التَّقدير في المثالِ الواحد، لا عند اتِّحادِه في الأمثلةِ المتعاطفةِ بالواو.

ولا يَكُونُ صاحِبُ الحالِ إلَّا مَعرِفةً كَما تَقَدَّمَ في الأَمْثلةِ، أَو نَكِرةً بِمُسَوِّغٍ، نَحوُ: «في الدَّارِ جالِساً رَجُلٌ»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾ [فصلت: ١٠]، وقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، .....

الكواكب الدرية

(ولا يَكونُ صاحِبُ الحالِ) ـ وهو ما كانتِ الحالُ وَصفاً له في المعنى ـ (إلَّا مَعرِفةً) أي: في الغالبِ، (كما تَقَدَّمَ في الأَمثِلةِ)؛ لأنَّه محكومٌ عليه، والحكمُ على الشَّيءِ إنَّما يَتأتَّى بعدَ مَعرِفَتِهِ، ولِئلَّا يَشتَبِهَ بالصِّفةِ في نحوِ قَولهم: «رأيتُ رَجلاً راكِباً»، قالَ السُّيوطيُّ في «الأشباهِ والنَّظائرِ»: وإذَا اجتمعَ النَّكرةُ والمعرفةُ غُلِّبتِ المَعرفةُ، فتَقولُ: «هذا زيدٌ ورَجلٌ مُنطلِقَينِ»، فتَنصِبُ «منطَلقَينِ» على الحالِ تَغليباً لِلمَعرفةِ، ولا يَجوزُ الرَّفعُ، ذكرَهُ الأَندَلسيُّ في «شرحِ المُفصَّل». اهـ (أو نَكِرةً بِمُسَوِّغٍ) أي: مُجَوِّزٍ لمجيءِ الحالِ منها؛ لأنَّ ذلك المُسوِّغَ يُقَرِّبُ النَّكِرةَ مِن المعرفةِ، فيَزولُ منها كثيرٌ مِن الإبهامِ، كما يَقعُ المُبتدأُ نَكرةً بمسَوِّغٍ، فصاحبُ الحالِ بمنزلةِ المُبتدَأ، وهي بِمَنزلةِ الخبرِ. فمِن المُسوِّغاتِ أنْ يَتقدَّمَ عليه الحالُ (نَحوُ: «في الدَّارِ جالِساً رَجُلٌ»)، وإعرابُه: «في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، و«رجلٌ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، و«جالِساً»: حالٌ مِن «رجلٌ»، وسَوَّغَ مجيئَهُ منه تَقَدُّمُهُ عليه، وقيل: إنَّه حالٌ مِن الضَّميرِ المستَكِنِّ في الظَّرفِ، وهو أظهَرُ؛ لأنَّه يَلزمُ على الأَوَّلِ مجيءُ الحالِ مِن المُبتدأ، وجَوازُ الاختِلافِ بين عاملِ الحالِ وصاحِبِها، والصَّحيحُ المنعُ.

ومِن المُسوِّغاتِ:

أنْ يكونَ صاحبُ الحالِ مُختَصًّا بِإضافةٍ، (و) ذلك نحوُ (قَولِهِ تَعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ﴾)، فـ﴿سَوَآءٗ﴾ حالٌ مِن ﴿أَرۡبَعَةِ﴾، وهي نكرةٌ، لكنَّها تخَصَّصَتْ بالإضافةِ إلى ﴿أَيَّامٖ﴾.

أو يَكونَ صاحِبُها مَسبوقاً بنَفيٍ، (و) ذلك نحوُ (قَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾)، وإعرابُه: «ما»: نافيةٌ، ﴿أَهۡلَكۡنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، ﴿مِن قَرۡيَةٍ﴾: ﴿مِن﴾: صلةٌ، ﴿قَرۡيَةٍ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِه مَنَعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حَصرٍ، ﴿لَهَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿مُنذِرُونَ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن ﴿قَرۡيَةٍ﴾، وهي نكرةٌ عامَّةٌ لِوُقوعِها في سياقِ النَّفيِ.

وقِراءةِ بَعضِهِمْ: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾ [البقرة: ٨٩] بِالنَّصْبِ.

وتَقَعُ الحالُ ظَرْفاً نَحوُ: «رَأَيتُ الهِلالَ بَينَ السَّحابِ»، .....

الكواكب الدرية

أو يَكونَ صاحِبُها مُخصَّصاً بِوَصفٍ، (و) ذلك نحوُ (قِراءةِ بَعضِهم)[١] - وهو إبراهيمُ بنُ أبي عَبلةَ[٢] بالباءِ المُوحَّدَةِ بعدَ العَينِ المُهمَلَةِ -: (﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾) بالنَّصبِ، وهي قِراءةٌ شاذَّةٌ[٣]، وبَقيَّةُ القُرَّاءِ قَرَؤُوها برفعِ ﴿مُصَدِّقٌ﴾ نعتٌ لـ﴿كِتَٰبٌ﴾، وإعرابُه: «لمَّا»: رابطةٌ لوجودِ شيءٍ بوجودِ غيرِه، «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، والميمُ: علامةُ الجَمعِ، ﴿كِتَٰبٌ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿مِّنْ﴾: حرفُ جرٍّ، و﴿عِندِ﴾: مَجرورٌ بـ﴿مِّنْ﴾، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، ولفظُ الجَلالةِ: مُضافٌ إليه، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه شِبهُ جُملةٍ في محلِّ رفعٍ نعتٌ لـ﴿كِتَٰبٌ﴾، ﴿مُصَدِّقٌ﴾: حالٌ مِن ﴿كِتَٰبٌ﴾، وهو نَكرةٌ، ولكنَّه تَخصَّصَ بِنَعتِهِ بظَرفٍ، وهو قَولُه: ﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾؛ ولا يَتَعَيَّنُ فيه ذلك، بل يَجوز أنْ يَكونَ حالاً مِن الضَّميرِ المستَكِنِّ في الظَّرفِ.

وقد يَقعُ صاحِبُ الحالِ نَكرةً بلا مُسوِّغٍ، كقَولهم: «عليه مائةٌ بِيضاً» بِكسرِ الباءِ بلفظِ الجَمعِ، وفي الحَديثِ: «فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَاعِداً، وصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِياماً»[٤]، قالَ الفاكِهيُّ: ولا يُقاسُ عليه، وقال ابنُ عنقاء: وقاسَهُ سِيبويهِ. اهـ وقالَ عبدُ الملكِ العِصاميُّ: وفي القِياسِ على ما وَرَدَ مِن مجيءِ الحالِ مِن النَّكرةِ المحضَةِ قَولانِ، والذي عليه سِيبَويهِ الجوازُ، واختارَهُ أبو حيَّان. اهـ

(وتَقَعُ الحالُ ظَرْفاً) كما يَقَعُ الخبرُ ظَرْفاً، (نَحوُ: «رَأَيتُ الهِلالَ بَينَ السَّحابِ»)،

(١) خالَفتُ ما في الطبَعات الثَّلاثةِ ههنا وجعَلتُ العبارةَ من المتن مُوافقةً لما في «الفاكهي» وغيرِه؛ لأن خلافَ ذلك يَقتضي من حيث الصناعة أن تكونَ العبارةُ: وذلك كقراءةِ إبراهيم... إلخ.

(٢) أي: وغيرُه كما سيأتي.

(٣) في «مُعجَم القراءات» (١/ ١٥٠): وفي مُصحف أُبيٍّ: (مصدقاً) بالنصب، وبه قرأ ابنُ أبي عبلةَ وابنُ مَسعود. اهـ فقَول الشارح بعدُ: (وبقية القُراء قَرَؤوها بالرفع) فيه تَسامُح.

(٤) قال الشيخ خالِد في «التَّصريح» (١/ ٥٨٨): رَواه مالك في «الموطأ». اهـ وقد أخرَج الإمام مالِك فيه عن عائشةَ رضي الله عنها أنها قالَت: «صلَّى رسول الله ﷺ في بيتِه وهو شاكٍ، فصلَّى جالساً، وصلَّى وراءَه قومٌ قياماً، فأشار إليهم أن: اجلِسوا...» الحديثَ، وهو في «البخاري» (٦٨٨) من طريق مالك.

وجارًّا ومَجرُوراً نَحوُ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]، ويَتَعَلَّقانِ بِـ«مُسْتَقِرٌّ» أَوِ «اسْتَقَرَّ» مَحذُوفَينِ وُجُوباً.

ويَقَعُ جُملةً خَبَرِيَّةً .....

الكواكب الدرية

وإعرابُه: «رأَيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «الهلالَ»: مَفعولٌ به، «بينَ»: ظرفُ مكانٍ مَفعولٌ فيه، وهو مُضافٌ، و«السَّحابِ»: مُضافٌ إليه، والظَّرفُ وما أُضيفَ إليه شِبهُ جُملةٍ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن «الهلالَ»، (**وجارًّا ومَجرُوراً نَحوُ**: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾)، **وإعرابُه**: الفاءُ: حرفُ عطفٍ على قولِهِ: ﴿إِنَّمَآ[1] أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [القصص: ٧٨]، وما بينَهما اعتراضٌ، «خرجَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه ضميرٌ مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو عائدٌ على قارُون، ﴿عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والجارُّ والمَجرورُ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ لـ«خرجَ» مُتعلِّقٌ به، وقولُه: ﴿فِى زِينَتِهِۦ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ ومُضافٌ إليه في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن الضَّميرِ المُستَتِرِ في «خَرجَ»[2]، أي: خَرَجَ كائناً في زِينَتِهِ، أي: مُتَزَيِّناً.

(**وَيَتَعَلَّقانِ**) إذا وَقَعَ كلٌّ مِنهُما حالاً (**بِـ«مُستَقِرٌّ»**) إنْ قُدِّرَا في مَوضعِ المُفردِ، (**أو «استَقَرَّ»**) إنْ قُدِّرَا في مَوضعِ الجُملةِ، وعليه الأكثَرُونَ ـ كما قالَ الأَزهريُّ ـ، حالَ كونِ «مُستَقِرًّا» أو «استَقَرَّ» (**مَحذُوفَينِ وُجُوباً**) لِكونِهما كَوناً مُطلَقاً، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، فالاستقرارُ فيه مَعناهُ عدمُ التَّزلزُلِ والانتِقالِ، لا أنَّه كونٌ مُطلَقٌ، فكأنَّه قالَ: فلمَّا رآهُ مُتمَكِّناً عندَه، أو ماكِثاً عندَه. ثمَّ ذلك الكونُ المَحذوفُ هو الحالُ وَحدَه حَقيقةً في الأَصحِّ.

وشَرطُ الظَّرفِ والمَجرورِ أنْ يَكونَا تَامَّينِ كما تَقَدَّمَ في الخَبَرِ، فلو كانَا ناقِصَينِ لم يَقَعَا حالاً، فلا يَجوزُ أنْ يُقالَ: «هذا زيدٌ اليومَ»، ولا: «فِيك»، قاله أبو حيَّان.

(**ويَقَعُ**) أي: الحالُ (**جُمْلةً**) اسمِيَّةً وفِعليَّةً، وذلك أنَّ الحالَ نَكرةٌ، والجُملةُ تَقَعُ مَكانَ النَّكراتِ، وإذا وَقَعَتْ حالاً حُكِمَ على محلِّها بِالنَّصبِ، (**خَبَرِيَّةً**) أي: مُحتمِلةً لِلصِّدقِ والكذبِ، فلا يَجوزُ مَجيءُ الإنشائيَّةِ حالاً اتِّفاقاً؛ لأنَّ الحالَ بمثابةِ النَّعتِ، وهو لا يَكونُ

(١) لعلَّه يقصِد: على قَوله: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ﴾، وإلا فما ذكَره مَقُول قَولِ قارونَ، فلا يَصح العطف عليه ههنا.

(٢) وجوَّزوا أيضاً تعلُّقَه بـ(خَرَج)، والأولُ أظهَرُ.

مُرتَبِطةً بِالواوِ والضَّمِيرِ نَحوُ: ﴿خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، أو بِالضَّمِيرِ فَقَطْ نَحوُ: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، .....

الكواكب الدرية

بجُملةٍ إنشائيَّةٍ، ولأنَّها قَيدٌ في عاملِها، والقُيودُ تَكونُ ثابِتةً باقيةً مع ما قُيِّدَ بها، والإنشاءُ لا خارجَ له، بل يَظهَرُ مع اللَّفظِ ويَزولُ بِزوالِهِ، فلا يَصلُحُ لِلقَيدِ، ولهذا لم يَقَعِ الإنشاءُ شَرطاً ولا نَعتاً.

ويُشْتَرَطُ[1] في الجُملةِ الواقعةِ حالاً أنْ تكونَ خاليةً مِن دَليلِ استِقبالٍ كالسِّينِ و«سَوفَ»، ونَواصبِ الفعلِ، والتَّمنِّي، والتَّرجِّي، ومِن الفاءِ مُطلَقاً، ومِن واوٍ يَلِيها مُضارعٌ مُثبَتٌ، أو منفيٌّ بـ«لا»، ومِن مَعنى التَّعجُّبِ، واقعةً مَوقعَ مُفرَدٍ، وأنْ تكونَ:

(مُرتَبِطَةً) أي: لا بُدَّ في الجُملةِ إذا وَقَعَتْ حالاً مِن أنْ يَكونَ لها رابطٌ يَربِطُها بمَن هي له، ثُمَّ إنَّها قد تَكونُ مُرتَبِطةً (بِالواوِ والضَّمِيرِ) معاً، وذلك في غيرِ ما سَيأتي ممَّا يُستَأثَرُ فيه الضَّميرُ فقَطْ، أو الواوُ فقَطْ، (نَحوُ): ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ (خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾)، وإعرابُه: ﴿أَلَمْ﴾: حرفُ تَقريرٍ وجزمٍ، ﴿تَرَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ﴿أَلَمْ﴾، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الأَلفُ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، ﴿إِلَىٰ﴾: حرفُ جرٍّ، ﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ بـ﴿إِلَىٰ﴾، ﴿خَرَجُوا۟﴾: فعلٌ وفاعلٌ، و﴿مِن دِيَـٰرِهِمْ﴾: متعلِّقٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ وما تَعلَّقَ به صلةُ المَوصولِ، والعائدُ واوُ الجَماعةِ، ﴿وَهُمْ﴾: الواوُ: واوُ الحالِ، «هُم»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿أُلُوفٌ﴾: خبرٌ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن الواوِ في ﴿خَرَجُوا۟﴾، وهي مُرتبطةٌ بالواوِ والضَّميرِ وهو «هُم».

(أو) تكونُ مُرتبطةً (بِالضَّمِيرِ فَقَطْ) دونَ الواوِ، (نَحوُ: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾)، وإعرابُه: ﴿ٱهْبِطُوا۟﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿بَعْضُكُم﴾: مُبتدأٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، و﴿عَدُوٌّ﴾: خبرُ المُبتدأ، وقولُه: ﴿لِبَعْضٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ

(١) تبع في تَعداد الشُّروط «غُرَر الدُّرر»، وفي بعضِها نظر يُعلَم من كُتبهم.

أو بِالواوِ نَحوُ: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

الكواكب الدرية

بـ﴿عَدُوٌّ﴾[١]، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ وما تَعلَّقَ به في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن الواوِ في ﴿ٱهْبِطُوا۟﴾، أي: اهبطُوا مُتعادِينَ يَظْلِمُ بَعضُكم بَعضاً، وهي مُرتَبِطةٌ بالضَّميرِ فقَطْ، وهو الكافُ[٢].

قالَ الفاكهيُّ: والرَّبطُ بالضَّميرِ وَحدَه في الجُملةِ الاسمِيَّةِ ضَعيفٌ[٣]، أي: لِعَدَمِ العِلْمِ في أَوَّلِ الأَمْرِ بكونِها حالاً، وكلامُ «المفصَّل» ظاهرٌ في أنَّ الرَّبطَ بالضَّميرِ وَحدَه في الجُملةِ الاسمِيَّةِ شاذٌّ، أي: بل لا بُدَّ فيها مِن الواوِ، وقالَ الدَّماميِنيُّ: الاكتِفاءُ بالضَّميرِ في الجُملةِ الاسمِيَّةِ الحاليَّةِ غيرُ أَولى، والمَشهورُ أنَّ الأَمرَينِ جائِزانِ، وأنَّهما فَصيحانِ، والكتابُ العزيزُ يَشهَدُ بخلافِ ما ذَهَبَ إليه الزَّمخشريُّ وغيرُه مِن مَنعِ ذلك، قالَ تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾، وقال تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرعد: ٤١] إلى غيرِ ذلك مِن الآيِ، ويُقالُ: «جاءَ زيدٌ لا عِمامةَ على رَأسِهِ ولا قَلَنسُوَةَ[٤]. اهـ والخِطابُ لآدمَ وحَوَّاءَ بِدَليلِ ﴿ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾، وجُمِعَ ضَميرُهُما في هذه الآيةِ لأنَّهما أَصْلَا البَشَرِ، فكأنَّهما جَميعُ الجِنسِ، وقيل: الضَّميرُ لهما ولإبليسَ والحيَّةِ[٥]، وصحَّحَ الزَّمخشَريُّ الأَوَّلَ[٦].

(أو) تكونُ مُرتبِطَةً (بِالواوِ) فقَطْ، (نَحوُ: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾)، وإعرابُه: اللَّامُ: داخِلةٌ في جَوابِ قَسَمٍ مُقدَّرٍ[٧] تَقديره: واللهِ، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلينِ:

---

(١) أو حالٌ منه؛ لأنَّه كان صفةً وتَقدَّمت عليه.

(٢) وقيل: الجملةُ لا مَحلَّ لها لأنها استِئنافُ إخبارٍ بِالعَداوة، والأولُ أصَحُّ.

(٣) «الفواكه»: (ص٣١٩).

(٤) قولُه: (جاءَ زيد لا عِمامة... إلخ) إنما جاء بِه الدَّماميني في مَعرِض مُناقَشة الزمخشريِّ، وليس مَعطوفاً على الآيتَين قبلَه كما يُعلَم من الرُّجوع لِكلامِه في «المنهَل الصافي».

(٥) أي: التي يُقال: إنها دخلَت بإبليس الجنةَ وخزَنتُها لا يَشعرُون به.

(٦) عبارتُه: والصَّحيحُ أنَّه لآدمَ وحَواءَ والمُرادُ هُما وذُرِّيَّتُهما؛ لأنَّهما لمَّا كانا أصلَ الإنسِ ومُتَشَعَّبَهم جُعِلَا كأنَّهما الإنسُ كُلُّهُم.

(٧) الصحيحُ أنها اللامُ الموطِّئةُ لِلقَسَم، وعلامتُها أَنْ تقعَ قبلَ أدواتِ الشرطِ، وأكثرُ مجيئِها مع (إنْ)، وقد تأتي مع غيرِها، وأمَّا اللامُ الداخلةُ على جواب القَسَم فاللامُ الثانيةُ في نحو قولِه تعالى: ﴿لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ﴾، وقولِه: ﴿لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾، وقولِه: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ =

. . . . . .

الكواكب الدرية

الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، «أَكَلَ»: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نَصبٍ مَفعولٌ به، ﴿ٱلذِّئْبُ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿وَنَحْنُ﴾: الواوُ: للحالِ، و«نحنُ»: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿عُصْبَةٌ﴾: خبرٌ، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ في محلِّ نَصْبٍ على الحالِ مِن ﴿ٱلذِّئْبُ﴾، والتَّقديرُ: ولئنْ أَكَلَهُ الذِّئبُ غيرَ مُنفردٍ، والجُملةُ مُرتبطةٌ بالواوِ فقَط، ولا مَدخلَ لـ«نحنُ» في الرَّبطِ؛ لِعَدمِ عَودِهِ إلى صاحبِ الحالِ.

وإنَّما جُعِلَتِ الواوُ في بابِ الحالِ رابطةً لأنَّها تَدلُّ على الجَمْعِ، والغَرضُ اجتماعُ جُملةِ الحالِ مع عاملِ صاحبِها.

فإنْ قُلتَ: قال الفاكِهيُّ: قد استَشكلَ بَعضُهم وُقوعَ مثلِ هذه الجُملةِ حالاً مع أنَّها ليسَتْ مُبيِّنةً لهيئةِ الفاعلِ أو المَفعولِ، بل لِهيئةِ زمنِ الفعلِ، وقد قالُوا: الحالُ ما يُبَيِّنُ هيئةَ الفاعلِ أو المَفعولِ. اهـ[1]، فما الجوابُ عن ذَلك؟

قُلتُ: قد كُنتُ سُئِلْتُ عن ذلك، وأَجَبتُ عنه بأنَّ الدَّماميني ذكرَ في «المنهلِ الصَّافي» بأنَّه يُجابُ عن ذلك بأنَّ بيانَ هيئةِ الصَّاحبِ ثابتٌ بالتَّأويلِ، فيُتَأَوَّلُ هنا بأنْ يُقالَ: المعنى: لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئبُ غيرَ مُلتَفِتٍ إلى تَعَصُّبِنا له إنْ جُعلتِ الحالُ مِن الفاعلِ، أو يُقالَ: المعنى: لئنْ أَكَلَهُ الذِّئبُ محفُوظاً بِنا، أو بِتَعصُّبِنا له إنْ جُعِلتِ الحالُ مِن المَفعولِ. انتهى، وللشَّيخِ إبراهيمَ بنِ محمَّدٍ المزجاجيِّ في الجوابِ عن الإشكالِ الذي ذكَره الفاكهيُّ كُرَّاسةٌ صغيرةٌ سمَّاها «رفعُ الإشكالِ عن مَسألةِ الحالِ» حَكى فيها أَجوبةَ مَشايخِهِ عن الإشكالِ المَذكورِ، ومِن أَحسَنِها جوابُ شَيخِ شيخِنا وَجيهِ الإسلامِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ سُليمانَ[2] رحمهُ اللهُ تعالى،

= ﴿ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾، ولم تُوجَد هذه اللامُ في الجواب الذي في الآيةِ وهو قَوله تعالى: ﴿إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾؛ لأنه لا يُشتَرط في جُملة الجواب تَصديرُها بها، بل تَأتي بها وبِغيرِها وهو (إنَّ) و(ما) و(لا) كما تَقرَّر في محلِّه.

(١) «الفواكه»: (ص٣٢٠).

(٢) هو مُحدِّث اليَمن ومُسنِدُها في عَصرِه، وَجِيهُ الدين عبدُ الرحمن بن سليمانَ بن يَحيى الأَهدَل، المتوفى بِزَبيد سنةَ (١٢٥٠هـ)، وهو من شيوخ العلَّامة محمَّد بن علي الشَّوكاني صاحبِ «نَيل الأوطار» وغيرِه، ومِن كُتُبه =

. . . . . .

الكواكب الدرية

فإنَّه قالَ: القاعِدةُ أنَّ الجُملةَ التي لها محلٌّ مِن الإعرابِ تَحُلُّ محلَّ المُفردِ، ومِن ذلك الجُملةُ الحالِيَّةُ، ومِن أمثلةِ ذلك كما ذكَره الفاكهيُّ: «جاءَ زيدٌ والشَّمسُ طالِعةٌ»، أي: مُقارِناً طُلوعَ الشَّمسِ، فكذَلِك الآيةُ: لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئبُ مُقارِناً عُصْبَتَنا وجَمعِيَّتَنا، وبَيانُ الهَيئةِ كما هو حاصلٌ في المثالِ الذي ذكَره الفاكِهيُّ حاصلٌ فيما ذُكِرَ. اهـ

وما عدَا ذَلك مِن بقيَّةِ الأَجوبَةِ لا بأسَ بِه، وقد مَنَّ اللهُ تعالى بِالعُثورِ على كلامِ الدَّمامِينيِّ الذي نَقَلناهُ، فالأَخذُ به أَولى، وإلَّا فالنِّسبُ الظَّنِّيَّةُ لِلفكرِ فيها مَجالٌ.

هذا، وحاصِلُ ما ذكَرُوه في الجُملةِ الحاليَّةِ أنَّها لا بُدَّ أنْ تَكونَ مُشتملَةً على رابطٍ يَربِطُها، وهو الضَّميرُ، أو الواوُ، أو اسمٌ ظاهرٌ نائبٌ عن الضَّميرِ، وهو قَليلٌ.

ثُمَّ إنْ بُدِئَتْ بمُضارعٍ مُثبَتٍ خالٍ مِن «قد» كـ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، فـ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾ حالٌ مِن فاعلِ ﴿تَمْنُن﴾، أو مَنفيٍّ بـ«لا» نحوُ: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥]، أو بـ«ما» نحوُ: [الطويل]

عَهِدتُكَ ما تَصْبُو . . . . . (١)

= «الجَنى الداني على مُقدِّمة الزنجاني» في التَّصريف، و«شَرح تَيسير الوُصول إلى جامع الأُصول»، و«المنهَج السَّويّ على المنهل الرَّوي» في الحَديث.

(١) مِن قَول الشاعر:

عَهِدتُكَ ما تَصْبُو وفِيكَ شَبِيبَةٌ ... فما لَكَ بعدَ الشَّيبِ صَبًّا مُتَيَّمَا؟

ولا يُعرف قائلُه.

اللغة: (عَهِدتُك): عرَفتُك. (تَصبُو): تَميل إلى النساءِ واللَّهو والجَهل، من الصَّبْوة وهي الميلُ لما ذُكِر. (شَبِيبةٌ): شَباب وفُتُوَّة. (صَبًّا): عاشقاً، مِن الصَّبابة وهي العِشقُ ورِقَّة الهوى. (مُتيَّماً): مُذلَّلاً بِالحُب.

المعنى: كُنتُ عرَفتُك في حالةِ الصِّبَا وأيامِ شَبابِك غيرَ لاهٍ، وغيرَ مائلٍ إلى النساء والتَّصابي معَهنَّ، فما لكَ الآن وقد صِرتَ في حالِ الشَّيخُوخة ووَخَطك الشيبُ لاهِياً عاشقاً قد ذلَّله الحُبُّ؟ يُريد: أنَّ مُقتضَى الحالِ عَكسُ ذلك.

الإعراب: «عَهِدتُك»: فعل ماضٍ وفاعلُه ومَفعولُه. «ما»: نافِية. «تصبُو»: فعل مُضارع مرفوع بضمة مقدَّرة لِلثِّقل، والفاعلُ: أنتَ. وجملةُ (تصبُو) في محل نَصب على الحالِ مِن كافِ (عَهِدتُكَ). «وفيكَ»: الواو حاليَّة، و(فيكَ): مُتعلق بخبر مُقدَّم محذوف. «شبيبةٌ»: مُبتدأ مؤخر مرفوع؛ وجملةُ المبتدأ والخبر: في محل نَصبٍ =

. . . . . .

الكواكب الدرية

أو بُدِئَتْ بماضٍ بعدَ «إلَّا» نحوُ: «ما جاءَ إلَّا قالَ خيراً»، أو قبلَ «أو» نحوُ: «لَأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبَ أو مَكَثَ»، أو كانَتْ مُؤكِّدةً كـ«الخليفةُ أبو بَكرٍ قد عَلِمَهُ النَّاسُ»[1]، أو اسمِيَّةً مَعطوفةً على حالٍ أُخرَى نحوُ: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]: تَعَيَّنَ الضَّميرُ في جَميعِ ذلك، وامتَنَعتِ الواوُ.

وإنْ بُدِئَتْ بمُضارعٍ مَقرُونٍ بـ«قد» لَزِمَتِ الواوُ، نحوُ: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥].

فإنْ بُدِئَتْ بغَيرِ ما تَقَدَّمَ جازَ الرَّبطُ بالواوِ فقَطْ، وبالضَّميرِ فقَطْ، وبهما معاً كما تَقَدَّمَ في الأَمثلةِ التي ذكَرها المصنِّفُ، قال الفاكهيُّ: وإذا وَقَعَتِ الجُملةُ الفِعليَّةُ المصدَّرَةُ بالماضي حالاً، فلا بُدَّ معها مِن «قَد» ظاهِرةً أو مُقدَّرَةً، نحوُ: «جاءَ زيدٌ وقد رَكِبَ غُلامُه»، ونحوُ قَولِهِ تعالى: ﴿جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، أي: وقد حَصِرَتْ. اهـ[2]، قالَ ابنُ عنقاء: هكَذا اشتَرطهُ الجُمهورُ، والأَصَحُّ منعُ اشتراطِهِ كـ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، ومِنه على الأَرجحِ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ﴾ [الكهف: ٧٧]، فـ﴿ٱسْتَطْعَمَآ﴾ حالٌ مِن أَلِفِ ﴿أَتَيَآ﴾، أي: أَتَيَا مُستَطْعِمَينِ أَهلَها. اهـ قُلتُ: وما اشتَرَطَهُ الجُمهورُ هو أَولى بالاتِّباعِ؛ لأنَّ الآيتَينِ المَذكورتَينِ يَصلُحُ فِيهما تَقديرُ «قد».

تَتِمَّة: قد عُلِمَ ممَّا ذَكرُوه في هذا البابِ أنَّ الحالَ لها أقسامٌ كثيرةٌ:

= على الحال، وصاحبُ الحال الضميرُ المستتر في (تصبُو). «فما»: الفاء عاطفة، (ما): اسمُ استِفهام مبني على السكونِ في محل رفع مُبتدأ. «لَكَ»: مُتعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، والتَّقدير: أيُّ شيء ثابتٌ لك، أو حاصِلٌ لك؟. «بعدَ»: مُتعلِّق بـ(صبًّا) الآتي، وهو مُضاف. «الشيبِ»: مُضاف إليه مجرورٌ. «صبًّا»: حالٌ من كافِ (لكَ). «مُتيَّمَا»: صفةٌ لـ(صبًّا)، أو حالٌ ثانيةٌ.

والشاهد: في قَوله: (ما تَصبو)؛ فإنه جملةٌ وَقَعت حالاً مِن الكاف في (عَهِدتُك)، ويَمتنِع اقترانُها بالواو ويُكتَفى فيها بالضميرِ؛ لأنها مُضارِعيَّة مَنفيَّةٌ بـ(ما).

(١) منه قولُ امرئ القيس:

خالِي ابنُ كَبشَةَ قد عَلِمْتَ مَكانَهُ

(٢) «الفواكه»: (ص٣٢٠).

. . . . . .

الكواكب الدرية

الأُولى: المنتقِلةُ، والمرادُ بها غيرُ اللَّازمةِ لِصاحبِها، كـ«جاءَ زيدٌ راكباً».

الثَّانيةُ: اللَّازمةُ نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

الثَّالثةُ: المَقصودَةُ، كـ«جاءَ زيدٌ ضاحكاً».

والرَّابعةُ: المُوطِّئةُ، والمَقصودُ ما بعدَها، نحوُ: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

الخامسةُ: المقارِنةُ في الزَّمانِ نحوُ: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

السَّادسةُ: المحكيَّةُ، وهي الماضيةُ نحوُ: «جاءَ زيدٌ أمسِ راكباً».

السَّابعةُ: الحالُ المُقدَّرةُ، وهي المستقبَلةُ نحوُ: ﴿فَٱدْخُلُوهَا[1] خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، أي: مُقدِّرينَ الخُلودَ بعدَ دُخولِكم.

الثَّامنةُ: المُبيِّنةُ، وتُسمَّى: المُؤسِّسَةَ، وهي: ما لا يُستفادُ مَعناها إلَّا بها، وهي الغالِبُ، وجميعُ الأَمثلةِ السَّابقةِ صالحةٌ لها، ونحوُ: «ضَربتُ اللِّصَّ مَكتوفاً».

التَّاسعةُ: المؤكِّدةُ نحوُ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقولِهِ تعالى: ﴿لَّءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

العاشرةُ: المنفَرِدةُ، وهي الغالبُ، وجميعُ الأمثِلةِ السَّابقةِ صالحةٌ لها.

الحاديةَ عَشْرَةَ: المُتعدِّدةُ، وهي قِسمانِ: مُترادِفةٌ، ومُتداخِلَةٌ.

فالمترادِفَةُ نحوُ: «جاءَ زيدٌ راكباً مُتَبَسِّماً» إذا جَعَلْنا «راكباً» و«مُتَبَسِّماً» حَالينِ مِن «زيدٌ»، وعامِلُهما «جاء»، سُمِّيَتْ مُترادِفَةً لِتَرادُفِها أي: تَتابُعِها.

والمُتداخِلَةُ كالمثالِ المَذكورِ إذا جَعَلْنَا «راكباً» حالاً مِن «زيدٌ»، وعامِلُها «جاءَ»، وجَعَلْنَا «مُتَبَسِّماً» حالاً مِن الضَّميرِ المُستَتِرِ في «راكباً»، وعاملُها الوصفُ وهو «راكب»؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ، سُمِّيَتْ مُتداخِلةً لِدُخولِ صاحبِ الحالِ الثَّانيةِ في الحالِ الأُولى.

وممَّا هو مُحتَمِلٌ لِلتَّرادُفِ والتَّداخُلِ مِن القرآنِ العزيزِ قولُه تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فـ﴿ءَامِنِينَ﴾ و﴿لَا تَخَافُونَ﴾

---

(١) في الأصل: ﴿ٱدْخُلُوهَا﴾، وهو إنما جاء في قوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾.

. . . . . .

الكواكب الدرية

حالانِ مِن الضَّميرِ، وهو الواوُ المَحذوفةُ مِن «تَدْخُلُنَّ»، فهي على هذا مُترادِفةٌ، ويَجوزُ أنْ يَكونَ ﴿لَا تَخَافُونَ﴾ حالاً مِن الضَّميرِ في ﴿ءَامِنِينَ﴾، فهي حينئذٍ حالٌ مُتداخِلةٌ.

ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا﴾ [الأعراف: ١٨]، وقولُه تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١-٢].

والتَّداخُلُ في الحالِ المتعدِّدةِ أَولى مِن التَّرادُفِ؛ لمنعِ بَعضِهم تَرادُفَ الحالِ مُتضادَّةً كانَتْ أو لا، لكنَّ الأَصَحَّ جَوازُه كما قَرَّرْناه.

❁ ❁ ❁

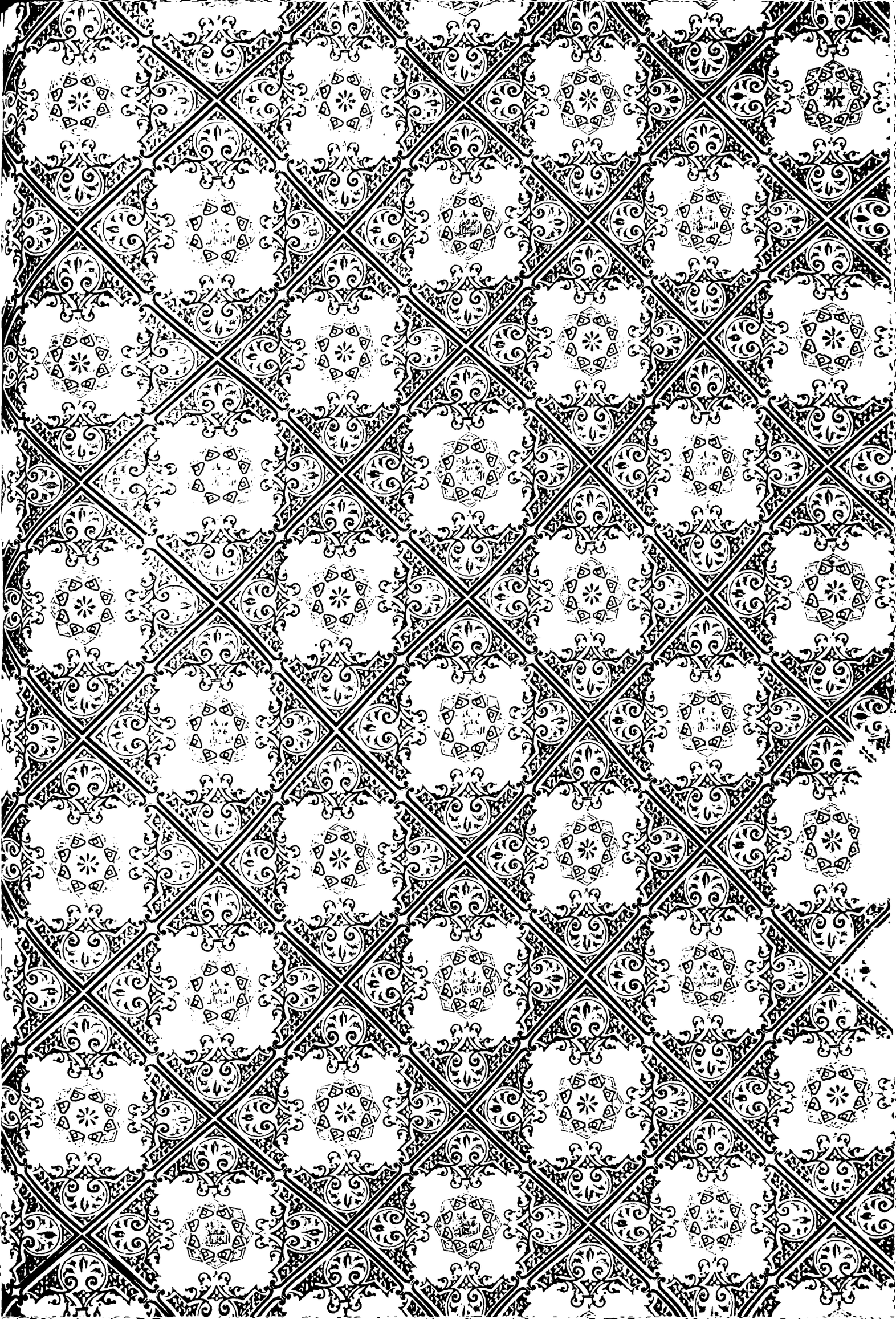

باب التَّمييز

هو الِاسْمُ المَنصُوبُ المُفَسِّرُ لِما انْبَهَمَ مِنَ الذَّواتِ، أوِ النِّسَبِ.

الكواكب الدرية

بابُ التَّمييزِ

ويُقالُ له: التَّفسِيرُ، والتَّبيِينُ، وهو لُغةً: مَصدرٌ بمعنى اسمِ الفاعلِ[١]، أي: المُمَيِّزُ؛ لما فيه مِن رفعِ الإبهامِ في جُملةٍ أو مُفردٍ بالنَّصِّ على أحدِ مُحتَمَلاتِهِ ـ بفتحِ الميمِ ـ، واصطِلاحاً: ما ذكرَهُ المصنِّفُ بِقَولِهِ:

(هو الِاسمُ) الصَّريحُ الجامِدُ غالباً، والمُشتَقُّ قَليلاً، (المَنصُوبُ) بِالذَّاتِ المُبهَمَةِ إذا كانَ تَمييزَ المُفرَدِ، كـ«تِسعِين» في «تِسعينَ نَعجةً»، وكـ«الرَّجلُ» في «أنتَ الرَّجلُ عِلْماً»، وبالمُسنَدِ مِن فِعلٍ أو شِبْهِهِ ـ كالمصدَرِ والوَصفِ ولو جامداً مُؤوَّلاً، واسمِ الفعلِ ـ إذَا كانَ تَمييزَ النِّسبةِ، كـ«تَصَبَّبَ» في نحوِ: «تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقاً»، و«طابَ» في نحوِ: «طابَ محمَّدٌ نَفْساً»، (المُفَسِّرُ لِما انبَهَمَ) أي: خَفيَ وَضْعاً (مِنَ الذَّواتِ) المُفرَدةِ التَّامَّةِ، نحوُ: «عِشرونَ، ورَطلٌ، ومِثقالٌ»، (أو) مِن (النِّسَبِ) الكائنةِ في جُمَلٍ، نحوُ: «طابَ محمَّدٌ نَفساً»، أو شِبهِها[٢] نحوُ: «زيدٌ طيِّبٌ داراً»، فـ«طَيِّبٌ» صِفةٌ مُشبَّهةٌ.

فخرجَ بما ذكرَهُ: الحالُ؛ فإنَّها ليسَتْ مُفسِّرةً لإبهامِ ذاتٍ، أو نِسبةٍ، بل هي لِبَيانِ الهيئةِ كما سبقَ.

وخرجَ النَّعتُ؛ فإنَّه لم يُقصَدْ به رَفعُ الإبهامِ، وإنَّما حصَلَ به ضِمناً[٣].

---

(١) عبارة الفاكهي: (وهو مصدر بمعنى المميِّز بكسر الياء اسم الفاعل)، وهي أصحُّ؛ لأن زيادة الشارح قولَه: (لغة) يُوهم أن العرب هي التي تَستعمِلُه مصدراً بمعنى اسم الفاعل المذكور، وليس كذلك، بل هو اصطلاحٌ لِلنُّحاة، فالصوابُ إسقاطُ الزيادة المذكورة.

(٢) أي: في كَونه مُحتاجاً إلى ما أُسنِد إليه، كاسم الفاعل واسمِ المفعول ونحوِهما مِن كلِّ ما فيه مَعنى الفعل ولو جامداً نحو: (حَسبُك)، فتَمثيلُه الآتي بالصفة المشبَّهة لا يُرادُ به الحصر.

(٣) ومِثلُه البَدلُ؛ فإن المبدَلَ منه في حُكم التَّنحِيَة، فهو ليس بِمُفسِّر لِلإبهام عن شَيءٍ، بل هو تَركُ مُبهَم وإيرادُ مُعَيَّن. ومِثلُه عطفُ البَيان؛ فإنه يَزُول بذِكره الخَفاءُ الواقِعُ فيما قبله لِعَدم الاشتِهار، لا لِلإبهام الوَضعِي.

والذَّاتُ المُبْهَمةُ أَربَعةُ أَنواعٍ:

أَحَدُها: العَدَدُ، نَحوُ: «اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلاماً»، و«مَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعجةً».

الكواكب الدرية

وقد جعَلَ ابنُ الحاجِبِ تَمييزَ النِّسَبِ مُفسِّراً لِذاتٍ مُقَدَّرةٍ[١]، قالَ بعضُهم: وهو أَيضاً صَحيحٌ.

(والذَّاتُ المُبهَمَةُ) الرَّافعُ لإبهامِها التَّمييزُ (أَربَعةُ أَنواعٍ):

(أَحَدُها: العَدَدُ)، وليسَ مُرادُه كلَّ عددٍ، بل الأَحدَ عَشَرَ فما فَوقَها مِن الأَعدادِ إلى المائةِ، بِإخراجِ الغايةِ كما هو الأصلُ المُتعَيِّنُ فيما بعدَ «إلى» عند فَقْدِ القَرينةِ، وهو قِسمانِ:

صَريحٌ كالأمثلةِ التي سيَذكُرُها المصنِّفُ.

وكنايةٌ، وهو: «كم» الاستِفهاميَّةُ نحوُ: «كم عبداً مَلَكْتَ؟».

وقدَّمَ المصنِّفُ هذا النَّوعَ لأنَّ العددَ أَولى بِالتَّمييزِ؛ لأنَّه واجبُ النَّصبِ[٢]، ولأنَّه يُمَيَّزُ بِالمقاديرِ نحوُ: «أحدَ عشرَ رَطلاً، أو قَفيزاً، أو ذِراعاً»، (نَحوُ: «اشتَرَيْتُ عِشرِينَ غُلاماً»)، وإعرابُه: «اشتريتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «عِشرينَ»: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، «غُلاماً»: تَمييزٌ؛ لأنَّ «عِشرِين» عددٌ مُبهمٌ يَتردَّدُ النَّظرُ في جِنسِهِ، فبِذكْرِ التَّمييزِ يَرتَفِعُ ذلك الإبهامُ، (و«مَلَكْتُ تِسعِينَ نَعْجةً»)، وإعرابُه: «ملكتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «تِسعينَ»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نَصبِهِ الياءُ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، «نَعجةً»: تَمييزٌ، و«النَّعجةُ»: الشَّاةُ، وقد تُستَعارُ لِلمَرأةِ[٣] بِجامعِ ما بينَهما مِن الضَّعفِ كما في قَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣].

---

(١) فإنَّ (طابَ زيدٌ نَفْساً) في قُوَّةِ قَولِنا: طاب شيءٌ مَنسُوبٌ إلى زَيد، و(نَفْساً) يَرفع الإبهامَ عن ذلك الشيءِ المُقدَّر فِيه.

(٢) عبارةُ ابن مالك في «شَرح الكافية» ـ وعنها نقَل المصرِّح مثلَ ما هنا ـ: لأن مِن مُميِّز العدد ما يَجب انتصابُه على التمييز كـ(عِشرين دِرهماً)، وليس من مُميِّز الثلاثة ـ أي: الكيلِ والوَزن والمِساحة ـ ما يجبُ انتِصابُه، بل مُميِّز الثلاثة يَجوز نَصبه على التمييز وجَرُّه بِالإضافة إليه.

(٣) في هامِش طَبعة: النعجة على ظاهِرها، وما سِوى ذلك مَردود. اهـ مُصحِّحه. قُلتُ (نسيم): أراد أنَّ حملَ النَّعجةِ على المرأة في الآية مَردُودٌ، لا أنَّ الحملَ مَردودٌ مُطلَقاً في كلامِ العرب، والحقُّ أنَّ في الآيةِ قولاً =

والثَّانِي: المِقدارُ، كَقَولِكَ: «اشْتَرَيتُ قَفِيزاً بُرًّا، .....

الكواكب الدرية

قالَ الفاكهيُّ: وقد يَكونُ التَّمييزُ واجبَ الجرِّ بِالإضافةِ، كتَمييزِ «الثَّلاثةِ، والمائةِ، والألفِ»، و«كم» الخَبَريَّةِ كما سيَأتي، فالنَّصبُ ليسَ صفةً لازمةً بِخلافِ الحالِ. اهـ[١]

قُلتُ: لكنْ ما سبَقَ مِن تمييزِ «أَحدَ عَشَرَ» إلى «المائةِ» يَتعيَّنُ نَصبُهُ، ولا يُجَرُّ تَمييزُه بِالإضافةِ أصلاً، ولا بـ«مِن» إلَّا إنْ عُرِّفَ مَجمُوعاً كـ«أحدَ عَشَرَ مِن الكواكبِ، وتِسعٍ وتِسعينَ مِن النِّعاجِ»، ذكرَهُ ابنُ عنقاء.

(والثَّانِي: المِقْدارُ) أي: ما يُعرَفُ به قَدرُ الشَّيءِ، قالَ الرَّضيُّ: والمرادُ بأسماءِ المقاديرِ إذا انتَصبَ عنها التَّمييزُ: المقدَّراتُ، لا الآلةُ التي يَقَعُ بها التَّقديرُ، فقَولُك: «عِندي رَطلٌ زيتاً» المرادُ الموزُونُ، لا ما يُوزَنُ به، وكذا الباقي، ومِثلُها في ذَلك أسماءُ العَدَدِ. اهـ[٢]

وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

الأَوَّلُ: الكَيْلُ[٣] (كقَولِكَ: «اشتَرَيتُ قَفِيزاً بُرًّا»)، **وإعرابُه**: «اشتريتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «قَفيزاً»: مَفعولٌ به، «بُرًّا»: تَمييزٌ مَنصوبٌ بـ«قَفيزاً»، و«القَفيزُ»: مِكيالٌ يَسعُ ثمانيةَ مَكاكيكَ، والمَكُّوكُ ـ كـ«تَنُّور» ـ يَسَعُ صَاعاً ونِصْفاً، قاله في «القامُوس»، وعلى هذا فالقَفيزُ مِكيالٌ يَسَعُ اثني عَشَرَ صاعاً، وهو ما قالَه في «التُّحفةِ» و«شرحِ الرَّوضِ»[٤] وغَيرِهما، وقالَ الجَوهريُّ: المَكُّوكُ: مِكيالٌ، وهو: ثلاثُ كَيلَجاتٍ، والكَيْلجةُ: مَنٌّ وسَبعةُ أثمانِ مَنٍّ، والمنُّ: رَطلانِ، والرَّطلُ: اثنا عَشَرَ[٥] أُوقيَّةً. اهـ

= بذَلك، وإن كان الظاهرُ إبقاءَ اللفظ على ظاهِره، وحينئذٍ يَنبغي مُراعاةُ الخلافِ وعدمُ الردِّ بهذه الحِدَّة، نعم كلامُ الشارح ليس على ما يَنبغي أيضاً؛ إذ مُقتَضى المَقام أن يقولَ مثلاً: وحَمَل عليه بعضُهم قوله تعالى، وأمَّا أن يَجزِمَ أنَّ هذا هو المرادَ دُون غيرِه فلا.

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٢١).
(٢) «شرح الكافية» (٢/ ٥٧).
(٣) بمعنى المَكِيل، بدليل قولِه في القسمِ الآتي: (المَوزون).
(٤) المرادُ بالأول «تُحفة المُحتاج» لابن حَجر الهَيتمي، وقد مرَّ ذكرُها، وبالثاني «شَرح رَوْض الطَّالب» في الفقه الشافعيِّ أيضاً، واسمُه «أَسْنى المَطالب»، وهو لِشَيخ الإسلام زكريَّا الأنصاري المتوفى سنةَ (٩٢٦هـ)، و«الرَّوضُ» من تأليفِ الشيخِ شَرفِ الدين إسماعيلَ بن المُقرِي اليَمنيِّ المُتوفى سنةَ (٨٣٧هـ).
(٥) الصوابُ: (اثنتا عشرةَ) كما في «الصِّحاح».

ومَناً سَمْناً، وشِبْراً أَرضاً».

والثَّالِثُ: شِبْهُ المِقدارِ، نَحوُ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧]، فـ﴿خَيْرًا﴾ تَمييزٌ لِـ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾.

الكواكب الدرية

(و) الثَّاني: المَوزونُ، وذلك نحوُ: «اشترَيتُ (مَناً سَمْناً)»، وإعرابُه: «اشتريتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «مَناً»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، «سمناً»: تَمييزٌ لـ«مَناً» مَنصوبٌ به، و«مَناً» بفتحِ الميمِ وتَخفيفِ النُّونِ والقَصْرِ كـ«عصاً»: آلةٌ لِلوَزنِ يُعرَفُ بها مَقاديرُ الموزُوناتِ، فيُقالُ في تَثنِيَتِهِ: «مَنَوانِ» كما يُقالُ في تَثنِيَةِ «عصاً»: «عَصَوانِ»، ويُقالُ فيه: «مَنٌّ» بِالتَّشديدِ كـ«ضَبٍّ»، وتَثنِيَتُهُ حينئِذٍ: «مَنَّانِ» بِالتَّشديدِ، كما يُقالُ في تَثنِيَةِ «ضَبٍّ»: «ضَبَّانِ». قاله في «التَّصريح».

(و) الثَّالثُ: المِساحةُ بِكَسرِ الميمِ، وذلك نحوُ: «اشتَرَيتُ (شِبْراً أَرْضاً)»، فـ«أَرضاً» بِالنَّصبِ تَمييزٌ لـ«شِبراً» مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ.

(والثَّالِثُ) مِن الأنواعِ الأَربعةِ: (شِبهُ المِقْدارِ)، وهي: المقاييسُ التي لم تَشتَهِرْ، ولم تُوضَعْ للتَّقديرِ تَحقيقاً، بل تَقريباً، ومنه الأَوعِيَةُ وما يَجري مَجراها نَحوُ: «عِندي سِقاءٌ ماءً، ونِحْيٌ سَمناً» والنِّحيُ - بِكَسرِ النُّونِ وإسكانِ الحاءِ المهمَلةِ بعدَها ياءٌ -: اسمٌ لِوِعاءِ السَّمنِ، ومِن ذَلك (نَحوُ: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾، فـ﴿خَيْرًا﴾ تَمييزٌ لِـ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾)؛ لأنَّ مِثقالَ ذرَّةٍ شَبيهٌ بما يُوزنُ بِه، وفي «تَفسيرِ النَّيسابُوريِّ»: سَبعونَ ذَرَّةً تَزِنُ جناحَ بَعوضَةٍ، وسَبعونَ جناحَ بَعُوضةٍ تَزِنُ حَبَّةً. انتهى. وممَّا يُشبِهُ المساحَةَ نَحوُ: «ما في السَّماءِ مَوضِعُ راحةٍ[1] سَحاباً».

ومِن هذا النَّوعِ[2]: ما دلَّ على مُماثَلةٍ نحوُ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، أو مُغايَرةٍ نحوُ: «إنَّ لنا غَيرَها إبِلاً»؛ لأنَّهم يَحمِلونَ الغَيرَ على المثلِ، كما يَحمِلونَ المِثلَ على المِثْلِ.

---

(١) الراحة: بطنُ الكفِّ.

(٢) الذي هو شِبه المقدار.

والرَّابعُ: ما كانَ فَرعاً لِلتَّمْييزِ، نَحوُ: «هذا خاتَمٌ حَدِيداً، وبابٌ ساجاً، وجُبَّةٌ خَزًّا».

والمُبَيِّنُ لإبْهامِ النِّسْبةِ **إمَّا مُحَوَّلٌ** عنِ الفاعِلِ، نَحوُ: «تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقاً، وتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْماً، .....

الكواكب الدرية

(والرَّابعُ) مِن الأنواعِ الأربَعةِ: (ما كانَ فَرْعاً لِلتَّمييزِ) غيرَ أنَّه تَغيَّرَ بِصيغةٍ[1] دَخَلَتْ فيه، فانتَقلَ بِسَببِها عن أصلِهِ، (نَحوُ: «هذَا خاتَمٌ حَدِيداً»)، وإعرابُه: الهاءُ: للتَّنبيهِ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «خاتَمٌ»: خبرٌ، «حَديداً»: تَمييزٌ، فالخاتَمُ فرعُ الحَديدِ؛ لأنَّه مَصوغٌ منه، فيكونُ الحَديدُ هو الأصلَ، (و) «هذا (بابٌ سَاجاً»)، فالبابُ فرعُ السَّاجِ، والسَّاجُ نوعٌ مِن الخشَبِ مَعروفٌ، (و) «هذه (جُبَّةٌ خَزًّا»)، فالجُبَّةُ فرعُ الخَزِّ، والخَزُّ هو المنسوجُ مِن الحَريرِ والصُّوفِ.

وهذا النَّوعُ لا يَتَعَيَّنُ فيه النَّصبُ على التَّمييزِ، بل يَجوزُ نَصبُه كالأَمثلةِ، ويَجوزُ جرُّهُ بِالإضافةِ، وهو أكثَرُ؛ لِما في خَفضِهِ بالإضافةِ مِن الخِفَّةِ الحاصِلةِ بِسُقوطِ التَّنوينِ مع حُصولِ المَقصودِ مِن رفعِ الإبهامِ، ويَجوزُ رَفعُه[2] على أنَّه عَطفُ بَيانٍ، وهو الأَحسَنُ[3]، أو على البَدلِ، أو على أنَّه نعتٌ، وهو ضعيفٌ؛ لِفَقْدِ الاشتقاقِ.

(والمُبَيِّنُ لإبهامِ النِّسبَةِ) نَوعانِ: محوَّلٌ، وغيرُ مُحوَّلٍ.

فالمُحَوَّلُ: له ثلاثُ حالاتٍ؛ لأنَّه (**إمَّا مُحَوَّلٌ عن الفاعِلِ، نَحوُ: «تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقاً»**)، وإعرابُه: «تَصَبَّبَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «عَرَقاً»: تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ التَّصَبُّبِ إلى زيدٍ، وأَصلُه: «تَصَبَّبَ ـ أي: تَحَدَّرَ ـ عَرَقُ زيدٍ»، فحُوِّلَ الإسنادُ عن الفاعلِ إلى المُضافِ إليهِ، فقيلَ: «تَصَبَّبَ زيدٌ»، فحَصَلَ الإجمالُ في نِسبةِ التَّصبُّبِ إلى زيدٍ مِن أيِّ جهةٍ هو؛ إذ ليسَ المَقصودُ أنَّ ذاتَهُ هي المُتَصَبِّبَةُ بِنَفسِها، بل شيءٌ منها، فأَتيتَ بالفاعلِ المَحذوفِ، ونَصَبْتَهُ على التَّمييزِ، وإنَّما فُعِلَ ذلك لِلتَّأكيدِ والمبالَغةِ؛ لأنَّ ذِكْرَ الشَّيءِ مُجملاً ثُمَّ مُفصَّلاً أَوقعُ في النَّفسِ مِن ذِكرِه مُفسَّراً ابتِداءً، (و«**تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْماً**»)، وإعرابُه: «تَفَقَّأَ»: فعلٌ ماضٍ،

(١) كذا في الأصل، وهو تصحيفٌ، والصواب: (بصَنعةٍ)، ومَعناها ظاهرٌ. وانظر إن شئتَ: «المنهَل الصافي».

(٢) أي: إذا كان ما قبلَه مرفوعاً كالأمثلةِ، فمُرادُه أنه يَجوز إتباعُه لا خُصوص الرفع في كل موضِع.

(٣) أي: مِن بين أوجُه الرفعِ.

وطابَ مُحَمَّدٌ نَفساً»، ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]؛ وإمَّا مُحَوَّلٌ عنِ المَفعُولِ، نَحوُ: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢]؛ .....

الكواكب الدرية

«بكرٌ»: فاعلٌ، «شَحماً»: تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ التَّفَقُّؤِ إلى زيدٍ[١]، وأصلُه: «تَفَقَّأَ شَحمُ بَكرٍ»، فحُوِّلَ الإسنادُ عن الفاعلِ إلى المُضافِ إليه، ثمَّ جيءَ بالفاعلِ تَمييزاً؛ لإجمالِ النِّسبةِ.

ومعنَى «تَفَقَّأَ»: امتَلأ، كذا فسَّرَهُ الشَّارحُ[٢] كالأزهَريِّ، وقالَ بعضُهم: قولُهُ: تَفَقَّأَ أي: تَشَقَّقَ، يُقالُ: تَفَقَّأَتِ السَّحابةُ عن مائِها، أي: تَشَقَّقَتْ؛ إذ هو على تَفسيرِ «تَفَقَّأَ» بـ«امتَلأَ» لا يَصحُّ أنْ يُقالَ: امتَلأَ شَحمُ بكرٍ[٣]؛ لأنَّ الشَّحمَ مالئٌ، لا مَملوءٌ، اللَّهمَّ إلَّا أنْ يُقالَ: «امتَلأَ» هنا بمعنَى: كَثُرَ وعَظُمَ، وأمَّا على تَفسيرِه بـ«تَشَقَّقَ»، فهو مُناسِبٌ لفظاً ومعنًى. ولمَّا كانَ في المعنى الأوَّلِ نَوعُ خَفاءٍ، أَلحَقَهُ بعضُهم بغَيرِ المُحوَّلِ.

(و«طابَ مُحَمَّدٌ نَفْساً»)، وإعرابُه ظاهرٌ، و«نَفْساً»: تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ الطِّيبِ إلى محمَّدٍ، والأصلُ: «طابَتْ نَفسُ محمَّدٍ»، فحُوِّلَ الإسنادُ كما في الذي قبلَه، (﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾)، وإعرابُه: «اشتعلَ»: فعلٌ ماضٍ، و﴿ٱلرَّأۡسُ﴾: فاعلٌ، ﴿شَيۡبٗا﴾: تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ الاشتعالِ إلى الرَّأسِ، والأصلُ: «اشتعلَ شَيبُ الرَّأسِ»، ففُعلَ فيه ما سبقَ في الأمثلةِ قبلَهُ مِن تَحويلِ الإسنادِ مِن المُضافِ ـ وهو ﴿شَيۡبٗا﴾ ـ إلى المُضافِ إليه ـ وهو ﴿ٱلرَّأۡسُ﴾ ـ فارتفعَ، ثمَّ جيءَ بالمُضافِ فَضلةً وتمييزاً. وأصلُ الاشتِعالِ للنَّارِ، ولكنَّه استُعيرَ لِلشَّيبِ.

(وإمَّا مُحَوَّلٌ عنِ المَفعُولِ)، وهذا أنكَرهُ الشَّلَوبينُ، وتَبِعَهُ تِلميذُه الأُبَّدِيُّ[٤] وابنُ أبي الرَّبيعِ، وحُجَّتُهم أنَّ سِيبويهِ لم يُمَثِّلْ بالمَنقولِ عن المَفعولِ، وما ذَهَبَ إليه المصنِّفُ هو الذي عليه جُمهورُ النُّحاةِ، (نَحوُ: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾)، وإعرابُه: «فَجَّرْنا»: فعلٌ

(١) الصوابُ: إلى بَكر.

(٢) أي: الفاكهيُّ.

(٣) أي: لأن (امتَلأَ) مُطاوِعُ (مَلَأَ)، فكأنَّك قُلتَ: مَلَأتُ شحمَ بَكرٍ فامْتَلأَ، وبهذا يَظهرُ وجه تعليلِه وبَقيَّةِ كلامِه.

(٤) هو عليُّ بنُ مُحمد الخُشَني الأُبَّذِيُّ ـ أو الأُبَّدِيُّ ـ أبُو الحَسن، مِن أهلِ الأندَلُس، كان نحويًّا مِن أحفَظ أهلِ وَقتِه لِخِلاف النُّحاة، ومِن أهل المعرِفة بـ«كِتاب سيبويه» والواقِفِين على غَوامِضه، مِن شُيُوخ أبي حيان، أقرَأ بمالقة، ثم انتَقل إلى غرناطةَ فأقرَأ بها إلى أن ماتَ سنةَ (٦٨٠هـ).

أو عَنْ غَيرِهِما نَحوُ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]، .....

الكواكب الدرية

وفاعلٌ، «فَجَّرَ»: فعلٌ ماضٍ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿ٱلْأَرْضَ﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿عُيُونًا﴾: تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ التَّفجُّرِ إلى الأرضِ، والأصلُ: «وفَجَّرْنا عُيونَ الأرضِ»، فحُوِّلَ الإسنادُ عن المَفعولِ الذي هو المُضافُ، وجُعِلَ تَمييزاً، وأُوقِعَ الفعلُ على الأرضِ، وتأوَّلَ المانعُون ﴿عُيُونًا﴾ في الآيةِ على أنَّها حالٌ مُقدَّرةٌ؛ لأنَّها حالَ التَّفجيرِ لم تَكُنْ عُيوناً، وإنَّما صارَتْ عُيوناً بعدَ ذلك، أو على بَدلِ الاشتِمالِ ـ لا البَعضِ على الأصَحِّ[1] ـ مع حَذفِ الرَّابطِ، أي: عُيونَها.

ومِثلُ المَفعولِ المُحوَّلُ عن نائبِ الفاعِلِ[2] نحوُ: «غُرِسَتِ الأَرضُ شَجَراً»، أصلُه: «غُرِسَ شَجَرُها[3]»، فحُوِّلَ الإسنادُ إلى المُضافِ[4]، فاستَتَرَ ونُصِبَ النَّائبُ الأصليُّ تَمييزاً، ومِثلُه: «ضُرِبَ زيدٌ رَأْساً»، ومِنه[5] قَولُ «المِنهاجِ»[6]: (وتُسَنُّ ـ أي: صلاةُ الكُسوفِ ـ جَماعةً)، وإنَّ التَّقديرَ: وتُسَنُّ الجماعةُ فيها، والصَّوابُ أنَّ نَصبَهُ على نَزعِ الخافضِ الذي هو «في»، والتَّقديرُ: وتُسَنُّ في جَماعةٍ. قاله ابنُ عَنقاء.

(أو) مُحَوَّلٌ (عنْ غَيرِهِما) أي: الفاعلِ والمَفعولِ، بأنْ يَكونَ مُحَوَّلاً عن المُبتَدأ، وهو الواقعُ بعدَ اسمِ التَّفضيلِ (نَحوُ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾)، وإعرابُه: ﴿أَنَا۠﴾: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿أَكْثَرُ﴾: خبرٌ، ﴿مِنكَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿أَكْثَرُ﴾، ﴿مَالًا﴾: تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ الأَكثريَّةِ إلى المُتكلِّمِ، وأصلُه: «مالي أكثَرُ منكَ[7]»، فحُذِفَ المُضافُ، وانفصلَ المُضافُ إليه، وأُقيمَ مُقامَ المُضافِ وارتَفعَ، فصارَ اللَّفظُ: «أنا أكثرُ منك»، ثمَّ جيءَ

(١) فليُنظر في مُستنَدِ هذا التَّرجيح، فإنَّ الذي قاله ابنُ أبي الرَّبيع وغيرُه أنه بدل بعضٍ.

(٢) أراد: ومثلُ المحوَّل عن المفعولِ المُحوَّلُ عن نائبِ الفاعل، أو: ومِثلُ المفعولِ نائبُ الفاعل، فتساهَلَ.

(٣) فيه تَساهُل أيضاً؛ إذ (ها) عائدٌ على الأرضِ، واستُعمِل هنا لِتَقدُّمِ ذكرِها في المثال، ولكنَّ الفرضَ أنَّ الكلامَ في الأصلِ الذي هو سابقٌ على الفرعِ، فيَنبغي أن يقولَ: أصلُه: غُرِسَ شَجرُ الأرض.

(٤) في «الغُرَر»: (إلى المضاف إليه). اهـ أي: إلى (ها) العائدةِ على الأرضِ على ما فِيه، وهو الصوابُ.

(٥) عِبارة ابن عنقاءَ: (قيل: ومنه). وهو أنسَب بِقَوله فيما يأتي: والصواب... إلخ.

(٦) في الفِقه الشافعيِّ لِلنَّوويِّ رحمه الله.

(٧) عبارةُ بَعضهم: (مالي أكثرُ من مالِك). وهي أولى.

و«زَيدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَباً، وأجمَلُ مِنكَ وَجهاً»؛ .....

الكواكب الدرية

بالمَحذوفِ تَمييزاً، (و«زَيدٌ أَكرَمُ مِنْكَ أباً»)، وإعرابُه: «زَيدٌ»: مُبتدأٌ، «أَكرمُ»: خبرٌ، «منك»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أكرَمُ»، و«أباً»: مَنصوبٌ على أنَّه تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ الأَكرَميَّةِ إلى زيدٍ، وأصلُه: أبُو زيدٍ أكرَمُ مِنكَ[1]، (و«أَجمَلُ مِنكَ وَجْهاً»)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «أجملُ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، و«منكَ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أجملُ»، و«وَجْهاً»: مَنصوبٌ على أنَّه تَمييزٌ لإبهامِ نِسبةِ الأَجمَليَّةِ إلى زيدٍ، وأصلُه: «وَجهُ زيدٍ أَحسَنُ منكَ».

واعلَمْ أنَّ مِن شَرطِ هذا التَّمييزِ الواقعِ بعدَ «أفعَل» التَّفضيلِ أنْ يَصلُحَ لِلفاعليَّةِ بعدَ جَعلِ اسمِ التَّفضيلِ فِعْلاً كما في هَذه الأمثِلةِ، والنَّاصبُ له اسمُ التَّفضيلِ، بِخلافِ ما إذا لم يكُنْ فاعلاً في المعنَى، وهو ما إذا كانَ أفعلُ التَّفضيلِ بَعضَه نحوُ: «مالُ زيدٍ أكثَرُ مالٍ»، فإنَّه يجبُ جرُّه بالإضافةِ، وعلامةُ ذَلك أنْ يَحسُنَ وَضعُ «بعضٍ» مَوضِعَ اسمِ التَّفضيلِ، ويُضافَ إلى جمعٍ قائمٍ مَقامَ النَّكرةِ، فتَقولُ في مِثالِنا: «مالُ زيدٍ بَعضُ الأموالِ»، ولا يَستَقِيمُ في هذا المثالِ أنْ يَكونَ «مالٌ» فاعلاً معنًى؛ لِفَسادِ المعنَى، فلا يُقالُ: «مالُ زيدٍ كَثُرَ[2] مالُه»؛ لأنَّه يُؤدِّي إلى أنَّ المالَ له مالٌ. اهـ[3]

والحاصِلُ أنَّ تَمييزَ «أفعَلَ» إنْ كانَ غيرَ ما قبلَهُ وَجَبَ نَصبُهُ تَمييزاً كـ«أنتَ أعلَى مَنزِلاً»، وكالمثالَينِ اللَّذينِ ذَكرَهُما المصنِّفُ، وأَجازَ أبو بَكرٍ الأنباريُّ خَفْضَهُ، أو نَفسَ ما قبلَه في المعنى وَجَبَ خَفضُه إجماعاً، كـ«أنتَ أفضَلُ فَقيهٍ، وأَجَلُّ عالمٍ»، قالَ ابنُ عَنقاءَ: ومِنه: «اللَّهُمَّ بَلِّغْ مُحَمَّداً ﷺ أقصَى رُتْبةٍ، وأعلى مَنْزلةٍ»؛ لِصحَّةِ قولكَ: «اللَّهمَّ بَلِّغْهُ بعضَ الرُّتَبِ، وبعضَ المنازلِ». اهـ، ولِشَيخِهِ القصيعيِّ المكِّيِّ[4] مؤلَّفٌ حسَنٌ في ذَلك.

---

(١) كذا قال الشيخُ خالِد والفاكهيُّ وغيرُهما، وفيه نظرٌ عند التأمُّل؛ لأنَّ التَّفضيل إنما هو لأبي زيد على أبي المخاطَب لا على المُخاطَب نفسِه، وكذلك المثالُ بعدَه؛ فإن أصلَه: وجهُ زيد أجمَلُ من وجهِك لا مِنك، ومما يُبيِّن لك ذلك صراحةً أنك لو قُلتَ: (زيدٌ أكثرُ منك مالاً) لم تَجِد بُدًّا من أن تقولَ: إن الأصل: مالُ زيدٍ أكثرُ من مالِك، ولا معنَى لأن يُقالَ: الأصلُ: مالُ زيد أكثرُ مِنكَ، فتأمَّل!

(٢) تصحَّف في الأصل إلى (كثير)، والصوابُ ما أثبتُّه، بدليل كلامِ الشارح السابق، وبدليلِ عبارة «التَّصريح»، وسيَأتي أنَّ الشارح ناقلٌ منه.

(٣) أي: مِن «التَّصريح» وإن لم يُشِر إلى ذلك.

(٤) هو سِراجُ الدِّين أبو محمَّد عبدُ اللَّطيف بن عليٍّ القصيعي، تِلميذُ أحمدَ بنِ قاسم العبَّادي.

أَو غَيرُ مُحَوَّلٍ نَحوُ: «امْتَلأَ الإناءُ ماءً، ولِلَّهِ دَرُّهُ فارِساً».

الكواكب الدرية

(أو غَيرُ مُحَوَّلٍ) عن شيءٍ أَصلاً وهو النَّوعُ الثَّاني، (نَحوُ: «امْتَلأَ الإناءُ ماءً»)؛ لأنَّ مثلَ هذا التَّركيبِ وُضِعَ ابتداءً هكذا غيرَ مُحَوَّلٍ، وبَعضُهم يَجعَلُ نحوَ هذا المثالِ مِن شبهِ المُحَوَّلِ؛ لأنَّه يَصِحُّ إسنادُ مُطاوَعِ عاملِهِ إليه - بفتحِ واوِ «مطاوَع» -، ووَجهُ شَبهِ هذا المثالِ بالمُحَوَّلِ أنَّ «امتَلأَ» مُطاوِعُ «مَلأَ»، فكأنَّكَ قُلتَ: «ملأَ الماءُ الإناءَ» مَثلاً، ثمَّ حُوِّلَ الإسنادُ، فصارَ «الماءُ» تَمييزاً بعدَ أنْ كانَ فاعلاً.

وأكثَرُ وُقوعِ غيرِ المحوَّلِ بعدَ ما يُفيدُ التَّعجُّبَ نحوُ: «أَكْرِمْ بِأبي بَكرٍ أباً»، و«ما أَشْجَعَهُ رجلاً!»، و«ما أَعْدَلَهُ خَليفةً!»، (و«للهِ دَرُّهُ فارِساً!»)، وإعرابُه: «للهِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مُقدَّمٌ، «درُّهُ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «فارِساً»: تمييزٌ لِبَيانِ جِنسِ المتعجَّبِ منه المبهَمِ في النِّسبةِ، وقيل: حالٌ، والمعنى: أَتَعَجَّبُ منه في حالِ كونِهِ فارِساً، قالَ الدَّماميني: والتَّمييزُ أَولى[1].

و«الدَّرُّ» - بفتحِ الدَّالِ المهمَلةِ وتَشديدِ الرَّاءِ - هو في الأصلِ: مصدرُ «دَرَّ اللَّبنُ يَدِرُّ، ويَدُرُّ» - بكسرِ الدَّالِ وضمِّها - دَرًّا، ودُرُوراً: كَثُرَ، ويُسمَّى اللَّبنُ نفسُه: دَرًّا، وهو هنا كِنايةٌ عن فعلِ الممدوحِ الصَّادرِ عنه، وإنَّما أضافَ فِعلَهُ إلى اللهِ قَصْداً لإظهارِ التَّعجُّبِ منه؛ لأنَّه تعالى مُنشِئُ العَجائِبِ، فمَعنى قَولِهم: «للهِ دَرُّهُ فارِساً»: ما أَعْجَبَ فِعلَهُ! ويَحتمِلُ أنْ يَكونَ التَّعجُّبُ مِن لَبَنِهِ الذي ارتَضَعَهُ مِن ثَدْيِ أُمِّهِ، أي: ما أَعْجَبَ هذا اللَّبنَ الذي تَربَّى به مثلُ هذا الولدِ الكاملِ في هَذه الصِّفةِ.

والحاصلُ أنَّ هذا الكلامَ مَعناهُ التَّعجُّبُ؛ لأنَّ العربَ إذا عَظَّمُوا الشَّيءَ غايةَ الإعظامِ أَضافُوهُ إلى اللهِ تعالى؛ إيذاناً بأنَّ هذا الشَّيءَ لا يَقدِرُ على إيجادِهِ إلَّا اللهُ تَعالى، وأكثَرُ ما يُمثِّلُ به النَّحويُّونَ إضافةُ «دَرّ» إلى ضميرِ الغائبِ، ويَجوزُ أنْ يُضافَ إلى ضميرِ المخاطَبِ، وإلى ضَميرِ المتَكلِّمِ، قالَ الأزهَريُّ: (وكونُ «فارساً» مِن مُميِّزِ النِّسبةِ - أي: كما مشَى عليه المصنِّفُ - إنَّما يَتَمَشَّى إذا كانَ الضَّميرُ المُضافُ إليه «الدَّرُّ» مَعلومَ المَرجِعِ، أمَّا إذا كانَ

(١) قال: لأنه ثناء مُطلَق، والحال ثناءٌ مقيَّد بحالة. اهـ نقلاً عن الفاكهي.

ولا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إلَّا نَكِرةً، ولا يَكُونُ إلَّا بَعدَ تَمامِ الكَلامِ بِالمَعْنَى المُتَقَدِّمِ في الحالِ.

الكواكب الدرية

مَجهُولاً، فهو مِن مميِّزِ المُفردِ كما مثَّلَ به «المفصَّل» والمرادِيُّ؛ لأنَّ الضَّميرَ يَحتاجُ إلى ما يُمَيِّزُهُ)؛ وحِينئِذٍ فكانَ الأَولى لِلمُصنِّفِ أنْ يُمَثِّلَ بقولِهِ: «زيدٌ للهِ دَرُّهُ فارِساً!»؛ لِيَكونَ مَرجِعُ الضَّميرِ مَعلُوماً مُعيَّناً.

(**ولا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إلَّا نَكِرَةً**)؛ لأنَّه لمَّا كانَ الغَرَضُ منه التَّفسيرَ وإزالةَ الإبهامِ، وذلك حاصِلٌ بالنَّكرةِ، الْتَزمُوا تَنكيرَهُ، احترازاً مِن العَبَثِ والزِّيادةِ لِغيرِ غَرَضٍ كما في الحالِ، وأجازَ الكوفيُّونَ تَعريفَهُ مُستَدِلِّينَ بِقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

رَأَيتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا ... صَدَدْتَ، وطِبْتَ النَّفسَ يا قَيْسُ عن عَمْرِو[1]

وتَأَوَّلَهُ البَصريُّونَ على زِيادةِ «أل».

(**ولا يَكُونُ إلَّا بَعدَ تَمامِ الكَلامِ بِالمَعنَى المُتقَدِّمِ في الحالِ**)، أي: بأنْ يَقَعَ بعدَ جُملةٍ

---

(١) **قائله:** رَشيد بن شِهاب اليَشكُري.

اللغة: (رأَيتُكَ): الخِطابُ لقَيس بن مَسعُود اليَشكُري، وهو المَذكورُ في آخِرِ البيت. (وُجُوهَنا): أراد بالوُجوه الأنفُسَ والذَّوات، أو المُراد بهم أعيانُ القَوم وأشرافُهم، ويُروى بدَلَه: (جِلادَنا)، أي: ثَباتَنا في الحرب وشِدَّةَ وَقع سُيُوفِنا. (صَدَدْتَ): أعرَضتَ وأدبَرْتَ. (طِبْتَ): رَضِيتَ. (عَمْرو): كان صديقاً حَميماً لِقَيس، قيل: وكان قومُ الشاعر قد قتَلُوه.

المعنى: يُندِّد بقَيس لأنَّه فرَّ عن صَدِيقه لما رأَى وَقْعَ أسيافِهم، ورضيَ مِنَ الغَنيمة بِالإياب، فلم يُدافِع عنه، أو لأنه لم يَتقدَّم لِلأخذ بثأره بعدَ أن قُتِل.

الإعراب: «رَأَيتُكَ»: فعل ماضٍ وفاعله ومَفعولُه. «لَمَّا»: حرفُ وُجود لِوُجود، أو ظرفيَّة بمعنى (حين) مَبنية على السكون في محل نَصب، وتعلُّقها بـ(صَدَدتَ) على الثاني. «أنْ»: زائِدة. «عَرَفتَ»: فعل ماضٍ وفاعلُه. «وُجُوهَنا»: مفعولُه منصوب، و(نا): مُضاف إليه. وجملةُ (عرفتَ) في موضع جر بإضافة (لَمَّا) إليها على القول بظَرفيَّتِها. «صَدَدْتَ»: فعل ماضٍ وفاعله، والجملةُ لا محلَّ لها من الإعراب جوابُ (لَمَّا)، أو هي حالٌ على القَول بظرفيَّة (لَمَّا)، ويَجوز حينئذٍ في (لَمَّا) أن تَتعلَّق بـ(رأَى). «وطِبْتَ»: عطفٌ على (صدَدتَ) وإعرابُه مثلُه. «النَّفسَ»: تمييزٌ نِسبة مَنصوب. «يا»: حرفُ نداء. «قيسُ»: مُنادى مَبني على الضم في محل نَصب. «عن عمرٍو»: جار ومَجرور متعلِّقٌ بـ(صدَدتَ) أو بـ(طِبتَ) على أنه ضَمَّنَه معنى (تَسلَّيتَ).

والشاهد: في قَوله: (النفسَ)، فإنه تَمييزٌ مُحوَّلٌ عن فاعل (طِبتَ) ومع ذلك جاء باللام، فدلَّ على جوازِ تَعريفِ التَّمييز، وهو قولُ الكوفيِّين؛ وقال البَصريُّون: التمييزُ واجِبُ التَّنكير، فاللامُ فيه زائدة لا مُعرِّفة.

والنَّاصِبُ لِتَمْيِيزِ الذَّاتِ المُبْهَمةِ تِلكَ الذَّاتُ، ولِتَمْيِيزِ النِّسْبةِ الفِعلُ المُسْنَدُ.

ولا يتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ على عامِلِهِ مُطْلَقاً، واللهُ أَعلَمُ.

الكواكب الدرية

تامَّةٍ؛ سواءٌ تَوقَّفَ حُصُولُ الفائدةِ عليه، أم لا، وقد يَقَعُ قبلَ[1] تمامِ الكلامِ نحوُ: «عِشرونَ دِرهماً عِندي».

(والنَّاصِبُ لِتَمييزِ الذَّاتِ المُبْهَمةِ) هو (تِلكَ الذَّاتُ) كـ«عِشرينَ» في «عِشرينَ دِرهماً»، وصَحَّ عَملُها وإنْ كانتْ جامدةً لِشَبَهِها باسمِ الفاعلِ؛ لأنَّها طالِبةٌ له في المعنَى، فنَحوُ: «عِشرين دِرهماً» شَبِيهٌ بـ«ضارِبِينَ زيداً»، و«رَطلٌ زَيتاً» شبيهٌ بـ«ضارِبٌ عَمْراً» في الاسمِيَّةِ، والطَّلبِ المعنوِيِّ، ووُجودِ ما بِهِ التَّمامُ، وهو التَّنوينُ في الثَّاني، والنُّونُ في الأوَّلِ، وقيلَ غيرُ ذلكَ.

(و) النَّاصبُ (لِتَمييزِ النِّسبَةِ) هو (الفِعلُ المُسْنَدُ) كـ«طابَ زيدٌ نَفْساً»، أو شِبهُهُ نحوُ: «مُتَصَبِّبٌ زيدٌ عَرَقاً»[2]، و«زيدٌ أجملُ منكَ وَجهاً».

وما مَشى عليه المصنِّفُ هو الأَصحُّ، وقالَ ابنُ عُصفورٍ: النَّاصبُ لِمُبَيِّنِ النِّسبةِ هو الجُملةُ التي انتصَبَ عن تمامِها، لا الفِعلُ، ولا ما أَشْبَهَهُ.

(ولا يَتَقَدَّمُ التَّمييزُ) لِذاتٍ أو نِسبةٍ (على عامِلِهِ مُطلَقاً)، أي: سواء كانَ العاملُ اسماً، أو فِعلاً جامداً، أو مُتصَرِّفاً، فلا يُقالُ: «عِندي زَيتاً رطلٌ»، ولا: «رَجلاً ما أَحسَنَهُ»، ولا: «نَفْساً طابَ محمَّدٌ»، (واللهُ أعلَمُ)، وهذا مَذهبُ الجُمهورِ، وذلك لأنَّ المَقصودَ مِن التَّمييزِ هو الإبهامُ أَوَّلاً، ثمَّ التَّفسيرُ وإزالةُ الإبهامِ، وتَقدُّمُهُ على ذلك العاملِ يُنافي المَقصودَ، ولأنَّ التَّمييزَ كالنَّعتِ في الإيضاحِ، والنَّعتُ لا يَتَقَدَّمُ على عاملِهِ، فكذَلكَ ما أَشبَهَهُ، قالَه الفارسيُّ، واستَحْسَنَهُ ابنُ خَروفٍ، وردَّهُ ابنُ عُصفُورٍ بما سيَأتي مِن جَوازِ «طابَ نَفْساً زيدٌ»[3]، قالَ:

---

(١) في طبعة: (بعد) وهو خطأ.

(٢) الأولى: (زيدٌ مُتصبِّبٌ عرقاً).

(٣) في هامش طبعةٍ: الردُّ ليس بظاهر؛ لأن هذا المثال لم يَتقدَّم فيه التَّمييز على عاملِه. اهـ مصحح قُلتُ (نسيم): إنَّما ردَّ بالمثالِ تَشبِيهَ التَّمييز بالنعتِ، ولِذلك قال بعدُ: (لأن النعتَ لا يتقدم على المنعوت) أي: مع أن التمييزَ مُقدَّمٌ على المميَّز، ولو كان مثلَه لمَا تَخالَفا في ذلك.

. . . . . .

الكواكب الدرية

لأنَّ النَّعتَ لا يَتَقَدَّمُ على المنعُوتِ. وأجازَ الكسائيُّ والمبرِّدُ والمازنيُّ ـ واختارَهُ ابنُ مالكٍ في «شَرحِ العُمدةِ» ـ تَقديمَهُ على عامِلِهِ المُتصَرِّفِ نحوُ: «نَفْساً طابَ زيدٌ»، و«عَرَقاً تَصَبَّبَ بَكراً»، واستَدلُّوا بقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

أَتَهْجُرُ لَيلَى بِالفِراقِ حَبِيبَها ... وما كانَ نَفْساً بِالفِراقِ تَطِيبُ؟[1]

وقولِ الآخَرِ: [المتقارب]

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنى ... وداعِي المَنُونِ يُنادِي جِهارَا؟[2]

وحَملَ الجُمهورُ ما جاءَ مِن ذَلك على الضَّرورةِ كما قالَه في «المُغني» وغيرِهِ، قالَ الأزهريُّ: واتَّفقَ الجَميعُ على جَوازِ تَقدِيمِ التَّمييزِ على المُمَيَّزِ إذا كانَ العاملُ مُتقدِّماً نحوُ: «طابَ نَفْساً زيدٌ».

❁ ❁ ❁

(١) **قائلُه:** المُخبَّل السَّعدِيُّ، ويُقال: إنه لأَعشَى هَمدانَ، وقيل غيرُ ذلك.

اللغة: (الفِراق): الفُرقة. (تَطيبُ): تَطمئنُّ.

المعنى: يقولُ: كيف تَهجر ليلى حبيبَها ـ يَعني نفسَه ـ، وكنتُ أعرفُها لا تَطيب نفساً بِفِراق حبيبِها؟

الإعراب: «أتهجُر»: الهمزةُ لِلاستِفهام الإنكاريِّ، و(تَهجرُ) فعل مضارع مَرفوع. «ليلى»: فاعلُه. «بِالفراقِ»: متعلِّق بـ(تَهجر). «حبيبَها»: مَفعولُ (تهجُرُ) ومُضاف إليه. الواو: حاليَّة، «ما»: نافِيَة. «كان»: فعل ماضٍ ناقص، واسمُها ضميرُ الشَّأن مُستَتِراً فيها. «نفساً»: تَمييز منصوب مُقدَّم على عاملِه. «بِالفراق»: مُتعلِّق بـ(تَطيب). «تَطيبُ»: مضارع مرفوع فاعلُه: هي، والجملةُ في محل نصب خبر (كان)، وقيل: (كان) زائدةٌ، وعليه فـ(تَطيب) مدخولُ (ما)، والجُملةُ في محلِّ نَصب حال من (ليلى).

والشاهدُ فيه: تَقدُّم (نفساً) وهو تَمييزٌ مَنصوبٌ على عامِلِه وهو (تَطِيبُ) لِكونِه مُتصَرِّفاً؛ وهو قولُ جماعةٍ منهم ابنُ مالك قِياساً له على سائِر الفَضَلات المَنصوبة بفِعل مُتصرِّف، وتَمسُّكاً بما سُمِع منه، والجُمهورُ على أنَّ ذلك ضَرُورةٌ كما قال الشارحُ، أو على أنَّه مَنصوب بِفِعل مَحذوفٍ يَدُلُّ عليه المَذكور. وقال الزَّجاج: إنَّما الرِّواية ههنا: (وما كان نفسِي)، فلا شاهدَ فيه حِينَئذٍ.

(٢) لا يُعرف قائلُه.

اللغة: (تَطيبُ): تَطمَئِنُّ وتَهدأ. (النَّيل): مصدرُ نال الشيءَ: إذا حصَل عليه. و(المُنَى): جمعُ (مُنْيَة)، وهي ما يَتمنَّاه الإنسان ويَرغَب فيه. (المَنُون): المَوتُ، قال الفَراءُ: المَنُون مُؤنثة، وتَكُون واحدةً وجمعاً. (جِهاراً): =

باب المُستَثنى

بابُ المُستَثنى

هو المَذكورُ بعدَ «إلَّا» أو إحدى أَخواتِها مُخالِفاً لما قبلَها نَفْياً وإثباتاً، كذا قالَ الفاكهيُّ في شَرحِهِ[١]، وقالَ الأزهَريُّ: المُستثنى هو المُخْرَجُ تَحقيقاً أو تَقديراً مِن مَذكورٍ أو مَتروكٍ بـ«إلَّا» أو ما في مَعناها بِشَرطِ الفائدةِ[٢].

فـ(المُخرَجُ): جِنسٌ يَشمَلُ المُخْرَجَ بِالبَدَلِ كـ«أَكلْتُ الرَّغيفَ ثُلُثَهُ»، وبِالصِّفةِ نحوُ: «أَعْتِقْ رَقَبَةً مُؤمنةً»، وبِالغايةِ نحوُ: ﴿أَتِمُّوا[٣] ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وبِالشَّرطِ نحوُ: «اقْتُلِ الذِّمِّيَّ إنْ حارَبَ»، وبِالاستِثناءِ نحوُ: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وقولُه: (تَحقِيقاً) يُريدُ به: الاستِثناءَ المتَّصِلَ.

وقولُهُ: (أو تَقديراً) يُريدُ به: الاستِثناءَ المنقَطِعَ.

= علانيَةً وجَهراً.

المعنى: كيف تَطمئنُّ نَفسُك أيُّها الإنسانُ بِحُصُولِ ما تَتمنَّاه وتَرغَبُ فيه، والحالُ أنَّ الموتَ يَدعُوك ويُنادِيك بلِسان حالِه إلى الرَّحيل مِن هَذه الدُّنيا الفانِيَة عَلانِيَةً؟ جعَل ما يُشاهدُه المرءُ من الجنائز والقُبُور بمنزلة النِّداء العَلَني، وذلك لأنه دليلٌ بيِّن على الالتِحاق بهم. أو المقصودُ: يُنادي الناسَ حقيقةً وأنتَ واحدٌ مِنهم.

الإعراب: الهمزةُ: حرفُ استِفهام إنكاريٌّ. «نَفساً»: تَمييز منصوبٌ تقدَّم على عامِله وهو (تَطيبُ). «تَطيبُ»: فعلٌ مضارع، وفاعِلُه: أنتَ. «بِنَيل»: مُتعلِّق بـ(تَطيب)، و(نيلِ) مُضاف، و«المُنى»: مُضاف إليه مِن إضافة المَصدر لِمَفعُوله، والفاعلُ محذوف. الواو: واوُ الحال. «داعِي»: مُبتدأ مُضاف. «المَنونِ»: مُضاف إليه. «يُنادِي»: فعل مضارع مَرفوع، والفاعِلُ: هو، والمَفعول مَحذوف أي: يُنادِي الناس، والجملة الفِعلية في مَحل رفع خبرُ المبتدأ، وجُملةُ (داعي المَنون يُنادِي) في محلِّ نصب حال مِن فاعل (تَطيبُ) المُستَتر. «جِهارَا»: مفعولٌ مُطلَق من المَعنى؛ لأنَّ الجِهارَ أحدُ نَوعَي النداء، ويَجوز أن يكونَ نعتاً لِمَصدَرٍ محذوفٍ أي: نِداءً جِهاراً، وأن يكونَ حالاً أي: مُجاهِراً أو ذا جِهارٍ، أو جُعِلَ نَفسَ المَصدر مُبالَغة.

والشاهدُ فيه: تَقدُّم التَّمييزِ المَنصوبِ على عامِلِه المُتصَرِّف كالبيتِ الذي قبلَه سواءً.

(١) الذي رأيتُه في كلامِه: (إيجاباً وسَلباً) بدلَ (نفياً وإثباتاً).

(٢) زاد الشيخ خالد: (قاله في التسهيل). اهـ فظَهَر أن الحدَّ ليس له.

(٣) في الأصل: وأتمُّوا.

وأَدَواتُ الاسْتِثناءِ ثَمانِيَةٌ: حَرْفٌ بِاتِّفاقٍ، وهُوَ «إلَّا»، واسْمانِ بِاتِّفاقٍ وهُما «غَيرٌ»، و«سِوًى» بِلُغاتِها، فإنَّهُ يُقالُ فِيها: «سِوًى» كَـ«رِضًى»، و«سُوًى» كَـ«هُدًى»، و«سَواءٌ»

الكواكب الدرية

وقولُه: (مِن مَذكورٍ) يُريدُ به: ما عدَا المُفرَّغَ، وهو المُسمَّى بِالاستثناءِ التَّامِّ.

وقولُهُ: (أو مَتروكٍ) يُريدُ به: المُفَرَّغَ.

وقولُهُ: (بـ«إلَّا» أو ما في مَعناها) يَخرُجُ به: ما عدَا المستَثنى مِن البَدَلِ وغيرِه ممَّا ذَكرناه آنِفاً، والذي في معنَى «إلَّا» هو جميعُ أدواتِ الاستِثناءِ الآتيةِ.

وقولُهُ: (بِشَرطِ الفائدةِ) احترازٌ عن نحوِ: «جاءَني ناسٌ إلَّا زَيداً»، و«جاءَني القَومُ إلَّا رَجُلاً»؛ فإنَّه لا يُفيدُ[١]، وقالَ الشَّاطبيُّ[٢]: ومعنَى إخراجِهِ: أنَّ ذِكْرَهُ بعدَ «إلَّا» يُبيِّنُ أنَّه لم يُرِدْ دُخولَهُ فيما تَقدَّمَ، فبَيَّنَ ذلك لِلسَّامعِ بِتلكَ القَرينةِ، لا أنَّه كانَ مُراداً لِلمتكلِّمِ ثمَّ أخرجَهُ؛ هذا حقيقةُ الإخراجِ عندَ أئمَّةِ اللِّسانِ سِيبويهِ وغَيرِهِ، وهو الذي لا يَصِحُّ غيرُه. اهـ

(وأَدَواتُ الاستِثناءِ) أي: آلاتُهُ، والمرادُ: الألفاظُ التي يُستَخرَجُ[٣] بها ما بَعدَها مِن حُكمِ ما قَبلَها إيجاباً أو سَلْباً، (ثَمانِيَةٌ)، وهي تَنقَسِمُ إلى أربعةِ أَقسامٍ:

الأوَّلُ: (حَرفٌ بِاتِّفاقٍ، وهو «إلَّا»)، وبَدَأَ بها لأنَّها أصلُ أَدواتِهِ، وإنْ كانَ الأَولى البَداءةَ بما هو مُتعيِّنُ النَّصبِ على كلِّ حالٍ، كالمُستَثْنى بـ«ليس، ولا يَكونُ» كما فعَلَ ابنُ هِشامٍ في «الشُّذورِ».

(و) الثَّاني: (اسْمانِ بِاتِّفاقٍ، وهُما: «غَيرٌ») بالتَّنوينِ؛ لأنَّها اسمٌ مُعرَبٌ مُنْصَرِفٌ، (و«سِوًى» بِلُغاتِها) الأَرْبَعِ؛ (فإنَّه يُقالُ فِيها: سِوَى) بِكسرِ السِّينِ والقَصْرِ (كـ«رِضاً») بِالتَّنوينِ وعَدمِهِ[٤]، هذه اللُّغةُ هي أشهَرُ اللُّغاتِ الأربعِ، (وسُوَى) بضمِّ السِّينِ والقَصْرِ (كـ«هُدًى») بِالتَّنوينِ وعدَمِهِ، وتُصوَّرُ ألفُه ياءً[٥] لأنَّه يُقالُ في تَثنِيَتِهِ: «هُدَيانِ» بالياءِ[٦]، (وسَواءٌ) بفتحِ

(١) فإن تَخصَّصت النكرةُ في الثاني بأن قيل مثلاً: (قام القومُ إلا رجلاً مِنهم) جاز.

(٢) هو أبو إسحاقَ إبراهيم بن مُوسى صاحبُ «الموافَقات» و«الاعتصام»، المتوفَّى سنة (٧٩٠هـ)، والعبارةُ في شَرحه على «ألفيَّة ابن مالك» المسمَّى: «المقاصِد الشافية» (٣/ ٣٤٣).

(٣) الأَولى: يُخرَج.

(٤) قوله: (بالتنوين وعدمه) راجعٌ إلى (سِوى)، ومَدارُ الوجهين على الاعتدادِ بحكاية حالِ إضافتِه اللازمة مِن عَدَمِه.

(٥) أي: في الخطِّ.

(٦) ولأنه يقال في فِعله: (هَدَيتُه) بالياء أيضاً، والاستدلال بهذا أَولى؛ لأن التثنيةَ المذكورة إن ثبَتت فسَماعُها نادِر.

كَـ«سَماءٍ»، و«سِواءٌ» كَـ«بِناءٍ»، وفِعْلانِ بِاتِّفاقٍ، وهُما «لَيْسَ» و«لا يَكُونُ»؛ ومُتَرَدِّدٌ بَينَ الفِعلِيَّةِ والحَرفِيَّةِ وهُوَ «خَلَا، وعَدَا، وحاشَا»، .....

الكواكب الدرية

السِّينِ والمَدِّ (كـ«سَماءٍ»، و) الرَّابعةُ: (سِواءٌ) بكسرِ السِّينِ والمدِّ (كـ«بِناءٍ»)، وهي أَغرَبُها، وقلَّ مِن ذَكَرَها، ونصَّ عليها الفارِسيُّ في «الحُجَّةِ»، وابنُ الخبَّازِ[1] في «النِّهايةِ»[2]، وظاهرُ كلامِ النَّحويِّينَ أنَّ الاستِثناءَ بهذه اللُّغاتِ الأَربعِ مَسمُوعٌ كما يُفِيدُه كلامُ المصنِّفِ وغيرِه.

(و) الثَّالثُ: (فِعلانِ بِاتِّفاقٍ، وهُما: «ليسَ، ولا يَكونُ»)، قالَ الفاكهيُّ: وذِكْرُ الاتِّفاقِ مُنتَقَدٌ، أمَّا «ليس» فالخِلافُ فيها مَشهورٌ، فمِنهم مَن ذهبَ إلى حَرفِيَّتِها مُطلقاً، ومِنهم مَن خَصَّ ذلك بما كانَتْ لِلاستِثناءِ، والأصَحُّ أنَّها فعلٌ كما تَقَدَّمَ في صَدرِ المُقدِّمةِ، وأمَّا «لا يَكونُ» فلا يَحسُنُ أنْ يُعَدَّ فِعلاً، فَضْلاً عن أنْ يُعَدَّ مُتَّفَقاً على فِعلِيَّتِهِ؛ لأنَّه مُركَّبٌ مِن حرفٍ وفِعلٍ، والمُركَّبُ منهما لا يَكونُ فِعلاً، ومَن عدَّه فِعلاً فقَدْ تَجوَّزَ في الكلامِ. اهـ[3]

وقد يُجابُ عمَّا قاله المُصنِّفُ بأنَّ مُرادَهُ اتِّفاقُ الأكثرِ مِن عُلَماءِ العَربيَّةِ؛ لأنَّ القَولَ بحرفيَّةِ «ليسَ» صارَ كالمجهولِ في اصطِلاحِ عُلماءِ العربيَّةِ، وأمَّا «لا يكونُ» فإنَّ «لا» غيرُ منظورٍ إليها؛ لأنَّها رُكِّبَتْ مع الفعلِ، وهي حرفٌ غَلَبَها الفِعلُ لِشَرَفِهِ، فسُمِّيَ الجميعُ فِعلاً.

والحاصلُ أنَّ المصنِّفَ بيَّنَ[4] ما ذكرَهُ مِن الاتِّفاقِ على ما هو مَشهورٌ مَعروفٌ في كُتبِ العَربيَّةِ مِن فِعليَّةِ اللَّفظَينِ المَذكُورَينِ.

(و) الرَّابعُ: (مُتَرَدِّدٌ بينَ الفِعْليَّةِ والحَرْفِيَّةِ)، فيُستَعمَلُ تارةً فِعلاً، وتارةً حَرْفاً، (وهو: «خَلَا»)، فإنَّها تُستَعمَلُ فِعلاً تارةً، وحَرفاً تارةً أُخرى عندَ جميعِ النُّحاةِ، (و«عَدَا») تُستَعْمَلُ كذَلك عندَ غيرِ سِيبويهِ، وأمَّا هو فلَم يَحفَظْ فيها إلَّا الفِعليَّةَ، فلا يُجيزُ الجرَّ بها، (و«حَاشَا»)

(١) هو أحمدُ بن الحُسَين بن أحمد الإربليُّ المَوصلي، أبو عبد الله، شمسُ الدين ابنُ الخبَّاز النَّحويُّ الضَّرير، كان أستاذاً بارعاً في النَّحو واللغة والفِقه والعَروض، له تَصانيف منها: «الغُرَّة المخفيَّة في شرح الدُّرَّة الألفيَّة» وهو شرح لـ«ألفيَّة ابنِ مُعطٍ»، و«تَوجيه اللُّمَع» شرح لِكتاب «اللُّمَع» لابن جِني. تُوفي سنة (٦٣٩هـ).

(٢) اسمُه «النِّهاية في شَرح الكِفاية»، والمتنُ له أيضاً.

(٣) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٢٧).

(٤) الظاهر أنها تَصحيفٌ عن (بَنَى).

ويُقالُ فِيها: «حاشَ، وحَشَى».

الكواكب الدرية

تُستَعْمَلُ كذَلك عندَ المازنيِّ والمبرِّدِ والأخفَشِ والزَّجاجِ والجَرميِّ والفَرَّاءِ، وذهبَ سِيبويهِ وأكثرُ البَصريِّينَ إلى أنَّها حرفُ جرٍّ مُطلَقاً، وذهبَ جُمهورُ الكوفِيِّينَ إلى أنَّها فعلٌ دائماً، (**ويُقالُ فِيها: حاشَ**) بِحذفِ الألفِ الأَخيرةِ، (**وحَشَى**) بحذفِ الألفِ الأُولى، كذا قالَ المصنِّفُ تَبعاً لابنِ هشامٍ في «الأَوضحِ»، وابنِ مالكٍ في «الألفيَّةِ»، قالَ بَعضُهم: وظاهِرُه أنَّ هاتَينِ اللُّغتينِ في «حَاشَا» الاستِثنائيَّةِ، وليسَ كذلك، إنَّما هو في «حاشَا» التي هي اسمٌ لِلتَّنزيهِ، قاله أبو حيَّان، ولكنْ قالَ المُراديُّ في «الجَنى الدَّاني»: في «حَاشَا» الاستثنائيَّةِ لُغتانِ: «حاشا» بإثباتِ الأَلِفَينِ، و«حَشَى» بحذفِ الألفِ الأُولى كقولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

حَشَى رَهْطَ النَّبيِّ فَإنَّهم[1] بُحُورٌ لا تُكَدِّرُها الدِّلاءُ[2]

قالَ: وأمَّا التَّنزِيهيَّةُ ففِيها ثَلاثُ لغاتٍ: هاتانِ المَذكورتانِ، و«حاشَ» بحذفِ الألفِ الثَّانيةِ، وزادَ في «التَّسهيلِ»: «حاشْ» بإسكانِ الشِّينِ، وقد قُرِئَ بالأربعِ اللُّغاتِ في ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾: قرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿حَاشَا لِلَّهِ﴾ بإثباتِ الألفِ الثَّانيةِ، وقرأَ باقي السَّبعة: ﴿حَشَ لِلَّهِ﴾

---

(١) كذا في الطَّبعات الثلاثِ، والبيتُ حينَئذٍ مكسورٌ كما يَظهر بمجرَّد إنشادِه، وقد نبَّهت إحدى تِلك الطَّبَعات إلى ذلك فجاء فيها: الشطرُ الأول ناقص. اهـ مُصححه. والصوابُ: فإنَّ منهم بُحوراً... إلخ، وهو الواقعُ في «الجنَى الداني» (ص٥٦٧) وغيرِه.

(٢) **البيت:** أنشَده الفرَّاء ولم يُنسَب إلى أحدٍ.

اللغة: (حشَى): لغةٌ في (حاشَا). (الرَّهطُ): اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لَفظِه، وهو ما دُونَ العَشرةِ مِن الرِّجالِ، ورَهطُ الرَّجُل: قَومُه وقَبيلتُه الأقرَبُونَ. و(البُحُور): جمعُ بَحر، وهو الماءُ الكثير مِلحاً كان أو عذباً، سُمِّيَ بِذلك لِعُمقِه واتِّساعه. و(تكديرُ الماء): تَغييرُه بما يُفسِدُه وتَعكِيرُه وتَلويثُه. و(الدِّلاءُ): جمعُ دَلو.

المعنى: الظاهرُ أنه يَستثني أصحاب النبيِّ ﷺ من شيءٍ غيرِ حَسَن فيَقُول: إنَّ فيهم أشخاصاً لا يَضُرُّهم شيءٌ، كالبَحر مهما يُستقَى منه بالدِّلاء لا يَتكدَّر صَفوُه لِكَثرةِ مائِه، وفي الحديث: «إذا بَلَغ الماء قُلَّتَين لم يَحمِل الخبثَ» فكيف بالبَحر؟!

الإعراب: «حشَى»: حرفُ جرٍّ واستِثناء. «رهطِ»: مجرورٌ بـ(حشَى) مُضاف، «النبيِّ»: مضافٌ إليه. «فإنَّ»: الفاء: لِلتَّعليل، و(إنَّ): حرفُ توكيدٍ ونَصب. «مِنهُم»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بمحذوفٍ خبر (إنَّ) مُقدَّم. «بُحوراً»: اسمُ (إنَّ) مؤخَّر. «لا»: نافية. «تُكدِّرُها»: فعلٌ مضارع ومَفعولُه. «الدِّلاءُ»: فاعلُه. والجملةُ في محلِّ نَصب صفة (بُحوراً).

والشاهدُ فيه: مَجيءُ (حشَى) لغةً في (حاشَا) الَّتي يُستَثنى بِها.

فَالمُسْتَثنَى بـ«إلَّا» يُنصَبُ إذَا كانَ الكَلامُ تامًّا مُوجَباً، والتَّامُّ هُوَ ما ذُكِرَ فِيهِ المُسْتَثنَى مِنهُ، والمُوجَبُ هُوَ الَّذِي لم يَتَقَدَّمْ عَلَيهِ نَفْيٌ ولا شِبْهُهُ، نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وكقَولِكَ: «قامَ القَومُ إلَّا زَيداً»، و«خَرَجَ النَّاسُ إلَّا عَمراً»؛ سَواءٌ كانَ الاسْتِثناءُ مُتَّصِلاً .....

الكواكب الدرية

بحذفِها، وقرأَ بَعضُهم: «حشَى لله» بحذفِ الألفِ الأُولى، وقرأَ الحسَنُ: «حاشْ لله» بالإسكانِ، وفيه جمعٌ بينَ ساكنينِ على غيرِ حدِّهِ، وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ في «الألفيَّةِ» أنَّ اللُّغاتِ الثَّلاثَ في «حاشا» الاستثنائيَّةِ[1].

ثمَّ بعدَ أنْ فَرَغَ مِن ذكرِ أدواتِ الاستِثناءِ، شرعَ في بيانِ حُكمِ المستَثنى بكلٍّ منها، مُبتدِئاً بحُكمِ المستَثنى بالقِسمِ الأوَّلِ، فقالَ:

(فالمُسْتَثنَى بِـ«إلَّا») غيرِ الصِّفةِ (يُنصَبُ) وُجوباً، (إذَا كانَ الكلامُ) قَبلَها (تامًّا) أي: غيرَ محتاجٍ لما بعدَ «إلَّا»، (مُوجَباً) بفَتحِ الجيمِ، أي: مُثبَتاً: إمَّا لفظاً ومَعنًى نحوُ: «قامَ القَومُ إلَّا زَيداً»، أو معنًى فقَطْ وإنْ كانَ مَنفيًّا لفظاً، نحوُ: «ما جاءَ القَومُ رُكباناً[2] إلَّا زيداً»؛ إذ المعنى: جاءَ القومُ رُكباناً إلَّا زيداً؛ وسواءٌ تأخَّرَ المستَثنى عن المستثنَى منه، أو تَقَدَّمَ عليه.

(و) الكلامُ (التَّامُّ: هو ما ذُكِرَ فِيهِ المُستَثنَى مِنهُ، والمُوجَبُ: هو الذِي لَم يَتَقَدَّمْ علَيهِ نَفيٌ، ولا شِبهُهُ) أي: كالنَّهيِ والاستِفهامِ، (نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «شَربوا»: فعلٌ وفاعلٌ، ﴿مِنْهُ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«شَربُوا»، ﴿إِلَّا﴾: حرفُ استِثناءٍ، ﴿قَلِيلًا﴾: مَنصوبٌ على الاستِثناءِ؛ لأنَّ ما قبله - وهو قولُه: ﴿فَشَرِبُوا﴾ - كلامٌ تامٌّ ذُكِرَ فيه المستَثنى منه وهو الواوُ في «شَرِبُوا»، ومُوجَبٌ؛ لِعَدمِ تَقَدُّمِ النَّفيِ أو شِبهِهِ عليه، (وكقَولِكَ: «قامَ القَومُ إلَّا زَيداً»)، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «القومُ»: فاعلٌ، «إلَّا»: حرفُ استثناءٍ، «زيداً»: مَنصوبٌ على الاستِثناءِ؛ لأنَّ ما قبله كلامٌ تامٌّ مُوجَبٌ، (و) مِثْلُهُ: («خَرَجَ النَّاسُ إلَّا عَمْراً»).

فيُنصَبُ وُجوباً المستَثنى بـ«إلَّا» إذا تَقَدَّمَهُ كلامٌ تامٌّ موجَبٌ؛ (سَواءٌ كانَ الاستِثناءُ مُتَّصِلاً)

(١) زاد المراديُّ: وقال غيرُه: إن (حاشَ) لم يُستثنَ بها، والله أعلَم.

(٢) الصوابُ كما في «الارتِشاف» و«التَّذييل والتكميل»: إلا رُكباناً، وبذلك يَستقِيم الكلامُ ويُوافِق المعنى الآتي.

كَما مَثَّلْنَا، أو مُنقَطِعاً نَحوُ: «قامَ القَومُ إلَّا حِماراً».

الكواكب الدرية

بأنْ كانَ المستَثنى بعضَ المستَثنى منه (كما مَثَّلْنا)، وكقَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: ٢-٣]، وقَولِهِ تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾[(١)] [التوبة: ٤٧]؛ لأنَّ الأصلَ في الاستِثناءِ أنْ يَكونَ متَّصِلاً، وقال الفاكهيُّ تَبعاً لِغَيرِهِ: الاستِثناءُ حقيقةٌ في المتَّصلِ مجازٌ في المنقَطِعِ[(٢)]، (أو مُنقَطِعاً) بأنْ لم يَكنِ المستَثنى بعضَ المستثنَى منه؛ سواءٌ كانَ مِن غيرِ جِنسِ ما قبلَهُ، أو مِن جِنسِهِ ولكنْ لم يُقصَدْ عَدُّه منه، ولا يكونُ المنقطِعُ إلَّا بعدَ «إلَّا، وغَير» كما قالَهُ نجمُ الأئمَّةِ الرَّضيُّ، (نَحوُ): ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠-٣١]، فإنَّ إبليسَ ليسَ بعضاً مِن الملائكةِ، وقَولِكَ: («قامَ القَومُ إلَّا حِماراً»)، وإعرابُهُ ظاهرٌ.

ولا بُدَّ في الاستِثناءِ المنقَطعِ مِن أنْ يكونَ ما قبلَ «إلَّا» دالًّا على ما بعدَها، كهذا المثالِ، ولِهَذا لا يَحسُنُ: «قامَ القومُ إلَّا ثُعباناً» كما قاله الصَّيرَفيُّ[(٣)] وابنُ السَّرَّاجِ وابنُ مالكٍ وغيرُهم، وعِبارةُ الدَّماميني في «تَعليقِ الفرائدِ»[(٤)]: إذا كانَ الاستِثناءُ مُنقطِعاً، فلا بُدَّ أنْ يَكونَ الكلامُ الذي قبلَ «إلَّا» دالًّا على المستَثنى، فإنْ لم يَتناوَلْهُ بوجهٍ مِن الوُجوهِ لم يَصحَّ استِعمالُه لِعَدمِ الفائدةِ، فلا يَصِحُّ نحوُ: «صهَلتِ الخيلُ إلَّا البَعيرَ»، ولو قيلَ: «صَوَّتَتِ الخَيلُ إلَّا البَعيرَ» لجازَ؛ لأنَّ التَّصويتَ يُستَحضَرُ بذِكرِه الخَيلُ وغيرُها مِن المُصَوِّتاتِ، فكأنَّ المستَثنى في تَقديرِ الدَّاخلِ فِيما قبله وإنْ لم يَكُنْ داخلاً حقيقةً، وبهذا يُعلَمُ أنَّ المنقَطِعَ بعضٌ مِن المستَثنى منه مجازاً، وذلك لأنَّه لا يَكونُ إلَّا بما يُستَحْضَرُ بِوَجهٍ. اهـ

هذا، وإنَّما وجبَ نَصبُ المستَثنى بـ«إلَّا» إذا كانَ الكلامُ السَّابقُ تامًّا موجَباً؛ لامتناعِ

---

(١) الصوابُ عدم ذِكر هذه الآية لأن الاستثناءَ فيها مُفرَّغ، وكَلامُنا في الاستِثناء التامِّ الموجب.

(٢) قال في «التَّلويح»: قد اشتَهر فيما بَينهم أنَّ الاستِثناءَ حقيقةٌ في المتَّصل، مَجازٌ في المنقَطِع، والمرادُ صِيَغُ الاستِثناء، وأما لفظُ الاستِثناءِ فحَقيقةٌ اصطِلاحيَّة في القِسمَين بِلا نِزاعٍ. السُّجاعي نقلاً عن يس.

(٣) هو أبُو بكر مُحمَّد بن عبد الله الصَّيرفيُّ البغداديُّ، أحدُ المُتكلِّمين الفُقهاء من الشافعية، قال أبو بكرٍ القَفَّال: كان أعلَمَ الناسِ بِالأصول بعد الشافعيِّ. له كُتب، منها «البَيان في دَلائل الإعلام على أصول الأحكام» في أُصول الفقه، تُوفي سنةَ (٣٣٠هـ).

(٤) أي: أخذاً من كَلام ابنِ مالك في «شرح التَّسهيل». انظُر: (٢/ ٢٦٩).

. . . . . .

الكواكب الدرية

البَدلِ حينئِذٍ؛ لأنَّه لو جازَ وُقوعُ البَدلِ هنا لاقتَضى ذلك فَسادَ المعنى؛ لأنَّ المُبْدَلَ منه في حُكمِ السَّابقِ[١]، فلو قُلتَ: «قامَ القومُ إلَّا زيدٌ» بِالرَّفعِ على البَدَلِيَّةِ، أو: «قامَ القَومُ إلَّا حمارٌ» بالرَّفعِ أيضاً على البَدَلِيَّةِ، وقَدَّرْنا المُبْدَلَ منه الذي هو «القومُ» في حُكمِ السَّاقطِ، كانَ تَقديرُ المعنى حينئِذٍ: «قامَ إلَّا زيدٌ، أو قامَ إلَّا حمارٌ»، وذلك لا معنَى له إلَّا بِتقديرِ زِيادةِ «إلَّا»، وهو خِلافُ الأصلِ، أو بِتَقديرِ أنَّه استثناءٌ مُفرَّغٌ، والتَّفريغُ لا يَكونُ في حالِ الإثباتِ، فتَعيَّنَ النَّصبُ.

والنَّاصبُ لِلمُستَثنى المتَّصِلِ هو «إلَّا» عندَ ابنِ مالكٍ ومَن تَبِعَهُ، وقد قيلَ: إنَّه مَذهبُ سِيبويهِ[٢]، وهو الأصَحُّ، وقيلَ: ما قبل «إلَّا» مِن فعلٍ أو شِبهِهِ بواسِطةِ «إلَّا»، وهذا القولُ قَريبٌ مِن الأوَّلِ، وإليه ذهبَ الفارسيُّ والسِّيرافيُّ.

وأمَّا المنقطِعُ فالنَّاصِبُ له عندَ سِيبويهِ ما قَبله[٣]، وأكثَرُ المتأخِّرينَ لمَّا رَأوا أنَّ «إلَّا» النَّافيَةَ[٤] بمعنَى «لكنَّ» قالُوا: هي النَّاصبةُ له نَصْبَ «لكنَّ» لِلأسماءِ، وخَبرُها مَحذوفٌ في الغالبِ تَقديرُه في المثالِ المتقدِّمِ: «قامَ القَومُ لكنَّ حِماراً لم يَقُمْ»، ومِن هذا يُعلَمُ أنَّ «إلَّا» في الاستثناءِ المنقطِعِ تَكونُ بمعنى «لكنَّ» الاستِدراكيَّة.

تَنبيه: ما تَقَرَّرَ مِن وُجوبِ النَّصبِ في الاستِثناءِ مِن كلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ - سَواءٌ أكانَ متَّصلاً أم مُنقطِعاً - هو المَشهورُ المعرُوفُ في كتبِ العَربيَّةِ، وقد سُمِعَ الرَّفعُ متى تَوفَّرتِ الشُّروطُ، كقَولِهِ ﷺ: «**الدُّنْيا مَلعُونةٌ، مَلْعُونٌ ما فِيها إلَّا ذِكْرُ اللهِ وما وَالَاهُ، أو عالِمٌ، أو مُتَعَلِّمٌ**»[٥]،

---

(١) الذي في «الفَواكه» (ص٣٢٨): (في حُكم الساقط)، وهو الصوابُ، ويُؤيِّدُه كلامُ الشارح الآتي.

(٢) قال أبو حيانَ: وكلام سيبَويه يدلُّ على أنَّ الناصب هو الجُملةُ بِوَساطة (إلا) كما نسَبَه الجَماعةُ إليه.

(٣) أي: مِن الكلام، والذي قبلَه مِن الكلام هو الجُملةُ.

(٤) في هامِش الأصْل: هذه تَسمية غريبة لـ(إلا) الاستِثنائية. اهـ مُصححه.

(٥) أخرجَه التِّرمذي (٢٣٢٢) من حَديثِ أبي هُرَيرةَ رضي الله عنه وقال: هذا حديثٌ حسَنٌ غريب، قال الطِّيبي رَحمه الله: هو في «جامِع التِّرمذي» هكذا: «وما والاه وعالِمٌ أو مُتَعلِّمٌ» بِالرفع، وكذا في «جامِع الأصول» إلا أنَّ بَدلَ (أو) فيه الواو، وفي «سُنَن ابنِ ماجَه»: «أو عالِماً أو مُتَعلِّماً» بِالنصب مع (أو) مُكرَّراً، والنصبُ في القَرائنِ الثلاثِ هو الظاهرُ، والرفعُ فيها على التَّأويل، كأنه قيل: الدُّنيا مَذمومةٌ لا يُحمَدُ فيها إلا ذكرُ الله وعالِمٌ ومُتعلِّمٌ. اهـ

وإنْ كانَ الكَلامُ تامًّا غَيرَ مُوجَبٍ جازَ في المُسْتَثنَى البَدَلُ .....

الكواكب الدرية

وقَولِهِ ﷺ: «**كُلُّ أُمَّتي مُعافًى إلَّا المُجاهِرُونَ**»(١)، وقُرِئَ(٢): ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [البقرة: ٢٤٩] بالرَّفعِ، فقيلَ: المَرفوعُ في جميعِ ذلك بدلُ بعضٍ مِن المستَثنى منه؛ لأنَّ الإبدالَ بعدَ الكلامِ التَّامِّ الموجَبِ لُغةٌ حَكاها أبو حيَّان، وخرَّجَ عليها القِراءةَ المَذكورةَ، والأَصَحُّ أنَّ المَرفوعَ مُبتَدأٌ حُذِفَ خَبرُهُ لدَلالةِ ما قبلَهُ(٣)، أي: إلَّا ذِكْرُ اللهِ... إلخ فليسَ بمَلعونٍ، وإلَّا المُجاهِرونَ ليسُوا مُعافَينَ، وإلَّا قَليلٌ مِنهم لم يَشربُوا، والجُملةُ في ذلك كلِّهِ استثناءٌ منقطِعٌ، فمَحَلُّها النَّصبُ، ومَجيءُ المستثنى جُملةً هو ما عليه ابنُ هشامٍ تَبَعاً للفَرَّاءِ وابنِ خَروفٍ وغَيرِهما، وهو الأصَحُّ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية: ٢٣-٢٤]، فـ﴿مَن﴾: مُبتدأٌ، خَبرُهُ: ﴿فَيُعَذِّبُهُ﴾، والجُملةُ استثناءٌ مُنقطعٌ(٤).

(**وإنْ كانَ الكَلامُ**) الذي قبلَ «إلَّا» (**تامًّا**) أي: مَذكوراً فيه المستَثنى منهُ، (**غَيرَ مُوجَبٍ**) بِفَتحِ الجِيمِ، بأنْ تَقَدَّمَهُ نَفيٌ أو شِبْهُهُ: (**جازَ في المُستَثنَى**) مُتَّصِلاً كانَ أو مُنقطِعاً (**البَدَلُ**)، أي: بدلَ بعضٍ عندَ البَصريِّينَ، ولم يُصَرَّحْ معه بضميرٍ لأنَّ قُوَّةَ تَعَلُّقِ المستَثنى [بِالمستثنى](٥) منه تُغني عن الضَّميرِ غالباً، قالَه الأزهَريُّ، وحينئذٍ فيُعرَبُ إعرابَ ما قبلَهُ مِن رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ؛ نَحوُ: «ما قامَ القَومُ إلَّا زيدٌ»، و«ما رأيتُ القَومَ إلَّا زَيداً»، و«ما مرَرتُ بالقَومِ إلَّا زيدٍ».

وقالَ الكوفيُّونَ: إنَّه عَطفُ نَسقٍ؛ لأنَّ «إلَّا» عِندَهم مِن حُروفِ العطفِ في بابِ الاستِثناءِ خاصَّةً، وهي عندَهم بِمَنزلةِ «لا» العاطفةِ في أنَّ ما بعدَها مُخالِفٌ لما قبلَها؛ قُلتُ(٦): وكذَلك بَدَلُ البعضِ يَكونُ الثَّاني فيه مُخالِفاً للأَوَّلِ في المعنى، ألا تَرَى أنَّك إذا قُلتَ: «رأيتُ القومَ بَعضَهم»، فيَكونُ قولُك أوَّلاً: «رأيتُ القَومَ» مجازاً، ثمَّ بَيَّنْتَ بعدَ ذلك مَن رأيتَ مِنهم.

---

(١) صدرُ حديث مُتَّفقٍ عليه، أخرجه البخاري (٦٠٦٩) ومُسلم (٧٤٨٥) مِن حَديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه بلفظ: (إلا المجاهِرين)، لكنْ قال الحافظُ في «الفتح»: وفي رِواية النَّسفي: «إلا المُجاهرُون» بالرفع، وعليها شَرَحَ ابنُ بطَّال وابنُ التين وقال: كذا وَقَع. اهـ

(٢) أي: شُذوذاً، والقارئُ بذلك ابن مَسعود وأُبي والأعمش.

(٣) حَكاه أبو حيانَ في «البَحر المُحيط» في جُملة أقوالٍ أُخرى وقال: وهذه أَعاريبُ مَن لم يُمعِن في النَّحو.

(٤) انظُر: «شواهد التَّوضيح» لابنِ مالك (ص٩٤) فما بعدَها، و«مُغني اللَّبيب» في آخِرِ باب الجُمَل التي لها محلٌّ.

(٥) زيادةٌ من «التَّصريح» الذي يَنقُل منه الشارح يَقتَضيها المقامُ.

(٦) هذا الجوابُ حَكاه أبو حيانَ عن شيخِه الأستاذ أبي الحسَن الأُبَّذي، فالأَولى إسنادُه له.

والنَّصْبُ على الاسْتِثناءِ، والأَرجَحُ في المُتَّصِلِ البَدَلُ، أي: يُجعَلُ المُسْتَثنَى بَدَلاً مِن المُسْتَثنَى مِنهُ، فَيَتبَعُهُ في إعرابِهِ، نَحوُ قَولِه تَعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

الكواكب الدرية

(و) جازَ فيه (النَّصبُ على الاستِثناءِ)؛ لأنَّه الأصلُ، (و) لكنِ (الأرجَحُ في المُتَّصِلِ البَدَلُ)؛ لِما فيه مِن حُصولِ المشاكَلةِ بينَ المستَثنى والمستثنى منه في الإعرابِ، ثمَّ فَسَّرَ البَدَلَ بقَولِهِ: (أي: يُجْعَلُ المُستَثنَى بَدَلاً مِنَ المُستَثنَى مِنهُ، فيَتْبَعُهُ في إعرابِهِ) على أنَّه بدلُ بعضٍ، وإنَّما تَكونُ البَدليَّةُ أرجَحَ بِشَرطِ أنْ لا يكونَ مَردوداً به كلامٌ تَضَمَّنَ معنَى الاستِثناءِ، وأنْ لا يَتراخى المستَثنى عن المستَثنى منه، وأنْ لا يَكونَ مُتقدِّماً عليه، فمِثالُ ما جمعَ الشُّروطَ (نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾)، وإعرابُه: ﴿مَا﴾: نافيةٌ، ﴿فَعَلُوهُ﴾: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حصرٍ، ﴿قَلِيلٌ﴾: بدلُ بعضٍ مِن كلٍّ، ﴿مِّنْهُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ﴿قَلِيلٌ﴾.

وليسَ في الإبدالِ ما يُخالِفُ المبدَلَ منه نَفْياً وإثباتاً إلَّا البَدلَ في الاستِثناءِ، فإنَّك إذا قُلتَ: «ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ» فقد نَفَيتَ القيامَ عن «أحدٌ»، وأَثْبَتَّهُ لـ«زَيد»، وهو بدلٌ منه.

وإذا تَعَذَّرَ الإبدالُ مِن اللَّفظِ لِمانعٍ أُبْدِلَ مِن المحلِّ، نحوُ: «لا أحدَ فيها إلَّا عَمْرٌو»، و«ما زاد[1] شيئاً إلَّا شيءٌ لا يُعْبَأُ به»؛ لأنَّ «ما» و«لا» لا يُقدَّرانِ عامِلتَينِ بعدَ «إلَّا»؛ لأنَّهما عَمِلَتَا للنَّفيِ، وقد انتقضَ النَّفيُ بـ«إلَّا»، ومِثلُ ذلك: «ما جاءَني مِن أحدٍ إلَّا أبوك» بالرَّفعِ على أنَّه بدلُ بَعضٍ مِن محلِّ «أحدٍ»؛ لأنَّه فاعلٌ، و«مِن» زائدةٌ، ويَمتنِعُ خَفضُهُ على اللَّفظِ؛ لأنَّ البَدَلَ في نِيَّةِ تَكرارِ العاملِ، فيكونُ التَّقديرُ: «جاءَني مِن أبِيكَ»، فيَلزَمُ عليه زيادةُ «مِن» في الإثباتِ وفي المَعرفةِ، وكِلاهما مُمتَنِعٌ عندَ الجُمهورِ.

وقد يُبدَلُ مِن المَحذُوفِ كقَولِ «المُلحَةِ»: [الرجز]

تَقولُ: ما المَفخَرُ إلَّا الكَرَمُ وهل مَحَلُّ الأَمنِ إلَّا الحَرَمُ؟

أي: ما الفخرُ شيءٌ إلَّا الكرمُ، وهل مَحلُّ الأمنِ مكانٌ إلَّا الحَرَمُ؛ لأنَّه مثَّلَ به للإبدالِ، لا لِلتَّفريغِ.

---

(١) كذا في الأصل، والصوابُ: ما زيدٌ.

والمُرادُ بِشِبْهِ النَّفيِ النَّهْيُ، نَحوُ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]،

تَنبيه: قالَ الرَّضيُّ وجماعةٌ: ومِن شَرطِ هذا البَدَلِ ـ أي: الواقعِ في بابِ الاستِثناءِ ـ أنْ يكونَ بعدَ «إلَّا»، وأنْ يَكونَ مُتَّصِلاً، ومُؤخَّراً عن المستَثنى منه، وأنْ يكونَ غيرَ مَردودٍ به كلامٌ يَتَضَمَّنُ الاستِثناءَ، وأنْ لا يَتَراخى المستَثنى عن المستَثنى منه، فخَرجَ بقولِهِ: (وأنْ يَكونَ غيرَ مَردودٍ به كلامٌ... إلخ): ما رُدَّ به كلامٌ نحوُ: «ما قامَ القَومُ إلَّا زَيداً» بالنَّصبِ وُجوباً رَدًّا على مَن قالَ: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً»؛ قَصْداً لِلتَّطابُقِ بينَ الكلامَينِ، ولا يَجوزُ الإبدالُ.

وخَرجَ المتراخِي عن المستَثنَى منه نحوُ: «ما جاءَني أحدٌ حينَ كنتُ جالِساً هنا إلَّا زَيداً»، فإنَّ البَدَلَ فيه غيرُ مُختارٍ؛ لأنَّ البَدَلَ إنَّما يُختارُ لِقَصْدِ التَّطابُقِ بَينَه وبينَ المستَثنى منه، ومع التَّراخي لا يَظهرُ التَّطابقُ.

(والمُرادُ بِشِبهِ النَّفيِ) ما هو نَفيٌ في المعنى وإنْ كانَ مُثبَتاً في اللَّفظِ، فدَخلَ في ذلك نحوُ: «القَومُ غيرُ قائِمينَ إلَّا زيدٌ»، و«قَلَّ رَجلٌ يَقُولُه إلَّا زيدٌ»، فـ«قَلَّ»: فعلٌ ماضٍ جامدٌ معناه النَّفيُ، أي: لا رجلَ يَقولُهُ إلَّا زيدٌ، و«رجلٌ»: فاعلُه، وجُملةُ «يَقولُهُ» صفةٌ لـ«رجلٌ»، و«زيدٌ»: بدلٌ مِن «رجلٌ»، أو مِن ضَميرِهِ المُستترِ في «يَقولُهُ»، و«قَلَّما يَقولُهُ أَحدٌ إلَّا زيدٌ»، فـ«قلَّ»: فعلٌ ماضٍ، و«ما»: كافَّةٌ له عن الفاعلِ على الصَّحيحِ، وجُملةُ «يَقولُهُ أَحدٌ» جُملةٌ مُستأنَفَةٌ، و«زيدٌ»: بدلٌ مِن «أَحدٌ»، ودخلَ في ذلكَ الشَّرطُ المُشْرَبُ معنى النَّفيِ والامتِناعِ بـ«لَولا»[1] و«لو»[2]؛ لأنَّ النَّفيَ مِن لازمِهِما، و(النَّهيُ نَحوُ: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾) بالرَّفعِ في قراءةِ أبي عَمْرٍو وابنِ كثيرٍ، وإعرابُه: «لا»: ناهيةٌ، ﴿يَلْتَفِتْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جَزْمِهِ سكونُ آخِرِهِ، ﴿مِنكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن ﴿أَحَدٌ﴾؛ لأنَّه في الأصلِ نَعتٌ له، فلمَّا قُدِّمَ عليه نُصِبَ على الحالِ على القاعِدةِ المقرَّرةِ مِن أنَّ نَعتَ النَّكرةِ إذا تَقَدَّمَ عليها نُصِبَ على الحالِ، ﴿أَحَدٌ﴾: فاعلٌ لـ﴿يَلْتَفِتْ﴾، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حَصرٍ، و«امرأةُ»: بدلٌ مِن ﴿أَحَدٌ﴾ بدلَ بعضٍ مِن كلٍّ،

---

(١) في مِثل قَوله تَعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾؛ لأنَّ تَقديرَه: ما آمَنَ أهلُ قَريةٍ إلا قَوم يُونس.

(٢) في مثلِ قَوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾؛ لأنَّ تقديرَه: ما فِيهما آلهةٌ إلا الله.

والاسْتِفهامُ نَحوُ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

الكواكب الدرية

والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وسيَأتي تَوجيهُ قراءةِ النَّصبِ التي قرأَ بها أَكثَرُ القُرَّاءِ؛ (والاستِفهامُ) أي: الإنكاريُّ؛ لأنَّه الذي في مَعنى النَّفي، (نَحوُ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾) بالرَّفعِ في قراءةِ الجَميعِ، وإعرابُه: «مَن»: اسمُ استفهامٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿يَقْنَطُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرٌ، ﴿مِن رَّحْمَةِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، و«ربِّ»: مُضافٌ إليه، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿إِلَّآ﴾: أداةُ حصرٍ، ﴿ٱلضَّآلُّونَ﴾: بدلٌ مِن فاعلِ ﴿يَقْنَطُ﴾ المُستترِ بدلَ بَعضٍ مِن كلٍّ، ولم يُؤْتَ معه بضميرٍ لأنَّ قوَّةَ تَعَلُّقِ المستَثنى بالمستَثنى منه تُغني عن الضَّميرِ كما قالَهُ الفاكهيُّ وابنُ عَنقاء والعِصاميُّ وغيرُهم، قالَ ابنُ عَنقاء: ويَجوزُ أنْ يَكونَ قولُه: ﴿إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ استِثناءً مُفرَّغاً في الفاعلِ، فلا ضميرَ في ﴿يَقْنَطُ﴾، والرَّابطُ بالمُبتدإِ الهاءُ مِن ﴿رَّبِّهِۦٓ﴾. اهـ و«القُنوطُ»: اليأسُ مِن رَحمةِ اللهِ، وفي «القامُوسِ»: قَنَطَ كـ«نَصَرَ وضَرَبَ وحَسِبَ وكَرُمَ» قُنُوطاً بالضَّمِّ، وكـ«فَرِحَ» قَنَطاً وقَناطَةً: يَئِسَ، فهو: قَنِطٌ كفَرِحٍ. اهـ[1]، والضَّالُّونَ: هُم الكافِرون باللهِ تعالى.

تَنبيه: لم يَذكُرِ المصنِّفُ حُكمَ ما إذا قُدِّمَ المستَثنى على المستَثنى منه، وقد ذَكَرَ غيرُه أنَّه إذا قُدِّمَ المستَثنى على المستَثنى منه وجبَ النَّصبُ في المتَّصلِ والمنقَطِعِ، المُوجَبِ وغَيرِه؛ لتَعَذُّرِ البَدَلِ[2] نحوُ قولِهِ: [الطويل]

وما لِيَ إِلَّا آلَ أَحمَدَ شِيعَةٌ ... وما لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذهَبُ[3]

---

(١) أي: باختِصار؛ إذ أسقَط الشارح لُغتَين مفرَّعتَين على بَعضِ اللُّغات السابقة، وهو غير جيِّد مع عدم الإشارة له.

(٢) أي: لأنَّ التابع لا يَتقدَّم على المَتبوع.

(٣) **البيت**: لِلكُمَيتِ بن زَيد الأَسَدي، مِن قَصيدة له هاشميَّة يَمدَح فيها آلَ الرسول ﷺ.

اللغة: (شِيعة): أَنصارٌ وأَعوان. (مَذهبَ الحق): يُروَى في مَكانه: (مَشْعبَ الحق)، والمرادُ الطَّريق الذي يَعتقِد أنه طريقُ الحَقِّ.

المعنى: يقولُ: ليس لي ظَهير ولا نَصير يَأخذ بيَدِي إلَّا آلُ النَّبي ﷺ وقَرابتُه الأدنَونَ، وليس لي مَقصِد أَقصدُه ولا طريقةٌ إلَّا مَقصِدُ أهلِ الحقِّ وطَريقَتهم التي هي الطَّريقة المُثلى، والصراطُ المُستَقيم الذي لا اعوِجاجَ فيه. «فتح رَبِّ البرية» بتَصرُّف.

=

والنَّصْبُ في المُتَّصِلِ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ، قُرِئَ بِهِ في السَّبْعِ في ﴿قَلِيلٌ﴾ و﴿ٱمْرَأَتَكَ﴾.

الكواكب الدرية

(والنَّصْبُ في المُستَثنَى المُتَّصِلِ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ) أي: ليس بِرَديءٍ، بل هو فَصيحٌ، وإنْ كانَ الإتباعُ أجوَدَ منه، وقد (قُرِئَ بِهِ في السَّبعِ في ﴿قَلِيلٌ﴾) مِن قَولِهِ تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، فقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ بالنَّصبِ على الاستِثناءِ، (و) في (﴿ٱمْرَأَتَكَ﴾) في قَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾، فقرأَ غيرُ أبي عَمْرٍو وابنِ كثيرٍ: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ بِالنَّصبِ على أنَّه مُستثنًى مِن ﴿أَحَدٌ﴾، وقيل: مِن «أَهلِكَ» في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، لكنِ استُشكِلَ هذا بأنَّ ذلك يَمنَعُ مِن الإسراءِ بها، وقد أُسرِيَ بها، كذا قال الفاكهيُّ[1]، وقالَ غيرُه: لمَّا رَأى صاحبُ «الكشَّافِ» أكثرَ القُرَّاءِ على النَّصبِ في قولِهِ تعالى: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ قالَ: إنَّه على قراءةِ النَّصبِ مُستَثنًى مِن قولِهِ تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، لا مِن ﴿أَحَدٌ﴾ والرَّفعُ[2] على الإبدالِ مِن ﴿أَحَدٌ﴾؛ وما قيلَ مِن أنَّ فيه تَناقُضاً على هاتَينِ القِراءَتَينِ؛ لأنَّه علىٰ تَقديرِ النَّصبِ يَقتَضي أنْ يَكونَ غيرَ مُسْرًى بها، وعلى تَقديرِ الرَّفعِ يَقتَضِي أنْ يَكونَ مُسْرًى بها، مدفوعٌ بأنَّ الإسراءَ مُقيَّدٌ بعدمِ الالتفاتِ، والمعنَى: أَسْرِ بأهلِكَ إسراءً لا التِفاتَ فيه، إلَّا امرأتَكَ فأَسْرِ بها إسراءً مع الالتِفاتِ. اهـ، وفي «حَواشي الكَرْخِيِّ[3] على الجَلالَينِ»:

= **الإعراب:** «ما»: نافيَة. «ليَ»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر مُقدَّم. «إلَّا»: حرفُ استِثناء. «آلَ»: مُستثنى تَقدَّم على المستَثنى منه، مَنصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مُضافٌ، و«أحمدَ»: مُضافٌ إليه مَجرور بِالفتحة لِلعَلَميَّة ووَزنِ الفعل. «شِيعةٌ»: مُبتدأ مؤخَّر، وهو المستَثنى منه. وإعرابُ الشَّطر الثاني ـ وهو «وما لي إلا مَذهبَ الحقِّ مَذهَب» ـ كإعراب الشطرِ السابِق، إلا أنَّ المضاف إليه فيهِ مجرورٌ بِالكسرة الظاهرة.

والشاهد: في قَوله: (إلا آلَ أحمدَ) وقَولِه: (إلَّا مَذهبَ الحقِّ)، حيث نَصب المستثنى في الموضعَينِ وُجوباً لأنَّه تَقدَّم على المستَثنى منه فامتَنَع البدلُ، وأصلُ نَظمِ البَيت: وما لي شِيعةٌ إلا آلَ أحمدَ، وما لي مَذهبٌ إلَّا مَذهبَ الحقِّ. وفي «السُّجاعي على شَرح القَطر»: قيل: هذا البيتُ مُشكِلٌ؛ لأنَّ العامِلَ في (شِيعة) هو الابتداء، وهو لا يَعمَلُ في المستَثنَى، وإنَّما هو مُستَثنًى مِن الضمير الذي في الجارِّ والمَجرور، فلم يَتقدَّمِ المُستثنى، وردَّه المصنِّفُ بأنَّ الأرجحَ جَعلُ (شِيعة) فاعلاً لاعتِمادِ الظَّرف.

(١) «الفواكه الجنية» (ص٣٣٠).

(٢) أي: والحالُ أن الرفعَ... إلخ.

(٣) هو مُحمَّد بن محمد الكَرخي، بدرُ الدِّين، فَقيه عارفٌ بالتفسير، اشتَهر بمصر وتُوفي فيها سنةَ (١٠٠٦هـ)، له «مَجمع البَحرَين ومَطلع البَدرَين» حاشيةٌ على «تفسير الجَلالَين».

وإنْ كانَ الاسْتِثناءُ مُنقَطِعاً فالحِجازِيُّونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ، نَحوُ: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وتَمِيمٌ يُرَجِّحُونَهُ ويُجِيزُونَ الإِتباعَ، نَحوُ: «ما قامَ القَومُ إلَّا حِماراً، وإلَّا حِمارٌ».

الكواكب الدرية

قولُه: وفي قراءةٍ ـ أي: سَبعِيَّةٍ ـ بالنَّصبِ استثناءً مِن الأهلِ، أي: إلَّا امرأتَكَ فلا تَسْرِ بها، وخَلِّفْها مع قَومِها؛ لأنَّ هَواها إليهم، ويُصيبُها العذابُ مَعهُم، فهو استثناءٌ مِن الإسراءِ بها، فتَكونُ[1] مِن مُوجَبٍ، وضُعِّفَ معنًى؛ إذ يَلزَمُ أنْ لا يَكونَ أُسْرِيَ بها، والالتفاتُ يُؤذِنُ بكونِها سَرَتْ مَعهم، وأُجيبَ بأنَّه لم يَسْرِ بها هو، بل تَبِعَتْهُم هي، أو هو مُستثنًى مِن ﴿أَحَدٌ﴾ كقوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦].

(وإنْ كانَ الاستِثْناءُ مُنقَطِعاً فالحِجازِيُّونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ) أي: على الاستثناءِ، وهو اللُّغةُ العُليا، وبها جاءَ التَّنزيلُ، (نَحوُ) قِراءةِ السَّبعةِ: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩-٢٠]، وقَولِهِ تعالى: (﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾)، وإعرابُه: ﴿مَا﴾: نافيةٌ، ﴿لَهُم﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿بِهِۦ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ[2]، ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾: ﴿مِنْ﴾: زائدةٌ، ويُقالُ لها: صلةٌ أدباً، ﴿عِلْمٍ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِهِ منعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ، ﴿إِلَّا﴾: حرفُ استثناءٍ، ﴿ٱتِّبَاعَ﴾: مَنصوبٌ على الاستِثناءِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلظَّنِّ﴾: مُضافٌ إليه.

(وتَمِيمٌ يُرَجِّحُونَهُ) أي: النَّصبَ، (ويُجِيزُونَ الإِتباعَ) على جَعلِ المستثنى بَدَلاً مِن المستَثنى مِنه، (نَحوُ: «ما قامَ القَومُ إلَّا حِماراً») بالنَّصبِ على الاستثناءِ، (و«إلَّا حِمارٌ») بالرَّفعِ على أنَّه بدلٌ مِن «القَومُ»، وصحَّ جعلُه بَدَلاً مِن المستَثنى مِنه مع أنَّه ليس بَعضاً منه كما يَقتَضيهِ كونُه مُنقَطِعاً؛ لأنَّه بَعضٌ منه على سَبيلِ المجازِ، بأنْ يُتَخَيَّلَ فيه العُمومُ. قاله أبو حيَّان، وقد أشارَ لِلجوابِ المَذكورِ الشَّارحُ الفاكهيُّ بقَولِهِ: ويَقرَؤونَ ـ يَعني بني تَميمٍ ـ:

(١) الأولى: (فيكون) بالتذكير كما هي عِبارة الكرخي، أي: فيكون الاستِثناءُ.

(٢) أي: مِن الضَّمير المستكِنِّ في الخبر، والعاملُ فيها الاستِقرارُ المقدَّر، أو مِن (عِلم) وإن كان نكرةً لِتَقدُّمها عليه ولاعتمادِه على نَفي. السَّمين.

. . . . . .

الكواكب الدرية

﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ بالرَّفعِ على أنَّه بدلٌ مِن العِلمِ باعتبارِ المحلِّ بدلَ بعضٍ؛ تَنزيلاً لِما ليسَ مِن الجِنسِ مَنزلةَ الجِنسِ(١).

لكنْ محلُّ جوازِ الوَجهينِ حيثُ أمكَنَ تَسلُّطُ العاملِ على المستَثنى، أي: إنْ صحَّ ـ أي: مِن حيثُ المعنى ـ جَعلُ الاستثناءِ مُفرَّغاً، كقولِ الشَّاعرِ: [الرجز]

وبَلْدَةٍ لَيسَ بِها أَنيسُ ... إِلَّا اليَعافيرُ وإِلَّا العِيسُ(٢)

فأَبدلَ «اليَعافيرُ، والعِيسُ» مِن «الأَنيس»؛ لأنَّه لو قيلَ: «ليس بها إلَّا اليَعافيرُ وإلَّا العِيسُ» لَناسَبَ المقامَ.

فإنْ لم يُمكِنْ تَسلِيطُ العاملِ على المستَثنى، وجبَ النَّصبُ إجماعاً، نحوُ: «ما زادَ هذا المالُ إلَّا ما نَقصَ»، فـ«إلَّا»: حرفُ استِثناءٍ، و«ما»: مصدريَّةٌ، و«نقصَ»: فعلٌ ماضٍ، والمصدَرُ المنسَبِكُ مِن ذلك مَنصوبٌ على الاستثناءِ، ولا يَصِحُّ تَقديرُهما في محلِّ رفعٍ على الإبدالِ مِن الفاعلِ؛ إذ لا يَصِحُّ أنْ يُقالَ: «ما زاد إلَّا النَّقصُ»، بل التَّقديرُ الذي يَستَقيمُ به

---

(١) «الفواكه»: (ص٣٣١).

(٢) **البيت:** لجِران العَود.

اللغة: (البَلدةُ): القِطعةُ من الأرض، ومُطلَقُ الأرضِ. (الأَنِيس): مَن يُؤنَس به مِن الناس. (اليَعافير): جمعُ يَعْفُور وهو الظَّبيُ الأعفَر ـ أي: الذي لونه لَونُ العَفَر وهو التُّرابُ ـ ووَلدُ البَقرة الوحشيَّة أيضاً. (العِيس): الإبل البِيض يُخالط بياضَها شُقرة.

المعنى: رُبَّ بَلدةٍ بَلغتُها، فوَجدتُها خاليةً من الناس، وليس فيها إلَّا الظِّباءُ والإبلُ البِيض.

الإعراب: «**وبَلدةٍ**»: الواو: واو (رُبَّ)، (بَلدة): مبتدأ مرفوع بضمة مُقدَّرة مَنع ظهورَها اشتغال المحل بحركة حرفِ الجرِّ الزائد. «**ليس**»: فعل ماضٍ ناقص. «**بها**»: جار ومجرور مُتعلق بمحذوف خبره. «**أنيسُ**»: اسم (ليس) مؤخَّر. و(ليس) ومَعمولاها صفةٌ لـ(بَلدة)، فهي في محلِّ رفعٍ أو جر، وخبرُ المبتدأ مَحذوف، وتقديرُ الكلام: سَكنتُها، أو جُبتُها. «**إلَّا**»: حرفُ استِثناء. «**اليَعافير**»: بدلٌ من (أنيس). «**وإلَّا**»: الواو عاطفة، (إلَّا): زائدةٌ مُؤكِّدةٌ لِلأُولى. «**العِيسُ**»: مَعطوف على (اليَعافيرُ).

والشاهد: قَولُه: (ليس بها أنيسٌ إلَّا اليعافيرُ)؛ حيث رَفع ما بعد (إلَّا) وهو (اليَعافيرُ) على البَدلِ مِمَّا قبلها مع أنه ليس من جِنسِه؛ لِصِحَّة تَسلُّطِ العاملِ على المُستثنى، وذلك على لُغة بَني تَميم، وأمَّا الحِجازيُّونَ فيُوجِبُونَ النَّصبَ في مِثلِ هذَا على الاستِثناءِ المُنقَطِع.

وإنْ كانَ الكَلامُ ناقِصاً ـ وهُوَ الَّذِي لم يُذْكَرْ فِيهِ المُسْتَثْنَى مِنهُ، ويُسَمَّى اسْتِثناءً مُفَرَّغاً ـ كانَ المُسْتَثنَى على حَسَبِ العَوامِلِ، فيُعْطَى ما يَسْتَحِقُّهُ لَو لم تُوجَدْ «إلَّا»، وشَرْطُهُ كَونُ الكَلامِ غَيرَ إيجابٍ، .....

الكواكب الدرية

الكلامُ أنْ يُقالَ: «ما زادَ هذا المالُ لَكِنْ نَقَصَ»، وكذا كلُّ استثناءٍ مُنقطعٍ يُقدَّرُ بـ«لكنَّ» كما قاله البَصريُّونَ؛ والكوفيُّونَ يُقدِّرونَهُ بـ«سِوى»، وما قدَّرهُ البَصريُّونَ أَولى؛ لأنَّ الاستثناءَ المنقَطِعَ لِلاستِدراكِ، ودَفعِ تَوَهُّمِ دُخولِ المستَثنى في الحُكمِ السَّابقِ، و«سِوى» لا يُفيدُ الاستِدراكَ، بِخلافِ «لكنَّ» فإنَّها مَوضوعةٌ له.

وقد سَلكَ المفسِّرونَ طريقةَ البَصريِّينَ، فتَراهُم عندَ وُقوعِ الاستثناءِ مُنقَطِعاً يُقدِّرونَ بعدَها «لكنْ» كقَولِهِ تعالى: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ...﴾ [النمل: ١٠-١١] الآيةَ، وقولِهِ تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا﴾ [مريم: ٦٢]، أي: لكنَّ مَن ظلمَ، ولَكنَّ سلاماً؛ لأنَّ الاستِثناءَ في الآيتَينِ مُنقَطِعٌ.

(وإنْ كانَ الكَلامُ) أي: الذي قبلَ «إلَّا» (ناقِصاً) أي: غيرَ مُكتَفٍ بِنَفسِهِ، (وهو الَّذي لَم يُذكَرْ فِيهِ المُسْتَثنَى مِنهُ) أي: مع نِيَّتِهِ، (ويُسَمَّى: استِثناءً مُفَرَّغاً) بتشديدِ الرَّاءِ المَفتوحةِ، سُمِّيَ بذلكَ تَسميةً لهُ بِاسمِ عامِلِهِ؛ لأنَّ ما قبلَ «إلَّا» قد تَفَرَّغَ لِلعملِ فِيما بَعدَها، (كانَ المُسْتَثنَى) حِينئِذٍ (على حَسَبِ) ـ بفتحِ السِّين وإسكانِها[1] ـ (العَوامِلِ) المُقتَضِيَةِ له، أي: الطَّالبةِ لِلعَملِ فيه، ولا يَبقى لِكلمةِ «إلَّا» الاستثنائيَّةِ عَملٌ في المستَثنى، بل العملُ فيه لِما قَبلَها، (فيُعْطَى) ذلكَ الاسمُ المُستَثنى مِن وُجوهِ الإعرابِ (ما يَستَحِقُّهُ لَو لم تُوجَدْ «إلَّا»): فإنْ كانَ ما قَبلَها يَطلُبُ مَرفوعاً رُفِعَ ما بعدَها.نحوُ: «ما قامَ إلَّا زيدٌ»، وإنْ كانَ يَطلُبُ مَنصوباً لفظاً نُصِبَ ما بعدَها نحوُ: «ما رأيتُ إلَّا زيداً»، وإنْ كانَ يَطلُبُ مَنصوباً مَحلًّا جُرَّ بجارٍّ يَتَعَلَّقُ به نحوُ: «ما مرَرتُ إلَّا بزيدٍ».

(وشَرْطُهُ) عِندَ النُّحاةِ (كَونُ الكَلامِ غَيرَ إيجابٍ) بأنْ يَشتَمِلَ على نَفيٍ أو شِبهِهِ؛ لأنَّه لا يَتأتَّى التَّفريغُ في الإيجابِ؛ لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى إبطالِ الاستِثناءِ، فلا تَقولُ: «رأيتُ إلَّا زيداً»؛ لأنَّه يَلزَمُ منه أنَّكَ رأيتَ جميعَ النَّاسِ إلَّا زَيداً، وذلك مُحالٌ عادَةً، ووَجْهُ لُزومِ ما ذكرَ

(١) المعروفُ فيه التَّحريك، قالوا: وقد يُسكَّن في ضَرُورة الشعرِ.

نَحوُ: «ما قامَ إلَّا زَيدٌ، وما رَأَيتُ إلَّا زَيداً، وما مَرَرْتُ إلَّا بِزَيدٍ»، وكقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، .....

الكواكب الدرية

أنَّ الاستِثناءَ المُفرَّغَ يُقدَّرُ فيه الاستثناءُ مِن اسمٍ عامٍّ مَحذوفٍ، فتَقديرُ «ما قامَ إلَّا زيدٌ»: ما قامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ، وعلى هذا فَقِسْ، فلا يَصِحُّ التَّفريغُ في الإيجابِ؛ لأنَّكَ لو قُلتَ: «رأَيتُ إلَّا زيداً» يَكونُ التَّقديرُ: رأَيتُ جميعَ النَّاسِ إلَّا زيداً، وذلك غيرُ صحيحٍ، فأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]، فحُمِلَ «يأبى» في إفادةِ النَّفيِ على «لا يُريدُ»؛ لأنَّ مَعناهما النَّفيُ، فهما بِمعنًى واحدٍ، فكأنَّه قال: لا يُريدُ اللهُ إلَّا أنْ يُتِمَّ نورَهُ(١)، وقد مرَّ أنَّه لا فرقَ بينَ أنْ يَكونَ النَّفيُ في اللَّفظِ أو في المعنَى.

وقد يَقَعُ في الإيجابِ عندَ وُجُودِ قَرينةٍ تَدُلُّ على أنَّ المرادَ بِالمستَثنى مِنه بَعضٌ مُعيَّنٌ يَدخُلُ فيه المستَثنى قَطْعاً، كـ«قرَأتُ إلَّا يومَ الجُمعةِ»، أي: «قرَأتُ كلَّ أيَّامِ الأُسبوعِ إلَّا يومَ الجُمعةِ»، وهذا معنًى صَحيحٌ. (نَحوُ: «ما قامَ إلَّا زَيدٌ»)، وإعرابُه: «ما»: نافيةٌ، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «إلَّا»: أداةُ حَصرٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، (و«ما رَأَيتُ إلَّا زَيداً»)، فـ«إلَّا» فيه أداةُ حصرٍ، و«زيداً»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (و«ما مَرَرْتُ إلَّا بِزَيدٍ»)، فـ«إلَّا»: أداةُ حصرٍ، «بزيدٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«مرَرتُ»، وهَذه الأمثِلةُ الثَّلاثةُ للنَّفيِ، وأشار إليه بِمثالٍ مِن القرآنِ فقالَ:

(وكقَولِهِ تَعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾)، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «ما»: نافيةٌ، ﴿مُحَمَّدٌ﴾: مُبتدأٌ، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حَصرٍ، ﴿رَسُولٌ﴾: خبرُ المُبتَدأ، ولا يَجوزُ إعمالُ «ما» هنا عَمَلَ «ليسَ»؛ لِبُطلانِ عملِها بـ«إلَّا»، وتَقديرُ الكلامِ: وما محمَّدٌ مخالِفٌ لسائرِ الرُّسلِ إلَّا رَسولٌ قد خَلَتْ مِن قبلِهِ الرُّسلُ، فسيَخلُو هو كما خَلَوا، ويَموتُ كما ماتُوا.

(﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾)، هذا المثالُ والذي بعدَه لِلنَّهيِ، وإعرابُه: «لا»: ناهيةٌ، ﴿تَقُولُوا﴾: فعلٌ مُضارِعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿عَلَى اللَّهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ(٢)،

(١) في طبعة: (إلا أن لا يتم نوره)، وهو خطأ.

(٢) مُتعلق بـ﴿تَقُولُوا﴾.

﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦].

الكواكب الدرية

﴿إِلَّا﴾: أداةُ حصرٍ، ﴿ٱلۡحَقَّ﴾: مَفعولٌ به لـ﴿تَقُولُواْ﴾ لِتَضَمُّنِهِ معنى ما يَنصِبُهُ القَولُ، وقيلَ: إنَّه نعتُ مَصدرٍ مَحذوفٍ، والتَّقديرُ: ولا تَقولُوا على اللهِ إلَّا القَولَ الحقَّ، قال السَّمينُ: وهذا الثَّاني قَريبٌ في المعنى مِن الأوَّلِ. اهـ

(﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾)، **وإعرابُه**: «لا»: ناهيةٌ، ﴿تُجَٰدِلُوٓاْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جَزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿أَهۡلَ﴾: مَفعولٌ به، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾: مُضافٌ إليهِ، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حصرٍ، ﴿بِٱلَّتِي﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، الباءُ: حرفُ جرٍّ، «الَّتي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ بالباءِ، ﴿هِيَ﴾: ضميرٌ منفصِلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿أَحۡسَنُ﴾: خبرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِه، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ صلةُ المَوصولِ، والعائدُ ﴿هِيَ﴾، فما بعدَ «إلَّا» في هذا المثالِ إنَّما جُرَّ بالباءِ لأنَّ ما قبلَها يَطلُبُ مَجروراً. ومعنى الآيةِ: ولا تُجادِلُوا مَعاشرَ المؤمنينَ[1] أهلَ الكتابَ إلَّا بالمجادَلَةِ التي هي أَحسَنُ، كالدُّعاءِ إلى اللهِ بآياتِهِ، والتَّنبيهِ على حُجَجِهِ، قالهُ المَحَلِّيُّ في «تَفسيرِهِ»[2].

ومِثالُ الاستفهامِ: ﴿فَهَلۡ يُهۡلَكُ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

تَنبيه: الاستِثناءُ المُفَرَّغُ مِن قَبيلِ المتَّصِلِ، ويكونُ في الظُّروفِ نحوُ: ﴿لَمۡ يَلۡبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوۡ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦]، والمصادرِ نحوُ: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا﴾ [الجاثية: ٣٢]، والأحوالِ نحوُ: «ما جاءَني زيدٌ إلَّا وغُلامُهُ راكبٌ»، ولا يَأتي في المَفعولِ معه، فلا يُقالُ: «لا تَسِرْ إلَّا والنِّيلَ»، وذلك لأنَّ ما بعدَ «إلَّا» مُنفصِلٌ مِن حيثُ المعنى عمَّا قبلَهُ؛ لِمُخالفتِهِ لها نَفياً وإثباتاً، والواوُ أيضاً مُؤذِنَةٌ بنَوعٍ مِن الانفصالِ[3]، وأمَّا التَّوابعُ فإنَّما يَقَعُ التَّفريغُ منها في البَدَلِ دُونَ عطفِ النَّسَقِ، وعَطفِ البيانِ، والتَّأكيدِ، وكذا النَّعتُ، ففي «المغني» لابنِ هشامٍ: فلا يَجوزُ التَّفريغُ في الصِّفاتِ، وأجازهُ الزَّمخشَريُّ وأبُو البَقاءِ، قال: وكلامُ النَّحويِّينَ يُخالِفُ ذَلك.

---

(١) أي: يا مَعاشر المؤمنين. ولو صرَّح بحرف النداء لَكان أفضلَ.

(٢) أي: «تفسير الجلالَين».

(٣) أي: فاستُهجِنَ عَملُ الفعل مع حرفَين مُؤذِنَين بِالفصل. «المنهَل الصافي».

والمُسْتَثنَى بِـ«غَيرٍ» و«سِوَى» بِلُغاتِها مَجرُورٌ بِالإِضافةِ، ويُعرَبُ «غَيرٌ، وسِوَى» بِما يَسْتَحِقُّهُ المُسْتَثنَى بِـ«إلَّا»؛ فيَجِبُ نَصْبُهُما في نَحوِ: «قامُوا غَيرَ زَيدٍ، .....

الكواكب الدرية

وجَميعُ ما ذُكِرَ مَشرُوطٌ بسَبقِ نفيٍ أو شِبهِهِ ممَّا مرَّ، وقد يُحذَفُ النَّفيُ كقولِ الشَّاعرِ:

[الطويل]

أَرَى الدَّهرَ إلَّا مَنْجَنُوناً بِأَهلِهِ[1]

أي: ما أرَى الدَّهرَ إلَّا مُستَديراً بأهلِهِ مِن حالٍ إلى حالٍ؛ لأنَّ المَنْجَنونَ: العَجَلةُ التي يُستَقى عليها الماءُ.

(والمُسْتَثنَى بِـ«غَيرٍ») بِالتَّنوينِ، (و«سِوَى») - بِالتَّنوينِ، ويَجوزُ تَركُهُ[2]؛ لأنَّه مَقصورٌ كـ«عَصاً، ورَحًى» - (بِلُغاتِها) المُتقدِّمةِ (مَجرُورٌ) دائماً (بِالإضافةِ)، أي: إضافةِ «غيرٍ، وسِوَى» إلَيه؛ لِملازمتِهما لِلإضافةِ، والأصلُ في «غَير» أنْ يَكونَ صفةً بمعنى «مُغايِر» نحوُ: «جاءَني رَجلٌ غيرُ زيدٍ»، لكنَّها حُمِلَتْ على «إلَّا»، واستُعمِلَتْ في الاستِثناءِ كما حُمِلَتْ «إلَّا» عليها واستُعمِلَتْ صِفةً فِيما إذا أَتَتْ بعدَ جمعٍ مُنكَّرٍ غيرِ مَحصورٍ غالباً؛ لِتَعذُّرِ الاستثناءِ حينئِذٍ نحوُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، أي: لو كانَ فِيهما آلهةٌ غيرُ اللهِ، و«إلَّا» حينئِذٍ اسمٌ بمعنى «غَير»، لَكِنْ ظَهَرَ إعرابُها فيما بعدَها لِكَونِها بِصُورةِ الحرفِ كالمَوصولةِ على الأصَحِّ فِيهما، (ويُعرَبُ «غَيرٌ») لَفْظاً (و«سِوَى») تَقديراً كـ«عَصاً» (بِما) أي: بِالإعرابِ الذي (يَستَحِقُّهُ المُستَثنَى بِـ«إلَّا») مِن الإعرابِ[3] بِتَفصيلِهِ السَّابقِ؛ لأنَّه لمَّا جُرَّ بِهِما المستَثنى انتَقلَ إعرابُه إليهما.

(فيَجِبُ نَصبُهُما) بعدَ الكلامِ التَّامِّ المُوجَبِ، وذلكَ كما (في نَحوِ: «قامُوا غَيرَ زَيدٍ»)،

(١) تقدَّم إنشادُه عند الكلامِ على الأحرُفِ المشبَّهة بـ(ليس)، لكِنْ على روايةِ (وما الدهرُ)، والشاهدُ فيه على الرواية التي هنا: حذفُ النفيِ مع بَقاء تقديرِه في الكلام؛ لِذا وقع الاستثناءُ مفرَّغاً، والأصلُ: وما أرى الدهرَ إلَّا منجنوناً، وبعضُهم يَجعلُ الشاهدَ فيه ههنا زيادةَ (إلَّا)، والأصلُ عنده: أرَى الدهرَ مَنجنوناً.

(٢) إن كان يَقصِد بتركِه حكايةَ حالِ إضافتِه، فما قبله - وهو (غَير) - مِثلُه في ذلك.

(٣) قوله: (مِن الإعراب) بيانٌ لـ(ما) السابقة، مع أنه قال هناك: (بما أي: بالإعراب)، فالأحسَنُ حذفُ هذا الثاني لِعدم الاحتياج إليه، أو حذفُ الأول والاقتصارُ على الثاني - كما فعَل الفاكهيُّ - فِراراً من التَّكرار.

أو: سِوَى زَيدٍ»، ويَجُوزُ الإِتباعُ والنَّصْبُ في نَحوِ: «ما قامُوا غَيرُ زَيدٍ، أو: سِوَى زيدٍ»،

الكواكب الدرية

وإعرابُه: «قامُوا»: فعلٌ وفاعلٌ، «غيرَ»: اسمُ استِثناءٍ مَنصوبٌ على الاستثناءِ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليه.

وما ذَكرتُهُ مِن أنَّها مَنصُوبةٌ على الاستِثناءِ هو الذي عليه ابنُ خَروفٍ وأهلُ الأندَلُسِ؛ فإنَّهم قالُوا: ناصِبُها الجُملةُ التي انتَصبَ عن تَمامِها على الاستثناءِ؛ لِكونها جاءَتْ فَضلةً بعدَ تمامِها، وعِند الفارِسيِّ أنَّها مَنصوبةٌ على الحالِ مِن المستَثنى منه، وفيها مَعنى الاستِثناءِ، وأنَّ النَّاصبَ لها ما في الجُملةِ مِن فِعلٍ أو شبهِهِ، وعِندَ السِّيرافيِّ أنَّها مَنصوبةٌ على التَّشبيهِ بالظَّرفِ المُبهَمِ؛ لِما فِيها مِن الإبهامِ، والنَّاصبُ لها أيضاً الفِعلُ أو شِبهُهُ، (أو: «سِوَى زَيدٍ») في نحوِ: «قامَ القَومُ سِوَى زَيدٍ»، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «القَومُ»: فاعلٌ، «سِوَى»: اسمُ استثناءٍ مَنصوبٌ على الاستِثناءِ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليهِ.

والجُمهورُ على أنَّها ظرفُ مكانٍ أبداً، ولا تُجعَلُ اسماً إلَّا في الضَّرورةِ والنُّدُورِ، وقالَ ابنُ مالكٍ كالزَّجَّاجِ[١] وابنِ فارسٍ[٢]: هي اسمٌ أبداً كـ«غَير» معنًى وتَصرُّفاً، وقالَ ابنُ هشامٍ كالرُّمَّانيِّ وأبي البَقاءِ وابنِ عُصفورٍ وأكثرِ الكوفِيِّينَ: ظرفٌ كثيراً، واسمٌ قليلاً، وهو الأَرجَحُ، فإذا أُعرِبَتْ ظَرفاً فهي مَنصوبةٌ أبداً بِالعامل قَبلَها، أو اسماً كـ«غَير»، فتُعطَى جميعَ أَحكامِها كما يُفيدُه تَمثيلُ المُصنِّفِ.

(ويَجُوزُ الإِتباعُ) أي: لِلمُستَثنى منه في إعرابِهِ، (والنَّصبُ) أي: على الاستثناءِ، وذلك بعدَ الكلامِ التَّامِّ المنفيِّ كما[٣] (في نَحوِ: «ما قامُوا غَيرُ زَيدٍ»، أو: «سِوَى زَيدٍ») برفعِ «غَير، وسِوى» على أنَّهما بَدَلانِ مِن الواوِ في «قامُوا»، وبِنَصبِهما على الاستِثناءِ، كما تَقولُ: «ما قامُوا إلَّا زيدٌ» بالرَّفعِ، و«إلَّا زيداً» بالنَّصبِ، والأرجَحُ الإتباعُ في المتَّصلِ، ويَجبُ النَّصبُ

(١) كذا في الأصل وفي «غُرر الدُّرَر» أيضاً، ومِنه ينقُل الشارح، والصوابُ: كالزجاجي. انظر: «الجُمَل» له (ص٢٣٢).

(٢) كذا في «الغُرَر».

(٣) الراجحُ أن هذا الظَّرف من الشَّرح لا المتنِ.

ويُعرَبَانِ بِحَسَبِ العَوامِلِ في نَحوِ: «ما قامَ غَيرُ زَيدٍ، وسِوَى زَيْدٍ»، و«ما رَأَيتُ غَيرَ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ»، و«ما مَرَرْتُ بِغَيرِ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ».

وإذَا مُدَّتْ «سِوًى» كانَ إعرابُها ظاهِراً، فَإذا قُصِرَتْ كانَ إعرابُها مُقَدَّراً على الأَلِفِ.

الكواكب الدرية

في المنقَطِعِ عندَ الحِجازِيِّينَ نحوُ: «ما فيها أَحدٌ غيرَ حِمارٍ» بِالنَّصبِ، وجَوَّزَ التَّمِيمِيُّونَ فيه الإتباعَ أيضاً كالمُتَّصِلِ.

(**ويُعرَبانِ**) أي: «غَيرٌ، وسِوًى» (**بِحَسَبِ العَوامِلِ**) الدَّاخلةِ عليهِما، وذلك بعدَ الكلامِ المنفيِّ النَّاقِصِ (**في**) الاستِثناءِ المُفرَّغِ، (**نَحوُ**: «**ما قامَ غَيرُ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ**») برفعِ «غَير، وسِوى» على أنَّهما فاعِلانِ لـ«قَامَ» كما تَقولُ: «ما قامُوا إلَّا زيدٌ»، (و«**ما رَأَيتُ غَيرَ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ**») بِنَصبِهما على أنَّهما مَفعُولانِ، كما تَقولُ: «ما رَأيتُ إلَّا زيداً»، (و«**ما مَرَرتُ بِغَيرِ زَيدٍ، وسِوَى زَيدٍ**») بجرِّهما بالباءِ كما تَقولُ: «ما مرَرتُ إلَّا بزيدٍ»، ويُفارِقانِ «إلَّا» في جَوازِ تَفريغِهما مُطلَقاً في الإيجابِ، كـ«قامَ غيرُ زيدٍ، وسِوَى زيدٍ» بِرفعِهما مع امتِناعِ «قامَ إلَّا زيدٌ»، وفي جَوازِ كونِهما تابِعَينِ في التَّامِّ المُوجَبِ نحوُ: «قامَ القَومُ غيرُ زيدٍ، وسِوى زيدٍ» برَفعِهما بدلاً مِن «زَيد»، و«مَرَرتُ بهم غيرِ زيدٍ، وسِوى زيدٍ» بالجرِّ فيهما بَدَلاً مِن الضَّميرِ المَجرورِ، وبالنَّصبِ في المثالَينِ على الاستِثناءِ، وذلك لأنَّهما في معنَى النَّفيِ، فالكلامُ معهما كأنَّه غيرُ مُوجَبٍ.

وممَّا يُفارِقانِ فيه «إلَّا» أنَّ تابعَ المستَثنى بِهما يَجوزُ فيه رِعايةُ المعنَى ورِعايةُ اللَّفظِ، فإذا قُلتَ: «ما قامَ القَومُ غيرُ زيدٍ وعَمرٍو»، أو «سِوى زيدٍ وعَمرٍو»؛ جازَ جرُّ «عَمْرٍو» عَطْفاً على لفظِ «زيدٍ»، ورَفعُه حملاً على المعنى؛ لأنَّ المعنى: ما قامَ إلَّا زيدٌ وعَمرٌو، وهو مِن الإتباعِ على المعنى المُسمَّى بِالتَّوهُّمِ[1]، ومع «إلَّا» لا يَجوزُ إلَّا مُراعاةُ اللَّفظِ فقَطْ.

(**وإذَا مُدَّتْ «سِوًى»**) بأنْ قيلَ فيها: «سَواء زَيد» بفتحِ السِّينِ والواوِ مع المدِّ في آخِرِها، وبِكَسرِ السِّينِ وفتحِ الواوِ مع المدِّ كما مرَّ في ذكرِ لُغاتِها، (**كانَ إعرابُها**) حينئِذٍ (**ظاهِراً**) في آخِرِها، (**فإذَا قُصِرَتْ**) أي: تُرِكَ المدُّ فيها، وضُمَّتْ سِينُها أو كُسِرَتْ، (**كانَ إعرابُها مُقَدَّراً علَى الأَلِفِ**) منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ.

(١) عبارةُ المُراديِّ وغيرِه: وظاهرُ كلامِ سِيبَويه أنَّه مِن العطفِ على المَوضع، وذَهَب الشَّلَوبين إلى أنه مِن بابِ التَّوهُّم.

والمُسْتَثنَى بِـ«لَيسَ» و«لا يَكُونُ» مَنصُوبٌ لا غَيرُ لِأَنَّهُ خَبَرُهُما، نَحوُ: «قامَ القَومُ لَيسَ زَيداً، ولا يَكُونُ زَيداً».

والمُسْتَثنَى بِـ«خَلَا، وعَدَا، وحاشَا» يَجُوزُ جَرُّهُ .....

الكواكب الدرية

(والمُسْتَثنَى بِـ«لَيسَ» و«لا يَكُونُ» مَنصُوبٌ لا غَيرُ)؛ لأنَّه خَبرُهما، (نَحوُ: «قامَ القَومُ ليسَ زَيداً»)، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «القَومُ»: فاعلٌ، وعلامةُ رَفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «ليسَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ مَعناه الاستثناءُ، يَرفَعُ الاسمَ ويَنصِبُ الخبرَ، و«زيداً»: مَنصوبٌ على أنَّه خَبرُها، واسمُها مُستتِرٌ فيها وُجوباً تَقديرُه: هو، عائدٌ على اسمِ الفاعلِ المَفهومِ مِن الفِعلِ السَّابقِ، أي: ليسَ القائمُ زيداً، أو على البَعضِ المَفهومِ مِن كُلٍّ، أي: لا يَكونُ بَعضُهم[1] زيداً، (و«لا يَكُونُ زَيداً»)، وإعرابُه: «لا»: نافيةٌ، «يَكونُ»: فعلٌ مُضارعٌ مَعناهُ الاستثناءُ مَرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«يَكونُ» متصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، و«زيداً»: خبرُها، واسمُها مُستتِرٌ فيها وُجوباً تَقديرُه: هو عائدٌ على اسمِ الفاعلِ المَفهومِ مِن الفعلِ السَّابقِ، أي: لا يَكونُ القائمُ زيداً، أو على البَعضِ المَفهومِ مِن الكلِّ، أي: لا يَكونُ بَعضُهم زيداً.

قالَ الفاكهيُّ: وجُملةُ الاستِثناءِ هل هي حالٌ، فمَحلُّها النَّصبُ، أو مُستَأنفةٌ، فلا محلَّ لها؟ قَولانِ، صَحَّحَ ابنُ عُصفورٍ الثَّانيَ. اهـ[2]، وقالَ ابنُ عنقاء: جُملةُ الاستِثناءِ في ذلك كلِّه مُستأنَفَةٌ مِن حيثُ الإعرابُ، لا المعنى، كما صحَّحهُ ابنُ عُصفورٍ، وجَزمَ به أكثرُ المتأخِّرينَ، وقالَ السِّيرافيُّ وقَومٌ: الأَرجحُ أنَّها حالٌ؛ واعتُرِضَ بأنَّ الماضيَ لا يَقعُ حالاً إلَّا مع «قد» ولو مُقدَّرةً، و«قد» لا تَدخُلُ على الجامدِ، ويُجابُ بأنَّ جُمهورَ المُحَقِّقينَ مِن المتأخِّرينَ على أنَّ «قد» لا تَلزَمُ في ذلك؛ لِكثرةِ وُرودِ الماضي حالاً بدونِ «قد». اهـ

(والمُستَثنَى بِـ«خَلا، وعَدَا، وحَاشَا») ـ ولا يكونُ الاستِثناءُ بهذه الأفعالِ إلَّا مُتَّصِلاً، قالَ أبو حيَّان: فلا تَقولُ: «ما في الدَّارِ أحدٌ خَلا حِماراً»[3] ـ (يَجُوزُ جَرُّهُ) بها، لكنَّ الجرَّ

(١) الصواب: أي: ليس بَعضُهم؛ لأن الكلام في (ليس).

(٢) «الفواكه»: (ص٣٣٣).

(٣) انظر: «التَّذييل والتَّكميل» (٨/ ١٦٢).

ونَصْبُهُ بِها، نَحوُ: «قامَ القَومُ خَلَا زَيداً، وخَلَا زَيدٍ» بِالجَرِّ، و«عَدَا زَيداً، وعَدَا زَيدٍ»، و«حاشَا زَيداً، وحاشَا زَيدٍ»، فإنْ جَرَرْتَ فَهِيَ حُرُوفُ جَرٍّ، وإنْ نَصَبْتَ فَهِيَ أَفْعالٌ، ....

الكواكب الدرية

بِالأوَّلَينِ قَليلٌ، ولِذا لم يَحفَظْهُ سِيبَويهِ في «عدَا»، (و) يَجوزُ (نَصبُهُ بِها) على أنَّه مَفعولٌ به؛ ومَحلُّ جَوازِ الوَجهينِ إنْ تَجَرَّدَتْ مِن «ما» المصدَريَّةِ كما يُعلَمُ مِن كَلامِهِ الآتي، (نَحوُ: «قامَ القَومُ خَلَا زَيداً») بالنَّصبِ، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «القومُ»: فاعلٌ، «خَلا»: فعلٌ ماضٍ فيه مَعنى الاستِثناءِ، «زيداً»: مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: هو، قالَ ابنُ عنقاء: فاعلُ «خَلا، وعَدا، وحاشا» لا يَكونُ في الاستِثناءِ إلَّا ضَميراً مُلازِماً للإفرادِ والتَّذكيرِ، والاستِثناءُ[1] عائدٌ على البَعضِ المَفهومِ ممَّا قبلَهُ[2]، أو على اسمِ فاعلٍ مَفهومٍ مِن السِّياقِ. اهـ، والتَّقديرُ هنا: قامَ القَومُ خَلَا بَعضُهُم[3]، وخَلا القائِمُ زيداً، (و«خَلا زَيدٍ» بِالجرِّ) على أنَّ «خَلَا» حرفُ جرٍّ، و«زيدٍ» مَجرورٌ به، (و«عَدَا زَيداً») بالنَّصبِ مَفعولٌ به، (و«عَدَا زَيدٍ») بالجرِّ بـ«عَدَا»، (و«حاشَا زَيداً») بالنَّصبِ على أنَّ «حاشا» فِعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً كفاعِلِ «خَلَا، وعَدَا»، و«زيداً» مَفعولٌ به، (و«حاشَا زَيدٍ») بِالجرِّ بـ«حاشَا».

(وإنْ جَرَرْتَ) بِكلٍّ منها المستَثنى، (فهيَ حُرُوفُ جَرٍّ[4]) واستِثناءٍ غَيرُ مُتَعلِّقةٍ بشيءٍ؛ لأنَّها لِلتَّنحِيَةِ، لا لِلتَّعديةِ، ومحلُّ مَجرورِها حينئِذٍ نَصبٌ عن تمامِ الكلامِ، فناصِبُهُ الجُملةُ المتقدِّمةُ التي انتَصبَ عن تمامِها، وقالَ الجُرجانيُّ: هُنَّ مُعدِّياتٌ، فمَجرُورُهنَّ في محلِّ المَفعولِ به كـ«مرَرتُ بزيدٍ»، ويَتعلَّقُ بما في الجُملةِ مِن فعلٍ أو شِبهِهِ، إلَّا أنَّ تَعدِيَتَهُنَّ على جهةِ السَّلبِ، أي: على جِهةِ النَّفيِ. اهـ (وإنْ نَصَبْتَ) بِكلٍّ منها، (فهيَ أَفعالٌ) ماضِيَةٌ مَعناها الاستِثناءُ،

(١) كذا في النُّسَخ، والذي رَأيتُه في كلام ابن عنقاء: والاستِتار.

(٢) بعده عند ابن عَنقاء: (أو على مَصدر مَفهوم من المعنى).

(٣) فيه نظرٌ عندِي رأيتُ بعدُ صاحبَ «التَّصريح» مُبدِياً له بقَوله: فيه نظرٌ؛ لأنَّ المَقصودَ مِن قَولِك: (قامَ القومُ خلَا ـ أو عدَا ـ زيداً) أن زيداً لَم يَكُنْ مَعهم أصلاً، ولا يَلزَمُ مِن خُلُوِّ بَعض القَوم منه ومُجاوَزةِ بَعضِهم إيَّاه خُلُوُّ الكُل ولا مُجاوَزةُ الكُل، بِخِلافِ قَولِك: (قامُوا ليسَ زيداً)؛ لأنَّ البَعض هُنا في سِياقِ النَّفي، فيَشمَلُ كُلَّ بَعضٍ مِن القَوم، فحَصَل المَقصودُ مِن الاستِثناء بِخِلافه. اهـ وهو بَديعٌ، فعلَيك باستِحضارِه في كلِّ مَوضِعٍ ترَى فيه التقديرَ المذكورَ.

(٤) الأولى: أحرُف جر. الفاكهي.

إلَّا أنَّ سِيبَوَيهِ لم يَسْمَعْ في المُسْتَثنَى بِـ«حاشَا» إلَّا الجَرَّ.

الكواكب الدرية

وهي جامِدةٌ مُتعَدِّيةٌ بنَفسِها(١)، وجُملةُ الاستِثناءِ مُستَأنَفَةٌ مِن حيثُ الإعرابُ لا المعنَى(٢)، فلا محلَّ لها، كما أنَّ جُملةَ «إلَّا زيداً» مِن نحوِ: «قامَ القَومُ إلَّا زيداً» لا محلَّ لها، وقيلَ: إنَّها حالٌ، فمَحَلُّها النَّصبُ، والقَولُ فيها كالقَولِ في جُملةِ «ليسَ، ولا يَكونُ»، (إلَّا أنَّ سِيبَوَيهِ) إمامَ النُّحاةِ (لم يَسْمَعْ في المُستَثنَى بِـ«حاشَا» إلَّا الجَرَّ)، فالتَزمَ حَرفِيَّتَها، وأَوجَبَ الجرَّ بها، ونفَى النَّصبَ، وغيرُه سَمعَ النَّصبَ أيضاً، كقَولِهم: «اللَّهُمَّ اغفِرْ لي ولِمَن يَسمَعُ، حاشَا الشَّيطانَ وأبَا الأصبَغ(٣)»، فجَوَّزَهُ، والمُثبِتُ مُقدَّمٌ على النَّافي.

ولا يُستَثنى بها إلَّا فيما فيه تَنزيهٌ لِلاسمِ الذي بعدَها مِن سُوءٍ ذُكِرَ في غيرِه أو فيه، نحوُ: «ضرَبتُ القَومَ حاشَا زيدٍ» بالجرِّ، ولِذَلكَ لا يَحسُنُ: «صلَّى النَّاسُ حاشَا زيدٍ»؛ لفَواتِ معنَى التَّنزيهِ، كذا قالَ ابنُ الحاجبِ، وجَزَمَ به الرَّضيُّ. وربَّما أَرادُوا تَنزيهَ شَخصٍ مِن سُوءٍ، فيَبتَدِئونَ بِتَنزيهِ اللهِ سُبحانه عن السُّوءِ، ثمَّ يُبَرِّئونَ مَن أرادُوا تَبرِئَتَهُ على معنى: أنَّ اللهَ مُنزَّهٌ عن أنْ لا يُطَهِّرَ ذلك الشَّخصَ ممَّا يَعِيبُهُ، فيَكونُ آكَدَ وأبلَغَ، وتَكونُ حينئِذٍ مُستعمَلَةً لِلتَّنزيهِ فقط، فتَكونُ اسماً مَبنيًّا نحوُ: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١]، قالَ الخَبِيصيُّ: وهي حِينئِذٍ اسمٌ مُنتصِبٌ محلًّا انتصابَ المصدَرِ الواقعِ بَدَلاً مِن الفِعلِ، وقد قُرِئَ: ﴿حاشاً لله﴾ بالتَّنوينِ، وهو مثلُ قَولِهم: «رَعياً لزَيدٍ»، و﴿حاشَى اللهِ﴾ بالإضافةِ، فهو مِثلُ «سُبحانَ اللهِ». اهـ، وفي «التَّسهيلِ وشَرحِهِ» للدَّماميني: وإنْ وَلِيَهَا مَجرورٌ باللَّامِ انتفَتْ حَرفِيَّتُها بالإجماعِ(٤)، ولم تَتعيَّنِ الفِعليَّةُ، خِلافاً لِلمُبَرِّدِ، بل يَتَعَيَّنُ حينئِذٍ اسميَّتُها؛ لجَوازِ تَنوينِها كقِراءةِ ابنِ السَّمَّاك(٥): ﴿حاشاً لله﴾ بالتَّنوينِ، فهذا مِثلُ قَولِهم: «سَقْياً لزيدٍ، ورَعْياً

(١) أمَّا في غير (خلا) فظاهِر، وأمَّا فِيها فبِالتَّضمينِ.

(٢) أي: فلا يَرِد أنَّ دَعوى الاستئناف تُخِلُّ بِالمَقصود؛ لِظُهور تَعلُّق المستثنى بما قبلَه مَعنى.

(٣) بإعجامِ الغين اسمُ رَجل، قال في «التصريح»: وجَعَله قَريناً لِلشَّيطان تَنبيهاً على التِحاقه به في الخِسَّة وقُبحِ الفِعل. فإن قُلتَ: سيَأتي أنَّ (حاشَا) إنما يُستثنى بها في مَقام التَّنزيه، والغُفرانُ لا يُنزَّهُ منه؟ قُلتُ: بُولِغ في قُبحِ الشَّيطان وأبي الأصبغ وخِسَّتِهما حتى كأنَّ الغُفرانَ يَنقُصُ بِمَرتَبَتِهما في القُبح والخِسَّة. قاله الصبان.

(٤) إذ لا يَدخل حرفُ جرٍّ على حرفِ جَر.

(٥) كذا في الأصل، والصواب: أبي السَّمَّال، كما في كُتُب النَّحو والقِراءات، وهو قَعنَب بن هِلال العَدَويُّ =

وتَتَّصِلُ «ما» بِـ«عَدَا، وخَلَا» فيَتَعَيَّنُ النَّصْبُ، ولا تَتَّصِلُ بِـ«حاشَا»، تَقُولُ: «قامَ القَومُ ما عَدَا زَيداً»، .....

الكواكب الدرية

لخالدٍ»، وقرأَ ابنُ مَسعودٍ: ﴿حاشَى اللهِ﴾ بِالإضافةِ[١]، فهذا مثلُ «سُبحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ». اهـ

(وتَتَّصِلُ «ما») أي: «ما» المَصدَريَّةُ (بـ«عَدَا، وخَلا»، فيَتَعَيَّنُ) حينَئِذٍ (النَّصبُ) بهما لِلمُستَثنى؛ لأنَّ المَصدَريَّةَ لا تَدخُلُ إلَّا على الفِعلِ، (ولا تَتَّصِلُ «ما» بِـ«حاشَا»)، أي: لا يَجوزُ دُخولُ «ما» المَصدرِيَّةِ على «حاشَا» كما نَصَّ عليه سِيبويهِ، خِلافاً لمَن جَوَّزَ اتِّصالَ «ما» بها، وهو[٢] ما مَشَى عليه صاحبُ «الآجرُّوميَّةِ»[٣]، قالَ ابنُ عَنقاء: دُخولُ «ما» على «حاشا» رأيٌ لابنِ مالكٍ تَبَعاً لِقومٍ، والصَّحيحُ وِفاقاً للجُمهورِ أنَّ «ما» لا تَدخُلُ على «حاشَا» إلَّا في ضَرورةٍ أو شُذوذٍ، وهي حينئِذٍ زائدةٌ لا مَصدرِيَّةٌ وإنْ نُصِبَ ما بعدَها. اهـ، (تَقُولُ: «قامَ القَومُ ما عَدَا زَيداً») بِالنَّصبِ لا غيرُ، و«قامَ النَّاسُ ما خلَا عَمْراً»، **وإعرابُه**: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «القَومُ»: فاعلٌ، «ما»: مَصدرِيَّةٌ ظَرفيَّةٌ تَسبِكُ الفِعلَ بعدَها بِمصدَرٍ، «عَدَا»: فعلٌ ماضٍ، «زيداً»: مَفعولٌ به، ومثلُه: «ما خَلَا عَمْراً»، وفاعلُهما ضميرٌ مُستتِرٌ فيهما وُجوباً يَعودُ على البَعضِ، والتَّقديرُ: قامَ القَومُ ما عَدَا بَعضُهُم زيداً، وما خلَا بَعضُهم عَمْراً، أي: مُدَّةَ مُجاوزةِ زيدٍ، ومُدَّةَ مُجاوزةِ عَمْرٍو، قالَ في «التَّصريحِ»: والقَولُ بأنَّ «ما» هنا مَصدريَّةٌ

= البَصري، مُعاصِرٌ لأبي عَمرو بن العلاء، لَه اختيار في القراءة شاذٌّ عن العامَّة. انظر: «غايَة النِّهاية» لابن الجَزري (٢/ ٢٧).

(١) أي: وإثباتِ الألف في (حاشى)، ونُقل عنه أيضاً قراءةٌ بحذفِها للتَّخفيفِ مع الإضافةِ.

(٢) أي: تجويزُ الاتصال لِما سيَأتي في التَّعليق الآتي.

(٣) كذَا في الأصل، والظاهرُ أنه أراد: (وهو ما مشَى عليه صاحبُ «نَظم الآجرُّوميَّة») أي: حين قال:

والنَّصبُ أيضاً جائِزٌ لِمَنْ يَشَا ... بِـ(ما خَلَا) و(ما عَدَا) و(ما حَشَا)

ويُؤيِّده النَّقلُ الآتي عن ابن عَنقاء؛ إذ هو من شَرح النظمِ المذكور.

فإن قِيل: لعلَّه أراد بالضَّمير المنفصِلِ في قَوله: (وهو ما مشى...) امتِناعَ الاتِّصال، وحينئذٍ يَبقى الكلامُ على ظاهِرِه، قلتُ: ليس في «الآجُرُّوميَّة» ذِكرٌ لاتِّصال (ما) بهذه الأدواتِ أصلاً، فلا يَصِحُّ أن يُقالَ: إنه مَنَع في (حاشَا) دُونَ أخَوَيه، فافهَم!

وقالَ لَبِيدٌ:

الكواكب الدرية

مع وُجودِ «خَلا، وعَدَا» مُشكِلٌ؛ لأنَّها لا تَدخُلُ على فعلٍ جامِدٍ كما نَصَّ عليه في «التَّسهيلِ»[١].

ومَوضِعُ «ما» وصِلَتِها نَصبٌ بلا خِلافٍ، فقيلَ: على الحالِيَّةِ، والتَّقديرُ: قامَ القومُ مُجاوَزَةَ قِيامِهم[٢] زيداً، أو: مُجاوِزاً قِيامُهم زيداً، أو: خالياً بَعضُهم مِن زيدٍ، و: قامَ النَّاسُ خُلُوَّ قِيامِهم عَمْراً، أو: خالياً قيامُهم عَمْراً، أو: خالياً بَعضُهم مِن عَمْرٍو، قالَ ابنُ مالكٍ: ووَقَعَتِ الحالُ مَعرفةً لِتَأويلِها بنكرةٍ، قالَ ابنُ هشامٍ في «المُغني»: والتَّأويلُ: خالينَ عن عَمْرٍو، ومُتَجاوِزينَ زيداً. اهـ، وقيلَ: على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ على تَقديرِ المُضافِ، أي: وقتَ خُلُوِّهم عَمْراً، أو وقتَ مُجاوَزَتِهم زيداً.

وما تَقرَّرَ مِن وُجوبِ النَّصبِ بعدَهما هو مَذهَبُ الجُمهورِ، وذَهبَ الكسائيُّ وجماعةٌ إلى جَوازِ الجرِّ بهما على تَقديرِهما حَرْفَي جَرٍّ، وتَقديرِ «ما» زائِدة، قالَ في «المغني»: فإنْ قالُوا ذلك بِالقياسِ ففاسِدٌ؛ لأنَّ «ما» لا تُزادُ قبلَ الجارِّ، بل بعدَه نحوُ: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وإنْ قالُوه بالسَّماعِ، فهو مِن الشُّذوذِ بحيثُ لا يُقاسُ عليه. اهـ

(وقالَ لَبِيدٌ) - بفتحِ اللَّامِ وكسرِ المُوحَّدَةِ - ابنُ رَبيعةَ العامِريُّ، وَفَدَ على رَسولِ اللهِ ﷺ فأسلَمَ وحَسُنَ إسلامُه، وكانَ مِن فُحُولِ شُعراءِ الجاهليَّةِ، وكانَ مِن المُعَمَّرينَ، عاشَ مائةً وأربَعاً وخَمسينَ سنةً، ولم يَقُلْ شِعراً بعدَ إسلامِهِ، وكانَ يَقولُ: «أَبدَلني اللهُ تعالى بِه القرآنَ»، وقيلَ: قالَ بيتاً واحداً: [الكامل]

ما عاتَبَ المَرْءَ الكَريمَ كنَفسِهِ ... والمَرْءُ يُصْلِحُهُ القَرِينُ الصَّالِحُ[٣]

---

(١) «التَّصريح» (١/ ٥٦٤-٥٦٥).

(٢) كذا في طبعةٍ، والظاهرُ أنه أراد: (مُجاوَزَةَ قيامِهم) بإضافة المصدر إلى القيام كما ضبطناه، ثم يُفسَّر المصدرُ المذكورُ باسم الفاعل - لِتَظهرَ حاليَّتُه - فيُقالُ: (أي: مُجاوِزاً قيامُهم)، ومِثلُه يُقال فيما يَأتي وهو: (خُلُوَّ قيامِهم عمراً أي: خالياً قيامُهم عمراً)، مع أنَّ الواقعَ في المطبوعِ مخالفٌ لهذا بزيادةٍ وتبديل، فليُتأمَّل!

(٣) روايةُ الأكثَرين: (يُصلحُه الجليسُ). والكافُ في (كنَفسِه) اسمٌ بمعنَى (مِثل)، وهي فاعلُ (عاتبَ) مُؤخَّر أُضيف إلى ما بعدَه، و(المرءَ): مفعولٌ مُقدَّم، و(يُصلحُه) خبرُ المبتدأ قبلَه وهو (المرءُ)، والجملةُ الاسميَّة مُستَأنَفة.

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ

الكواكب الدرية

(أَلَا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ وكُلُّ نَعِيمٍ ـ لا مَحَالَةَ ـ زَائِلُ)

هو مِن قَصيدةٍ للَبيدٍ لاميَّةٍ مِن الطَّويلِ أكثرَ مِن خمسينَ بيتاً استَشهَدَ النُّحاةُ بكثيرٍ منها.

اللُّغة: «ألا»: حرفٌ يُفتَتَحُ به الكلامُ لِتَنبيهِ المُخاطَبِ، و«كلٌّ»: اسمٌ مَوضوعٌ لجَميعِ الأجزاءِ؛ إذا أُضِيفَتْ إلى النَّكرةِ اقتَضَتْ عُمومَ الأفرادِ، وإذا أُضيفَتْ إلى المعرفةِ اقتَضَتْ عُمومَ الأجزاءِ، و«الباطلُ»: هو الزَّائلُ الفائِتُ، مِن: بَطَلَ الشَّيءُ بُطْلاً وبُطُولاً وبُطْلاناً[١]: إذا ذَهبَ ضَياعاً، و«النَّعيمُ»: ما أنعَمَ اللهُ به عليكَ، وكذَلكَ النِّعمةُ، وقولُه: «لا محالةَ» بِفَتحِ الميمِ أي: لا بُدَّ، أو لا حِيلةَ.

الإعرابُ: «ألَا»: حرفُ استِفتاحٍ، «كلٌّ»: مُبتدأٌ، «شيءٍ»: مُضافٌ إليه، «ما»: مَصدريَّةٌ ظَرفيَّةٌ تَسبِكُ الفعلَ بعدَها مَصدَراً، «خَلا»: فعلٌ ماضٍ معناهُ الاستِثناءُ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: هو، عائدٌ على البَعضِ[٢]، و«باطلٌ»: خبرُ المُبتَدأ، والمصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «ما» وما بعدَها مَنصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، أي: كلُّ شيءٍ باطلٌ مُدَّةَ خُلُوِّهِ ـ أو وَقتَ خُلُوِّهِ ـ عن اللهِ تعالى، و«كلٌّ»: مُبتدأٌ، و«نَعيمٍ»: مُضافٌ إليه، «لا»: نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عَمَلَ «إنَّ»، تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، «مَحالةَ»: اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ، وخبرُ «لا» مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: لا مَحالةَ لَنا[٣]، «زائلُ»: خبرُ «كلٌّ»[٤].

والمعنى: أنَّ كلَّ شيءٍ غيرَ اللهِ تعالى زائلٌ وفانٍ لا يَدُومُ، وكلَّ نَعيمٍ[٥] ـ أي: مِن نَعيمِ الدُّنيا؛ لأنَّه بصدَدِ ذَمِّ الدُّنيا، وبيانِ سُرعةِ زَوالِها، أو أعمَّ مِن ذلك؛ لأنَّ لَبيداً قال ذلكَ قبلَ إسلامِهِ، فيُمكِنُ أنْ يَكونَ اعتِقادُه في ذلك الوقتِ أنَّ الجنَّةَ لا وُجودَ لها، وحينئِذٍ فيَكونُ

---

(١) بضم أوَّل المصادِر الثلاثة، وأما عينُ الفعل فمَفتُوحةٌ؛ إذ المضمُومُ من البُطُولة لا البُطْلان.

(٢) تقدَّم أن هذا التقديرَ ليس على ما يَنبغي، وممَّا يُؤيِّد ذلك هنا تقديرُ الشارحِ الآتي لِلمعنى؛ إذ هو على خلافِ هذا، وهو ناطقٌ بأن فاعلَ (خَلا) هو ضميرُ (كلُّ شيءٍ).
ثم إنه فاتَه هُنا إعراب لفظِ الجلالة، وهو مَفعولٌ به مَنصوب.

(٣) وجملةُ (لا مَحالةَ) اعتِراضيَّة.

(٤) في نُسخة: خبر (كلُّ شيء).

(٥) معطوفٌ على اسم (أنَّ) السابق، لكنَّه لم يأتِ له بخبر.

. . . . . .

الكواكب الدرية

المرادُ مِن قولِهِ ﷺ: «**أَصْدَقُ كَلِمَةٍ**» أي: قطعةٍ مِن الكلام «**قالَها الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيءٍ. . .**» إلخ صَدرِ البيتِ؛ فإنَّ العَجُزَ ـ وهو قولُه: «وكلُّ نَعيمٍ لا محالةَ زائلُ» ـ لا يُمكِنُ تَصديقُهُ فيه مِن حيثُ إنَّه شاملٌ لنَعيمِ الجَنَّةِ، وهو لا يَزولُ، ولِذا جاءَ أنَّ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه كذَّبَهُ فيه وقالَ: (إنَّ نَعيمَ الآخرةِ لا يَزولُ)، بل جاءَ بذلك مَرفوعاً إلى النَّبيِّ ﷺ، وقالَ ابنُ حَجَرٍ العَسقلانِيُّ: المرادُ بالبُطلانِ في البيتِ: الفَناءُ، لا الفَسادُ، وكلُّ شيءٍ سِوى اللهِ تَعالى جائزٌ عليه الفَناءُ لِذاتِهِ، حتَّى الجنَّةُ والنَّار، وإنَّما يَبقَيانِ بإبقاءِ اللهِ تعالى لهما، وخَلقِ الدَّوامِ لأهلِهما، والحقُّ على الحَقيقةِ مَن لا يَجوزُ عليه الزَّوالُ لِذاتِهِ[1].

والشَّاهدُ: في «خلَا»؛ حيثُ يُنصَبُ ما بَعدَه على أنَّه فاعلٌ، والفاعلُ مُستتِرٌ، والاسمُ المَنصوبُ مَفعولٌ به.

تَتِمَّة: بقيَتْ أدَواتٌ يُستَثنى بها لم يَذكُرْها المصنِّفُ لِلخلافِ فيها:

مِنها: «**بَيدَ**» بالمُوحَّدَةِ، ويُقالُ فيها: «مَيْدَ» بالميمِ، ويَكونُ بمعنى «غَير»[2] اتِّفاقاً، فيُستَثنى بها في الانقِطاعِ فقَطْ، كقَولِهِ ﷺ: «**نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ، بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا**»[3]، وتَأتي بمعنَى: «أَجْلَ»، وبمعنَى: «على»، كقَولِهِ ﷺ: «**أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، ورَضَعْتُ في بَنِي سَعْدٍ**»[4] أي: مِن أجلِ أنِّي مِن قُريشٍ، ورَضَعتُ في بَني سَعْدٍ،

---

(١) عبارةُ ابن حَجر: والحقُّ على الحَقيقة مَن لا يَجُوز عليه الزوالُ، ولعلَّ هذا هو السرُّ في إثبات الألف واللام في قَوله: (أنتَ الحَقُّ، وقَولك الحقُّ، ووَعدُك الحقُّ) وحَذفِهما عند ذكر غَيرِهما، والله أعلَم. اهـ وتكلُّمه على الحَق في مُقابَلة قول الشاعر: (باطِل).

(٢) أي: اسماً بمعنى (غَير)، وسيُصَرِّح به فيما يَأتي، وعليه فالأظهَرُ حينئذٍ أنها مَنصوبةٌ لا مَبنِيَّة خِلافاً لِما سيَأتي عن الشارِح أيضاً، وإنما تكونُ مَبنِيَّةً على قول ابنِ مالك بأنها حرفُ استِثناء، وكذلك على القول بأنها للتَّعليلِ؛ إذ الأقرَبُ أنها حينَئذٍ حرفٌ، وحقُّ الحُرُوف البناءُ.

(٣) أخرجه البُخاري (٨٧٦) ومسلم (١٩٧٨) من حديث أبي هريرةَ رضي الله عنه، وفيه: «السابقُون يومَ القيامةِ».

(٤) جاء في «كَشف الخَفاء» عند الكلام على حديثِ: «أنا أفصَحُ مَن نطَق بالضاد؛ بَيْدَ أني من قُرَيش»: قال في «اللآلئ»: مَعناه صَحيح، ولكنْ لا أصلَ له كما قال ابنُ كثير وغيرُه من الحُفَّاظ، وأورَدَه أصحابُ الغَريب ولا يُعرَف له إسنادٌ، ورَواه ابنُ سعد عن يحيَى بن يزيد السَّعدي مُرسلاً بلَفظ: «أنا أعرَبُكم، أنا مِن قريش، ولِساني لسانُ سَعد بن بَكرٍ»، ورَواه الطَّبَرانيُّ عن أبي سَعيد الخُدري بلَفظ: «أنا أعرَبُ العَرَب، وُلِدتُ في بَني =

. . . . . .

الكواكب الدرية

أو: على أنِّي مِن قُريشٍ... إلخ، ويَجوزُ أنْ تكونَ في هذا الحديثِ بمعنى: «غَير» مَنصوبةً على الاستِثناءِ، ويكونَ مِن تَأكيدِ المَدحِ بما يُشبِهُ الذَّمَّ، وتُلازِمُ الإضافةَ إلى «أنَّ» المصدَرِيَّةِ وصِلَتِها كالمثالَينِ المَذكورَينِ، وشذَّ حذفُ «أنَّ» بعدَها، فيُقالُ في إعرابِها: «بَيدَ»: اسمُ استثناءٍ بمعنى «غَير» مبنيٌّ على الفَتحِ، والجُملةُ بعدَها في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وقالَ ابنُ مالكٍ في «إعرابِ مُشكِلِ البُخاريِّ»: «بَيدَ»: حرفُ استِثناءٍ بمعنى «إلَّا»، وعلى هذا فالجُملةُ بعدَها في محلِّ نَصبٍ على الاستِثناءِ المُنقَطِعِ، وقد مالَ الدَّماميْنيُّ إلى هذا في «شرحِ التَّسهيلِ».

ومِنها: «بَلْهَ» بفتحِ الهاءِ أكثَرَ مِن كَسرِها[1]: عَدَّها الكوفيُّونَ والبَغدادِيُّونَ وغيرُهم، وأَجازُوا النَّصبَ بعدَها كـ«إلَّا» نحوُ: «قامَ القَومُ بَلْهَ زَيداً»، قالَ ابنُ عنقاء: والأَصَحُّ أنَّها تَدُلُّ على أنَّ ما بعدَها زائدٌ في الوَصفِ على ما قَبلَها، وأنَّها تَكونُ اسماً لـ«اترُك» كثيراً، فيَنصِبُ المَفعولَ به، كـ«بَلْهَ زيداً»، أي: دَعْهُ، ففَتْحَتُه بناءٌ، وقيل: مَصدرٌ وقعَ بَدَلاً مِن فعلِ الأمرِ، أي: تَرْكاً زيداً، ففَتحَتُه إعرابٌ، وقيل: مَصدرٌ بمعنى: «التَّركِ»، فيُضافُ إلى المَفعولِ له[2]، وقالَ الفارسيُ: لِفاعِله، ففَتحَتُه إعرابٌ أيضاً، واسماً بمعنى: «كيفَ» قليلاً، فيَرفَعُ ما بعدَه، ففَتحَتُه بناءٌ، وبالثَّلاثةِ رُوِيَ قولُ الشَّاعرِ: [الكامل]

تَذَرُ الجَماجِمَ ضاحِياً هاماتُها ... بَلْهَ الأكُفَّ كأَنَّها لم تُخْلَقِ[3]

= سَعدٍ، فأنَّى يَأتِيني اللَّحن؟»، كذَا نقَله في «مَناهِل الصفا بتَخريج أحاديث الشِّفا» لِلجَلال السُّيوطي، ثم قال فيه: والعَجبُ مِن المَحلِّي حيث ذكَره في «شرح جَمع الجوامِع» مِن غيرِ بَيان حالِه، وكذا مِن شَيخ الإسلام زكريَّا حيث ذكَره في «شَرح الجَزَريَّة»، ومِثلُه: «أنا أفصَحُ العرب بَيدَ أني مِن قُريش»، أورَدَه أصحابُ الغَرائِب ولا يُعلَم مَن أخرَجَه ولا إسنادُه. انتهى. اهـ

(١) تَبع في حِكاية الكسر «الهمع» الذي تَبع «الارتِشاف»، ولكن الذي في «المغني» وغيرِه أنها مَبنيَّةٌ على الفتح وتُستعمَلُ مُعرَبةً مجرُورةً بـ(مِن)، فليُنظر!

(٢) كذا في الأصل، والوجه: (إلى مفعولِه). وعِبارة ابن عَنقاء: ومصدراً بمعنى الترك أكثرَ فيُضاف لمفعولِه.

(٣) **البيت:** لِكَعب بن مالِك الأنصاريِّ الصَّحابيِّ ﷺ، من قَصيدةٍ قالها في يومِ الخَندَق، يَصِفُ به السُّيوفَ.
اللغة: (تَذَرُ): تَدَع وتَترك. (الجَماجِم): جمع جُمجُمة، وهي عِظام الرأس. (ضاحياً): بارزاً ظاهراً. (هاماتُها): جمع هامَةٍ وهي الرَّأس، وكذلك وسَطُ الرأس ومُعظَمُه. (بَلهَ الأكُفَّ) أي: اترُكها ولا تَذكُرها في كلامِك؛ لأنها طائحةٌ لا محالةَ.
=

. . . . . .

الكواكب الدرية

وتكونُ اسماً بمعنى: «غير»، فتُضافُ لِلمُستَثنى نحوُ: «قامُوا[١] بَلْهَ زيدٌ»، ففَتحَتُه إعرابٌ، وقد يُجَرُّ بالحرفِ كَحَديثِ البُخاريِّ[٢]: «**أَعدَدْتُ لِعبادي الصَّالحينَ ما لا عَيْنٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ عَلى قَلْبِ بَشَرٍ مِن بَلْهَ ما أُطْلِعْتُم عَلَيهِ**»، أي: مِن غيرِ ما أُطلِعتُم علَيه[٣].

ومِنها: «**لا سِيَّما**»، وأكثَرُ استِعمالِها بالواوِ قبلَها وبِالتَّشديدِ، وقد تُحذَفُ الواوُ، وقد تُخَفَّفُ، قالَ الرَّضيُّ: وقد يُقالُ فيها: «سِيَما» بِحذفِ «لا»[٤]، والواوُ التي تَدخُلُ عليها في بعضِ المواضعِ اعتراضيَّة، عَدَّها كَثيرونَ مِن أدواتِ الاستثناءِ، حتَّى[٥] رَأَوا ما بعدَها مخالفاً لما قَبلَها بِالأَولَويَّةِ نحوُ: «قامُوا لا سِيَّما زيدٌ»، والأصَحُّ أنَّها لمُجرَّدِ التَّنبيهِ على أَولويَّةِ ما بعدَها بالحُكمِ الذي نُسِبَ لما قبلَها.

و«لا» فيها نافيةٌ للجِنسِ تَعمَلُ عَمَلَ «إنَّ» تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخَبَرَ، و«سِيَّ» بمعنى «مِثل» اسمُها مبنيٌّ معها على الفتحِ، وخبرُها مَحذوفٌ، ويَجوزُ فيما بعدَها: الجرُّ بالإضافةِ

= **الإعراب:** «تَذرُ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مُستتر فيه جوازاً تقديرُه: هي. «**الجَماجِمَ**»: مفعول به. «ضاحياً»: حالٌ من المفعولِ به. «**هاماتُها**»: فاعلُ (ضاحِياً) ومُضافٌ إليه. «**بَلَهَ**»: فيه ثلاثةُ أعاريبَ بحسَب الرِّواية فيما بعدَه؛ فهو اسمُ فعل أمرٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب، وفاعلُه مُستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: أنتَ، و«**الأكفَّ**»: بالنصبِ مفعولُ (بَله)؛ وهو مَفعولٌ مُطلَق منصوبٌ على أنه مَصدرٌ بِمَعنى (تَرْكَ) مُضاف، و(الأكفِّ) بالجرِّ: مُضاف إليه مِن إضافة المَصدر لِمَفعوله؛ وهو اسمُ استِفهام مبني على الفتحِ في محل رفعٍ خبرٌ مُقدَّم، و(الأكفُّ) بالرفعِ: مُبتَدأ مُؤخَّر. «**كأنَّ**»: حرفُ تَشبيه ونصب، و«**ها**»: اسمُها. «**لم**»: نافية جازمةٌ. «**تُخلَقِ**»: مُضارع مَبني لِلمَجهول مُجزوم بـ(لم)، وحُرِّك للضرورة، ونائبُ الفاعل: هي العائد إلى الأَكُفِّ، وجملةُ (لم تُخلق) في محل رفع خبر (كأنَّ)، وجملةُ (كأنَّها... إلخ) في مَحلِّ نَصب حال من (الأكُفِّ).

والشاهدُ في البيت: قولُه: (الأكف)؛ فإنه رُويَ بِالنصب والجر والرفعِ على الأوجُه الثلاثة في (بلهَ) كما رأيتَ في الإعراب.

(١) في طبعتين: (ما قاموا)، وكلام ابن عنقاء على الإثبات.

(٢) برقم (٤٧٨٠) عن أبي هُرَيرة رضي الله عنه مرفوعاً، وأخرجه مسلم أيضاً (٧١٣٤).

(٣) هنا انتهى كلام ابن عنقاءَ.

(٤) أي: مع التخفيف والتشديد.

(٥) الصواب: حينَ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

إلى «سيَّ»، و«ما» زائدةٌ، والفتحةُ في «سيَّ» حينئذٍ إعرابيَّةٌ، فيُقالُ فيه: وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهو أرجَحُ الوُجوهِ؛ والرَّفعُ على أنَّه خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ وُجوباً؛ لأنَّه كذلك سُمِعَ، و«ما» حينئذٍ مَوصولةٌ بمعنى «الذي»، أو نَكرةٌ مَوصوفةٌ بالجُملةِ، أي: ولا مِثلَ الذي ـ أو: مثلَ شيءٍ ـ هو زيدٌ؛ والنَّصبُ؛ فإنْ كانَ نكرةً فعلَى التَّمييزِ لـ«ما»، وهي حينئذٍ نكرةٌ تامَّةٌ بمعنى: «شَيء»، أو لـ«سِيَّ»، و«ما» كافَّةٌ لها عن الإضافةِ، والفتحةُ بِناءٌ مثلُها في «لا رجلَ»، وإنْ كانَ مَعرفةً فعلى حَذفِ فعلٍ ناصبٍ مُناسبٍ، و«ما» كافَّةٌ، أو على أنَّه مَفعولٌ بـ«سِيَّ» نفسِها؛ لِتأويلِها باسمِ الفاعلِ، و«ما» كافَّةٌ لها عن الإضافةِ، أي: ولا مُساوٍ زيداً فيهم، وقيلَ: «ما» كافَّةٌ، و«لا سِيَّما» مُنَزَّلٌ مَنزِلَةَ «إلَّا» في الاستثناءِ، فالاسمُ المعرِفةُ بعدَها مَنصوبٌ على الاستثناءِ المنقطِعِ. ولمَّا كانتِ الوُجوهُ الثَّلاثةُ مُتَكَلَّفَةً منعَ الجُمهورُ نصبَ المعرفةِ بَعدَها.

قالَ في «التَّسهيلِ وشَرحِهِ» لِلدَّماميني: وقد تُوصَلُ بظرفٍ كقَولكَ: «يُعجِبُني الاعتِكافُ ولا سِيَّما عندَ الكَعبةِ»، و«أُحِبُّ التَّنفُّلَ ولا سِيَّما يومَ الجُمعةِ»، وقالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

يَسُرُّ الكَريمَ الحَمدُ لا سِيَّما لَدَى ... شَهادةِ مَنْ في خَيرِهِ يَتَقَلَّبُ[1]

أو جُملةٍ فِعليَّةٍ نحوُ: «يُعجِبُني كلامُكَ لا سِيَّما تَعِظ [به][2]»، وقالَ الشَّاعرُ: [المتقارب]

---

(١) **البيت**: لا يُعرف قائلُه.

الإعراب: «يَسُرُّ»: فعل مُضارع مَرفوع. «الكريمَ»: مفعولُه مَنصوب. «الحمدُ»: فاعله مُؤخَّر. «لا»: نافيةٌ لِلجِنس. «سيَّما»: (سيَّ): اسمُ (لا) مَنصوب بالفتحةِ لأنه مُضاف، و(ما): اسمٌ مَوصول في محلِّ جرٍّ مُضاف إليه؛ ويَجوز فيها غيرُ هذا من الأوجُه. «لدَى»: ظَرفُ مكان مَنصوب مُتعلِّق بمحذُوف صِلة لـ(ما)، والتَّقدير: ولا مثلَ الذي استقرَّ لدَى... إلخ، وخبرُ (لا) محذوف، أي: مَوجودٌ. و(لدَى) مُضاف، و«شَهادةِ»: مُضاف إليه وهو مُضاف. «مَن»: اسم مَوصولٌ مُضاف إليه. «في خيرِه»: جار ومجرور ومُضاف إليه، وتَعلُّقُه بِالفعل بعدَه. «يَتقلَّبُ»: فعل مُضارع، والجملةُ صِلةُ الموصول.

والشاهدُ فيه: وَصلُ (لا سيَّما) بِالظرف، وهو قليلٌ، والأكثرُ وَصلُه بِاسم مُفرَد.

(٢) زيادةٌ من كلام الدَّماميني وغيرِه على ما في إحدَى الطبعات، وفي الأُخريين: (لا سيما تعظه)، وما أثبَتناه هو الصحيح.

. . . . . .

الكواكب الدرية

فُـقِ[١] الـنَّـاسَ بِـالـخَـيـرِ لا سِـيَّـمـا يُـنِـيـلُـك مِـن ذِي الـجَـلالِ الـرِّضَـا[٢]

وأمَّا وَصلُها بِالجُملةِ الاسمِيَّةِ، فذلكَ هو الغالبُ، قالَ الشَّارحُ: وجاءَ بعدَ «لا سيَّما» الجُملةُ الشَّرطيَّةُ، وعليه فـ«ما» كافَّةٌ، وما يُوجَدُ في كلامِ المصنِّفينَ مِن قَولِهم: «لا سيَّما والأمرُ كذَا» تَركيبٌ غيرُ عَربيٍّ، قالَ الرَّضيُّ: ولا أعلمُ مِن أينَ أخذُوهُ؟ وقد يُحذَفُ ما بعدَ «لا سِيَّما» على جَعلِهِ بمعنَى: «خُصوصاً»، فيَكونُ مَنصوبَ المحلِّ على أنَّه مَفعولٌ مُطلَقٌ، فإذا قُلتَ: «أُحِبُّ زيداً ولا سيَّما راكباً»، فهو بمعنى: وخُصوصاً رَاكباً، فـ«راكِباً» حالٌ مِن مَفعولِ الفعلِ المُقدَّرِ، أي: وأَخُصُّهُ بزيادةِ المحبَّةِ خُصوصاً رَاكباً، وكذا تَقولُ في: «أُحِبُّهُ ولا سِيَّما وهو راكبٌ»، أو: «لا سِيَّما إنْ ركبَ»، أي: وخُصوصاً إنْ ركبَ[٣].

ومِنها: «لَمَّا» المُشَدَّدَةُ نحوُ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] في قراءةِ التَّشديدِ[٤]، و﴿إِن﴾: نافيةٌ، أي: ما كلُّ نفسٍ إلَّا عليها حافظٌ، فتقولُ في إعرابِها: «لمَّا»: إيجابيَّةٌ بمعنَى «إلَّا» الاستِثنائيَّةِ، ومِن ذلكَ قَولُهم: «أَنشُدُكَ اللهَ لمَّا فَعَلتَ»، و«باللهِ لمَّا أَتيتَ»، أي: ما أَسأَلُكَ باللهِ إلَّا فِعْلَكَ، فلَفظُه إثباتٌ ومَعناهُ النَّفيُ المحصورُ، والذي بعدَها في تَأويلِ

---

(١) في الأصل: قف.

(٢) **البيت**: مجهولُ القائل.

اللغة: (فُق): أمرٌ من (فاقَ فُلانٌ فُلاناً): إذا عَلاهُ بِالشَّرَف وغَلَبَه وفَضَلَه. (يُنِيلُك): يُعطِيك ويُبلِّغُك. والمعنى: ظاهرٌ.

الإعراب: «فُقِ»: فعلُ أمر مَبني على السكون وحُرِّك بِالكسر لِلساكنَين، وفاعلُه: أنتَ. «الناسَ»: مفعولٌ به مَنصوب. «بِالخير»: متعلِّق بـ(فُق). «لا سيَّما»: (لا): نافيةٌ لِلجنس، و(سيَّ): اسمُها مضافٌ منصوب، و(ما) مَوصولةٌ أو نكرةٌ مَوصوفة بالجملة بعدَها مضافٌ إليه. وخبرُ (لا) محذوف تقديرُه: موجودٌ. «يُنِيلُك»: فعلٌ مضارع ومفعولٌ به أوَّل، والفاعلُ: (هو) العائدُ على (ما)، والجملةُ صلةٌ على أوَّل وجهَي (ما)، صفةٌ على ثانيهِما. «مِن»: جارَّة. «ذِي»: اسمٌ مَجرور بها مُضاف. «الجَلالِ»: مُضاف إليه، وتَعلُّقُ الجار والمجرورِ بـ(يُنيلُ) أو بِمَحذوف حال من (الرِّضا). «الرضَا»: مفعُولُ (يُنِيلُ) الثاني مَنصوب.

والشاهدُ فيه: وَصلُ (لا سيَّما) بِالجملةِ الفعليَّة، وهو قليلٌ.

(٣) وجواب الشرط مدلولٌ عليه بـ(خُصوصاً).

(٤) وهي قراءةُ ابنِ عامر وعاصِم وحَمزة من السَّبعةِ.

. . . . . .

مَصدَرٍ حُذِفَ سابِكُه استِثناءً مُفرَّغاً، قالَ الرَّضِيُّ: قَولُهم: «نَشَدتُكَ اللهَ» مِن قَولِهم: «نَشَدتُهُ كذا فأَنشَدَ[١]»، أي: ذَكَّرتُهُ فتَذَكَّرَ، والمعنى: ذَكَّرتُكَ اللهَ بأَنْ أقسَمتُ عليكَ به، وقُلتُ لكَ: باللهِ لَتَفْعَلَنَّ. اهـ[٢]

خاتِمَة هي فائدةٌ: قالَ الشَّلبيُّ[٣] في «حاشيةِ المطَوَّلِ» ما لَفظُه: قد جَرَتِ العادةُ بِاستِعمالِ هذا اللَّفظِ الشَّريفِ ـ وهو قَولُهم: «اللَّهمَّ إلَّا أنْ يَكونَ الأمرُ كذَا وكذا» ـ فِيما في ثُبوته ضَعفٌ، كأنَّه يُستعانُ في إثباتِهِ بالله تعالى. اهـ وقالَ غيرُه: «اللَّهمَّ إلَّا أنْ يَكونَ. . .إلخ» كلمةٌ تُذكَرُ بعدَ استِثناءٍ نادرٍ[٤]، كأنَّه يُستَعانُ مِن اللهِ في وُقوعِهِ[٥].

(١) كذا في الأصل، والذي في «الرضي»: فنَشَدَه.

(٢) «شرح الكافية» (٢/ ١٤٠)، وفي تتمَّة كلامِه وجهٌ آخرُ في توجيهِه.

(٣) هو حفيدُ الشَّمس الفَناري: حَسنُ بن مُحمد شاه بنِ مُحمد بن حَمزة الفَنَاري، مِن عُلماء الدَّولة العُثمانية، ويُقال له: مُلَّا حَسن شلبي، وُلد ونَشأ وتُوفي ببِلاد الرُّوم (تركيا)، وبَرع في المَعقولات وأُصول الفقه، وزارَ الشامَ ومِصر أكثرَ مِن مَرَّة، من كُتبه: «حاشية على التَّلويح للسعد»، و«حاشية على تَفسير البَيضاوي»، و«حاشية على المُطوَّل»، و«حاشية على شَرح المَواقف لِلشَّريف». تُوفي سنةَ (٨٨٦هـ).

(٤) صفةٌ ومَوصوفٌ، أو مُضافٌ ومضافٌ إليه.

(٥) ممَّن تكلَّم على العبارة المذكورة وأطال في بيانِها دَده خَليفة في حاشيته على «شرح العِزي». انظر حاشيتَه بتَحقيقنا (ص٤١٣ - ٤١٤).

وأَمَّا خَبَرُ «كانَ» وأَخَواتِها، وخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بِـ«لَيسَ»، وخَبَرُ أَفعالِ المُقارَبةِ، واسْمُ «إنَّ» وأَخَواتِها، واسْمُ «لا» الَّتِي لِنَفيِ الجِنسِ، فتَقَدَّمَ الكَلامُ عَلَيها في المَرْفُوعاتِ.

وأَمَّا التَّوابِعُ فَسَيَأْتِي الكَلامُ عَلَيها إنْ شاءَ الله تَعالى.

الكواكب الدرية

(**وأَمَّا خَبَرُ «كانَ» وأَخَواتِها**) نحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾ [آل عمران: ١١٣]، ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، (**وخَبَرُ الحُرُوفِ المُشَبَّهةِ بـ«لَيسَ»**) نحوُ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]،

تَعَزَّ فلا شَيءٌ على الأَرضِ باقِيَا[1]

إنْ هو مُستَوْلِياً على أَحَدٍ إلَّا عَلَى أَضعَفِ المَجانِينِ[2]

(**وخَبَرُ أَفْعالِ المُقارَبةِ**) نحوُ: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، (**واسمُ «إنَّ» وأَخَواتِها**) نَحوُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥]، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ [الزخرف: ٧٨]، (**واسمُ «لا» التِي لِنَفْيِ الجِنْسِ**) نحوُ: «لا إلهَ إلَّا اللهُ»، «**لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِن اللهِ**»[3]، (**فتَقَدَّمَ الكَلامُ علَيها فِي المَرْفُوعاتِ**) استِطراداً، فلا حاجةَ إلى إعادَتِها.

(**وأَمَّا التَّوابِعُ**) التي مِن جُملتِها تابعُ المَنصوبِ المَقصودُ[4] بالذِّكرِ هنا، (**فسَيَأتِي الكَلامُ عَلَيها**) بعدَ الجَوازِم (**إنْ شاءَ اللهُ تَعالَى**)، وإنَّما أَخَّرَها المصنِّفُ عن المَرفُوعاتِ والمَنصوباتِ والمَخفُوضاتِ والمَجزُوماتِ لأنَّها تابِعةٌ لها، والتَّابعُ مِن شَأنِهِ أنْ يَتَأَخَّرَ عن المتبوعِ.

❁ ❁ ❁

(١) تقدَّم في (١/ ٤٥٦).

(٢) تقدَّم في (١/ ٤٦٠).

(٣) حديث شريف تقدَّم ذكرُه (١/ ٥٤٢).

(٤) بالرفع صفةً للمضاف، أو الجرِّ صفةً للمضاف إليه، والأول أقوى.

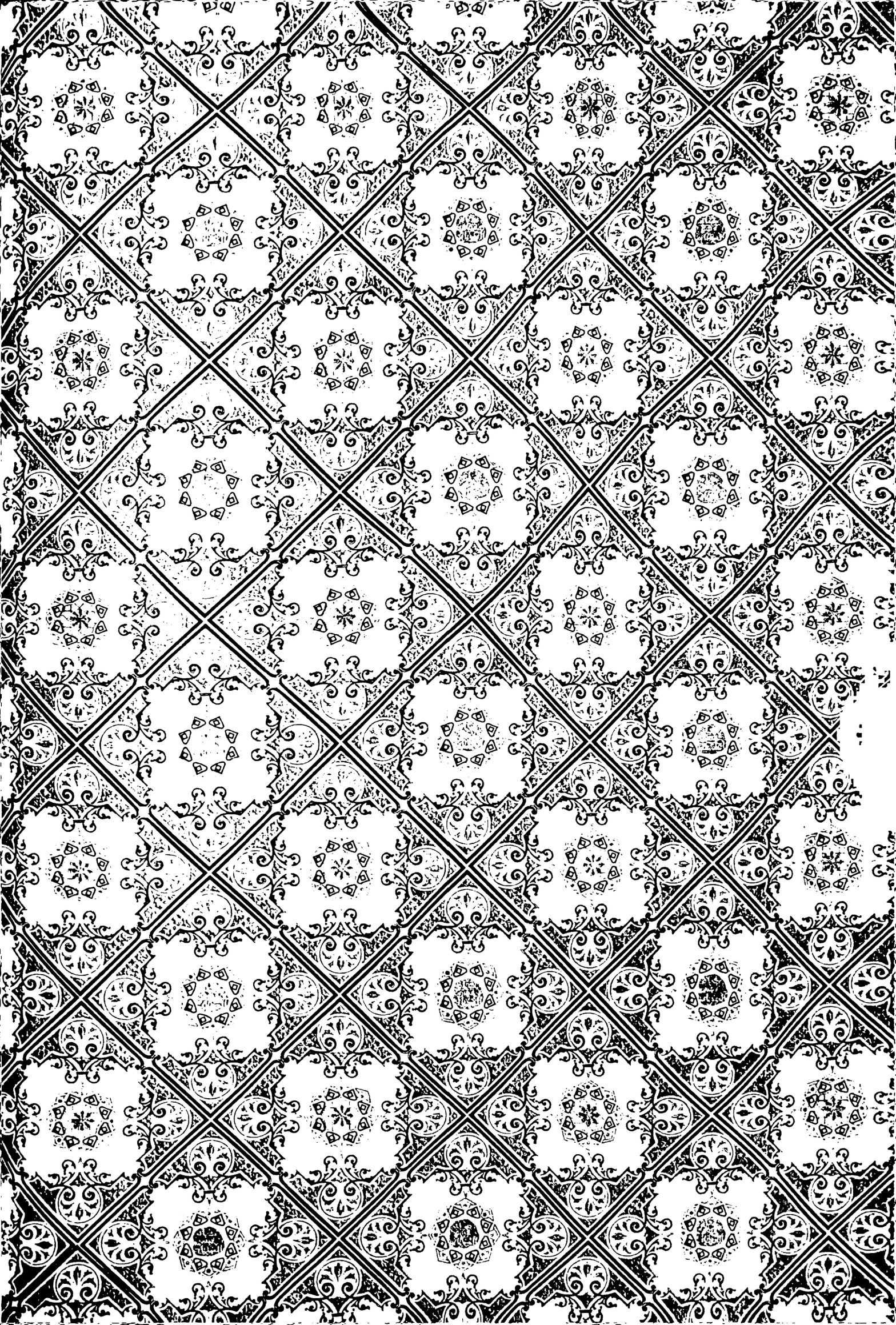

باب المَخفُوضات من الأسماء

المَخفُوضاتُ ثَلاثةٌ: .....

الكواكب الدرية

بابُ المَخفوضاتِ مِن الأسماءِ

وهي ما اشتَمَلَ على عَلَمِ الإضافةِ، وهو الجرُّ سواءٌ أكانَ بِالكَسرةِ، أو بالفَتحةِ، أو بالياءِ؛ وقولُه: (مِن الأسماءِ) لِبَيانِ الواقعِ، لا لِلاحترازِ؛ لأنَّ الخَفضَ لا يَدخُلُ الأفعالَ.

(المَخفُوضاتُ ثَلاثةٌ) فقَطْ بِدليلِ الاستقراءِ، وأمَّا الجَرُّ بالمُجاوَرةِ - ويَكونُ في النَّعتِ نحوُ: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، بجَرِّ «خَرِبٍ» لِمُجاوَرَتِهِ لـ«ضَبٍّ» مع أنَّه نعتٌ لـ«جُحْرٌ»، وفي التَّوكيدِ كقَولِهِ: [البسيط]

يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوجاتِ كُلِّهِمُ ... أنْ ليسَ وَصلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ[1]

---

(١) في «الخزانة» (٥/ ٩٣): هذا البيتُ لأبي الغريب، قال أبو عُبَيد البَكريُّ في «شَرح أَمالي القالي»: هو أعرابيٌّ له شعرٌ قليلٌ، أَدرَك الدَّولةَ الهاشِمية.

اللغة: (الزَّوجات): جمعُ زَوجة، وهي لُغةٌ وإن أنكَرَها بعضُهم، ومنها قول الفرزدَق:

وإنَّ الَّذي يَسعَى يُحَرِّشُ زَوجَتِي ... كساعٍ إلَى أُسْدِ الشَّرَى يَستَبِيلُها

نَعم الأكثرُ والأعلى: زَوجٌ لِلأنثى كما لِلذكر، وجَمعُه: أزواجٌ. (انحلَّت): انفَتَحت وانفكَّت، ويُروَى في مَكانه: (استرخَتْ)، و(العُرا): جمع عُرْوة، وهي ما يُتمسَّك به وأيضاً أختُ الزِّرِّ أي: مَدخَلُه، قال في «الخزانة» (٥/ ٩٤): أراد باسترخاء عُرَا الذَّنَب استرخاءَ الذَّكَر.

والمعنى: يقولُ الشاعرُ بعد أن تزوَّج وهو شيخٌ كَبير: يا صاحِبي أَخبِر الأزواجَ أصحابَ الزَّوجات جميعاً من غير استِثناء لأحدٍ منهم، أنه لا يَبقى وَصلٌ إذا بلَغ الرجلُ من الكِبَر عِتيًّا وعَجَز عن إتيانِ أهلِه، فكأنَّه يُرغِّبُهم في اغتِنام الشباب، أو يَعتَذِر لِعدَم إنجابِه أو فِراق زوجَتِه له أو نحوِ ذلك.

الإعراب: «يا»: حرفُ نداء، «صاحِ»: مُنادًى مُرخَّم، وأصلُه: صاحِب، وقيل: أصلُه: صاحِبي. «بَلِّغ»: فعلُ أمر، وفاعِلُه: أنتَ، «ذَوِي»: مفعولُه مَنصوبٌ بالياء مُضاف، و«الزَّوجاتِ»: مُضافٌ إليه. «كُلِّهم»: (كُلٌّ): تَوكيد مَعنويٌّ لـ(ذَوي)، مَنصوبٌ بفتحة مُقدَّرة على آخِره مَنع من ظُهورها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المجاوَرة، و(كلٌّ) مضاف، وضميرُ الغائبين: مضافٌ إليه، والياء بعد كسرةِ الميم أو الواو بعد ضمَّتِها إشباعٌ. «أنْ»: مخفَّفة من الثَّقيلة، واسمُها ضمير شَأن محذوف، والتقدير: أنَّه، أي: الحالَ والشأنَ. «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «وصلٌ»: اسمُه، وخبرُه محذوف، والجملةُ من (ليس) ومَعمُولَيها في محلِّ رفع خبر (أنْ)، و(أنْ) ومَعمُولاها في تأويلِ مَصدر منصوب واقعٍ مَفعولاً ثانياً لـ(بَلِّغ). «إذَا»: ظَرفيَّة تَضمَّنت معنى الشرط. «انحلَّت»: فعل =

. . . . . .

الكواكب الدرية

بخفضِ «كُلِّهم» لِمُجاورةِ «الزَّوجاتِ» مع أنَّه تَوكيدٌ لِمَفعولِ «بَلِّغْ»، وفي عَطفِ النَّسَقِ نحوُ: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بخفضِ «أَرجلِكم» لِمُجاوَرتِهِ لـ«رُؤوسِكم»، ومنَعه فيه جُمهورُ النُّحاةِ، وتَأوَّلُوا الآيةَ لزوالِ الجِوارِ بِحَرفِ العَطفِ ـ فلا يَحسُنُ[١] عَدُّه قِسْماً مُستَقِلًّا؛ لأنَّ حركةَ الجِوارِ مُجرَّدُ إتباعٍ، فلا عاملَ لها البَتَّةَ، أو عامِلُها عاملُ جارِها[٢] تَوَسُّعاً[٣]، وعلى القَولَينِ فحركةُ الإعرابِ فيه مُقدَّرةٌ مَنعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرف الجِوارِ. وأمَّا الجرُّ بِالتَّوهُّمِ كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... ولا سَابِقٍ شَيئاً إذَا كَانَ جَائِيَا[٤]

= ماضٍ، والتاء: لِلتَّأنيث. «عُرَا»: فاعلُه مُضاف، و«الذنبِ»: مُضاف إليه، وجملةُ (انحلَّت. . .) في محلِّ جر بإضافة (إذَا) إليها، وجوابُ (إذا) محذوف يدلُّ عليه سِياق الكلام، والتَّقدير: إذا انحلَّت عُرَا الذنب فليس وَصلٌ مَوجوداً.

والشاهدُ فيه: جَرُّ (كُلِّهم) لِمُجاوَرتِه (الزَّوجاتِ) المَجرورِ، مع أنه تَوكيدٌ لـ(ذَوِي) المنصوب على المفعوليَّةِ كما رأيتَ في الإعراب، وليس تَوكيداً لِـ(الزَّوجات)، وإلَّا لَقالَ: كُلِّهِنَّ.

(١) خبر قوله: وأمَّا الجر بالمجاوَرة.

(٢) بتَخفيف الراء من الجِوار، لا بتَشديدِها من الجَرِّ.

(٣) زاد ابنُ عنقاءَ: أو الجِوارُ نفسُه على ما اقتَضاه كلامُ بَعضِهِم.

(٤) **البيت:** من شَواهد سيبَويه، ورَواه أيضاً: (ولا سابقاً) في مَوضع آخَرَ، وقائلُه زُهَير بن أبي سُلمَى المُزَني، وقيل: هو لِصِرْمة الأَنصاريِّ ﷺ، وقد نسَبه سيبَويه للاثنَين.

اللغة: (بدَا لي): ظَهر لي، وقال العَيني: يُقال: بدَا له في هذا الأمر بَداءٌ أي: نَشَأ له فيه رَأيٌ. (مُدرِكَ): بمعنى مُستَدرِك ما فَرَط مِنِّي.

والمعنى: قد نَشَأ لي رأيٌ وظَهر أنَّني لا أَقدِر على استِدراك ما فاتَني وتَحصيلِه، وأنِّي لا أَقدِر أن أَفِرَّ وأسبِقَ شيئاً مِما قُدِّر أن يَقَعَ لي من الحَوادِث.

الإعراب: «بدَا»: ماضٍ مَبني على فتح مُقدَّر لِلتعذُّر. «لي»: مُتعلِّق بِه. «أنِّي»: حرف مُشبَّه بالفعل، وياءُ المتكلِّم: اسمُه. «لَستُ»: ماضٍ ناقص مَبني على السُّكون، والتاء: اسمُه. «مُدركَ»: خبرُه مُضاف، و«ما»: مَوصولٌ في مَحلِّ جرٍّ بالإضافة. «مَضى»: ماضٍ فاعِله: (هو) يَعود إلى (ما)، والجُملة الفعليَّة صِلةُ المَوصول، وجملةُ (لستُ. . . إلخ) في محلِّ رفع خبر (أنَّ)، و(أنَّ) واسمها وخبرُها في تأويل مَصدَر في مَوضعِ رَفع فاعِل (بَدَا)، والتَّقدير: بدَا لي عدمُ إدراكِ الذي مَضى. وقال بَعضُهم: (ما): نَكرة مَوصوفة لا مَوصولة، بِدَليل التَّصريح =

مَخفُوضٌ بِالحَرفِ، ومَخفُوضٌ بِالإضافةِ، وتابعٌ لِلمَخفُوضِ.

الكواكب الدرية

بخفضِ «سابقٍ» على تَوهُّم أنَّه قال: «لَستُ بمُدرِكٍ» بحرفِ الجرِّ، فلا يَحسُنُ عَدُّه أيضاً قِسْماً مُستَقِلًّا، وذلك لأنَّ عامِلَهُ هو ذلك العامِلُ المتوَهَّمُ، لا التَّوهُّمُ نفسُه؛ لأنَّ حركةَ إعرابِهِ الأصليِّ مُقدَّرةٌ فيه.

الأوَّلُ مِن الثَّلاثةِ: (مَخفُوضٌ بِالحَرْفِ)، قدَّمَهُ لأنَّه الأصلُ، ولا يَكونُ هذا المَجرورُ إلَّا اسماً مُفرداً صَريحاً كـ«مرَرتُ بزيدٍ»، أو مُؤوَّلاً كـ«عَلِمتُ بأنَّك قائمٌ».

(و) **الثَّاني**: (مَخفُوضٌ بِالإضافةِ) أي: بِسَبَبِها؛ لأنَّ الأصحَّ أنَّ المُضافَ عاملٌ في المُضافِ إليه.

ثمَّ المُضافُ إليه قد يَكونُ مُفرداً نحوُ: «غُلامُ زيدٍ»، وقد يَكونُ جُملةً كـ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥]، و﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]؛ إذ[1] لا يُضافُ لِلجُملةِ إلَّا اسمُ الزَّمانِ ولو غيرَ ظَرفٍ، و«حيثُ»، و«آيَة» بمعنى «عَلامة»، و«رَيْثَ» بفتحِ الرَّاءِ وسُكونِ التَّحتيَّةِ آخِرهُ ثاءٌ مُثلَّثةٌ، أي: مِقدارَ، و«القَول» وما رَادَفَهُ في المعنى، كـ«حَديثِ: مَنْ غَشَّنَا فَلَيسَ مِنَّا»، و«خبرِ: لا إيمانَ لِمَن لا أَمَانَةَ لَهُ»، والذي يُلازِمُ الإضافةَ إلى الجُملةِ «إذْ» بِاتِّفاقٍ، و«إذَا، وحيثُ» عندَ الجُمهورِ.

(و) **الثَّالثُ**: (تابِعٌ لِلمَخفُوضِ) بِالحرفِ أو الإضافةِ، وهذا مَبنيٌّ على رأيِ السُّهَيليِّ

= بِالنَّكرة في قَوله: (سابقٍ شيئاً) وهو نظيرُها، وعليه فجُملةُ (مضَى) صفةٌ لها. الواو: حرفُ عطف. «لا»: زائدة لِتَأكيد النفي. «سابقٍ»: مَعطوف على (مُدركَ) على تَوهُّم دخولِ الباء فيه، وفاعلُه: أنا. «شيئاً»: مفعولٌ به لـ(سابق). «إذَا»: شَرطيَّة مُضافة لِلجُملة بعدَها، والعاملُ فيها خبرُ (كان) أو نَفسُ (كان) إن قُلنا بِدَلالتِها على الحَدَث. «كان»: ناقِصةٌ، واسمُها: هو. «جائيًا»: خبرُها، وجوابُ (إذَا) مَحذوف يدلُّ عليه ما سبَق، أي: فلا أَسبِقُه.

والشاهدُ في البيت: قَولُه: (ولا سابقٍ شيئاً)؛ حيث جرَّ (سابقٍ) على تَوهُّم الباء في المَعطُوف عليه الذي هو (مُدركَ) الواقعِ خبراً لـ(ليس)، وهو جائزٌ لِكَثرةِ دُخُول الباء في خبرِ (ليس)، والنُّحاةُ يُسمُّونَ هذا الجرَّ بِالجَرِّ على المَعنى، والجرِّ على التَّوَهُّم.

(١) كذَا بالتَّعليل في الأصل، ولا يَظهرُ وَجهُه إلا بتكلُّف. ثم رأيتُ عبارةَ ابن عنقاء ـ وعنه يَنقل الشارحُ ـ وهي: (ولا يُضاف... إلخ).

فالمَخْفُوضُ بِالحَرفِ هُوَ ما يُخفَضُ بِـ«مِنْ»، .....

الكواكب الدرية

أنَّ العاملَ فيه هي التَّبَعِيَّةُ، وهو ضَعيفٌ، والأَصحُّ أنَّ العاملَ في التَّابعِ هو العاملُ في المتبوعِ في غيرِ البَدَلِ، فيَرجِعُ جرُّ التَّابعِ إلى الجرِّ بالحرفِ، أو الإضافةِ، وأمَّا البَدَلُ فالعاملُ فيه مَحذوفٌ.

(**فالمَخفُوضُ بِالحَرفِ**) أي: بحَرفِ الجَرِّ، قالَ ابنُ الحاجِبِ[١]: سُمِّيَتْ هذه الحروفُ حروفَ الجرِّ لأنَّها تَجُرُّ معنَى الفعلِ إلى الاسمِ، وقالَ الرَّضيُّ: بل لأنَّها[٢] تَعمَلُ إعرابَ الجرِّ، كما يُقالُ: حروفُ النَّصبِ، وحروفُ الجزمِ، ويُسمِّيها الكوفِيُّونَ: حروفَ الإضافةِ؛ لأنَّها تُضِيفُ الفعلَ ـ أي: تُوصِلُ مَعناه ـ إلى الاسمِ[٣]. وتُسمَّى أيضاً: حُروفَ الصِّفاتِ؛ لأنَّها تُحدِثُ صفةً لِلاسمِ مِن ظَرفيَّةٍ، أو غَيرِها، وقيلَ: لأنَّها تَقَعُ صفاتٍ لما قَبلَها، (**هو: ما يُخفَضُ بـ«مِنْ»**)، وهي: لابتِداءِ الغايَةِ: مَكاناً كـ«قرَأتُ مِن أوَّلِ القُرآنِ»، وزَماناً نحوُ: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، وغيرَهما نحوُ: «**مِن مُحمَّدٍ رَسولِ اللهِ**»[٤]، ومِنه عندَ سِيبويهِ التي بعد اسمِ التَّفضيلِ كـ«أنتَ أفضَلُ مِنه»[٥]، والتي في نحوِ: «**أَنتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هارُونَ مِنْ مُوسَى**»[٦]، و«لي مِن فُلانٍ صَديقٌ»، ويُقالُ لها: التَّجريدِيَّةُ[٧].

---

(١) أي: في «شرح الكافية» له، وعبارتُه أوَّلَ باب المجرُورات (٢/ ٥٨٨): ألا ترى أنك إذا قُلتَ: (مرَرتُ بزيدٍ) فقد أضَفتَ المُرورَ إلى زيدٍ بواسطةِ حرفِ الجر، ولِذلك تُسمَّى حرُوفَ الجر؛ لأنَّها تَجُرُّ معانيَ الأفعال إلى الأسماء. اهـ وقال في بابِ حروف الجرِّ مِن «الكافِيَة»: (حرُوف الجرِّ ما وُضِع لِلإفضاءِ بِفِعل أو شِبهِه أو مَعناهُ إلى ما يَلِيهِ)، فقال الرضيُّ: ويُسَمِّيها بَعضُهم حُرُوفَ الإضافة لِهذا المعنى... ومِن هَذا سُمِّيَت حُرُوفَ الجرِّ لأنَّها تَجرُّ مَعناها إلَيها. اهـ باختِصار.

(٢) عبارةُ الرضيِّ: (والأظهَر أنه قيل لها: حروفُ الجرِّ لأنَّها... إلخ)، إلا أنَّ الشارح تَبع عبارةَ «الهَمع».

(٣) هنا انتَهى كلام الرضيِّ.

(٤) أخَذَه من مُفتَتَح رسالةِ النبي ﷺ إلى هِرَقل عَظيمِ الرُّوم كما سيَأتي في تمثيلِه لانتِهاء الغاية في (إلى). وانظر: «صحيح البُخاري» (٤٥٥٣).

(٥) أي: فإنها لابتِداء الارتِفاع، ومثلُه (فلانٌ شرٌّ مِنك) إلا أنها لابتِداء الانحِطاط، ولو قيل: لابتداء الزيادةِ لَشمل النَّوعَين.

(٦) تمامُه: «إلَّا أنه لا نبيَّ بَعدِي»، وهو من كلامِه ﷺ لعليٍّ رضي الله عنه، أخرجه مُسلم (٦٢١٧) عن سعد بنِ أبي وَقَّاص رضي الله عنه، وأخرجه البُخاريُّ أيضاً من طريق آخَرَ بلَفظ: «أما تَرضى أن تكونَ مِني... إلخ».

(٧) نِسبة إلى التَّجريد، وهو أن يُنتزَعَ مِن ذِي صِفة آخرُ مِثلُه مُبالغةً في كَماله في تِلكَ الصِّفة.

وإلى، .....

الكواكب الدرية

وتَكونُ لِلتَّبعيضِ، وهي التي يَصلُحُ مَكانَها «بَعض» كـ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]؛ ولِبَيانِ الجِنسِ، ويَصلُحُ مكانَها «الذي هو» نحوُ: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، أي: الذي هو الأوثانُ؛ والتَّعليلِ نحوُ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: ١٩]؛ والسَّببيَّةِ نحوُ: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، أي: بِأمرِهِ؛ والظَّرفيَّةِ نحوُ: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، أي: فيه؛ والعِندِيَّةِ نحوُ: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠]، أي: عِنده[(١)]؛ والفَصلِ، وهي الدَّاخلةُ على ثاني المُتضادَّينِ نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾[(٢)] [البقرة: ٢٢٠]؛ والاستِعلاءِ كـ﴿وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، أي: علَيهم؛ والتَّأكِيدِ، وهي الزَّائدةُ لغيرِ غَرضٍ بشرطِ تَقدُّم نفيٍ أو نهيٍ، أو استِفهامٍ بـ«هل»، وأنْ يَكونَ مَجرورُها نَكرةً، نحوُ: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَـٰنِ مِن تَفَـٰوُتٍ[(٣)]﴾ [الملك: ٣].

ثمَّ الزَّائدةُ إنْ جَرَّتِ اسمَ جِنسٍ نكرةً كـ«ما جاءَني مِن رَجلٍ»، فهي لِلتَّنصِيصِ على العُمومِ والاستِغراقِ، وإنْ جَرَّتْ نَكرةً عامَّةً، فهي لِتَوكيدِ العُمومِ، وذلك نحوُ: «ما جاءني مِن أحدٍ»، أو «عَريبٍ ـ بمُهملتينِ ـ، أو دَيَّارٍ، أو طُوئِيٍّ[(٤)]، أو مِصْواتٍ، أو دِبِّيح[(٥)]»، وكلُّها بمعنى «أحدٍ» ومُلازمةٌ لِلنَّفي.

(و«إلى»)، وهي: لانتِهاءِ الغايةِ: مكاناً نحوُ: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وزَماناً نحوُ: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وغيرَهما نحوُ: **«إلى هِرَقلَ عَظيمِ الرُّومِ»**.

---

(١) في «المغني»: قالَه أبو عُبَيدة، وقد مَضى القولُ بأنها في ذلك لِلبَدل.

(٢) اعتَرَضه في «المغني» أيضاً، فلْيُنظَر!

(٣) تمامُها: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾، ولو جاء بِه مع ما قبلَه أو وَحده دُون ما قبلَه لَكان أحسَن؛ لأن فيه مثالَ الاستِفهام بـ(هل)، فيُجتنَبُ تكرارُ التَّمثيل لـ(ما) النافية مرَّتَين.

(٤) في الأصل: (طوفي)، وهو تصحيفٌ، قال العجَّاج:

وخَفقةٍ ليس بِها طُوئِيُّ ... ولا خَلَا الجِنُّ بِها إنسِيُّ

(٥) في الأصل: (ذبيح)، وهو تصحيف كالسابق، يُقال: (ما في الدر دِبِّيح ودِبِّيج) بالحاء والجيم، قيل: والحاء أفصَحُهما.

وعَنْ، وعلَى، .....

الكواكب الدرية

وتَكونُ لِلمُصاحَبةِ نحوُ: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[1] [آل عمران: ٥٢]، أي: مَعه؛ والظَّرفيَّةِ نحوُ: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨]، أي: في أنْ[2]. ولها مَعانٍ أُخرى.

(و«عَنْ»)، وهي لِلمُجاوزَةِ، ولم يَذكُرِ البَصريُّونَ لها مَعانيَ غيرَها، والمرادُ بها: بُعدُ شيءٍ مِن المَجرورِ بها بِسَببِ مَصدَرِ الفِعلِ المُعدَّى بها، نحوُ: «سِرتُ عنِ البَلدةِ»، أي: بَعُدتُ عن البلدةِ بسببِ السَّيرِ، و«أَطْعَمتُه عن جُوعٍ، وكَسَوتُه عن عُرْيٍ»، أي: جَعلتُ الجوعَ والعُريَ مُجاوِزاً له، ومنه: «رَمَيتُ السَّهمَ عن القَوسِ»؛ لأنَّ السَّهمَ يُجاوِزُها.

وتكونُ لِلاستعلاءِ نحوُ: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨]، أي: عليها؛ وبِمعنى «مِن» نحوُ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥] أي: مِنهم.

(و«عَلى») لِلاستِعلاءِ الحِسِّيِّ حَقيقةً نحوُ: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، أو مجازاً نحوُ: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠]، أو المعنويِّ نحوُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، و«صلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ».

وتكونُ لِلمَعِيَّةِ نحوُ: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: مع حُبِّهِ؛ والظَّرفيَّةِ نحوُ: ﴿وَاتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي: فيه؛ والتَّعليلِ نحوُ: ﴿لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [الحج: ٣٧]، أي: لهدايتِهِ إيَّاكم؛ والاستِدراكِ نحوُ قَولِهم: «على أنَّه كذا وكذا»، ومِن ذلك قولُ الشَّاعرِ: [الطويل]

بِكُلٍّ تَداوَيْنا فلَم يُشْفَ ما بِنَا ... على أنَّ قُربَ الدَّارِ خيرٌ مِن البُعدِ

على أنَّ قُربَ الدَّارِ ليسَ بِنافعٍ ... إذا كانَ مَن تَهواهُ لَيسَ بِذِي وُدِّ[3]

---

(١) مثلُها: ﴿وَلَآ تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾، وهي أوضحُ.

(٢) أي: لأن العرب تقولُ: هل لَك في كذَا؟ أو لأن المقدَّر (رغبةٌ) مثلاً، لكن قد يُقالُ: لو جَعَلنا التقديرَ: هل لك مَيلٌ إلى كذا؟ أو: هل لك سبيلٌ إلى كذا؟ بَقِيَت على أصلِها ولم تكُن بمعنَى (في).

(٣) **البيتان**: لعَبد الله بن الدُّمَينة ـ واسمُ أبيه عُبَيدُ الله، والدُّمَينة أُمُّه ـ من قَصيدة أَورَدها أبو تَمام في «الحماسة»، وقبلَهما قولُه:

وقَد زَعَمُوا أنَّ المُحِبَّ إذَا دَنَا ... يُمَلُّ، وأنَّ النَّأيَ يَشْفِي مِنَ الوَجْدِ =

. . . . . .

الكواكب الدرية

أَبْطَلَ بـ«عَلى» الأُولى عُمومَ «لم يَشف ما بِنا»، فقالَ: «بلى إنَّ فيه شفاءً»، ثمَّ أبطلَ

= ويُوجَد هذا البيتُ والذي بعدَه ـ وهو أول بيتَي الشارح هنا ـ في قَصيدةٍ أورَدَها القالي في «أماليه» ونسَبها ليَزيدَ بن الطَّثريَّة.

اللغة: (زَعموا): من الزَّعم، وأكثرُ استِعمالِه في الباطِل. (دَنا): قَرُب. (يُملُّ): من المَلَل وهو السَّآمةُ والضَّجَر من الشيءِ. (النَّأي): البُعد. (يَشفِي): مِن الشِّفاء، وهو إزالةُ العِلَّة والمَرَض. (الوَجد): العِشق والغَرام. (تَداوَينا): تَعالَجنا. (تَهواهُ): تُحبُّه وتَعشَقُه. (وُدّ) مُثلَّث الواو: هو المَحبَّة الصادِقة.

المعنى: يَقول: ادَّعى الناسُ باطلاً وزُوراً أنَّ المَحبُوبَ إذَا قَرُبَ مَكانُه وكثُرَت رُؤيتُه يُمَلُّ ويُكرَه، وأن البُعدَ عن مَحَلِّه ودارِه والإقلالَ مِن زِيارته يَشفِي مِن وَجدِ المُحِبِّ بِحَبِيبه ويُنتِج له سُلُوًّا، فعالجتُ قلبيَ بالأمرَين جميعاً فلم يَنجَع؛ إذ لم يَزِدني القُرب إلا تَدلُّهاً، ولم يُفِدني البُعدُ إلا تَولُّهاً، ولم يَحصُلِ الشِّفاءُ مِمَّا أصابني، إلا أنه على الأحوالِ كُلِّها وَجَدتُ قُرْبَ الدار منه خيراً مِن بُعدِها عنه، لِما تُوَسوِسُ بِه النفسُ مِن طَمَعٍ فيه، ولِتَطلُّع المُجاوِرِينَ له، وتَجدُّدِ الحَديث عنه، إلى غيرِ ذلك، ومع هذا لا فائِدةَ مِن قُربِ الحَبِيب إذَا كان غيرَ صادِقٍ في مَحبَّتِه، وليس عِندَه وِدادٌ لِمُحِبِّه؛ لأنه لا يَنفَع تَداني الأَشباح مع تَنائي الأَرواح.

ويُروى: (ليس بِذِي عَهدِ)، أي: لا يَبقَى على ما عُهِدَ عليه.

الإعراب: «بِكُلٍّ»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(تَداوينا) بعدَه. «تَداوَينا»: فعل ماضٍ مبني على السُّكون، و(نا): فاعِل. الفاء: عاطِفة للجُمَل، «لم»: حرفُ جزمٍ وقلبٍ ونفي. «يُشفَ»: فعلٌ مضارع مَبني لِلمَجهول مَجزُومٌ بحَذف الألف. «ما»: اسمٌ مَوصول نائبُ فاعِله. ويَجوز أن يكونَ (يَشفِ) مَبنيًّا لِلمَعلوم مجزوماً بحذف الياء، وفاعِلُه ضميرٌ يَعود إلى مصدر الفعل قبلَه أي: التَّداوي، أو إلى المُتداوَى به، و(ما) حينئذٍ مَفعولٌ به. «بِنا»: مُتعلِّق بمحذوف صِلة الموصول، أي: ما استَقرَّ بِنا. «على»: حرف جر مَعناهُ الاستِدراك والإضرابُ. «أنَّ»: حرف مُشبَّه بالفعل. «قُربَ»: اسمُها مضاف. «الدارِ»: مضافٌ إليه. «خيرٌ»: خبرُ (أنَّ) مَرفوع. «مِن البُعد»: مُتعلِّق بـ(خير) لأنه أفعلُ تفضيل. والمصدرُ المؤوَّل من (أنَّ) ومَعمُولَيها مجرور بـ(على)، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بالفعل قبلها، أو بِي موضِع نَصب على الحالِ والعاملُ فيها الفعلُ السابقُ، أو في مَوضِع خَبر مَحذوفِ المُبتدأ، كأنَّه قيل: والتَّحقيقُ على أنَّ الأمرَ كذَا؛ وقيل: (على) الاستدراكيَّةُ هذه لا تَتعلَّق بشيء كالحرف الزائد.

«على أنَّ قربَ الدار»: إعرابُه كالذي قبلَه إفراداً وتركيباً، «ليس»: ماضٍ ناقص، واسمُها: هو. «بِنافع»: الباء: حرف جرٍّ زائد لا يَتعلَّق بشيء، (نافعٍ): خبرُ (ليس) مَنصوب بفَتحة مُقدَّرة لأجلِ حَركةِ الجارِّ الزائد. وجُملة (ليس بنافع) في محل رفع خبرُ (أنَّ). «إذَا»: ظرفٌ مُستقبَلٌ خافِض لِشَرطه منصوبٌ بِجَوابه. «كان»: ماضٍ ناقِص. «مَن»: مَوصولةٌ اسمُها. «تَهواهُ»: فعلٌ مُضارع مرفوع، والفاعلُ: أنتَ، والهاء: مَفعول بِه وهو العائدُ، والجُملةُ صِلةُ المَوصول. «ليس»: ماضٍ ناقص، واسمُها: ضميرُ (مَن). «بِذِي»: الباء: زائِدة. (ذِي): خبرُ (ليس) مَجرور لفظاً بالياء مَنصوب تقديراً، وهو مضاف. «وُدٍّ»: مُضاف إليه، وجملةُ (ليس بِذي وُدٍّ) في محل =

وفي»، والباءِ، .....

الكواكب الدرية

بالثَّانيةِ قَولَهُ: «على أنَّ قُربَ الدَّارِ خَيرٌ مِن البُعدِ»، والأرجَحُ[١] أنَّها حينئِذٍ خبرٌ لمُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: والتَّحقيقُ على كذَا. وقد يكونُ اسماً مَبنِيًّا[٢] بمعنَى: «فَوق» كـ«نَزلتُ مِن عليه».

(و«في»)، وهي: لِلظَّرفيَّةِ مكاناً نحوُ: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الروم: ٢-٣]، ومنه: «أَدخلتُ الخاتَمَ في أُصبُعي» غيرَ أنَّ فيه قَلْباً؛ لأنَّ الأصلَ: أَدخلْتُ أُصبعي في الخاتَمَ، وزَماناً نحوُ: ﴿سَيَغۡلِبُونَ ۝٣ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم: ٣-٤].

وتكونُ لِلاستِعلاءِ كقَولِهِ تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١]، أي: عليها، قال الدَّمامِينيُّ: ومنه حديثُ: «**أَرواحُ الشُّهداءِ في أَجْوَافِ طَيرٍ خُضْرٍ**»[٣] أي: عليها[٤].

(والباءِ)، وهي لِلتَّعديةِ، أي: جعلِ الفعلِ مُتعدِّياً، وتَحويلِهِ بإحداثِ معنَى التَّصييرِ في مَفهومِهِ مِن اللُّزومِ إلى التَّعدِّي، وهذا المعنى ممَّا انفرَدَتْ به عن سائرِ حُروفِ الجَرِّ؛ ولِلتَّعدية معنًى آخَر، وهو: إيصالُ مَعنى الفعلِ إلى شيءٍ بِواسِطةِ حُروفِ الجرِّ، وهذا جارٍ في حروفِ الجرِّ كُلِّها، وباءُ التَّعديةِ ـ وتُسمَّى: باءَ النَّقلِ ـ هي المعاقِبَةُ للهَمزةِ في تَصييرِ الفاعلِ مَفعولاً، وأكثَرُ ما تُعدِّي الفعلُ القاصرُ نحوُ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٧] أي: أَذْهَبَهُ.

وتَكونُ لِلإلصاقِ، وهو معنًى لا يُفارِقُها، ولِذا اقتَصرَ عليه سِيبويهِ نحوُ: «مرَرتُ بزيدٍ»

= نصب خبرُ (كان)، وجملةُ (كانَ...) في مَحل جَر بإضافة (إذَا) إليها، وجوابُ (إذَا) مَحذوفٌ لِدَلالة ما قبله عليه، والتقديرُ: فقُربُ دارِه لا يَنفَع شيئاً، ويجوز أن تكونَ مُنسَلِخةً عن الشرطيَّة مُتعلِّقةً بـ(نافع)، فلا تحتاجُ حينئذٍ لجواب.

والشاهدُ فيه: مَجيءُ (على) لِلاستِدراك في قولِه: (على أنَّ قُربَ) في الموضعَين.

(١) بِناءً على ما اختارَه ابنُ الحاجب في «الأمالي».

(٢) أي: لِمُشابهة الحرف في اللفظ وأصلِ المَعنى، وقيل: هو حينئذٍ معرَب.

(٣) أخرجه مُسلِم في «صَحيحه» (٤٨٨٥) من حديثِ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٤) أنما أوَّل الحديث بِذلك لأنه يَلزمُ من إبقائه على ظاهِره أن تكونَ أرواحُهم مَحصورةً مُضيَّقاً عليها، وقال بعضُهم: لا مانعَ مِن أن تكونَ في الأجواف حقيقةً ويُوسِّعَها الله لها حتى تكونَ أوسَعَ مِن الفَضاء. انظر لِلاستزادة: «شرح مُسلم» لِلسُّيوطي (٤/ ٤٨٤).

واللامِ، .....

الكواكب الدرية

أي: التَصَقَ مُروري بمكانٍ يَقرُبُ منه؛ ولِلاستِعانةِ، وهي الدَّاخلةُ على آلةِ الفعلِ، ومنه: «كتَبتُ بالقَلَمِ، وقَطَعتُ بالسِّكِّينِ»، وقولُه تَعالى: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦٠]؛ والتَّأكيدِ، وهي الزَّائدةُ، وكَثُرَتْ زِيادتُها في فاعلِ «كفَى» نحوُ: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، ومَفعولِ «عَرَفَ»[١]، وفي المُبتدإِ بعدَ «إذا» الفُجائيَّةِ نحوُ: «خرَجتُ فإذا بِه قائمٌ»، أي: فإذَا هو قائمٌ، و«كيفَ»[٢] نحوُ: «كيفَ بِك؟»[٣] أي: كيفَ أنتَ؟ وفي الخبرِ المنفيِّ نحوُ: «ما كنتُ[٤] بقائمٍ، ولستُ بِنائمٍ»، ولَزِمَتْ زيادتُها في نحوِ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] في رأيِ الجُمهورِ، وشذَّتْ في الخبرِ المثبَتِ.

(واللَّامِ)، وهي لِلمِلكِ نحوُ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، والاختِصاصِ، أي: شبهِ المِلكِ كـ«الجنَّةُ لِلمُؤمِنينَ، والسَّرجُ لِلفَرَسِ»، والاستِحقاقِ، وتَقَعُ بينَ مَعنًى وذاتٍ، كـ«الحمدُ للهِ، ولِلكافرينَ النَّارُ» أي: عَذابُها[٥]، والمعاني الثَّلاثةُ مُتقارِبةٌ، وقد يُستَغنى بِذِكرِ الاختصاصِ عن المعنَيينِ الأَخِيرَينِ[٦]، وقد يُعبَّرُ بأحدِها مكانَ الآخرِ.

وقد تكونُ للتَّعليلِ نحوُ: ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ [البقرة: ٢٩]، ومنه لامُ «كي»، ولِبَيانِ الحِكمةِ نحوُ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ لأنَّا لو جَعَلناها للتَّعليلِ لزمَ عليه نِسبةُ أفعالِهِ تعالى لِلأغراضِ والعِلَلِ، وذلك مُحالٌ على اللهِ تعالى؛ ولِتَوكيدِ النَّفيِ، وهي لامُ الجُحودِ نحوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]؛ ولانتِهاءِ الغايةِ نحوُ: ﴿كُلٌّ يَجْرِي

---

(١) أي: ونحوِه، كـ(علِمتُ بزيد) و(سمعتُ بحال عمرٍو).

(٢) أي: وفي المبتدأ بعد (كيفَ).

(٣) أي: إذا كان كَذَا.

(٤) يحتمل أن يكونَ مُرادُه: ما أنتَ.

(٥) قال الشُّمني: وإنما كان التقديرُ في هذه الآية ذلك لأنَّ الكافرينَ لا يَستحقُّونَ ذاتَ النار وإنما يَستَحقُّون عذابَها، ولم يجعل اللام فيه لِلاختصاص لأن النار ليسَت مُختصةً بالكافرين، بل تكونُ أيضاً لِمن شاءَ الله من غيرِهم. اهـ أي: وأمَّا (الجنةُ لِلمؤمنين) فجُعِلت لامُه لِلاختِصاص لأنَّ الجنةَ بما فيها مِلكٌ لهم دُون غيرِهم، ولأنَّ دخولَها بِفَضلِه تعالى لا عن استِحقاقٍ. ثم إن الشُّمني وَهم في جعل المثال المذكور آية.

(٦) الصوابُ: الآخَرَين.

والكافِ، و«حَتَّى»، .....

الكواكب الدرية

لِأَجَلٍ﴾ [الرعد: ٢]، أي: إلى أجلٍ؛ ولِلاستِعلاءِ نحوُ: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] أي: عليها؛ ولِلظَّرفيَّةِ نحوُ: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، أي: في وَقتِها.

(والكافِ)، وهي لِلتَّشبيهِ نحوُ: «زيدٌ كالقَمَرِ»، و«أُختُه كالشَّمسِ».

وتَكونُ لِلتَّعليلِ كقَولِهِ تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ [البقرة: ١٥١]، وقَولِهِ تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، فـ«وَي»: اسمُ فعلٍ بمعنى: «أَعْجَبُ»، والكافُ للتَّعليلِ، أي: أَعجَبُ لِعَدمِ فَلاحِهِم؛ ولِلتَّأكيدِ، وهي الزَّائدةُ نحوُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي: مِثلَهُ، قالَ ابنُ عنقاء: والتَّحقيقُ أنَّها في الآيةِ لِلتَّشبيهِ، وإنَّما نفى الشَّيءَ بِنَفيِ لازمِهِ. وقد تَأتي اسماً بمعنَى: «مِثل» اضطِراراً عند الجُمهورِ، واختِياراً عندَ ابنِ مالكٍ كالأَخْفَشِ، فتَقعُ مُبتدأً، وفاعلاً، ومَفعولاً، ومَجروراً باسمٍ أو حرفٍ.

وبقيَ لِلحُروفِ المَذكورةِ مَعانٍ أُخَرَ مَذكورةٌ في المُطوَّلاتِ.

(و«حتَّى»)، وهُذَيلٌ تُبدِلُ حاءَها عَيناً، وهي: لانتهاءِ الغايةِ مكانيَّةً نحوُ: «أكَلتُ السَّمكةَ حتَّى رأسِها»، وزَمانيَّةً نحوُ: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، ويجبُ في مَجرورِها إذا كانَ مَسبوقاً بِذِي أجزاءٍ أنْ يَكونَ آخِراً كالمثالِ الأوَّلِ، أو مُتَّصِلاً بالآخِرِ، وذلك كالمثالِ الثَّاني، فلا يُقالُ: «سَهِرتُ البارحةَ حتَّى نِصفِها»، خِلافاً لابنِ مالكٍ.

والغالِبُ فِيما بعدَ «حتَّى» الجارَّةِ أنْ يَكونَ داخلاً في حُكمِ ما قبلَها، بِخلافِ ما بعدَ «إلى» فإنَّ الغالبَ فيه عَدمُ الدُّخولِ، قالَ العِصاميُّ: ومَذهبُ المحقِّقينَ أنَّه إذا لم يَكنْ معها قرينةٌ تَقتَضي الدُّخولَ، أو عدَمَ الدُّخولِ، حُكِمَ لما بعدَها بِالدُّخولِ، ويُحكَمُ في مثلِ ذَلك لِما بعدَ «إلى» بعَدمِ الدُّخولِ؛ حَملاً على الغالبِ في البابَينِ، ولا خِلافَ في «حتَّى» العاطفةِ في وُجوبِ دُخولِ ما بعدَ «حتَّى»[1]؛ لأنَّ العاطفَ بِمَنزِلةِ الواوِ.

(١) الأولى: (ما بعدها)؛ إذ المقام مَقامُ إضمارٍ.

والواوِ، والتَّاءِ، .....

الكواكب الدرية

(والواوِ)، وهي: لِلقَسَمِ كـ«واللهِ»، «والَّذي نَفسي بِيَدِهِ»، ومنهُ: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا﴾ [المرسلات: ١]، ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلۡبُرُوجِ﴾ [البروج: ١]، ونحوُها مِن السُّوَرِ المفتتَحةِ بالواوِ.

وقيلَ:[١] هي على حذفِ «رَبِّ» ـ بفتحِ الرَّاءِ ـ مُضافاً إلى المَجرورِ بعدَه، أي: ورَبِّ النَّجمِ، ورَبِّ المُرسَلاتِ؛ لأنَّه لا يُحلَفُ بِغيرِه تعالى؛ وأُجيبَ بأنَّ المنعَ في حقِّ العَبدِ، وأمَّا المعبُودُ فله أنْ يُقسِمَ بما شاءَ، وفي الإقسامِ بها إيذانٌ بعَظَمةِ مُلكِهِ، وقُوَّةِ سُلطانِهِ، قالَ الشَّيخُ عبدُ الملكِ العِصاميُّ: ولا تَتعلَّقُ إلَّا بمَحذوفٍ نحوُ: ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: ٢]، فإنْ تَلَتْها واوٌ أُخرى نحوُ: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ﴾ [التين: ١]، فالثَّانيةُ للعَطفِ، وإلَّا لاحتاجَ كلٌّ مِن القَسَمينِ إلى جوابٍ. قالهُ في «المُغني».

(والتَّاءِ) المثنَّاةِ فَوقُ، وهي: لِلقَسَمِ أيضاً، والغالبُ دُخولُها على الاسمِ الأَعظمِ نحوُ: ﴿تَٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٧٣]، قالَ بَعضُهم: والأصلُ في حُروفِ القَسَمِ الباءُ، والواوُ بدلٌ منها، والتَّاءُ بدلٌ مِن الواوِ، وفيها زيادةُ معنى التَّعجُّبِ، قالَ الزَّمخشريُّ في قولِهِ تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]: كأنَّه يَعجَبُ مِن تَسهيلِ الكَيدِ على يَدِهِ وتَأَتِّيهِ، مع عُتوِّ نُمرودَ وقَهْرِهِ. اهـ[٢]. ولم يَذكُرِ المصنِّفُ الباءَ المُوحَّدَةَ التي هي أصلُ حُروفِ القَسَمِ؛ اكتِفاءً عنها بقَولِهِ أوَّلاً: (وفي والباءِ)؛ فإنَّها شاملةٌ لِباءِ القَسَمِ.

تَنبيه: بقيَ مِن حُروفِ القَسَمِ حَرفانِ:

الأوَّلُ: الهمزةُ، وتَختَصُّ بالاسمِ الأعظَمِ، وهو الجَلالةُ، وهي إمَّا همزةٌ مَفتوحةٌ يَليها ألفٌ، وتُسمِّيها المغاربةُ مجازاً: همزةَ الاستفهامِ[٣]، كقَولِهِ ﷺ: «**آللهِ مَا أَجْلَسَكُم إِلَّا ذَلِكَ؟**»[٤]، أصلُه: بِالله، فعُوِّضَتِ الهمزةُ عن الباءِ، وإمَّا همزةُ قَطعٍ مَقصورةٌ، يُقالُ:

---

(١) ظاهرُ سياقِه أن ما سيَأتي مُخالفٌ لِما سبَق، مع أنه لا مُعارَضةَ بينَهما، فلو عبَّر بغيرِ ذلك لكان أحسَنَ.

(٢) انظُر «الكشاف» ففيه زِيادة، ومنها ما نقَله الشارح عن بعضِهم آنفاً.

(٣) أي: وليس استِفهاماً حقيقةً، وقال الرَّضي: بل هو استِفهامٌ حَقيقي.

(٤) جزء من حديث صحيحٍ أخرجه مُسلم (٦٨٥٧) عن مُعاويةَ رضي الله عنه.

. . . . . .

الكواكب الدرية

«واللهِ لَأَخْرُجَنَّ»، فتَقولُ: «أفَأللهِ ـ أو فأللهِ[١] ـ لَتَخْرُجَنَّ؟» ـ بقَطعِ الهمزةِ ـ، أصلُه: أفبِاللهِ، فحُذِفَتِ الباءُ وأُبدِلَ منها الهمزةُ، والفاءُ عاطفةٌ على كلامِ المخاطَبِ. والخَفضُ بالهمزةِ نَفسِها عندَ الأَخفشِ وأَصحابِهِ، واختارَهُ كثيرُونَ، وبحرفِ القَسَمِ المَحذُوفِ عندَ الكوفيِّ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ، قالَ ابنُ عَنقاء في «حواشي البَهجةِ»: وهو الأصحُّ.

والثَّاني: «ها»، عَدَّها كَثيرونَ ـ كابنِ عُصفورٍ وأبي حيَّان ـ مِن حُروفِ القَسَمِ، وتُسمِّيها المغاربةُ: (ها التَّنبيه)[٢]، وتَختصُّ أيضاً بالاسمِ الأعظمِ، ولَك في ألفِها الإثباتُ والحذفُ، وفي الهمزةِ[٣] القَطعُ والوَصلُ، فالصُّوَرُ أربعٌ: «ها أللهِ، ها اللهِ، هأللهِ، هاللهِ»، وهي عِوَضٌ عن واوِ القَسَمِ، والأصحُّ أنَّ الجرَّ بالواوِ المَحذوفةِ[٤]، ولا بُدَّ أنْ يَجيءَ بلَفظِ «ذَا» بعدَ المُقسَمِ به؛ لأنَّ «ها» مِن تمامِ اسمِ الإشارةِ؛ لكونِهِ حرفَ تَنبيهٍ قُدِّمَ ليَكونَ عِوضاً عن حُروفِ القَسَمِ نحوُ: «ها اللهِ ذَا»[٥].

وعدَّ بَعضُهم[٦] مِن حُروفِ القَسَمِ الكافَ، نحوُ: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ﴾ [الأنفال: ٥]، والصَّحيحُ أنَّها خبرٌ لمَحذوفٍ، أي: وذلك كما أَخرَجَكَ، والإشارةُ إلى ما فُهِمَ مِن سِياقِ ما قبلَه، أي: هذه الحالةُ في كراهِيَتِهم إيَّاها كحالِ إخراجِكَ لِلحربِ في كراهَتِهِم له.

وأمَّا «أيمُنُ» المُستعمَلُ في القَسَمِ نحوُ: «أَيمُنُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ»، فالصَّحيحُ أنَّه اسمٌ مُبتَدأٌ مَحذوفُ الخَبرِ، أي: «أَيمُنُ اللهِ قَسَمي»، وكذا «وايمُ اللهِ» بهمزةِ وَصلٍ عند الجُمهورِ، فإنَّه اسمٌ مُبتَدأٌ، وخبرُه مَحذوفٌ: أي: وايمُ اللهِ قَسَمي.

---

(١) أي: بغير همزة استِفهام.

(٢) أي: لأنها (ها) التنبيه المعهُودةُ وحرفُ القسمِ الجارُّ محذوفٌ، واختُلف فيها هل هي عِوَضٌ منه على قَولَين، وسيُشير الشارحُ إلى شيءٍ من ذلك.

(٣) أي: همزةِ لفظ الجلالةِ.

(٤) عكَس بعضُهم لِيسلَم مِن حذفِ الجارِّ وإبقاءِ عَملِه.

(٥) أي: فالأصلُ: إِي واللهِ لَلأمرُ هَذا، فحُذف الأمرُ لِكثرة استِعمالهم هذا في كلامِهم؛ وقُدِّم (ها) كما قُدِّم في قَولهم: (ها هو ذَا)، و(ها أنَا ذَا). أفادَه سيبَويه.

(٦) هو أبو عُبَيدة كما في «المغني»، وقد بالَغُوا في الردِّ عليه والتَّشنيعِ على قائلِه وحاكِيه.

و«رُبَّ، .....

الكواكب الدرية

ويُجابُ القَسَمُ بغيرِ السُّؤالِ باللَّامِ نحوُ: «واللهِ لَزيدٌ قائمٌ»، وبـ«إنَّ» نحوُ: «واللهِ إنَّ زيداً قائمٌ»، وبـ«ما، ولا» النَّافِيَتَينِ نحوُ: «واللهِ ما زيدٌ بِقائمٍ، ولا يَقومُ زيدٌ»، وقد يُحذَفُ حرفُ النَّفيِ لِقَرينةٍ نحوُ: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: تاللهِ لا تَفْتَؤُ.

وأمَّا قَسَمُ السُّؤالِ، فلا يُجابُ إلَّا بما فيه مَعنى الطَّلبِ نحوُ: «باللهِ أَخْبِرْني»، و«بِاللهِ هل قامَ زيدٌ؟».

وقد يُحذَفُ جَوابُ القَسَمِ إذا اعترَضَ بينَ أجزاءِ الجُملةِ نحوُ: «زيدٌ واللهِ قائمٌ»، أو تَقَدَّمَتْ عليه نحوُ: «زيدٌ قائمٌ واللهِ»؛ لِدَلالةِ الجُملةِ عليه.

(و«رُبَّ») بِضَمِّ الرَّاءِ وفَتحها، وتَشديدِ الباءِ مَفتوحةً[١]، ويَجوزُ إلحاقُها تاءَ التَّأنيثِ المَفتوحةَ[٢]، وهي: لِلتَّقليلِ حقيقةً، إلَّا أنَّها استُعمِلَتْ في التَّكثيرِ كثيراً حتَّى صارَ استِعمالُها فيه كالحقيقةِ، وفي التَّقليلِ كالمجازِ المُحتاجِ إلى قَرينةٍ.

وفِعلُها الذي تَتَعَلَّقُ به يَجبُ أنْ يَكونَ ماضياً؛ لأنَّها لِتَقليلِ ما ثبَتَ نحوُ: «رُبَّ رَجلٍ كريمٍ لَقِيتُهُ»، وأمَّا قولُه تَعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢]، فإنَّما دَخَلَتْ «رُبَّ» على المستقبَلِ لأنَّ مثلَ هذا المستقبَلِ في القرآنِ بمنزلةِ الماضي؛ لِتَحقُّقِ وُقوعِهِ مِن حيثُ إنَّه مِن أخبارِ اللهِ، وهي صِدقٌ لا يَختلفُ[٣]، ولِذا كثيراً ما تَرِدُ نظائرُه بِلَفظِ الماضي كقَولِهِ تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾ [الزمر: ٧٣]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ونحوِ ذلك، والمُضِيُّ في المعنى كافٍ، بل قيلَ: إنَّ دُخولَها على [الفعلِ] الماضي غالِبٌ، لا واجبٌ؛ لِوُرودِهِ في القُرآنِ كهَذه الآيةِ، وأشعارِ العَربِ كقَولِهِ: [مجزوء الكامل]

يـــا رُبَّ قـــائِـــلـــةٍ غَـــداً: يـــا لَـــهْـــفَ أُمِّ مُـــعـــاوِيَـــه[٤]

---

(١) ويجوز تخفيفُها أيضاً، وقُرئ في المتواتِر بالوجهَين في سورة ﴿رُبَمَا﴾.

(٢) لعلَّه اقتصر على الأشهَرِ، وإلَّا فيَجوز فيها الضم وغيرُه، بل يَتَّصل بها أيضاً (ما) مجردةً عن التاء أو معها، فيَبلُغ مجموعُ لُغاتِها سَبعِين.

(٣) الظاهر أنه أراد: لا يَتخلَّف.

(٤) البيت: لهند زَوجِ أبي سُفيانَ وأُمِّ مُعاويةَ ﷺ، مِن أبياتٍ قالَتها في وَقعةِ بَدر التي قُتِل فيها أبُوها وأَخوها وعَمُّها. =

ومُذْ، ومُنذُ».

الكواكب الدرية

(و«مُذْ، ومُنْذُ») بضمِّ المِيمَينِ، قالَ ابنُ مالكٍ: وكَسرُها لغةُ بَني سُلَيم[١]، ولا يَجُرَّانِ إلَّا لزمنٍ[٢] مُعيَّنٍ غيرِ مُستقبَلٍ، وهما حينئِذٍ بمعنى «مِن» الابتدائيَّةِ إنْ كانَ الزَّمانُ ماضياً، كقولِهِ: [الكامل]

أَقْوَينَ مُذْ حِجَجٍ ..... [٣]

= **اللغة:** (اللَّهْف): الأسَى والحزن، وقيل: هو الأسَى على شيء يَفُوتك بعد أن تُشارِفَه وتُقارِبَه، وفِعلُه: لَهِف يَلهَفُ، وقَولُهم: (يا لَهف) كلمةٌ يُتحسَّرُ بها على ما فات، وليس المَقصودُ بها حَقيقةَ النِّداء.

الإعراب: «يا»: حرفُ تَنبيه، أو حرفُ نِداءٍ والمنادَى مَحذوف، أي: يا قَومِ مثلاً. «رُبَّ»: حرفُ تكثير وجرٍّ شَبيه بالزائد لا يَتعلَّق بِشَيء. «قائلةٍ»: مُبتدأ مرفوع تقديراً مجرورٌ لفظاً بـ(رُبَّ)، وهو في الأصل صفة لمَوصوف مَحذوف، أي: يا رُبَّ امرأةٍ قائِلة، فلا يَرِد أنَّ مجرورَ (رُبَّ) يلزَمُ وصفُه. ثم إنَّ خبرَ المبتدأ مَحذوف تَقديرُه: مَوجودةٌ، أو: تَصدُقُ في قولِها. «غداً»: ظرفُ زمان مَنصُوب بـ(قائِلة). «يا»: حرف نِداء ونُدْبةٍ. «لهفَ»: مُنادًى مندوب مَنصُوب، وهو مُضاف، و«أُمِّ»: مُضافٌ إليه مجرور مِن إضافة المصدرِ لِفاعله، وهو مُضاف أيضاً، و«مُعاوِيَه»: مُضافٌ إليه مجرور بفتحة لِلعَلَميَّة والتأنيث اللَّفظي مَنع ظُهورَها سُكون القافيَة. وجملةُ (يا لهفَ أمِّ مُعاوية) في محل نَصب مَقُول القَول.

والشاهدُ فيه: دُخولُ (رُبَّ) على المستقبَل وهو (قائِلة)؛ بدَليلِ أنه عاملٌ في الظَّرفِ المُستقبَل وهو (غداً)، فدلَّ على جوازِ استِقبالِ ما بعدَ (رُبَّ) وعَدمِ وُجوب مُضيِّه وإن كان دُخُولها على الماضي هو الغالبَ، قال البَغداديُّ: ولا يخفى أنَّ الخِلافَ في جواز استِقبال ما بعدَ (رُبَّ) إنما هو في جَوابها العامِلِ في مَوضِع مَجرُورها، وأمَّا وُقوعُ المُستقبَل صفةً لِمَجرُورِها فلا يَمنَعُه أحدٌ. اهـ فتأمَّل!

(١) وقال أبو حيانَ: حَكى اللِّحياني في «نَوادِره» كسرَ (منذُ) عن بَني سُليم، وكسرَ (مذ) عن عُكْل. «الهمع».

(٢) كذا في الأصل.

(٣) قطعةٌ من بيت هو مَطلعُ قَصيدة لزُهير بن أبي سُلمى في مَدح هَرِم، وهو قولُه:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجرِ ... أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دَهْرِ

على أنَّ نُقَّادَ الشعرِ نَسَبُوا هذا البيتَ والبيتَين بعدَه إلى حَمَّادٍ الرَّاوية، وعِبارةُ العينيِّ بعد أن أنشدَ القَصيدةَ كاملةً ورابعُ أبياتِها قولُه الآتي: (دَع ذا... إلخ): على أنَّ الأبياتَ الثَّلاثةَ التي مِن أوَّلِ هَذه القَصيدةِ لم يَصِحَّ أنَّها لِزُهير، وقد رُوِيَ أنَّ هارُونَ الرَّشيدَ قال لِلمُفضَّلِ: كيف بَدأ زُهَير شِعرَه بِقَوله:

دَع ذَا وعُدَّ القَولَ في هَرِمِ ... خَيرِ الكُهُولِ وسَيِّدِ الحَضْرِ

ولم يَتَقدَّم قبل ذلك شيءٌ يَنصَرِف إليه؟ فقال المُفضَّل: قد جَرَت عادةُ العرب أن يُقَدِّموا قبل المَديح نَسيباً ووَصفَ إبلٍ ونَحوَ ذلك، وكان زُهَير هَمَّ بِذلك، ثُمَّ قال لِنَفسِه: دَع هذا الذي هَمَمتَ بِه مِمَّا جَرَتْ به العادةُ، =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وقَولِهِ: [الطويل]

ورَبْــعٍ عَــفَــتْ آثــارُه مُــنــذُ أَزْمــانِ[١]

= واصرِفْ قَولَك إلى مَدحِ هَرِم، فهو أَولى مَن بُدِئَ بِذِكره في الكلامِ. فاستَحسنَ الرَّشيدُ قَولَه، وكان حَمادٌ الراويةُ حاضراً فقال: يا أميرَ المُؤمنِين! ليس هذا أولَ الشِّعر، ولكنْ قَبلَه: (لِمَن الدِّيارُ. . .) إلى أن قرَأ الأبياتَ الثلاثة، فالتَفَتَ الرشيدُ إلى المُفضَّل، فقال: ألم تَقُل: إنَّ (دَع ذَا) هو أوَّلُ الشِّعر؟! فقال: ما سَمِعتُ بِهَذه الرِّواية إلا يَومِي هذَا، ويُوشِكُ أن تكونَ مَصنُوعةً، فقال الرشيد لِحَماد: اصدُقني، فقال: يا أميرَ المُؤمِنين أنا زِدتُ فيها هَذه الأبيات، فقال الرشيدُ: مَن أراد الثِّقةَ والرِّوايةَ الصَّحيحةَ فعلَيه بِالمُفضَّل، ومَن أراد الاستِكثارَ والتوسُّعَ فعلَيه بِحَماد. اهـ

اللغة: (الدِّيار): جمعُ دارٍ. و(القُنَّة): أعلَى الجبَل، والباء الداخِلةُ عليها ظرفيَّة بمعنى (في). و(الحِجر): حِجرُ ثَمودَ، وهي مَنازلهم بِناحية الشام عند وادِي القُرى. و(أقوَين): أقفَرْنَ وخَلَونَ من سُكَّانهنَّ. و(الحِجَج) بكسرِ الحاء: جمعُ (حِجَّة) بِكَسرها أيضاً، وهي السَّنَة. و(الدَّهر): الزَّمان.

المعنى: يَتعجَّب الشاعرُ من شِدَّة خَرابِ الدِّيار بِالمكان المَذكور حتى كأنَّها لا تُعرَف ولا يُعرَف سُكَّانُها وأَصحابُها، ويتأسَّف على ساكِنِي تلك الدِّيار وهُم أحبَّتُه، مُخرجاً كلامَه في صورةِ الاستفهام وإن كان عالماً بجَواب ذلك.

الإعراب: «**لِمَن**»: اللام جارَّة، و(مَن) اسم استفهام مجرورٌ بها، وشبهُ الجملة خبرٌ مُقدَّم. «**الديارُ**»: مُبتدأ مُؤخَّر. «**بِقُنَّة**»: جار ومَجرور مُتعلِّق بمحذوف في مَحلِّ نصب حال من (الدِّيار) أو مِن ضَميرِه المُستتر في الجارِّ والمجرور، والعاملُ فيه الاستِقرارُ المحذوف، والتَّقدير: لِمَن الديارُ كائنةً بِقُنَّة الحِجر؟ و(قُنة): مُضاف، و«**الحِجرِ**»: مُضاف إليه. «**أقوَين**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصالِه بِنُون النِّسوة الفاعل، والجُملةُ حالٌ مِن ذلك الضَّمير أيضاً. «**مُذ**»: حرفُ جر بمنزِلة (مِن). «**حِجَجٍ**»: اسم مجرور بها، وشِبهُ الجملةِ مُتعلِّق بـ(أقوَين). الواو: عاطفة، «**مُذ دَهرٍ**»: جار ومَجرور عطفٌ على ما قبلَهما.

والشاهدُ فيه: مَجيء (مُذ) في كِلا الموضِعَين حرفَ جرٍّ بمعنى (مِن) ـ أي: لابتِداء الغايَةِ الزَّمانية ـ لِكون مَدخولِهما ماضياً، واقتَصر الشارح على الموضِع الأول اختصاراً.

(١) عجزُ بيتٍ هو مَطلعُ قصيدةٍ مَشهورةٍ لامرئ القَيس بن حُجْر الكِندي، وصَدرُه:

قِــفَــا نَــبــكِ مِــن ذِكــرَى حَــبِــيــبٍ وعِــرْفــانِ

اللغة: (قِفا): أمرٌ من الوُقوف، وهو خِطابٌ لِلواحِد بِلَفظ الاثنَين على عادةِ العَرب، أو بِلَفظِ الواحد والألفُ بَدلٌ مِن نونِ التوكيد الخَفيفة إجراءً لِلوصل مُجرَى الوَقف، وأصلُه: قِفَنْ. (ذِكرَى): تَذكُّر. (عِرفان): مَعرِفة، وذَكر بعضُهم أنَّه اسمٌ مُغنِّيَة. (الرَّبعُ): الدارُ بِعَينها حيثُ ما كانَت، ويُروى: (ورَسمٍ)، وهو ما بَقي مِن آثار =

. . . . . .

أي: مِن حِجَجٍ، ومِن أَزمانٍ، وبمعنى «في» الظَّرفيَّةِ إنْ كانَ حاضِراً نحوُ: «ما رَأَيتُه مُذْ لَيلَتِنا، ومُنذُ يَومِنا»، أي: في لَيلَتِنا، وفي يَومِنا، وبمعنَى «مِن» و«إلى» معاً إنْ كانَ مَعدوداً، نحوُ: «ما رأيتُه مُذْ ـ أو مُنذُ ـ يَومَينِ» أي: مِن أوَّلِ هذه المُدَّةِ إلى انتهائِها[١]. أمَّا الزَّمانُ المُستقبَلُ وغيرُ المُعيَّنِ، فلا يَدخُلانِ عليه، لا يُقالُ: «لا أَراهُ مُذْ ـ أو مُنذُ ـ غدٍ»، ولا: «ما رَأيتُه مُذْ ـ أو مُنذُ ـ حينٍ».

فإنْ أَتى بعدَهما جُملةٌ حُكِمَ بِظَرفيَّتِهما وإضافتِهما إليها، أو إلى زمانٍ مُضافٍ إليها[٢]، نحوُ: «ما رأيتُه مُذْ جاءَني، أو مُنذُ كانَ عِندي»، أو أتَى بعدَهما اسمُ زمانٍ مَرفوعٌ كـ«لم أَرَهُ مُذْ يَومنا[٣]، أو مُنذُ يومُ الاثنينِ»، فهما مُبتدأٌ وما بَعدَهما خبرٌ، أو بِالعكسِ.

ومَعناهما[٤]: الأمَدُ: أي: جميعُ المُدَّةِ إنْ كانَ حاضراً أو مَعدُوداً، وأوَّلُ المدَّةِ إنْ كانَ ماضياً، أي: مُدَّةُ انتفاءِ الرُّؤيةِ يَومانِ، أو أوَّلُ مُدَّتِهِ ـ أي: انقطاعِها ـ يومُ الاثنينِ، وعلى هذا فالكلامُ جُملتانِ مُستأنَفَتانِ؛ لأنَّ جُملةَ «مُذْ، ومُنذُ» جوابٌ لِسُؤالٍ مُقدَّرٍ.

= الدار لاصِقاً بِالأَرض. (عَفَت آثارُه): يُروَى: (آياتُه)، أي: دَرَسَت وانمَحَت عَلاماتُه التي يُستَدَلُّ بها عليه. (أزمان): جمعُ زَمَن، وأما زَمان فجَمعُه (أزمِنَة).

المعنى: يقولُ: قِفَا أو قِف أيُّها المخاطبُ لِنَبكِيَ من أجلِ تَذكُّرِ أحبابِنا، ومِن تَذكُّرِ الدارِ التي درَسَت وانمَحَت مَعالِمُها منذُ أوقاتٍ طَويلة. «فتح القَريب».

الإعراب: «قِفَا»: فِعل أمرٍ مبنيٌّ على حَذفِ النون، وألفُ الاثنَين: فاعِلُه. «نَبكِ»: فعلٌ مُضارع مجزوم في جوابِ الأَمر بحذف الياء، وفاعلُه: نحنُ. «مِن ذِكرَى»: جار ومجرورٌ مُتعلِّق بـ(نبكِ)، و(ذِكرى): مُضاف. «حَبيبٍ»: مُضاف إليه. «وعِرفانِ»: عَطفٌ على (حبيبٍ). «ورَبعٍ»: كالذي قبلَه، وقيل: معطوفٌ على (ذِكرى). «عفَت»: فعلٌ ماضٍ، والتاءُ: لِلتأنيث. «آثارُه»: فاعلُ (عفَت) مَرفوع، وضميرُ الغائب: مُضاف إليه. وجُملة (عَفَت آثارُه) في محلِّ جر صفة لـ(رَبعٍ). «مُنذُ»: حرفُ جر. «أزمانٍ»: مَجرور بـ(مُنذُ)، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بـ(عَفَتْ).

والشاهدُ فيه: مَجيءُ (مُنذُ) بمعنَى (مِن) الابتدائيَّة لجرِّها الزمانَ الماضي.

(١) أي: فهما داخِلان على الزَّمان الذي وَقع فيه ابتِداءُ الفعل وانتِهاؤُه.

(٢) أي: على الخلاف في ذلك؛ إذ مَن قدَّر الاسم خصَّهما به وجوباً.

(٣) كذا في الأصل، والصواب: (مذ يومان)، وعليه تفسيرُه الآتي، فالظاهرُ أن النون تقدَّمت على الألف حينَ الطبع.

(٤) أي: على الإعراب الأولِ لا غيرُ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

تَنبيه: جُملةُ ما ذكَره أيضاً[١] مِن حُروفِ الجرِّ أربعةَ عَشَرَ حرفاً، وكلُّها مُستَوِيةٌ في الاختِصاصِ بالأسماءِ، والدُّخولِ عليها، وبقيَ على المصنِّفِ مِن حُروفِ الجرِّ: «حاشَا، وعَدَا، وخَلا»، ولعلَّهُ اكتَفى بِذكرِها في الاستِثناءِ، و«لَعلَّ» في لُغةِ عُقَيلٍ كقولِ الشَّاعرِ:

[الطويل]

فقُلْتُ: ادْعُ أُخرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ ثانِياً ... لَعلَّ أَبي المِغوارِ مِنْكَ قَرِيبُ[٢]

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) **البيتُ**: من قَصِيدة لِكَعب بن سَعد الغَنَوِيِّ وهو شاعر إسلاميٌّ، يَرثِي بها أخاه شَبيباً، وقبلَ البيتِ قولُه:

وداعٍ دَعَا: يا مَن يُجِيبُ إِلَى النَّدَى ... فلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِند ذَاكَ مُجِيبُ

ثم المعروفُ في بَيت الشاهد: (جَهرةً) أو (دَعوةً) بدلَ (ثانياً).

اللغة: (الداعِي): السائل، و(يُجِيب): مِن أجابَه أي: رَدَّ جوابَه، ومَفعُوله محذوفٌ أي: يُجِيبُ الداعيَ. و(النَّدى) ههنا: الجُود. (فلم يَستَجبه) أي: فلم يَستجِب له، يتعدَّى تارةً بِنَفسِهِ وتارةً باللام، وقيل: حَمل (استَجاب) على معنَى (أجاب) فعدَّاه مِثلَه بدليلِ قَولِه: (مُجيب). (أبو المِغوار): كُنيةُ أخي الشاعر شَبِيبٍ، وهو رَجلٌ من أكابرِ الكُرَماء.

المعنى: رُبَّ سائلٍ طالبٍ لِلمعروفِ نادَى في الناس: هل مِن كَرِيم يُجيبُ المُحتاجَ؟ فلم يُلتَفَت إليه ولم يُجِبه أحدٌ، فقُلتُ له حينئذٍ: ادعُ مَرَّةً أُخرى، وارفَع صَوتَك بِالنِّداء، لَعلَّ أخي أبَا المِغوار قَريبٌ منك فيَسمعك ويُجيبُك كما كان يَفعَلُ في حَياتِه، وهذا مِن شِدَّة وَلَهِه به وذُهولِه من عِظَم مُصابِه بِأَخيه، وإلا فكيفَ يَرجو أن يُجِيبَ الدَّاعي وهو تحت التُّراب؟

الإعراب: الفاء: حرف عَطف، «قُلتُ»: فعل وفاعل، والجملةُ عطفٌ على ما قبلها. «ادعُ»: فعلُ أمرٍ مبني على حَذف الواوِ، وفاعلُه: أنتَ. «أُخرى»: صفة لِمَوصوف مَحذوف واقع مفعولاً مطلقاً لِـ(ادعُ)، والتَّقدير: ادعُ دَعوةً أُخرى، وجملةُ (ادعُ... إلخ) في مَحلِّ نَصب مَقُول القول. الواو: عاطفة، «ارفَع»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السكون وحُرِّك بالكسر لالتِقاءِ الساكنَين، وفاعلُه: أنتَ، والجملةُ عطفٌ على (ادعُ...). «الصوتَ»: مفعولُه. «جَهرةً»: مَفعول مُطلَق لـ(ارفع)، أو لِفعل مَحذوف تقديره: اجهَر جَهرةً، ويَجوزُ أن يكون حالاً من فاعِل (ارفَع) أي: حالَ كونك مُجاهراً بِه، وقال العيني: (دَعوةً): نَصبٌ على التَّعليل، أي: لأجلِ الدَّعوةِ. «لعلَّ»: حرفُ جر شَبيه بالزائد لا يَتعلَّق بِشَيء. «أبي»: مُبتدأ مرفوع، منع من ظُهورِ علامةِ رفعِه وهي الواو اشتِغالُ المَحلِّ بالياء المَأتي بها لأجلِ حرفِ الجر الشَّبيهِ بالزائد، و(أبي): مُضاف، و«المِغوار»: مُضافٌ إليه. «منك»: مُتعلِّقٌ بـ(قَريب) الآتي. «قَريبُ»: خبرُ المبتدأ، وجملةُ (لعلَّ أبي المِغوار... إلخ) تَعليل للأمر بِرفع الصوت لا محلَّ لها مِن الإعراب.

والشاهدُ فيه: جرُّ (لعلَّ) لِلاسم بعدَها على لُغة عُقَيل.

. . . . . .

الكواكب الدرية

و«لولَا» الامتِناعيَّةُ إذا تَلاها ضَميرٌ مُتَّصِلٌ نحوُ: «لَولايَ، ولَولاه، ولَولاكَ لَكانَ كذا»[١]، فهي حرفُ جرٍّ مُختصٌّ بالضَّميرِ[٢]، والأكثرُ أنْ يُقالَ: «لَولا أنا، ولولا أَنتَ، ولولا هو»[٣].

و«مَتى» في لُغةِ هُذَيلٍ، وتَأتي بمعنى: «مِن» كـ«أَخْرَجَها متى كُمِّهِ» أي: مِن كُمِّهِ، وبمعنَى «في» الظَّرفيَّةِ كـ«وَضَعَها مَتى كُمِّهِ» أي: في كُمِّهِ.

و«كَي» التَّعليليَّةُ، ولا تَجُرُّ إلَّا «ما» الاستِفهاميَّةَ، يُقالُ: «جِئتُكَ أمسِ»، فتَقولُ: «كَيْمَه؟» أي: لِمَه؟ والهاءُ للسَّكتِ، وحُذِفَتْ ألفُ «ما» لِدُخولِ حرفِ الجرِّ عليها، والغالبُ جرُّها لـ«أنْ» المصدريَّةِ وصِلَتِها نحوُ: «جِئتُكَ كيْ تُكرِمَني» إذا قَدَّرتَ «أنْ» بعدَها، أي: جِئتُكَ لإكرامِكَ إيَّايَ، و«ما» المصدَريَّةِ وصِلَتِها نحوُ: «جاءَكم زَيدٌ كَيْما تُكرِمونَهُ»، أي: لإكرامِهِ، فإنْ قُلتَ: «كَيْما تُكرِمُوهُ» بحذفِ النُّونِ، فـ«ما» زائدةٌ، و«كي» حينئِذٍ مَصدريَّةٌ ناصِبَةٌ بِنَفسِها، وإنْ قدَّرتَ النَّصبَ بـ«أنْ» مُضمَرةً فـ«كي» تَعليليَّةٌ جارَّةٌ.

تَنبيهٌ آخَرُ: اعلَمْ أنَّه لا بُدَّ لحرفِ الجرِّ غالباً مِن مُتَعَلَّقٍ ـ بفتحِ اللَّامِ ـ، ولا بُدَّ أنْ يَكونَ فِعلاً، أو اسماً يَعمَلُ عمَلَهُ كالمصدَرِ، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المَفعولِ، والصِّفةِ المُشبَّهَةِ، واسمِ التَّفضيلِ، وفي تَعلُّقِهِ بالفعلِ النَّاقصِ نحو: «كانَ» وأَخواتِها والجامدِ نحو: «نِعْمَ، وبِئْسَ، وعَسى» خِلافٌ، والأظهَرُ أنَّه يَتَعَلَّقُ به. وقَولُنا: (غالباً) لِلاحترازِ عن الزَّائدِ، فإنَّه لا يَتعَلَّقُ بشيءٍ، كالباءِ في ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، و«مِن» في قولِهِ تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]؛ لأنَّ الزَّائدَ إنَّما جِيءَ به لِلتَّقويةِ والتَّأكيدِ، لا لِلرَّبطِ، بخلافِ غيرِ الزَّائدِ؛ فإنَّه لمَّا قَصُرَتْ بعضُ الأفعالِ عن الوُصولِ إلى الأسماءِ أُعِينَتْ على ذلك بحُروفِ الجرِّ.

وفي مَعنى الزَّائدِ: «رُبَّ» وِفاقاً لابنِ هِشامٍ، وخِلافاً لِلجُمهورِ كما سيَأتي، و«لولَا، ولَعلَّ» فإنَّهما كالزَّائدِ مِن حيثُ الإعرابُ، لا المعنَى، فلا يَتعلَّقانِ بشيءٍ، ومحلُّ مَجرورِها[٤]

---

(١) وهو مَسموعٌ وإن كان قليلاً، خِلافاً لِلمُبرد الذي أنكرَه.

(٢) ولا تَتعلَّق بشيءٍ، ومَوضعُ المَجرور بها رَفعٌ بالابتداء، والخبرُ مَحذوف. وسيُنبِّه الشارح على ذلك.

(٣) كقَوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

(٤) هكذا بِضَمير الإفرادِ لا التَّثنيةِ في الأصل، وعليه فالكلامُ الآن في الثلاثةِ أعني (رُبَّ ولولَا ولعلَّ)، بخلافِ قولِه =

فالسَّبْعةُ الأُولى تَجُرُّ الظَّاهِرَ والمُضْمَرَ، نَحوُ: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [يونس: ٤]، ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، .....

الكواكب الدرية

رفعٌ بِالابتداءِ، وقد سُمِعَ رَفعُهُ في «لَعلَّ أبي المِغوارِ»[1]، ولا يُتبَعُ مَجرُورُها إلَّا بِالرَّفعِ، حتَّى على القَولِ بأنَّها مُعدِّيةٌ، وأنَّها تَتَعَلَّقُ بفعلٍ مَحذوفٍ وُجوباً.

(فالسَّبعَةُ الأُولَى) مِن حُروفِ الجرِّ التي ذكَرَها المصنِّفُ رَحمهُ اللهُ تعالى (تَجُرُّ الظَّاهِرَ) مِن الأسماءِ، (والمُضمَرَ)، فهي مُشترَكةٌ بينَهما، ولهذا قَدَّمَها، ثمَّ شَرعَ يُمثِّلُ لها على التَّرتيبِ، فقالَ: (نَحوُ: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾)، وإعرابُه: «منكَ»: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿وَمِن نُّوحٍ﴾: كذلكَ، الأوَّلُ مثالٌ لجرِّ «مِن» لِلمُضمَرِ، والثَّاني مثالٌ لجرِّها لِلظَّاهرِ.

(﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾)، مثالٌ لجرِّ «إلى» لِلظَّاهرِ، وإعرابُه: ﴿إِلَى﴾: حرفُ جرٍّ، ولفظُ الجَلالةِ: مَجرورٌ بـ﴿إِلَى﴾، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ الهاءِ تَأدُّباً، والجُملةُ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مُقدَّمٌ، «مَرجِعُ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وكثيراً ما نَسمَعُ مَن يَقرأُ ـ ولا خِبرةَ له بِالعربيَّةِ ـ بكسرِ العَينِ، والذي سهَّلَ لهم ذلك مُجاوَرَتُها للجيمِ المَكسورةِ، فيَنبغي التَّفطُّنُ لذلك؛ فإنَّه لحنٌ، (﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾)، مثالٌ لجرِّ «إلى» لِلمُضمَرِ، وقولُه: (﴿جَمِيعًا﴾) بالنَّصبِ حالٌ مِن الكافِ، (﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾)، مثالٌ لجرِّ «عن» للظَّاهرِ، وإعرابُه: اللَّامُ: داخلةٌ في جوابِ قسمٍ مُقدَّر تَقديرُه: واللهِ لَتَرْكَبُنَّ، «تَرْكَبُنَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ المَحذوفةِ تَخفيفاً، وواوُ الجماعةِ المَحذوفةُ لالتقاءِ السَّاكنينِ ضميرٌ مُتَّصلٌ

= سابقاً: (فإنهما كالزائد... فلا يتعلَّقان) فإنه بِضَمير التَّثنيةِ العائد على (لولا، ولعلَّ) فقَط. نعم قولُه الآتي: (ولا يُتبعُ مجرورُها إلا بالرفع) لا يَصحُّ حملُه على الثَّلاثة ولا على الاثنَين، والسببُ ظاهرٌ، وقد رأيتُ هذه العبارةَ وما بعدَها من الكلامِ الذي هنا مَقصوراً في «غُرَر الدُّرَر» على (لولا) فقَط؛ إذ فرَّق هناك بين الحُرُوف الثلاثةِ وتكلَّم على أحكامِ كُلٍّ بانفِراد، فأخَذ الشارحُ أشياءَ من هنا وهناك وأدخَلَ بعضَها في بَعضٍ، والله المُستَعانُ.

(١) تقدَّم إنشادُه بتَمامِه قريباً.

﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، . . . . . .

في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والنُّونُ للتَّأكيدِ[١]، ﴿طَبَقًا﴾: مَفعولٌ به، ﴿عَن طَبَقٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ نصبٍ صفةٌ لـ﴿طَبَقًا﴾، وعبارةُ «الجَلالَينِ»: ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ أيُّها النَّاسُ، أصلُه: «لَتَرْكَبُونَنَّ» حُذِفَتْ نونُ الرَّفعِ لِتَوالي الأمثالِ، والواوُ لالتِقاءِ السَّاكنَينِ، ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾: حالاً بعدَ حالٍ، وهو الموتُ، ثمَّ الحياةُ وما بَعدَها مِن أهوالِ[٢] يومِ القِيامةِ. اهـ

(﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾)، مثالٌ لجرِّ «عن» لِلمُضمَرِ، وإعرابُه: ﴿رَّضِيَ﴾: فعلٌ ماضٍ: ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿عَنْهُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿رَّضِيَ﴾، ﴿وَرَضُوا۟﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «رَضيَ»: فعلٌ ماضٍ، وواوُ الجماعةِ: ضَميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿عَنْهُ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«رضُوا»، قالَ في «الجَلالَينِ»: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾ بِطاعتِهِ، ﴿وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ بِثَوابِهِ. اهـ، قالَ في «حَواشي الجَمَلِ»: قولُه: «بطاعتِهِ» أي: بِقَبولِها، أو بتَوفِيقِهم لها، وقولُه: «بثوابِهِ» أي: بإثابتِهِ إيَّاهم. اهـ، وعبارةُ الخازِنِ: قيلَ: معنى ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ﴾: رضيَ أعمالَهم، ﴿وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ لِما أعطاهم مِن الخيرِ والكرامةِ. انتَهت، وهذا بخلافِ قَولِنا في حقِّ الصَّحابيِّ مثلاً: «رضيَ اللهُ عنه»، فإنَّ المرادَ مِن ذلك الدُّعاءُ له بالرِّضا.

(﴿وَعَلَيْهَا﴾)، مثالٌ لجرِّ «على» لِلمُضمَرِ، وهو عائدٌ على الأنعامِ في قولِهِ تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمَ﴾ [غافر: ٧٩][٣]، وقد قيلَ: إنَّ المرادَ مِن الأنعامِ هنا الإبلُ خاصَّة، وهذا القيلُ هو الظَّاهرُ؛ لأنَّها التي تُوجَدُ بها المنافعُ المحكيَّةُ في الآيةِ، (﴿وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾)، مِثالٌ لجرِّ «على» لِلظَّاهرِ، وإعرابُه: «عَلى»: حرفُ جرٍّ، ﴿ٱلْفُلْكِ﴾: مَجرورٌ بـ«على» مُتعلِّقٌ بـ﴿تُحْمَلُونَ﴾، و﴿تُحْمَلُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثُبوتُ النُّونِ، وواوُ الجَماعةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، ولعلَّ المرادَ بقَولِهِ: ﴿تُحْمَلُونَ﴾ حملُ النِّساءِ والوِلدانِ عليها في الهَوادِجِ، وهذا هو السِّرُّ في فَصلِهِ عن الرُّكوبِ في قولِهِ تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوا۟﴾، وفي الجَمعِ بينها وبينَ الفُلكِ في الحَملِ؛ لِما بينَهما مِن المُناسبةِ التَّامَّةِ، حتَّى سُمِّيَتْ: سُفُنَ البَرِّ.

---

(١) في طبعة: علامةُ التأكيد.

(٢) في مطبوع «الجلالَين»: (من أحوال)، وكلاهُما له وجهٌ.

(٣) أو في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً﴾ إن كانت مأخوذة من سورة (المؤمنون).

﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ [الذاريات: ٢٠]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، ﴿ءَامِنُوا۟ بِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: ١١٦].

والسَّبْعةُ الأَخِيرَةُ تَختَصُّ بِالظَّاهِرِ، ولا تَدْخُلُ على المُضْمَرِ.

الكواكب الدرية

(﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾)، مثالٌ لجرِّ «في» لِلظَّاهرِ، وإعرابُهُ ظاهرٌ، والآياتُ: جمعُ آيةٍ، وهي العَلامةُ الدَّالَّةُ على وَحدانيَّةِ اللهِ تعالى، (﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾)، مثالٌ لجرِّ «في» لِلمُضمَرِ، وإعرابُه: «فيها»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مُقدَّمٌ، ﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، «تَشتَهي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بالياءِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿ٱلْأَنفُسُ﴾: فاعلٌ[1]، والضَّميرُ المَجرورُ بـ«في» يَعودُ على الجنَّةِ مَلَّكَنا اللهُ إيَّاها.

(﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾)، مثالٌ لجرِّ الباءِ لِلظَّاهرِ، وإعرابُه: ﴿ءَامِنُوا۟﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حَذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿بِٱللَّهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿ءَامِنُوا۟﴾، (﴿ءَامِنُوا۟ بِهِۦ﴾)، مثالٌ لجرِّ الباءِ لِلضَّميرِ، وإعرابُهُ كإعرابِ الذي قبلَهُ.

(﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾)، مثالٌ لجرِّ اللَّامِ لِلاسمِ الظَّاهرِ، وإعرابُه: ﴿لِلَّهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مقدَّمٌ، ﴿مَا﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، والجُملةُ صلةُ المَوصولِ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: استَقرَّ، والعائدُ الضَّميرُ المُستتِرُ في «استقرَّ»، (﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾)، مثالٌ لجرِّ اللَّامِ للضَّميرِ، وإعرابُهُ كإعرابِ الذي قبلَهُ.

(والسَّبعَةُ الأَخِيرَةُ) مِن حُروفِ الجرِّ التي ذَكرَها المصنِّفُ (تَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ) أي: بِخَفضِ الاسمِ الظَّاهرِ، (ولا تَدخُلُ على المُضْمَرِ):

أمَّا الكافُ فلِكَراهةِ اجتماعِ الكافَينِ عندَ دُخولِها على كافِ المخاطَبِ، وحُمِلَ بَقيَّةُ

(١) وجملة ﴿تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ لا محل لها صلة ﴿ما﴾.

. . . . . .

المضمَراتِ عليه؛ لأنَّ البابَ واحدٌ، مع الاستِغناءِ بـ«مِثل»؛ فإنَّها تَدخُلُ على المُظهَرِ والمُضمَرِ.

وأمَّا «حتَّى» فاكتِفاءً بـ«إلى»؛ فإنَّها لِلغايةِ وتَدخلُ على المُضمَرِ والمُظهَرِ، خِلافاً للمُبرِّدِ[١] فإنَّه أجازَ دُخولَها[٢] على المُضمَرِ كقَولِهِ: [الوافر]

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقصِدُ كُلَّ فَجٍّ ... تُرَجِّي مِنكَ أنْها[٣] لا تَخِيبُ[٤]

وهذَا عندَ الجَماعةِ ضَرُورةٌ.

---

(١) أي: والكوفيِّين.

(٢) أي: (حتَّى).

(٣) في هامش طبعة: يُقرأ بتخفيف (أن) لِيَتزنَ البيت. اهـ مُصححه.

(٤) **البيت:** لا يُعرَف قائله.

اللغة: (أتَت): جاءَت، والضمير للناقةِ على ما قيل. (حَتَّاك): إليك. و(الفَجُّ): الطَّريق الواسع بين جبلَين. (تُرجِّي): مِن التَّرجيَة بمعنى الرَّجاء، وجعَله بَعضُهم من الترجِّي بمعنى الرَّجاء أيضاً، فقال: (ترجَّى) بفَتح تاء المضارعة، وأصلُه: تترجَّى، حُذِفَت منه إحدى التاءَين تخفيفاً والجيم مَفتوحة. اهـ (لا تَخِيب) من الخَيْبة، وهي الإخفاقُ في السَّعي.

المعنى: يَقول: إنَّ ناقتَه جاءَت الممدوحَ وقَطَعت إليه كلَّ طَريق، آمِلةً أن تَعُودَ بالنَّوال منه وتَظفرَ بالمقصود ولا تَرجعَ خائبةً، والقاصِدُ الراجي في الحقيقةِ هو الشاعر، إلا أنهم يُسنِدُون ذلك للنُّوق استِعطافاً للمدوحِ وتحسيناً للكلامِ بِعَدم التَّصريح.

الإعراب: «أتَت»: فعلٌ ماضٍ مَبني على فتح مُقدَّرٍ لِلثقل على الألف المَحذوفة للساكنَين، والفاعل: هي، والتاء: لِلتأنيث. «حتَّاكَ»: جار ومجرور متعلِّق بـ(أتى). «تَقصدُ»: فعل مضارع، وفاعلُه: هي، والجُملة في مَحلٍّ نَصب حال من فاعِل (أتَت). «كُلَّ»: مفعول به مُضاف، و«فَجٍّ»: مُضافٌ إليه. «تُرجِّي»: فعل مضارع مَرفوعٌ بضمَّة مُقدَّرة لِلثقل؛ والفاعلُ: هي. «مِنك»: مُتعلِّق به. «أنْها»: (أنْ) حرف مُشبَّه بالفعل مُخفَّف مِن (أنَّ)، و(ها): اسمُها في محلِّ نصب. «لا»: نافيةٌ. «تَخيبُ»: فعل مضارع، فاعلُه: هي، وجُملةُ (لا تخيبُ) في مَحلِّ رفع خبر (أنْ)، و(أنْ) ومَعمُولاها في تأويلِ مَصدر في محل نَصب مفعول به لِلفعل (تُرجِّي)، والتَّقدير: تُرجِّي منكَ عَدَمَ خَيبَتِها، وجُملة (تُرجي...) في مَحلِّ نَصب حال ثانية مِن فاعل (أتَت) أيضاً، أو من فاعلِ (تَقصد)، فهي مُترادِفةٌ أو متَداخِلة.

والشاهد: في دُخول (حتى) الجارَّة على الضمير ضَرورةً؛ لأنَّ (حتَّى) خاصَّةٌ بِالظاهر.

فَمِنها: ما لا يَختَصُّ بِظاهِرٍ بِعَيْنِهِ، وهُوَ الكافُ، و«حَتَّى»، والواوُ، نَحوُ: ﴿وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]، .....

الكواكب الدرية

وأمَّا واوُ القَسَمِ وتاؤُه فلِأنَّ القَسَمَ بالاسمِ المُضمَرِ قَليلٌ، فخَصُّوه بما كثُرَ فيه، وهو المُظهَرُ، ثمَّ لمَّا كثُرَ القَسَمُ باللهِ خاصَّةً قَصَدُوا إلى التَّخفيفِ، فعَوَّضُوا عن الواوِ التي هي حرفُ عِلَّةٍ حَرفاً صَحيحاً، وهو التَّاءُ، ولأنَّ الباءَ التي هي أصلُها تَدخُلُ على الظَّاهرِ والمُضمَرِ، والفَرعُ مِن شأنِهِ أنْ يكونَ دونَ الأصلِ، فلا يُساويهِ. وإنَّما حُكِمَ بأنَّ الباءَ أصلٌ والواوَ والتَّاءَ فَرعانِ عنها؛ لأنَّها هي الثَّابِتةُ لِلإلصاقِ في غيرِ القَسَمِ، ولم تُوجَدِ الواوُ والتَّاءُ إلَّا في هذا البابِ.

وأمَّا «رُبَّ» فلأنَّها لا تَجُرُّ إلَّا النَّكِراتِ، والضَّميرُ مَعرفةٌ، وكونُها قد تَجُرُّ الضَّميرَ لا يُنافي ما ذَكَرْنا؛ لأنَّ الضَّميرَ الذي جَوَّزُوا جَرَّها له هو في مَعنَى النَّكرةِ؛ لِكونِهِ لا يُقصَدُ رُجوعُه إلى شيءٍ مُعيَّنٍ، بل إلى مَجهولٍ ذِهنيٍّ.

وأمَّا «مُذ، ومُنذُ» فلِلاستِقراءِ.

(فمِنها ما لا يَختَصُّ بِظاهِرٍ بِعَينِهِ)، بل يَجُرُّ أيَّ ظاهرٍ كانَ، (وهو) ثلاثةُ أَحرُفٍ: (الكافُ و«حتَّى» والواوُ).

مثالُ «الكافِ» (نَحوُ: ﴿وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾)، وإعرابُه: ﴿وَرْدَةً﴾ بِالنَّصبِ: خبرُ «كانَ» في قولِهِ تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وقولُه: ﴿كَٱلدِّهَانِ﴾: الكافُ: حرفُ جرٍّ، «الدِّهانِ»: مَجرورٌ بالكافِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ نَصبٍ صِفةٌ لـ﴿وَرْدَةً﴾، قالَ في «الجَلالَين»: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾ انفَرَجَتْ أبواباً لِنُزولِ الملائكةِ، ﴿فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾ أي: مِثلَها مُحْمَرَّةً ﴿كَٱلدِّهَانِ﴾ كالأَديمِ الأحمرِ على خِلافِ العَهْدِ بها، وجوابُ «إذا»: فما أعظَمَ الهَولَ. انتهى، قالَ العلَّامةُ سُليمانُ الجَمَلُ في «حَواشِيه»: قولُه: (أي: مثلَها مُحمرَّةً) عبارةُ غيرِهِ: مُحمَرَّة مثلَها، وهي أظهرُ كما لا يخفَى، وقولُه: ﴿كَٱلدِّهَانِ﴾: يَجوزُ أنْ يَكونَ خَبراً ثانياً، وأنْ يكونَ نَعْتاً لـ﴿وَرْدَةً﴾، وأنْ يكونَ حالاً مِن اسمِ «كانَتْ»، وقولُه: (على خِلافِ العَهْدِ بها) أي: على خِلافِ لَونِها الذي نَراهُ ونَعهَدُهُ، وهو الزُّرقةُ، وتِلكَ الحُمرةُ التي ظهرَتْ فيها في ذلك

و«زَيدٌ كَالأَسَدِ»، وقَد تَدخُلُ على الضَّمِيرِ في ضَرُورَةِ الشِّعرِ، .....

الكواكب الدرية

الوقتِ هي لَونُها الأصليُّ؛ لأنَّ لونَها الأصليَّ دائِماً هو الحُمرةُ، وإنَّما نُشاهِدُها زَرقاءَ بسببِ اعتراضِ الهواءِ بينَنا وبينَها كما يُرى الدَّمُ في العُروقِ أَزرَق، والهواءُ هناك لا يَمنَعُ[١] مِن اللَّونِ الأصليِّ، قالهُ الكَرخيُّ[٢] والعماديُّ[٣] والكازرونيُّ[٤] والماوَردِيُّ[٥]، وقالَ القُرطبيُّ: قالَ قَتادةُ: إنَّها اليومَ خَضراءُ، وسيكونُ لها لونٌ أحمرُ. اهـ[٦]، (و«زَيدٌ كالأَسَدِ») أي: في الشَّجاعةِ، وإعرابُهُ ظاهرٌ.

(وقَد تَدخُلُ) أي: الكافُ (علَى الضَّمِيرِ في ضَرُورةِ الشِّعرِ)، كقَولِ العَجَّاجِ مِن قَصيدةٍ مُرَجَّزةٍ يَصِفُ بها الحِمارَ الوَحشيَّ: [الرجز]

خَلَّى الذُّنابَاتِ شِمالاً كَثَبَا

وأُمَّ أَوعَالٍ كَهَا أو أَقْرَبَا

ذَاتَ اليَمِينِ غَيرَ [ما][٧] أنْ يَنْكَبَا

اللُّغة: «خَلَّى»: أي: تَرَكَ، ويُروى: «نحَّى»، و«الذُّناباتُ» بضمِّ الذَّالِ كما يُفيدُه كلامُ هُطيلٍ في «شرحِ المُفصَّل»، وقالَ: إنَّه مَوضعٌ بِعَينِهِ، وفي «العَيني»: و«الذَّناباتُ» بفتحِ الذَّالِ المُعجمةِ وبعدَ الألفِ باءٌ موحَّدةٌ، وبعدَ الألفِ الأُخرى تاءٌ مُثنَّاةٌ مِن فوقُ - أي: آخِرُ الحروفِ[٨] -: اسمُ مَوضعٍ بِعَينِهِ[٩]، و«شِمالاً» - بكسرِ الشِّينِ - أي: عن شمالِهِ، و«كَثَباً»

---

(١) عبارةُ الجمل: ولا هواءَ هناك يَمنع.

(٢) تقدَّمت ترجمتُه.

(٣) لم أعرفه.

(٤) لعلَّه محشي «تفسير البيضاوي» أبو الفضل القرشي الصديقي (ت٩٤٠هـ).

(٥) هو الإمامُ عليُّ بن محمد أبو الحَسَن الماوَرديُّ، أُصوليٌّ مُفسِّر مِن وُجوه فُقهاء الشافعية، اشتهر بِكَثرة التأليف وغَزارة الإنتاجِ، ومِن كُتُبه: «أدَب الدنيا والدين»، و«الحاوي الكبير»، وتَفسيرُه المسمَّى «النُّكَت والعُيون». تُوفي سنةَ (٤٥٠هـ).

(٦) أي: كلام الجَمل.

(٧) زيادةٌ من كلامِ الراجز سَقطَت منَ الأصل، ولم يَتعرَّض الشارحُ لإعرابِها فيما يأتي، فالظاهرُ أن السَّهوَ منه.

(٨) قوله: (أي: آخر الحروف) زائدٌ على كلام العينيِّ، ولا حاجةَ إليه، بل هو مُوهِم.

(٩) قال البَغدادي في «الخزانة»: ولم أرَه في «المُعجم» لأبي عبيد البَكري ولا في «مُعجَم البُلدان» لِياقوتَ =

. . . . . .

الكواكب الدرية

ـ بفتحِ الكافِ والثَّاءِ المثلَّثةِ والباءِ الموحَّدةِ ـ أي: قَريباً، و«أُمُّ أوعالٍ»: اسمُ هَضَبةٍ[١]، أي: صَخرةٌ كبيرةٌ بِعَينِها، وهيَ في الأصلِ جمعُ وَعِلٍ، وهو ذَكرُ الأَرْوَى[٢]، و«يَنكَبُ» أي: يَجورُ ويميلُ.

الإعرابُ: «خلَّى»: فعلٌ ماضٍ، ومِثلُه «نحَّى» على الرِّوايةِ الأُخرى، تَنصِبُ مَفعولينِ لأنَّها بمعنى: «تركَ» المتضمِّنِ معنى «صَيَّرَ»، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جوازاً تَقديرُه: هو، «الذِّناباتِ»: مَفعولُها الأوَّلُ، «شِمالاً»: مَفعولٌ ثانٍ[٣]، «كَثَبَا»: نعتٌ لـ«شِمالاً» أي: شِمالاً قَريباً[٤]، و«أُمَّ أوعالٍ»: إمَّا بالنَّصبِ عطفاً على «الذُّناباتِ»[٥]، وإمَّا بالرَّفعِ على أنَّه مُبتدأٌ، وخبرُه جُملةُ «كَهَا»، أي: كالذُّناباتِ، وقد ذكَرَ الوَجهينِ العينيُّ والدَّمامِينيُّ وهُطيلٌ، «كَهَا»: جارٌّ ومَجرورٌ، الكافُ: حرفُ جرٍّ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالكافِ، «أو»: حرفُ عطفٍ، «أقربَ»: مَعطوفٌ على الهاء مِن «كَهَا» مِن غيرِ إعادةِ الجارِّ[٦]، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّهِ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ عِلَّتانِ فَرعِيَّتانِ مِن عِلَلٍ تِسعٍ، وهي الصِّفةُ ووَزنُ الفعلِ، وألفُه لِلإطلاقِ، «ذاتَ»: ظرفُ مكانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و«اليَمينِ»: مُضافٌ إليه،

= الحَمَوي، ولا في كُتب اللغة المُدوَّنة. اهـ وقال قبل ذلك: والذِّنابات قال الأندَلسي في «شرح المُفصل»: هو جمع ذِنابة بكسر الذال، وهي آخِر الوادي يَنتهي إليه السَّيل، وكذلك آخِرُ النَّهر، ووَجَدْتُها في مَوضع آخرَ: الذبابات بالمُوحَّدتَين، وهي الجِبال الصِّغار. انتهى كلام الأندلُسيِّ.

(١) في دِيار بني تَميم، وقال ابنُ السِّكيت: يُقال لِكل هَضبة فيها أَوعالٌ: أُمُّ أَوعال.

(٢) اسمُ جمعِ (أُرْوِيَّة)، وهي تُيُوس الجبل.

(٣) أراد أنه ظرفٌ في موضعِ المفعول الثاني كما صرَّح به البغدادي وغيرُه.

(٤) عبارةُ الصبان: والمفعولُ الثاني لـ(خلَّى) إمَّا (شمالاً) و(كثباً) حالٌ، أو بِالعكس.

(٥) وعليه فالجارُّ والمجرور بعدَه مُتعلِّق بمحذوف حال من (أُمَّ أوعال)، أو مفعولٌ ثانٍ بناءً على أنَّ (خلَّى) ناصبٌ لمفعولَين.

(٦) في «شرح شواهد الأشموني» للسُّلطاني (٢/ ١٦٢): أنه مَعطوف على محلِّ الجار والمجرورِ وهو النصبُ على ما تقدَّم، فهو مَنصُوبٌ بالفتحةِ والألفُ لِوَصل الرَّوِيِّ، قال: وأخطَأ مَن زَعم أن (أقرَبَا) معطوف على مَحلِّ الهاء من (كها) وقال: إنه مجرورٌ بالفتحة؛ لأنه يَصيرُ المعنى: وأُمَّ أَوعالٍ كهَا أو كأقرَبَ، مع أنه خلافُ المراد. اهـ

ونَحوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وقَولِهِم: «أَكَلْتُ السَّمَكةَ حَتَّى رَأْسِها» بِالجَرِّ،

الكواكب الدرية

«غيرَ»: اسمُ استِثناءٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ(١)، «أنْ»: حرفٌ مَصدريٌّ ونصبٍ، «يَنكبَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ(٢)، وألفُه: لِلإطلاقِ(٣).

والمعنَى: إنَّ هذا الحمارَ الوَحشيَّ لمَّا مَضى في عَدْوِهِ(٤) جَعَلَ مَوضعَ الذُّناباتِ ناحِيَةَ شِمالِهِ قَريبةً منه، وجَعلَ هَضَبةَ أُمِّ أَوعالٍ ناحِيَةَ يَمينِهِ كها، أي: مِثلَ الذُّناباتِ في القُربِ منها، فهُما عن يَمينِهِ وشِمالِهِ مِقدارُ ما بينَ كلٍّ منهما وبينَ طَريقِهِ واحدٌ، إلَّا أنْ ينكبَ، أي: يَجورَ في عَدْوِهِ، فتَصيرُ الذُّناباتُ إنْ مالَ إليها في العَدوِ أَقرَبَ مِن أُمِّ أَوعالٍ، وإنْ مالَ بِالعدوِ إلى أمِّ أَوعالٍ صارَتْ أقرَبَ إليه مِن الذُّناباتِ.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «كها»، حيثُ جرَّتِ الكافُ المُضمَرَ، وهو قَليلٌ.

(و) مِثالُ «حتَّى» (نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾)، وإعرابُه: ﴿حَتَّىٰ﴾: حرفُ غايةٍ وجرٍّ، ﴿مَطْلَعِ﴾: مَجرورٌ بـ﴿حَتَّىٰ﴾، وعلامةُ جرِّه كسرُ آخِرِهِ، و﴿ٱلْفَجْرِ﴾: مُضافٌ إليه، أي: إلى مَطلعِ الفَجرِ، (وقَولِهِمْ) أي: العَربِ: («أَكَلتُ السَّمَكةَ حتَّى رَأسِها»)، وإعرابُه: «أكَلتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «السَّمكةَ»: مَفعولٌ به، «حتَّى»: حرفُ غايةٍ وجرٍّ، «رأسِ»: مَجرورٌ بـ«حتَّى»، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، أي: إلى رأسِها، (بِالجَرِّ)، إنَّما أتى به لأنَّ ما بعدَ «حتَّى» في المثالِ المَذكورِ يَجوزُ رفعُه ونَصبُه أيضاً كما سيَأتي في (بابِ العطفِ)، قالَ الفاكهيُّ: وأتى بِمِثالَينِ للإشارةِ إلى أنَّ الجرَّ بها تارةً يكونُ واجباً، وذلك إذا كانَ ما بعدها اسماً غيرَ داخلٍ فِيما قَبلَها كالآيةِ، وتارةً يكونُ جائزاً، وذلك إذا كانَ جُزءاً ممَّا قبلَها، ولم يَتعَذَّرْ دُخولُه كالمثالِ، وإنَّما امتَنَعَ العطفُ بـ«حتَّى» في الآيةِ لأنَّها إنَّما تَعطِفُ بَعضاً على كلٍّ كما سيَأتي. اهـ(٥)، [أي:] والفجرُ في الآيةِ ليس بَعضاً مِن اللَّيلِ.

---

(١) تقدَّمت الإشارة إلى أن (ما) ساقطةٌ من البيتِ، ومَوضِعُها ههنا، وهي زائدةٌ لا محلَّ لها من الإعراب.

(٢) وفاعله مُستترٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو، يَعود على الحمار.

(٣) والمصدرُ المنسبِك في مَوضِع جرٍّ بإضافة (غير) إليه، والتقديرُ: غيرَ نَكبِه.

(٤) عبارةُ غيرِه: أراد أن يَرِد الماء فرأى صائداً ففرَّ.

(٥) «الفواكه» (ص٣٣٨).

ونَحوُ: «واللهِ»، «والرَّحمَنِ».

ومِنها: ما يَختَصُّ بِـ«اللهِ، ورَبِّ» مُضافاً لِلكَعْبةِ، أو لِياءِ المُتَكَلِّمِ، وهُوَ التَّاءُ نَحوُ: «تَاللهِ، وتَرَبِّ الكَعْبةِ، وتَرَبِّي»، .....

الكواكب الدرية

(و) مِثالُ الواوِ (نَحوُ: «واللهِ»، «والرَّحمَنِ»)، وإعرابُهما ظاهرٌ. ولا يُجمَعُ بينها وبينَ فعلِ القَسَمِ، بِخلافِ باءِ القَسَمِ، فتقولُ: «أقسَمتُ بالله»، ولا تَقُولُ: «أقسَمتُ واللهِ»؛ لأنَّ الواوَ بَدلٌ عن الباءِ عِندَ حذفِ الفعلِ، ولِذا قيلَ: هي عِوَضٌ عن فعلِ القَسَمِ.

(ومِنها ما يَختَصُّ بِـ«اللهِ») أي: بِلَفظِ الجَلالةِ، وهو الغالِبُ، وعِبارةُ «المفصَّلِ»: ثمَّ التَّاءُ مُبدَلةٌ عن الواوِ في «تاللهِ» خاصَّة. اهـ، (و) لَفظِ («رَبِّ») ـ بفتحِ الرَّاءِ ـ حالَ كونِ لَفظِ «رَبّ» (مُضَافاً لِلكَعْبةِ، أو لِياءِ المُتَكَلِّمِ) حَكاهُ الأَخفشُ، وهو شاذٌّ كما قالَه الزَّمخشَريُّ، (وهو: التَّاءُ) المثنَّاةُ الفَوقيَّةُ، أي: تاءُ القَسَمِ، ولا يُجمَعُ بينها وبينَ الفعلِ أيضاً، ويُشتَرَطُ في جَوابِها كجَوابِ الواوِ أنْ يكونَ خَبريًّا نحوُ: «تاللهِ لَتَقُومَنَّ»، فلا يكونُ فيه استفهامٌ، فلا يجوزُ نحوُ: «تاللهِ ـ أو واللهِ ـ هل قامَ زيدٌ؟» بِخلافِ الباءِ، فإنَّ جَوابَها تارةً يكونُ خَبريًّا، وتارةً يكونُ استِفهاميًّا، نحوُ: «بِاللهِ، هل جاءَكَ أحدٌ؟» (نَحوُ: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾، وإعرابُه: التَّاءُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ، ولفظُ الجَلالةِ: مُقسَمٌ به مَجرورٌ بالتَّاءِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ الهاءِ تَأَدُّباً[1]، ﴿تَفْتَؤُا۟﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، متصرِّفٌ مِن «فَتِئَ» مِن أخَواتِ «كانَ» تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستَتِرٌ فيها وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، وجُملةُ ﴿تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ في محلِّ نصبٍ خبرُها[2]، (و«تَرَبِّ الكَعْبةِ»)، وإعرابُه: «تَرَبِّ»: جارٌّ ومَجرورٌ، التَّاءُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ، و«ربِّ»: مُقسَمٌ به مَجرورٌ بالتَّاءِ، وهو مَجرورٌ وعلامةُ جرِّهِ كَسر الباءِ تَأَدُّباً، وهو مُضافٌ، و«الكَعبةِ»: مُضافٌ إليه، (و«تَرَبِّي»)، وإعرابُه: «تَرَبِّي»: جارٌّ ومَجرورٌ، التَّاءُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ، و«رَبِّي» بالياءِ مُقسَمٌ به، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ منعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، والياءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

---

(١) والجار والمجرور متعلِّق بفعل القسَم المحذوف.

(٢) وجملةُ ﴿تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ لا محلَّ لها جوابُ القسَم على تَقدير النافي، أي: لا تَفتأ تذكر... إلخ.

ونَدَرَ «تَالرَّحمَنِ»، و«تَحَيَاتِكَ».

ومِنها: ما يَختَصُّ بِالزَّمانِ، وهُوَ «مُنْذُ، ومُذْ»، نَحوُ: «ما رَأَيتُهُ مُنذُ يَومِ الجُمُعةِ، أو مُذْ يَومَينِ».

ومِنها: ما يَختَصُّ بِالنَّكِراتِ، وهُوَ «رُبَّ»، نَحوُ: «رُبَّ رَجُلٍ في الدَّارِ»، .....

الكواكب الدرية

(ونَدَرَ) خَفضُها لِغيرِ ذلك، كما حَكى سِيبَوَيهِ عن بعضِ العربِ: («تَالرَّحمَنِ»)، **وإعرابُه**: التَّاءُ: حرفُ قَسَمٍ، و«الرَّحمنِ»: مُقسَمٌ به مَجرورٌ بالتَّاءِ، (و«تَحَياتِكَ»)، **وإعرابُه**: التَّاءُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ، «حَياةِ»: مَجرورٌ بالتَّاءِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(ومِنها ما يَختَصُّ بِالزَّمانِ) المُعَيَّنِ غيرِ المُستقبَلِ، فلا يَجرُّ غيرَهُ، (وهو) حرفانِ فقط: («مُنْذُ، ومُذْ») كما تَقدَّمَ، (نَحوُ: «ما رأَيتُه مُنْذُ يَومِ الجُمُعةِ»)، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ، «رأيتُه»: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، «مُنذُ»: حرفُ جرٍّ، «يومِ»: مَجرورٌ بـ«مُنذ»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«الجُمعةِ»: مُضاف إليه، (أو: «مُذْ يَومَينِ»)، **وإعرابُه**: «مُذْ يَومينِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «مُذْ»: حرفُ جرٍّ، «يَومينِ»: مَجرورٌ بـ«مُذْ»، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مُثَّنى.

(ومِنها ما يَختَصُّ بِالنَّكِراتِ غالِباً، وهو «رُبَّ») بِضَمِّ الرَّاءِ، وذلك لأنَّ وَضعَها لِتَقلِيلِ نوعٍ مِن الجِنسِ، فوَجبَ وُقوعُ النَّكرةِ بعدَها دُونَ المعرفةِ؛ لحُصولِ معنَى الجِنسِ بها وبِدُون تَعريفٍ[١]، فلو عُرِّفَتِ المعرِفةُ لَوَقَعَ[٢] التَّعريفُ زِيادةً ضائعةً، (نَحوُ: «رُبَّ رَجُلٍ في الدَّارِ»)، **وإعرابُه**: «رُبَّ»: حرفُ تَقليلٍ وجرٍّ[٣]، «رَجلٍ»: مَجرورٌ بـ«رُبَّ»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ[٤]، «في الدَّارِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ في محلِّ جرٍّ نعتٌ لـ«رَجلٍ».

---

(١) عبارةُ الدَّماميني في «المنهَل الصافي»: (فوَجب وُقوع النكرة لِحصول معنَى الجنس بها دُون التَّعريف).

(٢) عبارةُ الدَّماميني: (إذ لو عُرِّف لوقع)، وضميرُ (عُرِّف) عائد على مجرور (رُبَّ). وهو مَأخوذ ـ كالذي قبلَه ـ من كلام ابن الحاجِب في «الإيضاح»، والعبارةُ عندَه: (فلو عرَّفتَ). اهـ أي: أنتَ.

(٣) أي: شبيهٌ بالزائدِ لا يتعلَّق بشيءٍ.

(٤) وهو في مَوضِعِ رفعٍ بالابتداء، وخبرُه محذُوفٌ تَقديره: مَوجودٌ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وأشارَ المصنِّفُ بالمثالِ المَذكورِ إلى أحكامٍ تَتعلَّقُ بـ«رُبَّ» صرَّحَ بها غيرُه:

الأوَّلُ: أنَّ لها صَدرَ الكلامِ مِن بينِ حُروفِ الجرِّ؛ لأنَّها مَوضوعةٌ لإنشاءِ التَّقليلِ أو التَّكثيرِ، واستعمالُها في الثَّاني كثيرٌ.

والثَّاني: أنَّ مَجرورَها يُوصَفُ[1] إذا كانَ اسماً ظاهراً كالمثالِ، ثمَّ اختَلفُوا هل وَصفُه غالبٌ أو واجبٌ؟ ذَهبَ إلى الأوَّلِ جَماعةٌ، وإلى الثَّاني أبو عليٍّ الفارسيُّ وابنُ السَّراجِ ومَن تَبِعَهُما، واختارَه ابنُ الحاجبِ، وعِبارةُ بَعضِهم[2]: والنَّكرةُ الظَّاهرةُ يَلزمُها أنْ تكونَ مَوصوفةً بمُفردٍ نحوُ: «رُبَّ رجلٍ جَوادٍ[3]»، أو جُملةٍ فِعليَّةٍ نحوُ: «رُبَّ رجلٍ جاءَني»، أو اسمِيَّةٍ نحوُ: «رُبَّ رجلٍ أبوهُ كريمٌ»، وذلك لِتَحصُلَ الإفادةُ بالنَّوعِ؛ لأنَّ الصِّفةَ تُخصِّصُ الجِنسَ المَذكورَ أوَّلاً، فيَصيرُ بها نَوعاً. اهـ وقالَ الرَّضيُّ بعدَ ذِكرِ الخِلافِ في وُجوبِ كونِها مَوصُوفةً: والأَولى أنَّه يَجِبُ ذلك؛ لأنَّ «رُبَّ» مُبتدأٌ على ما اختَرنا، لا خبرَ له؛ لإفادةِ صفةِ مَجرُورِه معنى الجُملة كما في «أقَلُّ رجلٍ يَقولُ ذلك». اهـ

وما قاله مِن أنَّ «رُبَّ» مُبتدأٌ مَبنيٌّ على القولِ بأنَّه اسمٌ، وقد حَكاهُ في «شِفاءِ الصُّدُورِ» عن الكوفيِّينَ والأخفَشِ والرَّضيِّ، وهو ضَعيفٌ، والأصَحُّ أنَّها حرفُ جرٍّ، لكنَّ الأصحَّ أنَّها ليسَتْ مُعَدِّيةً لِلفعلِ، بل هي حرفٌ زائدٌ لا تَتعلَّقُ بشيءٍ، فمَحلُّ مَجرورِها في نحوِ: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ عِندي» رَفعٌ على الابتِداءِ، وفي نحوِ: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقيتُ» نَصبٌ على المَفعوليَّةِ، وفي نحوِ: «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقيتُه» رفعٌ أو نصبٌ؛ لأنَّه مِن بابِ الاشتغالِ كما في نحوِ: «هذا لَقِيتُه».

---

(١) ليس في مثالِ المصنِّف المذكور إشارةٌ إلى هذا الحُكم كما لا يَخفى؛ إذِ المُتبادر أن (في الدار) خبرٌ لا صِفة، وإلا بقي المبتدأ دُون خبرٍ ظاهراً، والإشارةُ إنما تكونُ بِمِثل: (رُبَّ رجلٍ عاقلٍ في الدار)، فتأمَّل!

(٢) أولُ العبارة بِالأمثِلة الثلاثة لِلزَّمخشري في «المفصَّل»، وما بعدَه من التَّعليل لابنِ الحاجب في «الإيضاح»، وأخَذه الدَّماميني وزادَ عليه في «المنهَل الصافي» (ص٤٣٠): فيكون ما تَقتضيه (رُبَّ) من دُخُولها على نوعٍ مِن جنس مُوفِّراً عليها.

(٣) أي: كَريمٍ.

وقَد تَدْخُلُ على ضَمِيرِ غائِبٍ مُلازِمٍ لِلإفْرادِ والتَّذكِيرِ، والتَّفسِيرِ بِتَمْيِيزٍ بَعْدَهُ مُطابِقٍ لِلمَعنَى، نَحوُ:

رُبَّــهُ فِــتْــيَــةً . . . . . .

الكواكب الدرية

ويَجوزُ مُراعاةُ محلِّهِ في الإتباعِ كثيراً كـ«رُبَّ رجلٍ عالمٍ وأَخِيه - أو وأَخوهُ - أقامَا عِندي»، و«رُبَّ رجلٍ فاضلٍ وأَخيهِ - أو وأَخاهُ - لَقيتُ».

والثَّالثُ: أنَّ الفعلَ الذي تَتعلَّقُ به[1] يَجبُ تَأخُّرهُ عنها، وأنَّه يَجيءُ مَحذُوفاً في الأكثَرِ، وإنَّما وجبَ تارة[2] لأنَّها لإنشاءِ التَّقليلِ، وكلُّ ما وَضعُهُ الإنشاءُ فلَه صدرُ الكلامِ، وأمَّا حَذفُه فلأنَّ المعنى مَعلُومٌ بِدُونِهِ.

(وقد تَدخُلُ) أي: «رُبَّ» **(على ضَمِيرِ غائبٍ)** في حُكمِ النَّكرةِ مِن حيثُ إنَّه مجهولٌ يُومَأُ[3] به مِن غيرِ قَصدٍ إلى ظاهرٍ مُعيَّنٍ، ولِذا سمَّاه بعضُهم: نَكرةً مُضمرَةً، قالَ ابنُ الحاجبِ: ولا بُدَّ أنْ يَتقدَّمَ ما يُرشِدُ إلى المفسِّرِ له، فإذا قُلتَ: «رُبَّهُ رَجلاً» فهو بتَقديرِ أنْ يَقولَ قائلٌ: «هل مِن رجلٍ كريمٍ؟» فيُقالَ: «رُبَّهُ رجلاً»، فالمرادُ بـ«رجلاً»: رجلاً كريماً، وأرشدَ إليه ذَلك المقدَّرُ[4]، **(مُلازِمٍ)** عندَ البَصريِّينَ **(لِلإفرادِ)** وإنْ كانَ التَّمييزُ مثنًّى أو مَجمُوعاً، **(والتَّذكِيرِ)** وإنْ كانَ التَّمييزُ مُؤنَّثاً؛ وإنَّما التُزِمَ إفرادُه وتَذكيرُه لِرُجوعِهِ إلى مُقدَّرٍ في الذِّهنِ كالضَّميرِ في: «نِعم رَجلاً»، **(والتَّفسِيرِ بِتَمْيِيزٍ بَعْدَهُ)** مَنصوبٍ متأخِّرٍ عنه متَّصِلٍ به، **(مُطابِقٍ)** أي: موافِقٍ **(لِلمَعنَى)** المرادِ منه للمُتكلِّمِ مِن إفرادٍ، أو تَثنيةٍ، أو جمعِ تذكيرٍ، أو تأنيثٍ، **(نَحوُ قَولِهِ:**

رُبَّــهُ فِــتْــيَــةٍ) دَعَــوْتُ إلــى مــا يُــورِثُ الــمَــجدَ دائِــبــاً، فــأَجــابُــوا

هو مِن الخفيفِ.

---

(١) عبارةُ ابن يعيشَ: (ومِنها أن الفعلَ الذي تُسلِّطُه على الاسمِ... إلخ)، وهذا هو المُناسِبُ لما تقدَّم من أن الأصَحَّ عدمُ تعلُّقها بشيء.

(٢) كذا في الأصل، والظاهرُ أنه تحريف عن: (تأخرُه).

(٣) في المطبوع من «الإيضاح»: يُرمى.

(٤) كذا في الأصل، والظاهرُ أنه أراد: (المقدم)، أخذاً من قول ابنِ الحاجب: (وأرشد إليه ما تقدَّم ذِكرُه).

. . . . . .

الكواكب الدرية

اللُّغة: «رُبَّ»: حرفٌ تأتي للتَّقليلِ والتَّكثيرِ، واختَلفُوا في الغالبِ منهما، فقيلَ: هو التَّقليلُ، بل قيلَ: إنَّها مَوضوعةٌ له[١]، ومِن ثَمَّ قالَ بَعضُهم: هي للتَّقليلِ على المَشهورِ، وقالَ الكوفيُّونَ: إنَّها للتَّقليلِ دائماً، وقيلَ: الغالبُ استِعمالُها لِلتَّكثيرِ، وهو الذي صحَّحهُ ابنُ مالكٍ، وقالَ الدَّماميُّ: إنَّه مذهَبُ سِيبويهِ، ومِن ثَمَّ قالَ ابنُ عنقاءَ: إنَّه الأصَحُّ. و«الفِتيةُ»: جمعُ فتًى، وهو[٢] الشَّابُّ السَّخيُّ الكريمُ، و«المجدُ»: نيلُ الشَّرفِ والكرمِ، ولا يَكونُ إلَّا بالآباءِ، أو كرمُ الآباءِ خاصَّةً. قاله في «القاموسِ»، وقولُه: «دائباً» بالباءِ المُوحَّدةِ أي: دائماً.

الإعرابُ: «رُبَّهُ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «رُبَّ»: حرفُ تقليلٍ وجرٍّ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالباءِ[٣]، «فِتيةً»: تَمييزٌ[٤]، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «دعَوتُ»: فعلٌ وفاعلٌ[٥]، «إلى»: حرفُ جرٍّ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ جرٍّ بـ«إلى» مُتعلِّقٌ بـ«دعَوتُ»، «يُورِثُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، «المجدَ»: مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صِلةُ المَوصولِ، والعائدُ الضَّميرُ المُستتِرُ، «دائباً»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه مُتعلِّقٌ بـ«يُورِثُ»، وقالَ العَينيُّ: «دائباً»: صفةٌ لمصدَرٍ مَحذوفٍ، أي: إيراثاً دائماً[٦]. الفاءُ: عاطفةٌ على «دَعوتُ»، «أَجابوا»: فعلٌ وفاعلٌ.

والمعنى: رُبَّ فِتيةٍ دَعوتُهم إلى ما يُورِثُهم ويُكسِبُهم شَرَفاً وفَخْراً دائماً، فأَجابُوا إلى ذلك.

---

(١) أي: واستُعمِلت بعد ذلك في التكثير، قال الرضيُّ: حتى صارَت فيه كالحقيقة وفي التَّقليلِ كالمَجاز المحتاج إلى القرينة.

(٢) أي: هُنا.

(٣) الصواب: بـ(رُبَّ). وهو في محل رَفعٍ بالابتداء، وخبرُه محذوف تقديره: مَوجودُون، أو مَذكور وهو (دعوتُ... إلخ).

(٤) أي: لِضَمير الغيبة المجرورِ محلًّا بـ(رُبَّ).

(٥) ومَفعوله مَحذوف تَقديره: دَعوتُهم، وهو الرابطُ بين هذه الجُملة وموصوفِها الذي هو (فتيةٍ) على كونها في محل نصب صفة، أو مُبتدئِها على كونِها في محل رَفع خبر كما ذكَرناه في التَّعليق قبل السابق.

(٦) أظهَرُ منهما أن يكونَ حالاً من فاعل (دَعوتُ)؛ إذ هو اسمُ فاعل من (دأَب يَدأَب)، وفيه ضمير مُستتر فاعله تقديرُه: أنا.

وقَد تُحذَفُ «رُبَّ» ويَبْقَى عَمَلُها بَعدَ الواوِ، .....

الكواكب الدرية

والشَّاهدُ: في: «رُبَّهُ فِتيةً» حيثُ جيءَ بالضَّميرِ فيه مُفرداً والمُمَيِّزِ جَمْعاً بناءً على المَشهورِ أنَّ الضَّميرَ الذي يَدخُلُ عليه «رُبَّ» يُفرَدُ دائماً، والمُميِّزُ بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّمِ، وعندَ الكوفيِّين أنَّ هذا الضَّميرَ يَرجِعُ إلى مَذكورٍ، كأنَّ قائلاً قالَ: «هل مِن رَجلٍ كريمٍ؟» فقيلَ: «رُبَّهُ رَجُلاً»، أو «رُبَّه فِتيةً»، فيُثنَّى عندَهم ويُجمَعُ ويُؤنَّثُ على حسَبِ مُميِّزِهِ، فيُقالُ: «رُبَّهُما رَجلَينِ»، و«رُبَّهم رِجالاً»، قالَ ابنُ الحاجبِ: والأَولى ما قالهُ البَصريُّونَ، وقرَّرَ وجهَ ذلك في شرحِهِ على «المُفصَّلِ»[1].

(وقَد تُحْذَفُ «رُبَّ»)، وذلك إذا كانَ مَجرورُها نَكرةً ظاهِرةً، بخلافِ الضَّميرِ فلا تُحذَفُ معَه، (ويَبقَى) وُجوباً بعدَ حَذفِها (عَمَلُها) وهو الجرُّ، وإنْ كانَ الشَّائعُ نصبَ الاسمِ بعدَ حَذفِها جارَّةً، وذَلك (بَعدَ الواوِ) العاطفةِ كما عبَّرَ به ابنُ هشامٍ في «المُغني» وغيرُه، لكِنْ نَقلَ المراديُّ في «الجَنى الدَّاني» عن بعضِ النَّحويِّينَ ـ وأقرَّهُ ـ أنَّ واوَ «رُبَّ» في نحوِ قولِ الشَّاعرِ: [الرجز]

وبَلْدَةٍ لَيسَ بِها أَنِيسُ ... إلَّا اليَعافِيرُ وإلَّا العِيسُ[2]

يَنبغي أنْ تُحمَلَ على أنَّها واوُ الابتِداءِ، وفي «الخَبيصيِّ»: وواوُها ـ أي: واوُ «رُبَّ» ـ هي الواوُ التي يُبتَدَأُ بها في أوَّلِ الكلامِ بمعنى «رُبَّ». اهـ[3]، قالَ الدَّماميْنيُّ: والعملُ لها ـ أي: لـ«رُبَّ» ـ مُضمَرَةً دونَ الواوِ، وهذا هو الصَّحيحُ، والواوُ لِلعطفِ، وذهبَ الكوفيُّونَ

---

(١) «الإيضاح»: (١/ ٤٦٤).

(٢) تقدَّم في باب الاستِثناء، وأعادَه هنا لأجل الكلام على الواو في (وبلدةٍ)، وهي واوُ (رُبَّ) على ما في «الشرح». هذَا، ويُروَى:

بَسابِساً لَيسَ بِها أَنِيسُ

ولا شاهدَ فيه حينئذٍ. و(البَسابِسُ): جمعُ بَسْبَسٍ وهو القَفرُ.

(٣) ذكَر الخبيصيُّ هذا الكلام عند شرحِ قَول ابن الحاجب في حُروف الجر: (ورُبَّ وواوُها)، وحينئذٍ ليس فيما قاله تعرُّض لِلعامل في المجرور بعدَها، وإنما فيه بيانٌ للمرادِ بتِلك الواو لا أكثَر، وقولُه: (التي يُبتدأ بها) أراد به مَعناه اللغويَّ، لا الاصطلاحيَّ كالذي نقلَه قبلَ ذلك عن المراديِّ، فليُتنبَّه لذلك.

كقَولِهِ:

ولَـيْـلٍ كَـمَـوْجِ الـبَـحـرِ أَرْخَـى سُـدُولَـهُ

الكواكب الدرية

والمُبرّدُ إلى أنَّ الجرَّ بنفسِ الواوِ، لا بـ«رُبَّ» مُضمَرةً، فليسَتْ عاطفةً، واحتجُّوا بافتتاحِ القَصائدِ بها، وأُجيبَ بجوازِ تقديرِ العطفِ على شيءٍ في نفسِ المتكلِّمِ، ويُوضِّحُ كونَها لِلعطفِ أنَّ واوَ العطفِ لا تَدخُلُ عليها كما تَدخُلُ على واوِ القَسَمِ. اهـ (كقَولِهِ:

ولَـيْـلٍ كَـمَـوْجِ الـبَـحـرِ أَرْخَـى سُـدُولَـهُ عـلَـيَّ بِـأَنـواعِ الـهُـمُـومِ لِـيَـبْـتَـلِـي)

قالَه امرؤُ القيسِ مِن قَصيدَتِهِ المَشهورةِ مِن الطَّويلِ.

اللُّغة: «مَوجُ البحرِ»: اضطِرابُ مَوجِهِ، كذا في «القاموسِ»[١]، و«البحرُ»: الماءُ الكثيرُ، أو المِلحُ[٢] فقط، و«السُّدُولُ»: السُّتورُ[٣]، و«الهُمومُ»: جمعُ هَمٍّ، وهو الحُزنُ، و«الابتِلاءُ»: الاختبارُ.

الإعرابُ: الواوُ: واوُ «رُبَّ»، «ليلٍ»: مجرورٌ بـ«رُبَّ»[٤]، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، «كمَوجٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ جرٍّ[٥] صفةٌ لـ«ليلٍ» يَتعلَّقُ بواجبِ الحذفِ، تَقديرُه: مُستقِرٌّ، أو استَقرَّ، و«البحرِ»: مُضافٌ إليه، «أَرخى»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، «سُدولَ»: مَفعولٌ به، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ[٦]، «عليَّ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أَرخى»، «بأنواعِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن «سُدولَه» مُتعلِّقٌ بـ«مُستقِرٌّ، أو استقرَّ»، وباؤُه لِلمُصاحَبَةِ[٧]، و«الهُمومِ»: مُضافٌ إليه، «لِيَبْتَلي»: اللَّامُ: لامُ التَّعليلِ[٨]،

---

(١) وفي شَرحه المُسمى «تاج العَروس»: المَوج: ما ارتَفع من الماء فوقَ الماء. اهـ والظاهر أنه من التسميةِ بالمصدر، وتفسيرُ الذي في البيت به أَولى لِيَتمَّ تَشبيهُ الليل به؛ وإلا فالتَّشبيه بالحَدَث لا مَعنى له.

(٢) أي: المالِح. ولم يَستعمِل هذا الثاني لِلخِلاف في جوازِه.

(٣) والواحدُ كالواحد، أي: (سِدْلٌ) كـ(سِتْر).

(٤) أي: المضمَرةِ كما تقدَّم، وهو في مَوضعِ رفعٍ بالابتداء.

(٥) أو في محلِّ رفعٍ باعتبار المحلِّ.

(٦) وجُملةُ (أرخى سُدولَه) في مَحلِّ رفع خبر المُبتدأ الذي هو (ليلٍ) المجرور لفظاً بـ(رُبَّ) المَحذوفة، ويَجوزُ أن تكون الجملة صِفةً ثانية لـ(لَيل)، والخبرُ محذوفاً تقديرُه: مَوجودٌ.

(٧) أي: بمعنى (مع). وأبقى العينيُّ وبعضُهم الباء على ظاهِرِها، فعلَّقه الأول بـ(يَبتلي)، والثاني بـ(أرخى).

(٨) أي: الجارَّةُ، مُتعلِّقة بـ(يَبتلي)، ومجرورُها المصدرُ المنسبِكُ من (أنْ) والفعل، أي: لِلابتلاء.

وبَعدَ الفاءِ كَثِيراً، كقَولِهِ:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ

الكواكب الدرية

«يَبتَلي»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً جوازاً بعدَ لامِ التَّعليلِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وسُكِّنَ لِضرورةِ الشِّعرِ[1].

والمعنَى: رُبَّ ليلٍ يُشبِهُ ظلامُه لِهَولِهِ وصُعُوبتِهِ ونَكادَةِ أمرِهِ مَوجَ البحرِ في كَثافةِ ظُلمتِهِ، أَرخى عليَّ سُتُورَ ظلامِهِ التي تَحُول ما بينَ البصرِ وإدراكِ المُبصَراتِ، مَقروناً ذلك ومُصاحَباً بأنواعِ الأحزانِ؛ لِيَختَبِرَني أَأَصْبِرُ على الشَّدائدِ أم أَجزَعُ منها؟

والشَّاهدُ: في «ليلٍ»، حيثُ حذفَ «رُبَّ» بعدَ الواوِ.

(وبَعدَ الفاءِ) الجَوابِيَّةِ خاصَّةً على ما جَزمَ به بَعضُهم، لكنْ صرَّحَ أبو حيَّان بالتَّعميمِ، وأنشدَ بَعضُهم ما يَأتي بالأثرِ، **(كَثِيراً)** أي: وأمَّا بعدَ الواوِ فهو أكثَرُ كما في «التَّسهيلِ» و«المُغني» وغَيرِهما، وقالَ في «الشُّذورِ»: ويَجوزُ حذفُها، فيَجِبُ بقاءُ عملِها بعدَ الواوِ كثيراً، وبعدَ الفاءِ و«بل» قَليلاً[2]. وانتِصابُ «كثيراً» ـ وكذَا «قليلاً» في قولِهِ: (وبعدَ بل قليلاً) ـ على الحاليَّةِ مِن «رُبَّ»، أي: تُحذَفُ في حالِ كثرةٍ، وفي حالِ قِلَّةٍ، ويَجوزُ أنْ تكونَ صفةً لِمصدرٍ مَحذوفٍ، أي: حَذْفاً كَثيراً وقَليلاً، **(كقَولِهِ:**

فَمِثلِكِ حُبْلَى قَد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ) فأَلهَيتُها عن ذِي تَمائمَ مُحْوِلِ

قاله امرؤُ القَيسِ، وهو مِن قَصِيدتِهِ المَشهورةِ مِن الطَّويلِ.

اللُّغةُ: «طَرَقْتُها» أي: أَتَيتُها لَيلاً، و«أَلهيتُها» أي: شَغلتُها، و«التَّمائِمُ»: التَّعاويذُ، واحِدُها تَميمَةٌ، وهي العُوذةُ التي تُعلَّقُ على الصَّبيِّ وِقايةً مِن العَينِ أو السِّحرِ. وقولُه: «مُحوِل» مِن: أَحوَلَ الصَّبيُّ: إذا تمَّ له حَولٌ أي: سَنةٌ، ويُروى: «مُعْبَل» بِضَمِّ الميمِ وسُكونِ العَينِ وفتحِ الباءِ[3]، وهو المُرضَعُ وأُمُّه حُبْلى.

---

(١) وفاعلُه ضمير مُستتر فيه تقديره: (هو) يَعود إلى الليل المذكور.

(٢) انظر: «شرح الشُّذور» (ص٥٤٩) وما بعدَها.

(٣) كذا في النُّسخ، وهو تَصحيف، والصواب: (مُغيل) بالغين المعجمة والياء المثنَّاة التَّحتية.

وبَعدَ «بَل» قَلِيلاً، كقَولِهِ:

الكواكب الدرية

الإعرابُ: الفاءُ: حرفُ عطفٍ قائمةٌ مَقامَ «رُبَّ»، «مثلِ»: مَجرورٌ بـ«رُبَّ»[١]، وعَلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «حُبلى»: بدلٌ مِن «مثلِ» بدلَ كلٍّ[٢]، والبدلُ يَتبَعُ المُبدَلَ منه في إعرابِهِ؛ تَبِعَهُ في جرِّهِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ عِلَّةٌ تَقومُ مَقامَ عِلَّتَينِ، وهي ألفُ التَّأنيثِ المقصُورةُ، «قد»: حرفُ تحقيقٍ، «طرَقتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «مُرضِعٍ»: مَعطوفٌ على «حُبلى»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ[٣]، الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «أَلهيتُها»: فعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ، «عن»: حرفُ جرٍّ[٤]، «ذِي»: مَجرورٌ بـ«عن»، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نِيابةً عن الكسرةِ لأنَّه مِن الأسماء السِّتة، وهو مُضافٌ، و«تَمائِمَ»: مُضاف إليه، مَجرُورٌ وعلامةُ جرِّه الفَتحةُ نِيابةً عنِ الكَسرة؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ عِلَّةٌ تَقومُ مَقامَ عِلَّتَينِ، وهي صِيغةُ مُنْتَهى الجُموعِ، «مُحوِلِ»: صفةٌ لـ«ذِي».

والمعنَى: رُبَّ امرأةٍ مِثلِكِ حُبْلى، ومُرضِعٍ قد أَتيتُها ليلاً، فشَغَلتُها عن وَلدِها المعلَّقِ عليه التَّمائمُ. وخَصَّ الحُبلى والمُرضِعَ بِذلك لأنَّهما أزهَدُ النِّساءِ في الرِّجالِ، وأَقلُّهنَّ شَغَفاً بهم، أي: فمَن عدَاهما مِن النِّساءِ فأنا لَهنَّ أشغَلُ، وهذا مَدحٌ لِنفسِهِ بِحُسنِ العِشرةِ، وشِدَّةِ الفُحُولةِ.

والشَّاهدُ: في «رُبَّ»، حيث حُذِفتْ بعدَ الفاءِ وبقيَ عملُها.

(وبَعدَ «بَل» قَلِيلاً، كقَولِهِ:

---

(١) وهو في مَوضعِ رَفع بالابتداء كما نصَّ عليه الشارحُ سابقاً، ونبَّهنا عليه في نَظائِرِه.

(٢) وجُوِّز أن يكون نعتاً له، وهو في الحالَتَين جارٍ على اللَّفظ بالجرِّ أو على المحلِّ بالرفعِ، فقَصْرُ الشارح كلامَه على الأول ليس بجيِّد.

(٣) وجُملةُ (قد طرقتُ) في محل رَفع خبر المبتدأ، والرابطُ محذوف أي: طرقتُها. ويَجوز أن يكون (مِثل) مَفعولاً به مُقدَّماً لِـ(طرَقتُ)، فيكون منصوباً، وعلامةُ نَصبه فتحة مُقدَّرة على آخِره مَنع من ظُهُورها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرفِ الجرِّ الشَّبيه بالزائد، و(حُبلى) مَنصوبٌ تقديراً أيضاً.

(٤) مُتعلِّق بالفعل قبلَه.

بَـل مَـهْـمَـهٍ قَـطَـعْـتُ بَـعْـدَ مَـهْـمَـهِ

وبِدُونِهِنَّ أَقَلَّ، كقَولِهِ:

رَسْـمِ دارٍ وَقَـفْـتُ فـي طَـلَـلِـهْ

الكواكب الدرية

بَـلْ مَـهْـمَـهٍ قَـطَـعْـتُ بَـعْـدَ مَـهْـمَـهِ)

وهذا رَجَزٌ نُسِبَ إلى رُؤبةَ بنِ العَجَّاجِ، ولم يَصِحَّ[١].

اللُّغةُ: «المَهمَهُ» بهاءينِ: المفازةُ البَعيدةُ الأطرافِ، ومعنى «قَطَعتُ» أي: جُزتُ مُسافراً.

الإعرابُ: «بَل»: حرفُ عطفٍ قائمٌ مَقامَ «رُبَّ»، «مَهْمَهٍ»: مَجرورٌ بـ«رُبَّ»[٢]، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، «قَطَعتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بعدَ»: ظرفُ مكانٍ[٣]، و«مَهْمَه»: مُضافٌ إلَيه، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ.

والمعنى: رُبَّ مَفازةٍ طويلةٍ قَطَعتُها بعدَ مَفازةٍ.

والشَّاهد: في «رُبَّ»، حيثُ حُذِفتْ بعدَ «بل»، وبقيَ عملُها وهو الجرُّ، وهو قَليلٌ.

(و) حَذفُ «رُبَّ» وإبقاءُ عَملِها (بِدُونِهِنَّ) أي: الواوِ والفاءِ و«بَل»، (أَقَلُّ) منه بعدَ «بَل»، (كقَولِهِ:

رَسْـمِ دارٍ وَقَـفْـتُ فـي طَـلَـلِـهْ) كِـدتُ أَقـضِـي الـحَـيـاةَ مِـن جَـلَـلِـهْ

قالَهُ جَميلُ بنُ مَعمَرٍ مِن قَصيدةٍ مِن الخَفيفِ.

اللُّغةُ: «رَسمُ الدَّارِ»: ما كانَ لاصِقاً بالأرضِ مِن آثارِها كالرَّمادِ ونَحوِهِ، و«الطَّللُ»: ما شَخصَ مِن آثارِها وارتَفعَ، و«أَقضِي» أي: أَمُوتُ[٤]، ويُروى بدلَ «الحياةَ»: «الغَداةَ»،

---

(١) الرجز في «ديوانه» وقد نسبَه إليه غيرُ واحد، وبَعضُهم نَسَبه لوالِدِه العجَّاج، وهذا الذي لا يَصحُّ، والله أعلَم.

(٢) في مَوضع رفع مُبتدأ كما نبَّهنا عليه مِراراً، وخبرُه: جملةُ (قَطعتُ)، والرابط محذوف أي: قطعتُه، أو الجملةُ صفةٌ والخبر محذوف تقديرُه: موجودٌ. هذا ويَجوز أن يكونَ (مَهمَهٍ) في موضعِ نصبٍ مَفعولاً به مُقدَّماً لـ(قَطَعتُ).

(٣) مُتعلق بالفعل قبلَه أو بمحذُوفٍ حال من مفعولِ (قطعتُ) المحذوفِ.

(٤) لو كان بمعنَى (أموتُ) ما تعدَّى إلى قولِه: (الحياةَ)، ولعلَّه أراد تفسيرَ (أقضي الحياةَ) فتساهلَ كالعادة، قال البَغداديُّ: و(أقضِي الحياةَ): مِن قَضَيتُ الشيءَ: إذا أدَّيتُه، ورُوِيَ: (كِدتُ أَقضي الغَداةَ)، مِن (قَضَى فُلانٌ): إذا ماتَ. اهـ

. . . . . .

الكواكب الدرية

وهي ما بينَ صلاةِ الفَجرِ وطُلوعِ الشَّمسِ. وقولُهُ: «مِن جَلَلِه» بفتحِ الجيمِ أي: مِن أَجلِهِ، وقيل: مِن عِظَمِ أمرِهِ في عَينِهِ، والجَليلُ[١]: العَظيمُ.

الإعرابُ: «رسمِ»: مَجرورٌ بـ«رُبَّ» مَحذُوفةً[٢]، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، وهو مُضافٌ، و«دارٍ»: مُضافٌ إليه، «وقَفتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «في طَلَلِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «كِدتُ»: فعلٌ وفاعلٌ[٣]، «كادَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أفعالِ المقاربةِ تَعمَلُ عَمَلَ «كانَ»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، «أَقضي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرَةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فِعلٌ مُضارعٌ مُعتَلُّ الآخِرِ بالياءِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنَا، «الحياةَ»: مَفعولٌ بِه[٤]، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ نصبٍ خبرُ «كادَ»، «مِن جَلَلِه»: جارٌّ ومَجرورٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ مُتعلِّقٌ بـ«أقضِي».

والمعنَى: رُبَّ أثرِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِهِ، كِدتُ [أموتُ][٥] مِن أَجلِهِ، أي: مِن عظمِ أمرِهِ في عَيني.

والشَّاهدُ فيه: حيثُ جرَّ «رسمِ» بـ«رُبَّ» المضمَرَةِ، ولم يَتَقَدَّمْها واوٌ ولا فاءٌ ولا «بل».

تَنبيه: قَضيَّةُ كلامِهِ كغيرِهِ أنَّ الحذفَ بعدَ الثَّلاثةِ الأحرُفِ المَذكورةِ جائزٌ مُطلَقاً، وهو كذَلك، وفي «الهَمْعِ»: ادَّعى الرَّضيُّ أنَّ الحذفَ بعدَها خاصٌّ بالشِّعرِ. اهـ، وما ادَّعاهُ الرَّضيُّ جَزمَ به هُطيلٌ في «شرحِ المفصَّلِ».

وقد سَكتَ المصنِّفُ عن حُكمِ بَقيَّةِ حُروفِ الجرِّ: هل تَجُرُّ في حالِ حَذفِها، أو لا؟

---

(١) كذا في الأصل، وله وجهٌ، ولعلَّه أراد: والجَلَل.

(٢) في مَوضِعِ رفع بِالابتداء، والجُملةُ بعدَه صفةٌ، وجملةُ (كِدتُ أقضي...) في محلِّ رفع خبرُ المبتَدأ.

(٣) أي: فعل ناقص واسمُه كما سيُصرِّح به قريباً.

(٤) وعلى رِواية: (الغداةَ) هو ظرفُ زمان متعلِّق بـ(أقضي).

(٥) زيادةٌ مني يَقتضيها المقامُ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وفي «التَّسهيلِ» و«شَرْحَيهِ» لِلدَّماميني وابنِ عَقيلٍ ما حاصِلُه: ويُجَرُّ بِغَيرِ «رُبَّ» مَحذوفاً في جَوابِ ما تَضَمَّنَ مِثلَه، كأنْ يُقالَ لكَ: «أَوَبِخَيرٍ أَصبَحتَ؟» فتَقولَ: «خيرٍ»(١) بِباءٍ مَحذوفةٍ في جوابِ ما تَضَمَّنَ مِثلَها، أو في مَعطوفٍ على ما تَضَمَّنهُ بِحَرفٍ مُتَّصلٍ نحوُ: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ . . .﴾ [الجاثية: ٤-٥] الآيةَ، بجرِّ «اختلافِ» بـ«في» مُقدَّرَةً؛ لاتِّصالِهِ بالواوِ وتَضَمُّنِ ما قبلَهُ إيَّاها، وقولِ الشَّاعرِ: [الخفيف]

لَكَ مِمَّا يَداكَ تَجْمَعُ ما تُنْـ ـفِقُهُ ثُمَّ غَيْرِكَ المَخزُونُ(٢)

أي: ثمَّ لِغَيرِكَ، أو مُنفصِلٍ(٣) بـ«لا» كقَولِهِ: [الرجز]

---

(١) عبارةُ ابن عقيل: نَحو: (زيدٍ) في جَواب مَن قال: (بِمَن مَرَرتَ؟). اهـ وهي أَولى؛ لأن المراد بالتضمُّن المذكور تضمُّنُ حرف الجر فقط لا مع مَجرورِه كما قد يُوهِمه تمثيلُه، كما أنَّ الظاهر أنَّ جوابَ (أَوَبِخير أصبَحتَ؟): نَعم أو أجَل، لا ما ذكَره الشارح.

(٢) لا يُعرف قائلُه.

اللغة: (المخزُون): المُحرَز المَخبُوء، من (خَزَن الشيءَ)، ومنه المَخزَن، ومنه أَخَذ العَجَم لفظَ magazin الفرنسيَّ ونحوَه في لُغاتِهم.

المعنى: أنَّ مالَك الحقيقيَّ ما تُنفِقُه لا ما تَدَّخِرُه، وهذا كما في قَولِه ﷺ في الحَديث: «إنَّما لَك مِن مالِك ما أَكَلتَ فأَفنَيْتَ، أو لَبِسْتَ فأَبلَيتَ، أو أَعطَيتَ فأَمضَيْتَ، وما بَقيَ فلِوَرَثَتِك».

الإعراب: «لكَ»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلق بخبر مقدم. «ممَّا»: (مِن) الجارة مُدغَمة في (ما) الموصُولة، وتعلُّقُه بمَحذوف حال من (ما). «يَداكَ»: مُبتدأ مُضاف، والكاف: مُضاف إليه. «تَجمَع»: مضارع مرفوع، فاعلُه: هي، والجُملة في محل رفع خبر المُبتدأ الذي هو (يَداك). وكان القياس: (تَجمعان)، أو يقال: (يداك) فاعل تقدم للضرورة. والجملةُ الاسميَّة صِلةُ الموصول لا محلَّ لها من الإعراب، والعائد محذوف، أي: تجمَعُه. «ما»: موصولٌ في محل رفع مُبتدأ مُؤخَّر. «تُنفِقه»: فعل مضارع فاعله: أنتَ، والهاء: مفعولٌ به، والجملةُ صلةُ الموصول. ويَجوز أن تكونَ (ما) نكرةً ناقصةً مَوصُوفة بالجملة بعدَها، فمَحلُّ الجملة الرَّفعُ، أي: شيءٌ تُنفِقُه. «ثُم»: حرفُ عطف. «غَيرِك»: اسم مجرور بِلام محذوفة يدلُّ عليها المذكورةُ، والجارُّ والمجرور متعلقٌ بِمَحذوف خبر مُقدَّم. «المخزونُ»: مُبتدأ مُؤخَّر، والجملةُ عطفٌ على سابِقَتِها.

والشاهد: في قوله: (ثم غَيرِك)؛ حيثُ جُرَّ (غيرِ) بلام مقدَّرةٍ لكونِه مَعطوفاً بحرفٍ متَّصلٍ على ما تَضَمَّنها وهو (لَك) أولَ البيتِ.

(٣) في الأصل: أو منفصلاً.

. . . . . .

الكواكب الدرية

ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أنْ يُهْجَرَا ولا حَبِيبٍ رَأفَةٌ فيَجبُرَا[1]

أو مُنفصِلٍ بـ«لو»، نحوُ أنْ يُقالَ: «جِئْ بزيدٍ وعَمرٍو ولو أحدِهما»، وجَوَّزَ سِيبويهِ في قَولِهم: «ائتِنِي بِدابَّةٍ ولو حمارٍ[2]» الجرَّ على ضَعفٍ، وفي مَقرونٍ بالهَمزِ بعدَ ما تَضَمَّنَ حرفَ الجرِّ، كأنْ يَقولَ قائلٌ: «مرَرتُ بزيدٍ»، فتَقولَ: «أزيدِ بنِ عَمرٍو؟»، أو بـ«هلَّا»، كأنْ يَقولَ: «بِعتُ بِدِرهمٍ»، فتَقولَ: «هلَّا دِينارٍ»، أو «إنْ» أو الفاءِ الجَزائِيَّتَينِ، نحوُ ما حكى يُونسُ: «مرَرتُ بِرَجلٍ إنْ لا صالحٍ فطالِحٍ»، على أنَّ تَقديرَهُ: إنْ لا أَمُرَّ بِصالحٍ، فقد مَرَرتُ بِطالحٍ، قالَ ابنُ مالكٍ: وجعَلَ سِيبويهِ إضمارَ الباءِ بعدَ «إنْ» لتَضمُّنِ ما قبلَها إيَّاها أسهَلَ مِن إضمارِ «رُبَّ» بعدَ الواوِ، فعُلِمَ بِذلك اطِّرادُه عندَه. اهـ أي: وإنْ كان قد قالَ: إنَّه قبيحٌ، ويُشبِهُ ما

---

(١) **البيت**: لا يُعرف قائلُه.

اللغة: (لمحبٍّ): لِعاشق. (جَلَدٌ): قُوةٌ وصبرٌ. (يُهجَر): يُقاطَع. (حَبيبٍ): مَحبوبٍ. (رأفةٌ): رحمةٌ، أو هي أشدُّ منها. (يَجبُر): مضارعُ جبَرَه: إذا تلافَى أمرَه وأصلَح من شأنِه، قال العَيني: وأصلُ الجَبرِ: أن تُغنيَ الرجلَ مِن فَقر، أو تُصلِحَ عَظمَه مِن كَسْر.

المعنى: ليس لِلعاشق قُوَّةٌ على تحمُّل هجرانِ حَبيبِه إيَّاه، وليس للمَحبوبِ رحمةٌ ورِقَّة في قَلبِه فيَعطفَ على العاشق ويَترُك التجنِّيَ عليه حتى يَنجبِرَ حالُه. السُّلطاني.

الإعراب: «ما»: نافيةٌ، «لمحبٍّ»: جار ومجرور متعلِّق بخبر مُقدَّم. «جَلَدٌ»: مبتدأٌ مَرفوع. «أنْ»: مَصدريَّة ناصبة. «يُهجَرَا»: مضارع مُغيَّر الصيغة مَنصوب بها، والألف: للإطلاق، والمَصدرُ المُؤوَّل في مَوضعِ جر بحَرف جر مَحذوف، والتَّقدير: ما لِمُحب جَلدٌ على الهجرانِ. ويَجوز أن يكون (يهجرَ) مبنيًّا لِلفاعل. «ولا»: الواو عاطِفة، و(لا) زائدةٌ لِتَأكيد النَّفي. «حبيبٍ»: مجرورٌ بلام محذوفةٍ، وهو معطوف على (لمُحب). «رأفةٌ»: مبتدأ مؤخر، خبرُه متعلَّق الجار والمجرور قبلَه. «فيجبرَا»: الفاء: للسببيَّة، (يَجبرَا): مضارع مَنصوب بـ(أنْ) مُضمَرةً وجوباً بعد فاءِ السببيَّة، والفاعل: هو، والألفُ: وصلٌ. و(أنْ) المُضمَرة والفِعلُ (يَجبُر) في تأويل مَصدر مَعطوفٍ بفاءِ السَّببيَّة على (رأفةٌ)، والتقدير: لا يُوجَد عِند حَبيب رأفةٌ فجَبرٌ لِقَلب المُحِبِّ.

والشاهد: في قَولِه: (ولا حَبيبٍ)؛ حيث حَذف حرف الجر الذي هو اللامُ، وأبقى عَمَلَه وهو الجرُّ؛ لكَونِ المَجرورِ مَعطوفاً بواو مُنفَصِلة بـ(لا) على ما تَضمَّن مثلَ المَحذوفِ، وهو (لِمحبٍّ)، والذي ألجأ إلى هذا التَّقديرِ الفِرارُ من العَطف على مَعمُولَي عامِلَين مُختَلِفَين.

(٢) الوجهُ: (حماراً)، أي: جوَّز في هذا المنصوب الجرَّ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

رَواه يُونسُ ما في «البُخاريِّ»[١] مِن قَولِ النَّبيِّ ﷺ: «مَن عِنْدَهُ طَعامُ اثنَينِ فلْيَذْهَبْ بِثالِثٍ، وإنْ أربَعةٍ، فخامِسٍ أو سادِسٍ»[٢].

ويُقاسُ على جَميعِها، خِلافاً لِلفَرَّاءِ في جوابِ نحوِ: «بمَنْ مرَرتَ؟»، قال ابنُ مالكٍ: والصَّحيحُ جَوازُه؛ لِقَولِهِ ﷺ: «أَقْرَبِهِما مِنْكِ بَاباً» بالجَرِّ، جواباً لمَنْ قالَتْ: «إلى أَيِّهِما أُهدِي؟»[٣]، ولِقَولِ العَربِ: «خيرٍ» لمَنِ قالَ: «كيفَ أَصبَحْتَ؟»، فحُذِفَتِ الباءُ وأُبقِيَ عَملُها؛ لأنَّ معنى «كيفَ»: بِأيِّ[٤] حالٍ، فإذا جَعلُوا معنى حرفِ الجرِّ دَليلاً، كانَ لَفظُه أَولَى. اهـ[٥]

فهَذه الثَّمانِيَةُ المواضِعِ المُتقدِّمةُ يَجوزُ أنْ يُقاسَ عليها عندِ ابنِ مالكٍ، قالَ أبو حيَّان: ويَنبَغي أنْ يُتثَبَّتَ[٦] في القياسِ عليها؛ لأنَّ أَصحابَنا نَصُّوا على أنَّه لا يَجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ وإبقاءُ عملِهِ، إلَّا إذا عُوِّضَ منه، وذَلك في بابِ القَسَمِ، وفي بابِ «كم» على خلافٍ، وجَعلُوا قولَ العَربِ: «خيرٍ عافاكَ اللهُ» مِن الشَّاذِّ الذي لا يُقاسُ عليه[٧].

وقد يُجَرُّ بغيرِ ما ذُكرَ مَحذُوفاً كقولِ الفَرَزدَقِ: [الطويل]

إذَا قِيلَ: أيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلةً؟ أشارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصابِعُ[٨]

أي: إلى كُلَيبٍ، ولا يُقاسُ منه إلَّا على ما ذُكِرَ في بابِ «كَم» مِن جرِّ تَمييزِ «كَم»

---

(١) برقم (٦٠٢) من حديث عبد الرحمن بن أبي بَكر الصِّديق رضي الله عنهما.

(٢) قال ابنُ مالك في «شَواهد التَّوضيح» (ص١٥٣): حُذف فيه بعد (إنْ) والفاءِ فِعلان وحرفًا جر باقٍ عَملاهُما، والتقدير: مَن كان عِنده طعامُ اثنَين فليَذهَب بِثالث، وإن قامَ بِأربعةٍ فليَذهَب بِخامسٍ أو سادسٍ. اهـ

(٣) أخرجه البُخاري (٢٢٥٩) عن عائشةَ رضي الله عنها بلفظ: «إلى أقربِهما»، قال الحافظُ في «الفتح»: يُروَى: «قال: أقربُهُما» بِحَذف حرف الجر، وهو بِالرَّفع، ويَجُوز الجرُّ على إبقاءِ عمل حرفِ الجر بعد حَذفِه، أي: أقرَبِ الجارَين. اهـ ومِمَّن رَواه على ذلك: الإمام أحمدُ في «المُسند» (٢٥٤٢٣).

(٤) في الأصل: أي.

(٥) «شرح التَّسهيل» (٣/ ١٩٢).

(٦) في طبعَتين: (أن يثبت)، وفي ثالثةٍ: (أن لا يثبت)، والتَّصحيح من «التَّذييل والتَّكميل».

(٧) هنا انتَهى كلام أبي حيانَ.

(٨) البيت: لِلفَرزدق من قَصيدة في هَجوِ جَرير، وقد ردَّ عليه جريرٌ في مُناقَضَتِه بِمثله فقال:

إذا قِيلَ: أيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلةً وأَعظَمُ عاراً؟ قيلَ: تِلكَ مُجاشِعُ

وقيل: بل جريرٌ هو البادئُ والفرزدقُ هو الرادُّ بذلك.

. . . . . .

الكواكب الدرية

الاستِفهاميَّةِ بـ«مِن» مُضمَرةً إذا دخلَ عليها حرفُ جرٍّ، نحوُ: «بِكَم دِرهمٍ اشترَيتَ عَبْدَكَ؟» أي: «بِكَم مِن دِرهَمٍ»، وفي بابِ «كانَ»[1] كقَولِ زُهيرٍ: [الطويل]

بَدَا لِيَ أنِّي لَسْتُ مُدرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شَيئاً إذا كان جائِيَا[2]

أي: ولا بسابقٍ، بالباءِ، وهذا مِن عَطفِ التَّوهُّمِ، وهو لا يَنقاسُ، وفي بابِ «لا» المُشَبَّهةِ بـ«إنَّ» كقَولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

= **اللغة:** (الناسُ): اسمُ جَمع لإنسانٍ، أصلُه: أُناسٌ حُذِفَت هَمزتُه تخفيفاً. و(القَبِيلة): واحِدةُ قَبائل العرب، وهي الطَّبقة الثانيةُ مِن الطَّبَقات الستِّ التي عليها العربُ، وهي: الشَّعْب بالفتح، والقَبِيلة، والعِمارة، والبَطن، والفَخِذ، والفَصِيلة. «الخزانة»، وتَتمَّتُه هناك. (كُلَيب): قبيلةُ جَرير، سُمِّيَت باسمِ أبيها كُلَيب بن يَربُوع بن حَنْظلةَ. (بالأكُف): الباءُ بمعنَى (مع) و(الأكُفُّ): جمع كفٍّ، أي: أشارَت الأصابعُ في حالِ كَونها مُصاحِبةً لِلأَكُفِّ، فالإشارةُ وَقَعت بالمجمُوع، وقيل: هذا مَقلُوب، والأصلُ: أشارَت الأكُفُّ بِالأصابع.

والمعنى: واضحٌ، وبَنى الشاعرُ «قِيل» لِلمفعول لأنه أراد تَعمِيم القائل لِيَشمُل مَن يصلُحُ للسؤالِ، وعبَّر بـ(أشارت) إيماءً إلى أنَّ حالَ هذه القبيلة في الشرِّ قد صار أمراً مَحسوساً يُشار إليه، وجَمَع الأصابعَ تَنبيهاً على كَثرةِ المُشِيرين.

الإعراب: «إذَا»: ظرفية شرطيَّة. «قيل»: ماضٍ مَبنيٌّ لِلمَجهول. «أيُّ»: اسمُ استفهام مُبتدأ، وهو مُضافٌ، و«الناسِ»: مُضاف إليه. «شَرٌّ»: خبرُ المبتدأ. «قَبيلةٌ»: تمييزٌ مَنصوب، وقيل: (شرٌّ): مضافٌ و(قبيلةٍ) بالجرِّ: مضافٌ إليه، واقتَصر عليه صاحبُ «فتح رَبِّ البريَّة» بل وخطَّأ الأولَ، وهو وهمٌ. والجملةُ الاسميَّة (أيُّ الناس. . .) في مَحلِّ رفع نائب فاعل (قِيل)، وجملةُ (قيل) ونائبِ فاعِله في مَحل جرٍّ بإضافة (إذَا) إليها. «أشارَت»: فعل ماض، والتاء: لِلتأنيث. «كُليبٍ»: اسم مجرور بحرف جر مَحذوف، والتقديرُ: إلى كليب، والجارُّ والمجرور مُتعلِّقٌ بـ(أشارَت). «بِالأكف»: مُتعلِّق بـ(أشارَت) أيضاً على القولِ بالقلب، وبمحذوف حال من (الأصابع) على القول بالمعيَّة. «الأصابعُ»: فاعلُ (أشارت)؛ وجملةُ (أشارَت كُليب. . . إلخ) جوابُ (إذَا) لا مَحلَّ لها من الإعراب.

والشاهد: في قَوله: (أشارت كُلَيبٍ)؛ إذ فيه إبقاءُ عمَل حرفِ الجَر بعد حَذفِه، وهو شاذٌّ. ورُوي: (كُلَيبٌ) بِالرفع على أنه خبرٌ لِمَحذوفٍ، أي: هي كُلَيبٌ، فيَكونُ جَمَعَ بين العِبارةِ والإشارةِ، قال البغداديُّ: وكان القياسُ النَّصبَ بعد حذفِ الجار، وقد رَأيتُه في «ديوانه» وفي «المُناقَضات» مَنصوباً.

(١) أي: عند العطفِ على خبر (ليس) الصالحِ لدُخول الجارِّ. ومثلُه خبرُ (ما) المشبهةِ بها.

(٢) تقدَّم في أولِ باب المَخفُوضات، والشاهدُ فيه جرُّ (سابقٍ) بباءٍ محذوفةٍ لتوهُّم دخولِها على خبر (ليسَ) الأولِ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

أَلَا رَجُلٍ جَزاهُ اللهُ خَيراً يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيتُ؟(١)

بالجرِّ بـ«مِن» مُقدَّرَةً، أي: ألا مِن رجلٍ.

والصَّوابُ: أنَّ ذلك مَسمُوعٌ لا مَقيسٌ، وما يُذكَرُ في بابِ القَسَمِ مِن جرِّ لفظِ الجَلالةِ بدُونِ عِوَضٍ، حَكى سِيبويهِ: «اللهِ لَأَفْعَلَنَّ» بجرِّ الجَلالةِ، يُريدُ: واللهِ لَأَفْعَلَنَّ، والرَّفعُ جائزٌ، ومَنْعُ بعضِهم له مِن جهةِ أنَّه لا خبرَ له ضعيفٌ؛ إذ يَصِحُّ تَقديرُ: «قَسَمي»، ويَجوزُ كونُ «قَسَمي» مُبتدأً، والجَلالةِ الخَبرَ؛ والنَّصبُ جائزٌ على أنَّه مَفعولٌ لفعلٍ مَحذوفٍ، قالَ الفارسيُّ: تَقديرُه: «أَحلِفُ اللهَ» أي: باللهِ، وعندَ الزَّجاجِيِّ وجماعةٍ: «أُلزِمُ نَفسي يَمين اللهِ»،

---

(١) **البيت:** مِن قَصيدة طويلة لِعَمرو بن قِعاس ـ ويقال له: قِنعاس ـ المُرادي، وبعدَه:

تُرَجِّلُ لِمَّتِي وتَقُمُّ بَيتي وأُعطِيها الإتاوةَ إنْ رَضِيتُ

وقال الأزهريُّ: هما لأعرابيٍّ أراد أن يَتزوَّج امرأةً بِمُتعة. ورِوايةُ سيبَويه والأكثَرين: (ألا رجلاً) بِالنصبِ، أي: ألَا تُرُونَني رجلاً، ويُروَى: (ألا رجلٌ) بِالرفع، وخُرِّج على أنه فاعل بفِعل مَحذوف يُفسِّرُه (يَدلُّ).

اللغة: (يدلُّ): يُرشِد ويُشير. (المحصَّلة): المَرأة التي تُخلِّص الذَّهبَ من شَوائِبه. (تَبيتُ): قال الصبانُ: بفَتح التاء مِن (باتَ يَفعلُ كذَا): إذَا فعَله ليلاً، واسمُه الضمير الذي فيه، وخبَرُه قولُه في البيت الثاني: تُرجِّلُ لِمَّتي... إلخ، وقيل: بضم التاء من (أباتَ) أي: تُبيتُني عندها، وقيل: مَعناه: تَكون لي بيتاً، أي: امرأةً بِنكاحٍ. اهـ

المعنى: يَبحَث الشاعر عن رَجلٍ من أهل الخيرِ والإحسانِ يُرشِدُه إلى امرأةٍ تَعرِف قِيمَتَه، فيتزوَّجُها، فتَجِدُ بيتاً وبَعلاً وتقومُ بِشُؤونِه.

الإعراب: «أَلَا»: الهمزةُ لِلاستفهام، و(لا): نافية للجِنس. «رجُلٍ»: اسم مَجرور بـ(مِن) مَحذوفةً، وفيه ضَعفٌ؛ لِإعمال الجارِّ مَحذوفاً. «جَزاهُ»: فعل ماضٍ، والهاء: مَفعولٌ به أوَّل. «اللهُ»: لفظُ الجلالة فاعلٌ. «خيراً»: مَفعول ثانٍ لـ(جزى). وجملةُ (جزاه الله خيراً): دعائيَّة اعتراضيَّة. ويجوزُ في (أَلَا) أن تكون حرفَ عرضٍ، و(رجلٍ) مبتدأٌ مرفوعٌ تقديراً مجرورٌ لفظاً بـ(مِن) الزائدة، وخبرُه جملةُ (يدلُّ) أو: مَوجودٌ. «يَدلُّ»: فعلٌ مُضارع مرفوع، والفاعل: هو. والجُملةُ في مَحلِّ جر نعت لـ(رجلٍ). «على مُحصلةٍ»: جار ومَجرور مُتعلق بـ(يدلُّ). «تَبيتُ»: فعل مضارع تامٌّ فاعلُه: هي، أو ناقصٌ اسمُه: هي وخبرُه في البيتِ بعدَه، وعلى كُلٍّ فالجُملةُ في محلِّ جرٍّ نعت لـ(محصِّلةٍ).

والشاهد: في قَوله: (رجلٍ)؛ فإنه مَجرورٌ بـ(مِن) مُقدَّرة، وهو من المَواضع التي يَنقاسُ فيها حذف الجارِّ وبقاءُ عملِه.

. . . . . .

الكواكب الدرية

ثمَّ حُذِفَ المُضافُ[١]، وأُقِيمَ المُضافُ إليهِ مُقامَهُ. اهـ[٢]

فائِدة: قد يُفصَلُ في الضَّرورةِ بينَ حرفِ الجرِّ ومَجرورِهِ بِظَرفٍ، كقولِ الشَّاعرِ: [الخفيف]

إنَّ عَمْراً لا خَيْرَ في ـ اليَومَ ـ عَمْرٍو إنَّ عَمراً مُخَبِّرُ الأَحْزانِ[٣]

أو جارٍّ ومَجرورٍ، كقَولِهِ: [الخفيف]

رُبَّ ـ في النَّاسِ ـ مُوسِرٍ كعَدِيمٍ وعَدِيمٍ يُخالُ ذَا إيسارِ[٤]

---

(١) أي: مع حذفِ الفِعل وفاعِلِه ومَفعولِه الأول، وقال بَعضُهم: الأحسَنُ فيه وفي نَظائره أن يُنصبَ بفِعل مُتعَدٍّ إلى واحد، فيَكون التَّقدير: ألتَزِم يَمينَ الله.

(٢) كأنه كان يَنقلُ مِن «المساعد» لابن عَقيل بِبَعض اختِصار.

(٣) **البيت:** لا يُعرف قائلُه. وروايتُه عند بعضِهم: (مُكثرُ الأحزان).

الإعراب: «إنَّ»: حرفٌ مُشبه بالفعل. «عمراً»: اسمُها. «لا»: نافِيَة لِلجنس. «خيرَ»: اسمُها مَبني على الفتح في محلِّ نَصب. «في»: حرفُ جر. «اليومَ»: ظرفُ زمان مُتعلِّق بمحذوف خبر (لا). «عمرٍو»: اسمٌ مَجرور بـ(في)، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر (لا). وجملةُ (لا خيرَ في عمرٍو): في مَحلِّ رفع خبرُ (إنَّ)، والرابطُ إعادة اسمِها بعَينِه. «إنَّ عمراً»: (إنَّ) واسمُها. «مخبرُ»: خبرُها مُضاف. «الأحزانِ»: مُضافٌ إليه.

والشاهد: في الفَصل بين الجارِّ ومجرورِه بِالظَّرف وهو (اليومَ)، والأصلُ: لا خيرَ في عمرٍو اليومَ، وهذا خاصٌّ بالضَّرورة.

(٤) **البيتُ:** مجهول القائل.

اللغة: (الموسِر): الغنيُّ، و(الإيسار): الغِنى. و(العَديم): الفَقِير لا مالَ له ولا شيءَ عِندَه كالمُعدِم، فَعِيلٌ بمَعنى فاعِل. (يُخال): يُظَنُّ. (ذَا): صاحبَ.

والمعنى: رُبَّ إنسانٍ غنيٍّ يُرى بين الناس كالفقيرِ لِكثرةِ شَكواه أو لِبُخله على نَفسِه وأهلِه، ورُبَّ إنسانٍ فقير لا يَجِدُ شيئاً تَراه فتَظُنُّه غنيًّا ذا مالٍ؛ لِتَعفُّفه ورِضاه بما قَسَم له رَبُّه. وقد رأَينَا الاثنَين ـ على كثرةٍ في الأولِ وقِلَّةٍ في الثاني ـ في هذا البَلَد، والله المستَعانُ.

الإعراب: «رُبَّ»: حرفُ جر شَبيه بالزائد. «في الناس»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف حال من (مُوسر) لتقدُّمِه عليه. «مُوسرٍ»: مُبتَدأ مرفوعٌ، وعلامة رَفعه ضمَّةٌ مُقدَّرة على آخِرِه منَع مِن ظُهُورها اشتغالُ المحلِّ بحركة حرفِ الجر الشَّبيه بالزائد. «كعَديم»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف نَعت لـ(مُوسِر). وخبرُ المُبتدأ محذوف تقديرُه: مَوجُود، ويجوزُ كونُ (كعَديم) هو الخبرَ، و(موسرٍ) في الأصل وصفٌ لمَحذوفٍ. الواو: لِلعطف، «عَديمٍ»: معطوفٌ على (مُوسرٍ). «يُخالُ»: مُضارع مُغيَّرُ الصيغة مرفوع، ونائب الفاعل: هو، وهو المفعولُ الأول. =

وتُزادُ «ما» بَعْدَ «مِنْ، وعَنْ» والباءِ، فَلا تَكُفُّهُنَّ عَن عَمَلِ الجَرِّ، .....

الكواكب الدرية

ونَدرَ في النَّثرِ الفَصلُ بالقَسَمِ بينَ حرفِ الجرِّ والمَجرُورِ، نحوُ: «اشتَرَيتُ[1] بِواللهِ دِرهمٍ»، ونحوُ: «رُبَّ واللهِ رجلٍ عالمٍ لَقيتُ»، والمُضافِ والمُضافِ إليه نحوُ: «هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ»[2].

(وتُزادُ «ما» كَثِيراً[3] بَعْدَ «مِن، وعَن» والباءِ، فلا تَكُفُّهُنَّ عنْ عَمَلِ الجَرِّ)، وتكونُ «ما» حِينئِذٍ زائدةً لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، بِدَليلِ أنَّ عملَ حرفِ الجرِّ تَخَطَّاها إلى ما بعدَها، قال هُطَيل: وقيلَ: إنَّها في مثلِ ذلكَ نكرةٌ، وما بعدَها بدلٌ منها.

ومِثلُ الثَّلاثةِ المَذكورةِ اللَّامُ، إلَّا أنَّ زِيادةَ «ما» بَعدَها قليلةٌ، كقَولِ الأَعشى: [المتقارب]

إلـــى مَـــلِـــكٍ خَـــيـــرِ أَرْبـــابِـــهِ فـــإنَّ لِـــمـــا كُـــلِّ شَـــيءٍ قَـــدرا[4]

= «ذَا»: مفعولٌ ثانٍ لـ(يُخال) مُضاف. «إيسارِ»: مُضاف إليه. وجملةُ (يُخال) في محلِّ جرٍّ أو رفعٍ صفةٌ لـ(عَديم) باعتبار اللفظ أو المَحلِّ. وخبرُ هذا المُبتدأ أيضاً مَحذوف كالأولِ، أو هو جُملةُ (يُخال...).

والشاهدُ فيه: فصلُ الجارِّ مِن مَجرُوره بجارٍّ ومَجرور لِلضَّرورةِ في قَولِه: (رُبَّ في الناس مُوسرٍ).

(١) عِبارة غيرِه: اشتريتُه.

(٢) انظر: «المساعد» (٢/ ٣٠١).

(٣) الأظهَرُ أن هذا الحرفَ من زيادات الشارحِ.

(٤) كذا في الأصل، وهو خطأ والبيتُ به مَكسورٌ، والصواب: (قرارًا).

والبيت: من قصيدةٍ لِلأعشى مَيمُون في «دِيوانه» يَمدحُ بها قيسَ بن مَعدي كربَ.

اللغة: (أربابِه) أي: أصحابِه ومالِكِيه، والضمير لِلمُلْك. (قَراراً): مكانَ إقامةٍ ومُستَقرًّا.

المعنى: قد عادَ المُلك إلى نِصابِه، ورَجَع إلَى صاحِبِه خيرِ المُلوك، واستقرَّ بعد اضطِراب، ولا عَجَب في ذلك فإنَّ لكلِّ شيءٍ مُستقرًّا يَعُودُ إليه مَهما فارَقه.

الإعراب: «إلى مَلكٍ»: مُتعلِّق بـ(حارَ) - بمعنى رَجَع - في آخِر البيتِ قبلَه، «خيرِ»: بدلٌ من (ملكٍ) مُضاف. «أربابِه»: مضافٌ إليه، والهاء: مضافٌ إليه أيضاً. الفاء: حرف تَعليل، «إنَّ»: حرف مُشبَّه بالفعل. «لِما»: اللام: حرفُ جر، و(ما) زائدةٌ. «كلِّ»: اسم مجرور باللام مُضاف. «شيءٍ»: مضافٌ إليه. والجارُّ والمجرور متعلِّق بمحذوف خبر (إنَّ) مقدَّم. «قرارًا»: اسم (إنَّ) مَنصوب مُؤخَّر.

والشاهد: في قَوله: (لما كلِّ شيءٍ)؛ حيثُ زيدَت (ما) بعد لامِ الجرِّ ولم تكُفَّها عن العَمل، وهذه الزيادةُ قليلةٌ، بِخلافِها مع (مِن) و(عن) والباءِ فإنها كثيرةٌ.

نَحوُ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥]، وتُزادُ بَعدَ الكافِ و«رُبَّ»، والغالِبُ أَنْ تَكُفَّهُما عنِ العَمَلِ، فيَدْخُلانِ حِينَئِذٍ على الجُمَلِ،

الكواكب الدرية

يُريدُ: فإنَّ لكلِّ شيءٍ، (نَحوُ: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ﴾)، هذا مِثالٌ لِزيادةِ «ما» بعدَ «مِن»، **وإعرابُه**: «مِن»: حرفُ جرٍّ، و«ما»: زائدةٌ، «خَطيئاتِ»: مَجرورٌ بـ«مِن»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾)، مثالٌ لزيادةِ «ما» بعدَ «عن»، **وإعرابُه**: «عن»: حرفُ جرٍّ، و«ما»: زائدةٌ، ﴿قَلِيلٍ﴾: مَجرورٌ بـ«عَن»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، (﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾)، مثالُ زيادةِ «ما» بعدَ الباءِ، **وإعرابُه**: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، الباءُ: حرفُ جرٍّ، «ما»: زائدةٌ، «نَقضِ»: مَجرورٌ بالباءِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

والأمثِلةُ المَذكورةُ لِدُخولِها على المُفردِ، فإنْ دخلَ شيءٌ مِن هذه الأَحرفِ المقترنةِ بـ«ما» على فِعلٍ أو جُملةٍ اسمِيَّةٍ، أُوِّلَتْ «ما» بأنَّها مَوصُولٌ حَرفيٌّ، والجُملةُ صِلتُها، قالهُ في «التَّصريحِ».

(وتُزادُ) أي: «ما» (بَعدَ الكافِ و«رُبَّ»، والغالِبُ) أي: الكثيرُ (أَنْ تَكُفَّهُما عنِ العَمَلِ) أي: عَملِ الجرِّ؛ لأنَّهما يَصِيرانِ مع «ما» بِمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ، وقد يَحدثُ في الكافِ المكفوفةِ معنَى التَّقليلِ كما في «التَّسهيلِ»، (فَيَدْخُلانِ حِينَئِذٍ على الجُمَلِ) الاسمِيَّةِ والفِعليَّةِ.

والغالبُ على «رُبَّ» المكفُوفةِ أنْ تَدخُلَ على فعلٍ ماضٍ في اللَّفظِ كالبَيتِ الآتي؛ لأنَّ التَّكثيرَ والتَّقليلَ إنَّما يكونانِ فِيما عُرِفَ حَدُّه، والمستقبَلُ مَجهولٌ؛ أو ماضٍ في المعنَى نحوُ: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢]؛ لأنَّه لمَّا كانَ مُحَقَّقَ الوُقوعِ نُزِّلَ مَنزلةَ الماضي كما تَقدَّمَ.

ونَدَرَ دُخولُها على الجُملةِ الاسمِيَّةِ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الخفيف]

رُبَّـمـا الـجـامِـلُ الـمُـؤبَّـلُ فِـيـهِـمْ ... وعَـنـاجِـيـجُ بَـيـنَـهُـنَّ الـمِـهـارُ[1]

---

(١) **البيت**: مِن قَصيدة طَويلة لأبي دُواد الإيادِيِّ، وهو شاعرٌ جاهليٌّ اختُلف في اسمِه؛ فقال بعضُهم: جارِيَة بن الحَجَّاج، وقال الأَصمعيُّ: حَنظَلةُ بن الشرقيِّ.

اللغة: (الجامِل): القَطيع من الإبل مع راعِيها، وقيل: اسمُ جَمع الجَمَل كـ(الباقِر) اسمَ جمعِ البَقَر. (المُؤبَّل): المُعَدُّ لِلقُنية ـ أي: الاقتِناء ـ والتملُّك. (العَناجيج): جِيادُ الخيل ذواتُ الأعناق الطِّوال، واحِدُها: عُنجُوج كـ(عُصفور). و(المِهار): جمعُ مُهْر، وهو وَلَد الفَرس، والأُنثى: مُهْرَة. =

كقَولِهِ:

أَخٌ ماجِدٌ لم يُخْزِنِي يَومَ مَشْهَدٍ كَما سَيْفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

الكواكب الدرية

و(كقَولِهِ:

أَخٌ ماجِدٌ لَم يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كما سَيْفُ عَمرٍو لَم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ)

قاله نَهشَلُ بنُ حَرِّيّ يَرثي أَخاه مالِكاً[1]، وهو مِن الطَّويلِ.

اللُّغةُ: «الماجدُ»: مِن المجدِ، وهو الشَّرفُ والكرمُ، و«لم يُخْزِني»: مِن الخِزي، وهو الذُّلُّ والهَوانُ، و«يومَ مَشهَد»: أرادَ به يومَ صِفِّين لمّا قُتِلَ أَخوهُ مالِكٌ بها، وأرادَ بـ«عمرٍو»: عمرَو بنَ مَعدِيكَربَ، و«سيفُه»: هو الصَّمْصامةُ، و«المشهَدُ»: مصدرٌ مِيميٌّ، و«مَضاربه»: جمعُ مَضرِبٍ بكسرِ الرَّاءِ، ومَضرِبُ السَّيفِ: نحوُ شِبرٍ مِن طَرفِهِ، وجَمَعَهُ على حدِّ «شابَتْ مَفارِقُهُ»، وإنَّما لِلإنسانِ مَفرِقٌ واحدٌ[2]، والعَربُ يُقدِّرُونَ تَسمِيَةَ الجُزءِ باسمِ الكلِّ، فيُوقِعونَ الجمعَ مَوقعَ الواحدِ. و«خِيانةُ السَّيفِ»: النَّبوةُ عندَ الضَّربِ به.

= **المعنى**: يَصِف قَومَه بكثرةِ المال والعُدَّة لِلحرب، فيقول: كثُر ما وُجد فيهم قطعانٌ وكِرامٌ من الخيلِ مَعَهُنَّ أولادُهنَّ. السُّلطاني.

الإعراب: «رُبما»: (رُبَّ): حرفُ جرٍّ شَبيهٌ بالزائد، و(ما): حرفٌ كافٌّ، ويقال اختصاراً: كافَّة ومَكفوفة. «الجامِلُ»: مُبتدأ. «المؤبَّلُ»: نعتُه مرفوع. «فِيهم»: جار ومجرور مُتعلِّق بمحذوف في محل رفعِ خبر المبتَدأ، والميم: علامةُ جمعِ الذكور. الواوُ: عاطفة، «عَناجيجُ»: مَعطوفٌ على (الجاملُ) مرفوعٌ مثلُه، أو مُبتدأٌ خبرُه مَحذوف لِدَلالة ما قبلَه عليه، وعليه فالعطفُ لِلجُملة على الجُملة. «بينَهنَّ»: (بينَ): ظرف مكان منصوبٌ مُتعلِّق بمحذوف خَبر مُقدَّم، والهاء: في محلِّ جر بالإضافة، والنون: علامةُ جمعِ الإناث. «المِهارُ»: مُبتدأ مُؤخَّر، والجملةُ في محلِّ رَفع صِفة (عَناجِيج).

والشاهد: في دُخول (رُبَّ) المكفوفةِ عن العمل بـ(ما) على الجُملةِ الاسميَّةِ وهو نادرٌ، وقال الفارسيُّ وغيرُه: (ما) في (رُبَّما) نكرةٌ بمَعنى شَيء مَجرورةٌ بـ(رُبَّ)، و(الجاملُ) خبرٌ لِمُبتدأ مَحذوف، والجُملةُ صفةُ (ما)، و(فِيهم) حالٌ، والتَّقدير: رُبَّ شيءٍ هو الجاملُ المُؤبَّلُ حالَ كَونِه فِيهم مَوجودٌ، وعليه فلا شُذوذَ ولا نُدرةَ في البيت، قال أبو حيانَ: ورَواهُ بَعضُهم: (رُبَّما الجاملِ) بالجرِّ على أنه مَجرورٌ بـ(رُبَّ) و(ما) زائِدة.

(١) الذي استُشهد مع عليٍّ رضي الله عنه في صِفينَ. وسيَذكره الشارح.

(٢) وهو وَسَطُ الرأس الذي يُفرَق فيه الشعرُ. ووقع (شابت مفارقُه) في شعر لُطفيل الغَنوي.

. . . . . .

الكواكب الدرية

الإعرابُ: «أخٌ»: مُبتدأٌ[١]، وهو نَكرةٌ، وإنَّما تَخَصَّصَ بالصِّفةِ ـ أَعني: «ماجدٌ» ـ، و«لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، «يُخْزِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، والنُّونُ: للوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ. ويَجوزُ أنْ يَكونَ «أخٌ» خبرَ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هو أخٌ، و«ماجدٌ»: نعتٌ له، وجُملةُ «لم يُخْزِني» نعتٌ ثانٍ. «يومَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه مُتعلِّقٌ بـ«يُخْزِني»، وهو مُضافٌ، و«مَشهدٍ»: مُضافٌ إليه، وقولُهُ: «كما»: الكافُ: حرفُ تَشبيهٍ وجرٍّ، و«ما»: كافَّةٌ زائدةٌ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، وفي «السَّمينِ»[٢]: «ما» في ﴿رُبَمَا﴾ يَحتَمِلُ وَجهَينِ: أَحدُهما: دُخولُها على الأفعالِ[٣]، والثَّاني: أنَّ «ما» نكرةٌ مَوصُوفةٌ بالجُملةِ الواقعةِ بعدَها، والعائدُ على «ما» مَحذوفٌ، تَقديرهُ: رُبَّ شيءٍ يَوَدُّهُ الذينَ كفرُوا. اهـ، وما ذَكرَه يأتي مِثلُه في «ما» المُتَّصلَةِ بالكافِ، «سيفُ»: مُبتدأٌ، و«عَمرٍو»: مُضافٌ إليه، «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، «تَخُنْ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «مَضارِبُه»: فاعلٌ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ[٤] في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

والمعنى: أَخي كريمُ الأصلِ، ما أَهانَني ولا أَذَلَّني يومَ صِفِّين[٥]، كما سيفُ عَمرٍو

---

(١) تَبِع في ذلك العينيَّ، وهو بعيد جدًّا، بل (أخٌ) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أخٌ ماجد، أو أخي أخٌ ماجد، وجملةُ (لم يُخزني) خبرٌ بعد خبر، أو صفةٌ ثانية ـ وسيَذكر الشارحُ هذا الوجهَ ـ، أو حال من فاعل (ماجِد)، والعربُ تُعدِّدُ أوصافَ الممدوح وتجعلُها أخباراً لمبتدأ محذوف، وهذا مَشهُور.

(٢) أي: عند الكلامِ على تفسير (سُورة الحِجر)، ولم يَحتج إلى تعيين الموضِع لأنَّ ﴿رُبَمَا﴾ لم تأتِ في القرآن في غير هَذه السُّورة، ولِذا تُسمَّى أيضاً (سُورة رُبما).

(٣) عبارةُ السمين بحرُوفِها: أظهَرُهما: أنها المهيِّئَةُ، بمعنى: أن (رُبَّ) مُختَصةٌ بالأسماء، فلمَّا جاءت (ما) هَيَّأت دخولَها على الأفعالِ. اهـ

(٤) سُكِّن للوزن.

(٥) ويُمكن أنه أراد: إذا اجتَمع الناس لِلتفاخُر وذِكر المناقِب، لم يَستَحِ مِن ذِكر هذا الأخ؛ لِكَونه ماجداً كَريم الأَرُومة والمَحتِد. «فتح القَريب المجيب».

وقَولِهِ:

رُبَّـــمـــا أَوْفَـــيْـــتُ فـــي عَـــلَـــمٍ تَـــرْفَـــعَـــنْ ثَـــوْبِـــي شَـــمَـــالاتُ

قد وَفَّى له وما نَبَا، بل أَصابَ المقتَلَ، ففِيه مدحٌ لكلٍّ مِن المقتولِ وآلةِ القَتلِ[١] التي هي سَيفُ عَمرٍو.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «كما سيفُ عَمرٍو» حيثُ كفَّت «ما» الكافَ عن عملِ الجرِّ.

(وقَولِهِ:

رُبَّـــمـــا أَوْفَـــيْـــتُ فـــي عَـــلَـــمٍ تَـــرْفَـــعَـــنْ ثَـــوْبِـــي شَـــمَـــالاتُ)

قالهُ جَذِيمةُ الأبرَش، ومَن نَسبَهُ إلى تَأَبَّطَ شَرًّا فقد غَلِطَ، وهو مِن المَديدِ.

اللُّغةُ: «أَوفَيتُ» أي: نزَلتُ، و«العَلَمُ»: الجبلُ، كذا قالَ الأَزهرِيُّ والعَينيُّ[٢]، وفي «القاموسِ»: أوفَى عليه: أَشرفَ. اهـ، وفي «شرحِ أبياتِ الخَبيصيّ»: المرادُ: أَوفيتُ على مكانٍ عالٍ في جبلٍ؛ لأنَّ الرَّائيَ لِلقَومِ يَرقُبُ على أَعلى الأَماكنِ. اهـ، وعلى هذا فـ«في» بمعنَى «على»، أي: رُبَّما أَوفيتُ على جبلٍ، وقد جاءَ في «صَحيحِ البُخاريِّ»[٣]: «أَوفى رجلٌ على جَبلِ سَلْعٍ»، قالَ شُرَّاحُ الحَديثِ: أي: صَعِدَ وارتفعَ. اهـ، و«تَرْفَعَنْ» بسكونِ النُّونِ: أصلُه: «تَرفَعُ» زيدَتْ فيه نونُ التَّوكيدِ الخَفِيفةُ، و«شَمالاتٌ» بِفَتحِ الشِّينِ: جمعُ شَمالٍ، وهي الرِّيحُ التي تَهُبُّ مِن ناحِيَةِ القُطبِ[٤].

الإعرابُ: «رُبَّ»: حرفُ تَقليلٍ وجرٍّ، و«ما»: كافَّةٌ، «أَوفَيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «في عَلَمٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أَوفيتُ»، «تَرْفَعَنْ»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ لِاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الخفيفةِ، «ثَوبي»: مَفعولٌ مُقدَّمٌ، «شَمالاتُ»: فاعلٌ.

---

(١) ليس في كلام الشاعر ما يُوحِي بذلك؛ ولعلَّ التَّشبيه في عَدم الخيانةِ لا غيرُ، مع عَدم وجود سيف عَمرو في المعركة المذكورة، بلهَ أن يكونَ آلةَ قتلِ مالِك.

(٢) لكنَّ العينيَّ زاد عليه: وأصلُه مِن (أوفَى على الشَّيءِ): إذا أشرَفَ. اهـ فما سيَنقلُه الشارح عن «القاموس» غيرُ خافٍ عليه.

(٣) (٤٤١٨) في حديث تخلُّف كَعب بن مالِك وصاحبَيه الطويلِ المَشهور.

(٤) وخَصَّ الشَّمالَ بِالذكر لأنها تَهُبُّ بارِدةً شديدةً في أكثَر الأحيان.

وقد لا تَكُفُّهُما، كقَولِهِ:

رُبَّــمــا ضَــرْبَــةٍ بِــسَــيْــفٍ صَــقِــيــلِ

الكواكب الدرية

والمعنى: كثيراً مِن الأوقاتِ أَشرَفتُ على مكانٍ عالٍ مِن جبلٍ؛ لِأنظُرَ إلى العدوِّ ما صنَعَ؛ لأَرجِعَ إلى قَومي فأُخبِرَهُم، ففِيه وَصفُ نَفسِهِ بالشَّجاعةِ، وأنَّه كثيراً ما يَكونُ رَبِيئةً لِقَومِهِ، وطَليعةً لهم، وفيه وَصفٌ له بالقُوَّةِ والجَلادةِ أيضاً مِن حيثُ إنَّه بالَغَ في الارتفاعِ على جَبلٍ، حتَّى رَفَعَتْ ريحُ الشَّمالِ ثَوبَهُ.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «رُبَّما»؛ فإنَّ «ما» دخَلتْ على «رُبَّ» وكَفَّتْها عنِ العملِ، ودخَلَتْ على الجُملةِ الفِعليَّةِ.

(**وقَد لا تَكُفُّهُما**) «ما» بِدُخولِها عليهما، فيَبقى عَملُهما الجرَّ معها، (**كقَولِهِ**:

رُبَّــمــا ضَــرْبَــةٍ بِــسَــيــفٍ صَــقِــيــلِ بَــيــنَ بُــصْــرَى وطَــعْــنَــةٍ نَــجْــلاءِ)

قاله عَدِيُّ بنُ أبي الدَّغفاء[١] الغَسَّانيِّ مِن قَصيدةٍ مِن الخَفيفِ.

واللُّغةُ: «السَّيفُ الصَّقيلُ والمصقُولُ»: المَجلُوُّ، و«بُصرَى» بضمِّ المُوحَّدةِ: بَلدةٌ بالشَّامِ كُرْسِيُّ حَوْرانَ[٢]، قالَه الأزهَريُّ والعَينيُّ، وفي «القامُوسِ»: بُصْرى كحُبلَى: بَلدةٌ بالشَّامِ. اهـ، وهي التي أضاءَتْ قُصورُها للنُّورِ الَّذي ظهرَ ليلةَ المَولدِ النَّبَويِّ[٣]، و«النَّجْلاء» بالجيمِ والمدِّ: الواسعةُ البَيِّنةُ الاتِّساعِ.

والإعرابُ: «رُبَّ»: حرفُ تقليلٍ وجرٍّ، و«ما»: زائدةٌ غيرُ كافَّةٍ، «ضَربةٍ»: مَجرورٌ بـ«رُبَّ»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، «بسَيفٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ[٤]، «صَقيلٍ»: صفةٌ، «بينَ»: ظرفُ

---

(١) اسمُه المشهور به: عَدِيُّ بن الرَّعلاء نسبةً لأُمِّه، وقد ذكَرُوا أنه ضاع اسمُ أبيه، فتأمَّل!

(٢) هو بمعنى قولِهم: قَصَبة حَوران، أي: مَدينتُها ومَركزُها وموضِعُ الحُكمِ فيها.

(٣) روَى ابنُ إسحاقَ بِسَنده عن خالدِ بن مَعدانَ عن أصحابِ رَسول الله ﷺ أنَّهم قالُوا: يا رسول الله! أخبِرْنا عن نفسِك، قال: «دَعوةُ أبي إبراهيمَ، وبُشرَى عيسَى، ورَأَت أُمِّي حينَ حمَلَت بي كأنه خرَج مِنها نُورٌ أضاءَت لَه قُصُورُ بُصرَى مِن أرضِ الشَّام»، ومِن طَريقه أخرجَه الطبريُّ في «تَفسيره»، والحاكمُ في «مُستَدركِه» وقال: صَحيح الإسناد ولم يُخرجاهُ، ووافَقَه الذَّهبي.

(٤) مُتعلِّق بـ(ضربةٍ) أو بِمَحذوف صِفة لها.

وقولِهِ:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا ونَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وجارِمُ

الكواكب الدرية

مكانٍ[١]، و«بُصرى»: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصَرِفُ، والمانِعُ له مِن الصَّرفِ عِلَّةٌ تَقومُ مَقامَ عِلَّتَينِ، وهي ألفُ التَّأنيثِ المقصُورةُ، وأُضيفَتْ «بينَ» إلى «بُصرَى» لاشتِمالِها على أماكنَ، أو على تَقديرِ مُضافٍ أي: «أماكنِ بُصرَى». وقولُهُ: «وطَعنةٍ» بالجرِّ: مَعطوفٌ على «ضَربةٍ»، وعلامةُ جرِّهِ كَسرُ آخِرِهِ، و«نَجلاء»: صفةٌ لـ«طَعنةٍ».

والمعنى: كثيراً ما باشرَ الحُروبَ، وكان منه بينَ جهاتِ بُصرى ضَربةٌ بالسَّيفِ، أو طَعنةٌ واسعةٌ بالرُّمحِ، يَصِفُ نَفسَهُ بالشَّجاعةِ والإقدامِ والتَّدميرِ لِلعَدُوِّ.

والشَّاهدُ: في «رُبَّما ضَربةٍ»، حيثُ دَخلتْ «ما» على «رُبَّ» ولم تَكُفَّها عن عملِ الجرِّ، وهو قليلٌ.

(وقَولِهِ:

وَنَنْصُرُ مَوْلانَا ونَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وجارِمُ)

قالهُ عَمرُو بنُ البرَّاقةَ[٢] النِّهمِيُّ - بالنُّونِ المَكسورةِ[٣] - مِن قَصيدةٍ مِن الطَّويلِ.

اللُّغةُ: «المَولى»: له مَعانٍ نحوُ العِشرينَ، وأَقربُها هنا أنْ يَكونَ بمعنى الصَّاحب، أو المالِك لأمرِه كالوالي، و«المجرُومُ»: مِن الجُرمِ، وهو الإثمُ والظُّلمُ، ويُروَى: «مَظلومٌ عليه[٤] وظالمُ».

الإعرابُ: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «نَنصُرُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعِلُهُ مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ، «مَولى»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرَةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛

(١) مُتعلق بما تعلَّق به الجار والمجرورُ قبلَه.

(٢) كذا في «التصريح»، والمعروفُ: (برَّاقة) دُون (أل)، وهو اسمُ أُمِّه.

(٣) نسبةً إلى (نِهم) أبي بَطنٍ من هَمدان.

(٤) الظاهرُ أنَّ تعدِيَتَه حينئذٍ بالظرف على سَبيل التَّضمِين، أي: (مُتعدًّى عليه) مثلاً، وإلا فـ(ظَلَمَ) مُتعدٍّ بنفسِه ولا يُقال: (ظَلَمَ عليه) بِخلاف (جَرَمَ عليه). ولعلَّ هذه الروايةَ لم تثبُت أصلاً.

. . . . . .

الكواكب الدرية

لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و«نَعلَمُ»: مَعطوفٌ على «نَنصرُ»[١]، «أنَّ» بفتحِ الهمزةِ: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، الهاءُ: اسمُها، الكافُ: حرفُ جرٍّ[٢]، و«ما»: زائدةٌ غيرُ كافَّةٍ، «النَّاسِ»: مَجرورٌ بالكافِ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن «مَجرومٌ» متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُهُ: كائناً[٣]، و«مَجرومٌ»: بالرَّفعِ خبرُ «أنَّ»، وهو اسمُ مَفعولٍ يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ، و«علَيه»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، و«جارمُ»: مَعطوفٌ على «مجرومٌ».

والمعنى: نَنصرُ مُستولي أَمرِنا[٤] في الحُروبِ، ونَحنُ نَعلَمُ أنَّه مَظلومٌ وظالمٌ، كالنَّاسِ في عَدَمِ العِصمَةِ.

والشَّاهدُ: في «كما النَّاسِ»، حيثُ دخَلتْ «ما» على الكافِ ولم تَكُفَّ عَمَلَها، فلِهذا جَرَّتِ «النَّاس».

❁ ❁ ❁

(١) وفيه ضمير مستترٌ فيه وجوباً تقديرُه: نحنُ، وهو يَطلُبُ مَفعُولَين سدَّت مَسَدَّهما هنا (أنَّ) وما في حيِّزِها.

(٢) والظاهرُ أنه يَجوز كَونُه اسماً بمعنى (مِثل)، وعليه فهو مضافٌ لما بعدَ (ما) الزائدة، وهو في محلِّ نصبٍ أو رفع على الوجهَين الآتيَين في موضِع مُتعلَّق الظَّرف.

(٣) والذي عليه المُعربُون أنَّه خبرُ (أنَّ) الأول، و(مجرومٌ) خبرُه الثاني.

(٤) الظاهرُ أنه أراد: (مُتولِّي أمرِنا)، فتحرَّفت الكلمة.

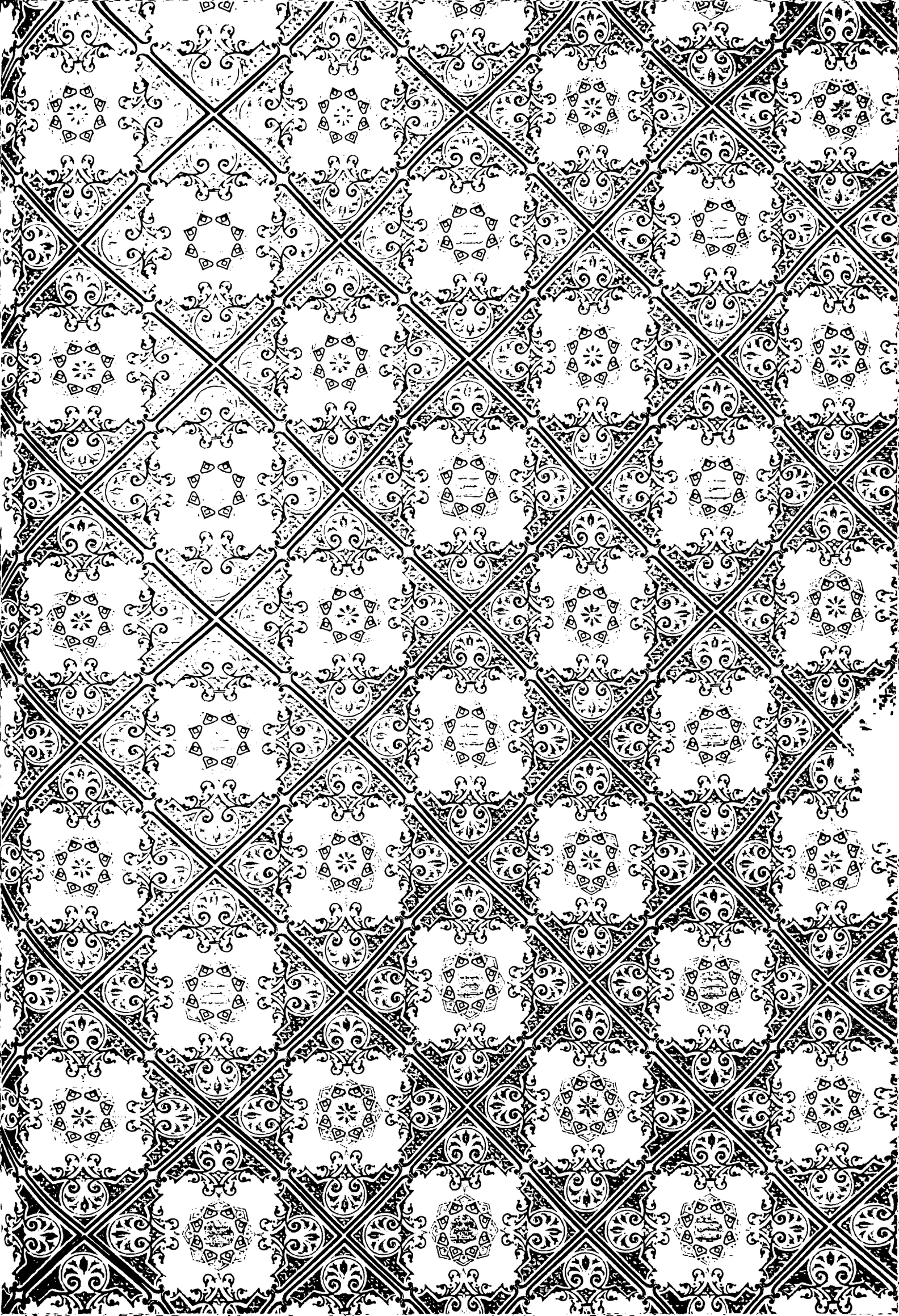

فصل

وأَمَّا المَخفُوضُ بِالإضافةِ فَنَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ». .....

الكواكب الدرية

فَصلٌ

في الثَّاني مِن المَخفُوضاتِ.

(وأَمَّا المَخْفُوضُ بِالإضافَةِ)، وهي لُغةً: مُطلقُ الإسنادِ، قالَ امرؤُ القَيسِ: [الطويل]

فَلَمَّا دَخَلْناهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنا إلى كُلِّ حارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ[1]

أي: أَسْنَدْنا ظُهورَنا إلى كلِّ رَحْلٍ مَنسوبٍ لِلحِيرةِ مُخَطَّطٍ فيه طَرائقُ.

واصطِلاحاً: إسنادُ اسمٍ إلى غيرِهِ على تَنزيلِ الثَّاني مِن الأَوَّلِ مَنزلةَ التَّنوينِ، وفي «حَواشي التَّسهيلِ» لابنِ هشامٍ: الإضافةُ لُغةً: الإمالةُ، يُقالُ: أضَفتُ ظَهرِي إلى الحائطِ، أي: أَمَلْتُهُ إلَيه، وهذا خيرٌ مِن قولِ بَعضِهم: الإسنادُ؛ تَمَسُّكاً بقولِ الشَّاعرِ ـ وذكرَ البيتَ ـ؛ إذ ليسَ يَمتنِعُ أنْ يُفَسَّرَ بـ«أَمَلْنا»، ويَمتنِعُ أنْ يُفسَّرَ بِالإسنادِ قَولُهم: «تَضَيَّفَتِ الشَّمسُ لِلغُروبِ»[2]، وتَسميةُ الضَّيفِ ضَيفاً. اهـ

وعلى هذا فمَعناها عُرفاً: ضمُّ اسمٍ إلى آخَرَ بِتَنزيلِهِ من الأَوَّلِ مَنزِلةَ التَّنوينِ، (فنَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ»)، فـ«زيدٌ»: مَخفوضٌ بإضافةِ غُلامٍ إليه، ويُسمَّى الأوَّلُ مُضافاً، والثَّاني مُضافاً إليه.

---

(١) قال الشيخُ مُحمد مُحيي الدين:

الإعراب: «لَمَّا»: ظَرفية بمعنى (حِين) تَتعلَّق بقوله: (أَضَفنا) الآتي، وهي مَبنيَّة على السكون في محل نَصب. «دَخلناه»: فعلٌ وفاعل ومفعولٌ، والجملة في محل جرٍّ بإضافة (لَمَّا) إليها. «أَضَفنا»: فعلٌ وفاعل. «ظُهُورَنا»: (ظهورَ): مفعول به لـ(أضافَ)، و(ظهورَ): مضاف، والضمير: مُضاف إليه. «إلى كل»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(أضافَ)، و(كل): مضاف، و«حاريٍّ»: مُضاف إليه. «جَديدٍ، مُشطَّبٍ»: نَعتان لـ(كُلِّ حارِي).

الشاهدُ فيه: قولُه: (أضَفنا)؛ فإن مَعناه: أسنَدنا؛ فيَكون معنَى الإضافة التي هي مَصدرُ (أضاف) الإسنادَ. اهـ كلامُه.

(٢) منه حديثُ مُسلِم: «ثَلاثُ ساعات كان رَسولُ الله ﷺ يَنهانَا أن نُصلِّيَ فِيهِنَّ، أو أن نَقبرَ فِيهنَّ مَوتانَا...» وفي آخِرِه: «وحِينَ تَضيَّفُ الشمسُ لِلغُرُوبِ حتَّى تَغرُبَ».

ويَجِبُ تَجرِيدُ المُضافِ مِنَ التَّنوِينِ كما في «غُلامُ زَيدٍ»، ومِن نُونَي التَّثْنِيةِ والجَمْعِ نَحوُ: «غُلامَا زَيدٍ، وكاتِبُو عَمرٍو».

الكواكب الدرية

وقَضيَّةُ كلامِهم أنَّ المُضافَ إليه مَجرُورٌ مُطلَقاً، وأمَّا نحوُ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، فإنَّه لمَّا حُذِفَ المُضافُ ـ وهو مَفعولُ «اسأَل» ـ نابَ المُضافُ إليه مَنابَهُ، فانتَصَبَ انتِصابَهُ.

(ويَجِبُ) عِندَ إرادةِ الإضافةِ (تَجرِيدُ المُضافِ مِن التَّنوِينِ) ظاهراً كانَ (كما في: «غُلامُ زَيدٍ»)؛ إذ أصلُهُ: «غُلامٌ لِزيدٍ»، فلمَّا قصَدتَ إضافةَ الغُلامِ لزيدٍ، أَزَلْتَ التَّنوينَ وحَذَفتَ اللَّامَ، وصارَ «غُلامُ زيدٍ»؛ أو مُقدَّراً نحوُ: «كَمْ عَبدٍ مَلَكْتُ»، ونحوُ: «هَذه دَراهِمُ زَيدٍ»، فـ«كَم» مَبنيَّةٌ و«دَراهمُ» غيرُ مُنصَرِفٍ، فلا يُنوَّنانِ، فإذا أُضِيفَا كما في المِثالَينِ فالتَّنوينُ فِيهما مُقدَّرٌ[1]، (و) يَجِبُ أيضاً تجريدُ المُضافِ (مِن نُونَي التَّثنِيَةِ والجَمعِ) المُذكَّرِ السَّالمِ؛ لأنَّهما يُشبِهانِ التَّنوينَ مِن حيثُ إنَّهما يَلِيَانِ علامةَ الإعرابِ كالتَّنوينِ، وذلك (نَحوُ: «غُلامَا زَيدٍ»)، وإعرابُه: «غُلامَا»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: «هذانِ»، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مُثَنًّى، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليه، (و«كَاتِبُو عَمْرٍو»)، وإعرابُه: «كاتِبُو»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: «هَؤلاءِ»، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، و«عَمرٍو»: مُضافٌ إليه.

ومِثلُ التَّثنيةِ والجَمعِ ما حُمِلَ علَيهما نحوُ: «اثنَا زيدٍ، وعِشرُو عَمرٍو»، بخلافِ نونِ المُفردِ وجمعِ التَّكسيرِ نَحوُ: «هذا بُستانُ زيدٍ، وهؤلاءِ شَياطينُ الإنسِ»؛ فإنَّها لا تُحذَفُ لِلإضافةِ؛ لانتفاءِ مُشابَهتِها للتَّنوينِ. وإنَّما وجَبَ تجريدُ المُضافِ مِن التَّنوينِ والنُّونِ المَذكورةِ؛ لأنَّهما يَدلَّانِ على كمالِ الاسمِ، والإضافةُ تَدُلُّ على نُقْصانِهِ، والشَّيءُ الواحدُ لا يَكونُ كاملاً وناقصاً في حالةٍ واحِدةٍ؛ ولأنَّ الإضافةَ تَدلُّ على الاتِّصالِ، والتَّنوينَ يَدلُّ على الانفِصالِ، فلا يُجمَعُ بينَهما، وما أحسنَ قولَ بعضِهم: [الطويل]

كَأَنِّيَ تَنوِينٌ وأَنتَ إضافةٌ ... فَحَيثُ تَرانِي لا تَحُلُّ مَكانِيَا

وأحسَنُ مِنه قولُ الآخَرِ: [الوافر]

---

(١) أراد أن التنوينَ مُقدَّرٌ قبل الإضافة لا بعدَها؛ لأنَّك لَمَّا أردتَ الإضافةَ نَوَيتَ صرفَ نحو: (دَراهِم) وقَدَّرتَ فيه التنوينَ، ثم حَذفتَه حين أُضِيفَ.

. . . . . .

وكُنَّا «خَمسَ عَشْرةَ» في التِئامِ ... على رُغمِ الحَسُودِ بِغَيرِ آفَهْ
فقَدْ أَصبَحتُ تَنوِيناً وأَضْحَى ... حَبِيبي لا تُفارِقُهُ الإضافَهْ

وألطَفُ مِنهُما قَولُ الآخَرِ: [الكامل]

عَلَّمتُه بابَ المُضافِ تَفاؤُلاً ... ورَقِيبُه يُغرِيهِ بِالتَّنوِينِ

وقد سُمِعَ إثباتُ النُّونِ في ضَرُورةِ الشِّعرِ كقَولِهِ: [الطويل]

هُمُ القائِلُونَ الخَيرَ والآمِرُونَهُ[1]

تَنبيه: يَجِبُ أيضاً تَجريدُ المُضافِ مِن الألفِ واللَّامِ، فلا يُقالُ: «الغُلامُ زيدٍ» بِالإضافةِ، إلَّا إذا كانَ المُضافُ صِفةً مُثنَّاةً، أو مَجموعةً جَمعَ مُذكَّرٍ سالماً، كـ«الضَّاربَا زيدٍ، والضَّارِبُو زيدٍ»، أو مُضافاً إلى ما عُرِّفَ بالألفِ واللَّامِ، كـ«الضَّاربِ الرَّجلِ»، أو إلى مُضافٍ إلى ما فِيه

---

(١) تمامُه:

إذا مَا خَشُوا مِن مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا

أنشدَه سِيبويه وقال: وزَعموا أنَّه مَصنوع، ورُوي في «المُفصَّل» وغَيرِه:

هُمُ الآمِرُونَ الخيرَ والفاعِلُونَهُ ... إذا ما خَشُوا مِن حادِثِ الدَّهرِ مُعظَمَا

ويُروى: (مُفظِعَا) وهو اسمُ فاعلٍ مِن (أَفظَعَ الأمرُ إفظاعاً): إذا جاوَزَ الحدَّ في القُبحِ، ومثلُه: فَظُعَ الأمرُ فَظاعةً. و(مُحدَثُ الأمر): حادِثُه، و(المُعظَم): اسمُ مفعول، وهو الأمر الذي يَعظُم دَفعُه.

المعنى: هؤلاءِ [همُ الذينَ] يَفعَلُون الخيرَ ويَأمرُونَ به في وَقتِ خَشيَتِهم الأمرَ العَظيمَ مِن حَوادثِ الدَّهرِ، فلا يَمنَعُهم خوفُ الضَّرَر عنِ الأمرِ بِالمعرُوف. «الخِزانة» بزيادةٍ ما بين المعقُوفَين.

الإعراب: «**هُمُ**»: ضمير مُنفصل مَبني في محلِّ رَفع مبتدأ. «**القائِلُون**»: خبرُ المبتدأ مَرفوع بالواو، وفيه ضَمير مُستَتِر تقديرُه: (هُم) فاعلُه. «**الخيرَ**»: مَفعولٌ به مَنصوبٌ. «**والآمرونَه**»: الواو: حرفُ عطف، (الآمرُونَ): مَعطوفٌ على (القائلونَ)، والهاء: ضمير مُتصلٌ في محلِّ جرٍّ مُضاف إليه.

والشاهد فيه: الجمعُ في قَولِه: (الآمرُونَه) بين النُّونِ والضَّمير ضَرُورةً، وصوابُه: (والآمِرُوهُ) بِحَذفِ نُون الجَمع لِلإضافةِ؛ قيل: ولا يَبعُد أن يكونَ مِن باب الحَذفِ والإيصال، والأصلُ: والآمرُون به، فحُذفت الباء واتَّصل الضمير بِه؛ فإنَّ (أمَرَ) يَتعدَّى إلى المَأمور بنَفسه وإلى المَأمورِ به بالباء، والمَأمورُ هنا مَحذوفٌ، أي: الآمرُونَ الناسَ بِالخير، فيكونُ الضميرُ مَنصوباً لا مَجروراً؛ وجَعَل بعضُهم الهاءَ في (الآمِرونَهُ) لِلسَّكت، فأصلُه: والآمِرُونَهْ، ثم حُرِّكَت بِالضمِّ.

والإضافةُ على ثَلاثةِ أقسامٍ؛ مِنها ما يُقَدَّرُ بِاللامِ وهُوَ الأَكثَرُ، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ، وثَوبُ بَكرٍ»؛ .....

الكواكب الدرية

الألفُ واللَّامُ نحوُ: «الضَّارِبُ رأسِ الرَّجلِ»، فإنَّه يَجوزُ حِينئِذٍ إثباتُ الألفِ واللَّامِ في المُضافِ، ومِن ذَلك قولُه تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]. وأمَّا ما أجازَهُ الكوفيُّونَ مِن «الثَّلاثةِ الأَثوابِ، والخَمسةِ الدَّراهِمِ، والمائةِ الدِّينارِ» فضَعيفٌ قياساً واستِعمالاً، وأمَّا قولُه ﷺ: «بِالألفِ الدِّينارِ»[(١)] فليسَ «الدِّينارِ» فيه مُضافاً إلَيه، بل بَدَلاً[(٢)].

(والإضافةُ على ثَلاثةِ أَقسامٍ):

(مِنها: ما يُقَدَّرُ بِاللَّامِ) المُفيدةِ لِلمِلكِ، أو الاختِصاصِ، (وهو الأَكثَرُ) في كَلامِهم؛ لأنَّها الأصلُ في الإضافةِ؛ بِدَليلِ أنَّ كلَّ إضافةٍ امتَنعَ جَعْلُها بمعنَى «مِن» أو «في» تكونُ بمعنى اللَّامِ، ولِذَلك اقتَصرَ عليها الزَّجَّاجيُّ[(٣)].

ثُمَّ تارةً تكونُ بمعنى اللَّامِ تَحقيقاً، وذلك حيثُ يُمكِنُ النُّطقُ بها، (نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ، وثَوبُ بَكرٍ») أي: غُلامٌ لزيدٍ، وثوبٌ لِبَكْرٍ؛ وتارةً بمعنى اللَّامِ تَقديراً، وذلك حيثُ لا يُمكِنُ النُّطقُ بها؛ لِكونِ المُضافِ لا يُفارِقُ الإضافةَ نحوُ: «ذُو مالٍ، وعندَ زيدٍ، ومع بَكْرٍ»، واختِبارُ[(٤)] هذا بأنْ يُؤتَى مكانَ المُضافِ بما يُرادِفُهُ أو يُقارِبُهُ، كـ«صاحبٍ، ومكانٍ، ومُصاحِبٍ»؛ فإنَّه يَتأَتَّى فيه مَعنى اللَّامِ أو لَفظُها[(٥)] ظاهراً.

تَنبيه: لا يَقتَضي كونُ الإضافةِ بِتَقديرِ أحدِ مَعاني الأَحرُفِ الثَّلاثةِ أنْ يكونَ مَعناها على ما كانَ مع ذِكْرِ الحرفِ، فليس معنَى «غُلامُ زيدٍ»: «غُلامٌ لِزَيدٍ» كما يُوهِمُهُ قَولُهم هنا في مِثل

(١) جزءٌ من حديث أخرجَه البخاري (٢٢٩١) عن أبي هريرةَ ﷺ، وفيه قصَّة الرَّجل من بني إسرائيلَ حينَ نَقر خشبةً وألقاها في البحر لِقَضاء الدَّين الذي عليه، وفي آخِره: «قال: فإنَّ الله قد أدَّى عنكَ الذي بَعَثتَ في الخَشبة، فانصَرِف بِالألفِ الدِّينار راشِداً».

(٢) يُقال: (بل بدلاً) و(بل بدلٌ)؛ ووَجهُ الأول أن (بل) للتَّشريك في اللفظِ والإعرابِ دُون المَعنى، ووجهُ الثاني أن ما بعدَها خبرُ مبتَدأ محذوف، وهذا أحسَن وأنفى لِلَّبس في هذا الزَّمان.

(٣) كذا في الأصل، والذي عند غيره: الزَّجاج.

(٤) بالباء خلافاً لما وقع في طبعَتَين. وعبارةُ ابن عَنقاء: (وامتحانُه).

(٥) لعلَّه يقصد: ولفظُها.

ومِنها ما يُقَدَّرُ بِـ«مِن»، وذَلِك كَثِيرٌ، نَحوُ: «ثَوبُ خَزٍّ، وبابُ ساجٍ، وخاتَمُ حَدِيدٍ»، ويَجُوزُ في هَذَا النَّوعِ نَصْبُ المُضافِ إلَيهِ على التَّمييزِ .....

الكواكب الدرية

«غُلامُ زيدٍ»: إنَّه بِتَقديرِ: «غُلامٌ لزيدٍ» كما نَبَّهَ عليه الرَّضيُّ، قال: ولا يَلزَمُ فِيما هو بمعنى اللَّامِ أنْ يَصِحَّ التَّصريحُ بها، بل تَكفي إفادةُ الاختِصاصِ الذي هو مَدلُولُ اللَّامِ، فقَولُكَ: «طُورُ سِيناءَ، ويومُ الأحدِ» بمعنى اللَّامِ، ولا يَصِحُّ إظهارُ اللَّامِ في مِثلِهِ. اهـ[1]، قالَ الدَّماميُّ: فليسَ قَولُهم: (معنى «غُلامُ زيدٍ»: «غُلامٌ لزيدٍ») تَفسيراً مُطابِقاً مِن كلِّ وجهٍ؛ لأنَّ معنَى المعرِفَةِ غيرُ مَعنى النَّكرةِ قَطعاً، وإنَّما قَصَدُوا إلى تَفسيرِ معنَى الإضافةِ خاصَّةً مِن جهةِ المِلكِ والاختِصاصِ، لا مِن جهةٍ أُخرى. اهـ

(ومِنها: ما يُقَدَّرُ بـ«مِن») البَيانِيَّةِ، (وذَلِك كَثِيرٌ) إنْ حَسُنَ تَقدِيرُها مع صِحَّةِ الإخبارِ عن الأوَّلِ بِالثَّاني، وكانَ الأوَّلُ فيه بَعضَ الثَّاني، (نَحوُ: «ثَوبُ خَزٍّ، وبابُ ساجٍ، وخَاتَمُ حَديدٍ»)؛ فإنَّ الثَّوبَ بعضُ الخَزِّ، والبابَ بعضُ السَّاجِ، والخاتَمَ بعضُ الحَديدِ، ويَصِحُّ أنْ يُقالَ فيه: «ثوبٌ مِن خَزٍّ، وهذا الثَّوبُ خزٌّ، وبابٌ مِن ساجٍ، وهذا البابُ ساجٌ، وخاتَمٌ مِن حديدٍ، وهذا الخاتَمُ حديدٌ».

فخَرجَ نحوُ: «يدُ زيدٍ»؛ فإنَّ تَقديرَ «مِن» فيه وإنْ كانَ يَحسُنُ، لكنَّ الإضافةَ فيه بمعنَى اللَّامِ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ الإخبارُ بِزَيدٍ عن يَدِهِ[2]؛ إذ لا يُقالُ: «هَذه اليَدُ زيدٌ»، فإضافَتُها مِن إضافةِ الجُزءِ إلى كلِّهِ، قالَ ابنُ مالكٍ: ومِن هذا النَّوعِ - أي: الذي على معنى «مِن» - إضافةُ الأعدادِ إلى المَعدُوداتِ، والمقاديرِ إلى المُقدَّراتِ، وحَكى غيرُه[3] أنَّ ابنَ السَّرَّاجِ يَقُولُ في إضافةِ العَددِ إلى المَعدُودِ: إنَّها بمعنَى «مِن»، والفارسيُّ يَقولُ: هي بمعنى اللَّامِ، وإنَّما اتَّفَقَا في إضافةِ عَددٍ إلى عددٍ[4] أنَّها بمعنى «مِن».

(ويَجُوزُ في هذَا النَّوعِ) أي: المُقدَّرِ بـ«مِن» (نَصْبُ المُضافِ إلَيهِ على التَّمييزِ)، فتَقولُ:

(١) «شرح الكافية» (٢/ ٢٠٧).

(٢) أي: وإن كان الأولُ بعضاً لِلثاني.

(٣) انظر مثلاً: «توضيح المقاصِد» لِلمرادي (٢/ ٧٨٣).

(٤) نحو: ثَلاثمائةٍ.

كما تَقَدَّمَ في بابِهِ، ويَجُوزُ رَفعُهُ على أنَّهُ تابعٌ لِلمُضافِ؛ ومِنها ما يُقَدَّرُ بِـ«في»، ولَكِنَّهُ قَلِيلٌ، نَحوُ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، .....

الكواكب الدرية

«هذا خاتَمٌ حَدِيداً»، و«ثَوبٌ خَزًّا»، و«بابٌ ساجاً»؛ لأنَّ المُضافَ إليه فيه فَرعٌ عن التَّمييزِ **(كما تَقَدَّمَ في بابِهِ)** أي: التَّمييزِ، وقيلَ: إنَّه مَنصوبٌ على الحالِ، ويَلزَمُ عليه وُقوعُ الحالِ جامِدةً لازمةً، أي: غيرَ مُنتَقِلَةٍ، ويَلزَمُ عليه أيضاً مَجيئُها مِن النَّكرةِ، وكلُّ ذَلك خِلافُ الغالبِ فيها، **(ويَجُوزُ رَفعُه على أنَّه تابعٌ لِلمُضافِ)**: إمَّا نعتٌ لَه بتَأويلِهِ بالمُشتَقِّ، أو بَدَلٌ منه بَدَلَ كلٍّ، أو عَطفُ بَيانٍ عليه بناءً على جَرَيانِهِ في النَّكراتِ كما يَأتي.

ويُؤخَذُ مِن كلامِهِ أَرجَحِيَّةُ الإضافةِ على غَيرِها.

(ومِنها: ما يُقَدَّرُ بـ«في») الظَّرفيَّةِ كما ذهبَ إليه ابنُ الحاجِبِ والجُرجانيُّ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ، وقالَ: أغفَلَ أكثرُ النَّحويِّينَ[1] هذه الإضافةَ، وهي ثابِتَةٌ في الفَصيحِ بِالنَّقلِ الصَّحيحِ، ولا يَصِحُّ غيرُه في شَواهِدِها إلَّا بِتَكلُّفٍ[2]، **(وهو قَلِيلٌ)** أي: لِكونِ الجُمهورِ مِن النَّحويِّينَ لم يَذكُرُوهُ[3]، قالَ الأزهريُّ: لأنَّه لم يَذكُرهُ إلَّا ابنُ مالكٍ تَبَعاً لِطائفةٍ قَليلةٍ. اهـ

وضابِطُ الإضافةِ التي تَكونُ بمعنى «في»: أنْ يَكونَ الثَّاني ـ وهو المُضافُ إليه ـ ظَرْفاً للأوَّلِ ـ وهو المُضافُ ـ؛ سواءٌ كانَ زَماناً، أم مَكاناً.

فالزَّمانُ **(نَحوُ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾)**، فـ«اللَّيلُ»: ظرفٌ للمَكْرِ، والتَّقديرُ: «مكرٌ في اللَّيلِ»، **وإعرابُه**: ﴿بَلْ﴾: حرفُ إضرابٍ وعَطفٍ، ﴿مَكْرُ﴾: فاعلٌ لِفعلٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: بل صَدَّنا مَكرُ اللَّيلِ، و﴿ٱلَّيْلِ﴾: مُضافٌ إليه، وعَلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿مَكْرُ﴾ خبراً لِمُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: سَببُ كُفرِنا مَكْرُكُم، أو بِالعكسِ، أي: مَكْرُكم سَببُ كُفرِنا، ولكنَّ

---

(١) الذي في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٢١): (وقد أغفل النحويُّون)، وفي «شرح الكافية» (٢/ ٩٠٦): (وأغفَل أكثر النحويِّين) كالذي هنا.

(٢) عبارتُه في «شرح التسهيل» بحروفِها بعد أن ذكَر نحواً من بضعةَ عشرَ شاهداً: فلا يَخفى أن معنى (في) في هَذه الشواهد كلِّها صَحيح ظاهِر لا غِنى عن اعتِباره؛ وأنَّ اعتبارَ معنًى غيرِه مُمتَنِع، أو مُتوصَّلٌ إليه بِتَكلُّفٍ لا مَزيدَ عليه، فصحَّ ما أَرَدناه والحمدُ لله.

(٣) الأَولى حملُ القِلَّة في كلامِ المتن على قِلَّة أمثِلةِ هذا النوع بِالنسبة لأمثلة النَّوعَين قبلَه، وقلَّةُ النحويِّين القائلِين به حينئذٍ تابِعةٌ لِتلك القلَّة المذكورة؛ إذ الجمهورُ على تأويلِ ذلك وإلحاقِه بالكثير. فافهَم!

و﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾ [يوسف: ٣٩].

الكواكب الدرية

الأَوَّلَ أَولى، وفي «أبي السُّعودِ» ما لَفظُه: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إضرابٌ عن إضرابِهم، وإبطالٌ له، و﴿مَكۡرُ﴾: فاعلُ فعلٍ مَحذوفٍ، أي: بل صَدَّنا مَكْرُكم بِنا في اللَّيلِ والنَّهارِ، فحُذِفَ المُضافُ إليه، وأُقيمَ مُقامَهُ الظَّرفُ اتِّساعاً، وجُعلَ[1] لَيلُهم ونَهارُهم ماكِرَين على الإسنادِ المجازيِّ، وقولُه: ﴿إِذۡ تَأۡمُرُونَنَآ﴾ ظرفٌ لِلمكرِ، أي: بل مَكرُكم الدَّائمُ وَقتَ أَمْرِكُم لَنا. اهـ، وفي «السَّمينِ»: إضافةُ المكرِ إلى اللَّيلِ والنَّهارِ إمَّا على الإسنادِ المجازيِّ، كقَولِهم: «ليلٌ ماكرٌ»، فيكونُ مَصدَراً مُضافاً لمَرفوعِهِ، وإمَّا على الاتِّساعِ في الظَّرفِ، فجُعِلَ كالمَفعولِ به، فيكونُ مُضافاً لِمَنصوبِهِ، وهذا[2] أحسَنُ مِن قَولِ مَن قالَ: (إنَّ الإضافةَ بمعنى «في» أي: في اللَّيلِ)؛ لأنَّ ذلك لم يَثبُتْ في غيرِ مَحلِّ النِّزاعِ. اهـ

(و) المكانُ نحوُ: (﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾)، فـ«السِّجنُ» ظرفٌ لِلصَّاحِبَينِ، والتَّقديرُ: يا صاحِبَيَّ في السِّجنِ، وإعرابُه: ﴿يا﴾: حرفُ نداءٍ، ﴿صاحِبَيِ﴾: مُنادًى مُضافٌ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مثنًّى، وهو مُضافٌ، و﴿ٱلسِّجۡنِ﴾: مُضافٌ إليه.

ونَفى جُمهورُ النُّحاةِ هذا القِسمَ، قالُوا: وما أَوهَمَ معنَى «في» فهو مَحمولٌ على أنَّ الإضافةَ فيه بمعنَى اللَّامِ مجازاً، كحَديثِ: «**فَلَا تَجِدُونَ أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ**»[3]، وقَولِ العَرَبِ في عُثمانَ: «شَهيدُ الدَّارِ»، وفي الحُسَينِ: «قَتِيلُ كَربَلاءَ»، وقَولِهِ تعالى: ﴿تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، وغيرِ ذلك مِن الشَّواهدِ التي ذكَرَها البَدرُ بنُ مالكٍ[4] رحمه اللهُ تَعالى،

(١) في التَّفسير المَذكور: (أو جُعل)؛ وهو مُقتَضى المَقام، إذ هذا وجهٌ آخَرُ غيرُ الأول، ويدلُّ له كلام السَّمين الآتي.

(٢) في «الدُّر المَصون»: (وهَذان)، فإما أن النون سَقَطت من الشارح أو غيرِه، وإمَّا أنَّ المراد: وهذا المذكور.

(٣) أخرجه الترمذيُّ وابنُ حبانَ والحاكمُ وغيرُهم عن أبي هُرَيرةَ رضي الله عنه روايةً، ولفظُه: «يُوشِك أن يَضرِبَ الناسُ أكبادَ الإبِل يَطلُبُون العِلمَ فلا يَجِدُون أحداً أعلَمَ مِن عالِمِ المَدينة»، قال الترمذيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ، وهو حديثُ ابن عُيَينَةَ، وقد رُوي عن ابنِ عُيَينةَ أنه قال في هذا: سُئِل مَن عالِمُ المدينة؟ فقال: إنَّه مالِكُ بنُ أنَس.

(٤) كذا في الأصل، وهو غريب، فإنَّ الأمثلةَ المذكورة وغيرَها - وهو كثيرٌ - إنما هي لِوالِده الجَمالِ ابنِ مالك في «شَرح التَّسهيل»، وهو القائلُ بهذه الإضافةِ تَبَعاً لبَعضِهم كما مرَّ، وابنُه بدرُ الدين إنما ناقشَه فيها في «شَرح الخُلاصةِ» وضعَّف قولَه دُون أن يَأتي على ذِكر جميعِ أمثِلَتِها التي في كلامِ أبيه، بل إنما أتى منها بشيءٍ قليل.

والإضافةُ نَوْعانِ: لَفظِيَّةٌ، ومَعنَوِيَّةٌ.

الكواكب الدرية

قالَ الرَّضيُّ: فالأَولى أنْ تَقولَ في نحوِ: «ضَربِ اليَوم، وقَتيلِ كَرْبَلاء»: إنَّها بمعنى اللَّامِ كما قاله باقي النُّحاة، ولا تَقولُ: إضافةُ المَظروفِ إلى الظَّرفِ بمعنَى «في»؛ لأنَّ أدنَى مُلابسةٍ واختصاصٍ تَكفي في الإضافةِ بمعنَى اللَّامِ، كقَولِ أحدِ حامِلي الخَشبةَ لِصاحبِهِ: «خُذْ طَرَفَكَ»، ونحوِ: «كَوكبُ الخَرْقاء» لِسُهَيلٍ، وهي التي يُقالُ لها: الإضافةُ لأَدنى مُلابسةٍ، فنَقولُ[1]: كُلُّ ما لم يَكنِ[2] المُضافُ إليه جِنسَ المُضافِ مِن الإضافةِ المحضَةِ، فهو بمعنَى اللَّامِ، وكلُّ إضافةٍ كانَ المُضافُ إليه فيها جِنسَ المُضافِ، فهو بتقديرِ «مِن»، ولا ثالثَ لهما. اهـ

(والإضافةُ نَوعانِ: لَفْظِيَّةٌ) أي: مَنسوبةٌ للَّفظِ؛ لإفادَتِها أَمْراً لَفظيًّا كما سيَأتي، (ومَعنَوِيَّةٌ) أي: مَنسُوبةٌ إلى المعنى؛ لإفادَتِها أَمراً مَعنوِيًّا في المُضافِ كما سيَأتي أيضاً.

ثُمَّ عِبارتُه تَقتَضي أنَّ اللَّفظيَّةَ كالمَعنوِيَّةِ في جَرَيانِ التَّقديرِ بالحرفِ، وليسَ كذَلك، وإنَّما هو في الإضافةِ المعنَوِيَّةِ خاصَّةً كما قالهُ أبو حيَّان في «شرحِ التَّسهيلِ» وغَيرُهُ، قالَ[3]: وذهبَ بَعضُهم إلى أنَّ الإضافةَ اللَّفظيَّةَ تُقَدَّرُ بمعنى اللَّامِ؛ لِظُهورِها في نحوِ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، ورُدَّ بِعدمِ اطِّرادِها؛ إذ لا يَسُوغُ في الصِّفةِ المُشبَّهةِ[4]، ونقلَ

(١) في الأصل: (فتقول).

(٢) عبارةُ الرضي: (كُلُّ ما لم يَكن فيه) وهي أَولى لوُجود العائد. وكُتِبَ (كل ما) في هذا الكتاب مُتَّصلَين هَكذا: (كلما)، والصوابُ ما أثبَتناه.

(٣) أي: أبو حيانَ في «شرح التسهيل» كما صرَّح بذلك التونسيُّ صاحبُ «زَواهر الكَواكب» على «الأُشموني»، وعليه فقَولُه قبلُ: (وغيرُه) إمَّا بالرفع عطفاً على (أبو حيانَ)، أو بالجر عطفاً على (شَرح التَّسهيل)، وجاء في «الحَدائق النَّديَّة»: (والمشهورُ أنَّ التَّقدير إنَّما هو في الإضافة المَعنويَّة خاصَّة، وذَهب بَعضُهم إلى أنَّ الإضافةَ اللَّفظيَّةَ تُقدَّر... إلى قَوله: مُتأول)؛ وعليه فيَحتملُ أن الوقفَ على قول الشارح: (شَرح التسهيل)، وأن ما بعدَه مبتدأٌ وخبرٌ، أي: وغيرُه قال: ... إلخ، وهذا الغيرُ قد يكون صاحبَ «الحَدائق» نَفسَه، إلا أنَّ هذا بعيدٌ بعدَ ثُبوتِ قولِ أبي حيانَ لِذلك في الكتاب المذكورِ، كما أنَّ الوجهَ الأوَّلَ هو المتبادِرُ من السَّوقِ عند مَن لَدَيه أدنَى ذَوق.

(٤) وبأنها لامُ التَّقوية، لا لامُ الاختِصاص.

فاللَّفظِيَّةُ: ضابِطُها أَمْرانِ: أَنْ يَكُونَ المُضافُ صِفةً، وأَنْ يَكُونَ المُضافُ إلَيهِ مَعْمُولاً لِتِلكَ الصِّفةِ. والمُرادُ بِالصِّفةِ اسْمُ الفاعِلِ نحوُ: «ضارِبُ زَيدٍ»، واسْمُ المَفعُولِ نَحوُ: «مَضْرُوبُ العَبْدِ»، .....

الكواكب الدرية

الشَّاطبيُّ القولَ بِالتَّقديرِ فيها عن ابنِ جِنِّي، وقال الشَّلوبين: إنَّه لا بُدَّ منه، وإنَّ ظاهرَ كلامِ النُّحاةِ مُتأَوَّلٌ[1]، لكنَّ الذي جَنحَ إليه الفاكِهيُّ واقتضاهُ كلامُ ابنِ هشامٍ في «متنِ القَطْرِ» هو ما قالَهُ أبو حيَّان.

(فاللَّفظِيَّةُ ضابِطُها أَمْرانِ): أمرٌ في المُضافِ، وأمرٌ في المُضافِ إليه:

فالأوَّلُ: (أنْ يَكُونَ المُضافُ صِفةً) تُشبِهُ المُضارعَ في كَونِها لِلحالِ، أو الاستِقبالِ.

(و) الثَّاني: (أنْ يَكُونَ المُضافُ إلَيهِ) قبلَ الإضافةِ - وإلَّا فكلُّ إضافةِ المُضافُ إليه فيها مَعمولٌ لِلمُضافِ حالَ الإضافةِ على الأصَحِّ - (مَعمُولاً لِتِلكَ الصِّفةِ)، إمَّا فاعلَها في المعنَى، وذلك في الصِّفةِ المُشَبَّهةِ، أو نائبَ فاعلِها، وذلكَ في اسمِ المَفعولِ، أو مَفعولَها، وذلك في اسمِ الفاعلِ.

(والمُرادُ بِالصِّفةِ:

اسمُ الفاعلِ) المُضافُ لِمَفعولِهِ، (نَحوُ: «ضارِبُ زَيدٍ»)، وإعرابُه: «ضاربُ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هذا ضاربُ، و«ضاربٌ» اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُهُ مُستَترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وهو مُضافٌ، ومَفعولُه مُضافٌ إليه، ولا بُدَّ مِن تَقديرِ: «الآنَ، أو غَداً»؛ لما سيَأتي في بابِهِ، وحذَفَهُ المصنِّفُ اتِّكالاً على ما سَيَأتي.

(واسمُ المَفعُولِ) المُضافُ لِمَفعولِهِ، (نَحوُ: «مَضرُوبُ العَبْدِ»)، وإعرابُه: «مضروبُ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هذا مَضروبُ العبدِ، و«مَضروبٌ»: اسمُ مَفعولٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يرفعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، ونائبُ الفاعِلِ مُضافٌ إليه، ولا بُدَّ مِن تَقديرِ: «الآنَ، أو غَداً» كما في الأوَّلِ.

---

(١) نقَله عن الشلَوبين أيضاً - لكنْ مُفصَّلاً - الشاطبيُّ، وقال في آخِره (٤/ ١٤): هذا ما قالَ، ولا مَزيدَ عليه في تَوجِيه ما رَآه الناظم، وهو مِنَ التَّنبيهات الحَسَنة.

والصِّفةُ المُشَبَّهةُ نَحوُ: «حَسَنُ الوَجهِ».

والمَعنَوِيَّةُ: ما انْتَفَى فِيها الأَمْرانِ، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ»، أو الأوَّلُ نَحوُ: «إكْرامُ زَيدٍ»، .....

الكواكب الدرية

(والصِّفةُ المُشَبَّهَةُ) باسمِ الفاعلِ المُضافةُ لِفاعلِها في المعنَى، (نَحوُ: «حَسَنُ الوَجهِ»)، وإعرابُه: «حَسَنُ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هذا حَسَنُ، و«حَسَنٌ»: صفةٌ مشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ تَعمَلُ عملَ الفعلِ، تَرفَعُ الفاعلَ وتَنصِبُ المَفعولَ، وفاعِلُهُ مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وهو مُضافٌ، و«الوجهِ»: مُضافٌ إليه.

(و) الإضافةُ (المَعنَوِيَّةُ: ما انْتَفَى فِيها الأَمْرانِ) أي: كونُ المُضافِ صِفةً، وكونُ المُضافِ إليه مَعمُولاً لها قبلَ الإضافةِ، (نَحوُ: «غُلامُ زيدٍ»)، وإعرابُه: «غُلامُ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هذا غُلامُ، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليه، (أو) انْتَفى (الأوَّلُ) وهو كونُ المُضافِ صفةً، (نَحوُ: «إكرامُ زيدٍ»)، وإعرابُه: «إكرامُ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: هذا إكرامُ زيدٍ، و«إكرامُ»: مصدرٌ يَعمَلُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، ومَعمولُه مُضافٌ إليه؛ إذ[1] يحتمِلُ أنَّه مِن إضافةِ المصدرِ لِفاعلِهِ، وأنَّه مِن إضافةِ المصدرِ لِمَفعولِهِ، ويَكونُ التَّقديرُ: إكرامُه زيداً.

ثمَّ ما جَزمَ به المصنِّفُ مِن أنَّ إضافةَ المصدَرِ مَعنويَّةٌ هو الذي جزمَ به الأزهَريُّ وغيرُه؛ لأنَّه ليس صفةً، خِلافاً لابن طاهرٍ وابنِ الطَّراوةِ وابنِ الدَّهَّان[2]، ويَدلُّ لما ذكرَهُ المصنِّفُ نَعتُه بِالمعرفةِ في قَولِ الشَّاعرِ: [الخفيف]

إنَّ وَجْـدِي بِـكِ الـشَّـدِيـدَ أَرانـي ... عـاذِراً فـيـكِ مَـن عَـهِـدْتُ عَـذُولَا[3]

---

(١) كأنه تعليلٌ لِعدم تَعيين المعمولِ المذكور.

(٢) الصوابُ: (وابن بَرهان) كما في كُتب القَوم. على أنهم قالُوا: (ذَهب ابنُ بَرهان وابنُ الطَّراوة إلى أنَّ إضافةَ المصدر إلى مَرفُوعه أو مَنصُوبِه غيرُ مَحضَة، وذَهب ابنُ السَّراج والفارسيُّ إلى أنَّ إضافةَ أفعَلِ التَّفضيل غيرُ مَحضَة، وذَهَب الفارسيُّ ومَن وافَقه إلى أنَّ إضافةَ الاسم إلى الصفة غيرُ مَحضَة)، مع أن الذي في «شَرح اللُّمَع» له (١/ ١٨٠): ومِن الإضافة ما ليس بِمَحضٍ: هو أفضلُ القَوم وصَلاةُ الأُولى، والتَّقدير: الصلاةُ الأُولى وأضفتَ الاسمَ إلى صِفَتِه، وأردتَ: أفضلُ من القومِ... إلخ كلامِه، فتأمَّل!

(٣) لم يُسمَّ قائلُه.

اللغة: (الوَجد): العِشق أو أشَدُّه. (عاذراً): اسم فاعِل من (عذَر فُلان فلاناً يَعْذِرُه): إذا قَبِل مَعذِرَتَه. =

أوِ الثَّانِي فَقَطْ نَحوُ: «كاتِبُ القاضِي»، .....

الكواكب الدرية

فوَصفَ «وَجدي» ـ وهو مَصدرٌ مُضافٌ لياءِ المُتكلِّم ـ بـ«الشَّديدِ»، (أو) انتَفى (**الثَّاني فقَطْ**)، وهو كونُ المُضافِ إليه مَعمُولاً لِتِلكَ الصِّفةِ، (**نَحوُ: «كاتِبُ القاضِي»**)، فـ«كاتبٌ» وإنْ كانَ صفةً، لَكنَّها غيرُ مُضافةٍ لِمَعمُولِها؛ لأنَّ قَولَكَ: «ضاربُ زيدٍ» في قُوَّةِ قَولِكَ: «يَضرِبُ زَيداً»، وهذا ليسَ في تَقديرِ «يَكتُبُ القاضي»، وإنَّما هو في تَقديرِ: «كاتبٌ لِلقاضي»، فإضافَتُه مَعنويَّةٌ.

ومِثلُه: «هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ»؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ لا يَعمَلُ إذا كانَ بمعنَى الماضي، وكذَا نحوُ: «هذا مَضرُوبُ زيدٍ[1]»؛ لأنَّ المُضافَ [إليه][2] ليس مَعمولاً للمُضافِ.

ومِن الإضافةِ المَعنَويَّةِ: إضافةُ الظَّرفِ مُطلَقاً كـ«عِندَك»، و﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]، وإضافةُ المصدَرِ لِلمَفعولِ له[3] كـ«زُرتُكَ إكرامَكَ»، وإضافةُ المَوصُوفِ لِصفَتِهِ كـ«مَسجدُ الجامعِ»، و«رَبيعُ الأوَّلِ، وبَقْلةُ الحَمقاء[4]»، ودار الآخِرةِ، وصَلاةُ الأُولى»، وإضافةُ الصِّفةِ

= (عَهِدتُ): عرَفتُ. (عَذُولاً): صِيغة مُبالغة من العَذْل، وهو اللَّوْمُ والتَّعنِيف على الفِعل.

المعنى: إنَّ عِشقي وحُبِّي الشَّديد جَعلَ الذي يَلُومُ عاذراً مِن فَرْطِ ما قامَ بي مِن ذلك. السُّجاعي.

الإعراب: «إنَّ»: حرفُ توكيد ونَصب. «وَجدي»: اسم (إنَّ) مضافٌ إلى ياء المتكلِّم. «بِك»: مُتعلِّق بـ(وَجد) لأنه مصدَر. «الشديدَ»: صفة لـ(وَجد). «أَراني»: (أرى): فعل ماض، وفاعلُه: هو، والنُّون: لِلوقاية، والياء: مفعول أولُ. «عاذراً»: مَفعول ثالِث لـ(أرى) تَقدَّم على الثاني. «فِيك»: جارٌّ ومجرور مُتعلق بـ(عاذِر)، «مَن»: اسم مَوصول مَفعول ثانٍ لـ(أرَى). «عَهِدتُ»: فعل وفاعل، والجُملة لا محل لها صِلةُ الموصول، والعائد محذوفٌ، أي: مَن عَهِدتُه. «عَذولَا»: مفعولُ (عَهِد) الثاني لأنه بمعنى (عَلِم)، وقيل: حالٌ مِن مَفعولِه المحذوف. وجملةُ (أرَى) وفاعِله ومَفاعِيله في محل رفع خبرُ (إنَّ).

والشاهد: في قَوله: (وَجدي)؛ فإنه مَصدَر مُضافٌ إلى فاعِله، وهذه الإضافةُ مَعنويَّة تُكسِبُ التَّعريفَ، ولِذَلك وُصِف بِالمَعرفة وهي قَولُه: (الشَّديدَ)، خِلافاً لِمَن زَعم أن إضافة المصدَر لَفظيَّة.

(١) أي: أمسِ. وأمَّا بمعنى الحال والاستِقبال فإضافتُه لَفظيَّة.

(٢) زيادةٌ مني يَقتضيها المقامُ.

(٣) لعلَّ الأصل: لِلمفعول به، لكن يَرِد عليه تَخصيصُه دُون الفاعل، وتمثيلُه الآتي، ولم يتهيَّأ لي التثبُّت من العبارة في «غُرَر الدُّرَر» لأنَّ موضِعَها من المخطوط مَطمُوس، فتأمل!

(٤) قيل: سُمِّيَت بذلك لأنها تَنبُت على طُرُق الناس فتُداسُ، وعلى مَجرَى السَّيل فيَقتَلِعُها.

وتُسَمَّى هَذِهِ الإضافةُ مَحْضةً، وتُفِيدُ تَعرِيفَ المُضافِ بِالمُضافِ إلَيهِ إنْ كانَ المُضافُ إلَيهِ مَعْرِفةً، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ»، .....

الكواكب الدرية

لمَوصوفِها كـ«جَرْدُ قَطيفةٍ[١]، وكِرامُ النَّاسِ»، وإضافةُ اسمِ التَّفضيلِ نحوُ: «زيدٌ أفضلُ القومِ»؛ لأنَّه لا يُشبِهُ الفعلَ عندَ الأكثَرينَ، خلافاً لابنِ السَّرَّاجِ[٢]، ونحوُ: «مرَرتُ بِرَجلٍ أفضَلِ القَومِ» لا يُنافي ما ذُكرَ؛ لأنَّ «أَفْضَلِ» بَدَلٌ مِن «رجلٍ»[٣]، لا نَعتٌ له؛ لِئلَّا يَلزَمَ عليه وَصفُ النَّكرةِ بِالمعرِفةِ.

(**وتُسَمَّى هَذِهِ الإضافةُ: مَحْضَةً**) أي: خالِصَةً مِن تَقديرِ الانفِصالِ؛ لأنَّ قَولَنا: «غُلامُ زيدٍ» ليسَ في تَقديرِ: غُلامٌ لزيدٍ[٤]، بِخلافِ الإضافةِ اللَّفظيَّةِ، فإنَّها في تَقديرِ الانفِصالِ كما سيَأتي، وتُسمَّى الإضافةُ المحضَةُ: إضافةً مَعنويَّةً؛ لأنَّها تُفيدُ أمراً مَعنويًّا كما قالَ: (**وتُفِيدُ تَعرِيفَ المُضافِ**) بِالمُضافِ إليه (**إنْ كانَ المُضافُ إلَيهِ مَعرِفةً، نَحوُ: «غُلامُ زَيدٍ»**) مُشاراً به إلى غُلامٍ مُعيَّنٍ؛ لأنَّ هيئةَ التَّركيبِ الإضافيِّ[٥] مَوضوعةٌ لِلدَّلالةِ على مَعلُوميَّةِ المُضافِ[٦].

ومَحَلُّ ما قالهُ المؤلِّفُ إذا لم يَكنِ المُضافُ شديدَ الإبهامِ كـ«غَير، ومِثل، وخِدْن[٧]»،

---

(١) أي: ثَوب خَلَق.

(٢) أي: وجماعةٍ منهم الفارسيُّ وابن عُصفور.

(٣) قال ابنُ عصفور: ذلك باطِل؛ لأنَّ البَدل بِالمُشتق يَقِلُّ.

(٤) تَبع في هذا صاحبَ «التَّصريح»، وقد اعترَضه الشيخ يس بما حاصلُه أنَّه قد تقدَّم أن الإضافةَ في ذلك على معنى اللام لِفَقد شرطَي (مِن) و(في)، قال: ولا معنى لِكونِها على مَعناها إلا تَقديرَها بها... إلخ كلامِه، والصحيحُ أنَّه لا يَلزَمُ من تعليلِ المصرِّح وغيرِه مُساواةُ (غلامُ زيد) لـ(غُلامٌ لزيد) في المَعنى مِن كلِّ وَجه، ولا أن يكونَ ما فيه اللامُ أصلاً لِما خلَا منها، وإنَّما مُرادُهم بالحَملِ مُجرَّدُ تَفسير جِهةِ الإضافة في المِثال المَذكور مِن المِلك أو الاختِصاص، بِخلافِ نحو: (ضاربُ زيدٍ)؛ فإنَّ أصلَه: (ضاربٌ زيداً) حقيقةً، والفصلُ فيه حقيقيٌّ لا تَقديريٌّ. والله أعلَم.

(٥) أي: في الإضافة المعنويَّةِ كما في «الجامي».

(٦) أي: وأما نحو: (جاءَني غلامُ زيد) مِن غير إشارةٍ إلى واحِد مُعيَّن مِن غِلمانِه، فإنما هو بحسَب الاستِعمال لا بِحَسَب الوَضع، والاستِعمالُ لا يُزاحِم الوَضع، ونظيرُه المعرَّف باللام.

(٧) بِكَسر الخاء المُعجمة وسُكون الدال المُهمَلة بِمعنى صاحِب. ابن هشام.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وشِبه، ونَظير، وتِرْب، وحَسْب»، فهَذه كلُّها لا تُفيدُ[١] التَّعريفَ لِتَوَغُّلِها في الإبهامِ، ولأنَّ إضافتَها لِلتَّخفيفِ؛ لأنَّها تُشبِهُ اسمَ الفاعلِ؛ فإنَّ «غيرَكَ» بمعنى «مُغايِرِكَ»، و«مِثْلَكَ» بمعنى «مُماثِلِكَ»، والأصحُّ أنَّها إذا أُضِيفَتْ فإضافَتُها مَعنَوِيَّةٌ مُفيدةٌ للتَّخصيصِ[٢].

وقَضيَّةُ إطلاقِ الجُمهورِ أنَّ «غَير، ومِثل» لا تَتَعَرَّفُ بالإضافةِ وإنْ وَقَعَتْ بينَ ضِدَّينِ، وهو الأصَحُّ، وقالَ ابنُ مالكٍ: «غيرٌ، ومثلٌ» قد يُعنى بهما مُغايَرةٌ ومُماثَلةٌ خاصَّةٌ، فيُحكَمُ بِتَعريفِهما، وأكثَرُ ما يَكونُ إذا وَقَعَتْ بينَ ضِدَّينِ كقَولِهِ تَعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

ومِثلُ ذلكَ ما كانَ مَوضِعُه مُستحَقًّا لِنَكرةٍ لا تَقبَلُ التَّعريفَ، كـ«جاءَ وَحدَهُ، ورُبَّ رجلٍ وأخيهِ، وكَم ناقةٍ وفَصِيلِها، ولا أبَا له، وكلَّمتُهُ فاهُ إلى فِيَّ»، فهذه المُضافاتُ إلى المعرفةِ يجبُ تَأويلُها بنَكرةٍ؛ لأنَّ الحالَ ومَجرورَ «رُبَّ» و«كم»[٣] ومَعمولَ «لا» النَّافيةِ: لا تَكونُ مَعارِفَ، فلا يَتعَرَّفُ المُضافُ بالمُضافِ إليه في هَذه المسألةِ، ولا في التي قَبلَها.

هذا، وفي إعرابِ نحوِ: «لا أبَا لَه، ولا أخَا له» مَذاهِبُ، أَحسَنُها ما أشارَ إليه ابنُ هشامٍ في «الشُّذورِ»[٤] أنَّ «أبَا» مُضافٌ إلى ما بعدَ اللَّامِ، والخبرَ مَحذُوفٌ، واللَّامَ زائدةٌ بينَ المُتضايِفَينِ؛ تَحسِيناً للَّفظِ، ورَفعاً لوُقوعِ اسمِ «لا» مَعرِفةً في الظَّاهرِ، والدَّليلُ على زِيادتِها أنَّها قد جاءَتْ مَحذُوفةً في قَولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

أبِـالـمَـوتِ الَّـذي لا بُـدَّ أنِّـي ... مُـلاقٍ ـ لا أبَـاكِ ـ تُـخَـوِّفِـيـنِـي؟[٥]

---

(١) أي: إضافتُها، ولو قال: (لا تستَفيد) لكان أحسَنَ.

(٢) لكن ما تقدَّم من التعليل بِشَبهها اسمَ الفاعل يَقتضي أن إضافتَها لَفظية لا تُفِيد تخصيصاً أيضاً. الصبان.

(٣) أي: الخبرية. ومثلُه منصوبُ الاستفهامية. (٤) الصوابُ: في «شَرح الشُّذور».

(٥) **البيت:** لأبي حَيَّةَ النُّمَيْريِّ.

اللغة: (لا بُدَّ): لا محالةَ. (مُلاقٍ): اسمُ فاعلٍ من (لاقَى الشيءَ مُلاقاةً): إذا صادَفَه واجتَمَع به مقبِلاً عليه. وأسنَد اللِّقاء لِنَفسِه مُبالغةً في إظهار الشَّجاعة، فكأنَّه هو الباحِثُ عن الموتِ والمُقبِلُ عليه لا العَكسُ.

المعنى: كأنَّ الشاعرَ أراد الخُروج إلى غزوةٍ أو نحوِها، فخوَّفَته امرأتُه من الموتِ فيها وعزَمت عليه ألَّا يَفعَلَ، فقال ذلك وبيَّن لها أنَّه مُلاقٍ الموتَ لا محالةَ اليومَ أو غَداً، وما كان كذلك يَنبغي ألَّا يُخافَ ويُفَرَّ منه. =

وتَخصِيصَ المُضافِ إنْ كانَ المُضافُ إلَيهِ نكِرةً، نَحوُ: «غُلامُ رَجُلٍ».

الكواكب الدرية

قال العِصاميُّ: وهذا مَذهبُ سِيبَويهِ والجُمهورِ.(١)

(و) تُفِيدُ (**تَخصِيصَ المُضافِ**) بالمُضافِ إليه (**إنْ كانَ المُضافُ إلَيهِ نَكِرةً نَحوُ: «غُلامُ رَجُلٍ»**)، فـ«غُلامٌ» قبلَ الإضافةِ نكرةٌ خالِيةٌ عن التَّخصيصِ، فلمَّا أُضِيفَ إلى النَّكرةِ تَخَصَّصَ بها. والمرادُ بِالتَّخصيصِ ما لا يَبلغُ درَجةَ التَّعريفِ؛ فإنَّ «غُلامُ رجلٍ» أخَصُّ مِن «غُلام»، ولكنَّه لم يَتميَّزْ بِعَينِهِ كما تَميَّزَ «غُلامُ زيدٍ»، فالتَّخصِيصُ حينئِذٍ تَقليلُ الاشتراكِ الكائنِ في النَّكرةِ، فـ«غُلامٌ» قبلَ إضافَتِهِ يَحتمِلُ أنْ يَكونَ غُلامَ رجلٍ، وغُلامَ امرأةٍ، فإذا أَضَفتَهُ إلى أَحدِهما خَرجَ الآخَرُ، والتَّعريفُ رَفعُ الاشتراكِ الكائنِ فيها، وتَكونُ هذه الإضافةُ المحضَةُ مُفِيدةً لِلتَّعريفِ أو لِلتَّخصِيصِ.

ويَجِبُ تجريدُ(٢) المُضافِ مِن التَّعريفِ إنْ كانَ مَعرفةً، فإنْ كانَ ذا لامٍ حُذِفَتْ لامُه

= **الإعراب:** «**أبالموت**»: الهمزة لِلاستِفهام الإنكاريِّ، (بالموتِ): جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّق بـ(تُخوِّفيني) الآتي. «**الذي**»: اسمٌ مَوصول مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ جرٍّ نعتٌ لـ(الموتِ). «**لا**»: نافية لِلجنس. «**بُدَّ**»: اسمُها مبني على الفتح في محلِّ نَصب. «**أني**»: (أنَّ): واسمُها. «**مُلاقٍ**»: خبرُها مرفوع بضمة مُقدَّرة لِلثقل على الياء المحذوفة. و(أنَّ) ومَعمُولاها في تأويل مَصدرٍ مَجرورٍ بـ(مِن) محذوفةً، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بـ(بُدّ)، وخبرُ (لا) محذوفٌ، وجملةُ (لا بُدَّ. . .) لا محلَّ لها صِلةُ الموصول، والعائدُ محذوف، والتقدير: أتُخوِّفِينَني بالموتِ الذي لا بُدَّ مِن أني مُلاقِيه ـ أي: مِن مُلاقاتي إيَّاه ـ كائنٌ؟ «**لا**»: نافيةٌ للجنس، «**أباكِ**»: (أبا) اسمُها مُضافٌ مَنصوب بالألف نيابةً عن الفَتحة لأنه من الأسماء الستة، والكافُ: مُضاف إليه، وخبرُ (لا) مَحذوفٌ، والجملةُ لا محلَّ لها مُعتَرِضة بين الفعل (تُخوفيني) ومَعمولِه الظرفِ المتقدِّم. «**تُخوِّفِيني**»: فعل مضارع مَرفوع بالنون المحذوفة تخفيفاً، وياءُ المخاطبة: فاعلٌ، والنونُ المَوجودة: لِلوقاية، والياء الأخيرةُ: مَفعول به.

والشاهد: حذفُ اللام من (لا أباكِ)؛ وهو دليلٌ على أنَّ اللام في (لا أبَا لكِ) ونحوِه زائدةٌ مُقحَمَةٌ بين المضافِ والمضافِ إليه، ولا يُعترَض بأنَّ اسمَ (لا) النافيةِ لِلجنس لا يكونُ مَعرفةً وإنما نكرةً؛ لأنَّ (أباكِ) ههنا مؤوَّلٌ بالنكرةِ وإن كان مَعرفةً ظاهراً، ونظيرُه: (جاءَ وَحدَهُ) و(رُبَّ رجلٍ وأخيهِ).

وفيه شاهدٌ آخرُ للنُّحاةِ في قَوله: (تُخوِّفيني)؛ حيث حَذف نونَ الرفع وأَبقَى نُونَ الوِقاية.

(١) انظر: «الحدائق النَّدية» (ص٣٥١).

(٢) عبارةُ الفاكهيِّ: (ولِكون هذه الإضافة تفيد ما ذُكر وَجب تجريدُ. . . إلخ)، وأظنُّ ما هنا تصحيفاً عنه، وإلَّا ففي كلام الشارح ـ على ما هو عليه ـ تكرارٌ يَنبغي التنزُّه عنه.

(٣) بِحذف الألف الأخيرة مع فتحِ القاف أو ضَمِّها. وفيها غيرُ ذلك من اللُّغاتِ.

. . . . . .

كما تَقدَّمَ في شرحِ قولِ المتنِ: (ويَجبُ تجرُّدُ المُضافِ مِن التَّنوينِ. . . إلخ)، فلا يُقالُ: «الغُلامُ زيدٍ»، وإنْ كانَ عَلَماً نُكِّرَ، أي: قُصِدَ فيه الشَّياعُ كالنَّكرةِ، نحوُ: «هذا زَيدُنا، وذاكَ عَمْرُكُم»، فلا يَصِحُّ ذلك إلَّا إنْ قُدِّرَ كونُ زيدٍ وعَمرٍو واحداً مِن المُسَمَّينَ بذلك الاسمِ.

وأمَّا المُضمَراتُ والمَوصولاتُ وأسماءُ الإشارةِ فيَمتَنِعُ إضافتُها؛ لاستِحالةِ سَلبِ التَّعريفِ عنها، فلا يُمكِنُ تَقديرُ الشَّياعِ فيها.

ولا يَجوزُ إضافةُ المَعرفةِ إلى النَّكرةِ؛ لأنَّ الإضافةَ إلى النَّكرةِ تُفيدُ التَّخصِيصَ، فلو أُضيفَتِ المعرفةُ إلى النَّكرةِ لكانَ المطلُوبُ الأدنَى الذي هو التَّخصِيصُ مع وُجودِ الأَعلى وهو التَّعريفُ، فتَكونُ الإضافةُ فيه لَغواً.

تَنبيه: مِن الأسماءِ ما تَجِبُ إضافَتُه: إمَّا لفظاً ومعنًى كـ«لَبَّيكَ»، وشَذَّتْ إضافَتُها لِلظَّاهرِ ولِلضَّميرِ الغائبِ، و«قُصارَى، وقُصار[1]» ومَعناهُما: غايةُ الشَّيءِ، و«لَدَى، وبَيدَ، وسِوَى، وعندَ، وحيثُ، وذِي» بمعنَى: صاحِب، و«أُولاتِ، وكِلا، وكِلْتا، ومع[2]، ولَدُنْ»؛ وإمَّا معنًى فقَطْ بأنْ يَجوزَ حذفُ المُضافِ إليه مع نِيَّةِ مَعناه كـ«بَعضٍ، وكُلٍّ، وسُبحانَ[3]، وإذْ، وغَير، ومِثلٍ، وقَبلُ، وبَعدُ، وحَسْبُ، ودُونُ»، والجِهاتِ السِّتِّ غالباً[4].

وإذا حَذَفْتَ المُضافَ مِن هذه كُلِّها خَلَفَهُ[5] المُضافُ إليه في الإعرابِ وغَيرِهِ.

---

(١) زاد ابنُ عنقاء: إن لم تكُن حالاً.

(٢) كأنه يَقصد في مِثل قَول الشاعر:

سُبْحانَ مِن عَلقَمَةَ الفاخِرِ

(٣) عبارةُ ابن عنقاء: كـ(بعض وكل وأي وسبحان وإذ) دائماً، وكـ(مِثل وغَير وقبل وبعد وحَسب ودُون وأوَّل وعَلُ والجِهات الست) غالباً. اهـ وبين العبارَتَين اختلافٌ كما تَرَى، وكِلتاهما تحتاج إلى وَقفات.

(٤) الحقُّ أنَّ هَذه المسألةَ مُستَقِلَّةٌ وليست تابعةً لما قبلَها، وهي مِن كلامِ ابن عنقاءَ أيضاً، ذكَرها بعد الفراغ ممَّا تقدَّم، فقال: (وإذا حُذف المضاف خَلَفه. . . إلخ)، فأخَذها الشارحُ وزاد فيها قولَه: (من هذه كلِّها)، فأفسَدَها، ولا سيَّما حينَ أوهَمَ أن في العبارةِ قلباً وأنَّ المرادَ: إذا حذفتَ المضافَ إليه خلَفَه المضاف؛ إذِ الكلمات السابقةُ إنما حُذِف معها المضافُ إليه كما مرَّ لا العكسُ.

(٥) معطوفٌ على (صفةً)، أي: وبِدَليل وُقوع المضاف فيها حالاً.

وأمَّا الإضافةُ اللَّفظِيَّةُ فلَا تُفِيدُ تَعرِيفاً ولا تَخصِيصاً، .....

الكواكب الدرية

(وأمَّا الإضافةُ اللَّفظِيَّةُ)، وهي إضافةُ الوَصفِ إلى مَعمُولِهِ، (فلا تُفِيدُ) المُضافَ (تَعرِيفاً)، بِدَليلِ وُقوعِ المُضافِ فِيها صِفةً لِلنَّكرةِ في نحوِ قَولِهِ تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فـ﴿هَدْيًا﴾ نكرةٌ مَنصوبةٌ على الحالِ، و﴿بَٰلِغَ﴾ نَعتُها، ولو كانَتْ إضافتُه مُفِيدةً لِلتَّعريفِ لَمَا صَحَّ جَعلُه نَعتاً لـ﴿هَدْيًا﴾؛ وحالاً[1] في قولِهِ تعالى: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، فـ﴿ثَانِىَ﴾ بالنَّصبِ حالٌ مِن الضَّميرِ المُستَترِ في ﴿يُجَٰدِلُ﴾ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الحج: ٨]، والحالُ واجبُ التَّنكيرِ، والأصلُ عَدَمُ التَّأويلِ؛ ولِدُخولِ «رُبَّ» عليه في قولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

يا رُبَّ غابِطِنا لو كانَ يَطلُبُكُمْ لاقَى مُباعَدَةً مِنْكُمْ وحِرْمَانَا[2]

(ولا) تُفيدُ المُضافَ أيضاً (تَخصِيصاً)، بِدَليلِ أنَّ أصلَ قَولِكَ: «ضاربُ زيدٍ» بالجرِّ: «ضاربٌ زيداً» بالنَّصبِ، فالاختِصاصُ بالمَعمولِ مَوجُودٌ قبلَ الإضافةِ، فلَم تُحدِثِ الإضافةُ تَخصيصاً.

---

(١) **البيت:** لجرير في «ديوانه»، وهو من شَواهد سيبَويه، والروايةُ عنده: (لو كان يَعرِفُكم).

اللغة: (الغابِط): هو مَن يتمنَّى مثلَ ما عندَك من الخيرِ لِنَفسه، وقيل: هو هُنا من الغِبطةِ وهي السُّرور، أي: رُبَّ شخصٍ يَسُرُّنا بطلبِه لنا، والسياقُ يَشهَد للأولِ. و(المُباعَدة): الإبعادُ. و(الحِرمان): المَنعُ.

المعنى: قال الزمخشريُّ: أي: رُبَّ إنسانٍ يَغبطُني بِمَحبَّتي لكِ، ويَظُنُّ أنَّك تُجازِينَني بها، ولو كان مَكاني لَلاقى ما لاقَيتُه مِن المُباعَدة والحِرمان. وقال الأعلَم: معناه: رُبَّ مَن يَغبطُنا ويسُرُّنا بطلبِه مَعرُوفَنا، لو طَلب ما عِندكُم لَبُوعِد وحُرِم. اهـ والوجهُ الأول.

الإعراب: «يا»: حرفُ تَنبيه، أو نِداء والمُنادى مَحذوف. «رُبَّ»: حرف جرٍّ شَبيه بالزائد. «غابِطِنا»: مُبتدأ مرفوع تقديراً مجرورٌ لفظاً بـ(رُبَّ)، وهو مُضاف، و(نا): مضافٌ إليه من إضافة اسم الفاعل لمَفعولِه. وخبرُ المبتدأ جملةُ (لو كان...) الآتية. «لو»: حرفُ شرط غيرُ جازم. «كان»: ماضٍ ناقص، واسمُه: هو. «يَطلبُكم»: فعل مُضارع مرفوع، وفاعلُه: هو، و(كُم): مفعُولٌ به. «لاقَى»: فعل ماضٍ، وفاعلُه: هو. «مُباعدةً»: مفعولٌ به. «مِنكُم»: مُتعلِّق بمحذوف نعتٌ لـ(مُباعَدة) أو متعلِّق بـ(لاقَى). «وحِرمانَا»: عطفٌ على (مُباعدةً)، وجملةُ (لاقى...) جوابُ (لو) لا محلَّ لها.

والشاهد: في قَوله: (رُبَّ غابِطِنا)؛ إذ جُرَّ اسمُ الفاعل المضاف بـ(رُبَّ) مع أنها لا تَدخل إلَّا على النَّكرات، فدلَّ على أنَّ إضافةَ الوصفِ إلى مَعمُوله لفظيَّة لا تُفيدُه تعريفاً.

(٢) أي: لأنَّ التَّنوين في الأول سَقَط لِلألف واللام كما يَسقُط مع الإضافةِ.

وإنَّما تُفِيدُ التَّخْفِيفَ في اللَّفظِ، وتُسَمَّى غَيرَ مَحْضةٍ.

والصَّحِيحُ أنَّ المُضافَ إلَيهِ مَجرُورٌ بِالمُضافِ لا بِالإضافةِ.

الكواكب الدرية

(وإنَّما تُفِيدُ) هذه الإضافةُ اللَّفظيَّةُ أمراً لَفظيًّا، وهو (التَّخفِيفُ في اللَّفظِ)؛ لأنَّ الأصلَ في الصِّفةِ أنْ تَعمَلَ النَّصْبَ، ولكنَّ الخَفضَ أخفُّ منه؛ إذ لا تَنوِينَ معه ولا نُونَ، قالَه في «المُغني»، فحِينئِذٍ فقَولُكَ: «ضاربُ زيدٍ» بِالخفضِ أخَفُّ مِن قَولِكَ: «ضاربٌ زيداً» بالنَّصبِ، و«ضاربُو زيدٍ» بِالخفضِ أخفُّ مِن قَولِكَ: «ضاربُونَ زيداً» بالنَّصبِ، وكِلاهما جائزٌ، ولكنَّ هذه الإضافةَ تُفِيدُ التَّخفيفَ فقَط، وجازَ نحوُ: «الضَّارِبَا زيدٍ، والضَّارِبُو بَكرٍ» لِوُجودِ التَّخفيفِ، وامتَنعَ نحوُ: «الضَّارِبُ زيدٍ»؛ لعَدمِ وُجودِ التَّخفيفِ[1]، خِلافاً للفَرَّاءِ في إجازتِهِ إضافةَ الوَصفِ المُحلَّى بـ«أل» إلى المعارِفِ كلِّها؛ سَواءٌ كانَ تَعريفُها بِالعَلَميَّةِ، أم الإشارةِ، أم غيرِهما كـ«الضَّاربِ زيدٍ، والضَّاربِ هذَا».

(وتُسَمَّى) هذه الإضافةُ أيضاً (غَيرَ مَحْضَةٍ) أي: غيرَ خالِصَةٍ؛ لأنَّها في نِيَّةِ الانفصالِ؛ لأنَّ نحوَ: «ضاربُ زيدٍ» مثلاً في تَقديرِ: ضاربٌ هو زيداً، فالضَّميرُ المُستتِرُ في الصِّفةِ فاصِلٌ بينها وبينَ مَجرورِها تَقديراً، قاله الأزهَريُّ، وقالَ العِصاميُّ: لأنَّها في نيَّةِ الانفصالِ؛ لأنَّ أصلَ «ضاربُ زيدٍ» مثلاً: ضاربٌ زيداً.

(والصَّحِيحُ) مِن أقوالٍ ثَلاثةٍ لِلنُّحاةِ في الجارِّ لِلمُضافِ إليه (أنَّ المُضافَ إلَيهِ مَجرُورٌ بِالمُضافِ)؛ لاتِّصالِ الضَّميرِ به، والضَّميرُ لا يَتَّصِلُ إلَّا بِعامِلِهِ، (لا بِالإضافةِ) على ما هو المَشهورُ بينَ المُعرِبينَ، فإنَّهم يَقُولونَ في نحوِ: «غُلامُ زيدٍ»: «غُلامُ»: مُضافٌ، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليه مَجرُورٌ بالإضافةِ، ويَقولُونَ في نحوِ: «غُلامُه»: الهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ. وإنَّما ضَعُفَ كونُها عاملَ الجرِّ في المُضافِ إليه لأنَّها مَعنًى، والمُضافُ لفظٌ، واللَّفظُ أقوى. وقيلَ: إنَّ الجرَّ بِالحرفِ المُقدَّرِ، ورُدَّ بأنَّ إضمارَ الجارِّ ضعيفٌ، ولأنَّ معنَى: «غُلامُ زيدٍ» غيرُ معنى «غُلامٌ لِزَيدٍ» كما تَقدَّمَ.

---

(١) في «الفواكه»: المضارِعة، وهي أصحُّ؛ إذ الأوَّل إنما يُوصَف به نحوُ الجُمَل.

وتابعُ المَخفُوضِ يَأْتِي في التَّوابِعِ.

الكواكب الدرية

(وتابعُ المَخفُوضِ) مِن نَعتٍ وغيرِه (يَأتِي في التَّوابِعِ) إنْ شاءَ اللهُ تعالى، وهي: النَّعتُ، وعَطفُ البَيانِ، والتَّوكيدُ، والبَدَلُ، وعَطفُ النَّسقِ، كـ«مرَرتُ بِأَخيكَ الكريمِ أَبي مُحمَّدٍ نَفسِهِ رجلٍ صالحٍ، ورجلٍ آخَرَ».

باب إعرابِ الأفعال

تَقَدَّمَ أنَّ الفِعلَ ثَلاثَةُ أَنواعٍ: ماضٍ، وأَمْرٌ، ومُضارِعٌ؛ وأنَّ الماضِيَ والأَمرَ مَبْنِيَّانِ، وأنَّ المُعرَبَ مِنَ الأَفعالِ هُوَ المُضارِعُ إذَا لم يَتَّصِلْ بِنُونِ الإناثِ، ولا بِنُونِ التَّوكِيدِ المُباشِرَةِ لَهُ؛ وأنَّ الفِعلَ يَدْخُلُهُ مِنْ أَنواعِ الإعرابِ ثَلاثَةٌ: الرَّفعُ، والنَّصْبُ، والجَزْمُ.

إذَا عُلِمَ ذَلِك فالإعرابُ خاصٌّ بِالمُضارِعِ، وهوَ مَرفُوعٌ أَبَداً .....

الكواكب الدرية

بابُ إعرابِ الأفعالِ

أي: المُضارعيَّةِ[1]، فـ«أل» في (الأفعالِ) لِلعهدِ؛ إذ لا يُعرَبُ مِن الأفعالِ غيرُها.

(تَقدَّمَ) أي: في صَدرِ هذه المقدِّمةِ (أنَّ الفِعلَ) أي: مِن حيثُ هو (ثَلاثةُ أَنواعٍ) لا رابعَ لها: (ماضٍ، وأَمرٌ، ومُضارِعٌ؛ و) تَقدَّمَ (أنَّ الماضِيَ والأَمرَ مَبنِيَّانِ) على ما تَقدَّمَ فِيهِما، (وأنَّ المُعرَبَ مِنَ الأَفعالِ هو المُضارِعُ)، لكنْ إنَّما يُعرَبُ (إذَا لم يَتَّصِلْ بِنُونِ الإناثِ)، فإنِ اتَّصلَ بها بُنيَ على السُّكونِ نَحوُ: «النِّسوَةُ يَقُمْنَ»، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، (ولا نُونِ التَّوكِيدِ المُباشِرَةِ لَهُ) مِن غيرِ فاصِلٍ لفظيٍّ، ولا تَقديريٍّ، فإنِ اتَّصلَ بها بُنيَ على الفتحِ نحوُ: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤]، ﴿لَأَكِيدَنَّ﴾ [الأنبياء: ٥٧]. (و) تَقدَّمَ (أنَّ الفِعلَ) أي: المُضارِعَ (يَدخُلُهُ مِن أَنواعِ الإعرابِ) الأربَعةِ التي هي: الرَّفعُ والنَّصبُ والخَفضُ والجَزمُ، (ثَلاثةٌ) لا غيرُ:

(الرَّفعُ) بحركةٍ نحوُ: «يَقُومُ»، أو حرفٍ نحوُ: «يَفعَلانِ»، (والنَّصْبُ) بحركةٍ نحوُ: «لن يَقومَ»، أو حرفٍ نحوُ: «لنْ يَفعلَا»، (والجَزمُ) بحذفِ حركةٍ نحوُ: «لم يَقُمْ»، أو بحذفِ حرفٍ نحوُ: «لم يَفْعَلا».

(إذَا عُلِمَ ذَلِكَ) أي: إذا عَلِمتَ ذلك أيُّها الطَّالبُ، (فَالإعرابُ) المَذكورُ الذي هو الرَّفعُ وما بَعدَه (خاصٌّ بِالمُضارِعِ)، فلا يَدخُلُ الماضيَ، ولا الأمرَ، (وهو مَرفُوعٌ أَبَداً) إجماعاً إذا تَجرَّدَ مِن النَّاصبِ والجازمِ، وسَلِمَ مِن نُونَي التَّوكيدِ والإناثِ، وإنَّما اختَلفُوا في تحقيقِ الرَّافعِ

(١) أي: بحذف حرفٍ كما سيُعبِّر به في الجزم، لكنَّه آثَر هنا موافقةَ ما قبله. وقد يكونُ قال: (أو حذف حرف) كما قال الفاكهيُّ، فسَقط لفظ (حذف) من الناسخ.

حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيهِ ناصِبٌ فَيَنصِبَهُ، أَو جازِمٌ فيَجزِمَهُ، نَحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

الكواكب الدرية

له ما هو؟ على أقوالٍ، وأَصحُّها ما هو جارٍ على أَلسنةِ المُعرِبينَ أنَّ الرَّافعَ له تَجرُّدُه مِن النَّاصبِ والجازمِ، وبه قالَ الفَرَّاءُ وغيرُه مِن حُذَّاقِ الكُوفِيِّينَ، واعتَمدَهُ ابنُ هشامٍ وابنُ مالكٍ وغيرُهما، ويَستَمِرُّ رَفعُه (حتَّى يَدخُلَ علَيهِ ناصِبٌ فيَنصِبَهُ)، ومثلُ ذلك ما إذا عُطِفَ على مَنصوبٍ، فإنَّه يَنتَصِبُ، (أو) يَدخُلَ عليه (جازمٌ فيَجزِمَهُ)، ومثلُ ذلك ما إذا عُطِفَ على مَجزومٍ، فإنَّه يُجزَمُ، (نَحوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾)، هذا مثالُ المُضارعِ المَرفوعِ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وإعرابُه: «إيَّا»: ضميرٌ منفصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ مقدَّمٌ، والكافُ: حرفُ خطابٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ، ﴿نَعْبُدُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وفاعِلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: مثلُه، وما جاءَ مَجزوماً مع تَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، فإمَّا أنْ يُخَرَّجَ على حذفِ لامِ الطَّلبِ، كقَولِ أبي طالبٍ يُخاطِبُ النَّبيَّ ﷺ: [الوافر]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفسَكَ كلُّ نَفسٍ ... إذا ما خِفْتَ مِن شَيءٍ تَبالَا[1]

(١) البيتُ: من أبيات سيبَويه، وهو لأبي طالِب على ما قال الشارح تبعاً لِبَعضِهم، ومِنهم مَن يَنسبه إلى ابنِه أَمير المُؤمِنين عليٍّ رضي الله عنه، ومِنهم من يَنسبُه إلى حسانَ بن ثابتٍ رضي الله عنه، وليس في «دِيوانه»، ومِنهم مَن قال: إنه لِلأَعشى.

اللغة: (تَفدِ): أمرٌ مِن الفِداء. (التَّبال): سُوء العاقبة، أو الهَلاك؛ وأصلُه: الوَبال، فقُلبت واوُه المفتوحةُ تاءً.

المعنى: يا مُحمَّدُ جَعَل اللهُ كلَّ نَفسٍ فِداءً لِنَفسِك؛ إذا خِفتَ الهَلاكَ أو سُوءَ العاقبةِ بِسَببِ أيِّ شَيء.

الإعراب: «مُحمدُ»: مُنادًى مُفرَد عَلَم مَبنيٌّ على الضم في محلِّ نصب بـ(يا) مَحذوفةً. «تَفدِ»: فعل مضارع مَجزوم بلام أمرٍ مَحذوفة، وعلامةُ جَزمِه حذفُ الياء. «نَفسَك»: مفعول بِه مَنصوب، والكافُ: مُضاف إليه. «كلُّ»: فاعلُ (تفدِ) مرفوعٌ مُضاف، «نفسٍ»: مُضاف إليه. «إذَا»: ظرفٌ مُستقبَلٌ خافِض لِشَرطه مَنصوبٌ بجوابه. «ما»: زائدةٌ. «خِفتَ»: فعلٌ ماضٍ وفاعلُه، والجملةُ في محل جرٍّ بِإضافة (إذَا) إليها. «مِن شيء»: مُتعلِّق بـ(خفتَ) أو بمحذوف حال من (تبالاً) بعدَه. «تَبالَا»: مفعولٌ به مَنصوب، وجوابُ (إذا) محذوف دلَّ عليه ما قبله.

والشاهد فيه: حذفُ لامِ الأمر من (تَفدِ) والأصلُ: (لِتَفدِ) كما رَأيتَ، ويُخرَّج على مِثل هذا جوازاً المضارعُ إذا وُجِد مَجزوماً مع تَجرُّدِهِ من النَّاصبِ والجازمِ.

والنَّواصِبُ الَّتِي تَنْصِبُهُ قِسْمانِ: قِسْمٌ يَنصِبُ بِنَفسِهِ، وقِسمٌ يَنصِبُ بِـ«أَنْ» مُضْمَرَةً بَعدَهُ.

الكواكب الدرية

أي: وَبالاً، والتَّقديرُ: لِتَفْدِ، أو على حذفِ الضَّمَّةِ لِلضَّرورةِ، كقَولِ امرئِ القَيسِ: [السريع]

فاليَومَ أَشْرَبْ غَيرَ مُستَحْقِبٍ إثماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ(١)

فليسَ قولُه: «أَشرَبْ» مَجزوماً، وإنَّما هو مَرفوعٌ، ولكنْ حُذِفَتِ الضَّمَّةُ لِلضَّرورةِ، وحَذْفُ كلِّ مِن لامِ الطَّلبِ وحركةِ الإعرابِ في المُضارعِ جائِزٌ في الشِّعرِ خاصَّةً على الصَّحيحِ عندَ الجُمهورِ.

(والنَّواصِبُ) التي تَنصِبُه (قِسمانِ: قِسمٌ يَنصِبُ) المُضارعَ (بِنَفسِهِ)، وهذا القِسمُ مُتَّفَقٌ عليه بينَ البَصريِّينَ والكوفِيِّينَ، (وقِسمٌ يَنصِبُ) المُضارعَ لا بِنَفسِهِ بل (بِـ«أَنْ» مُضْمَرَةً بَعدَهُ)؛

(١) البيتُ: لامرئِ القَيس بن حُجْر الكِندي، وهو من شواهد سيبَويه.
اللغة: (مُستَحقِب): مُكتسِب، وأصلُه: الذي يَجمَع حاجاتِه في الحَقيبة، وهي خرجٌ يُربَط بِالسَّرج خَلفَ الراكِب. (واغِل): هو الذي يَدخُلُ على القَوم وهُم يَشرَبُون مِن غيرِ أن يُدعَى أو يُنفِقَ مَعهم مِثلَ ما أنفَقُوا، مَأخوذٌ من الوُغُول وهو الدُّخول، ويُقالُ لِلذي يَفعَلُ مِثلَ هذا في الطَّعام: وارِش.
المعنى: كان الشاعرُ قد أتاه نَعيُ أبيه فقال: ضَيَّعني صغيراً وحمَّلَني ثِقَل الثأر كَبيراً، اليومَ خَمرٌ وغداً أمرٌ، لا صَحْوَ اليومَ ولا سُكرَ غداً، فشَرِب سبعاً، ثُمَّ لمَّا صحَا حَلَف أن لا يَشرَبَ حتَّى يأخُذَ بثأر أبيه مِمَّن قتَلَه، فلمَّا فعل أنشَد أبياتاً منها قولُه قبل بيتِ الشاهد:

حَلَّت لِيَ الخمرُ وكُنتُ امرَأً مِنْ شُربِها في شُغُلٍ شاغِلِ

يقولُ: فاليومَ أشرَبُ حالةَ كوني غيرَ مُكتسِبٍ لِلإثم مُطمئنًّا في مَجلِسِ الشرابِ مع نَدامايَ. كأنَّ شُربَها بعد وَفاء النَّذرِ لا إثمَ فيهِ بِزَعمِه.
الإعراب: «اليومَ»: ظرفُ زمان مُتعلِّق بـ(أشرَب). «أشرَب»: فعل مُضارع مَرفوع بِضمَّة مُقدَّرة للسُّكون العارضِ، وفاعلُه مُستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «غيرَ»: حالٌ من فاعلِ (أشرَب) وهو مُضاف، و«مُستحقِبٍ»: مُضاف إليه، وفيه ضمير مُستتر فاعلُه. «إثماً»: مفعول بِه لـ(مُستحقِب). «مِن الله»: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف صِفة لـ(إثماً). «ولا»: الواو: عاطِفة، (لا): زائِدة لِتَأكيد النفي. «واغِلٍ»: معطُوفٌ على (مُستحقِب).
والشاهد فيه: تقديرُ الضمَّةِ في الضَّرُورة في (أشرَبْ) المرفوعِ؛ فإنَّ الباءَ حرفٌ صَحيحٌ وقد حُذِفَ الضَّمةُ منه لِلضَّرُورة. ووَقع في نُسَخ «الكامِل» لِلمُبرِّد وغيرِه: (فاليَوم أُسقَى)، ولا شاهدَ فيه على هذَا، ورُوي أيضاً: (فاليومَ فاشرَبْ)، وهو كالذي قبلَه.

فالأَوَّلُ أَربَعةٌ:

أَحَدُها: «أَنْ» .....

الكواكب الدرية

إضماراً واجِباً أو جائِزاً كما سَيأتي، قالَ الفاكهيُّ: وفي عبارتِهِ تَجوُّزٌ مِن جهةِ تَسمِيَةِ غيرِ النَّاصبِ ناصِباً. اهـ[1]، ولعلَّ الذي سَهَّلَ له ذلك إرادةُ الجَمعِ بينَ قَولِ البَصريِّينَ: (إنَّ النَّواصِبَ أربَعةٌ فقَط) وقَولِ الكوفِيِّينَ: (إنَّ النَّواصِبَ عشرةٌ)، فبَيَّنَ بما ذكرَه أنَّ ما زادَ على الأربَعةِ المَذكورةِ النَّصبُ فيه بـ«أنْ» مُضمَرةً، ومَن أطلقَ عليه اسمَ النَّصبِ فعلى سَبِيلِ المجازِ.

(فالأَوَّلُ أَربَعةٌ:

أَحَدُها: «أنْ») بِفَتحِ الهمزةِ وسُكونِ النُّونِ، أي: المَصدَرِيَّةُ، وهي أُمُّ البابِ، ولِذا عَمِلَتْ ظاهرةً ومُضمَرةً.

وتَدخُلُ على الفعلِ المتصرِّفِ مُطلَقاً[2]، فتَنصِبُ المُعربَ لفظاً، والمبنيَّ مَحلًّا، قاله ابنُ عَنقاء، وقالَ الفاكهِيُّ: وتَتَّصِلُ بالماضي، وكذَا بفِعلِ الأمرِ على الأصحِّ، وإنْ لم تُؤوَّلْ بالمَصدَرِ لِفَواتِ معنَى الأمرِ[3].

وخرجَ بِالمَصدَرِيَّةِ: المُخفَّفةُ كما سيَأتي قَريباً، والمُفسِّرةُ، والزَّائدةُ؛ فإنَّها لا تَنصِبُ المُضارعَ.

والمفسِّرةُ: هي المَسبُوقةُ بجُملةٍ فيها معنَى القولِ دونَ حُروفِهِ، نحوُ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] أي: اصنَعْ[4]، ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟﴾ [ص: ٦] أي: امشُوا، فإنْ لم يَتقدَّمْها جُملةٌ نحوُ: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] فليسَتْ «أنْ» مُفسِّرةً، بل هي حينئِذٍ مُخفَّفةٌ مِن الثَّقيلةِ.

---

(١) «الفواكه الجنية» (ص٣٥٠).

(٢) أي: ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً كما في «المُغني».

(٣) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٥١).

(٤) كذا في «التَّصريح»، والوجهُ ـ والله أعلم ـ أن يقولَ: أي: اصنَع، فالأُولى تَفسير للمعنى العام، والثانيةُ تفسيرٌ لـ(أنْ) في الآية، وأولى منه أن يقالَ: (والتقدير: أي: اصنع) لِتَفادي التَّكرار. ومثلُ هذا يُقال في الآية بعدَه.

إنْ لم تُسْبَقْ بِعِلمٍ، ولا ظَنٍّ، نحوُ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

الكواكب الدرية

والزَّائدةُ: هي الواقعةُ بعدَ «لمَّا» الحِينِيَّةِ نحوُ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾ [يوسف: ٩٦]، أو بينَ الكافِ ومَجرورِها كقَولِهِ: [الطويل]

كأنْ ظَبْيةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ(١)

على رِوايةِ جرِّ «الظَّبيةِ»، أو بينَ القَسَمِ و«لو» نحوُ: «أُقسِمُ باللهِ أنْ لو يَأتِيني زيدٌ لأَكْرَمْتُهُ(٢)».

ثمَّ ذكرَ شُروطَ النَّصبِ بـ«أنْ» في قَولِهِ: (**إنْ لم تُسبَقْ بِعِلمٍ، ولا ظَنٍّ**)؛ لأنَّ «أنْ» النَّاصبةَ عَلَمُ الاستِقبالِ، فما بعدَها غيرُ مَعلومِ التَّحقُّقِ، فلا تَقَعُ بعدَ العِلْمِ، ولا بعدَ الظَّنِّ المؤكَّدِ به. ثمَّ إنَّ المصدَرِيَّةَ(٣) تَقَعُ في مَوضِعَينِ:

أَحدُهما: بعدَ لفظٍ دالٍّ على معنًى غيرِ اليَقينِ، فتَكونُ في مَوضعِ رفعٍ على الفاعليَّةِ نحوُ: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦]، أي: خُشوعُ قُلوبِهم؛ أو في مَوضعِ نَصبٍ على المَفعوليَّةِ: (**نحوُ**: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾)، **وإعرابُه**: ﴿يُرِيدُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿أَن﴾: حرفٌ مَصدريٌّ ونصب، ﴿يُخَفِّفَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ(٤)، والمصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَفعولٌ به، والتَّقديرُ: يُريدُ اللهُ التَّخفيفَ عنكُم؛ أو في مَوضعِ جرٍّ نحوُ: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

الثَّاني: أنْ تَقعَ في الابتداءِ، فتَكونُ في مَوضعِ رفعٍ على الابتِداءِ، نحوُ: (﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾)، **وإعرابُه**: «أنْ»: حرفٌ مصدريٌّ ونصب، ﴿تَصُومُواْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ

---

(١) تقدَّم إنشادُه في بابِ (إنَّ) وأخواتِها، وتكلَّم الشارحُ عليه هُناكَ تَتمَّةً وإعراباً وغيرَ ذلك. **والشاهد** فيه ههنا زيادةُ (أنْ) بين الكافِ ومَدخولِها، وقد أشار إليه الشارحُ أيضاً في الموضِع المذكور عند ذِكر روايةِ جرِّ (ظبيةٍ).

(٢) ماضٍ من الإكرام، وهو جوابُ (لو) استُغنِيَ به عن جواب القَسَم كما قال في «التَّسهيل»، ويَجوز أن يكون مُضارعاً مُؤكَّداً بالنون أي: (لأُكرِمَنَّه)، والجملةُ جوابُ القسَم حينَئذٍ.

(٣) أو المقصودُ: ثم (أنْ) المصدريَّةُ.

(٤) وفيه ضميرٌ مستتر جوازاً فاعلُه، و﴿عَنكُمْ﴾ جار ومجرور مُتعلق به.

. . . . . .

الكواكب الدرية

بـ«أنْ»، وعلامةُ نَصبِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، والواوُ: فاعلٌ، والمَصدَرُ المُنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مُبتدأٌ، والتَّقديرُ: صَومُكم، ﴿خَيْرٌ﴾: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، ﴿لَكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿خَيْرٌ﴾.

تَنبيه: رُبما أُهمِلَتْ «أنْ» حملاً على «ما» المَصدَريَّةِ[1]، كقراءةِ ابنِ مُحيصنٍ الرَّاوي عن عَطاء[2] ـ فقِراءَتُه مِن الشَّواذِّ ـ: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] برَفعِ «يُتِمُّ»، وقولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

أنْ تَقرآنِ على أَسماءَ وَيْحَكُما ... منِّي السَّلامَ، وأنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا[3]

---

(١) أي: أُختِها.

(٢) وقال غيرُ ابن هِشام: هي قراءة مُجاهد أو ابنِ مجاهد.

(٣) **البيتُ**: لا يُعرف قائلُه، وقبلَه:

يا صاحِبَيَّ فَدَتْ نَفسِي نُفُوسَكُما ... وحَيثُما كُنتُما لاقَيْتُما رَشَدَا

إنْ تَقْضِيَا حاجةً لِي خَفَّ مَحمِلُها ... تَستَوجِبَا نِعمَةً عِندِي بِها ويَدَا

اللغة: (أسماء): اسمُ مَحبوبتِه، أصلُه: وَسْماءُ من الوسامةِ، أو أَسماءُ الذي هو جمعُ (اسم). (وَيح): كلمةُ تَرحُّم ورَأفة، وهو مَصدرٌ لازمُ النصبِ بفعلٍ مُقدَّر متى أُضفتَه؛ فإنْ لم يُضَف جازَ رَفعُه ونَصبُه، نحوُ: (وَيحٌ له، ووَيحاً له). (السلامَ): التَّحيَّة مُطلَقاً؛ سواءٌ أكانَت مِن لَفظ السَّلام أم مِن غَيرِه، و(أقرَأه السلامَ): بلَّغه إيَّاه. (تُشعِرَا): تُعلِمَا، يقال: (أشعَرَه الأمرَ، وأشعَرَه به): إذا أعلَمَه إيَّاه، وفي التَّنزيل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ أي: وما يُدرِيكم.

الإعراب: «أنْ»: حرفُ نَصب مُهمَل. «تَقرآنِ»: فعل مُضارع مَرفوعٌ بثُبوت النون، والألف: فاعل. «على أسماءَ»: مُتعلِّق بـ(تقرآن)، و(أسماء) غيرُ مُجرًى لِلعَلميَّة والتأنيث. والمَصدرُ المؤوَّل من (أنْ) وما بعدَها في موضِعِ نصبٍ بدلاً مِن (حاجةً)، أو رَفعٍ على أنه خبرُ مُبتَدأ مَحذوف، أي: هي قراءةُ السَّلام منِّي على هَذِه المَرأةِ. «وَيحَكُما»: مَفعول مُطلَق لفعل محذوف وُجوباً، و(كُما): مضاف إليه، والجملةُ اعتِراضيَّة لا محلَّ لها من الإعراب. «مِنِّي»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بـ(تَقرآن) أيضاً، أو بمحذوفٍ حال من (السلامَ). «السلامَ»: مفعولُ (تَقرآنِ). الواو: عاطفة، «أنْ»: مَصدريَّة ناصِبة. «لا»: حرفُ نفي. «تُشعِرَا»: فِعل مُضارع منصُوب بـ(أنْ) وعلامةُ نصبه حذفُ النون، والألف: فاعِل، والمصدَر المؤوَّل معطوفٌ على المصدَر السابِق، والتقدير: قراءتُكما السلامَ وعدمُ إشعارِكُما. «أحدَا»: مفعولٌ بِه منصوب.

والشاهد: في قَوله: (أنْ تَقرآنِ)؛ حيث أُهمِلَت (أنْ) عن العمل حَملاً لَها على أُختِها (ما) المَصدَريَّة، ولو أُعمِلَت لَقيل: (أنْ تَقرآ).

. . . . . .

الكواكب الدرية

كما أُعمِلَتْ «ما» المصدريَّةُ قليلاً حملاً على «أنْ» فيما رُوِيَ عنه ﷺ مِن قَولِهِ: «كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيكُم»(١). ذكرَهُ ابنُ الحاجِبِ، وتَبِعَهُ الفاكِهيُّ وغيرُه، قالَ المُرادِيُّ: وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ في «الألفيَّةِ» أنَّ إهمالَ «أنْ» مَقيسٌ. اهـ، ومِن العَربِ مَن يَجزِمُ بها، نحوُ قولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

إذَا مـا غَـدَوْنـا قـالَ وِلْـدانُ أَهـلِـنـا: تَعالَوا إلى أنْ يَأْتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ(٢)

---

(١) أخرَجه الدَّيلَمي في «مُسند الفِردَوس» (٤٩١٨) عن أبي بَكرةَ مَرفوعاً، والبَيهقي في «شُعب الإيمان» (٧٣٩١) عن أبي إسحاقَ السَّبِيعي مُرسلاً، قال الشَّوكاني في «الفوائد المجمُوعة» (ص٢١٠): في إسناده وضَّاع، وفيه انقِطاع.

(٢) **قائلُه:** امرؤُ القيس من قَصيدتِه التي مطلعُها:

خَـلِـيـلَـيَّ مُـرَّا بـي عـلـى أُمِّ جُـنْـدُبِ

وكان قد تحاكَم هو وعَلقمةُ الفَحلُ إلى زوجتِه أمِّ جُندبٍ بعد أن ادَّعى كلٌّ واحد مِنهما أنه أشعَرُ مِن الآخَر، فلمَّا أنشَداها قصيدَتَيهِما في مَدح الفَرَس والصَّيدِ قَضَت لِعَلقمةَ بالسَّبق.

اللغة: (غَدَونا): بَكَّرنا وسِرْنا في الغَداةِ، وهي ما بينَ صَلاة الصُّبح وطُلُوع الشَّمس، وروايةُ «الدِّيوان»: رَكِبنا. (وِلدان): جمعُ وَلِيد، وهو الصَّبيُّ. (تَعالَوا): فعلُ أمرٍ بمعنى: أَقبِلُوا. (يَأتِنا الصيدُ): يَصِلَنا ويَحضُرَنا المَصيدُ. (نَحطِب): نَجمَع الحَطَب.

المعنى: إذا خَرَجنا مُبَكِّرين للصيدِ تَنادى وِلدانُ أهلِنا أو حيِّنا وقال بعضُهُم لِبعضٍ: تَعالَوا نَجمَع الحَطبَ في وقتِ انتِظار الصيدِ، يُريدُ أنَّهُم وَثِقُوا بِصَيد هذا الفَرَس لِشِدَّة عَدوِه، فهم يُهيِّؤُونَ لِمَجيء صَيدِهِ ما يَطبُخُونَه عليه.

الإعراب: «إذَا»: ظرفٌ مُستقبَلٌ خافضٌ لِشَرطه مَنصوبٌ بِجَوابِه. «ما»: زائدة. «غَدَونَا»: فعل وفاعلٌ، والجملةُ الفعليَّة في محلِّ جر بإضافة (إذَا) إلَيها. «قال»: فعل ماضٍ. «وِلدانُ»: فاعلُه مُضاف، و«أهلِنا»: مُضاف إليه، و(نا): في محلِّ جرٍّ بالإضافة أيضاً، وجملةُ (قال... إلخ) جوابُ (إذَا) لا محلَّ لها مِن الإعراب. «تَعالَوا»: فعلُ أمر مبنيٌّ على حذفِ النون، والواوُ: في محلِّ رفع فاعلٌ، والجُملةُ في محلِّ نَصب مَقُولُ القول. «إلى»: حرف جر. «أنْ»: حرفٌ مَصدريٌّ جَزَم المُضارعَ بعدَه. «يَأتِنا»: مُضارع مَجزومٌ بـ(أنْ) المَصدريَّة، وعلامةُ جَزمِه حذفُ الياءِ، و(نا): في محلِّ نَصب مَفعول به. «الصيدُ»: فاعلُ (يأتِ)، و(أنْ) وما بعدَها مَصدرٌ مَجرورٌ بـ(إلى)، والجارُّ والمجرورُ مُتعلِّقٌ بـ(نَحطِب) الآتي، والتَّقديرُ: نَحطِب إلى إتيانِ الصيدِ. «نَحطِبِ»: مُضارع مَجزومٌ بجَوابِ الأمر، وحُرِّك بِالكَسر للرويِّ، وفاعِلُه: نحنُ.

والشاهد فيه: جزمُ المضارع بـ(أنْ) المصدريَّة التي حَقُّها النصبُ، وهي لغةٌ لبَعض العرب حَكاها اللحيانيُّ =

فإنْ سُبِقَتْ بِعِلمٍ نَحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، فهيَ مُخَفَّفَةٌ مِن «أنَّ» الثَّقِيلةِ، واسْمُها ضَمِيرُ الشَّأنِ مَحذُوفٌ، والفِعْلُ مَرفُوعٌ، وهُوَ وفاعِلُهُ خَبَرُها كما تَقَدَّمَ في بابِ النَّواسِخِ.

فإنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ .....

الكواكب الدرية

(**فإنْ سُبِقَتْ بِعِلْمٍ**) أي: بلَفظٍ دالٍّ على اليَقينِ وإنْ لم يَكنْ بلفظِ «ع ل م»، (**نَحوُ**: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾)، وإعرابُه: ﴿عَلِمَ﴾: فعلٌ ماضٍ تَنصِبُ مَفعولَينِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿أَن﴾: مُخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلةِ، واسمُها ضَميرُ الشَّأنِ مَحذوفٌ تَقديرُه: أنَّه، والسِّينُ: حرفُ تَنفيسٍ، و«يَكونُ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ متصرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ، واسمُها ﴿مَّرْضَىٰ﴾، وخَبرُها جُملةُ ﴿مِنكُم﴾، والمصدَرُ المُنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها سادٌّ مسَدَّ مَفعولَي ﴿عَلِمَ﴾، والتَّقديرُ: عَلِمَ كونَ مَرضى مِنكم، ومِثلُ هذه الآيةِ قولُه تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩] برفعِ ﴿يَرْجِعُ﴾؛ لأنَّ «أنْ» هذه ليسَتْ مَصدريَّةً، بل هي كما قالَ: (**فهيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ**) «أنَّ» (**الثَّقِيلةِ**) التي تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، (**واسمُها ضَمِيرُ الشَّأنِ مَحذُوفٌ**) وُجوباً، (**والفِعلُ**) بعدَها (**مَرفُوعٌ**)؛ لتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، (**وهو وفاعِلُهُ**) مَرفوعُ المحلِّ على أنَّه (**خَبَرُها كما تَقدَّمَ في بابِ النَّواسِخِ**). وليسَ مِن شُروطِ «أنْ» المُخفَّفةِ أنْ تُسبَقَ بعِلمٍ، بل الغالبُ وُقوعُها بعدَ عِلمٍ كما صرَّحَ بذلكَ الأزهريُّ في «التَّصريحِ»، وإلَّا فقد تَكونُ مُخفَّفةً وإنْ لم تُسبَقْ كقَولِهِ تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

وقَضيَّةُ قولِهِ: (وهو وفاعلُه خَبرُها) أنَّ «يكونُ» هنا تامَّةٌ، وقد سَبقَ في «الشَّرحِ» في «بابِ النَّواسخِ» احتِمالُ كونِها تامَّةً، ويُؤيِّدُه أنَّها بمعنى: «يُوجَدُ، أو يَحصُلُ»، وذلكَ مِن عَلامةِ تَمامِها.

(**فإنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ**)، والمرادُ به ما يَدُلُّ على الظَّنِّ سواءٌ كانَ بلفظِ الظَّنِّ، أم لا،

= وغيرُه، ونُسِبَت لِبَني صُباحٍ، على أنَّ روايةَ «الدِّيوان»: (يأتيَ الصيدُ)، قال النَّحاس: ويُروَى: (إلى ما يَأتِنا)، قال: فمَن فعَل ذلك فعَله ضَرُورةً واجتزاءً بالكسرة.

فَوَجْهانِ، نَحوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]؛ قُرِئَ في السَّبْعةِ بِالنَّصْبِ والرَّفعِ.

والثَّاني: «لَنْ»، .....

الكواكب الدرية

(فوَجهانِ) فيه جائزانِ:

النَّصبُ على أنَّها ناصِبةٌ، والرَّفعُ على أنَّها مُخفَّفةٌ مِن الثَّقيلةِ، (نَحوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾؛ قُرِئَ في السَّبعةِ بِالنَّصبِ)، وهي قِراءةُ غيرِ أبي عَمرٍو وحمزةَ والكِسائيِّ؛ إجراءً لِلظَّنِّ على أصلِهِ مِن غيرِ تأويلٍ؛ لأنَّه بِاعتبارِ دَلالتِهِ على عَدمِ الوُقوعِ يُلائِمُ «أنْ» النَّاصِبةَ الدَّالَّةَ على الرَّجاءِ والطَّمعِ، وإعرابُه: «حَسِبوا»: فعلٌ وفاعلٌ، «حَسِبَ»: فعلٌ ماضٍ مِن أخَواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولينِ، والواوُ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «أنْ»: حرفٌ مصدريٌّ ونصب، و«لا»: نافيةٌ، ﴿تَكُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، مُتصَرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ[1] بمعنَى: تَحصُلُ، ﴿فِتۡنَةٌ﴾: فاعلٌ، والمصدرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها سادٌّ مَسَدَّ مَفعُولَي «حَسِبَ»، والتَّقديرُ: وحَسِبُوا عدمَ كونِ ـ أي: حُصولِ ـ فِتنةٍ؛ (والرَّفعِ) وهي قِراءةُ أبي عَمرٍو وحمزةَ والكسائيِّ على تَنزيلِ الحُسبانِ مَنزلةَ العِلمِ، فيُلائِمُ «أنْ» المُخفَّفةَ الدَّالَّةَ على التَّحقُّقِ[2]، وتكونُ حينئذٍ مُخفَّفةً مِن الثَّقيلةِ، واسمُها ضميرُ الشَّأنِ مَحذوفٌ، والجُملةُ المنفِيَّةُ بـ«لا» في محلِّ رفعٍ خَبرُها.

قالَ الفاكِهيُّ وغيرُه: والنَّصبُ أرجَحُ؛ لأنَّ التَّأويلَ خلافُ الأصلِ، ولهذا أجمعُوا على النَّصبِ في ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ١-٢][3]، وإنَّما لم يَقرؤُوا فيه بالرَّفعِ لعَدمِ وُجودِ الفاصلِ بينَ «أنْ» والفعلِ، بِخلافِ ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾، فإنَّه وُجِدَ الفَصلُ بينَ «أنْ» والفعلِ بـ«لا» النَّافيةِ.

(والثَّاني) ممَّا يَنصِبُ بنَفسِهِ («لَنْ»)، وهي: حرفٌ بَسِيطٌ، وليسَ أصلُها: «لا» النَّافيةَ فأُبدِلَتْ ألفُها نُوناً، خِلافاً للفَرَّاء، ولا أصلُها: «لا أنْ»، فحُذِفَتِ الهمزةُ تَخفيفاً، خِلافاً للخَليلِ والكِسائيِّ. وهي لِنَفيِ ما سيُفْعَلُ، أي: لنفيِ الفعلِ المستقبَلِ، إمَّا إلى غايةٍ تَنتهي[4]

---

(١) كذا في الأصل، وهو سهوٌ، والصواب: التامَّة.

(٢) في «الفاكهي»: التَّحقيق.

(٣) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٥٢).

(٤) عبارة الشيخ خالد: (يَنتهي إليها) أي: ذلك الفعلُ.

. . . . . .

نحوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وإمَّا إلى غيرِ غايةٍ نحوُ: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، أي: دائماً مُستمِرًّا، ولا تكونُ بِذلكَ مُفيدةً لِلتَّأبيدِ؛ لأنَّ التَّأبيدَ في الآيةِ المَذكورةِ لأمرٍ خارجيٍّ، لا مِن مُقتَضَياتِ «لنْ»، وقولُ الزَّمخشريِّ في «أُنموذَجِهِ»(١): (إنَّها مُفيدةٌ للتَّأبيدِ) قالَ ابنُ هشامٍ في «المغني»: دَعوَى بلا دليلٍ، وقالَ ابنُ مالكٍ: الحامِلُ له على التَّأبيدِ اعتِقادُه في ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣] أنَّ اللهَ لا يُرى، وهو باطِلٌ. اهـ(٢)، فقد ثَبَتَ في الحديثِ المتواترِ(٣) أنَّ أهلَ الجنَّةِ يَرَونَهُ تَعالى.

والأصَحُّ أنَّه يَقَعُ الفعلُ بعدَها للدُّعاءِ كما يَقعُ بعدَ «لا»، قالَ الشَّاعرُ: [الخفيف]

لَـن تَـزالُـوا كـذَلِـكُـمْ ثُـمَّ لا زِلْـ ـتُ لَـكُـمْ خـالِـداً خُـلُـودَ الـجِـبـالِ(٤)

---

(١) أي: في بعضِ نُسَخه، وفي أُخرى أنها لِلتأكيد، ووافقَه على هذا الأخير جماعةٌ، بل قيل: إنَّ مَنعَه مُكابرة.

(٢) انظر: «شرح الكافية» و«شَرح التَّسهيل» له.

(٣) أراد ـ والله أعلَم ـ أنه قد تَواتَر في الحديث أمرُ الرؤيةِ، لا أن حديثاً فيها بِخُصوصِه قد تَواتَر، والفرقُ بين الأمرَين ظاهرٌ لمن تأمَّل، قال الذهبيُّ: وأما رُؤيةُ الله عِياناً في الآخِرة فأمرٌ مُتيقَّنٌ تواترَت به النُّصوصُ، جَمع أحاديثَها الدارَقُطني والبَيهَقيُّ وغيرُهما. اهـ وفي «نَظم المتناثِر» لِلكتاني (ص٢٤٠): قال اللَّقاني في «شرح جَوهرتِه»: أحاديثُ رُؤية الله تعالى في الآخرة بَلَغ مجموعُها مَبلَغَ التواتُر، مع اتِّحاد ما تُشير إليه، وإن كان تَفاصيلُها آحاداً. اهـ

(٤) **البيتُ**: لِلأعشى مِن قَصيدةٍ يَمدَح فيها الأسوَدَ بن المُنذر اللَّخميَّ، وروايتُه في «دِيوانِ الشاعر» وفي دَواوين الأدَب: (لن يَزالُوا . . . ثمَّ لا زِلتَ لهُم)، قال البَغداديُّ: وقَولُه: (لن يَزالوا) بِالياء التحتيَّة بِضَميرِ الغَيبة الراجِعِ لِمَجموعِ مَن ذُكِر مِمَّن قُتِلُوا وأُسِرُوا ونُهِبُوا مِن الأعداءِ، ومِمَّن غزَا مَعه وقَتَل وغَنِمَ مِن الأولِياء؛ وقَولُه: (لا زِلتَ) بِالخطاب، و(لَهُم) بِضَمير الغَيبة. فظَهر مِن هذا أنَّ رِوايَتَه في كُتب النَّحو على خِلاف الرِّواية الصَّحيحة. اهـ

المعنى: دَعا لهؤلاء القومِ بالاستِمرار على حالَتِهم التي هم عَليها، ودَعا لِلمَمدُوح بأن يَبقى لهم بقاءً طويلاً كبَقاء الجبالِ. السُّلطانيُّ.

الإعراب: «لن»: حرفُ نَصب ودُعاء. «تزالُوا»: مُضارع ناقِص منصوب بِحَذف النونِ، والواوُ: اسمُه في محلِّ رفع. «كذَلِكم»: الكافُ: حرفُ جر، و(ذَا): اسم إشارةٍ في محل جرٍّ بها، واللامُ: لِلبُعد، والكافُ: حرفُ خِطاب، والميم: لِلجَماعة. والجار والمجرور متعلِّق بمحذوف خبر (تَزال). «ثمَّ»: حرفُ عطف. «لا»: دُعائيَّة. «زلتُ»: (زالَ) الناقصةُ واسمُها. «لكم»: مُتعلِّق بـ(خالداً). «خالداً»: خبر (زالَ) منصوب. «خُلودَ»: =

نَحوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١].

والثَّالِثُ: «كَيْ» المَصْدَرِيَّةُ، وهيَ المَسبُوقةُ بِاللَّامِ: لَفْظاً نَحوُ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، أو تَقدِيراً نَحوُ: «جِئْتُكَ كَيْ تُكرِمَني».

فإنْ لم تُقَدَّرِ اللَّامُ فَـ«كَيْ» جارَّةٌ، والفِعلُ مَنصُوبٌ بِـ«أنْ» .....

الكواكب الدرية

وقد سُمِعَ الجزمُ بها في لُغةٍ، لكنَّها شاذَّةٌ، (نَحوُ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾)، وإعرابُه: ﴿لَن﴾: حرفُ نَفيٍ ونَصبٍ، ﴿نَّبْرَحَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ﴿لَن﴾، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، مُتصرِّفٌ مِن «بَرِحَ» مِن أخَواتِ «كانَ»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، واسمُها مُستترٌ فيها وُجوباً تَقدِيرُه: نحنُ، ﴿عَلَيْهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[1]، ﴿عَٰكِفِينَ﴾: خبرُ ﴿نَّبْرَحَ﴾، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

(**والثَّالِثُ**) ممَّا يَنصِبُ بِنَفسِهِ: («**كَيْ**» **المَصدَرِيَّةُ**، **وهيَ**) التي تُؤوَّلُ مع الجُملةِ بعدَها بمَصدرٍ، وفَسَّرها المصنِّفُ كغيرِه بأنَّها:

(**المَسْبُوقةُ بِاللَّامِ**) أي: التَّعليليَّةِ (**لَفظاً نَحوُ**: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾) أي: لِئلَّا تَحزنُوا، وإعرابُهُ: اللَّامُ: حرفُ تَعليلٍ، «كي»: حرفٌ مصدريٌّ ونصبٍ، و«لا»: نافيةٌ، ﴿تَأْسَوْا﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«كَي»، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والمصدَرُ المُنسبِكُ مِن «كي» وما بعدَها مَجرورٌ بلامِ التَّعليلِ، والتَّقديرُ: لِعَدمِ أَساكُم، أي: حُزنِكُم، ففي «القاموسِ»: والأَسى: الحُزنُ، فـ«كَيْ» ها هنا لا يَجوزُ جَعلُها حرفَ تعليلٍ، و«أنْ» مُضمَرةٌ بعدَها؛ لِئلَّا يَدخُلَ الجارُّ على مِثلِهِ، وهم لا يُجِيزونَهُ.

(**أو**) **المَسبُوقةُ باللَّامِ** (**تَقدِيراً نَحوُ**: «**جِئْتُ كَيْ تُكرِمَنِي**»)، فـ«تُكرِمَني» مَنصوبٌ بـ«كي» إذا قَدَّرتَ أنَّ الأصلَ: «لِكي»، وأنَّكَ حذفتَ اللَّامَ استِغناءً عنها بنيَّتِها، والمصدرُ المنسبِكُ مِن «كي» وما بعدَها مَجرُورٌ باللَّامِ المُقدَّرةِ، والتَّقديرُ: جِئتُ لإكرامِكَ إيَّاي.

(**فإنْ لم تُقَدَّرِ اللَّامُ**) قبلَها، (فـ«كَيْ» **جارَّةٌ**) مُفِيدةٌ لِلتَّعليلِ، (**والفِعلُ مَنصُوبٌ بِـ«أنْ»**

= مفعول مُطلقٌ منصوب باسم الفاعل قبلَه مُضاف. «**الجبالِ**»: مضاف إليه من إضافةِ المصدرِ لِفاعِلِه.

والشاهد فيه: وُقوعُ (لن) لِلدعاءِ لا للنَّفيِ بدَليلِ المعطوفِ وهو قولُه: (ثم لا زلت...) فإنَّه للدعاء قَطعاً.

(١) مُتعلِّق بما بعده.

مُضْمَرَةً بَعدَها وُجُوباً.

الكواكب الدرية

مُضمَرَةً بَعدَها وُجُوباً)، لا تَظهَرُ إلَّا في الشِّعرِ، كقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

فقالَتْ: أكُلَّ النَّاسِ أَصبَحْتَ مانِحاً لِسانَكَ كَيْما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا؟[1]

و«تَغُرَّ» بفتحِ أوَّلِهِ وضم الغَين المعجَمة.

وقد أفادَ كلامُه أنَّ «كيْ» حرفٌ مُشترَكٌ بينَ النَّاصبةِ والجارَّةِ، وهو مَذهبُ الجُمهورِ، وتَتَعيَّنُ لِلمصدَريَّةِ إنْ سبَقَتْها اللَّامُ نحوُ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]؛ لِئلَّا يَدخلَ الجارُّ على الجارِّ، وتَتَعيَّنُ لِلتَّعليلِ إنْ ظَهَرَتْ «أنْ» المصدريَّةُ بَعدَها نحوُ: «جِئتُكَ كيْ أنْ تُكرِمَني»، أو اللامُ نحوُ: «جِئتُكَ لِكَي تُكرِمَنِي[2]»؛ إذ لا يَجوزُ جَعلُها حِينَئِذٍ مَصدريَّةً؛ فإنْ لم تَظهَرْ

---

(١) **البيتُ**: لجَميل بن مَعمَر العُذري.

اللغة: (مانحاً): مُعطِياً وواهباً. (لِسانَك) أي: حَلاوةَ لِسانِك، قال بَعضُهم: ورُوي: (ماتحاً لسانَك)، مِن (مَتَحَ الماءَ من البئرِ): إذا استَقى منها، وجَعَله هنا بمعنى: سَقى، وعلى كِلتا الرِّوايَتَين فهو كنايةٌ عن التَّلطُّفِ والتَّودُّدِ. (تَغرَّ): تَخدَع. (وتَخدعَا): من الخَدْع، وهو إرادةُ المَكر بِالغير من حيثُ لا يَعلَم، وعطفُه على ما قبلَه تَفسيريٌّ.

المعنى: وبَّخَتْه على إبدائِه حلاوةَ لِسانِه وتَودُّدِه للناسِ بقَصد تَغريرِهم حتَّى يقَعوا في شَرَك خِداعِه، وهذا على عادتِهِنَّ إذا أظهَر لهنَّ العاشقُ أنَّه مُتَفانٍ في حُبِّهنَّ يُنكِرنَ ذلك منه تدلُّلاً وتمنُّعاً. السُّلطاني.

الإعراب: «قالَت»: فعلٌ ماضٍ فاعلُه: هي، والتاء: للتَّأنيث. «أكُلَّ»: الهمزة: لِلاستِفهام، (كُلَّ): مفعولٌ أول لـ(مانحاً) الآتي مُضافٌ، و«الناسِ»: مُضاف إليه. «أصبَحتَ»: فعلٌ ماض ناقصٌ واسمُه. «مانحاً»: خبرُه، وفيه ضمير مُستتر هو فاعلُه. «لِسانَك»: مَفعول ثانٍ لـ(مانِح)، والكاف: مُضاف إليه. «كَيما»: (كي): حرف جر وتعليل، و(ما): زائدة. «أنْ»: حرف مصدرٍ ونَصب. «تغرَّ»: فعل مضارع مَنصوب بـ(أن)، وفاعِلُه: أنتَ، والمصدرُ المؤوَّل مِن (أنْ) وما بَعدها في محل جر بـ(كي)، والجارُّ والمجرُور مُتعلِّق بـ(مانحاً). الواو: عاطفة، و«تَخدَعَا»: معطوفٌ على (تَغرَّ) مَنصوب مثلُه، وفيه ضمير مُستتر وجوباً تقديرُه: (أنتَ) هو فاعلُه، والألفُ: لِلإطلاق. وجملةُ (أصبحت مانحاً...) في مَحلِّ نَصب مَقُول القولِ.

والشاهد: في نَصبِ (تغرَّ) بـ(أنْ) ظاهرةً بعد (كي) الجارَّةِ، ومِن ثَمَّ امتَنع جعلُ (كي) مَصدريَّةً لئلَّا يتَوالى حرفان مَصدريَّان، وهذا الإظهارُ مَخصوصٌ بالشِّعر، وأمَّا غيرُه فتُضمَر فيه (أنْ) وُجوباً بعد (كي) المذكورةِ.

وقال ابنُ يَعيش: ويُروَى:

لِسانَك هذَا كيْ تَغُرَّ وتَخدَعا

قال السُّيوطيُّ: رأيتُه في «دِيوان جَميل» بهذا اللَّفظ، فلا شاهدَ فيه ولا ضَرُورةَ.

(٢) هكذَا في الأصل، وهو خَطأ، والصواب: كي لِتُكرِمَني.

والرَّابعُ: «إذَنْ» .....

الكواكب الدرية

«أنْ» بعدَها ولا سَبَقَتْها اللَّامُ، أو وُجِدَا معاً، جازَ الأَمرانِ: المصدَريَّةُ، والتَّعليليَّةُ[1]، نحوُ: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]، وقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ... فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ[2]

(والرَّابعُ) ممَّا يَنصِبُ المُضارعَ بِنَفسِهِ: («إذَن»)، هكذا رَسَمَها بَعضُهم بالنُّونِ، والأصَحُّ رَسمُها بِالألفِ كما يُوقَفُ عليها، لكنْ قالَ ابنُ عَنقاءَ: المختارُ خِلافاً لِلجُمهورِ أنْ تُكتَبَ في غيرِ القُرآنِ بالنُّونِ، وبها يُوقَفُ عليها. اهـ، أي: وأمَّا في القرآنِ فالمُتَّبَعُ رسمُ المصحفِ الإمامِ.

وهي حرفٌ بَسيطٌ، لا مُركَّبٌ مِن «إذْ» و«أنْ»، وهي غيرُ مختصَّةٍ بالمُضارعِ، ولكنَّ الأصَحَّ أنَّها ناصِبةٌ له بِنَفسِها، لا بـ«أنْ» مُضمَرةً، وقد ذَكر المصنِّفُ كغيرِه لِعَملِها النَّصبَ ثلاثةَ شُروطٍ:

---

(١) الأولى: والتَّعليل.

(٢) **قائلُه:** مجهول.

اللغة: (تَطير) هنا بمعنى: تَذهَب سريعاً. و(القِربة): وعاءٌ من جِلد يُتَّخَذ للماء ونحوِه. (تَترُكَها) أي: تُخلِّيَها، أو تُصيِّرَها. (شنًّا): جِلداً مُتخرِّقاً بالياً. (بِبَيداء): بِصَحراءَ، سُميت بذلك لأن سالِكَها يَبِيد فيها. (بَلقَع): قَفر لا شيءَ بها.

المعنى: يقول لِمُخاطَبِه: أردتَ أن تذهَبَ مُسرِعاً بقِربَتي فتُضيعَها وتترُكَها يابسةً ببعضِ الفَلَوات. السُّلطاني.

الإعراب: «أردتَ»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعلُه. «لِكَيما»: اللام: حرفُ جر وتعليل، و(كي): حرفُ تَعليل مُؤكِّد لِلَّام، و(ما): زائدة. «أنْ»: حرفٌ مَصدريٌّ ناصِب؛ أو (كي) مصدريَّةٌ ناصبةٌ و(أنْ) مُؤكِّدة لها. «تَطيرَ»: مُضارع مَنصوب بـ(كي) أو بـ(أنْ) على الوَجهَين، وفاعلُه: أنتَ، والمصدر المؤوَّلُ مِن الحرفِ المصدريِّ وما بعدَه في مَوضِع جرٍّ باللام، والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بـ(أردتَ). «بقِربَتي»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(تَطير)، و(قِربة): مضاف، والياءُ: مضاف إليه. «فتتركَها»: الفاء: حرفُ عطف، (تترُكَ): مُضارع مَعطوف على (تطيرَ) منصوب مِثلَه، وفاعلُه: أنتَ، و(ها): مَفعولٌ به. «شنًّا»: حالٌ من مفعولِ (تتركَها) إن كان (ترَكَ) بمعنى خلَّى متعدياً لواحِد، ومفعولٌ ثانٍ له إن كان متعدياً لاثنَين بمعنى صيَّر. «بِبَيداءَ»: مُتعلِّق بمحذوف نعت لـ(شنًّا) أو بِالفعل (تَترك)، و(بيداءَ) ممنوعٌ من الصرف لألفِ التأنيث. «بَلقع»: نعتُ (بيداءَ) مجرورٌ.

والشاهد: في قولِه: (لِكَيما أن تطيرَ)؛ فإن (كي) هنا قد سُبِقَت باللام وظَهَرت بعدَها (أنْ)، فتَحتملُ (كي) أن تكونَ جارَّةً بمعنى اللَّام، وأن تكونَ ناصِبَةً بمعنَى (أنْ) المَصدريَّة.

إنْ صُدِّرَتْ في أَوَّلِ الكلامِ، .....

الكواكب الدرية

الأوَّلُ: (إنْ صُدِّرَتْ في أَوَّلِ الكَلامِ) الذي وَقعَ جواباً لكلامٍ قبلَها؛ لأنَّها حينئذٍ في أشرفِ مَحالِّها. فإنْ وَقَعَتْ حَشواً في الكلامِ بأنِ اعتَمدَ ما بعدَها على ما قبلَها، أُهمِلَتْ، وذلك في ثَلاثةِ مَواضعَ:

أحدُها: أنْ يكونَ ما بعدَها خبراً عمَّا قبلَها، نحوُ: «أنا إذَنْ أُكرِمُكَ».

الثَّانيةُ: أنْ يكونَ ما بعدَها جَواباً لشرطٍ قبلَها، نحوُ: «إنْ تَأتِني إذَن أُكرِمْكَ».

الثَّالثةُ: أنْ يكونَ جوابَ قَسَمٍ قبلَها، نحوُ[1]: «واللهِ إذَن لا أَخرُجُ»، وقولِ الشَّاعرِ:

[الطويل]

لَئِنْ عادَ لي عَبدُ العَزِيزِ بِمِثلِها ... وأَمْكَنَنِي مِنها إذَنْ لا أُقِيلُها[2]

---

(١) عبارة «التصريح»: مَذكورٍ نَحوُ: ... أو مُقدَّر كقَولِه: لئن عاد... إلخ. وسيُشير الشارح إلى الثاني من بَعيد.

(٢) **البيتُ**: مِن شَواهد سيبَويه، وهو لكُثيِّر عَزَّةَ، وكان قد مَدح عبدَ العزيز بن مَروانَ ـ وهو أخُو عبد الملك ووالدُ عمرَ بن عبد العزيز ـ فأعجبَتْه مِدحَتُه، فقال له: تَمَنَّ عليَّ؛ فطَلب أن يكونَ كاتبَه وصاحبَ أمرِه، فرَدَّه وغَضِبَ عليه وقال: وَيحَكَ! أنتَ لا تُحسِنُ الكِتابةَ، اخرُج عنِّي.

اللغة: (عاد): رَجع، قيل: ويُروَى مَكانَه: (جادَ) بمعنَى: أعطَى. (بِمِثلها) أي: بمثل مَقالَتِه سابقاً: تَمنَّ عليَّ، وقال الشُّمُنِّي: الضمير راجعٌ لِخطَّة الرُّشد في قَولِه قبلُ:

عَجِبتُ لِتَركِي خُطَّةَ الرُّشدِ بعدَما ... بَدَا لِيَ مِن عبدِ العَزيزِ قَبُولُها

(أمكَنَنِي): بمعنى مَكَّنَني، أي: أظفَرَني وأعطانِي ما أُريد. (لا أُقيلُها): لا أترُكها ولا أتراجَعُ عنها، وقال بعضُهم: هو بالفاء من الفَيلُولةِ وهي تركُ الرَّأي الجيِّد وفِعلُ ما لا يَنبغي لِلعُقلاء أن يَفعلُوه. والظاهر أنه مجرَّدُ اجتِهادٍ لا دليلَ عليه روايةً.

والمعنى: إن عادَ الأميرُ إلى تَمنِيَتِي، وأَمكَنَنِي منها، لم أترُك مَقالَتي الأُولى، وأتمَنَّى عليه أن أكونَ كاتباً له كما فعَلتُ أوَّلاً، وقيل: المعنى: أطلُبْ منه ما لا اعتراضَ عليَّ فيه ولا قَدْحَ.

الإعراب: «لَئِن»: اللامُ مُوطِّئة لِلقَسَم، و(إنْ): حرفُ شرط جازم. «عادَ»: فعلٌ ماض فعلُ الشَّرط في محلِّ جزمٍ. «لي»: مُتعلِّق بـ(عاد). «عبدُ»: فاعلٌ مُضاف، و«العزيزِ»: مُضاف إليه. «بِمِثلِها»: جارٌّ ومَجرور مُتعلِّق بـ(عاد)، و(مثلِ): مُضاف، و(ها): مُضاف إليه. «وأَمكَنَني»: الواو: عاطفة، (أمكنَ): فعل ماضٍ، والنون: لِلوِقاية، والياءُ: مَفعول به، والفاعل: (هو) العائدُ إلى عبد العزيزِ. «مِنها»: مُتعلِّق بـ(أمكنَ). «إذَن»: حرفُ جوابٍ وجَزاء. «لا»: نافيةٌ. «أقيلُها»: فعلٌ مُضارع مرفوع، وفاعلُه: أنا، و(ها): مفعولٌ به، والجملةُ لا محلَّ لها جوابُ قَسَم سابِقٍ عليها في قَوله: =

وكانَ الفِعلُ بَعدَها مُسْتَقبَلاً؛ مُتَّصِلاً بِها، أو مُنفَصِلاً عَنها بِالقَسَمِ، أو بِـ«لَا» النَّافِيَةِ، نَحوُ: «إذَنْ أُكرِمَكَ، وإذَنْ واللهِ أُكرِمَكَ، .....

الكواكب الدرية

لأنَّ التَّقديرَ: واللهِ لَئِنْ.

فإنْ كانَ السَّابقُ عليها واواً أو فاءً، جازَ النَّصبُ بِاعتبارِ أنَّ ما بعدَ العاطفِ جُملةٌ مُستَقِلَّةٌ، والفعلُ فيها بعد «إذَن» غيرُ مُعتَمِدٍ على ما قبلَها؛ والرَّفعُ باعتبارِ كونِ ما بعدَ العاطفِ مِن تمامِ ما قبلَه، والغالبُ الرَّفعُ، وبِه قرأَ السَّبعةُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقولِهِ تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ﴾ [النساء: ٥٣].

والشَّرطُ الثَّاني: مَذكورٌ في قَولِهِ: (وكانَ الفِعلُ بَعدَها مُستَقبَلاً) قِياساً على بقيَّةِ النَّواصبِ؛ فإنَّها لا تَعملُ في الحالِ، فيَجبُ الرَّفعُ في نحوِ: «إذَن تَصدُقُ» جَواباً لمَن قالَ: «أنا أُحِبُّ زيداً»؛ لأنَّه حالٌ، ولا مَدخَلَ للجزاءِ في الحالِ.

(و) الثَّالثُ: كَونُه (مُتَّصِلاً بِها، أو مُنفَصِلاً عَنها بِالقَسَمِ، أو بِـ«لا» النَّافِيَةِ)، فإنْ فُصِلَ بينَها وبينَ الفعلِ المُضارعِ بغيرِ ما ذُكِرَ أُهمِلَتْ، ووَجَبَ رفعُ الفعلِ بعدَها؛ لِضَعفِها مع الفصلِ عن العملِ فِيما بعدَها، وإنَّما اغتُفِرَ الفصلُ بالقَسَمِ لأنَّه زائدٌ جِيءَ بِه لِلتَّأكيدِ، فلم يَمنَعِ النَّصبَ، وبـ«لا» النَّافيةِ لِتَنزيلِها مَنزلةَ العَدمِ؛ لأنَّ النَّافيَ كالجُزءِ مِن المنفيِّ، (نَحوُ: «إذَنْ أُكرِمَكَ»)، هذا مِثالُ ما استَوفَتِ الشُّروطَ، وإعرابُه: «إذَن»: حرفُ جوابٍ وجزاءٍ ونَصبٍ، «أُكرِمَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«إذن»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، والكافُ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، (و«إذَنْ واللهِ أُكرِمَكَ»)، هذا مِثالُ الفَصلِ بالقَسَمِ، وإعرابُه: «إذَنْ»: حرفُ جوابٍ وجزاءٍ ونَصبٍ، الواوُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ، ولفظُ الجَلالةِ: مُقسَمٌ به مَجرورٌ بالواوِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، «أُكرِمَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«إذَنْ»، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنَا، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ

= حَـلَـفـتُ بِـرَبِّ الـرَّاقِـصـاتِ إلـى مِـنًـى

وجوابُ الشرط مَحذوفٌ يَدلُّ عليه جوابُ القَسم.

والشاهد فيه: قولُه: (إذَنْ لا أُقِيلها)، حيث رَفع الفعلَ المضارع الواقِعَ بعد (إذن)؛ لِكَونها غيرَ مُصدَّرة، ومِن شَرطِ النَّصبِ بها أن تكونَ في صَدرِ الكَلام.

وإذَنْ لا أَجِيئَكَ» جَواباً لِمَن قالَ: أنا آتِيكَ. وتُسَمَّى حَرْفَ جَوابٍ وجَزاءٍ.

الكواكب الدرية

نَصبٍ مَفعولٌ به، (و«**إذَنْ لا أَجِيئَكَ**»)، هذا مِثالُ الفَصلِ بـ«لا» النَّافيةِ، **وإعرابُه**: «إذَنْ»: حرفُ جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ، «لا»: نافيةٌ، «أَجيءَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«إذنْ»، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، (**جَواباً لِمَن قالَ: أنَا آتِيكَ**)، هذا مُتعلِّقٌ بالأمثلةِ الثَّلاثةِ.

(**وتُسَمَّى**) «إذَنْ» (**حَرفَ جَوابٍ**)؛ لوُقوعِها في كلامٍ مُجابٍ به كلامٌ آخَرُ؛ سَواءٌ أَوَقَعَتْ في صَدرِهِ أو حَشوِهِ أو آخِرِهِ، غيرَ أنَّها لا تَنصِبُ إلَّا إنْ وَقَعتْ في صَدرِهِ، (**وجَزاءٍ**)؛ لأنَّ مَضمونَ ما هي فيه جزاءٌ لمَضمونِ كلامٍ آخَرَ.

ثمَّ ما ذكرَهُ المصنِّفُ مِن أنَّ الفَصْلَ بـ«لا» النَّافيةِ لا يَمنَعُ «إذَنْ» مِن عملِ النَّصبِ كالفَصْلِ بِالقَسَمِ هو الذي صرَّحَ به ابنُ هشامٍ وإنْ أهملَ ذِكرَها كَثِيرونَ، حتَّى إنَّها فاتتِ «التَّسهيلَ» على كَثرةِ جَمعِهِ، قالَ الفاكهيُّ في «شرحِ القَطْرِ»: واغتَفرَ ابنُ بابشاذَ الفصلَ بِالنِّداءِ، وابنُ عُصفورٍ الفَصْلَ بالظَّرْفِ وشِبهِهِ، وإلى ذَلك أشارَ بَعضُهم حيثُ قالَ ـ وفيه أيضاً ذِكرُ الشُّروطِ الثَّلاثةِ ـ:

[الرجز]

أَعْمِلْ «إذَنْ» إذا أَتَتْكَ أوَّلَا ... وسُقْتَ فِعلاً بَعدَها مُستَقْبَلَا

واحذَرْ إذا أَعمَلْتَها أنْ تَفْصِلَا ... إلَّا بِحَلْفٍ أو نِداءٍ أو بِـ«لَا»

وافْصِلْ بِظَرفٍ أو بِمَجرُورٍ على ... رَأيِ ابنِ عُصفُورٍ رَئِيسِ النُّبَلَا

وإنْ تَجِئْ بِحَرفِ عَطفٍ أوَّلَا ... فأَحسَنُ الوَجهَينِ أنْ لا تُعْمَلَا

اهـ[1]، لكنَّ الأصحَّ أنَّه إذا فُصِلَ بينَها وبينَ الفعلِ بغَيرِ القَسَمِ و«لا» النَّافيةِ، فإنَّها لا تَنصِبُ كما يُفِيدُه كلامُه في «الفَواكِهِ»[2].

---

(١) «مُجيب الندا» (ص١١٧). على أن البيت الرابعَ ليس فيه، وقد قال في «الفواكه» (ص٣٥٤): وقد نظَم بعضُهم الشروطَ الثلاثةَ... في ثلاثةِ أبياتٍ ذكرتُها في «شَرح القطر».

(٢) (ص٣٢٣ و٣٢٤).

والثَّانِي: ـ وهو ما يَنصِبُ المُضارِعَ بِإضْمارِ «أنْ» بَعدَهُ ـ قِسْمانِ: ما تُضْمَرُ «أنْ» بَعدَهُ جَوازاً، وما تُضْمَرُ «أنْ» بَعدَهُ وُجُوباً.

فالأوَّلُ: خَمْسَةٌ، وهِيَ: لامُ «كَيْ» .....

الكواكب الدرية

(**والثَّاني**) مِن قِسمَي النَّواصبِ: (**ما يَنصِبُ**) الفِعلَ (**المُضارِعَ بِإضمارِ «أنْ» بَعدَها**[1])، الضَّميرُ عائدٌ على معنى «ما»، فكأنَّه قالَ: الثَّاني مِن الأشياءِ التي تَنصِبُ المُضارعَ بإضمارِ «أنْ» بعدَها، (وهو قِسمانِ) لا ثالثَ لهما:

(**ما يُضْمَرُ**) أي: يُقَدَّرُ («**أنْ» بَعدَهُ جَوازاً**)، ولو ظَهرَتْ في الكلامِ لجازَ.

(**وما يُضمَرُ «أنْ» بَعدَهُ وُجُوباً**)، وذَلك لامتِناعِ إظهارِها.

(**فالأوَّلُ خَمْسةٌ**) أي: مِن الحُروفِ، (**وهيَ**:

لامُ «كيْ») أي: اللَّامُ التَّعليليَّةُ، وأُضيفَتْ إلى «كيْ» لأنَّها تَخلُفُها[2] في إفادةِ التَّعليلِ عندَ حَذفِها، ويُقالُ لها: لامُ الجرِّ؛ لأنَّ المصدَرَ المُنسبِكَ مِن «أنْ» المضمَرةِ والفعلِ مَجرورٌ بها لفظاً.

وشَرطُ جوازِ إضمارِ «أنْ» بعدَها أمرانِ:

الأوَّلُ: أنْ لا تُسبَقَ بكَونٍ ماضٍ ناقصٍ مَنفيٍّ، **والثَّاني**: أنْ لا يَقترِنَ الفعلُ بـ«لا»، نحوُ[3]: «جِئتُكَ لأَزُورَكَ». فإنْ سُبِقَتْ بِالكونِ المَذكورِ وَجبَ إضمارُ «أنْ» بعدَها كما سيَأتي في لامِ الجُحودِ، وإنِ اقتَرنَ الفعلُ بـ«لا» النَّافيةِ أو الزَّائدةِ، وَجبَ إظهارُ «أنْ» نحوُ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠] بإدغامِ النُّونِ في «لا» النَّافيةِ، ونحوُ: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] بإدغامِ النُّونِ في اللَّامِ الزَّائدةِ لِلتَّأكيدِ.

ثمَّ لامُ «كي» تَصدُقُ بلامِ التَّعليلِ كقَولِهِ تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، ولامِ الحِكمةِ نحوُ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] بكَسرِ نُونِ الوِقايةِ[4]، وإنَّما لم تَكُنْ هذه اللَّامُ لامَ التَّعليلِ لأنَّ أفعالَهُ سُبحانه وتعالى مُنزَّهةٌ عن العِلَلِ

---

(١) في «الفواكه»: (بعدَه)، فيُستَغنى حينئذٍ عن التوجيه الآتي.

(٢) أي: لأن (كيْ) تَخلُف اللامَ.

(٣) تمثيلٌ لما استَوفى الشرطَين.

(٤) أي: وحذفِ الياء بعدَها اكتفاءً بتلك الكسرةِ.

نَحوُ: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١]، .....

الكواكب الدرية

والأغراضِ؛ ولامِ العاقِبةِ، وهي التي ما بعدَها نَقيضٌ لمُقتَضى ما قبلَها، نحوُ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، فالتِقاطُهُ إنَّما كانَ لِيَكونَ قُرَّةَ عَينٍ لهم، فصارَ عاقبةُ أَمرِهِ عَدُوًّا؛ ولامِ التَّأكيدِ وهي الزَّائدةُ، وتَأتي بعدَ فعلٍ مُتعَدٍّ، والغالبُ وُقوعُها بعدَ «أَمَرَ»[1] نحوُ: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥]، أصلُه: أُمِرْتُ أنْ أَعدِلَ، فزِيدَتِ اللَّامُ وأُضمِرَتْ «أنْ»، ومِثلُه عندَ بَعضِهم (نَحوُ: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾)، وإعرابُه: «أُمِرَ»: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصل في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، ﴿لِنُسْلِمَ﴾: اللَّامُ مُؤكِّدةٌ، ويَجوزُ أنْ يُقالَ فيها: اللَّامُ: لامُ التَّعليلِ على جهةِ المجازِ كما يَجوزُ ذلك في لامِ الحِكمةِ والعاقبةِ، «نُسلِمَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً جَوازاً بعدَ اللَّامِ.

وإنَّما أُضمِرَتْ «أنْ» بعدَ اللَّاماتِ المَذكورةِ لِيَكونَ حرفُ الجرِّ داخلاً على الاسمِ، وفي «المُجيد»: ﴿لِنُسْلِمَ﴾: اللام لامُ «كي»، ومَفعولُ «أُمِرْنا» الثَّاني مَحذوفٌ، أي: أُمِرْنا بِالإخلاصِ لِكي نَنقادَ، وقالَ الزَّمخشريُّ: هي تَعليلٌ لِلأمرِ، أي: قيلَ لنا: أَسلِمُوا لأجلِ أنْ نُسْلِمَ، وذهبَ ابنُ عَطيَّةَ إلى أنَّها زائدةٌ[2]، و«أنْ نُسْلِمَ» في مَوضعِ المُفردِ، ونَسبهُ إلى سِيبويهِ، وليس كذَلك، بل الكسائيُّ والفَرَّاء ذَهبَا إلى أنَّ لامَ «كي» تَقعُ في مَوضعِ «أنْ» في «أرَدتُ، وأمَرتُ»، وأمَّا سِيبويهِ وأصحابُه فمَذهبُهم أنَّ اللَّامَ تَتَعَلَّقُ بمَحذوفٍ، والفعلَ قبلَها يُرادُ به المَصدَرُ، أي: الإرادةُ لِلبَيانِ[3]، والأمرُ لِلإسلامِ، وهما مُبتدأٌ وخبرٌ، وقيلَ: اللَّامُ بمعنى الباءِ، أي: أُمِرْنا بأنْ نُسْلِمَ. اهـ

وذكرَ السَّمينُ الوُجوهَ المَذكورةَ، وزادَ وَجْهاً خامساً، وهو أنَّ اللَّامَ وما بعدَها مَفعولُ الأمرِ واقعةٌ مَوقِعَ «أنْ»، أي: إنَّهما يَتَعاقَبانِ، تَقولُ: أَمرتُكَ لِتَقومَ، وأنْ تَقومَ[4]. اهـ

---

(١) يَجوز أن يُجعل مصدراً مَجروراً بالإضافة، لكنَّ المرادَ به ما اشتُقَّ من مادَّتِه كـ(أَمَر) و(أُمِرَ)، لا الأمرُ الاصطِلاحيُّ المقابلُ لِلماضي والمضارع.

(٢) إنما حكَى ابنُ عطيَّةَ هذا عن سيبَويه بعد أن صرَّح بأن اللام لامُ (كي) وأنَّ المفعولَ مُضمَر.

(٣) أي: في قولِه تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾.

(٤) قال: وهذا مذهبُ الكوفيِّين. اهـ وهو عينُ ما قدَّمه صاحِبُ «المجيد» عن الفَراء والكسائي، فجَعلُ الشارح هذا =

والواوُ والفاءُ و«ثُمَّ، وأَوْ» العاطِفَاتُ على اسْمٍ خالِصٍ، أي: ليسَ في تَأوِيلِ الفِعْلِ، نَحوُ قَولِهِ:

ولُـبْـسُ عَـبـاءَةٍ وتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي

الكواكب الدرية

(والواوُ والفاءُ و«ثُمَّ» و«أَو» العاطِفاتُ)؛ فإنَّ الفعلَ يُنصَبُ بَعدَها بإضمارِ «أنْ» جَوازاً، بِشَرطِ أنْ تكونَ عاطفاتٍ لِلفعلِ الذي دَخَلَتْ عليه (على اسمٍ خالِصٍ، أي: ليسَ في تَأوِيلِ الفِعلِ)، ويُقالُ له: الاسمُ الصَّريحُ، وذلك كالمَصدَرِ؛ لأنَّه لا يُقصَدُ به معنَى الفعلِ، فخَرجَ بِذلك الاسمُ الذي هو في تَأويلِ الفعلِ، كالاسمِ الواقعِ صِلةً لِلألفِ واللَّامِ نحوُ: «الطَّائرُ فيَغضَبُ زَيدٌ الذُّبابُ»، فإنَّه يَجِبُ فيه رفعُ «يَغضَبُ»؛ لأنَّ الاسمَ الذي هو «الطَّائرُ» في تأويلِ: الذي يَطيرُ.

ثمَّ شرعَ في التَّمثِيلِ لِلأَربعةِ الأحرفِ مُبتدِئاً بالواوِ، فقالَ: (نَحوُ قَولِهِ) قالَ الفاكهيُّ: الأَولى: (قَولِها). اهـ[1] أي: لأنَّ البَيتَ المَذكورَ لامرأةٍ، وقالَ الأزهَريُّ: وقَوله أي: الشَّخصِ المسمَّى: مَيسُونَ الكِلابيَّةَ زَوجِ مُعاوِيةَ بنِ أبي سُفيانَ رضي الله عنه، وأُمِّ ابنِهِ يَزيدَ. اهـ، قال السُّجاعيُّ: ومَيْسونُ بفتحِ الميمِ فمُثنَّاةٍ تحتيَّةٍ ساكِنةٍ، فسِينٍ مُهمَلةٍ، غيرُ مُنصَرِفٍ لِلعَلَميَّةِ والتَّأنيثِ:

(ولُـبْـسُ عَـبـاءَةٍ وتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي) أَحَـبُّ إلـيَّ مِـن لُـبْـسِ الـشُّـفُـوفِ

وهو مِن قَصيدةٍ مِن الوافرِ أَنْشَدَتْها مَيسُونُ بنتُ بَحدلٍ الكِلابيَّةَ زَوجُ مُعاويةَ تَذكُرُ فيها ضِيقَ نَفسِها، واستِيلاءَ الهمِّ عليها حينَ تَسرَّى عليها مُعاويةُ وعَدَلَ عنها، وقالَت[2]: أنتَ

= الوجهَ زائداً على الأوجُه السابِقة فيه نظرٌ؛ اللهمَّ إلا أن يُقال: إنه لم يَعتدَّ به ولم يَجعلْه وجهاً مُستقلًّا لأنه كان في مَعرِض الردِّ لا أكثَر، ويُؤيِّده أن الأوجُهَ عندَه أربعةٌ كما قال لا خَمسةٌ.

ثم الذي يَظهَرُ عند التأمُّل أنَّ قولَ الزمخشريِّ بكون اللامِ لِلتعليل هو عينُ القَول الأولِ بكَون اللام لامَ (كي) والمفعولِ محذوفاً؛ خلافاً لِمَن جعَلَهما اثنَين كالسَّمِين وغيرِه، ومِن ثَمَّ فسَّر الطيبيُّ في «حواشي الكشَّاف» قولَ الزمخشريِّ بهِ فقال: قولُه: (هي تَعليل لِلأمر) قال أبُو البقاء: أي: أُمِرنا بِذَلك لِنُسلِمَ. اهـ

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٥٥).

(٢) في طبعةٍ: (وقالَ)، على أنَّ القائلَ مُعاويةُ، وهو الذي في «المقاصِد» و«الخزانةِ» وغيرِهما، وهذا هو الصوابُ، بدليلِ أنَّ العِبارةَ بتَمامِها: (أنتِ في مُلك عَظيم وما تَدرِين قَدرَه، وكُنتِ قبلَ اليَوم في العَباءة)، يَلُومُها على عدَم =

. . . . . .

في مُلكٍ عَظيمٍ وما تَدرِي قَدْرَهُ، وقيلَ: أَنشَدَتْها حينَ نَقَلَها مِن البَدْوِ إلى الشَّامِ، فكانَتْ تُكثِرُ الحَنينَ إلى آبائِها، والتَّذكُّرَ لمَسْقَطِ رَأسِها، فسَمِعَها ذاتَ يومٍ وهي تُنشِدُ هذه القَصِيدةَ، وهي:

لَبَيتٌ تَخفُقُ الأَرواحُ فِيهِ ... أَحَبُّ إليَّ مِن قَصْرٍ مُنِيفِ

ولُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَينِي ... أَحَبُّ إليَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ

وأكلُ كُسَيرةٍ في كِسْرِ بَيتِي ... أَحَبُّ إليّ مِن أَكلِ الرَّغِيفِ

وأَصواتُ الرِّياحِ بِكُلِّ فَجٍّ ... أَحَبُّ إليَّ مِن نَقْرِ الدُّفُوفِ

وكَلبٌ يَنبَحُ الطُّرَّاقَ دُونِي ... أَحَبُّ إليَّ مِن قِطٍّ أَلُوفِ

وخِرْقٌ مِن بَنِي عَمِّي نَحِيفٌ ... أَحَبُّ إليَّ مِن عِلْجٍ عَنِيفِ

فقالَ مُعاويةُ رضي الله عنه: ما رَضيتِ[1] حتَّى جَعَلتِني عِلجاً عَنيفاً! فطَلَّقَها.

ثُمَّ الصَّوابُ روايةُ البيتِ المَذكورِ بالواوِ عَطْفاً على قَولِهِ قبلَه:

لَبَيتٌ تَخفُقُ الأرواحُ فِيهِ

ومَن رَواهُ باللَّامِ بلفظِ: «لَلُبْسُ» فقد وَهِمَ، كما نبَّهَ عليه ابنُ هشامٍ في «شرحِ بانَتْ سُعادُ».

اللُّغةُ: «الأَرواحُ» بالواوِ: جمعُ ريحٍ[2]، و«المُنيفُ»: العالي، و«العَباءَةُ» بالمدِّ: نوعٌ

= شُكرِ ما هي فيه من النِّعَم، فأجابَته حينئذٍ بالأبيات الآتية، لكنْ عدَلنا عن هذا واختَرنا روايةَ التأنيث ـ على أن القولَ لها ـ لِمَكانِ (تَدري) الآتي، فلو كان الخطابُ لها لَقيل: (وما تَدرِين) بالنون، وسِياقُ الشارح يُؤيِّده؛ إذ جعَلها اللائمةَ لمعاويةَ لِتسَرِّيه ومَيلِه عنها.

(١) بِكسر التاء على أنه خِطابٌ لها، ويَحتملُ أنه بالتاء الساكِنة على أنها غائبةٌ عنه. وعلى الوجهَين يَجري (جَعلتني).

(٢) قال ابنُ هشام في «شرح الكَعبية»: وفي العَرب مَن يَقول: (أَرْياح) كراهِية الاشتِباه بِجَمع (رُوح)، كما قال الجَميع: (أَعْياد) كراهيةَ الاشتباه بجمعِ (عُود)، وقولُ الحَريري: (إنَّ الأرياح في جمع رِيح لَحنٌ) مردودٌ، وقولُ الجوهري: (الرِّيح واحدةُ الرِّياح والأَرياح، وقد يُجمَع على أَرْواح) يَقتضِي أنَّ الأرياحَ هو الكثير، وليس كذَلك، وإنَّما الكثيرُ (أَرْواح).

. . . . . .

الكواكب الدرية

مَعروفٌ مِن الأَكسِيَةِ، و«تَقَرَّ» بفتحِ التَّاءِ والقافِ كما في «الإسعافِ»، مِن قَولهم: عَينٌ قَرِيرةٌ، أي: بارِدةٌ مِن البَردِ الذي هو النَّومُ، وقيلَ: هي ضدُّ الحَرارةِ، وقيلَ: مِن القَرارِ، وهو السُّكونُ؛ لأنَّ العَينَ إذا قَرَّتْ سَكَنَتْ عن الطُّموحِ إلى غيرِهِ، وقالَ بعضُهم: قرارُ العَينِ كنايةٌ عن الفَرَحِ والسُّرورِ. و«الشُّفوفُ» بضمِّ الشِّينِ: جمعُ «شِفٍّ» بفتحِها وكسرِها، وهو الثَّوبُ الرَّقيقُ، و«كِسرُ البيتِ»[١]: جانبُ الخِباءِ الذي يَلي الأرضَ، و«الفَجُّ»: الطَّريقُ الواسِعُ، و«الدُّفوفُ» بضمِّ الدَّالِ: جمعُ «دُفٍّ»، وهو الآلةُ التي يُضرَبُ بها، و«الخِرقُ» بكسرِ الخاءِ المعجَمةِ: السَّخيُّ[٢]، و«النَّحِيفُ»: الهَزيلُ، و«العِلْجُ»: الرَّجلُ مِن كُفَّارِ العَجَمِ، و«العَنِيفُ»: الذي لا رِفقَ فيه، ويُروى: «عِجلٍ عَلِيفٍ» باللَّامِ بدلَ النُّونِ[٣].

الإعرابُ: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لُبسُ»: مُبتدأٌ، «عَباءةٍ»: مُضافٌ إليه، «وتَقَرَّ»: الواوُ: حرفُ عطفٍ على «لُبسُ»، «تَقَرَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً جَوازاً بعدَ الواوِ العاطفةِ، و«عَيني»: فاعلٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ منعَ مِن ظُهُورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، وهو مُضافٌ، وياءُ النَّفسِ: مُضافٌ إليه، والمَصدَرُ المُنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَعطوفٌ على «لُبْسُ عَباءَةٍ»، والتَّقديرُ: ولُبسُ عَباءَةٍ وقُرَّةُ عَيني، «أَحبُّ»: خبرٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«أَحبُّ»: أفعلُ تَفضيلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ؛ يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ[٤]، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: هو، «إليَّ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أَحبُّ»، وقد بَيَّنتُ في أوَّلِ الشَّرحِ وجهَ كونِ «أحبَّ» يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ مع أنَّ اسمَ التَّفضيلِ يَرفَعُ الفاعِلَ، «مِن لُبسِ»: جارٌّ ومَجرورٌ[٥]، و«الشُّفوفِ»: مُضافٌ إليه.

---

(١) بكسرِ الكاف وفتحِها.

(٢) أي: الكريم الجواد، سُميَ بذلك لأنه يَتخرَّق في السخاء، أي: يَتَّسع فيه.

(٣) وهو الذي يُعْلَف ولا يُرسَل لِلرَّعي.

(٤) تقدَّم التنبيهُ على مثل هذه العبارة مِراراً.

(٥) مُتعلق بـ(أحبُّ) أيضاً.

وقولِهِ:

لَــولَا تَــوَقُّــعُ مُــعْــتَــرٍّ فَــأُرْضِــيَــهُ

الكواكب الدرية

والمعنى: ولُبسُ كِساءٍ مِن شَعرٍ على عادةِ أهلِ الباديةِ، وقُرَّةُ عَيني - أي: سُرُوري بِأهلي - أَحَبُّ إليَّ ممَّا أنا فيه مِن لُبسِ الشُّفوفِ.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «وتَقَرَّ عَيني»؛ حيثُ نَصبَ الرَّاءَ التي هي آخِرُ الفعلِ بـ«أنْ» مُضمَرةً جَوازاً بعدَ عاطفٍ مَسبُوقٍ باسمٍ خالِصٍ مِن التَّقديرِ بالفعلِ، وهو «لُبْسُ».

(و) مثالُ الفاءِ نحوُ (قَولِهِ:

لَــولَا تَــوَقُّــعُ مُــعــتَــرٍّ فــأُرْضِــيَــهُ) مــا كُــنْــتُ أُوثِــرُ إِتْــراباً عــلــى تَــرَبِ

لم أَقِفْ على اسمِ قائلِهِ، وهو مِن البَسيطِ.

اللُّغةُ: «تَوقُّعُ الشَّيءِ»: تَرَجِّي حُصُولِه[1]، و«المُعتَرُّ» بالعَين المهمَلةِ والتَّاءِ المُثنَّاةِ فوقُ: المُتعرِّضُ لِلمَعروفِ. و«الأترابُ»[2]: جمعُ «تِرْبٍ» بكسرِ التَّاءِ المُثنَّاةِ فوقُ وسكونِ الرَّاءِ، و«تِرْبُ الرَّجلِ»: مَن يُولَدُ في الوقتِ الذي وُلِدَ فيه، فيُساوِيهِ في سِنِّهِ، وقولُه: «على تِرَبِ» بكسرِ التَّاءِ المثنَّاةِ وفتحِ الرَّاءِ[3]: جمعُ «تِرْب» بكسرِ التَّاءِ أيضاً.

الإعرابُ: «لولَا»: حرفُ امتناعٍ لوُجودٍ، «تَوقُّعُ»: مُبتدأٌ، وهو مُضافٌ، و«مُعترٍّ»: مُضافٌ إليه، «فأُرضِيَهُ»: الفاءُ: حرفُ عطفٍ على «تَوَقُّعُ»، «أُرضِيَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً جَوازاً بعدَ الفاءِ العاطفةِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وفاعلُه

---

(١) الأحسَن: ارتقابُ وُقوعه، أو انتِظار حُصولِه؛ لأن الرجاء ليس شرطاً فيه.

(٢) أي: بالفتح عندَه، وفسَّره بما تَراه، وقد تَبِع في ذلك الشيخ خالداً في «التَّصريح»، وسَبَقه إلى ذلك العَينيُّ، والذي يَقوَى في الظنِّ أنه بالكسر بمعنى الغِنَى، وما بعدَه وهو قولُه: (تَرَبٍ) بفتحتَين، وهو الفقرُ، ومعنى البيتِ حينئذٍ: لولَا رَجاءُ قضاء حاجةِ المُحتاج ما كُنتُ أُفضِّلُ الغِنى على الفَقر، فتأمَّل!

(٣) هذا زائدٌ على كلام «التَّصريح»، ولَستُ منه على ثقةٍ؛ لأنَّ (فِعَلاً) إنما يكون جمعاً لـ(فِعْلَةَ) لا لـ(فِعْلٍ)، وما أظنُّ العرب نَطَقَت بـ(تِرَبٍ) المذكورِ ولو على خلافِ القِياس، وظاهِرُ كلامِ غير الشارحِ من مُحشِّينَ وغيرِهم ممَّن تكلَّم على هذا الشاهدِ أنَّ (تِرْباً) هنا مُفرَدٌ مَكسورُ الأول ساكنُ الثاني، والبيتُ حينَئذٍ من الضَّرب الثاني من البَسيط، لكِنْ يَرِدُ عليه أنَّ هذا الضربَ - على ما تقرَّر عند أهلِ العَرُوض - لا يَقَع إلَّا مع الرِّدف، والرِّدفُ عِندهم حرفُ مدٍّ ولِين أو حرفُ لِينٍ قبلَ الرَّوِيِّ وليس بينَهما حائِلٌ، وعَدَمُه يُؤيِّد ما ذكَرناه في التَّعليق السابِق، فافهَم!

وقَولِهِ:

إنِّـي وقَـتْـلِـي سُـلَـيْـكـاً ثُـمَّ أَعْـقِـلَـهُ

الكواكب الدرية

مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «ما»: نافيةٌ، «كنتُ»: «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، «أُوتِرُ»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «أَتْراباً»: مَفعولٌ به، «على تِرَبٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أُوتِرُ»، وجُملةُ «أُوتِرُ» إلى آخِرِ البيتِ في محلِّ نصبٍ خبرُ «كانَ»[١].

والمعنى: لولا تَوَقُّعُ مَن يَتعَرَّضُ لِفعلِ المعرُوفِ وإرضاؤُهُ[٢]، ما آثرَ الشَّاعرُ المساوِيَ لِغَيرِه في السِّنِّ على المساوِي لَه في سِنِّهِ[٣].

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «فأُرْضِيَهُ»؛ حيثُ نُصِبَ بـ«أنْ» مُضمَرةً بعدَ الفاءِ العاطفةِ على اسمٍ خالصٍ، وهو «تَوَقُّعُ»؛ لأنَّه ليسَ في تَأويلِ الفعلِ، والتَّقديرُ: لولا تَوَقُّعُ معتَرٍّ فإرضائِي إيَّاهُ، قاله[٤] الأزهريُّ.

(و) مِثالُ «ثمَّ» نحوُ (قَولِهِ:

إنِّـي وقَـتْـلِـي سُـلَـيْـكـاً ثُـمَّ أَعْـقِـلَـهُ) كـالـثَّـورِ يُـضـرَبُ لـمَّـا عـافَـتِ الـبَـقـرُ

قالهُ أنَسُ بنُ مُدرِكةَ الخَثْعَميُّ، وهو مِن البَسيطِ.

اللُّغةُ: «سُلَيكٌ» بالتَّصغيرِ: اسمُ رجلٍ يُقالُ له: سُلَيكُ بنُ سُلَكةَ[٥] كما في «حياةِ

(١) وجملة (ما كنتُ أوترُ) لا محل لها جوابُ (لولا). وأما خبرُ المبتدأ فتقديره: موجودٌ.

(٢) كذا في «التصريح»، والأَولى: (فإرضاؤه) ليَظهرَ العطفُ الذي في البَيت. على أنه سيَذكر نحواً منه في الكلام على الشاهِد.

(٣) قدَّمنا أولَ الكلامِ على البيتِ مَعنًى آخَرَ أوضحَ، وهو أَولى بالاعتِبار لِبُعدِه عن التَّعقيد وسلامَتِهِ من التكلُّف، فارجِعْ إليه إن شئتَ.

(٤) أي: التقديرَ المذكور.

(٥) وكان مِن حَديثه أنه مرَّ ببَيتٍ من خَثعَم وأهلُه خُلُوف، فرأى امرأةً شابَّة بَضَّةً فنالَ منها، فعَلم بِذَلك أنسُ بن مُدركةَ فسارَ خَلفَه فأدركَه وقَتَله، فأنشدَ ما تقدَّم، ومُرادُه تَشبيهُ نفسِه بالثَّور المذكور في الإضرارِ بالنَّفسِ لِنَفعِ غَيرِه.

. . . . . .

الحَيوانِ». و«أَعقِلَهُ»: مِن عقَلتُ القَتيلَ: أَعطَيتُ دِيَتَهُ. و«الثَّورُ»: مَعروفٌ، وهو الذَّكرُ مِن البقرِ؛ لأنَّ[١] البقرَ تَتْبَعُهُ، فإذا عافَ الماءَ عافَتْهُ، فيُضرَبُ لِيَرِدَ الماءَ، فتَرِدُ معه، وقيلَ: المرادُ بالثَّورِ ثورُ الطُّحلُبِ، وهو الذي يَعلُو على الماءِ، فيَصُدُّ البقرَ عن الشُّربِ، فيَضرِبُهُ صاحبُ البَقَرِ لِيَتَفَرَّقَ عن الماءِ، فتَشرَبُهُ، والمُناسِبُ[٢] لِلتَّشبيهِ الأوَّلُ؛ لأنَّ الغَرَضَ مِن وُقوعِ الفعلِ به تَخويفُ غيرِهِ. و«عافَتْ»: مِن عافَ الرَّجلُ الطَّعامَ أو الشَّرابَ، يَعافُهُ عِيافاً: إذا كرِهَهُ فلم يَشرَبْ[٣].

الإعرابُ: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها، الواوُ: حرفُ عطفٍ على اسمِ «إنَّ»، «قَتلِي»: مَعطوفٌ، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في نَصبِهِ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ منعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ؛ لأنَّ الياءَ لا يُناسِبُها إلَّا كسرُ ما قبلَها، و«قَتْلُ»: مصدرٌ يَعمَلُ عَمَلَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، وفاعلُه ـ وهو ياءُ المتكلِّمِ ـ مُضافٌ إليه، «سُليكاً»: مَفعولٌ به لـ«قَتْلي»، «ثمَّ»: حرفُ عَطفٍ على «قَتْلي»، «أَعْقِلَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمرةً جَوازاً بعدَ «ثُمَّ» العاطفةِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، والمَصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَعطوفٌ على «قَتْلي»، والتَّقديرُ: إنِّي وقَتلي سُلَيكاً ثمَّ عَقْلي إيَّاهُ، «كالثَّورِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعِ خبرُ «إنَّ»، «يُضرَبُ»: فعلٌ مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو[٤]، «لِمَا»: رابِطةٌ لوُجودِ شَيءٍ بِوُجودِ غيرِهِ[٥]، «عافَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «البَقرُ»: فاعلٌ.

---

(١) أي: ومثَّل به لأن... إلخ.

(٢) التفسيرُ والترجيحُ كِلاهما لِلمُصرِّح.

(٣) الأَولى: فلم يَطعَمه.

(٤) والجملةُ في محل نَصب حالٌ من (الثَّور)، ويجوز أن تكونَ صفةً لأنَّ (أل) فيه لِلجنس.

(٥) الأَولى أنها: ظرفٌ بمعنى (إذْ) مَبني على السكون في محلِّ نَصب، وعاملُه (يُضرَب)، والجملةُ بعدَه في محلِّ جر بإضافتِهِ إليها.

وقَولِهِ تَعالى: ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾ [الشورى: ٥١].

الكواكب الدرية

والمعنَى: مَثَلي في قَتْلي لِسُليكِ بنِ سُلكةَ، ثمَّ إعطائي لِدِيَتِهِ، كالذَّكَرِ مِن البَقَرِ يُضرَبُ إذا امتَنَعَتْ مِن شُربِها الماء، وكانتِ العربُ مِن عادتِها إذا أوردُوا البَقَرَ فلم تَشرَبْ ـ إمَّا لِكُدورةِ الماءِ، أو لِقلَّةِ العَطَشِ ـ لا تُضرَبُ؛ لأنَّها ذاتُ لَبَنٍ، وإنَّما يُضرَبُ الثَّورُ، فيَقتَحِمُ الماءَ، وتَتْبَعُهُ البَقَرُ فتَشرَبُ، فكأنَّه يَقولُ: فُعِلَ بي ما ذُكِرَ لِتَخويفِ غَيري.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «ثمَّ أَعْقِلَهُ»؛ حيثُ نُصِبَ بعدَ «ثمَّ» العاطفةِ على اسمٍ خالصٍ مِن التَّقديرِ بالفعلِ، وهو: «قَتْلي».

(و) مِثالُ «أو» نحوُ **(قَولِهِ تَعالى)**: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا﴾، في قراءةِ غيرِ نافعٍ بنَصبِ ﴿يُرۡسِلَ﴾ بإضمارِ «أنْ» بعدَ ﴿أَوۡ﴾ عَطْفاً على ﴿وَحۡيًا﴾، وإعرابُه: «ما»: نافيةٌ، ﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، ﴿لِبَشَرٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ خبرُها مُقدَّمٌ، ﴿أَن﴾: حرفٌ مَصدريٌّ ونصبٌ، «يُكَلِّمَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ»، والهاءُ: مَفعولٌ به، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، والمَصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها اسمُ ﴿كَانَ﴾، وخبرُها جُملةُ ﴿لِبَشَرٍ﴾، والتَّقديرُ: وما كانَ تَكليمُ اللهِ كائناً لبَشَرٍ، ﴿إِلَّا﴾: أداةُ حَصْرٍ، ﴿وَحۡيًا﴾: حالٌ في تأويلِ «مُوحياً»[1]، ﴿أَوۡ﴾: حرفُ عطفٍ، ﴿مِن وَرَآيِٕ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ، والتَّقديرُ: أو مُوصِلاً ذلك إليه مِن وَراءِ حجابٍ[2]، وهو مُضافٌ، و﴿حِجَابٍ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿أَوۡ﴾: حرفُ عطفٍ على ﴿وَحۡيًا﴾، ﴿يُرۡسِلَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً جَوازاً بعدَ «أو»، والتَّقديرُ: إلَّا وَحياً أو إرسالاً، و﴿وَحۡيًا﴾ ليس في تَقديرِ الفعلِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿رَسُولٗا﴾: مَفعول به، وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ[3] برفعِ ﴿يُرۡسِلُ﴾ بتَقديرِ: هو، أي: أو هو يُرسِلُ. وقولُه تعالى: ﴿فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الشورى: ٥١] مَرفوعٌ على قِراءةِ نافعٍ وابنِ عامرٍ، ومَنصوبٌ على قِراءةِ الباقينَ؛ لأنَّه مَعطوفٌ على ﴿يُرۡسِلَ﴾.

---

(١) أو مفعول مُطلق لِفِعل محذوف.

(٢) ويَجوز أن يتعلَّق بفعل محذوفٍ معطوفٍ على معنى ﴿وَحۡيًا﴾، أي: إلا أن يُوحيَ أو يُكلِّمه من وراءِ حِجاب، والمَعنى: إلا بِوَحيٍ أو إسماعٍ مِن وَراء حِجاب.

(٣) أي: في رِوايةٍ، ولِذا لم يَذكُره مع نافعٍ فيما مَضى.

والثَّانِي - وهوَ ما تُضْمَرُ «أنْ» بَعْدَهُ وُجُوباً - سِتَّةٌ: «كَي» الجارَّةُ كَما تَقَدَّمَ، .....

الكواكب الدرية

(والثَّانِي - وهو ما تُضْمَرُ «أنْ» بَعدَهُ وُجُوباً - سِتَّةٌ) مِن الحروفِ:

أحدُها: («كَيْ» الجارَّةُ) التَّعليليَّةُ (كَما تَقَدَّمَ) قَريباً، وهي التي لم تَدخُلِ اللَّامُ عَليها لَفظاً ولا تَقديراً، نحوُ: «جِئتُكَ كي تُكرِمَني» إذا لم تُقَدِّرْ أنَّ الأصلَ: «لِكَي تُكرِمَني»، فتَقولُ حينئِذٍ[1] في إعرابِها: «كيْ»: حرفُ تَعليلٍ وجرٍّ، أو تَأَخَّرَتْ عنها اللَّامُ كقَولِ الشَّاعرِ: [المديد]

كَـيْ لِـتَـقْـضِـيْـنِـي رُقَـيَّـةُ مـا ... وَعَـدَتْـنِـي غَـيـرَ مُـخـتَـلِـسِ[2]

---

(١) أي: حينَ لم تدخُل عليها اللامُ.

(٢) **البيتُ:** لعُبَيد الله بن قَيس الرُّقيَّات، وهو مِن بَحر المَديد كما قال الجَماعة، وقبلَه في «دِيوانه» قولُه:

لَـيـتَـنـي ألـقَـى رُقَـيَّـةَ فـي ... خَـلْـوةٍ مِـن غَـيـرِ مـا أَنَـسِ

وعليه فياءُ (لِتَقضِيَني) مُسَكَّنةٌ وُجوباً لئلَّا يتحرَّكَ ثاني السببِ الخفيف وهو نُونُ (فاعِلاتن).

اللغة: (لِتَقضِيَني): لِتُوفي لي، يُقال: قضَيتُ الغريمَ دَينَه: إذا أدَّيتُه له، وزَعم البغداديُّ أنه مُتعدٍّ لواحد نحوُ: قضَيتُ الحجَّ أي: أدَّيتُه، وأنكَر على العينيِّ تَعدِيَتَه لاثنَين إلا على سَبيل التَّضمين، وجَعَل (ما) في البيتِ بَدلَ اشتِمالٍ مِن الياءِ، وهو غريبٌ. (رُقيَّة): اسمُ مَحبوبتِه. (المُختلَس): قال البَغداديُّ: بفَتح اللام: مَصدرٌ مِيميٌّ، يُقال: (خَلَستَ الشيءَ خَلْساً) مِن باب ضرَب و(اختَلَستَه اختِلاساً) أي: اختَطفتَه بِسُرعةٍ على غَفلةٍ، و(غيرَ): مفعولٌ مُطلَق، أي: لِتَقضِيَني قضاءَ غيرِ اختِلاسٍ. اهـ والحقُّ أنَّ (مُختلَس) اسمُ مفعول، و(غيرَ) حالٌ مِن (ما) في (ما وَعَدتني) كما قال الصبان؛ على أنَّ (مُختلس) قد يكونُ بالكسرِ اسمَ فاعل، وعليه فـ(غيرَ) حالٌ من مَفعولِ (تَقضِيني)، فالجزمُ بأحد الوجهَين يَحتاج إلى تَنصيص أهل الرِّواية.

المعنى: يَتمنَّى لقاءَ مَحبوبتِه رُقيَّةَ في مكانٍ خالٍ بعيدٍ عن أعيُنِ الرُّقباء؛ لِتَفِيَ له بما وَعدَتْه به في غير استِعجال ولا خِلسة، بل بِطُمأنينة وهُدوءِ بالٍ، والعُشَّاق يَرغَبُون في مُلاقاة المحبوبةِ بدون إزعاجِ مُزعِج وإعجال مُعجِل.

الإعراب: «كي»: حرفُ تعليل وجرٌّ. «لِتَقضيني»: اللام: حرفُ جرٍّ وتَعليل مؤكِّدٌ لـ(كي) قبلَه، (تَقضِيني): فعلٌ مُضارع منصوب بـ(أنْ) مُضمَرة، وسُكِّن للضَّرورةِ، والنون: لِلوقاية، والياء: مَفعول به أوَّل، والمصدرُ المؤوَّلُ مِن (أنْ) وما بعدَها في محلِّ جرٍّ بحرفِ الجر، والجارُّ والمجرور مُتعلِّقٌ بـ(ألقى) في البَيت قبلَه، والتَّقدير: ليتَني ألقاها لِقَضائها ما وَعَدَتني. «رُقيةُ»: فاعلُ (تَقضِي). «ما»: اسمٌ مَوصول مَبني في محل نصبٍ مَفعول به ثانٍ. «وَعدَتني»: فعل ماضٌ، والتاء: لِلتأنيث، والنون: لِلوقاية، والياء: مَفعولٌ به. والجملةُ صلةُ الموصول لا محلَّ لها، والعائدُ مَحذوف. ويَجوز أن تكونَ (ما) موصوفةً بالجملة بعدَها، قال البَغداديُّ: وهو أحسَنُ. اهـ قال السلطانيُّ: وهذه الأحسَنيَّةُ مبنيَّةٌ على الذوقِ وهو يَختلِف. اهـ ويجوز أن تكونَ مَصدريَّةً، أي: لِتَقضيني وَعْدَها لي. «غيرَ»: حالٌ مِن (ما) مَنصوب مُضافٌ. «مختلَسِ»: مُضاف إليه.

والشاهد فيه: نَصْبُ (تَقضِيَ) بـ(أنْ) مُضمَرةً لا بـ(كي)؛ لأنها حينئذٍ حرفُ جرٍّ يُفيدُ التعليلَ، وليسَت الناصبةَ لأنَّ لامَ الجرِّ لا تَفصِلُ بينَ الفعل وناصِبِه.

ولامُ الجُحُودِ نَحوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، .....

الكواكب الدرية

فالنَّصبُ بعدَها بـ«أنْ» مُضمَرةً وُجوباً؛ لأنَّها حينئذٍ حرفُ جرٍّ[١] كما إذا أَتَتْ بعدَ «أنْ»[٢] المَصدَريَّة، كقَولِهِ: [الطويل]

..... كَيْمَا أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا[٣]

(و) **ثانِيها**: (**لامُ الجُحُودِ**)، وهي المَسبُوقةُ بكونٍ ناقصٍ ماضٍ لفظاً ومعنًى، أو معنًى فَقط، مَنفيٍّ: الأَوَّلُ بـ«ما»، أو «إنْ» على قَولِ بَعضِهم، والثَّاني بـ«لم» دونَ غيرِها مِن أدواتِ النَّفيِ.

مِثالُ الأوَّلِ (نَحوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾)، **وإعرابُه**: «ما»: نافيةٌ، ﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ، وتَنصِبُ الخبرَ، ﴿ٱللَّهُ﴾: اسمُها مَرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «لِيُعَذِّبَ»: اللَّامُ: لامُ الجُحودِ، «يُعذِّبَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً وُجوباً بعدَ لامِ الجُحودِ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والهاءُ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، والمَصدرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَجرورٌ بلامِ الجُحودِ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ وُجوباً هو خبرُ ﴿كَانَ﴾، والنَّفيُ مُتَسلِّطٌ عليه، والتَّقديرُ: وما كانَ اللهُ مُرِيداً لِتَعذيبِهم[٤].

ومِثالُ الثَّاني[٥]: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، فـ«إنْ»: نافيةٌ، و﴿كَانَ﴾: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و«مَكرُ»: اسمُها، واللَّامُ: لامُ الجُحودِ مُتعلِّقةٌ بمَحذوفٍ

---

(١) أي: لأنَّه لا يُفصَل بين الحرف المَصدريِّ وصِلَتِه.

(٢) الصواب: بعدَها (أنْ).

(٣) تقدَّم في الصَّفحة (٢/ ٢٣٢)، والشاهدُ فيه كونُ النصبِ بـ(أنْ) وامتِناعُ أن يكونَ الناصبُ (كي)؛ لأنَّه لا يَدخُلُ الحَرفُ المَصدريُّ علَى مِثلِه، والتَّوكيدُ خلاف الأصل فلا يُرتكَب لِغَير ضَرورةٍ، ولأنَّه أيضاً لا يُفصَلُ بين الحرف المَصدَريِّ وصِلَتِه.

(٤) قال المُراديُّ: قَولهم في اللام: إنَّها مُتعلِّقةٌ بالخبر يَقتضي أنها ليسَت بِزائِدة، وتَقديرُهم (مُريداً) يَقتضي أنها زائدةٌ مُقوِّيَةٌ لِلعامل.

(٥) أي: الماضي المَنفي بـ(إنْ).

و«حَتَّى» إنْ كانَ الفِعلُ بَعدَها مُسْتَقبَلاً، نَحوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، .....

الكواكب الدرية

وُجوباً، و«تَزولَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمرةً وُجوباً، والتَّقديرُ: وإنْ كانَ مَكرُهُم مُوجِباً لِزَوالِ الجِبالِ منه[١].

ومثالُ الثَّالثِ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]، فـ﴿يَكُنِ﴾ وإنْ كانَ مُضارِعاً في اللَّفظِ لَكنَّه ماضٍ في المعنى، واللَّامُ فيه مُتعلِّقةٌ بمَحذوفٍ وُجوباً أيضاً هو خبرُ «كانَ»، والتَّقديرُ: لم يَكنِ اللهُ مُرِيداً لِغُفرانِهم[٢].

وسُمِّيَتْ لامَ الجُحودِ لملازمَتِها الجَحْدَ، وهو النَّفيُ، مِن تَسميةِ العامِّ بالخاصِّ؛ لأنَّ الجَحْدَ لغةً: إنكارُ ما تَعرِفُهُ، لا مُطلقُ الإنكارِ، قالَه الفاكهيُّ[٣].

وما ذكَرتُه مِن أنَّ خبرَ «كانَ» مَحذوفٌ هو مَذهبُ البَصريِّينَ، وعندَ الكوفِيِّينَ أنَّ اللَّامَ زائدةٌ، فلا مُتعلَّقَ لها، والفِعلُ بعدَها مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً، وعلى هذا فما بعدَ اللَّامِ هو خبرُ «كانَ»، والنَّفيُ مُتسَلِّطٌ عليه، وهو مُؤوَّلٌ بمصدَرٍ مُؤوَّلٍ بالوَصْفِ، أي: وما كانَ اللهُ مُعذِّباً لهم، ولم يَكُنِ اللهُ غافراً لهم، وإنْ كانَ مَكرُهم مُزيلاً لِلجبالِ.

(و) **الثَّالثُ**: («حتَّى») وهي الجارَّةُ، وإنَّما يُنصَبُ المُضارعُ بعدَها بإضمارِ «أنْ» (**إنْ كانَ الفِعلُ بَعدَها مُستَقبَلاً**) بالنِّسبةِ لما قبلَها، (**نَحوُ**): ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾)، فرُجوعُ مُوسى عليه السَّلامُ مُستَقبَلٌ بِالنِّسبةِ إلى ما قبلَ ﴿حَتَّىٰ﴾، وهو زمنُ عُكُوفِهم على عِبادةِ العِجلِ، وإعرابُهُ: ﴿حَتَّىٰ﴾: حرفُ غايةٍ ونصبٍ، ﴿يَرْجِعَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرةً وُجوباً بعدَ «حتَّى» لا بـ«حتَّى» نفسِها؛ لأنَّها ثبَتَ جرُّها لِلأسماءِ، فوَجبَ نِسبةُ العملِ هنا لـ«أنْ» مُضمَرةً؛ لأنَّ عَواملَ الأسماءِ لا تَكونُ عَواملَ في الأفعالِ؛ لأنَّ ذلك يَنفِي

---

(١) قال في «المُغني»: وفيه نظرٌ؛ لأنَّ النافيَ على هذا غيرُ (ما) و(لم)، ولاختِلاف فاعِلَي (كان) و(تَزول)، والذي يَظهر لي أنها لامُ (كي)، وأنَّ (إنْ) شَرطية، أي: وعِند الله جزاءُ مَكرِهِم وهو مكرٌ أعظَمُ منه، وإنْ كان مَكرُهم لِشِدَّتِه مُعَدًّا لأجلِ زَوالِ الأُمور العِظام المُشبَّهة في عِظَمِها بِالجبال، كما تَقول: أنا أشجَعُ مِن فُلان وإنْ كانَ مُعَدًّا لِلنَّوازِل. اهـ

(٢) كذا قدَّره غيرُ واحد، والأصحُّ كما في «رُوح المعاني»: لِلغُفران لهم.

(٣) «الفواكه الجَنية» (ص٣٥٦).

. . . . . .

الكواكب الدرية

الاختِصاصَ، قالَه الفاكهيُّ في «شرحِ المُلحَةِ»[١]، ﴿إِلَيْنَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، ﴿مُوسَىٰ﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ للتَّعذُّرِ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، والمَصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَجرورٌ بـ﴿حَتَّىٰ﴾، والتَّقديرُ: إلى[٢] رُجوعِ مُوسى.

والغالِبُ في «حتَّى» أنْ تكونَ لِلغايةِ، كهذه الآيةِ، وعَلامتُها صَلاحِيَةُ «إلى» في مَوضِعِها، وتكونُ لِلتَّعليلِ نحوُ: «أَسلِمْ حتَّى تَدخُلَ الجنَّةَ»، وعلامَتُها صلاحيَةُ «كيْ» في مَوضعِها[٣].

وقد أَفْهَمَ كلامُهُ أنَّ الاستِقبالَ شرطٌ لانتِصابِ الفعلِ بعدَها؛ ثمَّ إنْ كانَ استِقبالُه بِالنَّظرِ لزمنِ التَّكلُّمِ، فالنَّصبُ واجِبٌ حينَئِذٍ كالآيةِ السَّابقةِ، ونحوُ: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾ [الحجرات: ٩]، فـ﴿تَفِىٓءَ﴾ مُستقبَلٌ باعتبارِ زمنِ التَّكلُّمِ بالأمرِ بِالقتالِ وإلقائِهِ إلى المخاطَبِ به، وإنْ كانَ مُستقبَلاً بالنِّسبةِ إلى ما قبلَها خاصَّةً مِن غيرِ اعتبارِ تكلُّمٍ، فوَجهانِ: النَّصبُ والرَّفعُ، وبِهِ[٤] قُرِئَ في السَّبعةِ في قَولِهِ تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فإنَّ قَولَ الرَّسولِ مُستقبَلٌ بالنِّسبةِ إلى زَمنِ زِلزالِهم وإن كانَ ماضياً بِالنِّسبةِ إلى زمنِ التَّكلُّمِ، وهو زَمَنُه ﷺ.

فإنِ انتَفى الاستِقبالُ بِأنْ أُريدَ بما بعدَها الحالُ تَحقيقاً أو حِكايةً، فهي حرفُ ابتداءٍ لا جارَّةٌ، وما بعدَها حينئِذٍ يَجِبُ رفعُه؛ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، ويَجِبُ مع ذلك أنْ يَكونَ ما قبلَها سَبباً لِما بعدَها؛ لأنَّه لمَّا بَطَلَ الاتِّصالُ اللَّفظيُّ بينَهما ـ أي: بينَ ما قبلَها وما بعدَها، وذلك لِتَمامِ الكلامِ قبلَ «حتَّى» ـ وَجبَ عندَ ذلك تَحقيقُ الاتِّصالِ المعنَويِّ لِكَونِ ما بعدَها مُسَبَّباً عمَّا قبلَها؛ لِتَحَقُّقَ[٥] الغايةُ التي هي مَدلُولُها نحوُ: «مَرِضَ زيدٌ حتَّى إنَّهم لا يَرجونَهُ الآنَ»، فـ«لا يَرجونَهُ» حالٌ؛ لأنَّه في قُوَّةِ قَولِكَ: «وهو الآنَ لا يُرجى»، ومُسبَّب عمَّا قبلَها؛ لأنَّ عدمَ الرَّجاءِ مُسبَّبٌ عن المرضِ، وفَضْلةٌ لأنَّ الكلامَ تمَّ قبلَه بِالجُملةِ الفِعليَّةِ.

---

(١) «كشف النِّقاب»: (٢/ ٥٦٨-٥٦٩).

(٢) عدَل عن (حتى) لِيُفيد أنَّ معناها هنا انتهاءُ الغاية كـ(إلى).

(٣) وزاد بعضُهم أنها تكون لِلاستثناء وعلامتُها صلاحيةُ (إلا) في موضعِها.

(٤) الصوابُ: (وبِهما)؛ إذ قرأ نافعٌ بالرفع والباقُون بالنصب.

(٥) في «الفواكه»: (لِتَتحقَّق).

و«أَو» بِمَعنَى «إلى» أَو بِمَعنَى «إلَّا»، كقَولِهِ:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ المُنَى ... فَما انْقَادَتِ الآمالُ إلَّا لِصابِرِ

الكواكب الدرية

(و) رابعُها: («أو») العاطفةُ، قالَ ابنُ عَنقاء: هي على بابِها لِأَحدِ الشَّيئَينِ أو الأشياءِ، عاطفةٌ لمصدَرٍ مُنسَبِكٍ مِن «أنْ» ومَدخولِها على مَصدَرٍ مَفهومٍ ممَّا قبلَها، ولهذا وَجبَ تَقدُّمُ فعلٍ أو وَصفٍ أو ظرفٍ عليها. اهـ (بِمَعنَى «إلَى») أي:[1] يَصلُحُ في مَوضعِها «إلى»، وذلك بأنْ كانَ الفعلُ قبلَها ممَّا يَنقضِي شَيئاً فشَيئاً، (أو بِمَعنَى «إلَّا») الاستِثنائيَّةِ بأنْ صَلَحَتْ مَكانَها، وذلك حيثُ يُقصَدُ أنَّ الأوَّلَ يَنتفِي عندَ حُصولِ الثَّاني، (كقَولِهِ:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدرِكَ المُنَى ... فَما انْقَادَتِ الآمالُ إلَّا لِصابِرِ)

لم أقِفْ على قائلِهِ، وهو مِن الطَّويلِ.

اللُّغةُ: يُقالُ: «استَسهَلَ أَمرَهُ»: إذا عدَّه سَهلاً، و«الصَّعبُ»: العَسِرُ، يُقالُ: «استَصعَبَ[2] الأمرُ»: إذا صارَ صَعباً لا يُقدَرُ عليه بِسُهُولةٍ. و«المُنى» بضمِّ الميمِ مَقصورٌ: جمعُ «مُنيةٍ»، وهي: ما يَتمنَّاهُ الإنسانُ، أي: يَطمَعُ في حُصولِهِ، و«الآمالُ» بمدِّ الهمزةِ: جمعُ «أَملٍ»، وهو الرَّجاءُ، والمرادُ هنا: المأمُولاتُ، و«انقِيادُها»: حُصولُها ومُوافَقَتُها لِلمُرادِ، ومَجيئُها على حَسَبِهِ، و«الصَّابرُ»: ضدُّ المُستَعجِلِ.

الإعرابُ: اللَّامُ: داخِلَةٌ في جَوابِ قَسَمٍ مُقدَّرٍ تَقديرُهُ: واللهِ، «لَأَسْتَسْهِلَنَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «الصَّعبَ»: مَفعولٌ به، «أو»: حرفُ عطفٍ بمعنى «إلى»، «أُدرِكَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمرةً وُجوباً بعدَ «أو» التي بمعنَى «إلى»، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «المُنى»: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، والمَصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَرفوعٌ مَعطوفٌ على مَصدَرٍ مأخوذٍ ممَّا تَقدَّمَ، والتَّقديرُ: لَيَكُونَنَّ استِسهالٌ منِّي أو إدراكٌ للمُنى،

---

(١) في «الفواكه»: (بأنْ)، وهي أمثَلُ.

(٢) إنما يُؤتى بالفِعل السُّداسيِّ نافِلةً مع الثُّلاثيِّ الذي هو (صَعُبَ)، وأمَّا الاقتصارُ عليه - مع أنَّ الواردَ في البيتِ (الصَّعب) لا (المُستَصعِب) - فغيرُ مُناسِب ولا يُشبِه كلامَ أهل التَّحقيقِ.

وقَولِهِ:

كَسَرْتُ كُعُوبَها أَو تَسْتَقِيمَا

الكواكب الدرية

وإنَّما احتاجُوا إلى هذا التَّأويلِ لِيُفَرِّقُوا بينَ «أو» التي تَقتَضي مُساواةَ ما قبلَها لِما بعدَها في الشَّكِّ، وبينَ «أو» التي تَقتَضي مُخالفَةَ ما قبلَها لما بعدَها. قالهُ السُّجاعيُّ[1]، «فما انقادَتْ»: الفاءُ: حرفُ تَعليلٍ، «ما»: نافيةٌ، «انقادَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «الآمالُ»: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «إلَّا»: أداةُ حَصرٍ، «لصابرٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«انقادتْ».

والمعنى: لا أزالُ أعدُّ الأمورَ الصِّعابَ سَهلةً، فأَسعى في تَحصِيلِها إلى أنْ أُدرِكَ ما أَتمنَّاهُ؛ لأنَّ الآمالَ لم تَنقَدْ إلَّا للصَّابرِ على محاولةِ حُصولِها.

والشَّاهِدُ: في قولِهِ: «أو أُدرِكَ»؛ حيثُ جاءَتْ «أو» فيه بمعنَى «إلى»، وانتَصبَ الفعلُ بعدَها بـ«أنْ» مُضمَرةً كما في: «لَأَلْزَمَنَّكَ أو تَقضِيَني حَقِّي».

(وقَولِهِ:

وكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَها أو تَستَقِيمَا)

قالهُ زيادٌ الأعجَم مِن الوافرِ.

اللُّغةُ: «الغَمزُ» بالغَينِ المُعجمةِ والزَّاي: الجَسُّ والعَصرُ باليدِ، و«القَناةُ»: الرُّمحُ إذا رُكِّبَ فيها السِّنانُ[2]، وجَمعُها: «قَناً»، مثلُ: «حَصاةٌ وحَصًى»، و«كُعوبُ الرُّمح»: النَّواتِئ ـ أي: المرتفعاتُ ـ في أَطرافِ الأَنابيبِ، جمعُ «أُنبوبَةٍ»، وهي: ما بينَ كلِّ عُقدَتينِ مِن القَصبِ، و«الاستقامةُ»: ضدُّ الاعوِجاجِ.

الإعرابُ: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «كُنتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، «إذا»: ظرفٌ لما استُقبِلَ

(١) في «حواشِي شرح القطر» (ص١٧٦)، وأصلُه لابنِ الناظم، وأولُ عبارتِه: (فإن قُلتَ: فلِمَ نَصبوا الفعلَ بعد (أو) حتى احتاجُوا إلى هذا التَّأويل؟)، وتَتمَّةُ الجواب هناك.

(٢) كذا في الأصل، والظاهرُ أنه أراد: أنَّ القناةَ هي العصا المستَوِيةُ التي يُركَّب عليها السِّنان ـ وهو نَصلُ الرُّمح وحَديدَتُه ـ فتَصيرُ رُمحاً، ولو قال: (والقناةُ: الرُّمح قبل أن يُركَّب عليه السِّنانُ) لَكان أظهَرَ.

وفاءُ السَّبَبِيَّةِ .....

الكواكب الدرية

مِن الزَّمانِ، والعاملُ فيه: «كسَرتُ»، كذا قالَ بَعضُهم، والذي عليه المحقِّقُونَ أنَّ النَّاصبَ لها شَرْطُها، وعليه فالنَّاصبُ لها هنا «غَمَزتُ». و«غَمَزَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «قَناةَ»: مَفعولٌ به، و«قَومٍ»: مُضافٌ إليه، «كسَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «كُعوبَ»: مَفعولٌ به، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «أو»: حرفُ عطفٍ بمعنى «إلَّا»، «تَستَقيمَا»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصُوبٌ بـ«أنْ» مُضمرةً وُجوباً بعدَ «أو» العاطفةِ التي بمعنَى «إلَّا[1]»، وعَلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هي، وأَلِفُهُ لِلإطلاقِ، والمصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَرفوعٌ مَعطوفٌ على مصدَرٍ مُتَصَيَّدٍ مِن الفعلِ المُتقدِّمِ، والتَّقديرُ: لَيَكُونَنَّ كسرٌ منِّي لِكُعوبِها أو استِقامةٌ منها.

والمعنَى: إذا اشتدَّ عليَّ جانبُ قَومٍ رُمْتُ تَليينَهم حتَّى يَستَقيمُوا، ومَن لا تَصلُحُ له المُلاينَةُ عامَلناهُ بالمُخاشَنَةِ، إلَّا أنْ يَستَقيمَ، فالغَمزُ كِنايةٌ عن اللِّينِ، قالَ الدَّماميِنيُّ: وفيه استِعارةٌ تمثيليَّةٌ؛ حيثُ شبَّهَ حالَهُ إذا أَخذَ في إصلاحِ قَومٍ اتَّصفُوا بالفسادِ، فلا يَكُفُّ عن حَسمِ الموادِّ التي نَشَأَ عنها فَسادُهم إلَّا أنْ يَحصُلَ صلاحُهم بحالِهِ إذا غَمَزَ قَناةً مُعوَجَّةً، حيثُ يَكسِرُ ما ارتَفعَ مِن أطرافِها ارتِفاعاً مانعاً عن اعتِدالِها، ولا يُفارِقُ ذلك إلَّا أنْ يَستقيمَ[2]. اهـ

والشَّاهدُ: في قَولِهِ: «أو تَستَقيمَا»؛ حيث جاءَتْ «أو» فيه بمعنَى «إلَّا» في الاستِثناءِ، فانتَصبَ المُضارعُ بعدَها بإضمارِ «أنْ» كما في: «لَأَقْتُلَنَّ الكافرَ أو يُسلِمَ».

(و) خامِسُها: (**فاءُ السَّبَبِيَّةِ**)، وهي التي يُقصَدُ بها كونُ ما قبلَها سبباً لما بعدَها، وهل هي حينئِذٍ عاطفةٌ أم لا؟ قالَ الجُمهورُ: نَعم، وقالَ الرَّضيُّ: لا؛ مُحتَجًّا بأنَّ فاءَ العَطفِ لا تُفيدُ السَّببيَّةَ إلَّا إذا عَطفَتْ جُملةً على جُملةٍ، وذا مفقودٌ هنا؛ لأنَّ الجُمهورَ قالُوا: التَّقديرُ في نحوِ: «زُرْني فأُكرِمَكَ»: لِيَكُنْ منكَ زيارةٌ فإكرامٌ منِّي، فعَطفُوا المصدرَ المُنسبِكَ مِن «أنْ» وصِلتِها على مَصدَرٍ مُتَصَيَّدٍ مِن الفعلِ السَّابقِ، فلِذلكَ ادَّعى الرَّضيُّ أنَّها لِمحضِ السَّببيَّةِ، وأنَّ ما بعدَ

---

(١) في طبعتَين: (إلى) وهو خطأٌ، بِدَليل كلام الشارحِ السابق والآتي، قال ابنُ هشام: ولا يَصحُّ أن تكونَ هنا بمَعنى (إلى)؛ لأنَّ الاستقامةَ لا تكونُ غايةً لِلكسر.

(٢) عبارةُ الدماميني: (إلا أن تَستقيم) أي: تِلك القناةُ.

وواوُ المَعِيَّةِ .....

الكواكب الدرية

الفاءِ مُبتدأٌ مَحذوفُ الخبرِ وُجوباً، والتَّقديرُ عندَه: زُرْني فإكرامُكَ ثابتٌ، ورُدَّ بأنَّه يَلزَمُ عليه حذفُ الخبرِ وُجوباً مِن غيرِ شيءٍ يَسُدُّ مَسدَّه، وهو مُمتنِعٌ.

(و) سادِسُها: (واوُ المَعِيَّةِ)، وهي التي تُفيدُ معنَى «معَ»، ويكونُ ما قبلَها وما بعدَها واقِعَينِ في زمانٍ واحدٍ، والجُمهورُ على أنَّها لِلعطفِ مع قصدِ المعيَّةِ، وأنَّ التَّقديرَ في نحوِ: «لا تَأكُلِ السَّمكَ وتَشرَبَ اللَّبنَ»: لا يكُنْ منكَ أكلُ سَمكٍ وشُربُ لَبنٍ[1]، أي: مع شُربِ لبنٍ، بمعنَى: نَهيِهِ عنِ الجَمعِ بينَ الأمرَينِ معاً، لا عن كلٍّ مِنهُما على الانفرادِ، واختارَ الرَّضيُّ كونَ الواوِ حاليَّةً[2]، وما بعدَها مُبتدأٌ مَحذوفُ الخبرِ وُجوباً، والجُملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، أي: لا تَأكلِ السَّمكَ وشُربُكُ اللَّبنَ حاصلٌ، أي: لا تأكُلْ في هذه الحالةِ، فتُفِيدُ المعيَّةَ، ورُدَّ عليه بما مرَّ.

وتَقييدُ الفاءِ بِالسَّببيَّةِ والواوِ بالمَعيَّةِ؛ لإخراجِ العاطِفتَينِ على صَريحِ الفعلِ إذا لم يُشعِرَا بِسببيَّةٍ ولا مَعيَّةٍ، والاستِئنافِيَّتَينِ، ومثالُ الفاءِ العاطفةِ على صَريحِ الفعلِ نحوُ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، فعَطفَتْ «يَعتذِرونَ» على لفظِ ﴿يُؤْذَنُ﴾، فهو شَريكٌ له في رَفعِهِ، وفي النَّفيِ الدَّاخلِ عليه، كأنَّه قيلَ: لا يُؤذَنُ لهم فلا يَعتَذِرُونَ، ومثالُ الفاءِ الاستِئنافيَّةِ كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

ألَـم تَـسـأَلِ الـرَّبْـعَ الـقَـواءَ فـيَـنْـطِـقُ[3]

---

(١) الأولى: أكلُ السمكِ وشربُ اللبن؛ لئلَّا يَضِيعَ التعريف.

(٢) هذا أحدُ وجهَين ذكَرهما، والآخرُ أن تكونَ الواو بمَعنى (مع)، قال: وهي لا تَدخُل إلَّا على الاسم، فلمَّا قَصدوا ههنا مُصاحبةَ الفعل لِلفعل، نَصبُوا ما بعدها، فمَعنى (قُم وأقومَ) أي: قُم مع قِيامي، كما قَصدُوا في المفعولِ معه مُصاحَبةَ الاسم لِلاسم فنَصبُوا ما بعد الواوِ. اهـ

(٣) تمامُه:

وهـل تُـخْـبِـرَنْـكَ الـيَـومَ بَـيْـدَاءُ سَـمْـلَـقُ؟

وهو من شَواهد سيبَويه، وقائلُه: جَمِيل بن مَعمَر.

اللغة: (الرَّبْع): تقدَّم أنه الدارُ بِعَينها حيثُ ما كانَت. (القَواء): القَفْر الخالي، وجَعَله ناطِقاً لِلاعتِبار بِدُرُوسِه وتَغيُّره، والعربُ تُسمِّي كلَّ دليلٍ نُطقاً وقَولاً وكلاماً، ثم حَقَّقَ أنه لا يُجِيبُ ولا يُخبِرُ سائِلَه لِعَدم القاطِنِينَ به. =

مَسْبُوقَينِ بِنَفيٍ مَحْضٍ، .....

الكواكب الدرية

برفعِ «يَنطقُ»؛ لأنَّه خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: فهو يَنطِقُ، والفاءُ لِلاستِئنافِ.

ومثالُ الواوِ العاطفةِ: «لا تَأكُلِ السَّمكَ وتَشرَبِ اللَّبنَ» بجزمِ «تَشرَبْ» إذا قُدِّرَ النَّهيُ عن كلٍّ مِنهُما، وأنَّ التَّقديرَ: لا تَأكلِ السَّمكَ ولا تَشرَبِ اللَّبنَ، ومِثالُ الواوِ الاستِئنافيَّةِ: «لا تأكُلِ السَّمكَ وتَشرَبُ اللَّبنَ» بِرَفعِ «تَشرَبُ» على أنْ تَكونَ نَهيتَهُ عن الأوَّلِ فقَط، وأَبَحتَ له الثَّانيَ، وكأنَّكَ قُلتَ: لا تَأكُلِ السَّمكَ ولَك شُرْبُ اللَّبنِ.

ثمَّ ذكرَ المُصنِّفُ شرطَ النَّصبِ بعدَ الفاءِ والواوِ، فقالَ: (مَسبُوقَتَينِ بِنَفيٍ مَحْضٍ) أي: خالصٍ مِن مَعنى الإثباتِ كالمثالِ الآتي، بِخِلافِ النَّفيِ المُنتَقِضِ بـ«إلَّا» نحوُ: «وما[1] تَأتِينا إلَّا فتُحَدِّثُنا»، والنَّفيِ المَتلُوِّ بنَفيٍ نحوُ: «ما تَزالُ تَأتِينا فتُحَدِّثُنا»، أو النَّفيِ التَّالي لاستِفهامٍ تَقريرِيٍّ نحوُ: «ألم تَأتِني فأُحسِنُ إليكَ؟»؛ فإنَّه يَمتنِعُ النَّصبُ في هذه كلِّها. وأُورِدَ على الاستِفهامِ التَّقريرِيِّ قولُ الشَّاعرِ: [الوافر]

= (بَيداء): هي الصَّحراء، سُميت بذَلك لأنها تُبيد من يَسلُكها أي: تُهلِكُه. (سَملَق): هي الأرضُ التي لا تُنبِت شيئاً.

المعنى: يقولُ: ألَم تَسألِ الدِّيارَ الخالِيَة مِن سُكَّانِها فتُجيبُك وتُخبِرُك عن أهلِها وتَشفِيكَ مِن خَبَرِهِم؟ ثم رَجَع إلى نَفسِه ورَدَّ عليها بأنَّ مِثلَها من القَفرِ الذي لا نباتَ فيه لا يَنطِقُ فيُجِيبُ.

الإعراب: «ألَم»: الهمزة لِلاستِفهام التَّقريريِّ، (لم): حرف نَفي وجزمٍ وقلب. «تَسأل»: مُضارع مجزوم بها، وحُرِّك بِالكسر لالتِقاء الساكنَين، وفاعلُه: أنتَ. «الربعَ»: مَفعولُ (تَسأل). «القواءَ»: نعتٌ له. «فيَنطقُ»: الفاء: حرفُ استِئناف، و(يَنطق): مُضارع مرفوع، وفاعلُه: هو، والجملةُ في محلِّ رفع خبر مُبتَدأ محذوف، والتَّقديرُ: فهو يَنطقُ. «وهل»: الواو: عاطفة، (هل): حرفُ استِفهام، «تُخبرَنك»: فعل مُضارع مبنيٌّ على الفَتح لاتصاله بِنُون التَّوكيد الخفيفة، والكاف: مَفعولٌ به. «اليومَ»: ظرفُ زمان مَنصوبٌ بـ(تُخبِر). «بَيداءُ»: فاعلُ (تُخبِر). «سَملقُ»: نعتٌ له.

والشاهد فيه: رفعُ (يَنطقُ) على الاستِئناف والقطعِ، على مَعنى: فهو يَنطِقُ؛ لِكونِ الفاء لِلاستِئناف لا لِلعَطف ولا لِلسَّببيَّة؛ إذ العطفُ يَقتضي جزمَ ما بَعدها عطفاً على (تَسأَلْ)، والسَّببيَّة تَقتضي نصبَه بـ(أنْ) مُضمَرةً بعد النفيِ، وليس المعنَى على أحدِهما كما عَلِمتَ.

(١) هكذا في الأصل.

أو طَلَبٍ بِالفِعلِ، نَحوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦]، .....

الكواكب الدرية

أَلَـم أَكُ جـارَكُـمْ ويَـكُـونَ بَـيْـنِـي وبَـيْـنَـكُـمُ الـمَـوَدَّةُ والإِخـاءُ؟(١)

بنَصبِ «يكونَ»، وأجابَ عنه ابنُ عَنقاءَ وغيرُه بأنَّه: إذا أُريدَ الاستِفهامُ حَقيقةً عن النَّفيِ، فالنَّصبُ عن جَوابِ الاستِفهامِ كما في البَيتِ، (أو طَلَبٍ بِالفِعلِ) أي: بِصيغتِهِ لأَصالتِهِ في ذلك، فخرجَ الطَّلبُ بغَيرِهِ، فإنَّه يَمتنِعُ معه النَّصبُ سواءٌ كانَ باسمِ الفعلِ نحوُ: «صَهْ فأُحسِنُ إليكَ»، أو بالمَصدَرِ نحوُ: «سَقياً فيَرويكَ اللهُ»، أو بلفظِ الخبرِ نحوُ: «حَسبُكَ حديثٌ فيَنامُ النَّاسُ».

ثمَّ شرعَ المصنِّفُ في التَّمثيلِ لما جمعَ الشُّروطَ، فقالَ: (نَحوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾)، هذا مِثالُ الفاءِ بعدَ النَّفيِ المحضِ، **وإعرابُه**: ﴿لَا﴾: نافيةٌ، ﴿يُقْضَىٰ﴾: فعلٌ

---

(١) **البيتُ**: مِن كلمة لِلحُطَيئة ـ واسمُه جَروَلُ بن أَوس ـ يَهجُو فيها الزِّبرقان بن بَدرٍ وقَومَه، ويَمدَحُ آلَ بَغيض بن شماس. ورِوايةُ «الدِّيوان»: (أَلَم أَكُ مُسلِماً)، و(ألم أكُ مُحرِماً)، والمُحرِم: المُسالِم الذي بينَك وبينَه حُرمةٌ، فيَحرُم عليك دَمُه وعليه دَمُك، وأمَّا قولُه: (أَلَم أكُ جارَكم) فتَمامُه في «الديوان»:

..... فـتَـركـتُـمُـونِـي لِـكُـلـبِـي فـي دِيـارِكـمُ عُـواءُ

وهو مِن أولِ القصيدةِ ذاتِها.

اللغة: (الجارُ): هو المجاوِرُ لك في المَسكَن ونحوِه، ويُطلَق على الشَّرِيك في العَقار والمُستَجِير والحَلِيف والناصِر ونحوِ ذلك. (المَودَّة): المَحبَّة. (الإخاء) بِكَسر الهمزة: مَصدرُ آخاهُ بالمَدِّ بِمعنى: الأُخُوَّة والصَّداقة.

المعنى: يُذكِّر هؤلاءِ القومَ بما كان بَينَه وبينَهم من خيرٍ، وبأنَّه لم يُسِئ إليهم فيَقولُ لهم: أَلَم أكُن مُوالياً لَكُم مع ما كان بَيني وبينكم مِن المحبَّة والأُخوَّة؟ يُقرِّعُهم بهذا ويُوَبِّخُهم مُبيِّناً عُذرَه في مُقاطعَتِهم بعد ذلك.

الإعراب: «**ألم**»: الهمزة لِلاستِفهام التَّقريريِّ، (لم): حرفُ نفيٍ وجزم وقَلب. «**أكُ**»: فعلٌ مُضارع ناقِص مجزومٌ بـ(لم)، وعلامةُ جَزمه سُكونُ النون المحذُوفة لِلتَّخفيف، واسمُه: أنَا. «**جارَكم**»: خبر (أكُ) مَنصوبٌ، ومُضافٌ إليه. «**ويَكونَ**»: الواو: لِلمَعيَّة، و(يكونَ): فعل مضارع ناقِص مَنصوب بـ(أنْ) مُضمَرةً وُجوباً بعد الواوِ. «**بَيني**»: ظرفٌ متعلق بمحذوف خبر (يكون) تَقدَّم على اسمه، والياء: مُضاف إليه. «**وبَينَكم**»: الواو: عاطفة، و(بينَ): ظرفٌ مَعطوف على السابق، وضَمير المخاطَبين: مُضاف إليه. «**المودَّةُ**»: اسم (يكونَ) مرفوعٌ. «**والإخاءُ**»: عَطفٌ عليه. والمَصدرُ المنسبِكُ مِن (أنْ) وما بعدَها معطوفٌ على مصدرٍ مُتَصيَّد ممَّا قبلَه، والتَّقديرُ: ألم يَحْصُلْ كَوني جارَكم وكونُ المَودَّةِ والإخاء بَيني وبينكم؟ أي: أَلَم يَجتمِعْ لي الجِوارُ والمَوَدَّة؟

والشاهد فيه: قولُه: (ويكونَ)؛ حيث نُصب الفعلُ المضارعُ بـ(أنْ) مُضمَرةً وجوباً بعد واو المعيَّة الواقعةِ في جَواب الاستِفهام عن النَّفيِ.

﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١]،

مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرَةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ مُعتلُّ الآخِرِ بِالألفِ، ﴿عَلَيْهِم﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، ﴿فَيَمُوتُوا۟﴾: الفاءُ: فاءُ السَّببيَّةِ، «يَموتوا»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مضمرةً وُجوباً بعدَ فاءِ السَّببيَّةِ، وعلامةُ نصبِهِ حذفُ النُّونِ، وواوُ الجَماعةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والمَصدَرُ المُنسبِكُ مِن «أنْ» وما بَعدَها مَعطوفٌ على المَصدَرِ المُتَصَيَّدِ مِن الفعلِ السَّابقِ، والتَّقديرُ: لا يكونُ قضاءٌ منَّا عليهم فمَوتٌ مِنهم، أي: بل هُم أَحياءٌ فيها، أي: النَّارِ؛ لأنَّ الآيةَ وارِدةٌ في وَعيدِ الكافرينَ، وقد قالَ تعالى في وَصفِ الكافرِ في النَّارِ: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [طه: ٧٤].

(﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾)، هذا مِثالُ الواوِ بعدَ النَّفيِ المَحضِ؛ لأنَّ صدرَ الآيةِ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾، وإعرابُه: «لـمَّا»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يَعْلَمِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وحُرِّكَ بالكَسرةِ لالتقاءِ السَّاكنينِ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿جَٰهَدُوا۟﴾: فعلٌ وفاعلٌ[1]، ﴿مِنكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ[2]، ﴿وَيَعْلَمَ﴾: الواوُ: لِلمعيَّةِ، «يَعلَمَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مضمرة وُجوباً بعدَ واوِ المعيَّةِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾: مَفعولٌ به، وعلامةُ نَصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والمَصدَرُ المُنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَعطوفٌ على المصدَرِ المَفهومِ مِن الفعلِ السَّابقِ، والتَّقديرُ: ولمَّا يَجتَمِعْ عِلمُه تَعالى بالمجاهدِينَ وعِلمُه بِالصَّابرينَ[3]. قالهُ ابنُ عَنقاء.

(﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾)، هذا مِثالُ الفاءِ بعدَ الطَّلبِ بِالفعلِ، وإعرابُه: «لا»: ناهيةٌ، ﴿تَطْغَوْا۟﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛

(١) والجملةُ لا محلَّ لها من الإعراب صِلة الموصول.

(٢) أي: مِن ﴿ٱلَّذِينَ﴾.

(٣) أي: لِعَدم وُقوع صبرِكم، وإذا لم يَقع صبرُهم لم يَعلَم الله تعالى بِوُقوعه؛ لأن عِلمَ غيرِ الواقع واقعاً جَهلٌ. الصبان.

«لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ».

الكواكب الدرية

لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿فِيهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿تَطْغَوْا﴾، الفاءُ: فاءُ السَّببيَّةِ، «يَحِلَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مضمَرة وُجوباً بعدَ فاءِ السَّببيَّةِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿عَلَيْكُمْ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«يَحِلَّ»، ﴿غَضَبِي﴾: فاعلٌ، وعلامةُ رَفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ منعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ، والياءُ: مُضافٌ إليه، والمصدَرُ المُنسبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَعطوفٌ على المَصدَرِ المُتَصَيَّدِ مِن الفعلِ السَّابقِ، والتَّقديرُ: لا يَكُنْ مِنكم طُغيانٌ فيه فحُلُولُ غَضبٍ[1] عليكُم.

(«لا تَأكُلِ السَّمَكَ وتَشرَبَ اللَّبَنَ»)، هذا مِثالُ الواوِ بعدَ الطَّلبِ بِالفعلِ، وإعرابُه: «لا»: ناهيةٌ، «تَأكُلِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» النَّاهيةِ، وعَلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وحُرِّكَ بِالكسرةِ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «السَّمكَ»: مَفعولٌ به، «وتَشرَبَ»: الواوُ: واوُ المعيَّةِ، «تَشرَبَ»: فعلٌ مُضارعٌ مَنصوبٌ بـ«أنْ» مُضمَرة وُجوباً بعدَ واوِ المعيَّةِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وفاعِلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ[2]، والمَصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنْ» وما بعدَها مَعطوفٌ على المصدَرِ المَفهومِ مِن الفعلِ السَّابقِ، والتَّقديرُ: لا يَكُنْ منكَ أكلُ سمكٍ وشربُ لبنٍ، أي: مع شُربِ لبنٍ.

وقد اقتَصرَ المصنِّفُ مِن أمثلةِ الطَّلبِ على مثالٍ واحدٍ، وهو يَشمَلُ ثمانِيَةَ أشياءَ، وتُسمَّى مع النَّفيِ: الأَجوِبةَ التِّسعةَ، وقد نَظمَها بَعضُهم مع النَّفيِ فقالَ: [البسيط]

مُرْ وانْهَ وادْعُ وسَلْ واعْرِضْ لِحَضِّهِمُ ... تَمَنَّ وارْجُ كَذاكَ النَّفيُ، قَد كَمُلَا[3]

فالأمرُ نحوُ: «زُرْني فأُكرِمَكَ، أو: وأُكرِمَكَ»، والنَّهيُ كـ«لا تَرُمْ عِلماً وتَترُكَ التَّعبَ» أي: لا يَجتَمِعْ لكَ العِلمُ وتَركُ التَّعبِ، والدُّعاءُ كـ﴿اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ [يونس: ٨٨]، أي: لِيَكُنْ منكَ طَمْسٌ وشَدٌّ فعَدَمُ إيمانٍ، والسُّؤالُ المرادُ به الاستِفهامُ نحوُ:

---

(١) الأولى: (غضبي) كما في «السجاعي».

(٢) و(اللبنَ): مفعولٌ به منصوب.

(٣) أي: النَّظمُ الجامع لِلتسعة، فالفاعل ضميرٌ عائدٌ على معلومٍ ذهناً. الحامِدي.

. . . . . .

الكواكب الدرية

﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]، والعَرْضُ أي: الطَّلبُ بِلُطْفٍ، ويَكونُ بـ«ألَا» المُخفَّفةِ غالباً نحوُ: «ألا تَنزِلُ عِندَنا فتُصِيبَ خيراً»، والتَّحضيضُ أي: الطَّلبُ بِحَثٍّ ـ ويَختَصُّ بـ«هلَّا»، ويَكثُرُ بـ«لَولَا»(١) ـ نحوُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠]، والتَّمنِّي نحوُ: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، والتَّرجِّي نحوُ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] في قراءةِ مَن نَصبَ «أَطَّلِعَ»(٢)، وقولِه تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ﴾ [عبس: ٣-٤] بنَصبِ «تَنفَعَ»(٣)، والنَّفيُ نحوُ قولِهِ ﷺ: «ما اغْبَرَّتْ قَدَمُ عَبْدٍ في سَبِيلِ اللهِ، فَتَمَسَّهُ النَّارُ»(٤)، أي: لا يَكونُ اغبرارُ قَدَمٍ فَمَسُّ النَّارِ له، قالَ ابنُ عَنقاءَ: ولم يُسمَعْ نَصبُهُ ـ أي: المُضارِعِ ـ بعدَ الواوِ في الدُّعاءِ والرَّجاءِ والعَرْضِ والتَّحضِيضِ، وأجازَ سِيبويهِ النَّصبَ بعد الفاءِ في جوابِ الشَّكِّ بِفعلِ الشَّكِّ كـ«ظَنَنتُه يَشتُمُني فأَثِبَ عليه» إذا لم يَقَعِ الوُثوبُ، بل بمعنى: لو شَتَمَني لَوَثَبْتُ عليه، وبَعضُهم في جوابِ الحَصرِ بـ«إنَّما»، وعليه خُرِّجَ قولُهُ تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] فيمَن نصبَ «يكون»(٥).

فائدةٌ: لا يُجابُ الشَّيءُ الواحدُ بجَوابَينِ، أي: لا يَكونُ لِواحدٍ مِن الأشياءِ التِّسعةِ جَوابانِ، لا تَقولُ مثلاً: «ائتِني فأُكرِمَكَ فأُعطِيَكَ» على أنَّ الثَّانيَ ليس مَعطوفاً على الأوَّلِ، بل جَواباً مُستقِلًّا لِذلكَ الواحدِ مِن الأشياءِ التِّسعةِ، وقولُه تَعالى: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢] ليسَ مِن بابِ الإتيانِ لِشَيءٍ واحدٍ بجَوابينِ، بل قَولُه تعالى: ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ جوابٌ

---

(١) فيه أنه يكون أيضاً بـ(ألَّا) المشدَّدةِ و(لولَا)، كما أن قولَه: «يَختَص بـ(هلَّا)» يُعارِضُه ما بعده، فتأمَّل!
ثم إنِّي رجَعتُ إلى «غُرَر الدُّرر» فإذا فيها: ويَختصُّ بـ(هلَّا) و(ألَّا) مُشدَّدتَين، ويكثُر بـ(لولا) و(لَومَا)، ويَقِلُّ بـ(ألَا) مخفَّفاً. اهـ وقال قبل ذلك في العَرض: ويكونُ بـ(ألَا) المخفَّفةِ غالباً، وبـ(لَولا) و(لومَا) و(لو) قليلاً. اهـ فما قالَه الشارح اختصارٌ لهذا لكنْ على غيرِ ما يَنبغي.

(٢) هو حفصٌ عن عاصِم.

(٣) هي قراءةُ عاصم، وقرَأ الباقون بالرفعِ.

(٤) أخرَجه البُخاري (٢٨١١) من حديث أبي عَبس عبد الرحمن بن جبر رضي الله عنه.

(٥) انتَهى كلام ابن عنقاء مختَصَراً.

والجَوازِمُ ثَمانِيَةَ عَشَرَ، وهِيَ نَوْعانِ: جازِمٌ لِفِعلٍ واحِدٍ، .....

الكواكب الدرية

للنَّفي الواقعِ قبلَه في قَولِهِ تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾، وقولُهُ تعالى: ﴿فَتَكُونَ﴾ جوابٌ للنَّهيِ السَّابقِ، وهو قَولُه تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾، قالَ الزَّمخشريُّ: ويَجوزُ أنْ يَكونَ قولُه تَعالى: ﴿فَتَكُونَ﴾ عطفاً على قولِهِ ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ على وجهِ التَّسبُّبِ؛ لأنَّ كونَهُ ظالماً مُسبَّبٌ عن طَرْدِهِم.

تَتِمَّةٌ: قالَ في «المنهَلِ الصَّافي»: وضَعُفَ إضمارُ «أنْ» مع بقاءِ عَملِها بدُونِ هذه الأُمورِ المتَقدِّمةِ؛ لأنَّها عاملٌ ضَعيفٌ لا يَقوَى على العملِ مع حذفِهِ إلَّا بقيامِ مُقَوٍّ له عليه، وإنَّما وُجِدَ بِالاستِقراءِ في تِلكَ المواضعِ المتقدِّمةِ لمُناسبٍ هو مَفقودٌ فيما عدَاها، وفي «التَّسهيلِ»: ولا تَنصِبُ «أنْ» مَحذُوفةً في غيرِ المواضعِ المَذكورةِ إلَّا نادراً، وفي القياسِ عليه خِلافٌ. اهـ[1]، وفي «التَّصريحِ» مع «التَّوضيحِ» ما مُلخَّصُهُ: ولا يَنتصِبُ الفِعلُ بـ«أنْ» مُضمَرةً في غيرِ هذه المواضعِ، إلَّا شاذًّا، كقَولِ بَعضِهم: «تَسمَعَ بِالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِن أنْ تَراه» بنصبِ «تَسمَعَ» بإضمارِ «أنْ»، والذي حسَّنَ حذفَها مِن «تَسمَعَ» ذِكرُها في «أنْ تَراه»، وقَولِ الآخَرِ: «خُذِ اللِّصَّ قبلَ يَأخُذَكَ» بالنَّصبِ، وقِراءةِ بَعضِهم[2]: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ﴾ [الأنبياء: ١٨] بنصبِ «يَدمغَه»، وقراءةِ الحَسنِ: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] بالنَّصبِ، فحُذِفَتْ «أنْ» فيهنَّ، والجميعُ شاذٌّ، وذَهبَ الكوفيُّونَ ومَن وافَقَهم مِن البَصريِّينَ إلى أنَّه يُقاسُ[3] عليه. اهـ

(والجَوازِمُ) لِلمُضارعِ (ثَمانِيَةَ عَشَرَ) جَازِماً، وتَرجِعُ إلى خمسةَ عشرَ بإسقاطِ «ألَم، وألَمَّا»؛ لِدُخولِهما تحتَ «لم، ولمَّا»، والطَّلبِ؛ لأنَّ الأصحَّ أنَّ الجزمَ بـ«إنْ» مُقدَّرةً كما سيَأتي، ولِذا قالَ في «شَرحِ الشُّذورِ»: الجازمُ مَحصورٌ بحسَبِ الاستِقراءِ في خمسةَ عشرَ، (وهيَ نَوعانِ:

جازِمٌ لِفِعلٍ واحِدٍ) أي: بِالأصالةِ، وإلَّا فقَد يَتَعَدَّدُ المَجزومُ به بِالتَّبعيَّةِ بعَطفٍ، أو غيرِه، وكذا يُقالُ في مُقابِلِهِ، وهو قولُهُ:

---

(١) أي: كلامُ الدماميني ببعضِ اختصار.

(٢) هو عيسى بن عُمر.

(٣) في الأصل: (لا يقاس) وهو خطأ.

وجازِمٌ لِفِعلَينِ.

فالأوَّلُ سَبْعةٌ، وهيَ: «لَم» نَحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، و«لَمَّا» .....

الكواكب الدرية

(وجازِمٌ لِفِعلَينِ)، هذا مَبنيٌّ على الأعَمِّ الأغلبِ، وإلَّا فقد يَجزِمُ فِعلاً وجُملةً.

(فالأوَّلُ) أي: الذي يَجزِمُ فِعلاً واحداً (سَبْعةٌ)، وكلُّها لا خلافَ في حَرفِيَّتِها، (وهو:

«لم»)، وهيَ حرفٌ تَجزِمُ المُضارعَ، وتَنفي معناه، وتَقْلِبُهُ ماضِياً: (نَحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾)، وإعرابُه: ﴿لَمْ﴾: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يَلِدْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعَلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾: «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يُولَدْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مغيَّرُ الصِّيغةِ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، ونائبُ الفاعلِ مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿وَلَمْ يَكُن﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لم»: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يَكُنْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ مُتصَرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، ﴿كُفُوًا﴾: خبرُها مُقدَّمٌ مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿أَحَدٌۢ﴾: اسمُها مؤخَّرٌ، وحَسُنَ تَأخيرُه لِوُقوعِهِ فاصِلةً، و﴿لَّهُۥ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿كُفُوًا﴾ على تَأويلِهِ بـ«مُكافِئاً»، أي: ولم يَكُنْ أحدٌ كُفُواً له، وقُدِّمَ لِلاهتمامِ به؛ لِاشتمالِهِ على ضَميرِ الباري تَعالى، وأجازَ أبو البَقاءِ أنْ يكونَ حالاً مِن ﴿كُفُوًا﴾؛ لأنَّه نعتٌ في الأصلِ فقُدِّمَ عليه فصارَ حالاً.

(و«لَمَّا»)، وهي كما في «المُفصَّلِ»: «لم» ضُمَّتْ إلَيها «ما»، يَعني أنَّها في الأصلِ كَلمتانِ: إحداهما: «لم»، والأُخرى: «ما» الزَّائدةُ لا النَّافيةُ[1]، فازدادَتْ في مَعناها[2]، فمِن ثَمَّ شاركَتْ «لم» في أُمورٍ: الحرفيَّةِ، والاختصاصِ بالمُضارعِ، ونَفيِه، وجَزمِهِ، وقَلبِ مَعناه ماضياً، وجَوازِ دُخولِ همزةِ الاستِفهامِ علَيهما.

---

(١) أي: وإلَّا صار الكلامُ إثباتاً؛ لأنَّ نفيَ النفيِ إثباتٌ.

(٢) بعدَه في «المفصل»: أن تَضمَّنَت معنى التوقُّع والانتظارِ واستَطالَ زمانُ فِعلِها.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وفارَقَتْها في أُمُورٍ:

الأوَّلُ: أنَّ «لمَّا» لا تَقترِنُ بأداةِ الشَّرطِ، فلا يُقالُ: «إنْ لَمَّا»، بِخلافِ «لم» نحوُ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤].

الثَّاني: أنَّ نَفيَها مُستَمِرٌّ إلى زمنِ الحالِ، فلا تَقولُ: «لمَّا يَقُمْ ثُمَّ قامَ»، بل تَقولُ: «لمَّا يَقُمْ وقد يَقومُ»، بِخلافِ مَنفيِّ «لم»، فإنَّه قد يَكونُ مُستَمِرًّا كالآيةِ السَّابقةِ، وقد يَكونُ مُنقَطِعاً نحوُ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، أي: وقد كانَ بعدَ ذلك شيئاً مَذكوراً.

الثَّالثُ: أنَّ مَنفِيَّها مُتوقَّعُ الثُّبوتِ بالنِّسبةِ إلى المستقبَلِ نحوُ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]؛ لأنَّ المعنى أنَّهم ما ذاقُوا العذابَ في الماضي، واستَمرَّ نَفيُه إلى زمنِ الحالِ، ولَكنْ ثُبوتُه مُتوقَّعٌ؛ لأنَّهم سيَذُوقونَهُ في الآخرةِ، ومِن هنا فُهِمَ مِن قولِهِ تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] أنَّ الأعرابَ المَذكورِينَ لم يَموتُوا إلَّا وقد دخَلَ الإيمانُ في قُلوبِهم، وإنَّما أفادَتْ «لَمَّا» تَوقُّعَ ثُبوتِ مَنفيِّها في المُستَقبَلِ بِخلافِ «لم»؛ لأنَّ قَولَكَ: «لم يَفعَلْ» نفيُ «فَعَلَ»، و«لَمَّا يَفعَلْ» نفيُ[1] «قد فَعَلَ».

الرَّابعُ: أنَّه يَجوزُ حذفُ مَجزومِها، وأنْ يُسكَتَ عليها دُونَ «لم»، وذلكَ نحوُ قَولِكَ: «خَرجتُ ولَمَّا» أي: ولَمَّا تَخرُجْ، ويُقالُ: «هل دخَلتَ البلدَ؟» فتَقولُ: «قارَبتُها ولَمَّا» أي: ولَمَّا أَدخُلْها، وقد جاءَ ذلك في «لم» في ضَرورةِ الشِّعرِ كقَولِهِ: [الكامل]

اِحفَظْ وَدِيعَتَكَ التي استُودِعْتَها ... يَومَ الأَعازِبِ إنْ وُصِلْتَ وإنْ لَمِ[2]

---

(١) كُتب عليه في هامِش طَبعَتين: قوله: (لأن قولك: لم يفعل... إلخ) لعلَّ هذا الكلام فيه سَقط، التقدير: لأن قَولَك: (لم يَفعل) نفيُ فِعلٍ غير مُتوقع فِعله، و(لما يَفعَل) نفيُ فِعل قد يُفعل بعدُ كما يُفهِمه سابِقه. اهـ مُصححه. قُلتُ (نسيم): هذا تَخليطٌ مَنشؤُه عدمُ فهم المسألةِ بِسبَبِ التباسِ الفِعل بالاسمِ في كلام الشارحِ، مع أنَّ المقصودَ منه ظاهرٌ بأدنى تأمُّل، فلا تَلتَفِت إليه!

(٢) **قائلُه**: إبراهيمُ بن هَرْمَة القُرَشي، وهو آخِرُ الشُّعراء الذين يُحتَجُّ بِشِعرِهم.

اللغة: (احفَظ): أمرٌ من الحِفظ. (الوَديعة): الشَّيءُ الذي يُودَعُ - أي: يُوضَع أمانةً - عند الغَيرِ. (استُودِعتَها): أُسنِد إليك حِفظُها. (يومَ الأعازب): قال في «فتح ربِّ البريَّة»: بالعَين: يومٌ مِن أيامِ العرب، ولم يُبَيِّنه أحد، =

. . . . . .

الكواكب الدرية

والخامسُ: أنَّ «لمَّا» لا يُتَلقَّى بها القَسَمُ أَصلاً، و«لم» قد يُتَلقَّى بها على الأَصَحِّ، نحوُ: «واللهِ لم يَقُمْ زَيدٌ».

والسَّادسُ: أنَّها لا تُفصَلُ عن مَجزومِها بحالٍ، و«لم» قد تُفصَلُ عنه بظَرفٍ في ضَرورةِ الشِّعرِ، كقَولِهِ: [الطويل]

فأَضحَتْ مَغانِيها قِفاراً رُسُومُها ... كأنْ لم-سِوَى أَهلٍ مِنَ الوَحشِ-تُؤْهَلِ (١)

= وقال السيوطيُّ: ويومُ الأغارب بالغين والراء: يومٌ مَعهود بينَهم. اهـ (إن وَصلتَ): بالبناء للمعلُوم، ويُروَى بالبناء لِلمَجهول، فيكون التَّقديرُ: وإن لم تُوصَل، قال العينيُّ: وهو الصوابُ.

المعنى: يقولُ: احرِصْ على الأمانةِ التي كُلِّفتَ بها في ذلك اليَوم المَعهودِ، ولا تُفرِّطْ بها؛ سواءٌ وَصلتَ أم لم تَصِل، أو سواءٌ وُصلتَ أم لم تُوصَل. «فتح ربِّ البرية» بزيادة.

الإعراب: «احفَظ»: فعلُ أمر، فاعلُه: أنتَ. «وَديعتَك»: مفعول به ومضاف إليه. «التي»: اسمٌ موصول صفتُه. «استُودِعتَها»: ماض مَبني لِلمجهول، والتاء: نائبُ الفاعل، و(ها): مَفعولٌ به ثانٍ، والجملةُ صِلة الموصولِ. «يومَ»: ظرفُ زمان مُتعلِّق بِـ(استُودِع) مُضاف، و«الأعازبِ»: مُضاف إليه. «إنْ»: شرطيَّة تَجزم فِعلَين. «وصلتَ»: ماضٍ مبني على السكون في محلِّ جزم فِعلُ الشرط، والتاء: فاعلُه، وجوابُ الشَّرط مَحذوف لِدَلالة ما قبله عليه. الواو: حرفُ عطف، «إنْ»: شرطيَّة كالسابِقة. «لم»: حرفُ جزم، ومَجزومُه مَحذوف تقديرُه: وإنْ لم تَصل، وهو شرطُ (إنْ)، والجوابُ مَحذوفٌ لِلدلالة، وتَقديرُ الكلام: إن وَصلتَ فاحفَظ وَدِيعتَك، وإن لم تَصِل فاحفَظْها؛ يُريد احفَظها على كلِّ حالٍ.

والشاهد: في قَوله: (وإن لَم)؛ حيث حُذف الفعلُ الذي دَخَلت عليه (لم) ضَرورةً، والأصلُ عدم جوازِ حَذفِه، بِخلافِ (لمَّا) فإن مَدخولَها يُحذَف في السَّعة.

(١) قائلُه: ذُو الرُّمَّة غَيلان.

اللغة: (مَغانيها): جمعُ مَغنًى وهو المنزِل والمُقامُ، وفي «دِيوان ذي الرُّمة»: (فأضحَت مَبادِيها)، قال في شَرحه: مَبادِيها: حيث تَبدُو. اهـ عيني. (قِفاراً): جمعُ قَفْر وهو الأرض الخالِيَة. (رُسومُها): آثارُها، واحدُها: رَسْمٌ، ورِواية «الدِّيوان»: (بِلادُها): جمعُ بَلْدة. (الوَحش): خِلاف الإنس. (تُؤهَل): من أَهَلَ الدارَ: نَزَلها.

المعنى: صارَت مَنازلُ الحَبيبة التي كانَت هي تَسكُنُ فيها خاليةً قَفراً آثارُها من السُّكان، وكأنَّها لم تكُن ذاتَ أهلٍ فيما مَضى ولم يَسكُن بِها أحدٌ سِوى الوَحش.

الإعراب: «فأضحَت»: (أضحَى): فعل ماضٍ ناقص، والتاء: لِلتأنيث. «مَغانِيها»: اسمُ (أضحَى)، و(ها): مُضاف إليه. «قِفاراً»: خبرُها مَنصوب. «رُسومُها»: فاعلُ (قِفاراً) لا بَدلٌ مِن (مَغانيها) خِلافاً للعَيني. «كأنْ»: مُخفَّفة من (كأنَّ) التي لِلتَّشبيه، واسمُها ضميرُ الشأن. «لم»: حرفُ جَزم. «سِوَى»: ظرفُ مكان مُتعلِّق بـ(تُؤهل) =

. . . . . .

الكواكب الدرية

والسَّابعُ: أنَّه لا يَجوزُ رفعُ الفعلِ بعدَها بِخلافِ «لم»، فقد جاءَ رفعُ الفعلِ بعدَها في لغةٍ، كقَولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

لَـولَا فَـوارِسُ مِـنْ نُـعْـمٍ وأُسـرَتُـهُـم يَومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بِالجارِ(١)

= فَصل بين (لم) ومَجزُومها، ويَجوز أن يكونَ مَنصوباً على الاستِثناء، وهو في الحالَين مُضافٌ. «أهلٍ»: مُضاف إليه. «مِن الوحشِ»: متعلِّق بمحذوف صفة لـ(أهلٍ). «تُؤهَلِ»: مَجزوم بـ(لم) وحُرِّك للوزن، وفيه ضميرٌ نائبُ فاعلِه يَعودُ على المغاني، و(لم تُؤهَل) في محل رفع خبر (كأنْ)، والتقديرُ: كأنَّه لم تُؤهَل الدارُ سِوَى أهلٍ مِن الوَحش، وجملةُ (كأن لم..) خبرٌ بعد خبر لـ(أضحَت).

والشاهد فيه: الفصلُ بينَ (لم) ومَجزُومها وهو (تُؤهَل) بالظَّرفِ ضَرُورةً، وهو من الأُمور التي تُفارِق فيها (لم) (لَمَّا) أُختَها، فإنه لا يَجوز الفصلُ في الثانيةِ بحالٍ.

(١) البيتُ: لا يُعرَف قائلُه.

اللغة: (فَوارس): جمعُ فارِس على غير قِياس. (نُعم): اسم امرَأة، قال البَغداديُّ: وهو تَحريف، والصواب: (مِن ذُهلٍ)، وهو اسمٌ لِقَبِيلَتَين كِلتاهُما من رَبيعةَ. ويُروى: (مِن جَرْم)، وهي قَبيلةٌ أيضاً. (وأُسرَتُهم): أُسرَةُ الرَّجل: رَهْطُه؛ لأنه يَقوَى بهم. و(الصُّلَيفاء): مُصغَّر صَلفاء وهي الأَرض الصَّلبة، و(يَوم الصَّلفاء): يومٌ مِن أيَّام العرب لهوازنَ لكنَّ الشاعر صَغَّرَه. قاله البغداديُّ، وقال أيضاً: (الجارُ) لَه مَعانٍ: منها المُجاوِرُ في السكن، ومنها المُستَجِير وهو الذي يَطلُبُ الأمانَ، ومِنها الحَلِيف، وأحدُ هَذه الثلاثة هو المُناسبُ، وعليه ففِيه حذفُ مُضاف، أي: لم يُوفُونَ بِذِمَّة الجار.

المعنى: يقول: لولَا وُجودُ رِجال شُجْعانٍ مِن قَبيلة نُعم، ولولا وُجودُ جَماعةٍ مِنهم في يَوم الصُّلَيفاءِ، لَما حافَظوا على حُرمةِ الجِوار، ولَكانوا انتَهَكُوها. «فتح القَريب المُجيب».

الإعراب: «لولا»: حرفُ امتِناع لِوُجود. «فوارسُ»: مُبتدأ مرفوع. «مِن نُعم»: جار ومجرور مُتعلِّق بِمَحذوف صفة (فوارسُ). «وأُسرَتُهم» بالرفعِ: عطفٌ على (فَوارس)، والهاء: مُضاف إليه، والميمُ: علامةُ جَمع الذُّكور. «يومَ»: ظرف زمان مَنصوب مُتعلِّق بالخَبرِ المَحذوف، وهو مُضاف. و«الصُّليفاءِ»: مُضاف إليه. «لم»: حرفٌ جازِم أُهمِل هُنا حملاً له على (ما) النافِيَة. «يُوفُون»: فعل مضارع مرفوع بِثُبوت النون، والواو: فاعلُه. «بالجار»: مُتعلِّق بالفعل قبلَه. وجُملةُ (لم يُوفون بالجار) جواب (لَولا) لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد: في قَولِه: (لم يُوفُون)؛ حيث رُفع الفعل بعد (لم) على لُغة، وهذا مِمَّا خالفَت فيه (لم) أختَها (لَمَّا)؛ إذ لا يَجوز الرفع بعد (لَمَّا).

نَحوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣]، و«أَلَمْ» نَحوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]،

الكواكب الدرية

(نَحوُ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾)، وإعرابُه: ﴿لَمَّا﴾: حرفُ نفيٍ وجزمٍ، ﴿يَقْضِ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ﴿لَمَّا﴾، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿مَآ﴾: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى «الذي» في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «أَمَرَ»: فعلٌ ماضٍ، والهاءُ: ضَميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ ﴿أَمَرَهُۥ﴾ مِن الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ صِلةُ المَوصولِ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، والعائدُ مَحذوفٌ كما قالَ أبو البَقاء والكَرخيُّ وغيرُهما، والتَّقديرُ: كلَّا لمَّا يَقضِ ما أَمَرَهُ به رَبُّهُ، وهو مُشكِلٌ مِن حيثُ إنَّ العائدَ المَجرورَ لا يُحذَفُ إلَّا إذا جُرَّ بما جُرَّ به المَوصولُ نحوُ: «مررتُ بمَن مررتَ»، أي: به، ثمَّ رأيتُ السُّجاعيَّ أشارَ لِلجَوابِ بقَولِهِ: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ أي: لم يَفعَلِ الذي أَمَرَهُ بِه رَبُّهُ، فـ«ما»: مَوصولٌ، والعائدُ مَحذوفٌ، فيُقَدَّرُ مُتَّصِلاً؛ لأنَّ «أَمَرَ» يَتَعَدَّى بِنَفسِهِ، ولا يُقالُ: يَلزمُ عليه اتِّصالُ الضَّميرِ مع اتِّحادِ الرُّتبةِ وهو مَمنوعٌ؛ لأنَّ محلَّ المنعِ في المَلفوظِ بهِ، لا المُقدَّرِ؛ لزَوالِ القُبحِ اللَّفظيِّ، أو يُقدَّرُ مُنفَصِلاً، ولا يُقالُ: إنَّ العائدَ المنفصِلَ مُمتنِعٌ حَذفُهُ؛ لأنَّ محلَّه إذا حَصَلَ اللَّبسُ، ولا لبسَ هنا. أفادَهُ الشَّنوانيُّ. اهـ[1]

قُلتُ: فإذا قَدَّرناهُ مُنفَصِلاً كانَ التَّقديرُ: ما أَمرَهُ إيَّاهُ رَبُّهُ، وإذا قَدَّرناهُ مُتَّصِلاً كانَ التَّقديرُ: ما أَمَرَهُهُ بهاءَينِ: الأُولى: عائدةٌ إلى الإنسانِ، والثَّانيةُ: عائدةٌ على «ما» المَوصولةِ، وإذا قُلنا بما قَدَّرهُ أبو البَقاء وغيرُه فالباءُ زائدةٌ، ولِكَونِها زائدةً لم نَنْظُرْ حينئذٍ لِكَونِ المَوصولِ لم يُجَرَّ بما جُرَّ به العائدُ المَحذوفُ؛ لأنَّ الحرفَ الزَّائدَ كالمَعدُومِ.

(و«أَلَمْ»)، والجازمُ إنَّما هو «لم»، والهمزةُ إنَّما دَخَلَتْ لِتُفيدَ التَّقريرَ، فلا مَدخلَ لها في العملِ، (نَحوُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾) أي: ألم نَفْسَحْهُ بِالنُّبوَّةِ، حتَّى وَسِعَ مُناجاةَ الحقِّ، ودَعوةَ الخَلْقِ؟ وألم نُوَسِّعْهُ بما أَوْدعناهُ مِن الحِكَمِ بعدَ شَقِّ جِبريلَ له مَرَّاتٍ؟ **وإعرابُه**: ﴿أَلَمْ﴾: حرفُ تَقريرٍ وجَزمٍ، أي: شَرَحْنا لكَ، ولِذا عَطفَ عليه الماضي، وهو ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢]؛ لأنَّ الاستفهامَ التَّقريريَّ إذا دَخلَ على منفيٍّ قَرَّرَهُ، فصارَ المعنى:

(١) «حاشية السجاعي على شَرح القَطر» بتحقيقي (ص١٩٨).

و«أَلَمَّا» كقَولِهِ:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا وقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ؟

الكواكب الدرية

قد شَرَحْنا، ﴿نَشْرَحْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لم»، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، وأمَّا قِراءةُ: ﴿أَلَرْ نَشْرَحَ﴾ بفتحِ الحاءِ[1]، فتَقولُ فيها: «نَشْرَحَ»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفَتحِ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الخَفيفةِ المَحذوفةِ المُجْتَزَإِ عنها بالفتحةِ كما قالَهُ ابنُ مالكٍ[2]، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ، ﴿لَكَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿نَشْرَحْ﴾، «صَدْرَ»: مَفعولٌ به، والكافُ: مُضافٌ إليه.

(و«أَلَمَّا»)، وأصلُها: «لَمَّا» قُرِنَتْ بها همزةُ الاستِفهامِ التَّقريريِّ كما في «ألَم»، (كقَولِهِ:

على حِينَ عاتَبْتُ المَشِيبَ علَى الصِّبَا وقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ؟)

قاله النَّابغةُ الذُّبْيانيُّ مِن قَصيدةٍ مِن الطَّويلِ.

اللُّغةُ: قولُهُ: «عاتَبتُ» يُروى بعَينٍ مُهملةٍ بعدَها ألفٌ، وبعدَ الألفِ تاءٌ مُثنَّاةٌ مِن فوقُ، وبعدَها مُوحَّدةٌ ساكنةٌ مِن العِتَابِ، أي: لُمْتُ، ويُروى: «عايَنتُ» بياءٍ تَحتيَّةٍ بعدَ العَينِ بعدَها نونٌ ساكنةٌ مِن العِيانِ بمعنى الرُّؤيةِ، أي: شاهَدتُ. و«المَشيبُ» و«الشَّيبُ» بمعنًى واحدٍ، ضدُّ الشَّبابِ، و«الصِّبا» بكسرِ الصَّادِ المهمَلةِ: الميلُ إلى الجَهلِ، ويُقالُ: صَبا يَصْبُو صِباً وصَبْوةً، و«الصَّحوُ»: الإفاقةُ مِن السُّكرِ، و«الوازِعُ»: المانعُ.

الإعرابُ: «على»: حرفُ جرٍّ، «حينَ»: مَجرورٌ بـ«على» مبنيٌّ على الفَتحِ على الأرجَحِ؛ لِكونِهِ مُضافاً إلى مبنيٍّ أصالةً، وهو «عاتبتُ»، ويُروى: «على حينِ» بالخفضِ على الإعرابِ، قالَهُ الأزهَريُّ وغيرُه[3]، قال العَينيُّ: و«على» الأوَّلُ هي ظرفٌ كما في قَولِهِ تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]، أي: وقتَ غَفلةٍ، والمعنى: في وقتِ عاتَبتُ، و«على» الثَّاني لِلتَّعليلِ، أي: لأجلِ الصِّبا، كما في ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، «عاتَبتُ»:

---

(١) وهي قراءةُ أبي جعفرٍ المنصور.

(٢) أي: بعدَ أن ردَّ قولَ مَن قال: إنَّ النصبَ بـ(لم) لغةٌ لِبَعض العرب مُغترًّا بهَذه القراءة.

(٣) والجار والمجرور على الوجهَين مُتعلق بـ(كَفكفتُ) في قولِهِ في البيت قبلَه:

فكَفكَفتُ مِنِّي عَبرةً فرَدَدْتُها على النَّحرِ مِنها مُستَهَلٌّ ودامِعُ

ولامُ الأَمْرِ والدُّعاءِ، .....

الكواكب الدرية

فعلٌ وفاعلٌ، و«المَشيبَ»: مَفعولٌ به[١]، «على الصِّبا»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، «وقُلتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «ألمَّا»: حرفُ تَقريرٍ وجزمٍ، «أَصْحُ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«ألمَّا»، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الواوُ[٢]، وقولُهُ: «والشَّيبُ»: الواوُ: واوُ الحالِ، «الشَّيبُ»: مُبتدأٌ، «وازعُ»: خبرٌ[٣].

والمعنى: أنَّ الشَّاعرَ المَذكورَ بَكى لأجلِ صَبوتِهِ، ومَيلِهِ إلى محبوبِهِ، ثمّ رجعَ على نفسِهِ بِالملامَةِ على الانهِماكِ في سُكرِ الصَّبوةِ، ووَبَّخَها على عَدمِ الصَّحوِ منه، مع وُجودِ المانعِ عن التَّلبُّسِ بِذلكَ، وهو الشَّيبُ الذي لا يَليقُ بصاحبِهِ التَّلطُّخُ بِأدناسِ الشَّهواتِ؛ لأنَّ البياضَ قليلُ الحَملِ للدَّنسِ. قالَهُ الدَّماميني.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «ألمَّا»؛ حيثُ عَمِلَتِ الجزمَ في «أَصحُ».

(ولامُ الأَمرِ)، وهي التي يُطلَبُ بها الفِعلُ، (و) مِثلُها: لامُ (الدُّعاءِ)، وهيَ في الحقيقةِ: لامُ الأمرِ، ولكنْ سُمِّيتْ بِذلك تَأدُّباً؛ بناءً على الرَّاجحِ في الأُصولِ من أنَّه لا يُشترَطُ في الأمرِ والنَّهيِ عُلوٌّ ولا استِعلاءٌ[٤]، وقيلَ: إنَّه يُشترَطُ فِيهما ذلكَ، وعليه فإنْ كانَ الطَّلبُ بهما ممَّن هو دونَكَ[٥] فهو أمرٌ، نحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢]، وإنْ كانَ الطَّلبُ بهما ممَّن هو فَوقَكَ فهو دعاءٌ، نحوُ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٥٨٦]، وإنْ كانَ الطَّلبُ بهما ممَّن هو نَظيرُك، فهو التِماسٌ، كقَولِكَ لمَن لا تَتعيَّنُ عليه طاعتُكَ: «لِتُعْنَ بِحاجَتي»، «لا تَفعَلْ كذَا».

---

(١) وجملةُ (عاتبتُ المشيبَ) في محل جَر بالإضافة.

(٢) وفاعلُه ضمير مُستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. وجملة (ألمَّا أصحُ) في محلِّ نصب مَقُول القول.

(٣) والجملةُ الاسمية في محلِّ نَصبٍ حال من فاعل (أصحُ).

(٤) الفرقُ بين الاستعلاء والعُلوِّ واضحٌ؛ فالعُلوُّ أن يكونَ الآمرُ في نَفسه أعلى درجةً، والاستِعلاءُ أن يَجعلَ نفسَه عالياً بِكِبرياء أو غيره، وقد لا يكونُ في نَفس الأمر كذَلك. قاله السبكي في «الإبهاج».

(٥) أي: كان الطلبُ منك لِمَن هو دُونَك.

نَحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، .....

الكواكب الدرية

(نَحوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾)، هذا مثالُ لامِ الأمرِ، **وإعرابُه**: اللَّامُ: لامُ الأمرِ، «يُنفِقْ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بلامِ الأمرِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، ﴿ذُو﴾: فاعلٌ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و﴿سَعَةٍ﴾: مُضافٌ إليه.

(﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾)، هذا مِثالُ لامِ الدُّعاءِ، **وإعرابُه**: اللَّامُ: لامُ الدُّعاءِ، «يَقْضِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بلامِ الدُّعاءِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، ﴿عَلَيْنَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، «ربُّ»: فاعلٌ، وهو مُضافٌ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

وقد استُفِيدَ مِن المثالَينِ أنَّ لامَ الطَّلبِ محرَّكةٌ بالكسرِ؛ تَشبيهاً لها بلامِ الجرِّ، وسُلَيمٌ تَفتَحُها، وإسكانُها بعدَ الواوِ والفاءِ العاطِفتَينِ أكثرُ مِن تَحريكِها، نحوُ: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقد تُسَكَّنُ بعدَ «ثُمَّ» نحوُ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩] في قِراءةِ الكوفِيِّينَ وقالُونَ[١]، وفي ذلكَ ردٌّ على مَن قالَ: إنَّه خاصٌّ بِالشِّعرِ، قالَ الفاكهيُّ: وتَدخلُ - يعني: لامَ الطَّلبِ - على فعلِ الغائبِ والمتكلِّمِ والمخاطَبِ المجهولِ دُونَ المَعلومِ؛ استِغناءً عنه بـ«افْعَلْ». اهـ[٢]، وقالَ غيرُه[٣]: وإذا كانَ مَرفوعُ فعلِ الطَّلبِ فاعلاً مخاطَباً، استُغنِيَ عن الكلامِ بصيغةِ «افْعَلْ» غالباً نحوُ: «قُمْ، واقعُدْ»، وتَجِبُ اللَّامُ إنِ انتفَتِ الفاعليَّةُ نحوُ: «لِتُعْنَ بِحاجَتي»، ودُخولُ اللَّامِ على فعلِ المتكلِّمِ قَليلٌ سَواءٌ أكانَ المتكلِّمُ مُفرَداً كقَولِهِ ﷺ: «**قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ**»[٤]، أو مَعه غيرُه كقَولِهِ تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وأقَلُّ منه دُخولُها في فعلِ الفاعلِ المخاطَبِ كقِراءةِ جماعةٍ[٥]: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، وقَولِهِ ﷺ:

---

(١) الكوفيُّون: عاصم وحمزةُ والكسائيُّ، وقالُون: أحدُ راويَي نافع. وقرأ بالتَّسكين أيضاً البَزِّي عن ابن كثير.

(٢) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٦٣).

(٣) انظر: «مُغني اللبيب».

(٤) جزءٌ من حديث أخرجه البُخاري (٣٨٠) عن أنسِ بن مالك ﷺ، وأخرجَه مسلم أيضاً (١٤٩٩) بلفظ: (فأُصلِّيَ).

(٥) سَمى منهم الخَطيبُ في «مُعجَم القراءات» (٣/ ٥٧٣-٥٧٤) نحواً من ثلاثين، منهم رُوَيس راوي يَعقوب الحَضرمي من العشرة.

. . . . . .

الكواكب الدرية

«لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»[(١)]، قال الدَّمامِينيُّ: ولا يَنقاسُ عندَ البَصريِّينَ، وعبارةُ ابنِ عَنقاءَ: وشَذَّ دُخولُها في أمرِ المخاطَبِ المَعلومِ نحوُ: [الخفيف]

ولْـتَـقُـمْ أَنـتَ يـا ابْـنَ خَـيـرِ قُـرَيْـشٍ ... ولْـتُـقَـضِّ حَـوائِـجَ الـمُـسْـلِـمِـيـنَـا[(٢)]

وقُرِئَ به شُذوذاً. اهـ

وقد تُحذَفُ اللَّامُ ويَبقى عَملُها، وذلكَ في ضَرورةِ الشِّعرِ، كقَولِهِ: [الطويل]

---

(١) الحديثُ مُتداوَلٌ في كُتب النَّحو، وقد ذَكر غيرُ واحدٍ أنه ﷺ قال ذلك في بَعض مَغازِيه، وخرَّجه بَعضُهم من «مُسلِم» وغَيرِه، وليس بِصَحيح؛ فإن لفظَ الشاهدِ ليس في شيءٍ مِن كُتُب الحديث المعرُوفة، قال البَغدادِيُّ: لم أرَهُ إلَّا في كتاب «الإنصاف» لابنِ الأنباريِّ. اهـ قلتُ: ذكَره قبلَه الزَّجاجي في «اللامات» (ص٩٣)، وابن بابَشاذ في «شَرح المقدمة المُحسِبة» (١/ ٢٤٤). وأقرَبُ شيءٍ له ما روَى التِّرمذي: (٣٥١٦) بنَحوِه من حديثِ مُعاذِ بن جبل وهو: «كما أنتُم على مَصافِّكُم».
ويُغني عن حديثِ البابِ في الاستِشهاد حديثُ جابِر رضي الله عنه في «صَحيح مُسلم» قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يَرمِي على راحِلَتِه يومَ النَّحر ويقُول: «لِتَأْخُذُوا مَناسِكَكُم؛ فإنِّي لا أدري لَعلِّي لا أَحُجُّ بعد حَجَّتِي هَذه».

(٢) كُتب عليه في هامِش نُسخة: لام الأمر تُحرَّك وتُشبَع الضاد لِيتَّزن البيت. اهـ مُصحِّحه. أقول (نسيم): رأيتُ مثلَ هذا الكلام عند البغداديِّ في «شرح أبياتِ المغني» وغيرِه، وهو مَبنيٌّ على أنَّ قَولَه: (ولِتَقض) مِن (قَضَى) الثلاثيِّ، وهذا غيرُ مُتعَيِّن، ولَعلَّ الرِّواية بِالتَّشديد من (قَضَّى)، ومِمَّا يُؤيِّده أنَّه قد رُوي أيضاً: (فتُقَضَّى حَوَائجُ)، كما رُوِي: (كيْ لِتُقضَى حوائجُ) ولا إشكالَ في هذه الأخيرة.
والبيتُ: أورَدَهُ الكوفيُّون، ولا يُعلَم قائلُه ولا تتمَّتُه.
الإعراب: «لِتَقُم»: اللام: لامُ الأمر، (تَقُم): فعلٌ مُضارع مجزوم باللام؛ وفاعلُه: (أنتَ) مستترٌ وجوباً، و«أنتَ» المذكورُ: توكيدٌ له في محلِّ رفعٍ. «يا»: حرفُ نداء. «ابنَ»: مُنادى مُضاف مَنصوب. «خيرِ»: مُضاف إليه مجرُور، وهو مُضاف، و«قُريشٍ»: مُضاف إليه. والجملةُ النِّدائيَّة مُعترِضة بين الجملتَين المتعاطِفَتَين. الواو: حرفُ عطف، «لتقضِّ»: اللام: لامُ الأمر أيضاً، (تُقضِّ): مُضارع مجزومٌ بها وعلامةُ جَزمِه حذفُ الياء، والياءُ الثابتةُ على روايةِ: (ولِتقضي) إشباعٌ لِلكَسرة كما تقدَّم، والفاعل: أنتَ. «حوائجَ»: مفعولٌ به مَنصوب مُضاف، وهي جمعُ (حاجةٍ) على غيرِ قياس، و«المُسلِمينا»: مُضاف إليه مَجرور بالياء، والألف: لِلإطلاق.
والشاهد فيه: دُخولُ اللامِ في أمرِ المخاطَب المعلوم شُذوذاً، وذلك قولُه: (ولْتَقُم)، والقياسُ: قُم. ومِثلُه: (ولْتُقَضِّ) في العَجُز على هذه الرِّوايةِ.

و«لا» في النَّهْيِ وفي الدُّعاءِ، نَحوُ: ﴿لَا تَحۡزَنۡ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]،

الكواكب الدرية

ولا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقائِي ومُدَّتِي ولَكِنْ يَكُنْ لِلخَيرِ مِنكَ نَصِيبُ[1]

وقاسَهُ ابنُ مالكٍ بعدَ القَولِ، وجَعلَ منه قولَهُ تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] أي: لِيُقيمُوا، وقالَ غيرُه: إنَّ ﴿يُقِيمُواْ﴾ مَجزومٌ في جوابِ الطَّلبِ، وهو: ﴿قُل﴾[2]، قالَ العِصاميُّ: ولا تُفْصَلُ لامُ الطَّلبِ عن مَعمُولِها بمَعمولِهِ، ولا بغَيرِهِ.

(و«لا») المُستَعمَلةُ (في النَّهيِ)، وهي التي يُطلَبُ بها تركُ الفِعلِ، (و) مِثلُها: «لا» المستعمَلةُ في (الدُّعاءِ)، وهي «لا» النَّاهيةُ في الحَقيقةِ، وإنَّما سُمِّيتْ دُعائيَّةً تأدُّباً كما تَقدَّمَ في لامِ الأمرِ، (نَحوُ: ﴿لَا تَحۡزَنۡ﴾)، هذا مثالُ «لا» في النَّهيِ، **وإعرابُه**: ﴿لَا﴾: ناهيةٌ، ﴿تَحۡزَنۡ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ﴿لَا﴾ النَّاهيةِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وفاعلُهُ مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، (﴿لَا تُؤَاخِذۡنَآ﴾)، هذا مِثالُ «لا» في الدُّعاءِ، **وإعرابُه**: ﴿لَا﴾: دُعائيَّةٌ، «تُؤاخِذْ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بـ«لا» الدُّعائيَّةِ، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ.

واحترزَ بـ«لا» النَّاهيةِ والدُّعائيَّةِ عن «لا» النَّافيةِ، فإنَّها لا تَجْزِمُ؛ إذ لا طَلَبَ فيها،

---

(١) لم يُسمَّ قائلُه.

اللغة: (تَستَطِل): تَستبطِئ. (بَقائي): دَوامي. (مُدَّتي): حَياتي وطُولَ عُمرِي.

المعنى: فلا تَستبطِئ وُجُودي ودَوامي في هَذه الدنيا وحَياتي فيها، فلا بُدَّ مِن الموت، ولكنِ استَدرِك ما فاتَك منها، ولْيَكُن لك قِسطٌ وافِر مِن فِعل الخير، قال العَيني: يُخاطِب الشاعرُ ابنَه لمَّا تَمنَّى مَوتَه. اهـ «فتح القَريب المُجيب».

الإعراب: «لا»: ناهِيَة جازمة. «تَستَطِل»: مضارع مجزوم بها، وفاعِلُه: أنتَ. «مِني»: متعلِّق بالفعل قبلَه. «بَقائي»: مَفعولٌ بِه والياءُ: مضافٌ إليه. «ومُدَّتي»: عاطف ومعطوفٌ على ما قبلَه، والياءُ: مضافٌ إليه أيضاً. «ولكن»: الواو: عاطفةٌ، (لَكن): حرفُ استِدراك مُهمَل. «يَكُن»: مُضارعُ (كان) الناقِصَة مجزوم بلام أمرٍ محذوفة، والأصلُ: لِيَكُن. «لِلخير»: جارٌّ ومجرور متعلِّق بخبر (يَكن). «منكَ»: في موضع النَّصب على الحال من (نَصيب) أو مِن ضَميرِه في الاستِقرار المحذوف. «نَصيبُ»: اسمُ (يَكُن) مؤخَّر مَرفوع.

والشاهد: حذفُ اللام وبقاءُ عملِها في قَولِه: (يَكُن)؛ إذ أصلُه: لِيَكُن، وهو ضَرورةٌ.

(٢) أي: والشرطُ لا يَلزمُ أن يكونَ عِلَّة تامةً لِلجزاء، بل يَكفي في ذلك تَوقُّف الجزاء عليه، وإن كان مُتوقِّفاً على شيء آخَر.

. . . . . .

الكواكب الدرية

بِخلافِ «لا» النَّاهيةِ فإنَّها نَقِيضةُ لامِ الأمرِ، أو نَظيرتُها، والشَّيءُ يُحمَلُ على نَقيضِهِ ونَظيرِهِ، قالَ التَّفتازانيُّ: وقد يُجزَمُ بـ«لا» النَّافيةِ إنْ صحَّ معها[١] «كيْ»، كـ«جِئتُه لا يَكُنْ له عليَّ حُجَّةٌ»، ويُمكِنُ تَخريجُهُ على حَذفِ الشَّرطِ وأداتِهِ، أي: إنْ أَجِئْهُ لا يَكُنْ له عليَّ حُجَّةٌ[٢].

وتُستَعمَلُ «لا» في نَهيِ الغائبِ والمخاطَبِ كثيراً، ولا تَصحَبُ فِعلَ المتكلِّمِ؛ لأنَّ المتكلِّمَ لا يَنهى نفسَهُ إلَّا على سَبيلِ المجازِ، وتَنزِيلِها مَنزلةَ الأجنَبيِّ، وعلى هذا يُحمَلُ ما وردَ مِن ذلكَ كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

إذا ما خَرَجْنا مِن دِمَشْقَ فلا نَعُدْ ... بِها أَبَداً ما دامَ فِيها الجُراضِمُ[٣]

بضمِّ الجيمِ: الأَكُولُ الواسِعُ البَطنِ. وفَصْلُها مِن مَعمُولِها ضَرُورةٌ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

. . . . . ولا ـ ذا حَقِّ قَومِكَ ـ تَظلِمِ[٤]

---

(١) أي: قبلَها.

(٢) وقال الرضيُّ: ولا مَنْعَ مِن أن يُجعَلَ (لا) في مِثلِه لِلنَّهي.

(٣) نسَبه ابن الشَّجريِّ وغيرُه إلى الفرَزدق، وقيل: هو لِلوَليد بن عُقبة يُعرِّض بِمُعاويةَ.
وروايةُ البَيت في الأصل: (فلا نعُد بها) كما أثبَتناه، وهَكذا أنشَده ابنُ مالك في «شَرح الكافية» وابنُه في «شَرح التَّسهيل» وغيرُهما، والظاهرُ أنَّ الباء حينئذٍ ظرفيَّة، والذي في «المغني» وغيرِه: (فلا نَعُد لها) قال العَينيُّ: أي: لِدِمشقَ، يُقال: عاد إليه: إذا رَجَع، وعادَ له بعد ما كان أعرَضَ عنهُ. اهـ
الإعراب: «إذَا»: ظرفٌ مُستقبَلٌ خافِض لِشَرطه مَنصوبٌ بِجَوابه. «ما»: زائدة. «خرَجنا»: فعلٌ وفاعل، والجملةُ في محلِّ جرٍّ بإضافة (إذَا) إليها. «مِن دِمَشقَ»: جارٌّ ومَجرورٌ بالفتحةِ لِلعَلَمية والعُجمة متعلِّقٌ بـ(خرَجنا). «فلا»: الفاء: واقعةٌ في جوابِ (إذَا)، (لا): ناهيَة جازمةٌ. «نَعُد»: مُضارع مجزوم بـ(لا)، والفاعِل: نحنُ، والجُملةُ لا محلَّ لها جوابُ (إذَا). «بها»: مُتعلِّق بـ(نَعُد). «أبداً»: ظرفُ زمان مُتعلِّق به أيضاً. «ما»: مصدريَّة ظرفيَّة. «دامَ»: فعلٌ ماضٍ ناقص. «فيها»: مُتعلِّق بمحذوف خبر (دامَ). «الجُراضِمُ»: اسمُ (دامَ) مُؤخر، و(ما دام) في تأويل مَصدرٍ في موضِعِ نَصب على الظرفيَّة الزمانية مُتعلِّق بـ(نَعُد) أيضاً، وتقديرُ الكلام: فلا نَعُد إليها مُدَّةَ دَوامِ الجُراضِمِ فيها.
والشاهد: في قولِه: (فلا نَعُد)؛ فإنَّ (لا) ناهيةٌ جزَمَت قَولَه: (نَعُد) وهو لِلمُتكلِّم مع غَيره، وهذا قَليل.

(٤) أوَّلُه:

وقالُوا: أخانَا لا تَخَشَّعْ لِظالِمٍ ... عَزيزٍ . . . . . =

والطَّلَبُ إذا سَقَطَتِ الفاءُ مِنَ المُضارِعِ بَعْدَهُ وقُصِدَ بِهِ الجَزاءُ، نَحوُ: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، .....

الكواكب الدرية

أي: ولا تَظلِمْ حَقَّ قَومِكَ[١].

(والطَّلَبُ)، فإنَّه يَجزِمُ المُضارعَ على قولٍ ضَعيفٍ (إذَا سَقَطَتِ الفاءُ مِن المُضارِعِ) الواقعِ (بَعْدَهُ) أي: بعدَ الطَّلبِ المَحضِ، (وقُصِدَ بِهِ) أي: بِالفعلِ الذي سَقَطَتْ منه الفاءُ (الجَزاءُ) لِلطَّلبِ السَّابقِ عليه، أي: قُدِّرَ مُسبَّباً عنه كما أنَّ جزاءَ الشَّرطِ مُسبَّبٌ عن الشَّرطِ، (نَحوُ: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾)، وإعرابُه: ﴿تَعَالَوْا﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ:

= ولَم أرَ أحداً ممَّن استَشهدَ به من النُّحاةِ أو تكلَّم عليه من شُرَّاح الشَّواهد نَسبَه إلى قائلِه، وفي «حَماسة البُحتريِّ» أنه لِلمُخبَّل السَّعديِّ، وروايتُه: (لا تَضعضَعْ لِظالِم)، وأنشَد بيتاً بعدَه وهو قولُه:

رَأَوا أنَّني لا حَقَّهُم أنا ظالِمٌ ولا ناصِري إن جاوَزُوا الحَقَّ مُسلِمِي

اللغة: (تخشَّع): أصلُه: تتخشَّع بتاءَين، أي: لا تتَذلَّل ولا تَخضَع، ومثلُه في الحذف وفي المعنى (تَضعضَع)، وفي الحديثِ: «ومَن دَخل على غَنيٍّ فتَضعضَعَ له ذَهب ثُلُثَا دِينِه». و(الظُّلم): أصلُه: وَضعُ الشيء في غيرِ محلِّه، واستَعمَلُوه كما هنا في التعدِّي على الحُقوق لأنه مِن شُعَبِه. (عزيزٍ): من العِزَّة وهي القُوَّة والمَنَعة. (ذَا): بمعنى صاحب، وعليه فما بعدَه مجرور بالإضافة، وجعَلَه بعضُهم اسمَ إشارة مفعولاً لـ(تَظلِم)، فما بعدَه منصوبٌ على نَزع الخافض، وهو بعيد جدًّا، وقيل: (ذَا) إشارةٌ منادًى بحرفٍ محذوف نظيرَ (أخانَا) في صَدر البيتِ، و(حقَّ) مفعولُ (تَظلِم)، وهذا وإن كان جائزاً يُبعِدُه تفسيرُ ابنِ مالك وغيرِه؛ إذ لو أُريد ذلك لقالُوا في التَّقدير: ولا تَظلِم يا هذا حقَّ قَومِك، وأنَّ (تَظلم) لا يتسلَّط على (الحَق) إلا على ضربٍ من التأويل كالتَّضمين. وعلى كلٍّ فالبيتُ مُفتَقِرٌ للروايةِ الصَّحيحةِ حتى يُجزَمَ فيه بالقول الفَصل.

ومعنى البيتِ: ظاهرٌ، وما أنشَده الشارحُ هو كالعِلَّة لِما قبلَه، أي: لا تَظلِم قَوْمَك في حُقوقِهم؛ لئلَّا يَنفرُوا منك فيَتسلَّط عليك عَدوُّك إذا بَقِيتَ مُنفرِداً.

الإعراب: «وقالُوا»: فِعلٌ وفاعِلٌ. «أخانَا»: مُنادًى حُذف مِنه حرفُ النِّداء مَنصوب لأنه مُضاف، و(نا): مضاف إليه. «لا»: ناهِيَة جازمة. «تَخشَّع»: مضارعٌ مجزوم بها، والفاعل: أنتَ. «لِظالم»: مُتعلِّق به. «عزيزٍ»: نعتٌ لـ(ظالمٍ). الواو: عاطفةٌ للجُمَل، و«لا»: ناهِيَة، «ذَا»: مفعولُ (تَظلِم) مُقدَّم مُضاف، «حقَّ»: مُضافٌ إليه مضافٌ. «قَومِك»: كالذي قبلَه والكاف: مُضاف إليه. «تَظلِم»: مُضارع مجزومٌ بـ(لا) الناهية حُرِّك بالكسر لِلوَزن، وفاعلُه: أنتَ. وجملةُ (أخانا لا تخشَّع... إلخ البيت) في محلِّ نصب مَقول القول.

والشاهد: في فصلِ (لا) الناهِيَة عن مَدخولِها ضرورةً.

(١) الصوابُ: ولا تَظلِم ذَا حقِّ قَومِك، كما في «شَرح التَّسهيل» (٤/ ٦٣) وغيرِه، اللهمَّ إلا أن يكونَ الشارحُ تَعمَّد إسقاط (ذا) إشارةً إلى أنها إشاريَّة لا مفعولُ (تَظلِم) كما نبَّهنا عليه قريباً.

. . . . . .

الكواكب الدرية

ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿أَتْلُ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ بجوابِ الطَّلبِ، وعلامةُ جزمِهِ حَذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الواوُ، وإنَّما جُزِمَ ﴿أَتْلُ﴾ لأنَّه فعلٌ مُضارعٌ تَقدَّمهُ طَلبٌ، وهو ﴿تَعَالَوْا﴾، وقُصِدَ به الجزاءُ، وهو كونُ التِّلاوةِ مُسبَّبَةً عن إتيانِهم، فجُزِمَ بالطَّلبِ كما قالهُ الخَليلُ وسِيبَويهِ والفارسيُّ والسِّيرافيُّ ومَن تَبِعَهم؛ لِتَضمُّنِهِ معنى حرفِ الشَّرطِ[1]؛ لأنَّ التَّقديرَ في المثالِ المَذكورِ: إنْ تأتُوني أَتلُ علَيكُم، وقيلَ: لِنِيابتِهِ مَنابَ الجازمِ.

ومَذهبُ الجُمهورِ أنَّ الجزمَ بأداةِ شَرطٍ مُقدَّرةٍ هي وفِعلُ الشَّرطِ، دَلَّ على ذلكَ الطَّلبُ المَذكورُ، والتَّقديرُ: تعالَوا فإنْ تَأتُوني أَتلُ علَيكُم، قالَ الفاكهيُّ وابنُ عَنقاء: وهذا هو الأصَحُّ، وقالَ الأزهَريُّ: هو الأرجَحُ؛ لأنَّ الحذفَ والتَّضمينَ وإنِ اشترَكَا في كونِهما خلافَ الأصلِ، لكنْ في التَّضمِينِ - أي: الذي يَقولُه سِيبَويهِ والخَليلُ وأَتباعُهما - تَغييرُ[2] معنَى الأصلِ، ولا كذَلكَ الحذفُ. اهـ

واحتَرَزَ بِقَولِهِ: (وقُصِدَ به الجزاءُ) عن نَحوِ قَولِهِ تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] برفعِ ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ باتِّفاقِ السَّبعةِ؛ لِكَونِهِ ليس مَقصوداً به معنَى: إنْ تَأخُذْ مِنهم صَدقةً تُطَهِّرْهم، وإنَّما أُريدَ به: خُذْ مِنهم صَدقَةً مُطَهِّرةً لهم، فجُملةُ ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ صفةُ ﴿صَدَقَةً﴾، ولو قُرِئَ بالجزمِ على معنَى: (إنْ تَأخُذْ منهم صَدقةً تُطَهِّرْهُم) لم يَمتَنِعْ في القياسِ، لكنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ، ومثلُ ذلكَ قولُه تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥-٦]، فإنَّه قُرِئَ بالرَّفعِ[3] بتَقديرِ جُملةِ ﴿يَرِثُنِي﴾ صفةً لـ﴿وَلِيًّا﴾، لا جَواباً لـ«هَبْ»، أي: هَبْ لي

---

(١) الصحيحُ أنَّ القولَ بالتَّضمين هو مذهَب الخليل وسيبوَيه دُون أبي علي والسِّيرافي؛ إذ مَذهبُهما - وصحَّحه ابنُ عُصفُور - أنَّ الجزمَ بهذه الأشياءِ إنما هو على جِهة النِّيابةِ مَنابَ الشرطِ لا على جِهَةِ التَّضمين، بِمَعنى أنه حُذِفَت جملةُ الشرط وأُنِيبَت هذه مُنابَها في العمل، ونَظِيرُه قَولهم: (ضرباً زيداً)؛ فإن (ضرباً) نابَ عن (اضرِب) فنَصب (زيداً)، لا أنه ضُمِّنَ المصدرُ مَعنى فِعل الأمر. وحينئذٍ يكونُ تضعيفُ الشارحِ الآتي لِلتَّضمين غيرَ مُتناوِل لهذا القَول، فيَبقى على قُوَّتِه، اللهمَّ إلا أن يُقالَ كما قال أبو حيَّان عند ترجيحِ مذهَب المتأخِّرين: هذا الذي نَختارُه، ولا حاجةَ إلى التَّضمِين ولا إلى النِّيابة.

(٢) تَصحَّف في النُّسَخ الثَّلاث إلى: يعتبر.

(٣) قرأ: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ بِالسكون فِيهما أبو عمرٍو والكسائي، وقرَأ الباقون بالرفع.

وقَولِهِ:

قِـفَـا نَـبْـكِ مِـن ذِكْـرَى حَـبِـيـبٍ ومَـنْـزِلِ

الكواكب الدرية

مِن لدُنكَ وَليًّا وارثاً لي، وقُرِئَ بالجزمِ على تَقديرِ «يَرِثْني» جَواباً لـ«هَب»، والتَّقديرُ: إنْ تَهَبْ لي مِن لدُنكَ وَليًّا يَرِثْني، (وقَولِهِ:

قِـفَـا نَـبْـكِ مِـن ذِكْـرَى حَـبِـيـبٍ ومَـنْـزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَينَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ)

هذا البَيتُ مِن قَصيدةٍ مِن الطَّويلِ، قالهُ امرُؤُ القَيسِ بنُ حُجر - بضمِّ الحاءِ - بنِ الحَرِثِ الكِنديُّ، الشَّاعرُ الجاهِليُّ المَشهورُ، وهو أوَّلُ مِن قَصَّدَ القصائدَ[1]، وأوَّلُ شعرٍ قاله أنَّه لمَّا راهقَ الحُلُمَ ولم يَقُلْ شِعراً قالَ أبوهُ: ليسَ هذا بِابني، إنَّه لو كانَ كذلكَ لَقالَ شِعراً، فقالَ لاثنَينِ مِن أصحابِهِ: خُذاهُ، واذْهَبَا بِه إلى مكانِ كذَا وكذا، فاذْبَحاهُ وائتِياني بِدَمِهِ، فمَضَيَا به حتَّى وَصَلَا المحلَّ المُعيَّنَ، فشَرَعَا لِيَذْبَحَاهُ، فبَكى وقالَ:

قِـفَـا نَـبْـكِ مِـن ذِكـرَى حَـبِـيـبٍ ومَـنـزِلِ

... البيتَ، فرَجَعَا به إلى أَبيهِ وقالَا له: هذا أشعَرُ مَن على وَجهِ الأرضِ، فقد وقفَ واستَوقَفَ، وبَكى واستَبكَى، ونَعى الحبيبَ والمنزلَ، في نِصفِ بيتٍ، فقامَ إليه واعتنَقَهُ وقالَ: أنتَ ابني حَقًّا.

اللُّغة: «قِفَا»: أمرٌ مِن الوُقوفِ، وهو القيامُ، والخِطابُ إمَّا لِنَدِيمَيهِ، أو لِنَفسِهِ وهَواهُ على سبيلِ التَّجريدِ تَحسُّراً وتَندُّماً، أو على أنَّ المرادَ بالتَّثنيةِ الواحدُ على جهةِ التَّأكيدِ، على ما جرَتْ به عادةُ العربِ مِن أنَّهم يُخاطِبونَ الواحدَ مُخاطبةَ الاثنَينِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]، فإنَّه خِطابٌ لِمالكٍ خازنِ النَّارِ، والعِلَّةُ في ذلكَ أنَّ أقلَّ أعوانِ الرَّجلِ

(١) أي: أَطالَها، وكانَت العربُ قبل ذلك تَنظمُ البيتَ والبيتَين على حَسَب ما يَعرضُ لها من الهَجو أو الفَخر أو الرِّثاء أو نحوِ ذلك، والمَشهورُ أنَّ أولَ من فعَل ذلك خالُ امرئ القيسِ مُهَلهِلُ بن ربيعةَ، حتى قال الفَرزدقُ:

ومُـهـلـهِـلُ الـشُّـعـراءِ ذاكَ الأوَّلُ

وأمَّا امرُؤُ القيس فاشتَهر بأنه أشعَرُ الناسِ، قال ابنُ سلام: سَبَق امرُؤُ القيس العربَ إلى أشياءَ ابتدَعها استَحسَنَتها العرب واتَّبَعَته فيها الشعراءُ، منها: استِيقافُ صَحبِه، والبكاءُ في الدِّيار، ورِقَّةُ التَّشبيب، وقُربُ المَأخذ، وتَشبِيهُ النِّساء بِالظِّباء والبَيضِ... إلخ كلامِه.

. . . . . .

الكواكب الدرية

في مالِهِ وإبلِهِ اثْنانِ، وأقلَّ الرُّفقةِ ثَلاثةٌ، والبَصريُّونَ يُنكِرونَ هذَا[١]، قال الزَّجَّاجُ في الآيةِ: إنَّه خِطابٌ لِلمَلَكينِ، ويَكونُ حينئِذٍ قولُهُ: «قِفَا» خِطاباً لِصاحِبَيهِ. و«نَبْكِ»: أمرٌ مِن البُكاءِ، و«الذِّكرى» و«الذِّكر» بمعنًى، و«السِّقطُ» بكسرِ السِّينِ: مُنقَطَعُ الرَّملِ حيثُ يَدِقُّ، و«اللِّوى»: حيثُ يَلتَوِي، وفي «القاموسِ»: اللِّوى: ما التَوى مِن الرَّملِ، أو مُستَرَقُّهُ[٢]. و«الدَّخولُ» بدالٍ مُهمَلةٍ مَفتُوحةٍ أو مَضمُومةٍ[٣]، فحاءٍ مُهمَلةٍ[٤] أو مُعجَمةٍ فلامٍ، و«حَومَلُ[٥]» بحاءٍ مُهملةٍ أيضاً: مَوضعانِ مِن مَنزِلِ كلبٍ[٦].

الإعراب: «قِفَا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على الفَتحِ لِاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الخَفيفةِ المنقَلبةِ ألفاً لِلوقفِ، وهذا إنْ لم تَجعلِ[٧] الخِطابَ لاثنَينِ، وإلَّا فهو مبنيٌّ على حَذفِ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وألفُ التَّثنِيَةِ فاعلٌ، «نَبكِ»: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ في جوابِ الطَّلبِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جَزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ، «مِن ذِكرَى»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرَةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، وهو مُضافٌ، و«حَبيبٍ»: مُضافٌ إليه، و«مَنزِلِ»: مَعطوفٌ على «حَبيبٍ»، «بِسقطِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، والجُملةُ في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ«مَنزِل»[٨]، و«اللِّوى»: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرَةٌ على الألفِ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، «بينَ»: ظرفُ مَكانٍ،

---

(١) أي: للإلباس. والعبارةُ في الأصل: (ينكرون لهذا).

(٢) بالراء، أي: حيثُ يَقِلُّ الرملُ ويَصِيرُ رَقيقاً فَينقطِعُ، وفي طَبعتَين: (مُستدَقُّه) بالدال، والأولُ هو الموافِقُ لكلام «القاموس» وإن كان الثاني أيضاً صحيحاً، أي: حيثُ يَصِيرُ الرملُ مُستَدِقًّا.

(٣) الذي أذكُرُه من كلام غيرِه أنه بفتح الدال فقط.

(٤) هذا أيضاً لا أعرِفُه، والذي أذكُرُه أنه بِالمُعجمةِ فقط.

(٥) ممنوعاً من الصرف على ما قاله ابنُ سِيده، فصَرْفُه في البيت ضَرورة.

(٦) الصحيحُ: مِن منازل كِلابٍ.

(٧) في طبعة: إن لم نجعل.

(٨) وقال بعضُهم: متعلِّق بـ(قِفَا)، وقيل: بـ(نَبكِ).

. . . . . .

الكواكب الدرية

والجُملةُ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن «سِقْط»، أو مِن «مَنزِل»[١]، و«الدَّخولِ»: مُضافٌ إليه، والفاءُ: حرفُ عطفٍ بمعنى الواوِ[٢] كما قالَ العَينيُّ، وقالَ في «العقدِ المُكلَّلِ»[٣]: المعنى: بينَ أجزاءِ الدَّخولِ فحَوْمَلَ، فصيَّرَ الدَّخولَ كاسمِ الجَمعِ مِثلَ: «قَومٍ، ورَهْطٍ»، وإلَّا لم تَصِحَّ الفاءُ؛ لاشتراطِ التَّعقيبِ في مَعطوفِها على ما قبلَه مِن غيرِ مُهْلةٍ بينَهما، فلو لم يُقدِّرْ أنَّ السِّقطَ مِن أجزاءِ الدَّخولِ، امتَنعَ عطفُ «حَومَلَ» عليه بالفاءِ كما لا يَخفى على مُتأمِّلٍ. وفي شَرحِي على «شَواهدِ شرحِ القَطْرِ» كلامٌ قريبٌ مِن هذا، فراجِعْهُ!

والمعنى: قِفَا يا صَاحِبيَّ، ولا تَعجَلَا على ذَبْحي، وساعِدانِي في البُكاءِ على ذِكرى حَبيبٍ ومنزلٍ كائنَينِ عندَ مُنقَطَعِ الرَّملِ بينَ أجزاءِ الدَّخولِ فحَومَل.

والشَّاهدُ: في «نَبْكِ»؛ حيثُ جُزِمَ لأنَّه جوابُ الأمرِ، ذلكَ لأنَّه خَلَا عن الفاءِ وقُصِدَ به الجزاءُ، أي: إنْ تَقِفَا نَبْكِ، فالبكاءُ مُسبَّبٌ عن وُقُوفِهم.

تَنبيه: الطَّلبُ في كلامِهِ شاملٌ لِلأمرِ كما مَثَّلَ، والنَّهيِ نحوُ: «لا تَدْنُ مِن الأسدِ تَسْلَمْ»، والدُّعاءِ نحوُ: «رَبِّ اغفِرْ لي أَدخُلِ الجنَّةَ»، والاستِفهامِ نحوُ: «هل تُكرِمُني أُكْرِمْكَ؟»، والتَّمنِّي نحوُ: «ليتَ لي مالاً أُنْفِقْهُ»، والتَّرجِّي نحوُ: «لعلَّ زَيداً يَقدُمُ البَلَدَ أُكرِمْهُ»، والعَرْضِ نحوُ: «ألا تَنزِلُ عِندَنا تُصِبْ خَيراً»، والتَّحضِيضِ نحوُ: «لولا تَأتِينَا تُحَدِّثْنا».

ولا يُشتَرَطُ في الطَّلبِ أنْ يكونَ هنا بِالفعلِ، بل يُجْزَمُ الفعلُ في جَوابِهِ وإنْ كانَ بغيرِ الفعلِ، نحوُ: «أينَ بَيْتُكَ أَزُرْكَ؟»، و«حَسْبُكَ حديثٌ يَنَمْ زيدٌ»، وقالَ الشَّاعرُ: [الوافر]

مَكانَكِ تُحمَدِي أو تَستَرِيحِي[٤]

---

(١) أي: بعدَ وَصِفه، وقيل: صِفةٌ لـ(سِقط اللِّوى)، أي: الكائنِ بينَ الدَّخُول... إلخ. وقيل: تعلُّقه بما تعلَّق به ما قبلَه.

(٢) أي: و(حَومل) مَعطوفٌ على (الدَّخولِ)، فكأنه استَغنى بقَولِه الآتي: (امتنَع عطف حومل عليه) عن إفرادِه بالذكر والإعرابِ ههنا.

(٣) أظنُّه يَعني كتابَ «العِقد المُكلَّل في شَرح التَّلخيص والمُطوَّل»، لِعَبد الله بن أحمد الخيري الشماخي الزَّبيدي المتوفَّى سنةَ (١٢١١هـ).

(٤) قائلُه: عَمرُو بن الإطنابة، واسمُه: عمرُو بن زيدِ مَناة، والإطنابةُ أُمُّه، وصدرُه: =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وشَرَطَ غيرُ الكِسائيِّ مِن النَّحويِّينَ لِصِحَّةِ الجزمِ بعدَ النَّهيِ صِحَّةَ وُقوعِ «إنْ لا» في مَوضِعِهِ مع صِحَّةِ المعنى، فمِن ثَمَّ جازَ: «لا تَدْنُ مِن الأسدِ تَسْلَمْ» بالجزمِ؛ لِصحَّةِ قَولِكَ: «إنْ لا تَدْنُ مِن الأسدِ تَسْلَمْ»؛ لأنَّ السَّلامةَ مُسبَّبَةٌ عن عدمِ الدُّنُوِّ، ووَجَبَ الرَّفعُ في نحوِ: «لا تَدْنُ مِن الأسدِ يَأكُلُكَ»؛ لِعَدمِ صِحَّةِ قَولِكَ: «إنْ لا تَدْنُ مِن الأسدِ يَأكُلْكَ»؛ لأنَّ الأكلَ لا يَتسَبَّبُ عن عَدمِ الدُّنوِّ، وإنَّما يَتَسبَّبُ عن الدُّنوِّ، وخالفَ الكِسائيُّ في هذا الشَّرطِ، فجَوَّزَ الجزمَ في المثالِ المَذكورِ مُحتَجًّا بِقَولِهِ ﷺ: «**مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا**»[1]، أي: بِريحِ الثُّومِ، وقَولِهِ ﷺ: «**لا تَرْجِعُوا بَعدِي كُفَّاراً يَضْرِبْ بَعضُكمْ رِقابَ بَعْضٍ**»[2]

= وقَولِي كُلَّما جَشَأَتْ وجاشَتْ:

وهو مِن قَصيدةٍ أوَّلُها:

أَبَتْ لِي عِفَّتِي وأَبَى بَلائِي ... وأَخْذِي الحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ

وإِمْسَاكِي عَلى المَكْرُوهِ نَفْسِي ... وضَرْبِي هامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ

وقَولي كُلَّما ..... البَيتَ

لِأَدْفَعَ عن مَآثِرَ صالِحاتٍ ... وأَحْمِيَ بَعدُ عن عِرْضٍ صَحِيحِ

قال العَيني: وكان مُعاويةُ رضي الله عنه يُنشِد هذه الأبياتَ يومَ صِفِّين ويَستَشهِد بِها.

اللغة: (جَشَأت): نَهضَت، و(جاشَتْ): تحرَّكَتْ، مَأخوذٌ مِن قَولهم: (جاشَتِ القِدرُ) أي: غَلَتْ، وقيل: فزِعت، وقيل: غَثَت من الغَثَيان. والضَّميران في الفِعلَين عائِدانِ على نَفسِه. (مكانَكِ): الأصل فيه الظَّرفية، ثم نُقِلَ عنها وجُعِل اسماً لِلفعل بمَعنى: الزَمِي.

والمعنى: الْزَمي مَكانَكِ تُحمَدِي بِالشَّجاعة، أو تَستَرِيحي مِن هَمِّ الدُّنيا بِالقَتل.

الإعراب: «**مَكانَكِ**»: اسمُ فِعل أمر بمعنَى اثبُتي، مَبني على الفتح، والكاف: حرفُ خطاب لا محلَّ له؛ والفاعلُ ضَمير مُستتر فيه وجوباً تَقديرُه: أنتِ. «**تُحمَدِي**»: فعل مضارع مُغيَّر الصيغة مَجزوم بجوابِ الطَّلب المدلولِ عليه باسم الفعلِ، وعَلامةُ جَزمه حذفُ النون، وياءُ المخاطَبة: نائبٌ عن الفاعِل. «**أو**»: حرفُ عطف. «**تَستريحِي**»: فعلٌ مُضارع مَعطوف على (تُحمَدي) مجزومٌ مِثلُه، وياءُ المخاطَبة: فاعلُه. وجُملةُ (مكانَكِ...) في محلِّ نَصب مَقُول القَول لِلمَصدر الذي هو (قَولي)، وما بينَهما اعتِراضٌ.

والشاهد: في قَولِه: (تُحمَدي)؛ حيث جُزِم في جوابِ اسمِ فِعل الأمر؛ لِدَلالتِه على الطَّلب.

(١) أخرجه الإمام مالكٌ في «الموطَّأ» مُرسلاً ١/ ١٧ لكنْ بِلَفظ: «يُؤذِينا»، والجملةُ حينئذٍ حال، ولم أرَ رِوايةَ الجزمِ.

(٢) أخرجه البُخاري (٧٠٧٧) ومُسلم (٢٢٥) من حديث ابن عمرَ رضي الله عنهما.

والثَّاني - وهُوَ ما يَجْزِمُ فِعلَينِ - أَحَدَ عَشَرَ، .....

الكواكب الدرية

على رِوايةِ مَن جَزمَ «يَضْرِبْ»؛ لأنَّه لا يَصِحُّ تَقديرُ «إنْ لا» في الحَديثَينِ مع أنَّه وردَ مَجزوماً، وأجابَ الجُمهورُ عن ذلكَ بأنَّ الجزمَ في الحَديثَينِ على إبدالِ الفعلِ مِن الفعلِ بَدَلَ اشتِمالٍ، لا على الجَوابِ لِلنَّهيِ؛ لعدمِ صِحَّةِ «إنْ لا يَقرَبْ يُؤذِنا، وإنْ لا تَرجِعُوا بعدِي كُفَّاراً يَضرِبْ بَعضُكم رِقابَ بعضٍ».

وأمَّا قولُهُ تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، فقراءةُ الجُمهورِ برفعِ ﴿تَسْتَكْثِرُ﴾؛ إذ لا يَصِحُّ أنْ يَقولَ: «إنْ لا تَمنُنْ تَستَكثِرْ»، وأمَّا قراءَتُهُ بإسكانِ «تَستَكثِرْ»[1]، فيُمكِنُ أنْ يُجابَ عن ذلك بأنَّه سَكَّنهُ وَقْفاً ووَصَلَهُ بنيَّةِ الوَقفِ، والذي حَسَّنَ ذلك مُناسَبَتُهُ لِلأفعالِ المَذكورةِ معه، وهي: ﴿فَكَبِّرْ﴾ ﴿فَطَهِّرْ﴾ ﴿فَٱهْجُرْ﴾، ولا يَحسُنُ جَعلُه بَدَلاً ممَّا قبلَهُ؛ لاختِلافِ مَعنَيَيهِما؛ لِعَدَمِ دَلالةِ الأوَّلِ على الثَّاني.

(والثَّاني) أي: النَّوعُ الثَّاني مِن جَوازمِ الأفعالِ، (وهُوَ: ما يَجْزِمُ فِعلَينِ) مُضارِعَينِ: كـ﴿وَإِن[2] تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩]، أو ماضِيَينِ لفظاً نحوُ: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، أو معنًى نحوُ: «مَن لم يَجتَهِدْ لم يَنَلِ العِلمَ»، أو ماضياً فمُضارعاً نحوُ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٠]، أو مُضارعاً فماضياً، وهو قَليلٌ، كقَولِهِ ﷺ: «مَنْ يَقُمْ لَيلَةَ القَدْرِ إيماناً واحتِساباً غُفِرَ لَه»[3]. وهو[4] بعدَ «لم» مَجزومٌ بها لَفظاً، وبأداةِ الشَّرطِ مَحلًّا.

ثمَّ الفِعلانِ إنْ كانَا مُضارِعَينِ فالجَزمُ لِلَفظِهما، أو ماضِيَينِ فالجَزمُ لِمَحلِّهما، أو مُختَلِفَينِ ماضياً ومُضارعاً، فلِكُلٍّ واحدٍ مِنهُما حُكمُهُ.

(أَحَدَ عَشَرَ) جازماً، وتُسمَّى: أدواتِ الشَّرطِ والجَزاءِ؛ لإفادَتِها أنَّ ما يَليها شرطٌ وسببٌ

---

(١) وهي قراءةُ الحَسن وابنِ أبي عَبلةَ.

(٢) في الأصل: (إنْ) دون الواو. ومِثلُه الآية بعدَها.

(٣) تمامُه: «ما تقدَّم من ذَنبِه». أخرجه البخاري (٣٥) ومُسلم (١٧٨٢) من حَديث أبي هُرَيرة ﷺ.

(٤) أي: المضارعُ. ولو أخَّر هذه المسألةَ بعد التفصيل الآتي لكانَ أفضلَ.

وهو: «إنْ» نحوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، و«ما» نحوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، .....

الكواكب الدرية

لما يَليهِ، فهي مَوضُوعةٌ لِتَعليقِ معنى جُملةِ الجزاءِ بمعنَى جُملةِ الشَّرطِ بحيثُ تَكونُ الأُولى سَبباً للثَّانيةِ، والثَّانيةُ مُسبَّبةً عنها.

والصَّحيحُ أنَّ الأداةَ هي الجازِمةُ لِفِعلِ الشَّرطِ وجَوابِهِ.

(وهو: «إنْ»)، وهي أُمُّ البابِ ومِن ثَمَّ قدَّمَها، وهي حرفٌ باتِّفاقٍ، مَوضُوعٌ لِلدَّلالةِ على مُجرَّدِ تَعليقِ الجَوابِ على الشَّرطِ، أي: فلا تَدُلُّ على مَعنًى آخَرَ، وإنَّما تَدُلُّ على الشَّرطِ المشكُوكِ في وُقوعِهِ، (نَحوُ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾)، وإعرابُه: ﴿إِن﴾: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلَينِ: الأوَّلُ فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني جَوابُهُ، ﴿يَشَأْ﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعَلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، «يُذْهِبْ»: جوابُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به.

وقد تَدخُلُ على المقطُوعِ به لِغَرَضٍ، كانبِهام زَمانِ الشَّرطِ ونحوِ ذلكَ، كقَولِهِ تعالى: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وقد تَدخُلُ على المقطُوعِ بانتِفائِهِ واستِحالَتِهِ لِلتَّبكيتِ[١] وغيرِهِ.

والأصلُ كونُ شَرطِها وجَزائِها مُضارِعَينِ مُستقبَلَينِ كهذه الآيةِ، ولا يُخالَفُ ذلك لفظاً إلَّا لِنُكتةٍ، كإبرازِ غيرِ الحاصلِ في صُورةِ الحاصلِ، أو التَّفاؤُلِ وإظهارِ[٢] الرَّغبةِ في وُقوعِ الشَّرطِ، والغالِبُ مَجيءُ شرطِ «إذَا» بلفظِ الماضي؛ لِدَلالتِهِ على الوُقوعِ المُناسبِ للجزمِ.

(و«ما»)، وهي: اسمٌ مَوضوعٌ لِلدَّلالةِ على ما لا يَعقِلُ على جِهةِ العُمومِ، ثُمَّ ضُمِّنَ معنَى الشَّرطِ، (نَحوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾)، وإعرابُه: «ما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ في محلِّ رفعٍ مُبتَدأٌ[٣]، ﴿تَفْعَلُوا﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه

(١) أي: التَّقريعِ والتَّعنيفِ والتَّوبيخ.

(٢) بواو العطف في الأصل، والذي في «تلخيص المفتاح»: (أو إظهار).

(٣) الصحيحُ أنَّها مفعولٌ مُقدَّم لـ﴿تَفْعَلُوا﴾، وهي شَرطيةٌ جازِمةٌ له، والتَّقدير: أيَّ شيءٍ تَفعَلُوا، مثلَ قَوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾، وسيَذكُر الشارحُ فيما يأتي طريقةَ إعراب أسماءِ الشرط وسيَنُصُّ على هذا، فالعَجَبُ كيف نَسِيَه هنا!

و«مَنْ» نَحوُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، .....

الكواكب الدرية

مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعٍ خبرُ «ما»[١]، ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿تَفْعَلُوا﴾[٢]، «يَعْلَمْ»: جوابُ الشَّرطِ، والهاءُ: مَفعولٌ به، ولفظُ الجَلالةِ: فاعلٌ.

وما ذكَرتُه مِن أنَّ جُملةَ الشَّرطِ خبرٌ عن اسمِ الشَّرطِ هو الأصَحُّ، وقيلَ: خبرُه جُملةُ الجَوابِ[٣].

وقد أثبَتَ ابنُ مالكٍ وغَيرُه مَجيءَ «ما» الشَّرطيَّةِ ظَرفاً زمانيًّا، بأنْ تَدُلَّ على اسمِ زمانٍ مَنصوبٍ بِتَقديرِ «في»، قالَ في «المُغني»: ظاهرُ قولِهِ تَعالى[٤]: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، أي: استَقيمُوا لهم مُدَّةَ استِقامَتِهم لَكم، فهي هنا: اسمُ شرطٍ جازمٌ في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ، قالَ ابنُ عَنقاء: وقد تَأتي زَماناً مَحضاً، بأنْ تَدُلَّ على اسمِ زمانٍ ليسَ مَنصوباً على معنَى «في»، نَحوُ: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤]، أي: مُدَّةُ استِمْتاعِكم بهنَّ آتوهُنَّ أُجورَهُنَّ، فهي هنا في محلِّ رفعٍ مُبتَدأٌ، وخبرُها فِعلُ الشَّرطِ كما في آيةِ المَتنِ.

(و«مَنْ»)، هي اسمٌ مَوضوعٌ لمَن يَعقِلُ على جِهةِ العُمومِ، (نَحوُ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾) أي: كلُّ إنسانٍ[٥]، وإعرابُه: ﴿مَن﴾: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلَينِ، الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جَوابُه، في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿يَعْمَلْ﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿سُوٓءًا﴾: مَفعولٌ به،

---

(١) غيرُ صَحيح لما في التعليق السابقِ.

(٢) الصحيحُ أنه مُتعلِّقٌ بِمَحذوف صفة لاسمِ الشرط، أو هو في مَوضِع نصب على الحالِ، أو على التَّمييز والمميَّز (ما).

(٣) وقيل: جُملتا الشرط وجوابِه معاً.

(٤) عِبارة «المغني»: (وزَمانيةً، أثبَت ذلك الفارسي... وهو ظاهرٌ في قَوله تعالى...)، والشارحُ يَتساهَل في نُقُولِه بما يُغيِّرُ المعنى، فكُن على حذَر.

(٥) خصَّص بِاعتبار الأشرَف أو الأغلَب، وإلا فالأولى: (كل مُكلَّف) ليَشمَل الجنَّ. والله أعلَم.

و«مَهْمَا» كقَولِهِ:

وأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفعَلِ

الكواكب الدرية

وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ رفعٍ خبرُ ﴿مَن﴾، ﴿يُجَزَ﴾: جَوابُ الشَّرطِ مَجزومٌ بِأداةِ الشَّرطِ، وعَلامةُ جَزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الألفُ، ونائبُ الفاعلِ مُستَتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿بِهِۦ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ.

(و«مَهْمَا»)، وهي: اسمٌ بَسيطٌ، لا مُركَّبٌ مِن «مَهْ» و«ما» الشَّرطيَّةِ على الأصَحِّ[١]، مَوضوعٌ لغيرِ العاقلِ، ثُمَّ ضُمِّنَتْ معنَى الشَّرطِ، (كقَولِهِ):

أَغَرَّكِ مِنِّي أنَّ حُبَّكِ قاتِلي (وأَنَّكِ مَهْمَا تَأمُرِي القَلبَ يَفْعَلِ)

قالهُ امرُؤُ القَيسِ، وهو مِن قَصيدةِ «قِفَا نَبْكِ».

اللُّغةُ: «أَغَرَّكِ» بكسرِ الكافِ: خِطابٌ للمُؤنَّثِ، وهو استِفهامُ إنكارٍ وتَوبيخٍ، أي: حَمَلَكِ على الغِرَّةِ، وهي: فِعلُ مَن لم يُجَرِّبِ الأمورَ[٢]، و«القتلُ»: الإماتةُ، و«تَأمرِي» بالياءِ؛ لأنَّه خطابٌ للمُؤنَّثِ أيضاً، وحُذِفَتْ[٣] لالتقاءِ السَّاكنينِ.

الإعرابُ: الهمزةُ: لِلاستفهامِ[٤]، «غَرَّ»: فعلٌ ماضٍ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نَصبٍ مَفعولٌ به، «أنَّ»: حرفُ تَوكيدٍ ونصبٍ، «حُبَّ»: اسمُها، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ[٥]، «قاتِلي»: خَبرُها، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قبلَ الياءِ منعَ مِن ظُهورِها اشتِغالُ المحلِّ بحركةِ المُناسبةِ، والياءُ: مُضافٌ إليه، والمصدَرُ المُنسَبِكُ مِن «أنَّ» وما بعدَها فاعلٌ، والتَّقديرُ: أَغَرَّكِ منِّي قَتْلُ حُبِّكِ لي[٦]، أي: إماتَتُه لي، «وأنَّكِ»:

---

(١) ولا مِن (ما) الشرطيَّة و(ما) الزائِدة ثُم أُبدِلَت الهاءُ من الألف الأُولى دَفعاً لِلتكرار؛ خِلافاً لِزاعمي ذلك. «مُغني اللبيب».

(٢) أو خدَعكِ وأطمعكِ بالباطل، والمَعنيان متلازِمان.

(٣) أي: لفظاً.

(٤) أي: الإنكاريِّ كما تقدَّم، ويَجوز أن يكون للتَّقريرِ.

(٥) مِن باب إضافةِ المصدَر لِمَفعولِه على ما يَظهر، والفاعل محذوفٌ، والتقديرُ: حبِّي إياكِ.

(٦) يَنبغي أن يكون (لي) متعلِّقاً بـ(القتل) لا بـ(الحبِّ)؛ لما تقدَّم مِن أن المصدر مضافٌ لِلمَفعول، وبدليلِ تفسيرِه بعدُ، ولو قال: (والتقدير: أغرَّك مني قَتلُ حبِّي إياكِ لي) لكانَ أنفى للَّبس.

و«إذْما» .....

الكواكب الدرية

الواوُ: حرفُ عطفٍ، «أنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، والكافُ: اسمُها[١]، «مَهما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ[٢] تَجزِمُ فِعلَينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُهُ، «تَأمُرِي»: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وياءُ المُؤنَّثةِ المخاطَبةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «القَلبَ»: مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ رفعٍ خبرٌ، «يَفعَلِ»: جوابُ الشَّرطِ[٣]، وعَلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وحُرِّكَ بالكسرِ لِقافيةِ الشِّعرِ.

والمعنى: قد غَرَّكِ - أي: خَدَعَكِ - مِنِّي كونُ حُبِّكِ قاتِلي، وكونُ قَلبي مُطيعاً لكِ بحيثُ إنَّكِ مَهما تَأمُري القَلبَ به مِن شيءٍ يَفعَلْهُ[٤].

والشَّاهدُ: في «مَهما» حيثُ جَزَمَتِ الفِعلَينِ.

تَنبيه: يَجوزُ لكَ في «ما، ومَن، ومَهما» مُراعاةُ لفظِها وهو الإفرادُ والتَّذكيرُ، وهذا هو الغالبُ، ومُراعاةُ مَعناها، وهو قَليلٌ، نحوُ: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١]، فذكَّرَ رِعايةً للَّفظِ، ثمَّ أنَّثَ رِعايةً لِلمعنى، ونحوُ: «مَن يَقومَا أَقُمْ مَعهما»، أي: كلُّ اثنَينِ يَقومانِ، و«مَن يَقومُوا أَقُمْ معهم»، أي: كلُّ جمعِ رجالٍ يَقومُونَ.

(و«إذْمَا»)، وهي حرفٌ على الأصحِّ، مُركَّبٌ مِن «إذْ» الظَّرفيَّةِ و«ما» الزَّائدةِ، مَوضوعٌ

---

(١) ونَسِيَ خبرَها، وهو جملةُ (مهما تأمري... إلخ). وفاتَه أيضاً التنبيه على أنَّها وما دخَلَتْ عليه في تأويلِ مَصدرٍ مَرفوعٍ مَعطوفٍ على المصدرِ المُؤوَّل السابقِ، والتقدير: وكَونُكِ مهما... إلخ.

(٢) الصحيحُ أنها مَفعولٌ مُطلقٌ مَنصوب بـ(تأمُري)، والتقديرُ: أيَّ أمرٍ تَأمُرِي القلبَ يَفعَلْ. والجملةُ بعدَه حينئذٍ ابتدائيَّةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، وليست خبريَّة كما سيأتي في كلامِه.

(٣) وفاعِلُه ضَمير مُستتر فيه جوازاً تَقديره: هو، يَعود على القَلب.

(٤) هذا المعنى جارٍ على كونِ الهمزةِ للتقرير، وقد جَعَلها الشارحُ فيما مَضى لِلإنكار، فيكونُ المعنى حينئذٍ: أفتَحسَبِين أنِّي أملِكُ عِنانَ قَلبي كما مَلَكتِ عِنانَ قَلبِكِ حتَّى يَسهُلَ عليَّ فِراقُك كما سَهُلَ عليكِ فِراقي؟ قال الزَّوزَني بعد ذِكرِه: ومِن الناس مَن حمَله على مُقتَضى الظاهرِ وقال: مَعنَى البيت: أتوَهَّمتِ وحَسِبْتِ أنَّ حُبَّكِ يَقتُلُني أو أنَّك مَهما أَمَرتِ قَلبي بِشيء فَعَله؟ قال: يُريد أنَّ الأمرَ ليس على ما خُيِّلَ إليكِ؛ فإني مالِكٌ زِمامَ قَلبي. وهذا القَولُ أرذَلُ الأقوال؛ لأنَّ مِثلَ هذا الكلامِ لا يُستَحسَنُ في النَّسِيب بِالحَبيب.

نَحوُ: «إذْمَا تَقُمْ أَقُمْ»، و«أيٌّ» نَحوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]،

الكواكب الدرية

لمُجرَّدِ تَعليقِ الجَوابِ على الشَّرطِ، ولا محلَّ لها مِن الإعرابِ، وقيلَ: إنَّها ظرفٌ[١]، وإنَّ محلَّها نصبٌ بفعلِ الشَّرطِ، ورَجَّحَهُ ابنُ هشامٍ في «القَطرِ» و«شَرْحِهِ»[٢]، (نَحوُ: «إذْما تَقُمْ أَقُمْ»)، وإعرابُه: «إذْما»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، و«تَقُمْ»: فعلُ الشَّرطِ، و«أقُمْ»: جوابُ الشَّرطِ. وأجازَ الفَرَّاءُ الجزمَ بها مع حذفِ «ما»، فحينَئِذٍ يَكونُ ظرفاً بلا خلافٍ.

(و«أيٌّ») بالتَّشديدِ، وهو: اسمٌ مَوضوعٌ بحَسَبِ ما تُضافُ إليه، فتَكونُ لمَنْ يَعقِلُ في نحوِ: «أيُّهُم يَقُمْ أَقُمْ معَه»، ولِما لا يَعقِلُ في نحوِ: «أيَّ الدَّوابِّ تَركَبْ أَركَبْ»، ولِلمكانِ بمعنَى: «أينَ» في نحوِ: «أيَّ مكانٍ تَجلِسْ أَجلِسْ فيه»، ولِلزَّمانِ بمعنَى: «متى» في نحوِ: «أيَّ يَومٍ تَصُمْ أَصُمْ معكَ»، وقد تُضَمُّ إليها «ما» الزَّائدةُ، (نَحوُ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾)، وإعرابُه: ﴿أَيًّا﴾: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلَينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، مَفعولٌ مُقدَّمٌ لـ﴿تَدْعُوا﴾، وهي هنا لما لا يَعقِلُ؛ لأنَّ التَّقديرَ: أيَّ الاسمينِ تَدعُوا مِن اسمِه «الله» أو اسمِه «الرَّحمنِ»[٣]؛ لأنَّه ﷺ كانَ يَقولُ: «يَا اللهُ، يا رَحْمَنُ»[٤]، فقالَ المشركونَ: أَينْهانَا أنْ نَعبُدَ إلهينِ وهو يَدعُو إلهاً آخَرَ معه؟! فنَزَلَتْ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ. . .﴾ الآيةَ ردًّا عَليهم، و﴿مَا﴾ زائِدةٌ، ويُقالُ فيها أَدَباً: صِلةٌ، ﴿تَدْعُوا۟﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخمسةِ، وواوُ الجَماعةِ: ضَميرٌ مُتَّصِلٌ فاعلٌ، ﴿فَلَهُ﴾: الفاءُ: رابِطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، «له»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ مُقدَّمٌ، ﴿ٱلْأَسْمَآءُ﴾: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾: صفةٌ، والصِّفةُ تَتْبَعُ المَوصوفَ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رَفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرَةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، وجُملةُ المُبتدإِ والخبرِ في محلِّ جزمٍ جَوابُ الشَّرطِ. وأتى المصنِّفُ بمثالٍ ليسَ الجوابُ فيه فِعلاً؛ إشارةً إلى أنَّ ذلكَ غيرُ لازمٍ.

---

(١) أي: لِلزمان.

(٢) انظر: «شَرح القطر» (ص٩١-٩٢).

(٣) ويجوز أن يُقدَّر: (أيَّ الأسماء تَدعُوا) بالجمعِ وإن كان سببُ النزول ما سيَذكُرُه الشارحُ على القَول المشهور.

(٤) يَحتملُ أنَّه جمع بينَهما هكذا، ويُؤيِّدُه وُرُود ذلك في أحاديثَ متفرِّقة، ويَحتمل أنَّ المرادَ أنَّه دَعَا بِهِما مُفرَّقين ولو في مَوضعٍ واحد كسُجُود ونحوِه، فاختَصَره الراوي واقتَصَر على موضِع الشاهد، وهذا أظهَرُ.

و«مَتَى» كقَولِهِ:

مَـتَـى أَضَـعِ الـعِـمـامـةَ تَـعـرِفُـونِـي

الكواكب الدرية

(و«مَتَى»)، وهو: اسمٌ مَوضوعٌ لِلدَّلالةِ على الزَّمانِ، ثمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرطِ، قالَهُ الفاكهيُّ[١]، وقالَ ابنُ عَنقاء: هي ظرفٌ لِتَعميمِ الأزمنةِ، وقد تُشدَّدُ تاؤُها، ويَجِبُ معها اتِّحادُ زمانِ الشَّرطِ والجزاءِ، فيَمتَنِعُ «متى زُرتَني اليومَ زُرتُكَ غداً»[٢]. ومِثالُ ما اتَّحدَ فيه زمانُ الشَّرطِ والجزاءِ (كقَولِهِ):

أنـا ابـنُ جَـلَا وطَـلَّاعِ الـثَّـنـايَـا (مَـتَـى أَضَـعِ الـعِـمـامـةَ تَـعـرِفُـونِـي)

البيتُ مِن الوَافِرِ مَطلعُ قَصيدةٍ لِسُحَيمِ بنِ وَثِيلٍ الرِّياحيِّ بالياءِ التَّحتانِيَّةِ[٣]، وهو شاعرٌ مُخضرَمٌ مَشهورٌ في الجاهليَّةِ والإسلامِ، أنشدَ القَصيدةَ التي منها البيتُ المَذكورُ حينَ جاءَ رجلٌ مِن بني رِياحٍ إلى الأُبَيردِ وابنِ عمِّهِ الأحوَصِ يَطلُبُ مِنهما هِناءً[٤]، فقالَا: إنْ بلَّغتَ عنَّا سُحَيمَ بنَ وَثيلٍ هذا الشِّعرَ أَعطَيناكَ، فقالَ: قُولاهُ، فأنشَدَاهُ:

إنَّ بـــداهَـــتـــي وجـــرا حَـــول لَـذُو شِـقٍّ عـلـى الـحـطـمِ الـحـزونِ[٥]

فأتى الرَّجلُ سُحَيماً وأَنشدَهُ البيتَ، فأخذَ سُحيمٌ عَصاهُ، وجعلَ يَتهَدَّجُ[٦] في الوادِي يُقبِلُ فيه ويُدْبِرُ ويُهَمْهِمُ بالشِّعرِ، ثمَّ قالَ: اذهبْ وقُلْ لهما: «أنا ابنُ جَلَا...» البيتَ، وبعدَه:

---

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٣٦٦).

(٢) هنا انتَهى كلامُ ابن عَنقاء.

(٣) وليس هو لِلعَرجي كما تَوهَّمه التَّفتازاني في «المُطوَّل». «الخزانة».

(٤) أي: لإبله، أي: قَطِراناً، يقال: هَنَأَ الإبل: إذا طَلاها بالهِناء وهو القَطِران أو ضربٌ منه، وذلك لِدَفع الجَرَب.

(٥) كذا جاء البيتُ في الأصل، ورِوايتُه في «الخزانة»:

فـــإنَّ بُـــداهَـــتـــي وجِـــراءَ حَـــولِـــي لَـذُو شِـقٍّ عـلـى الـحَـطِـمِ الـحَـرُونِ

قال البغداديُّ: و(البُداهة) بضم الموحدة: أولُ جَري الفَرَس، و(الجِراء) بكسر الجيم: مَصدرُ جاراهُ مُجاراةً وجِراءً أي: جرَى معه، و(الحَول): العام، و(الشِّق) بالكسر: المَشقَّة، و(الحَطِم) بفتح الحاء وكسر الطاء المهملتَين: الفرَس الهَرِم... و(الحَرون): الفرَس الذي لا يُقاد، وإذا اشتَدَّ به الجريُ وَقف. وهذا البيت تَعريضٌ لِسُحَيم بأنه لا يَبلُغُ غايتَهما لِكِبَره وعَجزه. اهـ باختصار.

(٦) التهدُّج: المشيُ ومُقارَبةُ الخَطوِ تَحناناً. على أنَّ الذي في أكثرِ الكُتب: وجعل يَنحَدِر.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وإنَّ مَكانَنا مِن حِميَرِيٍّ مَكانُ اللَّيثِ مِن وَسَطِ العَرِينِ

وفيها يَقولُ:

وماذَا تَبتَغِي الشُّعَراءُ منِّي وقد جاوَزْتُ حَدَّ الأربَعِينِ؟

اللُّغة: ابنُ جَلَا: مِن «جَلَا الأُمورَ»: كشَفَها وأَوضَحَها، فـ«جَلَا»: فعلٌ، حُذِفَ المَوصوفُ وأُقِيمَتِ الصِّفةُ مُقامَهُ، وقيلَ: «جَلَا»: عَلَمٌ غَلَبَ على أَبيهِ، قالَ في «الصِّحاحِ»: («جَلَا»: اسمُ رجلٍ تَسمَّى بالفعلِ الماضي، وأَنشدَ البيتَ، ثمَّ حَكى[1] عن عيسى بنِ عُمَرَ أنَّه قال: إذا سُمِّيَ الرَّجُلُ بـ«قَتَلَ، وضَرَبَ» ونحوِهما لا يَنصرِفُ، واستدلَّ بهذا، وقالَ غيرُه: يَحتمِلُ البيتُ وَجهاً آخَرَ، وهو أنَّه لم يُنَوِّنْهُ كأنَّه[2] أرادَ الحِكايةَ، كأنَّه قالَ: ابنُ الذي يُقالُ له: جَلَا الأُمورَ وكَشَفَها، فلِذلكَ لم يُصرَفْ). و«طَلَّاعٌ»: مُبالغةٌ في «طالِع»، و«الثَّنايا»: جمعُ «ثَنِيَّةٍ»، وهي ما عَلا مِن الأرضِ وغَلظَ، ويُقالُ: هي العَقَبةُ والطَّريقُ بينَ الجَبَلَينِ، وفلانٌ طَلَّاعُ الثَّنايَا: إذا كانَ سامِياً لِمَعالي الأُمورِ وصِعابِها قاصِداً لعَظائِمِها كما يُقالُ: طَلَّاعُ أنجُدٍ[3]. وقولُه: «متى أَضَعِ العِمامةَ» يَحتمِلُ: متى أَضَعْ على رَأسي عِمامةَ الحَربِ - وهي البَيضةُ أو المِغفَرُ - تَعرِفوني، أي: تَعرِفوا شَجاعَتي وإقدامي، ويَحتمِلُ أنْ يكونَ المرادُ: متى أَضَعِ العِمامةَ عن[4] وَجهي السَّاترةَ له تَعرِفوني ولا تَجهَلوني؛ لِشُهرَتي.

الإعرابُ: «أنا»: ضَميرٌ منفصِلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «ابنُ»: خبرُه، وهو مُضافٌ، و«جَلَا»: مُضافٌ إليه مَحكيٌّ على ما هو عليه، ويَجوزُ أنْ يُعرَبَ إعرابَ ما لا يَنصَرِفُ لِلعَلَميَّةِ ووَزنِ الفعلِ؛ بِناءً على أنَّه عَلَمٌ مَنقولٌ مِن الفعلِ وَحدَه، «وطَلَّاعِ» بالجرِّ عَطفاً على «جَلَا»، ويَصِحُّ رَفعُه عَطفاً على «ابنُ»[5]، ويكونُ خَبراً بعدَ خبرٍ كما ذكَرهُ الدّمليجيُّ[6] في «حاشيَةِ

---

(١) عبارة الجوهري: وحُكي.

(٢) في «الصحاح»: (لأنه)، وهي الوجه.

(٣) جمعُ (نَجْد)، وهو ما ارتَفع من الأرض.

(٤) في طبعة: (على)، وهو تحريف.

(٥) قال البَغدادي بعد أن نقَل الرِّوايَتين عن ثَعلب في «أماليه»: والجيدُ عندي الرفعُ. اهـ قُلتُ: وعليه اقتَصر كثيرٌ من المُعرِبين، فلو بدأ به الشارحُ ثم قال: (ورُوي بالكسر... إلخ) لَكان أفضلَ.

(٦) نِسبة إلى دمليج، وهي من قُرى المنوفيَّة بمصر.

و«أَيَّانَ» .....

الكواكب الدرية

الأَزهريَّةِ»، و«الثَّنايَا»: مُضافٌ إليه، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ[١] مُقدَّرةٌ على الألفِ منَعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ، «متَى»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جَوابُه، في محلِّ نَصبٍ على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ، والعاملُ فيه: «أَضَع»، و«أَضَعِ»: فعلُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سُكونُ آخِرِهِ، وحُرِّكَ بالكسرةِ لالتقاءِ السَّاكنَينِ، ويجوزُ أنْ يُقالَ فيه: وعلامةُ جزمِهِ سُكونٌ مقدَّرٌ في آخِرِهِ منعَ مِن ظُهورِه اشتغالُ المحلِّ بحركةِ التَّخلُّصِ مِن التقاءِ السَّاكنَينِ، وهكذا نَظائرُه كما يُفِيدُه ما مرَّ في مَباحثِ الإعرابِ، وفاعِلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «العِمامةَ»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «تَعرِفُوني»: جوابُ الشَّرطِ، وهو مَجزومٌ، وعَلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجَماعةِ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والنُّونُ: للوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به.

والمعنى: أنا ابنُ مَن جَلَا الأُمورَ، ورَكِبَ الصِّعابَ، متى أَضَعِ العِمامةَ يَعرِفُني مَن رَآني بِالصِّفةِ المَذكورةِ وإنْ كُنتُ بِلا عِمامةٍ، أو متى أَضَعْ عِمامةَ الحَربِ - وهي البَيضةُ - على رَأسي تَعرِفوني أني إذا حارَبتُ عُرِفْتُ بإقدامِي وشَجاعَتي.

والشَّاهدُ: في «متى» حيثُ جَزَمَتْ فِعلَينِ.

(و«أَيَّانَ») بفتحِ الهمزةِ، وكسرُ هَمزتِهِ لُغةُ سُلَيمٍ، وبها قُرِئَ في الشَّواذِّ[٢]، وهو: اسمٌ مَوضوعٌ لِلدَّلالةِ على الزَّمانِ، ثمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرطِ كـ«متى»، إلَّا أنَّ بينَهما فرقاً مِن وُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ «متى» أكثرُ استِعمالاً، حتَّى قالَ الرَّضيُّ: كُتبُ الجُمهورِ ساكتةٌ عن كونِها لِلشَّرطِ، وأجازَ ذلكَ بَعضُ المتأخِّرينَ[٣]، ولِقلَّةِ استِعمالِها شرطاً قالَ ابنُ مالكٍ: (وقلَّما يُجازى بها)، ولهذا لم يَحفَظْهُ سِيبويهِ. قالَه الدَّمامِينيُّ.

والثَّاني: أنَّ «أيَّان» تَأتي غَالباً في مَوضعِ التَّفخيمِ، نحوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ٦]، بِخلافِ «متى»؛ فإنَّها تُستَعمَلُ في مَوضعِ التَّفخيمِ وغيرِه.

---

(١) أي: لا فتحةٌ وإن كان من صِيَغ مُنتهى الجُموع؛ لأنه قد دخَلت عليه (أل) فعادَ إلى أصلِه من الجرِّ بالكسرة.

(٢) ومِن ذلك قِراءة أبي عبد الرحمنَ السُّلَمي: ﴿إِيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾.

(٣) «شرح الكافيَة» (٣/ ٢٠٥).

كقَولِهِ:

فـأَيَّـانَ مـا تَـعْـدِلْ بِـهِ الـرِّيـحُ تَـنْـزِلِ

الكواكب الدرية

والثَّالثُ: أنَّ «أيَّانَ» تَختَصُّ بِالمستَقبَلِ كما جَزَمَ به ابنُ مالكٍ وجماعةٌ، بخلافِ «متَى» فإنَّها تُستَعمَلُ لِلماضي والمستقبَلِ، لكنَّه في «الإيضاحِ» و«المفتاحِ»[١] أطلَق بها للزَّمانِ، ومثَّلاهُ بـ«أيَّانَ جِئتَ؟»، وهو كالصَّريحِ في أنَّها تُستَعمَلُ لِلماضي، ومع ذلك هو قَليلٌ[٢]، (كقَولِهِ):

إذَا الـنَّـعـجـةُ الـغَـرَّاءُ كـانَـتْ بِـقَـفْـرةٍ (فـأَيَّـانَ مـا تَـعْـدِلْ بِـهِ الـرِّيـحُ تَـنْـزِلِ)

قالهُ أُميَّةُ بنُ عائذةَ العَمْريُّ[٣] شاعرٌ مُخضرَمٌ، وقيلَ: إنَّه شاعرٌ إسلاميٌّ مِن شُعراءِ الدَّولةِ الأمويَّةِ.

اللُّغة: «النَّعجةُ»: الواحدةُ مِن الضَّأنِ، والجَمعُ: «نِعاجٌ، ونَعَجاتٌ»، و«الغَرَّاءُ» بالمدِّ أي: البَيضاءُ، ويُروى: «الأَدْماءُ» مِن الأُدْمَةِ، وهي: السُّمرةُ، وهي غالِبُ ألوانِ نِعاج العَربِ[٤]، و«القَفرُ»: مَفازةٌ لا نَبتَ فيها ولا ماء، والجَمعُ: «قِفارٌ». ذَكرَهُ «الصِّحاحُ».

الإعرابُ: «إذا»: ظرفٌ لما استُقبِلَ مِن الزَّمانِ، «النَّعجةُ»: فاعلٌ بفعلٍ مَحذوفٍ يُفَسِّرُه الفعلُ بعدَه؛ لأنَّ الأصحَّ أنَّ «إذا» لا تَدخُلُ إلَّا عَلى الجُملةِ الفِعليَّةِ، «الغَرَّاءُ»: صِفةُ «النَّعجَة»، وعلامةُ رَفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، واسمُها مُستتِرٌ فيها جَوازاً تَقديرُه: هي، «بِقَفْرَةٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ خبرُ «كانَ»، الفاءُ:

---

(١) الأولُ هو «الإيضاح في شَرح تَلخيص المفتاح» لِلقزويني، والثاني هو «مِفتاح العلُوم» لِلسَّكاكي، وحينئذٍ يَنبغي تقديمُ الثاني كما فعَل في «الهمع»، بل الأحسَنُ حَذفُ «الإيضاح» أو تَغييرُ العبارة بأن يُقالَ مثلاً: وأقرَّه ـ أو سَكت عليه ـ في «الإيضاح»؛ إذ القزوينيُّ إنما يَشرحُ كلام السكاكيِّ لا أكثَر.

(٢) عبارةُ «الهمع»: وهو يُشعِر بأنها تُستعمَل في الماضي، والصَّوابُ خِلافُه.

(٣) الصواب في اسمِه: أُميَّة بن أبي عائِذ العَمريُّ ـ من بَني عَمْرو بن الحارِث بن تَمِيم ـ الهُذَلي، والبيتُ باختلافٍ يَسير من قَصيدةٍ له في «دِيوان الهُذَليِّين».

(٤) ورواية «الدِّيوان» المذكور: (الأَدناءُ)، وهي عظيمة الأُذنَين طَويلَتُهما، وفي «شرح السُّكريِّ»: (إذا النعجةُ العَيناءُ)؛ وفيه أيضاً: (فأيانَ ما يعدل بها الرئمُ).

و«أَينَ» نَحوُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، .....

الكواكب الدرية

حرفُ عطفٍ، «أيَّانَ»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، في محلِّ نَصبٍ على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ[1]، والعاملُ فيه «تَعدِلُ»، و«ما»: زائدةٌ، «تَعدِلْ»: فعلُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، «به»: جارٌّ ومَجرورٌ[2]، «الرِّيحُ»: فاعلٌ، «تَنْزِلِ»: جَوابُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وحُرِّكَ بالكسرِ لِضَرورةِ الشِّعرِ.

والمعنى: إذا كانتِ النَّعجةُ الحَسناءُ بِمَفازةٍ بَعيدةٍ، فَفي أيِّ وقتٍ تَعْدِلْ به الرِّيحُ تَنزِلْ[3].

والشَّاهدُ: في قَولِهِ: «أيَّان»، حيثُ استُعمِلَتْ شرطاً وجَزمَتْ فِعلَينِ.

(و«أَينَ»)، وهو: اسمٌ موضوعٌ لِلدَّلالةِ على المكانِ، ثمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرطِ، (نَحوُ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾) أي: في أيِّ مكانٍ تَكونُوا يُدْرِكْكُمُ الموتُ، **وإعرابُه**: «أينَ»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَدُلُّ على العُمومِ تَجزِمُ فِعلَينِ: الأوَّلُ: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، في محلِّ نَصبٍ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ، والعاملُ فيه: ﴿تَكُونُوا۟﴾، و«ما»: زائدةٌ على سَبيلِ الجَوازِ كما قالَ السَّمينُ، قال أبُو البَقاءِ: دُخولُ «ما» على «أينَ» يُقوِّي مَعناها في الشَّرطِ، ويَجوزُ حذفُها، و﴿تَكُونُوا۟﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وهو مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، مُتصرِّفٌ مِن «كانَ» التَّامَّةِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، و«يُدْرِكْ»: جوابُ الشَّرطِ مَجزومٌ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، و﴿ٱلْمَوْتُ﴾: فاعلٌ.

وقُرِئَ[4]: ﴿يُدْرِكُكُمُ﴾ برفعِ الكافَينِ[5]، وخَرَّجَهُ ابنُ جِنِّي على حذفِ فاءِ الجَوابِ،

---

(١) وجَعلها الشيخُ مُحمد محيي الدين للظرفيَّة المكانيَّة في إعرابِه لِشَواهد «شرح القطر»، وفاتَني التنبيهُ على سَهوِه هناك، كما فاتَني التنبيهُ عليه أيضاً في طبعتِنا لكتابِ «التُّحفة السَّنية» حين كرَّر الأخُ الذي أعربَ الشواهدَ ذلك، والعفوُ عند كرامِ الناسِ مأمولُ.

(٢) مُتعلق بـ(تعدِل).

(٣) كرَّر ألفاظَ البيت غالباً فلم يَظهَر المعنى المقصودُ لِلشاعر.

(٤) أي: شُذوذاً، والقارئُ بذلك طلحةُ بن سُليمان.

(٥) أراد: بِضمِّهما.

و«أَنَّى» كقَولِهِ:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأتِها تَسْتَجِرْ بِها

الكواكب الدرية

أي: فيُدْرِكُكُم[١]، أو[٢] على أنَّه كلامٌ مُبتدأٌ، و﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ مُتَّصِلٌ بقَولِهِ: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾، والمرادُ مِن ذلكَ اتِّصالُ معنًى، لا اتِّصالُ عَملٍ، كما قالهُ جَماعةٌ[٣].

ورَأَيتُ بعضَ مَن حَشَّى «الأَزهريَّةَ»[٤] أَعرَبَ جُملةَ ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ في محلِّ نصبٍ خبرَ «تَكونُ»، وهو وَهمٌ، والصَّوابُ أنَّها تامَّةٌ؛ لأنَّها بمعنى الحُصولِ، وقد راجَعتُ «السَّمينَ» وغيرَه فلم أَجِدْ مَن صرَّحَ بأنَّ جُملةَ ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ خبرُ «تَكون»، فإنْ قدَّرْنا «تكون» ناقصةً، فخَبرُها الظَّرفُ قبلَها، وهو ﴿أَيْنَمَا﴾ كما هو ظاهرٌ.

(و«أَنَّى»)، وهو اسمٌ مَوضوعٌ لِلمَكانِ، ثُمَّ ضُمِّنَ معنى الشَّرطِ كـ«أينَ»، وقيلَ: للزَّمانِ كـ«متَى»، وقيلَ: للحالِ كـ«كيف»، وقيلَ: لِلثَّلاثةِ[٥]، وقد جُوِّزتْ في قولِهِ تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أي: مِن أينَ شِئتُم، أو في أيِّ وقتٍ شِئتُم، أو كيفَ شِئتُم، إذا كانَ المأتيُّ واحداً، وهو محلُّ الحرثِ الذي هو القُبُلُ دونَ الدُّبُرِ، (كقَولِهِ:

فَأَصبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَسْتَجِرْ بِها ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجَا)

قالهُ لَبِيدُ بنُ ربيعةَ[٦]، وهو مِن الطَّويلِ، ويُروى بلَفظِ:

متَى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنَا في دِيارِنا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجَا

---

(١) انظر: «المحتَسب» (١/ ١٩٣).

(٢) هذا وجهٌ ثانٍ لغير ابن جني، ومِمَّن ذكَره الزمخشريُّ، قال أبو حيانَ: وهذا تخريجٌ ليس بِمستقيم؛ لا مِن حيثُ المعنى، ولا مِن حيث الصناعة النَّحوية... إلخ كلامِه.

(٣) أي: لأن (أينَما) اسمُ شرط، فالعاملُ فيه إنما هو فِعل الشرط بَعده، لا ما قبلَه؛ لأنَّ اسم الشرط لا يَتقدم عليه عامِلُه.

(٤) لعلَّه يَقصد أحمدَ بن علي شِهاب الدين البجائيَّ المتوفى سنةَ (٨٣٧هـ) في كتابِه «التَّعليقة السنية في حلِّ ألفاظِ الآجُرُّوميَّة».

(٥) انظر: «تاج العَروس».

(٦) بيتُ لبيدٍ رضي الله عنه هو ما رَواه سيبَويه ولفظُه:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بِها ... كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وهو غيرُ بَيتِ الحُطَيئةِ:

إذَا جِئْتَنا تُلْمِمْ بِنَا في دِيارِنا تَجِدْ خيرَ نارٍ عِندَها خيرُ مُوقِدِ[1]

اللُّغةُ: «تَسْتَجِرْ»: أي: تَطلُبِ الإجارةَ بمعنى: الأمنِ والرَّاحةِ، و«الحَطَبُ الجَزلُ»: القَويُّ الغَليظُ، والمرادُ بـ«النَّارِ»: نارُ القِرى؛ لأنَّها المتبادِرةُ عندَ الإطلاقِ. و«التَّأجُّجُ»: الاشتِعالُ، وأَلِفُهُ[2] إمَّا لِلتَّثنيةِ، والضَّميرُ للحَطَبِ والنَّارِ على التَّغليبِ؛ فإنَّه يُقالُ: «تَأجَّجَتِ النَّارُ»: التَهَبَتْ، و«تَأجَّجَ الحَطَبُ»: وَقَعَتْ فيه النَّارُ، وأَصلُهُ أنَّ التَّأجُّجَ قائمٌ بهما، وما هذا شأنُه جازَ إسنادُه إلى المَجموعِ، وإلى كلٍّ واحدٍ مِنهما؛ وإمَّا لِلإطلاقِ: والضَّميرُ إمَّا للحَطَبِ وَحدَه، أو للنَّارِ وَحدَها والتَّذكيرُ إمَّا على تأويلِ النَّارِ بالقَبسِ، أو الشِّهابِ، وإمَّا على أنَّ أصلَ «تَأَجَّجَ» مُضارعٌ حُذِفَتْ منه إحدى التَّاءَينِ كما في ﴿تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤]، ثمَّ أُكِّدَ بالنُّونِ الخَفيفةِ، ثمَّ قُلِبَتْ في الوَقفِ ألفاً، وجازَ ذلك في غَيرِ الطَّلبِ شُذوذاً.

ووَصفُ الحَطَبِ بِالجَزلِ إشارةٌ إلى قُوَّةِ النَّارِ، وكَثرةِ الضِّيفانِ، وفَرطِ الاهتداءِ إلى النَّارِ.

الإعرابُ: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «أَصبحَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، «أنَّى»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلَينِ: الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جَوابُه، في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ لـ«تَأتِ»، و«تَأتِ»: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، والهاءُ: مَفعولٌ به، وفاعلُهُ مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «تَستَجِرْ»: بدلُ اشتِمالٍ مِن «تَأتِ»، والبَدَلُ يَتبَعُ المُبدَلَ منه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جَزمِهِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ،

= وروى أيضاً الشاهدَ الآتي في كلام الشارح ـ وهو: متى تأتِنا... إلخ ـ والذي جَعَله هَهنا روايةً أخرى للبيتِ الشاهد في المتن، والصحيحُ أنه بيتٌ آخَرُ، وهو لعُبَيدِ الله بن الحُر كما «الخِزانة»، وأنَّ ما في المتن مُلفَّقٌ من بَيتَي سيبَويه المذكورَين، فتنبَّه!

(١) الصحيحُ أن صدرَه:

متَى تَأتِه تَعشُو إلى ضَوءِ نارِهِ

(٢) أي: وألفُ (تأجَّجا).

. . . . . .

الكواكب الدرية

«تَجِدْ»: جوابُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وجُملةُ الشَّرطِ وجَوابِهِ في محلِّ نَصبِ خبرُ «أَصبَحَ»، و«تَجِد» مُتصرِّفٌ مِن «وَجَدَ» يَنصِبُ مَفعولَينِ(١)، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «حَطَباً»: مَفعولُها الأوَّلُ، «جَزلاً»: صفةٌ، «وناراً»: مَعطوفٌ على «حَطباً»، «تَأجَّجا»: فعلٌ وفاعلٌ، «تَأَجَّجَ»: فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتحِ، وألفُ التَّثنيةِ ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ ثانٍ لـ«تَجِدْ».

والمعنى: فصِرتَ مِن أيِّ مكانٍ تَأتِها مُستَجيراً بها ممَّا تَخافُه تَجِدْ حَطَباً قَوِيًّا وناراً تَأجَّجا، فتَهتَدِي بهما لمحلِّ القِرى والضِّيافةِ. والضَّميرُ في «تَأتِها» على هذا المعنى يَعودُ على قَبيلةِ الشَّاعرِ وعَشِيرتِهِ، أو حلَّتِه(٢)، أو نحوِ ذلك، بِخلافِهِ في قَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

فأَصبَحتَ أنَّى تَأتِها تَشتَجِرْ بِها ... كِلا مركَبَيها تَحتَ رِجلِكَ شاجِرُ(٣)

فإنَّه يَعودُ إلى الدَّاهيةِ المُشكِلَةِ، والواقِعةِ الهائلةِ(٤)، و«تَشتَجِرْ» في هذا البيتِ بالشِّينِ المعجَمةِ، وفي البَيتِ الذي ذكرَهُ المصنِّفُ بالسِّينِ المهملةِ، وإنَّما نَبَّهتُ عليه لأنَّه قد يَلتَبِسُ أحدُهما بالآخَرِ على بعضِ الطَّلبةِ، وقد أَحسَنَ ابنُ عنقاءَ حيثُ ذَكرَهما(٥) معاً في هذا

---

(١) الصحيحُ أنهُ هنا بمعنَى تُصادِف وتُصِيب، فهو مُتعدٍّ لواحدٍ فقط، والجُملةُ الآتيةُ ـ وهي (تأجَّجا) ـ في محلِّ نصبِ صِفَة.

(٢) كذا في الأصل، وفي كُتُب اللغة: الحَلَّة: المَحلَّة، وهي مَنزِلُ القوم، والحِلَّة: جماعةُ بُيوت الناس.

(٣) (تَشتَجِرْ) مَعناه: تَشتَبِك، مَأخوذ من شَجَرَ الراكبُ: إذَا خالَف بين رِجلَيه فرَفع رِجلاً ووَضَع أُخرى، وهي رِكبة مُتهيِّئةٌ لِلسُّقوط. ويُروَى: (تَلتَبِس بها) و(تَبتَئِسْ بها) مِن بُؤس الحالِ. و(مركبَيها): ناحِيَتَيها اللَّتَين تُرام منهما. و(شاجِر): مُضطَرِب، ويُروى: (شاغِرُ)، والمَعنى واحد.
يُخاطب رَجُلاً فيقولُ: إنَّك رَكِبتَ أمراً لا خَلاصَ لَك منه، فأنتَ بِمَنزلة مَن رَكِبَ ناقةً صَعبةً لا يَقدِرُ على النُّزُول عنها سالماً؛ لأنَّ رِجلَيه قد اشتَبَكا بِرِكابَيها وكِلا مركبَيها لا يُستَقَرُّ عليه.

(٤) أي: عن طريق تَشبِيهِها بِالدابَّة الشَّمُوس الَّتِي إذا ركبهَا رَمَته عَن ظهرِها، ومِن ثَمَّ أعاد كثيرُون الضمير على الناقة، نعم خطَّأ بعضُهم ذلك، إلا أنَّ البغداديَّ قال: إنَّ هذا لا يُسمى غَلطاً؛ فإنه تَمثيل سواءٌ قيل: داهِيَة أو ناقة أو مَركب.

(٥) أي: البيتَين مع ضَبطَي اللفظتَين فيهما.

و«حَيثُما» كقَولِهِ:

حَيثُما تَستَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـــــهُ نَجاحاً .....

الكواكب الدرية

المَوضعِ في «شَرح العِمرِيطِيَّةِ»، ولَعلَّه فعلَ ذلك لِدَفعِ الوهمِ، وإلَّا فأحدُهما يُغنِي عن الآخَرِ.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «أنَّى تَأتِها»[١]، حيثُ جَزمَتْ «أنَّى» الفِعلَينِ.

(و«حَيثُما»)، وهو اسمٌ مَوضوعٌ لِلدَّلالةِ على المكانِ، ويُضَمَّنُ معنى الشَّرطِ إذا اتَّصلَتْ به «ما»[٢]، وأجازَ الأخفَشُ استعمالَها بمعنى الزَّمانِ، (كقَولِهِ:

حَيثُما تَستَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـــهُ نَجاحاً فِي غابِرِ الأَزْمانِ)

هو مِن الخَفيفِ، ولم أَعرِفْ قائلَهُ[٣].

اللُّغة: «تَستَقِمْ»: مِن الاستقامةِ وهي الاعتِدالُ، «النَّجاحُ» بفتحِ النُّونِ: مَصدَرُ «أنجحَ الرَّجلُ»[٤]: إذا ظَفِرَ بِحاجتِهِ، و«الغابِرُ» بِالغَينِ المعجَمةِ: اسمُ فاعلٍ مِن «غَبرَ» بوَزنِ «قَعَدَ»: إذا بَقيَ، وقد يُستَعمَلُ فيما مَضى، فيَكونُ مِن الأَضدادِ، والمرادُ هنا الأوَّلُ، و«الأَزمان»: جمعُ «زمنٍ»، يُطلَقُ على الوقتِ القَليلِ والكثيرِ.

الإعرابُ: «حيثُما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تجزمُ فِعلَينِ: الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جَوابُه، في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ الزَّمانيَّةِ كما قاله ابنُ هشامٍ في «المغني»، «تَستَقِمْ»: فعلُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «يُقَدِّرْ»: جوابُ الشَّرطِ، «لكَ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«يُقَدِّرْ»، «اللهُ»: فاعلٌ، «نَجاحاً»: مَفعولٌ به، «في غابِرِ»: جارٌّ ومَجرورٌ[٥]، «الأزمانِ»: مُضافٌ إليه.

والمعنى: في أيِّ زمانٍ تَعدِلُ[٦] ولا تَعوَجُّ، تَظفَرُ بِحاجتِكَ في باقي الأيَّامِ، فلا تَيأَسْ مِن الظَّفَرِ إنْ أبطأَ.

---

(١) أي: (إلى آخِره)، وإلَّا ففي هذا المحكيِّ فعلٌ واحد فقط.

(٢) فيه رَكاكة لا تَخفى، فكان يَنبغي أن يقولَ: وأصلُه: (حيث)، وهو اسمٌ موضوع... إلخ كلامِه.

(٣) ولا عَرَفه غيرُه.

(٤) الصواب: اسمُ مصدره. أو هو مصدر (نَجَحَ).

(٥) مُتعلقٌ بمحذوف نعت لـ(نجاحاً)، أو بـ(يقدِّر).

(٦) كذا في الأصل، ولعلَّه: تَعتَدِل.

وهَذِهِ الأَدَواتُ الأَحَدَ عَشَرَ كُلُّها أَسْماءٌ، إلَّا «إنْ، وإذْما» فإنَّهُما حَرفانِ.

ويُسَمَّى الفِعلُ الأَوَّلُ شَرْطاً، .....

الكواكب الدرية

والشَّاهدُ: في «حيثُما» حيثُ جَزمَتْ فِعلَينِ.

(وهَذِهِ الأَدَواتُ الإِحْدَى عَشْرَةَ) الجازمةُ للفِعلَينِ (كُلُّها أَسماءٌ)، حتَّى «مَهما» على الأصحِّ، (إلَّا «إنْ» و«إذْما»؛ فإنَّهُما حَرفانِ): الأوَّلُ باتِّفاقٍ، والثَّاني على الأصَحِّ، وإذا كانَ ما عدَاهما أسماءً، فلا بُدَّ له مِن محلٍّ مِن الإعرابِ، إمَّا النَّصبُ، أو الرَّفعُ[١]؛ لأنَّ أسماءَ الشَّرطِ مَعمُولةٌ لِفعلِ الشَّرطِ، أو لِلابتداءِ لا غيرُ، فما كانَ منها اسمَ زمانٍ أو مكانٍ، فهو في محلِّ نَصبٍ على الظَّرفيَّةِ بفعلِ الشَّرطِ، وما كانَ غيرَ ذلك، فهو في محلِّ رفعٍ بِالابتداءِ، وخَبرُه فعلُ الشَّرطِ وَحدَه على الأصحِّ، هذا إنْ كانَ فِعلُ الشَّرطِ غيرَ مُتعَدٍّ نحوُ: «مَن يَقُمْ أَقُمْ معَه»، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، وإنْ كانَ فِعلُ الشَّرطِ مُتعدِّياً ووَقَعَ عليه نَحوُ: «مَن يَضرِبْ أَضرِبْ»[٢]، أو على ضَميرِهِ، أو مُتعلِّقه نحوُ: «مَن رَأيتَه أو أخاهُ فأَكرِمْهُ»، فهو في محلِّ نصبٍ[٣]، ويَجوزُ في هذا المثالِ الرَّفعُ على الابتِداءِ؛ لأنَّه مِن بابِ الاشتِغالِ.

قالَ الفاكهيُّ: وأفهَمَ كلامُه أنَّ الجزمَ بـ«حيثُ» و«إذْ» مَخصوصٌ بِاقترانِ «ما» بهما كما لفَظَ به، وأمَّا غيرُهما فهو قِسمانِ: قِسمٌ لا يَصحَبُهُ «ما»، وهو: «مَن، ومَهما، وما، وأنَّى»، وقِسمٌ يَجوزُ فيه الأمرانِ، وهو الباقي. اهـ[٤]

(ويُسَمَّى) الفِعلُ (الأوَّلُ) مِن الفِعلَينِ المَجزومَينِ بِأَحدِ هذه الأدَواتِ (شَرطاً)؛ لِتَعليقِ الحُكمِ عليه، ولأنَّه عَلامةٌ على وُجودِ الفعلِ الثَّاني، والعَلامةُ تُسمَّى شَرطاً[٥]، ولا يَكونُ

---

(١) الصحيحُ أنها تقَع أيضاً في محل جرٍّ، وذلك إذا سُبِقت بحرفِ جر أو مضافٍ، نحوُ: (عمَّا تسأَلْ أسأَلْ)، و(غُلامَ مَن تَضرِبْ أَضرِبْ). وقد يُعتذر للشارح بأنَّ اسم الشرط حينئذٍ ظاهر في كونِه في محلِّ جر، فسكَت عنه وقَصَد بيانَ ما يُلبِس فقط أو يُوهِمُ أنه لا محلَّ له من الإعراب.

(٢) الصوابُ: (مَن يَضرب زيدٌ أَضرِبْ) أو (مَن تَضرِبْ أضرِبْ)، وهذا الثاني هو الواقعُ في كلامِ الفاكِهيِّ، وهو أولى لِتَقليل التغييرِ قدرَ الإمكان في كلامِ الشارح.

(٣) أي: على المفعول به أو غيرِه؛ ليَدخُلَ فيه نحو: (أيَّ ضربٍ تَضرِبْ أضرِبْ)؛ فإنه فيه مَفعول مُطلَق.

(٤) «الفواكه»: (ص٣٦٨).

(٥) فيه نظرٌ ظاهر؛ إذ الذي بمعنى العلامةِ إنما هو الشَّرَط بِالتحريك، وجمعُه: أشراطٌ كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾، وكلامُنا في الشَّرْط واحدِ الشُّروط.

ويُسَمَّى الثَّانِي جَواباً وجَزاءً.

الكواكب الدرية

الشَّرطُ إلَّا جُملةً فِعليَّةً خبريَّةً فِعلُها مُتَصرِّفٌ غيرُ مَقرونٍ بـ«قد»، أو حرفِ تَنفيسٍ، أو نافٍ غيرِ «لا، ولم»، ولا يَكونُ ماضيَ المعنى، بل مُستَقبَلَهُ وإنْ كانَ ماضيَ اللَّفظِ؛ لأنَّه مفروضٌ حصولُه في المُستقبَلِ، فيَمتَنِعُ مُضِيُّه، لا تَقولُ: «إنْ قامَ زيدٌ أمسِ»، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]، فالمعنى: إنْ يَتَبيَّنْ[1] أنِّي كُنتُ قُلتُه، ولا يَكونُ فِعلاً جامداً، كـ«عسَى، وليسَ».

(ويُسَمَّى الثَّاني) مِنهُما (جَواباً)؛ لِتَرتُّبِهِ على الأوَّلِ كتَرَتُّبِ الجَوابِ على السُّؤالِ، ويُسمَّى: جزاءً أيضاً؛ تَشبِيهاً له بجزاءِ الأعمالِ؛ لأنَّه يَقَعُ بعدَ وُقوعِ الشَّرطِ كما يَقَعُ الجزاءُ بعدَ الفِعلِ المُجازَى عليه، وهو كالشَّرطِ، فيَكونُ جُملةً فِعليَّةً بجَميعِ أقسامِها، ويَكونُ جُملةً اسمِيَّةً، ولا يكونُ ماضيَ المعنى؛ لأنَّ حُصولَهُ مُعلَّقٌ على حُصولِ الشَّرطِ في المُستَقبلِ، ويَمتنِعُ تَعليقُ الحاصلِ الثَّابتِ على حُصُولِ ما يَحصُلُ في المُستقبَلِ، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦] فقد أُوِّلَتْ بأنَّ المعنَى: إنْ ثبَتَ ذلك فقد ثَبَتَ صِدقُها، وقال الخَضْراويُّ: كانَ الأستاذُ أبو الحَسَنِ بنُ خَروفٍ يَرى في نحوِ: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ . . .﴾ [آل عمران: ١٤٠] الآيةَ أنَّ الجَوابَ مَحذوفٌ اكتفاءً بسَببِهِ، ومثلُه: «إنْ يُهِنْكَ فقد أَهَنْتَهُ[2]»، قالهُ ابنُ هشامٍ في «حاشيةِ التَّسهيلِ»، وفي «المُجيد إعراب القرآنِ المجيدِ»: قولُه تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ﴾: جوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ، أي: فتأسَّوا ﴿فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ﴾، ومَن زَعمَ أنَّ جوابَ الشَّرطِ ﴿فَقَدْ مَسَّ﴾ فهو غَالِطٌ؛ لأنَّ الماضيَ معنًى يَمتنعُ أنْ يكونَ جَواباً لِلشَّرطِ. اهـ قالَ الكَرخيُّ[3]: ولِلنَّحويِّينَ في مثلِ هذا تَأويلٌ، وهو أنْ يُقدِّرُوا شيئاً مُستقبَلاً؛ لأنَّه لا يكونُ التَّعليقُ إلَّا في المستقبَلِ كما مَرَّتِ الإشارةُ إليه. اهـ[4]، وذلكَ التَّأويلُ

---

(١) في الأصل: (تبيَّن)، وهو تحريفٌ؛ لأنه مُخالفٌ لِما يُريدُ الشارحُ تَقريرَه مِن أن المعنَى: إنْ يَتبيَّنْ في المُستقبَل أنِّي كنتُ قُلتُه في الماضِي.

(٢) أي: فلا يُنكَر فقد أهنتَه.

(٣) تقدَّمت ترجمتُه.

(٤) أي: كلامُ الكرخي، وهو في «الدُّر المصون» لِلسَّمين أيضاً؛ فنِسبتُه إليه أولى، ولا سيَّما أن الشارحَ سيَنقل عنه الآن تتمةَ هذا الكلام التي فيها توجيهُ تأويلِهم.

وإذَا لم يَصْلُحِ الجَوابُ أَنْ يُجعَلَ شَرطاً وَجَبَ اقتِرانُهُ بِالفاءِ، نَحوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، .....

الكواكب الدرية

هو: التَّبيُّنُ، أي: فقد تَبيَّنَ مسُّ القَرحِ للقَومِ. اهـ، قالَه السَّمينُ، أي: والتَّبيُّنُ مُستقبَلٌ، وتأويلُ المعنى أَولى مِن تَقديرِ الجوابِ مَحذوفاً، ومَن يُقدِّرُه مَحذوفاً له أنْ يُؤوِّلَ كلامَهم بأنَّه لمَّا كانَ دالًّا على الجَوابِ وقائماً مَقامَهُ، سُمِّيَ جَواباً؛ ففي قَولِهِ تَعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسْرِقْ﴾ [يوسف: ٧٧] يُقدَّرُ الجَوابُ: فلا تَعجَبُوا ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾، وتَكونُ الفاءُ لِلتَّعليلِ، وهَكذا يُقدَّرُ في كلِّ مَوضعٍ بما يُناسِبُ السِّياقَ، أو تكونُ الفاءُ الدَّاخلةُ على ما هو جَوابٌ في الظَّاهرِ لِلتَّعليلِ[1].

(وإذَا لَم يَصْلُحِ الجَوابُ أنْ يُجعَلَ شَرْطاً) بأنْ كانَ أحدَ الأُمورِ التي لا تَصلُحُ شَرطاً؛ بِأنْ كانَ جُملةً اسمِيَّةً، أو فِعليَّةً فِعلُها طَلَبيٌّ، أو مَنفيٌّ بغيرِ «لا، ولم»، (وَجَبَ اقتِرانُهُ بِالفاءِ)؛ لِيَحصُلَ الرَّبطُ بينَ الجَوابِ وشَرطِهِ؛ لأنَّ الجَوابَ الحاصلَ به الرَّبطُ مَفقودٌ، وخُصَّتِ الفاءُ بذلكَ لما فيها مِن معنى السَّببيَّةِ، ولمُناسبتِها لِلجزاءِ مِن حيثُ إنَّ مَعناها التَّعقيبُ، فلا فصلَ، كما أنَّ الجزاءَ يتعقَّب على[2] الشَّرطِ كذلك.

فإذا كانَ الجوابُ ماضيَ اللَّفظِ والمعنَى اشتُرِطَ مع الفاءِ اقترانُه بـ«قد» لفظاً وتَقديراً[3]، نحوُ: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾ [يوسف: ٧٧].

(نَحوُ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾)، هذا مثالُ الجُملةِ الاسمِيَّةِ، وإعرابُه: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، و«يَمْسَسْ»: فعلُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، والكافُ: مَفعولٌ به، ﴿بِخَيْرٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«يَمسَسْ»، والفاءُ: رابِطةٌ لِجواب الشَّرطِ، و«هو»: ضميرٌ منفصِلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿عَلَىٰ كُلِّ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ

(١) كذا في الأصل، ولم يَظهَر لي وجهُ عطفِه بـ(أو) على ما سَبَق؛ إذ هو عينُ الأول، فإن قيل: لعلَّ (أو) مُحرَّفةٌ عن (أي) التفسيريَّة، قُلتُ: يَلزمُ منه حينئذٍ التكرارُ، ولا وجهَ له أيضاً. والله أعلَم.

(٢) هكذا جاءتِ العبارةُ في الأصل.

(٣) كذَا في الأصل، والصواب: (أو تقديراً). مثالُ الاقتران لفظاً الآيةُ الآتيةُ في كلامِه، ومثالُ الاقتران تقديراً قولُه تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾.

﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١]، .....

الكواكب الدرية

بـ﴿قَدِيرٌ﴾، و﴿شَىْءٍ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿قَدِيرٌ﴾: خبرُ المُبتدأ، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ في محلِّ جزمٍ جَوابُ الشَّرطِ، فإنْ قلتَ: «قديرٌ» صفةٌ مُشَبَّهةٌ، فكيفَ تَقدَّمَ مَعمولُها عليها؟ قُلتُ: لأنَّ عملَها في الظَّرفِ والجارِّ والمَجرورِ لِما فيها مِن رائِحةِ الفعلِ، وذلك لا يَمنَعُ التَّقديمَ. نبَّهَ عليه الأزهريُّ في «التَّصريح».

(﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾)، هذا مِثالُ الفِعليَّةِ التي فِعلُها طَلَبيٌّ، وإعرابُه: ﴿إِن﴾: حرفُ شرطٍ جازمٌ تَجزمُ فِعلَينِ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، وهي ناقصةٌ، والتَّاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ اسمُها، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿تُحِبُّونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ، والواوُ: فاعلٌ، ﴿ٱللَّهَ﴾: مَنصوبٌ على التَّعظيمِ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ نصبٍ خبرُ «كانَ»، ﴿فَٱتَّبِعُونِى﴾: الفاءُ: رابطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، و«اتَّبِعوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ[1]، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، والياءُ: مَفعولٌ به، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ جزمٍ جوابُ الشَّرطِ. وقِسْ على هذا المثالِ بَقيَّةَ أنواعِ الطَّلبِ مِن النَّهيِ، والدُّعاءِ ولو بصيغةِ الخبرِ، والعَرْضِ، والاستِفهامِ، والتَّحضيضِ، والتَّمنِّي، والتَّرجِّي، قالَ الأزهَريُّ: ولا نُطِيلُ بأَمثِلَتِها، فالذَّكيُّ يَنالُ بِالمثالِ الواحدِ ما لا يُدْرِكُه الغَبيُّ بألفِ شاهدٍ[2].

---

(١) والنون الثابتةُ هي نونُ الوِقاية.

(٢) هذه السَّجعةُ وَقَعَت في كلام السَّعدِ التفتازانيِّ في أوَّلِ تَصانِيفه وهو «شرحُ التَّصريف العِزي»، وكان عُمرُه إذ ذاك سِتَّ عشرةَ سنةً، وأحسَبُه أولَ من استعمَلَها؛ وأرَى أن تداوُلَها في مثلِ هذا الموضِع غيرُ مُستَحسَن؛ إذ رُبَّ طالبٍ ذكيٍّ استغلَقَت عليه مسألةٌ ما في زمنٍ من الأزمان لِسَببٍ من الأسباب، كانشغالِ البال ونحوِ ذلك، فإذا وُوجِه بمثلِ هذا الكلامِ حينئذٍ رَجَع على نفسِه بِالاتهامِ واللَّوم، فانكسَر خاطِرُه وفتَرَت هِمَّتُه؛ لاندِراجِه ـ في ظَنِّه ـ تحتَ النوعِ الثاني وهُم أهلُ الغباءِ، إذ الذكيُّ عند قائلِ هذا الكلام هو الذي يَفهَمُ بالمِثال الواحد، ومَن عدَاه غبيٌّ، وقد تقرَّر عند كُلِّ عاقِلٍ أنَّ من أعظَم آداب الخِطاب عدمُ مُقابَلة المُخاطَب بما يَكرَه، مِمَّا يَمُجُّه السَّمع أو يُنافِيه الذَّوق أو تَستبشِعُه النَّفس، على أنه لو قيل هَهنا: (ما لا يُدرِكُهُ غيرُه) لَكان أخفَّ وَطْئاً وأقَلَّ وَقعاً، والله المُوفِّق.

﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] .....

الكواكب الدرية

(﴿وَمَا تَفْعَلُوا[١] مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ﴾)، هذا مِثالُ التي فِعلُها مَقرُونٌ بِنافٍ غيرِ «لم، ولا»، وإعرابُه: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «ما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلينِ: الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، في محلِّ رفعٍ مُبتدأ، ﴿تَفْعَلُوا﴾: فعلُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ، وواوُ الجَماعةِ: فاعلٌ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفع خبرُ «ما»، ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿تَفْعَلُوا﴾[٢]، ﴿فَلَن﴾: الفاءُ: رابطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، «لن»: حرفُ نفيٍ ونصبٍ، «تُكفرُوا»: فعلٌ مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ مَنصوبٌ بـ«لن»، وعلامةُ نَصبِهِ حذفُ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به[٣].

فالفاءُ في هذه الأمثلةِ ونَحوِها واجِبةُ الذِّكرِ، لا يَجوزُ تَركُها إلَّا في الضَّرورةِ، أو نُدُورٍ، كحَديثِ البُخاريِّ[٤] في اللُّقَطَةِ: «**فإنْ جاءَ صَاحِبُهَا، وإلَّا اسْتَمْتِعْ بها**»، وقولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

مَنْ يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها ... والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثْلانِ[٥]

---

(١) بالتاء على أنه خِطابٌ على قراءة بعضِ السبعة كأبي عمرو ونافع، ومثلُه (تُكفروه) الآتي.

(٢) لعلَّه يَقصد أنَّ (مِن) زائدةٌ وما بعدَها مفعولٌ به، وهذا أحدُ أوجُهٍ جائزةٍ في الآيةِ، ومنها أيضاً أن يكونَ ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ في مَحلِّ نصب نَعتاً لِمَصدر مَحذوف، تقديرُه: وما تَفعلُوا فِعلاً كائناً مِن خيرٍ، وأن يكونَ ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ مُتعلِّقاً بمحذوف صفة لاسم الشرطِ، والمعنى: أيَّ فِعلٍ تفعَلُوا كائناً من الخير.

(٣) أي: ثانٍ.

(٤) برقم: (٢٤٣٧) عن أُبيِّ بن كعب رضي الله عنه.

(٥) **البيتُ**: لعبد الرَّحمن بن حسَّان بنِ ثابِت أو لكعبِ بن مالِك رضي الله عنهم، قال ابنُ جنِّي: هكذا أنشَدَه سيبَويه، ورَواه غيرُه من أصحابِنا:

مَن يفعَلِ الخيرَ فالرَّحمنُ يَشكُرُه

اللغة: (الحسَنات): جمع حَسَنة، وهي عَملُ الخير يَعمَلُه الإنسان في دُنْياه. (يَشكُرها): يَجزِيه عليها خيراً ويُكثِّرها ويُضاعِفها، ومِن أسمائِه تعالى الشَّكور، وهو الذي يُجازي على يَسيرِ الطاعات كثيرَ الدَّرجات، ويُعطِي بِالعمل في أيامٍ مَعدُودة نِعَماً في الآخِرة غيرَ مَحدُودة. (الشرُّ): الفِعل السَّيِّئ. (مِثلان): تثنيةُ (مِثْل) أي: مُتَساوِيان، ويُروى: (سِيَّانِ) وهو بِمَعناه. =

أَو بِـ«إذَا» الفُجائِيَّةِ، نَحوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

الكواكب الدرية

أرادَ: فاللهُ يَشكُرُها.

ثمَّ الفاءُ مُتعَيِّنةٌ للرَّبطِ فِيما عَدَا الاسمِيَّةَ، أمَّا فيها فلا تَتَعيَّنُ له، بل يَجوزُ الرَّبطُ بها (أو بِـ«إذَا» الفُجائِيَّةِ) أي: المنسُوبةِ إلى الفُجاءةِ بِضَمِّ الفاءِ والمدِّ، وهي مُلاقاةُ الشَّيءِ بَغتَةً. وإنَّما اكتُفِيَ بالرَّبطِ بها لأنَّها تُشبِهُ الفاءَ في كونِها لا يُبتَدأُ بها؛ لأنَّ الغَرَضَ مِن ذِكرِها إنَّما هو الدَّلالةُ على أنَّ ما بعدَها حَصَلَ بعدَ وُجودِ شيءٍ، فلا بُدَّ مِن تَقدُّمِ ذلك الشَّيءِ، ولأنَّها لا تَقَعُ إلَّا بعدَ ما هو مُعقَّبٌ بما بعدَها، فلِذا قامَتْ مَقامَها، (نَحوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾)، معنَى الآيةِ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ﴾ أي: كفَّارَ مكَّةَ وغيرَهم ﴿سَيِّئَةٌ﴾ أي: شِدَّةٌ وبَلاءٌ ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ مِن الكُفرِ والعِصيانِ، ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ يَيْأَسونَ مِن الرَّحمةِ، ومِن شأنِ المؤمِنِ أنْ يَشكُرَ عندَ النِّعمةِ، ويَرجُوَ رَبَّهُ عندَ الشِّدَّةِ ولا يَقنَطُ.

وإعرابُه: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، «تُصِبْ»: فعلُ الشَّرطِ، والهاءُ: مَفعولٌ به، والميمُ: علامةُ الجمعِ، ﴿سَيِّئَةٌ﴾: فاعلٌ، ﴿بِمَا﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، الباءُ: حرفُ جرٍّ، و«ما»: اسمٌ مَوصولٌ بمعنى الذي في محلِّ جرٍّ بالباءِ، «قَدَّمَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «أيدي»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه اسمٌ

= والمعنى: إنَّ الله تعالى لا يَجزِي بِالشَّرِ إلَّا شرًّا مِثلَه مِن غيرِ زِيادة، وأمَّا الخيرُ فيُضاعِفُه ما شاء فضلاً وكرَماً. البَغداديُّ.

الإعراب: «مَن»: اسمُ شرط في مَحلِّ رَفع مُبتَدأ. «يَفعلِ»: فعلُ الشرط مَجزوم، وحُرِّك بِالكسر لِالتِقاء الساكنَين، وفاعلُه: هو. «الحسَناتِ»: مُفعولُ (يَفعَل) مَنصوب بِالكسرة. «اللهُ»: مُبتدأ مَرفوع. «يَشكرُها»: مُضارعٌ مرفوع، وفاعلُه: هو، و(ها): في محلِّ نَصب مَفعول به. وجملةُ (يَشكُرُها) في محلِّ رفع خبرُ المبتدأ الثاني، وأمَّا خبرُ المبتدأ الأولِ وهو (مَن) الشرطيَّة ففيهِ الأقوال الثلاثةُ المشهُورة. وجملةُ (الله يَشكرُها) في محلِّ جزمٍ جوابُ الشرطِ على تَقدير اقتِرانِه بالفاء. «والشرُّ»: الواو: حرفُ استِئناف، و(الشرُّ): مُبتدأ. «بالشرِّ»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بمحذوف خبرُه، والباءُ فيه لِلمُقابَلة والعِوَض. «عندَ»: ظرفُ مَكان مَنصوبٌ مُتعلِّق بما تعلَّق به ما قبلَه، وهو مُضاف. «الله»: لفظُ الجلالةِ مضافٌ إليه مجرور. «مِثلان»: خبرُ مُبتَدأ مَحذوف، أي: هما مِثلانِ، والجُملةُ مُستَأنَفةٌ لِتَحقيق معنَى العِوَض. وقيل في إعراب العجُز غيرُ ذلك إلا أنَّ الذي ذكَرناه أظهَرُ.

والشاهد فيه: حذفُ الفاءِ الرَّابطة مِن جَوابِ الشَّرطِ ـ وهو (اللهُ يَشكرُها) ـ ضَرُورةً.

وذَكَرَ صاحِبُ «الآجُرُّومِيَّةِ» في الجَوازِمِ «كَيْفَما»، .....

الكواكب الدرية

منقوصٌ، والميمُ: علامةُ الجَمعِ[١]، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صِلةُ المَوصولِ، والعائدُ مَحذوفٌ تَقديرُه: قَدَّمَتْهُ، ﴿إِذَا﴾: فُجائيَّةٌ، وهي حرفٌ على الأصحِّ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ، ﴿هُمْ﴾: ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿يَقْنَطُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ، وعلامةُ رَفعِهِ ثُبوتُ النُّونِ، والواوُ: فاعلٌ، والجُملةُ في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدأ، وجُملةُ المُبتدإ والخبرِ في محلِّ جزمٍ جوابُ الشَّرطِ.

تَنبيه: يُعتبَرُ في الجُملةِ المقرُونةِ بـ«إذَا» أنْ لا تَكونَ إنشائيَّةً نحوُ: «إنْ عَصى زيدٌ فوَيلٌ له»، وأنْ لا تَقترِنَ بِأَداةِ نفيٍ نحوُ: «إنْ قامَ زيدٌ فما بَكرٌ قائمٌ»، ولا بـ«إنَّ» نحوُ: «إنْ قامَ زيدٌ فإنَّ عَمْراً قائمٌ»؛ فهَذِه المواضعُ الثَّلاثةُ يَتعيَّنُ فيها الفاءُ، ولا يَجوزُ فيها «إذا»، ولم يَذكُرِ المصنِّفُ الشُّروطَ المَذكورةَ استِغناءً عنها بِالمثالِ[٢]؛ لأنَّه جامعٌ لها.

وأفهَمَ قولُ المصنِّفِ: (وإذا لم يَصلُحِ الجوابُ... إلخ) أنَّه إذا صَلحَ أنْ يُجعَلَ الجوابُ شرطاً لا يَجِبُ اقترانُه بالفاءِ، بل يَجوزُ، وبِه صرَّحَ ابنُ الحاجبِ فيما إذا كانَ المُضارعُ مُثبتاً، أو مَنفيًّا بـ«لا»، وقالَ الرَّضيُّ: إنْ كانَ ممَّا يَصلُحُ أنْ يَقَعَ شَرطاً، فلا حاجةَ إلى رابِطةٍ بينَهُ وبينَ الشَّرطِ؛ لأنَّ بينَهما مُناسبةً لفظيَّةً مِن حيثُ صَلاحِيَةُ وُقوعِهِ مَوقِعَه[٣]، وعلى ما قاله ابنُ الحاجب جَرى[٤].

(وذَكَرَ صاحِبُ «الجَرُّومِيَّةِ») - بِفَتحِ الجيمِ وتَشديدِ الرَّاءِ مَضمُومةً، نِسبةً لِمُؤلِّفها ابنِ آجرُّوم[٥] كما سبَقَ في أوَّلِ الكتابِ - (في الجَوازِمِ «كَيْفَما»)، وهي: اسمٌ مَوضوعٌ لِتَعميمِ

(١) والكاف قبلها مضافٌ إليه.

(٢) بل لِعَدَمِ وَضعِ كتابِه لِمِثل ذلك؛ فإنها مَسألةٌ لا يَلِيق ذِكرُها بِكُتب المتوسِّطين بلهَ مختَصَرات المبتَدِئين، ولِذا قَلَّ مَن تعرَّض لها؛ حتَّى إنَّ ابن مالِك في «التَّسهيل» لم يَذكُر مِن الشُّروط الثَّلاثة إلا أولَها.

(٣) «شرح الكافية» (٤/ ١١٠).

(٤) في هامش إحدَى الطبعاتِ: هكذا بَياض بالأصل. اهـ ومثلُه في هامش أُخرَى مع زيادةٍ: لعل المؤلفَ ترَكه لِيَضعَ به موافقَ ابن الحاجب فنسيَ. اهـ مُصحِّحه.

(٥) المُناسِب لِضَبطه السابق لِلكتاب: (ابنِ جَرُّوم).

نَحوُ: «كَيفَما تَفعَلْ أَفعَلْ»، والجَزْمُ بِها مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ، ولم نَقِفْ لَها على شاهِدٍ في كلامِ العَرَبِ.

الكواكب الدرية

الأحوالِ، (نَحوُ: «كَيفَما تَفعَلْ أَفعَلْ»)، وإعرابُه: «كيفَما»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلينِ: الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جَوابُه، في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن فاعلِ فِعلِ الشَّرطِ، أي: على أيِّ حالٍ تَفعَلْ أَفعَلْ، ويَجوزُ إعرابُه مَفعولاً مُطلَقاً، ولا يَبعُدُ[1] جَوازُ إعرابِهِ مَفعولاً به مُقدَّماً لـ«تَفْعَلْ»، والتَّقديرُ[2]: أيَّ فعلٍ تَفعَلْ أَفعَلْ، و«تَفعَلْ»: فعلُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «أَفعَلْ»: جوابُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، (والجَزمُ بِها مَذْهَبٌ كُوفِيٌّ)، وبه قالَ مِن البَصريِّينَ قُطْرُبٌ، وهو شاذٌّ لاستِحالةِ المعنى؛ فإنَّها لازمةٌ لِعُمومِ الأحوالِ، فإذا قُلتَ: «كيفَما تَصنَعْ أَصنَعْ» كانَ مَعناهُ: على أيِّ حالٍ تَصنَعْ أَصنَعْ، وهذا المعنى مُتعَذِّرٌ؛ لأنَّ رِعايةَ مثلِ ذلكَ أمرٌ صعبٌ.

ولا يَتَقَيَّدُ الجزمُ بها عندَ الكوفيِّينَ باتِّصالِ «ما» بها، والصَّحِيحُ عندَ البَصريِّينَ أنَّها تَقَعُ شرطاً، ولكنَّها لا تَجزِمُ، وإنَّما يُجازَى بها معنًى لا عَملاً.

قالُوا[3]: ويَجبُ اتِّفاقُ فِعلَيها لفظاً ومَعنًى كالمثالِ الذي ذكَرَهُ المصنِّفُ، ونحوُ: «كيفَما تَزُرْ أَزُرْ»، وأمَّا قَولُه عزَّ وجلَّ: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، فجَوابُه مَحذوفٌ لِدَلالةِ ما قبلَه، أي: كيفَ يَشاءُ يُنفِقُ[4].

(ولم نَقِفْ لَها عَلى شاهِدٍ في كَلامِ العَرَبِ) يُستَدَلُّ بِهِ على الجزمِ بها، والغالِبُ مجيئُها استِفهاماً عن حالِ الشَّيءِ وصِفَتِهِ، فإذا قُلتَ: «كيفَ زيدٌ؟» أي[5]: على أيِّ حالٍ وصِفَةٍ هو؟، وشذَّ دُخولُ حرفِ الجرِّ عليه نحوُ قَولِهم: «على كيفَ تَبيعُ الأَحمرَينِ؟» أي: اللَّحمَ

(١) بل هو بعيدٌ كما لا يَخفى.

(٢) أي: على كونه مفعولاً مطلَقاً.

(٣) أي: النحاةُ؛ بصريِّين كانوا أو كوفيِّين.

(٤) في «المغني»: وهذا يُشكل على إطلاقِهم أن جوابَها يجبُ مماثلتُه لِشرطِها. اهـ وحاول الشمُنِّي وغيرُه الجوابَ عنه بِضَربٍ من التأويل.

(٥) يَنبغي ههنا أن يأتي بجواب (إذَا)، بأن يقولَ مثلاً: (فالمعنى...).

وقَد يُجزَمُ بـ«إذَا» في ضَرُورةِ الشِّعرِ، كقَولِهِ:

وإذَا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

الكواكب الدرية

والخَمرَ، ويَلزَمُ في جَوابِها التَّنكيرُ، كـ«صالحٌ» في جَوابِ: «كيفَ زيدٌ؟»، قالَ الخَبيصيُّ: ولا يَقعُ[1] مَرجِعاً لِلضَّميرِ، ولا مُبتدأً، وإنَّما يَقَعُ خبرَ مُبتدإٍ في الحالِ، أو في الأصلِ، فالأوَّلُ: نحوُ: «كيفَ أنتَ؟»، والثَّاني: نحوُ: «كيفَ كُنتَ، وكيفَ ظَنَنتَ زيداً؟ وكيفَما كُنتَ كُنتُ كذَلكَ، وكيفَما ظَنَنتَه [ظننتُه] كذَلكَ[2]»، أو حالاً نحوُ: «كيفَ جِئتَ؟» أي: على أيِّ حالٍ راكباً أم ماشياً؟ أو مَفعولاً مُطلَقاً نحوُ: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٦] أي: أيَّ فعلٍ فعلَ، وهي عندَ الجُمهورِ ظَرفٌ، فمَحلُّها نَصبٌ أبداً، وتَقديرُها: على أيِّ حالٍ؟ أو: في أيِّ حالٍ؟[3] وعندَ الأَخفَشِ والسِّيرافيِّ اسمٌ، فمَحلُّها رفعٌ مع المُبتدأ، نصبٌ مع غيرِهِ.

(وقد يُجزَمُ بِـ«إذَا») الظَّرفيَّةِ الدَّالَّةِ على المُستَقبَلِ؛ لأنَّ فِيها معنى الشَّرطِ غالباً، ولِذا اختِيرَ بعدَها الفعلُ، والعاملُ فيها ما هو جَوابٌ لها، وإنَّما يُجزَمُ بِها (فِي ضَرُورةِ الشِّعرِ كقَولِهِ):

استَغْنِ ما أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى (وإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ)

هو مِن قَصيدةٍ لعَبدِ القَيسِ بنِ خُفافِ بنِ عَمرِو بنِ حَنظَلةَ، إسلاميٌّ، والقَصيدةُ المَذكورةُ مِن بحرِ الكاملِ، وكلُّها حِكَمٌ ووَصايَا، وهي بِضعةَ عشرَ بَيتاً أَنشدَها يُوصِي بها ابنَهُ[4].

---

(١) أي: (كيف).

(٢) قولُه: (وكيفما كنتَ كنتُ كذلك، وكيفَما ظننتَه ظننتُه كذلك) مِن كلام ابن عَنقاء في «غُرَر الدُّرر»، ومنه استَدركنا الكلمة بين المعقوفَين، ومثَّل صاحبُ «المغني» عند الكلام على (كيف) الاستِفهاميَّة ووقوعِها خبراً بقَوله: (كيفَ أنتَ؟ وكيفَ كُنتَ؟ ومِنه: كيفَ ظَنَنتَ زيداً؟ وكيفَ أَعلمتَه فرَسَك). اهـ ثم ذكَر الحاليَّةَ والمفعوليَّة المطلقةَ، كلُّ ذلك في الاستِفهاميَّة، ومِثلُه في «الهمع» وغيرِه، وسياقُ الشارح ههنا يَقتضي ذلك لولا إدخالُ الشَّرطية في تمثيلِه تَبعاً لابن عنقاءَ كما مرَّ.

(٣) في «المغني» أيضاً: قال ابنُ مالك ما مَعناه: لم يَقُل أحدٌ: إن (كيف) ظرفٌ؛ إذ ليسَت زَماناً ولا مكاناً، ولكنَّها لمَّا كانت تُفسَّر بِقَولك: على أيِّ حال لِكَونها سُؤالاً عن الأحوالِ العامَّة، سُمِّيَت ظرفاً لأنها في تأويلِ الجارِّ والمجرُور، واسمُ الظَّرف يُطلَق عليهما مَجازاً. اهـ وهو حسَنٌ، ويُؤيِّدُه الإجماع على أنه يُقالُ في البَدل: (كيف أنتَ؛ أصحيحٌ أم سَقِيم؟) بِالرفع، ولا يُبدَل المَرفوع من المَنصوبِ. اهـ

(٤) وقد اختَلَط بعضُ أبياتِ القَصيدة بأبياتِ قَصيدةٍ لِحارثةَ بن بَدر الغُداني عند بعضِهم.

. . . . . .

الكواكب الدرية

اللُّغةُ: «الغِنى» بكسرِ الغَينِ والقَصرِ: غِنى المالِ، و«الخَصاصةُ»: الحاجَةُ والشِّدَّةُ، وقولُه: «فتَجَمَّلِ» يُروى بالجيمِ، أي: أَظهِرِ الجمالَ بِالتَّعفُّفِ، أو كُلِ الجملَ[١]، أي: الشَّحمَ المُذابَ، ويُروى بالحاءِ المُهملةِ، أي: تَكَلَّفِ المشقَّةَ، واصبِرْ على الشِّدَّةِ.

الإعرابُ: «استَغنِ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «ما»: مَصدريَّةٌ ظَرفيَّةٌ تَسبِكُ الفعلَ بَعدَها مَصدراً[٢]، «أَغنى»: فعلٌ ماضٍ، والكافُ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصب مَفعولٌ به، «رَبُّ»: فاعلٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «بالغِنى»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، مُتعلِّقٌ بالفعلِ قبلَهُ، و«إذا»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلَينِ: الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جَوابُه، في محلِّ نصبٍ على الظَّرفيَّةِ، «تُصِبْ»: فعلُ الشَّرطِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «خَصاصَةٌ»: فاعلٌ، وقولُه: «فَتَجَمَّلِ»: الفاءُ: رابِطةٌ لجوابِ الشَّرطِ، «تَجَمَّلِ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وحُرِّكَ بِالكسرةِ لِقافيةِ الشِّعرِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ جزمٍ جَوابُ الشَّرطِ.

والمعنى: أَظهِرِ الغِنى ما أَغناكَ رَبُّكَ، وإذا تُصِبْكَ فاقةٌ وفَقرٌ، فأَظْهِرِ الجَمالَ حتَّى لا يَطَّلِعَ أحدٌ بما أَصابَكَ[٣] مِن الحاجةِ.

والشَّاهدُ فيه: حيثُ جَزَمَتْ «إذَا» في الشِّعرِ لـ«تُصِبْكَ»[٤]، وهو شاذٌّ؛ لأنَّ كلماتِ الشَّرطِ إنَّما تَجزِمُ لِتَضَمُّنِها معنى «إنْ» التي هي مَوضُوعةٌ للشَّكِّ والإبهامِ، وكلمةُ «إذا» مَوضوعةٌ لِلتَّحقِيقِ، فهي مُنافِيَةٌ لِـ«إنْ» الشَّرطيَّةِ، فكيفَ تَعمَلُ عَملَها؟ وعبارةُ «التَّسهيلِ» لابنِ مالكٍ مع شيءٍ مِن «شَرحِهِ» لِلدَّماميني: «إذا» لِلوقتِ المستقبَلِ مُتضمِّنةً معنى الشَّرطِ غالباً، لكنَّها

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: الجَمِيلَ.

(٢) والتقدير: استَغنِ مُدَّةَ إغناء ربِّك لك بالغِنى.

(٣) الجاري على كلام العرب: (حتى لا يطلعَ أحدٌ ما أصابَك)، أو: (على ما أصابَك).

(٤) هكذا جاءت العبارةُ باللام في الأصل.

. . . . . .

لِما تُيُقِّنَ كَونُه ـ أي: حُصولُه ـ نحوُ: «إذا طلَعتِ الشَّمسُ جِئتُكَ»، أو رُجِّحَ نحوُ: «إذا قَدِمَ الحاجُّ أكرمتُكَ»، بِخلافِ «إنْ»، فإنَّها لِلمُستَحيلِ[1] غيرِ الرَّاجحِ، بل المُساوي أو المرجُوحِ[2]، فلِذا ـ أي: لِكَونِ «إذا» لِما تُيُقِّنَ أو رُجِّحَ ـ لم تَجزِمْ؛ لأنَّها خالَفتْ بذلكَ أدواتِ الشَّرطِ، فلم تَجزِمْ إلَّا في الشِّعرِ. اهـ

تَتِمَّة: أسماءُ الشَّرطِ ما كانَ منها ظرفاً فمَحلُّهُ نَصبٌ على الظَّرفيَّةِ بفِعلِ الشَّرطِ، إلَّا «إذَا» فإنَّ العاملَ فيها جَوابُها على قَولِ الأَكثَرِ، وعندَ المحقِّقينَ العامِلُ فيها شَرطُها، وما أُريدَ به الحدَثُ ـ أي: المصدرُ ـ كـ«مَهما تُكرِمْ زيداً أُكرِمْهُ» بمعنى: أيَّ إكرامٍ، فنَصبٌ على المَفعولِ المُطلَقِ بفِعلِ الشَّرطِ أيضاً، وما عدَاهما إنْ كانَ الفعلُ مُسنَداً إلى ضَميرِهِ كـ«مَنْ» نحوُ: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، أو إلى سَبَبِهِ نحوُ: «مَن ضِيمَ[3] أَخوهُ فقَد أُهِينَ»، فمُبتدأٌ لا غَيرُ، وخبرُه فِعلُ الشَّرطِ وَحدَه على الأصحِّ، وإنْ كانَ الفعلُ واقعاً عليهِ نحوُ: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، ونحو: ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فمَفعولٌ به لا غيرُ، وإنْ كانَ واقعاً على ضَميرٍ مشتَغِلاً به عنه نحوُ: ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فمُبتدأٌ على الأرجَحِ، أو مَفعولٌ به على الاشتغالِ، ويُقدَّرُ العاملُ فِعلاً بعدَ اسمِ الشَّرطِ، أي: مهما تُحضِرْ[4] تَأتِنا به، ولا يَجوزُ تَقديرُه قبلَه؛ لأنَّ أداةَ الشَّرطِ لها صدرُ الكلامِ، ولهذا لم يَجُزْ تَقديمُ شيءٍ مِن مَعمُولاتِ الشَّرطِ والجزاءِ عليها.

❁ ❁ ❁

---

(١) كذا في الأصل، وهو خطأ، والصواب: (للمُحتَمَل) كما في «تَعليق الفرائِد».

(٢) زاد بعدَه: بل قد تُستعمَل في المستحِيل عقلاً نحو: (إنْ جَمَعتَ بين الضدَّين فأنتَ حُر)، أو عادةً نحوُ: (إن صَعِدتَ السماءَ فأنتَ حُر).

(٣) أي: ظُلِم.

(٤) تقديرُ «المغني»: مهما تُحضِرنا، ومثلُه في «الكشاف» و«البَيضاوي»؛ وذلك لأن (أحضَر) يتعدَّى لاثنَين كما يتعدَّى لواحد، يقالُ: (أحضَر الشيءَ، وأحضَرَه زيداً)، والأنسَبُ بما في الآية تعدِيَتُه لاثنَين.

باب النَّعت

النَّعْتُ: هُوَ التَّابِعُ المُشْتَقُّ، أَوِ المُؤَوَّلُ بِهِ، المُباينُ لِلَفظِ مَتْبُوعِهِ.

والمُرادُ بِالمُشْتَقِّ اسْمُ الفاعِلِ كـ«ضارِبٍ»، واسْمُ المَفعُولِ .....

الكواكب الدرية

بابُ النَّعتِ

هذا شُروعٌ مِن المصنِّفِ رَحمه الله في الكلامِ على ما يُعرَبُ تَبعاً لِغيرِهِ، وهو خَمسةُ أشياءَ: النَّعتُ، وعَطفُ البَيانِ، والتَّوكيدُ، والبَدَلُ، وعَطفُ النَّسقِ، هكذا تُرتَّبُ إذا اجتَمَعَتْ.

وبدأَ منها بالنَّعتِ، ويُقالُ له: الوَصفُ والصِّفةُ، ولا فرقَ بينَهما عندَ النُّحاة، وأمَّا عندَ غيرِهم فقيلَ[1]: النَّعتُ ما يُمكِنُ زَوالُه عن مَحلِّهِ كاللَّونِ العارضِ، وعَدمِ العالِميَّةِ في المخلُوقِ، والصِّفةُ: ما لا يَزُولُ إلَّا بِزَوالِ مَحلِّهِ كاللَّونِ الخِلقيِّ والعالِميَّةِ[2]، قالَ ابنُ عَنقاءَ: والحقُّ أنَّ الوَصفَ أعمُّ عندَ النُّحاةِ؛ لأنَّه يُقالُ: الحالُ والخبرُ وَصفٌ معنًى، ولا يُقالُ: نعتٌ معنًى.

(النَّعتُ: هو التَّابعُ) أي: التَّالي لما قبلَهُ، فلا يَتقدَّمُ عليه، والعامِلُ فيه على الأصحِّ نَفسُ عاملِ مَتبُوعِهِ، وقيلَ: العاملُ فيه التَّبعيَّةُ استِقلالاً، وعليه الأخفَشُ، ونَسَبهُ أبو حيَّان لسِيبويهِ وأكثَرِ المحقِّقينَ.

ثمَّ قولُه: (التَّابع) جِنسٌ يَشمَلُ جميعَ التَّوابعِ، وقَولُه: (المُشتَقُّ أو المُؤَوَّلُ بِهِ) فَصلٌ مُخرِجٌ لغيرِ النَّعتِ مِن بَقيَّةِ التَّوابعِ، ما عَدا التَّابعَ المُشتَقَّ المكرَّرَ به لفظُ المتبوعِ، نحوُ: «زيدٌ قائمٌ قائمٌ»؛ فإنَّه خارجٌ بقَولِهِ: (المُباينُ لِلَفظِ مَتبُوعِهِ)، بِخلافِ «قائمٌ» الثَّاني في المثالِ المَذكورِ، فإنَّه غيرُ مباينٍ لِمَتبوعِهِ، بل مُساوٍ له في لَفظِهِ.

(والمُرَادُ بِالمُشتَقِّ): ما دلَّ على حدَثٍ وصاحِبِهِ، وتَضمَّنَ معنَى فعلٍ وحُروفِهِ، وهو: (اسمُ الفاعِلِ كـ«ضارِبٌ»)، وما في مَعناهُ كأَمثلةِ المُبالغةِ كـ«ضَرَّابٌ»، (واسمُ المَفعُولِ

(١) هذا وجهٌ من ثمانيةِ أوجُه ذكَرها ابنُ عنقاء في «غُرَر الدُّرر».

(٢) بَعده عند ابن عَنقاء: (في الخالِق)، ولا بُدَّ من هذه الزيادة، على أنَّ التمثيلَ كلَّه غيرُ مناسِب، وفيه عِندي سُوء أدب لا يَنبغي لِلمُسلم ارتِكابُه مع خالِقه سُبْحانه وتعالى.

كـ«مَضْرُوبٍ»، والصِّفةُ المُشَبَّهةُ كـ«حَسَنٍ»، واسْمُ التَّفْضِيلِ كـ«أَعلَمَ».

والمُرادُ بِالمُؤَوَّلِ بِالمُشْتَقِّ اسْمُ الإشارةِ نَحوُ: «مَرَرْتُ بِزَيدٍ هذَا»، واسْمُ المَوصُولِ نَحوُ: «مَرَرتُ بِزَيدٍ الذِي قامَ»، .....

الكواكب الدرية

كـ«مَضْرُوبٌ»، والصِّفةُ المُشبَّهةُ كـ«حَسَنٌ»، واسمُ التَّفضِيلِ كـ«أَعْلَمُ»)، تَقولُ: «هذا رجلٌ ضاربٌ»، و«هذا عَبدٌ مَضرُوبٌ»، و«رأَيتُ رَجلاً حَسَنَ الوَجهِ»، و«مرَرتُ بِرَجلٍ أَعلَمَ منكَ».

وإنَّما نُعِتَ بها لأنَّ كُلًّا منها مَأخوذٌ مِن لفظِ المَصدرِ لِلدَّلالةِ على معنًى مَنسوبٍ إلى المنعوتِ. فخَرجَ مِن ذلكَ ما اشتُقَّ لزمانٍ أو مَكانٍ نحوُ: «مَرمًى» لِزمانِ الرَّمي أو مَكانِهِ، أو آلةٍ نحوُ: «مِفتاحٌ»، فإنَّه لا يُنعَتُ بها، فلا تَرِدُ نَقضاً على قَولِهم: (المُشتقُّ).

(**والمُرادُ بِالمُؤَوَّلِ بِالمُشتَقِّ**): الجامدُ الذي يُفِيدُ مِن المعنَى ما يُفِيدُه المُشتَقُّ، وتَضمَّنَ معنَى فعلٍ دُونَ حُروفِهِ[1]، فأشبَهَ المُشتَقَّ في أداءِ مَعناهُ، فجَرى مَجراهُ؛ وهو إمَّا جارٍ مَجراهُ بِاطِّرادٍ، فيَنقاسُ، أو جارٍ مَجراهُ في حالٍ دونَ حالٍ، فلا يَنقاسُ. فالأوَّلُ أنواعٌ:

الأوَّلُ: (**اسمُ الإشارةِ**) غيرُ الظَّرفِ المكانيِّ، وهو «ثَمَّ» و«هُنا»، فإنَّه لا يُوصَفُ به، فلا تَقولُ: «مرَرتُ برَجلٍ هُنا ـ أو ثَمَّ ـ» على أنَّه نعتٌ لـ«رجلٍ»؛ لِتَعلُّقِهِ بمَحذوفٍ هو الصِّفةُ في الحقيقةِ، بل يُوصَفُ بِغَيرِهِ ممَّا مَعناهُ الحاضِرُ أو المشارُ إليه، وذلكَ (**نَحوُ**: «**مَرَرتُ بِزَيدٍ هذَا**») أي: الحاضرِ، **وإعرابُه**: «مرَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بزيدٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، الهاءُ: لِلتَّنبيهِ، و«ذَا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ جرٍّ نَعتٌ لـ«زيدٍ».

(**و**) **الثَّاني**: (**اسمُ المَوصُولِ**) الذي مَعناهُ: المعهودُ، أو المَعلومُ، بِخلافِ «مَن، وما، وأيٌّ، وذَا»؛ فإنَّه لا يُوصَفُ بها، فلا تَقولُ: «مرَرتُ بزيدٍ مَن جاءَكَ»، بل يُوصَفُ بـ«الذي» ونَحوِهِ، (**نَحوُ**: «**مَرَرتُ بِزَيدٍ الذِي قامَ**») أي: المَعلومِ قِيامُه، **وإعرابُه**: «مرَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بزيدٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «الذي»: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ«زيدٍ»، «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعِلُه مُستترٌ فيهِ جَوازاً تَقديرُه: هو[2].

---

(١) يَرِد عليه مما يَأتي المصدرُ؛ فإنَّ فيه حُرُوفَ فعلِه أيضاً.

(٢) والجملةُ صِلةُ الموصول لا محلَّ لها.

و«ذُو» بِمَعنَى صاحِبٍ نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ ذِي مالٍ»، وأَسْماءُ النَّسَبِ نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ».

ومِن ذَلِكَ الجُمْلةُ، وشَرطُ المَنْعُوتِ بِها أَنْ يَكُونَ نَكِرةً نَحوُ: .....

الكواكب الدرية

(و) **الثَّالثُ**: («ذُو» بِمَعنَى صاحِبٍ) أي: يُوصَفُ بها[1] (نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ ذِي مالٍ») أي: صاحِبِ مالٍ، وإعرابُه: «مرَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بِرَجلٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «ذِي»: نعتٌ لـ«رجلٍ»، والنَّعتُ تابعٌ لِلمَنعوتِ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّهِ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و«مالٍ»: مُضافٌ إليه. ومِثلُها «ذُو» الطَّائيَّةُ، فإنَّه يُوصَفُ بها، تَقولُ: «جاءَني زيدٌ ذُو قامَ» أي: الذي قامَ.

(و) **الرَّابعُ**: (أَسماءُ النَّسَبِ) بفتحِ النُّونِ، ويُنعَتُ بها المعارفُ نَحوُ: «مرَرتُ بِالرَّجلِ الدِّمَشقيِّ»، والنَّكراتُ (نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ دِمَشقِيٍّ») أي: مَنسوبٍ إليها، و«نظَرتُ إلى رجلٍ تمَّارٍ» أي: مَنسوبٍ إلى التَّمرِ[2]، وإعرابُه: «مرَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «برجلٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «دِمشقيٍّ»: نعتٌ والنعتُ تابعٌ لِلمنعوتِ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّهِ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ.

(ومِنْ ذَلِكَ) أي: المؤوَّلِ بالمشتَقِّ ـ وهو **النَّوعُ الخامِسُ** ـ: (**الجُملةُ**)؛ فإنَّه يُنعَتُ بها بشَرطِ كونِها خَبريَّةً مُشتمِلةً على ضميرٍ ـ ولو مُقدَّراً ـ يَربِطُها بالمَوصوفِ؛ لِيَحصُلَ بها تَخصِيصُهُ، وإلَّا لَكانَتْ أجنَبِيَّةً عنه، فإنْ ورَدَتْ بلفظِ الإشارةِ[3] أُوِّلَتْ بحذفِ القَولِ العاملِ فيها، كـ«أنتَ رَجلٌ جُعِلْتُ فِداءَهُ»، فجُملةُ الدُّعاءِ صِفةٌ لـ«رجلٌ» على تَقديرِ: مَقولٌ فيه: جُعِلْتُ فِداءَهُ. ويَمتنِعُ اقترانُها بـ«إلَّا» أو الواوِ، خِلافاً للزَّمخشريِّ.

(**وشَرطُ المَنعُوتِ بِها**) أي: بالجُملةِ، وكذَا شِبهُ الجُملةِ، وهو: الظَّرفُ والمَجرورُ، وشَرطُ المنعوتِ بِه (**أنْ يَكُونَ نَكِرةً**)؛ لأنَّها في حُكمِ النَّكرةِ؛ لِتَأويلِها بالمُفردِ النَّكرةِ، فلا يَجوزُ أنْ يُنعَتَ بها المعرفةُ. ثمَّ إمَّا أنْ يَكونَ المنعوتُ بها نَكرةً لفظاً ومعنًى (نَحوُ): ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]، ونحوُ: .....

(١) لعلَّه أراد: أي: التي يُوصف بها.

(٢) أشار بِه إلى أنه لا يُشتَرط في النَّسب أن يكونَ بالياء.

(٣) كذا في الأصل، والصَّحيح ـ كما في «غُرر الدُّرَر» ويَظهر من السِّياق ـ: بلفظ الإنشاء.

﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]؛ .....

الكواكب الدرية

(﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾)، وإعرابُه: «اتَّقوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجَماعةِ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿يَوْمًا﴾: مَفعولٌ به، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿تُرْجَعُونَ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مُغيَّرُ الصِّيغةِ مَرفوعٌ لتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رَفعِهِ ثبوتُ النُّونِ؛ لأنَّه مِن الأفعالِ الخَمسةِ، وواوُ الجَماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ نائبُ الفاعلِ، ﴿فِيهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿تُرْجَعُونَ﴾، ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ[1]، وجُملةُ: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ في محلِّ نَصبٍ نعتٌ لـ﴿يَوْمًا﴾، وهي مُؤوَّلةٌ بغيرِ الجُملةِ، والتَّقديرُ: اتَّقُوا يَوماً راجِعينَ فيه إلى اللهِ[2].

وقد يَكونُ المنعوتُ بها نَكرةً معنًى فقَط على الأصَحِّ، كقَولِهِ تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]، فجُملةُ: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ نعتٌ لـ﴿ٱلْحِمَارِ﴾؛ لأنَّه ليس المرادُ به حِماراً بِعَينِهِ، فهو وإنْ كانَ مَعرفةً لفظاً، لكنَّهُ نكرةٌ مِن حيثُ المعنى، فجازَ أنْ يُنعَتَ بالجُملةِ نَظراً لِمَعناه؛ وقيلَ: إنَّ الجُملةَ في مثلِ هذا تَتعيَّنُ لِلحالِ. ومِن ذلكَ قولُ الشَّاعرِ: [الكامل]

ولَقَد أمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّني ... فأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ: لا يَعنِيني[3]

---

(١) متعلِّقٌ بـ﴿تُرْجَعُونَ﴾ أيضاً.

(٢) عبارة العطَّار في «حواشي شَرح الأزهرية»: أي: يوماً مَرجوعاً فيه إلى الله، وهو الصحيحُ، على أنَّ تَقديرَ الشارح بقوله: (راجِعِينَ) إنما يأتي على قراءةِ أبي عمرٍو من السبعة: ﴿تَرْجِعُونَ﴾ بفتحِ التاء وكسرِ الجيمِ، وقد تقدَّم في إعرابِه ما يُنافِيه وهو قولُه: (مُضارعٌ مغيَّرُ الصيغة)، فالذي يُناسبُه هنا: مُرْجَعِينَ.

(٣) **قائلُه:** رَجل من بَني سَلُول لم يُعيَّن اسمه. اهـ مِن «العيني»، ونَسبَه الأصمَعي في «الأصمَعيَّات» إلى شَمر بن عُمرَ الحنفي، والبُحتُريُّ في «الحَماسة» إلى عُمَيرة بن جابِر الحَنَفي. ويُروى أيضاً بلفظ: (فمَضيتُ ثُمَّتَ قُلتُ)، وعليه رِوايةُ سيبَويه والأكثَرين.

اللغة: (اللَّئيم): الدَّنيء الأصل الخبيثُ الطِّباع. (يَسبُّني): يَشتمُني. (لا يَعنيني): لا يَقصدُني، أو لا يُهمُّني. وقَولُه: (فمَضَيتُ): بمعنَى أمضي، وقيل: بل يُؤوَّلُ (أَمُرُّ) بـ(مَرَرتُ)؛ لأنَّه لم يُرِد ماضياً مُنقَطِعاً، وإنَّما أراد أن هذَا أمرُه ودأبُه، فجَعَله كالفِعل الدائِم. (ثُمَّتَ): هي (ثُمَّ) العاطفةُ، وإذا كانت مع التاء اختَصَّتْ بِعَطف الجُمَل. كذا قِيل.

المعنى: يَصِفُ نفسَه بالنزاهةِ عن مُلاحاة السُّفهاء فيقولُ: إني قد أجتازُ بِلَئِيم من اللِّئامِ في حالِ شَتمِه إيايَ، فأمُرُّ كريماً عن ذلك اللغوِ، ومِن أحسَنِ ما قِيل في هذا المعنى: =

وكَذَلِكَ المَصْدَرُ، ويَلزَمُ إفرادُهُ وتَذْكِيرُهُ، تَقُولُ: .....

الكواكب الدرية

ويَجبُ أيضاً كونُ مَنعوتِ الجُملةِ مَذكوراً، ما لم يَكُنْ مَرفُوعاً وهو بعضُ اسمٍ مُتقدِّمٍ مَجرورٍ بـ«مِن» أو «في»، كـ«مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أقامَ»، أي: فريقٌ ظَعَنَ[1] وفريقٌ أقامَ[2].

النَّوعُ السَّادسُ: ما يَدُلُّ على الكمالِ كـ«أيٍّ»، نحوُ: «زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ».

والثَّاني مِن قِسْمَي المؤوَّلِ بالمُشتَقِّ ـ وهو ما لا يَنقاسُ ـ أنواعٌ:

الأوَّلُ مِنها: مَذكورٌ في قَولِ المصنِّفِ: (وكذَلِكَ المَصدَرُ) أي: يُنعَتُ به كثيراً، ولكنَّه مع ذلكَ سَماعيٌّ، ثمَّ إنْ أرَدتَ المبالغةَ فلا تأويلَ، وإلَّا فهو مُؤوَّلٌ عندَ البَصريِّينَ على حذفِ مُضافٍ، ففي: «جاءَني رَجلٌ عَدْلٌ» التَّقديرُ: جاءَني رجلٌ ذُو عَدلٍ، وعندَ الكوفيِّينَ مُؤوَّلٌ بِالوصفِ، أي: عادِلٌ، (و) على كلِّ حالٍ (يَلْزَمُ) فيه أُمورٌ:

(إفرادُه، وتَذكِيرُه)؛ لأنَّ المَصدَرَ مِن حيثُ هو لا يُثنَّى ولا يُجمَعُ، ولا يُؤنَّثُ، فأَجرَوهُ على أَصلِهِ؛ وكَونُه غيرَ مِيميٍّ، وكونُه مصدرَ ثُلاثيٍّ كـ«عَدلٍ، ورِضاً». (تَقُولُ) في المُذكَّرِ:

= ولَـلـكـفُّ عـن شَـتـمِ الـلَّـئـيـم تـكـرُّمـاً أَضَـرُّ لـه مِـن شَـتـمِـه حـيـن يُـشـتَـمُ

أفادَه السُّلطاني.

الإعراب: «ولقد»: الواو لِلعَطف، وقيل: لِلقَسَم، واللامُ: حرف توكيد أو داخِلةٌ في جواب القَسَم المقدَّر، و(قد): حرف تَحقيق. «أمُرُّ»: فعلٌ مضارع، والفاعل: أنا. «على اللَّئيمِ»: مُتعلِّق به. «يَسُبُّني»: فِعل مضارعٌ مرفوع، وفاعله: هو، والنُّون: للوقاية، وياءُ المتكلم: في محل نَصب مَفعول به، والجملةُ الفِعلية في محلِّ جر صِفة لـ(اللَّئيم) باعتِبار مَعناه، أو في مَحلِّ نَصب حال منه باعتِبار لَفظِه. «فأَعِفُّ»: فعل وفاعل، والجملةُ عطفٌ بالفاء على (أمُرُّ). «ثُمَّ»: حرفُ عطف، «أقولُ»: فعلٌ مضارع، وفاعلُه: أنا، والجُملة عَطفٌ على (أعفُّ). «لا»: نافِيَة. «يَعنِي»: فعل مُضارع مَرفوع بضمة مقدَّرة للثِّقَل، والفاعل: هو، والنُّون: لِلوقاية، والياءُ: مَفعول به، والجُملةُ في مَحلِّ نَصب مَقُول القَول.

والشاهد: في قَولِه: (أمُرُّ على اللَّئيم يَسبُّني)؛ حيث يَجوز في جُملةِ (يَسبُّني) أن تكونَ صِفةً لِـ(اللَّئيم) باعتبار أنه نَكِرة، وأن تكونَ حالاً مِنه باعتبار أنه مُعرَّفٌ بـ(أل) تعريفاً لفظيًّا؛ إذِ المُعرَّفُ بـ(أل) الجِنسيَّةِ نَكرةٌ مَعنًى مَعرِفةٌ لفظاً.

(١) أي: ذهَب وسارَ.

(٢) ومِثالُ (في) قولُه:

لـو قُـلـتَ: مـا فـي قَـومِـهـا لَـم تَـيـثَـمِ يَـفـضُـلُـهـا فـي حَـسَـبٍ ومِـيـسَـمِ

«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وبِامْرأَةٍ عَدْلٍ»، و«بِرَجُلَينِ عَدْلٍ»، و«بِرِجالٍ عَدْلٍ».

والنَّعتُ يَتْبَعُ المَنعُوتَ في رَفعِهِ ونَصْبِهِ وخَفضِهِ، وفي تَعرِيفِهِ وتَنكِيرِهِ.

الكواكب الدرية

(«مَرَرتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ) أو رِضاً»، (و) تَقولُ في المُؤنَّثِ: «مرَرتُ (بِامرَأةٍ عَدْلٍ) أو رِضاً»، (و) تَقولُ في المثنَّى: «مرَرتُ (بِرَجُلَينِ عَدلٍ) أو رِضاً»، (و) تَقولُ في الجَمعِ: («مَرَرتُ بِرِجالٍ عَدْلٍ) أو رِضاً»، فتَقولُ في «عَدلٍ»: نَعتٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، و«رِضاً» كذلكَ نعتٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مَقصورٌ.

والنَّوعُ الثَّاني: العَددُ نحوُ: «مَرَرتُ بِجُبٍّ ثمانِينَ قامةً» أي: عَميقٍ، و«بِإبلٍ مائةٍ» أي: كَثيرةٍ.

والثَّالثُ: المِقدارُ نحوُ: «عِندي بُرٌّ قَفيزٌ» أي: مَكِيلٌ به، و«سَمنٌ رَطلٌ» أي: مَوزُونٌ به. ويَجوزُ إعرابُ هذا النَّوعِ بَدَلاً، أو عَطفَ بيانٍ.

الرَّابعُ: ما قامَ به معنًى يُنَزَّلُ مَنزلةَ المشتَقِّ، نحوُ: «هذا رَجلٌ أسدٌ» أي: شُجاعٌ، وهذا ماءٌ عَسلٌ، أي: طَعمُه حُلوٌ.

(**والنَّعتُ**) حَقيقيًّا كانَ أو سَببيًّا (**يَتبَعُ المَنعُوتَ**) في اثنَينِ مِن خمسةٍ: (**في رَفعِهِ**) إنْ كانَ مَرفوعاً، (**ونَصبِهِ**) إنْ كانَ مَنصوباً، (**وخَفْضِهِ**) إنْ كانَ مَخفوضاً؛ وهذا حُكمُ النَّعتِ غيرِ الجُملةِ، وأمَّا هي فهي بِمَعزِلٍ عن هذا البحثِ كما قالَه العِصاميُّ، (**وفي تَعرِيفِهِ**) إنْ كانَ مَعرفةً، (**وتَنكِيرِهِ**) إنْ كانَ نَكرةً، فلا تُنعَتُ مَعرفةٌ بِنَكرةٍ، ولا نَكرةٌ بمعرفةٍ وإنْ تَخصَّصتِ النَّكرةُ على الأصَحِّ. نَعم إنْ كانَ النَّعتُ مَقطوعاً جازَتْ مُخالفَتُهُ لِمَنعوتِهِ تَعريفاً وتَنكيراً كـ«جاءَني رجلٌ كريمٌ أخَا القَومِ»، ويَحتَمِلُه قولُه تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا﴾ [الهمزة: ١-٢]، ومَن لم يَجعَلْهُ نَعتاً مَقطوعاً أَعرَبَ ﴿ٱلَّذِى﴾ بَدَلاً.

ولا يَكونُ النَّعتُ أعرَفَ مِن مَنعُوتِهِ، بل مُساوِياً له، أو دُونَه؛ لأنَّ المَوصوفَ هو المَقصودُ بِالنِّسبةِ، والمَقصودُ بالنَّعتِ إنَّما هو الدَّلالةُ على المعنَى الذي في الذَّاتِ، فنَحوُ «صاحِبك» في: «مرَرتُ بِرَجلٍ[1] صاحِبِكَ» بَدلٌ مِن «الرَّجلِ»، أو عَطفُ بَيانٍ عليه، لا نعتٌ له؛ لأنَّ «صاحِبك» مُضافٌ للضَّميرِ، فهو أَعرفُ مِن «الرَّجلِ» المعرَّفِ بالألفِ واللَّامِ.

---

(١) كذا في الأصل، والصحيحُ: (بالرجل)، بدليل بقيَّة كلامِه. وانظر: «شَرح الشذور» لابن هشام (ص٧١٤).

ثُمَّ إنْ رَفَعَ ضَمِيرَ المَنعُوتِ المُستَتِرَ فِيهِ تَبِعَهُ أيضاً في تَذكِيرِهِ وتَأنِيثِهِ، وفي إفرادِهِ وتَثنِيَتِهِ وجَمعِهِ، تَقُولُ: «قامَ زَيدٌ العاقِلُ، ورَأَيتُ زَيداً العاقِلَ، ومَرَرْتُ بِزَيدٍ العاقِلِ»، و«جاءَت هِندٌ العاقِلةُ، ورَأَيْتُ هِنداً العاقِلةَ، ومَرَرْتُ بِهِندٍ العاقِلةِ»، و«جاءَ رَجُلٌ عاقِلٌ، ورَأَيتُ رَجُلاً عاقِلاً، ومَرَرتُ بِرَجُلٍ عاقِلٍ»، .....

الكواكب الدرية

(ثُمَّ إنْ رَفَعَ) أي: النَّعتُ (ضَمِيرَ المَنعُوتِ المُستَتِرَ فِيهِ)، أو وقعَ مَوقعَ ما يَرفَعُهُ كاسمِ الإشارةِ، واسمِ المَوصولِ، و«ذِي» بمعنى صاحبٍ، فإنَّها لا تَحتَمِلُ الضَّميرَ، ولكنَّها لمَّا كانَتْ واقعةً مَوقِعَ ما يَرفعُ الضَّميرَ، جُعِلَتْ كأنَّها رافعةٌ، ويُسمَّى حينئِذٍ نَعتاً حَقيقيًّا لجَريانِهِ على صاحبِهِ حقيقةً، (تَبِعَهُ) أي: تَبِعَ النَّعتُ المنعوتَ (أيضاً) في اثنَينِ مِن خمسةٍ: (في تَذكِيرِهِ) إنْ كانَ المنعوتُ مُذكَّراً، (وتَأنِيثِهِ) إنْ كان مُؤنَّثاً، (وفي إفرادِهِ) إنْ كانَ مُفرداً، (وتَثنِيَتِهِ) إنْ كانَ مُثنًّى، (وجَمعِهِ) إنْ كانَ جمعاً، فيَصيرُ بهذه مع ما مرَّ مُطابقاً لمَنعوتِهِ في أربَعةٍ مِن عَشَرةٍ.

(تَقُولُ) في النَّعتِ الجارِي على مَن هو له مع التَّذكيرِ والإفرادِ والتَّعريفِ حالةَ الرَّفعِ: («قامَ زَيدٌ العاقلُ»)، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «العاقِلُ»: نعتٌ، والنَّعتُ يَتبَعُ المنعوتَ في إعرابِهِ، تَبعَهُ في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، (و) تَقولُ فيه حالةَ النَّصب: («رَأَيتُ زَيداً العاقلَ»، و) حالةَ الخَفضِ: («مرَرتُ بِزَيدٍ العاقِلِ»)، وإعرابُهما ظاهرٌ.

(و) تَقولُ مع التَّأنيثِ والإفرادِ والتَّعريفِ حالةَ الرَّفعِ: («جاءَتْ هِندٌ العاقِلةُ»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «هندٌ»: فاعلٌ، «العاقِلةُ»: نعتٌ، والنَّعتُ يَتبَعُ المنعوتَ في إعرابِهِ، تَبعَهُ في رفعِهِ، وعَلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، (و) تَقولُ في حالةِ النَّصبِ: («رَأَيتُ هِنداً العاقِلةَ»، و) حالةِ الخَفضِ: («مَرَرتُ بِهِندٍ العاقِلةِ»)، وإعرابُهما ظاهرٌ.

(و) تَقولُ مع التَّنكيرِ والإفرادِ والتَّذكيرِ في حالةِ الرَّفعِ: («جاءَ رَجلٌ عاقِلٌ»، و) في حالةِ النَّصبِ: («رأَيتُ رجُلاً عاقِلاً»، و) في حالةِ الخَفضِ: («مَرَرتُ بِرَجلٍ عاقِلٍ»)، وإعرابُ الأمثلةِ الثَّلاثةِ ظاهرٌ[1].

(١) وفاتَه ههنا التمثيلُ لِلنَّعت مع التَّنكيرِ والإفراد والتَّأنيث، وذلك نحو: (جاءَت امرأةٌ عاقِلةٌ، ورأيتُ امرأةً عاقلةً، ومرَرتُ بِامرأةٍ عاقلةٍ).

و«جاءَ الزَّيدانِ العاقِلانِ، ورَأَيتُ الزَّيدَينِ العاقِلَينِ، ومَرَرْتُ بِالزَّيدَينِ العاقِلَينِ»، و«جاءَ رَجُلانِ عاقِلانِ، ورَأَيتُ رَجُلَينِ عاقِلَينِ، ومَرَرتُ بِرَجُلَينِ عاقِلَينِ»، و«جاءَ الزَّيدُونَ العاقِلُونَ، ورَأَيتُ الزَّيدِينَ العاقِلِينَ، ومَرَرتُ بِالزَّيدِينَ العاقِلِينَ»، و«جاءَتِ الهِنْدانِ العاقِلَتانِ، ورَأَيْتُ الهِنْدَينِ العاقِلَتَينِ، ومَرَرْتُ بِالهِنْدَينِ العاقِلَتَينِ»، .....

الكواكب الدرية

(و) تَقولُ مع التَّثنيةِ والتَّذكيرِ والتَّعريفِ في حالةِ الرَّفعِ: («جاءَ الزَّيدانِ العاقِلانِ»)، فـ«العاقلانِ»: نَعتٌ لـ«الزَّيدانِ» تابعٌ لَه في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مثنًّى، (و) تَقولُ في حالةِ النَّصبِ: («رَأَيتُ الزَّيدَينِ العاقِلَينِ»)، فـ«العاقِلَينِ»: نعتٌ لـ«الزَّيدَينِ» تابعٌ له في نَصبِهِ، وهو مَنصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ لأنَّه مُثنًّى، (و) في حالةِ الخَفضِ: («مَرَرتُ بِالزَّيدَينِ العاقِلَينِ»)، فـ«العاقلَينِ»: نعتٌ لـ«الزَّيدينِ» تابعٌ له في جرِّهِ، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ لأنَّه مثنًّى.

(و) تَقولُ مع التَّثنيةِ والتَّذكيرِ والتَّنكيرِ في حالةِ الرَّفعِ: («جاءَ رَجُلانِ عاقِلانِ»، و) في حالةِ النَّصبِ: («رَأَيتُ رَجُلَينِ عاقِلَينِ»، و) في حالةِ الخَفضِ: («مَرَرتُ بِرَجُلَينِ عاقِلَينِ»)، وإعرابُه كإعرابِ الذي قبلَهُ؛ لأنَّ كلًّا منهما مُثنًّى.

(و) تَقولُ مع الجَمعِ والتَّذكيرِ والتَّعريفِ في حالةِ الرَّفعِ: («جاءَ الزَّيدُونَ العاقِلُونَ»)، فـ«العاقِلُون»: نعتٌ لـ«الزَّيدُون»، والنَّعتُ تابعٌ للمنعوتِ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رَفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والنُّونُ: زِيدتَ عِوضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، (و) تَقولُ في حالةِ النَّصبِ: («رَأَيتُ الزَّيدِينَ» ـ بِكَسرِ الدَّالِ لأنَّه جمعٌ ـ «العاقِلِينَ») بكسرِ اللَّامِ، فـ«العاقِلِينَ» نعتٌ لـ«الزَّيدِينَ» تابعٌ له في نَصبِهِ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، (و) في حالةِ الجرِّ: («مَرَرتُ بِالزَّيدِينَ العاقِلِينَ»)، فـ«العاقِلِينَ»: نعتٌ لـ«الزَّيدِينَ» تابعٌ له في جرِّهِ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ.

(و) تَقولُ مع التَّثنيةِ والتَّأنيثِ والتَّعريفِ في حالةِ الرَّفعِ: («جاءَتِ الهِندَانِ العاقِلَتانِ»، و) في حالةِ النَّصبِ: («رَأَيتُ الهِندَينِ العاقِلَتَينِ»، و) في حالةِ الخَفضِ: («مَرَرتُ بِالهِندَينِ العاقِلَتَينِ»)، وإنْ كانَ المتبوعُ مُنكَّراً قُلتَ: «جاءَتِ امرَأتانِ عاقِلَتانِ» في حالةِ الرَّفعِ، وفي حالةِ النَّصبِ: «رأَيتُ امرأتَينِ عاقلتَينِ»، وفي حالةِ الخَفضِ: «مرَرتُ بِامرأتَينِ عاقلَتَينِ».

و«جاءَتِ الهِنْداتُ العاقِلاتُ، ورَأيتُ الهِنْداتِ العاقِلاتِ، ومَرَرتُ بِالهِنْداتِ العاقِلَاتِ».

وإِنْ رَفَعَ النَّعتُ الاسْمَ الظَّاهِرَ أوِ الضَّمِيرَ البارِزَ، لم يُعتَبَرْ حالُ المَنعُوتِ في .....

الكواكب الدرية

(و) تَقولُ مع الجمعِ والتَّأنيثِ والتَّعريفِ في حالةِ الرَّفعِ: («جاءَتِ الهِنداتُ العاقِلاتُ»، و) في حالةِ النَّصبِ: («رَأَيتُ الهِنْداتِ العاقِلاتِ»، و) في حالةِ الخفضِ: («مَرَرتُ بِالهِنْداتِ العاقِلاتِ»)، وهذا مِثالُ الجمعِ المُؤنَّثِ المُعرَّفِ، ومِثالُ المنكَّرِ: «جاءَتْ نِساءٌ عاقلاتٌ»، و«رأَيتُ نِساءً عاقِلاتٍ»، و«مرَرتُ بِنساءٍ عاقلاتٍ»، وتَقولُ في الجمعِ المكسَّرِ: «جاءَني رِجالٌ عُقلاءُ» برفعِ «عقلاءُ» بلا تَنوينٍ، و«رأيتُ رجالاً عُقلاءَ» بنصبِ «عقلاءَ» بلا تَنوينٍ، و«مرَرتُ بِرجالٍ عُقلاءَ» بِالخفضِ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصَرِفُ، والمانعُ له مِن الصَّرفِ ألفُ التَّأنيثِ الممدُودةُ.

فالنَّعتُ في ذلكَ كلِّهِ رافعٌ لِضميرِ المنعُوتِ، وتابعٌ لِمَنعوتِهِ في أربعةٍ مِن عَشَرَةٍ. وهذا هو الغالبُ في النَّعتِ الحَقيقيِّ، وإلَّا فقد يَتبَعُ منعوتَهُ في ثلاثةٍ مِن ثمانيةٍ بأنْ لزمَ التَّذكيرَ فقَطْ، أو التَّأنيثَ فقَط، كالوَصفِ الذي يَستَوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ كـ«هذا رَجلٌ مِطعامٌ، وامرَأةٌ مِطعامٌ»، و«رَجلٌ رَبْعةٌ، وامرَأةٌ رَبعةٌ»، و«رجلٌ هُمَزةٌ، وامرأةٌ هُمَزةٌ».

وقد يَتبَعُه في اثنَينِ مِن خمسةٍ بأنْ لزمَ الإفرادَ والتَّأنيثَ، كـ«هذا رجلٌ عَضَبةٌ لفلانٍ، وامرأةٌ عَضَبةٌ»، و«هذانِ رَجلانِ عَضَبةٌ، وامرَأتانِ عَضَبةٌ»، و«هَؤلاءِ رِجالٌ عَضَبةٌ، ونِسوةٌ عَضَبةٌ»، أو لَزِمَ الإفرادَ والتَّذكيرَ نحوُ: «مرَرتُ بِامرأةٍ عَدْلٍ، ورَجلٍ عَدْلٍ»، و«امرأتَينِ عَدلٍ، وبرَجُلينِ[1] عَدلٍ»، و«نِسوَةٍ عَدلٍ، ورجالٍ عدلٍ».

(وإِنْ رَفَعَ النَّعتُ الِاسمَ الظَّاهرَ) الملابِسَ لضميرٍ يَعودُ على المنعُوتِ، (أو) رفعَ (الضَّمِيرَ البارِزَ) المنفصلَ العائدَ إلى غيرِ المنعُوتِ، ويُسمَّى هذا النَّعتُ بِالسَّبَبيِّ؛ لجَريانِهِ على غيرِ صاحبِهِ مع ما بينَهما مِن الملابَسةِ، نحوُ: «جاءَتني امرأتانِ كريمٌ أبُوهما»، و«جاءَني غُلامُ امرأةٍ ضارِبَتُه هي»، وهذا القِسمُ (لم يُعتَبَرْ) فيه (حالُ المَنعُوتِ في) الأحوالِ الخَمسةِ

(١) يَنبغي إلحاق هذه الباء بقَوله السابق: (امرأتين) وإسقاطُها من ههنا.

التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ والإفرادِ والتَّثْنِيةِ والجَمعِ، بَل يُعْطَى النَّعتُ حُكْمَ الفِعلِ؛ فإنْ كانَ فاعِلُهُ مُؤَنَّثاً أُنِّثَ وإنْ كانَ المَنعُوتُ بِهِ مُذَكَّراً، وإنْ كانَ فاعِلُهُ مُذَكَّراً ذُكِّرَ وإنْ كانَ المَنعُوتُ بِهِ مُؤَنَّثاً؛ ويُسْتَعمَلُ بِلَفظِ الإفرادِ ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ.

تَقُولُ: «جاءَ زَيدٌ القائِمَةُ أُمُّهُ، وجاءَتْ هِنْدٌ القائِمُ أَبُوهَا»، .....

الكواكب الدرية

الأَخيرةِ، أي: (**التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ، والإفرادِ والتَّثنِيَةِ والجَمعِ، بَل**) يَتبَعُ منعوتَهُ في اثنينِ مِن خَمسةٍ: في واحدٍ مِن أَوجُهِ الإعرابِ الثَّلاثةِ، وفي واحدٍ مِن التَّعريفِ والتَّنكيرِ، و(**يُعْطَى النَّعتُ**) أي: النَّعتُ السَّبَبِيُّ فِيما عَدا ذلك (**حُكْمَ الفِعلِ**) الذي حَلَّ هو مَحلَّهُ؛ لِمُساواتِهِ له في المعنى والعملِ؛ إذ مَعنى قَولِكَ: «جاءَتْني امرَأتانِ كريمٌ أبُوهما»: كَرُمَ أبُوهما، فيُعطَى حينئِذٍ حُكمَ الفعلِ، فيَجبُ مُوافقتُه لِما بعدَه في التَّذكيرِ والتَّأنيثِ، لا مُوافَقتُه مَتبُوعَه فِيهما، ويَجبُ إفرادُه كالفعلِ، ولهذا قالَ:

(**فإنْ كانَ فاعِلُه**) أي: النَّعتِ (**مُؤَنَّثاً، أُنِّثَ**) أي: النَّعتُ نَظراً لفاعلِهِ (**وإنْ كانَ المَنعُوتُ بِه**) أي: بِذلكَ النَّعتِ (**مُذَكَّراً**)، نحوُ: «مرَرتُ برَجلٍ حَسَنةٍ أُمُّه»، فـ«حسَنةٍ»: نَعتٌ لـ«رجلٍ»، وإنَّما أُنِّثَ لأنَّ فاعلَهُ مُؤنَّثٌ، وهو «أمُّه»، (**وإنْ كانَ فاعِلُهُ مُذكَّراً، ذُكِّرَ**) أي: النَّعتُ (**وإنْ كانَ المَنعُوتُ بِهِ**) أي: بِذلكَ النَّعتِ (**مُؤنَّثاً**)، نَحوُ: «مرَرتُ بِامرأةٍ قائمٍ أبُوها»، فـ«قائمٍ»: نعتٌ لامرأةٍ، وإنَّما ذُكِّرَ لأنَّ فاعِلَهُ مُذكَّرٌ، وهو «أبُوها».

(**ويُستَعْمَلُ**) أي: النَّعتُ حينئِذٍ (**بِلَفظِ الإفرادِ**) وُجوباً؛ لِحُلولِهِ محلَّ الفعلِ، (**ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ**) وإنْ كانَ مَنعوتُه مثنًّى أو مَجموعاً كما هو اللُّغةُ الفَصِيحةُ في الفِعلِ، ويَجوزُ جَعلُه تابعاً لِمَنعوتِهِ في التَّثنيةِ والجمعِ على لُغةِ «أَكَلُوني البَراغيثُ».

(**تَقُولُ**) في التَّعريفِ والإفرادِ: («**جاءَ زَيدٌ القائِمَةُ أُمُّهُ**») بتَأنيثِ النَّعتِ كما تَقولُ: «قامَتْ أُمُّهُ»، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «القائمةُ»: نَعتٌ، والنَّعتُ تابعٌ لِلمنعوتِ في إعرابِهِ تَبِعَهُ في رفعِهِ، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، و«قائمٌ» اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، «أُمُّ»: فاعلُهُ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بِالإضافةِ، (و«**جاءَتْ هِندٌ القائِمُ أَبُوها**») بتذكيرِ النَّعتِ كما تَقولُ: «قامَ أبُوها»، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، «هِندٌ»: فاعلٌ، «القائمُ»: نَعتٌ تابعٌ للمنعوتِ

وتَقُولُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ قائِمَةٍ أُمُّهُ، وبِامْرَأَةٍ قائِمٍ أبُوها»، وتَقُولُ: «مَرَرتُ بِرَجُلَينِ قائِمٍ أَبُوهُما، ومَرَرتُ بِرِجالٍ قائِمٍ آباؤُهُمْ»؛ إلَّا أنَّ سِيبَوَيهِ قالَ فِيما إذا كانَ الاسْمُ المَرفُوعُ بِالنَّعتِ جَمْعاً كالمِثالِ الأخِيرِ: فالأَحسَنُ .....

الكواكب الدرية

في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«قائم» اسمُ فاعلٍ، «أبُو»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

(وتَقُولُ) في التَّنكيرِ والإفرادِ: («مَرَرتُ بِرَجُلٍ قائِمَةٍ أُمُّهُ») كما تَقولُ: «قامَتْ أُمُّهُ»، (و«بِامرَأَةٍ قائمٍ أَبُوها») كما تَقولُ: «قامَ أبُوها».

(و) تَقولُ في التَّثنيةِ والجَمعِ[1] مع التَّنكيرِ: («مَرَرتُ بِرَجُلَينِ قائِمٍ أَبُوهُما») بإفرادِ النَّعتِ كما تَقولُ: «قامَ أبُوهما»، وإعرابُه: «مرَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «برَجلَينِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ لأنَّه مُثنًّى، «قائمٍ»: نعتٌ، والنَّعتُ تابعٌ لِلمَنعوتِ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جرِّهِ وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، و«قائِم» اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، «أبُو»: فاعلٌ، وعلامةُ رَفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ والألفُ: حَرفانِ دالَّانِ على التَّثنِيَةِ.

(و) تَقولُ في الجمعِ مع التَّنكيرِ: («مَرَرتُ بِرِجالٍ قائِمٍ آباؤُهُمْ») كما تَقولُ: «قامَ آباؤُهم»، فـ«قائمٍ»: نعتٌ لـ«رجالٍ»، وهو اسمُ فاعلٍ، و«آباءُ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: عَلامةُ الجمعِ.

(إلَّا أنَّ سِيبَوَيهِ) استَثنى مِن كونِهِ كالفعلِ في الإفرادِ مَسألةً واحدةً، فإنَّه (قالَ فِيما إذَا كانَ الِاسمُ المَرفُوعُ بِالنَّعتِ جَمعاً كالمِثالِ الأَخِيرِ، فالأَحسَنُ[2]) أي: الأرجَحُ كما عبَّرَ به ابنُ

(١) كذا في النُّسخ الثلاثة، والصوابُ إسقاطُ قولِه: (والجمع).

(٢) هكذا بالفاء في الأصل، وهو غريبٌ؛ إذ قولُه: (الأحسنُ... إلخ) هو مَعنى مَقول سيبَويه، فكان يَنبغي تجريدُ هذا المبتَدأ منها، وفي بعض نُسخ «الفواكه»: (إلا أنَّ سيبويه قال فيها: إذا كان الاسمُ... فالأحسنُ)، والفاء حينئذٍ داخلةٌ في جواب (إذا) على القياس، ومَجرورُ (فيها) يُمكن إعادتُه على المسألةِ مثلاً، فتأمل!

في النَّعتِ أَنْ يُجمَعَ جمعَ تكسيرٍ، فيُقالُ: «مَرَرتُ بِرِجالٍ قِيامٍ آباؤُهُمْ، ومَرَرتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمانُهُ»، فَهُوَ أَفصَحُ مِن «قائِمٍ آباؤُهُمْ، وقاعِدٍ غِلْمانُهُ» بِالإفرادِ، والإفرادُ كما تَقَدَّمَ أَفصَحُ مِن جَمعِ التَّصْحِيحِ، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرِجالٍ قائِمِينَ آباؤُهُم، وبِرَجُلٍ قاعِدِينَ غِلْمانُهُ».

هَذِهِ أَمثِلةُ النَّعتِ الرَّافِعِ لِلاسْمِ الظَّاهِرِ.

ومِثالُ الرَّافِعِ لِلضَّمِيرِ البارِزِ قَولُكَ: «جاءَنِي غُلامُ امْرَأَةٍ ضارِبَتُه هِيَ»،

الكواكب الدرية

هشامٍ (في النَّعتِ) حِينئِذٍ (أَنْ يُجمَعَ جَمْعَ تكسِيرٍ، فيُقالُ: «مَرَرتُ بِرِجالٍ قِيامٍ آباؤُهُم») بِخَفضِ «قِيامٍ» نعتٌ لـ«رجالٍ»، وهو جمعُ تكسيرٍ لـ«قائمٍ»، و«آباؤُهم»: فاعلٌ بـ«قِيام»[1]، (و«مَرَرتُ بِرَجُلٍ قُعُودٍ غِلْمانُهُ») بخفضِ «قُعودٍ» نعتٌ لـ«رجلٍ»، وهو جمعُ «قاعدٍ»، و«غِلمانُهُ»: فاعِلٌ بـ«قُعُودٍ»، (فهو) أي: جمعُ التَّكسيرِ (أَفصَحُ مِن) قَولِكَ: «مررتُ برجالٍ (قائِمٍ آباؤُهُمْ») بالإفرادِ، (و): «مرَرتُ برَجلٍ (قاعِدٍ غِلْمانُهُ» بِالإفرادِ) لِلنَّعتِ وإنْ كانَ ذلك هو القياسَ في الفعلِ؛ إذ لو قيلَ فيه: «جاءَني رَجلٌ قَعَدُوا غِلمانُهُ» لم يَجُزْ ذلك إلَّا على لُغةِ «أَكَلُوني البَراغيثُ»، وهي ضَعيفةٌ، (والإفرادُ) أي: في المَجمُوعِ جمعَ تَكسيرٍ (كما تَقَدَّمَ أَفصَحُ مِن جَمْعِ) النَّعتِ جَمْعَ (التَّصحِيحِ). ثمَّ مثَّلَ لجمعِ التَّصحيحِ بِقَولِهِ: (نَحوُ: «مَرَرتُ بِرِجالٍ قائِمِينَ آباؤُهُمْ، ورَجُلٍ قاعِدِينَ غِلْمانُهُ»)، فذَلكَ ضعيفٌ، لا فَصيحٌ؛ لأنَّه يُشْبِهُ: «يَقُومُونَ آباؤُهم، ويَقعُدُونَ غِلمانُهُ»، وهو ضعيفٌ لاختِصاصِهِ بلُغةٍ طَيِّئٍ.

(هَذِه أَمثِلَةُ النَّعتِ الرَّافِعِ لِلاسمِ الظَّاهِرِ) المُتَّصِلِ بضَميرِ المنعوتِ، ويُسمَّى بالنَّعتِ السَّبَبِيِّ، (ومِثالُ النَّعتِ الرَّافِعِ لِلضَّمِيرِ البارِزِ) العائدِ إلى غيرِ المنعوتِ، (قَولُكَ: «جاءَني غُلامُ امرَأَةٍ ضارِبَتُه هيَ»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، والنُّونُ: لِلوقايةِ، والياءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «غُلامُ»: فاعلٌ، وهو مُضافٌ، و«امرأةٍ»: مُضافٌ إليه، «ضاربةُ»: نعتٌ لـ«غُلامُ»، والنَّعتُ يَتبَعُ المنعوتَ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«ضاربة» اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ،

(١) في الأصل: (بقائم).

و«جاءَتْني أَمَةُ رَجُلٍ ضارِبُها هُوَ»، و«جاءَني غُلَامُ رِجالٍ ضارِبُهُ هُمْ».

وفائِدَتُهُ تَخصِيصُ المَنْعُوتِ إِنْ كانَ نَكِرةً، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ»، وتَوضِيحُهُ إِنْ كانَ مَعرِفةً، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ العالِمُ». .....

الكواكب الدرية

ومَفعولُه ـ وهو الهاءُ ـ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و«هي»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ كما تَقولُ: «ضَربَتْهُ هي»، (و«جاءَتْني أَمَةُ رَجُلٍ ضارِبُها هو»)، فـ«هو»: فاعلُ «ضارِبُها» كما تَقولُ: «ضَرَبَها هو»، (و«جاءَني غُلامُ رِجالٍ ضارِبُهُ هُمْ»)، فـ«هُم»: فاعلُ «ضارِبُ»، وأُفرِدَ كما يُفرَدُ الفاعلُ في نحوِ: «ضرَبَهُ هُم».

(و) النَّعتُ (فائِدَتُهُ) حَقِيقيًّا كانَ أو سَببيًّا: (تَخصِيصُ المَنعُوتِ إِنْ كانَ نَكِرةً، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ»)، فـ«صالحٍ»: نعتٌ لـ«رجلٍ» مُخَصِّصٌ له، أي: رافعٌ عنه احتِمالَ الشَّرِكةِ، (وتَوضِيحُهُ) أي: تَوضيحُ المنعوتِ (إِنْ كانَ مَعرِفةً، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ العالِمُ»)، فـ«العالمُ»: نَعتٌ مُوضِّحٌ لـ«زيدٌ»، أي: مُخرِجٌ له مِن الإبهامِ، ومُظهِرٌ لِلمرادِ بِه فيما إذا كانَ هناكَ زَيدانِ أو زُيودٌ، فلو لم يُوصَفْ بِالوصفِ المَذكورِ الْتَبَسَ بِغيرِه، ولم يَتَمَيَّزْ.

فالتَّخصِيصُ: رَفعُ الاشتراكِ المعنَويِّ الواقعِ في النَّكرةِ على سَبيلِ الوَضعِ، فهو يَجري مَجرى تَقييدِ المُطلَقِ بالصِّفةِ، فإذا قُلتَ: «جاءَني رجلٌ» تَناولَ كلَّ ذَكَرٍ بالغٍ مِن بَني آدمَ بطريقِ الوَضعِ، فإذا قُلتَ: «صالحٌ» أَخرجَ مَن ليسَ بصالحٍ، فالنَّعتُ أَخرجَ ما تَناولَهُ معنى المنعُوتِ.

والتَّوضِيحُ: رَفعُ الاشتراكِ اللَّفظيِّ الواقعِ في المعارفِ على سَبيلِ الاتِّفاقِ، فهو يَجري مَجرى بَيانِ المُجمَلِ[1]، فإذا قُلتَ: «جاءَ زيدٌ» تَناولَ لفظُ «زيدٌ» لكلِّ مَن تَسمَّى بهذا الاسمِ، وتَناوُلُهُ لِذلكَ مِن حيثُ اللَّفظُ، لا مِن حيثُ الوَضعُ، فإذا قُلتَ: «العالمُ» مثلاً أَخرجَ مَن ليسَ عالماً، فالنَّعتُ أخرَجَ ما تَناوَلَهُ لَفظُ المنعوتِ كما هو ظاهرٌ.

تَنبيه: الأشبَهُ أنْ يَكونَ وَصفُ المعرفةِ بِلامِ العهدِ الذِّهنيِّ نحوُ قَولِ الشَّاعرِ:

ولَقَد أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّني[2]

(١) بعدَه في «التصريح»: وقِيل: الإيضاحُ رَفعُ الاحتمال في المَعارف، والتَّخصيصُ تَقليلُ الاشتراك في النَّكرات. اهـ

(٢) تقدَّم قريباً في (٢/ ٣٠٦).

وقَد يَكُونُ لِمُجَرَّدِ المَدْحِ، نَحوُ: «بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ»، أو لِمُجَرَّدِ الذَّمِّ نَحوُ: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجِيمِ»، أَوِ التَّرَحُّمِ نَحوُ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ عَبْدَكَ المِسْكِينَ!»، أَو لِلتَّأكِيدِ نحوُ: ﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

الكواكب الدرية

لِلتَّخصيصِ دونَ التَّوضيحِ. قالهُ عصامُ الدِّينِ في «شَرحِ الكافيةِ».

(**وقَد يَكُونُ**) أي: النَّعتُ لغيرِ التَّخصيصِ والتَّوضيحِ، بل (**لِمُجَرَّدِ المَدحِ**) أي: مَدحِ المنعوتِ، أي: الثَّناءِ عليه بِبَيانِ صفةِ كمالِهِ، وذلكَ فِيما إذا تَعيَّنَ المنعوتُ عندَ المخاطَبِ بِدُونِ النَّعتِ، (**نَحوُ: «بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ»**)، فـ«الرَّحمنِ» و«الرَّحيمِ» نَعتانِ لِلجلالةِ لِغَرضِ المدحِ للهِ تَعالى، ومثلُ ذلكَ جميعُ صفاتِ الباري جَلَّ وعلا، نحوُ: «الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ».

(**أو لِمُجَرَّدِ الذَّمِّ**) لِلمنعُوتِ، وهذا أيضاً إذا استَغنى المنعوتُ في تَعَيُّنِهِ عن النَّعتِ، (**نَحوُ: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجِيمِ»**)، فـ«الرَّجيمِ» بِالخفضِ نعتٌ لـ«الشَّيطانِ» بمعنى المرجومِ، أي: المطرُودِ عن رحمةِ اللهِ تَعالى، ووَصفُ الشَّيطانِ بِذلك ليسَ لِغَرضِ التَّخصيصِ والتَّوضيحِ، بل لمُجرَّدِ الذَّمِّ.

(**أو التَّرَحُّمِ**) على المنعُوتِ، (**نَحوُ: «اللَّهُمَّ ارحَمْ عَبدَكَ المِسْكِينَ!»**)، **وإعرابُه**: «اللهُ»: مُنادَى حُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ، وعُوِّضَ عنه الميمُ، «ارحَمْ»: فعلُ دُعاءٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «عَبْدَ»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «المسكينَ»: نعتٌ لـ«عَبْدَ»، وليسَ الغرضُ عادةً مِن الوصفِ بِذلكَ مَدحَهُ، ولا ذَمَّهُ، بل استِعطافٌ للسَّامعِ عليه.

(**أو لِلتَّأكِيدِ**) أي: لِتَوكيدِ المعنى الذي عُلِمَ مِن المنعوتِ، (**نَحوُ: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾**)، فإنَّ ﴿كَامِلَةٌ﴾ نعتٌ لـ﴿عَشَرَةٌ﴾، ومعنى النَّعتِ مَفهومٌ مِن لفظِ ﴿عَشَرَةٌ﴾؛ لاشتمالِهِ عليه ضِمناً، وفائِدةُ ذكرِ النَّعتِ تأكيدُ ذلك المعنى.

قالَ بَعضُهم[1]: وقد يَكونُ النَّعتُ لِلتَّعميمِ نحوُ: «يَحشُرُ اللهُ عِبادَهُ الأَوَّلينَ والآخِرِينَ»،

(١) هو ابنُ عنقاءَ في «غُرَر الدُّرر»، أو الشارحُ ناقلٌ عن الفاكِهي باختِصار.

وإذَا كانَ المَنْعُوتُ مَعلُوماً بِدُونِ النَّعتِ، جازَ في النَّعتِ الإِتباعُ والقَطْعُ. .....

الكواكب الدرية

أو لِلتَّفصيلِ نحوُ: «مرَرتُ برجلَينِ: عَربيٍّ وعَجَميٍّ»، أو الإبهامِ نحوُ: «تَصَدَّقْ بِصَدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ»، أو إعلامِ المخاطَبِ بأنَّ المتكلِّمَ عالمٌ بحالِ المنعوتِ، كأنْ يُقالَ: «أرأيتَ فقيهاً[1]؟» فيُقالَ: «رأيتُ فقيهَ بَلدِكُم العالمَ العاملَ»، أو لِلتَّفسيرِ ـ وتُسمَّى: الصِّفةَ الكاشِفَةَ ـ، وهي التي يُرادُ بها الكشفُ عن الماهيَّةِ، كقَولنا: «اللهُ قديمٌ لا ابتِداءَ له[2]»، و«الجسمُ الطَّويلُ العَريضُ العَمِيقُ حادثٌ قَطْعاً»، والفرقُ بينَ النَّعتِ الكاشفِ والنَّعتِ المؤكِّدِ أنَّ الأوَّلَ مُفسِّرٌ، والثَّانيَ مُقرِّرٌ، والفرقُ بينَ التَّفسيرِ والتَّقريرِ بَيِّنٌ، وقيلَ: الفرقُ بينَهما أنَّ النَّعتَ المؤكِّدَ [يُؤكِّدُ][3] بَعضَ مَفهومِ المنعوتِ[4]، والكاشفَ يُبَيِّنُ تمامَ ماهيَّةِ المنعوتِ.

واعلَمْ أنَّ الأصلَ في النَّعتِ أنْ يكونَ لِلإيضاحِ، أو التَّخصِيصِ، وكونُه لِغَيرهما إنَّما هو بطريقِ العَرَضِ مجازاً عن استِعمالِ الشَّيءِ في غيرِ ما وُضِعَ له؛ على أنَّه قد يَكونُ مُوضِّحاً أو مُخَصِّصاً وفيه مَدحٌ، أو ذمٌّ، أو غيرُ ذلكَ مِن المعاني السَّابِقَةِ.

(وإذَا كانَ المَنعُوتُ مَعلُوماً) أي: لِلسَّامعِ (بِدُونِ النَّعتِ)؛ حَقِيقةً نحوُ: «بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحيمِ»، أو ادِّعاءً بأنْ نُزِّلَ المجهولُ مَنزلةَ المَعلومِ كـ«مرَرتُ بزيدٍ التَّاجرِ» إذا ادَّعَيتَ تَعيُّنَ زيدٍ بِدُونِ الصِّفةِ، (جازَ في النَّعتِ الإِتْباعُ) لِما قبلَهُ في إعرابِهِ، وهو الأصلُ؛ (والقَطْعُ) عنه لِعَدَمِ احتياجِه لِلنَّعتِ.

ومَحلُّ جوازِ الأَمرَينِ إذا لم يَكنِ النَّعتُ مُؤكِّداً نحوُ: «رَمَيتُه رَميةً واحِدةً»، أو مُلتَزَماً نحوُ: «نَظَرتُ إلى الشِّعْرَى العَبُورِ[5]»، و«إلى السِّمَاكِ الأعزَلِ[6]»، أو جارِياً على اسمِ

(١) عِبارةُ ابن عنقاء: (فقيهَ بلدِنا)، فالظاهر أنَّ عبارة الشارح هنا: (فقيهَنا) بالإضافةِ.

(٢) الشاهدُ في قوله: (لا ابتداء له) فإن هذه الجُملة صفةٌ تَكشف مَعنى المتبوع وتُبيِّنُه. وفي جواز إطلاق القَديم على الله سُبحانه وتعالى خلافٌ شَهيرٌ.

(٣) زيادةٌ من «الحدائِق النَّديَّة».

(٤) كـ(أمسِ الدابر)، و﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾.

(٥) الشِّعرى: كوكَب نَيِّر يَطلُع بعد الجوزاء، وسُمِّيَتِ العَبُورَ لِعُبورِها السماء عَرضاً. ثم إنه قد اعتُرض المثالُ بِاستِغنائها عن الوصف في قَوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾.

(٦) هو كوكب نيِّر أيضاً، سُمي بالأعزَل لأنه لا شيءَ بين يدَيه من الكواكب، وقيل: لأنه إذا طلَع لا يكون في أيَّامه ريحٌ ولا بَردٌ، وهو أعزَل منها.

ومَعنَى القَطعِ أَنْ تَرْفَعَ النَّعْتَ على أَنَّهُ خَبرُ مُبْتَدَإٍ مَحذُوفٍ، أو تَنْصِبَهُ بِفِعلٍ مَحذُوفٍ؛ نَحوُ: «الحَمْدُ للهِ الحَمِيدُ»؛ أَجازَ فِيهِ سِيبَوَيهِ الجَرَّ على الإِتباعِ، والرَّفعَ بِتَقدِيرِ: هو، والنَّصْبَ بِتَقدِيرِ: أَمْدَحُ.

الكواكب الدرية

الإشارةِ نحوُ: «مرَرتُ بهذا العالِمِ». فإنْ كانَ المنعُوتُ غيرَ مَعلُومٍ بدونِ النَّعتِ لم يَجُزِ القَطْعُ؛ لأنَّ المنعوتَ حينئذٍ محتاجٌ إلى النَّعتِ لِتَبيينِهِ وتَمييزِهِ له، ولا قطعَ مع الحاجةِ.

(ومَعنَى القَطْعِ: أنْ يُرفَعَ النَّعتُ على أنَّهُ خَبرُ مُبتَدَإٍ مَحذُوفٍ) أي: إنْ كانَ المنعوتُ مَرفُوعاً أو مَنصُوباً أو مَجروراً، (ويُنصَبَ) أي: النَّعتُ إنْ كانَ المنعوتُ مَرفوعاً أو مَجروراً، ويكونُ نَصبُه مَفعولاً (بِفِعلٍ مَحذُوفٍ) مُناسِبٍ كما يُعلَمُ ممَّا تَقرَّرَ، فيُقطَعُ مِن الجرِّ إلى النَّصبِ أو الرَّفعِ، ومِن الرَّفعِ إلى النَّصبِ أو الرَّفعِ، ومِن النَّصبِ إلى الرَّفعِ فقَطْ، فيَصيرُ في نعتِ كلٍّ مِن المَرفوعِ والمَجرورِ ثلاثةُ أوجهٍ، وفي نعتِ المَنصوبِ وَجهانِ فقَطْ، إلَّا أنَّ ابنَ عَنقاءَ قالَ: إنَّه يَجوزُ قطعُ المَنصوبِ إلى النَّصبِ فيما يَظهَرُ؛ إذ لا مانعَ منهُ، (نَحوُ: «الحَمدُ للهِ الحَمِيدُ»)، أمَّا «الحَمدُ لله» فإعرابُه: «الحمدُ»: مُبتدأٌ، و«لله»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ رفعٍ خبرُ المُبتدإِ متعلِّقٌ بواجِبِ الحذفِ، والتَّقديرُ: «الحمدُ كائنٌ للهِ»، وأمَّا «الحَميدُ» فقد (أَجازَ فيه سِيبَوَيهِ) ثلاثةَ أَوجُهٍ:

(الجَرَّ على الإِتباعِ) لِلَفظِ الجَلالةِ، وهو الأصلُ، ومعنَى «الحميدِ» في صفاتِهِ: المحمودُ، (والرَّفْعَ بِتَقدِيرِ: «هو») على أنَّه مُبتدأٌ، فـ«الحميدُ» خبرُه، (والنَّصبَ) على المَفعوليَّةِ (بِتَقدِيرِ) فعلٍ مَحذوفٍ مُناسبٍ لِلمَقامِ كـ«أَعْني» و«أُريدُ» في التَّوضيحِ، و«أَخُصُّ» في التَّخصيصِ، و«أَمدَحُ» في المَدحِ، و«أَذُمُّ» في الذَّمِّ، و«أَرحَمُ» في التَّرحُّمِ، فلِذا قالَ المصنِّفُ في تَقديرِ الفعلِ العاملِ في «الحميدَ»: («أَمدَحُ»)[1]؛ لأنَّ الحَميدَ لم يُنعَتْ به لِلتَّخصيصِ،

(١) اعلَم أن كلام المتن إنما هو في الأوجُه الثلاثةِ الجائزة عند سيبَويه في (الحَميد) من (الحمد لله الحميد)، فكان يَنبغي لِلشارح عندَما مزَج شرحَه أن يُبقيَ الأمرَ على ذلك بأن يَقُولَ مثلاً: (والنصب) على المفعوليَّة (بتقدير) فِعل مناسِب للمقامِ هنا وهو (أمدحُ)، وكذلك يُفعل في كلِّ مقام... إلخ، بل قد تقدَّم في المتن قولُه: (ويُنصب بفعل محذوف) فكان على الشارح التَّفصيلُ هناك في ذلك الفِعل وماهيَّتِه، وأمَّا ما فَعَله هنا من إدخالِ نحو: (أذمُّ في الذمِّ وأرحَم في الترحُّم) على عِبارة الحَمد المذكورةِ، فلا يَصحُّ صَنعةً ولا يَليق، فافهَم!

وإذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ لِواحِدٍ؛ فإنْ كانَ المَنعُوتُ مَعلُوماً بِدُونِها جازَ إتباعُها كُلِّها، وقَطْعُها، وإتباعُ البَعضِ وقَطْعُ البَعضِ، بِشَرطِ تَقدِيمِ المُتبَعِ؛ .....

الكواكب الدرية

ولا لِلتَّوضيحِ. وهذا كُلُّه عندَ قصدِ معنًى منها مَخصُوصٍ لِلتَّنصيصِ عليه، وإلَّا فالمقدَّرُ في كلِّها عُموماً حالَ النَّصبِ هو «أعني»، نحوُ: «الحمدُ للهِ أهلُ الحمدِ» رفعاً ونَصباً[١]، والجُملةُ المقطُوعةُ لا محلَّ لها مِن الإعرابِ[٢]، بل هي مُستأنَفَةٌ استِئنافاً بَيانيًّا؛ لأنَّها في تَقديرِ جَوابِ سؤالٍ[٣]، بل هي لمُجرَّدِ المدحِ، وقد ذكرَ المحقِّقُ الرَّضيُّ أنَّه لا يَجوزُ إظهارُ المقدَّرِ إلَّا في نَعتِ التَّخصيصِ والتَّوضيحِ، وقالَ ابنُ هشامٍ في «أوضحِ المسالِكِ»: وإذا كانَ النَّعتُ المقطوعُ لمُجرَّدِ مدحٍ أو ذمٍّ أو تَرَحُّمٍ، وجبَ حذفُ المُبتدإِ والفعلِ، وإنْ كانَ النَّعتُ المقطوعُ لِغَيرِ ذلكَ، جازَ ذِكرُهُ نحوُ: «مرَرتُ بزيدٍ التَّاجرُ» أي: هو التَّاجرُ[٤].

ثمَّ لا فرقَ في جوازِ القَطعِ بينَ اتِّحادِ النَّعتِ وتَعدُّدِهِ، فالمتَّحِدُ قد سَبقَ مِثالُه؛ (وإذَا تَكَرَّرَتِ النُّعوتُ) أي: تَعَدَّدَتْ (لِواحِدٍ:

فإنْ كانَ المَنعُوتُ مَعلُوماً) ولو ادِّعاءً، (بِدُونِها) بأنِ استَغنَى عن جَميعِها، (جازَ إتباعُها كُلِّها، وقَطعُها كُلِّها، و) جازَ (إتباعُ البَعْضِ) منها، (وقَطْعُ البَعضِ)، لَكِنْ (بِشَرطِ تَقدِيمِ المُتبَعِ) مِن النُّعوتِ على النَّعتِ المقطوعِ، و(مُتْبَع) بضمِّ الميمِ وسكونِ التَّاءِ وفتحِ الباءِ. وإنَّما اشتُرِطَ تقدُّمُ المُتْبَعِ لأنَّ الإتباعَ بعدَ القَطعِ لا يَجوزُ؛ لِما فيه مِن الفصلِ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ بِجُملةٍ أَجنبيَّةٍ، ولِما فيه مِن الرُّجوعِ إلى الشَّيءِ بعدَ الانصرافِ عنه، أو[٥] لِما فيه مِن القُصورِ بعدَ الكمالِ؛ لأنَّ القطعَ أبلَغُ في المعنَى[٦]، ولِذَا قالَ غيرُ واحدٍ: قَطعُ النُّعوتِ في مَقامِ المدحِ والذَّمِّ أَقوى مِن إجرائِها، وقالَ الفارسيُّ: إذا تَكرَّرَتْ صفاتٌ في مَعرِضِ المدحِ

(١) كذا في الأصل، فكأنه تمثيلٌ لوَجهي القطعِ فقط دُون الإتباع، مع أنَّه قد تقدَّم ذلك في كلامِ المصنِّف.

(٢) وإطلاقُ النعت عليها حينئذٍ مجازٌ من باب إطلاق الشيء على ما كان عليه.

(٣) إذ كأنه قيل: (مَن تريدُ أو تمدح...؟) في النصب، و(مَن هو؟) في الرفع.

(٤) عبارةُ ابن هشام: تقولُ: (مرَرتُ بزيدٍ التاجر) بالأوجُه الثلاثة، ولَك أن تقولَ: هو التاجِرُ، وأَعني التاجرَ. اهـ وهي أوضَحُ في بيان المراد.

(٥) هكذا عُطف في «التَّصريح» أيضاً.

(٦) أي: اعتباراً بتكثير الجُمَل كما سيُشِير إليه.

وإن لم يُعرَفْ إلَّا بِمَجمُوعِها وَجَبَ إتباعُها كُلِّها، وإنْ تَعَيَّنَ بِبَعضِها جازَ فِيما عَدَا ذَلِكَ البَعضَ الأَوْجُهُ الثَّلاثةُ.

الكواكب الدرية

والذَّمِّ، فالأحسَنُ أنْ يُخالَفَ في إعرابِها؛ لأنَّ المقامَ يَقتَضي الإطنابَ، فإذا خُولِفَ في الإعرابِ كانَ المَقصودُ أكمَلَ؛ لأنَّ المعانيَ عندَ الاختِلافِ تَتَنَوَّعُ وتَتَفَنَّنُ، وعندَ الاتِّحادِ تكونُ نَوعاً واحداً. اهـ

(**وإنْ لَم يُعرَفْ**) مُسمَّاهُ (**إلَّا بِمَجمُوعِها**) أي: جَمِيعِها، (**بِأَنِ احْتاجَ إلَيها**) كلِّها في تَخصيصِهِ أو تَوضيحِهِ، (**وَجَبَ إتباعُها كُلِّها**)؛ لِتَنزيلِها مَنزِلةَ الشَّيءِ الواحدِ، نحوُ: «مرَرتُ بِزيدٍ التَّاجرِ الفَقيهِ الكاتِبِ» إذا كانَ زيدٌ المَوصوفُ بهذه الصِّفاتِ يُشارِكُه في اسمِهِ ثلاثةٌ مِن النَّاسِ اسمُ كلِّ واحدٍ منهم «زيدٌ»، وأَحدُهم تاجرٌ كاتبٌ، والآخَرُ تاجرٌ فَقيهٌ، والآخَرُ فَقيهٌ كاتبٌ، فلا يَتعيَّنُ زيدٌ الأوَّلُ مِن الآخَرَينِ إلَّا بالنُّعوتِ الثَّلاثةِ، فيَجبُ إتباعُها كُلِّها.

(**وإنْ تَعيَّنَ بِبَعضِها**) بأَنِ استَغنى عن بَعضِها دُونَ بعضٍ، (**جازَ فِيما عَدَا ذَلِكَ البَعضَ**) الذي تَعيَّنَ به المنعوتُ (**الأَوجُهُ الثَّلاثةُ**): الإتباعُ، والقَطْعُ إلى الرَّفعِ أو النَّصبِ، وقَطْعُ بعضٍ وإتباعُ بعضٍ بِشَرطِ تَقدُّمِ المُتْبَعِ. وأمَّا البَعضُ الذي تَعيَّنَ به المَنعوتُ، فيَتَعيَّنُ فيه الإتباعُ.

نَعم، إنْ كانَ المنعوتُ نَكرةً وجبَ في نَعتِهِ الأوَّلِ الإتباعُ لأجلِ التَّخصِيصِ، وجازَ فِيما عَداه القَطْعُ وإنْ لم يَتعيَّنْ بِدُونِهِ؛ لأنَّ المَقصودَ مِن النَّعتِ بها التَّخصِيصُ، وقد حَصَلَ بِتَبعيَّةِ الأوَّلِ.

تَنبيه: هذا الحُكمُ الذي ذكَرَهُ المصنِّفُ هو حُكمُ ما إذا تَعدَّدَتِ النُّعوتُ وكانَتْ لِواحدٍ، فإنْ تَعدَّدَتْ لِغَيرِ واحدٍ: فإنْ كانَ المنعُوتُ مُثنًّى أو مَجمُوعاً، واتَّحَدَ معنى النَّعتِ ولَفظِه، استُغني بِالتَّثنيةِ والجمعِ عن تَفريقِهِ بِالعَطفِ، نحوُ: «جاءَني رَجُلانِ فاضِلانِ، ورِجالٌ فُضلاءُ»، وإنِ اختَلفَ معنى النَّعتِ ولَفظُه، كـ«العاقلِ، والكريمِ»، أو لَفظُه دونَ مَعناه كـ«المُنطَلِق، والذَّاهبِ»، وَجبَ التَّفريقُ بالعطفِ بالواوِ، كقَولكَ: «مررتُ بِرِجالٍ[1] شاعرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ».

---

(١) في الأصل: برجل، والصحيح ما أثبتُّه نقلاً من «التصريح» وغيرِه، وهو ما يَقتضيه سياق الكلام وتفصيلُ المسألة.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وإنْ تَعدَّدَتِ النُّعوتُ مع تَفريقِ المنعوتِ: فإنْ كانَ العاملُ فيها واحداً، فإنِ اتَّحدَ العَملُ فالإتباعُ نحوُ: «مرَرتُ بزيدٍ وعَمرٍو العاقِلَينِ»، و«مرَرتُ بشَيخٍ وطفلٍ وعَجوزٍ جُلُوسٍ»، وإنِ اختَلفَ عملُ العاملِ في النُّعوتِ نحوُ: «ضربَ زيدٌ ومرَرتُ بعَمرٍو الظَّريفَينِ»، فالقَطعُ.

وإنْ كانَ العاملُ مُتعدِّداً، واتَّحَدَ لفظُ النَّعتِ: فإنِ اتَّحدَ معنَى العاملِ وعمَلُه، جازَ الإتباعُ نحوُ: «ذهبَ زيدٌ وذَهبَ عمرٌو العاقِلانِ»، و«هذا زيدٌ وهذا عَمرٌو الفاضِلانِ»، و«جاءَ زيدٌ وأَتى عَمرٌو الظَّريفانِ»، و«هذا زيدٌ وذاكَ عَمرٌو العاقِلانِ»، وإنِ اختَلفَ العامِلانِ في المعنى والعملِ كـ«جاءَ زيدٌ ورأيتُ عَمراً الفاضِلَينِ»، أو اختَلفَ المعنى فقَطْ[1] كـ«جاءَ زيدٌ ومَضى عَمرٌو الكاتبانِ»، أو اختَلفَ العمَلُ فقَطْ، كـ«هذا مُؤلِمُ زيدٍ ـ بالجرِّ ـ ومُوجِعٌ عَمراً ـ بالنَّصبِ ـ الشَّاعرانِ»، وجبَ القطعُ؛ لأنَّ الإتباعَ يُؤدِّي إلى تَسليطِ عامِلَينِ مُختَلِفَي المعنَى أو العملِ على مَعمولٍ واحدٍ مِن جِهةٍ واحدةٍ؛ بِناءً على أنَّ العاملَ في المنعوتِ هو العاملُ في النَّعتِ، وهو الصَّحيحُ.

تَتِمَّة: يَجوزُ عَطفُ بعضِ النُّعوتِ على بَعضٍ بجَميعِ حروفِ العطفِ[2]، إلَّا بـ«أم» و«حتَّى». وإذا اجتَمَعتِ النُّعوتُ مُتَنوِّعةً، فالأحسَنُ الإتيانُ بالمُفردِ الحَقيقيِّ حَقيقةً، فمَجازاً، فالسَّبَبِيِّ، فالظَّرفِ، فالمَجرورِ، فالجُملةِ الاسمِيَّةِ، فالجُملةِ الفِعليَّةِ، كـ«هذا رَجلٌ عاقلٌ فاضِلُ الأبِ كريمٌ أَخوهُ عِندي مِن قُريشٍ آباؤُه فُضلاءُ يَقومُ اللَّيلَ»، وفي التَّنزيلِ: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨].

❁ ❁ ❁

(١) أي: اختلفَا في المعنى فقط.

(٢) أي: ما لم تكُن النعوتُ مُجتَمِعة على المَنعُوت في حالةٍ واحدة، وإلَّا لَزِمت الواو.

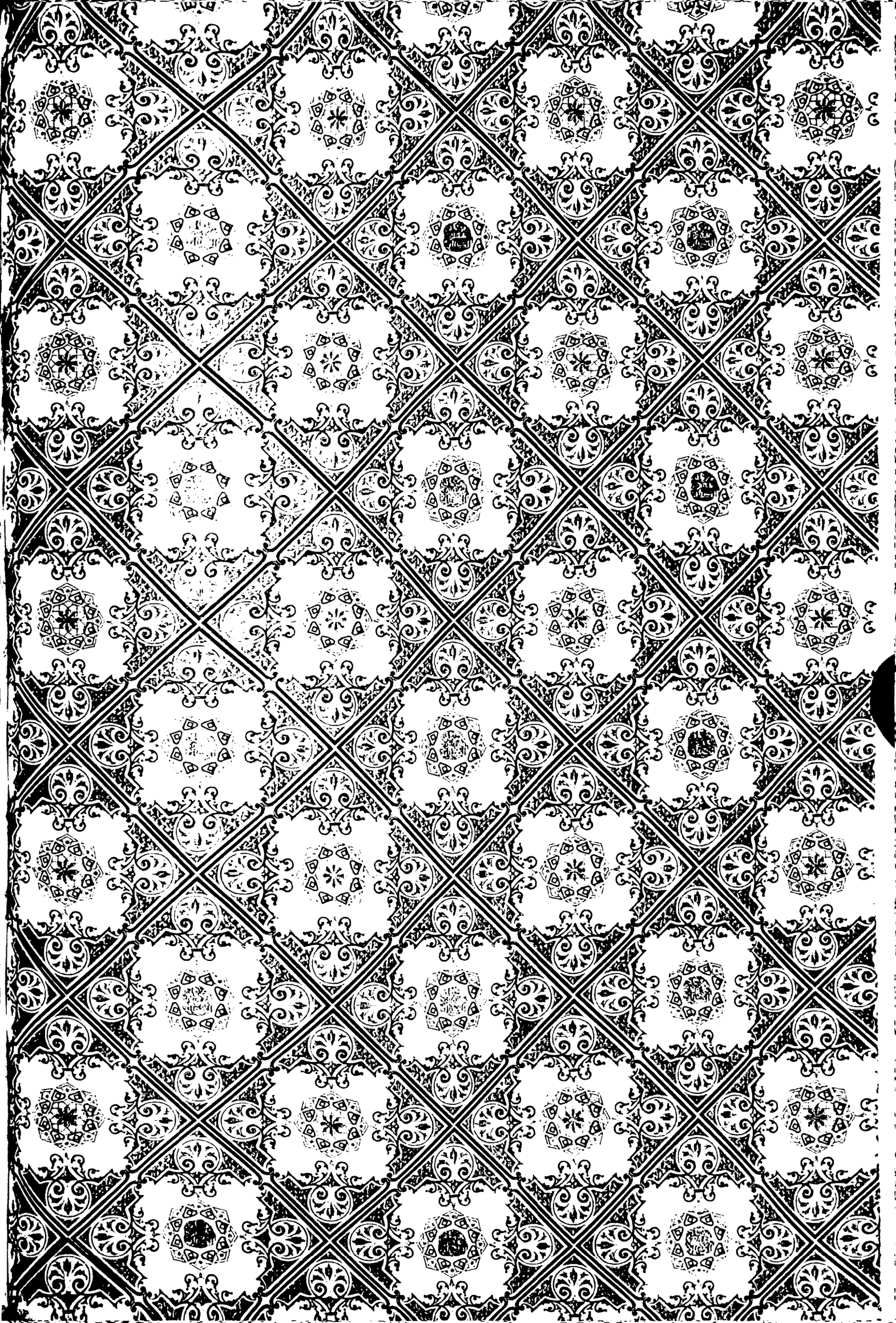

باب العَطف

والعَطْفُ نَوْعانِ: عَطْفُ بَيانٍ، وعَطْفُ نَسَقٍ.

فعَطفُ البَيانِ هُوَ التَّابعُ المُشبِهُ لِلنَّعتِ في تَوضِيحِ مَتبُوعِهِ إنْ كانَ مَعرِفةً، نَحوُ:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

الكواكب الدرية

بابُ العَطْفِ

هو لُغةً: الرُّجوعُ إلى الشَّيءِ بعدَ الانصرافِ عنه.

(والعَطفُ) اصطِلاحاً (نَوْعانِ: عَطفُ بَيانٍ) بِغَيرِ حرفٍ، (وعَطفُ نَسَقٍ)، وهو ما كانَ بحرفٍ.

(فعَطْفُ البَيانِ) أي: المَعطوفُ لِلبَيانِ، وقِيلَ: ليسَ العَطفُ هنا بمعنَى المَعطوفِ؛ لأنَّه حَقيقةٌ في التَّابعِ المَخصُوصِ، كالنَّعْتِ والتَّوكيدِ، فلا حاجةَ إلى تَأويلِهِ.

وسُمِّيَ هذا العَطفُ بياناً لأنَّه تكرارٌ للأوَّلِ بمُرادِفِهِ لِزِيادةِ البَيانِ، فكأنَّكَ عَطَفْتَهُ على نَفسِهِ، بِخلافِ النَّعتِ والتَّوكيدِ والبَدَلِ. والكوفيُّونَ يُسمُّونَهُ: التَّرْجَمَةَ. ولم يَحْتَجْ إلى حرفٍ لأنَّه عَينُ الأوَّلِ.

والصَّحيحُ أنَّ عامِلَهُ عاملُ مَتبوعِهِ.

(هو: التَّابعُ) لِما قَبلَهُ، وهذا جِنسٌ يَشمَلُ التَّوابعَ، وقَولُهُ: (المُشْبِهُ لِلنَّعتِ) فَصلٌ أَخرجَ به النَّعتَ، فإنَّ شَبيهَ الشَّيءِ غَيرُه، وأَخرَجَ بما بعدَهُ بَقيَّةَ التَّوابعِ؛ لِكونِها غَيرَ مُوَضِّحةٍ ولا مُخَصِّصةٍ، (في تَوْضِيحِ مَتبُوعِهِ إنْ كانَ مَعرِفةً)، لكنَّ النَّعتَ يُوضِّحُ مَتبُوعَهُ بحسَبِ معنًى فيه، وعَطفُ البيانِ يُوضِّحُ مَتبوعَهُ بحسَبِ الذَّاتِ، وبهذا يُعلَمُ أنَّ النَّعتَ يَدُلُّ عَلى معنًى في مَتبوعِهِ كالمدحِ أو الذَّمِّ، أو غيرِ ذلك ممَّا سَبقَ، وعَطفَ البَيانِ لا يَدُلُّ على معنًى في مَتبوعِهِ، (نَحوُ) قولِ الشَّاعرِ:

(أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ) ما مَسَّها مِن نَقَبٍ ولا دَبَرْ

هذا بَيتٌ مِن مَشطورِ الرَّجَزِ، قالَ ابنُ يَعيشٍ: (قالهُ رُؤبةُ)، وهذا خطأٌ؛ لأنَّ وَفاةَ رُؤبةَ سنةَ خمسٍ وأربعينَ ومائة، ولم يُدرِكْ عُمرَ بنَ الخطَّابِ رضي الله عنه، ولا عدَّهُ أحدٌ مِن التَّابعينَ،

. . . . . .

الكواكب الدرية

وإنَّما قالهُ أَعرابيٌّ[١]، قالَ الرَّضيُّ وغيرُه: وقصَّةُ هذا الشِّعرِ أنَّ قائلَهُ أتى عُمرَ بنَ الخطَّابِ رضي الله عنه فقالَ: إنَّ أَهلِي بعيدٌ، وإنِّي على ناقةٍ عَجفاءَ نَقباءَ، واستَحملَهُ، فظنَّهُ كاذباً، فقالَ: كذبتَ، وأبى أنْ يَحملَهُ، وحَلفَ على ذلكَ، فانطلقَ، فحَملَ بَعيرَهُ، ثمَّ استقبلَ البَطحاءَ وجعلَ يَقولُ وهو يَمشي خلفَ بعيرِهِ:

أَقسَمَ بِاللهِ أبو حَفْصِ عُمَرْ:
ما مَسَّها مِن نَقَبٍ ولا دَبَرْ
فَاغْفِرْ لهُ - اللَّهُمَّ - إنْ كانَ فَجَرْ

وعُمَرُ رضي الله عنه مُقبِلٌ مِن أعلى الوادي، فجَعلَ يَقولُ إذا قال: (فاغفِرْ له اللَّهمَّ إنْ كانَ فَجَرْ): اللَّهمَّ صَدَقَ، حتَّى التَقَيَا، فأخذَ بيَدِهِ، فقالَ: ضَعْ عن راحلتِكَ، فوَضَعَ، فإذا هي نقباءُ عجفاءُ، فحملَهُ على بعيرٍ، وزَوَّدَهُ وكساهُ، وقالَ هُطَيلٌ في «شرحِ المفصَّلِ»: رُويَ أنَّ أعرابيًّا احتَكَمَ إلى عُمرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه في ناقةٍ اشتَراها وأرادَ رَدَّها، فادَّعى أنَّ بها نَقَباً، فعَرَضَها على عُمرَ وكانَ أَعرَفَ بِذلكَ، فقالَ له: يا أخَا العَربِ ما بها قَلَبَةٌ[٢]، فراجَعَهُ فقالَ: باللهِ ما بها مِن نَقَبٍ، فانصرَفَ الأعرابيُّ وهو يَقولُ.. وذكرَ الأبياتَ، قالَ: فسمِعَهُ عُمَرُ فقالَ: اللَّهمَّ اغفِرْ لعُمَرَ. اهـ

اللُّغةُ: «أَقسَمَ» أي: حلَفَ، و«أبو حَفصٍ»: كُنيةُ أميرِ المؤمنينَ عُمرَ بنِ الخطَّابِ، و«النَّقَبُ»: مِن: «نَقِبَ البَعيرُ يَنقَبُ» بكسرِ القافِ في الماضي وفتحِها في المُضارعِ: إذا رَقَّ خُفُّه، و«النَّقَبُ» بفَتحَتينِ: مَصدَرُه، قالَ الأزهَريُّ: و«الدَّبَرُ» بفَتحتَينِ أيضاً: مَصدرُ «دَبِرَ» بكسرِ الباءِ: إذا حَصَلَتْ له جِراحةٌ، و«دَبرَ البَعيرُ»: إذا حَفيَ، فكأنَّه تَفسيرٌ لِلنَّقَبِ، و«فَجَرَ»: إذا حَنِثَ في يَمينِهِ[٣]، وهو بمعنَى قولِ بَعضِهم: «كذبَ ومالَ عن الصِّدقِ»، وأميرُ

(١) واسمُه: عبدُ الله بن كَيْسَبةَ.

(٢) أي: ما بها شيءٌ، ولا يُستَعمل هذا الحرفُ إلا في النَّفي.

(٣) «التَّصريح» (١/ ١٣٤).

. . . . . .

الكواكب الدرية

المؤمنينَ ﷺ لم يَكذِبْ؛ لأنَّه إنَّما حلَفَ على غَلَبةِ ظنِّهِ، ومَن حلَفَ كذلكَ لا يَكونُ كاذباً، ولا يُعدُّ حانثاً إذا أَخطأَ ظَنُّهُ، وقولُ أميرِ المؤمنينَ: «صدقَ» مِن بابِ هَضْمِ النَّفسِ، ولأنَّ حسَناتِ الأبرارِ سيِّئاتُ المُقرَّبينَ.

الإعرابُ: «أَقسَمَ»: فعلٌ ماضٍ، «بِاللهِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، الباءُ: حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ[١]، ولفظُ الجَلالةِ مُقسَمٌ به، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ الهاءِ؛ تَأدُّباً، «أبو»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و«حَفصٍ»: مُضافٌ إليه، «عُمَرُ» بالرَّفعِ[٢]: عطفُ بيانٍ لـ«أبو حفصٍ»، «ما»: نافيةٌ، «مسَّ»: فعلٌ ماضٍ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصِلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، «مِن»: زائدةٌ، و«نَقَب»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِهِ منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزَّائدِ، «ولا دَبَر»: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «لا»: نافيةٌ[٣]، و«دَبَر»: مَعطوفٌ على «نَقَب»، ويَجوزُ أنْ تُقدِّرَهُ مَرفوعاً عَطفاً على محلِّ «نَقَب»، ومَجروراً عَطفاً على لفظِهِ؛ لأنَّه نكرةٌ، فيَجوزُ دُخولِ «مِن» الزَّائدةِ عليها، بِخلافِ ما لو كانَ المَعطوفُ على مَدخُولِ «مِن» الزَّائدةِ مَعرِفةً، فإنَّه يَتعيَّنُ عطفُه على المحلِّ كما صَرَّحُوا بِه. وقولُهُ: «فاغْفِرْ»: الفاءُ: فَصيحةٌ[٤]، «اغْفِرْ»: فعلُ أمرٍ، وأَدباً مع الباري عزَّ وجلَّ يُقالُ فيه: فعلُ دعاءٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «له»: جارٌّ ومَجرورٌ، «اللَّهمَّ»: مُنادًى مُفردٌ حُذِفَ منه حرفُ النِّداءِ، وعُوِّضَ عنه الميمُ، «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ، «كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، في محلِّ جزمٍ فعلُ الشَّرطِ، واسمُها مُستتِرٌ فيها جَوازاً تَقديرُه: هو، «فَجَر»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ

---

(١) الصحيحُ في مثلِه أنه حرف جرٍّ فقط، وأمَّا القَسَم فمُستفادٌ مما قبلَه، وهذا بِخلافِ نحو: (والله) فإنَّ الواو لمَّا نابت عن الباء التي تتعلَّق بفعل القسَم المحذوف قيل فيها: واو القَسَم.

(٢) لعلَّه يَقصد الرفع المقدر؛ إذ القافيَةُ مُقيَّدة فلا يَجوز إظهارُ الضمة، بل تُنوَى فقط، والمانع من ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الرَّويِّ.

(٣) الصواب: زائدة لتأكيد النفي، وإلا فالنفيُ مُستفاد مما قبلَها وهو واوُ العطف.

(٤) أو سببيَّة.

وتَخصِيصِهِ إنْ كانَ نكِرةً، نَحوُ: «هذَا خاتَمٌ حَدِيدٌ» بِالرَّفعِ.

ويُفارِقُ النَّعتَ في كَونِهِ جامِداً غَيرَ مُؤَوَّلٍ بِمُشتَقٍّ، والنَّعتُ مُشْتَقٌّ أو مُؤَوَّلٌ بِمُشْتَقٍّ.

الكواكب الدرية

فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ نصبٍ خبرُ «كانَ»، وجوابُ الشَّرطِ مَحذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَهُ، والتَّقديرُ: إنْ كانَ فجرَ فاغْفِرْ له اللَّهمَّ[1].

والمعنَى: ظاهرٌ مِن قِصَّةِ الشِّعرِ المَذكورِ.

والشَّاهدُ فيه: أنَّ مَتبوعَهُ وقعَ مَعرفةً، فوقعَ مُوضِّحاً له.

ووُقوعُ عَطفِ البَيانِ مُوضِّحاً هو الأغلَبُ، وإلَّا فقد يَكونُ لِلمَدحِ كما جعلَ الزَّمخشريُّ ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ في قَولِهِ تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] بَياناً للكَعبةِ على جِهةِ المدحِ، قالَ أبو حيَّان: وليس كما ذَكَرَ؛ لأنَّهم شَرطُوا في عَطفِ البَيانِ الجُمودَ، والجامدُ ليسَ فيه إشعارٌ بمدحٍ، إنَّما يُشعِرُ بمَدحِ المشتَقِّ، إلَّا أنْ يُقالَ: إنَّه لمَّا وُصِفَ عطفُ البَيانِ بقَولِهِ: ﴿ٱلْحَرَامَ﴾، اقتَضى المَجموعُ المدحَ، فيُمكِنُ ذلكَ. اهـ وقالَ المولى عِصامٌ: القَولُ بمَجيءِ عطفِ البيانِ لِلمَدحِ رأيُ أهلِ المعاني دُونَ النَّحويِّينَ. اهـ

(و) في (تَخصِيصِهِ) أي: تَخصيصِ المتبوعِ (إنْ كانَ نَكِرةً) بناءً على جَوازِ مَجيئِهِ في النَّكراتِ، وهو الأصَحُّ، ومِن ثَمَّ اختارَهُ الزَّمخشريُّ وابنُ مالِكٍ، وصَحَّحهُ ابنُ هشامٍ، ومَنعَ ذلكَ جُمهورُ البَصريِّينَ، وتَأوَّلُوا ما جاءَ مِن ذلكَ على أنَّه بَدَلٌ، (نَحوُ: «هذَا خاتَمٌ حَدِيدٌ» بِالرَّفعِ) أي: «الحَديدُ»[2]، على أنَّه عطفُ بيانٍ لـ«خاتَمٌ» ذُكِرَ لِتَخصيصِهِ، قالَ الفاكهيُّ: فإنَّما قالَ: (بالرَّفعِ)؛ لأنَّه يَجوزُ فيه النَّصبُ والجرُّ أيضاً كما تَقدَّمَ. اهـ[3] أمَّا النَّصبُ فعَلى التَّمييزِ، وأمَّا الجرُّ فعَلى الإضافةِ.

(ويُفارِقُ) أي: عَطفُ البَيانِ (النَّعتَ في كَونِهِ) أي: عَطفِ البيانِ (جامِداً غَيرَ مُؤَوَّلٍ بِمُشتَقٍّ، والنَّعتُ مُشتَقٌّ) نحوُ: «جاءَني زيدٌ الفاضلُ»، (أو مُؤَوَّلٌ بِمُشتَقٍّ) نحوُ: «مَرَرتُ بزيدٍ

(١) قوله: (اللهمَّ) غيرُ محتاج إليه في الجواب المقدَّر كما لا يخفى.

(٢) لعلَّ الأصل: أي: لـ(حديد).

(٣) «الفواكه» (ص٣٧٩).

ويُوافِقُ مَتبُوعَهُ في أَربَعةٍ مِنْ عَشَرةٍ: في واحِدٍ مِنْ أَوجُهِ الإِعرابِ الثَّلاثةِ، .....

الكواكب الدرية

القُرَشيِّ، أو التَّمَّارِ» أي: المَنسوبِ إلى قُريشٍ، أو إلى بَيعِ التَّمرِ؛ لأنَّ المُشتَقَّ يَدُلُّ[1] على مَعنَى المنسُوبِ إلى غيرِهِ، والجامِدُ لا دَلالةَ له على ذلكَ بِالوضعِ.

ويُخالِفُ النَّعتَ أيضاً بأنَّه قد يَكونُ أَعرَفَ مِن مَتبُوعِهِ، بل أوجبَهُ ابنُ عُصفورٍ تَبعاً لِظاهرِ كلامِ الزَّمخشريِّ والجُرجانيِّ، والصَّحيحُ أنَّ شرطَه كونُهُ أَجلَى عندَ المُخاطَبِ وإنْ لم يَكُنْ أعرَفَ مِنه.

(ويُوافِقُ) أي: عَطفُ البَيانِ (مَتبُوعَهُ) كالنَّعتِ الحَقيقيِّ (في أَربَعةٍ مِنْ عَشَرةٍ)، والظَّاهرُ جَوازُ القَطعِ فيه كما يَجوزُ في النَّعتِ والبَدلِ[2]، (في واحِدٍ مِنْ أَوجُهِ الإِعرابِ الثَّلاثةِ): الرَّفعِ، والنَّصبِ، والخَفضِ، وأمَّا قَولُ ذي الرُّمَّةِ في رَجَزِهِ:

إِنِّي وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقائِلٌ: يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[3]

---

(١) عبارة الفاكهيِّ بعد قولِ المتن: والنعتُ مُشتَق أو مُؤوَّلٌ بمشتق: (لأنه يدلُّ على معنى مَنسوبٍ إلى غيرِه)، وأظنُّ الضمير في (لأنه) عائداً على النعت.

(٢) وقيل: لا يَجوز لِعَدم المدح والذم المقتَضي لِلقَطع، وفيه نظر؛ إذ القَطعُ لا يَنحصِرُ في هذَين الغرضَين.

(٣) هذا الرجزُ عَزاه سيبَويه عند إنشادِه لرؤبةَ، ووافقَه كثيرُون على ذلك، وقال ابنُ هشام في «شرح الشُّذور»: هو لِذي الرُّمة، وتَبِعَه الشارحُ هنا.

اللغة والرواية: (وأسطارٍ) أي: وحقِّ أسطارِ المُصحَف، وهو جمعُ سَطرٍ جمعَ قِلَّة كأَسطُر. قال الشيخُ محمد عبد الحَميد: الذي رَواه سيبويه: (يا نصرُ نصراً نصراً) بضم المنادى ونَصبِ ما بعده، ونصرٌ المنادى هو نَصرُ ابن سَيَّار، واختُلِف فيما بعده على ثلاثةِ أَقوال؛ الأول: أنَّ الاثنَين جميعاً هما نفسُ المنادى، والمرادُ بِهما نصر بن سيارٍ أيضاً، وهذا هو الذي يَصحُّ تَخريج كلام المؤلِّف عليه، وهو الذي دَرَج عليه سيبَويه، والثاني: أن المراد بهما نصرٌ آخرُ هو حاجبُ نَصرِ بن سيَّار المنادى، وانتصابُهما جميعاً على هذا بِفِعلٍ محذوف؛ فهو من بابِ الإغراء، والثالث: أنَّ المراد بهما مصدرُ نصَرَه يَنصرُه، وانتصابهما حينئذٍ على أن الأول مفعولٌ مُطلَق عامِلُه محذوف، والثاني توكيدٌ له. اهـ وفي البيت كلامٌ آخرُ كثيرٌ في «الخزانة» وغيرِها.

الإعراب: «إني»: (إنَّ) واسمُها. «وأسطارٍ»: الواو: حرفُ قَسَم وجرٍّ، و(أسطارٍ): مُقسَم به مجرورٌ بالواو، والجارُّ والمجرور مُتعلق بفعل قَسَم مَحذوف. «سُطِرنَ»: ماضٍ مَجهولٌ، والنونُ: نائبٌ عن فاعِله، والجملةُ في محلِّ جر صِفة لـ(أسطارٍ). «سَطرَا»: مَفعول مطلق مُؤكِّد لِعامِله. والجملةُ القَسمية (وأسطارٍ... إلخ) مُعترِضَة بين اسمِ (إنَّ) وخبرِها لا محلَّ لها. «لَقائلٌ»: اللام: مُزحلَقة، (قائل): خبرُ (إنَّ) وفيه ضمير مستتر فاعلُه. «يا»: حرفُ نِداء. «نصرُ»: مُنادى مَبني على الضم في محلِّ نَصب. «نصرٌ»: عطفُ بَيان على (نَصرُ) =

وفي واحِدٍ مِنَ التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ، وفي واحِدٍ مِنَ التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ، وفي واحِدٍ مِنَ الإفرادِ والتَّثنِيَةِ والجَمعِ.

ويَصِحُّ في عَطْفِ البَيانِ أَن يُعرَبَ بَدَلَ كُلٍّ في الغالِبِ.

الكواكب الدرية

فـ«نَصرٌ» الثَّاني عَطفُ بَيانٍ على الأوَّلِ على اللَّفظِ، والثَّالثُ[1] عَطفُ بَيانٍ على الأوَّلِ أيضاً على المحلِّ؛ لأنَّ المُنادى المبنيَّ على الضَّمِّ مَحلُّه النَّصبُ؛ (**وفي واحِدٍ مِنَ التَّذكِيرِ والتَّأنِيثِ، وفي واحِدٍ مِنَ التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ، وفي واحِدٍ مِنَ الإفرادِ والتَّثنِيَةِ والجَمعِ**)، وهَذه العَشَرَةُ هي التي مَرَّتْ في النَّعتِ.

وليسَ في كلامِ المصنِّفِ ما يُشعِرُ بأنَّ عَطفَ البَيانِ لا يَكونُ بلفظِ مَتبوعِهِ، وفي «المغني»: ذهَبَ ابنُ الطَّراوةِ إلى أنَّ عَطفَ البيانِ لا يَكونُ بِلَفظِ الأوَّلِ، وتَبِعَهُ على ذلكَ ابنُ مالكٍ وابنُه، وحُجَّتُهم أنَّ الشَّيءَ لا يُبيِّنُ نَفسَه، وفيه نَظرٌ؛ لأنَّ اللَّفظَ المكرَّرَ إذا اتَّصلَ به ما لم يَتَّصِلْ بالأوَّلِ اتَّجهَ كونُ الثَّاني بَياناً؛ لِما فيه مِن زيادةِ البَيانِ. اهـ[2]. وقالَ ابنُ عَنقاء: الأصحُّ أنَّه لا يَكونُ بِلَفظِ مَتبوعِهِ إلَّا إذا اشتَملَ على زيادةِ بَيانٍ. اهـ

(**ويَصِحُّ في عَطْفِ البَيانِ أنْ يُعرَبَ**) عطفَ بَيانٍ، وأنْ يُعربَ (**بَدَلَ كُلٍّ**) مِن كلٍّ نظراً لِكَونِهِ مَقصوداً بِالإسنادِ إليه، وجِيءَ بالأوَّلِ تَوطِئَةً له مُبالغةً في الإسنادِ[3]، (**في الغالِبِ**) أي: في غالبِ استِعمالاتِهم يَجوزُ إعرابُ عطفِ البيانِ بَدَلاً؛ وخَرجَ بـ(الغالبِ) حالَتانِ:

= باعتبارِ لَفظه مَرفوعٌ. «نصرًا»: عطفُ بَيان على المنادَى أيضاً باعتبار مَحلِّه مَنصوب. والجُملة النِّدائيَّة وما بَعدها في محلِّ نَصب مَقُولُ القَول.

والشاهد: في قَولِه: (نَصرٌ نصراً)؛ حيثُ جِيءَ بالأول مَرفوعاً لِكونِه عطفَ بَيانٍ على اللَّفظ، وبالثاني منصوباً لِكَونِه عطفَ بَيانٍ على المَحلِّ، ومحلُّ المنادَى النصبُ كما هو مَعروفٌ. واستَشكَلَه بعضُهُم بأنَّ الشيءَ لا يُبيِّنُ نَفسه، قال: وإنَّما هذا مِن بابِ التَّوكيد اللَّفظي، وجَرَى الأول على اللفظ والثاني على المحلِّ.

(١) أي: (نَصرٌ) الثالث، وهو في المثال مَنصوب، فلو قال: (ونصراً) لكان أحسَنَ.

(٢) أي: باختِصار وإسقاطِ لِوجهين من أوجُه الردِّ الثلاثة.

(٣) قال الجامي: والحاصلُ أن مثلَ قَولك: (جَاءَنِي زيد أخُوك) إن قَصدتَ فيه الإسنادَ إلى الأول وجِئتَ بالثَّاني تتمَّةً له وتوضيحاً، فالثَّاني عطفُ بَيان، وإن قَصَدتَ فيه الإسنادَ إلى الثَّاني وجِئتَ بالأوَّل تَوطئةً له مُبالغةً في الإسناد، فالثَّاني بدلٌ، وحينئذٍ يكون التوضيحُ الحاصلُ به مَقصوداً تَبعاً، والمقصودُ أصالةً هو الإسناد إليه بعد التَّوطِئة، فالفرقُ ظاهرٌ. اهـ والفرقُ بين عبارتِه وعبارة الشارحِ أيضاً ظاهر.

. . . . . .

الكواكب الدرية

الأُولى: ما إذا وَجبَ ذِكرُه، نحوُ قَولِكَ: «هندٌ قامَ زيدٌ أَخُوها»، فـ«أَخوها»: عطفُ بيانٍ لـ«زيدٌ»، ولا يَصحُّ إعرابُه بَدَلاً منه؛ لأنَّ البَدَلَ في نيَّةِ تكرارِ العاملِ، فيَصيرُ مِن جُملةٍ أُخرى، فيَخلُو المُبتدأُ مِن رابطٍ؛ إذ لو قيلَ: «قامَ أخُوها»[1] خلَتْ جُملةُ الخبرِ مِن رابطٍ.

والثَّانِيةُ: أنْ يَمتنِعَ إحلالُه مَحلَّ الأوَّلِ، نحوُ: «يا زيدُ الحارِثُ»، فـ«الحارثُ»: عطفُ بَيانٍ لا بدلٌ؛ إذ لا يَحُلُّ محلَّ الأوَّلِ؛ لاستِلزامِهِ اجتِماعَ «أل» وحرفِ النِّداءِ، وهو ممتنِعٌ؛ إذ لا يُقالُ: «يا الحارثُ».

وما ذَكَرناهُ مِن استثناءِ هاتَينِ الحالتَينِ هو الذي عليه عامَّةُ النُّحاةِ المتأخِّرينَ، وقالَ ابنُ عَنقاء: والحقُّ جَوازُ إعرابِهِ بَدَلاً مُطلَقاً في هذا وغيرِهِ، حتَّى على رأيِ الجُمهورِ القائلِينَ بأنَّ عاملَ البَدَلِ مُقدَّرٌ مِن جِنسِ عامِلِ المُبدَلِ منه؛ لأنَّهم يَغتَفِرونَ في التَّوابعِ ما لا يَغتَفِرون في غيرِها. نَعمْ يَتعيَّنُ البَيانُ إذا دَخَلَتْ عليه «أيْ» التَّفسيريَّةُ، نحوُ: «هذا عَسجَدٌ أي: ذَهبٌ»[2].

فيَتعيَّنُ البَدَلُ ويَمتنِعُ عَطفُ البَيانِ في حالتَينِ:

الأُولى: إذا كانَ الأوَّلُ أوضَحَ مِن الثَّاني، نحوُ: «قرأَ قالونُ عيسَى»، فـ«عيسى»: بَدَلٌ، لا عَطفُ بيانٍ؛ لأنَّ البيانَ لا يَكونُ دُونَ مُبيَّنِهِ في الإيضاحِ، بل مِثلَهُ أو أوضَحَ منه، قاله الفاكِهيُّ وابنُ هشامٍ في «الشُّذورِ» و«شَرحِهِ»، وخالَفَ ذلكَ في «التَّوضيحِ» فقالَ: (اشتِراطُ كونِ البيانِ أَوضَحَ مِن مَتبوعِهِ مخالِفٌ لِقولِ سِيبويهِ[3])، وهو صَريحٌ في جَوازِ كونِ عَطفِ البَيانِ دونَ مَتبوعِهِ في الوُضوحِ، ويُؤخَذُ منه جَوازُ كونِهِ مُساوياً لِمَتبوعه وكونِه أَوضحَ، يُوافِقُه قولُ ابنِ مالكٍ في «شَرحِ التَّسهيلِ»: الصَّحيحُ جَوازُ الثَّلاثةِ؛ لأنَّه بمنزلةِ النَّعتِ، وهو يَكونُ في الاختصاصِ فائقاً ومَفُوقاً ومُساوِياً، فَلْيَكُنِ العَطفُ كذَلكَ. انتَهى؛ والرَّاجحُ ما قاله الفاكِهيُّ؛ لأنَّ القَصدَ مِن عَطفِ البيانِ الإيضاحُ والبَيانُ.

والحالةُ الثَّانيةُ: إذا كانَ التَّابعُ أعرَفَ مِن المتبُوعِ، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ

---

(١) الصواب: «قام زيدٌ». تأمَّل!

(٢) هنا انتَهى النَّقل عن ابن عَنقاء.

(٣) تمامُه: في (يا هَذا ذَا الجُمَّة): إنَّ (ذَا الجُمَّة) عطفُ بَيان مع أن الإشارةَ أوضَحُ مِن المُضاف إلى ذِي الأداة. اهـ

وأمَّا عَطْفُ النَّسَقِ .....

الكواكب الدرية

﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فيَمتنِعُ كونُ ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطفَ بيانٍ على ﴿ءَايَٰتٌۢ﴾، ويَتعيَّنُ إعرابُه بَدلاً منه؛ لأنَّ النَّكرةَ لا تُبيَّنُ بِالمعرفةِ، وجمعَ المُؤنَّثِ لا يُبيَّنُ بالمُفردِ والمُذكَّرِ[1] إجماعاً، وقولُ الزَّمخشَرِيِّ: إنَّ ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطفُ بيانٍ مخالفٌ لإجماعِ البَصريِّينَ والكوفيِّينَ، فلا يُنعَتُ به[2].

قالَ أبُو حيَّان: ويخالِفُ عَطفُ البَيانِ البدلَ أيضاً في غيرِ هاتَينِ الحالتَينِ:

مِنها: أنَّ عطفَ البيانِ لا يَكونُ جُملةً، بخلافِ البَدَلِ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ...﴾ [فصلت: ٤٣] إلى آخِرِ الآيةِ، وهو أصَحُّ الأقوالِ في قَولِهم: «عرَفتُ زيداً أبُو مَن هو».

ومنها: أنَّ[ه] لا يكونُ تابعاً لجُملةٍ، بِخلافِ البَدَلِ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ [يس: ٢٠-٢١]، ونحوُ: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٣].

ومِنها: أنَّه لا يَكونُ فِعلاً، ولا تابِعاً لِفعلٍ، بِخلافِ البَدَلِ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

ومِنها: أنَّه لا يَكونُ مُضمَراً، ولا تابِعاً لمُضمَرٍ؛ لأنَّه في الجوامدِ نظيرُ النَّعتِ في المُشتَقَّاتِ[3]، ووَهِمَ الزَّمخشريُّ فجَعَلَ جُملةَ ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] بياناً للضَّميرِ في ﴿أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾، وأمَّا البَدَلُ فيكونُ تابعاً لمُضمَرٍ بالاتِّفاقِ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ﴾ [مريم: ٨٠]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣].

(وأمَّا عَطْفُ النَّسَقِ) أي: المَعطوفُ بِالحرفِ عَطْفَ نَسَقٍ - بفتحِ السِّينِ -، والنَّسَقُ: ما جاءَ

---

(١) عبارة «التَّصريح»: بالمفرَد المذكر.

(٢) كذا في الأصل، والظاهر أنه تَصحِيف، وعبارةُ ابن مالك في «شَرح التسهيل» وأبي حيانَ في «البَحر المحيط» وغيرِهما: مخالفٌ لإجماع البصريِّين والكوفيِّين فلا يُلتفَتُ إليه.

(٣) أي: فكَما أن الضميرَ لا يُنعَت ولا يُنعَت به، كذَلك لا يُعطَف عطفَ بَيانٍ ولا يُعطَفُ عليه.

فَهُوَ: التَّابِعُ الَّذِي يَتَوَسَّطُ بَينَهُ وبَينَ مَتبُوعِهِ حَرْفٌ مِن هَذِهِ الحُرُوفِ العَشَرةِ، .....

الكواكب الدرية

على نِظامٍ واحدٍ، يُقالُ: (هذا على نَسَقِ هذا) أي: على نَظمِهِ، فسُمِّيَ التَّابعُ المَذكورُ نَسَقاً لأنَّ ما بعدَ حَرفِ العَطفِ على نَظْمِ ما قبلَهُ في إعرابِهِ، قالَه الفاكهيُّ[1].

والتَّعبيرُ بـ(عطفِ النَّسَقِ) هو اصطِلاحُ الكوفيِّينَ، وهو المتداوَلُ، وسِيبويهِ وأصحابُه يُسمُّونَهُ: بابَ الشَّركةِ؛ لأنَّ هذه الحروفَ تُفيدُ تَشريكَ ما بعدَها لما قبلَها في الإعرابِ، (فهو التَّابعُ)، هذا جِنسٌ يَتناوَلُ جميعَ التَّوابعِ، وما بَعدَه مُخرِجٌ لِما عَداهُ، (الذِي يَتوَسَّطُ بَينَهُ وبَينَ مَتْبُوعِهِ حَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الحُرُوفِ العَشَرَةِ)، والمرادُ بِتَوسُّطِ الحرفِ: أنْ تكونَ تَبعِيَّةُ الثَّاني للأوَّلِ بواسِطةِ الحَرفِ، فلا تَرِدُ الصِّفةُ المَعطوفةُ على مِثلِها، ولا الجُملةُ المقرونةُ بـ«ثُمَّ» المؤكَّدُ بها جُملةٌ أُخرى نحوُ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤-٥]؛ لأنَّ التَّبعيَّةَ فِيهما حاصِلةٌ بغيرِ الحرفِ، فإطلاقُ العَطفِ عليهِما مجازٌ، فنَحوُ: «جاءَني زيدٌ العالمُ والعاقلُ» باقٍ على ما كانَ علَيه مِن الوَصفيَّةِ، وإنَّما حَسُنَ دُخولُ العاطِفِ بِنَوعٍ مِن التَّشبيهِ بِالمَعطوفِ؛ لِما بَينهما مِن التَّغايُرِ[2].

وتَقييدُ الحروفِ بالعَشرةِ لإخراجِ ما عَدَاها ممَّا قيلَ: إنَّه مِن حروفِ العَطفِ، نحوُ: «أيْ» التَّفسيريَّةِ مِن نَحوِ قَولِكَ: «مرَرتُ بِغَضَنفَرٍ أي: أَسدٍ»؛ فإنَّ «أسداً» تابعٌ لـ«غَضَنفرٍ» بتوسُّطِ حرفِ التَّفسيرِ وهو «أيْ»، وليسَ هو مِن الحُروفِ العَشرَةِ، فليس هو عَطفَ نَسقٍ، وإنَّما هو عَطفُ بَيانٍ بِالأَجلى على الأَخْفى[3]. وذَهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَّ «أيْ» حرفٌ عاطفٌ، وهو خِلافُ ما علَيه الأكثَرُ.

وممَّا ذكَرتُه يُعلَمُ أنَّ حقيقةَ عَطفِ النَّسقِ: (تابعٌ مَقصُودٌ بالنِّسبةِ مع مَتبوعِهِ تَتوسَّطُ بينَهما تِلكَ الحروفُ العَشَرَةُ)، وعامِلُه عاملُ مَتبُوعِهِ بواسِطةِ الحُروفِ، فإذَا قُلتَ: «جاءَ زيدٌ وعَمرٌو»، فعَمرٌو قُصِدَ لِنِسبةِ المجيءِ إليه كما قُصِدَ نِسبتُه إلى زَيد، والعاملُ فيه هو العاملُ في «زيدٌ»، وهو: «جاءَ».

---

(١) في طبعَتَين: (قال الفاكهي)، وهو خطأ؛ إذ مَقُوله هو ما تقدَّم، وأمَّا الكلامُ الآتي فمأخوذٌ مِن «غُرَر الدُّرَر»، ولم أرَه في شيءٍ من مُصنَّفات الفاكهيِّ المُتداوَلة.

(٢) انظُر: «أمالي ابن الحاجب» (٢/٦٠٨-٦٠٩).

(٣) وليس لَنا عطفُ بَيان بِتَوسطِ حرف إلَّا هذا. «التَّصريح».

وهِيَ: الواوُ، والفاءُ، و«ثُمَّ، وحَتَّى، وأَمْ، وأَو، وإِمَّا، وبَلْ، ولا، ولَكِنْ».

فالسَّبْعَةُ الأُوَلُ تَقتَضِي التَّشْرِيكَ في الإِعرابِ والمَعنَى، والثَّلاثةُ الباقِيَةُ تَقتَضِي التَّشْرِيكَ في الإعرابِ فَقَطْ.

فَإِنْ عَطَفْتَ بِها على مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَو على مَنصُوبٍ نَصَبْتَ، أو على مَخفُوضٍ خَفَضْتَ، أو على مَجزُومٍ جَزَمْتَ، .....

الكواكب الدرية

(وهي: الواوُ، والفاءُ، و«ثُمَّ، وحَتَّى») في بَعضِ المواضِعِ، (و«أَمْ، وأَو، وإِمَّا») ـ بكسرِ الهمزةِ ـ في رَأيٍ ضعيفٍ، (و«بَل، ولا، ولَكِنْ») على الأصحِّ، خِلافاً لِيُونسَ، ووافَقَهُ ابنُ مالكٍ في «التَّسهيلِ»، وعِبارتُه: وليسَ منها «لكنْ» وِفاقاً لِيُونسَ.

ثُمَّ اعلَمْ أنَّ هذه الحُروفَ قِسمانِ؛ لأنَّها إمَّا أنْ تَقتَضيَ التَّشريكَ في الإعرابِ والمعنَى، أو في الإعرابِ فقَطْ.

(فالسَّبعَةُ الأُوَلُ) وهي: الواوُ و«إمَّا» وما بَينَهما، (تَقتَضِي التَّشرِيكَ) بينَ التَّابعِ والمتبُوعِ في اللَّفظِ، وهو الذي عبَّرَ عنه المصنِّفُ بِقَولِهِ: (في الإعرابِ)؛ لأنَّ ما بعدَها يَتبَعُ ما قبلَها في أوجُهِ الإعرابِ مِن رَفعٍ وغيرِهِ، (والمَعنَى)؛ لأنَّ ما قبلَها إنْ كانَ مُثبَتاً، فما بعدَها كذلكَ، وإنْ كانَ مَنفيًّا فَما بَعدَها كذلكَ.

(والثَّلاثةُ الباقِيَةُ) وهي: «بل، ولا، ولكنْ» (تَقتَضِي تَشْرِيكَ الإِعرابِ)، فيَكونُ المَعطوفُ بها مُشارِكاً لِلمَعطوفِ عليه في اللَّفظِ فقَطْ، أي: دونَ المعنى، وكذا «أم» و«أَو» إنِ اقتَضَيَا إضراباً، بأَنْ كانَ المعنى «بل»؛ فإنَّهما يُشرِّكان في اللَّفظ دُون المعنى.

(فإنْ عَطَفتَ بِها على مَرفُوعٍ) لفظاً أو تَقديراً، مِن اسمٍ وفعلٍ، (رَفَعْتَ) ذلكَ المَعطوفَ لفظاً أو تَقديراً، (أو علَى مَنصُوبٍ) لفظاً أو تَقديراً، (نَصَبتَ) ذلكَ المَعطوفَ لفظاً أو تَقديراً، (أو على) اسمٍ (مَخفُوضٍ) لفظاً أو تَقديراً، (خَفَضْتَ) ذلكَ المَعطوفَ لفظاً أو تَقديراً، (أو على) مُضارِعٍ (مَجزُومٍ) بالسُّكونِ أو بِالحَذفِ، (جَزَمْتَ) ذلكَ المَعطوفَ كذَلكَ، فعَطفُ النَّسقِ يَتبَعُ في جميعِ وُجُوهِ الإعرابِ؛ لأنَّه يَدخُلُ الأسماءَ والأفعالَ، والجُملةَ وشِبهَها، بِخلافِ النَّعتِ وما شابَهَهُ؛ فإنَّه لا يَدخُلُ فيه الجزمُ؛ لاختِصاصِهِ بِالأسماءِ؛ فيُعطَفُ الاسمُ على الاسمِ، والفعلُ على الفعلُ، والاسمُ على الفعلِ، .....

. . . . . .

الكواكب الدرية

وعَكسُه. قاله[١] ابنُ عَنقاء.

وشَرْطُ عطفِ الفعلِ على مثلِهِ اتِّحادُ زمانِهما في الاستِقبالِ والمُضيِّ؛ سواءٌ اتَّحَدَ نوعُهما في الفِعليَّة أو اختَلفَ، كـ«إنْ أتيتُك [و]تُكرِمْني[٢] أزُرْك وأكرَمتُك»، وشرطُ عطفِ الاسمِ على الفعلِ وعَكسِه كونُ الاسمِ في مَعنى الفعلِ؛ كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المَفعولِ، والصِّفةِ المُشبَّهةِ، نحوُ: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٣-٤]، أي: اللَّاتي أَغَرْنَ فأَثَرْنَ، ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥].

تَنبيه: العطفُ على أقسامٍ:

الأوَّلُ: العَطفُ على اللَّفظِ، وهو الأَصلُ، وشَرطُه إمكانُ تَوجُّهِ العاملِ، فلا يَجوزُ في نحوِ: «ما جاءَني مِن امرأةٍ ولا زيدٌ» إلَّا رفعُ «زيدٌ» على مَحلِّ «امرأةٍ»؛ لأنَّ «مِن» الزَّائدةَ لا تَدخلُ المعارِفَ على الصَّحيحِ، نعَمْ إنِ ارتفَعَ المُتعاطفانِ والعاملُ فِعلُ أمرٍ[٣] كـ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤]، أو مُضارعٌ لمتكلِّمٍ كـ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾ [طه: ٥٨]، أو لمخاطَبٍ كـ«تَقومُ أنتَ وأَخوكَ»، أو لمُؤنَّثٍ والمَعطوفُ مُذكَّرٌ نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أو بالعَكسِ نحوُ: «لا يَقُمْ زيدٌ وأمُّه»: لم يُشتَرَطْ فيه ذلكَ كالأمثلةِ المَذكورةِ.

الثَّاني: العَطفُ على المحلِّ، وشَرطُه إمكانُ ظُهورِ ذلكَ المحلِّ في الفَصيحِ، فيَمتَنِعُ: «مرَرتُ بزيدٍ وأباكَ»؛ ووجودُ الطَّالبِ لذلكَ المحلِّ، فيَمتنِعُ: «إنَّ هذا وأبُوه قائِمانِ»، خِلافاً للأخفشِ؛ لأنَّ الطَّالبَ لرفعِ «أبُوه» هو الابتداءُ الذي هو عِبارةٌ عن التَّجرُّدِ، والتَّجرُّدُ قد زالَ بدخولِ «إنَّ»، ولهذا كانَ الصَّحيحُ في نحوِ: «إنَّ زيداً قائمٌ وأبُوه» رفعَ «أبوه» بالابتداءِ، حُذِف

---

(١) كذا في الأصل، ويَحتملُ أنه أراد: (قال)؛ إذ الكلام الآتي أيضاً له بحروفِهِ، بل الكلام السابق إنما ذكَره ابن عَنقاء بمعناه مختصراً.

(٢) الواوُ من كلام ابن عَنقاءَ، زِدناها لِيَستقيمَ المثالُ؛ إذ المقصود التمثيلُ لِعَطف المضارع على الماضي في الشَّرط، وعطفِ الماضي على المضارِع في الجزاء.

(٣) مِثلُه اسمُ فعلِ الأمرِ الذي لا يرفعُ الظاهر نحو: (صَه أنت وزيدٌ).

نَحوُ: ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٢]، .....

الكواكب الدرية

خبرُهُ، أو بِالعَطفِ على الضَّميرِ المُستترِ في خبرِ «إنَّ»، لا بِالعطفِ على محلِّ اسمِ «إنَّ»، ولا على محلِّها مع اسمِها، خلافاً لمَن زعمَهُ. والأصَحُّ جوازُ هذا ـ أعني: عطفَ المَرفوعِ على المَنصوب ـ بعدَ استِكمالِ الخبرِ في «أنَّ» المَفتوحةِ و«لكنَّ»، وأجازَه الفرَّاءُ في «ليتَ» و«لعلَّ» و«كأنَّ» بعد استِكمالِ الخبرِ قبلَه، قالَ ابنُ عَنقاء: والحقُّ جَوازُه بعدَ استِكمالِهِ في كلِّها.

وقد يَمتنِعُ العطفُ على اللَّفظِ والمحلِّ كـ«ما زيدٌ قائماً لكنْ ـ أو بلْ ـ قاعدٌ» برفعِ «قاعدٌ» على إضمارِ مُبتَدأ، ويَمتنِعُ عَطفُه على لفظِ «قائماً»؛ لأنَّ «ما» لا تَعملُ في المُثبَتِ، وعلى محلِّهِ؛ لأنَّ فيه اعتبارَ الابتداءِ مع زَوالِهِ بدخولِ النَّاسخِ.

الثَّالثُ: العَطفُ على التَّوهُّمِ، ويُسمَّى: العطفَ على المعنَى[1]، وشَرطُه[2]: صِحَّةُ دُخولِ ذلكَ العاملِ المتوهَّمِ على المتعاطِفَينِ، وشَرطُ حُسنِهِ: كثرةُ دُخولِهِ ـ أي: ذلكَ العاملِ المُتوَهَّمِ ـ هناكَ، نحوُ: «ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ» بجرِّ «قاعدٍ» بالعطفِ على «قائم»؛ لِتَوهُّمِ أنَّه قالَ: «ليس زيدٌ بقائمٍ» بزيادةِ الباءِ؛ لِكَثرةِ زيادتِها في خبرِ «ليس»، ونحوُ قولِهِ تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، «أَكُنْ» عَطفٌ على «أَصَّدَّقَ»، وهو وإنْ كانَ مَنصوباً لكنْ مَعنى (لولا أَخَّرتَني فأَصَّدَّقَ) ومعنى (إنْ أَخَّرتَني أَصَّدَّقْ) بحذفِ الفاءِ والجزمِ واحدٌ، فتَقولُ في إعرابِهِ: الواو: حرفُ عطفٍ، «أَكُنْ»: مَعطوفٌ على ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ لأنَّه في معنى: إنْ أَخَّرتَني أَصَّدَّقْ وأَكُنْ.

(نَحوُ: ﴿وَصَدَقَ[3] ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾)، هذا مِثالُ عطفِ الاسمِ على الاسمِ في حالةِ الرَّفعِ، وإعرابُه: «صدقَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱللَّهُ﴾: فاعلٌ، ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «رسولُ»: مَعطوفٌ على ما قبلَه، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبعَهُ في رفعِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

---

(١) عِبارة ابن عنقاء: ويسمى عطفَ الغَلط أيضاً، وفي القرآن العطفَ على المعنَى. اهـ

(٢) أي: شرطُ جوازِه.

(٣) في الأصل: (صدق).

﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء: ١٣]، ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، ونَحوُ: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦].

الكواكب الدرية

(﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾)، هذا مِثالُ عطفِ الاسمِ على الاسمِ حالةَ النَّصبِ، وإعرابُه: «مَن»: اسمُ شرطٍ جازمٌ، ﴿يُطِعِ﴾: فعلُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وحُرِّكَ بالكسرةِ لالتقاءِ السَّاكنينِ[1]، ﴿وَرَسُولَهُۥ﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «رسولَهُ»: مَعطوفٌ على لفظِ الجلالةِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وجوابُ الشَّرطِ جُملةُ[2]: ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

(﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾)، هذا مثالُ عطفِ الاسمِ على الاسمِ في حالةِ الخَفضِ، وإعرابُه: ﴿ءَامِنُوا۟﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، ﴿بِٱللَّهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، الواوُ: حرفُ عطفٍ، «رَسولِ»: مَعطوفٌ على ما قبلَه تابعٌ له في جَرِّه، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

ومثالُ عطفِ الفعلِ على الفعلِ في الرَّفعِ نحوُ: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾ [الصف: ١١]، وفي النَّصبِ: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفرقان: ٤٩]، (و) في الجزمِ (نَحوُ: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾)، وإعرابُه: «إنْ»: حرفُ شرطٍ جازمٌ يَجزمُ فِعلَينِ: الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه، ﴿تُؤْمِنُوا۟﴾: فعلُ الشَّرطِ مَجزومٌ بأداةِ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ، والواوُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «تَتَّقوا»: مَعطوفٌ على ما قبلَه، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جزمِهِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النُّونِ، والواوُ: فاعلٌ، «يُؤْتِ»: جوابُ الشَّرطِ، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وهو متصرِّفٌ مِن «آتى» بمدِّ الهمزةِ بمعنى: «أعطَى» تَنصِبُ مَفعولينِ، والكافُ: مَفعولُها الأوَّلُ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، «أُجورَ»: مَفعولُها الثَّاني، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، والواوُ: حرفُ عطفٍ، «لا»: نافيةٌ، «يَسْأَلْ»: مَعطوفٌ على ﴿يُؤْتِكُمْ﴾، والمَعطوفُ

(١) سَقط في الأصلِ شيءٌ من الإعراب ههنا، فيَنبغي أن يُزادَ مثلاً: وفاعله ضمير مُستتر فيه جوازاً تقديره: هو. و(اللهَ) لفظ الجلالة مفعولٌ به.

(٢) هذا على أن الآيةَ من سورة (الأحزاب)، وليس ذلك بمُتعيِّن.

والواوُ لِمُطْلَقِ الجَمْعِ، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وعَمْرٌو قَبْلَهُ، أَو مَعَهُ، أو بَعدَهُ».

الكواكب الدرية

يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبعَهُ في جزمِهِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، و«يَسأَل»: مُتصرِّفٌ مِن «سألَ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولُها الأوَّلُ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، «أموالَ»: مَفعولُها الثَّاني، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ. ومعنَى الآيةِ: وإنْ تُؤمنُوا مَعشَرَ المخاطَبينَ بالله تعالى وتَتَّقُوا، فتُؤدُّوا ما أُمِرْتُم بأدائِهِ، وتَنتَهُوا عمَّا نُهيتُم عنه، يُؤتِكُم - أي: يُعْطِكُم - اللهُ أُجورَكُم، أي: جزاءَها، ولا يَلِتْكُم مِن ذلكَ شيئاً، ولا يَسأَلْكم أَموالَكم، أي: لا يَأمُركم سُبحانه بإخراجِها جَميعِها في الزَّكاةِ، بل إنَّما أمَرَكم بإخراجِ البَعضِ، وقيلَ: لا يَسأَلكم أَموالَكم وإنَّما يَسأَلكم أَموالَهُ، وقيلَ: لا يَسأَلكم محمَّدٌ أَموالَكم أَجراً على تَبلِيغِ الرِّسالةِ، ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣].

ثمَّ شرعَ المصنِّفُ في بَيانِ معاني حُروفِ العَطفِ، وذَكَرَه بعدَ ما سبقَ إشارةً إلى أنَّها وإنِ اجتَمَعَتْ في إفادةِ معنَى الجمعِ، إلَّا أنَّ لِكلٍّ واحدٍ منها بعدَ ذلكَ معنًى يَخُصُّهُ، فقالَ:

(والواوُ) أي: العاطِفةُ (لِمُطلَقِ الجَمْعِ) بينَ المَعطُوفِ والمَعطوفِ عليه في الحُكمِ الذي لِلمَعطوفِ عليه، بمعنى أنَّه ليسَ فيها تَعرُّضٌ بِتَقديمٍ ولا تَأخيرٍ ولا مَعِيَّةٍ، لا على سَبيلِ الظُّهورِ، ولا على سَبيلِ الاشتِراكِ، بل هي أجنَبِيَّةٌ عن ذلكَ، وإنْ كانَ المُعبَّرُ عنه في الخارجِ لا يَنفَكُّ عن ذلكَ[1].

والأكثَرُ الأرجَحُ عَطفُها لِلشَّيءِ على مُصاحبِهِ، نحوُ: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ﴾ [الشعراء: ١١٩]؛ ويَكثرُ عَطفُها لَه على سابقِهِ نحوُ: ﴿كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقَولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]؛ ويَقِلُّ عطفُها له على لاحقِهِ، نحوُ قولِهِ: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٣]، فإنْ قُلتَ: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو»، فيُحتَمَلُ مَجيئُهما معاً، وسَبقُ زيدٍ لعَمرٍو بمُهلةٍ وبِدُونِها، والعَكسُ، ومِن ثَمَّ جازَ (نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ وعَمرٌو قَبلَه، أو مَعَهُ»[2])، فهي لمُطلَقِ الجَمعِ، ولهذا استُعمِلَتْ فِيما استحالَ فيه التَّرتيبُ،

(١) أي: المجموع. انظر: «الإيضاح» لابنِ الحاجب (٢/١٩٦).

(٢) لم يَقُل: (وبعدَه) لأنَّ جوازَ هذا - على ما يَظهَرُ - لا كلامَ فيه، فكأنَّ البَعديَّةَ عندَه وإن لم يُصرَّح بها هي الأصل المتبادِرُ من قَولك: (جاء زيدٌ وعمرٌو)؛ بِناءً على أنَّ الترتيبَ في الذكرِ يَقتضِي الترتيبَ في المَجيءِ، ووَقَعت =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وهو كلُّ ما لا يَقومُ إلَّا باثنَينِ نحوُ: «المالُ بينَ زيدٍ وعَمرٍو»، و«اصطَفَّ هذا وابْنِي»، وهذا هو مَذهبُ سِيبويهِ، وقالَ بعضُ الحنفيَّةِ: هي لِلمَعيَّةِ فقَطْ، وقالَ قُطْربٌ والرَّبَعيُّ[١] والفَرَّاءُ وثَعلَبٌ والعلَّامةُ أبو عَمرو[٢] الزَّاهدُ ـ ونُقِلَ عن الكسائيِّ والفَرَّاءِ[٣] ـ: هي لِلتَّرتيبِ مُطلقاً، وعُزِيَ إلى الإمامِ الشَّافعيِّ، والحقُّ أنَّه لا يَرى ذلكَ كما يَدلُّ له سائرُ احتِجاجاتِهِ[٤]، وإنَّما أوجَبَ التَّرتيبَ في الوُضوءِ لدليلٍ خارجيٍّ، وهو الاتِّباعُ؛ لأنَّ الأحاديثَ مُصرِّحةٌ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ واظبَ عليه مُدَّةَ عُمُرِهِ[٥] مِن ارتكابِ ما يُنافِيهِ باللِّسانِ والأركانِ.

وقد تَرِدُ لِلتَّقسيمِ نحوُ: (الكلمةُ: اسمٌ وفعلٌ وحَرفٌ)، وهي فيه أحسَنُ مِن «أو».

تَنبيه: تَختَصُّ الواوُ دونَ أَخواتِها بنيِّفٍ وأَربَعِينَ حُكماً استَوفاها بعضُ المتأخِّرينَ[٦]، وسنَذكرُ بَعضاً مِنها لِكثرةِ دَوَرانِهِ:

= هذه الزيادةُ ـ أعني (وبعدَه) ـ في نُسخ المتن على أنها مِن كلام المصنِّف، ولا إشكالَ في صَنيعِه؛ لأنه بِصَدَدِ استيفاءِ التمثيلِ لها ولاستِعمالاتِها، وبِناءً على أنَّ أصلَ الواو للمعيَّة، فلو كان مُسقِطاً لأحدِ الثلاثةِ لأسقطَ قولَه: (أو بمعه)، وعلى ما في تِلك النُّسَخ شَرَح الفاكهيُّ، إلا أنه دَخَل على الأمثِلة بقَولِه: (ومِن ثَمَّ جاز... إلخ)، وخالَفَه الشارحُ ههنا وأسقَط البَعديَّة كما تَرى، ولعلَّ عُذرَه ما ذكَرتُه لك.

(١) في الأصل: والربيعي.

(٢) الصواب: أبو عُمرَ، وهو مُحمَّد بن عبدِ الواحد، أبُو عمرَ الزاهدُ، أحدُ أئمَّة اللغة المُكثِرين من التَّصنيف، صَحِب ثعلباً النَّحويَّ زماناً حتى عُرِفَ بِغُلامِ ثَعلب، أملَى مِن حِفظه في اللُّغة نَحوَ ثلاثين ألفَ ورقة. مِن كُتبه «الياقوتة» في غَريب القرآن، و«غَريب الحديث»، و«تَفسير أسماء الشُّعَراء». تُوفي سنةَ (٣٤٥هـ).

(٣) الصواب إسقاطُ الفراء لِتَقدُّم ذِكره مع الأربعةِ الأُوَل.

(٤) عبارةُ الشيخ الإسفراييني صاحبِ «اللُّباب» و«الضَّوء» وغيرِهما في كتابِه «فاتحة الإعراب»: وقد عابُوا على الشافعيِّ رحمه الله حيث ذَهب إلى إفادة الواو الترتيبَ، وأوجبَ الترتيبَ في الوضوء، ومَعاذ الله أن يكونَ هذا مذهبَه في الواو، وهو في عِلمِ العربيَّة أعلى كعباً وأرفَع شأناً مِن أن يُعزَى إليه مثلُ هذا، وأما إيجابُه الترتيبَ في الوضوء فليس مَأخذُه اقتضاءَ الواو الترتيب، وإنما هو لأمرٍ آخَرَ. اهـ

(٥) في طبعتَين: لعل هنا حذفاً تقديرُه: (بدون إخلال بما يدلُّ على وجوبه من... إلخ). اهـ مُصححه. قلتُ (نسيم): لو قيل: إن الساقطَ هو كلمةٌ واحدةٌ وهي (غير) لَكَفى، والتقدير: (مِن غير ارتكابِ ما يُنافيه... إلخ)، فتأمل!

(٦) عِبارة ابن عنقاءَ: بِنَيف وأربَعِين حُكماً ذكرتُها في «تَشنيف السَّمع بشرحِ شُروط التثنية والجَمع».

. . . . . .

الأوَّلُ: احتِمالُ مَعطوفِها لِلمَعاني الثَّلاثةِ كما سبقَ.

الثَّاني: اقترانُها بـ«إمَّا» نحوُ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

الثَّالثُ: اقترانُها بـ«لا» المُفيدةِ نَفيَ الفعلِ عن المتعاطِفَينِ؛ بِشَرطِ أنْ تُسبَقَ بنَفيٍ نحوُ: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، «ما قامَ زيدٌ ولا أَبُوه»، أو بمؤوَّلٍ بنَفيٍ نحوُ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، أو بنَهيٍ نحوُ: ﴿لَا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]، فلا يَجوزُ «قامَ زيدٌ ولا بَكرٌ»؛ قال ابنُ هِشامٍ[(١)]: والنُّحاةُ يُسمُّونَ «لا» هذه زائدةً، وليسَتِ البَتَّةَ زائدةً؛ إذ لو قيلَ: «ما جاءَ زيدٌ وأَخُوه» احتَملَ نفيَ مَجيئِهما مُطلَقاً في كلِّ حالٍ، ونفيَ مَجيئِهما في حالِ اجتِماعِهما فقَط، ومع «لا» يَصيرُ الكلامُ نصًّا في المعنَى الأوَّلِ. اهـ قالَ ابنُ عَنقاء: وهو الحقُّ، وكأنَّهم لَقَّبوها زائدةً لاعتِراضِها بينَ العاطفِ والمَعطوفِ. وقد مرَّ بعضُ هذا في مَبحَثِ «لا» النَّافيةِ لِلجِنسِ.

الرَّابعُ: اقترانُها بـ«لكنْ»، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، فـ«لكنْ» حينئذٍ حرفُ ابتداءٍ واستِدراكٍ على الأصَحِّ[(٢)]، والمُفرَدُ بعدَها مَعمولٌ لمَحذُوفٍ[(٣)]، أي: ولكنْ كانَ رسولَ اللهِ.

الخامِسُ: عطفُ ما لا يُستَغنى عنه نحوُ: «اختَصمَ زيدٌ وعَمرٌو».

والسَّادسُ والسَّابعُ: عطفُ العامِّ على الخاصِّ، وعَكسُه، فالأوَّلُ نحوُ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا. . .﴾ [نوح: ٢٨] الآيةَ، والثَّاني: نحوُ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]. ويُشاركُها في هذا الحُكمِ الأخيرِ «حتَّى» نحوُ: «ماتَ النَّاسُ حتَّى الأنبياءُ»، بل قالَ ابنُ عَنقاء: إنَّ عطفَ الخاصِّ على العامِّ يَكونُ بالواوِ جَوازاً نحوُ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وأمَّا «حتَّى» العاطفةُ فإنَّها مُلازمةٌ لِعَطفِ الخاصِّ على العامِّ؛ لأنَّ مِن شَرطِها كونَ مَعطوفِها بعضَ ما عُطِفَ عليه حقيقةً أو حُكماً، ولا شَكَّ أنَّ الجُزءَ أخَصُّ مِن الكلِّ.

---

(١) في «مُغني اللَّبيب» بمَعناه.

(٢) وليست عاطفةً لاقترانِها بالواو.

(٣) أي: فالواو عاطفةٌ للجُمَل لا لِلمُفردات؛ لأنَّ مَعطُوفَيها المُفرَدَين لا يَختَلِفان سَلباً وإيجاباً.

. . . . . .

الكواكب الدرية

الثَّامِنُ: عطفُ الشَّيءِ على مُرادفِهِ نحوُ: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، ﴿عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]. وزعمَ ابنُ مالكٍ كثَعلَب أنَّ «أو» تُشارِكُها في ذلكَ، وأنَّ مِنه قولَهُ تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢]، ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾[(١)] [المرسلات: ٦].

التَّاسعُ: جوازُ حَذفِها وَحدَها إذا أُمِنَ اللَّبسُ ولو في السَّعةِ على الأصَحِّ[(٢)]، كقَولِهِ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِن دِينارِهِ، مِن دِرهَمِهِ، مِن ثَوبِهِ، مِن صاعِ بُرِّهِ، مِن صَاعِ تَمْرِهِ»، رَواهُ مُسلمٌ[(٣)]، و«تَصَدَّقَ» خاص[(٤)] بمعنى التَّلبِ، أي: لِيَتَصَدَّقْ[(٥)].

العاشرُ: العَطفُ التَّلقِينيُّ، كقَولِهِ تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ﴾ أي: إبراهيمُ: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [البقرة: ١٢٤]، أي: وبَعضِ[(٦)] ذُرِّيَّتي، عَطفٌ على الكافِ مِن ﴿جَاعِلُكَ﴾ مع وُقوعِها في كَلامِ غيرِهِ، كما تَقولُ: «وزيداً» لمَنْ قالَ: «سأُكرِمُكَ». ويَجوزُ أنْ يكونَ ما بعدَ الواوِ مَعمولاً لمَحذوفٍ دلَّ عليه ما قبلَه، أي: واجعَلْ مِن ذُرِّيتي، وأَكْرِمْ زيداً.

الحادي عَشَرَ: عَطفُ ما حقُّه التَّثنيةُ والجمعُ، كقَولِ الفَرَزدَقِ: [الكامل]

إنَّ الـرَّزِيَّـةَ لا رَزِيَّـةَ مِـثـلُـهـا ... فِـقْـدانُ مِـثـلِ مُـحـمَّـدٍ ومُـحـمَّـدِ[(٧)]

---

(١) هذه الآية إنما قال بالترادُف فيها ثَعلبٌ فيما حَكاه عنهُ صاحبُ «المحكَم» لا ابنُ مالِك، ولعلَّ ذلك لِظهور كون (أو) فيها لِلتَّفصيل؛ لأنها فَصَّلت الذكرَ إلى ما هو عُذرٌ ـ أي: حُجَّة ـ وإلى ما هو نُذر أي: تَخويف.

(٢) قيل: يُشارِكها في ذلك (أو)، ومثَّله الدَّماميني بقول عُمر ﷺ: «صلَّى رجلٌ في إزار ورِداء، في إزارٍ وقَميص، في إزارٍ وقباء»، قال: وظاهِرُه أن الفاء لا تُشاركُهما في ذلك، وقد قيل في (علَّمتُه النحوَ باباً باباً): إنَّ تقديرَه: باباً فباباً، ويَشهَد لِذَلك قولُهم: ادخُلُوا الأولَ فالأولَ.

(٣) (٢٣٥١).

(٤) أظنُّه تصحيفاً عن (ماضٍ).

(٥) أي: مِن دِيناره إن كان ذا دَنانير، ومِن دِرهَمه إن كان ذا دَراهِمَ... وهَكذا.

(٦) بالجرِّ على أن (مِن) بمعنى (بَعض) أُضِيف إليها (جاعلُ)، ويجوز النصبُ لأنَّ الكاف في ﴿جَاعِلُكَ﴾ في مَوضع نَصب على المفعوليَّة، على كلامٍ في الوَجهين عند المحقِّقِينَ.

(٧) قال المبردُ: كانَ الحَجَّاجُ رأى في مَنامِه أنَّ عينَيه قُلِعتا، فطلَّق الهندَين: هنداً بنتَ المهلَّب، وهنداً بنتَ أسماء بنِ خارجة، فلم يَلبث أن جاءه نَعِيُّ أخِيه مِن اليَمن في اليَوم الذي ماتَ فيه ابنُه محمد، فقال: هذا والله تأويلُ =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وقَولِ أبي نُواسٍ ـ بضمِّ النُّونِ وتخفيفِ الواوِ ـ: [الطويل]

أَقَمْنَا بِها يَوماً ويَوماً وثالِثاً ... ويَوماً لَهُ يَومُ التَّرَحُّلِ خامِسُ(١)

= رُؤيايَ، ثم قال: إنَّا لله وإنَّا إلَيه راجعُون، محمدٌ ومحمدٌ في يومٍ واحد، ثم قال: مَن يَقول شِعراً يُسلِّيني به؟ فقال الفرزدقُ: إنَّ الرَّزِيَّةَ... البيتَ مع بيتٍ آخرَ.

اللغة: (الرَّزية): المُصيبَة العَظيمة. (الفِقدان): بكسر الفاء: مَصدَر فَقَد الشيءَ كـ(الفَقْد)، وهو في الأصلِ العَدم، والمَقصودُ بِه هُنا المَوت.

المعنى: يقولُ: إنَّ المُصيبة العظيمةَ التي لا مُصيبةَ مِثلُها، هي هلاكُ مُحمد ومُحمدٍ في يومٍ واحد.

الإعراب: «إنَّ»: حرف مُشبَّه بالفعل. «الرزيةَ»: اسمُها منصوب. «لا»: نافيةٌ لِلجنس تَعمَل عَمَلَ (إنَّ). «رَزيةَ»: اسمُها مَبني على الفتح في مَحلِّ نَصب. «مِثلُها»: خبرُها مرفوع، أو هو صفةٌ باعتبار محلِّ «لا» واسمِها والخبرُ محذوف تقديرُه: كائنةٌ، و(ها): مُضاف إليه، وجملةُ (لا) ومَعمولَيها مُعترِضةٌ أو حالٌ. «فِقدانُ»: خبر (إنَّ) مرفوع، وهو مُضاف. «مثلِ»: مُضاف إليه مِن إضافة المَصدر لِمَفعوله، و(مِثلِ): مُضاف، و«مُحمدٍ»: مُضاف إليه. «ومُحمَّدٍ»: عاطف ومعطوفٌ.

والشاهد: في قَولِه: (مثلِ مُحمدٍ ومُحمَّد)، حيث عطَف ما حقُّه التَّثنيَة، وهذا خاصٌّ بالواو.

(١) **البيتُ** للحَسَن بن هانئ كما قال الشارح، وهو مُولَّد.

اللغة: (أقَمنا): من الإقامة. و(الترحُّل): بمعنى الارتِحال.

الإعراب: «أقَمنا»: فعلٌ وفاعل. «بِها»: جار ومجرور مُتعلِّق بِالفعل قبلَه. «يوماً»: ظرفُ زمان مُتعلِّق بـ(أقَمنا) أيضاً. «ويوماً»: عاطفٌ ومَعطوفٌ على سابِقه. «وثالثاً»: كالذي قبلَه، وهو في الأصلِ صِفةٌ لِمَوصوف مَحذوف تقديرُه: ويوماً ثالثاً. «ويوماً»: عاطفٌ ومَعطوفٌ أيضاً. «لَه»: جار ومَجرور مُتعلِّق بـ(خامسٌ) الآتي. «يومُ»: مُبتدأ مُضاف. «الترحُّلِ»: مُضاف إليه. «خامسُ»: خبرُ المُبتدأ مرفوع. والجُملة الاسميَّة في مَحلِّ نَصب صفة (يوماً)، والرابطُ الضَّمير في (له).

وجهُ التَّمثيلِ في البيتِ: أنَّ الواو قد عَطَفت ما حَقُّه الجمعُ، قال أبو حيانَ: لولَا الضَّرُورةُ لَقال: أياماً أربَعةً. اهـ ونَقَل البَغداديُّ في «الخزانة» عن ابنِ الشَّجَريِّ قولَه في «الأمالي»: ... رُبَّما رَجعُوا إلى الأصلِ في تَثنِيَةِ المُتَّفقَين وما فُوَيقَ ذلك من العَدد، فاستَعمَلوا التَّكريرَ بِالعاطف؛ إمَّا لِلضَّرورة وإمَّا لِلتَّفخيم؛ فالضَّرورةُ كقَول القائل:

كَأنَّ بَينَ فَكِّها والفَكِّ

أراد أن يَقُولَ: بينَ فَكِّيها، فقادَه تَصحيحُ الوَزن والقافيةُ إلى استِعمال العَطف. ومِثلُه فِيما جاوَزَ الاثنَينِ قولُ أبي نُواسٍ: =

والفاءُ لِلتَّرتِيبِ والتَّعقِيبِ، نَحوُ: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١].

الكواكب الدرية

فالأيَّامُ ثَمانيةٌ[١]. وإيرادُ بَيتِ أبي نُواسٍ تَمثيلٌ لا استِشهادٌ؛ لأنَّ المُولَّدينَ لا يُحتَجُّ بشِعرِهم إلَّا في نَحوِ البَديعِ[٢].

(والفاءُ) لِلجَمعِ بينَ المتعاطِفَينِ في الحُكمِ كما قاله الفاكهيُّ تَبَعاً لابنِ هشامٍ في «الشُّذورِ»، و(لِلتَّرتِيبِ) بأنْ يكونَ المَعطوفُ بها مُتأخِّراً عن المَعطوفِ عليه، (والتَّعقِيبِ) بأنْ يكُونَ المَعطوفُ واقعاً عَقِبَ المَعطوفِ عليه مُتَّصلاً به، بِلا تَراخٍ ولا مُهْلةٍ بينَهما، (نَحوُ: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾)، وإعرابُه: «أماتَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعِلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، الفاءُ: حَرفُ عطفٍ، «أقبرَ»: فعلٌ ماضٍ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، عائدٌ على اللهِ، أي: أماتَ اللهُ الإنسانَ، فَأَقبرَهُ، وعَدَّ الإماتةَ مِن النِّعَمِ لأنَّها وُصلةٌ في الجُملةِ إلى الحياةِ الأبدِيَّةِ، والنَّعيمِ المقيمِ، وعَدَّ الإقبارَ مِن النِّعَمِ لِما فيه مِن سَترِ الميِّتِ، وعدمِ إلقاءِ جُثَّتِهِ لِلطَّيرِ والسِّباعِ، وقالَ: «أقبرَه» ولم يَقُلْ: «قَبرَهُ»؛ لأنَّ القابِرَ هو الدَّافنُ بِيَدِهِ، والمُقبِرُ

= أقَمنا بها يوماً ..... البيتَ

فإن استَعمَلتَ هذا في السَّعةِ فإنَّما تَستَعمِلُه لِتَفخيمِ الشيءِ الذي تَقصِدُ تَعظِيمَه، كقَولِك لِمَن تُعنِّفُه بقَبيحٍ تكرَّر منه وتُنبِّهُه على تَكريرِ عَفوِك: قد صَفَحتُ عن جُرمٍ وجُرمٍ وجُرمٍ، وكقَولِك لِمَن يَحقِرُ أيادِيَ أسدَيتَها إليه أو يُنكِرُ ما أنعَمتَ بِه عليه: قد أعطَيتُك ألفاً وألفاً وألفاً، فهَذا أفخَمُ في اللَّفظ وأوقَعُ في النَّفس مِن قَولِك: قد صَفَحتُ لَك عن أربعةِ أجرامٍ، وقد أعطَيتُكَ ثَلاثةَ آلافٍ. انتَهى، وبه يَظهر أنَّ قَصْرَ ذلك على الضرورةِ ممَّا لا يَنبغي التَّعويلُ عليه.

(١) أي: لأن يوماً الأخير رابع، وقد وُصِف بأن يوم الترحُّلِ خامسٌ له، وحينئذٍ يكون يَومُ الترحل هو الثامنَ بِالنسبة إلى أولِ يَوم. أفاده ابنُ هشام، قال الدسوقي: ولكنَّ الذي يَذكرُونه في الحكاية أن الإقامةَ كانَت أربعةَ أيام، ورَحَلُوا في الخامِس، والحكايةُ أن جماعةً من جُملتِهم أبو نُواس مَرُّوا بمدائنِ كِسرى، فرأوا في إيوانِه محلًّا ظريفاً؛ فمَكثُوا فيه أربعة أيام يَأكلُون ويَشرَبُون، ثم رَحلُوا في الخامس، فقال بَعضُهم لأبي نُواس: اذكُر هذه الوَقْعة في قَصيدةٍ، ففَعل ذلك، فقولُه: (ويوماً له يومُ الترحلِ خامسُ) مَعناه: ويوماً مَوصوفاً بأن يوم الترحل خامسٌ مَنسوب لهذا اليوم من حيثُ إنه بِلِصْقِهِ. اهـ

(٢) أي: وما أشبهَه من عُلُوم البلاغةِ؛ لأنها راجِعةٌ إلى المَعاني، ولا فرقَ في ذلك بين العرَب وغيرِهم؛ إذ هو أمرٌ راجِعٌ إلى العَقل.

. . . . . .

هو اللهُ تَعالى، يُقالُ: «قَبَرَ الميِّتَ»: إذا دَفنَه بِيَدِهِ، و«أَقْبَرَهُ»: إذا أمرَ غيرَهُ أنْ يَجعَلَهُ في قَبرِهِ[1].

ثمَّ التَّعقِيبُ في كُلِّ شيءٍ بِحَسَبِهِ، يُقالُ: «تَزوَّجَ فلانٌ فوُلِدَ له» إذا لم يَكُنْ بينَ التَّزوُّجِ والولادَةِ إلَّا مُدَّةُ الحَملِ مع لحظةِ الوَطءِ، وإنْ كانَتْ مُدَّتُه مُتطاوِلةً، وتَقولُ: «دخَلتُ مكَّةَ فالمَدِينةَ» إذا لم تُقِمْ بمكَّةَ ولا بينَ البَلَدَينِ، ولا يُعتَرَضُ على التَّرتيبِ بقولِهِ تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]؛ لأنَّ المعنى: أَرَدْنا إهلاكَها، فمَجيءُ البأسِ مُتأخِّرٌ عن إرادةِ الإهلاكِ، ولا يُعتَرَضُ على التَّعقيبِ بِقَولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤-٥]، فإنَّ الجَعْلَ غُثاءً أَحوى - أي: يابِساً أَسودَ - لا يَعقُبُ إخراجَ المَرعَى؛ والجَوابُ[2] عنه مِن وَجهَينِ:

أَحدُهما: أنَّ جُملةَ «جعلَهُ غُثاءً أَحوى» مَعطُوفةٌ على جُملةٍ مَحذوفةٍ، والتَّقديرُ: فمَضَتْ مُدَّةٌ فجَعَلَهُ غُثاءً أَحوَى.

الثَّاني: أنَّ الفاءَ في ذلكَ نِيابةً[3] عن «ثُمَّ» كما جاءَ عَكسُه، قالَهُ ابنُ هشامٍ في «التَّوضيحِ»، وقالَ ابنُ عَنقاء: تَأتي الفاءُ بمعنى «ثُمَّ» عندَ كثِيرينَ، وبمعنَى «إلى» عندَ بعضِهم، وتَأتي لِلسَّببيَّةِ، وذلكَ غالبٌ في العاطفةِ لِلجُملِ نحوُ: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، ولِلصِّفاتِ نحوُ: ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝٥٢ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ...﴾ إلخ [الواقعة: ٥٢-٥٣]، وقد تَتَمَحَّضُ لِلسَّببِ كفاءِ الجزاءِ، فلا يُقالُ فِيها: عاطِفةٌ، وقالَ ابنُ جِنِّي: إنَّها العاطِفةُ، ومِثلُها الفاءُ الفَصيحةُ، وهي التي تَعطِفُ الإنشاءَ على الخَبرِ نحوُ: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١-٢]؛ لأنَّه لا يَجوزُ أو لا يَحسُنُ - على الخلافِ في ذلكَ - عَطفُ الإنشاءِ على الخبرِ، وعَكسُه. وقد تَأتي في الجُمَلِ لغيرِ السَّببيَّةِ، نحوُ قَولِهِ تعالى: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۝٢٦ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات: ٢٦-٢٧].

---

(١) وقيل: مَعنى (أقبَره): جعَل له قبراً يُوارى فيه ويُدفَن فيه.

(٢) الأَولى: (لأنَّ الجواب) كما قال في الذي قبلَه.

(٣) بالرفع على أنه مصدرٌ أُريد به اسمُ الفاعل، أي: نائبةٌ؛ أو بالنَّصب على المفعوليَّة المطلَقة لفعلٍ محذوف، أي: نائبةٌ نيابةً؛ وعبارة «التوضيح»: نابَت.

و«ثُمَّ» لِلتَّرتِيبِ والتَّراخِي، نَحوُ: ﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٢].

الكواكب الدرية

وقد تُزادُ على الأصَحِّ، وهي في نحوِ: «خرَجتُ فإذا الأسَدُ» زائِدةٌ لازمةٌ عندَ المازنيِّ والفارسيِّ. وقد تَأتي لِلاستِئنافِ، فيُقدَّرُ بعدَها ضَميرٌ مُبتَدأٌ نحوُ: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] بِالرَّفعِ، أي: فهو يَكونُ، ولا تَعطِفُ، كقِراءةِ المَرفوعِ[1] في قَولِهِ تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. قالهُ[2] ابنُ عَنقاء في «شَرحِ العِمريطيَّةِ»، وقالَ في «حاشيةِ البَهجةِ» نقلاً عن «المغني»: التَّحقيقُ أنَّها عاطِفةٌ، وأنَّ المعتمَدَ بالعطفِ هو الجُملةُ، وإنَّما يُقدِّرونَ بعدَها «هو» لِيُبَيِّنُوا أنَّ المعتمَدَ بالعطفِ ليسَ هو الفعلَ، بل الجُملةُ. وقد نَظَمَ بعضُهُم معانيَ الفاءِ العاطفةِ، فقالَ: [الكامل]

والفاءُ لِلتَّفريعِ جاءَتْ إنْ يَكُنْ ... ما قَدَّمُوهُ عِلَّةً لِلَّاحقِ

والعَكسُ لِلتَّعلِيلِ وهْيَ فَصِيحةٌ ... مَهْمَا أَتَتْ لِجَوابِ شَرطٍ سابِقِ

وإذا أَتَتْ مِن بَعدِ إجمالٍ فلِلـ ... ـتَّفصِيلِ، فَاحْفَظْهُ بِنَظْمٍ رائِقِ

تَنبيه: الأصلُ في الفاءِ أنَّها لِلتَّرتيبِ المعنَويِّ، وهو أنْ يَكونَ وُقوعُ الثَّاني بعدَ زمنِ وُقوعِ الأوَّلِ، وقد تَكونُ لِلتَّرتيبِ الذِّكْريِّ، بأَنْ يَكونَ وُقوعُ المَعطوفِ بعدَ المَعطوفِ عليه بِحَسَبِ اللَّفظِ والذِّكرِ فقَطْ؛ لا أنَّ حُصولَ الثَّاني وَقَعَ بعدَ زَمانِ حُصُولِ الأوَّلِ؛ وأكثَرُ ما يَكونُ هذا في عَطفِ مُفصَّلٍ على مُجمَلٍ هو هو في المعنَى، نحوُ: «تَوضَّأَ، فغَسَلَ وَجهَهُ ويَدَيهِ، ومَسحَ رأسَهُ ورِجلَيهِ»[3]، وعَطفُ المفصَّلَ على المجمَلِ يَختَصُّ بالفاءِ كما صَرَّحُوا به.

(و«ثُمَّ») وقد تُبدَلُ ثاؤُها فاءً، وتَلحَقُها التَّاءُ فيُقالُ: «ثُمَّتْ» بتاءٍ ساكنةٍ ومَفتوحةٍ، فإذا لَحِقَتْها التَّاءُ اختَصَّتْ بِعَطفِ الجُمَلِ، وهي لِلجَمعِ بينَ المتعاطِفَينِ في الحُكمِ، وهي (لِلتَّرتِيبِ) بينَهما، (والتَّراخِي) أي: المُهْلَةِ، بأنْ يَكونَ المَعطوفُ بها مُتراخِياً زمنُ وُقوعِهِ عن زمنِ وُقوعِ المَعطوفِ عليه، (نَحوُ): ﴿فَأَقْبَرَهُۥ (ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ)﴾، وإعرابُه: ﴿ثُمَّ﴾: حرفُ عطفٍ، ﴿إِذَا﴾: ظرفٌ لما استُقبلَ مِن الزَّمانِ، ﴿شَآءَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وفاعِلُه مُستترٌ فيه جَوازاً

---

(١) عبارة ابن عنقاء: (كقراءة الرفع). وهي قِراءةُ ابن عامِر وعاصِم من السبعة.

(٢) أي: هذا الأخير، مع أن غالبَ ما ذكَره في الوجه الثاني من كلامِه أيضاً.

(٣) انظر: «صحيح البخاري» (١٤٠).

. . . . . .

الكواكب الدرية

تَقديرُه: هو، «أَنْشَرَ»: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، والهاءُ: مَفعولٌ به، ومَفعُولُ المشيئةِ مَحذوفٌ، أي: إذا شاءَ إنشارَهُ أَنشَرَهُ، أي: بَعَثَهُ. وعَبَّرَ بـ﴿إِذَا شَآءَ﴾ إشعاراً بأنَّ وقتَ المشِيئةِ غيرُ مَعلوم، وأمَّا سائرُ الأَحوالِ المَذكورةِ قبلَهُ، فإنَّها تُعلَمُ أَوقاتُها مِن بَعضِ الوُجوهِ، فلم تُفْضِ[1] إلى مَشيئتِهِ تعالى.

ولا يَرِدُ على التَّرتيبِ قَولُهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ﴾ [الأعراف: ١١]؛ لأنَّ التَّقديرَ: ولقَد خَلَقْنا أَباكُم آدَمَ، ثمَّ صَوَّرناهُ، ثمَّ قُلنا لِلملائِكةِ، فحُذِفَ المُضافُ، ونَسبَ الخَلْقَ والتَّصويرَ إليهم لأنَّهم فَرْعُهُ، والنِّعمةُ الحاصِلةُ لِلأصلِ حاصِلةٌ لِلفرعِ.

وقد تَتَخَلَّفُ عن التَّراخي، تَقولُ: «[بلَغني][2] ما صنَعت اليومَ، ثمَّ ما صنَعتَ أمسِ أعجَبُ»؛ لأنَّها في ذلكَ لِتَرتيبِ الأَخبارِ[3]، ولا تَراخِيَ بينَ الإخبارَينِ.

وتَأتي لِلتَّرتيبِ في الذِّكرِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿١٩٨﴾ ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٨-١٩٩]، فـ«ثُمَّ» هنا للتَّرتيبِ في الذِّكرِ، لا في الزَّمانِ؛ لِتَعذُّرِهِ، وهذا بِناءً على أنَّ الإفاضةَ[4] مِن عرَفاتٍ، وقيلَ: هي على بابِها مِن التَّرتيبِ الزَّمانيِّ، والإفاضةُ المأمورُ بها هنا هي الإفاضةُ مِن جَمعٍ إلى مِنًى، وهذا القولُ رَجَّحهُ الطَّبريُّ، وقالَ بَعضُهُم[5]: إنَّه الذي يَقتَضيهِ ظاهرُ القُرآنِ، وذَكرَ الزَّمخشريُّ أنَّ «ثُمَّ» أشارَ بها هنا لِتَفاوُتِ ما بينَ الإفاضَتينِ، وأنَّ إحدَاهُما صَوابٌ، وهي التي مِن عرَفاتٍ، والأُخرى خَطأٌ، وهي التي كانَ يُفِيضُها المُشركونَ مِن جَمعٍ.

---

(١) الصوابُ: (فلَم تُفوَّض) كما في «الجَمَل» نقلاً عن الرازي.

(٢) زيادةٌ من «مُغني اللبيب» وغيرِه.

(٣) بفَتح الهمزة ـ جمعَ (خَبَر) ـ وهو أولى من كَسرها، لكنَّ قَوله الآتي: (بين الإخبارَين) يُرجِّح الكسرَ، فانظُر ماذا تَرَى.

(٤) أي: الثانيةَ التي في قَوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟﴾.

(٥) الظاهرُ أنه يُريد أبا حيانَ في «البحر المُحيط».

. . . . . .

الكواكب الدرية

ومِن مَجيئِها للتَّرتيبِ في الذِّكْرِ لا في الزَّمانِ قَولُ الشَّاعرِ: [الخفيف]

إنَّ مَـــنْ ســـادَ ثُـــمَّ ســـادَ أَبُـــوهُ ثُـــمَّ قـد سـادَ قَـبـلَ ذَلِـكَ جَـدُّهْ[1]

وقالَ ابنُ عُصفورٍ: إنَّ المرادَ أنَّ الجدَّ أتاهُ السُّؤدَدُ مِن قِبَلِ الأبِ، والأبَ أتاهُ مِن قِبَل الابنِ[2] كما قالَ ابنُ الرُّوميِّ: [البسيط]

قالُوا: أبُو الصَّقْرِ مِن شَيْبانَ، قُلتُ لَهُم: كـلَّا لَـعَـمْـرِي، ولَـكِـنْ مِـنـهُ شَـيْـبـانُ

وكَـمْ أبٍ قَـد عَـلَا بِـابْـنٍ ذُرَا حَـسَـبٍ كـمَـا عَـلَـتْ بِـرَسُـولِ اللهِ عَـدْنـانُ[3]

---

(١) **قائله:** أبو نُواس من قَصيدةٍ مَدح بها عمَّ هارُونَ الرشيد، وروايةُ «الديوان»: (قُل لِمَن ساد).

اللغة: (سادَ): ماضٍ من السِّيادة؛ ومِثلُها السُّؤدَد، وهو المجدُ والشرف، ويُقال: ساد قومَه يَسُودُهم: إذا زاد عليهِم في الشَّرَف والرِّفعة ورَأَسَهم.

ومعنى البيت: واضحٌ، وحاصِلُه أنه يَمدحُه بكونِه عَريقاً في السِّيادة أصيلاً في المَجد، فهو عِصاميٌّ عِظاميٌّ.

الإعراب: «إنَّ»: حرفٌ مُشبَّه بالفعل. «مَنْ»: اسم مَوصول مبنيٌّ في مَحلٍّ نصب اسمُها. «سادَ»: ماضٍ فاعلُه: هو، والجملةُ صِلَة المَوصول. وخبرُ (إنَّ) في الأبياتِ بعد هذا البيتِ. «ثُمَّ»: حرف عطف. «سادَ»: فعل ماضٍ. «أبُوه»: فاعلُه والهاء: مُضاف إليه، والجُملة الفِعليَّة مَعطوفة على جُملة الصِّلة لا محلَّ لها مِثلُها. «ثُمَّ»: حرفُ عطف. «قد»: حرف تحقيقٍ. «سادَ»: فعل ماضٍ. «قبلَ»: ظرفُ زمان مُتعلق به مُضاف، و«ذَا»: اسم إشارة مَبني على السكون في محلِّ جر بِالإضافة، واللام: لِلبُعد، والكاف: حرفُ خطاب. «جدُّه»: فاعلُ (ساد)، والهاء: مضاف إليه، والجملةُ الفعليَّة عطفٌ على جملةِ الصِّلة أيضاً.

والتَّمثيلُ به: في مَجيءِ (ثمَّ) فيه لِمُجرَّد التَّرتيب في الذِّكر لا في الزَّمان؛ إذ سِيادةُ الجدِّ مُتقدِّمةٌ على سيادةِ الأبِ المتقدِّمة على سِيادةِ الابنِ، وأُجيب عنه بأجوبةٍ أحدُها ما سيَنقلُه الشارحُ عن ابن عُصفور، وثانِيها للأخفَش وهو أنَّ (ثمَّ) ههنا بمعنى الواو.

(٢) قال: وذلك مما يُمدَح به وإن كان الأكثرُ في كلامِهم توارُثَ السؤدَدِ. اهـ وأُورِد عليه أنَّ هذا لا يُساعدُه قولُ الشاعر: (قبل ذلك).

(٣) **البيتانِ:** من قصيدة طَويلة عِدَّتُها مائتانِ وأربعةٌ وثَلاثونَ بيتاً، مَدَح بها أبا الصَّقر إسماعيلَ بن بُلبُل الشَّيبانِيَّ لمَّا وَلِيَ الوزارةَ لِلمُعتَمد الخَليفةِ العبَّاسي، وقد قيل: إنه لمَّا سَمع قَولَه: قالُوا: أبو الصقرِ مِن شَيبانَ... البيتَ، قال: هَجاني واللهِ! فقِيل له: هذا مِن أحسَنِ المَدحِ، اسمَع ما بَعدَه: وكم أبٍ... البيتَ، فقال: أنا بِشَيبانَ، ليس شيبانُ بِي، قيل له: فقد قال:

ولـم أُقَـصِّـرْ بِـشَـيـبـانَ الَّـتـي بَـلَـغَـت بِـهـا الـمَـبـالِـغَ أَعـرَاقٌ وأَغـصـانُ =

والعَطْفُ بِـ«حَتَّى» قَلِيلٌ، ويُشْتَرَطُ فِيهِ أنْ يَكُونَ المَعطُوفُ بِها اسْماً ظاهِراً، .....

الكواكب الدرية

(والعَطفُ بِـ«حتَّى» قَلِيلٌ) في كَلامِهم، وأنكَره الكوفيُّونَ بِالكُلِّيَّةِ، وحَملُوا نحوَ: «جاءَ القَومُ حتَّى أَبوكَ، ورأيتُ القَومَ حتَّى أباكَ، ومرَرتُ بالقَومِ حتَّى أَبيكَ» على أنَّ «حتَّى» فيه ابتِدائيَّةٌ، وأنَّ ما بعدَها على إضمارِ عاملٍ.

وهي لِلجَمعِ بينَ المتعاطِفَينِ، والغايةِ والتَّدريجِ، أي: إنَّ ما قَبلَها يَنقَضي شيئاً فشيئاً إلى أنْ يَبلُغَ الغايةَ، وهو الاسمُ المَعطوفُ بها، ولِذلكَ وجبَ أنْ يكونَ المَعطوفُ بها جُزءاً مِن المَعطوفِ عليه، واختُلِفَ في إفادتِها لِلتَّرتيبِ؛ والأصَحُّ كما قالَ ابنُ مالكٍ أنَّها لا تُفيدُ التَّرتيبَ، وعلَيه اقتصرَ ابنُ هشامٍ في «المُغني»، وقالَ ابنُ عَنقاء: التَّحقيقُ أنَّها لِلتَّرتيبِ في الذِّهنِ مِن الأَضعَفِ إلى الأَقوى، أو العكسِ، أي: لا لِلتَّرتيبِ في الخارجِ، وبهذا يُجمَعُ بينَ قولِ مَن قالَ: إنَّها تُفيدُ التَّرتيبَ ومَن قالَ: إنَّها لا تُفيدُ التَّرتيبَ.

(و) العَطفُ بها (يُشتَرَطُ فِيهِ) أربعةُ أُمورٍ:

الأَوَّلُ: (أنْ يَكُونَ المَعطُوفُ بِها اسْماً)، فلا يُعطَفُ بها الفعلُ، خِلافاً لابنِ السِّيدِ؛ فإنَّه أَجازَ نحوَ: «أكرَمتُ زيداً بكلِّ ما أَقدِرُ عليه، حتَّى أَقَمتُ نَفسي خادِماً له»[1].

والثَّاني: أنْ يكونَ الاسمُ (ظاهِراً)، فلا يُعطَفُ بها الضَّميرُ، فلا يُقالُ: «قامَ النَّاسُ حتَّى أنا»، قالَ الفاكِهيُّ: وكونُه ظاهراً لم يَشتَرِطْهُ إلَّا ابنُ هشامٍ الخَضراويُّ، قالَ في «المغني»: ولم أقِفْ عليه لِغَيرِهِ. اهـ[2] لكنَّ القياسَ على مَجرورِها يُؤيِّدُه، ومِن ثَمَّ جَرى عليه المصنِّفُ وغيرُه.

= فقال: والله لا أُثِيبُه على الشِّعر وقد هَجاني. قال أبُو عبيد الله المَرزبانيُّ: وهذا ظُلمٌ مِن أبي الصَّقرِ لابنِ الرُّومي، وقِلَّةُ عِلمٍ منه بِالفَرق بين الهِجاء والمَدح.

و(الذُّرا): جمعُ ذِرْوة، بِكَسر الذال وضَمِّها، وذُروةُ كلِّ شيءٍ: أَعْلاه. و(عَدنان): ابنُ أُدٍّ أبو مَعَدٍّ، وهو الجَدُّ الحادي والعِشرُون لِسَيِّدنا رسولِ الله ﷺ، أُطلِق على القَبيلة المُتشعِّبَة منه، ولهذا أُنِّث فِعلَه.

و(كلَّا): حرفُ رَدعٍ وزَجر؛ و(كم): خبريَّة بمعنى: كَثير مبنيَّة على السكون في مَحلِّ رفع مُبتَدأ. والكافُ في (كما): حرفُ تَشبيه وجر، و(ما): مَصدريَّة، والتَّقدير: كم أبٍ قد عَلَا بابنٍ ذُرَا حسَب عُلُوًّا كائناً كعُلُوِّ عَدنانَ بِرَسولِ الله.

(١) أي: على أنَّ (أقَمتُ) معطوفٌ على (أكرَمتُ)، والمثالُ عند الجُمهور غيرُ جائز، أو مُؤوَّلٌ بتقديرِ (أنْ) المصدريَّة قبل (أقمتُ)، والمصدرُ المنسبِكُ معطوفٌ على مَدخولِ الباء، أي: حتى إقامةِ نفسي خادماً.

(٢) أي: كلامُ الفاكهي.

وبَعْضاً مِنَ المَعطُوفِ عَلَيهِ، وغايَةً لَهُ، نَحوُ: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَها» بِالنَّصْبِ، ويَجُوزُ الجَرُّ لَهُ على أَنَّ «حتَّى» جارَّةٌ كَما تَقَدَّمَ في المَخفُوضاتِ، ويَجُوزُ الرَّفْعُ على أَنَّ «حتَّى» ابتِدائِيَّةٌ و«رَأْسُها» مُبْتَدَأٌ والخَبَرُ مَحذُوفٌ، أي: حَتَّى رَأْسُها مَأكُولٌ.

الكواكب الدرية

(و) الثَّالثُ: أن يَكونَ (بَعضاً مِن المَعطُوفِ علَيهِ)؛ لِيُفيدَ قُوَّةً أو ضَعفاً؛ سواءٌ كانَ بعضاً حقيقةً نحوُ: «جاءَ الحُجَّاجُ حتَّى المُشاةُ»، وكالمثالِ الذي ذَكَرَهُ المصنِّفُ، أو حُكماً نحوُ: «أَعجَبَتْني الجاريةُ حتَّى كلامُها»؛ لأنَّ الكلامَ في عَدمِ استِقلالِهِ بِنَفسِهِ واحتياجِهِ إليها كالجزءِ منها؛ لِما بينهما مِن التَّعلُّقِ الاشتِماليِّ، وامتنعَ نحوُ: «أَعجَبَتني الجاريةُ حتَّى ولَدُها»، و«جاءَ الرِّجالُ حتَّى النِّساءُ»؛ لأنَّ ما بعدَ «حتَّى» ليس جُزءاً فِيهما ممَّا قبلَها.

والضَّابطُ أنَّه حيثُ صحَّ الاستِثناءُ المتَّصلُ صَحَّ دُخولُ «حتَّى»، وإلَّا فَلا.

(و) الرَّابعُ: أنْ يَكونَ المَعطوفُ (غايةً لَهُ) أي: لِلمَعطوفِ عليه، ومعنَى الغايةِ: آخِرُ الشَّيءِ؛ سواءٌ كانَ غايةً له في زيادةٍ أو نقصٍ؛ حِسِّيَّينِ كـ«فلانٌ يَهَبُ الأعدادَ الكثيرةَ حتَّى الأُلُوفَ»، و«المؤمنُ يُجزَى بِالحَسناتِ حتَّى مِثقالِ الذَّرَّةِ»، أو مَعنَوِيَّينِ نحوُ: «ماتَ النَّاسُ حتَّى الأنبياءُ علَيهم الصَّلاةُ والسَّلامُ»، و«هَلكَ النَّاسُ حتَّى النِّساءُ».

ومِن النَّوعِ الأوَّلِ: (نَحوُ: «أَكَلتُ السَّمَكَةَ حتَّى رَأسَها» بِالنَّصبِ) لِما بعدَ «حتَّى» بِتَقديرِها عاطفةً، ويُقالُ فيها حينئِذٍ: حرفُ غايةٍ وعَطفٍ، و«رأسَ»: مَعطوفٌ على ما قبلَه، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ولا خِلافَ حِينَئِذٍ في وُجوبِ دُخولِ ما بعدَها فِيما قبلَها

(ويَجُوزُ الجَرُّ لَهُ) أي: لما بعدَها (عَلى أنَّ «حتَّى») في المثالِ (جارَّةٌ)، ويُقالُ فيها حينئِذٍ: «حتَّى»: حرفُ غايةٍ وجرٍّ، و«رأسِ»: مَجرورٌ بـ«حتَّى»، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ آخِرِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، (كما تَقَدَّمَ في المَخفُوضاتِ)، وفي دُخولِ الغايةِ حينئِذٍ فيما قبلَها احتِمالانِ كما يُعلَمُ ممَّا مرَّ في المَخفُوضاتِ.

(ويَجُوزُ الرَّفعُ لَه) أي: لِما بعدَها (على أنَّ «حتَّى») فيه (ابتِدائيَّةٌ)، وما بعدَها مُستَأنَفٌ لا تَعَلُّقَ له بما قَبلَه مِن حيثُ الإعرابُ، (و«رَأسُها» مُبتَدأٌ، والخَبرُ مَحذُوفٌ، أي: حتَّى رَأسُها مَأكُولٌ)، وإنَّما جازَ فيها ذلكَ لأنَّ ما بعدَها جزءٌ مِمَّا قبلَها، ولم يَتعذَّرْ دُخولُه فيما قَبلَه.

و«أَمْ» لِطَلَبِ التَّعيينِ إنْ كانَتْ بَعدَ هَمزةٍ داخِلَةٍ على أَحَدِ المُسْتَوِيَينِ.

الكواكب الدرية

وإذا عطَفَتْ «حتَّى» على مَجرورٍ حَسُنَ إعادةُ الجارِّ كما قالَ ابنُ عُصفورٍ، وأَوجبَ ذلك ابنُ الخبَّازِ، وتَبِعَهُ ابنُ مالكٍ، وقيَّدَهُ[1] بما إذا لم يَتَعيَّنِ العطفُ؛ لِما في ذلكَ مِن الفرقِ بينها وبينَ الجارَّةِ، تَقولُ: «مرَرتُ بالقَومِ حتَّى بِزَيدٍ» بالباءِ، فإذا تَعيَّنَ العطفُ لم تَجِبْ إعادةُ الجارِّ لانتفاءِ مُقتَضيهِ، نحوُ: «عَجِبتُ مِن القَومِ حتَّى بَنِيهِم»، وقالَ ابنُ هشامٍ: يَظهرُ لي أنَّ الذي لَحَظهُ ابنُ مالكٍ أنَّ الموضعَ الذي يَصِحُّ أنْ تَحُلَّ فيه «إلى» محلَّ «حتَّى» العاطفةِ، فهي مُحتمِلةٌ للجارَّةِ، فتَحتاجُ حينئذٍ إلى إعادةِ الجارِّ عندَ قصدِ العَطفِ نحوُ: «اعتَكَفتُ في الشَّهرِ حتَّى في آخِرِهِ»، بِخلافِ المثالِ، أي: فإنَّه لا تَحُلُّ «إلى» فيه مَحلَّ «حتَّى»؛ إذ لا يُقالُ: «عَجِبتُ مِن القومِ إلى بَنِيهِم».

(و«أَم») حرفُ عَطفٍ مَوضوعٌ (لِطَلَبِ التَّعيينِ) مِن المُخاطَبِ لأحدِ الشَّيئينِ، وإنَّما يَكونُ كذَلكَ (إنْ كانَتْ) واقِعةً (بَعدَ هَمزَةٍ داخِلةٍ على أَحَدِ المُستَوِيَينِ) في الحُكمِ في ظنِّ المتكلِّمِ، بعدَ ثُبوتِ أَحدِهما عندَهُ غيرَ مُعيَّنٍ، فيُطلَبُ بها وبـ«أَم» تَعيينُ المحكومِ عليه مِنهما، فإذا قِيلَ: «أَزيدٌ عِندَكَ أم عَمرٌو؟» فهو عالمٌ بأنَّ أَحدَهما عندَكَ، لكنَّه جاهلٌ بِعَينِهِ، وسُؤالُه بـ«أم» والهَمزةِ عن تَعيينِهِ، فيُقالُ في الجوابِ عن ذلكَ بِالتَّعيينِ، فيُقالُ في الجَوابِ عن السُّؤالِ المَذكورِ: زيدٌ، أو يُقالُ: عَمرٌو، ولا يُقالُ: لا، ولا: نَعم، ولا: أحدُهما عِندِي.

فإنْ لم تَقَعْ «أم» بعدَ الهمزةِ المَذكُورةِ لم تَكُنْ لِطَلبِ التَّعيينِ، غيرَ أنَّها تَكونُ عاطفةً أيضاً، لكِنْ إنْ وَقعَتْ بعدَ هَمزةِ التَّسويةِ، وليسَ المرادُ الواقعةَ بعدَ كلمةِ «سَواء» بخُصُوصِها كما قد يُتوَهَّمُ، بل المرادُ بها الواقعةُ بعدَ كلمةِ «سَواء، وما أُبالي، ولا أَدرِي، وليتَ شِعرِي» ونَحوِها، مع وُقوعِ «أم» بينَ جُملتَينِ اسميَّتينِ، أو فِعليَّتينِ، أو مُختَلِفَتينِ في تَأويلِ المُفردِ، أي: يَصِحُّ حُلولُ المَصدَرِ محلَّهما نحوُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾ [المنافقون: ٦]، أي: استِغفارُك وعدَمُه سواءٌ، وقالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

ولَسْتُ أُبالِي بعدَ فَقْدِيَ مالِكاً ... أَمَوْتِيَ ناءٍ أم هوَ الآنَ واقِعُ؟[2]

---

(١) أي: ولكنْ قيَّده.

(٢) البيتُ: لِمُتمِّم بن نُوَيرةَ اليَربُوعيِّ التَّميميِّ، يَقُوله في رِثاء أخيه مالِكٍ الذي قتَله خالدُ بن الوَليد رضي الله عنه في حُرُوبِ الرِّدَّة. =

. . . . . .

الكواكب الدرية

أي: لا أُبالي بِبُعد[1] مَوتي ووُقُوعِه الآنَ.

والفَرقُ بينَ «أَم» الواقعةِ بعدَ همزةِ التَّسويةِ، وبينَ «أم» التي بعدَ الهمزةِ التي يُطلَبُ بها التَّعيينُ ـ كما يُفِيدُه كلامُهم ـ أنَّ المَسبوقةَ بهمزةِ التَّعيينِ لا تَقعُ إلَّا بينَ مُفردَينِ غالباً نحوُ: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧] أي: أيُّكما أشدُّ؟ ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] أي: وما أَدري أيُّ الأَمرينِ القُربِ والبُعدِ كائنٌ، أو بينَ جُملتَينِ ليسَتَا في تأويلِ المُفرَدِ، نحوُ: ﴿إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥]، أي: ما أَدري أيُّ الأمرَينِ حاصِلٌ؛ والكلامُ معها إنشاءٌ؛ لأنَّه استِفهامٌ حقيقةً، فتَستَحِقُّ جواباً وهو التَّعيينُ، ومِن علامَتِها أنْ تُغنيَ عنها وعن الهَمزةِ «أيٌّ» الاستِفهاميَّةُ؛ وأنَّ المَسبوقةَ بهَمزةِ التَّسويةِ لا تَقَعُ إلَّا بينَ جُملتَينِ في تَأويلِ المَصدرِ، والكلامُ معها خبرٌ؛ لأنَّ المعنى ليسَ على الاستِفهامِ، فلا تَستَحِقُّ جَواباً[2].

= **اللغة:** (أُبالي): أكتَرِث وأعبَأ، وهو لا يُستعمَلُ إلَّا مَسبوقاً بنَفيٍ، ويتعدَّى تارةً بِنَفسِه وتارةً بِحَرفِ الجَرِّ. (ناءٍ): بَعِيد، اسمُ فاعِل من (نأَى يَنأَى) أي: بَعُدَ.

المعنى: يصفُ شدَّة أَساه وحُزنه لِفِراق مالك هذا حتَّى إنه زَهِد في الحياة، فيَقُول: لا أكتَرِث بالحياة بعد أن مات مالكٌ وفَقَدتُه، ولا أهتَمُّ بمَوتي متَى يكونُ، فسواءٌ عندي بُعدُه ووُقُوعُه الآنَ.

الإعراب: «ولستُ»: (ليس) واسمُها. «أُبالي»: مضارع مرفوع فاعلُه: أنا. والجملةُ خبرُ (ليس). «بعدَ»: ظَرفُ زمان مَنصوب بـ(أُبالي) مُضاف. «فَقدِي»: مُضاف إليه، وياءُ المتكلِّم مثلُه مِن إضافةِ المَصدر لِفاعِله. «مالكاً»: مَفعولُ المصدر منصوب. «أَموتيَ»: الهمزةُ: لِلتَّسوية، و(مَوتي): مُبتَدأ ومُضاف إليه. «ناءٍ»: خبرُه مرفوع بضمة مُقدَّرةً على الياء المَحذوفة لِلتَّخلُّص مِن الساكنَين. «أم»: حرفُ عَطف. «هو»: مُبتَدأ. «الآنَ»: مَفعول فيه ظرفُ زمان مَنصوب بـ(واقِع) الآتي. «واقعُ»: خبرُ المبتدأ. والجُملة مَعطُوفة بـ(أم) على التي قبلَها، وجُملةُ (أموتيَ... إلخ) في محلِّ نصب مفعولاً به لـ(أُبالي) المُعلَّقِ عن العمل في اللَّفظ بِالاستِفهام.

والشاهد فيه: كونُ الجملَتَين ـ أي: التي قبل (أم) والتي بعدَها ـ اسميَّتَينِ، مُؤوَّلَتَين بالمفرَد بعد همزة التسويةِ الواقعةِ بعد (ما أُبالي).

(١) الأظهَر: (لا أُبالي بُعدَ)؛ لِما ذكَرناه في الكلام على البَيت من أن (أُبالي) يَتعدَّى بنَفسِه، ولعلَّ الباء من زِيادات الطَّبع.

(٢) في «شرح أبيات المغني» للبَغدادي (١/ ٢٠٨) كلامٌ حولَ هذا التفصِيل انظُره إن شئتَ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وتُسمَّى «أم» فِيهما مُتَّصلةً؛ لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يَستَغني أحدُهُما عن الآخَرِ، ومُعادِلَةً؛ لمعادلَتِها الهمزةَ في إفادةِ التَّسوِيَةِ في الثَّاني، وإفادةِ الاستِفهامِ في الأوَّلِ، وهي عاطفةٌ فِيهما.

وأمَّا «أم» المُنقطِعةُ فهي الخالِيَةُ عن ذلكَ كلِّهِ، ومَعناها الإضرابُ كـ«بَل»، وسُمِّيَتْ مُنقطعةً لِوُقوعِها بينَ جُملتَينِ مُستَقِلَّتَينِ، وهي حرفُ ابتداءٍ على الأصَحِّ، أي: تُبتَدَأُ بعدَها الجُمَلُ، فلا تَدخُلُ على المُفردِ، ولا يُعطَفُ بها، وإذا وَقعَ بعدَها مُفرَدٌ قُدِّرَ له ما يَتِمُّ به جُملةً نحوُ: «إنَّها لإبلٌ أم شاءٌ» أي: بل أهي شاءٌ، اسمُ جمعِ شاةٍ.

ثُمَّ هي قد تَكونُ لِلإضرابِ المحضِ نحوُ: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، أي: بل هَل، وقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

فلَيتَ سُلَيْمَى في المَنامِ ضَجِيعَتي ... هُنالِكَ أو في جَنَّةٍ أم جَهَنَّمِ[1]

---

(١) البيتُ: لِعُمرَ بن أبي رَبيعةَ المَخزُوميِّ، وفي «أمالي القالي» أنَّ عُمرَ المذكورَ اجتَمع هو وكُثيِّر وجَميلٌ بباب عبد المَلِك بن مروانَ، فأذِن لهم فدَخَلوا، فقال: أنشِدُوا أرقَّ ما قُلتُم في الغَواني، فأنشَدَه كلٌّ منهم ثلاثةَ أبياتٍ ذكَرها، وثالثُ أبيات عُمرَ بيتُ الشاهد هنا، فقال عبد الملك لِحاجِبه: أعطِ كلَّ واحدٍ منهم ألفَين، وأعطِ صاحبَ جهنَّمَ عشرةَ آلاف. اهـ

وروَى بعضُهم أنَّه لَمَّا استُخلِفَ عُمر بن عبد العزيز ﷺ، وَفَدت إليه الشعراءُ كما كانت تَفِدُ إلى الخُلَفاء قبله، فأقاموا بِبابِه أياماً لا يَأذَن لهم بالدخول، فكُلِّم في ذلك فقال: ما لي ولِلشُّعراء؟ فقيل له: يا أميرَ المُؤمنين! إنَّ رسولَ الله ﷺ مُدِح فأعطى، وفيه أُسوةٌ لِكُلِّ مُسلِم... إلخ القِصَّةِ، وفيها أنه سَأل: فمَن بالباب مِنهم؟ قيل: ابنُ عَمِّك عمرُ بن أبي رَبيعة، قال: لا قَرَّب الله قَرابتَه، ولا حيَّا وَجهَه! أليس هو القائلَ:

أَلَا لَيتَ أنِّي يومَ حانَت مَنِيَّتِي ... شَمِمتُ الذي ما بين عَينَيْكِ والفَمِ

ولَيتَ طَهُورِي كان رِيقَكِ كُلَّهُ ... ولَيتَ حَنُوطِي مِن مُشاشِكِ والدَّمِ

ويا لَيتَ سَلْمَى في القُبُورِ ضَجِيعَتي ... هُنالِكَ أم في جَنَّةٍ أم جَهَنَّمِ

فلَيتَه والله تَمنَّى لِقاءَها في الدنيا ويَعمل عملاً صالِحاً؛ واللهِ لا دَخَلَ عليَّ أبداً.

ثم إنَّ الروايةَ عند غير الشارح: (أم في جنةٍ أم جهنَّم) بـ(أم) في الموضِعَين، ووقَع في بعضِ طبَعات هذا الكتاب وبعضِ الكُتب النَّحويَّة الأُخرى: (أم في جَهنم) بزيادةِ (في)، والبيتُ حينئذٍ مَكسورٌ كما لا يَخفى. وفي «المقاصد النحويَّة»: والرِّوايةُ الصَّحيحة: (في المَمات) بدلَ (في المَنام)، بِدَليل قَولِه: (في جَنَّةٍ أم جَهنم).

و«أَو» لِلتَّخيِيرِ أوِ الإباحةِ بَعدَ الطَّلَبِ، .....

الكواكب الدرية

أي: بل ضَجِيعَتي في جَهنَّم، وقد تَقتَضي معه استِفهاماً حَقيقيًّا، كقَولِهم: «إنَّها لَإبلٌ أم شاءٌ» أي: بل أَهي شاءٌ؟ أو استِفهاماً إنكاريًّا نحوُ: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾ [الطور: ٣٩] أي: ألَهُ البَناتُ؟[1]؛ إذ لو قُدِّرَ محضُ الإضرابِ لَزِمَ إثباتُ البَناتِ له سُبحانه وتعالى، واللهُ مُنزَّهٌ عن ذلك.

(و«أَو») مَوضُوعةٌ لأحدِ الشَّيئينِ أو الأشياءِ مُبهَماً، وتَأتي مع ذلكَ لِأُمورٍ، فهي (لِلتَّخيِيرِ) بينَ المتعاطِفَينِ، (أو الإباحةِ) لهما بحسَبِ العقلِ[2]، أو بحسَبِ العُرفِ، لا الإباحةِ الشَّرعيَّةِ، وهي التي لا إلزامَ فيها بِالفعلِ، ولا حَرَجَ فيها بالتَّركِ، كذا قالهُ الشُّمنِّيُّ رادًّا به على الدَّمامِينيِّ في قَولِهِ: إنَّ المرادَ الإباحةُ الشَّرعيَّةُ التي هي أحَدُ الأحكامِ الخَمسةِ، وعَلَّلَ الشُّمنِّي ما قاله بأنَّ الكلامَ في معنى «أو» بحسَبِ اللُّغةِ قبلَ ظُهُورِ الشَّرعِ، وما قالَهُ الدَّمامِينيُّ لا بُعدَ فيه؛ لأنَّ الشَّرعَ يَنبَني فيه أكثَرُ الأحكامِ على اللُّغةِ، ولولا ذلكَ لما كانَ الاشتِغالُ بِعِلمِ اللُّغةِ مِن المقاصِدِ الشَّرعيَّةِ، (بَعدَ) صِيغةِ (الطَّلَبِ)، وإنْ لم يَكنْ هناكَ طَلَبٌ حقيقةً؛ إذ لا طلبَ في الإباحةِ والتَّخيِيرِ.

ثُمَّ هي لِلتَّخيِيرِ أو الإباحةِ بعدَ الطَّلبِ مُطلَقاً على الأصَحِّ، أي: سواءٌ امتَنعَ الجمعُ بينَ ما قبلَها وما بَعدَها كالمثالِ الأولِ، أو لم يَمتَنِعْ كالمثالِ الثَّاني، وقِيلَ: هي مختصَّةٌ بالتَّخيِيرِ

= **المعنى:** تَمنَّى أن تُضاجِعَه حبيبتُه كيفَما تيسَّر وفي أيِّ موضعٍ كان ذلك، في نعيمٍ أو في شَقاء، وعبَّر عن ذلك بما هو واضحٌ. السُّلطاني.

الإعراب: «ليتَ»: حرفٌ مُشبَّه بالفعل. «سُليمى»: اسمُها مَنصوب. «في المنام»: مُتعلِّق بـ«ضَجيعَتي» الذي هو خبرُ (ليت)، والياءُ: مضاف إليه. «هُنالِكَ»: اسم إشارة مَبني في محل نصب مفعول فيه، مُتعلِّق بـ(ضَجيعَتي)، واللام: للبُعد، والكاف: حرفُ خطاب. «أَو»: حرفُ عطف، «في جَنَّة»: جار ومجرور معطوف على (في المنام). «أَم»: حرفُ إضرابٍ بمعنى (بل). «جَهنَّم»: مَصروفٌ للضرورةِ مَجرورٌ بـ(في) محذوفةً متعلِّقة بخبر (ليت) محذوفةً أيضاً، والتقديرُ: أم ليتَها ضَجِيعتي في جَهنَّم، وإنما قُلنا هذا لأنَّ (أم) إذا كانت بمعنى (بل) لا تدخُلُ إلا على جُملةٍ.

والشاهد: في وُقوع (أم) لِلإضراب المَحض بمعنى (بَل).

(١) أي: بل ألَه البناتُ كما في «المغني» و«التَّصريح» وغيرِهما.

(٢) تحرفت في الأصل إلى: الفعلِ.

نَحوُ: «تَزَوَّجْ هِنْداً أَو أُخْتَها»، و«جالِسِ العُلَماءَ أو الزُّهَّادَ»، .....

الكواكب الدرية

إنِ امتَنعَ الجمعُ بينَ المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه، (**نَحوُ: «تَزَوَّجْ هِنْداً أو أُختَها»**)، **وإعرابُه**: «تَزَوَّجْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستَترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، «هنداً»: مَفعولٌ به، «أو»: حرفُ عطفٍ، «أختَ»: مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في نَصبِهِ وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ.

ومِن التَّخييرِ آيَتَا الكفَّارةِ والفِديةِ؛ لأنَّ الجمعَ وإنْ أمكنَ فليسَ مُتعلَّقُهُ الإطعامَ والكسوةَ والتَّحريرَ اللَّاتي كلٌّ مِنهُنَّ كفَّارةٌ، ولا الصِّيامَ والصَّدقةَ والنُّسكَ اللَّاتي كلٌّ مِنهنَّ فِديةٌ، بل إنْ وقعَ الجمعُ بينَهما[1] وَقَعَتْ واحدةٌ مِنهنَّ كفَّارةً أو فِديةً، وكانَ الباقي قُربةً مُستقِلَّةً خارِجةً عن ذلكَ، وليسَ الكلامُ في الجَمعِ مِن هذه الحَيثيَّةِ، فإنَّه ممكِنٌ، وإنَّما الممتَنِعُ هو الجَمعُ بَينَهنَّ على أنَّ كلًّا مِنها هو الكفَّارةُ.

(**و**) مُختصَّةٌ بِالإباحةِ حيثُ جازَ الجمعُ بينَ المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه، نحوُ: (**«جالِسِ العُلَماءَ أو الزُّهَّادَ»**)، وإعرابُه ظاهرٌ. والعُلماءُ في عُرفِ الشَّرعِ: أصحابُ عُلومِ الشَّرعِ مِن تَفسيرٍ، وحَديثٍ، وفِقهٍ، وآلاتِها كالنَّحوِ، والتَّصريفِ، والزُّهَّادُ: المُتقَلِّلونَ مِن الدُّنيا المُقبِلونَ على الآخِرةِ، مِن الزُّهدِ، وهو: تَركُ الشُّبهاتِ مع تركِ فُضولِ الحَلالِ؛ خَوفاً مِن الوُقوعِ في الحَرامِ.

تَنبيه: ما ذُكِرَ مِن كونِ «أو» بعدَ الطَّلبِ لِلتَّخييرِ أو الإباحةِ مُختَصٌّ بالطَّلبِ بِصيغةِ الأمرِ؛ إذ يكونُ المعنى حينئِذٍ على مَنعِ الجمعِ، وذلكَ في التَّخييرِ، أو على منعِ الخُلُوِّ مِن المأمورِ به، وذلكَ في الإباحةِ؛ لأنَّه إذا لم يُجالِسْ أحدَ هذَينِ الصِّنفَينِ لم يَكُنْ آتياً بالمأمورِ به أمرَ إباحةٍ، وأمَّا بَقِيَّةُ أقسامِ الطَّلبِ فالاستِفهامُ لا يَعرِضُ فيه شيءٌ مِن المعاني المَذكورةِ نحوُ: «أزيدٌ عِندَكَ أو عَمرٌو؟»، والتَّحضِيضُ كالأمرِ في احتمالِ الإباحةِ أو التَّخييرِ نحوُ: «هلَّا تَتَعلَّمُ الفقهَ أو النَّحوَ»، و«هلَّا تَتزَوَّجُ هنداً أو أُختَها»، والتَّمنِّي قالَ الرَّضيُّ: الظَّاهرُ فيه جَوازُ الجَمعِ؛ إذ الغالِبُ عادةً أنَّ مَن تَمَنَّى أحدَهما لا يُنكِرُ حُصولَهما معاً، نحوُ: «ليتَ لي فَرَساً أو حِماراً».

---

(١) الصَّوابُ: (بينَها)، أو يقال: أراد بينَ ما هو كفارةٌ وبين غيرِه الصادقِ بواحدٍ وباثنَين، وبهذا يُستغنى عن تخطئتِه.

ولِلشَّكِّ أَوِ الإبْهامِ أَوِ التَّفصِيلِ .....

الكواكب الدرية

ثُمَّ اعلَمْ أنَّه لمَّا كثُرَ استِعمالُ «أو» في الإباحةِ التي مَعناها جَوازُ الجمعِ، جازَ استِعمالُها بمعنى الواوِ، نحوُ: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ...﴾ [النور: ٣١] الآيةَ، قالهُ ابنُ مالكٍ تَبعاً للسِّيرافيِّ، فإنَّه قالَ في «شرحِ كتابِ سِيبويهِ»: وممَّا تَقعُ فيه الواوُ بمعنَى «أو» ما كانَ مِن التَّخييرِ بمعنَى الإباحةِ[1]، فإنَّكَ إذا قُلتَ: «جالسِ الحسَنَ وابنَ سِيرينَ» بالواوِ، فهي لِلجَمعِ بينَ المتعاطِفَينِ في مَعنى العاملِ، وهو إباحةُ المجالَسةِ، كأنَّه قيلَ: أبَحتُ لكَ مُجالَستَهما، ومَن أُبيحَتْ له المجالَسةُ لم تَلزَمْهُ، ولم يَمتنِعْ عليه إفرادُ أحدِهما، ولا الجَمعُ بينَهما؛ لأنَّ معنَى كونِ الشَّيءِ مُباحاً أنَّه يَستَوِي طَرَفاهُ فِعلاً وتَرْكاً، ولا حَرجَ فيه[2]، وإذا دَخلتْ عليها «لا» النَّاهيةُ امتَنعَ فِعلُ الجَميعِ، نحوُ: ﴿وَلَا[3] تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، أي: لا تُطِعْ واحداً منهم؛ لأنَّ «لا» لا[4] تَدخلُ للنَّهيِ عمَّا كانَ مُباحاً، وكذَا حُكمُ النَّهيِ الدَّاخلِ على التَّخييرِ، فـ«أو» في الآيةِ ليسَتْ بمعنى الواوِ، بل باقِيَةٌ على وَجهِها لِلإباحةِ، والتَّعميمُ لم يَجِئْ منها، وإنَّما جاءَ مِن جهةِ النَّهيِ الذي فيه بمعنَى النَّفيِ.

(ولِلشَّكِّ) مِن المُتكلِّمِ، وشَكُّ المخاطَبِ ناشئٌ عن تَردُّدِ المتكلِّمِ، (أو الإبهامِ) بالباءِ المُوحَّدةِ، أي: التَّعمِيَةِ على السَّامعِ مع كونِ المتكلِّمِ عالماً بِالواقعِ مِن الأَمرَينِ، أو الأُمورِ، ويُعَبَّرُ عنه بالتَّشكيكِ، أي: إيقاعِ السَّامعِ في الشَّكِّ، (أو التَّفصِيلِ) بعدَ الإجمالِ، وقد يُعَبَّرُ عنه بِالتَّفريقِ وبالتَّقسِيمِ، كما قالَ ابنُ عَنقاء، وصَنيعُ الشَّارحِ الفاكهيِّ يُعطِي أنَّ التَّقسيمَ خِلافُ التَّفصيلِ، والظَّاهرُ ما قاله ابنُ عَنقاء.

---

(١) هنا انتَهى كلام السيرافي، وما بعدَه إنما هو مِن كلام ابن هشام في حواشِيه على «التَّسهيل» جواباً عن جعلِ (أو) لِلجمعِ بمعنى الواو مع تَفريق جماعةٍ من الحُذَّاق بين (جالِسِ الحسَنَ وابنَ سيرينَ) و(جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرينَ)، وقد نقلَه الدَّماميني على «المغني» بحُروفه، ومنه يَنقُل الشارح.

(٢) زاد ابنُ هشام: فإذا أُبيح شَيئانِ جاز لنا فيهما أربعةُ أوجُه، وكذلك المعنى إذا ذكرت (أو).

(٣) في الأصل: فلا.

(٤) كذا في الأصل، والصوابُ إسقاط (لا) الثانية، فتَصيرُ العبارةُ: (لأن (لا) تدخُل...) كما في «المغني» وغيرِه.

بَعدَ الخَبَرِ، نَحوُ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ [سبأ: ٢٤]،

الكواكب الدرية

ثمَّ إفادتُها لأحدِ المعاني الثَّلاثةِ إنَّما هو إذا كانَتْ (بَعدَ الخَبَرِ)؛ فمِثالُ الشَّكِّ (نَحوُ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾)، وإعرابُه: ﴿لَبِثْنَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، «لبثَ»: فعلٌ ماضٍ، و«نا»[1]: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، ﴿يَوْمًا﴾: ظرفُ زمانٍ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ﴿أَوْ﴾: حرفُ عطفٍ، ﴿بَعْضَ﴾: مَعطوفٌ على ما قبلَه، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، و﴿يَوْمٍ﴾: مُضافٌ إليه.

ثمَّ ما جَنَحَ[2] إليه المصنِّفُ مِن كونِ «أو» في هذه الآيةِ لِلشَّكِّ هو الذي مَشى عليه الأَكثَرُونَ، وقيلَ: إنَّها بمعنَى: بل، أي: بل بعضَ يومٍ؛ لأنَّ اللهَ أَماتَهُ[3] في أوَّلِ النَّهارِ، وأَحياهُ قبلَ الغُروبِ، فلمَّا قالَ له: ﴿كَمْ لَبِثْتَ﴾ ظنَّ انقِضاءَ النَّهارِ، فقالَ: ﴿يَوْمًا﴾، فلمَّا نَظرَ إلى ضَوءِ الشَّمسِ وكانَتْ باقيةً على رُؤوسِ الجُدرانِ قالَ: ﴿أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾، فلا يَكونُ قولُه أَوَّلاً: ﴿يَوْمًا﴾ كذباً؛ لأنَّه قاله على حسَبِ ظنِّهِ، فلا يُؤاخَذُ به كأَهلِ الكهفِ لمَّا قالُوا ذلكَ. ومِثالُ الإبهامِ نحوُ: (﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ لَعَلَىٰ هُدًى﴾، وإعرابُه: «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبَرَ، و«نا»: المدغَمةُ ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها، ﴿أَوْ﴾: حرفُ عَطفٍ، «إيَّا»: ضميرٌ مُنفصلٌ في محلِّ نصبٍ مَعطوفٌ على ما قبلَهُ، والكافُ: حرفُ خطابٍ لا محلَّ له مِن الإعرابِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، واللَّامُ: لامُ الابتداءِ، «على هُدًى»: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ، وجُملةُ الجارِّ والمَجرورِ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ في محلِّ رفعٍ خبرُ «إنَّ»، واقتِصارُ المصنِّفِ على هذا الشِّقِّ مِن الآيةِ لأنَّ الشَّاهدَ في «أو» الأُولى، وهي المَذكورةُ هُنا، وهو الذي قالَه ابنُ هشامٍ في «المغني»، وقالَ الدَّمامِينيُّ: إنَّ الشَّاهدَ في الثَّانيةِ[4]، وهي قولُه تعالى: ﴿أَوْ فِي

(١) قوله: (ونا) دليلٌ على أن الآية المستشهدَ بها إنما هي قَوله تعالى: ﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا﴾، ومع ذلك سيَقول الشارح فيما يَأتي: (لأنَّ اللهَ أَماتَهُ)، ولو كان كذَلك لَكانت الآيةُ: ﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا﴾، ولقال هنا: (والتاء)، فتأمَّل!.

(٢) أي: مالَ.

(٣) أي: الذي مرَّ على القَرية الخاوِية، وقد تقدَّم أنَّ الآيةَ إنما هي في جمعٍ، أعني في أصحاب الكَهف أو في الكُفَّار يوم القيامةِ.

(٤) أي: فقَط، والصحيحُ أنَّ هذا وما بعدَه من التَّعليل ليسَ قولَ الدمامِيني، بل هو قولٌ لِبَعضِهم كما ذكَر الصبان =

﴿كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥].

الكواكب الدرية

ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾؛ لأنَّ الشَّرطَ تَقدُّمُ كلامٍ خَبريٍّ، وهو إنَّما يَتحَقَّقُ بقولِهِ: ﴿لَعَلَىٰ هُدًى﴾، لا في الأُولى؛ لأنَّ ما قبلَها ليسَ كلاماً. اهـ وفي «المجيدِ إعرابِ القرآنِ المَجيد» ما يَشهَدُ لما قالهُ ابنُ هشامٍ(١)، فإنَّه قالَ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾: «أو» لأحدِ الشَّيئينِ على مَوضُوعِها، وخبرُ ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ جُملةُ ﴿لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، ولا حاجةَ إلى حَذفٍ(٢)؛ لأنَّ المعنى: إنَّ أحدَنا لَفي أحدِ هذَينِ، كقَولِكَ: «زيدٌ أو عَمرو في القَصْرِ أو في المَسجِدِ»، أي: أحدُ هذَينِ في أحَدِ هذَينِ. اهـ

ومِثالُ التَّفصيلِ: (﴿كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾)، أي: قالتِ اليَهودُ: كونُوا هوداً، وقالتِ النَّصارى: كونُوا نَصارَى، وإعرابُه: ﴿كُونُوا۟﴾: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ مُتصَرِّفٌ مِن «كانَ» النَّاقصةِ، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، وواوُ الجماعةِ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعِ اسمُها، ﴿هُودًا﴾: خبَرُها، و﴿أَوْ﴾: حرفُ عطفٍ، ﴿نَصَٰرَىٰ﴾: مَعطوفٌ على ما قبلَه، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ؛ تَبِعَهُ في نصبِهِ، وعلامةُ نصبِهِ فَتحةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ منعَ مِن ظُهورِها التَّعذُّرُ؛ لأنَّه اسمٌ مقصورٌ.

هذَا، وقد تَأتي «أو» لِلتَّقسيمِ نحوُ: (الكلمةُ: اسمٌ، أو فعلٌ، أو حَرفٌ)، والإضرابِ كـ«بل» عندَ سِيبويهِ بشَرطِ تَقدُّمِ نَفيٍ أو نهيٍ، وإعادةِ العاملِ، نحوُ: «لا يَقمْ زيدٌ أو لا يَقمْ بكرٌ»، وعندَ آخرِينَ مُطلَقاً، ومِنه عندَهم: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، أي: بل يَزيدُونَ، ولِمُطلقِ الجمعِ كالواوِ كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

= وغيرُه، وأمَّا الدَّماميني فجَعَل الشاهدَ في الاثنَتَين معاً، وعبارتُه في «شرح المغني»: ولا أدري لِمَ لم يَكُن الشاهد في (أو) الثانية [أي: زيادةً على الأُولى كما سيُشِير له بالتَّقدير الآتي]، والمَعنى: وإنَّ أحد الفريقَين مِنَّا ومِنكم لَثابِتٌ له أحدُ الأمرَين كونُه على هدًى أو كونُه في ضَلال مُبِين... إلخ.

إذا فَهِمتَ هذا فاعلَم أن ما سيَنقلُه عن «المجيد» إنما يَشهَد لِقَول الدماميني هذا لا لِما قاله ابنُ هشام خلافاً لِلشارح.

(١) انظر: التَّعليق السابق.

(٢) أي: تقديرِ حذفٍ أي: محذوفٍ، وهو خبرُ الأول أو الثاني بِناءً على أن ﴿لَعَلَىٰ هُدًى﴾ خبرٌ لأحدِهما فقط، قال السَّمينُ بعد أن أتى بالتَّقدير الآتي عن أبي حيانَ: وهذا الذي ذكَره هو تَفسيرُ معنى لا تفسيرُ إعراب، والناسُ نَظرُوا إلى تفسير الإعراب فاحتاجُوا إلى ما ذكَرت. اهـ

. . . . . .

الكواكب الدرية

لِـنَـفـسِـي تُـقَـاهـا أو عَـلَـيـهـا فُـجُـورُهـا[1]

أي: وعليها، ومِنه قولُهُ[2] تعالى: ﴿أَن تَأْكُلُوا مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وقد تَأتي لِبَعضِ هَذه الأشياءِ بعدَ الطَّلبِ.

فائدةٌ: لا تَأتي «أو» بعدَ هَمزةِ التَّسويةِ؛ لأنَّها لأحدِ الشَّيئينِ أو الأشياءِ، والتَّسويةُ تَقتَضي

---

(١) أولُه:

وقَـد زَعَـمَـتْ لـيـلَـى بِـأنِّـي فـاجِـرٌ

والبيتُ: من قصيدةٍ لِتَوبةَ بن الحُمَيِّر.

اللغة: (زَعَمت): ادَّعَت. (ليلى): هي ليلَى الأَخيَليَّة الشاعرة المشهورةُ، وقد اشتهر بحُبِّه لها. و(الفُجُور): الانبِعاثُ في المَعاصي والمحارِم وارتِكابُ كُلِّ أمرٍ قَبيح.

المعنى: يقول: إنَّ ليلى تَدَّعي باطلاً وزُوراً بأني رجلٌ فاجِر وشِرِّير، وما يَضيرُها ذلك إن كنتُ كما ذَكَرَتْ؛ فلِنَفسي ما تَعمَل من خيرٍ وشَر. وهو كقَوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾. «فتح القريب المُجيب».

الإعراب: «قد»: حرفُ تَحقيق. «زعَمَت»: فعل ماضٍ، والتاء: لِلتَّأنيث. «ليلى»: فاعلُه. الباء: حرفُ جر زائدٌ، «أنِّي»: (أنَّ) واسمُها. «فاجرٌ»: خبرُها، و(أنَّ) ومَعمولاها في تَأويل مَصدر مجرورٍ لفظاً مَنصوب مَحَلًّا سَدَّ مَسَدَّ مَفعولي (زَعَم). ويجوز أن يكون (زَعَمَ) بمعنى شَهِدَ، والباء حينَئذٍ على أصلِها وتتعلَّق به. «لِنَفسي»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بمحذوف خبر مُقدَّم، وياء المُتكلم: مضاف إليه. «تُقاها»: مُبتدأ مؤخَّر ومُضاف إليه. «أو»: حرفُ عطف بمَعنى الواو. «عليها»: مُتعلِّق بِمَحذوف خبر مقدم. «فُجورُها»: مُبتدأ مؤخَّر ومضاف إليه، والجملةُ عطفٌ على التي قبلَها.

والشاهد فيه: مَجيء (أو) لِمُطلق الجَمع كالواو، قال ابنُ الشَّجري: (أو) بِمَعنى واوِ العطف مِن أقوال الكوفيِّين، ولَهم فيه احتِجاجاتٌ مِن القرآن ومِن الشِّعر القديم... إلخ كلامِه وشَواهِدِه. وقيل: (أو) في البَيت لِلإبهام، أي: فهو يَعلم حالَ نفسه واتِّصافَه بأحَدِ الأمرَين، ولكنْ أبرَزَ الكلام في صُورة الشَّك إبهاماً على السامِع، حتى لا يَعلَمَ الوصف الذي هو عليه، والأولُ أظهَرُ؛ لأنَّ كون التُّقَى لِلنفس والفُجورِ عليها أمران يَجتَمِعان في الواقِع.

(٢) كأنه لم يَقُل: (وقولِه) إيماءً إلى رَدِّ قول ابن مالك وغيرِه في الآيةِ، وعبارةُ صاحبِ «المغني»: ومِن الغَريب أنَّ جماعةً منهم ابنُ مالِك ذكرُوا مجيءَ (أو) بِمَعنى الواو، ثُم ذَكرُوا أنها تَجيء بمعنى (ولا) نحوُ: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾، وهذه هي تِلك بِعَينها، وإنما جاءَت (لا) توكيداً لِلنفي السابِق ومانِعةً مِن تَوهُّمِ تَعليق النفي بالمَجموع لا بِكُل واحِد... إلخ كلامِه.

. . . . . .

الكواكب الدرية

شَيئَينِ فصاعداً، فلا يُقالُ: «سَواءٌ أكانَ كذَا أو كذَا»، قالَ ابنُ هشامٍ: وقد أُولِعَ به الفُقهاءُ، وهو لَحْنٌ، والصَّوابُ الإتيانُ بـ«أم»، وفي «الصِّحاح»: «سواءٌ عليَّ أقُمتَ أو قَعَدْتَ»، وهو سَهوٌ، وفي «الكاملِ»[1] أنَّ ابنَ مُحيصِنٍ قرأ: ﴿أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، وهو مِن الشُّذُوذِ بمَكانٍ، قالَ: وأمَّا همزةُ الاستِفهامِ فيُعطَفُ بعدَها بـ«أو»، نحوُ: «أزيدٌ عندَكَ أو عَمرٌو؟». اهـ

وفي «البَديعِ»[2]: قالَ سِيبويهِ: إذا كان بعدَ [سواء][3] همزةُ الاستِفهامِ، فلا بُدَّ مِن «أم»؛ اسمينِ كانَا أو فِعلَينِ، تَقولُ: «سَواءٌ عليَّ أزيدٌ في الدَّارِ أم عَمرٌو»، و«سواءٌ عليَّ أَقُمتَ أم قَعَدْتَ»، فإذا كانَا فِعلَينِ مِن غيرِ ألفِ الاستِفهامِ، عطَفتَ على الثَّاني[4] بـ«أو»، تقولُ: «سَواءٌ علَيَّ قُمتَ أو قعَدتَ»، وإنْ كانَا اسمَينِ بلا ألفٍ عطَفتَ الثَّاني بالواوِ، نحوُ: «سواءٌ عليَّ زيدٌ وعَمرٌو»، قالَ الدَّمامِينيُّ: وبِذلكَ يَتبيَّنُ صحَّةُ قولِ الفقهاءِ، وكأنَّ ابنَ هشامٍ تَوهَّمَ أنَّ الهمزةَ لازمةٌ بعدَ كلمةِ «سواء» في أوَّلِ جُملتَيها، وليسَ كذلكَ. اهـ

وفي «حَواشي السُّجاعيِّ على شرحِ القَطْرِ»: قولُه: امتَنعَ أنْ يُقالَ: «سواءٌ عليَّ أقُمتَ أو قعَدتَ»... إلخ: مَحلُّه إنْ وُجدَتِ الهمزةُ، فإنْ لم تُوجَدِ الهمزةُ جازَ العطفُ بـ«أو» كما نصَّ عليه السِّيرافيُّ، ومنه قولُ الفُقَهاءِ: «سواءٌ كانَ كذا أو كذا» خِلافاً لِلمُصنِّفِ[5].

---

(١) عبارةُ ابن هِشام في «المغني»: (وفي كامِل الهذلي)، والمراد به «الكامِلُ في القِراءات العشر والأربَعين الزائدةِ عليها»، لأبي القاسم يُوسفَ بنِ علي الهُذَلي المَغربيِّ المُتوفَّى سنةَ (٤٦٥هـ)، واختِصارُ الشارح لاسمِه غيرُ جيد؛ لأنه يُوهِم أنه «الكامل» لِلمُبرِّد؛ فإنه المُتبادِر عند الإطلاق ولا سيَّما عند أهلِ العربيَّة.

(٢) كذا قال السُّيوطيُّ في «الهمع» من غيرِ تَعيينِ صاحبِ الكتاب المذكور، وقد عُلِم من تَتبُّع مصنَّفات السُّيوطي النحويَّة ـ ولا سيَّما «الهمع» ـ أنه يُكثر جدًّا من النَّقل عن أبي حيَّان، ومَن نَظر في مُصنَّفات الأخير كـ«الارتِشاف» و«التَّذييل» عَلِم أنه كثيراً ما يَنقل عن كتابِ «البَديع» لمحمد بن مَسعود الغَزني، إلا أنَّ النصَّ المنقولَ ههنا ثابتٌ في «كتاب البَديع» لِمَجدِ الدين أبي السَّعادات المُبارك بن محمَّد المعروفِ بابنِ الأثير الجَزَري المُتوفَّى سنةَ (٦٠٦هـ)، فالظاهرُ أنه هو المرادُ هنا، وحينئذٍ يُقالُ: يَنبغي التنبُّه لِلمَقصود من الكتابَين في جميعِ إحالاتِ أبي حيان وتَلامِيذه؛ لِئلَّا يَقَع الغَلَط والخَلطُ بينَ الكتابَين، والله الموفِّق.

(٣) زيادةٌ من «البَديع» و«الهَمع».

(٤) الصوابُ: (عطفتَ الثاني) كما في الكتابَين السابقَين.

(٥) «السُّجاعي على شَرح القطر» (ص٥٦٧) بتَحقيقي.

و«إمَّا» بِكَسْرِ الهَمْزةِ مثلُ «أَو» بَعدَ الطَّلَبِ والخَبَرِ، نَحوُ: «تَزَوَّجْ إمَّا هِنْداً وإمَّا أُختَها»، وبَقِيَّةُ الأَمْثِلةِ واضِحةٌ؛ وقِيلَ: إنَّ العَطْفَ إنَّما هو بِالواوِ، وإنَّ «إمَّا» حَرفُ تَفصِيلٍ كالأُولَى، فَإنَّها حَرفُ تَفصِيلٍ.

الكواكب الدرية

(و«إمَّا» بِكَسْرِ الهَمزَةِ)، وهي لُغةُ أهلِ الحِجازِ ومَن جاوَرَهم، وهي الفُصحَى[1]، وقد تُبدَلُ مِيمُها ياءً مع كسرِ الهمزةِ وفَتحِها، وأصلُها: «إنْ» ضُمَّتْ إليها «ما»، وهي حَرفُ عطفٍ إذا كانَتْ مَسبُوقةً بمثلِها، أي: غالباً، (مِثلُ «أَو») أي: في مَعناها، فتَرِدُ لما تَرِدُ له «أو» مِن المعاني، فتُفِيدُ (بَعْدَ الطَّلَبِ) التَّخييرَ أو الإباحةَ، (و) بَعدَ (الخَبَرِ) الشَّكَّ أو الإبهامَ أو التَّفصيلَ، (نَحوُ: «تَزَوَّجْ إمَّا هِنداً وإمَّا أُختَها»)، هذا مِثالُ التَّخييرِ، وقد مرَّ إعرابُه قَريباً، (وبَقِيَّةُ الأَمثِلةِ) أي: الإباحةِ والشَّكِّ، والإبهامِ والتَّفصيلِ، (واضِحةٌ)، مثالُ الإباحةِ: «تَعَلَّمْ إمَّا فِقهاً وإمَّا نَحواً»، ومثالُ الشَّكِّ نحوُ: «جاءَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عَمرٌو» إذا لم تَعلَمِ الجائيَ منهما، ومثالُ الإبهامِ: «قامَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عَمرٌو» إذا كُنتَ تَعلَمُ القائمَ مِنهما، وإنَّما أردتَ الإبهامَ على السَّامعِ، ومِثالُ التَّفصيلِ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، وانتِصابُهما على الحالِ مِن الهاءِ في ﴿هَدَيْنَاهُ﴾، والمعنى: بيَّنَّا له الطَّريقَ وأَوضَحناهُ، فالحالُ مُقدَّرَةٌ؛ لأنَّ المرادَ بالشُّكرِ العملُ بما بُيِّنَ له، والعملُ ليسَ مُقارِناً للعاملِ[2]، وكذلكَ الكفرُ، فاحتِيجَ للحُكمِ لكونِ[3] الحالِ مُقدَّرة.

(وقِيلَ): إنَّها غيرُ عاطفةٍ كالأُولى، و(إنَّ العَطفَ إنَّما هو بِالواوِ)؛ لِئلَّا يَلزمَ اجتِماعُ حَرفَي عَطفٍ يَكونُ أَحدُهما لَغواً، (وإنَّ «إمَّا» حَرفُ تَفصِيلٍ) أُتي به لإفادةِ المعاني المَذكورةِ في «أو» (كالأُولَى، فإنَّها حَرفُ تَفصِيلٍ) لا حرفُ عَطفٍ باتِّفاقٍ، وهذا القِيلُ هو الأَصَحُّ، واختارَهُ ابنُ مالكٍ.

---

(١) ويُقابِلُها لغةُ تميم وقَيس وأسَد وهي فتحُ الهمزةِ، وهي فصيحة، وأمَّا لُغتَا الإبدال الآتِيَتان فشَيءٌ زائدٌ خلافاً لما يُوهِمُه صَنيعُ الشارح.

(٢) أي: الذي هو (هدَيناه) بِحَمل الهداية على أوَّلِ البَيان له.

(٣) الوجهُ: بِكَون.

و«بَل» لِلإضْرابِ غالِباً، نحوُ: «قامَ زَيدٌ بَل عَمرٌو».

الكواكب الدرية

(و«بَل») مَوضُوعةٌ (لِلإضْرابِ) أي: الإعراضِ عمَّا قبلَها؛ مُوجَباً كانَ أو غيرَ مُوجَبٍ، كقَولِكَ: «جاءَني زيدٌ بل عَمرٌو»، و«ما جاءَني بَكرٌ بل خالدٌ»، وهذا مَعناها (غالِباً)، وإلَّا فقد تَجيءُ لِتَركِ الشَّيءِ إلى الأهَمِّ، نحوُ: «وجهُكَ النَّجمُ، بل البَدرُ، بل الشَّمسُ»، ومِنه قولُه تَعالى في سورةِ الأنبياءِ: ﴿بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥]، وهُم في كلِّ واحدةٍ مِن هَذه مُبطِلونَ[(١)]، والمُبطِلُ رَجَّاعٌ يَتلَوَّنُ ألواناً، ولا يَثبُتُ على حالةٍ واحدةٍ، (نَحوُ: «قامَ زيدٌ بَل عَمرٌو»)، وإعرابُه: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «بل»: حرفُ إضرابٍ وعطفٍ، «عَمرٌو»: مَعطوفٌ على ما قبلَه، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ عليه في إعرابِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وهذا مِثالُ العَطفِ بـ«بل» بعدَ الإثباتِ، ويُعطَفُ بها بعدَ الأمرِ نحوُ: «أكرِمْ زيداً بل عَمراً»، ومَعناها بعدَ هذَينِ نَقلُ حُكمِ ما قبلَها لما بعدَها، ويَصيرُ ما قبلَها كالمسكوتِ عنه، ففي مثالِ المتنِ يَصيرُ زيدٌ مَسكوتاً عنه، فكأنَّه لم يَجْرِ عليه حُكمٌ لا بِالقيامِ ولا بِعَدمِهِ، والإخبارُ عنه بالقِيامِ ابتداءً لم يَكُنْ عن قَصدٍ، فلِذا أُضرِبَ عنه بـ«بَل».

ويُعطَفُ بها بعدَ النَّفيِ والنَّهيِ نحوُ: «ما جاءَني زيدٌ بل عَمرٌو»، و«لا تَضرِبْ زَيداً بل عَمْراً»، ومَعناها حينَئِذٍ تَقريرُ حكمِ ما قبلَها، وإثباتُ نَقيضِهِ لما بعدَها.

وقد أشعَرَ مثالُ المتنِ أنَّ المَعطوفَ بها شَرطُه الإفرادُ، وهو الذي صرَّحَ به الفاكهيُّ في «الشَّرحِ»[(٢)]، وقالَ غيرُه: إنَّه الصَّحيحُ، فإذا تَلَتْها جُملةٌ فهي حرفُ ابتِداءٍ، لا عاطِفةٌ لها على الصَّحيحِ، ومعنَى الإضرابِ فيها حينئِذٍ إمَّا الإبطالُ نحوُ: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أي: بل هم عِبادٌ، ونحوُ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، وإمَّا الانتقالُ مِن غَرَضٍ إلى آخَرَ، قالَ ابنُ هشامٍ: ووَهِمَ ابنُ مالكٍ إذ زعمَ في «شرحِ كافيَتِهِ» أنَّ «بل» لا تَقعُ في التَّنزيلِ إلَّا على هذا الوجهِ، ومِثالُه[(٣)]: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝١٥ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٤-١٦]، ونحوُ: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ۝٦٢ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [المؤمنون: ٦٢-٦٣][(٤)].

---

(١) أي: آتُونَ بالباطل.

(٢) انظر: (ص٣٩١) منه.

(٣) أي: ومثالُ الانتقال من غرضٍ إلى آخَر.

(٤) انظر: «مُغني اللبيب».

. . . . . .

الكواكب الدرية

وتُزادُ «لا» قبلَ «بل» في الإيجابِ لِتَوكيدِ الإضرابِ، نحوُ قولِ الشَّاعرِ: [الخفيف]

وَجْهُكِ البَدْرُ، لا بَلِ الشَّمسُ لو لَم ... تُقْضَ لِلشَّمسِ كَسْفةٌ وأُفُولُ(١)

وفي السَّلبِ لِتَوكيد تَقرير ما قبلها، كقَول الشاعرِ: [البسيط]

وما هَجَرْتُكِ، لا بَل زادَني شَغَفاً ... هَجْرٌ وبُعدُ تَراخٍ لا إلى أَجَلِ(٢)

---

(١) **البيتُ:** لا يُعرَف قائلُه.

اللغة: (البَدر): هو القمرُ في اللَّيلة التي يَكتمِل فيها نُورُه، وهي الرابعةَ عشرةَ. (تُقضَ): مِن القضاء، وروايةُ غير الشارح: (يُقض) بالتذكير، أي: يُقدَّر ويُكتَب. (كَسفة): هي المرَّةُ من الكُسُوف وهو احتِجابُ الشمسِ وذهابُ ضَوئها. (أُفُول): غَيبُوبة، ورِوايةُ الأكثَرين: (أو أُفولُ).

المعنى: يَقول: إنَّ وجهَك في الجَمال كالبدرِ، ثم أَضرَب عن هذا التَّشبيه إلى أعلَى منه فقال: بل هو كالشمس لو لم يَكُن فيها عيبُ الكُسوف والأُفول. ويُسمِّي البَيانيُّون هذا النَّوعَ التَّشبيهَ المَشرُوط. قاله السُّلطانيُّ، والظاهرُ أنَّ قولَه: (في الجمال) تَسامُحٌ؛ إذ التشبيهُ إنما هو في الإشراق والنَّقاء وصَفاء اللونِ، وبه يَصِحُّ التدرُّج المذكورُ.

الإعراب: «وَجهُكِ»: مُبتدأ ومُضاف إليه. «البَدرُ»: خبرُه. «لا»: زائدةٌ لِتَوكيد الإضرابِ. «بل»: حرفُ عطفٍ يُفيد الإضرابَ. «الشمسُ»: معطوفٌ على (البدرُ) مرفوعٌ مثلُه. «لو»: حرفٌ لِما كان سيَقع لِوُقوع غيرِه. «لَم»: نافية جازِمة. «تُقضَ»: فعل مُضارع مُغيَّر الصِّيغة مَجزوم بـ(لم) وعلامةُ جزمِه حذفُ الأَلِف. «لِلشمسِ»: جار ومجرور مُتعلق بـ(تُقضَ) أو بِمَحذوف حال من (كَسفة). «كَسفةٌ»: نائبُ فاعل (تُقضَ). «وأُفولُ»: عاطِفٌ ومَعطوفٌ على ما قبلَه، وجوابُ (لو) محذوف لدَلالة ما قبلَه عليه، والتقديرُ: لو لم يُقضَ لِلشمسِ كسفةٌ أو أُفول لكان وَجهُكِ مثلَها.

والشاهد: في قَوله: (لا بل الشَّمسُ)؛ حيثُ زِيدَت (لا) قبل (بل) لِتَوكيد الإضرابِ عن جعل الحُكم للأول بعد الإيجابِ، واعتُرض بأنَّها إذا دَخَلت في نحو: (قام زيدٌ لا بل عمرٌو) نَفَت القيامَ عن زيد وأثبتَتْه لعمرو، ولو لم تَجئ بها لكان قِيامُ زيد في حُكمِ المَسكوت عنه يَحتمل أن يَثبُتَ وأن لا يثبُتَ، فليسَت (لا) زائدةً في ذلك، بل هي لِتَأسيسِ معنًى لم يَكُن.

والذي يَظهر أنَّ (لا) في البيتِ حرفُ جوابٍ، وهي رَدٌّ لِقَوله: وجهُكِ البدر، فكأنه قال: ليس وَجهُكِ البدرَ، ثم ابتَدأ بـ(بل) الابتدائيَّة فقال: بل هو الشمسُ، فـ(الشمسُ): خبرُ مُبتدأ مَحذوف تقديرُه: هو، فتأمَّل!

(٢) **البيتُ:** لا يُعرَف قائلُه. ورِوايتُه عند غير الشارح: (هجرٌ وبعدٌ تَراخى)، فلعلَّ الألف سَقطَت عند الطبعِ. ويُروى أيضاً: (تَمادَى).

اللغة: (الهَجر): المُقاطَعة، وضِدُّه الوَصْل. (الشَّغَف): مَصدر شَغَفه الحُب: إذا خرَق شِغافَ قَلبه حتى وَصلَ =

و«لَكِنْ» لِلاسْتِدراكِ، نَحوُ: «ما مَرَرتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ لكِنْ طالحٍ».

الكواكب الدرية

(و«لَكِنْ») السَّاكِنةُ النُّونِ مَوضُوعةٌ (لِلاستِدْراكِ)، وشَرطُ العطفِ بها إفرادُ مَعطوفِها، ووُقوعُها بعدَ نَفيٍ أو نهيٍ، وعدمُ اقتِرانِها بالواوِ، وهي كـ«بل» تُفيدُ تَقريرَ ما قبلَها، وإثباتَ نَقيضِهِ لِما بعدَها، (نَحوُ: «ما مَرَرتُ بِرَجُلٍ صالِحٍ، لَكِنْ طالِحٍ») أي: لكنْ مرَرتُ بطالحٍ، وهو ضدُّ الصَّالحِ، وإعرابُه ظاهرٌ. وهذا مِثالُ النَّفيِ، ومثالُ النَّهيِ: «لا يَقُمْ زيدٌ لَكِنْ عَمرٌو».

فإنْ وقَعَتْ بعدَها جُملةٌ، فهي حرفُ ابتداءٍ واستِدراكٍ، لا عاطِفةٌ، ويَجوزُ حينئذٍ أنْ تُستَعمَلَ بالواوِ، نحوُ: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، وإنْ وَقَعَتْ بعدَ أمرٍ أو إثباتٍ، فهي حرفُ ابتداءٍ واستِدراكٍ أيضاً، نحوُ: «قامَ زيدٌ لكنْ أبوكَ»، ونحوُ: «اضرِبْ زيداً لَكنْ عَمْراً»، وأجازَ ذلكَ الكوفيُّونَ، والمَنقولُ عن البصريِّينَ أنَّه لا يَجوزُ في الاختِيارِ: «قامَ زيدٌ لكنْ عَمرٌو»، بل لا بُدَّ مِن ذِكرِ الخبرِ، فتَقولُ: «لكنْ عَمرٌو لم يَقُمْ». وإنِ اقترنَتْ بالواوِ فهي حرفُ ابتداءٍ واستِدراكٍ أيضاً.

وإذا كانَ ما بعدَها مُفرداً قُدِّرَ معه ما تَتِمُّ به الجُملةُ، نحوُ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: ولكنْ كانَ رسولَ اللهِ، وأجازَ يونُسُ في مثلِ هذا أنْ تكونَ «لكنْ» غيرَ عاطفةٍ، والواوُ عاطفةً مُفرَداً على مُفردٍ.

= الفؤاد، والشِّغاف: حِجابُ القَلب المُحيطُ به، وفي التنزيل: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾. (بُعد): هو ضِدُّ القُرْب. (تَراخى): استَمرَّ وطال زَمَنُه، و(تَمادَى): تَطاول وتأخَّر. (لا إلى أجَل): أرادَ: امْتَدَّ إلى غيرِ نِهاية، والأجَلُ هو المُدَّة المُحدَّدة.

المعنى: يقولُ: لم تَقَع مني مُقاطعةٌ لك، بل زادَني هَجرُكِ لي وبُعدُك الذي ليس له أجلٌ حُبًّا تسرَّب إلى أعماقِ قلبي. السُّلطاني.

الإعراب: «ما»: نافِيَة. «هَجرتُك»: فعلٌ ماضٍ وفاعلٌ ومفعول بِه. «لا»: زائِدة لِتَوكيد الإضراب. كذا قيل: والصحيحُ أنها حرفُ جوابٍ كالتي في البيتِ السَّابق. «بل»: حرفُ إضرابٍ، وليسَت للعطفِ هنا لأنَّ ما بعدَها جملة. «زادَني»: فعل ماضٍ ومَفعولُه الأول وبينَهما نونُ الوقاية. «شغفاً»: مفعولُه الثاني. «هجرٌ»: فاعِلُ (زادَ). «وبُعدٌ»: عَطفٌ عليه. «تَراخى»: فعل ماض مَبني على فَتح مُقدَّر للتعذر، وفاعلُه: هو. والجُملةُ الفِعليَّة في محلِّ رفع صفة لـ(بُعد). «لا»: حرفُ عطفٍ لا نافيةٌ كما قال بَعضُهم. «إلى أجلٍ»: معطوفٌ على مُتعلَّق (تراخَى) المَحذوفِ، والتقديرُ: وبعدٌ تراخَى إلى غيرِ نهايةٍ لا إلى أجلٍ.

والشاهد فيه: زيادةُ (لا) بعد النَّفي قبل (بل) لِتَوكيدِ تَقرير ما قبلَها.

و«لا» لِنَفيِ الحُكمِ عَمَّا بَعدَها، نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ لا عَمرٌو».

الكواكب الدرية

(و«لا») مَوضُوعةٌ (لِنَفيِ الحُكمِ) الثَّابتِ لِلمَعطوفِ عليه (عَمَّا بَعدَها)، وقَصرِهِ على المَعطوفِ عليه؛ إذ لا يُعطَفُ بها إلَّا بعدَ الإثباتِ، أو الأمرِ، أو النِّداءِ كما نصَّ عليه سِيبويهِ، ونصَّ عليه ابنُ هشامٍ في «الأَوضحِ» وغَيرُه، (نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ لا عَمرٌو»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «لا»: حرفُ نَفيٍ وعطفٍ، «عَمرٌو»: مَعطوفٌ على ما قبلَه، فالمَجيءُ في هذا المثالِ ثابتٌ لزيدٍ مَنفيٌّ عن عَمرٍو. ومثالُ الأمرِ نحوُ: «اضربْ زَيداً لا عَمراً»، وكالأمرِ التَّحضِيضُ نحوُ: «هلَّا تُكرِمُ زيداً لا عَمراً»، والدُّعاءُ نحوُ: «غَفرَ اللهُ لِلمسلمِ لا لِلكافرِ»؛ ومِثالُ النِّداءِ نحوُ: «يا ابنَ أَخي لا ابنَ عمِّي».

وشَرطُ العَطفِ بها إفرادُ مَعطوفِها باتِّفاقٍ، وتَقدُّمُ ما مرَّ، وتَعانُدُ مُتعاطِفَيها بأَنْ لا يَصدُقَ أَحَدُهما على الآخَرِ[1] كالأمثِلةِ التي ذَكَرناها، فيَمتَنِعُ: «جاءَ رجلٌ لا زيدٌ»؛ لأنَّ زيداً يَصدُقُ عليه أنَّه رَجلٌ، ولِلدَّمامِينيِّ كلامٌ طَويلٌ يُفيدُ أنَّه لا يُشتَرَطُ تَعانُدُ مُتعاطِفَيهِ، ولكنِ النَّحوِيُّونَ على خِلافِهِ؛ وعدمُ اقترانِها بعاطفٍ، فإنِ اقتَرَنَتْ به نحوُ: «جاءَ زيدٌ لا بل عَمرٌو»، فالعاطفُ «بل»، و«لا» رَدٌّ لما قبلَها، وليسَتْ عاطِفةً، أو: «ما جاءَ زيدٌ ولا أَبوهُ»، فـ«لا» لتَوكيدِ النَّفيِ[2].

❁ ❁ ❁

(١) قال في «التَّوضيح»: نَصَّ عليه السُّهَيلي، وهو حَقٌّ.

(٢) وفي هذا المِثال مانِع آخرُ من العَطف بـ(لا)، وهو تَقدُّم النَّفي.

باب التَّوكيد

والتَّوكِيدُ ضَرْبانِ: لَفظِيٌّ، ومَعنَوِيٌّ.

فاللَّفظِيُّ: إعادةُ اللَّفظِ الأَوَّلِ بِعَينِهِ؛ .....

الكواكب الدرية

بابُ التَّوكيدِ

بالواوِ، ويُقالُ فيه: التَّأكيدُ بِالهمزةِ، وبإبدالِها ألفاً، ولَكنَّه بالواوِ أَفصحُ، وبِه جاءَ القرآنُ: ﴿وَلَا نَقُضُوا ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١].

وهو مَصدَرٌ بمعنَى المُؤكِّدِ بكسرِ الكافِ، مِن إطلاقِ المَصدَرِ مُراداً بِه اسمُ الفاعلِ، وعرَّفهُ ابنُ مالكٍ[١] بأنَّه: (تابعٌ يُقصَدُ به كونُ المتبُوعِ على ظاهِرِه[٢]). وعامِلُه عامِلُ مَتبُوعِهِ بِعَينِهِ، وقيلَ: التَّبعيَّةُ.

(والتَّوكِيدُ ضَرْبانِ) أي: قِسمانِ: (لَفْظِيٌّ) مَنسوبٌ إلى اللَّفظِ لحُصولِهِ مِن تكرُّرِهِ، وإنَّما يُؤتى به عندَ إرادةِ المتكلِّمِ أنْ يَدفعَ غَفلةَ السَّامعِ، أو ظنَّهُ بالمتكلِّمِ الغلَطَ، (ومَعنَوِيٌّ) مَنسوبٌ إلى المعنى؛ لحُصولِهِ مِن مُلاحَظتِهِ.

(فاللَّفظِيُّ) بدَأَ به لأنَّه الأصلُ، ولِذا يُقدَّمُ على المعنَوِيِّ إذا اجتَمَعَا، ويَجرِي[٣] في كلِّ لفظٍ: (إعادةُ اللَّفظِ الأَوَّلِ بِعَينِهِ)، وذلكَ كالأمثِلةِ الآتيةِ، أو بِمُرادِفِهِ ـ أي: مُوافِقِهِ في المعنى ـ نَحوُ: ﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ [الأنبياء: ٣١]؛ لأنَّ معنى الفِجاجِ والسُّبُلِ واحدٌ وإنِ اختَلَفَا في اللَّفظِ، قالَ الدَّماميني: وبِموافقٍ[٤] له في الزِّنةِ يَحصُلُ به مع التَّقويةِ تَزيينُ اللَّفظِ وإنْ لم يَكُنْ له في حالِ الإفرادِ معنًى، نحوُ: «حَسَنٌ بَسَنٌ، وشَيطانٌ لَيْطانٌ[٥]، وعِفْريتٌ نِفْرِيتٌ». فهَذه

---

(١) في «شرح الكافية».

(٢) بمعنى أنه لم يَصدر عن سَهو أو غَلَط أو تجوُّزٍ مثلاً.

(٣) مَعطوف على خبر (أنَّ)؛ أي: لأنه الأصلُ ولأنه يَجري... إلخ.

(٤) الوجهُ: (أو بموافقٍ) كما في «الفواكه» (ص٣٩٣).

(٥) باللام، وهو إتباعٌ كما قال الشارح، وقيل: سريانيَّة، وقال ابنُ بري: قال القالي: (لَيطان) مِن لاطَ بِقَلبه أي: لَصِق.

سَواءٌ كانَ اسْماً نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ زَيدٌ»، أو فِعلاً نَحوُ:

أَتـاكَ أتـاكَ الـلَّاحِـقُـونَ، احـبِـسِ احْـبِـسِ

الكواكب الدرية

الألفاظُ ونَحوُها ليسَتْ مِن المرادِفِ معنًى كما في «أُصولِ ابنِ الحاجبِ»[1]، بدليلِ أنَّ الثَّانيَ منها لا يُفرَدُ؛ إذ لا معنى له حالَ إفرادِهِ، وكلٌّ مِن المُترادِفَينِ يَصِحُّ إفرادُه. وسمَّى النَّحويُّونَ مثلَ هذا إتباعاً؛ ومِن شَرطِهِ أنْ لا يَكونَ مع العَطفِ؛ لأنَّه نوعٌ مِن التَّوكيدِ.

ثُمَّ التَّوكيدُ اللَّفظيُّ يَجرِي في الألفاظِ كُلِّها، ولِذا قالَ المصنِّفُ: (**سَواءٌ كانَ**) أي: اللَّفظُ المُعادُ (**اسماً**) مُعرَباً أو مَبنيًّا، مُفرَداً أو مُركَّباً، إضافيًّا أو مَزجيًّا، (**نَحوُ**: «جاءَ زَيدٌ زَيدٌ»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «زيدٌ» الثَّاني: تَوكيدٌ لفظيٌّ، والتَّوكيدُ يَتبَعُ المؤكَّدَ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في رَفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، (**أو فِعلاً**) خالياً مِن الفاعلِ، (**نَحوُ**) قولِ الشَّاعرِ:

فـأَيـنَ إلـى أَيـنَ الـنَّـجَـاءُ بِـبَـغـلَـتِـي؟ (أَتـاكَ أَتـاكَ الـلَّاحِـقُـونَ احـبِـسِ احـبِـسِ)

هو مِن الطَّويلِ.

اللُّغة: «النَّجاءُ» بالمدِّ: الإسراعُ والخَلاصُ، و«اللَّاحِقونَ»: يُروى بالنُّونِ، ويُروى بالكافِ بَدَلَ النُّونِ، وهو الذي في أكثرِ النُّسَخِ[2]، وهو مِن «لَحِقَ» مِن بابِ «تَعِبَ» بمعنَى: أدرَكَ. و«احبِسْ»: أمرٌ مِن الحَبْسِ[3] بمعنى: المَنعِ، والمرادُ: الكفُّ عن السَّيرِ.

الإعرابُ: «فأينَ»: الفاءُ: لِلعطفِ[4]، «أينَ»: اسمُ استِفهامٍ مبنيٌّ على الفتحِ في محلِّ

---

(١) هو كتابُه في أُصول الفِقه المُسمَّى: «مُنتَهى السُّول والأَمَل في عِلمَي الأُصول والجَدَل»، وقد اختَصَره في «مُختصَر المنتَهى»، والمسألةُ مَذكُورةٌ فيه أيضاً.

(٢) أي: نُسخ المتن وهو «الآجرُّوميَّة»، وعلى هذا مشَى الشارحُ في الإعراب دُون المعنى كما سيأتي.

(٣) وفاعلُه: أنتَ بفتح التاء لِلمذكَّر، وعليه فقَولُه: (أتاكَ أتاكَ اللاحقوكَ) أيضاً بفَتحها؛ قال الصبانُ: لأنَّ كتابةَ (احبِسِ احبِسِ) بِلا ياء نصٌّ في أنهما خِطاب لِمُذكر، فيَكونُ ما قبلَهما كذلك. اهـ وجوَّز بعضُهم الوجهَين الفتحَ والكسرَ، وكأنه لم يَعتدَّ بالكتابةِ المذكورةِ لأنها مجرَّد اصطِلاحٍ أو مَبنيَّةٌ على التَّخفيف، وفي «الدُّرَر اللَّوامع» (٢/١٥٨) أنَّ الصحيح أنَّه بالفتح، والشاعرُ يُخاطِبُ صاحبَه، يقولُ: لا نجاةَ لَك من اللاحقِينَ، فشَجِّع نفسَك ولا تُظهِرِ الجَزَع.

(٤) تَحتمل غيرَ ذلك كأن تكون فَصيحةً، فالأَولى عدمُ التعرض لها.

. . . . . .

الكواكب الدرية

نصبٍ على الظَّرفيَّةِ المكانيَّةِ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ تَقديرُه: فأينَ تَذهَبُ، ومَعناه: لا مَذهبَ لكَ، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]، «إلى أينَ»: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مقدَّمٌ متعلِّقٌ بواجبِ الحذفِ تَقديرُه: كائنٌ، و«النَّجاءُ»: مُبتدأٌ مؤخَّرٌ، وهو مصدَرُ «نجَوتُ نَجاءً»، وقولُه: «بِبَغلَتي»: جارٌّ ومَجرورٌ مُضافٌ إلى الياءِ مُتعلِّقٌ بـ«النَّجاءُ»، «أتى»: فعلٌ ماضٍ، والكافُ: في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، و«أتاكَ» الثَّاني: تَوكيدٌ لفظيٌّ للأوَّلِ، وهو مِن توكيدِ المُفردِ، ولمَّا كانَ لِمَحضِ التَّوكيدِ لم يَطلُبْ عاملاً، ولِذا لم يَحصُلْ بينَه وبينَ الأوَّلِ تَنازعٌ في «اللَّاحقُوك»، «اللَّاحقُوك»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، وهو مُضافٌ، والكافُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بِالإضافةِ، وسقَطَتْ نُونُ الجمعِ لأجلِ الإضافةِ، «احبِسِ»: فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستترٌ فيهِ وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، و«احبِسِ» الثَّاني وفاعِلُه المُستَترُ توكيدٌ لفظيٌّ، وهو مِن تَوكيدِ الجُملةِ، ومَفعولُ «احبِسْ» مَحذوفٌ تَقديرُه: احبِسْ نَفسَكَ[1].

والمعنى: في أيِّ محلٍّ أنجُو، وإلى أيِّ محلٍّ تَكونُ النَّجاةُ والخلاصُ بِبَغلَتي مِن الأعداءِ، وقد أَدرَكَني[2] اللَّاحقونَ مِنهم؟ فليسَ لي حينئذٍ إلَّا الكفُّ عن الفِرارِ، والإمساكُ عن السَّيرِ.

والشَّاهدُ: في قَولِهِ: «أتاكَ أتاكَ»؛ حيثُ كرَّرَ الفعلَ الأوَّلَ بِعَينِه[3]، قالَ السُّجاعيُّ: وأمَّا «احبِسِ احبسِ» فليسَ محلَّ الشَّاهدِ؛ لأنَّه مِن تَوكيدِ الجُملةِ. اهـ[4]

---

(١) كذَا قال العَيني، وفي «الخزانة»: هذا لا يُناسِب المقام، والظاهرُ أنه (بغلتي)؛ لِوجود القرينة.

(٢) كأنه يُشِير إلى أن في البيت التِفاتاً من التكلُّم إلى الخِطاب، وأنَّ الشاعر حين أدركَه الأعداءُ أو اللُّصُوص جرَّد من نفسِه شخصاً وخاطبَه.

(٣) ولَمَّا كان الأول مُتصلاً به ضميرُ المفعول، اتَّصل بالثاني لِيُوافِقَ الأول. «الخزانة».

(٤) «حاشية السُّجاعي على شرح القطر» (ص٥٤٢)، وقد كتَبنا عليه هناك: هذا غيرُ متعيِّن، بل يجوز ـ كما في «الخزانة» ـ أن يكونَ من توكيد الأمرِ بالأمر، وتوكيدُ الضَّمير لِلضمير بِالتَّبعيَّة ضَرورَة؛ إذ لا يُمكن انفِكاكُه عن الأمرِ.

أَو حَرفاً نَحوُ:

لا لا أَبُـوحُ بِـحُـبِّ بَـثْـنَـةَ إِنَّـهـا أَخَـذَتْ عَـلَـيَّ مَـواثِـقـاً وعُـهُـودَا

الكواكب الدرية

(أو حَرْفاً، نَحوُ قَولِهِ:

لا لا أَبُـوحُ بِـحُـبِّ بَـثْـنَـةَ إِنَّـهـا أَخَـذَتْ عَـلَـيَّ مَـواثِـقـاً وعُـهُـودَا)

هو مِن الكاملِ.

اللُّغةُ: «أبُوحُ»: مَأخوذٌ مِن «باحَ بِسرِّهِ» بمعنى: أَظهَرَهُ وأَفشاهُ، و«بَثنةَ» بِفَتحِ الباءِ الموحَّدةِ وسُكونِ الثَّاءِ المثلَّثةِ وفَتحِ النُّونِ: اسمُ مَحبوبةِ الشَّاعرِ[1]، و«المَواثقُ»: جمعُ «مَوثِقٍ»، كـ«مَواعِد ومَوعِد» بمعنَى: مِيثاق، وأصلُ «مَواثقاً»: مَواثِيقاً، فحُذِفَتِ الياءُ تَخفيفاً، و«عُهوداً»: جمعُ عَهْد، عطفُ تَفسيرٍ على «مَواثقاً».

الإعرابُ: «لا»: نافيةٌ، و«لا» الثَّانيةُ: توكيدٌ لفظيٌّ، «أَبُوحُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، «بِحُبِّ»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أَبوحُ»، وهو مُضافٌ، و«بَثنَةَ»: مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه اسمٌ لا يَنصرِفُ لِلعَلميَّةِ والتَّأنيثِ اللَّفظيِّ، «إنَّ»: حرفُ توكيدٍ ونَصبٍ، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ اسمُها[2]، «أَخَذَ»: فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ: علامةُ التَّأنيثِ، وفاعِلُه مُستتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هي، «عليَّ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «مَواثِقاً»: مَفعولٌ به، «وعُهودَا»: عاطفٌ ومَعطوفٌ.

والمعنَى: لا أُظهِرُ حُبَّ مَعشُوقَتي بَثنَةَ؛ لأنَّها أخذَتْ عليَّ العهدَ والميثاقَ أنْ لا أُظهِرَ حُبَّها.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «لا لا»؛ حيثُ أَكَّدَ الحرفَ بِمثلِهِ[3].

---

(١) وتَصغيرُه: بُثَيْنة، وبِه اشتَهرت. «التصريح». ولعلَّ بَثنة هو الفرع.

(٢) وأمَّا خبرُها فهو جملةُ (أخذت عليَّ...). وجملةُ (إنها أخذت...) تعليليَّة لا محلَّ لها من الإعراب.

(٣) هكذا اشتَهر عند النُّحاة، ولي مَقال لَطيف سَمَّيتُه «هَديَّة النَّصوح في استِشهاد النُّحاة بقَوله: لا لا أبُوح» ناقَشتُ فيه ذلك.

أَو جُمْلةً نَحوُ: «ضَرَبْتُ زَيداً، ضَرَبْتُ زَيداً».

الكواكب الدرية

(أو جُمْلةً) اسمِيَّةً أو فِعليَّةً، والأكثَرُ اقترانُها بِالعاطفِ نحوُ: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤-٥]، وقَد يُحذَفُ في نحوِ[1] قولِ الشَّاعرِ: [الهزج]

أَيَـا مَـن لَسـتُ أَقْـلَاهُ ... ولا فـي البُـعـدِ أَنْـسـاهُ

لَـكَ اللهُ عَـلـى ذاكَ ... لَـكَ اللهُ لَـكَ اللهُ[2]

وقد يَتعيَّنُ تَركُه إذا تُوُهِّمَ التَّعدُّدُ، (نَحوُ: «ضَرَبتُ زَيداً ضَرَبتُ زَيداً»)، فجُملةُ «ضرَبتُ زَيداً» الثَّانيةُ تَوكيدٌ لِلأُولى، ولو جِيءَ بالعاطفِ بينَهما لَأَوهَمَ تَكَرُّرَ الضَّربِ، وليس مُراداً، ونحوُ: «طلَّقتُ فُلانةَ»[3].

ومِمَّا ذُكِرَ يُعلَمُ أنَّه يُشتَرَطُ اتِّفاقُ معنَى المؤكَّدِ والتَّأكيدِ اللَّفظيِّ، فنحوُ: «أنتِ طالقٌ أنتِ طالقٌ أنتِ طالِقٌ» إذا قُصِدَ بِالثَّانيةِ والثَّالثةِ التَّوكيدُ، فلا جائزَ أنْ يَكونَا خَبرِيَّتَينِ؛ لأنَّ الجُملةَ

(١) أي: كما في نحوِ.

(٢) لم يُعزَ إلى أحد، قال بعضُهم: ويُروَى: أيَا مَن لَستُ أَلقاهُ.

اللغة: (أقلاهُ): يُقال: قَلاهُ يَقلِيه قِلًى: إذا أبغَضه وكرِههُ غايةَ الكراهة، ولغةُ طيءٍ: قَلاه يَقْلَاهُ، فالبيتُ واردٌ على لُغتِهِم، أو على لغةِ مَن قال: قَلِيَه يَقلاهُ، حكاها ابنُ جنِّي، والأُولى أشهَرُ. (لَكَ الله): دعاءٌ لِمُخاطَبِه، يَقُولون: لكَ الله، وكانَ الله لكَ، أي: كالئاً وحافظاً. والمعنى: واضحٌ.

الإعراب: «أيَا»: حرفُ نِداء. «مَن»: نكرة مَوصوفة في مَحلِّ نَصب مُنادًى. «لَستُ»: (ليس) واسمُها. «أَقلاهُ»: فعل مضارع ومفعولُه، والفاعل: أنا، وجملةُ (أَقلاه) في مَحلِّ نصب خبر (ليس)، وجملةُ (لستُ أَقلاهُ) في محلِّ نصب نعت لـ(مَن). «ولا»: الواو: عاطِفة، و(لا): زائدةٌ لِتَوكيد النَّفي. «في البُعد»: مُتعلق بـ(أنسى) بعدَه. «أنساهُ»: فعلٌ مضارع ومَفعوله، والفاعل: أنا. وجملةُ (أنساهُ) مَعطوفة على (أَقلاه)، فهي من جُملةِ المَنفيِّ. «لَك اللهُ»: لفظُ الجلالةِ: مُبتدأ مُؤخرٌ خبرُه الظرفُ قبلَه. «على»: حرف جر. «ذاكَ»: اسمُ إشارة في محل جر بـ(على)، والكاف: حرفُ خطاب، والجار والمجرور متعلِّق بالاستِقرار المحذوف. «لكَ الله، لكَ اللهُ»: إعرابُهما كالتي قبلَهما، والجُملةُ الثانيةُ تَوكيدٌ لفظيٌّ لِلأُولى.

والشاهد فيه: تركُ العاطف عند تكريرِ الجملةِ في التوكيد اللفظيِّ، وذلك قولُه: (لكَ اللهُ لك اللهُ)، والأكثَرُ في الكلام ذِكرُه.

(٣) أي: إذا كُرِّرَ، فلا يقالُ: (ثمَّ طَلقتُ فلانة) لئلَّا يُظنَّ تَعددُ طلاقِها. وكان يَنبغي أن يُكرِّر الجملةَ كما فعَل في الذي قبلَه، ولعلَّ الثانية سَقَطت عند الطبع، ويُؤيِّدُه أني رأيتُها بعدُ في «غُرَر الدُّرر».

. . . . . .

الكواكب الدرية

الخبريَّةَ غيرُ الإنشائيَّةِ، والجُملةُ الأُولى إنشائيَّةٌ، وشَرطُ التَّأكيدِ أنْ يَكونَ من جِنسِ الأَوَّلِ، فهُما لإنشاءِ التَّوكيدِ، ولا يَقعُ بهما شَيءٌ، وإنَّما تَقَعُ طَلقةٌ واحدةٌ بالأُولى، وليسَتَا لإنشاءِ الإيقاعِ، وإلَّا لَحَصلَ بهما طَلقتانِ.

تَنبيه: ليسَ مِن التَّوكيدِ اللَّفظيِّ ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]، و﴿صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، خِلافاً لِكثيرٍ مِن النَّحويِّينَ؛ لأنَّه جاءَ في التَّفسيرِ أنَّ معنى ﴿دَكًّا دَكًّا﴾: دَكًّا بعدَ دَكٍّ، وأنَّ الدَّكَّ كُرِّرَ عليها حتَّى صارَتْ هباءً مُنبثًّا، وأنَّ معنى ﴿صَفًّا صَفًّا﴾: أنَّه تَنزِّلُ ملائكةُ كلِّ سماءٍ، فيَصطَفُّونَ صفًّا بعدَ صفٍّ مُحْدِقِينَ بالجنِّ والإنسِ، وعلى هذا فليسَ الثَّاني مِنهما تَوكيداً لِلأوَّلِ على أنَّ المرادَ[1] به التَّكريرُ، كما تَقولُ: «عَلَّمْتُه الحِسابَ باباً باباً»، قالهُ ابنُ هشامٍ في «القَطْرِ» و«شَرحِهِ»، وجَزمَ بِه المَولى عِصامُ الدِّينِ في «شرحِ الكافيةِ»، وجَعلَ مِن ذلكَ قَولَ العُلماءِ: «كلُّ فردٍ فردٍ»[2]، وقيلَ: إنَّه توكيدٌ، وجَرى عليه أكثَرُ النُّحاةِ، ووافَقَهم ابنُ هشامٍ في «الشُّذورِ» في ﴿دَكًّا دَكًّا﴾، قال الفارِضيُّ[3] في «شرحِ الألفيَّةِ»: إنَّه مِن التَّوكيدِ؛ لأنَّ الدَّكَّ في القِيامةِ مرَّةً واحدةً، بدَليلِ قولِهِ تَعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، وقالَ الدَّمامِينيُّ في إعرابِ «علَّمتُه الحسابَ باباً باباً»: قالَ الزَّجَّاجُ: انتصبَ الثَّاني على أنَّه تَوكيدٌ، والحالُ هو الأوَّلُ، فكأنَّه رأى أنَّ الأوَّلَ بمعنى: مُرتَّباً، فجعلَ الثَّانيَ تَأكيداً. اهـ

فائدةٌ: قالَ العِزُّ بنُ عبدِ السَّلامِ[4] في «قَواعدِهِ»[5]: اتَّفقَ الأدباءُ أنَّ التَّوكيدَ في لسانِ

---

(١) هَكذا جاءَت العبارة في الأصل، وهي خطأٌ، والصواب: (بل إن المرادَ) كما في «شرح القَطر».

(٢) كقَول السَّعد في «المطوَّل»: مَعرفة كلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ من جُزئيات الأحوالِ.

(٣) هو أبُو عبد الله مُحمد بن أحمد الفارِضيُّ الحَنبليُّ، شمسُ الدين، عالمٌ بِالفرائض، شاعرٌ، من أهل القاهِرة، له «تعليقة على البُخاري»، و«المنظومة الفارِضيَّة» في المَواريث، و«شرحُ ألفيَّةِ ابن مالك»، والصبان يَنقُل عنه كثيراً في «حاشيَتِه على الأشموني». تُوفي سنةَ (٩٨١هـ).

(٤) سُلطان العُلماء عبد العزيز بن عبد السلام الدِّمشقيُّ، العلَّامةُ المجتهِدُ المُتوفَّى سنةَ (٦٦٠هـ).

(٥) قولُه: (في قواعِده) زائدٌ على كلامِ صاحب «الحَدائق النَّديَّة» (ص٥٤٤)، وقد فتَّشتُ «القواعدَ» المذكورةَ فلم أرَ فيها ما نقَله الشارح عنه، بل ولم يَذكُر أحدٌ ممن نقَل عنه هذه الفائدةَ ـ وهم كُثُر ـ أنه قالها فيه، بل قال القرافيُّ: فائِدة: سَمعتُ الشيخَ عِزَّ الدين رحمه الله يقولُ: اتَّفَق الأُدَباء... إلخ، فتأمَّل!

والمَعنَوِيُّ: لَهُ أَلفاظٌ مَعلُومةٌ، .....

الكواكب الدرية

العربِ إذا وقعَ بالتَّكرارِ لا يَزيدُ على ثلاثِ مرَّاتٍ، قال: وأمَّا قولُه تعالى في سورةِ (المُرسلاتِ): ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ في جميعِ السُّورةِ، فذلكَ ليسَ بتَوكيدٍ، بل كلُّ آيةٍ قيلَ فيها: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ في هَذه السُّورةِ فالمرادُ المكذِّبونَ بِما تَقدَّمَ ذِكرُه قُبيلَ هذا القَولِ، ثمَّ يَذكُرُه اللهُ بمَعنًى آخَرَ[1] ويقولُ: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ أي: بهذا، فلا يَجتَمعانِ على معنًى واحدٍ، فلا تَوكيد، وكذلكَ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ في سورةِ (الرَّحمنِ). اهـ، وجَزَمَ بما ذكرَهُ غيرُ واحدٍ.

(و) التَّوكِيدُ (المَعنَوِيُّ)، وهو ما يُقرِّرُ أمرَ مَتبوعِهِ عندَ السَّامعِ، أي: يَجعَلُه ثابتاً مُقَرَّراً عندَه، إمَّا في النِّسبةِ بِأنْ يَرفَعَ تَوهُّمَ الإسنادِ إلى غيرِ المتبُوعِ، وإمَّا في الشُّمولِ بأنْ يَرفَعَ تَوهُّمَ إرادةِ الخُصوصِ بما ظاهِرُه العُمومُ، فخرجَ بِقَولِنا: «يُقَرِّرُ أمرَ مَتبوعِهِ» النَّعتُ، والعَطفُ، والبَدَلُ.

فإنْ قِيلَ: النَّعتُ التَّوكيديُّ مُقرِّرٌ لأمرِ مَتبُوعِهِ.

أُجيبَ عنه بأنَّ تَقريرَه في المعنى الإفراديِّ، لا في النِّسبةِ والشُّمولِ، قالَهُ بعضُهم، قالَ العِصاميُّ: وهو ظاهرٌ.

(ولَهُ) أي: التَّوكيدِ المَعنويِّ (أَلفاظٌ مَعْلُومَةٌ) تُحفَظُ ولا يَقاسُ عليها أَلفاظٌ أُخَرُ، وهي الألفاظُ التي سيَذكُرُها، قالَ الأندَلسيُّ: التَّوكيدُ المعنَويُّ على ضَربَينِ؛ لأنَّه إمَّا أنْ تَكونَ ألفاظُه مَحصُورةً، أو لا، والثَّاني: كثيرٌ واسِع، مثلُ ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧]، فالغَرابيبُ هي السُّودُ في المعنَى الإفراديِّ، لا في النِّسبةِ والشُّمولِ، ومِنه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[2] [النساء: ١٥٥]، ونحوُه: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وغيرُ ذلكَ ممَّا يُرادُ[3] مِن اللَّفظِ لِتَمَكُّنِ المعنى؛ ومِنها: الألفاظُ المَوضُوعةُ لهذا المعنَى، مثلُ «إنَّ» ولامِ التَّوكيدِ؛ لأنَّها نائبةٌ عن تكريرِ الجُملةِ بلَفظِها؛ ومنها: تأكيدُ المَصدَرِ؛ لأنَّه نائبٌ عن تكريرِ الجُملةِ.

---

(١) العبارة عند غيرِه: ثم يذكُر الله معنى آخرَ.

(٢) الشاهدُ فيه توكيد الباء بـ(ما) الزائدة.

(٣) الظاهرُ أنه تصحيفٌ عن (يُزاد).

وهِيَ «النَّفسُ، والعَينُ، وكُلٌّ، وجَمِيعٌ، وعامَّةٌ، وكِلَا، وكِلْتَا». .....

الكواكب الدرية

فهذا كُلُّه مِن التَّأكيدِ المعنَويِّ، وهو ممَّا أَغفَلَ النُّحاةُ ذِكرَهُ في بابِ التَّوكيدِ[١]، ثمَّ إنَّهم يَقولونَ: «ما»: زائدةٌ للتَّأكيدِ، و«إنَّ»: حرفُ تَوكيدٍ. اهـ

(وهيَ: «النَّفْسُ، والعَينُ»)، ويُؤكَّدُ بهما لِرَفْعِ تَوهُّمِ الإسنادِ إلى غيرِ المتبوعِ؛ فإنَّ قَولَكَ: «جاءَ زيدٌ» ظاهِرُه نِسبةُ المَجيءِ إلى زيدٍ، وهو الحَقيقةُ، ويَحتمِلُ أنْ يكونَ الجائي أَصحابَه، أو مَتاعَه، أو خَبرَه، أو كِتابَه، ونِسبةُ المجيءِ إليه مجازٌ، فإذا قُلتَ: «جاءَ زيدٌ نَفسُه» أو «عَينُه»، ارتَفعَ الاحتِمالُ المجازيُّ، وثبَتَ الفِعلُ حقيقةً لِلمؤكَّدِ[٢]، وقالَ ابنُ عُصفورٍ: إنَّه يُضعِفُ احتمالَ المجازِ ولا يَرفَعُهُ البتَّةَ، قالَ بعضُ المتأخِّرينَ: وهو وَجيهٌ.

(و«كلٌّ، وجَمِيعٌ، وعامَّةٌ، وكِلَا، وكِلْتَا»)، وهذه يُؤَكَّدُ بها لرفْعِ تَوهُّمِ إرادةِ الخُصوصِ بما ظاهِرُه العُمومُ؛ فإنَّكَ إذا قُلتَ: «جاءَ أهلُ مكَّةَ»، فظاهِرُه مجيءُ كلِّهم، ويَحتمِلُ أنَّكَ أرَدتَ بهذا اللَّفظِ العامِّ معنًى خاصًّا، فأرَدتَ مجيءَ أَشرافِهم، أو عُلمائِهم، أو غالِبِهم؛ لأنَّ استِعمالَ العامِّ في بعضِ أَفرادِهِ مجازٌ شائعٌ، فبِقَولِكَ: «كلُّهم» ونحوِه ارتَفعَ المجازُ، وعُلِمَ أنَّ المرادَ جميعُهم حقيقةً، وأنَّه لم يَتخَلَّفْ مِنهم أحدٌ.

وكذا إذا قُلتَ: «جاءَ الزَّيدانِ كِلاهُما»، و«الهندانِ كِلتاهُما»، فإذا ذكَرتَ: «كِلا، وكِلتا» ارتَفعَ احتمالُ أنَّ الجائيَ أحدُ الزَّيدَينِ، أو إحدى المرأتَينِ.

قالَ الفاكهيُّ: والتَّوكيدُ بـ«جَميع، وعامَّة» غريبٌ. اهـ[٣]، وهو كما قالَ، إلَّا أنَّ المصنِّفَ تبعَ ابنَ مالكٍ، فإنَّه ذكرَ في «التَّسهيلِ» أنَّه يُؤكَّدُ بكلٍّ مِنهما كما قالَ[٤]: وذكَرتُ مع «كلٍّ» «جميعاً، وعامَّةً» كما فَعلَ سِيبويهِ، وأغفلَ ذلكَ عامَّةُ النُّحاةِ[٥] سَهواً أو جَهلاً، فيُقالُ: «جاءَ القَومُ جَميعُهم، أو عامَّتُهم» كما يُقالُ: «جاؤُوا كلُّهم»، والمعنى واحِدٌ.

---

(١) قد يُجاب عن ذلك بأنهم ذكَرُوا كُلًّا في بابِه، فاستغنَوا عن إعادتِه في باب التوكيد، ولا سيَّما أنه لا يُسمى توكيداً اصطلاحاً، ومثالُه: (ضربتُ ضرباً) فإنه مفعول مُطلَقٌ مفيدٌ للتوكيد اتِّفاقاً مع أنه ليس من التوكيد الاصطلاحيِّ في شيءٍ، فتأمَّل!

(٢) عبارةُ الفاكهي: وثَبَت الفعلُ لِحقيقةِ المؤكَّد.

(٣) «الفواكه» (ص٣٩٤).

(٤) أي: في «شرحه» (٣/ ٢٩١).

(٥) عِبارة ابن مالك: عامةُ المصنِّفين.

ويَجِبُ اتِّصالُها بِضَمِيرٍ مُطابِقٍ لِلمُؤَكَّدِ، نَحوُ: «جاءَ الخَلِيفةُ نَفسُهُ أَو عَينُهُ».

الكواكب الدرية

وفي «الإفصاحِ»[١] أنَّ المبرِّدَ يُفسِّرُ «عامَّةً» بـ«أكثرَ» لا بِـ«جَميعٍ»، وأنَّه خالفَ سِيبويهِ في ذلكَ، فعلى هذا يَكونُ بَدَلَ كلٍّ لا تَوكيداً، ويُفيدُ تَخصيصاً لا تَعميماً.

والتَّاءُ فيها بِمَنزلَتِها في «نافِلَةٍ»، فتَصلُحُ[٢] مع المُؤنَّثِ والمُذكَّرِ.

(ويَجِبُ اتِّصالُها) أي: جميعِ أَلفاظِ التَّوكيدِ (بِضَمِيرٍ مُطابِقٍ لِلمُؤَكَّدِ) ـ بفتحِ الكافِ ـ إفراداً وتَثنِيةً وجَمعاً، وتَذكيراً وتَأنيثاً، لِيَرتَبِطَ به، ولِيَدُلَّ على مَن هو لَه، (نَحوُ: «جاءَ الخَلِيفةُ نَفسُه، أو عَينُهُ»)، و«هندٌ نَفسُها، أو عَينُها»، و«القَومُ كلُّهم، أو جَمِيعُهم، أو عامَّتُهم»، و«القَبِيلةُ كلُّها، أو جَميعُها، أو عامَّتُها»، و«الزَّيدانِ كِلاهُما»، و«الهِندانِ كِلتاهما»، وليسَ ما ذُكِرَ مِن إضافةِ الشَّيءِ إلى مِثلِهِ، بل مِن بابِ إضافةِ العامِّ إلى الخاصِّ.

ولا يَكفي نِيَّةُ الضَّميرِ، بل لا بُدَّ مِن ذِكرِهِ؛ وبِهذا يُعلَم أنَّه ليسَ مِن التَّوكيدِ نحوُ: «جاءَ النَّاسُ عامَّةً، أو قاطِبَةً، أو كافَّةً» وإنْ كانَ فيها مَعناهُ؛ لِفَقْدِ الضَّميرِ، بل هي مَنصوبةٌ على الحالِ المؤكِّدةِ لِصاحِبِها في الأصَحِّ، أو على المَفعولِ المُطلَقِ، مع أنَّها[٣] غيرُ تابعةٍ لما قبلَها في إعرابِهِ، و﴿جَمِيعًا﴾ في قَولِهِ تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] حالٌ مِن «ما» مؤكِّدةٌ لها، خِلافاً لابنِ عَقيلٍ[٤]، و«كُلًّا» في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾ [غافر: ٤٨] في قراءةِ مَن نصبَ[٥] بَدلٌ مِن اسم «إنَّ» خِلافاً لِلزَّمخشريِّ. وليسَ مِن التَّوكيدِ أيضاً نحوُ: «جاءَ النَّاسُ بِأَجمَعِهِم[٦]»؛ لأنَّ «أجمَعَ» ـ وأخواتُهُ[٧] ـ لا يُضافُ، بل هو حالٌ مُؤكِّدةٌ لِصاحِبِها.

---

(١) لابن هشام الخَضراوي أبي عبد الله الأندلسي المتوفى سنةَ (٦٤٦هـ). وهو شرحٌ لكتابِ «الإيضاح» لأبي على الفارِسي، وقد أكثَر المالقي وأبو حيانَ والسيوطيُّ وغيرُهم النقلَ منه.

(٢) أي: الصيغةُ أو الكلمةُ.

(٣) هذا وجهٌ آخَرُ لعدم كونِها توكيداً.

(٤) أي: الذي جعَله توكيداً لـ﴿ما﴾، قال في «المغني»: ولو كان كذَا لَقِيل: جَمِيعَه، ثم التوكيدُ بِـ(جميع) قليلٌ فلا يُحمَل عليه التَّنزيل. اهـ

(٥) هُما ابنُ السميفَع وعيسى بن عُمَر.

(٦) يَجُوز فيه فتحُ الميم وضمُّها، وهو على الثاني جمعُ (جَمْعٍ)، فكونُه حالاً ظاهِر، والشارحُ إنما يُريد المفتوحَ لا غيرُ، بدليل قَولِه: (لأنَّ أجمع وأخواته لا يُضاف).

(٧) أي: كذلك؛ لِما في الخبر الآتي؛ أو الصواب: (لأن أجمعَ وأخَواتِه لا تُضاف) بالتاء.

ولَكَ أَنْ تَجْمَعَ بَينَهُما بِشَرطِ أن تُقَدِّمَ النَّفسَ.

ويَجِبُ إفرادُ النَّفْسِ والعَينِ مَع المُفرَدِ، وجَمْعُهُما على «أَفعُلَ» مَعَ المُثَنَّى والجَمعِ، تَقُولُ: «جاءَ الزَيْدانِ أنفُسُهُما أَو أَعيُنُهما»، و«جاءَ الزَّيدُونَ أنفُسُهُمْ أَو أعيُنُهُمْ».

الكواكب الدرية

(ولَكَ أنْ تَجْمَعَ بَينَهُما) أي: النَّفسِ والعَينِ، (بِشَرطِ أنْ تُقَدِّمَ النَّفسَ) أي: على الأصَحِّ على العَينِ، كـ«جاءَ زيدٌ نَفسُه عَينُه»، بِخلافِ عَكسِهِ؛ لأنَّ النَّفسَ هي الذَّاتُ حَقيقةً، والعَينَ مُستَعارةٌ مِن الجارحةِ المَخصُوصةِ.

(ويَجِبُ إفرادُ «النَّفسِ، والعَيْنِ» معَ المُفرَدِ) المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ إذا أُكِّدَ بِهِما، كالمثالِ الذي في المتنِ، (و) يجبُ (جَمْعُهُما) جمعَ قِلَّةٍ (علَى) وَزنِ («أَفعُلَ») بضمِّ العَينِ، احترزَ بِذلكَ عن جَمعِ الكثرةِ نحوُ: «نُفُوس، وعُيُون»، وعن جمعِ القلَّةِ على غيرِ «أفعُل»، كـ«أَعيان» جمعَ «عَين»، فلا يُؤكَّدُ بِشيءٍ مِنهما، (معَ المُثنَّى) المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، أو ما في مَعناهما، (و) مع (الجَمعِ) كذلكَ.

(تَقُولُ) في تَثنيةِ المُذكَّرِ: («جاءَ الزَّيدَانِ) أو زيدٌ وعَمرٌو (أَنفُسُهما، أو أَعيُنُهُما»)، فكانَ القياسُ: «نَفساهما، أو عَيناهما»، لكنَّهم عَدَلُوا عن ذلكَ في اللُّغةِ الفُصحى كراهةَ اجتِماعِ تَثنِيَتَينِ فيما هو كالشَّيءِ الواحدِ؛ (و) تَقولُ في جمعِ المُذكَّرِ: («جاءَ الزَّيدُونَ) أو جاءَ زيدٌ وعَمرٌو وبَكرٌ (أَنفُسُهُمْ، أو أَعيُنُهُم») بالجَمعِ، قالَ الفاكهيُّ: وجَمعُهما على «أفعُلَ» مع الجَمعِ واجبٌ، ومع المُثنَّى راجِحٌ لا واجِبٌ كما هو قَضيَّةُ كلامِهِ، بل يَجوزُ معَه إفرادُهما وتَثنِيَتُهما نحوُ: «جاءَ الزَّيدانِ نَفسُهما أو عَينُهما، ونَفساهُما أو عَيناهُما. اهـ[1] قُلتُ: وما اقتَضاهُ كلامُ المصنِّفِ مِن وُجوبِ جمعِ النَّفسِ والعَينِ في تَوكيدِ الاثنَينِ هو الذي صرَّحَ به ابنُ مالكٍ في «التَّسهيلِ»، وجزمَ به ابنُ هشامٍ في «القَطْرِ»، وقالَ في «الجامعِ» و«شَرحِهِ»: صرَّحَ ابنُ مالكٍ ووَلدُه بِتَثنيةِ النَّفسِ والعَينِ في تَوكيدِ الاثنَينِ نحوُ: «قامَ الزَّيدانِ نَفساهُما، أو عَيناهما»، ومَنعَ ذلكَ أبو حيَّان، وقالَ: إنَّه غَلطٌ لم يَقُلْ به أحدٌ مِن النَّحويينَ. اهـ لكنْ قالَ في «شَرحِ الشُّذورِ»: إذا أُكِّدَ المثنَّى بِالنَّفسِ أو العَينِ، ففِيهِما ثلاثُ لُغاتٍ أَفصَحُها الجمعُ، ودُونه

(١) «الفواكه»: (ص٣٩٥).

. . . . . .

الكواكب الدرية

الإفرادُ، ودونَ الإفرادِ التَّثنيةُ، وهي الأوجُهُ الجائزةُ في «قطَعتُ رُؤوسَ الكَبشينِ». اهـ[١]، قالَ العِصاميُّ: وإنَّما اختيرَ الجمعُ على الإفرادِ؛ لأنَّ التَّثنيةَ جمعٌ في المعنَى.

ومَسألةُ «قَطَعتُ رُؤوسَ الكَبشَينِ» ذكرَها النَّحويُّونَ؛ فقالَ ابنُ مالكٍ في «التَّسهيلِ»: يُختارُ في المُضافِ[٢] لَفظاً أو مَعنًى إلى مُتضمِّنِهما[٣] لفظُ الإفرادِ على لفظِ التَّثنيةِ، ولفظُ الجَمعِ على لَفظِ الإفرادِ. اهـ، وقالَ في «الهَمْعِ»: ما أُضيفَ إلى مُتَضمِّنِهِ وهو مُثنًّى لفظاً نحوُ: «قطَعتُ رَأسَ[٤] الكَبشَينِ»، أو معنًى [نحو][٥]: [الطويل]

كَفاغِرَيِ الأَفواهِ عِندَ عَرِينِ[٦]

---

(١) انظر: «شرح الشُّذور» (ص٧١٠).

(٢) الصواب ـ كما في «التَّسهيل» ـ: في المضافَين.

(٣) في «التَّسهيل»: مُتضمِّنَيهِما.

(٤) في «الهمع»: رؤوسَ.

(٥) زيادةٌ من «الهمع» يَقتضِيها المقام، ولا تَقوم كافُ (كفاغري) مَقامَها لأنها من الشطر المُنشَدِ.

(٦) صدرُه:

رَأَيتُ ابْنَيِ البَكرِيِّ في حَوْمَةِ الوَغَى

ولم يُنسَب إلى أحدٍ.

اللغة: (حَومة الشيءِ): مُعظَمُه، و(الوَغى): أصلُه صوتُ الأبطال في الحَرب، ثُمَّ جُعل اسماً لِلحَرب، فالمُراد بِحومة الوَغى: مَوضِعُ القتال. (فاغِرَي): تثنيةُ فاغِر، مِن (فَغَرَ فاهُ): فَتَحه. و(الأفواه): جمعُ فاهٍ وهو الفمُ. و(العَرِينُ): مَأوى الأسد، وأصلُه: جماعةُ الشجرِ الملتَفِّ.

المعنى: يَمدحُ الرجُلين المذكورَين وهما ابنَا البكريِّ، ويصفُهما بأنهما في موضِع القتال والحربِ أسَدَان فاتِحَا فاهَيهِما لافتِراس أيِّ عدوٍّ يَقتربُ من عَرِينِهما ومَأواهُما.

الإعراب: «رأيتُ»: فعل وفاعلٌ. «ابنَي»: مفعول أول مَنصوب بالياء مُضاف. «البَكريِّ»: مضاف إليه. «في حَومةِ»: متعلق بـ(رأيتُ) أو بمحذوف حالٌ مِن (ابنَي البكري). «الوَغى»: مضاف إليه. «كفاغرَي»: الكاف: حرفُ جر، و(فاغِرَي): مَجرور بها مضاف، و«الأفواهِ»: مُضاف إليه؛ والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بمحذوف مَفعول (رأيتُ) الثاني، أو الكاف اسمٌ بمعنى (مِثل) وهي المفعولُ الثاني. «عندَ»: ظرفُ مكان منصوبٌ بـ(فاغِر) مُضاف. «عَرينِ»: مُضاف إليه.

والشاهد: في قَولِه: (كفاغِرَي الأفواه)؛ حيثُ اختيرَ في المضافَين معنًى إلى مُتضَمِّنِهما الجمعُ.

و«كُلٌّ، وجَمِيعٌ، وعامَّةٌ» يُؤَكَّدُ بِها المُفرَدُ والجَمعُ، .....

الكواكب الدرية

أي: كأَسدَينِ فاغِرَينِ فاهُما[1] عندَ عَرِينِهما، فإنَّ ذلكَ وَردَ فيه الجمعُ، والإفرادُ، والتَّثنيةُ. اهـ

والحاصِلُ: أنَّ جَمْعَهُما على «أفعُلَ» مع الجَمعِ واجبٌ، ومع المثنَّى أفصَحُ، فإفرادُهما، فتَثنِيَتُهما.

ويَجوزُ أنْ تُزادَ الباءُ فِيهما كـ«جاءَ زيدٌ بِنَفسِهِ، أو بِعَينِهِ»، ولا يَجوزُ ذلكَ في غيرِهما مِن ألفاظِ التَّوكيدِ، وأمَّا «جاؤُوا بِأَجمَعِهم» فليسَ مِن التَّوكيدِ كما مرَّ.

وخرَّجَ بَعضُهم على زيادةِ الباءِ قولَه تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، قالَ: فالباءُ فيه زائدةٌ، و«أَنفُسِهِنَّ»: تَوكيدٌ، ورَدَّهُ بعضَهم بأنَّ التَّوكيدَ هنا ضائعٌ؛ لأنَّ المأمُوراتِ بالتَّربُّصِ لا يَذهَبُ الذِّهنُ إلى أنَّ المأمورَ غَيرُهنَّ، بِخلافِ «جاءَ زيدٌ نَفسُه»، وإنَّما ذُكِرَتِ النَّفسُ لِزيادةِ البعثِ على التَّرَبُّصِ؛ لإشعارِه بما يَستَنكِفْنَ منه[2] مِن طُمُوحِ النَّفسِ إلى الرِّجالِ؛ على أنَّ ممَّا يَمنَعُ كونَ «بأنفُسِهِنَّ» تَأكيداً قاعدةُ: أنَّ حقَّ الضَّميرِ المَرفوعِ المتَّصلِ المؤكَّدِ بالنَّفسِ أو العَينِ أنْ يُؤكَّدَ أوَّلاً بالمنفَصلِ، نحوُ: «قُمتُم أنتُم أَنفسُكم»، أو يُفصَلَ بينَه وبينَ المؤكِّدِ بِفاصلٍ ما نحوُ: «جِئتُم يومَ الجُمعةِ أَنفُسُكُم»، قالَ الدَّماميني: فيُمكِنُ أنْ يُقالَ هنا: اكتُفِيَ في الفَصْلِ بالباءِ الزَّائدةِ كما يُكتَفى بـ«لا» الزَّائدةِ في العَطفِ على الضَّميرِ، نحوُ: «[ما][3] قُمتُم ولا زيدٌ».

(و«كُلٌّ، وجَمِيعٌ، وعامَّةٌ» يُؤَكَّدُ بِها) أي: بِكلٍّ منها (المُفرَدُ) المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ إنْ تَجَزَّأَ بِعاملِهِ، نحوُ: «اشتَريتُ العبدَ كلَّهُ، والأَمَةَ جميعَها»؛ لأنَّها لِرَفعِ إرادةِ الخُصوصِ بما ظاهِرُه العُمومُ، والعبدُ والأَمَةُ كلٌّ مِنهما يَتَجَزَّأُ باعتبارِ الشِّراءِ وإنْ لم يَتَجَزَّأْ بِاعتبارِ ذاتِهِ، فلا يَجوزُ: «جاءَ زيدٌ كلُّه»؛ لأنَّه لا يَتَجَزَّأُ بِذاتِهِ ولا بِعامِلِهِ، (و) يُؤَكَّدُ بها (الجَمْعُ) المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ؛ لأنَّه

---

(١) عبارةُ السيوطيِّ: (أفواهَهُما)، وهي الأَولى؛ لأنه تفسيرٌ للإضافةِ معنًى. وما وَقع في المطبوع هنا جائزٌ باعتِبار المعنى العامِّ لا خُصوصِ المسألةِ هنا.

(٢) أي: يَستكبِرنَ عنه.

(٣) زيادةٌ من كلام الدماميني لا يصحُّ التمثيلُ إلا بها.

ولا يُؤَكَّدُ بها المُثَنَّى، تَقُولُ: «جاءَ الجَيشُ كُلُّهُ، أَو جَمِيعُهُ، أَو عامَّتُهُ»، و«جاءَتِ القَبِيلةُ كُلُّها، أَو جَمِيعُها، أَو عامَّتُها»، و«جاءَ الرِّجالُ كُلُّهُمْ، أَو جَمِيعُهُم، أَو عامَّتُهُمْ»، و«جاءَتِ النِّساءُ كُلُّهُنَّ، أَو جَمِيعُهُنَّ، أَو عامَّتُهُنَّ».

و«كِلا، وكِلْتا» يُؤَكَّدُ بِهِما المُثَنَّى، نَحوُ: «جاءَ الزَّيدانِ كِلاهُما، وجاءَتِ الهِندانِ كِلْتاهُما».

وإذَا أُرِيدَ تَقْوِيةُ التَّأكِيدِ فَيَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بَعدَ «كُلِّهِ» .....

الكواكب الدرية

يَتَجَزَّأُ بذاتِهِ، فكلُّ واحدٍ مِن أَجزائِهِ يَصِحُّ وُقوعُهُ مَوقعَ الآخَرِ، (**ولا يُؤَكَّدُ بِها المُثَنَّى**)؛ استِغناءً عنها بـ«كِلَا، وكِلْتَا»، (**تَقُولُ: «جاءَ الجَيشُ كُلُّهُ، أو جَمِيعُهُ، أو عامَّتُهُ»، و«جاءَتِ القَبِيلةُ كُلُّها أو جَمِيعُها، أو عامَّتُها»، و«جاءَ الرِّجالُ كُلُّهُم، أو جَمِيعُهُم، أو عامَّتُهُم»، و«جاءَتِ النِّساء كُلُّهُنَّ، أو جَمِيعُهُنَّ، أو عامَّتُهُنَّ»**)؛ فهذه الأمثِلةُ كلُّها جامعةٌ لِلشُّروطِ، وقِسْ بها ما أَشبَهَها.

(و«كِلَا، وكِلْتَا» **يُؤَكَّدُ بِهِما المُثَنَّى**) خاصَّةً؛ لأنَّهما مُثنَّيانِ معنًى، فلا يُستَعمَلانِ في المُفرَدِ والجمعِ، وإنَّما يُؤَكَّدُ بهما المثنَّى إنْ صحَّ حُلُولُ المُفردِ محلَّهُ؛ لإمكانِ تَوهُّمِ إرادةِ البَعضِ بالكلِّ، (**نَحوُ: «جاءَ الزَّيدانِ كِلاهُما»**)، **وإعرابُه**: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «الزَّيدانِ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مُثنًّى، «كِلاهما»: تَوكيدٌ، والتَّوكيدُ يَتبَعُ المؤكَّدَ في إعرابِهِ، تَبعَهُ في رفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على المثنَّى، والهاءُ: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ والألفُ: حَرفانِ دالَّانِ على التَّثنيةِ، (**و«جاءَتِ الهِنْدانِ كِلتَاهُما»**)، وإعرابُه كإعرابِ الذي قبلَهُ، ولا يُقالُ: «اختَصمَ الزَّيدانِ كِلاهما»؛ إذ لا يَحتمِلُ إرادةَ أَحدِهما؛ لأنَّ الاختِصامَ لا يَكونُ إلَّا مِن اثنَينِ[1]، ولا بُدَّ مع ذلك أيضاً أنْ يَتَّحِدَ معنَى المسنَدِ إلى المؤكَّدِ، فلا يُقالُ: «ماتَ زيدٌ وعاشَ عَمرٌو كِلاهما».

ثمَّ المرادُ بِالمثنَّى هنا ما دلَّ على اثنَينِ، فيَدخُلُ نَحوُ: «جاءَ زيدٌ وعَمرٌو كِلاهُما»، و«جاءَتْ زينَبُ وهِندٌ كِلتَاهُما».

(**وإذَا أُرِيدَ تَقوِيَةُ التَّأكِيدِ**) أي: عندَ احتياجِ المَقامِ إليه، (**فيَجُوزُ أنْ يُؤتَى بَعدَ «كُلِّه[2]»**)

---

(١) أي: على الأقلِّ.

(٢) بالجرِّ لِقوله فيما يأتي: (بأجمعِين)، ولو قال: (بأجمعُون) لجعلتُها وأخواتِها بالرفع على الحكاية.

بِـ«أَجمَعَ»، وبَعدَ «كُلِّها» بِـ«جَمعاءَ»، وبَعدَ «كُلِّهِمْ» بِـ«أَجمَعِينَ»، وبَعدَ «كُلِّهِنَّ» بِـ«جُمَعَ»، قالَ الله تَعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وتَقُولُ: «جاءَ الجَيشُ كُلُّهُ أَجمَعُ، والقَبِيلةُ كُلُّها جَمْعاءُ، .....

الكواكب الدرية

أي: بعدَ لَفظَة «كُلِّه» (بِـ«أَجمَعَ») بِوَزنِ «أَفْعَلَ»، (وبَعدَ «كُلِّها» بِـ«جَمْعاءَ») بِوَزنِ «فَعْلاءَ»، (وبَعدَ «كُلِّهِم» بِـ«أَجمَعِينَ»، وبَعدَ «كُلِّهِنَّ» بِـ«جُمَعَ») بوزنِ «عُمَرَ، وزُحَلَ»، فالثَّلاثةُ مَمنوعةٌ مِن الصَّرفِ لِلتَّعريفِ المقدَّرِ فِيهنَّ[1]، ووَزنِ الفعلِ في «أجمعَ»، والتَّأنيثِ في «جَمعاءَ»[2]، والعَدلِ في «جُمَعَ»، (قالَ اللهُ تَعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾)، وإعرابُه: الفاءُ: حرفُ عطفٍ، «سَجدَ»: فعلٌ ماضٍ، ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾: فاعلٌ، ﴿كُلُّهُمْ﴾: توكيدٌ مَعنَويٌّ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ﴿أَجْمَعُونَ﴾: تَوكيدٌ ثانٍ، والتَّوكيدُ يَتبَعُ المؤكَّدَ في إعرابِهِ؛ تَبعَهُ في رَفعِهِ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، والنُّونُ زِيدَتْ عِوضاً عن الحركةِ والتَّنوينِ اللَّذَينِ كانَا في الاسمِ المُفردِ، قالَ بعضُهم: فائدةُ ذكرِ ﴿أَجْمَعُونَ﴾ بعدَ ﴿كُلُّهُمْ﴾ رَفعُ تَوهُّمِ مَن يَتوهَّمُ أنَّهم لم يَسجدُوا في وقتٍ واحدٍ، بل سَجدُوا في وَقتَينِ مختلِفَينِ، فـ«كلٌّ» تُفيدُ رفعَ احتِمالِ التَّخصِيصِ، و«أجمَعُ» تُفيدَ رفعَ احتمالِ التَّفرُّقِ، ورُدَّ بقَولِهِ تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]؛ إذ الإغواءُ لا يَختَصُّ بوَقتٍ واحدٍ، فلا دَلالةَ لـ«أجمعَ» على اتِّحادِ الوقتِ، وقد يُقالُ: هي دالَّةٌ في ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ على اتِّحادِ الوقتِ؛ لأنَّ المرادَ به في الآيةِ جَميعُ أيَّامِ الدُّنيا بدَليلِ قولِهِ تعالى بَعدَه: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ [الحجر: ٣٨]، فجعلَ أيَّامَ الدُّنيا كلَّها بمنزلةِ وقتٍ واحدٍ، ومِن ثَمَّ قالَ بدَلالةِ «أجمَعِينَ» على اتِّحادِ وقتِ الفعلِ الفَرَّاءُ والمازنيُّ والمبرِّدُ.

(ويُقالُ: «جاءَ الجَيشُ كُلُّه أَجمَعُ»)، فـ«أجمعُ» تَوكيدٌ بعدَ تَوكيدٍ؛ لِغَرضِ زيادةِ التَّقويةِ، (و«القَبِيلةُ كُلُّها جَمْعاءُ») بالمدِّ بمعنى «جَميعاً»، وقد يُرادِفُ «جَمعاءُ»: مُجتمِعةً، فلا تُفيدُ

(١) اعلَم أنهم اختَلفُوا في تعريفِ (أجمَعَ) وتَوابِعه بأيِّ وجهٍ هو؟ فقيل: بِنيَّةِ الإضافة، وقيل: بِالعَلَميَّة على مَعنى الإحاطة، فالمانعُ من الصَّرف على الثاني العَلميَّة الجنسيَّة والوزنُ أو العدلُ، والمانعُ على الأول الوصفيَّة وما ذُكِر، وقولُ الشارح: (للتعريف المقدَّر فيهنَّ) يُشبِه القولَ بنيَّة الإضافة؛ إذ على القول الآخرِ بِالعَلميَّة لا نِيَّةَ ولا تقديرَ.

(٢) هذه عِلَّة مُستقلَّةٌ بالمنع فلا حاجةَ لغيرِها معها.

والنِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ».

وقَد يُؤَكَّدُ بِـ«أَجمَعَ، وجَمْعاءَ، وأَجمَعِينَ، وجُمَعَ» بِدُونِ «كُلٍّ»، نَحوُ: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

الكواكب الدرية

تَوكيداً، ففي الحديثِ: «**كما تُنتَجُ البَهيمةُ بَهيمَةً جَمعاءَ**»(١) أي: سَليمةً مِن العُيوبِ مُجتمِعَةَ الأعضاءِ كامِلتَها، لا جَدْعَ(٢) بها، (و«**النِّساءُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ**») بضمِّ الجيمِ وفتحِ الميمِ.

وقد استُفيدَ مِن تَمثيلِهِ أنَّه لا يُثنَّى «أجمَعُ» ولا «جَمعاءُ»، فلا يُقالُ: «أجمَعانِ» ولا «جَمعاوانِ»، وهذا مَذهبُ جمهورِ البَصريِّينَ، وهو الصَّحيحُ؛ لأنَّه لم يُسمَعْ، وأجازَ الأخفشُ والكوفيُّونَ تَثنِيَتَهما، فيُقالُ: «جاءَ الزَّيدانِ أجمَعانِ، والهِندانِ جَمعاوانِ»، وهذا الخلافُ جارٍ فِيما وازنَهما نحوُ: «أَكْتَعُ، وكَتعاءُ».

ثمَّ لمَّا كانَ الغالِبُ في هذه الألفاظِ أنْ لا يُؤكَّدَ بها إلَّا بعدَ «كُلٍّ»، جِيءَ بها غيرَ مُضافةٍ إلى ضميرِ المؤكَّدِ كما مثَّلَ؛ (**وقَد يُؤَكَّدُ بِـ«أجمَعَ، وجَمْعاءَ، وأَجمَعِينَ، وجُمَعَ»**) أي: بكلٍّ منها استِقلالاً (**بِدُونِ «كُلٍّ»**)، وهو وإنْ كانَ كثيراً في نَفسِهِ، إلَّا أنَّه قَليلٌ بالنِّسبةِ إلى التَّوكيدِ بها مع «كلٍّ»، بل وقعَ لابنِ هشامٍ في «المغني» أنَّه قال: إنَّما يُؤكَّدُ بـ«أجمَعَ» وأخَواتِهِ بعدَ التَّوكيدِ بـ«كلّ» نحوُ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾، لكنْ قالَ الدَّماميُنيُّ: هذا سَهوٌ منه، قالَ تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، وقالَ تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]، ومِثلُه في التَّنزيلِ كثيرٌ، وفي «الهمعِ»: الجُمهورُ على أنَّه لا يُؤكَّدُ [بِـ]«أجمَعَ» دونَ «كلٍّ» اختياراً، والمختارُ كما قاله أبو حيَّان جَوازُه؛ لِكثرةِ وُرودِهِ في القرآنِ والكلامِ الفَصيحِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣]، وفي «الصَّحيحِ»: «**فَلَهُ سَلَبُهُ أَجْمَعُ**»(٣). انتَهى.

(**نَحوُ: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾**)، وإعرابُه: اللَّامُ: داخلةٌ في جَوابِ قَسَمٍ مقدَّرٍ تَقديرُه: واللهِ(٤)، «أُغوِيَنَّ»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لاتصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الثَّقيلةِ، وفاعلُه مُستترٌ

---

(١) البخاري (١٣٥٨) ومُسلم (٦٧٥٥) عن أبي هُرَيرةَ رضي الله عنه.

(٢) أي: لا قطعَ بائناً.

(٣) جزءٌ من حديث أخرجه مسلم (٤٥٧٢) عن سَلمةَ بن الأكوعِ في قِصة قتلِه رجلاً عند غزوِهم هوازنَ، وفي آخِره أن رسولَ الله ﷺ قال: «مَن قَتل الرَّجُل؟»، قالُوا: ابنُ الأكوَع، فقال: «له سَلبُه أجمَع».

(٤) بل ملفوظٌ وهو قوله تعالى: ﴿فَبِعِزَّتِكَ﴾، والتقدير: فأُقسم بعزتك.

وقَد يُؤْتَى بَعدَ «أَجمَعَ» بِتَوابِعِهِ، وهِيَ: «أَكتَعُ، وأَبْصَعُ، وأَبْتَعُ»، نَحوُ: «جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ أَجمَعُونَ، أَكتَعُونَ، أَبْصَعُونَ، أَبْتَعُونَ». وهِيَ بِمَعنًى واحِدٍ، ولِذلِكَ لا يُعطَفُ بَعضُها على بَعضٍ؛ .....

الكواكب الدرية

فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، والهاءُ: مَفعولٌ به، والميمُ: علامةُ الجَمعِ، ﴿أَجْمَعِينَ﴾: تأكيدٌ للهاءِ، والمُؤكِّدُ يَتبَعُ المُؤكَّدَ في إعرابِهِ؛ تَبِعَهُ في نَصبِهِ، وعلامةُ نصبِهِ الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنَّه مَحمولٌ على جمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، ومَن يَرى منعَ استِعمالِ «أجمَعَ» مُفرَدةً عن «كُلّ» يُعرِبُ ﴿أَجْمَعِينَ﴾ في الآيةِ حالاً، قالَ ابنُ عَنقاء: أجازَ ابنُ دُرُستُوَيهِ إعرابَ «أجمعِين» حالاً، قالَ المجدُ اللُّغويُّ[1]: (وهو الصَّحيحُ)، وعليه تكونُ قد خَرجَتْ عن مَوضوعِها[2] - وهو التَّعريفُ - بِتَقديرِ الشُّيوعِ فيها، ولكنْ هذا ضعيفٌ، والأصَحُّ منعُ إعرابِها حالاً.

(**وقَد يُؤتَى بَعدَ «أَجمَعَ» بِتَوابِعِهِ**)؛ لِزيادةِ تَقويةِ التَّأكيدِ، ونُقِلَ عن سِيبويهِ أنَّه لا يَرتَفِعُ المجازُ حتَّى يُؤتى بجَميعِ ألفاظِ التَّأكيدِ، (وهيَ: «**أَكْتَعُ**») مَأخوذٌ مِن «تَكَتَّعَ الجِلدُ»: إذا اجتَمعَ، أو مِن قَولِهم: «حولٌ أَكتَعُ» أي: تامٌّ، (و«**أَبْصَعُ**») بالصَّادِ المهملةِ مأخوذٌ مِن «البصع»[3] وهو العَرَقُ المجتمِعُ، (و«**أَبْتَعُ**») مأخوذٌ مِن «البَتَعِ» وهو طُولُ العُنقِ، (**نَحوُ: «جاءَ القَومُ كُلُّهُم أَجمَعُونَ أَكتَعُونَ أَبصَعُونَ أَبتَعُونَ**»)، **وإعرابُه**: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «القَومُ»: فاعلٌ، «كلٌّ»: تَوكيدٌ، والهاءُ: في مَحَلِّ جرٍّ بالإضافةِ، والميمُ: علامةُ الجمعِ، «أَكتَعونَ» وما بعدَهُ: تَوابعُ لـ«كلّ» تابعةٌ له في الرَّفعِ، وعلامةُ الرَّفعِ فيها الواوُ؛ لأنَّها مَحمولةٌ على الجمعِ المُذكَّرِ السَّالمِ، والأصَحُّ أنَّها تَوكيدٌ لِلمُؤكَّدِ السَّابقِ، كالصِّفاتِ المُتواليَةِ، وقيلَ: كلٌّ منها تَوكيدٌ لما قبلَهُ.

(**وهيَ**) أي: ألفاظُ التَّوكيدِ المعنَويِّ (**بِمَعنًى واحِدٍ**) أي: مُتَّحِدةُ المعنى، (**ولِذَلِكَ لا يُعطَفُ بَعضُها على بَعضٍ**)، بل تُورَدُ مُتتابِعةً مِن غيرِ عَطفٍ، كقَولِهِ ﷺ: «**لَتَدْخُلُنَّ الجَنَّةَ**

(١) هو صاحبُ «القامُوس» أبو طاهِر محمدُ بن يعقوبَ مجدُ الدين الشِّيرازيُّ الفيرُوزباديُّ المتوفَّى سنةَ (٨١٧هـ).

(٢) عبارةُ ابن عَنقاء: عن أصلِ وَضعها.

(٣) الذي في «التصريح»: البَصِيع، وهو الموافقُ لما في كُتب اللغة، وجَمعُه بُصْع.

لأَنَّ الشَّيءَ الواحِدَ لا يُعطَفُ على نَفْسِهِ.

الكواكب الدرية

أَجمَعُونَ أَكتَعُونَ»[1]؛ لأنَّ العَطفَ يُفِيدُ تَعدُّدَ المعاني، وهذه مَعناها واحدٌ، فلا يَحسُنُ عَطفُ بَعضِها على بعضٍ؛ (لِأَنَّ الشَّيءَ الواحِدَ لا يُعطَفُ بَعضُه على بَعْضٍ)، بِخلافِ الصِّفاتِ، فإنَّها يجوزُ عَطفُ بَعضِها على بعضٍ لِتَعدُّدِ مَعانِيها.

وقد أَفهَمَتْ عِبارتُه أنَّه لا يجوزُ تَقديمُ تَوابِعِ «أجمعَ» عليه، وهو كذَلكَ؛ لأنَّه أدلُّ على المَقصودِ، وهو الجَمعِيَّةُ، والجُمهورُ على أنَّه لا يُؤكَّدُ بما بعدَ «أجمَعَ» دونَهُ؛ لعدمِ ظُهورِ دَلالتِها على معنى الجمعيَّةِ، بل قيلَ: لا معنَى لها في حالِ الإفرادِ، وأجازَهُ الكوفيُّونَ وابنُ كَيسانَ، واستَدَلُّوا بنَحوِ قولِ الشَّاعرِ: [الرجز]

تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا[2]

---

(١) جزءٌ من حديث أخرجَه الطَّبراني في «الأوسَط» (٥٤٨٢) عن أبي هُرَيرةَ ﷺ، ولَفظُه: «لَتَدخُلُنَّ الجنةَ كُلُّكُم أجمَعُون أَكتَعُون، إلَّا مَن شَرَدَ على الله كشِرادِ البَعير»؛ قال الهيثَمي: رِجالُه ثِقاتٌ على ضَعفٍ يَسِيرٍ في بَعضِهِم.

(٢) الرَّجزُ لأعرابيٍّ نَظر إلى امرأة جَمِيلة تَحمل طفلاً كُلَّما بكى قبَّلَته، فقال:

يا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا
إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

اللغة: (الصبيُّ): اسمٌ لِلولد ما لم يُفطَم. و(المُرضَع): اسمُ مفعولٍ من أرضَعَتْه إرضاعاً. (الذَّلفاء): اسمُ امرَأة هَهُنا، وهو مَنقولٌ مِن الذَّلَف، وهو صِغَرُ الأنف واستِواءُ الأَرنَبة. (حولاً): عاماً. (أكتعاً): تامًّا كاملاً، وهو مِن ألفاظ التوكيد، مَأخوذ مِن قَولهم: (أتَى عليه حولٌ كَتِيع) أي: تامٌّ. (ظللتُ): من أخواتِ (كان) بمعنى: استَمرَرتُ.

والمعنى: ظاهرٌ، فلا حاجةَ لِتَهييجِ العُشَّاق المَساكِين.

الإعراب: «يا»: حرفُ تَنبيه، أو حرفُ نِداء والمُنادى مَحذوف. «ليتَني»: حرفُ تمنٍّ ونَصب، والنون: لِلوقاية، والياءُ: اسمُه. «كنتُ»: (كان) الناقصة واسمُها. «صبيًّا»: خبرُها. «مُرضعًا»: نعتٌ له، وجملةُ (كُنتُ...) في محلِّ رَفع خبر (ليتَ). «تحمِلُني»: فعل مضارع، والنونُ: لِلوقاية، والياءُ: مَفعول به. «الذَّلفاءُ»: فاعلُه. والجملةُ في محل نَصبٍ صفة ثانية لِقَوله: (صبيًّا) وإنْ كان الأصلُ أن يقولَ: تحمِلُه. ويَجُوز أن تكونَ حالاً من ضَميرِ (مُرضَع)، ويَجوزُ أن تكونَ خبراً ثانِياً لـ(كُنتُ)، أو لِـ(ليتَ). «حولاً»: ظرفُ زمان مَنصوب بـ(تحملُ). =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وحمَلَهُ الجُمهورُ على الضَّرورةِ[١]، على أنَّ فيه تَوكيدَ النَّكرةِ، وهو ضَعيفٌ كما سيَأتي.

واعلَمْ أنَّه كما يُؤتى بعدَ «أجمعَ» بما ذُكِرَ، يُؤتَى بعدَ «جَمعاءَ» بـ«كَتعاءَ، وبَصْعاءَ، وبَتعاءَ»، وبعدَ «جُمَعَ» بـ«كُتَعَ، وبُصَعَ، وبُتَعَ». والأصَحُّ وجوبُ الإتيانِ بها على هذا النَّمطِ، فتُقدَّمُ مادَّةُ «أكتَع»، ثمَّ «أبصَع»، ثمَّ «أبتَع»، وقيلَ: هو راجحٌ لا واجبٌ، وجزمَ به ابنُ مالكٍ في «التَّسهيلِ»، وقيلَ: لا تَرتيبَ بينَ «أبْصَعَ» و«أبْتَعَ» خاصَّة، فيَجوزُ تَقديمُ أيِّهما شِئتَ، وعليه ابنُ هشامٍ كابنِ عُصفورٍ. والأصَحُّ أنَّه لا يَجوزُ استِعمالُ شيءٍ مِن «أجمَعَ» وأخواتِهِ في غيرِ التَّأكيدِ.

وإذا اجتَمَعَتْ ألفاظُ التَّوكيدِ كُلُّها، بدَأتَ بـ«النَّفسِ، فالعَينِ، فكُلٍّ، فأجمَعَ، فأكتَعَ، فأبصَعَ، فأبتَعَ[٢]»، فإنْ حذَفتَ «النَّفسَ» أتيتَ بما بعدَها مُرتَّباً، أو «العَينَ» فكَذلكَ، أو «كُلًّا» فكَذلكَ، أو حَذَفْتَ «أجمعَ» لم تَأتِ بـ«أكتَعَ» وما بَعدَهُ؛ لأنَّ ذلكَ تَوكيدٌ لـ«أجمعَ»، فلا يُؤتَى به بِدُونها كما مرَّ[٣].

فوائدُ[٤]:

لا يَجوزُ حذفُ المؤكَّدِ - بِفَتحِ الكافِ - عندَ الأخفشِ والفارسيِّ وابنِ جنِّي وثَعلبٍ ومُوافِقِيهم، وهو الأصَحُّ، وأجازَهُ الخَليلُ وسِيبَويهِ والمازنيُّ وابنُ طاهرٍ وابنُ خَروفٍ، وجَعَلُوا مِنه قَولَه ﷺ: «**فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعِينَ**»[٥] على أنَّ «أجمعينَ» تَوكيدٌ لضميرٍ مَنصوبٍ، وأنَّ التَّقديرَ: أَعْنِيكُم أَجمَعينَ.

= «**أكتَعَا**»: توكيد له منصوب، والألف: لِلوَصل.

الشاهد: في قَوله: (أكتَعَا)؛ حيث أَكَّد به وهو غيرُ مَسبُوق بـ(أجمَع)، وهو جائزٌ عند الكوفيِّين، ضَرورةٌ عند الجمهور.

وفيه شاهدٌ آخَرُ سيُشير إليه الشارح، وهو توكيدُ النَّكرة.

(١) في «الهمع»: وفيه نَظر؛ لإمكان الإتيانِ بدَله بلَفظ (أجمَع).

(٢) وفي الأخيرَين ما تقدَّم قريباً.

(٣) ذكَره ابنُ عُصفور في «شرح الجُمَل». ابن هشام.

(٤) أكثرُها مَأخوذٌ من «تَسهيل الفوائد» لابن مالك.

(٥) جزءٌ من حديثٍ: «إنما جُعل الإمامُ لِيُؤتمَّ به» وفي آخِرِه: «وإذا صلَّى جالساً فصَلُّوا جُلُوساً أجمَعونَ»، أخرجَه البُخاري (٧٣٤) ومُسلم (٩٣٠) عن أبي هُريرةَ رضي الله عنه، وروايةُ النَّصب عند الإمام أحمدَ (٧١٤٤) وغيرِه.

. . . . . .

الكواكب الدرية

ولا يَجوزُ أنْ يُفصَلَ بينَ المؤكِّدِ ـ بكسرِ الكافِ ـ والمؤكَّدِ ـ بِفَتحِها ـ بـ«إمَّا» ـ بِكَسرِ الهمزةِ ـ خِلافاً للفرَّاءِ، فإنَّه أجازَ «مرَرتُ بقومِكَ إمَّا أَجمَعينَ أو بَعضِهم[1]».

ولا يَلي العاملَ شَيءٌ مِن ألفاظِ التَّأكيدِ وهو باقٍ على حالِهِ[2] في التَّأكيدِ إلَّا «جميعاً، وعامَّةً» مُطلَقاً، أي: في الابتِداء أو غَيرِه، فتَقولُ: «جميعُهم ـ أو عامَّتُهم ـ يَتحدَّثونَ، ومرَرتُ بجَميعِهم وعامَّتِهم»، وذلكَ لِقلَّةِ استِعمالِهما في التَّوكيدِ، وإلَّا «كلّ، وكِلا، وكِلتا» في الابتداءِ بكَثرةٍ نحوُ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]، وعن بَعضِ العَرَبِ: «كِلاهُما بالِغانِ»، وفي التَّنزيلِ: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، وقالَ الرَّاجزُ:

كِلْتَاهُما قد قُرِنَتْ بِزائِدَه[3]

ومع غيرِ الابتِداءِ بقِلَّةٍ، وذلكَ بأنْ تَرِدَ فاعلاً أو مَفعولاً أو مَجروراً.

ويَلزَمُ تابِعيَّةُ «كلٍّ» بمعنَى «كامِل»، وإضافَتُه إلى مثلِ مَتبُوعِهِ مُطلَقاً[4] نَعتاً لا تَوكيداً نحوُ: «أُطعِمْنا شاةً كلَّ شاةٍ»[5]، وقولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

---

(١) عبارة غيرِه: (وإما بعضهم). والحقُّ أنَّ هذه المسألة لا تُناسِبُ هذا الكتاب، فإسقاطُها أولى.

(٢) أي: بِخلاف نحوِ: (رأيتُ نفسَ زيد) مما ليسَت فيه للتوكيد.

(٣) قبلَه:

فـي كِـلْـتَ رِجـلَـيْـهـا سُـلامَـى واحِـدَه

ولا يُعرَف قائلُهما. وهُما في وَصف نَعامة، فضَمير (رِجلَيها) عائدٌ عليها، وضميرُ (كِلتاهما) راجعٌ على الرِّجلَين، قال البَغداديُّ: والمِصراعُ الثاني تَأكيدٌ لِلأوَّلِ. اهـ

اللغة: (كِلتَ): أصلُه: (كِلتَا) فحُذِفت منه الألف. (السُّلامَى): المرادُ بها هنا زيادةٌ تَنبُتُ في مَنسِمِ النَّعامة مثلَ الأصبَع أو دُونَه، وأصلُها: عَظمٌ في فِرسِنِ البَعير، والفِرسِن لِلبَعير بِمَنزِلة الحافِرِ لِلفَرس، والسُّلامَى أيضاً: عِظامٌ صِغار طُولُ إصبَع أو أقَلُّ في اليَد والرِّجل، وهي التي بينَ كُلِّ مفصلَينِ مِن أصابِعِ الإنسانِ، والجمعُ: سُلامَيَات، وقد وَرد في حَديث صلاة الضُّحى المَشهور.

الإعراب: «كِلتاهُما»: مبتدأ ومُضاف إليه. «قد»: حرفُ تحقيق. «قُرِنَت»: ماضٍ مُغيَّر الصيغة، ونائب الفاعل: هي، والتاء: لِلتأنيث. «بِزائدة»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(قُرِن)، والجملةُ الفِعلية خبرُ المبتدأ في محل رَفع.

والشاهد فيه: مَجيء (كِلتَا) وهي من ألفاظ التوكيد مُبتدأً، وذلك كثيرٌ.

(٤) أي: لفظاً ومعنى وتعريفاً وتَنكيراً.

(٥) جَعلُوا الشاةَ المَأكولةَ هي جميعَ الشِّياه مُبالَغةً.

والتَّوكِيدُ تابعٌ لِلمُؤَكَّدِ في رَفعِهِ ونَصْبِهِ وخَفضِهِ، وتَعرِيفِهِ.

الكواكب الدرية

فـإنَّ الـذي حـانَـتْ بِـفَـلْـجٍ دِمـاؤُهُـمْ هُـمُ الـقَـومُ كـلُّ الـقَـومِ يـا أُمَّ خـالـدِ[1]

ويَجِبُ اعتِبارُ المعنى في خبرِ «كُلّ»[2] مُضافاً إلى نَكرةٍ، لا مُضافاً إلى مَعرفةٍ، فتَقولُ: «كلُّ رَجلٍ قائمٌ، وكلُّ امرأةٍ قائمةٌ، وكلُّ رَفيقَينِ مُتعاونانِ، وكلُّ غِلمانٍ اشتَريتُهم صالحونَ، وكلُّ إماءٍ اتَّخذْتُهُنَّ صوالحُ»، فإنْ كانَ ما أُضيفَ إليه «كلّ» مَعرفةً لم تَجِبْ مُراعاةُ المعنى، بل لكَ اعتبارُ اللَّفظِ واعتبارُ المعنى، نحوُ: «كُلُّهُم قائمٌ، وكلُّهم قائِمُون». وفي هذه المسألةِ مؤلَّفٌ للعلَّامةِ التَّقيِّ السُّبكيِّ سمَّاه: «أحكامُ كلّ، وما عليه تَدُلّ».

(والتَّوكِيدُ) أي: المؤكِّدُ بِكَسرِ الكافِ (تابعٌ لِلمُؤَكَّدِ) بِفَتحِها (في رَفعِهِ) إنْ كانَ مَرفوعاً، (ونَصْبِهِ) إنْ كانَ مَنصوباً، (وخَفضِهِ) إنْ كانَ مَخفوضاً، (وتَعْرِيفِهِ) إنْ كانَ مَعرفةً، ولم يَقُلْ:

---

(١) **البيتُ:** مِن شواهد سيبَويه، وهو لِلأَشهَب بن رُمَيلة ـ وقيل: زُميلة ـ النَّهشليُّ، وهو شاعرٌ إسلاميٌّ مُخضرَم كان بَينَه وبين الفَرزدقِ هِجاء، وهو منسوبٌ لأُمِّه، واسمُ أبيه ثَورُ بن أبي حارثةَ، وعزَا أبو تَمَّام البيت لِحُرَيث بن مُخفِّض. ويُروى: (وإنَّ الأُلى)، (وإنَّ التي مارَت) أي: الجماعةَ التي ساحَت وجَرَت دماؤُهم.

اللغة: (الذي): أصلُه الَّذِين؛ فحُذفت النون تخفيفاً، بِدليل قَوله: دِماؤُهم، وقيل: بل هو صفة لِقَوم أو ركب أو مَعشَر، فراعَى اللفظ فأفرَد الموصول، ثُمَّ المَعنى فجَمَع. (فَلج): مَوضع في طَريق البَصرة إلى مَكَّةَ، وفيه مَنازِلُ لِلحُجَّاج. (حانَت دِماؤُهم): هلَكت، أي: ذهَبت هَدراً فلم يُؤخَذ لَهُم بِدِيَة ولا قِصاص، مِن الحَين ـ بفَتح الحاء ـ وهو الهَلاك.

المعنى: إنَّ الذين هَلَكوا بِمَوضع فَلجٍ وذَهبَت دِماؤُهم هَدراً، هُمُ الرِّجال الكامِلون المَوصُوفونَ بِالصِّفات الحَميدة والشِّيَمِ الكَريمة، فاعلَمي ذلكَ يا أُمَّ خالِد، فابكِيهم واندُبِيهم. «فتح القَريب المجيب».

الإعراب: «إنَّ»: حرفٌ مُشبَّه بالفعل. «الذي»: اسم مَوصول مَبني على الفَتح أو على السكون على الخِلاف في أصلِه، في محلِّ نَصب اسمها. «حانَت»: فعل ماضٍ، والتاء: لِلتأنيث. «بِفَلج»: مُتعلِّق به. «دِماؤُهم»: فاعلُ (حانَت) ومُضافٌ إليه. وجملةُ (حانَت...): صِلةُ الموصول لا محلَّ لها من الإعراب. «هُم»: ضمير مُنفصِل مُبتدأ. «القومُ»: خبرُه. وجملةُ (همُ القَومُ): في محلِّ رفع خبر (إنَّ). «كلُّ»: صفة (القومُ) مَرفوعة مُضافة. «القومِ»: مُضاف إليه. «يا»: حرفُ نِداء. «أُمَّ»: مُنادى مُضاف مَنصوب بِالفتحة. «خالِدِ»: مُضاف إليه.

والشاهد: في قَوله: (القومُ كلُّ القوم)؛ حيث أُضيفَت (كُلٌّ) الكَماليَّة لاسمٍ يُماثلُ مَنعوتَها لفظاً ومعنًى. وفيه شاهدٌ آخَرُ في قولِه: (الذي) كما مرَّ.

(٢) أي: ونحوِه من النعتِ والضميرِ.

ولا يَجُوزُ تَوكِيدُ النَّكِرةِ عِندَ البَصرِيِّينَ.

الكواكب الدرية

(وتَنكيرِهِ)؛ لأنَّ ألفاظَ التَّوكيدِ كُلَّها مَعارِفُ؛ لإضافتِها لِضَميرِ المؤكَّدِ لفظاً، وما لم يُضَفْ منها هو مَعرفةٌ بِنِيَّةِ الإضافةِ، أو بِالعَلميَّةِ الجِنسيَّةِ، وعِبارةُ ابنِ عَنقاءَ: والأصَحُّ أنَّ تَعريفَ «أجمَع» وأخواتِهِ بِالعَلميَّةِ على جِنسِ الإحاطةِ والشُّمولِ، فمَنْعُ «أجمَعَ» وتَوابِعِهِ لِلعَلَميَّةِ والوَزنِ، و«جُمَعَ» وتَوابِعِهِ لِلعَلَميَّةِ والعَدْلِ، وقيلَ: شِبهُ العَلميَّةِ؛ بناءً على أنَّها تَعَرَّفَتْ بنيَّةِ الإضافةِ، فأشبَهَتِ العَلَمَ في التَّعريفِ بغيرِ أداةٍ ظاهرةٍ. اهـ

(و) لِهَذا (**لا يَجُوزُ تَوكِيدُ النَّكِرَةِ**) بِألفاظِ التَّوكيدِ المعنويِّ (**عِندَ البَصْرِيِّينَ**) مُطلقاً، أي: سَواءٌ أفادَ تَوكيدُها أم لا، وذَهبَ الكوفيُّونَ والأخفشُ إلى جوازِ تَوكيدِها إنْ أفادَ، بِأنْ كانتِ النَّكرةُ محدُودةً، كـ«يومٍ، ولَيلةٍ، وشَهرٍ، وحَولٍ» ممَّا يَدلُّ على مُدَّةٍ مَعلُومةِ المقدارِ، وكانَ التَّوكيدُ مِن ألفاظِ الإحاطةِ كـ«كلٍّ»، واختارَهُ ابنُ مالكٍ في جَميعِ كُتُبِهِ؛ لِصحَّةِ السَّماعِ بِ ولأنَّ فيه فائِدةً؛ لأنَّ مَن قال: «صُمتُ شهراً» قد يُريدُ جَميعَ الشَّهرِ، وقد يُريدُ أكثرَهُ، ففي قَولِهِ احتمالٌ يَرفعُهُ التَّوكيدُ؛ قالَ ابنُ هشامٍ في «الأوضح»: وهذا المذهبُ هو الصَّحيحُ، واستُدِلَّ عليه بقَولِ عائِشةَ: «ما صامَ رسولُ اللهِ ﷺ شَهراً كلَّهُ إلَّا رَمضانَ»[1]، وقولِ الشَّاعرِ:

[البسيط]

لَكِنَّه شاقَهُ أنْ قِيلَ: ذا رَجَبٌ ... يا لَيتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلِّهِ رَجَبُ[2]

---

(١) أخرجه مُسلم (٢٧١٨) عن عبد الله بن شَقِيق، قال: قُلتُ لِعائشةَ رضي الله عنها: أكان رسولُ الله ﷺ يَصوم شهراً كُلَّه؟ قالَتْ: «ما عَلِمتُه صام شهراً كُلَّه إلا رَمضانَ، ولا أفطرَه كُلَّه حتى يَصُوم منه، حتى مَضى لِسَبيلِه ﷺ».

(٢) **البيتُ**: لِعَبد الله بن مُسلم الهُذَلي.

اللغة: (الشَّوق): نِزاعُ النَّفس إلى الشَّيء. و(رَجب): مِن الشُّهور؛ إن أُرِيد به مُعيَّن فغيرُ مُنصَرِفٍ لِلعَلَميَّة والعَدل عن المُحلَّى بـ(أل)، وإلَّا فمُنصَرِف، هكَذا اشتَهر، وقال بعضُهم بصَرفِه مُطلَقاً، مَنقولٌ من الرَّجَب وهو التَّعظيم؛ لأنهم كانوا يُعَظِّمونه في الجاهِليَّة بِتَرك القتال فيه. و(الحَول): السَّنة.

المعنى: أنَّه اشتَدَّ شَوقُه وأعجبَه أن قَدِمَ شَهرُ رجب؛ لِما رأى فيه مِن الخَيرات ونَحوِها، فتَمنَّى أن تكونَ جَميعُ أشهُرِ السَّنة رجبَ. وقيل: المعنى: أنه اشتاقَت نَفسُه ومالَت إلى قَول الناس: هذا رَجبٌ الذي لا يَحصُلُ فيه قِتال قد أقبَل، قائلاً: أتَمنَّى أن تكونَ السَّنةُ كُلُّها شهرَ رَجب، وذلك لِجُبنِه.

الإعراب: «**لكنَّه**»: (لكنَّ): حرف استِدراكٍ مِن أخواتِ (إنَّ)، والهاء: ضمير مبنيٌّ في محل نَصب اسمها. وجُملة «**شاقَه**»: في مَحلِّ رَفعٍ خَبرها. و(شاق): فعلٌ ماض، والهاء: مَفعولُه مُقدَّم. «**أنْ**»: مصدريَّة، «**قيل**»: ماضٍ =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وقد أنشدَ ابنُ مالكٍ وجماعةٌ[١] هذا البيتَ بلَفظِ:

يـا لـيـتَ عِـدَّةَ شَـهـرٍ كُـلِّـه رَجـبُ

قالَ ابنُ هشامٍ: وهو تَحريفٌ، قالَ الأَزهريُّ: لأنَّ المعنى يَفسُدُ عليه؛ لأنَّ الشَّاعرَ تمنَّى أنْ يكونَ عِدَّةُ الحَولِ مِن أوَّلِهِ إلى آخِرِهِ رَجَبَ[٢]، قالَ: لِمَا رَأى فيه مِن الخيراتِ، ولا يَصِحُّ فيه أنْ يَتمنَّى عدَّةَ[٣] شهرٍ كلِّه رجبَ؛ لأنَّ الشَّهرَ الواحدَ لا يَكونُ بعضُه رَجبَ[٤] وبعضُه غَيرَ رَجبٍ، حتَّى يَتمنَّى أنْ يكونَ كلُّه رَجَباً. اهـ

= مبني لِلمَجهول، والمصدرُ المنسبِك فاعلُ (شاقَ) مُؤخَّر، أي: شاقه قَولُهم. «ذَا»: اسم إشارة في مَحل رفع مُبتَدأ. «رجبٌ»: خبرُه، والجملةُ مَقُولُ القول نائبُ الفاعل. «يا»: حرفُ تَنبيه أو حرف نداءٍ والمنادَى محذوف. «ليتَ»: حرفُ تَمَنٍّ. «عِدَّةَ»: اسمُها مضاف. «حَولٍ»: مُضاف إليه. «كُلِّه»: توكيد معنويٌّ لـ(حَولٍ). «رجبُ»: خبرُ (ليتَ). وجُملةُ (يا ليتَ... إلخ) في تقديرِ العَطف على (ذا رَجبٌ)؛ لأنها من مَقُولهم أيضاً على ما يَظهَر، ويَجُوزُ أن تكونَ استِئنافيَّة، أو مَقُولَ قَول مَحذوف واقعٍ حالاً من مَفعولِ (شاقَه) كما يُرشِد إليه ما ذكَرناه سابقاً مِن مَعنى البَيت.

والشاهد: في قَوله: (حَولٍ كُلِّه)؛ حيث أَكَّد (حَول) بـ(كُل) مع أنه نَكِرة، وهو جائزٌ عند الكوفيِّين بِشَرطِ كونِ النَّكرةِ مَحدودةً، وكونِ التَّوكيد من ألفاظِ الإحاطة كما هُنا.

تنبيه: أنشَد بعضُهم قبل البيتِ قَوله:

يـا لَـلـرِّجـالِ لِـيَـومِ الأَرْبِـعـاءِ، أمَـا ... يَـنْـفَـكُّ يُـحـدِثُ لـي بَـعـدَ الـنُّـهـى طَـرَبَـا؟

إذ لا يَـزالُ غَـزالٌ فِـيـه يَـفـتِـنُـنِـي ... يَـأتـي إلـى مَـسـجِـدِ الأحْـزابِ مُـنْـتَـقِـبَـا

وعليه فآخِرُ الشاهد: (رجبًا) بِالنصب على لُغةٍ ضَعيفة لِبَعض العرب في (ليتَ)، وعلى هذا يَسقُطُ المَعنى الثاني السابِق.

(١) كتَبتُ على نَظير هذه العبارة في «شَرح الشذور» ما نَصُّه: مِنهم الصائغُ - تِلميذُ ابن الناظم على ما قيل - في كِتابِه: «اللمحة في شَرح الملحة» (٢/ ٧١٢). وذَكر المصرِّحُ (٢/ ١٣٨) أن بدرَ الدين ابن مالك أنشَده أيضاً كذلك تَبَعاً لِوالدِه، والذي في «شَرح الخلاصة» له: يا ليت عِدَّةَ حَولٍ، ولا نَعلم في أيِّ كتاب أنشَده أبُوه أصلاً، وقد رأيتُ روايةَ (شَهر) في مَخطوطات «شرح القَطر» و«شَرح الشذور» لِلمُصنِّف، وفِي غير ذلك، فلعلَّها من تحريف النُّسَّاخ في الجَميع.

(٢) الذي في «التَّصريح»: (رجباً)، وسيَأتي في كلام الشارح ما يُؤيِّده.

(٣) الذي في «التَّصريح»: (أنَّ عدَّةَ)، وعليه فـ(رجبٌ) الآتي في كلامِه مَرفوع مُنوَّن.

(٤) انظر التَّعليق الآتي.

. . . . . .

الكواكب الدرية

قالَ العِصاميُّ: وقد تَضَمَّنَ تَعبِيرُه[١] بـ«رجبٍ» مُنوَّناً أنَّه مُنصَرِفٌ، وهو الظَّاهرُ؛ إذ لا يَظهَرُ فيه سِوى العَلَميَّة[٢]، وبِذلكَ صرَّحَ بعضُ الأئمَّةِ، لكنْ جَزمَ العلَّامةُ التَّفتازانيُّ بأنَّه غيرُ مُنصَرِفٍ لِلعَلميَّةِ والعدلِ عن الرَّجبِ كـ«أمسِ» في لُغةِ مَن مَنَعهُ مِن الصَّرفِ، وعلى هذا فصَرفُه في البَيتِ لِلضَّرورةِ. اهـ، وقد يُفرَّقُ بينَه وبينَ «أمسِ» بأنَّ ذلكَ سُمِعَ فيه مَنعُ الصَّرفِ وفيه العَلَميَّةُ؛ إذ هو اسمٌ لِليومِ الذي قبلَ يومِكَ، بِخلافِ هذا فإنَّه لم يُسمَعْ في أشعارِ العربِ مَنعُ صَرفِهِ، وبأنَّه يُستَعمَلُ نكرةً، فإنْ أُريدَ به مُعيَّنٌ وقدَّرنا فيه العَدْلَ امتَنَعَ.

❁ ❁ ❁

(١) أي: الأزهريِّ أو الشاعر، والأوَّلُ أقوى وأصَحُّ، ولا يَرِد عليهِ تعبير المصرِّح بـ(رَجب) مِن غير تَنوين أيضاً في كَلامِه؛ لأنَّ الذي رأيتُه في نُسخة جيِّدة من كتابِه: (لا يكون بعضُه رجباً).

(٢) جوَّز بعضُهم أن يكونَ منعُه لِلعَلميَّة والتأنيثِ بمعنى المُدَّة.

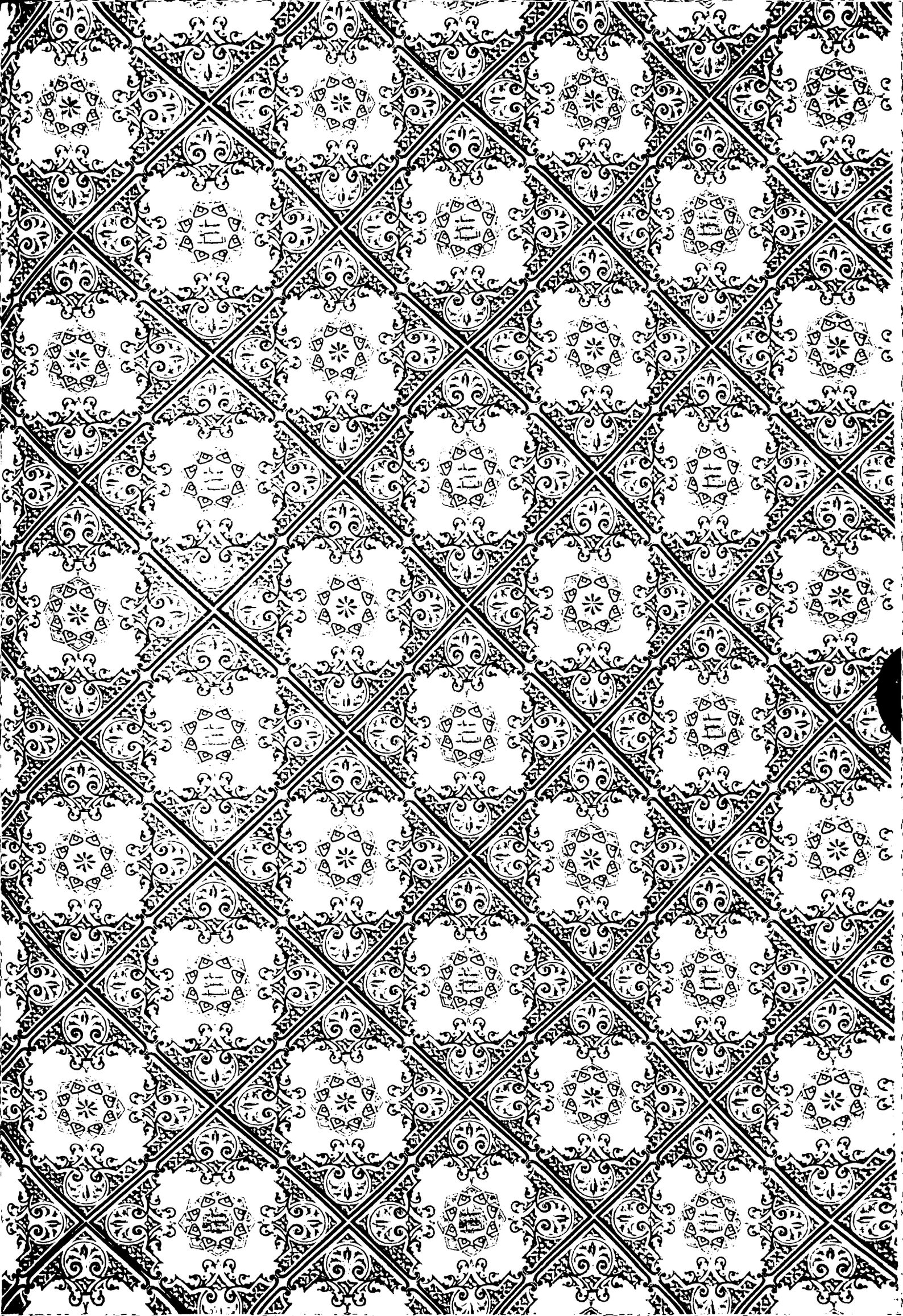

باب البَدل

هُوَ: التَّابعُ المَقْصُودُ بِالحُكمِ بِلا واسِطةٍ.

الكواكب الدرية

بابُ البَدَلِ

والتَّعبِيرُ به اصطِلاحُ البَصريِّينَ، والكوفيُّونَ يُسمُّونَهُ: التَّرجمةَ، والتَّبيِينَ، والتَّكريرَ.

(هو) لغةً: العِوَضُ، قالَ تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾[1] [القلم: ٣٢]، واصطِلاحاً: (التَّابعُ)، هذا جِنسٌ شاملٌ لجَميعِ التَّوابعِ، (المَقْصُودُ بِالحُكمِ) أي: دُونَ مَتبُوعِهِ، وهذا مُخرِجٌ لِبَقيَّةِ التَّوابعِ ما عَدا المَعطوفَ بـ«بل» بعدَ الإثباتِ؛ فإنَّ النَّعتَ والتَّوكيدَ وعَطفَ البَيانِ ليسَتْ مَقصودةً بالحُكمِ، بل المَقصودُ به مَتبوعُها، وهي مُكَمِّلاتٌ لِلمَقصودِ، والمَعطوفَ بـ«لا» بعدَ الإيجابِ وبـ«بل، ولكنْ» بعدَ النَّفيِ ليسَ مَقصوداً بالحُكمِ الواقعِ قبلَه، بل المَقصودُ به هو ما قبلَه، وأمَّا المَعطوفُ ببقيَّةِ أَحرُفِ العَطفِ، فليسَ هو المَقصودَ بالحُكمِ فقَطْ[2]، بل المَقصودُ بالحُكمِ هو المَعطوفُ والمَعطوفُ عليه، بِخلافِ البَدَلِ؛ فإنَّه هو المَقصودُ بِالحُكمِ فقَطْ، (بِلا واسِطةٍ) بينَهُ وبينَ مَتبوعِهِ، فخرجَ المَعطُوفُ بـ«بَل» بعدَ الإثباتِ، فإنَّه مَقصودٌ بالحُكمِ[3] لَكِنْ بِواسِطةٍ.

وظاهرُ التَّعريفِ المَذكورِ أنَّ المُبدَلَ منه ليسَ مَقصوداً بالحُكمِ، وإنَّما ذُكِرَ تَوطِئَةً ومُقَدِّمةً للبَدَلِ؛ لأنَّ ذِكْرَ المَقصودِ بالنِّسبةِ بعدَ التَّوطئةِ لِذِكْرِهِ يُفيدُ تَوكيدَ الحُكمِ وتَقريرَهُ، ولهذا كانَ في حُكمِ تكريرِ[4] العاملِ عندَ الجُمهورِ. ولا يُنوَى بمتبوعِهِ الطَّرحُ، وقَولُ كَثيرينَ: المبدَلُ منه في حُكمِ الطَّرحِ، إنَّما يَعنُونَ به مِن جهةِ المعنى غالباً دونَ اللَّفظِ، بدَليلِ جَوازِ نحوِ: «ضرَبتُ زيداً رأسَهُ»؛ إذ لو لم يُعتَدَّ بزيدٍ أصلاً لم يَكُنْ لِلضَّميرِ ما يَعودُ إليه. قاله ابنُ عَنقاء.

ثمَّ البَدَلُ يَدخُلُ الأسماءَ والأفعالَ، وحُكمُه التَّشريكُ في الإعرابِ، ولهذا قالَ:

---

(١) لو استَشهد بنحوِ قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ مِما فيه لفظُ البَدل نفسِه لكان أولى.

(٢) أي: وإن صدَق عليه أنه مقصودٌ به.

(٣) أي: هو المقصودُ بالحُكم.

(٤) في طبعةٍ: (تقرير)، وهو تحريف.

وإذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنِ اسْمٍ أَو فِعلٌ مِن فِعلٍ، تَبِعَهُ في جَمِيعِ إِعرابِهِ.

والبَدَلُ على أَربَعةِ أَقسامٍ:

الأوَّلُ: بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ، ويُقالُ لَهُ: بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، .....

الكواكب الدرية

(وإذَا أُبدِلَ اسمٌ مِن اسمٍ، أو فِعلٌ مِن فِعلٍ، تَبِعَهُ في جَمِيعِ إِعرابِهِ) مِن رَفعٍ ونَصبٍ وخفضٍ وجزمٍ، وعامِلُه مُقدَّرٌ مِن جِنسِ عاملِ مَتبُوعِهِ، ويَظهَرُ كثيراً إنْ كانَ حرفَ جرٍّ، وقيلَ: عامِلُه نفسُ عاملِ مَتبُوعِهِ، وليس على نِيَّةِ تَكرارِ العاملِ أصلاً، واختارهُ ابنُ مالكٍ وآخَرونَ، وكأنَّهم نَظرُوا لِتَسمِيَتِهِ تابعاً؛ إذ لا يَصدُقُ عليه ذلكَ حَقيقةً إلَّا إذا كانَ عامِلُه هو عاملَ مَتبُوعِهِ.

(والبَدَلُ على أَربَعةِ أَقْسامٍ) على المَشهُور:

(الأوَّلُ: بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ)، أي: بَدَلُ شَيءٍ مِن شيءٍ مُساوٍ له في المعنى، بِأنْ تَكُونَ ذاتُ المُبدَلِ عينَ ذاتِ المُبدَلِ منه، ويَكونَ المُرادُ مِنهما واحِداً[1]، وإنِ اختلفَ مَفهُومُهما، (ويُقالُ: بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ)، وسمَّاهُ ابنُ مالكٍ: البدَلَ المُطابِقَ، أي: الموافقَ لِمَعنى المُبدَلِ منه، قال: لأنَّ هَذه العِبارةَ[2] صالحةٌ لكلِّ بَدَلٍ يُساوي المُبدَلَ منه في المعنَى، بِخلافِ قَولِ النَّحويِّينَ: بدلُ الكلِّ مِن الكلِّ، فإنَّها لا تَصدُقُ إلَّا على ذي أَجزاءٍ، وهذا البَدَلُ يَقَعُ في اسمِ اللهِ تعالى، واللهُ سُبحانه مُنَزَّهٌ عن الأجزاءِ. فالعِبارةُ الجيِّدةُ أنْ يُقالَ: بَدَلُ مُوافقٍ مِن مُوافقٍ، أو بَدَلُ الشَّيءِ مِن الشَّيءِ، أو البَدَلُ المُطابِقُ.

ثمَّ إدخالُ المصنِّفِ «ألْ» على «كُلٍّ» مبنيٌّ على ما وقعَ لِكَثيرينَ، وهو مُعترَضٌ بقَولِ بَعضِ الأئمَّةِ: لا يجوزُ إدخالُ «أل» على «كلّ، وبعض» عندَ الجُمهورِ، قالَ ابنُ خالَوَيهِ في كتاب «ليسَ»[3]: يَغلَطُ كثيرٌ مِن الخواصِّ بإدخالِ «أل» على «كُلّ، وبعض»، وليسَ مِن لغةِ العَرَبِ؛ لأنَّهما مَعرِفتانِ في نيَّةِ الإضافةِ، وبذلكَ نزلَ القرآنُ. اهـ لكنْ نَقلَ بَعضُهم عن الأَزهريِّ

(١) أخصرُ منه وأوضَحُ قول الفاكهيِّ: هما مُتَّحدان فِيما صدَقًا عليه.

(٢) في طبعة: العبارات، والشارحُ وإن كان سيَذكر ثلاثَ عبارات فيما يأتي إنما أراد واحدةً فقط هٰهُنا وهي المطابِق. انظر: «شرح الكافية» (٣/ ١٢٧٦).

(٣) نقلَه عنه السُّيُوطيُّ في «النُّكت».

نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ أَخُوكَ»، قالَ الله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، وقال: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢] في قِراءةِ الجَرِّ.

الكواكب الدرية

أنَّه قالَ: أجازَ النَّحويُّونَ إدخالَ الألفِ واللَّامِ في «كلٍّ، وبعض» وإنْ أباهُ الأَصمَعيُّ؛ لأنَّ مَذهبَ العَربِ عَدمُ جوازِ دُخولِ الألفِ واللَّامِ عليهِما؛ لأنَّهما مُضافَتانِ البتَّةَ؛ إمَّا ظاهراً وإمَّا مُضمَراً، وفي «القاموسِ»: و«كلٌّ وبَعضٌ» مَعرِفتانِ، لم تَجِئْ عن العَربِ بالألفِ واللَّامِ، وهو جائزٌ. اهـ.

(نَحوُ: «جاءَ زَيدٌ أَخُوكَ»)، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدٌ»: فاعلٌ، «أَخو»: بَدَلُ كلٍّ مِن كلٍّ، والبَدَلُ يَتبَعُ المُبدَلَ منه في إعرابِهِ، تَبعَهُ في رفعِهِ، وعلامةُ رَفعِهِ الواوُ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، والكافُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، فـ«زيدٌ» و«أخوكَ» يَصدُقانِ على ذاتٍ واحِدةٍ، ومَفهومُهما مُختَلِفٌ، (قالَ اللهُ تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾)، وإعرابُه: «اهدِ»: فعلُ دُعاءٍ مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العلَّةِ مِن آخِرِهِ وهو الياءُ، يَنصِبُ مَفعولَينِ، والأصلُ فيه أنْ يَتعدَّى إلى ثاني مَفعولَيهِ باللَّامِ أو بـ«إلى»، يُقالُ: «هدَاه لِكذا، أو إلى كذَا»، وقد يُتَّسَعُ فيه فيَتعدَّى بِنَفسِهِ كما في هذه الآيةِ، وفاعلُه مُستَترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، و«نا»: ضميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نصبٍ مَفعولُها الأوَّلُ، ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾: مَفعولٌ ثانٍ، ﴿ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾: نعتٌ، ﴿صِرَٰطَ﴾: بَدَلُ[1] كلٍّ مِن كلٍّ، و﴿ٱلَّذِينَ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، وفائِدةُ البَدَلِ[2] التَّوكيدُ والتَّوضيحُ. والمرادُ بالصِّراطِ المستَقيم: طريقُ الحقِّ، وهو دينُ الإسلامِ، ولمَّا كانَ في قولِهِ: ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ بعضُ إبهامٍ بَيَّنَهُ بقولِهِ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ أي: مِن الأنبياءِ والملائكةِ والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالحينَ.

(وقالَ تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ في قِراءَةِ الجَرِّ)، وهي قِراءةُ غيرِ نافعٍ وابنِ عامرٍ، فالاسمُ الكريمُ بَدَلٌ مِن ﴿ٱلۡعَزِيزِ﴾ بَدَل الشَّيءِ مِن الشَّيءِ، ولا يَنبغي أنْ يُقالَ:

(١) في طبعتَين: (المستقيم نعت للصراط بدل)، ولا يَخفى عدمُ صحَّتِها، وعلى ما في الطبعةِ الباقيةِ يكونُ الشارح قد اختَصَر في إعراب ﴿ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ على خِلاف عادتِه.

(٢) أي: في هذه الآية. وانظر: «الكشاف».

الثَّاني: بَدَلُ البَعضِ مِنَ الكُلِّ؛ سَواءٌ كانَ ذلِكَ البَعضُ قَلِيلاً أو كَثِيراً، نَحوُ: «أَكَلتُ الرَّغِيفَ ثُلثَهُ، أو نِصْفَهُ، أو ثُلُثَيهِ». ولا بُدَّ مِن اتِّصالِهِ بِضَمِيرٍ يَرجِعُ لِلمُبدَلِ مِنهُ، إمَّا مَذكُورٍ كالأَمْثِلةِ، أو مُقَدَّرٍ كقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] .....

الكواكب الدرية

بدلُ الكلِّ مِن الكلِّ؛ لأنَّ الكلَّ يُطلَقُ على ذِي أجزاءٍ كما مرَّ، تَعالى اللهُ عن ذلكَ، وقد يُقالُ: لا مَحذورَ في ذلكَ؛ لأنَّ قَولَهم: بَدلُ الكلِّ مِن الكلِّ قد صارَ عَلَماً بالغَلَبَةِ على البَدَلِ المُطابِقِ. ثمَّ هذا البَدَلُ لا يَحتاجُ إلى رابطٍ يَربِطُه بالمُبدَلِ منه اتِّفاقاً؛ لاتِّحادِهِما.

(**الثَّانِي: بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ**)، وهو بدلُ الجُزءِ مِن كلِّهِ، بأَنْ يكونَ مَدلولُ الثَّاني بَعضاً مِن مَدلُولِ الأوَّلِ؛ (**سَواءٌ كانَ ذَلِكَ البَعضُ قَلِيلاً**) أي: دُونَ النِّصفِ، (**أو كَثِيراً**) أي: فوقَ النِّصفِ؛ أو مُساوِياً، خلافاً لمَن زَعمَ ـ كالكسائيِّ وهشامٍ[1] ـ أنَّ[ه] لا يَكونُ إلَّا فِيما دونَ النِّصفِ، (**نَحوُ: «أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، أو نِصْفَهُ، أو ثُلُثَيهِ»**)، **وإعرابُه**: «أَكَلتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «الرَّغيفَ»: مَفعولٌ بِه، «ثُلُثَهُ»: بَدَلُ بعضٍ مِن كلٍّ، وكذا «نِصفَه» و«ثُلُثَيهِ»، والهاءُ في الجميعِ في محلِّ جرٍّ بِالإضافةِ.

(**ولا بُدَّ مِنِ اتِّصالِهِ**) أي: بَدَلِ البعضِ (**بِضَمِيرٍ يَرجِعُ مِنهُ لِلمُبدَلِ مِنهُ**)؛ لِيَحصُلَ به الرَّبطُ بينَهما، وهذا ما عليه الجُمهورُ، وخالفَ في ذلكَ ابنُ مالكٍ، فجَعلَ اتِّصالَهُ به كثيراً، لا شَرطاً، (**إمَّا مَذكُورٍ**) ذلكَ الضَّميرُ، أي: مَلفوظٍ (**كالأَمثِلَةِ**) المَذكُورةِ، ونحوِ: «ضرَبتُ زيداً رَأسَهُ»، (**أو مُقَدَّرٍ كقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾**)، **وإعرابُه**: «للهِ»: جارٌّ ومَجرورٌ خبرٌ مُقدَّمٌ، ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ[2]، ﴿حِجُّ﴾: مُبتدأٌ مُؤخَّرٌ، و﴿ٱلْبَيْتِ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿مَنِ﴾: اسمٌ مَوصولٌ في محلِّ جرٍّ بَدَلٌ مِن ﴿ٱلنَّاسِ﴾ بَدَلَ بَعضٍ مِن كلٍّ؛ لأنَّ النَّاسَ يَعُمُّ المستَطيعَ وغيرَه، فهو عامٌّ مَخصوصٌ بِالمُستطيعِ، ﴿ٱسْتَطَاعَ﴾: فعلٌ ماضٍ، وفاعلُه مُستَترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ صِلةُ المَوصولِ، والعائدُ: الضَّميرُ المُستَترُ.

---

(١) أي: الضَّرير الكُوفي. وتحرَّف في طَبعةٍ إلى: ابن هشام.

(٢) أي: مِن الضَّميرِ المستكنِّ في الجارِّ، والعاملُ فيه الاستِقرارُ المَحذوف، ويجوز أن يتعلَّق بما تعلَّق به الخبر، أو يكونَ هو الخبرَ، و﴿لِلَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بما تعلَّق به الخبرُ. انظر: «الدُّر المَصُون».

أي: مِنهُمْ.

الثَّالِثُ: بَدَلُ الاشتِمالِ، .....

الكواكب الدرية

وقالَ ابنُ بَرهانَ[١]: هو بَدَلُ كلٍّ؛ لأنَّ المرادَ بالنَّاسِ المستَطيعُ دُونَ غيرِه، فهو عامٌّ أُريدَ به الخُصوصُ، وعليه لا يَحتاجُ لِتَقديرِ الرَّابطِ، وقالَ الكِسائيُّ: ﴿مَنِ﴾: شرطيَّةٌ حُذِفَ جوابُها، أي: مَن استطاعَ فلْيَحُجَّ، ويُقوِّيهِ مجيءُ الشَّرطِ عَقِبَهُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وحُسْنُ المعنى؛ لأنَّ قضيَّتَهُ أنَّ النَّاسَ يَلزَمُهم عُموماً إحياءُ البيتِ كلَّ سَنةٍ بالحجِّ، وهو فَرضُ كفايةٍ، ويَلزَمُ المستطيعَ خُصوصاً أنْ يَحُجَّ بنَفسِهِ، وهو فرضُ عينٍ، ويَدخُلُ فيه حينئِذٍ: الملائكةُ بناءً على أنَّه ﷺ مُرسَلٌ إليهِم، وهو الأصَحُّ، وعلى القَولِ بأنَّ «مَن» بَدَلُ بَعضٍ لا يَدخلُ الملائكةُ؛ لأنَّ النَّاسَ يَعمُّ الإنسَ والجنَّ فقَطْ، كذا قرَّرهُ بعضُ المحقِّقينَ، وعلى القَولِ بِالبَدَليَّةِ أيضاً فالضَّميرُ العائدُ على المبدَلِ منه مُقَدَّرٌ، (أي: مِنهُم) يَعني: مِن النَّاسِ.

(**الثَّالِثُ: بَدَلُ الاشتِمالِ**)، ويُقالُ له: بَدَلُ انتقالٍ، وهو: أنْ يَكونَ بينَه وبينَ المُبْدَلِ منه مُلابَسةٌ بغيرِ الجُزئيَّةِ والكُلِّيَّةِ، سُمِّيَ بذلكَ لاشتِمالِ معنَى الكلامِ عليهِ؛ لأنَّ العاملَ في المَتبوعِ يَشتَمِلُ على مَعناهُ بطريقِ الإجمالِ؛ سَواءٌ اشتَملَ الأوَّلُ على الثَّاني نحوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، أو الثَّاني على الأوَّلِ نحوُ: «سُلِبَ زيدٌ ثَوبُه»، أو لم يَشتَمِلْ أَحدُهما على الآخَرِ نحوُ: «سُرِقَ زيدٌ فَرَسُه». فتَسميَةُ مثلِ هذا بَدَلَ اشتمالٍ مِن حيثُ اشتِمالُ المتبوعِ على التَّابعِ، لكنْ لا كاشتِمالِ الظَّرفِ على المظروفِ كما قد يُتوَهَّمُ، بل مِن حيثُ كونُه دالًّا عليه إجمالاً، ومُتقاضِياً[٢] لَه بوجهٍ ما، بحيثُ تَبْقى النَّفسُ مُتشَوِّفةً[٣] عندَ ذِكرِ

---

(١) هو عبدُ الواحد بن علي ابن بَرهان ـ بفتح الباء ـ أبو القاسِم الأَسَدي العُكبرِي النَّحوي، صاحبُ العربية واللُّغة والتواريخ وأيَّامِ العرب، كان أولَ أمره مُنجِّماً فصار نَحويًّا، قال في «هديَّة العارفين»: له مِن الكتب: «الاختيار في الفِقه» مَشهور، و«أُصول اللغة». تُوفي سنة (٤٥٦هـ).

(٢) أي: طالباً ومُستدعِياً.

(٣) بالفاء من التَّشوُّف إلى الشيء أي: التطلُّع إليه، وفي طبعةٍ بالقاف من الشَّوق، والفاءُ أحسَنُ وإن جازت القافُ؛ لأنَّ الشوق إنما يُناسبُ الحَبيبَ. ومِثلُه يُقالُ في الموضعَين الآتيَين قريباً.

نَحوُ: «أَعْجَبَنِي زَيدٌ عِلمُهُ»، .....

الكواكب الدرية

الأوَّلِ إلى ذكرِ ثانٍ مُنتَظِرةً له، فيَجيءُ الثَّاني مُلَخِّصاً لما أُجمِلَ في الأوَّلِ، ومُبَيِّناً له، (نَحوُ: «أَعْجَبَنِي زَيدٌ عِلمُهُ»)، وإعرابُه: «أَعْجَبَ»: فعلٌ ماضٍ، والنُّونُ: لِلوقايةِ، والياءُ: ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ نَصبٍ مَفعولٌ به، «زيدٌ»: فاعلٌ، «عِلْمُ»: بَدَلُ اشتِمالٍ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، ومِثلُه: «سُلِبَ زيدٌ ثَوبُه»، و«رأَيتُ درَجةَ الأسدِ بُرجَهُ»؛ لأنَّ البُرجَ عِبارةٌ عن مَجمُوعِ الدَّرجاتِ، و«نَظَرتُ إلى القَمَرِ فَلَكِهِ»؛ لأنَّ الفَلَكَ مُلابسٌ لِلقَمَرِ بغير الجُزئيَّةِ والكُلِّيَّةِ.

ولا بُدَّ في بَدَلِ الاشتِمالِ مِن أُمورٍ ثلاثةٍ:

الأوَّل: أنْ تَبقى النَّفسُ عندَ ذكرِ الأوَّلِ مُتشوِّفةً إليه - أي: إلى البَدَلِ - ومُنتظرةً له، نحوُ: «سُلِبُ زيدٌ ثوبُه»؛ فإنَّكَ قبلَ أنْ تَذكُرَ الثَّوبَ تَصيرُ النَّفسُ مُتشوِّفةً إلى بيانِ الشَّيءِ المسلُوبِ؛ إذ مِن الظَّاهرِ أنَّه لم تُسلَبْ نَفسُه، بل شيءٌ منه، وحينئذٍ فالإسنادُ إلى الأوَّلِ لا يُكتَفى به مِن جهةِ المعنى، وإنَّما أُسنِدَ إليه على قَصْدِ غيرِهِ ممَّا يَتعلَّقُ به ويُلابِسُهُ بغيرِ الجُزئيَّةِ والكُلِّيَّةِ، ويَكونُ المعنى مُختصًّا بالأوَّلِ[1]، كـ«أَعْجَبَني زيدٌ حُسنُهُ، أو كلامُه، أو فَهمُه»؛ فإنَّ الإعجابَ مُشتمِلٌ على زيدٍ مجازاً، وعلى حُسنِهِ وكلامِهِ وفَهمِهِ حقيقةً، وكذَا «سُرِقَ زيدٌ ثَوبُه، أو فرَسُه»؛ فإنَّ زَيداً مسروقٌ مجازاً، والفَرَسَ[2] حقيقةً.

فخرجَ بهذا الشَّرطِ نحوُ: «قَتَلَ الأميرُ سيَّافُهُ»، فلا يَجوزُ مِثلُ هذا الإبدالِ أصلاً[3]؛ لِفَقدِ الشَّرطِ المَذكورِ؛ لأنَّ الأوَّلَ غيرُ مُجمَلٍ؛ إذ يُستَفادُ عُرفاً مِن قَولِكَ: «قَتَلَ الأميرُ» أنَّ القاتلَ سَيَّافُه. قالهُ الدَّماميني.

الثَّاني: لا بُدَّ فيه - كما قالَ ابنُ مالكٍ، وتَبِعَهُ الفاكهيُّ وغيرُه - مِن إمكانِ فَهمِ مَعناهُ عندَ حَذفِهِ، ومِن حُسنِ الكلامِ بتَقديرِ حَذفِهِ، ولأجلِ ذلكَ جُعِلَ نحوُ: «أعجَبني زيدٌ أَخوهُ» بَدَلَ إضرابٍ؛ لِعَدمِ صحَّةِ الاستِغناءِ عنه بالأوَّلِ، وكذَلكَ نحوُ: «أَسْرَجْتُ زَيداً فَرسَهُ»؛ لأنَّه

---

(١) الصوابُ: (بغَير الأول) كما في «غُرَر الدُّرر».

(٢) في «الغُرَر»: والثوبَ والفرسَ.

(٣) وجوَّزه بعضُهم على أن يكونَ من باب بدل الغلَط.

ولا بُدَّ مِن اتِّصالِه بِضَمِيرٍ، إمَّا مَذكُورٍ كالمِثالِ، أو مُقَدَّرٍ كقَولِهِ تَعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤-٥] أي: فِيهِ.

الرَّابعُ: البَدَلُ المُباينُ، وهُوَ ثَلاثةُ أَقسامٍ: .....

الكواكب الدرية

وإنْ فُهِمَ معناهُ في حالِ الحذفِ، لكنْ لا يَحسُنُ استِعمالُ مِثلِهِ، بل لا يُستَعمَلُ[1]؛ لأنَّ الإسراجَ لا يَكونُ إلَّا لِلخَيلِ، فإنْ سُمِعَ شيءٌ حُمِلَ على الإضرابِ والغَلطِ.

قالَ ابنُ عَنقاء: وقد يَخرُجُ بهذا الشَّرطِ نحوُ: «نظَرتُ إلى القَمَرِ فَلَكِهِ»، فتَأمَّل. اهـ، وليسَ كذلكَ؛ فإنَّ إسنادَ النَّظرِ إلى القَمَرِ والمرادُ فَلَكُه ممَّا يَحسُنُ ويُسمَعُ.

(و) **الثَّالثُ: (لا بُدَّ مِن اتِّصالِهِ)** أي: البَدَلِ **(بِضَمِيرٍ)** يَرجِعُ إلى المُبدَلِ منه، **(إمَّا مَذكُورٍ كالمِثالِ)** المَذكورِ، **(أو مُقَدَّرٍ كقَولِهِ تَعالَى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾)** أي: لُعِنَ أصحابُ الأُخدودِ، أي: الشَّقِ في الأرضِ الذي جَعَلُوهُ لِلمؤمنينَ، وأَوقدُوا فيه النَّارَ وأَلقَوا فيها المؤمِنينَ - وقِصَّةُ أصحابِ الأُخدودِ مُستَوفاةٌ في كتبِ التَّفسيرِ، وفي «صَحيحِ مسلمٍ» - بِنَجرانَ[2] قبلَ بَعثةِ[3] النَّبيِّ ﷺ بنَحوِ سَبعينَ سنةً، **وإعرابُ الآيةِ: ﴿قُتِلَ﴾**: فعلٌ ماضٍ مُغيَّرُ الصِّيغةِ، و**﴿أَصْحَٰبُ﴾**: نائبُ فاعلٍ، و**﴿ٱلْأُخْدُودِ﴾**: مُضافٌ إليه، **﴿ٱلنَّارِ﴾**: بدلُ اشتِمالٍ مِن **﴿ٱلْأُخْدُودِ﴾**، والضَّميرُ العائدُ إلى المُبدَلِ منه مُقدَّرٌ عندَ الجُمهورِ، **(أي: فيهِ)**، وعندَ الكوفيِّينَ وجماعةٍ نابَتْ عنه «أل»، والأصلُ: «نارِهِ»، وعندَ ابنِ مالكٍ لا حذفَ أصلاً[4]، وقالَ الفرَّاءُ وابنُ الطَّراوةِ: بَدَلُ كلٍّ، ولا حذفَ، وابنُ خَروفٍ: بَدَلُ إضرابٍ، والأصَحُّ ما ذكرَهُ المصنِّفُ.

(الرَّابعُ: البَدَلُ المُباينُ) أي: لِلمُبدَلِ منه، بحيثُ لا يُشعِرُ به ذكرُ المُبدَلِ منه بِوَجهٍ، أي: بأنْ لا يَكونَ مُطابِقاً له، ولا جُزءاً منه، ولا مُلابِساً له، **(وهو ثَلاثةُ أَقسامٍ:**

---

(١) قوله: (بل لا يُستعمل) من كلام ابن عَنقاءَ، وهو زائدٌ على كلام الفاكهيِّ، وعدَمُ الاستعمال يَصدُق عليه قَولُه السابق: (لا يَحسنُ استِعمال مثلِه)، فالإتيانُ بـ(بل) معه ليس بِذاك.

(٢) هي مدينة تَقع جنوبيَّ السعودية قُرب الحدود مع اليَمَن اليومَ.

(٣) بفتحِ الباء على إرادة المرَّة من البَعث، والعامَّة مُولَعة بكسرِها.

(٤) أي: لعدم التِزامِه الضميرَ في هذا النوع.

بَدَلُ الغَلَطِ، وبَدَلُ النِّسْيانِ، وبَدَلُ الإضْرابِ، نَحوُ: «رَأَيتُ زَيداً الفَرَسَ»؛ لِأَنَّكَ إنْ أَرَدتَ أَن تَقُولَ: «رَأَيتُ الفَرَسَ» فَغَلِطْتَ فَقُلتَ: «زَيداً»، فَهَذا بَدَلُ الغَلَطِ؛ .....

الكواكب الدرية

بَدلُ الغَلَطِ)، وهو الذي لم يُقصَدْ مَتبوعُهُ، بل سبقَ إليه اللِّسانُ.

(وبَدَلُ النِّسيانِ)، وهو ما قُصِدَ ذِكرُ مَتبوعِهِ، ثُمَّ تَبيَّنَ فسادُ قَصدِهِ.

(وبَدَلُ الإضرابِ)، وهو ما قُصِدَ فيه كلٌّ مِن المُبدَلِ والمُبدَلِ منه، قَصْداً صَحيحاً.

وأنكرَ قومٌ منهم المُبرِّدُ الثَّلاثةَ، وخَرَّجُوا ما أَوهمَ ذلكَ على حَذفِ العاطفِ، وهي: الواوُ المُفيدةُ لِلتَّقسيمِ، **(نَحوُ: «رَأَيتُ زَيداً الفَرَسَ»)**، هذا المثالُ يَصلُحُ لِكلِّ واحدٍ مِن الثَّلاثةِ؛ **(لأَنَّكَ إنْ أَرَدتَ أنْ تَقُولَ)** ابتِداءً: **(«رأَيتُ الفَرَسَ»، فغَلِطْتَ)** أي: سَبقَ لِسانُكَ لغيرِهِ، **(فقُلتَ: «زَيداً»)** مِن غيرِ قَصدٍ، ثمَّ نَطَقتَ بالصَّوابِ فقُلتَ: الفَرَسَ، **(فهَذا بَدَلُ الغَلَطِ)** بِالإضافةِ، أي: بَدَلٌ عن اللَّفظِ الذي هو الغَلَطُ، فالمُبدَلُ منه هو الغَلَطُ، لا البَدَلُ، ويُسمَّى التَّابعُ هنا بِبَدَلِ الغَلَطِ مِن حيثُ إنَّ سببَ الإتيانِ به هو الغَلَطُ في ذكرِ المُبدَلِ منه، ولم يُرَدْ أنَّ المُبدَلَ[1] نفسَهُ غَلطٌ[2]، وكيفَ يكونُ غَلطاً وهو المَقصودُ بالنِّسبةِ؟

وقَضيَّةُ كلامِ المصنِّفِ كغيرِهِ أنَّ بَدَلَ الغَلطِ يَصِحُّ في النَّثرِ، وهو قَولُ سِيبَويهِ والأَكثرينَ، وقالَ بَعضُهم: إنَّه يَجوزُ في الشِّعرِ دونَ النَّثرِ، وعكَسَهُ بعضُهم، وقالَ آخرُونَ: إنَّ بدلَ الغَلطِ لم يَقَعْ في نَظمٍ ولا نَثرٍ، واستَدلَّ المثبِتُونَ له بقَولِ ذي الرُّمَّةِ: [البسيط]

لَمْياءُ في شَفَتَيها حُوَّةٌ لَعَسٌ ... وفي اللِّثاتِ وفي أَنيابِها شَنَبُ[3]

---

(١) أي: البدلَ.

(٢) ولهذا قالُوا: بدل الغلَط ولم يقولُوا: البَدَل الغلَط. الفاكهي.

(٣) **اللغة:** (اللَّمياء): من اللَّمَى، وهي التي في شَفتَيها سُمْرةٌ، و(الحُوَّة): شَبِيهة بِاللَّمَى، وهي حُمرةٌ تَضرِب إلى السَّواد، و(اللَّعَس): سَوادٌ مُستحسَنٌ في الشَّفتَين، ومنه يُقالُ: شَجرةٌ لَمْياءُ الظِّل ـ أي: سَوداءُ الظِّل ـ وذلك إذا كَثُرَ وَرَقُها واسوَدَّ ظِلُّها. و(اللِّثاتُ): جمعُ لِثَة، وهي ما حولَ الأسنانِ. و(الأنياب): جمعُ نابٍ، وهو السِّنُّ التي خلفَ الرَّباعيَة. و(الشَّنَبُ): قال الأصمَعيُّ: بَرْدٌ وعُذُوبةٌ في الأَسنان، وغيرُه يَقول: تَحديدُ الأنيابِ ودَقَّتُها، والأول أجوَدُ.

المعنى: وَصف امرأةً بِالجَمال العربيِّ فقال: إنَّ في ثَغرِها بَريقاً ولَمَعاناً، وفي شَفَتَيها حُمرةً شديدةً تَضربُ إلى السَّواد، وهم يَستَحسِنون هذا لأنه يَظهَرُ معه بَريق الثَّغر ويَحسُنُ به المَبسِم، حتى إنَّ نساءَ الأعراب كُنَّ =

وإن قُلْتَ: «رَأَيتُ زَيداً» ثُم لَمَّا نَطَقتَ بِهِ تَذَكَّرتَ أَنَّكَ إنَّما رَأَيتَ فَرَساً، فأَبْدَلْتَهُ مِنهُ،

الكواكب الدرية

فإنَّ الحُوَّةَ: السَّوادُ، واللَّعسَ: سَوادٌ مُشرَبٌ بحُمرةٍ، وفي «الوافي وشَرحِهِ[١]» ما حاصِلُه: وقد يَكونُ المُبدَلُ منه مُتغالَطاً فيه، لا غَلَطاً، أي: يُظهِرُ المتكلِّمُ مِن نفسِهِ أنَّه غالِطٌ فيه؛ لغرضِ الإبهامِ[٢]، وليس غالِطاً في نفسِ الأمرِ، بل ذكرَهُ أوَّلاً عن قَصْدٍ وتَعَمُّدٍ، لكنَّه أوهمَ أنَّه غالطٌ لِغَرضِ المبالغةِ، والتَّفنُّنِ في الفَصاحةِ، وهذا يَستَعمِلُه الشُّعراءُ كثيراً، وشَرطُه أنْ يَرتَقيَ مِن الأَدنى إلى الأَعلى، كـ«هِندٌ نجمٌ بَدرٌ شمسٌ»؛ لأنَّكَ[٣] وإنْ كُنتَ قاصداً لِذكرِ النَّجمِ تُوهِمُ مِن نَفسِكَ الغَلَطَ، وأنَّكَ لم تَقصِدْ في الأوَّلِ إلَّا تَشبِيهَها بالبَدْرِ، ثمَّ تَفعلُ كذلكَ مُنتقِلاً إلى الشَّمسِ، وهو فَصيحٌ دونَ الغَلطِ، ولا أَدري لأيِّ معنًى جزَمُوا بأنَّ بَدَلَ الغَلَطِ غيرُ فَصيحٍ مع أنَّ النِّسيانَ لا يُنافي الفَصاحَةَ، اللَّهمَّ إلَّا أنْ يَكونُوا تَتَبَّعُوا كلامَ الفُصَحاءِ، فلم يَجدُوا بَدَلَ الغَلَطِ فاشياً فيه، فحَكمُوا بأنَّه غيرُ فصيحٍ نظراً إلى هذا المعنَى، وليس المرادُ أنَّ الإنسانَ إذا سبقَ لسانُه إلى ذكرِ ما لم يَقصِدْهُ، فَتَنَبَّهَ فذَكَرَ المَقصودَ، يُحكَمُ بأنَّ لفظَ المَذكورَ على سَبيلِ السَّهوِ غيرُ فَصيحٍ. اهـ

(وإنْ قُلتَ: «رأَيتُ زَيداً») قاصداً الإخبارَ عن رُؤيَتِهِ، (ثُمَّ لَمَّا نَطَقْتَ تَذَكَّرْتَ أنَّكَ) لم تُرِدْ زيداً، و(إنَّما رَأَيتَ فَرَساً[٤] فأَبدَلتَهُ) أي: لفظَ الفَرَسِ (مِنهُ) أي: مِن زيدٍ بأنْ قُلتَ: «رأيتُ

= يَضَعنَ غبرةَ الإثمِد على لِثاتِهنَّ لِتُكسِبَها حُوَّةً. «شَرح شَواهد الأُشموني».

الإعراب: «لَمياءُ»: خبرُ مُبتدأ محذُوف، أي: هي لَمياءُ. «في شفَتَيها»: مُتعلِّق بخبر مقدَّم، و(ها): مضافٌ إليه عائدٌ لِمَحبُوبتِه. «حُوَّةٌ»: مُبتدأ مؤخَّر. «لَعسٌ»: بَدلٌ مِن (حُوَّة) بدلَ غَلَط. الواو: عاطفةٌ للجُمَل، و«في اللِّثات»: خبرٌ مُقدَّم. «وفي أنيابِها»: عطفٌ عليه. «شَنَبٌ»: مُبتدأ مؤخَّر.

والشاهد: في قولِه: (حُوَّةٌ لعسٌ)؛ فإن بعضَهم يرَى وُجودَ بدلِ الغَلَط في كلام العرب وجَعَل هذا منه؛ لأنَّ الحُوَّةَ السَّواد بِعَينِه، واللَّعَسَ سوادٌ مُشرَبٌ بِحُمرَة، وردَّه الجُمهور بأنَّ الشعرَ لا يُقال إلَّا عن تَرَوٍّ وتَثبُّت، فلا يكونُ فيه هذا البدلُ، وخرَّجوا البيتَ على الوَصفيَّة، أو على بدل الكلِّ، وقال بعضُهم: إنَّه مِن باب التَّقديم والتأخيرِ، والتَّقديرُ: في شَفتَيها حُوَّة، وفي اللِّثاتِ لَعسٌ، وفي أَنيابِها شَنَبٌ.

(١) أي: «المَنهل الصافي» للدَّمامِيني.

(٢) في المطبُوع من «المنهَل الصافي»: (لغرض الإيهام)، وهو أشبه بالمرادِ.

(٣) في المطبوع من «المنهل»: كأنَّك.

(٤) الأحسنُ: (الفرسَ). الفاكهي.

فهَذا بَدَلُ النِّسْيانِ؛ وإنْ أَرَدتَ الإخبارَ أَوَّلاً بِأَنَّكَ رَأَيتَ زَيداً، ثُم بَدَا لَكَ أَنْ تُخبِرَ بِأَنَّكَ رَأَيتَ الفَرَسَ، فهَذا بَدَلُ الإضرابِ.

الكواكب الدرية

زيداً الفَرَسَ»، (**فهَذَا بَدَلُ نِسْيانٍ**)، أي: بَدَلُ شيءٍ ذُكِرَ نِسياناً، وهذا كالذي قبلَهُ، قالَ الفاكهيُّ: لا يَقَعُ في فصيحِ الكلامِ، ومُتَعَلَّقُهُ الجَنانُ، وبَدَلُ الغَلَطِ مُتعلَّقُهُ اللِّسانُ، وبعضُ النَّحويِّينَ لم يُفرِّقُوا بينَهما، بل سمَّوهما بَدَلَ الغَلَطِ[1].

(**وإنْ أَرَدْتَ الإخبارَ أَوَّلاً بِأَنَّكَ رَأَيتَ زَيداً، ثمَّ بَدَا لَكَ أنْ**) تُضرِبَ ـ أي: تُعرِضَ ـ عن ذلكَ، وأنْ (**تُخبِرَ بِأَنَّكَ رَأَيْتَ الفَرَسَ**)، ويَكونَ الأوَّلُ في حُكمِ المتروكِ، (**فهَذَا بَدَلُ الإضرابِ**)، ويُسمَّى أيضاً: بدلَ البَدَاءِ ـ بالدَّالِ المهملةِ والمدِّ ـ؛ لأنَّ المتكلِّمَ يُخبِرُ بشيءٍ ثمَّ يَبدُو له أنْ يُخبِرَ بآخَرَ مِن غيرِ إبطالٍ لِلأوَّلِ، فكلٌّ مِن التَّابعِ والمتبوعِ فيه مَقصودٌ قَصْداً صَحيحاً، ومِنه قولُه ﷺ: «**إنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلاةَ ما كُتِبَ له نِصْفُها، ثُلثُها، رُبعُها، خُمسُها، سُدسُها، سُبعُها، ثُمنُها، تُسعُها، عُشرُها**»[2]، فـ«ثُلُثُها» وما بعدَهُ بَدَلُ إضرابٍ مِن «نِصفُها»، أو كلٌّ[3] واحدٍ بَدَلٌ ممَّا قبلَهُ، وهو إضرابُ انتقالٍ، لا إضرابُ إبطالٍ[4].

والأحسَنُ في هذه الثَّلاثةِ أنْ يُعطَفَ فيها التَّابعُ[5]، فيكونُ مِن عطفِ النَّسقِ؛ لأنَّ «بل» تُشعِرُ بأنَّ ما قبلَها ذُكِرَ عن قَصدٍ، إلَّا أنَّه أُضرِبَ عنه، فيَخرُجُ الكلامُ عن كونِهِ صَدَرَ عن غَلَطٍ أو نِسيانٍ، ولأنَّ بِذكرِ «بل» يَندَفِعُ تَوهُّمُ كونِ البَدَلِ في ذلكَ صفةً لما قبلَهُ كما في قَولِكَ: «رأيتُ رَجلاً حِماراً»؛ إذ يَحتمِلُ أنْ تكونَ أَردتَ بِقَولِكَ: «حماراً» جاهلاً، أو بَليداً.

---

(١) «الفواكه الجنيَّة» (ص٤٠٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٨٨٩٤) وأبو داودَ (٧٩٦) وغيرُهما من حديث عمَّار بن ياسر بالتدرُّج مِن العشر إلى النِّصف، ولفظُ أحمد: «إنَّ العبد لَيُصَلي الصلاةَ ما يُكتَب له منها إلا عُشرُها، تسعُها، ثُمنُها، سُبعها، سُدسُها، خُمسُها، ربعُها، ثُلثُها، نِصفُها»، وأخرج الإمام أحمدُ أيضاً (١٥٥٢٢) عن أبي اليسر صاحبِ رسول الله ﷺ، أن رسولَ الله ﷺ قال: «مِنكم مَن يُصلِّي الصلاة كاملةً، ومِنكم من يُصلِّي النصفَ، والثلثَ، والربعَ حتَّى بَلغ العشر»، قال مُحقِّقوه (٢٤/ ٢٨٠): إسنادُه صحيح على شرط مُسلم.

(٣) الظاهر أنه أراد: (وكُل) بالواو.

(٤) وقيل: حُذف مِن هذه المَذكورات (أو) العاطفةُ وهي مُرادة، وحَذفُها كذلك سائِغ شائعٌ في كلامِهم.

(٥) في «الفَواكه» زيادة: بـ(بل). ويُؤيِّده قوله الآتي: لأن بل تُشعر... إلخ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

فَائدةٌ: قالَ الفاكهيُّ: ذكرَ بعضُ النُّحاةِ قِسْماً خامِساً، وهو بَدَلُ كلٍّ مِن بَعضٍ، واحتَجَّ له بقَولِ الشَّاعرِ: [الخفيف]

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ[١]

فِيمَن رواهُ بنَصبِ «طلحةَ» على أنَّه بَدَلٌ مِن «أَعظُماً».

وأُجيبَ بأنَّه: على تَقديرِ مُضافٍ، أي: أَعظُمَ طَلحةَ[٢]، أو على أنَّ المرادَ بها الذَّاتُ مِن بابِ تَسميةِ الكلِّ بالجُزءِ، وعلى كلٍّ فهو مِن بَدَلِ الكلِّ. اهـ[٣]

وقالَ غيرُه: قيلَ: ومِنه: [الطويل]

كأَنِّي غَداةَ البَيْنِ يَومَ تَحَمَّلُوا[٤]

---

(١) **البيت:** لِعُبَيد الله بن قَيس الرُّقَيات، يَقولُه في طلحةَ بن عبدِ الله بن خَلَف الخُزاعيِّ. ويُروَى: (نضَّر اللهُ).

اللغة: (أعظُماً): جمع عَظم، ويُجمَع في الكَثرة على عِظام. (طَلحةُ الطَّلحات): سُمِّيَ طَلحةَ الطَّلَحات بِسَبب أُمِّه، وهي صَفيَّةُ بنت الحارث بن طلحةَ بن أبي طلحةَ، وأخُوها طلحةُ بن الحارثِ، فقد تَكنَّفَه الطَّلحاتُ، ففُصِل بِهذه الإضافة من غَيرِه مِن الطَّلَحات، وكانَ واليَ سِجستانَ وبها ماتَ.

الإعراب: «رَحِمَ اللهُ أعظُماً»: فعلٌ ماضٍ وفاعِلُه ومَفعولُه. «دَفَنُوها»: فعلٌ ماضٍ، والواو: فاعلُه، و(ها): مفعولُه، والجملةُ في محلِّ نصب نعت (أعظماً). «بِسِجستانَ»: جار ومجرُورٌ بالفتحة لِلعَلَميَّة والعُجمة، مُتعلِّق بـ(دَفَنُوها). «طَلحةَ»: بدلٌ من (أعظُماً) مَنصوبٌ مثلُه وهو مُضاف. «الطلحاتِ»: مُضاف إليه مجرورٌ.

والشاهد فيه: إبدالُ (طلحة) من (أعظُماً) بدلَ كلٍّ من بعض على قولٍ لِبَعضِهِم.

وفيه شاهدٌ آخَرُ، وهو أنَّ السماعَ والاستِعمالَ في نحوِ: (طَلحةَ) ـ مِن كُلِّ عَلَم مُذكَّر مَختُومٍ بالهاء ـ جَمعُه بالألف والتاء، ولم يُسمَع جمعُه بالواو والنُّون.

(٢) قد يَشهدُ لِذلك روايةُ الجرِّ على أنَّ الأصلَ: أَعظُمَ طَلحةِ الطَّلحاتِ، فحُذف المُضافُ الذي هو (أَعظُم) لِدَلالة (أَعظُم) المُتقدِّم الذِّكرِ عليه، ولم يُقَم المُضافُ إليه وهو (طَلحة) مُقامَه، قال ابنُ بَري: والأشبَهُ عِندي أن تَخفضَه بإضافة (سِجستان) إلَيه لأنه كان أَميرَها.

(٣) «الفواكه الجنيَّة» (ص٤٠٣-٤٠٤).

(٤) عجُزُه:

لَدَى سَمُراتِ الحَيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ

وهو من مُعلَّقة امرئ القيس. =

. . . . . .

الكواكب الدرية

فـ«يومَ» بَدَلٌ مِن «غَداةَ» بَدَلَ كلٍّ مِن بَعضٍ.

ويُجابُ بأنَّه بَدَلُ كلٍّ مِن كلٍّ على حَذْفِ مُضافٍ، أي: غَداةَ يَومِ تَحَمَّلُوا، أو على أنَّ المرادَ باليَومِ مُطلَقُ الوَقتِ، لا اليَومُ المحدودُ. اهـ، ونحوُ ذلكَ في «الوافي» و«شَرحِهِ».

وقالَ أبو حيَّان: ذَكرَ بعضُهم بَدَلَ كلٍّ مِن بَعضٍ نحوُ: «لَقيتُهُ غُدوةً يومَ الجُمعةِ»؛ لأنَّ يومَ الجُمعةِ لا يَكونُ ظَرفاً ثانياً؛ لأنَّ العاملَ لا يَعمَلُ في نَوعٍ مِن المَعمولاتِ إلَّا في واحدٍ منها[1]، إلَّا على طريقِ الإتباعِ، ولا يَكونُ غَلَطاً لأنَّ اللُّقِيَّ لا يكونُ في كلِّ اليوم، بل في بَعضِهِ، قالَ السُّيوطيُّ: وقد وَجدتُ له شاهِداً في التَّنزيلِ، وهو قولُه تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [مريم: ٦٠-٦١]. اهـ

ويُمكِنُ الجوابُ عن الآيةِ بِأنَّ المرادَ بالجنَّةِ جِنسُ الجنَّاتِ، فيكونُ ﴿جَنَّٰتِ﴾ حينئِذٍ بَدَلَ كلٍّ مِن كلٍّ، لا بدلَ كلٍّ مِن بعضٍ؛ وعن المثالِ بأنَّه غيرُ مَسمُوعٍ، بل المَسموعُ: «لَقِيتُه يومَ الجُمعةِ غُدوةَ»؛ لأنَّ سِيبَويهِ يُجيزُ تَعدُّدَ الظَّرفِ مِن نَوعٍ إذا كانَ الثَّاني أَخصَّ مِن الأوَّلِ.

= **اللغة:** (الغَداة): أولُ النَّهار. و(البَين): الفِراق. و(اليَوم): من طُلوع الفجر إلى الغُرُوب، وقد يُراد به مُطلَقُ الوَقت. و(تَحمَّلُوا): تَرحَّلُوا، ويُروى أيضاً بذلك. و(لدَى): بمعنى: عِند. و(السَّمُرات): جمعُ سَمُرة، وهي شَجَرة الطَّلْح من أشجارِ الباديةِ ذَواتِ الشَّوك. و(الحيُّ): القَبيلةُ من الأعراب. و(ناقِف الحَنظَل): مَن يكسرُ حَبَّ الحَنظَل لِيَستخرِجَ بزرَه.

المعنى: أراد أنَّه في تِلكَ الغَداة يومَ رَحَل أهلُ مَحبوبتِه دَمَعت عَينُه كثيراً، حالةَ كونِه جالساً عند السَّمُرات التي كانت خِيامُهم قائمةً خِلالَها، كما تَدمَعُ عينُ ناقِفِ الحَنظَلِ لِحَرارتِه.

الإعراب: «كأني»: (كأنَّ) واسمُها. «غَداةَ»: ظرفُ زمان مُضاف يَتعلَّق بما في (كأنَّ) من معنى التَّشبيه، وقيل: بـ(ناقِف) الآتي. «البينِ»: مُضافٌ إليه. «يومَ»: بدلٌ من (غداةَ) بدلَ كلٍّ من بعض وهو مضاف. «تَحمَّلوا»: فعلٌ ماضٍ وفاعلُه، والجملةُ في محلِّ جرٍّ بالإضافة. «لدَى»: ظرفُ مكان منصوبٌ مُتعلِّق بما تعلَّق به (غداةَ)، وهو مضاف. «سمراتِ»: مُضاف إليه. «الحيِّ»: مِثلُه. «ناقِفُ»: خبرُ (كأنَّ) مَرفوع مُضافٌ. «حَنظلِ»: مُضافٌ إليه من إضافةِ اسم الفاعل إلى مفعولِه.

والشاهد فيه: وُقوعُ (يومَ) بدلَ كلٍّ من بَعضٍ من (غداةَ) عند بَعض النَّحويِّين، وهو قولٌ ضعيفٌ، والجُمهورُ على عدمِ إثباتِ هذا النوع، وتأوَّلوا البيتَ بما ذَكَره الشارحُ.

(١) الأولى ـ كما في «تَمهيد القَواعد» و«نُكَتِ السُّيوطي» ـ: منه، أي: مِن ذلك النوع.

ومِثالُ الفِعلِ قَولُهُ تَعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩].

الكواكب الدرية

(ومِثالُ) إبدالِ (الفِعلِ) مِن الفعلِ قَولُه تعالى: (﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾)، **وإعرابُه**: «مَن»: اسمُ شرطٍ جازمٌ تَجزِمُ فِعلينِ: الأوَّل: فعلُ الشَّرطِ، والثَّاني: جوابُه في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، ﴿يَفْعَلْ﴾: فعلُ الشَّرطِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وجُملةُ الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفع خبر، ﴿ذَٰلِكَ﴾: اسمُ إشارةٍ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ به، ﴿يَلْقَ﴾: جوابُ الشَّرطِ، وعَلامةُ جزمِهِ حذفُ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الألفُ، وفاعِلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، ﴿أَثَامًا﴾: مَفعولٌ به، ﴿يُضَٰعَفْ﴾: بَدَلُ كلٍّ مِن ﴿يَلْقَ﴾؛ لأنَّ مُضاعفةَ العَذابِ هي لُقِيُّ الأثامِ، والبَدَلُ يَتبَعُ المُبدَلَ في إعرابِهِ، تَبِعَهُ في جزمِهِ، وعلامةُ جزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وهو مُغيَّرُ الصِّيغةِ، و﴿لَهُ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، و﴿ٱلْعَذَابُ﴾: نائبُ الفاعلِ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ. وقد أَجْرى الشَّاطبيُّ الأقسامَ الأربعةَ في الفعلِ كما هو مُقتَضى عبارةِ المتنِ، فبَدَلُ الكلِّ كما مُثِّلَ، وبَدَلُ البعضِ مِن الكلِّ: «إنْ تُصَلِّ تَسجُدْ للهِ يَرحمْكَ»، وبَدَلُ الاشتِمالِ نحوُ: [الرجز]

. . . . . مَـــن يَـصِـلْ إلَـيـنـا يَـسْـتَـعِـنْ بِـنـا يُـعَـنْ[1]

وبَدَلُ الغَلَطِ نحوُ: «إنْ تَأتِنا تَسْأَلْنا نُعطِكَ»[2]، ومثَّلَ بعضُهم بقَولِهِ تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ﴾ على تَقديرِ «بل»، ومَنعَ بَعضُهم في الفعلِ ما عَدَا بدلَ الكلِّ.

وشَرطَ ابنُ مالكٍ لإبدالِ الفعلِ مِن الفعلِ المُوافقةَ في المعنى مع زِيادةِ بَيانٍ، وقَدحَ فيه بَعضُهم بأنَّ ذلكَ ليسَ بشَرطٍ، ولكنَّ الأصحَّ ما قالهُ ابنُ مالكٍ، قالَ غيرُه: فإنْ لم يَكُنِ الثَّاني راجحَ البَيانِ على الأوَّلِ كانَ تَأكيداً.

قالَ الفاكهيُّ: وكما يُبدَلُ الفِعلُ مِن الفعلِ تُبدَلُ الجُملةُ مِن الجُملةِ إذا كانتِ الثَّانيةُ أَوْفَى

---

(١) قِطعة من بيتٍ لابن مالك في «الخُلاصة»، وصدرُه:

ويُـبـدَلُ الـفِـعـلُ مـن الـفِـعـلِ كـ(مَـن

(٢) ومثَّل له الشاطبي قبل ذلك بقَولِه: (إنْ تُطعِم زيداً تكسُه أُكرِمْك)، وهو أوضحُ.

. . . . . .

بِتَأديةِ المَقصودِ مِن الأُولى، نحوُ: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٣][(١)]، فجُملةُ ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ﴾ بدلُ بعضٍ مِن الأُولى؛ لأنَّ ما اشتَملَتْ عليه بعضُ ما تَعلَمون مِن نِعَمِه، ونحوُ: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١] على قراءةِ حمزةَ والكِسائيِّ بكسرِ ﴿إِنَّهُمْ﴾، فجُملةُ ﴿إِنَّهُمْ﴾ بَدَلُ كلٍّ أو بَدَلُ اشتمالٍ مِن جُملةِ ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ... إلخ﴾[(٢)].

ويَجوزُ إبدالُ الجُملةِ مِن المُفرَدِ كقَولِ الشَّاعرِ: [الطويل]

إلى اللهِ أَشْكُو بِالمَدِينَةِ حاجَةً ... وبِالشَّامِ أُخْرَى كَيفَ يَلتَقِيانِ؟[(٣)]

فجُملةُ «كيفَ يَلتقيانِ؟» بَدَلُ اشتمالٍ مِن «حاجةً وأُخرَى»، وهما مُفردانِ[(٤)]، وقَولِ الشَّاعرِ[(٥)]: [الطويل]

---

(١) «الفواكه الجنية» (ص٤٠٤).

(٢) في «الكشَّاف» و«البَحر المحيط» و«الدُّر المَصون» وغيرِ ذلك أن الكسرَ على الاستِئناف، ولم يتعرَّضُوا لمسألةِ البدل.

(٣) نَسَبه بعضُهم لِلفرزدَق.

المعنى: يَتضجَّر من تَفَرُّق أغراضِه وتَباعُد مَواطِن حاجاتِه التي بعضُها بالشام وبَعضُها بالمدينةِ، ويَقولُ: أشكُو إلى الله ذلك، واستَفهَم مُستبعِداً اجتِماعَ ذلك. السلطانيُّ.

الإعراب: «إلى الله»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّقٌ بـ(أشكُو) الآتي. «أشكُو»: فعلٌ مُضارع مرفوع، والفاعلُ: أنَا. «بِالمَدينة»: جار ومجرور مُتعلِّق بمَحذوف حال مِن (حاجَة)، كان صفةً لها فلما قُدِّم عليها صار حالاً. «حاجةً»: مَفعولُ (أشكُو). «وبالشام أُخرَى»: عطفٌ على (بِالمَدينةِ حاجةً) وإعرابُه كإعرابِه، وهو من العطفِ على مَعمُولَي عاملٍ واحدٍ، وهو جائزٌ بِالإجماعِ. «كيف»: اسمُ استِفهام مبنيٌّ على الفتح في محلِّ نَصب حال تَقدَّم على صاحبِه وعامِله. «يَلتَقِيان»: فعلٌ مضارع مَرفوعٌ بِثُبوت النون، والألفُ: فاعلٌ. وجُملةُ (كيف يَلتقيانِ) في مَحلِّ نَصب بدلٌ مِن (حاجةً وأُخرى) بدلَ اشتِمالٍ.

والشاهد فيه: إبدالُ الجملةِ من المفرَد لمَّا كانَت في تأويلِه، أي: إلى الله أشكُو هاتَينِ الحاجتَين تَعَذُّرَ التِقائِهما، قال الدَّماميني: ويَحتمِلُ أن يكونَ (كيفَ يَلتَقِيان) جملةً مُستأنَفةً نَبَّه بها على سَبَبِ الشَّكوى، وهو استِبعادُ اجتِماعِ هاتَينِ الحاجَتَين.

(٤) كأنه قال: أَشكُو هاتَين الحاجتَين تَعذُّرَ التِقائِهما.

(٥) جعلَه الفاكهيُّ مَعطوفاً على الآيةِ الأُولى على أنه مِن إبدال الجملةِ من الجُملة، وبِذلك صرَّح غيرُه من النُّحاة، وهو الصواب.

ويَجُوزُ إبْدالُ النَّكِرةِ مِنَ المَعرِفةِ، .....

الكواكب الدرية

أَقـولُ لَـه: ارحَـلْ لا تُـقِـيـمَـنَّ عِـنـدَنـا[1]

(ويَجُوزُ إبدالُ النَّكِرةِ مِنَ المَعرِفةِ)، ويَجبُ في بَدَلِ الكلِّ وَصفُ النَّكرةِ نحوُ: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾ [العلق: ١٥-١٦]؛ لأنَّها هي في المَعنى، فلا يُمكِنُ أنْ يُؤتى بالمَقصودِ مِن غيرِ زِيادةٍ، قالَ أبو عليٍّ في كتابِه «الحُجَّة»[2]: يَجوزُ تَركُ وصفِ النَّكرةِ المُبدَلَةِ مِن المعرفةِ إذا استُفيدَ مِن البَدَلِ ما ليسَ في المبدَلِ مِنه، واختارَهُ الرَّضيُّ، وقالَ: إنَّه حقٌّ، وذلكَ كقَولِ الشَّاعرِ: [الوافر]

فـلا وأَبِـيـكِ خَـيـرٍ مِـنـكِ إنِّـي لَـيُـؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ[3]

---

(١) تمامُه:

وإلَّا فـكُـنْ فـي الـسِّـرِّ والـجَـهـرِ مُـسـلِـمَـا

ولا يُعرَف قائلُه.

المعنى: أقولُ له: حيثُ لم يَكُن باطِنُك وظاهِرُك سالِماً مِن مُلابَسةِ ما لا يَنبَغِي في شَأنِنا، فارحَل ولا تُقِيمَنَّ في حَضرَتِنا؛ فإن لم تَرحَل فكُن على ما يَكُونُ عليه المُسلِمُ مِن استِواءِ الحالَينِ في السِّرِّ والجَهر.

الإعراب: «أقولُ»: فعل مُضارع فاعلُه: أنا. «لَه»: جارٌّ ومجرور مُتعلِّق بـ(أقُول). «ارحَل»: فعلُ أمر مَبني على السُّكون، وفاعِلُه: أنتَ. والجُملةُ في محل نَصب مَقُول القَول. «لا»: ناهيَة جازِمة. «تُقِيمنَّ»: فعلٌ مُضارع مَبنيٌّ على الفتح لاتِّصاله بِنُون التوكيد الثَّقيلة في محلِّ جزم بـ(لا)، وفاعِلُه: أنتَ، والنونُ: لِلتَّوكيد لا محلَّ لها. والجملةُ بدلٌ من (ارحَل). «عندَ»: مَفعول فيه ظرفُ مكان مَنصوب بـ(تُقِيم)، وهو مُضاف، و«نا»: في محلِّ جرٍّ بالإضافة. الواو: لِلاستِئناف. «إلَّا»: هي (إنْ) الشَّرطيَّة أُدغمت في (لا) النافِيَة، وفعلُ الشرط محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَه، والتَّقديرُ: وإن لا تَرحَلْ. «فكُن»: الفاء: رابِطة لِجَواب الشرط، و(كُن): فعلُ أمر ناقِص، واسمُه: أنتَ. «في السر»: مُتعلِّق بـ(مُسلماً) الآتي. «والجهرِ»: عَطفٌ على السابق. «مُسلمًا»: خبرُ (كُن)، وجملةُ (كُن مُسلِماً) في محلِّ جزمٍ جواب الشرط.

والشاهد: في قَوله: (لا تُقِيمَنَّ)؛ فإنه جملةٌ بَدلٌ عن جُملة أخرَى وهي قَولُه: (ارحَل)، والثانيةُ أظهَرُ في إفادةِ المَقصودِ.

(٢) أي: ما مَعناه وحاصلُه.

(٣) **البيتُ:** من أبياتٍ سَبعة رَواها أبو زَيد في «نَوادِره» لِشُمَير - وقيل: سمير - بن الحارِث الضَّبِّي الجاهليِّ يَذكر فيها حُبَّه لِلخَيل ورَغبَتَه في أن يَرزُقَه الله بِشيءٍ منها، وأولُها:

دَعَـوتُ الله حـتَّـى خِـفـتُ أنْ لا يَـكُـونَ الله يَـسْـمَـعُ مـا أَقُـولُ =

نَحوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧].

الكواكب الدرية

ونحوُ قَولِهِ تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢]، فـ﴿طُوًى﴾ بَدَلُ كلٍّ مِن «الوادي» إذا لم يُجعَلْ[1] «طُوًى» اسمَ الوادِي، بل مِن الطَّيِّ؛ لأنَّه قُدِّسَ مرَّتينِ، فكأنَّه طُوِيَ بالتَّقديسِ.

وإذا لم يُفِدْ إلَّا ما أفادَ الأوَّلُ لا يَجوزُ؛ لأنَّه إنَّما يكونُ إبهاماً بعدَ التَّفسيرِ، ولا فائدةَ فيه.

وإنْ كانَ غيرَ بَدَلِ الكلِّ مِن الكلِّ، جازَ إبدالُ النَّكرةِ مِن المعرفةِ غيرِ المَوصُوفةِ؛ اكتِفاءً بالضَّميرِ الرَّاجعِ إلى المُبدَلِ مِنه، (نَحوُ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾)، فـ﴿قِتَالٍ﴾ نكرةٌ، وهو بَدَلُ اشتمالٍ مِن ﴿ٱلشَّهْرِ﴾، وهو مَعرفةٌ.

وقَضيَّةُ كلامِهِ أنَّه إذا أُبدِلَ اسمٌ مِن اسمٍ لا تَجِبُ مُوافقةُ البَدَلِ المُبدَلَ منه في التَّعريفِ والتَّنكيرِ، فيَجوزُ إبدالُ المعرفةِ مِن المعرفةِ كما في الأمثِلةِ السَّابقةِ، ومِن النَّكرةِ نحوُ: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، والنَّكرةِ مِن النَّكرةِ نحوُ: ﴿مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١-٣٢].

= لِيَحمِلَني على فَرَسٍ فإنِّي ضَعيفُ المَشيِ لِلأَدنَى حَمُولُ

اللُّغة والرواية: (التَّحمحُمُ): صوتُ الفرَس إذا طَلَب العَلَف، و(الصهيلُ): صوتُه مُطلقاً، فهو مِن عَطفِ العامِّ على الخاصِّ. قال البَغداديُّ: والكاف في (أبيكِ) و(مِنكِ) مَكسورةٌ خِطابٌ لِلمَرأة التي لامَتْه على حُبِّ الخيل على طَريق الالتِفاتِ مِن الغَيبة إلى الخِطاب، واختَلفُوا في مَعنى: (يؤذِيني) فقيل: أي: يَغُمُّني وليس هو لي في مِلكٍ، وقيل: يُؤذِيني فَقدُ التَّحمحُمِ على حذف مُضاف، ورَواه ابنُ الأعرابيِّ في «نَوادره»: (لَيُؤذِنُني) بنُونين، أي: يُعجِبُني، مِن (أَذِنْتُ له). اهـ باختِصار كثير.

الإعراب: «لا»: حرفُ جواب، «وأَبِيكِ»: الواو: حرفُ قَسَم وجرٍّ، (أبي): مَجرور بها مُضاف، والكاف: مُضاف إليه، والجار والمجرور مُتعلقٌ بفعل القَسَم المحذُوف. «خيرٍ»: بدلٌ من (أبِيكِ)، وهو في الأصل صفةٌ لموصوفٍ مَحذوف أي: رجلٍ خيرٍ منك. «مِنكِ»: متعلِّق بـ(خير) لأنه اسمُ تَفضيل. «إنِّي»: (إنَّ) واسمُها. «لَيُؤذِيني»: اللام: مُزَحلَقة، و(يُؤذِي): مضارعٌ مَرفوع، والنونُ: لِلوقاية، والياء: مفعولٌ به. «التَّحمحمُ»: فاعلُ (يُؤذي). «والصَّهيلُ»: عطفٌ عليه، وجملة (لَيُؤذيني) خبر (إنَّ) في محل رفع، وجملةُ (إني لَيُؤذيني) جوابُ القَسم لا محلَّ لها.

الشاهد فيه: تركُ وصفِ النَّكرةِ المُبدَلَةِ مِن المَعرفةِ حين استُفيدَ مِن البَدَلِ ما ليسَ في المُبدَلِ منه، لكنْ تقدَّم في الإعراب أن ثَمَّةَ موصوفاً محذوفاً، فيَكونُ الإبدالُ جارياً على القاعِدة، وهي أنَّه إذا كان البَدلُ نَكرةً مِن مَعرِفة يَجِبُ وَصفُها، وعلى هذا استَشهدَ به الرضيُّ في «شرح الكافيَة» خِلافاً لِما يُوهمُه كلامُ الشارِح.

(١) أي: وهو بدلُ نكرة من معرِفة إذا لم يُجعل... إلخ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

ولا تَجِبُ مُوافَقتُه له أيضاً في الإضمارِ والإظهارِ، فيَجوزُ إبدالُ الظَّاهرِ مِن الظَّاهرِ كما مرَّ، ومِن المُضمَرِ نحوُ: «رأيتُه زيداً»، والمضمَرِ مِن المضمَرِ الموافقِ له نحوُ: «رأيتُكَ إيَّاكَ»، ومِن الظَّاهرِ نحوُ: «رأيتُ زيداً إيَّاهُ»؛ ومَنعَ ابنُ مالكٍ وُقوعَ الضَّميرِ بَدَلاً، وجعلَ نحوَ: «رأيتُكَ إيَّاكَ» تَوكيداً، و«رَأيتُ زيداً إيَّاهُ» مِن وَضعِ النَّحويِّينَ، أي: إنَّه لم يُسمَعْ مِن العَربِ[1].

وشَرطُ إبدالِ الظَّاهرِ مِن ضَميرِ المتكلِّمِ والمخاطَبِ[2] عندَ الجُمهورِ بَدَلَ كلٍّ إفادةُ البَدَلِ الإحاطةَ نحوُ: «هذا لَكم صَغيرِكم وكَبيرِكم»، وقَولِه تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، ونَدرَ نحوُ قَولِ الشَّاعرِ: [البسيط]

بِكُمْ قُرَيشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ ... وأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَن كانَ ضِلِّيلَا[3]

بجرِّ «قُريشٍ» بَدَلاً مِن كافِ «بِكُم».

وتَجِبُ مُوافَقةُ البَدَلِ لِلمُبدَلِ منه في تَذكيرِهِ وتَأنِيثِهِ، وإفرادِهِ وجَمعِهِ وتَثنِيَتِهِ، وإنَّما يَجبُ

---

(١) قال: ولو استُعمل كان توكيداً.

(٢) خرَج به ضميرُ الغيبة؛ فإنه يجوز مطلقاً نحو: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾.

(٣) **البيتُ**: لا يُعرَف قائلُه.

اللغة: (قُرَيش): أعظَمُ قبائل العرب، وأصحابُ الإمرة عليهم في الجاهليَّة. (كُفِينا) أي: وُقِينَا. (مُعضِلة): اسم فاعل من أعضَل الأمرُ: إذا اشتدَّ وصَعُب المخرَجُ منه. (أَمَّ): قَصَد. (نَهج الهدى): طَرِيقه. (ضِلِّيلاً) شَديدَ الضَّلال.

الإعراب: «بِكُم»: جار ومجرور مُتعلق بقَوله: (كُفينا) الآتي. «قُريشٍ»: بدلٌ من كاف المخاطَبين المجرورةِ محلًّا بالباء. «كُفِينا»: (كُفي): ماضٍ مَبني لِلمَجهول، و(نا): نائب عن الفاعل، وهو المفعولُ الأوَّل. «كُلَّ»: مَفعول ثانٍ لـ(كُفي) مُضاف، و«مُعضِلةٍ»: مُضاف إليه. الواو: عاطفة، «أَمَّ»: فعل ماضٍ. «نهجَ»: مفعولُه مُضاف، و«الهُدى»: مُضاف إليه. «مَن»: مَوصول فاعلُ (أَمَّ). «كان»: ماضٍ ناقِص، واسمُه: هو. «ضِليلَا»: خبرُ (كان) منصوب، والجملةُ صلةُ الموصولِ لا محلَّ لها من الإعراب.

الشاهد: في قَولِه: (بِكُم قُريشٍ)؛ حيث أَبدَل الاسمَ الظاهرَ ـ وهو (قُرَيش) ـ مِن ضَمير الحاضِر بدلَ كُلٍّ من كلٍّ، مِن غيرِ أن يَدُلَّ البدلُ على الإحاطة، وهذا نادرٌ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

ذلكَ في بَدَلِ الكُلِّ مِن الكلِّ، قالَ بَعضُهم: ما لم يَمنَعْ مانعٌ مِن التَّثنيةِ والجَمعِ؛ بكونِ[١] أَحدِهما مَصدَراً، أو قُصِدَ به التَّفصيلُ؛ فالأوَّلُ نحوُ: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا﴾ [النبأ: ٣١-٣٢]، والثَّاني نحوُ ما في الحَديثِ: «**أذنَ لها بِنَفَسَينِ: نَفَسٍ في الشِّتاءِ، ونَفَسٍ في الصَّيفِ**»[٢]، وفيه نَظرٌ؛ لأنَّ المرادَ بِالمُطابقةِ أعَمُّ مِن أنْ يَكونَ بِحسَبِ اللَّفظِ، أو بحسَبِ المعنى، ففي الأوَّلِ المصدَرُ يُطلَقُ على الاثنَينِ والجَماعةِ، ولهذا يُوصَفُ به الجَمعانِ[٣]، وفي الثَّاني البَدَلُ هو المَجموعُ، لا كلُّ واحدٍ مِن شِقَّي التَّفصِيلِ[٤].

وأمَّا الأَبدالُ الأُخَرُ فلا يَلزَمُ مُوافقتُها لِلمُبدَلِ منه في الإفرادِ والتَّذكيرِ وفُروعِهما.

تَتِمَّة: قد يُحذَفُ في الصِّلةِ المُبدَلُ منه استِغناءً بالبَدَلِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]، أي: تَصِفُهُ، و﴿ٱلۡكَذِبَ﴾ بَدَلٌ مِن الهاءِ المَحذُوفةِ[٥]. وقد يُحذَفُ البَدَلُ لِحُلولِ دَليلِهِ مَحلَّه، كقَولِهِ ﷺ: «**لا يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مُسْلِمٍ إلَّا بِإحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبِ الزَّاني، وقَتلِ النَّفسِ**[٦]**، والتَّارِكِ لِدِينِهِ المُفارِقِ لِلجَماعةِ**»[٧]، أي: بِثُيوبةِ الزَّاني. ويَجوزُ رفعُ «الثَّيِّب» خَبراً لمَحذوفٍ، أي: هُم الثَّيِّبُ، والضَّميرُ يَعودُ لِلَّذينَ يَحِلُّ قَتلُهم المَفهومِ[٨] ممَّا قبلَه.

---

(١) الأولى: ككونِ.

(٢) أخرجه البخاريُّ (٣٢٦٠) ومُسلم (١٤٠١) عن أبي هريرةَ ﷺ: قال رسول الله ﷺ: «اشتَكَت النارُ إلى ربها فقالَت: رَبِّ أكَل بَعضي بعضاً، فأذِن لها بِنَفَسَين: نَفسٍ في الشتاء ونَفَسٍ في الصيف، فأشدُّ ما تَجِدون من الحَرِّ، وأشدُّ ما تَجدُون من الزَّمهَرِير».

(٣) هكذا في الأصل، فكأنه أطلَق على التثنيةِ اسمَ الجمعِ تغليباً أو باعتِبار اللغةِ.

(٤) أي: لكنْ لمَّا كان المجموعُ لا يُمكِن ظُهور أثر العامل فيه، وكان جَعلُه في أحدِهما دُونَ الآخَر تَحكُّماً، جُعِل في كل مِنهما.

(٥) أي: على قولٍ فيه، وقيل: هو مفعول إمَّا لـ﴿تَقُولُواْ﴾ وإما لمحذوف؛ قيل: والأول لا يَحسُن؛ لأن الشيءَ لا يُحذَف ويُبدَل منه؛ لأنَّ حَذفَه اختِصار والبَدلُ إسهابٌ. انظر: «المغني» وغيرَه.

(٦) الَّذي في دَواوين السنَّة: «والنَّفس بالنفس»، أو: «ورجل قَتَل فأُقيد».

(٧) أخرجه بهذا اللفظ مُسلم (٤٣٧٥) من حديث ابن مسعود ﷺ لكنْ برفع «الثيب» وما بعدَه، وروايةُ الجرِّ في بعض كُتب الحديث.

(٨) كذا في الأصل.

. . . . . .

الكواكب الدرية

وقد يُقطَعُ البَدَلُ لِلرَّفعِ مُبتدأً، وللنَّصبِ مَفعولاً لفعلٍ مَحذوفٍ تَقديرُه: «أعني»، مع جوازِ إظهارِ المَحذوفِ، ويَحسُنُ مع الفَصلِ نحوُ: ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢]، أي: هي النَّارُ.

وإذا كانَ البَدَلُ تَفصيلاً: فإنْ كانَ وافياً بما في المُفصَّلِ مِن الأعدادِ، جازَ الإتباعُ والقَطعُ، نحوُ قَولِهِ تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣] أي: مِنهم فئةٌ، وإنْ لم يَفِ تَعَيَّنَ القَطعُ[(١)]، نحوُ قَولِهِ ﷺ: «اتَّقُوا المُوبِقاتِ: الشِّركُ، والسِّحْرُ»[(٢)]. ومَحلُّ وُجوبِ القَطعِ إنْ لم يُنوَ مَعطوفٌ مَحذوفٌ، فإنْ نُوِيَ مَعطوفٌ يَحصُلُ به مُنضَمًّا إلى المَذكورِ الوَفاءُ بالتَّفصيلِ لم يَتَعَيَّنِ القَطعُ، بل يَجوزُ القَطعُ والإبدالُ.

وقد رُوِيَ الحَديثُ المَذكورُ بالرَّفعِ على القَطعِ، وهو ظاهِرٌ، ورُوِيَ بالنَّصبِ على البَدَلِ ونِيَّةِ مَعطوفٍ مَحذوفٍ، كأنَّه قالَ: اجتَنِبُوا الموبِقاتِ: الشِّركَ والسِّحرَ وأخواتِهما، وقد ثَبتَ تَفصيلُ حَديثِ السَّبعِ في حَديثٍ آخَرَ[(٣)].

وإذا أُبدِلَ مِن اسمِ الاستِفهامِ، وَجبَ في البَدَلِ التَّفصيلُ والهمزةُ بِعَديلَتِها، نحوُ: «مَن رأيتَ؛ أزيداً أم عَمراً؟»، و«كم مالُكَ؛ أثلاثونَ أم عِشرونَ؟»؛ أو مِن اسمِ شرطٍ، وجبَ التَّفصيلُ و«إنْ»[(٤)]، نحوُ: «مَهما تَصنَعْ إنْ خَيراً وإنْ شَرًّا تُجْزَ به»، فإنِ استَفهَمتَ أو شَرَطتَ

---

(١) مِنه في التنزيل: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ أي: مِنها مَقامُ إبراهيم.

(٢) أخرجه البُخاري (٥٧٦٤) عن أبي هريرةَ رضي الله عنه.

(٣) كأنه يَعني: أنه جاز الحَذفُ لأن المُوبِقات سبعٌ بُيِّنَتْ في حديث آخَرَ. قيل: واقتُصر هنا على ثِنتَين منها تَنبيهاً على أنَّهما أحَقُّ بِالاجتِناب، وعبارةُ الحافظِ ابنِ حَجرٍ بعد كلام له: وقال ابنُ مالك: تَضمَّن هذا الحديثُ حَذفَ المعطوف لِلعِلم به؛ فإنَّ التَّقديرَ: اجتَنِبوا الموبقاتِ: الشركَ بالله والسحرَ وأخواتهما، وجاز الحذفُ لأن الموبِقات سبعٌ، وقد ثَبَتَت في حديثٍ آخَرَ، واقتَصر في هذا الحديث على ثِنتَين منها تنبيهاً على أنهما أحَقُّ بالاجتِناب. . . ، قُلتُ: وظاهرُ كلامه يَقتضي أن الحديث وَرَد هكذا تارةً وتارةً وَرَد بِتَمامه، وليس كذلك، وإنَّما الذي اختَصَره البُخاريُّ نفسُه كعادتِه في جَواز الاقتصار على بَعضِ الحَديث. . . إلخ كلامِه.

(٤) اعترَضه غيرُ واحد، قال الصبان: ولِهذا اقتَصر في النَّظم على الاستِفهام، وكذَا فعَل في «التَّسهيل» مع كثرةِ جَمعِه فيه.

. . . . . .

بِالحرفِ كـ«هل، وإنْ» لم يَجِبِ التَّفصيلُ، ولم تَأتِ بالهمزةِ، نحوُ: «هل جاءَ أحدٌ رَجلٌ أو امرأةٌ؟»، و«إنْ تُكرِمْ أحداً زيداً أو عَمراً أُكْرِمْهُ»، و«إنْ تُكرِمْ أحداً رجلاً أو امرأةً أُكرِمْهُ».

❁ ❁ ❁

باب الأسماءِ العامِلة عملَ الفعل

اعلَمْ أَنَّ الأَصلَ في العَمَلِ لِلأَفعالِ، ويَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ مِنَ الأَسماءِ سَبْعةٌ:

الكواكب الدرية

بابُ الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعلِ

فتَرفَعُ الفاعلَ وتَنصِبُ المَفعولَ، ويَتعلَّقُ بها الظَّرفُ والمَجرُورُ.

(اِعلَمْ أَنَّ الأَصْلَ في العَمَلِ) أنْ يَكونَ (لِلأَفعالِ)، وما عَمِلَ مِن الأسماءِ فلِشَبَهِهِ بِالفعلِ، (ويَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ مِنَ الأَسْماءِ سَبْعةٌ): المَصدَرُ، واسمُ الفاعلِ، وأمثِلةُ المبالغةِ، واسمُ المَفعولِ، والصِّفةُ المشبَّهةُ، واسمُ التَّفضيلِ، واسمُ الفعلِ. وقد ذكَرَها المصنِّفُ على هذا التَّرتيبِ.

ولم يَتَعَرَّضِ المصنِّفُ لِعَملِ اسمِ المَصدرِ لِنُدُورِ إعمالِهِ، بل البَصريُّونَ يَمنعونَ إعمالَهُ نَظراً إلى أنَّ أصلَ وَضعِهِ بغيرِ المصدَرِ[1]، وأوَّلُوا ما أَوهَمَ ذلكَ، ولا الظَّرفِ والمَجرورِ المُعتمِدَينِ؛ لِلاختِلافِ في إعمالِهما. قالهُ الفاكهيُّ[2].

وقالَ غيرُه: إنَّما لم يَذكُرِ اسمَ المصدَرِ مع أنَّه يَعمَلُ عملَ الفعلِ؛ لرُجوعِهِ إلى المَصدَرِ، ولا الظَّرفَ والجارَّ والمَجرورَ لِرُجوعِهما إلى اسمِ الفعلِ، فلا حاجةَ إلى عَدِّها عَشرةً كما فعلَ صاحبُ «الشُّذورِ». وهذا الاعتِذارُ أَولى؛ لأنَّ اسمَ المَصدَرِ إذا كانَ مَبدوءاً بميمٍ زائدةٍ لِغَيرِ المفاعَلةِ كـ«مَضرَبٍ، ومَقتَلٍ» فإنَّه يَعمَلُ بِاتِّفاقٍ بِشُروطِ المَصدَرِ الآتيةِ؛ لأنَّه مَصدَرٌ حقيقيٌّ[3]، ويُسمَّى: المصدَرَ المِيميَّ، ويكونُ مِن الثُّلاثيِّ على «مَفعَلٍ» بِفَتحِ مِيمِهِ وعينِهِ كـ«جلَستُ مَجلَساً» أي: جُلُوساً، ما لم يَكنْ فاؤُه واواً مع صحَّةِ آخِرِهِ، فتُكسَرُ عَينُه، وقد تُفتَحُ، كـ«وعَدَه مَوعِداً، ووَهَبَهُ مَوهِباً» أي: عِدةً، وهِبَةً، وهو مَقِيسٌ مُطَّرِدٌ، ومنه[4] قَولُ الشَّاعرِ: [الكامل]

---

(١) الصواب: (لِغير المصدر) كما في «الفواكه».

(٢) «الفواكه الجنيَّة» (ص٤٠٦).

(٣) أي: فتَسميتُه باسم المصدر إنما هي على سبيل التجوُّز أو التنزُّل.

(٤) كان يَنبغي أن يقولَ: ومِن غير الثلاثي على زِنة اسم المفعول، ومِنه... إلخ.

. . . . . .

الكواكب الدرية

أَظَـلُـومُ إنَّ مُـصـابَـكُـمْ رَجُـلاً أَهْـدَى الـسَّـلامَ تَـحِـيَّـةً ظُـلْـمُ[1]

وما كانَ مِنه اسمَ جِنسٍ لغيرِ حَدَثٍ، ثمَّ نُقِلَ إلى الحَدَثِ، كـ«الكَلامِ، والصَّلاةِ، والثَّوابِ، والعَطاءِ، والغُسلِ، والوُضوءِ» ـ اسمَي مَصدَرِ اغتَسَلَ، وتَوَضَّأَ ـ، فمَنعَ البَصريُّونَ إعمالَهُ، وحَملُوا ما جاءَ منه على حَذفِ عاملٍ مِن مَصدَرِ الاسمِ المَذكورِ، والأصَحُّ وِفاقاً لأكثرِ المتأخِّرينَ جَوازُهُ بِشُروطِ المَصدَرِ الآتيةِ، نحوُ: «أعجَبني كلامُكَ هنداً، وثَوابُكَ زيداً، وعَطاؤُكَ بَكراً»، ومِنه: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾ [المرسلات: ٢٥-٢٦]، أي: تكفِتُهم[2].

---

(١) نسَبه بَعضُهم إلى العَرْجي، وهو عبدُ الله بن عُمَرَ بن عمرِو بن عُثمانَ بن عفَّانَ ﷺ، وهو من شُعراء قُرَيش المشتَهرِين بِالغزل، وقال العَيني: الصحيحُ أنه لِلحارِث بن خالِد بن العاصِ بن هِشام بن المُغِيرة بن عبد الله المَخزُومي، وهو أحدُ شُعراءِ قُريش المعدُودِين الغَزَليِّين أيضاً.

اللغة: (ظَلُوم): مبالَغة ظالِمة، وهو باقٍ على الوَصفيَّة، وقال بعضُهم: هو اسمُ امرأةٍ؛ لأن مَطلعَ القَصيدة التي مِنها البيتُ:

أقـوَى مِـنَ آل ظُـلَـيـمـةَ الـحُـرْمُ فَـالـعَـيْـرَتـانِ فـأوحَـشَ الـحُـطْـمُ

قالُوا: وظُلَيمة: تَصغيرُ ظُلْمة، وهي أُمُّ عِمرانَ زَوجة عبد الله بن مُطِيع، وكان الحارِثُ يُشبِّبُ بها، فلمَّا مات زوجُها تَزوَّجها بعده. ويُروَى: (أظُلَيْمُ) على أنه تَصغيرٌ لاسمِها تصغيرَ التَّرخيم لِلتَّمليح. (مُصابَكم): مَصدر مِيميٌّ بمعنَى الإصابة وهي الإضرارُ. (أهدَى السلامَ): أراد: ألقاه عليها، وإنما جعَله هَديَّةً تَلطُّفاً معها لأن مَقامَ النَّسيب يَقتضي ذلك. (تَحية): مَصدرُ (حيَّاه): إذا دَعا لَه بالحياةِ، هذا أصلُه، ثُمَّ تُوُسِّع فيه فشَمِل الدعاءَ بِنَحو: السلامُ عليكم. (ظُلم): تَعَدٍّ ومُجاوزة حدٍّ.

المعنى: يقولُ لها مخاطباً: يا ظَلومُ! إنَّ إصابتَكُم وإيذاءَكُم لرجلٍ ألقَى إليكم التَّحيةَ مُسلماً ظُلمٌ وتَعَدٍّ.

الإعراب: «أظلُومُ»: الهمزة لِلنداء، (ظلومُ): مُنادى مبني على الضم في مَحل نَصب. «إنَّ»: حرف تَوكيد ونصب. «مُصابَكُم»: (مُصابَ): اسمُ (إنَّ) مُضاف، وضميرُ المخاطَبِين: مُضاف إليه مِن إضافة المصدر إلى فاعِلِه. «رَجلاً»: مَفعولٌ به لِلمَصدر الميميِّ. «أهدَى»: فِعل ماض، وفاعلُه: هو. «السلامَ»: مفعولٌ به. «تَحيةً»: مَفعول مُطلَق عاملُه (أهدَى)، ويَجوز أن يكون مفعولاً لأجلِه، وقيل: هو حالٌ. وجملةُ (أهدَى...) في محلِّ نَصب صِفة لـ(رَجل). «ظُلمُ»: خبرُ (إنَّ).

والشاهد فيه: قَولُه: «مُصابَكم رجلاً»؛ حيثُ أعمَل المصدرَ الميميَّ الذي هو (مُصاب) عَمل الفِعل، فرَفع به الفاعلَ ونَصب المَفعولَ؛ لأنه مَصدرٌ حقيقيٌّ، فإعمالُه مُتَّفقٌ عليه.

(٢) عبارةُ ابن مالك في «شرح التسهيل»: لأنَّ الكِفات هو ما تُكفَت فيه الأشياء، أي: تُجمَع وتُحفظ، فكان ذِكرُه =

الأَوَّلُ: المَصْدَرُ، بِشَرطِ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ فِعلٌ مَعَ «أنْ» أو معَ «ما»، نَحوُ: «يُعجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيداً»، .....

الكواكب الدرية

وأمَّا الظَّرفُ والجارُّ والمَجرورُ، فالأصَحُّ أنَّه يَجوزُ إعمالُهما بِشَرطِ اعتِمادِهما على نَفيٍ، أو استِفهامٍ، أو مَوصوفٍ، أو مَوصولٍ، أو مُخبَرٍ عنه، أو ذي حالٍ، ويَتعلَّقانِ حينئِذٍ بكَونٍ عامٍّ واجبِ الحذفِ، كـ«الاستِقرارِ، والحُصولِ، والكَونِ، والوُقوعِ، والثُّبوتِ»، ويُسمَّيانِ بالظَّرفِ المستقَرِّ ـ بفتحِ القافِ ـ؛ لِتَعلُّقِهما بِالاستِقرارِ، وهو الكونُ العامُّ، لا لاستِقرارِ الضَّميرِ فِيهِما[1]؛ لأنَّ قَضِيَّتَهُ أنَّهما إذا رَفَعَا الاسمَ الظَّاهرَ لا يُسَمَّيانِ بِذلكَ[2].

وعَمَلُهُما كـ«استَقرَّ»، فيَرفَعانِ الضَّميرَ المُسمَّى بِضَميرِ الاستِقرارِ في نحوِ: «زيدٌ في الدَّارِ، وعندَكَ»، والظَّاهرَ في نحوِ: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، و«زيدٌ عندَكَ أبوهُ»، وهو ـ أي: مَرفوعُهما ـ فاعلٌ، والأصحُّ أنَّهما الرافِعان له بِنِيابتِهما عن المَحذوفِ، وأنَّه يَجوزُ كونُه مُبتدأً مُؤخَّراً، وهُما الخَبرُ.

(**الأوَّلُ**) مِن السَّبعةِ التي تَعمَلُ عملَ الفعلِ: (**المَصدَرُ**)، وهو: اسمُ الحَدَثِ الجاري على الفِعلِ، أي: المشتَمِلُ على جَميعِ حُروفِهِ لفظاً أو تَقديراً، فخَرَجَ اسمُ المَصدَرِ؛ لِخُلوِّهِ عن بعضِ حُروفِ الفعلِ لَفظاً.

وبَدأَ بِه لأنَّه أصلُ الفِعلِ في الاشتِقاقِ، ولأنَّه يَعمَلُ عملَ فِعلِهِ ماضياً أو حالاً أو مُستقبَلاً، تَقولُ: «أعجَبني ضَربُ زيدٍ عَمراً أمسِ، أو الآنَ، أو غداً»، فيَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، لَكِنْ (**بِشَرْطِ أنْ يَحُلَّ**) ـ بِضَمِّ الحاءِ ـ (**مَحَلَّهُ**) أي: في محلِّهِ (**فِعلٌ معَ «أنْ»**) المَصدريَّةِ إنْ أُريدَ به المُضيُّ أو الاستِقبالُ، (**أو**) فِعلٌ (**معَ «ما»**) المَصدريَّةِ إنْ أُريدَ به الحالُ، وذلكَ لأجلِ أنْ يُشابِهَ الفِعلَ.

فالأوَّلُ (**نَحوُ: «يُعجِبُني ضَرْبُكَ زَيداً**) غداً، أو أمسِ»، وإعرابُه: «يُعجِبُ»: فعلٌ

= مُنبِّهاً على فِعله، أو ما هو بِمَنزلة فِعله، كأنه قيل: تَكفتُ أحياءً وأمواتاً. ثم قال: ولَك أن تَنصب ﴿أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾ على التَّمييز؛ لأن كِفات الشيء مِثلُ وِعائه، والمَوعِيُّ يَنتصب بعد الوِعاء على التَّمييز. اهـ

(١) أي: والأصل: مُستَقَرٌّ فيه، فحُذف (فِيه) تَخفيفاً، ويُقابلُه اللَّغو لِخُلُوِّه من الضَّمير.

(٢) قد يُجابُ بأن التَّسميةَ باعتِبار غالبِ الأحوال، أو بالنَّظر لرفع الضمير دُون غيرِه.

أي: أَنْ تَضْرِبَ زَيداً، ونَحو: «يُعجِبُنِي ضَربُكَ زَيداً» أي: ما تَضْرِبُهُ.

الكواكب الدرية

مُضارِعٌ، والنُّونُ: لِلوقايةِ، والياءُ: مَفعولٌ به، «ضَربُ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، و«ضَربُ» مصدرٌ يَعملُ عملَ فعلِهِ؛ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، وفاعِلُه مُضافٌ إليه، «زيداً»: مَفعولٌ به، والمَصدَرُ في تَقديرِ الفعلِ، (أي): يُعجِبُني (**أنْ تَضْرِبَ زَيداً**) غَداً، وأنْ ضَرَبْتَهُ أَمسِ.

(و) **الثَّاني** (نَحوُ: «**يُعجِبُني ضَرْبُكَ زَيداً**) الآنَ»، فـ«ضَربُ» فيه مَصدرٌ في تَقديرِ الفعلِ، (أي): يُعجِبُني (**ما تَضْرِبُهُ**) الآنَ، أي: الضَّربُ الذي تَضرِبُه الآنَ، ولا يَصحُّ حُلولُ «أنْ» مَحلَّه إذا كانَ بمعنى الحالِ؛ لأنَّ «أنْ» المَصدريَّةَ إذا دَخَلَتْ على المُضارعِ خَلَّصَتْهُ للاستِقبالِ، وإنْ دخَلَتْ على الماضي فإنَّه يَبقَى معها على المُضِيِّ، فهي مُمتَنعةٌ مع الحالِ جائزةٌ مع غيرِهِ، بِخلافِ «ما» المصدريَّة، فإنَّ كلامَ الجماعةِ في هذا الموضِعِ يُوهِمُ أنَّه لا يجوزُ تَقدِيرُ «ما» مع الماضي والمستَقبَلِ، وليسَ كذَلكَ، بل يَجوزُ مُطلَقاً، وعِبارةُ الدَّماميني في «المنهلِ الصَّافي»: ولكَ تَقديرُ المَصدَرِ في جميعِ الحالاتِ بِالفعلِ مع «ما»؛ لأنَّها تَدخُلُ عَلى الأفعالِ الثَّلاثةِ نحوُ: «أَعجَبني ما صنَعتَ أمسِ، وما تَصنَعُ الآنَ، وما تَصنَعُ غَداً»، ولكَ تَقديرُ «أنْ» مع غيرِ الحالِ كما مرَّ. انتَهَت.

فخَرجَ ما إذا لم يَحُلَّ محلَّهُ فِعلٌ، أو حَلَّ مَحلَّه الفعلُ وَحدَه بدُونِ «أنْ» و«ما»، فإنَّه حينئِذٍ يَكونُ مَفعولاً مُطلقاً، فلا يَعمَلُ شيئاً، بل العملُ لِلفعلِ؛ إذ لا يَجوزُ إعمالُ الضَّعيفِ مع وُجودِ الأَقوى؛ سواءٌ كانَ مَذكوراً نحوُ: «ضرَبتُ ضَرباً زيداً»، أو مَحذوفاً نحوُ: «ضَرباً زيداً»، خِلافاً لابنِ مالكٍ في الثَّاني، ووَجهُ ما قاله أنَّه لمَّا صارَ بَدَلاً مِن الفعلِ قامَ مَقامَهُ.

فإنْ كانَ بَدَلاً مِن الفِعلِ ـ بِأنْ حُذِفَ فِعلُه حَذفاً واجِباً، وصارَ المَصدَرُ بَدَلاً عنه نحوُ: «سَقياً له، وشُكراً وحَمداً له» ـ فإنَّه يَجوزُ أنْ يَكونَ العملُ له، لا لِلمَصدريَّةِ، بل لِنِيابتِهِ عن الفعلِ، وهذا هو الأصَحُّ، وإليه ذهبَ سِيبَويهِ والأخفَشُ، ولِفعلِهِ بِالأصالةِ، ورَجَّحَهُ السِّيرافيُّ، وارتَضاهُ الرَّضيُّ، وحينئِذٍ فإذا قُلتَ: «سَقياً زيداً»، فـ«زيداً» مَنصوبٌ بـ«سَقياً» مِن حيثُ إنَّه قامَ مقامَ «اِسْقِ» لا مِن حيثُ كونُه مَصدَراً.

ثُمَّ هل نِيابةُ المَصدَرِ عن الفعلِ المَحذوفِ مِن الأُمورِ القياسيَّةِ، أو لا؟ نَقلَ أكثَرُ

. . . . . .

الكواكب الدرية

المتأخِّرينَ عن سِيبَويهِ أنَّه غيرُ مَقِيسٍ، بل يُقتَصَرُ فيه على ما سُمِعَ، ولا يُتعدَّى، وقالَ ابنُ مالكٍ: إنَّه قِياسيٌّ في الأمرِ نحوُ: [الطويل]

فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ(١)

يعني: اُندُلْ يا زُرَيقُ المالَ، أي: اختَلِسْ.

والدُّعاءِ كقَولِهِ: [البسيط]

يا قابِلَ التَّوبِ غُفْراناً مَآثِمَنَا(٢)

---

(١) أنشَد سيبَويه:

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفافاً عِيابُهُمْ ... ويَخْرُجْنَ مِن دارِينَ بُجْرَ الحَقائِبِ

على حِينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالِبِ

وهما لأعشى هَمدانَ مِن كلمة يَهجُو فيها لُصوصاً. وقيل: قائلُهما الأحوَص، وقيل: جَرير، والصحيحُ الأول.

اللغة: قال الشيخُ مُحمَّد مُحيي الدين: (الدَّهنا): يُقصَر ويُمدُّ، مَوضع معروف لبَني تميم. (عِيابُهم): جمعُ عَيْبة، وهي وِعاء الثِّياب. (دارين): قَرية بالبَحرين مَشهورة بالمِسك، وفيه سُوق. (بُجر): جمعُ بَجراء، وهي المُمتلِئة. و(الحقائب): جمعُ حَقِيبة، وهي هُنا العَيبة أيضاً. (ألهَى الناسَ): شَغَلهم وأورَثَهم الغَفلةَ. (جُلُّ أُمورِهم): مُعظَمُها وأكثرُها. (نَدلاً): خَطْفاً في خِفَّة وسُرعة. اهـ و(زُرَيق): اسمُ قَبيلة، وإنما يُنادي بعضُهم بعضاً بِاسم قَبيلتِهم لإثارة العصبيَّة والتهييج على ما هُم بصدَدِه، وهذا مُتعارَف.

المعنى: وَصف لُصوصاً بأنهم يَتحيَّنُون الفُرَص إذا اشتَغَل الناسُ بأُمورِهم في السُّوق المسمَّى بِدارينَ، فيقولُ بَعضُهم لبَعضٍ: خُذُوا المالَ أخذَ الثعالِبِ. وقولُه: (ندلَ الثعالبِ) يَظهر من كلام الجَماعةِ أنه من جُملةِ كلامِ اللُّصوص، وقد يُمكن أن يكونَ من كلامِ الشاعرِ تَهجيناً لِصُنعِهِم، ويكونُ قد تمَّم به كلامَهُم لَمَّا حَكاه، فتدبَّر! . اهـ من «شَرح شواهد الأُشموني».

الإعراب: «فنَدلاً»: مَفعول مُطلَق مَنصوب بفعل محذوف وجوباً لأنه بدلٌ منه. «زُرَيقُ»: مُنادًى بحرف نِداء مَحذوف. «المالَ»: مَفعولٌ به لـ(نَدلاً) السابِق. «نَدْلَ»: مفعولٌ مُطلَق مُبيِّن لِلنوع منصوبٌ بمِثلِه السابق، وقال العَيني: مَنصوب على نَزعِ الخافض أي: كنَدلِ الثعالِب، وهو على كُلٍّ مُضاف، و«الثعالبِ»: مُضاف إليه من إضافة المصدر لفاعِلِه.

والشاهد: في قولِه: (فنَدلاً)؛ حيث وَقَع المصدرُ نائباً عن فعلِ الأمرِ وهو (اندُلْ) قياساً عند ابن مالك.

(٢) البيتُ بتَمامِه:

يا غافِرَ التَّوبِ غُفراناً مَآثِمَ قد ... أسلَفتُها أنا مِنها خائِفٌ وَجِلُ =

. . . . . .

الكواكب الدرية

والاستِفهامِ[١] كقَولِهِ: [الكامل]

أعَــلاقــةً أُمَّ الــوُلَــيِّــدِ بَــعــدَ مــا أَفنانُ رَأْسِكَ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ؟[٢]

= وهو مَجهول القائل، ولم أرَ روايةَ الشارح ـ وهي: (مآثَمَنا) ـ عند غيرِه.

اللغة: (التَّوْب): مَصدر (تابَ) كالتَّوبة، ومَعناهُ: الرُّجوع إلى الله تعالى. (غُفراناً): مصدر غَفَرَ الله ذَنبي: إذا صَفَح عنه. و(المآثم): الذُّنوب. (أسلَفتُها): قدَّمتُها. (وجلٌ): خائِف.

المعنى: البيتُ دُعاء واستِغفار، يَقول: يا مَن يقبلُ التوبةَ عن عبادِه! اغفِر لي ذُنوباً كثيرةً وَقَعت مني فيما مَضى عبدُك منها خائفٌ جدًّا. السُّلطاني.

الإعراب: «**يا**»: حرفُ نداء. «**قابلَ**»: مُنادًى مُضاف مَنصوب. «**التوبِ**»: مُضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمَفعولِه. «**غُفراناً**»: مَفعول مُطلَق منصوب بِفِعل مَحذوف وجوباً تَقديرُه: اغفِر. «**مآثمَ**»: مفعولُ (غفراناً) مَنصوب. «**قد**»: حرف تحقيق. «**أسلَفتُها**»: فِعل ماضٍ وفاعِلُه ومفعُولُه. وجملةُ (أسلَفتُها): في محلِّ نَصب نَعت (مَآثمَ). «**أنَا**»: ضمير مُنفصِل مَبني مبتدأ. «**منها**»: مُتعلِّق بـ(خائِف) بعدَه. «**خائفٌ**»: خبرُ المبتدأ. «**وَجِلُ**»: توكيد لَفظي لـ(خائِف) بمُرادِفه، وقيل: خبرٌ ثانٍ. وجُملةُ (أنا خائفٌ): استِئنافية لا محلَّ لها من الإعراب، أو في مَحلِّ نصب نَعت ثانٍ لـ(مَآثمَ).

والشاهد: في نيابةِ المصدر عن الفِعل في الدُّعاءِ قياساً كالذي قبلَه.

(١) أي: بِتَوبيخ وغير تَوبيخ. وبقيَت أنواع أخرى كالتَّوبيخ من غير استفهام.

(٢) **البيتُ:** لِلمرار الفَقعسِي، وهو من شواهد سيبَويه.

اللغة: (العَلاقة): الحُبُّ، وتَكون أيضاً الارتباطَ في الأُمور المَعنويَّة كعَلاقة الخُصومة، وفي «القاموس»: العَلاقة وتُكسَر: الحُبُّ اللازم لِلقلب، أو بالفتح في المَحبَّة ونَحوِها وبِالكسر في السَّوطِ ونَحوِه. (الوُلَيِّد): مُصغَّر وَلِيد لِلتَّحبيب، أو لِيَدُلَّ على شَبابِ المرأة، قيل: الرِّواية الصحيحة: (أُمَّ الوَلِيد) بِالتكبير والجُزءُ مَوقُوص، وإنَّما جُعِلَت الرِّواية بالتَّصغير لأنه أحسَنُ في الوَزن. (الأَفنان): جمعُ فَنَن وهو الغُصنُ، وأراد بها ذَوائِبَ شَعرِهِ استِعارةً. و(الثَّغام): ضَربٌ مِن النَّبت إذا يَبِس ابيَضَّ، ولِذَلك يُشبَّه به الشَّيبُ. و(المُخلِس): المُختلِط، يُقال: (أخلَسَ النباتُ): إذا اختَلَط رَطبُه بِيابِسِه، وكان بَعضُه أخضَرَ وبَعضُه أبيَضَ، ومِنه قيل: (أخلَسَ رَأسُ الرَّجلِ): إذا خالَطَ سَوادَه البَياضُ، ومَن فسَّر الذي في البَيت بِالرأس يَصيرُ فيه الشيبُ ثمَّ جَعَله في الإعراب نعتاً لِلثَّغام لا لِلرَّأسِ فقد أبعَدَ.

المعنى: يُخاطِبُ الشاعرُ نَفسَه ويَقُول: أتَعلَقُ أُمَّ الوَليد وتُحِبُّها وقد كَبِرتَ وشِبتَ؟ وغرضُه من الاستِفهامِ تَوبِيخُ نَفسِه على الجَهل والتَّصابي، لَعلَّها تَرتَدِعُ وتَنزَجِر عمَّا هي عليه.

الإعراب: «**أعَلاقةً**»: الهمزة: حرفُ استِفهام تَوبِيخي، و(علاقةً): مفعولٌ مُطلَق لِفِعل مَحذُوف، وفاعلُه مُستَتِر فيه =

. . . . . .

الكواكب الدرية

تَنبيه: اقتَصرَ المصنِّفُ رحمه اللهُ تعالى مِن شُروطِ إعمالِ المَصدَرِ على هذا الشَّرطِ، وإلَّا فلَهُ شُروطٌ أُخَرُ:

منها: أنْ لا يَكونَ مُصَغَّراً، فلا يُقالُ: «أَعجَبَني ضُرَيبُكَ زيداً»؛ لأنَّ التَّصغيرَ مِن خَصائصِ الأسماءِ، فيَبعُدُ به المَصدَرِ عن شَبهِ الفعلِ، قالَ ابنُ هشامٍ: وهذا الشَّرطُ مُجْمَعٌ عليه(١).

ولا مُضمَراً، فلا يُقالُ: «ضَرْبي زيداً حَسَنٌ وهو عَمراً قَبيحٌ» بِنَصبِ «عَمراً» مَفعولاً لِلضَّميرِ، وأجازَ ذلكَ الكوفيُّونَ.

ولا مَحدوداً بالتَّاءِ والتَّثنيةِ والجَمعِ، فلا يُقالُ: «أَعجَبَني ضَرْبَتُكَ ـ ولا ضَرْبَتاكَ، ولا ضَرَباتُكَ ـ زيداً»؛ لأنَّ الفِعلَ يَصدُقُ على القَليلِ والكثيرِ، والمَصدَرُ إنَّما عَمِلَ لأنَّه أصلُ الفعلِ، ونائِبٌ عنه، فرُوعيَ أنْ لا يَبعُدَ عنه بالتَّحديدِ بما ذُكِرَ؛ وما وَرَدَ في كلامِهم ممَّا يُخالِفُ ذلكَ فشاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

وأنْ لا يُتْبَعَ بِنَعتٍ أو غيرِهِ قبلَ العملِ، فلا يُقالُ: «أَعجَبني ضَرْبُكَ الشَّديدُ زيداً»، ولا: «سَوقُكَ العَنيفُ الإبلَ»؛ لأنَّه مع مَعمولِهِ كالمَوصولِ مع صِلتِهِ، فلا يُفصَلُ بينَهما بِفاصلٍ.

ولا مَفصولاً مِن مَعمُولِهِ بأَجنَبيٍّ، فلا يُقالُ: إنَّ ﴿يَوْمَ﴾ مِن قَولِهِ تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٩] مَعمولٌ لـ﴿رَجْعِهِۦ﴾؛ لِلفَصلِ بينَهما بالخبرِ، بل هو مَعمولٌ لِفعلٍ مَحذوفٍ دلَّ عليه المَصدَرُ، أي: يَرجِعُهُ.

= تقديرُه: أنتَ. «أُمَّ»: مفعولٌ به لِلمَصدر مُضاف، و«الوليدِ»: مُضاف إليه. «بَعدما»: (بعدَ): ظرفُ زمان منصوبٌ بالمصدر المذكور، و(ما): مَصدريَّة. «أَفنانُ»: مُبتدأ مرفوعٌ مُضاف، و«رَأسِكَ»: مُضاف إليه، والكاف: مضاف إليه أيضاً. «كالثَّغامِ»: مُتعلِّقٌ بمحذوف خَبر المُبتدأ، أو الكاف اسمٌ بمَعنى (مِثل) هو الخبر وما بعدَه مُضافٌ إليه. «المُخلِسِ»: صفةُ (الثَّغامِ) مَجرورةٌ. والجُملةُ الاسميَّةُ في تَأويل مَصدرٍ في موضِعِ جرٍّ بإضافةِ (بعدَ) إليه؛ والتَّقدير: بعدَ كونِ أفنانِ. . . إلخ.

الشاهد فيه: إعمالُ المَصدر عَمَل الفعل ونَصْبُ (أُمَّ الوليدِ) بـ(عَلاقةً) لأنَّه بدلٌ مِن اللَّفظِ بِالفعلِ، فكأنَّه قال: أتَعلَق أُمَّ الوَليدِ. . إلخ، وهو قياسٌ عند ابنِ مالك في مَواضعَ منها ما هُنا وهو الاستِفهامُ.

(١) انظر: «شرح القَطر» (ص٤٧٦).

. . . . . .

الكواكب الدرية

وأنْ لا يَكونَ مُؤخَّراً عن مَعمُولِهِ، فلا يُقالُ: «زيداً أَعجَبَني ضَربُكَ»، ولا: «أَعجَبَني زيداً ضَربُكَ»، وأجازَ بعضُهم تَقديمَهُ إذا كانَ ظرفاً أو جارًّا ومَجروراً؛ لأنَّهم تَوسَّعُوا فيهِما ما لم يَتوَسَّعُوا في غَيرِهما، واستدلَّ لِذلكَ بقَولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢]، وقولِهِ تَعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ٢]، وقَولِ كَعبِ بنِ زُهيرٍ: [البسيط]

ضَخْمٌ مُقلَّدُها فَعْمٌ مُقَيَّدُها ... في خَلْقِها عن بَناتِ الفَحْلِ تَفضِيلُ[1]

قالَ ابنُ هشامٍ في شَرحِهِ لهذه القَصيدةِ: «عن بَناتِ الفَحْلِ» مُتعلِّقٌ بـ«تَفضيلُ»[2] وإنْ كانَ مَصدَراً؛ لأنَّه ليس بمُنحَلٍّ لـ«أنْ» والفعلِ، ومَن ظَنَّ أنَّ المَصدَرَ لا يَتقَدَّمُ مَعمولُه مُطلقاً فهو واهمٌ. انتَهى، وكرَّرَ في «المُغني» القولَ بِجَوازِ تَقديمِ مَعمولِ المَصدَرِ الذي لا يَنحَلُّ جازماً به، والمصدَرُ الذي لا يَنحَلُّ هو: الذي لا يَكونُ للفاعلِ ولا نائبِهِ ذكرٌ في التَّركيبِ أصلاً؛ لأنَّه يَلزمُ على تَأويلِهِ بِالفعلِ بَقاءُ الفعلِ بلا فاعلٍ ولا نائبٍ.

وما ذَكرَهُ ابنُ هِشامٍ يُوافِقُ مَذهبَ ابنِ مالكٍ مِن أنَّ تَقديرَ المَصدَرِ بـ«أنْ» والفِعلِ إنَّما هو أَغلَبيٌّ، وقالَ الجُمهورُ: هذا التَّقديرُ يكونُ دائماً.

---

(١) اللغة: (ضخمٌ مُقلَّدُها): غَليظٌ مَوضِعُ القِلادةِ مِن عُنُقِها وهو أعلاها، وقد خُطِّئ في ذلك؛ لأن النجائِبَ تُوصَفُ بدِقَّةِ المَذبَحِ. (فَعْمٌ مُقيَّدُها): ضَخمٌ مُمتلِئٌ مَوضِعُ القيدِ منها وهو أطرافُها، وإذا كانَت أطرافُها كذلك كانَ ذلك أقوَى لها على السَّيرِ. ويُروى: (عَبْلٌ مقيَّدها) من العَبالة وهي ضِخَمُ الشيءِ، والأُنثى: عَبْلة. (في خَلقِها) أي: في خِلْقَتِها، و(عن): بمعنى على.

والمعنى: أنها غليظةُ الرَّقَبة والأطراف، كاملةُ الخَلْق، تَفضُل في خلقِها أخَواتِها من الإبِل.

الإعراب: «ضَخمٌ»: صفةُ (عُذافرةٌ) في بيتٍ سابق. «مقلَّدُها»: فاعلُ (ضَخم) لأنها صفة مشبَّهة، و(ها): مضاف إليه. ويجوز أن يكونَ مبتدأً مؤخَّراً و(ضخمٌ) خبراً مُقدَّماً. «فعمٌ مُقيَّدُها»: إعرابُه كإعراب ما قبلَه. «في خَلقِها»: جار ومجرور ومضاف إليه، متعلِّقٌ بمحذوف خبر مُقدَّم. «عن بَناتِ»: مُتعلِّق بـ(تَفضِيل) كما نقَله الشارحُ. «الفحلِ»: مُضاف إليه. «تفضيلُ»: مبتدأ مُؤخَّر.

والشاهدُ: في قوله: (عن بَنات الفحلِ تفضيلُ)؛ فإنَّ فيه تقديمَ مَعمولِ المصدر الذي لا يَنحلُّ إلى (أنْ) والفعلِ عليه، خِلافاً لِمَن منَعَه مطلقاً وهم الجُمهورُ.

(٢) في الأصل: (تفصيل)، وكذلك وَقع في البَيت.

وهو ثَلاثةُ أَقسامٍ: مُضافٌ، ومُنَوَّنٌ، ومَقرُونٌ بـ«أل». فَإعمالُهُ مُضافاً أكثَرُ مِن إعمالِ القِسمَينِ، كالمِثالَينِ، وكقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، .....

الكواكب الدرية

(وهو) أي: المَصدَرُ باعتبارِ أَحوالِهِ التي يَكونُ عليها في وَقتِ عَملِهِ (ثَلاثةُ أَقسامٍ: مُضافٌ) لِما بعدَه، (ومُنَوَّنٌ) أي: لِتَجرُّدِهِ مِن «أل» والإضافةِ، (ومَقرُونٌ بِـ«أل») سواءٌ كانَتْ مُعاقِبةً لِلضَّميرِ نحوُ: «إنَّكَ والضَّربَ خالداً لَمُسيءٌ[1]» أي: وضَرْبَكَ خالداً، أو لا نحوُ: «عَجِبتُ مِن الضَّربِ زيداً»، خِلافاً لمَن أَعْمَلَ المَصدَرَ معها في القِسمِ الأوَّلِ دونَ الثَّاني[2].

(فإعمالُهُ مُضافاً) إلى الفاعلِ مع ذكرِ المَفعولِ وتَركِهِ، أو إلى المَفعولِ مع ذِكرِ الفاعلِ وتَركِهِ، (أَكثَرُ) في كلامِ العَرَبِ (مِن إعمالِ القِسمَينِ)، يَعني بِهما المُنوَّنَ والمَقرونَ بـ«أل». وعَملُه مُضافاً لِلفاعلِ أكثَرُ مِن عَملِهِ مُضافاً لِلمَفعولِ؛ لأنَّ نِسبةَ الحدثِ لمَن وُجِدَ منه أكثَرُ مِن نِسبتِهِ لمَن وَقَعَ عليه، (كالمِثالَينِ) المُتقدِّمينِ في المَتنِ، (وكقَولِهِ تَعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾) أي: ولَولا أنْ يَدفَعَ اللهُ النَّاسَ، أو أنْ دَفَعَ اللهُ النَّاسَ، وإعرابُه: «لولا»: حرفُ امتِناعٍ لوجودٍ، ﴿دَفْعُ﴾: مُبتدأٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«دَفعُ» مَصدرٌ يَعمَلُ عَمَلَ فعلِهِ؛ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وهو مُضافٌ، وفاعِلُه مُضافٌ إليه، وهو مَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كسرُ الهاءِ؛ تَأدُّباً، ﴿ٱلنَّاسَ﴾: مَفعولٌ به لِلمَصدَرِ، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، وهذا مِثالُ إضافةِ المَصدَرِ للفاعلِ، ومثالُ إضافتِهِ لِلمَفعولِ قولُه تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]. وقد يُضافُ المَصدَرُ إلى الظَّرفِ تَوسُّعاً، فيَعمَلُ فِيما بعدَه الرَّفعَ والنَّصبَ نحوُ: «عَجِبتُ مِن ضَربِ يومِ الجُمعةِ زيدٌ عَمْراً».

ثمَّ إنْ أُضيفَ إلى الفاعلِ انتَصَبَ بعدَه المَفعولُ، كالمثالِ الذي في المَتْنِ، وإنْ أُضِيفَ إلى المَنصوبِ، فالأكثَرُ حذفُ الفاعلِ، كقَولِهِ تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [ص: ٢٤]، وقد يُذكَرُ بعدَه الفاعلُ مَرفوعاً كحَديثِ: «وحَجُّ البَيتِ مَنِ استَطَاعَ إِلَيهِ سَبِيلاً»[3]،

(١) في الأصل: (المسيء)، وهو تصحيف.

(٢) وهو ابن طلحةَ وابنُ الطراوة واختاره أبو حيانَ.

(٣) قطعةٌ من حَديث ابنِ عمرَ ﷺ مرفوعاً: «بُني الإسلام على خَمس...»، أخرَجه مُسلم في «الصحيح» وغيرُه دُون قَوله: «مَن استَطاع إليه سبيلاً»، وأخرَجه بلَفظ الشاهدِ الطَّبراني في «الكبير» (١٤٠٧٦) وعبدُ الرزاق في «المصنَّف» (٥٠١٢).

وعَمَلُهُ مُنَوَّناً أَقيَسُ، نَحوُ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤-١٥]، . . . . .

الكواكب الدرية

وقِراءةِ ابنِ عامرٍ(١): ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدُهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ [مريم: ٢] برَفعِ «عبدُه»(٢)، وخَرَّجَ على ذلكَ ابنُ السِّيدِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فجعلَ ﴿مَن﴾ فاعلاً بـ﴿حِجُّ﴾، والمعرُوفُ في أكثرِ كُتبِ العَربيَّةِ أنَّها بَدَلٌ مِن ﴿ٱلنَّاسِ﴾(٣).

ثمَّ ما أُضيفَ إليه المَصدَرُ إنْ كانَ فاعلاً، فهو مَجرورُ اللَّفظِ مَرفوعُ المحلِّ، وإنْ كانَ مَفعولاً، فهو مَجرورُ اللَّفظِ مَنصوبُ المحلِّ، فلكَ في تابعِ الفاعلِ الجرُّ حَملاً على اللَّفظِ، والرَّفعُ حَملاً على المَحلِّ، نحوُ: «عَجِبتُ مِن ضَربِ زيدٍ الظَّريفِ ـ بالجرِّ ـ، والظَّريفُ ـ بالرَّفعِ ـ»، وفي تابعِ المَفعولِ الجرُّ أيضاً على اللَّفظِ، والنَّصبُ على المَحلِّ، نحوُ: «عَجِبتُ مِن أكلِ اللَّحمِ والخُبزِ» بالجرِّ، وإنْ شِئتَ قُلتَ: «والخُبزَ» بالنَّصبِ.

فإنْ كانَ مَفعولاً به ليس بعدَه مَرفوعٌ بالمَصدَرِ نحوُ: «عَجِبتُ مِن شُرْبِ العَسلِ الصِّرفِ» جازَ في تابعِهِ ـ كـ«الصِّرفِ» في هذا المثالِ ـ الجرُّ على الإتباعِ لِلَّفظِ، والرَّفعُ على أنْ يَكونَ المَصدَرُ مُقَدَّراً بفعلٍ مُغيَّرِ الصِّيغةِ، أي: «أعجَبني(٤) أنْ شُرِبَ العَسلُ الصِّرفُ»، والنَّصبُ على أنْ يَكونَ المَصدَرُ مُقدَّراً بفعلٍ مبنيٍّ للفاعلِ، أي: «عَجِبْتُ مِن أنْ تَشرَبَ العَسلَ الصِّرفَ».

(**وعَمَلُهُ**) حالَ كَونِهِ (**مُنَوَّناً أَقيَسُ**) أي: أَقوَى في القِياسِ مِن عمَلِهِ مُضافاً، أو مَقرُوناً بـ«أل»؛ لأنَّه إنَّما عَمِلَ لِشَبهِهِ بالفعلِ، وبِالتَّنكيرِ يَقوَى شَبَهُهُ به؛ لأنَّ الفِعلَ نَكرةٌ في المعنَى، (**نَحوُ**: ﴿**أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا**﴾)، و**إعرابُه**: ﴿**أَوْ**﴾: حرفُ عطفٍ على قَولِهِ تعالى: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ [البلد: ١٣]، و﴿إِطْعَٰمٌ﴾: مَعطوفٌ على ما قبلَه، والمَعطوفُ يَتبَعُ المَعطوفَ

(١) أي: من روايةِ يَحيى بن الحارثِ الذِّماري كما في «شرح التَّسهيل» و«الارتشاف»، فهي غيرُ القراءةِ المتواتِرة عنه. وفي بَعض كُتب التفسير أنها قِراءة أبي العاليَة.

(٢) أي: (وزكرياءُ)، ومِن ثمَّ كتَبنا هذا الحرف بالهمزة على خلاف ما في الأصل من قَصرِه.

(٣) قال في «المغني»: ويَرُدُّه أن المعنى حينَئذ: ولله على الناس أن يَحُجَّ المُستطيع، فيَلزم تأثيمُ جميع الناس إذا تخلَّف مُستَطيع عن الحج.

(٤) الأولى: عجبتُ من.

وعَمَلُهُ مَقرُوناً بـ«أَلْ» شاذٌّ، كقَولِهِ:

ضَعِيفُ النِّكايَةِ أَعداءَهُ

الكواكب الدرية

عليه في إعرابِهِ، تَبعَهُ في رَفعِهِ، وعَلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«إطعامٌ» مَصدَرٌ يَعمَلُ عملَ الفعلِ؛ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعِلُه مَحذوفٌ، والتَّقديرُ: أو إطعامُه يَتيماً، والضَّميرُ لِلإنسانِ المَذكورِ بِدَليلِ قراءةِ: ﴿فَكَّ رَقَبَةً أو أَطْعَمَ﴾ بِصيغةِ الفعلِ[1]، ﴿فِي يَوْمٍ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ﴿إِطْعَٰمٌ﴾، ﴿ذِى﴾: نعتٌ لـ﴿يَوْمٍ﴾، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه مِن الأسماءِ السِّتَّةِ، وهو مُضافٌ، و﴿مَسْغَبَةٍ﴾ أي: مجاعةٍ: مُضافٌ إليه، ﴿يَتِيمًا﴾: مَفعولٌ به لِلمَصدرِ، وعلامةُ نصبِهِ فَتحُ آخِرِهِ.

(وعَمَلُهُ) حالَ كَونِهِ (مَقرُوناً بِـ«أَلْ» شاذٌّ) أي: قليلٌ قِياساً واستِعمالاً؛ لِبُعدِهِ مِن مُشابهةِ الفعلِ بِاقترانِهِ بـ«أل»، وكانَ القياسُ أنْ لا تَدخُلَ عليه؛ لأنَّه مُؤوَّلٌ بالفعلِ، والفعلُ لا تَدخُلُ عليه «أل»، لكنَّه لمَّا كانَ على صُورةِ الاسمِ ساغَ ذلكَ. وإنَّما لم تُبعِدْهُ الإضافةُ[2] عن شَبهِ الفعلِ مع أنَّ المُضافَ كالمُعرَّفِ بـ«أل»؛ لأنَّها مُتأخِّرةٌ عنه، فهو قبلَها واقعٌ مَوقِعَ الفعلِ، بِخلافِ المقرونِ بـ«أل»، ولِذا وَقعَ المصدَرُ المُضافُ في القُرآنِ عامِلاً، ولم يَأتِ فيه المقرونُ بـ«أل» عاملاً في فاعلٍ ولا مَفعولٍ؛ نَعمْ جاءَ فيه مُعدًّى بحرفِ الجرِّ كقَولِهِ تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨]، إلَّا أنْ يُقالَ: إنَّ ﴿مَن ظُلِمَ﴾ فاعلُ المَصدَرِ، لكنَّ القِراءةَ لا تُخَرَّجُ على الوُجُوهِ الشَّاذَّةِ، وقد وَرَدَ عمَلُه في الشِّعرِ (كقَولِهِ:

ضَعِيفُ النِّكايَةِ أَعْداءَهُ ... يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ)

هذا البيتُ مِن أبياتِ «الكتابِ» مِن المُتَقارِبِ.

اللُّغة: «النِّكايةُ»: مَصدرُ «نَكَيتُ في العَدوِّ»: إذا قَتَلتُ منهم وجَرَحتُ، و«يَخالُ» أي: يَظنُّ، و«يُراخي» أي: يُؤخِّرُ، و«الأجَلُ»: مُدَّةُ الشَّيءِ.

الإعرابُ: «ضَعيفُ»: خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ، أي: هو ضَعيفُ، وهو مُضافٌ، و«النِّكايةِ»:

---

(١) أي: فيهما أعني (فكَّ) و(أطعمَ)، وهي قراءة سبعيَّةٌ لابن كثير وأبي عمرٍو والكسائيِّ. وقُرئ شاذًّا: (فكُّ رقبةٍ أو أطعَمَ)، ولا يَنبغي حملُ كلام الشارح عليها مع وُجود القراءة المتواترة.

(٢) جوابُ سؤال مقدَّر، تقديرُه: الإضافة كالتعريف بـ(أل)، فلِمَ لم يبعُد معها المصدر عن الفعل وأُعمل؟

. . . . . .

مُضافٌ إليه، و«النِّكايةُ» مَصدَرٌ يَعملُ عَملَه فِعله؛ يَرفعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعلُه مَحذوفٌ، و«أعداءَهُ»: مَفعولٌ به، والتَّقديرُ: ضعيفُ نِكايتِهِ أعداءَهُ، «يَخالُ»: فعلٌ مُضارعٌ، وعَلامةُ رَفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، مُتصرِّفٌ مِن «خالَ» مِن أخواتِ «ظنَّ» تَنصِبُ مَفعولَينِ، «الفِرارَ»: مَفعولُها الأوَّلُ، «يُراخي»: فعلٌ مُضارعٌ مَرفوعٌ لِتَجرُّدِهِ عن النَّاصبِ والجازمِ، وهو مَرفوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ منعَ مِن ظُهورِها الاستِثقالُ؛ لأنَّه فِعلٌ مُضارعٌ مُعتَلُّ الآخِرِ بالياءِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، «الأجَلْ»: مَفعولٌ به، وجُملةُ «يُراخِي» مِن الفعلِ والفاعلِ والمَفعولِ في محلِّ نصبٍ مَفعولٌ ثانٍ لـ«يَخالُ».

والمعنى: أنَّ هذا الشَّخصَ لا يُصِيبُ مِن أعدائِهِ إلَّا إصابةً ضَعيفةً لِقِلَّةِ إقدامِهِ؛ لأنَّه يَظُنُّ أنَّ فِرارَهُ مِن العَدُوِّ يُطيلُ بَقاءَهُ في الدُّنيا، فلا يَنالُ مِن أعدائِهِ مَنالاً يَنكِيهِم[1] بِه.

والشَّاهدُ: في قولِهِ: «النِّكايةِ»؛ فإنَّه مَصدَرٌ معرَّفٌ باللَّامِ، وقد عَمِلَ عملَ فِعلِهِ.

تَنبيه: قد استُفِيدَ مِن الأمثلةِ أنَّه لا يَلزَمُ ذِكرُ فاعلِ المَصدَرِ، بل يَجوزُ حَذفُه؛ لأنَّ طَلبَهُ لِلفاعلِ ليسَ بِوَضعيٍّ[2]، بِخلافِ الفعلِ فإنَّ طلبَهُ لِلفاعلِ وَضعيٌّ، فلِذلكَ امتَنعَ حذفُ فاعلِهِ؛ وقِيسَ بالفعلِ اسمُ الفاعلِ واسمُ المَفعولِ؛ لأنَّهما عَمِلَا لِمُشابَهَتِهما الفعلَ، فأُجرِيَا مُجراهُ، والصِّفةُ المُشبَّهةُ أَشبَهَتِ اسمَ الفاعلِ، فحُمِلَتْ عليه في امتِناعِ حَذفِ المَرفوعِ، ولكنَّ المصدَرَ يَقبَلُ التَّثنيةَ والجَمعَ، بِخِلافِ الفِعلِ، ويُغايِرُ الفاعلَ الذي يُرفَعُ بِه، بِخلافِ الصِّفةِ كاسمَي الفاعلِ والمَفعولِ والصِّفةِ المُشبَّهةِ؛ إذ ليسَ مَدلولُها يُغايِرُ مَدلولَ فاعلِها، فلا يُضمَرُ فيه الفاعلُ؛ لِئلَّا يَزدَحِمَ تَثنِيَتانِ أو جَمعانِ عندَ إرادةِ تَثنِيَتِهِ أو جمعِهِ، وأمَّا حيثُ لا ازدِحامَ بأنْ يَكونَ الفاعلُ مُفرداً، فتركُ إضمارِهِ بِالحَملِ على ذلكَ. ومِن الضَّعيفِ قَولُ صاحبِ «العُبابِ»[3]: يَجوزُ أنْ يَتحَمَّلَ المَصدَرُ ضَميرَ التَّثنيةِ والجَمعِ، ولا يُثنَّى ولا يُجمَعُ كاسمِ الفعلِ.

---

(١) بِفَتح الياء من باب (رَمَى)، وضمُّها الظاهرُ أنه لحنٌ.

(٢) لأنَّ الواضعَ نظَر في المصدَر إلى ماهيَّة الحَدَث، لا إلى مَن قام بِه ولا إلى مَن وَقع عليه. الدَّمامِيني.

(٣) تقدَّم أن المقصودَ به نُقرَه كار، وكلامُه المنقولُ هنا إنما ذكَره على سبيل التَّجويز العَقلي اعتِراضاً على دَليلِهم =

الثَّاني: اسمُ الفاعِلِ، كـ«ضارِبٍ، ومُكْرِمٍ». .....

الكواكب الدرية

وإذا تَقرَّرَ أنَّ فاعلَ المَصدَرِ لا يُضمَرُ، بل يَكونُ إمَّا مَذكوراً أو مَحذُوفاً، فاعلَمْ أنَّ لكَ أنْ تُقدِّرَهُ بِصِيغةِ الضَّميرِ المتَّصلِ كما قدَّمناهُ في «إطعامُه، ونِكايَتِه»، ولكَ أنْ تُقدِّرَهُ ضَميراً مُنفَصلاً، وعِبارةُ هُطَيل في «شَرحِ المفصَّلِ»: قولُه عزَّ اسمُه: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ التَّقديرُ: أو أنْ يُطعِمَ، والضَّميرُ للإنسانِ بِدَليلِ القِراءةِ الأُخرى: ﴿فَكَّ رَقَبَةً أو أَطْعَمَ﴾، ولو ظَهر لقِيلَ: أو إطعامٌ هو، ويَجوزُ أنْ يَكونَ التَّقديرُ: أو إطعامٌ أنتَ، أو أنتُم، أو أحدُكم. انتَهت، وقالَ في «المُجيد»: ﴿مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]: ﴿دُعَآءِ﴾ مصدرٌ مُضافٌ إلى المَفعولِ، والفاعلُ مَحذوفٌ، أي: دُعاءِ الخيرِ هو. اهـ

(الثَّاني) مِن الأَسماءِ التي تَعمَلُ عملَ الفعلِ: (اسمُ الفاعلِ) ولو كانَ مُثنًّى أو مَجمُوعاً، وهو: اسمٌ لِذاتٍ قامَ بها الفِعلُ[1]، مُشتَقٌّ مِن مَصدرِ فعلٍ مَوضوعٍ ذلكَ الفِعلُ لِمَنْ قامَ الفِعلُ به على مَعنى الحُدوثِ[2]، بِخلافِ الصِّفةِ المُشبَّهةِ واسمِ التَّفضيلِ؛ فإنَّهما اشتُقَّا لمَنْ قامَ به الفِعلُ لا على معنَى الحُدوثِ، بل على مَعنى الثُّبوتِ.

ولا يَرِدُ على اعتبارِ الحُدُوثِ في حدِّ اسمِ الفاعلِ ما كانَ في حدِّ اسمِ الفاعلِ لِلثُّبوتِ، كـ«الرَّازقِ، والعالِمِ» ونَحوِهما مِن أسماءِ اللهِ تَعالى؛ لأنَّه مَبنيٌّ على التَّجريدِ مِن الحُدوثِ المُعتَبَرِ في وضعِ الصِّفةِ، والاستِمرارُ ليس مَدلولاً لِلَّفظِ، بل مُستفادٌ مِن العِلمِ بأنَّ كلَّ ما هو صفةٌ له تَعالى مُستَمِرٌّ له، ومَن قالَ: الدَّلالةُ على الثُّبُوتِ عارِضةٌ، فقد التَزَمَ ما عنه مَندُوحةٌ. قالَه المولى عِصامُ الدِّينِ، (كـ«ضارِبٍ، ومُكرِمٍ»)، مَثَّلَ بمثالَينِ لِلإشارةِ إلى أنَّ اسمَ الفاعلِ إنْ كانَ مِن فعلٍ ثُلاثيٍّ جاءَ على وزنِ «فاعِل»، وهو أكثَرُ ما يُبنَى منه، وإنَّما قيلَ له: (اسمُ

= المارِّ، وهو تابعٌ في ذلك لشارحِ «اللُّباب» الآخَرِ قُطبِ الدين الفالي الذي تَبِع الرَّضيَّ، وعِبارَتُه: (ولِقائلٍ أن يَقُولَ: يَجُوزُ أن يَتحمَّل ضَميرَ المُثنى... إلخ)، فتضعيفُ الشارح لِهذا القَول إن كان من جِهةِ عدمِ السَّماع فليس بِذاكَ؛ إذ لا أحَدَ ادَّعى السَّماعَ أصلاً.

(١) أي: الحدَثُ.

(٢) أطال الشارحُ رحمه الله في هذا وألجَأه ذلك إلى التكرار، ولو قال كما قال غيرُه: وهو: (ما اشتُقَّ من مَصدرِ فعلٍ لِمَن قام به على معنى الحُدُوث)، ثم زاد شيئاً في تفسيرِه لكان أحسَنَ.

فإنْ كانَ مَقرُوناً بِـ«أَلْ» عَمِلَ مُطْلَقاً، نَحوُ: «هذَا الضَّارِبُ زَيداً أَمْسِ، أَوِ الآنَ، أو غَداً»، .....

الكواكب الدرية

فاعلٍ) ولم يُقَلْ لَه: (اسمُ مُفعِلٍ) بوَزنِ «مُكْرِم»[١]، وإنْ كانَ مِن فعلٍ غيرِ ثُلاثيٍّ ـ كرُباعيٍّ وخماسيٍّ وسُداسيٍّ ـ جاءَ على صيغةِ المُضارعِ المَعلُومِ، بِوَضعِ ميمٍ مَضمُومةٍ مَوضِعَ حرفِ المُضارَعةِ، وكسرِ ما قبلَ الآخِرِ، كـ«مُكْرِم، ومُنطَلِق، ومُستَخرِج».

(**فإنْ كانَ**) أي: اسمُ الفاعلِ (**مَقرُوناً بِـ«أَلْ»**) أي: المَوصولةِ؛ لأنَّها متَى قُدِّرَتْ لِلتَّعريفِ اقتَضى القياسُ أنْ لا تَعمَلَ شيئاً، نصَّ على ذلكَ أصحابُ الأخفَشِ سَعيدٍ، قالَ ابنُ هِشامٍ في «شرحِ اللُّمحةِ»: وهو الحقُّ لمَن تَأمَّلَ[٢]، وجَزمَ في «المُغني» في الكلامِ على «أل» المَوصولةِ بإبطالِ المُعرِّفةِ لِلعملِ. اهـ[٣]، (**عَمِلَ مُطلَقاً**) أي: سواءٌ كانَ ماضياً، أو حالاً، أو استِقبالاً؛ وسَواءٌ اعتَمدَ على ما سيَأتي، أو لم يَعتَمِدْ، (**نَحوُ: «هذَا الضَّارِبُ زَيداً أَمسِ، أو الآنَ، أو غَداً»**)، **وإعرابُه**: الهاءُ: لِلتَّنبيهِ، و«ذا»: اسمُ إشارةٍ في محلِّ رفعٍ مُبتدأٌ، «[الـ]ضاربُ»: خبرٌ، وعَلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«الضَّاربُ»: اسمُ فاعلٍ يَعملُ عملَ فعلِهِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعِلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، «زيداً»: مَفعولٌ به، وعَلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، «أمسِ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه مبنيٌّ على الكسرِ، ومَحلُّه النَّصبُ، و«الآنَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه مبنيٌّ على الفَتحِ، ومحلُّه النَّصبُ[٤]، و«غداً»: ظرفُ زمانٍ

---

(١) في هامش طبعة: هنا كلام محذوف، ولعلَّ تقديره لكثرة وزن فاعل عن غيره. اهـ مصححه. قُلتُ (نسيم): الذي أراه أن في كلام الشارح تصحيفاً لا سَقطاً، وأن الأصل: ولِذا قيل له: اسم فاعل ولم يُقَل له: اسم مُفعل بوَزن مُكرِم. اهـ أي: مثلاً، وهو إشارةٌ إلى ما ذكَره ابنُ الحاجب في سبب التسميةِ، وإن كان هذا مَردوداً عليه بما هو مشهورٌ مِن أنه ليس القصدُ بِقَولهم: (اسم الفاعل) اسمَ الصِّيغة الآتية على وزنِ (فاعِل)، بل إيرادَ اسمِ ما فَعل الشيءَ، وهو الفاعل اللُّغويُّ، وهذا اسمُه، ولم يقولُوا: اسمَ المُفعِل أو المُستفعِل بِمَعنى الذي فعَل الشيءَ لأنه لم يأتِ مثلُ ذلك بمعنَى الذي فَعل الشيءَ، بِخلاف الفاعل.

(٢) «شَرح اللمحة» (٢/ ٨٣).

(٣) كذا في الأصل، مع أنه غيرُ ناقل من كتاب معيَّن.

(٤) وسببُ بِنائِه تضمُّنُه معنى الإشارة، وقيل: تضمُّنُه حرفَ التعريف، وقيل غيرُ ذلك، وقال بعضُهم: هو مُعرَب مُلازِم لِلنصب على الظَّرفيَّة، وقد يَخرُج عنها إلى الجر بـ(مِن).

وإنْ كانَ مُجَرَّداً مِن «أَلْ» عَمِلَ بِشَرطَينِ: كَونُهُ لِلحالِ أو الاسْتِقبالِ، واعتِمادُهُ على نَفيٍ، أوِ اسْتِفهامٍ، أو مُخبَرٍ عَنهُ، .....

الكواكب الدرية

مَفعولٌ فيه، وهو مَنصوبٌ، وعَلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ. وإنَّما عَمِلَ اسمُ الفاعلِ مع «أل» مُطلَقاً ـ أي: مِن غيرِ شرطٍ ـ لأنَّه حينئذٍ صلةٌ لِلمَوصولِ الذي هو «أل»، فهو فِعلٌ بحسَبِ المعنى وإنْ كانَ اسماً بحسَبِ الصُّورةِ، ومِن ثَمَّ جازَ عَطفُ الفِعلِ عليه.

(وإنْ كانَ مُجَرَّداً مِنْ «أَل») المَوصُولةِ (عَمِلَ) عَمَلَ فِعلِهِ مُتعدِّياً كانَ أو لازماً (بِشَرطَينِ)؛ لأنَّه بالأوَّلِ مِنهما يَتمُّ له مُشابَهةُ الفعلِ لفظاً مِن جهةِ مُوافَقتِهِ له في الحَركاتِ والسَّكَناتِ، ومَعنًى مِن جهةِ اقترانِ حَدَثِهِ بأحَدِ الزَّمانَينِ المَذكورَينِ، وبالثَّاني تَقْوَى مُشابَهتُه له؛ لأنَّ مُقتَضى كونِهِ وَصفاً أن يَكونَ له مَوصوفٌ، فقِياسُه أنْ لا يَقعَ إلَّا مع صاحبِهِ؛ إذ ذِكرُه بِدُونِهِ يُخرِجُه عن أصلِ وَضعِهِ، ويُلحِقُهُ بِالجَوامدِ، فلا يَعمَلُ، وإنَّما اشتُرِطَ عندَ فِقدانِ اعتِمادِه على الصَّاحبِ أنْ يَخلُفَهُ حرفُ النَّفيِ أو الاستِفهامِ؛ لأنَّهم قَصَدُوا به قصدَ الفعلِ، فجَرى مَجراهُ، وقد عُلِمَ بِالاستِقراءِ أنَّهم لا يَستَعمِلونَ الوصفَ قائماً مَقامَ الفعلِ إلَّا مع النَّفيِ أو الاستِفهامِ.

الأوَّلُ مِن الشَّرطَينِ: (كَونُه) أي: اسمِ الفاعلِ (لِلحالِ) حَقيقةً نحوُ: «أنا ضاربٌ زَيداً الآنَ»، أو حِكايةً نحوُ: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، فـ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ مَعمولٌ لـ﴿بَٰسِطٌ﴾، وهو وإنْ كانَ ماضياً لَكِنَّه لِحكايةِ الحالِ الماضيةِ، فيُقدِّرُ المتكلِّمُ بِذلكَ كأنَّه مَوجُودٌ في ذلكَ الزَّمانِ، أو يُقدِّرُ ذلكَ الزَّمانَ كأنَّه مَوجودٌ الآنَ، فالجُملةُ حاليَّةٌ، والواوُ فيه واوُ الحالِ، ويَدلُّ عليه عطفُ ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ عليه، ولم يَقلْ: «وقَلَّبْناهُم»، (أو الاستِقبالِ)، لا بِمعنَى الماضي، خِلافاً لِهشامٍ[1] والكِسائيِّ، فإنَّهما أَجازَا عملَهُ بمعنَى الماضي.

(و) **الثَّاني**: (اعتِمادُهُ علَى) واحدٍ مِن أُمورٍ أربعةٍ: (نَفيٍ) بحرفٍ أو اسمٍ أو فعلٍ، نحوُ: «ما ـ أو غَيرُ، أو ليسَ ـ ضاربٌ [هو][2] زيداً الآنَ أو غداً»، (أو استِفهامٍ) بحرفٍ أو اسمٍ، نحوُ: «أضاربٌ ـ أو كيفَ ضاربٌ ـ زيدٌ عَمراً الآنَ أو غداً؟»، (أو مُخبَرٍ عَنهُ) أي: على مُبتَدإٍ مُخبرٍ عنه باسمِ الفاعلِ؛ سواءٌ كانَ مُبتدأً في الحالِ نحوُ: «زيدٌ ضاربٌ عَمراً الآنَ أو غَداً»، أو في الأصلِ نحوُ: «ظَنَنتُ زيداً ضارباً عَمراً الآنَ أو غداً»، و«أعلَمتُ زَيداً عَمراً ضارباً بَكراً

(١) في طبعةٍ: (خلافاً لابن هشامٍ)، وهو خطأ.
(٢) زيادة منَّا على الأصل.

أَو مَوْصُوفٍ، نَحوُ: «ما ضارِبٌ زَيدٌ عَمراً، وأَضارِبٌ زَيدٌ عَمراً؟ وزَيدٌ ضارِبٌ عَمراً، ومَرَرتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ عَمراً».

الكواكب الدرية

الآنَ أو غداً»، (أو مَوصُوفٍ) لَفظاً نحوُ: «جاءَ رجلٌ ضارِبٌ عَمراً الآنَ أو غداً»، أو معنًى نحوُ: «جاءَني زيدٌ راكباً جَملاً»؛ لأنَّ الحالَ وَصفٌ في المَعنى.

ولا يُشتَرَطُ في المعتَمَدِ عليه مِن النَّفيِ وما بَعدَه أنْ يكونَ مَلفوظاً به، بل يَكفي أنْ يَكونَ مُقدَّراً نحوُ: «مُهِينٌ عَمرٌو زيداً أم مُكرِمُه؟» أي: أَمُهينٌ[1]؛ ولا يُقدَّرُ مِن أدواتِ الاستِفهامِ إلَّا الهَمزةُ، ونحوُ: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]، أي: صِنفٌ، ومنه نحوُ: «يا طالِعاً جبلاً» أي: رَجلاً طالعاً، وقولُ ابنِ مالكٍ: (إنَّه اعتمدَ على حرفِ النِّداءِ) سَهوٌ منه؛ لأنَّه مختَصٌّ بالاسمِ، فكيف يَكونُ مُقرِّباً مِن الفعلِ؟ قالَه ابنُ هشامٍ[2].

ثمَّ سَردَ المصنِّفُ أمثِلةَ ما مَضى على التَّرتيبِ، فقالَ: (نَحوُ: «ما ضارِبٌ زَيدٌ عَمراً) الآنَ أو غداً»، هذا مثالُ ما اعتَمدَ على النَّفيِ، وإعرابُه: «ما»: نافِيةٌ حجازيَّةٌ تَعمَلُ عملَ «ليس»، تَرفَعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ، «ضاربٌ»: اسمُها، وعَلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، و«ضاربٌ» اسمُ فاعلٍ يَعمَلُ عملَ الفعلِ، «زيدٌ»: فاعلٌ سدَّ مَسدَّ الخبرِ، «عَمراً»: مَفعولٌ به، ويَجوزُ أنْ تُجعَلَ «ما» تَميميَّةً، و«ضاربٌ»: مُبتدأً، و«زيدٌ»: فاعلٌ به سَدَّ مسدَّ الخبرِ[3]، «الآنَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيه مبنيٌّ على الفتحِ، «أو»: حرفُ عطفٍ، «غداً»: ظرفُ زمانٍ مَعطوفٌ على ما قبلَه، وهو مَنصوبٌ، وعَلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، (و) نحوُ: («أضارِبٌ زَيدٌ عَمراً) الآنَ أو غداً؟»، هذا مِثالُ ما اعتمدَ على الاستِفهامِ، وإعرابُه: الهمزةُ: لِلاستِفهامِ، «ضاربٌ»: مُبتَدأٌ، وهو اسمُ فاعلٍ، و«زيدٌ»: فاعِلٌ سَدَّ مسدَّ الخبرِ، «عَمراً»: مَفعولٌ به، (و) نَحوُ: («زَيدٌ ضارِبٌ عَمراً) الآنَ أو غداً»، هذا مِثالُ المعتَمِدِ على المُخبَرِ عنه، وإعرابُه ظاهِرٌ، (و) نحوُ: («مَرَرتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ عَمراً) الآنَ أو غداً»، هذا مِثالُ المعتمِدِ على المَوصوفِ، وإعرابُه ظاهرٌ.

ثمَّ الشَّرطانِ المَذكورانِ يُعتَبرانِ في اسمِ الفاعلِ لِعَملِهِ في المَنصوبِ كما في «المُغني»،

---

(١) بِدليل وُجود (أم) المعادِلة.

(٢) أي: في «أوضَح المسالك»، وكَتب عليه الشيخ خالد: قالَه ابنُ الناظم بِمعناه.

(٣) أي: خبرِ المبتدأ، بخلافِ الأول؛ فإنَّ المراد به خبرُ (ما) الحجازية.

. . . . . .

فإذا وُجِدَا فلا يَتعيَّنُ عَملُه، بل تَجوزُ إضافتُه إلى مَفعولِهِ الذي يَليهِ تَحقيقاً[١] نحوُ: «هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غداً» بِخَفضِ «زيدٍ» بِالإضافةِ، وإنْ شِئتَ نَصبتَهُ، قالَ ابنُ هشامٍ في «المُغني»: النَّصبُ أَولى؛ لأنَّه الأصلُ، وقالَ أبو حيَّان: يَظهَرُ لي أنَّ الجرَّ أَولى[٢]، وقد قُرِئَ بالوَجهينِ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ﴾[٣] [الطلاق: ٣]. فإن اقتَضى مَفعولاً آخَرَ تَعيَّنَ نصبُه[٤] نحوُ: «أنتَ كاسٍ زيداً ثوباً الآنَ أو غداً».

وبما تَقرَّرَ يُعلَمُ أنَّ اسمَ الفاعلِ المُجرَّدَ مِن «أل» الصَّالحَ لِلعملِ يُضافُ لِلمَفعولِ جَوازاً إنْ كانَ المَفعولُ ظاهراً، نحوُ: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، ووُجوباً إنْ كانَ ضَميراً نحوُ: «هذا مُكرِمُكَ، وهَذانِ مُكرِماكَ، وهُم مُكرِمُوكَ»، فالكافُ في هذه الأمثِلةِ وشِبْهِها في محلِّ جرٍّ عندَ سِيبويهِ والأكثَر، وهو الأَفصَحُ[٥]، وشذَّ فَصلُ المُضافِ بمَفعولٍ كقِراءةِ بَعضِهم[٦]: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓۚ﴾ [إبراهيم: ٤٧] بجرِّ «رُسُله» بِالإضافةِ لـ«مُخلِفَ»، ونصبِ «وَعدَه».

وقد أَفهمَ كلامُ المؤلِّفِ أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ بمعنَى الماضي، أو لم يَعتَمِدْ على ما مرَّ، لم يَعمَلْ، بل لم تَجِبْ إضافتُه[٧]؛ لِعَدمِ جَريانِهِ على الفعلِ الذي هو بمعناه.

---

(١) كذا في الأصل، والصواب: (تخفيفاً) كما هي عبارة الفاكهي، ووجهُ التخفيفِ فيه حذفُ تنوينِه.

(٢) قال: لأنَّ الأصلَ في الأسماء إذا تعلَّق أحدُهما بِالآخَر الإضافةُ، والعَملُ إنما هو بِجِهة الشَّبَه لِلمضارع، فالحَملُ على الأصلِ أَولَى.

(٣) قرأ حفصٌ عن عاصِم بالإضافة، وقرأ الباقُون بتَنوين الغين وفتحِ الراء.

(٤) أي: سواءٌ نُصب الأولُ أم لا.

(٥) الصوابُ: وهو الأصحُّ؛ إذ لا وجهَ لِلأفصَحِيَّة هَهنا. وانظُر إن شئتَ: «شرح التسهيل» (٣/ ٨٣).
ثم إنَّ مُقابلَ هذا القول قولُ الأخفَش وهِشام، وهو أنَّه مَنصوب المَحلِّ، زَعَما أنَّ التَّنوينَ في (مُكرِمُك) والنونَ في (مُكرِماكَ) حُذِفَا لِصَونِ الضَّمير عن الانفصال، والضَّميرُ مَنصوب؛ إذ لا دَلالةَ على الجَرِّ؛ ورُدَّ بِاعتِبار المُضمَرِ بِالظاهر، فكما أنَّ الظاهِرَ يُجَرُّ، كذَلك المُضمَرُ.

(٦) لم يُسمِّه صاحبُ «معجم القراءات» مع أنه أحالَها إلى أكثرَ من عشرِين كتاباً.

(٧) كذا في الأصل، والصوابُ ـ كما في «الفواكه» ـ: (بل تَجبُ إضافته) بِإسقاطِ (لم) المُفسِدة للمَعنى.

الثَّالِثُ: أَمثِلةُ المُبالَغةِ، وهِي ما كانَ على وَزنِ «فَعَّالٍ»، .....

الكواكب الدرية

تَنبيهٌ: ذَكرَ غيرُ المصنِّفِ لإعمالِ اسمِ الفاعلِ في المَفعولِ شَرطَينِ:

أحدُهما: أنْ لا يكونَ مُصَغَّراً.

والثَّاني: أنْ لا يكونَ مَوصُوفاً؛ لأنَّ كُلًّا مِن التَّصغيرِ والوَصفِ يُزِيلُ شَبَهَهُ بِالفعلِ، فلا يُقالُ: «جاءَ رجلٌ ضُوَيرِبٌ زيداً»، ولا: «رأَيتُ ضارباً مُسِيئاً زيداً». وأجازَ الكوفيُّونَ ما خلَا الفَرَّاءَ والنَّحاسُ[1] إعمالَ المُصغَّرِ مُطلقاً، وأجازَ البَصريُّونَ والفَرَّاءُ إعمالَ المَوصوفِ بعدَ العملِ، وصحَّحهُ ابنُ هشامٍ في «المغني»، وهو الأَصحُّ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ﴾ [المائدة: ٢]، فجُملةُ ﴿يَبْتَغُونَ﴾ نعتٌ لـ﴿ءَآمِّينَ﴾، لا حالٌ منه خِلافاً لأبي البقاءِ[2].

(**الثَّالِثُ**): أي: مِن الأسماءِ العامِلَةِ عَملَ الفعلِ: (**أَمثِلَةُ المُبالَغةِ**)، فإنَّها تَعمَلُ عملَهُ ولو كانَتْ مُثَنَّاةً أو مَجموعةً، وإنَّما عَمِلَتْ مع فَواتِ المشابَهةِ اللَّفظيَّةِ لِلمُضارعِ لِما فيها مِن المبالَغةِ في المعنى، فقامَتْ مَقامَ المشابهةِ. وعَدُّها قِسماً ثالثاً على تَقديرِ أنْ تَكونَ صِيغةُ المبالغةِ خارِجةً عن اسمِ الفاعِلِ، (**وهيَ: ما**) أي: اسمُ فاعلٍ حُوِّلَ عن صِيغَتِه لِلمُبالغةِ والتَّكثيرِ في الفعلِ، حتَّى (**كانَ**) أي: صارَ (**على وَزنِ «فَعَّالٍ»**) بِتَشديدِ العَينِ، حَكى سِيبَويهِ: «أمَّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ»، وقالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

..... مقذفاً على الحَربِ خَوَّاضاً إلَيها الكَتائِبَا[3]

---

(١) الأولى: (ووافقَهم النحاسُ) كما هي عبارةُ غيرِه. وهو أبُو جَعفرٍ، أحمدُ بن محمَّدٍ النَّحويُّ المِصري، أَخذ عن الأخفَش الأصغر والمبرِّد، وغيرِهما، له «إعرابُ القُرآن» و«مَعاني القرآن» و«الكافي في العربيَّة» و«شرح المعلَّقات» وغيرُها. مات سنةَ (٣٣٨هـ)، وذلك أنه جَلس على دَرج المقياس بالنِّيل يُقطِّع شيئاً من الشِّعر، فسَمِعه جاهلٌ فقال: هذا يَسحَر النِّيلَ حتى لا يزيدَ، فدَفعه بِرِجلِه فغَرِق.

(٢) أقولُ: أمَّا الوَصفيَّة فجائزةٌ على ما رجَّحه ابنُ هشام وغيرُه، وممن أعرَبها كذلك الإمامُ مَكي، وأما امتِناعُ الحاليَّة ففيه نظرٌ؛ لأنَّ مَن قال بها ـ كأبي البَقاء والسَّمينِ وغيرِهما ـ يَجعلُ الجملةَ حالاً من ضميرِ ﴿ءَآمِّينَ﴾ وهو جائزٌ إجماعاً، لا مِن ﴿ءَآمِّينَ﴾ نفسِه كما تُوهمُه عبارةُ الشارح.

(٣) صَدرُه:

فيَا لَرزامٍ رَشِّحُوا بِي مُقدَّماً

=

أو «فَعُولٍ»، .....

الكواكب الدرية

(أو «فَعُولٍ») بِفَتح الفاء، قالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانِها إذَا عَـدِمُـوا زَاداً فَـإنَّـكَ عـاقِـرُ(١)

= ووَقع هنا (مقذفاً) كما تَرَى، والظاهرُ أنه تحريفٌ. ويُروَى عجُزُه: (إلى الموتِ خَوَّاضاً إليه)، وهو مِن أبياتٍ تِسعة لِسَعد بن ناشِبٍ المازِنيِّ، أورَدَها أبو تَمَّام في أوائل «الحَماسة»، منها قولُه:

فـإنْ تَـهـدِمُـوا بِـالـغَـدر دارِي فـإنَّـهـا تُـراثُ كَـريـمٍ لا يُـبـالِـي الـعَـواقِـبَـا

أخُـو غَـمَـراتٍ لا يُـرِيـدُ عـلـى الَّـذي يَـهُـمُّ بِـه مِـن مُـفـظِـعِ الأمـرِ صـاحِـبَـا

قالوا: وسَببُ هَذه الأبياتِ أنه كان أصابَ دماً، فهَدَم بلالُ بن أبي بُردةَ دارَه بِالبَصرة وحَرَّقها، وقيل: إنَّ الحَجَّاج هو الذي فَعَل ذلك.

اللغة: (لَرزام): اللام: لامُ الاستغاثة، و(رَزام): قَبيلتُه، وهم حيٌّ من تَمِيم، وهُمُ المَدعُوُّون. (رَشِّحُوا): فعلُ أمرٍ مِن التَّرشِيح، وهو التَّربِيَة والتَّهيئةُ للشيءِ. و(مُقدِّماً) بكسر الدال: بِمعنَى (مُتقَدِّماً)، كما يُقال: وَجَّه وتَوَجَّه. (الكَتائبَا): جمعُ كَتِيبة وهي الجيشُ، ويُروى: (الكَرائِبَا) وهي جمعُ كَرِيبة، وهي الشِّدَّة من شَدائِد الدَّهر، والأصلُ في الكَربِ الغَمُّ الذي يَأخُذ بالنَّفسِ.

والمعنى: يا بَني رزام هَيِّئُوا بي رَجلاً يَتقدَّمُ إلى الموت ولا يَحِيدُ عنه، مُقتَحِماً الجُيوشَ والشَّدائدَ، غيرَ مُتَنكِّبٍ ولا حائدٍ. المَرزُوقي.

الإعراب: «مقدماً»: مفعولٌ به لـ(رشِّحوا)، أو حالٌ من ياء النفسِ المجرُورة بالباء. «على الحَرب»: جارٌّ ومجرور متعلِّق بـ(مُقدماً) قبلَه. «خَواضاً»: نعتُ (مُقدِّماً) مَنصوبٌ مثلُه، أو نعتٌ ثانٍ لِمَوصوفٍ محذوف؛ إذ الأصل: رجلاً مُقدماً خَواضاً، أو مفعولُ (رشحوا) إذا جُعل (مقدماً) حالاً كما سَبَق. وفيه على الأوجُه الثلاثةِ ضَميرٌ مُستتِرٌ فيه جوازاً تقديرُه: هو. «إليها»: مُتعلِّق بـ(خواضاً). «الكتائبَا»: مفعولُ (خواضاً) منصوب، والألف: لِلإطلاق.

والشاهد فيه: أنَّ (خَوَّاضاً) صيغةُ مُبالَغة عَمِلت عَمَل اسم الفاعل وهو (خائِض).

(١) **البيتُ:** من شواهد سيبَويه، وهو لأبي طالِب بن عبد المُطَّلب، مِن كلمةٍ له يَرثي فيها أبا أُميَّة بن المُغيرة المَخزُومي وهو زَوجُ أُختِه عاتِكة.

اللغة: (ضَرُوب): من الضرب، وأراد به العرقَبة؛ لأنهم كانُوا يُعرقبون النُّوق عند نَحرِها بالسيف لئلَّا تبرحَ مكانَها ولِيَتمكَّنوا منها. (نَصْل السَّيف): حَديدتُه، وقيل: شَفرتُه، وقد يُسمى السيف كلُّه نَصلاً. (سُوق): جمع ساقٍ. (سِمان): جمع سَمينة، والضَّمير لِلإبل. (عاقِر): بالقاف من العَقْر وهو الجَرْح، والمُرادُ بِه هنا الذَّبْح.

المعنى: يَذكُر أنَّ من أوصافِ هذا الرجل المَرثيِّ الكَرمَ، فيَقول: إنه كثيرُ العَرقبة للنُّوق السِّمان إذَا أعسَرَ الناسُ ولم يَجِدُوا زاداً، ومَعلومٌ أنه لا يُعرقِبُها إلا لِنَحرِها لِلضِّيفانِ. =

أَو «مِفعالٍ»، أَو «فَعِيلٍ»، أَو «فَعِلٍ».

الكواكب الدرية

وسُمِعَ مِن كلامِهم: «إنَّ اللهَ غَفُورٌ ذَنْبَ العالَمِينَ، وإنَّ اللهَ سَمُوعٌ دُعاءَ مَن دَعاهُ[1]»، (أو «مِفْعالٍ») بِكَسرِ الميمِ، كقَولِ بَعضِهم يَصِفُ آخرَ بالجُودِ: «وإنَّه لَمِنحارٌ بَوائِكَها» أي: سِمانَها[2]، (أو «فَعِيلٍ») بِفَتحِ الفاءِ وكسرِ العَينِ وسُكونِ الياء، نحوُ: «إنَّ اللهَ سميعٌ دُعاءَ مَنْ دَعاهُ»، (أو «فَعِلٍ») بِفَتحِ الفاءِ وكسرِ العَينِ، كقَولِ الشَّاعرِ: [الكامل]

حَـذِرٌ أُمُـوراً لا تَـضِـيـرُ وآمِـنٌ ... مـا لـيـسَ مُـنـجِـيَـهُ مِـنَ الأَقـدارِ[3]

= **الإعراب:** «ضَروبٌ»: خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هو ضَروبٌ، أو أنتَ ضَرُوب، وعلى الأول ـ وهو الذي يَقتضيه سياقُ أبيات القصيدة ـ فَفي قَوله الآتي: (فإنك عاقر) التِفاتٌ، وفاعلُ الوصف على الحالَين ضَمير مُستتر فيه جوازاً تقديرُه: هو. «بِنَصل»: جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّق بـ(ضَرُوب)، و(نَصل): مُضاف، و«السيفِ»: مُضاف إليه. «سُوقَ»: مفعولُ (ضَروب) مُضافٌ، و(سِمان) من «سِمانها»: مُضافٌ إليه، وهو مُضاف، و(ها): مضافٌ إليه، «إذَا»: ظرفٌ تَضمَّن معنَى الشَّرط والعاملُ فيه الفعلُ بعدَه، «عَدِمُوا»: فعلٌ وفاعل، «زاداً»: مَفعول به، والجُملة في محل جرٌّ بإضافة (إذَا) إليها، «فإنَّك»: الفاء: واقعةٌ في جوابِ (إذَا)، (إنَّ): حرف توكيد ونَصب، وضميرُ المخاطب: اسمُه. «عاقِرُ»: خبره، وجملةُ (إنَّك عاقر) لا محلَّ لها جوابُ (إذَا).

والشاهد: في البيتِ إعمالُ صيغة المبالغةِ التي على وَزنِ (فَعُول) ـ وهي (ضَرُوبٌ) ـ عَمَلَ الفعل.

(١) أمَّا قولُه: (غفورٌ ذنبَ العالمِين) فلا كلامَ فيه، وأما ما بعدَه فالذي في كُتب القوم: (سميعٌ دعاءَ من دَعاه)، و(سَموع) وإن كان صيغة مبالغة عند أهل اللغة لكن الكلام هنا في إعماله، وهي قصة أخرى.

(٢) أي: سِمانَ النُّوق، و(مِنحار) مبالَغة من النَّحر.

(٣) **قائلُه:** أبان اللاحقيُّ، قال المبرد: حدَّثني أبو عُثمانَ ـ أي: المازنيُّ ـ قال: حدَّثني أبو يَحيى اللاحقيُّ قال: لَقِيَني سيبويه فقال لي: هل تَحفظ في إعمال (فَعِلٍ) شيئاً؟ فقُلتُ له: نعم، وصنَعتُ له هذا البيتَ، قال الشاطبيُّ: وأمَّا (حذرٌ أُموراً) فقد نقَله سِيبويه، وهو ثِقَةٌ ثَبتٌ في النَّقل، لا يَنقُل إلا عن مِثله، كالخَليل ويونسَ وأبي الخطَّاب وأبي زيد وأشباهِهم، وليس اللاحقيُّ مِن هؤلاء بِإقرارِه على نَفسِه بالكذب، وإذا كان كذلك فعَدمُ تَصديقِه في هذا الإخبار الثاني أولَى. اهـ

اللغة: (حَذِر) أي: خائف. (لا تَضِير): مِن (ضارَ يَضِيرُ) بمعنى: ضَرَّ يَضُرُّ. (مُنجِيَه): مُخلِّصَه، اسمُ فاعِل من أَنجاهُ إنجاءً. و(الأَقدار): جمعُ قَدَر.

المعنى: قال العينيُّ: الظاهرُ من البيت أنَّه ذم، ويَحتمل أن يكون مدحاً، يَمدَحه بكَثرةِ الحَذر، وقال الصبانُ: لعلَّ المَعنى: وآمِنٌ أمناً ليس مُنجِيَه مِن الأقدار، بل مُوقِعٌ له في مَصائِبِها كما هو شأنُ المُفرِّط.

الإعراب: «حذرٌ»: خبر لمبتدأ محذوف تَقديره: هو. «أموراً»: مفعولٌ به. «لا»: نافيَة. «تَضير»: فعل مضارع مَرفوع، وفاعله: هي. وجملةُ (لا تضيرُ) في محل نَصب نعت (أموراً). والتقديرُ: حذرٌ أموراً غيرَ ضائِرةٍ. =

وهِيَ كاسمِ الفاعِلِ؛ فَما كانَ صِلةً لـ«أَلْ» عَمِلَ مُطْلَقاً، نَحوُ: «جاءَ الضَّرَّابُ زَيداً»، وإنْ كانَ مُجَرَّداً مِنها عَمِلَ بِالشَّرْطَينِ، نَحوُ: «ما ضَرَّابٌ زَيدٌ عَمراً».

الكواكب الدرية

(وهيَ كاسْمِ الفاعِلِ) في العَملِ وشُروطِ عملِهِ، حتَّى عَدَمُ التَّصغيرِ والوَصفِ قبلَ العملِ. وأكثَرُها استِعمالاً «فعَّالٌ، وفَعُولٌ»، ثمَّ «مِفْعالٌ»، ثمَّ «فَعِيلٌ»، ثمَّ «فَعِلٌ».

وإعمالُ هذه الأمثلةِ قولُ سِيبَويهِ وأصحابِهِ، وحُجَّتُهم في ذلكَ السَّماعُ كما قَدَّمنا، والقِياسُ على أصلِها الذي هو اسمُ الفاعلِ؛ لأنَّها مُحَوَّلةٌ عنه لِقَصدِ المبالغةِ والتَّكثيرِ؛ لأنَّها كلَّها تَقتَضي تَكرارَ الفعلِ، فلا يُقالُ: «ضَرَّابٌ» لمَن ضَرَبَ مرَّةً واحدةً؛ ولم يُجِزِ الكوفيُّونَ إعمالها كلِّها؛ لِمُخالفتِها لأَوزانِ المُضارعِ ومَعناه، ومَتى وَجدُوا بعدَها شيئاً مَنصوباً قدَّرُوا له فِعلاً؛ ومنعَ أكثَرُ البَصريِّينَ إعمالَ «فَعِيلٍ، وفَعِلٍ»، والأصحُّ ما قاله سِيبَويهِ وأصحابُه مِن إعمالِها كُلِّها.

(فما كانَ) منها (صِلةً لـ«أَلْ») بأنْ كانَ مُعرَّفاً بها، (عَمِلَ مُطلَقاً)، أي: ماضياً كانَ أو حالاً أو مُستَقبَلاً، مُعتَمِداً على شيءٍ أو لا، (نَحوُ: «جاءَ الضَّرَّابُ زَيداً) أمسِ أو الآنَ أو غَداً»، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «الضَّرَّابُ»: فاعلٌ، و«ضَرَّابٌ» مِن أمثلةِ المبالغةِ يَعمَلُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، وفاعِلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، «زيداً»: مَفعولٌ به.

(وإنْ كانَ) كذا في النُّسَخِ، والأَولى: (وما كان) لِيُناسِبَ ما قبلَهُ (مُجَرَّداً مِنها) أي: مِن «أَل»، (عَمِلَ بِالشَّرطَينِ) السَّابقَينِ في اسمِ الفاعلِ: عدمِ المُضيِّ، والاعتِمادِ على أحَدِ الأُمورِ الأربعةِ السَّابقةِ، (نَحوُ: «ما ضَرَّابٌ زَيدٌ عَمْراً»)، فـ«ضَرَّابٌ» عاملٌ في «عَمراً» النَّصبَ؛

= «وآمِنٌ»: الواو لِلعطف، (آمنٌ): مَعطوف على (حذرٌ). «ما»: اسم موصول في محل نصب مَفعول به لـ(آمِن). «ليس»: ماضٍ ناقص، واسمه: هو. «مُنجِيَه»: خبر (ليس) منصوب مُضاف، والهاء: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله. «مِنَ الأقدار»: جار مجرور مُتعلِّق بـ(مُنجٍ)، ويجوز أن يكون متعلِّقاً بمحذوف حال مِن (ما) الموصولةِ. وجملةُ (ليس مُنجيَه) صِلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد: في قَوله: (حَذِرٌ)؛ فإنه على وَزن (فَعِل) بفَتح الفاء وكسرِ العين، وقد عَمِل عَمَلَ (حاذِر) فنَصب المفعولَ وهو (أُموراً).

الرَّابعُ: اسمُ المَفعُولِ، نَحوُ: «مَضْرُوبٍ، ومُكرَمٍ». .....

الكواكب الدرية

لاعتمادِهِ على النَّفيِ. ويَجري في هذه الأمثِلةِ ما قدَّمناهُ في اسمِ الفاعلِ مِن أنَّ وُجودَ الشَّرطينِ المَذكورَينِ لا يُوجِبُ عَملَ هذه الأمثلةِ، بل يَجوزُ إعمالُها وإضافتُها إلى مَفعُولِها، ولا تُضافُ إلى فاعِلِها كما أنَّ أصلَها - وهو اسمُ الفاعلِ - لا يُضافُ إلى فاعِلِهِ، بخلافِ المَصدَرِ؛ لأنَّها أقوى منه شَبَهاً لِلفعلِ، والفعلُ لا يُضافُ.

(**الرَّابعُ**) مِن الأسماءِ العامِلَةِ عملَ الفعلِ: (**اسمُ المَفعُولِ**) ولو مُثنًّى أو مَجموعاً، وهو: اسمٌ اشتُقَّ مِن مَصدَرِ فعلٍ لِمَنْ وَقَعَ عليه، (**نَحوُ**: «**مَضرُوبٌ، ومُكْرَمٌ**»)، نَبَّهَ بالمثالَينِ على أنَّ اسمَ المَفعولِ إنْ بُنِيَ مِن الثُّلاثيِّ فهو على صيغةِ «مَفعولٍ»، كـ«مَضرُوبٍ، ومَأكُولٍ، ومَشرُوبٍ»، وإنْ بُنِيَ مِن غيرِهِ فهو على صِيغةِ المُضارعِ المجهولِ بإبدالِ حرفِ المُضارعةِ مِيماً مَضمومةً، وفتحِ ما قبلَ آخِرِهِ[1]، كـ«مُكْرَمٌ، ومُنْطَلِقٌ، ومُستَخْرَجٌ» بفتحِ ما قبلَ الآخِرِ في الجَميعِ، وهذا ما لم يُستَغْنَ بـ«مَفعُولٍ» عن «مُفعَلٍ» بفتحِ العَينِ، وذلكَ مثلُ: «مَحزونٍ، ومَحمُومٍ، ومَجنونٍ، ومَزْكومٍ»، فإنَّ اسمَ المَفعولِ فيها لم يَقولُوا فيه: «مُحْزَنٌ، ولا مُحْمَمٌ[2]، ولا مُجْنَنٌ، ولا مُزْكَمٌ»، مع أنَّ أفعالَها سُمِعَتْ ثُلاثيَّةً ورُباعيَّةً، فدلَّ على أنَّهم استَغنَوا بـ«مَفعولٍ» عن «مُفْعَلٍ».

وقد يَنُوبُ في الدَّلالةِ لا في العمَلِ عن «مَفعولٍ» بِقِلَّةٍ: «فِعْلٌ» بِكَسرِ الفاءِ وسُكونِ العَينِ نَحوُ: «ذِبْحٌ» بمعنى: مَذبُوح، و«فَعَلٌ» بفتحِ الفاءِ والعينِ، نحوُ: «قَبَضٌ» بمعنى: مَقبُوض، و«فُعْلةٌ» بضمِّ الفاءِ وسُكونِ العَينِ، نحوُ: «أُكْلَةٌ، ولُقْمَةٌ، وغُرْفَةٌ» بمعنى: مَأكولةٍ، ومَلقُومةٍ، ومَغرُوفةٍ، وبكَثرةٍ «فَعِيلٌ» كـ«جَريحٍ، وقَتيلٍ، وصَريعٍ».

وقد يَنوبُ عن «مُفعَلٍ» بضمِّ الميمِ وفتحِ العينِ «فَعِيلٌ»، نحوُ: «أعقَدتُ العَسلَ[3] فهو عَقيدٌ» أي: مُعْقَدٌ، و«أعلَلتُ المريضَ فهو عَلِيلٌ».

فهذا كُلُّه في الدَّلالةِ لا في العَملِ، فلا يُقالُ: «مررتُ برَجلٍ ذَبيحٍ كَبشُهُ».

---

(١) قوله: (وفتح ما قبل آخره) لا حاجةَ له بعد قولِه: (على صِيغةِ المُضارعِ المجهولِ).

(٢) الصوابُ: (مُحَمٌّ) بالإدغام وجوباً، ولا لَبسَ فيه حينئذٍ لأن حركةَ الميم الأُولى المُدغمَة منقولةٌ لِما قبلها لا محذوفة. ومثلُه يُقال في (مُجنَن) بعدَه.

(٣) أي: أغلَيتُه حتى غَلُظ.

ويَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ المَبْنِيِّ لِلمَفعُولِ، وشَرطُ عَمَلِهِ كاسْمِ الفاعِلِ، نَحوُ: «جاءَ المَضْرُوبُ عَبْدُهُ»، و«زَيدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ»؛ فـ«عَبْدُهُ» نائِبٌ عنِ الفاعِلِ في المِثالَينِ.

الخامِسُ: الصِّفَةُ المُشَبَّهةُ بِاسْمِ الفاعِلِ المُتَعَدِّي إلى واحِدٍ .....

الكواكب الدرية

(**ويَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ المَبنِيِّ لِلمَفعُولِ**)، فيَرفَعُ المَفعولَ لِقيامِهِ مَقامَ الفاعلِ، فإنْ كانَ مِن مُتعَدٍّ لاثنَينِ أو ثلاثةٍ، رَفعَ واحداً، ونَصبَ ما سِواهُ، (**وشَرطُ عمَلِهِ كاسْمِ الفاعِلِ**) أي: كشُروطِهِ[1]، فإنْ كانَ صِلةً لـ«أل» عَمِلَ مُطلَقاً (**نَحوُ: «جاءَ المَضْرُوبُ عَبدُهُ»**) أمسِ أو الآنَ أو غداً»، **وإعرابُه**: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «المضروبُ»: فاعلٌ، وهو اسمُ مَفعولٍ يَعملُ عملَ فعلِهِ؛ يَرفَعُ نائبَ الفاعلِ ويَنصِبُ المَفعولَ، «عبدُ»: نائبُ الفاعلِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، كما تَقولُ: «زيدٌ ضُرِبَ عَبدُهُ».

وإنْ كانَ مُجرَّداً عَمِلَ بِشرطِ أنْ يكونَ حالاً أو استِقبالاً، وأنْ يَعتَمِدَ على واحدٍ ممَّا مرَّ ولو تَقديراً، (و) ذلكَ نحوُ: («**زيدٌ مَضرُوبٌ عَبدُهُ**) الآنَ أو غداً»، (فـ«**عَبدُهُ**») مَرفوعٌ باسمِ المَفعولِ (**نائبٌ عن الفاعِلِ في المِثالَينِ**)، ونحوُ: «هذا مُعطًى أَبُوه دِرْهماً الآنَ أو غداً»، كما تَقولُ: «يُعطَى أَبُوه دِرهماً».

ويَجوزُ لكَ أنْ تُجرِيَهُ مُجرَى الصِّفةِ المُشبَّهةِ، بأنْ تُحَوِّلَ إسنادَهُ عن مَرفوعِهِ إلى ضَميرِ مَوصوفِهِ، ثمَّ تُضيفَهُ إلى مَرفوعِهِ معنًى، أو تَنصِبَهُ[2]، تَقولُ: «زيدٌ مضروبُ العبدِ» بخفضِ العَبدِ أو نَصبِهِ؛ لأنَّكَ أسنَدتَ اسمَ المَفعولِ إلى ضميرِ زَيدٍ كما تَفعلُ في الصِّفةِ المشَبَّهةِ.

(**الخامِسُ**) مِن الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعلِ: (**الصِّفَةُ المُشَبَّهةُ بِاسمِ الفاعِلِ المُتَعَدِّي إلى واحِدٍ**) مِن حيثُ إنَّها تُثَنَّى وتُجمَعُ، وتُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ كاسمِ الفاعلِ، ولهذا عَمِلَتْ عَملَهُ وإنْ كانَ أصلُها أنْ لا تَعمَلَ؛ لِمُبايَنَتِها الفعلَ مِن حيثُ كَونُها تَدلُّ على الثُّبوتِ، ولِكَونِها مَأخوذةً مِن فعلٍ قاصرٍ - أي: لازمٍ - أو مُتعَدٍّ مُنزَّلٍ مَنزِلَةَ اللَّازمِ بحذفِ مَفعُولِهِ اختِصاراً[3]، أو بِنَقلِهِ إلى «فَعُلَ» بِضَمِّ عَينِهِ كـ«الرَّاحمُ القَلْبِ»[4].

---

(١) في «الفواكه»: كشرطِه.

(٢) لأنه صار فَضلةً. الفاكهي.

(٣) كذا بالخاء في الأصلِ، ولعلَّه عبَّر بِالمعنى اللُّغويِّ، وإلا فعبارةُ القوم هَهنا: (اقتِصاراً) بالقاف، أي: لِعَدمِ تَعَلُّق الغرضِ به. وقد تقدَّم بيانُ الفرقِ بينَ الاصطِلاحَينِ.

(٤) أي: في قَولِ الشاعر:

=

كـ«حَسَنٍ، وظَرِيفٍ»، ولِمَعمُولِها ثَلاثُ حالَاتٍ: .....

الكواكب الدرية

واقتُصِرَ في عَمَلِها على واحدٍ لِكَونِهِ أَدنى دَرَجاتِ المُتعدِّي، والمرادُ بها كلُّ صفةٍ صَحَّ تَحويلُ إسنادِها عن مَرفوعِها إلى ضَميرِ مَوصُوفِها على سَبيلِ الثُّبوتِ، (كـ«حَسَنٍ، وظَرِيفٍ»)، فإنَّ كلًّا منهما صفةٌ مُشتَقَّةٌ مِن الحُسنِ والظَّرْفِ اللَّذَينِ كلٌّ منهما مصدَرُ فعلٍ لازمٍ لمَنْ قامَ به على معنَى الثُّبوتِ؛ إذ معنى «زيدٌ حَسَنٌ»: ثُبوتُ الحُسنِ له، واستِمرارُه له في سائرِ أوقاتِ وُجُودِه، لا أنَّه مُتجَدِّدٌ حادِثٌ، فإذا أُريدَ الحُدوثُ حُوِّلَتْ إلى بناءِ اسمِ الفاعلِ، وقيلَ: «حاسِنٌ» بكسرِ السِّينِ، وعلى القِياسِ «فَرِحٌ، وفارِحٌ، وجَزِعٌ، وجازِعٌ». و«الظَّرْفُ» بفتحِ الظَّاءِ والرَّاءِ[1] مِن «ظَرُفَ» كـ«كَرُمَ»؛ ظَرْفاً وظَرافَةً، وفي «القامُوس»: الظَّرْفُ في اللِّسانِ، أو هو حُسنُ الوجهِ والهَيئةِ، أو يكونُ في الوَجهِ واللِّسانِ، أو البراعةُ وذكاءُ القَلبِ، أو الحِذقُ، أو لا يُوصَفُ به إلَّا الفِتيانُ الأَزْوالُ، والفَتَياتُ الزَّوْلاتُ، لا الشُّيوخُ، ولا السَّادةُ[2].

وممَّا ذكَرناهُ يُعلَمُ أنَّ الصِّفةَ المُشبَّهةَ تختصُّ بالحالِ الدَّائمِ، أي: الماضي المُستمِرِّ إلى زمانِ الحالِ، فلا تكونُ لِلماضي المنقَطِعِ، ولا لِلمستقبَلِ، بخلافِ اسمِ الفاعلِ.

(ولِمَعمُولِها) الذي تَعمَلُ فيه عملَ الفعلِ - ويُشترَطُ لِصحَّةِ عَمَلِها إذا تَجَرَّدتْ مِن «أل» الاعتِمادُ على واحدٍ ممَّا سَبَقَ، لا الحالُ والاستِقبالُ؛ لِما تَقَرَّرَ مِن أنَّها لِلثُّبوتِ، فلا معنَى لاشتراطِ ما ذُكِرَ؛ لأنَّ ما لا يَدلُّ على حُدوثٍ لا تَعلُّقَ له بالزَّمانِ، ويُشتَرَطُ لِعَمَلِها أيضاً أنْ لا يُفصَلَ بينَها وبينَ مَعمُولها بظَرفٍ أو عَديلِهِ عندَ الجُمهورِ[3]، بِخلافِهِ في اسمِ الفاعلِ، فيَجوزُ بالاتِّفاقِ - (ثَلاثُ حالاتٍ) لا يَخلُو عن واحدٍ منها:

= ما الرَّاحِمُ القَلبِ ظَلَّاماً وإنْ ظُلِمَا ولا الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وإنْ حُرِمَا

فإن (الراحِم) صِفةٌ مُشبَّهة بِدَليلِ إضافتِه إلى مَرفوعِه.

(١) تقدَّم في (١/ ٥٤٠) التنبيه على أنَّ الصوابَ فيه الفتحُ، ولولا ما مرَّ هناك من عبارتِه لِقُلتُ هنا: إنَّه أراد: (وبالراء) فسَقَطت الباء عند الطَّبع، وحينئذٍ لا يَنسحبُ عليها حُكم الفتح.

(٢) هنا انتَهى المنقُول من «القامُوس»، وقد تقدَّم نقلُه كُلِّه فيما مَضى، وفسَّرنا الزَّول والزَّولةَ هناك، فتَكرارُه هنا قبيحٌ.

(٣) قضيَّة الاشتراط المذكور جوازُ الفصلِ بما ذُكر مع عَدَم إعمالِها، وعبارةُ «التصريح» عند تَعدادِ ما تختَصُّ به عن اسمِ الفاعل: ومِنها: أنه لا يَجوزُ أن يُفصَلَ بينها وبينَ مَعمولها بظرفٍ أو عَدِيله عند الجُمهور. اهـ وهي أحسَنُ.

الرَّفعُ على الفاعِلِيَّةِ نَحوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهُهُ، وظَرِيفٍ لَفظُهُ»؛ والنَّصْبُ على التَّشبِيهِ بِالمَفعُولِ بِهِ إنْ كانَ مَعرِفةً نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجهَ، أَو حَسَنٍ وَجهَهُ»، أَو على التَّمْيِيزِ إنْ كان نَكِرةً نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهاً»؛ .....

الكواكب الدرية

الأُولى: (الرَّفعُ على الفاعِلِيَّةِ)، وهذا الوَجهُ مُتَّفقٌ عليه، وحينئِذٍ فالصِّفةُ خاليةٌ عن الضَّميرِ؛ إذ لا يَكونُ لِلشَّيءِ فاعِلانِ، أو على البَدَلِيَّةِ مِن ضَميرٍ مُستَترٍ في الصِّفةِ يَعودُ على مَوصوفِها بَدَلَ بَعضٍ مِن كلٍّ، وهذا الوجهُ نقَلَهُ ابنُ هشامٍ عن الفارسيِّ[1]، وتَرُدُّه حكايةُ الفرَّاءِ: «مرَرتُ بامرَأةٍ حَسنٍ الوجهُ»؛ لأنَّه لو كانَ «الوجهُ» بَدَلاً مِن ضميرٍ مُستَترٍ في «حَسَنٍ»، لَوَجَبَ تَأنيثُه[2]؛ لأنَّ المسنَدَ إذا رفعَ ضميرَ مُؤنَّثٍ وَجبَ تَأنيثُه، كذا قالَ بعضُهم، (نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهُهُ، وظَرِيفٍ لَفظُهُ»)، وإعرابُه: «مرَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «برجلٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «حسنٍ»: نعتٌ لـ«رجلٍ»، و«حَسن» صفةٌ مشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ يَعمَلُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، «وجهُ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، والهاءُ: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، و«ظريفٍ»: مَعطوفٌ على «حسَنٍ»، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ، و«لَفظُه»: فاعلٌ، ويَجوزُ إعرابُ كلٍّ مِن «وَجهُه» و«لفظُه» بَدَلاً، ويكونُ فاعلُ الصِّفةِ ضَميراً مُستَتراً يَعودُ على «رجلٍ».

(و) **الحالةُ الثَّانيةُ**: (**النَّصْبُ علىَ التَّشبِيهِ بِالمَفعُولِ بِه إنْ كانَ مُعَرَّفاً**) بـ«أل»، أو الإضافةِ؛ (نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجهَ»)، فـ«حسَنٍ»: نعتٌ لـ«رجلٍ»، وهو صفةٌ مُشبَّهةٌ، وفاعلُها مُستترٌ فيها جَوازاً تَقديرُه: هو، «الوجهَ»: مَنصوبٌ على التَّشبيهِ بالمَفعولِ به، (أو): «مرَرتُ برجلٍ (حَسَنٍ وَجهَهُ)» بنَصبِ «وَجهَه» على التَّشبيهِ بالمَفعولِ به، والفاعلُ مُستترٌ في «حَسَنٍ» جَوازاً تَقديرُه: هو، (أو علَى التَّمييزِ إنْ كانَ نَكِرةً، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجهاً»)، فـ«حسَنٍ»: صفةٌ مشبَّهةٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، «وَجهاً»: تَمييزٌ. وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّه لا يَجوزُ في النَّكرةِ النَّصبُ على التَّشبيهِ بالمَفعولِ به، وهو ما اقتَضاهُ كلامُ غَيرِه[3]، لكنْ قالَ ابنُ هشامٍ في «الجامِع» و«شرحِ القَطْرِ» .....

(١) ونقَله قبلَه جماعةٌ منهم الرَّضي في «شَرح الكافية» وأبو حيانَ في «التذييل والتكميل».

(٢) أي: تأنيثُ الوصف وهو (حسَن).

(٣) الأَولى: (وهو ما اقتضاهُ كلامُ بعضِهم)، وإلا فأكثَرُ البَصريِّين على خلافِ هذا الظاهر، وفي «جُمَل الزَّجاجي» مثلاً (ص٩٥): فتنصبُ (وجهاً) على التمييز، وإن شِئتَ نصبتَه على التشبيهِ بالمفعول به. اهـ

والجَرُّ على الإضافةِ نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجهِ».

ولا يَتَقَدَّمُ مَعمُولُ الصِّفةِ عَلَيها، ولا بُدَّ مِنِ اتِّصالِهِ بِضَمِيرِ المَوصُوفِ؛ .....

الكواكب الدرية

و«شَرحِ اللّمحةِ»[1] بِتَجويزِ الوَجهينِ في النَّكرةِ، أي: التَّمييزِ والتَّشبيهِ بالمَفعولِ به، ولكنَّ النَّصبَ على التَّمييزِ أَرجَحُ.

(و) **الحالةُ الثَّالِثةُ: (الجَرُّ على الإضافةِ، نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجهِ»)، وإعرابُه:** «مرَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بِرَجلٍ»: جارٌّ ومَجرورٌ، «حسَنِ»: نعتٌ لـ«رجلٍ»، وهو صفةٌ مُشبَّهةٌ، وفاعلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو، وهو مُضافٌ، و«الوجهِ»: مُضافٌ إليه. نَعمْ تَمتَنِعُ الإضافةُ إذا كانتِ الصِّفةُ مَقرُونةً بـ«أَلْ»، ومَعمُولُها عارٍ عنها؛ لأنَّ ما فيه «أَلْ» مِن الوَصفِ لا يُضافُ إلَّا إلى ما فيهِ «أَلْ»، أو إلى مُضافٍ إلى ما هيَ فيه، فلا يُقالُ: «زيدٌ الحسَنُ وَجهِهِ»، ولا: «زَيدٌ الحسَنُ وَجهٍ» بالجرِّ.

وإنَّما جازَ إسنادُ الصِّفةِ المشبَّهةِ إلى ضَميرِ مَوصوفِها في حالَتَي الجرِّ والنَّصبِ في الأمثِلَةِ السَّابقةِ، ولم يَجُزْ ذلكَ في اسمِ الفاعلِ نحوُ: «زيدٌ ضاربٌ أبُوه»؛ لأنَّ تَحويلَ الإسنادِ فيه إلى ضَميرِ المَوصوفِ يُوهِمُ أنَّ المَوصوفَ مَفعولٌ، بِخلافِهِ في الصِّفةِ المشبَّهةِ؛ فإنَّ إسنادَها إلى ضَميرِ المَوصوفِ لا يُوهِمُ ما ذُكِرَ، فلا يَمتَنِعُ، ولا يَقبُحُ أيضاً؛ لأنَّ مَن حَسُنَ وجهُه حَسُنَ أنْ يُسنَدَ الحُسنُ إلى جُملتِهِ مَجازاً.

(ولا يَتقَدَّمُ مَعمُولُ الصِّفةِ) أي: الصِّفةِ المشبَّهةِ، والمرادُ بمَعمولِها: ما هو فاعلٌ في المعنَى، فلا تَتَقَدَّمُ **(علَيها)**؛ لأنَّها فَرعُ اسمِ الفاعلِ الذي هو فَرعُ الفعلِ في العملِ، فقَصَرَتْ[2] عنه، فلم تَعمَلْ في مُتَقدِّمٍ، فلا يُقالُ: «زيدٌ وَجهَهُ[3] حسَنٌ»، وحينئِذٍ[4] لا يَجوزُ أنْ يَكونَ مَعمولُها أَجنبِيًّا، **(بَل لا بُدَّ مِن اتِّصالِهِ بِضَمِيرِ المَوصُوفِ)** أي: بِضَميرٍ يَعودُ

(١) «الجامِع الصغير» (ص١٥٩-١٦٠)، و«شَرح القطر» (ص٥٠٢)، و«شَرح اللمحة» (٢/ ١٥٣).

(٢) بالتخفيفِ والتَّشديدِ.

(٣) بِالنصب كما قيَّده في «شَرح القطر» (ص٥٠٠)، وكتبتُ عليه هناك: إنما قيَّد المعمول بالمنصوب لأنه محلُّ التمييز؛ إذ المرفوعُ والمجرور لا يَتقدَّمان لِعلة أخرى وهي امتِناعُ تقديم الفاعل والمضافِ إليه.

(٤) عبارة الفاكِهي (ص٤١٦): (وبِهذا فارَقَت اسم الفاعل، ومِن وُجوه الافتراقِ أيضاً...)، وهي أحسَن.

إمَّا لَفظاً كما في: «زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ»، أو مَعنًى نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ».

السَّادِسُ: اسْمُ التَّفضِيلِ، .....

الكواكب الدرية

على مَوصوفِها، (**إمَّا لَفظاً نَحوُ: «زيدٌ حَسَنٌ وَجهَهُ»، أو مَعنًى**) أي: تَقديراً كما عبَّرَ به غيرُه، (**نَحوُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجهُ»**) أي: مِنه، وهذا قولُ البَصريِّينَ، وقالَ الكوفيُّونَ: لا حذفَ، فـ«أل» فيه خَلَفٌ عن الضَّميرِ المُضافِ إليه، والأصلُ «وَجهُه»، ورُدَّ بِسَماعِ التَّصريحِ بِالضَّميرِ مع «أل»[1]، فخَرجَ نحوُ: «زيدٌ حسَنٌ عَمراً»، فلا يَجوزُ ذلكَ[2]؛ لِعَدمِ اتِّصالِ المَعمولِ بالضَّميرِ.

(**السَّادِسُ**) مِن الأسماءِ العامِلَةِ عملَ الفعلِ: (**اسمُ التَّفضِيلِ**)، ويُقالُ له: «أفعَلُ التَّفضيلِ»، قالَ ابنُ هشامٍ[3]: ولو سَمَّوه بـ«أفعَلِ الزِّيادةِ» لَكانَ أَولى؛ لأنَّه قد يُبنى لِما لا تَفضيلَ فيه نحوُ: «أبخَل، وأجهَل»، ويُمكِنُ أنْ يُجابَ بأنَّ هذه العِبارةَ في الاصطلاحِ صارَتِ اسماً لِلدَّالِّ على الزِّيادةِ[4]، وهو: الوَصفُ المبنيُّ على «أفعَلَ» تَحقيقاً أو تَقديراً، لِزِيادةِ صاحبِهِ على غيرِهِ في الحَدَثِ المُشتَقِّ هو منه، فدَخَلَ في ذلكَ «خيرٌ، وشرٌّ»؛ لِكَونِهما في الأصلِ «أَخيَر، وأَشَرّ»، فحُذِفَتِ الهمزةُ تَخفيفاً لِكَثرةِ الاستِعمالِ بِدَليلِ ظُهورِها في قراءةِ أبي قِلابةَ[5]: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشَرُّ﴾ بفتحِ الشِّينِ وتَشديدِ الرَّاءِ، وقولِهِ: [الرجز]

بِـلالُ خَـيـرُ الـنَّـاسِ وابـنُ الأَخْـيَـرِ[6]

---

(١) كقَول طرَفة:

رَحِـيـبٌ قِـطـابُ الـجَـيـبِ مِـنـهـا رَفـيـقـةٌ

(٢) أي: بِخلافِ اسم الفاعل نحوُ: «زيدٌ ضاربٌ عمراً».

(٣) في «حَواشي التسهيل».

(٤) أفاده السُّجاعيُّ نقلاً عن الشَّنواني.

(٥) وقتادةَ.

(٦) نَسَبه بعضُهم إلى رؤبةَ.

الإعراب: «بلالُ»: مبتدأ ممنوع من الصرف للضرورةِ. «خيرُ»: خبرُه مضاف. «الناسِ»: مضاف إليه. الواو: عاطفة، «ابنُ»: معطوفٌ على (خيرُ) مضاف. «الأخيَرِ»: مضافٌ إليه.

الشاهد: في قوله: (الأخيَرِ)؛ حيث ثبَتَت فيه الهمزةُ، فدلَّ على أنه أصلُ (خَير) الذي للتَّفضيلِ وإنْ كان أقلَّ استعمالاً منه.

نَحوُ: «أَكرَمُ، وأَفضَلُ»، ولا يَنصِبُ المَفعُولَ بِه اتِّفاقاً، .....

الكواكب الدرية

وقد عرَّفَ ابنُ هشامٍ اسمَ التَّفضيلِ بأنَّه: الصِّفةُ الدَّالةُ على المشاركةِ والزِّيادةِ[١]، وهو يَقتَضي منعَ نحوِ: «زيدٌ أعلَمُ مِن الجِدارِ، وعَمرٌو أكثرُ مِن الشِّعرِ[٢]»، إلَّا أنْ يُجابَ بأنَّ ما جاءَ مِن نحوِ ذلكَ فاسمُ التَّفضيلِ فيه مُخْرَجٌ عن مَعناه التَّفضيليِّ إلى التَّجاوُزِ والبُعدِ الذي يَلزَمُهُ؛ فإنَّ التَّفضيلَ يَستَلزِمُ بُعْدَ المُفضَّلِ عليه[٣]، فكأنَّه قيلَ: «زيدٌ بَعُدَ عن الجِدارِ، وعَمرٌو بَعُدَ عن الشِّعرِ»، ونَظيرُ ذلكَ قولُ العُلماءِ: «هذَا أظهَرُ مِن أنْ يَخفَى»، فليسَتْ «مِن» مُتعلِّقةً بـ«أفعَلَ»، بل مُتعلِّقةٌ بِالبُعدِ المَفهومِ مِن التَّفضيلِ، أي: هذا أظهَرُ مِن كلِّ ما عَداه، بَعيدٌ مِن الخفاءِ، قالَه العِصاميُّ[٤] في «شَرحِ الكافيةِ».

ثُمَّ «أفعَلُ» التَّفضيلِ لا يُبنى إلَّا مِن فعلٍ ثلاثيٍّ مُجرَّدٍ مِن الزِّيادةِ، ليسَ بِلَونٍ ولا عَيبٍ؛ سَواءٌ كانَ ذلكَ الفعلُ لازماً (نَحوُ: «أَكرَمُ، وأَفضَلُ»)؛ فإنَّ كُلًّا منهما اسمُ تَفضيلٍ: الأَوَّلُ مِن «كَرُمَ»، والثَّاني مِن «فَضُلَ»، بمعنَى: صارَ ذا كَرَمٍ وذا فَضلٍ، أو مُتعَدِّياً كـ«أعلَمُ، وأضرَبُ».

(**ولا يَنصِبُ المَفعُولَ بِهِ**)، فلا يُقالُ: «زيدٌ أشرَبُ النَّاسِ عَسلاً»، ولا المَفعولَ له، فلا يُقالُ: «زيدٌ أَعلى النَّاسِ اجتِهاداً»، ولا مَعه، فلا يُقالُ: «أنا أَسْيَرُ النَّاسِ والنِّيلَ»، ولا المَفعولَ المُطلَقَ، فلا يُقالُ: «زيدٌ أحسَنُ النَّاسِ حُسْناً»، ولا المُشبَّهَ بالمَفعولِ به، (**اتِّفاقاً**) أي: إجماعاً؛ لأنَّه التَحَقَ بِالأفعالِ الغَريزيَّةِ، نَعمْ يَصِلُ إلى المَفعولِ بِواسِطةِ حرفِ الجرِّ، فيَعمَلُ فيه بلا تَقويَةٍ نحوُ: «هو أَوعَى لِلعلمِ، وأَبذَلُ لِلمَعرُوفِ، وأَعلَمُ بِزَيدٍ، وأَجْهَلُ بِعَمْرٍو»، فإنْ كانَ الفعلُ يَتعدَّى لاثنَينِ نَصَبْتَ الآخَرَ بِفِعلٍ مُقدَّرٍ نحوُ: «هو أَكسَى لِلفُقراءِ الثِّيابَ»[٥]، فـ«الثِّيابَ»: مَفعولٌ لِفعلٍ مَحذوفٍ، أي: يَكسُوهمُ الثِّيابَ، وأمَّا نحوُ قولِهِ تعالى:

---

(١) «قَطر الندى».

(٢) كذا في الأصل، والصحيح الذي في «شرح الرضيّ» وغيرِه: (أكبرُ من الشِّعر) بالباء، أي: أكبرُ قدراً من أن يقولَ الشعرَ، ونظيرُه: أعظَمُ من أن يَقُولَ كذا.

(٣) لعلَّ العبارة: (بُعدَ المفضَّل عن المفضَّل عليه)، كما في «محرم أفندي على الجامي».

(٤) الصواب: العِصام، أي: عصامُ الدين. وبدايةُ مَقُوله من قَوله: (هذا أظهَر من أن يَخفى).

(٥) قال أبو حيانَ: ويَنبغي ألا يقالَ هذا التركيبُ إلَّا إن كان مَسموعاً مِن لِسانِهم.

. . . . . .

الكواكب الدرية

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧]، فـ﴿مَن﴾ ليسَتْ مَفعولاً بـ﴿أَعْلَمُ﴾، بل هي اسمٌ مَوصولٌ مَفعولٌ لِفعلٍ مَحذوفٍ دلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾، أي: يَعلَمُ مَن يَضِلُّ عن سَبيلِهِ، أي: يَعلَمُ المُضلِّينَ[1]. ويَحتَمِلُ أنْ تكونَ ﴿مَن﴾ استِفهاميَّةً في محلِّ رفعٍ مُبتدأً، و﴿يَضِلُّ﴾: خبرُه، والجُملةُ في محلِّ نصبٍ عُلِّقَ عنها العاملُ[2]، والاستِفهامُ لِلتَّعجُّبِ مِن شأنِ الضَّالِّ المُتَّبعِ للظَّنِّ الكاذبِ.

تَنبيه: ما ذكرَهُ المصنِّفُ مِن الاتِّفاقِ على مَنعِ عملِ اسمِ التَّفضيلِ في المَفعولِ به تَبعَ فيه ابنَ هشامٍ في «شَرحِهِ على القَطْرِ»[3]، وابنَ مالكٍ في «شَرحِ الكافيةِ»[4]، وفيه نَظرٌ، فقد نَقلَ في «المُغني» عن بَعضِهم جوازَ نَصبِهِ لِلمَفعولِ به، وقالَ ابنُ عَنقاء في «الدُّررِ البَهيَّةِ»: وبَعضُهم يَنصِبُ باسمِ التَّفضيلِ إنْ أُوِّلَ بما لا تَفضيلَ فيه، وبَعضُهم يَنصِبُ به مُطلقاً. انتَهى. ونَقلَ[5] في «شرحِ التَّسهيلِ» عن مُحمَّدِ بنِ مَسعودٍ أنَّه قالَ: غَلِطَ مَن قالَ: إنَّ اسمَ التَّفضيلِ

(١) وَقع ابنُ هشامٍ في مثلِه حين قال في «شرح القطر»: ﴿مَن﴾ ليسَتْ مَفعولاً بـ﴿أَعْلَمُ﴾؛ لأنه لا يَنصبُ المفعولَ، ولا مُضافاً إليه لأن (أفْعَلَ) بعضُ ما يُضافُ إليه، فيَكونُ التقديرُ: أعلَمُ المُضِلِّين. اهـ وكتبتُ عليه ما نصُّه: كذا قال، ولم يَكتُب عليه مُحشُّوه شيئاً، وفيه نظرٌ؛ لأنه إنما يَصِحُّ على قراءة مَن قرأ: ﴿يُضَلُّ﴾، وهي قِراءة شاذة، فكأنَّ المصنِّفَ استَحضرها فعبَّر بما رأيتَ، وكان الصوابُ أن يقولَ: (أعلَم الضالِّين) كما قال أبو البَقاء، وعبارتُه: ولا يجوزُ أن يكونَ (مَن) في مَوضِع جرٍّ بالإضافة على قراءة مَن فَتح الياء؛ لِئلَّا يَصيرَ التَّقديرُ: هو أعلَمُ الضَّالِّينَ . . . تَعالى عن ذلك. انظُر: «التِّبيان في إعراب القُرآن» (١/ ٥٣٤)، و«مُعجم القِراءات» (٢/ ٥٣٢).

(٢) ردَّه الشيخُ بأنَّ التعليقَ فرعُ ثُبوت العمل في المَفعول به، و(أفعَلُ) لا يَعمل فيه، فلا يُعلَّق. «الدر المصون».

(٣) (ص٥٠٥).

(٤) (٢/ ١١٤١).

(٥) لم يَذكُر اسمَ الناقلِ واكتَفى بما تَرَى، والظاهرُ أنه أراد أبا حيانَ؛ فإنه الذي يَنقُلُ كثيراً عن الغَزني في كُتُبه، وحينَئذٍ يُقال: لو صرَّح باسمِه أو باسمِ كتابِه لكان أحسَنَ؛ إذ المتبادِرُ من صَنيعِه أن الناقلَ ابنُ مالك. على أني رَجَعتُ إلى «التَّذييل والتكمِيل» فلَم أجِد النقلَ الآتي فيه، واكتَفى في «الارتِشاف» بِقَوله: وقال مُحمد بن مَسعودٍ الغَزني: أفعَلُ التَّفضيل يَنصِبُ المَفعولَ به، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ﴾ . . . إلخ كلامِه؛ ثم رَأيتُ في «التصريح» ما نصُّه: وقد قال المُوضِّحُ في «الحواشِي» ومِن خَطِّه نَقَلتُ: قال مُحمَّد بن مَسعود بن الزكي في كِتاب «البَديع»: غَلط مَن قال. . . إلخ النَّقلِ الذي هنا بِحُرُوفه. فتأمَّل!

ولا يَرفَعُ الظَّاهِرَ إلَّا في مَسْأَلةِ الكُحلِ، .....

الكواكب الدرية

لا يَعمَلُ في المَفعولِ بهِ؛ لوُرودِ السَّماعِ بِذلكَ، كقَولِهِ تعالى: ﴿فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾[1] [الإسراء: ٨٤]، وليسَ تَمييزاً؛ لأنَّه ليسَ فاعلاً في المعنَى كما في: «زيدٌ أحسَنُ وَجهاً»، وقَولِ العبَّاسِ بنِ مرداسٍ: [الطويل]

وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيوفِ القَوانِسَا[2]

انتَهى. وظاهِرُه تَجويزُ عَملِهِ فيه مُطلَقاً، نَعمْ قد يُجابُ بأنَّه نزَّلَ الخلافَ المَذكورَ مَنزِلةَ العَدمِ؛ لإمكانِ تَأويلِ ما ذُكِرَ بأنَّه على تَقديرِ فِعلٍ[3]، وأنَّ[4] ﴿سَبِيلًا﴾ تَمييزٌ مُحوَّلٌ عن المُبتدأ، والأصلُ: بِمَن سَبيلُه أَهْدَى.

ويَرفَعُ الفاعلَ المُستترَ، (**ولا يَرفَعُ**) الفاعلَ (**الظَّاهِرَ**) ولو ضَميراً مُنفصِلاً، فلا يُقالُ: «جاءَني رَجلٌ أَحسَنُ مِنه أَبُوه، أو هو»؛ إذ ليسَ له فِعلٌ بمعناهُ في الزِّيادةِ واقعٌ مَوقعَهُ، ولأنَّه يُشبِهُ فعلَ التَّعجُّبِ وَزناً وأَصْلاً[5]؛ (**إلَّا في مَسأَلةِ الكُحلِ**)؛ فإنَّه يَجوزُ فيها رَفعُه للفاعلِ

---

(١) الشاهدُ في قَوله: ﴿أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾، ولِذلك اقتَصر عليه بَعضُهم، وأمَّا ﴿أَعْلَمُ﴾ فقد تعدَّى بالباء لا بنَفسِه، وليس الكلامُ في مثلِه.

(٢) **هو** من أبياتٍ لِلعبَّاسِ بن مِرداس رضي الله عنه أورَدها أبو تمامٍ في «الحماسة»، وفيها:

فلم أَرَ مِثلَ الحَيِّ حَيًّا مُصبَّحاً ... ولا مِثلَنا يَومَ الْتَقَيْنا فَوارِسَا

أكَرَّ وأَحْمَى لِلحَقِيقةِ مِنْهُمُ ... وأضرَبَ مِنَّا ..... إلخ

اللغة: (القَوانس): جمع قَوْنَس، وهو أعلَى بَيضةِ الحديد التي تُجعَل على الرأس في الحربِ.

المعنى: قالَ المَرزُوقي: يقولُ: لَم أرَ مُغاراً عليه كالَّذِين صَبَّحناهم، ولا مُغِيراً مِثلَنا يومَ لَقِيناهُم، فقَسَم الشَّهادة قَسْمَ السَّواءِ بين أَصحابِه وأَصحابِهم، وتَناوَل بِالمَدح كُلَّ فِرقةٍ مِنهم. اهـ

الإعراب: الواوُ: للعطف، و«أضربَ»: معطوفٌ على (أكَرَّ) المنصوب بـ(أرَ) قبلَه. «منَّا»: جار ومجرور متعلِّق بـ(أضربَ) لأنه أفعَلُ تفضيل. «بالسيوفِ»: متعلِّق بـ(أضربَ) أيضاً. و«القوانِسَا»: مفعولٌ به لـ(أضربَ) على قول الشارحِ، أو لفعلٍ مَحذوف على قول الجُمهور، والألفُ: صلةٌ.

والشاهد فيه: نصبُ (أفعَلَ) لِلمفعولِ به على قولِ بَعضِهم.

(٣) أي: أعلمُ بمَن هو أهدَى يَهدِي سبيلاً.

(٤) الصواب: (أو أنَّ)؛ لأن هذا وجهٌ آخَرٌ غيرُ السابق.

(٥) أي: ومُبالَغةً. والمُرادُ بالأصل: الفِعلُ المَصُوغ منه.

وضابِطُها: أنْ يَكُونَ في الكَلامِ نَفيٌ وبَعدَهُ اسْمُ جِنسٍ مَوصُوفٌ بِاسمِ التَّفضِيلِ، وبَعْدَهُ اسمٌ مُفَضَّلٌ على نَفسِهِ بِاعتِبارَينِ، نَحوُ: «ما رَأَيتُ رَجُلاً أَحسَنَ في عَينِهِ الكُحْلُ مِنهُ في عَينِ زَيدٍ».

الكواكب الدرية

الظَّاهرِ إجماعاً؛ لأنَّه حينَئِذٍ يَصِحُّ أنْ يَحُلَّ محلَّهُ فِعلٌ مِن مادَّةِ لَفظِهِ وأن يُرادَ معنَى التَّفضيلِ حقيقةً[1]؛ لأنَّه يَصِحُّ أنْ يُقالَ: «ما رَأيتُ رَجلاً أَحسَنَ[2] في عَينِهِ الكُحلُ كحُسنِهِ في عينِ زَيدٍ». وسُمِّيَتْ بِذَلكَ لأنَّ أشهَرَ مُثُلِها: «ما رَأَيتُ رجلاً أَحسَنَ في عَينِهِ الكُحلُ كحُسنِهِ في عينِ زيدٍ[3]».

(وضابِطُها: أنْ يَكونَ) اسمُ التَّفضيلِ صفةً في المعنى لاسمِ جِنسٍ، وذلكَ بأنْ يَكونَ (في الكَلامِ نَفيٌ)، أو شِبهُهُ مِن نَهيٍ أو استِفهامٍ، (وبَعدَهُ اسمُ جِنسٍ) عامٌّ (مَوصُوفٌ) مَعنًى (بِاسمِ التَّفضِيلِ)؛ بأنْ يَكونَ نَعْتاً أو غيرَه كالحالِ والخبرِ، (وبَعدَهُ اسمٌ) مَرفوعٌ أَجنَبيٌّ عن المَوصوفِ، أي: خالٍ عن ضَميرِهِ، مُكْتَنَفٌ غالباً بِضَميرَينِ[4]، (يُفَضَّلُ) أي: ذلكَ الاسمُ (على نَفسِهِ بِاعتِبارَينِ) مُختَلفَينِ، (نَحوُ) قَولِ العَربِ: (**«ما رَأَيتُ رَجلاً أَحْسَنَ في عَينِهِ الكُحْلُ مِنهُ في عَينِ زَيدٍ»**)، وإعرابُه: «ما»: نافيةٌ، «رأيتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «رَجلاً»: مَفعولٌ به،

---

(١) مُرادُه: أنَّ (أفعَلَ) التَّفضيلِ إنَّما قَصَّر عن رَفع الظاهِر لأنه ليس لَه فِعلٌ بِمَعناه، وفي هذا المِثالِ يَصِحُّ أن يَقَعَ مَوقِعَه فِعلٌ بِمَعناه، أي: مع بقاء معنى التَّفضيل حقيقةً. وفي طبعةٍ من الطبَعات الثلاث: (وإن لم يُرَد معنى التَّفضيلِ حقيقةً)، والأولُ هو الوجهُ، لكنْ يُمكِن تصحيحُ ما في هذه النُّسخة بِحَملِ كلامِه على أنَّ فيه إيماءً إلى حُصول تفضيلٍ مجازيٍّ هو المُصحِّحُ للرفعِ المذكورِ، وإن كانَ التَّفضيلُ الحقيقيُّ الحاصلُ بـ(أفعَلَ) منفيًا؛ إذ لا يَخفى أنَّ الفعلَ - سواءٌ كانَ ماضياً أم مُضارِعاً - غيرُ مُفِيدٍ لِلتَّفضيل، لكنْ لمَّا سُبق بالنَّفي أفاد ذلك على سَبِيلَ العَرض لا الأصالةِ، ولِذا يَنتَفي ذلك المعنى بانتِفاء النَّفي حينَ يُقالُ مثلاً: (رأيتُ رجلاً يَحسُنُ في عينِه الكُحل كحُسنِه في عينِ زيدٍ)، فافهَم!

(٢) الصوابُ: (حَسُنَ)؛ لِما ذكَرناه في التَّعليق قبلَ السابِق. ويَجوز أيضاً (يَحسُنُ) بالفعل المضارع، وهي عبارةُ الأكثَرين.

(٣) الصوابُ: (أحسَنَ في عينِه الكحلُ منهُ في عين زيدٍ)، وهو الذي سيَأتي في كلامِ المصنِّف، وأمَّا التعبيرُ بـ(كحُسنِه) بدلَ (منه) فإنما هو في التقديرِ كما مرَّ.

(٤) أوَّلُهما ضميرُ المَوصوف وهو الهاءُ مِن (عَينِه)، والثاني ضميرُ الاسم الظاهرِ وهو الهاء في (مِنه) في المثال الآتي في المَتن.

. . . . . .

الكواكب الدرية

«أَحسنَ»: نعتٌ لـ«رجلاً»، وهو اسمُ تَفضيلٍ يَعملُ عملَ الفعلِ يَرفَعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المَفعولَ، «في عَينِهِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن «الكُحلُ» قُدِّمَتْ عليه(١)، «الكُحلُ»: فاعلٌ، وعلامةُ رَفعِهِ ضمُّ آخِرِهِ، «منه»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«أَحسَنَ»؛ لأنَّه ظرفٌ لَغوٌ، بِخلافِ «في عَينِهِ» فإنَّه ظَرف مُستَقرٌّ، «في عَينِ»: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نَصبٍ على الحالِ مِن الضَّميرِ في «مِنه»، و«زيدٍ»: مُضافٌ إليه.

فهذا المثالُ جمعَ الشُّروطَ التي ذكَرَها المُصنِّفُ؛ فإنَّ «رجلاً» اسمُ جِنسٍ تالٍ لنَفيٍ، ومَوصوفٌ باسمِ التَّفضيلِ، وبعدَه اسمٌ مَرفوعٌ وهو «الكُحلُ»، وهو أَجنَبيٌّ عن المَوصوفِ؛ لأنَّه لم يَتَّصِلْ بِضَميرِهِ، ومَكنُوفٌ بِضَميرَينِ، وهما: الهاءان، ومُفضَّلٌ على نفسِهِ باعتبارَينِ مُختَلِفَينِ؛ إذ الكُحلُ بِاعتبارِ كونِهِ في عينِ زيدٍ أَحسنُ مِن نَفسِهِ بِاعتبارِ كونِهِ في عينِ غيرِهِ مِن الرِّجالِ، ومَعنَى المثالِ حينئِذٍ: ما رأَيتُ رَجُلاً أَحسنَ الكُحلُ كائناً في عَينِهِ منه ـ أي: مِن الكُحلِ ـ كائناً في عَينِ زَيدٍ، ولو لم يُعرَبِ المَرفوعُ في هذا المثالِ فاعلاً، بل أَعرَبناهُ مُبتدأً، ورَفَعنا أَفعلَ التَّفضيلِ بالخَبريَّةِ، لَزِمَ الفصلُ بينَ «أَفعلَ» و«مِن» بِأجنبيٍّ، وهو «الكُحلُ». وكهَذا المثالِ قَولُه ﷺ: «**ما مِن أيَّامٍ أَحَبَّ(٢) إلى اللهِ فيها الصَّومُ منهُ في عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ**»(٣)، فـ«الصَّومُ»: نائبُ فاعلِ «أَحَبَّ»؛ لأنَّه هنا بمعنَى: «يُحَبُّ» مَبنيًّا لِلمَفعولِ.

---

(١) ويجوز أن يكونَ متعلِّقاً بـ(أحسَنَ) بِاعتبار معنى التَّفضيل الذي فيه، بل هذا أحسَنُ بدليل تفسيرِهم المثالَ بقولِهم: ما رأيتُ رجلاً حَسُنَ في عينِه... إلخ.

(٢) بِالنصب على أنه صفة (أيَّام) على اللَّفظ، وبِالرفع على أنَّه صِفتُها على المحلِّ، واقتَصرنا في ضبطِ القَلَم على الأول لئلَّا يَذهبَ الوهمُ إلى أنه خبرٌ مقدَّم.

(٣) حَكاه سيبوَيهِ في «الكتاب» بقولِه: ومثلُ ذلك: «ما مِن أيامٍ... إلخ»، فلم يَجعَله حديثاً، ورِوايةُ الحديث في كُتب السُّنة ليس فيها الشاهدُ. كذا قُلتُ قبلُ في تحقيق «شَرح الشُّذور» لابن هِشام، اعتِماداً على أشياءَ منها قولُ صاحبِ «نَشر فَيض الانشراحِ»: إنَّ المعروفَ في الحديث (العملُ) بدلَ (الصومُ)، قال: (كما في «الصحيحَينِ» وغَيرِهما)، مع أنَّ الذي في «الصَّحيح»: «ما العَملُ في أيامٍ أفضَل مِنها في هَذه... إلخ»، والمشهورُ في «السُّنَن» وغيرِها ـ حتى لا يكادُ يَخلو منه مُصنَّفٌ حديثيٌّ ـ: «ما مِن أيَّامٍ العملُ الصالحُ فيها أَحَبُّ إلى الله مِن هَذه الأيامِ» قال السيوطيُّ في «الأشباه والنظائر»: (ولا شاهدَ فيه)، لكنِّي رأيتُ بعد إعادةِ النظر في «مُسنَد أحمدَ» وغيرِه قولَه ﷺ: «ما مِن أيَّامٍ أعظمُ عِند الله ولا أَحَبُّ إليه العَملُ فِيهِنَّ مِن هَذِهِ الأيَّامِ العَشرِ، =

ويَعمَلُ في التَّمْيِيزِ نَحوُ: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]، وفي الجارِّ والمَجرُورِ والظَّرفِ، نَحوُ: «زَيدٌ أَفضَلُ مِنكَ اليَومَ».

الكواكب الدرية

(**ويَعمَلُ**) أي: اسمُ التَّفضيلِ (**في التَّمييزِ نَحوُ: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾**؛ لأنَّ التَّمييزَ يَنصِبُهُ ما يَخلُو عن مَعنَى الفعلِ نحوُ: «عِندِي رَطلٌ زَيتاً»، (**وفي الجارِّ والمَجرُورِ والظَّرْفِ**)؛ لأنَّهما تَكفِيهِما رائِحةٌ مِن الفِعلِ، (**نَحوُ: «زَيدٌ أفضَلُ مِنكَ اليَومَ»**)، **وإعرابُه**: «زيدٌ»: مُبتدأٌ، «أَفضلُ»: خَبرُه، و«أفضلُ» اسمُ تَفضيلٍ يَعمَلُ عَملَ الفِعلِ، «منكَ»: جارٌّ ومَجرورٌ متعلِّقٌ به، و«اليومَ»: ظرفُ زمانٍ مَفعولٌ فيهِ مُتعلِّقٌ بـ«أفضلُ»، وفاعلُ «أفضلُ»: مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هو.

ويَعمَلُ أيضاً في الحالِ نحوُ: «زيدٌ أَحسَنُ النَّاسِ مُتَبَسِّماً».

تَتِمَّة: اسمُ التَّفضيلِ لا يُستَعمَلُ إلَّا مع «مِن» نحوُ: «زيدٌ أَفضَلُ مِن عَمرٍو»، أو اللَّامِ نحوُ: «زيدٌ الأفضَلُ»، أو الإضافةِ نحوُ: «زيدٌ أَفضَلُ رَجلٍ»؛ لأنَّ الغَرَضَ منه الزِّيادةُ على غَيرِهِ، وهو حاصِلٌ بأَحدِها، فلا يَجوزُ استِعمالُهُ بِاثنَينِ منها، وشذَّ الجَمعُ بينَ الإضافةِ و«مِنْ» في قَولِ الشَّاعرِ: [المنسرح]

نَحنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُنا ... مِنَّا بِرَكْضِ الجِيادِ في السَّدَفِ[1]

= فأَكثِرُوا فِيهِنَّ مِنَ التَّهليلِ والتَّكبِير والتَّحمِيد»، وفي حديثٍ آخرَ: «ما مِن أيَّامٍ أحَبُّ إلى الله العملُ فِيهِنَّ مِن هَذِه الأيَّام»، قيل: ولا الجهادُ في سَبِيل الله؟ قال: «ولا الجِهادُ في سَبِيل الله، إلَّا مَن خَرَج بِنَفسِه ومالِه، ثُم لم يَرجِع حتى تُهراق مُهجةُ دَمِهِ»، وكِلا الحديثَين صالحٌ للاستشهاد ههنا، ولا يَجوز أن يكونَ أفعلُ التفضيلِ فيهما خبراً مقدَّماً و(العملُ) مبتدأً مؤخَّراً؛ لِما يَلزَم عليه من الفَصلِ بين (أفعَلَ) وما يَتعلَّق به بأجنبيٍّ وهو ذلك المرفُوعُ، والله تعالى أعلَم.

(١) **البيتُ**: لِسَعد القَرْقَرة وهو جاهليٌّ من أهلِ هَجَر، ذكَرُوا أنَّ النُّعمانَ بنَ المُنذِر كان يَضحَك منه، وكان لِلنُّعمان فَرَس يُرْدِي مَن رَكِبَه، فقال يوماً لِسَعد: ارْكَبْهُ واطلُب عليه الوَحْشَ، فامتَنع سعد، فقَهَره النُّعمان على ذلك... وفي آخِر القصَّة أنَّ سعداً أنشَدَه أبياتاً أوَّلُها الذي هُنا.

وقيل: البيتُ لِقَيس بن الخَطِيم، قال البغداديُّ: ولم أرَ هذا الشِّعرَ في «ديوان قَيس بن الخَطِيم»، ولا يَلِيقُ أن يَكونَ له؛ لأنه فارِسٌ شُجاعٌ.

اللغة: (الوَدِيُّ): صِغارُ النَّخل. و(الرَّكض): استِحثاثُ الفَرَس للعَدْو. و(الجِياد): جمعُ جَوَاد، وهو الفَرَسُ الأَصِيل. و(السَّدَف): اختلاطُ الضَّوء بِالظُّلمة، كوقتِ ما بين طُلُوع الفجر إلى الإسفارِ، ويُطلق على الصُّبح =

. . . . . .

الكواكب الدرية

قالَ أبو حيَّان: يُريدُ: أعلَمُ منَّا، ولم يَعتَدَّ بالإضافةِ لِلضَّميرِ[١]. وخرَّجَهُ ابنُ جِنِّي على أنَّ «نا» تَأكيدٌ للضَّميرِ المُستترِ في «أعلَمُ»، وهو نائبٌ عن «نحن»، فمَحلُّه رفعٌ، ولا إضافةَ البتَّةَ.

واختُلِفَ في «مِن» الدَّاخلةِ على المفضُولِ: فقالَ الجُمهورُ: هي لابتداءِ الغايةِ ـ أي: غايةِ الارتفاعِ ـ في نحوِ: «زيدٌ أفضلُ مِن عَمرٍو»، ولابتِداءِ الانحِطاطِ[٢] في نَحوِ: «زيدٌ خيرٌ[٣] مِن عَمرٍو»، قالَ سِيبويهِ: وفيها معنى التَّبعيضِ.

ويَجِبُ تَقديمُ المفضولِ مَجروراً بـ«مِنْ» إذا كانَ اسمَ استِفهامٍ، أو مُضافاً إليه[٤]، نحوُ: «ممَّن أنتَ أَعلَمُ؟» و«مِن أيِّ رَجلٍ أنتَ أكرَمُ؟»، وذلكَ لأنَّ اسمَ الاستِفهامِ له صَدرُ الكلامِ، وما أَحسَنَ قَولَ الأَمينِ المَحَليِّ[٥]: [الطويل]

عَلَيكَ بِأَربابِ الصُّدُورِ؛ فمَنْ غَدَا ... مُضافاً لِأَربابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا

= لِذلك، وهو وقتُ رَكض الخيل للإغارةِ.

المعنى: يقول: نحنُ بغَرسِ صِغار النخلِ أعلَمُ وأعرَفُ منَّا بركضِ الخيلِ، يعني: نحنُ أهلُ زراعةٍ ولَسنا من رجالِ الفُرُوسيَّة.

الإعراب: «**نحنُ**»: ضمير مُنفصل مُبتدَأ. «**بغرس**»: مُتعلِّق بـ(أَعلَمُ) وهو مُضاف. «**الوديِّ**»: مضافٌ إليه من إضافة المصدر لمَفعولِه. «**أعلمُنا**»: خبرُ المبتدأ مُضاف، و(نا): مُضاف إليه. «**مِنَّا**»: مُتعلِّق بـ(أعلَمُ). «**بركض**»: مُتعلِّق بـ(أعلمُ) أيضاً، و(ركضِ): مُضاف، و«**الجيادِ**»: مُضاف إليه. «**في السَّدف**»: مُتعلِّق بـ(رَكض).

والشاهد فيه: وُقوعُ (مِن) الجارَّةِ للمفضُول بعد أفعلِ التَّفضيل المضاف في قَوله: (أعلمُنا مِنَّا)، وهو ممنوعٌ، لِذا حُكم على البيتِ بالشُّذوذ، وأوَّلَه بَعضُهم كما سيَذكُر الشارحُ، وقال الميدانيُّ في «مَجمَع الأمثال»: قَولُه: (أعلَمُنا) أرادَ: أعلَمُ مِنَّا، وهي لُغة أهلِ هَجَر، يَقُولون: نَحنُ أعلَمُنا بِكَذَا مِنَّا. اهـ

(١) «الارتِشاف» ٥/ ٢٣٢٧.

(٢) المناسب لما مرَّ: وغايةِ الانحطاط.

(٣) كذا في الأصل، وهو خطأ، وصَوابُه: زيدٌ شرٌّ... إلخ.

(٤) أي: إلى اسمِ الاستفهام، ولم يُمثِّل له الشارح خلافاً لِما يُوحي به صنيعُه الآتي حين جاء بمثالَين؛ إذ كِلاهما لِلنوع الأول. ومِثالُ ما نحنُ بصدَدِه: (مِن وَجهِ مَن وَجهُك أجمَلُ؟).

(٥) هو أمينُ الدين أبو بَكر محمَّد بن علي الأنصاري الخزرَجي المتوفَّى سنةَ (٦٧٣هـ)، أحدُ أئمَّة العربيَّة بالقاهرة، =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وإيَّاكَ أنْ تَرْضَى صَحابَةَ ناقِصٍ فتَنْحَطَّ قَدْراً مِن عُلَاكَ وتُحْقَرَا
فرَفْعُ «أبُو مَن» ثُمَّ خَفْضُ «مُزمَّلٍ» يُبَيِّنُ قَولي مُغْرِباً ومُحَذِّرَا

فالإشارةُ بقَولِهِ: «أبو مَن» إلى قَولِكَ: «عَلِمْتُ أبُو مَن زيدٌ»، فحقُّ «أبُو» [و]«زيدٌ»(١) النَّصبُ بـ«عَلِمتُ»، لكنَّهما رُفِعَا بِالابتداءِ والخبرِ؛ لاكتِسابِ «أبُو» الصَّدارةَ بِإضافتِهِ لـ«مَن» الاستِفهاميَّةِ، فمُنِعَ أنْ يَعمَلَ ما قبله فِيما بعدَه، و«زيدٌ» في هذا المثالِ هو المُبتدأُ، و«أبو مَن» خبرُه، وأشارَ بقَولِهِ: «مُزمَّلٍ» إلى قَولِ امرئِ القَيسِ: [الطويل]

كَأنَّ ثَبِيراً في عَرانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ(٢)

= وكانَت له بِالعَروض عِناية خاصة، حتى اشتَهر به، وله فيه أكثَرُ مِن تأليف، من ذلك «شِفاء الغَليل في عِلم الخَليل»، وأرجوزتُه «العُنوان في مَعرفة الأوزان».

(١) في الأصل: (أبو زيد).

(٢) **البيتُ**: من مُعلَّقة امرئ القيس، ويُروَى:

كأنَّ أَبَاناً في أَفانِينِ وَدْقِهِ

اللغة: (ثَبِير): جبل بِمَكَّة، و(أبان): أيضاً جبلٌ بعينِه. (العَرانِين): الأوائِل، جمعُ عِرْنِين، وهو في الأصلِ: أول الأنف، استُعِير لأوائِل المَطر لأن الأُنُوف تَتقدَّمُ الوُجُوهَ. و(الأَفانين): الضُّروب. و(الوَبْل): مَصدر وَبَلَت السماءُ وَبْلاً: إذا أتَت بالوابل وهو ما عَظُمَ مِن القَطر، وضَميرُ (وَبلِه) راجعٌ لِلسَّحاب في بيتٍ قَبلَه. و(الوَدْق): المطرُ أيضاً. (البِجاد): كِساءٌ مُخطَّط من أكسِيَة الأعراب مِن وَبَر الإبل وصُوفِ الغَنَم. و(المُزمَّل): اسم مفعول بمَعنى المَلفوف والمُغَطَّى.

المعنى: كأنَّ ثَبيراً في أوائِلِ مَطرِ هذا السَّحابِ سَيِّدُ أُناس مُلفَّفٌ بِكِساء مُخطَّط. شبَّه تَغطِّيَه بِالغُثاء بِتَغطِّي هذا الرَّجُل بِالكِساء. الزَّوزني.

الإعراب: «كأنَّ»: حرفٌ مُشبَّه بالفعل. «ثَبيراً»: اسمُها. «في عَرانِينِ»: جار ومجرور متعلِّق بِمَحذوف حال مِن (ثبيراً)، والعاملُ (كأنَّ) لِما فيها من مَعنَى التَّشبيه، و(عرانينِ): مُضاف، و«وَبلِه»: مضاف إليه، والهاء: مضافٌ إليه أيضاً. «كبيرُ»: خبرُ (كأنَّ) مُضاف، و«أناسٍ»: مُضاف إليه. «في بِجاد»: مُتعلِّق بـ(مُزمَّلٍ) الآتي. «مُزمَّلٍ»: صفةُ (كَبيرُ) مَرفوعةٌ تقديراً مجرورةٌ لفظاً لِمجاوَرة المجرورِ قبلَها.

والشاهد فيه: جرُّ (مُزمَّلٍ) لِمُجاوَرتِه المجرورَ وإن كان حقُّه الرفعَ كما فَصَّله الشارحُ. وقيل: الأصلُ: (مُزمَّلٍ فيه)، ثم حُذف حرفُ الجر فارتَفع الضَّميرُ واستَتَرَ في اسمِ المفعول، فلا شاهدَ فيه على الجِوارِ المذكورِ.

السَّابعُ: اسْمُ الفِعلِ، .....

الكواكب الدرية

وذلكَ لأنَّ «مُزمَّل» صفةٌ لـ«كبيرٌ»، فكانَ حقُّه الرَّفعَ، لكنَّه لـمَّا جاورَ المَخفُوضَ - وهو «بِجادٍ» - خُفِضَ(١).

ويَجوزُ حَذفُ المفضُولِ مع «مِن»، نحوُ: ﴿وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [الأعلى: ١٧]، أي: مِن الأُولى.

ثُمَّ اسمُ التَّفضيلِ إنْ كان مُعرَّفاً بـ«أل» طابقَ وُجوباً مَن هو لَه، نحوُ: «زَيدٌ الأفضَلُ، والزَّيدانِ الأَفضَلانِ»، وهكَذَا، وإنْ كانَ مُجرَّداً مِن «أل» والإضافةِ، وهو المَقرونُ بـ«مِن» الجارَّةِ لِلمَفضولِ، أو مُضافاً لنكرةٍ: أُفْرِدَ وذُكِّرَ وُجوباً فِيهما، نحوُ: «زيدٌ أَفضلُ مِن عَمرٍو»، و«هندٌ أَفضلُ مِن عَمرٍو»، و«الزَّيدانِ أَفضَلُ مِن عَمرٍو»، وهكَذا؛ «زيدٌ أَفضلُ رجلٍ»، و«الزَّيدانِ أفضَلُ رَجُلَينِ»، و«هِندٌ أفضَلُ امرأةٍ»، وهكَذا؛ وإنْ كانَ مُضافاً لِمَعرفةٍ جازَ فيه وَجهانِ: المُطابَقةُ والإفرادُ، نحوُ: «الزَّيدانِ أَفضلَا الرِّجالِ، وأفضَلُ الرِّجالِ»، و«الزَّيدونَ أَفضَلُو الرِّجالِ، وأفضَلُ الرِّجالِ»، فإنِ استُعمِلَتْ «أفعَلُ» لِغَيرِ التَّفضيلِ وَجَبَتِ المُطابَقةُ، كقَولِهم: «النَّاقِصُ والأشَجُّ(٢) أَعْدَلَا بني مَرْوانَ» أي: عادِلاهُم؛ إذ ليسَ مِنهُم عادِلٌ غَيرُهما حتَّى يُقصَدَ التَّفضِيلُ.

(السَّابعُ) مِن الأسماءِ العاملةِ عَمَلَ الفعلِ: **(اسمُ الفِعلِ)**، وهو: ما نابَ عن الفعلِ معنًى واستِعمالاً، بمعنَى أنَّه عاملٌ أبداً غيرُ مَعمولٍ ولا فَضلةٍ(٣).

واختَلفَ النُّحاةُ في مَدلولِ اسمِ الفعلِ على القَولِ بِاسميَّتِهِ وهو الأصحُّ؛ فقيلَ: مَدلُولُه لفظُ الفعلِ، فـ«صَهْ» مَثَلاً اسمٌ لـ«اُسكُتْ»، وهو الأَصَحُّ، وقيلَ: مدلُولُه مَدلولُ المَصدَرِ،

---

(١) وقيل: المُجاوَرُ في التَّقدير هو (أُناسٍ) لا (بِجادٍ)؛ لِتأخُّرِه عن (مزملٍ) في الرُّتبة، وممَّن ذهب إلى هذا الرضيُّ، قال البغداديُّ: ولا يَخفى أنَّ المُجاوَرةَ رُتبِيَّةً كانت أو لَفظيَّةً كافيةٌ، وما قالَه الشارح المُحقِّق لا داعيَ له. اهـ

(٢) الناقصُ هو: يَزيدُ بن الوَليد بن عبدِ المَلك بن مروان، سُمِّيَ بذلك لِنَقصه أرزاقَ الجُنْد، والأَشَجُّ هو: عُمرُ بنُ عبدِ العزيز بن مَرْوان، سُمِّيَ بذلك لأنَّ بِجَبينه أثرَ شَجَّةٍ مِن دابَّةٍ ضرَبَته.

(٣) خرَج بغير المعمولِ ما سِوَى اسمِ الفعل والحَرف؛ لأنَّ كُلًّا مِنهما غير مَعمول، وبغير الفَضلة الحرفُ؛ لأنه لا يَقع عُمدةً في الكلام.

وهُوَ ثَلاثةُ أَنواعٍ: ما هُوَ بِمَعنَى الأَمْرِ، وهُوَ الغالِبُ، كـ«صَهْ» بِمَعنَى اسْكُتْ، و«مَهْ» بِمَعنَى انْكَفِفْ، و«آمِينَ» بِمَعنَى اسْتَجِبْ، و«عَلَيكَ زَيداً» بِمَعنَى الْزَمْ، .....

الكواكب الدرية

فـ«صَهْ»: اسمٌ لِقَولِكَ: «سُكوتاً»، واختارَهُ ابنُ الحاجبِ، وقيلَ: مَدلُولُه مَدلولُ الفعلِ، وهو الحَدَثُ والزَّمانُ، إلَّا أنَّ دَلالةَ الفِعلِ على الزَّمانِ بالصِّيغةِ، ودَلالةَ اسمِ الفعلِ عليه بِالوَضعِ، فـ«صَهْ»: اسمٌ لِمَعنَى الفعلِ، وعليه جَرى المؤلِّفُ رحمهُ اللهُ تعالى، ونُسِبَ هذا القَولُ إلى ظاهرِ قَولِ سِيبويهِ والجَماعةِ.

ثُمَّ على القَولِ بأنَّ مَدلُولَهُ مَدلولُ المَصدَرِ، فمَوضِعُه نَصبٌ بِفعلِهِ النَّائبِ عنه[1]، وعلى القَولِ بِأنَّ مَدلُولَهُ مَدلُولُ الفعلِ، فمَوضِعُه رَفعٌ بِالابتداءِ، وأَغنى مَرفُوعُه عن الخبرِ، وعَلى القَولِ الأصحِّ أنَّ مَدلُولَهُ لفظُ الفعلِ، فلا مَوضِعَ له مِن الإعرابِ.

(وهو ثَلاثةُ أَنواعٍ):

الأوَّلُ: (ما هو بِمَعنَى الأَمرِ، وهو الغالِبُ) ولهذا قَدَّمهُ، (كـ«صَهْ»)، فهو اسمُ فعلِ أمرٍ (بِمَعنَى: ٱسْكُتْ)، فإذا قُلتَ: «صَهْ» فكأنَّكَ قُلتَ: اسكُتْ؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ مَوضوعةٌ بإزاءِ الأَفعالِ مِن حيثُ إنَّه يُرادُ بها مَعانِيها، (و«مَهْ»)، فهو اسمُ فعلِ أمرٍ (بِمَعنَى: انْكَفِفْ)، لا بمَعنَى: اكْفُفْ؛ لأنَّ «مَهْ» غيرُ مُتَعَدٍّ، و«اكْفُفْ» مُتَعَدٍّ، فالأحسَنُ تَفسيرُه بغيرِ المتعدِّي وهو «انْكَفِفْ»، فإذا قُلتَ: «مَهْ» فكَأنَّكَ قُلتَ: انْكَفِفْ، (و«آمِينَ») بِفَتحِ النُّونِ، فهو اسمُ فعلِ أمرٍ (بِمَعنَى: اسْتَجِبْ)، فإذَا قُلتَ: «آمينَ» فكأنَّكَ قُلتَ: اسْتَجِبْ، وقد قِيلَ: «آمينَ» اسمٌ سُريانيٌّ؛ لأنَّ هذا الوزنَ ليس إلَّا مِن أَوزانِهِ، كـ«هابِيلَ، وقابِيلَ»، فجُعِلَ اسمَ فِعلٍ، (و«علَيكَ زيداً»)، فهو في الأصلِ جارٌّ ومَجرورٌ، ثمَّ نُقِلَ وصارَ اسمَ فعلِ أمرٍ (بِمَعنَى: الْزَمْ)، فإذا قُلتَ: «عَليكَ زيداً» فكَأنَّكَ قُلتَ: الْزَمْ زَيداً، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٥]، فـ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ اسمُ فعلِ أمرٍ بمعنى: الزَمُوا، و﴿أَنفُسَكُمۡ﴾: مَفعولٌ به، ومِثلُه: «عليكَ به» أي: الصَقْ بِه[2]، والباءُ: زائدةٌ كما قالَهُ ابنُ هشامٍ والدَّماميني نَقلاً

(١) أي: النائبِ هو عنه؛ إذ الصفةُ جاريةٌ على غيرِ مَن هيَ له. ثم مَقصودُه أنه منصوبٌ على المفعوليَّة المُطلقةِ.

(٢) تفسيرُه بهذا غيرُ مُناسبٍ لِما سيَذكُره من أن الباء زائدةٌ، فالأحسَنُ أن يَجعلَه بمعنى (الزَمْ) أيضاً، ثم يَنُصَّ ـ كما فعَل الرضيُّ ـ على أنَّ الباء تُزاد في مَفعولِه كثيراً لِضَعفه في العمل، ثمَّ يُخرِّج ذلك على التَّضمين أو على مَعنى الالتِصاق المذكورِ.

و«دُونَكَهُ» بِمَعنَى خُذْهُ. وما هُوَ بِمَعنَى الماضِي كـ«هَيْهاتَ» .....

الكواكب الدرية

عن الرَّضيِّ، ونظرَ فيه بَعضُهم بأنَّ الزِّيادةَ خِلافُ الأصلِ، وقد أَمكَنَ جَعلُه بمعنَى فعلٍ مُتعَدٍّ بالباء، وهو: «اسْتَمْسِكْ»، فلا مَعدِلَ عنه، (و«دُونَكَ»)، وهو في الأصلِ ظرفُ مكانٍ مُضافٌ إلى ضَميرِ المُخاطَبِ، ثمَّ نُقِلَ عن ذلكَ وصارَ اسمَ فعلِ أمرٍ (بِمَعنَى: خُذْ)، فإذا قُلتَ: «دُونَكَ بَكراً» فكأنَّكَ قُلتَ: خُذْهُ.

ومِنه: «إليكَ» بمعنَى: تَنَحَّ، و«وَراءَكَ» أي: تَأَخَّرْ، و«أَمامَكَ» أي: تَقَدَّمْ، و«هَيَّا» مُثَقَّلاً ومُخفَّفاً[1] أي: أَسْرِعْ، و«حَيَّ» أي: أَقْبِلْ، كـ«حيَّ على الصَّلاةِ»، و«إيهاً» بالتَّنوينِ أي: انْكَفِفْ عن حَديثِكَ، و«إيهٍ» بالتَّنوينِ وعَدمِهِ، أي: امْضِ في حَديثِكَ، و«رُوَيدَ» في أَحدِ استِعمالَيهِ[2] نحوُ: «رُويدَ زيداً» أي: أَمْهِلْهُ، و«بَلْهَ زيداً» بمعنَى: دَعْهُ، قالَ ابنُ هشامٍ: ومِن الغَريبِ أنَّ في «البُخاريِّ» في تَفسيرِ سورةِ (الٓمٓ السَّجدة)[3]: «**يَقولُ اللهُ تعالى: أَعْدَدْتُ لِعِبادي الصَّالحينَ ما لا عَينٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ عَلى قَلْبِ بَشَرٍ، ذُخْراً مِن بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عَليهِ**»، فاستُعمِلَتْ بـ«مِن»[4] خارِجةً عن المعاني الثَّلاثةِ، يَعني: التي تُستَعمَلُ عليها «بَلهَ»، وهي كونُها اسمَ فعلٍ، أو مَصدَراً، أو اسمَ استِفهامٍ[5]، وفَسَّرها بعضُهم بـ«غَير»، وهو ظاهرٌ، وبِهذا يَتقَوَّى مَن يَعدُّها مِن ألفاظِ الاستِثناءِ. اهـ

(و) الثَّاني: (ما هو بِمَعنَى الماضِي)، وهو أكثرُ مِن الذي بَعدَه، (كـ«هَيْهاتَ») مُثَلَّثَةَ التَّاءِ عندَ الحِجازيِّينَ[6]، وبِكَسرِها عندَ التَّميميِّينَ[7]، وبِضمِّها عندَ جماعةٍ، وفيها قريبٌ مِن أربعينَ

---

(١) المعروف فيه التشديدُ فقط مع فتحِ الهاء، وحُكي كسرُها.

(٢) احترَز عن استِعمالِه مصدراً.

(٣) برقم (٤٧٨٠).

(٤) أي: مُعربَةً مجرورةً بـ(مِن)، قال السيوطيُّ في «الهمع»: على أنَّ في بَعض طُرق الحَديث: (مِن بَلْهَ) بفتح الهاء مَبنيةً.

(٥) قال الشُّمني: يجوزُ أن تكونَ مصدراً بمعنى (تَرْك)، و(مِن) تَعليليَّة أي: مِن أجلِ تَركِهم ما عَلِمتُموه من المعاصي، فلا تكون خارجةً. الصبان.

(٦) المعروفُ أنها مفتوحةُ التاء عندَهم.

(٧) وبَني أسَد.

بِمَعنَى بَعُدَ، و«شَتَّانَ» بِمَعنَى افتَرَقَ. وما هُوَ بِمَعنَى المُضارِعِ نَحوُ: «أَوَّهْ» بِمَعنَى

الكواكب الدرية

لغةً على ما قيلَ، بل قيلَ: تُنيفُ على الأربعين، وكلُّها يُقالُ فيها: اسمُ فعلٍ ماضٍ (بِمَعنَى: بَعُدَ) بِضَمِّ العَينِ. ثمَّ مَن فَتحَ التَّاءَ وقفَ عليها بالهاءِ، ومَن كسرَها وَقَفَ بالتَّاءِ، ومَن ضمَّها فقيلَ: يَقِفُ بالهاءِ، وقيلَ: بالتَّاءِ، (و«شَتَّانَ») بفتحِ أوَّلِهِ وتَشديدِ ثانيهِ وفتحِ النُّونِ آخِرَهُ، وحُكِيَ عن الفَرَّاءِ كَسرُها، اسمُ فعلٍ ماضٍ (بِمَعنَى: افْتَرَقَ)، كذا أطلقَهُ الجُمهورُ، وقَيَّدَهُ الزَّمخشريُّ بأنْ يكونَ الافتراقُ في المعاني والأحوالِ، كالعِلمِ والجَهلِ، والصِّحَّةِ والسُّقمِ، قالَ: فلا يُستَعْمَلُ في غيرِ ذلكَ، لا تَقولُ: «شَتَّانَ الخَصْمانِ عن مَجلسِ الحُكمِ»، ولا «شَتَّانَ المتبايِعانِ عن مَحَلِّ العَقْدِ». قالَه في «التَّصريحِ». ومِنه «بَخْ» بِلُغاتِهِ[1]، و«بَهْ بَهْ» أي[2]: عَظُمَ، وفيه تَعجُّبٌ ومَدحٌ، و«أَولى لَكَ»، أي: هلَكتَ، أو داناكَ الهَلاكُ[3]، واللَّامُ لِلتَّبيينِ.

(و) الثَّالثُ: (ما هو بِمَعنَى المُضارِعِ)، وهو أقلُّ مِن الذي قبلَهُ، بل اسمُ الفعلِ بمعنَى المُضارِعِ إنَّما هو رأيُ ابنِ مالكٍ ومَن تَبِعَهُ، وأمَّا ابنُ الحاجبِ فلا يَرى ذلكَ؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ مَبنيَّةٌ لِمُشابهتِها فعلَ الأمرِ والماضي، ولو كانَتْ بمعنى المُضارِعِ لأُعْرِبَتْ، فـ«أَوَّه» عِندَه بمعنَى: تَوَجَّعْتُ، و«أُفٍّ» عندَه بمعنى: تَضَجَّرْتُ مُراداً بهما الإنشاءُ، لكنْ قد سَبقَ أنَّها إنَّما بُنِيَتْ لِمُشابَهتِها الحرفَ في كونِها عامِلَةً غيرَ مَعمُولةٍ، لا لِما يَقولُه ابنُ الحاجبِ، (نَحوُ: «أَوَّهْ») بفَتحِ الهمزةِ وتَشديدِ الواوِ وبِالحركاتِ الثَّلاثِ[4]، وفِيه ثَلاثَ عشرةَ لغةً كما يُستفادُ مِن «القامُوس»[5]، ومِن جُملتِها: «أَوَّاه»[6]، وكلُّها يُقالُ فيها: اسمُ فعلٍ مُضارِعٍ (بِمَعنَى: .....

(١) يُقال: (بَخْ) وحدَها، وتُكرَّر لِلمُبالغة فيُقال: (بَخٍ بَخْ)، وفي كلٍّ من الاستعمالَين لغاتٌ منها في الأوَّل: (بَخٍ) و(بَخٍ) و(بَخٌ)، ومنها في الثاني: (بَخْ بَخْ) و(بَخٍ بَخٍ).

(٢) راجعٌ للاثنَين.

(٣) وقيل: هي كلمةُ تَلهُّف يَقولها الرجل إذا أفلَتَ مِن عَظيمة.

(٤) فيه نظرٌ ظاهر؛ إذِ الحركات الثلاثُ إنما هي في ساكنِ الواو، فيُقال: (أَوْهَ وأَوْهِ وأَوْهُ) كـ(أينَ وجَيرِ وحَيثُ)، وأمَّا مُشدَّدُها فساكنُ الآخِرِ لا غيرُ.

(٥) وزاد عليها الزَّبيدي في شرحِه وأوصلَها إلى اثنتَين وعِشرين.

(٦) ومن جُملتِها أيضاً ما اشتَهر من قولِهم: (آهِ) و(آهٍ).

أَتَوَجَّعُ، و«أُفٍّ» بِمَعنَى أتَضَجَّرُ.

ويَعمَلُ اسمُ الفِعلِ عَمَلَ الفِعلِ الَّذِي هُوَ بِمَعناهُ، فَلا يُضافُ، ولا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيهِ.

الكواكب الدرية

أَتَوَجَّعُ) بِصِيغة المُضارِعِ، (و«أُفّ») بضمِّ الهمزةِ وتَشديدِ الفاءِ، وفيها أَربعونَ لغةً[1]، وكلُّها يُقالُ فيها: اسمُ فعلٍ مُضارِعٍ (بِمَعنَى: أَتَضَجَّرُ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، ومِنه «أخٍّ، وكِخٍّ» بتَشدِيدِهما بمعنى: أَتَكَرَّهُ وأَتَقَذَّرُ، و«قَدْ، وقَطْ» بِلُغاتِهِ، أي: يَكفِي.

قالَ الفاكِهيُّ: وقد أَفهمَ كلامُه أنَّ اسمَ الفعلِ قِسمانِ: ما وُضِعَ مِن أوَّلِ الأمرِ كذلكَ نحوُ: «هَيهاتَ، وشَتَّانَ»، وما نُقِلَ مِن غيرِهِ كـ«عليكَ، ودُونَكَ»[2].

(ويَعمَلُ اسمُ الفِعلِ عَمَلَ الفِعلِ الذِي هو بِمَعْناهُ)، فيَرفَعُ الفاعلَ ظاهراً أو مُستَتِراً، ويَتَعدَّى إلى المَفعولِ بِنَفسِهِ، وبحرفِ الجرِّ، ومِن ثَمَّ عُدِّيَ «حَيَّهلَ» بنَفسِهِ لمَّا كانَ بمعنى: ائتِ في نحوِ: «حَيَّهَلَ الثَّريدَ»، وبِالباءِ لمَّا كانَ بمعنى: عَجِّلْ في نحوِ: «إذا ذُكِرَ الصَّالحونَ فحَيَّهَلَ بِعُمَرَ»[3]، وبـ«على» لمَّا كانَ بمعنَى: أَقْبِلْ في نحوِ: «حَيَّهَلَ على كذَا»، (فلا يُضافُ) اسمُ الفعلِ كما أنَّ مُسمَّاهُ الذي هو الفعلُ لا يُضافُ، ولِذَا قالُوا في نحوِ: «بَلْهَ زَيدٍ، ورُوَيدَ زيدٍ» بالجرِّ: إنَّهما مَصدَرانِ، والفَتحةُ فيهما ـ أي: في «بَلهَ ورُوَيدَ» ـ فتحةُ إعرابٍ، (ولا يَتَقَدَّمُ مَعمُولُهُ عَلَيهِ)، بل يَجبُ تَأخيرُه عنه؛ لأنَّه ضعيفٌ في العملِ، فلا تَقولُ: «زيداً دُونَكَ»، خِلافاً لِلكسائيِّ، فإنَّه يُجوِّزُ ذلكَ قياساً على أصلِهِ الذي هو الفِعلُ، فإنَّه يَجوزُ أنْ تَقولَ: «زيداً خُذْ»، واستَدلَّ على ذلكَ مِن التَّنزيلِ بقَولِ اللهِ تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤] زاعماً أنَّ مَعناه: علَيكم كِتابَ الله، بمعنى: الْزَمُوه.

وأُجِيبَ عنه: بأنَّ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ مَصدَرٌ مَنصوبٌ بفعلٍ مَحذوفٍ، و﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ مُتعلِّقٌ به، أو بِالعاملِ المَحذوفِ، والتَّقديرُ: كَتَبَ اللهُ ذلكَ كتاباً عليكم، فحُذِفَ الفعلُ، وأُضيفَ المصدَرُ إلى فاعلِهِ على حَدِّ قَولِهِ تعالى: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٣٨].

---

(١) أي: ونيِّف، ذكرَها كلَّها مُفصَّلةً الزَّبيديُّ في «التاج»، وزاد عليها شيئاً مما فات «القاموس» فبلَغت خَمسِينَ.

(٢) «الفواكه الجنيَّة» (ص٤٢٠).

(٣) أخرجه الإمام أحمد من قول عائشة رضي الله عنها. انظر: «المسند» (٢٥١٥٢).

وما نُوِّنَ مِنهُ فنكِرةٌ، وما لم يُنَوَّنْ فمَعرِفةٌ.

الكواكب الدرية

واستُفيدَ مِن منعِ تَأخيرِهِ عن مَعمولِهِ مَنعُ عَملِهِ مَحذوفاً، وبِه جزمَ ابنُ هشامٍ في «المُغني» وغَيرُه، وأمَّا قولُ سِيبَويهِ في «زيداً فاقْتُلْهُ» وفي: «شأنَكَ والحَجَّ»: إنَّ التَّقديرَ: عليكَ زيداً، وعليكَ الحَجّ، فإنَّما أرادَ تَفسيرَ المعنى لا الإعرابَ، وإنَّما التَّقديرُ: اِلزَمْ زيداً، والزَمِ الحجَّ. وأجازَ ابنُ مالكٍ إعمالَهُ مَحذوفاً.

(وما نُوِّنَ مِنهُ) أي: مِن اسمِ الفعلِ، (فهو نَكِرةٌ، وما لَم يُنَوَّنْ) مِنه، (فهو مَعرِفةٌ)، ثمَّ بَعضُه مُلتَزَمٌ تَنكِيرُه كـ«واهاً، ووَيهاً»، فلا بُدَّ مِن تَنوِينِهِ، وبعضُه مُلْتَزَمٌ تَعريفُهُ كـ«نَزالِ، ودَراكِ» ونَحوِهما، فلا يَجوزُ تَنوِينُه، وبَعضُه جاءَ بالوَجهينِ: التَّعريفِ والتَّنكيرِ، كـ«مَهْ، وصَهْ، وأُفْ»، فهو في حالِ تَنوينِهِ نَكرةٌ، وفي حالِ عدمِ تَنوينِهِ مَعرفةٌ، فـ«صَه» مثلاً إذا نَويتَ بِه «اُسكُتْ سُكوتاً تامًّا» نَوَّنْتَهُ، وحَكَمتَ عليه بأنَّهُ نَكرةٌ، أو «السُّكوتَ المُعيَّنَ» تَرَكْتَ تَنوينَهُ، وحَكَمْتَ عليه بأنَّه مَعرفةٌ.

❁ ❁ ❁

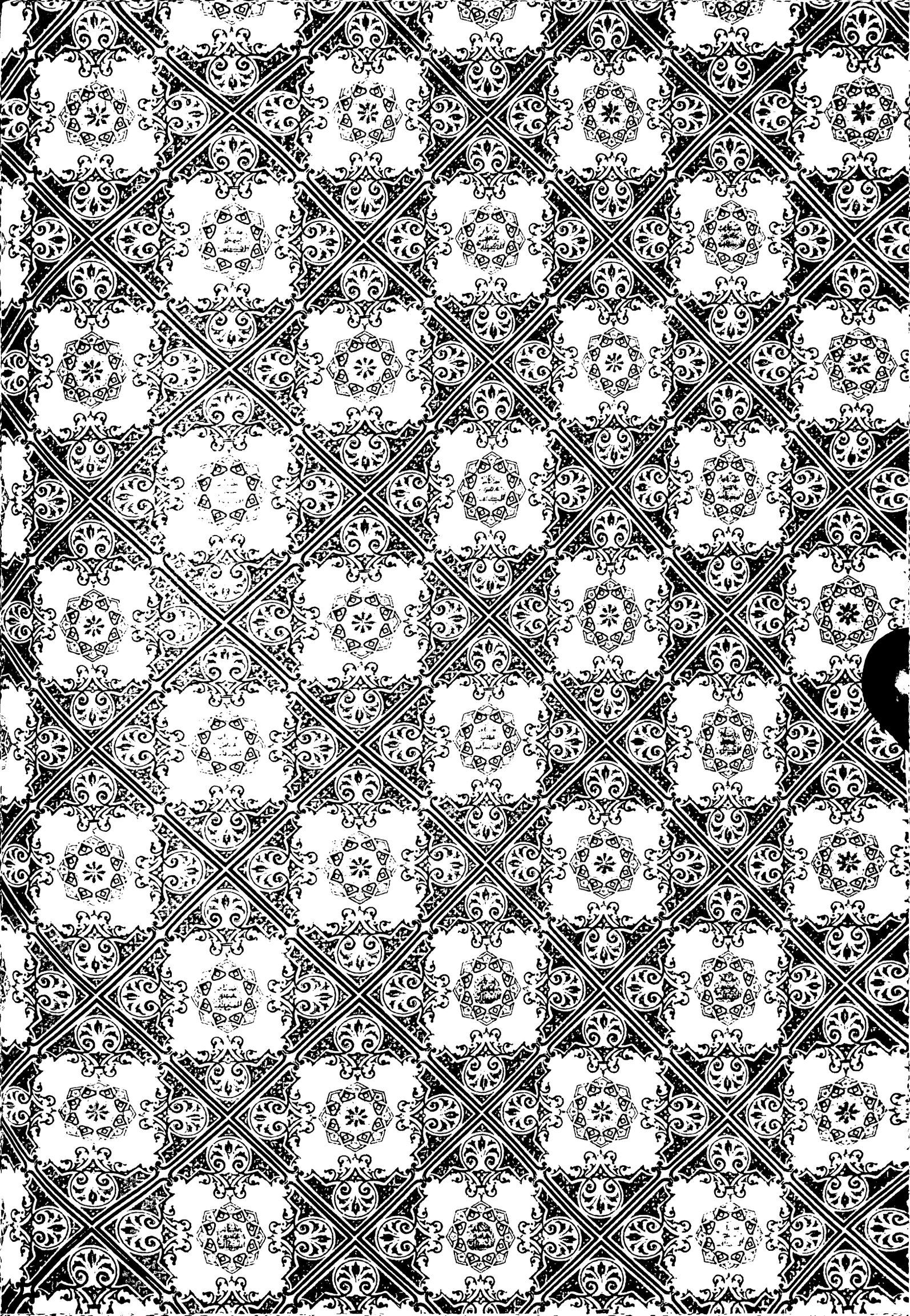

باب التَّنازُع في العمل

وحَقِيقَتُهُ: أن يَتَقَدَّمَ عامِلَانِ أَو أَكثَرُ، .....

الكواكب الدرية

بابُ التَّنازُعِ في العَمَلِ

ويُسمَّى أيضاً: بابَ الإعمالِ.

والتَّنازُعُ لغةً: التَّخاصُمُ والاختِلافُ، وسُمِّيَ به هذا البابُ: إمَّا لِلخِلافِ بينَ البَصريِّينَ والكوفيِّين في المختارِ إعمالُهُ مِن العامِلَينِ أو العواملِ، أو تَشبِيهاً لِلعامِلَينِ بِالمتنازِعَينِ مِن جهةِ أنَّ كُلًّا منهما يَطلُبُ العملَ في المَعمولِ، وهذا الثَّاني أَقرَبُ[1].

(وحَقِيقَتُهُ) اصطِلاحاً: (أنْ يَتقَدَّمَ عامِلَانِ): فِعلانِ مُتصرِّفانِ، أو اسمانِ يُشبِهانِهما في التَّصرُّفِ، أو فِعلٌ مُتصرِّفٌ واسمٌ يُشبِهُهُ، نحوُ: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩]، فخرجَ الفِعلُ الجامدُ والحرفُ، فلا تَنازُعَ بينَهما[2]، فلا يُقالُ في «لعلَّ وعَسى زيدٌ أنْ يَخْرُجَ»: إنَّه مِن بابِ إعمالِ الثَّاني، (أو أَكثَرُ) مِنهما؛ اتَّفَقَا في العملِ أو اختَلَفَا فيهِ، بِشَرطِ أنْ يَكونَ بين العامِلَينِ أو العَواملِ ارتِباطٌ: إمَّا بِعاطفٍ كما في: «قامَا وقَعَدَ أَخواكَ»، أو أُعْمِلَ[3] أوَّلُهما في ثانِيهما نحوُ: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن: ٤]، أو كانَ ثانِيهما جَواباً للأوَّلِ، إمَّا جَوابيَّةَ الشَّرطِ نحوُ قَولِهِ تعالى: ﴿تَعَالَوۡاْ يَسۡتَغۡفِرۡ لَكُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ﴾[4] [المنافقون: ٥]، وإمَّا جَوابيَّةَ السُّؤالِ

---

(١) بل لا وجهَ لِلأول؛ إذ الخلافُ بين الفَريقَين قائمٌ في عشَرات المسائل، فكيف يُخصَّصُ ما هنا بِذلك دُون ما عدَاه؟!

(٢) أي: متَّفِقَين أو مختلِفَين.

(٣) كذا في المطبوع: ويُؤيِّدُه عطفُ قولِه الآتي: (أو كانَ ثانِيهما) عليه، لكنَّه غيرُ مناسبٍ لما مرَّ من قولِه: (إما بعاطفٍ)، ولولا عطفُ الفعلِ المذكور لَصيَّرتُ العبارةَ إلى: (أو عَملٍ) كما في «الفاكهي» نقلاً عن «المُغني»، وتقديرُ الكلام عندَهما: إمَّا بعاطفٍ أو عَملٍ، ثم قالا: أو كونِ ثانيهما... إلخ.

(٤) قال السَّمينُ: هذه المَسألةُ عَدَّها النُّحاةُ من الإعمال، وذلك أن (تَعالَوا) يَطلُب (رسول الله) مَجروراً بـ(إلى) أي: تعالَوا إلى رَسولِ الله [وقيل: منصوباً بتضمينِه معنى: ائتُوا]، و(يَستغفر) يَطلبه فاعلاً... ويُمكِن أن يقالَ: ليسَت هذه مِن الإعمالِ في شيءٍ؛ لأنَّ قولَه: ﴿تَعَالَوۡاْ﴾ أمرٌ بِالإقبال من حيثُ هو، لا بِالنَّظر إلى مُقبَلٍ عليه. اهـ بحذفٍ من موضعِ النقاطِ وزيادةٍ للذي بين المَعقوفَين، ولا يَخفى أن ما ذكَره آخِراً أقوى. وعلى كُلٍّ فمِثالُ «المغني» الثاني سالمٌ مما تقدَّم، وهو قولُه تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾، فالاقتصارُ عليه ههنا أولى.

ويَتَأَخَّرَ مَعمُولٌ فأَكثَرُ، ويَكُونَ كُلُّ واحِدٍ مِنَ العَوامِلِ المُتقَدِّمةِ يَطْلُبُ ذَلِكَ المُتَأَخِّرَ، نحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، .....

الكواكب الدرية

نحوُ: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ [النساء: ١٧٦]، أو نحوِ ذلكَ مِن أَوجُهِ الارتِباطِ، أمَّا إذا لم يَكُنِ ارتِباطُ البتَّةَ فإنَّه يَمتَنِعُ التَّنازُعُ، فلا يَجوزُ: «قامَ قَعَدَ زيدٌ» على أنَّه مِن ذَلكَ(١).

(ويَتَأَخَّرَ) عَنهما أو عنها (مَعمُولٌ فأَكثَرُ)، فخَرجَ المَعمولُ المتوَسِّطُ بينَ العامِلَينِ نحوُ: «ضرَبتُ زيداً وأكرَمْتُ»، والمُتقَدِّمُ علَيهما نحوُ: «زيداً ضرَبتُ وأكرمتُ»؛ لِتَعَيُّنِ المَعمولِ في الصُّورَتينِ أنْ يَكونَ لِلعاملِ الأوَّلِ، ومَعمُولُ الثَّاني مَحذوفٌ لِدَلالةِ الأوَّلِ عليه، وليسَ هذا بمتَّفَقٍ عليه، فقد أَجازَ بَعضُ المغاربةِ التَّنازُعَ في المتقَدِّمِ مُستَدِلًّا بقَولِهِ تعالى: ﴿بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ولا حُجَّةَ لَه في ذلكَ؛ لإمكانِ تَقديرِ مَعمولٍ للثَّاني(٢)، وما قالَهُ بعضُ المغاربةِ قالَ به الرَّضيُّ، فقالَ: وقد يَتنازَعُ العامِلانِ فيما قبلَهما إذا كانَ مَنصوباً نحوُ: «زيداً ضرَبتُ وقَتَلتُ»، و«بِكَ قُمْتُ وقعَدتُ»، وتَعَقَّبَهُ البَدْرُ الدَّماميُّ فقالَ: يَلزَمُ عليه عندَ إعمالِ الثَّاني تَقدُّمُ ما في حيِّزِ حرفِ العَطفِ عليه، وهو مُمتنِعٌ في غيرِ همزةِ الاستِفهامِ، أمَّا فيها فيَجوزُ نحوُ: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يوسف: ١٠٩]، فإنَّ الهمزةَ واقعةٌ في الأصلِ بعدَ العاطِفِ(٣)، ولكنَّها قُدِّمَتْ عليه لَفظاً، (ويَكُونَ كُلُّ واحِدٍ مِنَ) العامِلَينِ المتقدِّمَينِ، أو العَواملِ (المُتَقَدِّمةِ يَطلُبُ ذَلِكَ المُتَأَخِّرَ) بحسَبِ المعنى أنْ يَكونَ مَعمولاً له، والطَّلبُ: إمَّا على جِهةِ التَّوافُقِ في الفاعِليَّةِ أو المَفعوليَّةِ، أو فِيهما معاً، أو مع التَّخالُفِ فِيهِما، (نَحوُ قَولِهِ تَعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾)، فـ﴿ءَاتُونِي﴾ يَطلُبُ ﴿قِطۡرٗا﴾ مَفعولاً ثانياً، و﴿أُفۡرِغۡ﴾ يَطلُبُهُ مَفعولاً به، فأَعمَلَ(٤) الثَّانيَ فيه، والأوَّلَ في ضَميرِهِ، وحَذَفَهُ لكونِهِ فَضلةً، والأصلُ: آتونيهِ، ولو أَعمَلَ الأوَّلَ لقيلَ: أُفرِغْهُ.

---

(١) ويَجوزُ على أنه مِن بابِ البدل أو غيرِه.

(٢) أي: يدلُّ عليه معمولُ الأول المذكورُ، وإنما جُعل له لأن الثانيَ إنما جاء بعد أن استَوفاه.

(٣) أي: عند الجمهور.

(٤) بالبناء للفاعل ليُناسب قولَه الآتي: وحَذَفه.

وقَولِكَ: «ضَرَبَني وأَكرَمْتُ زَيداً»، ونَحوُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ وبارِكْ على مُحمَّدٍ».

الكواكب الدرية

وإعرابُ الآيةِ: «آتوا»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على حذفِ النُّونِ بمعنى: «أَعطُوا»، يَنصِبُ مَفعولَينِ، وواوُ الجماعةِ: فاعلٌ، والنُّونُ: للوِقايةِ، والياءُ: مَفعولٌ أوَّل، والمَفعولُ الثَّاني مَحذوفٌ، والتَّقدير: آتُونيهِ، ﴿أُفْرِغْ﴾: فعلٌ مُضارعٌ مَجزومٌ في جوابِ الطَّلبِ، وعلامةُ جَزمِهِ سكونُ آخِرِهِ، وفاعلُه مُستَترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنا، ﴿عَلَيْهِ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِن الضَّميرِ[1]، ﴿قِطْرًا﴾: مَفعولٌ به لـ﴿أُفْرِغْ﴾. وهذا مِن قَولِ ذي القَرنَينِ يُخاطِبُ به القَومَ الَّذينَ وجدَهم بينَ السَّدَّينِ بمُنقَطَعِ بلادِ التُّركِ، و«القِطْرُ»: النُّحاسُ المُذابُ، أَفْرَغَ النُّحاسَ على الحَديدِ المُحْمَى، فدَخَلَ بينَ زُبَرِهِ[2] فصارَ شيئاً واحداً، وهذه كَرامةٌ له مِن حيث إنَّ العَمَلَةَ[3] لم يَتَأَلَّمُوا مِن حرارةِ النَّارِ مع كَثرةِ الإيقادِ. أَفادَهُ الخازنُ.

(و) قَولِكَ: («ضَرَبَني وأَكرَمْتُ زَيداً»)، وإعرابُه: «ضَربَني»: فعلٌ ومَفعولٌ، وفاعلُه مُستَتِرٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: «هو» يَعودُ على زيدٍ، وهو إضمارٌ قبلَ الذِّكرِ، وقد جاءَ كثيراً، و«أَكرَمْتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، و«زيداً»: مَفعولٌ لـ«أكرَمْتُ»، وقد تَنازَعَهُ كلٌّ مِن الفِعلَينِ، (و) نحوُ: («اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ وبارِكْ عَلى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ»)، وإعرابُه: «اللَّهمَّ»: مُنادًى مُفردٌ حُذِفَ منه حَرفُ النِّداءِ، وعُوِّضَ عنه الميمُ، «صَلِّ»: فِعلُ دُعاءٍ مَبنيٌّ عَلى حذفِ حرفِ العِلَّةِ مِن آخِرِهِ، وهو الياءُ، وفاعلُه مُستترٌ فيه تَقديرُه: أنتَ، و«سَلِّمْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: أنتَ، و«بارِكْ»: فعلُ أمرٍ مبنيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُه مُستترٌ، «عَلى سيِّدِ»: جارٌّ ومَجرورٌ، و«نا»: في محلِّ جرٍّ بالإضافةِ، «محمَّدٍ»: بَدَلٌ مِن «سيِّدِنا»، و«عَلى سيِّدِنا»: مُتعلِّقٌ بـ«بارِكْ»، وقد تَنازَعَهُ كلٌّ مِن الثَّلاثةِ الأفعالِ.

وقد عُلِمَ ممَّا تَقَرَّرَ أنَّه لا تَنازُعَ بينَ حرفَينِ، ولا بينَ حرفٍ وغَيرِهِ، ولا بينَ جامِدَينِ، ولا جامِدٍ وغيرِه، ولا في مَعمُولٍ مُتَقَدِّمٍ أو مُتَوَسِّطٍ، ولا فِيما إذا كانَ أحدُ العامِلَينِ مُؤكِّداً

(١) الصحيحُ أنه متعلق بـ﴿أُفْرِغْ﴾.

(٢) جمعُ زُبْرة، وهي القِطعة الضَّخمةُ من الحديد.

(٣) جمعُ (عامِل).

ولا خِلافَ في جَوازِ إعمالِ أَيِّ العامِلَينِ أوِ العَوامِلِ شِئْتَ، وإنَّما الخِلافُ في الأَولَى؛ فاخْتارَ البَصرِيُّونَ إعمالَ الثَّانِي لِقُربِهِ، واختارَ الكُوفِيُّونَ إعمالَ الأَوَّلِ لِسَبْقِهِ.

الكواكب الدرية

لِلآخَرِ؛ لأنَّ الطَّالبَ لِلمَعمولِ إنَّما هو الأوَّلُ؛ ويُعلَمُ منه أيضاً امتِناعُ التَّنازُعِ فِيما إذا كانَ المَعمولُ ضَميراً متَّصِلاً[1].

(**ولا خِلافَ**) أي: بينَ البَصريِّينَ والكوفيِّينَ (**في جَوازِ إعمالِ أَيِّ العامِلَينِ أوِ العَوامِلِ شِئْتَ**) في الاسمِ المُتنازَعِ فيه، وحَكى بَعضُهُم فيه الإجماعَ، لكِنْ لم يُسمَعْ مِن كلامِهم إعمالُ الثَّاني مِن الثَّلاثةِ، قالَ أبو حيَّان: ولم يُوجَدِ التَّنازُعُ فيما زادَ على الثَّلاثةِ فِيما استُقرِئَ[2]، (**وإنَّما الخِلافُ في الأَولَى**) بفتحِ الهمزةِ وسُكونِ الواوِ، أي: الأَرجَحِ مِن العامِلَينِ:

(**فاخْتارَ البَصْرِيُّونَ**) بِفَتحِ المُوَحَّدَةِ وكَسرِها، قالَهُ الدَّماميُّ، قالَ في «غايةِ التَّحقيقِ»[3]: والقِياسُ الفَتحُ[4]، وكأنَّ الكَسرَ لإيقاعِ الفَرقِ بينَ المنسُوبِ إلى المدينةِ، وبينَ المنسوبِ إلى البَصرَةِ بمعنى الحِجارةِ. اهـ (**إعمالَ الثَّانِي؛ لِقُرْبِهِ**) مِن المَعمولِ، وكَثرةِ استِعمالِهِ في كلامِ العَرَبِ نَثْراً ونَظْماً.

(**واخْتارَ الكُوفِيُّونَ إعمالَ الأَوَّلِ؛ لِسَبْقِهِ**)، ولِلاحتِرازِ مِن الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ. وإذا تَنازَعَ ثلاثةٌ فالحُكمُ كذلكَ بِالنِّسبةِ إلى الأَول والثَّالثِ، ويَتَرَدَّدُ النَّظرُ في المتوسِّطِ: هل يُلحَقُ بِالأَوَّلِ لِسَبْقِهِ على الثَّالثِ، أو بالثَّاني لِقُربِهِ مِن المَعمولِ بالنِّسبةِ إلى الأوَّلِ، أو يَستَوِي فيه الأَمرانِ؟

---

(١) أي: لأن المتَّصل إنما يتَّصلُ بعامِلِه لا بغيرِه، فيَمتنِع أن يَطلُبَه غيرُه. لكنْ في كون هذا معلوماً مما تقدَّم نظرٌ.
ثم إنَّ بعضَهم أجاز التنازُع في المتَّصل المجرور نحو: (وَثِقتُ وتَقوَّيتُ بك)، والظاهر أنه لا مانعَ منه.

(٢) وأنشد بعضُهم في تنازُع أربعةٍ قولَ الحَماسيِّ:

طَلَبْتُ فلم أُدرِكْ بِوَجهِي ولَيتَنِي ... فَقَدْتُ فلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِند سائِبِ

(٣) «غاية التَّحقيق في شَرح الكافيَة» لِصَفيِّ الدين بنِ نَصير الدين الزاوي المُتوفَّى بعد سنةِ (٨٨٦هـ)، وهو شرحٌ ممزوجٌ مُقرِّب ومُوضِّحٌ لحَواشي جَدِّه لأُمِّه قاضي القُضاة شِهابِ الدين أحمدَ بن عمرَ الدَّولتأبادي المشهورِ بالهِندي.

(٤) عبارتُه: (ويَختار البصريُّون ـ بكسر الباء والقياسُ الفتح... إلخ)، ولا وجهَ لِبَتر كلامِه الأول؛ إذ يُوهم الباقي بعد حذفِه أنه قائلٌ بالكسر والفتح معاً، وحينئذٍ لا يَظهرُ الفرقُ الآتي في كلامِه كما لا يَخفى.

فإنْ أَعمَلتَ الأَوَّلَ أعمَلتَ الثَّانيَ في ضَمِيرِ ذَلِكَ الاسمِ المُتَنازَعِ فِيهِ، .....

الكواكب الدرية

قالَه الفاكهيُّ[١]، وسَبقَهُ إليه الأزهَريُّ في «التَّصريحِ»، وقالَ: لم أرَ في ذلكَ نَقْلاً[٢]، وقالَ الدَّماميْنيُّ في «شَرحِ التَّسهيلِ» عَلى قَولِ ابنِ مالكٍ: (والأَحقُّ بالعَملِ الأقرَبُ لا الأسبَقُ، خِلافاً للكوفيِّينَ)، وما أَحْسَنَ تَعبيرَ المصنِّفِ بالأقرَبِ والأَسبَقِ؛ لِكَونِهِ مع إفادتِهِ الحُكمَ مُشعِراً بِشُبهةِ كلٍّ مِن أهلِ البَلَدَينِ، ولِشُمولِهِ لِما إذا كانَ التَّنازُعُ بينَ أكثرَ مِن عامِلَينِ، وإنْ كانَ [هُنا] بصدَدِ ذِكْرِ العامِلَينِ على الخُصُوصِ. اهـ، ولعلَّهُ يُشِيرُ بهذا إلى إلحاقِ المُتوَسِّطِ بالأوَّلِ؛ لأنَّه بَعيدٌ عن المَعمولِ[٣]، ولأنَّ[٤] إعمالَ الثَّالثِ يَقتَضي إضمارَ الفاعلِ فيه، فإنْ أَعمَلناهُ كانَ الحُكمُ كما إذا أَعْمَلْنا الأوَّلَ.

(فإنْ) تَنازعَ اثنانِ، و(أَعمَلْتَ الأوَّلَ) مِنهُما في المُتنازَعِ فيه على اختيارِ الكوفيِّينَ، (أَعمَلْتَ الثَّانيَ) الذي أَهمَلْتَهُ (في ضَمِيرِ ذَلِكَ الاسمِ المُتَنازَعِ فِيهِ)؛ مَرفوعاً كانَ أو مَنصوباً أو مَجروراً؛ لأنَّ مَرجِعَ الضَّميرِ وإنْ تَأخَّرَ لفظاً مُتقدِّمٌ رُتبةً؛ لأنَّه مَعمولٌ لِلأوَّلِ، فيَجوزُ عَودُ الضَّميرِ إليه، ولأنَّ المعنَى عليه، فكانَ أدلَّ على المعنى، وأَنْفى لِلالتباسِ. وجوَّزَ بَعضُهم حَذْفَ غيرِ المَرفوعِ كالمَنصوبِ والمَجرورِ، قالَ: لأنَّه فَضلةٌ، قالَ الفاكهيُّ: وهو ضَعيفٌ[٥]، ولا حُجَّةَ له في قَولِ عاتِكةَ بنتِ عبدِ المُطَّلِبِ: [مجزوء الكامل]

بِعُكاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ - إذَا هُمُ لَمَحُوا - شُعَاعُهْ[٦]

---

(١) «الفواكه الجنية» (ص٤٢٤).

(٢) وقد حَكى غيرُ واحدٍ الإجماعَ على جواز إعمال أيٍّ من الثلاثةِ، لكنْ نصَّ المراديُّ على أنه لم يُحفَظ مِن كَلامهم إعمالُ الثاني.

(٣) الصحيحُ أنه إشارةٌ إلى وجهِ تفضيلِ كلٍّ من الأول والثاني في العاملَين، وإلى تَرَدُّد الثاني بين إلحاقِه بالأول لِسبقِه، وإلحاقِه بالثالِث لِقُربِه، في العوامِل الثَّلاثة، ولو عبَّر ابنُ مالك بـ(الأوَّل) و(الثاني) مثلاً لما استُفيدَ هذانِ الأمرانِ.

(٤) لم يَظهَر لي وجهُ هذا الاستِدلال والمرادُ به، فليُنظر!

(٥) «الفواكه الجنية» (ص٤٢٤).

(٦) **البيتُ**: لعمَّةِ النبيِّ ﷺ عاتكةَ بنتِ عبدِ المُطَّلب كما قال الشارحُ، وفي «الإصابة» للحافظ نقلاً عن «الاستيعاب»: أنَّه اختُلِف في إسلامِها، والأكثرُ يأبَون ذلك.

اللغة: (عُكاظ): مَوضع قُربَ مَكةَ كان سُوقاً في الجاهليَّة، وكانت تَجتمِعُ فيها قَبائلُ العرب، فيَتعاكَظُون - أي: =

فتَقُولُ: «قامَ وقَعَدَا أَخَواكَ»، و«ضَرَبَنِي وأَكرَمْتُهُ زَيدٌ»، و«ضَرَبَنِي وأَكرَمْتُهُما أَخَواكَ»، و«مَرَّ بِي ومَرَرتُ بِهِما أَخَواكَ»، .....

الكواكب الدرية

وَجهُ الاستِشهادِ به أنَّها أَعْمَلَتِ الأوَّلَ وهو «يُعشي»، فرَفَعَتْ «شُعاعُه»، وأَعْمَلَتْ «لَمَحُوا» في ضَميرِهِ، وحَذَفَتْهُ، والتَّقديرُ: لَمَحُوهُ؛ لأنَّهم أجابُوا عنه بأنَّه ضَرورةٌ، فلا يَصِحُّ الاحتِجاجُ بِه.

(فتَقُولُ: «قامَ وقَعَدَا أَخَواكَ») بِإعمالِ الثَّاني في الضَّميرِ المَرفوعِ المحلِّ، وهو ألفُ التَّثنيةِ الرَّاجعُ إلى «أخوَاكَ» المتأخِّرِ عنه؛ لِتَقَدُّمِهِ رُتبةً، فتَقولُ: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، و«قَعَدَا»: فعلٌ وفاعلٌ، «قَعَدَ»: فعلٌ ماضٍ، وألفُ التَّثنيةِ ضَميرٌ مُتَّصلٌ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ، «أَخواكَ»: فاعلٌ لـ«قامَ»، وهو مَرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ؛ لأنَّه مُثنًّى، (و«ضَرَبَنِي وأَكرَمْتُهُ زَيدٌ»)، فـ«زيدٌ»: فاعلُ «ضَربَني»، والتَّاءُ مِن «أكرَمْتُهُ»: فاعلُ «أَكرَمَ»، والهاءُ: مَفعولُه، فهذا مثالُ إضمارِ المَفعولِ، (و«ضَرَبَنِي وأَكْرَمْتُهُما أَخَواكَ») بِإعمالِ الثَّاني أيضاً في الضَّميرِ المَنصوبِ المحلِّ الرَّاجعِ إلى «أَخواكَ»؛ لأنَّ مَرجعَ الضَّميرِ مُتقدِّمٌ رُتبةً.

(«ومَرَّ بِي ومَرَرْتُ بِهِما أَخَواكَ»)، وإعرابُه: «مَرَّ»: فعلٌ ماضٍ، «بي»: جارٌّ ومَجرورٌ

= يَتفاخَرُون ويَتَناشَدُون ما أحدَثُوا مِن الشِّعر ـ ثُم يَتفرَّقُون. (يُعشِي): مُضارع مِن الإعشاء، وهو إضعافُ البصرِ، والإنسانُ إذا نظر إلى شيءٍ كثير الشُّعاع ضعُف بصرُه فلا يَستطيع أن يُحدِّق إليه، مَأخوذٌ مِن العَشَى وهو سُوءُ البَصر ليلاً. (لَمحُوا): نظرُوا باختِلاس، أي: نظراً خفيفاً لِمانِع كالرَّقيب أو غيرِه كشِدَّة الضوء هُنا. ويُروَى: (يَغشى) بفتح ياءِ المُضارعة وبالغين كـ(يَرضى)، ومَعناه: يُغَطِّي. (شُعاعُه): ضَوؤُه الذي ترَاه مُقبِلاً عليك كالخُيوط، قال المصرِّح: والضمير المُضاف إليه لِلسِّلاح فِيما قبلَه. اهـ ولعلَّه أراد: المفهومَ ممَّا قبلَه، وإلا فلا ذِكرَ له في الأبيات، والذي ذكَره غيرُه أنَّ الضميرَ لعُكاظ لكونِ الشُّعاع به، أو لِلقِناع؛ لأنَّ اللَّمعان له.

المعنى: وَصَفت سلاحاً لجيشٍ تجمَّع بِعُكاظَ، تامَّ الأداةِ شديدَ اللَّمعان، يَكِلُّ البَصرُ عن التأمُّل فيه. السلطانيُّ.

الإعراب: «بعكاظَ»: جارٌّ ومجرورٌ ـ بالفتحة لِلعَلَميَّة والتأنيثِ ـ مُتعلِّق بـ(جمعُوا) في بيتٍ سابق أو بغيرِه، والباء بمعنى (في)، «يُعشِي»: فعل مُضارع، «الناظرينَ»: مفعولٌ به، «إذَا»: ظرفيَّة متعلِّقةٌ بـ(يُعشي). «هُم»: فاعلٌ بِفعل محذوف يُفسِّره ما بَعده، والجملةُ في محل جرٍّ بإضافة (إذا) إليها. «لمحُوا»: فعل ماضٍ وفاعِلُه، والمفعولُ محذوف، أي: لَمحوه، والجملةُ لا محلَّ لها مُفسِّرَة. «شُعاعُه»: فاعلُ (يُعشي) ومُضاف إليه.

والشاهد فيه: إعمالُ أول المتنازعَين مع حَذفِ الضَّميرِ المنصوبِ مِن ثانِيهما، وهذا ضَرُورةٌ، لأنَّ حقَّ هذا الباب أنَّك إذا أعمَلتَ الأولَ أضمَرتَ في الثاني كلَّ ما يَحتاجُه؛ وذلك لانتِفاء المحذور من عَودِ الضمير على مُتأخِّرٍ.

و«اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ عَلَيهِ وبارِكْ عَلَيهِ على مُحَمَّدٍ».

وإنْ أَعمَلْتَ الثَّانِيَ فَإنِ احْتاجَ الأَوَّلُ إلى مَرفُوعٍ أَضْمَرتَهُ، .....

الكواكب الدرية

مُتعلِّقٌ بـ«مرَّ»، و«مرَرتُ»: فعلٌ وفاعلٌ، «بهِما»: جارٌّ ومَجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ«مرَرتُ»، و«أَخواكَ»: فاعلٌ بالفعلِ الأوَّلِ، وهو «مرَّ بي»، وهذا مِثالُ إضمارِ المَجرورِ، (و«اللَّهُمَّ صَلِّ وسَلِّمْ علَيهِ وبارِكْ علَيهِ على مُحَمَّدٍ»)، وهذا مثالٌ أيضاً لإضمارِ المَجرورِ؛ لأنَّه أعملَ الثَّانيَ والثَّالثَ في الضَّميرِ المَجرورِ المحلِّ العائدِ لِما بعدَه، وحينئِذٍ فقَولُنا: «اللَّهمَّ صَلِّ وسَلِّمْ وبارِكْ على محمَّدٍ» مِن غيرِ إضمارٍ كما هو المَشهُورُ مبنيٌّ عَلى قَولِ البَصريِّينَ مِن إعمالِ الثَّاني، وحَذفِ ما احتاجَهُ الأوَّلُ إنْ كانَ فَضلةً كالمَنصوبِ والمَجرورِ، كما يُستَفادُ مِن قَولِ المُصنِّفِ:

(وإنْ أَعْمَلْتَ الثَّانيَ) في الاسمِ المتنازَعِ فيه على اختِيارِ البَصريِّينَ، وهو الرَّاجحُ، (فإنِ احْتاجَ الأَوَّلُ) الذي أَهْمَلتَهُ (إلى مَرفُوعٍ، أَضْمَرْتَهُ) وُجوباً، أي: جِئتَ به ضَميراً مُطابِقاً لِلمُتنازَعِ فيه؛ فإنْ كانَ مُفرَداً استَتَرَ في الفعلِ، وإنْ كانَ مُثَنًّى أو مَجموعاً بَرَزَ، ولا يَجوزُ حَذفُهُ ـ لامتِناعِ حذفِ العُمْدةِ ـ وإنْ لزمَ منه الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ، أي: لِما فيه مِن عَودِ الضَّميرِ على مُتأخِّرٍ لَفظاً ورُتْبَةً، وهو ممتَنِعٌ، لكنَّهُ[1] مَسمُوعٌ في غيرِ هذا البابِ نحوُ: «رُبَّهُ رَجُلاً، ونِعْمَ رجلاً»، وفي هذَا البابِ نَثْراً وشِعْراً، كقَولِ العَرَبِ: «ضَربُوني وضَربْتُ قَومَك»، حَكاهُ سِيبويهِ[2]، وقالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

جَفَوني ولم أَجْفُ الأخِلَّاءَ؛ إنَّني ... لِغَيرِ جَميلٍ مِن خَلِيلِيَ مُهْمِلُ[3]

---

(١) استدراكٌ على الامتناعِ المُدَّعَى.

(٢) كذَا في «أوضَح المسالِك»، وحَكاه قبلَه المراديُّ وأبو حيانَ وابنُ الناظم، والظاهرُ أن سيبَويه إنما حَكاه على سَبيلِ التَّمثيلِ لا نقلاً عن العرب.

(٣) **البيتُ**: غيرُ مَنسوب.

اللغة: (جفَوني): مِن الجَفاء وهو الإعراضُ والهَجر. (الأخلَّاء): جمعُ خَلِيل، كـ(حَبِيب وأحِبَّاء)، وهو الصَّديق، وتقدَّم الكلام على سبب تَسميتِه بذلك. (جَميل): حَسَن تُحمَد عاقبَته. (مُهمِل): تارِك غير مُكتَرِث.

المعنى: أعرَض عنِّي الأَصدقاءُ، ولم أُعرِضْ عنهُم؛ لأنَّ مِن عادَتي تَركَ الأمر غيرِ الحَسَنِ الواقعِ مِنهم، وهذَا مِن شِيَم أصحابِ النُّفُوس الزَّكيَّة، والأخلاق المُلُوكيَّة. =

تَقُولُ: «قَامَا وقَعَدَ أَخَواكَ»، وإنِ احتاجَ إلى مَنصُوبٍ أو مَجرُورٍ حَذَفتَهُ كالآيةِ، وكَقَولِكَ: «ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي أَخَواكَ»، و«مَرَرتُ ومَرَّ بِي أَخَواكَ».

الكواكب الدرية

وأوجبَ الكِسائيُّ وهِشامٌ[1] حذفَهُ؛ هَرَباً مِن الإضمارِ قبلَ الذِّكْرِ، (**تَقُولُ: «قامَا وقَعَدَ أَخَواكَ»**)، **وإعرابُه**: «قامَ»: فعلٌ ماضٍ، وألفُ التَّثنيةِ: فاعلٌ، و«قعدَ»: فعلٌ ماضٍ، «أخواكَ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ الألفُ لأنَّه مُثنًّى، (**وإنِ احتاجَ**) أي: الأوَّلُ (**إلى مَنصُوبٍ أو مَجرُورٍ حَذَفْتَهُ**) وُجوباً إنِ استُغنِيَ عنه، (**كالآيةِ**) المتقدِّمةِ، وهي قَولُهُ تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦]، (**وقَولِكِ: «ضَرَبتُ وضَرَبَنِي أَخَواكَ، ومَرَرتُ ومَرَّ بِي أَخواكَ»**)، فلا يجوزُ إضمارُ المَنصوبِ في الأوَّلِ[2] بأنْ تَقولَ: «ضَرَبتُهُما وضَرَبَني أَخواكَ»، ولا إضمارُ المَجرُورِ في الثَّاني بأنْ تَقولَ: «مرَرتُ بِهما ومرَّ بي أَخواكَ»؛ لأنَّه فَضلةٌ مُستَغنًى عنه، فلا حاجةَ لإضمارِهِ قبلَ الذِّكرِ، وإنَّما جازَ ذلكَ في الفاعلِ لِكَونِهِ عُمدةً.

فإنْ كانَ المَنصوبُ أو المَجرورُ غيرَ مُستغنًى عنه، بأنْ كانَ العاملُ مِن بابِ «كانَ»، أو مِن بابِ «ظنَّ»، نحوُ[3]: «كُنتُ وكانَ زيدٌ صَديقاً إيَّاهُ»، و«ظَنَنتَني وظنَنتُ زيداً قائماً إيَّاهُ»، أو كانَ

= **الإعراب**: «جفَا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير الجَماعة عائدٌ على الأَخِلَّاء: فاعل، والنُّون: للوقاية، والياء: مَفعول به. «ولم»: الواو: عاطِفة، و(لم): حرفُ نَفي وجزم وقلب. «أَجفُ»: مُضارع مَجزوم بـ(لم) وعَلامة الجَزمِ حذفُ الواوِ، والفاعِلُ: أنا. «الأخلاءَ»: مفعولُ (أجفُ). «إنَّني»: (إنَّ): مُشبَّهة بالفعل، والنُّون: لِلوقاية، والياء: اسمُها. «لِغَير»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(مُهمِل) الآتي. «جميلٍ»: مُضاف إليه. «مِن»: حرف جَر. «خَلِيلِيَ»: مَجرور بها وعلامةُ جَرِّه كسرةٌ مُقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقيل: الياءُ المُدغَمة في ياء المُتكلم بناءً على أنه مُثنًّى، والصحيحُ الأول لأن الروايةَ على الإفراد، وياءُ المُتكلِّم: مُضاف إليه؛ والجارُّ والمجرور مُتعلِّق بمَحذوف صِفة لـ(جَميل)، وقيل: بمحذوف صفة لـ(غير)، أي: إني مُهمِل لفعلٍ غيرِ جميل كائنٍ من خليلي. «مُهملُ»: خبرُ (إنَّ) مَرفوع.

والشاهد: في قَوله: (الأخلاءَ)؛ حيثُ تَنازَعه (جفَا) و(أجفُ)، وأُعمِلَ الثاني على مُختارِ البَصريِّين، فأُضمِرَ في الأولِ مَرفُوعه وهو الواو في (جَفَوني)، وإنْ عاد على مُتأخِّر في اللفظِ والرُّتبة، وذلك لامتِناع حَذفِ العُمْدة.

(١) في بعض النُّسَخ: (وابن هشام)، والصواب ما أثبتناه وهو: (هشامٌ) كما في «التَّوضيح»، أي: الضريرُ كما في «التَّصريح».

(٢) أي: مثالِ المتنِ الأول. ومثلُه يُقال في قَولِه الآتي: (الثاني)؛ إذ المرادُ المثالُ لا العاملُ.

(٣) الأحسَنُ في الوضعِ عطفُ قَوله: (أو كان حذفُه... إلخ) على ما مرَّ، وتأخيرُ الأمثلةِ الثلاثةِ عن قولِه الآتي: (وجب إضمارُه... إلخ).

. . . . . .

حَذْفُه يُوقِعُ في لبسٍ نحوُ: «استَعنتُ واستَعانَ عليَّ زيدٌ بِه»، وجبَ إضمارُه مُؤخَّراً عن المتنازَعِ فيه، لِكَونِ المَنصوبِ في المثالينِ الأوَّلينِ عُمدةً في الأصلِ، وإنْ لزمَ عليه الفصلُ بينَ العاملِ ومَعمُولِهِ بأَجنَبيٍّ[1]، ولخَوفِ اللَّبسِ في المثالِ الأخيرِ.

❁ ❁ ❁

(١) وكذا تأخيرُ جزءٍ من المعطوف عليه.

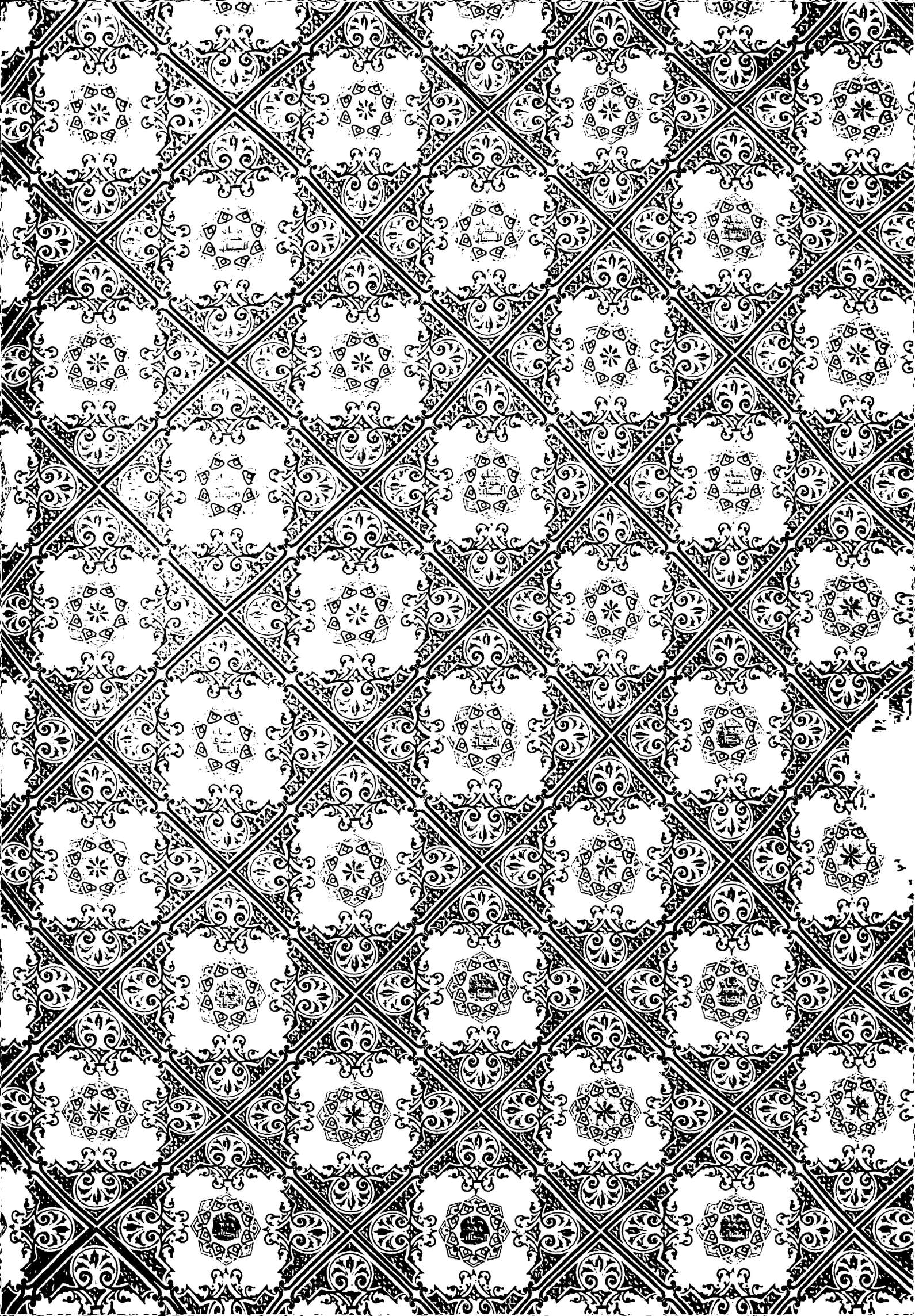

باب التَّعجب

ولَهُ صِيغَتانِ:

الكواكب الدرية

بابُ التَّعَجُّب

أي: بابُ الكلامِ في صِيغَتَي التَّعجُّبِ.

والتَّعجُّبُ: انفِعالٌ يَحدُثُ في النَّفسِ عندَ شُعورِها بأمرٍ خَفِيَ[1] سَبَبُهُ؛ بأنْ خرجَ عن نَظائِرِهِ، أو قَلَّتْ نَظائِرُه، ولهذا قيلَ: إذا ظَهَرَ السَّببُ بطَلَ العَجَبُ، فلا يَجوزُ عَلى الباري سُبْحانه لأنَّه لا يَعزُبُ[2] عن عِلْمِهِ شيءٌ، وأمَّا قولُه جلَّ ذِكرُه: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، فهو واردٌ بِاعتبارِ حالِ المُخاطَبِ، أي: يَجِبُ أنْ يُتَعَجَّبَ مِن حالِهم في تَلَبُّسِهم بمُوجباتِ النَّارِ مِن غيرِ مُبالاةٍ مِنهم.

(ولَهُ) أي: التَّعَجُّبِ صِيَغٌ كثيرةٌ تَدُلُّ علَيه، نحوُ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، «**سُبحانَ اللهِ! إنَّ المُؤمِنَ لا يَنْجُسُ حَيًّا ولا مَيِّتاً**»[3]، «لله دَرُّهُ فارِساً!»، و«نَاهِيكَ بِه[4]»، و«يا لَكَ رَجلاً!»، و«وَيل أُمِّهِ رَجلاً!»، و«قاتَلَهُ اللهُ مِن شاعرٍ!»، و«لا شَلَّ عَشْرُه[5]»، وأكثَرُ هذه الصِّيَغِ مَنقولةٌ[6] إلى التَّعجُّبِ مِن الدُّعاءِ، أو الاستِفهامِ، أو غيرِهما، وليسَ كلُّ فعلٍ أفادَ هذا المعنى بِطَريقِ اللُّزومِ يُسمَّى فِعلَ التَّعجُّبِ، بل المُصطَلَحُ عليه المُبَوَّبُ له في النَّحوِ: (صِيغَتانِ) وُضِعَتَا لإنشاءِ التَّعجُّبِ؛ لاطِّرادِهما في كلِّ معنًى يَصِحُّ

---

(١) فعلاً ماضياً، ويجوز أن يكون صفةً على (فَعِيل)، وعلى كِلا الوجهَين ما بعده فاعلٌ له.

(٢) أي: لا يَذهبُ.

(٣) أخرجه البخاري (٢٨٣) ومسلم (٨٢٤) عن أبي هريرةَ رضي الله عنه مرفوعاً.

(٤) أي: هو كافِيك، قال الدَّماميني: أعرَب بَعضُ النُّحاة (ناهِيك) خبراً و(زيدٍ) مُبتدأً زِيدَت فيه الباء، وهو ظاهرٌ؛ لأنَّ المَعنى أنَّ زيداً ناهِيكَ عَن تَطلُّبِ غيرِه؛ لِما فيه مِن الكِفاية. اهـ

(٥) كذا في طبعةٍ، وهو الواقعُ في «شَرح الكافية» للرضيِّ، ومَعناه: لا شلَّ الله أصابعَه العَشر، ومثلُه: (لا شَلَّت يَدُه)، ويَجوز في الشين الفتحُ والضمُّ، والأول أكثرُ وأفصَح. ووَقع في الطَّبعَتَين الأُخرَيَين: (لا ثُلَّ عَرْشُه) ومعناه كما في «تاج العَروس»: لا عُدِم ما هو عليه من قوامِ أَمرِه، وقيل: لا وَهَى أمرُه، وقيل: لا ذَهَب عِزُّه.

(٦) الوجه: منقولٌ.

إحداهُما: «ما أَفْعَلَ زَيداً»، نَحوُ: «ما أَحْسَنَ زَيداً، وما أَفضَلَهُ، وما أَعْلَمَهُ!»، فـ«ما» مُبتَدَأٌ بِمَعنَى: شَيءٌ عَظِيمٌ، و«أَفعَلَ» فِعلٌ ماضٍ، .....

الكواكب الدرية

التَّعجُّبُ منه، فما في «الشُّذورِ» مِن جَعلِها ثلاثَ صِيَغٍ عَدَّ منها «فَعُلَ» بِفَتحِ الفاءِ وضمِّ العَينِ كـ«شَرُفَ، وحَسُنَ»، خِلافُ الاصطِلاحِ كما أشارَ إلى ذلكَ الرَّضِيُّ؛ لأنَّ القَصْدَ مِن «شَرُفَ وحَسُنَ» الإخبارُ بِشَرفِهِ وحُسنِهِ، ويَلزَمُ منه التَّعجُّبُ مِنهما، بخِلافِ «ما أحسنَ زيداً!» و«أَحْسِنْ به!»، فإنَّه ليسَ القَصْدُ منه إلَّا إنشاءَ التَّعجُّبِ. ويَخرُجُ أيضاً «عَجِبْتُ، وتَعَجَّبْتُ»؛ لِكونِهِ خبراً لا إنشاءً. والصِّيغتانِ المَذكورتانِ لازِمَتانِ لِصيغةِ الماضي وإنْ كانتِ الثَّانيةُ بِصُورةِ صيغةِ الأمرِ كما سَيَأتي.

(**إحدَاهُما**: «**ما أَفْعَلَ زَيداً**») أي: ما جاءَ على هذا الوزنِ، (نَحوُ: «**ما أَحْسَنَ زَيداً، وما أَفْضَلَهُ!**»)، و«ما أَكْرَمَهُ، وما أَعْلَمَهُ!»، وإذا أَرَدتَ إعرابَهُ (فـ«ما»: مُبتَدَأٌ)؛ لأنَّها مُجرَّدَةٌ عن العَواملِ اللَّفظيَّةِ لِلإسنادِ إليها، وهي نَكرةٌ مَوصوفةٌ بمَحذوفٍ، ولهذا قالَ: (بِمَعنَى: شَيءٌ **عَظيمٌ**)، وإنَّما قُدِّرَ الوَصفُ لأنَّ استِعمالَها غيرَ مَوصوفةٍ نادِرٌ، ولم تَرِدْ مع ذلكَ مُبتَدأً، ومَن لم يُقَدِّرِ الوَصْفَ قالَ: ابتُدِئَ بها لِتَضَمُّنِها معنَى التَّعجُّبِ، ومع ذلكَ لا حاجةَ لِتَقديرِ الوَصفِ؛ لأنَّ المُسوِّغَ لِلابتِداءِ بالنَّكرةِ حينَئِذٍ هو معنَى التَّعجُّبِ، (و«**أَفْعَلَ**») أي: في قَولِكَ[1]: «ما أفعَلَ زَيداً» (**فِعلٌ ماضٍ**) بِدَليلِ اتِّصالِ نونِ الوقايةِ به في نحوِ: «ما أَفْقَرَني إلى عَفوِ اللهِ!»، فإنَّ النُّونَ فيه لازمةٌ لا يُستَغنى عنها بِغيرِها، ففَتحَتُه بناءٌ كالفَتحةِ في نحوِ: «زيدٌ ضربَ عَمْراً»، وقالَ بَعضُ الكوفيِّينَ: هو اسمٌ، والفتحةُ فيه فَتحةُ إعرابٍ، وهو خبرٌ عن «ما»، تَقولُ العَرَبُ: «ما أُحَيسِنَهُ، وما أُمَيلِحَهُ»، والتَّصغيرُ مِن خَصائصِ الأسماءِ؛ وأُجيبَ: بأنَّه شاذٌّ، حتَّى حَكى الجَوهريُّ أنَّه لم يُسمَعْ تَصغيرُ «أفعَلَ» إلَّا في «أَحْسَنَ، وأَمْلَحَ»، لَكنِ استَدرَكَ عليه بَعضُهم بـ«أُحَيْلَى»[2] في قَولِ الشَّيخِ شَرفِ الدِّينِ عُمَرَ بنِ الفارضِ: [الكامل]

ورُضابُه يا مَا أُحَيْلاهُ بِفِي[3]

---

(١) الأَولى حذفُ (قولك)؛ لأنَّ (ما أفعَلَ) صيغةٌ يُعبَّر بها عن مَقُول المَتعجِّبِ، وليسَت نفسَ المَقولِ.

(٢) عدَّاه بالباء على تَضمينِ (استدرك) معنى (اعترَض) مثلاً.

(٣) صدرُه:

يا ما أُمَيْلِحَ كُلَّ ما يَرْضَى بِه =

وفاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فِيهِ وُجُوباً يَعُودُ إلى «مَا»، والِاسمُ المَنصُوبُ المُتَعَجَّبُ مِنهُ مَفعُولٌ بِهِ، والجُمْلةُ خَبَرُ «ما».

والصِّيغةُ الثَّانِيَةُ: «أَفعِلْ بِزَيدٍ»، نَحوُ: «أَحسِنْ بِزَيدٍ، وأَكْرِمْ بِهِ!»، فـ«أَفعِلْ» فِعْلٌ لَفظُهُ لَفظُ الأَمْرِ، ومَعناهُ التَّعَجُّبُ، ولَيسَ فِيهِ ضَمِيرٌ، و«بِزَيدٍ»: فاعِلُهُ.

الكواكب الدرية

وليسَ بشَيءٍ؛ لأنَّ مُرادَ الجَوهريِّ بِسَماعِ التَّصغيرِ في كلامِ العَرَبِ المُحْتَجِّ بِكَلامِهم، (وفاعِلُه) أي: فاعلُ «أَفْعَلَ» (ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فِيهِ وُجُوباً)؛ لأنَّه لا يُمكِنُ حُلُولُ الظَّاهرِ محلَّهُ، (يَعُودُ إلى «ما»)، ولهذا أَجمَعُوا عَلى اسميَّتِها؛ لأنَّ الضَّميرَ لا يَعودُ إلَّا إلى الأسماءِ، (والِاسمُ المَنصُوبُ) بعدَ «أفعَلَ» (المُتَعَجَّبُ مِنهُ)، وهو «زيدٌ» في المثالِ السَّابقِ: (مَفعُولٌ بِهِ) لـ«أَفْعَلَ»؛ لِتَعَدِّيهِ إليه بهمزةِ النَّقلِ، (والجُمْلةُ) الفِعليَّةُ ـ وهي جُملةُ «أَفْعَلَ زَيداً» ـ في محلِّ الرَّفعِ على أنَّها (خَبَرُ «ما»)، والتَّقديرُ: شيءٌ عَظيمٌ حَسَّنَ زيداً، وهذا هو مذهبُ سِيبويهِ والجُمهورِ، وقيلَ[1]: «ما»: استِفهاميَّةٌ، والجُملةُ بعدَها خبرٌ، قالَ الرَّضيُّ: وهو قَويٌّ مِن حيثُ المعنى، كأنَّه جَهِلَ سببَ حُسنِهِ، فاستَفْهَمَ عنه، قالُوا: وهو ضعيفٌ مِن حيثُ إنَّه نَقْلٌ مِن الاستِفهامِ إلى التَّعجُّبِ، والنَّقلُ مِن إنشاءٍ إلى إنشاءٍ ممَّا لا يَثْبُتُ[2].

(والصِّيغَةُ الثَّانِيَةُ: «أَفْعِلْ بِزَيدٍ») بِكَسرِ العَينِ، أي: ما كانَ على هذا الوَزنِ، (نَحوُ: «أَحْسِنْ بِزَيدٍ، وأَكْرِمْ بِهِ!»)، فإنْ أَرَدْتَ إعرابَهُ: (فـ«أَفْعِلْ») فِعلٌ باتِّفاقٍ، خِلافاً لِمَنْ شذَّ كابنِ الأَنباريِّ، فقالَ: إنَّه اسمٌ، ثمَّ قالَ جُمهورُ البَصريِّينَ: (لَفْظُهُ لَفْظُ الأَمرِ)، وليسَ بفعلِ أمرٍ؛ إذ لا مَعنَى لِلأمرِ هنا، (ومَعْناهُ التَّعَجُّبُ)، فتَقولُ في إعرابِهِ: «أَحْسِنْ»: فعلُ تَعَجُّبٍ مَبنيٌّ على السُّكونِ، وكأنَّكَ قُلتَ: «ما أحسَنَ زيداً!»، (ولَيسَ فِيهِ ضَمِيرٌ)؛ لأنَّه لو كانَ فِعلَ أمرٍ لكانَ فيه ضَميرٌ يَعودُ عَلى المخاطَبِ، بل الاسمُ بعدَه وهو («بِزَيدٍ»: فاعِلُهُ)، والباءُ زائدةٌ وُجوباً،

= ووجهُ الإتيانِ به ظاهر. ثم قولُه: (ورضابُه) الظاهر أنه مبتدأٌ خبرُه الجملةُ بعدَه، ويَجوز ـ على بُعدٍ من جِهة المَعنى ـ أن يكونَ منصوباً عطفاً على (كلَّ) في صدرِ البيت، والجملةُ بعدَه حينَئذٍ استِئنافيَّة، وإنما كان بعيداً لعَدم مُناسبة العطفِ حين يُقال: ما أملَحَ كلَّ ما يَرضى به ورُضابَه.

(١) القائلُ الفراءُ وابنُ دُرستَوَيه.

(٢) انظر: «شَرح الكافية» (٤/ ٢٣٤).

وأَصْلُ قَولِكَ: «أَحْسِنْ بِزَيدٍ»: أَحْسَنَ زَيدٌ أي: صارَ ذَا حُسْنٍ، نَحوُ: «أَوْرَقَ الشَّجَرُ»، ثُمَّ غُيِّرَتْ صِيغَتُهُ إلى صِيغَةِ الأَمْرِ، فقَبُحَ إِسْنادُهُ إلى الظَّاهِرِ، فزِيدَتِ الباءُ في الفاعِلِ.

الكواكب الدرية

(وأَصْلُ قَولِكَ) أي: في التَّعجُّبِ: («أَحْسِنْ بِزَيدٍ») بصيغةِ الأَمرِ: (أَحْسَنَ زَيدٌ) بِصِيغةِ الماضي، والهمزةُ فيه لِلصَّيرُورةِ لا لِلنَّقلِ، (أي: صارَ ذَا حُسْنٍ، نَحوُ: أَوْرَقَ الشَّجَرُ) أي: صارَ ذا وَرَقٍ، وأَزْهَرَ النَّباتُ، أي: صارَ ذا زَهرٍ، وأَغَدَّ البَعيرُ، أي: صارَ ذَا غُدَّةٍ، (ثُمَّ غُيِّرَتْ صِيغَتُهُ) أي: فعلِ التَّعجُّبِ مِن الماضي (إلى صِيغةِ الأَمرِ) مع بَقاءِ المعنى الخَبريِّ؛ لأنَّ في الأمرِ تَعظيماً، والتَّعظيمُ يُناسِبُ معنى التَّعجُّبِ، (فقَبُحَ[1] إِسنادُهُ) وهو بِصِيغةِ الأمرِ (إلى) الاسمِ (الظَّاهِرِ)؛ لأنَّ صُورةَ أَمرِ الواحدِ المَذكورِ لا يَجوزُ إسنادُها إلى الاسمِ الظَّاهرِ، (فزِيدَتِ الباءُ في الفاعِلِ)؛ صَوناً لِلَّفظِ عمَّا هو قَبيحٌ غيرُ جائزٍ، ولهذا وَجَبَتْ زيادتُها، إلَّا إنْ كانَ الفاعلُ المتعَجَّبُ منه «أنْ» وصِلَتَها نحوُ قولِهِ: [الطويل]

وأَحْبِبْ إِلَينَا أنْ تَكُونَ المُقَدَّمَا[2]

---

(١) في الأصل: (فصحَّ)، وهو تحريف قبيحٌ غيرُ صحيح.

(٢) أوَّلُه:

وقال نَبِيُّ المُسلِمِينَ: تَقدَّمُوا

ويُروى: (وقال أميرُ المُؤمِنِينَ). وهو للعَبَّاس بن مِرْداس من قَصيدةٍ طويلة، ونسَبه بعضُهم لعليٍّ بن أبي طالب.

اللغة: (نَبِيّ): بِالهمز وعَدمِه، لُغتان قُرئ بهما في السَّبع، مَأخوذ من النَّبأ وهو الخبرُ أو النَّبوة وهو الرِّفعة. (تَقَدَّموا): فعلُ أمرٍ مِن الإقدام في الحَرب وعدمِ الخَوف.

الإعراب: «قالَ»: فعل ماضٍ. «نَبِيُّ»: فاعلُه مُضاف. «المُسْلمينَ»: مُضاف إليه مجرور بالياء. «تَقَدَّموا»: فعلُ أمر مبنيٌّ على حذف النون، والواو: فاعلُه، والألف: فارِقة، والجُملة في مَحلِّ نَصب مَقُول القول. «وأَحبِبْ»: الواو: حرف استِئناف، (أحبِبْ): فعل ماضٍ جامِد دالٌّ على التعجُّب، مَبني على فتح مُقدَّر على آخره، مَنع من ظُهوره اشتِغالُ المَحلِّ بالسكون العارِض لِمَجيئِه على صُورة الأمرِ. «إلينا»: جار ومجرور مُتعلِّق بـ(أحبِبْ). «أَنْ»: مصدريَّة ناصِبة. «يكونَ»: مُضارع ناقِص مَنصوب بها، واسمه: (هو) يَعود إلى النبيِّ، ويُروَى بالتاء، فالاسمُ حينئذٍ: أنتَ. «المُقَدَّما»: خبرُ (يَكون) مَنصوب، والألف: لِلإطلاق، و(أنْ) وما دَخَلت عليه في تأويل مَصدرٍ في موضِعِ رفع فاعل لـ(أحبِبْ)، وهو مَجرور بالباء المَحذوفة لاطِّراد الحذفِ مع (أنْ وأنَّ).

والشاهد: حذفُ الباء التي بعد (أفعِلْ) لِكَون المتعجَّب منه (أنْ) وصِلَتَها، ولولا ذلك لوَجَب ذِكرُها.

. . . . . .

الكواكب الدرية

أي: بِأَنْ تَكونَ، دُونَ «أنَّ» المشدَّدةِ وصِلَتِها؛ لعَدمِ السَّماعِ، وبَعضُهم أَلْحَقَ المُشدَّدَةَ بالمُخفَّفَةِ. قالَ بَعضُهم: قولُ البَصريِّينَ في «أَحْسِنْ بزَيدٍ» يَلزَمُ عليه شُذوذٌ مِن أَوجُهٍ:

أَحدُها: استِعمالُ الأمرِ بمعنى الخبرِ، وهو غيرُ مَعهودٍ، بل المعهودُ مجيءُ الماضِي بمعنَى الأَمرِ، نحوُ: «اتَّقى اللهَ امرُؤٌ فَعَل[1] خَيراً يُثَبْ علَيه».

ثانِيها: استِعمالُ «أفعَلَ» بمعنَى: صارَ ذا كذَا[2]، وهو قَليلٌ.

ثالثُها: وُقوعُ الظَّاهرِ فاعلاً لِصيغةِ الأمرِ بغيرِ لامٍ.

رابعُها: حذفُ الفاعلِ في نحوِ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨].

خامسُها: زِيادةُ الباءِ في الفاعلِ. اهـ ولكنْ ممَّا يُؤيِّدُ أنَّه خبرٌ على صُورةِ الأمرِ إبرازُ الضَّميرِ في نحوِ: «أَحْسِنْ بكَ»؛ لأنَّه بمعنَى: أَحْسَنْتَ، والضَّميرُ يَبرُزُ معه، وأُتِيَ مكانَ التَّاءِ بالكافِ لمَّا جيءَ بِباءِ الجرِّ، فلو لم يَكُنْ بمعنى الماضي لَوَجَبَ الاستِتارُ ولم يَجُزِ الإظهارُ[3].

تَتِمَّة: جَرَى لفظُ صيغةِ التَّعجُّبِ مَجرَى المَثلِ، فلِذَا لا يُغيَّرُ، بل يُحافَظُ عليه كما يُحافَظُ على المَثَلِ، فلا يُغيَّرُ ذلكَ اللَّفظُ مِن تَذكيرِهِ وإفرادِهِ وتَثنِيَتِهِ وجَمعِهِ عندَ استِعمالِهِ كذلكَ[4]،

---

(١) الذي في «الكتاب» (٣/ ١٠٠) و«المُفصَّل» (ص٣٣٣) وغيرِهما: (وفَعَل) بواو العطف.

(٢) أي: قياساً.

(٣) أي: لِما في ذلك مِن إعمالِ فِعلٍ واحد في ضَميرَي فاعلٍ ومَفعول لِمُسمًّى واحِد.

(٤) اعلَم أنَّ هذا الكلامَ لِلدَّماميني في «المنهَل الصافي»، وعبارتُه: . . . ويُحمى من التغيُّر لأنه لمَّا شُبِّه المَضرب بالمَورِد صارَ المَضرب كأنَّه مَورِدٌ، فلا يُغيَّرُ ذلك اللَّفظُ من تَذكيرِه وإفرادِه وتَثنِيَتِه وجَمْعِه عِند استِعماله في المَضرِب، بل يَبقَى على طَريقةٍ واحِدة كما أنه يَكُونُ على طريقةٍ واحِدةٍ عند استِعمالِه في المَورِد. اهـ وأَخَذه محرم أَفندي وأدخَله في «شَرح الجامي»، إلَّا أنه زاد فيه كلمةً فقال: (فلا يُغيَّرُ ذلك اللَّفظُ من تَذكيرِه وتَأنِيثه وإفرادِه. . .إلخ)، وحينئذٍ أقُول: الظاهرُ أنهما أرادَا بِقَولِهما: (ذلك اللفظ) المنقولَ الجاريَ مَجرَى المَثَل وإن لم يكُن مِن هذا الباب، وسِياقُ الشارح ههنا يُخالِفُه؛ لأنَّه إنما ذكَر أولاً لفظَ صيغة التعجب مُقتَصِراً عليه، فإذا أُعِيدَ إليه قولُه: (فلا يُغيَّر ذلك اللفظُ. . . إلخ) وَرَد عليه أنَّ لفظَ التعجُّب لا يَدخُله التأنيث والتثنيةُ والجمعُ؛ فامتَنَع فيه التَّعليلُ المذكور، والله أعلَم.

. . . . . .

فلا يُتَصَرَّفُ فِيهما بِتَغييرٍ، ولا بتَقديمٍ لِلمَعمولِ، فلا يُقالُ: «ما زيداً أَحْسَنَ»، ولا: «بِزَيدٍ أَحْسِنْ»، ولا يُفصَلُ بينَ العاملِ والمَعمولِ، نَعَمْ يُغتَفَرُ الفَصْلُ بالظَّرفِ والجارِّ والمَجرورِ؛ لِثُبوتِهِ نَظْماً ونَثْراً، كقَولِ عَمرِو بنِ مَعدِيكَرِبَ[١]: «ما أَحْسَنَ في الهَيجاءِ لِقاءَها، وأَكرَمَ في اللَّزَباتِ عَطاءَها، وأَثْبَتَ في المَكرُماتِ بَقاءَها!»[٢]، وقَولِ الآخَرِ: «ما أَحْسَنَ بِالرَّجلِ أَنْ يَصْدُقَ![٣]»، وجَوَّزَ الجَرمِيُّ وهِشامٌ الفصلَ بالحالِ نحوُ: «ما أَحْسَنَ مُقبِلاً زيداً»، وأجازَ بَعضُهم الفَصْلَ بالنِّداءِ؛ لِما رُوِيَ أنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه مَرَّ بِعمَّارِ بنِ ياسرٍ رضي الله عنه[٤]، فمَسَحَ التُّرابَ عن وَجهِهِ وقالَ: «أَعْزِزْ عليَّ أبا اليَقظانِ أنْ أَراكَ صَريعاً مُجَدَّلاً»[٥]، وفيه شاهِدٌ على جَوازِ حذفِ الباءِ الدَّاخلةِ على فاعلِ «أَفْعِلْ»؛ لأنَّ الفاعلَ المتعجَّبَ منه «أَنْ» وصِلتُها، وهو جائزٌ قِياساً مُطَّرِداً.

❁ ❁ ❁

(١) أي: في مدحِ بني سُليمٍ.

(٢) (الهيجاءُ): الحربُ، و(اللَّزَبات): جمع لَزْبة وهي الشِّدَّة والقَحط، و(المَكرُمات): جمعُ مَكرُمة، وهي الخيرُ والأمرُ الحَميد.

(٣) من الصِّدق. ثم إنَّ التقديم في هذا واجبٌ لتعلُّق ضمير يَعود على المجرُور بِالمعمول.

(٤) أي: يومَ استِشهادِه.

(٥) المُجدَّل: المَصروعُ المَرميُّ على الجَدالة ـ بفتح الجيم ـ وهي الأرضُ، ووَقع في بعض النُّسخ: (مُجندلاً) وهو خطأ.

باب العَدد

اعلَمْ أنَّ أَلفاظَ العَدَدِ على ثَلاثةِ أَقسامٍ:

الأَوَّلُ: ما يَجرِي على القِياسِ، فيُذَكَّرُ مع المُذَكَّرِ ويُؤَنَّثُ معَ المُؤَنَّثِ، وهُوَ الواحِدُ والاثْنانِ، وما كانَ على صِيغةِ «فاعِلٍ»، تَقُولُ في المُذَكَّرِ: «واحِدٌ واثْنانِ، وثانٍ وثالِثٌ» إلَى «عاشِرٍ»، وفي المُؤَنَّثِ: «واحِدةٌ، واثْنَتانِ، أَوْ ثِنْتانِ»، و«ثانِيَةٌ، وثالِثةٌ، .....

الكواكب الدرية

بابُ العَدَدِ

أي: بابُ بيانِ حُكمِ أَلفاظِهِ مِن حيثُ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ(١).

والعَدَدُ: ما يَقَعُ جَواباً لـ«كَمْ»، فيَندَرِجُ فيه الواحدُ والاثنانِ؛ إذ لو قِيلَ لكَ: «كم عِندَكَ؟»، لصَحَّ أنْ تَقولَ: واحِد أو اثنانِ. وأهلُ الحِساب لا يَرَوْنَ الواحدَ مِن العَدَد؛ لأنَّ العَدد عِندَهم هو الزائدُ على الواحِد(٢).

(**اعْلَمْ أنَّ أَلفاظَ العَدَدِ**) أي: الألفاظَ المَوضوعةَ بإزاءِ الكَمِّياتِ المَوضوعةِ لِلعَدَدِ(٣) (**على ثَلاثةِ أَقسامٍ**):

(**الأَوَّلُ: ما يَجرِي**) أي: دائماً (**عَلى القِياسِ**) أي: على الأصلِ، (**فيُذَكَّرُ مَعَ المُذَكَّرِ، ويُؤَنَّثُ مع المُؤنَّثِ، وهو: «الواحِدُ، والاثْنانِ»، وما كانَ**) مِن أَلفاظِ العَدَدِ (**عَلى صِيغةِ «فاعِلٍ»**) كـ«ثالثٍ، ورَابع، وخامسٍ» إلى «عاشرٍ».

(**تَقُولُ في المُذكَّرِ**) مِن ذلكَ: (**واحِدٌ، واثْنانِ، وثانٍ، وثالِثٌ**) وهكَذا (**إلى عاشِرٍ**) بإدخالِ الغايةِ، (و) تَقولُ (**في المُؤنَّثِ: واحِدةٌ، واثْنَتانِ، أو ثِنْتانِ، وثانِيَةٌ، وثالِثَةٌ**) وهكَذا

---

(١) أي: فقط مِن غيرِ تعرُّضٍ لأقسامِه من مُفرَدٍ ومُركب ومعطوفٍ ونحوِ ذلك، أو أحكامِ التَّمييزِ بعدَه، وغيرِها من الأحكام التي تُذكَر عادةً في هذا الباب.

(٢) لا يَخفى ما في كلامِه، فالأَولى أن يَقولَ كما قال غيرُه: لأن العدَدَ عِندهم: ما ساوَى نِصفَ مَجمُوع حاشِيَتَيه القرِيبَتَين أو البَعِيدَتَين على السَّواء، كـ(الاثنَين)؛ فإنَّ حاشِيَتَه السفلى واحِد، والعُليا ثَلاثة، ومَجموع ذلك أَربَعة، ونِصفُ الأربَعة اثنانِ، ومِن ثَمَّ قيل: الواحد ليس بِعَدد؛ لأنه لا حاشِيَةَ له سُفلى حتى تُضَمَّ مع العُليا.

(٣) لو قال: (لِكَمِّيَّاتِ المعدود) لَكان أخصرَ وأوضحَ.

إلى عاشِرَةٍ».

وكَذَا إذَا رُكِّبَتْ مع العَشَرةِ أو غَيرِها، إلَّا أَنَّكَ تَأْتِي بِـ«أَحَدٍ وإحدَى، وحادِي وحادِيَة»؛ فتَقُولُ في المُذَكَّرِ: «أَحَدَ عَشَرَ واثْنا عَشَرَ، وحادِي عَشَرَ وثانِي عَشَرَ، وثالِثَ عَشَرَ إلى تاسِعَ عَشَرَ»، وفي المُؤَنَّثِ: «إحدَى عَشْرةَ واثْنَتا عَشْرَةَ، وحادِيَةَ عَشْرةَ وثانِيَةَ عَشْرةَ، وثالِثةَ عَشْرةَ إلى تاسِعَةَ عَشْرةَ»، .....

الكواكب الدرية

(إلى عاشِرَةٍ) بإدخالِ الغايةِ أيضاً، وهذَا حُكمُها إذا كانَتْ مُفرَدَةً.

(وكذَا) الحُكمُ (إذَا رُكِّبَتْ) هذه الألفاظُ (مَع العَشَرَةِ، أو غَيرِها)، وذلكَ بعدَ مُجاوَزةِ العِشرينَ، فإنَّها تَجرِي على القِياسِ، (إلَّا أنَّكَ تَأتِي بِـ«أَحَدٍ، وإحدَى») بإبدالِ الواوِ همزةً فِيهما في مكانِ «واحدٍ وواحِدةٍ»، (و«حادِي، وحادِيَة») بوزنِ «فاعِلة»، (فتَقُولُ في المُذكَّرِ: «عِندِي أحَدَ عَشَرَ) رَجُلاً» بِتَذكيرِ الجُزأينِ وبِنائِهما على الفَتحِ، (و) تَقولُ: «عِندي (اثْنا عَشَرَ) رَجُلاً» بِتَذكيرِهما أيضاً وإعرابِ الأوَّلِ، وبِناءِ الثَّاني على الفَتحِ، (و) تَقولُ: «عِندي (حاديَ عَشَرَ) رَجُلاً» ـ بِتَذكيرِ الجُزأينِ أيضاً، وبنائِهما على الفتحِ ـ؛ لأنَّ ياءَ «حادِيَ» مَفتوحةٌ، (و) تَقولُ: «عِندي (ثانيَ عَشَرَ) عَبْداً» ـ بِتَذكيرِ الجُزأينِ أيضاً وبِنائِهما على الفَتحِ ـ، ويَجوزُ في «حادِي، وثاني» أنْ تُعرِبَهما إعرابَ المنقوصِ، فتكونُ «عَشرَ» حينئِذٍ مُضافاً إليه مَبنِيًّا على الفَتحِ، ومحلُّه الجرُّ، (و) «عِندي (ثالِثَ عَشَرَ) غُلاماً» بتَذكيرِ الجُزأينِ أيضاً، وبنائِهما على الفتحِ، وهَكَذا (إلى: تاسعَ عَشَرَ) بتذكيرِ الجُزأينِ وبِنائِهما، (و) تَقولُ (في المُؤنَّثِ): «عِندي (إحْدَى عَشْرَةَ) أَمَةً» بِتَأنيثِ الجُزأينِ وبنائِهما، (و«اثْنَتَا عَشْرَةَ) جاريةً» بِتَأنيثِهما، وإعرابِ الجُزءِ الأوَّلِ إعرابَ المُثَنَّى، و«عَشْرَةَ» نائبٌ منابَ النُّونِ، (و: حادِيَةَ عَشْرَةَ، وثَانِيَةَ عَشْرَةَ، وثالِثَةَ عَشْرَةَ)، وهكَذا (إلى: تاسِعةَ عَشْرَةَ) بِتَأنيثِ الجُزأينِ وبنائِهما.

ولكَ في الشِّينِ مِن «العَشرة» الإسكانُ، والكَسرُ.

واعلَمْ أنَّ «واحداً» اسمُ فاعلٍ مِن «وَحَدَ يَحِدَ وَحْداً ووَحْدةً» أي: مُنفَرِداً[1]، فالواحدُ بمعنى المُنفَرِدِ، أي: العَدَدِ المُنفَرِدِ، و«أَحَد» يُستَعمَلُ بعدَ نفيٍ أو نهيٍ أو استِفهامٍ[2] لِلعُمومِ

(١) الأحسَنُ: انفرَد، أو بقي منفرداً؛ لأن المقامَ مقامُ تفسيرِ الفِعل.

(٢) أو شَرطٍ. الرضي.

وتَقُولُ: «أَحَدٌ وعِشْرُونَ، واثْنانِ وعِشْرُونَ، والحادِي والعِشْرُونَ، والثَّانِي والعِشرُونَ، إلى التَّاسِعِ والتِّسْعِينَ»، و«إِحدَى وعِشْرُونَ، واثْنَتانِ وعِشْرُونَ، والحادِيَةُ والعِشْرُونَ، والثَّانِيَةُ والعِشْرُونَ، إلى التَّاسِعَةِ والتِّسْعِينَ».

والثَّاني: ما يَجرِي على عَكْسِ القِياسِ، فَيُؤَنَّثُ معَ المُذَكَّرِ ويُذَكَّرُ معَ المُؤَنَّثِ، وهو «الثَّلاثةُ» و«التِّسْعةُ» .....

الكواكب الدرية

في أهلِ العِلْمِ، ويَلزَمُهُ الإفرادُ والتَّذكيرُ، تَقولُ: «ما جاءَني مِن أَحدٍ»، وقالَ تَعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقد يُستَغنى بنَفيِ ما قبلَهُ عن نفيِ ما بعدَه[١] إنْ تَضَمَّنَ ضَميرَه، نحوُ: «إنَّ أَحَداً لا يَقولُ كذا»، وإذا وَقَعَتْ في إيجابٍ لا يُرادُ بها العُمومُ[٢]، ويُستَعمَلُ «واحدٌ» للعُمومِ في غيرِ إيجابٍ ويُؤَنَّثُ، نحوُ: «ما لَقيتُ واحداً منهم، ولا واحدةً منهنَّ»، قالَ الرَّضيُّ: همزةُ «أَحَد» بدلٌ مِن الواوِ مُطلَقاً، فمَعنى: «ما جاءَني أحدٌ»: ما جاءَني واحدٌ[٣]. اهـ

(وتَقُولُ) إذا جاوَزتَ العِشرينَ في المُذكَّرِ: «أحدٌ وعِشرونَ غُلاماً»، و«عِندي اثنانِ وعِشرونَ رَجلاً»، و«عِندي الجزءُ (الحادِي والعِشرُونَ، و) الجُزءُ (الثَّاني والعِشرُونَ)، وهكذا (إلى التَّاسِعِ والتِّسعِينَ»)) بِالتَّذكيرِ؛ لأنَّ المَعدودَ مُذكَّرٌ، (و) تَقولُ في المُؤنَّثِ: «عِندِي (إِحْدَى وعِشرُونَ) أَمَةً، (واثنَتانِ وعِشرُونَ) جاريةً، (و): عِندي المَقامَة (الحادِيَةُ والعِشرُونَ، والثَّانِيَةَ والعِشرُونَ)، وهكَذا (إلى التَّاسِعةِ والتِّسعِينَ»)) بتأنيثِ العَدَدِ؛ لأنَّ المَعدودَ مُؤنَّثٌ.

(و) القِسْمُ (الثَّانِي: ما يَجرِي على عَكْسِ القِياسِ) أي: على خِلافِ الأصلِ، (فيُؤَنَّثُ مع المُذَكَّرِ، ويُذَكَّرُ مع المُؤنَّثِ، وهو) أي: الجاري على عَكسِ القِياسِ: («الثَّلاثةُ والتِّسعةُ»

(١) كذا في الأصل، وهو خَطأ، والصواب: (وقد يُستَغنى عن نفيِ ما قبلَه بنفي ما بعدَه) كما في «التسهيل» وغيرِه، وعليه مثالُ الشارح الآتي.

(٢) عبارةُ الرضيِّ: ولا يَقع (أَحَدٌ) في إيجاب يُرادُ بِه العُموم، فلا يُقال: (لَقِيتُ أحداً إلَّا زَيداً). اهـ فكأنَّ الشارحَ عبّر بمَفهوم المُخالفةِ.

(٣) تمامُه: (فكيف ما فوقَه؟). اهـ وقد ذكَر هذا بعد حِكايةِ القول بأن همزةَ (أحَد) المُستعمَلِ في غير المُوجب أصليَّة لا بَدل، وهمزةَ (أحد) في المُوجب بدلٌ اتِّفاقاً.

وما بَينَهُما؛ سَواءٌ أُفرِدَتْ نَحوُ: «ثَلاثةُ رِجالٍ، وثَلاثُ نِسْوَةٍ»، وقَولِهِ تَعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، أَو رُكِّبَتْ مع العَشَرةِ نَحوُ: «ثَلاثَةَ عَشَرَ وأَربَعةَ عَشَرَ» إلى «تِسْعةَ عَشَرَ رَجُلاً»، و«ثَلاثَ عَشْرَةَ وأَربَعَ عَشْرةَ» إلى «تِسْعَ عَشْرةَ امْرَأةً»؛ أو رُكِّبَتْ مَعَ «العِشْرِينَ» وما بَعدَهُ، نَحوُ: «ثَلاثةٌ وعِشْرونَ» إلى «تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ»، و«ثَلاثٌ وعِشْرُونَ» إلى «تِسْعٍ وتِسْعِينَ».

الكواكب الدرية

وما بَينَهُما) مِن ألفاظِ العَدَدِ، كالأربعةِ[1]، والخَمسةِ، والسِّتَّةِ، والسَّبعةِ، والثَّمانيةِ؛ **(سَواءٌ أُفرِدَتْ)** عن العَشَرةِ **(نَحوُ)**: «عِندِي **(ثَلاثةُ رِجالٍ)**» بالتَّاءِ، **(و«ثَلاثُ نِسْوةٍ»)** بتركِها، **(وقَولِهِ تَعالى)**: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾)، وإعرابُه: ﴿سَبْعَ﴾: ظرفُ زمانٍ مُتعلِّقٌ بـ﴿سَخَّرَهَا﴾، و﴿لَيَالٍ﴾: مُضافٌ إليهِ، وعَلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ[2] على الياءِ المَحذوفةِ المعوَّضِ عنها التَّنوينُ، منعَ مِن ظُهورِ الحركةِ فيه الاستِثقالُ[3]؛ لأنَّه اسمٌ مَنقوصٌ، ﴿وَثَمَٰنِيَةَ﴾: الواوُ: حرفُ عطفٍ، «ثمانيةَ»: مَعطوفٌ على ﴿سَبْعَ﴾، و﴿أَيَّامٍ﴾: مُضافٌ إليه، ﴿حُسُومًا﴾: حالٌ مِن الهاءِ في ﴿سَخَّرَهَا﴾، ومعنَى: ﴿حُسُومًا﴾: مُتَتابِعةً، شبَّهَ هُبوبَ الرِّياحِ في الشِّدَّةِ وعَدمِ الخِفَّةِ بِتَتابُعِ فعلِ الحاسِمِ في إعادةِ الكَيِّ على الدَّاءِ كرَّةً بعدَ كرَّةٍ، ويَجوزُ إعرابُ ﴿حُسُومًا﴾: مَصدَراً، على أنَّ النَّاصبَ له فعلٌ مضمَرٌ، والتَّقديرُ: تَحْسِمُهم حُسوماً، بمعنى: تَستأْصِلُهم استِئصالاً، أو على أنَّه مَفعولٌ لأجلِهِ، أي: سَخَّرَها عليهم لأجلِ الاستِئصالِ، **(أو رُكِّبَتْ مع العَشَرةِ نَحوُ)**: «عِندي **(ثَلاثةَ عشرَ)** غُلاماً، **(وأَربَعةَ عَشَرَ)**، وهكَذا **(إلى تِسعةَ عَشَرَ رَجُلاً»)** في المُذكَّر، **(و)** تَقولُ في المُؤنَّثِ: **(«ثَلاثَ عَشْرَةَ)** أَمَةً، **(وأَربَعَ عَشْرَةَ)** جاريةً، وهكَذا **(إلى تِسعَ عَشْرَةَ امرَأةً»)** بإدخالِ الغايةِ في جميعِ ذلكَ، **(أو رُكِّبَتْ مع العِشرِينَ وما بَعدَهُ)** بالعَطفِ **(نَحوُ: «عِندِي ثَلاثةٌ وعِشرُونَ رَجُلاً»)**، وهكَذَا **(إلى «تِسعةٍ وتِسعِينَ)** غُلاماً»، في المُذكَّرِ، **(و«ثَلاثٌ وعِشرُونَ أَمَةً»)**، وهكَذا **(إلى «تِسعٍ وتِسعِينَ)**

(١) الأَولى إسقاط الكاف.

(٢) الصواب: فتحةٌ مقدَّرة؛ لأنه ممنوعٌ من الصرف لصيغةِ منتَهى الجُموع.

(٣) ووجهُ ثِقل الفتحة نِيابتُها عن ثقيلٍ وهو الكسرةُ.

والثَّالِثُ: ما لَهُ حالَتانِ، وهُوَ «العَشَرةُ»؛ إنْ رُكِّبَتْ جَرَتْ على القِياسِ، نَحوُ: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، واثْنَا عَشَرَ، وثَلاثةَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ .....

الكواكب الدرية

جاريةً»، في المُؤنَّثِ، قالَ ابنُ مالكٍ: وإنَّما حُذِفَتِ التَّاءُ مِن عَددِ المُؤنَّثِ، وأُثْبِتَتْ في عَددِ المُذكَّرِ في هذا القِسمِ؛ لأنَّ «الثَّلاثةَ» وأخواتِها أسماءُ جَماعاتٍ، كـ«زُمْرَةٍ، وأُمَّةٍ، وفِرقَةٍ»، والأصلُ أنْ يَكونَ بالتَّاءِ لِتُوافِقَ نَظائِرَها، فاستُصحِبَ الأصلُ مع المُذكَّرِ لِتَقَدُّمِ رُتبَتِهِ، وحُذِفَتْ مع المُؤنَّثِ لِلفَرْقِ. اهـ. وقالَ بَعضُهم: ولأنَّ المُذكَّرَ خَفيفٌ فَلَحِقَتْهُ التَّاءُ، والمُؤنَّثَ ثَقيلٌ فحُذِفَتْ منه. وهَذه المسألةُ حَلَّ ما أَلْغَزَ به الحَريريُّ في «مَقاماتِه» حيثُ قالَ: «أينَ يَلبس الذُّكرانُ بَراقِعَ النِّسوانِ، وتَبرُزُ رَبَّاتُ الحِجالِ بِعَمائمِ الرِّجالِ؟».

ومَحلُّ ما تَقَرَّرَ حيث لم يُقصَدْ بالثَّلاثةِ والعَشرةِ وما بينَهما العددُ المُطلقُ، فإنْ قُصِدَ بِهِنَّ العَدَدُ المُطلقُ كانَتْ كلُّها بالتَّاءِ البتَّةَ، نحوُ: «ثلاثةُ نصفُ ستَّةٍ»، قالَ بَعضُهم: وهي في هَذه الحالةِ غيرُ مَصرُوفةٍ؛ لأنَّها أعلامٌ، خِلافاً لِبَعضِ النَّحويِّينَ. اهـ وبما قالَهُ[1] جَزمَ ابنُ هشامٍ في «الجامِعِ»[2]، ومِثلُه في «التَّسهيلِ»[3].

ومحلُّ ما تَقَرَّرَ أيضاً حيثُ كانَ العددُ مَذكوراً، فإنْ كانَ مَحذوفاً جازَ حذفُ التَّاءِ مع المُذكَّرِ، حَكى الكِسائيُّ[4]: «صُمْنا مِن الشَّهرِ خَمساً»، وحَكى الفَرَّاءُ: «أَفْطَرْنا خَمساً»، وفي الحَديثِ: «وأَتْبَعَهُ بِستٍّ مِن شَوَّال»[5]، قالَ في «التَّصريحِ»: والفَصيحُ إثباتُ التَّاءِ، قالَ بَعضُهم: وممَّا يَجوزُ فيه الوَجهانِ إذا كانَ لَفظُ العَددِ مُذكَّراً ومَعناهُ مُؤنَّثاً، أو بالعَكسِ[6].

(و) القِسْمُ (الثَّالِثُ) مِن أَقسامِ العَدَدِ الثَّلاثةِ: (ما لَه حالَتانِ، وهو) لفظُ («العَشَرَةِ»؛ إنْ رُكِّبَتْ) أي: معَ الآحادِ (جَرَتْ على القِياسِ)، فتُذَكَّرُ مع المُذكَّرِ، وتُؤَنَّثُ مع المُؤنَّثِ، (نَحوُ): «عِندي (أَحدَ عَشَرَ رَجُلاً، واثْنا عَشَرَ) غُلاماً، (وثَلاثةَ عَشَرَ) عَبْداً»، وهكَذا (إلى تِسْعَةَ

(١) أي: من التأنيثِ وامتناعِ الصرف. (٢) (ص٢٠٢).

(٣) كذا قال، فليُنظَر في ذلك.

(٤) عن أبي الجرَّاح الأعرابي، فالطعنُ في حكاية الكسائيِّ وأنها ليست عن فَصيح لا يُلتفتُ إليها.

(٥) أخرجه مُسلم (٢٧٥٨) من حديث أبي أيُّوب ﷺ ولفظُه: «مَن صام رمضانَ ثم أَتبعه سِتًّا من شوالَ، كان كصِيام الدَّهر».

(٦) أي: أو تلبَّسَا بالعَكس.

عَشَرَ»، و«إِحْدَى عَشْرَةَ، واثْنَتَا عَشْرةَ، وثَلاثَ عَشْرةَ إلى تِسْعَ عَشْرَةَ»، وإنْ أُفرِدَتْ جَرَتْ على خِلافِ القِياسِ، نَحوُ: «عَشَرةُ رِجالٍ، وعَشْرُ نِسْوَةٍ».

الكواكب الدرية

عَشَرَ) بِتَذكيرِ العَشَرَةِ؛ لأنَّها رُكِّبَتْ مع المُذكَّرِ، (و) تَقولُ: «عِندِي (إِحدَى عَشْرَةَ) أَمَةً، (واثْنَتَا عَشْرَةَ، وثَلاثَ عَشْرَةَ) جارِيةً»، وهكَذا (إلَى تِسْعَ عَشْرَةَ) بِتَأنيثِ العَشَرَةِ لأنَّها مُركَّبةٌ مع المُؤنَّثِ.

(وإنْ أُفرِدَتْ) أي: العَشَرَةُ عن التَّركيبِ (جَرَتْ عَلى خِلافِ القِياسِ)، فيُؤنَّثُ مع المُذكَّرِ، ويُذَكَّرُ مع المُؤنَّثِ، (نَحوُ): «عِندي (عَشَرَةُ رِجالٍ)» بالتَّاءِ، (و«عَشْرُ نِسْوَةٍ») بِتَركِها، وعلى هذا جاءَ التَّنزيلُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١-٢]، وقال: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، فأَنَّثَ العَشَرَةَ في هذه الآيةِ مع المُذكَّرِ وهو الأيَّامُ، وذَكَّرَها في الآيةِ الأُولى مع المُؤنَّثِ، وأمَّا قولُه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فعَلى حذفِ مُضافٍ، أي: عشرُ حسَناتٍ أَمثالِها، فالمَعدُودُ في الحقيقةِ المَوصوفُ المَحذوفُ، وهو مُؤنَّثٌ، أو اكتَسبَ المُضافُ مِن المُضافِ إليه التَّأنيثَ.

تَتِمَّة: ألفاظُ العَدَدِ[1] بالنِّسبةِ إلى الإعرابِ وعَدَمِهِ أقسامٌ:

الأَوَّلُ: ما يُعرَبُ بِحَركاتٍ ظاهرَةٍ مُطلَقاً؛ لِصِحَّةِ آخِرِهِ، وهو: ما عَدا «إحدَى، واثنَين، واثنَتَين».

الثَّاني: ما يُعرَبُ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ مُطلَقاً كالمَقصورِ، وهو: «إحدَى».

الثَّالثُ: ما يُعرَبُ بحركةٍ ظاهرةٍ نَصباً، ومُقدَّرةٍ رفعاً وجرًّا، كالمنقوصِ، وهو: «حادٍ، وثانٍ»، وإذا رُكِّبَا فُتِحَ آخِرُهما بِناءً، أو سُكِّنَ تَخفيفاً.

الرَّابعُ: ما يُعرَبُ تارةً كالمنقُوصِ، وتارةً كالصَّحيحِ، وهو: «ثَمان»، فإنْ أُثْبِتَتْ ياؤُه - وهو الأصلُ - فهو كالمنقوصِ، نحوُ: «عِندي ثَماني نِسْوةٍ، ومرَرتُ بِثَماني نِسوَةٍ» بسكونِ

(١) الظاهرُ أنه يَقصد التي مِن واحِد إلى عَشرة، وإلا فـ(عِشرون) وأخواتُه ليست داخلةً في أيِّ قِسم من الخمسةِ الآتِيَة.

. . . . . .

الياءِ، و«رأَيتُ ثَمانيَ نِسوَةٍ» بِفَتحِها، ونحوُ: «عِندي ثَمانٍ، ومرَرتُ بثمانٍ» بكسرِ النُّونِ مُنوَّنةً، ويُقَدَّرُ الإعرابُ على الياءِ المَحذُوفةِ، و«رأَيتُ ثَمانياً». وإنْ حَذَفْتَها لِزِيادَتِها، وجَعَلْتَ آخِرَها النُّونَ، فكالصَّحيحِ، كـ«عِندِي ثَمانٌ، ورأَيتُ ثماناً، ومرَرتُ بِثَمانٍ». وإذا رَكَّبْتَهُ فلكَ في الياءِ إثباتُها، فتُفتَحُ أو تُسَكَّنُ، وحَذفُها، فيُفتَح النُّونُ أو يُكسَرُ[1].

الخامسُ: ما يُعرَبُ كالمثنَّى، وهو: «اثْنان، واثْنَتان»، فيُعرَبانِ بالألفِ رفعاً، وبالياءِ جرًّا ونَصباً في المَشهُورِ كما مرَّ في بابِ المثنَّى، فاستَفِدْ ما ذَكرتُه، فإنَّه مُهِمٌّ.

فائدةٌ تَتعَلَّقُ بألفاظِ العَدَدِ الواقعةِ في التَّاريخِ:

يُؤَرَّخُ باللَّيالي لِسَبْقِها؛ لأنَّهم لا يَعرفونَ دُخولَ الشَّهرِ إلَّا باستِهلالِهِ، وهو في أوَّلِ اللَّيالي، فيُقالُ في أوَّلِ لَيلةٍ مِن الشَّهرِ: «كُتِبَ لأوَّلِ ليلةٍ منه، أو لِغُرَّتِهِ، أو لِمُسْتَهَلِّهِ»، وفي اليومِ الأوَّلِ: «لِلَيلةٍ خَلَتْ، ثمَّ لِلَيلتَينِ خَلَتَا، ثمَّ لِثَلاثٍ خَلَوْنَ»، وهكَذا إلى العَشرِ، ثمَّ: «لإحدَى عَشْرَةَ خَلَتْ»، وهكَذا إلى النِّصفِ مِن كذَا، وهو ـ أي: النِّصفُ مِن كذَا ـ أجوَدُ مِن «لِخَمْسَ عَشْرَةَ خَلَتْ، أو بَقِيَتْ»، ثمَّ بعدَ النِّصفِ تَقولُ: «كُتِبَ لأربعَ عَشْرَةَ بَقِينَ[2]، أو لِستَّ عَشرَةَ مَضَتْ[3]» إلى «عَشرٍ بَقِينَ»، وهكذَا إلى ليلةِ التَّاسعِ والعِشرينَ، فتَقولُ: «لِلَيلَةٍ بَقِيَتْ»، ثمَّ في ليلةِ الثَّلاثينَ منه تَقولُ: «لآخِرِ لَيلةٍ منه، أو سَلْخِه، أو انسِلاخِهِ».

وقد يَخلُفُ التَّاءُ النُّونَ، وبِالعكسِ، فيُقالُ في مَوضِعِ «خَلَونَ»: «خَلَتْ»، وفي مَوضِعِ «بَقِينَ»: «بَقِيَتْ»، وفي مَوضِعِ «خَلَتْ، وبَقِيَتْ»[4]: «خَلَوْنَ، وبَقِينَ».

❁ ❁ ❁

---

(١) وأمثلَتُها على التَّرتيب: (جاءَت ثَمانيَ عشرةَ امرأةً، وثمانِيْ عشرةَ امرأةً، وثمانَ عَشرةَ امرأةً، وثمانِ عشرةَ امرأةً)، والنصبُ والجرُّ في ذلك كالرَّفع بلا فَرق.

(٢) كذا في الأصل، والصحيحُ: (بَقِيَتْ) بالتاء كما في الذي قبلَه والذي بعدَه. نعم سيَأتي في كلامِه أن النونَ تُعاقِبُ التاء فيَجوز (بَقِينَ)، إلا أنَّ الكلامَ ههنا في الأكثرِ الأفصَح، والنونُ لم تُذكَر بعدُ.

(٣) والأولُ مذهبُ الأكثَرين، أعني التأريخَ بالقليل مما مَضى أو بقي.

(٤) أي: إذا كانت التاء للجماعةِ لا للواحِدة نحو: (لِليلةٍ بقيَت).

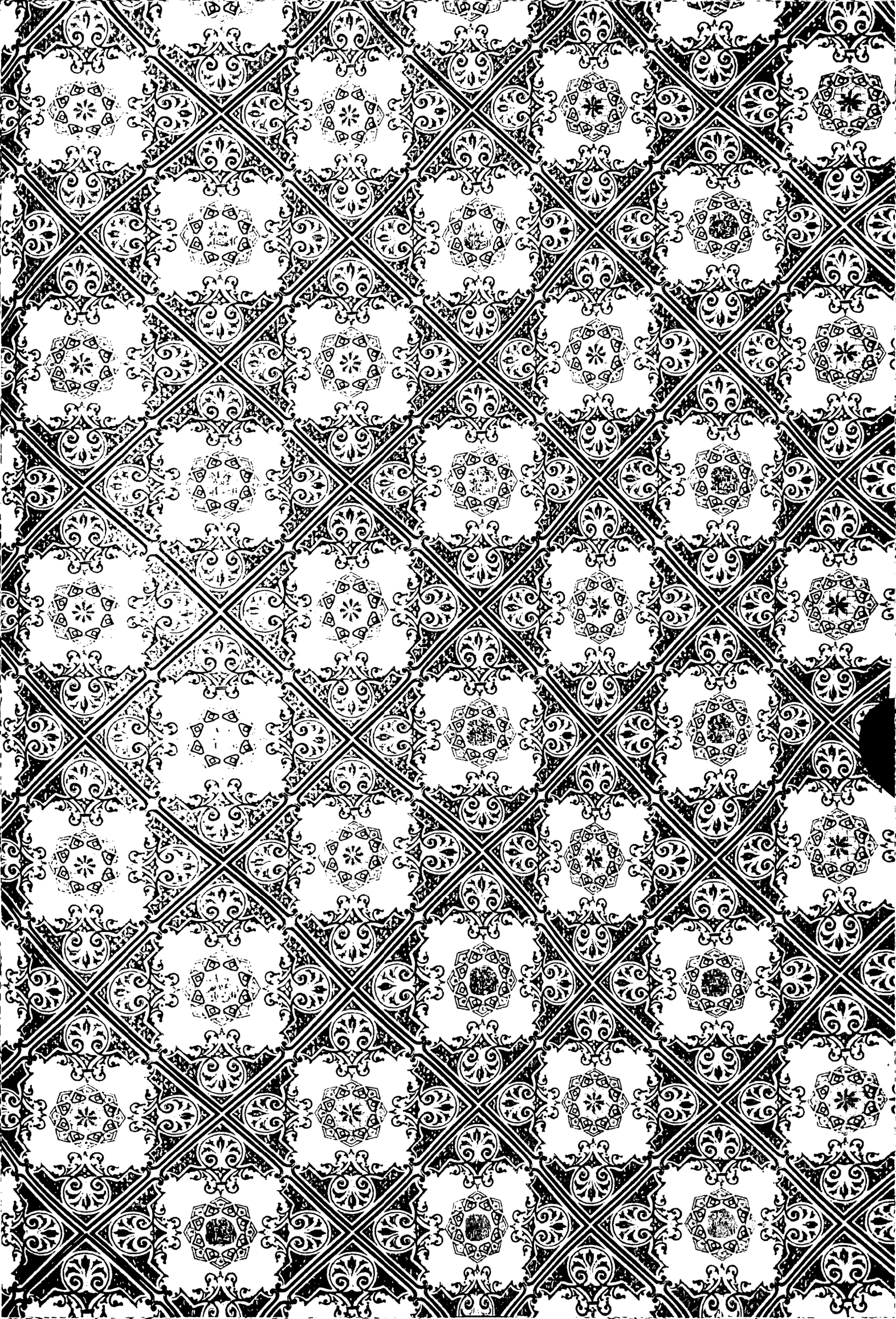

باب الوَقف

يُوقَفُ على المُنَوَّنِ المَرفُوعِ والمَجرُورِ بِحَذْفِ الحَرَكةِ والتَّنوِينِ، نَحوُ: «جاءَ زَيْدْ، ومَرَرتُ بِزَيْدْ»، وعلى المُنَوَّنِ المَنصُوبِ بِإبْدالِ التَّنوِينِ أَلِفاً، نَحوُ: «رَأَيتُ زَيدَا».

الكواكب الدرية

بابُ الوَقف

وهو: قَطعُ النُّطقِ عندَ إخراجِ آخِرِ الكلمةِ، وفيه وُجوهٌ مُختلفةٌ في الحُسنِ والمحلِّ، وهو أحدَ عشرَ نَوعاً مَذكُورةٌ في المطوَّلاتِ[1].

(يُوقَفُ عَلى) الاسم (المُنَوَّنِ المَرفُوعِ والمَجرُورِ بِحَذْفِ الحرَكةِ والتَّنوِينِ) مِن غيرِ إبدالٍ، وذلكَ (نَحوُ: «جاءَ زَيْدْ»، و«مَرَرتُ بِزَيْدْ») بإسكانِ الدَّالِ، وإعرابُه: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «زيدْ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِهِ منعَ مِن ظُهورِها اشتغالُ المحلِّ بسكونِ الوَقفِ، وكذا يُعرَبُ في «مرَرتُ بزَيْدْ». وقَولُهم: «مِن غيرِ إبدالٍ» احتِرازاً عن لُغةِ الأَزدِ[2]؛ فإنَّهم يُبدِلونَ مكانَ الضَّمَّةِ واواً، ومَكانَ الكَسرةِ ياءً، فيَقُولونَ: «جاءَ زيدُو، ومرَرتُ بزَيدِي».

(و) يُوقَفُ (عَلى المُنَوَّنِ المَنصُوبِ بِإبْدالِ التَّنوِينِ أَلِفاً) في لغةِ غَيرِ رَبيعةَ، (نَحوُ: «رأَيتُ زَيدَا»)، فـ«زيدَا»: مَفعولٌ به، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ؛ إذ ليسَ في إبدالِهِ ألفاً ثِقَلٌ، بخلافِ المَرفوعِ والمَجرورِ، وأمَّا رَبيعةُ فيَقِفونَ عَلى المَنصوبِ بِحَذفِ التَّنوينِ، كما يَقِفونَ على المَرفوعِ والمَجرُورِ، فيَقُولونَ: «رأَيتُ زَيْدْ» بالإسكانِ، قالَ الشَّاعرُ: [الطويل]

أَلَا حَبَّذَا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثِها ... لقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِها هائِماً دَنِفْ[3]

---

(١) والمذكورُ منها هَهنا أربعة: الإسكانُ المجرَّد، وإبدال الألف، وإبدال التاء هاءً، وإثباتُ الياء وحذفُها؛ وسَكت عن البَقيَّة كالرَّومِ والإشمام والتَّضعيف والنَّقل.

(٢) أي: أَزدِ السَّراة، وقال المازني: هي لُغةُ قَوم من اليَمن، وليسُوا فُصَحاء. والأزدُ أبو حيٍّ مِن اليمن، وهو بالسين أفصَح؛ يُقال: أزد شَنُوءة، وأزدُ عُمان، وأزدُ السَّراة.

(٣) **قائلُه:** مَجهول.

اللغة: (حبَّذا): كلمةٌ تُقال عند إرادةِ المدح، وأصلُها مُركَّب مِن (حَبَّ) الذي هو فعل ماضٍ، و(ذَا) الإشارية، واختُلف فيها بعد التَّركيب؛ فقيل: هي كَلمتان، وقيل: هي كلمةٌ واحدة. (غُنمٌ): اسم امرَأة. (هائماً): اسم فاعلٍ من هامَ على وَجهه: إذا كان لا يَدري أين يَتوجَّه من عِشق ونحوِه. ووصفُ القلب به لأنه هو المُعوَّلُ عليه دُونَ سائِر الجَوارح؛ إذ هو إمامُها ورَئيسُها. (دَنِف): صِفة مُشبهة مِن الدَّنَفِ وهو المَرَض الملازِم. =

وكَذَلِكَ تُبْدَلُ نُونُ «إذاً» أَلِفاً في الوَقْفِ، وكَذَلِكَ نُونُ التَّوكِيدِ الخَفِيفةُ، .....

الكواكب الدرية

قالَ الدَّماميني: والجُمهُورُ يَخصُّونُ ذلكَ بِالشِّعرِ(١).

تَنبيه: كالصَّحيحِ في إبدالِ التَّنوينِ ألفاً في النَّصبِ وحَذفِهِ في الرَّفعِ والجَرِّ: المقصورُ المُنَوَّنُ، فإذا قُلتَ: «هَذه عَصَا، وضَرَبْتُ بِعَصَا»، فالألفُ المَوجودةُ لامُ الكلمةِ، والتَّنوينُ مَحذوفٌ، وإذا قُلتَ: «كسَرتُ عَصَا»، فالألفُ الثَّابتةُ بَدلٌ مِن التَّنوينِ، والأصليَّةُ مَحذوفةٌ لالتقاءِ السَّاكنينِ(٢).

(**فكَذَلِكَ**(٣)) أي: كما يُبدَلُ تَنوينُ المَنصوبِ ألفاً في الوَقْفِ، (**تُبدَلُ نُونُ «إذاً»**) الجَوابيَّةِ (**أَلِفاً في الوَقْفِ**)؛ تَشبِيهاً لـ«إذاً» باسمٍ مُنوَّنٍ، واختارَ ابنُ عُصفورٍ تَبَعاً لِبعضِهم(٤) أنَّ الوَقْفَ عليها بالنُّونِ قياساً على «لَن». واحترزُوا(٥) بالجوابيَّةِ عن الظَّرفيَّةِ؛ فإنَّ الوَقْفَ عليها بالألفِ اتِّفاقاً، (**وكذَلِكَ نُونُ التَّوكِيدِ الخَفِيفةُ**) إذا تَلَتْ فَتحةً، تُبدَلُ ألفاً في الوَقْفِ ما لم يَحصُلْ

= **المعنى**: واضحٌ.

الإعراب: «ألا»: حرفُ تَنبيهٍ واستفتاح. «حَبَّ»: فعل ماض لإنشاء المدح. «ذَا»: فاعلُه مبني على السكون في محل رفع، والجملة خبر مُقدَّم. «غُنمٌ»: مُبتدأ مؤخَّر مَرفوع، وهو المَخصُوصُ بِالمدح. «وحُسنُ»: عاطف ومعطوف على ما قبله. «حديثٍ»: مضاف إليه وهو مضاف، و«ها»: مضاف إليه. «لَقد»: اللام للتوكيد أو داخلة في جواب قَسَم مقدَّر، و(قد): حرف تَحقِيق. «تَرَكت»: فعلٌ ماض، والتاء: للتَّأنيث، وفاعلُه: هي. «قَلبي»: مَفعولُه منصوب بفتحة مقدَّرة، والياء: مُضاف إليه. «بِها»: مُتعلِّق بـ(هائماً) بعدَه. «هائماً»: حالٌ من المَفعول. «دَنف»: حالٌ ثانيةٌ مما ذُكر أو حالٌ من ضميرِ (هائماً)، وُقف عليها في الحالتَين بِالسكون على لُغة. فإذا جُعل (ترَك) بمعنى (صَيَّر) فما بعدَها مَفعُولاها الأول والثاني.

والشاهد: في (دَنف)، حيث وَقف عليه بالسُّكون على لُغةِ رَبيعةَ كما عَلِمتَ، وقيل: هذا البيت لا يَصلُح شاهداً؛ لأن حذفَ الألف مُضطَرٌّ إليه؛ إذ لولاه لاختَلفت القافيةُ وانكسَرَ الوزنُ.

(١) وحِكايةُ الأخفَش أنها لُغة تَرُدُّ هذا القول. «المساعد» (٤/ ٣٠٢).

(٢) أي: خِلافاً لِمن جعل الألف بدلاً من التنوين مطلقاً، ولِمن جعلَها لامَ الكلمةِ مطلَقاً.

(٣) الوجهُ: (وكذلك) كما في المتن المستقِلِّ.

(٤) كالمازني والمبرد.

(٥) هذا من زياداتِه رحمه الله على «الفواكه الجنية»، وفيه نظر؛ إذ (إذَا) الظرفيةُ غيرُ منوَّنة بخلاف (إذًا) الجوابيَّة المذكُورة، فلا تَحتاج للاحترازِ عنها لِعدم وُرودِها أصلاً. اللهمَّ إلا أن يكون المراد بكلامه (إذَا) حالَ تنوينها تنوينَ عوض على قول بعضهم.

نَحوُ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥].

ويُكتَبْنَ كَذَلِكَ.

الكواكب الدرية

لَبْسٌ، (نَحوُ: ﴿لَنَسْفَعًا[١]﴾)، أي: لَنَجُرَّنْ بِناصيةِ الكافرِ إلى النَّارِ؛ فيُقالُ فيه حالةَ الوَقْفِ: «لَنسفَعَا» بغيرِ تَنوينٍ، وإعرابُه: اللَّامُ: داخِلةٌ في جوابِ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ تَقديرُهُ: واللهِ، «نَسفعَا»: فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ على الفتحِ لاتِّصالِهِ بِنُونِ التَّوكيدِ الخَفيفةِ المنقَلبةِ ألفاً للوَقفِ، وفاعِلُه مُستترٌ فيه وُجوباً تَقديرُه: نحنُ.

فإنْ كانَ قبلَ نُونِ التَّوكيدِ ضمَّةٌ أو كسرةٌ، فإنَّها إذا وُقِفَ عليها تُحْذَفُ[٢]، ويُرَدُّ ما كانَ حُذِفَ لأجلِ لَحاقِها لِلفعلِ، كقَولِكَ في نحوِ: «اُخْرُجُنْ يا هَؤلاءِ، واُخْرُجِنْ يا هَذه»: «اُخرُجُوا، واخْرُجِي».

وكذا إنْ أَدَّى إبدالُها ألفاً إلى اللَّبسِ، فلا يُوقَفُ عليها بِالألفِ، ولا تُرسَمُ ألفاً، بل يُوقَفُ عليها بالنُّونِ، وتُرسَمُ كذَلكَ، نحوُ قَولِكَ مخاطِباً لِواحدٍ: «اضْرِبَنْ عَمراً، ولا تَضْرِبَنْ زَيداً»، فإنَّكَ لو كتَبتَهُ ووَقَفْتَ عليه بِالألفِ[٣]، لَالتَبَسَ بأمرِ الاثنينِ ونَهيِهِما.

(و) كما يُوقَفُ على المُنَوَّنِ المَنصوبِ و«إذاً» ونَحوِ: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[٤]، (يُكْتَبْنَ كَذَلِكَ)؛ إذِ الأصلُ في كِتابةِ كلِّ كلمةٍ أنْ تُكتَبَ بِصُورةِ لَفظِها بِتَقديرِ الابتداءِ بها، والوَقفِ عليها، ولهذا كُتِبَ «أنا زَيد» بالألفِ؛ لأنَّ الوَقْفَ عليه كذَلكَ، قالَ الفاكهيُّ: ومِن النُّحاةِ مَن يَكتُبُ «إذَن» بالنُّونِ؛ لأنَّها مِن نَفسِ الكلمةِ، كنُونِ «مِن، وعَن»، وهو الأَولى؛ لِلفَرقِ بينَها وبينَ «إذَا» الَّتي لِلظَّرفيَّةِ. اهـ[٥]

---

(١) يَنبغي أن يكونَ مِن غير تنوين لأنه تَمثيلٌ لِلمَوقوف عليه، وعِبارة الفاكهي - وهي: (نحو: لَنَسفَعَا من نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾) - أحسَن.

(٢) أي: تِلك النونُ الموقوفُ عليها.

(٣) تَنازَعه الفِعلان قبله.

(٤) بَعدَه في «الفواكه»: (بالألف). ولعلَّ سُقوطَها ههنا سهوٌ.

(٥) «الفواكه» (ص٤٣٥).

ويُوقَفُ على المَنقُوصِ المُنَوَّنِ في الرَّفْعِ والجَرِّ بِحَذْفِ يائِهِ، نَحوُ: «جاءَ قاضْ، ومَرَرْتُ بِقاضْ»، ويَجُوز إثباتُها؛ وفي النَّصْبِ بِإِبْدالِ التَّنوِينِ ألفاً، نَحوُ: «رَأيتُ قاضِيَا».

الكواكب الدرية

(و) يُكتَبُ نحوُ: (رَحْمَة[١]) مِن كلِّ مُفرَدٍ أو جمعِ مُؤنَّثٍ[٢] بتاءِ التَّأنيثِ الاسمِيَّةِ المحرَّكِ ما قَبلَها لفظاً، كـ«قائمةٍ، وشَجرةٍ»، أو تَقديراً كـ«صَلاةٍ، وزَكاةٍ، ومَناةَ، وشُفاةٍ[٣]، وتَوراةٍ» (بِالهاءِ) بَدَلاً عن التَّاءِ؛ لأنَّ الوَقْفَ عليها كذلكَ، أمَّا التَّاءُ التي لغيرِ التَّأنيثِ[٤] نحوُ: «التَّابُوت»، فلا تُقلَبُ هاءً في الوَقفِ، ومَن قَلَبها فَعل ذلكَ وصلاً ووَقفاً، وشَذَّ قَولُهم: «قَعَدْنا عَلى الفُراه» أي: الفُراتِ.

وتاءُ التَّأنيثِ الفِعليَّةُ والحرفيَّةُ كـ«قامتْ، ورُبَّتْ، وثُمَّتْ» لا تُبدَلُ هاءً، وتاءُ التَّأنيثِ الاسمِيَّةُ التي لم يَتَحَرَّكْ ما قبلَها كـ«بِنْتٍ، وأُخْت» كذلكَ لا تُقلَبُ هاءً، بل يُوقَفُ عليها بالسُّكونِ كما سيَأتي.

(**ويُوقَفُ عَلى المَنقُوصِ المُنَوَّنِ في**) حالَتَي (**الرَّفعِ والجَرِّ بِحَذْفِ يائِهِ، نَحوُ: «جاءَ قاضْ»**، و«**مَرَرتُ بِقاضْ**») بإسكانِ آخِرِهما؛ مُراعاةً لِلأصلِ، **وإعرابُهما**: «جاءَ»: فعلٌ ماضٍ، «قاضْ»: فاعلٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ المَحذوفةِ المُعَوَّضِ عنها التَّنوينُ المَحذوفُ لِلوَقْفِ، ويُقالُ مثلُ ذلكَ في: «مرَرتُ بِقاضْ». (**ويَجُوزُ إثباتُها**) أي: الياءِ، كقِراءةِ ابنِ كثيرٍ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾ [الرعد: ٧]، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالِي﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقِي﴾ [النحل: ٩٦].

(و) يُوقَفُ على المنقُوصِ المنوَّنِ (في) حالةِ (**النَّصْبِ بِإبدَالِ التَّنوِينِ أَلِفاً**)، ولا تُحذَفُ ياؤُه، (**نَحوُ: «رَأَيتُ قاضِيَا»**)، فهو مَفعولٌ مَنصوبٌ، وعلامةُ نَصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ومِثلُه[٥]

---

(١) الصحيحُ أنَّ قولَه: (ورحمة بالهاء) ليسَ من المتنِ، ومُحاولَةُ إقحامِه فيه لِمُوافقةِ ما في المَطبوع لن تَنجَح.

(٢) راجعٌ إلى النَّوعَين.

(٣) بضمِّ الشين جمعُ (شافٍ)، وهذا مُرادُه بالجمعِ المؤنَّث فيما مرَّ. هذا ما يَبدُو من كلامِه إن لم يكُن فيه تَصحيف.

(٤) قولُه: (أمَّا التاء التي لِغير التَّأنيث... إلخ) المناسِبُ الإتيانُ به بعد كلامِ المصنِّف على الوقف على ما آخِرُه التاء، وسيَأتي ذلك آخرَ البابِ، وأمَّا ما هُنا فمجرَّدُ استِطرادٍ مُتعلِّق بالخطِّ.

(٥) أي: مثلُ المنصوبِ المنوَّن في إثباتِ الياءِ وعَدمِ حذفِها. أمَّا التقييدُ بالمنصوب فبدليلِ تمثيلِه الآتي، وأمَّا حملُ =

وإنْ كانَ غيرَ مُنَوَّنٍ فَالأَفصَحُ في الرَّفعِ والجَرِّ الوَقفُ علَيهِ بإثباتِ الياءِ، نَحوُ: «جاءَ القاضِي، ومَرَرْتُ بِالقاضِي»، ويَجُوزُ حَذْفُها.

وإنْ كانَ مَنصُوباً فبِالإثباتِ لا غَيرُ.

الكواكب الدرية

ما سقطَ تَنوينُه لِمَنعِ الصَّرْفِ نحوُ: «رأيتُ جَوارِيَ»، وقَضيَّةُ عبارةِ «التَّسهيلِ» جوازُ الوَجهَينِ، وأنَّ الإثباتَ أجوَدُ[1]، قالَه الفاكِهيُّ[2]، وقالَ الدَّمامِينيُّ بعدَ ذكرِهِ لِذلكَ: وليسَ كذلكَ، فقد نَصَّ الشَّيخُ ـ يَعني ابنَ مالكٍ ـ على وُجوبِ الوَقفِ بالياءِ في ذلكَ، فتَأَمَّلْهُ. اهـ

(وإنْ كانَ) أي: المنقوصُ (غيرَ مُنَوَّنٍ) نحوُ: «القاضي»، (فالأَفْصَحُ) في حالَتَي الرَّفعِ والجرِّ (الوَقفُ عَلَيهِ بِإثباتِ الياءِ)؛ إذ لا مُوجِبَ لحذفِها؛ لأنَّ الحذفَ يَقتَضي السُّكونَ، وذلكَ حاصِلٌ مع إثباتِها (نَحوُ: «جاءَ القاضِي»، و«مَرَرتُ بِالقاضِي») بإثباتِ الياءِ، (ويَجُوزُ حَذْفُها) على قِلَّةٍ؛ فَرقاً بينَ الوَصلِ والوَقفِ، فيُقالُ: «جاءَ القاضْ»، و«مَرَرتُ بِالقاضْ»، وعلَيه قراءةُ غيرِ ابنِ كثيرٍ: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالْ﴾ [الرعد: ٩]، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقْ﴾ [غافر: ١٥].

(وإنْ كانَ مَنصُوباً) أي: المنقوصُ غيرُ المنوَّنِ، (فبِالإثباتِ) أي: لِلياءِ السَّاكنةِ وُقِفَ عليه، نَحوُ: «رأيتُ القاضِيْ»، (لا غَيرُ) بالبناءِ على الضَّمِّ، كـ«قَبلُ، وبَعدُ»، وهو اسمُ «لا» التَّبرِئةِ، وخبرُها مَحذوفٌ، أي: لا غيرَ ذلكَ جائزٌ، قالَ الفاكهيُّ: واستِعمالُ «لا غيرُ»

= المُماثلةِ على إثبات الياء فلامتِناعِ غيرِها وهو إبدالُ التنوين ألفاً؛ إذ لا تنوينَ ههنا كما هو مَعلوم. والحقُّ أنَّ الفاكهيَّ لم يُوفَّق في هذه العبارة ههنا وإن وُفِّق فيها في «مُجيب الندا»، والفرقُ بين الموضِعَين أنَّ كلامَ ابنِ هشام هناكَ كان في إثبات ياءِ المنقوص المنوَّن، ومِثلُه في ذلك ياءُ نحو: (رأيتُ جَواريَ)، فصحَّ إلحاقُ الثاني بالأول في ذلك من غيرِ إشكال، وأمَّا ههنا فالكلامُ في إبدالِ التنوين ألفاً، ولا تنوينَ في (جواريَ) كما هو مَعلُوم، فامتنَع الإلحاقُ إلَّا بضربٍ من التأويل وصَرفِ العبارة عن ظاهِرِها، فافهَم!

(١) تقدَّم في التَّعليق السابقِ أنَّ الكلامَ في نحوِ: (رأيت جواريَ)، وحينئذٍ أقُول: عبارةُ «التَّسهيل»: والمنقوصُ غيرُ المَنصوب إن كانَ مُنوَّناً فاستِصحابُ حَذفِ يائِه أجوَدُ... وإن لم يَكُن مُنوَّناً فالإثباتُ أجوَدُ. اهـ فأنتَ ترى أنَّ كلامَه في غيرِ المنصوبِ وهو المرفوعُ والمجرورُ نحو: (جاءَت جَوارٍ ومرَرتُ بجَوارٍ)، وهو كلامٌ صحيحٌ ولا مَطعَنَ فيه، وكلامُ الدَّمامِيني الآتي ـ والذي فيه وُجوب الياءِ ـ إنما هو في المنصوبِ نحوُ: (رأيتُ جَواريَ)، فلا تَعارُضَ بين القولَين إلا عند مَن أدخَل أحَدَ النوعَين في الآخَرِ، فتأمَّل!

(٢) (ص٤٣٦).

وإذَا وُقِفَ على ما فِيهِ تَاءُ التَّأنِيثِ؛ فإنْ كانَتْ ساكِنةً لم تُغَيَّرْ نَحوُ: «قامَتْ»؛ وإنْ كانَتْ مُتَحَرِّكةً: فإنْ كانَتْ في جَمعٍ نَحوُ: «المُسْلِماتُ» فالأَفصَحُ الوَقفُ بِالتَّاءِ، وبَعضُهُم يَقِفُ بِالهاءِ، .....

الكواكب الدرية

في كلامِ المُصنِّفينَ كثيرٌ، وله مُستَندٌ وإنْ قالَ في «المُغني»: إنَّه لحنٌ، وفي «شرحِ الشُّذورِ»: إنَّ العربَ لم تَتَكَلَّمْ بِه. اهـ[1]

ثمَّ اعلَمْ أنَّ كلامَ المصنِّفِ يَقتَضي أنَّ المُعَرَّفَ مِنه بالإضافةِ نحوُ: «جاءَني قاضي مَكَّةَ» كالمُعرَّفِ منه بـ«أل»، فيُوقَفُ عليه بإثباتِ الياءِ، وكلامُ غيرِه يُشعِرُ[2] بأنَّ الحذفَ أرجَحُ فيه مِن الإثباتِ.

(ويُوقَفُ عَلى ما فِيه تاءُ التَّأنِيثِ؛ فإنْ كانَتْ ساكِنةً لم تُغَيَّرْ) عمَّا كانَتْ عليه مِن قبلِ الوَقفِ، فِعليَّةً[3] كانَتْ (نَحوُ: قامَتْ)، أو حرفيَّةً نحوُ: «رُبَّتْ، وثَمَّتْ»، ولا تُبدَلُ هاءً في الوَقْفِ؛ لِئلَّا تَلتَبِسَ بهاءِ الضَّميرِ، (وإنْ كانَتْ مُتَحَرِّكةً، فإنْ كانَتْ في جَمعِ) المُؤنَّثِ السَّالمِ (نَحوُ: «المُسلِماتِ) والهِنداتِ»، أو فِيما أُلحِقَ به كـ«أَذرِعاتٍ، وعَرَفاتٍ»، (فالأَفصَحُ الوَقْفُ بِالتَّاءِ) مِن غيرِ إبدالٍ؛ لِدَلالتِها على التَّأنيثِ والجَمعيَّةِ معاً، وفي إبدالِها هاءً إبدالُ صُورتِها الدَّالةِ عَلى ما ذُكِرَ، (وبَعضُهُمْ) أي: العَرَبِ (يَقِفُ) على ذَلكَ (بِالهاءِ) أي: بإبدالِ التَّاءِ هاءً، كقَولِ بَعضِهِم في «دَفْنُ البَناتِ مِنَ المَكْرُماتِ»: «دَفْنُ البَناه مِنَ المَكْرُماه»[4] بِالهاءِ، وحَكى قُطرُبٌ: «كيفَ الإخوةُ والأَخَواهْ؟».

(١) «الفواكه»: (ص٤٣٧). وقد أفرد الشارح هذه المسألةَ بتَنبيه مُستقلٍّ في باب النداء من هذا الكتاب، فكأنه نَسيَ ذلك فأعاد جزءاً منه ههنا.

(٢) بل كلامُ بعضِهم صريحٌ في ذلك؛ لأن هذا النَّوعَ لما زالت الإضافةُ بالوقفِ عليه عادَ إليه ما ذهَب بِسببها وهو التنوين، فصار حُكمُه حُكمَه.

(٣) أي: داخلةً على فِعل.

(٤) رُوي حديثاً مرفوعاً عن ابنِ عباس وابنِ عمرَ، أخرَجه الطبراني في «الكبير» (١٢٠٣٥) والخطيب في «تاريخه» (٥/ ٢٧١)، وحَكم ابن الجَوزي وغيرُه بِوَضعه، ولعلَّ الشارحَ راعى خُصُوصَ الوقف بالهاء فلَم يُورِدْه على أنه حَديث. انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (٣/ ٢٣٥-٢٣٧)، و«سِلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١/ ٣٣٧-٣٣٨)، و«حاشية الصبان» (٤/ ٣٠١).

وإنْ كانَتْ في مُفرَدٍ فَالأَفصَحُ الوَقفُ بِالهاءِ، نَحوُ: «رَحْمَه، وشَجَرَه»، وبَعضُهُم يَقِفُ بِالتَّاءِ، وقَد قَرَأَ بِهِ بَعضُ السَّبْعةِ في قَولِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

الكواكب الدرية

ومثلُ جمعِ المُؤنَّثِ «هَيهاتَ، ولاتَ»، فإنَّه يُوقَفُ عليهما بالتَّاءِ، وبَعضُهم بِالهاءِ، وبِهما قُرِئَ في السَّبعِ[١].

(وإنْ كانَتْ) أي: تاءُ التَّأنيثِ (في مُفرَدٍ، فالأَفْصَحُ الوَقْفُ بِالهاءِ) أي: بإبدالِ تاءِ التَّأنيثِ هاءً، (نَحوُ: «رَحْمة، وشَجَرَة») مِن كلِّ اسمٍ آخِرُهُ تاءُ التَّأنيثِ قَبلَها مُتَحَرِّكٌ ولو تَقديراً[٢]، فإنَّه يُوقَفُ عليه بالهاءِ؛ فَرْقاً بينَ التَّاءِ اللَّاحقةِ لِلاسمِ واللَّاحِقَةِ لِلفعلِ، فإنْ كانَ ما قبلَ التَّاءِ ساكناً صَحيحاً كـ«أُخْت، وبِنْت» وُقِفَ عليها مِن غيرِ إبدالٍ، كاللَّاحقةِ لِلفعلِ والحرفِ.

(وبَعضُهُمْ) أي: العَرَبِ (يَقِفُ) عَلى نحوِ: «رَحمة، وشَجَرة» (بِالتَّاءِ) عَلى الأَصلِ، مِن غَيرِ أنْ يَقلِبَها هاءً، وهي لُغةٌ فَصيحةٌ، وبها رُسِمَ في المُصحَفِ قَولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣]، وقَولُهُ تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢][٣]، (**وقَد قَرَأَ بِه بَعضُ السَّبْعةِ**)، وهم: نافعٌ وعاصِمٌ وحمزةُ وابنُ عامرٍ، وإنَّما وَقفُوا بالتَّاءِ اتِّباعاً لِلرَّسمِ، والباقُونَ وَقَفُوا بالهاءِ بدلاً مِن التَّاءِ المرسُومةِ (**في قَولِهِ تَعالى**: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾)[٤]، **وإعرابُه**: ﴿إِنَّ﴾: حرفُ تَوكيدٍ ونَصبٍ تَنصِبُ الاسمَ وتَرفَعُ الخبرَ، ﴿رَحْمَتَ﴾: اسمُها مَنصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحُ آخِرِهِ، ولَفظُ الجلالةِ: مُضافٌ إليه، ﴿قَرِيبٌ﴾: خبرُ ﴿إِنَّ﴾، ﴿مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾: جارٌّ ومَجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنَّه جمعُ مُذكَّرٍ سالمٌ، والجارُّ والمَجرورُ مُتعلِّقٌ بـ﴿قَرِيبٌ﴾؛ لأنَّه صفةٌ مشبَّهةٌ باسمِ الفاعلِ مَصوغةٌ مِن «قَرُبَ» ضِدّ «بَعُدَ»، وفاعِلُه مُستترٌ فيه جَوازاً تَقديرُه: هي؛ لأنَّ[٥] الرَّحمةَ

---

(١) وَقف بالهاء في (هيهات) الكسائي وابن كثير، ووَقف الباقُون بالتاء، ووَقف بالهاء في (لاتَ) الكسائي أيضاً بِرواية الدوري، ووَقف الباقون بالتاء.

(٢) كـ(صَلاة وزكاة).

(٣) أي: وغيرُ ذلك، خلافاً لِما تُوهمُه العبارة من حَصرِ ذلك في الآيَتين.

(٤) في جعلها خاتمة المتن حُسنٌ لا يخفى.

(٥) تعليلٌ لِتأنيث الضَّمير مع أن الظاهر تذكيرُه.

. . . . . .

الكواكب الدرية

في الأَصلِ: رِقَّةٌ تَقتَضي التَّفضُّلَ والإحسانَ إلى المرحُومِ، وهي في حقِّ اللهِ سُبْحانه وتعالى عِبارةٌ عن الإفضالِ والإنعامِ على عِبادِهِ، وإيصالِ الخيرِ إلَيهم، أو عن إرادةِ فِعلِ ذلكَ، فالمرادُ منها على كِلَا الحالَينِ الثَّوابُ الحاصلُ لِلمُحسِنِينَ، فلِذا ذُكِّرَ «قريبٌ» نظراً لِمَعنى الرَّحمةِ الذي هو الثَّوابُ دُونَ لفظِها، وقيلَ: إنَّ تأنيثَ الرَّحمةِ ليسَ حَقيقيًّا، وما كانَ كذلكَ يَجوزُ فيه التَّأنيثُ والتَّذكيرُ عندَ أهلِ اللُّغةِ.

وإنَّما كانتِ الرَّحمةُ قَريبةً مِن المحسِنِينَ لأنَّ الإنسانَ في كلِّ ساعةٍ مِن السَّاعاتِ في إدبارٍ عن الدُّنيا، وإقبالٍ على الآخِرةِ، وإذا كانَ كذلكَ كانَ الموتُ أقرَبَ إليه مِن الحياةِ، وليس بينَه وبينَ رحمةِ الله تعالى ـ التي هي الثَّوابُ في الآخرةِ ـ إلَّا الموتُ، فهو قريبٌ مِن الإحسانِ.

قالَ المُؤلِّفُ نَفعَ اللهُ به، وأعادَ علينا وعَلى جَميعِ المسلمينَ مِن بَرَكاته: هذا آخِرُ ما يَسَّرَهُ اللهُ تعالى مِن الفوائدِ المُضِيَّةِ[1] عَلى «مُتَمِّمَةِ المُقَدِّمَةِ الآجُرُّوميَّة»، وقد بذَلتُ جُهدِي في تَسهيلِ العِبارة، وسلَكتُ طريقَ التَّصريحِ لِتَوضيحِ الإشارةِ، مُقتَطِفاً مِن الفَواكهِ[2] اليانِع، وطاوياً في غُضُونِ[3] مَباحثِهِ المُفَصَّلَ والجامِع[4]، فجاءَ بحمدِ اللهِ تَعالى فائقاً لِكَثيرٍ مِن الأسفار، مُغنِياً لِطالِبِيهِ بما حَواهُ مِن الأَحكامِ والأَشعار، وأَسألُ اللهَ تعالى أنْ يَنفَعَ به مَن قَصَدَهُ ونَحاه، وأنْ يُبَلِّغَهُ في الدَّارَينِ أَعلى ما تَمنَّاه، وأنْ يَرحَمني، ويَغفِرَ لي، ولِوالِدَيَّ، ومَشايِخي في الدِّينِ، وأَتباعي، وجَميعِ المسلِمينَ والمسلِمات، والمؤمِنينَ والمؤمِنات.

❁ ❁ ❁

(١) بتخفيف الهمزةِ ثم إدغامِ الياء فيها على ما يَظهر؛ لِتَحصلَ السَّجعةُ كما في الجُمَلِ التي بعدَها.

(٢) فيه إشارةٌ إلى شَرح الفاكهي «الفواكه الجنيَّة» كما لا يَخفى، كيف لا وهذا الشرحُ إنما أُسِّس عليه ودار في فَلَكِه؟!

(٣) أي: في أثناءِ، جَمعُ: (غَضْنٍ) بالفتحِ ويُحرَّك، وهو كلُّ تَثَنٍّ في ثوبٍ أو جِلْدٍ أو غيرِهما.

(٤) فيه أيضاً ـ على ما يَبدو ـ إيماءٌ إلى «مُفصَّل الزمخشريِّ» و«جامعِ ابن هشامٍ»، وهما تَمثيلٌ، فيَدخُل معهُما ما أشبَهَهُما كـ«التصريح» وغيرِه.

(٥) التَّسويد: كِتابةُ الصَّحيفة أولَ مَرَّة، وسُمِّي بِذلك لكثرةِ تَسويد الوَرَق المكتوبِ عليه بِالمَحوِ والضَّربِ على الكلمات وكَثرةِ الإلحاقات ونحوِ ذلك، ويُقابِلُه التَّبييض، وهو تَنقيحُها وتَحريرُها، ولم يَذكُرْه الشارحُ =

. . . . . .

الكواكب الدرية

وفُرِغَ مِن تَسويدِهِ[1] ثُلُثَ ليلةِ الجُمعةِ، لِلَيلَتينِ خَلَتَا مِن شهرِ جُمادى الآخِرة مِن شُهورِ سنةِ ١٢٨٨ ألفٍ ومائتَينِ وثمانيةٍ وثَمانين.

والحَمدُ للهِ ربِّ العالمينَ حَمداً يُوافي نِعَمَهُ، ويُدافِعُ نِقَمَه، ويُكافِئُ مَزيدَه، يا رَبَّنا لكَ الحمدُ كما يَنبَغي لِجَلالِ وَجهِكَ، وعَظيمِ سُلطانِك، سُبْحانكَ لا نُحصي ثناءً عليكَ أنتَ كما أَثنَيتَ على نَفْسِك، فلَكَ الحمدُ بَعدَ الرِّضا، ولكَ الحَمدُ إذا رَضِيتَ عنَّا دائماً أبداً يا رَبَّ العالَمِين، وصَلَّى اللهُ على سيِّدِنا مُحمَّدٍ وآلِهِ وسَلَّم.

❁ ❁ ❁

= على خِلافِ عادةِ المصنِّفين وما تَقتضِيه الصَّنعةُ، والذي يَظهَرُ لي في الجواب عن ذلك احتِمالاتٌ:

أحدُها: أنَّه بيَّض الكتابَ إلَّا أنه لم يَلتَفِت إلى تأريخِ ذلك لِسَببٍ ما.

ثانيها: أنَّه بيَّضه وأرَّخ ذلك لكن في حاشيةِ الأصل لا مع بَقيَّة الكتاب، فسَقط ذلك عند نَسخِه.

ثالثُها: أنَّه قصَد بِالتَّسويد الكتابةَ مُطلقاً مع مُلاحظَةِ مَعناها اللُّغويِّ، ولم يَقصِدِ التَّسويدَ الاصطِلاحيَّ المقابِلَ لِلتَّبييض، فكأنَّ ما كَتَبه شيءٌ سَوَّد به الصَّفحاتِ كيفَما كان وشَوَّه به بَياضَها ولا يَرتقِي لأنْ يَكُون كتاباً يُتَفاخَرُ به، مع أن هذا الوجهَ يُبعِدُه مَدحُه لِصَنيعِه المارُّ قريباً.

رابعُها: أنَّه لم يُبيِّضْه أصلاً، وهذا يُفسِّرُ وُقُوعَ أشياءَ في كتابِه ما كان يَنبغي لها أن تُوجَدَ فيه، من تصحيفات وكُسورٍ في أبياتِ الشعر، ومَواضعَ تركَها خاليةً من غير أن يُتِمَّ النَّقص فيها، وغيرِ ذلك ممَّا نبَّهنا على غالبِه.

هذا، وقد آنَ لَنا أن نُمسِكَ عن الكلام، والحمدُ لله أولاً وآخِراً.

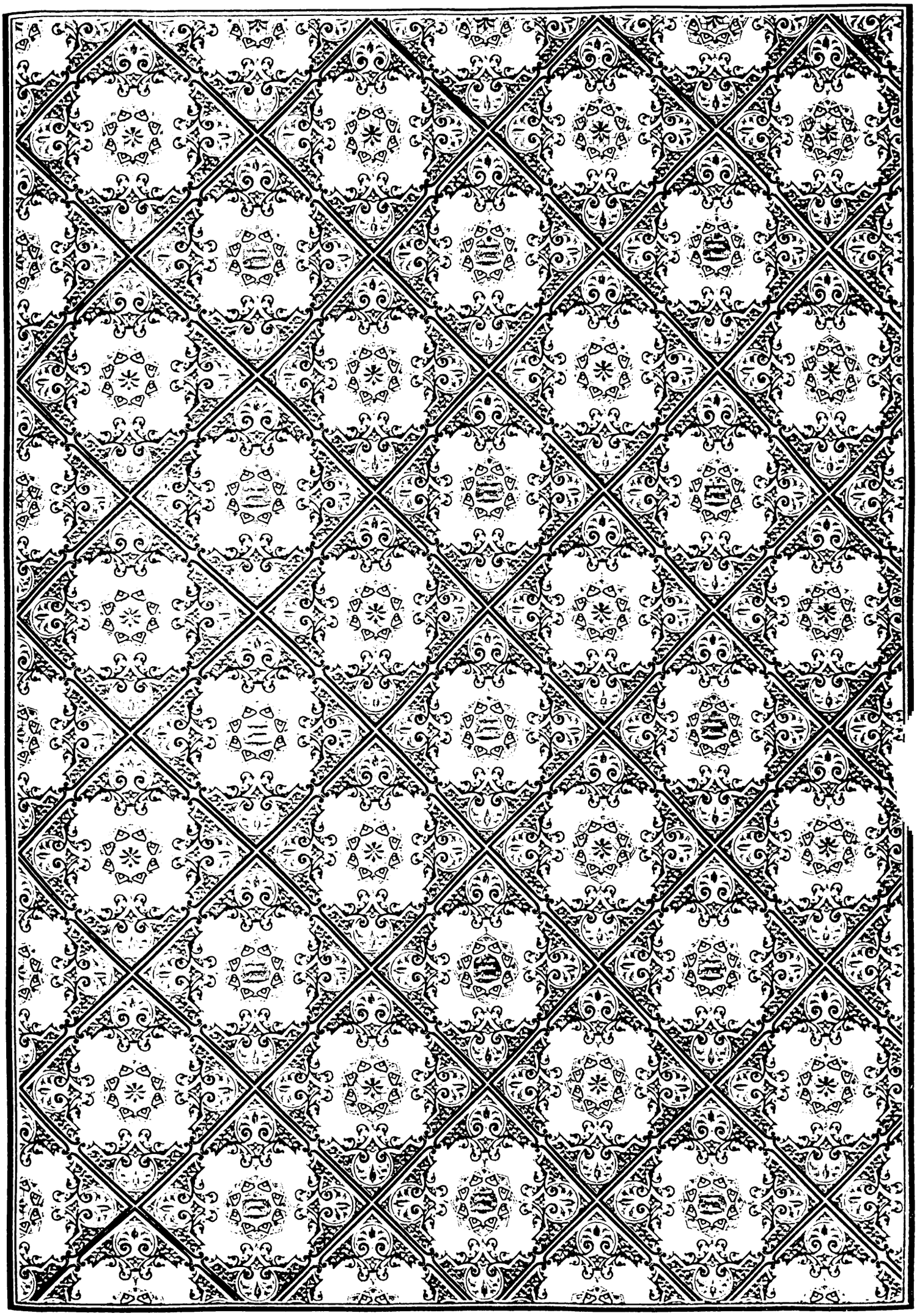

تشجيرات الجزء الثاني

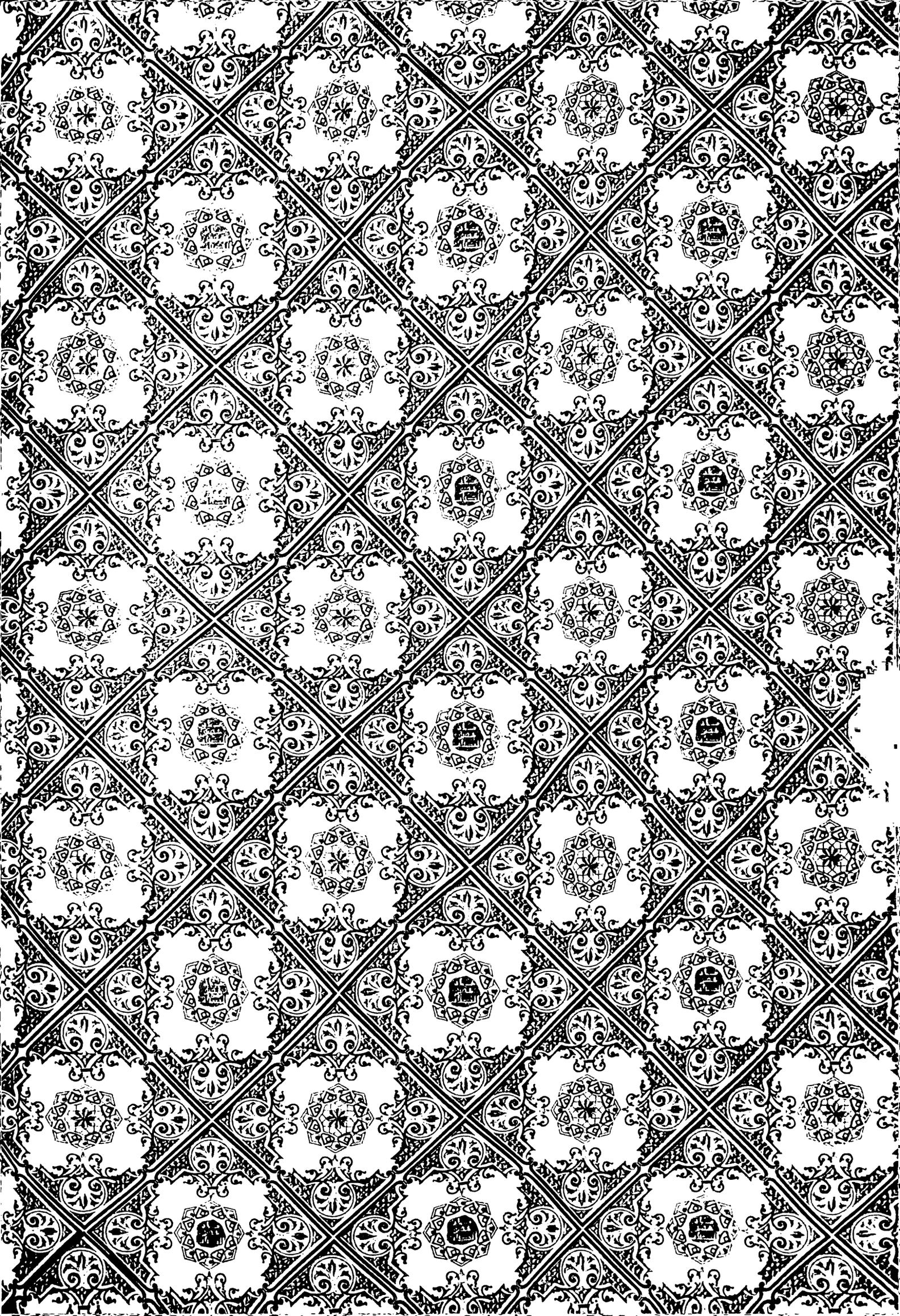

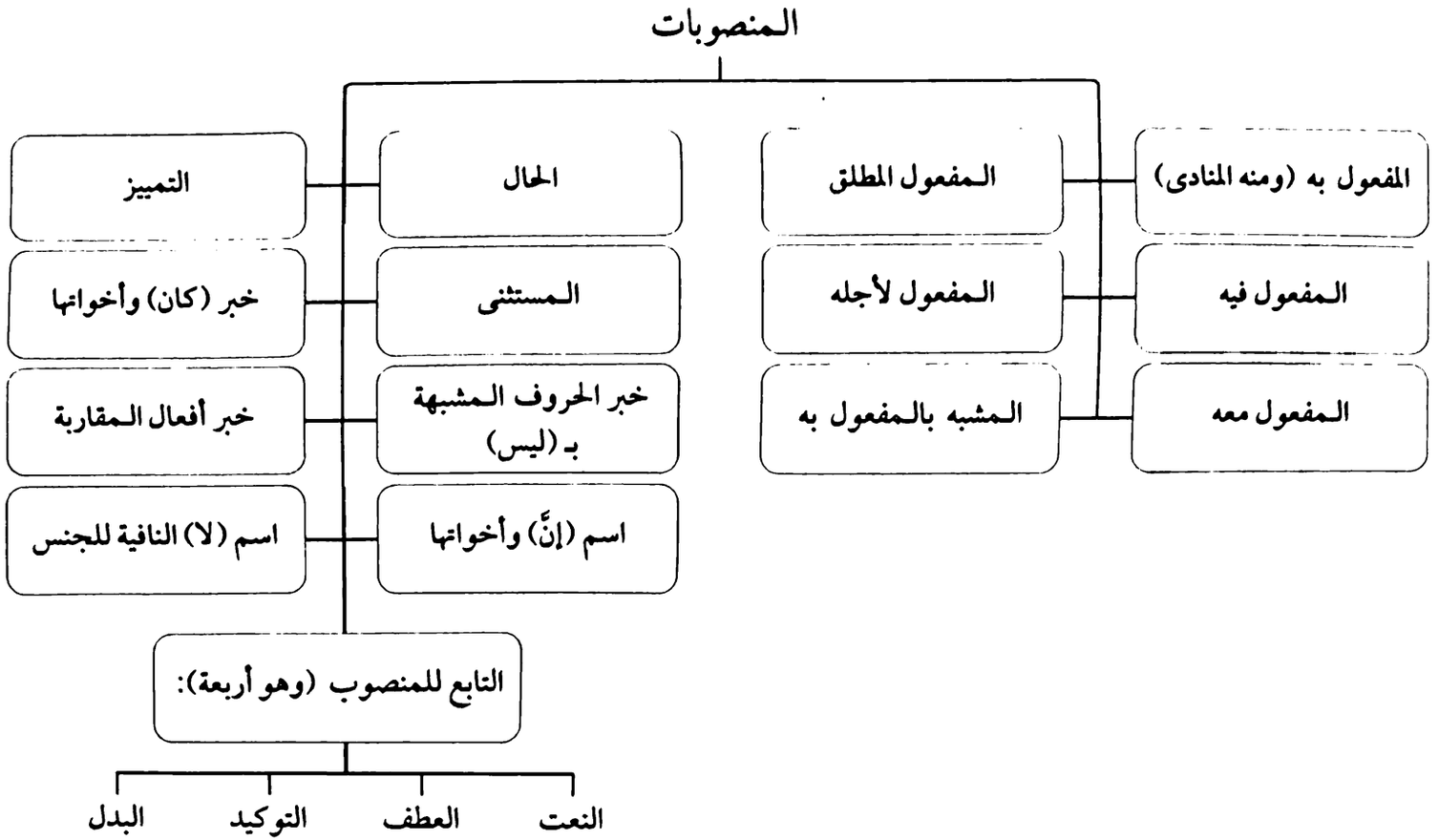
المنصوبات
المفعول به (ومنه المنادى)
المفعول فيه
المفعول معه
المفعول المطلق
المفعول لأجله
المشبه بالمفعول به
الحال
المستثنى
خبر الحروف المشبهة بـ (ليس)
اسم (إنَّ) وأخواتها
التمييز
خبر (كان) وأخواتها
خبر أفعال المقاربة
اسم (لا) النافية للجنس
التابع للمنصوب (وهو أربعة):
النعت
العطف
التوكيد
البدل

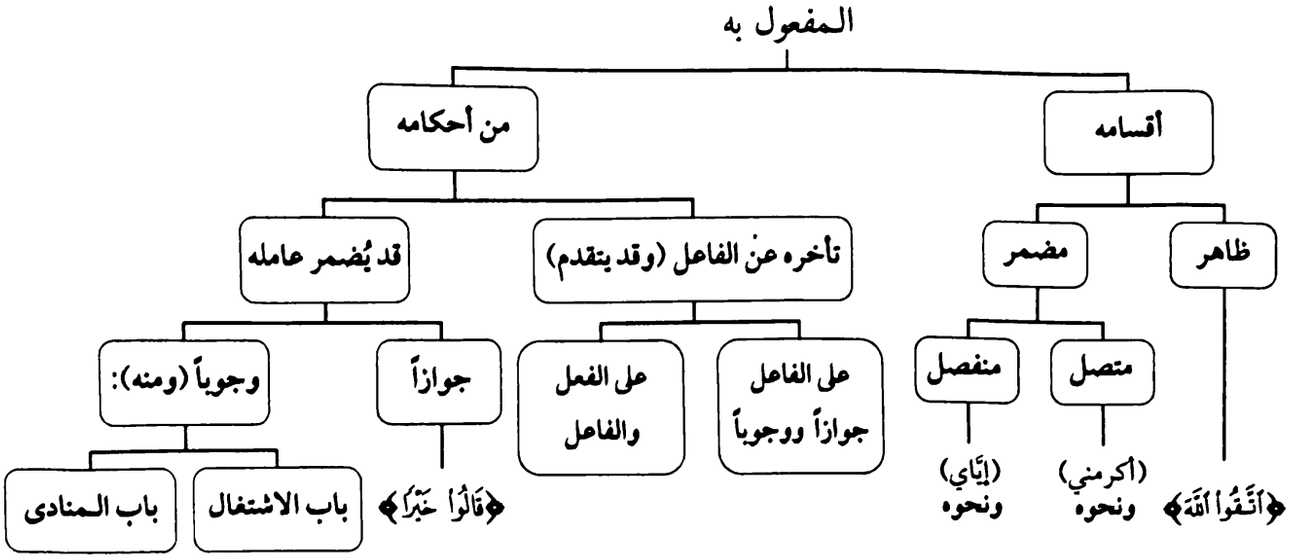
المفعول به
أقسامه
من أحكامه
ظاهر
مضمر
تأخره عنْ الفاعل (وقد يتقدم)
قد يُضمر عامله
متصل
منفصل
على الفاعل جوازاً ووجوباً
على الفعل والفاعل
جوازاً
وجوباً (ومنه):
﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾
(أكرمني) ونحوه
(إيَّاي) ونحوه
﴿قَالُوا خَيْرًا﴾
باب الاشتغال
باب المنادى

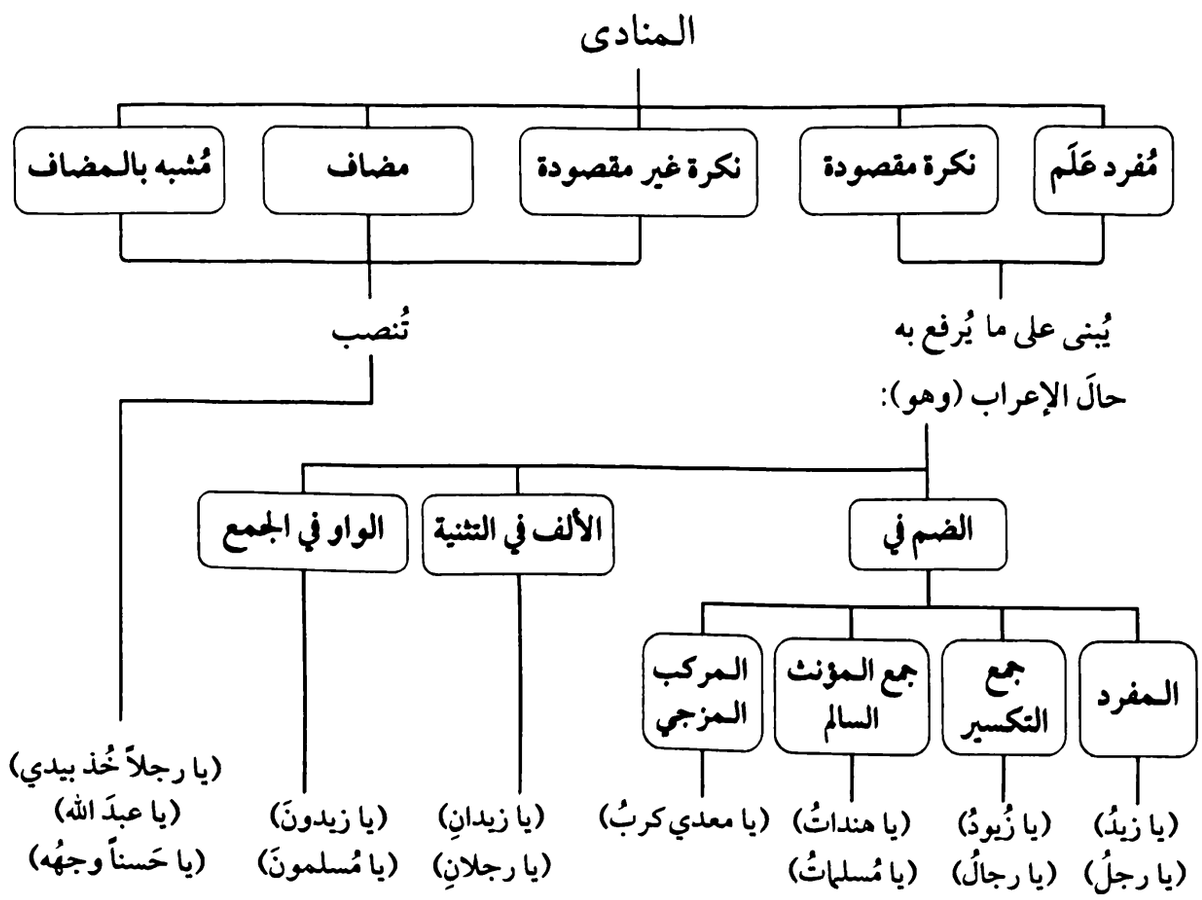
المنادى
مُفرد عَلَم
نكرة مقصودة
نكرة غير مقصودة
مضاف
مُشبه بالمضاف
يُبنى على ما يُرفع به
تُنصب
حالَ الإعراب (وهو):
الضم في
الألف في التثنية
الواو في الجمع
المفرد
جمع التكسير
جمع المؤنث السالم
المركب المزجي
(يا زيدُ)
(يا رجلُ)
(يا زُيودُ)
(يا رجالُ)
(يا هنداتُ)
(يا مُسلماتُ)
(يا معدي كربُ)
(يا زيدانِ)
(يا رجلانِ)
(يا زيدونَ)
(يا مُسلمونَ)
(يا رجلاً خُذ بيدي)
(يا عبدَ الله)
(يا حَسناً وجهُه)

اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

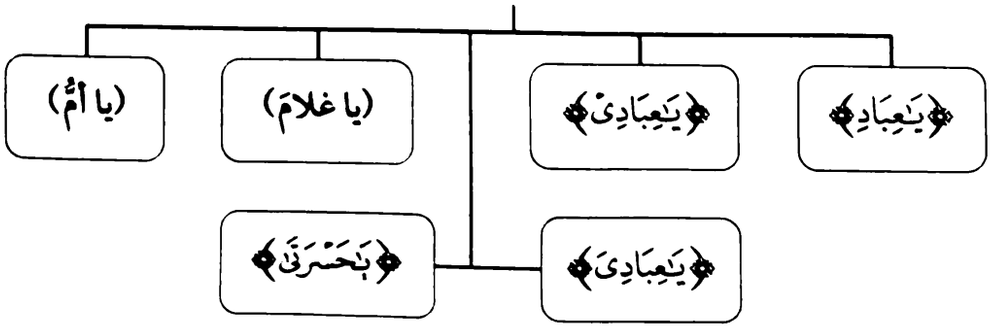

اللغات الجائزة في (أب) و(أُم) مضافين للياء

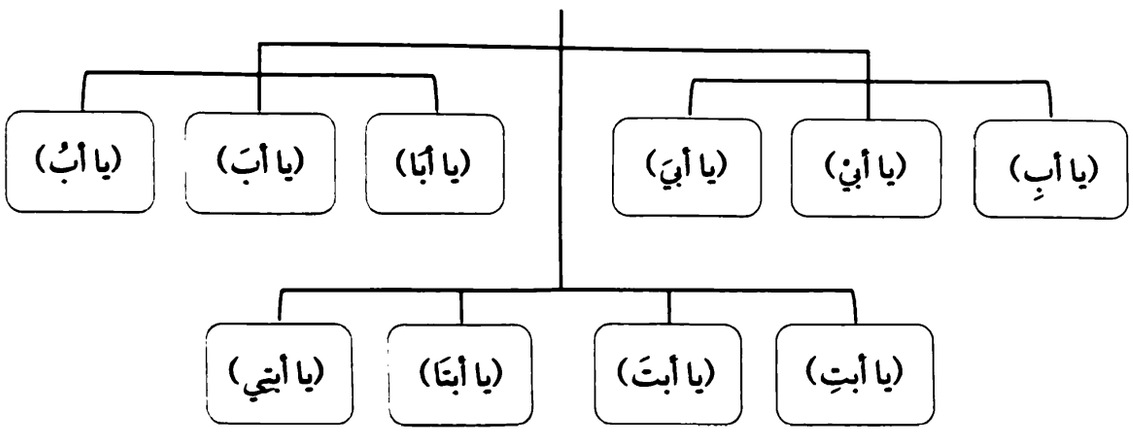

اللغات الجائزة في المضاف إلى المضاف للياء

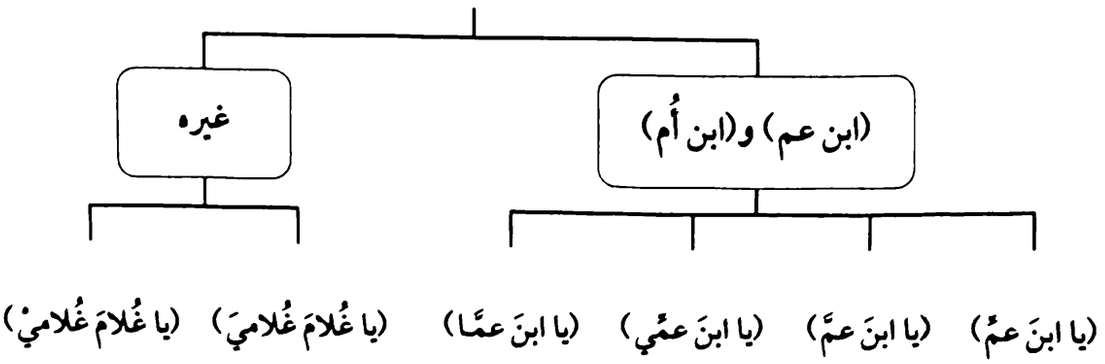

المفعول المطلق

- **فائدته**
  - توكيد عامِله — ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾
  - بَيان نَوعه — ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٖ﴾
  - بَيان عدَده — ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾
- **أقسامه**
  - لَفظي — (ضربتُ ضرباً)
  - مَعنوي — (جلستُ قُعوداً)
- **يَنوب عنه**
  - (كُل) و(بعض) مُضافين للمصدر — ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾ ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾
  - العدد — ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾
  - الآلة — (ضربتُه سوطاً)

المفعول فيه

- **ظرف زمان**
  - مُختص — (صمتُ يوم الخميس)
  - مَعدود — (اعتكفتُ أسبوعاً)
  - مُبهم — (جلستُ حيناً)
- **ظرف مكان**
  - مُبهم — (فوق - تحت..) (ميل - فَرسخ ...)
  - اسم مِقدار
  - مُشتق من مَصدر عامله — ﴿كُنَّا نَقۡعُدُ مِنۡهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمۡعِ﴾

حالات الاسم بعد واو المعيَّة

- وُجوب النصب على المفعولية
  - (أنا سائرٌ والنيلَ)
  - ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾
- ترجُّح النصب على العطف
  - (قمتُ وزيداً)
- ترجُّح العطف
  - (جاء زيدٌ وعمرٌو)

الحال

- يأتي من
  - الفاعل
    - ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾
  - المفعول
    - ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾
  - منهما
    - (لقيتُ زيداً راكبَيْنِ)
- شرطُه
  - الاشتقاق غالباً
  - كونُه بعد تمام الكلام
  - التنكير
  - كونُ صاحبِه
    - معرفةً
      - ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾
    - أو نكرةً بسوّغ
      - ﴿فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾
- ويَقع
  - ظرفاً
    - (رأيتُ الهلال بينَ السحاب)
  - جارًّا ومجروراً
    - ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾
  - جملةً خبرية مُرتبطة
    - بالواو والضمير
      - ﴿خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾
    - بالضمير فقط
      - ﴿ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾
    - بالواو فقط
      - ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾

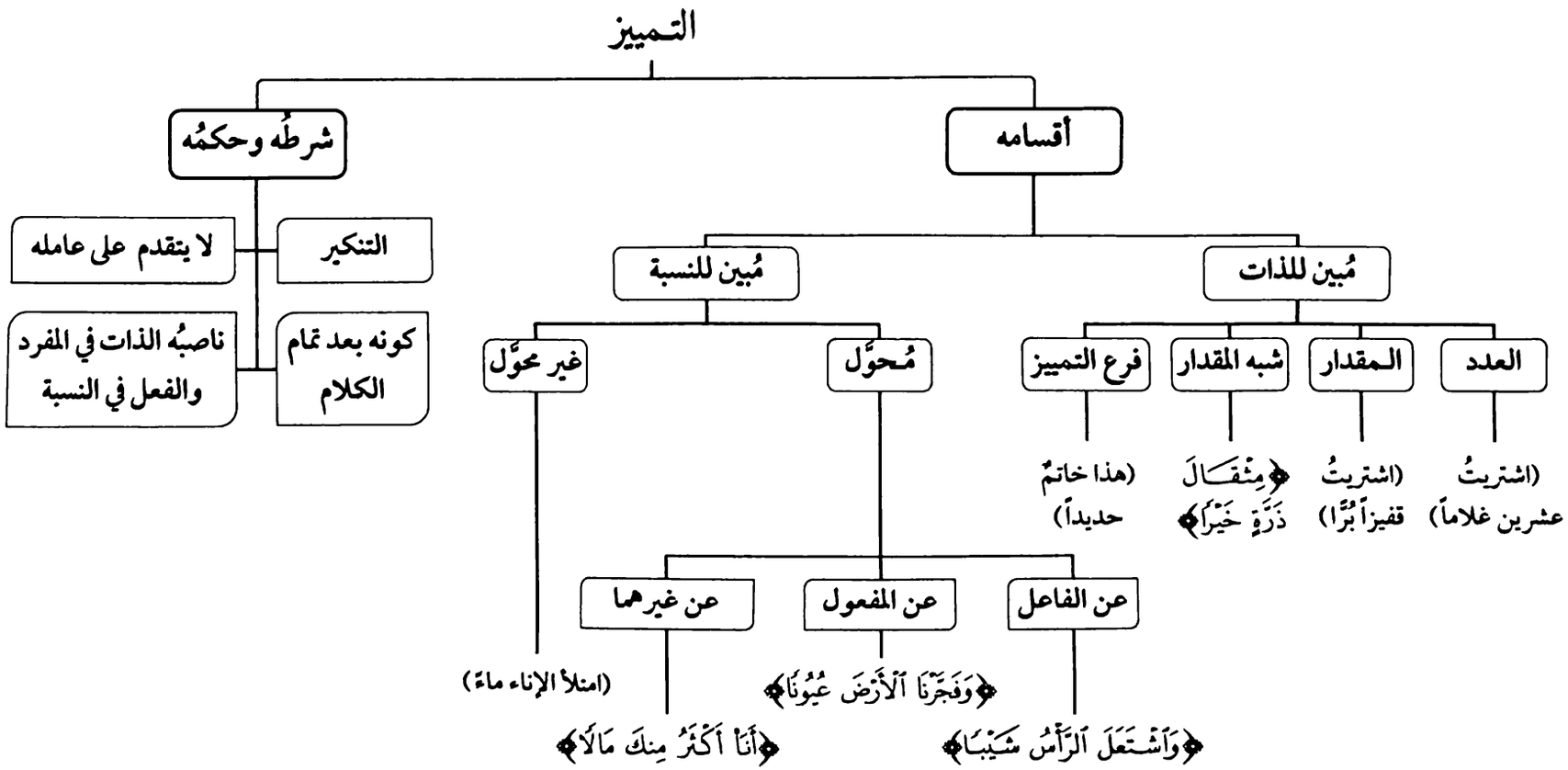
التمييز
شرطُه وحكمُه
التنكير
لا يتقدم على عامله
كونه بعد تمام الكلام
ناصبُه الذات في المفرد والفعل في النسبة
أقسامه
مُبين للذات
مُبين للنسبة
العدد
المقدار
شبه المقدار
فرع التمييز
(اشتريتُ عشرين غلاماً)
(اشتريتُ قفيزاً بُرًّا)
﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾
(هذا خاتمٌ حديداً)
مُحوَّل
غير محوَّل
عن الفاعل
عن المفعول
عن غيرهما
﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾
﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾
﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾
(امتلأ الإناء ماءً)

أدوات الاستثناء

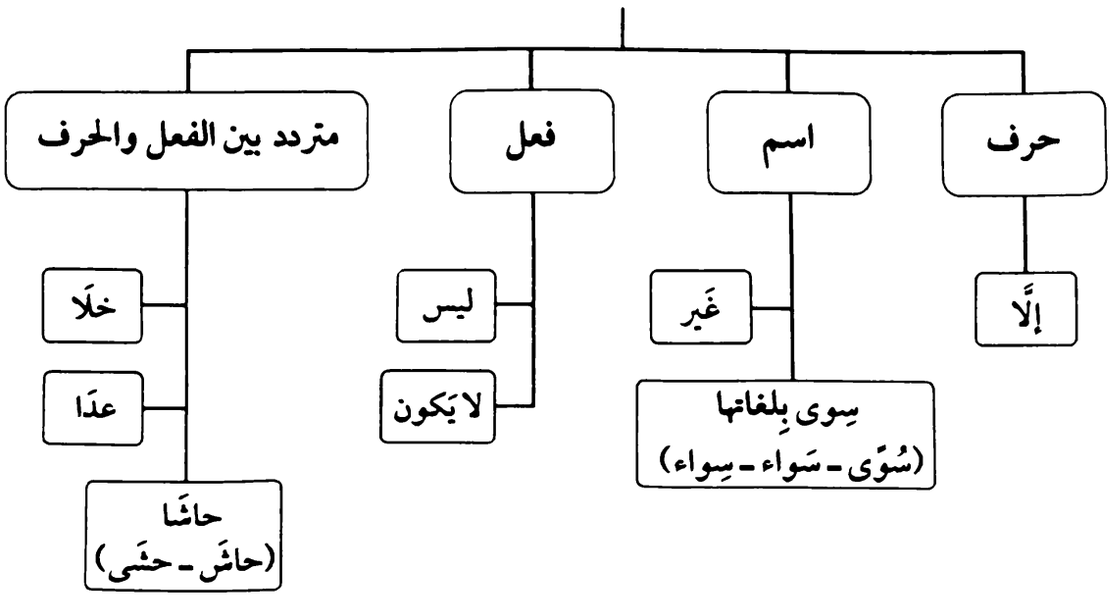

حُكم المستثنى بـ(إلَّا)

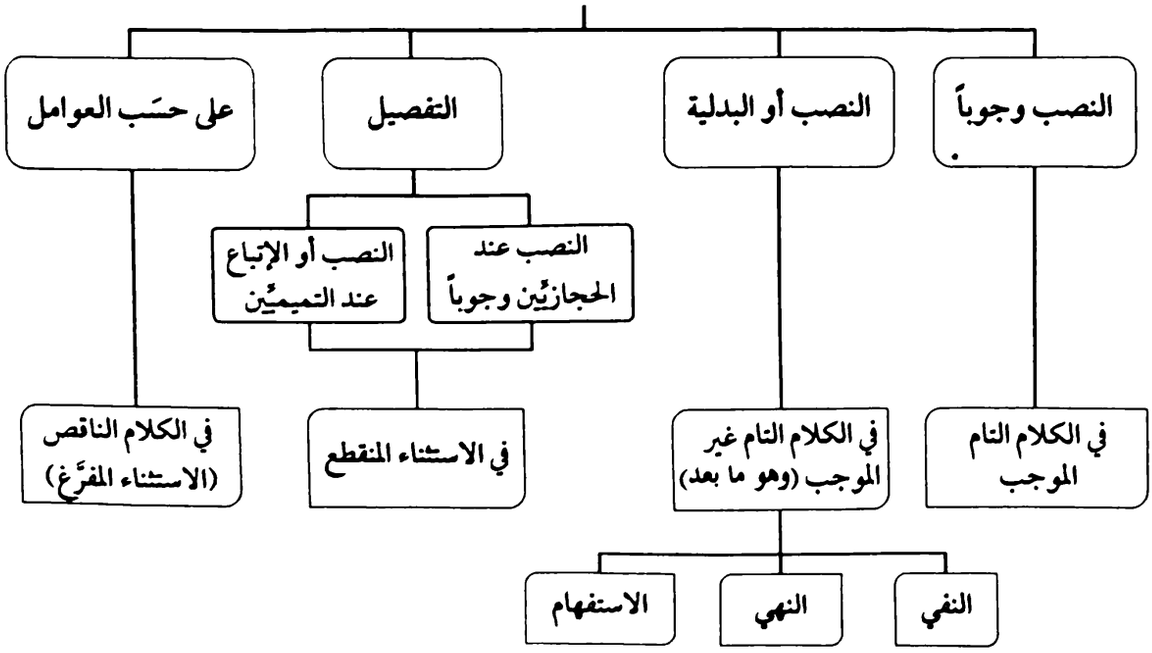

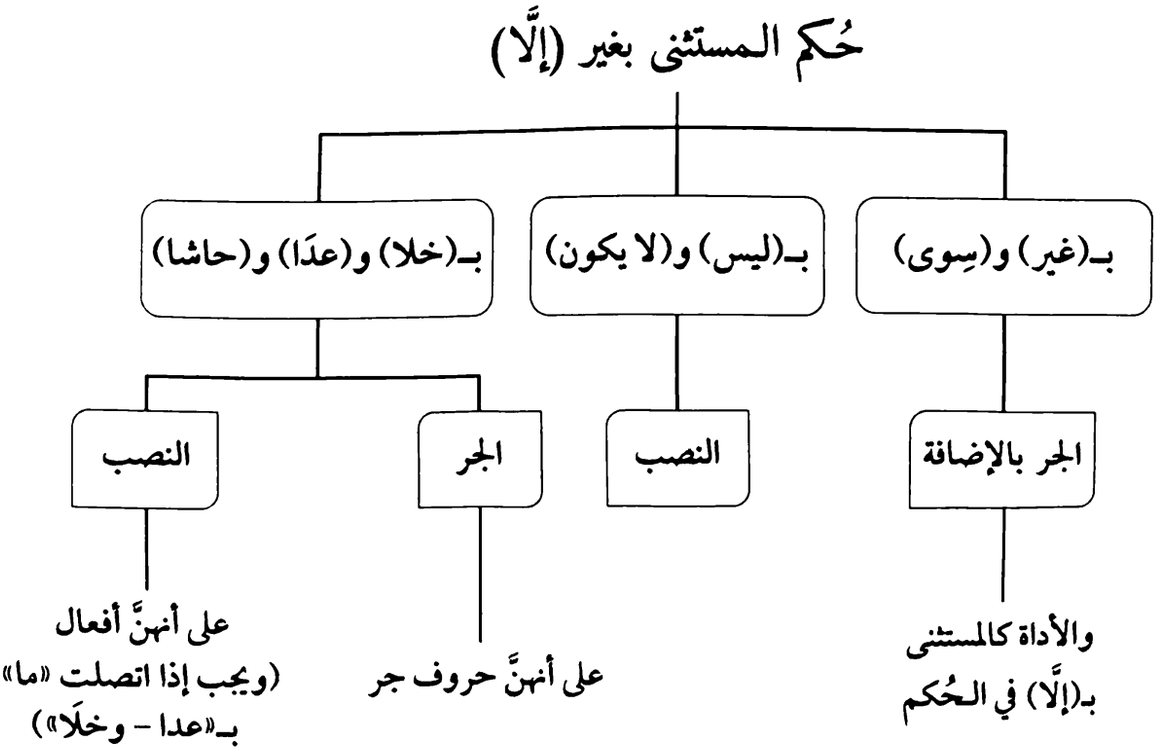
حُكم المستثنى بغير (إلَّا)
بـ(غير) و(سِوى)
بـ(ليس) و(لا يكون)
بـ(خلا) و(عدَا) و(حاشا)
الجر بالإضافة
النصب
الجر
النصب
والأداة كالمستثنى بـ(إلَّا) في الحُكم
على أنهنَّ حروف جر
على أنهنَّ أفعال (ويجب إذا اتصلت «ما» بـ«عدا - وخلَا»)

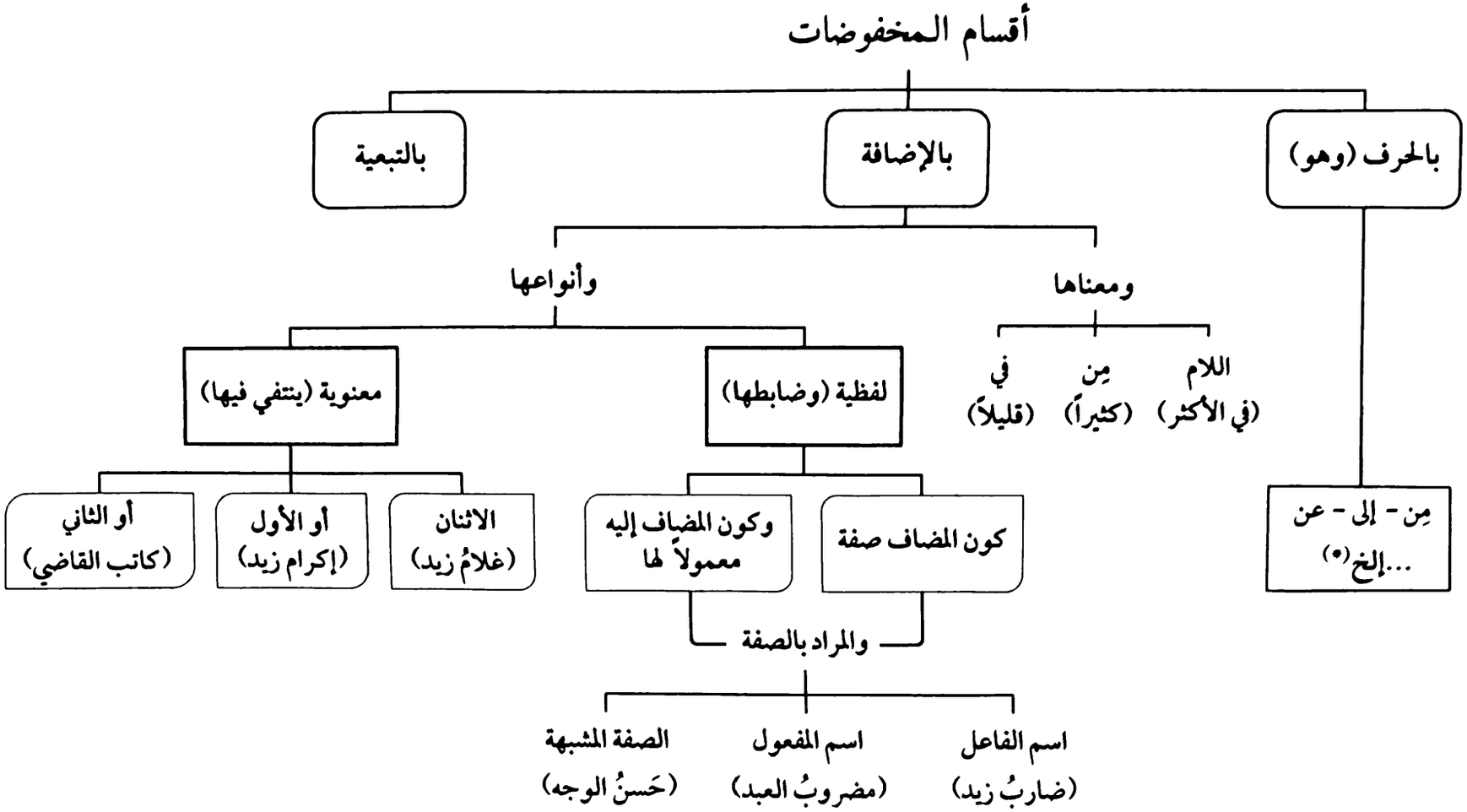

(*) انظر التشجير الآتي.

أقسام حروف الجر

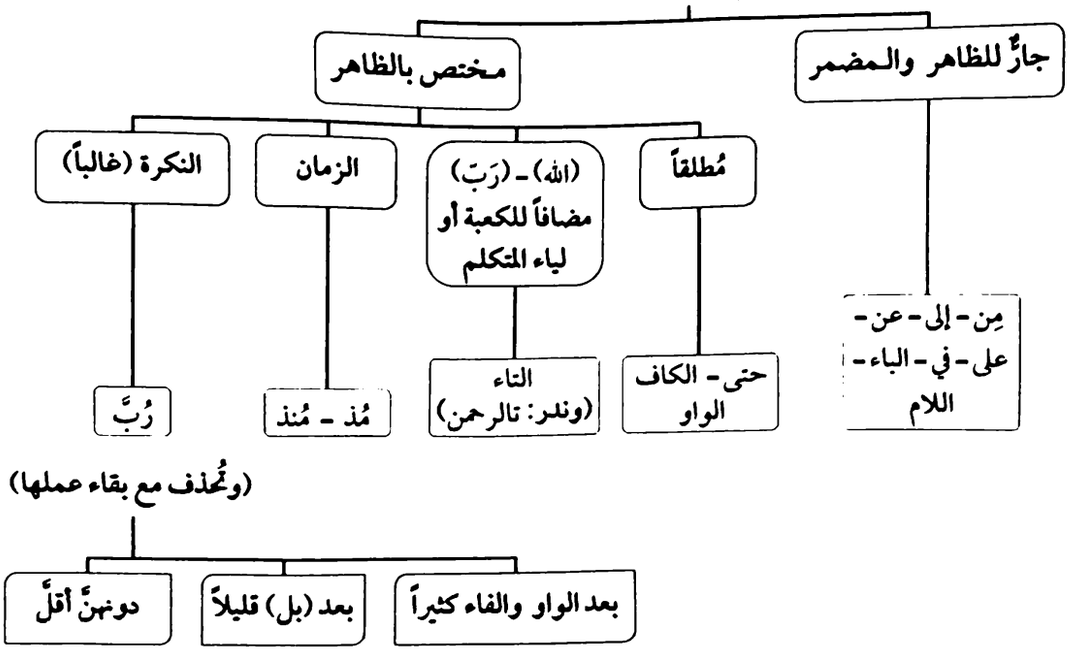

(ما) الزائدة بعد حرف الجر

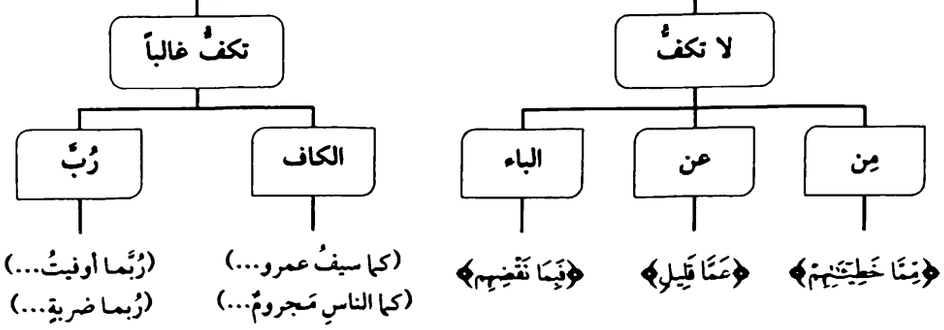

الإضافة

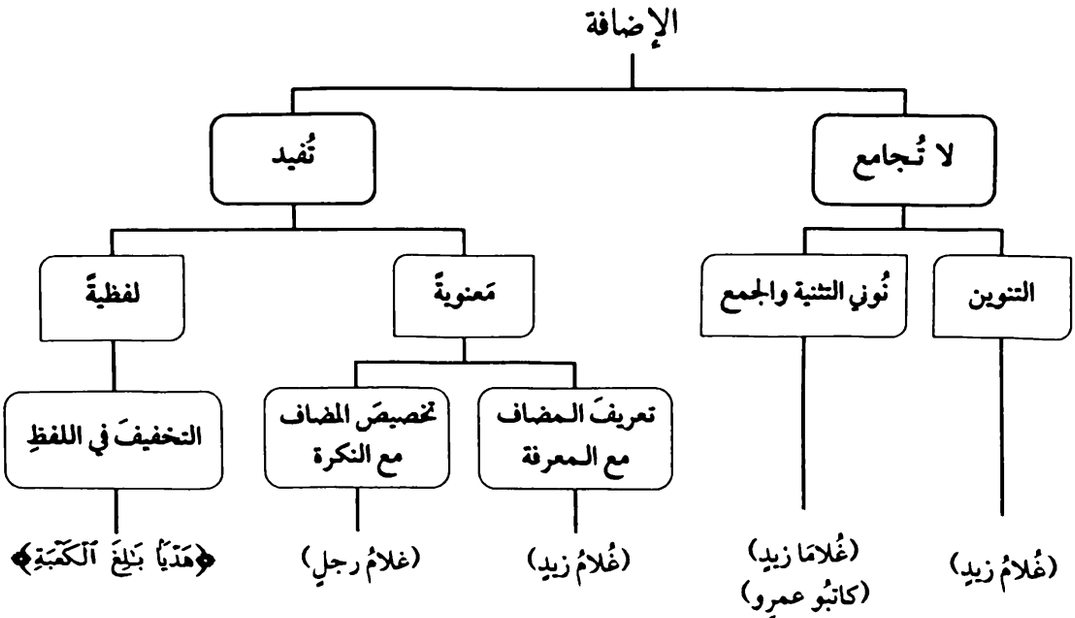

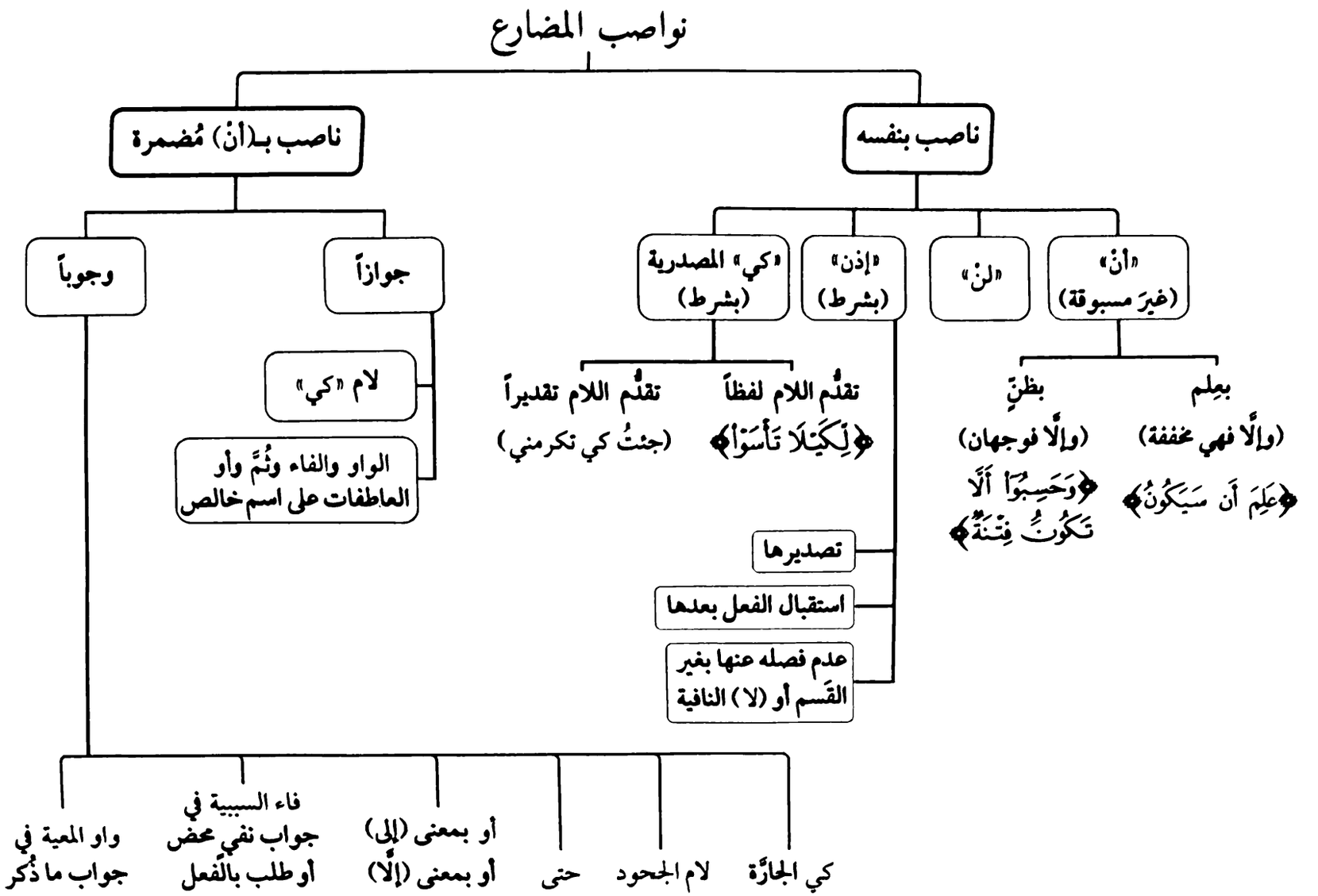
نواصب المضارع
ناصب بنفسه
ناصب بـ(أنْ) مُضمرة
«أنْ» (غيرَ مسبوقة)
«لنْ»
«إذن» (بشرط)
«كي» المصدرية (بشرط)
بعِلم (وإلَّا فهي مخففة) ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾
بظنٍّ (وإلَّا فوجهان) ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾
تقدُّم اللام لفظاً ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾
تقدُّم اللام تقديراً (جئتُ كي تكرمني)
تصديرها
استقبال الفعل بعدها
عدم فصله عنها بغير القَسم أو (لا) النافية
جوازاً
وجوباً
لام «كي»
الواو والفاء وثُمَّ وأو العاطفات على اسم خالص
كي الجارَّة
لام الجحود
حتى
أو بمعنى (إلى) أو بمعنى (إلَّا)
فاء السببية في جواب نفي محض أو طلب بالفعل
واو المعية في جواب ما ذُكر

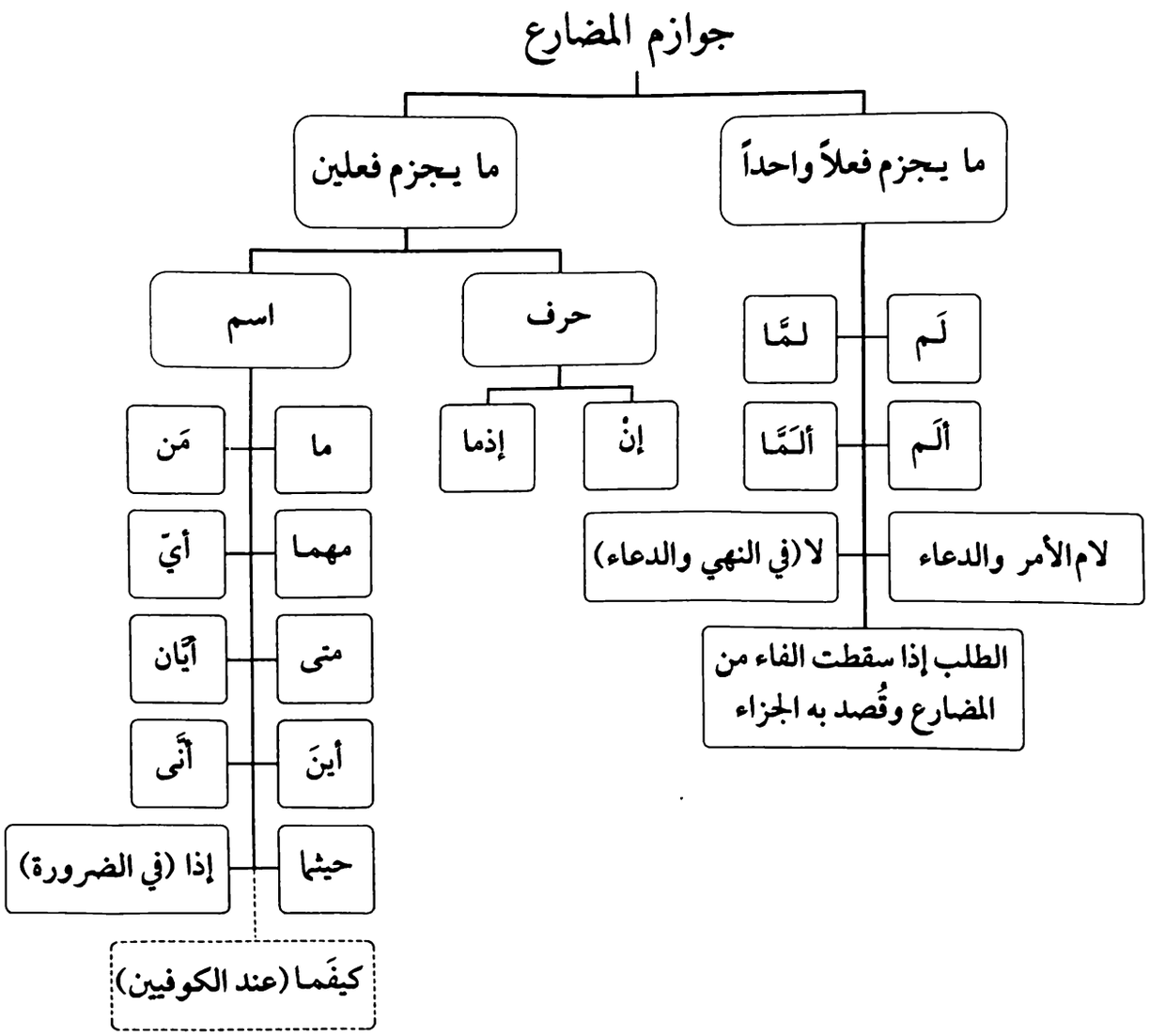
جوازم المضارع
ما يجزم فعلاً واحداً
ما يجزم فعلين
لَم
لـمَّا
ألَم
ألَـمَّا
لام الأمر والدعاء
لا (في النهي والدعاء)
الطلب إذا سقطت الفاء من المضارع وقُصد به الجزاء
حرف
إنْ
إذما
اسم
ما
مَن
مهما
أيّ
متى
أيّان
أينَ
أنّى
حيثما
إذا (في الضرورة)
كيفَما (عند الكوفيين)

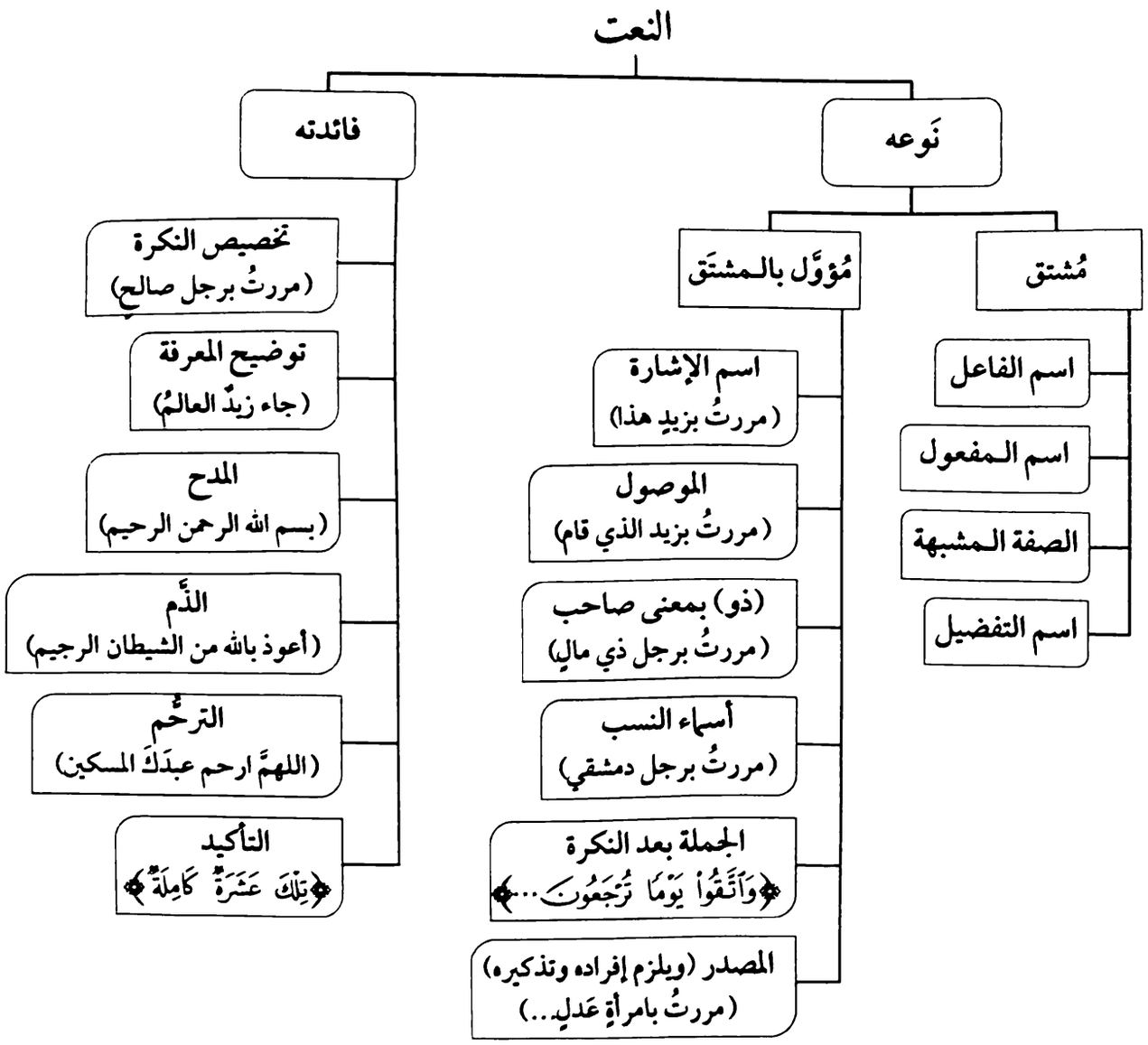
النعت
نَوعه
فائدته
مُشتق
مُؤوَّل بالـمشتَق
اسم الفاعل
اسم الـمفعول
الصفة الـمشبهة
اسم التفضيل
اسم الإشارة
(مررتُ بزيدٍ هذا)
الموصول
(مررتُ بزيد الذي قام)
(ذو) بمعنى صاحب
(مررتُ برجل ذي مالٍ)
أسماء النسب
(مررتُ برجل دمشقي)
الجملة بعد النكرة
﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ...﴾
المصدر (ويلزم إفراده وتذكيره)
(مررتُ بامرأةٍ عَدلٍ..)
تخصيص النكرة
(مررتُ برجل صالحٍ)
توضيح المعرفة
(جاء زيدٌ العالمُ)
المدح
(بسم الله الرحمن الرحيم)
الذَّم
(أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)
الترحُّم
(اللهمَّ ارحم عبدَكَ المسكين)
التأكيد
﴿تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ﴾

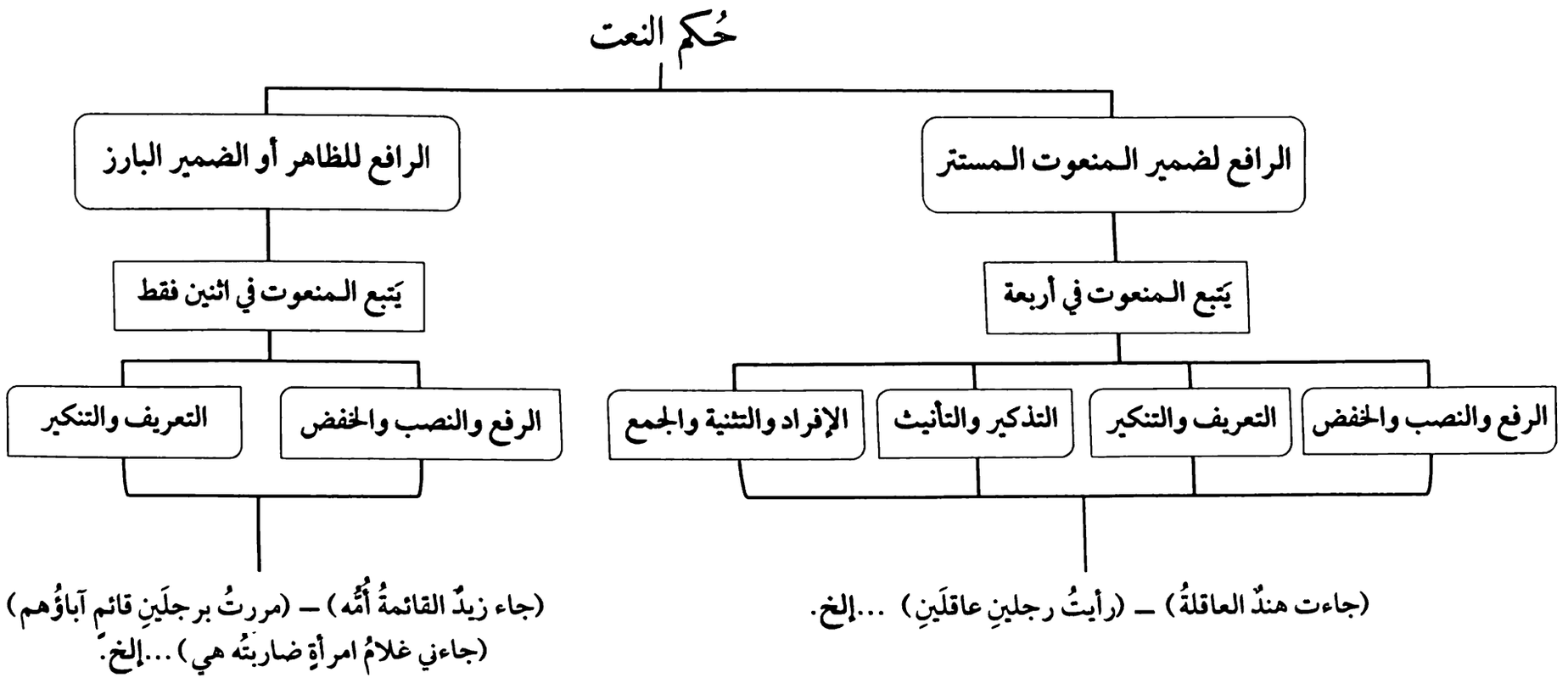
حُكم النعت
الرافع لضمير المنعوت المستتر
الرافع للظاهر أو الضمير البارز
يَتبع المنعوت في أربعة
يَتبع المنعوت في اثنين فقط
الرفع والنصب والخفض
التعريف والتنكير
التذكير والتأنيث
الإفراد والتثنية والجمع
الرفع والنصب والخفض
التعريف والتنكير
(جاءت هندٌ العاقلةُ) ــ (رأيتُ رجلينِ عاقلَينِ) ...إلخ.
(جاء زيدٌ القائمةُ أُمُّه) ــ (مررتُ برجلَينِ قائمٍ آباؤُهم)
(جاءني غلامُ امرأةٍ ضاربتُه هي) ...إلخ.

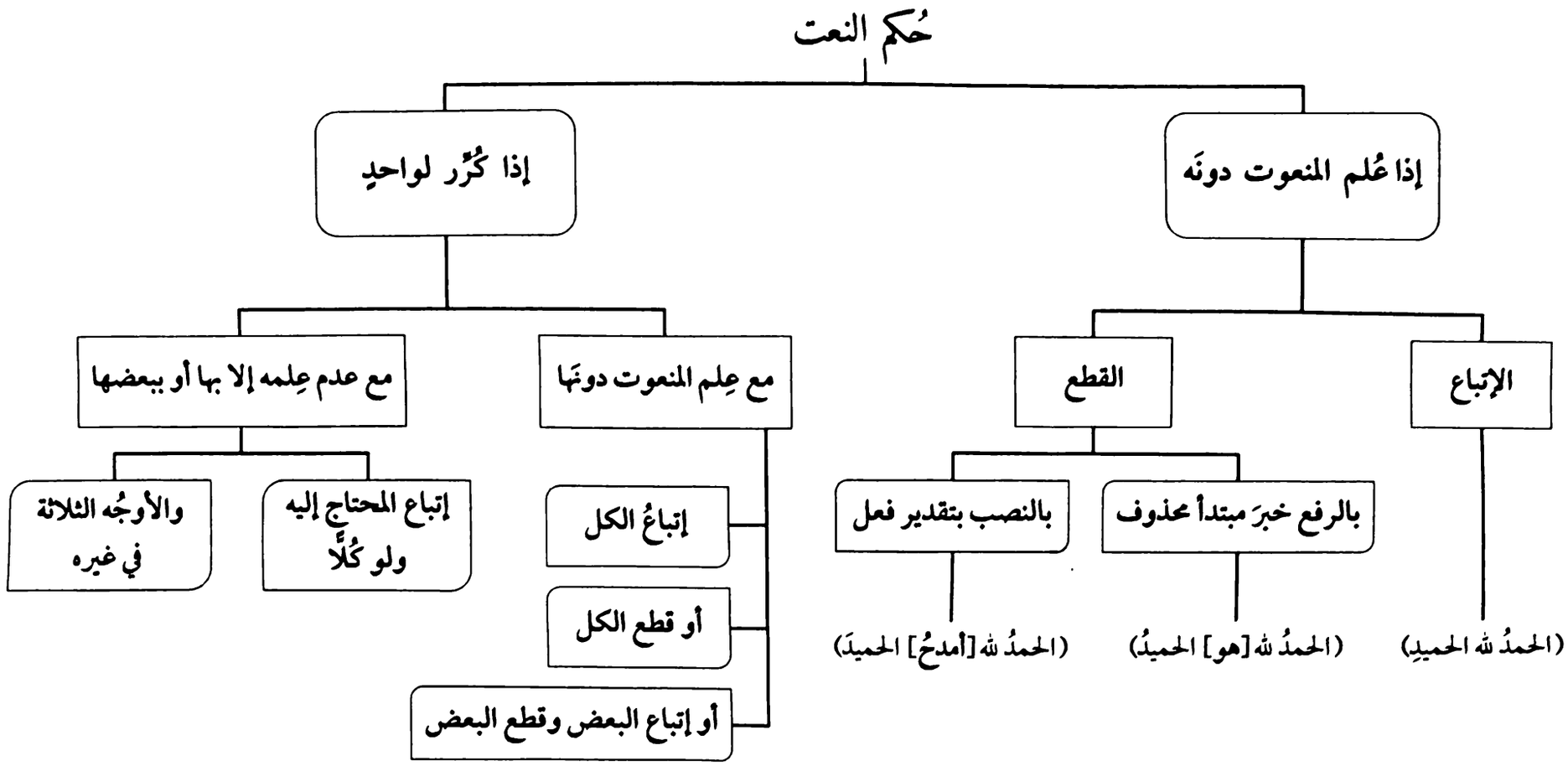
حُكم النعت
إذا عُلم المنعوت دونَه
إذا كُرِّر لواحدٍ
الإتباع
القطع
مع عِلم المنعوت دونَها
مع عدم عِلمه إلا بها أو ببعضها
بالرفع خبرَ مبتدأ محذوف
بالنصب بتقدير فعل
إتباعُ الكل
أو قطع الكل
أو إتباع البعض وقطع البعض
إتباع المحتاج إليه ولو كُلًّا
والأوجُه الثلاثة في غيره
(الحمدُ لله الحميدِ)
(الحمدُ لله [هو] الحميدُ)
(الحمدُ لله [أمدحُ] الحميدَ)

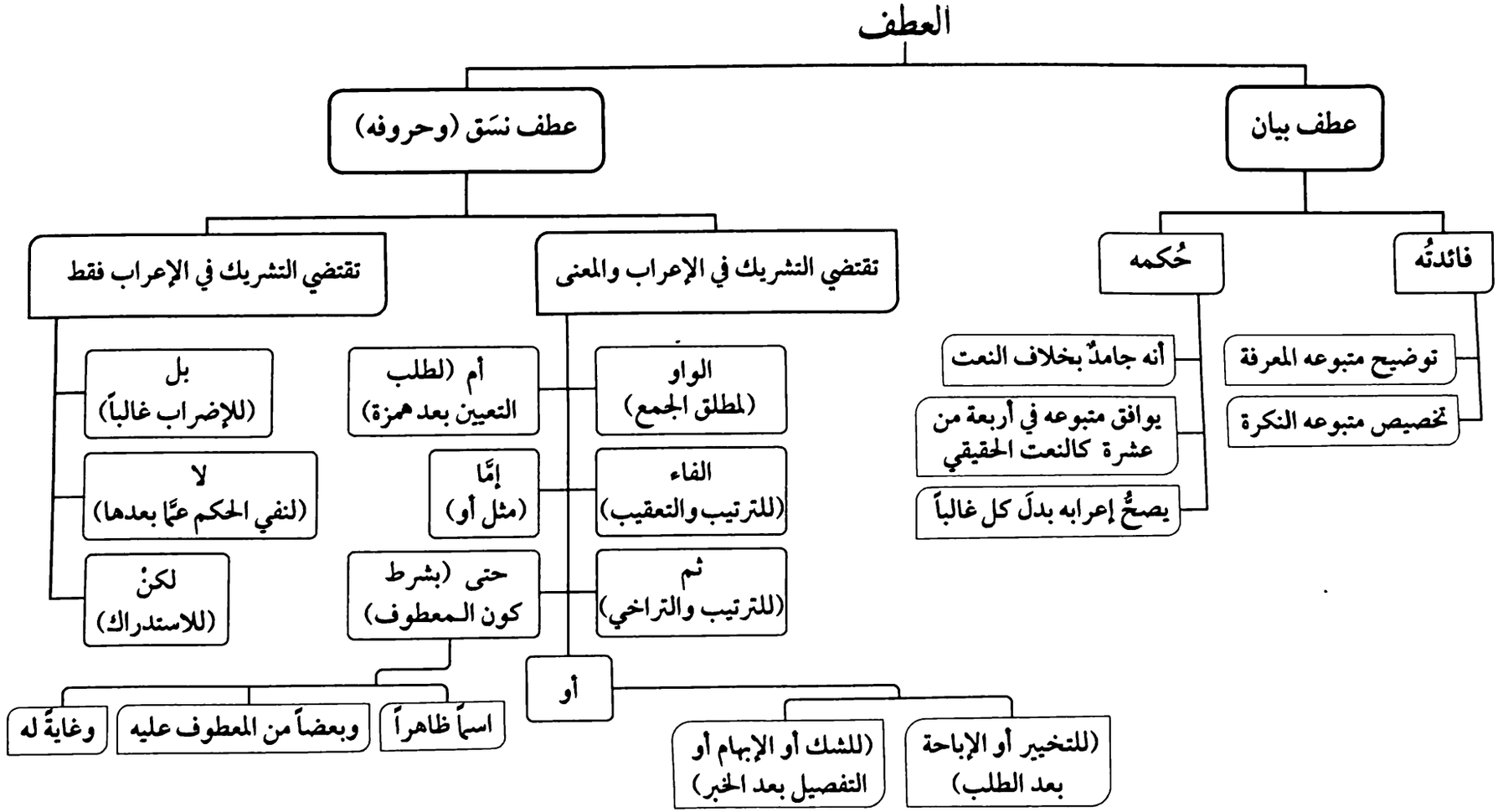
العطف
عطف بيان
عطف نسَق (وحروفه)
فائدتُه
حُكمه
توضيح متبوعه المعرفة
تخصيص متبوعه النكرة
أنه جامدٌ بخلاف النعت
يوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت الحقيقي
يصحُّ إعرابه بدلَ كل غالباً
تقتضي التشريك في الإعراب والمعنى
تقتضي التشريك في الإعراب فقط
الواو (لمطلق الجمع)
أم (لطلب التعيين بعد همزة)
الفاء (للترتيب والتعقيب)
إمَّا (مثل أو)
ثم (للترتيب والتراخي)
حتى (بشرط كون المعطوف)
بل (للإضراب غالباً)
لا (لنفي الحكم عمَّا بعدها)
لكنْ (للاستدراك)
أو
(للتخيير أو الإباحة بعد الطلب)
(للشك أو الإبهام أو التفصيل بعد الخبر)
اسماً ظاهراً
وبعضاً من المعطوف عليه
وغايةً له

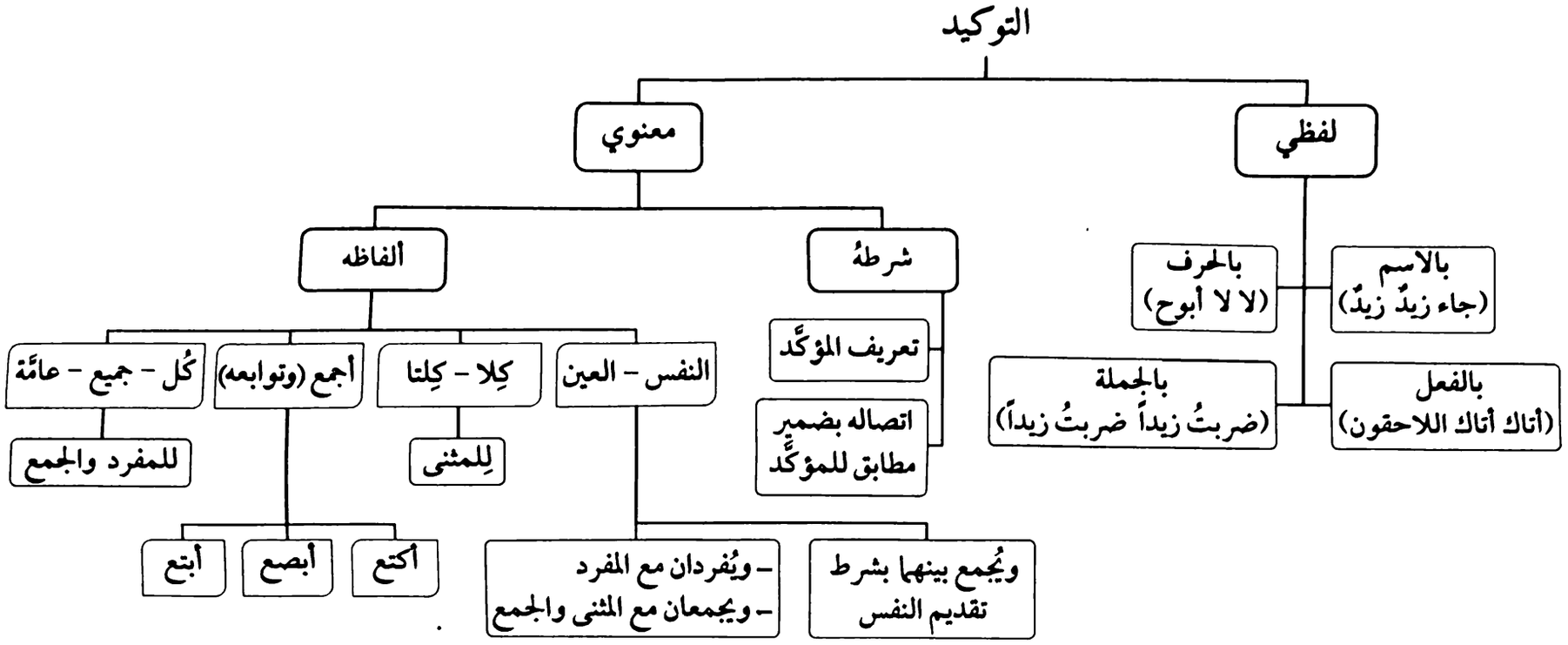
التوكيد
لفظي
معنوي
بالاسم
(جاء زيدٌ زيدٌ)
بالحرف
(لا لا أبوح)
بالفعل
(أتاك أتاك اللاحقون)
بالجملة
(ضربتُ زيداً ضربتُ زيداً)
شرطهُ
ألفاظه
تعريف المؤكَّد
اتصاله بضمير
مطابق للمؤكَّد
النفس – العين
كِلا – كِلتا
أجمع (وتوابعه)
كُل – جميع – عامَّة
لِلمثنى
للمفرد والجمع
ويُجمع بينهما بشرط
تقديم النفس
– ويُفردان مع المفرد
– ويجمعان مع المثنى والجمع
أكتع
أبصع
أبتع

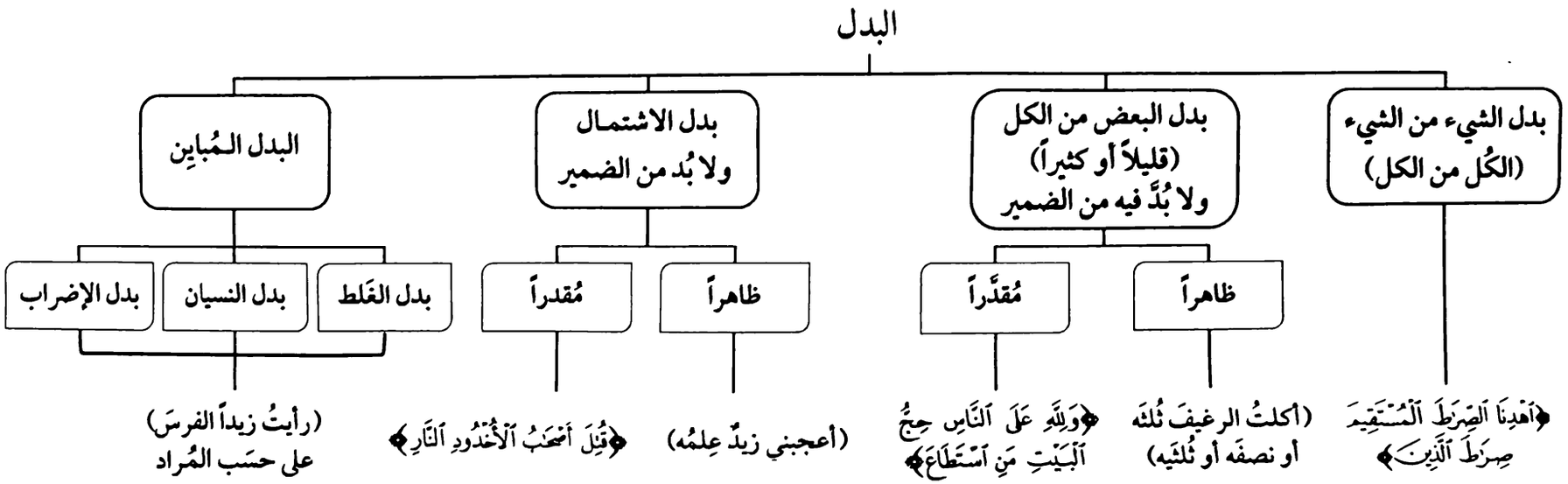
البدل
بدل الشيء من الشيء (الكُل من الكل)
بدل البعض من الكل (قليلاً أو كثيراً) ولا بُدَّ فيه من الضمير
بدل الاشتمال ولا بُد من الضمير
البدل المُباين
ظاهراً
مُقدَّراً
ظاهراً
مُقدراً
بدل الغَلط
بدل النسيان
بدل الإضراب
﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾
(أكلتُ الرغيفَ ثُلثَه أو نصفَه أو ثُلثَيه)
﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ﴾
(أعجبني زيدٌ عِلمُه)
﴿قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ٱلنَّارِ﴾
(رأيتُ زيداً الفرسَ) على حسَب المُراد

الأسماء العاملة عملَ الفعل

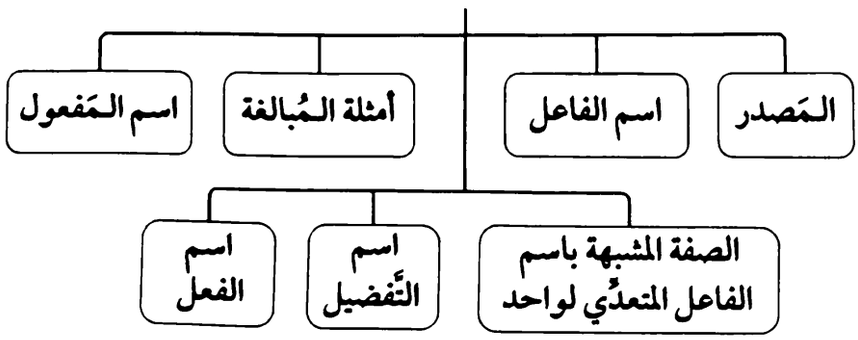

المصدر

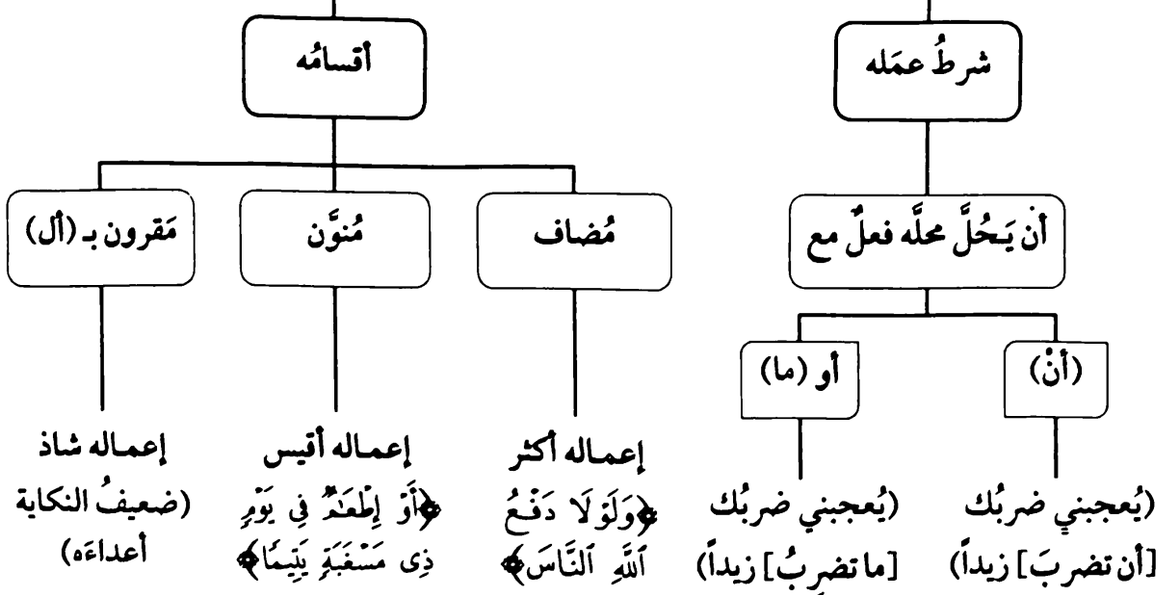

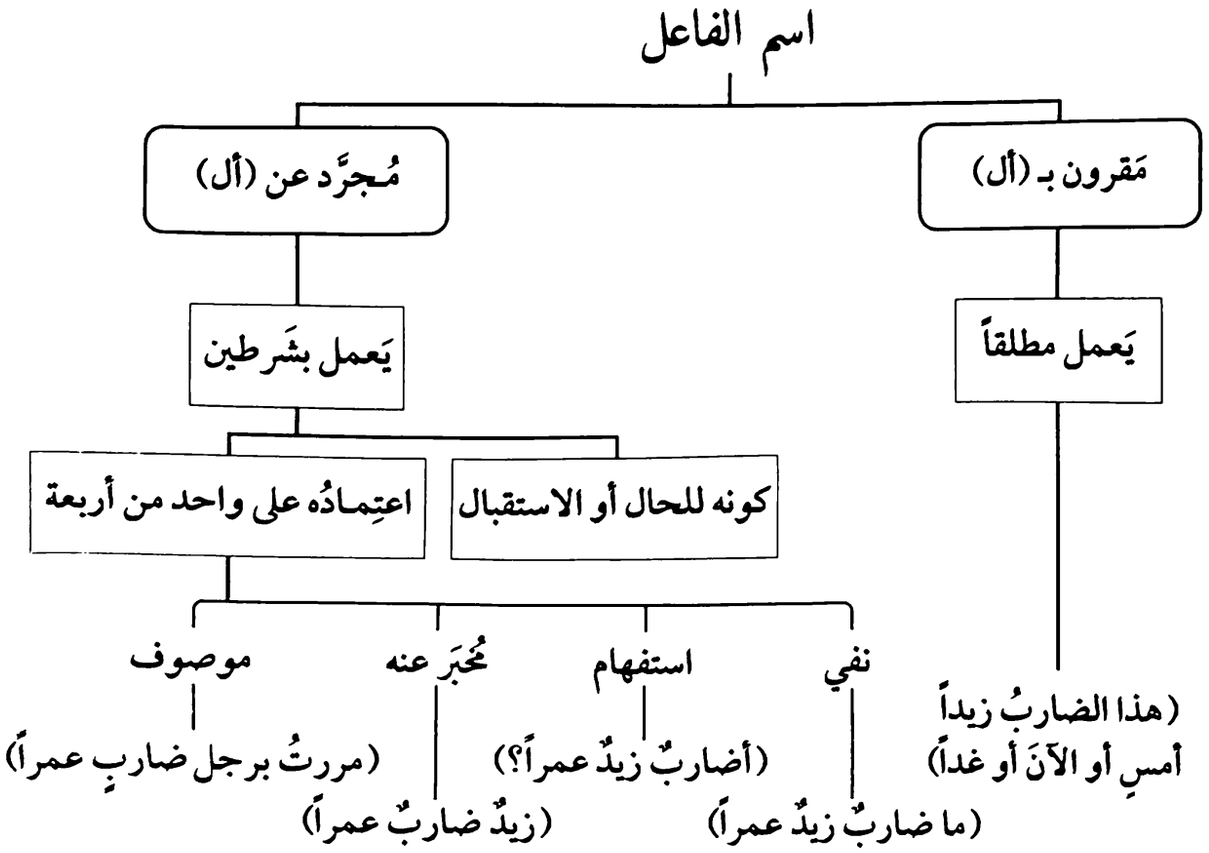
اسم الفاعل
مَقرون بـ (أل)
مُجرَّد عن (أل)
يَعمل مطلقاً
يَعمل بشَرطين
كونه للحال أو الاستقبال
اعتِمادُه على واحد من أربعة
نفي
استفهام
مُخبَر عنه
موصوف
(هذا الضاربُ زيداً أمسِ أو الآنَ أو غداً)
(ما ضاربٌ زيدٌ عمراً)
(أضاربٌ زيدٌ عمراً؟)
(زيدٌ ضاربٌ عمراً)
(مررتُ برجل ضاربٍ عمراً)

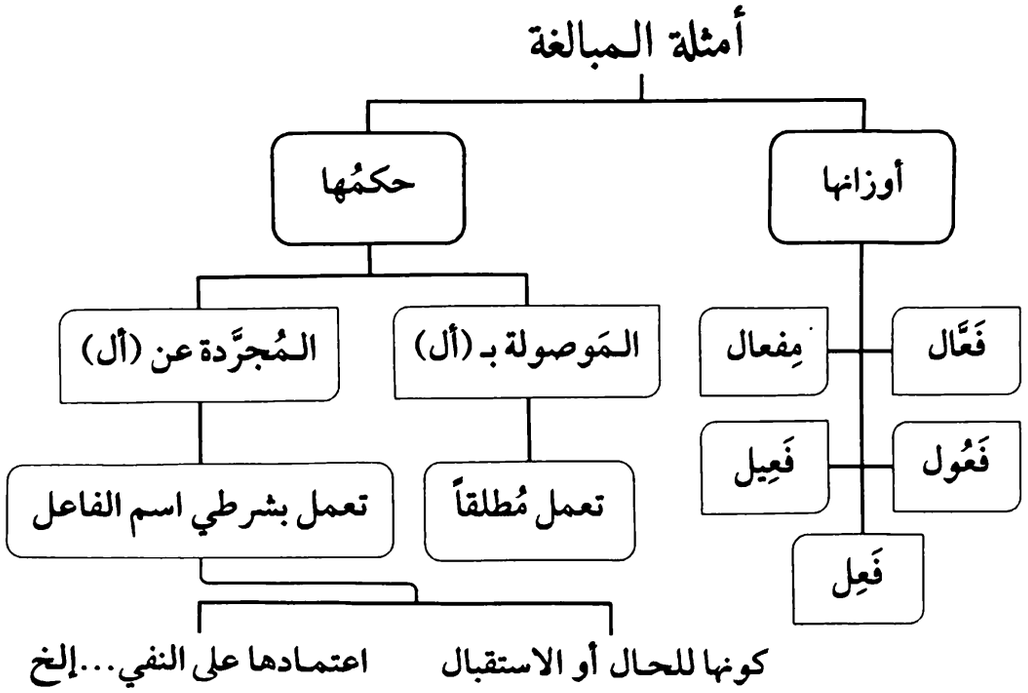
أمثلة المبالغة
أوزانها
حكمُها
فَعَّال
مِفعال
فَعُول
فَعِيل
فَعِل
المَوصولة بـ (أل)
المُجرَّدة عن (أل)
تعمل مُطلقاً
تعمل بشرطي اسم الفاعل
كونها للحال أو الاستقبال
اعتمادها على النفي...إلخ

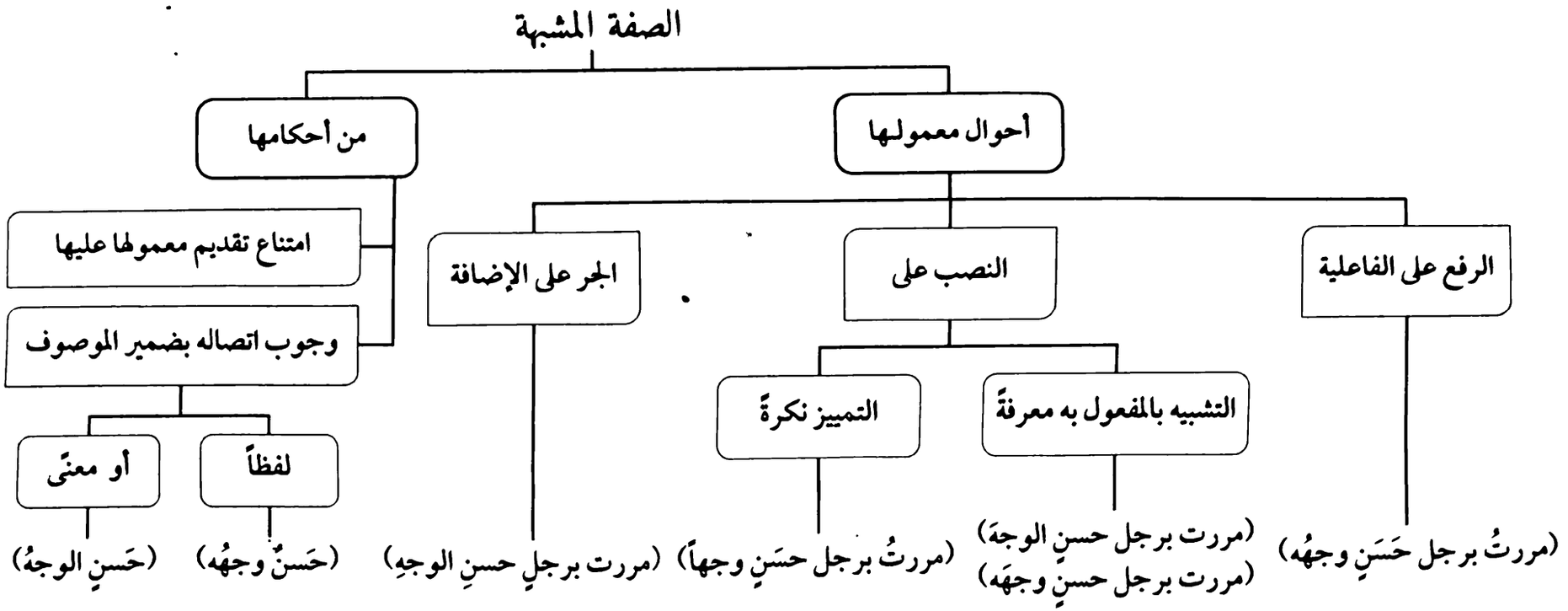
الصفة المشبهة
أحوال معمولها
من أحكامها
الرفع على الفاعلية
النصب على
الجر على الإضافة
التشبيه بالمفعول به معرفةً
التمييز نكرةً
امتناع تقديم معمولها عليها
وجوب اتصاله بضمير الموصوف
لفظاً
أو معنًى
(مررتُ برجل حَسَنٍ وجهُه)
(مررت برجل حسنِ الوجهَ)
(مررت برجل حسنِ وجهَه)
(مررتُ برجل حسَنٍ وجهاً)
(مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ)
(حَسنٌ وجهُه)
(حَسنِ الوجهُ)

اسم التفضيل

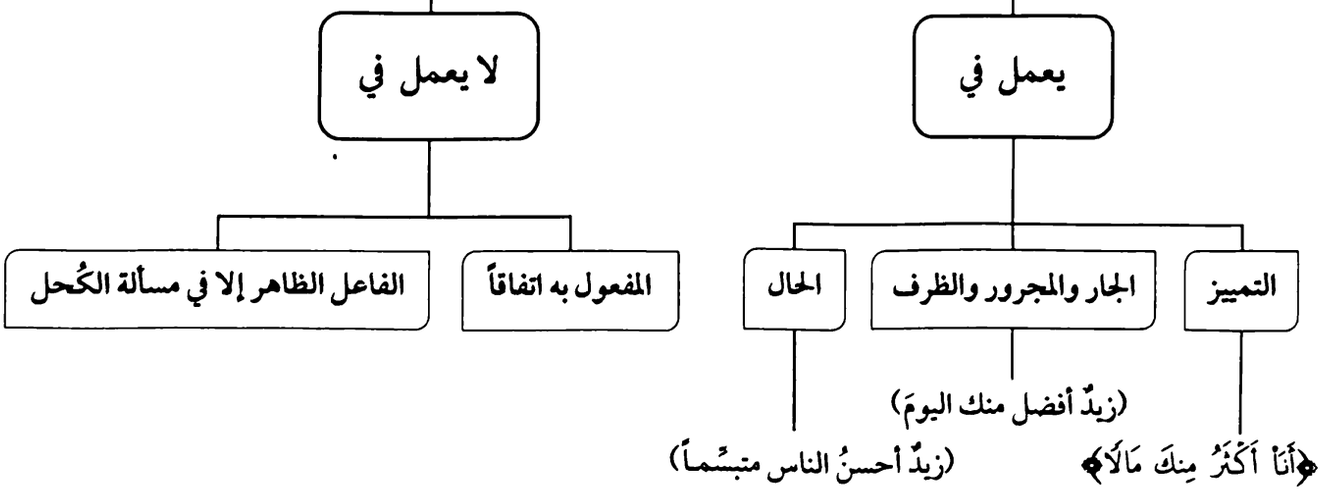

اسم الفعل

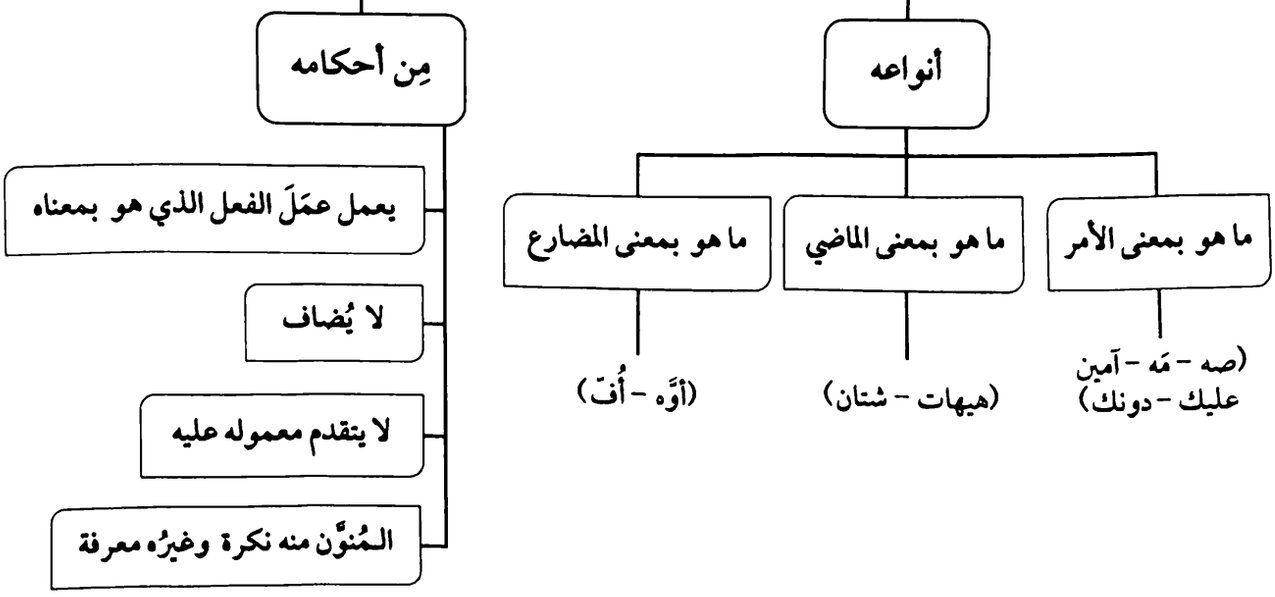

الأولى بالعمل في التنازُع

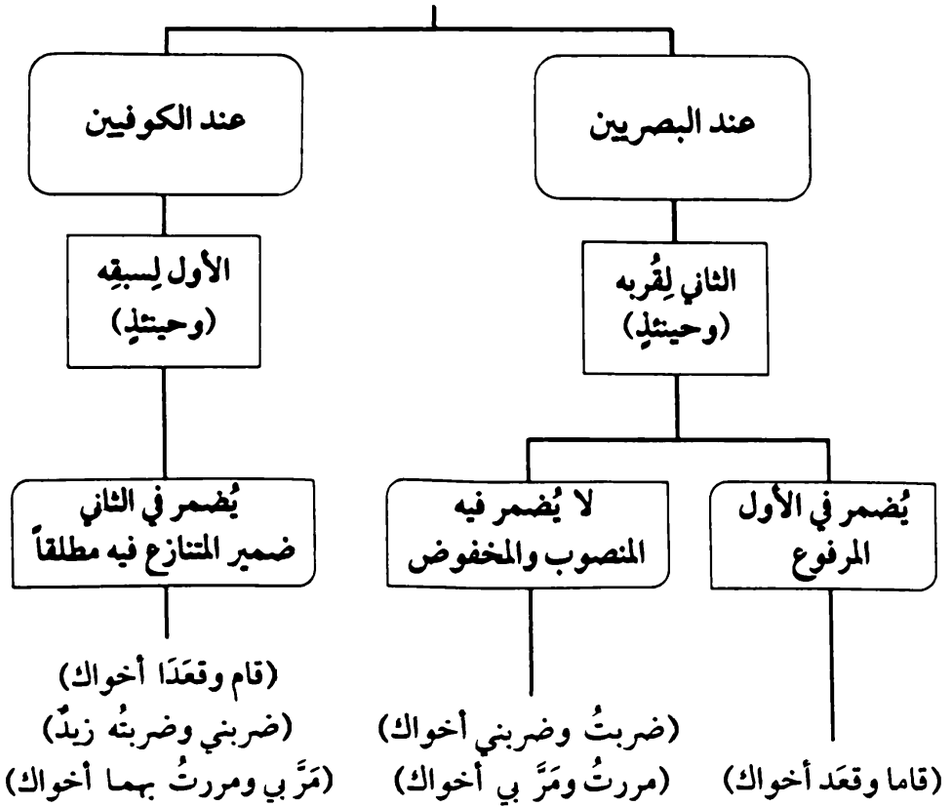

صيغتَا التعجب

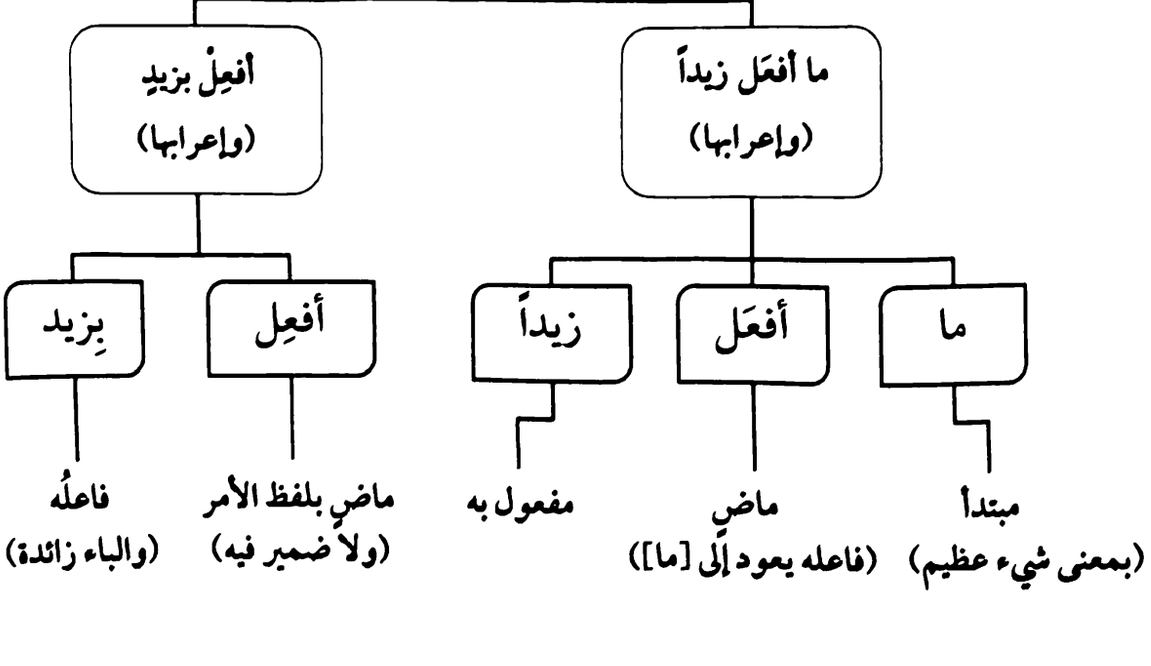

أقسام ألفاظ العدد

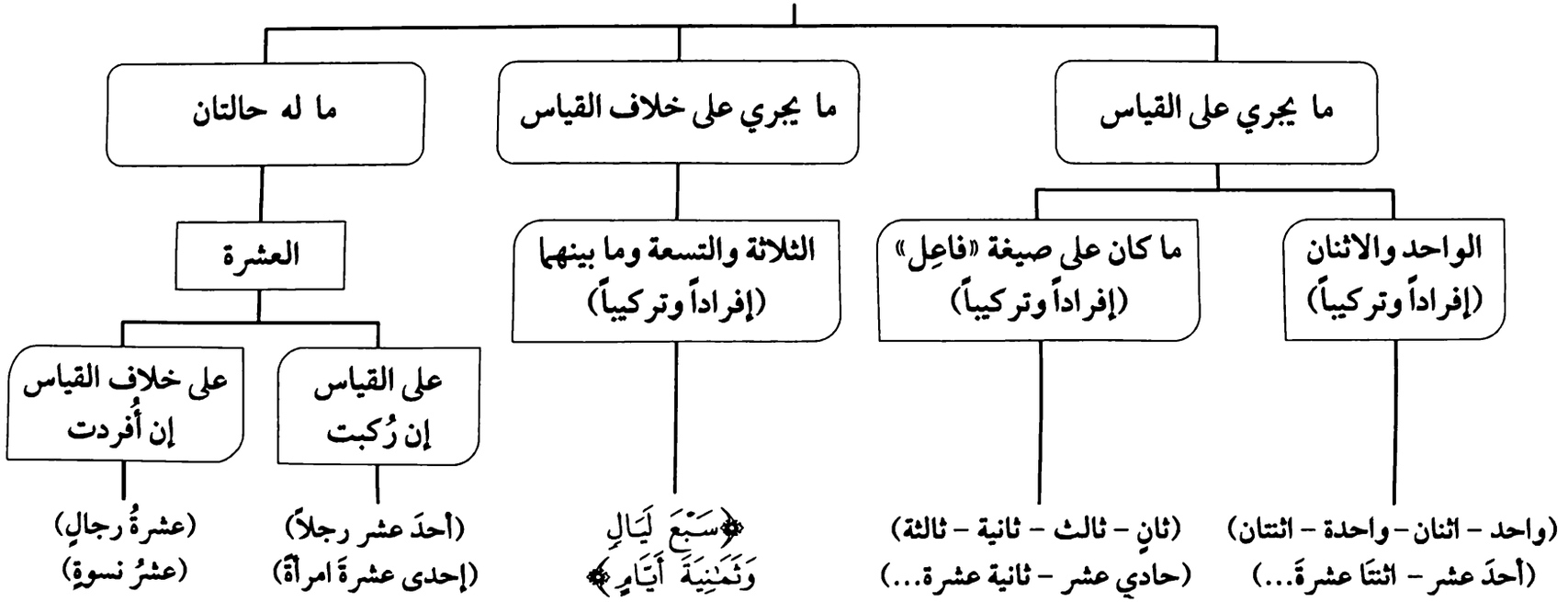

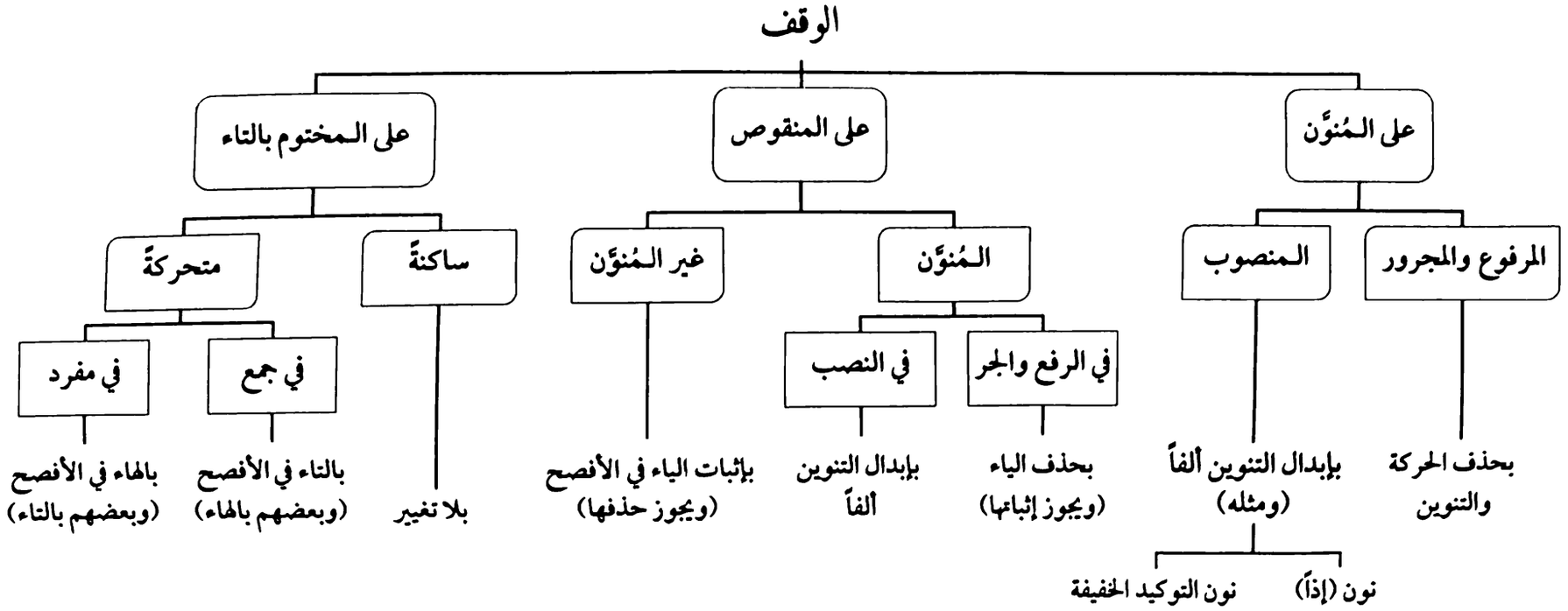
الوقف
على المُنوَّن
المرفوع والمجرور
بحذف الحركة والتنوين
المنصوب
بإبدال التنوين ألفاً (ومثله)
نون (إذاً)
نون التوكيد الخفيفة
على المنقوص
المُنوَّن
في الرفع والجر
بحذف الياء (ويجوز إثباتها)
في النصب
بإبدال التنوين ألفاً
غير المُنوَّن
بإثبات الياء في الأفصح (ويجوز حذفها)
على المختوم بالتاء
ساكنةً
بلا تغيير
متحركةً
في جمع
بالتاء في الأفصح (وبعضهم بالهاء)
في مفرد
بالهاء في الأفصح (وبعضهم بالتاء)

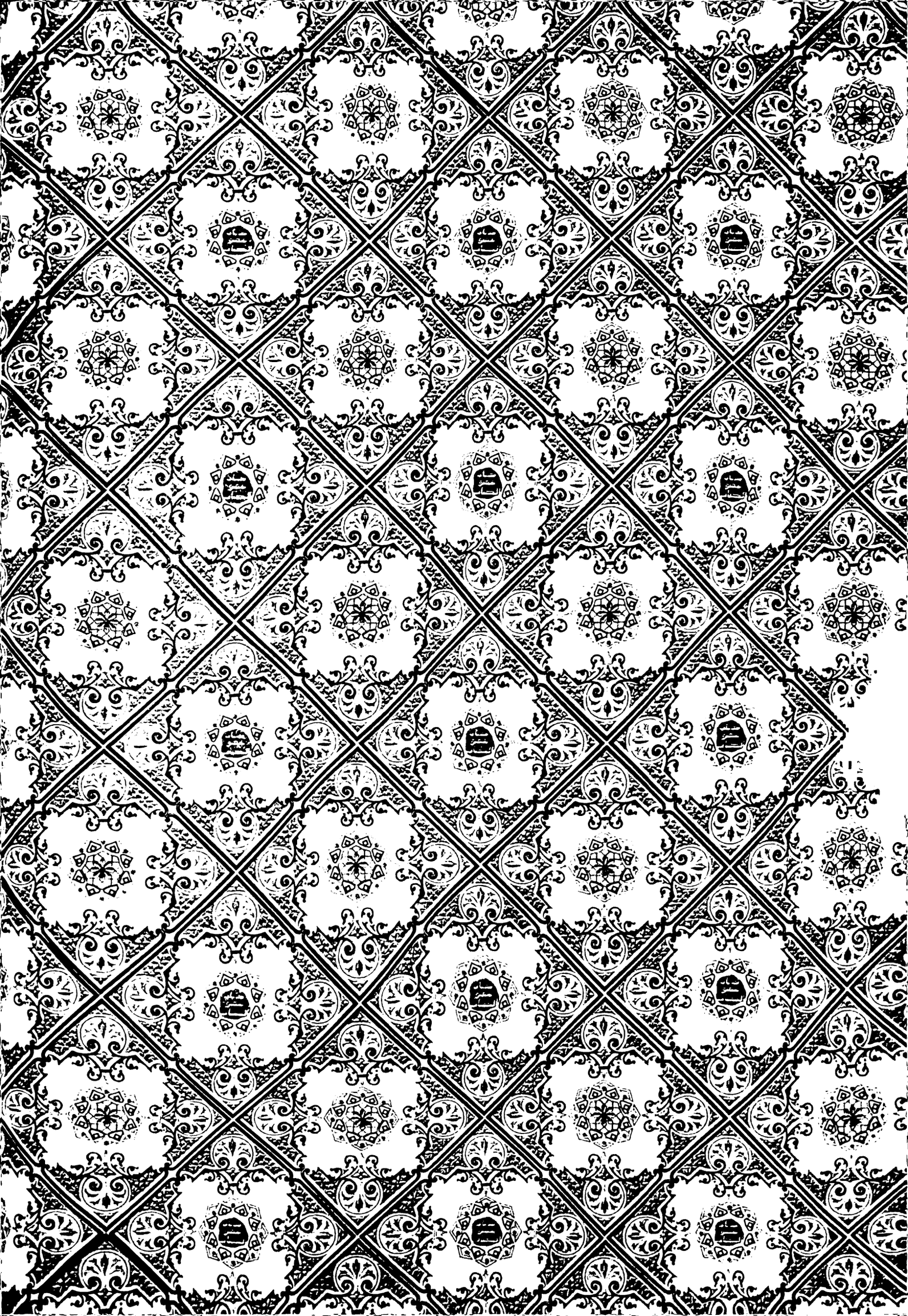

فهرس الموضوعات

باب المَنصوبات مِنَ الأَسماءِ ٥
باب المفعُول بِه ٩
بابُ الاشتِغال ١٧
المنادى ٢٠
فصل (في المنادى) ٣١
باب المَفعول المُطلَق ٤٣
باب المَفعولِ فيه ٥١
بابُ المَفعولِ مِن أَجلِه ٦٧
باب المَفعُول معه ٧٥
فصل (في المشبَّه بالمفعول به) ٨٤
باب الحال ٨٥
باب التَّمييز ١٠٥
باب المُستَثنى ١١٧
تتمة المنصوبات ١٤٩
باب المَخفُوضات من الأسماء ١٥١
فصل (في المخفوض بالإضافة) ٢٠٣

باب إعرابِ الأفعال ٢٢١
- النواصب ٢٢٣
- الجوازم ٢٥٩
باب النَّعت ٣٠٣
باب العَطف ٣٢٣
- البيان ٣٢٣
- النسَق ٣٣٠
باب التَّوكيد ٣٦٣
باب البَدل ٣٨٧
باب الأسماءِ العامِلة عملَ الفعل ٤٠٧
باب التَّنازُع في العمل ٤٤٩
باب التَّعجب ٤٥٩
باب العَدد ٤٦٥
باب الوَقف ٤٧٣
تشجيرات الجزء الثاني ٤٨٣
فهرس الموضوعات ٥١١